

المِيزَانُ الشَّعْرَانِي

المدخله بجميع مذاهب المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية

المعروف بـ

«المِيزَانُ الْكُبْرَى»

مؤلفه

إمام الفقهاء المحققين وقادة العلماء الزبائدين
العارف بالله عبد الوهاب بن أحمد الشعراني الشافعي

محقق على نسخة المؤلف وعدة نسخ قطعية نفيسة

تحققه

الدكتور عبد الرحمن محمود السعدي

المجلد الأول

دار التيقن
دمشق



الميزان الشّعرائيّ

المدخل إلى جميع مذاهب المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية



المِيزَانُ لِلشَّعْرَانِيَّةِ

المدخل إلى جميع مذاهب المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية

المعروف بـ

« المِيزَانُ الْكُبْرَى »

تأليف

إمام الفقهاء المحققين وقادة العلماء الزياتيين

العارف بالله أبي المواهب عبد الوهاب بن أحمد الشَّعْرَانِي الشافعي

مُحَقَّقٌ عَلَى نَسْخَةِ الْمُؤَلَّفِ وَغَدَّةٍ سَخَّرَ خَطِيئَةَ نَفْسِهِ

حَقَّقَتْهُ

الدكتور عبد الرحمن محمود السعدي

الجزء الأول

دار التَّحْقِيقِ

دمشق الشام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكتاب : الميزان الشيخ غانثي

المؤلف : الإمام عبد الوهاب الشافعي

الطبعة الأولى : ١٤٤٣ هـ - ٢٠٢٢ م

الرقم الدولي : 978-9933-610-31-9



لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب
أو أي جزء منه ، وبأي شكل من
الأشكال ، أو نسخه ، أو حفظه
في أي نظام إلكتروني أو
ميكانيكي يمكن من استرجاع
الكتاب أو أي جزء منه ، وكذلك
ترجمته إلى أي لغة أخرى دون
المحصول على إذن خطي مسبق
من الناشر.

دار الشافعي
بشقن

هاتف : ٢٢١٥٤٦٤ / ١٩٦٣ / ص.ب. ٣٠٧٢١

جوال : ٦٠١٧ / ٩٣٣٢٠٦٠٧ / ٩٦٣ ٩٤١٩٤٢٨٧

dera@aqwa.pu@gmail.com

الحمد لله الذي
خلقنا من نوره
وهدانا لهذا الدين
الذي هو خير ما
خلقنا له



بين سيدي الكتاب

الحمد لله رب العالمين ؛ حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ، مِلَّةَ السماوات
ومِلَّةَ الأرض ، ومِلَّةَ ما شاء ربُّنا من شيءٍ بعدُ ، والصلاة والسلام الأتمَّان
الأكملان على سيّد الخلائق والبشر ؛ سيّدنا وقرّة أعيننا ووسيلتنا إلى الله
محمّد ، عبده ورسوله ، وصفيّه وخليفه ، وعلى آله الطيّبين الطاهرين ،
وصحابة الغرّ الميامين ، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين ، وبعدُ :

فقد تفضّل ربُّنا بإنجاز وعده بحفظ هذا الدّين ، وقبض له رجالاً
يذودون عن جياضه ، ويردّون عنه كيد كلّ كائيد ، وشرّ كلّ معانيد ، ولم
يقتصر فضل مولانا جلّ في علاه على حفظ القرآن الكريم بحدّ ذاته ، بل
شمل حفظ كلّ ما مِنْ شأنه أن يصبوّن كلامه سبحانه عن الخلل قولاً وعملاً ؛
فإني فائدة تُرجى إن أُقيمت حروف القرآن وضُيِّعت أحكامه ١٩

فكان من جملة ما مِنْ الله تعالى به على هذه الأئمة : أن اصطفى منها
علماء في كلّ فنٍّ من فنون الشريعة ؛ ليتكامل بجهودهم حفظ هذا الدين ،
ومن أولئك العلماء : الأئمة الفقهاء المجتهدون ، الذين جمعوا بين صدق
الحال وعلوم المقال ، فتحقّقوا بالشريعة ظاهراً وباطناً ، وكان لهم أن يقرّروا
أحكام الشريعة من خلال ما آتاهم الله من وسائل النّظر في كلّ ما نُقل عن
المشرّع الحكيم .

وما دمتنا نتكلم عن الفقه - وهو الأحكام الشرعية العملية المستنبطة من أدلتها التفصيلية - فإن من تمام الفضل والمئة الربانية . . مشروعية الاختلاف بين الفقهاء ، وقد أبعد النجعة من سوى بين الاختلاف في الفروع الفقهية والأمور العقدية ؛ فأنكره وجعله موقوفاً في كلا الأمرين .

وهذه النظرة لا تصدر إلا من أحد شخصين :

شخص حاقِد يريد أن يكيد لشرع الله ؛ فاتخذ من نبل الاختلاف بين الفقهاء سبيلاً لتحقيق مآربه ؛ حتى يرمي الشريعة بالجمود والضيق ؛ فيتسرب الشك إلى نفوس العامة ؛ لما يجدونه من مشقة في الالتزام بقول واحد يحملون عليه حملاً ، وبذلك يصل إلى مآربه .

وإما أن تصدر تلك النظرة من شخص جاهل ؛ حملة الحمق والجهل المركب إلى دعوته لتوحيد الأحكام الفقهية ؛ ظناً منه أنه يحقق مقاصد الشريعة في البعد عن الاختلاف والفرقة ، وربما اتخذ من بعض النصوص سبيلاً لتأييد ما يذهب إليه ؛ من مثل قوله تعالى : ﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ ﴾ [الشورى : ١٣] .

وقد غاب عن ذهن كل من الفريقين السابقين - نسياناً أو تناسياً - أن المراد بالاختلاف المذموم : إنما هو الاختلاف في أصول الدين ؛ كالعقائد الثابتة ، كما بين ذلك القرطبي رحمه الله تعالى بقوله : (﴿ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ ﴾) وهو توحيد الله وطاعته ، والإيمان برسله وكتبه ويوم الجزاء ، وبسائر ما يكون

الرجل بإقامته مسلماً ، ولم يُردِّ الشرائع التي هي مصالحُ الأمم على حسب أحوالها ؛ فإنها مختلفة متفاوتة (١) .

كما غاب عن ذهن أولئك أحاديث كثيرة تدلُّ على مشروعية الاختلاف في الأحكام الفقهية ؛ ما دام ذلك الاختلاف قد صدر من أهل الاجتهاد ، الذين أقرت لهم الشريعة بالنظر والاستدلال ، بل كان لهم أجرٌ لمجرد اجتهادهم ؛ فإن أصابوا ضوَّعَ لهم الثواب ؛ كما في قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب .. فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ .. فله أجر » (٢) .

ومن أصرح الأحاديث التي تحسمُ الجدلَ في هذه القضية : الحديث الذي رواه سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم لنا لما رجع من الأحزاب : « لا يُصلِّي أحدُ العصر إلا في بني قريظة » ، فأدرك بعضهم العصر في الطريق ؛ فقال بعضهم : لا نصلي حتى نأتيها ، وقال بعضهم : بل نصلي ؛ لم يُردِّ منا ذلك ، فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم ، فلم يُعْتَفَ واحداً منهم (٣) .

وهذا أصلٌ شريفٌ ومستندٌ واضحٌ في جواز اختلاف الفقهاء ، وفيه تظهرُ حكمةُ الله سبحانه ورحمته بهذه الأمة ؛ حيث جعل لهم في الأحكام

(١) تفسير القرطبي (١٠/١٦) .

(٢) رواه البخاري (٧٣٥٢) ، ومسلم (١٧١٦) عن سيدنا عمرو بن العاص رضي الله عنه .

(٣) رواه البخاري (٩٤٦) ، ومسلم (١٧٧٠) .

الشرعية العملية سعةً واختياراً وفق حاجاتهم ومصالحهم الحقيقية
لا الموهومة .

وقد اسرى العلماء العاملون في بيان ذلك الفصل الإنهجي في مشروعية
الاختلاف بين الفقهاء ، وأنه ينسجم ومسة الله في خلقه باختلاف الأرمة
والأمكة ، مع ضرورة الالتزام بمذهب فقهي بالنسة للمفلة ؛ فلا يتحد من
اختلاف الفقهاء ذريعة لتشع الرحصر وفق الهوى والشهوى ، وإلا لاحتلت
عري الإسلام بهذا العمل الأثيم .

وكان إماما العارف بالله الشيخ عبد الوهاب بن أحمد الشعراني رحمه الله
تعالى من أولئك العلماء الذين أخذوا على عاتقهم ضرورة بيان سعة الشريعة
ورحمة الله تعالى في حوار الاختلاف بين الفقهاء ؛ فوضع كتابه الجليل الذي
نحن بصدده ، وضمّن عنوانه غايته من تأليفه ؛ فأسماء : « الميزان الشعرانية
المُدجلة لجميع مذاهب المجتهدين ومفئديهم في الشريعة المحمّدية » .

فكان كتابه هذا نرساً لمن أتى بعده ، ولا سيما أن كل من ينظر فيه
يشعر بكنيته أن الإمام الشعراني يحاطبه صياناً ، ويرشده بحاله قل مقاله ،
فيجد نفسه مدفوعاً للهل من هذا الميعين الرّلال

كيف لا وقد اشتمل هذا السمر المسارك على علم جمّ دون إغفال التأذب
مع العلماء السابقين ؟! وجميع فصول الكتاب واضحة الدلالة على ما ذكره
ها

فجری الله (دار التقوی) خیر الجزاء علی جهودها في إخراج هذا
الكتاب بأهن حلة ، وأخص بالشكر صاحبها الأخ الكريم : لؤي الأحمر ؛

إذ لم يألُ جهداً في جمع السح الحظية القيّمة ، التي كانت الأساس في إقامة بنيان هذا العمل ، كما أتاح من الوقت ما يكفي لإظهاره على أحسن صورة ، فجزاه الله خير الجزاء .

وأخيراً دعونا أن الحمد لله رب العالمين



ترجمة الإمام الرباني الشيخ عبد الوهاب الشعراني^(١)

اسمه ونسبه

هو الإمام القدوة المرئي ، العقبة المحدث المجتهد ، العالم العابد ،
العارف الراهد ؛ أبو المواهب عبد الوهاب بن أحمد بن علي بن أحمد بن
محمد الشعراني الشافعي الشاذلي ، المصري الموليد والنشأة .

والشعراني - وكذا : الشعراوي - نسبة إلى قرية أبي شعرة من ضواحي
مصر ، قال العلامة الريدي في « تاج العروس » : (وإليها نسب القطب
أبو محمد عبد الوهاب بن أحمد بن علي ، الحنفي نسباً الشعراوي ، قدس
سره)^(٢) .

والحنفي . نسبة إلى محمد بن الحنفية ، ابن سيدنا علي بن أبي طالب
رضي الله عنه^(٣) .

(١) انظر ترجمته في « المسالك الكبرى » للشعراني ، و« المسالك الكبرى » للمصطفى ،
و« انكواب النيرة » (٣ / ٣٩٢) ، و« الكواكب السائرة » (٣ / ١٥٧) ، و« شذرات
الذهب » (١٠ / ٥٤٤) ، و« معجم المؤلفين » (٦ / ٢١٨) ، و« الحفظ التوفيقية »
(١٤ / ١٠٩) ، و« طقات الشاذلية الكبرى » (ص ١٣٠)

(٢) تاج العروس (ش ع ر)

(٣) انظر « الكواكب السائرة » (٣ / ١٥٨)

مولده ونشأته

وُلِدَ إمامنا في بلدة قَلْقَشْدَة من قرى الموحية بمصر ، في السابع والعشرين من شهر رمضان المبارك في سنة (٨٩٨ هـ) على أصح الأقوال ، ثُمَّ نُقِلَ إِلَى ساقية أبي شعرة - بلدة أبيه - بعد أربعين يوماً من مولده .

وقد نشأ الإمام الشعراني يتيماً ؛ إِذ تُوَفِّي والده سنة (٩٠٧ هـ) ، وكذلك تُوَفِّيَتْ أُمُّهُ قَلَّ قُدُومُهُ إِلَى الْقَاهِرَةِ ، وَكَانَ وَالِدُهُ قَلَّ وَفَاتَهُ قَدْ أَحْدَلَهُ الْإِجَارَةُ مِنَ الْإِمَامِ السَّيُوطِيِّ ؛ فَأَجَازَهُ بِجَمِيعِ مَرْوِيَّاتِهِ وَمَوْعِظَاتِهِ ، وَعَمَرُهُ إِذْ ذَاكَ بِحَوْءٍ عَشْرٍ سِنِينَ كَمَا ذَكَرَ فِي « الطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى » (١)

قال الإمام الشعراني : (وَمِمَّا مِنَّْ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِهِ عَلَيَّ وَأَنَا صَغِيرٌ بِيَلَادِ الرِّيفِ : حَمَطُ الْقُرْآنِ وَأَنَا ابْنُ ثَمَانٍ سَنِينَ ، وَوَاضَعْتُ عَلَى الصَّلَاةِ الْخَمْسِ فِي أَوْقَاتِهَا مِنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ ؛ فَلَا أَتَذَكَّرُ أَسَى أُخْرِجْتُ صَلَاةً عَنْ وَقْتِهَا إِلَى وَقْتِي هَذَا إِلَّا نَسِياً مَرَّةً وَاحِدَةً ؛ فَنَسِيتُ الظُّهْرَ فِي طَرِيقِ الْحِجَارِ حَتَّى دَخَلَ وَقْتُ الْعَصْرِ مِنْ عَيْرِيَةِ تَأْخِيرٍ ، وَكَثِيراً مَا كُنْتُ أَصَلِّي بِالْقُرْآنِ كُنُوءَ فِي رُكْعَةٍ وَأَنَا دُونَ الْبُلُوعِ ، فَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) (٢) .

وقد انتقل إمامنا الشعراني إلى القاهرة وعمره اثنتا عشرة سنة ، افتتح سنة إحدى عشرة وتسع مئة ، فأقام في جامع سيدي أبي العباس العمري سبع عشرة سنة ، وحينئذٍ عليه شيخ الجامع وأولاده ، فصار كأَنَّهُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ ؛

(١) انظر « الطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى » (١٠٨٥ / ٢) .

(٢) الغزالي الكبير (١٣٨ / ١) .

يأكل ممًا يأكلون ، ويلبس ممًا يلبسون ، فأقدم عندهم حتى حفظ متون الكتب الشرعية وآلاتها وحلّها على الأشياخ ، كما ذكر في « المس الكبرى »^(١)

وكان ممًا حفظه : « المنهاج » للإمام النووي ، و« ألبّة ابن مالك » ، و« التوضيح » لابن هشام ، ثم « جمع الجوامع » لتاج الدين السبكي ، ثم « ألبّة العراقي » ، ثم « تلخيص المفتاح » لجلال الدين القروي ، ثم « الشاطية » ، ثم « قواعد ابن هشام » ، وغيرهما من المحتصرات

ثم تحول من مسجد الغفري إلى المدرسة المعروفة بـ (أم حَوند) بحط كافور الإحشيدي ، فاجتمع إليه الناس ، وحصروا مجالسته وانتفعوا به ، وذاع صيته وعلا شأنه بين العوام والخواص

ثم إنَّ القاضي عبد القادر الأريزيكي اشترى قطعة أرض مكملّة الجدار على الخليج الحاكمي تجاه الدرب الكافوري ، وعمرها مدرسة على الصفة التي هي بها ، وجعل بها مذهباً له ، ونقل إليها الشيخ عبد الوهاب الشعراني ، ووقف حصصاً من الطين كانت له على جهات البرّ ، عليه وعلى وذريته وعلى جميع القاطنين عنده بالمدرسة رجالاً ونساء وصغاراً ، هرع الناس من كلّ صوب من الأقاليم ، وبرزوا عند الشيخ بالراوية وقطنوا بها

ولم تزل مدرسته مأوى الفقراء والمجاورين ، ولهم بها الراتب في العداة والعشي من ذلك الوقف وما يفتح الله به على تداول الأوقات والسنين ، مع إحياء ليلة الاثنين والجمعة ، واجتماع العدد الوافر والجم الغفير بعد صلاتها في تلك البقعة ، وملازمته لإلقاء الدروس من الفقه وغيره ، ومن مصنفاة

(١) انظر « المنن الكبرى » (١ / ١٣٩) .

التصوفية على مر يديه في أوقات متعددة حتى وافته المنيّة ، رحمه الله ورصي
عنه وجزاه عن المسلمين خيراً .

شيوخه

من خلال ما ذكره الإمام الشعراني في « الميران » وغيره من مؤلفاته .
ينبش أنه قد أحد عن كثير من الأشياح وقرأ عليهم ، وكان يراجعهم في حل
ما أشكل^(١) .

قال رحمه الله تعالى : (ومما من الله تعالى به عليّ شرحي
لمحفوظاتي السابقة على المشايخ الذين عرّصتها عليهم ؛ وهم نحو خمسين
شيحاً ، ذكرنا ما قنهم في « الطبقات »)^(٢)

فكان من جملة مشايخه رحمه الله تعالى

- الشيخ شمر الدين السعّودي (ت ٩٢١هـ) : كان فقيهاً وخطيباً
بجامع الأزهر .

- شيخ الإسلام مرهان الدين القلقشندي (ت ٩٢٢هـ) : قرأ عليه قطعة
من « المساح » ، وقطعة من « ألفية ابن مالك » ، و« مسند عبد بن
حميد » ، و« الغيليات » ، وكان عالي السد في الحديث .

- الإمام شهاب الدين القسطلاني (ت ٩٢٣هـ) . قرأ عليه غالب « شرحه
على البخاري » ، وقطعة من « المواهب اللدبية »

- شيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ) : قرأ عليه شرحه المسئي

(١) انظر (١/٣٢٢) وما بعدها .

(٢) المنن الكبرى (١/١٤١) .

« إحكام الدلالة على تحرير الرسالة » ، و « شرح آداب البحث » ،
و « شرح التحرير » ، و « شرح الروض » ، و « شرح مختصره لجمع
الجوامع » مع « حاشيته على شرح الحلال المحلي » ، وغيرها من الكتب
وقد قال الإمام الشعراوي عن شيخ الإسلام ركريا الأنصاري : (وقد
خدمته وقرأت عليه مئة عشر سمين ، وقد ذكرت في كتاب « المس » عدة
الكتب التي قرأتها عليه ، فراجعه)^(١)

- الشيخ الإمام المحدث أمين الدين إمام جامع العمري (ت ٩٢٨ هـ) .
قرأ عليه الكتب الستة ، و « العياليات » ، و « مسد عد بن حميد » ،
وغيرها من كتب الحديث ، وأجازه بجميع مروياته ، وكان له المد العالي ،
فقد أخذ عن الحافظ ابن حجر وغيره ، كما قرأ عليه « شرح المنهاج »
للجلال المحلي ، و « شرح جمع الجوامع » للشيخ جلال الدين ، و « حاشية
الشيخ كمال الدين بن أبي شريف » ، و « شرح ابن عقيل » .

- الشيخ نور الدين الحارثي (ت ٩٣١ هـ) - المدرّس بجامع العمري ،
قرأ عليه « شرح ألفية العراقي » للمؤلف ، و « شرح الشاطبية » لابن القاصح
- الشيخ الإمام العلامة شمس الدين الدواخلي (ت ٩٣٩ هـ) . قرأ عليه
« شرح المنهاج » للمحلي ، وبعضاً ممّا قرأه على الشيخ أمين الدين ،
وغيرها من الكتب ، وكان فقيهاً أصولياً نحويّاً ، محققاً في العلوم .

- الإمام شهاب الدين الرملي (ت ٩٥٧ هـ) . قرأ عليه كتاب « الروضة »

إلى أثناء كتاب الجراح .

(١) الطقات الوسطى (١٠٨٤ / ٢)

- الشيخ نور الدين الأشموني (ت ٩٢٩هـ) قرأ عليه قطعة من

« المنهاج » ، وقطعة من « ألفية ابن مالك » ، ونظمه له « جمع الجوامع »

- الشيخ الإمام العلامة شهاب الدين المسيري قرأ عليه قطعة من « شرح

جمع الجوامع » ، وبحر الصف من « شرح المنهاج » للمحلي أيضاً .

- الشيخ الإمام المحقق نور الدين المحلي : قرأ عليه « شرح جمع

الجوامع » بحاشيته ، و « شرح العقائد » للسفي ، و « حاشية ابن أبي شريف »

عليه ، و « شرح المقاصد » لتفتراسي ، و « سراج العقول » للقروي .

إضافة إلى غيرهم من العلماء المتقنين الذين ذكرهم في ثابا مؤلفاته^(١) .

كالعلامة نور الدين الشهورى لصري ، والإمام المحقق المتقن في العلوم

ملاً علي العجمي ، وشمس الدين اللقاني المالكي ، وأخيه الشيخ باصر

الدين اللقاني المالكي ، والشيخ نور الدين الطرابلسي ، والشيخ شهاب

الدين أحمد بن يوسف الحمي المعروف بـ (ابن الثلثي) ، والشيخ شمس

الدين العربي ، والشيخ جمال الدين الصابي ، والشيخ عيسى الإحائي ،

والشيخ شمس الدين الدبؤوطي ، والشيخ شمس الدين الدمياطي ، والشيخ

محلي ، والشيخ صلاح الدين القيوي ، والشيخ نور الدين بن ناصر ،

والشيخ سعد الدين الذهبي ، وشيخ الإسلام شهاب الدين الشيشي

الحسني ، رحمهم الله تعالى أجمعين ، وجمعنا بهم في مستقر رحمته تحت

لواء سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم

(١) انظر « المسالك الكبرى » (١ / ١٤١) وما بعدها .

وأما مشابحة في الطريق :

فقد قال الشعراي في « المن الكبرى » (مقام من الله به علي إلهامي
لطلب الاجتماع بأهل الطريق وإقيادي لهم ؛ فاحتمعت بحمد الله تارك
وتعالى علي حلائق لا تحصن من أهل الطريق ، فلم يكن لي وديعة عند أحد
سوى هؤلاء الثلاثة ؛ وهم : سيدي علي المَرَضِي ، وسيدي محمد
الشَّائِي ، وسيدي علي الحَوَّاص ؛ سلكتُ على الأولين يسيراً ، وكان
إطامي بحمد الله تعالى علي سيدي علي الحَوَّاص ؛ أعني العظام اليسير
المعهود بين القوم ، وإلا فالحق أنه لا إطام حتى يموت العبد ^(١)

تلامذته

وكان من جملة من تأثر به وأحد عنه :

- العلامة الحافظ عبد الرؤوف المَواي (ت ١٠٣١ هـ) ، وهو المع
تلامذته ، وقد نصر المَواي دأته علي ذلك ^(٢) .

- العلامة المحدث أحمد بن محمد القاعي الغزالي (ت ١٠٤٩ هـ) ،
ذكره المحبي ^(٣)

- العلامة المحدث المقرئ محمد حجازي الملقب بـ (الواعظ
القلقَسَدي) (ت ١٠٣٥ هـ) ، ذكره المُجَيِّ أيضاً ^(٤)

(١) المن الكبرى (١٨٤ / ١) .

(٢) انظر : الكواكب الدرية : (٣ / ٣٩٢) .

(٣) انظر : سلك الدور : (١ / ٣١٥) .

(٤) انظر : سلك الدور : (٤ / ١٧٥) .

- الأميرُ حسن بك صبحي ، الذي هجر الإمارة وترك السلطان في سبيل التَّلمُّد على يده رحمه الله .

- ولدُّه عبد الرحمن ، وكان قد حلفَ أباه بعد وفاته ، ويقول المُناوِي (وقام بالزاوية بعده ولدُّه الشيخ عبد الرحمن ، لكنه أقبل على جمع المال ، ثم توفي سنة ١٠١١ هـ)^(١)

- الشيخُ نور الدين عليُّ التَّجاريُّ ، الذي ورد اسمه في سلاعات «الميزان» المثبتة في الحواشي ، وقد وصفه الإمامُ المصنف في إجارته له في آخر ورقةٍ من كتابه «تنبيه المغترين» بخط يده ؛ حيث قال عنه : (الشيخُ الصالح ، العالمُ العلامة ، الزَّرعُ الرَّاهِد ؛ الشيخُ نور الدين التَّجاريُّ ثم الأزهرِيُّ)^(٢) .

- وممن رُبَّاهم أيضاً : محمدُ بن المُوفق ؛ كاتبُ ديوان الجيش ، ومحمدُ بن الأمير ؛ شيخ سوق أمير الجيوش ، وأبو الفصل الجريزيُّ القبايي ، وعليُّ ابن أمير كبير أربك ، والحاجُّ علي البسطي ، وغيرهم .

هنا العلماء عليه

لقد أثنى علماء عصر الإمام الشعراني ومن أتى بعدهم عليه ثناءً يدلُّ على مساهمته وتقدُّمه عند الحواصِّ قُل غيرهم ، كما أثَّروا على مؤلَّعائه وما قدَّمه من جهود عظيمةٍ في حياته في سبيل هذا الدين القويم ، وأذكر طرفاً مما قيل في حقِّه :

(١) انظر : الكواكب السرية (٣ / ٣٩٧)

(٢) انظر «تنبيه المغترين» (ق ١٣٦)

- قال عنه شيخه الإمام العفيف شهاب الدين الرملي الشافعي . (بدايتك
 بهاية غيرك ؛ فإني ما رأيت أحداً يشر له مطالعة هذه الكتب كلها في هذا
 الزمان)^(١) ، وقال عن كتابه « كشف العمة » : (وفقت على هذا المؤلف
 العريب ، والمجموع العجيب ، رأيته كتاباً لا يُكرّر فصله ، ولا يختلف
 اثنان في أنه ما صُفّ مثله)^(٢)

- وقال عنه شيخه الإمام ناصر الدين اللقاني المالكي في تقرّظه لكتاب
 « المسح المبين في بيان أدلة المحتهدين » : (فقد وفقت على هذا المؤلف
 العظيم الشار . وكيف لا يكون كذلك ومؤلفه المحقق الفهامة ، شيخ
 الحقيقة وأستاذ الطريقة ، الجامع بين المنقول والمعقول ، والمرجع
 والتعويل عليه فيما يفتي ويقول ، سيدنا وقلوبنا إلى الله تعالى ؛ الشيخ
 أبو محمد عبد الوهاب الشعراني ، المرشد المسلك المربي ، أعاد الله علينا
 وعلى المسلمين من بركاته ، وحشرتنا في رمرتِه)^(٣) .

- وقال عنه الشيخ شهاب الدين البهوتي الحنبلي في تقرّظه للكتاب
 السابق : (وأست خيراً بأن الله تعالى قد جمع لمؤلفه بين الحال
 والقال)^(٤) .

- وقال عنه تلميذه الإمام المحدث عبد الرؤوف المناوي : (شيخنا

(١) انظر « المنن الكبرى » (١ / ١٤٦) .

(٢) انظر « المنن الكبرى » (١ / ١٦٧) .

(٣) انظر « المنن الكبرى » (١ / ١٧٠) .

(٤) انظر « المنن الكبرى » (١ / ١٧٠) .

الإمام العامل ، والهمام الكامل ، العابد الراهد ، العقبة المحدث ، الصوفي المربي المسلم (١) .

- وقال عنه الإمام المؤرخ شهاب الدين أحمد بن محمد المقرئ التيفسائي : (ولي الله الرباني ، سيدي عبد الوهاب الشعراني ، نعم الله تعالى بركاته) (٢) .

- وقال عنه الإمام المؤرخ ابن العماد الحنبلي : (فقيه النظر ، صوفي الخبر ، له ذرّة بأقوال السلف ومذاهب الحلف ، كان مواظباً على السنة ، مبالغاً في الورع ، مؤثراً ذوي العاقبة على نفسه حتى يملبوسه ، متحملاً للآدنى ، مورعاً أوقاته على العبادة ، ما بين تصنيف وتسلية وإفاضة) (٣) .

- وقال عنه الإمام المحدث المؤرخ نعم الدين المقرئ . (الشيخ العالم العارف الشعراني . . . كان رحمه الله من آيات الله تعالى في العلم والتصوف والتأليف) (٤) .

- ووصفه الإمام مرتضى الربيدّي - (القطب الشعراني قدس سره) (٥) .

- وقال عنه العلامة المحدث عبد الحي الكنتاني - (هو الإمام العقبة المحدث ، الصوفي العارف المسلم ، أبو المواهب عبد الوهاب بن أحمد الشعراني) (٦) .

(١) الكواكب الدرية (٣ / ٣٩٢)

(٢) أرهار الرياص في أحبار انقاصي عياص (٣ / ٥٥)

(٣) شذرات الذهب (١٠ / ٥٤٥ ، ٥٤٦) .

(٤) الكواكب السائرة (٣ / ١٥٨)

(٥) إتحاف السادة المتقى (٤ / ٤٨٦)

(٦) نهر من العهار من (٢ / ١٠٧٩)

- وقال عنه العلامة المؤرخ علي ماشا مبارك (الإمام العلامة ، المعتقد المسلك ، مربى المريدين ، قدوة العلماء والصالحين ؛ عبد الوهاب بن أحمد... الشعراني)^(١) .

- وقال عنه شيخ الأزهر الدكتور عبد الحليم محمود : (كان عالماً مستيراً ، بكل ما تحمله هذه الكلمة من معاني)^(٢)

مؤلفاته

إن كثرة المنون التي برع فيها إمامنا الشعراني رحمه الله تعالى كان لها أثرٌ بَيِّنٌ في عِظَمِ الإرث الذي حلَّه من بعده ؛ فقد عُدَّ من أفراد المصنفين في تاريخنا الإسلامي ؛ إذ وصلت مؤلفاته إلى نحو ثلاث مئة كتاب في شتى العلوم والصنوف ؛ من التفسير ، والحديث ، والفقه ، والكلام ، والحج ، والطب ، والتصوف والأخلاق .

وقد قال الشعراني نفسه في « المن الوسطى » : (ومما منَّ الله به عليّ : أني ألَّفْتُ نحو الثلاث مئة كتاب في علوم الشريعة)^(٣) .

وقال في « المن الكبرى » : (ومما منَّ الله تبارك وتعالى به عليّ : تأليفي كتباً كثيرة في الشريعة ، وغالبها انتكرت ولم أُسبق إليه) ، ثم عُدَّ بعضاً من تلك الكتب^(٤) .

(١) المخطط الترفيقي (١٤ / ١٠٩)

(٢) عبد الوهاب الشعراني إمام القرن العاشر (ص ٧)

(٣) المن الوسطى (ص ١٤٨)

(٤) المن الكبرى (١ / ١٦٥) .

وفيما يأتي بعض مؤلفاته :

- « إجازة الشعراني لبعض العلماء » .
- « الأجوبة المرسية عن أئمة الفقهاء والصوفية »
- « الأخلاق الركبة والعلوم اللدية »
- « الأخلاق المتولدة المفاصة من الحضرة المحمدية »
- « آداب الصلوة » .
- « آداب الفقراء » .
- « إرشاد الطالبين إلى مراتب العلماء العاملين »
- « إرشاد المفعلين من الفقهاء والفقراء إلى شروط صحة الأراء »
- « أسرار العبادات » .
- « الأنوار القدسية في معرفة آداب العبودية » .
- « الأنوار القدسية في معرفة قواعد الصوفية »
- « البحر المورود في المواثيق والعهود » ، المسمى بـ « العهد الصغير » .
- « البدر المير في غريب أحاديث البشير المير » .
- « البروق الحواطف لبصر من عمل بالهواتف » .
- « بهجة النفوس والأحداق فيما تميز به القوم من الآداب والأخلاق »
- « تطهير أهل الروايا من حباث الطوايا » .

- « تسيه الأعياء على قطرة من بحر علوم الأولياء » .
- « التنبيه من النوم » .
- « الجواهر والدرر الكبرى » .
- « الجواهر المصون في علم كتاب الله المكنون » .
- « الجواهر المصون والسر المرقوم فيما تنتجه الحلة من الأسرار والعلوم » .
- « حزب الشعراني » .
- « الدر المنظوم في زهد العلوم » .
- « درر العواص على فتاوى سيدي علي الحواص » .
- « الدرر المثورة في بيان العلوم المشهورة » .
- « الدرر واللمع في بيان الصدق في الرهد والورع » .
- « ردع المفرا عن دعوى الولاية الكبرى » .
- « رسالة الأنوار » .
- « رسالة في أهل العقائد الرائعة ، وأمور تنفع من يريد الخوص في علم الكلام » .
- « رسالة في بيان جماعة سئوا أنفسهم بالصوفية » .
- « رسالة في التسليك » .
- « رسالة في التصوف » .

١- « رسالة في التوحيد » .

٢- « السر المرقوم فيما احتص به أهل الله من العلوم » .

٣- « سواطع الأنوار القدسية فيما صدرت به الفتوحات المكية » .

٤- « شرح دائرة أبي الحسن الشاذلي » .

٥- « شرح ورد الأفطاب » .

٦- « الطبقات الشعرانية » ، وطبقاته ثلاث :

أ- « الطبقات الكبرى » ، المسمى « لواقح الأنوار في طبقات الأخيار » .

ب- « الطبقات الوسطى » ، المسمى « لواقح الأنوار القدسية في مناقب العلماء والصوفية » .

ت- « دبل الطبقات » أو « الطبقات الصغرى » ، المسمى : « لواقح الأنوار القدسية في مناقب العلماء والصوفية » .

٧- « الطرار الأنهح عن حطبة المنهج » .

٨- « طهارة الجسم والمزاد من سوء الظن بالله تعالى والعباد » .

٩- « العقيدة الشعرانية » .

١٠- « فتح الوهاب في فصائل لآل والأصحاب » .

١١- « قبة الأغنياء على قطرة من بحر علوم الأولياء » .

١٢- « القواعد الكشفية الموصحة لمعاني الصفات الإلهية » .

١٣- « القول المبين في بيان آداب الطالبين » .

- « القول المير في الرد عن محيي الدين » .
- « الكريت الأحمر في بيان علوم الشيخ الأكبر » .
- « كشف الغمة عن جميع الأمة » .
- « الكشف والتبين » .
- « لباب الإعراب المانع من الدخول في السب والكتاب » .
- « لطائف المر والأحلاق في بيان وجوب التحدث بسمعة الله على الإطلاق » ، المسمى - « المر الكرى » .
- « لواقع الأنوار القدسية في بيان قواعد الصوفية » : وهو مختصر من « الفتوحات المكية » .
- « لواقع الأنوار القدسية في بيان العهود المحمدية » ، المسمى أيضاً : « مشارق الأنوار القدسية » .
- « المآثر والمفاخر في علماء القرن العاشر » .
- « المختار من الأنوار في صحة الأخيار » .
- « مختصر الألفية لابن مالك في النحو » .
- « مختصر تذكرة القرطبي » .
- « مختصر الحصائص النبوية » للإمام السيوطي .
- « مختصر سنن البيهقي الكبرى » .
- « مختصر سنن البيهقي الصغرى » .
- « مختصر القواعد في العروع » للزركشي .

- « مختصر المدونة في العروع المالكية » .
- « مدارج السالكين إلى رسوم طريق العارفين » .
- « مفتاح السر القدسي في تفسير آية الكرسي » .
- « مفتاح الأكباد في مواد الاجتهاد » .
- « المقدمة الحوية في علم العربية » .
- « مقدمة في ذم الرأي » .
- « الملتقطات من حاشية ابن أبي شريف على شرح جمع الجوامع للسبكي » .
- « المحرر السني على الوصية المشولية » .
- « منهج الصدق والتحقيق في تعليل غالب المدعين للطريق » .
- « المنهج المبين في أخلاق العارفين » .
- « المنهج المبين في بيان أدلة أئمة المجتهدين » .
- « الميزان الخضرية » .
- « المبررات الشعرانية المدخلة لجميع مذاهب المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية » ، وهو الكتاب الذي بين أيدينا .
- « هادي الحائرين إلى رسوم أخلاق العارفين » .
- « ورد الأقطاب والمكملين من أصحاب الدوائر الكبرى » .
- « ورد الرسول » .

- « وصايا العارفين » .

- « اليواقيت والخواهر في بيان عقائد الأكارم » .

مذهبهم وسنده في النفس

بَيَّنَ الإمامُ الشَّعْرَانِيُّ مَذْهَبَهُ فِي الْمَقْصِدِ فَقَالَ : (إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَلْهِمَنِي الْفَهْمَ فِي كُلِّ عِلْمٍ يَتَدَاوَلُهُ النَّاسُ الْيَوْمَ ، حَتَّى إِنِّي أَقْرَأُ فِي الْأَرْبَعَةِ مَذَاهِبَ لِمَنْ طَلَبَ ، وَرَبَّمَا أَوْجُهُ أَقْوَالَ كُلِّ مَذْهَبٍ أَكْثَرَ مِنْ أَهْلِهِ ، مَعَ أَنِّي مُتَقَبِّلٌ بِمَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ)^(١) .

وَقَدْ وَصَفَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى غَيْرَ مَرَّةٍ فِي هَذَا الْكِتَابِ بِقَوْلِهِ : (إِمَامُنَا الشَّافِعِيُّ)^(٢) .

وَعِنْدَمَا تَرَجَّمَ لِلْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ فِي « الطُّفُوفَاتِ الْكُبْرَى » قُدِّمَ عَلَى الْإِمَامِ أَبِي حَبِيبَةَ وَالْإِمَامِ مَالِكٍ بِحِلَافٍ مَا يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ التَّارِيخِيُّ ؛ وَذَلِكَ أَدْبَاءً مَعَهُ إِمَامُهُ ، فَقَالَ : (وَمِنْهُمْ . إِمَامُنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ)^(٣) .

وَبِذَلِكَ يُعْلَمُ تَفْسِيْدُ مَا افْتَرَاهُ بَعْضُهُمْ عَلَى الْإِمَامِ الشَّعْرَانِيِّ بِأَنَّهُ ادَّعَى الْاجْتِهَادَ الْمُطْلَقَ ، وَقَدْ أَشَارَ الشَّعْرَانِيُّ إِلَى ذَلِكَ فَقَالَ : (وَقَدْ وَقَعَ فِي سَنَةِ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ وَتِسْعٍ مِثَّةٌ : أَنَّ شَخْصًا مَثَّرَ لَا يَحْشَى اللَّهَ تَعَالَى وَتَعَالَى زُورٌ

(١) الْمَرْسُ الْكُبْرَى (٤٧١ / ٢)

(٢) انْظُرْ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ (٣١٦ / ١) .

(٣) انْطِبَاعَاتُ الْكُبْرَى (٥٠ / ١)

علي أني ادّعت الاحتذاء المطلق ؛ كأحد الأئمة الأربعة . . . ولعلّ شبهتهم في ذلك ، كثرة أجوبتي عن الأئمة ، فيروني أوجه هذا المذهب وهذا المذهب ؛ كما يوجه أصحابه ، فرثما يفهمون من ذلك بهمهم المعكوس ما فهموه (١) .

أما عن سنده في الفقه : فقد ذكره مفصلاً في « طبقانه » فقال . (أخذت علم الفقه والتفسير والحديث وغير ذلك عن جماعة بأسايد مختلفة ؛ أحصرها . طريق شيخ الإسلام ركريا رضي الله عنه . . . وقد أجبرني بلعظه أنه أخذ علم الفقه عن شيخ الإسلام جلال الدين السقيني ، والحافظ ابن حجر ، والشيخ جلال الدين المحلي

وأخذ هؤلاء الثلاثة الفقه عن الشيخ عبد الرحيم العراقي ، عن الشيخ علاء الدين بن العطار ، عن محقق المذهب ومرححه العالم الصالح يحيى بن شرف النووي ، عن الشيخ الإمام كمال ملار الإربلي ، عن الشيخ محمد بن محمد صاحب « الشامل الصغير » ، عن الشيخ عبد العطار القروي صاحب « الحاوي » ، عن أبي القاسم الرافعي شيخ المذهب ، عن الإمام محمد أبي الفضل عن محمد بن يحيى ، عن حجة الإسلام أبي حامد الغرالي ، عن أبي المعالي محمد إمام الحرمين ، عن والده الشيخ أبي محمد الجويي ، عن أبي بكر الفقان المروزي ، عن أبي زيد المروزي ، عن أبي العباس بن سريج ، عن أبي سعيد الأسعاطي ، عن أبي إسحاق إبراهيم المرني ، عن الإمام الأعظم محمد بن إدريس

(١) المس الكبير (١ / ٢٧١) .

الشافعي ، عن الإمام مسلم بن خالد الرنجي ، عن محمد بن خريج ، عن عطية بن أبي رباح ، عن ابن عباس رضي الله عنهما ، عن سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم ، وعلى سائر الأسياء والمرسلين ، وعلى آلهم وصحبتهم أجمعين (١) .

وفاته (٢)

فاصت روح الإمام الشعراي في يوم الاثنين بعد العصر ثاني عشر جمادى الأولى من سنة ثلاث وسبعين ونسج منه من الهجرة النبوية ، وذلك بعد مرض العالج الذي دام قراءة الشهر .

وقد كان يوم جنازته يوماً مشهوداً ؛ فقد خرج في جنازته ما يزيد على خمسين ألفاً ، ودُفن بجانب رايته بين الشوريين ، وكان آخر كلماته : أذهب إلى ربي الرحيم الكريم .

وبذلك حُتِمَت حياة الإمام الشعراي ، بعد أن أمضاها بخدمة هذا الدِّين الفويم ؛ علماً وعملأ ، وقد ترك لمن أتى بعده إرثاً عظيماً في شتى فنون الشريعة وعلومها ؛ طاهراً وباطناً ، رحمه الله تعالى ونعمنا به وعلومه ، وأجرني علينا من بركاته ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وسلم تسليماً كثيراً .



(١) الطبقات الوسطى (٢/١٠٨٤-١٠٨٥) .

(٢) انظر : المآقب الكبرى (١٦٠-١٦١) .

كلمة عن كتاب «الميزان الشرعانية»

عن الإمام الشعرائي لكتبه بـ «الميزان الشرعانية المدخلة لجميع مذاهب المجتهدين ومقلّديهم في الشريعة المحمدية» ، وذلك في طرّة النسخة التي خطّها بيده ، وقُرئت عليه في مجلسه ، وهي التي رُمز إليها بـ (أ) ، إلا أنه قال رضي الله عنه في آخر الخاتمة : (وليكن ذلك آخر خاتمة كتاب «الميزان الشرعانية المدخلة لجميع أقوال المجتهدين ومقلّديهم في الشريعة المحمدية» ، والحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، لقد جاءت رسل ربنا بالحق)^(١) .

وقد مشّت أغلب النسخ الحطية في طرّتها على العنوان الذي ذكره الإمام الشعرائي في الخاتمة .

وبذلك نعلم . أن إطلاق بعضهم عنوان «الميزان الشرعانية» على هذا الكتاب الحليل . . إنما هو من باب الاختصار .

وقد اشتهر أيضاً بـ «الميزان الكبرى» بين أهل العلم ؛ وذلك لتمييزه عن

(١) انظر (٣/٦٦٩)

« الميراث الحصريّة » الذي يعدّ محتصرًا وأصلًا له

قال الملبحي في سيق ذكره لمؤلفات الإمام الشعراي رحمه الله تعالى
(وكتات « الميراث الشعراوية المُدجّبة لجميع أقوال المجتهدين ومقتديهم
إلى الشريعة المحمّدية » ، وهي الميراث الكسري في المذاهب الأربعة ؛
أي وبعض أحكام من غيرها من المذاهب المدرّسة ؛ كذهب داود أو
عائشة أو الليث أو غيرهم في بعض الأحيان

وكتات « الميراث الحصريّة » ؛ وهي أصل « الميراث الكسري » ،
و« الكبرى » كالشرح لها ^(١) .

وتجدر الإشارة : إلى أن الإمام الشعراي قد درج في كتابه هذا على
تأنيث (الميراث) ، مع أن علماء العربية نصّوا على أنه مذكّر ^(٢) ، إلا أن
التأنيث جائز باعتبار تأويل (الميراث) بالآلة ^(٣) ، وقد سلكت مسلكه في
تحقيقي لهذا الكتاب .

الداعية لتأليف هذا الكتاب

بيّن الإمام الشعراي رحمه الله تعالى سبب تأليفه لهذا الكتاب بقوله :
(وكان من أعظم البواحث لي على تأليفها للإخوان : فتح باب العمل بما
نصّته قوله تعالى : ﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ

(١) المساق الكبرى (٦٩ - ٧٠)

(٢) انظر على سبيل المثال « المصباح المير » (ورد)

(٣) انظر « شرح الرضي على الكافي » (١ / ١٤٠)

وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ﴿١١٣﴾
 وليطابقوا في عقيدتهم بين قولهم باللسان : إن سائر أئمة المسلمين على
 هدى من ربهم ، وبين اعتقادهم ذلك بالجان : ليقوموا بواجب حقوق
 أئمتهم في الأدب معهم ، وليحوروا الثواب المرتب على ذلك في الدار
 الآخرة ، وليخرجوا عن مقام القرب من صفات أهل النفاق والجذلان ؛ كما
 أشار إلى ذلك قوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيَ الرَّمْزُولُ لَا يَحْرُثُكَ أَلَيْسَ يُكْسِرُ عُونَ فِي
 الْكُفْرِ مِنَ أَلَيْسَ قَالُوا أَمَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَهُ تُؤْمِنُ قُلُوبُهُمْ ﴾ [البقرة : ١١١] .

ومعلوم : أن كل ما عانة الله تعالى على الكفار فالمسلمون أولى بالدم إذا
 فعلوه .

وليسذ المقلدون باب المبادرة إلى الإنكار على من حالف قواعد مذهبهم
 ممن هو من أهل الاجتهاد في الشريعة ؛ فإنه على هدى من ربه ، وربما أظهر
 مسنده في مذهبه لمن أنكر عليه فادع له ، وخجل من مبادرته إلى الإنكار
 عليه ، هذا من جملة مقاصدي بتأليف هذا الكتاب ، والأعمال بالنيات ،
 وإنما لكل امرئ ما نوى ^(١) .

وقال أيضاً في « المنز الكبرى » : (وقد وضعت في الجمع بين أقوال
 الأئمة رضي الله تعالى عنهم أجمعين ميراثاً ترجع جميع مذاهب المجتهدين
 وأقوال مقلديهم إلى الشريعة المطهرة ، لم أجذل لها دائقاً من أهل عصري ،
 وقد استعارها الشيخ شهاب الدين بن السليبي الحمصي ، فمكنت عنده أياماً ثم
 أتاني بها ، وقال : هذه خصوصية لك ؛ فإني لم أقدر أخرج عن دائرة كلام

منهبي ، فقلت له فهل هي باطلة ؟ فقال : صولة كلامها ليست صولة
مُطِيل (١) .

بيان الأقسام التي اشتمل عليها هذا الكتاب

لقد اصوى تحت هذا المؤلف المبارك ثلاثة أقسام .

القسم الأول : مقدمة الميزان :

وقد اشتمل هذا القسم على التعريف بالميزان ، وبيان الباعث على
تأليفها ، وحث القارئ على تدوُّقها ، وبيان المصنَّف ثمرة التحقُّق فيها ،
ذاكراً جهوده في إيصال هذا المؤلف وما حواه لكافة فقهاء المذاهب
والمقلِّدين في عصره ، وكذلك بيّن ما هو أقرب إلى خطّة البحث إلحاً
اشتملت عليه فصول الكتاب .

وقد أكّد الإمام الشعراي في مقدّماته على أنّ كلّ مجتهد مصيب ، وذلك
بناءً على الدليل والكشف الصحيح ، ومن ثأني له الوصول إلى أحد هذين
الأمرين أو كليهما . فربّته أرقى من سلّم تسليم مجرداً عن البحث
والنظر (٢) .

وقد قرّر في هذه المقدمة أنّ الشريعة المطهّرة على مرتبتين : تحصيل
وتشديد ، ولكلّ مرتبة رجال حسب الحال ، والترتيب بين هاتين المرتبتين
وجوب .

(١) المنى الكبير (١/١٦٤ - ١٦٥) .

(٢) انظر (١/١١٠ ، ١٨٢) .

حيث قال : (ثُمَّ إِنَّ لِكُلِّ مِنَ الْمَرْتَبَتَيْنِ رَجَالًا فِي حَالِ مَاشَرَتِهِمْ
لِلتَّكَلُّفِ :

- فَمِنْ قَوِيٍّ مِنْهُمْ مَنْ حَيْثُ إِيْمَانُهُ وَجَسَمُهُ . خُوطِبَ بِالْعَزِيمَةِ وَالنَّشِيدِ
الْوَارِدِينَ فِي الشَّرِيعَةِ صَرِيحًا ، أَوْ الْمُسْتَنْبَطِينَ مِنْهَا فِي مَذْهَبِ ذَلِكَ الْمَكْلُوفِ
أَوْ غَيْرِهِ .

وَمِنْ ضَعْفٍ مِنْهُمْ مَنْ حَيْثُ مَرْتَبَةُ إِيْمَانِهِ أَوْ ضَعْفُ جَسَمِهِ . خُوطِبَ
بِالرَّخَصَةِ وَالنَّحْيِ الْوَارِدِينَ كَذَلِكَ فِي الشَّرِيعَةِ صَرِيحًا ، أَوْ الْمُسْتَنْبَطِينَ
مِنْهَا فِي مَذْهَبِ ذَلِكَ الْمَكْلُوفِ أَوْ مَذْهَبِ غَيْرِهِ .

.. فَالْمَرْتَبَتَانِ الْمَذْكُورَتَانِ عَلَى التَّرْتِيبِ الْوَجُوبِيِّ ، لَا عَلَى التَّخْيِيرِ كَمَا
قَدْ يَتَوَهَّمُ بَعْضُهُمْ ، فَإِنَّكَ وَالْعَلَطُ ؛ فَلَيْسَ لِمَنْ قَدَرَ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ مَثَلًا
حَسًّا أَوْ شَرْعًا أَنْ يَتَيَمَّمَّ بِالتُّرَابِ (١) .

وَقَدْ سَأَقِ أَيْضًا أُدْلَةً وَشَوَاهِدَ مِنْ كَلَامِ الْمُتَقَدِّمِينَ عَلَى صِحَّةِ الْعَمَلِ بِهِئِهِ
الْمِيزَانِ الْمُبَارَكَةِ (٢) .

وَقَدْ بَيَّنَّ أَنَّ مِنَ الْوَاحِدِ الْمُحْتَمِّ اتِّحَادَ شَيْخٍ وَإِمَامٍ لِمَنْ لَمْ يَبْلُغْ إِلَى مَقَامِ
الْوَصُولِ إِلَى عَيْنِ الشَّرِيعَةِ ؛ وَأَرَادَ بَعِينَ الشَّرِيعَةِ . أُدْلَتُهَا وَأَصُولُهَا مِنَ الْقُرْآنِ
وَالسُّنَنِ وَمَا تَفَرَّعَ عَنْهُمَا مِنْ أُدْلَةٍ تَبْعِيَّةٍ ، وَمَرَدُّ ذَلِكَ كُلِّهِ إِلَى مَا جَاءَ بِهِ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عِنْدِ رَبِّهِ

(١) انظر (١/٨٥-٨٦) .

(٢) انظر (١/١٦٠) .

وهذا المعنى واضح في كلام إمامنا الشيرازي ؛ حيث تكرر منه ذكر هين
الشرعية كثيراً ؛ ومن أمثلة ذلك :

قوله : (وإن من أطلع على ذلك من طريق كشفه رأى جميع المذاهب
وأقوال علمائها متصلة بعين الشرعية وشارعة إليها ؛ كاتصال الكف
بالأصابع ، أو الظل بالشاخص)^(١) .

وقوله : (وأين من يخرق بصره في هذا الزمان جميع الأدوار التي
مضت قبله حتى يصل إلى شهود اتصاليها بعين الشرعية الأولى التي هي كلام
رسول الله صلى الله عليه وسلم . ممن هو محجوث عن ذلك)^(٢) .

وقوله . (وقد كان الإمام أحمد بن حنبل يقول كثيراً . « التقليد عمى في
البصيرة » ؛ كأنه بحث العلماء على أن يأخذوا أحكام دينهم من عين
الشرعية ، ولا يقيموا بالتقليد من خلف حجاب أحد من المجتهدين)^(٣) .

كما بين الإمام الشيرازي في هذه المقدمة المباركة حكم الانتقال من
مذهب لآخر ، وأحوال المتقل ، وأورد أيضاً أدلة ذم الرأي المجرد عن
الدليل من نصوص الشرعية وأقوال الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين ،
وبين شدة تمسك فقهاء المذاهب بالشرعية والتزامهم بأحكامها ظاهراً
وباطناً ، وقد أوضح ما سبق بصورة محسوسة تقرب البعيد وتبين الغامض .

ثم سرد أهم ما أطلع عليه من كتب العلماء قبل تأليفه لهذا الكتاب

(١) انظر (١/١٠٨) .

(٢) انظر (١/١٧٠) .

(٣) انظر (١/١٧٥-١٧٦) .

الجليل ؛ وذلك من مختلف هونِ الشريعة واللغة ، ومن تلك المؤلفات ما حفظه عن ظهر قلب ، ومنها ما شرحه على العلماء ، ومنها ما طالعته بنفسه وراجع العلماء في حل ما أشكل عليه كما يبين ذلك مفصلاً^(١) .

القسم الثاني : الجمع بين الأحاديث الشريفة وتربيلها على منزلة الشريعة المطهرة ؛ من تخفيف وتشديد :

وكان منهجُه رحمه الله تعالى في ذلك : أن يقابل بين حديثين ، أو يجعل في كل طرف أكثر من حديث بقوله : (ومن ذلك : حديث . . . مع حديث . . .) ، وقد يأتي ببعض الآثار المنقولة عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم ، أو تابعيهم ، أو سواهم من العلماء ، في أحد الطرفين أو كليهما . ثم يبين مرتبة التخفيف ومرتبة التشديد ، ونادراً ما يضيف مرتبة بينهما ؛ وهي مرتبة التخصيل ، والتي تُردُّ إلى أحد المرتبتين السابقتين .

وبعد ذلك يُسَّعُ كلامُه معارة : (فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث) ، وكثيراً ما يذكر وجهاً تُحْمَلُ عليه رتبة التخفيف ، ووجهاً تُحْمَلُ عليه رتبة التشديد ؛ وبذلك يتم المقصود من رفع التناقض المتوهم في بعض نصوص الشريعة .

وقد تنوعت مصادرُ الإمام الشعراني الحديثية في هذا القسم ؛ فأحياناً يصريح بالمصدر الذي اعتمده في تحريجه ؛ فيقول مثلاً : (ومن ذلك : حديث البخاري . . .) ، وأحياناً أخرى يذكر الحديث من غير تصريح بمصدره .

(١) انظر (٢٢٣/١) وما بعدها .

إلا أن أغلب ما أتى به من أحاديث وآثار . قد استقاه من « السنن الكبرى » للبيهقي رحمه الله تعالى

وقد صرح بذلك فقال . (وهو [أي « السنن الكبرى »] من أعظم أصولي التي استمدت منها في الجمع بين الأحاديث في هذه الميران كما سبق في الفصول)^(١) .

وقد أتبع رحمه الله تعالى في هذا القسم الترتيب العقلي ؛ حيث جاءت الأحاديث وفقاً لأبواب الفقه .

وتجدر الإشارة إلى أن ما ذكره الشراني من أحاديث وآثار وفق مسهجه ما كان إلا أمثلة ؛ فلم يستقص كل ما ظاهره الشاقص ؛ فهذا ممّا يعسرُ تَبَعُهُ وجمعه في كتاب واحد ، ولا سيما إن نظرنا إلى عدد الأحاديث والآثار التي ألغيت في جمعها كتب لا تُحصى كثرة .

كما أن إمامنا الشراني ترك في هذا الكتاب الجمع بين الآيات الكريمة التي اختلفت الفقهاء في تأويلها ومعانيها .

وقد بين ست ذلك فقال : (واعلم يا أخي : أنني ما تركت الجمع بين آيات القرآن التي أخذ بها الأئمة ، واختلصوا في معانيها جهلاً بها ؛ وإنما ذلك لضعف مدارك المجتهدين فيها ، بخلاف أحاديث الشريعة ؛ فإنها جاءت مُبَيَّنَّةً لِمَا أُجْمِلَ في القرآن .

وأيضاً : فإن قسم التشديد في القرآن الذي يؤخذ به العارفون

(١) انظر (١/٣٣٠) .

نفوسهم . لا يكادُ يعرفهُ أحدٌ من علماء الرمايِ فضلاً عن غيرهم ، وقد وصفتُ في ذلك كتاباً سمّيته بـ « الجواهر المصنوع في علوم كتاب الله المكنون » ، ذكرتُ فيه نحو ثلاثة آلاف علم ، وكتب عليه مشايخ الإسلام على وجه الإيمان والتسليم لأهل الله عز وجل^(١) .

القسم الثالث : الجمعُ بين أقوال الأئمة المجتهدين في أبواب الفقه ، وردّها إلى مرتبتي الميزان :

وهذا القسم هو المقصودُ الأصليُّ والعايةُ من تأليف « الميزان » ، والقسمان السابقان له ما هما إلا كآلة لهم ما اشتمل عليه من مسائل وفروع فقهية عملية ، مع ما لهما من أهمية بالغة بحد ذاتهما ، كما نبيّن مما سبق قريباً

وقد سلك الإمامُ الشعرانيُّ في هذا القسم مسلكَ الفقهاء في تبويبهم للفروع الفقهية ؛ فابتدأ بكتاب (الصهارة) ، وانتهى بكتاب (أمهات الأولاد) .

وكان مصدرُهُ في ذلك غالباً كتات « رحمة الأئمة في اختلاف الأئمة » ، لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الدمشقيّ العثمانيّ الشافعيّ ، من علماء القرن الثامن الهجريّ رحمه الله تعالى .

إلا أنَّ « الميزان » قد انفردَ عن « رحمة الأئمة » بثلاثة أمور :

الأمرُ الأول : أنَّ الإمامَ الشعرانيّ كان يتدبّرُ كلّ بابٍ يذكر مسائل الإجماع والاتفاق ، مجموعةً ممّا ذكر في « رحمة الأئمة » في ثانياً ذلك الباب .

(١) انظر (١/١٦٥)

الأمر الثاني أن إمامنا الشيرازي كان يصنف أقوال الفقهاء في كل مسألة حسب مرتبتي الميزان ؛ فبعد أن يذكر مسائل الإجماع والاتفاق يتبني بذكر ما اختلفوا فيه ، مقابلاً بين الأقوال من حيث التشديد والتخفيف ، وقد يذكر أحياناً مرتبة التفصيل التي تزد إلى إحدى المرتبتين الأولىين ؛ فيقول غالباً : (ومن ذلك : قول فلان . . مع قول فلان فالأول : مشدد - أو محقق - والثاني : عكسه ؛ فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان)

ومثال ذلك كل الفروع التي ذكرها في هذا القسم ، كما هو واضح لمن استقرأه .

الأمر الثالث : توجيه أقوال الفقهاء ، وذكر ما يؤيدها من أدلة نصية أو استنباطية يدل عليها المعقول والمصلحة ، وقد يذكر في المسألة محمل الحكم المشدد والمحقق ؛ فيذكر مثلاً . أن التشديد خاص بمن قويت عزيمته من الأكابر ، والتخفيف خاص بمن ضعفت همته من الأصاغر ، وهكذا .

وقد ينقل عن بعض العارفين بالله ؛ ولا سيما شيوخه العارفين بالله علي الخواص رحمه الله تعالى ما يؤيد به توجيهه لأقوال الفقهاء في المسألة التي هو بصدد بيانها ، ويأتي الكلام الذي ينقله على غاية من الدقة ، مما لا يتأتى لأي شخص فهمه واستيعابه ، كيف لا والناس في تطبيق ما شرعه الله لهم على مراتب ؟! فهم المقتصر الذي تعرف منه وتكره ، يطبق بعضاً ويترك بعضاً ، ومنهم من يسعى جاهداً لتطبيق أحكام الشريعة ، ولكن جهده في ذلك مقتصر على العمل بالأحكام الفقهية المجردة عن معانيها ، ومنهم من

تشرَّب الفقه حتى أصبح الفقه سجية له ؛ فصار من عادته تلثُرُ الجُحُم فيما
يدقُّ معاه ويغيثُ عن أدهان كثيرٍ من الناس ، والمكلفون بالنسبة لهذه
المرتبة الأخيرة على درجاتٍ ، مسألُ الله تعالى حسنَ العَهِم وحسنَ العملِ
وحسنَ الختام ، إنه سميع قريب مجيب



منهج العمل في الكتاب

على الرغم مما لكتاب «الميراث» من مكنية تميز بها عن غيره . إلا أنه لم يحظَ بالعناية التي يستحقها ، ولا سيما في صسط مسائله ، وتوثيق الأحبار والأقوال والأحكام الفقهية الواردة فيها ، وإيضاح ما قد يُشكل منها ، وقد وفقنا الله تعالى بمهـ وكرمه لاستدراك ذلك ؛ خدمة لهذا الكتاب الجليل

ومن عظيم ما وفقنا إليه في ذلك . الوقوف على نسخ خطية متعددة لهذا المؤلف المبارك ، نربو على العشرين نسخة ، وقد تمّ اعتماد إحدى عشرة نسخة منها ؛ لتكون مرجعاً لحلّ الإشكالات في مرحلة التحقيق ، فإن لم يُحلّ بالرجوع إليها ما أشكل . فعندها يُصار إلى الاستئناس بسائر السح الموحودة .

وكان من أهمّ السح الخطية . النسخة المرموز إليها بـ (أ) ، وهي نسخة نفيسة كتبت بيد المؤلف الإمام الشعرائي ، وقُرئت عليه كاملة كما يتبين من وصفها^(١) .

ولا بد من الإشارة إلى أن سبب كثرة النسخ المعتمدة - تأخر الوقوف على النسخة (أ) التي أشرت إليها ؛ مما دعا إلى إعادة مقابلة كامل الكتاب عليها واعتمادها أصلاً في التحقيق ، إضافة إلى المقابلة على (ب ، د ، و) بشكل كامل

(١) انظر (١/٤٦) .

وقد كان لجميع النسخ أثرٌ بارزٌ في استدراك بعض السقوطات وحل
الإشكالات أثناء التحقيق ، ولا سيما النسخ : (ط ، ي ، ك)

وكان ترتيب النسخ الحظية بحسب الأقدم منها .

وقد تم إثبات الفروقات المهمة بذكر الأرجح في المتن والإشارة إلى
سائر النسخ في الحاشية ، ولم أتعرض للفروقات غير المؤثرة .

وإذا اتفقت النسخ التي بين يدي على لفظة أو عبارة وأشكل فهمها
فإنني أثبت ما اتفقت عليه في المتن ، ثم أذكر ما بدا لي أنه الأسبغ في
الحاشية ؛ وذلك بالرجوع إلى المصادر التي نعد من الأصول التي اعتمد
عليها الإمام الشيرازي في « الميزان » ؛ ككتاب « رحمة الأئمة في اختلاف
الأئمة » ، و « عيون المسائل » ، و « جواهر العقود » ، إضافة إلى الكتب
الحديثية والمفهية حسب الحال والحاجة

فإن ترددت النسخ في إثبات رسم كلمة ما ، وتبين أن الأنسب ما في
مصدر آخر - وهذا نادر - فإنني أثبت بين معقوفين ما أراه صواباً ، وأشير
إلى اختلاف النسخ في الحاشية .

هذا وقد اشتملت بعض النسخ المطبوعة على زيادات قليلة من كلمات
أو عبارات لم نشتها في نسختنا هذه ؛ لمغايرتها للنسخ الحظية المعتمدة ،
إضافة إلى ذلك فسختنا احتوت على بعض الزيادات الأصيلة من تلك
النسخ ، وساقها يشهد بصحتها .

إضافة إلى ما سبق . فقد سرت في تحقيق هذا الكتاب وفق الخطوات
الآتية :

- عَزَّوَالِآبَاتِ الْقِرَآئَةِ الْكَرِيمَةِ إِلَى مَوَاطِنِهَا مِنَ الْمَصْحَفِ الشَّرِيفِ ؛ بِذِكْرِ
اسْمِ السُّورَةِ وَرَقْمِ الْآيَةِ فِي الْمَتْنِ ؛ اِحْتِصَاراً لِلْحَوَاشِي مَا أَمَكْنَ ، وَذَلِكَ بَيْنَ
مَعْقُوفَيْنِ []

- تَحْرِيجُ الْأَحَادِيثِ السُّوِّيَّةِ الشَّرِيعَةِ وَالْأَقْوَالِ الْمَأْثُورَةِ لِلصَّحَاحَةِ وَالتَّائِبِينَ
وَالْأَثَمَةِ الْمَجْتَهِدِينَ مِنْ مَطَانِنِهَا مَا أَمَكْنَ ذَلِكَ ، فَإِنْ لَمْ أَجِدْ تَحْرِيجاً لِلْحَدِيثِ
أَوْ الْأَثَرِ أَوْ الْقَوْلِ . . فَإِنِّي أَنُتِّهِ كَمَا وَرَدَ فِي الْمَتْنِ ، وَلَا أَشِيرُ فِي الْحَاشِيَةِ
إِلَى أَنِّي بَعَثْتُ فَلَمْ أَجِدْهُ .

- تَوْثِيقُ الْأَحْكَامِ الْفَقْهِيَّةِ بِالرَّجُوعِ إِلَى كُتُبِ الْمَذَاهِبِ ، وَالْاِكْتِفَاءُ بِمَصْدَرٍ
وَاحِدٍ مِنْ كُلِّ مَذْهَبٍ عَالِياً ، إِلَّا إِنْ اقْتَضَتْ الْمَسْأَلَةُ مَرِيدَ تَوْثِيقٍ ؛ كَأَنْ يَرِدَ
حُكْمٌ لَا يَتَكَامَلُ إِلَّا بِالْعِزِّ إِلَى أَكْثَرِ مِنْ مَصْدَرٍ مِنْ مَصَادِرِ الْمَذْهَبِ

وَبِمَا أَنَّ « رَحْمَةُ الْأُمَّةِ فِي اخْتِلَافِ الْأَثَمَةِ » يَعُدُّ أَحَمُّ مَصْدَرٍ مِنْ مَصَادِرِ
« الْمِيزَانِ » . فَقَدْ كُنْتُ أَوْثِقُ مِنْهُ كُلَّ حُكْمٍ فَقْهِيٍّ بَعْدَ التَّوْثِيقِ مِنَ الْمَصَادِرِ
الْأَصْلِيَّةِ فِي الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ .

وَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ قَوْلًا لِمَجْتَهِدٍ مِنْ غَيْرِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ . فَإِنِّي
اِكْتَفَيْتُ بِالتَّوْثِيقِ لَهُ مِنْ « رَحْمَةِ الْأُمَّةِ فِي اخْتِلَافِ الْأَثَمَةِ » ، وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ فِي
تَوْثِيقِ مَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ وَالِاتِّفَاقِ فِي بَدَايَةِ كُلِّ كِتَابٍ أَوْ بَابٍ فَقْهِيٍّ .

- قَمْتُ كَذَلِكَ بِضَيْطِ الْمُشْكِلِ ، إِصَافَةً إِلَى بَعْضِ الشُّكْلِ التَّزْيِينِيِّ ، مَعَ
الِاهْتِمَامِ بِعَلَامَاتِ التَّرْقِيمِ ، وَحَصْرِ النُّصُوصِ مِنْ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ ذُكِرَتْ
أَسْمَاؤُهُمْ .

- أضفت لكل مسألة عواماً توضيحياً بين معقوفين [] ، وذلك في كل
أقسام الكتاب .

- أضفت تعليقات توضيحية إن لزم الأمر ؛ لشرح غامض ، أو لتفسير
مهم ، أو لاستدراك على حكم أو مسألة مما وقعت عليه أثناء العمل
وفي الختام . أحمد الله تعالى أن وفقنا بفضلہ ومنہ ، ونمّم لنا المقصد
تحقيق هذا الكتاب الجليل ؛ حمداً يليق بجلاله وكماله ، وأشكراً على
نعمه وإفضائه ، وأسأله سبحانه من قبضه ونواله ، بجاء الحبيب المصطفى
صلى الله عليه وسلم وآله .. أن يمنّ علينا بالقبول ، وأن يلزّمنا سبيل
الاستقامة مع العافية في الدارين ، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه
الكریم ، إنه أرحم من سئل ، وأكرم من أعطى ، وصلى الله على سيدنا
وحبيبنا وقرّة أعيننا محمّد رسول الله ، وعلى آله الأطهار ، وصحابة
الأبرار ، ومنّ على نهجهم سار ، والحمد لله رب العالمين .

حررني دمشق الشام

ظهر الثامن من شهر رمضان المبارك (١٤١٢هـ)

الواقع (١٦) نيسان ، برجل (١٩٠٤م)

كتبه

راجي عن غفر ربّه العبد البدي
عبد الرحمن بن محمود السعدي

وصف النسخ الخطية

النسخة الأولى

وهي نسخة مكتبة الشهير علي باشا ، ذات الرقم (٩٩٤) .

وهي نسخة نفيسة جداً ، كُتبت بحطٍ نسخيٍّ معتاد بالمداد الأسود ، وجاءت بداية الفقرات فيها بالمداد الأحمر عالياً .

وقد وقع في هذه النسخة النفيسة المباركة نثر يسير ، كانت قد طالته يدُ الزمن ، إلا أنه لا يشكُّلُ أيَّ عائقٍ في جعلها النسخة الأولى في إخراج هذا الكتاب .

وقد اختصَّت هذه النسخة بمرايا عديدة ؛ أهمُّها .

- أنها كُتبت بحطِ المؤلف الإمام الشعراني رضي الله عنه ، وهذا مقطوعٌ به ، ودليلُهُ ما وقع في طُرُتها كما سأذكره غير بعيد ، وكذلك ما وقع في حاتمها ؛ ففيها : (قال ذلك وكتبه عبد الوهاب بن أحمد الشعراني مؤلف هذا الكتاب ...) إلى آخره^(١) .

- أنَّ المؤلفَ الإمامَ الشعرانيَّ قد أعاد النظرَ فيها ؛ يظهرُ ذلك في بعض البلاغات المثبتة في هوامشها ، وفيها : (بلغ إعادةً نظرٍ ، وكتبه مؤلفه) أو ما في معناه^(٢) .

(١) انظر (٦٧٣ / ٣)

(٢) انظر (٤٤٩ / ١)

- أَنَّهَا قُرِئَتْ عَلَى مُؤَلَّفِهَا أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ ، كَمَا يَظْهَرُ فِي الْبَلَاغَاتِ فِي هَوَاشِئِهَا وَالتِّي أَثْنَاهَا فِي الْحَوَاشِي ؛ فَقَدْ قَرَأَهَا عَلَى الْإِمَامِ الشَّعْرَانِيِّ كُلِّ مَنْ .

١- وَلَدَ الْمُؤَلَّفُ : وَقَدْ طَهَرَ ذَلِكَ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ ؛ مِنْ ذَلِكَ (يَلْعَ) وَلَدَ الْمُؤَلَّفِ قِرَاءَةً عَلَى وَالِدِهِ (١)

٢- عَلِي بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّحَلَاوِي : كَمَا فِي بَعْضِ الْبَلَاغَاتِ (٢)

٣- أَحْمَدُ الْبَحِيرِي . كَمَا هُوَ مُشْتَبَهٌ فِي بَعْضِ الْبَلَاغَاتِ أَيْضًا (٣)

٤- عَلِيُّ النَّحَارِي . كَمَا هُوَ مُشْتَبَهٌ فِي بَعْضِ الْبَلَاغَاتِ أَيْضًا (٤)

- أَنَّهَا حَوَتْ بَعْضَ التَّعْلِيلَاتِ الْمَوْضُوعَةِ الْفَيْسَةِ (٥)

وَلِكُلِّ مَا سَقَّ كَانَ الْفَصْلُ لِهَذِهِ السَّحَةِ فِي نَسْخِ سُدَى الْكِتَابِ وَلُحْمَتِهِ ، مَعَ أَنَّهَا وَصَلَتْ مَنَاحِرَةً إِلَيْهَا ؛ وَلَدَا تَمَّ إِعَادَةُ مَقَابِلَةِ كَامِلِ الْكِتَابِ عَلَيْهَا ، وَهُوَ مَا يَفْسِرُ كَثْرَةَ النُّسَخِ الْمَعْتَمَدَةِ قَبْلَ الْوُقُوفِ عَلَى هَذِهِ السَّحَةِ

وَقَدْ جَاءَ فِي طَرَّتِهَا : (كِتَابُ الْمِيزَانِ الشَّعْرَانِيِّ الْمُدْخِلَةِ لِجَمِيعِ مَذَاهِبِ الْمُجْتَهِدِينَ وَمُقَلِّدِيهِمْ فِي الشَّرِيعَةِ الْمَحْمُودِيَّةِ ، تَأَلَّفَ كَاتِبُهَا الْعَبْدُ الْعَقِيرُ إِلَى عَمْرِو اللَّهِ تَعَالَى : عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ دُوقَابِ بْنِ مُوسَى ، الْمَكْنَى بِأَبِي الْعِمْرَانَ بِلَادِ الْبَهْسِ ، بْنِ مُوَلَايَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ سُلْطَانِ

(١) انظر (١/٥٤٠) .

(٢) انظر (٢/٢٦٩) .

(٣) انظر (٣/٢٨٧) .

(٤) انظر (١/١٨٦) .

(٥) انظر (١/١٣٢ ، ٢٣٩ ، ٤٠٨ ، ٤٨٣) .

تلمسان في عصر الشيخ أبي مدين رصي الله عنه .

ووقعت هذه السحة في (٣٨٥) ورقة ، ونفاوت عدد الأسطر في أوراقها ؛ فيما نجد في بعض الأوراق (٢٥) سطراً . . نجد في بعضها الآخر (٣٤) سطراً .

ولابد من الإشارة إلى وجود بعض العبارات التي صُب عليها في هذه السحة ، إضافة لبعض التصحيحات بخط مؤلفها أو بخط أحد تلامذته المشار إليهم في البلاغات .

وقد تمّ الفراغ من نسخها في سلح شهر رمضان المعظم ، قدره سنة (٩٦٦ هـ) ، على يد مؤلفها رصي الله عنه

ورُملها بـ (أ) .

النسخة الثانية

وهي نسخة مكتبة حاجي سليم آغا بإسطول ، ذات الرقم : (٤٠٣) .

وهي نسخة جيدة تامة ، كتبت بخط نسخي معتاد بالمداد الأسود ، وجاءت العاوين وبداية الفقرات فيها بمداد أحمر .

وإضافة إلى كون هذه السحة قريبة من عهد الإمام الشعراني فقد تميّزت بأنها مقابلة على نسخة بخط المؤلف رحمه الله تعالى كما جاء في آخرها .

وقد وقعت هذه النسخة في (٩٢٩) ورقة ، وفي أغلب أوراقها (٢٥) سطراً ، وفي بعضها أقل من ذلك بسطر أو سطرين ، وقد تمّ الفراغ من

نسخها في الثالث من شهر ربيع الأول سنة (١٠١٣ هـ) ، على يد بائنها

محمد بن عبد المصم بن خضر الشعراوي رحمه الله تعالى

ورمز لها بـ (ب) .

النسخة الثالثة

وهي نسخة المكتبة الأهرية بالقاهرة ، ذات الرقم العام . (٩٢١١١) ،

والخاص : (٢٤٤٣) .

وهي نسخة جيدة نائمة ، كُتبت بخط نسخي معتاد بالمداد الأسود ،

وحاءت العاريسُ وبداية الفقرات فيها بمداد أحمر ، وتميَّزت بصبط بعض

الكلمات أحياناً ، كما تميَّزت بوجود فهرس لطيف لكافة الفصول والأبواب

والكتب بعناوينها ، وذلك في اللوحات الأولى من هذه النسخة بحط

مغاير .

وجاء في ورقة العنوان : (كتاب « الميزان » للشيخ الإمام العالم

العلامة ، الحبر المدقق المحقق التحرير لفهامة ، أوجد المحققين ، ومحرر

العلماء المجتهدين ، وجمال البلاء الراسخين ، بقية السلف الصالحين ،

وعين الواصلين ، القطب الرباني ، والعارف الصمداني ؛ الأستاذ الشيخ

عبد الوهاب الشعراوي رضي الله عنه ورحمه وأرضاه ، وأعاد علينا من بركاته

وبركات علومه في الدنيا والآخرة ، آمين) .

وقد وقعت هذه النسخة في (٧١٠) ورقات ، وفي كل ورقة (٣١)

سطراً ، وقد تم الفراغ من نسخها أواخر جمادى الثانية سنة (١٠١٩ هـ) ،

على يد تاسخها : عبد المعصم الشراوي الأرهري رحمه الله تعالى .
وذكر لها بـ (ج) .

النسخة الرابعة

وهي نسخة مكتبة فيض الله بإسطنبول ، ذات الرقم (٩٣٦)

وهي نسخة نفيسة ، كُتبت بخط نسخي معتاد ، تتميز بحمالة وأناقته ، إضافة إلى الرحارف الجميلة في بدايتها ، وقد كُتبت بمداد أسود ، ما عدا عناوين العصول والفقرات ؛ فقد جاءت في البداية بلون ذهبي ، ثم بلون أحمر في سائر النسخة .

وجاء في طرئها ضمن إطار مزخرف : (الميراث الشعرانية المُدخلة لجميع أقوال المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية) للشيخ الإمام ، العالم الهمام ، بقية الأئمة الكرام ، ونتيجة مشايخ الإسلام ، فريد عصره وزمانه ، ووحيد دهره وأوانه ؛ مولانا وسيدنا الأستاذ الشيخ عبد الوهاب بن أحمد بن علي الشعراني ، نفعه الله بالرحمة والرضوان) .

وقد كان لهذه النسخة دور كبير في حل كثير مما أشكل أثناء العمل ، إلا أنها غير تامة ؛ ففيها سقط من بعد الورقة التاسعة والأربعين ، من قوله : (على حلقة درسه بعده) في الفقرة التي عنوانها بـ (ذكر بعض العلماء ممن انتقل من مذهب إلى آخر)^(١) ، إلى قوله : (وذلك كهيبة صلى الله عليه وسلم

(١) انظر (٢٠٨/١)

عن كسب الحجاج (في المقرة التي عنوانها بـ (بيان أقسام الشريعة من سنة
صلى الله عليه وسلم)^(١) .

وقد وقعت هذه السحة في (٥٦٠) ورقة ، وفي كل ورقة (٣١)
سطراً ، وقد تمّ الفراغ من نسخها يوم السبت آخر شهر ربيع الأول من سنة
(١٠٣١ هـ) ، ولم يُذكر فيها اسم ناسخها
وُزِمَ لها بـ (د) .

النسخة الخامسة

وهي نسخة المكتبة الأهرية بالقاهرة ، ذات الرقم العام : (١٣٣٤١٧) ،
والخاص : (٢٩٣١) .

وهي نسخة جيدة نائمة ، كُتبت بخط نسخي معتاد بالمداد الأسود ،
وجاءت العاوين وبداية الفقرات فيها بمداد أحمر ، تميّزت بجمال الزخارف
في بدايتها .

وقد جاء في طرّتها . (كتاب الميزان الشعراية المُدخلة لجميع أقوال
الائمة المجتهدين ومقلّديهم في الشريعة المحمدية) تأليف الشيخ الإمام ،
العالم العلامة ، القطب الرباني ، والعارف الصمداني ؛ الشيخ عبد الوهاب
الشعراني عفي عنه) .

وقد وقعت هذه النسخة في (٦٦١) ورقة ، وفي أغلب أوراقها (٢٩)
سطراً ، وفي بعضها أقل من ذلك بسطر أو سطرين ، وقد تمّ الفراغ من

(١) انظر (٢٥١/١) .

نسخها في السادس عشر من شهر ربيع الأول سنة (١٠٤٧ هـ) ، على يد
ناسخها أحمد الشرنبي المالكي رحمه الله تعالى .
ورُمز لها بـ (هـ) .

النسخة السادسة

وهي نسخة مكتبة باريس ، ذات الرقم ٠ (٤٥١) .
وهي نسخة نفيسة تامة ، كُتبت بخط نسحي معتاد بالمداد الأسود ، وهي
نسخة مجهزة إلى (٢٨) جزءاً ، وحجم كل جزء ما يقرب من عشر لوحات
أو عشرين ورقة كما أثبت في هامشها .
وقد وقعت في (٥٣٢) ورقة ، وفي كل ورقة (٣١) سطراً ، وقد تم
العراغ من نسخها أوائل شهر صفر سنة (١٠٧٥ هـ) ، على يد ناسخها .
محمد شمس الدين محمد السلموني الأزهرى رحمه الله تعالى .
ورُمز لها بـ (و) .

النسخة السابعة

وهي نسخة المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية بالقاهرة ، ذات
الرقم العام : (١٣٦) ، والحاصل : (٧٦) .
وهي نسخة نفيسة تامة ، كُتبت بخط نسحي معتاد بالمداد الأسود ،
وجاءت العناوين وبداية الفقرات فيها بمداد أحمر أو أسود ثخين ، وتميزت
بوجود فهرس لطيف لكافة الفصول والأبواب والكتب معاوينها ، وذلك في

اللوحات الأولى من هذه النسخة .

كما تميّزت مترجمة موجزة للإمام الشعراني رحمه الله تعالى ونفعنا به
وعلموه ، وذلك في الورقة الأولى من هذه النسخة ، وتميّرت أيضاً بوحود
بعض الهوامش الموضحة لما في « الميزان » .

إلا أنها قد أصابها رطوبة في أغلب الأوراق ؛ ممّا أدّى لطمس كثير من
الكلمات .

وقد وقعت هذه النسخة في (٦٦٩) ورقة ، وفي كل ورقة (٣٣)
سطراً ، وقد تمّ الفراغ من نسخها أوائل شهر شعبان سنة (١٠٧٥ هـ) ، ولم
يُذكر فيها اسمُ ناسخها .

وُزملها بـ (ز) .

النسخة الثامنة

وهي نسخة المكتبة الأزهرية بالقاهرة ، ذات الرقم العام : (٩٢٠٩٢) ،
والخاص : (٢٤٢٤) .

وهي نسخة جيدة ، كُتبت بحطّ نسخي معتاد بالمِداد الأسود ، وجاءت
العاوين وبداية الفقرات فيها بِمِدادٍ أحمر ، وتميّرت بإعادة كثير من العاوين
في الهامش بِمِدادٍ أحمرٍ غالباً مما يسهل الرجوع إليها

وجاء في طرّتها (كتاب « الميزان الشعرانية المُدجّلة لجميع أقوال
المجتهدين ومقلّديهم في الشريعة المحمدية » تأليف الشيخ الإمام ، العالم

العلامة ، الحجة المہامة ، مربی المریدین ، وقدوة السالکین ، الشیخ
عبد الوہاب بن أحمد بن علی الشعرانی الشافعی تعمدہ اللہ . . .
برحمته ، وأسکھ فسیح حتہ ، آمین) .

ومع أهمية هذه السحة إلا أنها غير تامة ؛ ففيها أكثر من سقط في أكثر
من موضع .

وقد وقعت هذه السحة في (٤٦١) ورقة ، وفي كل ورقة (٢٣)
سطراً ، وقد تمّ الفراغ من نسخها في الثالث من شهر ربيع الأول سنة
(١٠٨٣ هـ) ، على يد ناسخها : أحمد بن أحمد الشهير بابي محمد
البوتيجي المالكي رحمه الله تعالى
ورُمز لها بـ (ح) .

النسخة التاسعة

وهي سحة مكتبة راشد أفندي بقصري بتركيا ، ذات الرقم (٢٤٦)
وهي نسخة نفيسة تامة ، كُتبت بخط نسخي معناد بالمِداد الأسود ،
وجامت العاوين وبداية الفقرات فيها بمِداد أحمر ، وتميّزت بجمال الخط
إضافة إلى الوضوح والأمانة ، وكان لها فصل كبير في حل ما أشكل في كثير
من المواضع .

كما تميّزت بأنها مقابلة على نسخة بخط المؤلف رحمه الله تعالى ، كما
تشير إليه خاتمتها .

وقد وقعت هذه النسخة في (٥٦٨) ورقة ، وفي كل ورقة (٢٧) سطرًا ، وقد تمّ الفراغ من نسخها في أول شعبان سنة (١١٢٨ هـ) ، على يد ناسجها : محمد بن عمر البصري رحمه الله تعالى .
ورُمز لها بـ (ط) .

النسخة العاشرة

وهي نسخة المكتبة الأثرية بالقاهرة ، ذات الرقم العام : (٨٦٣) ، والخاص : (٥٦٥) .

وهي نسخة نفيسة تأمّة ، كُتبت بحطّ نسخيّ معناد بالمِداد الأسود ، وحاءت العناوين وبداية الفقرات فيها بمِدادٍ أحمر ، وقد أُنْتُ منها كثيرًا في حلّ ما أشكل ، لدقّتها ووضوحها

وجاء في طرّنها (كتاب « الميراث الشعرائية » تأليف سيّدنا ومولانا ، الشيخ العالم العلامة ، الحبر البحر الفهامة ، إمام المحققين ، وقُدوة السالكين ، ومربي المريدين ، ووليّ رث العالمين ، القطب الربانيّ ، والهيكل الصمدانيّ ؛ الشيخ عبد الوهاب الشعرائيّ ، أمدًا الله والمسلمين من بركته في الدنيا والآخرة ، أمين)

وقد وقعت هذه النسخة في (٨٦١) ورقة ، وفي كل ورقة (٢٩) سطرًا ، وقد تمّ الفراغ من نسخها في الثامن من شهر ربيع الثاني سنة (١١٦٤ هـ) ، ولم يُذكر فيها اسمُ ناسجها .

ورُمز لها بـ (ي) .

النسخة الحادية عشرة

وهي نسخة المكتبة الأهرية بالقاهرة ، ذات الرقم العام (٨٧٥٦٨) ،
والخاص : (٢٤٢٠) .

وهي نسخة نفيسة نائمة ، أفدث منها كثيراً أثناء العمل ، وقد كُتبت بحط
سحيّ معتمد بالبداد الأسود ، وجاءت العاوين وبداية الفقرات فيها بمداد
أحمر .

وقد جاء في طرّتها : (كتاب الميزان الشعرانية المُدحِلة لجميع أقوال
الأئمة المجتهدين ومقلّديهم في الشريعة المحمدية) تأليف الشيخ الإمام ،
العالم الهمام ، نقيّة الأئمة المجتهدين ، وخاتمة الحفاظ والمحدثين ،
مربي المريدين والمسلّكين ؛ عبد الوهاب بن أحمد الشعرانيّ ، أسكنه الله
فسيح جناته ، آمين) .

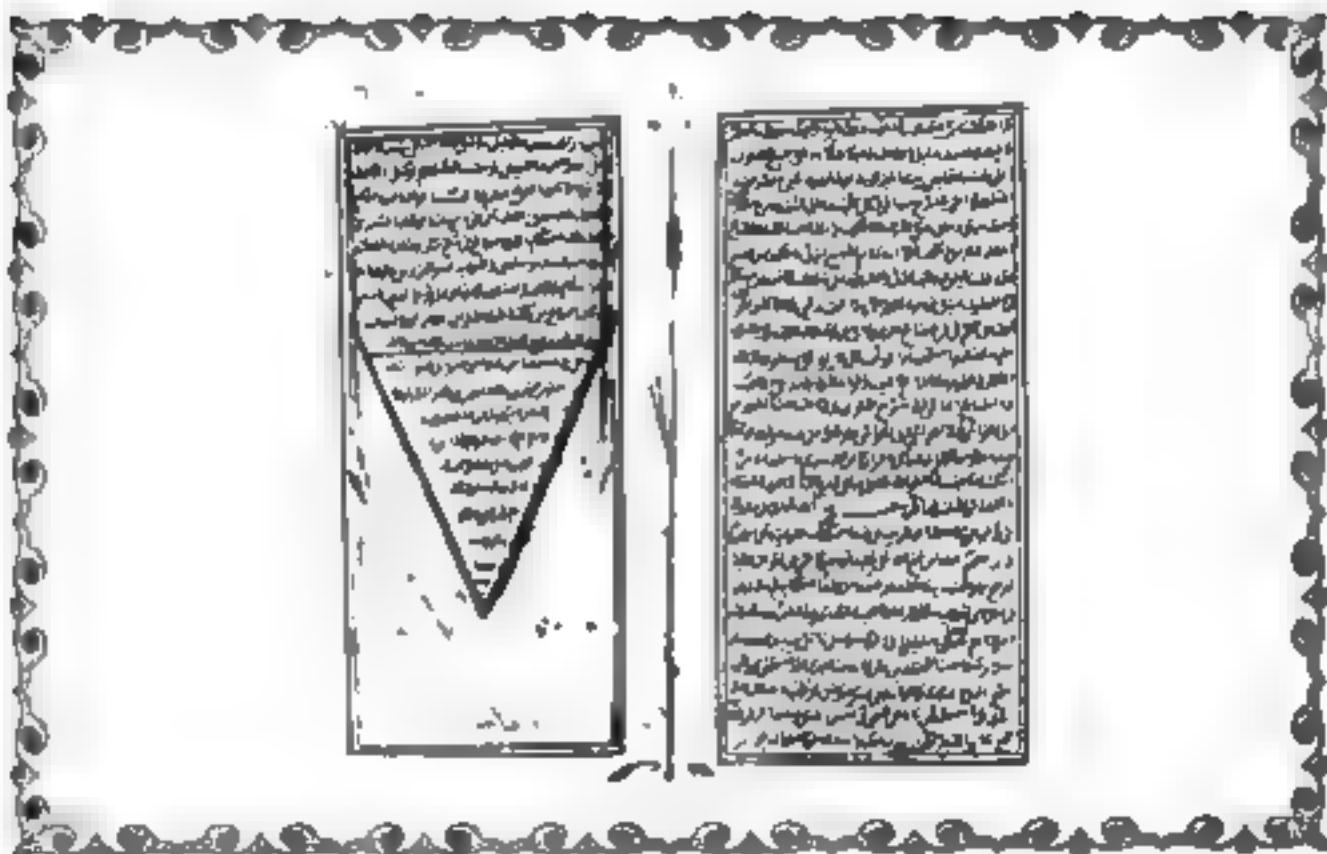
وقد وقعت هذه النسخة في (٥٥٨) ورقة ، وفي كل ورقة (٢٩)
سطراً ، ولم يُذكر فيها تاريخ نسخها ، إلا أنها وُفقت سنة (١١٧٦ هـ) ،
وناسخها : شمس الدين محمد بن الشيخ أبي الفتح بن محمد بن
أبي الطيب بن الشيخ أبي الفصل الوباني المرصفي الحنفي رحمه الله
تعالى .

ورُملها بـ (ك)

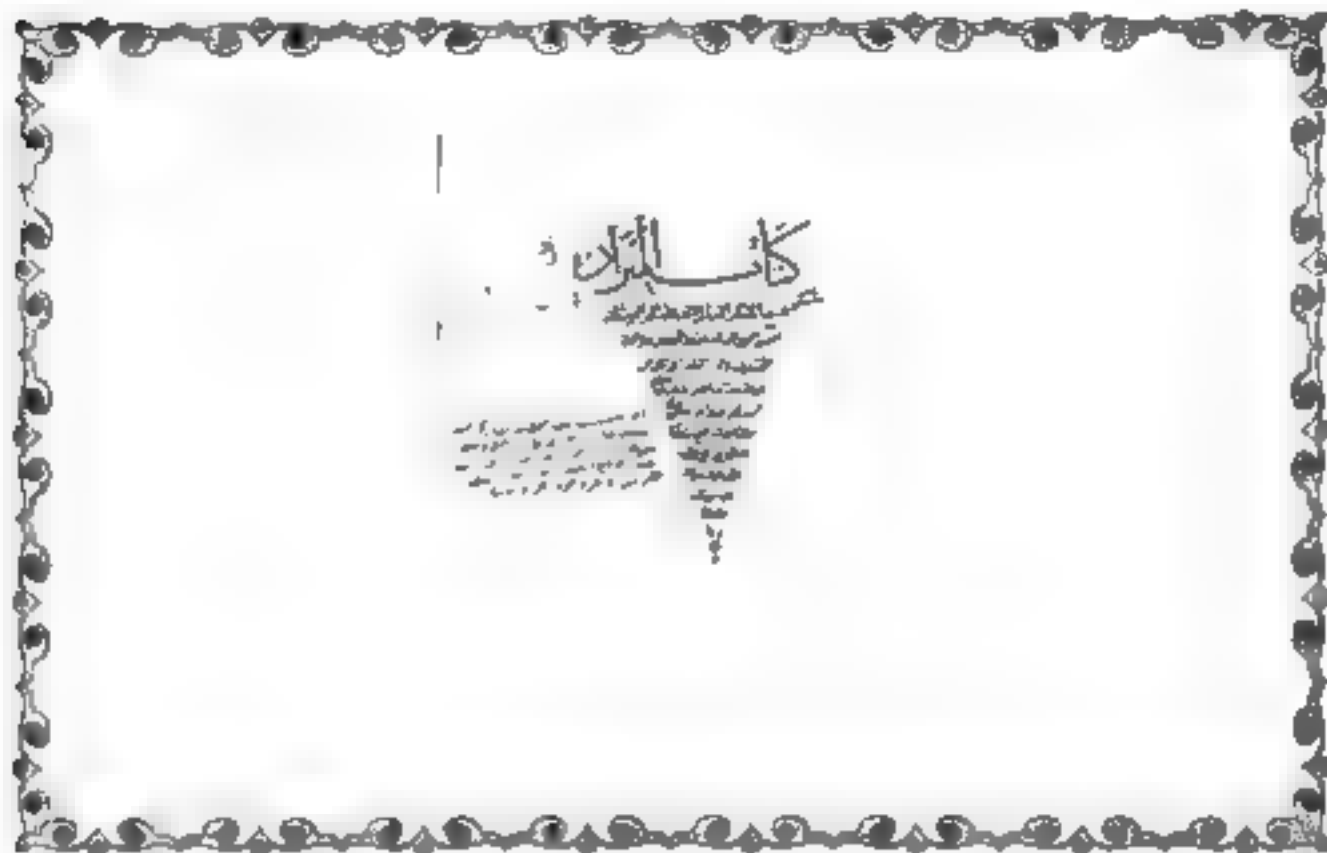


صور من المخطوطات المستعانة بها





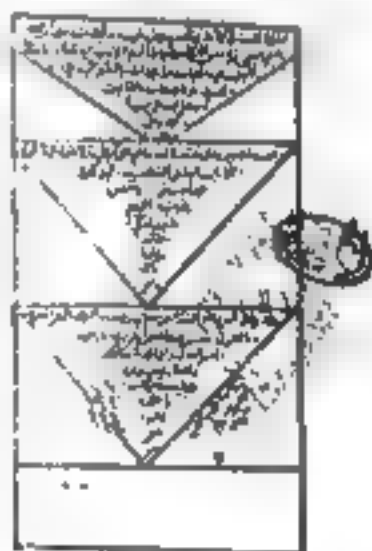
رأى زورقة (الغبرة من النسخة (ب)



رأى زورقة (الغبرة من النسخة (ج)



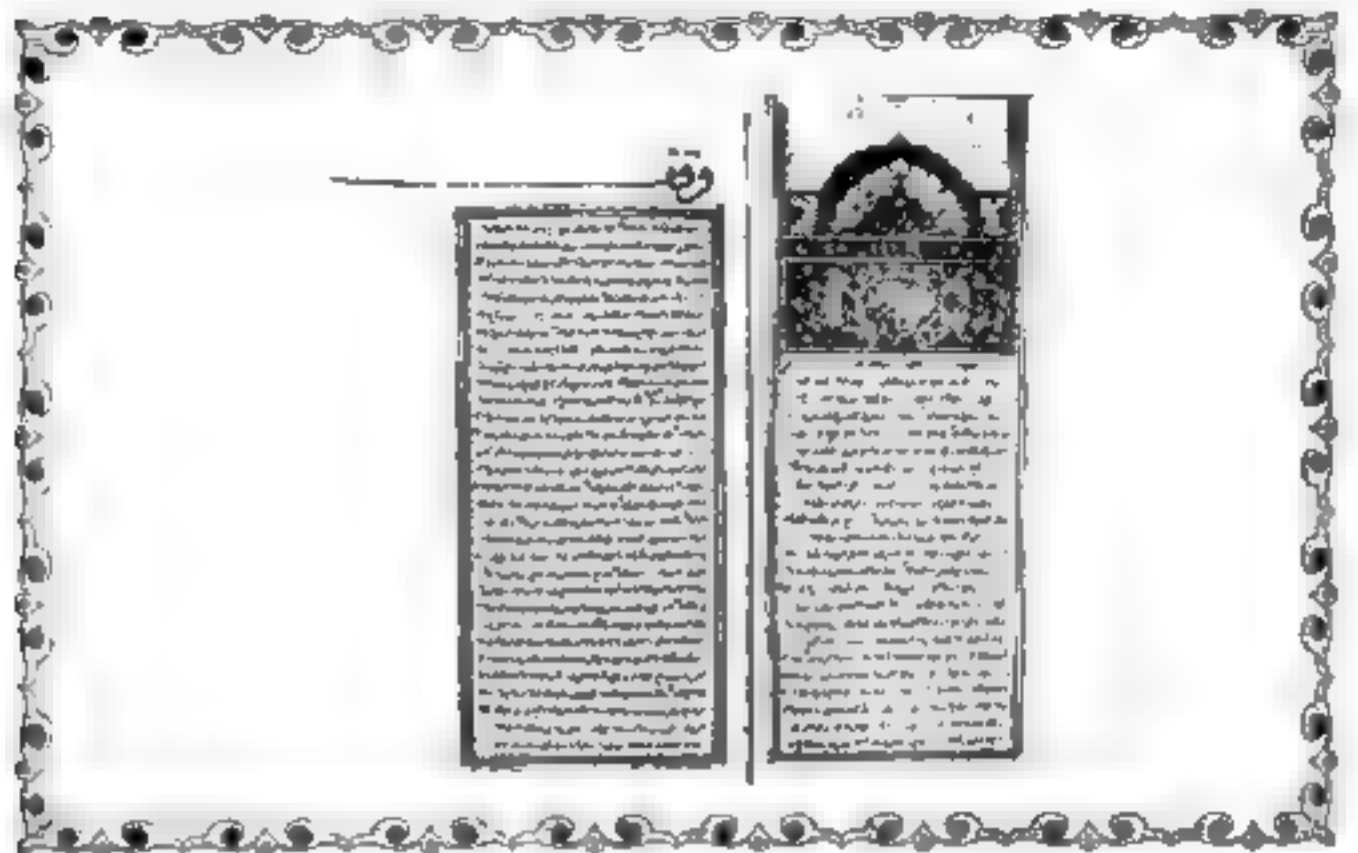
رأوز الورقة واللوح من النسخة (ج)



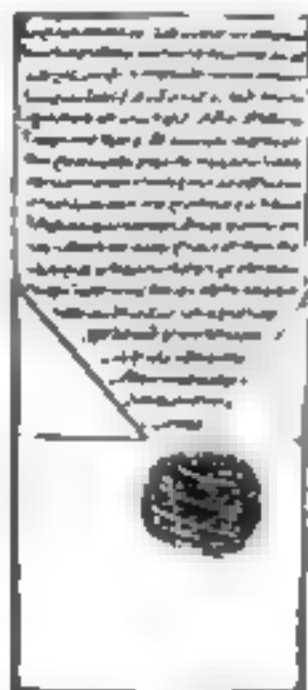
رأوز الورقة والأغبرة من النسخة (ج)



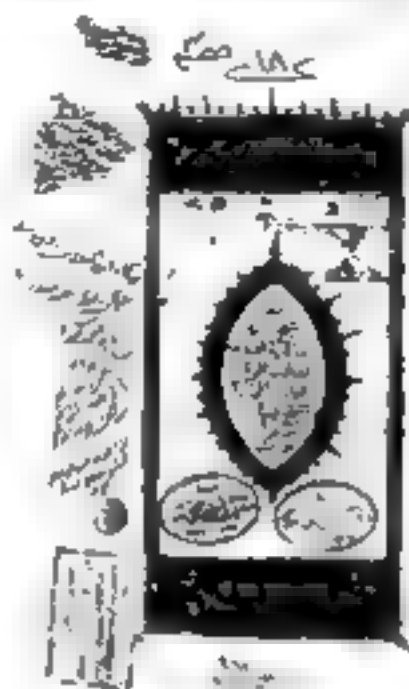
رأبوز در فنة النعلون من النسخة (د)



رأبوز الورقة والفرف من النسخة (د)



رأبوز الورقة (المنيرة من النسخة) (د)



رأبوز ورقة (المنيرة من النسخة) (هـ)



رأبوز الثورقة والآوط من النسقة (و)



رأبوز الثورقة والآوط من النسقة (و)



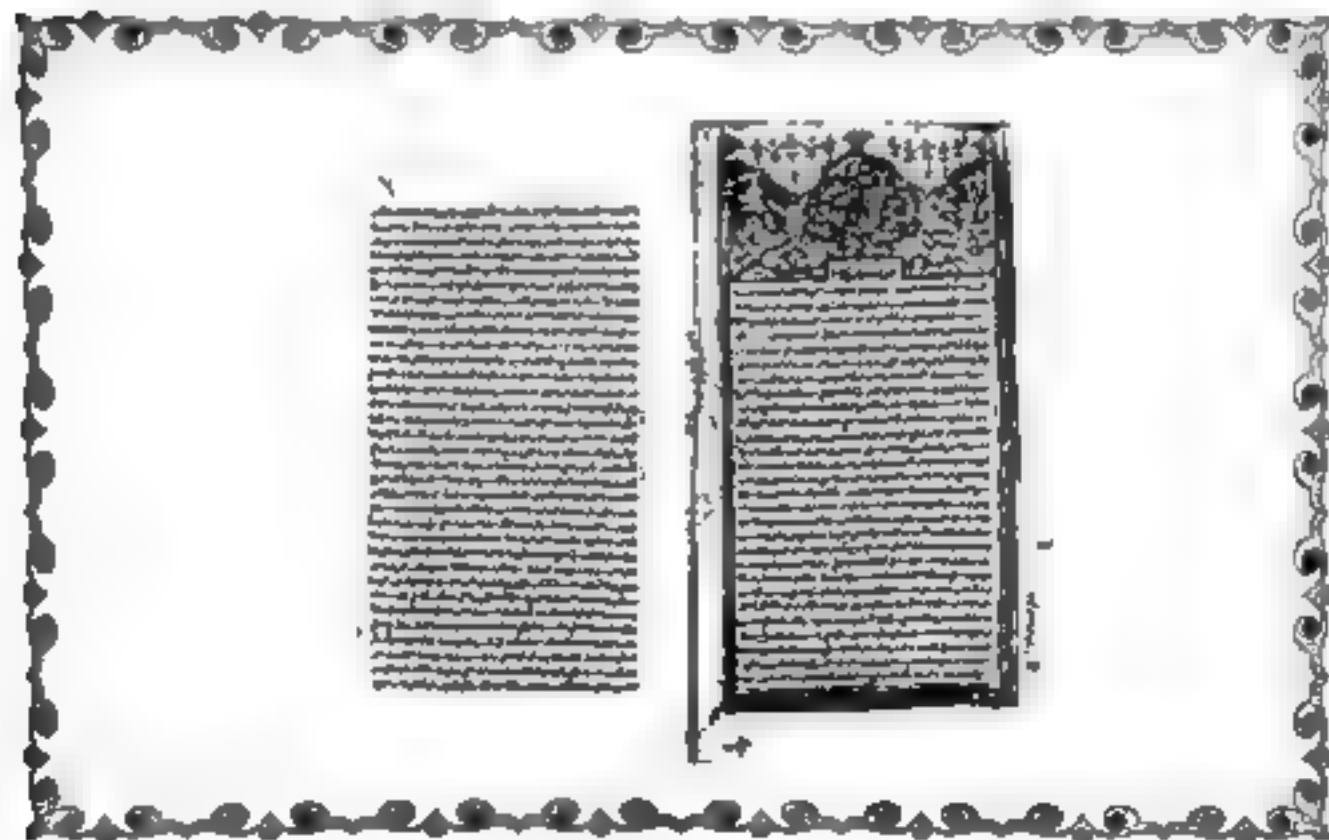
رأبوز الثورقة للأوط من النسخة (ن)



رأبوز الثورقة للأخيرة من النسخة (ن)



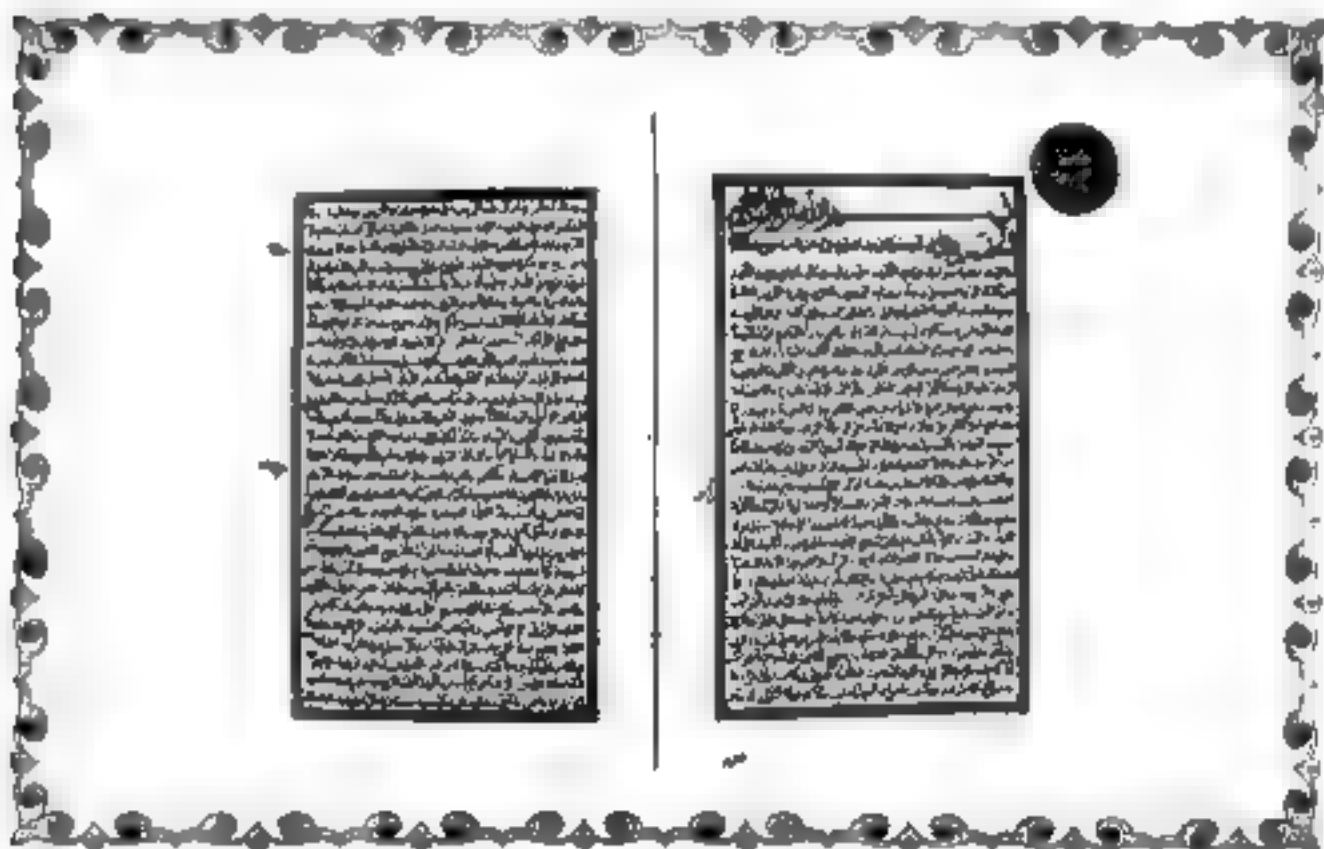
رأبوز و رفته و العنزله و ما و النصف (ح)



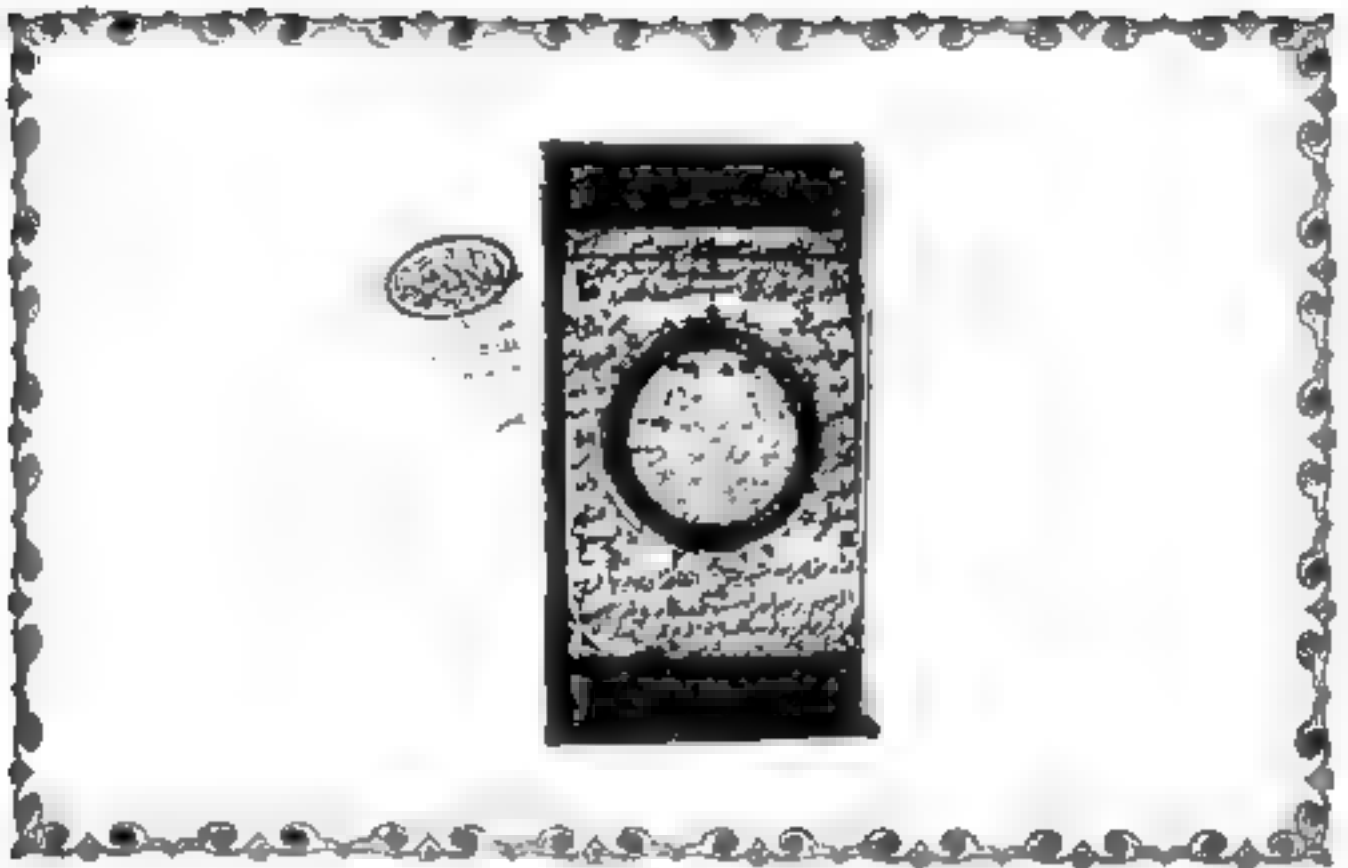
رأبوز و رفته و العنزله و ما و النصف (ح)



رأبوز الثورقة (الغبرة من النسقة (ح)



رأبوز الثورقة (الغبرة من النسقة (ط)



رأبوز ورف: الفلوان من النسخة (ك)



رأبوز ورف: الفلوان من النسخة (ك)



رأبوز الورقة والأخيرة من النسخة (ك)





المِيزَانُ لِلشَّعْرَانِيَّةِ

المدفونة بجميع مذاهب المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية

المعروفة

« المِيزَانُ الْكَبِيرُ »

تأليف

إمام الفقهاء والمحققين وعلامة العلماء الزياتين

العارف بالله أبي المواهب عبد الوهاب بن أحمد الشَّعْرَانِي الشافعي

تحقق على نسخة المؤلف وعدة نسخ خطية معاصرة

حَقَّقَهُ

الدكتور عبد الرحمن محمود البغدادي

المجلد الأول

دار التَّقْوَى

دمشق



مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد لله الذي جعل الشريعة المطهرة بحرّاً يتفرّع منه جميع بحار العلوم
النافعة والمُعلّجان ، وأجرى جداوله على أرض القلوب حتى رُوّى منها قلب
القاصي من حيث التقليد لعلمائها والداين ، ومنّ على من شاء من عباده
المحتضين بالإشراف على يسوع الشريعة المطهرة وجمع أحاديثها وأثارها
المتشعبة في البلدان ، وأطلعه الله من طريق كشفه على عين الشريعة الأولى
التي يتفرّع منها كلّ قول في سائر الأدوار والأزمان^(١) ، فأقرّ جميع أقوال
المجتهدين ومقلّديهم بحق حين رأى اتصالها بعين الشريعة من طريق الكشف
والعيان ، وشارك جميع المجتهدين في اعترافهم من عين الشريعة الكبرى
وإن تقاصر عنهم في النظر وتأخّر عنهم في الرمان ؛ فإنّ الشريعة كالشجرة
المطيحة المتشعبة وأقوال علمائها كالمرور والأغصان ، فلا يوجد لنا فرع من
غير أصل ولا ثمرة من غير غصن كما لا يوجد لنا أبنية من غير جدران .

وقد أجمع أهل الكشف على : أن كلّ من أخرج قولاً من أقوال علماء
الشريعة عنها . فإنما ذلك لفصوره عن درجة العرفان ؛ فإنّ رسول الله

(١) استخدم الإمام الشيرازي مصطلح (عين الشريعة) بشكل ملحوظ ، وربما قال (عين الشريعة
الأولى) ، ويشير مراده بها بقوله في هذا الكتاب (١٧٠ / ١) (هي كلام رسول الله صلى الله
عليه وسلم) ، ويجد القارئ أنّ مقصوده بذلك أدلة الشريعة التي نزل بها الوحي على رسول الله
صلى الله عليه وسلم مما ورد في القرآن والسنة ، وقد سبق تفصيل ذلك انظر (٣٦-٣٥ / ١)

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أَمَرَ عُلَمَاءَ أُمَّتِهِ عَلَى شَرِيعَتِهِ يَقُولُهُ : «الْعُلَمَاءُ أَمَاءُ
الرَّسْلِ مَا لَمْ يَحَالِطُوا السُّلْطَانَ»^(١) ، وَمَحَالٌّ مِنَ الْمَعْصُومِ أَنْ يُؤْمَنَ عَلَى
شَرِيعَتِهِ خَوَانٌ .

وَاجْمَعُوا أَيْضاً عَلَى أَنَّهُ لَا يُسَمَّى أَحَدٌ عَالِماً إِلَّا إِنْ بَحَثَ عَنْ مَنَارِعِ
أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ وَعَرَفَ مِنْ أَيْنَ أَخَذَهَا مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ لَا مَنْ رَدَّهَا بِطَرِيقِ
الْجَهْلِ وَالْعُدْوَانِ ، وَأَنْ كُلُّ مَنْ رَدَّ قَوْلًا مِنْ أَقْوَالِ عُلَمَاءِ الشَّرِيعَةِ وَأَخْرَجَهُ
عَمَّا . . فَكَأَنَّهُ يَنَادِي عَلَى نَفْسِهِ بِالْجَهْلِ وَيَقُولُ : أَلَا أَشْهَدُوا أَنِّي جَاهِلٌ بِدَلِيلِ
هَذَا الْقَوْلِ مِنَ السُّنَّةِ وَالْقُرْآنِ ، عَكْسَ مَنْ قَبِلَ أَقْوَالَ جَمِيعِ الْأَنْثَةِ وَمَقَلَّدَهُمْ
وَأَقَامَ لَهَا الدَّلِيلَ وَالْبِرْهَانَ .

وَصَاحِبُ هَذَا الْمَشْهَدِ الثَّانِي لَا يَرُدُّ مِنْ أَقْوَالِ عُلَمَاءِ الشَّرِيعَةِ إِلَّا
مَا خَالَفَ نَصًّا أَوْ إجماعاً وَلَعَلَّهُ لَا يَجِدُهُ فِي كَلَامِ أَحَدٍ مِنْهُمْ فِي سَائِرِ
الْأَرْمَانِ ، وَغَايَتُهُ : أَنَّهُ لَمْ يَطَّلِعْ لَهُ عَلَى دَلِيلٍ لَا أَنَّهُ يَجِدُهُ مُخَالَفاً لَصَرِيحِ
السُّنَّةِ أَوْ الْقُرْآنِ ، وَمَنْ بَارَعَنَا فِي ذَلِكَ فَلْيَأْتِ لَنَا بِقَوْلٍ مِنْ أَقْوَالِهِمْ خَارِجٍ
عَمَهُمَا وَنَحْنُ نَرُدُّهُ عَلَى صَاحِبِهِ كَمَا نَرُدُّ عَلَى مَنْ خَالَفَ قَوَاعِدَ الشَّرِيعَةِ بِأَوْضَحِ
دَلِيلٍ وَبِرْهَانٍ .

نَمْ إِنْ وَقَعَ ذَلِكَ مِنْ مَقَلِّدٍ لِلْأَنْثَةِ فَلَيْسَ هُوَ بِمَقَلِّدٍ لَهُمْ فِي ذَلِكَ وَإِنَّمَا هُوَ
مَقَلِّدٌ لِهَوَاهُ أَوْ لِلشَّيْطَانِ^(٢) ؛ فَإِنَّ اِهْتِقَادَنَا فِي جَمِيعِ الْأَنْثَةِ أَنَّ أَحَدَهُمْ لَا يَقُولُ
قَوْلًا إِلَّا بَعْدَ نَظَرِهِ فِي الدَّلِيلِ وَالْبِرْهَانِ .

(١) أَوْرَدَهُ الدَّبْلَوِيُّ فِي «الرُّوَدُسِ» (٢١٠) عَنْ سَيِّدِ أَسَى وَحَدِيقَةِ رَضِيِّ اللهِ عَنْهُمَا

(٢) كَلَامُهُ فِي (أ) مُصَحَّحاً وَ(د، ط) ، وَفِي سَائِرِ النُّسخِ (مَنْ يَدْعِي حُجَّتَهُ التَّقْلِيدَ) بِدَلِ
(مَنْ مَقَلَّدٌ)

وحيث أطلقنا المقلد في كلامنا . فإنما مرادنا به : مَنْ كان كلامه مندرجاً تحت أصل من أصول إمامه وإلا فدعواه التقليد له زور وبهتان ، وما نَمَّ في أقوال علماء الشريعة شيء خارج عن قواعد الشريعة فيما علمناه وإنما أقوالهم كلها بين قريب وأقرب وبعيد وأبعد بالنظر لمقام كل إنسان ، وشعاع نور الشريعة يشملهم كلهم ويعتُهم وإن تعاوتوا بالنظر لمقام الإسلام والإيمان والإحسان .

أحمدته حمد مَنْ كَرَعَ مِنْ عِيبِ الشريعة المطهرة حتى شيع ورؤى منه الجسم والجنان ، وعلم أن شريعة محمد صلى الله عليه وسلم جاءت شريعة واسعة جامعة لمقام الإسلام والإيمان والإحسان ، وأنه لا حرج فيها ولا ضيق على أحد من المسلمين ومن شهد بذلك فيها فشهوده تنفع وبهتان ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ وَمَا جَعَلْ عَيْنُكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج ٧٨] وَمَنْ ادَّعَى الْحَرَجَ فِي الدِّينِ فَقَدْ خَالَفَ صَرِيحَ الْقُرْآنِ

وأشكره شكر مَنْ علمَ كمال شريعة محمد صلى الله عليه وسلم فوق عند ما حدث له من الأمر والهي والترعيب والترهيب ولم يزد فيها شيئاً إلا إن شهد له شعاع الدليل والبرهان ؛ فَإِنَّ الشَّارِعَ مَا سَكَتَ عَنْ أَشْيَاءَ إِلَّا رَحْمَةً بِالْأُمَّةِ لَا لَذُهُولٍ وَلَا نَسْيَانٍ .

وَأَسْلَمُ إِلَيْهِ تَسْلِيمَ مَنْ رَفَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى حَسَنَ الطَّرِيقِ بِالْأَثْمَةِ وَمَقْلُدِيهِمْ وَأَقَامَ لَجْمِيعِ أَقْوَالِهِمُ الدَّلِيلَ وَالرَّهْمَ ؛ إِمَّا مِنْ طَرِيقِ النَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ وَإِمَّا مِنْ طَرِيقِ التَّسْلِيمِ وَالْإِيمَانِ ، وَإِمَّا مِنْ طَرِيقِ الْكُشْفِ وَالْإِيْيَانِ ، وَلَا مَدَّ لِكُلِّ مُسْلِمٍ مِنْ أَحَدِ هَذِهِ الطَّرِيقِ لِيَطَابِقَ اعْتِقَادُهُ بِالْجَنَانِ قَوْلُهُ بِاللِّسَانِ : إِنَّ سَائِرَ أَثْمَةٍ

المسلمين على هدى من ربهم في كل حين وأوان ، وكل من لم يصل إلى هذا الاعتقاد من طريق الكشف والعيان . وجب عليه اعتقاد ذلك من طريق التسليم والإيمان ، وكما لا يجوز لنا الطعن فيما جاءت به الآراء مع اختلاف شرائعهم . فكذلك لا يجوز لنا الطعن فيما استنبطه الأئمة المجتهدون بطريق الاجتهاد والاستحسان

وبوضح لك ذلك : أن تعلم يا أخي أن الشريعة جاءت من حيث الأمر والهي على مرتبتين ؛ تحفيظ وتشديد لا على مرتبة واحدة كما سيأتي إيضاحه في الميران^(١) ؛ فإن جميع المكلفين لا يخرجون عن قسمين ؛ قوي وضعيف من حيث إيمانه أو جسمه في كل عصر و زمان ، فمن قوي مهم خوطب بالتشديد والأخذ بالعتائم ومن ضعف مهم خوطب بالتخفيف والأخذ بالرخص وكل منهما حيث أخذ على شريعة من ربه وتبين .

فلا يؤمر القوي بالنزول إلى الرحمة ولا يكلف الضعيف بالصمود إلى العزيمة وقد رُفع الخلاف في جميع أدلة الشريعة وأقوال علمائها عند كل من عمل بهذه الميران ، وقول بعضهم : إن الخلاف المحقق بين طائفتين مثلاً لا يرتفع بالحمل . محمول على من لم يعرف قواعد هذا الكتاب ؛ لأن الخلاف الذي لا يرتفع من بين أقوال أئمة الشريعة مستحيل عند صاحب هذه الميزان .

فامتحن يا أخي ما قلته لك في كل حديث ومقابله أو كل قول ومقابله .

(١) ودلت من خلال الفصول التي عقدها إمامنا الشيرازي للجمع بين الأحاديث والآثار (٣٣٥ / ١) وما بعدها ، وبين أقوال الأئمة المجتهدين في الأبواب المقهية (٤٦٩ / ١) وما بعدها .

تجذ كل واحد منهما لا بد أن يكون محققاً والآخر مشدداً ولكل منهما رجال في حال مباشرة الأعمال ، ومن المحال أن يوجد لنا قولان معاً في حكم واحد ؛ محققان أو مشددان ، وقد يكون في المسألة الواحدة ثلاثة أقوال أو أكثر أو قول معضل ؛ فالحادق يرد كل قول إلى ما يباسه ويقاربه من التحفيف أو التشديد حسب الإمكان ، وقد قال الإمام الشافعي رضي الله عنه وغيره . (إن أعمال الحديثين أو القولين أولى من إلقاء أحدهما وإن ذلك من كمال مقام الإيمان)^(١) .

وقد أمرنا الله تعالى بأن نقيم الدين ولا نتفرق فيه ؛ حفظاً له عن نهزم الأركان ، فالحمد لله الذي من علينا بإقامة الدين وعدم إصجاعه حيث ألهمنا العمل بما تضمنته هذه الميزان .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة تبوئ قائلها عُرف الجنان ، وأشهد أن سيدنا ومولانا محمداً عبده ورسوله الذي فضله على كافة خلقه وبعثه بالشرعة السمحاء وجعل إجماع أمته ملحقاً في وجوب العمل بالشئ والقرآن .

اللهم ؛ فصل وسلم عليه وعلى سائر الأنبياء والمرسلين وعلى آلهم وصحبتهم وجميع التابعين لهم بإحسان ، صلاة وسلاماً دائماً بدوام سكان السرايا والجنان ، آمين اللهم آمين !



(١) أورد نحوه الخطيب البغدادي عن الإمام الشافعي في « الفقيه والمتفقه » (٥٣٨ / ١) ، وانظر « التقرير والتحجير » (٢٨٢ / ١) .

التعريف بالميزان والباعث على تأليفها

وبعد:

فهذه مبران نفية عالية المقدار ، حاولت فيها ما بنحوه يمكن الجمع بين الأدلة المتعارية في الطاهر وبين أقوال جميع المجتهدين ومقلديهم ؛ من الأولين والآخرين إلى يوم القيامة ، ولم أعرف أحداً سبقني إلى ذلك في سائر الأدوار ، وصعتها بإشارة الأكابر من مشايخ الإسلام وأئمة العصر بعد أن عرستها عليهم قبل إنشائها ، وذكرت لهم أنني لا أحتج أن أنشئها إلا بعد أن يظروا فيها ؛ فإن قبلوها أبقيتها ، وإن لم يرتصوها محوتها ؛ فإني بحمد الله أحبُّ الوفاق وأكره الخلاف ، لا سيما في قواعد الدين ، وإن كان الاختلاف رحمة يقوم آخرون ، فرحم الله من رأى فيها خللاً فأصلحه نصرةً للمدين ، وسيأتي قل (باب الطهارة) عدة الكتب التي طالعتها من كتب المجتهدين ومقلديهم قل أن أولف هذه المبران ؛ فراجعها^(١) .

وكان من أعظم النواحي لي على تأليفها للإخوان : فتح باب العمل بما تضمنته قوله تعالى : ﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ﴾ [النور ١٣] ،

(١) انظر (١/٣٢٣) وما بعدها .

وليطابقوا في عقيدتهم بين قولهم باللسان ، إن سائر أئمة المسلمين على
 هدى من ربهم ، وبين اعتقادهم ذلك بالخاص ، ليقوموا بواجب حقوق
 أئمتهم في الأدب معهم ، وليحوروا الثواب المرثى على ذلك في الدار
 الآخرة ، وليخرجوا عن مقام القرب من صفات أهل النفاق والخذلان كما
 أشار إلى ذلك قوله تعالى (١) ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ لَا يَحْزُنَكَ الَّذِينَ يُسْكِرُونَ فِي
 الْكَفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَقْوَمِهِمْ وَلَهُ تُؤْمِنُ قُلُوبُهُمْ ﴾ [المائدة ١١]

ومعلوم : أن كل ما عابه الله تعالى على الكفار فالمسلمون أولى بالدم إذا
 فعلوه (٢) .

وليسد المقلدون باب المبادرة إلى الإنكار على من خالف قواعد مذهبهم
 ممن هو من أهل الاجتهاد في الشريعة ؛ فإنه على هدى من ربه ، وربما أظهر
 مستنده في مذهبه لمن أنكر عليه فأدعن له ، وخجل من مبادرته إلى الإنكار
 عليه

هذا من جملة مقاصدي بتأليف هذا الكتاب ، والأعمال بالنيات ،
 وإنما لكل امرئ ما نوى .

(١) كذا في (أ) مصححاً و(د) ، وفي سائر النسخ (الآخرة) ، وليخرج من قال منهم
 بلسانه إن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم ، ولم يعتقد ذلك بحضانه عتاه
 متلبس به من صفة النفاق الأصغر الذي دمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا سيما
 وقد دم الله سبحانه وتعالى صافقي الكفار بعباقهم زيادة على حصول دمهم بصفة كفرهم
 في سائر قوله تعالى (بدل) (الآخرة) قوله تعالى (

(٢) كذا في (أ) مصححاً و(د) ، وفي سائر النسخ (بالشرع مما يعرف من شبه صورته)
 بدل (بالدم إذا فعلوه) .

[الحثُّ على الوصول إلى ذوق الميزان ، والتدليلُ عليها]

فاعملوا أيها الإخوان على الوصول إلى ذوق هذه الميزان ، وإياكم والمبادرة إلى إنكارها قبل أن تطالعوا جميعَ الفصول التي ستقدمها بين يدي الكلام عليها ؛ أي : قبل (كتاب الطهارة) ، بل ولو أنكروها أحدكم بعد مطالعة فصولها فرئنا كان معذوراً ؛ لغرابتها وقلة وجود ذائق لها من أقرانكم كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى^(١) .

إذا علمت ذلك وأردت أن تعلم ما أؤمننا إليه من دخول جميع أقوال الأئمة المجتهدين ومقلديهم إلى يوم الدين في شعاع نور الشريعة المطهرة ؛ بحيث لا ترى قولاً واحداً منها خارجاً عن الشريعة المطهرة . . فتدبر وتأمل فيما أرشدك يا أخي إليه ؛ وذلك أن تعلم وتتحقق يقيناً جازماً : أن الشريعة المطهرة جاءت من حيث الأمر والهي في كل مسألة ذات خلاف على مرتبتين ؛ تحفيف وتشديد ، لا على مرتبة واحدة كما يظنُّ بعض المقلدين ؛ ولذلك وقع بينهم الخلاف بشهود التناقض .

ولا خلاف ولا تناقض في نفس الأمر كما سيأتي إيضاحه في الفصول الآتية إن شاء الله تعالى ؛ فإن مجموع الشريعة يرجع إلى أمر ونهي ، وكلُّ منهما ينقسم عند العلماء على مرتبتين ؛ تحفيف وتشديد ، وأما الحكم الخامس - الذي هو المباح - فهو مستوي الطرفين ، وقد يرجع بالنية الصالحة إلى قسم المندوب ، وبالية الفاسدة إلى قسم المكروه .

(١) انظر (١/٩٠)

هذا مجموع أحكام الشريعة ، وإيضاح ذلك أن من الأئمة من حمل مطلق الأمر على الوجوب ، ومنهم من حمله على الدب^(١) ، ومنهم من حمل مطلق النهي على التحريم ، ومنهم من حمله على الكراهة^(٢)

[الخطاب بالعزيمة أو الرخصة على حسب حال المكلف^(٣)]

ثم إن لكل من المرتين رجالاً في حال مباشرتهم للتكاليف :

- فمن قَوِيَ منهم من حيث إيمانه وجسمه . . . فخطب بالعزيمة والتشديد الوارد في الشريعة صريحاً ، أو المستطیع منها في مذهب ذلك المكلف أو غيره .

- ومن ضَعُفَ منهم من حيث مرتبة إيمانه أو ضعف جسمه . . . فخطب بالرخصة والتخفيف الوارد في الشريعة كذلك في الشريعة صريحاً ، أو المستطیع

(١) ذهب جمهور الفقهاء وجماعة من المعتزلة ؛ كأبي الحسين البصري إلى أن حقيقة الأمر في الوجوب ، معار فيما عدا ، وذهب الشافعي في أحد قوليه وعامة المعتزلة إلى أن الأمر حقيقة في الدب ، معار فيما سواه ، ونقل عن بعض المالكية أن حقيقة الأمر في الإباحة . انظر « كشف الأصرار » (١٠٨ / ١) .

(٢) ذهب الجمهور إلى أن حقيقة النهي في التحريم ، وقيل حقيقته في الكراهة ، وقيل هو مشترك بينهما انظر « حاشية لمطار على جمع الجوامع » (٤٩٨ / ١)

(٣) العزيمة هي الحكم الأصلي السالم موجه عن المعارض ؛ كالصلوات الخمس من العبادات ، ومشروعية البيع وغيرها من التكاليف ، أمّا الرخصة . فهي الحكم الثابت على خلاف الدليل لعدم كونه حراماً في حق غير المندور ، هذا في جانب العمل ، وفي جانب الترك أن يوشع للمكلف تركه مع قيام الوجوب في حق غير المندور ، نحبباً وترفعاً انظر « البحر المحیط » للركشي (٣٠ / ٢ ، ٣٢) ، وهذا المعنى للرخصة والعزيمة عند الأصوليين ، أقامه الإمام الشيرازي بهما مسياتي (١٢٠ / ١)

منها في مذهب ذلك المكلف أو مذهب غيره ؛ كما أشار إليه قوله تعالى :
﴿ فَأَتُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ [النساء ١٦] خطأ عاماً ، وقوله صلى الله عليه
وسلم : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم »^(١) ؛ أي : كذلك .

فلا يؤمر القوي المذكور بالزول إلى مرتبة الرخصة والتخفيف وهو يقدر
على العمل بالعزيمة والتشديد ؛ لأن ذلك كالتلاعب بالدين كما سيأتي
إيضاحه في الفصل الآتي إن شاء الله تعالى ، وكذلك لا يكلف الضعيف
المذكور بالصعود إلى مرتبة العزيمة والتشديد والعمل بذلك مع عجزه عنه ،
لكن لو تكلف وفعل ذلك . . فلا نفعه إلا بوجه شرعي .

فالمرتان المذكورتان على الترتيب الوجوبي ، لا على التحيير كما قد
يتوهمه بعضهم ، فإيتاك والغلط ؛ فليس لمن قدر على استعمال الماء حساً أو
شرعاً أن يتيّم بالتراب ، وليس لمن قدر على القيام في الفريضة أن يصلي
جالساً ، وليس لمن قدر على الصلاة جالساً أن يصلي على جنب ، وهكذا
في سائر الواجبات .

وكذلك القول في الأفضل من السنن مع المفضول ؛ فليس من الأدب أن
يعمل المفضول مع قدرته على فعل الأفضل^(٢) ؛ فعلم : أن المسنونات

(١) رواه البخاري (٧٢٨٨) ، ومسلم (١٣٣٧) عن سيد أبي هريرة رضي الله عنه

(٢) في هامش (ج) (وانظر واقعة الإمام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه مع أخت بشر
الحافي رضي الله تعالى عنه ؛ فإن ذلك بها يرداد هذا إيضاحاً)

هكذا وجد بخط الوالد المؤلف رضي الله تعالى عنهما) ، ولعلّه أراد قصة الإمام أحمد
مع أخت بشر الحافي ؛ حيث أخرج لطبيب العدادي في تاريخ بغداد (١٦ / ٦٢٣)
بسنده عن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال (كنت مع أبي يوماً من الأيام -

ترجع إلى مرتين كذلك ؛ فيقدم الأفضل على المفضول مدأ مع القدرة ،
ويقدم الأولي على خلاف الأولي وإن جار ترك الأفضل والمفضول أصالة ؛
فمن أراد عدم اللوم فلا يزل إلى المفضول إلا إن عجز عن الأفضل .

فاتحّن يا أخي بهذه الميزان جميع الأوامر والنواهي الواردة في الكتاب
والثقة وما أسنى وتفرّع على ذلك من جميع أقوال الأئمة المجتهدين
ومقلّديهم إلى يوم الدين . . تجذّها كلّها لا تحرج عن مرتين ؛ تخفيف
وتشديد ، ولكلّ منهما رجال كما سبق .

[ثمرة التحقيق بفهم هذه الميزان والعمل بها وتعلّمها]

ومن تحقّق بما ذكرنا ذوقاً وكشفاً كما ذقناه وكُفّ لما :

- وجَد جميع أقوال الأئمة المجتهدين ومقلّديهم داخلة في قواعد الشريعة
المطهّرة ومقتبسة من شعاع نورها ؛ لا يخرج منها قول واحد عن الشريعة

في المنزل ، عدوّ دافئ الباب ، قال لي اخرج فانظر من الباب ؟ فخرجت فإذا امرأه ،
قال قالت لي استأذن لي على أبي عبد الله - يعني أباؤه - قال فاستأذنته ، فقال
ادخلها ، قال فدخلت فجلست فسلمت عليه ، وقالت له يا أبا عبد الله ؛ أن امرأة
أعزل بالليل في السراج ، فربما طعن لسراج فأعزل في القمر ، فعلمت أن أبيس غزل القمر
من غزل السراج ؟ قال فقال لها إن كان عندك بينهما فرق فعليك أن نبيتي ذلك ،
قال قالت له يا أبا عبد الله ؛ أبيس للمريض شكوى ؟ قال ؛ أرجو ألا يكون شكوى ،
ولكنه اشتكاه إلى الله ، قال فودّعته وخرجت ، قال فقال لي : يا سيّ ؛ ما سمعت
قط إنساناً سأل عن مثل هذا ، اتبع هذه المرأة فانظر أين تدخل ؟ قال ؛ فأتعتها ، فإذا
قد دخلت إلى بيت بشر من الخلوث ، وإذا هي أخته ، قال فرجعت فقلت له ، فقال
معاذ أن تكون مثل هذه إلا أخت بشر () .

- وصححت مطابقة قوله باللسان - إن أثر أئمة المسلمين على هدى من
رهبهم - اعتقاده ذلك بالجبان .

- وعلم جرماً وقيماً أن كل مجتهد مصيب ، ورجع عن قوله . المصيب
واحد لا بعبه^(١) ، كما سيأتي إيضاحه في الفصول إن شاء الله تعالى .

- وارتفع التناقض والحلاف عنده في أحكام الشريعة وأقوال علمائها ؛
لأن كلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم يجعل عن التناقض ؛ وكذلك
كلام الأئمة عند من عرف مقدارهم ، وأطلع على منازع أقوالهم ومواضع
استساطاتها ؛ فما من حكم استنبطه المجتهد إلا وهو منفرع من الكتاب أو
السنّة أو منهما معاً ، ولا يقدح في صحّة ذلك الحكم الذي استنبطه المجتهد
جهل بعض المقلّدين بموضع استنباطه .

وكل من شهد في أحاديث الشريعة أو أقوال علمائها تناقضاً لا يمكن
ردّه . فهو ضعيف النظر ، ولو أنه كان عالماً بالأدلة التي استند إليها
المجتهد ومنازع أقواله . لحمل كل حديث أو قول ومقابلة على حال من
إحدى مرتبي الشريعة ؛ فإن من المعلوم . أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان يخاطب الناس على قدر عقولهم ومقامهم في حصر الإسلام أو
الإيمان أو الإحسان .

(١) قال الشيرازي في «النصرة» (ص ٤٩٨) (الحق من قول المجتهدين في المروء
واحد ، وعلى ذلك دليل يجب طلبه وإصابته ، وما سواه باطل ، وهو قول أبي إسحاق
الإسراييلي ، ودعب بعض أصحابنا إلى أن الحق في واحد ، ولم يكلف إصابته ، وإنما
كلّمنا الاجتهاد في طلبه ، ودعب كثير من الأشعرية إلى أن كل مجتهد مصيب ، وهو قول
أكثر المعتزلة ، وهو ملحق أبي حنيفة) .

وناقِلْ يا أَخِي في قوله تعالى ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ: آمَنَّا قُلْ لَمْ تَزِمُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا... ﴾ الآية (المحجرات ١٤) . تُحِيطُ علماً بما قلناه ، وإلا فأين خطابه

صَلَّى الله عليه وسلَّم لأكابر الصحابة من خطابه لأخلاف العرب ؟ وأين مقام مَنْ بايعه صَلَّى الله عليه وسلَّم على السمع والطاعة في المنشط والمكروه والعسر واليسر متى طلب أن يبايعه صَلَّى الله عليه وسلَّم على صلاة الصبح والعصر فقط دون غيرها من الصلوات ، ودون الركاة والحج والصيام والجهاد وغيرها ؟

وقد تبع الأئمة المجتهدون ومقلدوهم رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم على ذلك ؛ فما وجدوا رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم شددَّ فيه عادة . شددوا فيه ؛ أمراً كان أو نهياً ، وما وجدوه خفف فيه . خففوا .

فاعتمد يا أَخِي على اعتقاد ما قرَّرْتُهُ وبَيَّتُهُ لك في هذه الميزان ، ولا يضرك غرابتها ؛ فإنها من علوم أهل الله تعالى ، وهي أقرب إلى طريق الأدب مع الأئمة ممَّا تعتقده أنت من ترجيح مذهب على مذهب بغير طريق شرعي ، وأين قول من يقول : إن سائر أئمة المسلمين أو الأئمة الأربعة الآن على هدى من ربهم طاهراً وباطلاً ممَّن يقول : ثلاثة أرباعهم أو أكثر على غير الحق في نفس الأمر ؟

وإن أردت يا أَخِي أن تعلم نفاضة هذه الميزان وكمال علم ذائقها بالشريعة ؛ من آيات وأخبار وآثار وأقوال فاجمع لك أربعة من علماء المذاهب الأربعة ، واقرأ عليهم أدلة مذاهبهم وأقوال علمائهم وتعاليلهم التي سطورها في كتبهم ، وانظر كيف يتجادلون ويضعف بعضهم أدلة بعض

وأقوال بعض ، وتعلو أصواتهم على بعضهم بعضاً ؛ حتى كأنَّ المحالِّف
لقول كلِّ واحد قد خرج عن الشريعة ، ولا يكاد أحدهم يعتقد ذلك الوقت أنَّ
سائر أئمَّة المسلمين على هدى من ربهم أبداً ، بخلاف صاحب هذه الميزان
فإنَّه جالسٌ على منضَّة في سرور وطمأنينة ؛ كالسلطان ، حاكمٌ بمرئتي
ميزانه على كلِّ قول من أقوالهم ، لا يرى قولاً واحداً من أقوالهم خارجاً عن
مرئتي الميزان من تحفيظ أو تشديد ، بل يرى الشريعة قابلة لكلِّ ما قالوه ؛
لوسعها .

فاعمل يا أخي بهذه الميزان ، وعلمها لإخوانك من طلبة المذاهب
الأربعة :

- ليحيطوا بها علماً إن لم يصلوا إلى مقام الذوق لها بطريق الكشف ؛
كما أشار إليه قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطُلِّ » [البقرة : ٢٦٥] .

- وليفوزوا أيضاً بصحَّة اعتقادهم في كلام أئمتهم ومقلديهم .

- ويطابقوا بقلوبهم قولهم باللسان . إن سائر أئمَّة المسلمين على هدى
من ربهم ، إن لم يكن ذلك كشفاً وبصياً فليكن إيماناً وتسليماً .

فعليكم أيها الإخوان ، باحتمال الأدنى ممَّن يجادلُكم في صحَّة هذه
الميران قبل دوقها ، وقبل أن تُحضِّروه معكم حال قراءتها على علماء
المذاهب الأربعة ؛ فإنَّه معذور لا يكاد يسلمُ لكم صحَّتها ؛ لغرابتها ، وربما
وافقَ مذاهبَ الحاضرين من أهل بعض المذاهب الأربعة ؛ هيبةً لهم ، وردَّ
المذهبت الذي لم يكن أحد من مقلديه حاضراً ؛ لعدم من يتنصر لذلك

المذهب ، وفي ذلك دلالة على مراعاته وجوه المخلوقين ، سأل الله العافية .

وسما قرّرناه لك يا أخي : انتهت الميراث الشعرانية المُدخلة لجميع أقوال الأئمة المجتهدين ومقلّديهم في الشريعة المحمّدية ، نعم الله بها المسلمين



قاعدة مهمة في فهم هذه الميزان

وقد حُبب لي أن أذكر لك يا أخي قاعدة هي كالمقدمة لفهم هذه الميزان ، بل هي من أقرب الطرق إلى التسليم لها ؛ وذلك أن تبني أساس نظرك أولاً على الإيمان بأن الله تعالى - وهو العالم بكل شيء ، والحكيم في كل شيء أزلاً وأبداً - لما أبداع هذا العالم ، وأحكم أحواله ، وميز شؤونه ، وأتقن كماله . أظهره على ما هو مشاهد من الاختلاف الذي لا يمكن حصره ، ولا ينضبط أمره ، متغائراً في الأمور والتراكيب ، مختلفاً في الأحوال والأساليب ، على حكم ما سبق به علم الله القديم ، وعلى وفق ما نفذت به إرادة العليم الحكيم ، فجاء على هذه الأوضاع والتأليف ، واستقر أمره على ما لا تنتهي عاباته من الشؤون والتصاريف .

وكان من جملة بديع حكمته ، وعظيم آلائه وعظيم رحمته : أن قسم عباده إلى قسمين . شقي وسعيد ، واستعمل كلا منهما فيما خلق له من متعلق الوعد أو الوعيد ، وأوجد لكل منهما في هذه الدار بحكم عدله وسعة إفضاله ما يصلح لشأنه في حاله ومآله ؛ من محسوسات صورها ، ومعنويات قدرها ، ومصوغات أبداعها ، وأحكام شرعها ، وحدود وضعها ، وشؤون أبداعها ، فتتبدل تلك أمور المحدثات ، وانعقد بذلك نظام الكائنات ، وكمل بذلك شأني الرمان والمكان ؛ حتى قيل إنه ليس في الإمكان أبدع

مما كان ؛ قال تعالى في كتابه القديم . ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾
[النبي ٤] .

على أنه سبحانه وتعالى لم يجعل كل نافع نافعا مطلقا ، ولا كل ضار
ضارا مطلقا ، بل ربما نفع هذا ما ضر هذا ، وضر هذا ما نفع هذا ،
ورثما ضر هذا في وقت ما نفعه في وقت آخر ، ونفع هذا في وقت ما ضره
في وقت آخر ، كما هو مشاهد في الموجودات الحية والمدركات
المعنوية ؛ لمعان جلّت عن الإدراك بالافكار ، وأسرار جعيت إلا على من
أراد عالم الأسرار ، ومن هنا يتحقق المؤمن : أَنَّ كَلَامَ مَبْشَرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ ^(١) ،
وَأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ لِاتِّعَامِ شُؤْنِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ ، وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَبْدُ عَنِ
الْعَالَمِينَ .

وحيث تقررت لك يا أحي هذه القاعدة العظيمة . . علمت أَنَّ الله تعالى
لم يمكّر بسعيد من حيث ما كلفه أبداً ، وَأَنَّ اختلاف أنمة هذه الأمة في
فروع الدين . . أحمد عاقبة وأقوم رشداً ، وَأَنَّ الله تعالى لم يخلقنا عبثاً ،
ولم يوّع لنا التكاليف سدى ، بل لم يُلهم أحداً من المكلفين العمل بأمر من
أمر الدين تعذّره على لسان أحد من المرسلين ، أو على لسان إمام من
أنمة الهدى المجتهدين . . إلا وفي العمل به على وجهه في ذلك الوقت أعلن
مراتب سعادة ذلك المكلف المقسومة له حيثث واللائقة بحاله ، ولا يصرفه
عن العمل بقول إمام من أنمة الهدى إلى العمل بقول إمام آخر منهم . . إلا

(١) هذه العبارة مأخوذة من حديث رواه النحري (٤٩٤٩) ، ومسلم (٢٦٤٧) عن سيدنا
علي رضي الله عنه ، بلفظ « اعملوا ، فكل ميسر لما خلق له »

وفيما صرفه عنه انحطاط في ذلك الوقت عن الأكمل في درجته الثلاثة ؛
رحمة من سبحانه وتعالى بأهل قصة السعادة ، ورعاية للحظ الأوفر لهم في
دينهم ودنياهم ؛ كما يلاطف الطبيب الحبيب ، والله المثل الأعلى وهو
القريب المجيب ، لا سيما وهو الفاعل المختار في الأموات والأحياء ،
والمدير المريد لكل شيء من سائر الأشياء

فانظر يا أخي إلى حسن هذه القاعدة ووضوحها ، وكم أرالت من
إشكالات معجزة ، وأقادت من أحكام محكمة ؛ فإنك إذا نظرت فيها بعين
الإنصاف تحققت بصحة الاعتقاد ؛ أن سائر الأئمة الأربعة ومقلديهم
رعي الله تعالى عنهم أجمعين على هدى من ربهم في ظاهر الأمر وباطنه ،
ولم تعترض قط على من تمسك بمذهب من مذاهبهم ، ولا على من انتقل
من مذهب منها إلى مذهب ، ولا على من قلّد غير إمامه منهم في أوقات
الضرورات ؛ لاعتقادك يقيناً أن مذاهبهم كلّها داخلة في سياج الشريعة
المطهرة كما سيأتي إيضاحه^(١) ، وأن الشريعة المطهرة جاءت شريعة
سماوية ، واسعة شاملة قابلة لسائر أقوال أئمة الهدى من هذه الأمة
المحمّدية ، وأن كلّهم فيما هو عليه في نفسه على بصيرة من أمره وعلى
صراط مستقيم ، وأن اختلافهم إنما هو رحمة بالأمة ؛ نشأ عن تدبير العليم
الحكيم .

فعلم سبحانه وتعالى أن مصلحة البدن والدين والدنيا عنده لهذا
العبد المؤمن في كذا ، فأوجده له لطفاً منه بعباده المؤمنين ؛ إذ هو

(١) انظر (٢١٨/١) .

العالم بالأحوال قبل تكويها ، فالمؤمن الكامل يؤمن ظاهراً وباطناً أن الله تعالى لو لم يعلم أولاً أن الأصلح عنده تعالى لعباده المؤمنين انقسامهم على نحو هذه المذاهب . . . لما أوجدها لهم وأقرهم عليها ، بل كان يحملهم على أمر واحد لا يجوز لهم العدول عنه إلى غيره ؛ كما حرّم الاختلاف في أصل الدين بنحو قوله تعالى : ﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ﴾ [النورى ١٣] فافهم ذلك ؛ فإنه نعى ، واحذر أن يشتبه عليك الحال فتجعل الاختلاف في الفروع كالاختلاف في الأصول ؛ فتزل بك القدم في مهواة من التلف ؛ فإن السنة التي هي قاصية عندنا على ما نفهمه من الكتاب . . . مصرّحة بأن اختلاف هذه الأئمة رحمة بقوله صلى الله عليه وسلم - وهو يعدّ خصائصه في أمته ما من معناه - « وجعل اختلاف أمتي رحمة » ، وكان فيمن قلنا عذاباً « انتهى » (١) .

[حكمة الله تعالى في تقييضه أئمة هدى يقتدي بهم الناس]

وربما يقال إن الله تعالى لما علم أولاً أن الأحظ والأصلح عنده تعالى لهذا العدد المؤمن في ديه التطهّر بالماء الجاري مثلاً ؛ لاستحقاق حال مثله التطهّر بما هو أشدّ في إحياء الأعضاء لأمر يقتضي ذلك . أوجد له إماماً

(١) أورده المتقي الهندي في « كنز العمال » (٢٨٦٨٥) بلفظ « اختلاف أمتي رحمة » ، وقال عنه « نصر المقدسي في « الحجّة » ، والبيهقي في « رسالة الأشعرية » غير سند ، وأورده الحلبي والقاضي حسين وإمام الحرمين وغيرهم ، ولعله خرّج في بعض كتب الحفاظ التي لم تصل إلينا .

أفهمه عنه إطلاق القول بعدم صحة الطهارة بسوى ذلك الماء في حق كل
أحد ؛ فكان أبعث لهمة ، وأهمه تقليده ؛ ليلتزم ما هو الأولي في حقه
رحمة به .

ولمّا علم سبحانه وتعالى أنّ الأحظ والأصلح عنده تعالى أيضاً لهذا
العبد المؤمن تجديد وصوته إذا كان متوضئاً ، وصمّم العزم على فعل يتقصر
به الوضوء ؛ لانتفاص وصوته الأول بنفس ذلك العزم لأمر يقتضي ذلك .
أوجد له إمام هدى أفهمه عنه إطلاق القول بوجوب ذلك في حق كل أحد ،
وأهمه التقليد له ؛ ليلتزم ما هو الأولي في حقه .

ولمّا علم سبحانه وتعالى أنّ الأحظ والأصلح عنده تعالى أيضاً لهذا
العبد المؤمن التترّ الكلي عن مباشرة ما حاملة الكلب مثلاً - ولو بغير فمه -
من المائعات الشاملة للماء القليل ، والفسل من ذلك سبباً إحداها بتراب
لأمر يقتضي ذلك . أوجد له إمام هدى أفهمه عنه إطلاق القول بوجوب ذلك
في حق كل أحد ، وأهمه التقليد له ؛ ليلتزم ما هو الأولي في حقه .

ولمّا علم سبحانه وتعالى أنّ الأحظ والأصلح عنده تعالى أيضاً لهذا
العبد المؤمن أن يتمضمض ويستشق مثلاً في كل وضوء لأمر يقتضي ذلك .
أوجد له إمام هدى أفهمه عنه إطلاق القول بوجوب ذلك في حق كل أحد ،
وأهمه التقليد له ؛ ليلتزم ما هو الأولي في حقه ، وهكذا القول في سائر
الأحكام ؛ فما من سبيل من سبل الهدى إلا ولها أهل في علمه سبحانه
وتعالى ، أرشدهم إليها بطريق من طرق الإرشاد الصريحة أو الإلهامية

كما أنه سبحانه وتعالى يشر ظهور هذه الميزان لمّا علم أولاً أنّ الأحظ

والأصلح عنده تعالى لمؤلَّعها ومن وافقه في مقامه وأخلاقه وأحواله أن يكشف له عن عين الشريعة الكبرى ؛ التي يتصرَّع منها سائر منازع مذاهب المجتهدين وموادِّ أقوالهم ؛ ليرى ويطلع على جميع محالِّ مأخذهم لها من الكتاب والسنة . أطلعه الله سبحانه وتعالى عليها كذلك ؛ ليلتزم ما هو الأولي في حقِّه من كونه يقرِّر سائر مذاهب الأئمَّة بحقِّ وصدق ، وليكون فاتحاً لاتباعه باب صحَّة الاعتقاد في أنَّ سائر أئمَّة المسلمين على هدى من ربهم كما سيأتي إيصاله^(١) ؛ فصلاً من الله ونعمة ، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم .

ولا يقال : لِمَ لا سوى الحقِّ تعالى بينهم بقدرته ، وجعلهم على حالة واحدة ؟ أو لِمَ لا أفهم كلُّ مقلِّد عن إمامه عدم إطلاق ذلك الحكم في حقِّ كلِّ أحد مثلاً ؟

لأنَّ ذلك كالاغتراس على ما سبق به العلم الإلهي

ثم اعلم : أنَّ احتصاص كلِّ طائفة من هذه الأمة بحكم من أحكام الشريعة في علم الله تعالى . . ربما يكون طريقاً لترقيتهم إلى أعلى مما هم عليه ، وربما يكون حفظاً لمقامهم عن النقص .

ويصحُّ أن يقال : إنَّ التكاليف كلُّها إما هي للترقي دائماً في حقِّ من أنى بها على وجهها ؛ إذ اعتقادنا أنَّ القائمين بما كُلِّفوا به آخذون في الترقِّي مع الأنفاس ؛ لأنَّ الله تعالى لا تنتهي مواهبه أبداً الأبدية ودهر الداهرين ، والله واسع عليم .

(١) انظر (١/١٨٢) وما بعدها .

فقد بان لك يا أخي بهذه القاعدة العظيمة ؛ التي ربما يكون عليها مدار
هذه الميراث الكريمة ؛ التي ربما لم تسمح قريحة بمثلها أن هذه الميزان
الشعرانية مُدجّلة لجميع مذاهب المجتهدين من أئمة الهدى ومقلّديهم في
الشريعة المحمّدية ، نعم الله بها المسلمين



جهود الإرسام الشعري وطريقته في تأليف «الميزان»

واعلم يا أخي : أني لما شرعت في تعليم هذه الميران للإخوان لم يتعقدوها حتى جمعت لهم على قراءتها أئمة من علماء المذاهب الأربعة ، فهناك اعترفوا بفصلها ؛ كما اعترف به علماء المذاهب المذكورون حين رأوها توجّه جميع أقوال مذاهبهم ، وقد وصلوا في قراءتها وتحريرها الآن إلى باب : (ما يحرم من الكاح) ، ونرجو من فضل الله إتمام قراءتها عليهم إلى آخر أبواب الفقه ، ثم إنهم سألوني في إيصالها بعبارة أوسع من هذه العبارة المتقدمة ، وإيصال معرفتها إلى قلوبهم دوقاً من غير سلوك طريق الرياضة على قواعد أهل الطريق ، وكأنهم حملوني بذلك جميع جبال الدنيا على ظهري مع ضعف جسدي ؛ فصرْتُ كلما أوصح لهم الجمع بين حديثين أو قولين في باب . . يأتوني بحديث أو قول في باب آخر^(١) ؛ ياقض عندهم مقابلة ، فحصل لي منهم تعب شديد ، وكأنهم جمعوا لي سائر العلماء الذين يقولون بقولهم في سائر الأدوار ؛ من المتقدمين والمتأخرين إلى يوم الدين ، وقالوا لي : جادل هؤلاء كلهم ، واجعلهم يروون جميع المذاهب المنذرمة والمستعملة كلها صحيحة ؛ لا ترجيح فيها لمذهب على

(١) (يأتوني) كما في السبع التي بين يدي ، وحذف ياء الرفع إذا اتصل بالفعل بوزن الودية شائع في كلام العرب انظر « حاشية الصان على شرح الأشموني » (١ / ١٤٤)

مذهب ؛ لاعترافها كلها من عين الشريعة المطهرة ، وذلك من أصعب ما يتحمله العارفون بأسرار أحكام الله تعالى

ثم إنني استعرت الله تعالى ، وأجبتهم إلى سؤالهم في إيضاح الميراث بهذا المؤلف الذي لا أعتقد أن أحداً سبقني إليه من أئمة الإسلام ، وسلكت فيه نهاية ما أعلم مسير الحاجة إليه من البسط والإيضاح لمعانيها .

ونزلت أحاديث الشريعة التي قبل تناقضها ، وما اتبني على ذلك من جميع أقوال المجتهدين ومقلديهم في سائر أبواب الفقه ؛ من (باب الطهارة) إلى آخر الأبواب . على مرتبتي الشريعة ؛ من تحفيف وتشديد ، حتى لم يبق عندهم في الشريعة تناقض ؛ تأييداً لهم فإنها ميزان لا يكاد الإنسان يرى لها ذاتقاً من أهل عصره

وقدّمت على ذلك علّة فصول نافعة ؛ هي كالشرح لما أشكل من ألفاظها عليهم ، أو كالدليل الذي يتوصل منه إلى صدر الدار^(١) ، وبعضها مشتمل :

- على ذكر أمثلة معسومة تقرّب على العقل كيفية تفريع جميع المذاهب من عين الشريعة الكبرى ، وكيفية اتصال أقوال آخر أدوار المقلدين بأول أدوارهم ؛ الذي هو مأخوذ من حضرة الوحي الإلهي من عرش ، إلى كرسي ، إلى قلم ، إلى لوح ، إلى حضرة جبريل عليه السلام ، إلى حضرة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، إلى الصحابة ، إلى التابعين ، إلى تابع التابعين ، إلى الأئمة المجتهدين ومقلديهم إلى يوم الدين .

(١) في هامش (١) (بلغ)

- وعلى بيان شجرة وشكة ودائرة وبحر يعلم الناظر فيها إذا تأمل أن جميع أقوال الأئمة لا يحرح شيء منها عن الشريعة .

- وعلى بيان أن جميع الأئمة المجتهدين يشعرون في أتاعهم ، ويلاحظونهم في جميع شدائدهم في الدنيا والرزخ ويوم القيامة حتى يجاوزوا الصراط .

- وعلى بيان أن كل مذهب سلكه المقلد وعمل به على وجه الإخلاص . أوصله إلى باب الجنة .

- وعلى بيان قرب منازل الأئمة على نهر الحياة من منزل رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أعطاه الكشف .

- وعلى بيان ذم الرأي ، وبيان ترمي جميع الأئمة من القول به في دين الله عز وجل ؛ لا سيما الإمام الأعظم أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه ، خلاف ما يظنه بعضهم به .

وختمت أبواب الفقه بخاتمة نفيسة مشتملة على بيان سبب مشروعية جميع التكاليف ؛ وهي أن أحكام الدين الحمسة نزلت من الأملاك السماوية .

فاكرم بها من ميزان ! لا أعلم أحداً سقني إلى وضع مثلها ، وكل من تحقق بدوقها دخل في نعيم الأبد ، وصار يقرر جميع مذاهب المجتهدين وأقوال مقلديهم ، ويقوم في تقرير ذلك مقامهم ؛ حتى كأنه صاحب ذلك المذهب أو القول العارف بدليله وموضع استنباطه ، وصار لا يجد شيئاً من أقوال الأئمة ومقلديهم إلا وهو مستند إلى آية ، أو حديث ، أو أثر ، أو

إجماع ، أو قياس صحيح على أصل صحيح كما سيأتي إيضاحه في الفصول
الآتية إن شاء الله تعالى ، ﴿ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ
الْعَظِيمِ ﴾ [الحديد ٢١]

واسأل الله تعالى من فضله أن يحمي هذا الكتاب من كلِّ عدوٍّ وحاسد
يدسُّ فيه ما ليس من كلامي مما يحالف ظاهر الشريعة ؛ ليفرَّ الناسَ عن
مطالعته كما وقع لي ذلك مع بعض الأعداء ؛ فإنهم دسُّوا في كتابي المسمى
بـ « البحر المورود في الموائيق والعهود » أموراً تخالف ظاهر الشريعة ،
وداروا بها في الجامع الأزهر وغيره ، وحصل بذلك فتنة عظيمة ،
وما خمدت الفتنة حتى أرسلت لهم سحني التي عليها خطوط العلماء ،
ففتشها العلماء فلم يجدوا فيها شيئاً مما يحالف ظاهر الشريعة مما دسُّه
الأعداء^(١) ، فالله تعالى يعمر لهم ويسامحهم ، والحمد لله رب العالمين .



ولنشرع في ذكر العصول الموضحة للميزان ، فأقول وبالله التوفيق :

(١) انظر : المن الكبير : (٢ / ٦٥٢) .

فصل

في أن تعقل الميزان برفع الخلاف بين الأئمة

إن قال قائل : إن حملت جميع أقوال الأئمة المجتهدين على حالتين
يرفع الخلاف ، ومعلوم أن الخلاف إذا تحقق بين عالمين مثلاً لا يرتفع
بالحمل !

فالجواب : الأمر كذلك ، لكن عند كل من لم يتحقق مدق هذه
الميزان ، أما من تحققها وحمل الحديثين أو القولين على حالين . . فإن
الخلاف يرتفع عنده كما سيأتي إيضاحه في الفصول الآتية

فاحمل يا أخي قول من قال : إن الخلاف المحقق بين طائفتين لا يرتفع
بالحمل على حالين . . على حال من لم يتعقل هذه الميزان ، واحمل قول
من قال : إن الخلاف يرتفع بالحمل المذكور . . على من تعقلها ؛ لأنه
لا يرى بين أقوال أهل الله تعالى خلافاً محققاً أبداً ، والحمد لله رب
العالمين .

• • •

فصل

في أن الترتيب بين مرتبتي الميزان وجوبي

إِنَّكَ يَا أَحْيَ أَنْ تَبَادِرَ أَوَّلُ سَمَاعِكَ لِمَرْتَبَتِي الْمِيزَانِ إِلَى فَهْمِ كَوْنِ
الْمَرْتَبَتَيْنِ عَلَى التَّخْيِيرِ مُطْلَقًا ، حَتَّى إِنَّ الْمَكْلُفَ يَكُونُ مُحِيرًا بَيْنَ فِعْلِ
الرَّحْصَةِ وَالْعَزِيمَةِ فِي أَيِّ حُكْمٍ شَاءَ ، فَقَدْ قَدَّمَا لَكَ أَنَّ الْمَرْتَبَتَيْنِ عَلَى
الترتيب الوجوبي لَا عَلَى التَّخْيِيرِ بِشَرْطِهِ الْآتِي أَوَائِلَ الْفَصْلِ السَّابِعِ عَدِ
الاسْتِشَاءِ^(١) ، وَأَنَّهُ لَيْسَ لِمَنْ قَدَّرَ عَلَى فِعْلِ الْعَزِيمَةِ أَنْ يَنْزِلَ إِلَى فِعْلِ الرَّحْصَةِ
الْجَائِزَةُ لَهُ

وَقَدْ دَخَلَ عَلَيَّ بَعْضُ طُلَّةِ الْعِلْمِ وَأَنَا أَقْرُرُ فِي أدلة المذاهب وأقوال
علمائها ، فَتَوَهَّمُ أَنِّي أَقْرُرُ ذَلِكَ لِلطَّلِبَةِ عَلَى وَجْهِ التَّخْيِيرِ بَيْنَ فِعْلِ الْعَزِيمَةِ
وَالرَّحْصَةِ ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ جَمِيعَ الْأَثْمَةِ عَلَى هَدًى مِنْ رَبِّهِمْ ، فَصَارَ يَحِطُّ عَلَيَّ
وَيَقُولُ : إِنَّ فَلَانًا لَا يَتَّقِيْدُ بِمَذْهَبٍ ؛ أَيِ : عَلَى طَرِيقِ الذَّمِّ وَالنَّقْصِ لِي ،
لَا عَلَى طَرِيقِ وَسْعِ إِطْلَاعِي عَلَى أدلة الْأَثْمَةِ ، فَاللهُ تَعَالَى يَغْفِرُ لَهُ ؛ لِعُذْرِهِ
بِعَدَمِ تَعَقُّلِ هَذِهِ الْمِيزَانِ الْعَرِيَةِ .

وَيَكُونُ عَلَى عِلْمِ جَمِيعِ الْإِخْوَانِ : أَنِّي مَا قَرَّرْتُ مَذْهَبًا مِنْ مَذَاهِبِ الْأَثْمَةِ
إِلَّا بَعْدَ إِطْلَاعِي عَلَى أدلة صَاحِبِهِ ، لَا عَلَى وَجْهِ حَسَنِ الظَّنِّ بِهِ وَالتَّسْلِيمِ لَهُ

(١) انظر (١/١١٧)

فقط كما يعمل به بعضهم ، ومن شك في قلبي هذا فليظر في كتابي المسمى
بـ « المسحح المبين في بيان أدلة المجتهدين »^(١) ، فإنه يعرف صدقي بقباً .

وإنما لم أكتب بنسبة القول إلى الأئمة من غير اطلاعي على دليله ؛ لأن
أحدهم قد يرجع عنه بخلاف ما إذا عرفت الأدلة في ذلك من كتاب أو سنة
مثلاً ؛ فإنه لا يصح مني رجوع عن تقرير ذلك المذهب كما يعرف ذلك من
اطلع على توجيهي لكلام الأئمة الآتي من (باب الطهارة) إلى آخر أبواب
العقيدة ؛ فإنني وجهت في هذه المبررات ما يُقاس عليه جميع الأقوال المستعملة
والمندرجة ، وعلمت أن الدين عملوا بتلك المذاهب ودانوا الله بها وأفتوا بها
الناس إلى أن ماتوا . كانوا على هدى من ربهم فيها ، عكس من يقول
إنهم كانوا في ذلك على خطأ .

فقد علمت يا أخي . أنني لا أقول بتخيير المكلف بين العمل بالرحضة
والعزيمة مع القدرة على فعل العزيمة المتعينة عليه ، معاذ الله أن أقول
بذلك ! فإنه كالتلاعب بالدين كما مر في الميزان ، إنما تكون الرحضة
للعاجز عن فعل العزيمة المذكورة قطعاً ؛ لأنه حيث تد نصير الرحضة المذكورة
في حق عزيمة .

مل أقول : إن من الواجب على كل مقلد من طريق الإنصاف . ألا يعمل
برخصة قال بها إمام مذهب إلا إن كان من أهلها ، وإنه يجب عليه العمل

(١) وهو كتاب حرج فيه الإمام الشجراني الأحاديث الواردة في كتابه « كشف الغم » ،
وما يزال مخطوطاً . انظر « كشف الطون » (١٨٨٣ / ٢) ، و « فهرس المهارس »
(١٠٨٢ / ٢) .

بالعريضة التي قال بها غير إمامه حيث قدر عليها ؛ لأن الحكم راجع إلى كلام الشارع بالأصالة لا إلى كلام غيره ، لا سيما إن كان دليل العير أقوى ، خلاف ما عليه بعض المقلّدين ؛ حتى إنّه قال لي : لو وجدتُ حديثاً في «الحاري» و«مسلم» لم يأخذ به إمامي . . لا أعمل به ، وذلك جهل منه بالشرعية ، وأول من يشرأ منه إمامة ، وكان من الواجب عليه حمل إمامه على أنّه لم يظهر بذلك الحديث ، أو لم يصحّ عنده كما سيأتي إيضاحه في المصول الآتية إن شاء الله تعالى ؛ إذ لم أظفر بحديث مما انفق عليه الشبحان قال بضعفه أحدٌ ممن يعتدّ بتضعيفه أبداً

ومن كلام القوم لا ينبغي لأحد العمل بالقول المرجوح إلا إن كان أحوط في الدين من القول الأرجح ؛ كالقول بنقص الطهارة عند الشافعية بلمس الصغيرة والشعر ولطفر^(١) ؛ فإنّ هذا القول - وإن كان عندهم ضعيفاً - فهو أحوط في الدين ، فكان الوصوء منه أولى . انتهى

وصاحب النوق لهذه الميزان يرى جميع مذاهب الأئمة المجتهدين وأقوال مقلّديهم كأنها شريعة واحدة لشخص واحد ، لنكّتها ذات مرتبتين ؛ كلّ من عمل بمرتبة منهما شرطها أصاب كما سيأتي إيضاحه في المصول إن شاء الله تعالى .

وقد أطلعني الله تعالى من طريق الإلهام على دليل لقول الإمام داود الظاهري رضي الله تعالى عنه بنقص الطهارة بلمس الصغيرة التي لا تُستَهَن ؛ وهو أنّ الله تعالى أطلق اسم النساء على الأطفال في قوله تعالى في قصة

(١) انظر نهاية المحتاج (١/١١٨)

فرعون : ﴿ يَدْرِيحُ أَنْسَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي بِنَاءَهُمْ ﴾ [القصص : ٤] ، ومعلوم أن فرعون إنما كان يستحيي الأثنى عقب ولادتها ؛ فكما أطلق الحق سبحانه وتعالى اسم النساء على الأثنى عقب ولادتها في قصة الدبح . فكذلك يكون الحكم في قوله تعالى ﴿ أَوْ لَنَسَلْنَاهُنَّ الْإِنْسَاءَ ﴾ [النساء : ١٣] بالقياس على حد سواء ، وهو استنساخ حسن لم أجده لغيري ؛ فإنه يجعل علّة انفص الأنوثة من حيث هي بقطع النظر عن كونها تُشْتَهَى أو لا تُشْتَهَى

فقس عليه يا أخي كل ما لم تطلع له من كلام الأئمة على دليل صريح في الكتاب أو السنة ، وإياك أن تردّ كلام أحد من الأئمة أو تصعّمه بهمك ؛ فإن فهم مثلك إذا قرن بفهم أحد من الأئمة المجتهدين . . كان كالهباء ، والله أعلم .



فصل

في وجوب العمل بالأراجيح لمن لم يصل إلى قسم هذه الميزان

فإن قال قائل : فهل يجب عندكم على المقلد العمل بالأراجيح من القولين أو الوجهين في مذهبه ما دام لم يصل إلى معرفة هذه الميزان من طريق الذوق والكشف ؟

فالجواب : نعم ، يجب عليه ذلك ما دام لم يصل إلى مقام الذوق لهذه الميزان كما عليه عمل الناس في كل عصر ، بخلاف ما إذا وصل إلى مقام الذوق للميزان المذكورة ، ورأى جميع أقوال العلماء وبحور علومهم تنفجر من عين الشريعة الأولى ؛ تتدنى منها وتنتهي إليها ، كما سيأتي بيانه في فصل : (الأمثلة المحسوسة لاتصال أقوال العلماء كلهم بعين الشريعة الكبرى في مشهد صاحب هذا المقام)^(١)

فإن من أطلع على ذلك من طريق كشفه . رأى جميع المذاهب وأقوال علمائها متصلة بعين الشريعة وشارعة إليها ؛ كاتصال الكف بالأصابع ، أو الظل بالشاحص ، ومثل هذا لا يؤمر بالتقيّد بمذهب معين ؛ لشهوده تساوي المذاهب في الأحد من عين الشريعة ، وأنه ليس مذهب أولى بالشريعة من مذهب ؛ لأن كل مذهب عنده متفرّع من عين الشريعة ؛ كما تنفّرع عيون

(١) انظر (١/٢٣٣) .

شكة الصياد في سائر الأدوار من العيس الأولى منها ، ولو أن أحداً أكرمه
على التقيد لا يتقيد كما سيأتي إيضاحه في العصول الآتية إن شاء الله تعالى .

وصاحب هذا الكشف قد ساوى المجتهدين في مقام اليقين ، وربما زاد
على بعضهم ؛ لاعتراؤه علماً من عين الشريعة ، ولا يحتاج إلى تحصيل
آلات الاجتهاد التي شرطوها في حق المجتهد ، فحكمه حكم الجاهل بطريق
البحر إذا ورد مع عالم بها ليملاً سقاءةً منه ؛ فلا فرق بين الماء الذي يأخذه
العالم ، ولا بين الماء الذي يأخذه الجاهل .

هذا حكم جميع أهل هذه الميراث فيما صرّحت به الشريعة من
الأحكام ، بخلاف ما لم تصرّح به ؛ إذا أراد الإنسان استخراجاً من آية أو
حديث . . فإنه يحتاج إلى معرفة الآلات من نحو وأصول ومعار وغير ذلك
كما بيّناه في كتابنا المسنون - « مُفْهِمُ الْأَكْبَادِ فِي بَيَانِ مَوَادِّ الْاجْتِهَادِ »^(١) ،
وهو مجلد ضخم فراجع إن شئت ، والحمد لله رب العالمين .



(١) في (ح) - (مراد) بدل (مواد) ، ولم أعر على هذا الكتاب الذي أشار إليه ؛ لمعلّمه
من الكتب التي لم تصل إلينا ، وقد ذكر في « فهرس المهارس » (١٠٨١ / ٢) بالعبارة
دائه المثبت في المتن .

فصل

في أن الاطلاع على أدلة الأئمة نظراً أو كشفاً أرقى من التسليم المجرد

فإن قال قائل . إنَّ أحداً لا يحتاج إلى ذوق مثل هذه الميزان في طريق
صحة اعتقاده أنَّ سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم ، بل يكفي اعتقاده
تسليماً وإيماناً كما عليه عمل غالب طلبة العلم في سائر الأعصار .

فالجواب : قد قدَّمت لك في الميزان أنَّ التسليم للأئمة هو أدنى درجات
العبد في اعتقاده صحة أقوال الأئمة^(١) ، وإنَّما مرادنا بهذه الميزان ما هو
أرقى من ذلك ؛ فبطلع المقلد على ما اطَّبع عليه الأئمة ، ويأخذ علمه من
حيث أخذوا ؛ إمَّا من طريق الطر والاستدلال ، وإمَّا من طريق الكشف
والبيان .

وقد كان الإمام أحمد رضي الله عنه يقول : (خذوا علمكم من حيث
أحد الأئمة ، ولا تقنعوا بالتقليد ؛ فإنَّ ذلك عمى في البصيرة) انتهى^(٢) ،
وسياتي بسط ذلك في (فصل : دم الأئمة القول بالرأي في دين الله)

(١) انظر (٨٠ / ١)

(٢) أورد محو أبو شامة المقدسي في المؤمل في الرد إلى الأمر الأول (ص ٦١)

إن شاء الله تعالى ، فراجعته^(١) .

فإن قلت : فلا شيء لم يوجب العلماء بالله تعالى العمل بما أحده العالم من طريق الكشف مع كونه ملحقاً بالصووص في الصحة عند بعضهم ؟

فالجواب . ليس عدم إيجاب العلماء العمل بعلوم الكشف من حيث صحتها ونقصها عمّا أحده العالم من طريق النقل الطاهر ، وإنما ذلك للاستغناء عن عدّه في الموجبات بصرائح أدلة الكتاب والسنة عند القطع بصحته ؛ أي . ذلك الكشف ؛ فإنه حيث لا يكون إلا موافقاً لها ، أمّا عند عدم القطع بصحته فمن حيث عدم عصمة الأحاد لذلك العلم ؛ فقد يكون دخل كشفه التليس من إبليس ، فإن الله تعالى قد أقدر إبليس - كما قاله العراقي وغيره - على أن يقيم للمكاشف صورة المحل الذي يأخذ علمه منه ؛ من سماء أو عرش أو كرسي أو قلم أو لوح ، وربما طرّ المكاشف أنّ ذلك العلم عن الله فأحد به فصل وأصل^(٢) .

فمن هنا أوجبوا على المكاشف أنه يعرض ما أحده من العلم من طريق كشفه على الكتاب والسنة قبل العمل به ؛ فإن وافق فذاك ، وإلا حرم عليه العمل به .

فعلم أنّ من أخذ علمه من عين الشريعة من غير تليس في طريق كشفه . .

(١) انظر (٢٤٨/١)

(٢) يقول الإمام العراقي في « إحياء علوم الدين » (١٠٦/٥ ، ١٠٧) (فإن من مكابدة الشيطان أن يعرض الشر في معرض الخير ، والتميز في ذلك عامض ، وأكثر أعباء به يهتكون ؛ فإن الشيطان لا يقدر على دعائهم إلى الشر الصريح ، فيصور الشر بصورة الخير)

فلا يصحُّ منه الرجوع عنه أبداً ما عاش ؛ لموافقته الشريعة التي بين أظهرها
من طريق النقل ضرورة ؛ إذ الكشف الصحيح لا يأتي دائماً إلا موافقاً
للشريعة كما هو مقرر بين العلماء بالله تعالى ، والله أعلم .



فصل

في أن الحامل على الطعن في هذه الميزان الحسد والتعصب

فإن طعن طاعن في هذه الميزان وقال إنها لا تكفي أحداً في إرشاده إلى طريق صحّة اعتقاده أن سائر أئمّة المسلمين على هدى من ربهم كما مرّ . قلنا له هذا أكثر ما قدرنا عليه في طريق الجمع بين قول العدلساء ، إن سائر أئمّة المسلمين على هدى من ربهم ، وبين اعتقاد ذلك بقلبه ، فإن قدرت يا أخي على طريق أخرى تجمع بين القلب واللسان . فاذكرها لنا ؛ لترقمها في هذه الميزان ، وجعلها طريقة أخرى .

ولعلّ الطاعن في صحّة هذه الميزان التي ذكرناها إمّا كان الحامل له على ذلك الحسد والتعصب ؛ فإنه لا يقدر أن يجعل الشريعة على أكثر من مرتبتين ؛ تخفيف وتشديد أبداً .

ومن شك في قولي هذا فليأت بما باقضة وأنا أرجع إلى قوله ؛ فإنني والله ناصح للأئمة ، ما أبا متعنت ، ولا مظهر علماً لحطّ نفس فيما أعلم ، فطع النظر عن إرشادي الإخوان إلى صحّة الاعتقاد في كلام أئمتهم

ولولا محبتي لإرشاد الإخوان إلى ما ذكر لأخفيت عنهم علم هذه الميزان الشريعة ؛ كما أخفيت عنهم من العلوم الدنيّة ما لم يؤمر بإفشائه كما

أشربا إليه في كتابنا المسمى « الجوهر المصون والسر المرقوم فيما تنتجه
 الحلوة من الأسرار والعلوم »^(١) ، فإننا ذكرنا فيه من علوم القرآن العظيم نحو
 ثلاثة آلاف علم لا مرقى لأحد من طلبة العلم الآن فيما يعلم إلى التسلق إلى
 معرفة علم واحد منها بفكر ولا إمعان نظير في كتب ، وإنما طريقها الكشف
 الصحيح ، فتحلح هذه العلوم على العارف حال تلاوته للقرآن ، لا يتحلح
 عن النطق به ، حتى كأن عين دلت العلم عين النطق بتلك الكلمة ، ومتى
 تحلح العلم عن النطق فليس هو من علوم أهل الله تعالى ، وإنما هو نتيجة
 فكر ، وعلوم الأفكار مدحولة عند أهل الله لا يعتمدون عليها ، لإمكان
 رجوع أهلها عنها ، بخلاف علوم الكشف كما مرّ آنفاً ، فاعلم ذلك



(١) من مهمات الكتب في توضيح ما يمكن أن ينتج للمريد من كشف وفنوح وأسرار إنسية
 في الحلوة عند قراءته لكل سورة من سور القرآن الكريم انظر مقدمة تحقيق « الجوهر
 المصون والسر المرقوم فيما تنتجه الحلوة من الأسرار والعلوم » للسيد شريف مصطفى
 المحمدي (ص ١٨) .

فصل

في التحذير من التسرع في إنكار هذه الميزان وتجهيل واضعها

وإيّاكَ أَر نَسَمع بهذه الميزان فنادَر إلى الإنكار على صاحبها ونقول : كيف يصحُّ لعَلان الجمعُ بين جميع المذاهب ، وجعلها كأنها مذهب واحد ؟! من غير أن تنظر فيها ، أو تجتمع بصاحبها ؛ فإنّ ذلك جهل منك وتهوُّرٌ في الدّين^(١) ، بل اجتمع بصاحبها وباطره ؛ فإن قطعك بالحجّة وجب عليك الرجوع إلى قوله ولو لم يسقه أحد إلى مثله .

وإيّاكَ أن تقول : إنّ واضع هذه الميزان جاهلٌ بالشريعة ! فتقع في الكذب ؛ فإنّه إذا كان مثله يسمّى جاهلاً - مع قدرته على توجيه أحكام جميع أقوال المذاهب - فما بقي على وجه الأرض الآن عالم !

وقد قال الإمام محمد ابن مالك (وإذا كانت العلوم منحاً إلهية واختصاصات لدية . فلا يدعُ أن يدّخر الله تعالى لبعض المتأخرين ما لم يُطلع عليه أحدٌ من المتقدمين) انتهى^(٢) .

فبالله عليك يا أخي : ارجع إلى الحقّ ، وطابق في الاعتقاد بين اللسان والقلب ، ولا يصدّك عن ذلك كونُ أحد من العلماء السابقين لم يدوّن مثل

(١) في (ج) : (وتهوُّر) بدل (وتهوُّر)

(٢) تسهيل العوائد وتكميل المقاصد (ص ٢)

هذه الميزان ؛ فإنَّ جودَ الحقِّ تعالى لم يزل فيَّاصاً على قلوب العلماء في كلِّ عصر .

واخرج عن علومك الطبيعية الفهميَّة إلى العلوم الحقيقيَّة الكشعيَّة ولو لم يألَها طمك ؛ فإنَّ من علامة العلوم اللدنيَّة أن تمجَّها العقول من حيث إنكارها ، ولا تقلها إلا بالتسليم فقط ؛ لحرارة طريقها ؛ فإنَّ طريق الكشف مباينة لطريق العكر .

وسأتي في الفصول الآتية إن شاء الله تعالى أنَّ من علامة عدم صحَّة اعتقاد الطالب في أنَّ سائر أئمَّة المسلمين على هديٍّ من ربِّهم . . كونه يحصل له في ماطه ضيق وحرَّح إذا قلَّد غير إمامه في واقعة ، ويُقال له : أين قولك : إنَّ غير إمامك على هديٍّ من ربِّه ؟! وكيف يحصل في قلبك ضيق وحرَّح من الهدى ؟! وهناك تندجس دعواه ويظهر له عدم صحَّة عقيدته إن كان عاقلاً ، والحمد لله رب العالمين ، آمين



فصل

أ فيما يستثنى من وجوب الترتيب بين مرتبتي الميزان

اعلم يا أخي : أني ما وضعت هذه الميزان للإخوان من طلبة العلم إلا بعد تكرر سؤالهم لي في ذلك مراراً كما مرّ أول المصول^(١) ، وقولهم لي : مرادنا الوصول إلى مقام مطابقة القلب للسان في صحة اعتقاد أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم في سائر أقوالهم ؛ فلدلك أوعتُ النظر لهم في سائر أدلة الشريعة وأقوال علمائها ، فرأيْتُها لا تخرج عن مرتبتين ؛ تخفيف وتشديد ، فالتشديد للأقوياء ، والتخفيف للضعفاء كما مر^(٢)

لكن ينبغي استثناء ما ورد من الأحكام بحكم التخيير ؛ فإنَّ للقوي أن ينزل إلى مرتبة الرخصة والتخفيف مع القدرة على فعل الأشدّ ، ولا تكون المرتبتان المذكورتان في الميزان فيه على الترتيب الوجوبي ؛ وذلك كتخيير المتوصي إذا كان لا يس الحفّ بين نزع وغسل الرجلين ، وبين مسحه بلا نزع مع أن إحدى المرتبتين أفضل من الأخرى كما ترى ؛ فإنَّ غسل الرجلين أفضل إلا لمن نفرت نفسه من المسح مع علمه بصحة الأحاديث فيه ؛ فإنَّ المسح له أفضل .

(١) انظر (١/٩٩) .

(٢) انظر (١/٨٥) .

على أنه لقائل أن يقول : إن المرتبتين في حق هذا الشخص أيضاً على الترتيب الوجوبي ، بمعنى : أنه لو أراد أن يمد الله تعالى بالأفضل كان الواجب عليه في الإتيان بالأفضل ارتكاب العريضة ، وهو إمّا العسل بالنظر إلى حال غالب الناس ، وإمّا المسح بالنظر إلى ذلك العمد البادر الذي نفرت عنه من فعل السنة ، لا سيما وفوقاً أفضل . . غير منافي للوجوب ، كما تقول لمن تصححه : عليك يا أخي برضى الله تعالى ، فإنه أولى لك من سخطه .

وكذلك يسمي أن يُستثنى من وجوب الترتيب في مرتبتي الميزان ما إذا ثبت عن الشارع فعل أمرين معاً في وقتين من غير ثبوت نسخ لأحدهما ، كمسح جميع الرأس في وقت ، ومسح بعضه في وقت آخر ، وكموالاة الوضوء تارة ، وعدم الموالاة فيه تارة أخرى ونحو ذلك ، فمثل هذا لا يجب فيه تقديم مسح جميع الرأس والموالاة على مسح بعضه وعدم الموالاة ، إلا إذا أراد المكلف التقرب إلى الله تعالى بالأولى فقط ، وقس على ذلك بظائره .

وأما قول سيدنا ومولانا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما (إن آخر الأمرين من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الناسح المُحكَّم) (١) فهو أكثرى لا كلي ، إذ لو كان ذلك كلياً لحكمنا بنسخ المتقدم من الأمرين بيقين في نفس الأمر من مسح كل الرأس أو بعضه مثلاً ، لأنه لا بد أن يكون انتهى الأمر به صلى الله عليه وسلم إلى مسح الكل أو البعض ، فيكون

(١) رواه بحواه الطبراني في المعجم الأوسط (٥٥٢)

ما قبل الأخير مسوحاً ، ولا يحتمل ما في ذلك من القدح في مذهب من يقول بوجوب تعميم مسح الرأس أو عدم تعميمه

وكان الإمام محمد بن المنذر رحمه الله تعالى يقول (إذا ثبت عن الشارع صلى الله عليه وسلم فعل أمرين في وقتين . . فهما على التحيير ما لم يثبت النسخ ، فيعمل المكلف بهذا الأمر تارة ، وبهذا الأمر تارة) انتهى^(١) .

وعلى ما قرأناه من مرتتي المبران بسعي حمل القول بمسح الرأس كله وجوباً على زمن الصيف مثلاً ، ومسح بعضه على مسحه في زمن البرد مثلاً ، لا سيّما في حق من كان أقرعاً ، أو كان قريب العهد بحلق رأسه ، أو يحاف من مرور الحوادر من رأسه^(٢) ، فعلم ذلك يا أخي ، وقس عليه نطائره ، والحمد لله رب العالمين^(٣) .



(١) ذكر النووي نحوه . انظر « المسباح شرح صحيح مسلم » للنووي (٨٠ / ١٤)

(٢) الحوادر جمع حلرة ، وهي انفرجة وما أشبهها . انظر « تاج المروس » (ج ١)

(٣) في هامش (١) : (بلغ قراءة . . .) .

فصل

في المراد بالعزيمة والرخصة في هذه الميزان

اعلم يا احي أن مراداً بالعزيمة والرخصة المذكورتين في هذه الميزان هما مطلق التشديد والتخفيف ، وليس مراداً بالعزيمة والرخصة اللتين حدّهما الأصوليون في كتبهم ؛ فما سميّا مرتبة التخفيف رخصة إلا بالنظر لمقابلها من التشديد أو الأفضل لا غير ، وإلا فالعاجر لا يُكَلَّفُ بعمل ما هو فوق طاقته شرعاً ، وإذا لم يُكَلَّفْ بما فوق طاقته فما بقي إلا أن يكون فعل الرخصة في حقّه واجباً ؛ كالعزيمة في حقّ القويّ

فلا يجوز للعاجر النزول عن الرخصة إلى مرتبة ترك العمل بالكلية ؛ كما إذا قَدَرَ فاقد الماء المطلق على التراب . لا يجوز له ترك التيمم ، وكما إذا قَدَرَ العاجر عن القيام في العريضة على الجلوس . لا يجوز له الاضطجاع ، أو قَدَرَ على الاضطجاع على اليمين أو اليسار . لا يجوز له الاستلقاء ، أو قَدَرَ على الاستلقاء لا يجوز له الإيماء بالرأس ، أو قَدَرَ على الإيماء بالرأس لا يجوز له الإيماء بالعينين ، أو قَدَرَ على الإيماء بالعينين لا يجوز له الاكتفاء بإجراء أعمال الصلاة على قلبه ؛ كما هو مقرّر في كتب العقدة ، فكلُّ مرتبة من هذه المراتب بالنظر لما قبلها كالعزيمة مع الرخصة ؛ لا يجوز له النزول إليها إلا بعد عجزه عمّا قبلها ، والله أعلم ، والحمد لله رب العالمين .

فصل

في مشروعية فعل الرخصة والعزيمة بشرطها

لا يخفى عليك يا أخي أن كل من فعل الرخصة بشرطها أو المصصول بشرطه . . فهو على هدى من ربه في ذلك ولو لم يقل به إمامه على ما يأتي في الفصول الآتية من التعصيل .

كما أن من فعل العزيمة أو الأفضل بكلفة ومشقة . . فهو على هدى من ربه في ذلك ولو لم يكفئه الشارع بذلك من حيث عظم المشقة فيه ، اللهم إلا أن يأتي من الشارع ما يحالف ذلك ؛ كقوله صلى الله عليه وسلم : « ليس من البر الصيام في السفر »^(١) ؛ فإن الأفضل للمسافر في مثل ذلك الفطر ؛ للضرر الحاصل به ، ومن المعلوم أن من شأن الأمور التي يُتقرب بها إلى حضرة الله تعالى أن تكون النفس مشرحة بها مُحِبَّة لها غير كارهة ، وكل من أتى بالعادة كارهاً لها ؛ أي : من حيث مشقتها . . فقد خرج عن موضوع القرب الشرعية المُتقرب بها إلى حضرة الله عز وجل ، لا سيما في مثل المسألة التي نحن فيها ؛ فإنه صلى الله عليه وسلم نفى البر والتقرب إلى الله تعالى بالصوم الذي يضر بالمسافر ، ونحن تابعون للشارع ، ما نحن مشرعون أ .

(١) رواه البخاري (١٩٤٦) ، ومسلم (١١١٥) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

فلا ينبغي لأحد التقرب إلى الله تعالى إلا بما أدن له الشارع فيه وشرحت
نفسه به من سائر المدونات ، وما لم يأن فيه فهو إلى الابتداء أقرب ،
وما كل بدعة يشهد لها ظاهر الكتاب والسنة حتى يُتقرب بها .

وتأمل يا أحيي الهي الشارع عن الصلاة حال الثعاس تعرف ذلك ؛ لأن
الثعاس إذا غلب على العبد وتكلفت الصلاة . صارت بنفسه كالمكرهة
عليها ، ولا يحسن ما في ذلك من نقص الثواب المرتب على محبة الطاعة ،
فاعلم ذلك يا أحيي ، واعمل بالرخص شرطها ؛ فإن الله تعالى يحب أن
تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه ، كما صرح به الحديث الذي رواه
الطبراني وغيره^(١) ، والحمد لله رب العالمين



(١) المعجم الأوسط (٨٠٣٢) عن السيدة عائشة رضي الله عنها ، ورواه ابن حبان في
صحيحه (٣٥٤) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما

فصل

في كلام العلماء في تأييد هذه الميزان

فلان قال قائل : فهل رأيتم في كلام أحد من العلماء ما يؤيد هذه الميزان ؟ من حمل كلام الأئمة على حالين وردّه إلى الشريعة ؟ . قلنا نعم .

ذكر الشيخ محيي الدين في «الفتوحات المكية» وغيره من أهل الكشف أن العد إذا سلك مقدمات القوم متقيّداً بمذهب واحد لا يرى غيره . . فلا بد أن ينتهي به ذلك المذهب إلى العين التي أخذ إمامه منها أقواله ، وهناك يرى أقوال جميع الأئمة تعترف من بحر واحد ، فينكث عن التقيّد بمذهبه ضرورة ، ويحكم بتساوي المذاهب كلّها في الصحة خلاف ما كان يعتقد قبل ذلك^(١) .

قال الشيخ محيي الدين (ونظير ما قبله القول بتفضيل الرسل بعضهم على بعض بالاجتهاد ، ثم إذا وصل إلى شهود حضرة الوحي التي أخذوا منها أحكام شرائعهم . . انكث عنه التفضيل بالاجتهاد ، وصار لا يفرق بين أحد من رسله إلا من حيث ما كشف الله تعالى له عنه بحكم اليقين لا الظن ،

(١) انظر «الفتوحات المكية» (٤٣/٢) .

فهذا نظير المقلد إذا أطلع على العير التي أخذ الأئمة المجتهدون مذاهبهم منها (انتهى)^(١) .

وكذلك مما يؤيد هذه الميزان قول الشيخ بدر الدين الزركشي في آخر كتاب « القواعد » له في الفقه : (اعلم وفقك الله لطاعته : أن الأحذ بالرحص والمرائم في محل كل مهما . . مطلوب ، فإذا قصد المكلف بعمل الرحصة قول فصل الله تعالى عليه . . كان أصل : كما أشار إليه حديث : « إن الله يحب أن تؤتى رخصة كما يحب أن تؤتى عزائمه »^(٢) .

فإذا ثبت هذا الأصل عندك يا أخي فاعلم . أن مطلوت الشرع الوفاق ورد الحلاف إليه ما أمكر كما عليه عمل الأئمة من أهل الورع والتقوى ؛ كأبي محمد الجويي وأصرايه ؛ فإنه صنف كتابه « المحيط » ، ولم يلتزم فيه المشي على مذهب معين)^(٣) .

قال : (وذلك في حق أهل الورع والتقوى من باب العرائم ؛ كما أن العمل بالمحتلف فيه عندهم من باب الرخص ، فإذا وقع العد في أمر ضروري وأمكنه الأحذ فيه بالعزيمة . فله عمله وله تركه ، وكان ذلك الفعل الشديد عليه من باب القوة والأحد بالعرائم إن كان راجحاً ، وإن لم يمكنه الأحذ فيه بالعزيمة أخذ بالرخصة ؛ كما أن له الأخذ بالقول الضعيف في معسر المواطن ، فلا يكون ذلك منه من باب المحالفة المحصنة)^(٤)

(١) انظر « الموضحات المكية » (٤٣ / ٢)

(٢) سبق تحريجه (١٢٢ / ١)

(٣) انظر « المشور في القواعد العصبية » (٣٩٦ / ٣)

(٤) انظر « المشور في القواعد العقبية » (٣٩٦ / ٣ ، ٣٩٧)

قال الزركشي : (وبعد إذ علمت هذا فحيث تعرف أن أحداً من الأئمة الأربعة أو غيرهم . . لم يتفقد أمر المسلمين في القول برخصة أو عريمة إلا على حد ما ذكرناه من هذه القاعدة ، فينبغي لكل مقلد للأئمة أن يعرف مقاصدهم)^(١) . انتهى كلام الزركشي رحمه الله في آخر « قواعده »^(٢) .

وهو من أعظم شاهد لصحة هذه الميراث ، فلم ينقل لنا عن أحد من الأئمة الأربعة ولا غيرهم فيما بلغنا أنه كان يطرد الأمر في كل عريمة قال بها ، أو رخصة قال بها في حق جميع الأمة أبداً ، وإما ذلك في حق قوم دون قوم .

وممن بلغنا أنه كان يفتي الناس بالمذاهب الأربعة . الشيخ الإمام العقبة المحدث المعشر الأصولي الشيخ عبد العزيز الدبيري ، وشيخ الإسلام الشيخ عمر الدين بن جماعة المقدسي ، والشيخ العلامة الشيخ شهاب الدين البرُّلُسي الشهير بابن الأقطيع رحمهم الله تعالى ، والشيخ علي البُيُتِي الضريع .

ونقل الجلال السيوطي رحمه الله عن جماعة كثيرة من العلماء أنهم كانوا يفتون الناس بالمذاهب الأربعة لا سيما العوام الذين لا يتقيدون بمذهب ، ولا يعرفون قواعده ولا نصوصه ، ويقولون : (حيث وافق فعل هؤلاء العوام قول عالم . . فلا بأس به) . انتهى^(٣) .

فإن قال قائل : فكيف صحَّ من هؤلاء العلماء أن يفتوا الناس بكلِّ

(١) انظر « المشور في القواعد الفقهية » (٣ / ٣٩٧)

(٢) في هامش (أ) : (بلغ) .

(٣) في هامش (أ) (بلغ قراءة على مشي رصي الله عنه) ، وانظر « جريل المواهب في اختلاف المذاهب » (ص ٣٢) .

مذهب مع كونهما كانوا مقلدين ، ومن شأن المقلد ألا يحرج عن قول
إمامه ١٩

فالجواب : يحتمل أن يكون أحدهم بلغ مقام الاجتهاد المطلق المتب
الذي لم يحرج صاحبه عن قواعد إمامه ؛ كأبي يوسف ومحمد بن الحسن
وابن القاسم وأشهب والمرني وابن المنذر وابن سريج ، هؤلاء كلهم وإن
اختلفوا الناس بما لم يصرح به إمامهم . . فلم يحرجوا عن قواعد

وقد نقل الجلال السيوطي رحمه الله تعالى أن الاجتهاد المطلق على
قسمين : مطلق غير متب ؛ كما عليه الأئمة الأربعة ، ومطلق متب ؛
كما عليه أكار أصحابهم الذين ذكرناهم .

قال : (ولم يدع الاجتهاد المطلق غير المتب بعد الأئمة الأربعة إلا
الإمام محمد بن جرير الطبري ، ولم يسلم ذلك له) انتهى .

ويحتمل أن هؤلاء العلماء الذين كانوا يعتنون الناس على المذاهب
الأربعة . أطلعهم الله تعالى على غير الشريعة الأولى ، وشهدوا اتصال
جميع أقوال الأئمة المجتهدين بها ، وكانوا يعتنون الناس بحكم مرتبي
الميران لا بحكم العموم ؛ فلا يأمرهم قوياً برخصة ، ولا ضعيفاً بمعزيمة ،
وكأنهم بابوا مناب أهل المذاهب الأربعة في تقرير مذاهبهم ، واطلعوا على
جميع أدلتهم .

وقد بلغنا حصول هذا المقام أيضاً لجماعة من علماء السلف ؛ كالشيخ
أبي محمد الجويني ، والإمام ابن عبد البر المالكي ، ومن الدليل على ذلك
أن أبا محمد صنف كتابه المسمى بـ « المحيط » ، ولم يتقيد فيه بمذهب كما

مرء عن الرركشي ، وكذلك ابن عبد الر كان يقول (كل مجتهد مصيب)^(١) .

فإنما أن يكونا فعلا أو قالا ما ذكر لأطلاعهما على عين الشريعة الكبرى وتفرع أقوال جميع العلماء منها كما أطلعنا بحمد الله تعالى ، وإن أن يكونا قالا ذلك من حيث إن الشارع قرّر حكم المجتهد الذي استنطه من كتاب الله عز وجل ، أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

وقد بلغنا عن الشيخ عز الدين بن جماعة أنه كان إذا أفتى عامياً بحكم على مذهب إمام . . يأمره بفعل جميع شروط ذلك الأمر على مذهب ذلك الإمام الذي أفتاه بقوله ، ويقول له : (إن تركت شرطاً من شروطه لم تصحّ عبادتك على مذهبه ولا غيره ؛ إذ العبادة الملقفة من عدة مذاهب لا تصحّ إلا إذا جمعت شروط تلك المذاهب كلها) انتهى .

وذلك مه احتياطاً للدين وحوفاً أن يتسبب في نقص^(٢) عبادة أحد من المسلمين .

فإن قلت : فهل ينبغي لمن يعتي على الأربعة مذاهب ألا يعتي المقلدين إلا بالأرجح من حيث النقل ، أو يفتيهم بما شاء من الأقوال ؟

فالجواب الذي ينبغي له ألا يعتي الناس إلا بالأرجح ؛ لأنّ المقلد ما سأل إلا ليفتيه بالأرجح من مذهب إمامه لا بما عنده هو ، اللهم إلا أن

(١) ذكر ابن دقيق العيد في شرح الأربعين النووية : (ص ١١٣) أن هـ هو المذهب لمحتار عد كثير من المحققين ، وانظر الحاشية (١) (٨٨ / ١)

(٢) في (د) (نقص) بدل (نقص) ، وهي محتملة في (ح)

يكون المرجوحُ أحوطُ في دين السائل ؛ فله أن يفتيه بالمرجوح ،
ولا حرج .

ولما ادعى الجلال السيوطي رحمه الله مقام الاجتهاد المطلق
المنتسب . . كان يعني الناس بالأرجح من مذهب الإمام الشافعي ، فقالوا
له : لم لا تفتيهم بالأرجح عندك ؟ فقال : (لم يسألوني ذلك ، وإنما
سألوني عمّا عليه الإمام وأصحابه ، فيحتاج من يعني الناس على الأربعة
مذاهب . أن يعرف الراجح عند أهل كل مذهب ليعتني به المقلّدين ، إلا أن
يعرف من السائل أنّه يعتمد علمه ودينه وينشرح صدره لما يفتيه به ولو كان
مرجوحاً عنه ؛ فمثل هذا لا يحتاج إلى الاطلاع على ما هو الأرجح عند
أهل كل مذهب) انتهى ، فاعلم ذلك ^(١) .



(١) في هامش (أ) : (بلغ) .

فصل

في أن مرّة مذاهب الفقهاء في حكم الواحد

إلى إحدى مرتبتي الميزان

ومما يوضح لك صحّة مرتبتي الميزان : أن تنظر إلى كلّ حديث وردّ ، أو قول استنبط ، وإلى مقاله ؛ فإذا نظرت فلا بدّ أن تجد أحدهما محققاً والآخر مشدداً ، وعبرٌ ذلك لا يكون

ثمّ إنّ الحديث أو القول المحقّق قد يكون هو الصحيح الراجح في مذهبك ، وقد يكون هو الضعيف المرجوح .

ولا يخلو حالك يا أخي عند العمل به أن تكون من أهل مرتبة من مرتبتي الميزان دون المرتبة الأخرى بالشروط التي تقدّمت في فعل الرحصة^(١) ، أي : التحقّيف ، فتفتني كلّ أحد بما يناسب حاله ولو لم تفعل أنت به كذلك ؛ لأنّه هو الذي خاطبنا به .

فاعلم ذلك ، واعمل عليه ، وأعط غيرك بما هو من أهله ؛ فليس لمن قدّر على سهولة الطهارة أن يمسّ فرجه إذا كان شافعيّاً ويصلي بلا تجديد طهارة تقليداً لأبي حنيفة ، كما أنّه ليس له أن يصلي فرضاً أو نفلاً بعير

(١) انظر (١/٨٥) .

(الماتحة) مع قدرته عليها ، أو أن يصلي بالذكر مع قدرته على القرآن كما سيأتي إيضاحه في توجيه أقوال العلماء إن شاء الله تعالى^(١) .

على أن لك أيضاً أن تصعد إلى فعل العزيمة مع المشقة إن اخترت ذلك على وجه المجاهدة لنفسك ، كما أن لك أيضاً أن تنزل إلى الرخصة بشرطها في هذه الميراث ؛ وهو العجز عن غيرها حساً أو شرعاً فقط ، وتكون على هدى من ربك في كل من المرتبتين .

ثم إنه قد يكون في الحكم الواحد أكثر من قولين ؛ فالحادق يرد ما قارب التشديد إلى التشديد ، وما قارب التخفيف إلى التخفيف ؛ كالقول المفصل على حد سواء كما قدّمناه في خطبة «الميزان»^(٢) .

ومُحال أن يوجد دليلان أو قولان مشددان أو محضمان لا يُلحق أحدهما بالآخر ، ولا يدخل فيه ، فإن شئت فامتحن ذلك في أقوال مذهبك مع بعضها بعضاً ، وإن شئت فامتحن ذلك في مذهبك ومقابله من جميع المذاهب المحالفة له . تجدهما لا يخرجان عن تخفيف وتشديد ، ولكل منهما رجال في حال مباشرة التكليف كما مرّ في «الميزان» ، وكذلك ما أوجبه المجتهد أو حرّمه باجتهاده ؛ فكله يرجع إلى المرتبتين ؛ فإنّ مقابل التحريم : عدم التحريم الشامل للمكروه ، ومقابل الوجوب : عدم الوجوب الشامل للمندوب .

وقال بعضهم : ما أوجه المجتهد أو حرّمه يكون في مرتبة الأولى ،

(١) انظر (٥١٧/١) و(٤٨/٢) ، (٥٥)

(٢) انظر (٨١/١) .

ومقابلته في مرتبة خلاف الأولي ؛ لأنه ليس لعبير الشارع أن يحرم أو يوجب شيئاً استثنى .

والحق : أنَّ للمجتهد المطلق أن يحرم ويوجب ، واعتقد إجماع العلماء على ذلك^(١) .

بل ولو قلنا بقول هذا البعض فهو يرجع إلى المرتبتين أيضاً ؛ إذ الأولي في مرتبة التشديد غالباً ؛ لتحجير المطلوبية في الجملة ، سواء كان ذلك الأولي فعلاً أو تركاً ، وخلاف الأولي في مرتبة التخفيف غالباً .

فإن قال قائل : فمن أين جعلتم كلام المجتهدين من جملة الشريعة مع أنَّ الشارع لم يصرح بما استسطوه ١٩

فالجواب : أنه يجب حملهم على أنهم علموا ذلك الوجوب أو التحريم من قرائن الأدلة ، أو علموا أنه مراد الشارع من طريق كشفهم ، لا بدُّ لهم من أحد هذين الطريقتين ، وقد يجتمعان عند بعض المجتهدين .

فإن قال قائل : فما تقولون فيما ورد فرداً من الأحاديث والأقوال ؟

فالجواب . مثل ذلك لا مقابل له ، بل هو شرع مُجمَع عليه ؛ فلا تأتي فيه مرتبة الميزان ؛ وذلك كالحديث الذي نُسخ مقابله ، أو كالقول الذي رجع عنه المجتهد ، أو أجمع العلماء على خلافه ، فليس فيما ذكر إلا مرتبة واحدة لجميع المكلفين ؛ لعدم وجود مشقة على أحد في فعله تُرجع على مشقة تركه ، بخلاف ما فيه المشقة المذكورة ؛ فإنه يجيء فيه التخفيف

(١) إنَّ عمل المجتهد إظهار الحكم الشرعي لا إنشاء ؛ لأنَّ مشن الحكم ومثبه هو الله سبحانه وتعالى انظر : البحر المحيط في أصول الفقه ؛ (١٧ / ٧)

والتشديد ؛ كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مثلاً ؛ فإنه ورد في كل
مهما التحفيف والتشديد

فالتشديد : كونه عند بعضهم لا يسقط عن المكلف بحوفه على نفسه أو
ماله ، والتخفيف : سقوطه عنه بخوفه المذكور عند آخرين ؛ فالأول : في
حق الأقرباء في الدين ؛ كالعلماء والصالحين ، والثاني : في حق الصعفاء
من العوام في الإيمان واليقين .

إن قال قائل . فهل تأتي المرتبتان في حق من يعير المنكر بتوجيهه بقله
إلى الله تعالى من الأولياء ؛ فيكسر إباء الخمر ، ويمنع الزاني من الزنى
بحيلولته محائل بينه وبين فرح الزانية مثلاً ؟

فالجواب : نعم ، يأتي في المرتبتان ؛ فمن الأولياء من يرى وجوب
التوجه إلى الله تعالى في ذلك ، ويكون بذلك كالقادر على إزالة المنكر ،
ومنهم من لا يرى وجوب ذلك ، بل يكره الاطلاع بكشفه على المنكرات
الواقعة في الوجود من غير المتجاهرين بمعاصيهم ؛ وذلك لما فيه من
الاطلاع على عورات الناس ، ويسمى ذلك بالكشف الشيطاني عند بعض
القوم^(١) ، وأنه يجب على صاحبه سؤال الله تعالى أن يتحول بيه وببيه .

(١) في هامش (١) بخط معابر (قولهم : الشيطاني ؛ أي المتعلق بأفعال الشيطان ،
لا أن الكشف نفسه من الشيطان ؛ فإنه إن شاء الله تعالى لا سلطان له على نفس المرئيين
الصادقين ، فضلاً عن الأشياخ المرشدين ، وهذا ما ظهر لي ، فيتأمل ، وكبه ولد
المؤلف وصي الله تعالى عنه .

وقولي : إن شاء الله ؛ إنما هو للترك ، وإلا فإيماننا أنه لا سلطان له على الولي في
حال ولايته أسأ ، وإنما سلطانه عليه في حال سلبه والعباد بالله تعالى ؛ لأنه في حال

فإن قال قائل : فما تقولون فيمن له حال يحميه من أهل المنكر إذا أنكر عليهم ، أو كسر إناء خمرهم ؛ هل يجب عليه تغييره باليد أو اللسان اعتماداً على أن الله تعالى لا يخذله ، أو لا يجب من حيث إن الحق تعالى لا تقييد عليه ؟

فالجواب : مثل هذا يأتي فيه المرتبتان ؛ فمن الأولياء من ألزمه بذلك إذا علم أن له حالاً يحميه ، ومنهم من لم يلزمه بذلك ؛ نظير ما قالوا فيمن قدر على أن يصل إلى مكة في خطوة ، والحمد لله رب العالمين .



فصل

في تائتي مرتبتي الميزان في القياس

فإن قلت . فمن يقول : إن القياس من جملة الأدلة الشرعية فهل تأتي فيه كذلك مرتبتا الميزان ؟

فالجواب : نعم ، تأتيان فيه ؛ فإن من العلماء من كره القياس في الدّيس ، ومنهم من أجاره من غير كراهة ، ومنهم من منعه^(١) ؛ فإنة طردُ علّة ، وما يدري العبد بأن الشارع قد لا يكون أراد طرد تلك العلة ، وإنما ترك ذلك الأمر خارجاً عن ذلك الحكم توسعة على أمته ؛ وذلك كقياس الأرض على البرّ في (باب الربا) بجامع الاقينات ؛ فإن الشارع لم يبتر لما حكم الأرض ، فكان الأولي بالأدب عند بعض أهل الله تعالى إبقاءه على عدم دخول الربا فيه ؛ كما أشار إليه حديث . « وسكت عن أشياء رحمة بكم »^(٢) ، فمن يقول بقياس الأرض على البرّ مشدّد ، ومن يقول بعدم قياسه : مخفّف .

وقد كان السلف الصالح من الصحابة والتابعين يقدّرون على القياس ،

(١) مدح الجمهور من علماء الأصول ولفقه ممن يعتد بهم أن القياس حجة شرعية انظر البحر المحيط في أصول الفقه (٤١ / ٧) .

(٢) رواه الدراقطني في « المس » (٤٣٩٦) عن سیدنا أبي ثعلبة المحشني رضي الله عنه

ولكنهم تركوا ذلك أدباً مع رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ومن هنا قال سفيان الثوري : (من الأدب إجراء الأحاديث التي خرجت
مخرج الزجر والتفكير على ظاهرها من غير تأويل ، فإنها إذا أولت خرجت
عن مراد الشارع ؛ كحديث : « مَنْ عَشْنَا فَلَيْسَ مِنَّا »^(١) ، وحديث : « لَيْسَ
مِنَّا مَنْ تَطَيَّرَ أَوْ تَطَيَّرَ لَهُ »^(٢) ، وحديث : « لَيْسَ مِمَّنْ لَطَمَ الْخُدُودَ ، وَشَقَّ
الْجُيُوبَ وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ »^(٣) .

فإن العالم إذا أولها بأن المراد : ليس ما في تلك الحصلة فقط ؛ أي :
وهو ما في غيرها هان على الفاسق الوقوع فيها ، وقال : مثل المخالفة
في حصلة واحدة أمرٌ سهل ؛ فكان أدب السلف بعدم التأويل أولى بالاتباع
للشارع وإن كانت قواعد الشريعة قد تشهد أيضاً لذلك التأويل .

وقد دخل جعفر الصادق ومقاتل بن حيان وغيرهما على الإمام
أبي حنيفة ، وقالوا له : قد بلغنا أنك تكثير من القياس في دين الله تعالى ،
وأول من قاس إبليس ؛ فلا تقس ! فقال الإمام : ما أقوله ليس هو بقياس ،
وإنما ذلك من القرآن ؛ قال تعالى : ﴿ مَا مَرْغَبُنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ (الأنعام ٣٨) ،
فليس ما قلناه بقياس في نفس الأمر ، وإنما هو قياس عند من لم يعطه الله
تعالى الفهم في القرآن) انتهى^(٤) .

(١) رواه مسلم (١٠١) عن سيده أبي هريرة رضي الله عنه

(٢) رواه الطبراني في المعجم الكبير (١٦٢ / ١٨) عن سيده عمران بن حصين رضي الله
عنه .

(٣) رواه البخاري (١٢٩٤) عن سيده عبد الله بن مسعود رضي الله عنه

(٤) روى أصل الخبر أبو يعين في حلية الأولياء (١٩٦ / ٣)

ومن هنا تعلم : أنَّ أهل الكشف غير محتاجين إلى القياس ؛ لاستغنائهم عنه بالكشف ، فإنَّ أوردَ عليهم شخصٌ نحوَ تحريم ضرب الوالدين ؛ فإنه ليس في القرآن التصريح بتحريم ضربهما ، وإنما أخذ العلماء ذلك من قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُبٍ ﴾ [الإسر . ٢٣] فكان النهي عن ضربهما من باب أولي !

فالجواب : أنَّ هذا لا يردُّ على أهل الكشف ؛ لأنَّ الله تعالى قال : ﴿ وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ ، ومعلوم أنَّ ضربهما ليس بإحسان ؛ فلا حاجة إلى القياس .

وسمعت سيدي عليّاً الخوَّاص رحمه الله تعالى يقول : (يصحُّ دخول القياس عند من احتاج إليه وعد من لم يحتج إليه . . في مرتبي الميزان ؛ فمن كلف الإنسان بالفحص عن الأدلة واستخراج النطائر من القرآن . . فقد شددَ ، ومن لم يكلفه ذلك . فقد خففَ ، ولم يزل في الناس من يقدر على الاستنباط ، ومن يعجز عن ذلك في كلِّ عصر) .

وكان ابن حزم يقول : (جميع ما استنبطه المجتهدون معدودٌ من الشريعة وإن خفي دليله على العوام ، ومن أنكر ذلك فقد نسب الأئمة إلى الخطأ ، وأنهم يشرعون ما لم يأذن به الله ، وذلك ضلال من قائله عن الطريق) .

والحق . أنه يجب اعتقاد أنهم لولا رأوا في ذلك دليلاً ما شرعوه ، فرجع الأمر كذلك في قضية الاستنباط إلى مرتبي الشريعة كالقياس ؛ فمن أمر الناس باتباع كلِّ ما شرعه المجتهدون . . فقد شددَ ، ومن لم يأمرهم إلا

بما صرّحت به الشريعة أو أجمع عليه العلماء . . فقد خفف في الجملة ؛ لأنه
من باب : ﴿ فَصَّ طَلَوْعَ خَيْرٍ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ ﴾ [النور : ١٨٤] ، والحمد لله رب
العالمين



فصل

فيما يلزم من عدم العمل بهذه الميزان

من لازم كل من لم يعمل بهذه الميزان التي ذكرناها ، وترك العمل بجميع الأقوال المرجوحة . نقصان الثواب غالباً ، وسوء الأدب مع جميع أصحاب تلك الأقوال والروحه من العلماء ، عكس ما يحصل لمن عمل بالميزان ؛ فإن ذلك المرجوح الذي ترك هذا العبد العمل به . لا يحلو . إنما أن يكون أحوط في الدين ؛ فهذا لا ينبغي ترك العمل به ، وإما أن يكون غير أحوط ؛ فقد يكون رخصة ، والله يحب أن تؤتى رخصة كما صرح به الحديث^(١) ؛ أي : بشرطه .

ويكون على علم الإحوان : أن لكل سنة منها المجتهدون ، أو بدعة حرّمها المجتهدون . . درجة في الجنة ، أو ذكاً في النار وإن تفاوت مقامهم ونزل عما ساء الشارع أو حرّمه كما صرح به أهل الكشف^(٢) .

فاعلم ذلك واعمل بكل ما سنّه لك المجتهدون ، واترك كل ما كرهوه ، ولا تطالبهم بدليل في ذلك ؛ فإنك محسوس في دائرتهم ما دمت لم تصل إلى

(١) مسق تخريج (١٢٢ / ١) .

(٢) في (ج ، و) : (كرهه) بدل (حرّمه) .

مقامهم ، ولا يمكنك أن تتعداهم إلى الكتاب والسنة وتأخذ الأحكام من حيث أخذوا أبداً .

وسمعت سيدي علياً الحوَّاص رحمه الله تعالى يقول : (اعملوا بأقوال الأئمة التي ظاهرها المخالفة لبعضهم بعضاً عند اجتماع شروط العمل بها فيكم ؛ لتحوزوا الثواب الكامل ، فأين مقام من يعمل بالشريعة كلها متى يردُّ عاليها ولا يعمل به ؟) إيد المذهب الواحد لا يحتوي أبداً على جميع الأدلة ولو قال صاحبه في الجملة . إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي ، بل ربُّما ترك أتباعه العمل بأحاديث كثيرة صحَّحت بعد إمامهم ، وذلك خلاف مراد إمامهم ، فافهم) انتهى .

فإن توقَّف إنسان في حصول الثواب بما سنَّه المجتهدون ، وطالباً بالدليل على ذلك . قلنا له : إما تؤمن بأن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم . . فلا يسعُ . إن كان صحيح الاعتقاد . إلا أن يقول : نعم ، فنقول له : . فحيثما آمنت بأنهم على هدى من الله تعالى ، وأن مذاهم صحيحة . . لزمك الإيمان بالثواب لكلِّ مَنْ عمل بها على وجه الإخلاص ، وحصول المراتب لمن عمل بها في الحجة وإن تفاوتت المقام ؛ فإن ما سنَّه الشارع أعلى ممَّا سنَّه المجتهد ، لا سيما وقد قال صلى الله عليه وسلم : « مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمَلَ بِهَا . . » إلى آخر ما قال عليه الصلاة والسلام^(١) ، فافهم ، والله أعلم .



(١) رواه مسلم (١٠١٧) عن سبلتا جرير رضي الله عنه .

فصل

في أن العمل يأسد مرتبتي الميزان يكون بالنظر إلى حال المكلف

ينبغي لكل مؤمن الإقبال على العمل بكل حديث ورد ، وبكل قول استنبط ؛ أي . بشرطه ؛ لأنه لا يحرج عن مرتبتي الميزان أبداً .

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول : (كل ما تزوّته في كلام الشارع أو كلام أحد من الأئمة مخالفاً للآخر في الظاهر . . فهو محمول على حالين ؛ لأن كلام الشارع يجعل عن التناقض ، وكذلك كلام الأئمة لمن نظر فيه بعين العلم والإنصاف ، لا بعين الجهل والتعصب كما مر) .

قال : (وتأملوا قوله صلى الله عليه وسلم لمن سأله من آحاد الصحابة : كيف رأيت ربك ؟ فقال : « نور أنى أراه » (١) ، وقال لأكابر الصحابة : « رأيت ربي » (٢) قولاً واحداً ، فما قال لغير الأكابر ما قاله إلا خوفاً عليهم أن يتخيّلوا في جناب الحق تعالى ما لا يليق به) .

ونظير ذلك : تقريره صلى الله عليه وسلم أبا بكر على خروجه عن ماله

(١) رواه مسلم (١٧٨) عن سيده أبي ذر رضي الله عنه

(٢) رواه الإمام أحمد في « المستند » (٢٨٥ / ١) عن سيده ابن عباس رضي الله عنهما

كَلِّهِ^(١) ، وقوله لكعب بن مالك حين أراد أن يسحّل من ماله لمّا تاب الله عليه : « أَمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ »^(٢) .

ونظير ذلك أيضاً : حديث : « ابدأ بنفسك ثم بمن تعول »^(٣) ، مع مدح الله تعالى المؤثرين على أنفسهم .

فقوله : « ابدأ بنفسك » خطا للكمّل عملاً بحديث : « الأقربون أولن بالمعروف »^(٤) ، ولا أقرب إليك من نفسك ، وأمّا قوله تعالى : « وَيُؤَثِّرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ » [النسر ١٩] . فهو خطاب لعير الأكابر ، وإنما مدحهم على ذلك ليخرجوا من ورطة الشّع الذي فتحوا عيونهم عليه في الدنيا ، فإذا خرجوا عن ذلك أمروا بالبداة بأنفسهم ، لأنها وديعة لله تعالى عندهم ، بخلاف غيرها ليس هو وديعة عندهم ، وإنما هو جارٍ لهم .

وسمعت سيدي عليّاً الخواص رحمه الله تعالى يقول : (إذا ظلم الكامل ذاته بتقديم غيرها عليها . آخذ الله بذلك ؛ لخروجه عن العدل المأمور

(١) فقد روى أبو داود (١٦٧٨) عن سيدنا عمر رضي الله عنه أنه قال : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً أن نصلّق ، فوافق ذلك مالاً هدي ، فقلت : اليوم أسبق أبا بكر إن سبقته يوماً ، فجئت بنصف مالي ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما أبقيت لأهلك ؟ » قلت : مثله ، قال : وأنى أبو بكر رضي الله عنه بكلّ ما عنده ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما أبقيت لأهلك ؟ » قال : أبقيت لهم الله ورسوله ، قلت : لا أمأيتك إلّا شيء أبداً .

(٢) رواه البخاري (٢٧٥٧) عن سيدنا كعب بن مالك رضي الله عنه

(٣) رواه مسنده مسلم (٩٩٧) عن سيدنا جابر رضي الله عنه

(٤) قال السخاوي في « المقاصد الحسنة » (ص ١٣٤) (ما علمته بهذا اللفظ ، ولكن

قال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي طلحة : « أرى أن تجعلها في الأقربين » رواه البخاري [١٤٦١] .

به ، بخلاف المريد ؛ فإنه مسامح بظلم نفسه في مرصاة الله تعالى ،
وتحميلها فوق طاقتها من العبادات ، بل يُثاب على ذلك ، فإذا وصل إلى
نهاية السلوك السيئة - التي بمثابة بلوغ مرام من وصل دار الملك وعرفه ممن
له عنده حاجة - أمر حينئذ بالإحسان إلى نفسه ؛ لأنها كانت مطيئة في
الوصول إلى حصرة ربه

وأما ما ورد من شد السبي صلى الله عليه وسلم العجز على بطنه من الجوع
ونحوه من المجاهدات^(١) فإنما ذلك تزيلاً ونشريعاً لأحاديث الأمة ؛ علو أنه
صلى الله عليه وسلم وقف مع مقامه الشريف الذي يعامل به ربه ولم يتزل .
تعرّض على غالب أمته الصدق والإخلاص في اتباعه (انتهى)^(٢) .



(١) ضد روى الإمام أحمد في المسند (٣٠١ / ٣) عن سيدنا جابر رضي الله عنه (لك
حمر السبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه الصدق أصابهم جهد شديد ، حتى ربط
السبي صلى الله عليه وسلم على بطنه حجراً من الجوع)

(٢) في هامش (أ) (بلغ عند . قراءة على لله الحمد) ، وبجانبها
(بلغ نظراً) .

فصل

في أهمية السلوك على يد شيخ عارف للوصول إلى عين الشريعة

إن قال قائل : كيف الوصول إلى الاطلاع على عين الشريعة المظهرة التي يشهد الإنسان اعتراف جميع المجتهدين مداينهم منها ، ويشهد تساويها كلها في الصحة كشفاً وبقياً لا إيماناً وتسليماً فقط ، ولا ظناً وتحمياً ؟

فالجواب : طريق الوصول إلى ذلك هو السلوك على يد شيخ عارف بميران كل حركة وسكون ، بشرط أن يسلمه نفسه يتصرف فيها وفي أموالها وعيالها كيف شاء ، مع انشراح قلب المرید لذلك كل الانشراح .

وأما من يقول له شيخه : طلق امرأتك ، أو اسقط حقك من مالك أو وطيفتك مثلاً فبتوقف فلا يشم من طريق الوصول إلى عين الشريعة المذكورة راحة ولو عذ الله تعالى ألف عام بحسب العادة غالباً^(١) .

[الشروط حال السلوك]

فإن قلت فهل ثم شروط آخر في حال السلوك ؟

فالجواب : نعم ، من الشروط :

(١) لأن الشيخ الكامل لا يقول ذلك إلا لحكمة أطلع عليها وحجة استند إليها

- ألا يمكث لحظة على حَدَثٍ في ليل أو نهار

- ولا يفطر مدةً سلوكه إلا لضرورة .

- ولا يأكل شيئاً فيه روح من أصله .

- ولا يأكل إلا عند حصول مقدمات الاضطرار .

- ولا يأكل من طعام أحد لا يتورّع في مكسبه ؛ كمن يطعمه الناس لأجل

صلاحه ورعده ، وكمن يبيع على من لا يتورّع من العلاحين وأعوان الولاية

- وألا يسامح نفسه بالعملة عن الله تعالى لحظة ، بل يديم مراقبته ليلاً

ونهاراً ؛ فتارةً يشهد نفسه في مقام الإحسان كأنه يرى ربه ، وتارةً يشهد نفسه

في مقام الإيقان بعد الإحسان ، فيرى ربه ينظر إليه على الدوام إيماناً بذلك

لا شهوداً ؛ وذلك لأنّ هذا أكمل في مقام التنزيه لله عزّ وجلّ من شهود

العد كأنه يرى ربه ؛ لأنّه لا يشهد إلا ما قام في محيّلته ، وتعالى الله تعالى

عن كلّ شيء خطر بالبال ، فافهم .

[كيفية سلوك الإمام الشيرازي صاحب هذه الميزان]

فإن قال قائل : فما كان كيفية سلوك صاحب هذه الميزان ؟

فالجواب : إنّني أخذتها أولاً عن الخضر عليه الصلاة والسلام علماً

وإيماناً وتسليماً ، ثمّ إنّني أخذت في السلوك على يد سيدي عليّ الحواص ؛

حتى اطلعت على عين الشريعة دوقاً وكشفاً وبقياً لا أشك فيه ، فجاهدت في

نمسي كذا كذا ستة ، وجعلت لي حبلاً في سقف خلوتي أضعه في عنقي ؛

حتى لا أصح جسي في الأرض ، ودلغت في التورع حتى كنت أنسف التراب
إذا لم أجد طعاماً يليق بمقامي الذي أنا عليه في الورع ، وكنت أجد للتراب
دَسماً كدَسَم اللحم أو السم أو اللُّبْن ، وسقني إلى نحو ذلك إبراهيم بن
أدهم رضي الله تعالى عنه ؛ فمكث عشرين يوماً يَسْفُ التراب حين فقد
الحلال المُشاكل لمقامه انتهى .

وكذلك كنت لا أمرُّ في طُلِّ عمارةٍ أحدٍ من الولاة ، ولمّا عمل السلطان
الغوري الساباط الذي بين مدرسته وقبته الزرقاء^(١) كنت أدخل من سوق
الورّاقين ، وأخرج من سوق الشرب ، ولا أمرُّ تحت طُلّه ، وكذلك الحكم
في جميع عمارات الظلمة والمباشرين والأمرء وأعوانهم

وكنْتُ لا آكلُ من شيء إلا بعد تفتيشي فيه غاية التفتيش ، ولا أكتمي فيه
برخصة الشرع ، وأنا على ذلك بحمد الله تعالى إلى الآن ، ولكن مع
اختلاف المشهد ؛ فإنّي كنتُ فيما مضى أنظر إلى اليد المالكة له ، والآن
أنظرُ إلى لونه أو رائحته أو طعمه فأدركُ للحلال رائحةً طيبةً ، وللحرام
رائحةً خبيثةً ، وللشبهات رائحةً دون الحرام في الخس ، فأترك ذلك عند
هذه العلامات ، فأعصاني ذلك عن النظر إلى صاحب اليد ، ولم أعوّل
عليه ، وله الحمد على ذلك .

فلما انتهى سبري إلى هذا الحد ، وقفتُ بعين قلبي على عين الشريعة
المظهرة التي يتفرّع منها قولُ كلِّ عالم ، ورأيتُ لكلِّ عالم جدولاً منها ،
ورأيتها كلّها شرعاً محضاً ، وعلمتُ وتحقّقتُ أنّ كلّ مجتهد مصيب كشافاً

(١) الساباط سقمة بين حائطين تحبها طريق ، وانظر «اصحاح» (س ب ط)

وبقينا لا ظناً وتحمياً ، وأنه ليس مذهب أولي بالشريعة من مذهب

ولو قام لي ألف محادل يجادلني على ترجيح مذهب على مذهب بغير دليل واضح . لا أرجع إليه في قلبي ، وإنما أرجع إليه - إن رجعت - مداراة له لحجابه ، وأقول له نعم ، مذهبك أرجح ؛ أعني - عنده هو لا عندي أنا .

ومن جملة ما رأيت في العبر . جداول جميع المجتهدين الذين اندرست مذهبهم ، لنكتها يئست وصارت حجارة ، ولم أرَ منها جدولاً يجري سوى جداول الأئمة الأربعة ، فأولت ذلك سقاء مذهبهم إلى مقدمات الساعة ، ورأيت أقوال الأئمة الأربعة خارجة من داخل الجداول كما ستأتي صورته في (فصل : الأمثلة لاتصال مذاهب العلماء بالشريعة ، وإيصالها العامل بها إلى باب الجنة) إن شاء الله تعالى^(١) ، فجميع المذاهب الآن عدي متصلة ببحر الشريعة اتصال الأصابع بالكف أو الظل بالشاخص

ورجعت عن اعتقادي الذي كنت أعتقده قبل ذلك من ترجيح مذهبي على غيره ، وأن المصيب من الأئمة واحد لا بعينه ، وسررت بذلك عاية السرور ، فلما حججت سنة سبع وأربعين وتسع مئة . . سألت الله تعالى في الحجر تحت ميراب الكعبة الزيادة من العلم ، فسمعت قائلاً يقول لي من الجو : أما يكفيك أما أعطيك ميزاناً تقرّر بها سائر أقوال المجتهدين وأتباعهم إلى يوم القيامة ، لا ترى لها دائقاً من أهل عصرك ١٩ فقلت : حسبي وأستريدوبي . انتهى .

(١) انظر (٢٣٣ / ١)

[سببُ الحجابِ عن شهود عین الشريعة الأولى]

[وطرق الوصول إلى المقامات العالية]

فإن قلت : فإذا سبب حجاب بعض ضعفاء المقلدين عن شهود عین الشريعة الأولى . إنما هو غلطٌ حجابُه مأكَل الحرام والشبهات وارتکاب المخالفات .

فالجواب : نعم ، وهو كذلك .

فإن قلت : فما حکم من أكل الحلال ، وترك المعاصي ، وملك بنفسه من غیر شیخ ؟ فهل يصل إلى هذا المقام من الوقوف على العین الأولى للشريعة ؟

فالجواب : لا یصحُّ لعدد الوصول إلى المقامات العالية إلا بأحد أمرين إما بال جذب الإلهي ، وإما بالسلوك على يد الأشباح الصادقين ؛ لما في أعمال العباد من العلل ، بل لو قَدَّرَ زوال العلل من عباداته فلا یصحُّ له الوصول إلى الوقوف على عین الشريعة ؛ لحبسه في دائرة التقليد لإمامه ، فلا يزال إمامه حاجباً له عن شهود عین الشريعة الأولى التي يشهدها إمامه ؛ لا يمكنه أن يتعداه ويشهدها إلا بالسلوك على يد شیخ آخر فوقه في المقام من أكابر أئمة العارفين كما مر^(١) ، ومحال عليه أن يعتقد أنَّ كلَّ مجتهد مصيب إلا بالسلوك المذكور حتى يساويه في مقام الشهود

(١) انظر (١/١٤٣) .

[ثمرة الإشراف على عين الشريعة الأولى]

فإن قلت : فإدأ مَنْ أشرف على عين الشريعة الأولى .. يشارك
المجتهدين في الاعتراف من عين الشريعة ، ويفك عنه التقليد .

فالجواب : نعم ، وهو كذلك ؛ فإدأ ما نَمَّ أحد حُقِّ له قدم الولاية
المحمَّدية إلا ويصير يأخذ أحكام شرعه من حيث أخذها المجتهدون ، ويتفك
عه التقليد لجميع العلماء إلا لرسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم ، ثمَّ إن نُقِلَ
عن أحد من الأولياء أنه كان شافعيّاً أو حنفيّاً مثلاً .. فذلك قبل أن يصل إلى
مقام الكمال .

وسمعت سيدي عبيّاً الحواص رحمه الله تعالى يقول : (لا يبلغ الوليُّ
مقام الكمال إلا إن صار يعرف مَنَازِع جميع الأحاديث الواردة عن رسول الله
صَلَّى الله عليه وسلَّم ، ويعرف من أين أخذها الشارع من القرآن العظيم ؛
فإنَّ الله تعالى قال : ﴿ مَا مَرَّطَنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ [الأنعام ٢٣٨] ، فجميع
ما بيته الشريعة من الأحكام . هو ظاهر المأخذ للوليِّ الكامل من القرآن ؛
كما كان عليه الأئمة المجتهدون ، ولولا معرفتهم بذلك ما قدرُوا على
استساط الأحكام التي لم تصرِّح بها السنة) .

قال : (وهي منقبة عظيمة للكامل ؛ حيث صار يشارك الشارع في معرفة
مَنَازِع أقواله صورة من القرآن العظيم بحكم الإرث له صَلَّى الله عليه وسلَّم)
انتهى

فإن قلت : فهل يجب على المحجوب عن الاطلاع على العين الأولى
للشريعة .. التقيُّد بمذهب معين ؟

فالجواب : نعم ، يجب عليه ذلك ؛ لثلا يَصِلُ في نفسه ، ويَصِلُ
غيره .

فاعذر يا أحي المقلدين المححويين إذا انكشف حجابك في قولهم :
(المصيب واحد ، ولعله إمامي ، والباقي محطى يحتمل الصواب في نفس
الامر في كل مسألة فيها خلاف) .

ونزل قول كل من قال : (كل محنهد مصيب) . . على من انتهى سيرة ،
وخرج من التقليد ، وشهد اعتراف العلماء كلهم علمهم من عين الشريعة
ونزل قول كل من قال : (المصيب واحد لا يعيه ، والباقي محطى
يحتمل الصواب) . . على من لم ينته سيرة ، ولا ترجع قولاً منهما على
الآخر ، واشكر ربك على ذلك ، والحمد لله رب العالمين

فعلِمَ من جميع ما قرئناه : وجوب اتخاذ الشيخ لكل عالم طلب الوصول
إلى شهود عين الشريعة الكبرى ولو أجمع جميع أقرانه على علمه وعمله
وزهده وورعه ، ولقَّوه بالقطبية الكبرى ؛ فإن لطريق القوم شروطاً لا يعرفها
إلا المحققون منهم دون الدخيل فيهم بالدعاوي والأوهام ، وربما كان من
لقَّوه بالقطبية لا يصلح أن يكون مريداً للقطب ، بل قال بعض المحققين :
إن القطب لا يحيط بمقامات نفسه فضلاً عن غيره ؛ وذلك لأن صفات
القطبية في العبودية تقابل صفات الربوبية ، فكما لا تنحصر صفات الربوبية
كذلك لا تنحصر صفات العبودية انتهى ، والحمد لله رب العالمين .

فصل

في وجوب التزام المرید بمذهب معين وعدم الانتقال عنه

إِن قُلْتُ . فَإِذَا أَمَكَ قَلْبُ الْوَلِيِّ عَنِ التَّقْلِيدِ ، وَرَأَى الْمَذَاهِبَ كُلَّهَا
مُتَسَاوِيَةً فِي الصَّحَّةِ ، لَا اعْتِرَافَهَا كُلَّهَا مِنْ حَرِّ الشَّرِيعَةِ كَشَعًا وَبَقِيًّا . . فَكَيْفَ
يَأْمُرُ الْمُرِيدُ بِالتَّزَامِ مَذْهَبٍ مُّعَيَّنٍ لَا يَرَى خِلَافَهُ ؟

فَالْحَوَابُ : إِنَّمَا يَفْعَلُ مَعَ الطَّالِبِ ذَلِكَ رَحْمَةً بِهِ وَتَقْرِيبًا لِلطَّرِيقِ عَلَيْهِ ،
لِيَجْمَعَ شَتَاتَ قَلْبِهِ ، وَيَدُومَ عَلَيْهِ السَّيْرُ فِي مَذْهَبٍ وَاحِدٍ ، فَيَصِلَ إِلَى عَيْنِ
الشَّرِيعَةِ الَّتِي وَقَفَ عَلَيْهَا إِمَامُهُ ، وَأَحْذَرُهَا مَذْهَبُهُ فِي أَقْرَبِ زَمَانٍ ، لِأَنَّ مِنْ
شَأْنِ الْمُجْتَهِدِ أَلَّا يَبْنِي قَوْلَهُ عَلَى قَوْلِ مُجْتَهِدٍ آخَرَ وَلَوْ سَلَّمَ لَهُ صَحَّةُ مَذْهَبِهِ ،
حِفْظًا لِقُلُوبِ أَتْبَاعِهِ عَنِ التَّشْتُّتِ .

وَقَدْ قَالُوا : (حَكْمٌ مِنْ يَتَغَيَّدُ بِمَذْهَبٍ مَدَّةً ثُمَّ بِمَذْهَبٍ آخَرَ مَدَّةً
وَهَكَذَا . . حَكْمٌ مِنْ سَافِرٍ بِقَصْدِ مَوْضِعٍ مُّعَيَّنٍ بَعِيدٍ ، ثُمَّ صَارَ كُلَّمَا بَلَغَ ثَلَاثَ
الطَّرِيقِ أَذَاهُ اجْتِهَادُهُ أَنَّهُ لَوْ سَلَكَ إِلَى مَقْصَدِهِ مِنْ طَرِيقٍ كَذَا لَكَانَ أَقْرَبَ مِنْ
هَذَا الطَّرِيقِ ، فَيَرْجِعُ عَنْ سَبِيلِهِ ، وَيَعُودُ قَاصِدًا ابْتِدَاءَ السَّيْرِ مِنْ أَوَّلِ تِلْكَ
الْآخَرَى ، فَإِذَا بَلَغَ ثَلَاثَهَا مَثَلًا أَذَاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى أَنَّ سَبِيلَهُ غَيْرَهَا أَيْضًا أَقْرَبَ
لِمَقْصَدِهِ ، فَعَمِلَ كَمَا تَقَدَّمَ لَهُ وَهَكَذَا)

فَمَثَلُ هَذَا رُبَّمَا أَقْبَى عَمْرَهُ كُلُّهُ فِي السَّيْرِ ، وَلَمْ يَصِلْ إِلَى مَقْصَدِهِ الْمَعْيَّنِ

الذي هو مثال عين الشريعة التي وصل إليها إمامه ، أو غيره من أصحاب تلك المذاهب ، على أن انتقال الطالب من مذهب إلى مذهب . فيه قدحٌ في حق ذلك الإمام الذي انتقل عن مذهبه على تفصيل سيأتي إن شاء الله تعالى في (فصل : حكم المتقل من مذهب إلى مذهب) (١) .

ولو صدق هذا الطالب في صحة الاعتقاد في أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم . لما طلب الانتقال من مذهب إلى غيره ، بل كان يشهد أن كل مذهب عمل به وتقيّد عليه أوصله إلى باب الجنة ، كما سيأتي بيانه آخر هذا الباب في (فصل الأمثلة المحسوسة للميران) إن شاء الله تعالى (٢) .

وسمعت سيدي علياً الحواص رحمه الله تعالى يقول . (إنما أمر علماء الشريعة الطالب بالتزام مذهب معين ، وعلماء الحقيقة المريد بالتزام شيخ واحد . . تقريباً للطريق ؛ فإنّ مثال عين الشريعة أو حصرة معرفة الله عز وجلّ مثال الكفّ ، ومثال مذاهب المجتهدين وطرق الأشياخ . . مثال الأصابع ، ومثال أرمته الاشتغال بمذهب ما أو طريق شيخ ما . . مثال عقد الأصابع لمن أراد الوصول إلى مس الكفّ ؛ لكن من طريق الابتداء بمسّ عُقد الأصابع ، فكل عُقْدَة من عُقَد الأصابع الثلاث . بمثابة وصول الطالب إلى ثلث الطريق إلى سلوك عين الشريعة ، أو عين المعرفة التي مثلاها بالكفّ) .

(١) انظر (٢٠٦/١)

(٢) انظر (٢٣٣/١)

فإذا كان مدة سلوك المريد أو الطالب في العادة ثلاث سنين ويصل إلى
 غير الشريعة أو حصرة المعرفة بالله تعالى ، فتقيد بمذهب أو شيخ سنة ، ثم
 ذهب لآخر سنة ، ثم لآخر سنة . . فقد مَوّت على نفسه الوصول ، ولو أنه
 جعل الثلاث سنين على شيخ واحد . لأوصله إلى غير الشريعة أو حصرة
 المعرفة بالله تعالى ، مساوي صاحب مذهبه في العلم أو شيخه في المعرفة ،
 لكنه مَوّت على نفسه بذهابه من مذهب إلى مذهب ، أو شيخ إلى آخر ؛ لما
 تقدّم من أنه لا يصح أن يني مجتهد أو شيخ له على مذهب غيره أو طريق
 غيره^(١) ؛ فكانه مقيم مدة سيره الثلاث سنين في أول عقدة من عقد الأصابع
 التي هي كناية عن ثلث الطريق ، ولو أنه دام على شيخ واحد لوصل إلى
 مقصوده ، ووقف على العين الكبرى للشريعة ، وأقر سائر المذاهب المتصلة
 بها بحق ، فافهم^(٢) ، والحمد لله رب العالمين .



(١) انظر (١/١٢٧)

(٢) في هامش (١) : (بلغ) .

فصل

في مريان مرتبتي الميزان على العلوم

التابعة للشرعية كالعربية ونحوها

فإن قلت . هذا في حق العلماء بأحكام الشريعة والحقيقة ، فما تقولون في أقوال أئمة الأصول والنحو والمعاني والبيان ونحو ذلك من توابع الشريعة ؟ هل هي كذلك على مرتبتي الميران من تحفيف وتشديد كالأحكام الشرعية أم لا ؟
فالجواب : نعم ، هي كذلك ؛ لأن آلات الشريعة كلها من لغة ونحو وأصول وغير ذلك . . ترجع إلى تحفيف وتشديد ؛ فإن من اللغات وكلام العرب ما هو فصيح وأفصح ، ومنها ما هو ضعيف وأضعف ؛ فمن كلف العوام مثلاً اللغة العسحق في غير القرآن أو الحديث . . فقد شدد عليهم ، ومن سامحهم فقد خفف .

وأما القرآن والحديث فلا تجوز قراءته باللحن إجماعاً ، إلا إذا لم يمكن اللاحق التعلم ؛ لعجز لسانه كما هو مقرر في كتب الفقه .

ومن أمر الطالبت أيضاً بالتشحر في نحو علم النحو . . فقد شدد ، ومن اكتفى منه بمعرفة الإعراب الذي يحتاج إليه عادة . . فقد خفف

وقد ينقسم تعلم هذه العلوم إلى فرض كفاية وإلى فرض عين

فمثال فرض الكفاية ظاهر ، ومثال فرض العين في ذلك : أن يخرج

لشريعة مبتدع يجادل علماءها في معاني القرآن العظيم والحديث ؛ فإن تعلم هذه العلوم حيث يكون في حق العلماء الدين انحصر الاحتياح إليهم في مجلس الماطرة . فرض عين ، فإن لم يخرج للشريعة مبتدع ، أو خرج ولم يتعثر على جماعة كان تعلم هذه العلوم في حق غير من تعين عليه من العلماء فرض كفاية ؛ فإن الشريعة كالمدينة العظيمة ، وهذه العلوم كالمنجيات التي على سورها ؛ تمنع العدو من الدخول إليها ليمسد فيها ، فافهم .

[حكمُ عدم معرفة الطالبِ الناسخَ من بين حديثين أو قولين]

فإن قلت . فما الحكم فيما إذا وجد الطالب حديثين أو قولين أو أقوالاً لا يعرف الناسخ من الحديثين ، ولا المتأخر من القولين أو الأقوال ، فماذا يفعل ؟
فالجواب : سبيله أن يعمل بهذا الحديث أو القول تارة ، وبالقول الآخر تارة ، ويقدم الأحوط مهما على غيره في الأمر والنهي بشرطه ؛ بمعنى : أن يترك العمل بغيره جملة ، وإن كان أحدهما منسوخاً أو رجع عنه المجتهد في نفس الأمر . . فذلك لا يقدح في العمل به .

[حكمُ تقليدِ الوليِّ الكامل لبعض الأئمة]

فإن قلت . قد تقدم أن الوليَّ الكامل لا يكون مقلداً ، وإنما يأخذ علمه من العين التي أخذ منها المجتهدون مذاهم^(١) ، ونرى بعض الأولياء مقلداً لبعض الأئمة ؟

(١) انظر (١٠٨/١)

فالجواب : قد يكون ذلك الولي لم يبلغ مقام الكمال ، أو بلعه ولكن
 أظهر تقيّده في تلك المسألة بمذهب بعض الأئمة أدباً معه ؛ حيث سبقه إلى
 القول بها ، وجعله الله تعالى إماماً يُقتدى به ، وأشهره في الأرض دونه ،
 وقد يكون عمل ذلك الولي بما قال به ذلك المجتهد لأطلاعه على دليله
 لا عملاً بقول ذلك المجتهد على وجه التقليد له ، بل لموافقته لما أدّى إليه
 كشفه ، فرجع تقليد هذا الولي للشارع لا لغيره ، وما ثمّ وليّ يأخذ علماً إلا
 عن الشارع ، ويحرم عليه أن يخطو خطوة في شيء لا يرى قدم نبيّ أمانة
 فيه .

وقد قلتُ مرةً لسيدي علي الحواص رضي الله عنه كيف صحّ تقليد
 سيدي الشيخ عبد القادر الجيلاني للإمام أحمد بن حنبل ، وسيدي محمد
 الحنفي الشاذلي للإمام أبي حنيفة مع اشتغارهما بالقضية الكبرى ، وصاحب
 هذا المقام لا يكون مقلداً إلا للشارع وحده ؟

فقال رضي الله تعالى عنه : (قد يكون ذلك منهما قبل بلوغهما إلى مقام
 الكمال ، ثمّ لمّا بلغا إليه استصحب الناس ذلك اللقب في حقهما مع
 خروجهما عن التقليد) انتهى ، فاعلم ذلك .



فصل

في أن مناظرة الأئمة المستمع بعضهم الاثنائي مع مقام الإشراف على عين الشريعة.

فإن قلت : إن الأئمة المجتهدين قد كانوا من الكمّل بيقين ؛ لأطلاعهم على عين الشريعة كما تقدّم^(١) ، فكيف كانوا يعقدون مجالس المناظرة مع بعضهم بعضاً مع أن ذلك ينافي مقام مَنْ أشرف على عين الشريعة الأولى ، ورأى اتصال مذاهب المجتهدين كلّها بعين الشريعة ؟

فالجواب : قد يكون مجلس المناظرة بين الأئمة إنما وقع منهم قبل بلوغ المقام الكشفّي وأطلعهم على اتصال جميع مذاهب المجتهدين بعين الشريعة الكبرى ؛ فإنّ مِنْ لَازِمِ المناظرة إدحاض حجة الخصم ، وإلا كانت المناظرة عبثاً .

ويحتمل . أن مجلس المناظرة كان بين مجتهد وغير مجتهد ، فطلب المجتهد بالمناظرة ترقية ذلك الناقص إلى مقام الكمال لا إدحاض حجة من كل وجه^(٢) .

ويحتمل أيضاً : أن يكون مجلس المناظرة إنما كان لبيان الأكمل

(١) انظر (١٤٨/١)

(٢) في (ح) (إدحاض) بدل (لا إدحاض)

والأفضل ؛ ليعمل أحدهم به ، ويرشد أصحابه إلى العمل به من حيث إنه
أرقى في مقام الإسلام أو الإيمان أو الإحسان أو الإيقان

وبالجملة : فلا تقع المناظرة بين الكاملين على الحد المتبادر إلى الأذهان
أبداً ، بل لا بد لها من موجب ، وأقرب ما يكون قصدُهما تشحين دهن
أتباعهما وإفادتهم ؛ كما كان صلى الله عليه وسلم يفعل بعض أشياء لبيان
الجواز وإفادة الأمة ؛ نحو حديث : (ما الإسلام ؟ وما الإيمان ؟ ..
وما الإحسان ؟)^(١) .

وإيضاح ذلك : أن كل مجتهد يشهد صحة قول صاحبه ؛ ولذلك قالوا :
المجتهد لا ينكر على مجتهد ؛ لأنه يرى قول خصمه لا يخرج عن إحدى
مرتبتي الشريعة ، وأن خصمه على هدى من ربه في قوله ، وثم مقام رفيع
ومقام أرفع .

[سعة علم من أطلع على عين الشريعة بكل أصول الدين]

فإن قلت : فهل يصح من أطلع على عين الشريعة الأولى الجهل بشيء
من أصول أحكام الشريعة المطهرة ؟

فالجواب : أنه لا يصح في حق الجهل بمرع قول من أقوال العلماء ،
بل يصير بقرّر جميع مذاهب المجتهدين وأتباعهم من قلبه ، ولا يحتاج إلى
نظر في كتاب ؛ لأن صاحب هذا المقام يعرف كشفاً وقياساً وجه إسهاد كل
قول في العلم إلى الشريعة ، ويعرف من أين أخذه صاحبه من الكتاب

(١) رواه البخاري (٥٠) ، ومسلم (٩) عن سبلأبي هريرة رضي الله عنه

والسنة ، بل يعرف إسماء كل قول إلى حصرة الاسم الذي يبرز من حصرة من
سائر الأسماء الإلهية^(١) ، وهذا هو مقام العلماء بالله تعالى وبأحكامه على
التحقيق .

[علامة صدق الطالب ، ووجوب سلوكه على يد شيخ عارف]

فإن قلت : فعلى ما قرّرت من أن سائر الأئمة على هدى من ربهم ؛ فكل
شخص يرعى أنه يعتقد أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم نفرت
نفسه من العمل بقول غير إمامه ، وحصل له به الحرج والصيق . فهو غير
صادق في اعتقاده المذكور !

فالجواب . نعم ، والأمر كذلك ، ولا يكمل اعتقاده إلا إن تساوى عنده
العمل بقول كل مجتهد على حد سواء بشرطه السابق في الميراث .

فإن قلت . فهل يجب على مثل هذا السلوك على يد شيخ حتى يصل إلى
شهود عين الشريعة الأولى في مقام الإيمان والإحسان والإيقان ؛ من حيث
إن لكل مقام من هذه المقامات عيناً تخصّه ؛ كما أن لكل عبادة شروطاً في
كل مقام منها كما يعرف ذلك أهل الكشف ، وبه يصير أحدهم يعتقد أن كل
مجتهد مصيب ؟

فالجواب . كما تقدمت الإشارة إليه . نعم ، يجب السلوك حتى يصل
إلى ذلك ؛ لأن كل ما لا يتوصل إلى الواجب إلا به فهو واجب .

(١) في (ب) : (مجتهد) بدل (قول) .

ومعلوم : أنه يجب على كل مسلم اعتقاده أن سائر أئمة المسلمين على
هدى من ربهم ، ولا يصح الاعتقاد إلا أن يكون جارماً ، ولا يصح الجرم
الحقيقي إلا بشهود العيس التي يتفرع منها كل قول ، والله تعالى أعلم ،
والحمد لله رب العالمين .



فصل

في أدلة صحة العمل بهذه الميزان
من الكتاب والسنة وأقوال العلماء

فإن قلت : فماذا أجيب من نارعتي في صحة هذه الميزان من
المجادلين وقال . هذا أمر ما سمعنا به عن أحد من علمائنا ، وقد كانوا
بالمحل الأسنى من العلم ؛ فما الدليل عليها من الكتاب والسنة وقواعد
الأئمة ؟

فالجواب : من أدلة هذه الميزان :

- طلب الشارع منا الوفاق وعدم الخلاف . في قوله تعالى : ﴿ شَرَعَ
لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى
وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ﴾ [الشورى ١٣] ؛ أي : بالآراء التي لا يشهد
لموافقتها كتاب ولا سنة ، فأما ما شهد له الكتاب والسنة فهو من جمع الدين
لا من تفرقه .

- ومن الدليل على ذلك أيضاً : قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِصَلَاتِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا
يُرِيدُ بِصَلَاتِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ [البقرة ١٨٥] ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ
حَرَجٍ ﴾ [الحج ٧٨] ، وقوله تعالى : ﴿ مَا تَلَفُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التعالى ١٦] ،
وقوله تعالى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة ٢٨٦] ، وقوله

تعالى . ﴿ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَزُهُوفٌ رَجِيمٌ ﴾ [المرءة ١٤٣]

وأما الأحاديث في ذلك فكثيرة :

- منها : قوله صلى الله عليه وسلم « الدينُ يسرٌ ، ولن يُشَادَّ هذا الدينَ أحدٌ إلا غلبه »^(١) .

- ومنها : قوله صلى الله عليه وسلم لمن تابعه على السمع والطاعة في المَشْطِ والمَكْرَه : « فيما استطعتم »^(٢)

- ومنها : قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا أمرتكم بأمرٍ فاتوا منه ما استطعتم »^(٣) .

- ومنها : قوله صلى الله عليه وسلم « يَسْرُوا ولا تَعْسُرُوا ، وَشُرُوا ولا تَنْفُرُوا »^(٤) .

- ومنها : قوله صلى الله عليه وسلم : « اختلافٌ أَمَّتِي رَحْمَةٌ »^(٥) ،

أي : توسعة عليهم وعلى أتاعهم في وقائع الأحوال المتعلقة بفروع الشريعة ، وليس المراد اختلافهم في الأصول ؛ كالتوحيد وتوابعه ، وقال بعضهم : المراد به اختلافهم في أمر معاشهم ، وسيأتي أن السلف كانوا يكرهون لفظ (الاختلاف) ، ويقولون : إنما ذلك توسعة^(٦) ؛ خوفاً أن

(١) رواه البخاري (٣٩) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه

(٢) رواه البخاري (٧٢٠٢) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما

(٣) سبق تخريجه (٨٦/١) .

(٤) رواه البخاري (٦٩) ، ومسلم (١٧٣٤) عن سيدنا أنس رضي الله عنه

(٥) سبق تخريجه (٩٥/١) .

(٦) انظر (٣٠٧/١) .

يعلم أحد من العوام من الاختلاف خلاف المراد .

وقد كان سميان الثوري رحمه الله تعالى يقول : (لا تقولوا : يختلف العلماء في كذا ، وقولوا . قد وسع العلماء على الأمة بكذا)^(١) .

ومن الدليل على صحة مرتبي الميزان أيضاً من قول الأئمة : قول إمامنا الشافعي وغيره رضي الله عنهم : (إعمال الحديثين أو القولين بحملهما على حالين . . أولى من إلغاء أحدهما)^(٢) .

فعلِم أن مَنْ طعن في صحة هذه الميزان لا يحلو . إما أن يطعن فيما شددت فيه أو خففت فيه ؛ لكون إمامه قال بضده . . فقل له : إن كلاً من هذين الأمرين جاءت به الشريعة ، وإمامك لا يجهل مثل ذلك ، فإذا أخذ إمامك بتحقيق أو تشديد . . فهو مسلم لمن أخذ بالمرتبة الأخرى ضرورة ؛ فيجب على كل مقلد اعتقاد أن إمامه لو عرّض عليه حال مَنْ عجز عن فعل العزيمة التي قال هو بها . . لأفتاه بالرخصة التي قال بها غيره ؛ اجتهداً منه لهذا العاخر لا تقليداً لذلك الإمام الذي قال بها ، أو كان يقر ذلك المجتهد على الفتوى بها .

وكل من آمن في النظر في كلام الأئمة المجتهدين رضي الله تعالى عنهم أجمعين . وجد كل مجتهد يخفف تارة ، ويشدد أخرى ؛ بحسب ما ظهر به من أدلة الشريعة ، فإن كل مجتهد تابع لما وجد من كلام الشارع ؛ لا يخرج

(١) وقد ارتضى ذلك فقهاء الأمة الذين يمتد بهم . وقد نقل شيخنا راده في « مجمع الأنهر »

(٢/ ١٥٤) عن « الحانية » (اختلاف أئمة الهدى توسعة على الناس)

(٢) أورد نحوه الخطيب البغدادي عن الإمام الشافعي في « العقبه والمتقنه » (٥٣٨ / ١) .

في استباطه عنه أبداً ، وغاية كلام المجتهد أنه أوضح كلام الشارع للعامة بلسان يفهمونه ؛ لما عندهم من الحجاب الذي هو كاية لها عن عدم التوفيق لما يحتاج إليه - من طرق الفهم الذي يفترق معه إلى توفيق - كلام أحد من الخلق سوى كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابت عنه ، ولو أن حجابه رفع لهموا كلام الشارع كما فهمه المجتهدون ، ولم يحتاجوا إلى من بشرحه لهم .

وقد قدما أيضاً أن أحداً من المجتهدين لم يشدد في أمر أو يحفف فيه إلا تبعاً للشارع ، فما رأى الشارع شدد فيه شدد ، وما رآه خفف فيه خفف^(١) ؛ قياماً بواجب شعار الدين ، سواء أوقع التشديد في فعل الأمر أم اجتناب النهي ، وجميع المجتهدين على ذلك كما يعرفه من سير مذهبهم . وإيضاح ذلك : أن كل ما رآه الأئمة يخل بشعار الدين فعلاً أو تركاً . أبقوه على التشديد ، وكل ما رأوا أن به كمال شعار الدين لا غير ، ولا يظهر به نقص فيه . أبقوه على التخفيف ؛ إذ هم أسماء الشارع على شريعته من بعده ، وهم الحكماء العلماء ، فافهم .

فإن قلت : إن بعض المقلدين يزعم أن إمامه إذا قال بعزيمة لا يقول بالرخصة أبداً ، وإذا قال برخصة لا يقول بمقابلها من العزيمة أبداً ، بل كان إمامه ملزماً قولاً واحداً يطرده في حق كل قوي وضعيف حتى مات ، وأنه لو عرض عليه حال من عجز عن فعل العزيمة . لم يُعته بالرخصة أبداً فالجواب : أن هذا اعتقاد قاسد في الأئمة ، ومن اعتقد مثل ذلك في

(١) انظر (١/٨٩) .

إمامه فكأنه يشهد على إمامه بأنه كان مخالفاً لجميع قواعد الشريعة
المطهرة ؛ من آيات وأحبار وآثر كما مرّ بياضه آنفاً ، وكفى بذلك قدحاً
وجرحاً في إمامه ؛ لأنه قد شهد عليه بالجهل بجميع ما انطوت عليه الشريعة
من التخييف والتشديد .

فالحق الذي يجب اعتقاده في سائر الأئمة رضي الله عنهم أجمعين : أنهم
إنما كانوا يفتون كلّ أحد بما يناسب حاله من تخفيف أو تشديد في سائر
أبواب العبادات والمعاملات ، ومن نازعنا في ذلك من المقلّدين فليأتنا بنقل
صحيح السند عنهم بأنهم كانوا يعمّمون في الحكم الذي كانوا يفتون به الناس
في حقّ كلّ قويّ وضعيف ، ونحن نوافقهم على ما رعمه ، ولعلّه لا يجد في
ذلك نقلاً عنهم متصل السند منهم إليه بلترمه حجة له أبداً على هذا الوجه ؛
أي : لا بدّ لنا من القدرة بمشيئة الله تعالى على القدح في فهم ذلك المقلّد
لعبارة الإمام رضي الله تعالى عنه ؛ فإنّ من المعلوم أنّ أقوال جميع المجتهدين
نابعة لأدلة الشريعة من تخفيف أو تشديد كما مرّ آنفاً بحكم المطابقة^(١) ، فما
صرحت الشريعة بحكمه لا يمكن لأحد منهم الخروج عنه أبداً .

وما أحملته ؛ أي : ذكرته ولم تُبين مرتبته . فإنّ المجتهدين يرجعون فيه
إلى قسمين : قسم يخفف ، وقسم يشدّد بحسب ما يظهر له من المدارك أو
لغة العرب ، كما يعرف ذلك من سبّر مذاهب الأئمة .

وذلك نحو : حديث : « إنما الأعمال بالنيات »^(٢) ، أو حديث

(١) انظر (١/٨٧) .

(٢) رواه البخاري (١) ، ومسلم (١٩٠٧) عن سيدينا عمر رضي الله عنه

« لا وصوة لمن لم يذكر اسم الله عليه »^(١) ، أو « لا صلاة إلا بفانحة الكتاب »^(٢) ، أو « لا صلاة لجدار المسجد إلا في المسجد »^(٣) ؛ فإن من المجتهدين من قال : لا صلاة ، أو لا وصوة - لمن ذكر - يصح أصلاً ، ومنهم من قال : لا صلاة كاملة ، ولا وصوة كاملاً ، ولفظ الأحاديث المذكورة يشهد لكل واحد ؛ لا سبيل لأحدهما أن يهدم قول الآخر جملة من غير تطرُّق احتمال ؛ أي معنى يُعارض في ذلك أبداً ، وأقرب معنى في ذلك : أن حكم الله تعالى في حق كل مجتهد ما ظهر له في المسائل الشرعية ، ولا يُطالب بسوى ما يظهر له أبداً

[من كمال الشريعة أنها جاءت على مرتبتين التخفيف والتشديد]

فإن قلت : فإذا كان من كمال شريعة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم التي اختص بها أنها جاءت على ما ذكر من التخفيف والتشديد الذي لا يشق على الأمة كل تلك المشقة ، وبذلك ونحوه كن صلى الله عليه وسلم رحمة للعالمين في تكميل أديانهم ورفع ما فيه مشقة عنهم

فالجواب : نعم ، وهو كذلك ، فرحم صلى الله عليه وسلم أقوياء أمته بأمرهم باكتساب الفصائل والمراتب العلية ؛ وذلك بفعل العزائم التي يترقون بها في درجات الجنة ، ورحم الصعفاء بعدم تكليفهم ما لا يطيقونه مع توفر

(١) رواه أبو داود (١٠١) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، والترمذي (٢٥) عن سيدنا سعيد بن زيد رضي الله عنه .

(٢) رواه البخاري (٧٥٦) عن سيدنا عباد بن الصامت رضي الله عنه

(٣) رواه الحاكم (٢٤٦/١) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه

أجورهم كما ورد في حق من مرض أو سافر ؛ من أن الحق تعالى يأمر
الملائكة أن يكتبوا له ما كان يعمل صحيحاً مقيماً^(١) .

فنعلم أن الشريعة لو كانت جاءت على إحدى مرتبتي الميزان فقط . لكان
فيها حرج شديد على الأمة في قسم التشديد ، ولم يظهر للذين شعار في قسم
التحفيف ، وكان كل من قلّد إماماً في مسألة قال فيها بالتشديد . . لا يحوز له
العمل بقول غيره في مصائق الأحوال والضرورات ، فكانت المشقة تعظم
على الأمة بذلك .

فالحمد لله رب العالمين ؛ جاءت شريعة نبيّا محمّداً صلى الله عليه وسلم
على أكمل حال محكم الاعتدال ؛ فلا يوجد فيها شيءٌ فيه مشقة على شخص
إلا ويوجد فيها شيءٌ آخر فيه التحفيف عليه ؛ إمّا حديث أو أثر أو قول إمام
آخر أو قول في مذهب ذلك المشدّد مرجوح يخفف عنه .

[الجواب على من يعتقد أن الشريعة جاءت على مرتبة واحدة]

فإن قلت : فما الجواب إن نازعنا أحد فيما قلناه من المقلّدين الذين
يعتقدون أن الشريعة جاءت على مرتبة واحدة ؛ وهي ما عليه إمامه فقط ،
ويرى فساد قول غير إمامه^(٢) ؟

(١) يريد الحديث الذي رواه البخاري (٢٩٩٦) عن سيدنا أبي موسى الأشعري رضي الله
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا مرض العبد ، أو سافر كتب له
مثل ما كان يعمل مقيماً صحيحاً ،

(٢) كذا في (١) ، وفي سائر النسخ (قول غير إمامه خطأ يحتمل الصواب) بدل (فساد
قول غير إمامه) .

قلنا له : الجواب : أما نقيم عليه الحجة من فعل نفسه ؛ وذلك أما براه
 يقد غير إمامه في بعض الوقائع ، فنقول له : هل صار مذهب إمامك فاسداً
 حال عملك بقول غيره ومذهب الغير صحيحاً ، أم مذهبك باقٍ على صحته
 حال عملك بقول غيره ؟^{١٩} ولعله لا يجد له جواباً سديداً يجيبك به أنداء على
 وجه الحق .

وسمعت سيدي عليّاً الخواص رحمه الله تعالى يقول . (لا يكمل لمؤمن
 العمل بالشريعة كلها وهو متقيد بمذهب واحد أنداء ، ولو قال صاحبه إذا
 صحَّ الحديث فهو مذهبي . . لترك ذلك المقلد الأخذ بأحاديث كثيرة صححت
 عند غير إمامه ، وهذا من ذلك المقلد عمى في البصيرة ؛ لعدم فهمه لكلام
 إمامه رضي الله تعالى عنه ؛ إذ لو كان إمامه رضي الله تعالى عنه يقول عن
 نفسه الشريفة إنه أدرى بشأنصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم من
 كل أحد . لما كان يقول رضي الله عنه : إذا صحَّ الحديث - أي : بعدي -
 فهو مذهبي ، والله أعلم) انتهى .

وهو كلام نفيس ؛ فإن الشريعة إنما تكمل أحكامها بضم جميع الأحاديث
 والمذاهب بعضها إلى بعض حتى تصير كأنها مذهب واحد ذو مرتبتين ، وكلُّ
 من اتسع نظره ، وتبحر في الشريعة ، وأطلع على أقوال علمائها في سائر
 الأدوار . وجد الشريعة مسوجة من الآيات والأحاديث والآثار ؛ سداها ولحمتها
 منها ، وكلُّ من أخرج حديثاً أو أثراً أو قولاً من أقوال علمائها عنها . فهو قاصر
 جاهل ، ونقص علمه بذلك ، وكان علمه كالثوب الذي نقص من قيامه أو
 لحمة سلك أو أكثر بحسب ما يقتضيه الحال

فالشريعة الكاملة حقيقة . هي جميع المذاهب الصحيحة بأقوالها لمن عقل واستبصر ، فصم يا أحي جميع أحاديث الشريعة وآثارها وأقوال علمائها إلى بعضها بعضاً ، وحجت : يظهر لك كمال عظمة الشريعة وعظمة هذه الميزان ، ثم انظر إليها بعد الصم تجدها كلها لا تخرج عن مرتبتين . تحفيف وتشديد أبداً ، وقد تحققنا بهذا المشهد ، والله الحمد من سنة ثلاثة وثلاثين وتسع مئة

[وجوب العمل بالحديث الذي ثبتت صحته بعد موت الإمام]

فإن قلت . فما أصح بالأحاديث التي صححت بعد موت إمامي ولم يأخذ بها ؟

فالجواب . الذي ينبغي لك . أن تعمل بها ؛ فإن إمامك لو ظفر بها وصحت عنده . لرئما كان أمرك بها ؛ فإن الأئمة أسرى كلهم في يد الشريعة كما سيأتي بيانه في (فصل : تبرئهم من رأي)^(١) ، ومن فعل مثل ذلك فقد حاز الخير بكلتا يديه ، ومن قال : لا أعمل بحديث إلا إن أخذ به إمامي . . فانه حير كثير ؛ كما عليه كثير من مقلدي أئمة المذاهب ، وكان الأولي بهم العمل بكل حديث صحح بعد إمامهم تنفيذاً لوصية الأئمة ؛ فإن اعتقادنا فيهم أنهم لو عاشوا وطمروا بتلك الأحاديث التي صححت بعدهم . لأخذوا بها وعملوا بها ، وتركوا كل قياس كانوا قاسوه ، وكل قول كانوا قالوه .

(١) انظر (٢٥٣/١)

وقد بلغنا من طرق صحيحة . أنَّ الإمام الشافعيَّ أرسل يقول للإمام أحمد بن حنبل . (إذا صحَّ عندكم حديث فأعلمونا به ؛ لنأخذ به ونترك كلَّ قول قلناه قبل ذلك أو قاله غيرنا ؛ فإنَّكم أحفظ للحديث ، ونحن أعلم به) انتهى^(١)

[المرادُ بالخطأ في الاجتهاد]

فإن قلتَ فإذا قلتم : إنَّ جميع مذاهب المجتهدين لا يحرح شيء منها عن الشريعة . فأين الخطأ الوارد في حديث : « إذا اجتهد الحاكم وأخطأ . . . فله أجر » ، وإن أصاب فله أجران^(٢) مع أنَّ استمداد العلماء كلَّهم من بحر الشريعة ؟

فالجواب . إنَّ المراد بالخطأ هنا : هو خطأ المجتهد في عدم مصادفة الدليل في تلك المسألة ، لا الخطأ الذي يُخرج به عن الشريعة ؛ لأنَّه إذا خرج عن الشريعة فلا أجر له ؛ لقوله صَلَّى الله عليه وسلَّم : « كلُّ عملٍ ليس عليه أمرٌ فهو ردٌّ »^(٣) . انتهى ، وقد أثبت الشارع له الأجر ؛ فما بقي إلا أنَّ معنى الحديث : أنَّ الحاكم إذا اجتهد وصادف نفس الدليل الوارد في ذلك عن الشارع . . فله أجران ؛ أجر التسع وأجر مصادفة الدليل ، وإن لم يصادف عين الدليل وإنما صادف حكمه . . فله أجر واحد ؛ وهو أجر

(١) رواه ابن أبي حاتم الرازي في « أدب الشافعي ومناقبه » (ص ٧٠)

(٢) سبق تخريجه (٩ / ١) .

(٣) رواه البخاري (٢٦٩٧) ، ومسلم (١٧١٨) عن السيدة عائشة رضي الله عنها

التبع ، فالمراد بالخطأ هنا الخطأ الإصافي لا الخطأ المطلق ، فافهم ؛
فإن اعتقادنا - أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم في جميع
أقوالهم ، وما ثم إلا قريب من عين الشريعة وأقرب ، وبعيد عنها وأبعد ،
بحسب طول السند وقصره .

وكما يجب علينا الإيمان بصحة جميع شرائع الأنبياء قبل نسخها مع
اختلافها ومخالفة أشياء منها لظاهر شريعتنا . فكذلك يجب على المقلد
اعتقاد صحة مذاهب جميع المجتهدين الصحيحة وإن خالف كلامهم طاهر
كلام إمامه ؛ فإن الإنسان كلما بُعد عن شعاع نور الشريعة . خفي مدركه
ونوره ، وطمّ غيره أن كلامه خارج عن الشريعة ، وليس كذلك ، ولعل ذلك
سببُ تصعيف العلماء كلام بعضهم بعضاً في سائر الأدوار إلى عصرنا هذا ؛
فتجد أهل كل دور يطمح في صحة قول بعض الأدوار التي مضت قبله ، وأير
من يحرق بصره في هذا الزمان جميع الأدوار التي مضت قبله حتى يصل إلى
شهود اتصالها بعين الشريعة الأولى التي هي كلام رسول الله صلى الله عليه
وسلم . . ممن هو محجوب عن ذلك ؟ فإن بين المقلدين الآن وبين الدور
الأول من الصحابة . نحو خمسة عشر دوراً من العلماء ، فاعلم ذلك .

[نزول الأحكام الخمسة من أماكن مختلفة ، وحكمة ذلك]

فإن قلت : فهل لهذه العيزان دليل في جعلها على مرتبتين من حضرات
الوحي الإلهي قبل أن ينزل بها جبريل ؟

والجواب نعم ، أجمع أهل الكشف الصحيح على أن أحكام الدين

الخمسة نزلت من أماكن مختلفة لا من محل واحد كما يظن بعضهم ؛ فمرل
 الواجب من القلم الأعلى ، والمندوب من اللوح ، والحرام من العرش ،
 والمكروه من الكرسي ، والمباح من الصدر ، فالواجب يشهد لمرتبة
 التشديد ، والمندوب يشهد لمرتبة التخفيف ، وكذلك القول في الحرام
 والمكروه ، وأما المباح فهو أمر برزخي جعله الله تعالى من جملة الرحمة
 على عباده ؛ ليستربحوا بفعله من مشقة التكليف والتجوير ، ولا يكونوا فيه
 تحت أمر ولا نهى ؛ إذ تفيد البشر بأن يكون تحت التجوير على الدوام .
 مما لا طاقة له به .

ولكن بعض العارفين قد قسم المباح أيضاً إلى تخفيف وتشديد بالنظر
 للأولى وحلاف الأولى ، فيكون ذلك عنه على قسمين ؛ كالعريضة
 والرخصة كما تقدم^(١) .

فإن قلت . فما الحكمة في تخصيص نزول الأحكام الخمسة من هذه
 الأماكن المتقدمة ؟

فالجواب : الحكمة في ذلك : أن يكون كل محل يمد صاحبه بما فيه
 - فيكون من القلم الأعلى ؛ نظراً إلى التكاليف الواجبة ، فيمد أصحابها
 بحسب ما يرى فيها .

- ويكون من العرش ؛ نظراً إلى المحظورات ، فيمد أصحابها بالرحمة ؛
 لأن العرش مستوى لاسم الرحمن ، فلا ينظر إلى أهل حصرتة إلا بعين

(١) انظر (٨٥/١) .

الرحمة ، كلُّ أحد بما يناسبه من مسلم وغيره ؛ رحمة إيجاب ، أو رحمة إمداد ، أو رحمة إمهال بالعقوبة .

- ويكون من الكرسي ؛ نظراً إلى الأعمال والأقوال المكروهة ، فيسرع إلى أهلها بالعمو والتجاوز ؛ ولهذا كان يؤجر تارك المكروه ، ولا يؤخذ فاعله .

- وأما السِّدْرَة فهي المرتبة الخامسة ، وإنما سُمِّيت منتهى ؛ لأنها لا يجاوزها شيء من أعمال بني آدم ؛ بمقتضى أن الأمر والنهي ينزل من قلم إلى لوح إلى عرش إلى كرسي إلى سِدْرَة ، ثم يتعلّق بعد ذلك بمظاهر المكلفين ، فليس للأحكام محلّ يجاوز السدرة للاستقرار فيه بينها وبين مظاهر المكلفين أبداً ؛ فهي منتهى مستقرات الأحكام في العالم العلويّ ، فليتأمل .

وسمعتُ سيدي عليّاً الحواص رحمة الله تعالى يقول : (المباح قسم النفس ، وهو حاصل بالسدرة ، وإليها تنتهي نفوس عالم السعادة ، وإلى أصولها - وهو الزقوم - تنتهي نفوس عالم الشقاء الأبدي) فاعلم ذلك ؛ فإنه نفيس ، والحمد لله رب العالمين^(١) .



(١) في هامش (أ) (بلغ قراءة عليّ مؤلفه والجماعة حاضرون)

فصل

في كيفية اختبار صدق من ادعى ذوق هذه الميزان

فإن قلت : فإن ادعى أحد من العلماء ذوق هذه الميزان والتدئين بها . هل نصدقه أو نتوقف في تصديقه ؟

فالجواب : أما نأله عن منازع أقوال مذاهب العلماء المستعملة والمندرسة ، فإن قررها كلها ، وردّها إلى مرتبتين ، وعرف مستداتها من الكتاب والسنة كأصحابها . صدقناه ، وإن توقف في توجيه شيء من ذلك . . . تبيّن أنه لا ذوق له فيها ، وإنما هو عالم بها مسلم لأهلها لا غير .

واعلم : أن مرادنا بمنزح كلّ قول : منشؤه ، مثال ذلك : قول بعض العلماء بتحريم رؤية وجه الأمر الجميل ، فهذا القول منشؤه الاحتياط ، ودليل هذا الاحتياط نحو قوله صلى الله عليه وسلم : « دغ ما يريئك إلى ما لا يريئك » (١) .

قال بعضهم : ومن تأمل نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَرُ ﴾ [الأنعام ١٥٢] ، وعلم أن النهي عن القرب بغير الوجه المطلوب إنما هو تنفير مما لعلّه يؤدي إليه من الإضرار باليتيم وماله . . . لاحت له أسرار منازع أقوال العلماء العاملين والأئمة المجتهدين ، فليتأمل ، والله أعلم .

(١) رواه الترمذي (٢٥١٨) عن سبلح الحسن بن علي رضي الله عنهما

[اَطْلَاعُ الإمام الشَّعْرَانِيّ عَلَى عَيْنِ الشَّرِيعَةِ]

وقد تقدّم أنّ الله تعالى لَمَّا مَنَّ عَلَيَّ بِالاطِّلاعِ عَلَى عَيْنِ الشَّرِيعَةِ . . رأيتُ
المذاهبَ كُلَّهَا متصلةً بها ، ورأيتُ مذاهبَ الأئمةِ الأربعةِ تجري جداولها
كُلُّهَا ، ورأيتُ جميعَ المذاهبِ التي اندرَسَتْ قد استحالت حجارةً ، ورأيتُ
أطولَ الأئمةِ جدولاً للإمامِ أبا حنيفةً ، ويليهِ الإمامَ مالكُ ، ويليهِ الإمامُ
الشَّافعي ، ويليهِ الإمامُ أحمدُ بنُ حنبلٍ ، وأقصرهم جدولاً مذهبَ الإمامِ
داودَ ، وقد انقضى في القرنِ الخامس ؛ فأولتُ ذلك بطولِ زمنِ العملِ
بمذاهبهم وقصره ، فكما كان مذهبُ الإمامِ أبي حنيفةٍ أولَ المذاهبِ المدوَّنةِ
تدوياً . . فكذلك يكون آخرها انقراضاً ، وبذلك قال أهلُ الكشفِ .

ثمَّ لَمَّا نظرتُ إلى مذاهبِ المجتهدين وما تفرَّعَ منها في سائرِ الأدوارِ إلى
عصرنا هذا . لم أقدرُ أُخرجَ قولاً واحداً من أقوالهم عن الشريعةِ ؛
لشهودي ارتباطها كُلُّهَا بعينِ الشريعةِ الأولى

ومن أقربِ مثالٍ لذلك : شبكةُ صيادِ السمكِ في أرضِ مصر ؛ فإنَّ العينَ
الأولىَ منها مثالُ عينِ الشريعةِ المطهَّرةِ ، فانظرَ إلى العيونِ المنتشرةِ منها إلى
آخرِ الأدوارِ التي هي مثالُ أقوالِ الأئمةِ المجتهدين ومقلِّديهم إلى يومِ
القيامةِ . تُحيطُ علماً بصورةِ ارتباطِ أقوالهم بعينِ الشريعةِ ، وتجذُّ كُلَّ عينٍ
مرتبطةٍ بما فوقها حتى تنتهي إلى العينِ الأولى .

فيا سعادةً من أطلعه الله تعالى عَلَى عَيْنِ الشَّرِيعَةِ الأولى كما أَطْلَعَنَا ،
ورأى أنْ كُلَّ مجتهدٍ مصيبٍ أو يافوزه وكثرةُ سروره إذا رآه جميعُ العلماءِ يومَ

القيامة ، وأخذوا بيده وتسموا في وجهه ، وصار كل واحد يادر إلى الشفاعة فيه ، ويراحم غيره على ذلك ويقول : ما يشفع فيه إلا أنا !

ويا ندامة من قصّر في السلوك ، ولم يصل إلى شهود العين الأولين من الشريعة ! ويا ندامة من قال : المصيب واحد والباقي مخطئ ! فإن جميع من خطأهم يعسرون في وجهه ؛ لتحطيتهم لهم وتجريرهم بالجهل وسوء الأدب وفهمه السقيم .

فاسع يا أخي إلى الاشتغال بالعلم على وجه الإخلاص والورع والعمل بكل ما علمت به حتى تطلوئ لك الطريق بسرعة ، وتُشرف على مقامات المجتهدين ، وتقف على العين الأولى التي أشرف عليها إمامك ، وتشاركه في الاعتراف منها ؛ فكما كنت متعاً له حال سلوكك مع حجابك عن العين التي يستمد منها . كذلك تكون متعاً له في الاعتراف من العين التي اغترف منها ، ثم إذا حصلت ذلك المقام فاستصحب شهود العين الأولى وما تفرّع منها في سائر الأدوار . . تصرّ توجّه جميع أقوال العلماء ، ولا تردّ منها قولاً واحداً ؛ إمّا لصحة دليل كل واحد منهم عندك من تخفيف أو تشديد ، وإمّا لشهودك صحة استساعاتهم واتصالها بعين الشريعة وإن نزلت في آخر الأدوار ، فرجع الأمر في ذلك كله إلى مرتبتي الشريعة ؛ من تخفيف وتشديد ، ولكل منهما رجال .

وقد كان الإمام أحمد بن حنبل يقول : (كثرة التقليد عمى في الصيرة)^(١) ؛

(١) سبق تخريجه (١١٠/١) .

كَأَنَّهُ يَحْتُ الْعِلْمَاءُ عَلَى أَنْ يَأْخُذُوا أَحْكَامَ دِينِهِمْ مِنْ عَيْنِ الشَّرِيعَةِ ، وَلَا يَقَعُوا
بِالتَّقْلِيدِ مِنْ حَلْفِ حُجَّابٍ أَحَدٍ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَنَا مِمَّنْ يُوَجِّهُ كَلَامَ جَمِيعِ عُلَمَاءِ الشَّرِيعَةِ ، وَلَا يَرُدُّ
مِنْ أَقْوَالِهِمْ شَيْئاً ، لِشُهُودِهَا اتِّصَالَ أَقْوَالِهِمْ كُلِّهَا بِعَيْنِ الشَّرِيعَةِ ، وَيُؤَيِّدُنَا
حَدِيثُ : « أَصْحَابِي كَالْحُجُومِ بِأَيْهِمْ اقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ » انْتَهَى ^(١) .

وَهَذَا الْحَدِيثُ وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَقَالٌ عَبْدُ الْمُحَدِّثِ هُوَ صَحِيحٌ عِنْدَ أَهْلِ
الْكُتُبِ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُجْتَهِدِينَ عَلَى مَدْرَجَةِ الصَّحَابَةِ سَلَكُوا ، فَلَا تَجِدُ
مُجْتَهِداً إِلَّا وَسُلْسَلَتُهُ مُتَّصِلَةٌ بِصَحَابِيٍّ قَالَ يَقُولُهُ أَوْ بِجَمَاعَةٍ مِنْهُمْ .

[سَبَبُ تَقْدِيمِ كَلَامِ الْأَثَمَةِ مِنْ غَيْرِ الصَّحَابَةِ عَلَى كَلَامِ آحَادِ الصَّحَابَةِ]

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَلَايُ شَيْءٌ قَدَّمَ الْعُلَمَاءُ كَلَامَ الْأَثَمَةِ الْمُجْتَهِدِينَ مِنْ غَيْرِ
الصَّحَابَةِ عَلَى كَلَامِ آحَادِ الصَّحَابَةِ مَعَ أَنَّ الْمُجْتَهِدِينَ مِنْ مَرْوَعِهِمْ ؟

فَالْجَوَابُ : إِنَّمَا قَدَّمَ الْعُلَمَاءُ كَلَامَ الْمُجْتَهِدِ غَيْرِ الصَّحَابِيِّ عَلَى كَلَامِ
الصَّحَابِيِّ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ ؛ لِأَنَّ الْمُجْتَهِدَ لَتَأْخُرُهُ فِي الزَّمَانِ أَحَاطَ عِلْمُهُ
بِأَقْوَالِ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ أَوْ عَالِبِهِمْ ، فَرَجَعَ الْأَمْرُ فِي ذَلِكَ إِلَى التَّخْفِيفِ
وَالْتَشْدِيدِ ؛ لِأَنَّ مَا عَلَيْهِ جُمْهُورُ الصَّحَابَةِ أَوْ بَعْضُهُمْ لَا يَخْرُجُ عَنْ ذَلِكَ .

وَسَمِعْتُ شَيْخَنَا شَيْخَ الْإِسْلَامِ زَكَرِيَّا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ مَرَاراً : (عَيْنِ
الشَّرِيعَةِ كَالْبَحْرِ ؛ فَمَنْ أَيُّ الْجَوَانِبِ اعْتَرَفَتْ مِنْهُ . فَهُوَ وَاحِدٌ) .

(١) رَوَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي « جَامِعِ بَيِّنَاتِ الْعِلْمِ » (١٧٦٠) عَنْ سَيِّدِنَا جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

وسمعه يقول أيضاً : (إياكم أن تادروا إلى الإنكار على قول محتهد أو تحطنته إلا بعد إحاطتكم بأدلة الشريعة كلها ، ومعرفتكم بجميع لغات العرب التي احتوت عليها الشريعة ، ومعرفتكم بمعانيها وطرقها ، فإذا أحطتُم بها كما ذكرنا ولم تجدوا ذلك الأمر الذي أنكرتموه فيها . . فحيث لكم الإنكار ، وأمن لكم بذلك ؟! فقد روى الطبراني مرفوعاً : « إن شريعتي جاءت على ثلاث مئة وستين طريقة ، ما سلك أحدُ طريقَةٍ منها إلا نجأ »^(١)) انتهى ، والحمد لله رب العالمين^(٢) .



(١) المعجم الكبير (٢٣٧/١٢) بحره عن سديا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما

(٢) في هامش (١) . (بلغ قراءة على مؤلفه) .

فصل

في طريق الوصول إلى ذوق هذه الميزان وتقرير مذهب المجتهدين

إن أردت يا أخي الوصول إلى معرفة هذه الميزان دوقاً ، وتصير تقرُّر
مذاهب المحنَّهدين ومقلِّههم كما يقرُّرها أصحابها . فاسلك - كما مر^(١) -
طريق القوم والرياسة على يد شيخ صادق له ذوق في الطريق ، ليعلِّمك
الإحلاص والصدق في العلم والعمل ، ويربِّل عنك جميع الرُّعونات النفية
التي تعوقك عن السير ، وامثل إشارته إلى أن تصل إلى مقامات الكمال
النسبي ، وتصير ترى الناس كلَّهم ناجين إلا أنت ، فترى نفسك كأنك
هالك .

فإن سلكتَ كذلك ضمنتَ لك إن شاء الله تعالى وصولك في أسرع زمان
عادةً إلى شهود عيب الشريعة الأولى التي يتعرَّع منها قول كلِّ عالم ، وأما
سلوكك بغير شيخ فلا يسلم غالباً من الرياء والجدال والمزاحمة على الدنيا ،
ولو بالقلب من غير لفظ ، فلا يوصلك إلى ذلك ، ولو شهد لك جميع
أقرانك بالقطيعة . فلا عبرة بهذه الشهادة .

وقد أشار إلى ذلك الشيخ محيي الدين في الباب الثالث والسعين من

(١) انظر (١٤٣/١) .

« الفتوحات » فقال : (من سلك الطريق بغير شيخ ولا ورع عمّا حرّم الله تعالى . . فلا وصول له إلى معرفة الله تعالى المعرفة المطلوبة عند القوم ، ولو عبّد الله تعالى عمر نوح عليه الصلاة والسلام ، ثم إذا وصل العبد إلى معرفة الله تعالى . . فليس وراء الله تعالى مرمى ولا مرقى بعد ذلك ، وهناك يطّلع كشافاً وبقياً على حصرات الأسماء الإلهية ، ويرى اتصال جميع أقوال العلماء بحصرة الأسماء ، ويرتفع الخلاف عنده في جميع مذاهب المجتهدين ؛ لشهوده اتصال جميع أقوالهم بحصرة الأسماء والصفات ، لا يحرج عن حصرتها قول واحد من أقوالهم) . انتهى ، وهذا نظير ما قدّمناه في عين الشريعة الكبرى^(١) .

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول : (إذا انتهت سلوك المرید اسحلت عنده عقدة التفصيل بالفهم ، وتمسك بمعرفة معنى قوله تعالى : ﴿ لَا تُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ ﴾ [البقرة : ٢٨٥] ، وعرف هناك أن كلّ من فصل بعقله بعض الرسل على بعض من غير كشف صحيح . . فقد فرق ، بخلاف من فصل بالكشف ؛ فإنه يشهد وحدة الأمر ، ويرى عين الجمع هي عين الفرق ؛ كما أن السالك من طلبة العلم يسلك حقيقاً أو حنلياً مثلاً ، مقتصراً على مذهب واحد بعينه ، يدين الله تعالى به ، لا يرى مخالفته ، فيتهي به هذا المشهد إلى مقام بصير يتعدّد نفسه فيه بجميع المذاهب من غير فرقان ؛ أي . لشهوده اعتراف جميع المذاهب من عين واحدة) انتهى كلام الشيخ .

وهو شاهد عظيم للميران ، مقرر للقولين في مسألة (هل كل مجتهد مصيب أم لا) .

فَعَلِمَ أَنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ فِي حَالِ السُّلُوكِ هُوَ لَمْ يَقِفْ عَلَى الْعَيْنِ الْأُولَى ، فَلَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَتَعَقَّلَ أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ ، بِخِلَافِ مَنْ انْتَهَى سُلُوكُهُ ؛ فَإِنَّهُ يَشْهَدُ يَقِيئاً أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ ، وَحِينَئِذٍ يَكْثُرُ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ مِنْ عَامَّةِ الْمُتَقَلِّدِينَ مَتَى صَرَّحَ لَهُمْ بِمَا يَعْتَقِدُهُ ؛ لِحُجَابِهِمْ عَنْ شُهُودِ الْمَقَامِ الَّذِي وَصَلَ إِلَيْهِ ، فَهُمْ مَعْدُورُونَ مِنْ وَجْهِ غَيْرِ مُعْذُورِينَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ^(١) ؛ حَيْثُ لَمْ يَرُدُّوا صَحَّةَ عِلْمِ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ؛ فَإِنَّهُ مَا تَمَّ لَنَا دَلِيلٌ وَاضِحٌ يَرُدُّ كَلَامَ أَهْلِ الْكُشْفِ أَدْنَى ، لَا عَقْلًا وَلَا شَرْعًا ؛ لِأَنَّ الْكُشْفَ لَا يَأْتِي إِلَّا مُؤَكِّدًا بِالشَّرِيعَةِ دَائِمًا ؛ إِذْ هُوَ إِخْبَارٌ بِالْأَمْرِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ ، وَهَذَا هُوَ عَيْنُ الشَّرِيعَةِ .

وَسَمِعْتُ سَيِّدِي عَلِيًّا الْحَوَاضَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ : (الْعِلْمُ اللَّدِينِيُّ كُلُّهَا مِنْ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَضِيرِ ، وَلَا يَحْفَظُ عَلَيْكُمْ مَا وَقَعَ مِنْ إِنْكَارِ السَّيِّدِ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، وَلَنْكَرَ لَمَّا سَكَتَ مُوسَى عَنْ إِنْكَارِهِ عَلَيْهِ آخِرَ الْأَمْرِ . عَلِمْنَا أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَطْلَعَهُ اللَّهُ عَلَى مَا أَطْلَعَ عَلَيْهِ الْحَضِيرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَإِلَّا فَمَا كَانَ يَسُوعُ لَهُ السَّكُوتُ عَلَى مَا يَرَاهُ مُنْكَرًا عِنْدَهُ ؛ فَإِنَّ خَرَقَ مَعْصِيَةِ قَوْمٍ بَغَيْرِ إِذْنِهِمْ خَوْفًا أَنْ يَسْخَرَهَا ظَالِمٌ ، أَوْ قَتَلَ عِلَامَ خَوْفًا أَنْ يَرِيقَ أَبُوهُ طَعِيَانًا وَكُفْرًا . . لَا تُجَوِّزُ مِثْلَةَ الشَّرِيعَةِ) انْتَهَى .

وقد أشار إلى نحو ذلك الشيخ محيي الدين أوائل « الفتوحات » فقال :

(١) في هامش (١) : (بلغ) .

(من علامة العلوم اللدنية أن تمجّجها العقول من حيث أفكارها ، ولا يكاد أحد من غير أهلها يقلها إلا بالتسليم لأهلها من غير دوق ؛ وذلك لأنها تأتي أهلها من طريق الكشف لا الفكر ، وما تعوّد العلماء أخذ العلوم إلا من طريق أفكارهم ، فإذا أتاهم علم من غير طريق أفكارهم . . أنكروه ؛ لأنه أتاهم من طريق غير مألوقة عندهم)^(١) . انتهى

ومن هنا تعلم يا أخي . أن من أنكر هذه الميراث من المحجوبين . . فهو معذور ؛ لأنها من العلوم اللدنية التي أوتيتها الحَصْر عليه الصلاة والسلام بيقين ، فاعلم ذلك ، والحمد لله رب العالمين



(١) انظر : الفتوحات المكية (١ / ٢٣)

فصل

في بيان تقرير قول من قال : ان كل مجتهد مصيب
او لم يصيب واحده لا بعينه ومن كل قول على حالة
وبيان ما يؤيد هذه الميزان

اعلم : أنَّ مما يؤيد هذه الميزان . ما أجمع عليه أهل الكشف ، وصرَّح
به الشيخ محيي الدين في الكلام على مسح الحف من « الفتوحات » فقال :
(لا ينبغي لأحد قط أن يحطَّئ مجتهداً ، أو يطعن في كلامه ؛ لأنَّ الشرع
الذي هو حكم الله تعالى قد قرَّرَ حكم المجتهد ، فصار شرعاً لله تعالى
بتقرير الله تعالى إيَّاه) .

قال : (وهذه مسألة يقع في محطورها كثير من أصحاب المذاهب ؛
لعدم استحصارهم ما نهاهم عليه مع كونهم عالمين به ، فكلُّ من حطَّأ
مجتهداً بعينه فكأنَّه حطَّأ الشارعَ فيما قرَّره حكماً) انتهى^(١) .

وفي هذا الكلام ما يُشعر بالحقاق قول المجتهدين بنصوص للشارع ،
وجعل أقوال المجتهدين كأنَّها نصوص للشارع في جواز العمل بأبيها مشأ
بشرطه السابق في الميزان^(٢) .

(١) الفتوحات المكية (٣٤٨ / ١)

(٢) انظر (١٢٠ / ١) .

ويؤيد ذلك أيضاً : قول علمائنا (لو صلى إنسان أربع ركعات لأربع جهات بالاجتهاد . فلا قضاء)^(١) ، مع أن ثلاث جهات منها غير القبلة يقيى ، ولكن لما كانت كل ركعة مستندة إلى الاجتهاد . قلنا بالصحة ، ولم تكن جهة أولى بالقبلة من جهة

ومما يؤيد ذلك أيضاً ما أجمع عليه أهل الكشف من أن المجتهدين هم الذين ورثوا الأنبياء حقيقة في علوم الوحي ؛ فكما أن النبي معصوم كذلك وارثه محفوظ من الخطأ في نفس الأمر ، وإن خطأ أحد ذلك الخطأ إصافياً فقط ؛ لعدم اطلاعه على دليله ؛ فإن جميع الأنبياء والرسل في مسار ربيعة لم يرثهم فيها إلا العلماء المجتهدون ، فقام اجتهدهم مقامصوص الشارع في وجوب العمل به ؛ فإنه صلى الله عليه وسلم أباح لهم الاجتهاد في الأحكام تبعاً لقوله تعالى . ﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ مِنْهُمْ ﴾ [النساء : ٨٣]

ومعلوم : أن الاستتباط من مقامات المجتهدين رضي الله تعالى عنهم ، فهو تشريع عن أمر الشارع كما مر^(٢) ، فكل مجتهد مصيب من حيث تشريع بالاجتهاد الذي أقره الشارع عليه ؛ كما أن كل سبي معصوم انتهى .

وسمعتُ بعض أهل الكشف يقول : (إنما نعتد الله تعالى المجتهدين بالاجتهاد ؛ ليحصل لهم نصيب من التشريع ، ويثبت لهم فيه القدم الراسخة ؛ فلا يتقدم عليهم في الآخرة سوى بيئهم محمد صلى الله عليه

(١) المجموع (٢٠٦/٣) .

(٢) انظر (١٣٦/١) .

وسلم ، فيحشر علماء هذه الأمة حفاظ أدلة الشريعة المطهرة العارفين بمعانيها في صفوف الأنبياء والرسل لا في صفوف الأمم ، فما من نبي أو رسول إلا وبجانبه عالم من علماء هذه الأمة أو اثنان أو ثلاثة أو أكثر ، وكل عالم منهم له درجة الأستاذية في علم الأحكام والأحوال والمقامات والممارلات إلى حتام الدنيا بخروج المهدي عليه السلام)

ومن هنا تعلم أن جميع المجتهدين تابعون للشارع في التخفيف والتشديد ، فإياك أن يشدد إمام مذهبك في أمر فتأمر به جميع الناس ، أو يخفف في أمر فتأمر به جميع الناس ؛ فإن الشريعة قد جاءت على مرتبتين لا على مرتبة واحدة كما مر في الميزان ؛ ولذلك صح لك القول بأن الله تعالى لم يكلف عباده بما يشق أبداً ، بل دعا صلى الله عليه وسلم على من شق على أمته بقوله : « اللهم ؛ من ولي من أمور أمتي شيئاً فرفق بهم . فارق اللهم به ، ومن شق على أمتي فاشقق اللهم عليه »^(١)

ولم يلعبا أنه صلى الله عليه وسلم دعا على من سهل عليهم أبداً ، بل كان يقول لأصحابه : « اتركوا ما تركتكم »^(٢) ؛ خوفاً عليهم من كثرة نزول الأحكام التي يسألونه عنها فيعجزون عن العمل بها ، فالعالم الدائر مع رفع الحرج دائر مع الأصل الذي ينتهي إليه أمر الناس في الجنة ، بخلاف الدائر مع الحرج ؛ فإنه دائر مع أمر عارض يزول بزوال التكليف^(٣) .

(١) رواه مسلم (١٨٢٨) عن السيدة عائشة رضي الله عنها

(٢) رواه البخاري (٧٢٨٨) ، ومسلم (١٣٣٧) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه

(٣) في هامش (١) : (بلغ مقابلة) .

فإن قال قائل : فإدأ من أرم الساس بالتقيد بمدھب واحد فقط . ضيق عليهم وشق عليهم .

فالجواب : أنه ليس في ذلك مشقة في الحقيقة ؛ لأن صاحب ذلك المدھب لم يقل بالرام الضعيف بالعريمة ، بل جور له الحروح من مدھبه إلى الرحصة التي قال بها غيره ، فرجع مدھب هذا الإمام إلى مرئني الشريعة

فلا تضيق ولا مشقة على من التزم مدھباً معيناً ، فإن لم تفهم الشريعة منكذا فما فهمت ، وإن لم تقر مدھب المجتهدين منكذا فما قررت ، ولا كان صح للمقلد اعتقاد أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم ، بل كان يخالف قوله جبانة ، وذلك معدود من صفات التفاق

وقد تقدم أني ما وضعت هذه الميران في هذه الطروس إلا انتصاراً لمداهب الأئمة ومقلديهم^(١) ، خلاف ما أشاعه عي بعض الحسدة من قوله : إن من تأمل في هذه الميران وحدها تحكم بتخطة جميع المجتهدين ؛ قال : لأن كل مجتهد لا يقول بقول الآخر بل يحطه ، فيلزم من ذلك تخطة كل مجتهد في تخطته الآخر . انتهى كلام هذا الحاسد .

والجواب : قد أجمع الساس على قولهم . إن مجتهداً لا يكر على مجتهد ، وإن كل واحد يلزمه العمل بما ظهر له أنه الحق^(٢)

وقد أرسل الليث بن سعد رضي الله تعالى عنه سؤالاً - كما مر - إلى

(١) انظر (٨٢/١) ، والطروس جمع طرس وهي لصحيفة إذا كتبت انظر القاموس المحيط (٤ طرس) .

(٢) انظر معني المحتاج (٥٤٤/١) .

الإمام مالك يسأله عن مسألة ، فكتب إليه مالك . (أما بعد . فإني يا أحي
إمام هدي ، وحكم الله تعالى في هذه المسألة هو ما قام عندك) انتهى^(١)

وما دلت إلا لأطلاع كل مجتهد على غير الشريعة الأولى التي يتفرع منها
كل مذهب ، ولولا اطلاعه لكاد من الواجب عليه الإنكار ، ويحتمل أن من
حطاً غير من الأئمة إنما وقع ذلك من قبل بلوغه مقام الكشف ؛ كما يقع فيه
كثير ممن ينقل كلام الأئمة من غير ذوق ، فلا يفرق بين ما قاله العالم أيام
بدايته وتوسطه ، ولا بين ما قاله أيام نهايته

فتأمل في هذا الفصل ؛ فإنه ناطق بصحة مذاهب المجتهدين كلها ؛
لتقرير الشارع حكمهم باستناده إلى الاجتهاد ، والحمد لله رب العالمين^(٢) .



(١) انظر : المعرفة والتاريخ : (٦٩٦ / ١) .

(٢) في هامش (١) (بلغ قراءة علي مؤلفه) و (بلغ علي الحارثي قراءة علي مؤلفه
رضي الله عنه) .

فصل

١ في حكم تقييد الولي الكامل بقول مجتهد دون آخر

لا يلزم من تقييد كامل من الأولياء أو المجتهدين بالعمل بقول دون آخر ، أن يكون يرى بطلان ذلك القول الذي لم يعمل به ؛ فيحتمل أنه إنما ترك العمل به لكونه ليس من أهله ، سواء أكان ذلك في العريضة أم الرخصة ؛ فلو كل كامل ومجتهد يرى استمداد سائر المذاهب من عين الشريعة ، سواء المذاهب المستعملة والمدرسة ، فكل قول لا يعمل به لعدم أهليته له فهو في حقه كالحديث المصوخ ، وفي حق غيره كالحديث المحكم .

وأما غير الكامل من المقلدين فحكمه حكم من كان متعبداً بشريعة عيسى التي لم تبدل مثلاً ، ثم نسخت بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم ؛ فإنه يلزمه العمل بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم ، وترك ما نسخ من شريعة عيسى .

[تغير الاجتهاد القائم على المصالح بتغير أسبابه]

فترى العلماء يتعبدون بقول مدة من الزمان ، ثم يظهر لهم قول آخر ؛ هو أصح دليلاً عندهم من الأول ، فيتركون الأول ويعملون بالثاني ، ويصير الأول عندهم كأنه حديث منسوخ ، مع أن علماءهم الذين تقدموا تعبدوا بذلك القول زماناً ، وأفتوا به الناس حتى ماتوا .

قلو قلت لأحدكم الآن : تعبدُ بذلك القول القديم . لا يجيبُ إلى ذلك .

وإيضاح ذلك : أن الله تعالى إذا أراد أن يتعبد عباده بأحكام أحر على وجه مخصوص غير الأحكام التي كانوا عليها . أظهر لعلمائهم وجه ترجيح أقوال غير الأقوال التي كانوا يرجحونها ، فبادرُوا إلى العمل بما ترجح عندهم ، وتبعهم المقدمون لهم في الترجيح على ذلك بإشراح صدر ، وهكذا الأمر إلى انقراض المذاهب .

ويؤيد ذلك . قول السيد عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه : (إن الله عز وجل يُحدثُ للناسِ أفضيةً بحسبِ زمانهم وأحوالهم)^(١) .

وتبعه على ذلك عطاء ومجاهد والإمام مالك ، فكانوا لا يُفتنون فيما يُسألون عنه من الوقائع إلا إن وقع ، ويقولون فيما لم يقع : (إذا وقع ذلك فعلماءُ ذلك الزمان يفتنونهم فيه) انتهى^(٢)

(١) رأيتُ من سب نحو هذا الكلام للحليفة عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه ، يقول الفراهي في الفروق (١ / ١٣١٤) (ثم تنابع الناس في المعاصي حتى رؤدوا حاتم عمر رضي الله عنه ، وهو معنى قول عمر بن عبد العزيز : تحدث للناس أفضية على قدر ما أحدثوا من العجور ، ولم يُرد رضي الله عنه بحكم ، بل المجتهد فيه ينتقل له الاجتهاد ، لاختلاف الأسباب)

(٢) وقد ورد ذلك من الصحابة لكروم رضي الله عنهم ؛ فقد روى ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢٠٥٨) عن خارجة بن زيد بن ثابت رضي الله عنه عن أبيه أنه كان لا يقول برأيه في شيء يُسأل عنه حتى يقول : أرى أم لا ؟ فإن لم يكن رآه لم يقل فيه ، وإن وقع تكلم فيه ، قال : وكان إذا سُئل عن مسألة فيقول : أوفعت ؟ فيقال له : يا أبا سعيد ، ما وفعت ، ولكنك تبعها ، فيقول : دعوها ، فإن كانت وفعت أحبرهم

ورثما يكون في باطن ذلك أيضاً رحمةً بالآمة ؛ لأن الحق تعالى رثما علم من أهل ذلك الرمان المثل من العمل بذلك الحكم ، فقيص لهم من أبطله ممن يمكنهم الأحذ عنه من جنسهم ؛ لانقطاع الوحي ، رحمة منه تعالى بهم ، حيث كان يحدث لهم في كل زمان من الشرع أحكاماً يتلقونها بالقبول وميل النفس ، فلا يحدون في العمل بها مشقة في الجملة .

وقد يقال - والله تعالى أعلم - : إن ذلك إنما كان من الله تعالى ليقع لعلماء هذه الآمة مثل ما وقع للأنبياء الذين هم ورثتهم ؛ من ظهورهم بشرع كالجديد كل برهة من الزمان ؛ يشبه السخ لشريعة من قبلهم من غير نسخ حقيقة .

وقد سمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول . (ما من قول من أقوال المذاهب المستعملة والمندرسة . إلا وقد كان شرعاً لسي تقدم ، فأراد الحق تعالى فصله ورحمته أن يجعل لهذه الآمة نصيباً من العمل ببعض تشريع الأنبياء ؛ ليحصل لهم بعض الأجر الذي كان يحصل للعاملين بنحو ما عملوا به من شرائع الأنبياء خصوصية لهذه الآمة ؛ من حيث إن شريعة سيهم حاوية لمجموع أحكام الشرائع المتقدمة) انتهى^(١)

فعلّم : أنه لا يلزم من ترك الكامل العمل بقول أن يكون ذلك لكونه براه خارجاً عن الشريعة ؛ لأن ذلك القول المتروك لا يخرج عن كونه رخصة أو عزيمة ، فرجع الأمر في ذلك إلى مرتتي التخفيف والتشديد .

(١) نقل السيوطي عن السبكي رحمهما الله تعالى ما يشبه هذا الكلام في « جريل المواهب في اختلاف المذاهب » (ص ٢٩) .

وسمعت سيدي علياً الحواص رحمه الله تعالى يقول أيضاً : (اعتقادنا
في جميع الأكار من العلماء أنهم ما سلّموا لبعضهم بعضاً إلا لعلمهم بصحة
أقوالهم ومستنداتهم واتصالها بعين الشريعة ، لا إحساناً للطنّ بهم من غير
اطّلاع على صحتها واتصالها بعين الشريعة) .

وقد تقدّم أنّ بعض أتباع المجتهدين وصلّ إلى شهود عين الشريعة
الأولى ، وقال كلُّ مجتهد مصيئ ؛ كان عبد الرّ المالكي ، والشيخ
أبي محمد الجويني ، والشيخ عبد العزيز الديري وأصراهم ، بدليل أنّ
الشيخ أبا محمد صنف كتابه المسمّى بـ « المحيط » ، الذي تقدّم أنّه لم يتقيّد
فيه بمذهب كما مر^(١) ، وكذلك الشيخ عبد العزيز الديري صنف كتاب
« الدرر المنقطة في المسائل المختلطة » أفنى فيها على المذاهب الأربعة ،
فلولا اطّلاعه على مستندات الأئمة الأربعة ما كان يسرع له أن يفتي على
مذاهبهم كلّهم .

وحملُ أمثال هؤلاء على أنهم كانوا يفتون على المذاهب من باب
الإيمان والتسليم من غير أن يعرف أحدُهم مستندات أصحابها فيها ومدارك
أقوالهم . بعيدٌ جداً على مقامهم

وكذلك القول فيمن اختار غير ما نصّر عليه إمامه ؛ يحتمل : أنّه إنّما
اختاره لا طّلاعه على اتصال ذلك القول بعين الشريعة المطهّرة كما اتصل بها
قول إمامه على حدّ سواء ؛ كالإمام زفر وأبي يوسف وأشهب وابن القاسم
والنوّي والرافعي والطحاوي وغيرهم من أتباع المجتهدين ، ويحتمل : أنّ

(١) انظر (١/١٢٤) .

كُلُّ مَنْ أَفْتَى وَاخْتَارَ عِيرَ قَوْلِ إِمَامِهِ . . . لَمْ يَطْعَ عَلَى أَدَلَّةِ إِمَامِهِ ، وَإِنَّمَا أَفْتَى لِعِتْقِهِ صَحَّةَ قَوْلِ ذَلِكَ الْإِمَامِ الْآخَرِ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ .

فَعُلِمَ : أَنَّ كُلَّ مُقَلِّدٍ أَطْلَعَ عَلَى عَيْنِ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ . . لَا يُؤَمَّرُ بِالتَّقْيُّدِ بِمَذْهَبٍ وَاحِدٍ ؛ لِأَنَّهُ يَرَى اتِّصَالَ أَقْوَالِ الْأَئِمَّةِ كُلِّهَا ؛ صَحِيحِهَا وَضَعِيفِهَا بِعَيْنِ الشَّرِيعَةِ الْكَبْرَى ، وَإِنْ أَظْهَرَ التَّقْيُّدَ بِمَذْهَبٍ وَاحِدٍ فَإِنَّمَا ذَلِكَ لِكَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ تِلْكَ الْمَرْتَبَةِ الَّتِي تَقْيَّدُ بِهَا مِنْ تَخْفِيفٍ أَوْ تَشْدِيدٍ ، وَرَبَّمَا لَرَمِ الْمَذْهَبِ الْأَحْوِطِ فِي الدِّينِ مَسْأَلَةً مِنْهُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى ؛ مِنْ بَابِ التَّلَوُّعِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى . ﴿ فَمَنْ تَطَوَّعَ حَيْرًا فَهُوَ حَيْرٌ لَهُ ﴾ [البقرة : ١٨٤] .

وَالَّذِي مَحَوَّ مَا ذَكَرْنَاهُ أَشَارَ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ بِقَوْلِهِ : (مَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَيِّ هُوَ وَأَمِي . . . فَعَلَى الرَّأْسِ وَالْعَيْنِ ، وَمَا جَاءَ عَنْ أَصْحَابِهِ تَحْيَرًا ، وَمَا جَاءَ عَنْ غَيْرِهِمْ فَهُمْ رِجَالٌ وَنَحْنُ رِجَالٌ) انْتَهَى^(١)

فَعِنِّي ذَلِكَ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ لِلْعَدَدِ أَنْ يَحْتَارَ مِنَ الْمَذَاهِبِ مَا شَاءَ مِنْ غَيْرِ وَجُوبِ ذَلِكَ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ ذَلِكَ الْمَقَامِ .

وَكَانَ سَيِّدِي عَلِيُّ الْحَوَاصِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِذَا سَأَلَهُ إِنْسَانٌ عَنِ التَّقْيُّدِ بِمَذْهَبٍ مَعِينِ الْآنَ ؛ هَلْ هُوَ وَاجِبٌ أَمْ لَا ؟ . . يَقُولُ لَهُ : (يَجِبُ عَلَيْكَ التَّقْيُّدُ بِمَذْهَبٍ مَا دُمْتَ لَمْ تَهْتَلِ إِلَى شُهُودِ عَيْنِ الشَّرِيعَةِ الْأُولَى) حَوْفًا مِنَ الْوُقُوعِ فِي الضَّلَالِ .

وَعَلَيْهِ عَمَلُ النَّاسِ الْيَوْمَ ، فَإِنْ وَصَلْتَ إِلَى شُهُودِ عَيْنِ الشَّرِيعَةِ الْأُولَى . .

(١) رَوَاهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ فِي «الِاتِّقَاءِ فِي مَسَائِلِ ثَلَاثَةِ الْأَئِمَّةِ الْعُقَمَاءِ» (ص ١٤٤)

فهناك لا يجب عليك التقيّد بمذهب ؛ لأنك ترى اتصال جميع مذاهب
المجتهدين بها ، وليس مذهبٌ أولى بها من مذهب ، فيرجع الأمر عندك
حيثند إلى مرتني التحفيف والتشديد بشرطهما

وكان سيدي عليّ الحواص يقول أيضاً : (ما ثمّ قول من
أقوال العلماء إلا وهو مستند إلى أصل من أصول الشريعة لمن تأمل ؛ لأنّ
ذلك القول إمّا أن يكون راجعاً إلى آية أو حديث أو أثر أو قياس صحيح على
أصل صحيح) .

لكن من أقوالهم ما هو مأخوذ من صريح الآيات أو الأخبار أو الآثار ،
ومنه ما هو مأخوذ من المأخوذ أو من المفهوم ، فمن أقوالهم ما هو قريب ،
ومنها ما هو أقرب ، ومنها ما هو بعيد ، ومنها ما هو أبعد ، ومرجعها كلّها
إلى الشريعة ؛ لأنها مقتسة من شمع نورها ، وما ثمّ لما فرع يتفرّع من غير
أصل أبداً كما مرّ بيانه في الخطبة^(١) .

وإنما العالم كلما بُعد عن عين الشريعة . . ضعف نور أقواله بالنظر إلى
نور أول مقتبس من عين الشريعة الأولى ممثّر قُرب منها .

وسمعت سيدي عليّاً الحواص رحمه الله يقول أيضاً : (كلّ من اتسع
نظره من العلماء ، ورأى عين الشريعة الأولى وما تفرّع منها في سائر
الأدوار ، واستصحب شهود ما تفرّع منها وهو نازل إلى آخر الأدوار . . أقرّ
بحقّ جميع مذاهب الأئمة ومقلّديهم من عصر رسول الله صلّى الله عليه وسلّم
إلى عصره هو) انتهى .

(١) انظر (١/٨٧)

وسياتي مثاله في (فصل الأمثلة المحسوسة) إن شاء الله تعالى من
تمثيل ذلك بالشجرة أو شبكة الصيد وغير ذلك^(١) ، والحمد لله رب
العالمين .



(١) انظر (١/ ٢٣٣)

فصل

في لزوم السلوك وترك المعاصي تقرير مذاهب المجتهدين

وإياك يا أخي أن تطالب أحداً من طلبة العلم الآن بصدق اعتقاده في أن كل مجتهد مصيب ما دام مرتكباً خطيئة واحدة ؛ لا سيما محنته للدنيا وشهواتها ، كما أنه لا ينبغي لك أن تطالعه بمثل ذلك ما دام في حجاب التقليد لإمامه ؛ فإنه محجوب بإمامه عن شهود العين الأولى التي اعترف بها إمامه ، لا يراها أبداً ، بل مرّة بالسلوك على يد شيخ عارف بطريق القوم ، وبالعوائق التي تعوق الطالب عن الوصول إلى منتهى السير .

فإذا بلغ النهاية ، وشهد مذاهب العلماء كلها شارعة إلى كد العين وجداولها كما سيأتي بيانه في (الأمثلة المحسوسة)^(١) . . . فهناك يقرر مذاهب الأئمة المجتهدين كما مر في الفصل قبله^(٢) ، ويقول : كل مجتهد مصيب .

وأما قبل بلوغه إلى هذا المقام فلا يجوز لك معه من التقليد بمذهب واحد ، بل إنك لو نهيت عن ذلك لا يجيبك ؛ لأن من لازمه أن يقول : (الحصيب واحد في نفس الأمر ، ولعله مذهبي أنا وحدي ، والباقي

(١) انظر (١/٢٣٣)

(٢) انظر (١/١٨٧)

محطّن) لا يتعلّق في قلبه غير ذلك ، ويقول : (الحقُّ واحدٌ غيرُ متعدّد) ،
ويجعل الشريعة جاءت على مرتبة واحدة لا على مرتبتين ، وأنّ الصحيح من
الشريعة هو ما أحد به إمامه ، سواء كان تخفيفاً أو تشديداً

[مشروعية العمل بإحدى مرتبتي الشريعة لمن كان من أهلها]

والحقُّ أنّ الشريعة جاءت على مرتبتين بقرينة صحة أدلة كلّ من المرتبتين
عالمًا في أحاديث لا تحصى كما سيأتي بيانه في (فصل . الجمع بين
الأحاديث) إن شاء الله تعالى^(١)

وكثيراً ما يقول البيهقي وغيره ؛ كالحافظ الريلمي ممّن جمع أدلة
المذاهب في كتابه ، وانتصر لمذهبه ، ورجّح أدلته بكثرة الرواة أو صحة
السند : (وهذا الدليل وإن كان صحيحاً فأحاديث مذهبنا أصحُّ سداً ، أو
أكثر رواة)^(٢) ، وما قال ذلك إلا عند العجز عن تضعيف دليل المخالف
وإدحاضه بالكلية ، ولو أنّ صاحب هذا القول - من البيهقي أو غيره - اطّلع
على ما اطلعنا عليه من أنّ الشريعة المطهّرة جاءت على مرتبتين ؛ تخفيف
وتشديد . لم يحتج إلى قوله : (أحاديثنا أصحُّ أو أكثر) ، بل كان يرّد كلّ
حديث أو قول خالف الآخر إلى إحدى مرتبتي الشريعة .

وكذلك القول في مرجحي المذاهب من مقلّدي الأئمّة ؛ ما قالوا :

(١) انظر (٣٣٥ / ١)

(٢) انظر « معرفة السنن والآثار » (٤٥٩ / ٧) ، و« نصب الراية » (٢٣٠ / ١) .
و« التجريد » للفدوري (١٥٣ / ١) .

(قلتُ : الأصحُّ كذا وكذا) إلا لعدم اطلاعهم على مرتبتي الميزان ، ولو أنهم اطَّلعوا عليها ما جعلوا في أقوال مذاهبهم أصحَّ وصحيحاً ، ولا أظهرَ وظاهراً ، بل كانوا يقولون بصحَّة الأقوال كلها ، ويردُّونها إلى مرتبتي التحميف والتشديد ، وإثناء كلِّ سائل بما يناسب حاله من قوة أو ضعف برخصة أو عريضة ، وكان أحدهم يفتي على الأربعة مذاهب .

فإن قال لنا شافعيٌ : فعلى هذه الميزان فلي أن أصلي إذا مسست ذكرني بلا تجديد وضوء !

قلنا له . نعم ، لك ذلك ، ولكن بشرط أن تكون من أهل هذه الرخصة لا مطلقاً ؛ وذلك كما إذا ابتلي الشخص بكثرة الوسواس في الوضوء لصلاة الصبح مثلاً حتى كاد الوقت يخرج ، فلما فرغ هذا من الوضوء مسَّ فرجه بغير قصد . ففي مثل هذه الصورة له تقليد الإمام أبي حنيفة في الصلاة بهذه الطهارة التي وقع فيها مسُّ الفرج بشرطها ؛ تحصيلاً لفعل المريضة في وقتها ؛ فإنَّ المقاصد أكثُر من الوسائل عند جمهور العلماء ، لا سيما وقد ورد في الحديث : « هل هو إلا بصعته مك » (١) ، ولم يثبت عند مَنْ قال بذلك نسحة على اصطلاحنا ، فرجع الأمر في هذه المسألة إلى مرتبتي الميزان ؛ تخفيف وتشديد ، فليس لسحو من لم يُتَمَلَّ بالوسواس أن يصلي إذا مسَّ فرجه أو لمس أجسده مثلاً إلا بعد تجديد الطهارة

فإن قال لنا أحد مَنْ قلَّد الإمام أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه : إنَّ إمامنا عمَّ الحكمَ بعدم النقص بمسِّ الذكر في حقِّ من ابتلي بالوسواس ومن

(١) رواه السائي (١٠١/١) عن سيدهما طلق بن علي رضي الله عنه

لم يُتَلَّ به من أهل المعافاة من ذلك^(١) .

قلنا له . هاتِ لنا عه ذلك بسد متصل بك إليه في هذه المسألة أنه صرح بذلك ، ولعله لا يجد ذلك أبداً ، لا سيما وقد انعقد الإجماع على أن الأولي للشخص مراعاة الخروج من الحلاف في كل عبادة أداها .

وهذه القاعدة هي مدار اصطلاح صاحب هذه الميزان ، وهاك نقول له إن ذلك شهادة منك على إمامك بالجهل بمرتبتَي الشريعة ، وعدم إطلاعه على العين الأولى من الشريعة كما أطلع عليها بقية المجتهدين

ونقول له أيضاً : أين اعتقادك في ورع إمامك الذي كان لا يدون مسألة واحدة مما استسطه من الكتاب والسنة حتى يعقد لها مجلساً من العلماء ، ويقول (أترتصون هذا ؟) فإذا قالوا : نعم ، قال لأبي يوسف أو محمد بن الحسن . (اكتب ذلك) ، وإن لم يرتضوه تركه !؟

واعتقادنا في جميع الأئمة المجتهدين أنهم كانوا لا يثبتون لهم قولاً في الشريعة إلا عند فقدم النص في ذلك عن الشارع ، فلو أن الإمام أبا حنيفة ظفر بحديث « مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ فَلْيَتْرَضْ »^(٢) . لقال به أيضاً ، وحمّله على أهل العافية من الوسواس مثلاً ، أو على الأكابر من العلماء والصالحين ، ونزل الحديثين على مرتبتي الميزان .

(١) كذا في (١) مصححاً ، وفي سائر النسخ (لا يقول بمطلوبية الطهارة مَسَّ مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ أبداً ، سواء أكان ممن يمسر عليه تجديد الطهارة أم لا) بدل (عَمَّ الحكم المعافاة من ذلك) .

(٢) رواه ابن ماجه (٤٨١) عن السيدة أم حبيبة رضي الله عنها

وَقَسْ عَلَى ذَلِكَ بِأَخِي كُلِّ مَا كَانَ وَاحِبَ الْفَعْلِ أَوْ التَّرِكِ فِي مَذْهَبِكَ ،
فَلَكَ فَعْلُهُ إِنْ كَسَتْ مِنْ أَهْلِهِ ، وَلَكَ تَرْكُهُ إِنْ عَجَزَتْ عَنْ فَعْلِهِ حَتَّى أَوْ شَرْعاً ؛
فَالْعَجْزُ الْحَسْبِيُّ مَعْرُوفٌ ، وَالْعَجْزُ الشَّرْعِيُّ : هُوَ كَمَا إِذَا رَأَيْتَ الْمَاءَ مَثَلًا
وَحَالَ دُونَهُ مَانِعٌ مِنْ سَعِ أَوْ قَاطَعَ طَرِيقَ مَثَلًا .

وَقَدْ تَقَدَّمَ أَوَّلُ « الْمِيرَانِ » أَنَّ مَرْتَبَتَهَا عَلَى التَّرْتِيبِ الْوَجُوبِيِّ لَا عَلَى
التَّحْيِيرِ^(١) ، وَإِنَّكَ أَنْ تَدْهَلَ عَنْ ذَلِكَ ، وَكَذَلِكَ تَقَدَّمَ أَنَّ كُلَّ مَنْ نَازَعًا مِنْ
الْمُقَلِّدِينَ فِي حَمْلِ الدَّلِيلِ أَوْ الْقَوْلِ عَلَى حَالِهِ ، وَادَّعَى أَنَّ إِمَامَهُ كَانَ
يَطْرُدُ الْقَوْلَ بِالتَّشْدِيدِ أَوْ التَّخْفِيفِ فِي حَقِّ كَرٍّ قَوِيٍّ وَصَعِيفٍ طَالَسَاهُ بِالْقُلُوبِ
الصَّحِيحِ عَنْ إِمَامِهِ أَوْ خَطَأَاهُ فِيمَا ادَّعَى^(٢) .

وَكُلُّ مَنْ نَوَّزَ اللَّهُ تَعَالَى قَلْبَهُ وَعَرَفَ مَقَامَ الْأَنْثَمَةِ فِي الْوَرَعِ وَعَدَمِ الْقَوْلِ
بِالرَّأْيِ فِي دِينِ اللَّهِ . . شَهِدَ لَهُمْ كُلُّهُمْ بِأَنَّ أَحَدًا مِنْهُمْ كَانَ لَا يَفْتِي أَحَدًا
بِرَخْصَةٍ إِلَّا إِنْ رَأَاهُ عَاجِرًا ، وَلَا بِعَرِيضَةٍ إِلَّا إِنْ رَأَاهُ قَادِرًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبَ
الْوَاقِعَةِ حَاضِرًا عِنْدَ إِمَامِهِ حِينَ أَفْتَى النَّاسَ بِذَلِكَ ، حَتَّى إِنْ صَاحِبَ هَذَا
النُّورِ يَعْرِفُ جَمِيعَ الْمَسَائِلِ الَّتِي أَفْتَى بِهَا إِمَامُهُ الْأَقْوِيَاءَ وَالصَّعَفَاءَ عَلَى
التَّفْصِيلِ ، وَقَدْ تَحَقَّقْنَا بِمَعْرِفَةِ ذَلِكَ ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ .

إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ : فَيُقَالُ لِكُلِّ مُقَلِّدٍ امْتَنَعَ مِنَ الْعَمَلِ بِقَوْلِ غَيْرِ إِمَامِهِ فِي
مَصَاتِقِ الْأَحْوَالِ : امْتَنَاعَكَ هَذَا تَعَثُّتٌ لَا وَرَعٌ ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ لَنَا : إِنَّكَ تَعْتَقِدُ
أَنَّ سَائِرَ أَثَمَةِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى هَدًى مِنْ رَبِّهِمْ ، وَإِنْ كُلُّ إِمَامٍ عَمِلْتَ بِقَوْلِهِ

(١) انظر (١٠٤/١) .

(٢) انظر (١٢٥/١) .

منهم ، فأنت علي هدي من ربك فيه ؛ وذلك لاغتراف الأئمة كلهم مداهم
من عين الشريعة ، ثم إن جميع ما اغترفوه منها لا يحرج عن مرتبتي الميراث
أبداً ، كما لا تخرج أنت عن أن تكون من أهل واحدة منهما ، فتعمل بما
أنت أهله من رحمة أو عريضة كما سيأتي سطره في (الجمع بين أقوال أئمة
المذاهب) إن شاء الله تعالى^(١) .

فإن قال لنا شافعي أيضاً . فعلى ما قرأتموه في هذه الميراث فلي أن
أصلي بلا قراءة فاتحة الكتاب مع القدرة عليها !

قلنا له . هي عزيمة ؛ فإن قدرت على قراءتها لم يجزئك غيرها ، وإن
كنت عاجزاً عن قراءتها فاقراً بغيرها ، وعلى ذلك مع الاصطلاح المتقدم
قريباً يحتمل قول الإمام أبي حنيفة بعدم تعيينها^(٢) ، وإن عظم مقلدوه الحكم
في ذلك للقادر والعاجز ، فافهم ، والحمد لله رب العالمين



(١) انظر (٤٦٩/١) .

(٢) انظر (٤٨/٢)

فصل

في أن تفصيل الجمل دليل على ارتباط جميع أقوال علماء الدين الشريعة

ومما يدلُّك على صحَّة ارتباط جميع أقوال علماء الشريعة بعين الشريعة
كارتباط الظلِّ بالشاحص ما يفضُّلونه من المجمل في الشريعة ؛ فما فصل
عالم ما أجمل في كلام من قبله من الأدوار إلا للدور المتَّصل به من الشارع
صلَّى الله عليه وسلَّم ، فالمئة في ذلك حقيقة لرسول الله صلَّى الله عليه
وسلَّم الذي هو صاحب الشرع ؛ لأنَّه هو الذي أعطى العلماء تلك المادة التي
فصلوا بها ما أجمل في كلامه ، كما أنَّ المئة بعده لكلِّ دور على من تحته ،
فلو قدَّر أنَّ أهل دور تعدُّوا من فوقهم إلى الدور الذي قبله . . لانقطعت
وصلتهم بالشارع ، ولم يهتدوا للإيصاح مُشكِلي ، ولا تفصيل مُجمل .

وتأمل يا أخي لولا أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم فصل بشريعته
ما أجمل في القرآن . . لبقِيَ القرآن على إجماله ؛ كما أنَّ الأئمَّة
المجتهدين لو لم يفضُّلوا ما أجمل في السنة . لقيت السنة على إجمالها ،
وهكذا إلى عصرنا هذا ، فلولا أنَّ حقيقة الإجمال سارية في العالم كلِّه من
العلماء^(١) ما شُرِّحت الكتب ، ولا تُرجمت من لسان إلى لسان ،

(١) كلامي (١، ٢) ، وفي سائر النسخ (العلم) بدل (العالم)

ولا وضع العلماء على الشروح حواشي ، كالشروح للشروح .

فإن قلت : فما الدليل على ما قلت من وجود الإجمال في الكتاب والتفصيل له في السنة ؟

قلنا : قوله تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم ﴿ إِنِّي بَيِّنُ لِّلنَّاسِ مَا يُرِيدُ ﴾ [الحج ١١١] ، فإن البيان وقع بعبارة أخرى غير عبارة الوحي الذي نزل عليه ، فلو أن علماء الأمة كانوا يستقلُّون بالبيان وتفصيل المجمل واستخراج الأحكام من القرآن . . . لكان الحقُّ تعالى اكتفى من رسوله صلى الله عليه وسلم بالتسليم للوحي من غير أن يأمره ببيان

وسمعت شيخنا شيخ الإسلام زكريا رحمه الله يقول : (لولا بيان رسول الله صلى الله عليه وسلم والمجتهدين لنا ما أجمل في الكتاب والسنة . . . لَمَّا قدر أحد منا على ذلك ؛ كما أنَّ الشارع لولا يثن لنا سنته أحكام الطهارة . . . ما اهتموا لكيفية من القرآن ، ولا قدرنا على استخراجها منه ، وكذلك القول في بيان عدد ركعات الصلوات من فرض ونفل ، وكذلك القول في أحكام الصوم والحج والزكاة وكيفية ، وبيان أصبتها وشروطها ، وبيان فرضها من سننها ، وكذلك القول في سائر الأحكام التي وردت مجملة في القرآن لولا أنَّ السنة بينت لما ذلك ما عرفناه ، والله تعالى في ذلك حكم وأسرار يعرفها العارفون) انتهى .

قال سيدي علي الخواص رحمه الله : (ومن هنا تعلم يا ولدي أنَّ السنة قاضية على ما يفهمه من أحكام الكتاب ، ولا عكس ؛ فإنه صلى الله عليه وسلم هو الذي أبان لنا أحكام الكتاب بالفاظ شريعته ، ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴾

إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴿١٤٣﴾ [النجم ١٤٣] ، وفي القرآن العظيم : ﴿وَإِنْ تَسْرَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء ٥٩] يعني : إلى الكتاب والسنة ، واعملوا بما وافقهما ، أو وافق أحدهما عندكم) انتهى .

[كمالُ مقام العالم برّدُ أقوال المجتهدين إلى الكتاب والسنة مع التسليم]
وسمعتُ سيدي عليّاً الخواص رحمه الله تعالى أيضاً يقول : (لا يكمل مقام العالم عبداً في العلم حتى يرّد سائر أقوال المجتهدين ومقلّديهم في سائر الأدوار إلى الكتاب والسنة ، ولا يصير عنده جهل بمنزَع قول واحد منها لو عُرض عليه) .

قال : (وهما يحرج عن مقام العوام ، ويستحقّ التلقب بالعالم ؛ وهو أول مرتبة تكون للعلماء بالله تعالى ، ثم يترقّى أحدهم عن ذلك درجة بعد درجة حتى يصير يستخرج جميع أحكام القرآن وآدابه من سورة « العاتحة » ، فإذا قرأ بها في صلاته رثما يكون ثوابه كثواب من قرأ القرآن كلّهُ ؛ من حيث إحاطته بمعانيه ، ثم يترقّى من ذلك حتى يصير يُخرج أحكام القرآن كلّهُ وأحكام الشريعة وجميع أقوال المجتهدين ومقلّديهم إلى يوم القيامة من أيّ حرف شاء من حروف الهجاء ، ثم يترقّى إلى ما هو أبلغ من ذلك) ، قال : (وهذا هو العالم الكامل عبداً) انتهى .

وسمعتُه مراراً يقول : (الجدال في الشريعة من بقايا النفاق ؛ لأنّه يُراد به إدحاض حجة الغير من العلماء) .

وقد قال تعالى : ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ

ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَصَصَتْ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا» (الباء ٦٥) فمن
 تعالى الإيمان عمن يجد في الحكم عليه بالشرعة حرجاً وصيفاً ، وقال
 صلى الله عليه وسلم : « عند مبيي لا ينبغي التارع »^(١) ، ومعلوم أن نزاع
 الإنسان لعلماء شريعته وجدالهم وطلب إدحاض حججهم التي هي الحق . .
 كالجدال معه صلى الله عليه وسلم وإن تماوت المقام في العلم ؛ فإن العلماء
 على مدرجة الرسل درجوا ، فكما يجب علينا الإيمان والتصديق بكل
 ما جاءت به الرسل وإن لم نفهم حكمته . . فكذلك يجب علينا الإيمان
 والتصديق بكلام الأئمة وإن لم نفهم علته حتى يأتينا عن الشارع ما يخالفه .
 وقد تقدّم نقل الإجماع على وجوب الإيمان والتصديق بشرائع الرسل
 كلهم وإن اختلفوا في التشريع ، وأنها كلها حق مع اختلافها وتباينها^(٢) ،
 وكذلك القول في مذاهب الأئمة المجتهدين ؛ يجب الإيمان بصحتها على
 سائر المقلّدين الذين يشهدون بتأييدها وتوافقها ؛ حتى يمرّ الله تعالى عليهم
 بالإشراف على عين الشريعة المطهرة الكبرى ، واتصال جميع أقوال العلماء
 بها ، فهناك يجد أحدهم جميع مذاهب المجتهدين ومقلّديهم ترجع إلى
 الشريعة المطهرة ، لا يخرج عنها من أقوالهم قول واحد ؛ لرجوعها جميعها
 إلى مرتبة الشريعة من تخفيف وتشديد

فما ثمّ عند صاحب هذا المشهد تحطئة لأحد من العلماء في قول له
 أصل فيها أبداً ، وإن وقع أن أحداً من المقلّدين خطأ أحداً في شيء من

(١) رواه بحوه البحاري (٣٠٥٣) ، ومسلم (١٦٣٧) عن سيدنا عبد الله بن عباس
 رضي الله عنهما .

(٢) انظر (١/ ١٧٠)

ذلك . . فليس هو خطأ في نفس الأمر ، وإنما هو خطأ عنده فقط ؛ لحماة
مدرسته عليه لا غير .

ورَوَّيَا عن الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه أنه كان يقول : (التسليم
نصف الإيمان) ، قال له الربيع الحيري (بل هو الإيمان كله يا أبا
عبد الله !) ، فقال : (أو هو كذلك) .

وكان الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه يقول : من كمال إيمان
العبد ألا يبحث في الأصول ولا يقول فيها : لِمَ ؟ ولا كيف ؟ فقليل له :
وما هي الأصول ؟ فقال : هي الكتاب والسنة وإجماع الأمة . انتهى^(١) .

أي . فنقول في كل ما جاء عن ربنا أو نبينا : آمناً بذلك على علم ربنا
فيه ، ويُقاس بذلك ما جاء عن علماء الشريعة ؛ فنقول : آمناً بكلام أئمتنا ،
من غير بحث فيه ولا جدال .

[إمكان الوصول إلى مقام أحد الأئمة المجتهدين]

فإن قلت : فهل يصح لأحد الآن الوصول إلى مقام أحد من الأئمة
المجتهدين ؟

فالجواب . نعم ؛ لأن الله تعالى على كل شيء قدير ، ولم يرِدْ لنا دليل
على منعه ، ولا في نفس الأدلة الصعبة ، هذا ما نعتقده وندين الله تعالى
به .

وقد قال بعضهم : إن الناس الآن يصلون إلى ذلك من طريق الكشف

(١) انظر الرسالة : (ص ٥٠٨) .

فقط ، لا من طريق النظر والاستدلال ؛ فإن ذلك مقام لم يدَّعه أحد بعد الأئمة الأربعة إلا الإمام محمد بن جرير ، ولم يُسلموا له ذلك كما مر^(١) .

وجميع من ادعى الاجتهاد المطلق إنما مراده : المطلق المتسبب الذي لا يخرج عن قواعد إمامه ؛ كابن القاسم وأصْبَحَ مع مالك ، وكمحمد وأبي يوسف مع أبي حنيفة ، وكالمزني والربيع مع الشافعي ؛ إذ ليس في قوة أحد بعد الأئمة الأربعة أن يتكسر الأحكام ويستخرجها من الكتاب والسنة فيما نعلم أبداً .

ومن ادَّعى ذلك قلنا له : فاستخرج لنا شيئاً لم يسبق لأحد من الأئمة استخراجُهُ ؛ فإنه يعجز ، فليتأمل ذلك مع ما قدمناه آنفاً من سعة قدرة الله تعالى ، لا سيما والقرآن لا تنقضي عجائبه ولا أحكامه في نفس الأمر ، فاعلم ذلك ، والحمد لله رب العالمين^(٢) .



(١) انظر (١/١٢٦) .

(٢) في هامش (أ) (بلع قراءة علي مؤلفه والجماعة حاضرون)

فصل

في عدم إنكار أكابر العلماء

على من انتقل من مذهب إلى مذهب

ومما يؤيد هذه الميراث . عدم إنكار أكابر العلماء في كل عصر على من انتقل من مذهب إلى مذهب ، إلا من حيث ما يتبادر إلى الأذهان من توهم الطعن في ذلك الإمام الذي حرج من مذهبه لا غير ، بدليل تقريرهم لذلك المنتقل على المذهب الذي انتقل إليه ؛ إذ المذاهب كلها عندهم طريق إلى الجنة كما سيأتي بيانه أواخر (الأمثلة المحسوسة) إن شاء الله تعالى (١) ، فكل من سلك طريقاً منها أوصلته إلى السعادة والجنة .

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى . (ولم يبلغنا عن أحد من الأئمة أنه أمر أصحابه بالتزام مذهب معين لا يرى صحة خلافه ، بل المنقول عنهم تقريرهم الناس على العمل بقوى بعضهم بعضاً ؛ لأنهم كلهم على هدى من ربهم) .

وكان يقول أيضاً : (لم يبلغنا في حديث صحيح ولا ضعيف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أحداً من الأمة بالتزام مذهب معين لا يرى خلافه ، وما ذلك إلا لأن كل مجتهد مصيب) انتهى (٢) .

(١) انظر (١/٢٤٤)

(٢) بعض علماء أصول الفقه على أن الأصح أن المقلد يلزمه التزام مذهب معين من مذاهب =

ونقل القرافي الإجماع من الصحابة رضي الله تعالى عنهم على أن من استفتى أنا بكر وعمر رضي الله عنهما وقُلدهما ، فله بعد ذلك أن يستفتي غيرهما من الصحابة ، ويعمل به من غير نكير ، وأجمع العلماء على أن من أسلم فله أن يقلد من شاء من العلماء بغير حجة ، ومن ادّعى دفع هدير الإجماعين فعليه الدليل انتهى^(١)

وكان الإمام الرّماني من أتية المالكية يقول (يحور تقليد كل من أهل المذاهب في النوازل ، وكذلك يجوز الانتقال من مذهب إلى مذهب ، لكن بثلاثة شروط :

الأول : ألا يجمع بينهما على وجه يخالف الإجماع ؛ كمن تروج بغير صداق ولا ولي ولا شهود ، فإن هذه الصورة لم يقل بها أحد .

الثاني : أن يعتقد فيمن يقلده المفضل ببلوغ أحاربه إليه .

الثالث : ألا يقلد وهو في عَمَاة من دينه ؛ كأن يقلد في الرحصة من غير شرطها) انتهى^(٢) .

المجتهدين يعتقد أرفع من غيره ، والأصل كذلك أن له الخروج عنه فيما لم يصل به إلا إن أدى ذلك إلى تلغ الرحص فلا يجوز ؛ بأن يأخذ من كل مذهب ما هو لأهون فيما يقع من مسائل ، وقد صرح الرزكشي بعدم وجوب التزام مذهب معين في كل واقعة ، وذكر ما يقرب مما ذكره الإمام الشيرازي رحمهم الله جميعاً انظر في الحر المحيط (٣١٩/٦) ، وفي حاية الوصول في شرح لب الأصول ، (ص ١٦٠)

(١) انظر في فائس الأصول في شرح لمحصل (٣٩٦٣/٩)

(٢) نقله عنه القرافي في شرح تفتح الفصول (ص ٤٣٢)

وقال القرافي : (يحور الانتقال من جميع المذاهب إلى بعضها بعضاً في كل ما لا يُتَقَصُّ فيه حكمٌ حاكم ، وذلك في أربعة مواضع ^(١) : أن يحالف الإجماع ، أو النص ، أو القياس الجلي ، أو القواعد) انتهى ^(٢)

[ذكر بعض العلماء ممن انتقل من مذهب إلى آخر]

قال الجلال السيوطي رحمه الله تعالى (وممن بلغنا أنه انتقل من مذهب إلى آخر من غير تكبر عليه من علماء عصره .

- الشيخ عبد العزيز بن عمران الخزاعي كان من أكابر المالكية ، فلما قدم الإمام الشافعي بغداد تبعه ، وفراغ عليه كتبه ، ونشر علمه .

- ومنهم : محمد بن عبد الله بن عبد الحكم . كان على مذهب الإمام مالك ، فلما قدم الإمام الشافعي إلى مصر انتقل إلى مذهبه ، وصار يحث الناس على اتباعه ، ويقول . يا إخواني ! هذا ليس بمذهب إنما هو شريعة كلُّه ، وكان الإمام الشافعي يقول له . سترجع إلى مذهب أبيك ، فلما مات الإمام الشافعي رجع كما قال الإمام الشافعي ، وكان يظنُّ أنَّ الإمام يستحيله على حلقة درسه بعده ، فلما استنصف البويطي رجع ابن عبد الحكم ، وصحَّت دراسة الشافعي رضي الله تعالى عنه .

- ومنهم إبراهيم بن خالد البغدادي : كان حنفيًا ، فلما قدم الشافعي ببغداد ترك مذهبه واتبعه .

(١) أي وما يُعَصَّر فيه حكم الحاكم يكون في أربعة مواضع

(٢) شرح تنقيح الوصول (ص ٤٣٢) .

- ومنهم : أبو ثور كان له مذهب فتركه ، واتبع الشافعي .

- ومنهم : أبو جعفر بن نصر الترمذي ، رأس الشافعية بالعراق ، كان أولاً حنفيًا ، فلما حج رأى ما يقتضي انتقاله لمذهب الشافعي ، فتمعن على الربيع وغيره من أصحاب الشافعي .

- ومنهم أبو جعفر الطحاوي . كان شافعيًا ، وتمعن على حاله المرني ، ثم تحول حنفيًا بعد ذلك

- ومنهم الخطيب البغدادي الحافظ كان حنليًا ، ثم عمل شافعيًا .

- ومنهم : ابن فارس صاحب كتاب « المعجم في اللغة » ، كان شافعيًا تبعاً لوالده ، ثم انتقل إلى مذهب مالك

- ومنهم : اليف الأمدي الأصولي المشهور : كان حنليًا ، ثم انتقل إلى مذهب الشافعي .

- ومنهم : الشيخ نعم الدين بن حلف المقدسي ، كان حنليًا ، ثم تتمعن على الشيخ موفق الدين ، ودرس في مدرسة أبي عمرو ، ثم تحول شافعيًا ، وارتفع شأنه .

- ومنهم : الشيخ محمد بن الدّهان التحوي : كان حنليًا ، ثم انتقل إلى مذهب الشافعي ، ثم تحول حنفيًا حين طلب الخليفة بحويًا يعلم ولده النحو ، ثم إنه تحول شافعيًا حين شغرت وظيفة تدريس النحو بالظامية لما شرط صاحبها ألا ينزل فيها إلا شافعي المذهب ، ولم يكن هناك أحد أعلم منه بالحق والنحو .

- ومنهم الشيخ نقي الدين ابن دقيق العيد : كان أولاً مالكيّاً تبعاً لوالده ، ثمّ تحوّل إلى مذهب الشافعيّ .

- ومنهم : شيخ الإسلام كمال الدين بن يوسف الدمشقيّ : كان حنليّاً ، ثمّ انتقل إلى مذهب الشافعيّ

- ومنهم : الإمام أبو حيان كان أولاً عليّ مذهب أهل الطاهر ، ثمّ عمل شافعيّاً (انتهى كلام الحلال السيوطي رحمه الله تعالى)^(١) .

[حكم الانتقال من مذهب إلى مذهب عند بعض العلماء]

وقال صاحب « جامع الفتاوى » من الحنفية . (يجوز للحنفي أن ينتقل إلى مذهب الشافعي ، وبالعكس ، لكن بالكلية ، أمّا في مسألة واحدة فلا يمكن ؛ كما لو حرق دم من مدن حنفيّ ، وسأل . . فلا يجوز له أن يصلي قبل أن يفعله ؛ اقتداء بمذهب الشافعي في هذه المسألة ، فإن صلّى بطلت صلاته)^(٢)

وقال بعضهم : ليس لعامي أن يتحوّل من مذهب إلى مذهب ، حنفيّاً كان أو شافعيّاً ، والمشهور غيره كما سيأتي

وقال بعضهم يجوز للشافعيّ أن يتحوّل حنفيّاً ، ولا عكس

(١) جريل المواهب في اختلاف المذاهب (ص ٥٣) وما بعدها

(٢) انظر « جريل المواهب في اختلاف المذاهب » (ص ٥٠ ، ٥١) ، و « البحر الرائق » (٢٩٢ / ٦)

قال الجلال السيوطي : (وهذه دعوى لا برهان عليها ، وقد أدركها علماءنا ، وهم لا يبالعون في الكبر على من كان مالكيًا ، ثم عمل حفيًا أو شافعيًا ، ثم تحول بعد ذلك حنبليًا ، ثم رجع إلى مذهب مالك ، وإنما يطهرون الكبر على المتقل ؛ لإيهامه التلاعب بالمذاهب)^(١) .

وجرم الرافعي بجوار ذلك ، وتبعه النووي ، وعبارة « الروضة » : (إذا دُوت المذاهب فهل يجوز للمقلد أن ينتقل من مذهب إلى مذهب آخر ؟ إن قلنا : يلزمه الاجتهاد في طلب الأعلم ، وغلب على ظنه أن الثاني أعلم . فيبني أن يجوز ، بل يجب ، وإن حيرناه فيسفي أن يجوز أيضاً ؛ كما لو قلد في القلة هذا أياماً وهذا أياماً) انتهى كلام « الروضة »^(٢) .

فلولا أن علماء السلف رأوا أنه ليس بذلك بأس . . ما أقرؤوا من انتقل من مذهب إلى غيره ، ولولا علمهم بأن الشريعة تشمل المذاهب كلها ونعمتها لأنكروا عليه أشد الكبر .

ثم لا يخلو أمر السلف من أمرين ؛ إما أن يكونوا قد اطلعوا على عين الشريعة ، ورأوا اتصال جميع المذاهب بها ، أو سكتوا على ذلك إيماناً بصحة كلام الأئمة وتسليماً لهم

وإن قال أحد من المالكية اليوم . بشر ما صنع من ينتقل من مذهبه إلى غيره .

قلنا له : بل بشر ما قلت أنت ؛ لأن إمام مذهبك الشيخ جمال الدين بن

(١) انظر « حرييل المواهب في اختلاف المذاهب » (ص ٤٤) وما بعدها

(٢) روضة الطالبين (١٠٨ / ١١)

الحاجب والإمام القرافي جوراً ذلك ، فقولك هذا تعصب محض ؛ فإن الأئمة كلهم في الحق سواء ، فليس مذهب أولى بالشريعة من مذهب^(١) .

وقد مثل الجلال السيوطي رحمه الله تعالى عن حنفي يقول : يجوز للإنسان أن يتحول حنفياً ، ولا يجوز للحنفي أن يتحول شافعيّاً أو مالكيّاً أو حنبليّاً

فقال : (قد تقدّم أننا قلنا : إن هذا تحكّم من قائله ؛ لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ، ولم يرد لنا في حديث صحيح ولا صعيّف تمييز أحد من أئمة المذاهب على غيره على التعيين ، والاستدلال بتقديم زمن أبي حنيفة رضي الله عنه لا يتنهض حجة ، ولو صحّ لوجب تقليده على كلّ حال ، ولم يجر تقليد غيره ألبتة ، وهو خلاف الإجماع ، وخلاف ما رواه البيهقي في كتاب « المدخل » عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « مهما أوتيتُم من كتاب الله فالعمل به واجتنبوا عذر لأحد في تركه ، فإن لم يكن في كتاب الله فسنّة لي ماضية ، فإن لم يكن سنة لي فما قال أصحابي ؛ لأن أصحابي كالنجوم في السماء ؛ فأبوا أخذتم به فقد اهتديتم ، واختلاف أصحابي لكم رحمة »^(٢)) انتهى^(٣) .

قال الجلال السيوطي رحمه الله تعالى : (ثم إنّه يلزم من تخصيص تحريم الانتقال بمذهب الإمام أبي حنيفة . . طرد ذلك في بقية المذاهب ؛

(١) انظر « جريل المواهب في اختلاف المذاهب » (ص ٤٤)

(٢) المدخل إلى السنن الكبرى (١٥٢) .

(٣) انظر « جريل المواهب في اختلاف المذاهب » (ص ٤٤ ، ٤٥)

فيقال بتحريم الانتقال من مذهب المتقدم بالزمن إلى مذهب المتأخر ،
كالشافعي يتحول مالكيًا ، والحنبلي يتحول شافعيًا ، دون العكس ، وكلُّ
قول لا دليل عليه فهو مردود على صاحبه ؛ قال صلى الله عليه وسلم : « كلُّ
عملٍ ليس عليه أمرنا فهو ردٌّ » (انتهى)^(١)

[منع تفضيل إمامٍ على إمامٍ آخر]

ورأيتُ فتوى أخرى له مطوّلة قد حثَّ فيها على اعتقاد أن سائر أئمة
المسلمين على هدى من ربهم ، وإن تفاوتوا في العلم والفصل ، ولا يجوز
لأحد التفضيل الذي يؤدي إلى نقص في غير إمامه قياساً على ما ورد في
تفضيل الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ؛ فقد حرّم العلماء التفضيل المؤدّي
إلى نقص نبيٍّ أو احتقاره ، لا سيما إن أدّى ذلك إلى خصام ووقعة في
الأعراض .

وقد وقع الاختلاف بين الصحابة في الفروع وهم حير الأمة ، وما بلغنا
أن أحداً منهم حاصم من قال بخلاف قوله ، ولا عاداه ، ولا نسه إلى خطأ
ولا قصور نظر ، وفي الحديث : « اختلاف أمتي رحمة »^(٢) ، وكان
الاختلاف على من قبلنا عداياً ، أو قال . هلاكاً . انتهى^(٣) .

ومعنى (رحمة) ؛ أي توسعة على الأمة ، ولو كان أحد من الأئمة

(١) انظر : جريل المواهب في اختلاف المذاهب (ص ٤٥) ، وقد سبق تحريج الحديث
(١٦٩ / ١)

(٢) سبق تحريجه (٩٥ / ١) .

(٣) انظر : جريل المواهب في اختلاف المذاهب ، (ص ٢٥) وما بعدها

محطناً في نفس الأمر لما كان اختلافهم رحمة .

قال : (وقد استطعت من حديث : « أصحابي كالجوع بأيتهم اقتديتم اقتديتم »^(١)) أسأ إذا اقتديا بأي إمام كان . اقتدينا ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم حثراً في الأخذ بقول من شئت منهم من غير تعيين ؛ وما ذلك إلا لكونهم كلهم على هدى من ربهم ، ولو كان المصيب من المجتهدين واحداً والباقي محطناً لكنت الهدية لا تحصل لمن قلّد الباقي ، وكان محمد بن حرم يقول في حديث : « إذا اجتهد الحاكم وأخطأ فله أجر » ، وإن أصاب فله أجران^(٢) . إن المراد بالأخطأ هنا : عدم مصادفة الدليل كما تقدم ، لا الخطأ الذي يخرج صاحبه عن الشريعة ؛ إذ لو خرج به عن الشريعة لم يحصل له به أجر (انتهى)^(٣) .

وقد دخل هارون الرشيد على الإمام مالك رضي الله عنه فقال له .
دعني - أما عبد الله - أفرق هذه الكتب التي ألّفها ، وأنشرها في بلاد الإسلام ، وأحمل عليها الأمة

فقال له : يا أمير المؤمنين ؛ إن اختلاف العلماء رحمة من الله على هذه الأمة ، فكلّ يتبع ما صحّ دليله عنده ، وكلّ على هدى ، وكلّ يريد الله .
وكان الإمام مالك يقول : كثيراً ما شاؤني هارون الرشيد أن يعلّق كتاب « الموطأ » في الكعبة ، ويحمل الناس على ما فيه

(١) سبق تحريجه (٢١٢ / ١)

(٢) سبق تحريجه (٩ / ١) .

(٣) انظر « جريد المواهب في اختلاف المذاهب » (ص ٢٤ ، ٢٨) .

قلتُ له لا تفعل ؛ لأن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
اختلجوا في المروع ، وتمرقوا في الملاد ، وكل مصيب
فقال : زادك الله توفيقاً يا أبا عبد الله . انتهى^(١)

فانظر يا أخي إن كنت مالكياً إلى قول مامك وكل مصيب !
وسمعت شيخنا شيخ الإسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول : (لما حجَّ
المنصور قال للإمام مالك : إنني عرمت على أن أمر بكتك هذه التي
وضعتها فتسح ، ثم أبعث بها إلى كل مصر من أمصار المسلمين ، وأمرهم
أن يعملوا بما فيها ، ولا يتعدّوه إلى غيره ، فقل الإمام مالك رحمه الله
تعالى . لا تفعل ذلك يا أمير المؤمنين ؛ فإن الناس قد سيقت إليهم أقاويل ،
وسمعوا أحاديث ، ورووا روايات ، وأحد كل قوم بما سيق إليهم ، ودانوا
إلى الله تعالى به ؛ فدع الناس وما اختاروا لأنفسهم في كل بلد) انتهى^(٢) .

[أحوال المُنتَقِل من مذهب إلى آخر]

ورأيت بخط الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى ما نصّه حين
سُئِلَ عن الانتقال من مذهب إلى آخر : (الذي أقول به إنَّ للمنتقل
أحوالاً :

أحدها : أن يكون الحامل له على الانتقال أمراً دنيوياً اقتضته الحاجة إلى
الرفاهية اللاتفة به ؛ كحصول وظيفة أو مرتبة أو قرب من الملوك وأكابر

(١) رواه نحوه أبو نعيم في حلية الأولياء : (٣٣٢ / ٦)

(٢) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله : (٨٧٠)

الدنيا فهذا حكمه حكم مهاجر أم قيس^(١) ؛ لأنه الأعرس من مقاصده .

الثاني . أن يكون الحامل له على الانتقال أمراً دينياً كذلك ، لنكته عامي لا يعرف الفقه ، وليس له من المذهب سوى الاسم ؛ كعالم المباشريين وأركان الدولة وخدامهم وخدام المدارس فمثل هذا أمره خفيف إذا انتقل عن مذهبه الذي كان يرغم أنه متفبده ، ولا يبلغ إلى حد التحريم ؛ لأنه إلى الآن عامي لا مذهب له ، فهو كمن أسلم جديداً ؛ له التمدد بأي مذهب شاء من مذاهب الأئمة .

الثالث أن يكون الحامل له أمراً دينياً كذلك ، ولنكته من القدر الرائد عادة على ما يليق بحاله ، وهو فقيه في مذهبه ، وأراد الانتقال لغرض الدنيا الذي هو من شهوات نفسه المنسومة - فهذا أمره أشد ، وربما وصل إلى حد التحريم ؛ لتلاعبه بالأحكام الشرعية لمجرد عرض الدنيا مع عدم اعتقاده في صاحب المذهب الأول أنه على كمال هدى من ربه ؛ إذ لو اعتقد أنه على كمال هدى ما انتقل عن مذهبه .

الرابع : أن يكون انتقاله لغرض ديني ، ولنكر كان فقيهاً في مذهبه ، وإنما انتقل لترجيح المذهب الآخر عنده ؛ إما رآه من وصوح أدلة وقوة مداركه ؛ فهذا إما يجب عليه الانتقال ، أو يجوز له ، كما قاله الرافعي وقد أقر العلماء من انتقل إلى مذهب الشافعي حين قدم مصر ، وكانوا خلقاً كثيراً مقلدين للإمام مالك .

(١) روى لطبراني في المعجم الكبير (١٠٦/٩) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (من هاجر ينبغي شيئاً فهو له ؛ هاجر رجل ليتزوج امرأة يقال لها أم قيس ، وكان يسئ مهاجر أم قيس) .

الخامس : أن يكون انتقاله لغرض ديني ، لكنه كان عارياً من الفقه ، وقد اشتغل بمذهبه فلم يحصل منه على شيء ، ووجد مذهب غيره أسهل عليه ، بحيث يرجو سرعة إدراكه والتفقه فيه : فهذا يجب عليه الانتقال قطعاً ، ويحرم عليه التحلف ؛ لأن تفقه مثله على مذهب إمام من الأئمة الأربعة خير من الاستمرار على الجهل ؛ فإنه ليس له من التمدد سوى الاسم ، والإقامة على الجهل بقص عظيم في المؤمن ، وقل أن تصح معه صادة) .

قال الجلال السيوطي . (وأظن أن هذا هو السبب في تحوّل الطحاوي حنفياً بعد أن كان شافعياً ، فإنه كان يقرأ على حاله الإمام المربي ، فتعسر يوماً عليه الفهم ، فحلف المربي أنه لا يجيء منه شيء ، فانتقل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة ففتح الله تعالى عليه ، وصنف كتاباً عظيماً شرح فيه المعاني والآثار ، وكان يقول لو عاش خالي ورآني اليوم لكفر عن يمينه) انتهى

(السادس . أن يكون الانتقال لا لغرض ديني ولا دنيوي ؛ بأن كان مجرداً عن القصدتين جميعاً : فهذا يجوز مثله للعامة ، وأمّا العقبة فيكره له ، أو يُسمع منه ؛ لأنه قد حصل فقه ذلك المذهب الأول ، ويحتاج إلى زمن آخر ليحصل فيه فقه المذهب الآخر ، فيشيعه ذلك عن الأمر الأهم الذي هو العمل بما تعلمه قل ذلك ، وقد يموت قبل تحصيل مقصوده من المذهب الآخر ، فالأولى لمثل هذا ترك ذلك) انتهى كلام الجلال السيوطي رحمه الله تعالى^(١) .

(١) انظر : جزيل المواهب في اختلاف المذاهب ١ (ص ٤١) وما بعدها

[خلاصة في بيان سعة الشريعة وأن جميع الأئمة على هدى من ربهم]

فقد بان لك يا أحي من جميع ما قرأناه في هذا الفصل من عدم إنكار أهل الأعصار على من انتقل من مذهب إلى آخر . . أنهم كانوا يرون الشريعة واسعة ، وأن جميع الأئمة على هدى من ربهم ، وقد أجمع أهل الكشف على ذلك ، ولا يصح أن يجمع مثلهم على ضلالة

وقالوا كل قول من أقوال علماء هذه الأمة موافق للشريعة في نفس الأمر وإن لم يظهر لبعض المقلدة ذلك ، كما أن كل قول من أقوال علماء هذه الشريعة موافق لشريعة نبي من تقدم ، وأن من عمل بما اتفق عليه العلماء كلهم . . فكأنه عمل بغالب شرائع الأنبياء ، وربما كان له من الأجر كأجر جميع أتباع الأنبياء كلهم ؛ إكراماً لأئمة محمد صلى الله عليه وسلم .

وسمعت سيدي علياً الحواص رحمه الله تعالى يقول : (كل من نور الله تعالى قلبه علم أن سكوت العلماء على من انتقل من مذهب إلى آخر إنما هو لعلمهم بأن الشريعة تعمهم كلهم وتشملهم ، فيحمل قول من رجح قول إمامه على غيره على أنه لم يبلغ إلى مقام الكمال حال قوله ذلك) .

وقد قدمنا في إيضاح الميراث وحوت اعتقاد الترجيع على كل من لم يصل إلى الإشراف على العين الأولى من الشريعة^(١) ، وبه صرح إمام الحرمين وابن السمعاني والعزالي وإلكيا الهراسي وغيرهم ، وقالوا لتلامذتهم :

(١) انظر (١٠٨/١) .

(يجب عليكم التقيّد بمذهب إمامكم الشافعي ، ولا عذر لكم عند الله تعالى في العدول عنه) انتهى .

ولا خصوصيّة للإمام الشافعي في ذلك عند كلّ مَنْ سَلِمَ من التعصّب ، بل كلّ مقلّد من مقلّدي الأئمّة يجب عليه اعتقاد ذلك في إمامه ما دام لم يصل إلى شهود حين الشريعة الأولى .

وأما قوله صلى الله عليه وسلم : « الأئمّة من قريش »^(١) : فيحتمل أن يكون مراده : الخلافة ، ويحتمل أن يكون مراده : إمامة الدين ، وإذا تطرّق الاحتمال سقط الاستدلال .

وقد فتش العلماء فوجدوا غالب الأئمّة المجتهدين من الموالى ؛ كالإمام أبي حنيفة ، والإمام مالك ؛ فإنة من بني أصح ، والنّحعي من الثّجّع ؛ وهم قوم من اليمن لا من قريش ، ومحمد بن الحسن رضي الله عنه والإمام أحمد شيانئان ؛ وهما من ربيعة لا من قريش ولا من مضر ، والثوري من بني ثور بن عمرو بن أد ، وكذلك مكحول والأوزاعي من الموالى وأضرابهم ، والحمد لله ربّ العالمين^(٢)



(١) رواه الحاكم (٧٦/٤) عن سيده علي بن أبي طالب رضي الله عنه

(٢) في هامش (١) (بلغ قراءة علي مؤلفه) ، وفيه بلاغ آخر بخط معاير كتب بالأحمر (بلغ)

فصل

في بيان استحالة خروج شيء من أقوال المجتهدين عن الشريعة

وذلك لأنهم يتّوا قواعد مذاههم على الحقيقة التي هي أعلى مرتبة الشريعة ، كما شوها على ظاهر الشريعة على حدّ سواء ، وأنهم كانوا عالمين بالحقيقة أيضاً خلاف ما يظنه بعض المقلّدين فيهم ، فكيف يصح خروج شيء من أقوالهم عن الشريعة ؟

ومن نازعنا في ذلك فهو جاهل بمقام الأئمّة ، فوالله ؛ لقد كانوا علماء بالحقيقة والشريعة معاً ، وإنّ في قدرة كلّ واحد منهم أن ينشر الأدلة الشرعية على مذهبه ومذهب غيره بحكم مرتبتي هذه الميراث ؛ فلا يحتاج أحد بعده إلى النظر في أقوال مذهب آخر ، لكنّهم رضي الله عنهم كانوا أهل انصاف وأهل كشف ؛ فكانوا يعرفون أنّ الأمر يستقرّ في علم الله تعالى على عدّة مذاهب مخصوصة لا على مذهب واحد ؛ فأبقوا كلّ واحد لمن بعده عدّة مسائل عرف من طريق كشفه أنّها تكون من جملة مذهب غيره ، فترك الأخذ بها من باب الانصاف والاتباع لما أطعهم الله تعالى عليه من طريق كشفهم أنّه مراد له تعالى ، لا من باب الإيثار بالقرب الشرعية ، والرغبة عن السنة ، كما أطلع الأولياء على قسمة الأرزاق المحسوسة لكلّ إنسان

فاظنر يا أخي في أقوال أئمّة المذاهب . تجد أحدهم إن خُفّ في مسألة

شدّد في مسألة أخرى ، وبالعكس ، كما سيأتي سطه في توجيه أقوالهم في أبواب الفقه إن شاء الله تعالى^(١) .

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول : (إنما أئمة المذاهب مذاهبهم بالمشي على قواعد الحقيقة مع الشريعة ؛ إعلاماً لاتباعهم بأنهم كانوا علماء بالطريقين) .

وكان يقول : (لا يصح خروج قول من أقوال الأئمة المجتهدين عن الشريعة أبداً عند أهل الكشف قاطبة ، وكيف يصح خروجهم عن الشريعة مع اطلاعهم على مواد أقوالهم من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة ، ومع الكشف الصحيح ، ومع اجتماع روح أحدهم بروح رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسؤاله عن كل شيء توقّفوا فيه من الأدلة هل هذا من قولك يا رسول الله أم لا ؟ يقظة ومشافهة بالشروط المعروفة بين أهل الكشف ؟)

وكذلك كانوا يسألونه صلى الله عليه وسلم عن كل شيء فهموه من الكتاب والسنة قبل أن يدوّنوه في كتبهم ويدينوا الله تعالى به ، ويقولون : يا رسول الله ؛ قد فهمنا كذا من آية كذا ، وفهمنا كذا من قولك في الحديث الفلاني كذا ، فهل ترنصيه أم لا ؟ ويعملون بمقتضى قوله وإشارته .

[ثبوت الكرامات للأئمة المجتهدين ؛ كالكشف]

ومن توقّف فيما ذكرناه من كشف الأئمة المجتهدين ، ومن اجتماعهم برسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث الأرواح قلنا له ؛ هذا من

(١) انظر (١/٤٦٩) .

جملة كرامات الأولياء بيقين ، وإن لم يكن الأئمة المجتهدون أولياء فما على
وحه الأرض ولياً أبداً !

وقد اشتهر عن كثير من الأولياء الذين هم دون الأئمة المجتهدين في
المقام بيقين . . أنهم كانوا يجتمعون برسول الله صلى الله عليه وسلم كثيراً ،
ويصدقهم أهل عصرهم على ذلك ؛ كسيدي الشيخ عبد الرحيم القراوي ،
وسيدي الشيخ أبي مدين المغربي ، وسيدي الشيخ أبي السعود بن
أبي العثائر ، وسيدي الشيخ إبراهيم الدسوقي ، وسيدي الشيخ أبي الحسن
الشاذلي ، وسيدي الشيخ أبي العباس المُرسي ، وسيدي الشيخ إبراهيم
المُتبولي ، وسيدي الشيخ جلال الدين السيوطي ، وسيدي الشيخ أحمد
الزواوي البحيري ، وجماعة ذكرناهم في كتاب « طبقات الأولياء » .

ورأيت ورقة بخط الشيخ جلال الدين السيوطي عند أحد أصحابه ؛ وهو
الشيخ عبد القادر الشاذلي مرأسدة لشخص سأل في شفاعته عند السلطان
قايتباي رحمه الله تعالى . (اعلم يا أخي : أسي قد اجتمعت برسول الله
صلى الله عليه وسلم إلى وقتي هذا خمساً وسبعين مرة^(١) ؛ يقظة ومشافهة ،
ولولا خوفي من احتجابه صلى الله عليه وسلم عني بسبب دخولي للولادة . .
لطلعتُ القلعة ، وشعنتُ فيك عند السلطان ، وإني رجل من خدام حديثه
صلى الله عليه وسلم ، وأحتاج إليه في تصحيح الأحاديث التي ضغفها
المحدثون من طريقهم ، ولا شك أن نفع ذلك أرجح من معك أنت
يا أخي) انتهى .

(١) في (و) : (خمسين) بدل (سبعين) .

ويؤيد الشيخ جلال الدين في ذلك ما اشتهر عن سيدي محمد بن زين
 المادح لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يرى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بقطعة ومشافهة ، ولما حجَّ كلُّه من داخل القبر ، ولم يرل هذا مقامه
 حتى طلب منه شخص من الثَّرائفة أن يشفع له عند حاكم البلد ، فلما دخل
 عليه أجلسه على ساطه ، فاقطعت عنه الرؤية ، فلم يرل ينتلُب من
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الرؤية حتى تراءى له من بعيد ، فقال :
 تطلب رؤيتي مع جلوسك على ساط الطلّمة ؟ لا سبيل لك إلى ذلك ، فلم
 يلبعا أنه رآه بعد ذلك حتى مات انتهى

وقد بلغنا عن الشيخ أبي الحسن الشاذلي وتلميذه الشيخ أبي العباس
 المُرسى وغيرهما : أنهم كانوا يقولون . (لو احتججتُ عنا رؤية رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ما عذذنا أنفسنا من جملة المسلمين) .
 فإذا كان هذا قول آحاد الأولياء فالأئمة المجتهدون أولى بهذا المقام .

[تحقّق الأئمة المجتهدين بالشرعية ظاهراً وباطناً]

وكان سيدي عليّ الخوّاص رحمه الله تعالى يقول : (لا ينبغي لمقلّد أن
 يتوقّف في العمل بقول من أقوال أئمة المذاهب ويطالبهم بالدليل على ذلك ؛
 لأنّه سوء أدب في حقّهم ، وكيف ينبغي التوقّف عن العمل بأقوال قد بُيّت
 على صحيح الأحاديث ، وعلى الكشف الصّحيح الذي لا يخالف الشريعة
 أدأ ؟ فإن علم الكشف إخبار بالأمور على ما هي عليه في نفسها ، وهذا
 إذا حقّقته وجدته لا يخالف الشريعة في شيء ، بل هو الشريعة بعينها ؛ فإن

رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحبر إلا بالواقع ؛ لعصمته من الباطل والظن (انتهى) ، وسيأتي بيان ذلك قريباً إن شاء الله تعالى^(١)

وسمعت سيدي علياً المرصفي رحمه الله تعالى يقول مراراً^(٢) . (كان أئمة المذاهب رضي الله عنهم وارثين لرسول الله صلى الله عليه وسلم في علم الأحوال وعلم الأقوال معاً ، خلاف ما يتوهمه بعض المتصوفة حيث قال إن المجتهدين لم يرثوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا علم المقال فقط ، حتى إن بعضهم قال . جميع ما علمه المجتهدون كلهم . ربع علم رجل كامل عندنا في الطريق ؛ إذ الرجل لا يكمل عندما حتى يتحقق في مقام ولايته معلوم الحصرات الأربع في قوله تعالى : ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ ﴾ [الحديد ٣] ، وهؤلاء المجتهدون لم يتحققوا سوى بعلم حضرة اسمه الطاهر فقط ، لا علم لهم بعلم حضرة الأول ، ولا الأبد ، ولا بعلم الحقيقة) انتهى .

قلت : وهذا كلام جاهل بأحوال الأئمة الذين هم أوتاد الأرض وقواعد الدين^(٣) ، والله أعلم .

وسمعت سيدي علياً الخوّاص أيضاً يقول : (كل من نور الله تعالى قلبه . وجد مذهب المجتهدين وأتباعهم كلها تتصل برسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ من طريق السند الظاهر بالعنقة ، ومن طريق إمداد قلبه

(١) انظر (١ / ٢٢٥ - ٢٢٦) .

(٢) في (و) (الحواص) بدل (المرصفي)

(٣) يقصد كلام بعض المتصوفة الذي نقله عنهم سيدي الشيخ علي المرصفي رحمه الله تعالى

صلى الله عليه وسلم لجميع قلوب علماء أئمة ، فما أثقت مصاح عالم إلا من
مشكاة نور قلب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فافهم)

وسمعت يقول مرة أخرى : (ما من قول من أقوال المجتهدين ومقلديهم
إلا وينتهي سنده برسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم بجبريل ، ثم
بحضرة الله عز وجل النبي تحل من التكيف ، من طريق السد الطاهر ،
والسند الباطن ؛ الذي هو علم الحقيقة المؤيدة بالعصمة ، فمن نقل علمها
على الحقيقة لم يصح منه خطأ في قول من أقواله ، وإنما يقع الخطأ في
طريق الأخذ عنها فقط .

فكما يقال . إن جميع ما رواه المحدثون بالسند الصحيح المتصل ينتهي
سنده إلى حضرة الحق جل وعلا . فكذلك يقال فيما نقله أهل الكشف
الصحيح من علم الحقيقة ؛ وذلك لأن جميع مصابيح علماء الظاهر والباطن
قد أثقت من نور الشريعة ؛ فما من قول من أقوال المجتهدين ومقلديهم إلا
وهو مؤيد بأقوال أهل الحقيقة لاشك عندنا في ذلك) انتهى .

وهذا سبب تأييدي لكلام أئمة الشريعة بتوجيهي لكلامهم بكلام أهل
الحقيقة في كل مسألة من (باب الطهارة) إلى آخر أبواب العقيدة كما
سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى ، ولا أعلم أحدا سبقني إلى الترام ذلك في
كتاب ، كل ذلك تقوية لقلوب الطلبة من مقلدي المذاهب ؛ ليعملوا بكلام
أئمتهم على يقين وبيان إذا رأوا الحقيقة تؤيد الشريعة المستنطة ، وعكسه
انتهى .

وسمعت أخي الشيخ أفصل الدين - وقد جادله فيه في مسألة - يقول :

(والله ؛ ما بين أحد من أئمة المذاهب مذهبه إلا على قواعد الحقيقة المؤيدة
بالكشف الصحيح) .

ومعلوم أن الشريعة لا تخالف الحقيقة أبداً ، وإنما تتحلف الحقيقة عن
الشريعة في مثل حكم الحاكم بشهادة شهود الزور الذين اعتقد الحاكم
عدالتهم فقط ؛ فلو كانوا شهود عدالة ما تحلفت الحقيقة عن الشريعة ، فكل
حقيقة شريعة ، وعكسه .

وإيضاح ذلك : أن الشارع أمراً بإجراء أحوال الناس على الظاهر ،
وبهاذا عن أن نقب ويطر ما في قلوبهم ؛ رحمة بهذه الأمة كما قال تعالى :
« سبقت رحمتي غضبي »^(١) ، ولا تسبق الرحمة الغضب إلا بكثرة وقوع
الناس في المعاصي والزور ، وزيادة ذلك على الطاعات والصدق ، فافهم
وعلى هذا الذي قرأناه يكون إجراء أحكام الناس على الظاهر . . من
الشرع المقرر بتقرير الشارع .

ونظير ذلك أيضاً : اكتمالنا من المكلف بفعل التكليف طاهراً ، وقد
يكون في باطنه رنديقاً على خلاف ما أظهره لنا وإن كان مراد الشارع بشريعته
حقيقة إنما هو ما وافق فيه الطاهر الباطن ؛ فمن شهد زوراً أو صلي غير
مؤمن . . فليس هو على شرع مطلقاً في نفس الأمر حتى يقابل بالحقيقة ،
إنما ذلك باطل من غير الدين .

(١) رواه البخاري (٧٥٥٣) ، ومسلم (١٥ / ٢٧٥١) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فإن فهمتَ يا أخي ما قررتَه لك . . انقدح لك الجمع بين قول مَنْ يقول
إنَّ حكم الحاكم ينفذ ظاهراً وباطناً ، وبين مَنْ يقول : إنه ينفذ ظاهراً فقط ؛
أي : في الدنيا دون الآخرة ، وقد ينتصر الحقُّ تعالى لمنصب الشرع ؛ فينفذ
حكم الحاكم بشهادة الزور ظاهراً وباطناً ، وبه قال بعض الأئمة ، فيسامحُ
شهود الزور في الآخرة ويعفو عنهم ، ويمشي حكمُ الحاكم في مسائلهم كما
تمشي شهادة العدول ، ويُرصى الحصوصم ؛ كلُّ ذلك ؛ فصلاً منه ورحمة
بعباده ، وسترأ على فصاحتهم عند بعضهم بعضاً .

وفي الحديث : أنَّ شخصاً مات في عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، فشهد الصحابة كلُّهم فيه بالشُّرِّ إلا أبا بكر الصديق رضي الله عنه ،
فأوحى الله تعالى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنَّ الدين شهدوا هي
فلان بالشُّوء صادقون ، ولكنَّ الله تعالى أجاز شهادة أبي بكرٍ تكملةً له ،
انتهى ؛ وذلك أنَّ مقام الصديقية يقتضي ألا يرى صاحبه من الناس إلا
محاسنهم قياساً على باطنه هو ، فافهم .

وسمعت سيدي عليّاً الحواص رحمه الله تعالى يقول . (لا يكمل إيمان
العبد بأن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربِّهم إلا إن سلك طريق القوم ،
وأما أصحاب الحجب الكثيفة من غالب المقلِّدين . . فيمن لازمهم سوءُ
الاعتقاد في غير إمامهم ، أو يسلمون له قوله وهي قلبهم مه حزاره ، فإياكم
أن تكلموا أحداً من هؤلاء المحجوبين بهذا الاعتقاد الشريف إلا بعد
السلوك ، وإن شككتَ يا أخي في قلبي هذا فاعرض عليهم أقوال
المذاهب ، وقل لكل واحد اعمل بقول غير إمامك ؛ فإنه لا يطيعك في

ذلك ، وكيف بطبعك في ذلك وأنت تريد تهذم قواعده عنده ؟ بل ولو سلم لك ظاهراً لا يقدر على انشراح قلبه بذلك باطلاً)

قال : (وقد بلغنا أن من وراء النهر جماعة من الشافعية والحنفية يفترون في بهار رمضان ؛ لينقروا على الجدال وإدحاص بعضهم حجج بعض !) انتهى .

وقد قررنا في (فصل انتقال المقلدين من مذهب إلى مذهب) تحقيق المناط في ذلك^(١) .

واعلم يا أخي أن الأئمة المجتهدين ما سُموا بذلك إلا لذل أحدهم وسعه في استنباط الأحكام الكامنة في الكتاب والسنة ؛ فإن الاجتهاد مشتق من الجهد والمبالغة في إتعاب الفكر وكثرة النظر في الأدلة ، فالله تعالى يجزي جميع المجتهدين عن هذه الأمة خيراً ؛ فإنهم لو لا استنبطوا للأئمة الأحكام من الكتاب والسنة . ما قدر أحد من غيرهم على ذلك كما مر^(٢) .

[اتباع الأئمة لرسول الله ﷺ في بيان المجمل في نصوص الشريعة]

فإن قلت : مما دليل المجتهدين في زيادتهم الأحكام التي استنبطوها على صريح الكتاب والسنة ؟ وهلاً كانوا وقفوا على حد ما ورد صريحاً فقط ، ولم يزيدوا على ذلك شيئاً ؛ لحديث : « ما تركت شيئاً يقرئكم

(١) انظر (٢٠٦/١) .

(٢) انظر (٢٠٢/١) .

إلى الله تعالى إلا وقد أمرتكم به ، ولا شيئاً يبعدكم عن الله إلا وقد نهيتكم عنه ^(١) .

فالجواب : دليلهم في ذلك : الاتباع لرسول الله صلى الله عليه وسلم في تبينه ما أُجِمل في القرآن ، مع قوله تعالى ﴿ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ [الأنعام: ٣٨] .

فإنه لولا بَيِّن لنا كيفية الطهارة والصلاة والحج وغير ذلك ما اهتدى أحد من الأمة لمعرفة استحراح ذلك من القرآن ، ولا كنا نعرف عدد ركعات المراتب ولا النوافل ولا عبر ذلك مما سيأتي في الفصل الآتي عقبه إن شاء الله تعالى .

فكما أن الشارع بَيِّن لنا بسُّته ما أُجِمل في القرآن ، فكذلك الأئمة المجتهدون يَبِّسُوا لنا ما أُجِمل في أحاديث الشريعة ، ولولا بيانهم لنا ذلك لبقيت الشريعة على إجمالها ، وهكذا القول في أهل كلِّ دور بالنسبة للدور الذي قبلهم إلى يوم القيامة ؛ فإنَّ الإجمال لم يزل ساريًا في كلام علماء الأمة إلى يوم القيامة ، ولولا ذلك ما شُرِّحت الكتب ، ولا عُمِل على الشروح حواشٍ ؛ فافهم كما مرَّ .

(١) رواه بحوه اليهقي في «شعب الإيمان» (٩٨٩١) عن سيدنا عداة بن مسعود رضي الله عنه .

[مثالٌ عن اجتهاد رسول الله ﷺ ، وحكمة ذلك]

فإن قلت : مهل ما وقع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء من المراجعة في شأن الصلاة . كان اجتهاداً منه أم لا ؟

فالجواب - كما قاله الشيخ محيي الدين - : كان ذلك منه اجتهاداً ؛ فإن الله تعالى لما فرض على أمته الخمسين صلاة نزل بها إلى موسى عليه السلام ، ولم يقل شيئاً ولا اعترض ، ولا قال هذا كثير على أمتي ، فلما قال له موسى : إن أثبت لا تطيق ذلك ، وأمره بالمراجعة . فبقي صلى الله عليه وسلم متحيراً ؛ من حيث وفور شفقتة على أمته ، ولا سبيل له إلى رد أمر ربه ، فأخذ في الترحيح في أيّ الحالين أولى ، وهذا هو حقيقة الاجتهاد ، فلما ترجّح عنده أنه يراجع ربه . رجع بالاجتهاد إلى ما يوافق قول موسى ، وأمضى ذلك في أمته بإذن من ربه عز وجل

فإن همت ما ذكرناه علمت أنّ في تشريع الله تعالى اجتهاد المجتهدين تأبساً له صلى الله عليه وسلم ؛ لتلا يستوحش ، وفيه أيضاً التأسي به ، كما أنّ في اجتهاده صلى الله عليه وسلم أيضاً تأبساً وجبراً لقلب موسى عليه الصلاة والسلام ؛ لأنه رثما ندم إذا رجع إلى نفسه وتأمل فوجد الله تعالى أرحم بعباده منه ، ولو أنه كان أبقى عليهم الخمسين صلاة . لكان يقوئهم على فعلها ؛ فإنه تعالى لا يكلف نفساً إلا وسعها ، كما أن الله تعالى جبر قلب موسى حين استشعر الدم على قوله بقوله تعالى : « ما يُبدّل القولُ لديّ »^(١) ، فافهم موسى أنّ مراجعة موسى كانت هي محلّها ؛ لكون القول

(١) يشير بذلك إلى الحديث الذي رواه البخاري (٢٢٤٢) ، ومسلم (١٦٣) عن سيدنا -

كان من الحق تعالى على سبيل إرادة إظهار نعمه على رسول الله صلى الله عليه وسلم تشريعاً له ، فسُرَّ بذلك ، وعلم أنَّ في الحصرة الإلهية ما يقبل التديل والسخ ، ومنه ما لا يقبل ذلك .

فقد بان لك يا أحي بما قررناه مشأً اجتهد المجتهدين ، وهو كلام نفيس ، ولعلك لا تجد في كتاب ، والحمد لله رب العالمين



- أبي در رضي الله عنه مرفوعاً ، وفيه «مراجعت ربي ، فقال هي خمس ، وهي خمسون ، لا يُبدل القول لدي» .

فصل

في فائدة تأليف هذه الميزان

إن قال قائل أي فائدة في تأليف هذه الميزان ومن المعلوم أن أهل جميع المذاهب يعلمون أن كل من عجز عن العربية يجر له العمل بالرحصة ؟

فالجواب : أن ما قاله هذا العاقل صحيح ، ولكن أهل المذاهب إذا عملوا بالرحصة يعملون بها وعددهم منها حصر وضيق في نفوسهم ؛ لعدم معرفتهم بتوجيهها وموافقتها للكتاب والسنة ، بخلاف صاحب هذه الميزان ؛ فإنه يعمل بها مع إشراف القلب ؛ لمعرفة بتوجيهها وموافقتها للكتاب والسنة ، وأين من هو على يقين من صحة عبادته ممن هو على شك فيها ؟ فاعلم ذلك ، والله تعالى أعلم ، والحمد لله رب العالمين .

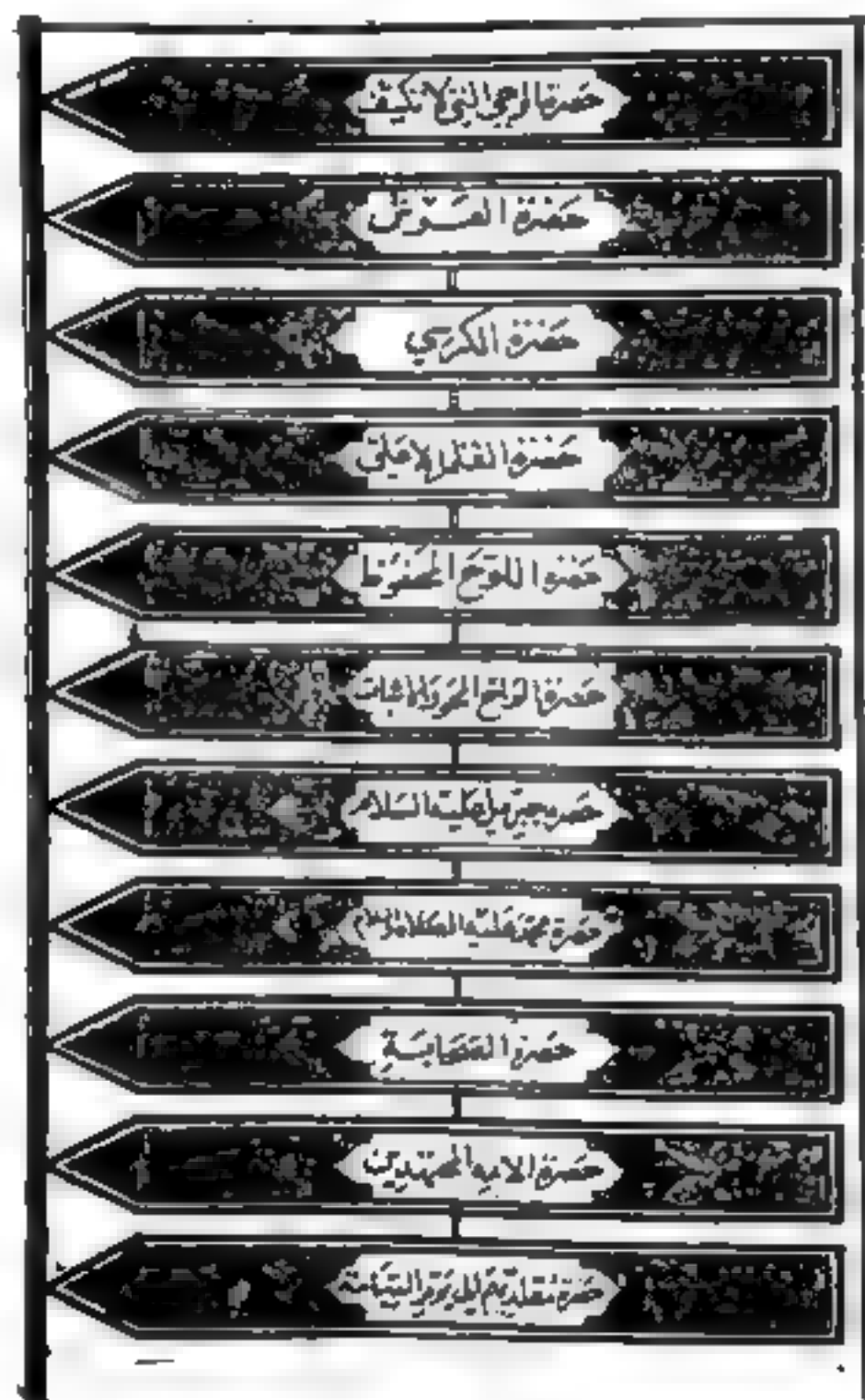


فصل

في بيان جملة من الأمثلة المحسوسة
التي يعلم منها اتصال أقوال جميع المجتهدين
ومقلديهم بعين الشريعة الكبرى

فتأملها ترشد إن شاء الله تعالى .

وهذه صورة الأمثلة المحسوسة الموَّعود بذكرها^(١)



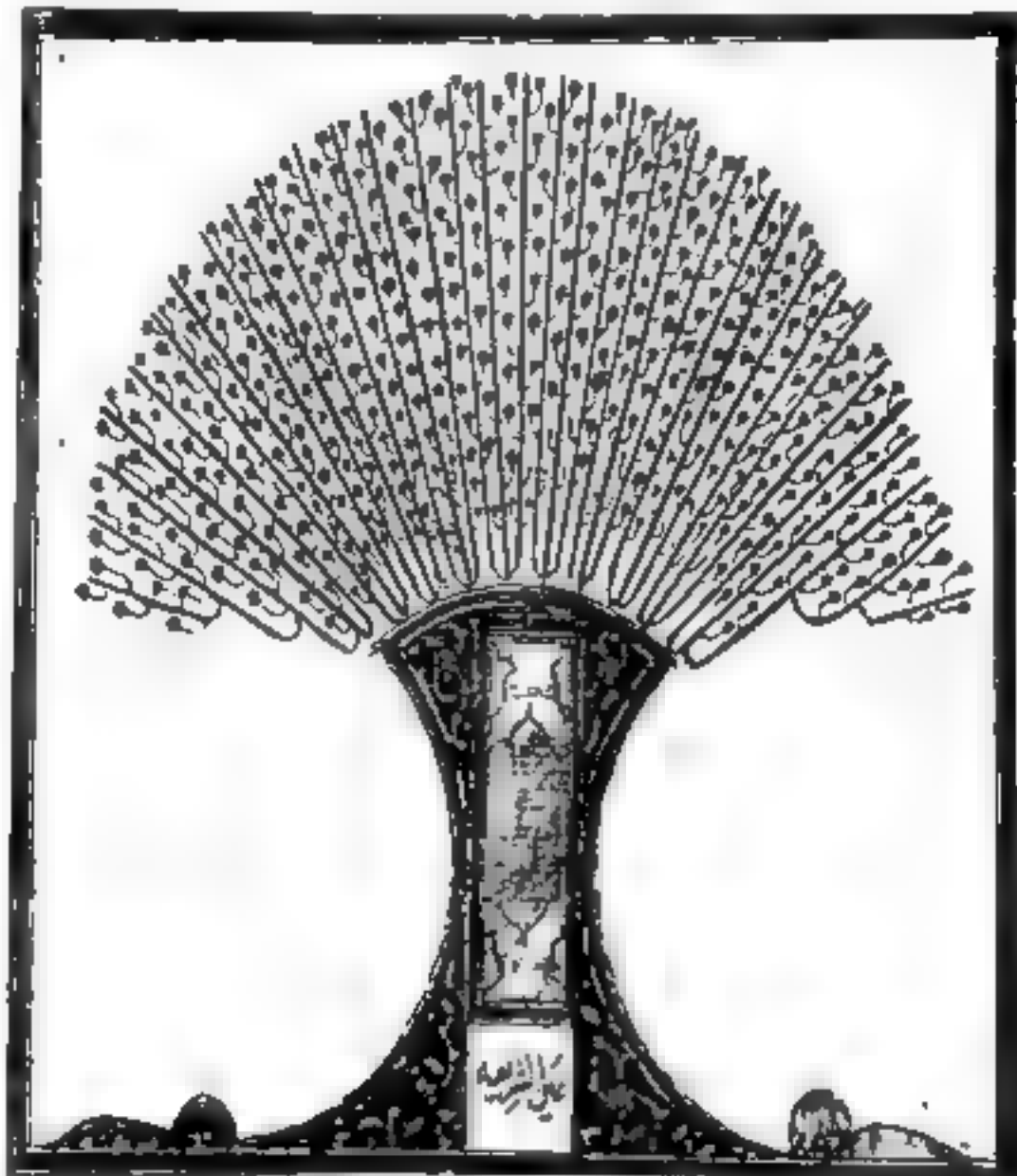
(١) تم أخذ الصور الآتية من إحدى النسخ المعنّاس بها في تحقيق الكتاب وهي نسخة المكتبة الحميدية دلت الرقم: (٥٧١)

فانظر يا أحي في هذه الحصرات واتصالها ببعضها بعضاً ، ما عدا
 حضرة الوحي ؛ فإنه لا يعقل كيفية اتصالها بأحد ، فذلك أمرناها ، ولم
 نجعل منها جدولاً متصلاً بما تحتها كما فعلنا في جميع الدوائر ، وإنما لم
 نجعل للقرآن العظيم حضرة وللشريعة الواردة عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم حضرة ؛ إشارة إلى أن لا تعقل من معاني القرآن إلا ما أحرمنا به
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ بقرينة قوله تعالى : ﴿ مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ
 أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ [النساء : ٨٠] ، وإن كان الحق تعالى جعل له صلى الله عليه وسلم
 أن يشرع من قتل نفسه ما شاء ؛ كما في حديث تحريم شجر مكة ؛ فإن عمه
 العباس رضي الله عنه لما قال له : يا رسول الله ؛ إلا الإدخار ، فقال له
 صلى الله عليه وسلم : « إلا الإدخار »^(١) ، ولو أن الله تعالى لم يجعل له أن
 يشرع من قتل نفسه لم يتجرأ صلى الله عليه وسلم أن يستثنى شيئاً مما
 حرمه الله تعالى ، فافهم ، والله سبحانه وتعالى أعلم .



(١) روه البخاري (١١٢) ، ومسلم (١٣٥٥) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه

مثال عين الشريعة المطهرة



فانظر يا أخي إلى العين التي في أسفل الشجرة ، وإلى المروع والأغصان
والثمار . . تجدها كلها متفرعة من عين الشريعة ؛ فالفروع الكبار مثال أقوال
أئمة المذاهب ، والفروع الصغار مثال أقوال أكابر المقلّدين ، والأغصان
المتفرّعة من جواب المروع مثال أقوال طلبة هؤلاء المقلّدين .

والنقط الحمر التي في أعالي الأغصان الصغار مثال المسائل المستخرجة من
أقوال العلماء في كلّ دور من أدوار الزمان إلى أن يحرح المهدي عليه السلام ،
فيطل في عصره التقيّد بالعمل بقول من قبله من المذاهب ، كما صرح به أهل
الكشف ، ويُلهمّ الحكمَ بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم بحكم المطابقة ؛
بحيث لو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم موجوداً لأقرّء على جميع أحكامه ،
كما أشار إليه في حديث ذكر المهدي بقوله : « يفتو أثري لا يحطى »^(١) .

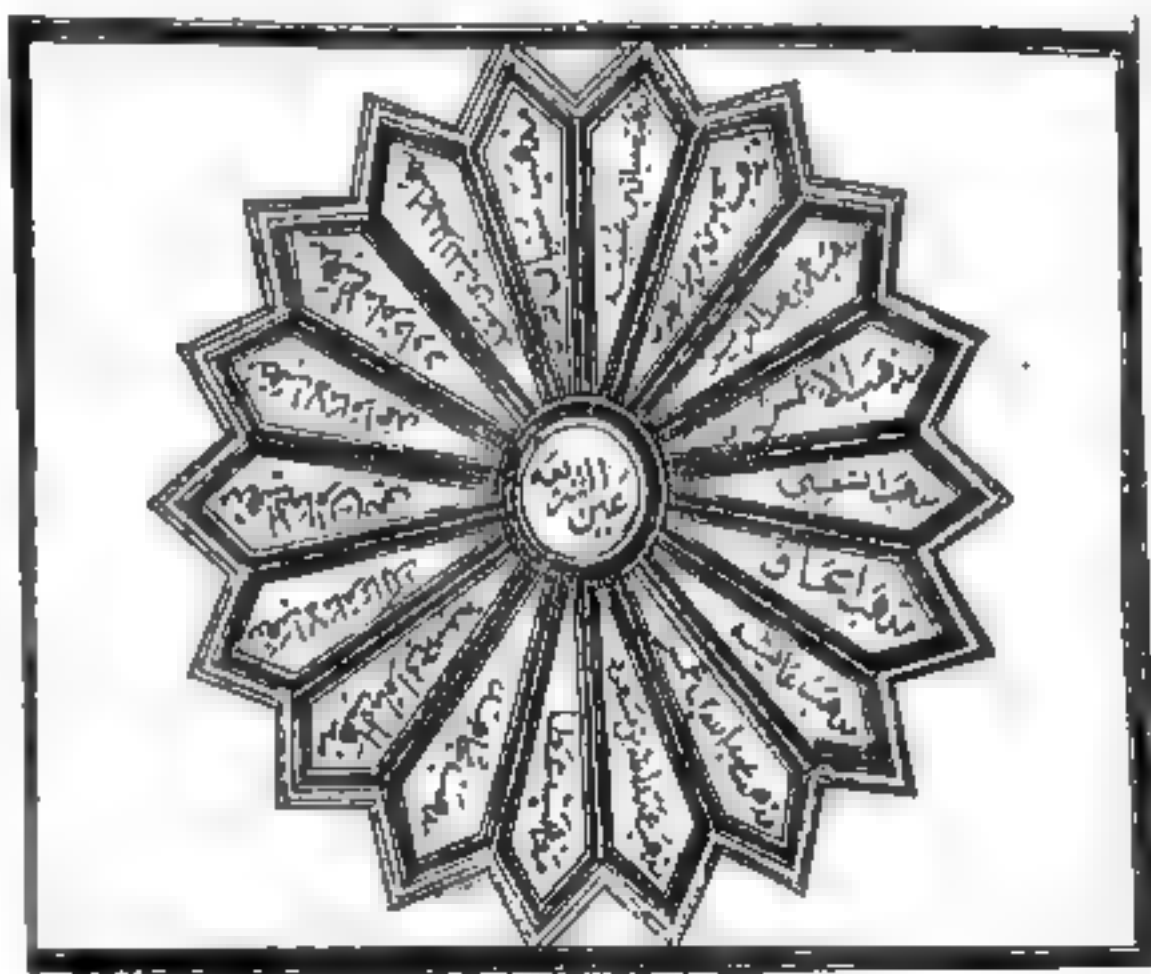
ثمّ إذا نزل عيسى عليه الصلاة والسلام تنقل الحكم إلى أمر آخر ؛ وهو أنه يوحى إلى
السيد عيسى بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم على لسان حريّيل عليه الصلاة والسلام .

علم يخرج أحد عن حقيقة شريعة محمد صلى الله عليه وسلم ؛ لا من
الأنبياء ، ولا من العلماء السابقين واللاحقين ، فكلّ الأنبياء والأولياء تحت
دائرة شريعة محمد صلى الله عليه وسلم ، وعلمهم متفرّع من عين شريعته
وشجرة علمه ، وما من قولٍ من أقوال أئمة شريعته إلا وهو متفرّع من هذه
الشجرة وفروعها وأغصانها كما يعرف ذلك من تأمل في هذه الشجرة

وكلّ من تأمل في هذه الشجرة وأمعن النظر فيها . . لم يجد قولاً منها
غير متّصل بما قبله أبداً ، والله أعلم

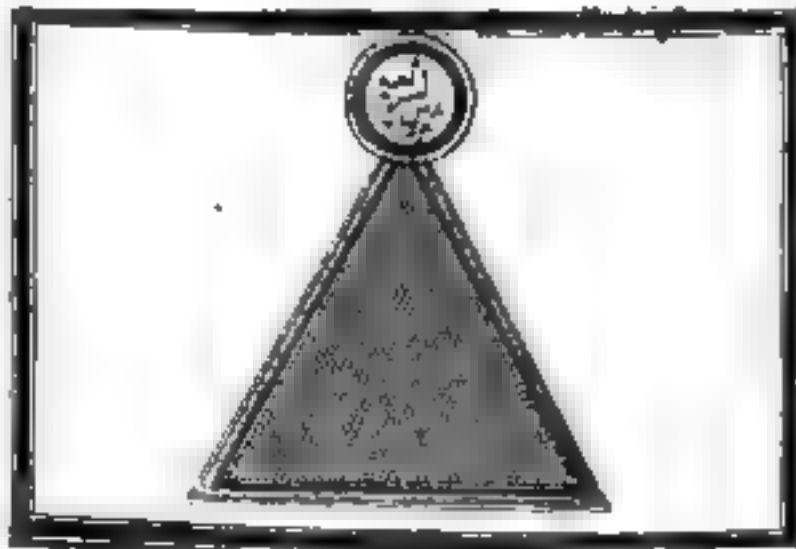
(١) أورده الشيخ محيي الدين في « مفتوحات المكية » (٣ / ٣٣٢)

وهذا مثال آخر لاتصال سائر مذاهب المجتهدين ومقلديهم بعين الشريعة
المطهرة ، فنأمله



فانظر يا أخي إلى العين الوسطى التي هي مثال عين الشريعة المطهرة التي
يتفرّع منها كل قول من أقوال المجتهدين ومقلّديهم إلى يوم القيامة ، ومثال
مذاهب جميع المجتهدين المدّرسة والمستعملة . . مثال الحطوط الشارعة
إلى العين الوسطى في سائر الجوانب ، فمن تأمل في ذلك عرف ما أردناه
بقولنا . إنه ليس مذهب أولي بالشريعة من مذهب ؛ لرجوعها كلّها إلى عين
واحدة انتهى .

ونظير ذلك أيضاً . شبكة الصياد ؛ فإنَّ كلَّ عين منها تتصل بالعين الأولى
في سائر الأدوار ، وهذا مثالها :



فانظر يا أخي إلى العين الأولى ، وما تفرّع منها في سائر الأدوار الذي
هو مثال اتصال أقوال علماء الشريعة كلّها بعين الشريعة ، فما ثمَّ قول من
أقوالهم يحرق عنها أبداً كما ترى ، فكلُّ عين تمسّكت بها أوصلتك إلى العين
الأولى ، ومن شهد هذا المشهد تساوى ؛ عنده جميع الأقوال في الصلّة .
انتهى ، والله أعلم .

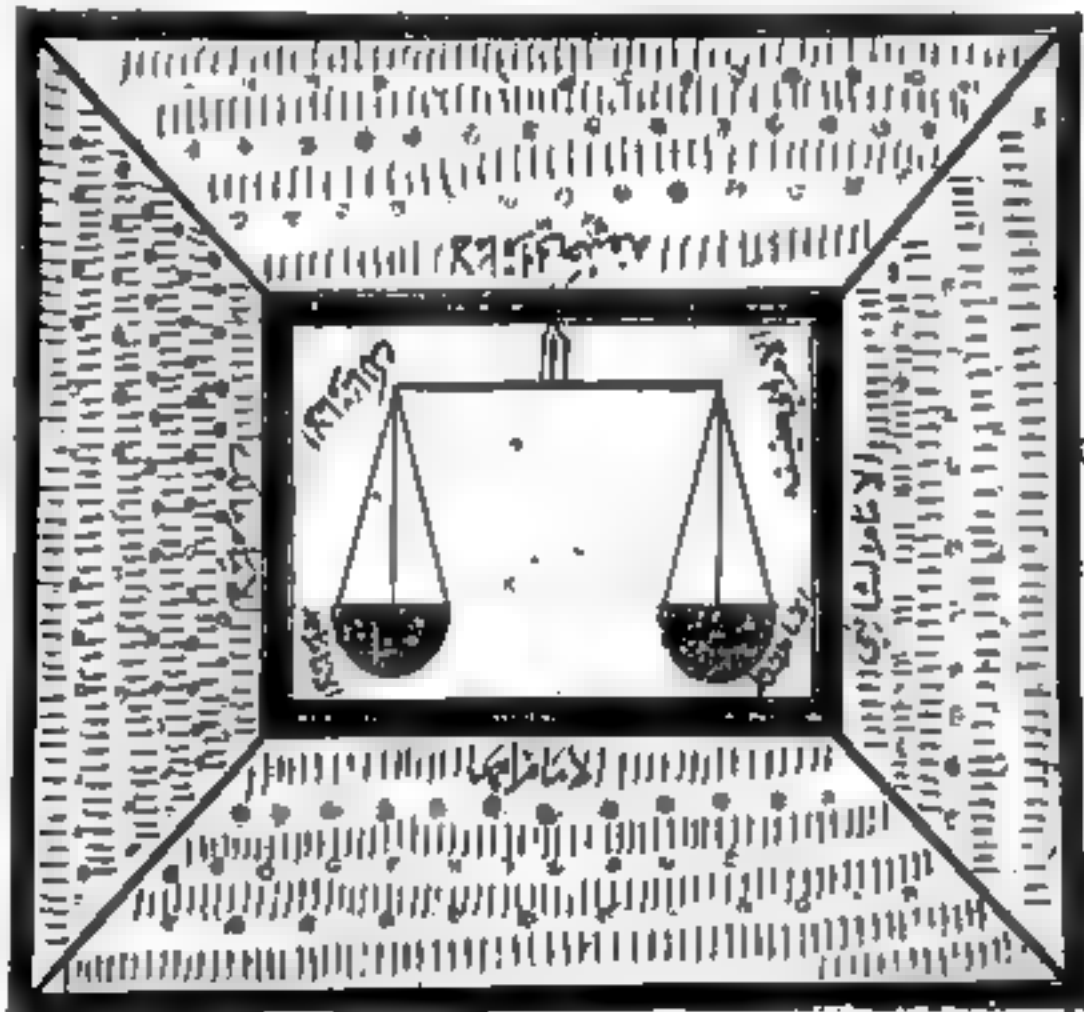


وهذا مثال صورة اتصال مذاهب المحدثين وأقوال مقلديهم بحر
الكتاب والشئ من طريق السد الطاهر ، فتأمل

الامام ابي حنيفة عن عطاء بن رعباس عن رسول الله عن جبريل عن الله عز وجل
الامام مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله عن جبريل عن الله عز وجل
الامام الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله عن جبريل عن الله عز وجل
الامام احمد عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله عن جبريل عن الله عز وجل

فانظر يا احي إحاطة البحر بمذاهب الأئمة ابتداءً وانتهاءً .

مثال موقف الأنعة الأربعة وغيرهم عدد الحساب والميران وأتباعهم
حلفهم ليشفموا :

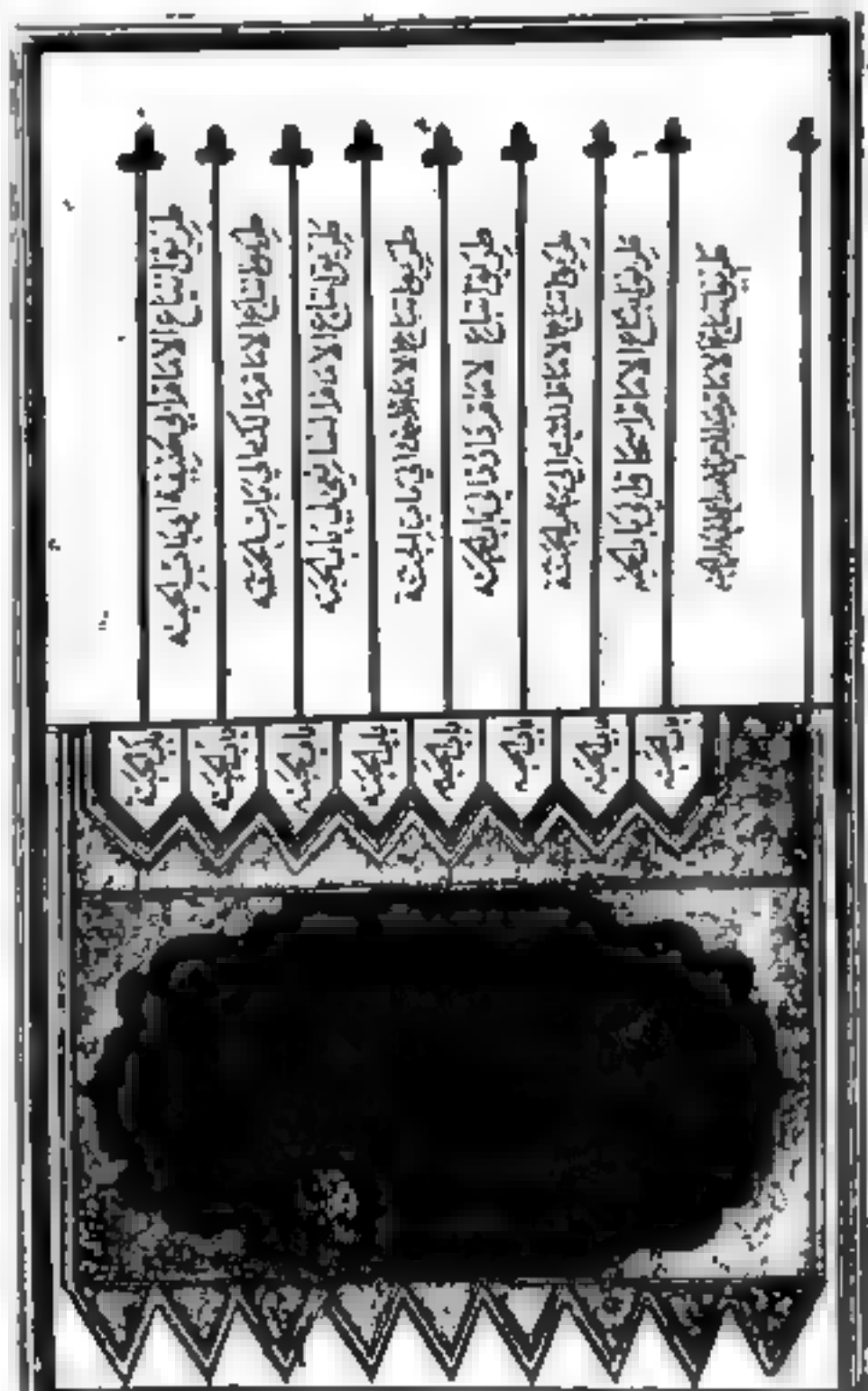


وهذا مثال موقف الأئمة المجتهدين يلاحظون أتباعهم على الصراط حتى
يحلّصوا إلى الجنة من غير وقوع في النار .



ومعلوم : أنَّ الصراط واحد في نفسه ، ولكنَّه يتشكّل لكلّ من صعد
فوقه بشاكلة علمه وعمله ، ومن هنا قال أهل الكشف : إنّ المشي على
الصراط حقيقة إنّما هو هنا لا هناك ، فيجني كلّ إنسان ثمرة عمله ، فمن زلّ
عن الشريعة هنا رلّت قدمه هناك بقدر ما زلّ هنا ، وقد يسامحه الله تعالى ،
والله على كلّ شيء قدير .

وهذا مثالُ طُرُقِ مذهب الأئمة المجتهدين إلى أبواب الجنة ، وأنَّ كلَّ
 مَنْ عمل بمذهب منها خالصاً أوصله إلى باب الجنة ، وهذا مثالها :



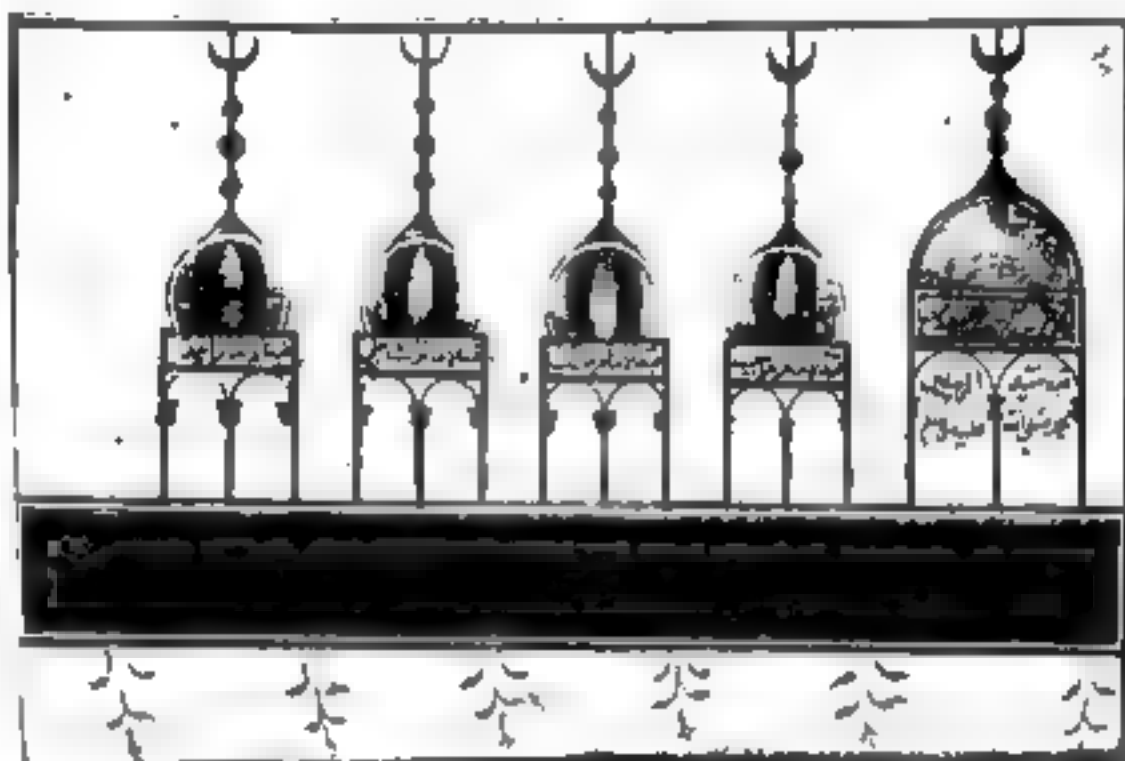
وقد ذكرنا في كتاب « الأجوبة عن أئمة المقهاء والصوفية » . أن أئمة
المقهاء والصوفية كلهم يشفعون في مقلديهم ، ويلاحظون أحدهم عند طلوع
روحه ، وعند سؤال منكر ونكير له ، وعند الشر ، والحشر ، والحساب ،
والميزان ، والصراط ، ولا يفعلون عنهم في موقف من المواقف .

ولما مات شيخنا شيخ الإسلام الشيخ ناصر الدين اللقاني رآه بعض
الصالحين في المنام ، فقال له . ما فعل الله بك ؟ فقال . لمّا أجلسي
الملكاني في القبر يسألاني أناهم الإمام مالك ، فقال . مثل هذا يحتاج إلى
سؤال في إيمانه بالله ورسوله ؟ ! تحيا عنه ، فتحيا عني . انتهى .

وإذا كان مشايخ الصوفية يلاحظون مریدهم في جميع الأحوال والشدائد
في الدنيا والآخرة . فكيف بأئمة المذهب الذين هم أوتاد الأرض وأركان
الدين وأماء الشارع على أمته رضي الله تعالى عنهم أجمعين ؟ !

فَطِبِّ يا أحيي نفساً ، وقرّ عيناً بتقليد كلِّ إمام ، والحمد لله رب
العالمين .

وهذا مثال قباب الأئمة المحتهدين على نهر الحياة في الجنة الذي هو
مظهر بحر الشريعة المطهرة في الدنيا



وإنما ذكرنا قبة رسول الله صلى الله عليه وسلم مع قباب الأئمة الأربعة ؛
لأنهم ما نالوا هذا المقام إلا باتباع شريعته ، فكان من كمال نعيمهم في
الجنة شهود ذاته صلى الله عليه وسلم ، فتأملله ترشد .

أقول . إنما اقتصرنا على قبب الأربعة من المجتهدين ؛ لأنهم هم الذين
دام تدوين مذاهم إلى عصرنا هذا ، فكانوا نواباً لرسول الله صلى الله عليه
وسلم في هداية أمته إلى شرعه ؛ فكانه صلى الله عليه وسلم لم يمض إلى يوم
القيامة ؛ فلذلك جعلنا قبابهم بحاجب قبته صلى الله عليه وسلم ، فلا
يفارقونه صلى الله عليه وسلم في الدنيا ولا في الآخرة

وما رسمت هذه القباب بعقلي ، وإنما رسمتها على صورة ما رأيته في
الجنة في بعض الوقائع ، فالحمد لله رب العالمين ، وليكن ذلك آخر فصل
الأمثلة ، ولنشرع في دم الرأي



فنقول وبالله التوفيق

فصل شريف

في بيان ذم الأئمة المجتهدين القول في دين الله تعالى بالرأي
لا سيما الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه

اعلم يا أخي ، أنني قدّمتُ هذا الفصل على ما بعده من الجمع بين
الأحاديث والأقوال . . لأنه طالب العلم على شدّة نبزّي جميع المجتهدين من
القول في دين الله تعالى بالرأي ، ليُقبل على العمل بجميع أقوال الأئمة
المجتهدين بطيب نفسي واتسراح صدر على حكم مرتتي الميزان ؛ فإنّ
أقوالهم كلّها لا تخرج عن مرتتي الميزان ؛ تخفيف وتشديد

وقد كان الأئمة المجتهدون كلّهم يَحْتَوْنَ أصحابهم على العمل بظاهر
الكتاب والسنة ، ويقولون : (إذا رأيتم كلامنا يخالف ظاهر الكتاب
والسنة . . فاعملوا بالكتاب والسنة ، واصربوا بكلامنا الحائط) انتهى .

وإنما قالوا ذلك احتياطاً للأئمة وأدباً مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
أن يزيد أحدهم في شريعته صلى الله عليه وسلم شيئاً لم يُرْده ولم يَرْضَهُ ،
وخوفاً أن يُكْتَبَ أحدهم من حملة الأئمة المضلّين إذا زاد في الشريعة شيئاً
مما ذكر .

[حَدُّ الْقَوْلِ الَّذِي لَا يَرْضَاهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﷺ]

فَإِنْ قُلْتُ : فَمَا حَدُّ الْقَوْلِ الَّذِي لَا يَرْضَاهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ؟

فَالْجَوَابُ : حَدُّهُ : أَنْ يَخْرُجَ عَنْ قَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ الثَّلاثَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَكُلُّ مَا شَهِدَتْ لَهُ الشَّرِيعَةُ بِالصَّحَّةِ وَمُوَافَقَةِ الْقَوَاعِدِ . فَهُوَ مَعْدُودٌ مِنَ الشَّرِيعَةِ وَإِنْ لَمْ يَصْرَحْ بِهِ الشَّارِعُ .

وَعِبَارَةُ الْيَهْيَاقِيِّ فِي (بَابِ الْقَصَاءِ) مِنْ « مَسْئَلَةِ الْكُرَى » (أَعْلَمُ أَنَّ الرَّأْيَ الْمَذْمُومَ هُوَ كُلُّ مَا لَا يَكُونُ مَشْتَقًّا بِأَصْلِ ، قَالَ وَعَلَى ذَلِكَ يُحْتَمَلُ كُلُّ مَا حَاءَ فِي دَمِّ الرَّأْيِ) انْتَهَى ^(١) .

[بَيَانُ أَقْسَامِ الشَّرِيعَةِ مِنْ سِتَّةٍ ﷺ]

إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ فَاعْلَمْ أَنَّ الشَّرِيعَةَ تَنْقَسِمُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ .

الْأَوَّلُ : مَا أَتَى بِهِ الْوَحْيُ مِنَ الْأَحَادِيثِ : مِثْلُ حَدِيثِ : « يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ » ^(٢) ، وَمِثْلُ حَدِيثِ : « لَا تُكْحَنُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا خَالَئَتِهَا » ^(٣) ، وَمِثْلُ حَدِيثِ : « لَا يَحْرُمُ فِي الرِّضَاعَةِ الْمَصَّةُ

(١) مَطَرُ السُّلَيْكِرِيِّ (١١٧/١٠)

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٦٤٥) ، وَمُسْلِمٌ (١٤٤٧) عَنْ سَيِّدِنَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

(٣) رَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ الْبُخَارِيُّ (٥١٠٨) عَنْ سَيِّدِنَا حَازِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَتْمٍ (١٤٤٧) عَنْ سَيِّدِنَا أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

ولا المصنّان^(١) ، ومثل حديث : « الدّية على العاقلة »^(٢) ، وما جرى مجرى ذلك من الأصول الثّلاثة في الشريعة فإنّه كالقرآن من حيث انعقاد الإجماع على عدم مخالفته .

القسم الثاني : ما أباح الحقّ تعالىّ لبيّه صلى الله عليه وسلم أن يستنّه على رايه هو على وجه الإرشاد لأئمّته كتحرّيم الحرّير على الرجال ، وقوله في حديث تحرّيم سات مكة . « إلا الإدخِر » لقّا قال له عمّه العباس : « إلا الإدخِر يا رسول الله ، ولو أنّ الله تعالىّ كان حرّم جميع نبات الحرم . . لم يستنّ صلى الله عليه وسلم الإدخِر لقّا سأله عمّه العباس في ذلك »^(٣) .

ونحو حديث : « لولا أن اشتقّ على أمّتي لأخّرتُ العشاء إلى ثلث الليل »^(٤) ، ونحو حديث « لو قلتُ : نعم . لوجبت ، ولم تستطعوا » في جواب مَنْ قال له في مريضة الحبح : أكلُ عام يا رسول الله ؟ قال : « لا ، ولو قلتُ نعم . لوجبت » الحديث^(٥) .

وقد كان صلى الله عليه وسلم يحفّف عن أئمّته حسب طاقتهم ، وبينهاهم عن كثرة السّؤال ، ويقول : « اتركوني ما تركتكم »^(٦) ؛ خوفاً من كثرة تنزّل

(١) رواه أبو داود (٢٠٦٣) ، والترمذي (١١٥٠) عن السيدة عائشة رضي الله عنها

(٢) رواه البخاري (٦٩١٠) ، ومسلم (٣٦ / ١٦٨١) ، كلاهما يحووه عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه

(٣) سبق تحريجه (٢٣٥ / ١)

(٤) رواه ابن ماجه (٦٩١) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، ورواه يحووه الترمذي

(٢٣) عن سيدنا زيد بن خالدة الجهني رضي الله عنه

(٥) رواه مسلم (١٣٣٧) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه

(٦) سبق تحريجه (١٨٤ / ١) .

الأحكام عن سؤالهم ، فيعجرون عن القيام بها

القسم الثالث . ما جعله الشارع فضيلة لأئمة أو تأدياً لهم . فإن فعلوه حاروا الفضيلة ، وإن تركوه فلا حرج عليهم ؛ وذلك كهيبة صلى الله عليه وسلم عن كسب الحجام^(١) ، وكأمره بالمسح على الحفص بدلاً عن غسل الرجلين^(٢) ، وكهيبة النساء عن ريادة القبور^(٣) ، وعن لبس الحرير^(٤) .

ومعلوم : أن السنة قاضية على الكتاب ، ولا عكس ؛ من حيث إنها بيان لما أحجل في القرآن ، كما أن الأئمة المجتهدين هم الذين يثبتون لنا ما في السنة من الإجمال ، كما أن أتباع المجتهدين هم الميثون لنا ما أحجل في كلام المجتهدين ، وهكذا إلى يوم القيامة

وقد سمعت سيدي علياً الحوَّاص رحمه الله تعالى يقول : (لولا أن السنة يثبت لنا ما أُجبل في القرآن . ما قدر أحد من العلماء على استخراج أحكام المياه والطهارة ، ولا عَرَفَ كَوْنُ الصبح ركعتين ، والطهر والعصر والعشاء أربعاً ، ولا كَوْنُ المغرب ثلاثاً ، ولا كان يعرف أحد ما يُقال في

(١) فقد روى مسلم (٤١ / ١٥٦٨) عن سيدنا رافع بن خديج رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « كسب الحجام خبيث »

(٢) وفي ذلك أخبار كثيرة ؛ منها ما رواه البخاري (٢٠٢) عن سيدنا سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم (أنه مسح على الحفص)

(٣) فقد روى الترمذي (١٠٥٦) ، وابن ماجه (١٥٧٤) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرؤات القبور)

(٤) أي . بهيبة صلى الله عليه وسلم والرجال عن لبس الحرير ؛ ومن ذلك ما رواه البخاري (٥٨٢٠) ، ومسلم (٢٠٦٩) عن سيدنا عمر رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يلبس الحرير في الدنيا إلا لم يلبس في الآخرة منه »

دعاء التوجه والافتتاح ، ولا عرف صفة التكبير ، ولا أذكاء الركوع والسجود والاعتدالين ، ولا ما يُقال في جلوس التشهدين ، ولا كان يعرف كيفية صلاة العيدين والكسوفين ، ولا غيرهما من الصلوات ، كصلاة الجنازة والاستسقاء ، ولا كان يعرف أصبة الركاة ، ولا أركان الصيام ، والحج ، والبيع ، والكاح ، والجراح والأفصية ، وسائر أبواب الفقه .

وقد قال رجل لعمران بن حصين : لا تتحدث معاً إلا بالقرآن ، فقال له عمران : إنك لأحمق ! هل في القرآن بيان عدد ركعات المرائض ، أو اجهروا في كذا دون كذا ؟ فقال الرجل : لا ، فأوحى عمران . انتهى^(١) .

وروى البيهقي أيضاً في (باب صلاة المسافر) من « سنة » عن عمر رضي الله تعالى عنه . (أنه سئل : عن قصر الصلاة في السفر ، وقيل له : إننا لنجد في الكتاب العرير صلاة الخوف ، ولا نجد صلاة السفر ، فقال للسائل : يا ابن أخي ؛ إن الله تعالى أرسل إليّ محمداً صلى الله عليه وسلم ولا تعلم شيئاً ، وإنما نعمل ما رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله ، قصر الصلاة في السفر سنة سنها رسول الله صلى الله عليه وسلم) انتهى^(٢) ، فتأمل ذلك ؛ فإنه نفيس^(٣) .



(١) رواه بحوه البيهقي في « السنن الكبرى » (١٩٤ / ٢) .

(٢) رواه بحوه البيهقي في « السنن الكبرى » (١٣٦ / ٣) ، ولكن من ميدها عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٣) في هامش (١) : (بلغ قراءة علي . . .)

فصل

في بيان ما ورد في ذم الرأي عن الشارع وعن أصحابه
ولتابعين وتلج التابعين لمسم بأجسان

رَوَيْنَا فِي «الصحيح» أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي ، عَصُوا عَلَيْهَا بِالْوَحِيدِ ،
وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثٍ بَدْعَةٌ ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ » (١) .
وَكَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « كُلُّ عَمَلٍ لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرٌ مِنْهُ فَهُوَ
رَدٌّ » (٢) .

وَرَوَى الْحَارِثِيُّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ (أَوَّلُ كِتَابِ الْمَرَاتِعِ) مِنْ «صَحِيحِهِ»
أَنَّهُ قَالَ : (تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ قَبْلَ الطَّائِفِ) (٣) ؛ أَيِ : الَّذِينَ يَتَكَلَّمُونَ فِي دِينِ اللَّهِ
بِالنَّظَرِ وَالرَّأْيِ ، فَانْظُرْ كَيْفَ نَفَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ الْعِلْمَ عَنِ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي
دِينِ اللَّهِ بِالرَّأْيِ !

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٦٠٧) ، وَابْنُ مَرْثُومٍ (٢٦٧٦) عَنْ سَيِّدِ الْيَرَبُودِ بْنِ سَارِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ ، وَأَصْلُهُ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٨٦٧) عَنْ سَيِّدِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا

(٢) سَنَنَ تَحْرِيجُهُ (١٦٩/١)

(٣) أَوْرَدَهُ الْحَارِثِيُّ تَعْقِيبًا فِي بَدِئَةِ كِتَابِ الْمَرَاتِعِ (١٤٨/٨) مِنْ قَوْلِ سَيِّدِنَا عَفِيفَةَ بْنِ عَامِرٍ
الْجَهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

وروى الترمذي بإسناد حسن . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 لأبي هريرة . « إن أردت ألا توفقت على الصراطِ طرفة عيني فلا تحدث في
 دين الله شيئاً رأيك » انتهى^(١)

وكان عبد الله بن عباس ومجاهد وعطاء وغيرهم يحافون من دخول الرأي
 في أقوالهم أشد الحوف ، حتى إن عبد الله بن عباس ومحمد بن سيرين كانا
 إذا وقع أحد في عرضهما ، وسألهما أن يُحِلِّلاه . . قالاه : (إن الله تعالى
 حرّم أعراض المؤمنين فلا نُجِلُّها ، ولكن عمر الله لك يا أخي)^(٢)

قال بعض العارفين وهو من دقيق الورع وأعجب في التصريف

وإيضاح ذلك أن العيبة وكل ذنب يقع فيه العبد . له وجهان ؛ وجه
 يتعلّق بالله تعالى من حيث تعدّي حدوده ، لا مدخل للعبد فيه ، ووجه يتعلّق
 بالعبد يؤاخذ الله تعالى به الحصم إذا وقعت المشاححة في الآخرة من العبد .
 انتهى .

وروى البيهقي عن عبد الله بن مسعود أنه كان يقول : (لا يقلّدن رجل
 رجلاً في ديه ؛ فإن آمن آمن ، وإن كفر كفر - يعني : في نفس الأمر - ،
 وانظروا في دينكم)^(٣)

وكان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه إذا أفتى الناس يقول . (هذا

(١) أورده في « كنز العمال » (٢٩٣٧٧) ، وعراه إلى « الإبانة » للسجري

(٢) أورده بحوه الشيخ الأكبر في « الفتوحات المكية » (٦٩ / ٣) عن سيدنا عبد الله بن عباس
 رضي الله عنهما ، ورواه بحوه الديبوري في « المعجالة » (٦٦٢) عن ابن سيرين رحمه
 الله تعالى .

(٣) السنن الكبرى (١١٦ / ١٠) .

رأي عمر ، فإن كان صواباً فمن الله ، وإن كان خطأ فمن عمر (١)

وروى البيهقي عن مجاهد وعطاء أنهما كانا يقولان : (ما من أحد إلا وماخوذ من كلامه ومردود عليه إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم) (٢)

قلت . وكذلك كان مالك بن أنس رحمه الله تعالى يقول كما سيأتي في الفصل الذي بعده إن شاء الله تعالى (٣)

وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول (سيأتي قومٌ يجادلونكم بشبهات القرآن ، فخذوهم بالسُنن ؛ فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله عز وجل) (٤)

قال الخطابي : (وأصحاب السنن . هم حفاظ الحديث والمُطَّلَعون عليه ؛ كالأئمة المجتهدين وكُتُل أتاعهم ؛ فإنهم هم الذين يفهمون ما تضمنته السُنن من الأحكام) .

وسمع الإمام أحمد بن أبي إسحاق السبيعي قائلاً يقول : إني متي حديث ١٩ اشتغلوا بالعلم ، فقال له الإمام : قم يا كافر ؛ لا تدخل علينا بعد اليوم ، ثم إنه التفت إلي أصحابه وقال لهم ما قلتُ أبداً لأحد من الناس لا تدخل داري غير هذا العاسق . انتهى (٥)

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى (١١٦ / ١٠)

(٢) أورد بحره الذهبي في سير أعلام النبلاء (٩٣ / ٨) من قول الإمام مالك رحمه الله تعالى .

(٣) انظر (٢٦٦ / ١) .

(٤) رواه الدارمي (١٢١) .

(٥) رواه بحره الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص ٤)

فانظر يا أحي كيف وقع من الإمام هذا الرجز العظيم لمن قال له . (إلى متى حديث ١٩) فكأنوا رضى الله عنهم لا يتجرأ أحد منهم أن يخرج عن السنة فيدشبر .

بل بلعاً أن معبياً كان يغني لمحبة ، ففيل له . (إن مالك بن أس بنقول بتحريم العناء) ، فقال المغني . (وهل لمالك وأمثاله أن يحرم في دين ابن عبد المطلب ١٩ والله يا أمير المؤمنين ؛ ما كان التحريم لرسول الله صلى الله عليه وسلم إلا موحى من ربه عز وجل ، وقد قال تعالى : ﴿ إِن تَحْكُمُ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرْتِكَ اللَّهُ ﴾ [النساء : ١٠٥] ولم يقل : بما رأيت يا محمد ، فلو كان الدين بالرأي لكان رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحتاج إلى وحى ، وكان الحق تعالى أمره أن يعمل به ، بل عائشة الله تعالى حين حرم على نفسه ما حرم في قصة مارية ، وقال . ﴿ بَيِّنَاتٍ لِّى لَمْ تُحَرِّمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ [الآية التحريم ١١] انتهى (١) .

فإذا كان هذا كلام المغني في ذلك الرمان في الإمام مالك . فكيف كلام غيره من العلماء العاملين في ذلك الرمان وتقيدهم بالكتاب والسنة ١٩

(١) روى البيهقي في « السلس الكبير » (٣٥٣ / ٧) عن الصادك أن حفصة أم المؤمنين رضى الله عنها رارت أبها ذات يوم ، وكان يومها ، فلما جاء النبي صلى الله عليه وسلم فلم يرها في المنزل فأرسل إلى أمته مارية انعطية ، فأصاب منها في بيت حفصة ، فجاءت حفصة على تلك الحالة فقالت يا رسول الله ، أتعمل هذا في بيتي وفي يومي ١٩ قال . « فربها علي حرام لا تحبيري بذلك أحداً » ، فانطلقت حفصة إلى عائشة فأخبرها بذلك ، فأمر الله عز وجل في كتابه ﴿ بَيِّنَاتٍ لِّى لَمْ تُحَرِّمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ [النساء : ١١] قوله ﴿ وَصَلِّحُ الْمُتَّقِينَ ﴾ فأمر أن يكفر عن يمينه ويراجع أمته

وما ذكرت لك يا أحي هذه الحكاية عن المغني إلا لأبين لك عدم تجزئي
أحد من السلف على الكلام في دين الله بالرأي ؛ لتأخذ كلام المجتهدين
بالإيمان والتصديق ولو لم تعرف من أين استسطوه من الكتاب أو السنة ،
وتعتقد أن الإمام مالكا لولا رأى في السنة ما يشهد لتحريم العناء وسماعه .
ما أفتى به .

وكان الإمام حمدان بن سهل رضي الله تعالى عنه يقول : (لو كنت
قاصياً لحسب كلاً من هذين الرجلين ؛ من يطلب الحديث ولا يطلب
العقّة ، أو يطلب العقّة ولا يطلب الحديث) ، ويقول . (اطرؤا إلى الأئمة
المجتهدين كيف طلبوا الحديث مع العقّة ، ولم يكتفوا بأحدهما)^(١) .

وكان الإمام جعفر الصادق رحمه الله تعالى يقول (من أعظم فتنة تكون
على الأمة . . قومٌ يقيسون الأمور برأيهم ؛ فيحرمون ما أحل الله ، ويحلّون
ما حرم الله) انتهى^(٢) .

وكان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه يقول . (والذي نفس عمر
بيده ؛ ما قضى الله تعالى روح نبيه صلى الله عليه وسلم ، ولا رفع الوحي
عنه . . حتى أعتى أمته كلهم عن الرأي)^(٣) .

(١) رواه الهروي في « دم الكلام وأهله » (٢٣٠)

(٢) روى الحاكم (٥٤٧/٣) عن سيدنا عوف بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال « تفرق أمتي على بصع وسبعين فرقة ؛ أعظمها فتنة على أمتي قومٌ
يقيسون الأمور برأيهم ؛ فيحلّون الحرام ، ويحرمون الحلال » .

(٣) روى ابن عبد البر في معنى ما ذكر أحباراً متعدّدة عن سيدنا عمر رضي الله عنه في دم
الرأي انظر « جامع بيان العلم وفضله » (١٩٢٤ ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٦)

وكان الشعبي يقول . (سيحيء قوم يقيسون الأمور برأيهم ، فينهدم الإسلام بذلك ويشلم)^(١) .

وكان وكيع رحمه الله يقول (عليكم سائع الأئمة المجتهدين والمحدثين ، فإنهم يكتبون ما لهم وما عليهم ، بخلاف أهل الأهواء والرأي ؛ فإنهم لا يكتبون قط ما عليهم)^(٢)

وكان الإمام الشعبي وعد الرحمن بن مهدي يرحران كل من رأياه يتدئين بالرأي ، وينشدان^(٣) :

ديس النبي محمد مختار نعم المطية للفتى الآثار
لا ترغز عن الحديث وأهله فالرأي ليل والحديث نهار
وكان أحمد بن سريج يقول . (أهل الحديث أعظم درجة من الفقهاء ؛ لاعتنائهم بضبط الأصول) .

وكان عامر بن قيس يقول . (لا تذهب الدنيا حتى يصير العلم جهلاً ، والجهل علماً)^(٤) .

وكان عبد الله بن مسعود يقول : (من سئل عن علم لا يعلمه

(١) رواه الطبراني في المعجم الكبير (١٠٩/٩) عن الشعبي عن مسروق عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه موقوفاً .

(٢) رواه اللطفاطي في السنن (٣٦) .

(٣) المحجة في بيان المحجة (٢٢٢/١) ، وقد روى ابن عبد البر هذين البيتين من قول الإمام أحمد في جامع بيان العلم وفضله (٩٢٥) ، وسأ إلى غيره ؛ كعبدة بن زياد الأصبهاني أنظر شرف أصحاب الحديث (ص ٧٦)

(٤) أورده الرمشتري في ربيع الأبرار وخصوص الأخبار (١٤٦/١) وسبه إلى الشعبي

عليقل : الله أعلم ؛ فإن الله تعالى قال لمحمد صلى الله عليه وسلم ﴿ مَنْ مَّا
أَسْأَلُكَ عَلَيْهِ مِنْ كَثْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ ﴾ [مر ٢٨٦] يعني في الحواري عما
سألتهمني عنه ^(١) .

وكان يقول . (مَنْ أَفْتَى النَّاسَ فِي كُلِّ مَا يَسْأَلُونَهُ بِهِ . . فهو مجنون) ^(٢) .

وكان مسروق إذا سئل عن مسألة يقول للسائل : هل وقعت ؟ فإن قال :
لا قال : أعفني منها حتى تكون ^(٣) .

وكان مجاهد يقول لأصحابه : (لا تكتبوا عني كل ما أفتيت به ، وإنما
يكتب الحديث ، ولعل كل شيء أفتيتكم به اليوم أرجع عنه عدأ) ^(٤) .

وكان الأعمش رضي الله عنه يقول (عليكم بملازمة السنة ، وعلموها
للأطفال ؛ فإنهم يحفظون على الناس دينهم إذا جاء وقتهم)

وكان أبو عاصم رحمه الله يقول (إذا تبخر الرجل في الحديث كان
الناس عنده كالبحر)

وكان أبو بكر بن عياش يقول ^(٥) : (أهل الحديث في كل زمان كأهل

(١) رواه نحوه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ١ (١٥٥٧)

(٢) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ١ (٢٢٠٨)

(٣) روى ابن مطة في الإبانة الكبرى ١ (٤٠٨ / ١) عن مسروق قال (سألت أبي عن كتب
عن شيء فقال : أكان هذا ؟ قلت لا ، قال فأحسنا [أي أرحمنا] حتى يكون ، هذا
كان اجتهدنا رأينا) .

(٤) روى نحوه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ١ (١٤٣٣) عن قول الإمام
أحمد بن حنبل ، وجابر بن زيد .

(٥) في (ب ، ج ، و) : (عباس) بدل (عياش) .

الإسلام مع أهل الأديان) ، والمراد بأهل الحديث في كلامه : ما يشمل أهل السنة من الفقهاء وإن لم يكونوا حفاظاً .

وكان أبو سليمان الخطابي يقول : (عليكم بترك الجدال في الحديث وأقوال الأئمة ؛ فإن الله تعالى يقول : ﴿ مَا يُجَدِّلُ فِيَّ آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (عمر ١٤) ، وما كانت قط رندقة أو بدعة أو كفر أو جرأة على الله تعالى . . إلا من قتل الجدال وعلم الكلام)^(١) .

وكان عمر بن عبد العزيز يقول : (إذا رأيتم جماعة يتناجون سرّاً فيما بينهم بأمر دينهم . . فاشهدوا أن ذلك ضلال وبدعة) .

وكان يقول : (أكابر الناس : هم أهل السنة ، وأصاغرهم : هم أهل البدعة)^(٢) .

وكان سفيان الثوري يقول (المراد بالسواد الأعظم : هم من كان من أهل السنة والجماعة ولو واحداً ، فاعلم ذلك)^(٣) .

(١) روى نحوه أبو الفضل العفري في « أحاديث في دم الكلام وأهله » (ص ٨٩) من قول إبراهيم الحواص .

(٢) أورد الإمام أبو طالب لمكي في « قوت لقوب » (١٣٢٣ / ٣) عن ابن المبارك أنه قال - عندما سئل عن معنى لخبير - لا ير له لئاس بخبير ما أتاها العلم عن أكابرهم ، فإذا أتاها عن أصاغرهم فلكوا - (أصاغرهم أهل البدع ، لأنه لا صغير من أهل السنة ممن عنه علم) .

(٣) أورد أبو نعيم في « حلية الأولياء » (٢٣٨ / ٩) عن أسحاق بن راهويه أنه قال (لو سألت الحنّال من السواد الأعظم ؟ قالوا جماعة الناس ، ولا يعلمون أن الجماعة عالم متمسك بأثر النبي صلى الله عليه وسلم وطريقه ، فمن كان معه وتبعه فهو الجماعة ، ومن خالفه فيه ترك الجماعة) .

[ذم الإمام أبي حنيفة للقول في دين الله بالرأي المجرد]

وأما ما نقل عن الأئمة الأربعة رضي الله عنهم أجمعين في ذم الرأي فأولهم تبرئاً من كل رأي يخالف ظاهر الشريعة الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان بن ثابت رضي الله تعالى عنه خلاف ما يصيبه إليه بعض المنتعشين ، ويا فضيحتة يوم القيامة من الإمام إذا وقع الوجه في الوجه ! فإن من كان في قلبه نور لا يتجزأ أن يذكر أحداً من الأئمة بسوء ، وابن المقام من المقام ١٩ إذ الأئمة كالسجود في السماء ، وغيرهم كأهل الأرض الذين لا يعرفون من النجوم إلا خيالها على وجه الماء .

وقد روى الشيخ محيي الدين في « الفتوحات المكية » بسنده إلى الإمام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه أنه كان يقول : (إياكم والقول في دين الله تعالى بالرأي ، وعليكم باتباع السنة) فمن خرج عنها صل .

فإن قيل : إن المجتهدين قد صرحوا بأحكام في أشياء لم تصرح الشريعة بتحريمها ولا بوجوبها ، فحرّموها وأوجبوها

فالجواب : أنهم لولا علموا من قرائن الأدلة تحريمها أو وجوبها . ما قالوا به ، والقرائن أصدق الأدلة^(١) ، وقد يعلمون ذلك بالكشف أيضاً فتأيّد به القرائن (انتهى)^(٢) .

(١) في (ب ، ج ، و) : (أحد) بدل (أصدق) .

(٢) انظر « الفتوحات المكية » (٧٠ / ٣)

وكان الإمام أبو حبيبة يقول : (القدرية مجوس هذه الأمة ، وشيعة الدجال)^(١) .

وكان يقول : (حرامٌ علي من لم يعرف دليلي أن يعتني بكلامي)^(٢) .

وكان إذا أفتى يقول : (هذا رأي أبي حبيبة ، وهو أحسن ما قدروا عليه ، فمن جاء بأحسن منه فهو أولي بالصواب)

وكان يقول : (إياكم وآراء الرجال) .

ودخل عليه مرة رجل من أهل الكوفة والحديث يُقرأ عنده ، فقال الرجل : دعونا من هذه الأحاديث ، فرجروا الإمام أشد الزجر ، وقال له : لولا السنة ما فهم أحد ما القرآن ، ثم قال للرجل ما تقول في لحم الفرد ، وأين دليله من القرآن ؟ فأعجم الرجل ، فقال للإمام فما تقول أنت فيه ؟ فقال ليس هو من بهيمة الأنعام^(٣) .

فانظر يا أخي إلى مناصلة الإمام عن السنة وزجره من حرص له بترك النظر في أحاديثها ، فكيف ينبغي لأحد أن يسب الإمام إلى القول في دين الله بالرأي الذي لا يشهد له ظاهر كتاب ولا سنة !؟

وكان رضي الله تعالى عنه يقول (عليكم بأنار من سلف ، وإياكم

(١) روى نحوه أبو داود (٤٦٩١) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما مرعوعاً ، والقدرية . هم الذين يرمعون أن كل عبد خالق لفعله ، ولا يزود الكفر والمعاصي بتقدير الله تعالى ، كما في « التعريفات » (ص ١٧٤)

(٢) الفتوحات المكية (٧٠ / ٣) : وانظر « الانتقاء في مسائل الثلاثة الأئمة العظماء » لابن عبد البر (ص ١٤٥) .

(٣) روى نحوه الهروي في « دم الكلام وأهله » (٣٠٧)

ورأي الرجال وإن رُخِفوه بالقول ؛ فإنَّ الأمر ينجلي حين ينجلي وأنتم على صراطٍ مستقيم (١) .

وكان يقول : (إياكم البدع والشذع والتطع ، وعليكم بالأمر الأول العتيق) (٢) .

ودخل شخص الكوفة بكتاب دانيال ، فكاد أبو حبيبة أن يقتله ، وقال له : (أكتابٌ تمَّ غير القرآن والحديث ؟) (٣)

وقيل له مرة : ما تقول فيما أحدثه الناس من الكلام في المرحص والجوهر والجسم ؟ فقال : هذه مقالات الفلاسفة ؛ عليكم بالآثار وطريقة السلف ، وإياكم وكلُّ محدث ؛ فإنه بدعة (٤) .

وقيل له مرة . قد ترك الناس العمل بالحديث ، وأقبلوا على سماعه ! فقال رضي الله عنه . نفس سماعهم للحديث عملٌ به .

وكان يقول : (لم تزل الناس في صلاح ما دام فيهم من يطلب الحديث ، فإذا طلبوا العلم بلا حديث فسدوا) .

وكان رضي الله تعالى عنه يقول (قاتلَ اللهُ عمرو بن عبيد ؛ فإنه فتح للناس باب الخوض في الكلام فيما لا يعنيهم) (٥)

(١) رواه البيهقي في « المدخل إلى السنن الكبرى » (٢٣٣) من قول الأوراعي

(٢) رواه بسحوه الدارمي (١٤٥) من قول سيدنا ابن مسعود رضي الله عنه

(٣) رواه بسحوه الحطيب البغدادي في « تقييد العلم » (ص ٥٧) عن عمرو بن ميمون الأودي .

(٤) رواه أبو الفضل المقرئ في « أحاديث في دم الكلام وأعله » (ص ٨٦)

(٥) رواه أبو الفضل المقرئ في « أحاديث في دم الكلام وأعله » (ص ٨٨)

وكان يقول (لا يسمي لأحد أن يقول قولاً حتى يعلم أن شريعة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثقيله)^(١) .

وكان يجمع العلماء في كل مسألة لم تجد لها صريحة في الكتاب والسنة ،
ويعمل بما يتفقون عليه فيها

وكذلك كان يفعل إذا امتنط حكماً ، فلا يكتبه حتى يجمع عليه علماء عصره ؛ فإن رضوه قال لأبي يوسف : (اكته) رضي الله تعالى عنه .

فمن كان على هذا القَدَم من اتباع السنة كيف يجوز سبته إلى الرأي ؟
معاذ الله أن يقع في مثل ذلك عاقلٌ كما سيأتي بسطه في الأجوبة عنه إن شاء الله تعالى^(٢) .

وقال صاحب « الفتاوى السراجية » : (قد اتفق لأبي حنيفة من الأصحاب ما لم يتفق لغيره ، وقد وضع مذهبه شورى ، ولم يستبد بوضع المسائل ، وإنما كان يلقيها على أصحابه مسألة مسألة ، فيعرف ما كان عندهم ، ويقول ما عنده ، ويناطرهم حتى يستقر أحد القولين فيثبت أبو يوسف حتى أنتت الأصول كلها ، وقد أدرك بفهمه ما عجزت عنه أصحاب القرائح) انتهى^(٣)

ونقل الشيخ كمال الدين بن الهمام عن أصحاب أبي حنيفة :
كأبي يوسف ومحمد وزفر والحسن أنهم كانوا يقولون : (ما قلنا في مسألة

(١) انظر « المنهاج في المنهاج » (٧٠ / ٣)

(٢) انظر (٢٨٢ / ١)

(٣) الفتاوى السراجية (ص ٦١٢ ، ٦١٣)

قولاً إلا وهو روايتنا عن أبي حنيفة) ، وأقسموا على ذلك أيماناً معلطاً ،
فلم يتحقق إداً في الفقه بحمد الله جوت ولا مذهب إلا له رضي الله عنه
كيما كان ، وما نسب إلى غيره فهو من مذهب أبي حنيفة ، وإن نسب إلى
غيره فهو بطريق المجاز للموافقة ؛ فهو كقول القائل قولي كقوله ،
ومذهبي مذهبه^(١) .

فَعَلِمَ . أنَّ من أخذ بقول واحد من أصحاب أبي حنيفة . فهو أحد بقول
أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه ، والحمد لله رب العالمين .



(١) الحاوي القدسي (٥٦٣ / ٢) .

فصل

فيما نقل عن الإمام مالك من ذم الراي
وما جاد عنه في الوقوف على ما حدة الشريعة المطهرة

كان رضي الله تعالى عنه يقول : (إياكم ورأي الرجال إلا إن أجمعوا عليه ، واتبعوا ما أمر إليكم من ربكم وما جاء عن نبيكم ، وإن لم تفهموا المعنى فسلّموا لعلمائكم ولا تجادلوهم ؛ فإنّ الجدل في الدين من بقايا التناق) ، قال ابن القاسم : (بل هو التناق كلاً ؛ لأنّ الجدل بالباطل في الحق مع العلماء . . كالجدل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ من حيث إنّ الحق شرعه صلى الله عليه وسلم وإن تفاوت مقام المجادل في الذم) انتهى .

وكان يقول (سلّموا للأئمة ، ولا تجادلوهم ؛ فلو كنّا كلّما جاءنا رجلٌ أجدل من رجلٍ اتبعناه . . لحصنا أن نقع في ردّ ما جاء به جبريل عليه السلام) (١) .

وكان رضي الله تعالى عنه إذا استبط حكماً يقول لأصحابه : (انظروا فيه ؛ فإنّه دين ، وما من أحدٍ إلا مأخوذ من كلامه ومردود عليه إلا صاحب

(١) رواه بنحوه البيهقي في « شعب الإيمان » (٨١٣١)

هذه الروضة (١) ؛ يعني به : رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ونقل ابن حزم عنه أنه لما حصرته الوفاة قال : (لقد وددت الآن أني
أصرب على كل مسألة قلتها برأيي سوطاً ، ولا ألقى رسول الله صلى الله عليه
وسلم بشيء زدته في شريعته ، أو خالعت فيه ظاهرها) .

قال : (ومن هنا منع رضي الله تعالى عنه رواية الحديث بالمعنى
للعارف ؛ خوفاً أن يريد الراوي في الحديث أو يُفَصِّرَ) انتهى (٢)

قلتُ : وقد رأيت السيِّ صلى الله عليه وسلم مرة في جملة مشرة لي ،
وقال لي عليك بالاطِّلاع على أقوال إمام دار هجرتي والوقوف عندها ؛
فإنَّ شهد آثارِي . انتهى .

فأمثلُ أمره صلى الله عليه وسلم ، وطالعتُ « الموطأ » و« المدونة
الكبرى » ، ثمَّ اختصرتها ، وميّزتُ فيها المسائل التي تميَّز بها عن بقية
الأنمة ؛ عملاً بإشارته صلى الله عليه وسلم ، ورأيت رضي الله تعالى عنه
يقف عند حدِّ الشريعة ، لا يكاد يتعدّاها ، وعلمتُ بذلك أن الوقوف على
حدِّ ما ورد أولي من الابتداع ولو استُحسن ؛ فإنَّ الشارع قد لا يرضى بتلك
الزيادة في التحريم أو في الوجوب ، والحمد لله رب العالمين .



(١) سبق تخريجه (٢٥٥ / ١) .

(٢) انظر « الإحكام في أصول الأحكام » لابن حزم (٥٧ / ٦)

فصل

فيما نقل عن الإمام الشافعي رضي الله عنه
من ذم الرأي والتبري منه

روى الهروي سنده إلى الإمام الشافعي أنه كان يقول (حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مُستعني بنفسه إذا صحَّ) انتهى^(١) .

يعني . أنه لا يحتاج إلى قول يعصده إذا صحَّ دليله ؛ لأن السعة قاصية على القرآن ، ولا عكس ، وهي ميّنة لِمَا أُجِمل منه

وسئل الشافعي مرة عن محرم قتل رسولاً ، فقال : (﴿ وَمَا أَلْتَكُمُ الرُّسُولَ فَتُحَذَّرُوا وَمَا أَمْسَكُمْ مِنْهُ مَأْثَمًا ﴾ [الحشر ١٧])^(٢) .

وقال الإمام محمد الكوفي رضي الله تعالى عنه : (رأيت الإمام الشافعي بمكة وهو يفتي الناس ، ورأيت الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه حاضرين ، فقال الشافعي . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « وهل ترك لنا عقيل من دار ١٩ »^(٣) ، فقال إسحاق : رَوَيْنَا عَنْ الْحَسَنِ وَإِبْرَاهِيمَ أَنَّهُمَا لَمْ يَكُونَا

(١) رواه الهروي في « دم الكلام وأهله » (٢٤٩)

(٢) رواه البيهقي في « السنن الكبرى » (٢١٢ / ٥) .

(٣) رواه البخاري (٣٠٥٨) ، ومسلم (١٣٥١) عن سيدنا أسامة بن زيد رضي الله عنهما قال قلت يا رسول الله ! أين تترك عدأ في حجته ؟ قال « وهل ترك لنا عقيل مراً ١٩ » ، ثم قال « نحن ياربون عدأ بجمع سي كناية المُحطَّب ، حيث قاسمت قريش على الكفر » ؛ وذلك أن سي كناية حالمت مريشاً على بني هاشم ألا يبيعوهم ، ولا يؤوؤهم

يربانه ، وكذلك عطاء ومجاهد ، فقال الشافعي لإسحاق : لو كان غيرك
موصعك لفركت أذنه ، أقول . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
وتقول : قال عطاء ومجاهد والحسن ا وهل لأحد مع قول رسول الله
صلى الله عليه وسلم حجة نأبي هو وأمي (١) .

وكان الإمام أحمد يقول : (سألت الإمام الشافعي عن القياس فقال :
عند الضرورات) (٢) .

وكان الشافعي رضي الله تعالى عنه يقول : (لولا أهل المحابر لحطبت
الزنادقة على المنابر) (٣) .

وكان رضي الله تعالى عنه يقول : الأحاد والأصول من أفعال ذوي
العقول ، ولا ينبغي أن يقال في شيء من الأصول : لم ؟ ولا : كيف ؟ فقل
له مرة : وما الأصول ؟ فقال : الكتاب والسنة والقياس عليهما .

وكان يقول : (إذا اتصل بكم الحديث برسول الله صلى الله عليه
وسلم . . فهو السنة ، ولنكن الإجماع أكبر منه ، إلا إن تواتر) (٤) ؛ يعني :
الحديث .

وكان يقول : (الحديث على ظاهره ، لكنه إذا احتمل عدة معان
فأولاهما ما وافق الطاهر) .

(١) رواه بسنده البيهقي في « معرفة السنن والآثار » (١١٦٧٥) وما بعده

(٢) رواه البيهقي في « المدخل إلى السنن الكبرى » (٢٤٨)

(٣) رواه الهروي في « دم الكلام وأهله » (٤٠٢)

(٤) انظر « الرسالة » (ص ٥٩٨) .

وكان يقول . (أهل الحديث في كل زمان كالصحابة في زمانهم) .

وكان يقول . (إذا رأيتُ صاحب حديث فكأنني رأيتُ أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم)^(١) .

وكان يقول . (إياكم والأخذ بالحديث الذي أناكم من بلاد أهل الرأي إلا بعد التفنيس فيه) .

وكان رضي الله عنه يقول . مَنْ خاض في علم الكلام فكأنه دخل البحر في حال هيجانه ، ف قيل له . يا أبا عبد الله ؛ إنَّه في علم التوحيد ، فقال : قد سألتُ مالكا عن التوحيد فقال هو ما دخل به الرجل الإسلام وعصم به دمه وماله ؛ وهو قول الرجل : أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٢) .

وكان يقول : (إذا رأيتم الرجل يقول : الاسمُ غيرُ المسمَّى أو عينه . . فاشهدوا عليه بالزندقة)^(٣) .

وروى الحاكم والبيهقي عن الإمام الشافعي أنَّه كان يقول : (إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي)^(٤) ؛ قال ابن حزم (أي : صحَّ عنده ، أو عند غيره من الأئمة) .

وفي رواية أخرى : (إذا رأيتم كلامي يخالفُ كلامَ رسول الله صلى الله

(١) رواه البيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (٦٨٩)

(٢) أورد نحوه ابن السكيت في طبقات الشافعية الكبرى (٤٠ / ٩)

(٣) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١٧٩٣)

(٤) أوردته النووي في حلاصة الأحكام (٣٥٣ / ١)

عليه وسلم . فاعملوا بكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واصربوا
بكلامي الحافظ (١) .

وقال مرة للمزني (٢) (يا أبا إسحاق ؛ لا تقلدني في كل ما أقول ،
وانظر في ذلك لنفسك ؛ فربما دبر) .

وكان رضي الله عنه إذا توقف في حديث يقول (لو صحح ذلك لقلنا به) (٣)

وروى البيهقي عنه ذلك في (باب : حديث المستحاضة تغسل عنها أثر
الدم وتصلي ، ثم تتوضأ لكل صلاة) ، وقال (٤) : (لو صحح هذا الحديث
لقلنا به ، وكان أحث إلينا من القياس على سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم في الوضوء مما خرج من قبل أو دبر) انتهى (٥) .

وكان يقول : (إذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم - بأبي هو وأمي -
شيء . . . لم يحل لنا تركه) (٦) .

وقال في (باب سهم البرادين) (٧) : (لو كما نُتيت مثل هذا الحديث
ما خالفناه) (٨) .

(١) روى البيهقي نحوه في « معرفة السنن والآثار » (٣٤٣٥)

(٢) في (د ، هـ ، ر ، ح ، ط ، ي ، ك) ، (لريبع) بدل (للعربي)

(٣) أورد نحوه البيهقي في « السنن الكبرى » (١٤٨ / ١)

(٤) القائل هو الإمام الشافعي فيما يرويه عنه البيهقي

(٥) السنن الكبرى (١٤٨ / ١) .

(٦) انظر « الأم » (٥٩٢ / ٣)

(٧) البرادين جمع بردون ؛ وهو الحبل غير العربي انظر « المصباح المير » (بردون)

(٨) السنن الكبرى (٣٢٨ / ٦) .

وفي رواية أخرى عنه : (لو كانت مثل هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم لأحدا به ، فإنه أولى الأمور بنا ، ولا حجة في قول أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كثروا ، ولا هي قياس ولا شيء إلا طاعة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم بالتسليم له) ، ذكره البيهقي في «سسه» في (باب أحد الزوجين يموت ولم يعرض صداقاً)^(١)

وروي عنه أيضاً في (باب السير) أنه كان يقول (إن كان هذا الحديث يثبت فلا حجة لأحد معه)^(٢) .

وكان رضي الله تعالى عنه يقول (رسول الله صلى الله عليه وسلم أجلُّ في أعيننا من أن نحبَّ غير ما قصن به)^(٣) .

وقال الشافعي في (باب الصيد) من «الأم» : (كلُّ شيء مخالف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم . سقط ، ولا يقوم معه رأي ولا قياس ، فإن الله تعالى قطع العذر بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فليس لأحد معه أمر ولا نهى غير ما أمر هو به)^(٤)

وقال في (باب : المعلن ياكل من الصيد) : (وإذا ثبت الضر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . لم يحل تركه لشيء أبداً)^(٥)

(١) السنن الكبرى (٢٤٤ / ٧) .

(٢) السنن الكبرى (٦١ / ٩) .

(٣) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٨٧ / ٩) ، وفيه (الله أجلُّ) بدل قوله (رسول الله صلى الله عليه وسلم أجلُّ) .

(٤) انظر «الأم» (٥٩٥ / ٦) .

(٥) انظر «الأم» (٥٩٢ / ٣) .

وقال في (باب العتق) من « الأم » (وليس في قول أحد - وإن كانوا
عدداً - مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة)^(١) .

هنا ما أطلعت عليه من المواضع التي بُقِلت عن الإمام الشافعي في تزئنه
من الرأي وأدبه مع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم

بل رَوَيْنَا عَنْهُ : أَنَّهُ كَانَ يَتَأَدَّبُ مَعَ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فَصَلاً عَنْ كَلَامِ
سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ فَقُلِ اسْ الصَّلَاحُ فِي « عُلُومِ
الْحَدِيثِ » . أَنَّ الشَّافِعِيَّ قَالَ فِي « رِسَالَتِهِ » الْقَدِيمَةِ بَعْدَ أَنْ أَثْنَى عَلَى
الصَّحَابَةِ بِمَا هُمْ أَهْلُهُ : (وَالصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ فَوْقًا فِي كُلِّ عِلْمٍ
وَاجْتِهَادٍ وَوَرَعَ وَعَقْلٍ وَفِي كُلِّ أَمْرٍ اسْتَدْرَكَ بِهِ عِلْمٌ ، وَآرَؤُهُمْ لِمَا أَحْمَدُ وَأَزَلُّنِي
مِنْ رَأْيِنَا عِنْدَنَا لِأَنفُسِنَا) انْتَهَى^(٢) .

وروى البيهقي : أَنَّ الشَّافِعِيَّ اسْتَعْنَى بِمَنْ يَدْرُ لِيَمِثِّرَ إِلَى الْكَلِمَةِ ،
وَحَثَّ ، فَأَثْنَى بِكَمَارَةِ يَمِينٍ ، فَكَأَنَّ السَّائِلَ تَوَقَّفَ فِي ذَلِكَ ، فَقُلِ
الشَّافِعِيَّ : (قَدْ قَالَ بِهَذَا الْقَوْلِ مَنْ هُوَ حَيْرٌ مِنِّي ؛ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبِيعٍ
رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ)^(٣) .

وسياتي في (فصول الأخوة عن الإمام أبي حنيفة وبيان مقدمه في
العلم) : أَنَّ الشَّافِعِيَّ تَرَكَ الْقِسْمَ لَمَّا زَارَ قَبْرَهُ ، وَأَدْرَكَهُ صَلَاةُ الصُّبْحِ
عِنْدَهُ ، وَقَالَ (كَيْفَ أَقْنْتُ بِحَصْرَةِ الْإِمَامِ ، وَهُوَ لَا يَقُولُ بِهِ)^(٤)

(١) انظر « الأم » (١٦٥/٥) .

(٢) علوم الحديث (ص ٢٩٧) .

(٣) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي « السُّرِّ الْكُبْرَى » (٦٧/١٠) .

(٤) انظر (٢٨٣/١) .

وإنَّ الإمام الشافعي إنما فعل ذلك فتحاً لسبب الأدب مع الأئمة
المجتهدين ، وَحَمَلَهُمْ فِي جَمِيعِ أَقْوَالِهِمْ عَلَى الْمَحَامِلِ الْحَسَنَةِ ، وَعَلَى
أَنَّهُمْ مَا قَالُوا قَوْلًا إِلَّا لَكُونَهُمْ أَطْلَعُوا عَلَى دَلِيلِهِ مِنْ كَلَامِ الشَّارِعِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ فَلَا يَبَاقِي ذَلِكَ قَوْلَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ فِيمَا تَقَدَّمَ عَنْهُ (لَا
حُجَّةَ لِقَوْلِ أَحَدٍ مَعَ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَافْهَمْ

عَلَى أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ : (إِنَّ الشَّافِعِيَّ مَا فَعَلَ ذَلِكَ إِلَّا بِاجْتِهَادٍ ، فَأَدَّى
اجْتِهَادَهُ إِلَى أَنَّ الْأَدَبَ مَعَ الْأُئِمَّةِ الْمُجْتَهِدِينَ وَاجِبٌ ، فَقَدَّمَهُ عَلَى فَعَلِ بَعْضُ
النَّاسِ ؛ لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ تَوْهُمِ الْقَدَحِ فِيهِ)

وَالَّذِي نَقُولُ بِهِ : إِنَّ الْإِمَامَ الشَّافِعِيَّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ لَمْ يَتْرِكِ الْقُنُوتَ
لِمَحَصِّ الْأَدَبِ مَعَ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ مَعَ قَوْلِ الْإِمَامِ
الشَّافِعِيِّ بَيْتِهِ حَيْثُ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِسَاءَةِ الْأَدَبِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ يَتْرِكُ شَيْءًا قَالَ بِهِ لَشَيْءٍ قَالَ بِهِ غَيْرُهُ ، وَحَاشَا الْإِمَامَ الشَّافِعِيَّ رَضِيَ اللَّهُ
تَعَالَى عَنْهُ مِنْ ذَلِكَ .

وَأَمَّا يَقُولُ : إِنَّ تَرْكَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ الْقُنُوتَ عَدَّ
زِيَارَةً قَرِيبَةً إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ . إِنَّمَا كَانَ لِمُوَافَقَةٍ فِي
اجْتِهَادِهِمَا حَصَلَتْ ذَلِكَ الْوَقْتُ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ إِحْدَى الْكِرَامَاتِ الْجَلِيلَةِ
الْمَعْدُودَةِ لِلْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ، وَلَا يَقْدَحُ ذَلِكَ فِي مَقَامِ
تَأْدِيبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ مَعَ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ
تَعَالَى عَنْهُ ، وَأَمَّا ذَلِكَ فِيهِ رِعَايَةٌ لِكَمَالِ الْمَقَامَيْنِ ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ نُقِلَ عَنِ
الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فِي تَعْظِيمِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْأَدَبِ مَعَهُ

ما فيه مَقَمٌ وكفاية لكلّ ذي لبٍّ ؛ كما ستري بعضه إن شاء الله تعالى في هذا الكتاب مراراً

وقال بعضهم : لا يذع في حملنا ترك القنوت على الأدب المحض ؛ لأنّ الأدب ممّا أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكان المتأدّب مع أخيه إنّما هو متأدّب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وتابع لشرعه ، فليتأمل .

وسياتي في (فصل الأجوبة عن الإمام أبي حنيفة) . . قول الإمام مالك لما سُئِلَ عن الإمام أبي حنيفة : (ما تقولون في رجل لو باطري في أنّ نصف هذه الأسطوانة حجرٌ ونصفها فصّة . لقام بحجّته ١٩) (١) .

وكذلك قول الإمام الشافعي (الناس كلّهم في الفقه عيال على الإمام أبي حنيفة) (٢) .

فتأمّل يا أخي أدب الأئمة مع بعضهم بعضاً ، واقتد بهم في ذلك ، وإياك والتعصّب لإمامك حميّة جاهلية من غير دليل ؛ فتخطئ طريق الصواب ، وأول من يتبرأ منك إمامك يوم القيمة

وتقدّم قول الإمام الليث للإمام مالك في مسألة أرسلها له من مصر : ما حكم الله في هذه المسألة عندكم ؟ وأنّ الإمام مالكا كتب إلى الليث بعد الحمد لله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم : أمّا بعد ؛ فإنك

(١) رواه بحواله البيهقي في « المدخل إلى المسالك الكرى » (١٦٦) ، وانظر (٢٨٢/١ - ٢٨٣)

(٢) رواه الخطيب البغدادي في « تاريخ بغداد » (٢٧٤/١٥) ، ورواه بحواله ابن عبد البر في « الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة المعهدين » (ص ١٣٦)

يا أحيي إمام هدي ، وحكم الله تعالى في هذه المسألة ما قام عندك
انتهى^(١) ، فاعلم ذلك ، ولحمد لله رب العالمين .



(١) سبق تخريجه (١٨٦ / ١) .

فصل

فيما نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه
من ذمته الراي وتقيده بالكتاب والسنة

فروى البيهقي عنه أنه كان إذا سئل عن مسألة يقول (أو لأحد كلام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) (١).

وبلغنا : أنه لم يدور له كلاماً كقبة المجتهدين ، خوفاً أن يقع في رأي يحالف الشريعة ، وأن جميع مذهبه إنما هو ملق من صدور الرجال

وقيل : إنه وضع في الصلاة نحو عشرين مسألة ، هنكداً أخري به شيخ الإسلام شهاب الدين الحبلي الفتوح رحمة الله تعالى .

وبلغنا : أنه لم يأكل البطيخ حتى مات ، وكان إذا سئل عن ذلك يقول : (لم يبلغني كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكله) (٢).

(١) روى نحوه ابن الجوزي في « مناقب الإمام أحمد » (ص ٢٤٣)

(٢) انظر « البرهان المؤيد » (ص ١٠٦) ، وقد روى أبو داود (٣٨٣٦) ، والترمذي (١٨٤٣) من حديث السيدة عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم أكل البطيخ بالمرطب ، ووصف العلامة ياسين في « حاشيته على شرح أم الرايين » (ق ٢٥٥) بقلاً عن بعض المشايخ (كان صلى الله عليه وسلم يأكل القطعة منه من ناحية المير ، حتى يصل النصف ، ففلها إلى أن يصل إلى الموضع الذي وصل إليه ، ولا يأكل القشر) ، وانظر « مناقب الإمام أحمد » (٣٢٨) .

وكذلك بلغنا عنه : أنه احتج أيام المحنة في مسألة خلق القرآن ، ثم خرج بعد اليوم الثالث ، فقيل له : إنهم الآن في طلبك ، فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمكث في العار حين احتجني من الكفار أكثر من ثلاثة أيام^(١) .

وحاله في العمل بالسنّة مشهور ، وكان يتبرأ كثيراً من رأي الرجال ويقول : (لا يرى أحداً يطر في كتب الرأي غالباً إلا وفي قلبه دغل)^(٢) .

وكان ولده عبد الله يقول : سألت الإمام أحمد عن الرجل يكون في بلد لا يجد فيها إلا صاحب حديث ؛ لا يُعرف صحيحه من سقيم ، وصاحب رأي ؛ فمن يسأله مهما عن دينه ؟ فقال : يسأل صاحب الحديث ولا يسأل صاحب الرأي^(٣) .

وكان كثيراً ما يقول : (صيف الحديث أحث إليا من رأي الرجال)^(٤) ، وكذلك نقل عن الإمام داود .

وكان رضي الله عنه يقول : (انظروا في أمر دينكم ؛ فإن التقليد لغير المعصوم مذموم ، وفيه عمن للبصيرة)^(٥) .

وكان يقول : (قبيح على من أعطي شمعة يستضيء بها أن يقطعها ويمشي

(١) روه بحوه ابن الجوري في « مناقب الإمام أحمد » (ص ٤٧٣) .

(٢) أورده ابن عبد البر في « جامع بيان العلم وفضله » (١٧٩٦) ، والدغل : دخل في الأمر مضطراً له . انظر « القاموس المحيط » (دغل) .

(٣) روه ابن حزم في « المحلى بالآثار » (١ / ٦٨) .

(٤) روه ابن حزم في « المحلى بالآثار » (١ / ٦٨) .

(٥) أورده بحوه أبو شامة المقدسي في « المؤمل في الرد إلى الأمر الأول » (ص ٦١) .

معتمداً على غيره) ؛ يشير - والله أعلم - إلى أنه لا ينبغي لمز قدر على الاجتهاد أن يقلد غيره مع قدرته على النظر في الأدلة واستخراج ذلك الحكم منها ، والله أعلم .

وبلفظنا أن شخصاً استشاره في تقليد أحد من علماء عصره فقال له (لا تقلدني ، ولا تقلد مالكاً ، ولا الأوزاعي ، ولا السخمي ، ولا غيرهم ، وخذ الأحكام من حيث أخذوا)^(١) .

قلت . وهو محمول على من رأى له قدرة على استنباط الأحكام من الكتاب والسنة ، وإلا فقد صرح العلماء بأن التقليد واجب على العامي ؛ لثلا يفضل في دينه ، والله أعلم .

[خلاصة في فضل الأئمة الأربعة ، ورفع مذهبهم]

فقد بار لك يا أخي ممّا قلناه عن الأئمة الأربعة وغيرهم :

- أن جميع الأئمة المجتهدين دائرون مع أدلة الشريعة حيث دارت .

- وأنهم كلهم مرهونون عن القول بالرأي في دين الله تعالى^(٢)

- وأن مذهبهم كلها محررة على الكتاب والسنة ؛ كتحرير الذهب

والجواهر .

- وأن أقوالهم كلها ومذاهبهم كالثوب المنسوح من الكتاب والسنة ؛

سداء ولحمته مهما ، وما بقي لك عذر في التقليد لأي مذهب شئت من

(١) أورد نحوه أبو شامة المقدسي في «المؤمل في الرد إلى الأمر الأول» (ص ٦١)

(٢) في هامش (أ) . (نسخة متبرون من) بلل (مرهون عن)

مداهم ؛ فإنها كلها طريق إلى الجنة كما سبق بيانه أواخر الفصل قبله^(١) .

- وأنهم كلهم على هدى من ربهم

- وأنه ما ظهر أحد في قول من أقوالهم إلا لجهله به ؛ إمّا من حيث

دينه ، وإمّا من حيث دقة مداركه عليه ، لا سيما الإمام الأعظم أبو حنيفة

العمان بن ثابت رضي الله عنه الذي أجمع السلف والحلف على كثرة علمه

وورعه وعادته ودقة مداركه واستباطاته كما سيأتي بسطه في هذه الفصول

إن شاء الله تعالى ، وحاشاه رضي الله عنه من القول في دين الله تعالى بالرأي

الذي لا يشهد له طاهر كتاب ولا سنة ، ومن نسه إلى ذلك فينه وبينه

الموقف الذي يشيب فيه الوليد !

وسمعتُ سيدي عليّاً الحواص رحمه الله تعالى مرة يقول : (يحب على

كل مقلد الأدب مع اثمة المداهب كلهم) .

وسمع مرة بعض الشافعية يقول . وفي هذا الحديث ردّ على

أبي حنيفة ، فقال : قطع الله لسانك ! مثلك يقول هذا اللفظ ! إنما الأدب

أن تقول . ولم يطلع الإمام على هذا الحديث انتهى

وسمعت مرة أخرى رحمه الله يقول : (مدارك الإمام أبي حنيفة دقيقة ؛

لا يكاد يطلع عليها إلا أهل الكشف من أكابر الأولياء) .

قال : (وكان الإمام أبو حنيفة إذا رأى ماء الميصة يعرف سائر الذنوب

التي حرّث فيه ؛ من كسائر وصعائر ومكروهات ؛ فلهذا جعل ماء الطهارة إذا

نظّر به المكلف له ثلاثة أحوال :

أحدها . أنه كالجاسة المعلّطة احتياطاً ؛ لاحتمال أن يكون المكلف ارتكب كبيرة .

الثاني : أنه كالجاسة المتوسطة^(١) ؛ لاحتمال أن يكون المكلف ارتكب صغيرة .

الثالث . أنه طاهر في نفسه غير مطهر لغيره ؛ لاحتمال أن يكون المكلف ارتكب مكروهاً أو خلاف الأولى ؛ فإن ذلك ليس دساً حقيقة ؛ لجواز ارتكابه في الجملة .

وفهم جماعة من مقلديه أنّ هذه الثلاثة أقوال في حال واحد ، والحال أنّها في أحوال كما ذكرنا ؛ بحسب حصر لدنوب الشرعية في ثلاثة أقسام كما ذكرنا ، ولا يخلو غالت المكلفين أن يرتكب واحداً منها إلا نادراً) انتهى .

وسبأتي بسطه في الجمع بين أقوال العلماء في (باب الطهارة) إن شاء الله تعالى^(٢) .



إذا علمت ذلك فأقول ، وبالله التوفيق

(١) في هامش (أ) (نسخة الحفيفة) بدل (لمتوسطة)

(٢) في هامش (أ) (بلع قراءة عليّ مؤلفه ولجماعة حاصرون) ، وانظر (١ / ٧٧) وما بعدها

فصول في بعض الأجوبة عن اللسام أبي حنيفة رضي الله عنه

الفصل الأول

في شهادة الأنسنة له بقرارة العلم

وبيان أن جميع أقواله وأفعاله وعقائده مشيئة بالكتاب والسنة

اعلم يا أخي . أنني لم أحب عن الإمام في هذه الفصول بالصدر وإحسان الطرِّ فقط كما يفعل بعضهم ، وإنما أحسُّ عنه بعد التَّبع والمحصن في كتب الأدلة كما أوضحت ذلك في خطبة كتاب « المنهج المبين في بيان أدلة مذاهب المجتهدين » .

ومذهبه أولُ المذاهب تدويناً وآخرها انقراضاً كما قاله بعض أهل الكشف ، قد احتاره الله تعالى إماماً لدينه وعباده ، ولم يَرَلْ أتباعه في زيادة في كلِّ عصر إلى يوم القيامة ، لو حُسِبَ أحدهم وصُرب على أن يخرج عن طريقه ما أجاب ؛ فرصي الله عنه وعن أتباعه وعن كلِّ من لرم الأدب معه ومع سائر الأئمة .

وكان سيدي عليُّ الخواص رحمه الله تعالى يقول : (لو أنصف المقلِّدون للإمام مالك وللإمام الشافعي رضي الله عنهما . . لم يضعف أحدٌ منهم قولاً من أقوال الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه بعد أن سمعوا مدح أئمتهم له ، وبلغهم ذلك ؛ فقد تقدَّم عن الإمام مالك أنه كان يقول .

لو باظري أبو حنيفة في أن نصف هذه الأسطوانة ذهب أو فضة . لقام بحجته^(١) ، أو كما قال ، وتقدم عن الإمام الشافعي أنه كان يقول الناس كلهم في الفقه عيالاً على أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه^(٢)) انتهى .

ولو لم يكن من الشويه برفعة مقامه إلا كون الإمام الشافعي ترك القنوت في الصبح لمّا صلى عند قبره - مع أن الشافعي قاتل باستحبابه - . لكان فيه كفاية في لروم أدب مقلديه معه كما مر^(٣) . انتهى

وأما ما قاله الوليد بن مسلم من قوله : (قال لي مالك بن أنس رحمه الله تعالى أذكر أبو حنيفة في بلادكم ؟ قلت نعم ، فقال ما ينبغي لبلادكم أن تسكن)^(٤) فقال الحافظ الجزي رحمه الله . (إن الوليد هذا ضعيف) انتهى^(٥) .

قلت : وتقدير ثبوت ذلك عن الإمام مالك فهو مؤول ؛ أي إن كان الإمام أبو حنيفة في بلادكم يُذكر ؛ أي على وجه الانقياد والاتباع له . فلا ينبغي لعالم أن يسكنها ؛ لاكتفاء بلادكم بعلم أبي حنيفة واستعلاء الناس سؤاله في جميع أمور دينهم عن سؤال غيره ، فإذا سكن أحد من العلماء في بلاده صار علمه معطلاً عن التعليم ، فيسفي له الخروج إلى بلاد أخرى تحتاج إليه ليشت علمه في أهلها ، وهذا هو اللائق بفهم كلام الإمام مالك

(١) سبق تخريجه (٢٧٥ / ١) .

(٢) سبق تخريجه (٢٧٥ / ١) .

(٣) انظر (٢٧٣ / ١) .

(٤) رواء أبو يعين في حلية الأولياء (٣٢٥ / ١) .

(٥) انظر تهذيب الكمال (٩٧ / ٣١) .

رحمه الله إن ثبت ذلك عنه ، لبراءة الأئمة عن الشحناء والمعصاء لبعضهم بعضاً ، ومن حملة على ظاهره فعليه الخروج من ذلك بين يدي الله عز وجل يوم القيامة ؛ فإن مثل الإمام مالك لا يقع في تنقيص إمام من الأئمة بقربة ما تقدم عنه من شهادته له بقوة المأطرة وقوة الحجة ، والله أعلم

وأما ما نقله أبو بكر الآجري عن بعضهم . أنه سُئل عن مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه فقال . لا رأي ولا حديث ، وسئل عن الإمام مالك فقال . رأي ضعيف ، وحديث صحيح ، وسئل عن إسحاق بن راهويه فقال . حديث ضعيف ، ورأي ضعيف ، وسئل عن الإمام الشافعي فقال . رأي صحيح ، وحديث صحيح انتهى^(١) فهو كلام طاهره التعصب على الأئمة بإجماع كل منصف إن صحَّ القل فيه ؛ فإنَّ الحرَّ لا يصدِّق هذا القتل فيما قاله في حق الإمام أبي حنيفة

وقد تبعته بحمد الله تعالى أقواله وأقوال أصحابه لما ألفت كتاب « أدلة المداهب » فلم أجد قولاً من أقواله أو أقوال أتباعه إلا وهو مستند إلى آية أو حديث أو أثر ، أو إلى مفهوم ذلك ، أو حديث ضعيف كثرت طرقه ، أو إلى قياس صحيح على أصل صحيح ، فمن أراد الوقوف على ذلك فليطالع كتابي المذكور .

وبالجملة فقد ثبت تعظيم الأئمة المجتهدين له كما تقدم عن الإمام مالك والإمام الشافعي ؛ فلا التعنات إلى قول غيرهم في حقِّه وحقِّ أتباعه . وسمعتُ سيدي علياً الخوَّاص رحمه الله يقول مراراً : (يتعنَّ على أتباع

(١) انظر « تاريخ دمشق » للمعاصي ابن عساكر (١٨٤ / ٣٥)

الأئمة أن يعطوا كل من مدحه إمامهم ؛ لأن إمام المذهب إذا مدح عالماً وجب على جميع أتباعه أن بمدحوه تقليداً لإمامهم ، وأن يرّوه عن القول في دين الله بالرأي ، وأن يبالغوا في تعظيمه وتبجيله ؛ لأن كل مقنن قد أوجب على نفسه تقليد إمامه في كل ما قاله - سواء أفهم دليله أم لم يفهمه - من غير أن يطالبه مدليل ، وهذا من جملة ذلك)

وقد تقدّم في (فصل الكلام على الانتقال من مذهب إلى مذهب) أنه يحرم على المقلد أن يعاضل بين الأئمة تفضيلاً يؤدي إلى التنقيص لأحد منهم ، مع أن جميع المعترضين على بعض أقوال الإمام رضي الله تعالى عنه دونه في العلم يقرّون ، ولا يسعى لمن هو مقنن لإمام أن يعترض على إمام آخر ؛ لأن كل واحد تابع أسلوباً إلى أن يصل ذلك إلى غير الشريعة المطهرة التي يتفرّع منها قول كل عالم كما مر إيضاحه^(١) .

وكل من ترك التعصّب ، ونظر في أقوال المجتهدين . وجدها كالسجوم في السماء ، ووجد المعترض عليهم كالدي بنظر خيال تلك السجوم على وجه الماء ؛ فلا يعرف حقيقتها ولا مدرّكها ، فالله تعالى يرزق جميع إخواننا من المقلّدين للمذاهب الأدوات مع جميع أئمة المذاهب .

ومما وقع لي . أن شخصاً دخل عليّ ممسكاً إلى العلم وأما أكتف في مناقب الإمام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه ، فنظر فيها ، وأحرج لي من كُتبه كراريس ، وقال لي : انظر في هذه ، فطرتُ فيها ، فرأيتُ فيها الردّ على الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه ! فقدتُ له ومثلك يفهم كلام الإمام

(١) انظر (١/٢١٣)

حتى يردَّ عليه ؟! فقال - إنما أحدثُ ذلك من مؤلَّف للفخر الرازي ، فقلتُ له . إنَّ الفخر الرازيَّ نالسة إلى الإمام أبي حنيفة كطالب العلم ، أو كآحاد الرعية مع السلطان الأعظم ، أو كآحاد السجون مع الشمس ، وكما حرَّم العلماء على الرعية الطعن على إمامهم لأعظم إلا بدليل واضح كالشمس . . . فكذلك يحرم على المقلِّدين الاعتراض والطعن على أئمَّتهم في الدين إلا بنص واضح لا يحتمل التأويل ، ثمَّ بتقدير وجود قولٍ من أقوال الإمام أبي حنيفة لم يعرف المعترض دليلاً . فذلك القول من الاجتهاد يقيس ، فيجث العمل به على مقلَّده حتى يجد خلافاً .

وكان بعض العلماء من مشايخ الجامع الأزهر ينكر على ابن أبي ريد القبرواني ، فقال يوماً : إنَّ بعض الأطفال يقدر على تأليف مثل « رسالته » ، فخرج من الجامع الأزهر ، فلقبه جندي فقال : اقرأ لي هذا الكتاب ، فلم يعرف أن يقرأه للجندي ، فمذَّه وضربه إلى أن ألهم قلبه ، وقال له : تُكبر عمامتك وتوهِّم الناس أنَّك فقيه ! انتهى ، فكان الناس يرون أنَّ ذلك ببركة ابن أبي ريد رحمه الله تعالى .

وكان بعض طلبة العلم من الشامية المتردِّدين إلى ينكر على أصحاب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه ، ويقول . لا أقدر أسمع لأصحابه كلاماً ، فهبته يوماً فلم يتبه ، ففرقني فوق من سلَّم رَنج عالٍ^(١) ، فانكسر عظمُ وركه ، فلم يزل على مُقوَّر حتى مات على أسوأ حال^(٢) ، وأرسل لي أبي

(١) الرَنج . الدار والمرل . انظر « ناح العروس » (ر ب ع)

(٢) المُقوَّر شيء محروق من وسطه حرقاً مستديراً . انظر « ناح العروس » (ق و ر)

أعوده ، فأيّئت أدباً مع أصحاب الإمام رضي الله عنه من حيث كونه
بكرهم .

فاعلم ذلك ، واحفظ لسانك مع الأئمة وأتباعهم ، فإنهم على هدى
مستقيم ، والحمد لله رب العالمين^(١)



(١) في هامش (١) (بلغ علي المجاري قراءة علي مؤلفه رضي الله عنه)

فصل

في بيان ضعف قول من نسب الإمام أبا حنيفة

إلى أنه يقدم القياس على حديث رسول الله ﷺ

اعلم أن هذا الكلام صدر من متعصب على الإمام ، منهوّر في دينه ، غير متورّع في مقاله ، عاقل عن قوله تعالى : ﴿ إِنَّ لَسَمْعَ وَالْصَّرَّ وَالْعَوَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ (الاسراء : ٣٦) ، وعن قوله تعالى : ﴿ مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ (ق : ١٨) ، وعن قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ : « وهل يكث الناس في النار على وجوههم إلا حصائد ألسنتهم »^(١) .

وقد روى الإمام أبو جعفر الشيرازي^(٢) - نسبة إلى قرية من قرى تلخ - بسنده المتصل إلى الإمام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه أنه كان يقول : (كذب - والله - وافترى عليا من يقول عا ، إنا نقدم القياس على النص ، وهل يحتاج بعد النص إلى قياس ؟) .

وكان رضي الله عنه يقول : (نحن لا نقيس إلا عند الضرورة الشديدة)

(١) رواه الترمذي (٢٦١٦) ، وابن ماجه (٣٩٧٣)

(٢) كذا في (١ ، د) ، ووقعت معايرات في رسم الكلمة في سائر النسخ ، ولعل الصواب

(الشيرازي) : نسبة إلى شيرمازي انظر « معجم البلدان » (٢١٥ / ٣) ، ومبكر

ذكره لاحقاً فاكثفي بما ثبت عليه

وذلك أننا نظر أولاً في دليل تلك المسألة من الكتاب والسنة أو أقضية الصحابة ؛ فإن لم نجد دليلاً قسب حيث قد مسكوتاً عنه علي مطوق به بحامع اتحاد العلة بينهما)

وهي رواية أخرى عن الإمام (إن نأخذ أولاً بالكتاب ، ثم بالسنة ، ثم بأقضية الصحابة ، ونعمل بما يتفقون عليه ، فإن احتملوا قسباً حكماً علي حكم بحامع العلة بين المسألتين حتى يتضح المعنى)^(١)

وفي رواية أخرى : (إن نعمل أولاً بكتاب الله ، ثم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم بأحاديث أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله تعالى عنهم) .

وفي رواية أخرى أنه كان يقول : (ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلى الرأس والعين بأبي هو وأمي ، وليس لنا مخالفة ، وما جاءنا عن أصحابه تخيّرنا ، وما جاء عن غيرهم فهم رجال ونحن رجال)^(٢) .

وكان أبو مطيع اللحني يقول . (قلت للإمام أبي حنيفة رضي الله عنه . أرايت لو رأيت رأياً ورأى أبو بكر رأياً . أكنت تدع رأيت لرايه ؟ قال : نعم ، فقلت له . أرايت لو رأيت رأياً ورأى عمر رأياً . أكنت تدع رأيت لرايه ؟ فقال : نعم ، وكذلك أدع رأيي لرأي عثمان وعلي وسائر الصحابة ما عدا أبا هريرة وأنس بن مالك وسمرة بن جندب) انتهى .

(١) روى نحوه ابن عبد البر عن صاحب أبي حنيفة محمد بن الحسن في جامع بيان العلم وفضله : (١٤٠٥) .

(٢) رواه ابن عبد البر في الاستغناء في فضائل الثلاثة لأئمة الفقهاء : (ص ١٤٤)

قال بعضهم ولعل ذلك لنقص معرفتهم وعدم اطلاعهم على المدارك والاجتهاد ، وذلك لا يقدح في عدالتهم .

وكان أبو مطيع يقول : (كُتِبَ يوماً عند الإمام أبي حنيفة في جامع الكوفة ، فدخل عليه سفيان الثوري ومقاتل بن حيان وحماد بن سلمة وجعفر الصادق وغيرهم من الفقهاء ، فكلّموا الإمام أبا حنيفة ، وقالوا : قد بلغنا أنّك تكثر من القياس في الدين ، وإنّا نحاف عليك منه ؛ فإنّ أول من قاس إبليس ، فناظرهم الإمام من بكرة نهار الجمعة إلى الروال ، وعرض عليهم مذهبه ، وقال : إنّي أقدم العمل بالكتاب ، ثمّ بالسنة ، ثمّ بأقضية الصحابة ، مقدّمًا ما اتفقوا فيه على ما اختلفوا فيه ، وحيثيّد أقيس ، فقاموا كلهم ، وقبلوا يده وركبته ، وقالوا له : أنت سيّد العلماء ، فاعفُ عنّا فيما مضى منّا من وقبعتنا بك بغير علم ، فقال : عَفَرَ اللهُ لَنَا وَلَكُمْ أَجْمَعِينَ (١) .

قال أبو مطيع : (ومثما كان وقع فيه سفيان أنّه قال : قد حلّ أبو حنيفة عرى الإسلام عروة عروة (٢) .

فإياك يا أخي - إن أخذت الكلام على ظاهره - أن تنقل مثل ذلك عن سفيان بعد أن سمعت رجوعه عن ذلك ، واعترافه بأن الإمام أبا حنيفة سيّد العلماء وطلبه العفو عنه ، وإن أوّلت هذا الكلام فلا يحتاج الأمر إلى رجوع ، ويكون المراد بأنّه حلّ عرى الإسلام - أي : مُشْكِلُهُ - مسألة بعد مسألة ، حتى لم يُبق في الإسلام شيئاً مُشْكِلًا ؛ لغزارة فهمه وعلمه

(١) سبق تحريجه (١٣٥/١) .

(٢) رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١٦/٧) .

ومما كان كتبه الحليفة أبو جعفر المنصور إلى الإمام أبي حنيفة . بلغني
أنك تقدم القياس على الحديث ، فقال : ليس الأمر كما بلغك يا أمير
المؤمنين ؛ إنما أعمل أولاً بكتاب الله ، ثم بسنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، ثم بأقضية أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ، ثم بأقضية نفية الصحابة ،
ثم أقيس بعد ذلك إذا اختلفوا ، وليس بين الله تعالى وبين خلقه قرابة . انتهى .

ولعل مراد الإمام بهذا القول أنه لا مراعاة لأحد في دين الله عز وجل
دون أحد ، بل الحق واجب فعله على جميع الحق ، والله أعلم بممراده^(١)

وقد أطلال الإمام أبو جعفر الشيرازي لكلام في تبرئة الإمام أبي حنيفة
من القياس بغير ضرورة ، ورد على من نسب الإمام إلى تقديم القياس على
النصر ، وقال : (إنما الرواية الصحيحة عن الإمام : تقديم الحديث ، ثم
الآثار ، ثم يقيس بعد ذلك ، فلا يقيس إلا بعد أن لم يجد ذلك الحكم في
الكتاب والسنة وأقضية الصحابة ، فهذا هو النقل الصحيح عن الإمام ؛
فاعتمده واحم سمعك وبصرك) .

قال : (ولا خصوصية للإمام أبي حنيفة في القياس بشرطه المذكور ،
بل جميع العلماء يقيسون في مضائق الأحوال إذا لم يجدوا في المسألة نصاً
من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا أقضية الصحابة ، وكذلك لم يزل مقلدوهم
يقيسون إلى وقتنا هذا في كل مسألة لا يجدون فيها نصاً من غير تكبر فيما
بيهم ، بل جعلوا القياس أحد الأدلة الأربعة ؛ فقالوا الكتاب والسنة
والإجماع والقياس) .

(١) في هامش (١) : (بلغ) .

وقد كان الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه يقول : (إذا لم نجد في
المسألة دليلاً فساها على الأصول) انتهى^(١)

ومن اعترض على الإمام أبي حنيفة في عمله بالقياس لزمه الاعتراض
على الأئمة كلهم ؛ لأنهم كلهم يشاركونه في العمل بالقياس عند فقدهم
النصوص والإجماع .

فعلِم من جميع ما قرأناه : أن الإمام لا يقيس أبداً مع وجود النص كما
يزعمه بعض المتعصبين عليه ، وإنما يقيس عند فقد النص ، وإن وقع أبداً
وجداً للمسألة التي قاس فيها بصباً من كتاب أو سنة . فلا يقدح ذلك فيه ؛
لعدم استحصاره ذلك حل القياس ، ولو أنه استحصره لما احتاج إلى
قياس ، ثم بتقدير وقوعه رضي الله تعالى عنه في القياس مع وجود حديث
فرد . . فلا يقدح ذلك فيه أيضاً ؛ فقد قال جماعة من العلماء : إن القياس
الصحيح على الأصول الصحيحة . . أقوى من حبر الآحاد الصحيح ، فكيف
بخبر الآحاد الضعيف !؟

وقد كان الإمام أبو حنيفة يشترط في الحديث المنقول عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قبل العمل به . أن يرويه عن ذلك الصحابي جمع أتقياء
من مثلهم ، وهكذا .

واعتمادنا واعتقاد كل مُنصف في الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه - بقريته
ما رويناه آنفاً عنه من ذم الرأي والتبرئ منه ، ومن تقديمه النص على
القياس . . أنه لو عاش حتى دُوِّنت أحاديث الشريعة وبعد رحيل الحفاظ في

(١) انظر : كفاية اليه في شرح السبب (١٩٨ / ١١)

جمعها من البلاد والشعور ، وطهر بها . . لأخذ بها ، وترك كل قياس كان قاسه ، وكان القياس قد قل في مذهب كما قل في مذهب غيره بالنسبة إليه ، لكن لما كانت أدلة الشريعة مفرقة في عصره مع التابعين وتابع التابعين في المدائن والقرى والشعور . . كثُر القياس في مذهبه بالنسبة إلى غيره من الأئمة ضرورة ؛ لعدم وجود النص في تلك المسائل التي قاس فيها ، بخلاف غيره من الأئمة ؛ فإن الحفاظ كانوا قد رحلوا في طلب الأحاديث وجمعها في عصرهم من المدائن والقرى ودوئوها ، فأجابت أحاديث الشريعة بعضها بعضاً ، فهذا كان سبب كثرة القياس في مذهبه وقلته في مذهب غيره

ويحتمل . أن الذي أضاف إلى الإمام أبي حنيفة أنه يقدم القياس على النص . . ظفر بذلك في كلام مقلديه الذين يلزمون العمل بما وجدوه عن إمامهم من القياس ، ويتركون الحديث الذي صح بعد موت الإمام ؛ فالإمام معذور ، وأتباعه غير معدورين ، وقولهم : إن إمامنا لم يأخذ بهذا الحديث . . لا يهص حجة ؛ لاحتمال أنه لم يظفر به ، أو ظفر به لكن لم يصح عنه

وقد تقدم قول الأئمة كلهم (إذا صح الحديث فهو مذهبا ، وليس لأحد معه قياس ولا حجة إلا طاعة الله ورسوله بالتسليم له) انتهى^(١) .

وهذا الأمر الذي ذكرناه يقع فيه كثير من الناس ؛ فإذا وجدوا عن أصحاب إمام مسألة جعلوها مذهباً لذلك الإمام ، وهو نهو ؛ فإن مذهب الإمام حقيقة : هو ما قاله ولم يرجع عنه إلى أن مات ، لا ما فهمه أصحابه

(١) انظر الفروحات المكية ، (٢ / ٦٨٥)

من كلامه ؛ فقد لا يرعى الإمام ذلك الأمر الذي فهموه من كلامه ،
ولا يقول به لو عرضوه عليه .

فَعَلِمَ . أَنَّ مَنْ عَرَا إِلَى إِمَامٍ كُلِّ مَا فَهَمَ مِنْ كَلَامِهِ .. فَهُوَ جَاهِلٌ بِحَقِيقَةِ
الْمَذْهَبِ ، عَلَى أَنَّ عَالِبَ أَقْيَسَةِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنَ الْقِيَاسِ
الْحَلِيِّ الَّذِي يُعْرَفُ بِهِ مُوَافَقَةُ الْمَرْعِ لِلْأَصْلِ ؛ مَحِثٌ يَنْتَفِي إِفْتِرَاقُهُمَا أَوْ
بِقُصَّةٍ ؛ كَقِيَاسِ غَيْرِ الْغَارَةِ مِنَ الْمَيْتَةِ إِذَا وَقَعَتْ فِي السَّمْنِ عَلَى الْغَارَةِ ، وَغَيْرِ
السَّمْنِ مِنْ مَبَاثِرِ الْمَانِعَاتِ وَالْجَامِدَاتِ عَلَيْهِ ، وَكَقِيَاسِ الْعَانِطِ عَلَى الْبُولِ فِي
الْمَاءِ الرَّكَدِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ .

فَعَلِمَ مِمَّا قَرَّرْنَاهُ : أَنَّ كُلَّ مَنْ اعْتَرَصَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ أَقْوَالِ الْإِمَامِ
أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ؛ كَالْمَخْرِ الرَّارِيِّ .. فَإِنَّمَا هُوَ لِحِفَاءِ مَدَارِكِ
الْإِمَامِ عَلَيْهِ .

وَقَدْ تَبَعْتُ أبا بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى الْمَسَائِلَ الَّتِي قَدَّمَ فِيهَا أَصْحَابُهُ الْقِيَاسَ
عَلَى النَّصِّ فَوَجَدْتُهَا قَلِيلَةً جَدًّا ، وَبَقِيَّةَ الْمَذْهَبِ كُلِّهِ فِيهِ تَقْدِيمُ النَّصِّ عَلَى
الْقِيَاسِ .

وَنَقَلَ الشَّيْخُ مُحِبِّي الدِّينِ عَنْ بَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ (الْقِيَاسُ
عِنْدِي مَقْدَّمٌ عَلَى خَيْرِ الْآحَادِ ؛ لِأَنَّا مَا أَخَذْنَا بِذَلِكَ الْحَدِيثِ إِلَّا بِحَسَنِ الظَّنِّ
بِرَوَاتِهِ ، وَقَدْ أَمَرَنَا الشَّارِعُ بِصَبْطِ جَوَارِحِنَا ، وَأَلَّا نُرَكِّبَ عَلَى اللَّهِ أَحَدًا ، وَإِنْ
وَقَعَ أُنَا زَكَيْنَا أَحَدًا فَلَا نَقْطَعُ بِتَرْكِيبِهِ ؛ وَإِنَّمَا نَقُولُ . نَطْئُهُ كَذَا ، أَوْ نَحْسَهُ
كَذَا ، مُخْلَافَ الْقِيَاسِ عَلَى الْأَصُولِ الصَّحِيحَةِ) انْتَهَى^(١)

(١) انظر « الفتوحات المكية » (١٦٣ / ٢) .

قال الإمام أبو جعفر الشيرازي رحمه الله تعالى : (وقد تتبعْتُ المسائل التي وقع الخلاف فيها بين الإمام أبي حنيفة والإمام مالك رضي الله عنهما ، فوجدتها بسيرة جداً نحو عشر مسائل) انتهى ، ولعل ذلك بحسب أصول المسائل التي نصَّ عليها الإمامان .

وكذلك القول في خلاف بعض المذاهب لبعضها بعضاً في الأقيسة ؛ هي بسيرة جداً ، والباقي كله مستند إلى الكتاب والسنة أو الآثار الصحيحة ، وقد أخذ بها الأئمة كلهم ، وما انفرد أحدهم عن أصحابه إلا ببعض أحاديث ؛ فكلهم في فلك الشريعة يسبحون كما مرَّ بيانه في الفصول .

فالعاقل من أقبل على العمل بأقوال جميع الأئمة بانسراح صدر ؛ لأنها كلها لا تخرج عن مرتتي الميزان ؛ تخفيف وتشديد

اللهم ؛ إنني أرى إليك من كل من اعترض على أقوال الأئمة وأنكر عليهم في الدنيا والآخرة ، والحمد لله رب العالمين^(١)



(١) في هامش (١) : (بلغ قراءة على ...) .

فصل

في تضعيف قول من قال: إن أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة ضعيفة غالباً

اعلم يا أخي أني طالعتُ بحمد الله تعالى أدلة المذاهب الأربعة
وعبرها ، لا سيما أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه ؛ فإنني
حصصته بمريد اعتناء ، وطالعتُ عليه كتاب : تحريج أحاديث كتاب
الهداية ؛ للحافظ الريلمي وغيره من كتب الشروح ، فرأيتُ أدلته رضي الله
عنه وأدلة أصحابه ما بين صحيح أو حسن أو ضعيف كثرت طرقه حتى لحق
بالحسن أو الصحيح في صفة الاحتجاج به من ثلاثة طرق أو أكثر إلى عشرة
وقد احتج جمهور المحدثين بالحديث الضعيف إذا كثرت طرقه ،
والحقوه بالصحيح تارة ، وبالحسن أخرى^(١) ، وهذا النوع من الضعيف
يوجد كثيراً في كتاب : السنن الكبرى للبيهقي التي ألها بقصد الاحتجاج
لأقوال الأئمة وأقوال أصحابهم ؛ فإنه إذا لم يجد حديثاً صحيحاً أو حسناً
يستدل به لقول ذلك الإمام أو قول أحد من مقلديه . . بصير يروي الحديث
الضعيف من كذا كذا طريق ، ويكتفي بذلك ، ويقول : وهذه الطرق يقوي
بعضها بعضاً .

(١) انظر : معارف أنواع علوم الحديث (ص ٥٣) ، ود الباحث الحديث (١ / ٣٢٣)

فبتقدير وجود ضعف في بعض أدلة أقوال الإمام أبي حنيفة أو أقوال أصحابه . فلا خصوصية له في ذلك ، بل الأئمة كلهم يشاركوه في ذلك ، ولا لوم إلا على من يستدل بحديث وإحدى امرأة جاء من طريق واحدة ، وهذا لا يكاد أحد يجده في أدلة أحد من المجتهدين ؛ فما منهم أحد استدلّ بضعيف إلا بشرط مجيئه من عدة طرق

وقد قدّمنا أنّي لم أجث عن الإمام أبي حنيفة وغيره بالصدر وحسن الظنّ كما يفعله غيري ، وإنّما أجبت عنه بعد التشعّ والمحصص عن أدلة أقواله وأقوال أصحابه^(١) ، وكتابي المسمّى بـ «المهح الميسر في بيان أدلة مذاهب المجتهدين» كإبل بذلك ؛ فإنّي جمعت فيه أدلة جميع المذاهب المستعملة والمدرسة قبل دحولي في محبة طريق القوم ، ووقوفي على عيس الشريعة التي يتفرّع منها أقوال جميع المجتهدين ومقنديهم

وقد منّ الله تعالى عليّ بمطالعة مسابيد الإمام أبي حنيفة الثلاثة من نسخة صحيحة عليها خطوط الحفاظ ؛ آخرهم الحافظ الدميّطي ، فرأيت لا يروي حديثاً إلا عن خيار التابعين العدول الثقات الذين هم من حير القرون بشهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ كالأسود وعلقمة وعطاء وعكرمة ومجاهد ومكحول والحسن البصري وأصراهم رضي الله عنهم أجمعين ، فكلّ الرواة الذين بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عدول ثقات أعلام أحبار ، ليس فيهم كذاب ولا مثهم بكذب .

وناهلك يا أخي بعدالة من ارتضاهم الإمام أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه

لأن يأخذ عنهم أحكام دينه ، مع شدة تورّعه وتحرّزه وشغفته على الأئمة
المحمّديّة .

وقد بلغنا أنّه سُئل يوماً عن الأسود وعطاء وعلقمة : أيّهم أفضل ؟
فقال : (والله ! ما نحن بأهل أن ندكّرهم ، فكيف نفاضل بينهم !) .

على أنّه ما من راوٍ من رواة المحدثين والمجتهدين كلّهم إلا وهو يقل
الجرح كما يقل التعديل لو أصيب إليه ما عدا الصحابة ، وكذا التابعون عند
بعضهم ؛ لعدم العصمة أو الحفظ في بعضهم ، ولكن لما كان العلماء
رعي الله تعالى عنهم أمناء على الشريعة ، وقدّموا الجرح أو التعديل . .
عَمِلَ به مع قبول كلّ الرواة إمّا وصف به الآخر احتمالاً ، وإنما قدّم
جمهورهم التعديل على الجرح ، وقالوا : الأصل العدالة ، والجرح
طارئ ؛ لثلاث يذهب غالب أحاديث الشريعة ؛ كما قالوا أيضاً : إنّ إحسان
الظن بجميع الرواة المستورين أولى ، وكما قالوا : إنّ مجرد الكلام في
شخص لا يُسقط مروّيته ؛ فلا بدّ من الفحص عن حاله ^(١) .

وقد خرّج الشيخان لحلق كثير ممّن تكلم الناس فيهم ؛ إشاراً لإثبات
الأدلة الشرعيّة على نفيها ؛ ليحوز الناس فضل العمل بها ، فكان في ذلك
فضل كثير للأمة أفضل من تجريحهم ، كما أنّ في تضعيفهم للأحاديث أيضاً
رحمة للأمة بتخفيف الأمر بالعمل بها وإن لم يقصد الحفاظ ذلك ؛ فإنّهم لو
لم يصعّموا شيئاً من الأحاديث وصحّحوها كلّها . لكان العمل بها واجباً ،
وعجزَ عن ذلك غالب الناس ، فاعلم ذلك

(١) انظر : نصب الراية : (١ / ٣٤١)

قال الحافظ المزني والحافظ الزيلعي رحمهما الله تعالى (وممن حُرِّجَ لهم الشيخان مع كلام الناس فيهم : جعفر بن سليمان الصُّبَّعي ، والحارث بن عبيد ، وأيمن بن [ناهل] الحبشي^(١) ، وخالد بن مخلد القطواني ، وسويد بن سعيد القُدثاني ، ويونس بن أبي إسحاق السبيعي ، و[أبو] أويس^(٢) ، لكن للشيخين شروط في الرواية عَمَّنْ تَكَلَّمُ الناس فيه ؛ منها : أنهم لا يروون عنه إلا ما تُوبِعَ عليه ، وظهرت شواهده ، وعلموا أنَّ له أصلاً ؛ فلا يروون عنه ما انفرد به ، أو حاله فيه الثقات ؛ وذلك كحديث أبي أويس الذي رواه مسلم في « صحيحه » مرفوعاً : يقول الله عز وجل : « قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عِبْدِي نَصْفَيْنِ .. » الحديث^(٣) ، مع أنَّه لم ينفرد به ، بل رواه غيره من الثقات كذلك ؛ منهم . الإمام مالك وشعبة وابن عينة رضي الله عنهم ، وصار حديثه متابعاً^(٤) .

قال الحافظ الزيلعي والدمياطي : (وهذه العلة قد راجت على كثير من الحفاظ لا سيما مَنْ استدرك على الصحيحين ؛ كأبي عبد الله الحاكم ، فكثيراً ما يقول : وهذا حديث على شرط الشيخين أو أحدهما ، مع أنَّ فيه هذه العلة ؛ إذ ليس كلُّ حديث احتجَّ براويه في الصحيح .. يكون

(١) في (أ ، ج ، د ، ح ، ط ، ي ، ك) (ثبل) بدل (نابل) ، وفي (ب ، هـ ، ر) (قابل) ، ويبدو أنها صُحِّحت خطأً هو مثبت وانظر « نصب الراية » (١ / ٣٤١) ،

واشير إلى أنَّ قول الحفاظ المري والزيلعي غير موجود في (و) أصلاً

(٢) في السخ . (أبي) بدل (أبو) ، ويبدو أنه سهو

(٣) صحيح مسلم (٣٩٥) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه

(٤) انظر « نصب الراية » (١ / ٣٤١)

صحيحاً ؛ إذ لا يلزم من كون راويه محتجاً به في الصحيح . . أن يكون كلُّ حديث وجدناه له يكون صحيحاً على شرط صاحب ذلك الصحيح ؛ لاحتمال فقد شرط من شروط ذلك الحافظ كما قدّمنا ، فإنَّ أحدًا غير أصحاب ذلك الصحيح لم يلتزم هذه الشروط في الصحيح عنده (انتهى)^(١) .

فقد بان لك أنه ليس لك ترك حديث كلِّ من تكلم الناس فيه بمجرد الكلام ؛ فربّما يكون قد تُوع عليه ، وظهرت شواهد ، وكان له أصل ، وإنما لما ترك ما امرد به ، وحالف فيه الثقات ، ولم يظهر له شواهد ، ولو أننا فتحنا باب الترك لحديث كلِّ راوٍ تكلم بعض الناس فيه . . لذهب معظم أحكام الشريعة كما مرّ ، وإذا أدّى الأمر إلى مثل ذلك فالواجب على جميع أتباع المجتهدين إحسان الظنّ برواة جميع أدلّة المذاهب المخالفة لمذهبهم ؛ فإنَّ جميع ما رووه لم يخرج عن مرتبي الشريعة اللتين هما : التخفيف والتشديد .

وقد قال الشيخ تاج الدين السبكي في « الطنقات الكبرى » ما نصّه : (ينبغي لك أيّها المسترشد . أن تسلك سبيل الأدب مع جميع الأئمة الماضين ، وألا تنظر إلى كلام بعض الناس فيهم إلا ببرهان واضح ، ثمَّ إنَّ قدرت على التأويل وتحسين الظنّ بحسب قدرتك . . فافعل ، وإلا فاصرب صفحاً عمّا ترى فيهم ، فإنّك يا أخي لم تُخلَق لمثل هذا ، وإنما خُلقت للاشتغال بما يعنيك من أمر دينك)^(٢) .

(١) انظر « نصب الراية » (١ / ٣٤٢) .

(٢) طبقات الشافعية الكبرى (٢ / ٢٧٨) .

قال : (ولا يزال الطالب عندي نبيلاً حتى يخوض فيما جرى بين الأئمة ، فتلحقه الكآبة وظلمة الوجه ، وإياك ثم إياك أن تصغي لِمَا وقع بين أبي حنيفة وسفيان الثوري ، أو بين مالك وابن أبي ذئب ، أو بين أحمد بن صالح والشعبي ، أو بين أحمد بن حنبل والحارث المحاسبي ، وهلمَّ جرأً إلى رمان الشيخ عر الدين بن عبد السلام والشيخ تقي الدين ابن الصلاح ؛ فإنك إن فعلت ذلك خفتُ عليك الهلاك ؛ فإن القوم أئمةٌ أعلامٌ ، ولأقوالهم محاميلٌ ولما لم يهمها غيرهم ، فليس لنا إلا الترصي عنهم ، والسكوت عما جرى بينهم ؛ كما نفعل فيما جرى بين الصحابة رضي الله عنهم أجمعين)^(١)

قال . (وكان الشيخ عر الدين بن عبد السلام يقول : إذا ملعت أن أحداً من الأئمة شدد الكبر على أحد من أقرابه . فوُثِّمَ ذلك خوفاً على أحد أن يفهم من كلامه خلاف مراده ، لا سيما علم العقائد ؛ فإن الكلام في ذلك أشدُّ ، وقد اختفى أحمد بن حنبل في دار إسماعيل بن إسحاق السراج ، وكان الحارث المحاسبي ينام عنده هو وأصحابه ، فلما صلُّوا العشاء تذكروا في الطريق وبكوا ، فبكى أحمد معهم ، فلما أصبح قال : ما رأيْتُ مثل هؤلاء القوم ، ولا سمعتُ في علوم الحقائق شيئاً يشبه كلام هذا الرجل ، ومع هذا فلا أرى لك يا إسماعيل صحبتهم ؛ خوفاً عليك أن تفهم عنهم غير مرادهم) انتهى كلام ابن السبكي^(٢)

فُعَلِمَ : أن كل دليل ورد مناقضاً للدليل آخر فليس هو مناقض حقيقة ،

(١) طبقات الشافعية الكبرى (٢٧٨ / ٢) .

(٢) طبقات الشافعية الكبرى (٢٧٨ / ٢ ، ٢٧٩) .

وإنما هو محمول على حالين : من وجوب وندب ، أو تحريم وكراهية ، أو
أحد الحديثين مسوَّح لا يذم ذلك ؛ إذ التناقض في كلام الشارع ممنوع
كما مر^(١) .

ومن قال : إنَّ حديث : « من منَّ ذكره فليتوضأ »^(٢) يناقض حديث :
« هل هو إلا بضعة منك »^(٣) . . فما حقَّ النظر ؛ لأنَّ حديث النقض
بمنَّ الفرح خاصُّ بأكابر المؤمنين ، وحديث : « هل هو إلا بضعة منك »^(٤)
خاصُّ بالعوام ، كما سيأتي بسطه في توجيه كلام الأئمة إن شاء الله
تعالى^(٥) .

فإن قيل . إذا قلتم بأنَّ أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه
ليس فيها شيء ضعيف ؛ لسلامة الرواة بينه وبين رسول الله صلى الله عليه
وسلم من الصحابة والتابعين من الجرح . فما جوابكم عن قول بعض
الحفاظ عن شيء من أدلة الإمام أبي حنيفة بأنه ضعيف ؟

فالجواب : يجب علينا حمل ذلك جزماً على الرواة البارزين عن الإمام
في السند بعد موته رضي الله تعالى عنه إذا رووا ذلك الحديث من طريق غير
طريق الإمام ؛ إذ كلُّ حديث وجدناه في مسانيد الإمام الثلاثة . . فهو
صحيح ؛ لأنه لو لا صحَّ عنده . . ما استدللَّ به ، ولا يقدح فيه وجود كذاب أو

(١) انظر (٨٨ / ١) .

(٢) رواه أبو داود (١٨١) ، والترمذي (٨٢) عن السيدة بسرة بنت صفوان رضي الله
عنها .

(٣) سبق تفريجه (١٩٦ / ١) .

(٤) انظر (٥١٦ / ١)

منهم يكذب مثلاً في سنده النازل عن الإمام ، وكمانا صححة لحديث استدلال
مجتهد به ، ثم يجب عليها العمل به ولو لم يزوره غيره ، فتأمل هذه الدقيقة
التي بئنتك عليها ؛ فلعنك لا تجدها في كلام أحد من المحدثين .

وإيّاك أن تبادر إلى تصعيف شيء من أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة إلا بعد
أن تطالع مسانيد الثلاثة ، ولم تجد ذلك الحديث فيها

ويحتمل أن يكون مراد القائل في شيء من أدلة مذهب الإمام أنه
ضعيف . . أدلة مذهب أصحابه الذين ولدوا بعده ، وفهموه من كلامه ؛
لجهل هذا بحقيقة المذهب ؛ إذ مذهب الإمام حقيقة هو ما قاله ولم يرجع
عنه إلى أن مات ، لا ما فهم من كلامه كما مرّ أوائل الفصل^(١)

وهذا الجهل يقع فيه كثير من طلبة العلم فضلاً عن غيرهم ؛ فيقولون عن
مذهب أصحاب الإمام : إنه مذهب له ، مع أن ذلك الإمام ليس له في تلك
المألة كلام ، وقد عدّوا مثل ذلك من قلّة الورع في المنطق وسوء
التصريف ، وقالوا : من بركة العلم وقوّة المعرفة به عزو كل قول إلى قائله
على التعيين ؛ لينظر العلماء فيه ، ويكونوا على ثقة في عزوه إليه ، بخلاف
نحو قولهم : قال بعض العلماء : كذا ؛ فإنه عزو ناقص .

وتمّ من العلماء من جعل الله تعالى على كلامه القول ، ومنهم من لم
يجعل عليه قبولا ، فيطعن فيه الناس .

وهنا قد أبست لك عن صححة أدلة مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة
رضي الله تعالى عنه ، وأن جميع ما استدللّ به لمذهبه أحده عن خيار

(١) انظر (٢٩٣/١) .

التابعين ، وأنه لا يتصور في سنده شخص متهم بالكذب أبداً ، وإن قيل بصعف شيء من أدلة مذهبه . . فذلك الصعف إنما هو بالظر للرواة السارلين عن سنده بعد موته ، وذلك لا يقدح فيما أحده به الإمام عند كل من استصحب الظر في الرواة وهو صاعد إلى النبي صلى الله عليه وسلم

وكذلك نقول في أدلة مذهب أصحابه ؛ فلم يستدل أحد منهم بحديث ضعيف فرد لم يأت إلا من طريق واحدة أبداً كما تنبأ ذلك ، إنما يستدل أحدهم بحديث صحيح أو حسن أو ضعيف قد كثرت طرقه حتى ارتفع لدرجة الحسن ، وذلك أمر لا يحتصر بأصحاب الإمام أبي حنيفة ، بل يشاركهم فيه جميع المذاهب كما مرَّ إيضاحه^(١)

فاترك يا أخي التعصب على الإمام أبي حنيفة وأصحابه رضي الله عنهم أجمعين ، وإياك وتقليد الجاهلين بأحواله وما كان عليه من الورع والرهذ والاحتياط في الدين ؛ فتقول : إن أدلته ضعيفة بالتقليد ؛ فتخسر مع الحاسرين^(٢) ، وتتبع أدلته كما تتبعناها نعرف أن مذهبه رضي الله تعالى عنه من أصح المذاهب ؛ كفيّة مذاهب المجتهدين رضي الله تعالى عنهم أجمعين .

وإن شئت أن يظهر لك صحّة مذهبه كالشمس في الظهيرة ليس دونهما سحاب . . فاسلك طريق أهل الله تعالى على الإخلاص في العلم والعمل ؛ حتى تقع على عين الشريعة التي قدّمنا ذكرها في أوائل الكتاب^(٣) ؛ فهناك

(١) انظر (١/٢٩١)

(٢) في (ج) : (فتحرر) بدل (فتخسر) .

(٣) انظر (١/٧٧)

تري جميع مذاهب العلماء وأتباعهم تنفرع منها ، وليس مذهب أولي بها من مذهب ، ولا تري من أقوال المذاهب قولاً واحداً خارجاً عن الشريعة

فرحم الله تعالى من لزم الأدب مع الأئمة كلهم وأتباعهم ؛ فإن الله تعالى جعلهم قدوة للعباد في سائر أقطار الأرض ؛ فإنها كلها هدى من الله تعالى ونور وطريق إلى دخول الجنة ، وعن قريب يقدم عليهم في الآخرة من لزم الأدب معهم ، وينظر ما يحصل له من العرج والسرور حين يأخذون بيده ، ويشمعون فيه ، ضد ما يحصل لمن أساء معهم الأدب ، والحمد لله رب العالمين^(١) .



(١) في هامش (أ) : (بلغ قراءة علي مؤلفه) .

فصل

في بيان ضعف قول من قال : إن مذهب
الإمام أبي حنيفة أقل المذاهب احتياطاً في الدين

اعلم يا أحمي أن هذا قول متعصب على الإمام رضي الله تعالى عنه ،
وليس عند صاحبه دوق في العلم ؛ فأنى بحمد الله تعالى تنعت مذهب ،
فوجدته في غاية الاحتياط والورع ؛ لأن الكلام صفة المتكلم ، وقد أجمع
السلف والخلف على كثرة ورع الإمام وكثرة احتياطاته في الدين وخوفه
من الله تعالى ، فلا ينشأ عنه من الأقوال إلا ما كان على شاككة حاله ، على
أنه ما من إمام إلا وقد شدد في شيء ، وترك التشديد في شيء آخر توسعة
للأمة ، كما يعرف ذلك من سبر مذاهبهم كلها مثلما سرناها ، فبتقدير وجود
قلة الاحتياط في شيء من مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه . . فلا
خصوصية له في ذلك .

فامتحن يا أحمي ما قلته لك في جميع أبواب الفقه من (باب الطهارة) إلى
آخر الأبواب . . تعرف صدق قولي لا سيما في الأموال والأبضاع ؛ فإنه إن
احتاط إمام للمشتري قل احتياطه للبائع ، وإن احتاط إمام لوقوع الطلاق من
الزوج قل احتياطه لمن يتزوجها بعده ، وبالعكس فقد لا يكون الطلاق وقع
بذلك اللفظ الذي قاله الحالف ، وقس على ذلك سائر مسائل الخلاف .

ثُمَّ إِنَّ مَا سَمَّاهُ هَذَا الْمُعْتَرِضَ قَلَّةً احتياط من الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه . . ليس هو بقلة احتياط ، وإنما هو تيسير وتسهيل على الأمة تبعاً لما بلغه عن الشارع صلى الله عليه وسلم ؛ فإنه كان يقول : « يَسْرُوا وَلَا تَعْسُرُوا »^(١) ؛ يعني . هي كل شيء لم تصرّح به شريعتي ، وإلا فكل شيء صرّحت به الشريعة ليس فيه تضيق ولا مشقة على أحد أبداً ؛ مرجع الأمر في مثل ذلك إلى مرتبتي الميران - تخفيف وتشديد - تبعاً لما ورد عن الشارع سواء .

وقد كان طلحة بن مصرف ووالده وسفيان الثوري وغيرهم يكرهون لفظ الاختلاف بين العلماء ويقولون (لا تقولوا : اختلاف العلماء ، وقولوا : توسعة العلماء ، وقد قال تعالى : ﴿ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ﴾ [الثوري : ١٣] انتهى .

فيجب على كل مقلد : ألا يعترض على قول مجتهد حق أو شدد ؛ فإنه ما خرج عن قواعد الدين ، ولا عن مرتبتي الميزان السابقة الجامعة لجميع أقوال المجتهدين وأتباعهم ، وكذلك يجب عليه الاعتقاد الجارم بأن ذلك الإمام الذي حقف أو شدد . على هدى من ربّه في ذلك ؛ حتى يمتن الله تعالى عليه بالوقوف على عين الشريعة المظهرّة التي يترّع منها كل قول من أقوال علماء الشريعة .

وقد أجمع أهل الكشف على : أن الدائر مع رفع الحرج عن الأمة أولي

(١) سبق تخريجه (١٦١/١) .

من الدائر مع الحرج عليهم ؛ لأن رفع الحرج هو الحال الذي ينتهي أمر
الحلائق إليه في الجنة ، فيستوون منها حيث شاؤوا ؛ لا تحجير فيها على
أحد عكس الحال في الدنيا ، والحمد لله رب العالمين .



فصل (١)

في بيان ذكر بعض من اُنسب في الشئ على الاسام ابي حنيفة
من بين الأئمة على الخصوص وبيان توسعت على الأئمة
وسوء علم وكثرة ورعه وعبادته وعفته وغير ذلك

روى الإمام أبو جعفر الشيرازي عن شقيق البلخي أنه كان يقول
(كان الإمام أبو حنيفة من أروع الناس ، وأعلم الناس ، وأعبد الناس ،
وأكرم الناس ، وأكثرهم احتياطاً في الدين ، وأبعدهم عن القول بالرأي في
دين الله عز وجل) (١) .

وكان لا يصح مسألة في العلم حتى يجمع أصحابه عليها ، ويعقد عليها
مجلساً ، فإذا اتفق أصحابه كلهم على موافقتها للشريعة قل لأبي يوسف أو
غيره (صعبها في الباب العلاوي) انتهى ، وقد مر ذلك في الفصول السابقة
فانظر يا أخي شدة ورع هذا الإمام وحقه من الله أن يريد في شرعه
ما لم تقبله شريعة بيته صلى الله عليه وسلم

(١) هذا هو الفصل الخامس والأخير من الفصول التي عقدتها المصنف رحمه الله تعالى في
بعض الأجوبة عن إمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، وقد أشار إلى الأول منها بقوله
(الفصل الأول ...) . انظر (١ / ٢٨٢)

(٢) روى نحوه ابن عبد البر في « الانتقاء » في فضائل الثلاثة الأئمة العمماء : (ص ١٣٧ ، ١٦٩)

وروى أيضاً بسنده إلى إبراهيم بن عكرمة المخرومي رحمه الله . أنه كان يقول : (ما رأيتُ في عصري كله عالماً أورع ولا أرهد ولا أعدل ولا أعلم من الإمام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه) (١) .

وروى الشيرازي أيضاً : عن عبد الله بن المبارك رضي الله عنه قال : (دخلتُ الكوفة فسألت علماءها ، وقلت : مَنْ أعلمُ الناس في بلادكم هذه ؟ فقالوا كلُّهم : الإمام أبو حنيفة ، فقلت لهم : مَنْ أورعُ الناس ؟ فقالوا كلُّهم : الإمام أبو حنيفة ، فقلت لهم : مَنْ أرهدُ الناس ؟ فقالوا كلُّهم : الإمام أبو حنيفة ، فقلت لهم : مَنْ أعدلُ الناس وأكثرهم استعماراً للعلم ؟ فقالوا كلُّهم : الإمام أبو حنيفة ، فما سألتهم عن خلقٍ من الأخلاق الحسنة إلا وقالوا كلُّهم : لا نعلم أحداً نحلقُ بذلك غير الإمام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه) .

وكان شقيق البلخي رضي الله تعالى عنه يمدح أبا حنيفة ويشني عليه كثيراً ، ويقول على رؤوس الأشهاد في الملأ العظيم : (مَنْ مثلُ الإمام أبي حنيفة في الورع ؟ ! كان إذا اشترى أحد منه ثوباً فخلط ثمنه على الغلة ثم رده عليه . . يعطي صاحب الثوب جميع العلة التي عنده ، ويقول : قد اختلطت دارهمك بدارهمي ، فخذها كلها وسامحتك يا أخي دنيا وأحرى ، وهذا ورع لم يلفنا وقوعه من غيره رضي الله تعالى عنه) .

وروى الإمام أبو جعفر الشيرازي أيضاً : أن الإمام أبا حنيفة وكل وكيلاً في بيع ثياب من خَزْ ، وكان فيها ثوب معيب ، فقال للوكيل . لا تبع هذا

(١) روى نحوه الخطيب المداي في تاريخ بغداد (٤٧٣ / ١٥)

الثوب حتى تُبَيِّنَ عَيْنَهُ ، فناعه وسي أن يبيِّن عيبه ، وغلط ثمنه على ثمن بقية الثياب ، فلما أحبره الوكيل بذلك تصدَّق ثمن الثياب كلها على الفقراء والمساكين ومحاويج أهل الذمة^(١) .

قال : (وَرَوَيْنَا عَنْ شَقِيقِ الْبَلْخِي أَنَّ الْإِمَامَ أَبَا حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ كَانَ لَا يَجْلِسُ فِي ظِلِّ جِدَارٍ غَرِيبٍ ، وَيَقُولُ إِنَّ لِي عِنْدَهُ قَرْضًا ، وَكُلُّ قَرْضٍ جَرٌّ نَعْمًا فَهُوَ رَبًّا ، وَجَدُّوسِي فِي ظِلِّ جِدَارِهِ انْتِفَاعٌ لِي بِظِلِّ جِدَارِهِ)^(٢) .

ومن دقيق ورعه رضي الله عنه . أَنَّ أَبَا جَعْفَرٍ الْمَنْصُورَ الْخَلِيفَةَ لَمَّا مَعَ الْإِمَامَ أَنْ يَمْتَنِيَ سَأَلَتْهُ اسْتَه فِي اللَّيْلِ عَنْ الدَّمِ الْحَارِجِ مِنْ لَحْمِ الْأَسْنَانِ ، هَلْ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ ؟ فَقَالَ لَهَا : سَلِي عَمَّكَ حَمْدًا عَنْ ذَلِكَ بِكَرَّةِ الْهَارِ ، فَإِنْ إِمَامِي مَعِيَ الْفَتْيَا ، وَلَمْ أَكُنْ مِمَّنْ يَخُونُ إِمَامَهُ بِالْعَيْبِ انْتَهَى^(٣) .

فانظر يا أحمي إلى شدة مراقبته لله عزَّ وجلَّ ، وكان هذا المصح للإمام رضي الله عنه قبل اجتماعه به ومعرفته بمقام الإمام في العلم .

وروى أبو نعيم وغيره عن الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه : أَنَّهُ صَلَّى الصُّبْحَ بِوُضُوءِ الْعِشَاءِ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسِينَ سَنَةً ، وَلَمْ يَكُنْ يَضَعُ جَنْبَهُ عَلَى الْأَرْضِ فِي اللَّيْلِ أَبَدًا ، وَإِنَّمَا كَانَ يَنَامُ لِحَظَةٍ بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَهُوَ جَالِسٌ ، وَيَقُولُ :

(١) رَوَى مَحْمُودُ السَّلْمَاسِيُّ فِي « مَارِلِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ » (١٧١) ، وَالْهَيْمِيُّ فِي « مَقَابِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ وَصَاحِبِيهِ » (ص ٤٩) .

(٢) أَوْرَدَهُ ابْنُ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ فِي « الْحَبِيرَاتِ الْحَسَنَاتِ فِي مَقَابِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ أَبِي حَنِيفَةَ الْعِمَامِ » (ص ٤٥ ، ٤٦) .

(٣) رَوَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي « الْإِسْتِقْنَاءِ فِي فَصَائِلِ الثَّلَاثَةِ الْأَئِمَّةِ الْفُقَهَاءِ » (ص ١٦٩) .

(قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : استعْبُوا عَلَى قِيَامِ اللَّيْلِ بِالْقِيلُولَةِ ^(١) ، يَعْنِي : الْيَوْمَ بَعْدَ الظُّهْرِ) ^(٢)

وروى الثقات عنه : أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ صُورَ وَحُسْنِ لَيْلِي الْقَصَاةِ ، فَصَبَرَ عَلَى ذَلِكَ ، وَلَمْ يَلْ ، وَكَانَ سَبَّ إِكْرَاهِهِ عَلَى الْقَصَاةِ : أَنَّهُ لَمَّا مَاتَ الْقَاصِي الَّذِي كَانَ فِي عَصْرِهِ فَتَّشَ الْخَلِيفَةُ فِي بِلَادِهِ عَنْ أَحَدٍ يَكُونُ مَكَانَ الْقَاصِي الَّذِي مَاتَ ، فَلَمْ يَجِدُوا أَحَدًا يَصْلُحُ لِدَلَالَةِ غَيْرِ الْإِمَامِ ؛ لَكَثْرَةِ عِلْمِهِ وَوَرَعِهِ وَعَمِّقَتِهِ وَخَوْفِهِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَقِيلَ : إِنَّهُ مَاتَ فِي السَّجَرِ ^(٣)

وَبَلَغَ الْإِمَامُ أَبَا حَنِيفَةَ أَنَّهُمْ قَالُوا لِلْحَنِيفَةِ . قَدْ فَتَّشْنَا الْعُلَمَاءَ فَمَا وَجَدْنَا أَحَدًا أَفْقَهُ وَلَا أَوْرَعَ مِنَ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَبَلَّيْهِ سَفِيانَ الثَّوْرِيَّ وَصَلَةَ بْنِ أَشِيمٍ وَشُرَيْكَ ، فَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ (أَمَا أَحْمَسُ لَكُمْ تَخْمِينًا ؛ أَمَّا أَمَا فَأَصْرَبُ وَأَحْسَنُ وَلَا أَلِي ، وَأَمَا سَفِيانُ فَيَهْرَبُ ، وَأَمَا صِلَةُ بْنُ أَشِيمٍ فَيَتَحَامَقُ وَيَتَحَلَّصُ ، وَأَمَا شُرَيْكُ فَيَقَعُ) ، فَكَانَ الْأَمْرُ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ ؛ فَإِنَّ سَفِيانَ لَيْسَ ثِيَابَ الْعَتِيانِ ، وَأَحْذَ بِيَدِهِ عَصًا وَخَرَجَ إِلَى بِلَادِ الْيَمَنِ ، فَلَمْ يَعْرِفْهُ أَحَدٌ حِينَ خَرَجَ ، وَأَمَّا شُرَيْكُ فَتَوَلَّى ، وَأَمَّا صِلَةُ فَدَحَلَ عَلَى الْخَلِيفَةِ ، وَقَالَ لَهُ : كَمْ عِنْدَكَ مِنَ الْحَمِيرِ وَالْبِرَادِينَ ؟ وَأَيْشٍ طَبَخْتَ الْيَوْمَ ؟ فَقَالَ الْخَلِيفَةُ : أَخْرَجُوهُ عَنِّي ؛ هَذَا مَجْنُونٌ .

(١) رَوَاهُ بَحْوَةُ ابْنِ مَاجَهَ (١٦٩٣) عَنْ سَيِّدِنَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

(٢) رَوَاهُ بَحْوَةُ الْحَطِيبِ الْبَعْدَادِيِّ فِي « تَرْيِخِ بَعْدَادٍ » (٤٨٧ / ١٥) ، وَالْمَرِّي فِي « تَهْدِيبِ الْكَمَالِ » (٤٢٤ / ٢٩)

(٣) رَوَى تِلْكَ الرَّافِعَةُ بَحْوُ مَا ذَكَرَ لِبَهْقِيِّ فِي « السُّنَنِ الْكُوفِيِّ » (٩٨ / ١٠) ، وَالْحَطِيبُ الْبَعْدَادِيُّ فِي « تَرْيِخِ بَعْدَادٍ » (٤٤٤ / ١٥) .

قال الشيرازي . (وبلغنا عن الإمام أبي حنيفة وسفيان وصلة أنهم هجروا شريكاً حتى ماتوا ، وقالوا : كان يمكنه عمل الحيلة ، ويتحلّص من هذه الورطة ، فلم يفعل رضي الله تعالى عنهم أجمعين)

[توسعة الإمام أبي حنيفة على الأمة]

وأما توسعة الإمام رضي الله عنه على الأمة فكثيرة لمن تتع أقواله ، وسيأتي عالها في توجيه أقوال الأئمة إن شاء الله تعالى

فمن ذلك : قوله رضي الله تعالى عنه بصحة الطهارة من ماء الحنّامات المسخّنة بالسرّجين وعظام الميتة^(١) ؛ فإنّه في عاية التوسعة على الأمة ، عكس من قال بمع الطهارة من ذلك الماء^(٢) ، ومع أكل الحيز المحسور بالجماسة ، وإن كان كلّ من المذهبين يرجع إلى مرتبة الميزان من تحميم وتشديد .

ومن ذلك : قوله رضي الله عنه بطهارة الصخّار الذي خلط بالجماسة ، وقوله : إنّ البار تطهّر ذلك^(٣) ؛ فإنّ ذلك في عاية التوسعة على الأمة ،

(١) وقد ذهب الشافعية إلى ذلك أيضاً . انظر « حاشية ابن عابدين » (١٨٠ / ١) ، ص ١٠٠ بحمة المحتاج (٣٨٧ / ٩)

(٢) ذهب المالكية والحنابلة في رواية إلى كراهة لعاء المسخّ بالجماسة ، ومعاد الرواية الأخرى عند الحنابلة . انحرمة ، وفي المسألة عندهم تفصيل مبني في كتبهم . انظر « مواهب الجليل » (١١٢ / ١) ، والإيضاح في معرفة الراجح من الخلاف (٣٢ / ١) .

(٣) انظر « حاشية ابن عابدين » (٣١٦ / ١) .

فلولا هذا القول ما كان يجور لنا استعمال شيء من الأزيار والأباريق
والشقف والرنادي والقُلل والكيزان والطواجس والخوابي ورماد الجاسة الذي
يُنَى به (١)

وقد بلغنا أن جميع ما ذكر لا بد من خلطه بالشرجين ليتم تماسكه ، بل
أيضا ذلك وشاهدناه من صانع الفخار والشفق ، فلولا تقليد الناس للإمام
أبي حنيفة رضي الله عنه في قوله بحل استعمال الفخار المذكور . لتكدر
عيش الناس ، وضاعت مصالحهم .

وقد استسقط لقوله رضي الله تعالى عنه في ذلك دليلاً ؛ وهو ما ورد من
تطهير عصاة المسلمين بالنار ، ثم بعد ذلك يدخلون الجنة ؛ لأن من شأن
الجنة ألا يدخلها إلا المطهرون من الدس الظاهر والباطن ، فكما كانت النار
مطهرة من الذنوب المعوية . فكذلك تكون مطهرة من الأمور المحسوسة ؛
كالشرجين الذي يُعجن به الفخار .

فإن قلت : فما تقولون فيما كان نجساً من أصل خلقته ؛ كعظام
الخيرير وبقية أحرائه إذا أحرقت عدد من يقول بنجاسته من أصل الحلقة ذاتاً
وصفة ؟

فالجواب : مثل ذلك لا ينبغي إضافته إلى الإمام ؛ لأنه نظير أجسام

(١) الأزيار جمع رير ، وهو الدُّن ، والشفق : الحرف ، والرنادي جمع رندية ، وهي
صعقة من حرق ، والقُلل جمع قُلة ، وهي إباء كالجرة الكبيرة ، والكيزان جمع
كور ؛ وهو وعاء معروف ، والطواجس جمع طاجس ؛ وهو المقلل الذي يُطبخ به ،
والخوابي جمع خابية ؛ وهي الحرة الكبيرة . انظر « تاج العروس » (ري ر ، ش ق
ف ، ز ب د ، ق ل ل ، ك و ز ، ط ج ن) .

الكفار ؛ فلا يظهروه إحراقه بالدار ، كما سيأتي بسطه في توجيه أقوال العلماء إن شاء الله تعالى^(١) .

فَعَلِمَ : أنه يجب على كل مكلف أن يشكر الله تعالى على إيجاده مثل الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه في الدنيا ؛ ليوسّع على الناس تنعاً لتيسير الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم .

وجميع ما سكت الشرع عنه ولم يتعرّض فيه لأمر ولا نهى . . . فهو عافية ونوسعة على الأمة ، وليس لأحد أن يحجره عليهم ، ثم إن وقع من عالم تحجير في مثل ذلك . . . كان على سبيل التزّء والتورّع ؛ كما نهى النبي صلى الله عليه وسلم أهل بيته عن لس الحرير مع قوله صلى الله عليه وسلم بعله للإناث دون الرجال^(٢) .

والعلماء أماء الشارع على شريعته من بعده ، فلا اعتراض عليهم فيما يتّوه للمخلق واستبطوه من الشريعة ، لا سيما الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه ، فلا ينبغي لأحد الاعتراض عليه ؛ لكونه من أجل الأئمّة ، وأقدمهم تدويماً للمذهب ، وأقربهم سنداً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومشاهداً لفعل أكار التابعين من الأئمّة رضي الله تعالى عنهم أجمعين

وكيف يليق بأمثالنا الاعتراض على إمام عظيم أجمع الناس على جلالة وعلمه وورعه وزهده وعفته وعبادته وكثرة مراقبته لله عز وجلّ وحوفه منه

(١) انظر (١/١٨٨)

(٢) روى السائي (١٥٦/٨) عن سيدنا عتبة بن عامر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمسح أهله الحنيفة والحرير ، ويقول « إن كنتم تحبّون حلبة الجنة وحريرها . . . فلا تلبسوها في الدنيا » .

طول عمره ١٩ ما هذا والله إلا من عمن في الصيرة ؛ لأن جميع ما وشع به علياً إنما هو من توسعة الشارع ، ثم تقدير عدم تصريح الشريعة بذلك فهو من باب اجتهاده ونور قلبه .

وإمام عظيم يوشع علياً باجتهاده مع شدة ورعه واحتياطه في دينه ، وشدة احتياحه إلى ما وشع به علياً كيف يسوغ لمسلم عاقل أن يعترض عليه مع شدة احتياجه هو إلى ما وشع به الإمام عليه ليلاً ونهاراً ١٩ فاعلم ذلك وتأمله ؛ فإنه مبس ، وإياك أن تخوض مع الغائضين في أعراض الأئمة بغير علم ، فتخسر في الدنيا والآخرة ؛ فإن الإمام رضي الله عنه كان متقيداً بالكتاب والسنة ، مشرئاً من الرأي كما قدّمناه لك في عدة مواضع من هذا الكتاب^(١) .

ومن فُتّش مذهبه رضي الله تعالى عنه وجده من أكثر المذاهب احتياطاً في الدين ، ومن قال غير ذلك فهو من جملة الجاهلين المتعصبين المنكرين على أئمة الهدى بعلمهم السقيم ، وحاشا ذلك الإمام الأعظم من مثل ذلك حاشاه ! بل هو إمام عظيم متبع إلى انقراض المذاهب كلها كما أخبرني به بعض أهل الكشف الصحيح ، وأتباعه لن يرالوا في إردياك كلما تقارب الزمان وفي مزيد اعتقاد في أقواله وأقوال أتباعه .

وقد قدّمنا قول إمامنا الشافعي رضي الله عنه . (الناس كلهم عيال في المقه على أبي حنيفة رضي الله عنه)^(٢)

(١) انظر (١/٢٦١ ، ٢٨٨) .

(٢) انظر (١/٢٧٥) .

وقد صُرب بعض أتباعه وحُبس ليقْلد غيرة من الأئمة فلم يعمل ،
وما ذلك والله سدى ، ولا عبرة بكلام بعض المتعصبين في حق الإمام ،
ولا بقولهم . إنه من جملة أهل الرأي ، بل كلام مَنْ يطعن في هذا الإمام
عند المحققين يشبه الهذبات ، ولو أنَّ هذا الذي طعن في الإمام كان له
قدم في معرفة مآزِع المجتهدين ودقَّة استنباطاتهم . لقدَّم الإمام أنا حبيفة
في ذلك على غالب المجتهدين ؛ لحفاء مدركه رضي الله تعالى عنه

[نصائح جليلة في العمل بأقوال الأئمة المجتهدين مع حسن الظن بهم]

واعلم يا أخي . أسي ما سطت لك الكلام على مناقب الإمام أبي حبيبة
أكثر من غيره . إلا رحمة بالمتهورين في دينهم من بعض طلبة المذاهب
المخالفة له ؛ فإلَّهم رثما وقعوا في تضعيف شيء من أقواله ؛ لخفاء مدركه
عليهم ، بخلاف غيره من الأئمة ؛ فإنَّ وجوه استنباطاتهم من الكتب والسنة
ظاهرة لعالم طلبة العلم الذين لهم قدم في الفهم ومعرفة المدرك

وإذ بان لك نرؤُ الأئمة كلَّهم من الرأي فاعمل بكلِّ ما تجده من كلام
الأئمة بإشراح صدر ولو لم تعرف مدركه ؛ فإنه لا يخرج عن إحدى مرتبتي
الميزان ، ولا يحلو أن تكون أنت من أهل مرتبة مهما

وإياك والتوقُّف عن العمل بكلام أحد من الأئمة المجتهدين رضي الله
تعالى عنهم ؛ فإنَّهم ما وصعوا قولاً من أقوالهم إلا بعد المسالعة في الاحتياط
لأنفسهم وللأمة .

ولا تفرِّق بين أئمة المذاهب بالجهل والتعصب ؛ فإنَّ مَنْ فرَّق بين الأئمة

فكأنه مرق بين الرسل كما مرَّ بيانه في الفصول قبله وإن تعاوت المقام^(١) ؛
فإن العلماء ورثة الرسل ، وعلى مدرجتهم سلكوا في مذاهبيهم .

وكل من اتسع نظره وأشرف على عين الشريعة الأولى ، وعرف مزارع
أقوال الأئمة ، ورآهم كلهم يغترفون أقوالهم من عين الشريعة . . لم يبق
عنده توقُّف في العمل بقول إمام منهم كائناً من كان بشرطه السابق في
الميزان^(٢) .

وقد تحقَّقنا بذلك والله الحمد ؛ فليس عندي توقُّف في العمل برخصة قال
بها إمام إذا حصل شرطها أبداً ، ومن لم يصل إلى هذا المقام من طريق
الكشف . . وجب عليه اعتقاد ذلك في الأئمة من طريق الإيمان والتسليم .

ومن فهم ما ذكرناه من هذا البيان العظيم لم يبقَ له عذرٌ في التخلف عن
اعتقاده أنَّ سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم أبداً .

ويقال لكل من توقَّف عن ذلك الاعتقاد إنَّ هؤلاء الأئمة الذين توقفت
عن العمل بكلامهم . كانوا أعلم منك وأورع بيقين في جميع ما دونوه في
كتبهم لأتباعهم ، وإن ادَّعيت أنَّك أعلم منهم نسبك الناس إلى الجون أو
الكذب جحداً وعباداً ، وقد أفنى علماء سلك تلك الأقوال التي تراها أنت
ضعيفة ، ودانوا الله تعالى بها حتى ماتوا ، فلا يقدح في علمهم وورعهم
جهلٌ مثلك بمزارعهم وخفاء مداركهم .

(١) انظر (١٧٩/١) .

(٢) انظر (١٢٠/١) .

ومعلوم - بل مشاهد - أن كل عالم لا يصح في مؤلفه عادة إلا ما تعب
في تحريره ، وورده بميران الأدلة وقواعد الشريعة ، وحرره تحرير الذهب
والجواهر .

فإياك أن تنقبض نفسك من العمل بقول من أقوالهم إذا لم تعرف منزعه ؛
فإنك عامي بالسببة إليهم ، والعامي ليس من مرتبته الإنكار على العلماء ؛
لأنه جاهل .

بل اعمل يا أخي بجميع أقوال العلماء ولو مرحوحة أو رخصة بشرطها
المعروف بين العلماء ، وشاكل بعضك بعضاً ، وفش نفسك ؛ فربما رأيتها
تقع في الكبائر من غل وحسد وكبر ومكر واستهزاء بالناس وغيبة فيهم وأكل
حرام ، فضلاً عن الشهات وغير ذلك من الكبائر ، فضلاً عن الصغائر
والمكروهات ، ومن يقع في مثل ذلك فأين دعواه الورع وصدقه فيه حتى
يتورع عن العمل بقول مجتهد لا يعرف دليله ١٩ ما هذا والله إلا جهل أو
حمية جاهلية ؛ كيف يقع فيما عرف دليل تحريمه من الكتاب والسنة وإجماع
الأئمة ، ويتورع عما يراه من كلام أئمة الهدى ١٩

فلينا يا أخي نراك تتكدر من وقوعك في هذه الكبائر كما نراك تتكدر من
تقليد غير إمامك ، أو ممن أمرك بالانتقال من مذهبك إلى غيره ! ويا ليت
ذنوبك كلها مثل انتقالك من مذهب إلى مذهب ، أو مثل عملك بقول إمام لم
تعرف دليله ، أو عمل بقول ضعيف !

فاعتقذك يا أخي الصحة في كلام أئمة الهدى واجب عليك ما دمت لم
يكشف لك الحجاب ، ولم تقف على عين الشريعة الأولى التي يتبرع منها

قول كلِّ عالم كما تقدَّم بيانه في فصل الأمثلة المحسومة^(١)

وكلُّ مَنْ نظر بعين الإنصاف وصحَّح الاعتقاد وجد جميع مذاهب الأئمة
كأنها نُسجت من الكتان والسَّنة ؛ سداها ولُحمتها منهما ، والحمد لله ربِّ
العالمين .



(١) انظر (١/٢٣٦)

فصل

في أن العلماء وضع الأحكام بالاجتهاد تبعاً للشارع

قال المحققون : إنَّ للعلماء وضع الأحكام حيث شاؤوا بالاجتهاد بحكم الإرث لرسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فكما أنَّ للشارع صلى الله عليه وسلم أن يبيح ما شاء لقوم ويحرِّمه على قوم آخرين فكذلك للعلماء أن يفعلوا مثل ذلك ؛ فيمنعوا صحَّة الصلاة أو البيع أو غيرهما في باب ، ويصحِّحوا ذلك في باب آخر مع اتحاد التعليل في البابين ؛ نظير ذلك قولهم بوجوب الغسل على النساء ؛ لكون الولد منياً معقداً ، وعدم قولهم بوجوبه إذا أَلقت المرأة يداً أو رجلاً فقط ، مع أنَّ اليد أو الرَّجْل منيَّ معقد بلا شك .

فمَن اعترض عليهم في ذلك قلنا له : إنَّ العلماء تابعون للشارع في ذلك بدليل ما نقل إلينا في الخصائص النبوية من أنَّه صلى الله عليه وسلم أوجب على نفسه ما أباحه لأمة ، وحرَّم عليهم ما أباحه لنفسه بؤدن من ربه عزَّ وجلَّ^(١) ؛ إذ العلماء أمناؤه صلى الله عليه وسلم على شريعته من بعده ، فلا

(١) من ذلك ما رواه الحاكم (٣٠٠ / ١) عن سيدينا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ثلاث من عليَّ مرائص ، ولكم تطرُّعٌ للمجر والوتر وركعتا المجر ، وكذلك اختصاصه صلى الله عليه وسلم بجوار الجمع بين أكثر من أربع نوبة .

يبني لأحد أن يعترض عليهم إذا تناقص كلامهم في أبواب الفقه مع اتحاد
العلل ، والحمد لله رب العالمين .

• • •

فصل

في بيان ما اطلعت عليه من كتب الشريعة
قبل وضعي هذه الميزان الشريفة

لنقتدي بي يا أخي في ذلك إن طلبت الإحاطة بها ذوقاً ؛ إذ العلم قد
يتحلف عن صاحبه ويحجب عنه ، بخلاف الذوق .

ولعل قائلًا يقول : من أين أطلع صاحب هذه الميزان على جميع ما دونه
المحدثون من الأحاديث والفقهاء من المذاهب في سائر أقطار الأرض حتى
قدر أن يردّها كلّها إلى مرتبتين ؛ تخفيف وتشديد ؟

فإذا أطلع على الكتب التي طالعته وحفظتها وشرحها على مشايخ
الإسلام من الشريعة . فرثما سلّم لي واقتدى بي في مطالعة هذه الكتب
التي أذكرها إن شاء الله تعالى ، وكلّها ترجع إلى ثلاثة أقسام : حفظ متون ،
وشرح لها ، ومطالعة لنفسي مع مراجعة العلماء في المشكلات منها .

القسم الأول : في ذكر الكتب التي حفظتها عن ظهر قلب ، وعرضتها
على العلماء :

من ذلك : كتاب « المهاج » للسوي ، وكتاب « الروض » لابن
المقري ، مختصر « الروضة » إلى (باب القضاء على العائب) ، وكتاب

« جمع الجوامع » في أصول الفقه والدين ، وكتاب « ألفية ابن مالك » في النحو ، وكتاب « تلخيص المفتاح في المعاني والبيان » ، وكتاب « ألعية العراقي » في علم الحديث ، وكتاب « التوضيح في النحو » لابن هشام ، وكتاب « الشاطبية » في علم القراءات ، وغير ذلك من المختصرات .

القسم الثاني : ما شرحته على العلماء .

فقرأت بحمد الله تعالى شروح جميع هذه الكتب على العلماء رضي الله تعالى عنهم مراراً . - قراءة بحث وتحقيق حسب طاقتي ومرتبتي .

فقرأت « شرح المهاج » للشيخ جلال الدين المَحَلِّي على الأشياخ مع تصحيح ابن قاضي عَجَلون ، مع مطالعة شروحه الموجودة في مصر عشر مرات ، وقرأت « شرح الروض » على مؤلفه سيدنا ومولانا شيخ الإسلام ركريا كاملاً ، وقرأت عليه « شرح المصباح » له أيضاً ، و« شرح البهجة الكبير » ، و« شرح التحرير » ، و« شرح التنقيح » ، و« شرح رسالة القشيري » ، و« شرح آداب البحث » ، و« آداب القصاء » ، و« شرح البخاري » ، و« شرحه » للمؤلف ، و« شرحه » للشيخ شمس الدين الجَوْجَرِي ، وكتاب « القوت » للأدْرَعِي ، و« القطعة » و« النكملة » للرزْكَشِي ، و« قطعة السكي على المهاج » ، وكتاب « التوشيح » لولده ، و« شرح ابن المُلَقَّن على المهاج » ، و« التيه » ، و« شرح ابن قاضي شهاب الكبير » و« الصغير » ، وقرأت « الروضة » على الشيخ شهاب الدين الرَّمْلِي ، وكنْتُ أكتب على كل درس منها زوائد شرح « الروض » وزوائد « الحادم » ، وزوائد « المهمات » ، وزوائد « شرح المهدب » وغير ذلك ،

حتى كان الشيخ يتعجب من سرعة مطالعتي لهذه الكتب ، ويقول لي :
(لولا كتابتك روائد هذه الكتب لما كنتُ أطلُّ أنك طالعتَ كتاباً واحداً من
هذه الكتب) .

ولمّا قرأتُ « شرح الروض » على مؤلفه شيخ الإسلام زكريا . . كنتُ
أطلع عليه جميع المواد التي تيسرت لي زمن القراءة ، وتحرير جميع عباراته
من أصولها كلّها ، حتى أحطتُ علماً بأصول الكتاب التي استمدتُ منها في
الشرح ؛ كـ « المهمات » و « الحادام » و « شرح المذهب » و « القطعة »
و « النكملة » و « شرح ابن قاضي شهاب » و « الرافعي الكبير » و « البسيط »
و « الوسيط » و « الوجيز » و « فتاوى القفال » و « فتاوى القاضي حسين »
و « فتاوى ابن الصلاح » و « فتاوى العزالي » وغير ذلك .

وكنْتُ أنبئ الشيخ على كلِّ عبارة نقلها مع إسقاط شيء منها ، وأطلعته
على ثنتي عشرة مسألة ذكر أنها من ريادة « الروض » على « الروضة » ،
والحال أنها مذكورة في « الروضة » في غير أبوابها ، وألحقها الشيخ بـ
« شرحه » ، وأطلعته على مواضع كثيرة ذكر أنها من أبحاث الزركشي وغيره
في « الخادام » ، والحال أنها من قول الأصحاب فأصلحها في الشرح .

وقرأتُ شروح « ألفية ابن مالك » ؛ كابن المصنف والأعمى والصير
وابن أم قاسم والمكودي وابن عقيل والأشعري مراراً على الشيخ شهاب
الدين الحسامي وغيره ، وقرأتُ عليه « شرح التوضيح » للشيخ خالد ،
وكتاب « المغني » وحواشيه وغير ذلك ، وقرأتُ « شرح ألفية العراقي »
مراراً ؛ وقرأتُ « شرحها » للمؤلف على الشيخ شهاب الدين الرملي ،

« شرحها » للشَّخاوي على الشيخ أمين الدين الإمام بجامع العَمري ، ثم
اختصرته ، وقرأت « شرحها » للجلال السيوطي ، « شرحها » للشيخ
زكريا عليه مرة واحدة ، وكذلك « علوم الحديث » لابن الصلاح ،
« مختصره » للنووي .

وقرأت « شرح جمع الجوامع » للشيخ جلال الدين المَحلي ،
« حاشيته » لابن أبي شريف على الشيخ نور الدين المحلي ، وكنت أقرأ
« الحاشية » « الشرح » عليه على ظهر قلبي إذا نسيت الكرَّاس في البيت ،
والشيخ نور الدين ماسك « الحاشية » ، وكان يتعجب من سرعة حفظي
لذلك وحسن مطالعتي .

وقرأت « العضد » وحواشيه على الشيخ عبد الحق السُّبَّاطي ، وقرأت
« المطوَّل » « مختصره » على الشيخ العلامة مُلَّا علي العَجَميَّ بباب
القراءة ، وحواشيه ، وقرأت « شرح الشاطبية » للسَّخاوي ولابن القاصح
وغيرهما على الشيخ نور الدين الجارحي وغيره .

وقرأت من كتب التفسير وموادها : « تفسير الإمام الغوي » على شيخ
الإسلام الشيخ شهاب الدين الشيشيني الحبلي ، وقرأت منها « الكشاف »
وحواشيه ، « تفسير اليزاوي » « حاشيته » للشيخ جلال الدين السيوطي
على شيخ الإسلام زكريا مرة واحدة ، وكنت أطلع على ذلك « تفسير ابن
رهرة » ، « تفسير ابن عادل » ، « تفسير الكواشي » ، « تفاسير الواحدي
الثلاثة » ، « تفاسير الشيخ عبد العزيز الدبريني الثلاثة » ، « تفسير الثعلبي » ،
« تفسير الجلال السيوطي » المسمى بـ « الدر المشور » وغير ذلك ، ونشأ

من قراءتي « الحاشية » التي وضعها شيخ الإسلام المذكور على « تفسير
اليساوي » .

وقرأت « شرح البخاري » للشيخ شهاب الدين القسطلاني على مؤلفه
المذكور ، وكنت أطلع عليه « تفسير القرآن العظيم » لأجل ما في
« البخاري » من الآيات ، لأعرف مقالات المعسرين فيها ، وأطلع عليه
أيضاً « شرح البخاري » للمحافظ ابن حجر ، و« شرحه » للكرماني ،
و« شرحه » للعيني ، و« شرحه » للرماعي وغير ذلك ، وقرأت عليه « شرح
مسلم » للإمام النووي ، و« شرحه » للقاضي عياض ، و« القطعة » التي
شرحها الشيخ شهاب الدين المذكور على « مسلم » ، وقرأت كتاب
« الأحوذى على شرح الترمذي » لأبي بكر ابن العربي المالكي ، وكذلك
قرأت عليه كتاب « الشفاء » للقاضي عياض ، وكتاب « المواهب اللدنية في
المنح المحمّدية » ، وغير ذلك .

القسم الثالث : ما طالعت لمسي ، وكنت أراجع الأشياخ في مشكلاته :
بعد قراءتي على الأشياخ جميع الكتب المتقدمة كلّها طالعت « شرح
الروض » نحو خمس عشرة مرة ، وطالعت كتاب « الأم » للإمام الشافعي
رضي الله عنه ثلاث مرات ، وكنت أطلع عليه استدراكات الأصحاب
وتقييداتهم عليه في شروحهم وتعليقهم ، وطالعت « مختصر المرني »
و« شرحه » الذي وضعه عليه شيخ الإسلام ركباً كذا كذا مرة ، وطالعت
« مسند الإمام الشافعي رضي الله عنه » مرات ، و« الحاوي » مرة واحدة .
وطالعت كتاب « المحلّي » لابن حزم في الخلاف العالي ، وهو ثلاثون

مجلداً ، وكتاب « الملل والنحل » له ، وكتاب « المُعلَّن مختصر المحلَّن »
للشيخ محيي الدين ابن العربي ، وطالعت « الحاوي » للماوردي ، وهو
عشر مجلدات ، وكذلك « الأحكام السلطانية » له مرة واحدة ، وطالعت
« مروج ابن الحداد » ، وكتاب « الشامل » لابن الصباغ ، وكتاب « العدة »
لأبي محمد الجويني ، وكتاب « المحيط » و« الفروق » له مرة واحدة ،
وطالعت « الرافعي الكبير » و« الصغير » مرة واحدة ، وطالعت « شرح
المهذب » للووي و« القطعة » للسبكي عليه نحو خمسين مرة .

وطالعت « شرح مسلم » للووي خمس مرات ، وطالعت « المهمات »
و« التعقبات عليها » مرتين ، وطالعت « الحادِم » مرتين ونصفاً ، وطالعت
« القوت » للأذري ، و« التوسط والفتح » له مرة واحدة ، وطالعت كتاب
« العمدة » لابن المُلقِّن ، و« العجالة » و« شرح التنبية » له مرة واحدة ،
وطالعت « تفسير الجلالين » نحو ثلاثين مرة ، و« شرح المنهاج » للجلال
المَحَلِّي نحو عشر مرات ، وطالعت « فتح الساري على البحاري » مرة ، و« شرح
العيني » مرة ، و« شرح الكرمانى » ثلاث مرات ، و« شرح البرماوي »
مرتين ، و« التنقيح » للزركشي ثلاث مرات ، وطالعت « شرح القسطلاني »
ثلاث مرات ، و« شرح مسلم » للنفاضي عياض مرة ، وللفارسي مرة .

وطالعت « تفسير النغوي » ثلاث مرات ، و« الخازن » خمس مرات ،
و« ابن عادل » مرة ، و« الكواشي » ثلاث مرات ، و« تفسير ابن زهرة »
و« مكِّي » مرة واحدة ، و« تفسير الجلال السيوطي المأثور » نحو ثلاث
مرات .

وطالعت « الكشاف » بحواشيه ، نحو « حاشية الطيبي » و « حاشية
التفتازاني » و « حاشية ابن المنير » عليه ثلاث مرات ، وعرفت جميع
المواضع التي وافق عليها أهل الاعتزال ، وجمعتها في جزء ، وطلعت على
« الكشاف » أيضاً « البحر » لأبي حيان و « إعراب السمين » و « إعراب
السفاقي » .

وطالعت « تفسير اليفضاوي » مع « حاشية الشيخ زكريا عليه » ثلاث
مرات ، وطلعت « تفسير ابن النقيب المقدسي » وهو مئة مجلد ، وطلعت
تفاسير الواحدي الثلاثة ، وطلعت تفاسير عبد العزيز الديري الثلاثة كلها
مهما مرات .

وطالعت من كتب الحديث ما لا أحصي له عدداً في هذا الوقت من
المسايد والأجزاء : ك « موطأ الإمام مالك » ، و « مسند الإمام أحمد » ،
ومسانيد الإمام أبي حنيفة الثلاثة ، وكتاب البخاري ، وكتاب مسلم ،
وكتاب أبي داود ، وكتاب الترمذي ، وكتاب السائي ، و « صحيح ابن
خزيمة » ، و « صحيح ابن حبان » ، و « مسند الإمام مسد بن عبد الله
الأردني » ، و « مسند عبد بن حميد » ، و « الفيلانيات » ، و « مسند
المردوس » ، وطلعت معاجم الطبراني الثلاثة .

وطالعت من الحوامع للأصول : كتاب ابن الأثير ، وجوامع الشيخ جلال
الدين السيوطي الثلاثة ، وكتاب « السنن الكبرى » للبيهقي ، ثم احتصرتها .
وقد قال ابن الصلاح : (ما تم كتاب في السنة أجمع للأدلة من كتاب
« السنن الكبرى » للبيهقي ، وكأنه لم يترك في سائر أقطار الأرض حديثاً إلا

وقد وضعه في كتابه (انتهى^(١)) ، وهو من أعظم أصولي التي استمدت منها
في الجمع بين الأحاديث في هذه الميزان كما سبق في الفصول .

وطالعت من كتب اللغة : « صحاح الجوهري » ، وكتاب « النهاية »
لابن الأثير ، وكتاب « القاموس » ، وكتاب « تهذيب الأسماء واللغات »
للنووي مرات^(٢) .

وطالعت من كتب أصول الفقه والدين : نحو سبعين مؤلفاً ، وأحطت
علماً بما عليه أهل السنة والجماعة ، وما عليه المعتزلة والقدورية^(٣) ، وأهل
الشطح من حلاة المتصوفة المتعطلين في الطريق ، وطالعت من فتاوى
المتقدمين والمتأخرين ما لا أحصي له عدداً ؛ كـ « فتاوى القفال » ،
« فتاوى القاصي حبيب » ، « فتاوى الماوردي » ، « فتاوى الغزالي » ،
« فتاوى ابن الحداد » ، « فتاوى ابن الصلاح » ، « فتاوى ابن
عبد السلام » ، « فتاوى السبكي » ، « فتاوى البلقيني » ، وكل من هاتين
الآخرتين مجلدات .

وطالعت « فتاوى شيخنا الشيخ زكريا » ، « شيخنا الشيخ شهاب
الدين » وغير ذلك ؛ كـ « فتاوى النووي الكبرى » « الصغرى » ، « فتاوى
ابن الفوركاح » ، « فتاوى ابن أبي شريف » وغير ذلك ، ثم جمعتها كلها في
مجلد بإسقاط المتداخل منها .

(١) انظر « علوم الحديث » (٢٥١) .

(٢) في (ج) : (ثلاث مرات) بدل (مرات) .

(٣) في (ب ، و) (والجبرية) بدل (والقدورية) .

وطالعت من كتب القواعد : « قواعد ابن عبد السلام الكرئى »
« الصغرى » ، « قواعد العلائى » ، « قواعد ابن السبكى » ، « قواعد
الزركشى » ، ثم اختصرتها : أعين الأخيرة

وطالعت من كتب السير كثيراً : كـ « سيرة ابن هشام » ، « سيرة
الكلأى » ، « سيرة ابن مبدى الناس » ، « سيرة الشيخ محمد الشامى » ،
وهي أجمع كتاب فى السير ، وطالعت كتاب « المعجزات والخصائص »
للجلال السيوطى ، ثم اختصرته .

وطالعت من كتب التصوف : ما لا أحصى له عدداً الآن : كـ « القوت »
لأبى طالب المكى ، « الرعاية » للعارث المحاسبى ، « رسالة
القشبرى » ، « الإحياء » للزمزالى ، « عوارف المعارف » للشهرورزى ،
« رسالة النور » لسيدي أحمد الزاهد ، وهي مجلدان ، وكتاب « مع
المنة » لسيدي محمد الغفرى ، وهو ست مجلدات ، وكتاب « الفتوحات
المكية » وهي عشر مجلدات ، ثم اختصرتها

وطالعت كتاب « الملل والنحل » لابن حزم كذا كذا مرة ، وعرفت جميع
العقائد الصحيحة والعاسدة ، ثم ترقى الهمة إلى مطالعة بقية كتب المذاهب
الأربعة .

فطالعت من كتب المالكية التي عليها العمل : كتاب « المدونة
الكرئى » ، ثم اختصرتها ، ثم طالعت « الصغرى » ، وكتاب ابن عرفة وابن
رشد ، وكتاب « شرح رسالة ابن أبى زيد » للشتائى وللشيخ جلال الدين بن
قاسم ، وطالعت « شرح المختصر » لبهرام وللمتائى وغيره وابن الحاجب ،

وكنـت أراجع في مشكلاتها ابن قاسم والشيخ شمس الدين اللقاني وأخاه
الشيخ ناصر الدين ، وأحطت علماً بما عليه الفتوى في مذهبهم ، وما انفرد
به الإمام مالك عن بقية الأئمة من مسائل الاستسقاط .

وطالعت من كتب الحنفية : « شرح القُدوري » ، و« شرح مجمع
البحرين » ، و« شرح الكنز » ، و« فتاوى قاضي حان » ، و« منظومة
السمي » ، و« شرح الهداية » ، وتخرّيج أحاديثها للمحافظ الزيلعي ، وكنـت
أراجع في مشكلاتها الشيخ نور الدين الطرابلسي ، والشيخ شهاب الدين ابن
الثّلي ، والشيخ شمس الدين العري وغيرهم .

وطالعت من كتب الحنابلة : « شرح الخرقى » و« ابن بطة » وغيرهما من
الكتب ، وكنـت أراجع في مشكلاتها شيخ الإسلام الشيشيني وشيخ الإسلام
الفتوحى وغيرهما .

كلّ هذه المطالعة كانت بيني وبين الله تعالى ، وبارك الله تعالى في
وقتي ، فهذا ما استحضرت في هذا الوقت من الكتب التي طالعتها ، ومن
شكّ في مطالعتي لها من الأقران فليأتني بأيّ كتاب شاء من هذه الكتب
ويقراء عليّ ، وأنا أحلّه له بغير مطالعة ، فإنّ الله تعالى على كلّ شيء قدير .
وقد أخبرني سيدي علي العرصفي رحمه الله تعالى : أنّه قرأ في يوم
وليلة ثلاث مئة ألف ختمة ، وستين ألف ختمة ، هذا كلامه لي رضي الله
عنه .

وذكر الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى : أنّ محمد بن جرير
الطبري حاسبه الجّار قبل موته على ألف رطل حبراً وثمانية أرطال . انتهى .

وقد كنت أطلع الجزء الكامل من « شرح المهذب » أو « المهمات » ،
وأكتب زوائده على درسي في « الروضة » في ليلة واحدة ، وكان غالب
أقراني يظن أنني تركت الاشتغال بالعلم ؛ لكوني كنت لا أحضر دروس
أشياحهم ، ويقولون : لو أن فلاناً دام على الاشتغال بالعلم لكان من أعظم
المفتين في عصر الآن ، وكنت أحضر دروسهم في بعض الأوقات فلا
أبحث ، ولا أتكلّم ، ولا استشكل مسألة من المسائل ؛ لكوني أعرف
المنقول فيها .

فطالع يا أخي مثل ما طالعته من هذه الكتب إن أردت الإحاطة بأقوال
العلماء كلها ، والحمد لله رب العالمين .



ولشرع في الجمع بين الأحاديث الشريفة وتربيلها على مرتبي الشريعة
المطهرة من تخفيف وتشديد ؛ عملاً بقول الإمام الشافعي وغيره : (إن
إعمال الحديثين بحملهما على حالين . . أولى من إلقاء أحدهما)^(١) .
فأقول وبالله التوفيق :

(١) سبق تخريجه (٨١/١) .



[أمثلة من أجمع بين الأحاديث الشريفة والآثار

وتنزيلها على مرتبتي الشريعة المطهرة]



امثلة مرتبتي الميزان

من الأخبار والآثار من كتاب الطهارة

[الجمع بين الأحاديث الواردة في طهارة الماء]

من الأحاديث التي اختلف العلماء رضي الله تعالى عنهم في معناها حديث البيهقي مرفوعاً . « خلق الله تعالى الماء طهوراً لا ينجسه شيء »^(١) ، وحديث البيهقي أيضاً عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في السيد « ثمرة طيبة ، وماء طهور » ، ثم توضأ صلى الله عليه وسلم به وصلّى^(٢) ، مع حديث ابن حبان وغيره . « الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما علب على طعمه ولونه وريحه »^(٣) ، ومع حديث البيهقي مرفوعاً . « الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو إلى عشر مسير حتى يجد الماء ، فإذا وجد فليمسه جلده ، فإنه خير »^(٤) .

- (١) السنن الكبرى (٤/١) ، ورواه أبو داود (٦٦) ، والترمذي (٦٦) كلهم بحواه عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه
(٢) السنن الكبرى (٩/١) ، ورواه أبو داود (٨٤) ، والترمذي (٨٨)
(٣) صحيح ابن حبان (١٢٤٩) إلى قوله « شيء » عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، ورواه ابن ماجه (٥٢١) عن سيدنا أبي أمامة رضي الله عنه
(٤) السنن الكبرى (٧/١) ، ورواه أبو داود (٣٣٢) ، والترمذي (١٢٤) عن سيدنا أبي ذر رضي الله عنه .

فالحديثان الأولان : مخفعان ، والحديثان الآخران : مشددان ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ، فليس لمن قَدَّر على الماء المخالصة أو المتغير يسيراً ولو مطرح تمر أو زبيب فيه . . أن يتيمم بالتراب .

فالمراد بالنبذ الذي قال الإمام أبو حنيفة بصحة الوضوء به تبعاً للشارع : ما لم يخرج إلى حدِّ القُفَّاع^(١) ، كما أن المراد به : ما لم يُسَكِّر بإجماع ؛ لقوله في حديث عبد الله ابن مسعود . « ثمرَةٌ طيبةٌ وماءٌ طهورٌ » ، فافهم .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم الانتفاع بجلد الميتة]

ومن ذلك : قوله صلى الله عليه وسلم في حديث مسلم وغيره في الشاة الميتة . « هَلَّا أَحَدُكُمْ إِهَابَهَا فِدْبَغْتُمُوهُ فَانْتَفَعْتُمْ بِهِ »^(٢) ، مع قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي عن عبد الله بن عُكَيْمٍ أَنَّهُ قَالَ : كَتَبَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِشَهْرٍ أَوْ بِأَرْبَعِينَ يَوْماً : « لَا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ »^(٣) .

فالحديث الأول : فيه التخفيف على من احتاج إلى مثل ذلك الجلد ؛ بقربة أن الشاة كانت لميمونة ؛ وهي من الفقراء كما في بعض طرق الحديث ، وكانوا تصدَّقوا بها عليها .

(١) القُفَّاع : شراب يُشَدُّ من الشعر ويعلوه الرهد . انظر : لسان العرب (ف ق ع) .

(٢) صحيح مسلم (٣٦٣) ، ورواه بسنده البخاري (٥٥٣١) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

(٣) السنن الكبرى (١٤ / ١) ، ورواه أبو داود (٤١٢٨) ، والترمذي (١٧٢٩)

والحديث الثاني : محمول على من لم يحتج إلى مثل ذلك من الأعيان
وأصحاب الرفاهية ؛ فرجع الحديثان إلى مرتني العيزان من تخصيف
وتشديد .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في طهارة الشعر من الميتة وما يشبهه]

ومن ذلك : قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي : « ادفؤا
الأظفارَ والدمَ والشعرَ ؛ فإنه ميتة »^(١) ، مع حديث البيهقي أيضاً مرفوعاً :
« لا بأسَ بمسكِ الميتة إذا دغ »^(٢) ، ولا بأسَ بشعرِها وصوفِها وقرونها إذا
غُسلَ بالماء »^(٣) .

ففي الحديث الأول : نجاسة الشعر الذي على الجلد المدسوع ، وفي
الحديث الثاني . أنه متنجس يطهرُ بغسله بالماء ، وبه قل الحسن ،
واحتجَّ له بحديث مسلم في ذبائح البربر والمجوس من قوله صلى الله عليه
وسلم في جلد ذبائحهم : « دباغُهُ طهورة »^(٤) ، فشمّل الشعر الذي على
الجلد .

فيحمل الحديث الأول : على أهل الرفاهية الذين لا يحتاجون إلى مثل
ذلك ، ويحمل الثاني : على المحتاجين إلى مثله من ذوي الحاجة بظير

(١) السنن الكبرى (١ / ٢٣) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما

(٢) قوله (بمسك الميتة) في هامش (١) (أي جلدها)

(٣) السنن الكبرى (١ / ٢٤) عن السيدة أم سلمة رضي الله عنها

(٤) صحيح مسلم (١٠٦ / ٣٦٦) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما

ما تقدّم في شعر الميتة ؛ فرجع الحديثان في شعر الميتة إلى مرتبتي الميزان في التحفيف والتشديد .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم استعمال عظيم العاج]

ومن ذلك : قوله صلى الله عليه وسلم في منع الأدعان بما في عظم العاج ؛ كما رواه مسلم وغيره عن ابن عباس قال : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذي نابٍ من السباع)^(١) ، مع حديث البيهقي عن ثوبان قال : (أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أشتري لقاطمة قلادة من عصبٍ وسوارين من عاج)^(٢) ، ومع حديث البيهقي أيضاً عن أنس : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمتشطُ بالعاج)^(٣) .

ففي الحديث الأول . منع استعمال عظم الفيل ، وفي الحديث الثاني وما معه : جواز استعماله .

فيُحتمل الأول : على الذين يجدون غيره ، أو على استعماله فيما فيه رطوبة ، ويُحتمل الثاني : على أهل الحاجة إليه ، أو استعماله في الشيء الجاف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ؛ من تحفيف وتشديد .

(١) صحيح مسلم (١٩٢٤) ، ورواه بحوه البخاري (٥٥٣٠) عن سيدنا أبي ثعلبة الحاشي رضي الله عنه .

(٢) السنن الكبرى (٢٦/١) ، ورواه بحوه أبو داود (٤٢١٣) .

(٣) السنن الكبرى (٢٦/١) .

[الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم استعمال آية غير المسلمين]

ومن ذلك : حديث المشور : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتني بمزادة من مزادة المشركين^(١) ، فأسقى أصحابه منها)^(٢) ، وحديث البيهقي عن جابر : (كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنصيب من آية المشركين وأسقيهم ، ونستمع بها ، فلا يُعاب علينا)^(٣) ، مع حديث البيهقي عن عائشة رضي الله تعالى عنها : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يهني عن الشرب من أواني الصاري)^(٤) ، وفي رواية للشيخين : أن أبا ثعلبة قال : يا رسول الله ! إنا بأرض أهل كتاب أفأكل في آنيهم ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : « إن وجدتم غير آنيهم فلا تأكلوا فيها ، وإن لم تجدوا غيرها فاغسلوها واكلوا فيها »^(٥) .

ففي الشق الأول : التخفيف ، وفي حديث عائشة : التشديد فقط ، وفي حديث أبي ثعلبة : التشديد من وجه ، والتخفيف من وجه ؛ فالتشديد في حق من وجد غير آنيهم ، والتخفيف في حق من لم يجد غيرها كما ترى ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ، لكن في حديث أبي داود ما يدل على أن

(١) المزادة : ما يُسقى به الماء . انظر : تاج لعروس (ري د) .

(٢) روى نحوه البخاري (٣٥٧١) ، ومسلم (٦٨٢) عن سيدنا عمران بن الحصين رضي الله عنهما .

(٣) السنن الكبرى (٣٢ / ١) .

(٤) السنن الكبرى (٣٢ / ١) بنحوه .

(٥) صحيح البخاري (٥٤٧٨) ، صحيح مسلم (١٩٣٠)

الأمر وقع حيث العلم بجامة آيتهم^(١) ، فليتنامل^(٢) .

[الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم التسمية في الوضوء]

ومن ذلك . حديث السيوفي مرفوعاً : « لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه »^(٣) ، مع حديثه أيضاً : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إنه لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمر الله » انتهى^(٤)

والمراد بقوله . « كما أمر الله » ؛ يعني . في القرآن ، وليس فيما أمر الله تعالى التسمية على الوضوء ، ففي الحديث الأول : التشديد بفني الصلحة أو الكمال ، وفي الثاني : التخفيف ؛ فرجع الحديثان إلى مرتبتي الميزان كما سيأتي سطه في الجمع بين أقوال المجتهدين^(٥) .

(١) أراد بذلك . الحديث الذي رواه أبو داود (٣٨٣٩) عن سيدنا أبي ثعلبة الخشسي : أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال . « إن يجاور أهل الكتاب ، وهم يطبخون في قدرهم الحبر ، ويشربون في آيتهم الحمر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن وجدتم غيرهما فكلوا فيها واشربوا ، وإن لم تجدوا غيرها فارخصوها بالماء ، واكلوا واشربوا » ، والرخص . العسل ، يقال رخص الثوب أي غسله . انظر : المصباح المنير » (روح ض) .

(٢) في هامش (١) : (بلغ قراءة على مؤلفه) .

(٣) السنن الكبرى (٤١ / ١) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه

(٤) السنن الكبرى (٤٤ / ١) ، ورواه أبو داود (٨٥٨) ، والسنن (٢٢٥ / ٢) عن سيدنا

رفاعة بن رافع رضي الله عنه .

(٥) انظر (٥٤١ / ١ - ٥٤٢) .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم

المضمضة والاستنشاق في الوضوء]

ومن ذلك : قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي . « مَنْ تَوَضَّأَ فَلْيُمْضِمْضْ وَلْيَسْتَنْشِقْ »^(١) ، مع حديث مسلم مرفوعاً : « عَشْرٌ مِنَ الْفَطْرَةِ » ؛ وعدّها المضمضة والاستنشاق^(٢) .

فالحديث الأول : مشدّد ؛ لما فيه من صيغة الأمر ، والحديث الثاني : مخفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في مسح الرأس والأذنين في الوضوء]

ومن ذلك : حديث ابن عباس الذي رواه البيهقي أن ابن عباس كان إذا تَوَضَّأَ قبض قبضة من ماء ، ثم نفض يده ، فمسح بها رأسه وأذنيه ، ثم يقول : (هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضّأ)^(٣) ، مع حديث أيضاً بإسناد صحيح عن عبد الله بن زيد : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأخذ لأذنيه ماءً خلافاً للماء الذي أحده لرأسه)^(٤) ، وكان ابن عمر إذا تَوَضَّأَ يعيد إصبعيه في الماء ؛ ليمسح بهما أذنيه^(٥) .

(١) السنن الكبرى (٥٦ / ١) عن سليمان بن موسى مرسل .

(٢) صحيح مسلم (٢٦٦) عن السيدة عائشة رضي الله عنها

(٣) معرفة السنن والآثار (٦٧٩) ، ورواه يحوه أبو داود (١٣٧)

(٤) السنن الكبرى (٦٥ / ١) .

(٥) رواه البيهقي في « السنن الكبرى » (٦٥ / ١) .

وسلم كان يقول وهو جالس (١) ، وقال لعمر بن الخطاب . « لا تُلْ قائماً » ، فما نال عمر قائماً بعدُ حتى مات (٢)

فالأول . فيه تحفيف ؛ فعله صلى الله عليه وسلم لبيان الجوار ، والحديثان الآخران . فيهما تشديد بالنظر لحال أهل كمال الأدب والحياء وحال غيرهم ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في عدد مرّات الاستجمار]

ومن ذلك . حديث الشيخين مرفوعاً . « مَنْ استجمَرَ فليوترْ » (٣) ، وحديث البيهقي . « إذا استجمَرَ أحدُكم فليستجمِرْ ثلاثاً » (٤) ، مع حديث أيضاً : « مَنْ استجمَرَ فليوترْ ؛ مَنْ فعلَ فقد أحسنَ ، وَمَنْ لا فلا حرجَ » (٥) .

فالحديثان الأولان . فيهما تشديد ، والحديث الثالث : فيه تحفيف ؛ فرجعت الأحاديث إلى مرتبتي الميزان ، وَمَنْ حمل الوترية في الحديث الثالث على ما يكون من الوتر بعد الثلاث . فهو راجع إلى مرتبة التشديد ،

(١) السنن الكبرى (١٠١/١) عن سيدنا عبد الرحمن بن حنبل وسيدنا عمرو بن العاص رضي الله عنهما .

(٢) السنن الكبرى (١٠٢/١) ، ورواه الترمذي (١٢) ، وابن ماجه (٣٠٨)

(٣) صحيح البخاري (١٦١) ، صحيح مسلم (٢٢/٢٣٧) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه

(٤) السنن الكبرى (١٠٣/١) عن سيدنا جابر رضي الله عنه

(٥) السنن الكبرى (١٠٤/١) ، ورواه أبو ذرر (٣٥) ، وابن ماجه (٢٣٧) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

وكذلك رواية : أنه صلى الله عليه وسلم ردَّ الرُّوثة ، وقال : « اتشي بحجر »^(١) ؛ هو تشديد بالنسبة لمن لم يثبت هذه الريادة .

[الجمعُ بين الآثار الواردة في الاستنجاء بالتراب]

ومن ذلك : الاستنجاء بالتراب لم يثبت فيه شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنما جاء عن الصحابة والتابعين^(٢) ، فبعضهم منعه ؛ فشدد ، وبعضهم جوزه ؛ فخفف .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في نقص وضوء النائم جالساً]

ومن ذلك : حديث البيهقي وغيره مرفوعاً : « العيَّان وكاءُ السُّمِّ ؛ فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ »^(٣) ، مع حديث البيهقي عن حديفة بن اليمان : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتضنه من خلفه ، وهو جالس يخفق رأسه ، فقال : يا رسول الله ؛ وجب عليَّ وضوء ؟ فقال : « لا ، حتى تضعَ جبَّكَ »^(٤) .

فالأول : عام في نقص وضوء النائم ولو جالساً متمكناً ، والثاني : فيه عدم نقص وضوء مَنْ نام جالساً .

(١) رواه الطبراني في المعجم الكبير (٧٣ / ١٠) عن سيدنا ابن مسعود رضي الله عنه .

(٢) روى البيهقي في السنن الكبرى (١١١ / ١) عن أبي بشر عن طاوس قال (الاستنجاء بثلاثة أحجار أو ثلاثة أهواد ، قلت [القاتل أبو بشر] . فإن لم أجد ؟ قال ثلاث حصيات من التراب) .

(٣) السنن الكبرى (١١٨ / ١) ، ورواه أبو داود (٢٠٣) ، وابن ماجه (١٧٧) عن سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

(٤) السنن الكبرى (١٢٠ / ١) بحقه

وعليه فيحمل الأول : على حال الأكر من أهل الدين والورع ، ويحمل الثاني : على حال غيرهم ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران ؛ تخفيف وتشديد .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في نقض الوضوء بلمس المرأة]

ومن ذلك : تفسيره صلى الله عليه وسلم قوله تعالى : ﴿ أَوْ لَنَسْتُمْ إِلَىٰ نِسَاءٍ ﴾ [المائدة : ٦] بغير الجماع بقوله لماعر : « لعلَّكَ قبَّلْتَ أو لمستَ »^(١) ، مع حديث عائشة : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعض نسائه ، ثم يحرج للصلاة ، ولم يتوصاً)^(٢)

فالحديث الأول : يشير إلى نقص الوضوء باللمس والتقبيل ، والثاني صريح في عدم النقص

فيحمل النقص : على حال من لم يملك إزبه ، وعدم النقص : على من ملك إزبه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ، على قياس ما قاله العلماء في نظيره من قبلة الصائم ؛ وكذلك الحكم في الملموس .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في نقض الوضوء بمس العورة]

ومن ذلك : قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي وغيره مرفوعاً : « إذا مس أحدكم ذكره فليتوصاً » ، وفي رواية : « فلا يصلين »

(١) رواه البخاري (٦٨٢٤) عن سعد بن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما

(٢) رواه النسائي (١٠٤ / ١) .

حتى يتوضأ^(١) ، وفي رواية له : « من مس فرجة فلا يصلي حتى يتوضأ^(٢) » ، وفي رواية للبيهقي : « أبما امرأة مسّت فرجها فلتوضأ^(٣) » ، مع حديث طلق بن [علي] أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له حين سأل عن مس ذكره : « هل هو إلا بضعة منك ! »^(٤) .

فالحديث الأول بطرقه : مشدّد محمول على حال الأكابر ، وحديث طلق . محقّق محمول على حال غيرهم ؛ مدليل كون طلق كان راعياً للإبل قوم ، وقد كان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول : (ما أبالي مسستُ ذكرِي أم أدني)^(٥) ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[الجمع بين الأحاديث الواردة في نقض الوضوء بخروج الدم]

ومن ذلك . حديث البيهقي وغيره : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم فصلى ، ولم يتوضأ)^(٦) ، مع حديث البيهقي مرفوعاً : « إذا قاء أحدكم في صلاته ، أو قلّس ، أو رَعَفَ . فليتوضأ ، ثم ليبن على ما مضى من صلاته ما لم يتكلّم »^(٧) .

(١) السنن الكبرى (١٢٨/١ - ١٢٩) عن السيدة سيرة بنت صفوان رضي الله عنها

(٢) السنن الكبرى (١٣٢/١) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه

(٣) سبق تحريره (١٩٦/١) ، وفي كل السج التي بين يدي (عدي) بدل (علي)

(٤) رواه الدارقطني في « السنن » (٥٤٦) من قول سيدنا حذيفة رضي الله عنه

(٥) السنن الكبرى (١٤١/١) ، ورواه الدارقطني في « السنن » (٥٥٤) عن سيدنا أنس رضي الله عنه .

(٦) السنن الكبرى (١٤٢/١) ، ورواه بسنده ابن ماجه (١٢٢١) عن السيدة عائشة رضي الله عنها ، وقلّس إذا حرج من بطنه طعام أو شراب إلى الغم ، سواء ألقاه أو =

فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في نقض الوضوء بالقَهْقَهة في الصلاة]

وكذلك القول في حديث الفقهة في الصلاة الذي رواه البيهقي من :
(أن أعمى وقع في حفرة والنبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة ، فضحك
طوائف من الصحابة ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم من ضحك أن يعيد
الوضوء والصلاة)^(١) ، مع قول فقهاء المدينة وغيرهم من الصحابة . إنه
يعيد الصلاة دون الوضوء^(٢) . . هو راجع إلى مرتبتي الميزان .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم تعدد الصلوات بوضوء واحد]

ومن ذلك : قول عمر رضي الله عنه في حديث مسلم : (إن رسول الله
صلى الله عليه وسلم صلى الصلوات يوم فتح مكة بوضوء واحد)^(٣) ، وفي
رواية للبيهقي : (أنه صلى خمس صلوات بوضوء واحد)^(٤) ، مع حديث

= أعاده إلى بطنه إذا كان ملء الغم أو دونه ، فإذا غلب فهو قبيح . انظر : ناح العروس ،
(قل س) .

(١) السنن الكبرى (١/١٢٨ - ١٢٩) مرسلًا عن كلٍّ من أبي العالية ، والحسن البصري ،
والزهري ، وإبراهيم النخعي .

(٢) فقد روى البيهقي في السنن الكبرى (١/١٤٤) أن سيدنا حابر بن عبد الله
رضي الله عنه سُئل عن الرجل يصحك في الصلاة ، فقال : (يعيد الصلاة ، ولا يعيد
الوضوء) .

(٣) صحيح مسلم (٢٧٧) .

(٤) السنن الكبرى (١/١٦٢) ، ورواه أبو داود (١٧٢) عن سيدنا مُزينة رضي الله عنه

المحاري وغيره عن أنس : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ عند كل صلاة ، وكان أحذنا يكفيه الوضوء ما لم يحدث)^(١) .

فالحديثان الأولان : فيهما التخفيف ، والحديث الثالث . فيه التشديد لمن تبعه صلى الله عليه وسلم على مثل ذلك ؛ فارجع الأمر فيهما إلى مرتبتي الميزان .

[الجمع بين الآثار الواردة في حكم

ترك المضمضة والاستنشاق في الغسل]

ومن ذلك : قول ابن عباس : (من ترك المضمضة والاستنشاق في غسل الجنابة . أعاد الصلاة)^(٢) ، مع قول الحسن : (لا يعيد)^(٣) .

فالآثر الأول . مشدد ، والثاني : مخفف

[الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم

اغتيال الرجل وزوجته من إناء واحد]

ومن ذلك : حديث الشيخين : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل هو وعائشة من إناء واحد من الجنابة) ، قالت : (فكان يبدأ قبلي) ، وفي رواية : (تختلف أيدينا فيه)^(٤) ، مع حديث البيهقي

(١) صحيح البخاري (٢١٤) ، ورواه البيهقي في « السنن الكبرى » (١٦٢ / ١)

(٢) رواه أبو نعيم في « مسند الإمام أبي حنيفة » (ص ٢٠٠) .

(٣) رواه البيهقي في « السنن الكبرى » (١٧٨ / ١) .

(٤) صحيح البخاري (٢٦١) ، صحيح مسلم (٣٢١)

- وقال : رجاله ثقات - : (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ تَغْتَسِلَ الْمَرْأَةُ بِمُضَلِّ طَهُورِ الرَّجُلِ ، أَوْ يَغْتَسِلَ الرَّجُلُ بِمُضَلِّ طَهُورِ الْمَرْأَةِ)^(١)

فالحديث الأول : يعطي التخفيف ، والحديث الثاني : يعطي التشديد ،
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

وكذلك قول عبد الله بن سرجس رضي الله تعالى عنه : (تَوَضَّأَ الْمَرْأَةُ وَتَغْتَسِلُ مِنْ فَضْلِ غَسْلِ الرَّجُلِ وَطَهُورِهِ ، وَلَا عَكْسَ)^(٢) . فهو يرجع إلى التشديد والتخفيف .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم النوم قبل الاغتسال من الجنابة]

ومن ذلك : حديث مسلم : (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَغْتَسِلُ لِلْجَنَابَةِ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ ، وَتَارَةً يَتَوَضَّأُ ثُمَّ يَنَامُ)^(٣) ، مع حديث البيهقي عن عائشة : (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَنَامُ وَهُوَ جُنُبٌ ، وَلَا يَمْسُ مَاءً)^(٤) ، فيحتمل : أَنَّهُ لَا يَمْسُ مَاءً أَصْلًا ، ويحتمل : أَنَّهُ لَا يَمْسُ مَاءً لِلْفَسْلِ .

فالحديث الأول : مشدّد ، والثاني : مخفّف .

(١) رواه البيهقي في « السنن الكبرى » (١٩٠ / ١) عن رجلٍ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يُسمَّ .

(٢) رواه البيهقي في « السنن الكبرى » (١٩٢ / ١) .

(٣) صحيح مسلم (٣٠٧) بنحوه عن السيدة عائشة رضي الله عنها

(٤) السنن الكبرى (٢٠١ / ١) ، ورواه أبو داود (٢٢٨) ، والترمذي (١١٨)

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في مقدار مسح اليدين في التيمم]

ومن ذلك : حديث البيهقي عن عمار بن ياسر قال (أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم في التيمم بمسح الوجه والكفين) ، وفي رواية أخرى : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعنّار حين سأله عن التيمم بعد أن كان تمّعت في التراب : « إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ هَكَذَا » ، ثم صرب يديه الأرض ، ثم نفح فيهما ، ثم مسح وجهه وكفيه ، ثم لم يجاوز الكوع^(١) ، مع حديث البيهقي أيضاً : (أنه مسح يديه إلى المرفقين)^(٢) .

فالحديث الأول . محقق ، والثاني . مشدّد ، وهو أولى ؛ إذ القياس أن يكون البدل من الشيء على صورته ؛ فرجع الأمر إلى التشديد والتخفيف .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم الصلاة بغير طهارة]

ومن ذلك : حديث الشيخين : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل جماعة من الصحابة في طلب قِلادة لعائشة كانت فقدتها ، فأدركتهم الصلاة ، فصلّوا بلا وضوء ، فلَمَّا أتوا النبي صلى الله عليه وسلم ، وشكّوا ذلك إليه . لم ينكر عليهم صلى الله عليه وسلم)^(٣) ، مع حديث البيهقي

(١) السنن الكبرى (٢٠٩/١) ، ورواه بحواه البخاري (٣٣٨) ، ومسلم (٣٦٨)

(٢) السنن الكبرى (٢٠٧/١) من فعل سليمان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما

(٣) صحيح البخاري (٧٤) ، صحيح مسلم (٣٦٧) نحوه عن السيدة عائشة رضي الله عنها .

وغيره : « لا يقلل الله تعالى صلاةً بغير طهور »^(١) .

فكما أنه صلى الله عليه وسلم لم يكرر عليهم حين صلوا لحزمة الوقت .

فكذلك غيرهم إذا عدم الماء والتراب

فالحديث الأول مخفف في أمر الطهارة ، مشدد في أمر الصلاة ،
والحديث الثاني : مشدد في أمر الطهارة ، ولكل منهما وجه ، فرجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم اقتداء المتوضئ بالمتيمم]
ومن ذلك : حديث البيهقي : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« لا يؤم المتيمم المتوضئ » ، وكره ذلك عليّ وابن عمر أيضاً »^(٢) ، مع
صلاة ابن عباس بجماعة من الصحابة وهو متيمم^(٣) ، وبه قال سعيد بن جبير
والحسن وعطاء والزهري .

فالأول وما معه : فيه تشديد ، والآثار بعده : فيها التخفيف ، فرجع
الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم الماء المستعمل]
ومن ذلك : حديث أبي داود في « المراسيل » . (أن النبي صلى الله
عليه وسلم اغتسل ، فرأى لمةً على منكبيه لم يصبها الماء ، فأخذ خصلة من

(١) السنن الكبرى (٨٠ / ١) ، صحيح مسلم (٢٢٤) نحوه عن سيدنا عبد الله بن عمر
رضي الله عنهما .

(٢) السنن الكبرى (٢٣٤ / ١)

(٣) رواه البيهقي في « السنن الكبرى » (٢١٨ / ١)

شعر رأسه ، فعصرها على مكبه ، ثم مسح يده على ذلك المكان (١) ،
 وحديث البيهقي (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح رأسه بفصل ماء
 كان في يده) (٢) ، مع حديث عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما . (أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأخذ لكل عضو ماءً جديداً) (٣) .

فالأول فيه : تخفيف ، والثاني فيه : تشديد ، ويحتمل : أن الماء الذي
 عصره صلى الله عليه وسلم من شعره كان من ماء الغسلة الثانية أو الثالثة ،
 مرجعت المرتبتان بهذا الاحتمال إلى واحدة .

[الجمع بين الأحاديث الواردة في طهارة الإناء الذي وَلَغ فيه الكلب]

ومن ذلك : حديث مسلم مرفوعاً . « إذا وَلَغ الكلب في إناءٍ أحدكم
 فليُرْقَهُ ، ثُمَّ ليعسلهُ سبعَ مراتٍ إحداهنَّ بالترابِ » (٤) ، وبه كانت عائشة وابن
 عباس وأبو هريرة يُقْتُونَ الناس (٥) ، مع حديث البيهقي : « فاعسلوه ثلاثاً أو
 حمساً أو سبعمائة » (٦) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : مخفّف .

فِيَحْمَلُ الأول : على القادر على السبع ، وَيُحْمَلُ الثاني على العاجز
 عنها .

(١) المراسيل (٧) من الملاء بن زياد مرسلاً .

(٢) السنن الكبرى (٢٣٧ / ١) من السيدة الزبيبة بنت سفيان رضي الله عنها

(٣) السنن الكبرى (٢٣٦ / ١) بنحوه .

(٤) صحيح مسلم (٢٧٩) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه

(٥) انظر السنن الكبرى (٢٤٠ / ١) .

(٦) السنن الكبرى (٢٤٠ / ١) بنحوه عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه

[الجمعُ بين الأحاديث والآثار الواردة في سورِ الهرة]

ومن ذلك : حديث مالك وغيره مرفوعاً : « إِنَّ الهرةَ ليست بحسنٍ »^(١) ، وقول عائشة رضي الله تعالى عنها : (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بفضلها)^(٢) ، مع قول أبي هريرة : (يُغسل الإناء من الهرِّ كما يُغسل من الكلب)^(٣) ، وفي رواية عنه : (إذا ولغ الهرُّ في الإناء غُسل مرة أو مرتين بعد أن يُهراق)^(٤) .

فالحديث الأول : فيه التخفيف ، ومقابله من قول أبي هريرة : فيه التشديد إن كان أبو هريرة رأى في ذلك شيئاً عن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في طهارة بول ما يؤكل لحمه]

ومن ذلك : حديث البيهقي مرفوعاً : « مَا أَكَلَ لَحْمُهُ فَلَا بَأْسَ سَوْرِهِ » ، وفي رواية له أيضاً : « لَا بَأْسَ سَوْلٍ مَا أَكَلَ لَحْمُهُ »^(٥) ، مع الأحاديث التي تعطى السجاسة في سائر أبواب الحيوانات .

(١) موطأ الإمام مالك (٢٢ / ١) ، ورواه أبو داود (٩٢) ، والترمذي (٩٢) عن سيدنا أبي قتادة رضي الله عنه .

(٢) رواه أبو داود (٧٦) .

(٣) رواه البيهقي في « السنن الكبرى » (٢٤٨ / ١) .

(٤) رواه أبو داود (٧٢) نحوه عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً

(٥) السنن الكبرى (٢٥٢ / ١) عن سيدنا البراء بن عازب رضي الله عنهما

فالأول محطف ، والأحاديث مقابله : مشددة ؛ فرجع الأمر في ذلك إلى مرتبتي الميران .

وقال البيهقي (لم يصح في طهارة بول ما يؤكل لحمه شيء)^(١) ، فرجع الأمر فيه إلى مرتبة واحدة على هذا .

[الجمعُ بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم الماء المتغير بنجس]

ومن ذلك . حديث : « الماء طهورٌ لا ينجسه شيء »^(٢) ، وفي رواية : « الماء طهورٌ كله لا ينجسه شيء » رواه البيهقي وغيره^(٣) ، ثم قال : (وهو مخصوص بالإجماع أن ما تغير بالجاسة فهو نجس قليلاً كان أو كثيراً)^(٤) ، فرجع الحديث قبل الإجماع والإجماع إلى مرتبتي الميران .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في مدة المسح على الخفين]

ومن ذلك . حديث مسلم وغيره : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل لماسح الحُفَّ ثلاثة أيام وللباليهِنَّ للمسافر ، ويوماً وليلة للمقيم) الحديث بجميع طرقه^(٥) ، مع حديث البيهقي عن خزيمة قال (جعل لنا

(١) السنن الكبرى (٢٥٢ / ١) .

(٢) سبق تخريجه (٣٣٧ / ١) .

(٣) السنن الكبرى (٣٩٢ / ١) ، ورواه الدارقطني في « السنن » (٥١) من قول سعيد بن المسيب رحمه الله تعالى .

(٤) انظر « السنن الكبرى » (٢٦٠ / ١) .

(٥) صحيح مسلم (٢٧٦) عن سيدنا علي رضي الله عنه ، ورواه ابن ماجه (٥٥٥) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثاً ، ولو استردته لزادني) يعني : المسح
على الحفنين ، وفي رواية له : (وإيم الله ؛ لو مضى السائل في مسأله
لجعلها خمساً) (١) .

وفي رواية للبيهقي عن أبي [ن] عُمارة قال : قلت يا رسول الله ؛
أمسح على الحفنين ؟ قال : « نعم » ، فقلت : يوماً ؟ قال : « ويومين » ،
فقلت : ويومين ؟ قال : « وثلاثة » ، قلت : يا رسول الله ؛ وثلاثة ؟
قال : « نعم » ، وما بدا لك ؟ ، وفي رواية قال : « نعم » ، وما شئت ، وفي
رواية قال : « نعم » ، حتى عدّ سماً ، ثم قال صلى الله عليه وسلم : « نعم
ما بدا لك » (٢) .

فحديث مسلم وغيره فيه تشديد ، وحديث البيهقي بجميع طرقه : فيه
تحفيف .

وبصغ حمل الأول . على حال الأكابر ، والثاني : على حال غيرهم ،
وبالعكس ، من حيث قوة حياة الأبدان وضعفها بفعل الطاعات أو
المعاصي ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) السنن الكبرى (٢٧٧/١)

(٢) السنن الكبرى (٢٧٨/١) ، وفي السبع التي بين يدي (أبي عماره) بذل (أبي بن
عمار) ، ولكن نقل البيهقي عن يعقوب - أحد رواة الحديث - عقب تحريجه أن راوي
الحديث هو الصحابي الحلبي (أبي بن عماره الأنصاري) ، ويقال ابن عماره بكسر
العين) ، ورواه بسحوه أبو داود (١٥٨) ، وابن ماجة (٥٥٧) عن سيد أبي بن عماره
كذلك رضي الله عنه

[الجمعُ بين الآثار الواردة في حكم المسح على الخفين إذا تشققا]

ومن ذلك حديث البيهقي عن مَعْمَر : (إذا تحرق الخف ، وخرج منه الماء من مواضع الرضوء .. فلا تمسح عليه)^(١) ، مع قول الثوري : (امسح على الخفين ما تعلقا بالقدم وإن تحرقا) ، وقال : (كذلك كانت خفاف المهاجرين والأبصار محرقة مشققة)^(٢) .

فقول مَعْمَر فيه تشديد ، وقول الثوري : فيه تخفيف ، ولم أجد في ذلك شيئاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ما ورد - في حبر المُحَرَّم الذي لم يجد العلين ، ووجد الخفين - من أمره صلى الله عليه وسلم المُحَرَّم أنه يقطعهما أسفل من الكعير^(٣) ؛ فإن في ذلك دلالة على أن الخف إذا لم يعط جميع القدم فليس هو بخف يحور المسح عليه ؛ فرجع الأمر في ذلك إلى مرتبتي الميزان .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم الغسل يوم الجمعة]

ومن ذلك : حديث الشيخين . « غُسلُ الجمعة واجبٌ على كل محتلم »^(٤) ، وحديث البخاري : « إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل »^(٥) ،

(١) السنن الكبرى (٢٨٣ / ١) نحوه من قول مَعْمَر بن راشد

(٢) السنن الكبرى (٢٨٣ / ١) .

(٣) رواه البخاري (١٥٤٣) ، ومسلم (١١٧٧) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنه

(٤) صحيح البخاري (٨٧٩) ، صحيح مسلم (٨٤٦) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٥) صحيح البخاري (٨٧٧) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنه

مع حديث البيهقي : « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ويجزئ عر
العريضة ، ومن اعتسل فاعسل أفضل »^(١) .

فالأول : فيه التشديد ، والثاني . فيه التخفيف

وحمل بعضهم الأول : على مَنْ كانت رائحته تؤذي الناس ، والثاني
على مَنْ ليس له رائحة كريهة ؛ فرجع الأمر في ذلك إلى مرتبة المبرر
قال بعضهم : وإنما خصَّ صلى الله عليه وسلم وجوب العسل
بالمحتلم ؛ لأنه هو الذي يظهر منه الضأن الذي يؤذي الناس ، أو يصعب
جسده بارتكاب المعاصي ، ومن شأن الغسل أن يريل القدر ويعش البدن ؛
فذلك أمر به المحتلم .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم مباشرة الحائض]

ومن ذلك : حديث البيهقي وغيره في الحائض : « اصغوا كلَّ شيءٍ إلا
الجماع »^(٢) ، مع حديث عائشة : (أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يباشر
الحائض إلا من وراء الثوب أو الإزار) رواه البيهقي^(٣)

فالأول : فيه التخفيف ، والثاني . فيه التشديد .

(١) السنن الكبرى (٢٩٥ / ١) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، ورواه أبو داود

(٣٥٤) ، والترمذي (٤٩٧) عن سيدنا سمرة بن جندب رضي الله عنه

(٢) السنن الكبرى (٣١٣ / ١) ، صحيح مسلم (٣٠٢) عن سيدنا أنس رضي الله عنه

(٣) السنن الكبرى (٣١٠ / ١) نحوه ، ورواه بسنده أيضاً الحارثي (٣٠٢) ، ومسلم

(٢٩٣) .

وحمل بعض العلماء الأول ، على مَنْ يملك إِرْه ، والثاني ، على مَنْ
لم يملك إِرْه ؛ فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[الجمعُ بين الآثار الواردة في حكم المستحاضة]

ومن ذلك . قول ابن عمر وغيره في المستحاضة : (إنها تغتسل من
الطهر إلى الطهر)^(١) ، وفي رواية عن عائشة رضي الله عنها (تغتسل كل
يوم غسلًا واحدًا)^(٢) ، مع قول علي وابن عباس (تتوضأ المستحاضة عند
كل صلاة)^(٣) ، وكانت أم حبيبة بنت جحش تغتسل عند كل صلاة من قبل
نفسها لا بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٤) .

فهْم بين محض ومشدّد ؛ فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ، والله
أعلم^(٥) .



(١) السنن الكبرى (١ / ٣٥٥) .

(٢) السنن الكبرى (١ / ٣٥٥) .

(٣) السنن الكبرى (١ / ٣٥٥) بنحوه .

(٤) رواه الحارثي (٣٢٧) ، ومسلم (٦٣ / ٣٣٤) كلامهما نحوه عن السيدة عائشة
رضي الله عنها .

(٥) في هامش (أ) (بلغ قراءة علي مؤلفه والجماعة حاصرون) وبه أيضاً .
(الحمد لله ، بلغ الشيخ نور الدين الحارثي قراءة علي ولد مؤلفه) .

فصل

في أمثلة مرتبتي الميزان من الأخبار والآثار من كتاب الصلاة إلى الزكاة

[الجمع بين الأحاديث الواردة في أوقات الصلاة]

فمن ذلك : حديث البيهقي عن ابن عباس في إمامة جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم أن جبريل صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء حين غاب الشفق ، وأنه صلى به في المرة الثانية حين مضى ثلث الليل الأول ، وقال . (الوقت ما بين هذين)^(١) ؛ يعني : ما بين معيب الشفق إلى ثلث الليل الأول ، مع حديث ابن عباس أيضاً . (وقت العشاء إلى الفجر)^(٢) .

فالحديث الأول : فيه تشديد ؛ لإيهامه خروج الوقت بمضي الثلث الأول ، وفي الثاني : التحفيف ؛ لتأخره إلى طلوع الفجر ؛ فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

وكذلك القول في أحاديث إمامة جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم في

(١) السنن الكبرى (٣٦٥ / ١) ، ورواه أبو داود (٣٩٣) ، والترمذي (١٤٩) كلهم بنحوه

(٢) السنن الكبرى (٣٧٦ / ١) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما موقراً

صلاة العصر والصبح ، وقوله فيها : (الوقت ما بين هذين)^(١) ، مع قوله صلى الله عليه وسلم في العصر : « وقتُ العصر ما لم تغرب الشمس »^(٢) ، ومع قوله صلى الله عليه وسلم في الصبح : « وقتُ الصبح ما لم تطلع الشمس »^(٣) . . هو يرجع إلى مرتبتي الميزان^(٤) .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم الأذان بلا وضوء]

ومن ذلك : قوله صلى الله عليه وسلم . « لا يُؤذَنُ إلا متوضئاً »^(٥) ، وقيل : إنه من قول أبي هريرة^(٦) ، مع حديث عائشة : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يذكر الله على كل أحيائه)^(٧) ، ومع قول إبراهيم السخمي : (كانوا لا يرون بأساً أن يؤذَنَ الرجل على غير طهر) ، وفي رواية : (وضوء)^(٨) .

- (١) العبارة من كلام سيدنا جبريل عليه السلام كما رواه البيهقي في « السنن الكبرى » (١ / ٣٦٥) ، وقد رواه مسلم (٦١٤) من كلام النبي صلى الله عليه وسلم
- (٢) رواه مسلم (١٧٢ / ٦١٢) من سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما بلفظ . « ما لم تغرب الشمس »
- (٣) رواه مسلم (١٧٢ / ٦١٢) من سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما
- (٤) في (أ ، د) (العصر من كون آخر وقتها الأول مصير الظل مثلي ، ثم إلى غروب الشمس ، مرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان) بدل (العصر والصبح . هو يرجع إلى مرتبتي الميزان)
- (٥) رواه الترمذي (٢٠٠) من سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه
- (٦) روى الترمذي (٢٠١) عن ابن شهاب قال قال أبو هريرة (لا ينادي بالصلاة إلا متوضئاً) .
- (٧) سبق تحريجه (١ / ٣٤٤)
- (٨) رواه البيهقي في « السنن الكبرى » (١ / ٣٩٧) .

فالحديث الأول : مشدد ، والثاني وما معه : مخفف ، فرجع الأمر فيه إلى مرتبتي الميزان .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في إقامة الصلاة من غير المؤذن]

ومن ذلك حديث السيوطي : أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ أَذَّنَ هُوَ يَقِيمٌ »^(١) ، وفي رواية : « إِنَّمَا يَقِيمُ مَنْ أَذَّنَ »^(٢) ، مع حديثه أيضاً في قصة سبب مشروعية الأذان : أنَّ عبد الله بن زيد قال يا رسول الله : أرى الرؤيا - يعني - في كيفية الأذان - ويؤذن بلال ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فَأَقِمْ أَتَى »^(٣)

ففي الحديث الأول : تشديد ، وفي الثاني : تخفيف ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في الأذان والإقامة]

عند جمع الصلاتين بمُزدلفة

ومن ذلك . حديث مسلم وغيره : (أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الأذان والإقامة لكل صلاة ليلة المزدلفة)^(١) ، مع حديث مسلم

(١) السنن الكبرى (٣٩٩/١) ، ورواه أبو داود (٥١٤) ، والترمذي (١٩٩) عن سيدنا رباح بن الحارث الضدائي رضي الله عنه .

(٢) السنن الكبرى (٣٩٩/١) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما

(٣) السنن الكبرى (٣٩٩/١) ، ورواه أبو داود (٥١٢)

(٤) روى نحوه البخاري (١٦٨٣) عن فعل سيدنا ابن مسعود رضي الله عنه

أيضاً : (أَنَّهُ صَلَّاهُمَا بَادَانِ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ)^(١) ، ومع حديث أبي داود .
 (أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ لِكُلِّ صَلَاةٍ ،
 وَلَمْ يَبْدِ فِي الْأَوَّلَيْنِ) ، وفي رواية . (وَلَمْ يَبْدِ فِي وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا)^(٢) ، قال
 البيهقي : (وَهِيَ أَصَحُّ الرِّوَايَاتِ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ)^(٣) .

فالحديث الأول وما وافقه . فيه التشديد ، ومقابلة : فيه التحفيف ؛
 فرجع الأمر في ذلك إلى مرتبتي الميزان .

[الْجَمْعُ بَيْنَ الْآثَارِ الْوَارِدَةِ فِي حُكْمِ أَذَانِ الْمَرْأَةِ وَإِقَامَتِهَا]

ومن ذلك : حديث البيهقي عن عائشة رضي الله عنها : (أَنَّهَا كَانَتْ
 تَوُذِّنُ لِلنِّسَاءِ وَتَقِيمُ)^(١) ، مع رواية : (أَنَّهَا كَانَتْ تَصَلِّي بِغَيْرِ إِقَامَةٍ)^(٢) .
 فالرواية الأولى : مشددة ، والأخرى : مخففة ؛ فرجع الأمر في ذلك
 إلى مرتبتي الميزان .

[الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي حُكْمِ أَذَانِ الْمَسَافِرِ وَإِقَامَتِهِ]

ومن ذلك : حديث البيهقي مرفوعاً - وقيل : إِنَّهُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عَمْرٍ - :
 (أَنَّهُ يُؤْذِنُ لِلصَّبْحِ فِي السَّفَرِ دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الصَّلَوَاتِ ؛ فَإِنَّهُ يَقِيمُ لَهَا)

(١) رواه مسلم (١٢١٨ / ١٤٧) عن سيدنا جابر رضي الله عنه

(٢) مسنن أبي داود (١٩٢٨ ، ١٩٢٩) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنه

(٣) السنن الكبرى (٤٠١ / ١) .

(٤) السنن الكبرى (٤٠٨ / ١) .

(٥) السنن الكبرى (٤٠٨ / ١) .

فقط^(١) ، مع ماصع من الأحاديث في الأدان في السفر للجماعة والمنفرد^(٢) .

فالحديث الأول - أو الأثر - : محفف ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر فيه إلى مرتبتي الميزان .

[الجمع بين الأحاديث الواردة في كيفية الأذان والإقامة]

ومن ذلك : حديث الشيخين : (أمر ملال أن يُشعع الأذان ويُوتر الإقامة)^(٣) ، مع حديث البيهقي : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأبي محذورة حين علمه الأذان والإقامة : « الأذان والإقامة مثني مثني »^(٤) ، وبعضهم حمل قوله . « مثني » على قوله : (قد قامت الصلاة) فقط .

فالأول - فيه تحفيف في صفة الإقامة ، والثاني : فيه تشديد ، وأما قول البعض المذكور : ففيه تشديد في لفظ : (قد قامت الصلاة) فقط ؛ فرجع الأمر فيه أيضاً إلى مرتبتي الميزان .

(١) السنن الكبرى (٤١١/١) بنحوه .

(٢) من ذلك ما رواه البخاري (٦٣٠) ومسلم (٦٧٤) عن سيدنا مالك بن الحويرث رضي الله عنه ، قال : أتني رجلان النبي صلى الله عليه وسلم يريدان السفر ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا أنتما خرجتما فأذنا ، ثم أعيما ، ثم ليؤمكما أكبركما » .

(٣) صحيح البخاري (٦٠٣) ، صحيح مسلم (٣٧٨) عن سيدنا أس رضي الله عنه

(٤) السنن الكبرى (٤١٦/١) ، ورواه أبو داود (٥٠٢) ، والترمذي (١٩٢) كلهم بنحوه .

[الجمعُ بين الأحاديث والآثار الواردة في كيفية وضع الكفَّين في الصلاة]

ومن ذلك . حديث البيهقي وغيره : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قام إلى الصلاة رفع يديه بالتكبير ، ثم وضع يده اليمنى على يساره على صدره)^(١) ، مع قول علي رضي الله عنه : (من السنة وضع الكفَّ على الكفَّ تحت السرة)^(٢) .

فالأول . مشدّد من حيث كون مراعاتهما وهما تحت الصدر أشقّ من مراعاتهما تحت السرة ، بدليل أن اليد تثقل وتزلزل ويحتمل . أن يكون عليّ رضي الله عنه رأى أيدي الصحابة تحت السرة حين ثقلت ، فظنّ أنهم وضعوها تحت السرة ابتداء ، والحال أنهم وضعوها تحت الصدر أولاً .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في قراءة الفاتحة في الصلاة]

ومن ذلك . قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الشيخين للمسيء صلاته - وهو خلاد بن رافع الرزقي - : « إذا قمتَ إلى الصلاة فكبّر ثم اقرأ بما تيسّر معك من القرآن »^(٣) ، مع حديث البيهقي وغيره عن أبي هريرة

(١) السنن الكبرى (٣٠ / ٢) ، ورواه الطبراني في المعجم الكبير (٥٠ / ٢٢) عن سيدنا وإل بن حجر رضي الله عنه .

(٢) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي « السَّنَنِ الْكُبْرَى » (٣١ / ٢) .

(٣) صحيح البخاري (٦٢٥١) ، صحيح مسلم (٢٩٧) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله

قال : (أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أنادي لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب فما زاد)^(١) .

فالأول : مخفّف ، والثاني : مشدّد ، وما ثمّ نسخ متفق عليه لأحد الحديثين ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

ومن ذلك : حديث مسلم وغيره مرفوعاً : « لا صلاة لمن لم يقرأ بأمّ القرآن فصاعداً »^(٢) ، مع رواية « اقرأ بأمّ القرآن » أي : فقط .

فالأول مشدّد ، والثاني : مخفّف ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم البسملة في الصلاة]

ومن ذلك : حديث الشيخين عن أنس رضي الله عنه قال : (صلّيت حلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ، فكأبوا يستعجلون : « الحمد لله رب العالمين » لا يذكرون : بسم الله الرحمن الرحيم ، لا في أول قراءة ، ولا في آخرها)^(٣) ، وفي رواية للشيخين عن أنس رضي الله عنه أيضاً : (فلم أسمع أحداً منهم يقرأ بـ « بسم الله الرحمن الرحيم »)^(٤) ، وفي رواية لابن حبان والنسائي : (فلم

(١) السنن الكبرى (٣٧/٢) ، ورواه أبو داود (٨١٩) عن سينا أبي هريرة رضي الله عنه

(٢) صحيح مسلم (٣٧/٣٩٤) ، ورواه البيهقي في السنن الكبرى (٣٧٤/٢) عن سينا عبادة بن الصامت رضي الله عنه .

(٣) صحيح البخاري (٧٤٣) بحقه ، صحيح مسلم (٣٩٩)

(٤) صحيح مسلم (٣٩٩) .

أسمع أحداً منهم يجهر بـ « بسم الله الرحمن الرحيم »^(١) ، وغير ذلك من الأحاديث ، مع حديث البخاري وغيره عن أس أنَّهُ قال : (كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم مدأ ، ثم يقرأ « بسم الله الرحمن الرحيم » يمدُّ بسم الله ، ويمدُّ بالرحمن ، ويمدُّ بالرحيم)^(٢) ، وروى قال ابن عباس وأبو هريرة وعبد الله بن عمر ، ورؤي ذلك أيضاً عن عمر وعن علي وابن الزبير رضي الله عنهم .

فالحديث الأول بجميع طرقه : محض ، والحديث الثاني بجميع طرقه . مشدّد : فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في مواطن رفع اليدين في الصلاة]

ومن ذلك : حديث مسلم والبيهقي . (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قام في الصلاة رفع يديه حتى يكونا خذو متكبيه ، ثم يكبر ، وكان يفعل ذلك حين يكبر للركوع)^(٣) ، وفي رواية للبخاري : (كان يرفع يديه عند الإحرام ، وعند الرفع من الركوع)^(٤) ، وفي رواية لمالك : (وإذا كبر للركوع)^(٥) ، مع حديث البيهقي عن البراء بن عازب قال . (رأيت

(١) السنن الكبرى للسنائي (٩٨١) ، صحيح ابن حبان (١٧٩٩)

(٢) صحيح البخاري (٥٠٤٦) ، ورواه البيهقي في السنن الكبرى (٤٦/٢)

(٣) صحيح مسلم (٣٩٠) ، والسنن الكبرى (٣٠/٢) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما

(٤) صحيح البخاري (٧٣٦) بنحوه

(٥) موطأ الإمام مالك (٩٩) برواية محمد بن الحسن .

السيّ صلى الله عليه وسلم إذا امتنع الصلاة يرفع يديه ، ثم لا يعود ^(١) ،
ومع قول ابن مسعود لما صلى بالناس : (لأصليّ بكم صلاة رسول الله
صلى الله عليه وسلم) فرفع مرة واحدة ^(٢) ، ومعلوم : أنّ ذلك في حكم
المرفوع

فالحديث الأول : مشدّد ، والثاني : محفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان .

[الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة فيما يقوله المأموم عند الاعتدال]
ومن ذلك : حديث البخاري : أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
إذا قال : « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمْدُهُ » . . قال : « اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ » ^(٣) ،
وقوله : (كان) عبارة عن دوام ذلك ، وبه قال عليّ وابن سيرين وعطاء
وأبو بردة ، مع حديث الشيخين أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« إذا قال الإمام : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمْدُهُ . . فقولوا : اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ
الْحَمْدُ » ^(٤) ، وفي رواية للبيهقي (إذا قال الإمام : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ
حَمْدُهُ . . فليقل مَنْ خَلَعَهُ . رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ) ^(٥) ، مع ما أخذ به الشافعي
حيث استحبّ للمأمومين الجمع بين الذكرين ^(٦)

(١) السنن الكبرى (٧٦/٢)

(٢) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٧٨/٢) .

(٣) صحيح البخاري (٧٩٥) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه

(٤) صحيح البخاري (٧٩٦) ، صحيح مسلم (٤٠٩) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه

(٥) السنن الكبرى (٩٧/٢) من قول سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه

(٦) انظر تحفة المحتاج (٦٣/٢) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : مخفّف بالنظر لمشاهد المصلّين ؛ فمَنْ رأى الإمام واسطةً بيّنه وبين الله في الإخبار عن كونه تعالى قَبْلَ حمد المأمومين . قال : ربّنا ولك الحمد على ذلك ، ومَنْ حُجِبَ عن هذا المشهد قال : سمع الله لمن حمده ؛ تعاضلاً بقول حمده ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[الجمع بين الأحاديث الواردة في كيفية السجود والرفع منه]

ومن ذلك : حديث البيهقي وغيره : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد تقع ركبته على يديه ، وإذا رفع رفع يديه قبل ركبتيه)^(١) ، وفي رواية لأبي داود : (فإذا بهض بهض على ركبتيه ، واعتمد على فخذه)^(٢) ، مع حديث أبي داود والبيهقي : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك المعير ، وليضع يديه ثم ركبتيه »^(٣) .

فالحديث الأول : مشدّد ، والثاني : مخفّف باعتماده على يديه إذا قام من السجود ؛ فرجع الحديثان إلى مرتبتي الميزان .

(١) السنن الكبرى (٩٨/٢) عن سيده والن من حجر رضي الله عنه .

(٢) سنن أبي داود (٧٣٦) .

(٣) سنن أبي داود (٨٤٠) ، والسنن الكبرى (٩٩/٢) عن سيده أبي هريرة رضي الله عنه .

[الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم ستر الكفّين في السجود]

ومن ذلك : حديث البيهقي : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بوضع الكفّين في السجود)^(١) ؛ يعني : مكشوفتين ، وحديثه أيضاً . (شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حرّ الرّمضاء في جباهنا وأكفّ فلم يُشكِنا)^(٢) ، مع حديث البيهقي عن بعض الصحابة : (أنه كان يسجد على المرو الطويل الكثير للمشفقة في إحراج يديه)^(٣) ، وكان التحمي يقول : (كان الصحابة يصلّون في [مساتيقهم] وبرانهم وطبالتهم)^(٤) ؛ ما يُخرجون أيديهم)^(٥) ، وروى البيهقي : (أنه صلى الله عليه وسلم صلّى وعليه كساء ملتحّ به ؛ يصع يديه عليه ، يقبه برد الخضاء)^(٦) ، وفي رواية له : (يتقي بالكساء برد الأرض بيده ورجله)^(٧) .

فالحديثان الأولان مشددان ، ومقابلهما . محفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

- (١) السنن الكبرى (١٠٧/٢) عن سيدنا سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه
- (٢) السنن الكبرى (٤٣٨/١) ، ورواه مسلم (٦١٩) عن سيدنا خباب بن الأرت رضي الله عنه
- (٣) السنن الكبرى (١٠٨/٢) بنحوه
- (٤) في (أ ، ب ، و) (مشافهم) ، وفي (ح) (مشافهم) ، وفي سائر النسخ (بشافهم) ، ولعلّ المشت هو الصواب ، وهو الموافق لما في السنن الكبرى للبيهقي ؛ إذ الماشيق فراء طوال الأكمام انظر : الصحاح (س ت ق)
- (٥) السنن الكبرى (١٠٨/٢) .
- (٦) السنن الكبرى (١٠٨/٢) .
- (٧) السنن الكبرى (١٠٨/٢) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في كيفية القيام بعد السجود]

ومن ذلك : حديث البخاري وغيره في صفة قيام النبي صلى الله عليه وسلم عن الجلوس : عن مالك بن الحويرث : (أنه كان يصلي للناس صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكان إذا رفع رأسه من السجدة الثانية جلس ، ثم اعتمد على الأرض)^(١) ، مع حديث البيهقي عن عبد الله بن عمر : أنه كان إذا رفع رأسه يرجع من سجدة من الصلاة على صدور قدميه ويقول : (إنما كان صلى الله عليه وسلم يقوم معتمداً على يديه من أجل ضعف كان به)^(٢) .

فالحديث الأول - محقق ، والثاني : مشدّد ، فرجع الحديثان إلى مرتبتي الميزان .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم تحريك السبابة في قعود الشَّهَد]

ومن ذلك : حديث البيهقي : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قعد في الصلاة وضع ذراعَهُ اليمنى على ركبته ، ورفع إصبعَهُ السبابة ، قد أحناها شيئاً وهو يدعو ، لا يحركها)^(٣) ، مع حديثه أيضاً عن وائل بن حجر : (أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع إصبعه يحركها ،

(١) صحيح البخاري (٨٢٤) ، ورواه البيهقي في السنن الكبرى ٢ (١٢٣ / ٢) بنحوه .

(٢) السنن الكبرى (١٢٤ / ٢) بنحوه .

(٣) السنن الكبرى (١٣١ / ٢) ، ورواه أبو داود (٩٩١) ، والسنن (٣٩ / ٣) كلهم بنحوه عن سيدنا تميم الخزاعي رضي الله عنه .

يدعو بها^(١) ، ومع حديثه أيضاً مرفوعاً : « تحريك الإصبع في الصلاة مذعرة للشيطان »^(٢) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد - وسيأتي توجيههما في الجمع بين أقوال الأئمة - فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم الخدث

في القعود الأخير قبل التشهد أو السلام]

ومن ذلك : حديث الشيخين عن عبد الله بن مسعود قال : (علّمني رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد - كفي بين كفيه - كما يعلمني السورة من القرآن : التحيات لله . .) إلى آخره^(٣) ، مع حديث عمرو بن العاص - إن صح - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا قعد الإمام آخر ركعة من صلاته ، ثم أحدث قبل أن يتشهد فقد ثمت صلاته »^(٤) ، وفي رواية : « فأحدث قبل أن يسلم فقد جارت صلاته »^(٥) .

فالأول : مشدد ، والثاني : محقق .

(١) السنن الكبرى (١٣٢ / ٢) ، ورواه الساني (١٢٦ / ٢)

(٢) السنن الكبرى (١٣٢ / ٢) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنه .

(٣) صحيح البخاري (٦٢٦٥) ، صحيح مسلم (٥٩ / ١٠٢)

(٤) رواه البيهقي في السنن الكبرى (١٣٩ / ٢) عن سيدنا عبد الله بن عمرو بن العاص

رضي الله عنهما ، وأشار إلى أن الترمذي قد رواه نحوه (٤٠٨) ، ولكن من غير

التفيد بالإمام ، وترجم للباب بقوله . (باب ما جاء في الرجل يحدث في التشهد)

(٥) رواه البيهقي في السنن الكبرى (١٣٩ / ٢) .

فيُحمل الثاني : على حال أصحاب الضرورات ، والأول : على غيرهم
كما هو الغالب على الناس ؛ فرجع الأمر إلى مرتبي الميزان .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في الفاظِ التَّشْهيدِ]

ومن ذلك : حديث مسلم عن أبي موسى الأشعري قال : كان أول ما يتكلم به
رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جلس للتشهد : « التحيات لله . . . » إلى آخره ^(١) ،
مع حديث البيهقي عن جابر وعن عمر بن إحدى الروابيتين عنه قال : (كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد . باسم الله وبالله ، التحيات لله) ^(٢) .
قال الأول : محقق مترك التسمية ، والثاني : مشدد بذكرها ؛ فرجع الأمر
إلى مرتبي الميزان .

وقال البحاري : (حديث جابر خطأ) ^(٣) ؛ فعلى ذلك يرجع الأمر إلى
مرتبة واحدة ؛ كالحديث الذي ورد فرداً ^(٤)

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم قراءة المأموم]

ومن ذلك : حديث البيهقي وغيره السابق مرفوعاً . « لا صلاة إلا بفاتحة
الكتاب » ^(٥) ، مع حديث الإمام أبي حنيفة والبيهقي مرفوعاً : « مَنْ صَلَّى

(١) صحيح مسلم (٦٢ / ٤٠٤) بحقه ، ورواه يحمه البحاري (٨٣٥) عن سيدنا
عبد الله بن مسعود رضي الله عنه

(٢) السنن الكبرى (١٤١ / ٢ ، ١٤٢) ، ورواه السائي (٢٤٣ / ٢)

(٣) نقل ذلك عنه البيهقي في « السنن الكبرى » (١٤٢ / ٢)

(٤) في هامش (١) (بلغ قراءة علي بن مسنن رضي الله عنه) ، وكتب مرفوعاً (بلغ)

(٥) سبق تخريجه (١٦٥ / ١) .

خلفَ إمام . . فإن قراءة الإمام له قراءة^(١) .

قلتُ : وهذا محمول على حال الأكابر الذين يجتمعون بقلوبهم على حضرة الله تعالى إذا سمعوا قراءة إمامهم ، كما أن من يقرأ القرآن بعد قراءة إمامه - كما سيأتي - محمولٌ على حال من لم يجتمع بقلبه على حضرة رثي بقراءة إمامه ، وبالأول قال ابن عباس وابن مسعود وابن عمر وجماعة من الصحابة والتابعين .

وفي حديث البيهقي مرفوعاً « إني أراكم تقرأون وراء إمامكم » قالوا : أجل يا رسول الله ، قال « لا تفعلوا إلا بأمر القرآن ، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها »^(٢) ، وفي رواية : « لا تقرأوا بشيء إذا جهرت إلا بأمر القرآن » . انتهى^(٣) .

وقال عطاء : (كانوا يرون أن على المأموم القراءة فيما يُسرُّ فيه الإمام دون ما يجهر فيه) فرجع الأمر في ذلك إلى مرتبتي الميزان .

وسبأتي في توجيه الأقوال أن أما حيفة رحمه الله تعالى كان يكتفي عن القراءة بذكر اسم الله في الصلاة ، ويقرأ قوله تعالى « وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى » [الأعلى ١٥] ، وأن ذلك محمول على من يحصل له جمعية القلب إذا ذكر اسم ربه^(٤) .

(١) مسند الإمام أبي حيفة (ص ٢٢٨) ، السنن الكبرى (١٥٩/٢) ، ورواه ابن ماجه (٨٥٠) من سيدنا جابر رضي الله عنه .

(٢) السنن الكبرى (١٦٤/٢) ، ورواه أبو داود (٨٢٣) والترمذي (٣١١) من سيدنا حبان بن الصامت رضي الله عنه .

(٣) السنن الكبرى (١٦٥/٢) بنحوه .

(٤) انظر (٤٧/٢) .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في القنوت]

ومن ذلك : حديث البيهقي وغيره عن أس : (أَنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قَنَتَ شهراً يدعو على قوم ، ثم تركه إلا في الصبح ؛ فلم يرل يقنُت فيه حتى فارق الدنيا)^(١) ، وفي رواية للحارثي أَنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قَنَتَ في الركعة الأخيرة من الصبح بعدما قال : « سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ »^(٢) ، مع حديث البيهقي عن عبد الله بن مسعود أَنَّهُ قال (ما قَنَتَ رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من صلاته)^(٣) ، وعن أبي مجلز قال : (صليتُ خلف عبد الله بن عمر صلاة الصبح ، فلم يقنُت ، فقلتُ له : لا أراك تقنُتُ ! فقال : ما أحفظه عن أحد من أصحابنا)^(٤)

فالأول . مشدّد ، والثاني محقّف عند مَنْ لا يقول بالسّخ ؛ فرجع الأمر فيه إلى مرتبتي الميزان .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم كشف الفخذ]

ومن ذلك : حديث البخاري مرفوعاً : « الْعَجْدُ عَوْرَةٌ »^(٥) ، مع حديث

(١) السنن الكبرى (٢٠١ / ٢) ، ورواه يحوه البخاري (١٠٩٦) ، مسلم (٣٠٤ / ٦٧٧)

(٢) صحيح البخاري (٧٩٧) يحوه عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه

(٣) السنن الكبرى (٢١٣ / ٢) .

(٤) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٢١٣ / ٢)

(٥) أورده البخاري تعليقاً (٨٣ / ١) ، ووصله في التاريخ الكبير (٢٣٥٤) ، ورواه

أبو داود (٤٠١٤) ، والترمذي (٢٧٩٥) ، كلهم عن سيدنا جرهد بن حويلد رضي الله

الشيخين : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حَسَرَ الإِرَارَ عَنْ هَذِهِ)^(١)

فالأول : مُشَدَّد ، والثاني : مُخَفَّف .

ويصحُّ أن يكون الأول تشريعاً لأهل المروءات ، والثاني لأحد أمته ؛ فرجع الأمر فيه إلى مرتبتي الميراث

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم الصلاة في الثوب الواحد]

ومن ذلك . حديث الشيخين : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الصلاة في الثوب الواحد ، فقال : « أَوَلَيْكُنْكُمْ ثُوبَانِ !؟ »^(٢) ، مع حديث مسلم مرفوعاً : « لَا يَصْلِيَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ »^(٣) .

فالأول مُخَفَّف ، والثاني : مُشَدَّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم مَنْ قَاءَ فِي صَلَاتِهِ]

ومن ذلك . حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الرجل يجد في الصلاة شيئاً ، فقال : « لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتاً ، أَوْ يَجِدَ رِيحاً »^(٤) ، مع حديث البيهقي مرفوعاً : « إِذَا قَاءَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ أَوْ

(١) صحيح البخاري (٣٧١) ، صحيح مسلم (١٣٦٥/١٢٠) عن سيدنا أنس رضي الله عنه

(٢) صحيح البخاري (٣٥٨) ، صحيح مسلم (٥١٥) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه

(٣) صحيح مسلم (٥١٦) ، ورواه البخاري (٣٥٩) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه

(٤) صحيح البخاري (١٣٧) ، صحيح مسلم (٣٦١) عن سيدنا عبد الله بن ريد بن عاصم

الأنصاري رضي الله عنه .

قلنس . فليصرف فليتوضأ ، ثم ليس على ما مضى ما لم يشكلم^(١) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

والقلنس . هو علبة القيء ؛ فمعنى الحديث : إذا استقاء أحدكم أو عليه ؛ فهو نظير حديث : من ذرعه القيء فلا بأس^(٢) ، وإن اختلف حكم الصيام مع الصلاة .

[الجمع بين الأحاديث الواردة في رد السلام في الصلاة]

ومن ذلك : حديث مسلم وغيره (أن جابراً أدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي ، فسلم عليه ، فأشار صلى الله عليه وسلم يده إلى الأرض يرد عليه)^(٣) ، مع حديث البيهقي وغيره . (أن المصلي يرد بعد السلام)^(٤) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ويصح حمل الأول على أكابر الدنيا من الملوك والأمراء ، والثاني : على غيرهم ممن لا يتأثر بعدم رد السلام عليه .

(١) سبق تخريجه (٣٤٨ / ١) .

(٢) رواه أبو داود (٢٣٨٠) ، والترمذي (٧٢٠) ، كلاهما بحقه عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) صحيح مسلم (٥٤٠) ، ورواه البيهقي في السنن الكبرى (٢٥٨ / ٢) بحقه .

(٤) السنن الكبرى (٢٦٠ / ٢) ، ورواه البخاري (١٢١٦) بحقه عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

[الجَمْعُ بين الأحاديث الواردة في حكم المرور بين يدي المصلي]

ومن ذلك : حديث مسلم وغيره مرفوعاً ، « يقطعُ صلاةَ الرجل - إذا لم يكن بين يديه مثلُ مؤخرةِ الرجل - المرأةُ والعمارُ والكلبُ الأسودُ »^(١) ، مع حديث مسلم وغيره أيضاً عن عائشة قالت : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاته من الليل وأنا معترضة بينه وبين القبلة ؛ كاعتراض الجارية)^(٢) ، ومع حديث البخاري : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي والحمارة تَرْتَعُ بين يديه ، والكلب يمرُّ بين يديه لم يرحره)^(٣) ، ومع قول عثمان وعلي رضي الله عنهما : (لا يقطع صلاة المسلم شيء)^(٤) .
فالأول : مشدّد ، والثاني مخفّف عدَمَ مَنْ لا يقول بالسج ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[الجَمْعُ بين الأحاديث الواردة في حكم إعادة الصَّلَاة المكتوبة]

ومن ذلك : حديث الإمام الشافعي رحمه الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل صلّ في بيته ثم جاء إلى المسجد . « إذا جئت فصلّ »

(١) صحيح مسلم (٥١٠) بحواه ، ورواه البيهقي في « السنن الكبرى » (٢٧٤ / ٢) عن سيدنا أبي ذر رضي الله عنه .

(٢) صحيح مسلم (٥١٢) ، ورواه البخاري (٢٨٤) ، والبيهقي في « السنن الكبرى » (٢٧٥ / ٢) واللفظ له .

(٣) صحيح البخاري (٤٤١٢) ، صحيح مسلم (٢١٩ / ٥٠٣) ، كلاهما بحواه عن سيدنا أبي جعيمة رضي الله عنه .

(٤) رواه البيهقي في « السنن الكبرى » (٢٧٨ / ٢)

مع الناس وإن كنت قد صليت في بيتك^(١) ، ويطأه من الأحاديث الأمرة بإعادة الصلاة في جماعة ، مع حديث البيهقي وغيره : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تصلُّوا صلاة في يوم مرتين^(٢) » ، وفي رواية : « لا صلاة مكتوبة في يوم مرتين^(٣) » ؛ حتى كان ابن عمر إذا جاء والناس في صلاة مكتوبة . يجلس ولا يصلي معهم .

ويحتمل أن يكون المراد : لا تصلُّوا صلاة مكتوبة فرادى مرتين ، أو لا تصلُّوها مرتين ؛ خوفاً أن يأتي من بعدكم فيعتقد أنها فرض عليكم ، أو لا تصلُّوها مرتين على اعتقاد أنها فرض عليكم ثانياً

فالحديث الذي يأمر بالإعادة في الجماعة : مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتتي العيزان .

[الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم مَنْ نسي القنوت]

ومن ذلك : ما رواه البيهقي عن الحسن أنه كان يقول : (مَنْ نسي القنوت في الصبح أو في الوتر . سجد للسجود^(٤) قياساً على مَنْ قام من ركعتين فلم يجلس ، مع حديث البيهقي : (أن رسول الله صلى الله عليه

(١) مسند الشافعي (٢٩٩) عن سيدنا يحيى الذبلي رضي الله عنه

(٢) السنن الكبرى (٣٠٣/٢) ، ورواه أبو داود (٥٧٩) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

(٣) السنن الكبرى (٣٠٣/٢) .

(٤) السنن الكبرى (٣٥٠/٢) .

وسلم صلى الصبح بالناس ، فلم يفت (١) .

قال البيهقي : (ولم ينقل عن أحد من الصحابة أنه ترك القبوت فجدد للسجود لأجله أبداً) (٢) .

فالأثر الأول : مشدد ، والثاني : محقق ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .

[الجمع بين الأحاديث الواردة

في التشهد بعد سجود السهو قبل السلام]

ومن ذلك : حديث البيهقي عن عمران بن حصين : (أن النبي صلى الله عليه وسلم تشهد بعد سجدتي السهو ، ثم سلم) (٣) ، مع حديث البيهقي أيضاً : (أنه صلى الله عليه وسلم . . سلم ولم يتشهد) (٤) ، ومع روايته أيضاً : (أنه صلى الله عليه وسلم تشهد قبل السجدة) (٥) .

فالأول : مشدد ، والثاني : محقق ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان ، وسيأتي توجيه القولين في الجمع بين أقوال الأئمة إن شاء الله تعالى .

(١) السنن الكبرى (٢ / ٣٥٠) ، ورواه الترمذي (٤٠٢) ، والسنن (٢ / ٢٠٤) عن سبلان طارق بن أشيم الأشجعي رضي الله عنه .

(٢) انظر السنن الكبرى (٢ / ٣٥٠) .

(٣) السنن الكبرى (٢ / ٣٥٤) ، ورواه بحروه أبو داود (١٠٣٩) ، والترمذي (٢٩٥)

(٤) السنن الكبرى (٢ / ٣٥٣) بحروه عن سبلان عبد الله بن ثعلبة رضي الله عنه

(٥) السنن الكبرى (٢ / ٣٥٥) عن سبلان عمران بن حصين رضي الله عنهما

[الجمعُ بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم الصلاة

على النبي صلى الله عليه وسلم وآله في التشهد]

ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعاً : « لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ، ولا صلاة لمن لم يصل على نبي الله صلى الله عليه وسلم »^(١) ، وقول الشعبي . (مَنْ لم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد . فليُبعد صلاته) ، أو قال : (لا تجزئه صلاته)^(٢) ، مع قول أبي مسعود البدري . (لو صليت صلاة لا أصلي فيها على محمد وآل محمد . . لأبئت أن صلاتي لا تتم)^(٣) .

فإن الحديث الأول وما معه : يشير إلى الوحوب والشرطية ، وقول أبي مسعود : يشير إلى الصحة مع النقص .

فالأول : مشدّد ، والثاني : مخفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .

[الجمعُ بين الأحاديث والآثار الواردة فيما يتحلّل به المصلي من صلاته]

ومن ذلك . حديث البيهقي مرفوعاً : « مفتاح الصلاة الطهور ، وإحرامها التكبير ، وإحلالها التسليم »^(٤) ؛ أي : قول المصلي : السلام

(١) السنن الكبرى (٣٧٩ / ٢) عن سيدنا سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه

(٢) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٣٧٩ / ٢)

(٣) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٣٥٤ / ٢)

(٤) السنن الكبرى (٣٧٩ / ٢) ، ورواه أبو داود (٦١) ، والترمذي (٣) عن سيدنا علي رضي الله عنه .

عليكم ، مع قول الإمام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه : (المراد بالتسليم .
التشهد)^(١) ، وهو قول عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه ؛ حتى إنه لو
أحدث قبل التسليم صححت صلاته .

فالحديث الأول على التعبير الأول : مشدّد ، والأثران بعده :
محققان ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[الجمعُ بين الآثار الواردة في حكم مَنْ لم يقرأ شيئاً في صلاته]

ومن ذلك : حديث الإمام مالك والشافعي رضي الله عنهما عن عمر بن
الخطاب رضي الله عنه : أَنَّهُ صَلَّى بِالنَّاسِ صَلَاةَ الْمَعْرِبِ ، فَلَمْ يقرأ شيئاً
حتى سَلَّمَ ، فَلَمَّا سَلَّمَ قِيلَ لَهُ : إِنَّكَ لَمْ تقرأ شيئاً ؛ فقال : (إِنِّي كُنتُ أَجْهَرُ
جَيْشاً إِلَى الشَّامِ ، فَجَعَلْتُ أَنْزِلُهَا مَنْقَلَةً مَنْقَلَةً ، حَتَّى قَدِمْتُ الشَّامَ ، فَبِعْتُهَا
وَأَقْتَنَيْتُهَا وَأَحْلَسْتُهَا وَأَحْمَلْتُهَا)^(٢) ، قال السَّحْمِيُّ : (فأعاد عمر وأعادوا)^(٣) ،
مع رواية البيهقي عن عمر رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ حِينَ أَعْلَمُوهُ بِأَنَّهُ لَمْ يقرأ فِي
الْمَعْرِبِ شيئاً : فَكَيْفَ كَانَ الرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ ؟ قَالُوا : حَسْباً ، قَالَ : فَلَا
بَأْسَ إِذَا^(٤) ، ومع رواية البيهقي عن علي رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا قَالَ لَهُ : إِنِّي

(١) أورده البيهقي في « السنن الكبرى » (٢ / ٣٨٠)

(٢) المنقلة المرحلة من مراحل السير ، والأقناب مفردتها قتب ؛ وهو ما يكون على
ظهر الجمل ، والأحلاس مفردها جلّس ؛ وهو ما يكون على ظهر الصبر تحت الرحل
والسرح والقتب ؛ كالسائط انظر : تاج المروم ؛ (١ / ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤)

(٣) رواه البيهقي في « السنن الكبرى » (٢ / ٣٨٢) .

(٤) السنن الكبرى (٢ / ٣٨١) .

صليت فلم اقرأ؟ قال : أتممت الركوع والسجود؟ قال : نعم ، قال .
تمت صلاتك^(١) .

فالأثر الأول : مشدد ، والأثران الآخران محققان ؛ فارجع الأمر إلى
مرتبي الميزان ، وسيأتي توجيه ذلك في الجمع بين أقوال الأئمة إن شاء الله
تعالى ، وأنه يحتمل أن يكون المراد بالقراءة . قراءة السورة بعد
(العاتحة) ؛ جمعاً بين الأحاديث ، والإعادة كانت باحتهاد مه^(٢) .

[الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم

إعادة الصلاة لمن نسي الطهارة وللمقتدي به]

ومن ذلك . حديث الشيخين في (باب إمارة الجنب) : (أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أحرم بالصلاة ، ثم ذكر أنه جنب ، فانصرف فتطهر ،
ثم جاء ورأسه يقطر ماء ، فصلّى بهم)^(٣) ؛ أي : ولم يأمرهم بالإعادة
للإحرام ، مع رواية البيهقي . (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلّى
بالناس وهو جنب ، فأعاد وأعادوا)^(٤) ، وه قال علي بن أبي طالب

(١) السنن الكبرى (٢ / ٣٨٢)

(٢) انظر (٢ / ٤٥ ، ٤٦) .

(٣) صحيح البخاري (٢٧٥) ، صحيح مسلم (٦٠٥) ، كلاهما يحويه عن سبدا
أبي هريرة رضي الله عنه ، وفيهما أنه صلى الله عليه وسلم تذكر قبل أن يحرم ؛ فلفظ
البخاري (فلما قام في مصلاه ذكر أنه جنب) للحديث ، ولفظ مسلم (حتى
إذا قام في مصلاه قبل أن يذكر فأنصرف) الحديث

(٤) السنن الكبرى (٢ / ٤٠٠) عن سعيد بن المسيب رحمه الله تعالى مرسل

رضي الله عنه^(١) ، وروى البيهقي . (أن عمر رضي الله عنه صلى بالقوم الصبح وهو جنب ، فأعاد ، ولم يأمرهم بالإعادة)^(٢) ، وروى مثل ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن في الحديث الأصغر^(٣)

فالحديث الأول : محقق إن صح أنهم كانوا دخلوا في الإحرام ، والثاني : مشدد مع أثر علي ، ومع إعادة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر دون القوم ؛ فارجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[الجمع بين الآثار الواردة في حكم صلاة مَنْ وجد في ثوبه خَبَثًا]

ومن ذلك قول المسور بن مخرمة - كما رواه البيهقي - : (إن من وجد في ثوبه أو نعله خَبَثًا وهو في الصلاة ألقاه عنه ، واستأنف الصلاة)^(٤) ، مع قول عبد الله بن عمر رضي الله عنه . (إنه يبسي على ما مضى)^(٥) .

فالأول مشدد ، والثاني : محقق ؛ فارجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم الحَبَث إذا أصاب النعل]

ومن ذلك : حديث البيهقي مرفوعاً : « إذا حاء أحدكم المسجد فليقلب نعليه ؛ فلينظر أفيهما خَبَثٌ ؛ فإن وجد خَبَثًا فليمسحهما بالأرض ، ثم ليصل »

(١) روى ذلك عنه البيهقي في « السنن الكبرى » (٤٠١/٢)

(٢) السنن الكبرى (٣٩٩/٢) نحوه .

(٣) روى البيهقي نحوه في « السنن الكبرى » (٤٠٠/٢) عن سيدنا البراء بن عازب رضي الله عنه .

(٤) السنن الكبرى (٤٠٤/٢) نحوه .

(٥) انظر « السنن الكبرى » للبيهقي (٤٠٤/٢) .

فيهما^(١) ، وحديث البيهقي عن أم سلمة رضي الله عنها : أنها سُئِلَتْ عن المرأة تطيل ذيلها ، وتمشي في المكان القذر ، فقالت أم سلمة . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يطهّره ما بعده »^(٢) ، وفي رواية له عن أبي هريرة رضي الله عنه قلنا : يا رسول الله ! إننا نريد المسجد ، فطأ الطريق النجسة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « الطريق يطهّره بعضها بعضاً »^(٣) ، وفي حديث البيهقي مرفوعاً : « إذا وطئ أحدكم بنعله في الأذى . . فإن التراب له طهور » . انتهى^(٤)

مع ما أخذ به الإمام الشافعي وغيره ممّا يعطي وجوب غسل الثوب أو العمل إذا تجسّس من القذر في الأرض^(٥) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدّد ، فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان

[الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم المني من حيث طهارته وعدمها]

ومن ذلك : حديث مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت : (لقد رأيتني أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم مركاً) ، وفي رواية له : (فأحّته عنه)^(٦) ، وفي رواية أخرى للبيهقي : (لقد رأيتني وأنا أمسحه -

(١) السنن الكبرى (٨٣ / ٢) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه

(٢) السنن الكبرى (٤٠٦ / ٢) ، ورواه أبو داود (٢٨٣) ، والترمذي (١٤٣)

(٣) السنن الكبرى (٤٠٦ / ٢) .

(٤) السنن الكبرى (٤٣٠ / ٢) ، ورواه أبو داود (٢٨٥) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٥) إلا إن تعسّر الاحتراز عنه غالباً انظر نهاية المحتاج (٢٨ / ٢)

(٦) صحيح مسلم (٢٨٨) نحوه

يعني : المنى - من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإذا جئت حائضاً^(١) ،
مع رواية البخاري عن عائشة رضي الله عنها (أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان إذا أصاب ثوبه المنى غسل ما أصاب منه ثوبه ، ثم خرج إلى
الصلاة ، وأنا أنظر إلى أثر القع في ثوبه ذلك في موضع العسل)^(٢) .

فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد ، سواء أكان الغسل لتنجاسة المنى
أو للظافة ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة

في كيفية تطهير الأرض المتنجسة بمائع]

ومن ذلك : حديث البيهقي وغيره : (أن أعرابياً بال في المسجد ، فأمر
النبي صلى الله عليه وسلم أن يُصبَّ عليه دُبُوث من ماء)^(٣) ، مع قول أبي
قِلابة من كبار التابعين ، ومع قول الإمام أبي حنيفة : زكاة الأرض يَسْتُهَا^(٤) .
فالحديث : مشدد ، والآثر : مخفف ، ولولا أن أبا قِلابة وأبا حنيفة رأيا
في ذلك شيئاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قالاه ، وصرَّح
بعضهم برفعه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) السنن الكبرى (٤١٧/٢)

(٢) صحيح البخاري (٢٢٩) بنحوه

(٣) السنن الكبرى (٤٢٨/٢) ، صحيح البخاري (٢٢٠) ، كلاهما بنحوه عن سيدنا
أبي هريرة رضي الله عنه ، وللتبويب للدوا الممتلئين ماءً انظر : مختار الصحاح (١ د
ن ب) .

(٤) رواه البيهقي في « السنن الكبرى » (٢٧٢/٢) ، وانظر : البناية شرح الهداية (٧٢٠/١)

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم صلاة الجماعة]

ومن ذلك . حديث الحاكم - وقال : إنه على شرط الشيخين - مرفوعاً :
 « من سمع النداء من جيران المسجد ، وهو صحيح من غير عذر ، فلم
 يجب . . فلا صلاة له »^(١) ، وكان عليّ رضي الله تعالى عنه يقول : (لا
 صلاة لجار المسجد إلا في المسجد) ، ف قيل له : من جار المسجد ؟
 فقال : (من أسمع المنادي) ، قال البيهقي . (وقد روي ذلك
 مرفوعاً)^(٢) ، مع ما ورد من تقريره صلى الله عليه وسلم بعض الصحابة على
 صلاته وحده في بيته ، ولم يأمره بالإعادة^(٣) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : محفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتتي المبران .

[الجمعُ بين الآثار الواردة في حكم إمامة من لم يُعرف أبوه]

ومن ذلك : أثر عمر بن عبد العزيز في نهيه من لا يُعرف أبوه أن يؤمّ
 بالناس^(٤) ، مع قول الشعبي والنخعي والزهري . إنه يؤمّ^(٥)

فالأثر الأول : مشدّد ، والثاني : محفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتتي

الميزان

(١) المستدرک (٢٤٥ / ١) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما

(٢) السنن الكبرى (٥٧ / ٣) .

(٣) كإداه لسيدنا عثمان بن مالك رضي الله عنه وقد فقد بصره ، كما روى ذلك البخاري
 (٤٢٥) في حديث طويل عنه .

(٤) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٩٠ / ٣) .

(٥) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٩١ / ٣) .

[الجمعُ بين الآثار الواردة في حكم إمامة العلام]

ومن ذلك : قول ابن عباس فيما رواه البيهقي : (لا يؤمُّ العلام حتى يحتلم)^(١) ، مع حديثه عن عمرو بن سدمة : (أنه كان يؤمُّ قومه في المرائص والجبايز في المساجد ، وكان اس ساع أو ست سنين)^(٢) .

فالأول مشدّد ، والثاني مخفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم الصلاة خلف الصفّ]

ومن ذلك : حديث البيهقي : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلي خلف الصفّ وحده ، فأمره أن يعبد الصلاة)^(٣) ، مع حديث البخاري . أن أبا بكر دخل المسجد ، والنبي صلى الله عليه وسلم راکع ، فركع دون الصفّ ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « رادك الله حرصاً ، ولا تعذّ »^(٤) .

فالأول : مشدّد ، والثاني . مخفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) رواه البيهقي في « السنن الكبرى » (٢٢٥ / ٣)

(٢) رواه البيهقي في « السنن الكبرى » (٩١ / ٣) .

(٣) السنن الكبرى (١٠٤ / ٣) ، ورواه أبو ذرر (٦٨٢) ، ووترمدي (٢٣٠) عن سبدا

وابنة بن معد رضي الله عنه .

(٤) صحيح البخاري (٧٨٣)

[الجمعُ بين الأحاديث والآثار الواردة

في حكم صلاة الإمام على مرتفع عن المأمومين]

ومن ذلك : حديث حذيفة : (يهين رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقوم الإمام فوق ، ويبقى الناس حلقه)^(١) ، وفي رواية له مرفوعاً : لا يصلي الإمام على شيء أعلى ممّا عليه أصحابه^(٢) ، مع ما رواه البيهقي عن صالح مولى التوأمة قال : (كنتُ أصلي أنا وأبو هريرة فوق ظهر المسجد ؛ نصلي صلاة الإمام ، وذلك في المكتوبة)^(٣) .

فالأول . مشدّد ، والثاني : محفّف

ويصحّ حمل الأول : على من فعل ذلك تكبراً ، والثاني . على غير ذلك ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في العدد الذي تجبُ به الجمعة]

ومن ذلك : حديث البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما : (أن النبي صلى الله عليه وسلم جمّع بأربعين رجلاً)^(١) ، وبه قال جماعة من الصحابة

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى (١٠٨/٣) ، ورواه بسنده أبو داود (٥٩٨)

(٢) رواه البيهقي في السنن الكبرى (١٠٩/٣)

(٣) السنن الكبرى (١١١/٣) .

(٤) روى أبو داود (١٠٦٩) واللفظ له ، وابن ماجه (١٠٨٢) عن سيدنا كعب بن مالك

رضي الله عنه أنه كان إذا سمع النداء يوم الجمعة ترخّم لأسعد بن زرارة ، فقلت له

إذا سمعت النداء ترخّمت لأسعد بن زرارة ! قال لأنه أول من جمّع بنا في غزم النبيت =

والتابعين ، وحديث البيهقي مرعوعاً : ليس على ما دون الحمسين
 جمعة^(١) ، مع حديث البيهقي عن أم عبد الله الدؤسية قالت قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الجمعة واجبة على كل قرية وإن لم يكن
 فيها إلا أربعة »^(٢) ، وقول علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه : (لا
 جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع)^(٣) ، ونحو ذلك من الآثار

فالأول وما معه : محقق من حيث عدم الوجوب ، والثاني وما معه :
 مشدد من حيث الوجوب ؛ مرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[الجمع بين الأحاديث الواردة في عدد التكريرات في صلاة العيدين]

ومن ذلك : حديث الترمذي والبيهقي وغيرهما (أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كبر في الصلاة في عيد الفطر والأضحى سبعاً في
 الأولى ، وخمساً في الثانية ، سوى تكبيرة الصلاة)^(٤) ، مع حديث البيهقي
 وغيره : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الأضحى والفطر
 أربعاً تكبيرة على الجائز)^(٥) ، وكان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه

من حزة بني بنيانة في نقيع يقال له نقيع الحصان ، قلت كم أنتم يومئذ ؟ قال
 أربعون

- (١) السنن الكبرى (١٧٩/٣) بسحوه ، ورواه الطبراني في المعجم الكبير (٢٤٤/٨)
 عن سيدنا أبي أمامة رضي الله عنه
- (٢) السنن الكبرى (١٧٩/٣) .
- (٣) السنن الكبرى (١٧٩/٣) .
- (٤) سنن الترمذي (٥٣٦) بسحوه ، السنن الكبرى (٢٨٥/٣) ، ورواه ابن ماجه (١٢٨٠)
- (٥) السنن الكبرى (٢٨٩/٣) ، ورواه أبو داود (١١٥٣) عن سيدنا أبي موسى وحديفة
 رضي الله عنهما .

يقول : (التكبير في العبدین - خمسٌ في الأولى ، وأربعٌ في الثانية)^(١) .

فالحديث الأول : مشدّد ، والثاني : محفّف في العدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في كيفية صلاة الكسوف]

ومن ذلك : حديث مسلم وغيره : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صَلَّى الكسوف في كلِّ ركعة أربع ركوعات) ، وفي رواية : (خمس ركوعات) ، وفي رواية : (ثلاث ركوعات)^(٢) ، مع حديث البخاري : (أنه صلى الله عليه وسلم صَلَّى لكسوف الشمس يوم مات ابنه إبراهيم ركعتين ؛ في كلِّ ركعة ركوع واحد)^(٣) ، وقال ابن عباس رضي الله عنهما : (المراد : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صَلَّى للكسوف ركعتين ؛ في كلِّ ركعة ركوعان)^(٤) .

فالأول بجميع طرقه : مشدّد ، والثاني : محفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٩١/٣) .

(٢) صحيح مسلم (٩٠١) ، ورواه البخاري (١٠٤٦) عن السيدة عائشة رضي الله عنها

(٣) صحيح البخاري (١٠٦٣) بسنده عن سيدنا أبي بكر رضي الله عنه باستثناء قوله . (في كلِّ ركعة ركوع واحد) .

(٤) أورده بسنده البيهقي في «السنن الكبرى» (٣٣١/٣)

[الجمعُ بين الآثار الواردة في مشروعية الصلاة

عند وقوع الزلازل ونحوها من الآيات]

ومن ذلك : حديث البيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه . (١) أنه كان لا يصلي للزلازل إذا وقعت ولا غيرها من الآيات ؛ كالظلمة أو موت أحد (٢) ، مع ما وراء الإمام الشافعي وغيره : (أن علياً رضي الله عنه صلى للزلزلة ست ركعات في أربع سجعات ١ خمس ركعات وسجدين في ركعة ، وركعة وسجدين في ركعة) ، وثبت مثل ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما أيضاً (٣) ، كما ثبت عنه أنه خرج ساجداً لئلا يبعه أن امرأة من أرواح النبي صلى الله عليه وسلم ماتت ، فقيل له في ذلك ، فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا رأيتم آية فاسجدوا » ، وأي أنه أعظم من دهاب أرواح النبي صلى الله عليه وسلم ١ ؟ وكان ذلك قبل طلوع الشمس (٤) .

فأثر عمر رضي الله عنه . محقق ، وأثر علي وما معه مشدد .

ويصح حمل الثامي : على من تؤثر فيه الآيات ، ويعظم عنده الخوف من الله ؛ فيكون السجود كالماء الذي يصب على النار يحف حرها ، والأول : على من لم يكن عنده كل ذلك الخوف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .

(١) السنن الكبرى (٣ / ٢٤٢) بحوه

(٢) رواهما البيهقي في السنن الكبرى ١ (٣ / ٣٤٣) .

(٣) رواه بحوه أبو داود (١١٩٧) ، وانترمذي (٣٨٩١)

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم تارك الصلاة]

ومن ذلك : حديث مسلم وغيره مرفوعاً : « بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة »^(١) ، راد في رواية البيهقي « فمن تركها فقد كفر »^(٢) ، مع ما ورد في الأحاديث المصرحة بعدم كفره الكفر الذي يخرج به عن الإسلام .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ؛ مرجع الأمر فيه إلى مرتبتي الميزان .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم الصلاة على الشهيد]

ومن ذلك حديث البخاري وغيره : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دفن شهداء أحد بدمانهم ، ولم يصل عليهم ولم يُغسلوا)^(٣) ، مع حديث البيهقي وغيره : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على شهداء أحد)^(٤) .

(١) صحيح مسلم (٨٢) ، ورواه البيهقي في « السنن الكبرى » (٣٦٦ / ٢) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٢) السنن الكبرى (٣٦٦ / ٢) ، ورواه الترمذي (٢٦٢١) ، والنسائي (٢٣١ / ١) عن سيدنا بريدة بن الحصيب رضي الله عنه .

(٣) صحيح البخاري (١٣٤٣) ، ورواه أبو داود (٢١٣٨) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٤) السنن الكبرى (١٢ / ٤) عن أبي مالك العنبري مرسلاً ، وروى نحوه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٤٣ / ٣) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنه .

فإن كان الحديث الأول هو الثابت . . كان محققاً ، وإن كان الحديث الثاني هو الثالث . كان مشدداً ، وإن كان الحديثان ثابتين . . حُمِلَت الصلاة على أنها على جماعة ماتوا بعد انقضاء الحرب ، أو على الدعاء فقط ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ؛ فالتشديد ؛ هو صلاة الجارة المعتادة ، والتخفيف ؛ هو الدعاء فقط .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم القيام للجائزة]

ومن ذلك حديث الشيعين مرفوعاً : « إذا رأيتمُ الجارة تقوموا حتى تحلفكم أو توضع »^(١) ، راد في رواية البيهقي : « وإن لم يكن أحدكم ماشياً معها »^(٢) .

وروى الشيحان : أن النبي صلى الله عليه وسلم مرّت به جائزة فقام لها ، فقيل : إنها حارة يهودي فقال : « أليست نقياً ؟ »^(٣) ، وفي رواية للبيهقي : « إنما قمتُ للملك »^(٤) ، وغير ذلك من الأحاديث الآمرة بالقيام ، مع حديث الشافعي ومالك ومسلم (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم للجائزة ، ثم ترك القيام ، فلم يكن يقوم لها إذا رآها)^(٥) .

(١) صحيح البخاري (١٣٠٧) ، صحيح مسلم (٩٥٨) عن سيدنا عامر بن ربيعة رضي الله عنه .

(٢) السنن الكبرى (٢٦/٤) .

(٣) صحيح البخاري (١٣١٢) ، صحيح مسلم (٩٦١) عن سيدنا سهل بن حنيف وقيس بن سعد رضي الله عنهما .

(٤) السنن الكبرى (٢٧/٤) عن سيدنا أنس رضي الله عنه .

(٥) مسند الإمام الشافعي (٥٩٥) ، الموطأ برواية محمد بن الحسن (٣١٠) ، صحيح =

فإن لم يثبت أنَّ هذا ناسخ للأول فهو : محقق ، والأول : مشدد ؛
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في عدد تكبيرات صلاة الجنازة]

ومن ذلك . حديث الشيخين : (أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم
صلَّى على الجاشي ، وكثر أربعاً)^(١) ، وروى البيهقي : (أنَّ النبي
صلى الله عليه وسلم صلَّى على قبر ، فكثَّر أربعاً)^(٢) ، وغير ذلك من
الأحاديث ، مع حديث مسلم وغيره : (أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم كَثَّرَ
حسباً في صلاته على بعض أصحابه)^(٣) .

وصلَّى عليَّ رضي الله تعالى عنه على سهل بن حنيف ، فكثَّر عليه ستاً ،
ثمَّ التفت إلى الناس ، وقال : (إنَّه من أهل بدر)^(٤) ، وفي رواية للبيهقي :
(أنَّ علياً صلَّى على أبي قتادة ، فكثَّر عليه سبعاً ، وكان بدرياً)^(٥) ، قال
العلماء : وأكثر الصحابة على أنَّ التكبير أربع .

مسلم (٩٦٢) نحوه عن سيدنا علي رضي الله عنه

(١) صحيح البخاري (١٣١٨) ، صحيح مسلم (٩٥١) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله
عنه

(٢) السنن الكبرى (١٤٤ / ٤) عن سيدنا يزيد بن ثابت ، وهو أخو سيدنا زيد رضي الله
عنهما ، ورواه مسلم (٩٥٤) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما

(٣) صحيح مسلم (٩٥٧) ، ورواه أبو داود (٣١٩٧) ، كلاهما نحوه عن سيدنا زيد بن
أرقم رضي الله عنه .

(٤) رواه الحاكم (٤٠٩ / ٣) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٣٦ / ٤)

(٥) السنن الكبرى (٣٦ / ٤) .

فإن لم يثبت نصح ما زاد على الأربع وإلا فالأول^(١) : محقق ،
والباقي : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم الدفن ليلاً]

ومن ذلك : حديث مسلم وغيره عن عقبة بن عامر قال . (ثلاث ساعات
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا أن نصلي فيهن ، أو نقبر فيهن
موتانا . . .) فذكر منها : (وحين تضيق الشمس للغروب حتى تغرب)^(٢) ،
مع حديث مسلم وغيره أيضاً من دفن رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيراً من أصحابه
ليلاً ، وتقريره لهم على ذلك^(٣) ، ومع ما نقل عن عقبة أنه قيل له . أندفن
بالليل ؟ فقال : (قد دفن أبو بكر بالليل)^(٤)

فالأول : محقق ، والثاني مشدد لمن تجشم المشقة في الليل ؛
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في عدد تسليمات صلاة الجنازة]

ومن ذلك : حديث البيهقي : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى
على جنازة فلم تسليمة واحدة)^(٥) ، مع حديثه أيضاً عن عبد الله بن

(١) قوله (وإلا) كذا في كل الصحاح ، ولعل الصواب حذفها

(٢) صحيح مسلم (٨٣١) ، ورواه أبو داود (٣١٩٢) ، كلاهما بسحوه

(٣) صحيح مسلم (٩٤٣) ، ورواه أبو داود (٣١٤٨) ، كلاهما بسحوه عن سيدنا جابر بن
عبد الله رضي الله عنهما .

(٤) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٢٢ / ٤)

(٥) السنن الكبرى (٤٣ / ٤) ، ورواه الحاكم (٣٦٠ / ١) كلاهما بسحوه عن سيدنا
أبي هريرة رضي الله عنه .

أبي أوفى : (أنه صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة ، فسلم عن يمينه ويساره ، كالصلاة ذات الركوع والسجود)^(١)

فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد .

[الجمعُ بين الآثار الواردة في حكم الجهر في صلاة الجنازة]

وكذلك القول في حديث البيهقي عن أبي أمامة بن سهل : (أنه كان إذا صلى على جنازة سلم تسليمًا خفيًا)^(٢) ، مع حديثه أيضًا : (أن ابن عمر كان إذا صلى على جنازة يُسمع من يمينه)^(٣) .

فرجع الأمر إلى تخفيف وتشديد كما في الميزان

ويصح حمل الجهر . على الأقوياء من الناس ، وعدم الجهر : على من أثر فيه الحزن على ذلك الميت ، وعمته الخشية والخوف ، فلم يستطع الجهر ؛ كما كان عليه السلف الصالح ؛ حتى ربما كان أحدهم إذا صلى على جنازة . لا يقدر على المشي ؛ فيرجعون به في النعش .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم صلاة الجنازة في المسجد]

ومن ذلك : حديث مسلم وغيره عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على سهل بن أبيضا في المسجد^(٤) ، فلمَّا أنكر بعض

(١) السنن الكبرى (٤٣/٤) بحقه .

(٢) السنن الكبرى (٤٣/٤) ، ورواه الحاكم في المستدرک (٣٦٠/١) ، كلاهما بحقه .

(٣) السنن الكبرى (٤٤/٤)

(٤) كما في الصحاح التي بين يدي (سهل) بدل (سهل) ، والمثبت في حديث =

الناس ذلك قالت : (ما أسرع ما نسي الناس ١٩)^(١) ، وروى البيهقي (أن أما بكر وعمر صُلي عليهما في المسجد)^(٢) ، مع حديث الثؤامة عن أبي هريرة . أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ صَلَّى عَلَى جَارَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَلَا شَيْءَ لَهُ » ، قال صالح . (فكانت الجارية توضع في المسجد ، فرأيتُ أما هريرة إذا لم يجد موضعاً إلا في المسجد انصرف ولم يصلْ عليها)^(٣)

فالحديث الأول وما معه . مخفّف ، والثاني : مشدّد ، فارجع الأمر إلى مرتبتي المبران إن لم يثبت نسخ لأحد الحكمين ، وسيأتي توجيه ذلك في الجمع بين أقوال المذاهب^(٤) .

[الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم البكاء على الميت]

ومن ذلك . حديث مسلم مرفوعاً « إذا وجئت فلا تكيّن بكبة » قالوا . وما الوجوب يا رسول الله ؟ قال « إذا مات »^(٥) ، مع حديث

مسلم (سهيل) ، وفي روايه أخرى له (١٠١ / ٩٧٣) (والله ، لقد صلي رسول الله صلى الله عليه وسلم على أبي بيهاء في المسجد ، سهيل وأخيه) ، وفي الاستيعاب (٦٦٠ / ٢) أن سهلاً هو أخ سهيل : مانا بالمدينة ، وصلي عليهما رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد .

(١) صحيح مسلم (٩٧٣) ، ورواه البيهقي في « السنن الكبرى » (٥١ / ٤) ، كلاهما بنحوه .

(٢) السنن الكبرى (٥١ / ٤ ، ٥٢) بنحوه .

(٣) رواه البيهقي في « السنن الكبرى » (٥٢ / ٤) ، وروى أصله أبو داود (٣١٩١) ، وفي مسنده (١٥١٧) .

(٤) انظر (٣٢٧ / ٢)

(٥) رواه أبو داود (٣١١١) ، والبيهقي (١٣ / ٤) عن سلمة جابر بن عتيك رضي الله عنه

البحاري عن أس . (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نعى جعفرأ وزيد بن حارثة وعبد الله بن رواحة ، وعيناه تذرفان)^(١) ، ومع خمر مسلم وغيره . (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زار قبر أمه فبكى ، وأبكى من حوله)^(٢) ، ومع حديث البيهقي : أن عمر انتهر نساء يبكين مع الجنارة ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « دعهن يا عمر ! فإن العين مأكية دامة ، والدمع مصانة ، والعهد قريب »^(٣) ، ومع الحديث الثابت عنه صلى الله عليه وسلم : « إن الله لا يعذب بدمع العين ، ولا بحزن القلب ، ولنكر يعذب بهذا - وأشار إلى لسانه - أو يرحم »^(٤) .

فالحديث الأول : مشدد بإباحة البكاء إلى الموت فقط ، والثاني : محقق بإباحة البكاء قبل الموت وبعده ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .

[الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم زيارة القبور للمرأة]

ومن ذلك : حديث مسلم وغيره عن أم عطية قالت : (نهينا عن اتساع الجائز ، ولم يُعَرمَ عليا)^(٥) ، مع حديث البيهقي : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى نساء جلوساً يتطرنّ الجنارة ، فقال : « أتحمِلنَ فيمنّ

(١) صحيح البخاري (٣٦٣٠) بنحوه .

(٢) صحيح مسلم (١٠٨ / ٩٧٦) ، ورواه أبو داود (٣٢٣٤) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه

(٣) السنن الكبرى (٧٠ / ٤) ، ورواه بحوه الساني (١٩ / ٤) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه

(٤) رواه البخاري (١٣٠٤) ، ومسلم (٩٢٣) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه

(٥) صحيح مسلم (٩٣٨) ، ورواه البخاري (١٢٧٨)

يحمل ؟ قل لا ، قال : « فتذلين فيمن يُذلي ؟ » قلن : لا ، قال
 « فتسلن فيمن يعمل ؟ » قلن : لا ، قال : « فارجعن مأجورات غير
 مأجورات »^(١) ، ومع حديثه أيضاً . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى
 فاطمة راجعة من تعزية لأهل ميت ، فقال لها : « ولدي نفسي بيده ، لو
 بلغت معهم الكُدَى - يعني القصور - ما رأيت الجنة حتى يراها جدُّ
 أبيك »^(٢) .

فقول أم عطية . (ولم يُعزم عليها) : فيه تحميم ، وقوله . « مأجورات
 غير مأجورات » وما بعده . فيه التشديد في النهي ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان^(٣) .



(١) السنن الكبرى (٧٧/٤) ، ورواه ابن ماجه (١٥٧٨) عن سبدا علي رضي الله عنه

(٢) السنن الكبرى (٧٧/٤) ، ورواه أبو داود (٣١٢٣) ، والبيهقي (١٨٨٠) عن سبدا

عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما ، والكُدَى القصور انظر : المعرب (كدو)

(٣) في هامش (أ) (بلغ علي البخاري قراءة على مؤلفه والجماعة حاصرون)

فصل

في امثلة مرتبتي الميزان من الزكاة الى الصوم

[الجمع بين الآثار الواردة في حكم الركاة في مال العبد]

فمن ذلك : ما رواه البيهقي عن ابن عمر قال . (ليس في مال العبد ولا المكاتب ركاة حتى يعتق)^(١) ، مع قوله أيضاً حين سئل هل في مال المملوك ركاة ؟ فقال : (في مال كل مسلم ركاة ؛ في متين خمسة ، وما زاد بالحساب)^(٢) ، أي في متي درهم فصه .

فالأول : محلف ، والثاني : مشدد .

ويصح حمل الأول على من كان عبداً لأهل الشخ والبخل ، والثاني - من حيث عمومه للعبد - . على من كان عبداً لأهل الكرم والسخاء من حيث إن الركاة متعلقة بعين ذلك المال لا بالمكلف ، مع أن الرقيق عبده ، كما أن سيده عبده ، وكما أن سيد العبد مستحلف في مال الله فكذلك العبد مستحلف في مال سيده الأصغر ؛ فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) السنن الكبرى (١٠٨ / ٤) .

(٢) السنن الكبرى (١٠٨ / ٤) .

[الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم إخراج القيمة في الزكاة]

ومن ذلك : حديث أبي داود والبيهقي وغيرهما في (الصدقات) : عن معاذ بن جبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعثه إلى اليمن قال : « حَبِّ الْحَبِّ مِنَ الْحَبِّ ، وَالشَّاةُ مِنَ الْعِصَى ، وَالْبَعِيرُ مِنَ الْإِبِلِ ، وَالْفَرَسُ مِنَ الْبُغَرِ »^(١) ، مع حديث البيهقي عن طاوس قال : قال معاذ بن جبل : (انتهي بحميص أو ليس آخذه منكم مكان الصدقة - وفي رواية : مكان الجرية - فإنه أهون عليكم ، وخير للمهاجرين بالمدينة)^(٢)

فالأول : مشدد ؛ لتنصيبه على أحد الواجب من عين كلِّ حسن ، ولتقله في بعض الأحاديث إلى بدل معين في الحيوانات ، والثاني : مخفف ؛ لأخذه عن الجس غير الجس من المتقومات ؛ فرجع الأمر إلى مرتبي الميزان إن لم يثبت نسخ أو تصحيح لرواية : (الجزية) مكان (الصدقة)

وروى البيهقي أيضاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرَّ على ناقة مسنة في إبل الصدقة ، فعصب وقال : « قَاتِلَ اللَّهُ صَاحِبَ هَذِهِ النَّاqَةِ » ، فقال يا رسول الله ؛ إني ارتجعتها بغيرين من حواشي الصدقة ، قال : « فَنَعَمْ إِذَا »^(٣) ، وفي رواية : (أنه رأى في إبل الصدقة ناقة كزماء ، فسأل

(١) سنن أبي داود (١٥٩٩) ، السنن الكبرى (١١٢ / ٤) ، ورواه ابن ماجة (١٨١٤)

(٢) السنن الكبرى (١١٣ / ٤) بحواه .

(٣) السنن الكبرى (١١٣ / ٤) .

عنها ، فقال المصنف إني أحدثها بإبل ، فسكت ^(١) ، فعيه . جوار أحد القيمة في الركوات .

[الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم زكاة الخيل]

ومن ذلك حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة » ^(٢) ، وفي رواية للبيهقي وغيره مرفوعاً : « ليس في الخيل والرقية زكاة إلا زكاة الفطر في الرقية » ^(٣) ، مع حديث مسلم مرفوعاً : « ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤذي بها حقها . . . إلى أن قيل يا رسول الله : فالخيل ؟ قال :
« الخيل ثلاثة : هي لرجل ورجل ، ولرجل أجرة ، ولرجل ستر » فأما الذي هي له ستر : فرجل ربطها في سبيل الله ، ثم لم يسر حق الله في ظهورها ولا رقبها ، وفي رواية : « لا يسر حق الله في ظهورها وبطنها » في عسرها ويُسرها » ^(٤) ، ومع حديث البيهقي مرفوعاً : « في الخيل السائمة في كل مرسٍ دينار » ^(٥) ، ومع رواية البيهقي عن عمر بن الخطاب : (أنه صرب

(١) الس الكبرى (١١٤ / ٤) ، والناقة الكوماء . الناقة العظيمة اسم كد في « الصحاح » (ك وم)

(٢) صحيح البخاري (١٤٦٤) ، صحيح مسلم (٩٨٢) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه

(٣) الس الكبرى (١١٧ / ٤) ، ورواه أبو داود (١٥٩٤) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) صحيح مسلم (٩٨٧) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه

(٥) الس الكبرى (١١٩ / ٤) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما

على كل فرس ديناراً ديناراً^(١) .

فالأول وما معه محقق بالغفر عنها ، والثاني وما معه مشدد ؛
فرجع الأمر إلى مرتبتي الشريعة .

[الجمعُ بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم زكاة الزيتون]

ومن ذلك : حديث البيهقي عن أبي موسى ومعاذ : أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال لهما لَمَّا بعثهما إلى اليمن : « لا تأحدا في الصدقة إلا من هذه الأصناف الأربعة : الشعير ، والحنطة ، والربيب ، والتمر »^(٢) ، مع حديث الشافعي ومالك عن ابن شهاب الزهري : (في الزيتون العشر ؛ يؤخذ ممن عصر زيتونه يوم يعصره ؛ فيما سقط السماء والأهار أو كان بعد العشر ، وفيما سقى برشاء الناصح نصف العشر)^(٣) ، وبه قال عمر بن الخطاب : (إذا بلغ حبة حمسة أوسق فيعصر ويؤخذ عشر زيت)^(٤)

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي المبرر

[الجمعُ بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم زكاة العسل]

ومن ذلك : حديث البيهقي عن ابن عمر أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « العسل : في كل عشرة أرقاف زق » ، وفي رواية له : أنَّ

(١) السنن الكبرى (١١٩ / ٤) .

(٢) السنن الكبرى (١٢٥ / ٤) .

(٣) رواه البيهقي نحوه في « السنن الكبرى » (١٢٥ / ٤) من قول الزهري رحمه الله تعالى

(٤) رواه البيهقي في « السنن الكبرى » (١٢٦ / ٤)

رجلاً قال . يا رسول الله ؛ إن لي نحلًا ، قال : « أَذُ العُشْرِ » ، قال :
يا رسول الله ؛ أحم لي جملته ، فحماه له^(١) ، مع ما رواه الشافعي ومالك :
(أن رجلاً جاء إلى عمر بن عبد العزيز فقال : هل عليّ في العسل صدقة ؟
فقال لا ، ليس في الحيل ولا في العسل صدقة)^(٢) ، وبه قال علي ومعاذ
والحسن .

فالأول مشدّد ، والثاني وما معه . مخفّف إن لم يشت مسحه .

[الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم زكاة الخَضِرَاوَات]

ومن ذلك : رواية البيهقي عن عمر رضي الله تعالى عنه (ليس في
الخَضِرَاوَات صدقة) ، وروايته عن علي (ليس في الخَضِرِ والبقول
صدقة)^(٣) ، وبه قال عطاء ، وقال : (ليس في شيء من الخَضِرِ صدقة ،
والمواكه كلّها صدقة)^(٤) ؛ أي : فيها صدقة ، مع حديث مسلم وغيره :
« فيما سقى السماء والعيون أو كانَ عثرياً - أي : يُسقى من السحاب -
العُشْر »^(٥) ؛ فعمّ كلّ نبات .

فالأول : مخفّف ، والثاني : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) السنن الكبرى (١٢٦/٤)

(٢) موطأ الإمام مالك (٢٧٧/١) نحوه .

(٣) السنن الكبرى (١٢٩/٤) .

(٤) السنن الكبرى (١٣٠/٤) .

(٥) صحيح مسلم (٩٨١) نحوه عن سيدنا جابر رضي الله عنه ، ورواه البخاري (١٤٨٣)

بلفظه عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما

[الجمع بين الآثار الواردة في حكم زكاة الحلبي]

ومن ذلك : رواية مالك والشافعي والبيهقي عن عمر بن الخطاب :

(ليس في الحلبي زكاة)^(١) ، مع رواية البيهقي عن عمر : أنه كتب إلى

أبي موسى الأشعري : (أن مَرُ مَرَّ قَبْلَكَ من نساء المسلمين أن يَصْدُقْنَ

حَلِيَّهِنَّ)^(٢) ، قال عبد الله بن مسعود : (إذا بلغ ذلك مثني درهم)^(٣) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ويصح حمل الأول على حلبي المرأة الفقيرة عرفاً ، والثاني : على أهل

الثروة والغنى .

[الجمع بين الآثار الواردة في حكم زكاة الدين]

ومن ذلك : رواية البيهقي عن ابن عمر وغيره : أنهم كانوا يقولون :

(من أسلف مالا فعليه زكاته في كل عام إذا كان في يد ثقة)^(٤) ، وفي رواية

عن ابن عمر وعثمان : (ما كان من دين في يد ثقة . فهو بمنزلة ما في

أيديكم ، وما كان من دين طئون . فلا زكاة فيه حتى يقضه)^(٥) ، مع قول

(١) السنن الكبرى (١٣٨/٤) من قول سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما

(٢) السنن الكبرى (١٣٩/٤) ، وأشير في الحاشية إلى وجود نسخة مطبوعة بزيادة
(من) قبل (حليهن) .

(٣) رواه بسنده البيهقي في السنن الكبرى (١٣٩/٤)

(٤) السنن الكبرى (١٤٩/٤)

(٥) السنن الكبرى (١٥٠/٤) .

عطاء وغيره : (ليس عليك في دين لك زكاة وإن كان في يد فلان)^(١) ، وبه قال ابن عمر وعائشة وعكرمة^(٢) .

قال الأول : مشدد ، والثاني : محفف ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[الجمع بين الأحاديث الواردة في الواجب إخراجها في زكاة المطر]

ومن ذلك حديث البخاري وغيره عن ابن عمر (فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة رمضان : صاعاً من تمر ، أو صاعاً من شعير)^(٣) ، وفي رواية . (صاعاً من طعام ، أو صاعاً من شعير ، أو صاعاً من تمر ، أو صاعاً من أقط ، أو صاعاً من زبيب)^(٤) ، مع حديث البيهقي وأبي داود - إن صح - . (أو صاعاً من دقيق)^(٥)

قال الأول : مشدد من حيث تعيين إخراج الحب ، والثاني : محفف كما ترى ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم تصدق المرأة من مال زوجها]

ومن ذلك حديث الشيخين عن عائشة قالت . قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا أطعمت المرأة من بيت زوجها غير مفسدة . فلها أجرها ، ولله

(١) في هامش (أ) (نسخة : مليء) بدل (ملاء) .

(٢) السنن الكبرى (١٥٠ / ٤)

(٣) صحيح البخاري (١٥٠٣) ، ورواه مسلم (٩٨٤)

(٤) صحيح البخاري (١٥٠٦) ، صحيح مسلم (٩٨٥) عن سليمان أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٥) السنن الكبرى (١٧٢ / ٤) ، سنن أبي داود (١٦١٨)

مثله^(١) ، وفي رواية : « وللحارث مثل ذلك بما اكتسب ، ولها بما أعتقت ، لا يُقصُّ بعضهم أجرَ بعضٍ شيئاً »^(٢) ، مع رواية البيهقي عن أبي هريرة . أنه سئل عن المرأة تصدَّق من بيت زوجها ، قال : (لا ، إلا من قوتها ، والأجرُ بينهما ، ولا يحلُّ لها أن تصدَّق من مال زوجها إلا بإذنه)^(٣) ، وغير ذلك من الآثار .

فالأول : محقق على المرأة ، والثاني : مشدَّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

وبصَّح حمل الأول : على زوجة الرجل الكريم الراصي بذلك ، وحمل الثاني : على زوجة البخل .

[الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم سؤال الناس مالاً]

ومن ذلك : حديث مسلم وغيره . « لا تسألوا الناس شيئاً ؛ فمن سأل الناس أموالهم تكثرأ فلأنما يسأل جعراً ، فليستقلَّ منه أو ليكثر »^(٤) ، مع حديث البيهقي وغيره عن المراسي رضي الله تعالى عنه : أنه قال للبي صلى الله عليه وسلم : أسأل يا رسول الله ؟ قال : « لا ، ولش كنت مسألاً »

(١) صحيح البخاري (١٤٤١) ، صحيح مسلم (١٠٢٤)

(٢) صحيح البخاري (١٤٤٠) ، صحيح مسلم (٨١/١٠٢٤) ، وعجاجة « بما اكتسب » عائدة على الروح لا الحارث ؛ هي رواية البخاري « له بما اكتسب » ، ولها بما أعتقت » .

(٣) السنن الكبرى (١٩٣/٤) ، ورواه أبو داود (١٦٨٨)

(٤) صحيح مسلم (١٠٤١) ، ورواه ابن ماجه (١٨٣٨) ، كلاهما بحواه عن سيد أبي هريرة رضي الله عنه .

ولا بد فاسأل الصالحين ، وفي رواية : « المسائل كدوح » ، وفي رواية
 « حُمُوش في وجه صاحبها يوم القيامة » ، فمن شاء أبقي على وجهه ، ومن
 شاء تركه ، إلا أن يسأل الرجل في أمر لا يجد منه بدءاً ، أو ذا سلطان^(١) ،
 ومع حديث السيوفي أيضاً : « ما المعطي بأفضل من الأحدي إذا كان
 محتاجاً »^(٢) .

فالأول . فيه تشديد ، ومقاله . فيه تحبيب كما ترى ؛ فرجع الأمر إلى
 مرتبتي الميزان^(٣) .



(١) السالك الكري (١٩٧/٤) ، ورواه أبو داود (١٦٣٩) ، والبيهقي (١٠٠/٥) عن
 سيدنا سمرة عن حديث رضي الله عنه ، وانكحوا الحدوش ، ومثلها الحُمُوش انظر
 « الصحاح » (ك د ح ، ح م ش)

(٢) رواه الطبراني في « المعجم الكبير » (٤٢٣/١٢) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله
 عنهما

(٣) في هامش (أ) (بلغ قراءة والجماعة حاضرون)

فصل

فيما يدل لمرتبتى الميزان من الصيام الى الحج^(١)

[الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم نَيْتِ نِيَّةِ الصيام]
فمن ذلك ما روى مسلم عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتينا فيقول : هل عندكم من غدا ؟ فأقول لا ، فيقول : (أي صائم) ، وفي رواية فيقول : (إدا أصوم)^(٢) ، مع رواية الشافعي والبيهقي عن حديفة رضي الله تعالى عنه : (أنه كان إذا بدا له الصوم بعدما زالت الشمس صام)^(٣) ، ومع قول ابن مسعود (أحكم بالحيار ما لم يأكل أو يشرب)^(٤) .

فالأول مشدد باشتراط الية قبل الزوال ، والثاني محفف بجعل الية قبل الزوال وبعده إلى قريب الغروب .
ودليل من أوجب نَيْتَ الية في صوم النعل : قوله صلى الله عليه وسلم : من لم ينيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له^(٥) ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتى الميزان .

(١) في (ك) وحدها (في أمثلة مرتبتي) يدل (فيما يدل لمرتبتى) .

(٢) صحيح مسلم (١١٥٤) بحره

(٣) السنن الكبرى (٢٠٤/٤) .

(٤) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٢٠٤/٢) .

(٥) رواه السائي (١٩٦/٤) ، ورواه يثعوب أبو داود (٢٤٥٤) ، والترمذي (٧٣٠) عن

السيدة حفصة رضي الله عنها

[الجمعُ بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم صيام يوم الشُّكِّ]

ومن ذلك : حديث البيهقي عن عائشة : أنها سُئِلَتْ عن صوم اليوم الذي يُشكُّ فيه ، فقالت : (لَأَن أَصُومَ يَوْمًا مِنْ شَعْبَانَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَطْرُقَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ)^(١) ، مع حديث البيهقي عن أبي هريرة مرفوعاً « إِذَا مَضَى النِّصْفُ مِنْ شَعْبَانَ فَأَمْسَكُوا عَنِ الصِّيَامِ حَتَّى يَدْخُلَ رَمَضَانُ » ، وفي رواية : « إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانٌ فَلَا تَصُومُوا »^(٢) ، وفي رواية للبيهقي عن أبي هريرة قال (يَهْنُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُعْجَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ ، إِلَّا رَجُلًا كَانَ يَصُومُ صِيَامًا) فبَإِنِّي عَلَى صِيَامِهِ^(٣) ، ومع قول أبي هريرة . (مَنْ صَامَ لِيَوْمِ الَّذِي يَشْكُّ فِيهِ . . فَقَدْ عَصَى أَمَّا الْقَاسِمُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)^(٤) .

فالأول : مخفف في الصيام من شعبان ، والثاني : مشدد في مع صيامه ، وسيأتي توجيه مذاهب الأئمة الأربعة في الجمع بين أقوالهم^(٥) ؛ فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) السنن الكبرى (٢١١/٤) .

(٢) السنن الكبرى (٢٠٩/٤) .

(٣) السنن الكبرى (٢١٠/٤) ، ورواه بحواه الحارثي (١٩١٤) ، ومسلم (١٠٨٢) .

(٤) رَوَاهُ الرَّمْذِيُّ (٦٨٦) مِنْ قَوْلِ سَيِّدِنَا عِمَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَقَالَ بَعْدَهُ (وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنَسٍ) .

(٥) انظر (٤٣٩/٢ - ٤٤٠) .

[الجمعُ بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم صيام مَنْ أصبح جنباً]

ومن ذلك : حديث الشيخين عن عائشة قالت : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبح جنباً في رمضان من جماع غير احتلام ، فيدركه الفجر ، فيغتسل ويصوم)^(١) ، مع قول أبي هريرة رضي الله عنه في رواية البيهقي : (مَنْ صام جنباً أفطر ذلك اليوم)^(٢)

فإن لم يثبت نسخ قول أبي هريرة رجع الأمر إلى مرتبتي الميراث .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم صيام مَنْ قاء]

ومن ذلك : حديث أبي داود والبيهقي مرفوعاً . « مَنْ ذرعه القيء وهو صائمٌ . . فليس عليه قضاء ، وإن استقاء فليقض »^(٣) ، مع رواية البيهقي عن أبي الدرداء (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاء فأفطر)^(٤) ، ومع روايته أيضاً مرفوعاً : « لا يطر من قاء ولا من احتلم »^(٥)

فالروايات : ما بين محقق ومشدد ومفصل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان كما ترى .

(١) صحيح البخاري (١٩٣٠) ، صحيح مسلم (٧٦ / ١١٠٩)

(٢) السنن الكبرى (٢١٤ / ٤) .

(٣) سنن أبي داود (٢٣٨٠) ، السنن الكبرى (٢١٩ / ٤) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه

(٤) السنن الكبرى (٢٢٠ / ٤) ، ورواه أبو داود (٢٣٨١)

(٥) السنن الكبرى (٢٢٠ / ٤) ، ورواه أبو داود (٢٣٧٦) عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لم يسم .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم الصَّيام في السَّفر]

ومن ذلك - حديث البيهقي مرهوعاً : « ليس من البرِّ الصَّيامُ في السَّفر »^(١) ، مع حديث الشيخين . (أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم صام في السفر والحرِّ الشديد)^(٢) ، ومع رواية مسلم عن أبي سعيد الخدري قال : (كَأَ بَعْرٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رَمَضَانَ ؛ فَمَّا الصَّائِمُ ، وَمَا الْمَعْطَرُ ، فَلَا يَجِدُ الصَّائِمَ عَلَى الْمَعْطَرِ ، وَلَا الْمَعْطَرُ عَلَى الصَّائِمِ ، يَرَوْنَ أَنَّ مَنْ وَحْدَ قُوَّةٍ فَصَامَ فَإِنَّ ذَلِكَ حَسَنٌ ، وَيَرَوْنَ أَنَّ مَنْ وَحْدَ ضَعْفٍ فَأَفْطَرَ فَإِنَّ ذَلِكَ حَسَنٌ)^(٣) ، وكان أسس من مالك يقول للسائل : (إن أفطرت فمُرخصاً الله ، وإن صمت فهو أفضل)^(٤) .

فالأول . محقق ، والثاني . مشدَّد ولو في أحد شقِّي حديث التفصيل ؛ فراجع الأمر إلى مرتني الميزان .

(١) السنن الكبرى (٢٤٢/٤) عن سیدنا کعب بن عاصم الأشعري رضي الله عنه ، وقد سبق تخريجه أيضاً (١٢١/١) .

(٢) فقد روى البخاري (١٩٤٥) ، ومسلم (١١٢٢) عن سیدنا أبي الدرداء رضي الله عنه ، قال (خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره في يوم حارٍّ ؛ حتى يصعب للرجل يده عن رأسه من شدة الحرِّ ، وما بينا صائمٌ ، لا ما كان من النبي صلى الله عليه وسلم وابن رواحة) .

(٣) صحيح مسلم (٩٦/١١١٦) .

(٤) رواه البيهقي في « السنن الكبرى » (٢٤٥/٤) .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في العدد المطلوب]

[في الشهادة على هلال رمضان]

ومن ذلك : حديث البيهقي عن حسين بن الحارث الجذلي قال .
(سمعت خطيب مكة يقول . عَهِدَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ
نَشْكُكَ لِلرُّؤْيَةِ ، فَإِنْ لَمْ نَرَهُ وَشَهِدْ شَاهِدًا عَدْلًا . سَكَنَّا بِشَهَادَتِهِمَا ، ثُمَّ
قَالَ : إِنَّ فِيكُمْ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ مِنِّي ، وَشَهِدَ هَذَا - يعني . الأمر -
مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَوْمِنُ بِيَدِهِ إِلَى رَجُلٍ) ، قَالَ
البيهقي : (هو ابن عمر)^(١) ، مع حديث البيهقي : (أَنَّ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ
وَالْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ قَبْلًا شَهِدَا رَجُلًا وَاحِدًا فِي هَلَالِ رَمَضَانَ ، وَأَمَرَا النَّاسَ
بَصِيَامِهِ)^(٢) .

فالأول : مشدّد من حيث اشتراط العدد في الشهود ، محقّف من حيث
الصوم ، والثاني . بالعكس ؛ فرجع الأمر إلى مرتبني الميزان

[الجمعُ بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم الصيام عن الميت]

ومن ذلك حديث الشيخين عن عائشة مرفوعاً : (مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ
صِيَامٌ . صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ)^(٣) ، مع رواية البيهقي عن عائشة وابن عباس

(١) لسر الكبرى (٢٤٧/٤) بحقه ، ورواه أبو داود (٢٣٣٨)

(٢) لسر الكبرى (٢٤٨/٤) بحقه

(٣) صحيح البخاري (١٩٥٢) ، صحيح مسلم (١١٤٧)

(لا يصم أحدٌ عن أحد) ، وفي رواية عن عائشة : (لا تصوموا عن موتاكم ، وأطعموا عنهم)^(١) .

فالأول . محقق بالصوم ، والثاني : مشدد بالإطعام ، ويصح أن يكون الأمر بالعكس في حق أهل الرفاهية والعين ؛ فإن الإطعام عندهم أهون من الصوم ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم السَّابِع في قضاء رمضان]
ومن ذلك رواية البيهقي عن عائشة وأبي عبيدة بن الجراح : أنهما كانا يقولان : (مَنْ كَانَ عَلَيْهِ قِصَاءٌ رَمَضَانَ ؛ فَإِنْ شَاءَ قِصَاءً مَعْرَقًا ، وَإِنْ شَاءَ مِتَابَعًا)^(٢) ، مع حديث البيهقي عن أبي هريرة مرفوعاً : « مَنْ كَانَ عَلَيْهِ صَوْمُ رَمَضَانَ فَلْيَسِرْهُ ، وَلَا يَفْطِرْ »^(٣) ، وبذلك قال علي وابن عمر رضي الله عنهما^(٤) .

فالأول محقق ، والثاني مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم الاكتئال للصَّائِم]

ومن ذلك : رواية البيهقي عن عمر بن عبيد الله بن أبي رافع : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكتحل بالإثمد وهو صائم ، وكان

(١) السنن الكبرى (٢٥٦/٤) .

(٢) السنن الكبرى (٢٥٨/٤) بنحوه .

(٣) السنن الكبرى (٢٥٩/٤) .

(٤) السنن الكبرى (٢٥٩/٤ ، ٢٦٠) .

يقول : « عليكم بالإئتمد ؛ فإنه يجلو البصر ، ويُسِّت الشعر »^(١) ، مع حديث البخاري في « تاريخه » ، والبيهقي عن أبي العمان الأنصاري قال . حدثني أبي عن جدي أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له « لا تكتحلَّ بالنهار وأنت صائمٌ ، اكتحلَّ ليلاً ؛ الإئتمدُ يجلو البصرَ ويُسِّت الشعر »^(٢)

فالأول : مخفَّف من حيث الاكتحال في الصوم ، والثاني : مشدَّد ؛ مرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم الاحتجام للصائم]

ومن ذلك : حديث البخاري (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم)^(٣) ، مع حديثه أيضاً مرفوعاً « أفطرَ الحاجمُ والمحجومُ »^(٤) .

فالأول : مخفَّف ، والثاني : مشدَّد إن لم يثبت سحبه ، وسيأتي توجيه ذلك في الجمع بين أقوال أئمة المذاهب^(٥) ؛ مرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) السنن الكبرى (٢٦١/٤) ، وكلام النبي صلى الله عليه وسلم مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما ، ورواه الترمذي أيضاً (١٧٥٧) ، أمّا قوله (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكتحل بالإئتمد وهو صائم) مروي عن محمد بن عبد الله بن أبي رافع عن أبيه عن جده رضي الله عنه .

(٢) التاريخ الكبير (١٧٤٠) ، السنن الكبرى (٢٦٢/٤)

(٣) صحيح البخاري (١٩٣٩) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما

(٤) أورده البخاري تعليقاً في (باب الحجامة والقي للصائم) (٣٣/٣) ، ورواه أبو داود (٢٣٦٧) ، والترمذي (٧٧٤) عن سيدنا ثوبان رضي الله عنه

(٥) انظر (٤٥٤/٢) .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم قضاء صوم التطوع لمن أفسده]
ومن ذلك : حديث مسلم وغيره عن عائشة رضي الله عنها أنها قرئت
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خيساً ، فأكل منه وقال : « قد كنتُ
أصبتُ صائماً »^(١) ، مع حديث عائشة : أنها قالت : أُهدي إليّ خيسٌ ،
وقد أصبتُ صائمة ، فقال صلى الله عليه وسلم : « قرّبيه ، واقصي يوماً
مكانه »^(٢) .

فإن نت أمره لها بالقضاء . . كان الأول : محققاً ، والثاني : مشدداً ،
فيحتمل الدب لا الوجوب ، وعكسه ؛ وعليه : فيرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان .

[الجمعُ بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم الصيام للمعتكف]
ومن ذلك رواية البيهقي عن عائشة واس عباس وغيرهما : (لا
اعتكف إلا بصوم)^(٣) ، مع حديث البيهقي عن ابن عمر مرفوعاً : « ليسَ

(١) صحيح مسلم (١١٥٤) ، ورواه السائي (١٩٣ / ٤) كلاهما نحوه ، والخيس تمر
يُبرع به ، ويُدقُّ مع أقط ، ويُعجان بالسم ، ثم يُدبث باليد ، كما في « المصباح
المير » (ح ي س) .

(٢) رواه البيهقي في « السنن الكبرى » (٢٧٥ / ٤) ، ولكن نسخة الصوم فيه إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، ولعله عن السيدة عائشة رضي الله عنها قالت : دخل عليّ
النبي صلى الله عليه وسلم غضباً حباً ما لك خيساً ، فقال : « يمي كنتُ أريد الصوم ،
ولكن قرّبيه ، واقصي يوماً مكانه » .

(٣) السنن الكبرى (٣١٧ / ٤) ، ورواه أبو داود (٢٤٧٣) من قول السيدة عائشة رضي الله
عنها .

على المعتكف صياماً ، إلا أن يجعله على نفسه ^(١) .

فالأول مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة المبرر



(١) السنن الكبرى (٢١٨/٤) ولكن عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما

فصل

في امثلة مرتبتي الميزان من كتاب الحج الى كتاب البسج

[الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم العُمرَة]

فمن ذلك . حديث مسلم وغيره في حديث الإسلام . أَنَّ جبريل عليه الصلاة والسلام قال : يا مُحَمَّدُ ؛ ما الإسلام ؟ قال : « أَنْ تشهدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَأَنْ تقيمَ الصلاةَ ، وتؤتيَ الزكاةَ ، وتحجَّ البيتَ ، وتعتصِرَ ، وتغتسلَ من الجنابةِ ، وتتمَّ الوضوءَ ، وتصومَ رمضانَ . . . » الحديث^(١) .

وحديث البيهقي عن رجلٍ من بني عامر قال : يا رسول الله ؛ إنَّ أبي شيخ كبير لا يستطيع الحجَّ والعمرَة ولا الطعنَ ، قال . « احجُّجْ عن أبيك واعتمرْ »^(٢) ، وكان عبد الله بن عون يقرأ : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة : ١٩٦] : (فهي واجبة كالحج) انتهى^(٣) .

مع حديث البيهقي مرفوعاً : « الحجُّ جهادٌ ، والعمرَةُ تطوعٌ »^(٤) ،

(١) صحيح مسلم (٩) بحقه ، ورواه البيهقي في « السنن الكبرى » (٣٤٩ / ٤) عن سيدنا عمر رضي الله عنه .

(٢) السنن الكبرى (٣٥٠ / ٤) ، ورواه أبو داود (١٨١٠) .

(٣) السنن الكبرى (٣٤٩ / ٤) .

(٤) السنن الكبرى (٣٤٨ / ٤) مرسلاً عن أبي صالح الحمصي ، ورواه ابن ماجه (٢٩٨٩) .

وحديثه عن جابر قال : قلت : يا رسول الله : العمرة واجبة ، وفريضة كعمريضة الحج ؟ قال : لا ، وأن تعتمر خير لك ^(١) ، وكان الشعبي يقرأ : (وأنتموا الحج والعمرة لله) أي مرفع العمرة ، ويقول : (هي تطوع) ^(٢) .

فالأول : مشدد في العمرة ، والثاني : محفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم لبس المُعَصَّر للمرأة المُحَرِّمة]
ومن ذلك : حديث مسلم عن أسماء بنت أبي بكر . (أنها كانت تلبس المُعَصَّرَات المُشَبَّعات ، وهي محرمة ، ليس فيها زعفران) ^(٣) ، ورواية البيهقي : (أن عائشة كانت تلبس الثياب المُورَّدة بالمعصر الحفيف ، وهي مُحَرِّمة) ^(٤) ، مع رواية أبي داود وغيره . أن امرأة جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بثوب مشبع بمعصر ، فقالت يا رسول الله : إني أريد الحج ، فأحرم في هذا ؟ فقال : « لك غيره ؟ » قالت : لا ، قال : « فأحرمني فيه » ^(٥) .

عن سيدنا طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه .

(١) السنن الكبرى (٣٤٨ / ٤) .

(٢) السنن الكبرى (٣٤٩ / ٤) ، وبالرفع قرأ علي وابن مسعود وريد بن ثابت وابن عباس

وابن عمر والشامي وأبو حنيفة كما في « البحر المحيط » (٨٠ / ٢)

(٣) رواه البيهقي في « السنن الكبرى » (٥٩ / ٥) .

(٤) السنن الكبرى (٥٩ / ٥) .

(٥) المراسيل (١٥٩) عن مكحول مرسلأ .

فالأول : مخفّف ، والثاني : مشدّد في أحد شقّي التعصيل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة

في حكم إعادة الحج على مَنْ حجَّ صغيراً]

ومن ذلك . حديث مسلم مرفوعاً : « أيما صبي حجَّ فقد قُصِبَتْ عنه حجّته ما دام صغيراً ، فإذا بلغ فعليه حجّة أخرى »^(١) ، مع قول بعض الصحابة - إن كان قاله عن توقيف - (إنّه لا يلزمه حجة أخرى بعد البلوغ) .

فالأول . مشدّد ، والثاني مخفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان^(٢) .



(١) رواه الهيثمي في «الأسس الكبرى» (٣٢٥/٤) بسنده عن سليمان بن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

(٢) في هامش (أ) : (بلغ مؤلفه إحاطة نظر)

فصل

في أمثلة مرتبتي الميزان من كتاب البسج إلى البحر

[الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم شراء ما لم يره]

فمن ذلك . حديث مسلم وغيره : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم من عن بيع الفرر وعن بيع الحصاة)^(١) ، مع رواية البيهقي : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار إذا رآه ؛ إن شاء أخذه ، وإن شاء تركه »^(٢) ، وكان ابن سيرين يقول (إن كان على ما وصفه له . فقد لزمه)^(٣)

فالأول . مشدد من حيث شموله لما لم يره ، والثاني إن صحَّ الحديث فيه . محقق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم خيار المجلس]

ومن ذلك : حديث الشيخين مرفوعاً : « المشايعة كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار »^(٤) ، وفي رواية لمسلم .

(١) صحيح مسلم (١٥١٣) ، ورواه أبو داود (٣٣٧٦) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه

(٢) السنن الكبرى (٢٦٨/٥) من مكحول مرسلاً .

(٣) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٢٦٨/٥) .

(٤) صحيح البخاري (٢١١١) ، صحيح مسلم (٤٣/١٥٣١) عن سيدنا عبد الله بن عمر

رضي الله عنهما

« ما لم يتفرَّقا أو يكون بينهما عيار »^(١) ، مع قول عمر رضي الله عنه .
(البيع صفقة أو خيار)^(٢) .

فالأول مخفَّف ؛ لأن فيه التحير بعد العقد وقبل التفرُّق ، وأثر عمر رضي الله تعالى عنه : مشدَّد - إن صحَّ - ؛ لأنه لم يجعل لهما بعد الصفقة خياراً ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم بيع الغرر]

ومن ذلك : حديث مسلم وغيره (أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر)^(٣) ، مع رواية البيهقي : (أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز بيع القمح في سُنبله إذا ابيضَّ)^(٤)

فالأول : مشدَّد في عدم صحَّة كلِّ ما فيه غرر ، والثاني : مخفَّف - إن صحَّ -
ويكون خاصاً استخرج من عام ؛ فرجع الأمر في ذلك إلى مرتبتي الميزان .

[الجمعُ بين الأحاديث والآثار الواردة في وضع الجوائح]

ومن ذلك : رواية البيهقي والإمام الشافعي عن سعد بن أبي وقاص :
(أنه باع حائطاً له ، فأصابته مشرَّةٌ جائحةٌ ، فأخذ الثمن منه)^(٥) ،

(١) صحيح مسلم (١٥٣١ / ٤٥) .

(٢) أورده البيهقي في المسالك الكبرى (٢٧٢ / ٥) .

(٣) صحيح مسلم (١٥١٣) ورواه أبو داود (٣٢٧٦) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) السنن الكبرى (٣٠٢ / ٥) .

(٥) السنن الكبرى (٣٠٤ / ٥) .

مع حديث الشيخين : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «أرأيت إذا منع الله الثمرة فبِمَ يأخذ أحدكم مال أخيه ؟!»^(١) ، ومع حديث البيهقي عن جابر . أن النبي صلى الله عليه وسلم قال . «إن بعث من أحبك ثمراً فأصابت جاثحة . فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً ؛ ثم تأخذ مال أحبك بغير حق»^(٢) ، ومع حديث مسلم : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بوضع الجوائح)^(٣) .

فالأول . مشدد إن كان سعد يلعه فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والثاني : محقق ؛ فرجع الأمر في ذلك إلى مرتبتي الميزان^(٤)

[الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم البيع مع الشرط]

ومن ذلك : حديث مسلم وغيره : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وشرط)^(٥) ، مع حديث البخاري (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتاع جملأ ، فاستثنى عليه صاحبه حُمَلاته إلى أهله ، فلما قدم الرجل إلى أهله أتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقده ثمنه ، ثم انصرف)^(٦)

(١) صحيح البخاري (٢١٩٨) ، صحيح مسلم (١٥٥٥) عن سيدنا أس رضي الله عنه

(٢) السنن الكبرى (٣٠٦/٥) ، ورواه مسلم (١٤/١٥٥٤)

(٣) صحيح مسلم (١٧/١٥٥٤) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما

(٤) في هامش (أ) (بلغ قراءة على مؤلفه رضي الله تعالى عنه)

(٥) رواه الطبراني في المعجم الأوسط (٤٣٦١) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده

(٦) صحيح البخاري (٢٧١٨) ، صحيح مسلم (٧١٥) ، كلاهما بسند صحيح عن سيدنا

جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

فبعض طرق حديث البحاري يدلُّ على أنَّ ذلك كان شرطاً في البيع ،
وبعضها يدلُّ على أنَّ ذلك كان تفضلاً وتكرُّماً ومعروفاً بعد البيع من
رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فإن حملنا الحديث الأول على أنَّ الشرط كان في صلب العقد . . كان
محتملاً ، وإلا فهو مشدَّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم بيع الكلب]

ومن ذلك : حديث الشيخين (أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى
عن ثمن الكلبِ ومهر البغيِّ وحُلوانِ الكاهنِ)^(١) ، مع حديث البيهقي
(نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلبِ إلا كلبَ صيدٍ) ، وفي
رواية : (إلا كلباً ضارياً)^(٢)

فالأول . مشدَّد ، والثاني : محقَّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم بيع السُّنَّور]

ومن ذلك : حديث مسلم . (أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى
عن ثمن السُّنَّور)^(٣) ، وفي رواية : (نهى عن ثمن الهرِّ)^(٤) ، مع قول

(١) صحيح البخاري (٢٢٣٧) ، صحيح مسلم (١٥٦٧) عن سيدنا أبي مسعود الأنصاري
رضي الله عنه .

(٢) السنن الكبرى (٦/٦) ، ورواه الترمذي (١٢٨١) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله
عنه ، ورواه السائي (٣٠٩/٧) عن سيدنا حابر بن عبد الله رضي الله عنهما

(٣) صحيح مسلم (١٥٦٩) نحوه عن سيدنا حابر بن عبد الله رضي الله عنهما

(٤) رواه أبو داود (٣٨٠٧) ، والترمذي (١٢٨٠) عن سيدنا حابر بن عبد الله رضي الله عنهما

عطاء - إن كان بلغه في ذلك شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم - (لا بأس بثمان السُّور)^(١) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : محفّف ، سواء حملنا الأول على التحريم أو كراهة التثريب ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان

[الجمعُ بين الآثار الواردة في حكم بيع المصحف]

ومن ذلك : رواية البيهقي عن ابن عباس وغيره : (أنه كره بيع المصحف ، وأن يُجعل للتجارة)^(٢) ، مع روايته عن الحسن والشعبي : (أنهما كانا لا يريان بذلك بأساً)^(٣) .

فالأول : مشدّد تعظيماً لكلام الله تعالى ، والثاني : محفّف طلباً للوصول إلى الانتفاع به بتلاوة أو غيرها من القربات ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .

[الجمعُ بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم التسمير]

ومن ذلك : حديث أبي داود والبيهقي : أن رجلاً جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ؛ سَعُرْ لِي ، فقال : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَخْفَضُ وَيَرْفَعُ ، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ تَعَالَى وَلَيْسَ لِأَحَدٍ عِنْدِي

(١) رواه البيهقي في « السنن الكبرى » (١١/٦)

(٢) السنن الكبرى (١٦/٦) بحقه .

(٣) السنن الكبرى (١٧/٦) بحقه .

مطلمة» ، وفي رواية : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم . « إن الله تعالى هو المسعر القاص الساسط الزارق »^(١) ، مع رواية مالك والشافعي عن عمر رضي الله عنه : (أنه - أي . عمر - سَعَرَ)^(٢) .

فالأول . محقق ، والثاني . مشدد إن لم يكن عمر فعل ذلك من قتل نفسه ، فقد جاء من طريق أنه رجع عن التسعير ، وقال . (إنما قصدت بذلك الحير للمسلمين)^(٣) ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي المبران .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في غَلَقِ الرَّهْنِ]

ومن ذلك : حديث البيهقي مرفوعاً . « لا يَغْلَقُ الرهنُ بالرهْنِ من صاحبه الذي رهْنُهُ ؛ لَهُ عَمَهُ ، وعليه عَرْمُهُ »^(٤) ، ومعنى : « لا يَغْلَقُ الرهنُ » أي لا يُمَسِّحُ صاحبُ الرهن من مبايعة المرتهن ؛ أي : إن لم أوفِّكَ إلى كذا وكذا فهو لك ، والمراد بـ « عَمَهُ » : رِيادته ، وبـ « عَرْمَهُ » : هلاكه أو نقصه ، مع حديثه أيضاً مرفوعاً . « الرهنُ بما فيه »^(٥) ؛ أي فإذا رهن شخص فرساً مثلاً فَنَقَى في يده . ذهب حق المرتهن .

فالأول : مشدد في الضمان ، والثاني : محقق ؛ لعدم الصمان ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) السنن الكبرى (٢٩/٦) ، سنن أبي داود (٣٤٥١) عن سيدنا أس رضي الله عنه

(٢) الموطأ (٦٥١/٢)

(٣) رواه بحواه البيهقي في « السنن الصغير » (٢٠٢٠)

(٤) السنن الكبرى (٣٩/٦) عن سعيد بن المسيب مرسلاً ، ورواه ابن ماجه (٢٤٤٦)

بلفظ « لا يغلَقُ الرهنُ » عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه

(٥) السنن الكبرى (٤٠/٦) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم المفلس]

ومن ذلك : حديث البيهقي . (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم باع حراً أفلس في دين كان عليه)^(١) ، مع حديث مسلم . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في رجل أصيب في ثمار انتاعها ، فكثر دينه : « نصدقوا عليه » فتصدقوا عليه ، فلم يبلغ ذلك وفاء دينه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خذوا ما وجدتم ، وليس لكم إلا ذلك »^(٢) .

فالأول . مشدد لولا معارضة الإجماع له ، والثاني . محقق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في سنن البلوغ]

ومن ذلك حديث الشيخين عن ابن عمر قال (غرضي رسول الله صلى الله عليه وسلم في القتال ، وأنا ابن [أربع عشرة] سنة ، فلم يُجرني ، فلما كان يوم الخندق وأنا ابن [خمس عشرة] سنة فأجارني)^(٣) ، مع حديث رواه محمد بن القاسم مرفوعاً : « رُفِعَ القلمُ عن ثلاثة : عن الغلام حتى

(١) السنن الكبرى (٥٠ / ٦) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه

(٢) صحيح مسلم (١٥٥٦) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه

(٣) صحيح البخاري (٢٦٦٤) ، صحيح مسلم (١٨٦٨) ، وفي السبع التي بين يدي (أربعة عشر) بذل (أربع عشرة) ، و (خمسة عشر) بذل (خمس عشرة) ، ولثبت موافق لما في « الصحيحين »

يحتلّم ، فإن لم يحتلّم فحتى يكون ابن ثمان عشرة سنة^(١) .

فالأول : مشدّد ، والثاني . محفّف إن صحّ الحديث - فقد قيل : إنه موضوع - ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان^(٢) .

[الجمعُ بين الأحاديث والإجماع الواردين]

في حكم عطية الزوجة من مالها]

ومن ذلك : حديث البيهقي مرفوعاً : « لا يجوز للمرأة عطية في مالها إذا ملك روحها عصمتها » ، وفي رواية : « إذا ملك الرجل المرأة لم تجز عطيتها إلا بإذنه »^(٣) ، وفي رواية لأبي داود والحاكم مرفوعاً : « لا يجوز لامرأة عطية إلا بإذن زوجها »^(٤) ، مع الإجماع على جواز تصرف المرأة في مالها بغير إذن زوجها .

فالأول : مشدّد إن صحّ ، والإجماع : محفّف ؛ فرجع الأمر - بتقدير صحة الحديث الأول - إلى مرتبة التشديد ، والإجماع إلى مرتبة التحفيف .

(١) رواه البيهقي في « المسالك الكبرى » (٥٦/٦) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، وفي « مختصر حلايات البيهقي » (٣٩١/٣) (إنه موضوع ؛ فإن محمد بن القاسم هذا كان يضع الحديث) .

(٢) في هامش (١) (بلغ قراءة والجماعة حاضرون)

(٣) المسالك الكبرى (٦٠/٦) ، ورواه بسنده أبو داود (٣٥٤٦) ، والسنائي (٢٧٨/٦) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه

(٤) مس أبي داود (٣٥٤٧) ، ورواه السنائي (٦٥/٥) عن سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما

[الجمعُ بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم الرجوع

على المحيل إن تعدّر الاستيفاء من المحال عليه]

ومن ذلك : حديث الشيخين مرفوعاً . « فُطِلَ العِيَّ طُلُمٌ ، وإذا أُتِيعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَسْتَعْ »^(١) ، مع رواية البيهقي عن عثمان بن عفان - أنه قال : (ليس على مال امرئ مسلم ثوى)^(٢) ، يعني : حوالة ، بتقدير صحة ذلك عن عثمان ؛ فإن الإمام الشافعي قال . (قد احتج محمد بن الحسن بأن عثمان قال في الحوالة أو الكفالة : يرجع صاحبها لا ثوى على مال امرئ مسلم ، فتقدير ثوت هذا عن عثمان فلا حجة فيه ؛ لأنه لا يُدرى أقال ذلك في الحوالة أو الكفالة)^(٣) .

فإن صحَّ ما ذكر عن عثمان رجع الأمر إلى مرتني الميزان ؛ تحصيل وتشديد ؛ فحديث الشيخين : لا يرى الرجوع على المحيل ، ومقابله يرى الرجوع على المحيل .

[الجمعُ بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم تضمين المستعير]

ومن ذلك : حديث الحاكم والبيهقي مرفوعاً : « على اليد ما أخذت حتى تؤدّيه »^(١) ، وروى البيهقي : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعار

(١) صحيح البخاري (٢٢٨٧) ، صحيح مسلم (١٥٦٤) من سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه

(٢) السنن الكبرى (٧١/٦) ، والثوى : هلاك المال لغة كما في : تاح العروس ،

(توي) ، ويتحقق بالمعبر عن الوصول إلى الحق ؛ كجهد الحوالة وعدم وجود

بينة ، أو أن يموت المحال عليه مغلماً . انظر : الناية شرح الهداية (٤٨٩/٨)

(٣) أورده بحوء البيهقي في السنن الكبرى (٧١/٦)

(٤) السنن الكبرى (٩٠/٦) ، المعتمدك (٤٧/٢) ، ورواه أبو داود (٣٥٦١) ، =

من صفوان بن أمية أدرعاً ، فقال : أغصت يا محمد ؟ فقال : لا ، بل عارئة مضمومة حتى يؤديها إليّ ، فلما أراد ردها إليه فقد منها درع ، فقال صلى الله عليه وسلم لصفوان : « إن شئت غرمتها لك » ، فقال : يا رسول الله ؛ إن في قلبي اليوم من الإيمان ما لم يكن يوم أعرنتك . انتهى^(١)

وكان ابن عباس يضمن العارئة ، وكذلك أبو هريرة كان يضمن من استعار بعيراً فغطب عنه ، وغير ذلك من الآثار^(٢) ، مع أثر البيهقي عن شريح القاضي أنه كان يقول (ليس على المستعير غير المثل ضمان)^(٣) .

فالأول : مشدد في الضمان ، والثاني : مخفف فيه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم ثبوت الشفعة للجار]

ومن ذلك . حديث البخاري عن جابر قال (صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل ما لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق . . فلا شفعة)^(٤) ، مع حديث البخاري وغيره : أن رسول الله

والترمذي (١٢٦٦) عن سيدنا سمرة بن جندب رضي الله عنه

(١) السنن الكبرى (٨٩/٦) ، ورواه أبو ذر (٣٥٦٢) ، والسنن في السنن الكبرى (٥٧٤٨) ، كلهم بنحوه .

(٢) روى هذه الآثار بنحوها البيهقي في « السنن الكبرى » (٩٠/٦)

(٣) السنن الكبرى (٩١/٦)

(٤) صحيح البخاري (٢٢٥٧) .

صلى الله عليه وسلم قال : « الجارُ أحقُّ بسَقِيهِ »^(١) ، قال الأصمعي :
(والسَّقْب : اللَّرِيْق)^(٢) ، ومع حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال : « جارُ الدارِ أحقُّ بالدارِ من غيره »^(٣)

فالأول : مشدّد ، والثاني : مخفّف بجعل الشفعة للجار ، وسيأتي
توجيهه في الجمع بين أقوال العلماء^(٤) ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[الجمعُ بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم ثبوت الشفعة للذمي]

ومن ذلك : حديث البيهقي - وقال : إنه مكسر - : « لا شفعة لليهودي
ولا نصراني »^(٥) ، مع ما رواه البيهقي عن إياس بن معاوية : (أنه قصي
بالشفعة لدمي)^(٦) .

فالأول : مشدّد إن صحَّ الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ،
ومقابله : مخفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) صحيح البخاري (٢٢٥٨) ، ورواه أبو داود (٣٥١٦) عن سيدنا أبي رافع رضي الله
عنه ؛ مولى النبي صلى الله عليه وسلم .

(٢) رواه البيهقي في « السنن الكبرى » (١٠٥/٦)

(٣) السنن الكبرى (١٠٦/٦) ، ورواه أبو داود (٣٥١٧) ، والترمذي (١٣٦٨) عن
سيدنا سمرة بن جندب رضي الله عنه .

(٤) انظر (٤٨/٣) .

(٥) السنن الكبرى (١٠٨/٦) نحوه عن سيدنا أنس رضي الله عنه

(٦) السنن الكبرى (١٠٩/٦) .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم ثبوت الشفعة للصبي]

ومن ذلك : حديث البيهقي مرفوعاً - وقال : إنه منكر - « لا شفعة لعائِب ، ولا صغير ، ولا شريك على شريك إذا سقهُ بالشراء »^(١) ، مع روايته أيضاً عن جابر مرفوعاً - وقال : إنه منكر - « الصبي على شفعته حتى يدرك ، فإذا أدرك : فإن شاء أخذ ، وإن شاء ترك »^(٢)

فالأول : مشدّد ، والثاني : محفّف بالنسبة إلى الصبي إن صحّ ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في المال الذي ثبت فيه الشفعة]

ومن ذلك : حديث مسلم مرفوعاً : « الشفعة في كلِّ شركٍ ؛ ربةً أو حائِط ، لا يصلح أن يبيعَ حتى يؤذِنَ شريكهُ ، فإن باعَ فهو أحقُّ به حتى يؤذِنهُ »^(٣) ، مع ما رواه البيهقي موصولاً : « الشريك شفيعٌ ، والشفعة في كلِّ شيء »^(٤) ، ومع روايته مرفوعاً أيضاً : « الشفعة في العبيد وفي كلِّ شيء »^(٥) .

(١) السنن الكبرى (١٠٨/٦) ، ورواه ابن ماجه (٢٥٠١) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٢) السنن الكبرى (١٠٨/٦) .

(٣) صحيح مسلم (١٦٠٨) بسنده عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٤) السنن الكبرى (١٠٩/٦) ، ورواه الترمذي (١٣٧١) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

(٥) السنن الكبرى (١١٠/٦) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

فالأول : مشدد في أنه لا شفعة في الحيوان ، والثاني : مخفف إن صحَّ الخبر بأنَّ الشفعة في الحيوان وفي كلِّ شيء ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[الجمعُ بين الآثار الواردة في كيفية الأخذ بالشفعة بين الشركاء]

ومن ذلك . ما رواه البيهقي عن شريح أنه قال : (الشفعة على قدر الأنصباء)^(١) ، مع ما رواه عن الفقهاء الذين يُنتهون إلى قولهم في المدينة . (أنهم كانوا يقولون في الرجل له شركاء في دار ، فيسلم إليه الشركاء الشفعة إلا رجلاً واحداً أراد أن يأخذ بقدر حقِّه من الشفعة ، فقالوا : ليس له ذلك ؛ إمَّا أن يأخذها جميعاً ، وإمَّا أن يتركها جميعاً)^(٢) .

فالأول : مخفف ، والثاني مشدد بإلزامه أن يأخذ الكلَّ أو يترك الكلَّ ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[الجمعُ بين الآثار الواردة في حكم تصميم الأجير]

ومن ذلك : ما رواه الشافعي رحمه الله عن شريح القاضي : (أنه كان يصمِّن الأجراء ، وضَمَّن قصَّاراً احترق بيته ، فقال : تصمِّنني وقد احترق بيتي ؟ فقال شريح : أرايت لو احترق بيته هل كنت تترك له أجرك ؟)^(٣) ،

(١) السنن الكبرى (١١٠ / ٦) .

(٢) السنن الكبرى (١١٠ / ٦) .

(٣) رواه البيهقي في السنن الكبرى (١٢٢ / ٦) .

أي . المال الذي عليه لك من جهة معاملة أو غيرها ، وما رواه البيهقي عن علي رضي الله عنه : أنه كان يصمّن القصّار والصبّاغ ، ويقول : (لا تصلح للباس إلا ذلك)^(١) ، مع رواية البيهقي عن علي من وجه آخر وعن عطاء . (أنهما كانا لا يصمّنان صانعاً ولا أجيراً)^(٢) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : محقّف ، مرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[الجمع بين الآثار الواردة في حكم تضمين الإمام في الحدود والتأديب]

ومن ذلك ما رواه البيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : أنه بعث إلى امرأة في تهمة يدعوها إلى مجلسه ، فمرّعت فألقت ما في بطنها ، فأنتى بعصر الصحابة أنه لا ضمان على عمر ، وقالوا له : إنما أنت مؤدّب ، مع ما أفتاه به علي بن أبي طالب رضي الله عنه من الضمان^(٣) .

فالأول : محقّف ، والثاني : مشدّد بتضمين الإمام في الحدود ، والمعلّم في التأديب ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

وفصل بعضهم في ذلك : بين أن يكون التأديب بقدر ما حدث له الشريعة ، أو مع زيادة على ذلك ، فعليه في الرائد الضمان دون الأصلي ؛ لأن ذلك حدّ ثابت في الشريعة لا ضمان فيه^(٤)

(١) السنن الكبرى (١٢٢/٦) بحره .

(٢) السنن الكبرى (١٢٢/٦) بحره .

(٣) السنن الكبرى (١٢٣/٦) بنحوه

(٤) من ذلك ما رواه البحاري (٦٧٧٨) عن سيدنا علي رضي الله عنه قال (ما كنت لأقيم حداً على أحد يموت فأحد في نفسي إلا صاحب الحرم ؛ لأنه لو مات وذبتة ؛ =

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم أخذ الأجر على تعليم القرآن]

ومن ذلك : حديث البخاري مرفوعاً : « أَحَقُّ مَا أَحَدْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى »^(١) ، مع حديث البيهقي عن عبادة بن الصامت : عَلَّمْتُ رَحَلًا الْقُرْآنَ ، فَأَهْدَى إِلَيَّ قَوْسًا ، فذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « إِنْ كُنْتَ تَحِبُّ أَنْ تَطَوَّقَ بِطَوَاقٍ مِنْ نَارٍ .. فَأَقْبِلْهَا » ، وفي رواية أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ : « جَمْرَةٌ تَقْلُدُهَا بَيْنَ كَتِفَيْكَ - أَوْ قَالَ : - تَعْلُقُهَا »^(٢) .

فالأول مخفف ، والثاني : مشدد .

ويصح حمل الأول : على مَنْ بِهِ خِصَاصَةٌ ، والثاني : على أصحاب الثروة وعدم الحاجة إلى مثل ذلك ؛ تعليماً لعبادة على الأجر الدنيوي ، وَلِمَا فِيهِ مِنْ خَرَمِ الْمَرْوَةِ ؛ فَرَجَعَ الْأَمْرُ إِلَى مَرْتَنِي الْمِيزَانِ

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في كسب الحجَّام]

ومن ذلك : حديث البيهقي : (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ كَسْبِ الْحِجَّامِ وَالْقَصَّابِ وَالصَّانِعِ)^(٣) ، مع روايته : (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

وذلك أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُنْهَ)

(١) صحيح البخاري (٥٧٣٧) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما

(٢) السنن الكبرى (١٢٥/٦) ، ورواه يحوه أبو داود (٣٤١٦ ، ٣٤١٧) ، وابن ماجه (٢١٥٧ ، ٢١٥٨) .

(٣) السنن الكبرى (١٢٧/٦) يحوه عن سيدنا عمر رضي الله عنه

صلى الله عليه وسلم احتجم ، وأعطى الحجَّام أجرته ، ولو عَلِمه خبيثاً لم يعطِه (١)

فالأول مشدَّد ، والثاني : مخفَّف بجعل النهي للتنزيه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم قطع السِّدر]

ومن ذلك : حديث البيهقي : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن قطع السِّدر ، وقال : « من قطع سِدْرَةَ صَوَّبَ اللهُ رَأْسَهُ فِي النَّارِ » (٢) ، مع ما رواه البيهقي عن عروة وغيره : (أنهم كانوا يقطعون السِّدر في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلا يُبَكِّر عليهم) (٣) ، ومع حديث البيهقي وغيره في الميت : « اغسلوه بماءٍ وسِدْرٍ » (٤) ، ولو كان قطع السدر منهيّاً عنه لداته لم يأمرنا صلى الله عليه وسلم بغسل الميت به .

فالأول مشدَّد إن صحَّ ، والثاني : مخفَّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) السنن الكبرى (١٢٧/٦) ، ورواه البحاري (٢٢٧٩) ، ومسلم (١٢٠٢) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

(٢) السنن الكبرى (١٣٩/٦) ، ورواه أبو داود (٥٢٣٩) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنه .

(٣) السنن الكبرى (١٣٩/٦) بحواه .

(٤) السنن الكبرى (٣٩٠/٦) ، ورواه البحاري (١٢٦٥) ، ومسلم (١٢٠٦) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

[الجمعُ بين الأحاديث والآثار الواردة

في منع الضرر بالحارِ وامرأة المفقود]

ومن ذلك : حديث البيهقي مرفوعاً : « لا ضرر ولا ضرار »^(١) ، مع حديث البيهقي أيضاً : « مَنْ سَأَلَ جَارَهُ أَنْ يَمُرَّ خَشْبَةً فِي جِدَارِهِ . فَلَا يَمْنَعُهُ »^(٢) .

فالأول محقق ، والثاني : مشدد بدلً على إجمار الجار على تمكين جاره من وضع خشبه في جداره ، مع أنه مشترك الدلالة على أن قواعد الشريعة تشهد بأن كلَّ مسلم أحقُّ بماله ، فرجع الأمر إلى مرتبي الميزان .

قال الإمام الشافعي (وأحسب أن قضاء عمر رضي الله عنه في امرأة المفقود من بعض هذه الوجوه التي يُمنع فيها الضرر بالمرأة إذا كان الضرر عليها أسير من صرّها إلى بيان موته ، كما قضى به علي بن أبي طالب ، وقال إنها امرأة ابتليت فلتصبر ، لا تكسح حتى يأتيها يقين موت زوجها)^(٣) .

فرجع الأمر في هذه المسألة كذلك إلى تحميم بالتزويج ، وتشديد بالصبر إلى تبين موته ، كما في مرتبي الميزان .

(١) السنن الكبرى (٧٠ / ٦) عن عمرو بن يحيى عن أبيه مرسلاً ، ورواه ابن ماجه موصولاً (٢٣٤٠) عن سيدنا عباد بن الصامت رضي الله عنه ، و (٢٣٤١) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

(٢) السنن الكبرى (١٥٧ / ٦) ، ورواه يحموه البخاري (٢٤٦٣) ، ومسلم (١٦٠٩) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) أورده البيهقي في « السنن الكبرى » (١٥٨ / ٦)

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في مدّة التعريف باللفظة]

ومن ذلك حديث اللفظة الذي رواه البيهقي من : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قصص بأنها تُعرّف سنة)^(١) ، مع حديثه أيضاً : (أنها تُعرّف وقتاً واحداً ، ثم يأكلها أو يتنعم بها)^(٢)

فالأول . مشدّد ، والثاني محقّق إن لم يصحّ وجود الاضطراب للواحد .

واستدلوا للثاني : بأنّ علياً رضي الله عنه وجد ديناراً ، فأتى به فاطمة فعرضت ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : « هو رزق ساقه الله إليكم » فاشترى به عليٌّ لحماً ودقيقاً وطسحوا وأكلوا^(٣) ؛ وإنّ هذا يدلّ على أنّ علياً أتمق الديار قل التعريف في الوقت ، أو أنّه عرّفه في ذلك الوقت فقط ، ورأى ذلك كافياً في التعريف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم توريث ذوي الأرحام]

ومن ذلك : ما رواه البيهقي مرفوعاً من توريث ذوي الأرحام^(٤) ،

(١) السنن الكبرى (١٨٥ / ٦) ، ورواه البخاري (٩١) ، ومسلم (١٧٢٢) ، كلّهم بسحوه عن سيدنا زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه .

(٢) السنن الكبرى (١٩٤ / ٦) بسحوه عن سيدنا علي رضي الله عنه

(٣) رواه بسحوه السهفي في السنن الكبرى (١٩٤ / ٦) ، وأبو داود (١٧١٤)

(٤) السنن الكبرى (٢١٤ / ٦) بسحوه عن سيدنا عمر رضي الله عنه ، ورواه بسحوه أبو داود =

مع حديثه - كالحاكم - من عدم توريثهم^(١) .

فالأول : مخفف على ذوي الأرحام ، مشدد على بقية الورثة ،
والثاني : عكسه ، ولكل من الحديثين قصة طويلة تركها ذكرها اختصاراً ؛
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم الولاية على اليتيم]

ومن ذلك : حديث البيهقي وغيره . أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لأبي ذرٍّ . « إني أحبُّ لك ما أحبُّ لنفسي ؛ لا تليَنَّ مالَ یتیم »^(٢) ، مع
حديثه كالبخاري : « أنا وكافل الیتیم في الجنة كهاتين » ، وأشار بالسبابة
والتي تليها^(٣) .

فالأول : مشدد يشير إلى أنَّ الأولى بالصعيف ترك الولاية على مال
الیتیم ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(٢٨٩٩) عن سيدنا المقدم أبي كريمة رضي الله عنه ، وفيهما « الحال وارث من
لا وارث له » .

(١) السنن الكبرى (٢١٢/٦) بحوه عن عطية بن يسار مرسلاً ، المستترك (٣٤٢/٤) .
(٣٤٣) بحوه عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، ونعظ الحاكم أقبل
رسول الله صلى الله عليه وسلم على حماد ، فلقبه رجل ، فقال يا رسول الله ؛ رجل
ترك عنته وحالته ؛ لا وارث له غيرهما ، قال فرفع رأسه إلى السماء ، فقال . « اللهم
رجل ترك عنته وحالته لا وارث له غيرهما » ثم قال « أين السائل ؟ » قال ها أنا ذا ،
قال : « لا ميراث لهما »

(٢) السنن الكبرى (١٢٩/٦) ، ورواه مسلم (١٨٢٦)

(٣) السنن الكبرى (٢٨٣/٦) ، صحيح البخاري (٥٣٠٤) عن سيدنا سهل بن سعد
الساعدي رضي الله عنه

[الجمعُ بين الآثار الواردة في حكم تضمين الوديع]

ومن ذلك ما رواه البيهقي عن أبي بكر رضي الله تعالى عنه من (أنه لا ضمان على وديع)^(١) ، مع ما رواه عن عمر رضي الله عنه : (أنه صمّر الوديع)^(٢) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد إن ثبت أنه ضمّه من غير تعريض ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم الصدقة على أهل الكتاب]

ومن ذلك : حديث الشيخين مرفوعاً « صدقة تؤخذ من أعيانهم فتُرَدُّ على فقرائهم »^(٣) ، مع حديث البيهقي مرفوعاً - إن صحَّ رفعه - « تصدّقوا على أهل الأديان »^(٤) .

فالأول : مشدد بصرفها إلى المسلمين فقط ، والثاني : محقق إن لم يُحمّل على صدقة التطوّع ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم الولي في الكاح]

ومن ذلك ما رواه البيهقي وغيره مرفوعاً وموقوفاً « لا نكاح إلا بولي »^(٥) ، مع ما رواه البيهقي أيضاً مرفوعاً وموقوفاً « الأئمة أحقُّ بنفسها

(١) السنن الكبرى (٢٨٩/٦) بحواه .

(٢) السنن الكبرى (٢٨٩/٦) بحواه .

(٣) صحيح البخاري (١٤٩٦) ، صحيح مسلم (١٩) عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

(٤) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » (١٠٤٩٩) عن سعد بن حير مرسلاً

(٥) السنن الكبرى (١٠٦/٧) عن السيدة عائشة رضي الله عنها ، ورواه أبو داود =

من وليها ، والبكرُ تُستأذنُ في نفسها . « الحديث ، وفي رواية :
« الثيبُ » بدل « الأيم » (١)

فالأول . مشدد ، والثاني : محقق ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم شارك
بين الأيم والولي ، ثم قدمها بقوله : « أحق » ، وقد صحَّ العقد منه ،
فوجب أن يصحَّ منها ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[الجمعُ بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم نكاح المحلل]

ومن ذلك : حديث البيهقي مرفوعاً . « لعنَ اللهُ المحلل والمحللَ
لَهُ » (٢) ، وسئل ابن عمر عن تحييل المرأة لزوجها فقال (ذلك
السُّعاج) (٣) ، مع ما عليه الجمهور من الصحة إذا لم يُشَرَط ذلك في
العقد (٤) ؛ فإنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم لما سمَّاه محللاً دلَّ على
صحة النكاح ؛ لأن المحلل هو الميث للحل ، فلو كان فاسداً لما سمَّاه
محللاً ؛ فرجع الأمر فيه إلى مرتبتي الميزان ؛ تخفيف وتشديد .

(٢٠٨٥) ، والترمذي (١١٠١) عن سيدنا أبي موسى رضي الله عنه

(١) السنن الكبرى (١١٥ / ٧) ، ورواه مسلم (١٤٢١) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

(٢) السنن الكبرى (٢٠٨ / ٧) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، ورواه أبو داود

(٢٠٧٦) ، وابن ماجه (١٩٣٥) عن سيدنا علي رضي الله عنه

(٣) رواه البيهقي في « السنن الكبرى » (٢٠٨ / ٧)

(٤) وهو مذهب الحنابلة والشافعية ، وانظر « السبيل شرح الهداية » (٤٨٠ / ٥) ، و« النور »

(٢٧٩ / ٩)

وبصَّحُ حمل الأول : على ذوي المروءة من العلماء والأكابر ، والثاني
على غيرهم ؛ كآحاد العوام .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة

في حكم اجتناب المريض بمرض مُعْدٍ]

ومن ذلك : حديث مسلم وغيره : « لا عدوى ولا صفراء ولا هامة »^(١) ،
مع حديث البيهقي : « وِمْرٌ مِنَ الْمَجْذُومِ مَرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ »^(٢) .
فالأول : مشدّد ، والثاني : مخفّف .

وبصَّحُ حمل الثاني : على ضعفاء الحال في الإيمان واليقين ، والأول :
على مَنْ كان كاملاً في ذلك ؛ فرفع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم العَزَلِ]

ومن ذلك : حديث الشيخين عن جابر قال : (كُنَّا نَعْرَلُ ، وَالْقِرَاءُ
يَنْتَرِلُ)^(٣) ، زاد البيهقي . (فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمْ
يَنْتَهِنَا عَنْهُ)^(٤) ، مع ما رواه البيهقي عن عمر وعلي وغيرهما من النبي
عنه^(٥) .

(١) صحيح مسلم (٢٢٢٠) ، ورواه البخاري (٥٧١٧) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله
عنه

(٢) السنن الكبرى (٢١٨/٧) ، ورواه البخاري (٥٧٠٧) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله
عنه

(٣) صحيح البخاري (٥٢٠٨) ، صحيح مسلم (١٣٦/١٤٤٠)

(٤) السنن الكبرى (٢٢٨/٧) ، ورواه مسلم (١٣٨/١٤٤٠)

(٥) السنن الكبرى (٢٣١/٧) .

فرجع الأمر فيه إلى مرتبتي الميزان ؛ تخفيف وتشديد

وكذلك القول في رواية البيهقي المفصلة بين الحرّة والأمة ؛ وهو : (أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن العزل عن الحرّة إلا بإذنها ، بخلاف الأمة)^(١) ؛ هو يرجع إلى تخفيف وتشديد .

[الجمعُ بين الأحاديث والآثار الواردة في المرأة يموت زوجها

ولم يدخل بها ، ولم يسم لها مهراً]

ومن ذلك : حديث البيهقي وغيره : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في رجل تزوّج امرأة ، فمات ولم يدخل بها ، ولم يفرض لها . بأن لها الصّدّاق كاملاً ، وعليها العِدّة ، ولها الميراث)^(٢) ، مع حديثه عن ابن عمر : (أنه قضى أن لا صدّاق لها)^(٣) .

فالأول : مشدّد بجعل الصّدّاق على الزوج ، والثاني : مخفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) السنن الكبرى (٢٣١ / ٧) ، ورواه الإمام أحمد في مسنده ، (٣١ / ١) من سبيلنا عمر رضي الله عنه .

(٢) السنن الكبرى (٢٤٥ / ٧) ، ورواه أبو داود (٢١١٤) من سبيلنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

(٣) السنن الكبرى (٢٤٦ / ٧) .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم

الدخول بالزوجة قبل إعطائها شيئاً]

ومن ذلك . حديث البيهقي : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مع علياً أن يدخل على فاطمة حين تروّجها إلّا بعد أن يعطيها شيئاً ؛ أي : من صداقتها ، وأنه أعطاها درعه الحُطْمِيَّة قبل دخوله بها)^(١) ، وكان ابن عباس يقول : (إذا تكح الرجل امرأة ، فسئِن لها صداقاً ، فأراد أن يدخل عليها . . فليلق إليها رداءً أو خاتماً إن كان معه)^(٢) ، مع حديث البيهقي (أن رجلاً تروّج امرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فجهرها صلى الله عليه وسلم إليه من قبل أن ينقذه شيئاً) ، وفي رواية (أنه كان مُعِيراً ، فلما أيسر ساق إليها شيئاً)^(٣) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : محفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث .

[الجمعُ بين الآثار الواردة في حكم المهر

إن تحقّقت الخلوة دون الدخول]

ومن ذلك : ما رواه مالك والشافعي : (أن عمر بن الخطاب قضى في المرأة يتروّجها الرجل أنه إذا أُرْجِيَتِ الستور فقد وجب الصداق)^(٤) ، مع

(١) السنن الكبرى (٢٥٢/٧) ، ورواه أبو داود (٢١٢٦) ، كلاهما بحواه

(٢) السنن الكبرى (٢٥٣/٧) .

(٣) السنن الكبرى (٢٥٣/٧) ، ورواه أبو داود (٢١٢٨) ، كلاهما بحواه عن السيدة

عائشة رضي الله عنها

(٤) الموطأ (٥٢٨/٢)

قول ابن عباس . (إنَّ عليه نصف الصَّدَاق ، وليس لها أكثر من ذلك)^(١) ،
أي . لأنه لم يشت أُنْهَ منها ، وقضى بذلك شريح ، لنكته حُلْفُ الروح بالله
أنه لم يقرنها ، وقال له . (لك نصف الصَّدَاق)^(٢) .

فالأول : مشدَّد ، والثاني . مخفَّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم التَّهْيِئِ في الأَفْرَاح]

ومن ذلك : حديث البحاري . (أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم يهن
عن التَّهْيِئِ)^(٣) ، وفي رواية للبيهقي (يهن عن تَهْيِئِ العلماء)^(٤) ، مع
حديث البيهقي . أنه صلى الله عليه وسلم تروَّج بعض نسائه ، فثُر عليه
التمر ، ثم قال بحمض صوت « مَرُّ شَاءَ فليستْهت »^(٥) .

فالأول . مشدَّد ، والثاني . مخفَّف إن صحَّ الخبر ؛ فرجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان .

[الجمعُ بين الآثار الواردة في حكم طلاق الشُّكْرَانِ]

ومن ذلك . ما رواه البيهقي عن علي : (كلُّ الطلاق جائز إلا طلاق

(١) رواه بحوه الهقي في « الس الكبرى » (٢٥٤ / ٧)

(٢) رواه بحوه لبيهقي في « الس الكبرى » (٢٥٥ / ٧)

(٣) صحيح البخاري (٢٤٧٤) عن سدا عبد الله بن يزيد الأنصاري رضي الله عنه ،

والشَّهْنِ ما أحد من مال العبر قهراً جهاراً ، والمراد به ها الثَّار - من تمر وبحوه -

الذي يكون في الأفراح ؛ كالعرس انظر « فتح الباري » (١٢٠ / ٥)

(٤) السنن الكبرى (٢٨٧ / ٧) بحوه عن سيدنا أبي مسعود رضي الله عنه موقوفاً

(٥) الس الكبرى (٢٨٧ / ٧) بحوه عن السيدة عائشة رضي الله عنها

المعتوه^(١) ، وكان سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار يقولان : (إذا طُلّق السكران جاز طلاقه ، وإن قُتل مسلماً قُتل به)^(٢) ، مع رواية البيهقي عن عثمان بن عفان أنه قال (ليس للمجنون ولا للسكران طلاق)^(٣) .
 فالأول : مشدّد ، والثاني : محطّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[الجمعُ بين الآثار الواردة في حكم توريث المطلقة المبتوتة في مرض الموت]

ومن ذلك : ما رواه البيهقي وغيره . (أن عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه ورث من طُلِّقت في مرض الموت طلاقاً مستوناً)^(٤) ، مع ما رواه البيهقي عن ابن الزبير : (أنه أفتى بعدم إرثها)^(٥) .

فالأول : محطّف ، والثاني : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[الجمعُ بين الآثار الواردة في حكم زوجة المفقود]

ومن ذلك : ما رواه الشافعي والبيهقي عن علي رضي الله تعالى عنه أنه قال : (امرأة المفقود . امرأته ؛ لا تتزوَّج ، فإذا قدم وقد تزوّجت . فهي

(١) السنن الكبرى (٣٥٩/٧) ، ورواه الترمذي (١١٩١) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً .

(٢) رواه البيهقي في « السنن الكبرى » (٣٥٩/٧) .

(٣) السنن الكبرى (٣٥٩/٧) .

(٤) السنن الكبرى (٣٦٢/٧) ، ورواه الإمام مالك في « الموطأ » (٥٧٢/٢) ، كلاهما بسنده .

(٥) السنن الكبرى (٣٦٢/٧) بسنده .

امراته ؛ إن شاء طلق ، وإن شاء أمسك (١) ، مع ما رواه مالك والشافعي والبيهقي عن عمر بن الخطاب أنه قال : (أيما امرأة فقدت زوجها ؛ لم تدبر أبى يموت .. فإنها تنتظر أربع سنين ، ثم تنتظر أربعة أشهر وعشراً ، ثم تحل) ، وبه قضى عثمان بن عفان رضي الله عنه بعد عمر (٢) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في عدد الرضعات المحرمة]

ومن ذلك ما رواه مالك والشافعي ومسلم عن عائشة : (كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يُحرّم من ، ثم نسخن بخمس معلومات يُحرّم من) (٣) ، مع ما رواه البيهقي عن علي وابن الزبير وابن مسعود وابن عمر : أنهم كانوا يقولون : (يُحرّم من الرضاع قليلة وكثيرة) (٤) .

فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان (٥) .



(١) مسند الإمام الشافعي (٢٠٨) ، السنن الكبرى (٤٤٤/٧)

(٢) الموطأ (٥٧٥/٢) ، السنن الكبرى (٤٤٥/٧)

(٣) الموطأ (٦٠٨/٢) ، مسند الإمام لشافعي (٦٦) ، صحيح مسلم (٢٤/١٤٥٢)

(٤) السنن الكبرى (٤٥٨/٧) .

(٥) في هامش (أ) : (بلغ نظر مولفه ، أملاء وكتبه) .

فصل

في بيان امثلة مرتبتي الميزان

من كتاب البحر إلى آخر ابواب الفقه

[الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم القصاص للكافر من المسلم]

فمن ذلك حديث البيهقي وغيره مرفوعاً : « لا يُقتل مسلم بكافر »^(١) ، وفي رواية : « بمشرك » ، مع حديث البيهقي : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل مسلماً بمعاهد ، وقال : « أنا أكرم من وقني بذيمة »^(٢) .

إن صحَّ الحديث والآثار عن الصحابة في ذلك . فالأول : محقق ، والثاني . مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم القصاص للعبد من الحر]

ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعاً : « من قتل عبداً قتلناه ، ومن جده عبداً جددناه ، ومن حصاه خصيناه »^(٣) ، مع حديثه أيضاً مرفوعاً : « لا يُقاد

(١) السنن الكبرى (٢٨ / ٨) ، صحيح البخاري (١١١) عن سيدنا علي رضي الله عنه

(٢) السنن الكبرى (٢٠ / ٨) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما

(٣) السنن الكبرى (٣٥ / ٨) ، ورواه يحمزة أبو داود (٤٥١٥) ، والترمذي (١٤١٤) عن

سيدنا سمرة بن جندب رضي الله عنه

مملوكٌ من مالِكِهِ ، ولا ولدٌ من والدِهِ ^(١) ، وكان أبو بكر وعمر يقولان :
(لا يُقتل المسلم بعبدِهِ ، ولكن يصرب ، ويُطال حسُهُ ، ويُخرمُ
سَهْمُهُ) ^(٢) .

إن صحَّ الحديث والأثران فالأول : مشدّد ، والثاني : مخفّف + فرجع
الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في دية الجنين]

ومن ذلك : حديث الشيخين وغيرهما (أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قضى في امرأة ضُربت فطرحت جينها . بغرة + عبد أو أمة) ^(٣) ، مع
حديث البيهقي وغيره . (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين
بغرة + عبد أو أمة أو فرس أو بغل) ^(٤) ، ومع حديثه أيضاً . (أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قضى في جنين المرأة بمئة شاة) ، وفي رواية . (بمئة
وعشرين شاة) ^(٥) .

فالأول والثالث بروايتيه : مشدّدان من حيث الحصر ، وقد تكون الشياه

(١) السنن الكبرى (٣٦/٨) ، ورواه الحاكم في المستدرک (٢١٦/٢) عن سيدنا عمر
رضي الله عنه .

(٢) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي السُّنَنِ الْكُبْرَى (٢٧/٨)

(٣) صحيح البخاري (٦٩٠٤) ، صحيح مسلم (١٦٨١) ، ورواه البيهقي في السنن
الكبرى (١١٢/٨) ، كلهم بحقه من سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه

(٤) السنن الكبرى (١١٥/٨) ، ورواه أبو داود (٤٥٧٩) ، والترمذي (١٤١٠) عن
سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٥) السنن الكبرى (١١٥/٨) ، ورواه بحقه أبو داود (٤٥٧٨) عن سيدنا بريدة رضي الله عنه

أعلن قبيحةً من العبد أو الأمة ، والثاني - إن صحَّ - : مخفَّف من حيث التخيير ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[الجمعُ بين الآثار الواردة في حكم قتل الساحر]

ومن ذلك : ما رواه الشافعي والبيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال (اقتلوا كلَّ ساحر وساحرة)^(١) ، مع ما نقله عن ابن عمر عن عثمان رضي الله عنه (أنه عاب عليَّ من قتل الساحر)^(٢) .

فالأول - مشدَّد ، والثاني : مخفَّف ، ويؤيِّده قوله صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله ، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام ، وحسابهم على الله »^(٣) ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[الجمعُ بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم استئابة المرتد]

ومن ذلك : حديث البيهقي وغيره مرفوعاً : « من بدل دينه فاقتلوه »^(٤) ؛ يعني : في الحال ، مع حديثه عن عليٍّ رضي الله عنه (أنه يُستأب ثلاث مرات ، فإن لم يتب قُتِل)^(٥) ، ومع حديث مالك والشافعي

(١) السنن الكبرى (١٣٦/٨) ، ورواه بنحوه أبو داود (٣٠٤٣)

(٢) السنن الكبرى (١٣٦/٨) بنحوه

(٣) رواه البخاري (١٣٩٩) ، ومسلم (٢١) عن سيدنا عمر رضي الله عنه

(٤) السنن الكبرى (١٩٥/٨) ، ورواه البخاري (٣٠١٧) عن سيدنا عبد الله بن عباس

رضي الله عنهما .

(٥) السنن الكبرى (٢٠٧/٨) .

والبيهقي عن عمر أنه قال : (يُحس ثلاثة أيام ، ثم يستاب)^(١) .

قال أول : مشدد ، والباقي : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[الجمعُ بين الأحاديث والآثار الواردة

في حكم ثبوت الحدِّ بالتعريض بالقذف]

ومن ذلك : حديث البخاري والبيهقي في حديث طويل يؤخذ منه : (أنه

لا حدٌ إلا في قذفٍ صريحٍ بَيِّن)^(٢) ، مع ما رواه البيهقي وغيره عن عمر .

(أنه كان يضرب الحدَّ في التعريض)^(٣)

قال أول : مخفف ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم التفريم بأخذ ضعف القيمة]

ومن ذلك : حديث البيهقي : أن رجلاً قال : يا رسول الله ؛ ما ترى في

حريسة الجبل ؟ قال : « هي ومثلها والنكاح » ، قال يا رسول الله ؛

(١) الموطأ (٧٣٧ / ٢) ، مسند الشافعي (٢٨٦) ، السنن الكبرى (٢٠٦ / ٨) ، كلهم بنحوه

(٢) يقصد الحديث الذي رواه البخاري (٦٨٤٧) ، ومسلم (١٥٠٠) ، والبيهقي في « السنن الكبرى » (٤١٠ / ٧) ، عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه أعرابي ، فقال يا رسول الله ؛ إن امرأتي ولدت حلاماً أسود ، فقال ؛ هل لك من إبل ؟ قال ؛ نعم ، قال ؛ ما ألوانها ؟ قال ؛ حمراء ، قال ؛ هل فيها من أوزق ؟ قال ؛ نعم ، قال ؛ فأني كان ذلك ؟ قال ؛ أراه حرق نرحة ، قال ؛ فلعن أبك هذا برعه عرق ؛

(٣) السنن الكبرى (٢٥٢ / ٨) ، مسند الدارقطني (٣٤٧٦)

فكيف ترى في الثمر المعلق؟ قال: «هو ومثله معه والكمال»^(١)، مع حديث الشافعي: (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قصص في ناقة الرء بن عازب.. أن على أهل الأموال حفظها بالنهار، وما أفسدت المواشي بالليل فهو ضامن على أهلها)^(٢)، قال الشافعي: (وإنما يضمنون ذلك بالقيمة لا بقيمتين، ولا يُقبل قول المدعي في مقدار القيمة؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «البينة على المدعي، واليمين على المدعى عليه»^(٣)).

فالأول: يقتضي تضعيف العرامة، والثاني: يقتضي عدم تضعيفها، وأن عقوبة السارق إنما هي في الأبدان لا في الأموال؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان.

[الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم قطع يد خائن الأمانة]

ومن ذلك: حديث البيهقي: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ليس على المختلس، ولا على المتشبه، ولا على الحائن.. قطع»^(٤).

(١) السلس الكبير (٢٧٨/٨)، ورواه السائي (٨٥/٨) عن سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٢) مسند الإمام الشافعي (٣٥٨).

(٣) رواه البيهقي في السلس الكبير (٢٧٩/٨)، وحديث «البينة على المدعي»

رواه الشافعي في مسنده (٦٤١) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وروى أصله البخاري (٢٥١٤).

(٤) السلس الكبير (٢٧٩/٨)، ورواه بسحوه ابن حبان (٤٤٥٨) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

مع روايته : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع المحرومية التي كانت تستعير الحلبي والمتاع على السنة الناس ، ثم تجرده)^(١) .

فالأول مخفف ، والثاني : مشدد . إن ثبت أن المحرومية قُطعت بسبب الخيانة ؛ إذ قد يكون أنها إما قُطعت بسبب السرقة في وقت آخر . فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم شرب قليل ما أسكر كثيره]

ومن ذلك : حديث البيهقي وغيره مرفوعاً : « أنهاكم عن قليل ما أسكر كثيره »^(٢) ، وفي رواية : « ما أسكر كثيره فقليله حرام »^(٣) ، مع حديث البيهقي مرفوعاً : « اشربوا ، ولا تسكروا »^(٤)

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف إن صح ؛ لأن علة التحريم عدد من قال بذلك إنما هي الإسكار ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) السنن الكبرى (٢٨٠ / ٨) بسنده عن السيدة عائشة رضي الله عنها

(٢) السنن الكبرى (٢٩٦ / ٨) ، ورواه السانني (٣٠١ / ٨) عن سيدنا سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه

(٣) السنن الكبرى (٢٩٦ / ٨) ، ورواه أبو داود (٣٦٨١) ، والترمذي (١٨٦٥) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٤) السنن الكبرى (٢٩٨ / ٨) ، ورواه السانني (٣٢٠ / ٨) من قول السيدة عائشة رضي الله عنها ، وقال بعده (وهذا أيضاً غير ثابت ، وفرصاته هذه - أحد رواة هذا الحديث - لا يدري من هي ، والمشهور عن عائشة خلاف ما روت عنها فرصاته)

[الجمعُ بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم قتل مَنْ لم يباشِر القتال]

ومن ذلك . ما رواه البيهقي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه : لما أرسل يزيد بن أبي سفيان أميراً على العِراءِ أنه قال له : (ستجد أقواماً زعموا أنهم حبسوا نفوسهم في الصوامع لله تعالى ، فدرهم وما زعموا أنهم حبسوا نفوسهم له) ، وفي رواية : (فتركهم وما حبسوا له أنفسهم)^(١) ، مع ما رواه البيهقي أيضاً عنه : (أن الصحابة قتلوا شيخاً قد طعن في السن ، لا يستطيع قتالاً ، ثم أحرروا بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلم يكره)^(٢) .
فالأول . محقق على الرهان ، والثاني : مشدد عليهم ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي العيزان .

[الجمعُ بين الأحاديث والآثار الواردة في وقت الأضحية]

ومن ذلك . ما رواه البيهقي عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول : (أيام التضحية يوم العيد ويومان بعده)^(٣) ، مع ما قاله ابن عباس . (التضحية ثلاثة أيام بعد يوم العيد)^(٤) ، ومع ما رواه البيهقي مرفوعاً : « الضحايا إلى آخر الشهر لمن أراد أن يستأنس في ذلك »^(٥) .

(١) السنن الكبرى (٨٩/٩) .

(٢) السنن الكبرى (٩١/٩) ، ورواه البخاري (٤٣٢٣) ، ومسلم (٢٤٩٨) ، كلهم بنحوه عن سيدنا أبي موسى الأشعري رضي الله عنه .

(٣) السنن الكبرى (٢٩٧/٩) بنحوه .

(٤) السنن الكبرى (٢٩٦/٩) بنحوه .

(٥) السنن الكبرى (٢٩٧/٩) عن أبي سلمة وسليمان بن يسار مرسلأ .

فالأثر الأول : مشدد ، ومقابلته : محقق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في العقبة عن الذكر والأنثى]

ومن ذلك . حديث البيهقي مرفوعاً : « يُدْنَحُ عَنِ الْعَلَامِ شَاتَانِ
مَكَامَتَانِ ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ ؛ لَا يَصْرُكُمُ ذُكْرَانًا كَرٌّ أَمْ إِبَانًا »^(١) ، مع حديثه
أيضاً . (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَزَّ عَنْ الْحَسَنِ كَشَأً ، وَعَنِ
الْحُسَيْنِ كَشَأً)^(٢) .

فالأول : مشدد في عقيقة العلام ، والثاني : محقق فيها ؛ فرجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم لحم

بعض الحيوانات ؛ كالأرنب والضب]

ومن ذلك . ما رواه البيهقي وغيره . (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ أَكَلَ مِنْ لَحْمِ الْأَرْنَبِ)^(٣) ، مع حديث البيهقي : أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

(١) السنن الكبرى (٣٠٠ / ٩) ، ورواه أبو داود (٢٨٣٤) ، وإسناده (١٥١٦) عن
السيدة أم كزُر المخرامية الكعبية رضي الله عنها

(٢) السنن الكبرى (٣٠٢ / ٩) ، ورواه أبو داود (٢٨٤١) عن سيدنا عبد الله بن عباس
رضي الله عنهما .

(٣) السنن الكبرى (٣٢٠ / ٩) ، ورواه البخاري (٢٥٧٢) ، كلاهما نحوه عن سيدنا أنس
رضي الله عنه .

وسلم قال في الأرنب : لا آكلها ولا أحرُمها^(١) .

فالأول . مخفَّف ، والثاني : فيه نوع تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان .

وكذلك الحكم فيما ورد في الصنع والتعلب والقنفذ والحيل والجلالة^(٢) . . .
كلُّه يرجع إلى مرتبتي الميزان .

ومن ذلك . ما رواه البيهقي وغيره : (أَنَّ الضَّبَّ أَكَلَ عَلَى مائدة
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر
إليهم وهم يأكلون)^(٣) ، مع حديث البيهقي : (أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
نَهَى عَنْ أَكْلِ الضَّبِّ)^(٤) .

فالأول . مخفَّف ، والثاني . مشدَّد ؛ فرجع الأمر فيه إلى مرتبتي
الميزان

(١) السنن الكبرى (٢١٩/٩) بحواه عن سيدنا عبد الرحمن بن معقل السلمي رضي الله
عنه .

(٢) يقول البيهقي في « السنن الكبرى » (٣٢٢/٩) عن الحلَّاء : (وهى الإبل التي يكون
أكثر علمها الميرة ، وأرواحُ العذرة توجد في عرقها وجربها - أي لحمها - ، قال
الشافعي رحمه الله وفي معنى الإبل البقر والعم وغيرهما مشاير كل)

(٣) السنن الكبرى (٢٢٣/٩) بحواه عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، ورواه
بحواه البخاري (٥٣٩١) ، ومسلم (١٩٤٦) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله
عنهما .

(٤) السنن الكبرى (٣٢٦/٩) عن سيدنا عبد الرحمن بن شبل رضي الله عنه .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم كسب الحجَّام]^(١)

ومن ذلك : حديث الشيخين : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كسب الحجَّام)^(٢) ، وفي رواية : (نهى عن ثمن الدم)^(٣) ، مع حديث الشيخين أيضاً (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم ، وأمر للمحاجم بصاعين من طعام)^(٤) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : مخفّف ؛ فارجع الأمر إلى مرتني الميراث

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم الكيّ]

ومن ذلك : حديث البخاري وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن كانَ في شيءٍ من أدويتكم خيرٌ فهي شرطة الحجَّام ، أو شربة عسلٍ ، أو لذعةٌ بئارٍ توافقُ الداءَ ، وما أحبُّ أن أكتوي »^(٥) ، مع حديث البيهقي : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كوى أسعد بن زُرارة من الشَّوكة)^(٦) ، (واكتوى ابن عمر من [اللَّقْوَة] ، وكوى ابنه)^(٧) .

(١) سبق الجمع بين بعض الأحاديث الواردة في المسألة ذاتها (١/٤٣٧-٤٣٨)

(٢) صحيح مسلم (١٥٦٨) بحروء عن سيدنا رافع بن خديج رضي الله عنه

(٣) صحيح البخاري (٢٠٨٦) عن سيدنا أبي جعفر رضي الله عنه

(٤) صحيح البخاري (٥٦٩٦) ، صحيح مسلم (٦٢/١٥٧٧) عن سيدنا أسد رضي الله عنه

(٥) صحيح البخاري (٥٦٨٣) ، ورواه مسلم (٧١/٢٢٠٥) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٦) السنن الكبرى (٣٤٢/٩) ، ورواه الترمذي (٢٠٥٠) عن سيدنا أسد رضي الله عنه

(٧) السنن الكبرى (٣٤٣/٩) ، ورواه الإمام مالك في «الموطأ» (٩٤٤/٢) ، وفي =

فالأول : كالمشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم الانتعاع بالسَّمن المتنجس ونحوه]

ومن ذلك . حديث الحاكم والبيهقي : أنَّ رسول الله صلى الله عليه
وسلم سئل عن فارة وقعت في سمن ، فقال . « ألقوها وما حولها وكلُّوا
باقيتها » ، فقيل . يا رسول الله ؛ أفرأيت إن كان السمن مائعاً ؟ فقال :
« انتفعوا به ولا تأكلوه »^(١) ، مع حديث البخاري والحاكم مرفوعاً :
« إنَّ الله ورسوله حَرَّمَ بيعَ الخمرِ والميتةِ والخزيرِ » ، فقيل :
يا رسول الله ؛ أفرأيت شحوم الميتة ؛ فإنه يُطلى بها السفن ، ويُلحَن بها
الحلود ، ويستصبح بها الناس ؟ فقال : « لا ، هو حرام »^(٢)

فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد .

ويصحُّ حمل الأول : على أهل الحَصاصة ، والثاني : على أهل الرفاهية
والثروة ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

السَّخ التي بين يدي (اللوكة) بدل (اللقوة) ، والمثبت موافق لما في « السس
الكبرى » ، و« الموطأ » ، وفي « مختار الصحاح » . (اللقوة : داء في الوحه)

(١) السس الكبرى (٣٥٤ / ٩) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، وروى أصله
الحاري (٢٣٥) عن السيدة ميمونة رضي الله عنها

(٢) صحيح الحاري (٢٢٣٦) ، ورواه مسلم (١٥٨١) عن سيدنا جابر بن عبد الله
رضي الله عنهما .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم الحلف بالآباء]

ومن ذلك : حديث الشيخين : أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الحلف بغير الله ، وقال : « لا تحلفوا بأبائكم »^(١) ، مع حديث الحاكم وغيره : أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في رجل بايعه على الصلاة وغيرها : « أفلح وأبيه إن صدق »^(٢) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : مخفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .

[الجمعُ بين الآثار الواردة في حكم شهادة المخلود النائب عن القذف]

ومن ذلك : ما رواه البيهقي عن عمر بن الخطاب (أنه كان يقبل شهادة القاذف إذا تاب)^(٣) ، مع ما رواه أيضاً عن القاضي شريح وغيره أنهم كانوا يقولون : (لا تجوز شهادة القاذف أبداً ، وتوبته فيما بينه وبين ربه)^(٤) .

فالأول : مخفّف ، والثاني : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

(١) صحيح البخاري (٦٦٤٨) ، صحيح مسلم (١٦٤٦) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٢) رواه مسلم (٩/١١) عن سيدنا طلحة بن عبد الله رضي الله عنه

(٣) السنن الكبرى (١٥٢/١٠) بنحوه

(٤) السنن الكبرى (١٥٦/١٠) .

[الجمعُ بين الآثار الواردة في حكم شهادة العبيد والصبيان]

ومن ذلك : ما رواه البيهقي عن مجاهد . (أنه لا تجوز شهادة العبيد ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَأَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ [البقرة : ٢٨٢])^(١) ، مع ما رواه عن أنس وابن سيرين وشريح وغيرهم . (أن شهادة العبيد جائزة وقالوا : كلُّكم عيِّد وإماء)^(٢) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : مخفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة العبران وكذلك الحكم في شهادة الصبيان ؛ فقد منعها ابن عباس ، وجوّزها ابن الزبير فيما بينهم من الجراح^(٣) .

[الجمعُ بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم التَّحْلِيفِ مع البينة]

ومن ذلك : حديث الشيخين . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يحلّف مع البينة ، ويقول للحصم : « شاهدك أو يمينه »^(٤) ، مع ما رواه الشافعي والبيهقي : (أن عبداً رضي الله تعالى عنه كان يرى الحلف مع البينة) ، وبه قال شريح وغيره^(٥) .

(١) السنن الكبرى (١٠ / ١٦١) .

(٢) السنن الكبرى (١٠ / ١٦١) بحقه .

(٣) روى ذلك البيهقي في « السنن الكبرى » (١٠ / ١٦١ و ١٦٢) .

(٤) صحيح البخاري (٢٦٦٩) ، صحيح مسلم (٢٢٠ / ١٣٨) عن سيدنا الأشعث بن قيس رضي الله عنه .

(٥) السنن الكبرى (١٠ / ٢٦١) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد لاسيما إن قامت البيعة على ميت أو
عائب أو طفل أو مجنون ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي المبران

[الجمعُ بين الأحاديث والآثار الواردة

في حكم ثبوت الولاء على اللقيط لو وجدته]

ومن ذلك : حديث الشيخين وغيرهما مرفوعاً : « إنما الولاء لمن
أعنت »^(١) ، قال الحسن : (فمن وجد لقيطاً منبوءاً فالتقطه . لم يثبت له
عليه ولاء ، وميراثه للمسلمين ، وعليهم حريرته ، وليس للملتقط شيء إلا
الأجر)^(٢) ، مع حديث البيهقي عن عمر بن الخطاب : (أنه قضى لسعيد بن
المسيب في التقاطه منبوءاً . بأنه حرٌّ ، ولسعيد ولاؤه ، وعلى عمر
إرضاعه)^(٣) .

فالأول : مشدد ، والثاني : محقق إن صح ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان .

[الجمعُ بين الأحاديث الواردة في حكم بيع المدبر]

ومن ذلك : حديث الشيخين : (أن رجلاً من الأنصار أعنت مملوكاً عن
دبرٍ لم يكن له مال غيره ، فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ لكونه كان

(١) صحيح البخاري (٤٥٦) ، صحيح مسلم (١٥٠٤) ، ورواه أبو داود (٢٩١٥) عن
السيدة عائشة رضي الله عنها

(٢) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٢٩٨/١٠) بنحوه

(٣) السنن الكبرى (٢٩٨/١٠) بنحوه .

محتاجاً^(١)، مع ما رواه الحاكم مرفوعاً: «المدثر لا يُباع»، ولا يوهب^(٢).

فالأول: مخفّف بأن مالكة يبيعه متى شاء والثاني: مشدّد إن صُحِّح رفعه؛ فإنه لا يُباع ولا يُوهب؛ فارجع الأمر فيه إلى مرتبتي الميزان

[الجمع بين الآثار الواردة في حكم بيع أمهات الأولاد]

ومن ذلك: حديث البيهقي عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه قال: (معنا أمهات الأولاد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر، فلما كان زمن عمر نهانا عن ذلك فاشتبهنا)^(٣)

فالأول: مخفّف، والثاني: مشدّد، ووافق على ذلك جمهور الصحابة؛ فكان كالإجماع مهم على تحريم بيع أمهات الأولاد، وقالوا: إنهن يمتنعن بموت السيد، والله تعالى أعلم.



وليكن ذلك آخر ما أراده الله تعالى من الجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التناقض عند بعض العلماء، ممّا يشهد لمرتبتي الميزان من التحفيف والتشديد، وبقية الأحاديث مجمّعة على الأخذ بها بين الأئمة ليس فيها إلا مرتبة واحدة؛ لعدم حصول مشقة فيها على أحد من المكلفين، فافهم، والحمد لله رب العالمين.



(١) صحيح البخاري (٧١٨٦)، صحيح مسلم (٩٩٧) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٢) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٣١٤/١٠) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٣) السنن الكبرى (٣٤٧/١٠)، ورواه أبو داود (٣٩٥٤).

خاتمة : في بيان سبب عدم الجمع بين الآيات

التي اختلف الأئمة في معانيها

واعلم يا أخي . أني ما تركتُ الجمع بين آيات القرآن التي أحد بها
الأئمة ، واختلفوا في معانيها جهلاً بها ؛ وإنما ذلك لحفاء مدارك المحتهدين
فيها ، بخلاف أحاديث الشريعة ؛ فإنها جاءت مبيّنة لما أُجبل في القرآن

وأيضاً فإنّ قسم التشديد في القرآن الذي يواجه به العارفون
بنفسهم . لا يكاد يعرفه أحدٌ من علماء الرمان فضلاً عن غيرهم ، وقد
وضعتُ في ذلك كتاباً سمّيته . « الجواهر المصنوعة في علوم كتب الله
المكون » ، ذكرتُ فيه نحو ثلاثة آلاف علم ، وكتبَ عليه مشايخ الإسلام
على وجه الإيمان والتسليم لأهل الله عز وجل

ومن جملة ما كتبتُ عليه الشيخ باصر الدين النفاي المالكي (وبعد
فقد اطلعتُ على هذا الكتاب العزيز المال ، العريب المثال ، فرأيتُه
مشحوناً بالجواهر والمعارف الربانية ، وعلمتُ أنه مفعم للأكباد ، يضيق
بطاق الطوق عن وصفه ، ويكفل المكر عن إدراك كنهه وكشفه) انتهى

وأخفيتُ في طيّهِ مواضع استباطه من الآيات ؛ غيرَ أني علوم أهل الله
تعالى أن تُداع بين المحجوبين .

وقد أخذه الشيخ شهاب الدين بن الشيخ عبد الحق ؛ عالم العصر ،

فمكث عنده شهراً وهو ينظر في علومه ، فعجز عن معرفة موضع استخراج علم واحد منها ، فقال لي : وضعت هذا الكتاب في هذا الرمان لأي شيء ؟ فقلت : وضعتُه نصرة لأهل الله عز وجل ؛ لكون غالب الناس ينسهم إلى الجهل بالكتاب والسنة ، فقال لي : أنا أقول في نفسي . إنني عالم مصر والشام والحجاز والروم والعجم ، وقد عجزت عن معرفة استخراج نظير علم واحد منه من القرآن ، ولا فهمتُ مما فيه شيئاً ! ومع ذلك فلا أقدر على ردِّه من كلِّ وجه ؛ لأنَّ صولة الكلام الذي فيه ليست بصولة مُبطل ولا عامي . انتهين .

وقد استخرج أحي أفضل الدين من سورة (المائدة) مئتي ألف علم ، وسبعة وأربعين ألف علم ، وتسع مئة وتسعة وتسعين علماً ، وقال : (هذه أمهات علوم القرآن العظيم) ، ثم ردَّها كلها إلى السلسلة ، ثم إلى الباء ، ثم إلى النقطة التي تحت الباء ، وكان رضي الله عنه يقول : (لا يكملُ الرجلُ عندنا في مقام المعرفة بالقرآن . حتى يصير يستخرج جميع أحكامه وجميع مذاهب المجتهدين فيها من أيِّ حرف شاء من حروف الهجاء) انتهين .

ويؤيده في ذلك : قول الإمام علي رضي الله عنه . (لو شئت لأوقرتُ لكم ثمانين بعيراً من علوم النقطة التي تحت الباء)

فهذا كان سبب عدم جمعي بين آيات القرآن التي اختلف المجتهدون في معانيها بين مخفَّف ومشدَّد ، فحفتُ من ذكرِ مرئنة التشديد التي في القرآن فتح باب الإنكار على العلماء بالله تعالى وبأحكامه ، وأنا ما وضعت هذه الميزان - بحمد الله تعالى - إلا سداً لباب الإنكار على الأئمة ، فاعلم ذلك

وإنما ذكرت الأحاديث الضعيفة عند بعض المقلدين احتياطاً لهم ؛
 ليعملوا بها ؛ فقد تكون صحيحة في نفس الأمر ، فأقابل الحديث الصحيح
 في بعض المواضع بالضعيف الذي أحد به مجتهد آخر ، كل ذلك أدباً مع
 أئمة المذاهب رضي الله تعالى عنهم ، على أن من نظر بعين الإصاف . .
 علم بالقرائن أن ذلك الحديث الضعيف الذي أحد به المجتهد لولا صغ عده
 ما استدلل به ، وكما ما صحةً لحديث استدلال مجتهد به لمذهبه .

ومن أمعن النظر في هذه الميران لم يجد دليلاً ولا قولاً من أدلة
 المجتهدين وأقوالهم يخرج عن إحدى مرتبتي الشريعة أبداً ، ولكل من
 المرتبتين رجال في حال مباشرتهم الأعمال ؛ فمن قوّي منهم طوّل بالعمل
 بالتشديد ، ومن ضَعُفَ منهم خوطب بالعمل بالرخصة لا غير كما مرّ إيضاحه
 في الفصول الأول^(١) ، والحمد لله رب العالمين . انتهى الجمع بين الأحاديث



ولنشرع في الجمع بين أقوال الأئمة المجتهدين ، وبيان كيفية ، وردّها
 إلى مرتبتي الميزان من تحفيف وتشديد ، مُصَلِّرين بمسائل الإجماع
 والاتفاق في كل باب ؛ من (كتاب الطهارة) إلى آخر أبواب العقّة ، وبيان
 تأييد الشريعة بتوجيه أهل الحقيقة ، وعكسه غالباً ، وبيان أن الأئمة
 المجتهدين كانوا علماء بالحقيقة كما هم علماء بالشريعة ؛ فإنهم كلهم
 ما سوا قواعد مذاهبهم إلا على الحقيقة والشريعة معاً ، بل أخبرني بعض
 أهل الكشف : أنهم أئمة للجن أيضاً ، وأن لكل مذهب طلبة من الجن

يتقيّدون به ؛ لا يرحون عنه ؛ كالإنس .

ثم اعلم : أنّ هذا الأمر الذي التزمته في هذا الكتاب . . لا أعلم أحداً بحمد الله سبقني إلى التزامه من أول أبواب العقيدة إلى آخرها أبداً ، كما مرّ بيانه أواخر الفصول السابقة^(١) ، وتقدّم هناك أنّ الحقيقة لا تحالف الشريعة أبداً عند أهل الكشف ؛ لأنّ الشريعة الحقيقية هي الحكم بالأمور على ما هي عليه في نفسها ، وهذا هو علم الحقيقة بعينه ، فلا تخالف شريعة حقيقة ، ولا عكسه ، وإنّما هما متلازمان ؛ كملارمة الظلّ للشاحص حال وجود نور الشمس ، وإنّما يظهر تحالفهما فيما إذا حكم الحاكم بيعة زور في نفس الأمر ، وظنّ الحاكم صدق البيعة لا غير ، فلو أنّ البيعة كانت صادقة في باطن الأمر كظاهره . . لعد الحكم ظاهراً وباطناً ؛ أي . في الدنيا والآخرة

فعلم أنّ قول الإمام أبي حنيفة : (إنّ حكم الحاكم ينمذ ظاهراً وباطناً) . . محمول عند المحقّقين على ما إذا حكم بيعة عادلة ؛ إذ ذلك من باب حس الظنّ بالله عزّ وجلّ ، وأنه قد يتصرّ لتوابع شرعه الشريف يوم القيامة ؛ فيعفو عن شهود الرور ، وعن الحاكم بذلك ، ويمشي حكمه في الآخرة ؛ كما مشاه في الدنيا إذا بدل وسعه في النظر في البيعة^(٢)

وأما قول بعضهم . إنّ حكم الحاكم ينمذ في الدنيا والآخرة ولو علم أنّ البيعة زور . . فقد تأباه قواعد الشريعة وإن كان الله تعالى فعلاً ليمّا يريد .

إذا علمت ذلك فأقول - وبالله التوفيق - :

(١) انظر (١/٨٢ ، ١٠٠ ، ٢٢٥) .

(٢) انظر (٣/٥٦٢ ، ٥٦٣) .

أجمع بين أقوال الأئمة المجتهدين
في أبواب الفقه وردّها إلى مرتبتي الميزان



كتاب الطهارة

[مسائل الإجماع في كتاب الطهارة]

أجمع الأئمة الأربعة على : وجوب الطهارة بالماء للصلاة مع التمكن من استعماله فيها حسناً وشرعاً .

كما أجمعوا على : وجوب التيمم عند حصول فقدته كذلك ، وعلى : أن ماء الورد والخلاف لا يطهر عن الحدث^(١) ، وعلى : أن المتعير بطول المكث طهور ، وعلى : أن السواك مأثور به هذه مسائل الإجماع في هذا الباب^(٢)

وأما ما اختلف الأئمة الأربعة وغيرهم فيه . فكثير :

[حكم ماء البحر من حيث الطهارة والتطهير]

فمن ذلك : قول فقهاء الأمصار كلهم : إن ماء البحار كلها ، عليها وأجاجها . بمنزلة واحدة في الطهارة والتطهير ، مع ما حكى : أن قوماً سمعوا الوصوه بماء البحر^(٣) ، وقوماً أحاروه للضرورة ،

(١) الخلاف نوع من الشجر يسمى الصفصاف انظر : المصباح المير ، (ح ل ف)

(٢) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٥)

(٣) من ذهب إلى المنع : سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما ؛ فقد روى البيهقي عنه :

وقوماً أحازوا التيمم مع وحوده^(١) .

فالأول مخفف ، وما بعده . مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول . إطلاق الماء في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ [الأنبياء : ٣٠] .

ومعلوم . أن الطهارة ما شرعت بالأصالة إلا لإعاش بدن العبد من الصعف الحاصل بالمعاصي ، أو أكل الشهوات والوقوع في المعلات ، فيقوم العبد بعد الطهارة إلى مناجاة ربه بدن حي ، فيساجيه ببدنه كله ، أو يفعل ما شرط الشرع له الطهارة

ووجه الثاني . أن صاحبه لم يلعبه حديث : « هو الطهور مأوؤه ، الحل مبتئؤه »^(٢) ، مع كون ماء البحر المالح عقيماً لا ينبت شيئاً من الزرع ، وما لا ينبت الزرع لا روحانية فيه ظاهرة حتى ينشئ البدن ، ومع حديث : « تحت البحر نار »^(٣) ، والنار مطهر غصبي ؛ فلا ينبغي للعبد أن يتضمخ بما قارب محل العصب ، ثم يقوم يساجي ربه ، فهو قريب في المعنى من مياه قوم لوط التي نهى الشارع عن الوضوء منها^(٤) ، ومن هنا قدّم بعضهم التيمم عليه كما

في « السالكين » (٣٣٤ / ٤) أنه قال (ماء الحر لا يحرئ من وضوء ولا من جنابة) .

(١) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٥) ، وقد حكى العيني في « البداية شرح الهدية » (٣٥٧ / ١) آراء تشبه ما ساقه الإمام الشيرازي

(٢) رواه أبو داود (٨٣) ، والترمذي (٦٩) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه

(٣) رواه بحوه أبو داود (٢٤٨٩) عن سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما

(٤) روى البخاري (٣٣٧٩) ، ومسلم (٢٩٨١) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله =

مرّ ، وَلَمَّا فِي التراب من الروحانية ؛ إذ هو عكارة الماء ، كما سيأتي بسطه
في (باب التيمّم) إن شاء الله تعالى^(١)

[حكم الطهارة بالماء المُعتَصَر من الأشجار]

ومن ذلك . اتفاق العلماء على أنه لا تصحّ الطهارة إلا بالماء ، مع قول
ابن أبي ليلى والأصمّ بجواز الطهارة بسائر أنواع المياه حتى المُعتَصَرَة من
الأشجار ونحوها^(٢) .

فالأول : مشدّد ، والثاني . محقّق ؛ فرجع الأمر إلى مرتني المبران .

ووجه الأول : انصراف الذهن إلى أن المراد بالماء في نحو قوله تعالى :

عنهما (أن الناس برلوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أرض نمود الحجر ،
فاستقوا من بئرها ، واعتجوا به ، فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يفرقوا
ما استقوا من بئرها ، وأن يملعوا الإبل العجين ، وأمرهم أن يستقوا من البئر التي كانت
تُرَدُّها الباقّة)

قال في « المرر الهية » (٢٨/١) (وما يثار الحجر إلا بئر الباقّة ، قال النووي في
« تحفيقه » يصح منه ، وفي « فتاويه » فهي عنه ، وفي « مجموعته » بكرة أو
بحرم إلا لصورة ؛ لغير « الصحيحين » - ثم أورد الحديث الذي ذكرته ، ثم قال -
ومثله كما قال الزركشي وغيره - كل ماء معصوب عليه ؛ كماء ديار قوم لوط ؛
لخسفها) .

وقال الشريبي في « حاشيته على المرر الهية » (٢٨/١) (قوله « كماء ديار قوم
لوط » هو بركة عظيمة في موضع ديارهم التي حسفت بقرب القدس ؛ يخرج منها
الجمد) .

(١) انظر (٥٧٠/١)

(٢) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٥)

﴿ وَيُرِلُّ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءٌ يُطَهِّرُكُمْ بِهِ ﴾ [الأنعام ١١] هو الماء المطلق

ووجه الثاني . كون تلك المياه أصلها من الماء ، سواء في ذلك ماء الأشجار والبقول والأزهار ؛ فإنَّ أصله من الماء الذي تشربته العروق من الأرض ، لكنَّه ضعيف الروحانية جداً ، فلا يكاد يعش الأعصاب ، ولا يحييها ، بخلاف الماء المطلق ؛ ولذلك مع جمهور العلماء من التطهُّر به .

[حكم إزالة النجاسة بغير الماء من المائعات]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة لا تُزال النجاسة إلا بالماء^(١) ، مع قول الإمام أبي حنيفة إنَّ النجاسة تُزال بكلِّ مانع غير الأذنان^(٢) فالأول : مشدّد ، والثاني : مخفّف .

ووجه الأول : أنَّ الطهارة إنما شرعت لإحياء البدن أو الثوب ، فالبدن أصل ، والثوب بحكم التبعية .

ومعلومٌ : أنَّ المانع ضعيف الروحانية ، لا يكاد يحيي البدن ، ولا يركي الثوب ؛ فإنَّ القوة التي كانت فيه قد تشربتها العروق ، وحرَّح بها الأغصان والأوراق والأزهار والثمار .

ووجه الثاني . كون المانع المعتصر من الأشجار مثلاً . فيه روحانية ما على كلِّ حال .

(١) انظر : مواهب الجليل (١ / ٢٣٤) ، ومعي المحتاج (١ / ٢٤٢) ،
والاتصاف (١ / ٣٠٩) .

(٢) انظر : تبيين الحقائق (١ / ٧٠) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٥)

وأيضاً : فإنَّ حكم النجاسة أحدٌ من الحدث ؛ بدليل ما ورد عن عائشة رضي الله تعالى عنها . (أنها كانت إذا أصاب ثوبها دمٌ حبس بصفته عليه ، ثم فركته بعود ، حتى تروى عنه)^(١) ، وبدليل صحَّة صلاة المستجير بالحجر ولو بقي هناك أثر النجاسة ، بخلاف الطهارة عن الحدث ، ولو بقي على البدن لَمعة ؛ كالذرة لم يُصنَّ الماء . . لم تصحَّ طهارته إلا بعسلها ، فافهم .

[حكم استعمال الماء المشمس]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة بعدم كراهة استعمال الماء المشمس في الطهارة^(٢) ، مع الأصح من مذهب الشافعي من كراهية استعماله^(٣)

فالأول : محقِّف ، والثاني : مشدَّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ووجه الأول : عدم صحَّة دليل فيه ؛ فلو أنه كان يضر الأمة لبيته لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو في حديث واحد ، والأثر في ذلك عن

(١) رواه البخاري (٣١٢) ، ولفظه عن السيدة عائشة رضي الله عنها (ما كان لإحسان إلا ثوب واحد تحبس فيه ، فإذا أصابه شيء من دم . قالت تربتها ، فقضت بظفرها) .

(٢) انظر حاشية الشلبي على نيس الحقائق (٢٠ / ١) ، و التاج والإكليل (١٠٩ / ١) ، و المبدع (٢٥ / ١) .

(٣) كره الإمام الشافعي الماء المشمس من جهة الطب ، وشرطه أن يكون في إناء منقطع ؛ كنجاس في بلد حار ، وتروى الكراهة بالتبريد انظر روضة العالين (١٠ / ١) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٥)

عمر رضي الله عنه ضعيف جداً^(١) ، ففي الأمر فيه على الإباحة .

ووجه الثاني : الأخذ بالأحوط في الجملة

[حكم استعمال الماء المسخن]

ومن ذلك . الماء المسخن بالبار هو غير مكروه بالاتفاق^(٢) ، مع قول مجاهد بكراهته ، ومع قول أحمد بكراهة المسخن بالنجاسة^(٣) .

فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد ، والثالث : مفصل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : عدم وجود نص من الشارع فيه .

ووجه الثاني : أنَّ النار مظهر عضي لا يعذب الله به إلا العصاة ، فلا ينبغي لعبد أن يتضح بما تأثر بها ، لا سيما إن سُخِّنَ بالنجاسة ، فافهم .

[حكم الماء المستعمل في فرض الطهارة]

ومن ذلك الماء المستعمل في فرض الطهارة . . هو طاهر غير مظهر على المشهور من مذهب الإمام أبي حنيفة ، وعلى الأصح من مذهب الإمام الشافعي وأحمد بشرطه ، وفي الرواية الأخرى عن أبي حنيفة : أنه نجس ،

(١) يقصد ما رواه البيهقي في « السنن الكبرى » (١ / ١) عن سيدنا عمر رضي الله عنه أنه قال (لا تغسلوا بالماء المشمس ، فإنه يورث البرص)

(٢) انظر « حاشية ابن عابدين » (١ / ١٨٠) ، و « انتاج والإكيل » (١ / ١٠٩) ، و « معي المحتاج » (١ / ١١٩) .

(٣) انظر « المبدع » (١ / ٢٦) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٥)

وهو قول أبي يوسف^(١) ، مع قول الإمام مالك . هو مطهر^(٢) .

فالأول مشدد ، وقول مالك : محقق ؛ مرجع الأمر إلى مرتني الميزان .

ووجه من منع الطهارة بالماء المستعمل في فرض الطهارة : كون الخطايا خرجت فيه كما ورد في الصحيح^(٣) ، فهو مستقدر شرعاً عند كل من كمل مقام إيمانه ، أو كان صاحب كشف ، فلا يناسب كل من كمل في مقام الإيمان أن يتطهر به ؛ كما لا يناسب أحداً أن يتصمخ بالصاق أو المحاط أو الضان ويقوم يناجي ربه ، والعفو تابع للمشفقة ؛ فما لا مشقة فيه لا ينبغي العمو عنه ؛ كما قالوا في دم البراغيث إذا عم الثوب كله ، أو عم البدن غبار السرجين ، أو دحان الجاسة ، وكثر : إنه لا يعنى عنه .

ووجه من قال : تصح الطهارة بالماء المستعمل في فرض الطهارة : كون القدر الذي حصل في الماء من خروار الخطايا . أمراً غير محسوس لعالب الناس ، ولا يطالب كل عبيد إلا بما شهد .

(١) انظر «الباية شرح الهدية» (٣٩٩/١ - ٤٠١) ، و«حلية العلماء» (٩٧/١) ، و«كشف القناع» (٣٢/١)

(٢) مع الكراهة انظر «مواهب السعيل» (٩٢/١) ، و«رحمة الأئمة في اختلاف الأئمة» (ص ١٥) .

(٣) من ذلك : ما رواه مسلم (٢٤٤) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «إذا توضأ لعبد المسلم - أو المؤمن - فغسل وجهه خرج من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينه مع الماء - أو مع آخر قطر الماء - ، فإذا غسل يديه خرج من يديه كل خطيئة كان بطشتها يداه مع الماء - أو مع آخر قطر الماء - ، فإذا غسل رجليه خرجت كل خطيئة مشتها رجلاه مع الماء - أو مع آخر قطر الماء - حتى يخرج نقياً من الدنوب »

فَمَنْ مَنَعَ الطَّهَارَةَ بِهِ لِلْمُؤْمِنِ : فَهُوَ تَشْدِيدٌ ، وَمَنْ جَوَّزَهَا بِهِ : فَهُوَ تَحْفِيفٌ .

فَالأول - خاصٌّ بأهل الكشف من العلماء والصالحين ، والثاني - خاصٌّ بعامة المسلمين .

ووجه مَنْ قَالَ : إِنَّ الْمُسْتَعْمَلَ الْمَذْكُورَ نَجَسٌ ، سواء كانت نجاسة مغلطة أو مخففة : الأخذ بالاحتياط للمتوصي به مثلاً ؛ فإنه لو كُتِفَ لَهُ لِرَأْيِ مَاءِ الْبَيْضَاءِ الَّتِي تَتَكَرَّرُ الطَّهَارَةُ مِنْهَا لِلْعَوَامِ . كَالْمَاءِ الَّذِي أَلْقِيَ فِيهِ مَيْتَةُ كَلَابٍ أَوْ غَيْرِهَا مِنَ الْحَيَوَانَاتِ حَتَّى صَارَتْ رَائِحَتُهُ مَمْتَنَةً .

فَرَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَرَحِمَ أَصْحَابَهُ ، حَيْثُ قَسَمُوا النِّجَاسَةَ إِلَى مَغْلُطَةٍ وَمَخْفُفَةٍ ؛ لِأَنَّ الْمَعَاصِي لَا تَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهَا كِبَائِرٌ أَوْ صَغَائِرٌ ، فَمِثَالُ غُسَالَةِ الْكِبَائِرِ مِثَالُ مَيْتَةِ الْكَلَابِ أَوْ بَوْلِهَا ، وَمِثَالُ غُسَالَةِ الصَّغَائِرِ مِثَالُ مَيْتَةِ غَيْرِ الْكَلَابِ مِنْ سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ الْمَأْكُولَةِ أَوْ غَيْرِ الْمَأْكُولَةِ .

فَوَجْهُ كَوْنِ الْغُسَالَةِ الْمَذْكُورَةِ كَالنِّجَاسَةِ الْمَغْلُطَةِ : الْأَخْذُ بِالِاحْتِيَاظِ الْكَامِلِ لِلْمَتَوَصِّى بِهِ مِثْلًا ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ غُسَالَةً كَبِيرَةً مِنَ الْكِبَائِرِ .
ووجه كَوْنِ الْغُسَالَةِ الْمَذْكُورَةِ كَالنِّجَاسَةِ الْمَتَوَسِّطَةِ^(١) : إِحْسَانُ الظَّنِّ بِهِ بَعْضَ الْإِحْسَانِ ، وَأَنَّهُ لَمْ يَرْتَكِبْ كَبِيرَةً ، وَإِنَّمَا ارْتَكَبَ صَغِيرَةً .

ووجه مَنْ قَالَ : إِنَّهُ يَحُوزُ الطَّهَارَةَ بِهِ مَعَ الْكِرَاهَةِ : إِحْسَانُ الظَّنِّ بِذَلِكَ الْمَتَوَصِّى أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ الْإِحْسَانِ ، وَأَنَّهُ لَمْ يَرْتَكِبْ كَبِيرَةً وَلَا صَغِيرَةً ، وَإِنَّمَا

(١) فِي هَامِشٍ (١) (سُحْفَةُ الْمُخَفَّفَةِ) بِدَلِّ (الْمَتَوَسِّطَةِ)

وقع في مكروهه أو خلاف الأولى ؛ فمثال الأول : مينة المعوض ، ومثال خلاف الأولى : مينة البراعيث أو الصَّنان^(١) ، ومثل ذلك لا يؤثر في الماء تعبيراً يظهر لنا في العادة .

وسمعت سيدي علياً الحواص رحمه الله يقول اعلم يا أخي أنَّ الطهارة ما شُرِعت بالأصالة إلا لثريد أعصاء العبد بظافة وحساً وتقديساً ، ظاهراً وباطناً ، والماء الذي حرَّت فيه الخطايا - حتاً وكشفاً أو تقديراً وإيماناً - لا يريد الأعصاء إلا تقديراً وقسحاً ؛ نعماً لفح تلك الخطايا التي حرَّت في الماء ، فلو كشف للعد لرأى الماء الذي يتطهَّر منه الناس في المطاهر في غاية القدرة والسر ؛ فكانت نفسه لا تطيب باستعماله ؛ كما لا تطيب باستعمال الماء القليل الذي مات فيه كلب أو هرة أو فأرة أو نحو ذلك ؛ كالمعوض والصَّنان على اختلاف تلك الخطايا التي حرَّت ؛ من كسائر وصغائر ومكروهات وخلاف الأولى

فقلت له : فإذا كان الإمام أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه وأبو يوسف من أهل الكشف ؛ حيث قالاً بنبجاسة الماء المستعمل ؟

فقال رضي الله عنه . نعم ، كان الإمام أبو حنيفة وصاحبه من أعظم أهل الكشف ، فكان إذا رأى الماء الذي يتوضَّأ منه الناس يعرف أعيان تلك الخطايا التي حرَّت في الماء ؛ ويميّز عسالة الكسائر عن الصغائر ، والصغائر عن المكروهات ، والمكروهات عن خلاف الأولى ؛ كالأمور المجسَّدة حتاً على حدِّ سواء .

(١) الصَّنان جمع صُنْاة ؛ وهي بضة الفعل انظر : الصحاح (١ ص ٢٠)

قال . وقد بلغنا . أنه دخل مطهرة جامع الكوفة ، فرأى شاباً يتوضأ ،
فنظر في الماء المتقاطر منه ، فقال : يا ولدي ؛ تبّ عن عقوق الوالدين ،
فقال . تبّ إلى الله عن ذلك ، ورأى عُسالة شخص آخر ، فقال : تبّ من
الزنى ، فقال . تبّ من ذلك ، ورأى عُسالة شخص آخر ، فقال له :
يا أخي ؛ تبّ من شرب الخمر وسماع آلات اللهو ، فقال . تبّ منها ،
فكانت هذه الأمور كالمحسوسة عده على حدّ سواء من حيث العلم بها .

ثم بلغنا . أنه سأل الله تعالى أن يحجبه عن هذا الكشف ؛ لِمَا فيه من
الاطّلاع على سوءات الناس ، فأجابه الله إلى ذلك .

فعُلم . أنّ الإمام حال كشفه كان قوله في الماء المستعمل تابعاً لما يراه
قد خَرَّ من الخطايا ؛ من كسائر وصغائر ومكروهات وحلاف الأولى ، لا أنّه
كان يعمُّ بالقول بالنجاسة كلّ ما خَرَّ من المتطهّرين على حدّ سواء كما قد
يتوهّمه بعض مقلّديه ؛ فأين عُسالة الزنى ، واللواط ، وشرب الخمر ،
وعقوق الوالدين ، وأكل الرُّشا ، والدُّبَاثَة ، والسُّعَايَة ، ونحو ذلك . من
عُسالة النظر إلى الأجنبية ، أو القُتْلَة لها ، أو مواءمتها على الفاحشة ، أو
الوقوع في الغيبة ؟

وأين عُسالة هذه المذكورات الأخيرة من عُسالة استعمال المكروه ؛
كالاستنجاء باليمين من غير عذر ، وتقديم غسل اليد اليسرى على اليمنى
مثلاً ؟

وكذلك الحكم في عُسالة خلاف الأولى ؛ كتوسيع الأكمام بغير حاجة ،
ونكثير العمامة ، والتسُّط بالماكَل والمشارب ، ومناه الدور ونحو ذلك ؛

كحصول الغفلة في حين من الأحياء عن شيء من أمور الآخرة انتهى .

قلت له : هذا حكم أهل الكشف وأهل الإيمان الكامل ، فما حكم الضعفاء في ذلك ؟

فقال : هم مع ما يقوم عندهم من شهود تلك الذنوب التي حرّرت في الماء ، ولا أرى الاحتياط إلا أولى لهم ، فيجتنب أحدهم الغسالة لتلك الأعضاء كأنها غسالة كباثر أو صفائر من غير إساءة طرأ بها هي غسالته ، وذلك بأن يعامل ذلك الماء معاملة ماء من أتى الكاثر أو الصفائر من غير أن يعتقد وقوعه في ذلك .

وسمعت مرة أخرى يقول (الأولي لكل مقلد . أن يجتنب غسالة الماء المستعمل كأنه نجاسة معلّطة ؛ أحداً بالاحتياط ، وإن نزل عن هذه الرتبة جعلها كالنجاسة المتوسطة ؛ كقول البهائم ؛ لاحتمال ارتكاب صاحبها شيئاً من الصفائر كما هو الغالب ، وإن نزل عن هذا المقام جعلها كالنجاسة المحققة ؛ حملاً على أن ذلك المتطهر إنما ارتكب مكروهاً من المكروهات دون الكاثر والصفائر ، وإن نزل عن ذلك اجتنبه في الاستعمال كما يجتنب استعمال ماء البطيخ وماء البقل ونحوهما مثلاً هو طاهر في نفسه غير مطهر لغيره ؛ لاحتمال أن يكون المتطهر ارتكب خلاف الأولي فقط ، ومثل ذلك لا يلحق بالنجاسة المحققة فضلاً عما فوقها) انتهى .

وسمعت مرة أخرى يقول : (كان الإمام أبو حنيفة من أهل الكشف ؛ فكان تارة يرى غسالة الكبيرة في الماء فيحكم باجتهاده أو كشفه بأنها كالنجاسة المغلظة ، وتارة يرى غسالة الصغيرة في الماء فيقول : إنها

كالنجاسة المتوسطة ؛ لأنَّ الصغائر متوسطة بين الكبائر والمكروهات ، فهي مرتبة بين النجاسة المعلّطة والمخفّعة تبعاً لأصلها ؛ فليست أقواله الثلاثة - إن صحّت عنه - في عُسالة واحدة كما توهّمه بعضُ مقلّديه ، وإنّما ذلك في غسالات متعدّدة) انتهى .

فعلّم : أنّ الأئمة الأربعة ما بين محض ومشدّد في الماء المستعمل احتياطاً وتورعاً ، وما بين متوسط فيه كذلك .

ويؤيّد ما ذكرناه من التقسيم - حديث عائشة رضي الله عنها قالت . قلت - يا رسول الله ؛ حسبك من صفة كذا - تعني - قصيرة - فقال . يا عائشة ؛ لقد قلت كلمة لو مُرّجت بماء البحر لمزجته^(١) ، أو كما قال صلى الله عليه وسلم ؛ أي . لو قدّرت جسماً وطّرت في البحر المحيط لغيّرت طعمه أو لونه أو ريحه أو كلّها ، وأنّته ، فإذا كان مثل هذه الكلمة تغيّر البحر المحيط كلّ هذا التعيّر العظيم . . فكيف بالذنوب العظام إذا خرّت من جميع المتوضّئين في مطهّرة المسجد مثلاً ؟

فرحم الله تعالى مقلّدي الإمام أبي حيفة رضي الله تعالى عنه ؛ حيث سعوا الطّهارة من ماء المطاهر التي لم تستبجر ؛ لما يحرّ فيها من خطايا المتوضّئين ، وأمرُوا أتباعهم بالوضوء من الأنهار أو الآبار ، أو البرك الكبيرة ، أو من الحياض المغطّاة التي لا يعود فيها ماء المتطهّرين ؛ فإنّ هذا الماء أمش لأعصاء الطهارة ؛ لطافته وكثرة حياته ، لا سيما أعصاء أمثال التي كادت أن تموت من كثرة المحالقات ، فبهيات أن ينعشها الماء

(١) رواه أبو داود (٤٨٧٥) ، والترمذي (٢٥٠٢) .

الذي لم يُستعمل ، فصلاً عن المستعمل ولو كثيراً عرفاً ١

فيعم - والله - ما فعل أصحاب هذا الإمام رضي الله عنه وعنهم ، فإنه
أولئ بكل حال ؛ لأنه إن كان هناك ضعف للجسد أو فتور - حيي وقوي
وانتعش ، وإن لم يكن هناك ضعف ازداد الجسد حسناً ووضاءة

وكان سيدي عليّ الحواص^(١) - مع كونه كان شافعيّاً - لا يتوضأ من
مطاهر المساجد في أكثر أوقانه ، ويقول : (إن ماء هذه المطاهر لا يبعث
جسد أمثالي ، لتقذيرها بالمحطايا التي خربت فيها)

وتارة كان يتوضأ منها ويقول : (لذي أعطاه الكشف أن هؤلاء
المتوحّشين لم يقعوا في ذنب .. فتبرك بآثار ماء طهارتهم ؛ كما كان
الصحابة يفعلون مع بعضهم بعضاً في المطهر^(٢) ، وبذلك قال مالك)

وتارة كان يُكشف له عما خُرّ في ذلك الماء من الذنوب ، فيجتنبه على
علم وبيان ، وكان يميّز بين غُسلات الذنوب ، ويعرف غُسالة المحرام من
المكروه من خلاف الأولي .

ودخلت معه مرةً مِيضَاة المدرسة المزهريّة^(٣) ، فأراد أن يستنجي من
المَغْطِس ، فطر فيه ورجع ، فقلت له . لم لا تتطهّر ؟ فقال رأيت فيه
غُسالة ذنب كبير عيّرتني في هذا الوقت ، وكنت أبا قد رأيت الشخص الذي
دخل قبل الشيخ وخرج ، فتبعته وأخبرته الخبر ، فقال صدق الشيخ ؛ قد

(١) في هامش (أ) (ملحق سيدي علي الحواص)

(٢) في هامش (أ) (تبرك الصحابة بالمستعمل)

(٣) في هامش (أ) (واقعة للواء في المزمريّة)

وقعت في زنى ، ثم جاء إلى الشيخ وتاب ، هذا أمر شهدته من الشيخ .

إن قيل : هذا حكم من تطهر من أهل الذنوب ، فما حكم ماء من لم يقع منه ذنب قبل ذلك الوضوء ؟

فالجواب : الأولي أن يُرسل مثل هذا منزلة ما هو طاهر في نفسه غير مطهر لغيره ؛ لصعف روحانيته بإزالته المانع الذي كان يمنع من الصلاة مثلاً ، وكما قلوا في ماء طهارة الصبي .

وقد يذنب العبد من حيث روحه ، فيؤاخذ الله تعالى على ذلك ؛ كما قال أهل الكشف . الأرواح لها تكليف يحضها من يوم : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ [الأعراف ١٧٢] غير تكليفها بعد البلوغ والعقل .

فإن قيل : فلائي شيء شدد الإمام أبو حنيفة في ماء الطهارة من الحدث ، وخفف في ماء إزالة النجاسة ، وقال : إنها تزال بكل مائع مزيل ؟
فالجواب : أن باب الحدث أضيق ، وباب النجاسة أوسع ؛ بدليل ما ورد في العمل الذي يصيبه نجاسة من أنه يطهره انسحاقه بالتراب إذا حكه فيه ، أو مشى به عليه ، وهي رواية : « يطهره ما بعده »^(١) ؛ يعني : من الأرض إذا زالت العين بذلك .

فإن قلت : فما وجه من قال : إن النار تطهر النجاسة إذا حُرقت بها ؟
فالجواب : وجهه : القياس على تطهير العصاة من الموحدين بالنار ، ثم يدخلون الجنة بعد ذلك ؛ فكما أنها تطهر العصاة من الذنوب المعنوية . .
كذلك تطهر النجاسة المحسوسة ، فافهم .

(١) سبق شرحه (٢٨٦ / ١) .

وسمعتُ سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول : (مَنْ شَكَّ فِي أَنَّ مَذْهَبَ الإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَوَّلَى بِالِاتِّسَاعِ مِنْ مَذْهَبِ غَيْرِهِ فِي الْإِمْتِنَاعِ مِنَ التَّطَهُّرِ مِنْ مِیْضَاءِ الْمَسَاجِدِ . . فليَتَوَصَّأْ مِنْ مَاءِ الْآبَارِ وَالْأَنْهَارِ وَالْمِيَاهِ الَّتِي لَمْ تُسْتَعْمَلْ ، وَيَنْظُرْ إِنْ تَعَاشَ أَعْضَانُهُ ؛ فَإِنَّهُ يَجِدُهَا قَدْ انْتَعَشَتْ بِذَلِكَ أَكْثَرَ مِنَ الْمَاءِ الَّذِي تَخْتَلِفُ فِيهِ أَيْدِي النَّاسِ .

وَمِنْ هُنَا يَنْقَدِحُ لَكَ يَا أَخِي سِرُّ الْأَمْرِ بِالتَّطَهُّارَةِ بِالمَاءِ ثُمَّ بِالتُّرَابِ عِنْدَ فَقْدِهِ أَوْ الْعَجْرِ عَنْ اسْتِعْمَالِهِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا شَرَعَ لَنَا الطَّهَارَةَ بِهِ لِإِحْيَائِهِ أَعْضَاءَنَا الَّتِي مَاتَتْ مِنَ الْمَعَاصِي أَوْ الْعَمَلَاتِ كَمَا مَرَّ ، قُلْ تَعَالَى : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنبياء : ٣٠] ، وَلَمْ يَطْلُعْ بَعْضُهُمْ عَلَى هَذِهِ الْعِلَّةِ ، فَقَالَ : إِنَّ تَخْصِیصَ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ فِي الطَّهَارَةِ تَعْبِیدٌ لَا يُعْقَلُ مَعْنَاهُ) انْتَهَى .

وَالْحَقُّ . أَنَّ عِلَّتَهُ مَعْقُولَةٌ مَشْهُودَةٌ ؛ وَهِيَ إِنْعَاشُ الْأَعْضَاءِ وَإِحْيَاؤُهَا بَعْدَ فُتُورِهَا أَوْ مَوْتِهَا ، فَافْهَمْ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلِ الْخِلَافُ الَّذِي فِي الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ يَجْرِي فِي التُّرَابِ الْمُسْتَعْمَلِ ؟ وَهَلِ تَحَرُّ حُطَايَا الْمَتِّمِّمِ بِالتُّرَابِ . . فِي التُّرَابِ كَمَا وَرَدَ فِي الْمَاءِ ؟ فَالْجَوَابُ : لَمْ تَرَ شَيْئاً نَعْتَمِدُ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ ؛ وَلَعَلَّهُ لَضَعْفِ رُوْحَانِيَةِ التُّرَابِ ، فَصَرَّحَ فِي كَلَامِهِمْ أَنَّهُمْ أَجْرُوا ذَلِكَ فِي التُّرَابِ الْمُسْتَعْمَلِ . . فَلْيَلِجِ قَلْبُكَ بِهَذَا الْمَوْضِعِ مِنْ كِتَابِي هَذَا .

فَهَكَذَا فَلْتَعْرِفْ مَنَازِعَ الْمُجْتَهِدِينَ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ^(١) .

(١) فِي هَامِشٍ (أ) (يَلِجُ عَلَيَّ لِسْعَارِي فَرَدَّةً عَلَى مَزَالِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالْحَمْدُ)

[حكم الطهارة بالماء المتغير كثيراً بطاهر]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة بامتناع الطهارة بالماء المتغير كثيراً بطاهر ؛ كرفعراو وسحوه^(١) ، مع قول الإمام أبي حنيفة وأصحابه بجواز الطهارة به إن لم يطبخ أو يعلب على أجزائه^(٢) .

والأول : مشدد في شأن الماء ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول ضعف روحانية الماء المذكور عن إحياء الأعضاء أو إنعاشها ؛ فمن تطهر به فكأنه لم يتطهر .

ووجه الثاني : النظر إلى قوة روحانية الماء من حيث هو ، إلا أن يحرج عن طبع الماء بطبخ شيء من الطاهرات فيه ، أو كثرة التعرُّب جداً بحيث يعلب على أجزائه .

ويؤيد الأول حديث : « الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غلت على طعمه أو لونه أو ريحه »^(٣) .

وقد أخذ أهل الكشف بإطلاق الحديث ، وقالوا : لا يحتاج إلى حمل

حاضرون ، وفيه أيضاً : (بلغ قراءة) .

(١) انظر « التاج والإكليل » (٨٦ / ١) ، و « نعمة المحتاج » (٧٢ / ١) ، و « المصباح » (١٣ / ١) .

(٢) انظر « البحر الرائق » (٧١ / ١ - ٧٢) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٥) .

(٣) سبق تخريجه (٢٣٧ / ١) .

المطلق على المقيد ؛ لأن الماء في ذاته لا يدخله شيء غيره ، فإذا صب على الماء غيره ، فبينهما برزح مانع من دخول أحدهما في الآخر ، ولولا ذلك ما كانا شيئين ، ولكن لما كان يلزم من اعترافا الماء الطاهر أن يعترف معه شيئاً من ذلك المخلوط به امتنعاً من استعماله ، وأطلقنا عليه اسم الجس مثلاً بشرطه توشعاً ؛ كما أن أهل الكشف يطلقون عليه اسم الطاهر كذلك توشعاً .

وفي الحقيقة : لا اختلاف بين أهل الكشف وغيرهم إلا من حيث العلة ؛ فأهل الكشف يقولون : علة منع استعماله . اعترافاً ذلك الجس معه لا تنجسه في ذاته ، وغير أهل الكشف يقول : العلة في ذلك . تنجسه ، فافهم .

[حكم الماء المتغير بطول المكث]

ومن ذلك : اتفاق الأئمة على أن تعيّر الماء بطول المكث لا يضر في الطهارة ، مع قول محمد بن سيرين بمنع الطهارة به^(١) .

فالأول : مخفّف ، والثاني : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران .

ووجه الأول : عدم حدوث شيء في الماء يُحال عليه الصنف لروحانيته

ووجه الثاني : وجود التغير من حيث هو ؛ كالطعام المُتّين بطول المكث

(١) انظر « بدائع الصنائع » (١٥ / ١) ، و« التنقيح » (٢٥ / ١) ، و« حلبة العلماء »

(٧٩ / ١) ، و« كشف القناع » (٣٢ / ١) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة »

(ص ١٥)

فإنه فذر شرعاً وعرفاً ، فلا يبغى التطهر به ؛ كما لا يسغى أكل الطعام المُتَيْن
وكل شيء لا تحبُّه أهل الطباع السليمة ، فافهم

[تأثير الشمس والنار في النجاسة]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إن الشمس والبار لا يؤثران في النجاسة
تطهيراً^(١) ، مع قول الإمام أبي حنيفة : إن النار والشمس يطهران بعض أشياء
في بعض الأحوال ؛ فإذا جفَّ جلد الميتة عنه طهر بلا دُبغ ، وإذا تسجست
الأرض فجفت في الشمس . . طهر موضعها ، وجازت الصلاة عليها ،
لا التيمم منها^(٢) .

قال أول . مشدّد ، والثاني ' محقّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
ووجه الأول : أنَّ الأصل في الطهارة . أن تكون بالماء في الحدث والخبث .
ووجه الثاني : أنَّ المراد : زوال ذلك القذر في رأي العين ، فلا فرق
عنده بين إزالته بالماء ، وبين إزالته بطول الرمان أو غير ذلك ، وبدليل قوله
صلى الله عليه وسلم في ذيل الثوب الطويل للمرأة إذا أصابته نجاسة .
« يطهره ما بعده »^(٣) ؛ يعني ' من التراب الذي يمرُّ به ويمسُّه ، فافهم .

(١) انظر « مواهب الحبل » (١٥٣/١) ، و« معي المحتاح » (٢٣٨/١) ،
و« الإنصاف » (٣١٨/١)

(٢) انظر « تبين الحقائق » (٧٢/١) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٦) .
وفي هامش (أ ، ج) زيادة (قوله « لا التيمم بها » إذ لا يلزم من كون الشيء
طاهراً في نفسه أن يكون مطهراً لغيره) .

(٣) سبق تحريره (٣٨٦/١)

[حكم وقوع النجاسة في الماء القليل ؛ الراكد والحاري]

ومن ذلك : نجاسة الماء الراكد القليل - أي - دون القلَّتير^(١) - إذا وقعت فيه نجاسة ولو لم يتغير عند الإمام أبي حنيفة والشافعي وأحمد في إحدى روايته^(٢) ، مع قول مالك وأحمد في الرواية الأخرى : إنه طاهر ما لم يتغير ، فإن تغير فنجس وإن بلغ قلتين^(٣) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

وكذلك الخلاف في الجاري ؛ فإنه كالراكد عند الإمام أبي حنيفة وأحمد ، وهو الجديد من مذهب الشافعي ، وقال مالك لا يسجس الجاري إلا بالتغير قليلاً كان أو كثيراً ، واختاره جماعة من أصحاب الشافعي كالنفري وإمام الحرمين والعزالي^(٤) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه المشدد في هذه المسألة والتي قبلها : وجود نجاسة في الجملة ففسره عنها ولو لم تظهر لنا ؛ أدباً مع الله تعالى أن يقوم بين يديه متطهرين

(١) القلَّة إماء كالجرة الكبيرة ، وسُميت قلَّة لأن الرجل القوي يُقلُّها ، أي يحملها ، ونظر المصباح المير (ق ل ل) .

(٢) انظر حاشية ابن عابدin (١٨٣ / ١) ، و تحفة المحتاج (٨٨ / ١) ، و المعني (٢٠ / ١) .

(٣) انظر مواهب الجليل (١٠١ / ١) ، و المعني (٢٠ / ١) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٦) .

(٤) انظر رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٦) .

سواء دنس ؛ إذ الساطن عندنا طاهر عنده تعالى

فمن شدد - راعى ما عنده تعالى ، ومن خفف - راعى ما عند العباد ،
فافهم .

[حكم استعمال أواني الذهب والفضة]

ومن ذلك قول الأئمة الأربعة : إن استعمال أواني الذهب والفضة حتى
في غير الأكل والشرب . . حرام على الرجال والنساء^(١) ، إلا في قول
للشافعي^(٢) ، مع قول داود : إنما يحرم الأكل والشرب خاصة^(٣) .

فالأول - مشدد ، والثاني - مخفف واقف على حد ما ورد ؛ فرجع
الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : كمال الشفقة على دين الأمة ، والأخذ لها بالأحوط فيه ؛
إذ الحُبلاء في الوضوء منها مثلاً كالحُبلاء في الأكل والشرب ، ولا ينبغي
لمن يتطهر أن يكون متكرراً معجباً بنفسه ؛ إذ الطهور مفتاح الصلاة التي هي
حضرة الله عز وجل الخاصة .

وقد أجمع أهل الكشف على : أنه لا يصح دخول حضرة الله لمن كان فيه

(١) انظر حاشية اس عابدين (٢٤٢/٦) ، ومواهب الجليل (١٠١/١) ، وحلية
العلماء (١٢١/١) ، وكشاف القناع (٥١/١) .

(٢) هو القول القديم ، ومعاده كراهة الاستعمال ، ويحرم في الجديد انظر حلية
العلماء (١٢١/١) ، والمجموع (٣٠٣/١) .

(٣) انظر رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٦) .

شيء من الكبر ، بل يُطْرَد من القُرْب منها كما طُرِد إبليس ، وأمّا استعمالها في غير الوضوء فالأول ؛ لأنه إذا كان ترك استعمالها في مواطن الطاعات من الاحتياط . ففي غيرها من باب أولي ، فافهم .

[حكم الإناء المصبّب بالفضّة]

ومن ذلك : المصبّب بالفضة صبّة كبيرة حرام عند الأئمة الثلاثة بتفصيل عند الشافعي^(١) ، مع قول أبي حنيفة . لا يحرم المصبّب بالفضة مطلقاً^(٢)

فالأول : مشدّد ، والثاني : مخفّف

ووجه الأول . كمال الشفقة على دين الأمة كما مرّ ؛ وذلك أنّ من استعمل الإناء المصبّب بالفضة أو الذهب . يصدّق عليه أنّه استعمل إناء كان بعض أجزائه من الفضة ، والورعُ التّباعُدُ عن الإناء المصبّب كالْتباعد عن الإناء الكامل من الفضة .

ووجه الثاني : العفو عن مثل ذلك

(١) انظر « حاشية الدسوقي » (٦٤ / ١) ، و « الإنصاف » (٧٩ / ١) ، ومفصل مذهب الشافعية في الأصح أنّ ما صبّب بذهب أو فضة صبّة كبيرة لرينة حرّم ، وإن كانت الصّبة صغيرة لرينة جاز مع الكراهة ، أمّا ما صبّب لحاجة جاز فيه الصّبة الكبيرة والصغيرة ، والمذهب بتحريم صبّة الذهب مطلقاً . انظر « معي المحتاج » (١٣٧ / ١ ، ١٣٨) .

(٢) انظر « حاشية ابن عابدين » (٣٤٣ / ١) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٦)

[حكم السواك]

ومن ذلك : السواك قد اتفق الأئمة الأربعة على استحبابه^(١) ، وقال داود : هو واجب لا سيما إن تأذى بتركه الجليس ، وزاد إسحاق أن من تركه عامداً بطلت صلاته^(٢) .

فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد .

ويدلّ لهما معاً : قوله صلى الله عليه وسلم : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك »^(٣) ، أي : أمر إيجاب ، فإن فيه راحة كون الأمر للوجوب ، ولأنه ترك ذلك رحمة بالأمة ، فكأنه صلى الله عليه وسلم أشار بقوله : « لولا أن أشق » . . . إلى أنه واجب على من لا مشقة عليه فيه .

وعلى ذلك : فمن لم يجد فيه مشقة وجب عليه ، ومن وجد فيه مشقة لا يجب عليه ، فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .

ووجه الثاني : مراعاة كمال التعظيم والأدب في مناجاة الله عز وجل ، وهو خاص بالأكابر من العلماء والصالحين الذين لا يشق عليهم ذلك في جنب ما يشهدونه من عظمة الله تعالى ، وما يستحقه مقام خدمته ، بل ربما شق عليهم تركه

(١) انظر حاشية ابن عابدين (١١٣/١) ، وموهب الحليل (٣٧٩/١) ، و« نعمة المحتاج » (٢١٣/١) ، و« المعني » (٧١/١) .

(٢) انظر « المعني » (٧١/١) ، و« رحمة الأمة في خلاف الأئمة » (ص ١٦) .

(٣) رواه البخاري (٨٨٧) ، ومسلم (٢٥٢) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه

ووجه الأول . مراعاة حال مقام المحجوبين عن مثل ذلك المشهد من العوام الجاهلين بما يستحقه مقام خدمته تعالى ومناجاته ؛ فإن إيجاب السواك عليهم ربما يشق عليهم لجهلهم المذكور ؛ فإن أحدهم لا يكاد يتجلى لقلبه تلك العظمة التي تتجلّى للعلماء والصالحين ، وهذا من باب قولهم . حسنات الأبرار سيئات المقربين ، فافهم .

[حكم السواك للصائم بعد الزوال]

ومن ذلك : عدم كراهة السواك للصائم بعد الزوال : فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايته . لا يكره^(١) ، وقال الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى : يكره^(٢) .

فالأول : مخفف ، والثاني . مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان . ووجه الأول - مع ملاحظة ما تقدّم - : مراعاة المسلم لدفع الضرر عن جليسه حتى لا يتأذى أحد برائحة فمه .

ومعلوم : أن كل ما يؤذي الجليس ينبغي تقديم إزالته على حصول الفضائل .

وأيضاً . فإن الصائم بعد الزوال ينبغي له التأهب للقاء ربه حين يجلس للأكل على مائدته مشاهداً له ، وهذا هو اللقاء الأصفر بالتطافة وحسن

(١) انظر « تبين الحقائق » (١ / ٣٣٦) ، و« المدونة الكبرى » (١ / ٢٧٢) ، و« المعنى » (١ / ٧٢)

(٢) انظر « تحفه المحتاج » (١ / ٢٢٢) ، و« المعنى » (١ / ٧٢)

الرائحة ؛ كما ورد في حديث « للصائم فرحتان »^(١) ، وإن كان الحق تعالى لا يوصف بالتأدي بذلك حقيقة ؛ إذ هو الحائق لذلك ، ولكن قد يتبع الشرع العرف في كثير من المسائل .

بل قد ورد في عدة أحاديث الإشارة إلى التجوُّز في إطلاق صفة التأدي عليه سبحانه وتعالى ؛ كما أشار إليه حديث البخاري . « لا أحد أصرُّ على أدنى من الله »^(٢) ، ونحو حديث : « مَنْ آذَى لِي وَلِيّاً فَقَدْ آذَانِي »^(٣) ، واعتقادنا أنَّ المراد من نسة نحو هذه الصفات إلى الله سبحانه وتعالى إنما هو غاياتها كما هو مقرر في محالِّه من أبواب الفقه ، فافهم .

ووجه الثاني : الترغيب في الصوم ، وكون مثل تلك الرائحة محمودة الأثر في طريق العبادة ؛ كما كان صلى الله عليه وسلم يترك الصلاة على بعض الشهداء ترغيباً للجهاد ؛ فيقول : إذا كانت الشهادة توصل صاحبها إلى مقام لا يحتاج إلى أحد يدعو له بالمعصرة والرحمة . . فلا يسعي لي تركه ، فتتحرك داعيته للجهاد ، ويروى عنه الجُبْنُ ، فاعلم ذلك ، والله تعالى أعلم .



- (١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٩٠٤) ، وَمُسْلِمٌ (١١٥١) عَنْ سَيِّدِنَا أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
(٢) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ (٦٠٩٩) وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٨٠٤) كِلَاهُمَا بِسُحُوءٍ عَنْ سَيِّدِنَا أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
(٣) رَوَى الطَّبْرَانِيُّ فِي « الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ » (٣٦٠٧) عَنْ سَيِّدِنَا أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « مَنْ آذَى مُسْلِمًا فَقَدْ آذَانِي ، وَمَنْ آذَانِي فَقَدْ آذَى اللَّهَ »

باب النجاسة

[مسائل الإجماع في باب النجاسة]

أجمع الأئمة على . نجاسة الحمر إلا ما حكى عن داود أنه قال بطهارتها مع تحريمها .

وكذلك اتفقوا على . أن الحمرة إذا تخللت بنفسها طهرت .

وأجمعوا على . أن ميتة السمك والجراد طاهرة ، وعلى . أن الجنب أو

الحائض أو المشرك إذا غمس يده في ماء قليل فالماء باق على طهارته

واتفقوا على : أن الرطوبة التي تخرج من المعدة نجسة إلا ما حكى عن

أبي حنيفة .

هكذا ما تذكرته من مسائل الإجماع والاتفاق^(١) .

وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم الخمر من حيث الطهارة وعدمها]

فمن ذلك : قول الأئمة الأربعة . إن الخمر نجسة^(٢) ، مع قول داود

(١) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٧) وما بعدها

(٢) انظر « بدائع الصائغ » (١/٦٦) ، و« الإشراف على نكت مسائل الخلاف »

(١/٢٨٥) ، و« روضة الطالبين » (١/٢٧) ، و« المعنى » (١/٤٤)

بطهارتها مع تحريمها كما مر^(١) .

فالأول : مشدد وأبلغ في الرجحان ، والثاني : محفف من جهة عدم وحبوب التطهر منها ؛ لأنه لا يلزم من تحريمها نجاسة عينها ؛ كالميزر والانصاب والأرلام ، وإنما هي نجسة من حيث صفتها ، ومن هذا الباب قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾ [سورة ٢٨] ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وإن كان الثاني ضعيفاً جداً ، فافهم

[حكم الكلب من حيث الطهارة وعدمها]

ومن ذلك : قول الإمام الشافعي وأحمد وأبي حنيفة بنجاسة الكلب^(٢) ، مع قول الإمام مالك بطهارته^(٣) .

فالأول : مشدد في نجاسته ، وفي الطهارة من ولوعه سماً لنجاسته ، إلا عند أبي حنيفة فإنه يقول : الغسل منه مرة إن زالت العين بها ، وإلا فلا بد من غسله حتى يعلب على الظن إزالتها ولو بعشرين مرة وأكثر - كسائر النجاسات - لا سبعاً .

وقال مالك : هو طاهر ويُغسل من ولوعه سماً لا لنجاسته ، بل ذلك تعبدٌ لا يُعقل .

(١) : رحمة الأئمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٧) .

(٢) : انظر : البحر الرائق ، (١/١٠٦) ، ودعوه المحتاج ، (١/٢٩٠) ، والإحصاف ، (١/٣١٠) .

(٣) : انظر : شرح التلخيص ، (١/٢٣٢) ، ودعوه الأئمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٧) .

وكذلك القول فيما إذا أدخل الكلب عصواً من أعضائه في الإناء فإنه كاللولوع ، خلافاً لما لك فإنه خصّ العسل مسعاً باللولوع فقط ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه مَنْ قال بنجاسة عينه وصفته ممأ . عدم صحّة انعكاس الصفة عن الذات .

ووجه مَنْ قال مطهارة ذاته أنّ الأصل في الأشياء الطهارة ، وإنما النجاسة عارضة ؛ فإنها صادرة عن تكوين الله تعالى القدوس الطاهر ، ومن الأدب : قولنا بطهارة عينها ، ثم إن رأينا أثرها يصرُّ استعمالها في بدن أو دين . . . اجتنابها .

وقد أجمع أهل الكشف على أنّ الأكل أو الشرب من مؤر الكلب يورث القساوة في القلب ؛ حتى لا يصير العد يحثُّ إلى موعظة ، ولا فعل شيء من الخيرات ، وقد جرّب ذلك شخص من أصحابنا المالكية ؛ فشرب من لبن شرب منه كلب ، فمكث تسعة أشهر وهو مقروص القلب عن كل خير حتى كاد أن يهلك ، والشيء الذي يحصل منه ما ذكر . يجب اجتنابه ، ويجوز إطلاق النجاسة عليه سواء أردنا الذات مع الصفة أو الصفة فقط ؛ كما أطلق الله تعالى اسم (الرجس) على المشركين من حيث صفتهم التي هي الكفر ، فإذا أسلم أحدهم طهر ، فلو كانت النجاسة لعينه لكان لا يظهر بالإسلام .

وسمعت سيدي علياً الحواص رحمه الله تعالى يقول : (ليس لنا دليل على نجاسة ذات الكلب إلا ما بهن عنه الشارع من بيعه أو أكل ثمنه ، وأما

من جهة صفته فهو نجس من حيث إنَّ سورة يميت القلب ، فيجب اجتنابه
كما يُجْتَنَب سُمُّ الأفاعي من حيث ضررها في البدن مع القول بطهارة ذاتها ،
بل هو أولى بالاجتناب ؛ لأنَّه يضرُّ في الدين)

قال : (ولا مدع في تسمية الكلب نجساً من حيث أثره ، وطاهراً من
حيث عيه ؛ كما سُمِّي الله تعالى المشركين نجساً ، والميسر والأصاب
والأزلام رجساً ، مع إجماع العلماء الأربعة على طهارة جسم المشرك ،
وكذلك آلة القمار والأصاب والأزلام)

قال : (ولَمَّا كان سور الكلب يورث في القلب - الذي عليه مدار
الجسد - موتاً أو ضعفاً يمنع من قبول المواعظ التي تدخله الجنة . . بالغ
الشارع صلى الله عليه وسلم في الغسل من أثره سبغاً إحداها بالتراب ؛ دفعاً
لذلك الأثر بالكلية ؛ فإنه جمع فيه بين الماء والتراب اللذين إذا اجتمعا أبثا
الزور

فَعَلِمَ : أنَّ أمر الشارع بالعمل من أثر ولو غه سبغاً . . لا ينافي القول
بطهارة جسمه ؛ كالشعبان مع سُمِّه كما مرَّ ، فلذلك بالغ الشارع في الأمر
بالغسل منه سبغاً إحداها بتراب ؛ مبالغة في الشفقة على ديننا والرحمة بنا ،
وكذلك لا ينافي القولُ بنجاسة صفته القولُ بطهارة جسمه ؛ لعدم انفصال
الصفة المذكورة من الذات) انتهى .

فكما أطلق الإمام الشافعي ومن وافقه نجاسة الكلب ذاتاً وصفة توشعاً . .
كذلك لمالك ومَنْ وافقه إطلاق الطهارة على الكلب ذاتاً وصفة توشعاً
وتعليقاً ؛ لعدم انفكاك الصفة عن موصوفها وعكسه كما مرَّ .

وكان أخي أفصل الدين رحمه الله يقول : (التحقيق : أنَّ الكلب طاهر
العين ، نجس الصفة) انتهى .

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى أيضاً يقول : (لا
اعتراض على مَنْ قال : إنَّ وجوب العسل من الكلب أو استحبابه . . علته
لا تُعقل ؛ لخفائها على غالب الناس ؛ لأنه ما أُطلع عليها فيما علما إلا
بعض أهل الكشف فقط ، وقد أُرْمِ بعضهم مَنْ قال : إنَّ العسل من الكلب
تعبدي لا يُعقل . . بأنَّ ذلك يؤدي إلى أنَّ الشارع خاطب الأمة بما لا يفهمون
له معنى ! وذلك يكاد أن يقرب من صفة العث الذي يُرْء عنه مصاب
الشارع ، وقد أمره الله أن يبشِّر للناس ما أُرِل إليهم ؛ أي . ما أُرِوا به ؛ بأن
يبلِّغه إليهم ، وذلك لا يكون إلا بأن يبلِّغ إليهم اللفظ والمعنى تبليغاً شافياً
بحيث ينجلي لهم أمره ؛ فلا يلتبس عليهم مع شيء ، وقال له : ﴿ وَإِنْ لَمْ
تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ [الشع ٦٧] ، وهو معصوم من عدم البيان مطلقاً)
انتهى .

قلت . وقد يُزَدُّ هذا الإلزام بأنَّ مثل ذلك قد يكون جاء امتحاناً لإيمان
بعض الناس ؛ هل يبادرون إلى امتثال الأمر بفعل ذلك الشيء ولو لم يتعقلوا
علته ، أم يتخلَّعون عن المبادرة حتى يعلموا حكمة ذلك ؟

وقد قال أهل الكشف : إنَّ العمل إذا لم يُعلَّل بشيء كان أقوى في مقام
الإيمان وأعظم أجراً منه إذا عُلِّل ؛ لأنه ربما يكون معظم الباعث للمكلف
حيثُذ على العمل حكمة تلك العلة من ثواب أو غيره ، لا محض امتثال
أمر الله تعالى ورسوله ، وذلك نقص عن مقام الكمال ، والله أعلم .

وسمعت سيدي علياً الحواص رحمه الله تعالى يقول . (لا يقدر القائل
بطهارة الكلب على رد النصّ الوارد في العسل من ولوعه ، بل يرى العمل
به ، وإنّما وقع الاختلاف بين العلماء ؛ فإنّما ذلك اختلاف في العلة ، أو في
التسبيح وعدمه .

فإنّما الاختلاف في العلة والعدد فذلك لا يقدر في الدّين ؛ فإنّ القائل
بطهارة الكلب قائل بالعمل مه كما ورد ، أمّا التسبيح - فمحذور ولو جعلنا
الأمر فيه للاستحباب - فقد ينهض به الاجتهاد إلى الوجوب كما عليه القائلون
بنجاسته ، فاعلم ذلك ؛ فإنّه نفيس) .

وقد ألقينا في ذلك مؤلّماً ، وذكرنا ما يردّ على ذلك من لطيف الأسئلة
والجواب عنها ، وحاصل ذلك : أنّ أهل الكشف متفقون مع أهل النقل على
الحكم بنجاسة الكلب والفعل مه ، وإنّما اختلفوا في العلة فقط .

ومعلومٌ . أنّ الاختلاف في العلة لا يقدر في الأحكام ، فعلته الأصلية
عند أهل الكشف : نجاسة صفته من حيث إنّها تميّت القلب ؛ كالخمر
والميسر والأصباغ والأزلام ، ونصّد عن ذكر الله وعن الصلاة ، وعلمته عند
غير أهل الكشف : إما نجاسة عيه وصفته معاً ، أو علمته لا تُعقل عند من قال
بطهارتهما معاً ، والغسل منه تعبدية ، ولا يحضن ما في هذا ؛ إذ الأمر
بالغسل منه سبباً يقتضي نجاسته ولا بدّ ، وإلّا كان كلام الشارع كالعبث ،
فلا بدّ من القول بنجاسته ؛ إمّا ذاتاً وإمّا صفة . انتهى^(١)

(١) في هامش (١) . (بلغ قراءة على منشئ رضى الله عنه)

[حكم الخنزير من حيث الطهارة وعدمها]

ومن ذلك : قول الإمام الشافعي وأبي حنيفة بنجاسة الخنزير ، وأنه يُغسل منه سبعاً عند الشافعي ، ومرة عند الإمام أبي حنيفة ، نظير ما تقدّم في الكلب^(١) ، مع قول مالك رحمه الله بطهارته حياً^(٢)

فالأول : مشدّد ، والثاني : محفّف ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

وقد اختار الإمام النووي طهارته من حيث الدليل^(٣) ، فقال في « شرح المذهب » : (الراجع من حيث الدليل : أنه يكفي في بول الخنزير غسلة واحدة بلا تراب ، وبهذا قال أكثر العلماء ، وهو المختار ، لأن الأصل عدم وجوب الغسل منه كالكلب حتى يردّ في الشرع إلحاقه بالكلب) انتهى^(٤) .

ووجه من الحقّه بالكلب في وجوب الغسل منه : كونه أحبّ جسماً ولحماً من الكلب ، فقياسه على الكلب واضح .

(١) والصحيح عند الحابلة أن الحرير نجس كذلك ، كالكلب ، ويجب الغسل منه سبعاً ، إحداهن بالتراب انظر « تبيين الحقائق » (١٣٤/١) ، و« تحفة المحتاج » (٣١٤/١) ، و« الإنصاف » (٣١٠/١) .

(٢) انظر « حاشية الصادي على الشرح الصغير » (٤٣/١) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٧) .

(٣) كذا في السخ التي بين يدي ، ولعلّ المراد أن الإمام النووي يقول بحصول طهارة بول الحرير بغسلة واحدة ، لا أن البول طاهر ، فالكلام عن كيمية الطهارة منه ، وتعام عبارته التي ساقها في المتر (وبه قال أكثر العلماء الذين قالوا بنجاسة الحرير وهذا هو المختار) .

(٤) المجموع (٦٠٤/٢) .

ووجه مَنْ قال بظهارته . عدم ورود نص في الغسل منه سبع مرات كالكلب ، وأمّا تحریم لحمه فلا يُلحِقُه بالكلب في النجاسة ؛ فقد حرّم الله تعالى الميتة والحمر ، ولم يأمرنا الشارع بالغسل منهما سبعا إحداهن بتراب ، فافهم .

[حكم العدد في غسل النجاسات غير الكلب والخنزير]

ومن ذلك : عدم وجوب العدد في غسل سائر النجاسات عند أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في إحدى روايته ، مع الرواية الأخرى عنه : أنه يجب العدد في سائر النجاسات غير الأرض ، وفي رواية عنه : أنه يجب غسل الإناء سبع مرات ، وفي رواية أخرى : ثلاثا ، وفي رواية أخرى : إسقاط العدد فيما عدا الكلب والخنزير^(١) .

فالأول : محض ، ومقابلته . مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي المبران .

فالأول : خاص بعوام الناس الذين لا يراعون الورع ولا الاحتياط .

والثاني : خاص بأكابر الناس ؛ كالعلماء والصالحين ، نظير ما ورد في النقض بمنع العرج وعدم النقض به كما سيأتي سطره في بابہ إن شاء الله تعالى^(٢)

(١) انظر ؛ حاشية ابن عابدين ؛ (٣٣٢/١) ، و ؛ بداية المجتهد ؛ (٣٦/١) ، و ؛ معي المحتاج ؛ (٢٤٢/١) ، و ؛ عند الحاشية روايات أخرى غير ما ورد انظر ؛ الإيضاح ؛ (٣١٥/١) ، و ؛ المبدع ؛ (٢٠٥/١) .

(٢) انظر ؛ (٥١٦/١ - ٥١٧)

[تأثير دبع جلود الميتة في طهارتها]

ومن ذلك . قول الإمام الشافعي : إن جلود الميتة كلها تطهر بالدبغ إلا جلد الكلب والخنزير ، وما تولد منهما ، أو من أحدهما ، وهو إحدى الروایتين عن أحمد ، وأظهر الروایتين عن مالك^(١) ، مع قول الإمام أبي حنيفة : إن الجلود كلها تطهر بالدبغ إلا جلد الخنزير^(٢) ، ومع قول الزهري : إنه يتنفع بجلود الميتة كلها من غير دبغ^(٣) .

فالأول . مشدد من حيث اشتراط الدبع وكثرة المستثنيات ، ومقابله . مخفف : فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث

ووجه الأول : زيادة التره عن استعمال ما ساء الشرع نجساً ؛ أداماً مع الله تعالى أن يجالسه العبد وهو ملاصق لشيء نجس شرعاً .

ووجه الثاني . القائل بأن جلد الخنزير لا يطهر بالدبغ . المبالغة في

(١) انظر « البيان » (٦٩ / ١) ، و« المبدع » (٥١ / ١) وتعددت الأقول في ذلك عند المالكية كما أشار ابن رشد في « البيان والتحصيل » (٣٥٦ / ٣) ، فأوصلها إلى خمسة أقوال ، وقال الدسوقي في « حاشيته على الشرح الكبير » (٥٤ / ١) (ولو دُبع فلا يؤثر دبعه طهارة في طهره ولا باطنه ، وخبر « ألبا إهاب دبع فقد طهر » وبحره . محمول عدداً في مشهور المذهب على الطهارة اللعوية ، وهي النظافة ، ولذا جاز الانتفاع به) ، وهذا يرجع ما في (هـ) فيها (غير ذلك) بدل (عن مالك) ، ويكون معنى العبارة أن الرواية الأطهر عن الإمام أحمد غير ذلك ؛ أي عدم طهارة جلد الميتة بالدبع مطلقاً كما هو المعتمد من مذهب الحنابلة ، والحديث الوارد ضمن النقل رواه الترمذي (١٧٢٨) ، والسنائي (١٧٣ / ٧) عن سيدهما عبد الله بن عباس رضي الله عنهما

(٢) انظر « البحر الرائق » (١٠٥ / ١)

(٣) انظر « حلية العلماء » (١١١ / ١) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٨)

التَّرهُّ عنه ، وكونه يُستَحْتَقُّ قتله مطلقاً ، بخلاف الكلب ؛ فإنَّ فيه تفصيلاً ؛ فكان أحقُّ حكماً من الخنزير من هذا الوجه .

ووجه الثالث : القائل بحواز الانتماع بجلود الميتة من غير دباغ : حمل أحاديث الدباغ على الاستحباب دون الوجوب .

فالأول : خاصٌّ بالأكابر من العلماء ، والثاني : خاصٌّ بمن هو دونهما في التَّرهُّ ، والثالث : خاصٌّ بأهل الضرورات كما يدلُّ له بعض الآثار ، فافهم .

[تأثير الذكاة في غير مأكول اللحم]

ومن ذلك : قول الشافعي وأحمد . إنَّ الذكاة لا تعمل شيئاً فيما لا يؤكل^(١) ، مع قول أبي حنيفة ومالك : إنَّها تعمل إلا في الخنزير ، وإذا دُكِّيَ عندهما سَبْعٌ أو كلب طَهُر جلدُه ولحمه ، لكن أكله حرام عند أبي حنيفة ، ومكروه عند مالك^(٢) .

فالأول : مشدَّد ، والثاني : مخفَّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول : أنَّ ما لا يؤكل لحمه حييٌّ ؛ فلا تؤثر فيه الذكاة طهارة ولا طيناً ، بل حكم ذبحه حكم موته حتف أنفه ، قال تعالى في مدح بيينا محمد صلى الله عليه وسلم : ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَاتِ ﴾ [الأعراف : ١٥٧] .

(١) انظر : المعرر البهية ؛ (١٧٣ / ٥) ، ود المبدع ؛ (٥٢ / ١)

(٢) انظر : البناية شرح الهدية ؛ (٤٢٢ / ١) ، ود مواهب الجليل ؛ (٣٥٦ / ٤) ، ورحمة

الامة في اختلاف الامة ؛ (ص ١٨) .

ووجه الثاني . أنه لا يلزم من طهارته حِلُّهُ ؛ فقد يَحْرُمُ الشيء الطاهر
 لضرره في بدن أو عقل ، ولحم ما لا يؤكل - وإن قيل بطهارته - بصرفه في
 البدن كما جُرب ، ومن شك فليجرب لو لم يكن إلا أنه يورث أكله السلادة ؛
 حتى لا يكاد يفهم ظواهر الأمور فصلاً عن بواطنها !

[مقدار المعفو عنه من الدم في الثوب والبدن]

ومن ذلك : قول الإمام أبي حنيفة بالعفو عن مقدار الدرهم من الدم في
 الثوب والبدن^(١) ، مع قول الشافعي في الجديد : إنه لا يُعفى عنه ، ومع
 قوله في القديم . إنه يُعفى عما دون الكف^(٢)

فالأول والثالث : مخفَّف ، والثاني . مشدَّد ، فرجع الأمر إلى مرتبتي
 الميزان .

[حكم شعر الميتة ونحوه من حيث الطهارة وعدمها]

ومن ذلك : قول الإمام الشافعي بنجاسة شعر الميتة - غير الآدمي -
 وصوفها ووبرها^(٣) ، مع قول أبي حنيفة وأحمد بطهارة الشعر والصوف
 والوبر ، زاد أبو حنيفة فقال بطهارة القرن والسنَّ والعظم والريش ؛ إذ
 لا روح فيه^(٤) ، ومع قول مالك بطهارة الشعر والصوف والوبر مطلقاً ، سواء

(١) نظر « حاشية ابن عابدين » (٣١٦ / ١) .

(٢) انظر « حلية العلماء » (٤٩ / ٢) ، و« معي المحتاج » (٤١٠ / ١) .

(٣) انظر « تحفة المحتاج » (٣٠٨ / ١) .

(٤) انظر « الباية شرح الهداية » (٤٢٣ / ١) ، و« الإصناف » (٩٢ / ١) .

كان يؤكل لحمه ؛ كالنعم ، أو لا يؤكل ؛ كالكلب والحصار^(١) ، ومع قول الأوزاعي : إنَّ الشعر ونحوه نجس يظهر بالغسل^(٢) .

فالأول : مشدّد ، والثاني وما بعده . مخفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي العيزان .

ووجه الأول عموم قوله تعالى ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْيَبْتَةُ ﴾ [المائدة : ٣] .

ووجه الثاني : أنَّ سياق الآية فيما يؤكل لا فيما زاد على الأكل من وجوه الاستعمال ، وهذه الأشياء لا تؤكل عادة ، فتستعمل في غير الأكل ؛ كاللبس والافتراش ، ولو بلا غسل عند غير الأوزاعي ، على أنَّ التحقيق في الشعر والريش ونحوهما : أنَّ لها في حال حياة الحيوان وجهاً إلى الحياة من حيث إنَّها تنمو ، ووجهاً إلى الموت من حيث إنَّ الإنسان أو غيره لا يتأثر إذا قطعت ، فانهم .

[حكم الانتفاع بشعر الخنزير بالخُرْز]

ومن ذلك : قول الإمام أبي حنيفة ومالك بجوار الخرز شعر الخنزير^(٣) ، مع قول الشافعي بمنع ذلك ، وقول أحمد بكراهته^(٤) ، ومع

(١) انظر حاشية الخرخشي (٨٣ / ١) .

(٢) انظر رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٨)

(٣) انظر حاشية ابن عابدين (٧٢ / ٥) ، والكافي في فقه أهل المدينة (ص ١٨٨) ،

و منار السبيل (٥٢ / ١) .

(٤) انظر المجموع (٢٩١ / ١) ، والإنباف (٩٠ / ١)

قول الحرقى : (بالليف أحب إلي)^(١)

فالأول : مخفّف ، والثاني : مشدّد ، والثالث والرابع : فيهما راحة
تشديد إن لم يُرد أحمد بالكرامة المصحّح ؛ فيؤاخذ به الأكابر من أهل الورع ،
ويسامح به الأصاغر ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران
ووجه الأول : البناء على القول بطهارته .
ووجه الثاني : البناء على القول بتجاسته
ووجه الثالث والرابع : الأخذ بالاحتياط ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان .

[حكم ميتة الآدمي من حيث الطّهارة وعدمها]

ومن ذلك : قول الإمام مالك وأحمد والشافعي في أرجح قوليه بطهارة
الآدمي إذا مات^(٢) ، مع قول الإمام أبي حنيفة والمرجوح من قول الشافعي
بأنّه ينجس ، لكنّه يطهر بالعسل^(٣)

فالأول : مخفّف ، والثاني : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران
ووجه الأول : شرف ذات الآدمي روحاً وجسماً .

(١) نسب في المعنى (١١ / ١) ، وفي « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٨)

جاءة : (بالليف أحب إلي) إلى الإمام أحمد

(٢) انظر « مواهب الجليل » (١٤١ / ١) ، و« تحفة المحتاج » (٢٩٢ / ١ ، ٢٩٣) ،
و« كشف القناع » (١٩٣ / ١) .

(٣) انظر « الاختيار » (١٥ / ١) ، و« البيان » (٤٢٤ / ١) ، و« رحمة الأمة في اختلاف
الأئمة » (ص ١٨) .

ووجه الثاني : شرف روحه فقط ، فإذا خرجت من الجسد تنجس ؛ لأنه ما كان طاهراً إلا بسريان الروح فيه ؛ لكونه مركباً لها ، وهي من أمر الله ، وأمر الله طاهر مقدّس بالإجماع ، فكذا ما جاوره ، فافهم ، وأكثر من ذلك لا يقال .

فإن قال قائل : كيف قال الإمام أبو حنيفة بسجاسة آدمي مع حديث : « إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ حَيًّا وَلَا مَيِّتًا »^(١) ؟

فالجواب : يحتمل أن هذا الحديث لم يبلغه ، أو بلغه ولم يصحّ عبده .

[حكم سؤر البغل والحمار]

ومن ذلك : قول الأئمة الأربعة بطهارة سؤر البغل والحمار ، وأنه مطهر ، على توقّف لأبي حنيفة في كونه مطهراً^(٢) ، ومع قول الثوري والأوراعي : إن ما لا يؤكل لحمه سؤره نجس^(٣)

فالأول : مخفّف ، ومقابله : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : كون علّة مع الطهارة بسؤر البغل والحمار لا يطّلع عليها

(١) رواه البخاري (٢٨٥) ، ومسلم (٣٧١) ، كلاهما بحواه عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) انظر البحر الرائق (١٤٠/١) ، والمبدوءة الكبرى (١١٥/١) ، والمجموع (٢٢٥/١) ، والإنباف (٣٤٢/١) .

(٣) انظر حلية العلماء (٣١٤/١) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٩)

إلا أكابر العلماء بالله ، فحُفَّ الأمر فيه على العوام ، بخلاف الأكابر ،
وبذلك حصل توجيه الثاني ، فافهم

[حكم ما يخرج من الحيوانات من حيث الطهارة وعدمها]

ومن ذلك : قول الشافعي بنجاسة البول والبروث مطلقاً^(١) ، مع قول
مالك وأحمد بطهارتهما من مأكول اللحم^(٢) ، ومع قول النحوي : جميع
أبوال الحيوانات الظاهرة . طاهر^(٣) ، ومع قول أبي حنيفة : ذرق الطير
المأكول اللحم ؛ كالحمام والعصافير . طاهر ، وما عداه نجس^(٤)

فالأول : مشدد ، ومقابله : مخفف ولو بالنظر لأحد شقي التفصيل ؛
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

ووجه الأول : كون الهائم من شأنها أن تأكل مع الغفلة عن الله تعالى ،
فلا تكاد تذكر ربها ، وما لا يُذكر اسم الله عليه فهو قدر شرعاً كما هو مقرر
في الشريعة ، وهو خاصٌ بأكابر العلماء والصالحين الذين يتدنسون بمخالطة
الغافلين عن الله تعالى ؛ لما هم عليه من شدة الطهارة والتقديس ، بخلاف
الأصاغر الذين تغلب عليهم الغفلة ؛ فإنهم لا يتأثرون بفضلات أهل
العفلة ؛ لعدم تقديس ذواتهم ، وبذلك حصل توجيه الثاني .

(١) انظر « تحفة المحتاج » (٢٩٦ / ١) .

(٢) انظر « مواهب الجليل » (١٣٢ / ١) ، و« كشف القناع » (١٩٣ / ١)

(٣) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٩) .

(٤) انظر « حاشية ابن عابدين » (٣٢٠ / ١)

وقد جاءت الشريعة على مرتبة الحواصن ومرتبة العوام ، والعلماء تبع
لها ، أي للشريعة

[حكم المني من حيث الطهارة وعدمها]

ومن ذلك : قول الإمام أبي حنيفة ومالك بن نجاسة المني من الآدمي ^(١) ،
مع قول الشافعي وأحمد : إنه طاهر ، زاد الشافعي : وكذا مني كل حيوان
طاهر ^(٢) .

وأما حكم التزويج منه : فيجب غسله عند مالك رطباً ويابساً ، وعند
أبي حنيفة يُعسل رطباً ، ويُفرك يابساً كما ورد ^(٣) .

قال أول : مشدد ، والثاني : مخفف ، فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان

ووجه الأول : كونه يحرج مع العملة عن الله تعالى عالياً ، فلا يكاد
الشخص يذكر أنه بين يدي الله أبداً ، بل تعم جسمه العملة تنعاً لعموم اللذة .

ومعلوم : أن اللذة النسائية تمت كل محل مرّت عليه ، ومن هنا أمرنا
الشارع بالمسل من خروج المني لكل البدن ؛ إبعاشاً للبدن الذي فتر وصُعف من
شدّة الحجاب عن الله تعالى كما سيأتي سطره في باب العسل إن شاء الله تعالى ^(٤) ،
وكل ما حجب عن الله تعالى فهو رجس عند الأكابر بخلاف الأصاغر .

(١) انظر : لبابة شرح الهداية (٧١٢/١) ، وحاشية الحرشي (٩٢/١)

(٢) انظر : تحفة المحتاج (٢٩٧/١) ، وكشاف القناع (١٩٤/١) ، ورحمة الأمة
في اختلاف الأئمة (ص ١٩) .

(٣) انظر (٣٨٦-٣٨٧)

(٤) انظر (٥٥٩/١) .

فكلام أبي حنيفة ومالك : خاصٌّ بالأكابر من العلماء والصالحين ،
 وكلام الإمام الشافعي وأحمد . خاصٌّ بعوام المسلمين ؛ فلدلك عملُه السبي
 صلى الله عليه وسلم تارة ، وفركه أخرى ؛ تشريعاً للأكابر والأصاغر ،
 فافهم .

[حكم إعادة الصَّلَاة إن تَوَضَّأَ من بَثْرٍ أُخْرِجَتْ منها فَاَرَةٌ مَيَّةٌ ونحوها]

ومن ذلك : قول الإمام أبي حنيفة في النثر التي يتوضأُ منها إذا خرجت
 منها فَاَرَةٌ مَيَّةٌ : إنها إن كانت متفحة أعاد صلاة ثلاثة أيام ، وإن لم تكن
 متفحة أعاد صلاة يوم وليلة^(١) ، مع قول الشافعي وأحمد : إنه إن كان الماء
 يسيراً أعاد من الصلاة ما يعلب على طه أنه توضأ منه بعد موتها ، وإن كان
 كثيراً ولم يتغير لم يُعد شيئاً ، وإن تغير أعاد من وقت التغير^(٢) ، وقال
 مالك : إن كان مَعِيّاً ولم يتغير أحد أوصافه فلا إعادة ، وإن كان غير
 مَعِيْن فمعه روايتان^(٣) .

فالأول مشدَّد ، والثاني وما بعده محقق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي
 الميزان .

فَيُقَالُ في توجيهِ ذلك : إِنَّ التَّشْدِيدَ . خاصٌّ بالأكابر ، والتَّخْفِيفَ
 خاصٌّ بالأصاغر ؛ بالنظر لمقامهما في الطَّهَارَةِ والتَّقْدِيسِ

(١) انظر : البداية شرح الهداية (٤٦٠ / ١ ، ٤٦١)

(٢) انظر : روضة الطالبين (٢٧ / ١) ، والمعني (٣٢ / ١) .

(٣) انظر : البيان والتحصيل (٤٢ / ١) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٠) .

والماء المَعِيْن : الماء الجاري . انظر : الصحاح (م ع د)

[حكم الاجتهاد عند اشتباه طاهر ونجس من الآية]

ومن ذلك : قول الإمام الشافعي . إذا اشتبه طاهر ونجس . . اجتهد وتطهر بما ظن طهارته من الأواني^(١) ، مع قول الإمام أبي حنيفة : إنه لا يجوز الاجتهاد إلا إذا كان عدد آية الطاهر أكثر^(٢) ، ومع قول أحمد : إنه لا يتحرى ، بل يريق الجميع أو يحلطها ، ويتيمم^(٣) .

فالأول . محقق ، والثاني وما بعده . مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .

وهو محمول على حالين ؛ فالأول خاص بالعوام ، والثاني وما بعده . خاص بالأكابر ؛ لشدة تورعهم واحتياطهم ، عافهم ، والله سبحانه وتعالى أعلم^(٤) .



(١) انظر : تحفة المحتاج (١٠٣/١ - ١٠٤) .

(٢) انظر : المبسوط (٢٠١/١٠) ، ود التجريد (٣٠٦/١) .

(٣) انظر : الإنصاف (٧٣/١) ، ود رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٠) .

(٤) في هامش (أ) (بلغ قراءة علي مؤلفه والجماعة حاصرون) ، وفيه ملاح آخر (ملع) ، وملاح ثالث (بلغ قراءة علي مؤلفه رضي الله عنه) .

باب أسباب الحدث

[مسائل الإجماع في باب أسباب الحدث]

أجمعوا على نقص الوضوء بالحارج المعتاد من السيلين ؛ وهو البول والعائط .

واتفقوا على : أنَّ من مسَّ ذكره أو دبره بعصرٍ من أعضائه غير يده . . لا ينقص .

واتفقوا على أنَّ نوم المضطجع والتمكُّن بشرطه ينقص الوضوء ، وعلى أنَّ . الفهقة في الصلاة تبطلها دون الوضوء ، خلافاً لأبي حنيفة كما سيأتي^(١) ، وعلى أنَّ . أكل الطعام المطروح بالبار وأكل الخبز . لا ينقص الوضوء ، وعلى أنَّ . من تيقَّن الطهارة ، وشكَّ في الحدث . فهو باقٍ على طهارته إلا ما حكى عن بعض أصحاب مالك

وكذلك اتفقوا على أنَّه . لا يجوز للمحدث مسُّ المصحف ولا حمله إلا ما حكى عن داود وغيره من الجواز

هَذَا مَا وَجَدْتُهُ مِنْ مَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ وَالْإِتْفَاقِ^(٢) .

(١) انظر (٥٢٥/١) .

(٢) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢)

وأثما ما اختلفوا فيه :

[حكم نقص الموضوع بالخارج النادر]

فمن ذلك : قول الأئمة الثلاثة . إنه لا ينقص الخارج النادر ؛ كالذود والحصاة والريح من القُل^(١) ، مع قول أبي حنيفة ينقص الريح الخارج من القبل^(٢) ، وهو الراجع من مذهب الإمام الشافعي ؛ فإنه يقول بالنقص بالثلاثة^(٣) .

فالأول . محقق ، والثاني . فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول أن الذود حلته الحياة ، والحصاة من الأكل ليست من الطبيعة المتولدة من الطعام ، والناقص حقيقة إنما هو ما شأ من الطعام . ومن نقص بالحصاة . وإنما هو من حيث ما كان عليها من الطبيعة كما هو العالب ، لا لذاتها ، كما سيأتي بسطه في أوائل خاتمة الكتاب إن شاء الله تعالى^(٤) .

(١) انظر « حاشية الدسوقي » (١١٥/١) ، والمعمد لدى الحابلة . نقص الموضوع بالخارج من السيلين معتاداً كان أو غير معتاد انظر « كشف القناع » (١٢٢/١) ، و« المعني » (١٢٥/١) .

(٢) قال في « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٠) (واستثنى أبو حنيفة الريح من القبل ؛ فقال لا ينقص) وهو الصحيح من مذهب الحنفية ، وانظر « البحر الرائق » (٣١/١) ، و« حاشية رد المحتار » (١٣٦/١) .

(٣) انظر « المرور البهية » (١٣١/١) .

(٤) انظر (٦٤٣/٣) .

ووجه من قال : لا ينقض الريح الخارج من القل^(١) : ندرته ، حتى إنه
ربما لا يقع للعبد في عمره مرة واحدة ، فافهم .

[حكم نقض الوضوء بخروج المني]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إن المني ناقض للطهارة^(٢) ، مع
الأصح من مذهب الشافعي إنه لا ينقض الطهارة وإن أوجب الغسل^(٣) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أن لذة خروج المني شديدة لا تعادلها لذة نفسانية ، ومن
لازم ذلك شدة الغفلة والعيية عن الله تعالى ، فهو أولي بالنقض من خروج
الول والغائط من حيث اللذة ، لا من حيث عيبه .

ووجه الثاني : كون ذلك خاصاً بأكابر الأولياء الذين يعدون الغفلة
عن الله تعالى حدثاً تجب منه التوبة والطهارة .

فالأول : خاص بالأكابر ، والثاني : خاص بالعوام ، فاعلم ذلك وتأمل
فيه تعرف أنه لا فائدة في القول بعدم نقض الطهارة بالمني إلا كونه مشأ
الآدمي لا غير ؛ فإن من خرج منه المني ممنوع من الصلاة ونحوها أشد من
منع المحدث الحدث الأصغر ، فافهم .

(١) مي (ب ، هـ ، ي) (قال بنقض) بدل (قال لا ينقض)

(٢) انظر حاشية ابن عابدين (١٣٤ / ١) ، و مواهب الجليل (٤١٢ / ١) ،
و الصفي (١٢٥ / ١) .

(٣) انظر تحفة المحتاج (١٣١ / ١) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٠)

[حكم نقض الوضوء بمسّ فرجه]

ومن ذلك : قول الإمام أبي حنيفة : لا ينقض الوضوء مسّ الفرج مطلقاً على أي وجه كان^(١) ، مع قول الشافعي والقول الأرجح من مذهب أحمد بانتقاص الوضوء بطن الكف ، وزاد أحمد : نقض الطهارة بلمس الذكر بطهر الكف أيضاً^(٢) ، ومع قول مالك : إن مسّه بشهوة انتقض ، وإلا فلا^(٣) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدّد ، والثالث : فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

فالأول : خاص بعوامّ الناس ، ومقابله : خاص بالأكابر ؛ ودلت لأنّ الناقص حقيقة : هو كلّ ما تولّد من الأكل ، وأمّا النقص بالفرج فإنّما هو لمجاورة المرج للخارج ، بل ورد : (أنّه صلى الله عليه وسلم كان ينصح سراويله)^(٤) ؛ لمجاورتها لمجاورة الخارج مبالغة في الترهّ ، وليقتدي به

(١) انظر البحر الرائق (٤٥ / ١)

(٢) انظر تحفة المحتاج (١٤١ / ١) ، رد المبدع (١٣٥ / ١ ، ١٣٦)

(٣) ذهب المالكية إلى نقض الوضوء مطلقاً بلمس الفرج من نفسه ، عامداً أو غير هادئ ، حصلت لذة أو لم تحصل ، أمّ مسّ مرج غيره فلا ينقض إلا إن وجد اللذة انظر حاشية الدموقي (١٢١ / ١ ، ١٢٣) .

(٤) روى أبو داود (٢٠٧) ، والسنائي (٩٧ / ١) عن سيدنا المقداد بن الأسود رضي الله عنه أنّ علي بن أبي طالب رضي الله عنه أمره أن يسأل له رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل إذا دنا من أهله فخرج منه المذي ماذا عليه ؟ فإنّ عندي ابته ، وأن استحيي أن أسأله ، قال المقداد . فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، -

خواص أمته دون عوامهم ، كما أشار إليه حديث . « هل هو إلا بضعة منك ؟ »^(١) ، وقال للأكابر : « من من فرجة فليتوضأ »^(٢) ، كما أوضحنا ذلك في كتاب « أسرار الشريعة » ، وفي خاتمة هذا الكتاب ؛ فراجعه^(٣) .

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول : (إنما قال صلى الله عليه وسلم لطلق بن [علي] حين سأله عن من الفرج^(٤) : « هل هو إلا بضعة منك ؟ » . لئبّه على ما أجمع عليه أهل الكشف من أن الناقص حقيقة : إنما هو ما كان متولداً من الطعام والشراب ، وخرج من الفرج ، لا من ذات الفرج) .

وكان طلق بن [علي] هذا راعي إبل لقوم ، فخفف الشارع عليه رحمة به ، بخلاف الأكابر من العلماء والصالحين ؛ يؤمر أحدهم بالوضوء من من الذكر مشاكلة لمقامهم في التورّع والتزّه عن من المجاور للخارج ، بخلاف الفلاحين والتّراسين ونحوهم^(٥) ؛ فإن مقامهم لا يقتضي هذا التزّه العظيم ؛ فرجع الأمر في ذلك إلى مرتبتي الميزان .

فإن قال شافعي إن حديث : « هل هو إلا بضعة منك ؟ » منسوخ .

قلنا : السادة الحنعية لا يقولون بنسخه ، بل هو محكم عندهم ، فلا بدّ

فقال : « إذا وجد أحدكم ذلك فليتوضأ ووضوء للصلاة »

(١) سبق تحريجه (١٩٦ / ١) .

(٢) سبق تحريجه (٣٠٢ / ١) .

(٣) انظر (٦٤٠ / ٣) وما بعدها .

(٤) في كل السمع التي بين يدي (عدي) بدل (علي)

(٥) التّراسين جمع تراس ، وهو صانع التّروس انظر « ناح العروس » (ت ر س)

له من وجه يُحمَل عليه ، وقد صحَّ حملُه على آحاد العوام دون العلماء
والصالحين ، فيسفي لكل متدين من الحتمية أن يتوضَّأ من مسِّ الفرج خروجاً
من خلاف الأئمة ، ولا ينبغي له أن يمسَّ فرجه ويصلي بلا تجديد طهارة .

فإن قال قائل : إنكم قلتم : إنَّ علة النقض لمسِّ الفرج إنما هو لكونه
مجاوراً للحارج لا لداته ، فلمَ لم توجبوا الوضوء بلمس نفس الحارج ؟

فالجواب : إنما لم يُلزمنا الشارع بالوضوء من مسِّ الحارج ؛ لأنَّه لا لدَّة
في مسِّه ، بخلاف خروجِه ؛ فإنَّ العبد يجد لدَّة وراحة بحروجه تكاد تعمُّ
البدن ؛ فلذلك كان فيه الوضوء كاملاً ، بخلاف مسِّ الحارج الملوَّث ،
فافهم .

وأما وجه من نقض الطهارة بلمس الذكر بظهر الكفِّ أو باليد إلى
المرفق : فهو الاحتياط ؛ لكون اليد تطلق على ذلك ؛ كما في حديث :
« إذا أفضى أحدكم يده إلى فرجه ، وليسَ بينهما ستْرٌ ولا حجابٌ . .
فليتوضَّأ »^(١) .

وسمعت مرة أخرى يقول . (ليس لنا نقص للطهارة إلا وهو متولَّد من
الأكل ؛ حتى القهقهة عند مَنْ يقول بأنَّها تنقض الطهارة إذا وقعت في
الصلاة ؛ لأنَّه لولا شمع ما قَهَقَه ، فإنَّ الجيعانَ لا يكاد يتسم فضلاً عن
القَهقهة) انتهى .

(١) رواه بحوه اليهقي في «السالكين» (١/١٣٣) عن السيدة سرة بنت صفوان
رضي الله عنها

وأما من حلقة الدبر فقال أبو حيفة ومالك : لا ينقص الوضوء^(١) ،
وقال الشافعي في أرجح قوله وأحمد . ينقص^(٢) ؛ أحذا برواية . من من
فرج^(٣) ، فشمّل القبل والدبر ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان

[حكم نقص الوضوء بمن فرج غيره]

ومن ذلك . قول الشافعي وأحمد بنقص طهارة من من فرج غيره ،
صغيراً كان الممسوس أو كبيراً ، حياً كان أو ميتاً^(٤) ، مع قول مالك . إنه
لا ينقص من فرج الصغير^(٥) ، ومع قول أبي حيفة . إنه لا ينقص
مطلقاً^(٦) ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان

ووجه الأول : إطلاق نقص الطهارة بمن الإنسان فرج نفسه ، فقيس
عليه من فرج غيره بجامع علّة القبح في ذلك ، فما نقص طهارة العبد من
نفسه كذلك ينقصها من غيره أحذاً بالاحتياط .

ويؤخذ من ذلك . توجيه قول الإمام أبي حيفة والشافعي وأحمد بعدم
نقص طهارة الممسوس ، مع قول مالك بنقصها ؛ فإن الأول . محتمل ،

(١) انظر البحر الرائق (٤٥/١) ، وحاشية الدسوقي (١٢٣/١) ، وبحري عدم

الملكية التعصب داته المذكور في الحاشية رقم (٣) (٥١٦/١)

(٢) انظر المجموع (٣٩/٢) ، والإصناف (٢٠٩/١)

(٣) سبق تخريجه (٣٠٢/١) .

(٤) انظر معني المحتاج (١٤٨/١) ، والإصناف (٢٠٢/١) ، والمبدع (١٣٧/١)

(٥) انظر حاشية الدسوقي (١٢١/١) .

(٦) انظر البحر الرائق (٤٥/١) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٠)

والثاني - مشدد ، وإن الأول : خاص بالأصغر ، والثاني : خاص بالأكابر من المتورعين .

وقد أجمع أهل الكشف على : أنه ليس لنا باقض إلا وفعله سوء أدب ، أو فيه رائحة من سوء الأدب مع الله تعالى ، ومن هنا ورد الاستغفار عند الخروج من الحلاء ، فلا يقع العبد في باقض إلا وهو غائب عن مشاهدة ربه عز وجل ، ولا يكاد يحضر مع الله تعالى في حال خروج الحدث أو وقوعه أبداً ، وذلك - أي : عدم الحضور - حدث عند الأكابر يتطهرون منه ؛ إحياء لبدنهم الذي مات بإدماره عن شهود كونه في حضرة ربه ، فافهم^(١) .

[حكم نقض الوضوء بلمس الأثر]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة بعدم نقص الطهارة بلمس الأمر الجميل^(٢) ، مع قول الإمام مالك بإيجاب الوضوء بلمسه ، وحكي ذلك أيضاً عن الإمام أحمد وغيره^(٣) .

فالأول - محقق ، والثاني : مشدد

ووجه الأول - عدم ورود شيء عن الشارع في ذلك ، فلو كان ذلك ناقصاً لورد لنا حكمه ولو في حديث واحد .

(١) في هامش (١) (بلغ) ، وفي (ي) زيادة (وهنا من باب قولهم حسنت الأثر سيئات المقربين) .

(٢) انظر معني المحتاج (١/١٤٠) ، والإنباف (١/٢١٤) .

(٣) انظر حاشية الدرر (١/١٢٠) ، والإنباف (١/٢١٤) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٠) .

ووجه الثاني : كون الأحكام دائرة مع العلل غالباً ، فكما كانت العلة في النقص بلمس المرأة الشهوة للامس أو الملموس أو لهما عادة . احتياط الإمام مالك للأئمة ؛ وقال : ينقض الأمر الذي يُشتهى تقييله مثلاً ؛ لأنه رضي الله عنه ممن أمهم الشارع عن شريعته من بعده ، فكلُّ أمر حدث بعد موت الشارع من مستحسن أو مستفتح عرفاً . . فلمجتهد أن يُلحِقه بما يشاكله في الشريعة .

فالنقض بالأمرد : حاصل بأرادل الناس ، وعدم النقص : حاصل بأشراف الناس الذين لا يشتهون إلا ما أباحه الله تعالى لهم ، فإن تنزُّة الأكابر عن مسِّ الأمر . . فهو كمال في التنزيه .

وقد يُقال : إنَّ عدم النقص بمسِّ الأمرد : حاصل برِّعاع الناس ، والقول بالنقص : خاصُّ بأكابر العلماء والصالحين ؛ مشاكلةً لمقامهم في التساعد عن كلِّ ما لم يَأذن به الله تعالى .

[حكم نقض الوضوء بلمس المرأة]

ومن ذلك : قول الإمام الشافعي بأنَّ لمسَ البالغِ المرأةَ من غير حائل ينقص بكلِّ حال إلا إن كانت المرأة مخزماً للامس^(١) ، مع قول الإمام مالك وأحمد : إنَّه إن كان ذلك بشهوة نقص ، وإلا فلا^(٢) ، ومع قول أبي حنيفة رضي الله عنه . إنَّ ذلك ينقص بشرط انتشار الذكر بذلك ، فينقص باللمس

(١) انظر : تحفة المحتاج (١٣٧/١) .

(٢) انظر : حاشية المدسوقي (١١٩/١ ، ١٢٠) ، وإيضاح (٢١١/١) .

والانتشار معاً ، ومع قول محمد بن الحسن : إنه لا ينقض وإن انتشر ذكره^(١) ، ومع قول عطاء : إن لمس أجبية لا تحل له . . انتقض ، وإن لمس زوجته وأمه . . لم ينتقض^(٢) .

فالأول : مشدد ، ومقابل له . محقق على التفصيل المذكور فيه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

فالأول : خاص بالأكابر الذين يقيمون محل الشهوة إذا فقدت مقام وجودها ، ومقابل له . دائر مع وجود الشهوة شرطها المذكور ؛ فمن العلماء المشدد والمتوسط والمحقق .

وأما الملموس : فمذهب مالك ، والراجح من قولي الشافعي ، وإحدى الروايتين عن أحمد أنه كاللامس في النقص^(٣) ؛ فرجع الأمر في هذه المسألة والتي قبلها إلى مرتبتي الميزان .

ووجه من قال : ينقض لمس الأجبية . النظر للنقص بالأنوثة من حيث هي ؛ فكأنها حدث .

ووجه من قال : إنها لا تنقض . الأخذ بقول عائشة رضي الله تعالى عنها (إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعص سائه ، ثم يقوم إلى الصلاة ، ولا يحدث وضوءاً)^(٤) ، وهذا خاص بمن يملك إزبه .

(١) انظر حاشية ابن هابلين (١٤٦/١) .

(٢) انظر رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢١)

(٣) انظر حاشية الدمورقي (١١٩/١) ، ورحمة المحتاج (١٣٧/١) ، والإنصاف (٢١٤/١)

(٤) سبق تخريجه (٣٤٧/١)

وكان الشيخ محيي الدين بن العربي رضي الله تعالى عنه يقول . (وجه من مع القصد بلمس المرأة : النظر إلى كمالها ؛ من حيث المعنى القائم بها المشار إليه بقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ تَطَهَّرَ عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَلِّحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةَ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ [النجم ١٤] ، وهو سرٌّ لا يطلع عليه إلا مَنْ أطلعه الله تعالى على محلِّ صدور العالم ، وعرف تلك القوة التي في حفصة وعائشة ، حتى جعل الحقُّ تعالى نفسه وأولي العزم من الملائكة والبشر . . في مقابلتهما ، وهو سرٌّ لا يجوز كشفه للمحجوبين)^(١) .

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول . (نقض الطهارة بلمس النساء خاصٌّ بأحاد الناس ممَّن لم يُطِيعهُ الله تعالى على كمال النساء من حيث إنهنَّ محلُّ إنتاج العالم ، وإنتاج بيت الكمال ؛ نظير قولهم : إنَّ الخير المتعدِّي أفضل من القاصر ، وأما عدم النقض بلمسهنَّ فخاصٌّ بأهل الكمال الذين يعرفون مراتب الوجود كشفاً و يقيناً ، لا الذين يشهدون النقض في النساء ، ويرون الذكورة أكمل من الأنوثة) انتهى .

وسمعت أيضاً يقول : (لو لم يكن من كمال المرأة وقوتها إلا كونها تستدعي بالحال أكارم ملوك الدنيا إلى صورة السجود عليها حالة الوقاع . . لكان في ذلك كفاية في بياض قوتها) انتهى .

وسمعت أيضاً يقول : (الأولى : القول بنقض العجائز والمحارم والصغيرة ؛ لأنَّ العلة في النقض بها قد لا تكون هي الشهوة ، وإنما ذلك لحصوص وصفٍ في الأثنى ، فيقف المتورِّع على القول بأنهنَّ ينقضن حتى

(١) انظر : المتوحات المكية : (١ / ١٨٠)

يأتي له نص يحرجهن عن النقص ، وقد أطلق الله تعالى اسم النساء في قصة
 هرعون بقوله تعالى : ﴿ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي بَنَاتَهُنَّ ﴾ [النمر ٤١] على
 الأطفال ؛ فإنه كان لا يذبح الأنثى القريبة العهد بالولادة ، فكما أطلق الله
 اسم النساء على المرأة الكبيرة في قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ نَسْمِ الْأُنثَى ﴾ [النساء
 ٤٢] من غير تقييد بالبالغة . . فكذلك أطلقه على البنت ساعة ولادتها على حد
 سواء ، وهو مذهب داود رحمه الله ؛ فمن الأنثى : مَنْ دار مع حصول
 الشهوة ، ومهم : مَنْ راعى محل الشهوة وإن لم تحصل شهوة .

وأما وجه مَنْ قال : المراد بلمس النساء في الآية هو الجماع لا اللمس
 بالبدن فهو لكون اللمس أمراً خفيفاً لا يغيب الإنسان بلمسته عن ربّه غالباً ،
 بخلاف الجماع ؛ فإن صاحبه لا يكاد يحضر له قلب مع ربه ، بل يعيب عن
 مراقبته وشهوده بالكلية ، وذلك حدث عند الأكابر من الأولياء باتفاق

ولما كانت اللذة تسري في بدن المُجامع كلّ لا تتحير بمحلّ دون آخر
 أمر المكلف بتعميم البدن في العسل ؛ ليعش بالماء ما مات من بدنه بسريان
 تلك اللذة فيه ، فإنها عمّت جسده كلّ ؛ إذ المنى - وإن كان فرعاً من الدم -
 فهو فرع أقوى من أصله وإن كان البول والعائط والدم أقدر منه في ظاهر
 الأمر ؛ إذ العلة فيه سريان شهوته المغيبة له عن شهود الحق تعالى ، لا قدرة
 اللون والرائحة مثلاً .

ومما يؤيد من قال : إن المراد باللمس في آية ﴿ أَوَلَمْ نَسْمِ الْأُنثَى ﴾
 [النساء ٤٢] الجماع . قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ ﴾
 [البقرة ٢٣٧] ؛ فإن المراد باللمس هنا : الجماع ، وقد يكون من قال بذلك

إنما قال به لكونه نظر في لغة العرب ، فرأى أن اللبس والمس واحد ، لكن ذلك ينبغي أن يكون خاصاً برعاع الناس ، بخلاف الأكابر ؛ فإن من مقامهم أن يتنزهوا عن لمس النساء - ولو بلا شهوة ، حتى عن لمس الشعر والظفر والسن - كما يتنزهون عن الصلاة إذا أكلوا لحم الجذور إلا بعد طهارة تباعداً عنها ؛ لكونها محلاً لركوب الشياطين على ظهرها كما ورد^(١) ، لا لكونها لحمًا ؛ إذ اللحم كله من سائر الحيوان في ذلك واحد ، فافهم ذلك ؛ فإنه نفيس^(٢) .

[حكم نقض الوضوء بالنوم في الصلاة]

ومن ذلك : قول الإمام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه : إن من نام في صلاته على حالة من أحوال المصلين لا ينتقض وضوءه وإن طال نومه ، وإن وقع انتقص^(٣) ، مع قول مالك : ينتقض في حال الركوع والسجود وإن طال ، دون القيام والقعود^(٤) ، ومع قول الشافعي : إنه إن نام ممكناً مقعده لم ينتقض ولو طال النوم ، وإلا انتقص^(٥) ، ومع قول أحمد في أصبح

(١) روى ابن حبان في صحيحه (١٧٠٣) عن سيدنا حمزة بن عمرو الأسلمي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « على ظهر كل بعير شيطان ، فإذا ركبتموها فسئرا الله ولا تقصروا عن حاجاتكم »

(٢) في هامش (١) . (يلغ قراءة على مؤلفه والجماعة حاصرون) ، وفيه بلاغ آخر . (يلغ) .

(٣) انظر « بدائع الصنائع » (٣٠ / ١) ، و « الناية شرح الهداية » (٢٨٠ / ١)

(٤) انظر « عيون الصائل » (ص ٧٦) .

(٥) انظر « مغني المحتاج » (١٤٤ / ١) .

الروايات عنه : إنه إن طال نوم القائم والقاعد والراكع والساجد . فعليه
الوضوء ، وإلا فلا^(١) .

فالأول مخفف ، ومقابله : مفصل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبني الميزان .
ووجه الأول : أنَّ النَّائم في الصلاة قريب من المستيقظ ؛ لتعلق قلبه
بحضرة الله تعالى ، وقلة استغراق قلبه في أمور الدنيا ، وكذلك القول في
نوم الممكن مقعده ؛ لعدم استغراق قلبه في النوم ، بخلاف نوم غير الممكن
مقعده من الأرض ، ولذلك قال أشياخ الطريق : من أراد حقة نومه فليضع
تحت رأسه محدّة عالية ويسم على شقه الأيمن ؛ فإنَّ نومه يكون خفيفاً جداً .
وأما وجه من قال من العلماء : إنَّ النوم ينقص ولو من ممكن مقعده - إن
صح عنه ذلك - . فهو لكونه - أي : النوم - أمراً برزخياً له وجه إلى اليقظة
ووجه إلى الموت ؛ بدليل ما ورد في الحديث : « النَّومُ أَخْرُ الْمَوْتِ »^(٢) ،
فكان القول بنقص الطهارة به من باب الأحذ بالاحتياط .

وسمعت سيدي علياً الحواص رحمة الله تعالى يقول : (وجه من نقص
الطهارة بخروج الدم الجاري ، أو بالقهقهة ، أو بنوم الممكن مقعده ، أو
بمس الإبط الذي فيه ضُبان ، أو بمس الأرض أو الأجدم أو الكافر أو
الصليب ، أو غير ذلك ممّا وردت به الأخبار والآثار ، وتولد من الأكل
والشرب : الأخذ بالاحتياط ، ولأنّها لا تقع إلا والقلب عاقل عن مراقبة الله
عز وجل ، فلو صحّت مراقبة العبد لربّه لنزّه نفسه عن مس كلّ قذر حسيّ أو

(١) انظر الإنصاف (١ / ٢٠٠) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢١)

(٢) رواه البيهقي في الآداب (٨٤٣) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما

معويّ ؛ تعطيماً لحصرة ربه ، فلما كانت هذه الأمور من لارم صاحبها
العفة عن الله تعالى . . نقض بعض العلماء الطهارة بها)

قال (وجميع النواقص متولدة من الأكل ، وليس لما ناقص من غير
الأكل أبداً ؛ فإن من لا يأكل لا يام ، ولا يجري له دم ، ولا يصحك في
الصلاة ، ولا يتقيأ حتى يملأ فمه ، ولا يخرج من إبطه صُتان ، ولا يحصل
له برص ولا جذام ، ولا يعصي ربه بمعصية ما فصلاً عن الكفر والشرك ،
بل هو كالملائكة) .

وأما من قال بنقض الطهارة بمن الكافر : فلأنه محلٌ مسخط الله تعالى ،
فاحتاط المؤمن لنفسه بالتطهر من مسه فراراً من مواضع السخط والغصب ،
فهو نظير ما تقدّم من الوضوء من أكل لحم الجَور^(١) ؛ لما ورد أن ظهورها
مأوى الشياطين^(٢) ، لا من حيث دات اللحم ، وكما ورد الهي عن الوضوء
من المياه المغضوب عليها ؛ كمياء قوم لوط^(٣) ، وكما ورد من الهي عن
الجلوس على حلود الثمار والساع من حيث إنها تورث الفساوة في القلب
كما سيأتي بيانه في (باب اللباس)^(٤) .

وكذلك لولا الأكل والشرب ما اشتبهنا لمن النساء ولا جماعهن ،
ولا أخرج منّا مني ، ولا جُنّ أحدنا ، ولا أغمي عليه ، ولا تكلمنا بغيبة

(١) انظر (٥٢٥ / ١) .

(٢) سبق تخريجه (٥٢٥ / ١) .

(٣) سبق تخريجه (٤٧٢ / ١) .

(٤) انظر (٦٢٦ / ٢) .

ولا نعمة ، ولا اتخذ أحد من الكفار صلياً يعبد ، فإن هذه الأمور لا تقع إلا بعد الحجاب بالأكل .

وأصل ذلك - أكلة السيد آدم من الشجرة ؛ فإنها لما كانت يياً بصورة ما يقع فيه بنوه من بعده من حجابهم بالأكل عن الله تعالى أمروا بالتزهد بالفصل أو الوضوء من كل ما تولد من الأكل ؛ لملازمة الحجاب والعملة به عن الله عز وجل ، ولذلك أبطل العلماء الصلاة بالأكل فيها ؛ لامتناع صحة كمال مناجاة العبد لربه في صلاته حال الأكل ، فتمنع لذة الأكل عن شهود كمال الإقبال على مناجاة ربه ومراعاة الأدب معه ؛ لامتناع اجتماع لذتين معاً في آن واحد كما هو مشاهد ، كما سيأتي بسط ذلك في الحاتمة إن شاء الله تعالى^(١) .

[حكم نقض الوضوء بأكل ما مسته النار]

ومن ذلك الوضوء مما مست النار ؛ كالطبخ والخر ؛ فاتفق الأئمة الأربعة على عدم النقض به^(٢) ، وقال ابن عمر وأبو هريرة وريد بن ثابت . يجب الوضوء من أكله^(٣) .

فالأول : مخف ، والثاني : مشدد .

ووجه الثاني : أن النار مطهر غضبي يعذب الله تعالى به من شاء من

(١) انظر (٣/٦٤٠)

(٢) انظر «المسوط» (١/٧٩) ، و«شرح التقيس» (١/١٩٨) ، و«البيان» (١/١٩٣) ، و«المضي» (١/١٤١)

(٣) انظر «البيان» (١/١٩٣ ، ١٩٤) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢١)

العصاة ، فلا يناسب من أكل مما مسَّته أن يقف بين يدي الله تعالى إلا بعد التطهُّر منه طهارةً كاملةً .

ووجه الأول : خفاء هذا الوجه على غالب النَّاس ؛ فلذلك كان الوضوء منه خاصاً بالأكابر الذين يعرفون وجه ذلك ، بخلاف الأصاغر ؛ فلا يؤمرون بالوضوء منه ، وكان ذلك آخر الأمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم توسعةً على الأئمة^(١) ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ، ففهم .

[حكم من تيقَّن الطَّهارة وشكَّ في الحدث]

ومن ذلك . قول الأئمة الأربعة : إنَّ من تيقَّن الطَّهارة ، وشكَّ في الحدث . . أنه يعمل باليقين^(٢) ، إلا أنَّ ظاهر مذهب الإمام مالك : أنه يني على الحدث ويتوضأ^(٣) ، وقال الحسن : إنَّ كان شكُّه في الحدث حال الصلاة بنى على يقينه في صلاته^(٤) ، وإن كان خارج الصلاة أخذ بمقتضى الشكِّ ؛ وهو الحدث .

فالأول : محقَّف ، والثاني : مشدَّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) روى السائي (١٠٨/١) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال (كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مسَّتْ يداي)

(٢) انظر حاشية ابن عابدين (١٣٩/١) ، وروضة الطالبيين (٧٧/١) ، ودر الإصناف (٢٢١/١)

(٣) انظر حاشية الدسوقي (١٢٣/١) .

(٤) كذا في السج التي بين يدي ، وعبارة « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٢) (سي على يقينه ومضى في صلاته) بدل (بين على يقينه في صلاته) .

فالاتق بالأكابر : الأحذ باليقين دون الشك ولو على اصطلاح الفقهاء ،
فإن الله تعالى ذم الذين يتبعون الظن إلا إن عجزوا عن اليقين بطريق من
الطرق ، فاعلم ذلك .

[حكم من المصحف وحمله للمحدث]

ومن ذلك : قول الأئمة الأربعة بتحريم من المصحف على
المحدث^(١) ، مع قول داود وغيره بالجواز^(٢) ، وكذلك : قول الأئمة
الأربعة بجور للمحدث حمله بغلاف أو علاقة إلا عند الشافعي ، كما
يجوز عنده حمله في أمتعة وتفسير ودناير ، وقلب ورقه بعود^(٣) .

فالأول مشدّد ، وقول داود وغيره : محفّف

والأول في مسألة الحمل بغلاف وعلاقة محفّف ، ومقابلته : مشدّد ،
فرجع الأمر في المسألتين إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول في المسألة : المبالغة في التعظيم ، وعملاً بظاهر قوله
تعالى : ﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ [البقرة ١٧٩] .

والوجه الثاني فيه : أن كلام الله تعالى ليس هو حالاً في الكتابة التي في

(١) انظر «الاخبار» (١٣/١) ، و«حاشية الصاوي على الشرح الصغير» (١٤٩/١) ،

و«حلية العلماء» (١٩٩/١) ، و«مدار السيل» (٣٦/١)

(٢) انظر «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٢) .

(٣) انظر «الاختيار» (١٣/١) ، و«المجموع» (٦٧/٢) ، و«الإنصاف»

(٢٢٣/١) ، والمعتمد عند المالكية حرمة من المصحف ولو بعلاقة أو وسادة أو

غلاف انظر «حاشية الصاوي على الشرح الصغير» (١٥٠/١)

الورق ، وإنما هو مجلئ لها ؛ كخيال النجوم على وجه الماء ، وكصورة
الرائي المرتسمة في المرآة ؛ فلا هي عين الرائي ولا هي غيره ، وهما أسرار
لا تحملها العبارة .

ووجه الأول في حمل المصحف بعلاقة : عدم مسّ المصحف ؛ لأنه إنما
مسّ العلاقة ، فصورته صورة من قلت ورق المصحف بعود ؛ لأن صورته
صورة المعظم على كل حال .

ووجه الثاني : المبالغة في التعظيم ، ولأنه يعدّ حاملاً للمصحف
بالعلاقة .

فلكل من المذاهب وجه ، ولا يخفى أن الورع يتنوّع بتنوّع المقامات في
الأكابر والأصاغر ، فاعلم ذلك^(١) .

[حكم استقبال القبلة واستدبارها عند قضاء الحاجة]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي وأحمد في أشهر الروايات عنه بتحريم
استقبال القبلة واستدبارها في الصحراء^(٢) ، وقول أبي حنيفة : يحرم
الاستقبال والاستدبار في الصحراء أو في السيان^(٣) ، مع قول داود بجواز
الاستقبال والاستدبار فيهما جميعاً^(٤) .

(١) في هامش (أ) بلاهان (بلغ .) و(بلغ)

(٢) انظر حاشية الصاوي على الشرح الصغير (١/٩٣) ، والمعني المحتاج
(١٥٦/١) ، والمعني (١٢٠/١)

(٣) انظر حاشية ابن عابدين (١/٣٤١) .

(٤) انظر رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٢) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أن من جعل جهة وقوفه بين يدي الله تعالى في صلاته هي جهة بوله وغانطه . . فقد أساء الأدب ، فلذلك غاير الشارع بين الجهتين بقوله : « شَرُّقُوا أو غَرُّقُوا »^(١) ، وذلك خاص بالأكابر الذين بالعوا في تعظيم جناب الله عز وجل .

ووجه الثاني : خفاء مثل ذلك على غالب الناس ؛ فهو خاص بالأصاغر ؛ فلا يكاد أحد منهم يلحظ ما لحظه الأكابر من التعظيم ، فلكل مقام رجال ، فاعلم ذلك .

[حكم الاستنجاء]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي وأحمد : إنَّ الاستنجاء واجب ، لكن عند مالك وأبي حنيفة : أنه إن صلى من غير استنجاء صحَّت صلاته ، وقال أبو حنيفة هو سنة ، وهي رواية عن مالك^(٢) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول : المبالغة في وجوب الشراء ، وهو خاص بالأكابر .

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٩٤) ، وَمُسْلِمٌ (٢٦٤) عَنْ سَيِّدِنَا أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٢) انظر « حاشية أس عابدين » (١ / ٣٣٥) ، و« عيون الأدلة » (١ / ٣٥٨) ، و« البيان »

(١ / ٢١٣) ، و« المعنى » (١ / ١١١) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة »

(ص ٢٢)

ووجه الثاني كثرة تكرُّر خروج النجاسة من هذين المحلَّين ، مُحْتَفٍ
 فيهما بالاستحباب ، ومن هنا قال أبو حيفة بوجوب غسل النجاسة في غير
 محلِّ الاستجاء إذا كانت مقدار الدرهم المغلي^(١) ؛ لأنَّ ذلك هو مقدار
 النجاسة التي تكون على محلِّ الاستجاء عادة .

[عدد الأحجار في الاستجاء]

ومن ذلك : قول الشافعي وأحمد بوجوب الاستجاء بثلاثة أحجار وإن
 حصل الإنقاء بدونها^(٢) ، مع قول مالك وأبي حيفة بجواز الحجر الواحد إذا
 حصل به الإنقاء^(٣) .

فالأول : مشدَّد ، والثاني : مُحْتَفٍ ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
 ووجه الأول : العمل بأمر الشارع مع زيادة الترهُّ .

ووجه الثاني حمل الثلاثة في الحديث على الغالب^(٤) ، وإلا فإذا
 حصل الإنقاء بمسحة واحدة فلا معنى للثانية والثالثة ؛ لعدم شيء يُمَسَّحُ

(١) الدرهم المغلي : وهو قدر الدائرة السوداء التي تكون باطن ذراع البعل انظر « العواكـه
 الدواني » (٢٤٨ / ١) .

(٢) انظر « نعمة المحتاج » (١٨٢ / ١) ، و « كشف الغطاء » (٦٩ / ١) .

(٣) انظر « الساية شرح الهداية » (٧٥١ / ١) ، و « العواكـه الدواني » (١٣٣ / ١) ،
 و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٢) .

(٤) من ذلك ما رواه مسلم (٥٧ / ٢٦٢) عن سيدنا سلمان الفارسي رضي الله عنه أنه
 قال (لقد بهانا - أي النبي صلى الله عليه وسلم - أن يستقبل القبلة لعائط أو بول ، أو
 أن يستنجي باليمين ، أو أن يستنجي بأقل من ثلاثة أحجار ، أو أن يستنجي بريح أو
 بعظم) .

هناك مع ما في ذلك من رائحة التعظيم للوترية ؛ لشرفها بمحبة الله تعالى لها ، كما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ اللَّهَ وَتَرُّ يُحِبُّ الْوَتَرَ »^(١) ، لكن لما كان دون الثلاثة أحجار لا يكفي في العادة . . قدّم الشارع إزالة النجاسة على مراعاة ما هو أدب في العرف ، مع أن مقام الوترية لا يكاد يحطر على قلب المستنجي ؛ لعلة الغفلة على العبد حال الاستنجاء ، فافهم .

[حكم الاستنجاء بالعظم والرّوث]

ومن ذلك . قول الشافعي وأحمد : لا يجزئ الاستنجاء بعظم ولا روث^(٢) ، مع قول أبي حنيفة ومالك : إنّه يجزئ بهما ، لكن مع الكراهة بهما^(٣) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : مخفّف .

ووجه الأول : نهى الشارع عن الاستنجاء بهما ، والنهي يقتضي العناد .

ووجه الثاني : أنّ النهي عن الاستنجاء بهما نهى تنزيه

فالأول . خاصّ بالأكابر ، والثاني : خاصّ بالأصاغر ؛ لأنّ علة كون

(١) رواه البخاري (٦٤١٠) ، ومسلم (٢٦٧٧) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) انظر البيان (٢٢٣ / ١) ، والإنباف (١١٠ / ١) .

(٣) انظر الناية شرح الهداية (٧٥٩ / ١) ، وحاشية الدسوقي (١١٤ / ١) .

وهو رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٢) .

العظم طعام إخواننا الجنّ يخفى على كثير من الناس ، وأما علة الرّوث فلا
المراد بالحصّار التحفيف ، والله أعلم^(١) .



(١) في هامش (أ) . (بلغ قراءة عليّ مؤلفه رضي الله عنه) .

باب الوضوء

[مسائل الإجماع والاتفاق في باب الوضوء]

اتفق الأئمة على : أنه لو بوي نقله من غير لفظ أحراه الوضوء ، بخلاف عكسه ، وعلى أن غسل الكفين قبل الطهارة مستحب غير واجب إلا ما حكى عن أحمد ، وعلى : أن تحليل اللحية الكثة في الوضوء سنة ، وعلى : أن المرفقين يدخلان في اليدين في الوضوء خلافاً لجمهور وأجمعوا على أنه لا يجوز مسح الأذنين عوضاً عن مسح الرأس ، وعلى : أن من تروضاً فله أن يصلي بوضوئه ما شاء ما لم ينتقص ، خلافاً للنخعي في قوله : لا يصلي بوضوء واحد أكثر من خمس صلوات^(١) ، وقال عبيد بن عمير : لا يصلي بوضوء واحد غير فريضة واحدة ، وينقل ما شاء ، واحتج بالآية . ﴿يَتَأْتِيَ آلَ الْيَتِيمِ أََمْمَوْا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاَغْسِلُوا...﴾ الآية [المائدة : ٦] .

هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق^(٢) .

وأما ما اختلفوا فيه :

(١) انظر «المجموع» (١/٤٩٥) .

(٢) انظر «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٣ ، ٢٤) .

[حكم النية في الطهارة من الحداثين]

فمن ذلك : قول كافة العلماء : إنه لا تصح طهارة إلا بنية ، فتجب النية في الطهارة عن الحدث الأكبر والأصغر^(١) ، مع قول الإمام أبي حنيفة . لا يفتقر الوضوء والغسل إلى النية ، بخلاف التيمم لا بد فيه من النية^(٢)

فالأول : مشدد ، والثاني : فيه تخفيف ؛ فارجع الأمر إلى مرتبني الميزان .

ووجه الأول : حديث : « إنما الأعمال بالنيات »^(٣)

ووجه الثاني : اندراج فروع الإسلام كلها في نية الإسلام ؛ كما قال به ابن عباس وأبو سليمان الداراني ؛ فقلا : (لا يحتاج شيء من فروع الإسلام إلى نية بعد أن احتار صاحب الدخول فيه)^(٤) ؛ أي : في الإسلام .

ووجه استثناء الإمام أبي حنيفة التيمم كون التراب صعيد الروحانية ؛ فلا يكاد ينشئ اليد من الصعف الذي حصل فيه من المعاصي أو العملات ؛ فلذلك احتاج إلى تقويته بالنية كما سيأتي بيانه في باب إن شاء الله تعالى^(٥) .

(١) انظر : مواهب الجليل (٢٣٢/١) ، و«تحفة المحتج» (١٩١/١) ، و«المبدع» (٩٤/١) .

(٢) انظر «السياسة شرح الهداية» (٢٣٥/١) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٣) .

(٣) سبق تخريجه (١٦٤/١) .

(٤) رواه بسحوه أبو معين في «حلية الأوباء» (٢٧١/٩) عن أبي سليمان الداراني رحمه الله تعالى .

(٥) انظر (٥٦٩/١) .

مخلاف الماء ؛ فإنه قويُّ الروحانية ، فيحيي كلَّ محلٍّ نزل عليه ولو بلا قصدٍ قاصِدٍ .

وسمعت سيدي علياً الحواص رحمه الله تعالى يقول . (حقيقة النية : عزم المكلف على الفعل مع المقارنة غالباً ، ومن قال : إنه يُتصور من المكلف فعل العادة بلا نية . فما حَقَّقَ النظر ؛ لأنك لو قلتَ للحنفيِّ وهو يتطهَّر : ماذا تصنع ؟ لقال لك : أتطهَّرُ ، وأما مَنْ لا يعرف ما يصنع . فليس هو بمكلف أصلاً) .

قال . (ولعلَّ شبهة من نقل عن الإمام أبي حنيفة عدم فرضية النية . كونه لا يعرف اصطلاحه ؛ فإنَّ الفرض عنده ما صرَّح القرآن بالأمر به ، أو ما ألحق به من السنَّة المتواترة والإجماع ، وغير الفرض : ما جاء في السنَّة الغير المتواترة الأمرُ به ، ثمَّ إنه ينقسم إلى ما هو واجب ، وإلى ما هو مندوب ؛ كالختان والاستنجاء وقصِّ الأظفار ؛ فإنه ثبت بالنسبة ، ففي السنَّة ما هو واجب ، وفيها ما هو مندوب ؛ فلا يلزم من نفي الإمام أبي حنيفة فرضية النية . نفي وجوبها .

ونظير ذلك : اصطلاح السلف على التعبير عن الحرام بلفظ الكراهة ؛ فإذا قيل : وكره مفيان الوضوء باللبن مثلاً . فمرادهم . المنع وعدم الصحة ، فافهم واعرف مصطلح الأئمَّة قبل الاعتراض عليهم ؛ فإنَّهم أهل أدب مع الله تعالى ، فغايروا بين لفظ ما جاء في القرآن ، وبين لفظ ما جاء في السنَّة ، وإن كانت السنَّة ترجع إلى القرآن ؛ لأنَّه صلى الله عليه وسلم لا يطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى

ويظهر ذلك : تخصيصهم الدعاء للأنبياء بلعظ الصلاة دون الرحمة وإن كانت الصلاة من الله رحمة ؛ تمييزاً للأنبياء عن الأولياء ، فيقال في الولي : رحمه الله ، أو رضي عنه ، ولا يقال فيه : صلى الله عليه وسلم ، إلا بحكم التبعية للأنبياء كما هو مقرر في كتب الفقه وغيرها .

وسمعه رضي الله عنه يقول (كان الإمام أبو حنيفة رحمه الله من أكثر الأئمة أدباً مع الله تعالى ؛ ولذلك لم يجعل الية فرصاً ، وسمى الوتر واجباً ؛ لكونهما ثنتا بالسنة لا بالكتاب ، فقصده بذلك تمييز ما فرسه الله تعالى ، وتمييز ما أوحه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فليس الحُلف لفظياً - كما قاله بعضهم - بل معنوياً أيضاً ؛ فإن ما فرسه الله أشدّ ممّا فرسه رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذات نفسه حين حيّره الله تعالى أن يوجب ما شاء أو لا يوجب . . .) .

وأطال في ذلك ، ثم قال : (فاللائق بكلّ متدين . ألا يعمل عملاً إلا بنية ، سواء أكان ذلك من الوسائل أم من المقاصد ؛ من حيث إنها مأمور بها شرعاً ، ولو لم يقل إمامنا بوجوبها فإنها سنة على كلّ حال ، وبهض بها إلى الوجوب احتهاد المجتهد) .

فإن قلت : فما وجه من أوجب بية رفع الحدث الأصغر مع الأكبر إذا اجتمع الحدثان على المكلف ؟

فالجواب : وجهه : أن الأصل في كلّ حدث إفراده بنية ، فقد لا يكون الشارع يرى اندراج الأصغر في الأكبر ؛ لحكمة تحقن على غالب الناس ،

وقد بسطنا الكلام على ما يرد على مذاهب العلماء في الية منطوقاً ومفهوماً
في « كتاب الأجوبة عن الأئمة » قراجه (١)

[حكم النطق بالنية]

ومن ذلك . قول الأئمة : إن النطق بالنية كمال في العبادة (٢) ، مع قول
مالك : إنه يكره النطق بها (٣) .

فالأول : كالمشدد ، والثاني : محقق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان .

ووجه الأول : مراعاة حال غالب الناس من عدم وصولهم في الهيئة
والتعظيم إلى حد يمنعهم من النطق ، أو ثقله عليهم إذا أقبلوا على فعل
مأمور به .

ووجه الثاني . مراعاة حال الأكابر الذين استحكمت فيهم عظمة الله
تعالى حتى معتهم من القدرة على النطق بالية بين يديه إلا إن أمرهم بذلك ،
ولم يصح لنا في ذلك أمرٌ بالنطق بها .

وسمعت سيدي علياً الحواص رحمه الله يقول : (إني أقدر على النطق
بنية الطهارة ، ولا أقدر على النطق بنية الصلاة ؛ من حيث إن الطهارة معناه

(١) في هامش (أ) (بلغ ولد المؤلف قراءة على والده)

(٢) انظر « البحر الرائق » (٢٥ / ١) ، و « نعمة المحتاج » (١٩٥ / ١) ، و « الإنصاف »
(١٤٢ / ١)

(٣) انظر « حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني » (٢٠٣ / ١) ، و « رحمة الأمة في
اختلاف الأئمة » (ص ٢٣) .

طريق الصلاة ، فهي بعيدة عن مقام المساجاة لله تعالى عادة ، ومرتق بين الوسائل والمقاصد ، فاعلم ذلك ؛ فإنه نفيس)

وسياتي في (بيان حكمة الجهر في أولي المعرب والعشاء) أن من خصائص الحق جلا وعلا أن العبد يزداد هبة وتعظيماً كلما أطال الوقوف بين يديه ، بخلاف ملوك الدنيا ؛ ولذلك كان الإسرار مستحاً في غير الركعتين الأوليين من المراتب الجهرية^(١) ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

[حكم التسمية في الوضوء]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة وإحدى الروايتين عن أحمد : إن التسمية في الوضوء مستحبة^(٢) ، مع قول داود وأحمد : إنها واجبة لا يصح الوضوء إلا بها ، سواء في ذلك العمد والسهو^(٣) ، ومع قول إسحاق : إن سبها أجزأته طهارته ، وإلا فلا^(٤) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد .

والأول : محمول على حال أهل القرب من شهود حضرة الله عز وجل ، والثاني : على غيرهم ؛ فلذلك كان ذكره لله تعالى مستحاً لا واجباً ،

(١) انظر (٦٧/٢) وما بعدها

(٢) انظر حاشية ابن عابدين (١٠٨/١) ، وحاشية الدسوقي (١٠٣/١) ، و« نعمة المحتاج » (٦١٤/١) ، و« المغني » (٧٦/١) .

(٣) انظر « مطالب أولي النهى » (٩٩/١) و« رواية الرجوب » الذي عليه أكثر الحاشية أن ترك التسمية سهواً لا يؤثر في صحة الطهارة انظر « الإصناف » (١٢٩/١) .

(٤) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ج ٢٣) .

بخلاف الكافر إذا أسلم ؛ فإنه يؤمر بذكر اسم الله تعالى وجوباً في الشهادتين وغيرهما ممّا شرع فيه التسمية ؛ ليتشرب الإسلام قلبه ؛ لكونه قريب عهد بالانصب والأوثان .

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول : (كلّ ما لم يُذكر اسم الله تعالى عليه . . فهو قريب من الميتة في الحكم من حيث عدم طهارته ؛ بقربة ظاهر قوله تعالى ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ [الأنعام ١٢١] ؛ يعني . ولو أنهر ذبيحتها الدم العاسد الذي بصره البدن من أكله ، فما جعل ذبيحة المشرّك رجساً إلا عدم ذكر اسم الله عليها ، بخلاف ذبائح أهل الكتاب ؛ فإن الشريعة أباحتها) انتهى .

أي . فإن الآية وإن كانت برلت فيمن ذبح على اسم الأصنام فطهرها يشهد لما قاله الشيخ ، كما يشهد له أيضاً حديث : « لا وصوة لمن لم يذكر اسم الله عليه »^(١) ؛ فإن ظاهره عند بعضهم نفى الصحة ، وإن حمّله بعضهم على الكمال كما مرّ^(٢) .

[حكم غسل اليدين قبل الطهارة]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إن غسل اليدين قبل الطهارة مستحب^(٣) ، مع قول أحمد . إن ذلك واجب لكن من نوم الليل دون

(١) سبق تخريجه (١٦٥ / ١) .

(٢) انظر (١٦٥ / ١) .

(٣) انظر « الباية شرح الهداية » (١٧٨ / ١) ، و « حاشية الدسوقي » (١٠٢ / ١) .
و « مفتي المحتاج » (١٨٦ / ١) .

النهار^(١) ، ومع قول بعض أهل الطاهر بالوجوب مطلقاً تعثداً لا لجاسة ، فإن أدخل يده في الإباء قبل غسلها . لم يفسد الماء إلا عند الحس البصري^(٢) .

فالأول : مخفّف ، والثاني : مشدّد ؛ فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم المضمضة والاستنشاق في الوضوء]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة باستحباب المضمضة والاستنشاق في الوضوء^(٣) ، مع قول الإمام أحمد في أشهر الروايتين بوجوبهما في الحدث الأكبر والأصغر^(٤) .

فالأول : مخفّف ، والثاني : مشدّد ؛ إمّا لطاهر حديث : « تمضمضوا واستنشقوا »^(٥) عد من صحّحه ؛ فإنّ الأمر للوجوب حتى يصرفه صارف ، وإمّا أنّ أصله مستحبّ ، ونهض به إلى الوجوب اجتهد المجتهد ؛ فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الاستحباب : أنّ الفم والأنف باطنهما من جس الباطن ،

(١) وذلك في إحدى الروايتين عنه انظر : الإنصاف (١٣٠ / ١)

(٢) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٣)

(٣) انظر : الاختيار (٨ / ١) ، وحاشية العدوي على كتابه الطالب الراسي (١٧٩ / ١) ، وبهاية المحتاج (١٨٦ / ١) .

(٤) انظر : الإنصاف (١٣١ / ١) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٣)

(٥) رواه الدارقطني في « السنن » (٣٣٤) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما

والطهارة ما شرّعت بالأصالة إلا على الظاهر من المدن ، فالتعرض لهما إنما هو على سبيل الاستحباب .

ووجه الوجوب . كون العم محلّ اللسان والطعام ، فكم وقع اللسان في إثم ؟! وكم نزل منه إلى الجوف حرام أو شبهات ؟! وقد صرح في الحديث بأنّ اللسان أكثر الأعضاء مخالعة ، بقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ « وهل يكبّ الناس في النار على وجوههم إلا حصائد ألسنتهم ؟! »^(١) ، فيجب على هذا القول على العمد إذا نظهر . أن يغسل فمه غسلًا جيدًا بالماء ، مع التحلّل ممّن وقع هو في عرصه من سائر الناس ، والإكثار من الاستعمار كما هو مقرر في كتب الشريعة

وأما وجه وجوب الاستنشاق : فهو كون الأنف محلّ ميّت الشيطان كما ورد^(٢) ، ومحلّ ظهور الكبرياء والأنفة عن الحق والعمل به ، ولا يكاد أحد يسلم من هذا الكبير إلا إن صار يرى نفسه دون المسلمين أجمعين كما سطا الكلام عليه أول « عهد المشايخ » فراجع .

وقد كان سيدي الشيخ إبراهيم الدسوقي يقول : (كلمة الغيبة أشدّ في النجاسة من خروج الرّيح ومن أكل البحر)

وكان يقول : (لا ينبغي لقارئ القرآن أن يقرأه إلا بلسان طاهر من الغيبة والميعة وأكل الحرام والشبهات ، فقد أجمع أهل الله تعالى على أن من

(١) سبق تخريجه (٢٨٨/١) .

(٢) روى البخاري (٣٢٩٥) ، ومسلم (٢٣٨) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا استيقظ أحدكم من صومه فليستثر ثلاث مرات » وإن الشيطان يبيت على خياشمه .

أكل حراماً أو وقع في عيبة . . فقد نجس نجاسة تمنعه من دخول حضرة الله تعالى ، سواء في الصلاة وغيرها .

قالوا : ومراد الشارع لأئمة : ألا يقوم أحد منهم يتأجى ربه في الصلاة إلا على طهارة ظاهرة وباطنة من سائر الذنوب ، وقالوا : مثال من يتكلم بالفحش ثم يقرأ القرآن . . مثال من رمى مصحفاً في قادورة ، ولا شك في كفره)

وسمعت سيدي علياً الحواص رحمه الله يقول . (إنما سرّ صلى الله عليه وسلم المضمضة والاستنشاق ، وقدمهما على غسل الوجه بإذن من ربه عز وجل . . لتلا يعقل الناس عنهما ؛ لكونهما لا يُعدّان من الوجه إلا بعد إمعان النظر إلى باطنهما .

ولا يقال : كان ينبغي تأخيرهما عمّا شرعه الله عز وجل من غسل الوجه ؛ لأنّ الشارع معصوم من الوقوع في سوء الأدب ، وقد قدّمنا أنّه إنّما سئهما بإذن من ربه عز وجل ؛ كما أخر مسح الأدين كذلك بإذن من ربه) انتهى ، والله أعلم .

[حدود الوجه في الوضوء]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة إنّ اليافى الذي بين شعر الأذن واللحية . . من الوجه^(١) ، مع قول مالك وأبي يوسف إنّهُ ليس من الوجه ؛ فلا يجب غسله مع الوجه في الوضوء^(٢)

(١) كذا في السج ، ولعله أراد (بين الأذن وشعر اللحية) ، وانظر « الاختيار » (٧ / ١) ، ود معني المحتاج (١٧٢ / ١) ، ود الفروع (١٧٤ / ١)

(٢) انظر « الاختيار » (٧ / ١) ، وعد المالكية أقوال أخرى ؛ منها ما يوافق الجمهور . =

فالأول : مشدّد ، والثاني : مخفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : حصول المواجهة به في حضرة الله تعالى عند خطابه .

ووجه الثاني : عدم وقوع المواجهة به ؛ فإنّ الشرع قد تبع العرف في

ذلك عند القائل به ، وإلا فكلّ جزء من بدن العبد ظاهراً وباطناً . . ظاهر

للحقّ تعالى ؛ كما أشار إليه فرض الحقّ تعالى ليلة الإسراء العسل لجميع

البدن عند كلّ صلاة ، ثمّ خفّف الله ذلك بالوضوء ، ورضي منهم به في

الصلاة مع الاستنجاء ، ثمّ لمّا كان القلب محلاً لظنّ الحقّ تعالى من

العبد . أمر الله تعالى العبد بالتوبة فوراً ؛ مسارعةً للتطهّر من النجاسة

المعنوية ؛ لأنّ الماء لا يصل إلى القلب ، فافهم

[حكم غسل المرفقين في الوضوء]

ومن ذلك : قول الأئمة الأربعة بأنّ المرفقين يدخلان في وجوب غسل

اليدين^(١) ، مع قول الإمام داود والإمام زفر رحمهما الله تعالى : إنهما

لا يدخلان^(٢) .

نهي : المواكح الدواني ؛ (١٣٨ / ١) . (حكم ما بين العذار والأذن من البياض الكائن

هوق وتند الأذن ، وفيه أربعة أقوال : وجوب غسله مطلقاً ، عدم وجوبه مطلقاً ،

الوجوب على الأمر وعدمه لصاحب اللحية ، والرابع : سية غسله ، والمشهور

الأول ؛ وهو وجوب غسله مطلقاً) ، وانظر : مراهب الجليل ؛ (٢٦٦ / ١) .

(١) انظر : الاختيار ؛ (٧ / ١) ، وحاشية الدسوقي ؛ (٨٧ / ١) ، والمعني المحتاج ؛

(١٧٤ / ١) ، والمعني ؛ (٩٠ / ١) .

(٢) انظر : الاختيار ؛ (٧ / ١) ، والمعني ؛ (٩٠ / ١) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : مخفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه الأول : أنهما محلّ الارتفاق ، وتكمل الحركة بهما في فعل
المخالفات .

ووجه الثاني : كونهما مجموع شئنين ؛ إبرة الدراع ورأس العظمين ،
فلم يتمخضا للدراعيين ، فحُفّف فيهما .

[المقدار الواجب مسحه من الرأس]

ومن ذلك : قول الإمام مالك وأحمد في أظهر الروايات عنه بوجوب
مسح جميع الرأس في الوضوء^(١) ، مع قول أبي حنيفة والشافعي بوجوب
المعص فقط ، مع اختلافهما في قدره ؛ فالشافعي يقول يجب ما ينطلق
عليه اسم المسح ، وأبو حنيفة يقول . المعص هو ربع الرأس ؛ ويكون ذلك
بثلاثة من أصابعه ؛ حتى لو مسح رأسه بإصبعين لا يكفي ، وقال الشافعي :
لا يتعين المسح باليد^(٢) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : مخفّف فيه بعض تشديد ، والثالث : فيه
تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : الأخذ بالاحتياط ، فيمسح جميع محلّ الرئاسة التي عند
المتوضئ ؛ ليخرج عن الكثر الذي في ضمها ، ويمكن من دخول

(١) انظر مواهب الجليل (١٠٦/١) ، و كشف القناع (٩٨/١)

(٢) انظر الباية شرح الهداية (١٦٦/١ ، ١٦٧) ، وحاشية ابن عابدين (٩٩/١) ،

و تحفة المحتاج (٢٠٩/١) .

حصرة الله تعالى في الصلاة ؛ فإن من كان عنده مثقال ذرة من كبر لا يُمكّر من دخوله الجنة يوم القيامة كما ورد^(١) ؛ إدهي الحضرة الخاصة ، وكذلك القول في حضرة الصلاة هنا .

ووجه من يقول : يمسح البعض فقط : أن العبد لا يمكنه الخروج عن الرئاسة الكلية ؛ لأنه لا بد أن يأمر غيره أو ينهيه ، وذلك رئاسة

ووجه من يقول بوجوب مسح ريع الرأس فقط : الرحمة بالعوام ؛ فإن غالبهم يغلب عليه الرئاسة والكبر ؛ لحجابه عن مقام عبوديته ، فلا يكاد يرى نفسه تحت حكم غيره إلا قهراً ؛ فلذلك سُمح أحدهم ببقاء ثلاثة أرباع رياسته ، واكتفي بربع عبوديته .

[حكم المسح على العمامة ، والتثليث في مسح الرأس]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إن المسح على العمامة لا يجرى^(٢) ، مع قول أحمد بأنه يجرى ، لكن شرط أن يكون تحت الحنك منها شيء رواية واحدة ، وإن كانت مدوّرة لا ذؤابة لها - يعني : اللثام - لم يجرى المسح عليها ، وعنه في مسح المرأة على قناعها المستدير تحت حلقها .

(١) مراده . الحديث الذي رواه مسلم (١٤٧/٩١) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر .

(٢) انظر : المعايبة شرح الهداية ، (١٥٧/١) ، وه مواهب الجليل ، (٢٩٩/١) ، وه البيان ، (١٢٧/١) .

رواية ، وهل يشترط أن يكون لبس العمامة على ظهر ؟ روايتان^(١)

فالأول : مشدد ، والثاني . مخفف بالشرط الذي ذكره .

ووجه الأول : أنَّ الرِّياسة حقيقة في لمس الرأس لا فيما عليها من عمامة

أو قلنسوة ، فوجب مباشرتها بالمسح دفعا للرِّياسة والكبر^(٢)

ووجه الثاني : النظر إلى كون الرِّياسة حقيقة إنَّما هي في القلب ،

والرأس مدلُّ عنه ؛ لاحتمال أن يكون اسمه مشتقا من الرِّياسة ، وهو معنى

من المعاني ، فلا فرق في الإشارة إليه بالمسح بين أن يكون ذلك بحائل أو

بلا حائل .

ومن هنا : خفف الأئمة الثلاثة باستحباب مسحه مرة واحدة فقط^(٣) ،

وشدد الشافعي باستحباب مسحه ثلاثا^(٤)

ووجه الأول : أنَّه محمول على حال الأكابر الذين لم يظهر عليهم كبر .

والثاني : خاص بالأصاغر الذين يظهر عليهم الكبر ، فيمسحون رأسهم

ثلاث مرات مبالغة في إزالة الكبر الذي عندهم .

(١) انظر : الإنصاف : (١٨٥ / ١ ، ١٨٦) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٢٤) .

(٢) قوله : (فوجب مباشرتها) أي مباشرة لرأس لا لعمامة بدلالة السياق

(٣) انظر : الناية شرح الهداية : (٢٣٩ / ١) ، وحيون الأدلة : (١٩٣ / ١) ، ودمعي : (٩٤ / ١)

(٤) انظر : البيان : (١٢٨ / ١) .

[حكم تجديد الماء لمسح الأذنين]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة : إن الأذنين من الرأس يستحب مسحهما معه^(١) ، مع قول الشافعي : إنهما عضوان مستقلان يُمسحان بماء جديد بعد مسح الرأس^(٢) ، وقال الزهري : هما من الوجه ؛ فيُغسلان طاهراً وباطلاً مع الوجه ، وقال الشعبي وجماعة : ما أقلل منهما فمن الوجه يُغسل معه ، وما أدير منهما فمن الرأس يُمسح معه^(٣) .

فالأول . محقق ، وقول الشافعي مشدد ، وكذا ما بعده .

ووجه الأول : كون الأذنين لا يتصور فيهما عصيان حقيقة ، وإنما هما طريقان إلى وصول الكلام الحرام منهما إلى القلب ؛ فلذلك خُفّف فيهما بالمسح ؛ لكون الكلام الحرام يمرّ عليهما ويمشيهما مساً

ووجه الثاني : كونهما كان سبباً لوصول سوء الظنّ بالناس من كثرة ما يسمعان ذلك ، ويوصلانه إلى القلب ، فهما كمن سنّ سنة سيئة ، فعليه وررها ووزر من عمل بها ؛ فلذلك وجب غسلهما إدانةً لذلك الورر في الطاهر ، وأوجنا على العبد التوبة من سوء الظنّ في الباطل .

(١) انظر : البحر الرائق : (٢٧/١) ، و الإنباف : (٢٨٩/١ ، ٢٩٠) ، وقد بحث المالكية على أن تجديد ماء مسح الأذنين سنة مستقلة عن سنة مسحهما ، وإن لم يجدده فقد أتى بسنة المسح دون سنة تجديد الماء . انظر : حاشية الحرشي : (١٣٥/١) و حاشية الدسوقي : (٩٨/١) .

(٢) انظر : مفتي المحتاج : (١٩٠/١) .

(٣) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٢٤)

ومن هنا يُعرَف توجيه قول الإمام أبي حنيفة والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين عنهما : إنهما يُمسحان مرة واحدة ، وقول الإمام الشافعي . إنهما يُمسحان ثلاثاً ؛ وهو الرواية الأخرى عن أحمد .

[حكم مسح العنق]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي : إن مسح صفحة العنق بالماء ليس بسنة^(١) ، مع قول أبي حنيفة وأحمد وبعض الشافعية بأنه مستحب^(٢) .

فالأول : مخفّف ، ومقاله . مشدّد

ووجه الأول : عدم ثبوت حديث فيه ؛ فكان مدعة .

ووجه الثاني : ما رواه الديلمي : « مسح العنق أمان من العلّ »^(٣) ، مع ما جُرب من زوال الغمّ والهمّ إذا مسح العنق ، فلا بدّ لذلك من حكمة ، وإذا ضعف النقل عملنا بالتجربة^(٤) .

[حكم غسل القدمين]

ومن ذلك : اتفاق الأئمة على أن غسل القدمين في الطهارة مع الفلرة

(١) انظر : حاشية الدررقي (١٠٣/١) ، و : تحفة المحتاج (٢٤١/١)

(٢) انظر : الاحتيار (٩/١) ، و : تحفة المحتاج (٢٤١/١) ، و : الإنباف (١٣٧/١)

(٣) عراه بسحوه في : كشف الحفاء (٢٠٨/٢) إلى : الفردوس : عن سيدهما عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، ولم أجده في السحّة التي بين يدي ، فلعله من موضع مفقود منه .

(٤) في هامش (أ) . (بلغ علي الحارثي قراءة علي مؤلفه)

فرص إذا لم يكن لباساً للحنف^(١) ، مع ما حكى عن أحمد والأوراعي
والثوري وابن جرير من جوار مسح جميع القدمين ، وأن الإنسان عندهم
مختر بين العسل وبين المسح^(٢) .

فالأول : مشدد ، ومعه ثبوت العمل عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، والثاني : مخفف ، ومعه ظاهر القرآن في قراءة الجر ؛ فرجع الأمر
في ذلك إلى مرتبتي الميران .

ووجه الأول : مواحدة العبد بالمشي بهما في غير طاعة الله عز وجل ،
وكونهما حاملين للجسم كله ، وممدّين له بالقوة على المشي ، فإذا ضعفَا
بالمخالعة أو العملة سرى ذلك فيما حملاه ؛ كما يسري منهما القوة إلى
ما فوقهما إذا علا ؛ وإثما كعروق الشجرة التي تشرب الماء ، وتمدُّ
الأغصان بالأوراق والثمار ، فتعيّن فيهما العسل دون المسح .

ووجه الثاني : كونهما لا يكثر منهما العصيان ، بخلاف ما حملاه من
الأعضاء ، فاكتفى صاحب هذا القول بمسحهما ، مع قوله بأن العسل أفضل
ولا بد ، وقد كان ابن عباس يقول : (فرص الرجلين المسح لا الغسل)^(٣) ،
فاعلم ذلك

(١) انظر حاشية ابن عابد (٩٨ / ١) ، و « عيون المسائل » (ص ٦٨) ، و « معي
المحتاج » (٧٧ / ١) ، و « كشف القناع » (٨٣ / ١)

(٢) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٤)

(٣) روى بسنده ابن ماجه (٤٥٨)

[حكم النقص عن الثلاث في أفعال الوضوء]

ومن ذلك : قول بعضهم بکراهة النقص عن الثلاث في غسلات الوضوء ومسحاته^(١) ، مع قول بعضهم بعدم الكراهة ؛ لثبوت الاختصار على مرة وعلى مرتين من رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٢)

فالأول : مشدد ، والثاني محقق ؛ فرجع الأمر إلى مرتتي الميزان .
ويصح حمل الأول على حال العوام الذين يقعون في المعاصي والغلطات .

وحمل الثاني : على أكابر العلماء الذين لا يقعون في معصية ؛ فإن هؤلاء - لحياة أبدانهم - يكفيهم الغسل أو المسح مرة واحدة أو مرتين ، ويصح أن يكون الأمر بالعكس ؛ فيكفي العامي المرة الواحدة أو الاثنتان ؛ لأنه هو الذي يليق به الرحمة ، بخلاف الأكابر ، وإلى ذلك أشار صلى الله عليه وسلم بقوله بعد أن توصاً ثلاثاً ثلاثاً : « هذا وصوتي ووضوء الأنبياء من قبلي » انتهى^(٣) ؛ وذلك لأنهم أكابر الحضرة الإلهية ، فيطالبون بعريده نظافة وحياة كل عضو ، بخلاف العامة ، فتأمل ذلك .

(١) انظر « نعمة المحتاج » (١ / ٢٣٠) ، وذهب الحموية والمالكية والحنابلة في المعتمد إلى كراهة الريادة على الثلاث أو النقص عنها في المصنوع خاصة دون الممسوح ، وكراهة تسلكة وبعض الحنفية الريادة على المرة الواحدة في الممسوح انظر « البحر الرائق » (١ / ٢٤) ، و« حاشية الصاوي على الشرح الصغير » (١ / ١٢٨) ، و« المعنى » (١ / ٩٥)

(٢) ذكر في « البحر الرائق » (١ / ٢٤) عن بعض الحنفية أن ترك التثليث غير مكروه ، بل إباحته - أي التثليث - كره

(٣) رواه ابن ماجه (٤٢٠) عن سيدنا أبي بن كعب رضي الله عنه

[حكم الترتيب بين أفعال الوضوء]

ومن ذلك : قول الإمام أبي حنيفة ومالك في إحدى روايته بعدم وجوب الترتيب في الوضوء^(١) ، مع قول الشافعي وأحمد بوجوبه^(٢) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد

ووجه الأول : فهم أبي حنيفة ومالك رحمهما الله تعالى من القرآن أن المقصود غسل هذه الأجزاء ومسح بعضها ، وكمال طهارتها قبل فعل ما يتوقف على الطهارة ، سواء تقدم بعضها على بعض ؛ كالرجلين على غسل الوجه ، أو تأخر عنه ؛ كالوضوء مكوساً .

وقد كان الإمام علي بن أبي طالب يقول : (لا أبالي بأي أعضاء الوضوء بدأت)^(٣) ، ويتقدير عدم وجوبه فأصله ستة بالإجماع ، ونهض به إلى الوجوب اجتهاد الأئمة القائلين به .

ووجه الثاني : أن الوضوء الخالي عن الترتيب لم يرد لنا فيه شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيحاف أن يكون داخلاً في عموم قول صلى الله عليه وسلم : « كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد »^(٤) ، أي : غير مقبول ، لكن لما استند إلى الاجتهاد كان مقولاً من حيث إن الشارع قرّر

(١) انظر « حاشية ابن عابدين » (١ / ١٢٢) ، و « حاشية الحرشي » (١ / ١٣٥) .

(٢) انظر « نهاية المحتاج » (١ / ١٧٥) ، و « الإنصاف » (١ / ١٣٨) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٤) .

(٣) رواء البيهقي في « السنن الكبرى » (١ / ٨٧) .

(٤) سبق تفريجه (١ / ١٦٩) .

حكم المجتهد ، وإنما لم يَرِدْ لنا حديثٌ في تقديم أحد الحذّين أو الأدين على الأخرى ؛ لأنَّ حكمة تقديم اليمين من اليمين والرجلين : إنما هو لكون اليمين أقوى من اليسار عادة ، وأسرع إلى المعصية من اليسار ؛ فلذلك نَدَبَ الشارع إلى تقديمها ، مسارعةً لطهارتها ، كما كانت أسرع بفعل المحالّفات ، ولا هكذا الحذّان والأذان ؛ فإنَّهُ لا يُتَصَوَّرُ فيهما ما ذكرناه في اليمين ؛ فلذلك كانا يطهّران دفعةً واحدة ، والله أعلم .

[حكم الموالاة في أفعال الوضوء]

ومن ذلك : قول الإمام أبي حنيفة بأنَّ الموالاة ستة ، وهو أصحُّ القولين عند الشافعية^(١) ، مع قول مالك وأحمد في أشهر الروايتين : إنها واجبة^(٢) .

فالأول : مخفّف ، والثاني : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
 ووجه الأول : أنَّ الأصل في أبدان المتطهّرين عدمُ عصيانها لربها وعدم طول عفلتها عنه ، ومن كان كذلك فأعضاؤه حية لا يؤثر فيها جفاف كلِّ عضو قبل غسل ما بعده ، سواء أقننا بوجوب الترتيب أم لا .

ووجه مَنْ قال بوجوب الموالاة : كون الغالب على المتطهّرين ضعف أبدانهم من كثرة المعاصي أو العفلات أو أكل الشهوات ، وإذا لم يكن موالاة

(١) انظر : حاشية ابن عاتدين (١٢٢/١) ، و نهاية المحتاج (١٩٤/١)

(٢) انظر : حاشية الحرشي (١٢٧/١) ، و المبدع (٩٣/١) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٤) .

حَقَّتْ الأَعْضَاءُ كُلُّهَا قَبْلَ الْقِيَامِ إِلَى الصَّلَاةِ مَثَلًا ، وَإِذَا جَعَتْ فَكَأَنَّمَا لَمْ تُعَسَّلْ وَلَمْ تَكْتَسَبْ بِالمَاءِ انْتِعَاشًا وَلَا حَيَاةً تَقِفُ بَهَا بَيْنَ يَدَي رَبِّهَا ؛ فَحَاطَبَتْ رَبِّهَا بِلا كَمَالٍ حَصُورٍ ، وَلَا إِقْبَالٍ عَلَى مَاجِدَتِهِ ، هُنَا حُكْمُ غَالِبِ الأَبْدَانِ .

أَمَّا أَيْدَانُ العُلَمَاءِ العَامِلِينَ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الصَّالِحِينَ . . . فَلَا يَحْتَاجُونَ إِلَى تَشْدِيدٍ فِي أَمْرِ المَوَالَاةِ - لِحَيَاةِ أَيْدَانِهِمْ - بِالمَاءِ وَلَوْ طَالَ الْفَصْلُ بَيْنَ عَسَلِ أَعْضَانِهِمْ .

فَيُحْمَلُ قَوْلُ مَنْ قَالَ بِوَجُوبِ المَوَالَاةِ . عَلَى طَهَارَةِ عَوَامِّ النَّاسِ ، وَيُحْمَلُ قَوْلُ مَنْ قَالَ بِالاسْتِحْبَابِ : عَلَى طَهَارَةِ عُلَمَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ .

وَسَمِعْتُ سَيِّدِي عَلِيًّا الْخَوَاصِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى يَقُولُ : (يَعْنِي قَوْلُ مَنْ قَالَ بِوَجُوبِ المَوَالَاةِ فِي هَذَا الزَّمَانِ ؛ فَإِنَّ مَنْ لَمْ يُوْجِّهْهَا يُوْدِي قَوْلُهُ إِلَى جَوَازِ طَوْلِ الْفَصْلِ جَدًّا ، وَزِيَادَةِ الطَّءِ فِي زَمَنِ الطَّهَارَةِ ، وَهَوَاتِ أَوَّلِ الْوَقْتِ ؛ كَأَن يَغْسِلَ وَجْهَهُ فِي الْوُضُوءِ لِلظَّهْرِ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ ، ثُمَّ يَغْسِلَ يَدَيْهِ رِيْعَ النَّهَارِ ، ثُمَّ يَمْسَحُ رَأْسَهُ بَعْدَ رَوَالِ الشَّمْسِ ، ثُمَّ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ قَبِيلَ الْعَصْرِ ، مَعَ وَقُوعِ ذَلِكَ الْمُتَوَضِّئِ مَثَلًا فِي الْقِيَةِ وَالنَّمِيَةِ وَالِاسْتِهْزَاءِ وَالسَّخَرِيَةِ وَالصَّحْكِ وَالْعَفْلَةِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَعَاصِي وَالْمَكْرُوْهَاتِ أَوْ خِلَافِ الْأَوَّلِيِّ إِنْ كَانَ مِمَّنْ يُوَاخِذُ بِهِ كَمَا يُوَاخِذُ بِأَكْلِ الشَّهَوَاتِ ، فَمِثْلُ هَذَا الْوُضُوءِ وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا فِي ظَاهِرِ الشَّرْعِ ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ وَضُوءٌ كَامِلٌ .

فَهُوَ قَلِيلُ النَّفْعِ ؛ لِعَدَمِ حُصُولِ حَيَاةِ الأَعْضَاءِ بِهِ بَعْدَ مَوْتِهَا أَوْ ضَعْفِهَا أَوْ فُتُورِهَا ، فَهَاتِ بِذَلِكَ حِكْمَةَ الأَمْرِ بِالمَوَالَاةِ فِي الْوُضُوءِ وَجُوبًا أَوْ اسْتِحْبَابًا ؛ وَهِيَ إِنْعَاشُ الْبَدَنِ وَحَيَاتُهُ قُلُوبُ الرُّقُوفِ بَيْنَ يَدَيِ اللهِ تَعَالَى لِلْمَاجَاةِ .

ثم لو قُدِّرَ عدم وقوع ذلك المتوضئ الذي لم يوالٍ في معصية أو عملة في الزم المتحلل بين غسل الأعضاء . . . ولبدن ناشف ؛ كالأعضاء التي عَمَّتْها العملة والسهو والملل والسامة ، فلم يصر لها داعية إلى كمال الإقبال على الله تعالى حال مناجاته .

وبالجملة : فالموالة من أصلها سئة ، وبهص بها إلى الوجوب الاحتشاد ، فهي مطلوبة بكل حال ، والله أعلم .

[عدد الصلوات المشروعة بوضوء واحد]

ومن ذلك : اتفاق الأئمة الأربعة على : أنَّ مَنْ تَوَضَّأَ فله أن يصلي بوضوئه ما شاء مِنَ الفرائض ما لم يستفرض وضوءه^(١) ، مع قول السحمي : إنه لا يصلي بوضوء واحد أكثر من خمس صلوات ، ومع قول عبيد بن عمير : يجب الوضوء لكل صلاة ، واحتج بالآية^(٢) .

فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي المبران .

روحه الأول الإجماع من أهل الشريعة والحقيقة على ذلك

ووجه قول النخعي : ما ثبت : (أنَّه صلى الله عليه وسلم جمع بين

(١) انظر « المبسوط » (١١٣/١) ، و « لمدة الكبرى » (١٣٩/١) ، و « المجموع »

(٤٩٥/١) ، و « المبدع » (١١١/١)

(٢) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٤)

ويروا أنه أراد بالآية قوله تعالى ﴿ يَتَأْتِيَ الْبُيُوتَ آمَنِينَ إِذَا قُتِلُوا إِلَى الْغُلُوفِ فَاقْبَلُوا وَحُومَكُمْ وَأَيُّكُمْ إِلَى الْمَرَاقِقِ وَأَمْسِكُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكُتُبِ » [المائدة : ٦] .

حس صلوات يوم الأحزاب (١) ، فلا يُراد على ذلك

ووجه قول عبيد بن عمير : العمل بطاهر القرآن ، وهو خاصٌ بمن يقع
في الذنوب كثيراً .

والأول : خاصٌ بمن لا يقع في ذنب ، والثاني : متوسط بين الأول
والثالث ، والله تعالى أعلم (٢) .



(١) روى مسلم (٢٧٧) عن سيدتنا بريدة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى
الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد ، ومسح على رجليه ، فقال له عمر لقد صنعت اليوم
شيئاً لم تكن تصنع قال « عمداً صنعتُ يا عمر »

(٢) في هامش (أ) : (بلغ قراءة . .)

باب الغسل

[مسائل الإجماع في باب الغسل]

أجمع الأئمة على : أنه يحرم على الجنب حملُ المصحف ومشه ،
وعلى : وجوب تعميم البدن بالغسل ، وأنه : لا يكفي في الجبابة مسح
الرأس بالماء قياساً على الخف ؛ أي : فكما أنه يجب نزعها في الجبابة
وغسل الرجلين ، ولا يُكتفى فيه بالمسح فكذلك الرأس في الجبابة ؛
بجامع كون كل منهما ممسوحاً ، ولم أجد لذلك دليلاً صريحاً .

هَذَا مَا وَجَدْتَهُ مِنْ مَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ^(١)

وَأَمَّا مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ :

[حكم الغسل بالتقاء الختانيين إن لم يحصل إنزال]

فمن ذلك : اتفاق الأئمة الأربعة على وجوب الغسل من التقاء الختانيين
وإن لم يحصل إنزال^(٢) ، مع قول داود وجماعة من الصحابة بأن الغسل
لا يجب إلا بالإنزال إن لم يشت نسخ ذلك^(٣)

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٥)

(٢) انظر : حاشية ابن عابدين ، (١٦١ / ١) ، و : عيون الأدلة ، (٦٧٣ / ٢) ، و : معي
المحتاج ، (٢١٣ / ١) ، و : المبدع ، (١٥٤ / ١) .

(٣) انظر : المبدع ، (١٥٤ / ١) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٥)

ولا فرق بين فرج آدمي والبهيمة عند مالك والشافعي وأحمد^(١) ، وقال أبو حيفة : لا يجب العسل في وطن البهيمة إلا بالإنزال^(٢) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف في مسألتني جماع آدمي والبهيمة ؛ مرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول في المسألتين : حصول اللذة التي يعيب معها العبد عن مشاهدة حضرة ربه عادة مع ثبوت الدليل فيه .

ووجه الثاني فيهما : عدم كمال اللذة ؛ إذ لا تكمل إلا بالإنزال .

فالأول خاص بالأكابر الذين يبالعون في التزوّ ، والثاني : خاص بالأصاغر الذين لا يقدرّون على المشي على ما عليه الأكابر .

ويصحّ أن يكون الأمر بالعكس من جهة غلبة الشهوة وضعفها ؛ فلا يجب الغسل على الأكابر إلا بالإنزال ؛ لأنّ الجماع من غير إنزال لا يؤثر فيهم غيبة عن ربهم ؛ إمّا هم عليه من القوة ، كما يؤيّد قول عائشة : (وأيكم يملك إزبه كما كان صلى الله عليه وسلم يملك إزبه !؟) في قصة تقبيل نسائه وهو صائم^(٣) ، أو وهو متوضئ ، ثمّ يقوم إلى الصلاة^(٤) ، فاعلم ذلك .

(١) انظر : حاشية الدرر في (١٢٩/١) ، وإمامي المحتج (٢١٣/١) ، ودرر كشف القناع (١٤٣/١) .

(٢) انظر : حاشية ابن عابدين (١٦٦/١) .

(٣) رواه البخاري (٣٠٢) ، ومسلم (٢/٢٩٣) .

(٤) سبق تخرجه (٣٤٧/١) .

[حكم الغسل بخروج المنى بغير لذّة]

ومن ذلك : قول الإمام الشافعي : إن الغسل يجب بحروج المنى وإن لم يقارن اللذّة^(١) ، مع قول أبي حنيفة ومالك : إنه لا يجب الغسل إلا مع مقارنة اللذّة لخروج المني بشرطه^(٢) .

فالأول . مشدّد ، والثاني : محقّق .

والقول فيه كالقول في الجمع مع الإنزال أو بلا إنزال ؛ فلا نعيده .

[حكم خروج المنى بعد الغسل]

ومن ذلك : قول الإمام أبي حنيفة وأحمد . لو خرج منه مني بعد الغسل من الجنابة ؛ فإن كان بعد البول فلا غسل ، ولا وجب العسل^(٣) ، مع قول الشافعي بوجوب العسل مطلقاً^(٤) ، ومع قول مالك . لا يجب العسل مطلقاً^(٥) .

(١) انظر : تحفة المحتاج (١ / ٢٦٣) .

(٢) وهو مذهب الحنابلة في المتمدّد ، وانظر : تبين الحقائق (١ / ١٥) ، ومواهب الحليل (١ / ٤٤٥) ، والمدع (١ / ١٥٠) ، ورحمة الأئمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٥) .

(٣) انظر : الجوهرية البيرة (١ / ١١) ، والإنصاف (١ / ٢٣١) .

(٤) انظر : تحفة المحتاج (١ / ٢٤٦) .

(٥) انظر : مواهب الحليل (١ / ٤٤٧) ، ورحمة الأئمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٥) .

فالأول : فيه تشديد ، والثاني : مشدد بالكلية ، والثالث : مخفف بالكلية ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان فأخذ الشقيين في الأول وقول الشافعي : خاص بالأكابر ، والشق الآخر وقول مالك : خاص بالأصاغر ؛ كالعوام ؛ فما خرج أحد من الأئمة عن مرتبتي الميزان .

[حكم الغسل من خروج المني بغير تدفق]

ومن ذلك : قول الشافعي : يجب الغسل بخروج المني وإن لم يتدفق^(١) ، مع قول الأئمة الثلاثة بعدم وجوب الغسل إذا لم يتدفق^(٢) .

فالأول : مشدد ، ومقابلة : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم الغسل بانتقال المني من الظهر إلى الإحليل وإن لم يخرج]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه لا يجب الغسل إلا بانفصال المني من رأس الذكر مثلاً^(٣) ، مع قول الإمام أحمد بوجوب الغسل إذا أحس بانتقال المني من الظهر إلى الإحليل وإن لم يخرج^(٤) .

(١) انظر « تحفة المحتاج » (٢٦٣/١) .

(٢) انظر « الباية شرح الهداية » (٣٢٥/١) ، و « مواهب الحليل » (١٤٥/١) ،

و « المبدع » (١٥٠/١) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٥)

(٣) انظر « البحر الرائق » (٥٦/١) ، و « حاشية المدوني » (١٢٧/١) ، و « تحفة

المحتاج » (٢٦٣/١) .

(٤) انظر « المبدع » (١٥١/١) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٥)

فالأول : مخفف حاصراً بعوام المسلمين ، والثاني : مشدد حاصراً بالأكابر .

[حكم الغسل على مَنْ أسلم]

ومن ذلك : قول مالك وأحمد بوجوب الغسل على الكافر إذا أسلم^(١) ، مع قول أبي حنيفة والشافعي باستحباب ذلك^(٢) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف .

ووجه الثاني : أن الله تعالى أطلق الحياة على مَنْ أسلم بقوله : ﴿ أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأُحْيَيْنَاهُ ﴾ [الأنعام ١٢٢] ، وَمَنْ صَارَ جَسَمُهُ حَيًّا بَعْدَ مَوْتٍ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ غَسْلٌ ، إِنَّمَا ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الاستحباب وريادة التزُّه ، ويؤيد ذلك : قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَسْتَهْوُوا يُعَفِّرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ [الأنعام : ٣٨] .

ووجه الأول : كمال المبالغة في الحياة ، فالإسلام أحيا الباطن ، والماء يحيي الظاهر ؛ فراجع الأمر في ذلك إلى مرتبتي الميزان .

(١) انظر « الإنصاف » (٢٣٦) ، وجاء في « حاشية الحرشي » (١٦٥ / ١) (الشرح للكافر ذكراً أو أنثى إذا أسلم وتلفظ بالشهادتين) وجب عليه الغسل إذا تقدم له سب يقتضي وجوب الغسل من جماع أو إزال أو حيض أو نفاس للمرأة ، فإن لم يتقدم له شيء من ذلك لم يجب عليه الغسل على المشهور ؛ أي ويستحب .

(٢) انظر « تبيين الحقائق » (١٩ / ١) ، و« نعمة المحتاج » (٤٦٨ / ٢) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٥)

[حكم تدليك البدن في الغسل]

ومن ذلك : قول مالك بوجوب إمرار اليد على البدن في غل الجنابة^(١) ، مع قول الأئمة الثلاثة بأن ذلك مستحب^(٢) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف .

ووجه الأول : المبالغة في إنعاش البدن من الضعف الحاصل له من سريان لذة خروج المني والجماع .

ووجه الثاني : الاكتفاء بمرور الماء على سطح البدن ؛ فإنه يحيي بالطبع كل ما مرَّ عليه من البدن .

فاللائق بقليل الالتداذ بالجماع أو بخروج المني .. الاستحياء ، واللائق بمن غاب باللذة عن إحساسه . الوحوب ، والله تعالى أعلم .

[حكم الطهارة من فضل ماء طهارة المرأة]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه لا بأس بالوضوء والغسل من فضل ماء الجنب والحائض^(٣) ، مع قول أحمد . إنه لا يحوز للرجل أن يتوضأ من

(١) انظر : حاشية الدسوقي (١٣٤/١ ، ١٣٥) .

(٢) انظر : البحر الرائق (٥٠/١) ، و حية العلماء (٢٢٤/١) ، و المعني ،

(١٦١/١) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٥)

(٣) انظر : حاشية ابن عابدين (١٣٣/١) ، و مذهب لجليل (٧٢/١) ، و البيان ،

(٢٥٩/١) .

فصل وصوء المرأة إذا لم يكن يشاهدها^(١) ، ووافق محمد بن الحسن على أنه يجوز للمرأة الوضوء من فصل الرجل والمرأة^(٢) .

فالأول : مخفف ، والثاني : فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : ثبوت الأدلة فيه .

ووجه الثاني : ما في ماء طهارة المرأة من شدة القذارة عادة ؛ ولذلك قيد أحمد ذلك بما إذا لم يكن يشاهدها ؛ فيحملها على أنها لم تكن نظيفة حال تطهرها ليس على بدنها قدر ، بخلاف ما إذا كان يشاهدها حال غسلها ؛ فإنه يعمل بعلمه من طهارة أو امتناع

فعلم : أن اللائق بالأكابر الثاني ، واللائق بالعموم الأول

[حكم الاكتفاء بغسل واحد عند اجتماع موجباته]

ونظير ذلك : اتفاق الأئمة على أن المرأة إذا أجنبت ، ثم حاضت .

كفاها غسل واحد^(٣) ، مع قول أهل الظاهر : إنه يجب عليها غسلان^(٤) .

(١) انظر «المعنى» (١٥٧/١) ، و«المبدع» (٣٥/١)

(٢) كذا في السج التي بين يدي ، ولعل الأنسب (أحمد بن حنبل) بدل (محمد بن الحسن) بدلالة السياق ؛ ويؤيده عبارة «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٥) - وهو أحد الأصول الذي يقفل عنه إمامنا الشافعي رحمه الله تعالى - وفيه (ووافق أحمد) بدل (ووافق محمد بن الحسن) .

(٣) انظر «البحر الرائق» (٣٩٠/٤ ، ٣٩١) ، و«المعونة على مذهب عالم المدينة» (ص ١٦٥) ، و«نهاية المطالب» (٣١٥/١) ، و«المفني» (٣٤٥/٢) .

(٤) انظر «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٥) .

[حكم الغسل من الولادة بلا بلل]

ومن ذلك : اختلاف أصحاب الشافعي في وجوب الغسل من الولادة بلا بلل ، مع قول بعضهم بعدم وجوبه^(١) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف .

ووجه الأول : المبالغة في التنزه من خروج المني ولو صار ولدًا .

ووجه الثاني : أنَّ الغسل المذكور ما شرع إلا للقدر الحاصل بالولادة عادة ، وإذا لم يكن قدر فلا يجب الغسل ، مع ما فيها أيضاً من شدة الوجع حال الطلق ؛ فإنَّ ذلك يُفني اللدَّة المضِعة للبدن بالكلية ؛ لعدم حصول غفلة عن الله تعالى حال الطلق ، بل تصير كلُّ شعرة منها متوجَّهة إلى الله تعالى حاصرة معه ، وذلك ربَّما يقوم مقام الماء في حياة البدن ، فاعلم ذلك ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم قراءة الجنب والحائض للقرآن]

ومن ذلك : قول الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين بتحريم قراءة القرآن على الجنب والحائض ولو آية أو آيتين^(٢) ، مع قول الإمام أبي حنيفة بجواز قراءة بعض آية^(٣) ، ومع قول مالك بجواز قراءة آية أو

(١) انظر : تحفة المحتاج (٢٥٨/١ ، ٢٥٩) ، ومضي المحتاج (٢١٢/١) .

(٢) انظر : المجموع (١٧٨/٢) ، والمصنف (١٠٦/١) ، وكشاف القناع (١٤٧/١) .

(٣) انظر : الاختيار (١٣/١) .

آيتين^(١) ، ومع قول داود : يجوز للجنب قراءة القرآن كله كيف شاء^(٢) .

فالأول : مشدد والثاني : فيه بعض تشديد ، والثالث : مخفف بالكلية ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي المبران .

ووجه الأول : قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن »^(٣) ، فمكر (شيئاً) فشمّل بعض الآية ؛ كحرف ، مع تأييد ذلك بما قاله أهل الحقيقة من أن القرآن كلام الله تعالى ، وهو - أي : الكلام - من صفات الحق تعالى الطاهر المقدّس ، فلا يناسبه أن يبرز من محلّ موصوف بالقدارة معنًى أو حساً ، سواء قلّله وكثيره .

وأيضاً : فإنّ القرآن مشتق من القرء ، وهو الجمع ؛ لكونه يجمع القلب على الله تعالى ، فطلب الشارع من المؤمن ألا يقرأ شيئاً يدعو بالخاصية إلى الحضور مع الله . . . إلا على أكمل حال في الطهارة ، بخلاف الجنب والحائض .

فعلیم : أن للجنب وغيره أن يقرأ الفرقان من الأحكام والأدكار ؛ لأنه لا يجمع القلب على الله تعالى ، وعليه يحمل قول داود ؛ من حيث إنّ الفرقان قرآن وعكسه عند الأكابر ، بخلاف المحجوبين ، فافهم .

وأما من جهة الفاظ القرآن : فالتحقيق أن وجه قول داود : أن القرآن له

(١) انظر « هيون المسائل » (ص ٧٠)

(٢) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٥)

(٣) رواه الترمذي (١٣١) ، وابن ماجه (٥٩٦) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

وجهاً ، وجه إلى حصرة صفات الله تعالى وهو القائم بالذات ، ووجه إلى الخلق . وهو المكتوب في المصحف ، والمنطوق به في اللسان ، والمحفوظ في القلوب .

فكلام داود ينمئى على أحد الوجهين ، ولا يحفى الورع وطلب شدة التعظيم من كل مكلف وإن لم يكن القرآن حالاً في اللسان واللعط حقيقة ، وأكثر من ذلك لا يقال ، والله تعالى أعلم



باب التيمم

[مسائل الإجماع في باب التيمم]

أجمع الأئمة على : أن التيمم بالصَّعِيد الطَّيِّب عد عدم الماء أو الخوف من استعماله . . جائز .

وأجمعوا على : وجوب التيمم للجيب كالمحدث ، وعلى : أن المسافر إذا كان معه ماء ، وحشي العطش . . فله أن يحسه ليشربه ويتيمم ، وعلى : أن المحدث إذا تيمم ، ثم وجد الماء قبل الدخول في الصلاة . . بطل تيممه ولزمه استعمال الماء ، وعلى : أنه إذا رأى الماء بعد فراغه من الصلاة التي تسقط بالتيمم . . لا تجب إعادتها وإن كان الوقت باقياً ، وعلى : أن التيمم لا يرفع الحدث ، خلافاً لداود ، وعلى : أن من خاف التلف من استعمال الماء . . جاز له تركه وأن يتيمم بلا خلاف .

هَذَا مَا وَجَدْتَهُ مِنْ مَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ وَالِاتِّفَاقِ^(١) .

وَأَمَّا مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ :

(١) انظر «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٦ ، ٢٧)

[المراد بالصَّعيد الذي يجزئ في التيمُّم]

فمن ذلك : قول الإمام الشافعي وأحمد : إنَّ الصَّعيد في الآية هو التراب ؛ فلا يجوز التيمم إلا بتراب طاهر أو برمل فيه غبار^(١) ، مع قول أبي حنيفة ومالك : الصَّعيد هو نفس الأرض ؛ فيجوز التيمم بجميع أجزاء الأرض ، ولو بحجر لا تراب عليه ، ورمل لا غار فيه ، وراد مالك فقال : إنَّه يجوز التيمم بما اتصل بالأرض ؛ كالنبات^(٢) .

والأول : مشدّد ، والناقي . محقّق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

ووجه الأول : قرب التراب من الماء في الروحانية ؛ لأنَّ التراب هو ما تحصّل من عكارة الماء الذي جعل الله تعالى منه كلّ شيء حيّ ، فهو أقرب شيء إلى الماء ، بخلاف الحجر ؛ فإنَّ أصله الرُّبْد الصاعد على وجه الماء ، فلم يتحلّص للمائية ولا للترابية ، فكان ضعيف الروحانية على كلّ حال ، بخلاف التراب .

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول : (إنّما لم يقل الشافعي وغيره بصحة التيمُّم بالحجر مع وجود التراب ؛ لعدم الحجر عن طبع الماء وضعف روحانيته ، فلا يكاد يحيي العضو الممسوح به ولو سُحِق ، لا سيما أعضاء أمثاله التي ماتت من كثرة المعاصي والغفلات وأكل الشهوات) .

(١) انظر : تحفة المحتاج (٣٥٢ / ١) ، والإصابة (٢٨٤ / ١)

(٢) انظر : حاشية ابن عابدين (٢٣٠ / ١) ، والناج والإكليل (٥١٩ / ١) ، وحاشية

الحارثي (١٩١ / ١ ، ١٩٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٦)

وسمعت مرة أخرى يقول : (يعم ما فعل الشافعي من تحصيص التيمم بالتراب ؛ لما فيه من قوة الروحانية بعد فقد الماء ، لا سيما أعضاء من كثر منه الوقوع في الخطايا من أمثالنا .

فعلِم : أن وجوب استعمال التراب خاص بالأصاغر ، ووجوب استعمال الحجر خاص بالأكابر الذين لا يعصون رثهم ، لكن إن تيمموا بالتراب ازدادوا روحانية وانتعاشاً) .

وسمعت مرة أخرى يقول : (وجه من قال : يصح التيمم بالحجر مع وجود التراب : كونه رأى أن أصل الحجر من الماء ؛ كما ورد في الصحيح أن رجلاً قال : يا رسول الله ؛ جئت أسألك عن كل شيء ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل شيء خلق من الماء »^(١)) انتهى

فجميع ما على وجه الأرض من طفقاتها أصله من الماء ؛ فالطين ما أزيد منه ، والحجر ما تموخ منه حين خلق الله الجبال ؛ ولذلك كان الحجر يقطر ماء إذا أوقد عليه في النار ، فلولا أن أصله من الماء ما قطر ماء .

لكن لا ينبغي للمتورع التيمم بالحجر إلا بعد فقد التراب ؛ لأنه مرتبة ضعيفة بالظن للتراب ، وقد قال تعالى : ﴿ فَأَنفُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ [الناس ١٦] ، وقال صلى الله عليه وسلم : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم »^(٢) ، فمن فقد التراب كان له أن يتيمم بالحجر ، ويمسح بيديه وجهه تشبيهاً

(١) رواه الحاكم في المستدرک (١٦٠ / ٤) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه

(٢) سبق تعريجه (٨٦ / ١) .

بالماسحين بالتراب ، وقد قال تعالى : ﴿ فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ
 قَتْلُهُ ﴾ [البقرة : ٦] فظاهر الآية - أنه لا بد في صحّة التيمّم من انفصال جسم
 من الشيء المضروب عليه في البد ، وأنه لا يكفي انفصال روحانية من ذلك
 وإن كانت شيئاً لطيفاً .

ونظير ما نحن فيه : قول علمائنا في (باب الحج) : إِنْ مَنْ لَا شَرَّ
 بِرَأْسِهِ يَسْتَحْثُّ إِمْرَارَ الْمَوْسَى عَلَيْهِ تَشْبِيهاً بِالْحَالِقِينَ ^(١) ، فكذلك الأمر هنا ،
 فمن فقد التراب المعهود صرب على الحجر تشبهاً بالضاربين التراب .

[حكم طلب الماء قبل التيمّم]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي بوجوب طلب الماء قبل التيمّم ، وأنه
 شرط في صحّته ، وهو أصحّ الروايتين عن أحمد ^(٢) ، مع قول أبي حنيفة
 وأحمد في الرواية الأخرى بعدم اشتراط الطلب لصحّة التيمّم ^(٣)
 فالأول . مشدّد ، والثاني : مخفّف .

ووجه الأول . قوله تعالى : ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾ [البقرة : ٦] ،

- (١) ذهب الحنفية في الرأي المختار عندهم إلى وجوب ذلك ، خلافاً للأئمة الثلاثة ، حيث
 دعوا إلى استنباهه انظر : حاشية ابن عابدين (٥١٦/٢) ، ودالخيرة (١٥٣/١) ،
 ودالمجروح (١٩٢/٨) ، ودالمصنف (٣٨٨/٣) .
- (٢) انظر : حاشية الصاوي على الشرح الصغير (١٨٨/١) ، ودتحفة المحتاج (٣٢٦/١) ،
 ودكشف القناع (١٦٧/١) .
- (٣) انظر : تبين الحقائق (٤٤/١) ، ودكشف القناع (١٦٧/١) ، ودرحمة الأمة في
 اختلاف الأئمة (ص ٢٦)

ولا يقال : فلان لم يجد ماء . . إلا بعد أن طلبه فلم يجده .

ووجه الثاني : إطلاق قوله تعالى ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا ﴾ أي : لم تجدوا ماء عند إرادتكم الطهارة ، فشمّل العقد مع السكوت وعدم الطلب من الجيران وسحوهم ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[المقدار الواجب مسحه من اليدين في التيمم]

ومن ذلك : قول أبي حيفة والشافعي في الجديد : إن مسح اليدين بالتراب إلى المرافق ؛ كالغسل في الوضوء^(١) ، مع قوله مالك وأحمد : إن المسح إلى المرافق مستحب فقط ، وإلى الكوعين جائز^(٢) ، ومع قول الزهري : إن المسح يكون إلى الآباط^(٣)

فالأول والثالث : مشدد ، والثاني : فيه تخفيف

ووجه الأول : أن الأصل في الدل أن يكون على صورة المبدل ما أمكن ولو من بعض الوجوه .

ووجه الثالث : ضعف التراب عن روحانية الماء ؛ فلذلك عم صاحب هذا القول العضو كله بالمسح إلى الإبطين .

ووجه الثاني : ثبوت الحديث في المسح إلى الكوعين تارة ، وإلى

(١) انظر البحر الرائق (١ / ١٤٥) ، و تحفة المحتاج (١ / ٣٦١)

(٢) كذا في السح التي بين يدي ، وفي « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٦) (واجب) بدل (جائز) ، ولعله الأنسب ، وانظر « حاشية الدسوقي » (١ / ١٥٥) ، و « الإنصاف » (١ / ٣٠١) .

(٣) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٦) .

المرفقين تارة ، وكلاهما حاصلاً بالأكابر الذين تقلُّ معاصي أيديهم ، بخلاف من يكثر معاصي يديه ؛ فإنَّ الصَّغف يتشتر من الكفَّين إلى المرفقين إلى الإبطين ؛ فلهذا كان المسح مطلوباً إلى هذين المحلَّين ؛ مرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

وسألت سيدي علياً الخواص رحمه الله عن مسح الرأس بالتراب ، ولم تُرك في التيمُّم ، فقال (إنما أمرنا الشارع بمسح الرأس في الوضوء تعاقلاً بإزالة الرياسة المانعة من دخول حضرة الله في الصلاة ، والمتيمِّم لما وضع التراب على محاسن وجهه . . فكأنه خرج من الكر ، فلم يحتج إلى مسح رأسه بالتراب ، وكفى بوضع التراب على وجهه ذلاً وانكساراً) .

[حكم صلاة المتيمِّم الذي وجد الماء في صلاته]

ومن ذلك : قول الإمام الشافعي : إنَّ المتيمِّم إذا وجد الماء بعد دخوله في الصلاة ؛ إنَّها إن كانت تسقط بالتيمُّم مضي فيها ولم تطل ، وإن كانت لا تسقط بالتيمُّم فالأفضل قطعها لينتوضاً^(١) ، مع قول الإمام مالك : إنَّه يمضي فيها ولا يقطعها ، وهي صحيحة^(٢) ، ومع قول الإمام أبي حنيفة : يبطل تيمُّمه ، ويلزمه الخروج من الصلاة^(٣) ، ومع قول أحمد : إنَّها تبطل مطلقاً^(٤) .

(١) انظر : بهية المحتاج (٣٠٧/١) .

(٢) انظر : حاشية الدسوقي (١٥٩/١) .

(٣) إلا في الحارة والعبدن ، ونظر : لسبب شرح الهداية (٥٦٠/١) ، وادائع

الصنائع (٥٧/١) ، ورحمة لأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٦)

(٤) انظر : كشف القناع (١٧٧/١) .

فمن الأنثة : المعلّب لمراعاة أمر الطهارة ، ومهم . المعلّب لمراعاة أمر الصلاة ؛ فرجع الأمر إلى مرتني المبران .

ووجه من قال : يمضي في صلاته : استعظام حضرة الله تعالى أن يفارقها العبد حيث دخلها بطهارة صحيحة في الجملة .

ووجه من قال : يقطعها ويتوصاً : استعظام حضرة الله تعالى أيضاً أن يقف العبد فيها بطهارة ضعيفة لا تنعش أعضائه ، ولا يحصل بها كمال الإقبال على مناجاة الله عز وجل .

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول : (وجه من قال . إن من وجد الماء في أثناء الصلاة لا يقطعها ، بل يتنّها . استحياؤه أن يفارق حضرة الله تعالى لفضيلة الوضوء ؛ لأن مناجاة الله تعالى أهم ، ولأن الصلاة من المقاصد فلا تُقطع للوسائل مع استعمالها بوسيلة أخرى .

ووجه من قال : يقطع الصلاة إذا انسع الوقت ، ويتوضأ ثمّ ينشئ صلاة أخرى : هو غلبة عظمة الله تعالى على قلبه ، فاستحيا منه أن يقف بين يديه يناجيه بطهارة ضعيفة لا تنعش روحانياتها أعضائه ، فرأى أن ذرة من مناجاة الله تعالى مع حياة البدن . أفضل من أمثال الجبال من مناجاته مع موت البدن أو ضعفه أو فتوره ، وفي الحديث : « لا يستجيب الله تعالى دعاء من قلب غافل » ، وفي رواية : « من قلب لاه »^(١) ، ولا شك أن حكم

(١) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٤٧٩) ، وَالْحَاكِمُ فِي « الْمَشْتَرِك » (٤٩٣ / ١) كَلَامُهُمَا عَنْ سَيِّدِنَا أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

ضعيف الأعضاء كالعاقل أو اللاهي أو السامي من حيث ضعف توخُّه
إلى الله تعالى) انتهى .

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول أيضاً : (إنما جوِّز
العلماء الطهارة بالماء قبل دخول الوقت دون التيمم ؛ لأنَّ الماء لقوة
روحانيته يستمرُّ انتعاش الأعضاء به حتى يدخل وقت الصلاة التي بين يديها ،
مخلاف الشراب ؛ فإنَّ روحانيته ضعيفة لا تنعش الأعضاء إلى الصلاة الآتية

فلذلك اشترط العلماء في صحَّة التيمُّم دخول الوقت ؛ لأنَّه الذي
يحطَّب بالصلاة فيه ؛ كما أشار إليه قوله تعالى ﴿ يَتَأْتِيهَا الْدُورُ مُمْسِكاً إِذَا
فُتِحَتْ إِلَى السَّمَاءِ ﴾ . إلى آخر الشقِّ (السادس ١٦) ، فإنَّ الأمر بالتيمم داخل
في حيز الأمر بالطهارة بالماء على حدِّ سواء ، لكن خرجت الطهارة بالماء
مدليل ، وبقي التيمُّم على الأصل من أنَّه لا يتطهر للصلاة إلا بعد دخول
وقتها) .

[حكم الجمع بين أكثر من فريضة بالتيمُّم]

ومن ذلك قول الإمام مالك والشافعي وأحمد : إنَّه لا يجوز الجمع
بين فرضين تيمم واحد ، سواء في ذلك الحاضر والفائت ، وبه قال جماعة
من أكاثر الصحابة والتابعين^(١) ، وقال أبو حنيفة : التيمُّم كالوصوء بالماء ؛

(١) نظر المدونة الكبرى ١/ ١٤٩ ، ودالان ١/ ٣١٤ ، ود حية العلماء ١

(١/ ٢٦٣) ، ود المصنف ١/ ١٩٤

يصلي به من الحدث إلى الحدث أو وجود الماء ، وبه قال الثوري والحسن^(١) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه من قال : لا يجمع بالتيمم بين فرضين : الوقوف على حد ما نقل
عن الشارع صلى الله عليه وسلم ؛ فلم يلبسنا عنه صلى الله عليه وسلم أنه
جمع بتيمم واحد بين فرضين أبداً ؛ كما نقل إلينا ذلك في الجمع بين فرائض
بوضوء واحد يوم الأحزاب .

والأصل : وجوب الطهارة لكل فريضة ؛ لظاهر قوله تعالى : ﴿ إِذَا
قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ... ﴾ الآية (المائدة : ٦) ، فيقاس به
التيمم ؛ أي : فيكون الأصل فيه : وجوب الطهارة لكل فريضة ، ولضعف
روحانيته أيضاً عن روحانية الماء ، لا سيما إن تيمم أول الوقت ، وآخر
الصلاة إلى آخر الوقت ؛ فإن أعضاء تضعف بالكلية حتى كأنه لم يتطهر

وأما وجه من قال : يجمع بالتيمم ما شاء من الفرائض : فهو لكونه بدلاً
عن الطهارة بالماء ، فله أن يفعل به ما يفعل بالوضوء أو الغسل ، كما له أن
يتيمم قبل دخول الوقت كما قال به أبو حنيفة على أصل قاعدة الدلية ، وإن
لم يلحق الدل بالمدل منه في كل الأمور ؛ فإن أعضاء التيمم ناقصة عن
أعضاء الوضوء ، وروحانية التراب تضعف عن روحانية الماء .

وذكر بعض المحققين أن التيمم عادة مستقلة ، وليس هو ببدل عن

(١) انظر : الباية شرح الهداية ؛ (٥٥٥ / ١) ، ودرحة الأمانة في اختلاف الأئمة ؛ (ص

الوضوء والغسل ، أمرنا الله تعالى بها عند المرض ، أو فقد الماء مفراً أو حصراً .

وقال مالك والشافعي وأحمد : لا يجوز التيمم قبل دخول الوقت ^(١) .

[حكم إمامة التيمم بالمتوضئين]

ومن ذلك : قول ربيعة ومحمد بن الحسن : إنه لا يجوز للتيمم أن يؤم بالمتوضئين ، مع اتفاق الأئمة على جواز ذلك ^(٢) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف .

ووجه الأول : أن اللاتق بالإمام أن يكون أكمل الناس طهارة ؛ لأنه واسطة بين الله تعالى وبين عباده ، وأقرب إلى حصرة ربه منهم من حيث الخطاب .

ووجه الثاني : كون التيمم طهارة على كل حال ، فحيثما جازت صلاته بها مفرداً . . حارت بها صلاته إماماً .

(١) خلافاً للحموية ، حيث يصح التيمم عندهم قبل دخول الوقت . انظر : تبيين الحقائق ، (٤٢ / ١) ، و مواهب الجليل ، (٥٠٢ / ١) ، و حلية العلماء ، (٢٤٢ / ١) ، و الإنصاف ، (٢٦٣) .

(٢) انظر : اسباب شرح الهداية ، (٣٥٨ / ٢) ، و الدجيرة ، (٣٦٧ / ١) ، و المجموع ، (١٥٩ / ٤) ، و المعني ، (١٦٥ / ٢) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٧) .

[حكم التيمم لصلاة العيدين والجنائزة]

ومن ذلك : اتفاق الأئمة الثلاثة على أنه لا يجوز التيمم لصلاة العيدين والجنائزة في الحضر وإن خيف فواتهما^(١) ، مع قول أبي حنيفة بجواز ذلك^(٢) .

فالأول : مشدد في الطهارة ، مخفف في أمر الصلاة ، والثاني : بالعكس ، ولكل منهما وجه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[حكم التيمم للمقيم الذي يخاف فوت الوقت]

ومن ذلك . قول الإمام الشافعي : من تعذر عليه الماء في الحضر ، وخاف فوت الوقت ؛ فإن كان الماء بعيداً عنه أو في بئر ولو استقى منه خرج الوقت . . . إنه يتيمم ويصلي ، ثم إذا وجد الماء أعاد^(٣) ، مع قول مالك : إنه يصلي بالتيمم ، ولا يعيد^(٤) ، ومع قول أبي حنيفة : إنه يصبر إلى أن يقدر على الماء^(٥) .

(١) انظر « المدينة الكبرى » (١ / ١٤٩) ، و « حلية العلماء » (١ / ٢٤٣) ، و « الإنصاف » (١ / ٣٠٣) .

(٢) انظر « حاشية ابن عابدين » (١ / ٢٤١) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٧) .

(٣) انظر « روضة الطالبين » (١ / ٩٣) .

(٤) انظر « هيون الأدلة » (٢ / ١٠٠٧) .

(٥) انظر « الهداية شرح البداية » (١ / ٢٧) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٧) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : فيه تشديد ، والثالث : مخفّف في أمر الصلاة ، مشدّد في أمر الطهارة ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

ووجه الأول : الأخذ بالاحتياط في الطهارة المقدور عليها وفي الصلاة .

ووجه الثاني : الاحتياط في الصلاة

ووجه الثالث : الاحتياط لكمال الأدب مع الله تعالى ، فاستحيا من الله تعالى أن يقف بين يديه في تلك الصلاة بطهارة ضعيفة لا تحيي أعضاء الحياة التي بها يصحُّ له كمال الإقبال على مساجاة ربه

وقد صبط الإمام البيهقي علوة السهم التي يطلب المتيمّم الماء منها : بما يسر ثلاث مئة ذراع إلى أربع مئة ذراع^(١) انتهى ، فاعلم ذلك ؛ فإنه قلّ من العلماء من صرّح به .

[حكم من وجد ماء لا يكفي للطهارة]

ومن ذلك : قول الإمام الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين : إنه يجب على المكلف استعمال ما وجد من الماء القليل الذي لا يكفي ، ويتيمّم عن باقي الأعضاء^(٢) ، مع قول باقي الأئمة : إنه لا يجب عليه استعماله ، بل يتركه ويتيمّم^(٣) .

(١) انظر « المسنن الكبير » (١٥٦/٦) .

(٢) انظر « المعرر الهية » (١٧٢/١) ، و « المعني » (١٧٥/١) .

(٣) انظر « الساية شرح الهداية » (٥٤٩/١) ، و « عيون لأدلة » (١١٨٩/٣) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٧) .

فالأول : مشدد ، ويؤيده حديث : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم »^(١) ، والثاني : فيه تخفيف بعدم استعمال الماء القليل مع التيمم .

ووجهه . أن الطهارة المستعصية لم يلعبنا فعلها عن الشارع صلى الله عليه وسلم ، وصاحب هذا القول يقول في قوله تعالى : ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً ﴾ أي يكفيكم لتلك الطهارة ﴿ فَتَيَمَّمُوا ﴾ (المائدة : ٦) .

ومقابلته . يقول : قد استطعنا طهارة بعض الأعضاء بالماء فوجب تكميلها بالتيمم ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران .

[حكم تيمم الجريح وصاحب الحيرة]

ومن ذلك : قول الإمام الشافعي : من كان معصو من أعضائه جرح أو كسر أو قروح ، وألصق عليه جبيرة ، وخاف من مزعها التلف . أنه يمسح على الجبيرة ويتيمم^(٢) ، مع قول أبي حنيفة ومالك : إنه إن كان بعض جسده صحيحاً ، وبعضه حريحاً ، ولكن الأكثر هو الصحيح . غُسله وسقط حكم الجريح ، واستحب مسح بالماء ، وإن كان الصحيح هو الأقل تيمم وسقط غسل العضو الصحيح^(٣) ، وقال أحمد : يغسل الصحيح ، ويتيمم عن الجريح من غير مسح للجبيرة^(٤) .

(١) سبق تحريجه (٨٦ / ١)

(٢) انظر البيان (٣٣٤ / ١)

(٣) انظر البناية شرح الهداية (٦٦٦ / ١) ، وه حاشية المصوفي (١٦٦ / ١)

(٤) انظر الإنصاف (٢٧١ / ١) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٧)

فالأول : مشدد ، والثاني مخفف بالتفصيل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول الأخذ بالاحتياط بزيادة وحوب مسح الجبيرة ؛ لِمَا تأخذه من الصحيح عالماً للاستمسك .

ووجه الثاني : أنه إذا كان الأكثر الجريح أو القريح . . فالحكم له ؛ لأنَّ شدة الألم حيثئذ أرجح في طهارة العضو من غسله بالماء ؛ فإنَّ الأمراض كقمارات للخطايا ، ممخضة للدنوب ، ولم يذكر الله تعالى في القرآن إلا التيمم فقط ، ولم يذكر الطهارة المنقصة في العبادة الواحدة بالماء والتراب معاً .

[حكم من حُجِس في المصِر ، ولم يقدر على الماء]

ومن ذلك . قول مالك وأحمد : مَنْ حُجِس في المصِر ، فلم يقدر على الماء . . تيمم وصلّى ، ولا إعادة عليه^(١) ، مع قول جماعة من أصحاب الإمام أبي حنيفة ، وهو إحدى الروايتين عنه : إنه لا يصلي حتى يخرج من الحبس ، أو يجد الماء^(٢) ، ومع قول الشافعي : إنه يصلي ويعبد ، وهو الرواية الأخرى عن أبي حنيفة^(٣) .

(١) انظر : المدونة الكبرى (١٤٦/١) ، و«المجموع» (١٧٢/١) ، و«الإيضاح» (٢٦٤/١)

(٢) وذلك إذا لم يستطع التيمم بالصعيد الطاهر ، فإذا قدر عليه ؛ بأن أمكنه الوصول لثراب ظهوره بقر الأرض أو الحائط شيء . فإنه يستخرجه ويتيمم ويصلي بالإجماع ، كما مرَّ عليه ابن عاتق في «حاشيته» (٢٥٢/١) .

(٣) انظر : تحفة المحتاج (٣٧٧/١) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٨)

فالأول . مخفَّف ، والثاني . مشدَّد في أمر الطهارة ، مخفَّف في أمر الصلاة ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أنه فعل ما كُلف بحسب الوقت ؛ فلا يلزمه إعادة .

ووجه الثاني . أنَّ ذلك عذر نادر ، مع قول المحققين . إنَّ بذل المكلَّف الوُسْع بحيث لا يُقَيِّ لِنَفْسِهِ بَقِيَّةً رَاحَةً . . عَسِرٌ جَدًّا ؛ فكان من الاحتياط الصلاة لحرمة الوقت ، ثُمَّ يَعِيدُ

[حَكَمَ مَنْ نَسِيَ الْمَاءَ فِي رَحْلِهِ]

ومن ذلك : قول الإمام أبي حنيفة وأحمد : إنَّ مَنْ نَسِيَ الْمَاءَ فِي رَحْلِهِ حَتَّى تَيَسَّمَ وَصَلَّى ، ثُمَّ وَجَدَهُ . . إِنَّهُ لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ ^(١) ، مع قول الشافعي بوجوب الإعادة ^(٢) ، ومع قول مالك باستحبها ^(٣) .

فالأول . مخفَّف ، والثاني : فيه تشديد .

(١) انظر : حاشية ابن عابدين : (٢٥٠ / ١) ، ومحلُّ الحكم المذكور عند الحنابلة - كما يَرَى المرداوي في « الإنصاف » (٢٧٨ / ١) - إنَّ صَلَّيَّ مَنْ رَحْلُهُ فِيهِ الْمَاءُ وَقَدْ ظَلِمَ ، أَوْ كَانَتْ الشَّرْ أَعْلَامُهَا حَفِيَّةً وَلَمْ يَكُنْ يَعْرِفُهَا ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . أَنَّهُ يَجْرُئُهُ التَّيَسُّمُ وَلَا إِعَادَةُ عَلَيْهِ ؛ لَعَدَمِ تَعْرِيفِهِ ، أَمَّا إِذَا ظَهَرَ الْمَاءُ بِمَوْضِعٍ يَظْهَرُ بِهِ تَعْرِيفُهُ وَتَقْصِيرُهُ فِي ظَلِمَ ؛ بَأَنَّهُ يَجِدُهُ فِي رَحْلِهِ وَهُوَ فِي يَدِهِ ، أَوْ يَبْشُرُ بِقَرْنِ أَعْلَامِهَا ظَاهِرَةً فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ الَّذِي عَلَيْهِ جُمْهُورُ الْحَنَابِلَةِ أَنَّ التَّيَسُّمَ لَا يَجْرُئُهُ ؛ لِتَقْصِيرِهِ .

(٢) انظر : روضة الطالبين : (١٠٢ / ١) ، والنهاية : (٢٩٥ / ١)

(٣) انظر : التاج والإكليل : (٥٢٥ / ١) ، و« هيون المسائل » (ص ٩٨) ، و« رحمة الأمة » في اختلاف الأمة : (ص ٢٨) .

ووجه الأول : أنه أدى وطبيعة الوقت بوقوفه بين يدي الله بطهارة صحيحة في الجملة .

ووجه الثاني : الأخذ بالاحتياط والوقوف بين يدي الله بطهارة كاملة ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم فاقد الطهورين]

ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة . إن فاقد الطهورين لا يصلي حتى يجد الماء أو التراب^(١) ، مع قول الشافعي في أرجح قوليهِ : إنه يصلي ويعيد إذا وجد أحدهما^(٢) ، وهو إحدى الروايتين عن مالك وأحمد ، والرواية الأخرى عن مالك . يصلي بحسب حاله ويعيد ، والأخرى عن أحمد : يصلي ولا يعيد^(٣) .

فالأول . فيه تشديد من جهة الطهارة ، وتخفيف من جهة الصلاة ، والثاني : فيه تشديد من جهة الصلاة ، وتخفيف من جهة الطهارة ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه قول أبي حنيفة . أن الشارع شرط الطهارة للصلاة ، وسكت عن الأم بها إذا لم يجد المكف ماءً ولا تراباً ، مع استعظام حضرة الحق تعالى أن يقف العبد فيها بتلك الذنوب التي كانت تخرُّ مع الماء ، فهو كمن تلوَّط

(١) انظر البحر الرائق (١ / ١٧٢) .

(٢) انظر البيان (١ / ٣٠٤) .

(٣) انظر حاشية الصاوي على الشرح لصغير (١ / ٢٠١) ، و المصنف (١ / ١٨٤) ،

و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٨) .

بدنه وثيابه غيرة ، ثم نادى مباد يا عبيد الملك ؛ قد أدن لكم الملك في
حضور المركب بين يديه ؛ فلأن جميع المتطهرين يعذرون مثل هذا الشخص
في عدم الوقوف بين يدي الملك ، ويهيمون عنه أنه لم يترك الحضور
استهانةً بجباب الملك ، وإنما ذلك من شدة التعظيم لحضرته

وأما وجه من قال : يصلي لحزمة الوقت ؛ فهو لأن الله تعالى لم يكلفنا
إلا بما قدرنا عليه ، والقاعدة الشرعية : أن الميسور لا يسقط بالمعسور^(١) ،
وقد قدرنا على الصلاة دون الطهارة ؛ فوجب علينا الصلاة ، وفي
الحديث : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم »^(٢) ، مع اشتراط الوقت
للصلاة أيضاً في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا
مُتَوَقُّتًا ﴾ [النساء ١٠٣] ؛ فأن طاهر الآية : اشتراط فعلها في الوقت ، وأنها
لا تقضى ، وبه قال بعض المالكية ، ويؤيده : ما ورد في حديث : « من
قائه يوم من رمضان لم يقصه الأبد »^(٣) .

وأما وجه من أوجب الإعادة على فاقد الطهورين : فلأن ذلك عذر نادر
رئعاً لا يقع للمعيد مرة واحدة في عمره ، فاحتاط العلماء لدين أتباعهم
بالإعادة ؛ لعدم وجود مشقة في ذلك

ومعلوم . أن إسقاط الإعادة عن العبد في كل عبادة فعلها مع الخلل .

(١) الأشياء والظواهر للسبكي (١٥٥ / ١) .

(٢) سبق تخريجه (٨٦ / ١) .

(٣) رواه بنحوه السائي في « السنن الكبرى » (٣٢٦٥) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه

إنما سببه المشقة ؛ بدليل قولهم بعدم الإعادة في العذر البادر إذا وقع ودام .

وقد ورد في السنة ما يؤكد وجوب الإعادة للصلاة الناقصة ؛ وهو حديث : « أول ما يُحاسبُ العبدُ عليه يومَ القيامةِ من عمله الصلاة » (١) ، وأنها إن كُملت للعبد كمل له سائر أعماله ، وإن نقصت نقص سائر أعماله .

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول : (لو صبح للعبد بذل الوُضع كاملاً في تحصيل ما كُلف به . ما ساعَ للعلماء أن يأمروه بالإعادة ، ولكن لما علموا من العبد أنه لا بد أن يُبقي لنفسه بقية من الراحة . . أمروه بالإعادة) .

ومن هنا قال بعض المحققين : إن العمل بقوله تعالى : ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾ [آل عمران ١٠٢] أهون من العمل بقوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التغاب ١٦] قال لأن من شأن النفس الكسل وال الميل إلى الراحة ، فلا تكاد تبذل وسعها في مرضاة ربها كاملاً ، بخلاف ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾ ؛ فإنه مقام يصل العبد إليه بإيمانه بأنه لولا أن الله تعالى وقاهُ فعل ما فيه سحق الله تعالى . ما قدر أن يتقي ذلك . انتهى .

ويصح حمل قوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ على قوله تعالى : ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾ ؛ بأن يُحمل ﴿ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ على بذل الوُضع بحيث لا يقبل الزيادة ، وعليه الجمهور .

(١) رواه أبو داود (٨٦٤) ، الترمذي (٤١٣) عن سببا أبي هريرة رضي الله عنه

[حكم المتطهر الذي على بدنه نجاسة]

ومن ذلك : قول الإمام أحمد : إن مَنْ كان منطهرًا ، وعلى بدنه نجاسة ، ولم يجد ما يزيلها به . إنه يتيمم عنها كالحدث ، ويصلي ولا يعيد^(١) ، مع قول الأئمة الثلاثة : إنه لا يتيمم مع النجاسة ، ومع قول أبي حنيفة : إنه لا يصلي حتى يجد ما يزيلها به ، ومع قول الشافعي . إنه يصلي ويعيد^(٢) .

فالأول . محقق في أمر النجاسة ، والثاني . مشدد فيها ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[الضربات المجزئة في التيمم]

ومن ذلك : قول الإمام أبي حنيفة في المشهور عنه ، وهو الأصح من قولي الشافعي : إنه لا بدّ من ضربتين في التيمم ؛ الأولى للوجه ، والثانية لليدين مع المرفقين^(٣) ، مع قول مالك وأحمد : تجزئ ضربة واحدة للوجه والكفيس ؛ بأن يكون بطون الأصابع لمسح الوجه وبطون الراحتين للكف^(٤) .

(١) انظر « الإنصاف » (٢٨٠ / ١) .

(٢) انظر « بدائع الصالح » (٥٧ / ١) ، و « حاشية الدسوقي » (٧٦ / ١) ، و « الأم » (٩٥ / ٢) ، و « البيان » (٢٩٨ / ١) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٨) .

(٣) انظر « حاشية ابن عابدين » (٢٣٠ / ١) ، و « معي المحتاج » (٢٦٤ / ١) .

(٤) انظر « التصريح » (٢٣ / ١) ، و « الإنصاف » (٣٠١ / ١) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٨) .

فالأول . مشدّد مؤيّد بالحديث ، والثاني . محقّق ؛ فارجع الأمر إلى

مرتبتيّ المبران ، وتوجيههما لا يُذكر إلا مشافهة ؛ لعموضه

فروص نفسك يا أحيي بأكل الحلال ، والإخلاص في الأعمال ، وأنت

نصير تفهم أسرار الشريعة ، والله سبحانه وتعالى أعلم .



باب مسح الخف

[مسائل الإجماع والاتفاق في باب مسح الخف]

أجمع الأئمة على . أنَّ المسح على الخفين في السفر جائز ، ولم يمسح أحد من المسلمين جوازه إلا الحوارج .

واتفقوا على . جوازه في الحضر ، وعلى . أنَّه إذا اقتصر على مسح أعلى الخف أجراه ، وإن اقتصر على أسفله لم يجزئه ، وعلى . أنَّ مسح الخفين مرة واحدة مجزئ ، وعلى . أنه متى نزع أحد الخفين وجب عليه نزع الآخر ، وعلى . أنَّ ابتداء مدة المسح من الحدث بعد اللبس لا من وقت المسح ، إلا ما حكي عن أحمد أنَّ ذلك من وقت المسح ، واختاره ابن المنذر والمووي .

هنا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق^(١)

وأما ما اختلفوا فيه :

[مدة المسح على الخف]

فمن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنَّ مدة المسح للمقيم مقدار يوم وليلة ، وللمسافر مقدار ثلاثة أيام بلياليها^(٢) ، مع قول مالك رحمه الله . إنه

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٢٨ ، ٢٩)

(٢) انظر : حاشية ابن عابدين : (٢٦١ / ١) ، و تحفة المحتاج : (٢٤٤ / ١) ، و المبدع :

(١١٨ / ١) .

لا توقيت في مدة المسافر ولا المقيم ، بل يمسخ ما بدا له ما لم يبزعه أو
تصبه جنابة^(١) .

فالأول مشدد في التوقيت ، والثاني مخفف فيه ؛ فرجع الأمر إلى
مرتبتين الميزان .

ووجه الأول اعتدال مدة المسح للمقيم والمسافر ؛ فلا هي طويلة ،
ولا هي قصيرة ، وقد اعترها الشارع والعلماء في مواضع ؛ كمدة الخيار
للبيع ، ومدة أقل الحيض .

وإنما كانت مدة الحضر أقل من مدة السفر ؛ لأن العصيان لأمر الله تعالى
في الحضر أكثر وقوعاً منه في السفر عادة ، فلو زادت المدة في الحضر على
يوم وليلة ، أو في السفر على ثلاثة أيام . . . لربما ضعفت روحانية الرجلين
أشد الضعف ؛ لبعد مدة تعاذهما بالماء حتى ألحقهما الجفاف بالرجل
الشلاء التي لا إحساس لها ، فصارت مناجاتها لربها كمناجاة الجماد في
ضعف الروحانية ، ولا شك في نقص الأجر بذلك ، وضعف الشهود للرب
جل وعلا .

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول : (وضع الأحكام
راجع إلى الشارع ، فلا يستني لمؤمن أن يقول : لم جعل الشارع كذا دون
كذا ؟ إذا لم يظهر له حكمة ذلك) .

وقد قال بعضهم : إن توقيت المدة للمقيم والمسافر باليوم والليلة

(١) انظر : عيون المسائل (ص ١٠٠) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٨)

وبالثلاثة أيام بلياليها : حاصر بالأصاغر الدين يتكرر منهم وقوع المعاصي في الليل والنهار ، وعدم التوقيت : خاصر بالأكابر الدين لا يكادون يقعون في مخالفة واحدة لربهم في اليوم واليلة أو الثلاثة أيام ؛ لأن أبدان الأكابر قوية الروحانية ؛ لتوالي الطاعات ، فلا يصرُّ أرجلهم بعدُ زمن غسلها ؛ لقوة حياتها وروحانيتها ؛ فرجع الأمر في ذلك أيضاً إلى مرتبتي التخفيف والتشديد .

[كيفية المسح على الخف]

ومن ذلك : اتفاق الأئمة الثلاثة على أن السنة في مسح الخف أن يمسح أعلاه وأسفله معاً^(١) ، مع قول الإمام أحمد : إن السنة مسح أعلاه فقط^(٢) فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[مقدار ما يجزئ في مسح الخف]

ومن ذلك : قول الإمام مالك : إنه لا يجزئ في مسح الخف إلا الاستيعاب لمحل الفرض ، لكن لو أدخل بمسح ما يحاذي القدم أعاد الصلاة استحباباً^(٣) ، مع قول أحمد : إنه لا يجب الاستيعاب المذكور ،

(١) انظر « حاشية ابن عاتدين » (٢٦٨ / ١) ، و « حاشية الدسوقي » (١٤٦ / ١) ، و « نعمة المحتاج » (٢٥٤ / ١) .

(٢) انظر « المغني » (٢١٧ / ١) .

(٣) انظر « مواهب الجليل » (٤٧٥ / ١) .

وأما يجرى مسح الأكثر^(١) ، ومع قول أبي حنيفة : إنه لا يجرى إلا مقدار ثلاثة أصابع فأكثر^(٢) ، ومع قول الشافعي : إنه يجرى ما يقع عليه اسم المسح^(٣) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : دونه في التشديد ، والثالث : دون الثاني في التشديد ، والرابع : محفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : مراعاة الاستيعاب حطوطاً ؛ كالاستيعاب في العسل ، وتكون الرخصة والتخفيف في إسقاط مسح ما بين الخطوط .

ووجه الثاني : أن اسم المسح باليد لا يكون إلا بالمسح بأكثر الأصابع الخمسة أو كلها .

ووجه الثالث : أن مسح الحفّ بأكثر أصابع اليد هو الذي يطلق عليه اسم مسح الحفّ ؛ وذلك لأنّ ما قارب الشيء أعطي حكمه

ووجه الرابع : عدم ورود نص في تقدير مسحه ، فشمل ما ينطلق عليه الاسم .

[ابتداء مدة المسح على الحفّ]

ومن ذلك : اتفاق الأئمة على أن ابتداء مدة المسح . . من الحدث الواقع بعد اللبس لا من وقت المسح^(٤) ، مع قول أحمد في رواية : إنه من

(١) انظر : لكّامي في فقه الإمام أحمد ، (٧٦ / ١)

(٢) انظر : الاختيار ، (٢٤ / ١) ، وحاشية ابن عابدين ، (٢٧٤ / ١)

(٣) انظر : البيان ، (١٦٥ / ١) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٩)

(٤) انظر : حاشية ابن عابدين ، (٢٧١ / ١) ، وتهيئة المعنّاج ، (٢٠١ / ١) ، .

وقت المسح^(١) ، واختاره ابن المنذر ، وقال النووي : (إنَّهُ هو الراجح دليلاً)^(٢) ، ومع قول المحس المصري : إنَّهُ من وقت اللبس^(٣) .

فالأول : فيه تشديد من حيث تقصير المدة ، والثاني : فيه تخفيف من حيث تطويلها ، والثالث : مشدّد من حيث المبالغة في تقصيرها ؛ مرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول أنَّ الحدث هو ابتداء الرخصة

ووجه الثاني : أنَّ المسح هو ابتداء العبادة .

ووجه الثالث : أنَّ اللبس هو ابتداء الشروع في الرخصة ؛ لظاهر حديث : (إذا تطهّر فلبس خفيه)^(٤) ؛ فبأنه جعل ابتداء المدة من ذلك لا من الطهارة ، ولا من الحدث .

[حكم انقضاء مدة المسح على الخف]

ومن ذلك : اتفاق الأئمة الثلاثة على أنه إذا انقضت مدة المسح بطلت الطهارة^(٥) ، مع قول مالك : إن طهارته باقية حتى يحدث ؛ لعدم قوله

ـ وفي الإنصاف (٤٠٠ / ١) ، وقد سبق أن المالكية لا يشترطون مدة محددة أصلاً لحوار المسح على الحصى انظر (٥٨٩ / ١ - ٥٩٠)

(١) انظر الإنصاف (٤٠٠ / ١)

(٢) المجموع (٥١٢ / ١) .

(٣) انظر رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٩)

(٤) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٢٨١ / ١) عن سيدنا أبي بكر رضي الله عنه

(٥) انظر الباية شرح الهداية (٦٠١ / ١) ، والمجموع (٥١٢ / ١) ، وفي المصنف (٢١٠ / ١)

بالتوقيت في المسح ، وإنه بمسح ما بداله ^(١) ، ولكل وجه

[حكم مَنْ مسح الخفَّ مقيماً ثمَّ سافر]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه لو مسح الخفَّ في الحصر ، ثمَّ سافر . . أتمَّ مسح مقيم ^(٢) ، مع قول أبي حنيفة : إنه إن لم يكمل مسح المقيم يتم مسح المسافر ^(٣) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : محفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
والأول : خاصٌّ بقليل الطاعات ؛ كالعوامِّ .

والثاني : خاصٌّ بكثير الطاعات ، كأكابر العلماء ، إذ من شأن المطيع حياة أعضائه ؛ فيتّمَّ مسح المسافر ، بخلاف قليل الطاعات ؛ فإنَّ بدنه يحتاج إلى الماء بعد اليوم والليلة عادة ، فافهم .

[حكم المسح على الخفِّ الذي فيه خرقٌ]

ومن ذلك : قول الشافعي في أرجح قوليهِ ، والإمام أحمد بأنَّه إذا كان في الخفِّ خرق يسير في محلِّ غسل الفرض من الرجلين ، يظهر منه شيء .

(١) انظر : عيون المسائل ، (ص ١٠٠) ، وانظر (١/٥٨٩-٥٩٠)

(٢) انظر : معني المحتاج ، (١/٢٠٥) ، وحلية العلماء ، (١/١٦٢) ، وهـ لميدع ، (١/١٦٠) .

(٣) انظر : لبحر الرائق ، (١/١٨٨) ، وهـ الساية شرح الهداية ، (١/٦٠٣) ، وهـ رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٩) .

من القدمين . . لم يجز المسح عليه^(١) ، مع قول مالك : إنه يجوز المسح عليه ما لم يتفاحش^(٢) ، ومع قول داود بجواز المسح على الحفّ المخروق بكلّ حال ، ومع قول الثوري بجواز المسح عليه ما دام يمكن المشي فيه ويسمّى خفّاً ، ومع قول الأوزاعي بجواز المسح على ما ظهر من الخفّ على باقي الرجل^(٣) ، ومع قول أبي حنيفة : إن كان الخرق مقدار ثلاثة أصابع في الخفّ ولو متفرقة لم يجز المسح عليه ، وإن كان دونها جاز^(٤)

فقول الشافعي وأحمد : مشدّد ، وقول أبي حنيفة : دونه في التشديد ، وقول مالك : دون ذلك ، وقول الثوري والأوزاعي : مخفّف ، وقول داود : أحفّ ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ، ووافقت الحقيقة الشريعة في ذلك .

[حكم المسح على الجُرْمُوقِينَ]

ومن ذلك : قول الشافعي ومالك في أرجح قوليهما إنه لا يجوز المسح على الجُرْمُوقِينَ^(٥) ، مع قول أبي حنيفة وأحمد بالجواز ، وهي

(١) انظر « روضة الطالبين » (١٢٥ / ١) ، و « الإنصاف » (١٧٩ / ١)

(٢) انظر « المدونة الكبرى » (١٤٣ / ١) ، و « حاشية الحرشي » (١٨٠ / ١) .

(٣) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٩)

(٤) انظر « حاشية ابن عابدين » (٢٦١ / ١) .

(٥) انظر « المدونة الكبرى » (١٤٣ / ١) ، و « حلية العلماء » (١٦٧ / ١) ، و « روضة

التطالبين » (١٢٧ / ١) ، و « الجُرْمُوقُ خفّ صغير يُلبس فوق الحفّ » انظر « تاج العروس » (ج ١٠ ق ١) .

رواية عن مالك والقول الآخر للشافعي^(١) .

فالأول : مشدد ، والثاني : محفف ، ووافقت الشريعة الحقيقة في
التخفيف والتشديد .

فالحوار : خاص بالحاجة ، وعدم الجوار : خاص بغير الحاجة

[حكم المسح على الجوزين]

ومن دلت . قول الأئمة الثلاثة بعدم جواز المسح على الجوزين إلا أن
يكونا مجلدين^(٢) ، مع قول أحمد بجواز المسح عليهما إذا كانا صفيقين
لا يشق الرحلان منهما^(٣) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مفصل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .

ووجه الجوار : إطلاق اسم الحف عليهما .

ووجه الثاني : عدم إطلاقه .

وقد سكت الشارع عن بيان ذلك ، فجاز المسح وعدمه بحملهما على

حالين ؛ فمن وجد غيرهما : لا يمسح عليهما ، ومن لم يجد غيرهما :
مسح عليهما .

(١) انظر « بدائع الصانع » (١٠ / ١) ، و« تبيين الحقائق » (٥١ / ١) ، و« مرآة

الجيل » (٤٦٦ / ١) ، و« روضة الطالبين » (١٢٧ / ١) ، و« المبدع » (١١٣ / ١) .

(٢) انظر « الهداية شرح البداية » (٣٠ / ١) ، و« عبود المسائل » (ص ١٠٢) ،
و« المجموع » (٥٢٦ / ١) .

(٣) انظر « المعنى » (٢١٥ / ١) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٩)

[حكم مَنْ نزع الخفَّ وهو بظهر المسح]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي في أرجح قوليه : إنَّ مَنْ نزع الخفَّ وهو بظهر المسح .. غُسل قدميه ، سواء طالت مدة النزع أو قصرت^(١) ، مع قول مالك وأحمد : إنَّه إن طال الغسل استأنف^(٢) ، ومع قول الحسن وداود : لا يجب غُسل قدميه ، ولا استأناف الطهارة ، ويصلي كما هو حتى يحدث حدثاً مستأنفاً^(٣)

فالأول : فيه تخفيف ، والثاني : فيه تشديد ، والثالث : مخفف بالكلية ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

فالفعل والاستئناف : خاصٌّ بمن يقع في المعاصي ، وترك ذلك : خاصٌّ بمن لا يقع فيها ؛ كالعلماء والصالحين ؛ فإنَّ أبدانهم حية لا تحتاج إلى إحيائها بالماء بعد الترع ، بخلاف أبدان مَنْ يعصي ، فافهم ، والله تعالى أعلم .



(١) انظر : الباية شرح الهداية (١/٦٠١) ، و تحفة المحتاج (١/٢٥٦) .

(٢) انظر : الفواكه الدواني (١/١٦٣) ، وحاشية الصاوي على الشرح الصغير (١/١٥٧) ، والمغني (١/٢١٠)

(٣) انظر : رحمة الأئمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٩)

باب الحيض

[مسائل الإجماع والاتفاق في باب الحيض]

أجمع الأئمة على : أن فرص الصلاة ساقط عن الحائض مدة حيضها ،
وعلى أنه لا يجب عليها قضاؤه ، وعلى : أنه يحرم عليها الطواف
باليك ، والثلث بالمسجد ، وعلى : أنه يحرم وطئها حتى ينقطع حيضها ،
وعلى : أن وطء الحائض في الفرج عمداً حرام ، وعلى : أنه إذا انقطع دمها
لأقل الحيض . . لم يجز وطؤها حتى تغتسل ، وقال ابن المذر . (إن ذلك
كالإجماع) ، وعلى : أن الصلاة تحرم على الحائض كالجنب ، وعلى
أنه يحرم بالنكاس ما يحرم بالحيض .

هكذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق^(١) .

وأما ما اختلفوا فيه :

[أول سنن إمكان الحيض]

فمن ذلك : قول مالك والشافعي وأحمد . إن أول سنن الحيض في
الأنثى تسع سنين ، وهو القول الراجح عند أبي حنيفة أيضاً^(٢) ، مع الرواية

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢)

(٢) انظر : حاشية ابن عديم ، (٢٨٣ / ١) ، وحاشية الصاوي على الشرح الصغير .

الأخرى عند أبي حنيفة إن أول إمكان البلوغ فيها خمس عشرة سنة^(١)

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

فالأول : خاص بمن بلاده حارة عالياً .

والثاني : خاص بمن بلاده باردة كذلك .

[سنُّ اليأس]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي : إنه ليس لأمد انقطاع الحيض مدة

معينة ، وإنما الرجوع فيه إلى عادة اللدان ؛ فإنه يختلف باختلافها في

الحرارة والبرودة^(٢) ، مع قول أبي حنيفة في أحد قوليه : إن أمده ستون ،

وفي الرواية الأخرى : إن أمده في الرؤميات إلى خمس وخمسين^(٣) ، ومع

قول أحمد في رواية : إن أمده خمسون مطلقاً في العريئات وغيرهن ، وفي

الرواية الأخرى : ستون ، وفي الرواية الثالثة عه : إن كنَّ عريئات فستون ،

أو عجميات فخمسون^(٤) .

فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) (٢٠٨/١) ، ود المجموع (٤٠٠/٢) ، ود الإنصاف (٣٥٥/١) .

(٢) انظر : الهداية شرح البداية (٢٨٤/٣) .

(٣) انظر : مواهب الجليل (٥٤٠/١) ، ود تنقيح المحتاج (٢٨٤/١) .

(٤) انظر : الاختيار (١٧٦/٣) ، ود البحر الرائق (١٥١/٤) .

(٥) انظر : الإنصاف (٣٥٦/١) ، ود رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٣٠) .

[أقل الحيض وأكثره]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة . إن أقل الحيض ثلاثة أيام ، وأكثره عشرة أيام^(١) ، مع قول الشافعي . إن أقل الحيض يوم وليلة ، وأكثره خمسة عشر يوماً^(٢) ، ومع قول مالك : إن أقل الحيض ليس له حد ، ويجوز أن يكون ساعة ، وأكثره خمسة عشر^(٣) .

فالأول والثاني محتم في أمر الصلاة ، والثالث . مشدد فيها ، ويصح أن يكون الأمر بالعكس ؛ لأن من احتاط للصلاة قل احتياطه للطهارة ، وبالعكس ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[أقل مدة الطهر بين الحيضتين]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي : إن أقل طهر بين الحيضتين خمسة عشر يوماً^(٤) ، مع قول أحمد : إنه ثلاثة عشر يوماً^(٥) ، ومع قول مالك لا أعلم بين الحيضتين وقتاً يُعتمد عليه ، وعن بعض أصحابه . إن أقله عشرة أيام^(٦) .

(١) انظر : لبابة شرح الهداية (١ / ٦٢٣ ، ٦٢٩)

(٢) وهو مذهب الحنابلة في المعتمد انظر : نحة المحتاج (١ / ٣٨٤ ، ٣٨٥) ، و الإصناف (١ / ٣٥٨) .

(٣) انظر : لادخيرة (١ / ٣٧٣) ، و حاشية الدسوقي (١ / ٢٠٤) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٣٠) .

(٤) انظر : حاشية ابن عابدين (١ / ٢٨٥) ، و نحة المحتاج (١ / ٣٨٥)

(٥) انظر : كشف القناع (١ / ٢٠٣) .

(٦) وقد تعددت الأقوال في ذلك عند المالكية انظر : المقدمات الممهدة .

فالأول : مشدد ، والثاني . فيه تشديد ، والثالث . محتعل للأميرين
ولغيرهما ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ، ولا يخفى أن الاحتياط لصحة
الصلاة أولى من الاحتياط للطهارة ؛ من حيث إن المقاصد أمرها أكد من
الوسائل .

[حكم الاستمتاع في الحيض]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك والشافعي بتحريم الاستمتاع بما بين
السرة والركبة من الحائض^(١) ، مع قول أحمد ومحمد بن الحسن وبعض
أكابر المالكية وبعض الشافعية بجواز الاستمتاع فيما دون الفرج^(٢) .

فالأول : مشدد ، وهو محمول على مَنْ لا يملك إربه ، والثاني .
مخفف ، وهو محمول على مَنْ يملك إربه ، ويُسمى الأول : تحريم
الحريم ، لا تحريم العير ؛ كتحریم الفرج ؛ ولذلك اختلف العلماء في
تحریم الأول ، واتفقوا على تحريم الثاني .

ونظير ذلك : ما قالوه في قبلة الصائم ؛ فتحرم على مَنْ لا يملك إربه ،
وتجوز لمن يملك إربه .

(١) (١٢٦/١) ، والذي ذكره الإمام الشافعي عن الإمام مالك نص عليه الشافعي من
الشافعية في حلية العلماء (٢٨٢/١) .

(٢) انظر البحر الرائق (٢٠٧/١) ، وحاشية الدسوقي (١٧٣/١) ، ودعوى
المحتاج (٣٨٩/١) .

(٣) انظر البحر الرائق (٢٠٧/١) ، والإصناف (٣٥٠/١) ، ودعوى الأئمة في
اختلاف الأئمة (ص ٣٠) .

ويؤيد الأول : طاهر قوله تعالى : ﴿وَلَا تَقْرُبُوهَا حَتَّى يَطْهَرَ﴾ [البقرة ٢٢٢] ،

وما بين السرة والركبة يطلق عليه قربان ، ومن حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه ، فارجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[ما يترتب على وطء الحائض]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في أرجح قوله ، وأحمد

في إحدى روايته إن من وطئ عامداً في فرج الحائض . . لا غرم عليه ،

وإنما عليه الاستعمار والتوبة^(١) ، مع قول أحمد : إنه يستحب له التصديق

بديار إن وطئ في إقبال الدم ، وبصفه في إدماره^(٢) ، ومع قول الشافعي في

القديم . إنه تلممه العرامة ، وفي قدرها قولان ؛ المشهور : ديار ؛ كقول

أحمد ، والثاني : عتق رقعة بكل حال^(٣) ، وفي الرواية الأخرى عن أحمد

بديار أو نصه من غير فرق بين إقبال الدم وإدماره^(٤) .

فالأول . مخفف ، والثاني : فيه تشديد ، وعتق رقعة غاية التشديد هنا ؛

فارجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

والأول : محمول على حال الفقراء الذين لا مال لهم .

والثاني : محمول على حال المتوسطين

(١) انظر البداية شرح الهداية (٦٤٥/١) ، وعقد الجواهر الثمينة في مدد عالم

المدينة (٧٢/١) ، وحلية العلماء (٢٧٦/١)

(٢) الإنصاف (٣٥١/١) .

(٣) انظر حلية العلماء (٢٧٥/١) .

(٤) انظر الإنصاف (٣٥١/١) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٣٠)

وعتق الرقبة : محمول على حال أكبر الأعياء من الأمراء ونحوهم ،
فأفهم .

[حكم وطء من انقطع حيضها قبل أن تغتسل]

ومن ذلك : قول أكثر العلماء : إنه يحرم وطء من انقطع دمها حتى
تغتسل ولو كان الانقطاع لأكثر الحيض^(١) ، مع قول الإمام أبي حنيفة إنه
إن انقطع دمها لأكثر الحيض جاز وطؤها قبل الغسل ، وإن انقطع لدون
أكثر الحيض . لم يجز وطؤها حتى تغتسل ، أو يمضي وقت صلاة^(٢) ،
ومع قول الأوزاعي وداود : إذا غسلت فرجها جاز وطؤها^(٣) .

فالأول مشدد ، والثاني : فيه تشديد ، والثالث : مخفف جداً .

ووجه من قال : يحرم الوطء لمن انقطع دمها حتى تغتسل غسلاً عاماً
للبدن كله : هو المبالغة في التنظيف والتطهير لما عساه أن يتشر من الدم إلى
خارج الفرج بانتشار العرق ؛ نظير ما ورد في حديث : « فؤة لا يدري أين
بانت يده »^(٤) .

ووجه من قال : يجوز وطؤها إذا غسلت فرجها فقط : أن الأذى الذي
حرم الوطء لأجله خاص بالدم الكائن في الفرج ، وليس خارج العرج دم

(١) انظر « عيون المسائل » (ص ١٠٥) ، و« المجموع » (٢ / ٣٧٠) ، و« الإنباف »
(١ / ٣٤٩)

(٢) انظر « حاشية ابن عاتق » (١ / ٢٩٤) ، و« نيبس الحقائق » (١ / ٥٨)

(٣) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٣١)

(٤) رواه البخاري (١٦٢) ، ومسلم (٢٧٨) عن سبلان أبي هريرة رضي الله عنه

يؤذي ذكر المجامع ، فإذا غسلت المرأة فرجها جاز وطؤها ؛ لأنَّ تعميم
البدن بالماء لا يزيد المرج طهارة ولا نظافة زيادة على غسل دمه الذي في
داخل المرج ، وقد غسلته .

فيحمل قول الأئمة بتحريم الوطء حتى تعتسل . على من لم نشد
عُلمته ؛ كالشيخ الهرم ، ويحمل قول الأوزاعي وداود : على من اشتدَّت
غُلته ؛ كالشباب ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم وطء من انقطع حيضها إذا تيممت]

ومن ذلك : قول الشافعي وأحمد : إنَّ الحائض إذا انقطع دمها ولم تجد
ماءً إنها تتيَّم ، ويحلُّ وطؤها^(١) ، مع قول مالك وأبي حنيفة في
المشهور عنه : إنَّه لا يحلُّ وطؤها حتى تعتسل ، وأمَّا الصلاة فتتيَّم
وتصلي^(٢) .

فالأول : مخفَّف ، والثاني : مشدَّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ويصحُّ حمل الأول : على مَنْ خاف العنتَ ، والثاني : على مَنْ لم يحف
ذلك .

(١) انظر : معني المحتاج ؛ (٢٨١ / ١) ، والمعني ؛ (٢٤٦ / ١)

(٢) انظر : حاشية الدررقي ؛ (١٧٣ / ١) ، وفي : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ؛ (ص

٣١) (قال أبو حنيفة في المشهور عنه لا يحلُّ وطؤها حتى تتيَّم وتصلِّي) ،

وظاهره . حلُّ وطئها إن تيممت نيلماً صحيحاً بشرطه وصلت بذلك التيمم ، وهو

الموافق لما في : حاشية ابن عابدين ؛ (٢٩٤ / ١) .

[حكم قراءة القرآن للحائض]

ومن ذلك . اتفاق الأئمة على أن الحائض كالجنب في الصلاة ، وأما في القراءة : فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد : إنها لا تقرأ القرآن^(١) ، مع قول الإمام مالك في إحدى روايته : إنها تقرأ القرآن ، وفي الرواية الأخرى إنها تقرأ الآيات اليسيرة ، والأول نقله الأكثر من أصحابه ، وهو مذهب داود^(٢) .

فالأول والثالث . محقق ، وإحدى الروايتين عن مالك : مشددة ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ، والقواعد الشرعية تحكم على أن كل ما جُوز للضرورة يتقدر بقدرها .

[حكم الدم الذي تراه الحامل]

ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد إن الحامل لا تحيض^(٣) ، مع قول مالك والشافعي - في أرجح قوليهما - : إنها تحيض^(٤) .

فالأول : مشدد في أمر الصلاة ، وأن الحامل إذا رأت الدم تصلي ،

(١) انظر « تبين الحقائق » (٥٧/١) ، و« معني المحتاج » (٢١٧/١) ، و« الإيضاح » (٣٤٧/١)

(٢) انظر « حاشية الصاوي على الشرح الصغير » (٢١٦/١) ، و« هيون المسائل » (ص ٧١) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٣١)

(٣) انظر « تبين الحقائق » (٦٧/١) ، و« المبدع » (٢٣٦/١)

(٤) انظر « التلخيص » (٣٣/١) ، و« معني المحتاج » (٢٩٣/١) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٣١) .

والثاني . محقق في أمر الصلاة ، وأنها إدارات الدم لا تصلي .

فالأول راعى أمر الصلاة ، والثاني : راعى أمر الطهارة

ولكل منهما وجه ، ولكن من راعى المقاصد مقدّم على من راعى
الوسائل في العمل

قلوا : وسبب خروج الدم من الحامل . ضعف الولد ؛ فإنه يتعدى دم
الحيض ، فإذا ضعف الولد فاص الدم وجرح ، ثم إن الضعف لا يكون غالباً
إلا في الأشهر من الشهر ؛ فإذا الولد بقوى في المرد ، ولذلك كان من وُلِدَ
لسبعة أشهر يعيش ، ومن وُلِدَ لثمانية أشهر لا يعيش ، والله أعلم

[حكم وطء المستحاضة]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يجوز وطء المستحاضة كما تصلي
وتصوم^(١) ، مع قول أحمد بتحريم وطئها في المرح ، إلا إن خاف حليتها
الغَتَّ ؛ فيجوز في أصح الروايتين^(٢) .

فالأول : محقق ، والثاني فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .
ويصح حمل الأول : على من خاف الغَتَّ أيضاً ؛ فإن دم المستحاضة
لا يخلو من بعض أوصاف دم الحيض ؛ ففيه بعض أدنى لذكر المجامع ،
فافهم .

(١) انظر « حاشية ابن عابدين » (٢٩٨ / ١) ، و « بداية المجتهد » (٦٩ / ١) ، و « معي
المحتاج » (٢٨٤ / ١) .

(٢) انظر « الإنصاف » (٣٨٢ / ١) ، و « رحمه الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٣٢)

[حكم زمن النقاء بين أقل الحيض]

ومن ذلك : قول الشافعي : إنَّ زمن النقاء بين أقل الحيض . . .
حيض^(١) ، مع قول مَنْ قال : إنَّه طهر^(٢)

فالأول مخفف في أمر الصلاة ، والثاني مشدد في أمرها وأمر الطهارة ؛ حتى لا تقف الحائض بين يدي ربها في الصلاة وهي قدرة متنة الراححة ، فنكلُ منهما وجه من حيث عملهما بالاحتياط للصلاة وللطهارة .

ووجه الثاني : الأحد بظاهر حديث « إذا أقبلتِ الحيضةُ فدعي الصلاة ، وإذا أدبرَتْ فاغسلي عنكِ الدَّمَ وصلي »^(٣) ، لشمول « أدبرَتْ » لانقطاعه بعد أقل الحيض ، وانقطاعه بعد أكثره .

والعلة في تحريم الصلاة : تقطير الدم ، فإذا انقطع ولم يتقاطر . فلها أن تغتسل وتصلي كما تفعل عند انقطاعه بعد أكثر الحيض ، فتأكل .

[أكثر النفاس]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة وأحمد : أكثر النفاس أربعون يوماً^(٤) ، مع قول مالك والشافعي : إنَّ أكثره ستون يوماً^(٥) ، وقال الليث بن سعد : سبعون^(٦) .

(١) انظر : تحفة المحتاج (٤١٣/١) .

(٢) انظر : كشف القناع (٢١٤/١) .

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٢١) ، وَمُسْلِمٌ (٢٢٢) عَنِ السَّيِّدَةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

(٤) انظر : بدائع الصنائع (٤١/١) ، والإصابة (٣٨٣/١)

(٥) انظر : حاشية الصاوي على الشرح الصغير (٢١٧/١) ، ومعي المحتاج (٢٩٤/١)

(٦) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٣٢)

فالأول : مشدّد في أمر الصلاة ، والثاني . فيه تحميم ، وقول الليث .
محقق جداً ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم وطء النفساء إن انقطع الدم قبل بلوغ العاية]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إذا انقطع دم النفساء قبل بلوغ العاية
جاء وطؤها ؛ أي : بشرطه من غير كراهة^(١) ، مع قول أحمد : ليس له
وطؤها في ذلك الطهر إلا بعد أربعين يوماً^(٢) .

فالأول محقق ، والثاني : مشدّد .

ويصحّ حمل الأول - على من كان يخاف العنت ، والثاني - على من
لا يخافه . انتهى .

وقد تركنا من الباب بعض مسائل ، فقسّ يا أخي ما لم نذكره من مسائل
الحيض على ما ذكرناه من رجوعه إلى مرتبتي الميزان ، والله تعالى أعلم .



(١) انظر : حاشية ابن عابدين ، (٢٩٤ / ١) ، ود حاشية الصاوي على الشرح الصغير ،
(٢١٧ / ١) ، ود المجموع ، (٥٥٠ / ٢) .

(٢) أي يُكره له ذلك انظر : كشف لقناع ، (٢٢٠ / ١) ، ود رحمة الأمة في اختلاف
الأئمة ، (ص ٣٢) .

محتوى الجوز الأول

٧	بين يدي الكتاب .
١٢	ترجمة الإمام الرياني الشيخ عبد الوهاب الشعراني
١٢	اسمه ونسبه .
١٣	مولده وشأته
١٥	شيوخه .
١٨	تلامذته
١٩	ثناء العلماء عليه
٢٢	مؤلفاته
٢٨	مذهبه وسننه في الفقه
٣٠	وفاته
٣١	كلمة عن كتاب « الميزان الشعرانية »
٣٢	الداعية لتأليف هذا الكتاب .
٣٤	بيان الأقسام التي اشتمل عليها هذا الكتاب
٤٢	منهج العمل في الكتاب
٤٦	وصف النسخ الخطية
٥٧	صور من المخطوطات المستعان بها



« الميزان الشعرائية »

٧٥

٧٧ مقدمة المؤلف

٨٢ التعريف بالميران ، والناث عن تأليفها .

٨٤ الحث على الوصول إلى ذوق الميران ، والتدليل عليها .

٨٥ الحطاب بالعريضة أو الرخصة على حسب حال المكلف .

٨٧ ثمرة التحقق بفهم هذه الميران والعمل بها وتعليمها .

٩٢ قاعدة مهمة في فهم هذه الميزان

٩٥ حكمة الله تعالى في تقييده أئمة هدى يقتدي بهم الناس

٩٩ جهود الإمام الشعرائي وطريقته في تأليف « الميران »

١٠٣ فصل : في أن تعقل الميران يرفع الخلاف بين لأئمة .

١٠٤ فصل : في أن الترتيب بين مرتبتي الميزان وجوبي

١٠٨ فصل : في وجوب العمل بالأرجح لمن لم يصل إلى فهم هذه الميزان

١١٠ فصل : في أن الاطلاع على أدلة الأئمة نظراً أو كشفاً أرقى من التسليم المجرد

١١٣ فصل : في أن الحامل على الطعن في هذه الميزان الحسد والتعصب

١١٥ فصل : في التحذير من التسرع في إنكار هذه الميران وتجهيل واضعها

١١٧ فصل : فيما يستثنى من وجوب الترتيب بين مرتبتي الميران

١٢٠ فصل : في المراد بالعريضة والرخصة في هذه الميران

١٢١ فصل : في مشروعية فعل الرخصة والعريضة بشرطهما

١٢٣ فصل : في كلام العلماء في تأييد هذه الميزان

١٢٩ فصل : في أن مرد مذاهب الفقهاء في الحكم الواحد إلى إحدى مرتبتي الميران

١٣٤ فصل : في تأني مرتبتي الميزان في القياس

١٣٨	فصل فيما يلزم من عدم العمل بهذه الميراث
١٤٠	فصل في أن العمل بإحدى مرتبتي الميراث يكون بالنظر إلى حال المكلف
١٤٣	فصل في أهمية السلوك على يد شيخ عارف للوصول إلى عين الشريعة
١٤٣	الشروط حال السلوك
١٤٤	كيفية سلوك الإمام الشمراني صاحب هذه الميراث
	سبب الإعجاب من شهود عين الشريعة الأولى وطرق الوصول إلى المقامات
١٤٧	العالية
١٤٨	ثمرة الإشراف على عين الشريعة الأولى
١٥٠	فصل في وجوب التزام المرید بمذهب معين وعدم الانتقال عنه
	فصل : في جريان مرتبتي الميراث على العلوم التابعة للشريعة كالعربية
١٥٣	ونحوها
١٥٤	حكم عدم معرفة الطالب الناسخ من بين حديثين أو قولين
١٥٤	حكم تقليد الولي الكامل لبعض الأئمة
	فصل في أن مناظرة الأئمة مع بعضهم لا تتأمن مع مقام الإشراف على عين
١٥٦	الشريعة
١٥٧	سعة علم من أطلع على عين الشريعة بكل أصول الدين
١٥٨	علامة صدق الطالب ، ووجوب سلوكه على يد شيخ عارف
١٦٠	فصل في أدلة صحة العمل بهذه الميراث من الكتاب والسنة وأقوال العلماء
١٦٥	من كمال الشريعة أنها جاءت على مرتبتي التحقير والتشديد
١٦٦	الجواب على من يعتقد أن الشريعة جاءت على مرتبة واحدة
١٦٨	وجوب العمل بالحديث الذي ثبت صحته بعد موت الإمام
١٦٩	المراد بالحط في الاجتهاد

١٧٠	برول الأحكام الخمسة من أماكن مختلفة ، وحكمة ذلك
١٧٣	فصل . في كيفية احتساب صدق من ادعى دوق هذه الميراث
١٧٤	اطلاع الإمام الشيرازي على عين الشريعة
١٧٦	سبب تقديم كلام الأئمة من غير الصحابة على كلام آحاد الصحابة
١٧٨	فصل في طريق الوصول إلى دوق هذه الميراث وتقرير مذاهب المجتهدين
	فصل في بيان تقرير قول من قال إن كل مجتهد مصيب ، أو المصيب
١٨٢	واحد لا بعينه وحمل كل قول على حالة ، وبيان ما يؤيد هذه الميراث
١٨٧	فصل في حكم تقييد الولي الكامل بقول مجتهد دون آخر
١٨٧	تعبير الاجتهاد القائم على المصالح بتعبير أسبابه
١٩٤	فصل في لزوم السلوك وترك المعاصي لتقرير مذاهب المجتهدين
١٩٥	مشروعية العمل بإحدى مرتبتي لشرعية لمن كان من أهلها
	فصل في أن تفصيل المجمل دليل على ارتباط جميع أقوال العلماء بعين
٢٠٠	الشرعية
٢٠٢	كمال مقام العالم برد أقوال المجتهدين إلى الكتاب والسنة مع التسليم
٢٠٤	إمكان الوصول إلى مقام أحد الأئمة المجتهدين
٢٠٦	فصل في عدم إنكار أكابر العلماء على من انتقل من مذهب إلى مذهب
٢٠٨	ذكر بعض العلماء ممن انتقل من مذهب إلى آخر
٢١٠	حكم الانتقال من مذهب إلى مذهب عند بعض العلماء
٢١٣	مع تفصيل إمام علي إمام آخر
٢١٥	أحوال المتقل من مذهب إلى آخر
٢١٨	خلاصة في بيان سعة الشريعة وأن جميع الأئمة على هدى من ربهم
٢٢٠	فصل في بيان استحالة خروج شيء من أقوال المجتهدين عن الشريعة

٢٢١	ثبوت الكرامات للأئمة المجتهدين ؛ كالكشف
٢٢٣	تحقق الأئمة المجتهدين بالشريعة طاهراً وباطلاً
	اتباع الأئمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم في بيان المجمع في مصوص
٢٢٨	الشريعة
٢٣٠	مثال عن اجتهاد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحكمة ذلك
٢٣٢	فصل : في فائدة تأليف هذه الميران
	فصل : في بيان جملة من الأئمة المحسوسة التي يعلم منها اتصال أقوال
٢٣٣	جميع المجتهدين ومقلديهم بعين الشريعة الكبرى
	فصل شريف في بيان دم الأئمة المجتهدين القول في دين الله تعالى بالرأي
٢٤٨	لا سيما الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه ..
٢٤٩	حد القول الذي لا يرضاه الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ..
٢٤٩	بيان أقسام الشريعة من ستة صلى الله عليه وسلم ..
	فصل : في بيان ما ورد في دم الرأي عن الشارع وعن أصحابه والتابعين
٢٥٣	وتابع التابعين لهم بإحسان ...
٢٦١	دم الإمام أبي حنيفة للقول في دين الله بالرأي المجرد ..
	فصل : فيما نقل عن الإمام مالك من دم الرأي وما جاء عنه في الوقوف على
٢٦٦	ما حدثته الشريعة المطهرة
٢٦٨	فصل : فيما نقل عن الإمام الشافعي رضي الله عنه من دم الرأي والتبري منه
	فصل : فيما نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه من دم الرأي وتقيد
٢٧٧	بالكتاب والسنة ..
٢٧٩	خلاصة في فصل الأئمة الأربعة ، ورفع مداهم
٢٨٢	فصول في بعض الأجوبة عن الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه

الفصل الأول في شهادة الأئمة له بحرارة العلم وبيان أن جميع أقواله

وأفعاله وعقائده مشيدة بالكتاب والسنة ٢٨٢

فصل في بيان ضعف قول من نسب الإمام أبا حبيبة إلى أنه يقدم القياس

على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ٢٨٨

فصل : في تضعيف قول من قال : إن أدلة مذهب الإمام أبي حبيبة ضعيفة

غالباً ٢٩٦

فصل : في بيان ضعف قول من قال : إن مذهب الإمام أبي حبيبة أقل

المذاهب احتياطاً في الدين ٣٠٦

فصل في بيان ذكر بعض من أطلب في الشاء على الإمام أبي حبيبة من بين

الأئمة على الخصوص ، وبيان توسعته على الأمة وسعة علمه وكثرة ورعه

وعبادته وعفته وغير ذلك ٣٠٩

توسعة الإمام أبي حبيبة على الأمة ٣١٣

نصائح جليلة في العمل بأقوال الأئمة المجتهدين مع حسن الظن بهم ٣١٧

فصل : في أن للعلماء وضع الأحكام بالاجتهاد تبعاً للشارع

فصل في بيان ما اطلعت عليه من كتب الشريعة قبل وضعي هذه الميران

الشريفة ٣٢٣

أمثلة من الجمع بين الأحاديث الشريفة والآثار وتربطها على مرثني الشريعة

المطهرة ٣٣٥

أمثلة مرثني الميران من الأخبار والآثار من كتاب الطهارة ٣٣٧

الجمع بين الأحاديث الواردة في طهارة الماء ٣٣٧

الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم الانتعاع بجلد الميتة ٣٣٨

الجمع بين الأحاديث الواردة في طهارة الشعر من الميتة وما يشبهه ٣٣٩

- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم استعمال عظم العاج ٣٤٠
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم استعمال آية غير المسلمين ٣٤١
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم التسمية في الوضوء ٣٤٢
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم المضمضة والاستنشاق في الوضوء ٣٤٣
- الجمع بين الأحاديث الواردة في مسح الرأس والأذنين في الوضوء ٣٤٣
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم ذكر اسم الله تعالى على غير طهارة ٣٤٤
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم البول قائماً ٣٤٤ ..
- الجمع بين الأحاديث الواردة في عدد مرات الاستجمار ٣٤٥
- الجمع بين الآثار الواردة في الاستنجاء بالتراب ٣٤٦
- الجمع بين الأحاديث الواردة في نقص وضوء النائم جالساً ٣٤٦
- الجمع بين الأحاديث الواردة في نقض الوضوء بلمس المرأة ٣٤٧
- الجمع بين الأحاديث الواردة في نقض الوضوء بلمس العورة ٣٤٧
- الجمع بين الأحاديث الواردة في نقض الوضوء بخروج الدم ٣٤٨
- الجمع بين الأحاديث الواردة في نقض الوضوء بالقهقهة في الصلاة ٣٤٩
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم تعدد الصلوات بوضوء واحد ٣٤٩
- الجمع بين الآثار الواردة في حكم ترك المضمضة والاستنشاق في الغسل ٣٥٠
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم اغتسال الرجل ورجلته من إناء واحد ٣٥٠
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم لنوم قبل الاغتسال من الجنابة ٣٥١
- الجمع بين الأحاديث الواردة في مقدار مسح اليدين في التيمم ٣٥٢
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم الصلاة بغير طهارة ٣٥٢
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم اقتداء المتوضئ بالتيمم ٣٥٣
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم الماء المستعمل ٣٥٣

- الجمع بين الأحاديث الواردة في طهارة الإناء الذي ولع فيه الكلب . ٣٥٤
- الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في سؤر الهرة ٣٥٥
- الجمع بين الأحاديث الواردة في طهارة بول ما يؤكل لحمه ٣٥٥
- الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم الماء المتغير بجس ٣٥٦
- الجمع بين الأحاديث الواردة في مدة المسح على الحميم ٣٥٦
- الجمع بين الآثار الواردة في حكم المسح على الحميم إذا تشققا ٣٥٨
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم العسل يوم الجمعة ٣٥٨
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم مباشرة الحائض ٣٥٩
- الجمع بين الآثار الواردة في حكم المستحاضة ٣٦٠
- فصل في أمثلة مرتبتي الميران من الأخبار والآثار من كتاب الصلاة إلى الركعة . . . ٣٦١
- الجمع بين الأحاديث الواردة في أوقات الصلاة ٣٦١
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم الأذان بلا وضوء ٣٦٢
- الجمع بين الأحاديث الواردة في إقامة الصلاة من غير المؤذن ٣٦٣
- الجمع بين الأحاديث الواردة في لأذان والإقامة عند جمع الصلاتين بمردلفة ٣٦٣
- الجمع بين الآثار الواردة في حكم أذان المرأة وإقامتها ٣٦٤
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم أذان المسافر وإقامته ٣٦٤
- الجمع بين الأحاديث الواردة في كيفية الأذان والإقامة ٣٦٥
- الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في كيفية وضع الكعبين في الصلاة ٣٦٦
- الجمع بين الأحاديث الواردة في قراءة الفاتحة في الصلاة ٣٦٦
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم البسملة في الصلاة ٣٦٧
- الجمع بين الأحاديث الواردة في مواضع رفع اليدين في الصلاة ٣٦٨
- الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة فيما يقوله المأموم عند الاعتدال ٣٦٩

- ٣٧٠ . . . الجمع بين الأحاديث الواردة في كيفية السجود والرفع منه
- ٣٧١ . . . الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم ستر الكفين في السجود
- ٣٧٢ . . . الجمع بين الأحاديث الواردة في كيفية لقيام بعد السجود
- ٣٧٢ . . . الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم تحريك السبابة في قعود التشهد
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم الحدث في الفعرد الأخير قل التشهد
- ٣٧٣ أو السلام
- ٣٧٤ الجمع بين الأحاديث الواردة في ألقاط التشهد
- ٣٧٤ الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم قراءة المأموم
- ٣٧٦ الجمع بين الأحاديث الواردة في القنوت
- ٣٧٦ الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم كشف المخذ
- ٣٧٧ الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم الصلاة في الثوب الواحد
- ٣٧٧ الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم من قاء في صلاته
- ٣٧٨ الجمع بين الأحاديث الواردة في رد السلام في الصلاة
- ٣٧٩ الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم المرور بين يدي المصلي
- ٣٧٩ الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم إعادة الصلاة المكتوبة
- ٣٨٠ الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم من سبي القنوت
- ٣٨١ الجمع بين الأحاديث الواردة في التشهد بعد سجود السهر قبل السلام
- الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم الصلاة على النبي صلى الله
- ٣٨٢ عليه وسلم وآله في التشهد
- ٣٨٢ الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة فيما يتحلل به المصلي من صلاته
- ٣٨٣ الجمع بين الآثار الواردة في حكم من لم يقرأ شيئاً في صلاته
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم إعادة الصلاة لمن سبي الطهارة
- ٣٨٤ وللمقتدي به

- الجمع بين الآثار الواردة في حكم صلاة من وحّد في ثوبه حشاً .. ٣٨٥
- الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم الحث إذا أصاب العل ٣٨٥
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم المني من حيث طهارته وعدمها ٣٨٦
- الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في كيفية تطهير الأرض المتسجّة بمائع ٣٨٧
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم صلاة الجماعة .. ٣٨٨
- الجمع بين الآثار الواردة في حكم إمامة من لم يعرف أبوه .. ٣٨٨
- الجمع بين الآثار الواردة في حكم إمامة العلام .. ٣٨٩
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم الصلاة خلف الصف .. ٣٨٩
- الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم صلاة الإمام على مرتفع عن المأمومين . ٣٩٠
- الجمع بين الأحاديث الواردة في العدد الذي يجب به الجمعة ... ٣٩٠
- الجمع بين الأحاديث الواردة في عدد لتكبيرات في صلاة العيدين .. ٣٩١
- الجمع بين الأحاديث الواردة في كيفية صلاة الكسوف ٣٩٢
- الجمع بين الآثار الواردة في مشروعية الصلاة عند وقوع الزلزل وسحوها من الآيات .. ٣٩٣
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم تارك الصلاة .. ٣٩٤
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم الصلاة على الشهيد . ٣٩٤
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم القيام للجسرة .. ٣٩٥
- الجمع بين الأحاديث الواردة في عدد تكبيرات صلاة الجسرة .. ٣٩٦
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم الدفن ليلاً .. ٣٩٧
- الجمع بين الأحاديث الواردة في عدد تسليمات صلاة الجسرة . ٣٩٧
- الجمع بين الآثار الواردة في حكم الجهر في صلاة الجسرة .. ٣٩٨

- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم صلاة الجسارة في المسجد ٣٩٨ .
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم النكاء على الميت ٣٩٩ .
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم زيارة القبور للمرأة ٤٠٠ .
- فصل في أمثلة مرتبتي الميراث من الزكاة إلى الصوم ٤٠٢ .
- الجمع بين الآثار الواردة في حكم الزكاة في مال العبد ٤٠٢ .
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم إخراج انقيصة في الزكاة ٤٠٣ .
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم زكاة الخيل ٤٠٤ .
- الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم زكاة الزيتون ٤٠٥ .
- الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم زكاة العسل ٤٠٥ .
- الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم زكاة الحصرات ٤٠٦ .
- الجمع بين الآثار الواردة في حكم زكاة الحلبي ٤٠٧ .
- الجمع بين الآثار الواردة في حكم زكاة الدين ٤٠٧ .
- الجمع بين الأحاديث الواردة في لواجب إحراجه في زكاة العطر ٤٠٨ .
- الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم تصدق المرأة من مال زوجها ٤٠٨ .
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم سؤال الناس مالاً ٤٠٩ .
- فصل في ما يدل لمرتبتي الميراث من الصيام إلى الحج ٤١١ .
- الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم نسيب نية لصيام ٤١١ .
- الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم صيام يوم الشك ٤١٢ .
- الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم صيام من أصبح جياً ٤١٣ .
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم صيام من فاء ٤١٣ .
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم الصيام في السر ٤١٤ .
- الجمع بين الأحاديث الواردة في العدد المصنوع في الشهادة على هلال رمضان ٤١٥ .

- ٤١٥ الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم الصيام عن الميت
- ٤١٦ الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم التتابع في قضاء رمضان
- ٤١٦ الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم الاكتحال للمصائم
- ٤١٧ الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم الاحتعام للمصائم
- ٤١٨ الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم قضاء صوم التطوع لمن أسده
- ٤١٨ الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم الصيام للمعتكف
- ٤٢٠ فصل . في أمثلة مرتبتي الميراث من كتاب الجمع إلى كتاب البيع
- ٤٢٠ الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم العمرة
- ٤٢١ الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم لس المعصم للمرأة المحرمة
- ٤٢٢ الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم إعادة الحج على من حج صغيراً
- ٤٢٣ فصل . في أمثلة مرتبتي الميراث من كتاب البيع إلى الجراح
- ٤٢٣ الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم شراء ما لم يره
- ٤٢٣ الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم خيار المجلس
- ٤٢٤ الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم بيع العرد
- ٤٢٤ الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في وضع الجوائح
- ٤٢٥ الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم البيع مع الشرط
- ٤٢٦ الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم بيع الكلب
- ٤٢٦ الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم بيع السنور
- ٤٢٧ الجمع بين الآثار الواردة في حكم بيع المصحف
- ٤٢٧ الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم التسعير
- ٤٢٨ الجمع بين الأحاديث الواردة في علق الرهن
- ٤٢٩ الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم المجلس

- ٤٢٩ الجمع بين الأحاديث الواردة في سن البلوغ
- ٤٣٠ الجمع بين الأحاديث والإجماع الواردين في حكم عطية الروحة من مالها
- الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم الرجوع على المحيل إن تعدد
٤٣١ الاستيعاء من المحال عليه
- ٤٣١ الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم تصميم المستعير
- ٤٣٢ الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم ثبوت الشفعة للجار
- ٤٣٣ الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم ثبوت الشفعة للذمي
- ٤٣٤ الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم ثبوت الشفعة للنصي
- ٤٣٤ الجمع بين الأحاديث الواردة في المال الذي ثبت فيه الشفعة
- ٤٣٥ الجمع بين الآثار الواردة في كيفية الأخذ بالشفعة بين شركاء
- ٤٣٥ الجمع بين الآثار الواردة في حكم تصميم الأجير
- ٤٣٦ الجمع بين الآثار الواردة في حكم تصميم الإمام في الحدود والتأديب
- ٤٣٧ الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم أحد الأجر على تعليم القرآن
- ٤٣٧ الجمع بين الأحاديث الواردة في كسب الحجم
- ٤٣٨ الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم قطع السدر
- ٤٣٩ الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في منع الضرر بالجار وامرأة المفقود
- ٤٤٠ الجمع بين الأحاديث الواردة في مدة التعريف بالنقطة
- ٤٤٠ الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم توريث ذوي الأرحام
- ٤٤١ الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم الولاية على اليتيم
- ٤٤٢ الجمع بين الآثار الواردة في حكم تصميم الوديع
- ٤٤٢ الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم الصدقة على أهل الكتاب
- ٤٤٢ الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم الولي في النكاح

- ٤٤٣ . الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم نكاح المحلل
- ٤٤٤ . الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم اجتناب المريض بمرض معد
- ٤٤٤ . الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم العزل
- الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في المرأة يموت زوجها ولم يدخل بها ، ولم يسم لها مهراً
- ٤٤٥ .
- ٤٤٦ . الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم الدخول بالزوجة قبل إعطائها شيئاً
- ٤٤٦ . الجمع بين الآثار الواردة في حكم المهر إن تحققت الحلوة دون الدخول
- ٤٤٧ . الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم الهبئ في الأفراس
- ٤٤٧ . الجمع بين الآثار الواردة في حكم طلاق السكران
- ٤٤٨ . الجمع بين الآثار الواردة في حكم توريث لمطقة لمنوتة في مرض الموت
- ٤٤٨ . الجمع بين الآثار الواردة في حكم روجة المفقود
- ٤٤٩ . الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في عدد الرصعات المحرمة
- ٤٥٠ . فصل في بيان أمثلة مرئتي الميزان من كتاب الجراح إلى آخر أبواب الفقه
- ٤٥٠ . الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم انقصاص للكافر من المسلم
- ٤٥٠ . الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم انقصاص للعبد من الحر
- ٤٥١ . الجمع بين الأحاديث الواردة في دية الجبين
- ٤٥٢ . الجمع بين الآثار الواردة في حكم قتل الساحر
- ٤٥٢ . الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم استتابة المرتد
- ٤٥٣ . الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم ثبوت العبد بالتعريض بالقدف
- ٤٥٣ . الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم التفريم بأحد ضعف القيمة
- ٤٥٤ . الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم قطع يد خائن الأمانة
- ٤٥٥ . الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم شرب قليل ما أسكر كثيره

- ٤٥٦ . الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم قتل من لم يباشر القتال .
- ٤٥٦ الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في وقت الأصحية .
- ٤٥٧ الجمع بين الأحاديث الواردة في العقوبة عن الذكر والأنثى .
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم لحم بعض الحيوانات : كالأرنب
- ٤٥٧ والنضب .
- ٤٥٩ الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم كسب الحجام .
- ٤٥٩ الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم الكي .
- ٤٦٠ الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم الانتفاع بالسم المنجس ونحوه .
- ٤٦١ الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم الحلف بالآباء .
- ٤٦١ الجمع بين الآثار الواردة في حكم شهادة المحدود التائب من القذف .
- ٤٦٢ الجمع بين الآثار الواردة في حكم شهادة العبيد والصبيان .
- ٤٦٢ الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم التحليف مع الية .
- ٤٦٣ الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم ثبوت الولاء على انبساط لواحدة .
- ٤٦٣ الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم بيع المدير .
- ٤٦٤ الجمع بين الآثار الواردة في حكم بيع أمهات الأولاد .
- ٤٦٥ خاتمة : في سبب عدم الجمع بين الآيات التي اختلف الأئمة في معانيها .
- ٤٦٩ الجمع بين أقوال الأئمة المعتهدين في أبواب الفقه وردّها إلى مرتبتي الميراث .
- ٤٧١ كتب الطهارة
- ٤٧١ مسائل الإجماع في كتاب الطهارة
- ٤٧١ حكم ماء البحر من حيث الطهارة والتطهير .
- ٤٧٣ حكم الطهارة بالماء المعتصر من الأشجار

٤٧٤	حكم إزالة النجاسة بعير الماء من المائعات
٤٧٥	حكم استعمال الماء المشمس
٤٧٦	حكم استعمال الماء المسخن
٤٧٦	حكم الماء المستعمل في مرض الطهارة
٤٨٦	حكم الطهارة بالماء المتعبر كثيراً بظاهر
٤٨٧	حكم الماء المتعبر بطول المكث
٤٨٨	تأثير الشمس والبار في النجاسة
٤٨٩	حكم وقوع النجاسة في الماء القليل : الراكد والجاري
٤٩٠	حكم استعمال أواني الذهب والفضة
٤٩١	حكم الإناء المضرب بالفضة
٤٩٢	حكم السواك
٤٩٣	حكم السواك للمصائم بعد الروال
٤٩٥	باب النجاسة
٤٩٥	مسائل الإجماع في باب النجاسة
٤٩٥	حكم الحمر من حيث الطهارة وعدمها
٤٩٦	حكم الكلب من حيث الطهارة وعدمها
٥٠١	حكم الحرير من حيث الطهارة وعدمها
٥٠٢	حكم العدد في غسل النجاسات غير الكلب والحرير
٥٠٣	تأثير دمع جلود الميتة في طهارتها
٥٠٤	تأثير الدكأة في غير مأكول اللحم
٥٠٥	مقدار المعفو عنه من الدم في الثوب والبدن
٥٠٥	حكم شعر الميتة وبحوه من حيث الطهارة وعدمها

٥٠٦	حكم الانتفاع بشعر الحرير بالحرر
٥٠٧	حكم ميتة الآدمي من حيث الطهارة وعدمها
٥٠٨	حكم سؤر العسل والحمار
٥٠٩	حكم ما يخرج من الحيوانات من حيث الطهارة وعدمها
٥١٠	حكم المنى من حيث الطهارة وعدمها
٥١١	حكم إعادة الصلاة إن توضأ من بتر أخرجت منها فارة ميتة وسحوها
٥١٢	حكم الاجتهاد عند اختفاء ظاهر وبطن من الآنية
٥١٣	باب أسباب الحدث
٥١٣	مسائل الإجماع في باب أسباب الحدث
٥١٤	حكم نقض الوضوء بالمعارج النادر
٥١٥	حكم نقض الوضوء بخروج المني
٥١٦	حكم نقض الوضوء بلمس فرجه
٥١٩	حكم نقض الوضوء بلمس فرج غيره
٥٢٠	حكم نقض الوضوء بلمس الأمد
٥٢١	حكم نقض الوضوء بلمس المرأة
٥٢٥	حكم نقص الوضوء بالنوم في الصلاة
٥٢٨	حكم نقص الوضوء بأكل ما منه النار
٥٢٩	حكم من تيقن الطهارة وشك في الحدث
٥٣٠	حكم مس المصحف وحمله للمحدث
٥٣١	حكم استقبال القبلة واستدبارها عند قضاء الحاجة
٥٣٢	حكم الاستنجاء
٥٣٣	عدد الأحجار في الاستنجاء

٥٣٤	حكم الاستنجاء بالعظم والروث
٥٣٦	باب الوضوء
٥٣٦	مسائل الإجماع والاتفاق في باب الوضوء
٥٣٧	حكم البتة في الطهارة من الحدثين
٥٤٠	حكم النطق بالبتة
٥٤١	حكم التسمية في الوضوء
٥٤٢	حكم غسل اليدين قبل الطهارة
٥٤٣	حكم المضمضة والاستنشاق في الوضوء
٥٤٥	حدود الوجه في الوضوء
٥٤٦	حكم غسل المرفقين في الوضوء
٥٤٧	المقدار الواجب مسح من الرأس
٥٤٨	حكم المسح على العمامة ، والثبث في مسح الرأس
٥٥٠	حكم تجديد الماء لمسح الأذنين
٥٥١	حكم مسح العنق
٥٥١	حكم غسل القدمين
٥٥٣	حكم النقص عن الثلاث في أفعال الوضوء
٥٥٤	حكم الترتيب بين أفعال الوضوء
٥٥٥	حكم الموالاة في أفعال الوضوء
٥٥٧	عدد الصلوات المشروعة بوضوء واحد
٥٥٩	باب الغسل
٥٥٩	مسائل الإجماع في باب الغسل
٥٥٩	حكم الغسل بالتقاء الحتاتين إن لم يحصل إنزال

٥٦١	حكم الغسل بخروج المني بغير لذة
٥٦١	حكم خروج المني بعد العسل
٥٦٢	حكم العسل من خروج المني بغير تدفق
٥٦٢	حكم العسل بانتقال المني من الظهر إلى الإحليل وإن لم يخرج
٥٦٣	حكم العسل على من أسلم
٥٦٤	حكم تدليك البدن في العسل
٥٦٤	حكم الطهارة من فصل ماء طهارة المرأة
٥٦٥	حكم الاكتفاء بعسل واحد عند اجتماع موجباته
٥٦٦	حكم الغسل من الولادة بلا بلل
٥٦٦	حكم قراءة الجنب والحائض للقرآن
٥٦٩	باب التيمم
٥٦٩	مسائل الإجماع في باب التيمم
٥٧٠	المراد بالصعيد الذي يجري في التيمم
٥٧٢	حكم طلب الماء قبل التيمم
٥٧٣	المقدار الواجب مسح من اليدين في التيمم
٥٧٤	حكم صلاة التيمم الذي وجد الماء في صلاته
٥٧٦	حكم الجمع بين أكثر من فريضة بالتيمم
٥٧٨	حكم إمامة التيمم بالمتوضئين
٥٧٩	حكم التيمم لصلاة العيدين والجمعة
٥٧٩	حكم التيمم للمقيم الذي يحاف فوت الوقت
٥٨٠	حكم من وجد ماء لا يكفي للطهارة
٥٨١	حكم تميم الجريح وصاحب الجيرة

٥٨٢	حكم من حس في العصر ، ولم يقدر على الماء .
٥٨٣	حكم من سبي الماء في رحله
٥٨٤	حكم فاقد الطهورين
٥٨٧	حكم المتطهر الذي على بدنه نجاسة
٥٨٧	الضربات المجرئة في التيمم
٥٨٩	باب مسح الحف
٥٨٩	مسائل الإجماع والاتفاق في باب مسح الحف
٥٨٩	مدة المسح على الحف
٥٩١	كيفية المسح على الحف
٥٩١	مقدار ما يجري في مسح الحف
٥٩٢	ابتداء مدة المسح على الحف
٥٩٣	حكم انقضاء مدة المسح على الحف
٥٩٤	حكم من مسح الحف مقيماً ثم سافر
٥٩٤	حكم المسح على الحف الذي فيه خرق
٥٩٥	حكم المسح على الجرموقين
٥٩٦	حكم المسح على الجوربين
٥٩٧	حكم من نزع الحف وهو يطهر المسح
٥٩٨	باب الحيض
٥٩٨	مسائل الإجماع والاتفاق في باب الحيض
٥٩٨	أول من إمكان الحيض
٥٩٩	سن البأس

٦٠٠	أقل الحيض وأكثره
٦٠٠	.	..	أقل مدة الطهر بين الحيضتين
٦٠١	حكم الاستمتاع في الحيض
٦٠٢	ما يترتب على وطء الحائض
٦٠٣	.	..	حكم وطء من انقطع حيضها قبل أن تفنل
٦٠٤	حكم وطء من انقطع حيضها إذا تيممت
٦٠٥	حكم قراءة القرآن للحائض
٦٠٥	..	.	حكم الدم الذي تراه الحامل
٦٠٦	.	..	حكم وطء المستحاضة
٦٠٧	حكم زمن النقاء بين أقل الحيض
٦٠٧	أكثر النفاس
٦٠٨	..	.	حكم وطء النساء إن انقطع الدم قبل بلوغ الغاية
٦٠٩	محتوى الجزء الأول



الميزان للشعراني

المدخل لجميع مذاهب المحدثين ومقلديهم في الشريعة المحمدية

المعروف

الميزان الكبير

تأليف

إمام الفقهاء والمحققين وقادة العلماء والرايحين
العارف بالله عبد الوهاب بن أحمد الشعراني الشافعي

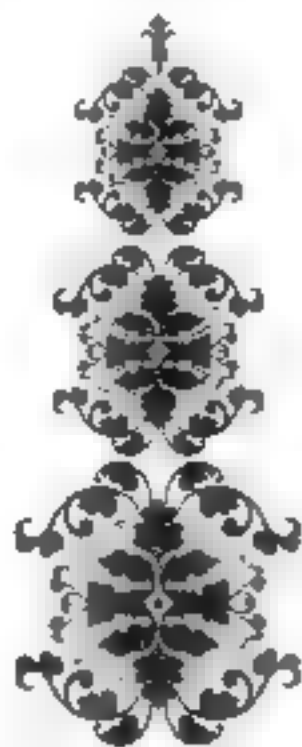
تحقق على نسخة المؤلف وضمنه نسخة نفيسة

تحقق

الدكتور عبد الرحمن محمود البعدي

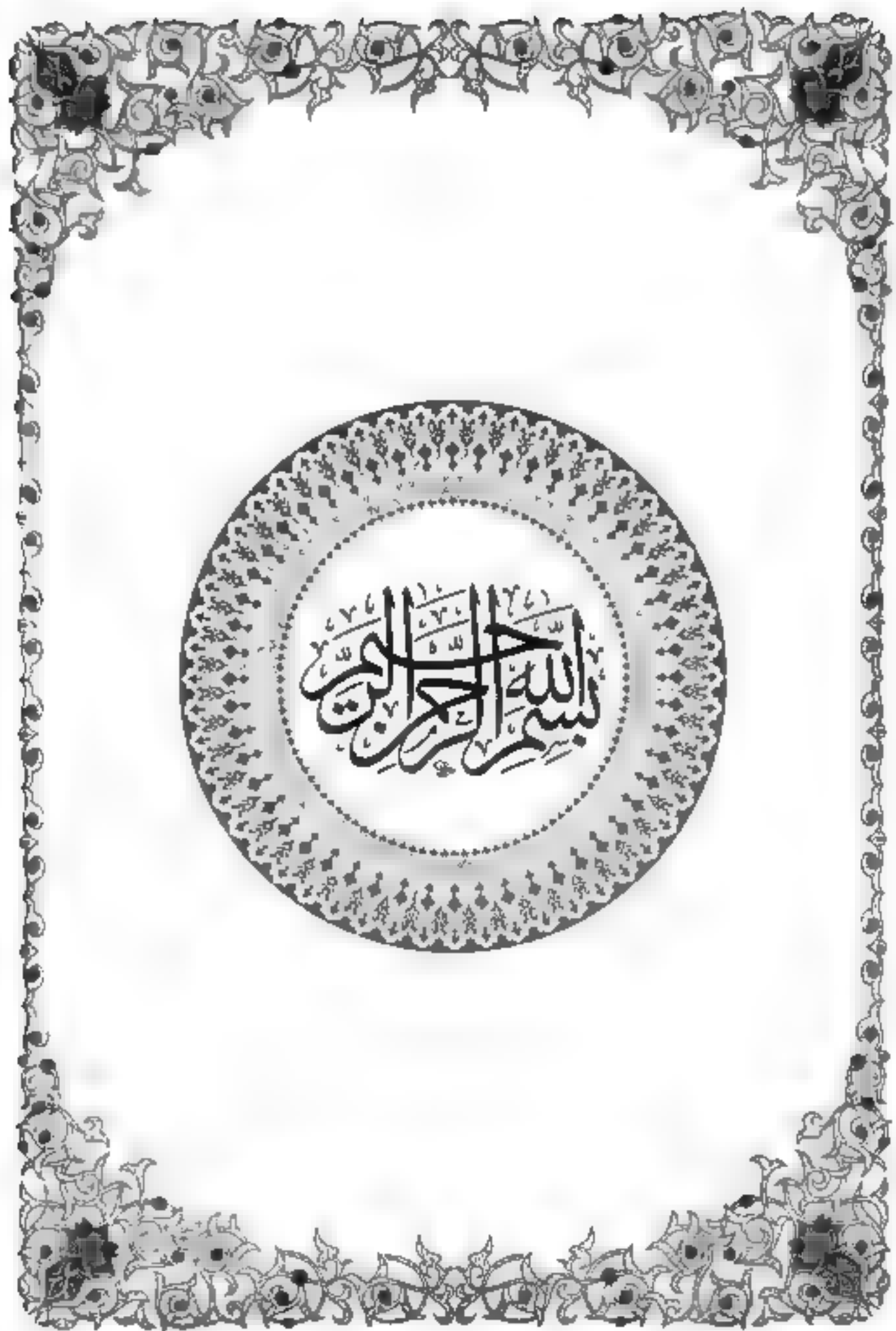
المحضر الشافعي

دار التفتيح
دمشق



الميزان الشّعراشيما

المدخله لجميع مذاهب المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية



الميزان للشعراني

المدخله بجميع مذاهب المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية

المعروف بـ

« الميزان الكبرى »

تأليف

إمام الفقهاء المحققين وقدره العلماء الزايعين

العارف بالله أبي المواهب عبد الوهاب بن أحمد الشعراني الشافعي

محقق على نسخة المؤلف وعدة نسخ مطبوعة بعين

تحقيق

الدكتور عبد الرحمن محمود البعدي

الجزء الثاني

كتاب التقييد

دمشق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكتاب ، الميزان في استخراجها

المؤلف ، الإمام عبد الوهاب الشافعي

الطبعة الأولى ، ١٤٤٣ هـ - ٢٠٢٢ م

الرقم الدولي ، 978-9933-610-31-9



لايسمح بإعادة نشر هذا الكتاب
أو أي جزء منه ، وبأي شكل من
الأشكال ، أو نسخه ، أو حفظه
في أي نظام إلكتروني أو
ميكانيكي يمكن من استخراج
الكتاب أو أي جزء منه ، وكذلك
ترجمته إلى أي لغة أخرى دون
المصنوع على إذن خطي مسبق
من الناشر

دار التيقن
م.ش.ع.

هاتف ، ٢٢١٥٢٦٤ / ١١ ٩٦٣ / ص.ب. ٣٠٧٦١
جوال ، ٩٦٣ ٩٤١٩٤٢٨٧ / ٩٦٣ ٩٣٣٢٠٦٠٧
daratyaqeen.pu@gmail.com

كتاب الصلاة

[مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب الصلاة]

أجمع المسلمون على : أن الصلاة المكتوبة في اليوم واللييلة خمس ؛ وهي سبع عشرة ركعة ، فرضها الله تعالى على كل مسلم بالغ عاقل ، وعلى كل مسلمة بالغة عاقلة حالية من حيض أو نفاس ، وعلى . أن كل من وجبت عليه من المكلفين ثم تركها جاحداً لوجوبها . كفر ، وعلى أن الصلاة من القروض التي لا تصح فيها النيابة بنفس ولا بمالٍ وانفقوا على : أن الأذان والإقامة للصلوات الخمس والجمعة . مشروعان .

وأجمعوا على : أنه إذا اتفق أهل بلد على تركه . قوتلوا ؛ لأنه من شعائر الإسلام ، فلا يجوز تعطيله ، وعلى . أن الثوب مشروع في أذان الصبح خاصة^(١) .

وأجمعوا على : أن السنة في العبدن والكسوفين والامتنعاء الداء بقوله : الصلاة جامعة ، وعلى . أنه لا يُعتدُّ إلا بأذان المسلم العاقل ، وأنه

(١) قال في « النظم المستعبد » (٥٣ / ١) (لثوب قول المؤذن الصلاة خير من اليوم ، ومعنى الثوب الرجوع ؛ لأنه رجع إلى ذكر الصلاة بعدما فرغ منه في قوله حي على الصلاة) .

لا يُعْتَدُّ بأدان المرأة للرجال ، وعلى : أن أدان الصبي المميز معتدُّ به ، وكذا
أدان المُحَدِّث إذا كان حدثه أصغر

وانفقوا على : أن أول وقت الظهر إذا زالت الشمس ، وأنها لا تُصَلَّن
قبل الزوال .

وأجمعوا على : أن آخر وقت صلاة الصبح طلوع الشمس .

وانفقوا على : أن تأخير الظهر عن وقتها في شدة الحرِّ أفصل إذا كان
يصلِّيها في مسجد جماعة .

هنا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق^(١) .

وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم صلاة العاجز عن الإيماء]

فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة إنَّ فرص الصلاة لا يسقط عن المكلف
ما دام عقله ثابتاً ولو بإجراء الصلاة على قلبه^(٢) ، مع قول الإمام
أبي حنيفة إنَّ من عاين الموت ، وعَجَرَ عن الإيماء برأسه . . يسقط عنه
العرض^(٣) .

(١) انظر د رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٣٣) وما بعدها

(٢) انظر حاشية العرشي ، (٢٩٩ / ١) ، ود روضة العالين ، (٢٣٧ / ١) ، ود الإنصاف ،
(٣٠٨ / ٢) .

(٣) انظر حاشية ابن عابدين ، (٩٩ / ٢) ، ود رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ،
(ص ٣٣)

فالأول : مشدّد ، والثاني : محقّف ، وعليه عمل الناس سلعاً وخلفاً ، فلم ييلعوا أن أحداً منهم أمر بالمحتصر بالصلاة .

ووجه قول الإمام أبي حنيفة المتقدم : أن من حصره الموت صار في جمعيّة قلب مع الله تعالى أعظم من اشتغاله بمراعاة الأفعال ؛ لأنّ الأفعال والأقوال التي أمرنا الشارع بها في الصلاة . . إنّما أمرنا بها وسيلة إلى الحضور مع الله تعالى فيها ، والمحتصر انتهى سيره إلى الحصر وتأمّن فيها ، فصار حكمه حكم الولي المجدوب ، وهنا أسرار لا تُسطر في كتاب ، فافهم .

[حكم قضاء الفائتة في حالة الإغماء]

ومن ذلك : قول الإمام مالك والإمام الشافعي . إنّ من أُغمي عليه بمرض أو بسبب مباح . . سقط عنه قضاء ما كان في حال إغمائه من الصلاة^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنّ لا يجب القضاء إلا إذا كان الإغماء يوماً وليلة فما دونه ، فإن راد على يوم وليلة لم يجب القضاء^(٢) ، مع قول أحمد . إنّ الإغماء لا يجمع وجوب القضاء بحال^(٣) .

فالأول محقّف ، والثاني مفصّل ، والثالث : مشدّد ، فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) انظر « الدخيرة » (٣٩ / ٢) ، و « تحفة المحتاج » (٤٥٣ / ١)

(٢) انظر « حاشية ابن عاتق » (١٠٢ / ٢) .

(٣) انظر « الإنصاف » (٣٨٩ / ١) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٣٣)

ووجه الأول : خروج المعمن عليه عن التكليف حال إغمائه .

ووجه الثاني : الأخذ بنوع من الاحتياط مع خفة المشقة في قضاء ما كان يوماً وليلاً ، بخلاف ما زاد ؛ فإنه يشق .

ووجه الثالث : الأخذ بالاحتياط الكامل مع إمكان القضاء ؛ لتشديد الشارع في الأمر بإكمال الصلاة ، ونهيه عن أن يأتي العبد يوم القيامة وصلاته ناقصة .

فلكل من مذاهب الأئمة وجه ؛ فالثاني بالأكابر من العلماء والصالحين وجوب القضاء ؛ لأن التحفيف في عدم القضاء إنما هو للمعوام .

وقد كان الشبلي يؤخذ عن إحساسه كثيراً ، فبلغ ذلك الجنيد ، فقال : هل يُرَدُّ عقله عليه في أوقات الصلوات ؟ فقالوا : نعم ، فقال : الحمد لله الذي لم يجز عليه لسان دنس في الشريعة^(١) . انتهى .

[حكم تارك الصلاة]

ومن ذلك قول الإمام مالك والشافعي . إن من ترك الصلاة كسلاً لا جحداً لوجوبها . . قُتِلَ حدّاً لا كعراً بالسيف ، ثم تجري عليه بعد قتله أحكام المسلمين ؛ من الغل والصلاة عليه والدفن والإرث ، والصحيح من مذهب الشافعي . قتله بصلاة فقط بشرط إخراجها عن وقت الضرورة ، ويستتاب قبل القتل ؛ فإن تاب ، وإلا قُتِلَ^(٢) ، مع قول الإمام أبي حنيفة .

(١) في (ي) : (سبلان) بدل (لسان) .

(٢) انظر : التفریع (١٠٨ / ١) ، و المراد البهية (٧٣ / ٢) .

إنه يحبس أبداً حتى يصلي^(١) ، وقال أحمد في إحدى رواياته - واختارها أصحابه - : إنه يُقتل بالسيف بترك صلاة واحدة ، والمختار عن جمهور أصحابه : أنه يُقتل لكفره كالمرتد ، وتجرى عليه أحكام المرتدين ؛ فلا يصلي عليه ، ولا يورث ، ويكون ماله فيئاً^(٢) .

فالأول : فيه تشديد من جهة القتل ، والثاني : مخفف من حيث الحبس وعدم القتل ، والثالث : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث .

ووجه الأول : أننا لا نكفر أحداً من أهل القبلة بدنب غير الكفر المجمع عليه .

ووجه الثاني : علم الإمام أبي حنيفة بأن الحق جل وعلا يحب بقاء العالم أكثر من إتلافه مع غناه عن العاصي والمطيع ، وقد قال الله تعالى : ﴿ وَإِنْ جَسَعُوا لِيَّ سَأَلَ الْجَنَّةَ لَهَا ﴾ [الأعد : ٦١] .

وورد أن السيد داود عليه الصلاة والسلام لما أراد بناء بيت المقدس . كان كل شيء مناه يهدم ، فقال : يا رب ؛ إني كلما سبت شيئاً من بيتك يهدم ، فأوحى الله تعالى إليه : أن بيتي لا يقوم على يدي من سفك الدماء ، فقال : يا رب ؛ اليس ذلك في سبيلك ؟ فقال : بلى ، ولكن اليسوا عبادي ؟ ! انتهى^(٣) .

(١) انظر : التجرید ، (١٠٢٤ / ٢) ، وادبيات في لجمع بين السنة والكتاب ، (١٥٧ / ١)

(٢) انظر : كشف القناع ، (٢٢٨ / ١) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٣٣) وقوله (فيئاً) أي ملكاً ليس لمان ، وأصل الفيء ما أخذ من مال الكفار المحاربين بعير قتال . انظر : الإنصاف ، (١٩٨ / ٤)

(٣) روى نحوه الطبراني في : المعجم الكبير ، (٢٤ / ٥) عن سيدنا رافع بن عمير رضي الله عنه مرفوعاً .

وفي الحديث : « لأن يخطئ الإمام في العفو أحث إلى الله من أن يخطئ في العقوبة »^(١) . انتهى ، فإنه لا ينبغي أن يقتل رجلاً بقول : ربي الله . إلا بأمر صريح من الشارع .

وأما وجه الثالث فهو علة الغيرة على جناب الحق جل وعلا ، فالعمل به راجع إلى اجتهاد الإمام لا مطلقاً ؛ فإن رأى قتلَهُ أصلح للإسلام والمسلمين . قتله ؛ كما قتل العلماء الحلاج رحمه الله ، وقالوا : قد فتحت في الإسلام ثغرة لا يسدها إلا رأسك ، وإن رأى الإمام ترك قتله أرجح لمصلحة ترجح على قتله . تركه ، فافهم .

[حكم الكافر إذا صلى]

ومن ذلك : قول الإمام أبي حنيفة إن الكافر إذا صلى المرض أو النفل في المسجد في جماعة . حُكِمَ بإسلامه^(٢) ، مع قول الشافعي إنه لا يُحَكَّم بإسلامه إلا إن صلى في دار الحرب ، وأتى فيها بالشهادتين^(٣) ، ومع قول مالك . إنه لا يُحَكَّم بإسلامه إلا إذا صلى في الأمن مختاراً ،

(١) رواه بحوه الترمذي (١٤٢٤) عن السيدة عائشة رضي الله عنها

(٢) انظر « حاشية ابن عابدين » (٣٥٣ / ١) .

(٣) في هذه المسألة تفصيل بيته الشريفي في « معي المحتاج » (٤٣٥ / ٥) بقوله (لو ارتد أسير أو غيره مختاراً ، ثم صلى في دار الحرب حُكِمَ بإسلامه ، لا إن صلى في دارنا ؛ لأن صلاته في دارنا قد تكون نقية بعلاقه في دارهم ؛ لا تكون إلا عن اعتقاد صحيح ، ولو صلى كافر أصلي ولو في دارهم لم يحكم بإسلامه بخلاف المرتد ؛ لأن علقته بالإسلام باقية فيه - أي في المرتد - ، والعود أهون من الابتداء ؛ فومع فيه ، إلا أن يُسمع تشهده في الصلاة فُحَكَّم بإسلامه)

قال : وإذا صلَّى في السر وهو يخاف على نفسه . . لم يُحكم بإسلامه مطلقاً ، سواء صلَّى في جماعة أو منفرداً ، في مسجد أو غيره ، في دار الإسلام أو غيرها^(١) .

فالأول : مخفَّف جريئاً على قواعد الشارع من التخفيف على الضعفاء ، وقد بايع رجلٌ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم على أنه لا يريد على صلاتين فقط من الخمس ، فبايعه وقال بخفض صوت : « سيصلي الخمس إن شاء الله تعالى »^(٢) .

ووجه الثاني : الأحذ بالعزيمة ؛ وهو أننا لا نحكم بإسلامه إلا إذا لم يكن في إسلامه ريبة ، كما هو وجه قول الإمام مالك ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم الأذان والإقامة]

ومن ذلك : قول الإمام أبي حنيفة ومالك والشافعي : إن الأذان والإقامة سُتَّان للمصلوات الخمس والجمعة^(٣) ، مع قول الإمام أحمد : إنهما فرض كفاية على أهل الأمصار^(٤) ، ومع قول داود : إنهما واجبان ، لكن نصح

(١) وفي المسألة تفصيل في شرح التلخيص (٦٦٨ / ١) .

(٢) رواه بسنده الإمام أحمد في مسنده (٢٥ / ٥ ، ٣٦٣) ، عن نصر بن عاصم النبني رحمه الله عن رجلٍ منهم .

(٣) انظر حاشية ابن عابدين (٣٨٤ / ١) ، وحاشية الحرشي (٢٢٨ / ١) ، ود نسخة المحتاج (٤٦٠ / ١) .

(٤) انظر الإنصاف (٤٠٧ / ١) .

الصلاة مع تركهما ، ومع قول الأوزاعي : إن نسي الأذان وصلى أعاد في الوقت ، ومع قول عطاء : إن من نسي الإقامة أعاد الصلاة^(١) .

فالأول . محقق ، والثاني والثالث . فيهما تشديد ما ، والرابع . مشدد في الأذن ، والخامس : مشدد في الإقامة ؛ فرجع الأمر إلى مرتني المبران . ووجه الأول : أن المسلمين لا يحتاجون إلى شدة تشديد في دعائهم إلى الصلاة ، بل همّة كل واحد منهم متوفرة على فعل كل صلاة بدخول وقتها ، فكان الأذان الذي هو إعلامهم بالوقت إنما هو على سبيل الاستحباب فقط .

ووجه الثاني : ظاهر ؛ وهو أنه يكفي أهل القرية إعلام رجل واحد أو رجال ؛ بحسب عموم الصوت أو الأصوات لأهل القرية ؛ لئلا يفتح باب التساهل بالصلاة في أول وقتها ، ويتمادي الناس إلى أن يكاد الوقت يخرج . وأيضاً ؛ فإنه ورد : « إذا أدّن في قرية آمن أهلها ذلك اليوم من برول العذاب »^(٢) .

وما كان كذلك فالتشديد فيه مطلوب ؛ ولذلك شدّد داود رحمه الله بقوله بالوجوب ، وشدّد غيره في إعادة الصلاة في ترك الأذان أو الإقامة ؛ من حيث إن في كل منهما فتح باب التهاون للوقوف بين يدي الله تعالى على وجه الخشوع وكمال الحضور ؛ لأن الصلاة بدونهما يحتاج مردودة على صاحبها كما ورد^(٣) ، فالأذان أول مراتب استشعار الحضور في محل الجماعة مثلاً ؛

(١) نظر في رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ؛ (ص ٣٤)

(٢) رواء أنطرائي في المعجم الكبير ؛ (٢٥٧ / ١) عن سيدنا أنس رضي الله عنه

(٣) لم أجد الأثر الذي أشار إليه الإمام الشيرازي ، ولكن روى مسلم (٢٨ / ٣٩٥) عن -

ولذلك كان الأكابر لا يحضرون إلى المسجد إلا بعد قول المؤذن ، حيَّ على الصلاة ، حيَّ على العلاج ، وأما الإقامة فهي ثاني مرتبة للتهيؤ للحضور ، وقول : الله أكبر . . ثالث مرتبة ، وهكذا فلتتهم الأحكام

[حكم الإقامة للنساء]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه لا يُسرُّ للنساء الإقامة^(١) ، مع قول الشافعي : إنها تُسرُّ في حقهن^(٢) .

فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد .

ووجه الأول : أنَّ النساء ما حُعلنَ بالأصالة لإقامة شعار الدين ، إنما ذلك للرجال .

ووجه الثاني : عموم خطاب الحقِّ جلَّ وعلا بإقامة الدين للرجال والنساء وإظهار شعاره ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .

[حكم الأذان والإقامة للقوائت]

ومن ذلك : قول الإمام أبي حنيفة : إنه يؤذن للقوائت ويقيم^(٣) ، مع

سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن ، فهي خداج » الحديث

(١) انظر حاشية ابن عابدين (١/٣٨٤) ، ومواهب لجليل (٢/١٢٨) ، ود المدع (١/٢٧٤)

(٢) انظر شعبة المحتاج (١/٤٦٦) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٣٤)

(٣) انظر حاشية ابن عابدين (١/٣٨٤ ، ٣٨٨) .

قول مالك والشافعي في الجديد : إنه بقيم ولا يؤذن^(١) ، ومع قول أحمد :
إنه يؤذن للأول ، وقيم للباقي ، وهو رواية عن أبي حنيفة^(٢) .

فالأول . مشدد في أمر الأذان والإقامة ؛ لتهيئ الناس للوقوف بين
يدي الله عز وجل ، والثاني : محفف

ووجهه : أن الإقامة تكفي في تهيئ الناس ؛ لأن الأذان كان للحضور إلى
مكان الجماعة ، والناس قد حضروا ، فما بقي إلا الإقامة بين يدي الله
تعالى .

ووجه الثالث : زيادة التهيؤ بالأذان للأول ، ولئلا يموت الناس أجر
سماع الأذان وإجابتهم للمؤذن ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[كيفية الإقامة]

ومن ذلك : قول الإمام أبي حنيفة : إن الإقامة مثنى مثنى ؛
كالأذان^(٣) ، مع قول مالك : إنها كلها فرادى ، وكذلك عند الشافعي
وأحمد إلا قوله : قد قامت الصلاة . فهو مثنى^(٤)

فالأول : مشدد ، والثاني : محفف ، والثالث . فيه تحفيف ؛ فرجع
الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) انظر : حاشية لحرشي ، (٢٢٨ / ١) ، و تحفة المحتاج ، (١٦٤ / ١)

(٢) انظر : تبين الحقائق ، (٩٢ / ١) ، و المعنى ، (٣٠٤ / ١)

(٣) انظر : تبين الحقائق ، (٩١ / ١) .

(٤) انظر : مواهب الجليل ، (٧٢ / ٢) ، و تحفة المحتاج ، (١٦٧ / ١) ، و المبدع ،

(٢٧٣ / ١) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٤)

ووجه الأول : تكرار التذكير وما بعده تجديداً للإسلام والإيمان وإن لم يخرج المكلف بالعقلة عنهما ؛ كما كان الصحابة يقولون (اجلسوا بما نؤمن ساعة)^(١) ؛ أي : تذاكر في العلم فزاد إيماناً ، وهذا حاصل من غلب على قلبه الاشتغال بأمور الدنيا ، فإذا لم يحصر قلبه في المرة الأولى حصر في المرة الثانية نظير ما سيأتي في تثليث أذكار الركوع والسجود إن شاء الله تعالى^(٢) .

وعلم من ذلك : أن أفراد الإقامة : خاص بالأكابر من العلماء والصالحين الذين يستحضرهم كبرياء الحق تعالى ، ويحصل لهم تجديد إيمانهم وإسلامهم بالمرّة الواحدة ، فافهم .

[حكم الترجيع في الأذان^(٣)]

ومن ذلك : قول الأئمة إن الترجيع في الشهادتين سنة^(٤) ، مع قول أبي حنيفة : إنه لا يس^(٥) .

(١) رواه أبو نعيم في « حلية الأولياء » (٢٣٥/١) من كلام سيدنا معاذ بن جبل رضي الله عنه

(٢) رواه ابن أبي شبة في « المصنف » (٣١٠٠٠) عن سيدنا معاذ رضي الله عنه

(٣) قال في « نعمة المحتاج » (٤٦٨/١) (وهو - أي الترجيع - ذكر الشهادتين مرتين صراً ؛ بحيث يسمعه من يقربه عرفاً قبل انجهر بهما ؛ لينتدبرهما ويخلص فيهما)

(٤) انظر « سواهب الحليل » (٧٤/٢) ، و « حلية العمامة » (٣٨/٢) ، و « المبدع » (٢٧٩/١)

(٥) انظر « حاشية ابن عابدين » (٢٨٦/١) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٣٤) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : محفّف .

فالأول خاصٌّ بأكار العلماء والصالحين الحاضرة قلوبهم مع الله تعالى ، فإذا أدن أحدهم ابتداء بالجهر . . لا يحتاج إلى جلب الحضور بالترجيع بحفض صوت .

والثاني : خاصٌّ بمن كان قلبه مشتتاً في أودية الدنيا^(١) ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم الأذنين للفقير]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة . إنه يجوز بلا كراهة للصبح أذانان ؛ أحدهما قل الصبح^(٢) ، مع قول أحمد . إنَّ ذلك مكروه لكن في شهر رمضان خاصة^(٣) .

فالأول : موافق للوارد في أذان الصبح .

والثاني . الخوف من الالتباس على الناس في رمضان بالأذنين ، وربما سمع أحد الأذان الثاني ، فاعتقد أنه الأول ، فأكل وجامع مثلاً ، فاحتاط الإمام أحمد للصوم أكثر من الأذان ، فيعمّ ما فعل ، ولسان حاله يقول . إنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شرع الأذان للصبح مرتين إلا لكون أهل

(١) كما في السخ التي بين يدي ، ويبدو أنَّ الأنسب للسباق جعل الوجه الأول للقول الثاني ، والوجه الثاني للقول الأول .

(٢) انظر البحر الرائق (٢٧٧/١) ، وحاشية المحرشي (٢٣١/١) ، واهتمام المحتاج (٤١٩/١) .

(٣) انظر المحامي (٢٩٨/١) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٣٤)

المدينة كانوا لا يلتبس عليهم الأذان الأول ؛ كما أشار إليه قوله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ بِلَالاً يَزِدُّ بِلِيلٍ ؛ فَكُلُّوا وَاضْرِبُوا حَتَّى تَسْمَعُوا أَدَانَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ »^(١) انتهى .

فكانوا يعرفون صوت كل منهما ، فيقاس على ذلك غير أهل المدينة إذا كانوا يعرفون صوت الأول ، ويميّزون بينه وبين صوت الثاني ، وإلا كان مكروهاً كما قال أحمد ؛ فقد رجع الأمر في هذه المسألة إلى مرتبتي الميزان .

[حكم التثويب في الأذان]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة بأن التثويب لأذان الصبح بعد الخيعة سنة^(٢) ، مع قول أبي حيفة : « إِنَّهُ يَكُونُ بَعْدَ الْمِرَاعِ مِنَ الْأَذَانِ ، وَلَا يَشْرَعُ فِي غَيْرِ الصُّبْحِ »^(٣) ، وقال الحسن بن صالح . يستحب في العشاء ، وقال السلمي : يستحب في جميع الصلوات^(٤) .

والأول في المسألة الأولى : مشدد ، والثاني : مخفف .

والأول من المسألة الثانية : مخفف ، والثاني : فيه تشديد ، والثالث .

(١) رواه البخاري (٦١٧) ، ومسلم (١٠٩٢) عن سيدنا عبدالله بن عمر رضي الله عنهما .

(٢) انظر : حاشية الدسوقي ، (١/١٩٢) ، ودعفة المحتاج ، (١/٤٦٨) ، و« كشف القناع » (١/٢٣٨) .

(٣) انظر : حاشية ابن عاتق ، (١/٣٨٩) .

(٤) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٣٤) .

مشدد^(١) ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

وجه الأول في المسألة الأولى : الاتباع

وجه الثاني : تأخير الشُّة المختلف فيها عن الأذان المتفق عليه في الذكر من طريق اجتهاد الإمام ، أو اطلاعه على دليل في ذلك .

وجه الأول في المسألة الثانية : الاتباع .

وجه الثاني فيها : الخوف من تأخير العشاء ، أو عدم صلاتها في جماعة في حق أصحاب الأعمال الشاقة في النهار .

وجه الثالث : أنَّ كلَّ صلاة يُحتمل أن يكون أحد نائماً أو عازماً على النوم ، فينته المؤدّن بذلك على فضل تقديم الصلاة على النوم ، سواء كان المراد بالنوم هنا نوم الجسم أو نوم القلب أو هما معاً كما هو العالب على أهل العقلة^(٢) .

[حكم أذان الجنب ، وأخذ الأجرة على الأذان ، والتلحين فيه]

ومن ذلك : اعتداد الأئمة الثلاثة بأذان الجنب^(٣) ، مع قول أحمد في رواية : إنه لا يُعند بأدائه بحال ، وهي المختارة^(٤) .

(١) يقصد بالمسألة الأولى : موضع لتوب ، أو بعد التحمطين أو بعد المراع من الأذان ،

ويقصد بالمسألة الثانية : مشروعية لتوب في غير الصبح

(٢) في هامش (أ) (بلغ قراءة على مؤلفه)

(٣) مع الكراهة انظر : تبين الحقائق (٩٣ / ١) ، و حاشية العرشي (٢٣٢ / ١) ،

و تحفة المحتاج (٤٧٢ / ١)

(٤) انظر : الإصناف (٤١٥ / ١) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٣٥)

فالأول : مخفّف ، والثاني : مشدّد .

وكذلك القول في أخذ الأجرة على الأذان ؛ فقال أبو حنيفة وأحمد
لا يجوز^(١) ، وقال مالك وأكثر أصحاب الشافعي . يجوز^(٢)
وكذلك القول في لحن المؤذن في أذانه ؛ يصحُّ أذانه عند الثلاثة^(٣) ،
وقال بعض أصحاب أحمد : لا يصحُّ^(٤) .

فالأول من الأقوال : مخفّف ، والثاني : مشدّد

ووجه الأول منها : كونه ذكراً لا قرآناً

ووجه الثاني منها : كونه داعياً إلى حصره الله تعالى ، ولا يليق بالواقف
فيها أن يكون جنباً بحال .

ووجه الأول من المسألة الثانية : كون الأذان من شعائر الإسلام ، وذلك
واجب على الأمة ، ولا يجوز أخذ الأجرة على شيء من الواجبات .

ووجه الثاني منها . كونه عملاً ترجع مصلحته على المسلمين ، ويحتاج
إلى تعم في مراعاة الأوقات ، فجار أخذ الأجرة عليه ، وقد رزق الأئمة
الراشدون المؤدّبين ، وأعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا مخذورة

(١) المفتن به عدد المتأخرين من الحنفية . جواز الاستئجار على الأذان ؛ للضرورة . انظر
حاشية ابن عابدين (٣٩٢ / ١) ، و كشف القناع (٢٣٤ / ١)

(٢) انظر حاشية الحرشي (١٣٦ / ١) ، و معني المحتاج (٤٦٢ / ٣) ، و رحمه
الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٣٥) .

(٣) ما لم يعبر الممسى . انظر حاشية ابن عابدين (٣٨٧ / ١) ، و حاشية الحرشي
(٢٣٢ / ١) ، و حاشية الشريبي على المرر البهية (٢٧٤ / ١)

(٤) انظر المبدع (٢٨٩ / ١) ، و رحمه الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٣٥)

مرة صرّة فيها قصة ، فكان الصحابة يرون أنّ ذلك كان بسبب أدائه^(١)

ووجه الأول في مسألة اللّحن : كون ذلك لا يُجِلُّ بالمعنى الذي شرع له
الأذان ، وهو الإعلام بوقت الصلاة .

ووجه الثاني فيها : كونه يطق بالكلمة على غير ما شرّعت من عدم
اللحن ، فدخل في عموم قوله صلى الله عليه وسلم : « كلُّ عملٍ ليسَ عليه
أمرُنا فهو ردٌّ »^(٢) ، أي . غير صحيح

[وقت صلاة الظهر]

ومن ذلك قول مالك والشافعي : إنّ الظهر يجب بربوَال الشمس وجوباً
موسعاً إلى أن يصير ظلُّ كلِّ شيء مثله ، وهو آخر وقتها المختار
صدهما^(٣) ، مع قول الإمام أبي حنيفة : إنّ الظهر لا يتعلّق الوجوب بها إلا
آخر وقتها ، وإنّ الصلاة في أوله تقع بطلاً ، والعقهاء بأسرهم على خلاف
ذلك^(٤) .

فالأول : مشدّد من حيث تعلّق الوجوب بأول الوقت ، والثاني مخفّف
من جهة تعلّقه بآخر الوقت .

ووجه الأول الأخذ في التأخُّب للصلاة من زوال الشمس اهتماماً بها .

(١) رواه السنن (٦٣٢) ، وابن ماجه (٧٠٨) ، كلاهما بحواه عن سيدنا أبي معدودة
رضي الله عنه

(٢) سبق تحريجه (١٦٩/١) .

(٣) انظر : حاشية الحرشي (٢١١/١) ، وه معني المحتاج (٢٩٨/١)

(٤) انظر : البحر الرائق (٢٥٧/١) ، وه رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٣٥)

ووجه الثاني : أنَّ حقيقة الوجوب لا تظهر إلا إذا ضاق الوقت ؛ فهناك
يَحْرُمُ التأخير .

فالأول : خاصٌّ بالأكابر الذين لا تشغلهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله .
والثاني : خاصٌّ بمن له أشغال دنيوية ضرورية ؛ كَمَنْ عليه دين ، ولَحْ
صاحبه في طلبه ، فصار يكتسب ليوفي ذلك الدين ، فافهم

[وقت صلاة العصر]

ومن ذلك : قول الإمام الشافعي : إنَّ أول وقت العصر إذا صار ظلُّ
كلِّ شيءٍ مثله بعد ظلِّ الاستواء^(١) ، مع قول مالك . إنَّ آخر وقت الظهر . .
هو أول وقت العصر على سبيل الاشتراك^(٢) ، وقال أصحاب أبي حنيفة :
أول وقت العصر . إذا صار ظلُّ كلِّ شيءٍ مثليه ، وآخر وقتها . . غروب
الشمس^(٣) .

فالأول . مشدَّد ؛ من حيث توجُّه الخطاب للمكلَّف بالفعل أول
الوقت ، والثاني . فيه تشديدٌ ما ؛ من حيث توجُّه الخطاب على المكلَّف في
الوقت المشترك وإن كان فيه تحميف من حيث جوار تأخير الظهر إلى ذلك
الوقت ، والثالث : مخفَّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الثاني : شدَّة الاهتمام بأمر الصلاة أول وقتها ، وهو خاصٌّ بمن

(١) انظر « نهاية المحتاج » (١ / ٣٦٤) .

(٢) انظر « حاشية الدسوقي » (١ / ١٧٧) .

(٣) انظر « البحر الرائق » (١ / ٢٥٨) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٣٥)

لا علاقة له دنيوية من العباد والرُّقاد

والأول : خاصٌّ بمن هو دون ذلك في الاهتمام^(١) .

ووجه الثالث : اعتبار العدل بين أول الوقت وآخره إلى أن يتأقَّب عباد الشمس للسحود لها ؛ فإنَّ التجلي الإلهي يشتدُّ أول الوقت ، ويأخذ في الخفَّة بعد ذلك بإسْدال الحجاب على العباد ، كما سيأتي بسطه في الكلام على حكمة القراءة في السرية والجهرية في (باب صفة الصلاة) إن شاء الله تعالى^(٢) .

[وقت صلاة المغرب]

ومن ذلك . قول مالك والشافعي في الجديد : إنَّ وقت المغرب هو غروب الشمس ؛ لا يؤخَّر عنه في الاختيار عند مالك ، وفي الجواز عند الشافعي^(٣) ، مع قول أبي حنيفة وأحمد : إنَّ لها وقتين ؛ أحدهما كقول مالك والشافعي في الجديد ، والثاني . أن وقتها إلى أن يغيب الشفق ، وهو القول القديم للشافعي ، والشفق : هو الحمرة التي تكون بعد الغروب^(٤)

فالأول : مشدَّد ، والثاني . مخفَّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) كذا في السمع التي بين يدي ، ويبدو أنَّ الأنسب للسياق جعل الوجه الأول للقول الثاني ، والوجه الثاني للقول الأول

(٢) انظر (٦٧/٢) .

(٣) انظر حاشية الدسوقي (١٧٧/١) ، و نهاية المحتاج (٣٦٦/١)

(٤) انظر الساية شرح الهداية (٢٤/٢ ، ٢٥) ، و نهاية المحتاج (٣٦٦/١) .

و الإصناف (١٣٤/١) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٣٥) .

والأول : خاصٌّ بمن يحاف فوت الوقت لاشتعاله بالعشاء أو غيره .

والثاني : خاصٌّ بمن لا يحاف ذلك ، لكن صلاته أول الوقت زيادة في الفضل لا سيما إن كان من أهل الصفوف الأول بين يدي الله عز وجل .

[وقت صلاة العشاء]

وكذلك القول في وقت العشاء ؛ فإنه يدخل إذا غاب الشفق عند مالك والشافعي وأحمد ، ويقتن إلى المجر^(١) ، وفي قول : إنَّ العشاء لا تؤخَّر عن ثلث الليل ، وفي قول آخر : إنها لا تؤخَّر عن نصفه^(٢)

فالأول : مخفَّف ، والثاني : مشدَّد ، والثالث : فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .

والأول : خاصٌّ بالصعفاء الذين لا يقدرّون على تحمُّل التجلّي .

والثاني والثالث : خاصان بالأكابر من الأولياء والعلماء ؛ لثِقَلِ التجلّي الإلهي فيه ؛ فإنَّ الموكب الإلهي لا ينصب إلا إذا دخل الثلث الأخير غالباً ، وفي بعض الأوقات ينصب من أول النصف الثاني ، وإذا وقع التجلّي خفَّ الثقل الذي كان المصلي يحده في النصف الأول كما يعرف ذلك كلُّ مَنْ كشف الله تعالى حجابَه حتى صار كالملائكة ؛ بدليل قول الحقِّ تعالى

(١) وهو مذهب الحنيفة انظر «الباية شرح الهداية» (٢٩/٢) ، و«حاشية لدسوقي»

(١٧٨/١) ، و«نهاية المحتاج» (٣٦٩/١ ، ٣٧٠) ، و«الإنصاف» (٤٣٥/١)

(٢) وهي بعض الأقوال المعروفة لبعض العلماء انظر «السبحة شرح الهداية» (٢٩/٢) .

و«الذخيرة» (١٨/٢) .

هل من سائل فاعطيه مؤلته ؟ هل من مبتلى فاعافيه ؟ ... إلى آخر ما ورد^(١) ، فلولا حمة التجلي ما لاطف الحق تعالى عبادة بهذا السؤال ، عامهم .

[الوقت المختار لصلاة الصبح]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إن المختار في فعل صلاة الصبح . أن تكون وقت التغليس دون الإسفار^(٢) ، مع قول أبي حنيفة : إن وقتها المختار هو الجمع بين التغليس والإسفار^(٣) ، فإن فات ذلك فالإسفار أولى من التغليس إلا في المزدلفة ؛ فإن التغليس أولى ، وفي رواية أخرى لأحمد : أن الاعتبار بحال المصلين ؛ فإن شق عليهم التغليس كان الإسفار أفضل ، وإن اجتمعوا كان التغليس أفضل^(٤) .

فالأول : مشدد ، والثاني : فيه تخفيف ، والثالث : مخفف لما فيه من التفصيل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) رواه البخاري (١١٤٥) ، ومسلم (٧٥٨) ، كلاهما بسند عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) انظر حاشية المدوي عن كعدة العدل لرباني (٢٤٤ / ١) ، ومعه المحتاج (٢٦٥ / ٢) ، والمبدع (٣٠٨ / ١) .

(٣) التغليس أداء صلاة الفجر أول وقتها ؛ من العلى وهو بقايا ظلمة الليل يحاطلها بياض الفجر ، والإسفار أداء صلاة الفجر إذ انتشر ضوء النهار في الأفق انظر الباية شرح الهداية (٣٣ / ٢ ، ٣٧) .

(٤) انظر تبين الحقائق (٨٢ / ١) ، والمبدع (٣٠٨ / ١) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٣٦)

ووجه الأول : خوف فتور الهمة والتوجه الحاصل للمصلين من تجلي ربهم في الثلث الأخير من الليل ، وهو خاص بالصعفاء

ووجه الثاني . وجوب امتداد الهمة والعزم في مساحة الله تعالى في صلاة الصبح ، وهو خاص بالأقرباء الذين هم على صلاتهم دائمون ، فاعلم ذلك ؛ فإنه نفيس .

[حكم تأخير صلاة الظهر عن أول وقتها في شدة الحر]

ومن ذلك : الاتفاق على : أن تأخير الظهر عن أول الوقت في شدة الحر . . أصل إذا كان يصليها في مسجد الجماعة مطلقاً^(١) ، إلا عند غالب أصحاب الشافعي ؛ فربهم شرطوا في ذلك : البلد الحار ، ومثلها في المسجد ، بشرط أن يقصدوه من بُعد^(٢) .

فالأول : محقق ، والثاني : فيه تشديد .

ووجه الأول : فتور عزم المصلي في الحر عن كمال الإقبال على مناجاة الله عز وجل ؛ ولذلك كرهوا للقصي أن يقصي في كل حال سوء خلقه فيه .

ووجه الثاني : المبادرة إلى الوقوف بين يدي الله مع الصغوف الأول

(١) انظر حاشية ابن عابدين (١/٣٦٦ ، ٣٦٧) ، وحاشية الحرشي (١/٢١٦) ، واكتشاف القناع (١/٢٥١) .

(٢) انظر معني المحتاج (١/٣٠٦) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٣٦)

تعظيماً لجنان الحق تعالى ؛ فإن تأخير أمر الله تعالى لا يقدر عليه
الحواس ؛ ولذلك احتن الحليل إبراهيم عليه الصلاة والسلام بالعأس -
المعبر عنها في رواية : « بالفدوم » - حين أمره الله تعالى بالاختان ، فقالوا
له : هلا صرت حتى تجد موسى ؟ فقال : تأخير أمر الله شديد^(١) .

[المراد بالصلاة الوسطى]

ومن ذلك : قول الإمام أبي حنيفة وأحمد إن الصلاة الوسطى هي
العصر^(٢) ، مع قول مالك والشافعي : إنها المعجر^(٣) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ؛ لأنَّ التجلي الإلهي في وقت
العصر لا يطيقه إلا أكابر الأولياء ، بخلاف التجلي وقت صلاة الصبح ،
وليقَلَّ التجلي في العصر لم يأمرنا فيه بالحجر رحمةً وشفقةً بنا ، بخلاف
الصبح ؛ فإنه أثر تجلي اللطف والحنان عالياً كما يعرف ذلك أرباب
القلوب ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران .

وفائدة معرفة الصلاة الوسطى : أن يزيد العبد في الأحذ في أسباب ريادة
الحضور والخشوع أكثر من غيرها .

(١) روى البخاري (٣٣٥٦) ، ومسلم (٢٣٧٠) ، كلاهما بسنده عن سيدنا أبي هريرة
رضي الله عنه .

(٢) انظر حاشية ابن عابدين (١ / ٣٦١) ، والإيضاح (١ / ٤٣٠) .

(٣) انظر مواهب الجليل (٢ / ٢٢) ، ومعني المحتاج (١ / ٣٠٣) ، ورحمة الأمة
في اختلاف الأئمة (ص ٣٦) .

وكان سيدي علي الحواص رحمه الله يقول : (الصلاة الوسطى تارة

تكون الصبح ، وتارة تكون العصر ، وسرُّ ذلك لا يُذكر إلا مشاهدة) .

ويُقاس بما ذكرناه بقية المسائل في هذا الباب ، والله تعالى أعلم

بالصواب .



باب صفة الصلاة

[مسائل الإجماع في باب صفة الصلاة]

أجمع الأئمة رضي الله عنهم على : أنَّ الصلاة لا تصحُّ إلا مع العلم بدخول الوقت ، وعلى . أنَّ للصلاة أركاناً داخلية فيها ، وعلى أنَّ البتة فرص ، وكذلك تكبيرة الإحرام ، والقيام مع القدرة ، والقراءة ، والركوع ، والسجود ، والجلوس في التشهد الأخير .

ورفع اليدين عند تكبيرة الإحرام ستة بالإجماع

وأجمعوا على : أنَّ ستر العورة عن العيون واجب ، وأنة شرط في صحة الصلاة

وأجمعوا على أنَّ طهارة الجس في ثوب المصلي وبدنه ومكانه واجبة .

وكذلك أجمعوا على : أنَّ الطهارة عن الحدث شرط في صحة الصلاة ؛ فلو صلَّى جب بقوم فصلاته باطلة بلا خلاف ، سواء كان عالماً بجناته وقت دخوله فيها أو ناسياً .

وكذلك أجمعوا على . أنَّ استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة إلا من عذر ؛ وهو في شدة الخوف في الحرب ، وفي النقل للمسافر سفرأ طويلاً

على الراحلة ؛ للصورة مع كونه مأموراً بالاستقبال حال التوجه ، وفي
تكبير الإحرام .

ثم إن كان المصلي بحضرة الكعبة توجه إلى عيها ، وإن كان قريباً منها
فبالقبس ، وإن كان عائداً فبالاجتهاد والخبر والتقليد لأهله .

هكذا ما وجدته من مسائل الإجماع التي لا يصح دخولها في مرتبي
الميزان^(١) .

وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم ستر العورة في الصلاة]

فمن ذلك . ستر العورة ، قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد : إنه شرط
في صحة الصلاة^(٢) ، واختلف أصحاب مالك في ذلك ؛ فقال بعضهم . إنه
من الشرائط مع القدرة والذكر ؛ حتى لو تعمّد وصلّى مكشوف العورة مع
القدرة على الستر . . كانت صلاته باطلة ، وقال بعضهم : هو شرط واجب
في نفسه إلا أنه ليس من شرط صحة الصلاة ؛ فإن صلّى مكشوف العورة
عامداً . . عصي وسقط عنه الفرض ، والمختار عند متأخري أصحابه . أنه
لا تصح الصلاة مع كشف العورة بحال^(٣) .

(١) في هامش (أ) (بلغ) ، ونظر «رحمة الأمة» في اختلاف الأئمة» (ص ٣٦)
وما بعدها .

(٢) انظر «بدائع الصنائع» (١/١٦٦) ، و«نعمت المحتاج» (٢/١١٠) ، و«كشف
القناع» (١/٢٦٣) .

(٣) انظر «مواعظ الحليل» (٢/١٧٧) ، و«رحمة الأمة» في اختلاف الأئمة» (ص ٣٦)

فالأول : مشدّد ، مع ما اختاره متأخرو أصحاب مالك ، ومقابله : فيه
تشديد من وجه ، وتحفيف من وجه ؛ لِمَا فيه من التعصيل ؛ فرجع الأمر إلى
مرتبتَي الميزان .

ووجه الأول : أَنْ كشف العورة في الصلاة بين يدي الله تعالى سوء أدبٍ
لا يصحُّ لصاحبه دخول حصرة الصلاة أبداً ، وَمَنْ لم يدخل حصرة الصلاة
فكأنه لم يُحرِّم بها ؛ فلا صلاة له ؛ فهو كمن ترك لُحمة من أعضائه بلا
عسل ، أو كمن صلّى وعلى بدنه نجاسة لا يُعفى عنها .

ووجه الثاني : أَنَّهُ لا يحجب عن الله شيء في نفس الأمر ؛ فلا فرق عند
صاحب هذا القول بين صلاة مَنْ عليه ثوب ، ولا بين صلاة العريان ، وإنما
سترُ العورة في الصلاة كمالٌ لا يقدر في صحتها وإن عصي بتركه ، وهذا من
المواضع التي تعالى فيها الشرع ، وقد قال تعالى ﴿ يَتَنَبَّأ مَا دَمَّ حُدُودُ رِيَسَتَكُرْ
عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ [الأعراف ٣١] ، والريّة مفسّرة بالثياب الساترة للعورة .

وسمعت سيدي علياً الحواص رحمه الله يقول : (لسان حال مَنْ وقفَ
بين يدي الله تعالى ثياب زينة . يقول لأهل تلك الحضرة على وجه
التحدّث بالعمّة انظروا إلى ما أعم الله تعالى به عليّ من الثياب النفيسة ،
مع أنّي لا أستحقّ مثل ذلك ، وانظروا إلى إدمه تعالى لي في دخول بيته
ومساجاتي له بكلامه ، مع كوني لا أستحقّ شيئاً من ذلك ، بخلاف مَنْ وقف
ثياب دنسة محرّقة ؛ فإنّ حاله يُشعر برائحةٍ مِنْ كفران النعمة) انتهى .

وسمعت أيضاً يقول . (مُرُوا إماءكم أن يسترن في الصلاة كالحرائر أحداً
بالحِثْاط ؛ فقد تكون العلّة في ذلك الأبوّة ، لا دماءة الأصل وعدم الميل

إليه ؛ فإن هذه العلة تنقص ما إذا كانت الأمة جميلة ترجح على الحرة في الحسن والوصاء ، وأما وجه من قال : إنها تستر كالرجل فهو جارٍ على عمل طائفة من السلف الصالح الذين جعلوا العلة هي وجوب الستر للنساء . ميل النعوس إلى النظر إليه غالباً ، والإماء لا يشتبهن عادة إلا بعض أفراد من الناس ، والباقي ينفر طبعه منهن) انتهى

وسمعه يقول أيضاً . (إنما كانت الحرة تكشف وجهها وكفها في الصلاة فتحاً لئلا زيادة التعظيم لله تعالى عند العارفين ؛ ليقول أحدهم : إن هذه في حصرة الله وحفظه ، فلا يجوز لأحد أن يطمع ببصره إليها بوجه من الوجوه ؛ كولد الثبوة في حجر الثبوة ، وهذا هو السر في كشف وجهها أيضاً في الإحرام ؛ فإنها في حصرة الله الخاصة ، فكان حكم كشف وجهها حكم الحة التي يُصطاد بها الطير في المع .

فمن حفظه الله تعالى عظم الحصرة ، ولم ينظر إلى وجه المخبرمة ولا المصلية أبداً ؛ أدباً مع الله الذي هي في حضرته ، ومن أشقاه الله تعالى عقل عن ذلك ، فظن فاستحق العقاب من الله تعالى ، ومن هنا أمر العلماء بوضع النقاب المتجافي على وجهها حال إحرامها بسك ؛ خوفاً على العوام من المقت إذا نظروا إلى وجه من هي في حصرة الله تعالى بغير إذن مه) .

وسمعه أيضاً يقول (إن العارف إذا نظر إلى شيء أمر الشرع به على خلاف العادة . فأول ما ينظر في حكمته ويتطلبها من الله تعالى) انتهى

وهذا الذي ذكرناه من جملة الحكمة في ذلك ، فتأمل فيه ؛ فإنه

نقيس .

[حكم مقارنة النية للتكبير]

ومن ذلك : قول الإمام أبي حنيفة وأحمد : إنه يجوز تقديم النية على التكبير بزمان يسير^(١) ، مع قول مالك والشافعي بوجوب مقارنتها للتكبير ، وأنها لا تجزئ قلبه ولا بعده^(٢) ، ومع قول الفقهاء - إمام الشافعية - : ربما قارنت النية ابتداء التكبير فابعثت الصلاة ، ومع قول الإمام النووي : إنه تكفي المقارنة العرفية على المحتار ؛ بحيث لا يُعَدُّ غافلاً عن الصلاة اقتداء بالأوليين في مسامحتهم بذلك رحمة على الأمة^(٣) .

فالأول : مخفَّف ، والثاني : مشدَّد ، وما بعده : فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : عدم وجود دليل عن الشارع بوجوب مقارنة النية للتكبير ؛ فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يُسمع الناس إلا التكبير ، فلا يُدرى هل كانت النية تتقدَّم أو تتأخَّر أو تقارن .

ووجه الثاني : أنَّ التكبير من أول أركان الصلاة الظاهرة ، ولا يكون الركن إلا بعد وجود بناء ، فيشخص المصلِّي أفعال الصلاة وأقوالها في دعوته حال التكبير .

(١) انظر « حاشية ابن عابدين » (١ / ٤١٦) ، و « الهداية على منعي الإمام أحمد » (ص ٨١) .

(٢) انظر « حاشية الدسوقي » (١ / ٢٦٣) ، و « نهاية المحتاج » (١ / ٤٦٤) .

(٣) انظر « المجموع » (٣ / ٢٤٢) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٣٧) .

ووجه كلام القفال والنووي : التحفيف عن العوام

وإيضاح ذلك أن من غلبت روحانيته على جسمانيته يسهل عليه استحصار المُنَوِّي في البية دفعة واحدة ؛ للطاقة الأرواح ، بخلاف من غلبت جسمانيته على روحانيته ؛ فإنه لا يكاد يتعقل الأمور إلا شيئاً بعد شيء ؛ لكثافة حجابيه .

فالأول : خاصٌّ بالأكابر ، والثاني : خاصٌّ بالعوام ، لكن لا يحتمل أن من غلبت روحانيته على جسمانيته . هو المصلي حقيقة ؛ لدخوله حصرة الله التي لا تصح الصلاة إلا فيها ، بخلاف من كان بالعكس ؛ فإنه مصلٌ صورة لا حقيقة ، فاعلم ذلك ؛ فإنه نفيس

[حكم انعقاد الصلاة بمجرد نيّة تكبيرة الإحرام بلا تَلَفُّظ]

ومن ذلك : اتفاق الأئمة على : أن تكبيرة الإحرام فرض ، وأنها لا تصح إلا بلفظ ، مع ما حكي عن الزهري : إن الصلاة تتعقد بمجرد البية من غير تَلَفُّظ بالتكبير^(١)

فالأول : مشدّد ، والثاني : مخفّف ؛ فارجع الأمر إلى مرتبتي الميران .

ووجه الأول أن تكبير الحقّ جلّ وعلا - وإن كان مرجعه إلى القلب - فهو مطلوب الإظهار ؛ إقامة لشعار كبرياء الحقّ تعالى في هذا العالم ، وتذكيراً للناس أن يكبروا ربهم عن كلّ عَظَمَةٍ تجلّت لهم ، ويقولوا : الله أكبر عن كلّ كبرياء وعَظَمَةٍ تجلّت لقلوبنا .

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ؛ (ص ٣٧)

وهذا خاص بالأكابر من الأولياء والعلماء ، بخلاف الأصاغر ؛ فإنه
ربما تجلّت لهم عظمة الله تعالى فأحسستهم ، فلم يستطع أحد منهم النطق .
وأيضاً ؛ فإنّ كبرياء الحق تعالى لا يُطلب من العبد إظهارها إلا في عالم
الحجاب ، وأمّا في عالم الشهود فذلك مشهود لجميع أهل الحضرة ؛ فلا
يحتاج إلى إقامة شعار فيها ؛ لقيام شهود الكبرياء في قلوب الكلّ ، فافهم .
فإن قال قائل : ما حكمة قول المصلي : الله أكبر ، مع قولهم كلّ
شيء خطر سالك فإله بخلاف ذلك ؟

فالجواب . أنّ الحكمة في ذلك ؛ كون المصلي يستحضر به عظمة الله
عزّ وجلّ ، وأنه تعالى أكبر من جميع ما خطر بالبال والقلب من صفات
التعظيم ، لكن من رحمة الله تعالى بالعباد كونه أمرهم أن يحاطبوا ما يتجلّى
لهم بقولهم . ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [المائدة ٢٥] - بالكاف - ،
وجعل تعالى نفسه غير ما تجلّى لقبه عنده ، فافهم .
فعلم أنّ خلاص العبد أن يحاطب إلهاً منزهاً عن كلّ ما يحظر
بالبال ؛ كما عليه الأكابر من الأولياء .

[ما يُجزئ في تكبيرة الإحرام]

ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة : إنه لا يتعيّن لفظ . الله أكبر ، بل
تنعقد الصلاة بكلّ لفظ يقتضي التعظيم والتمجيم ؛ كالعظيم والجليل ؛ حتى
لو قال : الله ، ولم يرد عليه اعتقدت الصلاة^(١) ، مع قول الشافعي : إنها

(١) انظر البحر الرائق (١ / ٢٢٣) .

لا تتعقد بذلك ، وتتعقد بقوله : الله الأكبر^(١) ، ومع قول مالك وأحمد :
إنها لا تتعقد إلا بقوله : الله أكبر فقط^(٢) .

فالأول : مخفّف ، والثاني : فيه تخفيف ، والثالث : مشدّد ؛ فرجع
الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه هذه الأقوال ظاهرة .

[حكم تكسيرة الإحرام بغير العربية]

ومن ذلك : قول مالك وأحمد والشافعي : (إنه إذا كان يُحسِن العربية ،
وكبّر بغيرها . لم تتعقد صلاته)^(٣) ، وقال أبو حنيفة : تتعقد بذلك^(٤)

فالأول : مشدّد ، والثاني : مخفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : التقيّد بما صحّ عن الشارع من لفظ التكسير بالعربية ؛ فهو
أولى .

ووجه الثاني : كون الحقّ تعالى عالماً بجميع اللغات ؛ فلا فرق بين
اللغة العربية ولا بين غيرها .

(١) انظر « نعمة المحتاج » (١٥ / ٢) .

(٢) انظر « البيان والتحصيل » (١٠٢ / ٢) ، و« كشف القناع » (٢٣٠ / ١) ، و« رحمة
الامة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٧) .

(٣) انظر « حاشية السوقي » (٢٣٣ / ١) ، و« البيان » (١٦٨ / ٢) ، و« الممسي »
(٢٣٥ / ١) .

(٤) انظر « البناية شرح الهداية » (١٧٦ / ٢) ، و« رحمة الامة في اختلاف الأئمة »
(ص ٢٧) .

[حكم رفع اليدين في تكبيرات الركوع وعند الرفع منه ، وحده]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي وأحمد باستحباب رفع اليدين في تكبيرات الركوع والرفع منه^(١) ، مع قول أبي حنيفة بأنه ليس بسنة^(٢) .

فالأول : مشدد ، والثاني : محقق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

وكذلك القول في حد الرفع ؛ فإن أبا حنيفة يجعله إلى أن يُحاذي أذنيه^(٣) ، ومالك والشافعي وأحمد في أشهر رواياته إلى حَذْوِ مَكْبِيهِ^(٤) .

فالأول مشدد ، والثاني : فيه تشديد .

ووجه الأول في المسألة الأولى : أن رفع اليدين بالأصالة كالالتحية عند القدوم على الملك وعند معارفة حصرته ، فالمصلي كالقادم على الملك في حال ركوعه ، وكالمودع لحضرة قربه في حال الرفع إلى القيام في الاعتدال ؛ فكأن لسان حال من رفع يديه للاعتدال يقول : يا رب ؛ ما أدبرت عن حصرتك عن مل ، وإنما ذلك امتثالاً لأمرك .

وكذلك القول في الرفع من السجدة الأولى ، وأما عدم مشروعية الرفع عند الانتقال من الاعتدال إلى الهوي للسجود . فلأن الهوي المذكور غاية

(١) انظر : الشاح والإكبل (٢٣٩/٢) ، ورحمة الطاليس (٢٥١/١) ،
والتنصاف (٥٩/٢) .

(٢) انظر : البحر الرائق (٣٤١/١) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٣٧)

(٣) انظر : الهداية شرح البداية (٤٦/١) .

(٤) انظر : حاشية الصاوي على الشرح الصغير (٣٢٣/١) ، وجمع المصنف (٢٦٢/٣) ،

وكتشاف الغطاء (٣٣٣/١) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٣٧)

الحصوع لله عز وجل ، وفي ضمنه غاية التعظيم لله عز وجل ، فأعنى عن رفع اليدين .

ووجه الثاني فيها . أن حقيقة القدوم إنما هو عند تكبيرة الإحرام فقط ، فحيث كبر حصر قلبه مع الله إلى آخر صلاته من غير معارفة لتلك الحضرة ، فلا يحتاج إلى رفع .

وهذا : حاصراً بالأكابر ، والأول : خاصاً بالعوام الذين يقع منهم الخروج من حضرة الله الخاصة بعد تكبيرة الإحرام ، فافهم

ووجه الأول في حدُّ الرفع . أن الرأس محلُّ كبرياء العبد ، فيرفع يديه بالتكبير إشارة إلى أن كبرياء الحق تعالى فوق ما يتعلَّقه العبد من كبرياء الحق حلُّ وعلا ، كما هو الأمر عليه في نفسه

ووجه الثاني : اختلاف الناس في الهيئة التي كان صلى الله عليه وسلم يفعلها ؛ فحكى كل واحد ما رآه ، وكلُّ حالة منها تعطي المقصود من النجبة .

[صلاة العاجز]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : **إِنَّ مَنْ عَجَزَ عَنِ الْقُعُودِ فِي الصَّلَاةِ صَلَّى مُضْطَجِعاً عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ اسْتَلْقَى عَلَى ظَهْرِهِ وَيَسْتَقِلَّ بِرِجْلَيْهِ ؛ حَتَّى يَكُونَ إِيمَاؤُهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ إِلَى الْقِبْلَةِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَوْمِنَ بِرَأْسِهِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ أَوْماً بِطَرَفِهِ^(١) ،** مع قول

(١) انظر : حاشية الغرشي ، (٢٩٩ / ١) ، وروضة الطالبين ، (٢٣٧ / ١) ،
وإيضاح الإنصاف ، (٢٠٨ / ٢) .

أبي حنيفة : إنه إذا عجز عن الإيماء بالرأس سقط عنه فرض الصلاة^(١) .

والأول : مشدد تبعاً للشارع في نحو حديث : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا به ما استطعتم »^(٢) .

والثاني : مخفف ، ووجهه : أن شعار الصلاة لا يظهر إلا بالقيام والقعود ، وأما الإيماء بالطرف فلا يقوم به شعار لا سيما المحتضر ، ولم يبلغنا عن أحد من السلف أنه أمر المحتضر العاجز عن الإيماء بالرأس بالصلاة ، إنما ذلك راجع إلى عزم العبد مع ربه عز وجل كما مر^(٣) .

[حكم القيام في الصلاة في السفينة]

ومن ذلك قول الأئمة بوجوب القيام في الفريضة على المصلّي في سفينة ما لم يحشّ المرق أو دوران الرأس^(٤) ، مع قول أبي حنيفة لا يجب القيام في السفينة^(٥) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول شدة الاهتمام بأمر الله بالوقوف بين يديه ، وهو خاص

(١) انظر حاشية ابن عابدin « (٩٩/٢) » ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٣٧)

(٢) سبق تخريجه (٨٦/١) .

(٣) سبق بيان هذه المسألة (٦/٢) .

(٤) انظر البيان والتحصيل « (٢٤٢/١) » ، وروضة الطالبين « (٢٣٤/١) » ، ودميدع « (١١١/٢) » .

(٥) انظر حاشية ابن عابدin « (٤٤٥/١) » ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٣٧)

بالأكابر الذين لا تشغلهم مراعاة الوقوف ولا خوف السقوط عن حضور قلوبهم مع الله .

ووجه الثاني : خوف التشويش بمراعاة الوقوف ، وعدم السقوط المذنب للخشوع الذي هو شرط في صحة الصلاة عنده^(١) ، وهو حاصل بالأصاغر ، فإذا صلى أحدهم جالساً قَدَرَ على الخشوع والحضور ؛ فكان القعود أكمل في حقه ؛ لعدم حضور قلبه مع الله إذا قام ، فتأمل

[كيفية وضع اليدين في القيام]

ومن ذلك : اتعاق الأئمة على استحباب وضع اليمين على الشمال في القيام وما قام مقامه^(٢) ، مع قول مالك في أشهر روايته : إنه يرسل يديه إرسالاً^(٣) ، ومع قول الأوراعي إنه يتخير^(٤) .

فالأول مشدد ، والثاني وما بعده : محفف وإن تفاوت التخفيف .

ووجه الأول : أن ذلك صورة موقف العبد بين يدي سيده ، وهو حاصل بالأكابر من العلماء والأولياء بخلاف الأصاغر ؛ فإن الأولى لهم إرخاء اليدين كما قال به مالك رحمه الله .

وإيضاح ذلك : أن وضع اليمين على اليسار يحتاج في مراعاته إلى صرف

(١) في (هـ) : (عندنا) بدل (عنده) .

(٢) انظر « الحاشية شرح الهداية » (٢٨٧ / ١) ، و « معني المحتاج » (٣٩١ / ١) ، و « منار السبيل » (٩٢ / ١) .

(٣) انظر « حاشية الترمذني » (٢٥٠ / ١) .

(٤) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٣٨) .

الذهن إليه ، فيجرح ذلك كمال الإقبال على مناجاة الله عز وجل التي هي روح الصلاة وحقيقتها ، بخلاف إرخائهما بجيبه .

ثم اختلفوا في محل وضع اليدين : فقال أبو حنيفة تحت السرة^(١) ، وقال مالك والشافعي : تحت صدره فوق سرتة ، وعن أحمد روايتان أشهرهما كمذهب أبي حنيفة ، واختارها الخرقى^(٢) .

ووجه الأول : خفة كونهما تحت السرة على المصلي ، بخلاف وضعهما تحت الصدر ؛ فإنه يحتاج إلى مراعاتهما لثقل اليدين وتدليهما إذا طال الوقوف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران .

فلذلك كان استحباب وضع اليدين تحت الصدر خاصاً بالأكابر الذين يقدرون على مراعاة شيئين معاً في آن واحد ، دون الأصاغر .

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول : (وجه قول من قال بعدم استحباب وضع اليدين تحت الصدر مع ورود ذلك من فعل الشارع : كون مراعاة المصلي دوائهما تحت الصدر . يشغله غالباً عن مراعاة كمال الإقبال على مناجاة الله عز وجل ، فكان إرسالهما أو جعلهما تحت الشرة مع كمال الإقبال على المناجاة والحضور مع الله . . أولئ من مراعاة هيئة من الهيئات ،

(١) انظر العاية شرح الهداية (٢٨٧ / ١)

(٢) والفيل عن الإمام مالك هنا بناء على رواية استحباب وضع اليمنى على اليسرى ، وانظر

الإشراف على نكت مسائل الخلاف (٢٤١ / ١) ، وه حاشية الدسوقي :

(٢٥٠ / ١) ، وه معني المحتاج (٣٩١ / ١) ، وه منار السبيل (٩٢ / ١) ،

وه رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٣٨) .

فمن عرف من نفسه العجز عن مراعاة كون يديه تحت صدره في الصلاة إلا مع العفلة عن كمال الإقبال على الله عز وجل . . فإرسال يديه بجسبه أولى ، وبه صريح الشافعي في « الأم » فقال : « وإن أرسلهما ، ولم يعث بهما . . فلا بأس » ، ومن عرف من نفسه القدرة على الجمع بين الشينين معاً في آن واحد كان وضع يديه تحت صدره أولى ، وبذلك حصل الجمع بين أقوال الأئمة رضي الله عنهم) انتهى .

[حكم دعاء الاستفتاح]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة باستحباب دعاء الافتتاح بعد التكبير وقبل القراءة^(١) ، مع قول مالك بعدم استحبابه ، بل يكبر ويفتح القراءة^(٢) .
فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .
ووجه الأول : كون الاستفتاح كالاستئذان في الدخول على الملوك .
ووجه الثاني : تنزيه الحق تعالى عن التحير حتى يُستأذن عليه .
فصاحب القول الأول يقول : إنَّ الشرع تبع في ذلك العرف ، وصاحب القول الثاني يمنع ذلك خوفاً من توهم التحير ، فافهم .

(١) انظر « الباية شرح الهداية » (١٨٤/٢) ، و « تحفة المحتاج » (٢٩/٢) ، و « كشف القناع » (٣٣٤/١) .

(٢) انظر « مواهب الجليل » (٢٥٢/٢) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٣٨) .

[حكم التعمُّد في الصَّلَاة]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة بالتعمُّد أول ركعة من الصلاة فقط^(١) ، مع قول الشافعي : إنَّه يتعمَّد أول كلِّ ركعة^(٢) ، ومع قول مالك : إنَّه لا يتعمَّد في الفريضة^(٣) ، ومع قول الحنفي واس سيرين : إنَّ محلَّ التعمُّد إنَّما هو بعد القراءة^(٤) .

فالأول : محفَّف ، والثاني : مشدَّد ، والثالث : فيه تحفيف ، وكذلك الرابع : فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : حمل المصلي على الكمال ؛ حتى إنَّه من شدَّة عزمه يطرد إيليس عن حضرة الصلاة ، فإذا استعاذ منه أول ركعة ذهب ولم يرجع إليه في تلك الصلاة .

ووجه الثاني : حمل المصلي على حال غالب الناس من عدم قوة العزم في طرد إيليس ؛ فلهذا كان يعاوده المرأة بعد المرأة ، فاحتاج هذا المصلي إلى تجديد الاستعادة منه ؛ ليطرده عن حصرتة

ووجه الثالث : حمل المصلي على شدَّة العزم في القيام إلى الفريضة ، وشدَّة إقباله على الله تعالى فيها ، وذلك أمر يحرق إيليس كما جرَّبناه ،

(١) انظر : الاختيار (٥٢ / ١) .

(٢) انظر : المجموع (٢٧٩ / ٣) ، وحلية العلماء (١٠٠ / ٢) .

(٣) انظر : حاشية الصاوي على الشرح الصغير (٣٣٧ / ١) .

(٤) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٣٨) .

بخلافه في الوافل ؛ فإنَّ الهمة فيها ناقصة ، والمكلف فيها مخير بين الفعل والترك ؛ فلذلك كان إبليس يحصره فيها ؛ ليوسوس له بالإعجاب بنفسه ورؤيتها بذلك على مَنْ لم يفعل كفعله ، فاحتاج إلى طرده .

ووجه الرابع : حمل قوله تعالى . ﴿ إِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ ﴾ [الحمل ٩٨] على الفراغ منه ؛ وذلك لأنَّ إبليس يحصر قراءة القرآن ؛ لأنه مشتق من القرء الذي هو الجمع ، فإذا حصر كما ذكرنا احتاج القارئ إلى طرده بالاستعادة ، وهذه نكتة استنبطناها من لفظ : (القرآن) ، ولو أنه تعالى قال : فإذا قرأت الفرقان . . لم يحتج القارئ إلى استعادة وإن كان القرآن فرقاً ، فافهم

فَعَلِمَ : أنَّ الاستعادة في أول الركعة الأولى فقط : خاص بالأكار الذين إذا استعاد أحدهم من الشيطان مرة واحدة فرَّ منه ، فلا يعود يقرب منه حتى يفرغ من الصلاة .

والاستعادة في كل ركعة : خاص بالأصاغر الصغفاء العزم الذين لا يقدر أحدهم على طرد الشيطان من أول الصلاة إلى آخرها بالاستعادة الواحدة ؛ فلذلك أمر الأئمة مثل هذا بالاستعادة في كل ركعة ؛ لمعاودة الشيطان له المرة بعد المرة ، ولأنَّ قراءته في كل ركعة يتخللها ركوع وسجود [بينها] وبين القراءة الأخرى^(١) ، فكأنها قراءة تجددت بعد طول زمن ، وقد قال تعالى : ﴿ إِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ فكان في ذلك عمل بالاحتياط .

فإن قلت : فما الحكمة في الأمر بالاستعادة من إبليس بالاسم (الله) دون غيره من الأسماء الإلهية ؟ فهل لذلك حكمة ؟

(١) ما بين معقوفين ريادة من الميراث الحضرية (من ١٠٠)

فالجواب : أنَّ حكمة ذلك . كونُ الاسم (الله) اسماً جامعاً لحقائق
الأسماء كلها ، وإبليس عالم بحضرات الأسماء ، فلو أنه تعالى أمر
العبد بالاستعاذة بالاسم (الرحيم) أو (المتقم) مثلاً . . . لأنَّ إليه إبليس
فوسوس له من حصرة الاسم (الواسع) أو (المجيد) مثلاً ؛ فلذلك ساء الله
تعالى على إبليس جميع طرق الأسماء الإلهية التي يدخل منها إبليس إلى
قلب العبد بالاسم الجامع .

فإن قيل : إنَّ ذكر إبليس في تلك الحصرة قلر ؛ ينبغي تنزيه حضرة الله
عه .

فالجواب : إنما أمرنا الحق تعالى بذكر إبليس اللعين في تلك الحصرة
مبالغة في الشفقة علينا من وسوسته التي تُخرجنا من حصرة شهودنا للحق
تعالى ، ولولا هذه الشفقة لَمَا كان أمرنا بذكر هذا اللعين في حضرته
المطهرة ؛ من باب دفع الأشد بالأخف .

فإن قيل : كيف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاستعاذة من إبليس
وهو معصوم ؟

فالجواب : إنما هو معصوم من العمل بوسوسته لا عن حضوره ؛ كما
أشار إلى ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى
أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ ... ﴾ الآية [الحج - ٥٢] ، فكلُّ نبيٍّ معصوم من عمله
بوسوسته ، لا من وسوسته .

ويصحُّ أن يكون ذلك : من باب التشريع لأمته أيضاً ، سواء كانوا أكابر أو
أصاغر ؛ لعدم عصمتهم ؛ ولذلك اتفق الأئمة على استحباب الاستعاذة دون

كونها مرة أو أكثر من مرة احتياطاً للئاس ، فرضي الله عن الأئمة ؛ ما كان
اشفقهم على دين هذه الأئمة ! آمين آمين آمين .

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول : (وجه من قال من
الأئمة . إن المصلي يستعيذ مرة واحدة في الركعة الأولى : إحسان الظن به ،
وأنه من شدة عزمه يفر منه الشيطان من أول مرة ، فلا يعود إليه ، ولو أن
ذلك المصلي قال لذلك الإمام : إن إبليس يعاودني المرة بعد المرة . لأمره
بالاستعاذة منه في كل ركعة ؛ لأنه أكثر احتياطاً ، وهذا هو وجه من قال من
الأئمة : إنه يستعيذ في كل ركعة ، وليس هو سوء ظن في حق ذلك
المصلي ، فافهم وتأمل في هذا المحل ؛ فإنك لا تكاد تجده في كتاب ،
وبه حصل الجمع بين أقوال الأئمة ، واستغنى الطالب بمعرفته عن تضعيف
قول غير إمامه ، والله أعلم) .

[حكم القراءة في الصلاة]

ومن ذلك : قول الشافعي وأحمد تجب القراءة في كل ركعة من
الصلوات الخمس^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنها لا تجب إلا في الأوليين
فقط^(٢) ، ومع قول مالك في إحدى روايته بأنه إن ترك القراءة في ركعة
واحدة من صلاته . . سجد للسهو ، وأحرأته صلاته إلا الصبح ؛ فإنه إن ترك
القراءة في إحدى ركعتيها . . استأنف الصلاة^(٣) .

(١) انظر : تحفة المحتاج (٢٩/٢) ، و الإنباف (١١٢/٢)

(٢) انظر : الاختيار (٥٦/١) .

(٣) انظر : المدونة الكبرى (١٦٣/١) ، و حاشية العنوي على كفاية الطالب الرباني -

فالأول : مشدّد ، والثاني : فيه تخفيف ، والثالث : فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : الاتباع والاحتياط ، وهو خاصٌّ بأهل التفرقة في صلاتهم ، فيقرأ في كل ركعة ؛ فيجتمع قلبه على الله تعالى الذي هو صاحب الكلام ؛ إذ القرآن مشتقٌّ من القرء الذي هو الجمع كما مرَّ^(١) ، ولا يردُّ قراءة الشارع في كل ركعة ؛ فإنَّ ذلك تشريع لأُمَّته ؛ لأنَّهُ رأسٌ من اجتماع بقلبه على الله عزَّ وجلَّ بقراءة أو غيرها .

ووجه الثاني : أنَّ من اجتماع قلبه في ركعتين مدَّةٌ ذلك الاجتماع إلى آخر صلاته . فلا يحتاج إلى قراءةٍ تجمعه .

ووجه الثالث : وحود القراءة في معظم الصلاة إن كانت رباعية أو ثلاثية ، فكان الباقي كالسنة ؛ يُجَرَّ سجود السهو ، والله أعلم .

[حكم قراءة المأموم]

ومن ذلك : قول الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى بعدم وجوب القراءة على المأموم ، سواء أجهر أم أسر ، بل لا تسرُّ له القراءة خلف الإمام بحال ، وكذلك قال مالك وأحمد : إنَّهُ لا تحب القراءة على المأموم بحال ، بل كره مالك للمأموم أن يقرأ فيما يجهر به الإمام ، سواء سمع قراءة الإمام أو لم

= (١/٣١٩) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ؛ (ص ٣٨)

(١) انظر (١/٥٦٧) ، (٢/٤٣) .

يُشْمَعُ ، وَاسْتَحَبَّ أَحْمَدُ الْقِرَاءَةَ فِيمَا خَافَتْ فِيهِ الْإِمَامُ^(١) ، مَعَ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ : تَجِبُ عَلَى الْمَأْمُومِ الْقِرَاءَةُ فِيمَا يُسِرُّ بِهِ الْإِمَامُ جَرْمًا وَفِي الْجَهْرِيَّةِ فِي أَرْجَحِ الْقَوْلَيْنِ ، وَقَالَ الْأَصْمُ وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ : الْقِرَاءَةُ سُنَّةٌ^(٢)

فَالْأَوَّلُ : مُحَقَّقٌ ، وَالثَّانِي وَالرَّابِعُ : فِي كُلِّ مَهْمَا تَحْفِيفٌ ، وَأَمَّا الثَّلَاثُ : فَمُشْتَدَّدٌ ، فَرَجَعَ الْأَمْرُ إِلَى مَرْتَبَتِي الْمِيزَانِ

وَوَجْهُ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي وَالرَّابِعُ : مَا وَرَدَ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقَرَأَهُ الْإِمَامُ لَهُ قِرَاءَةٌ »^(٣) . انْتَهَى

وَدَلِكُ أَنَّ مَرَادَ الشَّارِعِ مِنَ الْقِرَاءَةِ : جَمْعُ قَلْبِ الْمُصَلِّي عَلَى شَهُودِ رَبِّهِ ، وَذَلِكَ حَاصِلُ سَمَاعِ قِرَاءَةِ الْإِمَامِ حَسًّا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ ، أَوْ مَعْنَى فِي حَقِّ الْأَكْبَارِ مِنْ حَيْثُ الشَّرِيكَانِ الْبَاطِلُ مِنَ الْإِمَامِ إِلَيْهِ .

وَوَجْهُ اسْتِحْبَابِ أَحْمَدَ الْقِرَاءَةَ فِيمَا خَافَتْ فِيهِ الْإِمَامُ دُونَ الْجَهْرِيَّةِ : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾ [الاعراف ٢٠٤] فَخَرَجَ الْقِرَاءَةُ السَّرِيَّةُ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ السَّمَاعُ فِيهَا وَلَا الْإِنْصَاتُ ، فَكَانَتِ الْقِرَاءَةُ خَلْفَ الْإِمَامِ فِيهَا أَوْلَى .

وَأَمَّا وَجْهُ مَنْ كَرِهَ الْقِرَاءَةَ خَلْفَ الْإِمَامِ : فَهُوَ مِنْ حَيْثُ انْفِصَالُهُ فِيهَا عَنْ إِمَامِهِ بِالْقَلْبِ كَمَا عَلَيْهِ الْأَصَابِعُ ، وَإِلَّا فَالْأَكْبَارُ مَرْتَبُونَ بِهِ وَلَوْ لَمْ يَسْمَعُوا قِرَاءَتَهُ كَمَا مَرَّ .

(١) انظر : السَّابِقُ شَرْحُ الْهِدَايَةِ (٣١٣ / ٢) ، وَحَاشِيَةُ الْحَرَشِيِّ (٢٦٩ / ١) .

وَأَمَّا كِتَابُ الْقِتَاعِ (٤٦٢ / ١) ، (٤٦٣)

(٢) انظر : نَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ (٤٧٢ / ١) ، وَرَحْمَةُ الْأُمَّةِ فِي اخْتِلَافِ الْأَنَمَةِ (ص ٣٨)

(٣) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ (٣٧٥ / ١) .

وأما وجه من أوجب القراءة على المأموم : فهو الأخذ بالأحوط ؛ من حيث إنه لا يجمع قلب المصلي على الله تعالى على وجه الكمال . . إلا قراءته هو ، وهو خاص بالأصغر من أهل الفرق .

وأما وجه من قال إن القراءة سنة . فهو مبني على أن الأمر بالقراءة للندب ، وصاحب هذا القول يقول في نحو حديث : لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب^(١) ؛ أي : كاملة ، بغير لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد^(٢) .

[حكم قراءة الفاتحة في الصلاة]

ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في أشهر الروايات عنه : إنه تتعين القراءة بـ (الفاتحة) في كل صلاة ، وإنه لا تجزئ القراءة بغيرها^(٣) ، مع قول أبي حنيفة : إنه لا تتعين القراءة بها^(٤) .

فالأول : مشدد خاص بالأكابر ، والثاني : مخفف خاص بالأصغر ويصح أن يكون الأمر بالعكس أيضاً ؛ من حيث إن الأكابر يجتمعون بالقلب على الله بأي شيء قرؤوه من القرآن ، بخلاف الأصغر ؛ إذ القرء في

(١) سبق تحريجه (١٦٥ / ١)

(٢) سبق تحريجه (١٦٥ / ١)

(٣) انظر « حاشية الحرشي » (٢٦٩ / ١) ، و« تحفة المحتاج » (٢٩ / ٢) . و« كشف القناع » (٣٨٦ / ١) .

(٤) انظر « حاشية ابن عابدين » (٥٤٤ / ١) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٣٩)

اللغة الجمع ؛ يُقال قرأ الماء في الحوض . إذا اجتمع

وليضاح ذلك . أن من قال . تتعین (الفاتحة) ، وإنه لا يجري قراءة غيرها . قد دار مع طاهر الأحاديث التي كادت تبلغ حد التواتر ، مع تأييد ذلك بعمل السلف والخلف .

وإنما قلنا : إنها خاصة بالأكابر ؛ لأنها جامعة لجميع أحكام القرآن ، فمن قرأ بها من أهل الكشف فكأنه قرأ بجميع القرآن من حيث الثواب ، وفهم جميع أحكامه ، ولذلك سُميت : أم القرآن .

قالوا : وأعظم دليل على وجوبها وتعيّنها . حديث مسلم مرفوعاً : « يقول الله عز وجل : قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ، ولعبي ما سأل ، يقول العبد : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (الفاتحة ١٢) ، فيقول الله تعالى : حمدي عبدي... إلى آخره^(١) ؛ فإنه تعالى فسر الصلاة بالقراءة ، وجعلها جزءاً منها .

وأما وجه من قال : لا تتعین (الفاتحة) ، بل يجرى أي شيء قرأ المصلي من القرآن . فهو أن القرآن كله من حيث هو . . يرجع إلى صفات الحق تعالى ، ولا تفاضل في صفات الحق تعالى ، بل كلها متساوية ؛ فلا يقال : رحمته أفصل من غضبه ، ولا عكسه من حيث الصفات القائمة بالذات ، وإنما التفاضل في ذلك راجع إلى ما يتعلق بالخلق من حيث المعيم والعذاب .

وقد أجمع القوم على : أنه لا تفاضل في الأسماء الإلهية ؛ وهي حقيقة

(١) سبق تخريجه (٢٩٩/١)

الصفات ، فكل شيء جمع قلب العدد على الله تعالى صَحَّتْ به الصلاة ولو اسماً من أسمائه ؛ كما أشار إليه ظاهر قوله تعالى : ﴿ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّ ﴾ [الأعراف ١٥]

فإن قيل : قد ورد تفضيل بعض الآيات والسور على بعض ، فما وجه ذلك ؟

فالجواب وجهه : أنَّ التعاضل في ذلك راجع إلى القراءة التي هي مخدوقة ، لا إلى المقروء الذي هو قديم ؛ نظير ما إذا قال الشارع لنا : قولوا في الركوع والسجود الذكر الفلاني ؛ فإنَّ قولنا ذلك الذكر أفضل من قراءة القرآن فيه ، بل ورد السهي عن قراءة القرآن في الركوع^(١) ؛ وذلك من حيث إنَّ القارئ يائب عن الحق تعالى في تلاوة كلامه ، والمناسب له المرء الذي هو محلُّ صفة القيام ، لا الدُّ الذي هو محلُّ الركوع ، كما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله .

فَعَلِمَ من جميع ما ذكرناه : أنَّ كلَّ من أعطاه الله تعالى القدرة على استحراح أحكام القرآن كلها من (العاتحة) من أكارم الأولياء .. يتعيَّن عليه القراءة بـ (العاتحة) في كلِّ ركعة ، ومن لا فلا ، والحديث الوارد في قراءتها بالخصوص محمولٌ على الكمال عند صاحب هذا القول ؛ كما في نظائره من نحو قوله صلى الله عليه وسلم : « لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد »^(٢) ؛ فإنه مثلُ حديث : « لا صلاة إلا

(١) رواه مسلم (٤٧٩) في حديث طويل عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً ، وفيه : « ألا وإنِّي نَهَيْتُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَاكِعاً أَوْ سَاجِداً » الحديث

(٢) سبق تحريجه (١٦٥ / ١)

بفاتحة الكتاب^(١) على حد سواء كما مر .

وقد سمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول : (قد كلف الله تعالى الأكابر بالاطلاع على جميع معاني القرآن الظاهرة في كل ركعة ، فأروا ذلك كله يحصل لهم من قراءة « الفاتحة » فلزموا قراءتها ، ولم يكلف الأصابع بذلك ؛ لعجزهم عن مثل ذلك .

فكلام الأئمة الثلاثة : خاصٌ بأكابر الأولياء ، وكلام الإمام أبي حنيفة : خاصٌ بالعوام .

ووجه كون تعيين « الفاتحة » في صلاة العوام تحفيظاً : عدم تكليفهم بقوم معاني جميع القرآن منها ، كما أن قراءة غير « الفاتحة » قد تكون تشديداً على الخواص أيضاً : من حيث تكليفهم بجمع القلب على الله تعالى بذلك ؛ فإنه ليس بأمر للقرآن ك « الفاتحة » ، والغالب فيه التفرقة) انتهى .

[حكمُ البسملة في (الفاتحة) ، والجهر بها]

ومن ذلك : قول الإمام أبي حنيفة ومالك : إن السجدة ليست من (الفاتحة) ؛ فلا تجب^(٢) ، مع قول الشافعي وأحمد : إنها منها ؛ فتجب^(٣) .

(١) سبق تفريجه (١٦٥/١) .

(٢) انظر « السبابة شرح الهدية » (١٩٤/٢) ، و « حاشية الصاوي على الشرح الصغير » (٣٣٧/١) .

(٣) انظر « نعمة المحتاج » (٣٥/٢) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٣٩) ، والذي عليه أكثر الحائلة . أن البسملة ليست من (الفاتحة) انظر « كشف القناع » (٣٣٥/١) ، و « المبدع » (٢٨٣/١) .

وكذلك القول في الجهر بها . فإن مذهب الشافعي الجهر بها^(١) ،
ومذهب أبي حنيفة الإسرار بها ، وكذلك أحمد^(٢) ، وقال مالك : يستحب
تركها ، والافتتاح بـ ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (الفاتحة ١٢) ، وقال ابن
أبي ليلى : يتخير ، وقال السعدي : الجهر بها بدعة^(٣)
فرجع الأمر في المسألتين إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول في المسألة الأولى والثانية الاتباع ، وقد ورد : أنه
صلى الله عليه وسلم كان يقرأها مع (الفاتحة) تارة ، ويتركها أخرى ،
فأخذ كل مجتهد بما بلغه من إحدى الحالتين ، وفي ذلك تشريع للأكابر
والأصاغر ؛ من أهل الكشف والحجاب

فَمَنْ رَفَعَ حِجَابَهُ حِينَ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ كَانَ مُشَاهِدًا لِلْحَقِّ تَعَالَى بِقَلْبِهِ ،
فَلَا بِاسْمِهِ ذِكْرَ الْاسْمِ الَّذِي هُوَ شِعَارُ أَهْلِ الْحِجَابِ ، وَمَنْ لَمْ يَكْشِفْ
حِجَابَهُ فَالْمُنَاسِبُ لَهُ ذِكْرُ الْاسْمِ الشَّرِيفِ ؛ لِيَتَذَكَّرَ بِهِ صَاحِبَةُ الْاسْمِ ، كَمَا
وَرَدَ فِي بَعْضِ الْهَوَاتِفِ الرَّبَّائِيَةِ : إِذَا لَمْ تَرْمِ فَالزَّمِ اسْمِي ، فَأَخَذْنَا مِنْ هَذَا
أَنْ مَنْ رَأَاهُ بِقَلْبِهِ لَا يُؤَمَّرُ بِذِكْرِ اسْمِهِ ، وَمِنْ هَذَا أَلْفَزَ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ فِي شِعْرِهِ ؛
فَقَالَ :

[من الوافر]

بِذِكْرِ اللَّهِ تَزْدَادُ الدَّنُوبُ وَتَطْمَسُ الْبَصَائِرُ وَالْقُلُوبُ
وَذِكْرُ اللَّهِ أَفْضَلُ كُلِّ شَيْءٍ وَشَمُّ الذَّاتِ لَيْسَ لَهَا مَعِيبُ

(١) انظر : نهاية المحتاج (١ / ٤٧٨) .

(٢) انظر : النايه شرح الهداية (٢ / ١٩٦) ، و : كشف القناع (١ / ٣٣٥) .

(٣) انظر : حاشية الصاوي على الشرح الصغير (١ / ٣٣٧) ، و : رحمة الأمة في اختلاف
الأئمة (ص ٣٩) .

ويؤيد ذلك أيضاً : قول الشبلي رحمه الله حين قالوا له : متى تستريح ؟ فقال : إذا لم أرَ الله تعالى ذاكراً ؛ أي : لأن الذكر لا يكون إلا في حال الحجاب عن شهود المذكور ، فما تمنى الشبلي إلا حضرة الشهود ؛ لأنها هي التي لا يرى الله تعالى فيها ذاكراً بلسانه اكتفاءً بمشاهدته تعالى ومواجهته بالقلب ، وحضرة الحق تعالى حضرة نهتٍ وحرس ؛ لشدة ما يطرق أهلها من الهيبة والتجلي ، قال تعالى : ﴿ وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا ﴾ (طه : ١٠٨) .

وسمعت أحي أفضل الدين رحمه الله يقول (الذكر باللسان مشروع للأكابر والأصاغر ؛ لأن حجاب العظمة لا يرتفع لأحد ولا للأنبياء ، فلا بد من حجاب ، لنكته يذوق فقط) انتهى ، وهو كلام نفيس لا يوجد في كتاب .

وسمعت سيدي علياً الحواص رحمه الله يقول . (ذكر الله تعالى على نوعين : ذكر لسان ، وذكر حضور ، كما أن ترك الذكر كذلك على نوعين : ترك من حيث العفلة ، وترك من حيث الحضور والدخلة ، فالأول من الذكّرين مفضول ، والثاني فاضل ، والأول من التزكّين مذموم ، والثاني محمود) ، وهو الذي حملنا عليه قول الشبلي آنفاً .

وسمعت سيدي علياً المصنفي رحمه الله يقول : (إنما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يترك البسملة في بعض الأوقات ، ويذكرها في بعض الأوقات ؛ تشريعاً لضعفاء أمته وأقويائهم ، وإلا فهو صلى الله عليه وسلم حاصر مع ربه على الدوام ؛ لأنه ابن الحضرة ، وأخو الحضرة ، وإمام الحضرة) .

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول (لولا أن الله تعالى أمر
الأكابر بالجهر بالقراءة والأدكار إذا وقفوا بين يديه في الصلاة . ما تجرأ
أحد منهم أن يطق بكلمة ؛ لعموم الهيبة لأهل تلك المحصرة ، ولكن ربما
تجلنى له الحق تعالى في بعض الأوقات بما هو فوق طاقته ، فعجز عن الجهر
بالبسمة أو بالتكبير ، فيكون ذلك من باب قوله صلى الله عليه وسلم :
« إِنَّمَا أُسْنِي لِيُسْرَئَ بِي »^(١) ، فافهم) .

[حكم تجويد القراءة في الصلاة]

ومن ذلك : قول بعض أصحاب الشافعي : إنه ينبغي القراءة بالإخفاء
والإظهار والتعخيم والترقيق والإدغام ونحو ذلك ، مع قول بعضهم : إن
ذلك لا ينبغي في الصلاة ؛ لئلا يشغل العبد عن كمال الإقبال على مناجاة
الحق تعالى^(٢) .

فالأول - مشدد ، والثاني : محقق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه الأول : الاتباع في نحو قوله صلى الله عليه وسلم : « حَسُّوا
الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ »^(٣) ، أي : حَسُّوا أصواتكم بألفاظ القرآن ، وإلا فالقرآن
من حيث هو قرآن لا يصح من أحد تحسيه ؛ لأنه قديم وصفة من صفات
الحق تعالى ، وإنما التحسين راجع للقراءة والتلاوة لا للقرآن المتلو .

(١) أورده الكلابادي في « معاني الأخبار » (ص ٣٠٠)

(٢) انظر « حاشية الشرواني على نعمة المحتاج » (٢٦ / ٢)

(٣) رواه الفارسي في « السلس » (٢٥٤٤) عن سيدنا لير . بن عارب رضي الله عنه

ومع ذلك فمراعاة ذلك في الصلاة . خاص بالأكابر الذين لا يشغلهم ذلك عن الله ، وعدم مراعاة ذلك : خاص بالأصاغر الذين يشغلهم ذلك عن الله عز وجل ، وهو حال أكثر الناس مسلماً وحلماً ، والله أعلم .

[حكم مَنْ لا يحسن قراءة شيء من القرآن]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك فيمن لا يحسن (الفاتحة) ولا غيرها من القرآن : إنه يقوم بقدرها^(١) ، مع قول الشافعي : إنه يسبح بقدرها^(٢) .

فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران .

ووجه الأول : الوقوف على حد ما ورد ؛ فلم يرد لنا أن مَنْ لم يحسن (الفاتحة) ولا غيرها من القرآن . . أنه يسبح الله تعالى بدل ذلك ، وقد قال بعضهم : إن الاتباع أولئ من الابتداع ولو استحس ، وقد يكون في قراءة القرآن حصيصة لا توجد في غيره من الأدكار ؛ كما تقدّم من أن القرآن مشنوّ من القرء ؛ الذي هو الجمع ، فيجمع القلب على الله تعالى

وأما وجه الثاني . فبالقياس بجامع ظاهر قوله تعالى : ﴿ وَذَكَرْ أَسْمَ رَبِّهِ ﴾ [الأعلى ١٦٥] ؛ إذ الذكر لله تعالى يجمع قلب العبد على الله تعالى عالياً ، فكاد أن يلحق بالقرآن من حيث حصول جمعية القلب فيه على حضرة الله تعالى .

(١) انظر « بدائع الصانع » (١٠٧/١) ، و« انتاج والإكيبيل » (٢١٣/٢)

(٢) وهو مذهب الإمام أحمد ، وانظر « البيان » (١٩٧/٢) ، و« الإصناف » (٥٣/٢) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٣٩) .

وأما وجه تخصيص الإمام الشافعي بالذكر بقول المصلي : سبحان الله ،
والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر : فلما ورد مرفوعاً : أنه أحبُّ
الكلام إلى الله عز وجل^(١) ، فافهم^(٢)

[حكم قراءة المصلي بغير العربية إن قَدَرَ على العربية]

ومن ذلك : قول الإمام أبي حنيفة : إنه إن شاء المصلي قرأ بالفارسية ،
وإن شاء قرأ بالعربية ، مع قول أبي يوسف ومحمد : إن كان يحسن الفاتحة
بالعربية لم يجزئه غيرها ، وإن كان لا يحسنها فقرأها بِلُغته . . أحزانه^(٣) ،
مع قول بقية الأئمة : إنه لا تجزئ القراءة بغير العربية مطلقاً^(٤) .

فالأول . مخفَّف ، والثاني : مفصَّل ، والثالث : مشدَّد ؛ فرجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان .

(١) يقصد الحديث الذي روّه مسلم (٢١٣٧) عن سيدنا سمرة بن جندب رضي الله عنه ،
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أحثُّ الكلام إلى الله أربع سبحان الله ،
والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، لا يضرُّك بأيُّهنَّ بدأت »

(٢) في هامش (أ) : (بلغ) .

(٣) انظر « العناية شرح الهداية » (١ / ٢٨٤ ، ٢٨٥) ، وقد نقل ابن نجيم في « البحر
الرائق » (١ / ٣٢٤) ما يعيد رجوع الإمام أبي حنيفة عن قوله ، وعادته (وكان
أبو حنيفة أولاً يقول بالصيغة نظراً إلى عدم أحد العربية في مفهوم القرآن ؛ ولذا قال
نعماني « وَلَوْ جَمَلْتَهُ قُرْآنًا تَجْمِيًا » [فصل ٤٤] ؛ فإنه يستلزم تسميته قرآناً أيضاً لو كان
أعجمياً ، ثم رجع عن هذا القول ، ووافقه في عدم الجواز ، وهو الحق) ، وسبب
الإمام الشيرازي إلى احتمال رجوع الإمام أبي حنيفة عن قوله عند ذكره لتوجيه الأقوال

(٤) انظر « عيون المسائل » (١٢٤) ، و« حلية العلماء » (٢ / ١١٠) ، و« كشف القناع »
(١ / ٣٤٠) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٣٩)

ووجه الأول - إن لم يصح رجوعه عنه - : أن الله تعالى عالم بجميع اللغات ، ولم يرد لنا نهى عن القراءة بالفارسية ؛ فصار الأمر إلى اجتهاد المجتهدين .

فإن قال قائل : إن القراءة بغير العربية تُخرج القرآن عن الإعجاز . قلنا . الإعجاز حاصل بقراءة هذا المصلي بالنظر للمعنى ؛ فإنه يدرك أن المقروء بالفارسية لا يقدر أحد من الخلق على النطق بمثله .

ووجه الثالث : الوقوف على ما بلغنا عن الشارع وعن أصحابه ، فلم يبلغنا أن أحداً منهم قرأ القرآن بغير العربية ، وكذلك الشارع صلى الله عليه وسلم ، فكان الوقوف على حد ما بلغنا أولى .

وقد يكون الإمام أبو حنيفة رأى في ذلك شيئاً عن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فإن إمامته وجلالته أعظم من أن يجترئ على شيء لا يرى فيه دليلاً .

وسمعت بعض الحنفية يقول : جميع اللغات كلها واحدة عند الله تعالى في حضرة مناجاته ، فكل واحد يساجبه بلغته ، ويؤيده ؛ قولهم بحوار الترجمة في بعض الأذكار الواردة في السنة انتهى .

ولا يحفى ما فيه ؛ فإن كل باب لم يفتحته الشارع فليس لأحد أن يفتحه .

وقد أجمع العلماء على . أنه لا يصح من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبلغ القرآن بـلغةٍ أخرى خلاف ما أنزل ، وأما قوله تعالى : ﴿لَتَسْمِعَنَّ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ﴾ (الحل ٤٤) . فلا يسافي ما ذكرناه ؛ لأن البيان قد يكون بـلغة

أخرى لمن يفهم اللغة التي أنزلت ؛ ولذلك قال بعض أصحاب أبي حنيفة :
إنه صَحَّ رجوعه إلى قول صاحبه ، والله أعلم

[حكم القراءة من المصحف في الصلاة]

ومن ذلك : قول الإمام أبي حنيفة : لو قرأ في صلاته من المصحف
بطلت صلاته^(١) ، مع قول الشافعي وأحمد في إحدى روايتيه : إنَّ صلاته
صحيحة^(٢) ، ومع قول مالك وأحمد في الرواية الأخرى : إنَّ ذلك جائز في
النافلة دون الفريضة^(٣) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : محفّف ، والثالث : مفصّل ؛ فرجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : اشتغال المصلي بالنظر إلى الكتابة عن كمال مناجاة الله
تعالى ، وهو خاصٌّ بالأصاغر .

ووجه الثاني : كون ذلك لا يشغل عن الله تعالى ، وهو خاصٌّ بالأكابر ،
أو أنه يشغلهم عن كمال الصلاة ، ولكن سامع العلماء فيه ؛ لكونه من
متعلّقات الصلاة .

ووجه الثالث : كون النافلة محقّقاً فيها ؛ بدليل جوار تركها ، بخلاف
الفريضة ؛ فاحتياط العلماء في ترك ما يشغل عن الله فيها .

(١) انظر : الاحتيار ، (١٢ / ١) ، و البحر الرائق ، (١١ / ٢)

(٢) انظر : حلية العلماء ، (١٠٦ / ٢) ، و المبدع ، (٤٤٠ / ١)

(٣) انظر : المدونة الكبرى ، (٢٨٨ / ١) ، و الدخيرة ، (٤٠٨ / ٢) ، و المبدع .

(٤٤٠ / ١) ، و رحمة لأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٣٩)

[حكم الجهر بالتأمين في الصلاة]

ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة : إنه لا يجهر بالتأمين سواء الإمام والمأموم^(١) ، مع قول أحمد والشافعي في أرجح القولين : إنه يجهر به الإمام والمأموم^(٢) ، ومع قول مالك : يجهر به المأموم ، وفي الإمام روايتان من غير ترجيح^(٣) .

فالأول : مخفّف ، والثاني مشدّد ، والثالث : فيه تشديد ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : كون (آمين) ليس من (الفاتحة) ، وربما توهم بعض العوام أنها من (الفاتحة) إذا جهر بها ، فكان عدم الجهر بها أولى عند صاحب هذا القول ، اللهم إلا أن يكون المأمومون كلهم عالمين بأنها ليست من (الفاتحة) كما كان الصحابة رضي الله عنهم يعلمونها . فلا بأس بالجهر بها ، ورثما قوي الخشوع على المصلّي حين التأمين ، فاكتفى بالتأمين بقلبه .

ووجه الثاني : أن الجهر بـ (آمين) فيه إظهار التصرّع والحاجة إلى قول الدعاء بالهداية إلى الصراط المستقيم

(١) انظر البداية شرح الهداية (٢١٤ / ٢ ، ٢١٥)

(٢) انظر نحة المحتاج (٥١ / ٢) ، والإصناف (٥١ / ٢)

(٣) انظر حاشية المسوقي (٢٤٨ / ١) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٣٩) .

ووجه الثالث أن المأموم أحفّ خشوعاً من الإمام عادة ؛ لأن الأمداد تنزل على الإمام أولاً ، ثم تفيض على المأمومين ، فعليه من الثقل والخشية بقدر ما يعزق على المأمومين ؛ فلذلك خُفّف على الإمام في إحدى الروايتين ، وشُدّد عليه في الأخرى حملاً له على القوة والكمال ، فافهم .

[حكم قراءة سورة بعد (الفاتحة) في غير الركعتين الأولتين]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ، وهو الأرجح من قولي الشافعي : إنه لا يسنّ سورة بعد (الفاتحة) في غير الركعتين الأولتين^(١) ، مع قول الشافعي في القول الآخر : إنها تسنّ ؛ لحديث مسلم في ذلك^(٢)

فالأول : مخفّف ، والثاني : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : كون غالب النفوس تزهد من حضرة الله عزّ وجلّ بعد الركعتين الأولتين ، فإذا قرأ الإمام السورة فيما بعدهما ربّما خرجت النفس من الحضرة لأمر معاشها وتدير أحوالها ، فصار واقفاً بين يدي الله تعالى جسماً بلا روح ؛ فلا تُقلّ له صلاة

(١) انظر البحر الرائق (٣١٣/١) ، وحاشية الصاوي على الشرح الصغير

(٣١٧/١) ، ونهضة المحتاج (٥٢/٢) ، والإيضاح (١٢٠/٢) .

(٢) انظر نهضة المحتاج (٥٢/٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٣٩)

ولعله يريد الحديث الذي رواه مسلم (١٥٧/٤٥٢) عن سبلما أبي سعيد الخدري رضي الله عنه . (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأولىين في كلّ ركعة قدر ثلاثين آية ، وفي الأخرين قدر خمس عشرة آية - أو قال نصف ذلك - وفي العصر في الركعتين الأولىين في كلّ ركعة قدر قراءة خمس عشرة آية ، وفي الأخرين قدر نصف ذلك) .

ووجه الثاني : ثبت قراءة السورة بعد (العاتحة) في « صحيح مسلم » ، وهو خاص بالأكابر الذين لا يردادون بتطويل الإمام في القراءة إلا حصوراً وخشوعاً ، فكان صلى الله عليه وسلم يحقّف فيما بعد الركعتين الأولىين تارة لمراعاة حال الأصاغر ، ويطوّل أخرى مراعاة لحال الأكابر تشريعاً للأمة .

ومن هنا ينقدح لك يا أخي تحقيق الماط في قول من قال : تطويل القيام أفضل من تطويل الركوع والسجود مطلقاً ، وعكسه ؛ فإنّ ذلك في حقّ شحّصين ، فمن كان ضعيفاً عن تحمّل التجلّي الواقع في الركوع والسجود كان طول القيام في حقّه أفضل ؛ لئلا تزهق روحه من الركوع والسجود كلّما ركع وسجد ، بخلاف من كان قوياً على تحمّل التجلّيات الواقعة في الركوع والسجود .

فرحم الله الأئمّة في تفصيلهم المذكور ؛ فإنّ من قال من أتباعهم : طول القيام أفضل مطلقاً : هو في حقّ الأصاغر ، ومن قال : كثرة الركوع والسجود أفضل : هو في حقّ الأكابر كذلك .

وإيضاح ذلك : أنّ القيام محلّ بُعد بالنسبة للركوع ، والركوع محلّ بُعد بالنسبة للسجود ، فإنّ العبد لما أطال في مناجاة ربه بكلامه حال القيام . . . لاح له بارقة تعظيم وهيبة من الحضرة الإلهية ، فحضع لذلك ، فمن الله عليه بالركوع ، فلمّا ركع تجلّى له من عظمة الله تعالى أمر زائد على ما كان عليه حال مناجاته في القيام ، فرحمه الله بالأمر برفع رأسه من الركوع ، ليأخذ في التأهب إلى تحمّل تجلّي عظمة الله التي تتجلّى له في السجود ولولا

ذلك الرفع لربما ذاب جسمه ولم يستطع السجود ، ثم لما سجد وتحلّت له
 عظمة أخرى أعظم مما كان في الركوع . . أمره الله تعالى برفع رأسه رحمة به
 ليجلس بين السجدين ، ويأخذ له راحة وقوة على تحمّل عظمة تجلّي
 السجدة الثانية ؛ وذلك لأن من خصائص تجلّيات الحق أن التجلّي في
 السجدة الثانية أعظم من الأولى ، وفي الثالثة أعظم من الثانية ، وهكذا ؛
 ولذلك سنّ الشارع جلسة الاستراحة بعد الرفع من السجود رحمة بالمصلّي
 الحقيقي ، ولو أنه أمره بالقيام عقب رفعه من السجدة الثانية من غير جلوس
 استراحة . . لكلفه ما لا يطيق .

هذا حكم من يصلي الصلاة الحقيقية ، وأما من يصلي الصلاة العادية
 فلا يدوق شيئاً مما قلناه ، ويكفيه فعل ذلك على وجه التأسي بالشارع
 صلى الله عليه وسلم .

وسمعت سيدي عبد القادر الدشظوطي رحمه الله يقول . (من رحمة الله
 تعالى بالعدّ : تحييره بين إطالته القيام في الصلاة بالقراءة بين يديه ، وبين
 إطالته الركوع والسجود ، وبين تخفيف القيام ؛ فمن لم يقدر على إطالة
 الركوع والسجود بين يدي الله تعالى . فهو مأمور بطول القيام وتخفيف
 الركوع والسجود ، ومن قدّر على طول المكث بين يدي الله تعالى في محلّ
 القرب في الركوع والسجود . فهو مأمور بطول الركوع والسجود ؛ وذلك
 ليتنعم بطول مناجاة ربه ، ويكون له وقت يدعو لنفسه وإخوانه المسلمين فيه
 اغتناماً لذلك ، فقد يكون ذلك آخر اجتماع قلبه على ربه حال حياته) .

قال . (وقد استحكمت في قلبي مرة هية الله عز وجل ، فصرتُ

أسأل الله تعالى الحجاب ، وكنتُ كلما أتذكرُ أني واقف بين يديه أو راعع أو ساجد . . أحسُّ بعظمي يذوب كما يذوب الرصاص على النار ، وكنتُ أعدُّ الحجاب من رحمة الله تعالى بي ؛ لعدم طاقتي لرفعه عني (انتهى) .

وسمعت أخِي أمصل الدين رحمه الله تعالى يقول : (الحجاب للعبد عن شهود الحق تعالى رحمة بالعاجرين ، وعذاب على العارفين ؛ فالعاجز يتسهم في حال الحجاب ، والعارف يُعذب به) انتهى .

وسمعت سيدي علياً الحواص رحمه الله تعالى يقول (من رحمة الله تعالى بعبد المؤمن . خطورُ الأكوان على قلبه حال ركوعه وحال سجوده ؛ لأنَّ تلك الحضرة تقرب من حصرة قاب قوسين بحكم الإرث لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما كلُّ أحد يصلح للمكث فيها ، أو يقدر على تحمُّل التجلِّي الذي يهدُّ أركان العبد في تلك الحصرة .

فإذا أراد الله تعالى رحمةً بالعبد في تلك الحصرة . . أخطر في قلبه شيئاً من الأكوان ؛ لِمَا في الأكوان من رائحة الحجاب عن شهود تلك العظمة ، ولولا ذلك الخطورُ لربما ذاب عظمه ولحمه ، وتقطعت مفاصله ، أو اصمحل بالكلية ؛ كما وقع لبعض تلامذة سيدي عبد القادر الجيلاني رضي الله عنه : أنَّه سجد فصار يضمحلُّ حتى صار قطرة ماء على وجه الأرض ، فأخذها سيدي عبد القادر بقطنة ، ودفنها في الأرض ، وقال سبحانه الله ! رجع إلى أصله بالتجلِّي عليه) انتهى

ويؤيد هذا الذي قلناه ، ما ورد في بعض طرق أحاديث الإسراء : من أنَّه صلى الله عليه وسلم لما دخل حضرة الله الحاصَّة به أَرعد من هيبه الله عزَّ وجلَّ ،

وصار يتمايل كتمايل السراج الذي هت عليه الريح اللطيف الذي يمله ولا يقطعته ، فسمع في ذلك الوقت صوتاً يشبه صوت أبي بكر رضي الله عنه - يا محمد ؛ قف إن ربك يصلي^(١) ، مع أنه تعالى لا يشغله شأن عن شأن ، فاستأنس صلى الله عليه وسلم بذلك الصوت ، ورأى عنه ذلك الاستيعاش الذي كان يجده في نفسه ، وعلم بعد ذلك معنى قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ ﴾ [الأحراب ٢٣] ، وصار يتذكر ذلك ، فكان في سماع ذلك الصوت تقوية وتأييد لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، مع أنه أشد الناس تحملاً لتجليات الحق جلّ وعلا ؛ فإنه ابن الحصرة ، وإمام الحصرة ، وأحوها ، وأشد الناس معرفة بعظمة الله تعالى .

وسمعت سيدي عبد القادر الدشظوطي رحمه الله يقول . (لا يصحّ الأس بالله تعالى لعبد ؛ لانتفاء المحاسة بيه تعالى وبين عبده ، وإنما يأس العبد حقيقة بما من الله لا بالله تعالى ؛ كأنه سور أعماله ، وتقرّيات الحق له ؛ فإن من حصائص حضرة التقريب . الهية ، والإطراق ، والتعظيم ، وعدم الإدلال على الله تعالى ، وكلّ من ادّعى مقام القرب مع إدلاله على الله . فلا علم له بحضرة التقريب ؛ بل هو محجوب بسعين ألف حجاب) انتهى .

وسمعت سيدي علياً المرصفي رحمه الله يقول . (طول القيام في

(١) رواه الطبراني في المعجم الصغير (٤٢) بلعظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « قلت يا جبريل ؛ أبصلي ربك جلّ ذكره ، وتعالى جدّه ؟ قال نعم ، قلت ما صلّاته ؟ قال مَبُوحُ قُدُوس ، مَبْقِيَةٌ رَحْمَتِي عَظِيمِي ، مَبْقِيَةٌ رَحْمَتِي غُضْبِي » عن سيدي أبي هريرة رضي الله عنه ، وأورده بلعظ المؤلف الشح الأكبر في الفتوحات المكية (٣٧٦/٥) .

الصلاة على العارف أشد من ضربه بالسيف ؛ لِمَا في القيام من راحة
الحجاب والكبر وعدم صورة الخضوع لله تعالى ، فإذا بلغت أن أحداً من
الأكابر أطال القيام فهو تشريع لقومه الضعفاء رحمة بهم ، وإلا فاعتقادنا أن
أكابر الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين . . كان مقامهم أكبر من مقام
باقي الأولياء مبينين ، وكانوا مع قدرتهم على تطويل الركوع والسجود يقوم
أحدهم بثلاث القرآن أو نصفه أو ثلاثة أرباعه أو كله في قيام ركعة واحدة)
انتهى .

وسمعت سيدي أحمد السطيط رحمه الله يقول من أولياء الله تعالى من
رحمه الله بالحجاب ، ولو أنه كشف له عن عظمته تعالى لِمَا استطاع أن يقف
بين يديه أبداً ، فهو صاحب في أمور الدنيا ، وإذا استحضر عظمة الله تعالى
صار مجذوباً لا يعي شيء ، فيتحير الناس من أمره حين يروونه صاحباً في
أمور الدنيا ولا يروونه يصلي ركعة .

فقلت له . فإذا صحا من ذلك الحال فهل يجب عليه قضاء الصلاة إذا
قدروا عليها ؟

فقال : نعم ، ذلك واجب . انتهى .

فاعلم ذلك ، وتأمل فيه ؛ فإنك لا تكاد تجده في كتاب ، واعمل على
تحصيل مقام الحضور مع ربك في صلاتك على يد شيخ صادق ، وإياك أن
تخرج من الدنيا ولم تصل صلاة واحدة كما ذكرنا وتكفي بهز رأسك عند
سماعك بأحوال العارفين ، والحمد لله رب العالمين^(١) .

(١) في هامش (أ) - (بلغ قراءة والجماعة حاصرون)

[حكم الإسرار والجهر في غير موضعهما]

ومن ذلك : اتفاق الأئمة على : أن المصلي إذا جهر فيما يسر فيه الإسرار ، أو أسرّ فيما يسر فيه الجهر . . لا تبطل صلاته^(١) ، إلا فيما يُحكى عن بعض أصحاب مالك أنه إذا تعمد ذلك بطلت صلاته^(٢) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : عدم ورود حديث صريح بالنهي عنه

ووجه الثاني : عموم قوله صلى الله عليه وسلم : « كلُّ عملٍ ليس عليه أمرٌ فهو ردٌّ »^(٣) ؛ أي : لا يُقبل من صاحبه ، لا سيما إن تعمد ذلك ؛ فإنه مخالفة للشارع ، والمخالفة انقطاع وصلّة القارئ ، ففات القارئ المذكور معنى الصلاة ، وكأنه لم يصل ، ففهم .

[حكم الجهر للمنفرد فيما يُجهر فيه]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي باستحباب الجهر للمنفرد فيما يُجهر فيه^(٤) ، مع قول أحمد : إن ذلك لا يُستحب^(٥) ، ومع قول أبي حنيفة : هو

(١) انظر « الباية شرح الهدية » (١٦٣/٢) ، و « حاشية الدسوقي » (٢٤٢/١) ،

و « معي المحتاج » (٣٦٢/١) ، و « المعني » (٤٠٧/١)

(٢) انظر « الذخيرة » (٣١٦/٢) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٣٩)

(٣) سبق محريجه (١٦٩/١) .

(٤) انظر « حاشية الدسوقي » (٢٤٢/١) ، و « تحفة المحتاج » (٥١/٢)

(٥) انظر « كتاب الصاع » (٣٣٢/١) .

بالخيار إن شاء جهر وأسمع نفسه ، وإن شاء أسمع غيره ، وإن شاء أسر^(١) .

قال الأول : مشدد ، والثاني : فيه تحفيف ، والثالث : محقق ؛ فرجع الأمر إلى مرتتي الميزان

ووجه الأول : حمل المنعرد على القوة على تحمُّل تلك العظمة التي تجلَّت له حال قراءته كما عليه الكُمل ؛ فلذلك جهر .

ووجه الثاني : عدم قدرته على تحمُّلها ، فلم يقدر بجهر بالقراءة من شدة الهيبة .

ووجه الثالث : عدم ورود أمر فيه بجهر أو إسرار ، فكان الأمر راجعاً إلى قدرة المصلِّي واختياره .

فإن قال قائل فما الحكمة في الجهر بقراءة بعض الصلوات دون بعض ؟ ولم كان الجهر في الركعتين الأولىين في الجهرية دون ما بعدهما ؟ فالجواب : أن ذلك تابع لثقل التجلِّي - كما قدمناه - وخفِّته على القلوب في وقت تلك الصلاة أو الركعة أو الركعتين ؛ فإن تجلِّي النهار أثقل من تجلِّي الليل ، فلو كلف الله تعالى العبد بالجهر في الظهر أو العصر مثلاً . . . لكان ذلك كالتكليف بما لا يُطاق عادة ؛ لثقل التجلِّي فيه .

فإن قال قائل : إن صلاة الجمعة وصلاة الصبح والعيد . . . في النهار ،

(١) انظر حاشية ابن عابدين (٥٣٣ / ١) ، و« تبيين الحقائق » (١٢٧ / ١) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٣٩)

ومع ذلك فكان صلى الله عليه وسلم يجهر فيها إذا كان إماماً ، ويقرء المأموم على الجهر بالصبح .

فالجواب : إنما كان صلى الله عليه وسلم يجهر في الصبح ؛ لأن وقته برزخى ؛ له وجه إلى النهار ، ووجه إلى الليل ، أمّا وجه الليل فهو بالظر للجهر بالقراءة فيه ، وأمّا وجه النهار فلاشتراط الإمساك عن المفطرات فيه للصائم من طلوع الفجر .

وأيضاً : فإنها أول صلاة يستقل العبد من صلوات النهار بعد النوم الذي هو أحو الموت ، فكأنه بُعث وخلق خلقاً جديداً ، فكانت قوته شديدة لم يحالطها تعب الحِرَف والصنائع ، ولا ضعف ارتكاب المعاصي والعفلات وأكل الشهوات ؛ فلذلك أُمِر بالجهر في الصبح ؛ لقدرته عليه وغلبة روحانيته على حشمانيته ؛ كالملائكة

وسمعت سيدي عبد القادر الدشوطي رحمه الله يقول : (لولا أن الله تعالى حجب أهل الصنائع والحِرَف عن كمال شهوده في النهار . لما استطاع أحد منهم أن يعمل حرفته ، وتعطلت مصالح الناس ؛ ولذلك شرع لهم القراءة في صلوات النهار سرّاً رحمة بهم ، فما قدر على عمل الحرفة مع عدم الحجاب في النهار . (إلا أفراد من الأولياء) انتهي .

وأمّا الإمام أو المسبوق في الجمعة أو العيدين فإنما أُمِر بالجهر فيهما ؛ لقدرته على ذلك باستناسه بكثرة الخلق الذين يحضرون هاتين الصلاتين عادة ، فقوي على ذلك ؛ لحجابه بشهود الخلق عن التجلي الواقع لقلبه في الجمعة والعيدين ، أو لكون الحق تعالى يمدّ الإمام في هاتين الصلاتين

بالقوة ؛ من حيث إنه نائب للشارع في الإمامة على العالم ، وواسطة في إسماع المأمومين كلام ربهم وتكبيره وتهليله ، أو لغير ذلك من الأسرار التي لا تُذكر إلا مشافهة لأهلها ، ولا يَرُدُّ المسوق ؛ لأنه معتد من الإمام

فإن قلت : لم كانت الركعتان الأخيرتان من العشاء ، أو الركعة الثالثة من المغرب . . سرّاً مع أن ذلك من صلاة الليل ، والتجلي الليلي خفيف ؟

فالجواب : إنما كان ذلك رحمة بضعفاء الأئمة ؛ فإن من شأن تجلي الحق تعالى لقلوب المحجوبين . . أنه يحفّف على قلوبهم أولاً ، ويثقل عليهم آخراً ؛ وذلك لأنّ عظمة الله تعالى تكشف لقلوبهم شيئاً بعد شيء ، ويكون التجلي في ثاني ركعة أثقل من التجلي في أول ركعة وهكذا ، ولو أن الحق تعالى كلمهم بالجهر في ثالثة المغرب أو الأخيرتين من العشاء . . لربما حَجَزُوا عن ذلك ؛ لِمَا تجلّى لهم من العظمة التي لا يطيقونها

فإن قيل : فما الحكم فيمن قدر على تحمّل ثقل التجلي في الركعة الثالثة من المغرب والأخيرتين من العشاء ؟

فالجواب حكمه اتباع السنة في ذلك ؛ لأنّ الشارع جعل ذلك كالصايط لثقل التجلي وخفّفه ، والعبرة بحال غالب الخلق لا بأفراد من الناس ، وقد يحصل التجلي الثقيل للمصلي في أثناء ركعة سرية ؛ فمن الأدب أن يسرّ اتباعاً للسنة وإظهاراً للضعف .

ويؤيّد ما ذكرناه من ثقل التجلي والهيبة كلّما أطال العبد الوقوف بين يدي الله تعالى - عكس ما يقع للمعبّد إذا أطال الوقوف بين يدي ملوك الدنيا من خفة الهيبة - : ما قرّره سيدي علي الخواص رحمه الله في معنى قوله

تعالى : ﴿ اَلْمُتَكَبِّرُ ﴾ (الحشر ٢٣) - على وزن الْمُتَفَعَّل - من أَنَّهُ تعالى إنما سمى نفسه المتكبر ؛ لكونه يتكبر في قلب عبده المؤمن شيئاً بعد شيء ، كلما انكشف له الحجاب ، لا أن الحق تعالى في ذاته يتكبر ؛ لأن ذاته تعالى وصعته لا تقبل الزيادة ، كما لا تقبل النقصان ، وإنما الزيادة والنقص راجعان إلى شهود العبد بحسب قربه من حضرة الله تعالى وبعده عنها ؛ نظير شهود العبد ظل ذاته في السراج ؛ فكلما قُرب منه عَظُم ظِلُّهُ وورد السراج في شهوده ، وكلما بَعُدَ عنه صَغُرَ .

وسمعت سيدي علياً الحواص رحمه الله أيضاً يقول : (تجليات الحق تعالى لقلوب عباده لا تضبط على حالٍ من أكار وأصاغر في الفرائض والوافل ؛ فقد يتجلى الحق تعالى للأصاغر والأكابر بما لا يطيقون معه الجهر ؛ ولذلك رحم الله الأمة بعدم أمرهم بالجهر في بعض الصلوات والأذكار ، ولو أَنَّهُ تعالى كان أمرهم بالجهر مع ثِقَلِ ذلك التجلي . . لَمَا أطاقوه ، لا سيما في حق من انكشف حجابُه من كُمل العارفين ، وشهدوا جلال الله تعالى وعظمته) .

وتقدّم ذكر الحكمة في الجهر في أولتي المغرب والعشاء ، وفي الجمعة والعيد^(١) ؛ وهي أن التجلي يحدّ في الليل ، وأما الجمعة والعيدان فليما فيها من كثرة الاستئناس بكثرة الجماعة عادة ، فلم تنكشف لهم عظمة الله تعالى كل ذلك الانكشاف الذي يقع للعارف إذا صلّى متبرداً .

وكذلك سيأتي في (باب صلاة الجماعة) : أن أصل مشروعتها في

(١) انظر (٦٨-٦٧/٢)

الباطن : هو تقوي المصلين على الوقوف بين يدي ملك الملوك ؛
لاستئناسهم بمعصم بعضاً في تلك الحضرة التي تذلل لها أعناق الملوك^(١) ،
ولولا الجماعة لَمَا قدر المنعرد أن يقف وحده بين يدي الله تعالى ، فكان
الحث على صلاة الجماعة رحمةً بالامة وشفقةً عليهم ؛ ليؤدوا تلك الصلاة
كاملة من غير ذهول عن شيء منها .

فإن قيل : فلم قلتم باستحباب الإسرار في كسوف الشمس للأكابر مع
قدرتهم على تحمّل تجلّي النهار ؟

فالجواب : إنما أمر الأكابر بالإسرار فيها كالأصاغر لِمَا فيها من
التحريف ؛ فإنها من الآيات التي يحوّف الله تعالى بها عباده ، فكان فيها قدر
زائد على ثقل تجلّي النهار .

وأيضاً : فإن الأكابر مأمورون بالتشريع لأممهم في النكاح والخوف
والخشية من الله تعالى ، فإن لم يقع لهم ذلك في قلوبهم تصعّلوا فيه ؛
ليتبعهم قومهم على ذلك .

وعليه يُحمّل قول عبد الله بن عمر : (فإن لم تكوا فتباكوا)^(٢) ؛ أي :
في حقّ العارفين الذين لهم اتباع ، لا مطلقاً ، فقد علمت أنّ عدم تكليف
الأكابر بالجهر في صلاة كسوف الشمس . . إنما هو لعظيم ما تجلّي لقلوبهم
ريادة عن تجلّي النهار

ومن هنا يُعلم حكمة الجهر في كسوف القمر وإن كان كسوفه من الآيات

(١) انظر (١٧٩/١) .

(٢) رواه ابن ماجه (٤١٩٦) مرفوعاً عن سيدنا سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه

التي يخوف الله تعالى بها عباده كذلك - لأنه ليلى ، وتحلى الليل خفيف
بالسبة لتجلي النهار ، أو لصعف آيته عن آية الشمس ؛ فإن نور القمر مستعاد
من نور الشمس عند أهل الكشف ، ولا عكس .

وأيضاً : فلنجلي الحق تعالى باللفظ في الليل ؛ بدليل قوله في الصف
الثاني من الليل : « هل من سائل فأعطيه سؤله ؟ هل من تائب فأتوب عليه ؟
هل من مستعير فأغفر له ؟ هل من مبتلى فأعافيه ؟ »^(١) ، وما قال مثل ذلك
لعباده إلا بعد أن قواهم على خطابه والتضرع إليه سرّاً وجهرّاً

وقد سمعت سيدي عبد القادر الدشظوطي رحمه الله يقول : (تجليات
الحق تعالى بالعظمة في هذه الدار ممزوجة باللفظ والحنان ، ولو أنه
تعالى تجلّى بالجلال الصّرف لما أطاق أحد حمله) انتهى .

فإن قلت : فما وجه طلب الجهر من الإمام في صلاة الاستسقاء مع أن
عدم نزول المطر أو طلوع النّيل مثلاً مما يخوف الله به عباده ؟
فالجواب : أن سبب طلب الجهر بالقراءة فيها إظهار التذلل
والخضوع لله تعالى .

وأيضاً : فإنّ الناس مصطرون للسقيا ، والمصطر لا حرج عليه في رفع
صوته بطلب حاجته ولا بمقدماتها ؛ لعذره في ذلك ، فهو كالذي يصبح
ويستغيث إذا ضربته حاكم .

وقد سمعت سيدي علياً الحواص رحمه الله يقول : (لولا اشتعال قلوب

(١) سبق تحريره (٢٤ / ٢) .

عالب الناس بأمور معاشهم . . لما تروا من خشية الله تعالى ؛ لعظيم ما يتجلّى لقلوبهم في صلاة النهار) .

فإن قلت : فما وجه عدم طلب الجهر في صلاة الجبارة ليلاً ونهاراً مطلقاً عند مَنْ لا يرى الجهر بالليل ؟

فالجواب : إنما لم يُطلب الجهر من الإمام والمنفرد في صلاة الجبارة كالمأمومين ؛ لما عندهم من شدة الحزن على الميت ، والتوجّع لأهله ، وذكر الموت وأحوال القبر وما بعده ؛ ولذلك كانت الشُّة في المشي مع الجبارة السكوت رحمةً بالماشين معها ، فلو أنّ الشارع كلّفهم بقراءة أو ذكر جهرأ . . لشقّ عليهم ، وحاشاء من تكليف أمّة بما يشقّ عليهم .

وإنما تساهل علماؤنا في عدم الإنكار على الذاكرين أمام الجبائر برفع الصوت . . حين غلب على الناس فراغ قلوبهم من الميت وأهله ، واشتغالهم بحكايات أهل الدنيا ، حتّى ربما ضحك أحدهم وهو مع الجبارة ، فلمّا رأوا وقوع الناس في ذلك أقرّوا الناس على الذكر ، ورأوا أنّه في ذلك المحلّ خير من اللغو .

وسمعت أحي أفضل الدين رحمه الله يقول : (إنّما كانت الشُّة في المشي مع الجبارة السكوت ؛ لأنّ الله تعالى تجلّى للمحاصرين بالقهر حتّى لا يستطيع المؤمن الكامل أن يطق ، فكان أمرهم بالسكوت من رحمة الله تعالى بهم ، وإنّ الله بالناس لرؤوف رحيم) انتهى .

فاعلم ذلك ، وتأمّل جميع ما قررته لك ؛ فإنّه نفيس لا تجده في كتاب .

[حكم التكبير للركوع]

ومن ذلك : اتفاق الأئمة على . أنَّ التكبير للركوع مشروع ، مع ما حكمي
عن سعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز أنَّهما قالا : لا يكثر إلا عند الافتتاح
فقط^(١) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه الأول : أنَّ التكبير مطلوب عند كلِّ قدوم على حضرة الله تعالى ،
ولا شك أنَّ حضرة الركوع حضرة قُربٍ من الله تعالى بالسبب لحضرة القيام ،
فكان المصلي قدم على حضرة جديدة له ؛ كحاله أول الصلاة .

وهذا خاصٌّ بالأصاغر من الناس ، أو الأكابر الذين يترقُّون في مقامات
القرب في كلِّ لحظة .

كما أنَّ قول سعيد وعمر . في حقِّ الأكابر الذين لا يترقُّون في مراتب
القُرب كما ذكرنا في مشهدهم ، أو الذين انتهوا إلى حدٍّ علموا أنَّ الحقَّ
تعالى لا يقبل الزيادة في ذاته ، فالذي لاح لهم من كبريائه أول افتتاحهم
الصلاة . . هو الذي ينتهي مشهدهم إليه آخر الصلاة ؛ فلكلِّ رجالٍ مشهدٌ ،
والله أعلم

(١) انظر «الاية شرح الهداية» (٢/٢١٩) ، و«حاشية العدوي على كفاية الطالب
الرباني» (١/٢٦٤) ، و«الأم» (٢/٢٥١) ، و«المعني» (١/٣٦٢) ، و«رحمة
الامة في اختلاف الأئمة» (ص ٤٠) .

[حكم الطمأنينة في الركوع والسجود]

ومن ذلك : قول الإمام أبي حنيفة : إن الطمأنينة في الركوع والسجود سنة لا واجبة^(١) ، مع قول الأئمة الثلاثة بوجوبها فيهما^(٢) .

فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .

ووجه الأول : عجز غالب الناس عن تحمُّل ما تجلِّي لقلوبهم في الركوع والسجود ، فلو أنَّ أحدهم اطمأنَّ فيه لا حرق .

ووجه الثاني . قدرة الأكابر على تحمُّل توالي عظمة الله تعالى على قلوبهم .

فالأول : راعى حال الضعفاء ، والثاني : راعى حال الأقوياء ، ولكلٍّ منهما رجالٌ .

[حكم التسبيح في الركوع والسجود]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنَّ التسبيح في الركوع والسجود سنة^(٣) ، مع قول أحمد : إنه واجب فيهما مرة واحدة ، وكذلك القول في

(١) انظر « البناية شرح الهداية » (٢٣١ / ٢) .

(٢) انظر « حاشية الدسوقي » (٢٤١ / ١) ، و « معني المحتاج » (٣٦٥ / ١) ، و « المعني »

(٣٦٠ / ١) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٤٠)

(٣) انظر « حاشية ابن عابد بن عابد » (٤٧٦ / ١) ، و « حاشية الصاوي على الشرح الصغير »

(٣٢٧ / ١) ، و « معني المحتاج » (٣٦٦ / ١)

التسبيح والدعاء بين السجدين إلا أن تركه عبثاً لا يبطل الصلاة^(١) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فارجع الأمر إلى مرتبتي الميران ووجه الأول : أن عظمة الله تعالى قد تحلّت للمصلي حال ركوعه وحال سجوده ، فحصل بهما كمال الخصوع لله تعالى ، فاستعنى المصلي بالعمل بالأركان والاعتقاد بالجان . . عن التسبيح باللسان .

وأيضاً : فإنهم قالوا . التسبيح من غير معصوم نجربح ؛ أي لأنه يقتضي توهم لحوق نقص في جناب الحق حتى طلب تزييه عنه ، وهذا خاص بالأكابر .

والثاني : خاص بالأصاغر الذين يطرقهم توهم لحوق نقص حتى يحتاجوا إلى صرفة ، وينزهوا الحق تعالى عنه وإن لم يكن ذلك مستقراً عندهم ، ومثل هؤلاء اللائق في حقهم الوجوب دفعاً لما توهموه ، بخلاف الأكابر يقول أحدهم : (سبحان الله) على سبيل التلاوة لأسماء الله ، لا دفعاً لما توهمه الأصاغر ، وقد يكون في الأكابر أيضاً جزء ضعيف يُتوهم كالأصاغر ؛ فلذلك كان التسبيح في حق هذا مستحباً لا واجباً ؛ لاستهلاك ذلك الجزء في تزييه الله تعالى ، وما خرج عن هذا الجزء سوى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام .

فإن قيل فما الحكمة في قول الراجح : (سبحان ربي العظيم) ، والساجد . (سبحان ربي الأعلى) سواء أكان من خواص الأمة أم من غيرهم ؟

(١) انظر الملح (١ / ٤٤٣ ، ٤٤٥) ، ودرحة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٤٠)

فالجواب : الحكمة في ذلك : أن في الركوع بقية نكثُر عبد الراكع تُخرجه عن كمال الخضوع لله تعالى ؛ فكأنه يقصد تزيهه من بقية تلك العظمة التي بقيت في نفسه وظاهره ؛ أي : إن العظمة لله وحده ، وليس لي منها نصيب ، بخلاف الساجد يقول : سبحان ربي الأعلى ؛ لأنه نزل نفسه إلى عاية الخضوع ؛ حتى إن العارف يتحيل نفسه في السجود تحت الأرض السفليات ، فاعلم ذلك .

[كيفية وضع اليدين في الركوع وعدد التسيبحات فيه]

ومن ذلك . اتفاق الأئمة على : وضع اليدين على الركبتين في الركوع ، وعلى أن التسيب ثلاث ، مع ما حكى عن ابن مسعود رضي الله عنه : أنه يجعلهما بين وركيه^(١) ، ومع ما حكى عن الثوري : أنه يسبح خمساً إذا كان إماماً ؛ ليتمكّن المأموم من قوله ذلك ثلاثاً^(٢)

فالأول في المسألة الأولى : مشدّد ، والثاني : مخفّف فيها .

والأول في المسألة الثانية : مخفّف ، والثاني : مشدّد .

ووجه المسألتين : ظاهر لا يحتاج إلى توجيه .

(١) كذا في السج التي بين يدي ، وفي « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٤٠) (ركبتيه) بدل (وركيه) ، وهو الأنسب للسياق ، والموافق لما في كتب المقهاء الواردة في الحاشية الآتية .

(٢) انظر « البناية شرح الهداية » (٢٢١ / ٢) ، و « حاشية الحرشي » (٢٧١ / ١) (٢٧٢) ، و « تحفة المحتاج » (٦٠ / ٢) ، وفي « المعني » (٣٥٩ / ١) (وذهب قوم من السلف إلى التطبيق ؛ وهو أن يجعل المصلي إحدى كفيه على الأخرى ، ثم يجعلها بين ركبتيه إذا ركع ، وهذا كان في أول الإسلام ، ثم سح)

[حكم الرفع من الركوع]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة بوجوب الرفع من الركوع والاعتدال^(١) ، مع قول أبي حنيفة بعدم وجوبه ، وأنه يجزئه أن يسحط من الركوع إلى السجود مع الكراهة^(٢) .

فالأول : مشدد خاص بالأصغر ، والثاني : مخفف خاص بالأكابر ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

وإيضاح ذلك أن العبد إذا وصل إلى محل القرب من الركوع والسجود بالسنة لِمَا قبله من القيام والركوع . . فأي فائدة لرجوعه إلى محل البعد والحجاب لو لا ضعفه عن تحمُّل ثقل التجلي ، ولو أنه قدر على توالي تحمُّل تجليات الحق تعالى على قلبه . . ما كان للرفع عن محل القرب فائدة ، حتى إن بعض الأئمة راعى حال الضعفاء ، فأبطل الصلاة إذا لم يطمئن في الركوع والاعتدال عن الركوع وعن السجود ؛ وذلك لأنَّ الضعيف لا يطيق تحمُّل طول المكث في حصرة القرب ، فرحمه الشارع بأمره بالرجوع إلى محل البعد الذي كان قبله رحمة به ؛ حتى يأخذ لقلبه راحة يقدر بها على تحمُّل ثقل تجلي السجود والركوع .

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول . (ما شرعت الظمأنينة

(١) انظر « حاشية الصادي على الشرح الصغير » (٢١٣/١) ، و« نهاية المحتاج » (٥٠٠/١) ، و« المبدع » (٢٢١/١)

(٢) انظر « لبابة شرح الهداية » (٢٣١/٢) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٤٠) .

والاعتدال في الركوع والسجود إلا للتنفيس عن الصعفاء من مشقة ثقل التجلي في الركوع والسجود ، حتى إن بعض الأئمة بالغ في الرحمة للأكابر الذين يقدر على توالي تجليات الحق تعالى ، وأمرهم بتطويل الاعتدال طلباً لكمال راحتهم فيه ، كما أن بعضهم بالغ في الرحمة كذلك للأكابر ، وأمرهم بعدم العظمائية في الاعتدال ؛ لما في الاعتدال من الحجاب بعد أن ذاقوا رفعة ، وتلذذوا بقربهم من حضرة الحق تعالى ، كما أن بعض الأئمة توسط في ذلك ، وقال : إنه يطول الاعتدال بقدر الذكر الوارد فيه ؛ فهم بين مخفف ومشدد ومتوسط بالنظر لمقامات الناس من الأكابر والأصاغر .

وسمعت سيدي عبد القادر الدشظوطي رحمه الله يقول : (لولا أن بعض العلماء قال بتطويل الاعتدال .. ما قدر الأصاغر إذا حضروا مع الله أن ينزل أحدهم إلى السجود من غير اعتدال ، فكان تطويله رحمة بهم ؛ ليستربحوا به من ثقل العظمة التي تجلت لهم حال الركوع والسجود ، فلولا الرفع بعد الركوع لما قدر أحد منهم على تحمّل ثقل العظمة التي تتجلى له في السجود الأول والثاني) انتهى .

وسمعت سيدي علياً الموصفي رحمه الله يقول (طول الاعتدال نعيم على الأصاغر ، وعذاب على الأكابر ، فكما أن المرید يضح من طول الركوع والسجود .. كذلك العارف يضح من طول الاعتدال ؛ فلذلك كان المرید يحرق إلى رفع رأسه من الركوع والسجود ، والعارف يحرق إلى نزوله إليهما ؛ لأن في الاعتدال رداً له إلى الحجاب ؛ وهو أشد العذاب على العارفين ، حتى كان الشبلي رحمه الله يقول : اللهم ؛ مهما عذبني شيء

فلا تعذبني بسدلي الحجاب عن شهودك .

وسمعت أخي أفضل الدين رحمه الله يقول : (طول الطمأينة في الركوع والسجود ، خاصٌّ بالأكابر ، وطول القيام والاعتدالين : خاصٌّ بالأصاغر ؛ فإنَّ الأصاغر إذا كان أحدهم قائماً كان في غاية الاستراحة ، والأكابر إذا كان أحدهم قائماً كان في غاية التعب ؛ ولذلك تورّمت أقدامهم من طول القيام عادة ، وإن كان ذلك لا يتفق بالإحساس بالتعب ، كما إذا غاب بلدة المشاهدة لربه عن نفسه ، فإنَّ السنة عنده تكون كلمحة باري ؛ لا يحسُّ فيها بتعب ، فافهم) .

وسمعت أيضاً يقول : ينبغي للمصلي إذا كان وحده ألا يركع حتى تتجلّى له عظمة الله تعالى ويمحز عن القيام ، فهناك يؤمر بالركوع ، وما دام يقدر على الوقوف فهو بالخيار ؛ إن شاء ركع ، وإن شاء طوّل القراءة ، ولكن موضوع الركوع ألا يعمل إلا عند تجلّي العظمة التي لا يطبق العبد القيام معها ، فما دام يطيقه فلا يسقي له الركوع .

قلت له : هذا حكم من يشاهد عظمة الله التي تتجلّى لقلبه ، فما حكم من كان عاجلاً عن ذلك في قيامه أو ركوعه أو سجوده ؟

فقال : مثل هذا طول الطمأينة والاعتدال في حقّه . . أفضل ، وهو رحمة به ، عكس من كان حاضراً مع ربه من الأصاغر ، وكان تعب مثل هذا في ركوعه كالإدمان لتحلّ ثقل العظمة التي تستقبله في السجود حين يكون أقرب ما يكون من حضرة ربه كما ورد^(١) .

(١) روى مسلم (٤٨٢) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه -

وربما استحصّر الساجد عظمة الله ، فابهتت أركانه ، فلم يستطع كمال الرفع ، وربما استحصّر بعض الأصاغر عظمة الله تعالى في الركوع أو السجود ، فكادت روحه تترق منه ، فيأدر إلى الرفع من الركوع أو السجود بسرعة من غير بقاء ، فيمثل هذا ريثما يُعذّر في عدم إتمامه الطمائية ، وهو في السجود أكثر عذراً كما جُرب .

ومن أراد الوصول إلى ذوق ذلك فليجمع حواشه في السجود ، وينفي الكون كله عن ذهنه بحيث ينسى كل شيء إلا الله تعالى ؛ فإنه يكاد يحترق وتندوب معاصله ، ولولا جلوسه للاستراحة لما استطاع النهوض إلى القيام . وقد كان صلى الله عليه وسلم يطوّل الاعتدال تارة ، ويحفّفه أخرى ؛ تشريعاً لضعفاء أمته وأقويائهم .

وفي الحديث : (كان صلى الله عليه وسلم تارة يطوّل الاعتدال عن السجود حتى تقول : قد نسي ، ويحفّفه تارة أخرى حتى كأنه جالس على الرضف)^(١) ؛ أي : الحجارة المحمّاة بالنار ، وكذلك ورد في جلسة الاستراحة . (أنه كان يسرع بها تارة ، ويتأثّر بها أخرى)^(٢) ؛ بحسب ثقل

وسلم قال : أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ؛ فأكثروا الدعاء .

(١) روى البخاري (٨٢١) ومسلم (٤٧٢) عن سيدنا أس بن مالك رضي الله عنه قال : (إني لا ألو أن أصلي بكم كما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بها) كان إذا رفع رأسه من الركوع قام حتى يقول القائل قد نسي ، وبين السجدين حتى يقول القائل قد نسي ، وروى الترمذي (٣٦٦) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جلس في الركعتين الأوليين كأنه على الرضف) .

(٢) انظر الحاشية السابقة .

ذلك التجلي الواقع في السجود ، تشريعاً للأقوياء وللضعفاء من أمته

فإن قلت . فهل الأولي للقوي على تحمّل العظمة الحاصلة له في السجود أن يترك جلسة الاستراحة لعدم الحاجة إليها ، أم يفعلها تأسياً بالشارع صلى الله عليه وسلم ؟

فالجواب : الأولي له . الجلوس للاستراحة ، فقد يكون لجلوس الاستراحة معنى آخر غير المعبر عن تحمّل العظمة الحاصلة للمعبّد في السجود ، ولا يقال إن مثله كالعيب في الصلاة بغير حاجة . انتهى
فإن قلت . فما تقولون في حديث . « لا صلاة لمن لم يحمّ صلته » في الصلاة^(١) ؟

فالجواب : أن معناه . لا صلاة له كاملة ؛ لأنه لا طاقة له بطول المكث في الركوع والسجود ، وهو حاصٌّ بالأصغر كما مرّ ، ولو أنه طوّل ذلك لرهقت روحه ، أو صجر وتقلّق ، فخرجت روحه من الحصرة ، وإذا خرجت من الحصرة فلا صلاة له أصلاً ، أو صلاته جدّاح^(٢) .

ووجه القول الأول . أن من خرجت روحه من شدّة الحصر والصيق . . صار وقوفه كالمكرّه على الصلاة بلا إيمان ولا بية ؛ فصلاته باطلة لا ثواب له فيها ولا سقوط

فإن احتجّ أحد علياً بحديث المسيء صلاته^(٣) .

(١) رواه ابن حبان (١٨٩١) عن سيدنا علي بن شيبان رضي الله عنه .

(٢) جدّاح أي : ناقصة . انظر : الناية شرح الهداية (٢١٢ / ٢) .

(٣) يقصد بالحديث الذي رواه البخاري (٧٥٧) ، ومسلم (٣٩٧) عن سيدنا أبي هريرة .

قلنا له . هذا لا ينافي ما قررناه ؛ لأننا قد قررنا أن طول الاعتدال خاص بالأصاغر ، وقد كان المصلي صلاته ؛ وهو خلاد بن رافع الرزقي . . من الأصاغر ؛ كما أشار إليه قولهم إنه مصلي صلاته ، ولم يكن من أكابر الصحابة ؛ لأن أكابر الصحابة لا يُسمَّى أحد منهم بالمصلي صلاته ، فكان أمره صلى الله عليه وسلم للمصلي صلاته بالطمأنينة ، ولمن فعل مثل فعله . رحمة به ؛ خوفاً عليه أن يشبه بالأكابر في عدم تطويل الاعتدال ، فتزهد روحه ، فيخرج عن حضرة ربه عز وجل ، ويقع في الشقاق بإطهاره القوة في التشبه بالأكابر .

فكانه صلى الله عليه وسلم قال له : ثم افعل ذلك في صلاتك كلها ما دمت لم تبلغ مقام الأكابر ، أو افعل ذلك من باب الكمال لا من باب الوجوب .

وقد علمت من جميع ما قررناه : أن الأئمة ما سوا قواعد أقوالهم إلا على مشاهد صحيحة ؛ تشريعاً للأمة وتبعاً للشارع صلى الله عليه وسلم ، وأن أصل الرفع من الركوع والسجود متفق عليه بين الأئمة ، وإنما اختلفوا في

رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل المسجد ، فدخل رجل مصلياً ، فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم ، فرد وقال : « ارجع فصل ؛ فإنك لم تصل » ، فارجع يصلي كما صلَّى ، ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : « ارجع فصل ؛ فإنك لم تصل » ثلاثاً ، فقال : « والذي بعثك بالحق ما أحسن صيرة ، فعلمني » فقال : « إذا قمت إلى الصلاة فكسر ، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ، ثم اركع حتى تطمئن راكعاً ، ثم ارفع حتى تعدل قائماً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً ، وافعل ذلك في صلاتك كلها » .

المبالغة في الرفع أو عدم المبالغة ؛ فالأكابر يقدرّون على توالي التجليات في الركوع والسجود ، والأصاغر لا يقدرّون على ذلك إلا بعد مبالغة في الرفع منهما .

وقد قدّمنا أنّ من وصل إلى محلّ القرب لا يؤمّر بالرجوع إلى محلّ الحجاب إلا لحكمة^(١) ؛ ولعلّها : عجز ذلك العبد عن تحمّل توالي تجليات الحقّ تعالى على قلبه في ركوعه وسجوده .

فإن قيل : فما الحكمة في ثنية السجود دون الركوع في غير صلاة الكسوف ؟

فالجواب : حكمته ثقل التجلي الواقع في السجود دون الركوع ؛ فلذلك أمر العبد بالرفع من السجود والرجوع إليه بعد اعتدال ؛ تنميساً له ورحمة به ؛ ليكمل الدعاء والاستغفار في السجود في حقّ نفسه وفي حقّ إخوانه ، وهذا الأمر في حقّ الأكابر والأصاغر على حدّ سواء .

فلو قدّر أنّ أحداً من الأكابر أعطاه الله تعالى قوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلّم . . فلا بدّ له من سجدتين يتنفس بينهما ، وإلا رما هلك .

وأما تكرّر الركوع في صلاة الكسوف فلِمَا فيه من ثقل التجلي وشهود الآيات ، فكانت العظمة المتجلية فيه كالعظمة المتجلية في السجود ، بل أعظم ؛ لِمَا ورد من تكرير الركوع فيه خمس مرات ، والحكمة في ذلك : تمهيد طريق الحصوع إلى شهود عظمة الله الواقعة للمكلف في غير وقوع الآيات ، فكان غاية تكرير الركوع خمس مرات مثلاً . أن يُردّد العبد إلى

(١) انظر (٧٨/٢) .

حالة خصومه في غير وقت الآيات ؛ إذ الآيات إنما كانت عطيمة ؛ لشدة غلبة المد وشروء قلبه عن حصرة التعظيم ، فتأمل .

وسمعت بعض العلماء يقول : إنما كان السجود مرتين في كل ركعة دون الركوع ؛ لأن السجدة الأولى كانت امتثالاً للأمر الإلهي لنا بالسجود ، والثانية شكراً لله تعالى على إقداره لنا على ذلك . انتهى

وقد بسطنا الكلام على أسرار الصلاة وغيرها في مجلد صخم ؛ سئبناه العتق المبين في بيان أسرار أحكام الدين ، ، والحمد لله رب العالمين .

[ما يقوله المصلّي عند الرفع من الركوع والاعتدال]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة . إن الإمام لا يزيد على قوله : (سمع الله لمن حمده) شيئاً ، ولا المأموم على قوله : (ربنا لك الحمد)^(١) ، مع قول مالك بالزيادة في حق المنفرد في إحدى الروايتين عنه^(٢) ، ومع قول الشافعي بالجمع بين الذكرين استحباباً للإمام والمأموم والمنفرد^(٣) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتتي الميزان .
ووجه الأول : أن الإمام واسطة بين المأمومين وبين ربهم ؛ فلا يعلمون

(١) انظر : العاية شرح الهداية ؛ (٢٩٨ / ١) ، و : المدونة الكبرى ؛ (١٦٧ / ١) ، ومذهب الحنابلة في المعتمد : الجمع بين (سمع الله لمن حمده) و (ربنا لك الحمد) إماماً أو مأموماً أو منفرداً . انظر : المدع ؛ (٣٩٧ / ١) ، و : المعني ؛ (٣٦٥ / ١)

(٢) انظر : حاشية الصاوي على الشرح الصغير ؛ (٣٢٧ / ١)

(٣) انظر : تحفة المحتاج ؛ (٦٣ / ٢) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ؛ (ص ٤٠)

قبول دعائهم وحمدهم إلا أنه ، فإذا قال : سمع الله لمن حمده فكأنه
يحبرهم عن الله تعالى أنه قبل حمدهم ، فأمرُوا أن يقولوا بأجمعهم : ربنا
ولك الحمد ؛ أي : على قبول حمدنا .

ويؤيده : حديث : « إذا قال الإمام : سمع الله لمن حمده .. فقولوا :
ربنا ولك الحمد » (١) .

ووجه الثاني : عدم الوقوف مع جعل الإمام واسطة بين المأمومين وبين
ربهم في تلبيحهم قول حمدهم ، بل كلُّ منهم كالإمام في ذلك ، فيقول
أحدهم : سمع الله لمن حمده ؛ إمّا من طريق الكشف والشهود القلبي ، وإمّا
من جهة الإيمان وحسن الظن بالله عز وجل ، وهذا ، خاصٌّ بالأكابر الذين
ارتفع حجابهم ، والأول : خاصٌّ بالأصاغر المحجوبين عن الله بإمامهم .

وسمعت سيدي علياً الخواصر رحمه الله تعالى يقول : (وجه مناسبة
قول المصلي : سمع الله لمن حمده عند الرفع من الركوع : كون الركوع أول
مرتبة للقرب ، فلما كان واقفاً في القراءة كان بعيداً عن حضرة علمه بكون
الحق تعالى قبل حمد عبده الذي هو معظم ذكر القيام ، فلما خضع في
الركوع قرب من حضرة السجود ، فسمع أو علم قبول الحق تعالى لحمد
عبده ، فأخبرهم بذلك بشرى لهم) انتهى

فعلِم : أن الأكابر ما هم متقيدون بالتبعية للإمام إلا في أفعال الصلاة
الطاهرة ؛ من ركوع وسجود وغيرهما ، وهم مع الله كما هو مع الله ،
فافهم .

(١) سبق تحريره (٢٦٩/١)

[حكم السجود على الأعضاء السبعة]

ومن ذلك : قول الإمام أبي حنيفة : المرض من أعضاء السجود السبعة . . الجبهة أو الأنف^(١) ، مع قول الشافعي بوجوب الجبهة قولاً واحداً ، وله في باقي الأعضاء قولان ؛ أظهرهما : الوجوب ، وهو المشهور من مذهب أحمد ، وأما الأنف فالأصح من مذهب الشافعي : استحبابه ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد^(٢) ، ومع قول مالك في رواية ابن القاسم عنه : إن الفرص تتعلق بالجبهة والأنف ، فإن أحل به أعاد في الوقت استحباباً ، وإن خرج الوقت لم يُعِدَّ^(٣) .

فالأول : مخفف من وجه ، والثاني : كذلك مخفف من وجه آخر ، والثالث : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي المبران .

ووجه الأول : أن المراد من العبد إظهار الخضوع بالرأس حتى يمس الأرض بوجهه الذي هو أشرف أعضائه ، سواء كان ذلك بالجبهة أو الأنف ، بل ربما كان الأنف عند بعضهم أولاً بالوضع ؛ من حيث إنه مأخوذ من الأنفة والكبرياء ، فإذا وضعه في الأرض فكأنه خرج عن الكبرياء التي عنده بين يدي الله تعالى ؛ إذ الحضرة الإلهية محرم دخولها على من فيه أدنى درجة من كبر ؛ فإنها هي الجنة الكبرى حقيقة ، وقد قال صلى الله عليه وسلم .

(١) انظر «البناية شرح الهداية» (٢/٢٣٨) .

(٢) انظر «نهاية المحتاج» (١/٥١١ ، ٥١٢) ، و«المبدع» (١/٤٠١) .

(٣) يقول العلامة الصوفي المالكي في «كفاية الطالب لرباني» (١/٢٦٧) . (والسجود

على الجبهة والأنف واجب ، فإن اقتصر على أحدهما صبه أقوال ، مشهورها : إن اقتصر على أنه لم يُجِرْه ويعيد أبداً ، وإن اقتصر على جهته أجزأه وأعاد في الوقت)

« لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر »^(١) ، فافهم .

ووجه قول الشافعي في جزمه بأن وضع الجبهة واجب جزماً دون الأنف :
أن الجبهة هي معظم أعضاء السجود ؛ كقوله : الحُجُّ عرفة ، والتوبة هي
الدم ، وأما الأنف فليس هو معظم خالص ، ولا لحم خالص ، فكان له
وجه إلى الوجوب ، ووجه إلى الاستحباب ، فأخذ مالك بالوجوب ، وغيره
من الشافعي وأحمد بالاستحباب .

ووجه من أوجب وضع جزء من الأعضاء السبعة . أن كمال الخصوع
لا يحصل إلا بجميعها ؛ ولذلك قال الشارع . « أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ
أَعْظَمَ »^(٢) ، وهو لا يؤمر في حق نفسه إلا بأعلى مراتب الكمال

[حكم السجود على كَوْرِ الْعِمَامَةِ^(٣)]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايتيه : إنه يجزئه
السجود على كَوْرِ عِمَامَتِهِ^(٤) ، مع قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى :
إنه لا يجزئه ذلك^(٥) .

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩١) عَنْ سَيِّدِنَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٨١٢) ، وَمُسْلِمٌ (٢٢٨ / ٤٩٠) عَنْ سَيِّدِنَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَاسٍ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا ، وَتَفَتَّه . « عَلَى الْجَبْهَةِ ، وَأَشَارَ بِيَدِهِ عَلَى أَنْفِهِ ، وَالْيَدَيْنِ ، وَالرَّكْبَتَيْنِ ،
وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ ، وَلَا تَكُنْتَ لِيَابِ وَالشَّعْرِ »

(٣) قَالَ فِي « الْمَصْبَاحِ الْمُبِيرِ » (كَوْر) : « كَرَّ الرَّجُلُ الْعِمَامَةَ كَوْرًا مِنْ مَاتٍ قَالَ . أَدَارَهَا
عَلَى رَأْسِهِ ، وَكُلُّ دَوْرٍ كَوْرٌ ؛ تَسْمِيَةً بِالْمَصْدَرِ ، وَالْجَمْعِ أَكْوَارٌ »

(٤) انْظُرْ « حَاشِيَةُ إِبْنِ عَسْدِينَ » (٥٠٠ / ١) ، وَ« حَاشِيَةُ الْحَرَشِيِّ » (٢٩١ / ١) ،
وَ« الْمَدْعُ » (٤٠٣ / ١) .

(٥) انْظُرْ « حَلْيَةُ الْعُلَمَاءِ » (١٢٢ / ٢) ، وَ« الْمَدْعُ » (٤٠٣ / ١) ، وَ« رَحْمَةُ الْأُمَةِ فِي »

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : وجود صورة الخضوع بالرأس والوجه .

ووجه الثاني : الأخذ بالاحتياط من أنه لا يجرى السجود في معظم

الأعضاء بحائل ، بخلاف اليدين والركبتين والقدمين يجرى عليها بالحائل ؛

لأن الخضوع بها لا فرق في إظهاره بين أن يكون بلا حائل أو بحائل ،

بخلاف الجبهة ؛ فإن وضعها على حائل من ملوس صاحبها . يؤذن بكبرياء

صاحبها بين يدي ربه ، وصاحب الكبر لا يدخل حضرة الله ، وإذا لم يدخل

فلا تصح صلاته ؛ فلذلك بطلت حين سجد ، وصح ما فعله منها قبل

السجود .

[حكم كشف اليدين في السجود]

ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في أصح القولين إنه

لا يجب كشف اليدين^(١) ، مع قول مالك والشافعي في أحد القولين : إنه

يجب^(٢)

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

اختلاف الأئمة (ص ٤٠) .

(١) انظر « العاية شرح الهداية » (٣٠٤ / ١) ، و « المجموع » (٤٠٥ / ٣) ، و « الإنصاف »

(٦٩ / ٢) .

(٢) انظر « المجموع » (٤٠٥ / ٣) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٤٠) ، و «

عقد الجواهر الثمينة في مله عالم المدينة » (١٠٤ / ١) (ولا يجب كشف

الكفين ، لكن يستحب) ، و انظر « التاج والإكبل » (٢١٨ / ٢)

ووجه الأول : ما قلناه في المسألة قلها من عدم الفرق في الحصوع
الظاهر باليدين بين أن يكون نحائلي أو بلا نحائلي .

ووجه الثاني : القياس على الجهة عند مَنْ أوجب كشفها .

[حكم الجلوس بين السجدين]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي وأحمد بوجوب الجلوس بين
السجدين^(١) ، مع قول الإمام أبي حنيفة : إنه سنة^(٢)

فالأول محمول على حال الضعفاء الذين لا يقدرّون على تحمّل توالي
تجليات السجود على قلوبهم ؛ فرحمهم الشارع بأمرهم بالجلوس بين
السجدين ؛ ليأخذوا لهم راحة من تعب السجود

والثاني محمول على حال الأكابر الذين يقدرّون على تحمّل ذلك ،
فكان طوله في حقهم غير واجب ؛ لعدم شدّة حاجتهم إليه ، فلو لم يوجب
الأئمة الاعتدال بين السجدين ربّما تكلف الأصاغر في طول السجود
ما لا يطيقون إذا تجلّت لهم عظمة الله تعالى ، فكان وجوب طول الجلوس
عليهم وجوب رحمة وشفقة ؛ يحتمل : ألا يعدّهم الله على تركه ،
ويحتمل : أن يعدّهم عليه كالتهريم الأصلي ؛ وذلك لأنّ العد إذا تكلف

(١) انظر حاشية الدسوقي (١/٢٤٠) ، و نهاية المحتاج (١/٥١٧) ، و المبدع (١/٤٠٦)

(٢) انظر الساية شرح الهدية (٢/٢٥٠) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٤٠ ، ٤١) .

شَطَطاً خرجت روحه من حضرة الله تعالى ، وذلك حرام في الصلاة بغير ضرورة ، وما كان سبباً للتحريم فهو حرام ، فافهم .

[حكمُ جلسة الاستراحة بعد السجدة الثانية ، وكيفية النهوض]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه لا تستحب جلسة الاستراحة ، بل يقوم من السجود ويهض معتمداً على يديه^(١) ، مع قول الشافعي : إنها سنة^(٢) ، ومع قول أبي حنيفة : إنه لا يعتمد بيديه على الأرض^(٣) .

فالأول : مشدد في حق الأصاغر الذين لم يتجمل لهم من عظمة الله تعالى ما لا يطيقونه ، ومخفف في حق الأكابر وفي حق من تجلّت لهم عظمة الله التي لا يطيقونها من الأصاغر .

ووجه من قال : يعتمد بيديه على الأرض حال النهوض : إظهار الضعف والخشية بين يدي ربه .

ووجه من قال : لا يضعهما على الأرض : إظهار الهمة والقوة تعظيماً لأوامر الله عز وجل ، ليخرج العبد من صفة الكسل

(١) انظر «العواكه الدواني» (١/١٨٤) ، و«الإنصاف» (٧١/٢)

(٢) انظر «تجمة المحتاج» (٧٧/٢) .

(٣) انظر «الباية شرح الهداية» (٢/٢٥٠) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٤١) .

[حكم التشهد الأول]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة باستحباب التشهد الأول^(١) ، مع قول أحمد بوجوبه^(٢) .

فالأول : في حق الأكابر ؛ لقدرتهم على تحمُّل ما وقع لهم من تجليات العظمة في سجود الركعة الثانية ، فكاد الجلوس في حقهم مستحباً ؛ لأنه محلُّ راحة على كلِّ حال ، وإنما شرعت التحية فيه ؛ لأنه كالإقبال الجديد على حصرة الحق بالنسبة لما كان في السجود من القرب المُفْرِط ؛ فكأنه برفع رأسه خرج مع أنه لم يخرج ، فهو في حق الأصاغر أكد من الأكابر ، بخلاف التشهد الأخير ؛ اتفق الأئمة على وجوبه ؛ لثقل التجلي فيه على الأكابر والأصاغر ؛ لأنَّ من خصائص تجليات الحق أن يكون آخرها أثقل من جميع ما مضى ، كما تقدَّم بسطه مراراً^(٣) .

وأما وجه مَنْ قال بوجوب التشهد الأول والجلوس له : فهو غلبة الشفقة والرحمة على الأئمة ؛ لاحتمال أن يتجلَّى لهم في سجودهم من العظمة ما لا يطيقونه ، فيكون إيجاب الجلوس عليهم إيجاب شفقة ، والله أعلم .

(١) انظر : الدخيرة (٢٢٥ / ٢) ، وروضة الطالبين (٢٢٣ / ١)

ومذهب الحنفية أن التشهد الأول والقعود له من واجبات الصلاة ، وانظر : حاشية ابن عابدين (٤٦٦ / ١) ، و البحر الرائق (٣١٨ / ١) ، وما هي العنق موافق للمثبت في رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٤١)

(٢) انظر : الإنصاف (١١٥ / ٢) .

(٣) انظر (٦٢ / ٢) .

[كيفية الجلوس للشهيد الأول والثاني]

ومن ذلك : قول الإمام الشافعي . إنَّ السنة في الجلوس للشهيد الأول الافتراش ، وللشَّهيد الثاني التورُّك^(١) ، مع قول أبي حنيفة بأنَّ الافتراش سنة في الشَّهيدَيْن معاً^(٢) ، ومع قول مالك بالتورُّك فيهما معاً^(٣)

فالأول : مفصل فيه تخفيف ، والثاني محفّف ، والثالث : مشدّد ؛ فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : الاتباع .

ووجه الثاني أنَّ الافتراش هو جلسة العبد بين يدي الله تعالى مطلقاً ، وإشارة إلى أنَّ السير إلى حضرة الله تعالى لم ينقطع حتى يتورَّك ، وكذلك وجه من يقول بالافتراش في الشَّهيدَيْن .

وأما وجه التورُّك في الأخير : فهو خاصٌّ بمن يشهد انقطاع سيره في الصلاة ، وقد جرَّبوا الافتراش فوجدوه أعون في توجُّه القلب إلى الله والحضور معه .

ووجه الثالث : أنَّ التورُّك يحصل به الراحة أكثر لكلِّ من حصل له تعب في سجوده ، فلكلِّ واحد وجه .

(١) انظر : تحفة المحتاج (٧٩ / ٢)

(٢) انظر : حاشية ابن عابدين (٥١٢ / ١) .

(٣) انظر : الإشراف على نكت مسائل الخلاف (٢٥٠ / ١) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٤١) .

[حكم الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير]

ومن ذلك : قول أبي حيفة ومالك بأن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير سنة^(١) ، مع قول الشافعي وأحمد في أشهر الروايتين : إنها فرض فيه تظل الصلاة بتركها^(٢)

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .
 ووجه الأول : أن موضوع الصلاة بالأصالة إنما هو لذكر الله تعالى وحده والمناجاة له بكلامه ، لكن لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الواسطة العظمى بين الحق تعالى في جميع الأحكام التي شرعها لنا وتعبدنا بها . . . كان من الأدب ألا ننساه من سؤال الله تعالى أن يصلي عليه كلما حضرنا معه تعالى ؛ فإنه لا يفارق الحضرة الإلهية أبداً .

فاستحباب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم : خاص بالأصغر ،
 ووجوبها : خاص بالأكابر .

وإيضاح ذلك : أن الأصغر ربما تجلّى الحق تعالى لقلوبهم ، فدهشوا بين جماله وجلاله ، واصطلموا عن شهود ما سواه^(٣) ، فلو أوجوا عليهم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم . لشق ذلك عليهم ، بخلاف

(١) انظر « البناية شرح الهداية » (٢٧٤ / ٢) ، و « حاشية المحرشي » (٢٨٨ / ١)

(٢) انظر « معي المحتاج » (٣٧٧ / ١) ، و « المدع » (٤٤٤ / ١) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٤١) .

(٣) اصطلموا : انقطعوا بالكلية ، من الاصطلام ؛ وهو القطع والاستتصال انظر « المعصباح المنير » (ص ١٧٠)

الأكابر الذين أقدرهم الله تعالى على تحمّل تجلياته في قلوبهم ،
 وقدروا على شهود الحلق مع شهود الحق تعالى ؛ فوُتِّهَ يجب عليهم
 الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ ليعطوا كلّ ذي حقّ حقّه ،
 فحال الأصاغر كحال عائشة رضي الله تعالى عنها لما أمر الله تعالى براءتها
 من السماء ، وقال لها أبوها - أبو بكر الصديق رضي الله عنه - . قومي إلى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فاشكري من فضله ، فقالت : والله ؛
 لا أقوم إليه ، ولا أحمد إلا الله تعالى . انتهى^(١) .

فكانت مصطليمة عن الحلق ؛ لما تجلّى لها من عظيم نعمة الله عليها
 ببراءتها من السماء ، ولو أنها كانت في مقام أبيها لسمعت لوالدها ، وقامت
 إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فشكرت فضله ؛ فإنّ الحقّ تعالى
 ما اعتنى بها هذا الاعتناء إلا إكراماً لنبيّه محمّد صلى الله عليه وسلم .

وقد ذكرنا في كتاب « الأجوبة عن العلماء » أنّ قول القاضي عياض في
 كتاب « الشفا » : (وشذّ الشافعي فقال بوجوب الصلاة على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في الصلاة)^(٢) . . ليس هو قدحاً في مقام الإمام
 الشافعي ، وإنّما هو إشارة إلى كماله رضي الله عنه في المقام ، وأنّه كان
 يقدر على شهود الحلق مع الحقّ تعالى ، لا يشعله شهود الحقّ تعالى عن
 الخلق ، ولا عكسه ، فأمر الناس بذلك على سبيل الوجوب إحساناً للفظ
 بهم ، وأنهم نالوا مقام الكمال

(١) رواه نحوه ابن حاري (٢٦٦١) ، ومسلم (٢٧٧٠) ، وفيه (ضالت لي أمي) بدو
 (وقال لها أبوها) .

(٢) انظر « الشفا » (ص ٥٤٧) .

كما أنَّ الإمام أبا حنيفة ومالكاً أخذوا بالاحتياط للأئمة ، فلم يوجبوا ذلك عليهم ؛ لاحتمال أن يقع لهم اصطلام عن شهود الحلق حال جلوسهم للتشهد ، فيشكُّ عليهم تكليفهم بمشاهدة غيره تعالى

فعلِم : أنَّ قول القاضي عياض : (وشذَّ الشافعي) ليس مراده بذلك صعب قوله كما يتبادر إلى الدهن ، وإنما مراده : أنَّه شذَّ عن مراعاة حال الأصاغر كما عليه الجمهور ، وراعى حال الأكابر ؛ قياماً بواجب حقِّ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذلك يؤيد ما حجج إليه القاضي عياض في « الشعاع » من تعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فإنَّ كتاب « الشعاع » كلُّه موضوع للتعظيم للأنبياء ، فكيف يُطرأ بالقاضي عياض أنه يريد بقوله : (وشذَّ الشافعي) الشذوذ الذي هو الصعب ؟! هذا أبعد من البعيد .

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول : (إنما أمر الشارع المصلي بالصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم في التشهد ؛ ليسبه الغافلين في جلوسهم بين يدي الله عز وجل على شهود نبيهم في تلك الحصرة ؛ فإنَّه لا يفارق حصرة الله أبداً ، فيخاطبونه بالسلام مشافهة) انتهى .

وقد سطنا الكلام عليه في الباب السادس من كتاب « طهارة الجسم والعزاد من سوء الظن بالله تعالى وبالعباد » ، فراجعه إن شئت ، والله أعلم .

[حكم السلام من الصلاة]

ومن ذلك : قول الإمام أبي حنيفة : إنَّ السلام من الصلاة ليس بركن فيها^(١) ، مع قول الأئمة الثلاثة : إنَّه ركن من أركان الصلاة^(٢) .

فالأول : مخفَّف ، والثاني : مشدَّد .

ووجه الأول : أنَّ السلام إنَّما هو خروج من الصلاة بعد تمامها ، فلم يكن يحصل بتركه خلل في هيئة الصلاة .

ووجه الثاني : أنَّ التحلُّل منها بالسلام واجب ؛ كية الدخول فيها ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : « افتتحوها التكبير ، وتحليلها التسليم »^(٣) ، فحروجه بلا تسليم مظل للصلاة ؛ لعدم التحلُّل ، فهو واجب ؛ كتحلُّل العبد من أعمال الحج .

فالأول : خاصُّ بالأكار الدين هم على صلاتهم دائمون ، فلا يخرجون من حصرة الله تعالى بقلوبهم ، فكان السلام من الصلاة في حقهم مستحاً لا واجباً ؛ لِمَا عساه يطرُقهم من الحروح من حصرة الله تعالى إذا تحلَّفت عنهم العاية الرباية .

والثاني : خاصُّ بغالب الناس الذين هم على صلاتهم يحافظون ، فيخرجون من حصرة الله ويدخلون ليلاً ونهاراً ، فافهم .

(١) انظر حاشية ابن عابدين (٤٦٨ / ١) .

(٢) انظر حاشية الدسوقي (٢٤١ ، ١) ، ودهاية المحتاج (٥٣٥ / ١) ، والإنصاف (١١٤ / ٢) ، ورحمة الأمة في احلاف الأئمة (ص ٤١)

(٣) سبق تخريجه (٣٨٢ / ١) .

[حكم الترتيب بين الشهادتين والصلاة على النبي ﷺ في التشهد]

ومن ذلك قول بعض أصحاب الشافعي بوجوب تقديم الشهادتين في التشهد على الصلاة على رسول صلى الله عليه وسلم ، مع قول بعضهم : إن ذلك ليس بواجب^(١) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف .

وروجه الأول أن ذكر الشهادتين من الإيمان ، والإيمان مرتبة التقدم على سائر العبادات التي من جملتها سؤال الله تعالى أن يصلي على رسوله صلى الله عليه وسلم

ومن حقق النظر وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب تقديم ذكر الشهادتين على الصلاة عليه والتسليم ؛ من حيث إن التحيات والشهادتين متعلقتان بربه عز وجل ، والصلاة والتسليم عليه متعلقتان به بالأصالة وإن لم يمارقهما ذكر اسم الله تعالى في نحو قوله : اللهم ؛ صل وسلم على محمد ، فافهم .

ووجه من قال لا يحب تقديم الشهادتين على الصلاة والتسليم على رسول الله صلى الله عليه وسلم - عدم ورود أمر بذلك من جهة الشارع ،

(١) يقول الشريبي في المحقق (٢٨٧/١) (لو قدم ركناً قولياً غير سلام ؛ كشهد على سجود ، أو قولياً على قولي ؛ كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على الشهد) بأنها لا تنطلي ، لكن لا يعتد بها قدمه ، بل يعيده ، وانظر نعمة المحتاج (٩٥/٢ ، ٩٦) .

وإنما جعلها في التشهد العلماء ، وقالوا : إن الله تعالى أمرنا بها ، وأزلى
أماكنها أن تكون في أواخر التشهد الأول أو الآخر .

وأصل دليل العلماء في جعلها في الصلاة : قول الصحابة : (قد
أمرنا الله تعالى بالصلاة عليك يا رسول الله ، فكيف نصلي عليك إذا نحن
صلياً عليك في صلاتنا ؟)^(١) ، فإن قولهم : (في صلاتنا) يحتمل : أن
يكون مرادهم : الصلاة ذات الركوع والسجود ، ويحتمل : أن يكون مرادهم
بدلك : صيغة الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنما لم
يجعلها العلماء في أول الصلاة ؛ لأن شكر الوسائط عادة لا يكون إلا بعد
شكر الله تعالى ، فالركعتان الأوليان كالشكر لله ، والصلاة على رسول الله
شكر له صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه هو المعلم لنا كيف نصلي ، فافهم .

[ما يحصل به التحلل من الصلاة]

ومن ذلك : قول الإمام مالك والشافعي : إن الواجب من التسليم : هو
التسليم الأول فقط على الإمام والمنعرد ، وزاد الشافعي : وعلى المأموم
أيضاً^(٢) ، مع قول أحمد : إن التسليمين واجبان^(٣) ، ومع قول

(١) رواه بحوه البحاري من طريقين مختلفين (٩٨٤٧) عن سيدنا أبي سعيد الخدري
رضي الله عنه ، و (٦٣٥٧) عن سيدنا كعب بن عُجرة رضي الله عنه ، وقد رواه بحوه
اليهقي في « السنن الكبرى » (١٤٦/٢) عن سيدنا أبي مسعود عتبة بن عامر رضي الله
عنه ، وفيه زيادة : (في صلاتنا)

(٢) انظر « البيان والتحصيل » (١٦٢/٢) ، و « حاشية الدرر » (٢٤٠/١ ، ٢٤٤) ،
و « حلية العلماء » (١٣٣/٢) .

(٣) انظر « المعني » (٣٩٦/١) .

أبي حنيفة : إنَّ الأولى سنة كالثانية^(١) ، ومع قول مالك : إنَّ الثانية لا تسرُّ للإمام ولا للمنفرد ، وأمَّا المأموم فيستحبُّ له أن يسلمَّ عند مالك ثلاث تسليمات ؛ ثنين عن يمينه وشماله ، والثالثة تلقاء وجهه ؛ يردُّ بها على إمامه^(٢) .

فالأول فيه تخفيف ، والثاني : مشدَّد ، والثالث : محقَّف ؛ كالقول في التسليمة الثانية للإمام والمنفرد عنده .

ووجه القول الأول أنَّ التحلُّل من الصلاة يحصل بالتسليمة الأولى فقط

ووجه الثاني أنه لا يحصل التحلُّل إلا بالتسليمتين ؛ لحديث : « وتحليلُها التسليمُ »^(٣) ، فشمل الأولى والثانية .

ووجه قول أبي حنيفة باستحباب التسليمين : كون صورة الصلاة قد تَمَّت بالشَّهْد ؛ فكان السلام كالاستئذان للخروج من حضرة الملك ، ومثل ذلك يكفي فيه الاستحباب ؛ كنية الخروج من الصلاة بعد السلام .

ووجه الثلاث تسليمات : ظاهرٌ ، والله أعلم^(٤) .

(١) التسليمتان عند الحنيفة واجبتان - نظر - تبين الحقائق : (١٢٥ / ١) ، ولعلَّ الإمام الشمراني رحمه الله تعالى يريد . حكَّم إصابة لفظ السلام عند الحنيفة ؛ حيث قال الكاساني في « مدائع الصنائع » (١٩٤ / ١) (إصابة لفظ السلام ليست بفرض عدا ، ولكنها واجبة ، ومن المشايخ من أطلق اسم السنة عليها)

(٢) انظر : مواهب الجليل (٢٢٥ / ٢) ، و « رحمة لأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٤١)

(٣) سبق تخريجه (٣٨٢ / ١) .

(٤) في هامش (أ) (بلغ قراءة على مؤلفه رضي الله عنه)

[حكم نية الخروج من الصلاة ، وما ينويه مع السلام]

ومن ذلك : نية الخروج من الصلاة ، قال مالك وأحمد بوجوبها^(١) ، وقال الشافعي في أرجح قوليه باستحائها^(٢) .

فالأول : مشدد في الأدب مع الله تعالى ، وهو خاص بالأكابر

والثاني : مخفف في الأدب ، وهو خاص بالأصاغر ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

قالوا : وتكون نية الخروج مع السلام عند مالك ؛ فبئ قال : وينوي الإمام بالسلام التحلل ، وأما المأموم فينوي بالأولى التحلل ، وبالثانية الرد على الإمام^(٣) ، وقال أبو حيفة : ينوي السلام على الخفطة ، وعلى من على يمينه ويساره^(٤) ، وقال الشافعي : ينوي المنفرد السلام على من على يمينه ويساره من ملائكة وإنس وجن ، وينوي الإمام بالأولى الخروج من الصلاة والسلام على المقتدين ، وينوي المأموم الرد عليه^(٥) ، وقال أحمد . ينوي الخروج من الصلاة ، ولا يضم إليه شيئاً آخر^(٦) .

ووجه هذه الأقوال كلها : طاهر لا يحتاج إلى توجيه إلا قول أحمد ؛

(١) انظر : حاشية الحرشي ، (٢٧٤ / ١) ، و المحي ، (٣٩٩ / ١) .

(٢) انظر : مغني المحتاج ، (٣٤٠ / ١) .

(٣) انظر : حاشية الحرشي ، (٢٧٤ / ١) .

(٤) انظر : النماة شرح الهداية ، (٣٢٠ / ١) .

(٥) انظر : روضة الطالبين ، (٢٦٨ / ١) .

(٦) انظر : المحي ، (٤٠٠ / ١) ، و رحمه الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٤١) .

فإنَّ وجهه : توحيد القصد في الأمور هروباً من التشريك في العبادة ؛ إذ قيل : إنَّ السلام من صلب الصلاة ، فافهم

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول : (وجه من قال بوجوب نية الخروج من الصلاة ، هو أنَّ المصلي كان في حصرة الله تعالى الخاصَّة ومعلومٌ : أنَّ من الأدب في حقِّ الأكابر استئذانهم عند الانصراف من حصرة الملوك إلى موضع آخر دون تلك الحصرة في الشرف ؛ استمالة لقلوب إخوانهم في تلك الحصرة ، وإعطاء للأدب مع الملوك حقَّه ، فتح الشرع في ذلك العرف ، وإن كان الحقُّ تعالى لا يتحيَّر في جهة مخصوصة عند العارفين ؛ فلذلك كان الاستئذان واجباً في حقِّ الأصاغر ، مستحباً في حقِّ الأكابر الذين يشهدون أنَّ الوجود كُلُّه حصرة الحقِّ جلَّ وعلا ، فهم لا يروُّن معارضة من حصرنه ولا خروجاً .

وأيضاً . فلو أنَّ ذلك كان واجباً لأمرنا الشارع به ولو في حديث واحد ، ولم يبلعنا التصريح بذلك في حديث ولا أثر ، إنَّما قاسه العلماء على ما ورد في السلام على القوم إذا أراد الإنسان القيام من مجلسهم ؛ يقول : « ليست الأولى بأحقَّ من الآخرة »^(١) ، أو من عموم حديث : « إنَّما الأعمال بالنيات »^(٢) ؛ إذ الحروح عمل ، لكن لا يحضن ما فيه ، فافهم .

ولمَّا سكَّت الشارع عن الأمر به فما بقي إلا أنَّه من أدب العبيد لا غير ، بل قال بعضهم : إنَّ ذلك لا يلحق بالمسذوبات الشرعية ؛ لأنَّ منصب الشارع

(١) رواه أبو داود (٥٢٠٨) ، والترمذي (٢٧٠٦) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه

(٢) سبق تفريجه (١٦٤ / ١) .

صلى الله عليه وسلم يجلس أن يساويه أحد في الشريعة . (

وأطال في ذلك ثم قال : (وتأمل إذا قام جليتك من مجلسك من غير استئذان لك ؛ كيف تجد في قلبك منه وحشة ؟ بخلاف ما إذا استأذنتك ؛ فإنك تجد في قلبك منه أساً ووداً ؛ لتعظيمه حضرتك عن أن يعارقها بغير إذن منك ، وما كان أدباً مع الخلق فهو مع الحق تعالى أولى .

وبما قرأناه يُعرف توجيه من قال من العلماء : إن المصلي ينصرف من الصلاة إلى صوب حاجته ، فإن لم تكن له حاجة فإلى أي جهة شاء ، ومن قال منهم : ينصرف عن يمينه ؛ فإن الأكابر يرون الوجود كله حضرة لله تعالى ؛ لا ترحيح لجهة على جهة إلا نص من الشارع .

وإنما قدّم العلماء صوب مقصد العبد في حاجته على اليمين ؛ لأن التيامن سنة يستحب الحضور فيه ، وإذا كانت حاجته في جهة وجهه أو يساره تصير نفسه تتارعه ، فلا يحصر في تلك الشئ ، وهذا نظير ما قالوه في استحباب تفرغ المصلي نفسه قبل الصلاة من كل ما يشغل قلبه ؛ من بول وغائط وأكل وشرب ونحو ذلك) انتهى .

وسمعت مرة أخرى يقول : (تحييرهم المصلي في الانصراف إلى أي جهة شاء : خاص بالأكابر ، وأمرهم له بالانصراف عن اليمين مع هذا المشهد ؛ خاص بالأكابر الذين يشهدون تخصيص حضرة الصلاة بعريد فصل ، فلا يتقل أحدهم عنها إلا لئما هو مفصول ، فيكون جهة اليمين تزيد على ذلك المفصول شرفاً ؛ فإن الشارع إذا رشح بقعة على بقعة في الفصل . . . قلّدناه في ذلك ، وسحنا حكم عقلياً ومشهدنا ؛ لكونه أعلم منا

بالأمور ؛ بقرينة ما ورد من الأمر بتقديم الرجل اليمنى إذا دخل المسجد ،
وبتقديم اليسرى إذا خرج منه ^(١) ، فافهم)

ومن هنا يتقدح لك أيضاً توجيه من قال من العلماء . إنه يندب للمصلي
أن ينتقل من موضع الفرض إذا تنقل ، وعكسه ، وإنه ما قال ذلك إلا من باب
العدل بين البقاع ؛ فإنها تتعاضد بما فعل على ظهرها من الخير في ذلك
النهار ، بل ورد . أن البقعة تتفاخر على أختها إذا مرَّ عليها ذاكر ، ونقول :
هل مرَّ بك ذاكر في هذا النهار مثلي ^(٢) .

وجه الترجيح في قول من قال . يتنقل للفضل من موضع فرضه ،
ولا عكس . كون حصرة حاجاة الله تعالى في الفرائض أشرف من حصرة
مباحاته في السواقل ؛ بدليل قوله تعالى في الحديث القدسي : « وما تقررت
إليّ المتقرنون بمثل أداء ما افترضت عليهم » ^(٣) ، فتبعت البقاع في الفضل
ما فعل فيها من فاضل ومفصول ؛ فرجع الأمر في هذه المسائل كلها إلى
مرتبتى الميزان ؛ تخفيف وتشديد .

فتأمل ما ذكرناه في هذا الباب ؛ فإنك لا تجد في كتاب ، وقد وجهنا

(١) من ذلك ما رواه البيهقي في « السنن الكبرى » (٤٤٢/٢) عن سيد أس بن مالك
رضي الله عنه أنه كان يقول (من السنة إذا دخلت المسجد أن تبدأ برجلك اليمنى ،
وإذا خرجت أن تبدأ برجلك اليسرى)

(٢) من ذلك ما رواه أبو نعيم في « حلية الأولياء » (١٤٧/٣) عن محمد بن المكدر
قال (لمسي أن الحليلين إذا أصبحا نادى أحدهما صاحبه ؛ يناديه باسمه يقول أي
فلان ؛ هل مرَّ بك اليوم ذاكره ؟ فيقول نعم ، فيقول لقد أقرَّ الله عليك ، نسك
ما مرَّ بي ذاكره عز وجل اليوم .)

(٣) رواه يمحود البخاري (٦٥٠٢) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه

أقوال العلماء فيه على مقام مرتبة الإسلام دون مقام مرتبة الإيمان والإحسان
والإيقان ؛ لعلوا مراقبي ذلك عن غلب الأوهام ، والحمد لله رب
العالمين^(١) .



(١) في (أ) . (بلغ علي السخاري قراءة على مؤلفه رضي الله عنه)

باب شروط الصلاة

[مسائل الإجماع في باب شروط الصلاة]

أجمعوا على . أنَّ ستر العورة عن العيون واجب في الصلاة وغيرها ،
وأنَّ شرط في صحَّة الصلاة ، وعلى . أنَّ الشُّرَّة من الرجل ليست بعورة ،
وعلى أنَّ الطهارة من الحدث والحس في الثوب والبدن والمكان .
واجبة ، وعلى . أنَّ استقبال القبلة شرط في صحَّة الصلاة إلا لعذر ؛ كشدة
القتال ، والتحام الحرب ، والتثقل على الراحلة في السفر الطويل ،
والمريض لا يجد من يوجهه للقبلة ، والمربوط على خشة ، وكالغريق
ونحو ذلك ، وعلى : أنَّه يجب عليه الاستقبال حال التكبير والتوجُّه^(١) .
وتقدَّم بقية ما أجمعوا عليه من الشروط أول الباب قبله ، فراجع^(٢) .
وأما مسائل الخلاف :

[عورة الرجل]

فمن ذلك . قول أبي حنيفة والشافعي ، وهو إحدى الروايتين عن مالك
وأحمد إنَّ عورة الرجل ما بين سُرَّتِه وركبته^(٣) ، مع الروايتين الأخرتين

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٤٣ ، ٤٤)

(٢) انظر (٢٨ / ٢) .

(٣) انظر : حاشية ابن عابدين ، (١ / ٤٠٤) ، ود نحة المحتاج ، (١١١ / ٢)

عن مالك وأحمد : إنها القُبْل والدُّبُر فقط^(١) .

فالأول : مشدّد خاصٌّ بأكابر الناس ؛ كالعلماء والأمراء ، والثاني :

مخفّف خاصٌّ بأراذل الناس ؛ كالتوائيّة وآحاد الفلاحين والتّراسير وغيرهم
ممن لا يستحي من كشف فخذ^(٢) ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

ومن ذلك : قول مالك والشافعي وأحمد : إنّ الرُّكبة من الرجل ليست

بعورة^(٣) ، مع قول أبي حنيفة وبعض أصحاب الشافعي : إنها عورة^(٤)

فالأول : مخفّف خاصٌّ بآحاد الناس من الأصاغر ، والثاني : مشدّد

خاصٌّ بأكابر الناس ؛ على وزن المسألة قلها

[عورة المرأة الحرّة]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى روايتيه : إنّ الحرّة كلّها

عورة إلا وجهها وكفيها^(٥) ، مع قول أبي حنيفة : إنها كلّها عورة كذلك إلا وجهها

(١) انظر : عيون المسائل ، (ص ١٢١) ، والإيضاح ، (٤٤٩ / ١) ، ورحمة الأئمة في
اختلاف الأئمة ، (ص ٤٣)

(٢) التوائيّة الملاحون في البحر انظر : لسان العرب ، (ن و ت) ، وسبق بيان معنى
التّراسير (٥١٧ / ١)

(٣) انظر : حاشية الحرشي ، (٢٤٦ / ١) ، والإيضاح ، (٤٤٩ / ١)

(٤) انظر : الباية شرح لهداية ، (١٢٢ / ٢) ، والمجموع ، (١٧٣ / ٣) ، ورحمة الأئمة
في اختلاف الأئمة ، (ص ٤٣) .

(٥) انظر : حاشية الحرشي ، (٢٤٧ / ١) ، ورحمة المحتاج ، (١١٢ / ٢) ، ودمع
(٣٢٠ / ١)

وكمبها وقدميها^(١) ، ومع الرواية الأخرى عن أحمد إلا وجهها خاصة^(٢)

فالأول فيه تشديد عليها في الستر ، والثاني : مخفف ، والثالث مشدد ؛ فارجع الأمر إلى مرتتي الميران .

ووجه الأول : الاتباع .

ووجه الثاني : التوسعة عليها بإخراج القدمين من وجوب الستر .

ووجه الثالث : أن الوجه هو المحل الأعظم للفتنة .

والسر في وجوب كشف الوجه وغيره مما ذكر في الصلاة ، وعدم مراعاة الشارع توقع نظر الناظرين إلى محاسن النساء . كون الكشف المذكور مذكراً للعارفين بالله عز وجل ، وبأنه ما أمر المرأة بذلك إلا ليقيم الحجة على من يدعي الحياء منه والأدب معه من الناس ، ويمقت من ينظر إلى حرمة في حصرته ، فتصير أمته تنظر بقلبها إلى مشاهدة جلاله وجماله ، وذلك العاسق يسارق النظر إليها ، ولا يراعي نظر الله تعالى إليه ؛ فإن صاحب الأدب أول ما يرمق المرأة وهي مكشوفة الوجه - على خلاف عاداتها - . ينته لمراقبة من هي في حصرته ، فالحرّة بين يدي الله عز وجل في الصلاة كولد اللبوة في حجرها ، والله المثل الأعلى .

فهذا هو السر في كشف المرأة وجهها في الصلاة وفي الإحرام بحج أو عمرة ، كما تقدّمت الإشارة إليه في الباب قبله^(٣)

(١) انظر البحر الرائق (١ / ٢٨٤)

(٢) انظر المدع (١ / ٣٦٠) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٤٣)

(٣) انظر (٢ / ٣١)

[عورة الأمة]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي : إنَّ عورة الأمة في الصلاة ما بين سُرَّتْها وركبتها كالرجل^(١) ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد ، والرواية الأخرى . أنَّ عورتها القُلُّ والدُّبُر فقط^(٢) ، مع قول أبي حنيفة : إنَّ عورتها كمورة الرجل ، وتريد عليه بأنَّ جميع ظهرها وبطنها عورة^(٣) ، ومع قول بعض الشافعية : إنَّ الأمة كلُّها عورة إلا مواضع التقلب منها ؛ وهي الرأس والساعدان والساق^(٤) .

فالأول : فيه تحفيف ، والثاني : محفَّف جداً ، والثالث : فيه تشديد ، وكذلك ما بعده .

ووجه الأول : العمل بما كان عليه السلف الصالح من عدم الشهوة إلى نظر الإمام خارج الصلاة فصلاً عن الصلاة ، فكانت العورة راجعة إلى ما يسوؤها هي كشمه فقط ؛ وذلك ما بين السرة والركبة عند بعضهن ، والقبل والدبر عند بعضهن ، وما عدا مواضع التقلب عند بعضهن الآخر ، فافهم .

(١) انظر « العواكك الدواني » (١٣٠ / ١) ، و« نهاية المحتاج » (٧ / ٢) .

(٢) انظر « الإنصاف » (٤٤٩ / ١) ، (٤٥٠) .

(٣) انظر « البياضة شرح الهداية » (١٣٢ / ٢) .

(٤) انظر « المجموع » (١٧٣ / ٣) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٤٣) .

[حكم الصلاة بانكشاف العورة فيها]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة . إنه لو انكشف من الثَّوَاتين قدر الدرهم لم تبطل الصلاة ، وإن كان أكثر من ذلك بطلت ، وفي رواية عنه : إذا انكشف من الفخذ أقل من الربع لم تبطل الصلاة^(١) ، مع قول الشافعي : تبطل بانكشاف القليل والكثير^(٢) ، ومع قول أحمد : إن كان يسيراً لم يضر ، وإن كان كثيراً بطلت ، ومرجع اليسر والكثير : العرف^(٣) ، وقال مالك : إن كان قادراً ذاكرًا ، وصلّى مكشوف العورة . . بطلت صلاته^(٤) .

فالأول : مخفّف ، والثاني : مشدّد ، والثالث : فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : القياس على الجاسة التي يُعفى عنها في البدن ؛ بجامع أنّ كلاّ منهما يجب اجتنباه .

ووجه الثاني : القياس على تخريق الخفّ ؛ فإنه يضرّ ولو يسيراً .

ووجه الثالث : حديث : « رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ »^(٥) ، مع حديث : « إِذَا أَمَرْتُمْ بِأَمْرٍ فَأَتَوْا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ »^(٦) ، وما لم يقدر العبد عليه لا يقدح في صحّة ما فعله ؛ بدليل صحّة صلاة العريان .

(١) انظر : الاختيار (٤٦/١) ، و التجرّد (٥٩٩/٢)

(٢) انظر : حبة العلماء (٦٢/٢) ، و المجموع (١٧٢/٣)

(٣) انظر : الإنصاف (٤٥٦/١) .

(٤) انظر : الفواكه البواسي (١٢٩/١) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٤٣)

(٥) رواه بنحوه ابن ماجة (٢٠٤٥) عن سليمان عبد الله بن عباس رضي الله عنهما

(٦) سبق تحريجه (٨٦/١)

[حكم ستر المنكبين]

وأوجب أحمد ستر المنكبين في المريضة ، وفي النافلة روايتان^(١) .
فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ، ونوجه ذلك : طاهر .

[حكم مَنْ لم يجد ثوباً يستر عورته في الصلاة]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي : إذا لم يجد المصلي ثوباً لرمه أن يصلي قائماً ، ويركع ويسجد ، وصلاته صحيحة^(٢) ، وقال أبو حنيفة : هو مخير إن شاء يصلي جالساً ، وإن شاء صلى قائماً^(٣) ، وقال أحمد : يصلي قائماً ، ويومئ بالركوع والسجود^(٤) .

فالأول : مشدد ، والثاني : فيه تخفيف من حيث جوار الجلوس ، والثالث : فيه تخفيف من جهة الإيماء .

ودليل الأول : الاتباع ؛ لحديث : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم »^(٥) ، مع قاعدة : (الميسور لا يسقط بالمعسور)^(٦)

(١) انظر « الإنصاف » (١ / ٤٥٤ ، ٤٥٥) .

(٢) انظر « التاج والإكليل » (٢ / ١٨٥) ، و « الأمل » (٢ / ٢٠٤) .

(٣) انظر « العناية شرح الهداية » (١ / ٢٦٤) .

(٤) انظر « كشف القناع » (١ / ٢٧٢) ، و « رحمة الأئمة في اختلاف الأئمة » (ص ٤٣) .

(٥) سبق تحريجه (١ / ٨٦) .

(٦) سبق تحريجها (١ / ٥٨٥) .

ووجه الثاني : أن ذلك راجع إلى قوة حياة المصلّي وقلة حياته من

الباس

وكذلك الثالث : حاصل بشديد الحياء

وهذا كله رحمة من الله للعبيد ، فافهم

[حكم الطهارة من النجاسة في الصلاة]

ومن ذلك : قول أبي حيفة والشامي وأحمد : إنَّ الطهارة عن الحجر
في الثوب والبدن والمكان . . شرط في صحة الصلاة^(١) ، مع قول مالك في
أصح رواياته : إنه إن صلى عالماً بها . . لم تصحّ صلاته ، أو جاهلاً أو
ناسياً . . صحّت ، والرواية الثانية عنه . الصحة مطلقاً وإن كان عالماً
عامداً ، والثالثة : البطلان مطلقاً^(٢) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان .

ووجه الأول : الأخذ بالاحتياط .

ووجه الثاني : العذر بالجهل والسيان .

ووجه الرواية الثانية عن مالك : علة مراعاة القلب دون الجوارح
الظاهرة .

(١) انظر « السبابة شرح الهداية » (١١٨ / ٢) ، و« البدع » (٩٠ / ٢) ، و« الإنصاف »
(٤٨٣ / ١)

(٢) انظر « حاشية الحرشي » (٢٣٧ / ١) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة »
(ص ٤٣)

كما يؤيده : حبر مسلم مرفوعاً : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَنْظُرُ إِلَى صُورِكُمْ وَأَجْسَامِكُمْ ، وَلَكِنْ يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ »^(١) انتهى

فقال صاحب هذا القول : إِنَّ شَيْئاً لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِ فَالْأَمْرُ فِيهِ سَهْلٌ ، بخلاف القلب ، وَلَا يَرُدُّ عَلَى ذَلِكَ خَيْرُ الشَّيْخِينَ مَرْفُوعاً : « إِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَدَعِيَ الصَّلَاةَ ، وَإِذَا أَدْبَرَتْ فَاعْغَلِي عَنِ الدَّمِ وَصَلِّي »^(٢) ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ : « دَعِيَ الصَّلَاةَ » . . . قَدْ لَا يَكُونُ لِأَجْلِ الدَّمِ ، وَإِنَّمَا هُوَ لَعَلَّةٌ أُخْرَى فِي الْحَيْضِ ؛ لِأَنَّ عَايَةَ دَمِ الْحَائِضِ أَنْ يَكُونَ كَسَلَسِ الْبَوْلُ ؛ فَتَغْسِلُ الدَّمِ عَنْهَا وَتَصَلِّي كُلَّمَا دَخَلَ وَقْتُ الصَّلَاةِ

وقد أورد بعضُ الشافعية على مالك وجوب اجتناب النجاسة خارج الصلاة بهذا الحديث ، وقال : فإذا وجب اجتنابها في غير الصلاة ففي الصلاة أولى ، وجعل العلة هي التصُّحُّ بالدم .

ومما يؤيد قول مالك أيضاً : حديث : « لَا يَقْرَأُ الْجَسْتُ وَلَا الْحَائِضُ شَيْئاً مِنَ الْقُرْآنِ »^(٣) ، فإنه جمع الحائض مع الجنب ، والجنب أمر مقدَّر على البدن ، وكذلك الحيض .

ومما يؤيده أيضاً : إجماع الأئمة على الطهارة من الحدث كما مرَّ^(٤) ، دون الطهارة عن النجس ، ومسامحة بعضهم في مقدار الدرهم من الدم دون

(١) صحيح مسلم (٢٥٦٤/٣٤) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه

(٢) سبق تحريجه (٦٠٧/١) .

(٣) سبق تحريجه (٥٦٧/١) .

(٤) انظر (٥١٣/١) .

مقدار العدسة من البدن إذا لم يصبها الماء .

ومما يؤيد ذلك أيضاً : عدم ورود النصريح من الشارع بعدم قبول الصلاة مع النجس كما ورد في الحديث^(١) : كقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ »^(٢) ، فافهم

[حكم الصلاة خلف الجُنُب]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي : إنَّ من صلَّى خلف جنبٍ غيرَ عالمٍ بذلك ولا إمامه . . فصلاته صحيحة^(٣) ، مع قول الإمام أبي حنيفة : إنَّ صلاته باطلة^(٤) .

فالأول . مخفَّف ، والثاني : مشدَّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أنَّ الله تعالى لا يؤاخذ العبد إلا بما علم .

ووجه الثاني : الأخذ بالاحتياط والسعي في براءة الذمَّة من غير كبير مشقَّة .

(١) كذا في (أ ، ج) ، وفي سائر النسخ (الحديث) بدل (الحدث)

(٢) رواه البخاري (١٣٥) ، ومسلم (٢٢٥) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه

(٣) انظر : الكافي في فقه أهل المدينة (٢١٢/١) ، و«تحفة المحتاج» (٢٩١/٢)

(٤) انظر : «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٤٤) ومحلُّ البطلان ووجوب الإعادة

عند الحنيفة إذا ظهر حدثُ إمامٍ ؛ أي شهادة الشهود بأنَّه أحدث وصلَّى قبل أن

يتوضَّأ ، أو بإخباره عن نفسه وكان عدلاً انظر : حاشية ابن عابدin (٥٩١/١)

[حكم مَنْ سبقه الحدثُ في الصلاة]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي في الجديد وأحمد : إنَّ مَنْ سبقه الحدث بطلت صلاته^(١) ، مع قول أبي حنيفة والشافعي في القديم : إنَّهُ يَبْنِي عَلَى صَلَاتِهِ بَعْدَ الطَّهَارَةِ^(٢) ، ومع قول الثوري : إِنْ كَانَ حَدَثُهُ رِعَافًا أَوْ قَيْئًا . . بَنَى ، وَإِنْ كَانَ رِيحًا أَوْ ضَحْكَ . . أَعَادَ^(٣) .

فالأول . مشدّد ، والثاني : محفّف ، والثالث . فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : الأخذ بالاحتياط ، ولا التفات لسبق الحدث ؛ لحديث : « لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ »^(٤) ، فشمل ذلك الحدث الواقع قبل دخوله في الصلاة ، والواقع في أثنائها

ووجه الثاني : الفرق بين الواقع قبلها والواقع في أثنائها ، ويقول : ما وقع قبل الحدث فهو صحيح ، فكان حكم ذلك كحكم صلاتين ؛ فلا تبطل إحداهما بالحدث في الأخرى .

(١) انظر «الإشراف على نكت مسائل الخلاف» (١/٢٦٤) ، و«معي المحتاج» (١/٤٠٠) ، و«الإنصاف» (٢/٣٢) .

(٢) انظر «الاحتيار» (١/٦٣) ، و«حلية العلماء» (٢/١٥١) .

(٣) انظر «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٤٤) .

(٤) سبق تحريجه (٢/١١٤) .

[حكم غلبة الظن بدخول الوقت]

ومن ذلك : اتفاق الأئمة الثلاثة على . أنَّ غلبة الظن في دخول وقت الصلاة تكفي في الوجوب^(١) ، مع قول مالك : إنه لا تكفي غلبة الظن ، وإنما يشترط العلم بدخوله^(٢) .

فالأول : مخفّف ، والثاني : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه الأول : أنَّ الظن قريب من العلم ، فيكفي ذلك في الإذن الخاص في الوقوف بين يدي الله تعالى .

ووجه الثاني : تعظيم أمر الدخول إلى حضرة الله تعالى ، وأنه يتعيّن العلم بالإذن ؛ فإن الظن قد يحطى .

فالأول : خاص بالأصاغر ، والثاني : خاص بالأكابر أصحاب السطر في العواقب .

وقد سمع بعض الفقهاء أداً في غير الوقت ، فوقف للصلاة ، فما كان إلا ذاب .

[حكم صلاة مَنْ بان له خطأ اجتهد في القبلة]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه إذا صلى بالاجتهاد إلى جهة ، ثم

(١) انظر : حاشية ابن عابدين (١ / ٣٧٠) ، وروضة الطالبين (١ / ٢٧٠) ،
والمبضع (١ / ٣٠٩) .

(٢) انظر : الدحيرة (٢ / ٨٠) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٤٤)

بان الخطأ ؛ إنه لا إعادة عليه^(١) ، مع قول الشافعي في أرجح قوله إنه يقتضي إن خرج الوقت ، أو يعيد إن كان الوقت باقياً^(٢) .

فالأول : محقق ، والثاني مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتتي العبران .
والأول : حاصراً بالعموم ، والثاني : حاصراً بالأكابر أهل الاحتياط لديهم ؛ وقد بُسب إلى تقصير في تعاطيه ما يظلم قلبه حتى حُجِبَ عن رؤية الكعبة ، ولم يعرف جهتها .

[حكم من تكلم في صلاته ناسياً أو جاهلاً]

ومن ذلك : اتفاق الأئمة الثلاثة على : أنه لا تنطل صلاة من تكلم ناسياً ، أو جاهلاً بالتحريم ، أو سبق لسانه ولم يُبطل^(٣) ، مع قول أبي حنيفة : إنها تبطل بالكلام ناسياً إلا بالسلام^(٤) .

وأما إن طال الكلام : فالأصح عند الشافعي الطلار^(٥) ، وقال مالك : إن كان لمصلحة الصلاة ؛ كإعلام الإمام بسهوه إذا لم يتبه إلا بالكلام فلا

(١) انظر « تبيين الحقائق » (١٠١/١) ، و« حاشية الصاوي على الشرح الصغير » (٢٩٦/١) ، و« الإيضاح » (١٧/٢) .

(٢) انظر « البان » (١٤٤/٢) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٤٤) .

(٣) انظر « المدونة الكبرى » (١٩٤/١) ، و« نعمة المحتاج » (١٤٠/٢) ، و« المغني » (٣٦/٢) .

(٤) انظر « الناية شرح الهدية » (٤٠٤/٢) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٤٤) .

(٥) انظر « نعمة المحتاج » (١٤٠/٢) .

تَظِلُّ^(١) ، وقال الأوزاعي : إن كان فيه مصلحة ؛ كإرشاد ضالٍّ وتحذير
ضالٍّ . . لا تَظِلُّ^(٢) .

فالأول من المسألة الأولى : محفٌ ، والثاني منها : مشدّد .

والأول من المسألة الثانية : مشدّد ، والثاني : فيه تخفيف ، والثالث :
محفٌ ؛ مرجع الأمر في المسألتين إلى مرتبتي المبران .

ووجه الأول في المسألة الأولى . العذر بالنسيان والجهل وسبق اللسان
كما في نطائره .

ووجه الثاني منها : عدم قول العذر ؛ من حيث إنّ الصلاة فيها أعمال
مدكّرة بالصلاة ، وأمّا الجهل فإنّه غير معذور به كذلك ؛ لتقصيره بشرك تعلّم
الواجب عليه من أمر دينه ؛ فلذلك لم يُعذّر

وأمّا وجه البطلان فيما إذا طال الكلام : فظاهر .

وأمّا وجه كلام مالك . فهو لكون ذلك الكلام لمصلحة الصلاة .

وأمّا وجه كلام الأوزاعي . فلحرمة المؤمن ، ووجوب تكليهما دفع كلّ
ما يحصل به الضرر له ، وقواعد الشريعة تشهد بتقديم مثل ذلك على مراعاة
بطلان الصلاة عند من يرى بطلانها بذلك ، وفي الحديث : « كلّ معروف
صلاة »^(٣) انتهى ؛ وذلك لأنّ صاحبه في ذلك تحت أمر الحقّ تعالى ، فما
خرج بذلك عن الصلاة ولو في الاسم ، فافهم .

(١) انظر : « حيون المسائل » (ص ١٢٥) .

(٢) انظر : « رحمة الأئمة في اختلاف الأئمة » (ص ٤٤) .

(٣) رواه البخاري (٦٠٢١) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، ورواه مسلم =

[حكم من أكل أو شرب في صلاته]

ومن ذلك : اتفاق الأئمة على بطلان الصلاة بالأكل إلا ناسياً ، وعلى بطلانها كذلك بالشرب إلا عند أحمد في النافلة^(١)

فالأول في الشرب : مشدد ، والثاني : مخفف

ووجه الأول في الأكل والشرب . شدة اللذة الحاصلة للإنسان بالأكل والشرب ، فيريد العبد يجمع بين لذة الأكل والشرب وبين مناجاة الله تعالى على المراقبة والحضور معه فلا يقدر ، فلما تعارض عند المصلي ذلك حرم العلماء الأكل والشرب في الصلاة ، وأمره بأن يأكل ويشرب قبل الدخول في الصلاة ؛ حتى لا يبقى له التمتع إلى غير ربه في صلاته .

ووجه رواية أحمد في الشرب في النافلة . كون العبد فيها أمير نفسه ؛ إن شاء خرح منها ، وإن شاء دام عليها حتى يسلم منها .

وأيضاً : فإن الله تعالى أوجب على الأكابر عدم الالتفات بقلوبهم إلى غير ما هم فيه في العريضة ، وأنزل على قلوبهم برز الرضا ، فردت نار نفوسهم ، فلم يحتاجوا إلى ما يطفئ تلك النار ، ولا هنكدا الأمر في النافلة ؛ فإن الروح تكاد ترهق من شدة العطش ؛ فذلك سوغ

(١٠٠٥) عن سيدنا حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما ، كلاهما يلغظ ؛ كل معروف صدقة ؛ وهو الموافق لما في (هـ) .

(١) انظر ؛ حاشية اس عابدين (١ / ٦٢٣) ، و ؛ حاشية الحرشي (١ / ٣١١) ، و ؛ روضة الطالبين (١ / ٢٩٦) ، و ؛ المعني (٢ / ٤٦) ، و ؛ رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٤٤) .

الحد بالشرب فيها ، كما يعرف ذلك من صلى الصلاة الحقيقية ، فافهم .

وقد كان سعيد بن جبير رضي الله عنه يشرب في النافلة ، وكان طاووس يقول : (لا بأس بشرب الماء في النافلة)^(١) .

[حكم من نابه شيء في صلاته]

ومن ذلك قول الشافعي : إن من نابه شيء في صلاته سح إن كان ذكراً ، وصفتق إن كانت امرأة^(٢) ، مع قول مالك . إنهما يسبّحان جميعاً^(٣) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

والأول : محمول على المرأة التي يُحاف من صوتها الفتنة .

والثاني : محمول على من لا يُحاف من صوتها ذلك ، مع حمله على أنه لم يلعه الحديث أيضاً^(٤) ، والمقصود من ذلك كله : التنبيه ؛ فإذا حصل بالتسبيح من المرأة كان أولى ؛ لأنه ذكر لله على كل حال بخلاف التصفيق ، فافهم .

(١) حلية العلماء (١٥٨/٢) .

(٢) وهو مذهب الحنابلة انظر المعنى المحتاج (٤١٦/١) ، وهو المعنى (١٥/٢) .

(٣) انظر مواهب الجليل (٣١٠/٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٤٤) .

(٤) مراده الحديث الذي رواه البخاري (١٦٠٣) ، ومسلم (٤٢٢) عن سينا أبي هريرة رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « تسبيح للرجال ، والتصفيق للنساء » ، وفي رواية لمسلم زيادة : « في الصلاة » .

[حكم ما لو أفهم تسبيح المصلّي تحذيراً أو إذناً ونحوهما]

ومن ذلك : قول الأئمة إنّه إذا أفهم التسبيح تحذيراً أو إذناً لا تطل الصلاة^(١) ، مع قول أبي حنيفة بأنها تطل إلا أن يقصد تنبيه الإمام ، أو دفع المارّين يديه^(٢) .

فالأول : مخفّف ، والثاني : فيه تشديد ، فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .

ووجه الأول - وهو حاص بالأصاغر - أن ذلك لا يقدر في كمال الصلاة ، لِمَا فيه من المصلحة .

ووجه الثاني أن الصلاة موضوعها الاشتغال بالله وحده ، فذكر غيره - ولو بقلبه - يطلها ، وهذا خاص بالأكابر

[حكم البكاء من خشية الله في الصلاة]

ومن ذلك : البكاء من خشية الله تعالى ؛ مبطل عند بعضهم ، غير مبطل عند قوم آخرين^(٣) .

(١) انظر : التاج والإكيل ، (٣١٠ / ٢) ، وحلب العلماء ، (١٥٥ / ٢) ، و المدع ، (٤٣٤ / ١)

(٢) انظر : الساية شرح الهدية ، (٤٣٤ / ٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٤٤)

(٣) ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة إلى صحّة صلاة من بكى فيها خشوعاً إن علمه البكاء ، وذهب الشافعية إلى بطلان الصلاة إن ظهر بالبكاء حرمان فأكثروا ولو كان نكازة لحرف =

ووجه الأول : أنه كان الواجب على العبد أن يسلك طريق الرياضة حتى يصير يبكي بقلبه دون عينيه ، ويسمع مواعظ القرآن كلها ، فلا يظهر عليه بكاء .
 ووجه الثاني : كون البكاء من خشية الله يجمع القلب على الله ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم ردّ السلام في الصلاة]

ومن ذلك : قول الأئمة الأربعة : إنه يستحب ردّ السلام بالإشارة من المصلي إذا سلم عليه أحد^(١) ، مع قول الثوري وعطاء : إنه يردّ بعد فراغه ، وقال ابن المسيّب والحسن : يردّ لفظاً^(٢) .

فالأول : مشدّد في ردّ السلام بالإشارة في الصلاة ، والثاني مخفّف فيه ، والثالث : مشدّد في الردّ في الصلاة لفظاً .

ووجه الأول : حصول المقصود من السلام بالإشارة ؛ وهو الأمان من شره

الآخره انظر السابعة شرح الهدية (٢٤٨/٢) ، ودالمواكبه الدواهي (٢٢٩/١) ، وحاشية الصاري (٢٥٣/١) ، ودمعى المحتاج (١١٢/١) ، ودالمصفي (٣٧/٢) .

(١) ذهب الحمويه إلى كراهته ، وبمالكية إلى وجوبه ، وبشافعية إلى استحبابه ، وتعددت الروايات عند الحنابلة في ذلك . انظر حاشية ابن عديين (٦١٦/١) ، ودالمهبة المحتاج (٤٦/٢) ، ودلأنصاف (١١٠/٢) ، وقال ابن عبد البر في التمهيد (١٠٩/٢١) : « وأجمع العلماء على أن من سلم عليه وهو يصلي لا يردّ كلاماً ، وكذلك أجمعوا على : أن من ردّ إشارة أجراً ، ولا شيء عليه »

(٢) انظر رحمة الأمام في اختلاف الأئمة (ص ٤٤-٤٥)

ووجه الثاني . مراعاة الإقبال على الحق تعالى في الصلاة دون خلقه ،
مع أنه يحصل المقصود بالرد بعد السلام .

ووجه الثالث . خوف حصول صري إذا لم يرد باللفظ ، وهو حاصل بس
يرد على المتغلب ؛ كالجهلة من الولاية ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة المبرر

[حكم الصلاة إذا مر شيء بين يدي المصلي]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة . إنه لا تبطل الصلاة بمرور حيوان بين
يدي المصلي ولو كان حائضاً أو حماراً أو كلباً أسود^(١) ، مع قول أحمد :
يقطع الصلاة الكلب الأسود ، وفي قلب من الحمار والمرأة شيء^(٢) ، ومن
قال بالطلان عند مرور ما ذكر : ابن عباس وأنس بن مالك وابن
المسيب^(٣) .

فالأول : محتم ، والثاني : فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة
الحيزان .

ووجه الأول : قوله عليه الصلاة والسلام آخر أمره : لا يقطع الصلاة
مرور شيء^(٤) ، وهو خاص بالأكابر الذين لا يحجبهم عن مشاهدة الحق

(١) انظر «البناء شرح الهداية» (٢/٤٢٢) ، و«الدخيرة» (٢/١٥٩) ، و«نحفة
المحتاج» (٢/١٦٠) .

(٢) انظر «الإنصاف» (٢/١٠٦) .

(٣) انظر «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٤٥) ، وفيه (والحسن) بدل (وابن
المسيب) .

(٤) رواه أبو داود (٧١٩) عن مسد أبي سعيد الخدري رضي الله عنه

تعالى في قلوبهم شيء ، ولا يشعل قلوبهم عنه .

ووجه الثاني : كون ذلك يحجب ويشعل عن مشاهدة ما تجلّي لعين المصلي وقلبه من ملاطفات الحق تعالى ، فهو خاص بالأصغر .

قالوا : والحكمة في قطع الصلاة بالحصار والمرأة والكلب الأسود : كون الشيطان لا يفارقهم كما هو مشاهد بين أهل الكشف ، والشيطان لا يمر بأحد من الأمة إلا ويمسّه منه طبع يقطع مشاهدته للحق ، وإذا قطع مشاهدته قطع صلاته ؛ أي : صلة شهوده ، وإنما لم يقطع مثل ذلك شهوة الأكابر ؛ لتمكّنهم وشدة معرفتهم بالله ، فلا يظنون من جميع المخلوقات إلا إلى السر القائم بهم ، وذلك من أمر الله لا خارج عنه ، فافهم .

[حكم محاذاة المرأة للرجل في الصلاة]

ومن ذلك قول مالك والشافعي : يجوز للرجل أن يصلي وإلى جانبه امرأة^(١) ، مع قول أبي حنيفة بطلان صلاته بذلك^(٢) .

(١) انظر : المواكح الدواني ، (١ / ٢١١) ، و : البيان ، (٢ / ٤٣٠)

(٢) وشروط ذلك عند الحنفية أن تكون المرأة المحاذية مشتهة ؛ بأن تكون ست مسيح أو نسع ، والأصح أن العبرة أن تكون ضخمة تستحل الجماع ، ويشتد أبصاراً . أن تكون المرأة عاقبة ، وألا يكون بينهما حائل ، وأن يكون في حالة صلاة كاملة ذات ركوع وسجود ؛ فيخرج صلاة الجبارة ، وأن تكون المحاذاة في ركن كامل ، وأن يسوي إمامتها وهي معه قد اقتدت به من أول صلاته

وحد المحاذاة أن يكون عضو منها يحدادي عضواً من الرجل ؛ لأنهم شرطوا المحاذاة مطلقاً ، فيتناول كل الأعضاء أو بعضها ، ولهذه الشروط تفصيلات يطول ذكرها ، وانظر : الباية شرح الهداية ، (٢ / ٣٤٧) .

فالأول : محصّ حاصل بالأكابر الذين لا يشعلهم عن الله شاعل ،
والثاني : مشدّد حاصل بالأصاعر ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

وإيضاح الأول : شهود الأكابر وحة الكمال الباطن في المرأة الذي منه
جعل الحقّ تعالى نفسه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك
ظهيراً ؛ أي : معياً لمحمد صلى الله عليه وسلم على عائشة وحفصة ، ومنه
استدعت المرأة أيضاً أعظم ملوك الدنيا لهيئة السجود لها حال الوقاع ، ومنه
كان أقوى الملائكة وأشدّهم من كان مخدوقاً من أمّاس النساء ، ومنه قدّرت
المرأة على إخفاء ما في نفسها من محبة الوقاع عن الرجل ، مع أنّ شهوتها
أعظم من شهوة الرجال سبعم ضعفاً ، وغير ذلك من الأسرار .

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول : (من تأمل في قوله
تعالى : ﴿ وَإِنْ تَطَهَّرَ عَلَيْهِ... ﴾ إلى آخر الآية [التحریم ٤٤] . علم أنّ محمّداً
صلى الله عليه وسلم أكمل الحق في مقام العبودية على الإطلاق ؛ ولذلك
انتصر الحقّ تعالى له هذا الانتصار العظيم ، ولو أنّه كان عنده رائحة من
الدعوى والقوة في نفسه . لكان وكله إلى نفسه بعض الوكول جزاءً وفاقاً ،
وأكثر من ذلك لا يُقال) انتهى .

وأما وجه قول أبي حنيفة فهو لأجل ظهور نقصها ، والميل إليها
بالطبع ، وهو خاصّ بالأصاعر ، وللأكابر العمل به أيضاً ؛ للجزء الذي فيهم
يشهد نقص المرأة ، ويميل إليها بالشهوة .

فرحم الله الأئمة ؛ ما كان أدقّ مداركهم التي خفيت على بعض
المقلّدين ! فافهم .

[حكم قتل الحية والعقرب في الصلاة]

ومن ذلك : اتفاق الأئمة على : أنه لا يكره قتل الحية والعقرب في الصلاة^(١) ، مع قول النحوي بكراهة ذلك^(٢) .

فالأول : محقق حاصل بالأصغر الذين يخافون غير الله في حضرة الله ، وكلام النحوي خاص بالأكابر الذين يكرمون عدو الله في حضرة الله تعظيماً له ، مع عيبهم عن شهود أمره لهم بذلك ، ومثل ذلك البرغوث والقملة ، فيصبر عن قتل ما ذكر حتى يمرغ من الصلاة ، فكل مجتهد مشهد .

[حكم الصلاة بالمواضع المنهي عن الصلاة فيها]

ومن ذلك : قول الإمام أبي حنيفة والشافعي بصحة الصلاة في المواضع المنهي عن الصلاة فيها مع الكراهة ، وه قال مالك إلا في المقبرة المنشوطة ؛ فإن كانت غير منشوطة كرهت وأجزأت^(٣) ، مع قول أحمد : إنها تبطل على الإطلاق^(٤) .

(١) انظر حاشية ابن عابدين (١/٦٥١) ، وه البان والتحصيل (٢/١١٢) ، وه المجموع (٤/٣٧) ، وه الصمد (١/٤٣٠)

(٢) انظر حلية العلماء (٢/١٥٨) ، وه رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٤٥)

(٣) انظر حاشية ابن عابدين (١/٣٧٩ ، ٣٨٠) ، وه حكاية الإمام الشافعي عن الإمام مالك هو مذهب الإمام الشافعي ؛ فالإمام مالك يقول بصحة الصلاة في المقبرة دارة أو عمرة ، منشوطة أو غيرها ، ويؤيد ذلك ما في «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٤٥) ، ونظر حاشية الحرشي (١/٢٢٥) ، وه حاشية الدسوقي (١/١٨٨) ، وه معي المحتاج (١/٤٢٥) .

(٤) انظر المعني (٢/٥١) .

فالأول : محقق ، والثاني : فيه تشديد ، والثالث : مثبّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أنَّ مكان الصلاة خارج عن أفعال الصلاة ؛ فهو كالمجاور لا المخالط ؛ كمن صلّى ورجانه كافر أو حمر أو ميسر أو غير ذلك ممّا سمّاه الله تعالى رجساً .

ووجه قول أحمد : إجلال حضرة الله تعالى أن يتأخيه العبد في مثل المقبرة والمجزرة والحمام والمزبلة وقارعة الطريق وأعطان الإبل ؛ فإنّ الله تعالى راعى تطهير حضرته من مثل ذلك ، ونهى أن يحاطه العبد فيه ، وأمرنا بلبس الثياب الطاهرة الطيبة الرائحة إجلالاً لحضرته

ولذلك صلّى الأكابر من الأولياء - كسيدي عبد القادر الجيلي ، وسيدي علي بن وفا ، والشيخ محمد الحنفي ، والشيخ مدين ، والشيخ أبي الحسن البكري ، وولده سيدي محمد - على المَضْرَبَات النعيسة المَحْرَة بالعود والبُذّ والعبر والكافور ؛ تعظيماً لحضرة ربّهم^(١) .

ولكن جمهور العلماء والصالحين عني محبتهم للصلاة على الأرض أو الحصى ونحو ذلك ممّا لا رية فيه ؛ خوفاً على أتاعهم أن يشعروهم على ذلك مع جهلهم بمقاصدهم ، فيُحَجِّبُوا بالعجب والكر عن ربهم ؛ فيُكْتَبَ أحد هؤلاء الأشياء من الأئمة المضلّين .

(١) المَضْرَبَات جمع مَضْرَبَة ؛ وهي البساط وسجود . انظر : المصاحح المير (مررب)

وَيُحْمَلُ حَالُ سَيِّدِي عِنْدَ الْقَادِرِ وَمَنْ تَعَبَهُ عَلِيٌّ ، أَنَّهُ كَانَ لَهُمْ حَالٌ يَحْمُونَ
بِهِ مَرِيدَهُمْ أَنْ يَتَّبِعَهُمْ عَلِيٌّ ذَلِكَ .

وَأَمَّا وَجْهُ كِرَاهَةِ الصَّلَاةِ فَوْقَ طَهْرِ الْكَعْبَةِ ، فَلَا يُدَكَّرُ إِلَّا مَشَاهِدَةً ، فَافْهَمِ
ذَلِكَ .

وإِيَّاكَ وَالْمَادِرَةَ إِلَى الْإِنْكَارِ عَلَيَّ مِنْ يُفَرِّشُ لَهُ مُصَرَّبَةً فِي مِثْلِ جَامِعِ
الْأَرْهَرِ أَوْ الْحَرَمِ وَغَيْرَهُمَا لِيُصَلِّيَ عَلَيْهَا ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَادَا خَلْقَهُمْ لِلزَّيْنَةِ
وَالْمَجَالِسَةِ ، وَطَهَّرَ قُلُوبَهُمْ مِنَ الشَّوَانِبِ ، وَرَجَّالًا خَلَقَهُمْ لِلذَّلِّ
وَالْإِنْكَسَارِ ، وَتَحَلَّى لَهُمْ بِالْهَيْئَةِ لِمَحَقِّ نَفْسِهِمْ ، حَتَّى صَارُوا لَا يَرْفَعُونَ
لَهُمْ رَأْسًا ، وَعَلَامَتُهُمْ مِثْلُ رِقَابِهِمْ عَلَيَّ أَكْتَافِهِمْ ، وَنَظَرُهُمْ دَائِمًا إِلَى
صُدُورِهِمْ ، فَاعْلَمْ ذَلِكَ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيَّ سَيِّدِنَا
مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ .



باب سجود السهو

[مسائل الإجماع في باب سجود السهو]

اجمع الأئمة كلهم على : أن سجود السهو في الصلاة مشروع ، وعلى : أن من سها في صلاته جبر ذلك بسجود السهو .

واتفق الأئمة الأربعة على : أن المأموم إذا سها حلف الإمام لا يسجد للسهو ، وعلى : أنه إذا سها الإمام لحق المأموم سهوه .

هذه مسائل الإجماع^(١) .

وأما ما اختلف الأئمة فيه .

[حكم سجود السهو]

فمن ذلك : قول الإمام أحمد والكرخي من الحنفية : إن سجود السهو واجب^(٢) ، مع قول مالك : إنه يجب في القصص ، ويسن في الريادة^(٣) ، ومع قول أبي حنيفة في رواية والشافعي : إنه مستنون على الإطلاق^(٤)

(١) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٤٥ ، ٤٧)

(٢) انظر « بدائع الصائغ » (١ / ١٦٣) ، ود الممي (٥ / ٢)

(٣) انظر « الإشراف على نكت مسائل الخلاف » (١ / ٢٧٦)

(٤) انظر « النان » (٢ / ٣٤٥) ، والصحيح من مذهب الحنيفة أن سجود السهو واجب .

فالأول : مشدّد خاصٌّ بأكابر الأولياء ، والثاني : فيه تشديد ،
والثالث : محفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : تعظيم حضرة الحقّ جلّ وعلا عن السهو فيها عمّا أمر به ،
سواء كان ذلك من جهة الاشتغال بالأكوان ، أو من جهة ما تجلّي له من
عظيم الهيبة والجلال .

أمّا من جهة الاشتغال بالأكوان فظاهرٌ ، وأمّا من جهة ما تجلّي له من
جلال ربه وعظمته . . فلتقصيره في الرياضة والمجاهدة عن الوصول إلى مقام
الكمال ، فيصير يقدر على تحمّل ذلك التجلّي ، ويعرف ما يفعل
وما يترك ، ولا تحجبه مشاهدة ربه عمّا يفعل ، ولا عكسه ؛ كما كان عليه
الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ؛ ولذلك قال صلى الله عليه وسلم : « إنما
أنسى لئسني بي »^(١) ، فأحبر أنّه وصل إلى مقام لا يقع له فيه سهو
ولا سيار ، ونعمه على ذلك الأكابر من الصحابة والتابعين ، حتى ورد عن
عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنّه كان يقول : (إني لأدخل في الصلاة ،
فأجهر الحيش وأرثه وأنا في الصلاة)^(٢) ، ومن قال : إنه ذكر ذلك من باب
إظهار الصعف والنقص فقد أحلّ بمقام هذا الإمام الأعظم .

فعلّم : أنّ من سها عمّا يفعل من صلاته ؛ لعظيم ما تجلّي له من
عظمة الله . . فهو كامل بالنظر إلى المقام الذي تحته ممّن سها باشتغاله

= انظر : الهداية شرح الداية (٧٤ / ١) ، ولا بدائع الصانع (١٦٣ / ١)

(١) سبق تحريجه (٣٨٣ / ١) .

(٢) أورد البحاري نحوه تعليقاً (٦٧ / ٢)

بالأكران ، ناقص بالظر إلى المقام الذي فوقه كما قررناه ، فافهم ؛ فإن ذلك نفيس ، ولعلك لم تسمعه من أحد قبلي .

وأما وجه قول مالك فهو ظاهر في النقص جبراً للحلل الواقع ؛ لتصعد صلاته كاملة في ذلك اليوم ، وأما في الزيادة فلقوعها كاملة ؛ فكان السجود لها غير واجب .

ووجه قول أبي حنيفة والشافعي : أن السهو في عامة المؤمنين معفورٌ ، فيكفيه الاستغفار أو السجدتان للسهو إن شاء .

وقد كان عبد الله بن عباس وجماعة يسجدون عقيب كل فريضة للسهو ، وإن لم يقع منهم حلل في ترك شيء من السنن الظاهرة ، ويقولون : (صلاة أمثالنا لا تسلم من الخلل) ، نقله الحكيم الترمذي في كتابه : « نوارد الأصول » (١) .

ونظير ذلك . قول عطاء : (إنه لا نافلة لأمثالنا ، وإسا هي جوابرٌ للحلل ؛ فإن النوافل لا تكون إلا لمن كملت فرائضه ؛ كالآسياء) انتهى .

واتفقوا على : أنه إذا ترك سجود السهو سهواً لم تبطل صلاته إلا في رواية عن أحمد (٢) .

(١) ذكر هذا المعنى في « نوارد الأصول » (١٧٨ / ٧) من غير نسبة

(٢) « نظر » البحر الرائق (٩٩ / ٢) ، و « الفواكه الدواني » (٢١٨ / ١) ، و « المجموع »

(٦٨ / ٤) ، و « مسار السبل » (١٠٣ / ١) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة »

(ص ٤٥)

[موضع سجود السهو]

ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة في رواية . إن موضع سجود السهو قبل السلام ، وهو الأرجح من قولي الشافعي^(١) ، مع قول مالك . إنه إن كان عن نقصان فهو قبل السلام ، وإن كان عن زيادة فبعده ، وإن اجتمع على المصلي سهوان ؛ أحدهما نقص ، والآخر زيادة . . فموضعه عنده قبل السلام^(٢) ، وأما أحمد فقال : هو قبل السلام إلا أن يسلم من النقصان في صلاته ساهياً ، أو شك في عدد الركعات ، فني على غالب فهمه ؛ فإنه يسجد بعد السلام^(٣)

فالأول : محتمف على الساهي يجعل سجوده قبل السلام ؛ لكون نيته لم تزلزل للخروج كما يقع للمصلي بعد سلامه ، والثاني : فيه تخفيف ، وكذلك ما بعده ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول وما وافقه : الاتباع مع عدم إدخال نافلة في الفريضة قبل السلام .

ووجه قول مالك . ظاهر ، وكذلك أحمد ، فكان فعل سجود السهو بعد السلام أشبه بالوافل التي بعد الفريضة في الجبر .

(١) المعتمد عند الحنفية أنه بعد التسليمة الأولى انظر البحر الرائق (١٠٠ / ٢) ،

ود حاشية ابن عابدين (٧٨ / ٢) ، والمعني المحتاج (٤٣٩ / ١) .

(٢) انظر عيون المسائل (ص ١٢٨) .

(٣) انظر المعني (١٨٠ / ٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٤٥) .

[حكم من شك في عدد الركعات]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي ، وأبي حنيفة في المنفرد : إن من شك في عدد الركعات أخذ بالأقل وبنى على البقين ، وعن أبي حنيفة في الإمام روايتان ؛ إحداهما : يسي على غلبة الظن ، وقال أحمد : إن حصل منه الشك مرة بطلت صلاته ، وإن كان الشك يعتاده ويتكرر منه بنى على غالب ظنه بحكم التحري ، فإن لم يقع له ظن بنى على الأقل^(١) ، وقال الحسن البصري : يأخذ بالأكثر ، ويسجد للسهو ، وقال الأوراعي متى شك في صلاته بطلت^(٢) .

فالأول : أخذ بالاحتياط ، والثاني : مفصل ، والثالث : مخفف ، والرابع : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

فالاتق بالأكابر : السناء على الأقل ، والاتق بالعوام : الأخذ بالأكثر ؛ لغلبة رهوق نفوسهم من حصرة الله عز وجل ، فلو أخذوا بالأقل لحصل لهم

(١) انظر « حاشية الدسوقي » (٢٥٥/١) ، و« نهاية المطلب في دراية المذهب » (٢٣٦/٢) ، ويبدو أن هناك سهواً في العبارة هنا ؛ فانصوب أن ما حكاه عن الإمام أبي حنيفة هو مدعب الإمام أحمد ، وما حكاه عن الإمام أحمد هو مدعب الإمام أبي حنيفة ؛ فكش المدهيب و« أضحة الدلالة » في ذلك ، كما أن الفصالح الشاشي من الشافعية قد صرح بذلك في « حلية العلماء » (١٦٢/٢) ، وانظر « نيس الحقائق » (١٩٩/١) ، و« معاد أولي النهى » (٥٢٦/١) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٤٦) .

(٢) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٤٦)

الملل ، وصارت صلاتهم كصلاة المكره ، وتلك لا ثواب فيها ، واللاتق
بأكابر الأكابر : البطلان ، فافهم .

[حكم من ترك التشهد الأول ساهياً فذكره]

ومن ذلك : قول الإمام الشافعي : إن من ترك التشهد الأول فذكره بعد
انتصابه . . لم يعد له ، أو قل له عاد وسجد للسهو إن بلغ حدَّ الركع^(١) ،
مع قول أحمد : إنه إن ذكره بعد أن انتصب قائماً ولم يقرأ . . فهو مخير ،
والأولن ألا يرجع^(٢) ، ومع قول السخمي : يرجع ما لم يشرع في القراءة ،
ومع قول الحسن . يرجع ما لم يركع ، ومع قول مالك : إنه إن فارقت ألبت
الأرض لا يرجع^(٣) .

فالأول وما بعده فيه تخفيف ، وقول مالك : فيه تشديد من حيث عدم
الرجوع ، وتخفيف من حيث الرجوع إلى التشهد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان .

ووجه الأول أن جلوس التشهد الأول إنما شرع للاستراحة من تعب
الحضور مع الله تعالى في السجود ، فحيثما قام منتصباً فما بقي للرجوع
للمجلوس فائدة ، لا سيما وقد وقف بين يدي الله تعالى قائماً .

ووجه قول السخمي . أن رجوعه ليستريح ويتأهب لخطاب الحق تعالى

(١) انظر : معي المحتاج (١ / ٤٣٣) .

(٢) انظر : الإصناف (٢ / ١٤٤) .

(٣) انظر : حاشية الصاوي على الشرح الصغير (١ / ٣٩٥) ، ورحمة الأمة في اختلاف
الأئمة (ص ٤٦) .

في القيام . . أولي من خطابه مع العنور وارتحاء الأعضاء

ووجه قول الحسن : إظهار الصعف وتدارك الغفلة والسهو في ترك
مأموره .

ووجه قول مالك . أن معارفته للأرض - ولو سهواً - تدل على قوته على
تحمل مناجاة الله تعالى في القيام ، مع أن محل الجلوس الأصلي إنما هو
بعد انقضاء وطيفة العبودية ؛ وذلك في الجلوس الأخير ، فما من الشارع
الأول إلا تنعيساً للصعفاء الذين لا يقدرُونَ على تأدية الرباعية أو الثلاثية بلا
جلوس في وسطها .

فإن قال قائل : فلم كان الجلوس للتشهد الأخير فرصاً دون الأول مع أن
كلّ منهما بعد سجدة ؟

فالجواب : أن التشهد الأخير إنما كان الجلوس له واجباً . زيادة رحمة
بالمصلي من حيث إن تجلي الحق تعالى في السجود الأخير أشد من تجليه
في السجود الذي قبل التشهد الأول ، وذلك من خصائص تحليات الحق
تعالى كما مرّ بسطه في (صفة الصلاة) فافهم^(١)

[حكم من قام إلى ركعة خامسة سهواً]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إن من قام إلى خامسة سهواً ، ثم
تذكر . . فإنه يجلس ؛ فإن كان لم يجلس في الرابعة للتشهد . تشهد
في الخامسة وسجد للسهو ، وإن كان قد تشهد فيها . . سجد للسهو

(١) انظر (٩٢ / ٢)

وسلم^(١) ، مع قول أبي حيفة في رواية . إنه إن ذكر قبل أن يسجد في الخامسة . . رجع إلى الجلوس ، فإن ذكر بعد ما سجد فيها سجدة ١ فإن كان قد قعد في الرابعة قدر التشهد . . بطل فرضه وصار الجميع بطلاً^(٢) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فراجع الأمر إلى مرتبتي المبران .

[حكم من صلى المغرب أربعاً ساهياً]

ومن ذلك . اتفاق الأئمة على : أن من صلى المغرب أربعاً ساهياً أنه يسجد للسهو ، وتجرئه صلاته^(٣) ، مع قول الأوزاعي : إنه يضيف إليها ركعة أخرى ويسجد للسهو ؛ كي لا تكون المغرب شفعاً^(٤) .

فالأول : محقق خاص بالمحجوبين ، والثاني : مشدد خاص بمن ارتفع حجابهم .

ووجه الأول : أن العوام لا يتأثرون من شهود الشفع ، بخلاف الأكارم تذوب أبدانهم من مشاهدته ، وليس راحتهم إلا في شهود الوتر ، ولولا

-
- (١) انظر : لدخيرة (٣٠٥ / ٢) ، وحلية العلماء (١٦٧ / ٢) ، والمعني (٢٥ / ٢)
- (٢) العبارة المناسبة للسياق والمنتهمة مع مذهب الحموية . (فإن كان قد قعد في الرابعة قدر التشهد فقد ثمت صلاته ، ويضيف إلى هذه الركعة ركعة أخرى ؛ يكون له نافذة ، وإن لم يكن قد قعد في الرابعة قدر التشهد بطل فرضه وصار الجميع بطلاً) ، وهو الموافق لما هو مشتمل في : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٤٦) ، وانظر : العناية شرح الهداية (٥١١ / ١) ، وتيسر الحقائق (١٩٦ / ١ ، ١٩٧)
- (٣) انظر : الساية شرح الهداية (٦١٩ / ٢) ، والدخيرة (٣٠٨ / ٢) ، والمجموع (٧٤ / ٤) ، والمعني (٢٥ / ٢) .
- (٤) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٤٦) .

جعلُ الحقُّ تعالى بعضَ الصلاة شعماً وأقدرهم على فعله . . لَمَّا قدرُوا كما يعرف ذلك أهلُ المناجاة لله .

فإن قال قائل : إنَّ بهم شغمت الحق تعالى .

فالجواب : أنَّه لا يشمع الحق إلا وجود غير الشاهد مع الحق ، وأمَّا الشاهد فلا يقدر في الوترية ؛ لأنها لا تكون إلا في المرتبة الثالثة ، قال تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَحْوِ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاسِمُهُمْ ﴾ [المجادلة ٧] .

وكشفت القناع عن وجه هذه المسألة لا يُذكر إلا مشافهةً ، فرحم الله الأوزاعي في غوصه على مثل هذا السرِّ

[حكم العمل بقول غيره بأنَّه ترك ركعة من صلاته]

ومن ذلك : قول الإمام الشافعي وأحمد : إنَّ من أخبره جماعة بأنَّه ترك ركعة مثلاً . . لا يرجع إلى قولهم ، وإنَّه يجب عليه العمل بيقين نفسه^(١) ، مع قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايات عنه : إنَّه يرجع إلى قولهم^(٢) .

فالأول : مخفَّف ، والثاني : مشدَّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الحيزان . ووجه الأول : الأحذ بالاحتياط لنفسه ؛ فإنَّه أعلم بأفعاله من غيره ؛ فلا يخرج عن عهدة التكليف إلا بذلك .

(١) انظر : المساج القويم (ص ١٣١) ، والمعي (١٦ / ٢ ، ٣٤٤ / ٣)

(٢) انظر : حاشية ابن عابدين (٩٤ / ٢) ، والمعي (١٦ / ٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف لأئمة (ص ٤٦)

ووجه الثاني أن شهادة الغير أحوط ؛ لأن النفس ربما لبست على صاحبها ، ولا هكذا الأمر في الأجنبي ، فافهم

[حكم سجود السهو لترك مسنون]

ومن ذلك قول الإمام الشافعي : إنه لا يسجد لترك مسنون إلا القنوت والتشهد الأول والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنه يسجد لترك تكبيرات العيد ، ولتركه الجهر في موضع الإسرار وعكسه إن كان إماماً ، وبه قال مالك ، لكن يختلف محل السجود عنده ؛ فإن كان جهر في موضع الإسرار سجد بعد السلام ، وإن كان أسر في موضع الجهر سجد قبل السلام^(٢) ، وقال أحمد : إن سجد لمثل ذلك فحسن ، وإن ترك فلا بأس^(٣) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه الأول : أن القنوت والتشهد الأول يشهران الأركان ، فاستحقا جرهما بالسجود ؛ تداركاً لكمال هيئة الصلاة .

ووجه الثاني أن تسيحات العيد وتكبيراته صارت شعاراً في ذلك الجمع العظيم ، فتذكر العذلين بكبرياء الحق تعالى حين حججوا عن شهود ربهم شهود الكثرة ولس الزينة ومشاهدة اللهو واللعب في ذلك اليوم عادة ، وكذلك القول في الجهر موضع الإسرار وعكسه ؛ فإن الشارع ماسئ

(١) انظر : تحفة المحتاج (١٧٣ / ٢)

(٢) انظر : البناية شرح الهداية (٦١١ / ٢ ، ٦١٤) ، و : التاج والإكليل (٢٩١ / ٢)

(٣) انظر : المعنى (٢٥ / ٢) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٤٧)

إلا كمالاً في الصلوات ، فمن أسوأ موضع الجهر أو عكسه . . نقص كمال
صلاته ، كما بطلنا الكلام على ذلك في (باب صفة الصلاة) عند الكلام
على حكمة الجهر والإسرار^(١) .

ووجه قول أحمد : النظر إلى أحوال غالب الناس في نقصهم صلاتهم ،
فلا تكاد تسلم لهم صلاة من النقص ولو بالغوا في الاحتراز عن ذلك ؛
فلذلك كان السجود راجعاً إلى اختيار المصلي ؛ فإن وجد في نفسه عزمًا
وهمة سجد ، وإلا فلا .

[حكم تكرّر السهو في الصلاة]

ومن ذلك : اتفاق الأئمة على : أنه يكفي للسهو إذا تكرّر سجدة^(٢) ،
مع قول الأوزاعي : إنه إذا كان السهو جسيماً ؛ كالزيادة والنقصان . سجد
لكل واحد سجدة ، ومع قول ابن أبي ليلى : إنه يسجد لكل سهو سجدة
مطلقاً^(٣) .

فالأول : محقق خاص بالعموم ، والثاني : فيه تشديد خاص
بالمتمسطين في المقام ، والثالث : مشدد خاص بالأكابر المبالغين في كمال
الاحتياط ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .

(١) انظر (٦٦/٢)

(٢) انظر الباية شرح الهداية (٦٠٦/٢) ، والدخيرة (٢٩١/٢) ، والمجموع (٦١/٤) ، وكشاف القناع (٤٠٦/١) .

(٣) انظر الباية شرح الهداية (٦٠٦/٢) ، ودرحة الأئمة في اختلاف الأئمة (ص ٤٧) .

[حكم سجود المأموم لسهو إمامه إن لم يسجد الإمام]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى رواياته : إن المأموم يسجد للسهو إذا سها إمامه ولم يسجد للسهو^(١) ، مع قول أبي حنيفة : أنه لا يسجد إلا إن سجد إمامه^(٢) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ، فرجع الأمر إلى مرتبة المبرر .
 ووجه الأول : الأحذ بالاحتياط ، وشدة الارتباط ، وتحصيل الجابر للنقص مع انقضاء القدوة .

ووجه الثاني مبني على قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَزِدْ وَلَا تَزِدْ وَلَا تَزِدْ ﴾ [الأنعام ١٦٤] ، وعلى ضعف الارتباط .

فالأول : خاص بالأكبر الذين يزون إمامهم كالجزة منهم ؛ كما أشار إليه حديث : « مثل المؤمن كالجسد الواحد ؛ فإذا اشتكى منه عضو تداعى له جميع الجسد بالحمى والسهر »^(٣) .

والثاني : خاص بالأصغر الذين يشهدون إمامهم كالجار لهم لا جزءاً منهم ، والله تعالى أعلم .



(١) انظر « عيون المسائل » (ص ١٣٠) ، و « مفاتيح المحتاج » (١ / ٤٣٧) ، و « الإنباف » (٢ / ١٥٢) .

(٢) انظر « الاختيار » (١ / ٧٣) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٤٧) .

(٣) رواه البخاري (٦٠١١) ، ومسلم (٢٥٨٦) ، كلاهما نحوه عن سبدا العمان بن بشر رضي الله عنهما .

باب سجود التلاوة

[ما يُشترط لصحة سجود التلاوة]

أجمع الأئمة على : أنه يشترط لسجود التلاوة شروط الصلاة^(١) ، وحكي
عن ابن المسيب أنه قال . الحائض تومن برأسها إذا سمعت قراءة السجدة ،
وتقول : سجد وجهي للذي خلقه وصوره^(٢)

[حكم سجود التلاوة]

واختلف الأئمة في سجود التلاوة : هل هو واجب أو مستحب ؟

فقال أبو حنيفة : هو واجب^(٣) ، وقال غيره . هو سنة عند التلاوة
للقارئ والمستمع^(٤)

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ، فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان

(١) انظر « حاشية ابن عابدین » (١٠٦ / ٢) ، و « حاشية الحرشي » (٢٤٨ / ١) ،
و « روضة الطالبين » (٣٢١ / ١) ، و « الإنصاف » (١٩٣ / ٢)

(٢) انظر « الساية شرح الهداية » (٦٨٠ / ٢) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة »
(ص ٤٨) .

(٣) انظر « حاشية ابن عابدین » (١٠٣ / ٢)

(٤) انظر « المعونة على مذهب عالم المدينة » (ص ٢٨٦) ، و « نعمة المحتاج »
(٢٠٤ / ٢) ، و « الإنصاف » (١٩٣ / ٢) .

ووجه الأول : أن من شأن بني آدم الكبر ، وهو حرام يجب السعي في إزالته والخروج عنه بإظهار التواضع لله تعالى والخصوع له ، فمن لم يسجد عند تلاوة نحو قوله تعالى : ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْحَيَاةَ مِنَ الْمَمُوتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (النس ٢٥) أو سماعها فقد أشبه حاله حال من امتنع من السجود طاهراً ، فوجب السجود ؛ ليخرج من صفة الكبر .

وإيضاح ذلك : أن التكبر خاص بالجن والإنس فقط دون غيرهما من سائر الحيوانات والجمادات ؛ من حيث إن المتوجه على إيجادهما من الأسماء أسماء الحنان واللطف ، بخلاف غيرهما من سائر المخلوقات ؛ فإنه كان المتوجه على إيجادهما أسماء الكبرياء والعظمة ؛ فلذلك خرجوا من تحت حكم هذه الأسماء أدلاء صاغرين لا يعرفون للكبرياء طعماً ، بخلاف الإنس والجن ؛ فإنهم خرجوا متكبرين لا يعرفون للدلة والتواضع طعماً ، فإن تكبروا فهو بحكم الطبع ، وإن تواضعوا فلحروجهم عن الطبع ، ومن هنا وجب عليهم الرياضة والمجاهدة ؛ ليخرجوا عن الكبر وحب الرياسة ويقفوا على أصل عبوديتهم .

وسمعت سيدي علياً الحواص رحمه الله يقول : (وجوب السجود . خاص بالأصاغر الدين لم يكملوا في مقام التواضع ، واستجابته خاص بالأكابر الذين مَحَقَّ اللهُ تعالى جميع ما كان في نفوسهم من الكبر ، وصار أحدهم يرى نفسه قد استحققت الخسف به لولا عفو الله عز وجل ، وصارت قلوب الحلق كلهم تشهد لهم بالدل والانكسار بين يدي الله عز وجل) انتهى

فرحم الله الإمام أبا حبيبة ؛ ما كان أدق نظرة وحماء مواضع استنساخاته ا
ورحم الله بقية الأئمة في تحميمهم عن العامة بعدم وجوب سجود التلاوة
عليهم ؛ لأنهم تحت سياج العفو فيما عندهم من الكبر ، فلا يكاد أحدهم
يخرج عنه ، بل ربما رأى نفسه بالسجود على من لم يسجد مثله ، فوقع في
الكبر أبصاً ريادة على الكبر الأصلي ، وتكثر في محل الذل والانكسار ،
فافهم .

[حكم سجود التلاوة في حق السامع بغير قصد الاستماع]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة إن السامع من غير استماع لا يتأكد
السجود في حق^(١) ، مع قول الإمام أبي حنيفة : إنهما سواء^(٢) .

فالأول : محقق ، وهو خاص بالعوام ، والثاني فيه تشديد ، وهو
خاص بالأكابر ، وعدة الوجهين لا تذكر إلا مشافهة لأهلها ؛ لأن ذلك من
دقائق مسائل التوحيد .

[حكم سجود التلاوة لمن استمع وهو في الصلاة لقارئ خارجها]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة : إن التالي إذا كان خارج الصلاة ،
والمستمع في الصلاة . . إن المستمع لا يسجد فيها ، ولا بعد الفراغ

(١) انظر : حاشية الحرشي (٣٤٩/١) ، وه حلية العلماء (١٤٦/٢) ، وه الإصناف ،
(١٩٣/٢) .

(٢) انظر : لهداية شرح البداية (٧٨/١) ، وه رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ،
(ص ٤٧) .

مها^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنه إذا فرغ سجد^(٢) .

فالأول : مخفّف ، والثاني : مشدّد ، فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .

ووجه الأول : أنّ المستمع إذا كان في الصلاة فهو مشغول بمناجاة ربه
المأمور بها في ذلك الوقت ، فلم يؤمر بالاشتغال بغيرها ، ولولا أنّ الإمام
من شأنه ارتباط المأموم معه ما كان يسوع للمأموم السجود لقراءة غير نفسه ،
فكان الإمام نائباً للحقّ تعالى في تلاوة كلامه سبحانه وتعالى على عباده ،
ولا هكذا الحكم في غير الإمام .

ووجه قول أبي حنيفة : إنّهُ يسجد بعد الفراغ . العمل بالأمرين معاً ،
فلم يشغل بغير المناجاة المأمور بها في الصلاة ، فلمّا فرغ منها قضى
ما فاته من سجود التلاوة ، لتقصيره بعدم الرياضة إلى وصوله إلى مقام
الجمع ؛ بحيث لا يشغله مناجاة الله تعالى عن الخلق ، ولا الخلق عن
الحقّ

وبعضهم يصير يشهد أنّ الحقّ تعالى هو التالي كلامه على نفسه ،
والعبد عدم ، أو هو موجود وهو يقرأ كلام ربه على ربه ، فمثل هذا يسجد
في المشهد الثاني دون الأول ، ولم أر لهذا المقام ذائقاً إلى وقتي هذا ،
والله أعلم .

(١) انظر حاشية الحرشي (١/٢٤٩) ، ومعي لمحتاج (١/٤٤٤) ، والإحصاف (٢/١٩٥) .

(٢) انظر الاحتيار (١/٧٥) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٤٨) .

[عدد السجدة في سورة (الحج)]

ومن ذلك : قول الشافعي وأحمد . إن في (الحج) سجدتين^(١) ، مع قول أبي حنيفة ومالك : إنه ليس في (الحج) إلا السجدة الأولى فقط^(٢)

فالأول : مشدد ، والثاني : محقق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : العمل بظاهر القرآن في قوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا اللَّيْلُ مَامَسُوا أَرْضَهُمْ وَأَسْجُدُوا ﴾ (الحج ٧٧) ، فقوله : ﴿ وَأَسْجُدُوا ﴾ يشمل السجدة التي في صلب الركعة في الصلاة ، والسجدة التي هي سجدة التلاوة ، ولكن جمع السجود مع الركوع قرينة على أن ذلك في الصلاة ذات الركوع ، وهو وجه قول أبي حنيفة ؛ لأنه يقول المراد بقوله تعالى : ﴿ أَرْكَعُوا وَأَسْجُدُوا ﴾ : السجود الأصلي في الصلاة لا العارض ، وأما السجدة الأولى في (الحج) فإنما وافق أبو حنيفة فيها بقية الأئمة ؛ لِمَا في آيتها من التوعّد بالعذاب لمن لم يسجد من الناس .

وإيضاح ذلك أن مؤاخذه العبد في عدم حضور المواكب الإلهية العظيمة . . أشد من مؤاخذته في غير المواكب المذكورة ؛ فإنه تعالى أخبر أن كل مَنْ في السماوات والأرض والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر

(١) انظر : تحفة المحتاج (٢٠٤ / ٢) ، و : كشف القناع (٤٤٧ / ١)

(٢) انظر : البناية شرح الهداية (٦٥٧ / ٢) ، و : عيون المسائل (ص ١٢٦) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٤٧) .

والدواب ؛ فعمّ المولّدات كلّها ، ثمّ قال . ﴿ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقٌّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ ﴾ [الحج ١٨] ، وإنّما حقّ على هذا الكثير من الناس العذاب ؛ لمشاهدته السجود لله ممن هو دونه في الدرجة ، وكان الأوّل به هو أن يكون أول ساجد ، وهذا مما يشهد للإمام أبي حنيفة في قوله بوجوب السجود ، فافهم .

فإن قال قائل : فمن أيّ باب وقع من البشر عدم السجود لله ، مع أنّه لا يصحّ لأحد التكبر على ربّه أبداً ، وإنّما يقع التكبر على جسده من المخلوق ؟ فالجواب : أنّه وقع عدم السجود من الحجاب عن صفات العبودية ؛ ولذلك كان تارك السجود كافراً وقاتلاً لأبياء الله وأوليائه ؛ لأنّهم يدعونه إلى ما يصيق به صدره ، فافهم ، وأكثر من ذلك لا يُقال

وقد مثل الشيخ أبو مدين عن حديث . « إذا أحبّ الله عبداً نادى مناد من السماء : إن الله تعالى يحبّ فلاناً فأحِبُّهُ ، فيحبه أهل السماء ، ويوضع له القبول في الأرض »^(١) . انتهى الحديث ، فإذا وقع الداء بذلك فأين كان قتلة الأنبياء والأولياء من هذا الداء ؟

فقال : قد سمعوا ذلك ، ولكن حُجِّبوا في وقت معاداتهم للأنبياء والأولياء بحكم القصصتين ؛ ولذلك أطاع الأنبياء والأولياء بعض قومهم ، وعصاهم البعض الآخر ، كما قال تعالى . ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ مَنٍّ عَدُوًّا مِّنَ الْمُحَرِّمِينَ ﴾ [الفرقان ٣١] ؛ أي . ومثله الولي ؛ لأنّ الأنبياء والأولياء على

(١) رواه البخاري (٢٢٠٩) ، ومسلم (٢٦٣٧) ، كلاهما بحواه عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه

الأخلاق الإلهية في الناس بها ؛ ولذلك قصص تعالى على قوم بعدم السجود له الذي هو كناية عن الطاعة لأمره ؛ ليتأسى به الأنبياء والأولياء إذا عصى قومهم أمرهم ، فافهم .

[حكم السجدة في سورة (ص)]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايته : إنَّ سجدة (ص) من عرائم السجود ، وليست بسجدة شكر^(١) ، مع قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى عنه - وهي المشهورة - : إنها سجدة شكر تستحب في غير الصلاة^(٢) .

فالأول : مشدد ، والثاني : محقق ؛ فارجع الأمر إلى مرتبي الميزان ووجه الأول : أن الله تعالى ما ذكرها إلا تعريضاً لنا بالسجود عند تلاوتها أو سماعها من الإمام ، لا سيما إن كان أحداً وقع في معصية ولم يشب منها^(٣) ، أو تاب ولم يظن أنها قبلت ؛ فإنه يؤمر بالسجود في الصلاة أكثر مما يكون خارجها ؛ لأنها حصرة يغلب فيها العمى والرصنى عن العيد ، وهذا خاص بالأصاغر ، كما أن من جعلها سجدة شكر يجعلها خاصة بالأكابر الذين لم يقعوا في ذنب ، أو وقعوا فيه ولكن عتب على ظنهم قبول توبتهم .

(١) انظر « العاية شرح الهدية » (١١ / ٢) ، و « لمدرسة الكبرى » (١٩٩ / ١) ، و « الإنصاف » (١٩٦ / ٢) .

(٢) انظر « معي المحتاج » (٤٤٣ / ١) ، و « إنباف » (١٩٦ / ٢) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٤٧) .

(٣) في هامش (أ) : (بلغ .. قراءة)

وإنما قال الشافعية بطلان الصلاة بها ؛ لأنها لأجل أمر لا تعلق له بالصلاة التي هو فيها ، ولم يلعبا أنه صلى الله عليه وسلم سجدتها في الصلاة ، فخاف أصحاب هذا القول من دحولهم - إذا سجدوها في الصلاة - في عموم قوله صلى الله عليه وسلم : « كلُّ عملٍ ليسَ عليه أمرٌ فهو ردٌّ »^(١) ، كما ثبت في الصحيح ، فلكلٍّ من المذاهب وجه ، فافهم .

[عدد السجّادات في المُفَصَّل^(٢)]

ومن ذلك . اتفاق الأئمة الثلاثة على : أن في المُفَصَّل ثلاث سجّادات ؛ في (النجم) ، و (الاشقاق) ، و (العلق)^(٣) ، مع قول مالك في المشهور عنه : إنّه لا سجود في المُفَصَّل ، ووافق الأئمة في بقية السجّادات ؛ وهي أحد عشرة سجدة ما عدا السجدة الأخيرة من (الحج)^(٤) .

ووجه الأول : الاتباع ، وكذلك الثاني ، وهو قول أنس . (لم يسجد

(١) سبق تخريجه (١٦٩ / ١) .

(٢) المُفَصَّل هو الشَّيْخ السَّامِعُ أو الأخير من القرآن الكريم ، سُمِّيَ به لكثرة الفصل بين سورة بالبسمة ، أو لقوله المسحوق فيه ، واحتلف الفقهاء في تحديد أوله ؛ فذهب الحنفية والمالكية والشافعية في الأصح إلى أن أول الفصل سورة (الحجرات) ، وذهب لحنابلة في الصحيح عددهم إلى أن أول الفصل سورة (ق) انظر حاشية ابن عابدين (٥٤٠ / ١) ، وحاشية الحرشي (٢٨١ / ١) ، ونحلة المحتاج (٥٥ / ٢) ، والإيضاح (٥٥ / ٢) .

(٣) انظر الباية شرح الهداية (٦٥٦ / ٢) ، ونحلة المحتاج (٢٠٤ / ٢) ، وكناف القناع (٤٤٧ / ١) .

(٤) انظر حاشية الصاوي على الشرح الصغير (٤١٨ / ١) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٤٧) .

النبى صلى الله عليه وسلم في المفصل من مذ تحوّل إلى المدينة (١) ، فكلّ
إمام وقف على حدّ ما بلغه ، مع أنّ من أثبت السجود في المفصل : مشدّد ،
ومن نفى السجود فيه : محقّق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

وسمعت سيدي عليّاً الخواص رحمه الله يقول : (إنّما لم يسجد النبي
صلى الله عليه وسلم في المفصل من مذ تحوّل إلى المدينة ؛ لاستقرار نفوس
غالب الصحابة حين تحوّلوا إلى المدينة في كمال الإيمان والانقياد ،
بخلافهم حين كانوا في مكة ؛ كان منهم طوائف عندهم بقايا تكبر ، فكان
صلى الله عليه وسلم يسجد بهم كثيراً ؛ ليزيل ما في نفوس المؤلّفة قلوبهم
ممن أسلم قرياً) انتهى .

[حكم قيام الركوع مقام سجدة التلاوة]

ومن ذلك : قول الأئمّة الثلاثة بأنّ الركوع لا يقوم مقام السجود للتلاوة
إذا قرأ آية السجدة في الصلاة (٢) ، مع قول الإمام أبي حنيفة : إنّهُ يقوم مقامه
استحباباً (٣) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : محقّق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) رواه أبو داود (١٤٠٣) من قول سيدينا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما

(٢) انظر : حاشية الحرشي (٢٥٦ / ١) ، و تحفة المحتاج (٢٠٤ / ٢) ، و كشف
القناع (٤٤٧ / ١)

(٣) كذا في السج التي بين يدي ، وهو المتفق مع ما في : رحمة الأمة في اختلاف الأئمّة ؛
(ص ٤٨) ، ولعلّ الأنسب (استحساناً) بدل (استحباباً) ، و انظر : البياضة شرح
الهداية (٦٨٠ / ٢) ، و حاشية ابن عابدين (١١١ / ٢)

ووجه الأول : أنَّ العالب في الناس ألا يحصموا في الركوع كالسجود ؛
فلذلك كان الركوع عندهم لا يقوم مقام السجود .

ووجه الثاني . أنَّ الأكابر ينظرون إلى الركوع بعين التعظيم كالسجود ؛
فلذلك كان يقوم مقام السجود ، فرحم الله الإمام أبا حنيفة ؛ ما كان أدقَّ
مداركه ا ورصي الله عن بقية الأئمة .

[حكم قراءة الإمام آية السجدة]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي : إنَّه لا يُكره للإمام قراءة السجدة في
الصلاة^(١) ، مع قول أبي حنيفة : يُكره قراءة آيتها فيما يسرُّ فيه بالقراءة دون
ما يجهر به ، وبه قال أحمد ؛ حتى إنَّه قال : لو أسرَّ فيها لم يسجد^(٢)
فالأول محقَّف ، والثاني : مشدَّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : عدم ورود نهى عن قراءة آية السجدة في الصلاة ، وهذا
خاصٌّ بالأكابر الذين يقدرّون على النزول إلى السجود ولو لم يطلّ القيام .

ووجه الثاني : أنَّ الإمام والعامة قد يكونان لم يقدرّا على النزول إلى
السجود ؛ لعدم قوة استعدادهما ، فطُلِبَ طول القيام حتى يقع لهما الإذن
بالسجود ؛ وذلك بوجودهما القوة على تحمُّل التجلي الواقع في السجود ؛
فلذلك كُرِهَ للإمام قراءة آية السجدة ؛ لأنَّه وجَّه على نفسه وعلى من هو مؤتمِّ

(١) انظر «الدخيرة» (٤١٥/٢) ، و«تحفة المحتاج» (٢١٣/٢)

(٢) انظر «الاحتيار» (٧٥/١) ، و«لمبدع» (٣٩/٢) ، و«رحمة الأمة في اختلاف
الأئمة» (ص ٤٨) .

به السجود ، ولو لم يكن قرأ آية السجدة ما كان خوطب بالسجود للتلاوة مع
هذه المشقة ، فافهم

[حكم متابعة المأموم لإمامه في سجود التلاوة]

ومن ذلك : قول الشافعي : إنه إذا سجد الإمام للتلاوة فلم يتابعه
المأموم . بطلت صلاته ؛ كما لو ترك القنوت معه^(١) ، مع قول غيره : إنها
لا تبطل ؛ لأن ذلك سعة في الصلاة^(٢)

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه الأول : أن ذلك اختلاف على الإمام ، والاختلاف يقطع القدوة ،
وإذا انقطعت القدوة بطل حكم الوصلة بحضرة الله ، وإذا بطل بطلت
الصلاة .

ووجه الثاني : أن المتابعة لا تجب إلا فيما هو من صلب الصلاة ؛
كالأركان ، فلكل وجه .

(١) انظر : تحفة المحتاج (٢ / ٢١٣) .

(٢) انظر : حاشية ابن عابدين (٢ / ١١٠) ، ودرواهب الحنبلي (٢ / ٣٦٧) ، ورحمة
الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٤٨) .

وقد مرّق الحاشية بين الصلاة الجهرية والسرية ؛ فأوضحوا متابعة الإمام إن سجد للتلاوة
في الصلاة الجهرية فقط ، وتبطل صلاة المأموم إن تحلّف عن المتابعة فيها . انظر
« كشف القناع » (١ / ٤٤٧) .

[حكم السَّلام بعد الرَّفْع من سجود التلاوة]

ومن ذلك : قول الشامي وأحمد : إنَّ سجود التلاوة يفتقر إلى السلام من غير تشهُد^(١) ، مع قول أبي حنيفة ومالك : إنه يكثر للسجود وللرفع ، ولا يُسَلِّم^(٢) .

فالأول . مشدّد بالسلام ، والثاني : مخفّف بعدم وحب السلام .

ووجه الأول : كونه كان في حضرة يغيب فيها عن الخلق عادة ؛ فكان فراغه من السجود كالقدوم على قوم بعد غيبته عنهم .

ووجه الثاني : قصر زمن تلك الغيبة عادة ؛ فكان الساجد لم يتوار عن المحاصرين

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول : (لا يَكْمُل الرجل عندنا في مقام الولاية حتى لا يغيب عن شهود الخلق بالسجود بين يدي الحق تعالى ، بل يكون مشاهداً للسرِّ القائم بالحق ، وذلك من أمر الله بيقين ، وما راد عليه مصححاً لا وجود له حقيقة ؛ فكأنه معدوم ، والسلام لا يكون إلا على موحود ، والموجود لم يَحْتَجِب ولم يَغِب ، فافهم) .

وهنا أسرار لا تسطر في كتاب ، فرحم الله الإمام أبا حنيفة ؛ حيث لم

(١) انظر « نعمة المحتاج » (٢ / ٢١٤) ، و « الإنصاف » (٢ / ١٩٨) .

(٢) انظر « سبب الحقائق » (١ / ٢٠٨) ، و « حاشية الدسوقي » (١ / ٣٠٧) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٤٨) .

يقبل بوجوب السلام من الصلاة لهذا المشهد الذي ذكرناه من عدم وجود من يسلم عليه بعد العيبة ؛ لكونها حصرة جمع لا يصح فيها غيبة .

[حكم سجود التلاوة على من قرأ آية سجدة على غير طهارة]

ومن ذلك : قول الأئمة : إنه لو قرأ آية سجدة وهو على غير طهر . . لم يسجد في الحال ولا بعد تطهره^(١) ، مع قول بعض الشافعية : إنه يتطهر ويأتي بالسجود ، وإن كان قد كرر الآية مراراً أتى بجميع السجدات^(٢) .

فالأول . مخفف ، والثاني : مشدد .

ووجه الأول : أنه لا يخاطب بالسجود إلا من كان متطهراً .

ووجه الثاني : توجه اللوم عليه في قراءته القرآن على غير طهر ، فكان الخطاب متوجهاً عليه بالسجود في الأصل ؛ فلذلك أمر بتداركه .

[حكم تكرار سجود التلاوة بتكرار آية السجدة]

ومن ذلك قول أبي حنيفة : إنه لو كرر آية السجدة في مجلس . . كفاه سجدة واحدة عن الجميع^(٣) ، مع قول بقية الأئمة : إنه لا يكفي السجود في

(١) انظر «المعاني» (١٥/٢) ، و«المواكب الدوائية» (٢٤٩/١) ، و«المعني» (٤٤٧/١)

(٢) انظر «المرآة الذهبية» (٣٨١/١) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٤٨)

(٣) انظر «الاحتيار» (٧٦/١) ، و«حاشية ابن عابدين» (١١٤/٢)

آية عن السجود في مرة أخرى ، بل يكرّر السجود على عدد تكرار القراءة^(١) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدّد ، ووجه القولين : ظاهر ، والله تعالى أعلم .



(١) نظر : حاشية الحرشي ، (٣٥٥ / ١) ، و انجمن المحتاج ، (٢١٥ / ٢) ، و شرح
مستهل الإرادات ، (٢٥٢ / ١) ، و رحمه الأئمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٤٨)

باب سجود الشكر

[حكم سجود الشكر]

قد استحبَّ الشافعي عند تجدد نعمة ، أو اندفاع نقمة ، يسجد لله شكراً على ذلك ، وله قال أحمد^(١) ، وكان أبو حيفة والطحاوي لا يريان سجود الشكر ، بل نقل محمد بن الحسن عنه أنه كرهه ، كما كرهه مالك حارجاً عن الصلاة^(٢) ، وقال عبد الوهاب المالكي : (لا بأس به ، وهو الصحيح من مذهب مالك)^(٣) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف .

ووجه الأول : أن النعم لم تزل دائمة على العبد ، كما أن النعمة لم تزل مدفوعة عنه ، فلا يُحصى العبد ثناء على الله تعالى ، لكن ثمَّ نِعَمٌ وبنعمٌ كبيرى تتجدد وتندفع ، فكان السجود لها أكمل

ووجه الثاني : إيهام العبد بسجوده الشكر أنه ليس لله عليه نِعَمٌ إلا ما تجدد له واندفع عنه ، وذلك مؤذن بقلة الشكر ؛ فلهذا كرهه مَنْ كرهه ، فكان تاركه يقول : لا أحصي ثناء على الله لو سجدتُ له من افتتاح الوجود ،

(١) انظر « حلية العلماء » (٢ / ١٥٠) ، و « الإنصاف » (٢ / ٢٠٠)

(٢) انظر « حاشية ابن عابدين » (٢ / ١١٩) ، و « الذخيرة » (٢ / ٤١٦)

(٣) عيون المسائل (ص ١٢٦) ، وانظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٤٨)

ودمت على ذلك أمد الآبدن ، مع تقدير كون ذلك حلقاً لي ، فكيف وأما
وأفعالي خلق له جلّ وعلا ١٩ فلذلك كان ترك السجود أظهر في الاعتراف
بالنعم والعجز عن مقابلتها بسجود أو غيره ، فانهم .

[حكم الدعاء أثناء القراءة في الصلاة]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه يستحب للمصلي إذا مرّ بآية رحمة
أن يسألها ، أو آية عذاب أن يستعيذ^(١) ، مع قول أبي حنيفة بكراهة ذلك في
الفرض^(٢) .

فالأول مخفف ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان .

ووجه الأول : إظهار العبد الفاقة والحاجة إلى الرحمة وترك العقوبة ،
لا سيما في محلّ القرب الذي هو الصلاة ، وهذا خاصٌّ بالأكابر الذين
يقدرّون على النطق مع تحمّلهم تجلّيات الحقّ تعالى لقلوبهم .

والثاني : خاصٌّ بالأصاغر الذين أخرستهم هيئة الله تعالى ، فلو أمروا
بالسؤال لما قدرّوا على النطق ، فكان من رحمة الله تعالى بهم عدم تكليف

(١) انظر معي المحتاج (٣٩٠ / ١) ، وإلصاف (١٠٩ / ٢)

(٢) انظر حاشية ابن عابدين (٥٤٥ / ١) ، ورحمة الأئمة في اختلاف الأئمة (ص ٤٨) ، وعبارات ائمة تقيّد أنّ مدعهم قريب من مذهب الإمام أبي حنيفة
رحمه الله . انظر حاشية الحرشي (٢٨٩ / ١ ، ٢٩٠) ، وحاشية الدسوقي (٢٥٢ / ٢)

هكذا الإمام لهم بالسؤال في فرائضهم ؛ لِمَا عَمِيهَا مِنْ شِدَّةِ الْهَيْبَةِ وَالْعِظَمَةِ ،
بِحِلَافِ الْمَوَافَلِ ؛ لِعِلْطِ الْحِجَابِ فِيهَا وَخِفَّةِ الْهَيْبَةِ ، عَافَهُمُ ^(١) ، وَاللَّهُ تَعَالَى
أَعْلَمُ .



(١) في هامش (أ) : (بلغ قراءة علي مؤلفه) .

باب صلاة النفل

[مسائل الاتفاق في باب صلاة النفل]

اتفق الأئمة الأربعة على : أنَّ الواقل الراتبة سُنَّة ؛ وهي ركعتان قبل
الفجر ، وركعتان قبل الظهر ، وركعتان بعدها ، وركعتان بعد المغرب ،
وركعتان بعد العشاء .

وكذلك اتفقوا على : وجوب قضاء الفوائت من الفرائض .
فهذا ما اتفقوا عليه^(١) .
وأما ما اختلفوا فيه :

[أكد الرواتب ، وحكم صلاة الوتر]

فمن ذلك : قول مالك والشافعي . أكد الرواتب مع الفرائض . .
الوتر^(٢) ، مع قول أحمد : إنَّ أكدها ركعتا الفجر^(٣) ، ومع قول

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٤٩ ، ٥٠)

(٢) انظر : مواهب الجليل : (٣٨٤ / ٢) ، و : العروة الهية : (٣٨٩ / ١)

(٣) ذكر المرداوي في : الإنصاف : (١٦٦ / ٢) أنَّ (الوتر أفضل من سنة العصر وغيرها
من الرواتب ، وهو صحيح ، وهو المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب) ، ثم قال في
موضع آخر (١٧٦ / ٢) : (ثم السنن الراتبة ، وهي عشر ركعات) ، وركعتان
قبل الفجر ، وهما أكدها : هذا المذهب ، وعليه الأصحاب) ، وعهد يعني أنَّ الوتر =

أبي حنيفة : إنَّ الوتر واجب^(١)

قال الأول والثاني . محقق جعل الوتر أو الفجر نافلة مؤكدة^(٢) ،

والثالث : مشدد بجعل الوتر واجباً ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .

ووجه الأول : قوله صلى الله عليه وسلم في حديث فرض الصلوات

الخمس للأعرابي حين قال له : هل عليَّ غيرها ؟ قال : لا ، إلا أن

تطوع^(٣) ، وظاهره . نفى وجوب ما زاد على الخمس صلوات ، إلا أن

يجب بعارص ؛ كغيره .

ووجه الثاني : كثرة التأكيد من الشارع في صلاة الوتر ، ودونه تأكيده في

صلاة الفجر ، وما أكد فيه الشارع فهو بالوجوب أشبه ؛ فتكون مرتبته فوق

النافلة ودون الفرض ، وفي ذلك من الأدب مع الله تعالى ما لا يحفى على

عارف .

فرحم الله الإمام أبا حنيفة ؛ حيث عاير بين لعط العرص والواجب ،

وبين معناهما ، فجعل ما فرضه الله تعالى أعلى ممَّا فرضه رسول الله

صلى الله عليه وسلم - وإن كان لا ينطق عن الهوى - أدماً مع الله تعالى ،

ونفس رسول الله صلى الله عليه وسلم يمدح الإمام أبا حنيفة على مثل ذلك ؛

أفضل السن مطلقاً ، وسنة الفجر أفضل الرواتب ؛ فهي دون الوتر في العسيلة كما دلَّ

عليه كلام المحقق العلامة المرداوي ، وانظر المدع (١٨/٢)

(١) انظر « الساية شرح الهداية » (٤٧٣/٢) ، و« رحمه الأئمة » في اختلاف الأئمة ؛

(ص ٤٨)

(٢) قوله (أو الفجر) أي سنة صلاة الفجر بدلالة السياق

(٣) رواه الحارثي (٤٦) ، ومسلم (١١) عن سيدنا طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه

لأنه صلى الله عليه وسلم يحب رفع رتبة تشريع ربه على تشريعه هو ولو كان ذلك بإذنه تعالى .

ولم ينظر إلى ذلك من جعل الفرض والواجب مترادفين وقال : الخلف لعظمي ، والحق : أنهما عند الإمام أبي حنيفة متعاضدان ، والخلف معنوي كما هو لعظمي ، إلا أن يكون ذلك الأمر الذي أوجبه صلى الله عليه وسلم عند الله تعالى في رتبة ما فرضه الله ؛ فإما لا يعلم من الله إلا ما أتانا به الشارع عنه وفائدة ما قلناه : أن المكلف يفعل ذلك الواجب وهو معني به كالفرض .

ومظهر ما قلناه هنا تخصيص الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بالدعاء لهم بلعظ الصلاة دون لعظ الرحمة أو الترضي - وإن كانت الصلاة من الله في اللغة : الرحمة - تفخيماً لشأنهم على شأن الأولياء .

وكثيراً ما يسئ الشارع أشياء على سنن واحد ، ويوجب بعضها المجتهد باجتهاده ؛ كالحثان ، فإن الشارع ذكره مع قصر الأقطار ونسب الإبط وغير ذلك من خصال الفطرة ؛ كالاستنجاء ، فإنه من خصال الفطرة ، وقال المالكية بوجوبه ، فإن من السنة عندهم ما هو واجب ، ومنها ما هو عندهم غير واجب ، وقد دهل بعضهم عن اصطلاح الإمام مالك ، فظن أنه يقول بعدم وجوبه أحداً من قوله : إنه سنة ، فصار يقرر ذلك في درسه ، ويقول : الاستنجاء سنة عند مالك ، فلو صلي من غير استنجاء صححت صلاته ؛ ومالك لم يقل بذلك ، بل أوجبه من حيث إنه نجاسة تجب إزالتها قبل الصلاة^(١) ، فافهم .

(١) انظر حاشية الخرشني (١٤٧/١) .

[راتبة الظهر والعصر والعشاء]

ومن ذلك : قول الشافعي **إِنَّهُ يَسْتَحِبُّ أَنْ يَصَلِّيَ قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعًا ،**
وَقَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا ، وَبَعْدَهَا أَرْبَعًا^(١) ، مع قول أبي حنيفة بذلك لكن مع ردِّ
 الأمر إلى العبد ؛ فقال فيها : **إِنْ شَاءَ صَلَّيْ أَرْبَعًا ، وَإِنْ شَاءَ صَلَّيْ رَكْعَتَيْنِ ،**
مَعَ أَنَّهُ شَدَّدَ فِي سُنَّةِ الْعِشَاءِ الَّتِي قَبْلَهَا ؛ فَجَعَلَهَا أَرْبَعًا كَمَا جَعَلَ الَّتِي بَعْدَهَا
أَيْضًا أَرْبَعًا^(٢) .

فَالأَوَّلُ مِنْ سُنَّةِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ : مُشَدَّدٌ ، وَالثَّانِي : مُخَفَّفٌ ، وَفِي سُنَّةِ
الْعِشَاءِ : بِالْعَكْسِ ؛ فَرَجَعَ الْأَمْرَ إِلَى مَرْتَبَتِي الْمِيزَانِ .

وَوَجْهُ الْأَوَّلِ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ : طَوْلُ رَمَنِ الْإِدْمَانِ فِي السَّائِلَةِ
قَبْلَ الدُّخُولِ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ؛ وَدَلِيلُ لَانْكَشَافِ جَلَالِ اللَّهِ تَعَالَى لِلْمُصَلِّيِ
وَقْتُ الظُّهْرِ ، وَلِقَرَبِ الْقُلُوبِ مِنْ رَبِّهَا فِي وَقْتِ الْعَصْرِ ؛ لِأَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنْ
الْعَصْرِ الَّذِي هُوَ الصَّمُّ ؛ كَعَصْرِ الثَّوْبِ ، وَلَكثَافَةِ الْحِجَابِ فِي وَقْتِ الْعِشَاءِ
عَلَى غَالِبِ النَّاسِ ؛ فَلَا يَكَادُ أَحَدُهُمْ يَتَلَذَّذُ بِمَسَاجِدِ رَبِّهِ فِيهَا .

وَأَمَّا الْأَرْبَعُ الَّتِي جَعَلَهَا أَبُو حَنِيفَةَ بَعْدَهَا ؛ فَهِيَ كَالْجَبْرِ ؛ لِعَدَمِ كَمَالِ
الْحَضُورِ فِيهَا لِكَثَافَةِ الْحِجَابِ ، فَافْهَمْ .

(١) انظر «تحفة المحتاج» (٢/٢٢٢) .

(٢) انظر «حاشية ابن عابدين» (٢/١٣) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة»
 (ص ٤٩) .

[صلاة التطوع من حيث عدد الركعات والتسليم]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إن السنة في صلاة التطوع بالليل والنهار أن يسلم من كل ركعتين ، فإن سلم من كل ركعة جاز عدد الأئمة الثلاثة^(١) ، خلافاً لأبي حنيفة ؛ فإنه مع السلام من كل ركعة ، وقال في صلاة الليل : إن شاء صلتى ركعتين أو أربعاً أو ستاً أو ثمانية بتسليمة واحدة . فعل ، وأما بالنهار فيسلم من كل أربع^(٢) .

فالأول : مشدد ، والثاني فيه تخفيف

ووجه الأول : مراعاة حال غالب الناس من قدرتهم على الوقوف بين يدي الله تعالى مع ثقل ذلك التحلي ، فكان تسليمهم من كل ركعتين في محل الاعتدال بين الأكابر والأصاغر .

ووجه من قال يسلم من كل ركعة : مراعاة حال الأصاغر الذين لا يقدرُونَ على الوقوف بين يدي الله في صلاة الليل أو النهار أكثر من مقدار ركعة .

ووجه قول أبي حنيفة : مراعاة حال الأكابر الذين يقدرُونَ على طول الوقوف بين يدي الله مع ثقل التحلي أكثر من ركعتين .

ووجه من منع الزيادة على الركعتين في النهار : ثقل الوقوف بين يدي الله

(١) انظر مواهب الحليل (٤٦٤/٢) ، وحلية العلماء (١٣٩/٢) ، ود المعني (٩١/٢)

(٢) انظر الاختيار (٦٨-٦٧/١) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٤٩)

في النهار على الأكابر وإحسانهم به ، عكس ما عليه الأصاغر الذين لا يحشون بثقل التجلي زيادة ، ولا نقصاً

فرحم الله الإمام أبا حنيفة ؛ ما كان أكثر مراعاته لمقامات الأكابر والأصاغر أ ورحم الله بقية الأئمة ؛ ما كان أكثر شغقتهم على الأمة !

[أقل الوتر وأكثره]

ومن ذلك : قول الشافعي وأحمد . أقل الوتر : ركعة ، وأكثره : إحدى عشرة ، وأدنى الكمال : ثلاث ركعات^(١) ، مع قول أبي حنيفة : الوتر : ثلاث ركعات بتسليمة واحدة لا يُزاد عليها ، ولا يُنقص منها^(٢) ، ومع قول مالك : الوتر ركعة قبلها شفع منفصل ، ولا حدٌ لِمَا قبلها من الشفع ، ولكن أقله ركعتان^(٣) .

فالأول : فيه تشديد ، والثاني : فيه تخفيف ، والثالث : قريب منه ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .

ووجه الأول . الاتباع لأمر الشارع ، والحكمة في كون العدد له صلاة الوتر بزيادة أو نقص : مراعاة الشارع لأحوال أمته على اختلاف طبقاتهم ؛ بالنظر لسرعة الحضور وبطئه في آخر ركعة من صلاة الوتر فرداً لفرد ؛ كما قال تعالى : ﴿ وَكُلُّهُمْ مَاتَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا ﴾ [مريم ١٩٥] ، فافهم .

(١) انظر : حلية العلماء (١٤٢ / ٢) ، والمصنف (١١٠ / ٢ - ١١١) .

(٢) انظر : حاشية ابن عابدين (٥ / ٢) .

(٣) انظر : التبريع (١٢٧ / ١) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٤٩) .

فمن كان استعداده قوياً ، وحصل له الحضور مع الله تعالى في أول ركعة أو ثالث ركعة ، اكتمل بذلك ، ومن لم يحصل له الحضور : فله الزيادة حتى يحضر ؛ وذلك بإحدى عشرة ركعة أو أكثر كما قاله مالك .

ووجه قول أبي حنيفة : إنه لا يزداد على ثلاث ركعات : كون ذلك وتر الليل ، كما أن المغرب وتر النهار ، ومن القواعد المقررة : (أن المشبه به أعلى من المشبه) ؛ فلا يسفي الريادة عليه ولا النقص عنه ما أمكن .

وقد سمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول : (لا يسمى تفلأ إلا ما كان له نظير من الفرائض ، وما لا نظير له لا يقال فيه : نعل ، وإنما يقال فيه : عمل برٍّ وخير)

وسمعت مراراً يقول : (لا يكون النعل إلا لمن كملت فرائضه ، وذلك خاص بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام لعصمتهم ، وقد يشبه بهم بعض الأولياء ، فيكون له اسم نعل) انتهى

وسمعت يقول أيضاً : (وجه قول مالك والشافعي : إنه يقرأ في ركعة الوتر « الإخلاص » والمعوذتين ، أن من أوتر فقد وحّد الله تعالى ، وانتفى عنه الشرك ، ودخل طريق السعادة ، وذلك أبعض ما يكون إلى إبليس ؛ فلذلك أمر هذان الإمامان بقراءة المعوذتين دفعا لشركه ووسوسته ، فهو خاص بالأصاغر .

ووجه قول أبي حنيفة : إنه يقرأ في الأخيرة سورة « الإخلاص » فقط : عدم الخوف من وسوسة إبليس في تلك الحصة ، وهو خاص بالأكابر) انتهى .

[حكم من أوتر ثم تهجد]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي : إن من أوتر ثم تهجد . لا يعيد الوتر^(١) ، مع قول أحمد : إنه يشفعه بركعة ، ثم يعيده^(٢) .

فالأول : مخفف بعدم إعادة الوتر ، والثاني : مشدد : فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : الاتباع في قوله صلى الله عليه وسلم : « لا وتران في ليلة »^(٣) ، وهو خاص بالأكابر الذين لا سبيل لإبليس على توحيدهم

ووجه الثاني : الاتباع لبعض الصحابة ، وهو خاص بالأصاغر الذين

(١) وهو مذهب المالكية ، وانظر « حاشية ابن عاتيق » (٢٦٩ / ١) ، و « حاشية الدسوقي » (٣١٦ / ١) ، و « المجموع » (٥١١ / ٣) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٤٩) .

(٢) محل الحكم الذي نقله العصف عن الإمام أحمد . فيما لو أراد الشخص التهجد في ليالي رمضان ، وأحت أن يتابع أمامه في وتره ، ليال نصيلة الجماعة ، وقد فصل البيهقي في « كشف القناع » (٤٢٧ / ١) صورة ذلك بقوله (« وإن كان له تهجد جعل الوتر بعده » - أي بعد الراوي - « وإلا أي وإن لم يكن له تهجد » صلاتها أي لو تر مع الإمام ، ليال نصيلة الجماعة ، « وإن أحت » من له تهجد « متابعة الإمام » في وتره « قام » « سلم الإمام ، فسمعها أي ركعة الوتر بأخرى » ، ثم إذا تهجد أوتر ، فإن نصيلة متابعة الإمام حتى يصرف ، ونصيلة جعل وتره آخر صلاته ، و « من أوتر » في جماعة أو منفرداً « ثم أراد الصلاة » تطوعاً « بيده » أي الوتر « لم ينقص وتره » أي لم يسمع « بركعة » لقوله صلى الله عليه وسلم « لا وتران في ليلة » ، وانظر « المبدع » (٢٣ / ٢) ، و « مطالب أولي النهى » (٥٦٤ / ١) .

(٣) رواه أبو داود (١٤٢٩) ، والترمذي (٤٧٠) عن سبلما طلق بن علي رضي الله عنه

لا يملأون من كثرة التوحيد ، ولإبليس عليهم سبيل .

ومعنى الحديث السابق : أنَّ من أوتر قبل أن ينام فقد وقى ما عليه ، فإذا قام يصلي بعد النوم فله أن يختم بالشفع ؛ عملاً بقول الشارع : « لا وتر أبداً في ليلة » أي : فمن حتم آخر صلاته بالليل بشفع فهو تحت أمر في ذلك وستي ، ومن فهم هذا لا يحتاج إلى نقص الوتر ، فافهم .

[حكم القنوت في صلاة الوتر]

ومن ذلك : قول مالك في المشهور عنه والشافعي باستحباب القنوت في الصف الثاني من رمضان في آخر ركعة من وتر التراويح^(١) ، مع قول أبي حنيفة وأحمد باستحباب ذلك في الوتر جميع السنة ، وبه قال جماعة من الشافعية ؛ كابن عبدان وأبي منصور ابن مهران وأبي الوليد اليسابوري^(٢) .
فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران .
ووجه الأول . أنَّ الشارع فعل ذلك في الصف الثاني من رمضان دون غيره .

ووجه الثاني : أنَّ فعله صلى الله عليه وسلم بالأصالة يقتضي الدوام ؛ فأحد الإمام أبو حنيفة وأحمد بالاحتياط .

(١) انظر « المعونة على مذهب عالم المدينة » (ص ٢٤٦) ، و « تحفة المحتاج » (٢ / ٢٣٠)

(٢) انظر « البناء شرح الهدية » (١ / ٤٨٧) ، و « الإنصاف » (٢ / ١٧٠) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٤٩)

ومن الحكمة في ذلك . أن الدعاء عقب التوحيد لا يرد ، والوتر كالشهادة لله بالمردية والأحدية والواحدية ، وكان من الفتوة الدعاء للمؤمنين والمؤمنات في تلك الحصرة ، ولا يحصل العبد نفسه فيها بالدعاء ، فافهم

[عدد ركعات صلاة التراويح ، وحكم الجماعة فيها]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد . إن صلاة التراويح في شهر رمضان عشرون ركعة ، وإنها في الجماعة أفضل^(١) ، مع قول مالك في إحدى الروايات عنه : إنها ست وثلاثون ركعة ، وإن فعلها في البيت أحب إلي^(٢) ، وبذلك قال أبو يوسف فقال : من قدر على أن يصلي التراويح في بيته كما يصلي مع الإمام . فالأحب أن يصلي في بيته^(٣) .

فالأول . فيه تشديد من حيث الأمر بفعلها في الجماعة ، وفيه تخفيف من حيث العدد ؛ فرجع الأمر إلى مرئتي المبران .

ووجه الأول . وهو خاص بالصعفاء . أن الجماعة فيها رحمة بهم ؛ لعدم قوة أحدهم على الوقوف وحده بين يدي الله تعالى في عشرين ركعة مثلاً ، فكان الأفضل لهم فعلها في جماعة خوفاً أن تزهد نفسه من هية الله عز وجل ، ويخرج من حصرتة ؛ لعدم من يتأشئ به في ذلك الوقوف ، بخلافه إذا صلاها في جماعة .

(١) انظر « حاشية ابن عابدين » (٢ / ٤٥) ، و« تحفة المحتاج » (٢ / ٢٤٠) ، و« المدع » (٢٢ / ٢)

(٢) انظر « المطبوعة الكبرى » (١ / ٢٨٧) .

(٣) انظر « حلية العلماء » (٢ / ١٤٤) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٤٩)

ووجه الثاني مراعاة حال الأكابر الذين يقدرّون على الوقوف بين يدي الله أفراداً ، ومع خوفهم على أنفسهم أيضاً من الوقوع في الرياء بحضرة الناس في المسجد ، كما سيأتي مسطه إن شاء الله تعالى في الكلام على صلاة الجماعة في العرائض^(١) .

[حكم قضاء الفروض الفوات في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي وأحمد : إنه يجوز قضاء الفوات في الأوقات المنهي عنها^(٢) ، مع قول أبي حنيفة : إن ذلك لا يجوز^(٣) .

فالأول : محقق ، والثاني مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان . ووجه الأول : أنها صلاة لها سبب ؛ فكان ذلك كماذن الملك في الدخول في حضرته بعد أن كان منع الناس من الدخول إليه .

ووجه الثاني : أن الحق تعالى منع من الصلاة في هذه الأوقات منعاً عاماً ، ولم يستثن صلاة ؛ فشمل المقصبة كما شمل المؤداة .

وإيضاح ذلك : أن هذه الأوقات أوقات غضب للحق تعالى ، ولا ينبغي الوقوف بين يدي الملوك في وقت غضبها ؛ وذلك لأن وقت الاستواء لا يوجد فيه لشاحص ظلّ يظهر أبداً ، بخلافه بعد الروال ؛ فإن الشاحص إن

(١) انظر (١٧٩/٢) .

(٢) انظر «الدخيرة» (٣٨١/٢) ، و«معي المحتاج» (٣١٠/١) ، و«المفني» (٨٠/٢) .

(٣) انظر «السياسة شرح الهداية» (٥٦/٢) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٥٠) .

لم يكن ساجداً فطلُّه نائب ماله ، وإنما استثنى العلماء وقت الاستواء يوم الجمعة ؛ لما ورد مرفوعاً : « إنَّ جهنم تُسجَّر كلَّ وقتٍ الاستواء إلا يوم الجمعة »^(١) ، وإسجارها كناية عن العصب الإلهي

ووجه استثناء حرم مكة من النهي عن الصلاة فيه في الأوقات المكروهة .
كون العبد هناك في حصرة الملك الحاصَّة ؛ فكأنه من أهل البيت أو خدامه الذين لا يُسمعون من القرب من خدمته في وقت من الأوقات .

ووجه النهي عن الصلاة من بعد صلاة العصر ، وبعد صلاة الصبح حتى تغرب الشمس ، أو تطلع وترتفع قدر رمح : كون عتاد الشمس يتأخَّرون للسجود للشمس في ذلك الوقت ، فنهانا الشرع عن موافقتهم في الوقوف بين يدي الله في ذلك ؛ هروياً من مشاركتهم في صورة العبادة وإن كان القصد مختلفاً .

فمن صَلَّى العصر أو الصبح في أول وقته . . كان الهي في حقِّه هي تحريم ؛ أي . تحريم وسائل لا تحريم مقاصد ، كما تقدَّم في تحريم الاستمتاع من الحائض بما بين السرة والركبة وإن كان التحريم بالأصالة إنما هو للاستمتاع بالفرج فقط^(٢) .

وقد بلغنا : أنَّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه رأى حذيفة يصلي بعد العصر نافلة ، فعلاه بالذِّرة ، فقال حذيفة : إنما نُهينا عن موافقة الكفار ،

(١) رواه بحواه أبو داود (١٠٨٣) مرسلًا ، وأصله في مسلم (٨٢٢) عن سبيداه عمرو بن حنيفة الثلمي رضي الله عنه .

(٢) انظر (٦٠١/١)

وهم الآن لم يسجدوا ، فقال له عمر : أكلُ الناس يعرفون ذلك ؟ انتهى .
 فهذا سببُ سدِّ العلماء على المصلِّي البات من حين يفعل صلاة العصر
 والصبح ، لتلا يتسلل الأمر إلى موافقة الكفار في السجود للشمس ،
 فافهم .

[حكم قضاء السنن الفوائت]

ومن ذلك قول الشافعي في أرجح قوله ، وأحمد في إحدى روايته
 إنه يسرُّ لمن فاته شيء من السنن الرواتب أن يقضيه ولو في أوقات الكراهة ،
 كالمرائض^(١) ، مع قول أبي حنيفة . إنها تُقضى مع الفريضة إذا فاتت^(٢) ،
 ومع قول مالك : إنها لا تُقضى ، وهو القول القديم للشافعي^(٣) .

فالأول . مشدد ، والثاني : فيه بعض تشديد ، والثالث . محقق ،
 فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران .

ووجه الأول : القياس على المرائض إذا فاتت بجامع أن لها وقتاً معيناً ،
 وهي جوارب لما يحصل في المرائض من النقص ، فمن قضاها فقد أحسن
 الأدب مع ربِّه حيث لم يُهدِ إليه شيئاً ناقصاً ، كطيره في الأصحية والكفارة
 وغيرهما ، وإن كان الكلُّ منه تعالى وإليه

(١) انظر المجموع (٥٣٢ / ٣) ، و كشف القناع (٤٢٤ / ١)

(٢) انظر بدائع الصنائع (٢٨٧ / ١) ، و نيل الحقائق (١٨٣ / ١)

(٣) انظر الكافي في فقه أهل المدينة (٢٥٩ / ١) ، و المجموع (٥٣٢ / ٣) ،

و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٥٠) .

ووجه قول أبي حنيفة : أنَّ الراتب التي فاتت مع فريستها تحاكي الأداء ؛
فلا تُرفع الفريضة إلا ومعها الجابر لنقصها .

وقد كان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول . (عَجَلُوا بِالرَّكَعَتَيْنِ
بَعْدَ الْمَغْرَبِ ؛ فَإِنَّهُمَا يُرْفَعَانِ مَعَ الْفَرِيضَةِ)^(١) ، فيقاس بذلك غيرهما .

وقد ذكروا أنَّ من آداب ملوك الدنيا : ألا يكون في خادهم نقص في
أعضائه أو برص أو جذام في جسده ؛ لئلا يقع بصرهم على ناقص ،
وما كان أدباً مع ملوك الدنيا فهو أدب مع ملك الملوك من باب أولى ، وإن
كان الحقُّ تعالى هو الخالق لذلك البلاء ، فافهم

ووجه قول مالك والشافعي في القديم : إنَّ الرواتب لا تُقضى : هو أنَّ
كلَّ وقتٍ له نصيب من الخدمة ، وإذا فات وقت بلا خدمة ذهب قارعاً ،
فلأَيِّ شيء يريد العبد أن يعرِّغ الوقت المستقبل من تلك العبادة ، ويملاؤها
الوقت الماضي ، مع أنَّه كلُّه في الصحيفة ١٩

فمن أراد جعل العبادة المستقبل للوقت الماضي . فكأنه نقل الكتانة من
أسفل الصحيفة إلى أولها ، وهذا : خاصٌّ بنظر الأكار ، والأول والثاني .
خاصٌّ بنظر الأصاغر .

فرحم الله الأئمة المجتهدين ؛ ما كان أكثر أدبهم مع الله وخلقِهِ ، ومع
بعضهم بعضاً ! فكلُّ ما لم يذكره مجتهد ذكره المجتهد الآخر ؛ مراعاة
لمشاهد العباد علواً وسعلاً من خواصٍّ ومحجوبين .

(١) رواه بنحوه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٨٠٤) عن سيدنا حذيفة بن اليمان
رضي الله عنهما مرفوعاً .

[حكم الاشتغال بالنافلة عند إقامة الصلاة]

ومن ذلك : قول الشافعي وأحمد : إنه ليس لمن دخل المسجد وقد أقيمت الصلاة . . أن يصلي تحية المسجد ولا غيرها^(١) ، مع قول أبي حنيفة ومالك : إنه إذا أمس فوات الركعة الثانية من الصبح . اشتغل بركعتي الفجر خارج المسجد في صورة ما إذا أقيمت الصلاة وهو خارج المسجد^(٢) .

فالأول : مشدد في أمر التحية ، والثاني : فيه تشديد ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : علة الهيبة والتعظيم على العبد في الفريضة ، وعلمه بشدة مؤاحدة الله تعالى للعبد إذا أخل بالأدب فيها أكثر من مؤاحدته له إذا أخل بأدب في النافلة ، فقصد هذا العبد بفعل التحية الإدمان على تحمّل ما بين يديه في المريضة من الهيبة والتعظيم .

ووجه الثاني : شدة مراعاة تحصيل ركعة من تلك الصلاة في جماعة ، رجاء أن يكون الله تعالى عمر لعبد ممن صلى في تلك الجماعة ، وشقّعه في جميع المأمومين ، أو غمر لهم معه ، وربما استحكمت الهيبة في عده ؛ فلم يقدر أن يقف بين يدي الله وحده في المريضة ، فكان تحصيل وقوفه مع الجماعة أولى له من اشتغاله بأدب القدوم على حصرة الله عز وجل ، وتعبه

(١) انظر « معي المحتاج » (١/٤٥٦) ، و« كشف القناع » (١/٢٤٤)

(٢) انظر « بدائع الصانع » (١/٢٨٦) ، و« المدونة الكبرى » (١/٢١١) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٥٠) .

الحضور معه في تلك العريضة باصطلامه من شدة الهبة ، كما يعرف ذلك من صلى الصلاة على وجهها ، فتأمل فيه ؛ فإنه نفيس

[ما يُستثنى من النهي عن الصلاة في الأوقات المكروهة]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة رحمه الله : **إنَّ كلَّ وقت نهى الشارع عن الصلاة فيه لا يصحُّ قضاء الصلاة فيه ، ولا التَّنُّلُ ، إلا سجدة التلاوة^(١) ، مع قول الشافعي وغيره .** **إنَّ كلَّ صلاة لها سبب متقدِّم يجوز فعلها فيه ؛ كالتحية وركعتي الطواف والمنذورة وسجود التلاوة والركعتين عقب الوضوء^(٢) .**

فالأول . مشدَّد في عدم صحَّة الصلاة في الوقت المذكور ، والثاني فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ، وتقدَّم توحيه هذين القولين في الباب^(٣) .

[حكم الصلاة بعد صلاة الصُّبح]

حتى تطلع الشمس ، وبعد العصر حتى تغرب

واتفقوا على . كراهة التَّنُّل بعد فعل العصر والصبح حتى تغرب

(١) أي . سجدة التلاوة التي قرئت آيتها في الوقت المكروه ؛ فلا تكره تحريماً بل تنزيهاً ، أما إن قرئت في وقت غير مكروه فيكره تحريماً إيقاع سجدها في الوقت المهيء عنه انظر : حاشية ابن عابدين (٣٧٤ / ١) .

(٢) انظر : نهاية المحتاج (٣٨٥ / ١) .

(٣) انظر (١٦٨ / ٢ ، ١٦٩)

الشمس ، أو تطلع ، وقال أبو حنيفة . من صلى الصبح عند طلوع الشمس لم تصح ، وإذا شرع فيها فطلعت الشمس وهو فيها بطلت صلاته^(١)

[حكم التنفل بعد سنة الفجر]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد بکراهة التنفل بعد ركعتي سنة الفجر^(٢) ، مع قول مالك بعدم كراهة ذلك^(٣)

فالأول : مشدد في الكراهة ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : الاتباع ؛ فلم يبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتنفل بعد صلاة سنة الفجر شيئاً ، إنما كان يتحدث مع أصحابه ، فإن لم يجد أحداً يتحدث معه اصطجع على جنبه ، ورفع رأسه على ذراعه المصوب حتى تقام الصلاة^(٤) .

ثم إن ذلك خاصٌّ بقوام الدين الذين أدركوا وقت التجلي الإلهي حتى

(١) انظر البحر الرائق (١ / ٢٦٢) .

(٢) انظر نيل الحقائق (١ / ٨٦) ، وحلية العمام (٢ / ١٨٢) ، وكشاف القناع (١ / ٤٥١) .

(٣) انظر مواهب الجليل (٢ / ٦١) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٥٠ - ٥١) .

(٤) روى الحارثي (٦٢٦) وللفظ له ، ومسلم (٧٣٦) عن السيدة عائشة رضي الله عنها قالت (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سكنت المؤذن بالأول من صلاة الفجر قام ، فركع ركعتين حقيقتين قبل صلاة الفجر بعد أن يسئرين الفجر ، ثم اصطجع على شقه الأيمن حتى يأتيه المؤذن للإقامة)

كادت مفاصلهم تنقطع من الخشية ، فيكون ترك الصلاة بعد ركعتي الفجر كالدواء لزوال التعب الذي أصابهم ، فيحمل هذا على حال الأكابر .

ويحمل قول أبي حنيفة^(١) : على حال الأصاغر الذين لم يحضروا ذلك التجلي الإلهي مع اليقظة ، أو ناموا عنه ، ويصعُ حمله أيضاً على أكابر الأكابر الذين حضروا ذلك التجلي الإلهي ، وأقدرهم الله تعالى على تحمله ، فلهم أيضاً التثقل ؛ لقدرتهم عليه كالأصاغر ، فافهم

[حكم الثقل بمكة في الأوقات المهي عن الصلاة فيها]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي باستثناء الثقل بمكة من الهي^(٢) ، مع قول أبي حنيفة وأحمد بكراهة ذلك^(٣) .

فالأول : محض ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه الأول : أن المتثقل بمكة كخُدَّام الملك في داره المأذون لهم في الدخول عليه أية ساعة شاؤوا من ليل أو نهار ، بحلاف الواردين على الملك من الآفاق ؛ ليس لهم الوقوف بين يديه إلا بعد إذن صريح من خُدَّام الملك

(١) كذا في السج التي بين يدي ، ولعل لماسب للسياق (مالك) بدل (أبي حنيفة) ؛ لأن ما سبكره من التوجيه متفق مع القول الثاني الذي هو قول الإمام مالك ، والله أعلم

(٢) انظر « روضة الطالبين » (١ / ١٩٤) ، وفي « شرح التلخيص » (١ / ٨١٢) (لم يفرق أحد من أصحابنا بين مكة وغيرها من سائر البلاد في حكم ما قدَّمناه من الهي)

(٣) انظر « الساية شرح الهداية » (٢ / ٥٨) ، و « المعني » (١ / ٢٣٩) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٥١) .

لهم ، ولو كان أحدهم من أكبر الأمراء ، فافهم

ووجه الثاني . أنّ الحدام - ولو كان مآدوماً لهم في الوقوف بين يدي
الملك أيّ وقت شاؤوا - فلرومهم الأدب معه إلا نادى جديد أولئ : لأنّ
الحقّ تعالى لا تقييد عليه ؛ فله أن يرجع عن ذلك الإذن ؛ بدليل وقوع السح
في الأحكام الشرعية ، والله تعالى أعلم^(١) .



(١) هي هامش (١) (بلغ مقابلة على مؤلفه رضي الله عنه)

باب صلاة الجماعة

[مسائل الإجماع والاتفاق في باب صلاة الجماعة]

أجمعوا على : أن صلاة الجماعة مشروعة ، وأنه يجب إظهارها في الناس ، فإن امتنعوا منها قوتلوا .

واتفقوا على . وجوب بية الجماعة في حق المأموم ، وعلى : أن أقل الجماعة إمام ومأموم قائم عن يمينه ، فإن لم يقف عن يمينه بطلت صلاته عند أحمد كما سيأتي^(١) ، وعلى أنه إذا سلم الإمام ، وفي المأمومين مسبقون ، فقدّموا من يتم بهم الصلاة في الجمعة لم يجز ، بخلافه في غير الجمعة ؛ فإنهم اختلفوا في ذلك كما سيأتي

وكذلك اتفقوا على : أن من دخل في فرص الوقت فأقيمت الجماعة ، وقد قام إلى الثالثة . . فليس له أن يقطعها ويدخل في الجماعة .

واتفقوا على أنه إذا اتصلت الصفوف ولم يكن بينهم طريق أو بهر . صبح الانتهاء .

وكذلك اتفقوا على : جواز اقتداء المشغل بالمعترض .

(١) انظر (٢٠٦/٢)

وكذلك اتفقوا على أن إمامة الأعمى غير مكروهة ، إلا عند ابن سيرين
كما سيأتي^(١) .

وكذلك اتفقوا على : عدم صحة إمامة المرأة بالرجل في الفرائض ،
وعلى : أن الصلاة حلف المحدث لا تجوز .

وكذلك اتفقوا على . كراهة ارتفاع المأموم على إمامه بغير حاجة
فهذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق^(٢)
وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم صلاة الجماعة]

فمن ذلك قول أبي حنيفة : إن الجماعة في الفرائض غير الجمعة
فرص كفاية ، وهو الأصح من مذهب الشافعي^(٣) ، مع قول مالك : إنها

(١) انظر (١٩٧/٢)

(٢) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٥١) وما بعدها

(٣) قد يعبر الجمعية عن حكم صلاة الجماعة بأنها سنة أو واجبة ، وينسب من حلال
كلامهم أنهم يقصدون فرص للكفاية ، فيقول في « البحر الرائق » (٣٦٥/١) .
(« الجماعة سنة مؤكدة » أي قوية تشبه الواجب في القوة ، والراجع عند أهل
المذهب الوحد ، ونقله في « لبدائع » عن جماعة مشايخنا ، وذكر هو وغيره أن
الفاعل منهم إنها سنة مؤكدة . ليس محالاً في الحقيقة ، بل في العادة ، لأن السنة
المؤكدة والواجب سواء ، خصوصاً ما كان من شعائر الإسلام ، ودليله من السنة
المواظبة من غير ترك ، مع اكبر على تركها بغير عذر في أحاديث كثيرة ، وصرح
في « المحيط » بأنه لا يرحص لأحد في تركها بغير عذر ، حتى لو تركها أهل مصر
يؤمرون بها ، فإن اتمروا ولا يحل مفانئهم) ، فمعهم من قوله (لو تركها أهل
مصر يؤمرون بها) . أنه لو فعلها بعضهم لا يؤمر بالبقول ، لظهور الشيعة بعملهم ،
وهو مؤثني فرص الكفاية ، وانظر « الباية شرح الهداية » (٣٢٤/٢) ، و« حاشية ابن
عابدين » (٤٥٧/١) ، و« معي المحتاج » (٤٦٥/١) .

سنة ، وبه قال جماعة من أصحاب أبي حنيفة والشافعي^(١) ، ومع قول أحمد : إنها فرض عين ، وليست بشرط في صحة الصلاة عنه ، ولكن إن صلى مفرداً عن القدوة مع الجماعة^(٢) . . أثم ، وصححت صلاته^(٣)

فالأول : فيه تشديد ، والثاني : مخفف ، والثالث : مشدد ، مرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أن المقصود من الجماعة بالأصالة إقامة شعار الدين في دولة الظاهر والباطل بالتلاف القلوب والأبدان ، فلا بد من طائفة في البلد تقوم بذلك ، وإلا أدنى إلى خفاء الدين ، وذهاب التعاضد والتساعد ، وغلبت كلمة أهل الكفر على أهل كلمة الإيمان

وأيضاً : فإن صلاة الجماعة من جملة رحمة الله تعالى بالأصاغر ؛ ليتقوا بشهود كثرة الجماعة ورؤية بعضهم بعضاً على الوقوف بين يدي رب الأرباب في حضرة تكاد أعصاء الأبياء والملائكة أن تفضل منها ، ولو أن المفرد أقيم في تلك الحصرة وحده ، وتجلت له هيئة الله تعالى . . لَمَا قَدَّرَ على أن يقف حتى يتم صلاته من شدة إحلال أعضائه حين خشع ، فكان من رحمة الله تعالى به أنه أمره أن يصلي مع جماعة يصح له التآسي وتقوية العزم بهم ، كما يعرف ذلك من صلى الصلاة الحقيقية ؛ فإن من يصلي الصلاة

(١) انظر « حاشية ابن عابدين » (٤٥٧/١) ، و « مواهب الجليل » (٣٩٥/٢) ، و « نعمة المحتاج » (٢٤٧/٢) .

(٢) كذا في النسخ بين يدي ، وعبارة « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٥١) (فإن صلى مفرداً مع القدوة على الجماعة . . أثم)

(٣) انظر « الإنصاف » (٢١٠/٢) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٥١)

العادية لا يعرف شيئاً من ذلك ، وعابته أن يطمئن في ركوعه وسجوده ،
وبراعي معاني ما يقرأ من القرآن والأدكار ، ومثل هذا محجوب عمّا قلناه ؛
لمراعاته الأفعال والأقوال في الطاهر ، فافهم .

ووجه من قال : إنها ستة : إلحاقها بالسنن التي فعلها النبي صلى الله
عليه وسلم ولم يوجها ، كما أن للمجتهد أن يلحقها بالواجب - كما في
صلاة الجمعة - بحكم اجتهاده ، وهكذا الحكم في جميع ما فعله الشارع ،
ولم يبيّن لما مرسته ؛ هل هو واجب أم مستحب ؟

فمن كان مقلداً لإمام فهو تحت حكمه فيما يقول ؛ من وجوب أو نذر ،
ومن لم يكن مقلداً فيكفيه التأسي برسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك
الفعل ؛ فيأتي به بقطع النظر عن كونه فرضاً أو سنة ؛ لثلا يحجر ما وشّعه
الشارع ، أو يوسع ما صيّقه الشارع ، وعلى ذلك جماعة من أهل الله عز وجل .

ووجه من قال : إنها فرض عين ؛ أحده بظاهر الأحاديث ، وأمره تعالى
بها في وقت شدة الخوف والتحام الحرب ، فلو أنها لم تكن واجبة على
الأعيان لسامع تعالى الناس بها في وقت تطاير الرؤوس ، وقد أمر الله
تعالى العباد بها في شدة القتال أمراً عاماً لم يسامح أحداً في التحلّف عنها إلا
للهراسة لفية المقاتلين حال اشتغالهم بالصلاة ومناجاة ربهم ، فإذا صلّى
بهم ما شرع لهم أحرموا به كذلك ، وفي ذلك من الحكمة أنه لولا هؤلاء
الذين حرسوا لما كمل للمصلين الحضور مع الله تعالى ، بل كان أحدهم
يلتفت خوفاً من أن يغتاله العدو ضرورة من حيث الجرة الذي فيه يخاف من
غير الله ؛ فإنه يرقّ ولا ينقطع ، فافهم

[حكم التفاضل في صلاة الجماعة]

ومن ذلك : قول الجمهور : إنّ الصلاة في الجماعة الكثيرة أفضل ^(١) ،

مع قول مالك : إنّ فصل الصلاة مع الواحد كفضله مع الكثير ^(٢) .

فالأول : محفّف خاصّ بالضعفاء الذين لا يقدرّون على الوقوف بين

يدي الله تعالى مع الواحد والاثني .

والثاني : مشدّد خاصّ بالأقوياء الذين يقدرّون على طول الوقوف بين

يدي الله مع الواحد ؛ لغلبة العلم بالله بما راد على الجزء الشرعي ، بخلاف

غيرهم ، والله أعلم .

[حكم صلاة الجماعة للنساء]

ومن ذلك : قول الشافعي وأحمد بأنّ للنساء إقامة الجماعة في بيوتهنّ

من غير كراهة في ذلك ^(٣) ، مع قول أبي حنيفة ومالك بكراهة الجماعة

لهنّ ^(٤) .

(١) انظر : البناية شرح الهداية (٣٣١/٢) ، و تحفة المحتاج (٢٤٧/٢) ، و الكافي في فقه الإمام أحمد (٢٨٧/١) .

(٢) انظر : حاشية الحرشي (١٧/٢) ، وفيه () ولا تتفاضل الجماعة تفاضلاً يكون سبباً في الإعادة ، ولا فلا يراجع أنّ الصلاة مع العنماء والصلحاء والكثير من أهل الخير . أفضل من غيرها ؛ لشمول الدعاء وسرعة الإحاطة وكثرة الرحمة وقبول الشعاعة ، لكن لم يدل دليل على جعل هذه الفضائل سبباً للإعادة .

(٣) انظر : تحفة المحتاج (٢٥٠/٢) ، و الإنصاف (٢١٢/٢) .

(٤) انظر : البناية شرح الهداية (٣٣٥/٢) ، و حاشية الحرشي (٢٢/٢) ، و رحمة =

فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الثاني أن الجماعة ما شرعت بالأصالة إلا لتأليف قلوب المؤمنين بعضها على بعض لأجل نصرة الدين وإقامة شعائره ؛ فإن القلوب إذا لم تأتلف رُبما عارضت بعضها بعضاً في إزالة المنكر بغضاً في ذلك العدو الذي طلب إزالته ، فيفسد نظام الدين ، ومعلوم : أن النساء لم يُرصدن لمثل ذلك .

ووجه الأول : تقرير الشارع جماعة النساء في عصره على إقامتهن الجماعة في بيوتهن ، وفي المساجد خلف الرجال ، فهو وإن لم يكن فيه نصرة في الدين ؛ كالجهد وإزالة المنكرات . . ففيه اتلاف لقلوب المؤمنات والمسلمات ، وذلك يؤول إلى نصرة الدين في دولة الباطن بين يدي الله عز وجل ؛ إذ التكليف بالخدمة عامٌ للذكور والإناث ، فافهم .

[حكم نية الإمامة على الإمام]

ومن ذلك . قول مالك والشافعي : إنه لا يجب على الإمام نية الإمامة في غير الجمعة ، إنما هي مستحبة^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنه لا يجب عليه نية الإمامة إلا إن كان خلعه ساء ، فإن كانوا رجالاً فلا تجب ، وامتنى الجماعة بعرفة والعيد^(٢) ؛ فقال : لا بد من نية الإمامة في هذه الثلاثة

- الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٥١) .

(١) انظر : حاشية الدسوقي : (١ / ٣٣٨) ، والمعني المحتاج : (١ / ٥٠٢ ، ٥٤٥) .

(٢) كما في السخ التي بين يدي ، وفي : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٥١) .

على الإطلاق^(١) ، وقال أحمد : نية الإمام شرط^(٢)

فالأول محقق ، والثاني : فيه تحفيف وتشديد من وجهين ،
والثالث : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : عدم ورود أمر بنية الإمامة عن الشارع .

وأيضاً : فإن صورة الارتباط قد حصلت بربطهم أفعالهم على أفعاله ،
وذلك كافٍ في إقامة شعار .

ووجه الشق الأول من قول أبي حنيفة : ضعف رابطة النساء بالرجال في
التعاقد والتعاون على إقامة شعار الدين ، فاحتاجوا إلى توجُّه نية الإمام
إليهن ؛ لينفُوئي ربطهن به ، وبذلك عُلِمَ توجيه ما إذا كانوا رجالاً .

ووجه استثناء الجمعة والعيدين والجمع بمعرفة : شدة أمر الشارع بذلك ،
وحصول الشعار بكثرة الجمع في هذه الصلوات ؛ فاستغنى الإمام فيما عدا
ذلك عن تأكيد الارتباط به فيه .

ووجه قول أحمد . الأخذ بالاحتياط ؛ ليرتبط المأموم بالإمام يقيناً ،
وعكسه ، وهذا : خاص بالضعفاء .

والأول : خاص بالأقوياء الذين يشهدون ارتباطهم بالإمام في قلوبهم
كالأمر المحسوس ؛ حتى إن بعضهم لا يلتبس عليه الحال لو غلط المبلِّع في

- (واستثنى الجمعة وعرفة والعيدين) بدل (واستثنى الجماعة بمعرفة ولعيدين) ، ولعله

الأسب ، وانظر : النهر العاتق (١٩٠ / ١)

(١) انظر : العبدية شرح الهداية (٣٦٣ / ١) ، و : بدائع الصنائع (١٢٨ / ١)

(٢) انظر : الإنصاف (٢٧ / ٢) .

الأفعال ؛ كأن كَبُرَ للركوع ولم يركع الإمام ، ومثل هذه هي الرابطة الحقيقية التي كان عليها السلف الصالح

عُلم . أن من ادعى صحة الارتباط الباطن بإمامه ، وتبع المبتع في العلط . فهو من أهل التلبس على نفسه ، فتأمل .

[حكم نية الدخول في الجماعة للمنفرد من غير قطع صلاته]

ومن ذلك . قول مالك والشافعي في أصح قوليه وأحمد : إنه لو نوى المنفرد الدخول في الجماعة من غير قطع للصلاة . صح^(١) ، مع قول أبي حنيفة . إن ذلك يطل الصلاة^(٢) .

فالأول محقق ، والثاني مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول : أنه طلب ارتباط صلاته بالجماعة ، فراد خيراً ، وشاركهم في إقامة الشعار حسب طاقته .

ووجه الثاني : أن نية الإمامة في أثناء الصلاة كالاشتغال بالخلق عن الحق ، بخلافها في أول الصلاة ؛ سومع العبد بها ؛ ليدخل في الارتباط بإمامه ، وهذا خاص بالأصاغر .

كما أن الأول . خاص بالأكابر أصحاب مقام الجمع ، فلم يخرجوا بذلك عن شهود الحق تعالى ، بل ازدادوا به شهوداً عمّا كانوا عليه حال

(١) «المجموع» (١٠٤/٤) ، «والمعني» (١٧١/٢)

(٢) انظر «السياسة شرح الهداية» (٥٦٣/٢) ، «وإرحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٥١)

الانفراد ، وفي ذلك من الأدب مع الله ما لا يخفى على عارف ؛ فإنه ما كلُّ
أحد يقدر على خطاب الحق تعالى من أول الصلاة إلى آخرها بلا واسطة وهو
منفرد ، فافهم .

[حكم ما أدركه المسبوق مع الإمام]

ومن ذلك : قول الإمام أبي حنيفة : إن ما أدركه المأموم من صلاة
الإمام .. فأولُّ صلاته في التشهُّدات ، وآخرُ صلاته في القراءة^(١) ، مع قول
الشافعي : إنه أول صلاته فعلاً وحكماً ، فيعيد في الباقي القنوت^(٢) ، ومع
قول مالك في المشهور عنه إنه آخرُها ، وهو إحدى الروايتين عن
أحمد^(٣) .

فالأول فيه تحفيف ، والثاني : فيه تشديد ، والثالث : فيه تحفيف ؛
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : عدم الاختلاف على الإمام ظاهراً بمخالفة الأفعال ، فلا
يعيد القراءة ، بل ربما كانت قراءته وحده أتم من قراءته مع الإمام من حيث
الحضور مع الله تعالى .

ووجه الثاني : الأحذ بالاحتياط ، فيوافق الإمام فيما هو فيه ؛ لئلا
يختلف عليه ، ويأتي به ثانياً في محلِّه الأصلي ؛ فلذلك كان يوافق الإمام في

(١) انظر : البحر الرائق : (٤٠٢ / ١) .

(٢) انظر : تحفة المحتاج : (٣٦٢ / ٢) .

(٣) انظر : حاشية الحرشي : (٤٦ / ٢) ، والمبدع : (٥٧ / ٢) ، ورحمة الأئمة في

اختلاف الأئمة : (ص ٥١ - ٥٢) .

التشهد والتسبيحات ، ولا يشتغل بدعاء الافتتاح ؛ لأن موافقة الإمام في هذا الموضع أهم .

ووجه الثالث : اكتفاء المسبوق بما فعله مع الإمام من التشهد والقنوت وغير ذلك ، وهو خاص بالأصاغر الذين يثقل عليهم مساجاة الله تعالى في القنوت والجلوس وحدهم .

كما أن كلام الشافعي رحمه الله محمول على حال الأكابر الذين لهم قدرة على مناجاة الحق حلّ وعلا وحدهم ، فاعلم .

[حكم تعدد صلاة الجماعة في مسجد]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة ومالك والشافعي : إن من دخل المسجد ، فوجد إمامه قد فرغ من الصلاة . كره له أن يستأنف فيه جماعة أخرى إلا أن يكون المسجد على ممر الناس^(١) ، مع قول أحمد : إنه لا يكره إقامة الجماعة بعد الجماعة بحال^(٢) .

فالأول . فيه تخفيف ، والثاني محقق ؛ فارجع الأمر إلى مرتبتي الميزان . ووجه الأول . خوف تشييت القلب عن الإمام الأول ، أو حصول تشويش له من جهة الافتيات عليه^(٣) ، فيصير يصلي بالناس بعد ذلك وهو

(١) انظر : حاشية ابن عابدين (٥٤ / ٢) ، و« المدونة الكبرى » (١٨١ / ١) ، و« نهاية المحتاج » (١٤١ / ٢)

(٢) انظر : المدع (٥٤ / ٢) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٥٢)

(٣) افتات عليه . إذ سبق بعمل شيء ، واستند برأيه ، والمعنى حصول التشويش بسبب الانفراد عن الجماعة الأولي ، وانظر : المصباح المبيد (ف و ت)

متكدر ، فيسري تكديره في قلوب المأمومين به .

ووجه قول أحمد : أن في إقامة الجماعة ثانياً زيادة الأجر والثواب للجماعة الثانية إن كانوا صلوا مع الإمام الأول ، أو حصول فضيلة الجماعة إن لم يكونوا صلوا ، وربما كان في الجماعة الثابتة مَنْ يستحي أن يقف بين يدي الله وحده في الصلاة ، أو لا يستطيع الوقوف وحده أصلاً من شدة الهبة ، فافهم .

[حكم إعادة الصلاة لمن أدرك جماعة يصلون]

ومن ذلك : قول الشافعي : إن من صلى منفرداً ، ثم أدرك جماعة يصلون . . استحب له أن يصلّيها معهم ، وبذلك قال مالك إلا في المغرب^(١) ، فإن صلى جماعة ، ثم أدرك جماعة أخرى . . فالراجح من مذهب الشافعي أنه يعيدها ، وهو قول أحمد إلا في الصبح والعصر^(٢) ومع قول مالك في روايته الأخرى : إن من صلى جماعة لا يعيد ، ومن صلى منفرداً أعاد في الجماعة إلا المغرب^(٣) ، وقال الأوزاعي إلا الصبح والمغرب ، وقال أبو حنيفة : لا يعيد إلا الظهر والعشاء ، وقال الحسن : يعيد إلا الصبح والعصر^(٤) .

(١) انظر عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (١٣٥ / ١) ، وحلية العلماء .

(١٨٩ / ٢) ، وروضة الطالبين (٣٤٣ / ١)

(٢) انظر حلية العلماء (١٩٠ / ٢) ، وروضة الطالبين (٣٤٤ / ١) ، وشرح الكبير على متن المقنع (٦ / ٢) .

(٣) انظر الكافي في فقه أهل المدينة (٢١٨ / ١)

(٤) انظر التجريد (٦٢٧ / ٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٥٢)

فالأول . فيه تشديد في مسألة من صلّى منفرداً ، ومن صلّى جماعة ،
والثالث . فيه تخفيف وكذلك ما بعده ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول . الاتباع ، وربما كان في الصلاة الأولى نقص ؛ فجُبر في
الصلاة الثانية .

وإنما استثنى مالك المغرب : تحفيماً على الناس ؛ لصيق وقته ،
ولمراحمه الغشاء . بفتح العين - له عادة .

وإنما استثنى أحمد الصبح والمصر . لتهي الشارع عن الصلاة بعد فعلهما
إلى أن تعرب الشمس ، أو تطلع الشمس ، مع ما في الإعادة من رائحة الثقل
من حيث جواز الترك وإن كان لها حكم المص من جهة وجوب القيام فيها
مع القدرة ، وتحريم الخروج منها بغير عذر ، فعُلِمَ . أنَّ للصلاة المعادة
وجهين . وجه إلى التعلية ، ووجه إلى المرضية ، لا وجه واحد

ووجه قول الأوزاعي . ما قلناه من الهي عن الصلاة عقب الصبح ،
وتحفيف الأمر على الناس بعد المغرب .

ووجه قول أبي حنيفة . إلا الظهر والعشاء ؛ أي . فإنه يعيدهما : كون
وقت الظهر وقتاً يعلب به الحجاب ، فلا يكاد العبد فيه يأتي بصلاته على
الكمال ، فكان إعادته جارية لما فيه من النقص .

وأمّا العشاء فإنها عقب نعم النهار هي أمر الحرّف والمعاش عاده مع
غلط الحجاب فيها أيضاً ؛ ولذلك استحث الشارع لأئمة تأخيرها إلى أن
يمضي ثلث الليل الأول ، كما أشار إليه حديث . « لولا أن أشق على أمتي

لأخروث العشاء إلى ثلث الليل^(١) .

ووجه قول الحسن : هو الوجه في قول أحمد ، والله أعلم

[بيان صفة الصلاة الأولى والمعادة فرضاً ونفلًا]

ومن ذلك : قول الإمام الشافعي في الحديـد : إن فرضه إذا أعاد هو الأولى ، والثانية تطوع ، مع قول الشافعي في القديم : إن فرضه الثانية^(٢) ، ومع قول أبي حنيفة وأحمد والأوزاعي والشعبي : إنهما جميعاً فرضه^(٣) .

فالأول مخفّف ، والثاني : مشدّد ، والثالث : فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

ووجه الأول : سقوط الخطأ عنه بفعلها

ووجه الثاني الأخذ بالاحتياط وية الجبر لما عساه يقع في الأولى من النقص .

ووجه الثالث : ردّ العلم فيهما إلى الله تعالى أدباً مع الشارع ؛ حيث

(١) سبق تخريجه (٢٥٠/١) .

(٢) انظر المجموع (١٢١/٤) .

(٣) المذهب من مذهب الحنابلة أنهم يتفقون مع قول الشافعية في الجديد ؛ أي يجعلون الأولى فرضاً والثانية نفلًا ، يقول المرداوي في الإنصاف (٢١٨/٢) (حيث فلا يعد الأولى فرضاً ، بل عليه كإعادتها منعداً ، لا أعلم فيه خلافاً في المذهب ، وسوي المعادة نفلًا) ، وهو المتفق مع رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٥٢) ، والذي يدلّ عليه قول الإمام مالك أنهما فريضان كما صرح به في البيان والتحصيل (٣٢/٢) .

سكت عن بيان وجوب ذلك ، وبه قال عبد الله بن عمر ، وقال حين سئل عن ذلك : (ذلك إلى الله ؛ يحسب الله تعالى منهما ما شاء)

[حكم انتظار الإمام للدخول ليدرك الجماعة]

ومن ذلك : قول الشافعي وأحمد : إن الإمام إذا أحسن بداحل وهو راكم ، أو في التشهد الأخير . يستحب له انتظاره^(١) ، مع قول أبي حنيفة ومالك بكراهة ذلك ، وهو قول للشافعي^(٢)

فالأول : مشدد باستحياب الانتظار ، والثاني : مخفف في ترك ذلك أصلاً ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .

ووجه الأول : أن في ذلك عوناً لأخيه المسلم على تحصيل فضيلة الخضوع لله في الركوع مع الراكعين ، أو جلوسه بين يدي ربه مع الجالسين .

ووجه الثاني . الهروب من التشريك بين مراعاة الخلق ومراعاة الخالق ، وإن كان مثل ذلك مغفوراً له .

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول : (إنما استحب الإمام الشافعي وأحمد انتظار الداخل إذا أحسن به الإمام في الركوع أو التشهد ؛

(١) وذلك إذا لم يبالغ في الانتظار ، ولم يفرق بين الداخلين انظر « معني المحتاج » (٤٧١ / ١) ، و« كشف الفتوح » (٤٦٨ / ١)

(٢) انظر « حاشية أس عابدين » (٤٩٤ / ١) ، و« حاشية الحرشي » (٢٠ / ٢) ، و« المجموع » (١٢٥ / ٤) و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٥٢)

لإحسانهما الظنَّ بالإمام ، وأنَّ مثله لا يشعله انتظار ذلك الداحل عن ربِّه عزَّ وجلَّ من حيث إنَّها من منصب الإمام الأعظم ، ولو أنَّ هذين الإمامين علما أنَّ ذلك يشغل ذلك الإمام عن ربِّه . ما استحبَّ ذلك له ، فافهم)

وسمعتَه رضي الله عنه يقول : (كلام الشافعي وأحمد : خاصٌّ بالإمام الذي أعطاه الله تعالى القوة ، وجعل له عدَّة أعين ؛ فعينٌ يطر بها إلى الحقِّ جلَّ وعلا ، وعينٌ ينظر بها إلى المخلوق وإلى ما يفعل ، وعينٌ ينظر بها إلى الحقِّ والمخلوق معاً ، فعُليم . أنَّ الكراهة : خاصة بالأصاغر ، أمَّا الأكابر فلا يضرُّهم ذلك قطعاً ، فافهم) .

[حكم مفارقة المأموم لإمامه]

ومن ذلك : قول الإمام أحمد ، وهو الراجح من مذهب الإمام الشافعي : إنَّه لو نوى المأموم مفارقة إمامه من غير عذر . . لم تبطل صلاته^(١) ، مع قول أبي حنيفة ومالك : إنَّها تبطل^(٢) .

فالأول : محقَّف ، والثاني : مشدَّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان . ووجه الأول . أنَّ إتمام الصلاة حلف الإمام إنَّما هو أدب ؛ بدليل صحَّة صلاته فَرادئ فيما عدا الجمعة والصلاة المعادة .

ووجه الثاني : أنَّه بالدخول معه كأنَّه ربط نيته بإتمام الصلاة خلفه ،

(١) انظر المجموع (١٤٢ / ٤) ، والمعني (١٧١ / ٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٥٢) .

(٢) انظر حاشية ابن عابدين (٦١١ / ١) ، ومواهب التحليل (١٦٥ / ٢)

فكأنه قطع الصلاة بلاية ، وذلك مطلق ، ومنصب الإمام في الصلاة يحل
 عن حوار الخروج من طاعته وموافقه ؛ كالإمام الأعظم ، بل الإمامة في
 الصلاة هي منصبة بالأصالة ، فمن فارق إمامه فسق ، ومات ميتة جاهلية ؛
 كمن فارق أتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وخرج عن شرعه ،
 لا سيما إن أوهمت المفارقة القدح في دين الإمام ، فافهم

[حكم الاقتداء إذا كان بين المأموم والإمام نهر أو طريق ونحوهما]

ومن ذلك . قول مالك والشافعي بصحة قدوة المأموم بالإمام ، وبينهما
 نهر أو طريق^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنها لا تصح^(٢)

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد .

ووجه الأول : أن المراد معرفة المأموم بانتقالات الإمام ، وهو حاصل .

ووجه الثاني : أن شرط الارتباط ألا يتحول بين الإمام والمأموم حائل ولو
 معبراً ، فكما انقطعت صورة الارتباط بينهما من حيث الأحسام كذلك
 انقطعت من حيث القلوب ، كما أشار إليه خبر : « ولا تختلفوا عليه
 فتختلف قلوبكم »^(٣) ، فإنه صلى الله عليه وسلم حكم باختلاف القلوب
 باختلاف الصدور وعدم استوائها في الموقف ، فلكل من القولين وجه .

(١) انظر حاشية الدسوقي (١ / ٣٣٦) ، وه نعمة المحتاج (٢ / ٣١٥)

(٢) انظر مدائع لصانع (١ / ١٤٥) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٥٢)

(٣) رواه بسنده مسلم (٤٣٢ / ١٢٢) عن سيدنا أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه

[حكم من صلَّى في بيته بصلاة الإمام في المسجد]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي وأحمد : إنَّ من صلَّى في بيته بصلاة الإمام في المسجد وهناك حائل يمنع رؤية الصفوف . لم يصح^(١) ، مع قول أبي حنيفة في المشهور عنه : إنَّه يصح^(٢) .

فالأول : مشدَّد ، والثاني : محفَّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث .
ووجه الأول : ذهاب الشعار المقصود من صلاة الجماعة في دولة الظاهر للحلق .

ووجه الثاني : حصول الشعار في دولة الباطن الذي هو علم الله تعالى وحضرته ، فلكل وجه .

وقد رأيت من يصلِّي خلف إمام بيت المقدس أو مكة وهو بمصر ؛ لا تحجبه الجبال ولا غيرها ، ولكن قد فات هذا فصيلة أمثال أمر الشارع بالاجتماع في مكان واحد عرفاً .

وكان سيدي علي الحواص رحمه الله يذهب إلى مكة وبيت المقدس وغيرهما ، فيصلِّي مع الإمام ، ثم يرجع ويقول (اتباع السنة أولي) .

(١) انظر البيان (١٣٧/٢) ، والمبدع (٩٨/٢) ، ويقول القاضي عبد الوهاب المالكي في « عيون المسائل » (ص ١٣٩) : (عد مالك الذي يصلِّي في دار محجورة بصلاة الإمام في المسجد وهو يسمع التكبير أن ذلك جائز ، إلا في الجمعة ؛ فإنها لا تصح إلا في الجامع ورحابه المتصلة به) ، وسيأتي نقل المصنف لمذهب الإمام مالك بما يتفق مع ما ذكره القاضي عبد الوهاب (٢١١/٢ - ٢١٢)

(٢) انظر البحر الرائق (٣٨٤/١) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٥٢)

وكذلك كان يفعل سيدي إبراهيم المتولي كما أحرني بذلك شيخ
الإسلام زكريا رحمه الله . انتهى .

[حكم اقتداء المفترض بالمتنفل]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك وأحمد : إنه لا يجوز اقتداء
المفترض بالمتنفل ، كما لا يجوز عندهم أن يصلي فرضاً خلف من يصلي
فرضاً آخر^(١) ، مع قول الشافعي : إن ذلك يجوز^(٢) .

والأول : مشدد ، والثاني : محقق ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه الأول : ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم : « ولا تختلفوا عليه -
أي : الإمام - فتختلف قلوبكم »^(٣) ؛ فإنه شمل الاختلاف عليه في الأفعال
الباطنة ، كما شمل الاختلاف عليه في الأفعال الظاهرة على حد سواء .

ووجه الثاني : كون اختلاف أفعال القلوب لا يظهر به مخالفة الإمام عند
الأس

فالأنثى الثلاثة : راعوا المخالفة القلبية ، والشافعي : راعى المخالفة

(١) انظر حاشية اس عابدين (٥٨٠/١) ، ومواهب الجليل (٤٦٣/٢) ،
وه الهداية على مذهب الإمام أحمد (ص ٩٦)

(٢) وذلك بشرط توافق نظم لصلاتين في الأفعال الظاهرة كالركوع والسجود وإن اختلفا
في عدد الركعات ، وانظر معي المحتاج (٥٠٦/١ ، ٥٠٤) ، ورحمة الأمة في
اختلاف الأنثى (ص ٥٣) .

(٣) سبق تفريجه (١٩٢/٢) .

الطاهرة ، ولا شك أن من يراعي الباطن والطاهر معاً أكمل ممن يراعي أحدهما ، مع جواز كل منهما على انفراده ، فافهم .

[حكم إمامة الصبي المميز في الجمعة]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة بعدم صحة إمامة الصبي المميز في الجمعة^(١) ، مع قول الشافعي بجواز الاقتداء به فيها كغيرها ، وإن كان البالغ أولى بالإمامة من الصبي بلا خلاف^(٢) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف .

ووجه الأول : أن منصب الإمامة في الجمعة وغيرها من منصب الإمام الأعظم ؛ وقد اتفقوا على أن من شرطه : أن يكون بالعم

ووجه الثاني : أن المراد : عدم إخلاله بواجبات الصلاة وآدابها ، وذلك حاصل بالصبي المميز الذي يميز بين الفرائض والسنن ، ويتحرز عن الصلاة مع الحدث والنجس .

وأيضاً : فإنه لا ذنب عليه بخلاف البالغ ؛ فأشبه الإمام العادل المحفوظ من الذنوب ، فافهم .

(١) حيث لم يحوِّروا الاقتداء به في العرض ولو هي غير الجمعة ، واحتلوا في النافذة انظر البداية شرح الهلالية (٢ / ٣٤٤) ، وحاشية الخرخشي (٢ / ٢٥) ، والإيضاح (٢ / ١٩٤)

(٢) انظر المجموع (٤ / ١٤٦) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٥٣)

[حكم إمامة العبد]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة بأن إمامة العبد في غير الجمعة صحيحة من غير كراهة^(١) ، مع قول أبي حنيفة بكراهة إمامة العبد^(٢) .

فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : سكوت الشارع على إمامة العبد بأصحابه ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « أَلَا لَا فَضْلَ لِحُرٍّ عَلَى عَبْدٍ ، وَلَا عَبْدٌ عَلَى حُرٍّ إِلَّا بِالتَّقْوَى »^(٣) ، وربما يكون ذلك العبد أتقى لله من الحرِّ وأكثر ذلًّا وانكساراً بين يدي ربِّه ؛ فيكون مقدماً عند الله على الحرِّ الذي عنده كبر وعزة نفس

ووجه الثاني : كون الإمامة في الأصل من مصب الإمام الأعظم ، ومعلومٌ . أنه يشترط أن يكون حرّاً ، فكذلك القول في نائبه ، وإن كان البديل ليس من شرطه أن يكون على صورة المبدل من كلِّ وجه ، فافهم .

(١) انظر « حاشية الصاوي على الشرح الصغير » (٤٤٠ / ١) ، و« البيان » (٤٢٠ / ٢) ، و« المحمي » (١٤٢ / ٢)

(٢) انظر « الاختيار » (٥٨ / ١) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٥٣)

(٣) لعنه أراد الحديث الذي رواه الإمام أحمد في « مسنده » (٤١١ / ٥) عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مرقوعاً ، وفيه : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، أَلَا إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ ، وَإِنَّ أَمَانَكُمْ وَاحِدٌ ، أَلَا لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى عَجَمِيٍّ ، وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ ، وَلَا أَحْمَرَ عَلَى أَسْوَدَ ، وَلَا أَسْوَدَ عَلَى أَحْمَرَ إِلَّا بِالتَّقْوَى » . الحديث

[حكم إمامة الأعمى]

ومن ذلك : قول الإمام الشافعي . إن البصير والأعمى في الإمامة سواء^(١) ، مع قول ابن سيرين وأبي حنيفة : إن البصير أولى ، واختاره أبو إسحاق الشيرازي من الشافعية وجماعة ، مع أنها صحيحة بالاتفاق^(٢) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدّد + فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : عدم ورود نهى في ذلك مع أن المدار على نور القلب عند الله تعالى لا على نور البصر الظاهر .

ووجه الثاني : أن الإمامة من منصب الإمام الأعظم + فكما لا يكون الإمام الأعظم أعمى فكذلك نائبه .

[حكم إمامة مجهول النسب]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة بكراهة إمامة من لا يعرف أبوه^(٣) ، مع قول أحمد بعدم الكراهة^(٤) .

(١) انظر « روضة الطالبين » (٣٥٣ / ١) .

(٢) انظر « حاشية ابن عدي » (٥٦٠ / ١) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٥٣) ، وقد أجاز المالكية إمامة لأعمى بلا كراهة ، ولكنهم يفتوا على أن البصير أولى انظر « حاشية الحرشي » (٢١ / ٢) .

(٣) انظر « البداية شرح الهداية » (٣٣٤ / ٢) ، و « حاشية الدسوقي » (٢٣٠ / ١) ، و « معني المحتاج » (٤٨٧ / ١) .

(٤) انظر « الإنصاف » (٢٧٥ / ٢) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٥٣) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف .

ووجه الأول : طلب الأئمة اتصال السند بالإمام إلى حضرة خطاب الله عز وجل ، ومن لا يعرف المأمومون أباه مقطوع النسب والوصلة بحضرة خطاب الله عز وجل ؛ لأن ولد الزنى لا ينبغي أن يكون واسطة بيننا وبين خطاب الله تعالى بالقراءة والدعاء لنا وللمسلمين ؛ لنقصه ولكونه تولد من معصية ؛ كما أشار إليه قوله تعالى في الرن : ﴿ إِنَّكَ كَانَ قَدِحَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾ [الاسراء : ٣٢] .

وأبضاً : فقد روي عن بعضهم أنه قال : (إن الله تعالى راعى السند الباطن كما راعى السند الظاهر ، بل أولي) .

ووجه الثاني : عدم ورود نهى في ذلك ، ويقول صاحبه قد أمرنا الله تعالى بالسمع والطاعة لمن ولاء علينا وإن كان ناقصاً ؛ أدباً مع الله الذي ولاء ، ونقصه راجع إلى نفسه لا يتعداها إلينا ، فافهم .

[حكم إمامة الفاسق]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في إحدى روايتيه بصحة إمامة الفاسق مع الكراهة^(١) ، مع قول مالك وأحمد في أشهر روايتيه : إنها لا تصح إن كان فسقه بلا تأويل ، ويعيد من صلي خلفه الصلاة ، وإن كان بتأويل أعاد ما دام في الوقت^(٢) .

(١) انظر : البناية شرح الهداية (٣٣٣ / ٢) ، وه حلية العلماء (١٩٩ / ٢) ، وه الإنصاف (٢٥٢ / ٢) .

(٢) التفصيل المذكور هو مذعب المالكية ، أما الحابلة والرواية المشهورة عندهم - عدم -

فالأول . محقق ، والثاني : مشدد بالشرط الذي ذكره ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : صلاة الصحابة رضي الله عنهم خلف الحجاج ، قال ابن عمر : (وكفى به فاسقاً) ، وقد أحصوا مَنْ قتلهم من الصحابة والتابعين ، فبلغوا مئة ألف وعشرين ألفاً ، وإنما صحح الأئمة المذكورون صلاة المأمومين خلفه ؛ لأنه يحتمل أنه يتوب عقب كل ذنب توبة صحيحة ، وإنما كرهوها خلفه ؛ لاحتمال إصراره .

وقال بعضهم . لا يتصور لنا الصلاة خلف فاسق إذا أتى بأفعال الصلاة على الكمال ؛ لأنه ما بين تكبير الله وقراءة وركوع وسجود وتسبيح واستغفار من حين يحرم بها إلى أن يسلم منها ، فلا يوصف بمسوق في جزء منها ، وإنما جاءت الكراهة من استصحاب الذهن فسقاً الذي فعله خارج الصلاة إلى أن دخل في الصلاة ، وذلك نقص موجب لكراهة المأمومين للإمام ، وقد صرح الشرع بعدم رفع صلاة مَنْ أمّ قوماً وهم له كارهون^(١) ، وقال : « اجعلوا أثمتكم خياركم ؛ فإنهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم »^(٢) . انتهى .

الصحة مطلقاً أي سواء كان المسوق من جهة الاعتقاد ، أو من جهة الأفعال ، ونظر « مواهب الجليل » (٤١٢ / ٢ - ٤١٣) ، و« الإنصاف » (٢٥٢ / ٢) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٥٣) .

(١) من ذلك : الحديث الذي رواه أبو داود (٥٩٣) عن سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول : « ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة من تقدم قوماً وهم له كارهون ، ورجل أتى الصلاة ديناراً ، ورجل اعتكف محرراً » ، والدينار : أي يأتيها بعد أن تفوته .

(٢) رواه البيهقي في « السنن الكبرى » (٩٠ / ٣) عن سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما

ووجه من قال بعدم صحة إمامته : عدم اتصال السد للمؤمنين
 بحضرة الله عز وجل من جهة الارتباط الباطن ؛ إذ العاسق لا يصح له دخول
 حضرة الله الخاصة أبداً حتى يتطهر من ذنوبه كلها ؛ فإن الذنوب الباطنة
 فصلاً عن الطاهرة حكمها كالنجاسة المحسوسة عند الله على حد سواء ،
 فكما أن من صلي في بدنه نجاسة لا يعنى عنها ، أو لمعة بلا طهارة
 لا تصح صلاته . . فكذلك من تدنس بالذنوب ، وفسق بها ، فافهم .

[حكم إمامة المرأة في التراويح]

ومن ذلك : اتفاق الأئمة الثلاثة على عدم جواز إمامة المرأة في صلاة
 التراويح بالرجال^(١) ، مع قول أحمد بجواز ذلك ، لكن بشرط أن تكون
 متأخرة^(٢) .

فالأول . مشدد ، والثاني . مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

ووجه الأول : نهى الشارع عن إمامة المرأة للرجال ؛ لأن الإمامة في
 الصلاة من منصب الإمام الأعظم ، وهو لا يصح أن يكون امرأة .

ووجه الثاني : عدم النهي في إمامتها في التراويح من حيث إن الجماعة
 فيها بدعة عند أحمد وإن كانت حسنة ، بخلاف إمامتها في مثل العيدين
 والكسوف والاستسقاء وغيرها مما شرعت فيه الجماعة ؛ فلا تصح إمامتها

(١) انظر : الباية شرح الهداية ؛ (٣٤٢/٢) ، ودحاشية الحرشي ؛ (٢٢/٢) ،
 ودالمجموع ؛ (١٥١/٤) .

(٢) انظر : الإنصاف ؛ (٢٦٤/٢) ، ودرحمة الأمة في اختلاف الأئمة ؛ (ص ٥٣)

فيه إجماعاً ؛ إجلالاً لمنصب الشارع أن يتأخر عن القيام به الرجال ، ويتقدم له النساء ؛ فإن ذلك يؤذن بقلّة الاعتناء به ، فافهم .

[التفاضل بين الأفقه والأقرأ في الإمامة]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنّ الأفقه الذي يحسن الفاتحة أولي من الأقرأ^(١) ، مع قول أحمد : إنّ الأقرأ الذي يحسن القرآن كله دون أحكام الصلاة أولي^(٢) .

فالأول : مشدد في معرفة العقه دون القرآن ، والثاني : عكسه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول أن معرفة المصلي واجبات الصلاة فقط أولي من الأقرأ الذي لا يعرف الواجبات .

ووجه الثاني : عكسه ؛ لريادته بكثرة حمل الوحي ، لا سيما إن كان يحفظ القرآن كله ، وصاحب هذا القول يقول : الأصل السلامة من وقوع الإمام في السهو أو فيما يخل بالصحة .

ويصح حمل قول الإمام أحمد على : الأقرأ الذي يعرف الفقه كما كان عليه السلف الصالح ، فلا يكون مخالفاً لبقية الأئمة ، فتأمل .

(١) انظر « البحر الرائق » (٣٦٧/١) ، و« البيان والتحصيل » (٣٥٥/١) ، و« نعمة المحتاج » (٢٩٥/٢) .

(٢) كذا في السج التي بين يدي ، وفي « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٥٣) (وقال أحمد : الأقرأ الذي يحسن جميع القرآن ويعلم أحكام الصلاة . أولي) ، وقال في « الإنصاف » (٢٤٤/٢) : (من شرط تقديم الأقرأ حيث قلنا به أن يكون عالماً فقه صلواته فقط) .

[حكم صلاة القارئ خلف الأُمِّي]

ومن ذلك . قول أبي حيفة لا تصحُّ صلاة القارئ خلف الأُمِّي ؛
لبطلان صلاتهما^(١) ، مع قول مالك سطلان صلاة القارئ وحده^(٢) ، ومع
قول الشافعي بصحة صلاة الأُمِّي بلا خلاف ، وببطلان صلاة القارئ على
الأرجح من القولين^(٣) .

فالأول . مشدّد ، والثاني فيه تشديد ، وكذلك الثالث ؛ فرجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان .

قالوا : والأُمِّي هو الذي لا يقيم الفاتحة .

ووجه الأول . نقص الأُمِّي عن منصب الإمامة ؛ فهو كالمرأة إذا صلّت
بالرجل وإن قيل بصحة صلاتها دون الرجل

ووجه الثاني . أنّ صلاة الأُمِّي في نفسه صحيحة ؛ لأنّه صلّى بحسب
ما قدر عليه من الفصاحة ، بخلاف القارئ ؛ ما كان له أن يصلي خلف
ناقص إلّكن ، وبذلك يوجّه أرححُ قولِي الشافعي رحمه الله .

ويصحُّ حمل الأول على حال أهل الورع والأخذ بالاحتياط ، والثاني
والثالث على من كان دونهم في الاحتياط ، فتأمّل

(١) انظر « التجريد » (٨٤٥ / ٢) ، و« الباية شرح الهداية » (٣٥٧ / ٢)

(٢) انظر « حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني » (٣٠٠ / ١) ، وهو مذهب الحنابلة .

انظر « المعني » (١٤٤ / ٢)

(٣) انظر « النان » (٤٠٦ / ٢) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٥٣)

[حكم الصلاة خلف المحدث]

ومن ذلك : قول الشافعي وأحمد بصحة صلاة من صلى خلف محدث في غير الجمعة ، ثم بان له حديثه ، أمّا في الجمعة فلا يصح إلا شرط أن يتم العدد بغيره^(١) ، مع قول أبي حنيفة : تبطل صلاة من صلى خلف المحدث بكل حال^(٢) ، ومع قول مالك : إن كان الإمام ناسياً لحدث نفسه صحّت صلاة من خلفه ، وإن كان عالماً بطلت^(٣) .

فالأول والثالث : فيهما تشديد ، والثاني : مشدّد ؛ فارجع الأمر إلى مرتبتي الميران .

ووجه الأول : العمل بظن المفتدي طهارة إمامه عن الحدث إلا في الجمعة ؛ لاشتراط كمال العدد ، وصحة صلاتهم فيها ، والمحدث لم تصحّ صلاته ، ولذلك شدّد الأئمة في الجماعة خلف إمامها دون غيرها .

ووجه الثاني : العمل بقوله تعالى ﴿ وَلَا تَزِدْ دَارَهُ وَزِدْ أُخْرَى ﴾ (الأنعام ١٦٦) . وتوجيه الشق الأول من قول مالك كتوجيه الأول ، فافهم .

[حكم صلاة القائم خلف القاعد]

ومن ذلك : قول الشافعي بصحة صلاة القائم خلف القاعد لعذر^(١) ، مع

(١) انظر « معي المحتاج » (٤٨٤ / ١) ، و « المدع » (٨٣ / ٢)

(٢) انظر « الهداية شرح البداية » (٥٨ / ١) .

(٣) انظر « حاشية الحرشي » (٢٣ / ٢) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٥٣)

(٤) انظر « المجموع » (٢٦٤ / ٤) .

قول أبي حنيفة وأحمد : إنهم يصلون خلفه قعوداً ، وهو قول مالك في إحدى روايته^(١) .

فالأول . مخفف آخذ بالاحتياط ، والثاني : مشدد في القعود آخذ بالرخصة ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

وجه الأول : أن الله تعالى كف كلاً من الإمام والمأموم أن يبذل وسعه ، وقد بذل كل منهما وسعه .

وجه الثاني : العمل بحديث « وإذا صلى - يعني : الإمام - قاعداً فصلوا قعوداً أجمعين »^(٢) ، وهذا الحديث وإن كان منسوخاً عند جماعة فلم يثبت نسخه عند صاحب هذا القول ، فجوز العمل به ؛ صداً لباب الاختلاف على الإمام في الأفعال الظاهرة مطلقاً ، فافهم .

[حكم صلاة القادر على الركوع والسجود خلف المومن]

ومن ذلك : قول الشافعي وأحمد : إنه يجوز للراعي والساجد أن يأتيا بالمومن في الركوع والسجود^(٣) ، مع قول أبي حنيفة ومالك بأن ذلك لا يجوز^(٤) .

(١) انظر « الدخيرة » (٢٤٧ / ٢) ، و « المغني » (١٦٢ / ٢) ، و « منتخب الحنفية » - ما عدا محمد - : « صحة صلاة القائم خلف القاعد غير المومن » أي - الذي يركع ويسجد ، فلمل الأنسب أن يجعل قول أبي حنيفة مع قول الشافعي ، ومؤيد ذلك ما هو مثبت في « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (٥٣) ، وانظر « الباية شرح الهداية » (٣٦٠ / ٢)

(٢) رواه مسلم (٤١١) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه

(٣) انظر « البيان » (٤٠٤ / ٢) ، والرواية الراجعة عند الحنابلة - عدم الصحة ، وانظر « الإنصاف » (٢٦٠ / ٢) .

(٤) انظر « حاشية ابن عابدين » (٥٥١ / ١) ، و « حاشية الحرشي » (٦٤ / ٢) ، -

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول . كون الشارع لم يكلف كل واحد من الحلق إلا بقدر استطاعته ، وقد فعل كل واحد استطاعته .

ووجه الثاني : أن المومن لا يصلح أن يكون إماماً ؛ لأن الإيماء لا يهتدي إليه أكثر الناس ، وربما التبست الحركات على المأمومين القادرين فتفوتهم فضيلة المتابعة ، ومن شأن الإمام أن يكسب الناس الفضيلة لا أنه يتقصهم إياها ، ومن هنا قالوا . إن تصرف الإمام لا يكون إلا بالمصالح ، فافهم .

[وقت قيام الإمام للصلاة]

ومن ذلك : قول الإمام مالك والشافعي وأحمد : إنه لا ينبغي للإمام أن يقوم للصلاة إلا بعد فراغ المؤذن من الإقامة ، فيقوم حينئذ ليعذل الصفوف^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنه يقوم عند قول المؤذن . حتى على الصلاة ، وتبعه من خلفه ، فإذا قال : قد قامت الصلاة . كثر الإمام وأحرم ، فإذا تمت الإقامة أخذ الإمام في القراءة^(٢) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

١- ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٥٤) .

(١) انظر مواهب الجليل (١٣٦/٢) ، و نهاية المحتاج (٢٠٦/٢) ، و المبدع (٣٧٦/١)

(٢) انظر المبسوط (٣٩/١) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٥٤) .

ووجه الأول : أن تمام الإذن في الوقوف بين يدي الله تعالى . . لا يحصل إلا بشمام لفظ الإقامة .

ووجه الثاني : أن قول المؤذن : حيّ على الصلاة . . إذن في الوقوف ؛ أي : هلمّوا إلى الوقوف بين يدي ربكم ؛ فمهم السريع ، ومنهم البطيء ، فمن كان أسرع للوقوف بين يدي الله هنا . . كان أقرب إلى الله تعالى في الجنة ، وأسرع في النهوض على الصراط ، فافهم

[موقف المأموم الواحد من الإمام]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إن الواحد يقف عن يمين الإمام ، فإن وقف عن يساره ، ولم يكن أحد على يمين الإمام . . لم تبطل صلاته^(١) ، مع قول أحمد : إنها تبطل^(٢) ، ومع قول سعيد بن المسيب : يقف المأموم عن يسار الإمام ، ومع قول السخمي : يقف خلفه إلى أن يركع ، فإن جاء آخر والا وقف عن يمينه إذا ركع^(٣) .

فالأول : محقّف بعدم بطلان الصلاة ، والثاني : مشدّد ، والثالث : محقّف ، والرابع : معضّل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه الأول : الاتساع ، ولكون اليمين أشرف .

(١) انظر « السبّة شرح الهداية » (٢ / ٣٣٩) ، ود لعواكه الدواني » (١ / ٢١٠) ، و « حلية العلماء » (٢ / ٢١١) .

(٢) انظر « كشف القناع » (١ / ٤٨٦) .

(٣) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٥٤)

ووجه الثاني : أنَّ فيه مخالفة السنة ، وقد صرَّحت الأحاديث برّد عمل كلِّ من خالفها^(١) .

ووجه الثالث . كون اليسار محلَّ القلب الذي هو قطب المأموم في الاقتداء ؛ ولذلك كان من يجلس على يسار القطب أعلى مقاماً ممن يجلس عن يمينه ، وإذا مات القطب ورثه الذي على اليسار ، وجلس الذي كان على اليمين على اليسار ، وقد مشى أكابر الدولة على ذلك أيضاً .

ووجه الرابع : أنَّ موقف المأموم حقيقة إنما هو خلفه ؛ أي : بعده ، كما هو بعده في الأفعال ، فاعلم ذلك .

[موقف المأمومين من الإمام]

ومن ذلك : اتفاق الأئمة على . أنَّ الرَّجُلَيْنِ يصفَّان خلف الإمام إذا جاءا معاً^(٢) ، مع قول ابن مسعود رضي الله عنه . إنَّ الإمام يقف بينهما^(٣)

فالأول : دليله الاتباع ، والثاني : أنَّ فيه عدلاً بينهما .

ووجه الأول : أنَّ الاثنين صفٌّ .

ووجه الثاني : أنَّ الصفَّ : ما يكون ثلاثة فأكثر .

(١) كما في حديث : كلُّ عمل ليس عليه أمرنا فهو ردٌّ ، وقد سبق تحريجه (١٦٩/١)

(٢) انظر : الباية شرح الهداية (٣٤١/٢) ، وحاشية الحرشي (٤٥/٢) ، وإمامي المحتاج (٤٩٢/١) ، والمغني (١٥٨/٢) .

(٣) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٥٤) ، وهو قول أبي يوسف من الحنيفة انظر : الباية شرح الهداية (٣٤١/٢) .

[موقف المأمومين من الإمام إن تنوعوا]

ومن ذلك : قول الشافعي ، إنه إذا حضر رجال وصبيان وخنائس ونساء . يقف خلف الإمام الرجال ، ثم الصبيان ، ثم الخنائس ، ثم النساء^(١) ، مع قول مالك وبعض أصحاب الشافعي : إنه يقف بين كل رجلين صبي ، ليتعلم الصلاة منهما^(٢) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد .

ووجه الأول أن البالغين أولى بالتقديم ، والصبي من جنس الرجال على كل حال ، والخشني يحتمل أنه ذكر ؛ فيقدم على النساء .

ووجه الثاني : مراعاة تعليم الصبي أفعال الصلاة ممن يكون عن يمينه وممن يكون عن شماله ؛ فإنه أسهل في التعليم ممن هو أمامه فقط ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم وقوف المرأة في صف الرجال]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه إذا وقعت امرأة في صف الرجال . . لم تبطل صلاة واحد منهم^(٣) ، مع قول أبي حنيفة يبطلان صلاة من على

(١) انظر : ممي المحتاج (١ / ٤٩٢) ، وهو مذهب الحنفية والحنابلة انظر : بدائع

الصنائع (٧ / ٣٢٨) ، واكتشاف القناع (١ / ٤٨٨ - ٤٨٩)

(٢) انظر : حلية العلماء (٢ / ٢١٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٥٤)

(٣) انظر : حاشية الحرشي (٢ / ٢٩) ، والمجموع (٣ / ٢٣١) ، والمبدع

(٢ / ٩٢)

يمينها ، ومن على شمالها ، وصلاة من خلفها ، دون صلاتها هي ^(١) .

فالأول : مخف ، وهو خاص بالأكابر الدين لا يُلْهِيهم عن الله شيء من شهوات الدنيا من نساء وغيرهن .

والثاني : مشد ، وهو خاص بالأصاغر الذين يميلون إلى الشهوات بحكم الطبع ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم الصلاة منفرداً خلف الصف]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إن من صلى منفرداً خلف الصف . . . صغرت صلاته مع الكراهة عند بعضهم ^(٢) ، مع قول أحمد ييطان صلاته إن ركع مع الإمام وهو وحده ^(٣) ، ومع قول النحوي : لا صلاة لمن صلى خلف الصف وحده ^(٤) .

فالأول : مخف ، والثاني : فيه تشديد ، والثالث : مشد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أن مدار القدوة على الاقتداء بالأعمال دون الموقف ، وإنما كره ذلك لخروجه عن صورة الاجتماع الطاهرة التي شرع لأجلها الجماعة ؛ من حيث إنها دهليز لاجتماع القلوب ، كما أشار إليه حديث

(١) انظر « تبيين الحقائق » (١ / ١٣٦) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٥٤)

(٢) انظر « حاشية ابن عابدين » (١ / ٥٦٨) ، و « حاشية العرشي » (٢ / ٢٣) ، و « حلية العلماء » (٢ / ٢١٢) .

(٣) انظر « كشف القناع » (١ / ٤٩٠) .

(٤) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٥٤)

نسوية الصغوف في قوله « ولا تختلفوا عليه - أي الإمام - فتختلف قلوبكم »^(١) .

ووجه الثاني أن الواقف خلف الصف حكمه حكم من يربط صلاته بإمامه ، وفعل معه ركناً ، وذلك يقطع ارتباط صلاته خلف الإمام ، بخلاف ما إذا لم يركع ؛ فيحكم بصحة صلاته ؛ لقصر الزمن ، ومن هنا يُعلم توجيه كلام الخعي

[حكم صلاة من تقدّم على إمامه في الموقف]

ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في أرجح قوليه ببطلاق صلاة من تقدّم على إمامه في الموقف^(٢) ، مع قول مالك بصحة صلاته^(٣) .
فالأول . مشدّد في الموقف ، والثاني . مخفّف فيه ؛ فراجع الأمر إلى مرتبتي المبران .

ووجه الأول . مراعاة منصب الإمام في الظاهر ؛ من حيث إن الواقف أمام إمامه فيه من سوء الأدب ما لا يخفى ، وليس هو بمقتد بإمامه عند من يراه ؛ فله واقف في مكان الإمام

ووجه الثاني : أن الله تعالى نصب الإمام في الأرض كالنائب عنه في

(١) سبق تخريجه (١٩٢ / ٢) .

(٢) انظر « حاشية بن عابدس » (٥٥١ / ١) ، و« معني المحتاج » (١٩٠ / ١) ، و« الإنصاف » (٢٨٠ / ٢)

(٣) انظر « المواك الدواني » (٢١١ / ١) ، و« رحمه الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٥٤)

تبليغ أمره ونهيه لا غير ، فكما أنَّ الحقَّ تعالى لا يتحيز في جهة فكذلك نأثه من حيث المعنى ، وكما أنَّما لا شاء إلا ما شاء الله ، وهو في غير جهة . فكذلك القول في النائب ؛ يجب أن تكون أفعالنا تبعاً لأفعاله ولو لم يكن في جهة القبلة .

ويؤيد الإمام مالكاً في ذلك . اختلاف الصحابة في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم حلف أبي بكر ؛ فإن طائفة من الصحابة كانت تقول : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إماماً مع تقدُّم أبي بكر عليه في الموقف ، وتقريره له على ذلك^(١) ، وهذا أعظم شاهد لصحة صلاة المأموم مع تقدُّمه في الموقف على إمامه .

لكن لما تطرَّق إليه احتمال أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم مأموماً . سقط الاحتجاج به عند الأئمة الثلاثة ، فافهم ، وهذا أسرار يعرفها أهل الله تعالى لا تسطر في كتاب .

[الضابط في صحة الاقتداء إن لم تتصل الصفوف]

ومن ذلك : قول الإمام مالك : إن من صلَّى في داره بصلاة الإمام في المسجد ، وكان يسمع التكبير . صحَّت صلاته إلا في الجمعة ؛ فإنه

(١) روى البخاري (٦٨٣) ، ومسلم (٩٧/٤١٨) عن السيدة عائشة رضي الله عنها قالت . (أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر أن يصلي بالناس في مرضه ، فكان يصلي بهم ، قال عروة . فوجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في نفسه حقة فخرج ، فإذا أبو بكر يؤمُّ الناس ، فلما رآه أبو بكر استأجر ، فأشار إليه ؛ أن كما أنت ، فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم خدماً أبي بكر ؛ إلى جنبه ، فكان أبو بكر يصلي بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والناس يصلون بصلاة أبي بكر)

لا تصح إلا في الجامع أو رحابه المتصلة به^(١) ، مع قول الإمام أبي حنيفة .
 تصح صلاة من ذكر خلفه في الجمعة وغيرها^(٢) ، ومع قول عطاء : إن
 الاعتبار بالعلم بانتقالات الإمام دون المشاهدة ، ودون الحلل في
 الصفوف ، وهو قول النخعي والحسن البصري ، وبه قال الشافعي^(٣) .

فالأول : فيه تشديد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان .

ووجه الأول : أن مراد الشارع باجتماع الناس في الجمعة : شدة
 الالتلاف ؛ ليتعاضدوا على القيام بالجهاد وشعائر الدين ، فخاف الإمام
 مالك أن تختلف قلوبهم باختلاف موقعهم ، فشدد فيه قياساً على قوله
 صلى الله عليه وسلم : « سَوُّوا صفوفَكُمْ ، وَلَا تَخْتَلَفُوا فَيُخْتَلَفَ قُلُوبُكُمْ »^(٤) ،
 فحكم بوقوع الاختلاف في القلوب باختلاف الموقف ، وإذا اختلفت
 القلوب وقع التقاطع والتدابير والعداوة ، وصار كل واحد يعارض الآخر في
 أقواله وأفعاله ولو أمراً بمعروف ، أو نهياً عن منكر ، ومن شك فليجرب
 وأحفظ عن الإمام مالك أنه سُئل عن الصلاة في البيت المتصل

(١) انظر : عيون المسائل (ص ١٣٩)

(٢) انظر : البحر الرائق (١ / ٣٨٤)

(٣) قد يُتوهم أن هناك تناقضاً بين ما ذكره المصنف هنا عن الإمام الشافعي وما نقله عنه سابقاً
 (١٩٣ / ٢) ، والحق أنه لا تنقض بين الموضعين ، إذ الكلام في الموضع السابق
 حاصلاً باقتداء المأموم من بيته بالإمام في المسجد ، والمذكور هنا حاصلاً بالجماعة الذين
 يكبرون في المسجد - إماماً ومأمومين - ، وهو واضح في « حلية العلماء »
 (٢ / ٢١٤) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٥٥) .

(٤) سبق تحريجه (١٩٢ / ٢) .

بالمسجد . هل يلحق برحابه حتى تصح الصلاة فيه مطلقاً ؟

فقال : (إن احتاج ذلك البيت إلى استئذان في الدخول . . فلا تصح الصلاة فيه ، وإلا صحّت) انتهى^(١) .

ووجه هذا أن كل مكان احتاج الداخل إليه إلى استئذان . . فهو بيوت الناس أشبه ؛ فإن بيوت الله لا تحتاج إلى إذن من الخلق .

ووجه الثاني وما بعده من أصل المسألة : أن الاعتبار بالعلم بانتقالات الإمام فقط ، فحيث كان المأموم يعرف انتقالات الإمام صحّت صلاته ؛ وكأنه معه في موضع واحد

ومن هنا تعلم صحّة صلاة من صلّى بمصر خلف من يصلي بالحرم المكي ، أو بيت المقدس مثلاً ، إذا كُشِفَ له عنه ، وصار يعرف انتقالاته ؛ لأن أصحاب هذا المقام قلوبهم مؤتلفة ولو كان بينهم وبين إمامهم بُعد المشرقين ؛ لزوال الحسد والبغضاء من قلوبهم ، فلا يحتاجون إلى قرب الأجسام ، بل ربما كانت أجسامهم مع البعد أقرب من التصاق محب الدنيا بكتف أحبه ، كما قال تعالى : ﴿ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ﴾ [النصر ١٨] ، والله تعالى أعلم .



(١) يدل عليه كلام العقيي القاضي عبد الوهاب المالكي في « هيون المسائل » (ص ١٣٩) ١
إذ قال بعد بيان حكم المسألة التي نحن بصدد حلّها (ولا تصح في موضع مملوك يتأتى فيه المنع في سائر الأوقات) .

باب صلاة المسافر

[مسائل الإجماع في باب صلاة المسافر]

اتفق الأئمة كلهم على جوار القصر في السفر ، وعلى أنه إذا كان السفر مسيرة ثلاثة أيام فالقصر أفضل .
هنا ما وجدته من مسائل الإجماع^(١) .
وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم قصر الصلاة في السفر]

فمن ذلك : قول الإمام أبي حنيفة : إن القصر عزيمة^(٢) ، مع قول الأئمة الثلاثة . إنه رحمة في السفر الجائر^(٣) ، ومع قول داود . إنه لا يجوز إلا في السفر الواجب ، وعنه أيضاً . إنه يختص بال خوف^(٤) .
فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ، والثالث : فيه تشديد ، وكذلك الرابع : فرجع الأمر إلى مرتبة الميران .

(١) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٥٥)

(٢) انظر « تبيين الحقائق » (٢١٠ / ١) .

(٣) انظر « المعونة على ملتبس عالم المدينة » (ص ٢٦٧) ، و « البيان » (٤٥٨ / ٢) ،
و « منار السبيل » (١٣٤ / ١)

(٤) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٥٥) .

ووجه الأول : أن بعض الناس ربما أيفت بموسمهم من القصر ، فشدد الإمام أبو حنيفة عليهم فيه ، كما قالوا في مسح الخب : إنه إذا نمرت منه النفس وجب ؛ ليخرج عن العصبان للشارع في الباطن .

ووجه الثاني : التحفيف على العباد ؛ فإن السفر مطنة المشقة ولو سافر العبد في محقة^(١) ؛ فمن وجد قوة في نفسه كان الإتمام له أفضل ، ومن وجد مشقة كانت رخصة الشارع له أفضل .

ومراد الشارع من العباد : أن يأتي أحدهم العبادة بأشراح صدر وسرور ، ويعد ذلك من جملة فضل الله عليه الذي أهله لأن يقف بين يديه ويناجيه كما يناجيه الأنبياء والملائكة .

ومن كان يجد في نفسه حصرأ وضيقاً من طول الوقوف بين يدي ربه . . .
فالقصر له أفضل ؛ لتلا بصير واقفاً كالمكره ، فيمقته الله على ذلك ، قال تعالى : ﴿ فَمَنْ يُرِدْ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَمْشِمْ يَسْرَحْ صَدْرُهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا حَكَاةً يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ ﴾ [الأنعام ١٢٥]

فالأول : خاص بالأصاغر ، والثاني : خاص بالمتوسطين .

ووجه الثالث : أن السفر الذي قصر النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة فيه . . . كان واجباً ؛ من حيث إنه بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم حال حياته ، وداود رأس علماء أهل الظاهر ، فوقف على حد ما كان في عصر النبي صلى الله عليه وسلم ، وقاس عليه كل ما كان واجباً من السفر ، وكذلك تخصيصه القصر بالحواف هو على حد ما ورد في القرآن ، فافهم .

(١) المحقة . مركب من مراكب الساء كالهودج انظر : المصاحح المير : (ح ف و)

[حكم الترخُّص في سفر المعصية]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنَّه لا يجوز القصر في سفر المعصية ، ولا الترخُّص فيه برخص السفر بحال^(١) ، مع قول الإمام أبي حنيفة بجواز الترخُّص في سفر المعصية^(٢) .

فالأول : مشدَّد ، والثاني : مخفَّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : كون الرخص لا تُنَاط بالمعاصي ، وقد قال تعالى في المضطر إلى أكل الميتة : ﴿ فَمَنْ أَضْطَرَّ فِي عَمَلِهِ غَيْرَ مُتَجَانِبٍ لِإِثْمٍ ﴾ [المائدة ١٣] ، وقال : ﴿ فَسَيُضْطَرُّ عَيْرَ بَإِجْ وَلَا عَاوِ ﴾ [البقرة ١٧٣] ، ومن كان باغياً أو متعمداً حدود الله فهو عدو لله ؛ لا يستحقُّ نزول الرحمة عليه ، ولا التحفيف عنه ، بل يمقته الوجود كله ، ومن يمقته الوجود كله فالاتق به إكثار الخدمة ، وزيادة الركوع والسجود ؛ حتى يقبله السيد ، ويرضى عنه ، وهيئات أن يُرضي ربه بصلاته تامة من غير قصر !

وأدقُّ من هذا الوجه : أنَّ تكليمه بطول الوقوف بين يدي ربه بزيادة ركعتين وهو غصان عليه . أشدُّ عليه من دخول النار ، فكلُّما وقف بين يديه ينظر إليه نظر العصب ، وذلك من أشد عقوبة له باطلاً .

(١) انظر « مواهب الحليل » (٤٨٧/٢) ، و« مضي المحتاج » (٥١٦/١) ، و« المصبي » (١٩٢/٢) .

(٢) انظر « الساية شرح الهداية » (٣٥/٣) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٥٥) .

ومن هنا يُعلم توجيه قول أبي حنيفة بأن العاصي يقصر . خوفاً عليه من حصول زيادة المقت بطول وقوفه بين يدي الله وهو عصيان عليه ؛ فكان القصر في حقه رحمة به .

وقال بعضهم : إن الرخص إنما وضعت بالأصالة لأنقص الناس مقاماً ؛ وهو العاصي ، فإنه لا أنقص مقاماً منه ، فكان عدم جواز القصر له من باب : ﴿ وَيَلْوَنَهُمْ بِالْمُسْتَسْنَتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ [الأعراف ١٦٨] .

فمن منع من العلماء جواز القصر له فمراده . أن يتنبه بذلك على قبح فعله ، فينوب ثم يترخص ، وكذلك من جَوَّز القصر له مراده : أن ينظر جواز توسعة الله تعالى عليه مع عصيانه له وعدم قطع إحسانه إليه ؛ ليستحيي من الله تعالى ، فيرجع .

فرصي الله عن الأئمة ؛ ما كان أدق مداركهم ! وجزاهم الله خيراً عن أئمة نبيهم .

[حكم إتمام الصلاة لمن بلغ سفره ثلاث مراحل]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة . إن الإتمام جائز إذا بلغ السفر ثلاث مراحل ، ويعبر عن ذلك بمسيرة ثلاثة أيام^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إن ذلك لا يجوز ، وهو قول بعض المالكية^(٢) .

(١) انظر « عيون المسائل » (ص ١٤٢) ، و « المجموع » (٢١٠ / ٤) ، و « الإنصاف » (٣٣٠ / ٢) .

(٢) انظر « حاشية ابن عاتق » (١٢٣ / ٢) ، و « عيون المسائل » (ص ١٤٢) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٥٥) .

فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد .

ووجه الأول : أن الإتمام هو الأصل ، والقصر عارض ، فإذا رجع الإنسان إلى الأصل فلا حرج عليه .

ووجه الثاني : الاتباع للشارع وجمهور أصحابه في هذه الرخصة ؛ فإن الإتمام يثبت رخصة الشارع ، وما رخصها إلا مع علمه بمصالح العباد ، فالمترخّص متبع ، والملتزم ربّما يُطلق عليه مبتدع ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[المكان الذي يُشرع منه قصر الصلاة لمن أراد السفر]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة **إنه لا يقصر حتى يجاوز بنيان بلده^(١)** ، مع قول مالك في إحدى الروايتين عنه : **إنه لا يقصر حتى يفارق بنيان بلده** ، ولا يحاذيه عن يمينه ولا عن يساره ، وفي الرواية الأخرى : **إنه لا يقصر حتى يجاور ثلاثة أميال^(٢)** ، ومع قول الحارث بن أبي ربيعة : **إن له القصر في بيته قبل أن يخرج للسفر** ، وصلى بالناس مرة ركعتين في بيته ، وفيهم الأسود وغير واحد من أصحاب عبد الله بن مسعود ، ومع قول مجاهد : **إنه إذا خرج نهاراً لم يقصر حتى يدخل الليل** ، وإن خرج ليلاً لم يقصر حتى يدخل النهار^(٣) .

(١) انظر « السبحة شرح الهدية » (١٥ / ٣) ، و« تحفة المحتاج » (٢٧٠ / ٢) ، و« المعنى » (١٩١ / ٢) .

(٢) انظر « حاشية الحرشي » (٥٨ / ٢) .

(٣) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٥٥) .

فالأول : محقق ، والثاني : فيه تشديد ، والثالث : محقق جداً ، وكذلك الرواية الثابتة عن مالك والرابع : مشدّد^(١) ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أنه شرع في السفر بمعارفته البياض ولو من جانب واحد .
ووجه الثاني : أنه لا يشرع في السفر حقيقة إلا بمجاوزة البلد من جميع الجوانب .

ووجه الرواية الثانية عن مالك . أنه لا يسمى مسافراً إلا بمعارفته إلى حد لا يتعلق ببلده غالباً ؛ وذلك بمجاورة الزروع والبساتين ؛ وهي في الغالب لا تعد عن البلد فوق ثلاثة أميال .

ووجه من قال : يقصر في بيته إذا عزم على السفر . أنه جعل حصول نية السفر مبيحة للقصر ، وقد حصلت النية .

ووجه قول مجاهد : أن المشقة التي هي سبب الرخصة لا يحس بها المسافر عادة إلا بعد يوم أو ليلة .

وأدق من هذه الأوجه كلها : كون المافر كلما قرب من حضرة الله تعالى التي هي منتهى قصد المافر . كان مأموراً بالتحقيق ؛ ليطوي المدة ، ويجالس ربه في تلك الحضرة ، وتأمل السراب لئلا قصده الطمأن على ظن أنه ماء كيف وجد الله عبده !

(١) انظر أن قوله (وكذلك الرواية الثانية عن مالك والرابع) مبتدأ ، خبره قوله (مشدّد) ؛ إذ يعد من حيث المعنى عطف قوله (وكذلك الرواية الثانية) . على قوله . (والثالث) ؛ لأن في الرواية الثانية التي ذكرها عن الإمام مالك تشديداً لا تعميماً .

وهذا سرٌّ لا يشعر به إلا كلٌّ من عرف الحقَّ جلَّ وعلا في جميع مراتب
التكُّرات ؛ فإنَّ الحقَّ تعالى قد أوصانا بتأدية حقوق الجار .

ومعلومٌ : أنَّه تعالى لا يوصينا على خلق حسن إلا وهو له بالأصالة ،
وكيف يأمرنا بالظنِّ الجميل به عند طلوع روحنا ، ولا يوفِّينا ما ظنَّاه به من
شهوده عند انتهاء سيرنا وقصدنا ؟! فاعلم ذلك .

[كيفية صلاة المسافر خلف المقيم]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنَّه لو اقتدى مسافر بمقيم في جزء من
صلاته . لزمه الإتمام^(١) ، مع قول مالك رحمه الله . لا بدُّ من صلاته خلفه
ركعة ، فإن لم يدرك خلفه ركعة فلا يلزمه الإتمام ؛ حتى إنَّه لو اقتدى بمن
يصلِّي الجمعة ، ونوى هو الظهر قصرأ . لزمه الإتمام ؛ لأنَّ صلاة الجمعة
في نفسها صلاة مقيم^(٢) ، ومع قول أحمد رحمه الله بجواز قصر المسافر
خلف المقيم^(٣) ، وبه قال إسحاق بن راهويه رحمه الله^(٤) .

(١) انظر : حاشية ابن عاردين (٥٨١ / ١) ، والبيان (٤٦٧ / ٢ ، ٤٦٨) ، وشرح
منتهى الإرادات (٢٩٥ / ١) .

(٢) انظر : المدونة الكبرى (٢٠٨ / ١ ، ٢٠٩) .

(٣) فان من مصلح في المصنف (١١٨ / ٢ ، ١١٩) : « أو اتَّمتَّ مسافر بمقيم » أنتم ، مع
عنه ، ولأنَّها صلاة مردودة من أربع ، فلا يصلِّيها خلف من يصلي لأربع
كالجمعة ، وسواء أدرك معه جميع الصلاة ، أو بعضها) ، وانظر شرح منتهى
الإرادات (٢٩٥ / ١) .

(٤) انظر : رحمة الأمة في اختلاف لأئمة (ص ٥٥ - ٥٦) .

فالأول مشدد في لزوم الإتمام لمن اتم حلف مسافر في جوء من صلاته^(١) ، والثاني فيه تخفيف إلا في صورة الجمعة ، والثالث : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : تعظيم منصب الإمام أن يخالف أحد ما التزمه من متابته ، ويتبع هواه .

ووجه الثاني . أنه لا يسمى تابعاً له إلا إن فعل معه ركعة ؛ إذ الباقي كالتركيز لها .

ووجه الثالث : أن كل واحد يعمل بنية نفسه التي ربطها مع الله تعالى ، ونسخ ما ربطه مع الخلق ؛ إذ هو الأدب الكامل لا سيما إن كان يتأذى بتطويل الصلاة من حيث إنها تطول عليه مسافة الوصول إلى مقصده ؛ الذي هو عبارة عن دخول حضرة الحق تعالى الحاصة بمجالسته كما مرّ إيضاحه آنفاً ، والله أعلم .

[حكم قصر الصلاة للملّاح إذا سافر في سفينة فيها أهله وماله]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إن الملّاح إذا سافر في سفينة فيها أهله وماله . له القصر^(٢) ، مع قول أحمد : إنه لا يقصر^(٣)

(١) كذا في السج التي بين يدي ، ولعلّ الأنسب (حلف مقيم) بدل (حلف مسافر) ؛ إذ المسألة هنا عن اقتداء المسافر بالمقيم

(٢) انظر حاشية ابن عابدin « (١٢٦/٢) » ، وحاشية الدرر « (٣٦١/١) » ، و« تحفة المحتاج » (٣٩٢/٢) .

(٣) انظر « الإنصاف » (٣٣٣/٢) .

قال أحمد : وكذلك المُكاري الذي يسافر دائماً^(١) ، وخالفه فيه الأئمة الثلاثة أيضاً فقالوا : إنَّ له الترخُّص بالقصر والعطر^(٢)

فالأول : محقِّف ، والثاني في المسألتين^(٣) . مشدَّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

وروجه الأول كونه مسافراً عن وطنه الأصلي ، وعن أهله وأصحابه ؛ إذ السفينة ليست بوطن حقيقة ، فكأنَّها سائحة به في برية ، فكان له العطر والقصر .

وروجه الثاني في المسألتين يقول من كان أهله وماله في سفينة فكأنَّه حاضراً ببلده ؛ فلا يترخَّص بترحص السفر .

ومدار الأمر على أنَّ السفر مشتقٌّ من الإسفار ، فكلُّ من كشف له عن حضرة الله كان له القصر طلباً لسرعة دخولها ؛ إذ الصلاة معدودة عند العارفين من جملة السفر ، فلا يدخل أحدهم حضرة الله الخاصَّة إلا بانتهاء الصلاة ، والله أعلم .

[حكم التنقُّل للمسافر الذي يقصر الفريضة]

ومن ذلك . قول الأئمة الأربعة وغيرهم من جماهير العلماء . إنَّه لا يُكره لمن يقصر . . التنقُّل في السفر زيادةً على الرواتب^(٤) ، وكره ذلك

(١) المُكاري هنا الأجير الذي يسافر كثيراً انظر رد الكامي في فقه الإمام أحمد (٣١١/١) .

(٢) اعطى المجموع (٢١٠/٤) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٥٦) .

(٣) أي مذهب الإمام أحمد في كلا المسألتين

(٤) اعطى البيهقي شرح الهداية (٥٤٥/٢) ، وحاشية العدوي على كفاية الطالب .

عبد الله بن عمر ، وأنكره علي من رآه يصعله ، وقال . (لو طلب ما الشارع
ذلك ما أباح لنا القصر في السفر)^(١) .

فالأول : فيه ردُّ الأمر إلى همّة المسافر وعمره ، والثاني . فيه شدّة
الرحمة به ، ويسمى نهى شفقة ، وله مظاهر كثيرة في الشريعة ؛ فإنَّ الشارع
أولى بالمؤمنين من أنفسهم ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة العيزان .

ووجه الأول أن طلب الوقوف بين يدي الله تعالى لا ينبغي لأحد منعه
إلا بدليل ، ولم يرد لنا دليل في ذلك فيما بلغنا .

ووجه الثاني : أن السفر عادة محلّ للمشقة واشتغال البال عن مراقبة الله
تعالى ، فمن تكلف الوقوف بين يدي الله تعالى فقد كلف نفسه شَطَطاً ، ثمَّ
لا يقدر على جمع قلبه كما يقع له في الحضر غالباً ، فكان حكمه كحكم من
لم يأذن له الحقُّ تعالى في الوقوف بين يديه ، فلا يُعَانِ على ما فعل ؛ لأنَّ
الشارع ما صمّم المعونة إلا لمن كان تحت أمره .

وإذا كان غالب الناس لا يكاد يحضر مع الله في فرائضه من أولها إلى
آخرها . فكيف بما زاد ؟!

فافهم ، واتبع الجمهور ؛ فإنَّ الاتباع لجمهور الصحابة والتابعين أولى
من مخالفتهم إذا حصل للمتعلّق الحضور ، وإلا فقول ابن عمر أولى .

فيحتمل قول الجمهور على : حال الأكابر ، وكلام ابن عمر على : حال
الأصاغر ، والله أعلم .

الرباني ، (١ / ٣٥٠) ، والمجموع (٤ / ٢٨٥) ، والإصناف (٢ / ٣٢٢)

(١) انظر رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٥٦)

[المدة التي يُشرع للمسافر قصر الصلاة فيها]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي : إنه لو نوى المسافر إقامة أربعة أيام غير يومي الحروج والدخول . . صار مقيماً^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنه لا يصير مقيماً إلا إن نوى إقامة خمسة عشر يوماً فما فوقها^(٢) ، ومع قول ابن عباس رضي الله عنهما : تسعة عشر يوماً ، ومع قول أحمد : إنه إن نوى مدة يعمل فيها أكثر من عشرين صلاة . . أتم^(٣) .

فالأول : مشدد ، وكذا الرابع ، وقول أبي حنيفة . مخفف ، وابن عباس قوله : فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران .

ووجه الأول : الأخذ بالاحتياط وتقليل زمن الرخصة ، وهو خاص بالأصاغر الذين يؤذون الفرائض مع نوع من النقص ، فجعل لهم الأئمة مدة القصر ، وهي مدة معتدلة ؛ لئلا يطول زمن الرخصة ، فينقص رأس مالهم بعدم إتمام الصلاة ، بخلاف الأكابر الذين يؤذون الفرائض مع الكمال اللائق بمقامهم ، فلهم الريادة على الأربعة أيام ؛ لأن كل درجة من صلاتهم ترجع على قناطر من أعمال الأصاغر .

وبصغ أن يُعمل الأول بتعليل الثاني وبالعكس ؛ من حيث إن الأكابر يقدرون على طول الوقوف بين يدي الله ، ولا يصرون على الهجر الطويل ،

(١) انظر : حاشية الدسوقي (١ / ٣٦٠) ، و : نحة المحتاج (٢ / ٣٧٨)

(٢) انظر : الاختيار (١ / ٧٩) .

(٣) انظر : كشف القناع (١ / ٥١٢ - ٥١٣) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ؛

بخلاف الأصاغر ، وهنا أسرار يذوقها أهل الله لا تسطر في كتاب .

وبهذا عُرِفَ تعليلُ قولِ أبي حنيفة : إنَّ المسافر لو أقام بلد سية أن يرحل إذا حصلت حاجة يتوقَّعها كلُّ وقتٍ من أنَّه يقصر أبداً ، وقولُ الشافعي : إنَّه يقصر ثمانية عشر يوماً على الراجح من مذهبه ، وقيل أربعة ، والله أعلم .

[كيفية قضاء فائتة الحضر للمسافر]

ومن ذلك . قول الأئمة الأربعة . إنَّ من فاتته صلاة في الحضر ، فاسافر وأراد قضاءها في السفر . . إنَّه يصليها تأمَّة^(١) ، قال ابن المنذر : (ولا أعرف في ذلك خلافاً)^(٢) ، مع قول الحسن البصري والمرني : إنَّ له أن يصليها مقصورة^(٣)

فالأول : مشدَّد ، والثاني : مخفَّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[كيفية قضاء فائتة السفر للمقيم]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك : إنَّ من فاتته صلاة في السفر فله قصرها في الحضر^(٤) ، مع قول الشافعي وأحمد : إنَّه يجب عليه الإتمام^(٥) .

(١) انظر : حاشية ابن عابدين : (١٣٥ / ٢) ، وحاشية الدسوقي : (٢٦٣ / ١) ، ونحفة

المحتاج : (٣٦٩ / ٢) ، والإنصاف : (٣٢٢ / ٢)

(٢) انظر : الإجماع : (ص ٤٢) .

(٣) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٥٦)

(٤) انظر : حاشية ابن عابدين : (٧٦ / ٢) ، وحاشية الحرشي : (٥٨ / ٢)

(٥) انظر : نحفة المحتاج : (٣٧٠ / ٢) ، والإنصاف : (٣٢٣ / ٢) ، ورحمة الأمة في -

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد .

ووجه الأول . أن فائنة السفر حين فاتت لم تكن إلا ركعتين ، فإذا قدم من السفر قصاها على وصفها حين فاتت .

ووجه الثاني : زوال العذر المبيح لجواز القصر ؛ وهو السفر ، وقياساً على فائنة الحضر قبل سفره ؛ فإنه لا يجوز له قصرها في السفر ؛ لأنها حين فاتته كانت أربعاً ، فيحاكي القضاء الأداء .

فقول الشافعي وأحمد : خاص بأكابر أهل الدين والاحتياط ، والأول : خاص بالأصاغر ؛ لأنهم هم أهل الرخص .

[حكم الجمع بين الصلاتين في السفر]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بجواز الجمع بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء ، تقديماً وتأخيراً^(١) ، مع قول أبي حنيفة . إنه لا يجوز الجمع بين الصلاتين بعد السفر بحال إلا في عرفة ومردقة^(٢)

فالأول : محقق ، وهو خاص بالأصاغر ، والثاني : مشدد ، وهو خاص بالأكابر ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

- اختلاف الأئمة (ص ٥٦)

(١) انظر : حاشية الصوفي (٣٦٨ / ١) ، وحبلى العلماء (٢٤١ / ٢) ، وادكشف الفصاح (٥ / ٢)

(٢) انظر : مدائع الصانع (١٢٦ / ١) ، وادالباية شرح الهداية (٢١٥ / ٤) ، وادرحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٥٦) .

1
ووجه الأول : الاتباع والميل إلى زيادة الإدلال على فضل الله تعالى من العبد في دخوله حضرته أي وقت شاء إلا في وقت الكراهة .

ووجه الثاني : ملازمة الأدب والزيادة منه كلما قرب العبد من حضرة الله ؛ فلا يقف بين يديه إلا بإذن خاص في كل صلاة دون الإذن العام ؛ إذ الحق تعالى لا تقيده عليه ، فله أن يأذن للعبد أنه يدخل حضرته متى شاء ، ثم يرجع عن ذلك ؛ بدليل ما وقع من النسخ في بعض أحكام الشريعة ، فافهم ، والله تعالى أعلم .

[حكم الجمع بين الصلاتين بعذر المطر]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة وأحمد بعدم جواز الجمع بالمطر بين الظهر والعصر تقديمًا وتأخيرًا^(١) ، مع قول الشافعي : إنه يجوز الجمع بينهما تقديمًا في وقت الأولى منهما^(٢) ، ومع قول مالك وأحمد إنه يجوز الجمع بين المغرب والعشاء بعذر المطر ، لا بين الظهر والعصر ، سواء أقوي المطر أم ضعف إذا بل الثوب^(٣) .

(١) لا يجوز الجمع بين الصلاتين عند أبي حنيفة ، إلا للحاج في الجمع بعرفة بين الظهر والعصر ، وبمرددة بين المغرب والعشاء ، وقد سقت الإشارة إلى ذلك في المسألة قبلها ، وانظر « تبیین الحقائق » (٨٨ / ١) ، و« كشاف القناع » (٧ / ٢) .

(٢) وفي الجمع بينهما في وقت الثانية قولان : انظر « نعمة المحتاج » (٢٩٢ / ٢) ، و« حلية العلماء » (٢٤٣ / ٢) .

(٣) انظر « حاشية الدسوقي » (٢٧٠ / ١) ، و« كشاف القناع » (٧ / ٢) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٥٦) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : محقّف ، والثالث : فيه تخفيف + فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : عدم المشقة غالباً في المشي في المطر بالهزار .

ووجه الثاني : الأحد بالاحتياط لحصول صلاة الجماعة ، فربما ازداد المطر ، فعجز عن المشي فيه لمحل الجماعة ؛ فلذلك جاز تقديمه لا تأخيراً .

ومن ذلك عُرِف وجه قول مالك وأحمد ، ثم إن الرخصة تختص بمن يصلّي جماعة بمحل بعيد يتأذى بالمطر في طريقه ، فلو كان بالمسجد ، أو يصلّي في بيته جماعة ، أو يمشي إلى محل الجماعة في كِن^(١) ، أو كان محل الجماعة على باب داره . فالأصح من مذهب الشافعي وأحمد : عدم الجواز ، وحكي أن الشافعي نصّ في «الإملاء» على الجواز^(٢) .

[حكم الجمع بين الصلاتين بعذر الوحل]

ومن ذلك قول الشافعي : إنّه لا يجوز الجمع بالوحل من غير مطر^(٣) ، مع قول مالك وأحمد بجواز ذلك^(٤) ، ولم أر لأبي حنيفة كلاماً في هذه

(١) الكِنُّ : وقاء كلّ شيء مستزود ، وانظر : ناه العروس (١ / ١٠٠) .

(٢) انظر : المجموع (٢٦٠ / ٤) .

(٣) انظر : المجموع (٢٥٨ / ٤) .

(٤) انظر : إبان والتحصيل (٣٠٦ / ١) ، و : كتاب الصاع (٧ / ٢) ، و : رحمة الأمة

في اختلاف الأئمة (ص ٥٧)

المسألة : لأنه لا يجوز الجمع عنده إلا في عرفة ومردلة كما مر^(١) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ، ووجههما ظاهر .

[حكم الجمع بين الصلاتين للمرض والخوف ، وحكمه بدون عذر]

ومن ذلك : قول الشافعي بعدم جواز الجمع للمرض والخوف^(٢) ، مع قول أحمد بجوازه^(٣) ، واختاره جماعة من متأجري أصحاب الشافعي ، وقال النووي . (إنه قوي جداً)^(٤) .

وأما الجمع من غير خوف ولا مرض - فجوزه ابن سيرين لحاجة ما لم يتخذ ذلك عادة ، وكذلك اختار ابن المنذر وجماعة جواز الجمع في الحضر من غير خوف ولا مرض ولا مطر ما لم يتخذه ديناً^(٥) .

فقول الشافعي : مشدد ، وقول أحمد : مخفف ، وكذلك قول ابن سيرين وابن المنذر : فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه الأول : عدم ورود نص بجوازه .

ووجه قول أحمد ومن وافقه : كون المرض والخوف أعظم مشقة من المطر والوحل غالباً .

(١) انظر (٢٢٦/٢) .

(٢) انظر المجموع (٢٥٨/٤) .

(٣) انظر منار السبيل (١٣٧/١) .

(٤) المجموع (٢٦٣/٤) .

(٥) انظر رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٥٧) .

ولم أعرف دليلاً لقول ابن سيرين وابن المنذر ، وكان الأولين مهتماً عدم التصريح بجواز ذلك مطلقاً .

ونأمل يا أخي قول مالك لما قيل له : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة من غير خوف ولا مرض^(١) ، فقال : أراه بعذر المطر ، ولم يجزم بشيء من جهة نفسه . تجده في غاية الأدب .

فلئلا يا أخي أن تنقل ما ذكر عن ابن سيرين أو عن ابن المنذر إلا مع بيان ضعفه ، وبيان أن التقديم المذكور إنما هو في الصلاة التي ورد الشرع بجوار جمعها ، بخلاف ما لا يجوز الجمع فيه إجماعاً ؛ كجمع الصبح مع العشاء ، أو المغرب مع العصر ونحو ذلك ، والله أعلم .



(١) روى نحوه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٦٧/٣) عن سديا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما

باب صلاة الخوف

[مسائل الإجماع في باب صلاة الخوف]

أجمعوا على : أنَّ صلاة الخوف ثلثة الحكم بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إلا ما حكى عن المرني أنه قال . هي منسوخة ، وإلا ما حكى عن أبي يوسف من قوله . إنها كانت محتصة برسول الله صلى الله عليه وسلم^(١) .

وأجمعوا على . أنها في الحصر أربع ركعات ، وفي السفر للقاصر ركعتان .

وانفقوا على . أنَّ جميع الصفات المروية فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم معتد بها ، وإنما الخلاف في الترجيح

وانفقوا على . أنه لا يجوز للرجل لبس الحرير ، ولا الجلوس عليه ، ولا الاستناد إليه ، إلا ما حكى عن أبي حنيفة من تخصيص التحريم باللبس فقط

هذا ما وجدته من مسائل الإجماع^(٢)

وأما ما اختلفوا فيه :

(١) انظر «المبسوط» (٤٥/٢) ، و«حلية العلماء» (٢٤٥/٢)

(٢) انظر «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٥٨)

[حكم صلاة الخوف من المحذور المتوقع]

فمن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه لا يجوز صلاة الخوف للخوف المحذور في المستقبل ، مع قول أبي حنيفة بجوازها^(١)

فالأول . مشدد ، والثاني : محقق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الشريعة .

ووجه قول أبي حنيفة : إطلاق الخوف في الآيات والأخبار ، فشمّل الخوف الحاضر والحوف المتوقع .

وبصغّ حمل قول أبي حنيفة على . من اشتدّ عليه الرعب من أهل الجبن دون الشجعان .

[حكم صلاة الخوف جماعة]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة وغيرهم : إنها تصلّى جماعة وفردى^(٢) ، مع قول أبي حنيفة : إنها لا تفعل جماعة^(٣) .

(١) قال في «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٥٧) : «ولا تجوز صلاة الحوف في الفتان المحظور إلا عند أبي حنيفة» ، وهو ما نصّ عليه في «حلية العلماء» (٢/٢٤٦) ، وذلك لأن الرخص والتخفيفات لا تنطبق بالمعاصي عند الجمهور ، خلافاً لأبي حنيفة كما سبق بيانه (٢/٢١٦) ، أمّا المسألة التي نصّ عليها الإمام الشعمري ها فلم أجدها في المصادر التي بين يدي .

(٢) انظر «المعونة على منهج عالم المدينة» (ص ٣١٤) ، و«المجموع» (٤/٢٨٨) ، و«المبدع» (٢/١٣٢) .

(٣) انظر «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٥٧) ، ومحلّ الحكم المذكور إذا اشتدّ الحوف ؛ فإنهم يصلّون ركباً فردائاً ، إلا لمن كان رديفاً للإمام ؛ فله متابعتها انظر -

فالأول : فيه تحفيف على الأمة من جهة تخييرهم في فعلها جماعة أو فرادى ، والثاني محقق على الأمة بالتشديد في ترك فعلها جماعة ، ومشدد عليهم لو أنهم اختاروا فعلها جماعة ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .

ووجه الأول : عدم ورود نص في السمع من فعلها جماعة .

ووجه الثاني : التوسعة على الأمة بعدم ارتباطهم بفعل الإمام ؛ فإن كل واحد مشغول بالخوف على نفسه ، فإذا لم يكن مرتبطاً بإمام كان القتال أهون عليه ؛ لعجزه عن مراعاة شيئين معاً في وقت واحد ؛ وهما : الإمام والعدو .

[حكم صلاة الخوف في الحضر]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة بجواز صلاة الخوف في الحضر ، فيصلّي بكلّ فرقة ركعتين^(١) ، مع قول مالك بأنها لا تُعمل في الحضر^(٢) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .

١ حاشية ابن عابدin : (١٨٨ / ٢) ، و الاحتيار : (٨٩ / ١) .

(١) انظر : الساية شرح الهداية : (١٦٦ / ٣) ، و مغني المحتاج : (٥٧٤ / ١) ، و الممّنّى : (٣٠٢ / ٢) .

(٢) قال في المدونة الكبرى : (٢٤٠ / ١) (قال مالك لا يصلي صلاة الخوف ركعتين إلا من كان في سفر ، ولا يصليها من هو في حضر ، قال فإن كان خوف في حضر صلوا أربع ركعات على سنة صلاة الخوف ولم يقصروها) ، وانظر : الفواكه الدواني : (٢٦٨ / ١)

وقد أجازها في الحصر أصحاب مالك ، ووجه ذلك . ظاهر ؛ وهو وجود الخوف ؛ فإن الشارع لم يصرح بتقييده بالسفر .

[حكم الصلاة في حالة التحام القتال واشتداد الخوف]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه إذا التحم القتال ، واشتد الخوف . . يصلون كيف أمكن ، ولا يؤخرون الصلاة إلى أن ينتهوا ، سواء كانوا مشاة أو ركباناً ، مستقلي القلة أو غير مستقبلها ، يؤمّنون بالركوع والسجود برؤوسهم^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنهم لا يصلون حتى ينتهوا^(٢)

فالأول . مشدّد ، والثاني . محفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبي الميزان .
وجه الأول : الاتباع .

وجه الثاني : أنهم ما أمروا بالصلاة حال الخوف إلا تبرّكاً بالافتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم أو بتائه ، فلمّا مات رسول الله صلى الله عليه وسلم انتمن ذلك العرض ، وصار تأخير الصلاة مع الكفّ عن الأفعال المشعلة عن الله تعالى . أولئ لمن عرف مقدار الحضور مع الله تعالى على الكشف والشهود ؛ فإنّ الجهاد مسيٌّ على نوع من الحجاب ، ولا يقدر على المجاهدة في الكفار مع الكشف والشهود إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(١) انظر المدونة (٢٤٠/١ - ٢٤١) ، ومعي المحتاج (٥٧٩/١) ، ومعي المقفي (٣٠٩/٢)

(٢) انظر الساية شرح الهداية (١٦٩/٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٥٧)

ومن تأمل متدبراً قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ
وَأَعِظْ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة ٧٣] ، وقوله تعالى لعبده من الأمة : ﴿وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ
عِظَةً﴾ [التوبة ١٢٣] قد يتضح له ما أشرنا إليه ، ونحو رسول الله صلى الله
عليه وسلم كُتِل ورثته لا غير .

فقول أبي حنيفة : حاصٌّ بالأصاغر ، وقول بقية الأئمة : خاصٌّ
بالأكابر ، فافهم .

[حكم حمل السلاح في صلاة الخوف]

ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أظهر قوليه إنه يجب حمل
السلاح في صلاة الخوف^(١) ، مع قول غيرهما إنه لا يجب^(٢) .

فالأول : خاصٌّ بالأصاغر الذين يخافون من سَطْوَةِ الحلق وهم بين
يدي الله عز وجل ؛ لعلّ حجابهم .

والثاني : حاصٌّ بالأكابر الذين لا يخافون من أحد وهم بين يدي الله
تعالى ؛ لقوة يقينهم بأن الله يحفظهم من عدوهم ، فما بقي إلا أنه مستحسّن
لا واجب .

ووجه الاستحباب : أن حمل السلاح لا ينافي اليقين بالله ولا التوكل
عليه ، كما قالوا في الدواء ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) يقول ابن عابدين في حاشيته : (١٨٧/٢) (حمل السلاح في صلاة الخوف مستحب

عندنا لا واجب) ، وانظر حلية العمامة : (٢٥٥/٢) ، ود نعه المحتاج : (١١/٣)

(٢) انظر المصنف : (٣٠٥/٢) ، ود رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٥٧-٥٨)

[حكم صلاة الخوف لسواد ظنّوه عدواً فبان خلافه]

ومن ذلك : اتفاق الأئمة على أنهم يَقْضُونَ إذا صلوا لسواد ظنّوه عدواً ، ثم بان خلاف ما ظنّوه^(١) ، مع أحد القولين للشافعي ، وإحدى الروایتين عن أحمد : إنهم لا يَقْضُونَ^(٢) .

ووجه الأول : الأخذ بالاحتياط ، وأنه لا عسرة بالظنّ اليقيني خطؤه .

ووجه الثاني : حصول العذر حال الصلاة ، لكن لا يحفى استحباب الإعادة ، فافهم .

[حكم لبس الحرير في الحرب]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي وأبي يوسف ومحمد بجواز لبس الحرير في الحرب^(٣) ، مع قول أبي حنيفة وأحمد بكراهته^(٤) .

فالأول : محض ، والثاني : مشدّد ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : انتفاء العلّة التي حرّم لبس الحرير لأجلها ؛ وهو إظهار

(١) انظر « اسبابة شرح الهداية » (١٦٠ / ٣) ، و« تحفة المحتاج » (١٨ / ٣) ، و« المبدع » (١٤٤ / ٢) .

(٢) وهو ما يُفهم من مدّحت المالكية ، وانظر « حاشية الدسوقي » (٣٩٤ / ١) ، و« تحفة المحتاج » (١٨ / ٣) ، و« الإنصاف » (٣٦٣ / ٢) .

(٣) انظر « حاشية ابن عابدين » (٣٥١ / ٦) ، و« حاشية العدوي على كفاية الطالب الرضوي » (٤٤٧ / ٢) ، و« تحفة المحتاج » (٢٢ / ٣) .

(٤) انظر « حاشية ابن عابدين » (٣٥١ / ٦) ، و« الإنصاف » (٤٧٨) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (من ٥٨) .

التحيث كالسقاء ؛ إذ لا يُسب لاسه في الحرب إلى تخيُّث ، وإنما يُحمل على الضرورة ، مع مسامحة الشارع في الخيلاء في الحرب بقرينة جوار التبخُّث فيه .

ووجه الثاني : أنه يتنافى شهامة الشجعان في الحرب ، ويُذهب صولتهم في العيون ، بخلاف لابس الأشياء غير الماعمة ؛ كعليظ الجلد والليف مثلاً

[حكم استعمال الرجال للحرير في غير اللبس]

ومن فلك : اتفاق الأئمة على تحريم الاستناد إلى الحرير كاللبس^(١) ، مع قول أبي حنيفة فيما حُكي عنه : إنَّ التحريم حاصل باللبس^(٢) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : مخفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : الأخذ بالاحتياط ؛ لأنَّ لفظ الاستعمال الوارد في الحديث يشمل الجلوس والاستناد^(٣) .

ووجه الثاني : الوقوف على حدِّ ما ورد ، وعلى صحة الحديث ، والحمد لله ربِّ العالمين .



(١) انظر : البيان والتحصيل (٦١٧/١٨) ، و« تحفة المحتاج » (١٨/٣) ، و« المبدع » (٣٣٤/١)

(٢) انظر : حاشية ابن عابدين (٣٥٥/٦) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٥٨) .

(٣) روى البخاري (٥٨٣٧) عن سيدنا حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما قال : (نهانا النبي صلى الله عليه وسلم أن نشرب من آنية الذهب والفضة ، وأن نأكل فيها ، وعن لرس الحرير والقياح ، وأن نجلس عليه) .

باب صلاة الجمعة

[مسائل الإجماع في باب صلاة الجمعة]

اتفق الأئمة على : أنَّ صلاة الجمعة فرض واجب على الأعيان ، وعُطِّلوا من قال . هي فرض كفاية ، وعلى : أنَّها تجب على المقيم دون المسافر ، إلا في قول الرهري والسخعي : أنَّها تجب على المسافر إذا سمع النداء .

واتفقوا على : أنَّ المسافر إذا مرَّ ببلدة فيها جمعة تخيَّر بين فعل الجمعة والظهر .

وكذلك اتفقوا على : أنَّها لا تجب على الأعمى الذي لا يجد قائداً ، فإن وجد قائداً وجبت عليه إلا عند أبي حنيفة .

واتفقوا على : أنَّ القيام في الخطبتين مشروع ، وإنَّما اختلفوا في الوجوب كما سيأتي^(١) ، وعلى : أنَّهم إذا فاتتهم صلاة الجمعة صلَّوها ظهراً .

هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق^(٢) .

وإنَّما ما اختلفوا فيه :

(١) انظر (٢/٢٦١) .

(٢) انظر رحمه الأمام في اختلاف الأئمة (١ ص ٥٨) وما بعدها

[حكم صلاة الجمعة على الصبي والعبد والمسافر والمرأة]

فمن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنَّ الجمعة لا تجب على صبي ولا عد ولا مسافر ولا امرأة^(١) ، إلا في رواية عن أحمد في العبد خاصّة ، وقال داود : تجب^(٢) .

فالأول : مخفّف ، والثاني : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول : الاتباع ؛ وذلك لأنَّ الجمعة موكبها بين يدي الله تعالى أعظم من موكب غيرها ، فكان الأليق بها الكاملون ؛ لأنهم أصحهم من الأرقاء في دولة الظاهر .

وأما عدم وجوبها على المسافر : فلتشتت ذهنه في العالب ؛ فلا يقدر على الحضور بين يدي ربه عزّ وجلّ في ذلك الجمع العظيم .

ووجه الثاني في الكلّ أو في العبد خاصّة : الأخذ بالاحتياط ؛ فإنَّ الأصل أنَّ الصلوات كلّها تجب على العبد كالحرّ على حدّ سواء ، بجامع أنَّ كليهما صدق الله عزّ وجلّ ، وخطاب الحقّ تعالى لعباده بالتكاليف بشمله ، ولو وقع استثناء الشارع العبد من وجوب تكليفه بأمر . فإنّما ذلك شفقة من الله ورحمة به ، بدليل أنّه لو صلّى الجمعة صحّت ، ولا نمعه منها إلا بعذر شرعيّ .

(١) انظر : الباية شرح الهداية (١٩/٣) ، وحاشية الدسوقي (٣٧٩/١) ، وانحة المحتاج (٤٣٧/٢) .

(٢) انظر : المدع (١٤٧/٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٥٨)

ومما يؤيد قول داود : كون المشقة في صلاة الجمعة خفيفة على العبد ؛ لأنها لا تُعَمَل إلا كلَّ أسبوع ، لا سيما إن أمره سيده بذلك ، فافهم .

[حكم صلاة الجمعة على الأعمى]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة بوجوب الجمعة على الأعمى البعيد عن مكان الجمعة إذا وجد قائداً^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنها لا تحب على الأعمى ولو وجد قائداً^(٢) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه الأول : روال المشقة التي حُفِّفَ عن الأعمى الحضور من أجلها .
ووجه الثاني : إطلاق قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ ﴾ [البور ٦١] ، فكما خفف عنه في الجهاد فكذلك القول في الجمعة .

[حكم صلاة الجمعة على مَنْ سَمِعَ النداء مِمَّنْ هُوَ خَارِجَ الْمَصْرِ]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إن الجمعة تجب على كلِّ مَنْ سَمِعَ النداء وهو ساكن بموضع خارج عن المصر لا تجب فيه الجمعة^(٣) ، مع قول

(١) انظر : الذخيرة : (٣٥٥ / ٢) ، ود نهاية المحتاج : (٢٨٩ / ٢) ، و كشف النقاب : (٤٩٧ / ١)

(٢) انظر : تبيين الحقائق : (٢٢١ / ١) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٥٨)

(٣) انظر : صيوان المسائل : (ص ١٤٨) ، و نعمة المحتاج : (٤١٤ / ٢) ، و المعنى : (٢٦٦ / ٢)

أبي حنيفة بأنها لا تجب عليه وإن سمع النداء^(١) .

فالأول مشدد أخذ بالاحتياط ، والثاني : محفف أحد بالرحصة ،
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

وجه الأول : العمل بظاهر قوله تعالى : ﴿ يَكَايُنَا الَّذِينَ ءَامَسُوا إِذَا تَوَدَّى
لِلصَّلَاةِ مِنْ بُرَى الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ [الجمعة ١٩] ، فالرم كل من سمع
النداء بالحضور لصلاة الجمعة .

وجه الثاني قصر ذلك على أهل البلد الذين يجب عليهم فعل الجمعة
في بلدهم .

فالأول : خاص بالأكابر من أهل الدين والورع والاحتياط ، والثاني :
خاص بالأصاغر .

[حكم الجماعة في صلاة الظهر لمن لم يُمكنهم إتيان مكان الجمعة]
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إنه لا تكره الجماعة في صلاة الظهر في
حق مَنْ لم يُمكنهم إتيان مكان الجمعة ، بل قال الشافعي باستحباب الجماعة
فيها^(٢) ، مع قول أبي حنيفة بكراهة الجماعة في الظهر المذكور^(٣)

(١) انظر حاشية ابن عابدين (١٥٣/٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٥٨)

(٢) انظر حلية العلماء (٢٦٦/٢) ، والمعني (٢٥٥/٢) ، وقال في المعونة على
مدى عالم المدينة (ص ٣١٠) : (من فاتته الجمعة ضربان : معدور يظهر عذره :
مثل المرض ، والمُحسب ومن أشبههم وهؤلاء يجوز لهم أن يصلوا الظهر في
جماعة : لأنهم على الأصل وظاهر العذر ، ومنهم من لم يظهر عذره فيكره له أن
يصلّي الظهر في جماعة خلافاً للشافعي) .

(٣) انظر الاختيار (٨٤/١) ، ورحمة لأمة في اختلاف الأئمة (ص ٥٨)

فالأول . فيه تخفيف من جهة عدم مشروعية الجماعة فيها ، وقول الشافعي فيه تشديد من جهة استحباب الجماعة فيها ، وقول أبي حنيفة : فيه تشديد في الترك ، مرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

ووجه الأول : عدم ورود أمر بالجماعة في الظهر المذكور ؛ لأنَّ السَّـرَّ الذي في صلاة الجمعة من حيث الإمام والمأموم لا يوجد في صلاة الظهر ، كما يعرفه أهل الكشف ، ولأنَّ من شأن المؤمن الحزن وشدة الندم على فوات حظه من الله تعالى في ذلك الجمع العظيم ؛ لأنه مصيبة .

وأهل المصائب إذا عظم الحزن تكون الوحدة لهم أولى ، بل غلق أبواب دارهم عليهم ، فلا يتمرغون لمراعاة الاقتداء بالإمام ومراعاته في الأفعال ، فاعلم ذلك .

[حكم صلاة الجمعة إن صادفت يوم عيد]

ومن ذلك : قول الشافعي . إذا وافق يوم عيد يوم الجمعة فلا تسقط صلاة الجمعة بصلاة العيد عن أهل البلد ، بخلاف أهل القرى إذا حضروا ؛ فإنها تسقط عنهم ، ويحوز لهم ترك الجمعة والانصراف^(١) ، مع قول أبي حنيفة بوجوب الجمعة على أهل البلد والقرى معاً^(٢) ، ومع قول أحمد : لا تجب الجمعة على أهل القرى ، ولا على أهل البلد ، بل يسقط عنهم فرض

(١) انظر المجموع (٣٥٨/٤) .

(٢) انظر حاشية ابن عابدين (١٦٦/٢) ، وهو مذهب المالكية ، وانظر الدخيرة (٣٥٥/٢) .

الجمعة بصلاة العيد ، ويصلُّون الظهر^(١) ، ومع قول عطاء : تنقط الجمعة والظهر معاً في ذلك اليوم ؛ فلا صلاة بعد العيد إلا العصر^(٢) .

فالأول : فيه تخفيف على أهل القرى ، والثاني : مشدّد ، والثالث : فيه تخفيف ، والرابع : مخفّف جداً ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول في أهل البلد : أنَّ الجمعة والعيد لا يتداخلان ، ومظاهر الشريعة مطالبتنا بكلّ منهما ذلك اليوم ؛ ندباً في العيد ، ووجوباً في الجمعة .

وما وقع من أنّه صلى الله عليه وسلم صلى العيد ، واكتفى به ذلك اليوم ، ولم يحضر وقت الجمعة . . فقال البيهقي وغيره : (إنّه صلى الله عليه وسلم قدّم الجمعة على الزوال ، وترك العيد ، مع أنّه يطلق على الجمعة أيضاً لمط العيد ، كما ثبت في الأحاديث) .

ووجه قول أبي حنيفة : أنَّ الشارع إنّما خفّف عن أهل القرى بعدم وجوب الجمعة عليهم . إذا لم يحضروا إلى مكان الجمعة ، فأما إذا حصروا فما بقي لهم عذر في الترك ، اللهمّ إلا أن يتصرّر أحدهم بطول الانتظار ، فلا حرج عليهم في الانصراف كما تشهد له قواعد الشريعة

ووجه قول أحمد : أنَّ المقصود بالجمعة هو اتّلاف القلوب في ذلك اليوم ، وقد حصل ذلك بصلاة العيد ، مع أنّهم قد استعدوا للعيد من أواخر الليل إلى صحوه النهار ، وهم متقيّدون عن أشغالهم وشهوات نفوسهم المباحة في ذلك اليوم حتى صلّوا ، فلا يزداد عليهم بالتقيّد ثانياً لصلاة الجمعة

(١) انظر : كتاب القام (٤٠ / ٢) .

(٢) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٥٨ - ٥٩)

وسماع الخطبة ، فكان الظهر أحفّ عليهم ؛ لا سيما ويوم العيد يوم أكل وشرب ويقال كما ورد^(١) .

ووجه قول عطاء الأحد بظاهر الاتباع ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم اكتفى يوم الجمعة بالعيد ، لا أنه قدّم الجمعة في وقت العيد قبل الزوال ، فاعلم ذلك .

[حكم السفر يوم الجمعة قبل الزوال]

ومن ذلك : قول أبي حيفة ومالك : إنه يجوز لمن لزمته الجمعة السفر قبل الزوال^(٢) ، مع قول الشافعي وأحمد بعدم جواز ذلك إلا أن يكون سفر جهاد^(٣) .

فالأول محقق ، والثاني مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أن اللزوم لا يتعلق بالمكلف إلا بعد دخول الوقت .

ووجه الثاني : كون السفر سبباً لتفويت الجمعة غالباً ؛ ولذلك قالوا : يحرم السفر بعد الزوال إلا أن تمكنه الجمعة في طريقه ، أو كان يتصرّر بتخلّفه عن الرفقة .

وتمّ تعليل أدق من هذا لا يُذكر إلا مشافهة .

(١) روى نحو ذلك البيهقي في السنن الكبرى (٢٩٨/٤) من قول سيدنا علي رضي الله عنه

(٢) مع الكراهة عند المالكة انظر حاشية ابن عابدin (١٦٢/٢) ، وحاشية الغرشي (٨٨/٢) .

(٣) انظر تحفة المحتاج (٤١٦/٢) ، والمدع (١٤٩/٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٥٩) .

[حكم التنفل قبل الجمعة وبعدها]

ومن ذلك : قول الشافعي ومن وافقه باستحباب التنفل قبل الجمعة وبعدها ؛ كإظهار^(١) ، مع قول مالك ومن وافقه : إن ذلك لا يستحب^(٢) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول : أن فعل النافلة قبل الجمعة كالإدمان لكمال الحضور والتعظيم في صلاة الجمعة ، وهو خاص بالأصاغر الذين لم يهموا السر الذي في صلاة الجمعة ، ولا تجلّت لهم عظمة الله تعالى فيها .

كما أن كلام مالك : في حق من تجلّت لهم عظمة الله تعالى حال إتيانهم من بيوتهم ، فما دخلوا محل الجماعة إلا وهم في غاية الهيبة والتعظيم ، فلم يحتاجوا إلى إدمان بالنافلة ، ولعل ذلك هو السر في عدم التنفل قبل صلاة العيد أيضاً ، فاعلم ذلك .

[حكم البيع بعد الأذان الثاني يوم الجمعة]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي يحرم البيع بعد الأذان الذي بين يدي الخطيب يوم الجمعة ، لنكته صحيح^(٣) ، مع قول مالك وأحمد : إنه لا يصح^(٤) .

(١) انظر : نهاية المحتاج (١١١ / ٢) .

(٢) انظر : البيان والتحصيل (٤٥١ / ١) .

(٣) انظر : الباية شرح الهداية (٩١ / ٣) ، وندوة المحتاج (٤٧٩ / ٢ ، ٤٨٠) .

(٤) انظر : مواهب الحلل (٥٥٣ / ٢) ، والإصناف (٣٢٣ / ٤) ، ورحمة الأمة في .

فالأول : فيه تحفيف ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان .

ووجه الأول : أن البيع مشروع على كل حال للحاجة إليه ، وهو خاصر
بالأكابر الدين لا يشتغلون بذلك عن الله تعالى ؛ لقوة استعدادهم وحضور
قلوبهم .

ووجه الثاني : خوف الاشتغال بذلك عن الله تعالى ، وهو خاصر
بالأصاغر الذين يلهيهم البيع عن ذكر الله تعالى وعن مراقبته ، وقد مدح الله
تعالى الأكابر بقوله ﴿ رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ [البور ٣٧] ،
موصيهم بالرجولية ؛ لقيامهم في الأسباب مع عدم الاشتغال بها عن
ذكر الله ، فافهم .

[حكم الكلام أثناء الخطبة لمن لا يسمعها]

ومن ذلك : قول الشافعي وأحمد : يجوز الكلام حال الخطبة لمن
لا يسمعها ، ولكن يستحب الإنصات^(١) ، مع قول أبي حنيفة بتحريم
الكلام على من سمع ومن لم يسمع^(٢) ، ومع قول مالك : الإنصات
واجب ؛ قرب أو بعد^(٣) .

اختلاف الأئمة ؛ (ص ٥٩)

(١) انظر : نعمة المحتاج ؛ (٤٥٣ / ٢) ، و : كشف المصاع ؛ (٤٧ / ٢ - ٤٨)

(٢) انظر : حاشية ابن عابدين ؛ (١٦٠ / ٢) .

(٣) انظر : حاشية الدسوقي ؛ (٣٨٧ / ١) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ؛

(ص ٥٩)

فالأول : فيه تخفيف ، والثاني : مشدّد في الكلام ، والثالث : كذلك ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أن بعض الناس قد يعطيه الله الكمال ، فيكون مع الله في كلّ حال ؛ لا يشعله عنه شاعل ، ولا يُذكره بذكره مُذكر ، وهو حاصٌّ بالأكابر .

ووجه الثاني الأخذ بالاحتياط ؛ من حيث إن غالب الناس يشتغل بالكلام عن الله تعالى ، فيفوته سماع ما يعظه به الخطيب على لسانه تعالى ، ويفوته المعنى الذي لأجله شرعت الحظية ؛ وهو جمعية القلب على الله تعالى بذلك الوعظ والتذكير ؛ فإن الخطبة دهيّزٌ لدخول حضرة الله تعالى ، ومن لم يسمعها لم يحصل له قوة استعداد يدخل به حضرة الله تعالى في صلاة الجمعة ، وإذا لم يحصل له جمعية قلب . فانه معنى الجمعة ، وكانت صلاته كالصوربة فقط ، وسيأتي أن صلاة الجمعة ما سُمّيت بذلك إلا لجمعية القلب فيها على الله تعالى اجتماعاً خاصاً^(١) .

ووجه القول الثالث . هو وجه القول الثاني .

[حكم الكلام أثناء الخطبة]

ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في القديم : إنه يحرم الكلام لمن يستمع الخطبة حتى الخطيب ، إلا أن مالكا أجاز الكلام للخطيب خاصة بما فيه مصلحة للصلاة ؛ كنحو زجر الداخلين عن تخطي

(١) انظر (٢/٢٥٨-٢٥٩) .

الرقاب ، وإن حاطب إساناً بعينه جار لذلك الإنسان أن يجيبه ؛ كما فعل عثمان مع عمر رضي الله عنهما^(١) ، وقال الشافعي في « الأم » : لا يحرم عليهما الكلام ، بل يكره فقط^(٢) ، والمشهور عن أحمد : إنه يحرم على المستمع دون الخطيب^(٣) .

فالأول : مشدد ، وكلام أحمد : فيه تشديد ، وكلام الشافعي في الجديد . فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة المبران

ووجه الأول العمل بظاهر قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾ [الأنعام ١٠٤] ، قال المفسرون . إنها نزلت في سماع الحطة يوم الجمعة^(٤) .

ووجه قول مالك أن زَجَرَ مَنْ تَخَطَّى الرقاب مثلاً من جملة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي وُضعت لأجله الحطة .

ووجه قول أحمد . أن مرتبة الخطيب تقتضي عدم التحجير عليه ؛ لأنه نائب عن الشارع ، فلا يدخل تحت عموم الخطاب على أحد القولين .

ووجه كلام الشافعي في الجديد . حمل الأمر بالإنصات على التدب ، فيكره الكلام لا سيما في حق من يسمع الكلام عن الله أو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ كما عليه أهل حصرة الجمع أو جمع الجمع .

(١) انظر « حاشية ابن عابد » (١٩٥ / ٢) ، و « حاشية الدسوقي » (٣٨٧ / ١) .

و « المجموع » (٥٢٣ / ٤) .

(٢) انظر « الأم » (٤١٨ / ٢) .

(٣) انظر « الإنصاف » (٤١٧ / ٢) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٥٩) .

(٤) انظر « تفسير الطبري » (٣٥٠ / ١٣) .

[المكان الذي تصحُّ فيه صلاة الجمعة]

ومن ذلك : قول الشافعي : لا تصحُّ الجمعة إلا في أبية يستوطنها من
تتعقد بهم الجمعة من بلدة أو قرية^(١) ، مع قول بعضهم : لا تصحُّ الجمعة
إلا في قرية اتصلت بيوتها ، ولها مسجد وسوق^(٢) ، ومع قول أبي حنيفة :
إن الجمعة لا تصحُّ إلا في مصر جامع لهم سلطان^(٣)

فالأول : مشدد من حيث اشتراط الأبية ، والثاني : أشد من جهة اتصال
الدور والسوق ، والثالث : أشد من أشد ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران .
ووجه الأول : الاتباع ، وكذلك الثاني .

فلم يبلغنا أن الصحابة رضي الله تعالى عنهم أقاموا الجمعة إلا في بلد أو
قرية دون البرية والسفر .

واعتقدنا أن الإمام مالكا وأبا حنيفة ما شرطوا المسجد والسوق والدور
والسلطان إلا بدليل وجدوه في ذلك .

قالوا (وأول قرية جمعت بعد الردة من قرى البحرين قرية تُسمى
جَوَاشِي ، وكان لها مسجد وسوق)^(٤)

ووجه الثالث : ظاهر ؛ فإن من لا حاكم عندهم أمرهم ميّدد ؛ لا ينتظم
لهم أمر .

(١) انظر حلية العلماء (٢٦٩ / ٢) ، و المجموع (٣٦٧ / ٤)

(٢) وهو مدعي المالكية انظر الدخيرة (٣٣٩ / ٢)

(٣) انظر الهداية شرح البداية (٨٢ / ١) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٥٩)

(٤) رواء مسجود البحاري (٨٩٢) من قول سبينا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما

وقال بعض العارفين : إن هذه الشروط إنما جعلها الأئمة تحفيظاً على الناس ، وليست شرط في الصحة ، فلو صلى المسلمون في غير أبيه ومن غير حاكم . جاز لهم ذلك ؛ لأن الله تعالى قد فرض عليهم الجمعة ، وسكت عن اشتراط ما ذكره الأئمة انتهى

[حكم إقامة صلاة الجمعة خارج البلد]

ومن ذلك : اتفاق الأئمة الثلاثة على أنها لا تصح إلا في محل استيطانهم ، فلو خرجوا عن البلد أو المصر أو القرية وأقاموا الجمعة . لم تصح^(١) ، مع قول أبي حيفة : إنها تصح إذا كان ذلك الموضع قريباً من البلد ؛ كمصلى العيد^(٢) .

فالأول مشدد ، والثاني . محقق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه الأول الاتباع ، ولما فيه من دفع البلاء عن محل استيطانهم بإقامة الجمعة فيه ، فإذا أقاموا الجمعة خارج بلدهم دفعوا البلاء عن ذلك المكان الذي لا يسكه أحد .

ووجه قول أبي حيفة أن ما قارب الشيء أعطي حكمه ، فلو خرج عن القرب ؛ بحيث لو رآه الرائي من بُعد لشك في كون ذلك المسجد يتعلق ببلد المصلين أم لا . ، لم تصح .

(١) انظر : موهب الجليل (٥٢١/٢) ، و عليه العلماء (٢٦٩/٢) ، و الإنباف (٣٦٨/٢) .

(٢) انظر : حاشية أس عابدين (١٣٩/٢) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٥٩)

[حكم إقامة صلاة الجمعة بغير إذن السلطان]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة . إن الجمعة تصحُّ إقامتها بغير إذن السلطان ، ولكنَّ المستحبَّ استئذانه^(١) ، مع قول أبي حنيفة . إنها لا تنعقد إلا بإذنه^(٢) .

فالأول : مخفَّف ، والثاني : مشدَّد

ووجه الأول : إجراؤها مجرى بقية الصلوات التي أمرنا بها الشارع بالإذن العام .

ووجه الثاني : أن منصب الإمامة في الجمعة خاصٌّ بالإمام الأعظم في الأصل ، فكان لها مزيدٌ خصوصيةٍ على بقية الصلوات ، وكان من الواجب استئذانه ، ومن هنا منع العلماء تعلُّد الجمعة في بلد بغير حاجة ، كما سيأتي بيانه قريباً^(٣) .

[العدد الذي تنعقد به صلاة الجمعة]

ومن ذلك : قول الشافعي وأحمد : إن الجمعة لا تنعقد إلا بأربعين^(٤) ، مع قول أبي حنيفة : إنها تنعقد بأربعة^(٥) ، ومع قول مالك : إنها تصحُّ بما

(١) انظر « حاشية المحرشي » (٧٥ / ٢) ، و « حلية العلماء » (٢٩٦ / ٢) ، و « الإصناف » (٤٠١ / ٢) .

(٢) انظر « البناء شرح الهداية » (٤٩ / ٢) .

(٣) انظر (٢٧١ / ٢) .

(٤) انظر « معي المحتاج » (٥٤٥ / ١) ، و « المبدع » (١٥٤ / ٢) .

(٥) انظر « البناء شرح الهداية » (٦٤ / ٣) .

دون الأربعين ، غير أنها لا تجب على الثلاثة والأربعة^(١) ، ومع قول الأوراعي وأبي يوسف : إنها تعقد ثلاثة ، ومع قول أبي ثور : إن الجمعة كسائر الصلوات ؛ متى كان هناك إمام وخطيب صحت ؛ أي متى كان حال الخطبة رجلاً ، وحال الصلاة رجلاً . صحت ، فإن خطب كان واحد منهما يسمع ، وإن صلى كان واحد منهما يأنم به^(٢) .

فالأول . مشدد في عدد أهل الجمعة ، وما بعده : فيه تخفيف .

ووجه الأول : أن أول جمعة جئها رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت بأربعين .

ووجه ما بعده من أقوال الأئمة : عدم صحة دليل على وجوب عدد معين

وقالوا . كان تجميعه صلى الله عليه وسلم بالأربعين رجلاً موافقة حال ، ولو أنه كان واحد دون الأربعين لجتمع بهم قياماً بشعار الجمعة حيث مرضها الله تعالى ؛ لحصول اسم الجماعة .

ولذلك احتار الحافظ ابن حجر وغيره . أنها تصح بكل جماعة قام بهم شعار الجمعة في بلدهم ، ويحتج ذلك باختلاف كثرة المقيمين في البلد وقتلتهم ، فالبلد الصغير تكفي إقامتها فيه في مكان ، والبلد الكبير لا يكفي إلا إقامتها في أماكن متعددة كما عليه غالب الناس^(٣) .

(١) انظر حاشية العلوي على كفاية الطالب الرادي (٣٧٢/١)

(٢) انظر الساية شرح الهداية (٦٦/٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٥٩)

(٣) انظر فتح الباري (٤٢٣/٢)

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول : (أصل مشروعية الجماعة في الجمعة وغيرها ، عدم قدرة العبد على الوقوف بين يدي الله وحده ، فشرع الله الجماعة ليستأنس العبد بشهود جنسه ؛ حتى يقدر على إتمام الصلاة مع شهود عظمة الله التي تتجلى لقلبه ، وقد جاء اختلاف العلماء في العدد الذي تقام به الجمعة على اختلاف مقامات الناس في القوة والضعف ؛ فمن قَوِيٍّ منهم : كماء الصلاة مع ما دون الأربعين إلى الثلاثة أو الاثنين مع الإمام ، كما قال به أبو حنيفة ، أو مع الواحد كما قال به غيره ، ومن ضَعُفَ منهم : لا يكفيه إلا الصلاة مع الأربعين أو الخمسين ، كما قال به الشافعي وأحمد ، والله أعلم) .

[حكم انعقاد صلاة الجمعة بالمسافرين أو العبيد]

ومن ذلك : قول الأئمة : إِنَّهُ لو اجتمع أربعون - مسافرين أو عبيداً - وأقاموا الجمعة . . لم تصح^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إِنَّهَا تصحُّ إذا كانوا بموضع الجمعة^(٢) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : محفّف .

ووجه الأول : الاتباع ؛ فلم يلبعنا عن الشارع أَنَّهُ أَوْحَاهَا على مسافر ولا عبد ، ولا أمر المسافرين والعبيد بإقامتها ، وإنَّما جعل جمعهم تبعاً لغيرهم .

(١) انظر الدخيرة : (٢٥١/٢) ، وحلية العلماء : (٢٧١/٢) ، ومطالب أولي النهى : (٧٥٩/١)

(٢) انظر بدائع الصنائع : (٢٥٩/١) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٦٠)

ووجه الثاني . عدم ورود نص في ذلك ، فلو أنَّ إقامتها في الوطن شرط في صحتها . لبينه الشارع ولو في حديث .

[حكم إمامة الصبي في صلاة الجمعة]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه لا تصح إمامة الصبي في الجمعة ؛ لأنهم منعوا إمامته في المراتب ففي الجمعة أزلن^(١) ، وقال الشافعي : تصح إمامة الصبي في الجمعة إن تم العدد بغيره^(٢)

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .
ووجه الأول : أنَّ الإمامة في الجمعة من منصب الإمام الأعظم بالأصالة ، وهو لا يكون إلا بالعلم

ووجه الثاني : أنَّ النائب لا يشترط أن يكون كالأصيل في جميع الصفات .

وقد أجمع أهل الكشف على : أنَّ الروح حلفت بالغة ؛ لا تقبل الريادة والتكليف عليها حقيقة ؛ فلا فرق بين روح الصبي والشيخ ، فكل صلاة صحت من الصبي صحت إمامته فيها ، ومن نارع في ذلك فعليه الدليل .
انتهى

(١) انظر «الاية شرح الهدية» (٣٤٤/٢) ، و«حاشية الحرشي» (٢٥/٢) ، و«الإصناف» (١٩٤/٢) .

(٢) انظر «المجموع» (١٤٥/٤) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٦٠) ، وقد سبقت هذه المسألة (١٩٥/٢) .

[حكم ما لو أحرم الإمام بالجمعة بالعدد المعتبر ثم انقضوا عنه]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك : إذا أحرم الإمام بالعدد المعتر ، ثم انقضوا عنه ؛ فإن كان قد صلى ركعة وسجد بها سجدة . . . أنها جمعة ، وقال أبو يوسف ومحمد : إن انقضوا بعدما أحرم بهم أنها جمعة^(١) ، وقال الشافعي في أصح قولي وأحمد : إنها تبطل ، ويتمها ظهراً^(٢)

فالأول : فيه تخفيف ، والثاني : مخفف ، والثالث : مشدد ؛ مرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول والثاني : حصول اسم الجماعة بما ذكر في الجمعة في الجملة .

ووجه الثالث : ظاهر ؛ لانتفاء العدد المعتبر عند قائله .

[الوقت الذي تصح فيه صلاة الجمعة]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه لا يصح فعل الجمعة إلا في وقت الظهر^(٣) ، مع قول أحمد بصحة فعلها قبل الروال^(٤)

(١) انظر : الساية شرح الهداية (٦٧ / ٣) ، و شرح التلخيص (٩٦٤ / ١)

(٢) انظر : المجموع (٣٧٣ / ٤ - ٣٧٤) ، والإنباف (٣٧٩ / ٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٦٠)

(٣) انظر : الساية شرح الهداية (٥١ / ٣) ، وحاشية الدسوقي (٣٧٢ / ١) ، و المجموع (٣٧٩ / ٤) .

(٤) انظر : الإنباف (٣٦٤ / ٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٦٠)

فلو شرع في الوقت ومثلها حتى حرج الوقت : أنتمها طهراً عند الشافعي^(١) ، وقال أبو حنيفة . تطل بحروج الوقت ، ويتدنى الظهر^(٢) ، وقال مالك وأحمد . تصلّي الجمعة ما لم تعب الشمس وإن كان لا يفرغ إلا بعد غروبها^(٣) .

فالأول . مشدّد باشتراط فعلها بعد الزوال ، والثاني . محفّف من حيث الرحمة في تعجيلها قبل الزوال .

وقول أبي حنيفة فيما إذا مدّ حتى حرج الوقت : مشدّد في البطلان ، والرابع . محفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول الاتباع ، ولأن في ذلك تحفيفاً على الناس من حيث خفة التجلّي الإلهي بعد الروال بخلافه قبله ؛ فإنّه ثقیل لا يطيقه إلا كُمل الأولياء ، ولذلك لم يجعل الشارع بعد الصبح صلاة إلا الصحن ، وهيهات أن يقدر أحد من أمثالنا على المواظبة على فعلها ؛ لنقل التجلي كلّما قرب الزوال .

ومن هذا يُعرف توجيه قول مالك وأحمد من حيث التحفيف ، وإن كان من خصائص الحقّ تعالى زيادة ثقل التجلي كلّما طال وقته كما يعرف ذلك أهل الكشف ، لكن لما كان كلّ أحد لا يحسّ بثقله سمّيناه محفّفًا ، فافهم .

(١) انظر « معني المحتاج » (١ / ٥٤٢) .

(٢) انظر « حاشية ابن عابدين » (٢ / ١٤٧) .

(٣) انظر « غيوت المسائل » (١٥٠) ، و« المبدع » (٢ / ١٥٢) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٦٠) .

[حكم المسبوق في صلاة الجمعة]

ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد : إنَّ المسبوق إذا أدرك مع الإمام ركعة أدرك الجمعة ، وإن أدرك دون ركعة صلَّى ظهراً أربعاً^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنَّ المسبوق يدرك الجمعة بأيِّ قدر أدركه من صلاة الإمام^(٢) ، ومع قول طبرس : إنَّ الجمعة لا تُدرك إلا بإدراك الخطبتين^(٣) .

فالأول فيه تشديد ، والثاني : فيه تخفيف ، والثالث : مشدّد ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أنَّ الركعة معظم أفعال الصلاة ، والركعة الثانية كالنكرير لها .

ووجه الثاني : أنَّه أدرك الجمعة مع الإمام في الجملة .

ووجه الثالث : الأحذ بالاحتياط ؛ فقد قيل : إنَّ الخطبتين بدل عن الركعتين ، فيصمَّان إلى الركعة التي قال بها الأئمة الثلاثة ، فيكون المسبوق بذلك كالمُدرك ثلاث ركعات ، وذلك معظم الصلاة بالاتفاق .

(١) انظر « المدونة الكبرى » (٢٢٩/١) ، و « نعمة المحتاج » (٤٨١/٢ ، ٤٨٢) ، و « المدع » (١٥٦/٢) .

(٢) انظر « البناية شرح الهداية » (٧٩/٣) .

(٣) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٦٠) .

[حكم الخطبتين قبل صلاة الجمعة]

ومن ذلك : اتفاق الأئمة على أن الخطبتين قبل الصلاة شرط في صحة انعقاد الجمعة^(١) ، مع قول الحسن البصري : هما سنة^(٢) .

فالأول : مشدد ، والثاني : محقق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : الأخذ بالاحتياط ؛ فلم يبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الجمعة بعير خطبتين بتقدماتها ، وذلك من أدل دليل على وجوبهما .

ووجه الثاني : عدم ورود نص بوجوبهما ، ولو أنهما كانتا واجبتين لورد التصريح بوجوبهما ولو في حديث واحد .

وقد قال أهل الكشف : إن الشارع إذا فعل فعلاً ، وسكت عن التصريح بوجوبه أو نديه . فالأدب : أن يتأني به في ذلك الفعل ، يقطع النظر عن ترجيح القول بوجوبه أو نديه ؛ فإن ترجيحنا لأحد الأمرين بخصوصه قد لا يكون مراداً للشارع .

وإنما أوجها إقامة صلاة الجمعة على إثر الخطبة من غير تخلل فصل عرفاً ؛ عملاً بما كان عليه العلماء الراشدون ، وحوفاً من فوات المعنى الذي شرعت له الخطبة ؛ فإنها إنما شرعت تمهيداً لطريق تحصيل جمعية

(١) انظر « العايات شرح الهداية » (٥٧ / ٢) ، و « حاشية الدسوقي » (٣٧٨ / ١) ، و « معني

المحتاج » (٥٤٩ / ١) ، و « المنهاج » (٢٢٤ / ٢) .

(٢) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٦٠)

القلب مع الله تعالى جمعية خاصة زائدة على الجمعية الحاصلة في غيرها من الصلوات الخمس .

فإذا سمع المصلي ذلك التخويف والتحذير والترغيب الذي ذكره الخطيب . . قام إلى الوقوف بين يدي الله تعالى بجمعية قلب ، بخلاف ما إذا تخلل فصل ؛ فربما غفل القلب عن الله تعالى ، ونسي ذلك الوعد ؛ فعاته معنى الجمعة .

ولأنما لم يكف الشارع بخطبة واحدة في الجمعة والعيدين وسجودهما ؛ مبالغة في تحصيل جمعية القلب بتكرار الوعد ثانياً ؛ وإن بعض الناس ربما يذهل عن سماع ذلك الوعد إذا كان مرة واحدة .

ومن هنا كان سيدي علي الخواص رحمه الله يقول . (ينبغي حمل من يقول بوجوب خطبة فقط . على حال أكابر العلماء ، ووجوب الخطبتين : على حال آحاد الناس ؛ إذ الأكابر - لطهارة قلوبهم - يكتفون في حصول جمعية قلوبهم على الله بأدنى تنبيه ، بخلاف غيرهم ، وكذلك القول في خطتي العيدين والكسوفين والاستسقاء) .

فإن قال قائل : فلم لم تشرع الخطبتان بين يدي شيء من الصلوات الخمس تمهيداً لحضور القلب فيه على الله تعالى ؛ كالجمعة ؟

فالجواب : إنما لم يشرع ذلك تحفيماً على الأمة ، ولأن الصلوات الخمس قريبة من بعضها بعضاً في الزمن ، بخلاف ما يأتي في الأسبوع أو السنة مرة ؛ فإن القلب ربما كان مشتتاً في أودية الدنيا ، فاحتاج إلى تمهيد طريق لجمعية ، فافهم .

[أركان خطبة الجمعة]

ومن ذلك : قول الشافعي ومالك في أرجح روايته : **إنَّه لا بدُّ من الإتيان في خطبة الجمعة بما يسمَّى خطبة في العادة ؛ مشتملة على خمسة أركان :**
 حمد الله تعالى ، والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والوصية بالتقوى ، وقراءة آية مُهمِّمة ، والدعاء للمؤمنين والمؤمنات^(١) ، مع قول أبي حنيفة ومالك في إحدى روايته : **إنَّه لو مسَّح ، أو هلَّل . . أجزاءه ، ولو قال الحمد لله ، ونزل . . كهذه ذلك ، ولم يحتج إلى غيره ، وخالف في ذلك أبو يوسف ومحمد ؛ فقالا : لا بدُّ من كلام يُسمَّى خطبة في العادة ، ولا تحوز الخطبة إلا بلفظ مؤلَّف له بال^(٢) .**

فالأول : مشدَّد ، وما بعده : مخفَّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : الاتباع ؛ فلم يلبسنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب للجمعة إلا وتعرض للحمسة أركان المذكورة .

ووجه ما بعده : حصول تذكُّر الناس الوعظ بذكر الله تعالى وتحميده وتهليله وتسميحه ، وفي القرآن العظيم : ﴿ وَذَكَرْنَا رَبَّنَا فَفَضَّلَ ﴾ [الأعلى ١٥] ،

(١) انظر : حاشية الدسوقي (١ / ٣٧٨) ، و تحفة المحتاج (٢ / ٤٤٥) ، وقريب من ذلك مذهب الإمام أحمد انظر : الإنصاف (٢ / ٣٨٧)

(٢) انظر : الاختيار (١ / ٨٣) ، و حاشية الحرشي (٢ / ٧٨) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٦١)

فإذا كان ذكر اسم الله يكفي عن قراءة القرآن في الصلاة . ففي خطبة الجمعة
أولاً

وقد قال أهل اللغة : كلُّ كلام يشتمل على أمر عظيم يُسمَّى خطبة ،
واسم الله أمر جليل عظيم بالانفاق

[حكم قيام الخطيب أثناء الخطبتين]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي بوجوب القيام على القادر في
الخطبتين^(١) ، مع قول أبي حنيفة وأحمد بعدم وجوبه^(٢) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : مخفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه الأول : أنَّ منصب الداعي إلى الله تعالى يقتضي إظهار العزم وشدة
الاهتمام بأمره تعالى ، والخطبة جالساً تنافي ذلك ؛ فكان القول بالوجوب
للقيام حال الخطبتين متعيّناً ، لا سيما عند من يقول . إنهما بدل عن
الركعتين .

ووجه الثاني : أنَّ المراد : إيصال كلمات الوعظ إلى أسماع
الحاضرين ، والغرض من ذلك يحصل مع الخطبة جالساً ، لا سيما عند من
يقول باستحباب الخطبتين ؛ كالحسن البصري ، فاعلم ذلك .

(١) انظر « حاشية الدسوقي » (٣٧٩/١) ، و « المجموع » (٢٨٣/٤)

(٢) انظر « النية شرح الهداية » (٥٦/٣) ، و « كشف القناع » (٣٦/٢) ، و « رحمة الأمة
في اختلاف الأئمة » (ص ٦١) .

[حكم الجلوس بين الخطبتين]

ومن ذلك : قول الشافعي بوجوب الجلوس بين الخطبتين^(١) ، مع قول غيره بعدم الوجوب^(٢) .

فالأول : مشدّد ، ودليله : الاتباع .

والثاني : مخفّف ، ودليله : القياس على حلة الاستراحة في الصلاة ؛ فارجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم الطهارة في الخطبتين]

ومن ذلك . قول مالك وأبي حنيفة والشافعي في القول المرحوح بعدم اشتراط الطهارة في الخطبتين^(٣) ، مع قول الشافعي في أرجح قوله باشتراط الطهارة فيهما^(٤) .

فالأول . مخفّف ، والثاني : مشدّد ؛ فارجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول أن عاية أمر الحطتين أن يكونا قرأماً صرفاً ، وذلك حائر مع الخدث بالإجماع^(٥) .

(١) انظر : معني المحتاج (٥٥٢ / ١) .

(٢) انظر : لبابة شرح الهداية (٦٢ / ٣) ، ود الفواكه الدواني (٢٦١ / ١) ، ود المعني (٢٢٧ / ٢) .

(٣) انظر : لبابة شرح الهداية (٦٢ / ٣) ، ود حاشية الحرشي (٨٧ / ٢) ، ود حلية العلماء (٢٧٧ / ٢) .

(٤) انظر : معني المحتاج (٥٥٤ / ١) ، ود رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٦١) .

(٥) يقصد بذلك الحدث الأصغر كما يدل عليه السياق .

ووجه الثاني : الأحاد بالاحتياط مع الاتباع للشارع والخلفاء الراشدين ،
 ولا احتمال أن يكونا بدل الركعتين عند الشارع كما قال به بعضهم
 فينعم ما فعل الشافعي في اشتراط الطهارة للخطبتين ! وإن كان الراجح
 عنده أن الجمعة صلاة كاملة على حيالها ، وليست الخطبتان بدلاً عن
 الركعتين ، وذلك في غاية الاحتياط ، فاشتراط الطهارة ؛ لاحتمال كونهما
 بدلاً عن الركعتين ، ولم يجعلهما بدل الركعتين جرماً ؛ لأنه لم يرد عن
 الشارع فيه شيء .

[حكم سلام الخطيب على الحاضرين إذا صعد المنبر]

ومن ذلك : قول الشافعي وأحمد : يستحب للخطيب إذا صعد المنبر أن
 يسلم على الحاضرين^(١) ، مع قول أبي حنيفة ومالك : إن ذلك مكروه^(٢) .
 ووجه الأول : الاتباع ، ولأنه قد أعرض بالصعود عن الحاضرين
 باستدباره إياهم ، فسئ له السلام على قاعدة السلام في غير هذا الموضع
 ووجه الثاني : أن السلام إنما شرع للأمان من وقوع الأذى منه لمن يسلم
 عليه ، ومنصب الخطيب يعطي الأمان بداته ، بل بعضهم يتبرك من ثيابه إذا
 خرج عليهم ، فالسلام عليهم مبنئ على نسبتهم إلى سوء الظن به وسوء
 ظنونهم ، فافهم .

(١) انظر المجموع (٣٩٦/٤) ، والمعمي (٢١٩/٢)

(٢) انظر البداية شرح الهداية (٦٢/٣) ، والمطوية الكبرى (٢٣١/١) ، ورحمة
 الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٦٦) .

فإن قال قائل . إنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم والحلفاء الراشدين كانوا يسلمون إذا صعد أحدهم المنبر .

فالجواب : أنَّ سلام الأنبياء والصالحين محمول على البشارة للحاضرين ؛ أي : أنتم في أمان من أن تخالفوا ما وعظاكم به على لسان الشارع ، وليس المراد : أنتم في أمان منا أن نؤذيكم بغير حق .

وقد تقدّم نظير ذلك في الكلام على قول المصلي في التشهد : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ؛ أي : أنت في أمان منا يا رسول الله أن نحالف شرعك ؛ لأنَّ الأمان في الأصل لا يكون إلا من الأعلى للأدنى .

[حكم إمامة غير الخطيب في صلاة الجمعة]

ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في أرجح روايته : لا يحوز أن يصلي بالناس في الجمعة إلا من خطب ، إلا لعذر فيجوز ، مع قول مالك في الرواية الأخرى عنه : إنه لا يصلي إلا من خطب^(١) ، ومع قول الشافعي في أرجح قوليه بجواز ذلك ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد^(٢) .

فالأول : فيه تشديد ، والثاني : مشدّد ، والثالث : مخفف ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) انظر : الباية شرح الهدية ، (٥٧ / ٣) ، وه الباء والتحصيل ، (٦٨ / ٢ - ٦٩) .

(٢) انظر : حلية العلماء ، (٢٩٤ / ٢) ، وه المفي ، (٢٢٨ / ٢) ، وه رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٦١) .

ووجه الأول - الاتباع ، فلم يبلغنا أن أحداً صلى بالناس الجمعة في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم وعصر الخلفاء الراشدين إلا من خطب ، ومنه يُعرف الحواب عن قول مالك

ووجه الثالث - عدم ورود نهي عن ذلك ، وإن كان الأولي ألا يصلي بالناس إلا من خطب ، فافهم .

[ما يقرؤه الإمام بعد (الفاتحة) في صلاة الجمعة]

ومن ذلك : قول الأئمة : إنه يستحب قراءة سورة (الجمعة) (المصافقين) في ركعتي الجمعة أو (سبح) و (العاشية)^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنه لا تختص القراءة بسورة دون سورة^(٢) .

فالأول مشدد ، والثاني : مخفف .

ووجه الأول : الاتباع .

ووجه الثاني سد باب الرغبة عن شيء من القرآن دون شيء ؛ كما لعله يقع فيه بعض المحجوبين عن شهود تساوي نسبة القرآن كله إلى الله تعالى على السواء .

والأول قال : ولو كان نسبة القرآن إلى الله تعالى واحدة . . فحين

(١) انظر « حاشية الدسوقي » (٢٨٣/١) ، و « لام » (٤٢٣/٢) ، و « المبدع » (١٦٧/٢) .

(٢) انظر « البناية شرح الهدية » (٣١٢/٢) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٦١)

ممثلون أمر الشارع في تخصيص قراءة بعض السور في بعض الصلوات دون بعض .

[حكم الغسل للجمعة]

ومن ذلك . قول جميع الفقهاء بسبب الغسل للجمعة^(١) ، مع قول داود والحسن بعدم صنيته^(٢) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف

ودليل الأول الاتساع ، وتعظيم حضرة الله تعالى عن القدر المعنوي والحسي ، وطلب ألا يقع نظر الحق تعالى إلا على بدن طاهر نظيف ، وإن كان الحق تعالى لا يصحّ حمله عن النظر إلى برّ ولا فاجر من حيث تدبيره لعباده .

ووجه الثاني : طلب دخول حضرة الله تعالى بالذل والانكسار وشهود العبد قدارة جسده ، ليظهره الله تعالى بالنظر إليه ، ولو أنه نظف جسده لرئى رأي بطاقة نفسه من القدر ، فحجب عن شهود الذل وطلب المغفرة ، فكان إبقاء دنس جسده مذكراً لطلب المغفرة وشهود الذل والانكسار بين يدي ربه ليرحمه ، فلكل مجتهد مشهد

(١) انظر : العاية شرح الهداية (٦٦/١) ، والعواكه الدواني (٢٦٤/١) ، و تحفة المحتاج (٤٦٤-٤٦٥/٢) ، والإنباف (٤٠٧/٢)

(٢) لم يصرّح في : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، بملح داود والحسن ، بل قال (ص ٦١) (والغسل للجمعة سنة عند جميع الفقهاء إلا داود والحسن) وهذه العبارة محتملة ، ولمنقول عن داود الظاهري وجوب غسل الجمعة ، وانظر : عيون المسائل (ص ١٠٤) ، والمعلني (٢٥٥/١)

[من يُسرع في حقّه غسل الجمعة]

ومن ذلك : تخصيص الأئمة الأربعة مطلوبة الغسل ممن يحضر الجمعة^(١) ، مع قول أبي ثور : إنه مستحب لكل أحد ؛ حضر الجمعة أو لم يحضرها^(٢) .

ووجه الأول : قوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ »^(٣) ؛ فخص الأمر بالغسل ممن يحضر صلاة الجمعة

ووجه الثاني : ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم : « حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَغْسَلَ جَسَدَهُ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ »^(٤) انتهى ؛ وذلك لعموم نزول الإمداد الإلهي يوم الجمعة على جميع المسلمين ؛ من حضر الجمعة ومن لم يحضر ، فيتلقن أحدهم مدد ربّه على طهارة وحياة جسده وانتعاشه ؛ لضعفه بارتكابه المخالفات ، أو بارتكابه العفلات وأكل الشهوات .

ولا فرق في تخصيص الغسل ممن يحضر بين القائل بوجوب الغسل ، ولا بين القائل بسنّيته ، لكن ينبغي حمل الوجوب : على بدن من يتأذى

(١) انظر « النباية شرح الهداية » (٣٤٥ / ١) ، و « المواكبة الدواني » (٢٦٤ / ١) ، و « تحفة المحتاج » (٤٦٥ / ٢) ، و « المبدع » (١٧٢ / ٢) .

(٢) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٦١) .

(٣) رواه الترمذي (٤٩٢) ، وابن ماجه (١٠٨٨) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما

(٤) رواه البخاري (٨٩٧) ، ومسلم (٨٤٩) ، كلاهما بسحوه عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

النَّاسُ بِرَائِحَةِ بَدَنِهِ وَثِيَابِهِ ؛ كَالْفُصَّاتِ وَالرِّثَاتِ ، وَحَمَلِ الْاِسْتِحَابِ : عَلَى
بَدَنِ الْمَطَّارِ وَالتَّاجِرِ وَنَحْوَهُمَا .

[حَكْمُ الْجَمْعِ بَيْنَ نِيَةِ غَسْلِ الْجُمُعَةِ وَالْجَنَابَةِ]

وَمِنْ ذَلِكَ . قَوْلُ الْأَثَمَةِ الثَّلَاثَةِ : إِنَّهُ لَوْ اغْتَسَلَ الْجَنْبُ بِنِيَةِ غَسْلِ الْجَنَابَةِ
وَالْجُمُعَةِ مَعًا أَحْرَاهُ^(١) ، مَعَ قَوْلِ مَالِكٍ إِنَّهُ لَا يُجْرُثُهُ عَنْ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا^(٢) .

فَالْأَوَّلُ . مُحَقَّقٌ ، وَالثَّانِي مُشَدَّدٌ ؛ فَرَجَعَ الْأَمْرُ إِلَى مَرْتَبَتِي الْمِيزَانِ

فَالْأَوَّلُ خَاصٌّ بِالْأَكَابِرِ الَّذِينَ حَفِظَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْوُقُوعِ فِي
الْمَعَاصِي ، فَكَانَتْ أَيْدَانُهُمْ حَيَّةً لَا تَحْتَاجُ إِلَى تَكَرُّرِ الْعَسَلِ بِالْمَاءِ لِإِحْيَائِهَا
وَأَنْعَاشِهَا .

وَالثَّانِي . خَاصٌّ بِالْأَصَاغِرِ الَّذِينَ كَثُرَ وَقُوعُهُمْ فِي الْمَعَاصِي ، فَاحْتَاجُوا
إِلَى تَكَرُّرِ الْعَسَلِ لِنَحْيِ أَيْدَانِهِمْ .

فَرَحِمَ اللَّهُ الْأَثَمَةَ ؛ مَا كَانَ أَدَقُّ نَظَرُهُمْ فِي اسْتِخْرَاجِ الْأَحْكَامِ اللَّائِقَةِ
بِالْأَكَابِرِ وَالْأَصَاغِرِ !

(١) انظر : حاشية ابن عابدين (١ / ١٦٩) ، و : حلية العلماء (٢ / ٢٨٤) ، و : المعجم ،
(٢ / ٢٥٧) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٦١) .

(٢) وذلك في صورة معصية ؛ فقد جاء في « حاشية الصاوي على الشرح الصغير »
(١ / ١٧٥) (من كان عليه جنابة فاعتل بنية رفع الجنابة وغسل الجمعة أو غسل
العبد حصلاً معاً ، وكذا إذا برئ بنية غسل الجنابة عن غسل النفل ، بخلاف ما لو
برئ بنية النفل عن الجنابة فلا تكفي عن واحد منهما)

[حكم السجود على ظهر إنسان حال الزحام]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في أرجح قوليه : إن من زوجهم عن السجود وأمكنه أن يسجد على ظهر إنسان . فعل ، والقول الثاني للشافعي : إن شاء أخر السجود حتى يروى الرحام ، وإن شاء سجد على ظهره^(١) ، مع قول مالك : يكره السجود على الظهر ، بل يصبر حتى يسجد على الأرض^(٢) .

فالأول مخفف ، والثاني : مشدد ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
 ووجه الأول : العمل بحديث : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم »^(٣) ، ولم يستطع هذا المرحوم أن يمثل أمر الشارع في اتاعه للإمام في السجود إلا كذلك ، فالأمر بالسجود ثابت عن الشارع على إثر سجود الإمام ، وأما الانتظار حتى تروى الرحمة فمستكوت عنه ، والعمل بمقتضى المنطوق أولى^(٤) .

ووجه الثاني : أن السجود أعظم أفعال الصلاة في الخضوع والذل ،

(١) انظر « تبیین الحقائق » (١١٧/١) ، و« حلیۃ العلماء » (٢٨٨/٢) ، و« الإنباف » (٣٨٢/٢) .

(٢) انظر « شرح التنقیح » (١٠١٧-١٠١٨) ، و« الإشراف علی بکت مسائل الخلاف » (٣٢٣/١) ، و« رحمة الأمة فی اختلاف الأئمة » (ص ٦١-٦٢) .

(٣) سبق تحريره (٨٦/١) .

(٤) في هامش (١) . (الحمد لله ، بلغ العفیر علی بن محمد الطحلاوي المالکي قراءة علی مؤلفه من أول الکرامس إلى هنا . . .) .

ولا يكون ذلك إلا على الأرض الحقيقية التي هي التراب ، أو ما قُرش عليها من حصير أو حصن ونحو ذلك .

وأما السجود على ظهر آدمي فربما فهم منه الكبير ولو صورة ، ولو كان الآدمي أصله من التراب أيضاً ، فافهم ؛ فإن الساجد على ظهر إنسان كأنه يستعبد صاحب ذلك الظهر ، وذلك خارج عن سياج مقام العبودية ؛ الذي هو الدلّ والانكسار لله رب العالمين .

[حكم الاستخلاف إن أحدث الإمام]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة إن الإمام إذا أحدث في الصلاة جاز له الاستخلاف ، وهو الجديد الراجح من مذهب الشافعي ، مع قوله في القديم بعدم الجواز^(١) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه الأول : مراعاة المصلحة للمؤمنين ، والتسبّب في حصول كمال الأجر بكمال الاقتداء في الجمعة كلّها أو بعضها .

ووجه الثاني . أنه حصل للمؤمنين الأجر بمجرد إحرامهم خلف الإمام في الحملة ، وفارقوا الإمام بعدد ، فيُرجى لهم حصول كمال الأجر بالنية حيث عجزوا عن العمل إن شاء الله تعالى .

(١) انظر حاشية ابن عسدين (١٤١/٢) ، وادحيرة (٣٤٣/٢) ، وادحبة العلماء (٢٩٤/٢) ، وادلمعي (٢٢٨/٢) ، وادحمة الأئمة في اختلاف الأئمة (ص ٦٢)

[حكم تعدد الجمعة في بلد]

ومن ذلك : قول الأئمة الأربعة : إنه لا يجوز تعدد الجمعة في بلد إلا إذا كثروا ، وعسر اجتماعهم في مكان واحد ، قال مالك : وإذا أقيمت في جوامع فالقديم أولى ، وليس للإمام أبي حنيفة في المسألة شيء ، ولكن قال أبو يوسف : إذا كان للبلد جانبان جار فيه إقامة جمعيتين ، وإن كان لها جانب واحد فلا يجوز ، وعبرة الإمام أحمد وإذا عظم البلد وكثر أهله ، كعدد جاز فيه جمعتان ، وإن لم يكن لهما حاجة إلى أكثر من جمعة لم يجز ، وقال الطحاوي : يجوز تعدد الجمعة في البلد الواحد بحسب الحاجة ولو أكثر من جمعتين^(١) ، وقال داود : الجمعة كسائر الصلوات ، يجوز لأهل البلد أن يصلوها في مساجدهم^(٢) .

فالأول وما عطف عليه : فيه تحعيف ، وقول داود : محقق + فرجع
الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أنَّ إمامة الجمعة من منصب الإمام الأعظم ، فكان الصحابة لا يصلُّون الجمعة إلا خلفه ، وتمهم الخلفاء الراشدون على ذلك ، فكان كلُّ من جمَّع يقوم في مسجد آخر خلاف المسجد الذي فيه الإمام الأعظم . . يلوث الناس به ، ويقولون إنَّ فلاناً ينارع في الإمامة ،

(١) انظر البحر الرائق ٤ (١٥٤/٢) ، وحاشية المصوفي ١ (٣٧٤/١) ، والتهذيب

المحتاج: (٢/٣٠١)، ود الإنصاف: (٢/٤٠٠)

(٢) انظر: رحمة الأمة في اختلاف الأنعة: (ص ٦٢)

فكان يتولّد من ذلك فتن كثيرة ، فسدّ الأئمة هذا الباب إلا لعذر يرضى به الإمام الأعظم ؛ كصيق مسجده عن جميع أهل البلد .

فهذا سبب قول الأئمة إنه لا يجوز تعدّد الجمعة في البلد الواحد إلا إذا عسر اجتماعهم في مكان واحد ، فبطلان الجمعة الثانية ليس لذات الصلاة ؛ وإنما ذلك لخوف الفتنة .

وقد كتب الإمام عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى بعض عماله :
(أقيموا الجماعة في مساجدكم ، فإذا كان يوم الجمعة فاجتمعوا كلُّكم خلف إمام واحد) انتهى

فلما ذهب هذا المعنى - الذي هو خوف الفتنة من تعدّد الجمعة - جاز التعدّد على الأصل في إقامة الجماعة .

ولعلّ ذلك مراد داود بقوله : إن الجمعة كسائر الصلوات ، ويؤيّد : عمل الناس بالتعدّد في سائر الأمصار من غير مألعة في التفتيش عن سبب ذلك ، ولعلّه مراد الشارع ، ولو كان التعدّد مهياً عنه لا يجوز فعله بحال . .
لورّد ذلك ولو في حديث واحد .

فهذا بذت هيئة الشارع صلى الله عليه وسلم في التسهيل على أمته في حواز التعدّد في سائر الأمصار ؛ حيث كان أسهل عليهم من الجمع في مكان واحد ، فافهم .

فإن قلت : فما وجه إعادة بعض الشافعية الجمعة طهراً بعد السلام من الجمعة مع أن الله تعالى لم يفرض يوم الجمعة صلاة الظهر ، وإنما فرض الجمعة ؛ فلا يُصلّى الظهر إلا بعد العجز عن تحصيل شروط الجمعة مثلاً ؟

فالحواب . أن وجه ذلك . الاحتياط والحروح من شبهة مع الأئمة التعذد ، بقطع الطر عمّا ذكرناه من خوف الفتن ، أو خوف وقوع التعذد بغير حاجة ؛ كما هو مشاهد في أكثر مساجد مصر وغيرها .

فقد صار العميان الذين يقرؤون على قبور الأموات أو الأبواب بعلوس . . يحطّبون ويصلّون بالناس الجمعة من غير تكبير ، مع أن مذاهب الأئمة تقتضي أن جوار التعذد مشروط بالحاجة ، فكان صلاتها ظهراً في عاية الاحتياط وإن كانت الجمعة صحيحة على مذهب داود ، فافهم

[حكم الجماعة في صلاة الظهر لمن فاتتهم الجمعة]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك : إن الجمعة إذا فاتت ، وصلوها ظهراً . . تكون فرادى^(١) ، مع قول الشافعي وأحمد بجوار صلاتها جماعة^(٢) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان . ووجه الثاني . أن القاعدة أن : (الميسور لا يسقط بالمعسور)^(٣) ، وقد تعسر حصول الجمعة ، وتيسر الجماعة في الظهر ، فلا يمسح من فعلها جماعة على الأصل في مشروعية الجماعة .

(١) انظر « المحيط الرهاني » (٩٢ / ٢) ، ود لمعونة على مذهب عالم المدينة (ص ٣١٠)

(٢) انظر « حلية العلماء » (٢٦٦ / ٢) ، ود الإنصاف (٣٧٣ / ٢) ، ود رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٦٢) .

(٣) سبق تعريضها (٥٨٥ / ١) .

ووجه الأول . التخفيف على الناس ؛ إذ وجوب الجماعة في الجمعة
مَشْرُوطٌ بِصَلَاتِهَا جَمْعَةً ، فَلَمَّا قَاتَتْ حُفَّتْ فِي بَدَلِهَا بِصَلَاتِهِ فَرَادِي^(١) ، وَاللَّهُ
تَعَالَى أَعْلَمُ .



(١) في هامش (١) (منع علي النحوي قراءة على مؤلفه رضي الله عنه)

باب صلاة العيدين

[مسائل الاتفاق في باب صلاة العيدين]

اتفق الأئمة على : أن صلاة العيدين مشروعة ، وعلى : وجوب تكبيرة الإحرام أولهما ، وعلى : مشروعية رفع اليدين مع التكبيرات كلها إلا في رواية عن مالك .

وكذلك اتفقوا على : أن التكبير سنة في حق المحرم وغيره خلف الجماعات .

هَذَا مَا وَجَدْتُهُ مِنْ مَسَائِلِ الْإِتِّفَاقِ ^(١) .

وَأَمَّا مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ :

[حكم صلاة العيدين]

فمن ذلك : قول أبي حنيفة في إحدى روايته : إن صلاة العيدين واحدة على الأعيان ؛ كالجمعة ^(٢) ، مع قول مالك والشافعي : إنها سنة ^(٣) ، ومع قول أحمد : إن صلاة العيدين فرض على الكفاية ^(٤)

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٦٢) وما بعدها

(٢) انظر : العنايه شرح الهدية ، (٢/٧٠) ، ودقائق لصانع ، (١/٢٧٥)

(٣) انظر : مواهب الجليل ، (٢/٥٦٨) ، وانهضة المحتاج ، (٣/٣٩)

(٤) انظر : المدع في شرح المقنع ، (٢/١٨٠) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٦٢)

فالأول : مشدّد ، والثاني : محفّف ، والثالث : فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : عدم التصريح من الشارع بحكم هاتين الصلاتين ، فاحتاط الإمام أبو حنيفة وجعلهما فرض عين ، مع كونهما ليس فيهما كبير مشقة ؛ لكونهما يُعملان في السنة مرة واحدة ، فلا فرق بينهما وبين الجمعة في الصورة ؛ فإنّهما ركعتان بخطتين ، فعلهما رسول الله صلى الله عليه وسلم في جماعة .

ووجه الثاني : الأخذ بالتوسعة على الناس ، مع العمل بحديث « الدين يسر »^(١) ، والأمداد النازلة في يومهما أكثر وأعمّ من الجمعة ؛ من حيث إنّ المدد فيهما ينال من حضر صلاتهما مع الجماعة ومن لم يحضر ، بخلاف الجمعة ؛ وإنّ المدد حاصّ بمن يحضر إلا إن تخلف عنها بعذر .

ووجه قول أحمد : أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلهما بجماعة ، وأقرّ كثيراً من الناس على عدم الحضور في صلاتهما ، وكانت أشبه بفرض الكفاية ، وكان من حصر بين يدي الله تعالى فيها كالشافع لمن لم يحضر ، فحصل له الفضل بعدد من شفع فيهم ؛ ولذلك قال العلماء : إنّهُ أفصل من فرض العين ؛ لكونه أسقط الحرج عن صاحبه وعن غيره ، فافهم

[شروط صلاة العيدين]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة وأحمد : إنّ من شرائط صلاة العيدين : العدد ، والاستيطان ، وإذن الإمام في إحدى الروايتين عن أحمد ؛ كما في

(١) سبق تعريجه (١٦١/١) .

الجمعة ، وزاد أبو حنيفة : وأن تقام في مصر^(١) ، مع قول مالك والشافعي : إن ذلك كله ليس بشرط ، وأجارا صلاتهما فرادئ لمن شاء من الرجال والنساء^(٢) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرئتي الميزان ووجه الأول . ما تقدم آتياً من كونهما يشبهان صلاة الجمعة في الخطبتين والركعتين وعظم موكلهما بالنسبة لبقية الصلوات .

ووجه الثاني : اتباع ظاهر كلام الشارع من حيث إنه جعل أيام العيدين أيام أكل وشرب وذكر لله ، وفي رواية : (ويعال)^(٣) ؛ أي : جماع ، فلما خفف الشارع في يومهما في فعل ما ذكر دود يوم الجمعة . كان حضورهما مستحباً لا واجباً .

وأيضاً . فلما ورد أن القيامة تقوم يوم الجمعة^(٤) ، فاحتاط الأئمة لمن يكون على الدين والإيمان في ذلك اليوم من العصاية الطاهرين على الحق في ذلك اليوم . بإيجاب الحضور عليهم في الجمعة ، والإقبال على العبادة ؛ لئلا تقوم القيامة عليهم وهم عافلون في أكلهم وشربهم وغير ذلك ، بخلاف العيد ؛ لم يرد أن القيامة تقوم فيه .

(١) نظر الساية شرح الهداية (٩٥ / ٣) ، ود الصدق (١٨٤ / ٢)

(٢) نظر حاشية المسوقي (٤٠٠ / ١) ، ومعني المحتاج (٥٨٧ / ١) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٦٢ - ٦٣) .

(٣) سبق تخريجه (٢٤٤ / ٢) .

(٤) رواه بسحوه مسلم (١٨ / ٨٥٤) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه

ومن الحكمة في جواز العيدين فرادى : زيادة التوسعة على العبد بعدم وجوب ربطه بإمام لا يتحرك إلا بعد تحريكه ، فافهم

[عدد التكريرات في صلاة العيدين ، وما يُقال بينها]

ومن ذلك قول أبي حنيفة : إنه يستحب أن يكبر بعد تكبيرة الإحرام ثلاث تكيريرات في الأولى ، وخمساً في الثانية^(١) ، مع قول مالك وأحمد : إنه يكبر ستاً في الأولى ، وخمساً في الثانية^(٢) ، ومع قول الشافعي : يكبر سبعاً في الأولى ، وخمساً في الثانية^(٣)

ثم قال الشافعي وأحمد : إنه يستحب الذكر بين كل تكيريتين^(٤) ، وقال أبو حنيفة ومالك : إنه يوالي بين التكريرات نسقاً^(٥) .

فالأول : مخفّف في عدد التكريرات ، والثاني : فيه تخفيف ، والثالث : فيه تشديد .

ومن قال : يوالي التكريرات : مخفّف ، ومن قال : يستحب الذكر بينهما : مشدّد ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) كذا في السمع التي من يدي ، والمثبت في «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٦٣) (ثلاثاً) بدل (خمساً) ، وهو ما يتفق مع مصادر المذهب الحنفي ، وانظر «النهاية شرح الهداية» (١٠٨/٣) .

(٢) انظر «عيون المسائل» (ص ١٥٦) ، و«المبدع» (١٨٦/٢) .

(٣) انظر «معني المحتاج» (٥٨٨/١) .

(٤) انظر «معني المحتاج» (٥٨٨/١) ، و«المبدع» (١٨٦/٢) .

(٥) انظر «تبيين الحقائق» (٢٢٥/١) ، و«حاشية المحرشي» (٩٩/٢) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٦٣) .

ووجه التفاوت في عدد التكبيرات : ظاهر ؛ لأن كل إمام تبع ما وصل إليه من الشارع أو الصحابة .

وأما وجه من قال : يوالي التكبيرات . فأنه هو المتبادر إلى الفهم من كلام الشارع ، وهو خاص بالأكابر الذين يقدرّون على تحمّل توالي تجليات الحق تعالى بصفة الكبرياء على قلوبهم .

وأما وجه من قال : يستحب الذكر بين التكبيرات : فهو لكون الاشتغال بأنواع الذكر مع التكبير فيه تخفيف على غالب الناس ؛ فإن غالبهم لا يقدرّون على تحمّل توالي تجليات الكبرياء والعظمة على قلوبهم ، فكان إلقاء الذهن إلى معنى التسييح والتحميد والتوحيد مع التكبير . . كالمقوي للعبد على تحمّل تجليات العظمة والكبرياء ، فافهم .

[حكمة اشتراط الجماعة في الجمعة دون العيدين]

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول (إنما شرط العلماء الجماعة في الجمعة دون العيدين ؛ لأن تجلّي الحق تعالى في صلاة الجمعة أشد من تجلّيه في صلاة العيدين ؛ ولذلك كانت الجماعة في الجمعة فرضاً حين ، وفي العيدين سنة) .

وإيضاح ذلك أن الجمعة لو شرعت فرادى لدابت أبدان المصلّين من شدة الهيبة والعظمة التي تجلّت لقلوبهم ، فكان في مشروعية صلاتهم مع الجماعة رحمة بهم ؛ لاستئناسهم بجنسهم من البشر .

فإن قال قائل : إنَّ الجُزءَ الشَّري الذي في كلِّ عبدٍ موجودٌ ، فلم
لا اكتفيتم بالاستئناس بحجابه ؟!

قلنا . الجُزءُ المذكور لا يحصل به استئناس يقدر معه العبد على تحمُّل
التجلِّي المذكور من غير ذهول عن أفعال الصلاة وأقوالها ، فلمَّا لم يحصل
به المعنى المذكور جعلناه كالعدم ، وشرعنا له الجماعة الخارجة عنه .
استهين .

وتقدَّم في (باب صلاة الجماعة) أنَّ مشروعية الجماعة فيها رحمة
بالخلق^(١) .

فإن قال قائل . فلم كانت الجماعة الحاصرون في العيد أكثر من جماعة
الجمعة ؟

فالجواب . إنَّما كان جماعة العيد أكثر ؛ لحجابتهم بشهود كثرتهم عن
شهود تلك العظيمة التي تحلَّت لهم ؛ ليكمل سرورهم يوم العيد ، ولولا
شهود تلك الكثرة لَمَّا انبسطوا يوم العيد ، فكان عدم ثقل التجلِّي عليهم مع
كثرتهم هو سبب كمال سرورهم في يوم العيد ، فافهم

[محلُّ التكبيرات في صلاة العيدين]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي : إنَّهُ يُقدَّم التكبيرُ على القراءة في
الركعتين ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد^(٢) ، مع قول أبي حنيفة وأحمد

(١) انظر (١٧٩/٢)

(٢) انظر « حاشية الصاوي على الشرح الصغير » (٥٢٥/١) ، و« معني المحتاج »
(٥٨٨/١) ، و« الإيضاح » (٤٢٩/٢) ، وهي الرواية الراجعة عند الحاشية

في الرواية الأخرى : إنه يفاير بين القراءتين ؛ فيكرر في الأولى قل القراءة ، وفي الثانية بعد القراءة^(١) .

فالأول : محقق ، والثاني : فيه تشديد .

ووجه الأول - وهو خاص بالأصاغر - : أنَّ القراءة بعد مشاهدة كبرياء

الحق جلّ وعلا أقوى على الحضور مع الله تعالى وأعون على فهم كلامه

ووجه جعل التكبير بعد القراءة في الركعة الثانية : كون الأكابر يزدادون

تعطياً للحق تعالى بتلاوة كلامه ، فكان تقدّم التلاوة أعون لهم على تحمّل

تحلّي كبرياء الحق تعالى على قلوبهم ، عكس الأصاغر ؛ فإنّ العظمة تطرق

قلوبهم أولاً ، ثمّ يلقي الله تعالى عليهم الحجاب رحمة بهم ؛ لنلا يدوبوا

عن مشاهدة كبريائه وعظمته ، كما هو معروف بين العارفين الذين يصلّون

الصلاة الحقيقية .

[حكم قضاء صلاة العيدين]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك : إنَّ من فاتته صلاة العيد مع الإمام

لا يقضيها^(٢) ، مع قول أحمد والشافعي في أحد قوليه . إنها تُقضى فرادى^(٣) .

(١) عبارة الحنفية (يوالي بين القراءتين) بدل (يفاير بين القراءتين) ، وانظر : حاشية ابن عابدين (١٧٣ / ٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٦٣)

(٢) انظر : تبين الحقائق (٢٢٦ / ١) ، و حاشية الصاوي على الشرح الصغير (٥٢٤ / ١)

(٣) انظر : نهاية المحتاج (٣٩٠ / ٢) ، و الإنصاف (٤٣٣ / ٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٦٣) .

فالأول محقق ، والثاني فيه تخفيف من جهة كونها فرادى ،

وتشديد من جهة القضاء ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

ووجه الأول أن ما فات من العسل مع الإمام لا يُسترجع بالقضاء .

ووجه الثاني أن صلاتها جماعة ثاني مرة فيه مشقة على الإمام

والمأمومين ، مع عدم ورود نص في قضائها بالخصوص .

وايضاً : فإن صلاتها فرادى تَعِيزُ عَلَى ما فات العدد من الأمداد الإلهية

التي تحصل له لو كان صلَّى مع الإمام ؛ فإنه يريد أن يحضر مع ربِّه في

الصلاة منفرداً كما كان مع الإمام ، فلا يصحُّ له ذلك ، فكانت صلاته فرادى

تُسَهِّلُ عَلَى قدر ما فات من الأجر والثواب ؛ ليعزم على الحرص على

حضورها مع الإمام في الأعياد المستقلة ، فافهم .

[كيفية قضاء صلاة العيدين عند القائلين بمشروعيتها]

ومن ذلك قول الشافعي إنه يقصِّيها ركعتين ؛ كصلاة الإمام^(١) ، مع

قول أحمد إنه يقصِّيها أربعاً ؛ كصلاة الظهر ، وهذه الرواية هي المختارة

عند محققي أصحابه ، والرواية الأخرى عنه أنه محيِّر بين قضائها ركعتين

أو أربعاً^(٢) .

فالأول : مخفف ، والثاني : مشدّد .

ووجه الأول . محاكاة القضاء للأداء في ذلك على الأصل فيه .

(١) انظر : نهضة المحتاج (٢ / ٣٩٠)

(٢) انظر : الإنصاف (٢ / ٤٣٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٦٣)

ووجه الثاني : قياس صلاة العيد على صلاة الجمعة في أنَّ الخطبة فيها
 بدل الركعتين ، فلمَّا فاتته الصلاة والحطبتان مع الإمام كان من الاحتياط
 فعلها أربعاً ، فإنَّ صلاحها ركعتين فقط صحت ، ولكن فاتته الاحتياط
 وقد تقدَّم في (صلاة الجمعة) أنَّ الشارع إذا فعل أمراً ، ولم يبيِّن لنا هل
 هو واجب أو مندوب . فمن الأدب فعلنا له على وجه النَّاسي به صلى الله
 عليه وسلَّم ، بقطع النظر عن الجزم بوجوبه أو نديه^(١) ، وصلاة العيد من
 ذلك ، فتأمل .

[المكان الذي تسنُّ إقامة صلاة العيدين فيه]

ومن ذلك : قول الأئمة : إنَّ فعلها بالصحراء بظاهر البلد أفضل من
 فعلها في المسجد^(٢) ، مع قول الشافعية بأنَّ فعلها في المسجد أفضل إذا كان
 واسعاً^(٣) .

فالأول : مشدَّد بالخروج إلى الصحراء ، وفيه تخفيف بالنظر لعدم حصر
 النفوس في المسجد ، وهو خاصٌّ بالأصاعر .

والثاني : محقق ، وهو خاصٌّ بالأكابر ؛ وذلك لأنَّ الأصاغر
 لا يقدرُونَ على حصر نفوسهم في المسجد يوم العيد إلا بمشقة ؛ لأنَّه يوم

(١) انظر (٢٥٨/٢) .

(٢) انظر حاشية ابن عابدين (١٦٩/٢) ، وحاشية الدسوقي (٣٩٩/١) ،
 و« المدع » (١٨٥/٢) .

(٣) انظر « معي المحتاج » (٥٩١/١) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٦٣) .

زينة واكل وتعاطي شهوات اباحي الشارع فيه ، فكان صلواتهم للعيد في
الفضاء أرفق بهم .

وأما الأكابر فإنهم يزور مكنهم بين يدي الله في بيته أوسع مقاما بين السماء
والأرض ، وقد قالوا^(١) :

سُم الحياض مع الأحباب ميدان
فاهم .

[حكم التنقل قبل صلاة العيد وبعدها]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة : إنه لا يجوز التنقل قبل صلاة العيد ، وأما
بعدها فيجوز ، ولم يفرق بين المصلّي وغيره ، ولا بين الإمام وغيره^(٢) ،
مع قول مالك : إنه إذا فعلها في المصلّي فلا يتنقل قبلها ولا بعدها ، سواء
الإمام والمأموم ، وعنه في المسجد روايتان^(٣) ، ومع قول الشافعي بأنه
يتنقل قبلها وبعدها ، في المسجد وغيره ، إلا الإمام : فإنه إذا ظهر للناس
لم يصل قبلها^(٤) ، ومع قول أحمد : لا يتنقل قبل صلاة العيد ولا بعدها
مطلقاً^(٥) .

(١) البت لا سانة المصري كما في دبراته : (ص ٥١٩) ، وفيه (المحبوب) بدل
(الأحباب) ، وصدره :

بي ضيق العين صانوه فقلت له

(٢) انظر : حاشية ابن عابدين : (١٦٩ / ٢) .

(٣) انظر : الدخيرة : (٤٢٤ / ٢) .

(٤) انظر : تحفة المحتاج : (٥٠ / ٣) .

(٥) انظر : الإصناف : (٤٣١ / ٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٦٣) .

فالأول : مشدد ، والثاني : فيه تشديد ؛ من حيث إن فيه روايتين ،
والثالث : فيه تخفيف ، والرابع : مخفف بالترك ؛ فراجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان .

ووجه الأول : عدم ورود نصٍّ عن الشارع في جوار التنفل قلها ، وكلُّ
عمل ليس عليه أمر الشارع فهو مردود غير مقبول ، إلا ما استثنى من الأمور
التي تشهد لها الشريعة بعدم خروجها عن عموماتها .

وإيضاح ذلك . أن الشارع هو الدليل لنا في جميع أمورنا ؛ فكلُّ شيء لم
يثبت عنه فعله فهو ممنوع منه على الأصل في قواعد الشريعة ، فلو علم
الشارع أن الله تعالى أدن لأحد في التنفل قبل صلاة العيد لأحبرنا بذلك ،
أو كان هو فعله ، ولم يبلغنا أنه تنفل قبل صلاة العيد ، وإنما أباح أبو حنيفة
التنفل بعد صلاة العيد ؛ لكون العلة التي كانت قبل الصلاة زالت ؛ وهي
الهيئة العظيمة الإلهية التي تتجلّى للعبد قبل صلاة العيد ، بخلاف الأمر بعد
الصلاة ؛ فإنه حصل للعبد الإدمان بسماع الخطبة ، فقدر على أن يتنفل
بعدها ، أو جعل الإذن بالوقوف بين يديه تعالى في ضمنه الإذن له بأن يتنفل
بعد الصلاة وقبل الخطبة .

ووجه قول مالك : إنه لا يتنفل في الصحراء قبلها ولا بعدها . التخفيف
على غالب الناس ؛ فإن الإمام ما صلّى بهم في الصحراء إلا مداواة لقلوبهم
مما كان يحصل لهم من الحصر بصلاتهم في المسجد ، فلو أمروا بالتنفل في
الصحراء لذهب المعنى الذي قصده الإمام ، وصارت صلاتهم كأنها في
المسجد من حيث الحصر والصيق في نفوسهم ، فيقعون بين يدي الله في

الصلاة كالكسالى أو كالمكرهين ، فافهم .

ووجه قول الشافعي : إِنَّهُ لَا يَكْرَهُ النُّفْلَ قَبْلَهَا لِعِبَرِ الْإِمَامِ : أي : وللمن شاء من الأكابر الدين يشعمون بمناحة الله تعالى والوقوف بين يديه ، ولا يسأمون من ذلك ، ولا تطالبهم نفوسهم باللغو والأكل والشرب يوم العيد ، بخلاف الإمام ؛ فإنَّ الناس مأمورون باتباعه ، فإذا تنفَّل تنفَّلوا ، وفيهم الدين يغلب عليهم موافقة حظوظ نفوسهم ، فيكون الإمام سبباً لحصول الحرج والضيق عليهم في الصلاة ، فيقف أحدهم في الصلاة صورة وهو خارج عنها حقيقة .

ولمَّا رأى الإمام أحمد إلى هذا المعنى قال لا يتنفل الإمام ولا غيره ، قبل صلاة العيد ولا بعدها ؛ تخفيفاً على الضعفاء من الناس ، فافهم .

[حكم النداء لصلاة العيد بـ (الصلاة جامعة)]

ومن ذلك : اتفاق الأئمة الأربعة على : أَنَّهُ يَسْتَحَبُّ أَنْ يُنَادِيَ لَهَا : (الصلاة جامعة)^(١) ، مع قول ابن الربير : إِنَّهُ يُؤْذَنُ لَهَا ، قال ابن المسيب : (وأول من أذن لصلاة العيد معاوية)^(٢) .

فالأول : محقق في ألدط النداء ، والثاني : مشدَّد فيها

(١) انظر : البناية شرح الهداية (٧٨/٢) ، ومعي المحتاج (٣١٨/١) ، والإيضاح (٤٢٨/١) ، وفي حاشية الصاوي على الشرح الصغير (٥٢٤/١) (لا يُنادى « الصلاة جامعة » ؛ أي لا يبدب ولا يسر ، بل مكروه أو خلاف الأول)

(٢) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٦٣ - ٦٤)

ووجه الأول : الاتباع ، والتنبيه على فعلها في جماعة ؛ لئلا يتساهل الناس في فعلها فرادى ؛ إذ الجماعة فيها هو المقصود الأعظم ، ولكون كل عيد يُفعل في العام مرة واحدة .

ووجه قول ابن الزبير ومعاوية : القياس على الفرائض بجامع المشروعية ، ولعل ابن الزبير لم يبلغه في ذلك شيء ، وإلا فمع ورود النص لا يحتاج إلى قياس .

[ما يقرأه الإمام بعد (الفاتحة) في صلاة العيد]

ومن ذلك : قول الشافعي : إنه يستحب قراءة سورة (ق) في الأولى ، و (اقتربت) في الثانية ، أو قراءة (سحر اسم ربك الأعلى) في الأولى ، و (الغاشية) في الثانية^(١) ، مع قول مالك وأحمد : إنه يقرأ فيهما بـ (سحر) و (العاشية) فقط^(٢) ، ومع قول أبي حنيفة : إنه لا يستحب تخصيص القراءة فيهما بسورة^(٣) .

فالأول مشدد ، والثاني : محقق ، والثالث : أحمث ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .

فالأول : خاص بالأكابر ، والثاني : بالمتوسطين ، والثالث : بالأصاغر .
ووجه الأول : أنَّ العالب في يوم العيد والجمعة ترك الحرف والصنائع

(١) انظر : حاشية الجعل ، (٩٦ / ٢) ، و : حلية العلماء ، (٣٠٦ / ٢)

(٢) انظر : المعونة على مذهب عالم المدينة ، (ص ٣٢٤) ، و : المعني ، (٢٨١ / ٢)

(٣) انظر : بدائع الصنائع ، (٢٧٧ / ١) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٦٤)

والاشتغال بأهوية العوس ، ربما نسي العبد أمر المعاد وأهوال يوم
القيامة ؛ فكانت قراءة هذه السور المعينة كالمذكر للعبد بتلك الأهوال ؛
لئلا يطول عليه زمن العفلة عن الله وعن الدار الآخرة ، فيموت قلبه أو
يصغف ، وإن كان الكامل من شرطه أن يجمع بين المرح والحزن معاً في يوم
العبد .

فإن قلت : إن مثل سورة (إذا الشمس كورت) أكثر في ذكر الأهوال من
قراءة (مسيح) .

فالجواب أن التجلي الإلهي في هذه الدار العال عليه أن يكون
ممزوحاً بالجمال رحمةً بالخلق ، ولو أنه تعالى تجلّى للخلق بصفة الجلال
الصّرف لمات كثير من الناس ؛ فلذلك كان اللائق بصلاة العبيدين قراءة سورة
(مسيح) ؛ إنما فيها من التسييح وصعات المجد والكمال ، وكذلك القول في
سورة (ق) و (اقتربت) هي ممزوجة بصعات الجمال لمن تأمل ، فافهم .

وأما وجه قول أبي حنيفة : فهو خوف الوقوع في الرغبة عن شيء من
القرآن ، فتصير نفس العبد تكره قراءة غير السور التي عُيِّنت للقراءة ،
فالكامل - ولو أتى بالسور المعينة - لا يربح عن غيرها ، والناقص ربما
رغب عن غيرها

فسد الإمام أبو حنيفة الباب بالقول بعدم التحصيل ، فرحمة الله عليه ؛
ما كان أدقّ نظره في الشريعة ، وما أشدّ خوفه على الأمة ؛ ورحم الله بقية
الائمة .

[حكم قضاء صلاة العيدين إن ثبت الشهر بعد الزوال]

ومن ذلك : قول الشافعي في أرجح القولين : إنهم لو شهدوا يوم
الثلاثين من رمضان بعد الزوال برؤية الهلال .. قضيت توشعاً^(١) ، مع قول
مالك : إنها لا تُقضى ، وهو مذهب أحمد^(٢) .

فإن لم يمكن جمع الناس في ذلك اليوم صَلَّيت من العدة عند الشافعي
ومن قال بقوله ، وقال أبو حنيفة . صلاة عيد الفطر تُقضى يوم الثاني
والثالث^(٣)

(١) انظر « البيان » (٢ / ٦٥٠) ، و « حلية العلماء » (٢ / ٣٠٨)

(٢) انظر « عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة » (١ / ١٧٥) ، و « المرداوي من
الحابلة في الإيضاح » (٢ / ٤٢٠ - ٤٢١) على أنها تُقضى ، فقال : « من لم يعلم
بالعيد إلا بعد الزوال خرج من العدة ، صَلَّى بهم « هذا ما يرام » ، ولكن تكون قضاء
مطلقاً ، على الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب » ثم ساق قولاً آخر عن أنها
تكون أداءً ، وانظر « المعصي » (٢ / ٢٩٠)

(٣) كذا في السج التي بين يدي ، والمثبت في « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٦٤)
(وذهب أبي حنيفة أن صلاة العيد ، عيد الفطر تُصلن في اليوم الثاني ، والأصح
في الثاني والثالث) ، وهو المصنف مع كتب المذهب الحمفي ، في « درر الأحكام شرح
عمر الأحكام » (١ / ١٤٤) « وتؤخر بعد إلى العدة أي تؤخر صلاة عيد الفطر
إلى العدة إذا صح من إقامتها عند ، بأن عم عليهم الهلال وشهد عند الإمام بالهلال بعد
الزوال ، أو قبله بحيث لا يمكن جمع الناس قبل الزوال ، أو صلاحها في يوم غيم ،
وظهر أنها وقعت بعد الزوال « سقط » أي لا تؤخر إلى بعد العدة ، لأن الأصل فيها ألا
تُقضى . « والأحكام » المذكورة « في الفطر » هي الأحكام في الأصح لنكر
فيه ، أي الأصح « جاز تأخيرها » أي الصلاة « إلى ثالث أيام المحرم بلا عذر
بكرامة ، و « جاز تأخيرها إلى الثالث » به ، أي « بعد » بدونها ، أي الكراهة ،
فإنها مؤجلة بوقت الأصحبة ، فتحوز ما دام وقتها باقياً ، ولا تجوز بعد »

فالأول : فيه تشديد من حيث الأمر بالقضاء ، والثاني : محقق بعدم الأمر به ، والثالث : متوسط ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
 ووجه الأول : طلب المبادرة إلى تدارك ما فات .

ووجه الثاني : طلب التحصيف على الأمة بعدم حصرهم في سماع الخطبة والصلاة بعد الزوال ، حين شُرحت نفوسهم إلى تناول شهواتها ذلك اليوم بعد أن استعدت للصلاة من بكرة النهار ؛ فلم يشهد أحد برقية الهلال إلى الزوال .

ووجه الثالث : ظاهر ؛ لأن القلب يُعرض عن صلاة العيد بعد يوم الثالث ، وتذهب بهجة صلاة العيد ، فإذا أمر بقصائنها بعد اليوم الثالث وقف وقلبه شارد ؛ كأنه ليس في صلاة

[حكم التكبير في العيدين]

ومن ذلك : اتفاق الأئمة على : أن التكبير في عيد الفطر مسنون ، وكذلك في عيد العطر ، إلا عند أبي حنيفة^(١) ، مع قول داود بوجوبه ، وقال السخمي : إنما بفعل ذلك الحوّاكون^(٢) ، قال ابن هبيرة : والصحيح : أن

حروجه ؛ لأنها لا تقصن ، والعدد هنا للمي الكرخة ، وفي الفطر للجوار ؛ حتى لو أحردها إلى العدد لا عبر لم يحر ، وقد سقت هذا النص بطوله ؛ لأهميته ووضوحه
 (١) انظر ؛ البناية شرح الهدية ؛ (١٠٣ / ٣) ، و ؛ حاشية الدسوقي ؛ (٢٩٩ / ١) ، و ؛ معجم المحتاج ؛ (٥١ / ٣) ، و ؛ الإنباف ؛ (٤٣٥ / ٢)
 (٢) الحوّاكون : النشاج ، ومراده بذلك أن هذا الفعل لا مستند له من الشارع ؛ إذ اشتهر في القديم كثرة الرلل في كلام السحابة وأفعالهم انظر ؛ البيان والنبير ؛ (٢٤٩ / ١)

تكبير الفطر أكد من تكبير الحر ؛ لقوله تعالى : ﴿وَلْتُكَبِّرُوا آلِيَهُ﴾
وَلْتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة : ١٨٥] (١)

فالأول . مشدد ، والثالث : أشد ، والثاني والرابع . مخفف ؛ فرجع
الأمر إلى مرتبتي الميزان .

وجه الأول والثالث . الاتباع ، والأخذ بالاحتياط ؛ فإن الأمر للوجوب
بالأصالة حتى يصرفه صارف .

وجه قول أبي حنيفة والنخعي : إن يوم العيد يوم سرور وفرح ، والتكبير
يقتضي استشعار الهمّة والتعظيم ، فيورث العبوسة والحزن ، ويذهب الفرح
والسرور المطلوب يوم العيد ، فهو : خاص بالأصاغر الذين لا يقدرّون على
الجمع بين شهود العظيمة والسرور ، والأول : خاص بالأكابر .

[وقت ابتداء التكبير وانتهائه في عيد الفطر]

ومن ذلك : قول مالك : إنه يكبر يوم الفطر دون ليته ، وانتهائه عنده :
إلى أن يخرج الإمام إلى المصلّى ، وفي قول له : إلى أن يُحرّم الإمام صلاة
العيد ، وهو الراجح من قولي الشافعي ، والثالث : إلى أن يخرج منها ،
وأما ابتداءه : فمن حين يرى الهلال ، وهي إحدى الروايتين عن أحمد ،
وأما انتهائه : ففيه روايتان له ؛ إحداهما : إذا خرج الإمام ، والثانية : إذا
فرغ من الخطبتين (٢) .

(١) انظر «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٦٤)

(٢) لا بدّ من بيان العبارة ؛ فقد تُشكل على المصنف ، ولا سيما إعادة الصلوات ، وتوضيح

ما ذكره مثبت في «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٦٤) ، حيث قال فيه :

فالأول من قول مالك : محض في وقت التكبير ، والثاني منه مع قول الشافعي وما بعده من قول مالك : فيه تشديد من حيث امتداد وقته إلى خروج الإمام من الصلاة ، وقول أحمد في إحدى الروايتين . كقول مالك فيه تشديد ، وفي الرواية الأخرى : أشد من حيث إنه ينتهي بفراق الحطبتين .

ووجه قول مالك الأول : أن التكبير لله تعالى تعظيم له ، وإظهار التعظيم في النهار أولي ؛ لأنه محل ظهور شعار العبودية عادة بين الناس ، بخلاف الليل يكونون فيه في قُصور بيوتهم لا يتشرون فيه لمعاشهم ، ولا يمشون فيه في شوارعهم وأسواقهم .

ووجه بقية الأقوال : ظاهر .

[صيغة التكبير]

ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد : إنه يُشفع التكبير في أوله وآخره ؛ فيقول : الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله ، والله أكبر ، الله أكبر ،

(واحتتموا في ابتدائه وانتهائه ، فقال مالك : يكبر يوم المطر دون ليته ، وانتهاه عنه إلى أن يحرع الإمام ، وعن الشافعي أقوال في انتهائه ؛ أحدها : إلى أن يخرج الإمام إلى المصلين ، ولثاني : إلى أن يحرع الإمام بالصلاة ، وهو الراجح ، والثالث : إلى أن يهرع منها ، وأما ابتدائه فمن حيث يرى الهلال ، وعن أحمد في انتهائه روايتان ؛ إحداهما : إذا خرج الإمام ، والثانية : إذا فرغ من الحطبتين ، وابتدأه عنه من رؤية الهلال) ، ومعنى قول الإمام مالك بأنه يكبر يوم المطر دون ليته ، ونهاؤه عنه : إلى أن يحرع الإمام ؛ أي : إنه يكبر حين يحرع إلى المصلين ؛ وذلك عند طلوع الشمس ، فيكبر في الطريق وفي المصلين إلى أن يحرع الإمام ، فإذا خرج الإمام قطع التكبير ، وانظر : المدونة الكبرى ، (٢٤٥ / ١) ، و : المجموع ، (٣٨ / ٥) ، و : الإنصاف ، (٤٣٤ / ٢) ، (٤٣٥) .

ولله الحمد^(١) ، مع قول مالك في رواية له إن شاء كبر ثلاثاً ، وإن شاء مرّتين^(٢) ، ومع قول الشافعي : إنه يكبر ثلاثاً نسقاً في أوله ، وثلاثاً في آخره ، واختار أصحابه أنه يكبر ثلاثاً في أوله ، ويكبر ثنتين في آخره^(٣) .
 ووجه هذه الأقوال : ظاهر ، ولعلّ دليل كل واحد على قوله هو ما بلعه عن الشارع وأصحابه .

[وقت ابتداء التكبير وانتهائه في عيد يوم النحر]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة وأحمد . إن ابتداء التكبير في عيد يوم النحر . من صلاة الفجر يوم عرفة إلى أن يكبر لصلاة العيد من يوم النحر^(٤) ، وقال مالك والشافعي في أظهر القولين إنه يكبر من ظهر النحر إلى صلاة الصبح من آخر أيام التشريق ؛ وهو رابع يوم النحر ، سواء كان مُحِلّاً أو مُحَرِّماً عندهما ، والعمل عند أصحاب الشافعي على أن ابتداء التكبير في غير الحاج من صبح يوم عرفة إلى أن يصلي عصر آخر أيام التشريق^(٥)

(١) انظر «العمدة شرح الهداية» (٨٢/٢) ، و«المعني» (٢٩٣/٢)

(٢) انظر «المواكك الدواني» (٢٧٤/١) .

(٣) انظر «البيان» (٦٥٩/٢) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٦٤)

(٤) كما في السج التي بين يدي ، وانثبت في «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٦٤) (لصلاة العصر) بدل (لصلاة العيد) ، وهو المتفق مع مصادر المذهب المعنوي ، وانظر «درر الأحكام شرح حرر الأحكام» (١٤٥/١) ، وقد مرّق الحاشية بين المُحَرِّم وغير المُحَرِّم ، فالمُحَرِّم ينتدئ التكبير من صلاة ظهر يوم النحر ، وغيره من صلاة فجر يوم النحر ، وينتهي التكبير في حَقِّهما بصلاة العصر آخر أيام التشريق ، وانظر «الإنصاف» (٤٦٣/٢) ، و«مطالب أولي النهي» (٨٠٣/١)

(٥) انظر «الدخيرة» (٤٢٥/٢) ، و«عيون المسائل» (ص ١٥٦) ، و«تحفة المحتاج»

فالأول محقق ، وما بعده : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان .

ووجه الأول . التحصيف على الناس ، وهو : خاصٌّ بالأصاغر الذين
لا يقدرّون على استشعار شهود عظمة الله تعالى وهيبته إلى عصر آخر أيام
التشريق ، بل ترهق روحهم من ذلك ، ويُسدّل عليهم الحجاب من ذلك
الشهود .

ومقابلته خاصٌّ بالأكابر الذين يقدرّون على استشعار ذلك ، فلا
يشعلهم ظهور عظمة كبرياء الحقّ تعالى لهم عن مراعاة السرور والفرح مدّة
أيام التشريق ، بخلاف الأصاغر .

وإيضاح ذلك أن العبد لا يُسمّي حقيقة عند القوم مكثراً لله تعالى إلا إن
استحضر عظمته في قلبه ، وأما تكبيره باللسان والقلب عاقل . فليس هو
مقصود الشارع ، وقد حصل شعار التكبير بقول أبي حنيفة وأحمد في الجملة
في حقّ الأصاغر ، فافهم .

[حكم التكبير لمن صلّى منفرداً ، وحكمه عقب النوافل]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايته : إن من صلّى
منفرداً في هذه الأوقات من مُجِلٍّ ومُحَرَّمٍ . لا يُكَبِّرُ^(١) ، مع قول مالك
والشافعي وأحمد في روايته الأخرى : إنه يُكَبِّرُ^(٢) .

(٣/٥٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٦٤ ، ٦٥)

(١) انظر البناية شرح الهداية : (٣/١٣٠) ، والمصنف : (٢/٢٩٣)

(٢) انظر حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني : (١/٣٩٥) ، وحلية -

وَأَمَّا خَلْفَ الْوَأْفَلِ - فَانْعَمُوا عَلَيَّ أَنَّهُ لَا يَكْبُرُ عَقْمَهَا ، إِلَّا فِي الْقَوْلِ
الْمَرَّاجِحِ لِلشَّامِعِ^(١)

فَالْأَوَّلُ مَخْفَفٌ ، وَالثَّانِي : مُشَدَّدٌ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ .

وَوَجْهَ الْأَوَّلِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى : أَنَّ مَنْ صَلَّى مُتَعَرِّدًا يَشْتَدُّ عَلَيْهِ هَيْبَةُ اللَّهِ
تَعَالَى ، وَقِيَامُ تَعْظِيمِهِ فِي قَلْبِهِ ، فَيَثْقُلُ عَلَيْهِ السُّطْقُ بِالتَّكْبِيرِ ، بَلْ لَا يُكَلِّفُ
بِهِ ؛ فَإِنَّ الْهَيْبَةَ قَدْ عَمَّتْهُ فَلَا يَطَالِبُ بِإِقَامَةِ شَعَارِ الظَّاهِرِ ، وَهَذَا : خَاصَرٌ
بِالْأَصَاغِرِ

وَالثَّانِي : خَاصَرٌ بِالْأَكْبَارِ الَّذِينَ يَقْدِرُونَ عَلَى رَفْعِ صَوْتِهِمْ بِالتَّكْبِيرِ مَعَ قِيَامِ
التَّعْظِيمِ وَالْهَيْبَةِ فِي قُلُوبِهِمْ ؛ فَرَجَعَ الْأَمْرَ إِلَى مَرْنَسِي الْمِيزَانِ .

وَمَنْ ذَلِكَ تَعْلَمُ تَوْجِيهِ الْقَوْلَيْنِ فِي التَّكْبِيرِ عَقِبَ الْوَأْفَلِ الَّتِي تُصَلِّي
فُرَادًى : فَإِنَّ الْهَيْبَةَ رُبَّمَا عَمَّتْ صَاحِبَهَا ، بِخِلَافِ مَا كَانَ فِي جَمَاعَةٍ مَعَهَا ؛
فَإِنَّ الْبَشَرَ يَسْتَأْسِ بِبَعْضِهِ بَعْضًا عَادَةً ، فَيُحْجَبُ بِشُهُودِ الْحَلْقِ عَنْ شُهُودِ
كَمَالِ عِظَمَةِ الْحَقِّ تَعَالَى ، فَلَا يَثْقُلُ عَلَيْهِ رَفْعُ صَوْتِهِ بِالتَّكْبِيرِ ، وَاللَّهُ سَبِّحَانَهُ
وَتَعَالَى أَعْلَمُ^(٢) .



الْعُلَمَاءُ ، (٣١٦ / ٢) ، وَالدِّمَشْقِيُّ ، (٢٩٤ / ٢)

(١) انْظُرْ : حَاشِيَةُ ابْنِ عَسَدٍ ، (١٧٩ / ٢) ، وَحَاشِيَةُ الدِّمَشْقِيِّ ، (٤٠١ / ١) ، وَالدِّمَشْقِيُّ
الْمَحْتَجِجُ ، (٥٩٤ / ١) ، وَالدِّمَشْقِيُّ ، (٢٩٣ / ٢) ، وَرَحْمَةُ الْأُمَّةِ فِي اخْتِلَافِ
الْأُمَّةِ ، (ص ٦٥) .

(٢) فِي هَامِشٍ (أ) (يُلَاحِظُ قِرَاءَةَ عَلِيِّ مَوْلَاهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) ، وَبِهِ أَيْضًا (يُلَاحِظُ قِرَاءَةَ
عَلِيِّ ... رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ... أَحْمَد ...) .

باب صلاة الكسوفين

[مسألة الاتفاق في باب صلاة الكسوفين]

اتفقوا على : أنَّ الصلاة لكسوف الشمس ستة مؤكدة ، زاد الشافعي وأحمد : في جماعة .

هذا ما وحدته من مسائل الاتفاق في هذا الباب ^(١)

وأما ما اختلفوا فيه :

[كيفية صلاة الكسوفين]

فمن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد : إنَّ السَّنة في صلاة الكسوفين أن تُصَلَّى ركعتين ؛ في كلِّ ركعة قيامان وقراءتان وركوعان وسجودان ^(٢) ، مع قول أبي حنيفة : إنها تُصَلَّى ركعتين كصلاة الصبح ^(٣)

فالأول مشدّد ، والثاني : مخفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : مطلوبية زيادة الخضوع لله تعالى بتكرار هذه الأركان ؛

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ؛ (ص ٦٥) .

(٢) انظر : حاشية الحرشي ؛ (١٠٦/٢) ، و : تحفة المحتاج ؛ (٥٨/٣) ، و : المبدع ؛ (١٩٨/٢) .

(٣) انظر : الاختار ؛ (٧٠/١) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ؛ (ص ٦٥) .

لشدّة الخوف الذي حصل للعباد من الكسوف ، فرما اشتدّت الهيبة على قلوبهم ، فلم يحصل لهم مراعاة كمال الحضور مع الله تعالى والحضور له في أول كل ركوع أو سجود ؛ لكونهما يُعلان في محلّ القرب .

وأيضاً فلما ورد من تشبيه التجلّي الأخروي في الرؤية بهما ، فكان الكسوف لهما في الدنيا أعظم فتنة من فتنة الدجال ؛ فإنّ الحق تعالى لا يصحّ في جناب عظمته نقص ، ولولا أنّ الحقّ تعالى امتنّ على العارفين بمعرفته من مراتب التكرار وإلا كانوا قُتوا عن دينهم ، وهنا أسرار تطير فيها الأعناق لا تسطر في كتاب .

فمن فهم ما ذكرناه وأومأنا إليه عرف أنّ تكرير الركوع والاعتدال والسجود . . كالجائر لذلك النقص الحاصل في فعل كل أول ركع .

ومن ذلك يُعرف توحيه ما ورد عن الشارع من فعلها بتكرار هذين الركبتين ثلاث مرات ، وأربع مرات ، وخمس مرات ؛ وذلك لريادة الهيبة والتعظيم في قلوب الصحابة في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم خفّت تلك الهيبة والعظمة عند غالب الناس ، فلم يذهلوا عن كمال الخشوع والحضور .

فكلام الأئمة : خاصٌّ بالأكابر والمتوسّطين ، وكلام أبي حنيفة : خاصٌّ بالأصاغر الموجودين في كلّ زمان ؛ فإنّهم لحضور تحدّد تجلّي الهيبة والتعظيم في قلوبهم . على حالة واحدة ؛ فلا يحتاجون إلى تكرير شيء من هذه الأركان ؛ كفية الصلوات .

[حكم الجهر والإسرار في صلاة الكسوفين]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه يُخفي القراءة^(١) ، مع قول أحمد : إنه يجهر بها^(٢) .

فالأول . محفّف خاصّ بالأصاغر الذين غلبت عليهم هيبة الله ، فلم يقدروا على الجهر

والثاني : مشدّد خاصّ بالأكابر الذين يقدرون على التطق مع شدّة الهيبة ، قال تعالى ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة : ٢٨٦] ، فافهم .

[حكم الخطبة للكسوفين]

ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في المشهور عنه : إنه لا يُستحبّ لحسوف القمر ولا لكسوف الشمس خطبتان^(٣) ، مع قول الشافعي . إنه

(١) ذهب المالكية والشافعية إلى أنه يُسرّ في كسوف الشمس ، ويجهر في خسوف القمر ، وانظر « حاشية ابن عابدين » (١٨٢/٢) ، و« حاشية الحرشي » (١٠٦/٢) ، و« معي المحتاج » (٥٩٩/١) .

(٢) وهو قول أبي يوسف ورواية عن محمد بن الحنفية ، وانظر « حاشية ابن عابدين » (١٨٢/٢) ، و« الإنصاف » (٤٤٣/٢) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٦٥) .

(٣) انظر « العباة شرح الهداية » (٩٠/٢) ، و« الإنصاف » (٤٤٨/٢) ، وهو مذهب المالكية ، إذ مضوا على أنه يستحب الوعظ بعد الصلاة لا الحطة ، يقول الحرشي في « حاشيته » (ويدب الوعظ بعد الصلاة : لأن الوعظ إذا ورد بعد الآيات يُرجى تأثيره ، وليس لها حطة)

يستحبُّ لهما خطبتان ؛ كالجمعة^(١) .

فالأول : محقق ، وهو خاصٌّ بالأكابر الذين قام الخوف في قلوبهم من رؤية الكسوف أو الخسوف ، فلا يحتاجون إلى سماع خطبة ، ولا وعظ ، ولا تخويف .

والثاني : مشدّد في استحباب الخطبة ، وهو خاصٌّ بالأصاغر المحجوبين عن المعنى الذي في الكسوف ، فلم يقم في باطنهم خوف مزعج ؛ فلذلك احتاجوا إلى خطبة مع شهود الكسوف ؛ ليقوم الخوف في قلوبهم ، ويتذكّروا به أهوال يوم القيامة ، فيتأقّبوا له بالأعمال الصالحة وترك المعاصي .

ولمّا كان الناس فيهم الخائف وغير الخائف في كلّ عصر . . راعى الشارع والأئمة ضعفاء الناس الذين يحضرون في صلاة الجماعة في هاتين الصلاتين ، وخطبوا لهم ؛ مراعاةً لكمال المصلحة ؛ ليتبّه الذي لم يقع له خوف بالكسوف ، فيخاف ، ويزداد خوفاً من كان حصل له به خوف ، فاعلم ذلك .

[حكم صلاة الكسوف في وقت منهيّ عن الصلاة فيه]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة وأحمد في المشهور عنه إنه لو اتفق وقوع الكسوف وقت كراهة الصلاة . . فلا تُصلّى فيه ، ويجعل مكانها تسبيحاً^(٢) .

(١) انظر : تحفة المحتاج (٦٣ / ٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٦٥)

(٢) انظر : حاشية ابن عابدين (١٨٢ / ٢) ، والإنباف (٤٤٦ / ٢)

مع قول الشافعي ومالك في إحدى روايتيه : **إنها تُصلَّى في كلِّ الأوقات** ^(١) .
فالأول . مخفف بعدم الوقوف بين يدي الله تعالى في وقت تقدَّم لنا منه
الهي عن الوقوف بين يديه فيه .

والثاني : مشدَّد ، وهو خاصُّ بالأكابر من أهل الكشف الذين يعرفون من
طريق الإلهام الإذن لهم بالوقوف بين يديه في ذلك الوقت أو عدم الإذن ؛
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .

ويصعُّ توجبه الأول . بأنَّ حاصلَ بالأكابر الذين يعلمون أنَّ الحقَّ تعالى
لا تقيده عليه في شيء يلقيه إلى قلوبهم ؛ لجواز أنَّ الحقَّ تعالى قد يرجع عن
الإذن في ذلك الأمر ، فكان لهم التوقُّف عن فعل ما أذن لهم فيه من طريق
الإلهام ، بخلاف ما جاءهم عن الشارع ؛ فإنَّ الأدب المبادرة إلى فعل
ما أمروا به من غير توقُّف ، فافهم .

[حكم الجماعة في صلاة الخسوف]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك بعدم استحباب الجماعة في صلاة
الخسوف ، بل يصلي كلُّ واحد لنفسه ^(٢) ، مع قول الشافعي وأحمد : **إنها**
تستحبُّ جماعة ككسوف الشمس ^(٣) .

(١) انظر « حاشية الدسوقي » (٤٠٣ / ١) ، و« معي المحتاج » (٣١١ / ١) ، و« رحمة
الامة في اختلاف الأئمة » (ص ٦٥) .

(٢) انظر « الساية شرح الهداية » (١٤٧ / ٣) ، و« المعاني الدواني » (٢٧٧ / ١) .

(٣) انظر « معي المحتاج » (٥٩٩ / ١) ، و« المعني » (٣١٢ / ٢) ، و« رحمة الامة في
اختلاف الأئمة » (ص ٦٥) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه الأول : أنَّ التحليّ الإلهي يتَّقل في خسوف الليل ، وتعظم الهية
فيه على القلوب ؛ فحقف عنهم بعدم ارتباطهم بإمام يراعون أفعاله ، فهو
خاصّ بالأصاغر .

ووجه الثاني : أنَّ الأكابر رثما يقدرّون على مراعاة أفعال إمامهم مع قيام
تلك العظمة والهيبة في قلوبهم ؛ لتقوّي قلوب بعضهم ببعض ، واستمدادهم
من بعضهم ، فكانت الجماعة في حقهم أولى ؛ ليحوزوا فضل الجماعة ،
كما أنَّ الجهر بالقراءة أيضاً في حقهم أولى ، بخلاف الأصاغر ؛ ينقل عليهم
النطق كما مرّ نظيره آنفاً^(١) .

وكان الثوري ومحمد بن الحسن يقولان : هم مع الإمام ؛ إن صلّاه
جماعة صلّوها معه ، وإلا صلّوها مرادئ^(٢) .

[حكم الصلاة لغير الكسوفين من الآيات]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة . إنَّ غير الكسوف من الآيات لا يسئ له
صلاة ؛ كالرلزل والصواعق والظلمة في النهار^(٣) ، مع قول أحمد . إنَّه

(١) انظر (٦٩/٢) .

(٢) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٦٦)

(٣) انظر « مواهب الجليل » (٥٨٦/٢) ، وفي « مدائع الصائغ » (٢٨٢/١) (وكذا

تستحب الصلاة في كلِّ مرع ؛ كالريح الشديدة ، ولرلرلة ، والظلمة ، والمطر الدائم ؛
لكونها من الأفزع والأموال) .

يُصَلِّي لِكُلِّ آيَةٍ فِي الْجَمَاعَةِ^(١) ، وَمَعَ قَوْلِ الشَّاعِي : إِنَّهُ يُصَلِّي فُرَادًى ،
وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ^(٢) ، وَقَدْ صَلَّى الْإِمَامُ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رُلَّةٍ^(٣) .

فَالأَوَّلُ : مُخَفَّفٌ ، وَالثَّانِي : مُشَدَّدٌ .

وَوَجْهُ الْأَوَّلِ عَدَمُ وَرُودِ نَصٍّ فِي ذَلِكَ .

وَوَجْهُ الثَّانِي : الْقِيَاسُ عَلَى الْكَسُوفِ ، بِجَامِعِ أَنَّهَا مِنْ جُمْلَةِ
مَا يَحُورَفُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ عِبَادَةً ، وَيَذَكَّرُهُمْ بِأَحْوَالِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى
أَعْلَمُ .



(١) قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ» (٤٤٩/٢) : «وَلَا يُصَلِّي لِشَيْءٍ مِنْ سَائِرِ الْآيَاتِ» هَذَا
الْمَذْهَبُ ، وَلَا مَا اسْتَشَى ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ بَلْ جَمَاهِيرُهُمْ ، وَهُوَ يُصَلِّي لِكُلِّ
آيَةٍ

(٢) انْظُرْ «نَهْجَةُ الْمُحْتَاجِ» (٦٥/٣) .

(٣) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ (٣٩٣/١) ، وَانْظُرْ «رَحْمَةُ الْأُمَّةِ فِي اخْتِلَافِ الْأَثْنَةِ» (ص ٦٦)

باب صلاة الاستسقاء

[مسائل الاتفاق في باب صلاة الاستسقاء]

انفقوا على : أنَّ الاستسقاء مسنون ، وعلى : أنهم إذا تضرعوا بالمطر
فالسنة : أن يسألوا الله رفعه
هَذَا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق^(١) .
وَأَمَّا ما اختلفوا فيه :

[حكم صلاة الاستسقاء في جماعة]

فمن ذلك - قول الأئمة الثلاثة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن إنه
يستحبُّ صلاة الاستسقاء في جماعة^(٢) ، مع قول أبي حنيفة : إنه لا يسرُّ لها
صلاة ، بل يخرج الإمام ويدعو ، فإن صلى الناس وحداً فلا بأس^(٣)
فالأول : مشدّد ، والثاني : مخفّف .

ووجه الأول الاتباع ، ووجه الثاني : كون الحاجة والضرورة قد عشت

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٦٦)

(٢) انظر : حاشية ابن عابدين ، (١٨٤/٢) ، وحاشية الصاوي على الشرح الصغير ،
(٥٣٧/١) ، والبيان ، (٦٨٠/٢) ، وللمبدع ، (٢٠٣/٢)

(٣) انظر : الهداية شرح البداية ، (٨٨/١) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ،
(ص ٦٦) .

الناس كلهم ، فصار كل واحد متضرعاً إلى الله تعالى سائلاً إرادة ضرورته بكل شعرة فيه ، فلا يحتاج إلى استمداد في التوجه من غيره ، مع عدم بلوغ بعض في ذلك إلى قائله ، أو هو في حق من يتقوى بعضهم باستمداده من بعض .

[كيفية صلاة الاستسقاء]

ومن ذلك . قول الشافعي وأحمد : إن صلاة الاستسقاء كصلاة العيد ، فيحجر بالقراءة فيها^(١) ، مع قول مالك : إنها ركعتان كسائر الصلوات ، وإنه يحجر فيها بالقراءة إن كان الوقت وقت صلاة جهرية^(٢) .
فالأول . فيه تشديد ، والثاني . فيه تخفيف ، ووجههما . ظاهر .

[حكم الخطبتين لصلاة الاستسقاء]

ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في أشهر روايته باستحباب خطبتين للاستسقاء ، وتكون بعد الصلاة^(٣) ، مع قول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الثانية المصروص عليها : إنه لا يحطب لها ، وإنما هو دعاء واستغفار^(٤) .

(١) انظر « البيان » (٦٨١ / ٢) ، و « الإصناف » (٤٥٢ / ٢) .

(٢) وقد نص المالكية على أنه يحجر فيها مطلقاً ، لأنها صلاة ذات خطبة ، وكل صلاة لها خطبة فهي جهرية ، لاجتماع الناس ، فيسمعونها ، وانظر « المواقف الدواني » (٢٨٠ / ١) ، و « حاشية المدوني » (٤٠٥ / ١) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٦٦) .

(٣) انظر « المدونة الكبرى » (٢٤٤ / ١) ، و « معي المحتاج » (٦٠٧ / ١) ، و « المعني » (٣٢١ / ٢) .

(٤) انظر « الساية شرح الهداية » (١٥١ / ٣) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٦٦) .

فالأول : فيه تشديد ، والرواية الأولى لأحمد : مشددة بالحظتين ،
وقول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الثابتة : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتني
الميزان .

ووجه الأول : الاتباع ، وكذا الثاني ، وهو خاص بالأصاغر من أهل
الحجاب ؛ لأنهم هم الذين يحتاجون إلى خطبة ووعظ ؛ لتتلف بواطنهم ،
ويرق حجابهم ، فيدعوا الله تعالى بقلوب صافية راجية للإجابة ، بخلاف
الأكابر ؛ لا يحتاجون إلى مثل ذلك ؛ لقوة استعدادهم ، وهو قول
أبي حنيفة وأحمد في الرواية الثابتة ، فإن خطب خاطب للأكابر من
العلماء .. فإنما ذلك لتقاي حجاب كان عندهم ، أو بقصد الأصاغر
الحاضرين مع الأكابر ، فافهم .

[حكم تحويل الرداء في خطبة الاستسقاء]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه يستحب تحويل الرداء في الخطبة
الثانية للإمام والعاموم^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنه لا يستحب ، ومع قول
أبي يوسف : إن ذلك بشرع للإمام دون العامومين^(٢) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ، والثالث : فيه تشديد على
الإمام ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .

(١) انظر « الصواكه الدواني » (٢٨١ / ١) ، و « الأم » (٥٤٩ / ٢) ، و « المعني »
(٣٢٢ / ٢) .

(٢) انظر « الباية شرح الهداية » (١٥٧ / ٣) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة »
(ص ٦٦) .

ووجه الأول . الاتباع والتعاؤل ، وهو حاصل بالأصاغر الذين لم يُطْلِعهم الله تعالى على ما قَدَّره لهم وقسمه من نزول الماء في تلك السنة أو عدمه .

ووجه الثاني . أنَّ الأكابر لا يحتاجون إلى التعاؤل بتحويل الرداء ، لأنَّ الله تعالى قد أطلعهم من طريق الكشف على ما قَدَّره وقسمه لهم من نزول الماء أو عدمه ، فإن حوَّل الإمام للأكابر وتبعوه على ذلك . . فإنما ذلك لسعة الإطلاق ، فقد يرجع الحقُّ تعالى عمَّا كان أطلع الأكابر عليه^(١) .

ووجه قول أبي يوسف : إن كان الإمام محجوباً يتعاؤل ، وإن كان من أهل الكشف فهو لأجل التعاؤل ممن هو محجوب من المأمومين ، فافهم ، والله تعالى أعلم .



(١) قال تعالى ﴿يَعْمُرُوا اللَّهَ مَا يَشَاءُ وَيَرْزُقُونَ أُمَّةً كَثِيرًا﴾ [الزمر: ٢٤]

كتاب الجنائز

[مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب الجنائز]

أجمع العلماء على : استحباب الإكثار من ذكر الموت ، وعلى : أن الوصية مستحبة حال الصحة لكل من له مال ، أو عبده لأحد مال ، وعلى : تأكدها في المرض ، وعلى : أنه إذا تُقِرَّ الموت وَجَّه الميت للقيلة واتفق الأئمة الأربعة على : أنه يُجهَّز الميت من رأس ماله مقدماً ذلك على الدين ، وقال طاووس : إن كان ماله كثيراً فمن رأس المال ، وإلا فمن تلكه

واتفقوا على : أن غسل الميت فرض كفاية ، وعلى : أن للزوجة أن تغسل زوجها ، وعلى : أن السَّقَط إذا لم يبلغ أربعة أشهر لا يُغسل ولا يُصلَّى عليه ، وعلى : أنه إذا استهلَّ ويكنى يكون حكمه حكم الكبير ، وعن سعيد بن جبير رضي الله عنه . أنه لا يُصلَّى على الصبي ما لم يبلغ . وأجمعوا على : أنه إن مات غير محتون لا يُحتس ، بل يترك على حاله ، وعلى : أن الشهيد الذي مات في قتال الكفر لا يُغسل ، وعلى : أن النساء تُغسل ، ويُصلَّى عليها .

واتفقوا على : أن الواجب من الغسل ، ما تحصل به الطهارة ، وأن يكون الغسل وتراً ، وأن يكون بدأً بسدر ، وفي الأخيرة كافور ، وعلى : أن

نكمن الميت واحب مقدّم على الذّبر والورثة ، وإن كان داخلاً في مؤنة التجهيز كما مرّ .

واتفقوا على : أنّ المُحرّم لا يُطَيَّب ، ولا يُلبس المحيط ، ولا يُغمر رأسه ، إلا في رواية لأبي حنيفة أنّ إحرامه يبطل بموته ؛ فيُعمل به ما يُفعل بجميع الموتى .

واتفقوا على . أنّ الصلاة على الجنارة في المسجد جائزة ، وإنما اختلفوا في الكراهة وعدمها .

واتفق الأئمة الأربعة على : اشتراط الطهارة وستر العورة في صلاة الجنارة ، وعلى أنّ تكبيرات الجنارة أربع ، وعلى أنّ قاتل نفسه يُصلّى عليه ، وإنما الخلاف في صلاة الإمام عليه ؛ يعني : الأعظم .

واتفقوا على . أنّ حمل الميت برّ وإكرام ، واتفقوا على : أنّه لا يحور حفر قبر الميت ليُدفن عنده آخر إلا إذا مضى على الميت زمان يُلبى في مثله ، وبصير ربيعاً ، فيجوز حيثنّ ، وكان عمر بن عبد العزيز يقول : (إذا مضى على الميت حول فازرعوا الموضع)^(١) .

واتفقوا على أنّ الدفن في التابوت لا يُستحب .

واتفقوا على : استحباب التعزية لأهل الميت .

وأجمعوا على استحباب اللّبس والقصب في القبر ، وعلى كراهة الآجر والخشب .

(١) انظر : حلية العلماء (٢ / ٣٦٤) .

واتفقوا على أن الشئة اللحد ، وأن الشئ ليس سنة
 واتفقوا على أن الاستغفار للميت والدعاء له والصدقة والعق والحج
 عنه . ينفعه
 واتفقوا على أن من دُفِنَ بغير صلاة عليه يُصلَّى على قبره ، وعلى :
 عدم كراهة الدفن ليلاً ، والله تعالى أعلم .
 فهذا ما وجدته من مسائل الإجماع واتفاق الأئمة الأربعة^(١) .
 وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم ميتة الآدمي]

فمن ذلك : قول مالك والشافعي وأحمد - في أرجح روايتيهما - . إن
 الآدمي لا يَنْجُسُ بالموت^(٢) ، مع قول أبي حنيفة : إنه يَنْجُسُ بالموت ،
 وإذا غُسل طهر ، وهو قول الشافعي وأحمد في روايتيهما الآخرى^(٣) .
 فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ، فرجع الأمر إلى مرتني المبران .
 ووجه الأول : أن الله تعالى قال : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾ [الأنعام : ٧٠] ،
 وقضية التكريم : أنه لا يحكم بنجاستهم بعد الموت ، وفي الحديث . « إن

(١) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٦٧) وما بعدها

(٢) انظر « حاشية الدسوقي » (٥٣ / ١) ، و« البيان » (٤٢٤ / ١) ، و« منار النيل » (٥٢ / ١) .

(٣) انظر « الاختيار » (١٥ / ١) ، و« البيان » (٤٢٤ / ١) ، و« الإصناف » (٣٣٧ / ١) ،
 و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٦٧) .

المسلم لا ينجس ؛ حياً ولا ميتاً^(١) .

ووجه الثاني : أن الروح هو الذي كان مطهراً لجسد آدمي ، فلما خرج منه صار نجساً على الأصل في الميتة .

وأجاب الأول : بأن الروح ما خرجت منه حقيقة ، وإنما ضُفَّ تدبيرها ؛ لتعلقها بعالمها العلوي فقط ؛ بدليل سؤال مكر ونكير ، وعذابها في القبر أو نعيمها ، وإحساس الميت بذلك ، وهنا أسرار يعرفها أهل الله لا تسطر في كتاب ؛ فإن الكتاب يقع في يد أهله وغير أهله .

[حكم تجريد الميت عن القميص عند غسله ، وكونه تحت سقف]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك : إن الأفضل أن يُعْسَل الميت مجرداً عن القميص لكن مستور العورة^(٢) ، مع قول الشافعي وأحمد : إن الأفضل أن يُعْسَل في قميص ، والأولى عند الشافعي : أن يكون تحت السماء ، وقيل : الأول أن يكون تحت سقف^(٣) .

فالأول : محقق من حيث عدم إلباسه القميص ، والثاني : مشدّد في إلباسه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي المبران .

ووجه الأول : الإشارة إلى أن مآل الناس إلى التجرّد عن الدنيا إذا ماتوا قهراً عليهم ؛ ليعتبر غيرهم من الأحياء ؛ فإن التجرّد أظهر في حصول الاعتبار .

(١) سبق تعريجه (٥٠٨ / ١) .

(٢) انظر : الباية شرح الهدية (١٨٢ / ٣) ، ودعيون المسائل (ص ١٦٣)

(٣) انظر : تحفة المحتاج (١٠٠ / ٣) ، والإيضاح (٤٨٥ / ٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٦٧) .

وأيضاً : علتمنة الرحمة النازلة من السماء ، كما أشار إليه من قال : إنه لا يغسل تحت سقف

ووجه من قال إنه يُغسل في قميص الاتباع للصحابة في تغسيلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في قميص^(١) .

فالأول : حاص بالاصابع ، والثاني : خاص بالأكابر .

ووجه قول من قال : يُغسل تحت سقف : الأحد بالاحتياط من أن يزل عليه بلاء من السماء ، وربما مات مُصِراً على ذنب ، فكان السقف يحمل عنه شيئاً من البلاء النازل عليه ، من باب توقف السبب على المسبب ، فافهم .

[حكم غسل الميت بالماء البارد]

ومن ذلك قول الأئمة . إن غسل الميت بالماء البارد أولى إلا لضرورة ، كبرد شديد ووسخ^(٢) ، مع قول أبي حيفة : إن الماء المسخن أولى بكل حال^(٣) .

(١) روى أبو داود (٣١٤١) عن السيدة عائشة رضي الله عنها قالت (لما أرادوا غسل النبي صلى الله عليه وسلم قالوا والله ما ندري أنجرّد رسول الله صلى الله عليه وسلم من ثيابه كما يجرد موتاه ، أم نغسله وعليه ثيابه ؟ فقالوا : نعم ، حتى ألقى الله عليهم اليوم حتى ما مهم رجل إلا ودقته في صدره ، ثم كلّمهم مكنّم من ناحية البيت لا يدرون من هو ، أب غسلوا النبي صلى الله عليه وسلم وعليه ثيابه ، فقاموا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فغسلوه وعليه قميصه ، يصبون الماء فوق لقميص ويدنّونه بالقميص دون أيديهم)

(٢) انظر : نعمة المحتاج (١٠١/٣) ، والمبدع شرح المفتح (٢٣٣/٢ - ٢٣٤) ، وفي حاشية الحرشي (١٣٢/٢) (وما يجوز أيضاً غسل الميت بالماء المسخن خلافاً للشافعي القائل بأحية البارد)

(٣) انظر حاشية ابن عابدين (١٩٦/٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٦٧)

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد من حيث تسخين الماء ؛ فرجع الأمر إلى مرتبي الميزان .

ووجه الأول . التفاؤل بالنعيم ؛ بقرينة نهيه صلى الله عليه وسلم عن اتباع الجنازة بار^(١) .

ووجه الثاني . التفاؤل برضا الميت بقضاء الله تعالى عليه بدخول النار مثلاً لو وقع ، هذا ما ظهر لي من الحكمة في هذا الوقت

[حكم تفصيل الروح لزوجته]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه يجوز للروح أن يفصل زوجته^(٢) ، مع قول أبي حنيفة إنه لا يجوز^(٣) .

فالأول محقق ، والثاني مشدد .

ووجه الأول : أن ذلك مبني على أحد القولين من أن الموت كالطلاق الرجعي .

ووجه الثاني : مبني على أنه طلاق بائن كما هو مقرر في (باب الرجعة) .

(١) روى أبو داود (٣١٧١) عن مبيد بن أبي هريرة رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تتبع الجارية بصوت ولا بار .

(٢) انظر : حاشية الدسوقي (٤٠٨/١) ، ومعي المحتاج (١٢/٢) ، وه كشف القناع (٨٨/٢)

(٣) انظر : البحر الرائق (١٨٨/٢) ، ورحمة الأمة في احلاف الأئمة (ص ٦٧)

[حكم ما لو ماتت امرأة لا زوج لها ولا غاسلة]

وإذا ماتت امرأة لا زوج لها ولا غاسلة : يُمَّتْ عدد أبي حنيفة ومالك ، وعلى الراجح من مذهب الشافعي وأحمد ، والرواية الأخرى عنهما . أنَّ العاسل يلفُ على يده خرقة ويفسلها ، وقال الأوراعي : تُدفن من غير غسل ولا تيمُّم^(١) ووجه من قال : إنها تيمُّم . أنَّ السلامة مقدَّمة على العيصة ، فحلاص العدد من مسَّ بدن من لا تحلُّ له . . مقدَّم على جلبه النظافة لبدن ذلك الميت ، لا سيما عند من يرى نجاسة الميت بالموت .

ووجه من قال : إنَّه يلفُ خرقة على يده : العمل على تحصيل مصلحة العاسل والمفسول .

ووجه من قال : يدفن بحاله : تعارض الأمر بغسل الميت والهَي عن مسَّ الأجسي عنده ؛ فلم يظهر له دليل في ترجيح أمر بفعله

[حكم تغسيل المسلم قريبه الكافر]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنَّه يجوز للمسلم تغسيل قريبه الكافر^(٢) ، مع قول مالك : إنَّ ذلك لا يجوز^(٣) .

(١) انظر « البحر الرائق » (١٨٨/٢) ، و« المدونة الكبرى » (٢٦١/١) ، و« معني المحتاج » (١٢/٢) ، « كشف القناع » (٩٠/٢) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٦٧) .

(٢) انظر « الساية شرح الهداية » (٢٣٧/٣) ، و« معني المحتاج » (١٢/٢) ، وقد حكى ابن قدامة في « المعني » (٢٩٣/٢) قولاً عن الإمام أحمد يعيد جوار تغسل المسلم للكافر خلافاً للراجح عندهم .

(٣) انظر « حاشية الدسوقي » (٤٠٨/١) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٦٧)

فالأول : مخفّف ، والثاني : مشدّد .

ووجه الأول : الوفاء بحق القراءة الطيبة في الجملة ، وإن كان الغسل لا ينطّف الكافر .

ووجه الثاني : وجوب إظهار المسلم قطيعة قريبه الكافر ؛ إذ لا موالاة بينهما ، ولا رحم حقيقة ، فكان في غسله له إظهار ميل وموالاة إليه في الجملة ولو صورة .

فالأول : خاص بالأكابر الدين لا يخاف عليهم الميل إلى قريبتهم الكافر ، ولا الحرّ على فراقه ، والثاني : خاص بالأصاغر وقد غسل علي بن أبي طالب والده بإذن النبي صلى الله عليه وسلم^(١) .

[حكم توضئة الميت وما يتصل بذلك]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنّه يُستحبّ للعاسل أن يوضّئ الميت كالحيّ ، ويسوك أسنانه ، ويدخل إصبعه في منخريه ويغسلهما^(٢) ، مع قول أبي حنيفة : إن ذلك لا يستحبّ^(٣)

وكذلك . قال الأئمة الثلاثة : إنّه يستحبّ تسريح اللحية - إذا كانت

(١) روى نحوه البيهقي في السنن الكبرى (٣٠٥/١) عن سيدنا علي رضي الله عنه

(٢) انظر الدجيرة (٤٤٩/٢) ، ودعوة المحتاح (١٠٢/٣) ، ود الإصاف (٤٨٩/٢)

(٣) مصر الحنيفة على أن وضوء الميت يكون بغير مضضة واستشاق انظر الباية شرح الهداية (١٨٣/٣)

ملبدة - بمشط واسع الأسنان برقم^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنَّ ذلك لا يستحب^(٢) .

وكذلك ، قال الأئمة الثلاثة إنه يستحبُّ صفر شعر رأس المرأة ثلاث ضفائر ، ثمَّ تُلْفَى حلقها إذا غُسلت^(٣) ، مع قول أبي حنيفة : إنَّ الشعر يُترك على حاله من غير صفر^(٤) .

فالأقوال ما بين : شدّد ، ومخفّف .

ووجه قول الأئمة في المسألة الأولى : إنَّه يُوضَّأ الميثُ ؛ كالحيِّ .
إلى آخره ، مع الغسل : كون الموت كالحدث الأصفر .

ووجه قول أبي حنيفة : إنَّه كالحدث الأكبر ، فيدخل عبده الأصفر في الأكبر .

والأول لا يقول بتداخلهما ، وهو الأحوط ، كما مر في (باب الغسل من الجنابة) ، والسواك وتنظيف المنحربين تابع لذلك في التداخل وعدمه ، وكذلك القول في تسريح اللحية أو عدمه

ووجه من قال : إنَّ شعر المرأة بصففر ثلاث ضفائر : القياس على الغسل وترأ .

(١) انظر : مسج الجليل ، (٥٠٧ / ١) ، ورحمة المحتاج ، (١٠٣ / ٣) ، و : الإنصاف ، (٤٩٥ / ٢)

(٢) انظر : البداية شرح الهداية ، (١٨٩ / ٣) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٦٧)

(٣) انظر : حاشية الدسوقي ، (٤١٠ / ١) ، و : حلية العلماء ، (٣٣٥ / ٢) ، و : الإنصاف ، (٤٩٦ / ٢)

(٤) انظر : بدائع الصنائع ، (٣٠٨ / ١) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٦٧)

وأما حكمة كونها تُلَفَّن حلقها ، فثلاثا يستر الشعر وجهها ، فيسمع وصول الرحمة إلى بشرة وجهها ؛ إذ الشعر من الأمور التي تزال وتعارض الجسم في الجملة ، بخلاف بشرة الجلد ، وكما قالوا بكرامة التلثم في الصلاة ؛ لثلاثا يحجب اللثام الوجه عن الرحمة التي تواجه المصلي .

ووجه من قال بإرخاء الشعر من غير صفر : أنه شعار أهل المصائب ، وهو أظهر في الحزن والتدم على ما فات تلك الميتة من الطاعات ، ونقصها من الصلوات أيام الحيض أو غيره ؛ ليعظم الله تعالى إليها ؛ فيرحمها ، وهذا ما ظهر لي من حكمة ذلك ، والله أعلم .

[حكم شق بطن الميتة لإخراج جنينها الحي]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي : إن الحامل إذا ماتت وفي بطنها جنين حي . . يشق بطنها^(١) ، مع قول مالك في إحدى روايته وأحمد : إنه لا يشق^(٢) .

فالأول مشدد من حيث حرمة الجنين ، والثاني : مخفف من جهة عدم الشق ، مشدد من جهة حرمة الميتة ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان

[حكم السَّقَط إذا ولد بعد أربعة أشهر]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة : إن السَّقَط إذا ولد بعد أربعة أشهر ، ووجد ما يدل على الحياة ؛ من عظام وحركة ورضاع . . عُسِّل ، وصُلِّي

(١) انظر الاحتار (١٦٧/٤) ، وكفاية السبي في شرح التبيه (١٦١/٥)

(٢) انظر العواكه الدواني (٣٠١/١) ، الإصناف (٥٥٦/٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٦٨)

عليه^(١) ، مع قول مالك كذلك إلا في الحركة ؛ فإنه اشترط أن تكون حركة يصحبها طول مكث ، وتبين معها الحياة^(٢) ، ومع قول الشافعي في الجديد : إنه لا يصلن عليه إلا إن ظهرت أمارات الحياة^(٣) ، وقال أحمد يُعسل ، ويصلن عليه^(٤) ، وأمّ الغسل فقد اتفق الأربعة على أنه يعسل^(٥) .
 ووجه هذه الأقوال : ظاهر .

[حكم النية في غسل الميت]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي في أصح قوليه : إنه لا تجب نية العاسل^(٦) ، مع قول مالك بوجوبها^(٧) .
 فالأول : محقق ، والثاني مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران .
 ووجه الأول : أن المقصود من الغسل الطافة ، وهي حاصلة بلا نية .
 ووجه الثاني : أن العاسل نائب عن الميت في هذه الطهارة ، ولو قلنا : إن المقلب فيها الطافة . فهي من جملة الأعمال الصالحة ، وقد قال

(١) انظر : الباية شرح الهداية : (٢٣٢ / ٣) .

(٢) انظر : الدحيرة : (٤٧٠ / ٢) .

(٣) انظر : تحفة المحتاج : (١٦٢ / ٣) .

(٤) انظر : المبدع : (٢٤٠ / ٢) .

(٥) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٦٨) .

(٦) انظر : حاشية ابن عابدين : (٢٠٠ / ٢) ، ومضى المحتاج : (٨ / ٢) .

(٧) مضمّن في حاشية الحرشي : (١١٤ / ٢) على عدم وجوب النية ، وعمل ذلك بقوله

(« بلا نية » لأن ما يفعله في غيره لا يحتاج إليها) ، وانظر : الدحيرة : (٤٥٠ / ٢) .

صلى الله عليه وسلم : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ »^(١) ، فلا يكون عمل صالح إلا نية^(٢) .

[حكم خروج شيء من الميت بعد غسله]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة وأصحاب الشافعي : إنه إذا خرج من الميت شيء بعد غسله وجب إزالته فقط^(٣) ، مع قول أحمد : إنه يجب إعادة العمل إن كان الخارج من الفرج^(٤) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الثاني : المبالغة في التطيف ، وهو قول للشافعي أيضاً ؛ لكون ذلك آخر عهده بالدنيا ، وإلا فعذية الأمر أن نعامله معاملة الحي ؛ فيكون عليه الوضوء فقط .

ووجه الأول : معاملة الميت بالسهولة ؛ لعدم تكليفه هو بإزالة النجاسة ؛ لزوال التكليف .

[حكم نشف إبط الميت ، وحلق عانته ، وحف شاربه]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك : إنه يُكره نشف إبط الميت ، وحلق عانته ، وحف شاربه ، بل شدّد مالك فقال : يُعزّر من

(١) سبق تخريجه (١٦٤/١) .

(٢) في هامش (أ) : (بلغ قراءة علي . . .) .

(٣) انظر : الساية شرح الهداية (١٨٦/٣) ، ود حلية العلماء (٣٣٥/٢) ، وهو منذهب المالكية ، وانظر : حاشية الخرشبي (١٢٤/٢) .

(٤) انظر : كتاب الفقا (٩٥/٢) ، ود رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٦٨)

فعله^(١) ، وقال الشافعي في الجديد ، وأحمد : إنه لا بأس به في حق غير
المُحَرَّم ، وفي القديم المحتار . إنه مكروه^(٢) ، ونقل البيهقي أن ثمانية
من الصحابة كانوا يحقون شواربهم^(٣) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : مخفّف ، فرجع الأمر إلى مرئني الميزان
وروجهما ظاهر .

[حكم تقليم أظفار الميت]

ومن ذلك . قول الشافعي في «الإملاء» وأحمد . إنه يجوز تقليم
أظفاره^(٤) ، مع قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في القديم . إنه
لا يجوز^(٥) .

فالأول : مخفّف ، والثاني : مشدّد .

ووجه الأول : أن ذلك من جملة الطافة بالمأمور بها العبد ما دام في
الدنيا ، مع كونه لا يؤلم الميت .

ووجه الثاني : أن في ذلك تصرفاً في بدن الميت لم يصرّح الشارع فيه
بأمر ، فكان تركه مقدّماً على فعله .

(١) انظر «البيان شرح الهداية» (١٨٦/٣) ، و«مواهب الحليل» (٣٣/٣) .

(٢) انظر «تحفة المحتاج» (١١٢/٣) ، و«كشف القناع» (٩٦/٢) ، و«رحمة الأئمة
في اختلاف الأئمة» (ص ٦٨) .

(٣) السنن الكبرى (١٥١/١) بنحوه .

(٤) انظر «تحفة المحتاج» (١١٢/٣) ، و«كشف القناع» (٩٦/٢) .

(٥) انظر «البيان شرح الهداية» (١٨٦/٣) ، و«حاشية العرشي» (١٣٦/٢) .

[حكم الصلاة على الشهيد]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه : **إنَّهُ يُصَلَّى على الشهيد^(١)** ، مع قول مالك والشافعي : **إنَّهُ لَا يُصَلَّى عليه** ، لاستعنائه عن شافع^(٢) .

فالأول مشدّد في الصلاة على الشهيد ، والثاني : محفّف فيها .

ووجه الأول : أنَّهُ لَا يستعني أحد عن زيادة الأجر ؛ بدليل صلاة الصحابة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعلى الأطفال في عصره صلى الله عليه وسلم ، وبعده إلى عصرنا هذا .

ودليل الثاني : تشجيع الناس على الجهاد بترك الصلاة على الشهيد ؛ ويقول أحدهم : كيف لَا أجاهد حتى أقتل شهيداً ، ويعفر الله تعالى ذنوبي ، وأستغني عن شافع يشفع لي ؟^(٣)

وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنَّهُ صَلَّى على الشهداء تارة ، وترك الصلاة عليهم أخرى^(٤) ، وهو محمول على حالين ؛ فكان إذا رأى عند بعض الناس فتوراً عن الجهاد ، أو جُباً عنه . . يترك الصلاة على الشهداء تشجيعاً لهم على الجهاد ، وإذا رأى عند الناس إقداماً صَلَّى عليهم ؛ لروال ذلك المعنى لذي ترك الصلاة عليهم لأجله .

(١) انظر « نيس الحقائق » (٢٤٨ / ١) ، و « لإبصار » (٥٠٠ / ٢) .

(٢) انظر « المواكبة الدواني » (٢٩٠ / ١) ، و « نعمة المحتاج » (١٦٤ / ٣) .

(٣) سبق تحريره (٣٩٤ / ١) .

[حكم من قُتل في المعركة بغير القتال ؛ كأن تردئى من فرسه]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إن من رفسه دابة ، وهو في قتال المشركين ، أو تردئى من فرسه ، أو أصابه سلاحه فمات في المعركة . . . إنه يُعسَل ويصلئ عليه^(١) ، مع قول الشافعي : إنه لا يُعسَل ، ولا يُصلئ عليه^(٢)

فالأول : مشدد بعدم حصول الشهادة ، والثاني : محقق في حصولها ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .

ووجه الأول : أن الشهيد عرفاً : هو من قتله كافر بالمشاهدة أو السبب ، بخلاف من رفسه دابة مثلاً .

ووجه الثاني : قيام فعل الدابة أو السلاح مقدم فعل الكافر ؛ من حيث إنها آلة قُتل بها في المعركة بعد أن يبيع الله تعالى على القتل في سبيله - أي : طريقه - وأنه لا يصرفه عن ذلك صارف ، ولا يرثه عنه السيوف والمتالف ، وهنا أسرار يعرفها أهل الله تعالى لا تسطر في كتاب .

[حكم استعمال السُّدُر في غسل الميت]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة : إنه يستحب أن يكون في كل عسلة شيء من السُّدُر^(٣) ، مع قول مالك والشافعي : إن المستحب أن يكون

(١) انظر : الماية شرح الهداية (١٤٢/٢) ، و حاشية الحرشي (١٤٠/٢) ، و الإنصاف (٥٠١/٢) .

(٢) انظر : نهاية المحتاج (٤٩٨/٢) .

(٣) انظر : الساية شرح الهداية (١٨٥/٣) ، وهو الصحيح من مذهب الحنابلة ، وانظر : الإنصاف (٤٨٩/٢) .

في واحدة من الفسلات صدر فقط^(١) .

فالأول مشدد ، والثاني محقق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبي الميزان .
ووجه استعمال السُدر - ظاهر من حيث الاستعانة به على إزالة الوبسوخ ،
وأما الحكمة الناطقة فلا تذكر إلا مشافهة لمن يعرف معنى بهي الشارع عن
قطع شجره .

[المستحب في كفن الرجل والمرأة]

ومن ذلك - قول مالك والشافعي وأحمد - إنَّ المستحب أن يُكفَّر
الرجل في ثلاثة أثواب بيض ؛ وهي لعائف كلها^(٢) ، مع قول أبي حنيفة -
إنَّ المستحب إزار ورداء^(٣) .

وأما المرأة فالمستحب تكفينها في خمسة أثواب ؛ قميص ،
ومثمر ، ولعائف ، ومقنعة ، والحامسة تشدُّ فحذيها . . عند الشافعي
وأحمد^(٤) ، وقال أبو حنيفة - هذا هو الأفضل ، وإن اقتصر على ثلاثة
أثواب فيكون الخمار فوق القميص تحت اللقافة^(٥) ، وقال مالك :

(١) انظر حاشية الدسوقي (٤١٥/١) ، ود معي المحتاج (١٠/٢) ، ورحمة
الامة في اختلاف الائمة (ص ٦٨) .

(٢) نظر الدحيرة (٤٥٤/٢) ، و البان (٤١/٣) ، و المبدع (٢٤٥/٢)

(٣) كما في السمع التي بين يدي ، وفي رحمة الامة في اختلاف الائمة (ص ٦٨)
ريادة (وقميص) ، وهو المتفق مع المذهب الحنفي ، وانظر البحر الرائق
(١٨٩/٢) ، و الباية شرح الهداية (١٩٥/٣)

(٤) انظر نهاية المحتاج (٤٥٩/٢) ، و المبدع (٢٤٨-٢٤٧/٢)

(٥) انظر البناية شرح الهداية (٢٠٣-٢٠٤/٣) .

ليس للكفن حدٌ ، وإنما الواجب ستر الميت^(١) .

ووجه هذه الأقوال : ظاهر من حيث العادة .

وأما توجيهها من حيث الحكمة الساطنة : فلا يُذكر إلا مشافهة .

[حكم تكفين المرأة بالمُعصفر والمُرعفر والحرير]

ومن ذلك قول الشافعي وأحمد بكراهة تكفين المرأة في المعصفر

والمزعفر والحرير^(٢) ، مع قول أبي حنيفة : إن ذلك غير مكروه^(٣)

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف .

ووجه الأول : أن ليس ما ذكر لها إنما كان غير مكروه في الحياة ؛ لما

فيه من الزينة الداعية إلى الاستمتاع ، وقد زال هذا المعنى بالموت

ووجه الثاني : إطلاق الشارع إباحة ذلك للمرأة من غير نص بالكراهة ؛

فشمل حياتها وموتها .

وأما حديث : « من نس الحرير في الدنيا لم يلبس في الآخرة »^(٤) .

فهو مؤول ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران .

(١) انظر « التمهيد » (٢٧١ / ١) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٦٨)

(٢) انظر « معي المحتاج » (٤٧ / ٢) ، و « المعنى » (٣٥٢ / ٢) ، وقريب من ذلك مذهب المالكية ، وانظر « حاشية الحرشي » (١٣٨ / ٢)

(٣) انظر « حاشية ابن عابدين » (٢٠٥ / ٢) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٦٨)

(٤) سبق تفريجه (٢٥١ / ١) .

[نفقة تكفين المرأة المتزوجة]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك وأحمد : إن المرأة إن كان لها مال فالكفن في مالها ، وإن لم يكن لها مال ، فقال مالك : هو على زوجها ، وقال محمد بن الحسن : هو في بيت المال ، كما لو أعرس الزوج فإنه في بيت المال بالاتفاق ، وقال أحمد : لا يجب على الزوج كفن زوجته بحال^(١) ، ومنه الشافعي : أن محل الكفن أصل التركة ، فإن لم تكن فعلى من عليه نفقته من قريب وسيد وزوج ، وقال المحققون من أصحابه : هو على الزوج بكل حال ، وهو المختار^(٢) .

ووجه هذه الأقوال : ظاهرٌ مذكورٌ في كتب الفقه .

[حكم صلاة الجنازة]

ومن ذلك : قول الأئمة إن الصلاة على الميت فرض كفاية ، مع قول أصح من أصحاب مالك إنها سنة^(٣) .

(١) انظر « نيس الحقائق » (٢٣٨ / ١) ، و « حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني » (١٣٦ / ٢) ، و « المعني » (٢٨٨ / ٢) .

(٢) انظر « البيان » (٤٠ / ٣) ، و « روضة الطالبين » (١١١ / ٢) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٦٨ ، ٦٩) .

(٣) انظر « حاشية ابن عابدين » (٢٠٧ / ٢) ، و « عقد الجواهر الثمينة في مله عالم المدينة » (١٨٧ / ١) ، و « معني المحتاج » (٢٠ / ٢) ، و « المعني » (٩٠ / ٢) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٦٩) .

فالأول - مشدد ، والثاني - مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
ولا نص في ذلك عن الشارع ، ويصح دخول قول أصح في قول
الأئمة ؛ لأن السنة في اصطلاح السلف : ما ثبت بالحديث لا بالكتاب ؛
ومنها واجب وغير واجب ، بخلاف اصطلاح المتأخرين ؛ فيصح تسمية
فرض الكفاية سنة قياساً ، فلا يكون بين الأئمة وأصح خلاف ، والله أعلم .

[حكم الصلاة على الجنازة في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها]
ومن ذلك : قول الشافعي : إنها لا تكره في شيء من الأوقات المنهي
عن الصلاة فيها^(١) ، مع قول أبي حنيفة وأحمد : إنها تكره فيها^(٢) ، ومع
قول مالك : إنها تكره عند طلوع الشمس وعند غروبها فقط^(٣)

فالأول - مخفف ، والثاني : مشدد ، والثالث : فيه تخفيف
ووجه الأول : أنها شقاعة في الميت ، وطلب المعصرة له ؛ فلا يمنع منها
في وقت من الأوقات ، مع كونها صلاة ذات سبب صارف عن شهود كون
ذلك المصلي قاصداً بالصلاة ما يقصده عبادة الشمس ، بل لا يكاد ذلك
يخطر على قلب مسلم الآن .

ووجه قول أبي حنيفة : إطلاق الشارع الهني عن الصلاة في هذه
الأوقات ؛ فشمّل صلاة الجبارة ، وهذا أحوط .

(١) انظر « معني المحتاج » (٣١١/١) .

(٢) انظر « الاختيار » (٤١/١) ، و« المعني » (٤١٣/٢) .

(٣) انظر « الكافي في فقه أهل المدينة » (٢٧٦/١) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة »
(ص ٦٩) .

ووجه قول مالك في طلوع الشمس وعروبها : كما وجَّهناه في قول أبي حنيفة .

ووجه عدم قوله بالكراهة في وقت الاستواء : أنَّ الميت قد صار في حضرة الله تعالى بالموت قهراً عليه ، وأهل الحصرة لا يُمنعون من الوقوف بين يدي الملك في ساعة من ليل أو نهار ؛ بدليل استثناء من كان بحرم مكة من أوقات النهي .

وإيضاح ذلك : أنَّ جميع الأوقات التي أدن الحق تعالى لعباده أن يقوموا بين يديه فيها . . أوقات رحمة ورضاً ؛ فإنَّ الطلال ساجدة تحت أقدام مطلولاتها ، ولو قدر أنَّ العبد لم يسجد لله تعالى في تلك الأوقات . . كان ظلُّه نائباً عنه في السجود ، بخلاف وقت الاستواء ؛ لا يُرى فيه ساجد لله تعالى من شاخص ولا ظل ، فافهم

وها أسرار يعرفها أهل الله تعالى لا تسطر في كتاب ، فرحم الله الأئمة ؛ ما كان أدقَّ وجوه استنساطاتهم ! آمين .

[حكم الصلاة على الجنازة في المسجد]

ومن ذلك : قول الشافعي وأحمد بعدم كراهة الصلاة على الميت في المسجد^(١) ، مع قول أبي حنيفة ومالك بكراهة ذلك^(٢) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدَّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث .

(١) نظر ؛ حلية العمامة ؛ (٢ / ٣٤٣) ، و ؛ الإيضاح ؛ (٢ / ٥٣٨)

(٢) نظر ؛ حاشية ابن عابدين ؛ (٢ / ٢٢٥) ، و ؛ حاشية الصاوي على الشرح الصغير ؛

(٥٦٩) ، و ؛ رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ؛ (ص ٦٩)

ووجه الأول : أنَّ المسجد حصرة الله الخاصة ، والصلاة على الميت شفاعه .

ومعلوم : أنَّ الشفاعه في عند في حصرة شهود الحق تعالى أقرب قبولاً من حصرة الحجاب .

ووجه الثاني : أنَّ مقام الشفاعه مع الحجاب أقوى في التوجُّه إلى الله تعالى ، وأبعد عن مقام الإدلال ؛ لِمَا بطرق صاحب الحجاب من الهيبة عالياً ، بخلاف من رُفع حجابهِ من الأولياء ؛ فَإِنَّهُ رُبَمَا كَانَ لَا يَرَى لِلْعَدِّ دَنَاءً حَتَّى يَشْفَعَ فِيهِ ؛ لَكُونَ تِلْكَ الْحَصْرَةُ تَسْقُطُ سَبَبَ أَعْمَالِ الْعَبْدِ إِلَيْهِ ؛ لِشُحُودِ صَاحِبِهَا أَنَّهُ تَعَالَى هُوَ الْخَالِقُ لِأَعْمَالِ عِبَادِهِ ، فَلَا يَجِدُ الشَّافِعَ لِذَلِكَ الْمَيِّتِ ذَنْباً يَسْتَحِقُّ الشَّفَاعَةَ فِيهِ لِأَجَلِهِ .

وأيضاً : فَإِنَّ صَاحِبَ هَذَا الْمَقَامِ لَا يَكَادُ يَسْلَمُ مِنْ وَقُوعِهِ فِي الْإِعْجَابِ بِنَفْسِهِ ، وَذَلِكَ مُوجِبٌ لِعَدَمِ قَبُولِ شَفَاعَتِهِ فِي الْمَيِّتِ ، فَمَنْ صَلَّى فِي الْمَسْجِدِ فَقَدْ تَعَرَّضَ لِلْإِعْجَابِ بِنَفْسِهِ ، فَاسَاءَ عَلَى الْمَيِّتِ وَعَلَى نَفْسِهِ ، فَاعْلَمُوا .

[حَكَمُ نَعْيِ الْمَيِّتِ وَالْإِعْلَامِ بِمَوْتِهِ]

ومن ذلك : قول الأئمة بكراهة النعي للميت والنداء عليه ، بخلاف الإعلام بموته^(١) ؛ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ^(٢) ، وَقَالَ

(١) النعي النداء بموت الشخص وذكر مآثره ومفاسده ؛ كما كانوا يفعلون في الجاهلية ، أمَّا الإعلام بموته فهو مجرد الإخبار بموته للصلاة عليه . انظر « حاشية الحمل » (١٥٥ / ٢) .

(٢) انظر « تيسر الحقائق » (٢٤٠ / ١) ، و« معي المحتاج » (٤٥ / ٢) .

مالك : هو مندوب إليه ، ليصل العلم بموته إلى جماعة المسلمين^(١) ، مع قول أحمد . إنه مكروه^(٢) ، وفي رواية لأبي حنيفة : إن ذلك لا يكره ما لم يخالف الشرع^(٣) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ، ووجه القولين : طاهر .
وحاصله : أن النعي إذا جرَّ خيراً للميت فلا بأس به ، وإن لم يجرَّ فهو مكروه كراهة تنزيه أو تحريم ؛ بحسب اجتهاد المجتهد .

[الأحق بالإمامة من بين الوالي والولي في الصلاة على الميت]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة والشافعي في القديم . إنَّ الوالي أحقُّ بالإمامة على الميت من الولي^(٤) ، مع قول الشافعي في الجديد الراجع : إنَّ الولي أَوْلَى من الوالي^(٥) .

قال أبو حنيفة . والأولَى للولي إذا لم يحضر الوالي أن يحضر إمام الحي^(٦) .

(١) انظر « البيان والتحصيل » (٢١٨/٢) .

(٢) انظر « الإيضاح » (٤٦٨/٢) .

(٣) انظر « حاشية ابن عابدين » (٢٣٩/٢) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٧١ - ٧٢) .

(٤) انظر « حاشية ابن عابدين » (٢١٩/٢) ، و« حاشية الحرشي » (١٤٣/٢) ، و« روضة الطالبين » (١٢١/٢) ، و« المعجم » (٣٥٩/٢) .

(٥) انظر « روضة الطالبين » (١٢١/٢) .

(٦) كذا في السج التي بين يدي ، والأنسب لسباق (أن يقدم إمام الحي) بدل (أن يحضر إمام الحي) ، وهو المثبت في « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٦٩) ، =

فالأول : مشدّد ، والثاني . مخفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران .

ووجه الأول : خوف الفتنة إذا أراد الإمام الصلاة ومُنع .

ووجه الثاني : أنَّ المقصود الأعظم من الصلاة على الميت الدعاء له والشفاعة فيه ، ولا شك أنَّ الولي في هذا الزمان أشعق على الميت من غالب ولادة هذا الزمان .

وأجاب صاحب هذا الثاني . بأنَّ الولاية إنّما كان الناس يقدّمونهم في صلاة الجنائز على الوليِّ الخاصِّ ؛ لكونهم كانوا في الزمن الماضي متحلّقين بالشفقة على الناس أكثر من أنفسهم ، وقد ذهب هذا الأمر من الولاية كما هو مشاهد .

وقد كان الحسن البصري رحمه الله يقول : (أدركنا الناس وهم يترّون أنَّ الأحقَّ بالإمامة على جنائزهم من رضوه لفرائضهم)

وسمعت سيدي عليّاً الخواص رحمه الله يقول . (لعلّ من قال . إنّ الوالي أوّلئ بالإمامة على الميت . رأى أنَّ الحقَّ تعالى إذا كبر بعيد من عبيده في الدنيا يستحي أن يردّ شفاعته وإجابة دعائه في حقِّ أحد^(١) ؛ كما وقع لفرعون حين توقّف نيل مصر ، وسأله القبط في طلوعه ، مع قرية قوله لموسى وهارون : ﴿ فَقُولَا لَهٗ قَوْلَا لِّيئَا ﴾ [٤٤] ، فإنّ في ذلك إرشاداً إلى الأدب مع فرعون ، وهذا وإن كان طلوع النيل بسؤاله الحقَّ تعالى في ذلك يدخله الاستدراج . ففيه تأنيس ؛ لِمَا قلناه ، فافهم) .

ويُسبب تعميم إمام الحي إذا كان أفضل من الولي ، وانظر حاشية ابن عابدين (٢/٢١٩)

(١) هكذا في السج التي بين يدي . (كبر بعيد) ، ولعلها (كبر عد) ، والله أعلم

[حكم تقديم الوصي على الولي في الصلاة على الميت]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه لو أوصى لرجل بصلّي عليه لم يكن أولي من الولي^(١) ، مع قول أحمد . إنه يقدم على كل ولي^(٢) .

فالأول : مخفّف ، والثاني : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .

ووجه الأول : أن الولي أشفق من الأجنبي ولو كان من أعظم الأصدقاء ؛ لأن ارتباط النسب أقوى ، والشعقة والحنو تابع لذلك ؛ بدليل الإرث ووجوب الدية على العاقلة .

ووجه الثاني : أن الصديق قد يكون أشفق عليه من وليه .

وأجاب عن الأول : بأنه شعاعة في جزء منه ، فلا يكاد يوجد فيها ما يوحد في الشعاعة في الأجنبي ؛ من ظهور احتياجه إلى ذلك ؛ فإن الإنسان لا يكاد يرى قبح ذنوب نفسه حتى يتضرّع إلى الله تعالى في معصرتها ، بحلّاقه في رؤية ذنوب غيره ؛ فإن الذنوب كلما قُبُحت في رأي العين . . كلما قُبِلت الشعاعة فيها أكثر .

(١) انظر حاشية ابن عابدين (٢٢١/٢) ، و نهاية المحتاج (٤٨٧/٢) ، وعند المائكية تفصيل بين العرشي في حاشيته (١٤٣/٢) بقوله (ولأولي بالصلاة وصي أي والأحق بالصلاة إماماً على الميت من وليه وصي أوصاه بالصلاة عليه ؛ لأن ذلك من حق الميت ، وهو أعلم بمن يشفع له هناك ، إلا أن يُعتمد أن وصيته موجبها عدالة بين الميت وبين الولي فلا يجوز وصيته ، والولي أولي ، وإليه أشار بقوله (رجي خيره)

(٢) انظر الإنباف (٤٧٢/٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٦٩)

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول : (لا تقدّموا في الصلاة على ميتكم إلا الحُذّاق من العلماء والصالحين الذين يعرفون مراتب الناس كمالاً ونقصاً ، وإياكم وتقديم من لا يعتقد في الناس إلا الحير ؛ فإنه لا يرى للميت دنأ يشفع له عند الله فيه) انتهى

[حكم تقديم الابن على الأب ، والأخ على الجد ،

والزوج على غيره في الصلاة على الميت]

ومن ذلك . قول مالك : إنّ الابن يُقدّم على الأب ، والأخ أولى من الجد ، والابن أولى من الزوج وإن كان أباه^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنّهُ لا ولاية للزوج في الصلاة على زوجته ، ويكره للابن أن يتقدّم على أبيه^(٢) .
 ووجه قول مالك : إنّ الابن مقدم على الأب . أنّ الابن أشدُّ توجُّهاً إلى تحصيل مصالح أمّه من أبيه إليها ؛ لاستمداده منها في الوجود وفي المال .
 وأيضاً : فإنه أدبر وأعرض عنه من حين ألقي نطقه في رحم أمّه .

ووجه كون الأخ أولى من الجد : كونه في مرتبة الميت ، فكان ارتباطه به من غير واسطة ، بخلاف الجد ، ومعلوم : أنّ الحمؤ والشقيقة يضعفان بالمعد .

ووجه كون الابن أولى من الزوج : ظاهر ؛ لأنّ الزوج بمجرد موت

(١) انظر « البيان والتحصيل » (٢٨٦/٢) .

(٢) انظر « الاحبار » (٩٤/١) ، و« تبين الحقائق » (٢٣٩/١) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٦٩) .

زوجته يتوجه قلبه إلى تزويج غيرها ، فيصير معرضاً عنها بالقلب ولو أظهر
الحزن عليها في الظاهر ؛ فكانت شعاعته فيها جداجداً ، بخلاف الأبس .
ومنه يعرف توجيه قول أبي حنيفة من أنه لا ولاية للزوج في ذلك .

[حكم الطهارة لصلاة الجنازة]

ومن ذلك : قول الأئمة الأربعة : إن الطهارة شرط في صحة الصلاة على
الجنازة^(١) ، مع قول الشعبي ومحمد بن جرير الطبري : إنها تجوز بغير
طهارة^(٢) .

والأول : مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه الأول : أنها صلاة على كل حال ، وقد قال صلى الله عليه
وسلم : « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ »^(٣) ، وفي
حديث آخر : « لا يقبل الله صلاة بغير طهور »^(٤) ؛ فشمل صلاة الجنازة
وما في معها ؛ كسجدة التلاوة والشكر .

ووجه قول الشعبي وابن جرير : أنها شفاعة في الميت ، والشفاعة
لا يشترط فيها الطهارة ، وإنما تستحب فقط ؛ كما قالوا في الدعاء وتلاوة
القرآن لغير الحنوب ومحوه .

(١) انظر « حاشية ابن عابدين » (٢٠٧/٢) ، و« الدخيرة » (٤٥٨/٢) ، « البيان »

(٥٨/٣) ، و« المبدع » (٢٥٧/٢) .

(٢) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٦٩)

(٣) سبق تخريجه (١١٤/٢) .

(٤) سبق تخريجه (٣٥٣/١) .

ويصح حمل من قال باشتراط الطهارة : على حال الأصغر الذي صَعَقَتْ أبدانهم من المعاصي ، وقلوبهم في حجاب عن الله تعالى ، فكان اشتراط الطهارة بالماء أو ما يقوم مقامه . . منعشاً لأبدانهم وقلوبهم ؛ حتى يدخل أحدهم حضرة الله ، ويشمع في غيره ، بخلاف الأكابر من الصالحين والعلماء العاملين الذين أبدانهم وقلوبهم حية أعظم من حياة الأصغر بعد استعمالهم الماء مثلاً ؛ فإنهم لا يحتاجون إلى طهارة تعش أبدانهم وتحيي قلوبهم حتى يشفعوا في غيرهم .

ويصح تعليل حال الأكابر بحال الأصغر ، فيُسمح الأصغر بعدم اشتراط الطهارة لمساواة الله دون الأكابر

فإن قلت : لم وقع خلاف في اشتراط الطهارة لصلاة الجنابة دون غيرها من النوافل فضلاً عن الفرائض ؟

فالجواب . إنما وقع الخلاف فيها ؛ لعدم الركوع والسجود فيها للدين هما محل للقرب العادي من حضرة الله عز وجل ، فكأن الواقف يشفع للميت في صلاة الجنابة في محل البعد من حضرة الله تعالى الخاصة بالركوع والسجود ، وما شرعت الطهارة بالأصالة إلا تعظيماً لحضرة القرب ، قافهم .

[موقف الإمام في صلاة الجنابة]

ومن ذلك قول الشافعي وأبي يوسف ومحمد بن الحسن : إن السنة أن يقف الإمام عند رأس الرجل وعجيزة المرأة^(١) ، مع قول أبي حنيفة

(١) انظر « تيسر الحقائق » (١ / ٢٤٢) ، و « حلية العلماء » (٢ / ٣٤٦) ، وقريب من هذا =

ومالك . إنه يقف عند صدر الرجل وعجيرة المرأة^(١) .

ووجه الأول . أن الرأس أشرف ما في الرجل ، كما أنه عند قوم آخرين أشرف ما فيه . القلب الذي في الصدر ، مع ما ورد في ذلك من فعل الشارع . وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول : (من خصص الوقوف بعجيرة المرأة طلباً لستر عورتها الطاهرة . . فقد فتح للناس باب كشف سوانها الباطنة ، فيتذكر كلُّ مصلٍّ بوقوفه عند عجيرتها صورة حجم عجيرتها ؛ فكأنه يراها بقلبه) انتهى .

[عدد التكبيرات في صلاة الجنازة]

ومن ذلك : قول الأئمة الأربعة بأنَّ تكبيرات الصلاة على الجنازة أربع^(٢) ، مع قول محمد بن سيرين : إنهنَّ ثلاث ، ومع قول حذيفة بن اليمان . إنهنَّ خمس^(٣) ، وكان ابن مسعود رضي الله عنه يقول : (كبر رسول الله صلى الله عليه وسلم على الجنازة تسعاً وسبعاً وخمساً وأربعاً ،

مذهب الحنابلة ، هي المبدع (٢٤٩/٢) . السنة أن يقوم الإمام عند رأس الرجل ، ووسط المرأة) .

(١) انظر « تبيين الحقائق » (٢٤٢/١) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٦٩) ، وفي « التاج والإكليل » (٣٦-٣٥/٣) . ويقف الإمام في الرجل عند وسطه ، وفي المرأة عند مكبيها . اختلفت الآثار أين يقوم الإمام من الجنازة ، وليس في ذلك حدٌّ لازم من كتاب ولا سنة ، فلا حرج في فعل كلِّ ما جاء عن السلف ، وليس قيامه صلى الله عليه وسلم بها في موضع ما يصح من غيره ، لأنه لم يوقف عليه .

(٢) انظر « الباية شرح الهداية » (٢١٨/٣) ، و« الذخيرة » (٤٦٣/٢) ، و« البيان » (٦٤/٣) ، و« المبدع » (٢٥١/٢) .

(٣) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٦٩)

فكبروا ما كثر إمامكم ، فإن راد على أربع لم تبطل صلاته (انتهى)^(١) .

وقال الشافعي : إن صلى خلف إمام فزاد على الأربع . . لم يتأخذه في الزيادة^(٢) ، وقال أحمد يتأخذه إلى سبع^(٣)

فالأول . محقق ، والثاني . أحق ، والثالث . فيه تشديد ، والرابع :

فيه تشديد من وجه ، وتحفيف من وجه ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : الاتباع ، وجعل كل تكبيرة بمثابة ركعة من الرباعية .

ووجه الثاني : جعل كل تكبيرة بمثابة ركعة من الثلاثية .

ووجه من قال : إنهم خمس أو سبع : القياس على تكبير صلاة العيد .

ووجه من قال : إنهم نع - بتقديم التاء على السين - : أن ذلك عدد

الأفلاك العلوية ؛ كأنه يقول : الله أكبر من جميع ما يكثره به أهل هذه
الأفلاك كلها .

وحكمة ذلك : شدة مفااة صفة الموت لصفات الباري جلّ وعلا ،

فكان زيادة التكبير لزيادة بُعد صفة ذلك الميت عن صفات الحق تعالى ،
فأفهم .

[حكم رفع اليدين في تكبيرات صلاة الجنازة]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك : إنه لا يرفع يديه في التكبيرات حدو

(١) رواه بحواه الطبراني في المعجم الأوسط (٢١٧/٤)

(٢) انظر مغني المحتاج (٢١/٢) .

(٣) انظر كتاب القناع (١١٨/٢) .

منكبه إلا في التكبيرة الأولى فقط^(١) ، مع قول الشافعي : إنه يرفع في جميع التكبيرات^(٢) .

فالأول : محقّف ، وهو خاصٌّ بالأكابر الذين يعرفون عظمة الله عزّ وجلّ ، ويدخلون حصرتَه بأول تكبيرة ، فلا يخرجون منها حتى يفرغوا من الصلاة .

والثاني : مشدّد ، وهو خاصٌّ بالأصاغر الذين لا يعرفون عظمة الله تعالى تلك المعرفة ، ولا يكاد أحدهم يدخل حصرة الله تعالى بأول تكبيرة ، بل تخرج روحه من حصرة الله المرة بعد المرة ثم تدخل ، فهو يرفع يديه عند كل دخول ، لأنه قدوم جديد على حصرة الله عزّ وجلّ ، فافهم .

[حكم قراءة (الفاتحة) بعد التكبيرة الأولى في صلاة الجنازة]

ومن ذلك : قول الشافعي وأحمد : إنّ قراءة (الفاتحة) بعد التكبيرة الأولى فرض^(٣) ، مع قول أبي حنيفة ومالك : إنه لا يُقرأ فيها شيء من القرآن^(٤) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : محقّف ، فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .

(١) انظر : السبيل شرح الهدية ، (١٧٠ / ٢) ، و : المدونة ، (٢٥٢ / ١ - ٢٥٣)

(٢) انظر : البيان ، (٦٦ / ٣) ، و : معني المحتاج ، (٢٣ / ٢) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٧٠) .

(٣) انظر : نعمة المحتاج ، (١٣٥ / ٣) ، و : كشف القناع ، (١١٣ / ٢)

(٤) انظر : السبيل شرح الهداية ، (٢١٦ / ٣) ، و : حاشية الحرشي ، (١١٨ / ٢) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٧٠) .

ووجه الأول : أنَّ القرآن مشتق من القرء ؛ وهو الجمع ، فهو يقرأ نفاؤلاً
بجمع روح ذلك الميت على حصرة ربه الحضور الحاضر على وجه الإكرام
والشَّعْم بمشاهدته .

ووجه الثاني : أنَّ الميت إذا خرجت روحه لقي ربه ، فحصل لروحه
الجمعية بحصرة ربه ، فلا يحتاج إلى قراءة قرآن ليجتمع بها ، بخلاف
الدعاء للميت ؛ لا يستغني أحد عنه ؛ لا حياً ولا ميتاً ، فافهم .

[عدد التسليمات في صلاة الجنازة]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه يسلم من صلاة الجنازة تسليمتين^(١) ،
مع قول أحمد ، وهو المشهور عند مالك : إنه يسلم واحدة عن يمينه فقط^(٢) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف

ووجه الأول : التفاؤل بحصول الأمان للميت من الجهنين

ووجه الثاني : التفاؤل بحصول الأمن من جهة يمينه فقط ، وذلك إشارة
إلى أنه ليس لنا معرفة إلا بظاهره فقط دون سريره ، فكأن الجانب الأيسر هو
صورة سريره ، فتركنا إعطاءه الأمان من جهتها ؛ لجهلنا بها ، وتسليماً لله
تعالى في عبده ، وهو حاضراً بأهل الأدب ؛ فإنهم لا يحجرون على الله
تعالى ، بخلاف الأصاغر ، فلكلِّ إمام مشهد ، فافهم .

(١) انظر : تبیین الحقائق (٢٤١/١) ، و المجموع (١٩٩/٥)

(٢) انظر : المواكح الدواني (٢٩٤/١) ، و كشف القناع (١١٦/٢) ، و رحمة الأمة

في اختلاف الأئمة (ص ٧٠) .

[حكم المسبوق في صلاة الجنازة]

ومن ذلك : قول الإمام الشافعي . إنَّ من فاتته بعض الصلاة مع الإمام يفتح الصلاة ، ولا ينتظر تكبيرة الإمام^(١) ، مع قول الإمام أبي حنيفة وأحمد : إنَّهُ ينتظر تكبيرة الإمام ليكبّر معه ، وهو إحدى روايتي مالك^(٢) فالأول : محقّف ، والثاني : مشدّد ، أو فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرئني الميران .

ووجه الأول : المبادرة إلى مصلحة الميت بالقراءة أو الدعاء أو الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ إذ هو الواسطة بيننا وبين الله تعالى في قبول شفاعتنا في ذلك الميت .

ووجه قول الشافعي أيضاً : القياس على أمر المأموم بموافقة إمامه في صلاة الجماعة في أيّ جزء أدركه معه وإن لم يُحسب له .

ووجه من يقول : إنَّهُ ينتظر تكبيرة الإمام : كونها شفاعَةً ، والإمام هو الشافع حقيقة ، والمأمومون كالمؤمنين على دعائه ، فكان من الأدب انتظار تكبيره ؛ لأنَّ كلَّ مأموم محسوس في دائرة إمامه ، لا يعرف من أمور الحقِّ تعالى إلا ما جاءه على يد إمامه ، كما يعرف ذلك أصحاب الكشف .

(١) انظر « البيان » (٧١ / ٣) .

(٢) انظر « الهداية شرح البداية » (٩٢ / ١) ، و « حاشية العرشي » (١١٩ / ٢) ،

و « المعني » (٣٧٠ / ٢) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٧٠)

[حكم الصلاة على القبر لمن فاتته قبل الدفن]

ومن ذلك : قول أحمد : إن من فاتته الصلاة على الميت يصلي على قبره إلى شهر ، وهو مذهب جماعة من الشافعية ، مع قول بعضهم : إنه يصلي عليه ما لم يبل الميت ، وقيل : أبداً^(١)

قال أول : محقق ، والثاني : مشدد ومحقق .

ولم يرد لنا في ذلك نص ، فكان كالدعاء لمن مات من إخواننا ، فدعو له ما دمتا في الدنيا .

والأصح من مذهب الشافعي . تخصيص صفة الصلاة على القبر بمن كان من أهل فرضها وقت الموت ، وشرط أبو حنيفة ومالك في صفة الصلاة على القبر : أن يكون قد دُفِن قبل أن يُصَلَّى عليه^(٢) .
ولكل من هذه الأقوال وجه .

[حكم الصلاة على الغائب]

ومن ذلك قول الشافعي وأحمد بصفة الصلاة على العائث^(٣) ، مع قول أبي حنيفة ومالك بعدم صحتها^(٤) .

(١) انظر : البيان ، (٧٢ / ٣) ، ود الإصناف ، (٥٣١ / ٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٧٠) .

(٢) انظر : نبيس الحقائق ، (٢٤٠ / ١) ، وحاشية الحرشي ، (١٣١ / ٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٧٠) .

(٣) انظر : معي المحتاح ، (٢٧ / ٢) ، ود الإصناف ، (٥٣٣ / ٢) .

(٤) انظر : حاشية ابن عابدين ، (٢٠٩ / ٢) ، وحاشية الحرشي ، (١٤٢ / ٢) ، ورحمة

فالأول . محقق ، والثاني . مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبي الميزان .

روح الأول . الاتباع في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم على السجاشي

والثاني يقول : ذلك خصيصة للسجاشي ؛ فلا يُقاس عليه ، على أنه ما ثمَّ غائب عند أهل الكشف ، بل جميع من في الوجود حاصر ؛ فرؤية النضر للأكابر ، ورؤية البصيرة للأصاغر .

ودليل الأكابر حديث : « رُوِيَ لِي الْأَرْضُ مَرَأَيْتُ مُشَارِقَهَا وَمُغَارِبَهَا »^(١) ، وكلُّ مقام كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم يجوز أن يكون لحواصِّ أمته ما لم يرد نصٌّ بخلافه ، وهنا أسرار يذوقها أهل الله تعالى لا تسطر في كتاب .

[حكم الدفن ليلاً]

ومن ذلك . قول الأئمة الأربعة . إنه لا يُكره الدفن ليلاً^(٢) ، مع قول الحسن بكراهته^(٣) .

فالأول : محقق حاصٌّ بالأصاغر ، والثاني . مشدد خاصٌّ بالأكابر من

الامة في اختلاف الأئمة ؛ (ص ٧٠)

(١) رواه ابن ماجة (٣٩٥٢) عن سيدنا ثوبان رضي الله عنه ؛ مولين رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٢) انظر ؛ حاشية ابن عاتدين ؛ (٢٤٥ / ٢) ، و ؛ حاشية الحرشي ؛ (١٢٣ / ٢) ، و ؛ تحفة المحتاج ؛ (١٩٤ / ٣) ، و ؛ كتاب الفصاح ؛ (١٢٨ / ٢)

(٣) انظر ؛ رحمة الامة في اختلاف الأئمة ؛ (ص ٧٠) .

أهل الأدب ؛ فإن الليل بمثابة إرخاء الملك الستر بينه وبين الناس ، ودفن الميت بمثابة إدخاله حضرة سر الملك ، بخلاف النهار ؛ فإنه موضوع للحكم بين العباد ، وإن كان الحق تعالى لا يصح له حجاب ، لكن الشرع قد تبع العرف في أماكن كثيرة ؛ كمنعه صخّة الصلاة عارياً مع وجود ما يستر به عورته وإن كان الحق تعالى لا يصح أن يحجبه شيء ، فافهم

ومن هنا كره بعض السلف الطواف بالكعبة ليلاً وإن كان النصّ ورد .
 « لا تمنعوا أحداً طوافاً وصلّى أئمة ساعة شاء من ليل أو نهار »^(١) ، فليس من يعلم كمّن لا يعلم ، فافهم .

[حكم ما لو وُجدَ عضوٌ ميتٌ وفُقدَ سائرُهُ]

ومن ذلك : قول الشافعي وأحمد : إذا وجد عضوٌ ميتٌ غُسلَ وصلّى عليه^(٢) ، مع قول أبي حنيفة ومالك : إنّه لا يصلّى عليه إلا إن وجد أكثر الميت^(٣) .

فالأول : مخفّف ، والثاني : مشدّد .

ووجه الأول : أنّ الصلاة حقيقة إنّما هي على الروح ، والروح لا فرق بين تعلّقها بالعضو الذي وجدناه ، ولا بين سائر الجسم .

(١) رواه الترمذي (٨٦٨) ، والبيهقي (٢٨٤ / ١) عن سيدي جبير بن مطعم رضي الله عنه .

(٢) انظر : نعمة المحتاج (١٦٠ / ٣) ، و : كشف القناع (١٢٤ / ٢) .

(٣) انظر : حاشية ابن عابد (١٩٩ / ٢) ، و : حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني (٤٢٤ / ١) ، و : رحمه الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٧٠)

ووجه الثاني أن الحكم يكون في ذلك للأغلب ؛ لأنه الذي يُطلق عليه أنه إسان ، كما لو وجدنا إنساناً مقطوع الرجلين مثلاً ، أو وجدناه كله إلا وَرَكَه .

وبالجملة : فإذا كانت الصلاة حقيقة إنما هي على الروح . فالصلاة تلحق جميع أجزاء البدن المتفرقة ولو في ألف مكان ، ويحصل لجميعها المغفرة والرحمة والمسامحة وتكفير السيئات ، أو رفع الدرجات

[حكم الصلاة على من قتل نفسه
أو قُتل في حدٍّ وعلى ولد الزنى والنُّسَاء]

ومن ذلك : قول أبي حيفة والشافعي . إن الإمام يصلي على قاتل نفسه^(١) ، مع قول مالك وأحمد : من قتل نفسه ، أو قُتل في حدٍّ . فإن الإمام لا يصلي عليه ، ومع قول أحمد : لا يصلي الإمام على الغال^(٢) ، ولا على قاتل نفسه^(٣) ، ومع قول الزهري : لا يصلي على من قُتل في رجم أو قصاص ، وكره عمر بن عبد العزيز الصلاة على من قتل نفسه ، وقال الأوراعي لا يصلي عليه ، وعن قتادة : أنه لا يصلي على ولد الزنى ، وعن الحسن : أنه لا يصلي على النُّسَاء^(٤) .

(١) انظر البحر الرائق (٢ / ٢١٥) ، و نهاية المحتاج (٣ / ٢٨)

(٢) العدل الحائري المصمم انظر المصباح المير (ع ل ل)

(٣) انظر المدونة الكبرى (١ / ٢٩٠) ، و المدع (٢ / ٢٦٢)

(٤) انظر رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٧٠) .

فالأول : مخفف في جوار الصلاة على من ذكر ، وما بعده مشدد
 ووجه الأول : العمل بقوله صلى الله عليه وسلم « صلُّوا على من
 قال : لا إله إلا الله »^(١) ، أي ولو قتل النفس ، أو قتل في الرنى أو
 القصاص ، أو كان عالاً في العيمة ، أو نساء ، أو كان ولد زين
 ووجه الثاني : أن الصلاة تطهير ، وهي لا تطهر من عليه حق لآدمي ،
 بل الحقوق باقية عليه إلى يوم القيامة
 ووجه عدم الصلاة على النساء : أنها شهيدة كما ورد^(٢)

[حكم من استشهد جنباً من حيث تفسيله والصلاة عليه]

ومن ذلك : قول مالك ، وهو الأصح من مذهب الشافعي : إنَّ الجُنْبَ
 إذا استشهد لا يُغْتَسَل ، ولا يُصَلَّى عليه^(٣) ، مع قول أبي حنيفة : إنَّهُ يُغْتَسَل ،
 وَيُصَلَّى عليه^(٤) ، ومع قول أحمد : إنَّهُ يُغْتَسَل ، ولا يُصَلَّى عليه^(٥) .
 فالأول : مخفف بترك الغسل والصلاة ، والثاني : مشدد فيهما ،
 والثالث : فيه تخفيف .

(١) رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي « الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ » (١٢ / ٤٤٧) عَنْ سَيِّدِنَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

(٢) رَوَى الطَّبْرَانِيُّ فِي « الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ » (١١ / ٢٦٣) عَنْ سَيِّدِنَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « وَالْعَصَاءُ يَفْتَنُهَا وَلَدَهَا يَجْرَاهَا بِسَرَرَةٍ إِلَى الْحِجَةِ »

(٣) انظر « حاشية الدسوقي » (١ / ٤٢٦) ، و« البيان » (٣ / ٨٣)

(٤) انظر « الباية شرح الهداية » (٣ / ٢٧١) .

(٥) انظر « الإصناف » (٢ / ٤٩٩) ، « المعجم » (٢ / ٣٩٥) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٧٠)

ووجه الأول تشجيع الناس للقتال ، وبيان أن الشهادة تطهر الشهيد
حسناً ومعنى .

ووجه الثاني : أن أحداً لا يستعني عن زيادة فضل ربه عليه بالدعاء له
بالمغفرة والرحمة ، ولا عن تطهير جسده بالماء ، بل يزيده الدعاء
درجات ، والماء إنعاشاً .

ووجه قول أحمد : أن الجبابة نوع آخر خلاف حدث الموت ، فيحتاج
إلى غسل ، وإن كان الشهيد حياً عند ربه يورق كما صرح به القرآن ، فالغسل
يزيده وضاءة وحسناً ، فافهم .

[حكم المقتول من أهل العدل في قتال البغاة]

ومن ذلك قول مالك والشافعي في أرحح قوليه . إن المقتول من أهل
العدل في قتال البغاة . غير شهيد ، فيُغسل ، ويُصلَّى عليه^(١) ، مع قول
أبي حنيفة : إنه لا يُغسل ، ولا يُصلَّى عليه^(٢) ، وعن أحمد روايتان^(٣) .

فالأول . مشدد ، والثاني . محقق ، والثالث : فيه تخفيف ، فرجع
الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول أن البغاة من المسلمين على كل حال ، والشهادة لا تكون
إلا لمن قتله الكفار الذين هم أعداء الذين حقيقة .

(١) انظر شرح التلخيص (١ / ١١٧٣) ، و حديث العلماء (٢ / ٣٦٠)

(٢) انظر الساية شرح الهداية (٧ / ٣١٠)

(٣) انظر كشف القناع (١ / ١٦٥) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٧٠)

ووجه قول أبي حنيفة . أنه قتال لنصرة دين الله على كل حال وإن برل الأمر عن نصرة أهل الدين في الدرجة ؛ بجامع أن كلاً من المقتولين بائع نفسه لله بنصرة لدينه .

[حكم المقتول من أهل البغي في قتالهم]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إن من قُتل من أهل البغي في حال الحرب يُغسل ، ويُصلّى عليه^(١) ، مع قول أبي حنيفة لا^(٢) .
فالأول . مشدد من جهة الصلاة والغسل ، والثاني : محفف من جهة عدم الصلاة والغسل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه الأول : أنه مسلم على كل حال .

ووجه الثاني : أنه كالمحارب لدين الله تعالى ؛ فلا يُصلّى عليه ، بل ولا تنفعه الصلاة عليه ولا العسل إلا أن يتوب .

[حكم من قُتل ظلماً]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إن من قُتل ظلماً في غير حرب . يُغسل ، ويُصلّى عليه^(٣) ، مع قول أبي حنيفة . إنه إن قُتل بحديدة لم

(١) انظر شرح التلخيص ؛ (١١٧٢ / ١) ، و المجموع ؛ (٢٢٢ / ٥) ، و المعني ؛ (٥٣٥ / ٨) .

(٢) انظر المبسوط ؛ (٥٣ / ٢) ، و الباية شرح الهداية ؛ (٢٨٠ / ٣) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ؛ (ص ٧٠) .

(٣) انظر هيون المسائل ؛ (ص ١٦٥) ، و معني المحتاج ؛ (٣٥ / ٢) ، و الهداية على مناهج الإمام أحمد ؛ (ص ١٢٢) .

يُعْتَل ، وإن قُتِلَ بِمُثْقَلٍ غُسِّلَ ، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ^(١) .

فالأول . مشدّد ، والثاني : فيه تخفيف .

ووجه الأول : أنه غير شهيد في أحكام الدنيا ، وإن كان له ثواب الشهيد في الآخرة .

ووجه أحد الشّقين في قول أبي حنيفة في أنّ من قُتِلَ بحديدة لا يُعْتَل أنّ الحديدة تُحْرِجُ منه الدّمَ ، فيخرج معه الحبث الواقع في روحه بحكم المجاورة للجسد ، بخلاف من قُتِلَ بِمُثْقَلٍ ؛ فإنّ الحبث باقٍ في الدّمَ لم يَحْرَجْ ، فيحتاج إلى العسل والصلاة عليه

[صفة المشي مع الجنازة ، وكيفية حملها]

ومن ذلك قول الشافعي وغيره : إنّ المشي أمام الجنازة أفصل^(٢) ، مع قول الثوري : إنّ الراكب يكون وراءها ، والماشي حيث يشاء^(٣) .

وكره التّحميُّ الحملَ بين العمودين ، وقال الشافعي : هو أفصل من التّربيع^(٤) .

ودليل ذلك كلّهُ : ما بلغ كلّ واحد عن الشارع وأصحابه .

(١) انظر « العاية شرح الهداية » (١٤٣/٢) ، و« رحمة الأئمة في اختلاف الأئمة » (ص ٧٠-٧١)

(٢) وهو مذهب المالكية والحنابلة ، وانظر « المواكك الدواي » (٢٩٠/١) ، و« حلية العلماء » (٣٦٣/٢) ، و« المعصي » (٣٥٤/٢) ، وعد الحنفية المشي حملها أفصل ، وانظر « العاية شرح الهداية » (١٣٥/٢)

(٣) انظر « رحمة الأئمة في اختلاف الأئمة » (ص ٧١)

(٤) خلافاً للحنفية والحنابلة ، وانظر « حاشية ابن عابدين » (٢٣١/٢) ، و« تحفه »

[حكم من مات في البحر]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة إن من مات بالبحر ، ولم يكن بقربه ساحل . . . جُعِلَ بين لوحين ، وأُلْقِيَ في البحر إن كان في الساحل مسلمون ، وإن كان فيه كفار ثَقُلَ ، وأُلْقِيَ في البحر ؛ لِيُجْعَلَ بقراره^(١) ، مع قول أحمد : يَثْقُلُ ، وَيُرْمَى في البحر بكل حال إذا تعذر دفنه^(٢)

فالأول : مشدّد بالتفصيل ، والثاني : مخفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .

ووجه الأول : الاحتياط لحرمه المسلم ، فربّما يجده أحد في الساحل من المسلمين ، فيدفعه في الأرض ؛ لأنّه هو الدفن الحقيقي الذي تَبَرَّأ به الذمّة ، ويكون المسلمون الذين يجدون ذلك الميت كالتائبين عن الذين حصروا موته في الدفن ، بخلاف ما لو كان في الساحل كفار ؛ فإِنَّهُ يَثْقُلُ ؛ لينزل قرار البحر ؛ لثلاثتهك حرمة الكفار

ووجه الثاني أن المقصود الأعظم من الدفن الوفاء بحق الميت ،

المحتاج ، (١٢٩/٣) ، والمصدع ، (٢٦٥/٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٧١) قال في معنى المحتاج ، (١٩/٢) (والتربيع أن يتقدّم رجلان ؛ يصح أحدهما العمود الأيسر على عنقه الأيسر ، والآخر عكسه ، ويتأخر آخران يحملان كذلك ؛ فيكون الحاملون أربعة ؛ ولهذا سُمِّيَتْ الكيفية بالتربيع)

(١) انظر حاشية ابن عابدين ، (٢٣٥/٢) ، والدخيرة ، (٤٨٠/٢) ، وحلية العلماء ، (٣٦٣/٢ - ٣٦٤) .

(٢) انظر المعنى ، (٣٧٣/٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٧١)

وإكرام جسمه بعد الموت بتغيبه عن العيون ، وعدم تأدي الناس مراثيته
وتعرضهم للوقوع في سئه إذا شتموا نثر ربحه .

[كيفية إدخال الميت إلى القبر]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إن رأس الميت توضع عند رجل القبر ،
ثم يُسَلُّ الميت سلاً إلى القبر^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إن الجنابة توضع
عن حافة القبر مما يلي القبلة ، ثم يُرل على القبر معترضاً^(٢) .
فالأول : مخفف على من يرل الميت القبر ، سهّل عليه في نزوله ،
والثاني : مشدّد عليه في نزوله إلى اللحد ؛ لكون الجنابة المعترضة أكثر
عملاً من جعلها عند رجل القبر ؛ فرجع الأمر إلى مرتبي الميزان .
ودليل القولين : ما بلغ كل واحد من الدليل .

[هيئة القبر]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إن التسييم للقبر أولي ؛ لأنّ التسطيع
قد صار من شعار الروافض^(٣) ، مع قول الشافعي في أرجح القولين : إن
التسطيع أولي^(٤) .

(١) انظر «مراغب الجليل» (٤٣/٣) ، و«معني المحتاج» (٣٧/٢) ، و«المصنف»
(٣٧٠/٢)

(٢) انظر «استبصار شرح الهداية» (٢٤٨/٣) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٧١)

(٣) تسييم القبر رفعه مقدار شبر أو ما قاربه ، ويُجعل كسنام البعير ، وانظر «البدية شرح
الهداية» (٢٥٧/٣) ، و«حاشية الدسوقي» (٤١٨/١) ، و«كشف القناع» (١٣٨/٢)

(٤) انظر «تحفة المحتاج» (١٧٣/٣) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٧١)

فالأول : مشدّد بالتسليم ؛ من حيث إنه عمل زائد على التسطیح ،
والثاني : مخفّف .

ووجه الأول : التعاوّل بعلوّ الدرجات عند الله تعالى

ووجه الثاني : عدم الحكم على الله تعالى بشيء يفعلُه مع ذلك الميت ،
فيسطّحه وقوفاً على موقف السواء من غير ترجيح حتى يفعل الحقُّ تعالى فيه
ما يشاء ؛ من رفع درجة أو مؤاخذه .

[حكم المشي بالنعال بين القبور]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة بعدم كراهة المشي بالنعال بين القبور^(١) ،
مع قول أحمد بكراهته^(٢) .

فالأول : مخفّف ، والثاني : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه الأول : عدم ورود نصٍّ صريحٍ بالهي عن ذلك .

ووجه الكراهة : ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم لمن رآه يمشي بين
المقابر بعلين : « اخلع بعلبك »^(٣) . انتهى ؛ فإنه يحتمل أن يكون أمره
بخلعهما احتراماً للموتى ؛ من حيث إن الميت يدرك احتقار الناس له إذا

(١) انظر : الساية شرح الهداية (٢٦١ / ٢) ، و مواهب الحبل (٧٥ / ٣) ، و حلة
العلماء (٣٦٤ / ٢) .

(٢) انظر : كشف القناع (١٤١ / ٢) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٧١)

(٣) رواه نحوه الطبراني في المعجم الكبير (٤٣ / ٢) عن سيدنا شير بن الحصاصية
رضي الله عنه

مشوا على قبره بالعل ، وإن لم يلحق جسمه بذلك ألم .

ووجه من لم بكره ذلك ، مراعاة حق الحي ، وتقديمه على حق الميت ،
من حيث إنَّ الحيَّ ربُّما تصرَّرت رجلاء بحرارة الأرض مثلاً .

ويحتمل أن يكون الأمر بخلع العلين : لكونهما كانا لباس أهل
الإعجاب ، كما يقتضيه سياق الحديث من أنَّهما كانا مبشَّيين ، أي : ليس
عليهما شعر^(١) ، والله أعلم .

[حكم التعمية ووقتها]

ومن ذلك ، قول أبي حنيفة : إنَّ التعمية ستة قبل الدفن لا بعده ، وبه
قال الثوري^(٢) ، مع قول الشافعي وأحمد ، إنَّها تسبُّ قبله وبعده إلى ثلاثة
أيام^(٣) .

(١) يقول النووي في المجموع (٢٨٨/٥) (وبه أجاب الخطابي) أنه يشبه أنه
كرههما لبعضيهما ؛ لأنَّ الحال السنية - بكسر السين - هي المدبوعة بالقرظ ، وهي
لباس أهل الترفُّ والتشُّم ، فهي عنهما ؛ لقا فيهما من العيلاء ، فأحبَّ صلى الله عليه
وسلم أن يكون دحوه المقابر على رأي التواضع ولباس أهل الخضوع) ، وانظر « معالم
السنن » (٣١٧/١)

(٢) جاء في « البحر الرائق » (٢٠٧/٢) (التعمية في اليوم الأول أفضل ، والجلوس في
المسجد ثلاثة أيام لتعمية مكروه ، وفي غيره جاءت الرحمة ثلاثة أيام للرجال ، وتركه
أحسن ، وبكره للمعري أن يعزِّي ثانياً) ، وانظر « حاشية ابن عابدين » (٢٤١/٢) ،
وما ذكره الإمام الشيرازي عن الإمام أبي حنيفة عن علي المبراني عن الشافعية في
« البيان » (١١٧/٣) .

(٣) وإلى ذلك ذهب المالكية - انظر « المواكح الدواني » (٢٨٥/١) ، و« تحفة المحتاج »
(١٧٦/٣) ، و« كشف القناع » (١٦٠/٢) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة »
(ص ٧١)

فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد من حيث التعزية بعد الدفن ،
مخفف من حيث امتدادها ثلاثة أيام ، فرجع الأمر إلى مرتبتي المبران
ووجه الأول : أن شدة الحزن إنما تكون قبل الدفن ، فيُعزَّى ويُدعى له
بتخفيف الحزن .

ووجه الثاني : استمرار الحزن غالباً بعد الدفن إلى ثلاثة أيام ، وقد يكون
شخص مشغولاً بأمر مهم وقع فيه ، فلم يتفرغ للتعزية إلا آخر الثلاثة أيام ،
فلولا امتداد وقت التعزية بعد الدفن لرما وقع بين المُعزِّي - اسم فاعل -
والمُعزَّى عداوة إذا لم يتدارك التعزية بعد الدفن .

ويصحُّ حمل كلام أبي حنيفة : على حال الأكابر الذين لا يحزنون على
موات أهل ولا مال كلَّ ذلك الحزن .

وحمل كلام الأئمة : على حال غالب الناس من الحزن على الميت .

[حكم الجلوس للتعزية]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي وأحمد مكرهة الجلوس للتعزية^(١) ،
مع قول أبي حنيفة بعدم الكراهة^(٢) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف

(١) حصر المالكية كراهة الجلوس للتعزية إذا كان الجلوس ضد القبر لا في البيت ، وانظر
«الذخيرة» (٤٨١/٢) ، و«مواهب الحليل» (٣٩/٣) ، و«نعممة المحتاج»
(١٧٦/٣) ، و«المبدع» (٢٨٦/٢)

(٢) انظر «حاشية ابن عابدين» (٢٤١/٢) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٧١)

ووجه الأول : أَنَّهُ شَقَّ عَلَى الْمُعْزِينَ بِتَكْلِيفِهِمُ الْمَشْيَ إِلَيْهِ إِذَا سَمِعُوا أَنَّهُ
جَلَسَ لِلتَّعْرِيةِ

ووجه الثاني أَنَّهُ خَفَّفَ عَلَى الْمُعْزِينَ بِالْجُلُوسِ لَهُمْ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ
يَجْلِسْ ؛ فَرَبَّمَا جَاؤُوا يَعْرِضُوهُ فَلَمْ يَجِدُوهُ ، فَيَحْتَاجُ أَحَدَهُمْ إِلَى مَجِيءِ آخَرٍ
بَعْدَ ذَلِكَ ، لَا سِيَّمَا مَنْ وَرَاءَهُ شَغْلٌ مِهْمٌ دَائِمٌ .

[حَكْمُ بِنَاءِ الْقَبْرِ وَتَجْصِصِهِ]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إِنَّ الْقَبْرَ لَا يُنَنَّى وَلَا يُجْصَّصُ^(١) ، مع
قول أبي حنيفة بجواز ذلك^(٢) .

فالأول : مُشَدَّدٌ ، والثاني : مُخَفَّفٌ .

ووجه الأول غِلَّةُ التَّسْلِيمِ لَهُ عَزَّ وَجَلَّ بِالْقَائِهِ فِي الْقَبْرِ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ
عَزَّ وَجَلَّ مِنْ غَيْرِ حَائِلٍ فَوْقَ مَا يَمْسَعُ عَنْهُ شَيْئاً مِنَ الْآفَاتِ ، وَهُوَ خَاصٌّ
بِالْأَصَاغِرِ .

(١) انظر : لمواكبه الدوايني (٢٩٢ / ١) ، ودالعة العروة السنية (١٢٠ / ٢) ، ودالعة المبدع (٢٧٤ / ٢) .

(٢) يقول المحصن في : الدر المختار (ص ١٢٣) (وَلَا يُجْصَّصُ ؛ لِلنَّهْيِ عَنْهُ ،
وَلَا يُطَيَّرُ ، وَلَا يُرْفَعُ عَلَيْهِ بِنَاءٌ ، وَقِيلَ لَا بَأْسَ بِهِ ، وَهُوَ الْمُحْتَارُ) ، وَلَكِنْ ابْنُ
عَامِدٍ عَقَّبَ عَلَى ذَلِكَ فِي « حَاشِيَتِهِ » (٢٣٧ / ٢) بِقَوْلِهِ (قَوْلُهُ « وَقِيلَ لَا بَأْسَ
بِهِ » إِلَى آخِرِهِ الْمُنَاسِبُ ذِكْرُهُ عَقِبَ قَوْلِهِ « وَلَا يُطَيَّرُ » ؛ لِأَنَّ عَارَةَ
« الْمَرَاجِيَةَ » أَنْ تُطَيَّرَ الْقُبُورُ مَكْرُوهٌ ، وَالْمُحْتَارُ أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ أَنْتَهَى وَانْ
النَّاءُ عَلَيْهِ فَلَمْ أَرِ مِنْ اخْتِلَافِ جَوْلَاهُ) .

ووجه الثاني - الأخذ بالاحتياط ، والتعاضل وتوقف الأمور على مسانئها
من باب : (اعقل وتوكل) ، فهو حاصل بالأكابر

وقد قال العارفون - إن مكى الدور المتهذمة أولى من الدور الجديدة ؛
من حيث إن الساكن في الدار المتهذمة يكون الغالب عليه التوكل على الله
محضاً ، بخلاف الساكن في الدار الجديدة المُحكَّمة الباء ؛ فإنه قد يصير
العالم عليه الاعتماد على الدار من حيث إحكامها لا على الله تعالى ، فافهم

[حكم قراءة القرآن عند القبر]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة باستحباب القراءة للقرآن عند القبر^(١) ،
مع قول أبي حنيفة بكراهتها^(٢) .

فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد .

ووجه الأول : أن القراءة عند القبر سبب لإبرال الرحمة على الميت .

ووجه الثاني : أن في ذلك امتهاً للقرآن ، بظير ما ورد من السهي عن
الصلاة في المقبرة^(٣) .

(١) انظر حاشية الصاوي على الشرح الصغير (٥٨٠ / ١) ، و« معني المحتج »
(٥٧ / ٢) ، و« الإصناف » (٥٥٧ / ٢) .

(٢) جاء في « البحر الرائق » (٢١٠ / ٢) { ولا بأس بقراءة القرآن عند القبور ، وربما
تكون أفضل من غيره ، ويجوز أن يحق الله من أهل القبور شيئاً من عذاب القبر أو
يقطعه عند دعاء القارئ وتلاوته } ، وانظر حاشية ابن عابدين (٢٤٦ / ٢) ،
و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٧٢) .

(٣) من ذلك ما رواه البخاري (٤٣٢) ، ومسلم (٧٧٧) عن سيدنا عبد الله بن عمر =

والحلاف في وصول ثواب القرآن للميت أو عدم وصوله مشهور ،
ولكل منهما وجه .

ومذهب أهل السنة : أنَّ للإنسان أن يجعل ثواب عمله لغيره ، وبه قال
أحمد بن حنبل^(١) .

وأما حكمة الدعاء للميت بعد الدفن بالتثبيت . فهو ثمرة الصلاة عليه
والدعاء له في الصلاة ، إذ الشافعون حكمهم حكم العسكر إذا وقف باب
الملك ليشعع فيمر أذنب ، والوقوف على القبر بعد الدفن هو المقصود
الأعظم ، لا سيما عند سؤال مكر وكبير ، وحين يدخل من رؤيتهما ، فلا
يقال : إن الصلاة تكفي عن الدعاء له بعد الدفن ، والله تعالى أعلم .



رضي الله عنهما ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اجعلوا في بيوتكم من
صلاتكم ، ولا تتحدوها قورا » ، وقد ترجم الحارثي لهذا الحديث بقوله (باب
كراهية الصلاة في المعابر) .

(١) انظر كشف القناع (١٤٨ / ٢) .

كتاب الزكاة

[مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب الزكاة]

أجمع العلماء على : أنَّ الزكاة أحد أركان الإسلام ، وعلى . وجوبها في أربعة أصناف : المواشي ، وجنس الأثمان ، وعروض التجارة ، والمكيل والمُدْخَر من الثمار والردوع بصناعات مقصودة .

وأجمعوا على : وجوب الزكاة على الحرِّ المسلم البالغ العاقل

وأجمعوا على . أنَّ التحول شرط في وجوب الزكاة ، إلا ما حُكي عن

ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم من قولهما بوجوبها من حين الملك ، ثمَّ إذا حال الحول وجت ، وكان ابن مسعود رضي الله عنه إذا أخذ عطاءه زكاه في الحال .

وأجمعوا على : أنَّ إخراج الزكاة لا يصحُّ إلا بنية ، وقال الأوراعي :

لا يفتقر إخراج الزكاة إلى بنية ، وعلى : أنَّ من امتنع من إخراج الزكاة بحلاً أحدث منه قهراً ، وتُعزَّر ، وعلى : أنَّه ليس في المال سوى الزكاة ، وقال مجاهد والشَّعْبِي . إذا حصد الرزق وجب عليه أن يلقي شيئاً من السائل للمساكين ، وكذلك إذا جدَّ الخل يجب عليه أن يلقي شيئاً للفقراء من الشُّمَارِيح^(١) .

(١) الشُّمَارِيح جمع شُخْرَاح وهو عصا شجرة الحل الذي يكون فيه الرطب انظر «المصباح المير» (ش م ر خ) .

هكذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق^(١) .

وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم الزكاة في مال المكاتب]

فمن ذلك : قول أبي حنيفة يجب على المكاتب العشر في زرعه لا فيما سواه^(٢) ، مع قول مالك والشافعي : لا تجب عليه زكاة^(٣) ، ومع قول أبي ثور : تجب عليه الزكاة مطلقاً^(٤) .

فالأول : فيه تشديد ، والثاني : فيه تخفيف ، والثالث : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أن المكاتب لما طلب الخروج من عبودية سيده استحق التشديد عليه في وجوب إخراج العشر من زرعه ؛ كالعقوبة له وإن كان هو في الرق ما بقي عليه درهم .

ووجه الثاني : نقص ملكه الشرعي ، فتصدق الحق تعالى عليه بعدم وجوب الزكاة عليه توسعة عليه ؛ ليصرف ذلك في فكاه رفته من رق العبد إلى الرق الخالص الذي هو رق الله العلي العظيم ؛ فإنه هو المالك

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٧٣) وما بعدها .

(٢) انظر : حاشية ابن عابدين ، (٢/٢٥٩ ، ٣٢٦) .

(٣) وإلى ذلك ذهب الحنابلة انظر : الدخيرة ، (٣/٥١) ، و : حلية العلماء ، (٨/٣) ، و : المبدع ، (٢/٢٩٤) .

(٤) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٧٣) .

الحقيقي ، وذلك غيرة على مقام الحق تعالى أن يشاركه أحد من العبيد في
مسمى الملك .

ووجه الثالث : التشديد العظيم عليه ؛ لِمَا هو عليه من الكبر ، ولو كان
من أهل التواضع لله لرضي بأن يكون عبداً لعبيد الله تعالى تواضعاً لله عزَّ
وجلَّ ؛ فلذلك أوجب الله عليه الزكاة زيادة على مال الكتابة تعليقاً عليه ،
فافهم .

[حكم الزكاة الواجبة في مال المرتد قبل ردته]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة : إنه لا يسقط عن المرتد ما وجب عليه
من الزكاة حال إسلامه^(١) ، مع قول أبي حنيفة . إنها تسقط^(٢) .

فالأول مشدد ، والثاني مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبي الميزان
ووجه الأول . تعلّقها بماله حين التزامه الأحكام الشرعية قبل خروجه من
أصل الدين ؛ فكما حظ الأصل كذلك حظت فروعه ، فإن عاد إلى الإسلام
بنى على مقتضاه ، فيصح دخول ما وجب عليه من الزكاة في عموم قوله

(١) انظر « المجموع » (٢٩٩/٥) ، و« كشف القناع » (٢٥٦/٢) ، و« منبج المالكية »
أن الزكاة تسقط بالردة إلا إن قصد برده إسقاطها ، هي « حاشية الدسوقي »
(٣٠٧/٤) قوله « وأسقطت - أي الردة - صلاة وصوماً وزكاة » أي أسقطت
قضاءها إن لم يكن فعلها قبلها ؛ لعدم مطالبته بها حينئذ ، وأسقطت ثوابها إن كان فعلها
قبلها ؛ لطلابها حينئذ) ، وقال الحرشي في « حاشيته » (٦٨/٨) (ويسمي أن تفقد
هذه الأمور بما إذا لم يقصد بالردة إسقاطها ، وإلا لم تسقط) معاملة له ببعض
قصد) ، وانظر « حاشية الصاوي على شرح الصغير » (٤٤٠/٤)

(٢) انظر « بدائع الصنائع » (٥٣/٢) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٧٣)

تعالى . ﴿ إِنْ يَسْتَهْوَأُيَقِرَّ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ [الأَنْعَامُ ٣٨] ، فكان وجوبها عليه من باب التغليب .

ووجه الثاني : أنها طهارة للروح والمال ، أوجبها الله تعالى في مال عبده المؤمن ؛ محبةً فيه وشيقة عليه وعلى ماله أن يدخلهما خبث ، فكان الالتئام بحال المرتدّ عدم إيجابها عليه ؛ إعراضاً من الشارع عنه وغضباً عليه ؛ فإنة أسوأ حالاً من الكافر الأصيل ؛ لدوقه الإسلام وإبصاراً فإن الزكاة تابعة الأصل .

[حكم الزكاة في مال الصبي والمجنون]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة . إن الزكاة تجب في مال الصبي والمجنون ، ويخرجها الولي من مالهما ، وبه قال جماعة من الصحابة^(١) ، مع قول أبي حنيفة رضي الله عنه : لا زكاة في مالهما ، ويجب العشر في زرعهما^(٢) ، ومع قول الأوزاعي والثوري بوجوب الزكاة في الحال ، لكن لا يخرج حتى يبلغ الصبي ، ويفيق المجنون^(٣)

فالأول والثالث : مشدّد ، والثاني : فيه تحفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث .

ووجه الأول والثالث : الأخذ بالاحتياط ، والعمل بقاعدة : (أن كل من

(١) انظر « حاشية الصاوي على الشرح الصغير » (٥٨٩/١) ، و« تحفة المحتاج »

(٣٣٠/٣) ، و« الإنصاف » (٤/٣)

(٢) انظر « البيهقي شرح الهداية » (٢٩٥/٣)

(٣) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٧٣)

وجب عليه شيء ، وعُجزَ عن مباشرته . . جار الاستئابة فيه باده أو بادن
الحاكم) .

ووجه الثاني : عدم توجه الخطاب إلى الصبي والمجنون ؛ لعدم
التكليف .

وكان تأخير إخراجها عند الأوزاعي والثوري إلى البلوغ أو الإفاقة أولى ؛
ليخرجها بطيب نفس ، بخلاف العشر في الزرع ؛ لسماحة النفس به غالباً .

[حكم انقطاع الحَوْل بمبادلة النصاب في أثنتائه]

ومن ذلك : قول الشافعي وأحمد : إنه لو ملك نصيباً ، ثم باعه في أثنتائه
الحول ، أو بادلته ولو بغير جنسه . انقطع الحول^(١) ، مع قول أبي حنيفة :
إنه لا ينقطع بالمبادلة في الذهب والفضة ، وينقطع في الماشية^(٢) ، ومع
قول مالك : إنه إن بادل بجنسه لم ينقطع ، وإلا فروايتان^(٣) .

فالأول . محقق من حيث عدم وجوب الزكاة ، والثاني : فيه تشديد من
وجه ، وتخفيف من وجه ، والثالث : مفصل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان .

(١) انظر « حلية العلماء » (٢٦/٣) ، وفي « الإنصاف » (٣١/٣) (لا ينقطع الحول
بإبدال نصاب ذهب بفضة ، أو بالعكس ، على الصحيح من المذهب ، فيكون ذلك
مستثنى من كلام المصنف وغيره ممن أطلق)

(٢) انظر « المبسوط » (١٦٦/٢ ، ١٩٧) .

(٣) انظر « عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة » (٢٠٧/١) ، و« رحمة الأمة في
اختلاف الأئمة » (من ٧٣) .

ووجه الأول . أنَّ من بادل أو باع لم يَصْدُق عليه أنَّه حال على نصائه
الحول ؛ فلا زكاة .

ووجه قول أبي حنيفة : أنَّ من بادل بذهب أو فضة فكأنه لم يبادل ؛ لأنه
مقد ناصرٌ على كلِّ حال ، بخلاف الماشية .

ووجه قول مالك يعرف مما قرأناه ، فليتأمل .

[حكم انقطاع الحول بتلف بعض النصاب]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي : إنه إن تلف بعض النصاب ، أو
ألفه قل تمام الحول . انقطع الحول^(١) ، مع قول مالك وأحمد : إنه إن
قصده بإتلافه التمرار من الزكاة . لم ينقطع الحول ، ويجب إخراجها عند
تمكُّنه آخر الحول^(٢) .

فالأول : مخفَّف من حيث عدم وجوب الزكاة عليه ، والثاني : فيه
تشديد في أحد شقِّي التعصُّيل ، مرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم زكاة المال المفصوب والضالَّ والمجهود]

ومن ذلك : قول الشافعي في الجديد الراجح ، وأحمد في إحدى
روايتيه : إنَّ المال المعصوب والضالَّ والمجهود . . إذا عاد زُكِّي عن

(١) انظر : البناية شرح الهداية (٢٨٦/٣) ، و : نعمة المحتاج (٣٦٤/٣)

(٢) انظر : حاشية الصاوي على الشرح الصغير (٦٦٩/١) ، و : المعصي (١٤/٣) ،
و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٧٣) .

الماضي^(١) ، مع قول أبي حنيفة وصاحبيه والشافعي في القديم . إنه يستأنف
الحول من عَوْدِهِ ، ولا ركاة فيما مضى ، وهو إحدى الروايتين عن
أحمد^(٢) ، ومع قول مالك : إنَّ عليه إذا عاد ركاة لحول واحد^(٣) .

فالأول . مشدّد ، والثاني . مخفّف ، والثالث : فيه تحفيف ؛ فرجع
الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ولكل مذهب وجه .

[حكم زكاة المال المستغرق كله أو بعضه بالدين]

ومن ذلك - قول الشافعي في أظهر الروايات : إنَّ الدَّيْنَ المستغرق
للنصاب أو لبعضه . لا يجمع وجوب الركاة^(٤) ، مع قول أبي حنيفة ، وهو
القول القديم للشافعي . إنه يجمع^(٥) .

فالأول : مشدّد ، والثاني - مخفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه هذه الأقوال كلها ظاهر .

(١) انظر : نهاية المحتاج (١٢٩ / ٣) ، و«المغني» (٧٣ / ٣)

(٢) انظر : «اللباية شرح الهداية» (٣٠٦ / ٣) ، و«نهاية المحتاج» (١٢٩ / ٣) ،
و«المغني» (٧٣ / ٣) .

(٣) انظر : «الكافي في فقه أهل المدينة» (٢٩٣ / ١) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة»
(ص ٧٣ - ٧٤)

(٤) انظر : «نحة المحتاج» (٣٣٧ / ٣) .

(٥) انظر : «البحر الرائق» (٢١٩ / ٢) ، و«اللباية شرح الهداية» (٣٠٠ / ٣) ،
و«المجموع» (٣١٧ / ٥)

[تعلق الزكاة في عين المال أو في الذمة]

ومن ذلك : قول الشافعي : إنَّ الزكاة تجب في عين المال لا في الذمة^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنها تتعلق بالعين ؛ كتعلق الجنابة بالرقبة ، ولا يزول ملكه عن شيء من المال إلا بالدفع إلى المستحق ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد في الأموال الظاهرة^(٢) ، ومع قول مالك : إنها تتعلق بالذمة ، ويكون جزء من المال مرتباً بها ، وله أن يؤدي الزكاة من غيرها^(٣) .

فالأول : مشدّد من حيث وجوبها في عين المال ، والثاني : فيه تخفيف من حيث تعلقها بالعين ، وتشديد من حيث تعلقها بذمته يحاسب عليها يوم القيامة ، وكذلك الثالث : فيه التشديد من جهة كون جزء منه مرتباً حتى يؤديها ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه هذه الأقوال : ظاهر .

(١) انظر داليل (١٦٢ / ٣) ، و تحفة المحتاج (٣٦٥ / ٣)

(٢) انظر البحر الرائق (٢٣٥ / ٢) ، و الإنصاف (٣٥ / ٣)

(٣) كما في السح التي بين يدي ، وفي « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٧٤) أن الزكاة عند مالك تجب في عين المال ؛ كما ذهب الشافعية في الحديد الراجح ، وهو ما يتفق مع « الدخيرة » (٤٣ / ٣) ، و الإشراف على نكت مسائل الخلاف (٣٧٩ / ١)

[حكم تقديم النية على إخراج الزكاة]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك والشافعي : إنه لا يجوز تقديم النية على الإخراج^(١) ، مع قول أحمد : إنه يستحب مقارنة النية للإخراج ؛ فإن تقدّمت بزمان يسير جاز ، وإن طال لم يجز ؛ كالطهارة والصلاة والحج ، وفي رواية عن أبي حنيفة : أنه لا بدّ من نية مقارّية للأداء أو لعزل قدر الواجب^(٢) .

فالأول : مشدّد ، وكذلك الثالث ، والثاني : فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : قوله صلى الله عليه وسلم : « إنما الأعمال بالنيات »^(٣) ، فكُلّف العبد بوجود النية في سائر العمل ، فلا يكفي في جزء منه ولو كثّر ذلك الجزء ، وبذلك عُرِف توجيه الرواية عن أبي حنيفة

ووجه جواز تقدّمها بزمان يسير : أن ما قارب الشيء أُعطي حكمه .

وإيضاح ذلك كله : أن النية هي الإخلاص ، فمتى لم يقارن النية بالعمل لم يحصل الإخلاص ، وإذا لم يحصل إخلاص فلا تُقل منه الزكاة .

(١) انظر « تبیین الحقائق » (٢٥٧/١) ، و« الدخيرة » (١٣٦/٣) ، و« حلیۃ العلماء » (١٤٥/٣)

(٢) انظر « الهدایة شرح البدایة » (٩٨/١) ، و« المعنی » (٤٧٧/٢) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٧٤) .

(٣) سبق تحريره (١٦٤/١) .

[حكم تأخير الزكاة عن وقت وجوبها ، وما يترتب على ذلك]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي . إن من وجبت عليه زكاة ، وقدر على إحراجها لم يجز له تأخيرها ، فإن أخر صر ، ولا تسقط عنه تلف المال^(١) ، مع قول أبي حنيفة : تسقط بذلعه ، ولا تصير مضمونة عليه^(٢) ، ومع قول أحمد : إن إمكان الأداء ليس بشرط ، لا في الوجوب ولا في الصمان ، فإذا تلف المال بعد الحول استقرت الزكاة في دئته ، سواء أمكنه الأداء أم لا^(٣) .

فالأول . مشدد ، والثاني محفف ، والثالث : أخف من الأول ، فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .
ووجه هذه الأقوال ظاهر .

[حكم سقوط الزكاة بموت المكلف بها]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إن من وجبت عليه زكاة ، ومات قبل أدائها . أجزت من تركته^(٤) ، مع قول أبي حنيفة : إنها تسقط بالموت^(٥) .

(١) انظر : المحونة على مذنب عالم المدينة ، (ص ٣٦٧) ، ورحمة المحتاج ، (٣ / ٣٦٤)

(٢) انظر : المجريد ، (٣ / ١١٥٦) ، نيس الحقائق ، (١ / ٢٦٩)

(٣) انظر : كشف القناع ، (٢ / ٢٥٥) ، ودمعي ، (٢ / ٥١٠) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٧٤) .

(٤) انظر : السان والتحصيل ، (٣ / ٤١١) ، والمجموع ، (٥ / ٣٠٩) ، ودمعي ، (٢ / ٥٠٩)

(٥) انظر : بدائع الصانع ، (٢ / ٥٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٧٤)

فالأول : مشدّد ، والثاني مخفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
ووجه الأول : المسارعة إلى براءة دَمَّة الميت بكمال إحراح ركاته التي
ترتبت في ذمّته .

ووجه الثاني : تقديم الورثة بذلك المال على الفقراء ، إلا أن يشاؤوا
إحراجها وهم ممن يُعتَبَرُ إذنه ؛ لكونهم ألصق بالميت ، وإرثهم قهريٌّ
بخلاف الفقراء .

قلت : ويصحّ حمل الأول على حال الميت المتورّع إذا كان ورثته
كذلك ، وحمل الثاني على ما إذا كانا بالصدّد من ذلك ، والله أعلم .

[حكم الفرار من أداء الزكاة]

ومن ذلك . قول أبي حيفة والشافعي : إنّ من قصد الفرار من الزكاة ؛
كأن وهب من ماله شيئاً أو باعه ، ثمّ اشتراه قبل الحول . . سقطت عنه الزكاة
وإن كان ميسراً عاصياً^(١) ، مع قول مالك وأحمد : لا تسقط^(٢) .

فالأول : مخفّف ، والثاني : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه الأول : حمله على تغيير نيته الفاسدة بعد ذلك قبل إزالة العين .
ووجه الثاني : حمله على استصحابها مخادعة لله عزّ وجلّ .

(١) انظر البحر الرائق (٢ / ٢٣٦ - ٢٣٧) ، و« تحفة المحتاج » (٣ / ٣٣٤ - ٣٣٥)

(٢) انظر حاشية الصاوي على الشرح الصغير (١ / ٦٠٠) ، و« الإنصاف » (٣ / ٣٢) ،
و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (من ٧٤) .

[حكم تعجيل الزكاة قبل تمام الحول]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إن تعجيل الزكاة جائز قبل الحول إذا وجد الصاب^(١) ، مع قول مالك : إن ذلك لا يجوز^(٢) .

فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الثاني : جعل تقديم الزكاة كتقديم الصلاة ، وتتمام الحول كدخول الوقت .

ووجه الأول : أنه فعلٌ خير ، واعتبار كمال الحول إنما جعل توسعةً لصاحب المال ، فإذا اختار إخراجها قبل كمال الحول . . فلا يُمنع ، بخلاف تقديم الصلاة عن وقتها لا يجوز ؛ لاشتراط الوقت في صحتها ، كما هو مقرر في كتب الفقه ، ولكونها لا يتعدى إلى الفقراء نفعها ، بخلاف الزكاة ، والله أعلم^(٣) .



(١) انظر : الاحتيار (١٠٣/١) ، ودعوى المحتاج (٣٥٤/٣) ، والمصنع (٣٩٨/٣)

(٢) انظر : الأخيرة (١٣٧/٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٧٤)

(٣) في هامش (١) (بلغ قراءة علي مؤلفه رضي الله عنه)

باب زكاة الحيوان

[مسائل الإجماع والاتفاق في باب زكاة الحيوان]

أجمعوا على وجوب الزكاة في العم ، وهي : الإبل ، والبقر ، والغنم ، بشرط . كمال النصاب ، واستقرار الملك ، وكمال الحول ، وكون المالك حراً مسلماً .

وأجمعوا على أنَّ النصاب الأول في الإبل خمس ، وفيه شاة ، وفي عشر شاتان ، وفي خمسة عشر ثلاث شياه ، وفي العشرين أربع شياه ، فإذا بلغت خمساً وعشرين ففيها بنت مخاض ، فإذا بلغت ستاً وثلاثين ففيها بنت لون ، فإذا بلغت ستاً وأربعين ففيها حقة ، فإذا بلغت إحدى وستين . إلى آخر ما صرحت به الأحاديث الصحيحة وجب إحراح ما وجب ، بلا خلاف في شيء منها بين العلماء

وأجمعوا على : أنَّ السحاتي واليراب^(١) ، والذكور والإناث في ذلك سواء .

واتفقوا على أنه لا شيء فيما دون الثلاثين من البقر ، وعن ابن المسيب : أنه يجب في كل خمس من البقر شاة إلى الثلاثين كما في الإبل

(١) العراب التي ليس فيها عرق هجين ، وضلعها السحاتي انظر « تاج المروس » (عرب)

وكذلك اتفقوا على : أنَّ النصاب الأول في القِر ثلاثون ، وفيها تسع ،
إذا بلغت أربعين ففيها مُسِنَّة .

وأجمعوا على : أنَّ نصاب العنم أربعون ، وفيها شاة ، ثم لا شيء فيما
راد حتى يبلغ مئة وإحدى وعشرين ففيها شاتان ، وفي مئتين وواحدة ثلاث
شياه ، إلى أربع مئة ففيها أربع شياه ، ثم يستقر في كل مئة شاة ، والحصان
والمعز سواء .

واتفقوا على : أنَّ الحبل إذا كانت مُعدَّة للتجارة ففي قيمتها الزكاة إذا
بلغت نصاباً .

وكذلك اتفقوا على : وحبوب الزكاة في البغال والحمير إذا كانت مُعدَّة
للتجارة .

هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق^(١) .
وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم إخراج القيمة في زكاة الإبل]

فمن ذلك . قول أبي حنيفة والشافعي إذا كان عنده خمس من الإبل ،
فأخرج واحدة منها : إنها تجزئه^(٢) ، مع قول مالك وأحمد : إنها
لا تجزئه^(٣) .

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٧٥) وما بعدها

(٢) انظر : العناية شرح الهدية : (١٩١ / ٢) ، ودالمجموع : (٣٥٩ / ٥)

(٣) الأصح عند المالكية أنَّ البعير يجرى في هذه الحالة : هي « مواهب الجليل »
(٨٥ / ٣) (١) والأصح : إجراء البعير : يعني إذا أخرجته عن الشاة الواحدة في «

وإذا بلغت إبله حمساً وعشرين ، ولم يكن في ماله بنت مخاص ،
ولا ابن لبون : فقال مالك : يلزمه^(١) ، مع قول الشافعي وأحمد . إنه محيّر
بين شراء واحدة منهما^(٢) ، وقال أبو حنيفة : يلزمه بنت مخاص أو
قيمتها^(٣) .

قال العلماء في هذه الأقوال : ما بين مشدّد ، ومحفّف ، ولكن لا يحتمن
أن من وقف على حدّ ما ورد . أولئ ممن يُخرج غير ما ورد من الحيوان أو
القيمة ولو كان الحيوان المحرّج أعلى قيمة ممّا قاله الشارع ، نظير ما قاله
العلماء فيمن زاد في التسييح عقب الصلوات على العدد الوارد ؛ فرجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان .

[حكم زكاة الحلطة في الأنعام]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك : إنهما إذا ملكا نصاباً واحداً ،
وحلطاه . لم تجب الزكاة على واحد منهما^(٤) ، مع قول الشافعي : إنَّ

الحمس) ، وانظر « حاشية العرشي » (١٤٩ / ٢) ، و « كشف القناع » (١٨٤ / ٢) ،
و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٧٦) .

(١) أي يلزم صاحبة الإبل شراء بنت مخاص فحسب إلا إن شاء أن يدفع ما هو حير منه
فيجرّته ، وانظر « المدونة لكبرى » (٣٥١ / ١) ، و « حاشية العرشي » (١٥٠ / ٢) .

(٢) أي هو محيّر بين شراء بنت مخاص أو ابن لبون ، ولا تجزئ القيمة ، وانظر « البيان » ،
(١٧٩ / ٣) ، و ملهب الإمام أحمد كمدّه ، الإمام مالك كما هو مثبت في « رحمة لأمة
في اختلاف الأئمة » (ص ٧٦) ، وهو ما يتفق مع « الإنصاف » (٥١ / ٣) .

(٣) انظر « العناية شرح الهداية » (١٩١ / ٢) ، و « المبسوط » (١٥٦ / ٢) .

(٤) انظر « حاشية ابن عابدين » (٣٠٤ / ٢) ، و « الفواكه الدواني » (٣٤٤ / ١) .

عليهما الركاة حتى لو كانت أربعون شاة بين مئة . . وجبت الزكاة^(١) .

فالأول . محقق ، والثاني . مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي المعيران
ونقية مسائل الباب قد نطل عمل الناس بها ؛ فلا نطيل الباب بذكرها ،
والله تعالى أعلم .



(١) انظر « البيان » (٢٠٨/٣) ، وهو مذهب الحنابلة ، وانظر « كشف القناع »
(١٩٦/٢) ، و« رحمة الأئمة في اختلاف الأئمة » (ص ٧٨)

باب زكاة الثابت

[مسائل الاتفاق في باب زكاة الثابت]

اتفقوا على : أن النصاب خمسة أوسق ، والوسق ستون صاعاً ، وأن مقدار الواجب من ذلك : العشر إن شرب بالمطر أو من نهر ، وإن شرب بنصح أو دولاب ، أو بماء اشتراه : نصف العشر .

والنصاب معتر في الثمار والزرع إلا عند أبي حنيفة ؛ فإنه لا يعتره ، بل يجب العشر عنده في القليل والكثير ، قال القاضي عبد الوهاب : (ويقال : إنه خالف الإجماع في ذلك)^(١) .

واتفقوا على : أنه لا زكاة في القطن ، وقال أبو يوسف بوجوبها فيه ، وعلى : أنه إذا أخرج العشر من الثمر ، أو من الحب ، وبقي عنده بعد ذلك سنين . لا يجب فيه شيء آخر ، وقال الحسن البصري : كلما حال عليه الحول وجب العشر فيه .

هَذَا مَا وَجَدْتُهُ مِنْ مَسَائِلِ الْإِتِّفَاقِ^(٢) .

وَأَمَّا مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ :

(١) صيون المسائل (ص ١٨٢) .

(٢) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٧٨ ، ٧٩) .

[ما تجب فيه الزكاة من الزروع والثمار]

فمن ذلك قول أبي حيفة . في كل ما أخرجت الأرض من الثمار والزروع . العُشر ، سواء سُقي بالسَّماء أو بالْبُضْع ، إلا الحطب والحشيش والقصب العارسي خاصة^(١) ، مع قول مالك والشافعي : إنه يجب في كل ما أذُحر واقتيت ؛ كالحطة والشعير والأرز وثمره النحل والكرم^(٢) ، ومع قول أحمد : يجب في كل ما يُكَال ويُذُحر من الثمار والزروع ، حتى أوجبها في اللوز ، وأسقطها في الجوز^(٣) .

وفائدة الخلاف عند مالك والشافعي وأحمد . أنَّ عبد أحمد تجب في السَّمسم واللوز والمستق ونزر الكتَّان والكثون والكراويا والخردل ، وعندهما لا تجب .

وفائدة الخلاف مع أبي حنيفة . أنَّ عنده تجب في الخصراوات كلها ، وعند الثلاثة لا زكاة فيها .

فالأول : فيه تشديد ، والثاني : فيه تخفيف ، والثالث : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

وقد وردت الأحاديث شاهدة لكل مذهب ؛ فلا يحتاج إلى توجيه .

(١) انظر « البناية شرح الهداية » (٤١٧/٣) .

(٢) انظر « السان والتحصيل » (٥١١/٢) ، و« البيان » (٢٥٥/٣) ، و« نعمة المحتاج » (٢٤٠/٣) .

(٣) انظر « الإنصاف » (٨٦/٣) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٧٨-٧٩) .

[حكم الزكاة في الزيتون]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة ومالك في أشهر روايته ، وأحد قولي الشافعي : إنه تجب الزكاة في الزيتون^(١) ، مع قول أحمد في أشهر روايته ، ومالك في إحدى روايته ، والشافعي في أرجح قوله . بعدم الوجوب^(٢) فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
 ووجه الأول : كثرة الحاجة إلى الزيت من حيث إنه إدام ، فأشبهه القوت .

ووجه الثاني . كونه غير قوت ؛ فلا تشتدُّ حاجة الناس إليه مثل التمر والزبيب ، فاعلم ذلك .

[حكم الزكاة في العسل]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة وأحمد : إن في العسل العُشر^(٣) ، مع قول مالك والشافعي في الجديد الراجح : إنه لا زكاة فيه^(٤)
 ثم اختلف أبو حنيفة وأحمد ؛ فقال أبو حنيفة : إن كان في أرض

(١) انظر : الباية شرح الهدية : (٤١٩ / ٣) ، و مواهب الحليل : (١٢٠ / ٣) ، و تحفة المحتاج : (٢٤٤ / ٣) .

(٢) انظر : مواهب الحليل : (١٢٠ / ٣) ، و حليه العماد : (٧٢ / ٣) ، و الإنصاف : (٨٨ / ٣) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٧٩)

(٣) انظر : حاشية ابن عابدين : (٣٢٥ / ٢) ، و المعنى : (٢٠ / ٣)

(٤) انظر : الدخيرة : (٧٥ / ٣) ، و روضة الطالبين : (٢٣٢ / ٢)

الخراج فلا عشر فيه ، وقال أحمد : فيه العشر مطلقاً .

ونصابه عند أحمد : ثلاث مئة وستون رطلاً بالبغدادى ، وعند

أبي حنيفة : يجب العشر في القليل والكثير^(١)

فالأول : مشدّد ، والثاني : مخفّف .

وقول أبي حنيفة بعدم وجوب ذلك في أرض الخراج : مخفّف ، وقول

أحمد : مشدّد .

وكذلك قوله في النصاب : مشدّد ، وقول أبي حنيفة : فيه تخفيف ؛

فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أنَّ النحل يرعى مما يخرج من الأرض ، فكان كالحبوب

التي تخرج من الزروع والشمار .

ووجه الثاني : ما ورد أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم عفا عنه^(٢) ؛

توسعةً على الأمة .

فوجوب الركاة فيه : خاصٌّ بالأكابر ، وعدم وجوبها : خاصٌّ

بالأصاغر .

وكذلك قول أبي حنيفة : إنَّه يحب في كل قليل وكثير : خاصٌّ

بالأكابر ؛ لإطلاق إخراج العشر من العسل في بعض الأحاديث^(٣) ، وقول

أحمد : خاصٌّ بالأصاغر .

(١) انظر حاشية بن عابدين (٢٢٥ / ٢) ، والمعنى (٢١ / ٣) ، ورحمة الأمة في

اختلاف الأئمة (ص ٧٩) .

(٢) رُوي ذلك عن بعض السلف . انظر (٤٠٦ / ١) .

(٣) سبق تخريج ذلك (٤٠٦ / ١) .

[حكم ضم جنس إلى آخر في الزكاة]

ومن ذلك : قول الشافعي : إنه لا تجب الزكاة إلا في نصاب من كل جنس ، فلا يضم جنس إلى جنس آخر^(١) ، مع قول مالك : إن الشعر يضم إلى الحطة في إكمال النصاب ، وبضم بعض القطية إلى بعض^(٢) ، واحتلفت الروايات عن أحمد في ذلك^(٣)

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ، فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .

ووجه الأول : عدم ورود نص صحيح في ذلك .

ووجه الثاني : أن الأجناس كلها قوت ، فكأنها شيء واحد .

[حكم خَرَص الثمار إذا بدا صلاحها]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة إنه يسر خَرَص الثمار إذا بدا صلاحها على مالكيها وفقاً به وبالفقهاء ، وتحليصاً لذمته^(٤) ، مع قول أبي حنيفة : إن الخَرَص لا يصح^(٥) .

(١) إلا أن عروص التجارة تضم قيمتها إلى جنس الأئمان ، وكذلك يضم الماعز إلى الضأن ،

لأنهما بحكم الجنس الواحد ، ومثل ذلك مذهب الحنابلة ، ونظر « الساية شرح الهداية »

(٢٨٧ / ٣) ، و « ممي المحتاج » (١٠١ / ٢) ، و « المجموع » (٤٢٤ / ٥)

(٢) القطية اسم جامع للحبوب التي تطبخ ما عدا القمح والشعير ، مثل العنيس والحمص

والأرز إلى آخره . انظر « المصباح المير » (في ط)

(٣) انظر « العواكذ الدراني » (٣٢٨ / ١) ، و « كشف النقاب » (٢٠٨ / ٢) ، و « رحمة الأمة

في اختلاف الأئمة » (ص ٧٩) .

(٤) انظر « مواهب الحليل » (١٣٤ / ٣) ، و « ممي المحتاج » (٨٩ / ٢) ، و « الممي »

(١٤ / ٣)

(٥) انظر « الساية شرح الهداية » (٤٣٢ / ٣) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٧٩)

فالأول : مشدد ، والثاني . محقق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي المبران .

ووجه الأول : ظاهر .

ووجه الثاني : أنه تخمين قد يخطئ ؛ فلا خلاص فيه للحارص ولا للفقراء ولا للمالك .

ويصح حمل الأول : على الحارص الحادق الذي لا يخطئ غالباً ،
والثاني : على الذي قد يخطئ .

كما أنه يصح حمل الأول : على حال أهل الورع ، والثاني على عامة
الناس ، بل منع الناس اليوم زكاة التمر والعنب مطلقاً كما هو مشاهد في
مصر .

[حكم اجتماع العشر والخراج]

ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في الراجح من مذهبه : إنه
يجب العشر في الأرض الخراجية مع الخراج ؛ لأن الخراج في عيها ،
والعشر في غلتها^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنه لا يجب العشر في الأرض
الخراجية ، ولا يُجمع العشر والخراج على إنسان واحد^(٢) .

فإذا كان الررع لوحد ، والأرض لآخر . وجب العشر على مالك
الررع عند الشافعي ومالك وأحمد وأبي يوسف ومحمد^(٣) ، مع قول

(١) انظر : حاشية الصاوي على الشرح الصغير ؛ (٦٠٩ / ١) ، وه نهاية المحتاج ؛
(٧٦ / ٣) ، وه الإنصاف ؛ (١٣ / ٣) .

(٢) انظر : السابيه شرح الهداية ؛ (٢٣٥ / ٧) ، وحاشية ابن عابدين ؛ (٣٢٥ / ٢) .

(٣) انظر : البحر الرائق ؛ (٢٥٥ / ٢) ، وه لدخيرة ؛ (٨٨ / ٣) ، وه حلية العلماء ؛ =

أبي حنيفة العُشر على صاحب الأرض^(١) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف .

وأما وجه وجوب العُشر على مالك الزرع إذا كان الزرع لواحد والأرض
لآخر . فهو متوسط بين الأمرين ؛ لأنَّ صاحب الأرض قد استفاد من
الأرض ، كما استفاد منها صاحب الزرع على حدٍّ سواء ؛ فرجع الأمر إلى
مرتبتَي الميزان .

[بيان المكلف بالزكاة إذا أجر أرضه لمن يزرعها]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنَّ مالك الأرض إذا أجرها فعُشر زرعها
على الزارع^(٢) ، مع قول أبي حنيفة : إنَّه على صاحب الأرض^(٣) .
ففي كلٍّ من القولين : تشديد من وجه ، وتخفيف من وجه آخر .
وتوجيههما : كتوجيه ما تقدم آنفاً .

(٣/ ٨٦) ، وه كشف القناع ، (٢/ ٢١٨)

(١) انظر حاشية ابن عابدين ، (٢/ ٣٣٤) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ،
(ص ٨٠) .

(٢) انظر الدخيرة ، (٣/ ٨٨) ، والبيان ، (٣/ ٢٦٢) ، وه كشف القناع ،
(٢/ ٢١٨) .

(٣) انظر حاشية ابن عابدين ، (٢/ ٣٣٤) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ،
(ص ٨٠) .

[حكم العُشر والخراج على الأرض التي لا خراج عليها إذا باعها مسلم لذمي]

ومن ذلك . قول الشافعي وأحمد إنه إذا كان لمسلم أرض لا خراج عليها ، فباعها من ذمي . فلا خراج عليه ، ولا عُشر في زرعه فيها^(١) ، مع قول أبي حنيفة : يجب عليه الخراج ، ومع قول أبي يوسف : يجب عليه عُشْران ، ومع قول محمد : عُشر واحد^(٢) ، ومع قول مالك : لا يصح بيعها منه^(٣)

فالأول : محقق ، والثاني مشدد بوجوب الخراج ، والثالث : مشدد بوجوب عُشْرين ، والرابع : فيه تخفيف ، والخامس : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .

ووجه الأول . استصحاب حكم الأرض الذي كان لها حال ملك المسلم ، فلا يُحدث على الذمي خراج بقصد إضعاف شركته .

ووجه الثاني . مراعاة حال الذمي في إحداث الصغار عليه ، والذل على ملكه الأرض المذكورة .

ومنه يُعرف توجيه قول أبي يوسف ومحمد .

(١) انظر : حبة العلماء ، (٨٦ / ٣) ، و المدع ، (٣٤٨ / ٢)

(٢) انظر : البتة شرح الهداية ، (٤٣٤ / ٣) .

(٣) في مواهب الجليل ، (١١٩ / ٣) (لو باع المسلم أرضاً لا خراج عليها لذمي فلا خراج على الذمي ولا عُشر عند مالك والشافعي ، خلافاً لأبي حنيفة) ، وانظر الدخيرة ، (٨٧ / ٣) .

ووجه قول مالك : أنَّ في بيع الأرض المذكورة إعانة للكفار على التقوي
علينا بملك تلك الأرض ، وإعزاز كلمتهم ، بخلاف من كان يزرع
بالخراج ؛ فإنه تحت حكم المسلمين

وقد ورد أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل بعض دور الأنصار ،
فرأى فيها مِثْقة حرث ، فقال : « ما دخل هذا دار قوم إلا دخل عليهم
الذل »^(١) ، أي . لأجل الخراج الذي على أرض الحرث ، فلو كانت
الأرض ملكاً للإنسان ما دخل داره ذلٌ ؛ لأنه يزرع في ملك نفسه بلا خراج ،
والله سبحانه وتعالى أعلم .



(١) رواه بسنده البخاري (٢٣٢١) عن سيدنا أبي أمامة الناهلي رضي الله عنه والشكَّة
حديثه تُحرث بها الأرض انظر « مختار الصحاح » (س ك ك)

باب زكاة الذهب والفضة

[مسائل الإجماع في باب زكاة الذهب والفضة]

أجمعوا على : أنه لا زكاة في غير الذهب والفضة من سائر الحواهر ؛ كاللؤلؤ والمرمرد ، ولا في المسك والعسر عند سائر الفقهاء ، وحكي عن الحسن المصري وعمر بن عبد العزيز : وجوب الخمس في الفبر ، وعن أبي يوسف : في اللؤلؤ والحواهر واليواقيث والعنبر الخمس ؛ لأنه معدن ، فأشبه الزكاز ، وعن العبري : وجوب الزكاة في جميع ما يُستخرج من البحر .

وأجمعوا على أن أول النصاب في الذهب عشرون مثقالاً ، وفي الفضة : متا درهم ، سواء كانا مضروبين أو مكسورين ، أو تراً أو نُقرة^(١) ، فإذا بلغت ذلك ، وحال عليها الحول ، ففيها ربع العشر ، وعن الحسن أنه لا شيء في الذهب حتى يبلغ أربعين مثقالاً .

وأجمعوا على : تحريم اتحاذ أواني الذهب والفضة واقتنائها ، وعلى وجوب الزكاة فيها .

هكذا ما وحدته من مسائل الإجماع^(٢) .

(١) قال في «المصباح السبر» (٥ ق ر) : النقرة القطعة المُدانة من الفضة ، وقبل النُوب هي تير .

(٢) انظر : رحمه الأئمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٨٠ ، ٨١) .

وأما ما اختلفوا فيه .

[حكم الزكاة فيما زاد على النصاب]

فمن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إن الزكاة تجب فيما زاد على النصاب بالحساب^(١) ، مع قول أبي حنيفة لا زكاة فيما زاد على متي درهم ، أو عشرين مثقالاً ، حتى تبلغ الزيادة أربعين درهماً وأربعة دنانير ؛ فيكون في الأربعين درهماً درهم ، ثم كذلك في كل أربعين درهماً ، وفي الأربعة دنانير قيراطان^(٢) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : الاتساع ، وكون الزكاة لا تجب على فقير ، وإنما تجب على العني ، فلولا أن الإنسان يصير عياً بالعشرين مثقالاً من الذهب ، أو بالمتين من الفضة . . لما كانت الزكاة وجبت عليه .

وصاحب هذا القول أخذ بالاحتياط للمقراء ؛ فجعل فيما زاد على النصاب الزكاة من غير عفو عن الوقص

وقول أبي حنيفة : مخفف فيما زاد على النصاب إلى الأربعين ، وبه قال الحسن البصري في أول نصاب الذهب كما مر^(٣) .

(١) انظر : الدخيرة : (١١ / ٣) ، و« معي لمحتاج » (٩٣ / ٢) ، و« المدع » (٢٩٥ / ٢)

(٢) انظر : الاختيار : (١١١ / ١) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٨٠)

(٣) انظر : (٢٨٠ / ٢)

ثم إنه لا فرق في وجوب الزكاة على من ملك النصاب بين أن يكون من
العوام أو من أهل الكشف ، خلافا لما قاله بعض الصوفية . من أنه لا تجب
الزكاة إلا على من يرى له ملكاً مع الله تعالى ، أمّا من يرى الملك لله تعالى
كشعاً و يقيناً فلا زكاة عليه انتهى .

والحق : أنها تجب على الأبياء فصلاً عن غيرهم ؛ لأن في كل إنسان
جزءاً يدعي الملك من حيث إنه مستخلف في الأرض ، ولولا ذلك ما صح
له عتق ولا بيع ولا شراء ولا غير ذلك ، فافهم ؛ فإن هذه الأمور ما صحّت
من العبد إلا بسبب الملك إليه ، فذلك والعلط والشطع عن ظاهر الشريعة .

[حكم ضمّ الذهب إلى العضة في النصاب ، وكيفيته عند القائلين به]

ومن ذلك : قول أبي حيفة ومالك وأحمد في إحدى روايته : إن
الذهب يُضمّ إلى العضة في تكميل النصاب^(١) ، مع قول من قال : إنه
لا يُضم^(٢) .

فالأول : مشدّد في وجوب الزكاة بالضمّ المذكور ، والثاني : مخفّف
فيه ؛ فرجع الأمر إلى مرتتي الميراث
ووجه الأول : أنه كلّ مال واحد وإن اختلف جسمه .

(١) انظر « حاشية ابن عابد » (٢/ ٣٠٣) ، و « العواكة الفواي » (١/ ٢٣٠) ،
و « الإنصاف » (٣/ ١٣٤) .

(٢) سهم الشافعية انظر « البيان » (٣/ ٢٨٥) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة »
(ص ٨٠)

ووجه الثاني : الوقوف على حد ما ورد من أنه لا تجب الزكاة في ذهب أو فضة إلا إن كان كل منهما مصاباً

ثم اختلف من قال بالنص ؛ هل يصم الذهب إلى الورق ، ويكمل الصاب بالأجزاء أو بالقيمة^(١) : فقال أبو حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه : يصم بالقيمة ؛ ومثاله : أن يكون له مئة درهم ، وحمسة دنانير قيمتها مئة درهم ؛ فتجب الزكاة فيها^(٢) ، وقال مالك لا يكمل صاب إلا بجنه ؛ فلا تجب عليه زكاة إذا كمل بغير جنه^(٣) وتوجيه ذلك : ظاهر يفهم مما سبق .

[حكم زكاة الدين إذا كان على مقرّ مليء]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة وأحمد إن من له دين لازم على مقرّ مليء بادل . لا يجب عليه الإخراج إلا بعد قبض الدين^(٤) ، مع قول الشافعي في القول الجديد : إنه يلزمه إخراج ركاته كل سنة وإن لم يقصه^(٥) ، ومع قول

(١) كما في (أ ، ب) ، وهو الصواب الموافق لما في «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة»

(ص ٨٠) ، وفي سائر النسخ (ب بالآخر) بدل (بالأجزاء)

(٢) انظر حاشية ابن عابدين (٣٠٣/٢) ، والإصناف (١٣٦/٣)

(٣) جاء في «المواكك الدواني» (٣٣٠/١) : «فمن كان له من الورق وزن مئة درهم من الفضة ، أو له من الذهب وزن عشرة دنانير ، أو عدة مئة وثمانون درهماً ، وثمان دنانير يساوي عشرين درهماً . . . فيخرج من كل مال ربع عشرة أنكر بالتجربة والمقابلة ؛ بأن يجعل كل دينار في مقابلة عشرة دراهم ؛ لأن دينار الزكاة عشرة دراهم ، لا بالجودة والرداءة .

(٤) انظر حاشية ابن عابدين (٢٦٦-٢٦٧) ، والإصناف (١٨/٣)

(٥) انظر تحفة المحتاج (٣٣٥/٣)

مالك لا زكاة عليه فيه وإن أقام مسير حتى يقضه ، فيركبه لسنة واحدة وإن كان ثمن قرض أو ثمن مبيع^(١) ، وقال جماعة : لا زكاة في الدين حتى يقضه ، فيركبه ويستأنف به الحول ؛ منهم : عائشة وابن عمر وعكرمة والشافعي في القديم وأبو يوسف^(٢)

فالأول والثالث وما وافقهما : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول أن الدين كالمال الصانع ؛ فلا يدري صاحبه هل يصل إليه أم لا ، فقد يُحال به ويته ولو كان على مؤقر مليء ؛ كأن ينزل عليه لصر فيأخذ جميع ماله .

وهذا حاصل بالأصغر الدين في يقينهم صعب ، بخلاف قول الشافعي . فإنه حاصل بقوي الإيمان واليقين ؛ الذي رجا في الحق تعالى ألا يقطع به ، بل يجاريه على ذلك أصعافاً مضاعمة ، وكذلك قول مالك : حاصل بالأصغر .

وأما تركبته سنة واحدة إذا قبضه . فلأنه لم يكن في تصرفه حقيقة قبل أن يقبضه ؛ لعدم وصوله إلى التصرف فيه بالبيع والشراء مثلاً ، فكأنه كان معدوماً عنده ، وهذا ملحوظ عائشة رضي الله عنها وغيرها في إخراج كل الماضي بعد القبض كما تقدم .

(١) انظر « عبود المسائل » (ص ١٩٢) .

(٢) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٨١)

[حكم شراء ما تصدق به]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في أظهر روايته .
إنه يكره للإنسان أن يشتري صدقته ، وإنه إن اشتراها صح^(١) ، مع قول
لمالك وأصحاب أحمد مطلق البيع^(٢) .

فالأول محقق في شراء الصدقة وصحة شرائها ، والثاني : مشدد فيهما
ووجه الكراهة في القول الأول : الفرار من صورة الرجوع في الصدقة بعد
أن أخرجها عن ملكه للفقراء والمساكين وغيرهم من بقية الأصناف الثمانية .
وهذا خاص بمقام الأصاعر ، كما أن من أطل الشراء : خاص بمقام
الأكابر ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[حكم احتساب الدين من الزكاة من غير قبض]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة . إنه إذا كان لث مال دين على أحد من
أهل الزكاة . لم يجر له مقاصصته عن الزكاة ، وإنما يدفع إليه من الزكاة
قدر دينه ، ثم يدفعه المدين إليه عن دينه ثانياً^(٣) ، مع قول مالك إنه تجوز
المقاصصة^(٤) .

(١) انظر البيان والتحصيل (٢ / ٤٣٠) ، ود مقني المحتاج (٢ / ٩٤)

(٢) انظر المقني (٢ / ٤٨٥) ، ود رحمة لأمة في اختلاف الأئمة (٨١)

(٣) انظر البحر الرائق (٢ / ٢٢٨) ، وحاشية الحرشي (٢ / ٢١٤) ، ود المجموع

(١٩٦ - ١٩٧) ، ود مطالب أولي النهى (٢ / ١٥١)

(٤) جاء في حاشية الحرشي (٢ / ٢١٤) (فإن فقد شرط من هذه الشروط لم تجز)

فالأول مشدد ، والثاني : محقق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

فالأول : خاص بالأصاغر الذين يُحاف من جحودهم ومرافعتهم إلى
الحكام وحلّهم أن المديون لم يدفع إليهم الدين

والثاني : خاص بالأكابر الذين لا يُحاف منهم ذلك .

وهذا نظير قول مالك : يصح البيع بالمعاطاة من غير لفظ يدل على البيع

كما يأتي ؛ فإنه خاص بالأكابر ، بخلاف قول الشافعي : إنه لا يصح إلا

لفظ^(١) ؛ لأنه خاص بالأصاغر ، وهم أكثر الناس اليوم الذين يبيعون أو

يشتررون ، ثم يكرّون ويحلّمون ، وقد قال تعالى : ﴿ وَأَشْهَدُوا إِذَا

تَبَايَعْتُمْ ﴾ (سورة : ٢٨٢) ، فلو لا اللفظ ما صح لنا شهادة بالبيع ، فافهم

[حكم زكاة الحلّي المباح المُعد للاستعمال]

ومن ذلك . قول الشافعي في أصحّ القولين وأحمد : إنه لا تجب الزكاة

في الحلّي المباح المصوغ من الذهب والفضة إذا كان مما يُلبس ويُعار^(٢) ،

مع قول الشافعي في القول الآخر : إنه يجب فيه الزكاة^(٣) .

فالأول محقق ، والثاني مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

بحسب لديه الكائن على عديم من ركاته ؛ كأن يقول له : أسقطه عنك من ركعة
مالي .

(١) سيأتي تفصيل المسألة (٦٥٩/١)

(٢) وهو مذهب المالكية انظر : المدونة الكبرى (٣٠٥/١) ، و المجموع (٥١٥/٥)

(٣) وهو مذهب الحنفية انظر : البناية شرح الهداية (٣٧٧/٣) ، و المجموع ،

(٥١٥/٥) ، و رحمه الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٨١)

[حكم زكاة الحلبي المباح المعد للإجارة]

ومن ذلك : قول الشافعي ومالك في أشهر روايته . إنه لو كان لرجل حلبي معد للإجارة للنساء . فلا زكاة فيه^(١) ، مع قول بعض أصحاب مالك بالوجوب ، وبه قال الرهري من أئمة الشافعية^(٢) ، ماء على قوله : إنه لا يجوز اتخاذ الحلبي للإجارة^(٣) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي المبران .
ووجه القولين : ظاهر .

[حكم تمويه الشقوق بالذهب أو الفضة]

ومن ذلك : قول الأئمة . إنه لا يجوز تمويه الشقوق بالذهب أو الفضة^(٤) ، مع قول بعض أصحاب أبي حنيفة بجوار ذلك ، ولما دخل الإمام

(١) انظر « المدونة الكبرى » (٣٠٥/١) ، و « حلية العلماء » (٩٨/٣)

(٢) كما في السمعاني بين يدي ، وفي « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٨١) (الربيعي) بدل (الرهري) ، والصواب (الربيعي) ، وهو الموافق لما في مصادر المذهب الشافعي ؛ قال الماوردي في « الحاوي الكبير » (٢٧٩/٣) (وقال أبو عبد الله الربيعي ، وكان شيخ أصحابنا في عصره اتحاد الحلبي للكراء والإجارة محظور ، وركاته واجبة) ، وهو الموافق لما في « حلية العلماء » (٩٨/٣)

(٣) انظر « المعونة على مذبح عالم المدينة » (ص ٣٧٧) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٨١)

(٤) انظر « مجمع الأنهر » (٥٣٧/٢) ، و « حاشية الصاوي على الشرح الصغير » (٦٢/١) ، و « تحفة المحتاج » (١٢٣/١) ، و « إنباف » (١٨٤/٣)

الشافعي دار محمد بن الحسن وحدث سقوطها كلها مموّعة بالذهب^(١) .

فالأول . مشدّد ، والثاني . محقّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتني المبرأ
ووجه الأول أنه إصاعة مال إلا أن يفعل ذلك باحتهاد ، ولعل ما فعله
محمد بن الحسن كان كذلك .

ووجه الثاني . أنه يريد الأجرة ، لا سيما إن كان موقوفاً على الأرامل
والأيتام والعميان ، والله تعالى أعلم^(٢)



(١) انظر : مجمع الأنهر : (٥٣٧ / ٢) ، ورحمة الأئمة في اختلاف الأئمة : (ص ٨١)

(٢) في هامش (أ) : (بلغ ولد المؤلف) .

باب زكاة التجارة

[مسائل الإجماع في باب زكاة التجارة]

أجمعوا على . أنَّ الزكاة واجبة في عروض التجارة ، وعن داود أنها
تجب في عروض القنية^(١) .

وكذلك أجمعوا على : أنَّ الواجب في عروض التجارة ربع العشر
هَذَا ما وجدته من مسائل الإجماع^(٢) .

وَأَمَّا ما اختلفوا فيه :

[حكم الجمع بين زكاة التجارة والفطر في العبد المَعْدُّ للتجارة]

فمن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه إذا اشترى عبداً للتجارة وجب عليه
فطرته ، وزكاة التجارة عند تمام الحول^(٣) ، مع قول أبي حنيفة : إن زكاة
الفطر تسقط^(٤) .

(١) كذا في المسخ التي بين يدي ، وفي «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٨١) : (لا
تجب) بدل (تجب) ، ولعلَّ الأنسب ما هو مشتق من «حيون المسائل» (ص ١٨٧)
(وقال داود : لا تجب الزكاة في عروض التجارة : كمروص القنية) أي : كما أنه
لا تجب الزكاة في عروض القنية فكذلك لا تجب في عروض التجارة هذه

(٢) انظر «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٨١ ، ٨٢)

(٣) انظر «حاشية الحرشي» (٢/٢٣٠) ، و«المجموع» (٦/١٢) ، و«المبدع» (٢/٣٧٧)

(٤) انظر «الاية شرح الهداية» (٣/٤٨٩) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٨٢)

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران
ووجه الأول : أنَّ الزكاة وجبت في العبد من جهتين مختلفتين ؛ فلا مانع
من وجوب الجمع بينهما .

ووجه الثاني : أنَّ العبد محسوب من جملة مال التجارة ؛ فلا يجمع على
مالك العبد زكاتان ، لكن إن أخرجها المالك متبرعاً فلا يُمنع من ذلك .

[كيفية زكاة العروض التجارية]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد : إنَّ العروض للتجارة إذا
كانت مُتَرَجَّةً للنماء ، ويترفع بها النفاق والأسواق . . فيقوم عند كلِّ
حول ، ويركبها على قيمتها^(١) ، مع قول مالك : إنَّه لا يقومها عند كلِّ
حول ، ولا يركبها - ولو دامت سنين - حتى يبيعها بذهب أو فضة ، فيزكي
للسنة واحدة ، إلا أن يعرف حول ما يشتري أو يبيع ، فيجعل لنفسه شهراً من
السنة ، فيقوم فيه ما عنده ، ويزكيه مع الناص إن كان له^(٢) .

فالأول مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران .
ووجه الأمرين : طاهر ؛ لعدم ورود نصٍّ بكيفية الإخراج .

(١) انظر «المبسوط» (١٩٠/٢) ، و«تحفة المحتاج» (٢٩٢/٣) ، و«المدح»
(٣٠٢/٢)

(٢) انظر «عيون المسائل» (ص ١٨٧) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٨٢) ،
والناصر مال التجارة إذا تحول عيلاً ؛ أي بقوداً انظر «المصباح المبيّر»
(ن ص ص) .

[حكم نقص العروض التجارية عن النصاب أثناء الحول]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي في أحد أقواله : إنه إذا اشترى عرساً للتجارة بما دون النصاب . . اعتبر النصاب في طرفي الحول^(١) ، مع قول مالك والشافعي : يعتبر كمال النصاب في جميع الحول^(٢) .

فالأول : فيه تخفيف من حيث نقص النصاب في أثنايه بعدم وجوب الركاة ، وتشديد على المستحقين من حيث عدم إحراج الركاة ، والثاني : مشدّد على المستحقين أيضاً بعدم إحراج الركاة إلا مع تمام النصاب في جميع الحول ، ومحقق على صاحب المال بعدم وجوب الركاة عليه إذا نقص النصاب في أثناء الحول ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : الاعتبار بوقتي الانعقاد والوجوب ، فلا يتعدّاهما الحكم .

ووجه الثاني مبني على قاعدة (إطلاق التصرف) ، وعدم انضباط الأمر ، ودوام الرجح ؛ توسعة على الناس ، وليس في ذلك نص متعين أحد الأمرين .

(١) انظر حاشية ابن عابدين (٣٠٢/٢) ، وحلية العلماء (١٠١/٣) .

(٢) وإلى ذلك ذهب الحنابلة أيضاً . انظر لإشراف على مكتب مسائل الخلاف .

(٤٠١/١) ، وحلية العلماء (١٠١/٣) ، والمصنف (٥٩/٣) ، ورحمة

الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٨٢) .

[محلُّ تعلُّقِ زكاةِ العروضِ التجارية]

ومن ذلك • قول مالك وأحمد • إن زكاة التجارة تتعلّق بالقيمة^(١) ، مع قول الشافعي في أحد قوليّه • إنّها تتعلّق بالمال تعلّق الشركة ، وفي قول : تعلّق الرهن ، وفي قول : بالذمّة^(٢) .

ووجه كلّ من الأقوال ظاهر ، والله تعالى أعلم



(١) انظر الدخيرة : (٢٠ / ٣) ، وكشاف القناع : (٢٤٢ / ٢) .

(٢) انظر حلية العلماء : (١٠٨ / ٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٨٢) .

باب زكاة المعدن

[مسائل الإجماع والاتفاق في باب زكاة المعدن]

اتفقوا على أنه لا يُشترط الحول في زكاة المعدن إلا في قولٍ للشافعي .
 وأجمعوا على أنه لا يُعتبر الحول في الركاز
 واتفقوا على : أنه يُعتبر النصاب في المعدن ، إلا أبا حنيفة فإنه قال :
 لا يُعتبر النصاب ، بل يجب في قليله وكثيره الخمس .
 واتفقوا على . أن النصاب لا يُعتبر في الركاز ، إلا عند الشافعي ؛ فإنه
 جعله شرطاً للوجوب .
 وهذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق ^(١) .
 وأما ما اختلفوا فيه :

[القدر الواجب في زكاة المعدن]

فمن ذلك . قول مالك والشافعي في المشهور عنهما : إن قدر الواجب
 في المعدن ربع العُشر ^(٢) ، مع قول أبي حنيفة وأحمد : إن الواجب
 الخمس ^(٣) .

(١) انظر «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٨٢)

(٢) انظر «حاشية الدسوقي» (٤٨٦/١) ، و«تحفة المحتاج» (٢٨٣/٣)

(٣) المذهب عند الحنابلة أن فيه ربع العشر ، وفي قول الخمس انظر «البناية شرح»

فالأول . مخفف ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان .

[المعدن الذي تجب فيه الزكاة]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي : إن زكاة المعدن تختص بالذهب
والفضة ، فلو استخرج من معدن غيرهما من الجواهر . . لم يجب فيه
شيء^(١) ، مع قول أبي حنيفة . إن حق المعدن يتعلق بكل شيء يخرج من
الأرض مما يقطع بالنار ؛ كالحديد والرصاص لا بالقبور ورج ونحوه^(٢) ،
ومع قول أحمد . يتعلق بالمنطم وغيره ؛ كالكحل^(٣) .

فالأول . مخفف ، والثاني : فيه تشديد ، والثالث : مشدد ؛ فرجع
الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول . صعاء حوهر القديين وكثرة رواجهما ، فكأنهما نقدان
مضروبان .

ووجه الثاني . إطلاق المعدن على كل منطم

ووجه الثالث : مطلق الانتفاع .

- الهداية (٤٠٣/٣) ، والإنباف (١٢٠/٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف
الأئمة (ص ٨٢) .

(١) انظر حاشية اندسوقي (٤٨٦/١) ، ومعي المحتاج (١٠٠/٢)

(٢) انظر حاشية ابن عابدين (٣١٨/٢) .

(٣) انظر الإنباف (١١٩/٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٨٢-٨٣)

ولكل من الأقوال وجه ، وتقدير مصرف ذلك راجع إلى رأي الإمام ،
فهو أن يصح على أصحاب المعدن ما يراه أحسن لبيت المال ، خوفاً أن يكثر
مال أصحاب المعدن ؛ فيطلبوا السلطنة ، وينفقوا على العساكر ، فيحصل
بذلك الفساد ، والحمد لله رب العالمين ، والله سبحانه وتعالى أعلم .



باب زكاة الفطر

[مسائل الاتفاق في باب زكاة الفطر]

ركاة الفطر واجبة باتفاق الأئمة الأربعة ، وقال الأصم وإسماعيل ابن

عليه : هي مستحبة

واتفقوا على : أن كل من لزمته ركاة الفطر لزمته ركاة أولاده الصغار

ومعاليكه المسلمين .

كما اتفقوا على وجوبها عن الصغير والكبير ، وعن علي بن أبي طالب

رضي الله عنه . أنها تجب على كل من أطاق الصلاة والصوم ، وعن

سعيد بن المسيب رضي الله عنه . أنها لا تجب إلا على من صام وصلى .

واتفقوا على : أنه يجوز تعجيل الفطرة قبل العيد بيومين^(١) .

ووجه اتفاق الأئمة الأربعة على وجوب ركاة الفطر . كونها طهارة للصائم

من الرث وغيره ممّا وقع في الصوم ؛ تعظيماً لصفة الصمدانية التي تحلّق

الصائم باسمها .

ووجه قول الأصم وغيره : إنها مستحبة : كون العبد لا تسلم له عبادة من

النقص ، سواء الأكابر والأصاغر ، ما عدا الأبياء عليهم الصلاة والسلام ؛

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٨٣ ، ٨٤)

فلذلك كانت مستحبة ، ويصحُّ تعليل الوجوب بتعليل المستحب ؛ فتكون واجبة في حق من يقع الحلل في عبادتهم ، ومستحبة في حق الأبياء ومن ورثهم في المقام ، فافهم .

ووجه من قال : إنها تجب على الصغير والكبير : كون الشارع صرح بذلك .

ووجه قول علي وابن المسيب : القياس على الصلاة والصوم ، وذلك بالتمييز والقدرة على الجوع .

ووجه جواز تعجيل الركاة المذكورة قبل العبد بيومين فقط : قرب ذلك من يوم العبد ، وما قارب الشيء أُعطي حكمه ، فكان يوم العبد كالتمكين من ميقات الصلاة للوقت ، فافهم .

وانقضوا على : أنها لا تسقط بالتأخير بعد الوجوب ، بل نصير ديباً حتى تؤدَّى .

هنا ما وجدته من مسائل اتفاق الأئمة الأربعة^(١) .
وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم زكاة الفطر]

فمن ذلك : قول مالك والشافعي والجمهور : إن زكاة الفطر فرض ؛ أي : واجب ؛ بناء على أن العرض هو الواجب وعكسه^(٢) ، مع قول

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٨٣ ، ٨٤)

(٢) انظر : حاشية الدسوقي (٥٠٤ / ١) ، ومعي المحتاج (١١١ / ٢) ، ود كشف القناع (٢٤٦ / ٢)

أبي حنيفة : إنها واجبة ، وليست بفرض ؛ لأنَّ الفرض أكدَّ عنده من الواجب^(١) .

فالأول مشدَّد ، والثاني : فيه تحفيف ؛ فارجع الأمر إلى مرتني الميزان .

ووجه الأول . تعظيم السنة المحمدية كتعظيم القرآن ؛ من حيث إنَّ ما أمرت به في مرتبة ما أمر به القرآن في وجوب الفعل .

ووجه الثاني : الفرق بين ما أمر به الحقُّ تعالى في كتابه ، وبين ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ويعمُّ ذلك الاصطلاح من الإمام أبي حنيفة ؛ فإنَّ نفس رسول الله صلى الله عليه وسلم يمدحه على ذلك من جهة رفع رتبة الحقِّ تعالى على عنده وإن كان لا ينطق عن الهوى ، فهو نظير تخصيص الأنبياء في الدعاء لهم بلفظ الصلاة وإن كانت في اللغة هي الرحمة ؛ تمخيماً لشأبهم ، وتفريقاً بين لعط الترَّخُّم على الأولياء والترَّخُّم على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، فافهم .

[حكم زكاة الفطر على الشركاء عن العبد المشترك]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي وأحمد : إنها تجب على الشريكين في العبد المشترك ، وهي رواية لأحمد : أنَّ كلاً من الشريكين يؤدي عن حصته

(١) انظر « حاشية ابن عابدين » (٢ / ٣٥٨) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٨٣) ، ويفرّق الحنفية بين الفرض والواجب ؛ فالمرص ما دلَّ على لزوم الفعل بشكل قطعي ، أي كان قطعي الثبوت والدلالة ، والواجب ما دلَّ على لزوم الفعل بشكل ظني ، أي كان ظني الثبوت أو الدلالة ، فيكرر مكر الأول دون الثاني ، وانظر « التقرير والتحجير » (٢ / ١٤٨) .

صاعاً كاملاً^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنها لا تجب على الشريكين عنه^(٢)

فالأول : فيه تشديد ، وإحدى الروایتين عن أحمد : مشددة ،

والثالث : محقق ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

ووجه الأول : الأخذ بنوع من الاحتياط .

ووجه الثاني : الأخذ بالاحتياط الكامل .

ووجه الثالث : انصراف العد في الحديث إلى مَنْ ملكه واحد فقط وإن

كان المعنى يشمل المشترك^(٣) ، فافهم .

[حكم زكاة الفطر على السيد عن عبده الكافر]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة : إنه يلزم السيد زكاة عبده الكافر^(٤) ، مع

قول الأئمة الثلاثة : إنه لا تجب عليه إلا في عبده المسلم^(٥) .

فالأول : مشدد ، والثاني : محقق .

(١) انظر « حاشية الدسوقي » (٥٠٧/١) ، و« معني المحتاج » (١١٣/٢) ،

و« الإنصاف » (١٦٩/٣ ، ١٧٠)

(٢) انظر « حاشية ابن عابدين » (٣٦٣/٢) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة »

(ص ٨٣)

(٣) من ذلك ما رواه البحري (١٥١١) واللفظ له ، ومسلم (٩٨٤) ، عن سيدنا

عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : (فرض النبي صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر -

أو قال رمضان - على الذكر والأنثى ، والحر والمملوك ، صاعاً من تمر ، أو صاعاً

من شعير . . .) الحديث .

(٤) انظر « البناية شرح الهداية » (٤٩٠/٣ ، ٤٩١) .

(٥) انظر « عيون المسائل » (ص ١٩٧) ، و« البيان » (٣٦١/٣) ، و« الإنصاف »

(١٦٤/٣) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٨٣)

ووجه الأول إطلاق العبد في بعض الأحاديث ؛ فشمّل الكافر^(١)

ووجه الثاني : أنَّ الزكاة طهارة ، والكافر ليس من أهل التطهير ، مع
تصريح الشارع بذلك في الأحاديث^(٢) ، فحمل أصحاب هذا القول المُطلق
على المقيّد ، وهذا أحوط من حيث الأدب مع الشارع
والأول : أحفظ من حيث براءة الذمة ، وعليه أهل الكمال من
العارفين ، فيفعلون بالمُطلق في محلّه والمقيّد في محلّه ؛ هروبا من التشريع
مع الشارع .

[حكم زكاة الفطر على الزوج عن زوجته]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنّه يجب على الزوج فطرة زوجته ؛
كما يجب عليه نفقتها^(٣) ، مع قول أبي حنيفة : إنّه لا يجب على الزوج فطرة
زوجته^(٤) .

فالأول مشدّد على الزوج ، والثاني . مخفّف عنه ، مشدّد على

(١) انظر الحديث في الحاشية (٣) (٣٩٩/٢) .

(٢) من ذلك ما رواه البخاري (١٥٠٣) واللفظ له ، ومسلم (١٢/٩٨٤) ، عن سيدنا
عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال (عرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة
الفطر صاعاً من تمر ، أو صاعاً من شعير على العبد والحرّ ، والذكر والأنثى ، والصغير
والكبير من المسلمين . . .) الحديث .

(٣) انظر : عيون المسائل (ص ١٩٦) ، وهـ مصي المحتاج (١١٤/٢) ،
وهـ الإيضاف (١٦٦/٣) .

(٤) انظر : الناية شرح الهداية (٤٨٧/٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ،
(ص ٨٣)

الزوجة ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أن ذلك من كمال المواساة للزوجة ، ولا يليق بمحاسن الأخلاق أن يكلف زوجته بذل المال في تطهيرها من الرجس الظاهر والباطن .

ووجه الثاني : أن المحاطب بهذه الزكاة إنما هي المرأة ؛ لعود مصلحة ذلك عليها في دينها ، وإن كان الأولى من الزوج إخراجها عنها ؛ مكافأة لها على إعانتها على غصن طرفه في رمضان بجماعها ، أو بشع نفسه برويتها ، فافهم .

[حكم زكاة الفطر على المُبْعَض]

ومن ذلك : قول أبي حيفة : إن من نصفه حرًا ، ونصفه رقيق مثلاً . لا فطرة عليه ، ولا على مالك نصيبه^(١) ، مع قول الشافعي وأحمد : إنه يلزمه نصف الفطرة بحريته^(٢) ، ومع قول مالك في إحدى روايته : إن على السيد النصف ، ولا شيء على العبد^(٣) ، ومع قول أبي ثور : يجب على كل واحد منهما صاع^(٤) .

فالأول : مخفّف ، والثاني : فيه تشديد ، وهو معنى قول مالك

(١) انظر : التجريد ، (١٤٠٠ / ٣) .

(٢) والنصف الآخر على سيده . انظر : حلبة العلماء ، (١٢٤ / ٣) ، ومطالب أولي النهي ، (١٠٨ / ٢) .

(٣) انظر : المعونة على مذهب عالم المدينة ، (ص ٤٣٧) .

(٤) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٨٣) .

المذكور ، والثالث : مشدّد^(١) ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

ووجه الأول - ظاهر ؛ لأنّ السيد لم يملكه كلّهُ ، والزكاة موضوعها أن تكون عن جملة الإنسان لا عن بعضه

ووجه الثاني . مراعاة العدل ؛ وهو تكليف السيد أن يزكي عن العبد بقدر حصّته ، والعبد لا مال له يخرج منه عن نفسه

ووجه الثالث : الأحذ بالاحتياط ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم ملك النصاب لوجوب زكاة الفطر]

ومن ذلك . قول مالك والشافعي وأحمد : إنّه لا يُعتبر في وجوب زكاة الفطر أن يكون المخرج يملك نصيباً من العضة ؛ وهو متا درهم ، بل قالوا : إنّ كلّ مَنْ فضلَ عن قوته وقوت من تلزمه نفقته يوم العيد وليكته شيءٌ قدر زكاة الفطر . . وجبت عليه^(٢) ، مع قول أبي حنيفة : إنّها لا تجب إلا على من ملك نصيباً فاصلاً عن مسكته وعبدته وفرسه وسلاحه^(٣) .

فالأول مشدّد ، والثاني : محقّق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول . كون القدر المخرج في زكاة الفطر أمراً يسيراً ؛ فلا يشترط

(١) بقصد قول أبي ثور ؛ لأنه أشار إلى أنّ قول الإمام مالك من حيث التشديد كالقول الذي سبقه ، والسياق واضح في ذلك

(٢) انظر : مواهب الحليل ؛ (٢٥٨ / ٣) ، وروايات ؛ (٣٥١ / ٣) ، وروايات المصنف ؛ (٢٤٧ / ٢)

(٣) انظر : الباية شرح الهداية ؛ (٤٨١ / ٣ - ٤٨٢) ، وروايات الأئمة ؛ (ص ٨٣)

أن يملك صاحبه مضافاً ، بخلاف ربع العشر في الفضة مثلاً ؛ فإن النصوص ربما بحلت به .

ووجه الثاني : إلحاق زكاة الفطر بأحواتها من زكاة النقد وغيرها في اعتبار ملك النصاب ، ولكن إذا أخرجها من يملك دون النصاب . . فلا بأس .

[وقت وجوب زكاة الفطر]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة : إنها تجب بطلوع الفجر أول يوم من شوال^(١) ، مع قول أحمد : إنها تجب بغروب الشمس ليلة العيد ، ومع قول مالك والشافعي : إنها تجب بغروب الشمس ليلة العيد على الراجح من قوليهما^(٢) .

ووجه القولين : ظاهر .

[حكم تأخير زكاة الفطر عن يوم العيد]

ومن ذلك : اتفاقهم على أنه لا يجوز تأخيرها عن يوم العيد^(٣) ، مع قول ابن سيرين والشافعي . إنه يجوز تأخيرها عن يوم العيد ، قال أحمد :

(١) انظر «البيان شرح الهداية» (٥٠٢/٣)

(٢) انظر «حاشية الدسوقي» (٥٠٥/١) ، و«حلية العلماء» (١٢٦/٣) ، و«المبدع»

(٣٨٢/٣) ، و«رحمة الأمة في اختلاف لأئمة» (ص ٨٣)

(٣) انظر «الساية شرح الهداية» (٥٠٥/٣) ، و«الدخيرة» (١٥٨/٣) ، و«تحفة

المحتاج» (٣٠٨/٣) ، و«كتاب القناع» (٢٥٢/٢)

(وأرجو ألا يكون به بأس)^(١)

فالأول . مشدد ، والثاني : محقق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران .

ووجه الأول : قياس يوم العيد على وقت الصلوات الخمس .

ووجه الثاني : كونه لم يرد في ذلك نص بوجوب تخصيص اليوم عند

القائل بذلك ، وأما خبر : أغنوهم عن الطواف في هذا اليوم^(٢) . فهو

محمول عنده على الاستحباب .

[ما يجزئ إخراجها في زكاة الفطر]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة إنه يجوز إخراجها من خمسة أصناف ؛

من التمر ، والشعير ، والتمر ، والرييب ، والأقط إذا كان قوتاً^(٣) ، مع قول

أبي حنيفة : إنها لا تجزئ في الأقط أصلاً بنفسه ، وتجزئ بقيمته^(٤) ، وقال

الشافعي : كل ما يجب فيه العشر فهو صالح لإخراج زكاة الفطر منه ؛

كالأرز والذرة والدخن ونحوه^(٥) .

(١) انظر المدع (٣٨٤ / ٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٨٤)

(٢) رواه البيهقي في السنن الكبرى (١٧٥ / ٤) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٣) انظر حاشية الدسوقي (٥٠٥ / ١) ، وفتح المحتاج (٣٢٠ / ٣) ، وكشاف القناع (٢٥٣ / ٢) ، والأقط يتحد من اللبن المحيص ؛ يطبخ ثم يترك حتى يتمصل . انظر المصباح المنير (أ ق ط) .

(٤) انظر بدائع الصنائع (٧٣ - ٧٢ / ٢)

(٥) انظر فتح المحتاج (٣٢٠ / ٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٨٤)

فالأول والثالث : فيه تخفيف ، والثاني : فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم إخراج الدقيق والتسويق والقيمة في زكاة المطر]

ومن ذلك - قول مالك والشافعي : إنه لا يجرى دقيق ولا سويق^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنهما يُجزئان أصلاً بأنفسهما ، وبه قال الأنماطي من أئمة الشافعية^(٢) ، وجوز أبو حنيفة إخراج القيمة عن الفطرة^(٣) .

فالأول : مشدد على المخرج ، وعلى الفقراء ، والثاني : فيه تخفيف ، والثالث : محقق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : الاقتصار على الوارد في ذلك

ووجه الثاني : أن الدقيق والتسويق أسهل على الفقراء من الحث ؛ وذلك أن يوم العيد يوم سرور ، فالأغنياء في سرور يوم العيد ؛ لاستعنائهم عن نهينة ما يأكلون ذلك اليوم بحدّاتهم ، فلا يحوجوهم إلى التعب في تحصيل قوتهم المنقّص لهم عن كمال السرور ، بخلاف الفقراء ؛ فإنهم إذا أخذوا الحب يحتاجون إلى غربلته وتنقيته وطحنه وعجنه وخبزه عادة ، وذلك ينقص عليهم السرور في يوم العيد .

(١) انظر المدونة الكبرى (٢٩١/١) ، وحلية العماء (١٣٢/٣)

(٢) انظر الناية شرح الهداية (٤٩٤/٣) ، والمجموع (٩١/٦)

(٣) انظر الاختيار (١٢٤/١) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٨٤)

والأول يقول : لَمَّا علم الشارع هذا المعنى قسم التعب بين الأغنياء والفقراء ؛ فيكون على الفقراء شطر التعب ، وعلى الأغنياء الشطر الآخر قياماً بالعدل ، ولكن إن أخرج الأغنياء للفقراء الطعام المهيئاً للأكل بلا تعب . . . كان أقرب إلى تحصيل سرورهم ؛ أعني الفقراء .

وأما من جوَّز إخراج القيمة فوجهه : أنَّ الفقراء يصيرون بالخيار بين أن يشتري أحدهم حماً أو طعاماً مهيئاً للأكل من السوق ، فهو محفَّف من هذا الوجه على الأغنياء وعلى الفقراء ؛ فإنه يوم أكل وشرب وبِعال وذكر لله عزَّ وجلَّ ، فالطعام يَسُرُّ أجسامَ الناس ، وذكر الله يَسُرُّ أرواحهم ؛ فيحصل بذلك السرور الكامل للأرواح والأجسام .

وقد ذقنا ذلك مرَّة في ليلة الجمعة ، فصرنا نأكل ونذكر ، فحصل لنا سرور لا يعادله سرور ، ومن شكَّ فليجرب ، لكن بعد جلاء قلبه من الرعونات والأدناس ، هذا ما ظهر لي في هذا الوقت من حكمة إخراج الحب والدقيق ونحوه

وسمعت سيدي علياً الحواص رحمه الله يقول : (المطلوب من الأغنياء في يوم العيد : زيادةُ البرِّ والإكرام للفقراء والمساكين ؛ ولذلك أوجب الشارع على الوالد إخراج الزكاة عن الصبي الذي لم يبلغ الطاقة على الصوم ؛ توسعةً على المساكين ، وإلا فما هناك صوم معلقاً بين السماء والأرض حتى يؤمر الصبي بالإخراج) انتهى ، والله أعلم .

[بيان الأفضل من التمر أو البُرِّ في زكاة الفطر]

ومن ذلك : قول مالك وأحمد : إنَّ إخراج التمر أفضل من البُرِّ في زكاة المطرة^(١) ، مع قول الشافعي : إنَّ البُرَّ أفضل^(٢) ، ومع قول أبي حنيفة . إنَّ أفضل ذلك أكثره ثمنًا^(٣) .

فالأول : محقَّق محمول على من كان التمر عندهم أكثر وأهأ من البُرِّ ،
والثاني : محمول على من كان البُرُّ عندهم أكثر وأهأ من التمر
ووجه الثالث : مراعاة الأكثر قيمة ؛ فإنه مؤيدٌ بأنه الذُّ طعماً ؛ إذ غلاء الثمن دائر مع شدة اللذة وكثرة النفع ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث

[مقدار الواجب إخراجَه في زكاة الفطر]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنَّ الواجب صاع بصاع النبي صلى الله عليه وسلم من كلِّ حنّس من الخمسة أجناس السابقة^(٤) ، مع قول أبي حنيفة : إنَّه يجزئ من البُرِّ نصف صاع^(٥) .

-
- (١) انظر « المحمّي » (٨٤ / ٣) وقد في « حاشية الحرشي » (٢٢٩ / ٢) - بعد أن ساق ما يجرئ في زكاة الفطرة - (والقمح أفضلها)
(٢) انظر « تحفة المحتاج » (٣٢٢ / ٣)
(٣) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٨٤)
(٤) انظر « حاشية الحرشي » (٢٢٨ / ٢) ، و « تحفة المحتاج » (٣١٩ / ٣) ، و « الإنصاف » (١٧٩ / ٣)
(٥) انظر « حاشية ابن عابدين » (٣٦٤ / ٢) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٨٤)

فالأول : كالمشدّد ، والثاني . كالمحفّف .

ووجه كلّ مهما الاتباع للوارد عن الشارع وعن أصحابه ؛ فإنّ معاوية وجماعة جعلوا نصف الصاع من الحنطة يَغْدِل صاعين من الشعير ، فلولاً أنّهم رأوا في ذلك شيئاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قالوا به ؛ إذ هم أكثر الناس بعداً عن الرأي في الدين ، ومن قال : إنّ معاوية من أهل الاجتهاد . قال : يحتمل أن يكون فعل ذلك واجتهاد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[بيان مصرف زكاة الفطر]

ومن ذلك : قول الشافعي وجمهور أصحابه : إنّ مصرف الفطرة يكون إلى الأصناف الثمانية ؛ كما في الزكاة ، مع قول الإصطخري : يجوز صرفها إلى ثلاثة من الفقراء والمساكين بشرط أن يكون المزكّي هو المُخْرِج ، فإن دفعها إلى الإمام لزمه تعميم الأصناف ؛ لكثرتها في يده ، فلا يتعذّر عليه التعميم^(١) ، مع قول مالك وأبي حنيفة وأحمد بجواز صرفها إلى فقير واحد فقط ، قالوا : ويجوز صرف فطرة جماعة إلى مسكين واحد ، واختاره ابن المنذر وأبو إسحاق الشيرازي^(٢) .

(١) انظر « مفني المحتاج » (٢٧٢ / ٣) .

(٢) انظر « الساية شرح الهداية » (٤٥٨ / ٣) ، و « مواهب الحليل » (٢٧٣ / ٣) ، و « معي

المحتاج » (١٢٠ / ٢) ، و « كتاب القناع » (٢٥٤ / ٢) ، و « رحمة الأمة في اختلاف

الأئمة » (ص ٨٤)

فالأول : مشدّد ، والثاني : فيه تخفيف ، والثالث : مخفّف ، وكذلك ما بعده ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه الأقوال : ظاهر المعنى .

[حكم تعجيل زكاة الفطر]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة إنّه يجوز تقديم زكاة الفطر على شهر رمضان^(١) ، مع قول الشافعي : إنّه لا يجوز تقديمها إلا من أول شهر رمضان^(٢) ، ومع قول مالك وأحمد : إنّه لا يجوز التقديم عن وقت الوجوب^(٣) .

فالأول : مخفّف ، والثاني : فيه تخفيف ، والثالث : مشدّد ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول^(٤) : أنّ من قدّم فقد عخل للمفراء بالمصل ، فلا يُمنع منه ، وقد سكت الشارع عن تعيين وقت الوجوب كما سكت عن بيان وقت انتهائه ، فجاز تعجيل الزكاة قبل يوم العيد ، ومن أول شهر رمضان ، وقبله .

(١) انظر : حاشية ابن عابدين (٢ / ٣٦٧) .

(٢) انظر : تحفة المحتاج (٣ / ٢٥٤) .

(٣) انظر : المعونة على مذبح عالم المدينة (ص ٤٣٢) ، والمعي (٣ / ٩٠) ،

و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٨٤)

(٤) يقصد بالأول : قول الإمامين أبي حنيفة والشافعي بدلالة السياق

ووجه الثاني^(١) الأحد بالاحتياط ، فقد يكون يوم العيد شرطاً في صحّة الإحراج ؛ كأوقات الصلوات الخمس إذا لم يجمع ، والحمد لله رب العالمين .



(١) يقصد بالثاني قول الإمامين مالك وأحمد ، وأطلق عليه (الثاني) في مقابلة القولين الأولين الفانين بجوار التحليل من حيث الجملة وإن اختلفا في التفصيل

باب قسم الصدقات

[مسائل الاتفاق والإجماع في باب قسم الصدقات]

اتفق الأئمة الأربعة على : أنه لا يجوز إحراج الزكاة لبناء مسجد أو تكفين ميت .

وأجمعوا على تحريم الصدقة المفروضة على بني هاشم ، وبني عبد المطلب ؛ وهم خمس بطون . آل علي ، وآل العباس ، وآل جعفر ، وآل عقيل ، وآل الحارث بن عبد المطلب .

واتفقوا على : أن العارمين هم المديونون ، وعلى . أن ابن السبيل هو المسافر .

هَذَا مَا وَجَدْتُهُ مِنْ مَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ وَالْاتِّفَاقِ^(١)

وَأَمَّا مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ :

[حكم استيعاب الأصناف الثمانية عند إخراج الزكاة]

فمن ذلك : قول الأئمة الثلاثة . إنه يجوز دفع الصدقات إلى صنف واحد من الأصناف الثمانية المذكورين في آية : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْمُقَرَّاهِ

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٨٥) وما بعدها

وَالْمَسْكِينِ» [البقرة ٦٠] ^(١) ، مع قول الشافعي : إِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ اسْتِيعَابِ
 الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ إِنْ قَسَمَ الْإِمَامُ وَهَذَا عَامِلٌ ، وَإِلَّا فَالْقِسْمَةُ عَلَى سَبْعَةٍ ،
 فَإِنْ فَقَدَ بَعْضُ الْأَصْنَافِ قُسِمَتِ الصَّدَقَاتُ عَلَى الْمَوْجُودِينَ مِنْهُمْ ، وَكَذَا
 يَسْتَوْعِبُ الْمَالِكُ الْأَصْنَافَ إِنْ انْحَصَرَ الْمُسْتَحَقُّونَ فِي الْبَلَدِ ، وَوَفَى بِهِمُ
 الْمَالُ ، وَإِلَّا فَيُجِبُ إعْطَاءُ ثَلَاثَةٍ ، فَلَوْ عَدِمَ الْأَصْنَافُ فِي الْبَلَدِ وَجِبَ النُّقْلُ ،
 أَوْ بَعْضُهُمْ رَدًّا عَلَى الْبَاقِينَ ^(٢)

فَالْأَوَّلُ : مُحَقَّقٌ ، وَالثَّانِي : مُشَدَّدٌ ، فَرَجَعَ الْأَمْرُ إِلَى مَرْقَبَتِي الْمِيزَانِ .

وَوَجْهُ الْأَوَّلِ أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْآيَةِ : الْجَسَسُ

وَوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّ الْمُرَادَ بِهِمْ : الْاسْتِيعَابَ ، وَهُوَ أَحْوَطُ

[حَكْمُ صَرْفِ الزَّكَاةِ إِلَى الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ]

وَمِنْ ذَلِكَ : قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ إِنَّ حَكْمَ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ مَنْسُوحٌ ، وَهُوَ
 إِحْدَى الرَّوَائِثِ عَنْ أَحْمَدَ ، وَالْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ
 لِلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ سَهْمٌ ؛ لِفَاءِ الْمُسْلِمِينَ عَنْهُمْ ، وَالرَّوَايَةُ الْآخَرَى : أَنَّهُ إِذَا
 احْتَنِيحَ إِلَيْهِمْ فِي بَلَدٍ أَوْ ثَغَرٍ اسْتَأْنَفَ الْإِمَامُ ؛ لَوْجُودِ الْعَلَّةِ ^(٣) ، مَعَ قَوْلِ

(١) انظر «الباية شرح الهداية» (٤٥٨/٣) ، و«مواهب الجليل» (٢١٩/٣) ،
 و«المعني» (٤٩٨/٢) .

(٢) انظر «معي المحتاج» (١٨٨/٤ - ١٨٩) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة»
 (ص ٨٥) .

(٣) انظر «حاشية ابن عدي» (٣٤٢/٢) ، و«حاشية الصاوي على الشرح الصغير»
 (٦٦٠/١) ، و«الإنصاف» (٢٢٨/٣) .

الشافعي في أظهر الأقوال إنهم يُعطون سهمهم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإن سهمهم غير منسوخ ، وهي الرواية الأخرى عن أحمد^(١)

فالأول والثاني : فيه تشديد وتصيق على المؤلف ، وقول الشافعي : محقق عليهم ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث .

ووجه الأول وما وافقه . حمل من أسلم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم على الاختيار وعدم الإكراه ؛ فلا يحتاج إلى أن يُعطى ما يؤلفه .

ووجه الثاني : إطلاق المؤلفة قلوبهم ؛ فلم يُقيد ذلك بعصر النبي صلى الله عليه وسلم ، فبُعث كل من أسلم في أي عصر كان ؛ لأنه ضعيف القلب ناقص على كل حال ، لا يكاد يلحق بقلب من ولد في الإسلام ، فافهم .

وقد أسلم شخص من اليهود في عصرنا هذا ، فلم يلتفت إليه المسلمون بالبر ، فقال لي : أما بدمت على إسلامي ، فإني معيل ، واليهود جفوني ، والمسلمون لم يلتفتوا إليّ ، فلولا أنني كتبت له شحصاً من العمال يكتب عنده بالقوت . . لصرّح بالردة .

[صفة ما يأخذه العامل من الصدقات]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي إن ما يأخذه العامل من الصدقات هو

(١) انظر المعنى (١٧٨ / ٤) ، والإحصاء (٢٢٨ / ٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٨٥) .

من الركاة ، لا عن عمله^(١) ، مع قول غيرهما : إنه عن عمله^(٢) .

فالأول : فيه تخفيف على الأصناف ، والثاني : فيه تشديد على العامل ، وتطهير له من أخذ أوساخ الناس ، فيأخذ نصيبه أجره لا صدقة ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[حكم كون عامل الصدقات عبداً أو من ذوي القربى أو كافراً]
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إنه لا يجوز أن يكون عامل الصدقات عبداً ، ولا من ذوي القربى ولا كافراً^(٣) ، مع قول أحمد : إنه يجوز^(٤) .
فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه الثاني : أن العامل أجبر ، فلا يُشترط فيه الكمال بالحرية والإسلام ، قال : وإنما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولد عمه العباس أن يكون عاملاً ، وقال : « لم أكن لأستعملك على غسالة دموي الناس »^(٥)

(١) قال في « مواهب الجبل » (٢٢٩/٣) : « يُعطى العامل أجره مثله ، قال ابن القاسم : يعطى منها لعامل بقدر كثرة عمله وقلته ، وكثرة التحصيل وقلته) ، وهذا يدل على أن العامل يُعطى عن عمله عبد المالكية ، وعبارات الشافعية تشير إلى ذلك أيضاً ، في « نعمة المحتاج » (١٧١/٧) : « نعم ؛ حيث استحق العامل لم يُرد على أجرة مثله) ، والله أعلم ، وما ذكره الإمام الشراي موافق لما في « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٨٥) .

(٢) انظر « الناية شرح الهداية » (٤٥٠/٣) ، و« الإصناف » (٢٢٦/٣) .

(٣) انظر « الناية شرح الهداية » (٤٥٠/٣) ، و« حاشية الدرقي » (٤٩٥/١) ، و« نعمة المحتاج » (١٦٠/٧) .

(٤) انظر « الإصناف » (٢٢٦/٣) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٨٥) .

(٥) رواه الحاكم في « المستدرک » (٣٣٢/٣) عن سيدنا علي رضي الله عنه

تشریفاً له علی وجه التدب لا الوجوب .

ووجه الأول . أن العد مکرم بنفقة سیده علیه ، ودوي القرین أشرف ؛
فیسمعون من أن يكون أحدهم عاملاً ؛ تشریفاً لهم ؛ كما یسمعون من قبول
الزکاة المفروضة .

وأما الکافر لا یصلح أن يكون له حکم علی المسلمین ؛ ولذلك أفتی
العلماء بتحريم جعل الکافر جایباً للمظالم أو للحراج ، أو کاتباً أو حاسباً .

[بیان المراد من مصرف الرقاب]

ومن ذلك : قول الأئمة : إن الرقاب هم المکاتبون ؛ فیدفع إلیهم
سهمهم ؛ لیؤدوه فی الكتابة^(١) ، مع قول مالک : إن الرقاب هم العید ؛ فلا
يجوز دفع سهم من الصدقات إلیهم^(٢) ، وإنما یشرئ من الزکاة رقة كاملة ،
فتعتق ، وهي رواية عن أحمد^(٣) .

فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلی مرتبتي المیزان .

ولکل من القولین وجه .

(١) انظر حاشية ابن عابدين (٣٤١ / ٢) ، والمعنی المحتاج (١٧٨ / ٤) ، واکشاف
القناع (٢٧٩ / ٢) .

(٢) أي : إلی المکاتین .

(٣) انظر عیون المسائل (ص ٢٠٢) ، والمعنی (٤٧٨ / ٦) ، ورحمة الأمة فی
اختلاف الأئمة (ص ٨٥)

[بيان المراد من مصرف سبيل الله]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إن المراد بقوله تعالى ﴿ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [التوبة ٦٠] : العراة^(١) ، مع قول أحمد في أظهر روايته : إنَّ منه الحجج^(٢) .
فالأول : مشدد لأخذه بالاحتياط ؛ لانصراف الدهن إلى الغزاة يبادئ
الرأي ، والثاني : مخفف بجوار صرف مال الزكاة للحجاج ؛ فرجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان .

ولكل من القولين وجه^(٣) .

[حكم صرف الزكاة للغارم الغني]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنَّهُ لا يُصْرَفُ للعارم مع العتن شيءٌ من
مال الزكاة^(٤) ، مع قول الشافعي : إنَّهُ يصرف له مع الغنى^(٥) .
فالأول : مشدد على العارم ، والثاني : مخفف عنه ؛ فرجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان .

(١) انظر : حاشية ابن عابدين (٣٤٣/٢) ، و د هيون المسائل (ص ٢٠٣) ، و د معني
المحتاج (١٨١/٤) ، و المبدع (٤١٠/٢) .

(٢) انظر : مسار السبيل (٢٠٩/١) ، و د رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٨٥)

(٣) في هامش (أ) (بلع قراءة على مؤلفه . في أجله ، وكنهه العفير .)

(٤) انظر : الباية شرح الهداية (٤٥٤/٣) ، و د النعمونة على مذهب عالم المدينة (ص ٤٤٣) ، و د الإنصاف (٢٤٠/٣) .

(٥) انظر : نعمة المحتاج (١٥٨/٧) ، و د رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٨٦) .

ووجه الأول . العمل بظاهر الآية والحديث والقرائن ؛ فإنها تعطي أن
القادر على وقاء المغارم من ماله ليس بمحتاج إلى المساعدة ، وموضوع
الزكاة أنها لا تصرف إلا للمحتاج .

ووجه الثاني . أن الشارع أطلق الغارم في مصالح المسلمين ، فيعطى من
مال الزكاة تشجيعاً له ولغيره على بذل المال في مصالح المسلمين في
المستقل ؛ فإن من شأن غالب البشر ألا يقدم في غرامته لإصلاح ذات البين
مثلاً إذا لم يكن بينه وبينهم قرابة ولا سب ، لا سيما إن لم يشكروه على
ذلك أو دثروه ، بل ربما قال : تبث إلى الله تعالى إن عدت لأعمل خيراً ؛
أي : مع من لا يستحقه .

وفي كلام الشافعي رحمه الله : (أصل كل عداوة : اصطناع المعروف
إلى اللئام) والله تعالى أعلم .

[بيان المراد من مصرف ابن السبيل]

ومن ذلك قول أبي حيفة ومالك إن ابن السبيل هو المجتاز دون
منشئ السفر ، وبه قال أحمد أيضاً في أظهر روايته^(١) ، مع قول الشافعي :
إنه كلاهما ؛ أي : هو منشئ سفر أو مجتاز^(٢) .

(١) انظر « الناية شرح الهداية » (٤٥٧/٣) ، و « الإنباف » (٢٣٨/٣) ، وقال في
« عيون المسائل » (ص ٢٠٧) (ابن السبيل يدخل فيه المجتاز والمنقطع ومن أراد
سفرأ ، وبه قال الشافعي) ، وما ذكره الإمام الشرحاني موافق لما ذكره العمراني في
« البيان » (٤٢٨/٣) .

(٢) انظر « تحفة المحتاج » (١٦٠/٧) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٨٦)

فالأول : مشدّد ، والثاني : محفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
 ووجه الأول : أن المحتاج هو المحتاج حقيقة ، فالصرف إليه أحوط ،
 بخلاف منشئ السفر ؛ فقد يريد السفر ، ثم يتركه لعائق ، فيحتاج إلى
 استرجاعه ؛ ليصرف على المحتاج إليه من بقية الأصناف الثمانية .
 ويجاب عن القائل بالأول : أن الغالب على من يريد السفر أن يمضي في
 سفره .

[حكم إعطاء الزكاة لشخص واحد]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة وأحمد : يجوز للشخص أن يعطي زكاته
 كلها لواحد إذا لم يُخرجها إلى الغنى ، أو أمن إعفافه بذلك^(١) ، مع قول
 الشافعي : أقل ما يُعطى من كل صنف ثلاثة^(٢) .
 فالأول محفّف ، والثاني : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
 ووجه الأول : أن المراد بصيغة جمع المقراء في آية : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ
 لِلْمُعْتَرِّاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾ [التوبة ٦٠] . الجنس ؛ فكل من كان فقيراً أعطي الزكاة
 ولو كان واحداً .

(١) انظر : الساية شرح الهداية (٤٥٨/٣) ، ود المعنى (٤٩٨/٢) ، وعياره : رحمة
 الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٨٦) (قال أبو حنيفة وأحمد : يجوز إذا لم يخرجها
 إلى الغنى ، وقال مالك : يجوز إخراجها إلى الغنى إذا أمن إعفافه بذلك) ، ومذهب
 المالكية : أنه يعطى الفقير من الزكاة كفاية سنة واحدة ولو أكثر من النصاب ، وانظر
 « حاشية المسوقي » (٤٩٤/١)

(٢) انظر : معني المحتاج (١٨٨/٤ - ١٨٩) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٨٦) .

ووجه الثاني : الأخذ بالاحتياط ؛ لاحتمال أن يكون المراد بالساكنين
والعاملين وما بعده في الآية : جماعة من كل صنف منهم دون الواحد

[حكم نقل الزكاة]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي في أظهر قولي ، وأحمد في أظهر
روايته . إنه لا يجوز نقل الزكاة إلى بلد آخر^(١) ، واستثنى مالك ما إذا وقع
بأهل بلد حاجة ، فينقلها الإمام إليهم على سبيل الطر والاجتهاد ، وشرط
أحمد في تحريم النقل : أن يكون إلى بلد تُقصر فيه الصلاة ، مع عدم وجود
المتحفين في البلد المنقول منه^(٢) ، وقال أبو حنيفة : يُكره نقل الزكاة إلا
أن ينقلها إلى قرابة محتاج ، أو قوم هم أمس حاجة من أهل بلده ؛ فلا
يُكره^(٣)

فالأول : فيه تشديد بشرطه المذكور فيه ، والثاني : فيه تخفيف ؛ فرجع
الأمر إلى مرتبتي الميزان

ووجه الأول : وجود كسر خاطر الفقراء والساكنين ونحوهم من أهل

(١) البلد المعتد به في زكاة المال . بلد لمان بغض الطر عن بلد صاحبه ، إلا في قول عبد
المالكية معاده أن العبرة ببلد مالك . انظر حاشية ابن عابدين (٣٥٥ / ٢) ،
والمذخيرة (١٥٢ / ٣) ، ود مصي المحتاج (١٩١ / ٤) ، والإصناف (٢٠٣ / ٣)

(٢) انظر المعونة على مذهب عالم المدينة (ص ٤٤) ، ود نعمة المحتاج (١٧٢ / ٧) ،
و الإصناف (٢٠١ ، ٢٠٠ / ٣)

(٣) انظر البناء شرح الهداية (٤٧٩ / ٣ - ٤٨٠) ، ود رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ،
(ص ٨٦) .

بلده إذا أخرج زكاته عنهم ، مع تطلُّع نفوسهم إليها طول عامهم .

ووجه الثاني : عدم الالتفات إلى كسر خاطر من ذكر إلا على مسيل
المصل لا الوجوب ؛ إذ المراد : دفعها للأصناف التي في الآية .

وقوله في الحديث : « صدقة تؤخذ من أعيانهم » ، فتردُّ على
فقرائهم^(١) . . . يشهد للقولين ؛ لأنَّ قوله : « فتردُّ على فقرائهم » . . . يشمل
فقراء بلد المزكي وفقراء غيرها ؛ إذ هم من فقراء المسلمين بلا شك .

[حكم دفع الزكاة إلى الكافر]

ومن ذلك . قول الأئمة الأربعة وغيرهم : إنَّهُ لا يجوز دفع الزكاة إلى
الكافر^(٢) ، مع تجوير الرهري واس شبرمة دفعها إلى أهل الذمَّة ، ومع تجوير
مذهب أبي حنيفة دفع زكاة المطر والكهلات إلى الذمِّي^(٣) .

فالأول مشدَّد ، ومقابله : محقَّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث .
ووجه الأول : كونها طهرة وشرفاً ؛ فلا يليق بذلك إلا المحلُّ الذي هو
محلُّ رضا الله تعالى ، لا الكفرة الذين هم محلُّ سخطه في الحالة الراهنة
وإن احتمل حسن العاتمة .

وثمَّ لتأييد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « صدقة تؤخذ من أعيانهم

(١) سبق تخريجه (٤٤٢ / ١) .

(٢) انظر « الباية شرح الهداية » (٤٦١ / ٣) ، « حاشية الدسوقي » (١٩٢ / ١) ، و « حلية
العلماء » (١٦٩ / ٣) ، و « المصمى » (٤٨٧ / ٢) .

(٣) انظر « الباية شرح الهداية » (٤٦١ / ٣) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة »
(ص ٨٦)

فتردُّ على فقرائهم^(١) ، وأهل الدمة ليسوا من فقرائنا من حيث اختلاف
الدين .

ووجه كلام الزهري وابن شبرمة . أنَّ الركاة وصح المسلمين ، فيجوز
دفعها إلى الكفار ؛ لمناسبتهم للوسخ ، ومن هنا كره بعض المتورِّعين الأكل
من مال الجوالي^(٢) ، وقال . إنها أوساخ الكفار ، ومن كسبهم لها بالربا
والمعاملات الفاسدة ، وقال . لم يكن السلف الصالح يأكلون منها ، وإنَّما
كانوا يصرفونها في علف الدواب ونفقة الحدَّام ؛ ترَّهاً عنها على وجه التندب
والكراهة ، لا على الوجوب والتحريم . انتهى .

وعلى ما قرَّرناه في مذهب أبي حيفة يكون المراد بفقرائهم في
الحديث : فقراء بني آدم ، أو فقراء بلد المركبي من مسلم وكافر ، وقد يكون
من جوِّز دفعها إلى كافر إنَّما قال ذلك باجتهاد ، فافهم .

[بيان المراد بالغني الذي لا يجوز دفع الزكاة إليه]

ومن ذلك : قول أبي حيفة رضي الله عنه في الغني الذي لا يجوز دفع
الزكاة إليه . إنَّه هو الذي يملك نصيباً من أيِّ مال كان^(٣) ، مع قول مالك في

(١) سبق تخريجه (٤٤٢ / ١) .

(٢) الجوالي جمع جالية ، وهي الجماعة التي أخرجت من بلد ، ومنه قيل لأهل الدمة
الذين أجلاهم سيلاً عمر رضي الله عنه عن جزيرة العرب جالاه ، ثم نقلت الجالية
إلى الحرية التي أحدث منهم ، ثم استعملت في كلِّ جزيرة تؤخذ وإن لم يكن صاحبها
جلا عن وطنه . انظر « المصباح المنير » (ج ل و) .

(٣) انظر « البناية شرح الهداية » (٤٧٦ / ٣) .

المشهور : إنَّ العنِّيَّ من ملك أربعين درهماً ، وقال القاضي عبد الوهاب :
 لم يحد مالك لذلك حداً ؛ فإنه قال : يُعطى مَنْ له المكن والمحادم والدابة
 الذي لا عنى له عنه ، وقال : يعطى من له أربعون درهماً ، وقال : للعالم
 أن يأخذ من الصدقات وإن كان غنياً^(١) ، ومذهب الشافعي : أنَّ الاعتبار
 بالكفاية ؛ فله أن يأخذ مع عدمها وإن كان له أربعون درهماً وأكثر ، وليس له
 أن يأخذ مع وجودها ولو قلَّ ما معه كما هو مقرر في كتب مذهبه^(٢) ، وقال
 أحمد : العنِّيُّ هو من يملك خمسين درهماً ، أو قيمتها ذهباً ، وفي رواية
 أخرى عنه : أنَّ العنِّيُّ هو من له شيء يكفيه على الدوام ؛ من تجارة أو أجرة
 عقار أو صناعة أو غير ذلك^(٣) .

فالأول مخفَّف على الأعباء ، والثاني : فيه تشديد عليهم ،
 والثالث : مفصَّل ، والرابع : أشدُّ تخفيفاً على الأغنياء ؛ فرجع الأمر إلى
 مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : القياس على معظم أبواب الزكاة ؛ إذ الغني فيها كلها :
 هو من ملك النصاب ، سواء المواشي أو الحبوب أو النقود ؛ إذ لو لم يكن
 عباً بذلك لكان كالمقير لا تلزمه الزكاة

ووجه الثاني : أنَّ الأربعين درهماً يصير بها الإنسان ذا مال كثير ؛ لا اعتبار
 الشرع لها في مواضع ؛ كقوله : مَنْ صلَّى عليه أربعون شخصاً لا يشركون

(١) انظر « حيون المسائل » (ص ٢٠٤) ، ود الإشراف على نكت مسائل الخلاف :
 (١٢٠ / ١) .

(٢) انظر « مضي المحتاج » (١٧٣ / ٤) .

(٣) انظر « المعنى » (١٩٣ / ٢) ، ود رحمة لامة في اختلاف الأئمة (ص ٨٦)

بالله شيئاً غَفَرَ لَهُ^(١) ، فجعل ذلك من حدِّ الكثرة هي الشفعاء ،
والأربعون هم المراد بـ (العُصبة أولي القوة) في سورة (القصص)^(٢) ،
ومن ذلك : اعتبار حقِّ الجار ، وأنه أربعون داراً من كلِّ جانب^(٣) .

ووجه الثالث : أنَّ الكفاية هي المراد من الغنى ، فكلُّ من كان له شيء
يفضيه عن سؤال الحلق فهو غنيٌّ .

ووجه الرابع : أنَّ الخمسين درهماً هي التي تكفُّ صاحبها عن السؤال .
ولكلِّ من هذه الأقوال وجه ؛ لأنَّ كلَّ شيء لم ينصَّ الشارع فيه على أمر
معين . . فالعلماء فيه بحسب نظرهم ومداركهم ، وذكر الأربعين والخمسين
جريٌّ على الغالب من أحوال السلف ؛ فلا يكاد أحدهم يطلب من الدنيا في
يده أكثر من هذا القدر ، وإلا فقد لا يكفي صاحب العيال الآن المنة درهم
في طريق تجارته أو نفقته ، فافهم .

[حكم دفع الزكاة إلى القادر على الكسب]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك : إنه يجوز دفع الزكاة إلى من يقدر

(١) رواه نحوه مسلم (٩٤٨) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما

(٢) وذلك في قوله تعالى ﴿ إِنْ قَرَّبْتَ كَذَّابٌ مِنْ قَوْمٍ مُؤْمِنٍ فَبَعَثَ عَلَيْهِمْ وَيَاسِينَ مِنَ الْكُفُورِ مَا يَنْ
مَعَانِيَهُمْ لَسَوْا بِالْمُصْبِكَةِ أُولَى الْقُوَّةِ ﴾ [القصص ٧٦]

(٣) من ذلك الحديث الذي رواه البيهقي في « السنن الكبرى » (٢٧٦ / ٦) ، عن السيدة
عائشة رضي الله عنها قالت يا رسول الله ؛ ما حقُّ - أو قال - ما حدُّ الحوار ؟
قال ؛ أربعون داراً ؛ وقوله (أو قال) كذا في « السنن الكبرى » ولعله أراد أحد
رواة الحديث .

على الكسب لصحته وقوته^(١) ، مع قول الشافعي وأحمد : إن ذلك لا يجوز^(٢) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .
ووجه الأول : أن من لا مال له فهو إلى الفقراء أقرب وإن كان قادراً على الكسب .

ويؤيده قوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا النَّاسُ أَسْمُ الْمُقَرَّبَةِ إِلَى اللَّهِ ﴾ [طه ١٥] ؛ أي : إلى فصله ، فلا يستغني أحد عن حاجته إلى الله تعالى ، وإنما علقنا الفقر في الآية بفضل الله لا بالله حقيقة ؛ لأن الحق تعالى لا يستغني به من حيث ذاته ، وإنما يستعين بما منه لا به ، فافهم ؛ فإن هذا هو الأدب مع الله تعالى ، فإن العبد إذا جاع وسأل الله في إرادة ضرورته دله على الرغيف ، فما وقع الفس من الجوع إلا بالرعيف .

وحاصل ذلك أن الله تعالى علق الوجود بعصه ببعض ، وسخره لبعضه بعضاً ، وربطه بعصه بعضاً ، وإن كان الكلُّ عنه وبأمره وتكوينه ، فافهم .
ووجه الثاني : أن من قَدَّر على الكسب فلا يحلُّ له أخذ أوساخ الناس ؛ تنزيهاً له عنها .

وهذا : خاصٌّ بالأكابر أصحاب الهمم ، والأول : خاصٌّ بالأصاغر ممن قلَّت مروءته .

(١) انظر البناية شرح الهداية (٤٥٦/٣) ، وحاشية الدسوقي (٤٩٤/١) .

(٢) انظر معني المحتاج (١٧٥/٤) ، والإنباف (٢١٨/٣) ، ورحمة الأمان في اختلاف الأئمة (ص ٨٧) .

[حكم دفع الزكاة إلى من ظنه فقيراً فبان غناه]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة وأحمد في إحدئ روايتيه . إن من دفع زكاته إلى رجل ، ثم علم أنه غني . أجزاء ذلك ^(١) ، مع قول مالك والشافعي في أظهر قوليه : إنه لا يجزئ ، وهو قول أحمد في الرواية الأخرى ^(٢) .

فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

ووجه الأول : الاكتفاء بغلبة الظن بأنه فقير

ووجه الثاني : أنه لا يكفي إلا العلم ، ولا عبرة بالظن البين خطؤه .

[حكم دفع الزكاة إلى الأصول والفروع]

ومن ذلك : اتفاق الأئمة الثلاثة على : أنه لا يجوز دفع الزكاة للوالدين وإن علوا ، ولا المولودين وإن سفلوا ^(٣) ، مع قول مالك بجواز دفعها إلى الجد والجدّة وسي البين ؛ لسقوط نفقتهم عنده ^(٤)

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : تشريف الوالدين والمولودين عن دفع أوساخ الناس إليهم

(١) انظر «الاية شرح الهداية» (٤٧٤/٣) ، و«الإنصاف» (٢٦٣/٣) .

(٢) انظر «الإشراف على نكت مسائل الخلاف» (٤٢٠/١) ، و«المجموع» (٢٢٣/٦) ،

و«الإنصاف» (٢٦٣/٣) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٨٧)

(٣) انظر «العناية شرح الهداية» (٢٩٦/٢) ، و«البيان» (٤٤٢/٣) ، و«المبدع»

(٤٢٠/٢) .

(٤) انظر «الذخيرة» (١٤١/٣) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٨٧)

قياساً على بني هاشم وسي المطلب ؛ فإن الزكاة إنما حرّمت عليهم تشريعاً لهم ، وتقديساً لذواتهم وأرواحهم ، وإلا فلو احتاجوا إلى ذلك صرف إليهم منها كما أفنى به الإمام السكي وجماعة .

قال بعضهم : محلّ جواز الإعطاء لهم عند الحاجة ما إذا لم يستغنوا بغير الزكاة من هبة وهدية ونحوهما ؛ لقول جدّهم صلى الله عليه وسلم في الزكاة : « إنها لا تحلّ لمحمّد ولا لآل محمّد »^(١) ، لكن يؤيد ما أفنى به السبكي مفهوم حديث . « إنّ لكم في خمس الخمس ما يكفّكم »^(٢)

وأيضاً : فإن نفقة الوالدين والمولودين واجبة على الأعيان منهم من باب الرّ والإحسان ، فهم مستغنون بذلك عن أوصاخ الناس ، مع عدم المنة عليهم من أولادهم غالباً ؛ كما أشار إليه حديث : « أت ومالك لأبيك »^(٣) .
 ووجه الثاني . أنّ من كان ساقط النفقة ؛ لعمده وحجه بالأقربين .
 حكمه حكم غير القريب ؛ فيعطى من الزكاة ، فافهم

[حكم دفع الزكاة إلى الإخوة والأخوات وبنينهم]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة وأحمد في إحدى روايته : « إنّ لا يُمنع من دفع ركاته إلى من يرثه من الإخوة والأعمام وبنينهم »^(٤) ، مع قول أحمد في

(١) رواه بنحوه مسلم (١٠٧٢) .

(٢) رواه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢١٧/١١) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

(٣) رواه ابن ماجه (٢٢٩١) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٤) انظر « حاشية ابن عابدين » (٣٤٦/٢) ، و « الذخيرة » (١٤١/٣) ، و « المجموع »

أظهر روايته : إنَّ ذلك لا يجوز^(١) .

فالأول : محقّف ، والثاني : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه الأول : عدم تأكّد الأمر بالإنفاق عليهم كالأصول والفروع ،
فإنّما أحلّ قريبهم الغني بالإحسان إليهم ، فيكونون كالأجانب ؛ فيعطون من
الزكاة .

ووجه الثاني : أنَّ ترغيب الشارع في الإنفاق على القرابة لا يحوج
القريب إلى الأخذ من الزكاة .

فالقولان محمولان على حالين . فمن أغناه قرابته بالإنفاق عليه فلا يحلّ
له أخذ الزكاة ، ومن لم يُغنّه قرابته عن سؤال الناس بعدم إنفاقهم عليه . .
حلّ له أخذ الزكاة .

[حكم دفع الزكاة إلى العبد]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنّه لا يجوز للرجل دفع زكاته إلى
عبد^(٢) ، مع قول أبي حنيفة : إنّه يجوز دفعها إلى عبد غيره إذا كان سيّده
فقيراً^(٣) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : محقّف .

- (١) انظر : المبدع ، (٢٢٢/٢ - ٢٢٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٨٧)
(٢) انظر : حاشية الحرمي ، (٢٢٦/٢) ، و : البيان ، (١٤٥/٣) ، و : كتاب القناع ،
(٢٩٠/٢)
(٣) انظر : حاشية ابن عابدين ، (٣٤٩/٢) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ،
(ص ٨٧) .

ووجه الأول : أنَّ نفقة العبد واجبة على السيد ، فهو مكنتٌ بها عن الزكاة .

ووجه الثاني : أنَّ نفقة السيد قد لا تكفيه ؛ كما هو الغالب على التجار وغيرهم من البحلاء ، مع دناءة الرقيق في الغالب ، وعدم تنزُّهه عن أكله من أوساخ الناس ، فكانت الزكاة في حقِّه كأجرة الحثام ؛ يُعلَف منها الناضح ، ويُطعم منها العبيد والإماء .

[حكم دفع الزكاة إلى الزوج]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر روايته : إنَّه لا يجوز للزوجة الغنية دفعُ زكاتها إلى زوجها^(١) ، مع قول الشافعي بجواز ذلك^(٢) ، وقال مالك : إن كان يستعين بما أحذه من زكاتها على نفقتها . . لم يحز ، وإن كان يستعين به في غير نفقتها ؛ كأولاده الفقراء من غيرها أو نحوهم . . جاز^(٣) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : مخفّف ، والثالث : مفصّل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) انظر « الباية شرح الهداية » (٤٦٨ / ٣) ، و « الإنصاف » (٢٦١ / ٣) .

(٢) انظر « حلية العلماء » (١٧٠ / ٣) .

(٣) انظر « عقد الجواهر الثمينة في مذهب هالم المدينة » (٢٤٣ / ١) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٨٧) .

[حكم دفع الزكاة إلى بني عبد المطلب وموالي بني هاشم]

ومن ذلك : قول مالك وأحمد في أظهر روايته : إنه لا يجوز دفع الزكاة إلى بني عبد المطلب^(١) ، مع قول أبي حنيفة بجواز دفعها إليهم^(٢) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف .

وكذلك القول في موالي بني هاشم . حرّمها أبو حنيفة وأحمد ، وهو الأصح من مذهب مالك والشافعي^(٣) . . هو يرجع إلى مرتبة الميزان .

ووجه الأول : قياس بني المطلب على بني هاشم .

ووجه الثاني فيه : عدم قياسهم عليهم ؛ لصعف وصلتهم برسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كانوا لم يفارقوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في جاهلية ولا إسلام .

ووجه تحريمها على الموالى التشريف المشار إليه بقوله صلى الله عليه وسلم : « مولى القوم منهم »^(٤) ؛ أي . وإن لم يلحق بهم .

(١) انظر « الدخيرة » (١٤٢ / ٣) ، و« حلية العلماء » (١٦٩ / ٣) ، و« الإنصاف » (٢٥٦ / ٣) .

(٢) انظر « حاشية ابن عابدين » (٣٥٠ / ٢) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٨٧) .

(٣) انظر « البناية شرح الهداية » (٤٧٢ / ٣) ، و« مواهب الجليل » (٩ / ٥) ، و« المجموع » (١٤١ / ٦) ، و« الإنصاف » (٢٥٦ / ٣) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٨٧) .

(٤) رواء بحوه البخاري (٦٧٦١) عن سيدنا أس بن مالك رضي الله عنه

ووجه الثاني أنَّ العوالي ليس لهم وصلة في شرف مسبتهم كوصلة
ساداتهم ، على أنَّ تحريم الصدقة عليهم إنما محلُّه غاؤهم بما يُعطونه من
خُمس الخُمس ، فإن مُيعوا منه جاز لهم أخذ الزكاة إلا إن كان هناك من
يكفيهم من نوع الهدايا أو صدقات النفل على برٍّ .

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول : (تحريمُ الصدقة
على سي هاشم وسي المطلب . . تحريمُ تعظيم وتثريف وتنزيه لهم عن أخذ
أوساخ الناس ؛ لا إثم عليهم لو أخذوها) انتهى .

وفي ذلك نظر ؛ فقد يكون معُ رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم من
أحدها . . تحريمُ تكليف ؛ فيأثمون به ، والله أعلم^(١) .



(١) في هامش (أ) : (بلغ . . . نظر . . . مؤلفه)

كتاب الصيام

[مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب الصيام]

اجمعوا على : أن صوم رمضان فرض واجب على المسلمين ، وأنه أحد أركان الإسلام .

واتفق الأئمة الأربعة على . أنه يتحتم صومه على كل مسلم ، بالغ ، عاقل ، طاهر ، مقيم ، قادر على الصوم ، وعلى : أن الحائض والنفساء يحرم عليهما الصوم ، ولو أنهما صامتا لم يصح ، ويلزمهما فضاؤه ، وعلى : أنه يباح للحامل والمرضع الفطر إذا خافتا على نفسيهما وولديهما ، لكن لو صامتا صح .

واتفقوا على . أن المسافر والمريض الذي يرجى برؤه . . . يباح لهما العطر ، فإن صاماً صح ، وإن تصرّراً كره ، وقال بعض أهل الطاهر : لا يصح الصوم في السفر ، وقال الأوزاعي : الفطر أفضل مطلقاً ؛ أي : لأن الشارع نفى البر في صوم السفر بقوله : « ليس من البرّ الصيام في السفر »^(١) .

واتفقوا على أن الصبي الذي لا يطيق الصوم ، والمجنون المطبق

(١) سبق تخريجه (١٢١/١) .

جنونه غير مخاطبين به ، لكن يؤمر به الصبي لسبح ، ويُضرب عليه
لعشر

واتفقوا على . أن صوم رمضان يجب برؤية الهلال ، أو بإكمال شعبان
ثلاثين يوماً .

واتفق الأئمة على : أنه لا يثبت هلال شعبان بواحد ، وقال أبو ثور .
يقتل .

واتفقوا على : أنه إذا رُئي الهلال في بلد رؤية فاشية . أنه يجب الصوم
على سائر أهل الدنيا ، إلا أن أصحاب الشافعي صحَّحوا أنه يلزم حكمه البلد
القريب دون البعيد

واتفق الأئمة الأربعة على . أنه لا اعتبار بمعرفة الحساب والمنارل ، إلا
في وجه عن ابن شريح بالنسبة إلى العاري بالحساب .

واتفق الأئمة الأربعة على : وجوب النية في صوم رمضان ، وأنه لا يصح
إلا مالية ، وقال عطاء وزفر . لا يقتصر صوم رمضان إلى نية .

وأجمعوا على . صحة صوم من أصبح حنباً ، ولكن يستحب له
الاعتسال قبل طلوع الفجر ، خلافاً لأبي هريرة وسالم بن عبد الله في قولهما
يبتلان الصوم ، وأنه يمسك ويقضي ، وقال عروة والحسن : إن آخر الغسل
لعذر لم يطل صومه ، أو بغير عذر بطل ، وقال السحمي : إن كان في
الغرض يقضي .

واتفقوا على أن الغيبة والكذب مكروهان للصائم كراهة شديدة وإن
صحَّ الصوم في الحكم ، وقال الأوزاعي : يبطل الصوم .

واتفقوا على : أنَّ من أكل ، وهو يظنُّ أنَّ الشمس قد غابت ، أو أنَّ
المجر لم يطلع ، ثم بان الأمر بخلاف ذلك . . أنَّه يجب عليه القضاء .

وأجمعوا على : أنَّ من دَرَّعه الفَيء لم يَظُر ، خلافاً للحس البصري .

وأجمعوا على : أنَّ من وطن ، وهو صائم في رمضان ، عامداً من غير
عذر . كان عاصياً ، وبطل صومه ، ولزمه إمساك بقية النهار ، وعليه
الكفارة الكبرى ؛ وهي : عتق رقبة ، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ،
فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً ، وقال مالك : هي على التخيير .

وأجمعوا على : أنَّ الكفارة لا تجب في غير أداء رمضان ، وعن قتادة :
الوجوب في قصائه .

واتفقوا على : أنَّ من تعمَّد الأكل والشرب صحيحاً مقيماً في يوم من
شهر رمضان . . أنَّه يجب عليه القضاء ، وإمساك بقية النهار .

واتفقوا على : أنَّ من أفسد صوم يوم من رمضان بالأكْل عامداً يجب عليه
قضاء يوم مكانه فقط ، وقال ربيعة . لا يحصل إلا باثني عشر يوماً ، وقال
ابن المسيب يصوم عن كلِّ يوم شهراً ، وقال النخعي لا يُقضى إلا بصوم
الف يوم ، وقال علي وابن مسعود رضي الله عنهما : لا يقضيه صوم
الدهر .

واتفقوا على : عدم صحَّة صوم من أُغْمِيَ عليه طول نهاره ، وعلى : أنَّه
لو نام جميع النهار صحَّ صومه ، خلافاً للإصطخري من الشافعية .

واتفقوا على : أنَّ من فاته شيء من رمضان ، فمات قبل إمكان

القضاء . . فلا تدارك له ولا إثم ، وقال طائوس وقتادة : يجب الإطعام عن كل يوم مسكياً .

واتفقوا على : استحباب صيام الليالي البيض الثلاث ؛ وهي : الثالث عشر ، والرابع عشر ، والخامس عشر .

هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق^(١) ، وسيأتي توجيه أقوال من خالف اتفاق الأئمة الأربعة في الباب إن شاء الله تعالى .
وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم الحامل والمرضع إذا أفطرتا خوفاً على الولد]

فمن ذلك قول الشافعي في أرجح قوليه وأحمد : إنَّ الحامل والمرضع إذا أفطرتا خوفاً على الولد . . لزمهما القضاء والكفارة عن كل يوم مَدْأ^(٢) ، مع قول أبي حنيفة : إنَّه لا كفارة عليهما^(٣) ، ومع قول ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم : إنَّه يجب الكفارة دون القضاء^(٤)

فالأول . مشدّد ، والثاني : مخفّف ، والثالث : فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول أنه فطر ارتفق به الولد مع أمّه .

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ؛ (ص ٨٨) وما بعدها

(٢) انظر : تحفة المحتاج ؛ (٤٤١ / ٣) ، والإيضاح ؛ (٢٩٠ / ٣)

(٣) انظر : البناية شرح الهداية ؛ (٨٢ / ٤ - ٨٣) .

(٤) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ؛ (ص ٨٨)

ووجه الثاني : أنَّ الكفارة موضوعها ارتكاب الإثم ، لا المأمورات الشرعية أو المباح .

ووجه الثالث : أنَّه كان الواجب عليهما تحمُّل المشقة وعدم الفطر ؛ لاحتمال أنَّ الصوم لا يضرُّ الولد ، ولذلك كان عليهما الكفارة دون القضاء ؛ لإسقاط الصوم عنهما بترجيح الفطر ، فافهم

[حكم الفطر لمن أنشأ السفر بعد الفجر]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنَّ من أصبح صائماً ثمَّ سافر . . لم يجز له الفطر^(١) ، مع قول أحمد : إنَّه يجوز له الفطر ، واختاره المزني^(٢) فالأول : مشدَّد ، والثاني : مخفَّف .

ووجه الأول : تغليب الحصر ، ووجه الثاني : تغليب السفر ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم الإمساك بقية النهار لمن زال عذره]

ومن ذلك : قول أبي حيفة وأحمد : إنَّ المسافر إذا قدم مفطراً ، أو برئ المريض ، أو بلغ الصبي ، أو أسلم الكافر ، أو ظهرت الحائض في

(١) انظر : «الاحتيار» (١/١٣٤) ، و«حاشية الدسوقي» (١/٥٣٤) ، و«المجموع» (٦/٢٦٦) .

(٢) انظر : «المهذب» (١/٣٢٧) ، و«الإنباف» (٣/٢٨٩) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٨٨) .

أثناء النهار.. لزمهم إمساك بقية النهار^(١) ، مع قول مالك والشافعي في الأصح : إنه يستحب^(٢) .

فالأول مشدد ، والثاني : محقق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه الأول : زوال العذر المبيح للفطر ، فيلزمه الصوم وإن لم يُحَسَب له ؛ لحرمة رمضان ، وكذلك القول في بقية المسائل السابقة .
ووجه الثاني : أنَّ الإمساك خارج عن قاعدة الصوم ؛ فإنَّ صوم بعض النهار دون بعض لا يصح ؛ فكان اللائق بالممسك الدب لا الوجوب ، فافهم

[حكم قضاء صوم ما فات المرتد إذا أسلم]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنَّ المرتد إذا أسلم وجب عليه قضاء ما فات من الصوم حال ردَّته ، مع قول أبي حنيفة : إنه لا يجب^(٣) .
فالأول مشدد ، والثاني محقق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه الأول : التعليق عليه ؛ لأنه ارتدَّ بعد أن ذاق طعم الإسلام .
ووجه الثاني : أنه لم يكن مخاطباً بالصوم حال ردَّته ؛ للكفر ، وقد قال

(١) انظر : الباية شرح الهداية ، (٩٩ / ٤ - ١٠٠) ، والإيضاح ، (٢٨٣ / ٣)

(٢) انظر : حاشية الحرشي ، (٢٤٢ / ٢) ، ودتحفة المحتاج ، (٤٣٣ / ٣) ، ورحمة الأئمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٨٨)

(٣) يردُّها التعصیل ذاته الذي سبق عد الكلام من اختلاف الفقهاء في سقوط الركاة عن المرتد انظر الكلام الوارد تعليقا (٣٥٧ / ٢)

تعالى : ﴿ قُلْ لِلدِّينِ كَفَرُوا إِنْ يَسْتَهْوُوا يُفَرِّلَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ (الأنعام ١٣٨) ،
فانهم

[حكم صوم الصبي]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة : إنه يصح صوم الصبي^(١) ، مع قول
أبي حنيفة إنه لا يصح^(٢)

والأول : مشدد في الصوم من حيث خطابه به على وجه الذب من باب
﴿ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ ﴾ (البقرة ١٨٤)

والثاني : مخفف عنه بعدم صحته منه من حيث إنه صفة صمدانية ،
لا يطبق التلّس بها ، ولا القيام بأدائها عادة ، بخلاف البالغ ؛ فإن الله تعالى
يجعل له قوة تعينه على القيام بأدائها .

ومما يؤيد قول أبي حنيفة أن الصوم عن الأكل ما شرع إلا لكسر شهوة
النفس الحاصلة بتكرار الأكل جميع السنة ، والصبي الذي عمره سبع سنين

(١) انظر : الفواكه الدواني (٣١٠ / ١) ، والمجموع (٣٠٣ / ٦) ، والإصناف ؛
(٢٨١ / ٣)

(٢) يقول ابن عابدين في « حاشيته » (٣٧٢ / ٢) (وليس البلوغ والإفاقة من شروط
الصحة ؛ لصحته بدونهما كما ذكره ، نعم ؛ هما من شروط وجوب رمضان) ، وقال
الشلبي في « حاشيته على تبيين الحقائق » (٣٣٩ / ١) (وفي « الذخيرة » المالكية
صوم الصبي وحجه وصلاته ليست شرعية عند أبي حنيفة ، بل ذلك تمريض للصبي
قلت : قد نقل هذا غيره من الطوائف الثلاث عن الإمام ، ونقلهم غلط محظور ،
وما أعلم أي شيء مستند نقلهم الباطل ، بل اعتكاف الصبي وصومه وصلاته وحجته
صحيح شرعي بلا خلاف ، وأجره له دون أبيه ، ذكره في « الفناوى » وغيرها)

مثلاً بعيداً من إثارة شهوته للجماع بالاكل ، بخلاف المراهق ؛ فكان صومه بالعبث أقرب .

فرحم الله الإمام أبا حبيبة ؛ ما كان أدق مداركه ! ورضي الله تعالى عن بنية الأئمة أجمعين ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم قضاء الصوم على المجنون إذا أفاق]

ومن ذلك : قول أبي حبيبة والشافعي : إن المجنون إذا أفاق لا يجب عليه قضاء ما فاته^(١) ، مع قول مالك . إنه يجب ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد^(٢) .

فالأول . محقق ، والثاني : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان . ووجههما : ظاهر .

[حكم المريض الذي لا يُرجى برؤه ، والشيخ الكبير]

ومن ذلك : قول أبي حبيبة ، وهو الأصح من مذهب الشافعي : إن المريض الذي لا يُرجى برؤه ، والشيخ الكبير . لا صومَ عليهما ، وإنما يجب عليهما الفدية فقط^(٣) ، مع قول مالك . إنه لا صومَ عليهما ولا فدية ، وهو قول للشافعي^(٤) .

(١) انظر « حاشية ابن عابدين » (٢/ ٣٧١-٣٧٢) ، و« حلية العلماء » (٣/ ١٧٣)

(٢) انظر « المدونة الكبرى » (١/ ١٨٥) ، و« الإيضاح » (٣/ ٢٩٢) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٨٨) .

(٣) انظر « تيسير لحقائق » (١/ ٣٣٧) ، و« تحفة المحتاج » (٣/ ٤٣٩) .

(٤) انظر « عبود المسائل » (ص ٢١٩) ، و« حلية العلماء » (٣/ ١٧٤)

ثم إن الفدية عند أبي حنيفة وأحمد : نصف صاع عن كل يوم من برٍّ أو تمر^(١) ، وعند الشافعي : مدٌّ عن كل يوم^(٢) .

فالأول : فيه تشديد في المسألتين ، والثاني : محفّف فيهما ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه القولين ظاهر .

[حكم صوم ثلاثين من شعبان إن وُجد غيم أو قترٌ في ليلة]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد : إنَّهُ لا يجب الصوم إذا حال دون مطلع الهلال غيمٌ أو قترٌ في ليلة الثلاثين من شعبان^(٣) ، مع قول أحمد في أظهر الروايات عند أصحابه : إنَّهُ يجب عليه الصوم ، قالوا : ويتعيّن عليه أن ينوّه من رمضان^(٤) .

فالأول : محفّف في ترك الصوم ، والثاني : مشدّد في فعله ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أنَّ قاعدة الوجوب لا تكون إلا بدليل واضح أو بينة أو

(١) عند الحنيفة : يخرج نصف صاع من برٍّ ، أو صاعاً من تمرٍ أو شعير كما في : الباية شرح الهداية (٨٥ / ٤) ، وعند الحنابلة : يخرج مدّاً من برٍّ ، أو نصف صاع من تمرٍ أو ربيبٍ أو شعيرٍ أو أبط كما في : كشف القناع (٣٠٩ / ٢) .

(٢) انظر : حلية العلماء (١٧٤ / ٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٨٩) .

(٣) انظر : الباية شرح الهداية (١٦ / ٤) ، وحاوية المصنوع (٥٠٩ / ١) ، وافي المحتاج (١٦٤ / ٢) ، والقُرّ العبار ، انظر : مختار الصحاح (ق ت ر) .

(٤) انظر : كشف القناع (٣٠١ / ٢) ، ورحمة لأمة في اختلاف الأئمة (ص ٨٩) .

مشاهدة ، ولم يوجد هنا شيء من ذلك .

ووجه الثاني : الأحذ بالاحتياط ، وهو حاصر بأهل الكشف الذين ينظرون الهلال من تحت ذلك العيم أو القتر ، كما يشهد لذلك قول أصحاب أحمد : إنه يتعين على الصائم أن ينوي ذلك من رمضان ؛ إذ الجزم بالية لا يصح مع التردد .

وكان على هذا القدم سيدي علي الخواصر وزوجته ؛ كانا يكشفان ما تحت الغمام والقتر ، وينظران الشياطين وهم يصعدون ويترمون في الآبار والحرار ، فيصبحان صائمين ، وغالب أهل مصر مطرون ، ومعلوم : أن الشياطين لا تصعد إلا ليلة رمضان

وقال المخالف قد تصعد الشياطين آخر ليلة من شعبان ؛ ليدخل رمضان وهم كلهم مصعدون ، كما أن إبليس يوسوس للعصاة في شعبان بالمعاصي التي يقومون فيها في رمضان ، فافهم .

[العدد الذي يثبت به هلال رمضان]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة : إنه لا يثبت هلال رمضان إذا كانت السماء مصحبة إلا بشهادة جمع كثير يقع العلم بخبرهم ، وأما في العيم فيثبت بعدل واحد ؛ رجلاً كان أو امرأة ، حراً كان أو عبداً^(١) ، مع قول مالك : إنه لا يقبل في ذلك إلا عدلان^(٢) ، ومع قول الشافعي وأحمد في أظهر

(١) انظر : البناية شرح الهداية (٢٩٠/٤) .

(٢) انظر : المعونة على مدح عالم المدينة (ص ٤٥٥)

روايتيهما : إنه يثبت عدل واحد^(١) .

فالأول : مشدد ، والثاني : دونه في التشديد ، والثالث : به تخفيف ؛
فرجع الأمر إلى مرتني المبران .

ووجه الأول : أن السماء إذا كانت مُصِيبَةً فلا يخفى الهلال على جمع
كثير من الناس ، بخلاف العيم ؛ يخفى على غالب الناس ، فيكتفى به
بواحد كما قال به الشافعي وأحمد في أظهر قوليهما

ووجه قول مالك : زيادة التثبت في العدلين ؛ لأن ذلك عنده من باب الشهادة ،
لا من باب الرواية ، عكس قول الشافعي وأحمد في الراجح من قوليهما .

ورفع أبو حنيفة ومالك شأن صوم رمضان على شأن الصلاة ؛ تعطيماً
لشهر رمضان ؛ فإنه يُكْتَفَى في دخول وقت الصلاة عندهما بإخبار عدل واحد .

ومن شرف رمضان : أنه يسد مجاري الشيطان من جسد ابن آدم إن لم
يخرقه بعبية وسحوها مما ورد أنه يحرق الصوم^(٢) ، بخلاف الصلاة ؛ لم يرد لها
فيها أنها جنة - أي : ترس يُتَقَى بها الشياطين - كما ورد في الصوم^(٣) ؛ فإن
الصائم الحقيقي لا يصير للمعاصي عليه سبيل من العام إلى العام ، فافهم .

(١) انظر : تحفة المحتاج (٣ / ٣٧٥) ، والإيضاح (٣ / ٢٧٣) ، ورحمة الأمة في
اختلاف الأئمة (ص ٨٩)

(٢) من ذلك ما رواه الحارثي (٦٠٥٧) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال : « من لم يدع قول الزور والعمل به والجهل فليس لله حاجة
أن يدع طعامه وشرابه » .

(٣) حديث : « الصيام جنة » رواه الحارثي (١٨٩٤) ، ومسلم (١١٥١ / ١٦٢) ، عن
سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

[حكم من رأى الهلال وحده]

ومن ذلك : قول الأئمة الأربعة إن من رأى الهلال وحده صام ، ثم إن رأى هلال شوال أفطر سرّاً^(١) ، مع قول الحسن وابن سيرين : إنه لا يجب عليه الصوم برؤيته وحده^(٢) .

فالأول : محقق على الصائم ، مشدد في الثبوت ، والثاني : عكسه ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول أن المراد من اشتراط العدول أو العدلين أو العدل حصول العلم ، وقد حصل له العلم برؤيته هو وإن لم يقل الناس ذلك منه .

(١) يبدو أن ما ذكره الإمام الشيرازي من اتفاق الأئمة الأربعة ينصرف إلى الشطر الأول من المسألة التي ساقها ؛ أي من رأى هلال رمضان وحده صام بالاتفاق ، أمّا الشطر الثاني ؛ وهو حكم من رأى هلال شوال وحده فيه خلاف ؛ والإفطار سرّاً هو مذهب لشافعية كما في « حلية العلماء » (١٨٣ / ٣) ، وقال المرعشي من الحنفية في « الهدية شرح البداية » (١٢٠ / ١ - ١٢١) (ومن رأى هلال رمضان وحده صام وإن لم يقل الإمام شهادته ولو أكمل هذا الرجل ثلاثين يوماً لم يفسد إلا مع الإمام وهو أفطر لا كفارة عليه ؛ اعتباراً للحقيقة التي عده) ، وقال ابن رشد من المالكية في « البيان والتحصيل » (٣٥١ / ٢) (أما إذا رأى هلال رمضان وحده فإنه يصوم ولا يسمى له إلا ذلك ؛ وأما إذا رأى هلال شوال فإنه لا يجوز له أن يفسد ولا بإجماع من الناس ، إلا أن يكون وحده في سمر ، وفي غير جماعة من الناس ؛ مثل المسافرين يكون في مفارقة فإنه يصوم برؤية الهلال ، ويفطر برؤيته) ، وفي « المبدع » (٩ / ٣) لابن ميمون من الحنفية (ومن رأى هلال رمضان وحده ورؤيت شهادته لزمه الصوم وإن رأى هلال شوال وحده لم يفسد) - ثم قال - قال ابن عقيل يجب أن يفسد سرّاً .

(٢) انظر « رحمه الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٨٩)

ووجه الثاني : أنَّ الحسن قد يغلط تبعاً للمعنى الحاكم عليه ؛ كصاحب
المِرَّة الصفراء يجد طعم العسل مرّاً ؛ فذوقه صحيح ، وحكمه باطل ، فافهم .

[حكم صوم يوم الشك]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه لا يصحُّ صوم يوم الشك^(١) ، مع
قول أحمد : إنه إذا كانت السماء مُصَحِّية كُره ، أو مُعَيِّنة وجب^(٢) .

فالأول : مشدّد في الاحتياط خوفاً أن يدخل في رمضان ما ليس منه ،
والثاني : محفّف بعدم مشروعية الصوم فيه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

لكن قول أحمد أولى بالعمل من حيث الصوم ، فقد يكون من رمضان
في نفس الأمر ، ويُغفَر التردّد في النية للضرورة ، ولا يضربنا صوم يوم
زائد^(٣) .

[حكم الهلال إذا رُئي نهاراً]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إنَّ الهلال إذا رُئي نهاراً فهو
لليلة المستقبلية^(٤) ، مع قول أحمد : إنه إذا رُئي قبل الروال . . . لليلة

(١) أي لا يصحُّ صومه على أنه من رمضان انظر ؛ حاشية ابن عابدين ؛ (٢٨١ / ٢) ،
وه حاشية الحرشي ؛ (٢٣٨ / ٢) ، ود ليان ؛ (٥٥٧ / ٣)

(٢) انظر ؛ كشف القناع ؛ (٣٤١ / ٢) ، ود رحمة لأمة في اختلاف الأئمة ؛ (ص ٨٩)

(٣) في هامش (أ) . (بلغ قراءة على مؤلفه . . . مع الله تعالى في أجله ، وكنه المقبر
أحمد . . .)

(٤) انظر ؛ حاشية ابن عابدين ؛ (٢٩٢ / ٢) ، ود الدحيرة ؛ (٤٩٢ / ٢) ، وه حلية
العلماء ؛ (١٨٠ / ٣) .

الماضية ، أو بعد الروال . مروايتان^(١) .

فالأول : محقق بعدم القصاص لليوم الماضي ، والثاني مفصل في وجوب قصائه ، فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .
ووجههما : طاهر .

وكذلك القول في روايتي أحمد في رؤيته بعد الروال .

[حكم تعيين النية لصوم رمضان]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه لا بد من التعيين في النية^(٢) ، مع قول أبي حنيفة : إنه لا يشترط التعيين ، بل لو نوى صوماً مطلقاً أو تعلاً جاز^(٣) .

فالأول : مشدد ، والثاني مخفف ، فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .
ووجه الأول أن التعيين من جملة الإخلاص بالمأمور به .
ووجه الثاني أن المقصود وجود الصوم في رمضان الذي هو صد الفطر فيه ، فيحرج المكلف عن العهدة بذلك .

(١) دل في الإنصاف (٢٧٢ / ٣) « وادرنى الهلال بهاراً ، قل الروال بعده فهو ليلة المقنة » هذا المذهب ، سواء كان أول الشهر أو آخره ، ثم ذكر روايات أخرى ، وما ذكره الإمام الشعراني موافق لما هو مشتهر في « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٨٩) .

(٢) انظر « لسواكه الدواني » (٣٠٤ / ١) ، و« تحفة المحتاج » (٣٩٠ / ٣) ، و« الإنصاف » (٢٩٣ / ٣) .

(٣) انظر « الساية شرح الهداية » (١٢ / ٤) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٩٠) .

[وقت النية في صوم رمضان]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة . إن وقت النية في صوم رمضان : ما بين غروب الشمس إلى طلوع المعجر الثاني^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنه لا يجب التعيين ؛ أي : التيت ، بل تجوز النية من الليل ، فإن لم يولد ليلاً أجرته النية إلى الزوال ، وكذلك قولهم في النذر المعين^(٢)

فالأول . مشدد ، والثاني . فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان . ووجه الأول . الأحذ بالاحتياط ، والقياس على سائر الأعمال الشرعية ؛ فإن موضوع النية في أول العبادات إلا ما استثنى .

ووجه الثاني : الاكتفاء بوجود النية في أثناء الصوم إذا لم يمض أكثر النهار ؛ كما في صوم النفل ، وصاحب هذا القول يجعل النية هنا قبل المعجر مستحبة لا واحدة ؛ تحصيلاً للكمال لا للصحة ، فافهم .

[حكم تجديد النية لكل يوم من رمضان]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إن صوم رمضان يفتقر كل ليلة إلى نية مجردة^(٣) ، مع قول مالك : إنه يكفي نية واحدة من أول ليلة من الشهر ؛ أنه يصوم جميعه^(٤) .

(١) انظر : المواك الدواني ، (٣٠٤ / ١) ، و تحفة المحتاج ، (٣٨٧ / ٣) ، و المبدع ، (١٧ / ٣)

(٢) انظر : البناية شرح الهداية ، (٤ / ٤) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٩٠)

(٣) انظر : البناية شرح الهداية ، (٩٥ / ٤) ، و تحفة المحتاج ، (٣٨٧ / ٣) ، و الإنصاف ، (٢٩٥ / ٣) .

(٤) انظر : حاشية الدسوقي ، (٥٢١ / ١) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٩٠)

فالأول : مشدّد ، والثاني : محصّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه الأول : القياس على الصلاة وغيرها ؛ فإنّ كلّ صلاةٍ عادةً على
حدة ، فكذلك القول في صوم كلّ يوم ، لا سيما مع تحلّل ليلة بين كلّ
يومين ربما يكون فيها أكل وشرب وجماع وغير ذلك مما يبطل الصوم .

ووجه الثاني : أنّه عمل واحد من أول الشهر إلى آخره .

فالأول : خاصٌّ بضعفاء المزم من العوام ، والثاني : خاصٌّ بالأولياء
الدين يحصرون مع الله تعالى بقلوبهم من أول الشهر إلى آخره بنية واحدة ،
فإذا نوى أحدهم في أول ليلة دام حصوره باستصحاب تلك النية ،
ولا يقطعها تخلّل الليل ، فافهم .

[حكم تبَيّت النية في صوم النفل]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنّ صوم النفل يصحّ بنية قبل
الروا^(١) ، مع قول مالك : إنّّه لا يصحّ بنية من النهار ؛ كالواجب ،
واختاره المزني^(٢) .

فالأول : محصّف ، والثاني : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه الأول : ما ورد من الاتباع في ذلك للشارع في توسعته على الأمة
في أمر النفل^(٣) .

(١) انظر الهدية شرح الداية (١١٩/١) ، وندوة المحتاج (٣٨٩/٣) ،
وإلصاف (٢٩٧/٣)

(٢) انظر حاشية الدسوقي (٥٢١/١) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٩٠)

(٣) سبق تحريره (٤١١/١)

ووجه الثاني : الاحتياط للنفل كالعرض ، بجامع أن كلا منهما مأمور به
 شرعاً ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : « من لم يبيت اليّة من الليل فلا
 صيام له »^(١) ، فشمل النفل ، لإطلاقه لفظ الصيام .
 ويصح أن يكون الأول : خاصاً بالأصاغر ، والثاني : خاصاً بالأكابر ،
 فانهم .

[حكم صوم من أصبح جنباً]

ومن ذلك : قول الأئمة الأربعة : إن صوم الحب صحيح^(٢) ، مع قول
 أبي هريرة وسالم بن عبد الله : إنه يطل صومه كما مر أول الباب^(٣) ، وإنه
 يحسك ويقضي ، ومع قول عروة والحسن : إنه إن أخر الغسل بغير عذر بطل
 صومه ، ومع قول السخمي : إن كان في الفرض يقضي^(٤) .
 فالأول : مخفّف ، والثاني : مشدّد ، والثالث : مفصّل ، فرجع الأمر
 إلى مرتبتي الميزان .
 ووجه الأول : تقرير الشارع من أصبح جنباً على صومه وعدم أمره
 بالقضاء^(٥) .

(١) سبق تخريجه (٤١١/١)

(٢) انظر : بدائع الصنائع (٩٢/٢) ، والبيان والتحصيل (٣١١/١٧) ، وه حلية
 العلماء (١٩٢/٣) ، وه المغني (١٤٨/٣) .

(٣) انظر (٤٣٢/٢) .

(٤) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٩٠)

(٥) سبق تخريجه (٤١٣/١) .

ووجه الثاني : أنَّ الصوم يشبه الصفة الصمدانية في الاسم ؛ فلا ينبغي أن يكون صاحبها إلا مطهراً من صفات الشياطين ، والجنب في حصرة الشيطان ما لم يغتسل ، فكما تبطل صلاة من خرج من حصرة الله الحاصة . فكذلك يبطل صوم من خرج من حصرة الله تعالى إلى حصرة الشياطين .

ومن هنا يُعرف توجيه القول المفصل

وأما وجه قول الخمي : فهو لأنَّ الفرض لا يجوز الحروح منه ، بخلاف البطل ؛ ولذلك شُدَّ فيه بالقضاء ؛ لعدم تأديته على وجه الكمال .
فالأول : خاصٌّ بالأصغر ، والثاني : خاصٌّ بالأكابر ، وكذلك ما وافقه .

[حكم صوم من ارتكب غيبة أو كذباً]

ومن ذلك : قول الأوراعي بإبطال الصوم بالغيبة والكذب ، مع قول الأئمة بصحة الصوم مع النقص^(١) .

فالأول : خاصٌّ بالأكابر ، والثاني : خاصٌّ بالأصغر ؛ وهم غالب الناس اليوم ؛ فلا يكاد أحدهم يسلم له يوم واحد من غيبة أو كذب ، ومن هنا احتلّى بعض الفقهاء في جميع رمضان ؛ حفظاً لنفسه من الغيبة أو سماعها من غيره .

(١) انظر الاحتياط (١٣٣/١) ، والنجاش والأكليس (٣٧٢/٣) ، وبيان

(٥٣٥/٣) ، وكشاف القناع (٣٣٠/٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة

(ص ٩٠)

[حكم نية الخروج من الصوم]

- ومن ذلك - قول أبي حنيفة وأكثر المالكية والشافعية - إن الصوم لا يبطل بنية الخروج منه^(١) ، مع قول أحمد بطلانه^(٢)
- فالأول : محقق خاص بالأصاغر ، والثاني : مشدد خاص بالأكابر ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث

[حكم صوم مَنْ قَاءَ]

- ومن ذلك : قول مالك والشافعي : إنه يفطر بالقيء عامداً^(٣) ، مع قول الإمام أبي حنيفة : إنه لا يفطر بالقيء إلا إذا كان ملء فيه^(٤) ، ومع قول أحمد في أشهر رواياته : إنه لا يفطر إلا بالقيء الفاحش^(٥) ، ومع قول الحسن : إنه يفطر إذا ذرعه القيء^(٦) .

- (١) انظر « البحر الرائق » (٢ / ٢٨٢) ، و « التاج والإكليل » (٣ / ٣٦١) ، و « معي المحتاج » (٢ / ١٤٩)
- (٢) انظر « الهداية على مذهب الإمام أحمد » (ص ١٥٧) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٩٠) .
- (٣) انظر « المدونة الكبرى » (١ / ٢٧١) ، و « تحفة المحتاج » (٣ / ٣٩٨)
- (٤) انظر « النباهة شرح الهداية » (٤ / ٥٠) .
- (٥) قال في « المدع » (٣ / ٢٢) : « أو استقاء أي استدعى القيء قاء ودمره . لا فرق بين القليل والكثير ، قال المؤلف هو ظاهر المذهب ، وذكر المجد أنه أصح الروايات : كسائر المفطرات » ثم ساق روايات أخرى
- (٦) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٩٠) .

فالأول وما قرب منه مشدد ، أو فيه تشديد ، وقول الحسن . مشدد ؛
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : ثبوت الدليل بالفطر لمن قاء عامداً^(١) ، ولم يفرق بين أن
يكون ذلك قليلاً أو كثيراً .

ووجه الثاني وما وافقه أن القيء ليس مفطراً لذاته ، وإنما لكونه يخلو
المعدة من الطعام ، فيضعف الجسم ، فرئنا أدى إلى الإفطار خوف المرض
الذي يسبب الفطر ؛ فلدلك شرط أحمد وأبو حنيفة القيء الكثير من ملء المم
فاكثر ؛ فإن مثل لقمة أو نحوها لا يحصل به ضعف في الجسد يؤدي إلى
الإفطار .

وهذه هي العلة الظاهرة في الإفطار بالقيء نظير ما سيأتي في الفطر
بالحجامة^(٢) ؛ من حيث إن كلاً من القيء والحجامة يضعف الجسد الذي
رئنا أفتاه الحكماء وأهل الشريعة بوجوب الإفطار فيهما ؛ حفظاً للروح عن
العدم أو الضرر الشديد الذي لا يطاق عادة .

ووجه قول الحسن : طهر ؛ لأنه يتولد غالباً من الأكل الذي لم يأذن له
الشارع فيه ، وهو الرائد عن حاجته ؛ فإنه لو أكل لحاجته لرئنا لم يقذف
باطنه ذلك ، فكان القول بالفطر أولى أحداً بالاحتياط ، فيقضي ذلك اليوم
الذي درعه القيء فيه ؛ لأن الإنسان إذا خلت معدته من الأكل تصير الداعية
تطلب الأكل ، وترجحه على الصوم ، فيكون حكمه كالمكره ، ولا يحتمل

(١) سبق تحريجه (١/٤١٣) .

(٢) انظر (٢/٤٥٣-٤٥٤) .

حكم عاداته ؛ فالعلماء ما بين مبالغ في الاحتياط ، وما بين متوسط فيه ، فانهم .

[حكم صوم مَنْ بقي بين أسنانه طعام]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة . إنه لو بقي بين أسنانه طعام ، فجرئ به ريقاً . . لم يفطر إن عَجَزَ عن تمييزه ومجّه ، وإنه إن ابتلعه بطل صومه^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنه لا يبطل صومه ، وفدّره بعضهم بالحمصة ، وبعضهم بالسمنة الكاملة^(٢)

فالأول : مخفّف في عدم الإفطار إن عجز عن تمييزه ومجّه ، مشدّد في الفطر بابتلاعه .

ووجه الثاني : أن مثل ذلك لا يُورث في الجسم قوة تضادّ حكمة الصوم ؛ فإن الأصل في تحريم الأكل : كونه يثير الشهوة للمعاصي أو العفلات ، ومثل الحمصة أو السمنة لا يُورث في البدن شيئاً من ذلك .

لكن لما رأى العلماء أن تناول ما لا يُورث شهوة لا ينتضط على حال . . سدّوا الباب ؛ فإيهم أمناء الرسل على الشريعة بعد موته صلى الله عليه وسلم في كلّ زمان ، وليس لأحد من العارفين تعاطي نحو سمنة فيما بينه

(١) انظر « المدونة الكبرى » (٢٧١/١) ، و « نعمة المحتاج » (٤٠٧/٣ - ٤٠٨) ، و « المفتي » (١٢٦/٣) .

(٢) انظر « حاشية ابن عابدين » (٤١٥/٢) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٩٠) .

وبين الله تعالى ؛ أدباً مع العلماء كما سيأتي بيانه في مسألة الإفطار بإدخال
الميل في إحليله أو أدنه .

ويُسَمَّى مثل ذلك تحريم الحريم ، المأخوذ من نحو حديث « كالراعي
يرعى حول الحمى ، يوشت أن يقع فيه »^(١) ، ويعم ما فعلوا رضي الله عنهم !
ونظير ذلك تحريم الاستمتاع بما بين السرة والركبة وإن كان التحريم
بالأصالة إنما هو للجماع ؛ لما فيه من الدم المضر بالذكر كما جُرب ، فافهم .

[حكم الحُقنة والتقطير والاستيعاط للمصائم]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة : إن الحُقنة تمطر ، إلا في رواية عن
مالك^(٢) .

وكذا التقطير في باطن الأذن والإحليل والاستيعاط^(٣) : مفطر عند
الشافعي^(٤) ، ولم أجد لعبه في ذلك كلاماً^(٥) .

فالأول من أقوال الحقنة . مشدّد ، ورواية مالك . محقّف ؛

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٢) ، وَمُسْلِمٌ (١٥٩٩) عَنْ سَيِّدِ الْعَمَالِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

(٢) أَنْظَرِ « حَاشِيَةُ إِبْنِ عَدِينٍ » (٤٠٢ / ٢) ، وَ« لِمَعُونَةُ عَلِيِّ بْنِ مَدِينٍ » عَالِمِ الْمَدِينَةِ ؛

(ص ٤٦٧) ، وَ« نَحْفَةُ الْمُحْتَنَجِ » (٤٠٢ / ٣) ، وَ« الْمُصْبِي » (١٢١ / ٣) ، وَ« رَحْمَةُ

الْأُمَّةِ فِي اخْتِلَافِ الْأُئِمَّةِ » (ص ٩١) .

(٣) الشُّعُوطُ دَوَاءٌ يَصُبُّ فِي الْأَنْفِ أَنْظَرِ « الْمُصْبَاحُ لِمِيرٍ » (ص ٤ ط)

(٤) أَنْظَرِ « نَحْفَةُ الْمُحْتَنَجِ » (٤٠٢ / ٣) .

(٥) كَذَلِكَ دَهَبَ الْحَنَبِيُّ وَالْمَالِكِيُّ وَالْحَابِلَةُ إِلَى أَنَّ مَنِ اسْتَعَطَّ أَوْ قَطَرَ فِي أَدْنِهِ فَقَدْ أَفْطَرَ ،

وَأَنْظَرِ « السَّيَةِ شَرْحُ الْهَدَايَةِ » (٦٤ / ٤) ، وَ« لِمَعُونَةُ عَلِيِّ بْنِ مَدِينٍ » عَالِمِ الْمَدِينَةِ ؛

(ص ٤٦٦ ، ٤٦٧) ، وَ« الْإِنْصَافُ » (٢٩٩ / ٣) .

فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول . أنَّ إدخال الدواء من الذُّبُر أو الإحليل مثلاً . قد يورث في البدن قوة تصادُ حكمة الصوم .

ووجه رواية مالك . أنَّ الحُقنة تُضَعِّف البدن بإحراجها ما في المعدة ؛ فلا تَطْطِر

وأجاب صاحب هذه الرواية : أنَّ معنى : أنها تَطْطِر ؛ أي يؤول أمرها إلى طَرِ المَحْقُون ؛ لعدم وجود شيء تشتعل فيه القوة الهاضمة ، فتصير تلذع في الأمعاء إلى أن يحصل الاضطراب ، فيُيَاحِط الطَرِ

وأما قول بعضهم بالإفطار إذا بلع الصائم حجراً لا يتحلل منه شيء ، أو أدخل الميل في أذنه ، أو الخيط في حلقه ، ثمَّ أخرجهُ فهو سَدٌّ للباب ؛ لأنَّهُ ليس مطعوماً ، لا لَعَةً ولا شرعاً ولا عرفاً ، ولا تتولَّد منه قوة في الجسد فإن قلت : هل للعالم فعل مثل ذلك فيما بينه وبين الله تعالى ؛ من أنَّه لا يورث الشهوة المصادة للصوم ؟

قلنا : ليس له فعل ذلك ؛ أدباً مع العلماء الذين أفتوا بالفطر ، فقد تكون العلة في الإفطار علةً أخرى غير إثارة الشهوة ، فافهم .

[حكم الحجامة للصائم]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنَّ الحجامة لا تَطْطِر الصائم^(١) ، مع

(١) انظر : حاشية ابن عابدين (٤١٩/٢) ، وحاشية العرشي (٢٤٤/٢) ، وهـ تحفة المحتاج (٤١١/٣)

قول أحمد . إنها تعطر الحاجم والمحجوم^(١) .

فالأول : محفّف ، والثاني : مشدّد

ووجه الأول : أن الممنوع منه إنما هو استعمال ما يقوّي الشهوة لا ما يضعفها .

وقال : إن دليل أحمد مؤوّل بأن المراد . تسيّباً في العطر ؛ أمّا المحجوم فظاهر ، وأمّا الحاجم فزجراً له عن أن يتسبّب في إبطار أحد ؛ وذلك أن اللحم يضعف بحروج الدم ، لا سيما إن كان الصائم قليل الدم ، والتفطير ليس هو لعين الحجامة ، وإنما هو لِمَا يؤوّل إليه أمرها ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .

[حكم من أكل شاكاً في طلوع الفجر ، ثمّ بان أنّه طلع]

ومن ذلك اتفاق الأئمة على أنّه لو أكل شاكاً في طلوع الفجر ، ثمّ بان أنّه طلع . . بطل صومه^(٢) ، مع قول عطاء وداود وإسحاق : إنّهُ لا قصاء عليه ، وحكي عن مالك : أنّه يقصي في العرص^(٣) .

فالأول مشدّد ، والثاني : فيه تخفيف ، والثالث : مفصّل ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .

(١) انظر : الإنصاف (٣٠٢/٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٩١)

(٢) انظر : الساية شرح الهداية (١٠١/٤) ، وعبود المسائل (ص ٢١٥) ، ورحمة المحتاج (٤١٢/٣) ، والمبدع (٢٨/٣) .

(٣) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٩١) .

ووجه الأول : تفصيله بالإقدام على الأكل من غير علم أو ظن ببقاء الليل
 ووجه الثاني : أنه لا منع من الأكل إلا مع تئش طلوع الفجر
 ووجه الثالث : الاحتياط للفرص بخلاف العمل ؛ لجواز الخروج منه ،
 أو تركه بالكلية عند بعض الأئمة ، فافهم .

[حكم الكُخْل للصائم]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي : إنه لا يُكره الكُخْل للصائم^(١) ،
 مع قول مالك وأحمد بكرهه ، بل لو وجد طعم الكُخْل في الحلق أفطر
 عندهما^(٢) ، وقال ابن أبي ليلى وابن سيرين : يفطر بالكُخْل^(٣) .

فالأول : محقق ، والثاني : فيه تشديد ، والثالث : مشدّد ؛ فرجع
 الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأقوال الثلاثة طاهر .

[صفة كفارة الجماع في نهار رمضان]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إن العتق والإطعام والصوم في كفارة
 الجماع في نهار رمضان عامداً . . على الترتيب^(٤) ، مع قول مالك : إن

(١) انظر : حاشية ابن عابدين (٣٩٥ / ٢) ، وحلية العلماء (٢٠٦ / ٣) .

(٢) انظر : الدحيرة (٥٠٥ - ٥٠٦) ، والإصناف (٢٩٩ / ٣) .

(٣) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٩١)

(٤) انظر : حاشية انس عابدين (٤١٢ / ٢) ، وبهاية المحتاج (٢٠٤ / ٣) ،

وإلصاف (٣٢٢ / ٣) .

الإطعام أولي ، وإنها على التحجير^(١)

فالأول : مشدد ، والثاني : محقق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أن العتق والصوم أشد من الإطعام وأبلغ في الكفارة

ووجه الثاني : أن الإطعام أكثر نفعاً للفقراء والمساكين ، بخلاف العتق

والصوم ، لا سيما في أيام الغلاء .

[المكلف بالكفارة ، وحكم تكررها]

ومن ذلك : قول الشافعي وأحمد : إن الكفارة على الروح^(٢) ، مع قول

أبي حنيفة ومالك : إن على كل منهما كفارة^(٣) .

فإن وطني في يومين من رمضان لزمه كمارتان عند مالك والشافعي^(٤) ،

وقال أبو حنيفة إذا لم يكفر عن الأول لزمه كفارة واحدة ، وإن وطني في

اليوم الواحد مرتين لم يجب بلوطة الثاني كفارة^(٥) ، وقال أحمد : يلزمه

كفارة ثانية إن كفر عن الأول^(٦) .

(١) انظر « عيون المسائل » (ص ٢١٦) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٩١)

(٢) انظر « تحفة المحتاج » (٤٥٠ / ٣) ، و « المبدع » (٣٠ / ٣) .

(٣) انظر « الباية شرح الهداية » (٥٤ / ٤) ، و « حاشية الصاوي على الشرح الصغير » (٧٠٧ / ١)

(٤) انظر « عيون المسائل » (ص ٢١٨) ، و « تحفة المحتاج » (٤٥١ / ٣)

(٥) انظر « حاشية ابن عابدين » (٤١٣ / ٢) .

(٦) انظر « المبدع » (٤٥١ / ٣) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٩١)

فالأول : مشدّد على الروح ، مخفّف على الروجة ، والثاني : مشدّد
عليهما ؛ لاشتراكهما في الترقّء والتلذّذ الماهي لحكمة الصوم .

ويُقاس على ذلك ما بعده من قول أبي حيفة وأحمد في التشديد
والتخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

قالوا : وحكمة الكفارة : أنّها تمنع من وقوع العقوبة على من جنّ جناية
تتعلّق بالله وحده ، أو تتعلّق بالله وبالخلق ، فتصير الكفارة كالطّنة عليه ؛
تمنع من وصول العقوبة إليه ؛ من باب تعليق الأسباب على مسبباتها .

[حكم الكفارة في إفساد غير أداء رمضان]

ومن ذلك : اتفاق الأئمّة الأربعة على أنّ الكفارة لا تجب إلا في أداء
رمضان^(١) ، مع قول عطاء وقتادة : إنّها تجب في قضائه^(٢) .

فالأول : مخفّف ، والثاني : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه الأول : ظهور انتهاك حرمة شهر رمضان بين الناس ، بخلافه في
القضاء ؛ فإنّ الانتهاك لا يكاد يظهر له عين وإن كان الأداء والقضاء واحداً
عند الله تعالى ، فافهم .

(١) انظر : حاشية ابن عاتق (٤٠٥ / ٢) ، و : حاشية الدسوقي (٥٢٧ / ١ - ٥٢٨) .

و : البيان (٥١٦ / ٣) ، و : الإصناف (٣٢١ / ٣) .

(٢) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمّة (ص ٩١) .

[حكم ما لو طلع عليه الفجر وهو مجامع فنزاع في الحال]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة إنه لو طلع الفجر وهو مجامع ، فنزع في الحال . . لم يبطل صومه^(١) ، مع قول مالك : إنه يبطل^(٢) .

فالأول : محقق ، والثاني . مشدّد ، فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول : ظاهر .

ووجه الثاني مصاحبة الدعة والترفع في حال النزاع ، فكان ذلك من بقية الجماع ، كما هو الغالب على الناس ؛ فكانه في حال النزاع متماد في الجماع .

ويؤيد ذلك : ما قاله أبو هاشم في نظيره من الخارج من المغصوب : إنه أت بحرام حال خروجه .

ويصح أن يكون الأول . خاصاً بالكابر الذين يملكون شهوتهم ، والثاني . خاصاً بالأصاغر الذين تملكهم شهوتهم ، فافهم .

[حكم القبلة للصائم]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في إحدى روايته . إن القبلة لا تحرم على الصائم إلا إن حركت شهوته^(٣) ، مع قول مالك :

(١) انظر « حاشية ابن عابدين » (٢٩٧/٢) ، و« نعمة المحتاج » (٤١٢/٣) ، و« الإنصاف » (٣٢١/٣) .

(٢) انظر « الدخيرة » (٥١٩/٢ ، ٥٢٠) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٩١)

(٣) انظر « الاحبار » (١٣٤/١) ، و« إنبال » (٥٣٤/٣) ، و« الإنصاف » (٣٢٨/٣)

إنها تحرم عليه بكل حال^(١) .

فالأول : مخفف خاص بالأكابر ، والثاني : مشدد خاص بالأصاغر سداً للباب عليهم .

[حكم صوم من قبل فأمضى ، أو نظر بشهوة فأنزل]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه لو قتل فأمضى . لم يفطر^(٢) ، مع قول أحمد : إنه يفطر^(٣) .

وكذلك : لو نظر بشهوة فأنزل . . لم يفطر حد الثلاثة^(٤) ، وقال مالك : يفطر^(٥) .

فالأول : في المسألتين مخفف ، والثاني : منهما مشدد ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول في الأولى : عدم إيراد المني

ووجه الثاني فيها : أن المذي فيه لذة تقارب المني .

(١) انظر « المدونة الكبرى » (٢٦٨ / ١) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٩٢)

(٢) انظر « حاشية ابن عابدين » (٤٠٤ / ٢) ، و « البيان » (٥٠٨ / ٣) ، وقال في « المواكبة

الدواني » (٣١٧ / ١) : « ومن لتذ في بهار رمضان بمباشرة » ولو ببعض أعضائه ،

كرجله « أو قلة فأمضى لذلك » المذكور « عليه القضاء » ولو سي كونه في

رمضان ، وقيل : لا قضاء على السامي .

(٣) انظر « المغني » (١٢٧ / ٣) .

(٤) انظر « الاختيار » (١٣٣ / ١) ، و « البيان » (٥٠٨ / ٣) ، و « كنشاف القناع »

(٣١٩ / ٢) .

(٥) انظر « مواهب الجليل » (٣٤٥ / ٣) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٩٢)

ووجه الأول في المسألة الثابتة : عدم المباشرة .

ووجه الثاني فيها : حصول اللذة المضادة لحكمة الصوم ، ولولا أن تلك الطرة تشبه لذّة المباشرة ما حرج الممي منها ، فافهم .

[حكم الفطر للمسافر بالجماع وغيره]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة إن للمسافر المطر بالأكل والشرب والجماع^(١) . مع قول أحمد إنه لا يجوز له الفطر بالجماع ، ومتى جامع المسافر عنده فعليه الكفارة^(٢)

فالأول : مخفّف ، والثاني : فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .

ووجه الأول إطلاق الشارع الفطر للمسافر ؛ فشمّل الإفطار بكلّ مطر

ووجه الثاني : أن ما جُور للحاجة يتقدّر بقدرها ، وقد احتاح المسافر إلى ما يقوّيه من الأكل والشرب ، فجوّزه الشارع له ، بخلاف الجماع ؛ فإنه محض شهوة تُضعف القوة ، ويمكن الاستغناء عنها في النهار بالجماع في الليل ؛ فلا حاجة إليه في النهار .

(١) انظر المجريد (١٥٦٥ / ٣) ، وحاشية الدررقي (٥١٥ / ١) ، والمجموع (٣٧٥ / ٦)

(٢) وذلك في رواية عنه . انظر الإنصاف (٢٨٨ / ٣)

[محل وجوب الكفارة]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك : بأن من أفطر في بهار رمضان ^(١) ، وهو صحيحٌ مقيمٌ . . يلزمه الكفارة مع القضاء ^(٢) ، مع قول الشافعي في أرحح قوليه وأحمد : إنه لا كفارة عليه ^(٣) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الثاني : عدم ورود نصٍّ عن الشارع في وجوب الكفارة بذلك

ووجه الأول : التغليظ عليه بانتهاكه حرمة رمضان ، وقد أمر الشارع العلماء على شريعته من بعده ، وأمرهم بالعمل بما أدنى إليه اجتهادهم ، فانهم .

[حكم صوم من أكل أو شرب ناسياً]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إن من أكل أو شرب ناسياً لا يفسد صومه ^(٤) ، مع قول مالك : إنه يفسد صومه ، ويلزمه القضاء ^(٥)

(١) أي : بغير الجماع ، كالأكل والشرب متعمداً .

(٢) انظر حاشية ابن عابدين (٤٠٩/٢ - ٤١٠) ، وحاشية الدسوقي (٥٢٨/١)

(٣) انظر تحفة المحتاج (٤٤٧/٣) ، والمعني (١٣٤/٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٩٢) .

(٤) انظر حاشية ابن عابدين (٤٠١/٢) ، وتحفة المحتاج (٤٠٨/٣) ، وكشاف القناع (٣٢٠/٢) .

(٥) انظر الدخيرة (٥٢٠/٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٩٢)

فالأول مخفف ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : قوله صلى الله عليه وسلم : « من أكل أو شرب ناسياً .
فإنما أطعمه الله ، وسقاه »^(١) .

ووجه الثاني : نسته في النسيان إلى قلة التحفظ وإن كانت الشريعة
رفعت الإثم عنه ؛ كظائره من أكل طعام الغير ناسياً ونحو ذلك ، مع أن
الأمر الذي يحصل بالأكل عامداً قد حصل بالأكل ناسياً ؛ وهو إثارة الشهوة
المضادة للصوم .

وبصح حمل الأول : على حال العامة ، والثاني : على حال الخواص .
فرحم الله الإمام مالكاً ، ما كان أدق نظره ! ورحم الله بقية المجتهدين ؛
ما كان أحبهم للتوسيع على الأمة !

[حكم قضاء من أفسد صوم يوم من رمضان بالأكل والشرب عامداً]

ومن ذلك : قول الأئمة الأربعة . إن من أفسد صوم يوم من رمضان
بالأكل أو الشرب عامداً . . ليس عليه إلا قضاء يوم مكانه^(٢) ، مع قول
ربيعة إنه لا يحصل إلا بصوم اثني عشر يوماً ، ومع قول ابن المسيب : إنه
يصوم عن كل يوم شهراً ، ومع قول السخمي : إنه لا يحصل إلا بصوم ألف

(١) روى البخاري (٦٦٦٩) ، ومسلم (١١٥٥) ، عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) انظر « البداية شرح الهداية » (٥٧ / ٤) ، و « حاشية الدسوقي » (٥٢٥ / ١) ،
و « البيان » (٥١٣ / ٣) ، و « المغني » (١٣٠ / ٣) .

يوم ، ومع قول علي وابن مسعود . إِنَّهُ لَا يَقْضِيهِ صَوْمُ الدَّهْرِ^(١)

فالأول : مخفف ، وما بعده : فيه تشديد ، والثالث : مشدد ،
والرابع : أشد ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : سكوت الشارع عن إتمام المفطر بشيء زائد على قضاء
ذلك اليوم .

ووجه البقية : التغليظ على ذلك المفطر بعير عذر ، فعلم كل مجتهد
على ذلك المفطر بحسب اجتهاده ؛ عقوبة له .

ووجه قول علي وابن مسعود : أن الله تعالى شرط ذلك الصوم في ذلك
اليوم ، فلا يلحقه فيه صوم الأبد ؛ لأنه في غير وقته الشرعي الأصلي .

وقد قدمنا نظير ذلك في الصلاة^(٢) ، واستدلنا عليه بقوله تعالى . ﴿ إِنَّ
الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ﴾ (الباء ١٠٣) .

كما استدللنا على قول علي وابن مسعود بحديث في ذلك^(٣) ، فإن قضاء
صوم ذلك اليوم الذي أفطر فيه . . مثله لا عينه ، فافهم .

[حكم صوم مَنْ أفطر ناسياً]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي : إن من أكل أو شرب أو جامع

(١) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٩٢) .

(٢) انظر (٥٨٥ / ١) .

(٣) روى السنائي في « السنن الكبرى » (٣٢٦٥) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، عن
السي رضي الله عنه وسلم قال : « من أفطر يوماً من رمضان من غير مرض
ولا رحمة لم يقضيه صيام الدهر كله إن صامه »

ناسياً . لم يبطل صومه^(١) ، مع قول مالك : إنه يبطل^(٢) ، ومع قول أحمد : إنه يبطل بالجماع دون الأكل والشرب ، وتحجب به الكفارة^(٣)

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ، والثالث : مفصل ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : قوله صلى الله عليه وسلم : « من أكل أو شرب ناسياً وهو صائم » . فإنما أطعمه الله وسفاه^(٤) . انتهى .

ومن أطعمه الله وسفاه فلا يبطل صومه ؛ لأن الشارع إذا بهى عن شيء من الأكل ، ثم صبئه في جوف المكلف من غير قصد المكلف . فلا يدخل في جملة ما نهى عنه ؛ فكأنه استثنى ذلك المكلف من النهي ، فكان النهي في الباطل كالمسوخ في حق هذا الناسي ؛ لانتفاء قصده وعدم انتهاكه حرمة رمضان بالنسيان .

ووجه قول مالك بالبطلان : نسبته إلى قلّة التحفظ كما مرّ إيضاحه قريباً^(٥)

ووجه قول أحمد : أن الجماع للصائم بعيد وقوعه من المكلفين ؛ لغلّة التحفظ من الجماع على غالب الناس ، ولأنه لا يقع من الصائم إلا مع مقدمات تدكره به ؛ كضعف الداعية المتولدة من الجوع ، فلا تكاد تنتشر منه

(١) انظر حاشية ابن عابدين (٤٠١/٢) ، و« نعمة المحتاج » (٤٠٨/٣)

(٢) انظر « لدخيرة » (٥٢٠/٢)

(٣) انظر « المصنف » (١٣٥/٥) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٩٢)

(٤) سبق تحريجه (٤٦٢/٢) .

(٥) انظر (٤٦٢/٢) .

الجارحة إلا بمشقة ، بخلاف من أكل أو شرب ماسياً ؛ لكثرة تكرُّر وقوع ذلك له ، بخلاف الجماع ، فافهم .

[حكم صوم من أفطر مكرهاً]

ومن ذلك · قول أبي حنيفة ومالك والشافعي - في أرجح قوليه عند الرافعي - · إنه لو أكره الصائم حتى أكل أو شرب ، أو أكرهت المرأة حتى مكثت من الوطء . لم يبطل صومهما ، مع الأصح عند النووي من البطلان ، وهو القول الآخر للشافعي^(١) ، ومع قول أحمد إنه يبطل بالجماع دون الأكل^(٢) .

فالأول · محقق بناء على قاعدة الإكراه ، والثاني ؛ فيه تشديد بناء على أن الإكراه في ذلك نادر ، ولينط الجماع في الثالث ، وشدة مافاته للصوم ، وهنا أسرار في حكمة الجماع يعرفها أهل الله لا تسطر في كتاب .

[حكم صوم من سبق ماء المضمضة أو الاستنشاق إلى جوفه]

ومن ذلك · قول أبي حنيفة ومالك إنه لو سبق ماء المضمضة أو الاستنشاق إلى جوف الصائم من غير مبالغة . . بطل صومه^(٣) ، مع قول

(١) كذا في النسخ التي بين يدي ، وقال في «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٩٢)

(٢) قال أبو حنيفة ومالك يبطل ، وللشافعي قولان أصحهما عند الرافعي البطلان ،

وأصحهما عند النووي عدم البطلان ، وهو الموافق لما في «الباية شرح الهداية»

(٣٧/٤) ، و«المدونة الكبرى» (٢٧٨/١) ، و«المجموع» (٣٥٢/٦)

(٢) انظر «المبدع» (٢٥/٣) ، و«مطالب أوبي لهي» (١٩٨/٢)

(٣) انظر «الباية شرح الهداية» (٣٧/٤) ، و«حاشية الدسوقي» (٥٣٤/١)

الشافعي في أرجح قوله ، وهو قول أحمد . إنه لا يطل^(١)

فالأول مشدد ، والثاني : محقق ، فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .
ووجه الثاني : أن سبق ماء المضمضة أو الاستنشاق . . متولد من مادون
فيه .

ووجه الأول : ترك الاحتياط للصوم ، فهو مشروط بما إذا لم يحف سقى
ماء المضمضة أو الاستنشاق ، فإن خففه وتمضمض أو استنشق ، وبرل الماء
جوفه . . بطل صومه .

[حكم تأخير قضاء رمضان ، وما يترتب عليه]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي وأحمد إن من أخر قضاء رمضان مع
إمكان القضاء حتى دخل رمضان آخر لم يكره . مع القضاء لكل يوم
مذ^(٢) ، مع قول أبي حنيفة إنه يجور له التأخير ، ولا كفارة عليه ،
واختاره المزني^(٣) ، وقال الأئمة الثلاثة : إنه لا يجور تأخير القضاء^(٤)

فالأول في المسألة الأولى مشدد ، والثاني : محقق ، وقول الأئمة

(١) انظر : نعمة المحتاج ، (٤٠٦ / ٣) ، و : كشف القناع ، (٣٢٢ / ٢) ، و : رحمة
الامة في اختلاف الأئمة ، (ص ٩٢) .

(٢) انظر : المدونة لكبرى ، (٢٨٥ / ١) ، و : نعمة المحتاج ، (٤٤٥ / ٣) ،
و : الإنصاف ، (٣٣٣ / ٣) .

(٣) انظر : الباية شرح الهداية ، (٨٢ / ٤) .

(٤) انظر : المدونة لكبرى ، (٢٨٥ / ١) ، و : نعمة المحتاج ، (٤٤٥ / ٣) ،
و : الإنصاف ، (٣٣٣ / ٣) ، و : رحمة الامة في اختلاف الأئمة ، (ص ٩٣)

الثلاثة في عدم جواز التأخير مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
ووجه الأقوال الثلاثة : ظاهر .

[حكم صيام ستة أيّام من شوال]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة باستحباب صيام ستة أيّام من شوال^(١) ،
مع قول مالك : إنه لا يستحبّ صيامها^(٢) ، وقال في «الموطأ» : (لم أر
أحدًا من أشياحي يصومها ، وأخاف أن يُظنّ أنها فرض) انتهى^(٣) .

فالأول : مشدّد بالاستحباب ، ودليله : ما ورد فيها أنها كصيام الدهر^(٤) .

والثاني . مخفّف بعدم الاستحباب ؛ لِمَا ذكره من العلة ، وإن كان قال
ذلك مع اطلاعه على الحديث . فيحتمل : أنه لم يصحّ عنده ؛ فترك العمل
به من باب الاجتهاد ، فأدّى اجتهاده إلى أن ترك تلك السنة أولى من فعلها ؛
لضعف حديثها مع خوف وقوع الناس في اعتقاد فرضيتها ولو على طول

(١) انظر «حاشية ابن عابدين» (٤٣٥/٢) ، و«نخبة المحتاج» (٤٥٦/٣) ،
و«الإيضاح» (٣٤٣/٣) .

(٢) قال القرافي في «الدخيرة» (٥٣٠/٢) عن صوم ستة أيّام من شوال (واستحبّ مالك
صيامها في غيره ؛ خوفاً من إلحاقها برمضان عند الجهّال ، وإلحاقها بالشرع من شوال
للحكمة على المكلف ؛ بسبب قربها من الصوم ، وإلا فالمنفرد حاصل في غيره ؛ فيشرع
التأخير جمعاً بين مصلحتين) .

(٣) انظر «الموطأ» (٣١٠/١) .

(٤) روى مسلم (١١٦٤) عن سيدنا أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه . أن رسول الله
صلّى الله عليه وسلم قال . « من صام رمضان ، ثم أتبعه ستاً من شوال كان كصيام
الدهر » .

السير ؛ نظير ما وقع للصاري في زيادة صومهم ، وفي الصحيح مرفوعاً .
« لتسعن سنن من فلكم شيراً بشير ، ودراعاً مدراع » ، قالوا :
يا رسول الله ؛ اليهود والنصارى ؟ قال : « فمن ؟ ! »^(١) ، فافهم

[بيان أفضل الأعمال]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك إنه لا شيء بعد فروض الأعيان
أفضل من طلب العلم ، ثم الجهاد^(٢) ، مع قول الشافعي : إن الصلاة أفضل
أعمال البدن^(٣) ، ومع قول أحمد : لا أعلم شيئاً بعد العرائض أفضل من
الجهاد^(٤) . انتهى .

ونكّل من هذه الأقوال شواهد من الكتاب والسنة ؛ فكلّ قول مع مقابله
لانّ أن يكون ملحقاً بالتشديد أو التخفيف

ووجه القول الأول : أنّ العلم هو ميزان الدين كلّهُ ، فلو لا العلم ما علمنا
مراتب الأعمال ، ولا فصل شيء على شيء

ووجه كون الجهاد أفضل عمل يكون بعد طلب العلم . كون الجهاد
يُصِيف كلمة الكفر ، ويمهّد طريق الوصول إلى العمل بأحكام الدين وإطهار
شعائره .

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٤٥٦) ، وَمُسْلِمٌ (٢٦٦٩) ، عَنْ سَيِّدِنَا أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٢) انظر المبسوط (٢٥٢/٣٠) ، وه اليان والتحصيل (٢٩٣/١٧)

(٣) انظر المجموع (٤٩٦/٢)

(٤) انظر كشف القناع (٣٢/٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٩٣)

ووجه كون الصلاة أفضل أعمال الدين ، أن فيها مساجاة الله تعالى ومجالسته ، ولأن الله تعالى جمع فيها سائر عبادات العالم العلوي والسفلي ، كما يعرف ذلك أهل الكشف ، والله أعلم .

[حكم إتمام نفل شرع فيه]

ومن ذلك قول الشافعي وأحمد : إن من شرع في صوم تطوع أو صلاة تطوع . . فله قطعهما ، ولا قصاء عليه ، ولكن يستحب له إتمامهما^(١) ، مع قول أبي حنيفة ومالك بوجوب الإتمام ، ومع قول محمد بن الحسن : لو دخل الصائم تطوعاً على أح له ، فحلف عليه . . أفطر ، وعليه القصاص^(٢) .

فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتتي الميران .

ووجه الأول : ما ورد أن المتطوع أمير نفسه ؛ فإن شاء صام ، وإن شاء أفطر^(٣) ، فحيثما حيز الشارع العبد في الإفطار وعدمه . . فلا يلزمه الإتمام .

ووجه وجوب الإتمام : تعظيم حرمة الحق حلّ وعلا عن نقض ما ربطه العبد معه تعالى .

(١) انظر « حلية العلماء » (٢١٢ / ٣) ، و« الشرح الكبير على متن المقنع » (١١١ / ٣)

(٢) انظر « حاشية ابن عابد » (٤٢٨ / ٢) ، و« المواكبة الدواني » (٣٠٧ / ١) ، وقد وجدت ما نقله المصنف عن الإمام محمد في « حلية العلماء » (٢١٢ / ٣) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٩٣) .

(٣) روى البيهقي في « السنن الكبرى » (٢٧٦ / ٤) عن السيدة أم هانئ رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول : « الصائم المتطوع أمير نفسه ؛ إن شاء صام ، وإن شاء أفطر » .

وبؤيده : قوله صلى الله عليه وسلم لمن قال له : هل علي غيرهما ؟ -
أي : غير الصلوات الخمس - قال : لا ، إلا أن تطوع^(١) ، أي . تدخل
في صلاة التطوع ؛ أي فتكون عليك بالدخول ، وما لم تدخل فيها فليس
هي عليك .

فالأول خاص بالعموم ، والثاني خاص بالأكابر ؛ من باب حسنات
الأبرار سيئات المقربين ، فافهم

[حكم أفراد يوم الجمعة بالصوم]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك . إنه لا يكره أفراد الجمعة
بصوم^(٢) ، مع قول الشافعي وأحمد وأبي يوسف بكراهة ذلك^(٣) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث
ووجه الأول أن الصوم يقوي استعداد العبد للحضور والوقوف بين
يدي الله عز وجل في صلاة الجمعة ، وفي جميع يومها وليلتها الآتية ؛ لأنها
كيوم عرفة عند أهل الكشف ، وذلك : خاص بالأصاغر الذين يُحجبون
بالأكل والشرب عن شهودهم أنهم في حضرة ربهم فيها .

ووجه الثاني : أن يوم الجمعة يوم عيد ، والعيد لا صوم فيه ، إنما

(١) سبق تفريجه (١٥٩/٢) .

(٢) انظر حاشية ابن عابدين (٣٧٥/٢) ، وحاشية العرشي (٢٦٠/٢)

(٣) انظر حاشية ابن عابدين (٣٧٥/٢) ، ومعني المحتاج (١٨٤/٢) ،

والإبصار (٣٤٧/٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٩٣)

المطلوب من العدد الإفطار فيه ، وهو خاصٌّ بالأكابر الذين يفهمون أسرار الشريعة ؛ فإنَّ الجمعة فيها جمع القلوب على الله تعالى ، وذلك قوت للأرواح فقط ، فيصير الجسم يازع الروح ، ويطلب قوته الجسماني ، ولا يسكن إلا بأكل الطعام وشرب الماء ، وذلك هو كمال السرور ، كما أشار إليه حديث : « للصائم فرحتان ؛ فرحةٌ عندَ إفطارِهِ ، وفرحةٌ عندَ لقاءِ ربِّهِ »^(١) ، فمن صام من الأكابر يوم الجمعة نقص سروره .

فلكلِّ مقام رجال ، وهنا أسرار يذوقها أهل الله ، لا تسطر في كتاب .

[حكم السَّوَاكِ لِلصَّائِمِ]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إِنَّهُ لَا يُكْرَهُ لِلصَّائِمِ السَّوَاكُ^(٢) ، مع قول الشافعي : إِنَّهُ يَكْرَهُ لِلصَّائِمِ بَعْدَ الرِّوَالِ ، والمختار عند متأخري أصحابه : عدم الكراهة^(٣) .

فالأول . مخفَّف ، والثاني : مشدَّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
 ووجه الأول : أنَّ ترك السواك مع الجوع يغيِّر رائحة الفم ، ويتولَّد منه القَلَح ؛ وهو صفرة الأسنان أو سوادها ؛ فتصير رائحة فمه تضرُّ بجليسه ،

(١) رواه البخاري (١٩٠٤) ، ومسلم (١١٥١) ، كلاهما بسحوه عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) انظر « حاشية ابن عابدين » (٤١٩/٢) ، و« حاشية الدسوقي » (٥٣٤/١) ، و« الإنصاف » (١١٧/١) .

(٣) انظر « نهاية المحتاج » (١٨٢/١) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٩٣)

وتقدير كراهة السواك وإزالة الضرر للناس مقدّم على اكتساب الفضائل
القاصرة على صاحبها .

ووجه الثاني : أنَّ الرائحة الكريهة تولّدت من عادة ؛ فلا يسعى إزالتها .
وأجاب الأول : بأنَّ الصوم صفة صمدانية ، ولا ينبغي لصاحبها إلا
التقديس والطهارة الحسيّة والمعنويّة ؛ ولذلك شدّد الشارع في الغيبة
والسميمة إذا وقعا من الصائم زيادة على التحريم والقبح الحاصل للمفطر ؛
وهو معنى قولهم : ويستحث أن يصوم الصائم لسانه عن العيبة ، فافهم ،
والله تعالى أعلم



باب الاعتكاف

[مسائل الإجماع والاتفاق في باب الاعتكاف]

اتفق الأئمة على . أن الاعتكاف مشروع ، وأنه قربة إلى الله تعالى ، وأنه مستحب كل وقت ، وفي العشر الأواخر من رمضان أفضل ؛ لطلب ليلة القدر .

واتفقوا على . أنه لا يصح اعتكاف إلا بالنية

وأجمعوا على : أن خروج المعتكف لما لا بد منه ؛ كقضاء الحاجة وغسل الجنابة .. جائز ، وعلى . أنه إذا اعتكف بغير المسجد الجامع ، وحضرت الجمعة .. وجب عليه الخروج لها ، وعلى . أنه إذا باشر المعتكف في الفرع عمداً . بطل اعتكافه ، ولا كفارة عليه ، وقال الحسن البصري والرهري : يلزمه كفارة يمين .

وكذلك أجمعوا على : أن الصمت إلى الليل مكروه ، وقال الشافعي : ولو نذر الصمت في اعتكافه تكلم ، ولا كفارة عليه

وكذلك أجمعوا على . استحباب الصلاة والقراءة والذكر للمعتكف .

وأجمعوا على . أنه ليس للمعتكف أن يتجر ، ولا يكتب بالصيغة على الإطلاق .

هنا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق^(١) .

وأما ما اختلفوا فيه :

[بيان زمان ليلة القدر]

فمن ذلك . قول الأئمة الثلاثة . إن ليلة القدر في شهر رمضان خاصة^(٢) ، مع قول أبي حنيفة . إنها في جميع السنة^(٣) .

فالأول : مشدد ، والثاني : محقق ؛ مرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه الأول : ما ورد في تخصيصها في الأحاديث الصحيحة بشهر رمضان^(٤) ، ولم يلعب في حديث واحد أنها في غيره .

ووجه الثاني : أن المراد بليلة القدر : الجنس ، لكنها في رمضان أكثر ظهوراً ؛ لرفقة حجاب الناس بالصوم

ومن علامة صدق من يرعى أنه رآها . معرفة مقادير الشريعة كلها تلك الليلة من طريق الإلهام ، ولا يحتاج إلى مطالعة كتب الشريعة .

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول : (ليلة القدر هي كل ليلة

(١) انظر : رحمة الأمان في اختلاف الأئمة ، (ص ٩٤ ، ٩٥)

(٢) انظر : حاشية الدسوقي ، (١ / ٥٥٦) ، و تحفة المحتاج ، (٣ / ٤٢٧) ، و المبدع ، (٣ / ٥٧) .

(٣) انظر : البحر الرائق ، (٢ / ٣٣٠) ، و رحمة الأمان في اختلاف الأئمة ، (ص ٩٤)

(٤) من ذلك : ما رواه البخاري (٢٠٦٩) ، ومسلم (١١٦٩) عن السيدة عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : تحروا ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر من رمضان .

حصل للعد فيها تقريب من الله تعالى) ، قال : (وهو منزع من قال : إنها في كل السنة) .

وأخبرني أخي الشيخ أفضل الدين أنه رآها في شهر ربيع الأول ، وفي رجب ، وقال : (معنى قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَمَرْنَا فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ [القدر ١٨] أي : ليلة القرب ، فكل ليلة حصل فيها قرب . . فهي قدر) انتهى .

وهو يؤيد من احتار من العلماء أنها تدور في جميع ليالي السنة ، ليحصل العدل بين الليالي في الشرف ، فإن تجلي الحق تعالى دائم كما يعرف ذلك أهل الكشف .

وروى الإمام مسند بن عبد الله الأردني - من أقران الإمام مالك رحمه الله - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « يرل رؤنا تبارك وتعالى كل ليلة إذا بقي من الليل الثلث إلى سماء الدنيا ، فيقول : هل من سائل فأعطيه سؤله ؟ هل من مبتلى فأعافيه . » إلى آخر ما ورد في الحديث^(١) ، قال : (فإذا كان ليلة الجمعة نزل رؤنا فيها إلى سماء الدنيا من غروب الشمس إلى خروج الإمام من صلاة الصبح) انتهى .

فربما طرأ بعض الناس أن تلك ليلة القدر المشهورة بين العلماء ، وليس كذلك إنما هي ليلة قدر أخرى

ومن هنا قالوا : إذا صادفت ليلة وتر من العشر الأخير ليلة جمعة . كانت قدراً ، والحال أنها مثلها لا عينا ، فظن الرائي أنها هي ، فعلى هذا : فكل أقوال العلماء في تعيينها صحيحة .

(١) سبق تحريجه (٢ / ٢٤) .

ونقل ابن عطية في تفسيره عن الإمام أبي حنيفة أنه كان يقول : إنها رفعت ، قال : (وهو مردود) انتهى^(١) .

والحق أن مراد الإمام . أن لينة القدر التي أنزل فيها القرآن بعينها رفعت ، وإلا فمثل الإمام أبي حنيفة لا يحسن عليه حكمها ؛ فإنه كان من أهل الكشف ، وهم كلهم مجمعون على بقائها إلى مقدمات الساعة ، فافهم .

[المكان الذي يصح فيه الاعتكاف]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي إنه لا يصح الاعتكاف إلا بمسجد ، والجامع أولى وأفضل^(٢) ، مع قول أبي حنيفة لا يصح الاعتكاف إلا بمسجد يُقام فيه الجماعة^(٣) ، وقال أحمد لا يصح الاعتكاف إلا بمسجد يُقام فيه الجمعة^(٤) ، وقال حنيفة : لا يصح الاعتكاف إلا في المساجد الثلاثة^(٥) .

فالأول . محقق ، والثاني : فيه تشديد وكذلك الثالث ، والرابع : مشدد ؛ فارجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول مساعدة المعتكف على جمع قلبه في حصره الله الخاصة

(١) انظر المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٥٠٥/٥)

(٢) انظر حاشية الدسوقي (٥٤٢/١) ، وفتح المحتاج (٤٦٥/٣)

(٣) انظر الباية شرح الهداية (١٢٥/٤)

(٤) انظر الإنصاف (٣٦٤/٣) .

(٥) انظر رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٩٤)

بالمسجد ؛ فإنه احتصن تسميته بيت الله ، فإذا كانت الجماعة أو الجمعة تُقام فيه كان أشد في جمعية القلب ، لا سيما المساجد الثلاثة .

وسمعت سيدي علياً الحواص رحمة الله يقول : (يحتمل أن يكون اشتراط المساجد الثلاثة ، أو المسجد الذي تُقام فيه الجمعة أو الجماعة خاصاً باعتكاف الأصابع ؛ الذين يحتاجون إلى شدة المعونة في جمع قلوبهم ، ويكون مطلق المساجد . خاصاً باعتكاف الأكابر ، فافهم)

[حكم اعتكاف المرأة في مسجد بيتها]

ومن ذلك : قول الشافعي في الجديد : إنه لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها ؛ وهو المعتزل المهيأ للصلاة^(١) ، مع قول أبي حنيفة والشافعي في القديم : إن الأفضل اعتكافها في مسجد بيتها ، بل يُكره اعتكافها في غيره^(٢) .

فالأول : فيه تشديد ، والثاني . محقق ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .

ووجه الأول : الاتباع ؛ فلم يطلعنا أن الشارع ولا أحداً من عياله اعتكف في غير المسجد .

(١) وهو مذهب الإمام مالك والإمام أحمد . انظر : البيان والتحصيل ، (٢٢٣ / ٢) ،

و : معي المحتاج ، (١٩٠ / ٢) ، و : الإيضاح ، (٣٦٤ / ٣)

(٢) انظر : حاشية ابن عابدين ، (٤٤١ / ٢) ، و : معي المحتاج ، (١٩٠ / ٢) ، و : رحمة

الامة في اختلاف الأئمة ، (ص ٩٤)

ووجه الثاني . أنَّ اعتكافها في مسجد بيتها أسترُّ لها ، وقياساً على ما ورد في حديث فضل صلاتهنَّ في قُمر بيوتهنَّ على صلاتهنَّ في المسجد^(١) ، بجامع مطلوبية جمع القلب في الصلاة والاعتكاف جميعاً ، فافهم .

وسمعت سيدي علياً الحواص رحمه الله يقول : (لا خلاف حقيقة بين من مع اعتكاف المرأة في بيتها ، وبين من أجاره ؛ لأنَّ الجوار : حاصل بإماء الشياطين ؛ اللاتي يحصل بخروجهنَّ محطور ، والمنع : حاصل بإماء الله الصالحات ؛ اللاتي لا يحصل بخروجهنَّ للمسجد محذور ؛ كرامة وسعيان^(٢))

قال صلى الله عليه وسلم « لا تمسُّوا إماء الله مساجد الله »^(٣) ، فافهم ؛ فإنَّ إماء الشيطان من حيث الأفعال الرديئة يُمنعن من باب « تعس عبد الديار والدرهم » ، وبظيره أيضاً : قوله تعالى : ﴿ غَيَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ [الإنسان ٤٦ ؛ أي : عبيد الاحتصاص] .

(١) روى البيهقي في « السنن الكبرى » (١٣١ / ٣) عن السيدة أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنها ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « خير مساجد النساء قُمر بيوتهنَّ » .

(٢) كذا في السُخ التي بين يدي (كرامة وسعيان) ، وهي « طبقات الصوفية » (من ٢٨٧) في ترجمة السيدة رابعة العدوية (وكان سعيان الثوري رحمه الله تعالى يسألها عن مسائل ، ويعتمد عليها ، ويرغب في مواعظتها ودعائها)

(٣) رواه البخاري (٩٠٠) ، ومسلم (١٣٦ / ٤٤٢) ، عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

[حكم منع الزوج لزوجته من إتمام الاعتكاف بعد إذنه فيه]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك : إذا أدن الزوج لزوجته في الاعتكاف ، فدخلت فيه . فليس له منعها من إتمامه^(١) ، مع قول الشافعي وأحمد : إنَّ له ذلك^(٢) .

فالأول . مشدد على الزوج ، خاص بالأكابر ، والثاني : مخفف عليه ، خاص بالأصغر ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : عليه قيام التعظيم لحضرة الله تعالى التي دخلت روجته فيها ، وماء حفظه هو .

ووجه الثاني . تقديم حفظ نفسه ؛ لشدة فقره ، وضعف حاله ، وعلمه باستعناء الحق تعالى عن جميع طاعات عباده ، وأن إقبالهم إلى حضرته ، وإدبارهم عنها عنده . . على حد سواء ، وما رجَّح الحق تعالى إقبالهم على إدبارهم إلا لمصلحة تعود عليهم لا عليه تعالى ، فافهم .

[حكم الاعتكاف بغير صوم]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك وأحمد : إنه لا يجوز الاعتكاف إلا بصوم^(٣) ،

(١) انظر « حاشية ابن عابدين » (٤٤١ / ٢) ، و « حاشية الدسوقي » (٥٤٥ / ١)

(٢) انظر « المجموع » (٥٠٣ / ٦) ، و « كشف القناع » (٣٥٠ / ٢) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٩٤) .

(٣) انظر « حاشية ابن عابدين » (٤٤٢ / ٢) ، و « الدخيرة » (٥٣٤ / ٢) ، وقال في -

مع قول الشافعي . إنه يصحُ بغير صوم^(١) .

فالأول : مشدّد ، وهو : حاصلٌ بالأصغر ؛ لضعفهم عن جمعية قلوبهم
في اعتكافهم إذا أفطروا وتناولوا الشهوات

والثاني : مخفّف ، وهو : حاصلٌ بالأكبر الذين يقدرّون على جمعية قلوبهم
مع الله تعالى في حال إفطارهم ؛ وذلك لأنهم لا يأكلون إلا بقدر الضرورة ، فلا
يؤثر فيهم إفطارهم حجاً لقلوبهم عن شهود حصرة ربهم ، فافهم

[المدة التي يصحُّ بها الاعتكاف]

ومن ذلك : قول مالك وأحمد في إحدى روايتيه : إن الاعتكاف لا يصحُّ
بدون يوم^(٢) ، مع قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى : إنه ليس له
زمان مقدّر ؛ فيجوز اعتكاف بعض يوم^(٣) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : مخفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه الأول - وهو : حاصلٌ بالأصغر - : أن استجلاب حضور القلب ،
وجمعهم من أودية الشّتات . . لا يصحُّ بدون يوم في العالب ، فيكون حقيقة
الاعتكاف إنما هو قبل العروب ، واليومُ كلُّه دهنير لذلك .

« كشف القناع » (٣٤٨/٢) (« يصحُّ » الاعتكاف « بغير صوم ») ، ولم تذكر

كلمة : (وأحمد) في بعض النسخ كـ (ب ، و) .

(١) انظر « معي المحتاج » (١٩٣/٢) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٩٤)

(٢) انظر « حاشية الدسوقي » (٥٤٦/١) ، و« الإنصاف » (٣٥٩/٣)

(٣) وهي الرواية الراجحة عند الحاشية انظر « تحفة المحتاج » (٤٦٧/٣) ،

و« الإنصاف » (٣٥٩/٣) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٩٤) .

ووجه الثاني - وهو خاص بالأكابر - أن العالب على الأكابر حضور القلب ، فلا يحتاجون إلى طول زمن في جمع ثنات قلوبهم ؛ بل بمجرد ما ينوي أحدهم الاعتكاف حصل له الجمعية عقب الية ، وذلك حقيقة الاعتكاف ؛ فإن حقيقته : العكوف بالقلب على شهود حصرة الرب بحكم الاستصحاب من غير تحلل حجاب ؛ كما هو مقام سهل بن عبد الله التستري رحمه الله ، فكان يقول : (إن لي منذ ثلاثين سنة أكلّم الله ، والناس يظنون أنني أكلّمهم) انتهى .

فالأول : راعى حال الأصغر ، والثاني : راعى حال الأكابر ، فافهم .

[حكم التابع إذا نذر اعتكاف شهر]

ومن ذلك : قول الأئمة الأربعة - إلا أحمد في رواية له - أن من نذر اعتكاف شهر بعينه . . لزمه متوالياً ، فإن أحلّ يوم قصي ما تركه^(١) ، وقال أحمد : يلزمه الاستئناف^(٢) .

وإن نذر اعتكاف شهر مطلقاً حاز له أن يأتي به متتابعاً ومضروباً عند الشافعي وأحمد^(٣) ، وقال أبو حنيفة ومالك : يلزمه التابع ، وهو إحدى الروایتين عن أحمد^(٤) .

(١) انظر بدائع الصانع (١١٢/٢) ، وحاشية الحرشي (٢٧١/٢) ، وحلية العلماء (٢٢٠/٣) .

(٢) انظر المبدع (٧٤/٣) .

(٣) انظر المجموع (٥١٧/٦) ، والإصناف (٣٦٩/٢) .

(٤) وهي الرواية الراجعة عند الحاملة انظر بدائع الصانع (١١٢/٢) ، وهو عيود =

فالأول من المسألة الأولى فيه تشديد ، وقول أحمد فيها : مشدد .

والأول من المسألة الثانية : محقق ، والثاني فيها . مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأقوال الأربعة : ظاهر في كتب الفقه .

[حكم نذر يوم بعينه ، أو يومين متتابعين]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة : إنه لو نوى اعتكاف يوم بعينه دون ليلته .. صح^(١) ، مع قول مالك : إنه لا يصح إلا مع إضافة الليلة إلى اليوم ، وإنه لو نذر اعتكاف يومين متتابعين لم يلزمه اعتكاف الليلة التي بينهما معهما^(٢) ، مع قول أبي حنيفة والشافعي في أصح القولين : إنه يلزمه اعتكافها^(٣) .

فالأول من المسألة الأولى : محقق باعتكاف اليوم دون ليلته ، والثاني

لمائل ؛ (ص ٢٢٨) ، والإصناف ؛ (٣٦٩/٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف لأئمة ؛ (ص ٩٤) .

(١) نظره حاشية ابن عدي ؛ (٤٥١/٢) ، وحلية العلماء ؛ (٢٢١/٣) ، والمغني ؛ (٢١٠/٣) .

(٢) من نذر يوماً لزمه اعتكاف يوم و ليلة ، وكذا إن نذر ليلة كما في حاشية الحرشي ؛ (٢٧١/٢) ، وقال في الإشراف على نكت مسائل الخلاف ؛ (٤٥٦/١) (وإدا موى نذر اعتكاف يومين متتابعين لزمه اعتكاف ليلة اليوم الأول من طريق الاستصحاب ، واليلة بين اليومين إيجاب)

(٣) وهو مذهب الحنابلة انظر الساية شرح الهداية ؛ (١٣٦/٤) ، وحلية العلماء ؛ (٢٢١/٣) ، والصدع ؛ (٦٩/٣) .

فيها : مشدّد ، وكذلك الحكم في المسألة الثانية ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميران .

فالتخفيف : خاصٌّ بالأكابر ، والتشديد : خاصٌّ بالأصاغر الذين قلوبهم مشتتة في أودية الدنيا .

[حكم الخروج لصلاة الجمعة في الاعتكاف المنذور]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك : إنه إذا اعتكف بعير الجامع ، وخرج للجمعة . لا يَبْطُلُ اعتكافُهُ^(١) ، مع قول الشافعي في أصح القولين : إنه يَبْطُلُ إلا إن شرط الخروج^(٢)

فالأول - مخفّف ، والثاني : مشدّد .

ووجه الأول : ظنُّ القائل به حصولَ شهود استصحاب المعتكف أنه يمس يدي الله عزّ وجلّ من حين خرج من معتكفه إلى أن دخل الجامع ؛ فهو : خاصٌّ بالأكابر .

ووجه الثاني : الظنُّ به أن هذا الشهود ينقطع بحروجه ، لا سيما إن أخبرنا المعتكف عن نفسه بذلك ، فافهم .

(١) وهو مدع الحائلة انظر «الاية شرح الهداية» (١٢٧/٤) ، و«المعي» (٣/١٩٢) ، وقال في «العواكة اندواني» (٣٢١/١) «فلو اعتكف في مسجد لا حطبة فيه وجب عليه الخروج لصلاة الجمعة ، ويبطل اعتكافه على المعتد ، خلافا لما قاله ابن عرفة» .

(٢) انظر «حلية العلماء» (٣/٢٢٢) ، و«رحمة الأمان في احكام الأئمة» (ص ٩٥)

[حكم الخروج من الاعتكاف المنذور إذا شرط ناذره ذلك]

ومن ذلك : قول الشافعي وأحمد : إنَّ المعتكف إذا شرط خروجه لعارص في قرنة ؛ كعيادة مريض وتشيع جنازة جار له الحروح ، ولا يطل اعتكافه^(١) ، مع قول أبي حنيفة ومالك : إنه يطل^(٢) .

فالأول . محقق ، وهو : خاص بالأكابر ، والثاني : مشدد ، وهو : خاص بالأصاغر ، كما مرَّ توجيهه في نظيره .

[حكم المباشرة فيما دون الفرج للمعتكف]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ، والشافعي في أصحَّ قوليه ، وأحمد : إنَّ المعتكف لو ناشر فيما دون الفرج بطل اعتكافه إن أنزل^(٣) ، مع قول مالك والشافعي في القول الآخر : إنه يطل اعتكافه ؛ أنزل أم لا^(٤) .

(١) انظر : المجموع ، (٥٦٦ / ٦) ، و المصنف ، (١٩٤ / ٣)

(٢) انظر : بداية المجتهد ، (٨١ / ٢) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٩٥) ، وقال الحصكفي في الدر المختار ، (ص ١٥٣) (لو شرط وقت الدر أن يخرج لميادة مريض وصلاة جنازة وحضور مجلس علم - جار ذلك ، فليحفظ) ، ونعقنه ابن عابدين في حاشيته ، (٤٤٨ / ٢) فقال : (والحاصل أن ما يعلب وقوعه يصير مستثنى حكماً وإن لم يشترطه ، وما لا فلا إلا إذا شرطه)

(٣) انظر : الهداية شرح البداية ، (١٣٣ / ١) ، و البيان ، (٥٩٥ / ٣) ، و الإنصاف ، (٣٨٢ / ٣)

(٤) انظر : عيون المسائل ، (ص ٢٢٨) ، و حلية العلماء ، (٢٢٥ / ٣) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٩٥) .

فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي المبران .
والأول . خاص بالأصغر ؛ لمسامحتهم بالوطء بغير إنزال^(١) ، بخلاف
الأكابر .

ويحتمل أن يكون الأمر بالمعكس ، فيسامح الأكابر بالإمزال^(٢) ؛ لكونهم
يملكون إرهم ، بخلاف الأصغر ؛ يُحجب أحدهم عن حصة ربّه بمجرّد
لذّة الجماع وإن لم ينزل .

[حكم الطيب ورفع الثياب للمعتكف]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إنه لا يُكره للمعتكف الطيب ،
ولا لبس رفيع الثياب^(٣) ، مع قول أحمد بكرهه ذلك^(٤)
فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد .

ووجه الأول : أن المعتكف في حصة الله تعالى كالصلاة ؛ فلا يُكره له
التجمل بالطيب ولبس النفيس من الثياب .
ووجه الثاني : أن المعتكف في حصة الله كالمُحرم ، ولا ينبغي له
الترفيه .

(١) كذا في السح التي بين يدي ، ولعلّ الأنسب (لمسامحتهم بالمباشرة فيما دون العرج
بغير إنزال) بدل (لمسامحتهم بالوطء بغير إنزال)

(٢) كذا في السح التي بين يدي ، ولعلّ الأنسب . (بغير الإنزال) بدل (بالإمزال)

(٣) انظر : بدائع الصائغ (١١٧/٢) ، وحاشية الدسوقي (٥٤٩/١) ، والبيان (٥٩٦/٣)

(٤) انظر : المعني (٢٠٣/٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٩٥)

ولكل من المرتبتين رجال ، فقوم بين يديه أعرأء بعز الطاعة ؛ كأمرأء
المجالس ، وقوم بين يديه أدلاء ؛ إمّا لتجلّي الهيبة على قلوبهم ، وإمّا
لوقوعهم في سالف الزمان في مخالفة .

ولكن جمهور الأنبياء والأولياء على الدّل بين يدي الله كلّما حصروا في
صلاة أو اعتكاف أو غيرهما ذاتاً وصفة ؛ أي في نفوسهم وثيابهم ،
فأنهم .

[حكم إقرأ القرآن والحديث والفقه للمعتكف]

ومن ذلك : قول مالك وأحمد : إنه لا ينبغي للمعتكف إقرأ القرآن
والحديث والفقه لغيره^(١) ، مع قول أبي حنيفة والشافعي : إن ذلك
مستحب^(٢) .

ووجه ما قاله مالك وأحمد : أن إقرأ القرآن والحديث والعلم - إمّا يقع
فيه من الجدال والإشكال ، ورفع الصوت غالباً - يفرّق القلب عن المعنى
المقصود من الاعتكاف ؛ وهو اشتغال القلب بالله تعالى وحده دون غيره .

ولذلك أجمعوا على : استحباب تلاوة القرآن والذكر والصلاة ؛ لعدم
تعلق ذلك بالغير .

فإن قال قائل : إن قراءة القرآن والحديث والفقه تفرّق القلب عن الله

(١) انظر حاشية الدسوقي (٥٤٨ / ١) ، والإحصاف (٣٨٣ / ٣)

(٢) انظر حاشية ابن عابدين (٤٥٠ / ٢) ، والإحصاف (٣٩٣ / ٢) ، ورحمة الأمة

في اختلاف الأئمة (ص ٩٥) .

تعالى يذهب الهم إلى معانيها ؛ فأية تذهب بالقارئ إلى الجنة وما فيها ،
فيشاهدها بقلبه ، وآية تذهب به إلى النار وما فيها ، فيشاهدها بقلبه ، وآية
تذهب به إلى معنى الطلاق أو العدة أو المواريث وسحو ذلك ، ولا يكاد من
يتدبر القرآن ينعلك عن هذه الأمور

فالجواب : أن هذا المقام هو الذي يقدر على الوصول إليه غالب
الناس ، فهو حاصل بالأصاغر ، فلا يؤثر في مقامهم ذهاب فكرهم إلى معاني
ما يقرؤونه ويذكرونه ، بخلاف الأكابر ؛ فإنهم يتفرقون بهذه المعاني عن
شهود الحق تعالى ، فيؤثر ذلك في مقامهم

وما بقي الخلاص إلا بسلوك مقام أكابر الأكابر ؛ وهم الذين تذهب
أفكارهم وعقولهم إلى معاني القرآن ولذكور ، ولا يتفرقون بذلك عن
صاحب الكلام .

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول (ما سُمي القرآن
بالقرآن إلا لكونه مشتقاً من القرء ؛ الذي هو الجمع

فقومٌ يجمعهم بتلاوته على ما فيه من الأحكام والمعاني والاعتبارات ،
والتربيعات والقوارع والرواجر والآداب ، وقومٌ يجمعهم بتلاوته على الحق
جلّ وعلا وحده ، وقومٌ تجمعهم تلاوته على الحق مع شهود هذه الأمور
كلّها ، فلا يُحجبون بالحق عن الأحكام ، ولا بالأحكام عن الحق ، ذلك
فضل الله يؤتيه من يشاء ، فاعلم ذلك)^(١) .

• • •

(١) في هامش (أ) (بلغ إعادة نظر وكتبه مؤلفه)

كتاب الحج

[مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب الحج]

أجمع العلماء على أن الحج أحد أركان الإسلام ، وأنه فرض واجب على كل مسلم حرّ بالغ عاقل مستطيع ، في العمر مرة واحدة .
وانفقوا على أن من لزمه الحج فلم يحج ومات قبل التمكن من أدائه . .
سقط عنه الفرض .

وأجمعوا على أنه لا يجب على الصبي حج ، وأن حجّه قبل البلوغ لا يُسقط عنه فريضة الحج

وانفقوا على استحباب الحج لمن لم يجد زاداً ولا راحلة ولكنته يقدر على المشي ، وعلى صفة يكتب بها ما يكفيه للنفقة ، وعلى أنه لا يلزم بيع المسكن للحج ، وعلى : جوار النيابة في حج الفرض عن الميت ، وعلى أنه لا يجوز إدخال الحج على العمرة بعد الطواف

وانفق الأربعة على وجوب الدم على المتمتع إن لم يكن من حاصري المسجد الحرام ، وكذلك على القارن ؛ وهو شاة ، وقال طاوس وداود : لا دم على القارن .

هَذَا مَا وَجَدْتَهُ مِنْ مَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ وَالْاتِّفَاقِ (١)

(١) انظر «وحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٩٦) وما بعدها

وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم العمرة]

فمن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك : إن العمرة سنة لا فريضة^(١) ، مع قول أحمد والشافعي في أرجح قوليه : إنها فريضة ؛ كالحج^(٢) .

فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد ؛ فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أن أعمال العمرة داخلة في ضمن أفعال الحج ؛ فكانت العمرة المستقلة تنقل بالحج .

ووجه الثاني : العمل بظاهر قوله تعالى : ﴿ وَأَتُوا النَّجْعَ وَالْمِيزَةَ فِيهِ ﴾ (البقرة

١٩٦) ؛ أي : اتوا بهما تامين ؛ فلم يكتف بالحج عن العمرة .

وجمع بعضهم بين القولين ؛ فقال : العمرة واجبة في غير أشهر الحج مرة واحدة في العمر ، مستحبة في أشهر الحج ، فهي في أشهر الحج كالطهارة الصغرى مع الكبرى تدخل فيها ؛ فإن شاء العبد اكتفى عنها بالحج ، وإن شاء فعلها مع الحج من حيث إنها نوع خاص . انتهى ، وفيه نظر ؛ فليأمل .

[حكم تكرار العمرة في السنة]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه يجوز فعل العمرة في كل وقت

(١) انظر : الساية شرح الهداية (٤٦١ / ٤) ، وحاشية الدسوقي (٢ / ٢) .

(٢) انظر : معني المحتاج (٢٠٦ / ٢) ، والإنصاف (٣٨٧ / ٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٩٦) .

مطلقاً من غير حصر - يعني : في العدد - بلا كراهة^(١) ، مع قول مالك :
يكره أن يعتمر في السنة مرتين^(٢) .

فالأول : مخفّف من حيث عدم الحصر ، خاصّاً بالأكابر ، والثاني :
مشدّد ، خاصّاً بالأصاغر .

ويصحّ تعليقه بالعكس ؛ فيكون الأول : في حقّ الأصاغر ، والثاني :
في حقّ الأكابر من أهل مقام الأدب الكامل مع الله تعالى ؛ مهم يستخفّون من
دحول حصرتة الخاصّة إلا في مثل كلّ سنة مرة ، أو شهر مرة واحدة ،
بحلاف الأصاغر ؛ فإنّ أحدهم ربما دخل حصرة الحقّ وخرج ، ولا يعرف
شيئاً من آدابها ؛ فكأنّه لم يدخل ، فكان تكريره للعمرة مطلوباً ، وهيهات أن
يتحصّل من ذلك التكرير مدّة مرة واحدة من عمّر الأكابر .

فكلّ من الأئمّة أخذ بحكم ؛ فمنهم : من راعى حال الأصاغر ،
ومهم من راعى حال الأكابر ، ومراعاة حال الأصاغر أولى ؛ لأنّه هو
الطريق الذي فيه معظم الناس .

ووجه كراهة مالك الاعتمار في سنة مرتين : عدم اطلاعه على دليل في
التكرار ، أو حوفه على المعتمر من الإحلال بحرمة البيت إذا رآه مرتين في
السنة ، بحلاف اعتماره في السنة مرة ؛ لأنّ التعظيم يحدث في قلب
العبد كلّ سنة للبيت في حقّ المعتمر كما جُرب ، أو في كلّ شهر كما قال به

(١) انظر : حاشية ابن عابدين ، (٥٨٥ / ٢) ، و : نهاية المحتاج ، (٢٥٨ / ٣) ، و : كشف
القناع ، (٥٢٠ / ٢)

(٢) انظر : مواهب الجليل ، (١١٦ / ٣) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمّة ، (ص ٩٦)

بعض أصحاب مالك رحمه الله ، فهو نظير حدوث التعظيم للبيت في كل خمسة أعوام في حق الحاج كما ورد^(١) ، فافهم .

[حكم الفورية في أداء الحج]

ومن ذلك : قول الأئمة : إنه يستحب المبادرة بالحج لمن وجب عليه ، فإن أخره بعد الوجوب جاز عند الشافعي ؛ لأنه يجب عنده على التراخي^(٢) ، وقال الأئمة الثلاثة بوجوبه على الفور ، ولا يؤخر إذا وجب^(٣) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .
لكن الأول : خاص بالأصاغر أصحاب الضرورات والعوائق الدنيوية ، والثاني : خاص بالأكابر الذين لا علاقة لهم ، وحجهم مرتفعة ؛ فيستحي أحدهم أن يؤخر أمر الله تعالى ، وقد بلغنا . (أن الله تعالى لما أمر الخليل عليه الصلاة والسلام بالاحتنان بادر ، واختن بالعأس ، المعبر عنه بالقذوم ، فقالوا له : يا حليل الله ؛ هلاً صبرت حتى تجد موسى ؟ فقال : إن تأخير أمر الله تعالى شديد) انتهى^(٤) .

(١) لعله أراد : ما رواه البيهقي في « السنن الكبرى » (٢٦٢ / ٥) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً ، قال : « يقول الله عز وجل : إن عاداً أصححت جسمه ، وأوسعت عليه في المعيشة ، ثاني عليه خمسة أعوام لم يعد إليّ لمعروم » .

(٢) انظر : تحفة المحتاج (٤ / ٤) .

(٣) انظر : حاشية ابن عابدين (٤٥٦ / ٢) ، وحاشية الحرشي (٣ / ٢) ، والمصنف (٢٣٢ / ٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٩٦) .

(٤) رواه سحرة البيهقي في « السنن الكبرى » (٣٢٦ / ٨) عن موسى بن علي عن أبيه ، =

[حكم من مات ولم يحج]

ومن ذلك : قول الشافعي وأحمد . إن من مات بعد التمكن لا يسقط عنه الحج ، بل يجب الحج عنه من رأس ماله ، سواء أوصى به أو لم يوص به ؛ كالذين^(١) ، مع قول أبي حيفة ومالك : إنه يسقط عنه الحج بالموت ، ولا يلزم ورثته أن يحجوا عنه إلا أن يوصي ، فيحجوا عنه من ثلثه^(٢) .

فالأول : مشدد ، والثاني : محقق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه القولين : طاهر .

ويصح أن يكون الأول : في حق الخواص ، والثاني : في حق آحاد الناس .

[مكان ابتداء الحج عن الميت]

ومن ذلك قول أبي حيفة وأحمد : إنه يحج عن الميت من دُوَيْرَةِ أهله^(٣) ، مع قول مالك : من حيث أوصى به^(٤) ، ومع الرجوع من

رأس الحديث رواه البخاري (٢٢٥٦) ، ومسلم (٢٣٧٠) ، عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(١) انظر : المجموع : (٩٢ / ٧) ، و الممي : (٢٢٣ / ٣)

(٢) انظر : بدائع الصنائع : (٢٦١ / ٢) ، و المعونة على مطب عالم المدينة : (ص ٥٠٣) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٩٦) .

(٣) انظر : حاشية ابن عابدين : (٦٠٥ / ٢) ، و الممي : (٢٣٤ / ٣) .

(٤) انظر : البيان والتحصيل : (٥٢ / ٤) .

مذهب الشافعي : إنه من الميقات^(١) .

فالأول والثاني : مشدد ، والثالث : محفف ، وهو اللاتق بمقام عال
الناس ؛ فإنَّ المُحَرِّم من دَوْنِة أهله قليل ، ولما حجَّ السلطان قايتباي أحرم
من قلعة الجبل بمصر رحمه الله ، فعُدُّوا ذلك من النوادر

[حكم حجِّ الصبي]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة بصحَّة حجِّ الصبيِّ بإذن وليه إذا كان يعقل
ويميز ، ومن لا يميز يُحرِّم عنه وليُّه^(٢) ، مع قول أبي حنيفة : إنه لا يصحُّ
إحرام الصبيِّ بالحجِّ^(٣) .

فالأول : محفف في صحَّة الحجِّ من الصبيِّ ، ودليله : الأحاديث
الصحيحة^(٤) .

والثاني : مشدد فيها ، ووجهه : تعظيم أمر الحجِّ ، وكثرة المشقة في
تأدية المساك وفي إتيائه من البلاد البعيدة غالباً ، وكونه لا يهتدي لكمال

(١) انظر : معي المحتاج (١٠٨/٤) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٩٦)

(٢) انظر : الذخيرة (٢٩٧/٣) ، و البيان (١٨/٤) ، و المعنى (٢٤١/٣) .

(٣) قال الكاساني في : بدائع الصنائع (١٢١/٢) - (وإحرام الصبي العاقل وقع
صحيحاً ، لكنه غير لازم ؛ لكونه غير مخاطب) ، وانظر : البناية شرح الهدية (١٥٥/٤) .

(٤) من ذلك : ما رواه مسلم (١٣٣٦) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، عن
النبي صلى الله عليه وسلم . لقي ركياً بالزَّوْجاء ، فقال : « من القوم ؟ » قالوا
المسلمون ، فقالوا : من أنت ؟ قال : « رسول الله » ، فرفعت إليه امرأة صبياً ،
فألت : ألهذا حج ؟ قال : « نعم ، ولك أجر » .

التعظيم اللائق بالحق تعالى وبحضرته ؛ إذ هو أعظم مواكب الحق تعالى ،
فلا يكون إلا من كامل في المعرفة بالله تعالى

ولذلك قال القوم : اعرف صاحب البيت قبل البيت ، ثم حج ؛ ولذلك
وجب في العمر مرة واحدة ، فافهم .

[حكم الحج على من يحتاج إلى مسألة الناس في طريقه]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة بكراهة حج من يحتاج إلى مسألة الناس
في طريق الحج^(١) ، مع قول مالك : إنه إن كان له عادة بالسؤال وجب عليه
الحج^(٢) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
وقول مالك في غاية التحقيق ؛ فإن فيه جمعاً بين القولين بحملهما على
حاليين ؛ فيكره الحج في حق أهل المروءات ؛ كالعلماء والصالحين وغيرهم
من أرباب العرائف ، ولا يكره في حق أراذل الناس والمتجردين عن الدنيا
من الفقراء .

فإن قيل : أي فائدة في اشتراط وجود الزاد والراحلة ونفقة الطريق مع
جواز فقده النفقة والزاد بوقوع ذلك منه ، أو سرقة لص ، أو موت الراحلة ؟

(١) انظر حاشية الشامي على تبين الحقائق (٢/٢) ، والمجموع (٦٢/٧) ،
والمعجم (٢١٥/٣) .

(٢) انظر المعونة على مذهب عالم المدينة (ص ٥٠٠) ، ورحمة الأمة في اختلاف
الأئمة (ص ٩٦ ، ٩٧)

فالجواب . فائدة ذلك . أنَّ من حصل الراد والراحلة فقد سافر تحت
نظر الشارع ، فاستحقَّ حمايته من الآفات ، ولو مات جوعاً أو تعباً كان
طائفاً لله تعالى ، بخلاف من خرج للحج بلا زاد ولا راحلة ، ثمَّ مات جوعاً
أو تعباً ؛ فإنه يكون عاصياً .

وما ضمن الشارع الكفاية والمعونة إلا لمن كان تحت أمره ، فهو - ولو
مات دابة ، أو سُرقَت نفقته - في كماله الله عزَّ وجلَّ ، فلا بد أن يُسخرَ له
من يقوم بكفايته في الطريق ؛ لأدبه مع ربه ، فالعبد يُحصل الزاد والراحلة ،
ويعتمد بعد ذلك على الله تعالى - الذي هو خالق القوة في الراحلة ، والمعمم
بالنفقة والراد - لا على غيره ، وهذا من باب (اعقل وتوكل) .

فعلِّم : أنه لا ينبغي لفقير أن يحجَّ على التجريد اعتماداً على ما يفتح الله
تعالى به عليه في الطريق ، من غير راد ولا راحلة ، ويقول . إنَّ الله عزَّ وجلَّ
لا يصيِّمني ؛ لأنَّ في ذلك مخالفة لأمر الشارع ، وقد قال تعالى .
﴿ وَكَسَرُوا دُونَكَ حَبِرَ الْزَادِ النَّقْوَى وَأَتَقَوْا ذُلَّ الْأَنْبِيَاءِ ﴾ [المرءة : ١٩٧] ، فأمر
بالزاد الجسماني الذي هو الطعام ، والروحاني الذي هو التقوى ، وأن يكون
ذلك حلالاً حالصاً لوجه الله الكريم ؛ فإن قوله تعالى ﴿ وَأَتَقَوْا ﴾ أي : في
الزاد والعمل في الحج .

فإن قيل : إنَّ بعض مشايخ السلف كان معدوداً من الأكابر ، وكان يخرج
للحج وغيره بلا زاد ، وذلك نقص في الأدب ، فكيف الحال ؟

فالجواب . لعلَّ ذلك وقع من هؤلاء قل كمالهم في الطريق ، على أنَّ
أحدهم كان لا يخرج إلى السفر إلى الحج أو غيره بغير زاد وبلا ماء إلا بعد

رياضته نفسه في الحضر مراراً ، فرثما صار أحدهم يطوي الأربعين يوماً وأكثر لا يحتاج إلى طعام ولا شراب ، فصاحب هذا الحال لا اعتراض عليه إلا في تركه الكمال لا في الجوار ، ولولا أن أحدهم راص نفسه ، وعرف منها عدم الحاجة إلى الطعام والشراب . . ما كان يخرج أبداً بلا راد ، ولو أمره الناس بذلك سفة رأيهم ، وأنكر هو عليهم .

وقد حجّ أخي الشيخ أفضل الدين من مصر إلى مكة بأربعة أرعفة ، فأكل في كل ربع رغيفاً ، فإثاكَ أن تحكم على الناس بحكم واحد ، أو تفتح باب الاعتراض على الفقراء إلا بعد شدة الفحص عن أحوالهم ، والله أعلم .

[حكم حج من استؤجر للخدمة في طريق الحج]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة إنه يصح حج من استؤجر للخدمة في طريق الحج^(١) ، مع قول أحمد : إنه لا يصح حجّه^(٢)

فالأول : محقق ، والثاني : مشدّد : فرجع الأمر إلى مرتبي الميزان .

ووجه الأول : أن من سافر للخدمة لئس قد جمع بين حق الله تعالى وبين حق عباده ، وذلك : حاصل بالأكابر الذين لا يقصدون بأعمالهم الدنيوية والأخروية إلا وجه الله تعالى ، ولا يشغلهم أحد الحقائق عن الآخر ، مع أن الخدمة غالباً لا تكون إلا في وقت يكون فيه فارغاً من عمل

(١) انظر « بدائع الصانع » (٢١٦/٢) ، والإشراف على نكت مسائل الخلاف .
(٩٣٨/٢) ، وحلية العلماء (٢٣٧/٣) .

(٢) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٩٧)

المناسك ، فلا يقع في كسبه شبهة ، ولا في عمله في الحج شركة ، فمن أين جاءت الكراهة ؟ فتأمل .

وأما وجه الثاني فهو محمول على حال الأصابع الذين تكون همتهم مصروفة إلى طلب الدنيا ، وذلك حال غالب الناس اليوم فمن الأئمة : من راعى حال الأكابر ، ومنهم : من راعى حال الأصابع من الغلمان والجمالة ، فافهم .

[حكم الحج بالمال المفصوب]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه لو غصب دابة فحج عليها ، أو مالا فحج به . أنه يصح حجته وإن كان عاصياً بذلك^(١) ، مع قول أحمد . إنه لا يصح حجته ، ولا يجزئ^(٢)

فالأول : فيه تخفيف ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبي الميزان .

ووجه الأول : أن الحرمة لأمر خارج عن أفعال الحج ؛ فلا يؤثر فيه البطلان ، وهو : خاص بالأصابع

ووجه الثاني : أنه عاص بما فعل ، والعاصي يعصب الله عليه ، فلا يرضى عنه إلا إن تاب ، ولا تصح توبته حتى يرد ذلك الحق إلى أهله ، ومن لا تصح توبته لا يصح له دخول حصرة الله ، ولو دخل مكة فحكمه حكم

(١) انظر حاشية الدسوقي (١٠ / ٢) ، والبيان (٣٢ / ٤)

(٢) انظر الإصناف (٢٠٣ / ٦) ، ودرحة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٩٧)

دحول إبليس المسجد ؛ فهو ملعون ولو كان في حصرة الله تعالى ، فافهم .
وهذا : خاصٌّ بالأكابر .

[حكم الحج على من وجبت عليه أجره خفارة في الطريق]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة : إنه لا يجب الحج على من وجبت عليه
أجره خفارة في الطريق^(١) ، مع قول مالك . إنه يجب عليه الحج إن كانت
يسيرة ، وأمن العدو^(٢)

فالأول محقق ، والثاني : مفصل ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .
ووجه القولين : طاهر .

ويصح حمل الأول : على حال من يُقدّم دنياء على آخرته ، والثاني :
على عكسه ، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها .

[حكم السفر في البحر للحج]

ومن ذلك قول الأئمة الأربعة : إنه يجب السفر في البحر للحج إذا
علت السلامة^(٣) ، مع قول الشافعي في أحد قوليهِ : إنه لا يجب^(٤)

(١) المعتمد عند الحنفية أن الخفارة لا تمتنع وحوب الحج ، وانظر حاشية بن هادي ،

(٢) (٤٦٤/٢) ، رد المحتوع (٦٣/٧) ، والإصناف (٤٠٦/٣) ، والخفارة -

مثله الحاء - هي الحماية في الطريق انظر المصباح المير (ح ف ر)

(٢) انظر مواهب الجليل (٤٥٥/٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٩٧)

(٣) انظر البداية شرح الهداية (١٤٧/٤) ، وحاشية الحرشي (٢٨٦/٢) ، وتلحة

المحتاج (٢٢/٤) ، والإصناف (٤٠٦/٣) .

(٤) انظر تلحة المحتاج (٢٢/٤) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٩٧)

فالأول : فيه تشديد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أنه مستطيع عادة .

ووجه الثاني : أن البحر لا تؤمن عائلته ، وقد تثار ريح عظيمة في تلك السنة ، فتفرق كل من في السفينة ، وليس يد أحد وثوق بما يقع في المستقبل ؛ فقد تسلم المركب خمس سنين متوالية ، وتفرق في تلك المرة ، بخلاف البر ؛ فإنه إذا عجز في الطريق يجد من يحمله غالباً من الحجاج أو عرب البوادي .

ويصح حمل الأول . على من رزقه الله قوة اليقين والتوكل ، والثاني . على من كان بالضد من ذلك .

[حكم الحج على العاجز بنفسه المستطيع بماله]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إن العاجز عن الحج بنفسه لمرض أو زمانة - لا يُرجى برؤه مهما - أو هَرَمَ ، ووجد أجرة من يحج عنه . . لزمه الحج ، فإن لم يفعل استقرَّ المرض في دَمَتِه^(١) ، مع قول أحمد : إنه لا يجب عليه الحج ، وإنما يجب الحج على من كان مستطيعاً بنفسه خاصة^(٢)

(١) انظر «الباب في شرح الهداية» (١/١٤٤) ، و«تحفة المحتاج» (٢٩/٤) ، وقال في «عبر المسائل» (ص ٢٥٤) (المعصوم الذي لا يثبت على الرحلة ، إنَّ لكبر أو ضعف أو زمانة أو غيره . لا يلزمه عدداً الحج وإن وجد المال وأمكنه أن يحج غيره عنه) .

(٢) يصرُّ الحنابلة على أن من عجز عن السعي إلى الحج أو العمرة لكبر ، أو مرض -

فالأول مشدد في استقرار الفرض في ذمته ، والثاني مخفف ١ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول . أن الحج يقبل النيابة في حق الأصاغر ؛ من باب قولهم ^(١) :

[من الطويل]

لعلِّي أراهم أو أرى مَنْ يراهم

حيث كان عاجزاً عن تحمُّل تلك المشقة الواقعة في سفره لحضرة محبوه .

ووجه الثاني : أنه لا يشفي المحبين رسالة بسلام ولا رسول ، لا سيما والمقصود الأعظم من الحج تقديس الذوات الواردة على تلك الحصرات ، وتقديس النائب لا يعني عن تقديس من استأجره ، بل يجب على الأكابر أن يذهب أحدهم لتلك الحضرة ولو مات في الطريق ، قال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَكْرَمُ عَلَى اللَّهِ ﴾ [الباء ١٠٠] ، فافهم .

وقد أنشدوا ^(٢) :

[من الطويل]

هو الله ما يشفي العليل رسالة ولا يشتكي شكوى المحب رسول

١ - لا يرجي برؤه لزمه أن يفهم من يحج عنه ويحتمر من بلده ، وانظر « المبدع »

(٩١ / ٣) ، ولعل الأسب في هذه المسألة أن يقال : (مع قول مالك) بدل (مع قول

أحمد) ، ويؤكد ذلك ما في « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٩٧)

(١) البيت لأبي مدين العوث ، ولفظه بنعمانه كما في « ديوانه » (ص ٣٦)

أمرًا على الأبواب من غير حاجة لعلِّي أراكم أو أرى من يراكم

(٢) البيت للبهاء زهير في « ديوانه » (ص ٢١٦) .

[بيان من يقع عنه الحجج في مسألة (الاستتجار للحج عن الغير)]
 ومن ذلك : قول الأئمة الأربعة - إلا في رواية لأبي حنيفة - : إنه لو
 استأجر من يحج عنه وقع الحج عن المحجوج عنه^(١) ، مع قول أبي حنيفة
 في هذه الرواية : إنه يقع عن المحاج ، وللمحجوج عنه ثواب النفقة^(٢) .
 فالأول : مخفف عن المحجوج عنه ، والثاني : فيه تشديد ، فرجع
 الأمر إلى مرتبتي الميزان .

وتوجيه هذين القولين قريب من التوجيهين فيما قبلهما ، فافهم .

[حكم الحج على الأعمى]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إن الأعمى إذا وجد من يقوده يلزمه
 الحج بنفسه ، ولا يجوز له الاستئابة^(٣) ، مع قول أبي حنيفة : إنه يلزمه
 الحج في ماله ، فيستيب من يحج عنه^(٤) .
 فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف .

(١) انظر « الباية شرح الهداية » (٤ / ٤٧١) ، و « مراغب الحليل » (٤ / ٤) ، و « البان »
 (٤ / ٥١) ، و « المبدع » (٣ / ٩٣ - ٩٤) .

(٢) انظر « الباية شرح الهداية » (٤ / ٤٧٣) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة »
 (ص ٩٧) .

(٣) انظر « حاشية العرشي » (٢ / ٢٨٥) ، و « حلبة العلماء » (٣ / ٢٤٠) ، و « الإصناف »
 (٣ / ٤٠٨) .

(٤) انظر « العباة شرح الهداية » (٢ / ٤١٥) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة »
 (ص ٩٧) .

ووجه هذين القولين كوجههما فيما قبلهما .

فالأصاغر يستيئون ، والأكابر يحجّون بأنفسهم ؛ طلباً لتقديس
ذواتهم

[حكم الاستئابة عن الميت في حج التطوع]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في أصح القولين : إنه
لا تحوز الاستئابة عن الميت في حج التطوع ، بخلاف حج الفرض ؛ فإنه
يجوز بالاتفاق^(١) ، كما مرّ أول الباب^(٢) ، مع قول الشافعي في القول
الآخر إنه يجوز الاستئابة في حج التطوع عن الميت^(٣)

فالأول مشدّد ، والثاني : محفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أن حج الفرض لا رخصة في تركه ، فمن عجز عن
مباشرته بنفسه حارث النيابة فيه ، بخلاف حج التطوع لا ضرورة إليه ،
ويجوز تركه مع القدرة .

ووجه القول الآخر للشافعي أنه قرينة على كل حال ؛ فتجوز الاستئابة
فيه ؛ كالفرض ، بجامع القرينة وإن تفاوت الوجوب والندب

(١) انظر : حلية العلماء ، (٢٤٥ / ٣) ، وذكر في « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٩٧)
جواز الاستئابة في حج التطوع عند أبي حنيفة وأحمد ، وهو المتفق مع « حاشية
اس عابدين » (٦٦١ / ٦) ، و« السبحة شرح الهدية » (٤٧١ / ٤) ، و« كشف القناع »
(٣٩٧ / ٢) .

(٢) انظر (٤٨٨ / ٢) .

(٣) انظر « حلية العلماء » (٢٤٥ / ٣) .

[حكم الحج عن غيره إذا لم يسقط عنه حج الفريضة]

ومن ذلك : قول الشافعي وأحمد في أشهر روايتيه : إنه لا يجوز لمن لم يسقط عنه فرض الحج أن يحج عن غيره ، فإن حج عن غيره وعليه فرضه .
انصرف إلى فرض نفسه^(١) ، مع قول أحمد في الرواية الأخرى : إنه لا ينعقد إحرامه ؛ لا عن نفسه ، ولا عن غيره^(٢) ، ومع قول أبي حنيفة ومالك : إنه يجوز مع الكراهة منهما له^(٣) .

فالأول : فيه تشديد ، والرواية الثانية عن أحمد : مشددة ، والثالث : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

ووجه الأول : أن الأمر بالحج أولاً ينصرف إلى فرض العبد ؛ ليخرج عما كُلف به ، فإذا فعل ما كُلف به جاز له الحج عن غيره

ووجه رواية أحمد : أن إحرامه بالحج عن غيره مع بقاء العرص عليه .
هو خارج عن قواعد الشريعة ، وكل عمل يخالف الشريعة فهو مردود مطلقاً ؛ إما لعدم صحته أصلاً ، وإما لنقصه ؛ كالصلاة الخداح .

ووجه الثالث : حمل النهي الوارد في ذلك على الكراهة دون التحريم ؛ لأنه من باب الإيثار بالقرب الشرعية ، وقد مع بعضهم الكراهة إذا كان إيثار العبد أخاه بالقرية قياماً بحق الإحسان لا رغبة عن الطاعة ، فاعهم .

(١) انظر حلية العلماء (٢٤٧/٣) ، و المعنى (٢٣٥/٣)

(٢) انظر المعنى (٢٣٥/٣) .

(٣) انظر حاشية ابن عابدين (٦٠٣/٢) ، و المعروة على ملل عالم المدينة

(ص ٥٠٤) ، و رحمة الأمة في اختلاف لأئمة (ص ٩٧)

[حكم حج التطوع قبل أداء حج الفرض]

ومن ذلك : قول الشافعي وأحمد : إنه لا يجوز أن يتنقل بالحج من عليه فرض الحج ؛ فإن أحرم بالنقل انصرف إلى الفرض^(١) ، مع قول أبي حنيفة ومالك . إنه يجوز أن يتطوع بالحج من عليه حج الفرض ، ويسعد إحرامه بما قصده^(٢) ، وقال القاضي عبد الوهاب المالكي : (عندي لا يجوز ذلك ؛ لأن الحج عندنا على الفور ، فهو مصيئ كما يضيق وقت الصلاة)^(٣) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
وتوجيه القولين . معلوم مما سبق في نظائره قريباً .

[حكم الأفراد والقران والتمتع في الإحرام بالحج للمكي]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة إنه لا يكره الحج بإحدى هذه الكيفيات الثلاث المشهورة على الإطلاق ؛ وهي : الأفراد والتمتع والقران^(٤) ، مع قول أبي حنيفة بكره القران والتمتع للمكي^(٥)

(١) انظر المجموع (١٠٢ / ٧) ، والمعمي (٢٣٦ / ٣)

(٢) انظر حاشية ابن عيدين (٤٨٦ / ٢) ، والدحيرة (١٨١ / ٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (٩٧ ، ٩٨) .

(٣) عيون المسائل (ص ٢٥٥) .

(٤) انظر عيون المسائل (ص ٢٥٨) ، والمجموع (١٦٥ / ٧) ، والإنصاف (٤٤٣ / ٣) .

(٥) انظر البايه شرح الهداية (٣١٣ / ٤) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٩٨)

فالأول : مخفف ، والثاني ، فيه تشديد .

ووجه الأول ثبوت كل من الكيفيات الثلاث عن الشارع صلى الله عليه وسلم فعلاً وتقريراً ، من غير ثبوت نهي عن ذلك

ووجه الثاني : أن التمتع والقرآن للمقيم بمكة لا حاجة إليه ؛ لما عبده من الراحة وعدم التعب بخلاف الآفاقي ، والعلماء أماء على الشريعة ، فلهم أن يضيّقوا ويوسّعوا في كل شيء لا تردّه قواعد الشريعة ، فافهم .

[التفاضل بين الأفراد والقرآن والتمتع]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة إن الأفراد أفضل من القرآن والتمتع^(١) ، مع قول أحمد والشافعي في أحد قوليه : إن التمتع أفضل من الأفراد^(٢) .

فالأول : مشدّد خاص بالأكابر ، والثاني ، مخفف خاص بالأصاغر ، وهو حال غالب الناس اليوم ؛ لصعف أبدانهم وإيمانهم عن تحمّل المشقة أيام الأفراد مع اشراح القلب ، ولإعانة التمتع على تحصيل الحج المبرور ، واختاره جماعة من أصحاب الشافعي من حيث الدليل

وقد رأيت شخصاً من إخواننا أحرم بالحج على وجه الأفراد ، فورمت رأسه ووجهه ، وصار عبدة في الحج ، ثم ندم ، وكان ذلك في أيام الشتاء .

(١) ما ذكره الإمام الشيرازي هو مذهب المالكية والشافعية ، أمّا ظاهر الرواية عند الحنفية فيمادها أن التمتع أفضل ، وانظر : البابا شرح الهدية : (٢٠٠ / ٤) ، والمعرفة على مذهب عالم المدينة : (ص ٥٦٣) ، وفي المحتاج : (٢٨٦ / ٢)

(٢) انظر : المبدع : (١١٠ / ٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٩٨)

فَيُحْتَمَلُ قَوْلُ مَنْ قَالَ . الإفراد أفضل . . على ما إذا لم تحصل له تلك
المشقة الشديدة .

[حكم إدخال الحج على العمرة]

ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك بأنه يجوز إدخال الحج على العمرة
قبل الطواف والوقوف^(١) ، مع قول أحمد والشافعي في أحد قوليه : إن ذلك
لا يجوز^(٢) ، بخلاف إدخاله عليها بعد الطواف ؛ فإنه لا يجوز بالاتفاق كما
مر أول الباب^(٣) ؛ لأنه قد أتى بالمقصود .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
ووجه الأول^(٤) : أن العمد قد ربط بيته مع الله تعالى على فعله العمرة ،
فلا ينبغي له تغييرها لعبادة أخرى ولو كانت أفضل منها ؛ كما لا يجوز أن
يدخل في فرض الظهر ثم يجعله عصراً ، ولا في صلاة نعل ثم يجعلها فرضاً .
ووجه الثاني : المسامحة في مثل ذلك ، مع أن الحج فيه عمل العمرة
وريادة ، وفي الحديث . « دخلت العمرة في الحج إلى الأبد »^(٥) ، وهنا
أسرار يعرفها أهل الله لا تسطر في كتاب

(١) انظر البداية شرح الهدية (٢٨٧ / ٤) ، ود الحيرة (٢٨٩ / ٣)

(٢) انظر حلية العلماء (٢٥٩ / ٣) ، وقال في المعنى (٢٦٨ / ٣) (مردحل الحج
على العمرة جائز قبل الطواف) .

(٣) انظر (٤٨٨ / ٢) .

(٤) كذا في السح التي بين يدي ، ويبدو أن الأنسب جعل وجه الأول لثاني ، والعكس ؛
بدلالة السياق .

(٥) رواه نحوه مسلم (١٢١٨) عن سليمان جابر بن عبد الله رضي الله عنهما

[حكم الدم على القارن]

ومن ذلك : قول الأئمة الأربعة : إنه يجب على القارن دم كدم التمتع ، وهو شاة^(١) ، مع قول طاوس وداود : إنه ليس عليه دم ، ومع قول بعض الأئمة : إن عليه بدنة^(٢) .

فالأول : فيه تشديد ، والثاني : مخفف ، والثالث : مشدد ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : حصول الارتفاق بالقران كما يحصل بالتمتع من حيث قرب زمان إحرامه ، ومن حيث إن كل فعل يقوم مقام فعلين .

ووجه الثاني : عدم ورود أمر في ذلك كما ورد في التمتع .

ووجه الثالث : شدة التغليب على القارن مع سهولة البدنة عليه ، وهو : خاص بالأكابر .

وقد حجَّ سفيان الثوري ماشياً حافياً من البصرة ، فتلقاه الفصيل بن عياض من مساجد عائشة ، فقال له : هلا اتخذت لك نعلًا أو دابة ؟ فقال : يا فضيل ؛ أما يرعى العبد الآبق إذا أتى لمصالحة سيده بعد إياقه ، وسوء إجرامه ، وعدم الخسف به ، مع استحقاقه خسف الأرض به . . . إلا أن يأتي راكباً مُتَعِلاً ؟ والله ؛ لو سجدت على الجمر كان قليلاً فصلاً عن إتياني لمصالحته تعالى حافياً راجلاً .

(١) انظر «الباية شرح الهداية» (٢٩٣/٤) ، و«حاشية العرشي» (٣١٠/٢) .

و«البيان» (١٠٣/٤) ، و«المبدع» (١١٥/٣) .

(٢) انظر «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٩٨) .

وفي رواية : وهل يسفي يا فضيل لمن جاء يصالح سيده أن يأتي إلى
حضرته راكباً ؟ انتهى .

[بيان المراد بـ (حاصري المسجد الحرام)]

ومن ذلك : قول الشافعي وأحمد في رواية : إن حاصري المسجد
الحرام هم من كان على دون مسافة القصر من مكة^(١) ، مع قول أبي حنيفة :
هو من كان دون الميقات إلى الحرم^(٢) ، ومع قول مالك : هم أهل مكة ودي
طوى^(٣)

فالأول : خاص بأهل التعظيم التام لله تعالى ، وشهودهم أنهم في
حصرتهم الخاصة ما داموا على دون مسافة القصر من الحرم .

والثاني : خاص بأكابر الأكابر ؛ فإن بعض المواقيت أكثر من مسافة
القصر .

والثالث : خاص بالأصاغر الذين لا يقوم ذلك التعظيم في قلوبهم إلا إن
كانوا في مكة أو بقائها .

وقد أسقط الحق تعالى الدم عن حاصري المسجد الحرام ؛ لكونهم في
حصرتهم ؛ كأمرء مجلس السلطان لا يكلفون بما يكلف به غيرهم من الخارجين
عن حضرتهم ، وهنا أسرار يدونها أهل الله تعالى لا تضر في كتاب

(١) انظر البيان (٨١ / ٤) ، وإلصاف (٤٤٠ / ٣)

(٢) انظر الاختيار (١٥٩ / ١) .

(٣) انظر الدحيرة (٢٩٢ / ٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٩٨)

[وقت وجوب دم التمتع ، ووقت جواز الذبح]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة والشافعي : إن دم التمتع يجب بالإحرام بالحج^(١) ، مع قول مالك : إنه لا يجب حتى يرمي جمرة العقبة^(٢) .

وأما وقت جواز الذبح : فقال أبو حنيفة ومالك : إنه لا يجوز الذبح للهدي قبل يوم النحر^(٣) ، وقال الشافعي : إن وقته بعد الفراغ من العمرة^(٤) .

فالأول من المسألة الأولى : مشدد ، والثاني منها : مخفف

والأول من المسألة الثانية : فيه تخفيف ، والثاني منها : فيه تشديد من جهة تأخير الذبح لو كان أراد تقديمه .

فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران في المسألتين ، ووجههما ظاهر .

[وقت مشروعية صيام الثلاثة أيام لفاقد الهدى]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي : إنه لا يجوز صيام الثلاثة أيام لمن فقد الهدى إلا بعد الإحرام بالحج^(٥) ، مع قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى

(١) انظر : المعية شرح الهداية (٩ / ٣ ، ١٠) ، وحلية العلماء (٢٦٢ / ٣)

(٢) انظر : حاشية الدسوقي (٣٠ / ٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٩٨)

(٣) انظر : الاختيار (١٥٩ / ١) ، وحبون المسائل (ص ٢٥٨)

(٤) انظر : حلية العلماء (٢٦٣ / ٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٩٨)

(٥) انظر : المعوية على مذهب عالم المدينة (ص ٥٦٦) ، ومعني المحتاج

(٢٩٠ / ٢) .

الروایتیں : إِنَّ لَهُ صَوْمَهَا إِذَا أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ^(۱) .

فالأول مشدد ، والثاني : مخفف ، فرجع الأمر إلى مرتبتي المبران .

وقوله تعالى : ﴿ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ذِكْرٌ لِلَّهِ ﴾ [البقرة : ۱۸۹] . يشهد للقولين ، فإنَّ
العمرة حج أصغر .

[حكم صوم الثلاثة أيام في أيام التشريق]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي في أظهر قوليه : إِنَّهُ لَا يَجُوزُ صَوْمُ
الثلاثة أيام في أيام التشريق^(۲) ، مع قول مالك والشافعي في القديم وأحمد
في إحدى روايتيه إِنَّهُ يَجُوزُ صَوْمُهَا فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ^(۳) .

فالأول : مشدد في عدم الصيام من حيث إنَّ القوم في ضيافة الله عزَّ وجلَّ
في أيام العيد ، ولا يليق بالصيف أن يصوم عند من كان في بيته إلا بإذنه ،
وهو لم يصرح بالإذن له بالصوم ، وفي الحديث : « أَيَّامٌ مِنْهُنَّ أَيَّامٌ أَكَلِ
وَشَرِبَ وَبَعَالَ^(۴) » ؛ وذلك ليكمل للقوم السرور ، فإنَّ الأحساد لا يحصل
لها سرور إلا بالفطر ، فأراد الحقُّ تعالى للتحجَّاج حصول السرور لأرواحهم
بشهود كوتهم في حضرته ، ولأجسامهم ماكلهم وشربهم فيها كذلك

(۱) انظر « الباية شرح الهداية » (۳۰۵/۴) ، و« المعنى » (۴۱۷/۳) ، و« رحمة الأمة
في اختلاف الأئمة » (ص ۹۸) .

(۲) انظر « الباية شرح الهداية » (۲۹۵/۴) ، و« معني المحتاج » (۲۹۰/۲) .

(۳) انظر « المدونة الكبرى » (۴۱۴/۱) ، و« معني المحتاج » (۲۹۰/۲) ، و« المعنى »
(۴۱۸/۳) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ۹۸) .

(۴) سبق تعريبه (۲۴۴/۲) .

ويؤيد هذا المعنى الذي ذكرناه . حديث : « للصائم فرحتان ؛ فرحة عند إفتارِهِ ، وفرحة عند لقاءِ رَبِّهِ »^(١) ، فرحة الأجساد بالإفطار ، وفرحة الأرواح بلقاء الله تعالى ؛ أي : بكشف الحجاب عن قلب العبد في حياته ، أو بعد مماته .

وإيضاح ذلك : أنه إذا كشف حجابهِ رأى رَبَّهُ أقرب إليه من حلِّ الوريد ، فلا يعلم قدر سرور العبد ، ولا قدر فرحه في تلك الحضرة . . إلا الله عزَّ وجلَّ .

وأما قول مالك ومَنْ وافقه : إنه يحوز صوم الثلاثة أيام في أيام التشريق . فهو حاصل بالأصاغر الذين هم في حجاب عن حضرة شهود أرواحهم للحقِّ جلَّ وعلا ، فيفوتهم غذاء الأرواح وعذاء الجسم ؛ فيحصل لهم الضعف العظيم عن عمل المناسك ، مع ما في ذلك من العسارعة لراءة الدمة بما ألزمهم الحقُّ تعالى به من الصوم في الحَقِّ ، فلكلِّ إمام مشهد رثما يحسن على بعض مقلديه ، فاعلم ذلك .

[حكم الصيام بفوت عرفة ، وحكم ما لو وجد الهدي أثناء صومه]
ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه لا يفوت صوم الثلاثة أيام بفوت يوم عرفة^(٢) ، مع قول أبي حنيفة : إنه يسقط صومها ، ويستقرُّ الهدي في

(١) سبق تعريجه (١ / ٢٩٤) .

(٢) انظر « المدخيرة » (٣ / ٣٥٢) ، و « نعمة المحتاج » (٤ / ١٥٥) ، و « المعني »

(٣ / ٤١٨)

ذمته^(١) ، وعلى الراجح من مذهب الشافعي : أنه يصومها بعد ذلك ، ولا يجب تأخير صومها^(٢) ، وقال أحمد : إن أخر الصوم بعذر لزمه^(٣) ، وكذلك إذا أخر الهدي من سنة إلى سنة يلزمه دم^(٤) .

وإذا وجد الهدي وهو في صومها : فعند الثلاثة : يستحب له الاشتغال إلى الهدي^(٥) ، وقال أبو حنيفة : يلزمه ذلك^(٦) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ، وكذلك القول في المسألة الثانية والثالثة ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

ووجه الأول في المسألة الأولى : أن يوم عرفة ليس هو آخر أركان الحج ، وقد قال تعالى : ﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْمَحَجِّ ﴾ [البقرة : ١٩٦] .
ووجه ما بعده : ظاهر ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) انظر الاحتيل : (١٥٨ / ١)

(٢) كذا في السح التي بين يدي ، وهي : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٩٩)
(ولا يجب في تأخير صومها غير القصد) بدل (ولا يجب تأخير صومها) ، وانظر : نسخة المحتاج : (١٥٦ / ٤) .

(٣) كذا في السح التي بين يدي ، وهي : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٩٩)
(لزمه دم) بدل (لزمه) ، وهو الأنسب .

(٤) انظر المبدع : (١٦٦ / ٣) .

(٥) انظر : حاشية الحرشي : (٣٧٩ / ٢) ، و البيان : (١٠٣ / ٤) ، و المعصي : (٤٢٠ / ٣)

(٦) انظر : البناية شرح الهداية : (٢٩٧ / ٤) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٩٩) .

[وقت مشروعية صوم السبعة أيام]

ومن ذلك : قول الشافعي في أصحّ قوليه وأحمد : إنّ وقت صوم السبعة أيام إذا رجع إلى أهله^(١) ، مع القول الثاني للشافعي بجواز صومها قبل الرجوع^(٢) .

ثم في وقت جواز ذلك وجهان ؛ أحدهما : إذا خرج من مكة ، وهو قول مالك^(٣) ، والثاني : إذا فرغ من الحج ولو كان بمكة ، وهو قول أبي حنيفة^(٤) .

فالأول : فيه تخفيف ، وهو ظاهر القرآن ، والثاني : فيه تشديد ووجه الأول أن قوله تعالى : (إذا رجع)^(٥) ؛ أي : شرع في الرجوع من سفر الحج .

ووجه الثاني : أن المراد إذا فرغ من أعمال الحج كما هو مقرّر في كتب العقه .

[وقت التحلل للمتمتع]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي : إنّ المتمتع إذا فرغ من أفعال العمرة

(١) انظر « مغني المحتاج » (٢٩١ / ٢) ، و « مدار السبل » (٢٥٢ / ١) .

(٢) انظر « المجموع » (١٨٥ / ٧) .

(٣) انظر « حاشية الدسوقي » (٨٥ / ٢) .

(٤) انظر « حاشية ابن عابدين » (٥٣٣ / ٢) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٩٩) .

(٥) كما في السخ التي بين يدي ، وأراد قوله تعالى : ﴿ وَسَبِّحْ إِذَا رَجَعْتَ ﴾ [البقرة : ١٩٦] .

صار حلالاً ؛ سواء ساق الهدى أم لم يسفه^(١) ، مع قول أبي حنيفة وأحمد :
إنه إن كان ساق الهدى لم يجز له التحلل إلى يوم النحر ، فيبقى على
إحرامه ، فيحرم بالحج ، ويدخله على العمرة ، فيصير قارناً ، ثم يتحلل
منهما^(٢)

فالأول : محقق ، والثاني : فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان .

ووجه القولين طاهر ، والله أعلم^(٣)



(١) انظر : الفواكه الدواني ، (١ / ٣٧٢ ، ٣٧٣) ، وداليان ، (٤ / ٨٧)

(٢) انظر : حاشية ابن عابدين ، (٢ / ٥٤١) ، ودالمبدع ، (٣ / ٢٠٧) ، ودرحمة الأئمة في
اختلاف الأئمة ، (ص ٩٩)

(٣) في هامش (١) (بلغ قراءة على مولاه رضي الله عنه)

باب المواقيت

[مسائل الاتفاق في باب المواقيت]

اتفق الأئمة الأربعة على : أنه لا يصح الإحرام بالحج قبل شوال ، وعلى أن المواقيت المكابية تكون لأهلها ، ولمن مرَّ عليها من غير أهلها كما صرَّحت به الأحاديث الصحيحة^(١) ، وعلى أن من بلغ ميقاتاً لم يحز له مجاوزته بغير إحرام ، وعلى أن من حاوره بغير إحرام يلزمه العود إلى الميقات ليُحرم منه .

وحُكي عن السَّخَّي والحسن البصري أنَّهما قالَا : الإحرام من الميقات مستحبٌّ لا واجب .

ثمَّ إذا لزمه العودُ ، وكان الموضع مخوفاً ، أو ضاق الوقت . . لزمه دمٌ لمجاورته للميقات بغير إحرام ، وحُكي عن سعيد بن جبير رضي الله عنه أنه قال : لا ينعقد إحرامه .

(١) من ذلك ما رواه البخاري (١٥٢٤) ، ومسلم (١١٨١) ، عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال (إن النبي صلى الله عليه وسلم وقَّت لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الحُمْفة ، ولأهل نجد قرن المنازل ، ولأهل اليمن يَلْفَم ، من لهنَّ ، ولمس أتى عليهنَّ من غيرهنَّ ممن أراد الحجَّ والعمرة ، ومن كان دون ذلك فممن حيث أنشأ ، حتى أهل مكة من مكة) .

هكذا ما وجدته من مسائل الاتفاق^(١) .

ووجه قول النخعي والحسن : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يئس
المواقيت ، ولم يبيح كون الإحرام معها واجباً أو مندوباً ؛ فاحتمل
الاستحباب توسعة على الأمة ، واحتمل الوحوب أخذاً بالاحتياط .

ووجه قول سعيد بن جبير : أنه عمل مخالف للسهة ، فكان مردوداً .
وأما ما اختلفوا فيه :

[غاية وقت الإحرام بالحج]

فمن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إن وقت إحرام الحج يستمر إلى آخر
شهر ذي الحجة^(٢) ، مع قول الشافعي : إنه يستمر إلى عشر ليال من ذي
الحجة فقط^(٣) .

فالأول محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
ووجه الأول عدم نصيب الشارع على تعيين عشر ذي الحجة في انتهاء
الإحرام بالحج ، فحيثما جاز تأخير الإحرام إلى فجر يوم العيد جاز في آخر

(١) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٩٩ ، ١٠٠)

(٢) ما ذكره المصنف هو مدعي لمالكية ، وانظر « مواهب الجليل » (٢١ / ٤) ، وقال
المرعبياني من الحنفية في « الهداية شرح البداية » (١٥٩ / ١) (وأشهر الحج
شوال ، وهو القعدة ، وعشر من ذي الحجة) ، وقريب من ذلك ذكره المرداوي من
الحنابلة في « الإيضاح » (٤٣١ / ٣) ، وهو المتفق مع ما أثبت في « رحمة الأمة في
اختلاف الأئمة » (ص ٩٩) .

(٣) انظر « تحفه المحتاج » (٣٤ / ٤)

الشهر ، وما قارب الشيء أُعطي حكمه ، وفيه من التوسعة على الأئمة ما لا يخفى .

ووجه الثاني : الأخذ بما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعون ومن بعدهم من الأئمة ؛ فلم يبلغنا أن أحداً منهم أحرم بالحج بعد فجر يوم النحر أبداً ، فكان الوقوف على حد ما كان عليه الشارع وأصحابه أولي وإن كان العلماء أمناء على الشريعة وعلى الأئمة بعده ، فافهم .

[حكم الإحرام بالحج في غير أشهره]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه لو أحرم بالحج في غير أشهره كره له ذلك ، واعتقد حجة^(١) ، مع قول أصحاب الشافعي إنه ينعقد عمرة لا حجاً^(٢) ، ومع قول داود : إنه لا ينعقد شيئاً^(٣) .

فالأول : مخفف على المحرم المذكور باعتقاد إحرامه حجة ، والثاني : فيه تشديد عليه من حيث عدم انعقاد حجّه ، والثالث : مشدد ؛ مرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : الأخذ بظاهر قوله صلى الله عليه وسلم : « إنما الأعمال بالنيات »^(٤) ، وما تمّ تصريح من الشارع بالمتع منه ، وإنما صرح ببيان

(١) انظر « البحر الرائق » (٢ / ٣٩٦) ، و« لمعونه على مذهب عالم المدينة » (ص ٥٠٨) ، و« الإتيان » (٣ / ٤٣١) .

(٢) انظر « حلية العلماء » (٣ / ٢٥٢) .

(٣) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٩٩) .

(٤) سبق تخريجه (١ / ١٦٤) .

الميقات ؛ فيحتمل . أن ذلك مستحب لا واجب .

ووجه الثاني : أن أصحاب الشافعي جعلوا الميقات شرطاً في صحة انعقاد الحج ، فإذا لم يصح الحج انعقد عمرة ؛ إذ هي حج أصغر ، فكان حكمه حكم من أحرم بصلاة الفرض قبل دخول الوقت ظاهراً دخوله ، ثم بان أنه لم يدخل ، فإنها تنقلب نفلاً ؛ لثلاث تحصل صورة انتهاك حرمة تلك الحصرة الشريفة

ووجه الثالث ظاهر ؛ لأخذ داود بالطاهر

[المكان الذي يُفضل الإحرام منه]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة إنَّ الأفضل أن يُحرِّم من دُويرة أهله^(١) ، مع قول غيره . إنَّ الأفضل أن يُحرِّم من الميقات ، وهو الذي صححه النووي من قول الشافعي^(٢) .

فالأول : مشدّد حاصراً بالأكابر ، والثاني : محفّف خاصّاً بالأصاغر ، كما مرّ بيانه في الباب قبله^(٣) .

[ما يترتب على دخول مكة بغير إحرام]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إنَّ من دخل مكة بغير إحرام لم يلزمه

(١) انظر : حاشية ابن عابدين (٤٧٧ / ٢) .

(٢) انظر : الإشراف على نكت مسائل الخلاف (٤٧٠ / ١) ، والمجموع (٢٠٤ / ٧) .

وهو المعنى (٢٥٠ / ٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٩٩)

(٣) انظر (٤٩٢ / ٢ - ٤٩٣)

القضاء^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنه يلزمه القضاء إلا أن يكون مكياً فلا^(٢)
 فالأول . محقق ، والثاني . مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
 ووجه الأول : عدم وجود تصريح في ذلك من الشارع بأمر ؛ فكان الأمر
 على التخيير ، فمن تطوع بالإحرام فلا بأس ، ومن لم يتطوع فلا إثم ؛
 كتحية المسجد ، بجامع أن كلاً من الحرم والمسجد حضرة الله عز وجل .
 ووجه الثاني : أن دخول هذه الحضرة بغير إحرام فيه انتهاك لها ، فكان
 عليه القضاء تداركاً لما فاته ؛ لسوء أدبه ، وهذا خاص بالأكابر المطالبين
 بالأدب الخاص ، بخلاف غالب الناس من الخدام والعلماء ، فافهم^(٣) ،
 والله أعلم .



(١) انظر « المدونة الكبرى » (٤٠٧ / ١) ، و « حية العلماء » (٢٧٢ / ٣) ، و « المحي » (٢٥٤ / ٣)

(٢) انظر « بيين الحقائق » (٧٣ / ٢) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٠٠)

(٣) في هامش (أ) (بلغ إعادة نظر وكتبه مؤلفه) .

باب الإحرام ومحظورات

[مسائل الإجماع والاتفاق في باب الإحرام ومحظوراته]

اتفق الأئمة الأربعة على : كراهة الطيب في الثياب للمُحَرَّم ، وعلى
 تحريم لبس المخيط للرجل ، وستر رأسه ؛ فإنَّ إحرامه فيه ، ولا فرق في
 تحريم لبس المخيط عليه في سائر بدنه بين القميص والسراويل والقلنسوة
 والقباء والخفَّ وكلَّ مخيط يحيط بالبدن ، وكذلك يحرم المنسوح ؛
 كالعمامة .

وكذلك اتفقوا على تحريم الجماع والتقبيل واللمس بشهوة ، والتروُّج
 والتزويج ، وقتل الصيد ، واستعمال الطيب ، وإزالة الشعر والظفر ، ودهن
 رأسه ولحيته بسائر الأدهان ، والمرأة في ذلك كلُّه كالرجل إلا أنَّها تلبس
 المحيط ، وتستر رأسها ، ولا تدُّ من كشف وجهها ؛ لأنَّ إحرامها فيه .
 وأجمعوا على : أنَّه لا يجوز للمُحَرَّم أن يعقد الكاح لنفسه ولا لغيره ،
 ولا أن يوكل فيه .

واتفقوا على : أنَّه إن قتل الصيد ناسياً أو جاهلاً وجبت عليه الفدية .

هَذَا مَا وَجَدْتُهُ مِنْ مَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ وَالْإِتِّفَاقِ^(١)

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٠٠) وما بعدها

وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم التطيب للإحرام]

فمن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه يُستحب التطيب للإحرام^(١) ، مع قول مالك . إن ذلك لا يجوز إلا إن كان طيباً لا تقى له رائحة ، فإن تطيب بما تقى رائحته بعد الإحرام وجب غسله^(٢) .

فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه الأول : الاتباع .

ووجه الثاني : سدُّ باب الترقُّه جملة ؛ لأنَّ المُحرِّم إذا تطيب للإحرام فكأنه تطيب بعد الإحرام وإن لم تقى له رائحة ؛ لإطلاق الشارع النهي عن التطيب مع أنه لا بدَّ من رائحة طيبة تكون في الطيب تميّزه عن رائحة التراب مثلاً .

فإن قال قائل : فلاي شيء حرم الطيب على المُحرِّم مع أنه في حصره الله تعالى الخاصّة كالصلاة ، والطيب مستحب في الجمعة ؟

فالجواب : إنما حرم ذلك لحديث : (المُحرِّمُ أشعثُ أعبرُ)^(٣) ، ولأنَّ المطلوب من المُحرِّم إظهار الذلِّ والمسكنة ، واستعمار الخجل من الحقِّ

(١) انظر «الهداية شرح البداية» (١/١٣٧) ، و«معي المحتاج» (٢/٢٣٥) ، و«المبدع» (٣/١٠٨) .

(٢) انظر «إبصار والتحصيل» (١٧/٣١٧) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ١٠٠) .

(٣) رواه أبو يوسف في «الآثار» (٤٧٣) من كلام سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

تعالى ، وطلب الصفح والعفو عنه ؛ خوفاً من معاملة العقوبة ، كما ورد أن
السيد آدم عليه الصلاة والسلام لما حج من بلاد الهند ماشياً تاب الله عليه في
عرفات ، وتلقى هناك كلمات الاستغفار بقوله : ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم
تعفر لنا وترحمنا لكونن من الخاسرين .

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول : (من كُشِفَ حجابهِ في
الحج لا بدَّ له من الحياء من ربه والخجل منه ، حتى يود العبد في تلك
الحصرة أن لو ابتلعت الأرض ، وحُجِبَ عن شهود كونه بين يدي الله عزَّ
وجلَّ ، ومن كان هذا مشهده فهو مشغول عن استعمال الطيب ونحوه ممَّا
يفعله الآمنون من عذاب الله في حصرة الرضا ؛ كوقت صلاة الجمعة ؛ فإنَّ
تجلِّي الحقِّ تعالى فيها ممزوج بالجمال دون الجلال ، فأين حال من كان
لا يعرف هل رضي الحقُّ تعالى عنه ممن يعلم أو يظنُّ أنه تعالى رضي عنه ؟
فافهم) .

[وقت الإحرام]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه يُحرِّم عقب ركعتي الإحرام^(١) ، مع
قول الإمام الشافعي في أصح القولين : إنه يُحرِّم إذا انشئت به راحلته ، وإن
كان ماشياً فيحرم إذا توجه لطريقه^(٢) .

(١) انظر : نيس الحقائق ، (٩ / ٢) ، و المعونة ، (ص ٥٢١) ، و المصنف ،
(٢٥٩ / ٣) .

(٢) انظر : تحفة المحتاج ، (٦١ / ٤) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٠٠)

فالأول : مشدّد ، والثاني : مخفّف .

ووجه الأول والثاني : الاتباع والتقرير .

ولكنّ الأول : أوّلئ للأكابر ، والثاني : أوّلئ للأصاغر .

[ما ينعقد به الإحرام]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنّه ينعقد إحرامه بالنية ، فإذا لم يلا بنية

لم ينعقد^(١) ، مع قول داود : إنّه ينعقد بمجرد التلبية ، ومع قول أبي حنيفة لا ينعقد إلا بالنية والتلبية معاً ، أو بسوق الهدى مع النية^(٢) .

فالأول : فيه تشديد ، والثاني : مخفّف ، والثالث : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : الاتباع في نحو قوله صلى الله عليه وسلم : « إنما الأعمال بالنيات »^(٣) .

وقوله : ليك اللهم لييك . معناه . الإجابة ؛ أي : إنا يا ربّ قد أجبناك إجابة بعد إجابة ؛ فالأوّلئ : حين كنا في الأصلاب ، والثانية : حين حججنا الآن ، فهي - أي - الإجابة - مطوية في الإحرام ؛ لأنّه ما أحرم حتى أجاب .

(١) انظر « حاشية الدسوقي » (٢٦ / ٢) ، و« البيان » (١٢٩ / ٤) ، و« المبدع » (١٠٩ / ٣)

(٢) انظر « حاشية ابن عابدين » (٤٧٩ / ٢) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٠٠)

(٣) سبق تخريجه (١٦٤ / ١) .

ووجه الثاني : أنَّ في التلبية إظهار الإجابة ، بخلاف النية فإنها من أفعال القلوب وإن كان النطق بالمتوحي مستحباً .

ووجه الثالث : الخروج من خلاف العلماء ؛ فإذا نوى ولبي ، أو نوى وساق الهدى . . فقد تحقق الانعقاد ، فافهم .

[حكم التلبية]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك بوجوب التلبية^(١) ، مع قول الشافعي وأحمد : إنها سنة^(٢)

فإنَّ أبا حنيفة قال . إنها واجبة إذا لم يسُق الهدى ، فإن ساقه وبرى الإحرام . . صار محرماً وإن لم يلب ، وأما مالك فقال بوجوبها مطلقاً ، وأوجب دماً في تركها .

فالأول مشدّد ، والثاني : مخفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أنَّ التلبية شعار الحح ؛ كتكبير الإحرام في الصلاة .

ووجه الثاني : أنَّ الإجابة قد حصلت بمجرد النية ، فإنه ما نوى إلا بعد أن أجاب دعاء الحق تعالى .

ووجه قول أبي حنيفة بالوجوب إذا لم يسُق الهدى : تقوية النية ؛ فإنَّ مَنْ ساق الهدى مع النية فقد تأكّدت إجابته ؛ فلا يحتاج إلى التلبية .

(١) انظر حاشية ابن عابدين (٤٧٩/٢) ، وه المدونة الكبرى (٢٩٥/١) .

(٢) انظر نعمة المحتاج (٥٥/٤) ، وه كشف القناع (٤٠٨/٢) ، وه رحمة الأئمة في اختلاف الأئمة (ص ١٠٠) .

ووجه وجوب الدم في تركها . أنها صارت شعاراً في الحج ؛ كالأبعاص
في الصلاة ، فكما يجبر تارك البعض ذلك مسجدي السهو كذلك يجبر تارك
التلبية بالدم ، فافهم .

[وقت قطع التلبية]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه يقطع التلبية عند رمي جمرة
العقبة^(١) ، مع قول مالك : إنه يقطعها بعد الروال يوم عرفة^(٢) .

فالأول : مشدّد في التلبية ، والثاني : محقّق فيها

ووجه الأول : أنه شرع في التحلل برمي جمرة العقبة والإدبار عن أفعال
الحج ، ومعلوم : أن التلبية إنما تناسب الإقبال على الفعل لا الإدبار عنه .

ووجه الثاني : أن معظم الحج الوقوف بعرفة ؛ كما ورد في حديث :
« الحج عرفة »^(٣) ، فافهم .

[حكم الاستظلال للمحرم بما لا يماس رأسه]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي . إن للمحرم أن يستظل بما

(١) انظر « حاشية ابن عابدين » (٥١٣/٢) ، و« تحفة المحتاج » (١١٨/٤) ،
و« الإنصاف » (٣٥/٤) .

(٢) انظر « المعونة على مذبح عالم المدينة » (ص ٥٢٤) ، و« رحمة الأمة في اختلاف
الأئمة » (ص ١٠٠) .

(٣) رواه الترمذي (٨٨٩) ، والسنائي (٢٥٦/٥) عن سيدنا عبد الرحمن بن يعمر
رضي الله عنه .

لا يماس رأسه ؛ من مخمّل وغيره^(١) ، مع قول مالك وأحمد : إن ذلك لا يجوز له ، وعليه الفدية عندهما^(٢) .

فالأول : مخفّف ، والثاني : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .

ووجه الأول : عدم تسمية ذلك تغطية للرأس .

ووجه الثاني : أنه في معنى التعطية ؛ بجامع الترفّع وحجاب الشمس أو الرد عن الرأس ، والمحرم من شأنه أن يكون أشعث أغبر ، والمطلّة المذكورة تمنع العبار .

ويصحّ حمل الأول . على حال آحاد الناس ، والثاني على حال الخواص .

كما يصحّ التوجيه بالعكس أيضاً ؛ فيكون المسع في حق من لم يعلم رضا الله تعالى عنه بالفرائض ، والإباحة في حق من أحسّ برضا الله عنه ؛ فمن شهد كثرة معاصيه وغصّب الحقّ تعالى عليه . كان اللائق به التشييع والاعترار ، ومن شهد رضا الله عنه كان له التلطيل المذكور ، فافهم .

[حكم لبس القباء للمُحَرَّم في كتفه دون الكُمَيْن]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إنه يجب عليه الفدية إذا لبس القباء في

(١) انظر « الساية شرح الهداية » (١٨٨/٤) ، و « حلية العلماء » (٢٨٣/٣)

(٢) انظر « حاشية الحرشي » (٣٤٧/٢) ، و « لمعي » (٢٨٦/٣) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٠١) .

كتفه ، ولم يدخل يديه في كُتْبِهِ^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إِنَّهُ لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ^(٢) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : مخفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه الأول : الأحذ بالاحتياط ، فَإِنَّ كُلَّ مَا تُدْجِلُ فِيهِ الرَّأْسَ مِنَ الثِّيَابِ .. يُسَمَّى لِبْسًا .

ووجه الثاني : أَنَّهُ لَبَسَ لَمْ يَحْصَلْ بِهِ كَمَالُ التَّرَفُّهِ ، فَخُفِّفَ فِي الْعِدْيَةِ فِيهِ .

[حَكْمُ لِبَسِ السَّرَاوِيلِ لِلْمُحَرَّمِ إِذَا فَقَدَ الْإِزَارَ]

ومن ذلك : قول الشافعي وأحمد . إِنَّهُ لَا فِدْيَةَ عَلَى مَنْ لَبَسَ السَّرَاوِيلَ عَدَّ فَقَدَ الْإِزَارِ^(٣) ، مع قول أبي حنيفة ومالك : إِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ^(٤) .
فالأول : مخفّف ، والثاني : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه الأول : أَنَّ سِتْرَ الْعَوْرَةِ أَمْرٌ لَا رَمَّ أَشَدُّ مِنْ لِرْوَمٍ تَرَكَ لِسِ الْمَحِيطِ ، فَكَانَ لِبَسُ السَّرَاوِيلِ أَمْرًا لَا تَرْفُةَ فِيهِ .

(١) انظر : حاشية الحرشي (٣٤٥ / ٢) ، و : نعمة المحتاج (١٦١ / ٤) ، و : الإنصاف (٤٦٧ / ٣)

(٢) انظر : الباية شرح الهداية (٣٣١ / ٤) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٠١)

(٣) انظر : نعمة المحتاج (١٦٢ / ٤) ، و : الإنصاف (٤٦٤ / ٣)

(٤) انظر : الباية شرح الهداية (١٨٠ / ٤) ، و : عيون المسائل (ص ٢٦٤) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٠١) .

وأيضاً : فإنَّ شهود عدم التركيب حاصراً بالأكابر ، وما كلُّ أحد يشهد
كونه سيطراً في تلك الحصرة ؛ لغلبة شهود العناء فيها على البقاء ، فكان
الأمر كخطاب الصفة لموصوفها .

ووجه الثاني : الأحذ بالاحتياط ؛ فإنه يصدق على لابس السراويل أنه
لبس المَخِيط ، ووقع في شهود التركيب الذي لا يليق في تلك الحصرة ،
فكانت العدية كعمارة لِمَا وقع فيه من ترك الترقّي إلى مقام شهود البسائط ،
وهنا أسرار يعرفها أهل الله تعالى لا تسطر في كتاب

[حكم لبس الخُفَّين للمُحَرَّم إذا فَقَدَ النعلين]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة : إنَّ من لم يجد نعلين جاز له لبس الخفين
إذا قطعهما أسفل من الكعيبين ، ولا قديّة عليه ، إلا عند أبي حنيفة^(١) .

فالأول . مخفّف ، ومن أوجب القديّة : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان .

وتوجيه القولين في هذه المسألة : يُعرَف من توجيه ما قبلها .

[حكم ستر الرجل وجهه في الإحرام]

ومن ذلك : قول الشافعي وأحمد : إنَّهُ لا يَحْرُم على الرجل ستر

(١) انظر «الباية شرح الهداية» (١٨٢/٤) ، و«عيود المسائل» (ص ٢٦٤) ، و«تحفة
المحتاج» (١٦٣/٤) ، ويجوز ذلك عند الحابلة ولو لم يقطعهما كما ذكر في
«الإنصاف» (٤٦٤/٣) .

وجهه^(١) ، مع قول أبي حنيفة ومالك : إنه يحرم^(٢) .

فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد .

ووجه الأول : عدم ورود نص في الهي عن ستره .

ووجه الثاني : أن ستر الوجه بلباس أو غيره ترفه ، والمُحَرَّمُ أشعث أغبر .

وأيضاً : فإن الرحمة تواجه العبد هناك ؛ فإذا ستر وجهه وقعت الرحمة على ذلك الساتر الذي يحلح دون بشرة الوجه التي لا تفارق العبد ، كما مرَّ إيضاحه في الكلام على كراهة التلثم في الصلاة^(٣) .

[حكم استعمال الطيب في ظاهر الثوب ، والتبخُّر به وشمُّه للمُحَرَّم]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة بتحريم استعمال الطيب في الثوب والبدن^(٤) ، مع قول أبي حنيفة : إنه يجوز جعل الطيب على ظاهر الثوب دون البدن ، وإن له التبخُّر بالعود والندِّ وشمِّ جميع الرياحين^(٥) .

(١) انظر : المجموع (٢٦٥ / ٧) ، و المبدع (١٢٩ / ٣) .

(٢) انظر : حاشية ابن عابدين (٤٨٨ / ٢) ، و حاشية السوقي (٥٥ / ٢) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٠١) .

(٣) انظر (٣١٦ / ٢) .

(٤) انظر : حاشية الحرشي (٣٥٢ / ٢) ، و نحة المحتاج (١٦٦ / ٤) ، و المبدع (١٣٤ / ٣) .

(٥) انظر : حاشية ابن عابدين (٤٨٧ / ٢) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٠١) ، والندِّ عود يتبخَّر به كما في : المصباح المير (٥٥٥) .

فالأول . فيه تشديد ، والثاني : فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران .

ووجه الأول أنه لا فرق في الترفه باستعمال الطيب بين الثوب والبدن عرفاً

ووجه الثاني . أن الثوب ليس ملازماً للشخص كملازمة جلده ، بل يُخلع تارة ، ويُلبس أخرى .

[حكم أكل الطعام المطيب للمُحَرَّم]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك . إنه يحور للمُحَرَّم أكل الطعام المطيب ، وإنه لا فدية في أكله وإن ظهر ريحه^(١) ، مع قول الشافعي وأحمد : إنه لا فرق في استعمال الطيب بين البدن والثياب والطعام^(٢)

فالأول مخفف ، والثاني : مشدد .

ووجههما : ظاهر .

[حكم الحياء في الإحرام]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إن الحياء ليس بطيب^(٣) ، مع قول

(١) انظر حاشية ابن عابدين (٥٤٦/٢) ، وحاشية الدسوقي (٦١/٢)

(٢) انظر المرر البهية (٣٤٢/٢) ، والمضي (٢٩٧/٣) ، ورحمة الأئمة في اختلاف الأئمة (ص ١٠٦)

(٣) انظر معني المحتاج (٢٣٦/٢) ، والإصناف (٥٠٦/٣) ، وقال في حاشية الحرشي (٣٥٥/٢) (المُحَرَّم تلزمه الفدية إذا حُفَّت بالحياء رأسه أو لعينه أو -

أبي حنيفة : إنه طيب يجب فيه العدية^(١)

فالأول . مخفف ، والثاني : مشدد .

ووجه الأول : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكره رائحة الجناء^(٢) ، ولو أنه كان طيباً لم يكرهه ، لأنه كان يحب الطيب .

ووجه الثاني : أنه طيب عند بعض الأعراب ، فيحئون رائحته ، فكان فيه الفدية ، مع ما فيه أيضاً من الزينة التي لا تناسب المحرم .

[حكم الأذنان بالأذهان المطيئة وغير المطيئة للمحرم]

ومن ذلك : قول الأئمة كلهم بتحريم الأذنان بالأذهان المطيئة ؛ كدهن الورد والياسمين ، وأنه تجب فيه العدية^(٣) .

وأما غير المطيئة ؛ كالشَّيْرَح^(٤) . . فاختلفوا فيه .

فقال الشافعي : لا يحرم إلا في الرأس واللحية^(٥) ، وقال أبو حنيفة .

جسده ، وهي عند مالك من الطيب ، وسواء عمّ العصور ، أو لم يعمه ، من كانت رقعة إن كبرت ؛ كدهنهم ، وإن صغر فلا شيء عليه الرجل والمرأة في ذلك سواء .

(١) انظر « حاشية ابن عابدين » (٥٤٦/٢) ، و« رحمة الأئمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٠١)

(٢) رواه يحموه البهقي في « السالك الكبرى » (٦١/٥) عن السيدة عائشة رضي الله عنها

(٣) انظر « تبیین الحقائق » (١٣/٢) ، و« البيان والتحصيل » (٤٢٣/٣) ، و« نعمة المحتاج » (١٦٨/٤) ، و« المدع » (١٣٤/٣)

(٤) الشَّيْرَح دهن السمسم انظر « المصباح المير » (شرح)

(٥) انظر « المجموع » (٢٩٦/٧) .

هو طيب يحرم استعماله في جميع البدن^(١) ، وقال مالك . لا يُدهن بالشَّيْخ شيء من الأعضاء الطاهرة ؛ كالوجه واليدين والرجلين ، ويدهن به الباطنة^(٢) ، وقال الحسن بن صالح : يحوز استعماله في جميع البدن والرأس واللحية^(٣) .

والأول : فيه تخفيف ، والثاني : مشدد ، والثالث : مفصل ، والرابع : محقق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران

ووجه الأول : أنَّ الدهن يظهر كثيراً في الرأس واللحية دون غيرهما ، فحرم فيهما فقط .

ووجه الثاني : أنَّه يظهر به الترقُّه في سائر البدن شعراً وشرأ ، والمُحَرَّم أشعث أعبر ، والدهن يُدَيِّب عبرةً وشعث شعيرة
ووجه قول مالك : ظاهر .

ووجه قول الحسن : أنَّه غير طيب ، ولا يظهر به كبير ترقُّه ، وقد تدعو الحاجة إليه إذا حصل تشعث الشعر كثيراً ، أو يست الطبيعة جداً ؛ بحيث يحصل له بذلك ضرر ، فيدهن بدنه ويطئه ؛ ليزلق طبيعته التي يتأذى بحبسها ، لا سيما في حق من كان يأكل الواشف كالقراقيش ، ولعلَّ الشارع راعى ما ذكرناه باستعمال الطيب عند الإحرام ؛ لأنه ربَّما طال زمن الإحرام ، فخرج التشعث عن العادة ؛ فشوء خلقه .

(١) انظر الاختيار (١/١٦٦) .

(٢) انظر البيان والتحصيل (٣/٤٢٣) .

(٣) انظر رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٠١) .

[حكم عقد النكاح من المُحرّم]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنّ المُحرّم لو عقد النكاح لم ينعقد^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنّهُ ينعقد^(٢) .

فالأول : مشدّد ، ودليله : إطلاق النكاح على العقد ولو مجاراً .

ووجه الثاني : أنّ حقيقة النكاح إنما تكون بالدخول بها ؛ فما قبل الدخول . . من مقدّمات النكاح ، وهي لا تحرم عد بعضهم .

وأجاب الأول : بأنّ العقد دهيّز للوقوع في الجماع ، فيحرم كما يحرم الاستمتاع بما بين السرة والركبة للمحائض .

وقد يُحمل القولان على حالين ؛ فمن خاف الوقوع ؛ كالشباب الذي به علّة : حرم عقده ، ومن لم يخف ؛ كالشيخ الذي بردت نار شهوته : لم يحرم ، فاعلم ذلك .

[حكم مراجعة المُحرّم لزوجته]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة . يجوز للمحرّم مراجعة زوجته^(٣) ، مع

(١) انظر « الفواكه الدواني » (٢٩/٢) ، و« تحفة المحتاج » (٢٥٧/٧) ، و« كشف القناع » (٤٤١/٢) .

(٢) انظر « الهداية شرح البداية » (١٩٣/١) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٠١) .

(٣) انظر « تبیین الحقائق » (١١٠/٢) ، و« حاشية الحرشي » (٧٩/٤) ، و« البيان » (١٧٣/٤) .

قول أحمد : إن ذلك لا يحوز^(١) .

فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

ووجه الأول : أن الرجعية في حكم الروجة التي في العصمة ؛ لبقاء
أحكام الزوجية في حقها .

ووجه الثاني : أنها كالأحنية ؛ بدليل أنه لو لم يراجعها لتزوجت الغير
من غير إحداث طلاق آخر ، فعلم . أن الرجعية لها وجهان : وجه
للزوجة ، ووجه للبينونة ، فافهم .

[حكم قتل المحرم للصيد خطأ ، وقتل الصيد المملوك]

ومن ذلك : قول الشافعي وأحمد إنه لو قتل الصيد خطأ وجب الجراء
بقتله ، والقيمة لمالكة إن كان مملوكاً ، مع قول مالك وأبي حنيفة : إنه
لا يجب الجراء بقتل الصيد المملوك^(٢) ، ومع قول داود : إنه لا يجب

(١) انظر : الإنصاف (٤٩٣/٣ - ٤٩٤) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٠١) .

(٢) قال القاضي عبد الوهاب المالكي في « عيون المسائل » (ص ٢٨٧) : « إذا قتل محرم
صيداً مملوكاً وجب عليه الجراء مع القيمة للمالك ، وبه قال أبو حنيفة والشافعي » ،
وهو المتفق مع « السابعة شرح الهداية » (٣٧١/٤) ، و« حاشية الحرشي »
(٣٧٦/٢) ، و« تحفة المحتاج » (١٧٨/٤) ، وكذلك هو مذهب الحنابلة كما قال
البيهوتي في « كشف القناع » (٤٣٦/٢) : « ولو كان الصيد مملوكاً » وأتبعه
المحرم ، أو تلف بيده ، أو بصره أو لـ « صممه جراء » لمسكين الحرم ،
« وقيمته » لمالكة ؛ لأنهما مملكان) ، ولكن ما ذكره الإمام الشافعي له
ما يؤيده ؛ إذ نقل الخلاف في ذلك في كل من « حلية العلماء » (٢٩٧/٣) ، و« رحمه »

الجزاء بمقتل الصيد خطأ^(١) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ، وكذلك الثالث ، فارجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أنَّ ملكَ الحلق في تلك الحصرة الخاصة . ضعيف ، والحكم الطاهر لله تعالى ، فكان من الواجب عدم قتل من هو في حصرته ، إجلالاً له تعالى .

ووجه الثاني : مراعاة ملك العبد في تلك الحصرة ؛ بدليل صحّة تصرفه في ذلك الحيوان بالبيع وغيره .

ووجه قول داود : ما ورد من رفع إثم الخطأ عن الأمة^(٢) .

[جزاء المُحرّم إن دُلَّ على صيد]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي : إنَّهُ لا جزاء على من دُلَّ على صيد وإن حرّمت الإعانة على قتله^(٣) ، مع قول أبي حنيفة : يجب على كلٍّ منهما جزاء كامل ؛ حتى لو كانوا جماعة مُحرّمين فدُلُّهم شخص على الصيد محرماً كان أو حلالاً . وجب على كلٍّ واحد منهم جزاء كامل^(٤)

الامة في اختلاف الأئمة : (ص ١٠١) .

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ١٠١)

(٢) كما في الحديث الذي رواه ابن ماجه (٢٠٤٣) عن سيدنا أبي ذرّ العماري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إنَّ لله قد تجاوز عن أمّتي العطاء والنسيب وما استكبروا عليه " .

(٣) انظر : المدونة الكبرى : (٤٩٤ / ١) ، وديبان : (١٧٨ / ٤)

(٤) انظر : الاختيار : (١٦٥ / ١) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ١٠١ - ١٠٢)

فالأول : فيه تخفيف ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان .

ووجه الأول : أنَّ الدلالة لا تلحق بالمباشرة .

ووجه الثاني : أنَّها تلحق بها ، وله نظائر في المعق ؛ كقوله صلى الله
عليه وسلم : « أفطر الحاجم والمحجوم »^(١) ، فافهم .

[حكم أكل المحرم لما صيد له ، وترتب جزاء آخر بأكل ما ضمنه]

ومن ذلك . قول مالك والشافعي : إنَّه يحرم على المحرم أكل ما صيد
له^(٢) ، مع قول أبي حنيفة : لا يحرم^(٣) ، بل إذا ضمن صيداً ثم أكله . لم
يجب عليه جزاء آخر ، وقال أحمد : يجب^(٤)

(١) سبق تحريره (٤١٧/١) .

(٢) انظر « الدخيرة » (٣٢٩/٣) ، و« حلية العلماء » (٢٩٨/٣) ، وهو مذهب الحنابلة ،
وانظر « كشف القناع » (٤٣٥/٢) .

(٣) انظر « حاشية ابن عابدين » (٥٧١/٢) .

(٤) عبارة « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٠٢) (ويحرم على المحرم أكل
ما صيد ، وقال أبو حنيفة لا يحرم ، وإذا ضمن صيداً ، ثم أكله . لم يجب عليه
جزاء آخر ، وقال أبو حنيفة : يجب) ، وهو ما يتفق مع « حلية العلماء » (٢٩٨/٣) ،
وانظر « مدائع الصانع » (٢٠٤/٢) ، وقال القاضي عبد الوهاب المالكي في
« التلميح » (٨٤/١) (ومن قتل صيداً فأكله فعليه جزاء واحد لعنله دون أكله) ،
وقال البهوتي في « كشف القناع » (٤٣٥/٢) (قتل المحرم صيداً ، ثم بأكله ؛ فإنه
يضمن لعنله لا لأكله ، مصر عليه ؛ لأنه مضمون بالجزم ، فلم يتكرر) والحاصل
أنَّ هاتين المسألتين : المسألة الأولى : حكم أكل المحرم لما صيد له . مذهب الجمهور
إلن حرمة ذلك ، ومذهب الإمام أبو حنيفة إلى الجواز ، والمسألة الثانية : حكم ترتب =

فالأول : مشدّد ، والثاني : مخفّف ، والثالث : فيه تشديد + فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الثلاثة أقوال طاهر .

[الصيد الذي يحرم قتله على المحرم]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إن الصيد إذا كان غير مأكول ، ولا متولّد من مأكول . . لم يحرم على المحرم قتله^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنّه يحرم بالإحرام قتل كلّ وحشي ، ويجب بقتله الجزاء إلا الذئب^(٢)

فالأول فيه تحفيف ، والثاني : فيه تشديد + فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أنّ غير المأكول لا حرمة له في حقّ المحرم ؛ لأنّه لا يُصَاد عادة إلا المأكول ، فانصرف الحكم إليه .

ووجه الثاني : إطلاق النهي عن الصيد وقتله في القرآن على المحرم .

جاء آخر إذا ضمي صيداً ثم أكله . فذهب الإمام أبو حنيفة إلى وجوب جواز آخر ، وذهب الجمهور إلى أنّ الواجب جواز واحد للقتل فقط ، والله أعلم

(١) انظر « حلية العلماء » (٢٩٩/٣) ، و« الهداية » على مذهب الإمام أحمد ، (ص ١٧٩) ، وقال في « المعونة على مذهب عالم المدينة » (ص ٥٤٩ - ٥٥٠) (و) عندما قتل السباع العادية المبتدئة بالصرر من الوحش والطيور مثل الأسد والذئب والسمر والعهد والكلب المقور وما أشبهها ، ولا جواز عليه ، ومن الطيور العراب والحدأة) .

(٢) ومثله الفواشق الحمى ، وانظر « الباية شرح الهداية » (٣٧٢/٤)

ووجه استثناء اللُّبِّ : كونه قليل النعم ؛ فلا يؤكل ، ولا يُحْمَل عليه ،
ولا يحرس ماشية ولا زرعاً ، فافهم .

[حكم التطيُّب للمُحْرَم ناسياً أو جاهلاً بالتحريم]

ومن ذلك : قول الشافعي . إِنَّهُ لَا كَفَّارَةَ عَلَى الْمُحْرَم إِذَا تَطَيَّبَ أَوْ أَذْهَرَ
نَاسِياً أَوْ جَاهِلاً بِالْتَّحْرِيم^(١) ، مع قول أبي حنيفة ومالك : إِنَّهُ تَجِبَ عَلَيْهِ
الْفِدْيَةُ^(٢) .

فالأول : مخفَّف ، والثاني : مشدَّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .
ووجه الأول : إقامة العذر له بالنسيان والجهل .
ووجه الثاني : عدم عذره في ذلك ؛ لقلة تحقُّطه .

[كَيْفِيَّةُ مَزْعِ الْقَمِيصِ إِذَا لَبَسَهُ الْمُحْرَمُ نَاسِياً]

ومن ذلك قول الأئمة الأربعة : إِنْ مَسَّ لِسَ قَمِيصاً نَاسِياً يَنْزِعُهُ مِنْ قَبْلِ
رَأْسِهِ^(٣) ، مع قول بعض الشافعية : إِنَّهُ يَشْفُقُهُ شَفَقاً^(٤)

فالأول : مخفَّف ، والثاني : مشدَّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان

(١) وهو المذهب عند الحنابلة كذلك . انظر : تحفة المحتاج (١٦٨/٤) ، و« المدع »
(١٦٩/٣)

(٢) انظر : حاشية ابن عابدين (٥٤٣/٢) ، و« حاشية الحرشي » (٣٥٦/٢) ، و« رحمة
الامة في اختلاف الأئمة » (ص ١٠٢)

(٣) انظر : حلية العلماء (٣٠١/٣) ، و« لإنصاف » (٥٣٠/٣)

(٤) انظر : حلية العلماء (٣٠١/٣) ، و« رحمة الامة في اختلاف الأئمة » (ص ١٠٢)

ووجه الأول : الرفق بذلك المحرم ، فقد يكون فقيراً لا يجد غير ذلك الثوب ، وقد فعل ما كُلف سزعه من رأسه

ووجه الثاني : تقديم المسارعة إلى الخروج مما بهى الله عنه ، ولو تلف بذلك ماله كله فضلاً عن شق الثوب ؛ فإن الدنيا كلها لا تزن عند الله جناح بعوضة .

وهذا محمول على حال الأكابر ، والأول : على حال الأصاغر .

[حكم حلق المحرم شعره وقلم أظافره ناسياً أو جاهلاً]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إنه لو حلق رأسه أو غيره ، أو قلم ظفره ، ناسياً أو جاهلاً . علا فدية عليه^(١) ، مع قول الشافعي في أرجح قوله : إن عليه الفدية^(٢) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ووجه القولين . يُعرف من توجيه من تطيب أو اذهب ناسياً أو جاهلاً كما تقدم قريباً^(٣) .

(١) قال في « حاشية ابن عابدين » (٥٤٣ / ٢) (لا فرق في وجوب الحراء بين ما إذا جنى حامداً أو حاطناً ، مستدناً أو عائداً ، ذاكراً أو ناسياً ، عالماً أو جاهلاً ، طائماً أو مكرهاً ، نالماً أو متبهاً ، مكراناً أو صاحباً ، معتمداً عليه أو معيقاً ، موسراً أو معسراً ، مباشرة أو مباشرة غيره بامرء) ، وقال في « المدونة الكبرى » (٤٤٢ / ١) (قال مالك ومن قصر أظفاره ناسياً أو جاهلاً فليتد) ، وفي « كشف القناع » (٤٢٢ / ٢) (قصر حلق ثلاث شعرات فصاعداً ، أو قلم ثلاثة أظفار فصاعداً ولو محطاً أو ناسياً فعليه دم)

(٢) انظر « البيان » (١٩٨ / ٤) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٠٢) .

(٣) انظر (٥٣٨ / ٢)

[حكم الجماع للمُحَرِّم ناسياً أو جاهلاً]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه لو جامع ناسياً أو جاهلاً لزمته الكفارة^(١) ، مع قول الشافعي في أرجح قوله : إنه لا كفارة عليه ، ولا يفسد بذلك حجته^(٢) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
 ووجه الثاني : طاهر ؛ لعدم الجهل والسيان في الجملة .

ووجه الأول : كثرة تساهله ، وقلة تحفظه ، وتعدد وقوع ذلك من المُحَرِّم ؛ فإن للإحرام هيئة وحرمة تمنع المُحَرِّم من الإقدام على فعل ما نُهي عنه ، لاسيما والإحرام قليل وقوعه في العمر ، فكأن الهيئة فيه أعظم من الهيئة فيما يتكرر وقوعه .

[حكمُ حلقِ المحرمِ شعرَ الحلال ، وقلم ظفره]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه يجوز للمُحَرِّم حلقَ شعر الحلال وقلمَ ظفره ، ولا شيء عليه^(٣) ، مع قول أبي حنيفة : إنه

(١) انظر : لبية شرح الهداية : (٢٥٣/٤) ، والإشراف على نكت مسائل الخلاف : (٤٨٧/١) ، و« كشاف الضاع » : (٤٥٨/٢)

(٢) انظر : المجموع : (٣٤/٧) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » : (ص ١٠٢)

(٣) انظر : البيان : (١٤٦/٤) ، و« المعنى » : (٤٣٢/٣) ، وفي « المطبوعة الكبرى »

(٤٤٠/١) (قال مالك ولا يحلق المحرم رأس الحلال ، قلت : فإن فعل هل عليه

في قول مالك لذلك شيء ، أم لا ؟ قال : قال مالك يعني قلتُ لابس العاسم =

لا يجوز له ذلك ، وإن عليه صدقة^(١)

فالأول . محقق ، والثاني مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أنه ليس في ذلك ترفُّه له ؛ أي . للمُحَرِّم .

ووجه الثاني : إطلاق الشارع النهي للمحرم أن يأخذ شعراً ، أو يقلم

ظفراً ؛ فشمل ذلك أخذ شعر غيره ، وقلم ظفره ؛ نظير قوله : « أفطر

المحاجم والمحجوم »^(٢) .

وقد يكون للنهي عن ذلك علة أخرى غير الترفُّه لم نعرفها نحن ، ولذلك

ألزمه الإمام أبو حنيفة بالعديّة احتياطاً له .

[حكم اغتسال المُحَرِّم بالسُّدْر والحِطْمِي]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه يجوز للمُحَرِّم أن يعتسل بالسُّدْر

والحِطْمِي^(٣) ، مع قول أبي حنيفة : إنَّ ذلك لا يجوز ، وتلزمه العديّة^(٤) .

ما قول مالك في محرم قلم أصفار حلال ؟ قال قال مالك لا بأس بذلك) . وانظر

« حاشية العرشي » (٣٥٤/٢) ، وما ذكره الإمام الشراي متفق مع ما نقله الشاشي

عن الإمام مالك في « حلية العلماء » (٣٠٤/٣) .

(١) انظر « الباية شرح الهداية » (٣٣٩/٤) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة »

(ص ١٠٢)

(٢) سبق تخريجه (٤١٧/١) .

(٣) انظر « تحفة المحتاج » (١٦٩/٤) ، و« كشاف القناع » (٤٢٤/٢) ، وقال القرافي

في « الدخيرة » (٣٤٦/٣) (وليس له غسله بالسدر والحطمي ، ويعتدي إن فعل)

(٤) انظر « حاشية ابن عابدين » (٤٨٨/٢ ، ٤٨٩) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة »

(ص ١٠٢)

فالأول : مخفّف ، والثاني : مشدّد ، ولكلّ منهما وجه .

وبصغّ حمل الأول . على حال العوام ، والثاني على حال الحواصّ
الأحدين لأنفسهم بالاحتياط والمرار من كلّ شيء فيه ترفّة ما

[حكم إزالة الوسغ إن حصل على يدي المَحْرَم]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنّه إذا حصل على يديه وسغ جاز له
إزالته^(١) ، مع قول مالك : إنّه يلزمه بذلك صدقة^(٢) .

فالأول . مخفّف ، والثاني : فيه تشديد .

ووجه كلّ منهما ظاهر .

[حكم الاكتحال بالإئيمد للمَحْرَم]

ومن ذلك . قول الأئمة الأربعة : إنّه يُكْرَهُ للمَحْرَم الاكتحال بالإئيمد^(٣) ،
مع قول سعيد بن المسيّب بالمنع من ذلك^(٤)

فالأول . مخفّف ، والثاني : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث .

ووجه الأول : كونه - أي : الإئيمد - زينة ؛ فكُرِهَ ولم يَحْرَمْ

(١) انظر : حاشية ابن عابدين ، (٤٩٠ / ٢) ، و : روح الطالبيين ، (١٣٣ / ٣) ، و : كنز
المفاتيح ، (٤٢٤ / ٢) .

(٢) انظر : حاشية الحرشي ، (٣٥١ / ٢) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٠٢)

(٣) انظر : بدائع الصانع ، (١٩٢ / ٢) ، و : المدونة الكبرى ، (٤٦٠ / ١) ، و : نعمة
المحتاج ، (١٦٩ / ٤) ، و : المصممي ، (٣٠٢ / ٣) .

(٤) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٠٢) .

ووجه الثاني : الأخذ بالاحتياط في كل فعل ينافي حال المُحَرَّم

[ما يترتب على المُحَرَّم بالفصد والحجامة]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه ليس على المُحَرَّم شيء بالفصد والحجامة^(١) ، مع قول مالك . فيه صدقة^(٢)

فالأول : محقق ، والثاني : فيه تشديد ، فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .

ووجه الأول أنه من باب التداوي من المرض ، فلا يلزمه به صدقة ، لعدم ورود نص في ذلك .

ووجه الثاني : أن فيه تخفيف المرض ، فكان في ذلك ترفعة ، لتدده بالعافية ، أو تخفيف الألم عقب الفصد والحجامة ، فكانت الصدقة كمارة لذلك ، والله تعالى أعلم .



(١) انظر « حاشية ابن عابدين » (٤٩١ / ٢) ، و« لين » (٢٠٥ / ٤) ، و« كشف القناع » (٤٤٩ / ٢) .

(٢) انظر « حاشية الدسوقي » (٦٠ / ٢) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٠٢) .

باب ما يجب بمحظورات الإحرام

[مسائل الاتفاق في باب ما يجب بمحظورات الإحرام]

اتفق الأئمة على أن كمارة الحلق على التحير . ذبح شاة ، أو إطعام ستة مساكين ؛ كل مسكين نصف صاع ، أو صيام ثلاثة أيام .

وكذلك اتفقوا على أن المَحْرَم إذا وطئ في الحَحَّ أو العمرة قبل التحلل الأول . فسد نسكه ، ووجب عليه المصِئ في فاسده ، والقضاء على الفور من حيث كان أحرم في الأداء .

واتفقوا على أن عقد الإحرام لا يرتفع بالوطء في الحالتين ، وقال داود . يرتفع .

فإن قال قائل . فلاي شيء لم تأمروا المَحْرَم إذا فسد حجُّه بالجماع أن يشن إحراماً ثانياً إذا كان الوقت منسماً ؛ كأن وطئ في ليلة عرفة ؟

فالجواب قد انعقد الإجماع على ذلك ، ولا يجوز حرقه ، ولعل ذلك سببه التعليظ عليه لا غير .

واتفقوا على أن الحمامة المكينة تُضَمَّن بقيمتها ، وقال داود . لا جراه فيها .

وكذلك اتفقوا على : أن من قتل صيداً ، ثم قتل صيداً آخر . . . وجب عليه جراهان ، وقال داود : لا شيء عليه في الثاني

وانفقوا على : تحريم قطع شجر الحرم .

وكذلك انفقوا على : تحريم قطع حشيش الحرم لغير الدواء والعلف .

وكذلك انفقوا على . تحريم قطع شجر حرم المدينة وقتل صيده .

هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق^(١)

وأما ما اختلفوا فيه :

[مقدار الحلق الذي تجب فيه الفدية]

فمن ذلك قول الإمام أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايته . إن العدة لا تجب إلا بحلق ربع الرأس^(٢) ، مع قول مالك . إنها لا تجب إلا بحلق ما تحصل به إماطة الأذى عن الرأس^(٣) ، ومع قول الشافعي : إنها تجب بحلق ثلاث شعرات ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد^(٤) .

فالأول فيه تشديد ، والثاني : يحتمل التحفيف والتشديد ، والثالث : في غاية الاحتياط ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث .

ووجه الأول : هو القياس على مسحه في الوضوء .

(١) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٠٢) وما بعدها

(٢) انظر « تبين الحقائق » (٥٤ / ٢) ، ويبدو أن مواد الرواية هنا عن الإمام أحمد عدم وجوب الدم إلا في أربع شعرات فصاعداً - لا ربع الرأس - ، وانظر « الإنصاف » (٤٥٦ / ٣) ، وما ذكره الإمام الشيرازي موافق لما في « حلية العلماء » (٢٩١ / ٣) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٠٢) .

(٣) انظر « المدخيرة » (٣٠٨ / ٣ - ٣٠٩) .

(٤) انظر « نعمة المحتاج » (١٧٢ / ٤) ، و« كشف القناع » (٤٢٢ / ٢) .

ووجه الثاني : هو إزالة الأدنى من ثلث أو ربع أو ثلاثة أرباع وسحو ذلك ، وما زاد على ذلك فحرام .

ووجه الثالث : ظاهر .

[حكم تكرّر فعل محظورات الإحرام]

ومن ذلك : قول الشافعي وأحمد : إنّ المحرم إذا حلق نصف رأسه بالعدة ، ونصمه بالعشي . . لزمه كمارتان ، بخلاف الطيب واللباس في اعتبار التمريق والتابع^(١) ، مع قول أبي حنيفة . إنّ جميع المحظورات - غير قتل الصيد - إن كانت في مجلس واحد فعليه كفارة واحدة ، سواء كفر عن الأول أو لم يكفر ، وإن كانت في مجالس وجبت لكل مجلس كفارة ، إلا أن يكون تكراره لمعنى رائد ؛ كمرض^(٢) ، وبذلك قال مالك في الصيد ، وأمّا في غيره فكقول الشافعي^(٣) : فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

(١) انظر حبة العلماء (٣٠٨/٣) ، وقال في المصنف (٤٣١/٣) : (وإذا حلق ثم حلق فالتواجب فدية واحدة ما لم يكفر عن الأول قبل فعل الثاني ، فإن كفر عن الأول ثم حلق ثانياً فعليه للثاني كفارة أيضاً ، وكذلك الحكم فيما إذا لم يكفر ، أو تطيب ثم تطيب ، أو كرّر من محظورات الإحرام اللاتي لا يريد الواجب فيها بريادتها ، ولا يتفذر بفقرها ، فأما ما يتفذر الواجب بفقره ، وهو إتلاف الصيد ففي كل واحد منها جراه ، وسواء فعله مجتمعاً أو متفرقاً ، ولا تدخل فيه ، فعمل المحظورات متفرقاً كعملها مجتمعاً ما لم يكفر عن الأول قبل فعل الثاني) ، وانظر الإنصاف (٥٢٥/٣ ، ٥٢٦) .

(٢) انظر حاشية ابن عابدين (٥٤٩/٢ - ٥٥٠) .

(٣) انظر الدخيرة (٣٤٩/٣) ، والمدونة الكبرى (٤٤٣/١) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٠٢ - ١٠٣) .

ووجه الأول : الأخذ بالاحتياط في الحلق

ووجه قول أبي حنيفة : انصراف الذهب إلى أن الغديّة لا تجب إلا بكمال الترفّه ؛ وهو حلق الرأس كلّهُ ، سواء كان ذلك في مجلس أو مجالس .
ووجه قول مالك : معلوم .

[حكم من وطئ في الحج أو العمرة]

ومن ذلك : قول الشافعي وأحمد : إن من وطئ في الحج أو العمرة قبل التحلل الأول.. فسد نسكه ، ولزمه بدنة ، ووجب عليه المضى في فاسده ، والفضاء على المور^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنه إن كان وطؤه قبل الوقوف فسد حجّه ، ولزمه شاة ، وإن كان بعد الوقوف لم يفسد حجّه ، ولزمه بدنة^(٢) ، وظاهر مذهب مالك كقول الشافعي^(٣) .

فالأول : فيه تشديد بالبدنة ، وقول أبي حنيفة : فيه تخفيف بالشاة ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران .

ووجه القولين : ظاهر .

وتقدم الإشكال في ذلك وجوابه أول الباب^(٤) .

(١) انظر « نعمة المحتاج » (١٧٥ / ٤ - ١٧٦) ، و « الإصناف » (٤٩٥ / ٣)

(٢) انظر « البداية شرح الهداية » (٣٤٩ / ٤ ، ٣٥٢)

(٣) انظر « بداية المجتهد » (١٣٣ / ٢ - ١٣٤) .

(٤) انظر (٥٤٤ / ٢) .

[حكم الافتراق بين الواطئ والموطوءة في قضاء النسك]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي : إنه يستحبُّ لهما - أي . الواطئ والموطوءة - أن يترقَّقا في موضع الوطء^(١) ، مع قول مالك وأحمد بوجوب ذلك^(٢) .

فالأول : محققٌ حاصلٌ من ضَعُفَت شهوته ، والثاني : مشدَّدٌ حاصلٌ بمن قَوِيَت شهوته ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[ما يترتب على تكرُّر الوطء من المُحَرِّم]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة إنَّ من وطن ، ثمَّ وطن ، ولم يكفر عن الأول . . لرمه شدة إلا أن يتكرَّر ذلك في مجلس واحد^(٣) ، مع قول مالك : إنه لا يجب بالوطء الثاني شيء^(٤) ، ومع قول الشافعي : إنه تجب كفارة واحدة^(٥) ، ومع قول أحمد إنه إن كفر عن الأول لرمه بالثاني بدنة^(٦) .

(١) انظر : تيسر المحقق (٥٧ / ٢) ، و المجموع (٤١٨ / ٧)

(٢) وعبد الإمام مالك يترقَّقان من حيث يحرمان ، ولا يجتمعان حتى يُجَلَّأ ، وانظر : المدونة الكبرى (٤٥٨ / ١) ، و المدع (١٥٠ / ٣) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٠٣) .

(٣) انظر : بدائع الصانع (٢١٨ / ٢) ، و الحر الرائق (١٨ / ٣)

(٤) انظر : عيون المسائل (ص ٢٧١)

(٥) رقد ذكر الإمام البرقي أقوالاً في المسألة انظر : المجموع (٤١١ / ٧)

(٦) انظر : الإيضاح (٥٢٥ / ٣) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٠٣)

فالأول : فيه تحفيف بشرطه ، والثاني : محفف^(١) ، والثالث : مشدد
بالبدنة ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أن الوطاء الثاني كالتثمة للأول ؛ ولذلك خفف فيه بشاة .
ووجه الثاني : أن الحكم دائر مع الوطاء الأول فقط ؛ ولذلك أوجب
الشافعي فيهما كرامة واحدة .

ووجه قول أحمد : ظاهر مفصل .

[ما يترتب على التقبيل والمباشرة فيما دون الفرج من المحرم]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه إذا قتل بشهوة ، أو وطن فيما دون
الفرج فأبزل . لم يفسد حجته ، ولكن يلزمه بدنة في قول الشافعي^(٢) ، مع
قول مالك : إنه يفسد حجته ، ويلزمه بدنة^(٣) .

فالأول : فيه تحفيف ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان .

(١) مراده بالثاني قول الإمام مالك والإمام الشافعي رحمهما الله تعالى ؛ إذ مؤدّي القولين
واحد كما هو واضح .

(٢) انظر « البناية شرح الهداية » (٣٤٧/٤ - ٣٤٨) ، وقال في « حلية العماء »
(٣١٥/٣) . (فإن قتل بشهوة أو وطن فيما دون الفرج فأبزل لم يفسد حجته ،
ووجب عليه فدية الأذى) ، وقال في « المعنى » (٣١٠/٣) (وإن وطن دون
الفرج ، فلم يُبزل . فعليه دم ، وإن أبزل فعليه بدنة ، وقد فسد حجته ، أمّا إذا لم
يُبزل ، فإن حجته لا يفسد بذلك) ، وانظر « المدع » (١٥٢/٣ - ١٥٣) .

(٣) انظر « عيون المسائل » (ص ٢٧٨) ، و« الدخيرة » (٣٤٤/٣) ، و« رحمة الأمة في
اختلاف الأئمة » (ص ١٠٣) .

ووجه الأول : أنَّ التقييل أو الوطء فيما دون العرج . لم يصرَّح الشارع بأنَّ حكمه حكم الوطء في الفرج ، فلذلك لم يفسد به الحج ، وأما وجوب البدنة فللتلذُّذ بخروج المني ، وقد حصل .

ووجه الثاني : إلحاق ذلك بالوطء في الفرج ؛ سداً للباب ، ولحصول معنى الوطء بالإنزال ، فافهم .

[حكم شراء الهدى من الحرم]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنَّ شراء الهدى من مكة أو الحرم . . . جائز^(١) ، مع قول مالك : إنَّه لا بدُّ من سَوْقِ الهدى من الحلِّ إلى الحرم^(٢) .

فالأول . فيه تحميم ، والثاني : فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : النظر إلى أنَّ شراء الهدى وتفرقه على مساكين الحرم من غير سَوْقٍ - بمنح السنين - يُسمَّى هدياً ؛ لكونه مُخَصَّلاً للمقصود .

ووجه الثاني : الأخذ بظاهر القرآن في قوله : ﴿ هَذَا بَلَغَ الْكَبَةِ ﴾ [المائدة ٩٥] ؛ فإنه يقتضي مجيئه من موضع بعيد خارج الحرم .

(١) انظر « البحر الرائق » (٧٥/٣) ، و« حلية العلماء » (٣١٦/٣) ، و« الإصناف » (١٠٠/٤) .

(٢) انظر « عيون المسائل » (ص ٢٨٩) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٠٣) .

[حكم اشتراك جماعة مُحَرِّمين في قتل صيد]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه إذا اشترك جماعة في قتل الصيد
لزمهم جزاء واحد^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنه يلزم كل واحد جزاءً
كامل^(٢) .

فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد

ووجه الأول : القياس على ما إذا قتل جماعة إنساناً ، وصُولح على
الدية ؛ فإنه لا يلزمهم إلا دية واحدة .

ووجه الثاني : القياس على أنهم يُقتَلون به ؛ مجامع أنه قتل لم يأذن
به الله ، فافهم .

[جزاء صيد الحمام للمُحَرِّم]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إن الحمام وما جرى مجراه يُضَمَّن مشاة^(٣) ،

(١) انظر : البيان ، (٢٤٧ / ٤) ، والإنباف ، (٥٤٧ / ٣) ، وقال في : المعونة على
مذهب عالم المدينة ، (ص ٥٣٩) (إذا اشترك جماعة مُحَرِّمون في قتل صيد
على كل واحد جزاء كامل) ، نعم ؛ لو تملاً جماعة على قتل الصيد ، فقتله واحد
سهم فقط مجراه على قائله ، وانظر : حاشية الدسوقي ، (٧٦ / ٢) .

(٢) انظر : بدائع الصنائع ، (٢٠٢ / ٢) ، والتجريد ، (٢٠٩٩ / ٤) ، ورحمة الأمة في
اختلاف الأئمة ، (ص ١٠٣)

(٣) انظر : نعمة المحتاج ، (١٨٨ / ٤) ، والمدع ، (١٧٧ / ٣) ، والذي يهم من كتب
الحنفية : أن في الحمامة القيمة ، وانظر : أساية شرح الهداية ، (٣٨٠ / ٤) ،
والمبسوط ، (٨٢ / ٤) .

مع قول مالك : إن الحمامة المكيّة تُصَمَّن بقيمتها^(١) ، ومع قول داود : إنّه لا جزاء في الحمام كما مرّ أوائل الباب^(٢) .

فالأول : فيه تشديد ، والثاني : فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجههما : ظاهر .

وأما قول داود : فله عدم بدوغي شيء عن الشارع في ذلك .

[ما يجب على القارن فيما يرتكبه من محظورات الإحرام]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إنّه يجب على القارن ما يجب على المفرد فيما يرتكبه ؛ وهو كفارة واحدة^(٣) ، مع قول أبي حنيفة : إنّه يلزمه كفارتان^(٤) .

وكذلك في قتل الصيد الواحد جراءان ، فإن أفسد إحرامه لرمه القضاء قارناً ، والكفارة ، ودم القران ، ودم في القضاء ، وبه قال أحمد^(٥) .

فالأول في مسألة القارن محقّف ، والثاني فيها : مشدّد .

(١) في المعمونة على مذهب عالم المدينة (ص ٥٤٨) (في حمام مكة شاة ؛ لحكم الصحابة بذلك) ، وانظر حاشية الدسوقي (٨٢ / ٢)

(٢) انظر (٥٤٤ / ٢)

(٣) انظر المدونة الكبرى (٤٦١ / ١) ، ودخلة العلماء (٣٢٠ / ٣) ، ودالمروع وتصحيح المروع (٤٤٨ / ٥)

(٤) انظر تبیین الحقائق (٧٠ / ٢) .

(٥) انظر الإنصاف (٤٤٤ / ٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٠٣)

والأول في مسألة قتل الصيد : كذلك مشدد ، وكذلك القول فيمن أفسد
إحرامه هو مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث .
ووجه القولين : طاهر .

[حكم تصرف غير المَحْرَم بالصيد الذي أدخله إلى الحرم]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة - إلا في قول راجع للشافعي - : إنَّ
الحلال إذا وجد صيداً داخل الحرم . . كان له ذبحه والتصرف فيه ^(١) ، مع
قول أبي حنيفة : إنَّه لا يجوز له ذلك ^(٢) .

فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد

إذ لا فرق في الحقيقة عند أبي حنيفة في احترام الصيد في الحرم بين أن
يكون من نفس الحرم ، أو دخله من خارج .

وهذا الثاني : خاص بالأكابر من أهل الأدب ، والأول خاص
بالأصاغر ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) عبارة : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ؛ (ص ١٠٣) (والحلال إذا أخذ صيداً من
الحل إلى الحرم كان له ذبحه والتصرف فيه ، وقال أبو حنيفة لا يجوز) ؛ يدان
الفقهاء متفقون على أنَّه لا يجوز العرض للصيد داخل الحرم ولو كان المتعرض له
حلالاً ، وانظر : الهداية شرح البداية ؛ (١ / ١٤٧) ، والمعوذة على منتهى
المدنية ؛ (ص ٥٣٣) ، وحلية العلماء ؛ (٣ / ٣٢١) ، والمجموع ؛
(٧ / ٤٤٣) ، والمدع ؛ (٣ / ١٨٢) ، فمراد الإمام الشيرازي هنا حكم التصرف
بالصيد الذي يدخله الحلال إلى الحرم من خارجه ، ويؤكد ذلك قوله على الإثر (إذا
لا فرق في الحقيقة عند أبي حنيفة في احترام الصيد في الحرم بين أن يكون من نفس
الحرم ، أو دخله من خارج) .

(٢) انظر : حاشية ابن عابدين ؛ (٢ / ٥٦٦)

[جزاء قطع شجر الحرم]

ومن ذلك قول الشافعي إنه يلزم في قطع الشجرة الكبيرة من الحرم بقرعة ، وفي الصغيرة شاة^(١) ، مع قول مالك إنه ليس عليه في قطعها شيء ، لكثرة مبيء فيما فعله^(٢) ، ومع قول أبي حنيفة : إن قطع ما أنته الآدمي فلا جزاء عليه ، وإن قطع ما أبته الله تعالى بلا واسطة الآدمي . فعليه الجزاء^(٣) .

فالأول . فيه تشديد وعمل بالاحتياط ، والثاني : فيه تخفيف ؛ فإنه لا يسغي لأحد أن يغير ما لم تدخله يد الحوادث ؛ لكونه يضاف إلى الله تعالى سادى الرأي ، فدللت شدة الأئمة في احترامه ، بحلاف ما دخلته يد الحوادث ؛ فإنه يصير يضاف إليهم ببادئ الرأي ، فافهم .

[حكم قطع حشيش الحرم لعلف الدواب وللدواء]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة . إنه يجوز قطع الحشيش لعلف الدواب وللدواء^(٤) ، مع قول أبي حنيفة : إنه لا يجوز^(٥) .

فالأول : محفف ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة المبران . ووجه الأول . استثناء الشارع الإذخر لما قال له عمه العباس .

(١) انظر البيان (٢٦٠ / ٤) .

(٢) انظر حاشية الدسوقي (٧٩ / ١) ، واه المعونة على مله عالم المدينة (ص ٥٣٥) .

(٣) انظر الاية شرح الهداية (٤١٢ / ٤) ، واه رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٠٤) .

(٤) انظر المدونة الكبرى (٤٥٦ / ١) ، واه تحفة المحتاج (١٩٣ / ٤ - ١٩٤) .

واه المبدع (١٨٨ / ٣) .

(٥) انظر الاية شرح الهداية (٤١٥ / ٤) ، واه رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٠٤) .

إلا الإذخَرُ يا رسول الله ؟ فقال : « إلا الإذخَرُ »^(١) ، فيُقاس عليه الحشيش من حيث إنه مُستخَلَفٌ إن قطع ، أو ليس له مرتبة الشجر إن قلع ، فافهم .

[حكم قطع شجر حرم المدينة وقتل صيده]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي في الجديد : إن شجر المدينة يحرم قطعه ، ولكن لا يُصَمَّن ، وكذلك يحرم قتل صيد حرم المدينة أيضاً^(٢) ، مع قول مالك وأحمد والشافعي في القديم : إنه يُصَمَّن^(٣) ؛ بأن يؤخذ سلب القاتل والقاطع^(٤)

فالأول : محقق ، والثاني : فيه تشديد تبعاً لما ورد في كلٍّ منهما ، والله تعالى أعلم^(٥) .



(١) سبق تخريجه (٢٣٥ / ١) .

(٢) انظر « معني المحتاج » (٣٠٨ / ٢) ، وفي « حاشية ابن عاين » (٦٢٦ / ٢) قوله : « لا حرم للمدينة عندما » أي خلافاً للأئمة الثلاثة قال ابن المنذر وقد الشافعي في الجديد ومالك في المشهور وأكثر من لقيا من علماء الأمصار لا جرمه على قاتل صيده ، ولا على قاطع شجره ، وأوجب الجراء ابن أبي ليلى وابن أبي ذئب وابن يافع المالكي ، وهو القديم للشافعي ، ورثه النووي (

(٣) انظر « معني المحتاج » (٣٠٨ / ٢) ، و« الإنصاف » (٥٥٩ / ٣) ، وفي « حاشية الحرشي » (٣٧٣ / ٢) (المدينة شرعها الله تعالى يحرم الصيد في حرمها ، ولا جرمه فيه) .

(٤) كذا في السبع التي بين يدي ، وعارة « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٠٤) (يُصَمَّن سلب القاتل والقاطع) ، بدل (يؤخذ سلب القاتل والقاطع) ، وكلاهما بمعنى

(٥) في هامش (أ) : (بلغ) .

باب صفة الحج والعمرة

[مسائل الإجماع والاتفاق في باب صفة الحج والعمرة]

اتفق الأئمة الأربعة على أن من دخل مكة فهو بالحج إن شاء دخل نهاراً ، وإن شاء دخل ليلاً ، وقال الثَّحَمي وإسحاق : دخوله ليلاً أفضل ، وعلى أن الذهاب من الصفا إلى المروة والعُود إليها . يُحسب مرة ثانية ، وقال ابن جرير الطبري : الذهاب والعُود يحسب مرة واحدة ، ووافقه على ذلك أبو بكر الصيرفي من أئمة الشافعية ، ووافق الأئمة الأربعة جماهير الفقهاء .

وعلى أنه إذا وافق يوم عرفة يوم الجمعة لم يصلوا الجمعة ، وكذلك الحكم في منى ، وإنما يصلون الظهر ركعتين ، ووافقهم على ذلك كافة الفقهاء ، وقال أبو يوسف يصلون الجمعة بعرفة ، قال القاسمي عبد الوهاب : (وقد سأل أبو يوسف مالكا عن هذه المسألة بحضرة الرشيد فقال مالك شئنا بالمدينة يعلمون أن لا الجمعة بعرفة^(١) ، وعلى هذا عمل أهل الحرمين وهم أعرف من غيرهم بذلك)^(٢) .

(١) كذا في السج التي بين يدي ، وفي « عيون المسائل » (ص ٢٦٩) (سقاياتنا) بدل

(ثبنا) ، وفي « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٠٥) (سقاياتنا)

(٢) عيون المسائل (ص ٢٦٩) .

واتفقوا على : أنَّ الميِّت بمزدلفة نسك ، وليس بركن ، وحكي عن الشعبي والتَّحْمِي أَنَّهُ ركن .

وأجمعوا على : استحباب الجمع بين المغرب والعشاء في وقت العشاء بمزدلفة .

واتفقوا على : وجوب الرمي ، وعلى أَنَّهُ : يستحبُّ بعد طلوع الشمس ، وعلى أَنَّهُ إذا كان الهدي تطوعاً فهو باقي على ملكه يتصرَّف فيه كيف شاء إلى أن يسحره ، وعلى : أنَّ طواف الإفاضة ركن ، وعلى : أنَّ رمي الجمرات الثلاث في أيام التشريق بعد الزوال كل جمرة مع حصيات . واجب ، وقال ابن الماجشون : رمي جمرة العقبة من أركان الحج ؛ لا يتحلَّل أحد من الحجِّ إلا بالإتيان به .

هَذَا ما وجدته من مسائل الإجماع واتفاق الأئمة الأربعة^(١) .

ووجه قول التَّحْمِي وإسحاق . إنَّ دخول مكة ليلاً أفضل . كون الداخل يرى نفسه كالمجرم الذي غضب عليه السلطان ، وأتوا به مغلولاً ليعرصوه عليه ، والناس كلُّهم واقفون ينظرون إلى ما يصنع به السلطان ، ولا شك أنَّ دخول هذا ليلاً أستر له .

وأما وجه قول ابن جرير : فهو الأخذ بالاحتياط ؛ إذ المطلوب البداء بالصفاء قبل المروة في السعي ، فالعلماء جعلوا ذلك في أول مرة من السبع ، وابن جرير جعل ذلك مطلوباً في كلِّ مرَّة من السبع ، فينفي للمتورِّع العمل بذلك خروجاً من الخلاف .

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٠٤) وما بعدها

ووجه قول أبي يوسف : إنهم يصلُّون الجمعة بمرفة ومنى : أنَّ ذلك يوم عيد تُعفى فيه الذنوب ، فكان من المناسب صلاة الناس الجمعة فيه ؛ لِمَا هم عليه من الطهارة من الذنوب ، فيجتمع لهم بذلك عيدان ، فإذا صلُّوا الجمعة فلا مع ؛ لعدم ورود بهي عن الشارع في ذلك

ووجه كلام الجمهور : عدم وجود أمر بذلك كذلك ؛ فكان عدم فعل الجمعة أخفَّ على الناس .

وقد قال أهل الكشف : إنَّ الأصل عدم التحجير ؛ فإنَّ الأمر الذي ينتهي إليه أمر الناس في الجئة ، فلذلك كان رافع الحرج دائراً مع الأصل ، والدائر مع الحرج دائر مع خلاف الأصل . انتهى .

ووجه كون المبيت بمردلفة ركناً : بصرُّ الشارع عليه ، وظهورُ شعار الحجِّ به .

وكذلك القول في رمي جمرة العقبة ؛ فإنَّ ظهور الشعار به أكثر من رمي بقية الجمرات ، فافهم .

وأما ما اختلف الأئمة فيه من الأحكام :

[حكم دخول مكة لغير النسك بغير إحرام]

فمن ذلك : قول الشافعي . إنَّ مَنْ قصد دخول مكة لا لسك يستحبُّ له أن يُحرِّم بحجٍّ أو عمرة^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنَّهُ لا يجوز لمن هو وراء

(١) انظر البيان (١٥ / ٤) .

الميفات أن يجاوزه إلا مُحَرِّماً ، وأما من هو دونه فيجوز له دخوله بغير إحرام^(١) ، وقال ابن عباس رضي الله عنهما : لا يدخل أحد الحرم إلا مُحَرِّماً ، ومع قول مالك والشافعي في القديم إنه لا يجوز مجاوزة الميفات بغير إحرام ، ولا دخول مكة بغير إحرام ، إلا أن يتكرر دخوله ؛ كحطّاب وصياد^(٢) .

فالأول : مخفف حاصراً بالأصغر ، والثاني : مشدّد خاصّاً بالأكابر ، والثالث : فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ويصحّ جعل الاستحباب في حقّ الأكابر ، والوجوب في حقّ الأصاغر ؛ وذلك أنّ الأكابر قلوبهم لم تزل عاكمة في حضرة الله تعالى ، وغاية إحرامهم بحجّ أو عمرة أن يزيدهم بعض حضور ريادة على ما هم عليه ، بخلاف الأصاغر ؛ قلوبهم محجوبة عن حضرة الله تعالى ، فإذا وردوا عليها وجب عليهم دخولها ؛ ليخرجوا عن الوقوع في انتهاك حرمة حضرة الله تعالى ، فافهم .

[حكم الدعاء عند رؤية البيت ورفع اليدين فيه ، وحكم طواف القدوم]
ومن ذلك . قول الأئمة : يستحبّ الدعاء عند رؤية البيت ، وإن طواف القدوم ستة لا يُجبر بدم^(٣) ، مع قول مالك : إنه لا يستحبّ رفع اليدين

(١) انظر : الباية شرح الهداية (١٦٢ / ٤) .

(٢) انظر : حاشية الحرشي (٣٠٥ / ٢) ، والبيان (١١٢ / ٤) ، ورحمة الأئمة في اختلاف الأئمة (ص ١٠٤) .

(٣) انظر : الباية شرح الهداية (١٩١ / ٤) ، ونحفة المحتاج (٦٧ / ٤ ، ٦٩) .

بالدعاء عند رؤية البيت ، ولا رفع اليدين فيه^(١) ، وإن طواف القدوم واجب يُجْزَأُ بِدَمٍ^(٢)

فالأول : فيه تشديد باستحباب الدعاء ، ورفع اليدين ، والثاني : فيه تخفيف بترك ذلك ، وتشديد في طواف القدوم ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : الاتباع .

ووجه الثاني : عدم بلوغ مص في ذلك لمالك رحمه الله .

ووجوب الدم بترك طواف القدوم قاله باجتهاده ، ووجهه طهر : فإنه من شعائر البيت .

[حكم الطَّهَّارة في الطَّوَّاف]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنَّ الطَّهَّارة وسر العورة شرط في صحَّة الطَّوَّاف ، وإنَّ من أحدث فيه توصاً وبني^(٣) ، مع قول أبي حنيفة : إنَّ الطَّهَّارة فيه ليست بشرط^(٤) .

وه المعنى : (٣٣٦ / ٣) ، وه الإصناف : (٦١ / ٤) .

(١) كذا في السخ التي بين يدي ، وعارة : رحمه الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ١٠٤)
(وُجِزَتْ) الدعاء عند رؤية البيت بالمأثور ورفع اليدين فيه ، وكان مالك لا يرى ذلك ، وما تدلُّ عليه عبارات المالكية أن الدعاء هو المستحب لا رفع اليدين فيه على قول عدهم ، وانظر : مع التحليل : (٢٩٥ / ٢)

(٢) انظر : الدخيرة : (٢٣٦ - ٢٣٧) .

(٣) انظر : حاشية الدسوقي : (٣١ / ٢) ، وه تحفة المحتاج : (٧١ - ٧٢) ، وه كشف القناع : (٤٨٥ / ٢)

(٤) انظر : بدائع الصنائع : (٢١٩ / ٢) ، وه رحمه الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ١٠٤)

فالأول : مشدّد ، ودليله : الاتباع .

والثاني : مخفّف ، ودليله : الاجتهاد ؛ فرجع الأمر إلى مرئتي الميزان .

ووجه الأول : قوله صلى الله عليه وسلم « الطَّوَّافُ بمنزلة الصلاة إلا أن الله قد أحلَّ فيه المنطق »^(١) ، فلم يشي إلا الكلام ، وأمّا توالي الحركات فيه فلا يصحّ استشاؤه ؛ لأنّ المشي هو حقيقة الطواف ، ولو استُثني ذهب صورة الطواف جملة .

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول : (لا بدّ للواقف في حضرة الله من السير في المقامات ؛ طواعياً كان أو صلاة ، لكن سير الصلاة بالقلب فقط ؛ لوجوب استقبال القلعة ، والإمام فيها من أولها إلى آخرها ، بخلاف الطواف ؛ سيره فيه بالجوارح زيادة على القلب ؛ بمثابة الأبق الفارّ من ذنوبه إلى من يحميه من العقوبة ، فافهم) .

ووجه الثاني : أن غاية الطائف بيت الله أن يكون كالجالس في المسجد مع الحدث الأصغر ، وذلك حائز ، فلدلك قال أبو حيفة بعدم اشتراط الطهارة فيه وإن كان الأدب الطهارة ، فافهم .

[حكم السجود على الحجر الأسود]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنّ السجود على الحجر الأسود سنة

(١) رواه الحاكم في المستدرک (٢ / ٢٦٧) عن سيدي عبد الله بن عباس رضي الله عنهما

كالتقيل ، بل هو تقيل وزيادة^(١) ، مع قول مالك . إنَّ السجود عليه بدعة^(٢) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : محفّف .

ووجه الأول : الاتباع .

ووجه الثاني : عدم بلوغ القائل به ما ورد في السجود عليه ، فوقف عند ما بلغه من التقيل فقط .

[حكم استلام الركن اليماني وتقبيله]

ومن ذلك : قول الشافعي : **إنَّهُ يستلم الركن اليماني ، ولا يقبله**^(٣) ، مع قول أبي حنيفة : **إنَّهُ لا يستلمه**^(٤) ، ومع قول مالك : **إنَّهُ يستلمه ، ولكن لا يقبل يده ، بل يضعها على فيه**^(٥) ، ومع قول أحمد : **إنَّهُ يقبله**^(٦) .

فالأئمة ما بين محفّف ومشدّد في الاستلام والتقبيل : فرجع الأمر إلى

(١) انظر « حاشية ابن عابدين » (٤٩٤ / ٢) ، و« المجموع » (٧٩ / ٨) ، و« كنز القناع » (٤٧٨ / ٢) .

(٢) انظر « مواهب الجليل » (١٥٢ / ٤) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٠٤) .

(٣) انظر « تحفة المحتاج » (٨٦ / ٤) .

(٤) قال في « الباية شرح الهداية » (١٩٩ / ٤) (وهو أي استلام الركن اليماني « حس في ظاهر الرواية ») ، ولكن لا يقبله ، وعن محمد أنّه يقبله أيضاً ، وانظر « حاشية ابن عابدين » (٤٩٨ / ٢) ، وما ذكره الإمام الشيرازي موافق لما في « حلية العلماء » (٣٣٠ / ٣) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٠٤) .

(٥) انظر « اللخيرة » (٢٣٦ / ٣) .

(٦) انظر « الإصناف » (٧ / ٤) .

مرتبتني الميزان ، وحكمة ما دُكر لا تُذكر إلا مشافهة ؛ لأنها من علوم الأسرار .

[حكم استلام الرُّكنَيْن الشاميين]

ومن ذلك : قول الأئمة . إنّ الركنين الشاميين اللذين يليان الحجر لا يُستَلَمَان^(١) ، مع قول ابن عباس وابن الزبير وجابر باستلامهما^(٢) .

والأول : محصّف ، والثاني : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
والأول . خاصٌّ بالأصغر الدين لا يشهدون السرّ إلا في ركن الحجر الأسود واليماني فقط .

والثاني : خاصٌّ بالأكابر الذين يشهدون السرّ والإمداد لا يختصُّ بجهة من البيت ، بل كلّهُ مدد وأسرار ، لكن منها ما ظهر للحاصّ والعام ، ومنها ما ظهر للخاصّ فقط .

وقد أخبرني مَنْ أثق به من العقراء أنّ الكعبة صافحته حين صافحها ، وكلمته وكلمها ، وناشدته أشعاراً وأشدها ، وشكرت فصله وشكر فصلها ؛ فإنّها حيّة بإجماع أهل الكشف ، ومن شهدها جماداً لا روح فيه فهو محجوب عن أسرار الحجّ ؛ فإنّ نطق المعاني أعجب من نطق الأجسام
وقد ورد في « صحيح ابن حزيمة » : « أنّ الصيام والقرآن يشعلان في

(١) انظر « الساية شرح الهداية » (١٩٩/٤) ، و « مواهب الجليل » (١٥٨/٤) ، و « تحفة

المحتاج » (٨٦/٤) ، و « كشف القناع » (٤٧٩/٢)

(٢) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٠٤ ، ١٠٥)

العبد يوم القيامة ؛ فيقول الصيام : يا رث قد معته شهوته ، ويقول القرآن .
يا رث قد معته الصوم في الليل ، فيشفعهما الله تعالى فيه ^(١) .

وذكر الشيخ محيي الدين بن العربي . أنه لما حج تلمذت له الكعبة ،
ورقاها إلى مقامات لم تكن عندها قبل ذلك ، وخدمته انتهت

ومن هنا أوجب أهل الله تعالى على من يريد الحج السلوك على يد شيخ
عارف بالطريق ؛ حتى يصير يرى حياة كل شيء ، ثم بعد ذلك يحج .

وسمعت سيدي علياً الحواص يقول (إن سيدي إبراهيم العتولي لما
طاف بالكعبة كافأته على ذلك بطوافها به) انتهت .

[حكم الرَّمَل والاضطباع ^(٢)]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة : إن الرَّمَل والاضطباع سنة ^(٣) ، مع قول
مالك . إن الاضطباع لا يُعرف ، وما رأيت أحداً يفعله ^(٤) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف

(١) رراء الحاكم في المستدرک : (٥٥٣ / ١) عن سيدي عبيد الله بن عمرو رضي الله
عنه

(٢) الرَّمَل أو يهر في شبيهه انكتين : كالسار يتحترق بين الصغبر ، والاضطباع أو
يحمل رداء تحت إبطه الأيسر ، ويلقيه على كتفه الأيسر ، كما في « الهداية شرح
البداية » (١٤٠ / ١) .

(٣) انظر « البداية شرح الهداية » (١٩٥ / ٤) ، و « تحفة المحتاج » (٩٠ / ٤) ،
و « الإنصاف » (١٩ / ٤) .

(٤) انظر « البيان والحصيل » (٤٤٩ / ٣) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة »
(ص ١٠٥)

ووجه الأول : الاتباع .

ووجه الثاني : كون مالك لم ير من فعله ، فظراً أنه لو كان سنة لمعله
بعض الناس ورآه الإمام مالك .

ونتقدير بلوغ الإمام ما ورد في الاصطلاح فقد يكون مذهبه زوال الحكم
بزوال العلّة ؛ فإنّ تلك العلّة التي أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه
بالاضطباع والرّمْل لأجلها . قد زالت في حياة رسول الله صلى الله عليه
وسلم ؛ وهو مخالفة ما ظنّه قريش من الوهم والضعف في أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤذّن باحتقارهم في العيون ، فلمّا
اضطبعوا ورملوا رجع قريش عما كانت ظنّت فيهم ، وقالوا كأنّهم
الغزلان .

ووجه القول الأول : أظهر وأكثر أدباً مع الله ، فقد يكون الشارع أراد
دوام ذلك الفعل بعد زوال علّته المذكورة لعلّة أخرى .

فإن قيل . قد قال العارفون . إنّ إظهار الضعف والمسكنة أعلن في
المقام عند الله تعالى من إظهار القوة

فالجواب : صحيح ذلك ، فهم يُظهرون القوة لعدوّهم ؛ لئلا يشمت
بهم ، وهم في غاية الضعف في نفوسهم بينهم وبين الله تعالى ، وقد نهى
الشارع عن التبختر في المشي إلا في دار الحرب ، وجوّر صبغ اللّحية
البيضاء بالسواد في الحرب ، مع أنّه نهى عنه في غير الحرب ، فافهم .

[ما يترتب على ترك الرَّمْل والاضطباع]

ومن ذلك : قول الأئمة الأربعة : إنه إذا ترك الرمل والاضطباع فلا شيء عليه^(١) ، مع قول الحسن البصري وابن الماجشون : إن عليه دماً^(٢)

فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبني الميزان .
 ووجه الأول : أنه سنة .

ووجه الثاني : أنه واجب بالاجتهاد .
 ولكل منهما رجال .

[حكم قراءة القرآن في الطَّواف]

ومن ذلك : قول جماهير العلماء . إن قراءة القرآن في الطواف مستحبة^(٣) ، مع قول مالك بكراهتها^(٤) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد في عدم تلاوة القرآن فيه .
 ووجه الأول : أن القرآن أفضل الأذكار ؛ فقراءته في حضرة الله تعالى

(١) انظر : الساية شرح الهداية (١٩٥ / ٤) ، وحاشية الحرشي (٣٢٦ / ٢) ، ود نعمة لمحتاج (٩٠ / ٤) ، والإنباف (١٩ / ٤) .

(٢) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٠٥)

(٣) انظر : مدائع الصنائع (١٣١ / ٢) ، والمجموع (٨٢ / ٨) ، والمصنف (٣٤٣ / ٣)

(٤) انظر : حاشية الحرشي (٣٢٦ / ٢) ، ود رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٠٥)

أولئ كما في الصلاة ، بجامع أن الطواف بمنزلة الصلاة كما ورد^(١) ،
فمناجاة الحق تعالى فيه بكلامه القديم أعظم

ووجه الثاني : أن الذكر المخصوص بمحل يرجع فعله على الذكر الذي
لم يحتصر وإن كان أفصل ؛ قياساً على ما قالوه في أدكار الصلاة ، بل ورد
النهي عن قراءة القرآن في الركوع^(٢) ، فافهم .

[حكم ركعتي الطَّواف]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي في القول المرحوح : إن ركعتي
الطواف واجبتان^(٣) ، مع قول مالك وأحمد والشافعي في القول الأرجح :
إنهما سنة^(٤) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ولكل منهما وجه ؛ لأن الشارع إذا فعل شيئاً ، ولم يبين لنا كونه واجباً
ولا مندوباً . فللمجتهد أن يجعله مستحباً تخفيفاً على الأمة ، وله أن يجعله
واجباً احتياطاً لهم ، فافهم .

(١) انظر (٥٦١ / ٢) .

(٢) سبق تحريجه (٥٠ / ٢)

(٣) انظر الاحتبار (١٤٨ / ١) ، والمجموع (٨٥ / ٨)

(٤) انظر حاشية الحرشي (٣٢٧ / ٢) ، والمجموع (٨٥ / ٨) ، وكشاف القناع

(٤٨٤ / ٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٠٥)

[حكم السعي في الحج]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي : إن السعي ركن في الحج^(١) ، مع قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه : إنه واجب يُجزئ تركه بدم^(٢) ، ومع قول أحمد في الرواية الأخرى : إنه مستحب^(٣) .

فالأول مشدد ، والثاني فيه تشديد ، والثالث محفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : ما صحَّ فيه من الأحاديث^(٤) .

ووجه الثاني : أنه صار من شعائر الحج الطاهرة ؛ كالرمي والمبيت بمزدلفة .

ووجه الثالث : العمل بظاهر قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ حَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة : ١٥٨] ، بقوله : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ ﴾ فيه رفع الحرج الذي كان قبل أن يؤمر الناس بالسعي لا غير ، لا سيما وقد عطفه تعالى بقوله : ﴿ وَمَنْ تَطَوَّعَ حَيْرًا ﴾ ، فجعله من جملة ما ينطوِّع به .

(١) انظر : حاشية الحرمي ، (٣١٧ / ٢) ، و : تحفة المحتاج ، (٩٧ / ٤) .

(٢) انظر : النباه شرح الهداية ، (٢٠٧ / ٤) ، و : الإيضاح ، (٤٤ / ٤) .

(٣) انظر : الإيضاح ، (٤٤ / ٤) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٠٥) .

(٤) من ذلك : الحديث الذي رواه البخاري (١٧٩٠) ، ومسلم (١٢٧٧) ، عن السيدة عائشة رضي الله عنها ، وفيه قولها : (ما أتم الله حج امرئ ولا عمرته لم يطلب بين الصفا والمروة) .

وأجاب الأول والثاني : بأن القاعدة (إنَّ كلَّ ما جار بعد مع

وجب)^(١) ، وأنَّ الواجب يُطلق عليه طاعة الله تعالى ، كما يُطلق عليه
حبراً ؛ لأنَّ من فعله فقد أطاع الله تعالى .

[موضع البدء في السعي]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنَّهُ لا بدَّ من البداية بالصفا في صحَّة

السعي^(٢) ، مع قول أبي حنيفة : إنَّهُ لا حرجَ عليه في العكس ؛ فيبدأ
بالمروة ، ويختم بالصفا^(٣) .

فالأول : مشدَّد ، ويشهد له ظاهر الكتاب والسنة .

والثاني : مخفَّف ، ويشهد له باطن الكتاب والسنة ؛ وهو أنَّ المراد :

التطوُّف بهما ، سواء أبدأ بالصفا أم بالمروة ؛ بطير قول مالك في ترتيب
الوصوء : إنَّهُ ليس بشرط ، وإنَّ المراد أن يغسل جميع أَعْصَاء الوضوء قبل
أن يدخل في الصلاة مثلاً ؛ سواء تقدَّم الرُّحْلان على الوجه مثلاً أو تأخَّرا
عنه^(٤) .

(١) ذكرها السيوطي في « الأشياء والطائر » (ص ١٤٨) بلفظ (ما كان مصوعاً إذا جار
وجب) .

(٢) انظر « حاشية الدسوقي » (٣٤/٢) ، و« تحفة المحتج » (٩٨/٤) ، و« المدع »
(٢٠٥/٣) .

(٣) الأصحُّ من مذهب الحنفية أنَّهُ يجب البدء بالصفا ، فإن بدأ بالمروة فلا يُعَنِّق بهذا
الشوط . انظر « حاشية ابن عابدين » (٤٦٩/٢) .

(٤) انظر (٥٥٤/١) .

ولكن النداء بالصبا مستحبة عند من لا يقول بوجوبها ؛ لثبوتها عن الشارع دون العكس ، وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن النداء بالصبا فقال : « ابدؤوا بما بدأ الله به »^(١) ؛ أي : بذكره ، فافهم .

فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم الجمع بين الليل والنهار في الوقوف بعرفة]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة . إن الجمع في الوقوف بعرفة بين الليل والنهار مستحب^(٢) ، مع قول مالك بوجوبه^(٣) .

فالأول : محض ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول والثاني : الاتباع ، وهو يحتمل الوجوب والتدب ، ولكن القول بالوجوب هو الأحوط ؛ فإن ليلة عرفة قد جعلها الشارع متأخرة عنها ، فهي معدودة من جملة وقت الوقوف بعرفة إلى أن يطلع المعجر

فليلة عرفة يصيب من الدعاء ، وربما ضاق النهار عن وقت تذكر الإنسان جميع ذنوبه التي فعلها طول عمره ، أو تلك السنة ، أو ذنوب من يشع له من أصحابه أو غيرهم من المسلمين ، فكان الوقوف في تلك الليلة

(١) رواه نحوه مسلم (١٢١٨) عن سديا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما

(٢) نظر « الباية شرح الهداية » (٢٦٩/٤) ، و « تحفة المحتاج » (١٠٦/٤) ، و « الإنصاف » (٥٩/٤) .

(٣) أنظر « حاشية الدسوقي » (٣٧/٢) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٠٥)

متعباً إلى أن يفرغ من تذكر ذنوبه ولو إلى الفجر ؛ لأن الشارع قال : « الحج عرفة »^(١) .

فمن فارق عرفة ، وعليه ذنب لم يتب منه احتاح إلى شفاعته الناس فيه عند الله تعالى ، وذلك يشق على ذوي المروءات من الأكابر ، بخلاف الأصاغر ؛ فإن لهم الانصراف من عرفة قبل الغروب ؛ لأنهم معتمدون على شفاعته غيرهم فيهم وفي أصحابهم ؛ وذلك لأن أهل الموقف على قسمين : أكابر وأصاغر ؛ فالأكابر لا يحتاجون إلى شافع هناك ، والأصاغر يحتاجون ، وقد اجتمعت بالشافعين في أهل عرفة ودعوا الي .

[التفاضل بين الركوب والمشى في الوقوف بعرفة]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إن الركوب والمشى في الوقوف بعرفة على حد سواء^(٢) ، مع قول أحمد والشافعي في القديم : إن الركوب أفضل^(٣) .

فالأول : مخفف حاص بالأصاغر ، والثاني : مشدد خاص بالأكابر .

ووجه الأول : عدم ورود نص في ترجيح أحد الأمرين على الآخر

(١) سبق تحريره (٥٢٥ / ٢) .

(٢) استحب الحنفية الوقوف راكباً للإمام انظر « حاشية ابن عابدين » (٥٠٦ / ٢) .
و« البيان » (٣١٧ / ٤) ، وقال في « مواهب الجليل » (٥١٤ / ٣) (ولا خلاف أن الركوب في الموقف بعرفة أفضل) .

(٣) انظر « حلية العلماء » (٣٣٩ / ٣) ، و« لمبدع » (٢١٠ / ٣) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٠٥) .

ووجه الثاني : الإشارة إلى أنَّ الفصل لله تعالى الذي حمله إلى حضرته ،
وذلك أكمل في الشكر ممَّن أتى إلى حضرته ماشياً ؛ فإنه ربَّما حصل له
بذلك إدلال على الله تعالى .

وقد سألت سيدي علياً الخواص رحمه الله عن حكمة طوافه صلى الله
عليه وسلم راكباً ، فقال : (حكمته . أن يراه المؤمنون فيتأسوا به ، ويراه
العارفون فيعتبروا) .

وسألت شيخنا شيخ الإسلام زكريا عن ذلك فقال نحو ذلك ؛ وهو أنَّ
طوافه صلى الله عليه وسلم بالبيت راكباً يحتمل شيئين ؛ إمَّا ليراه الناس
فيستفتوه عن وقائعهم في الحج ، وإمَّا ليعلم الناس أنهم جاؤوا محمولين
على كَمِّ القدرة الإلهية ؛ إظهاراً لفعل الله عليهم .

[حكم عدم الجمع بين المغرب والعشاء في المزدلفة]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة . إنه لو لم يجمع بين المغرب والعشاء
بمزدلفة ، وصلى كل واحد منهما في وقتها ^(١) ، مع قول
أبي حنيفة : إنَّ ذلك لا يجوز ^(٢) .

والأول محقق ، والثاني : مشدَّد ؛ فارجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

(١) انظر « حاشية الدسوقي » (٤٤/٢) ، و« حلية العلماء » (٣٣٩/٣ - ٣٤٠) ،
و« كشف القناع » (٤٩٦/٢)

(٢) انظر « حاشية ابن عاتق » (٥٠٩/٢) ، و« رحمة الأئمة في اختلاف الأئمة »
(ص ١٠٥)

ووجه الأول : أنَّ الجمع المذكور مستحٌ .

ووجه الثاني : أنه واجب .

وفعلُ النبي صلى الله عليه وسلم ذلك . . . يحتمل الوحوب والذد ؛

مخالفة المندوب جائرة ، ومخالفة الواجب لا تجوز .

[ما يجزئ في رمي الجمرات]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إنه لا يجوز رمي الجمرات بغير

الحجارة^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنه يجوز بكل ما كان من جنس

الأرض^(٢) ، ومع قول داود : يجوز بكل شيء^(٣) .

فالأول مشدد ، ودليله الاتباع

والثاني : فيه تخفيف ، والثالث مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي

الميزان .

ووجه الأول : الاتباع .

ووجه الثاني والثالث : أنَّ المقصود نكاية الشيطان حين يأتي الرامي عند

كل حصاة يشهه بدخلها عليه في دينه ، على عدد الحواطر السبعة التي تحطر

له عند كل حصاة

(١) انظر « حاشية العرشي » (٣٣٩ / ٢) ، و« المجموع » (٢٦٨ / ٨) ، و« المعجم »

(٣٧٩ / ٣) .

(٢) انظر « حاشية ابن عابدين » (٥١٤ / ٢) .

(٣) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (من ١٠٥)

- فإذا أتاه بخاطر الإمكان للذات وجب رمية بحصاة الافتقار إلى المرجح ؛ وهو أنه تعالى واجب الوجود لنفسه .

- وإذا أتاه بأنه تعالى جوهر وجب رمية بحصاة افتقار ذلك إلى التحيز والوجود بالغير .

- وإذا أتاه محاطر الجسميّة وجب رمية بحصاة الافتقار إلى الأداة والتركيب والأبعاد .

- وإذا أتاه بالعرضية وجب رمية بحصاة الافتقار إلى المحلّ والحدوث

- وإذا أتاه بالعليّة وجب رمية بحصاة دليل مساواة العلّة للمعلول في الوجود ، وقد كان تعالى ولا شيء معه

- وإذا أتاه بالطبيعة وجب رمية بالحصاة السادسة ؛ وهي دليل نسة الكثرة إليه ، وافتقار كلّ واحد من آحاد الطبيعة إلى الأمر الآخر في الاجتماع به إلى إيجاد الأجسام الطبيعية ؛ فإنّ الطبيعة مجموع فاعلين ومنفعلين ، حرارة وبرودة ، ورطوبة ويوسمة ، ولا يصحّ اجتماعها لذاتها ، ولا افتراقها لذاتها ، ولا وجود لها إلا في عين الحارّ والبارد ، والياس والرطب .

- وإذا أتاه بالعدم ، وقال له : فإذا لم يكن هذا ولا هذا - ويعتد له ما تقدّم - فما ثمّ شيء . وجب رمية بالحصاة السابعة ، وهي دليل آثاره في الممكن ؛ إذ العدم لا أثر له

ومعنى التكبير عند كلّ حصاة ؛ أي . الله أكبر من هذه الشبهة التي أتاه بها الشيطان ، كما أوضحنا ذلك في كتاب « أسرار العبادات » .

فإذا رمى إبليس بحديد أو نحاس أو رصاص أو خشب أو عظم .
حصلت نكابة الشيطان به إذا مشه ، فافهم .

[بدء وقت الرمي]

ومن ذلك قول الشافعي وأحمد : إنَّ وقت الرمي يدخل من نصف الليل ؛ فإذا رمى بعد نصف الليل جاز^(١) ، مع قول أبي حنيفة ومالك . إنَّ الرمي لا يجوز إلا بعد طلوع الفجر الثاني^(٢) ، ومع قول مجاهد والبخاري والثوري : إنَّه لا يجوز إلا بعد طلوع الشمس^(٣)

فالأول : مخفَّف ، والثاني : فيه تشديدٌ ، والثالث : كذلك ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

وتوجيه هذه الأقوال : لا يُذكر إلا مشافهةً لأهله ؛ لأنَّه من الأسرار .

[وقت قطع التلبية^(٤)]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة . إنَّه يقطع التلبية مع أول حصاة من رمي جمرة العقبة^(٥) ، مع قول مالك : إنَّه يقطعها من زوال يوم عرفة^(٦) .

(١) انظر : تحفة المحتاج (١٢٣ / ٤) ، و : الإنصاف (٧٣ / ٤)

(٢) انظر : تبیین الحقائق (٣٣ / ٢) ، و : حاشية الدررقي (٥٢ / ٢)

(٣) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٠٥ - ١٠٦)

(٤) وقد سبق تفصيل هذه المسألة (٥٢٥ / ٢) أيضاً .

(٥) انظر : حاشية ابن عابدين (٥١٣ / ٢) ، و : تحفة المحتاج (١١٨ / ٤) ، و : الإنصاف ؛

(٣٥ / ٤)

(٦) انظر : المحونة على مدفع عالم لمدينة (ص ٥٢٤) ، و : رحمة الأمة في =

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أنَّ الإجابة قد حصلت بلبلة المردلفة ، وما بقي إلا
الشروع في التحلُّل من السك ، فلا يناسب التلبية

ووجه الثاني : أنَّ الإجابة تحصل بالوقوف لحظة بعد الروال من يوم
عرفة ؛ لأنَّ الوقوف هو معظم الحح ، فناسب ترك التلبية بعد حصول
المعظم ، فافهم .

[حكم الترتيب بين أفعال النُّسك يوم النحر]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنَّه يستحبُّ الترتيب في أفعال يوم
النحر ؛ فيرمي جمرَةَ العقبة ، ثم يسحر ، ثم يحلق ، ثم يطوف^(١) ، مع قول
أحمد : إنَّ هذا الترتيب واجب^(٢) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

اختلاف الأئمة ؛ (ص ١٠٦) .

(١) نظر في تحفة المحتاج ؛ (١٢٢/٤) ، وقال ابن عابدين في حاشيته ؛ (٤٧٠/٢) (والحاصل أنَّ الطواف لا يجب ترتيبه على شيء من الثلاثة وإنما يجب ترتيب الثلاثة الرمي ، ثم الدبع ، ثم الحلق ، لكن المرد لا يدع عليه ؛ ففي عليه الترتيب بين الرمي والحلق) ، وقال المحرشي في حاشيته ؛ (٣٣٤/٢) (واعلم أنَّ تأخير الحلق عن الرمي واجب ؛ يسحر بالدم ، كما أنَّ تأخير الإفاضة على الرمي كذلك ، وأما تأخير الدبع عن الرمي ، وتأخير الحلق عن الدبع ؛ فمستحب ؛ كتأخير الإفاضة عن الدبع) .

(٢) وذلك على رواية عددهم انظر ؛ لإبصار ؛ (٤٢/٤) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ؛ (ص ١٠٦) .

ولكل من القولين وجه يدلُّ له الاتباع ؛ فإنه صلى الله عليه وسلم فعل هذه الأمور على هذا الترتيب^(١) ؛ فيحتمل : أن يكون ذلك واجباً ، ويحتمل : أن يكون مستحباً ، ولكن الاستحباب أقرب في حق الضعفاء ؛ لما ورد أنه صلى الله عليه وسلم ما سُئل عن شيء قُدِّم ، ولا أُخِّر في يوم النحر . . إلاقال : « افعل ولا حرج »^(٢) .

[مقدار الحلق الواجب في النُّك]

ومن ذلك : قول أبي حيفة : إنَّ الواجب في حلق الرأس الربع^(٣) ، مع قول مالك : إنَّ الواجب حلق الكل أو الأكثر^(٤) ، ومع قول الشافعي : إنَّ الواجب ثلاث شعرات ، والأفضل حلق الكل^(٥) .

فالأول : فيه تحفيف ، والثاني : فيه تشديد ، والثالث : مخفَّف ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

والأول : خاصٌّ بالمتوسِّطين في مقام العودية

(١) فقد روى مسلم (١٣٠٥ / ٣٢٣) عن سيدنا أس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى منى ، فأتى الجمرة ، فرماها ، ثم أتى مكة بمنى ، وحج ، ثم قال للحلاق : « حذ » ، وأشار إلى جاسه الأيسر ، ثم لأيسر ، ثم جعل يعطيه الناس .
(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٨٣) ، وَمُسْلِمٌ (١٣٠٦) عَنْ سَيِّدِنَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

(٣) انظر : البناية شرح الهداية (٢٤٧ / ٤) .

(٤) انظر : حاشية الصاوي على الشرح الصغير (٦٠ / ٢) .

(٥) انظر : تحفة المحتاج (١٢٠ / ٤) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٠٦) .

والثاني : خاصٌّ بالعوام .

والثالث . خاصٌّ مأكابر العارفين ؛ وذلك لأنَّ الحلق تابع للرئاسة الموجودة في حقٍّ من ذكر ، فكلُّما حَفَّت الرئاسة حَفَّ حلق الشعر ، فافهم .

[الشُّقُّ الذي يبدأ منه في الحلق أو التقصير]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة : إِنَّ الحالق يبدأ بحلق الشُّقِّ الأيمن^(١) ، مع قول أبي حنيفة إِنَّهُ يبدأ بالأيسر ؛ فاعتبر يمين الحالق لا المخلوق له^(٢) .

ودليل الأول . الاتباع من حيث إِنَّهُ تَكْرِيمٌ

ووجه الثاني . إِنَّهُ إزالة قذر ، فنامسب الداءة به

وهذان القولان كالقولين في السواك ؛ فمن جعله تكريماً قال : يتسَوَّكُ بيمينه ، ومن جعله إزالة قذر قال : يتسَوَّكُ بيساره .

[حكم إمرار الموصي على رأس مَنْ لا شعر له]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة : إِنَّ مَنْ لا شعرَ برأسه يُسْتَحَبُّ إمرار

(١) انظر « حاشية الحرشي » (٢ / ٣٣٥) ، و « رحمه المحاج » (٤ / ١١٨) ، و « الإنباف » (٤ / ٣٨)

(٢) انظر « الباية شرح الهداية » (٤ / ٢٤٧) ، و « رحمه الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٠٦)

الموسى عليه^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنَّ ذلك لا يُستحبُّ^(٢) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : محفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي المبرران .

ووجه الأول : أنَّ الرُّئاسة قائمة بكلِّ ذات ، وحلق الشعر كناية عن إزالتها ، فلمَّا فقد الشعر قام مسح الجلد بالموسى في زوال الرُّئاسة مقام حلق الشعر ، وإن كانت الرُّئاسة حقيقة محلّها القلب لا الرأس ، فافهم .

ووجه الثاني : أنَّ الشارع لم يأمر بالحلق إلا من كان له شعر يُزال ، وإمرار الموسى على الجلد لم يُرل شيئاً في رأي العين ؛ فلا فائدة لإمرار الموسى ، فافهم .

[حكم سَوْقِ الهدى وإشعاره^(٣)]

ومن ذلك : قول الأئمّة باستحباب سَوْقِ الهدى ؛ وهو أن يسوق معه شيئاً من النعم ؛ ليذبحه^(٤)

(١) انظر « المدونة الكبرى » (٤٤٠ / ١) ، و« تحفة المحتاج » (١٢١ / ٤ - ١٢٢) ، و« كشف القناع » (٥٠٢ / ٢) .

(٢) المختار عند الحنفية أنَّ ذلك واجب ؛ إذ قال ابن عابدس في « حاشيته » (٥١٦ / ٢) : « ويجب إجراء الموسى على الأقرع » هو المحار وقيل استحباباً . وقيل امتناعاً ، وهو الأظهر .

(٣) قال في « الهداية شرح البداية » (١٥٧ / ١) : « وإشعار هو الإدماء بالبرج لعة ، وصفته - أن يشقّ سنامها - أي - لأمل - بأن يطعن في أسفل السام من الجانب الأيمن أو الأيسر - ويلطخ سنامها بالدم إعلاماً » .

(٤) انظر « البداية شرح الهداية » (٣٠٦ / ٤) ، و« مواهب الجليل » (١٤٧ / ٤) ، و« المجموع » (١٨٠ / ٨) ، و« الإصناف » (١٠٠ / ٤) .

وكذلك : إشعار الهدى إذا كان من إبل أو بقرة في صفحة مسامه الأيمن
عند الشامي وأحمد^(١) ، وقال مالك : في الجانب الأيسر^(٢) ، وقال
أبو حنيفة : الإشعار مُحَرَّم^(٣) .

فالأول والثاني دليله : الاتباع .

والثالث وجهه : أنه يعيب الهدى في الطاهر ، ويشوه الصورة .

وأجاب الأول : إن الإشعار كناية عن كمال الإذعان لامثال أمر الله في
الحق ، وإشارة إلى أن الإنسان لو دبح نفسه في رضا ربه كان ذلك قليلاً ،
فصلاً عن حيوان خُلِقَ للدبح والمأكلة .

فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم تقليد الغنم]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه يستحب أن يقلد الغنم بعلين^(٤) ،
مع قول مالك : إنه لا يستحب تقليد الغنم ، إنما التقليد للإبل فقط^(٥) .

(١) انظر : حية العلماء (٣ / ٣٦٣) ، و كشف القناع (٣ / ١٨) .

(٢) انظر : حاشية الدسوقي (٢ / ٨٨) .

(٣) عثر عن ذلك فقهاء الحنفية بالكراهة ، وانظر : السابعة شرح الهداية (٤ / ٣٠٨) ،
و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٠٦) .

(٤) قال في : السابعة شرح الهداية (٤ / ٣٠٩) (وذهب أبو حنيفة رحمه الله ومالك
رحمه الله إلى أن الغنم لا تقلد) ، وانظر : حلية العلماء (٣ / ٣٦٤) ، و الإنصاف (٤ / ١٠١) .

(٥) انظر : حاشية الخرشبي (٢ / ٢٨٣) .

فالأول : مخفف في ترك استحباب تقليد الغنم ، والثاني : مشدد ؛
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : الاتباع .

ووجه قول مالك : أنَّ الغنم لا يخالطها الشياطين بحلاف الإبل^(١) ،
فكان النعل في الإبل كناية عن صفع الشياطين بالثعال ، بحلاف الغنم .

[حكم بيع الهدي المنذور أو إبداله بغيره]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنَّ الهدي إذا كان مذوراً يرول ملكه
عه بالذر ، ويصير للمساكين ؛ فلا يُباع ولا يبدل^(٢) ، مع قول أبي حنيفة :
إنَّه يجوز بيعه وإبداله بغيره^(٣) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

ووجه الأول : أنَّ إرام الناذر بالوفاء ليس هو نكرمة له ، وإنَّما ذلك
عقوبة له ؛ حيث إنَّه أوجب على نفسه ما لم يوجه الله تعالى عليه ، وراحم
الشارع في مرتبة التشريع ، فكان في خروجه عن ملكه بالذر مادرة إلى
طلب استيفاء العقوبة ؛ ليرضى عنه رثته حيث ارتكب مهيباً عنه .

ووجه الثاني : أنَّ المراد : إخراج ذلك المنذور أو مثله في القيمة ،
فافهم .

(١) سبق الإشارة إلى ذلك (٥٢٥/١) .

(٢) انظر : حاشية المحرشي ، (٤٢/٣) ، و البيان ، (٤١٤/٤) ، و الإصناف ؛
(٨٩/٤)

(٣) انظر : التجريد ، (٢١٩٤/٤) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٠٦)

[حكم شرب اللبن الفاضل عن ولد الهدى]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه يجوز شرب ما فصل عن ولد الهدى^(١) ، مع قول أحمد : إنه لا يجوز^(٢)

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث .
 ووجه الأول : أن الدر حقيقة إنما وقع على ما كان ثابتاً في جسمه
 لا يستخلف ، وأما ما يستخلف ويحدث نظيره . . فلا حرج في الانتفاع به .
 ووجه الثاني : دخول اللبن في الدر ؛ كما يدخل لبن البهيمة الذي في
 ضرعها في المبيع ، فافهم .

[حكم الأكل من الدماء الواجبة]

ومن ذلك قول الشافعي : إن ما وجب في الدماء حرام لا يؤكل منه^(٣) ،
 مع قول أبي حنيفة : إنه يؤكل من دم القران والتمتع^(٤) ، ومع قول مالك : إنه
 يؤكل من جميع الدماء الواجبة إلا جراء الصيد وفدية الأذى^(٥) .

(١) انظر : حاشية الدسوقي : (٩٢ / ٢) ، و : حلية العلماء : (٣٦٤ / ٣) ، و : الإيضاح : (١٩ / ٤)

(٢) كما في السخ السخ السخ السخ ، وفي : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ١٠٦)
 (وقال أبو حنيفة) بدل (مع قول أحمد) ، وما في : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة :
 هو الموافق لما في : السباية شرح الهداية : (٤٩٢ / ٤ - ٤٩٣)

(٣) انظر : حلية العلماء : (٣٦٥ / ٣) .

(٤) انظر : السباية شرح الهداية : (٥١ / ١٢) .

(٥) انظر : غيوت المسائل : (٣٧١ / ١) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ١٠٦)

فالأول : مشدد حاصراً بالأكابر ، والثاني : فيه تخفيف حاصراً
بالمتوسطين ، والثالث : مخفف حاصراً بالعوام

ووجه استثناء جزاء الصيد وفدية الأذى : أنه في الأول كناية للجناية على
الصيد ، وفي الثاني لأجل ما حصل له من الترفه بنقص مدة الإحرام المذكور
عن مدة الأفراد ، فافهم .

[حكم ذبح الهدي ليلاً]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة . إنه يكره الذبح ليلاً^(١) ، مع قول
مالك : إن ذلك لا يحوز^(٢) .

فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه القولين . مقرر في الفقه

[أفضل بقعة لذبح هدي المعتمر والحاج]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة . إن أفضل بقعة لذبح المعتمر المروءة ،
والحاج مسي^(٣) ، مع قول مالك : إنه لا يجوز للمعتمر الذبح إلا

(١) انظر حاشية ابن عابدين (٣٢٠ / ٦) ، وحلية العلماء (٣٦٨ / ٣) ، وهـ المبدع (٢٥٩ / ٣)

(٢) انظر الصواكه الدوامي (٣٧١ / ١) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٠٦)

(٣) انظر نيس الحقائق (٩٠ / ٢) ، ونحة المحتاج (١٩٩ / ٤) ، وهـ كشاف
القناع (٤١٦ / ٢) .

عند المروة ، ولا للحاج إلا بيمين^(١)

فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ودليل القولين : الاتباع ، ونهض بهما للوجوب اجتهد الإمام مالك ،
ولا يخفى أنه أحوط من القول الأول ، فتأمل .

[وقت طواف الركن]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إن وقت طواف الركن من نصف ليلة
النحر ، وأفضله ضحى يوم النحر ، ولا آخر له^(٢) ، مع قول أبي حنيفة : إن
أول وقته طلوع الفجر الثاني ، وآخره ثاني أيام التشريق ؛ فإن أخره إلى
الثالث لزمه دم^(٣) .

فالأول : فيه تحفيف ، والثاني : فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان .

[حكم الترتيب في رمي الجمرات]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه يجب أن يبدأ في رمي الجمرات
بالتي تلي مسجد الخيف ، ثم بالوسطى ، ثم بجمرة العقبة^(٤) ، مع قول

(١) انظر : البيان والتحصيل (١٧ / ٤) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٠٦)

(٢) انظر : مواهب الجليل (٢٢ / ٤) ، و نهاية المحتاج (٣٠٧ / ٣) ، و المجموع (٢٤٢ - ٢٤٣) ، و المعنى (٣٩١ / ٣) .

(٣) انظر : الساية شرح الهداية (٢٥١ / ٤ ، ٢٥٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٠٦)

(٤) انظر : حاشية العرشي (٣٤٠ / ٢) ، و نهاية المحتاج (٣١٢ / ٣) ، =

أبي حنيفة : إنه لو روى منكساً أعاد ، فإن لم يفعل فلا شيء عليه^(١) .

فالأول : مشدد ، والثاني : فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أن البداية بالجمرة التي تلي مسجد الحَيْف هو الأمر الوارد ، وكلُّ عمل ليس على أمر الشارع فهو مردود .

ووجه الثاني : أنه مردود من حيث كمال الاتباع ؛ فهو مقبول ، لكنه ناقص في الفضل عن الأول ، فافهم .

[حكم نزول الْمُحْصَبِ^(٢)]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إن نزول المحْصَبِ مستحب^(٣) ، مع قول أبي حنيفة : إنه نَسَك ، وبه قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه^(٤) .

فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ونزول النبي صلى الله عليه وسلم فيه يحتمل الأمرين معاً^(٥) .

والإصناف : (٤٦/٤)

(١) انظر : البحر الرائق ، (٣٧٥/٢) ، ودرحة الأئمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٠٦ - ١٠٧)

(٢) قال في : الهداية شرح البداية ، (١٥٠/١) (المحْصَب وهو الأنطح ، وهو اسم موضع قد نزل به رسول الله صلى الله عليه وسلم)

(٣) انظر : حاشية الحرشي ، (٣٣٩/٢) ، ورحلية العلماء ، (٢٥١/٣) ، وكنز القناع ، (٥١١/٢)

(٤) انظر : الهداية شرح البداية ، (١٥٠/١) ، ودرحة الأئمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٠٧) .

(٥) روى البعاري (١٧٥٦) عن سيده أنس بن مالك رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وسلم

[غاية وقت مشروعية النفرة في اليوم الثاني من أيام الرمي]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة إنه إن لم يتغير في اليوم الثاني حتى غربت الشمس وجب مبيتها ورمي المد^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إن له أن يتغير ما لم يطلع الفجر^(٢) .

فالأول : مشدد ، والثاني : محقق ، فرجع الأمر إلى مرتني المبران .

[حكم المرأة إذا حاضت قبل طواف الإفاضة]

ومن ذلك قول الشافعي وأحمد : إن المرأة إذا حاضت قبل طواف الإفاضة . . لم تتغير حتى تطهر وتطوف ، ولا يلزم الجمال حبس الجمل لها ، بل ينفر مع الناس ، ويركب غيرها مكانها^(٣) ، مع قول مالك : إنه يلزمه حبس الجمل أكثر من مدة الحيض وزيادة ثلاثة أيام^(٤) ، ومع قول أبي حنيفة : إن الطواف لا يشترط فيه طهارة ، فتطوف وتدحل مع الحاح^(٥)

عليه وسلم صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، ثم رقد رقة بالمحضب ، ثم ركب إلى البيت ، عطف به .

(١) انظر : المواكبة للدواني (٣٦٥ / ١) ، ود تحفة المحتاج (١٢٩ / ٤) ، و المبدع (٢٣٢ / ٣) .

(٢) انظر : حاشية ابن عابدين (٥٢٢ / ٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٠٧) .

(٣) انظر : حلية العلماء (٣٥٢ / ٣) ، و المعنى (٣٩١ / ٣) .

(٤) انظر : حاشية الحرشي (٢٤٣ / ٢) .

(٥) كذا في السج التي بين يدي ، وفي : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٠٧) .

(وترحل مع الحاح) بدل (وتدحل مع الحاح) قال ابن عابدين في : حاشيته =

فالأول : مشدّد ، والثاني : فيه تشديد ، والثالث : مخفّف ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

وقد أفتى البارري النساء اللاتي حصن في الحجّ بذلك ، ونقله عن جماعة من أئمّة الشافعية^(١)

[حكم طواف الوداع]

ومن ذلك : قول الأئمّة الثلاثة : إنّ طواف الوداع واجب من واجبات الحجّ إلا في حق من أقام مكة ، فإنه لا وداع عليه^(٢) ، مع قول أبي حنيفة : إنه لا يسقط بالإقامة^(٣) .

فالأول : مخفّف ، والثاني : مشدّد ، وهو الأحوط ، ويكون الوداع لأفعال الحجّ لا للبيت ، والله تعالى أعلم



(٥٢٨/٢) « وجبها لا يجمع سكاً » أي شيئاً من أعمال الحجّ ، قوله « إلا

الطواف » فهو حرام من وجهين : دخولها المسجد ، وترك واجب الطهارة)

(١) قال الشهاب الرملي في « حاشيته على أسس المطالب » (٥٢٩/١) : « (الحائض إذا لم

تطف للإقامة ، ولم تمكنها الإقامة حتى تطهر ، وحادث بلدّها وهي مُحَرَّمَةٌ ، وهدمت

النفقة ، ولم يمكنها الوصول إلى البيت ، إنّها كالمحصّر ، فتحتل بالية والدبح

والحلق . . . وذكر نحوه البارري ، وبه أفتيت) .

(٢) وهو مستحبّ عند المالكية ، وكذا في مقابل الأظهر عند الشافعية ، وانظر « عيون المسائل »

(ص ٢٧٩) ، و « روضة الطالبين » (١١٦-١١٧) ، و « المعنى » (٤٠٣/٣)

(٣) انظر « البحر الرائق » (٣٧٧/٢) ، وقال في « الباية شرح الهداية » (٢٦٥/٤) .

(« إلا على أهل مكة » لأنهم لا يصلون ، ولا يؤذعون » هذا استثناء من قوله « وهو

واجب » أي طواف الصدر واجب إلا على أهل مكة ، فإنه ليس بواجب عنهم) .

باب الإحصار

[مسألة الاتفاق في باب الإحصار]

اتفق الأئمة الأربعة على : أن من أحصره عدو عن الوقوف أو الطواف أو السعي ، وكان له طريق آخر يمكنه الوصول منه . . . لزمه قصده ، قرب أو بُعد ، ولم يتحلل^(١) .

[ما يتحقق به الإحصار ، وما يترتب عليه]

فإن سلكه ففاته الحج ، أو لم يكن له طريق آخر . تحلل من إحرامه بعمل عمرة عند الثلاثة^(٢) ، مع قول أبي حنيفة : إن شرط التحلل أن يحصره العدو عن الوقوف والبيت جميعاً ، فإن حصره عن واحد منهما فلا^(٣) ، ومع قول ابن عباس رضي الله عنهما . إنه لا يتحلل إلا إذا كان العدو كافراً^(٤) .

فالأول : فيه تخفيف ، والثاني : فيه تشديد ، والثالث : كذلك ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) انظر « رحمة الأمة في خلاف الأئمة » (ص ١٠٧) .

(٢) انظر « حاشية الحرشي » (٢٨٨/٢ - ٢٨٩) ، و« حلية العلماء » (٣٥٥/٣) .
و« الإيضاح » (٦٢/٤) .

(٣) انظر « تبين الحقائق » (٧٧/٢) .

(٤) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٠٧) .

فإن قيل : فلم شرع الهدي للحصر مع أن الحصر لم يقع باختياره ،
وإنما ذلك على رغم أنف العبد ، وموضوع الكعارات إنما هو عن الوقوع في
أمر عصي به العبد ربه ؟

فالجواب : والأمر كذلك .

وليضاحه : أن العبد ما صد عن دخول حضرة الله عز وجل إلا لما عنده من
الرئاسة والكبر ؛ فلم يصلح لدخول حضرة الله الحاضرة التي هي الحرم المكي ،
فكان الهدي كالهدي بين يدي الحاجة ؛ فإنه يسهل قضاءها ، وإلى ذلك الإشارة
بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْفَرُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَرَبُ بِكُمْ ﴾ (البقرة : ١٩٦) ؛ فإن الحلق
للرأس إشارة لزوال الرئاسة والكبر اللذين كانا مانعين من دخول الحضرة .

فإن قال قائل : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم معصوماً من الكبر
وحب الرئاسة ، وقد كان مع أصحابه حين صدّهم المشركون .

فالجواب : أن ذلك كان من باب التشريع لأمنه ، فأدخل نفسه في
حكمهم تواضعاً لهم .

وتم وجوه آخر لا تذكر إلا مشافهة ؛ لأنها من مسائل الحلاج التي كان
يفتي بها الخواص من الفقراء ، والله أعلم .

[ما يحصل به التحلل في الإحصار]

ومن ذلك : قول الشافعي : إنه يتحلل بنية التحلل وبالذبح والحلق^(١) ،
مع قول أبي حنيفة : إنه لا يصح الذبح حيث أحصر ، وإنما يصح بالحرم ؛

(١) أي . يتحلل حيث أحصر . انظر : نهاية المحتاج ، (٣ / ٣٦٥)

فيواطن رجلاً يُرتَّب له وقتاً ينحر فيه ، فتحلُّل في ذلك الوقت^(١) ، ومع قول مالك : يتحلَّل ، ولا شيء عليه من ذبح وحلق^(٢) .

فالأول : فيه تشديد ، والثاني : مشدَّد ، والثالث : مخفَّف ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أنَّ في التحلُّل بما ذكر أدباً مع الله تعالى كما في نية الخروج من الصلاة .

ووجه الثاني : العمل بظاهر السنة ، وقياسه على الدماء الواجبة بفعل حرام أو ترك واجب .

وهذان القولان : خاصان بالأكابر ، وقول مالك : خاص بالأصاغر ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[حكم القضاء على من أحصر]

ومن ذلك : قول الشافعي في أظهر القولين : إنَّه يجب القضاء إذا تحلَّ من الفرض لا من التطوُّع^(٣) ، مع قول مالك : إنَّه إذا أحصر عن الفرض قل الإحرام سقط عنه الفرض ، ولا قضاء على من كان سكه تطوُّعاً عندهما^(٤) ، ومع قول أبي حنيفة بوجوب القضاء مكلِّ حال ؛ فرضاً كان أو

(١) انظر «الهداية شرح البداية» (١/١٨٠) .

(٢) انظر «حاشية الصاوي على الشرح الصغير» (٢/١٣٥) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ١٠٧) .

(٣) انظر «حلية العلماء» (٣/٣٥٨) .

(٤) انظر «الكافي في فقه أهل المدينة» (١/٤٠٠) .

تطوعاً ، وهو إحدى الروايتين لأحمد^(١) .

فالأول فيه تشديد ، والثاني : فيه تخفيف ، والثالث : مشدد ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : تعظيم أمر الفرض لا سيما بعد التزامه والدخول فيه ، بخلاف التطوع .

ووجه قول مالك : أنَّ من أُحصِرَ قبل التلبُّس بالإحرام . . فكأنَّه لم يحصل له استطاعة في تلك السنة ، فسقط عنه العرض

ووجه قول أبي حيفة وأحمد في إحدى روايتيه : تعظيم أمر الحج ، بدليل أنَّه لا يخرج منه بالفساد ، بل يجب المُضيُّ في فاسده والقضاء وإن كان نسكه تطوعاً .

[حكم التحلل على من أُحصِرَ بالمرض]

ومن ذلك : قول الشافعي : إنَّه لا قضاء على المُحصِر المتطوع بالمرض إلا إن كان شرط التحلل به^(٢) ، مع قول مالك وأحمد : إنَّه لا يتحلل بالمرض^(٣) ، ومع قول أبي حيفة : إنَّه يجوز التحلل مطلقاً^(٤) .

(١) انظر « السبابة شرح الهداية » (٤٣٧ / ٤) ، و« الإنصاف » (٦٤ / ٤) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٠٨) .

(٢) أي لا قضاء ، لأنه لا يجوز له التحلل أصلاً حتى يأتي بعمره إن عاتاه الحج . انظر « حلية العلماء » (٣٥٨ / ٣) ، و« المجموع » (٣٠٠ / ٨) .

(٣) انظر « حاشية الحرشي » (٣٩١ / ٢) ، و« الإنصاف » (٧١ / ٤) .

(٤) انظر « السبابة شرح الهداية » (٤٤٣ / ٤) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٠٨) .

فالأول : فيه تحفيف ؛ تبعاً لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها : « قلبي : اللهم ؛ فحللي حيث حبستني »^(١) .

والثاني : فيه تشديد ، والثالث : محقق ، ووجه هذين القولين . أن المرض عذر ؛ كالعدو .

وأجاب مالك وأحمد : بأن المريض تمكنه الاستنابة ، بخلاف من حصره العدو ، ولا يحلو الجواب عن إشكال

[حكم إحرام العبد بغير إذن سيده]

ومن ذلك : اتفاق الأئمة الأربعة : أن العبد إذا أحرم بغير إذن سيده . فللسيد تحليله^(٢) ، مع قول أهل الظاهر : إنه لا ينعقد إحرامه^(٣) .

والأمة كالعبد ، إلا أن يكون لها زوج فيعتبر إذنه مع السيد ، ومع قول محمد بن الحسن : إنه لا يُعتر إذن الزوج مع السيد^(٤)

فالأول : محقق على السيد ، والثاني : أحق عليه ؛ لعدم احتياجه فيه إلى تحليل العبد .

(١) رواه البخاري (٥٠٨٩) . ومسلم (١٢٠٧) ، عن السيدة عائشة رضي الله عنها قالت : دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على صبياعة بنت الزبير ، فقال لها : لعنتك أردت المحرم ؟ قالت : والله لا أحلني إلا زوجة ، فقال لها : حبني واشترطي ، وقولي : اللهم ؛ فحللي حيث حبستني .

(٢) انظر حاشية ابن عابدين (٦٢٠/٢) ، ورواه الجليل (٤٤٤/٣) ، و« معي المحتاج » (٣١٧/٢) ، و« الإنباف » (٣٩٥/٣)

(٣) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٠٨)

(٤) انظر « بدائع الصنائع » (١٨١/٢) .

ووجه اعتبار إذن زوج الأمة مع السيد : كونه مالكا للاستمتاع في ذلك الوقت .

ووجه عدم اعتبار إيدنه مع السيد : كونه السيد مالك الرقبة ، واستمتاع الزوج بها أمر عارض .

[حكم إحرام المرأة بفريضة الحج بغير إذن زوجها]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة بجواز إحرام المرأة بفريضة الحج بغير إذن زوجها^(١) ، مع قول الشافعي في أرجح القولين : إنه ليس لها أن تُحرّم بالفرض إلا بإذنه^(٢) .

فالأول . مخفف ، ودليله : أن حق الله تعالى مقدّم على حق آدمي ، لا سيما والحج يجب في العمر مرة واحدة .

والثاني : مشدد في حق الزوج ؛ وذلك لضيقه وضعفه عن قهر شهوته أيام الحج .

وبصح حمل الأول : على حال الأكابر الذين يملكون شهوتهم ، والثاني : على حال الأصاغر الذين هم تحت قهر شهوتهم .

وكذلك القول في تحليلها من الحج بعد انعقاده ؛ فإن الشافعي يقول في

(١) انظر الاحتيار (١٤١/١) ، وحاشية الحرشي (٣٩٤/٢) ، وه كشف القناع (٣٨٣/٢) .

(٢) انظر روضة الطالبين (١٧٩/٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٠٨) .

أرجح قوله . إنَّ له تحليلها^(١) ، ومالك وأبو حنيفة يقولان : ليس له تحليلها ، هكذا صرح به القاضي عبد الوهاب المالكي^(٢) .

وكذلك له معها من حق التطوع في الابتداء ، فإن أحرمت به فله تحليلها عند الشافعي^(٣)

فرجع الأمر في هذه المسائل إلى مرتبتي الميزان

ووجه تحليلها وعدمه ظاهر ؛ لأنَّ من الأئمة : من راعى تعظيم حرمة الحج ، ومنهم : من راعى تعظيم حقِّ الروح ؛ لكون حقِّ منياً على المشاحنة ، والله تعالى أعلم .



(١) نظر : معني المحتاج : (٣١٨/٢) .

(٢) نظر : البسيطة شرح لهداياه : (٤٣٩/٤) ، وأبيون المسائل : (ص ٢٩٢)

(٣) نظر : معني المحتاج : (٣١٨/٢) ، وارجحة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ١٠٨)

باب الأضحية والعقيقة

[مسائل الإجماع والاتفاق في باب الأضحية والعقيقة]

أجمع الأئمة على : أنَّ الأضحية مشروعة بأصل الشرع ، وإنما اختلفوا في وجوبها .

واتفقوا على : أنَّ المرض اليسير في الأضحية لا يمنع الإجزاء ، وعلى : أنَّ الكثير يبيع ، لأنه يفسد اللحم ، وعلى : أنَّ الجَرَبَ التَّيَّنَ يمنع الإجزاء ، وكذا العَوَرُ .

وأجمعوا على : أنَّ مقطوعة الأذن لا تجزئ ، وكذا مقطوعة الذنب ، لفوات جزء من اللحم .

واتفقوا على : أنه لا يجوز أن يأكل شيئاً من لحم الأضحية المندورة . وكذلك اتفقوا على : أنه لا يجوز بيع شيء من لحم الأضحية والهدي نذراً كان أو تطوعاً ، وكذلك بيع الجلد ، خلافاً للتحمي والأوراعي ، كما سيأتي في الباب^(١) .

واتفقوا على : أنَّ البدنة والبقرة تجزئ عن مبيعة ، والشاة عن واحد ، وقال إسحاق بن راهويه : تجزئ البقرة عن عشرة

(١) انظر (٦٠٧/٢) .

وانفقوا على أن وقت ذبح العقيقة يوم السابع من ولادته ، وكذلك
انفقوا على أنه لا يمس رأس المولود بدم العقيقة ، وقال الحسن : يُطلَى
رأس المولود بدمها .

هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق^(١) .

وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم الأضحية]

فمن ذلك : قول الأئمة الثلاثة وصاحبي الإمام أبي حنيفة . إن الأضحية
سنة مؤكدة^(٢) ، مع قول أبي حنيفة : إنها واجبة على المقيمين من أهل
الأمصار ، واعتبر في وجوبها النصاب^(٣) .

فالأول محقق ، والثاني : مشدد من جهة الوجوب ، مخفف في
اعتبار النصاب ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أن السلاء الذي شرعت الأضحية لدفعه غير محقق ،
لا سيما في حق الأكابر الذين طهرهم الله تعالى من المحالقات ، ورزقهم
حسن الظن به .

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٠٩) وما بعدها

(٢) انظر : حاشية الصاوي على الشرح الصمير (١٣٧/٢) ، ونحضة المحتاج
(٣٤٤/٩) ، والإنباف (١٠٥/٤) ، وقيل في الاختيار (١٦/٥) (أ)
الوجوب بمنع أصحاب ، وروي عن أبي يوسف أنها سنة ، وذكر الطحاوي أنها واجبة
عند أبي حنيفة ، سنة عندهما)

(٣) انظر : البناية شرح الهداية (٤/١٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٠٩)

ووجه الثاني : شهود استحقاق العبد لروى اللاء عليه في كل يوم طول
السة ؛ لسوء ما يتعاطاه من الوقوع في المخالفات المحصنة ، أو لما يقع فيه
من النقص في المأمورات ، فكان اللاتق بأهل هذا المشهد وحبوب
الأضحية .

واللاتق بأهل المشهد الأول استحبابها ، وجاءهم التأكيد فيها من حيث
انهاثمهم نفوسهم ، قاعهم

[أول وقت الأضحية]

ومن ذلك : قول الشافعي : إنه يدخل وقت الذبح بطلوع الشمس يوم
النحر ، ومصبي قدر صلاة العيد والحطتين ، صلى الإمام العيد أو لم
يصل^(١) ، مع قول الأئمة الثلاثة : إن شرط صحة الذبح أن يصلي الإمام
ويخطب ، إلا أن أبا حنيفة قال : يجوز لأهل السواد أن يضخّوا إذا طلع
الفجر الثاني^(٢) ، وقال عطاء : يدخل وقت الأضحية بطلوع الشمس فقط^(٣)
فالأول مشدد في دخول الوقت ، ودليله . الاتباع .

والثاني : فيه تشديد إلا في حق أهل السواد ؛ وذلك ليُسع لهم ابتداء
الوقت ، وعمل الطعام بين ذهابهم إلى حضور الصلاة والحطتين ورجوعهم
إلى بيوتهم ، فيجدوا الطعام قد استوى ، فلو لم يقل أبو حنيفة بدخول وقت

(١) انظر : تحفة المحتاج (٣٥٤ / ٩) .

(٢) أهل السواد . هم أهل القرى ، وانظر : السيرة شرح الهداية (٢٢ / ١٢) ، ود العواك
الدواني (٢٨١ / ١) ، الإنصاف (٨٤ / ٤) .

(٣) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٠٩)

الذبح بالفجر الثاني . لكانوا إذا رجعوا من الصلاة وسمع الخطتين لا يستوي طعامهم إلا بعد الروال مثلاً ؛ فيصير أهل المصر يأكلون ويعرّحون ، وأهل السواد في غم حتى يستوي طعامهم .

ومعلوم : أن يوم العيد يوم لهو ولعب وسرور عادة ، فكان دخول الوقت بالفجر الثاني في معادلة ذهابهم لسمع الخطتين والصلاة ورجوعهم من ذلك ، فرحم الله الإمام أبا حنيفة ؛ ما كان أطول بآعه في معرفة أسرار الشريعة !

[آخر وقت الأضحية]

ومن ذلك : قول الشافعي . إن آخر وقت التضحية هو آخر أيام التشريق الثلاثة^(١) ، مع قول أبي حنيفة ومالك : إن آخر وقت التضحية آخر اليوم الثاني من أيام التشريق^(٢) ، ومع قول سعيد بن جبير إنه يجوز لأهل الأمصار التضحية في يوم المحر خاصة ، ومع قول السَّحَبي : إنه يجوز تأخيرها إلى آخر شهر ذي الحجة^(٣) .

والأول : محقّف ، والثاني : فيه تخفيف ، والثالث : مشدّد ، والرابع . محقّف جداً ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان ووجه الأربعة أقوال ظاهر تابع لِمَا ورد في الأحاديث والآثار .

(١) انظر « تحفة المحتاج » (٣٥٤ / ٩) .

(٢) انظر « الساية شرح الهداية » (٢٦ / ١٢) ، و« حاشية الصاوي على الشرح الصغير » (١٤١ / ٢)

(٣) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٠٩)

[حكم فوات وقت الأصحية إذا كانت واجبة]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة . إن الأصحية إذا كانت واجبة لم يُغت ذبحها بفوات أيام التشريق ، بل يذبحها ، وتكون قضاء^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إن الذبح يسقط ، وتُدفع إلى الفقراء حبة^(٢)

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ، فرجع الأمر إلى مرتشي الميزان ووجه الأول والثاني : أن الواجب يشدد فيه ويُخفف ؛ بالنظر لتفيد الذبح بأيام التشريق وعدم تقييده بها .

[حكم عدم أخذ الشعر والظفر لمريد النصحية]

ومن ذلك : قول الشافعي وأحمد : أنه يستحب لمن أراد النصحية ألا يَحْلِقَ شعره ، ولا يَقْلِمَ ظفره في عشر ذي الحجة حتى يضحى ، فإن فعله كان مكروهاً^(٣) ، وقال أبو حنيفة : يباح ولا يُكره ولا يُستحب^(٤) ، ومع قول أحمد : إنه يَحْرُمُ^(٥) .

(١) انظر « حاشية الصاوي على شرح الصغير » (١٣٩/٢) ، و« حلية العلماء » (٣٧١/٣) ، و« المضي » (٤٥٤/٩) .

(٢) انظر « الهداية شرح البداية » (٧٣/٤) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٠٩) .

(٣) كذا في السح التي بين يدي ، وفي « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٠٩) بسب القول إلى (مالك) بدل (أحمد) ، وهو الموفق لما في « حاشية الحرشي » (٣٩/٣) ، ويبدو أن ما في المتن سهو قدم بين إلا ، بدليل أن المصنف قد ذكر قول الإمام أحمد آخرًا .

(٤) انظر « البداية شرح الهداية » (٥/١٢) .

(٥) انظر « الإنصاف » (١٠٨/٤ - ١٠٩) .

فالأول محقق بعدم الوجوب ، وقول أحمد : مشدد ، وقول
أبي حنيفة : أحف ؛ فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : الاتساع ، وهو يشهد للاستحباب والتحريم والكراهة ؛
فإن أقل مراتب الأمر هو الاستحباب ، وأعلى مخالفة الأمر التحريم .

ووجه قول أبي حنيفة : كون الكراهة أو التحريم لا يكون إلا بدليل
خاص كما هو مقرر في كتب الأصول .

[حكم حدوث عيب في الأضحية المعينة]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة : إنه إذا التزم أضحية معينة ، وكانت
سليمة ، فحدث بها عيب . لم يمع إحزاءها^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنه
يمنع^(٢) .

فالأول . محقق ، والثاني : مشدد .

فيحمل الأول : على حال الأصغر ، والثاني : على حال الأكبر من
أهل الورع المدققين في الأدب مع الله تعالى ؛ وقد رجع الأمر في ذلك إلى
مرتبتي الميزان .

(١) انظر «التاج والإكليل» (٣٨٦/٤) ، و«حلية العلماء» (٣٨٠/٣) ، و«مطاب أولي
النهج» (٤٨٣/٢) .

(٢) وذلك إذا كان عبياً ؛ فإن كان فقيراً أجرأته انظر «حاشية ابن عابدين» (٣٢٥/٦) .

[حكم التضحية بالعمياء]

ومن ذلك : قول الأئمة الأربعة . إنَّ العمن في الأصحية يمنع
الإجزاء^(١) ، مع قول بعض أهل الظاهر : إنه لا يمنع^(٢) .

فالأول : مشدد خاص بالأكابر الذين يستحيون من الله تعالى أن يتقرؤوا
إليه بشيء ناقص صفة من الصفات .

والثاني : مخفف خاص بالأصاغر الذين لا يراعون إلا ما يُقَصُّ
اللحم ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم التضحية بمكسورة القرن]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه تُكره مكسورة القرن^(٣) ، مع قول
أحمد : إنها لا تجزئ^(٤) .

فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد

ويحمل الأمران على حالين ؛ بالنظر للأكابر والأصاغر .

(١) انظر « البداية شرح الهداية » (٣٣ / ١٢) ، و « الدجيرة » (١٤٧ / ٤) ، و « البيان »
(٤٤٤ / ٤) ، و « الإنصاف » (٧٧ / ٤) .

(٢) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٠٩)

(٣) انظر « الهداية شرح البداية » (٧٤ / ٤) ، و « حاشية العرشي » (٣٤ / ٣) ، و « حلبة
العلماء » (٣٧٤ / ٣) .

(٤) يقول البهوتي في « المنح الشافيات » (لا تجزئ العضاء أصحية وهي التي ذهب
بصف قرنها أو أدنها فأكثر ، بخلاف ما دون الصف فلا يصح الإجراء) ، وانظر « رحمة
الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٠٩) .

[حكم النصحية بالمرجاء]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي : إنَّ المرجاء لا تجزئ^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنها تجزئ^(٢)

فالأول مشدّد خاصٌّ بالأكابر من أهل الورع والثروة الدين يسهل عليهم تحصيل السليمة من العرح ، والثاني : محفّف خاصٌّ بالأصاغر .

[حكم النصحية بمقطوعة الذنب]

ومن ذلك : قول الشافعي : إنّه لا تجزئ مقطوعة شيء من الذنب ولو يسيراً ، مع اختيار جماعة من متأخري أصحابه الإجراء^(٣) ، ومع قول أبي حنيفة ومالك : إنّه إن ذهب الأقلُ أحزاً ، أو الأكثر فلا ، ولأحمد فيما زاد على الثلث روايتان^(٤) .

فالأول : مشدّد خاصٌّ بالأكابر ، وما بعده : محفّف خاصٌّ بالأصاغر ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) انظر « عيون المسائل » (ص ٤٨٢) ، و « نعمة المحتاج » (٣٥١/٩) ، و « المعني » (٤٧٥/٣) .

(٢) قال في « الباية شرح الهداية » (٣٣/١٢) نقلاً عن العلوري (إنَّ لعرح دالم يسمها من المشي معها جارت ، وإن كان لا تمشي فإنّه لا يجوز) ، وانظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٠٩) .

(٣) انظر « معني المحتاج » (١٢٨/٦) .

(٤) انظر « لباية شرح الهداية » (٣٥/١٢) ، و « حاشية العرشي » (٣٥/٣) ، و « المعني » (٤٤٢/٩) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٠٩ - ١١٠) .

[حكم استنابة الذمي في ذبح الأضحية]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة . إنه يجوز للمسلم أن يستناب في ذبح الأضحية مع الكراهة في الذمي^(١) ، مع قول مالك : إنه لا يجوز استنابة الذمي ، ولا تكون أضحية^(٢) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد .

ووجه الأول : كون الذمي من أهل الذبح في الجملة .

ووجه قول مالك : أن الأضحية قربان إلى الله تعالى ؛ فلا يليق أن يكون الكافر واسطة في ذبحها .

وهنا أسرار في أحكام الكافر والمشرک والفرق بينهما لا تخطر في كتاب .

[حكم ما لو اشترى شاة بية الأضحية]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة . إنه لو اشترى شاة بية الأضحية لا تصير أضحية بمجرد ذلك^(٣) ، مع قول أبي حنيفة : إنها تصير^(٤) .

(١) انظر الاحتبار (٢٠/٥) ، ودالم (٤٤٨/٤) ، وكشاف القناع (٨/٣)

(٢) انظر المعربة على مذهب عالم المدينة (ص ٦٦٥) ، ودرحة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١١٠) .

(٣) انظر حاشية الحرشي (٤٦/٣) ، وروضة الطالبين (٢٠٨/٣) ، والإيضاح (٨٩/٤)

(٤) انظر الباية شرح الهداية (٣١/١٢) ، ودرحة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١١٠)

فالأول . محقق خاص بالاصابع ، والثاني : مشدد خاص بالأكابر ،
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم ترك التسمية على الذبيحة]

ومن ذلك : قول الشافعي : إن ترك التسمية على الذبيحة عمداً أو سهواً . لا يضر^(١) ، مع قول أحمد : إنه إن ترك التسمية عمداً لم يجز أكلها ، وإن تركها ناسياً ففيه روايتان^(٢) ، وبذلك قال مالك ، وعنده رواية ثالثة . أنها تحل مطلقاً ، سواء تركها عمداً أو سهواً ، ومذهب أصحابه . كما قاله القاضي عبدالوهاب . : أن ترك التسمية عمداً غير متاويل لا تؤكل ذبيحته^(٣) ، ومع قول أبي حنيفة : إن الدابح إذا ترك التسمية عمداً لم تؤكل ذبيحته ، وإن تركها ناسياً أكلت^(٤) .

فالأول : محقق ، والثاني وما بعده : مفصل إلا الرواية الثالثة عن مالك ، فإنها محققة ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه من منع الأكل ممّا لم يذكر اسم الله عليه ولو نسياناً : الأخذ بظاهر قوله تعالى ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ [الأنعام ١٢١] وإن كانت الآية عند المفسرين إنما هي في حق من يذبح على اسم الأصنام والأوثان .

(١) انظر : معي المحتاج : (١٠٥ / ٦) .

(٢) انظر : كشف القناع : (٣٨٨ / ٩) .

(٣) انظر : المعونة على مدح عالم المدينة : (ص ٦٩٨) .

(٤) انظر : الباية شرح الهداية : (٥٣٥ / ١١) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة :

(ص ١١٠)

ووجه من أباح الأكل مما لم يذكر اسم الله عليه ولو عمداً : العمل بقرائن الأحوال ؛ فإنَّ المسلم لا يذبح إلا على اسم الله ؛ لا تكاد الأصنام والأوثان تخطر على باله .

وقد أجمع الأئمة الأربعة على : استحباب التسمية في جميع ما أمرنا الشارع فيه بالتسمية ، وما خالف في ذلك إلا بعض أهل الظاهر ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي المبران ؛ تخفيف وتشديد ؛ بالنظر لحال الأكابر والأصاغر ، فافهم

[حكم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء عند الذبح]

ومن ذلك : قول الإمام الشافعي : يُستحبُّ الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الذبح^(١) ، مع قول أحمد : إنَّ ذلك ليس بمشروع^(٢) ، ومع قول أبي حنيفة ومالك : إنه يُكره الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الذبح^(٣) .

قال الثلاثة : ويُستحبُّ أن يقول : اللهم ؛ هذا منك ولك ، فتقُلْ مني^(٤) ، وقال أبو حنيفة : يُكره قول ذلك^(٥)

(١) انظر « معني المحتاج » (١٠٦/٦ - ١٠٧) .

(٢) انظر « كشف القناع » (٢٠٨/٦) .

(٣) انظر « حاشية ابن عابدين » (٥١٨/١) ، و« الدخيرة » (١٣٥/٤) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١١٠) .

(٤) انظر « المجموع » (٣٨٧/٨) ، و« الإنصاف » (٨٢/٤) ، و« المالكية على الكراهة » إلا إن قال ذلك بقصد الدعاء والشكر لا بقصد الاستئذان ، وانظر « حاشية الحرشي » (١٨/٣) ، و« حاشية الدسوقي » (١٠٨/٢) .

(٥) أي يكره ذلك حالة التسمية ، بل يدعو قبلها أو بعدها بشكل معصّل ، وانظر -

فالأول من المسألة الأولى : مشدّد ، ودليله : الاتباع .

والثاني . مخفّف ، ودليله : قول بعض الصحابة

والثالث : مشدّد في الترك ، ووجهه : التباعد من شركة غير الله مع الله
عند الذبح ، والمبالغة في التنفير عن صفة من كان يذبح على اسم الأصنام ،
فافهم .

وأما وجه استحباب قول الذابح . اللهم ؛ هذا منك ولك . فإظهار
الفضل في ذلك لله تعالى ؛ أي : هذه الذبيحة من فضلك ، وهي لك حال
تمليكها لي ؛ لم تخرج عن ملكك ، فدبحتها لعبادك .

ووجه كراهة قول ذلك : إيهام أمر لا ينبغي وصفه في كتاب ، فرحم الله
الإمام أبا حنيفة ؛ ما كان أدقّ علمه !

[حكم الأكل من الأصحية المتطوّع بها]

ومن ذلك . اتفاق الأئمة الأربعة على استحباب الأكل من الأصحية
المتطوّع بها^(١) ، مع قول بعض العلماء بوجوب الأكل^(٢) .

فالأول مخفّف ، والثاني : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث .

١ بدائع لصانعي (٨٠ / ٥) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١١٠)

(١) يريد بالمتطوّع بها غير المدبورة ؛ إذ الأصحية واجبة عند الحنفية ، ومع ذلك يجوز
الأكل منها ما لم تكن مدبورة ، وانظر « الباية شرح الهداية » (٥١ / ١٢) ،
و« حاشية الحرشي » (٣٩ / ٣) ، و« معني المحتاج » (١٣٤ / ٦) ، و« الإنصاف »
(١٠٣ / ٤)

(٢) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١١٠)

ووجه الأول . أنَّ سبب مشروعية التضحية دفع البلاء عن المضحي وأهله
وجميع أهل الدار من المسلمين ، ومن العروءة أنَّ صاحب الأصحية يشارك
الناس في ذلك البلاء .

وهذا خاصٌّ بالأصاغر ، وأما الوجوب : فهو خاصٌّ بالأكابر الذين
لا يقدرّون على تحمُّل ثقل مِنَّة الحلائق عليهم .

وللشافعي في الأفضل من ذلك قولان : أحدهما : يأكل الثلث ، ويهدي
الثلث ، ويتصدَّق بالثلث ، والثاني - وهو المرجَّح عند أصحابه - . أنَّ
يتصدَّق بأكملها إلا لقماً يترك بأكملها^(١) .

[حكم بيع جلد الأصحية]

ومن ذلك : اتفاق الأئمة الأربعة على أنَّه لا يجوز بيع جلد الأصحية
المنذورة أو المتطوع بها^(٢) ، مع قول النخعي والأوراعي : أنَّه يجوز بيعه
بآلة البيت التي تعار ؛ كالعأس والقِدر والمُنحَل والعُرْبَل والميران^(٣) .

فالأول . مشدّد خاصٌّ بالأكابر وأهل الرفاهية ، والثاني . مخفَّف خاصٌّ
بالأصاغر وأهل الحاجات .

وحكي ذلك عن أبي حنيفة أيضاً^(٤) ، وقال عطاء . لا بأس ببيع أهُبِ

(١) انظر : معي المحتاج : (١٣٤ / ٦ - ١٣٥)

(٢) انظر : حاشية ابن عابدين : (٣٢٨ / ٦) ، و مواهب الجليل : (٣٨١ / ٤) ، و تحفة

المحتاج : (٣٦٥ / ٩) ، و المبدع : (٢٦٢ / ٣)

(٣) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ١١٠)

(٤) انظر : حاشية ابن عابدين : (٣٢٨ / ٦) .

الأصاحي بالدرهم وغيرها . انتهى^(١) ، ووجهه عدم بلوغ عطاء نهى عن ذلك ، فافهم .

[بيان الأفضل من الأنعام في الأضحية]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إن الإبل أفضل ، ثم القر ، ثم الغنم^(٢) ، مع قول مالك : إن الأفضل الغنم ، ثم الإبل ، ثم القر^(٣) .

وجه القولين : معروف ؛ فإن الإبل أكثر لحماً ، والغنم أطيب .

فيحمل الأول : على حال الفقراء والمساكين ، والثاني : على حال الأكابر في الدنيا والمترفين ؛ فيضحى كل إنسان ممّا هو متيسر عنده ويحب أن يأكل منه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .

[حكم اشتراك سبعة في بدنة]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه يجوز أن يشترك سبعة في بدنة ، سواء كانوا منفردين أو من أهل بيت واحد^(٤) ، مع قول مالك : إنها لا تجزئ

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١١٠)

(٢) انظر : تبين الحقائق ، (٧/٦) ، و حلية العلماء ، (٣٧٢/٣) ، و الإصناف ، (٧٣/٤)

(٣) انظر : المعونة على مذهب عالم المدينة ، (ص ٦٥٨) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١١٠) .

(٤) انظر : الباية شرح الهداية ، (١٥/١٢) ، و تحفة المحتاج ، (٣٤٩/٩) ، و الإصناف ، (٧٦/٤) .

إلا إذا كانت تطلوئاً ، وكانوا أهل بيت واحد^(١) .

فالأول : مخفّف ، والثاني : فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان .

[حكم العقيقة]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي : إن العقيقة مستحبة^(٢) ، مع قول
أبي حنيفة : إنها مباحة ، ولا أقول : إنها مستحبة^(٣) ، ومع قول أحمد في
أشهر روايته : إنها سنة ، والثانية : إنها واجبة ، واختارها بعض أصحابه ،
وهو مذهب الحسن وداود^(٤) .

فالأول والثالث : مخفّف ، والثاني : أخفّ ، والرابع : مشدّد ؛ فرجع
الأمر إلى مرتبتي الميزان .

وطاهر الأدلة يشهد للوجوب والندب معاً ، ولكلّ منهما رجال ؛
فالاستحباب خاصٌّ بالمتوسّطين الذين يسمّحون نفوسهم بترك بعض
السنن ، والوجوب : خاصٌّ بالأكابر الذين يؤخّضون نفوسهم بذلك ،
والإباحة : خاصّة بالأصاغر .

(١) انظر : حاشية الحرشي (٣٤ / ٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١١١) .

(٢) انظر : المدونة الكبرى (٥٥٤ / ١) ، والمجموع (٤٣٠ / ٨) .

(٣) انظر : حاشية ابن عابدين (٣٢٦ / ٦) .

(٤) انظر : الإنصاف (١١٠ / ٤) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١١١) .

[ما يعنى به عن الغلام والحارية]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة . إن السنة في العقيدة أن يُذبح عن الغلام شاة ، وعن الحارية شاة^(١) ، مع قول مالك . إنه يُذبح عن الغلام شاة واحدة كما في الحارية^(٢) .

فالأول فيه تشديد ، والثاني : فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أن الله تعالى جعل الذكر بعثابة الأستين في الإرث وفي الشهادة وغير ذلك .

ووجه الثاني : النظر إلى الروح المدبرة للجسد ؛ فإنها واحدة ، لا توصف بدكورة ولا بأنوثة ، فإن ذبح صاحب هذا المشهد عن الغلام شاتين . فهو احتياط مع موافقته للوارد^(٣) .

[حكم كسر عظام العقيدة]

ومن ذلك : قول الشافعي وأحمد باستحباب عدم كسر عظام العقيدة ، وأنها تُطبخ أحراء كساراً تفاولاً سلامة المولود^(٤) ، مع قول غيرهما : إنه

(١) انظر حلية العلماء (٣ / ٣٨٤) ، و الإنباف (٤ / ١١٠)

(٢) انظر الدخيرة (٤ / ١٦٣) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١١١)

(٣) من ذلك الحديث الذي روي له لسيده أم كرر لكعبية رضي الله عنها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : عن الغلام شاتان مكاحتان ، وعن الحارية شاة ، وقد سبق تخريجه (١ / ٤٥٧) .

(٤) انظر تحفة المحتاج (٩ / ٣٧٢) ، و المدع (٣ / ٢٧٧)

يستحب كسر عظامها تعازلاً بالذهبول ، وكثرة التواضع ، وخمود نار البشرية^(١) ، والله سبحانه وتعالى أعلم^(٢) .



(١) معاد عبارات الحنفية والمالكية في ذلك الجوار لا الاستحباب ، وانظر حاشية ابن عابدين (٣٦٦/٦) ، وحاشية الحرشي (٤٨/٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١١١) .

(٢) في هامش (أ) (بلغ علي المحاري قراءة علي مؤلفه رضي الله عنه) ، وفيه أيضاً (بلغ إعانة مقرر...) .

باب النذر

[مسائل الاتفاق في باب النذر]

اتفق الأئمة على أن النذر يجب الوفاء به إن كان طاعة ، وإن كان معصية لم يجز الوفاء به ، وعلى أنه لا يصح نذر صوم يوم العيدين وأيام الحيض ، فإن نذر صوم العيدين وصام صح صومه مع التحريم عند أبي حنيفة .

وعلى : أنه لو نذر صوم عشرة أيام جاز صومها متتابعاً وممترقاً ، وقال داود . يلزمه صومها متتابعاً ؛ فالأول حاصل بالأصغر ، والثاني حاصل بالأكابر من أهل الاحتياط .

هكذا ما وجدته من مسائل الاتفاق^(١) .

وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم الكفارة بنذر المعصية]

فمن ذلك . قول الأئمة الثلاثة . إنه لا يلزم بنذر المعصية كفارة^(٢) ، مع

(١) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١١٢ ، ١١٣)

(٢) انظر « الاحتيار » (٧٨/٤) ، « البيان والتحصيل » (١٧٩/٦) ، و« معني المحتاح »

(٢٣٥/٦) .

قول أحمد في إحدى روايته . إنه يعقد ، ولا يحلُّ فعله ، ويجب به
كفارة^(١) .

فالأول : مخفَّف ، والثاني : مشدَّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : عدم ورود نصٍّ في ذلك بالكفارة .

ووجه الثاني : أنه نذر معصية ، فهو معصية بداته وإن لم يفعلها ، فيأثم
على ذلك ، فكان وجوب الكفارة لاثقاً به ، دافعاً عنه إثم نية فعل تلك
المعصية .

[حكم ما لو نذر ذبح ولديه]

ومن ذلك : قول الشافعي : إنه لو نذر ذبح ولديه أو نفسه . لم يلزمه
شيء^(٢) ، مع قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايته . إنه يلزمه ذبح
شاة ، وبه قال مالك^(٣) ، ومع قول أحمد في الرواية الأخرى . إنه يلزمه
كفارة يمين^(٤) .

فالأول : مخفَّف ، والثاني والثالث : فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان .

(١) أي . كفارة اليمين ، وانظر « المبدع » (١٢٤ / ٨) ، و« رحمة الأمة في اختلاف
الأئمة » (ص ١١٢) .

(٢) انظر « حلية العطاء » (٣٨٧ / ٣) .

(٣) انظر « حاشية ابن عابدين » (٧٣٩ / ٣) ، و« المعراج المواني » (٤١٥ / ١) .
و« الإصناف » (١٢٥ / ١١) .

(٤) انظر « الإصناف » (١٢٥ / ١١) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١١٢) .

ووجه الأول . عدم ورود نص في ذلك .

ووجه الثاني وما بعده . أنه معصية فكان فيه شاة ؛ قياساً على الدماء الواجبة في الححّ بفعل حرام ، أو كفارة يعين ؛ قياساً على اليمين إذا حثت فيها .

[حكم النذر المطلق]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إن من نذر نذراً مطلقاً صح ، وهو الأصح من مذهب الشافعي^(١) ، والقول الثاني له : عدم الصحة حتى يعلّقه . يعني : النذر المذكور بشرط أو صفة^(٢) .

فالأول : مخفّف ، والقول الثاني للشافعي . فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : سلوك الأدب مع الله تعالى أن يمارق حصرت به حصول شيء يؤجر عليه ؛ لأن ذلك كالملاعب ؛ فهو كمن نوى نفلًا من الصلاة مطلقاً من غير تعيين ؛ فإنه تصحّ صلاته .

ووجه الثاني : أن تعليقه بشرط أو صفة هو موضوع النذر ، فافهم .

(١) انظر حاشية ابن عابدين (٧٣٥ / ٣) ، وحاشية الدسوقي (١٦٢ / ٢) ، وانظر تحفة المحتاج (٧٥ / ١٠) .

(٢) انظر تحفة المحتاج (٧٥ / ١٠) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١١٢)

[حكم ما لو نذر ذبح عبده]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إن من نذر ذبح عبده لم يلزمه شيء^(١) ، مع قول أحمد في إحدى روايته : إنه يلزمه ذبح شاة ، والرواية الأخرى : يلزمه كفارة يمين^(٢) .

فالأول : مخفف ، والثاني : فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .

وقد تقدّم توجيه مثل ذلك قريباً^(٣) .

[حكم من نذر الحج]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك : إن من نذر الحج يلزمه الوفاء به لا غير^(٤) ، مع قول الشافعي في أحد القولين : إنه يلزمه كفارة لا غير ، والقول الآخر : يتخير بين الوفاء به وبين كفارة اليمين^(٥)

(١) انظر حاشية ابن عابدين (١٣٩/٣) ، وه حلية العلماء (٣٨٧/٣) ، وفي المواكبة الدواني (٤١٩/١) : (إلا أن يكون من نذر بحره أو حلف سحره . عبده ؛ فعليه هدي) .

(٢) وقد ذهب الإمام محمد بن الحسن إلى أن من نذر ذبح عبده فإنه يذبح شاة أيضاً ، وانظر حاشية ابن عابدين (١٣٩/٣) ، وه المعصي (٥١٧/٩) ، وه رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١١٢) .

(٣) انظر (٦١٤/٢) .

(٤) انظر البحر الرائق (٨١/٣) ، وه الكافي في فقه أهل المدينة (٤٥٧/١) .

(٥) كذا في السمع التي بين يدي ، وفي رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١١٢) .

فالأول : مشدّد ، والثاني وما بعده فيه تشديد ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم من نذر قربة في لجّاج^(١)]

ومن ذلك : قول الشافعي : إن من نذر قربة في لجّاج ، كان قال : إن كلمت فلاناً فله عليّ صوم أو صدقة . فهو محيّر بين الوفاء بما التزمه وبين كفارة يمين^(٢) ، مع قول أبي حنيفة : إنّه يلزمه الوفاء بكلّ حال ، ولا تجزئه الكفارة^(٣) ، ومع قول مالك وأحمد : إنّه تجزئه الكفارة ، ويقال : إنّ العمل عليه^(٤) .

(وللشافعي قولان : أحدهما : يجب الوفاء به ، وهو الأصحّ ، والثاني : أنّه محيّر بين الوفاء وكفارة اليمين ، وعن أحمد روايتان : أحدهما التحيّر ، والأخرى وجوب الكفارة لا غير) يدلّ قوله (مع قول الشافعي) وبين كفارة اليمين (

قال في تحفة المحتاج (٩٠ / ١٠) (وإن نذر الحجّ أو العمرة عامّة أو عامّاً بعده معيّاً وأمكنه لزمه) في ذلك العام إن لم يكن عليه حجّ إسلام أو قضاء أو عمرته أما إذا لم يعيّن العام فليزمه في أيّ عام شاء (

ومذهب الحنابلة كمذهب سائر الفقهاء أيضاً ، وانظر المعني (٢٣٧ / ٣)

(١) نذر اللّجّاج : ما يقصد به الصّح من شيء أو الحمل عليه ، ويقابله نذر التّشّار وهو التّزام قربة إن حدثت نعمة أو انصرفت نفقة ، يقول ابن حجر الهيتمي في « نعمة المحتاج » (٧١ / ١٠) (والحاصل أنّ الفرق بين نذري اللّجّاج والتّشّار أنّ الأول فيه تعلّق بمغروب عنه ، والثاني بمغروب فيه) .

(٢) انظر البيان (٤٧٥ - ٤٧٦ / ٤) .

(٣) انظر حاشية ابن عابدين (٧٣٨ / ٣) .

(٤) وفي ذلك خلاف بين المالكية ، والمذهب عند الحنابلة التحيّر بين الوفاء بعمل القربة أو الكفارة انظر حاشية الصّاوي على الشّرح الصغير (٢٥٠ / ٢) ، ود الإنصاف (١١٩ / ١١) ، ود رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١١٢)

فالأول . فيه تخفيف ، والثاني . مشدّد ، والثالث قريب منه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الثلاثة طاهر في كتب الفقه ، ومرجعه الاجتهاد .

[حكم من نذر أن يتصدّق بماله]

ومن ذلك : قول الشافعي فيمن نذر أن يتصدّق بماله : إنّه يلزمه أن يتصدّق بجميعه^(١) ، مع قول أصحاب أبي حنيفة : إنّه يتصدّق بثلاث جميع أمواله المذكورة استحباباً ، وفي قول آخر : إنّه يتصدّق بجميع ما يملكه^(٢) ، ومع قول مالك : إنّه يتصدّق بثلاث جميع أمواله المذكورة وغيرها^(٣) ، ومع قول أحمد في إحدى روايته : إنّه يتصدّق بجميع الثلث من أمواله ، وفي الرواية الأخرى . الرجوع إليه فيما نواه من مال دون مال^(٤)

(١) انظر « حلية العلماء » (٣ / ٣٨٩)

(٢) وفي « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١١٢) . (المذكورة به : أي الركوبة) ، وقال في « الهداية شرح البداية » (٣ / ٢٣١) (ومن نذر أن يتصدّق بماله . يتصدّق بحسن ما يحب فيه الركاة) ، فلا تقييد بالثلاث ، وفي السح التي بين يدي (استحباباً) كما أئنه في المتن ، ولعلّها تصحفت عن كلمه (استحباباً) ، ويؤيد ذلك . ما جاء في « الاحبار » (٣ / ٥٤) (وقال زفر يشاؤل جميع ماله ، وهو القياس ؛ عملاً بعموم النقط) ، فحوله (وهو القياس) في هذا الموضع وما أشبهه . يقال له عد الحصة (الاستحسان) ، وقد ذكر ابن هبيرة العارة دانها في « اختلاف الأئمة العلماء » (٢ / ٣٩٠) وقال (استحساناً ، قالوا وهو القياس) .

(٣) كما في السح التي بين يدي ، وفي « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١١٣) (الركوبة) بدل (المذكورة) ، وانظر « البيان والتحصيل » (١٣ / ٣٩٥)

(٤) انظر « المنفى » (١٠ / ٩) .

فالأول : مشدّد ، والثاني فيه تخفيف ، وما بعده قريب منه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران

ووجه هذه الأقوال معروف ، ومرجعها الاجتهاد

[حكم من نذر الصلاة في أحد المساجد الثلاثة]

ومن ذلك : قول مالك وأحمد والشافعي في أصحّ قوليه : إنَّ من نذر الصلاة في المسجد الحرام تعيّن فعلها فيه ، وكذا القول في مسجد المدينة والأقصى^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنَّ الصلاة لا تعيّن في مسجدٍ بحالٍ^(٢) .

فالأول مشدّد ، وهو خاص بالأصاغر الذين يشهدون تعاوت المساجد في الفضيلة ؛ من حيث ما ورد في بعضها من الفضل .

والثاني : مخفّف ، وهو خاصّ بالأكابر الذين يشهدون تساوي المساجد في الفضل ؛ من حيث نسبتها إلى الله تعالى بقوله ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ ﴾ [النس ١٨] ، لا من حيث ما جعده الله تعالى للمكلف من الفضل للمساجد الثلاثة .

ويصحّ أن يكون القائلون بالأول يشهدون كذلك هذا المشهد بالأصالة ، ثم زادوا عليه من حيث ما ورد من التفصيل ، فيكون أكمل من القائلين بالتساوي فقط .

(١) انظر : حاشية الحرمي ، (١٠٧/٣) ، ورحمة المحتاج ، (٩٥/١٠) ، وه المعني ، (١٧/١٠)

(٢) انظر : التجريد ، (٦٥١٦/١٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١١٣)

ونظير ذلك . الأسماء الإلهية ؛ لا يقال : إنَّ الاسم (الرحيم) أفضل من الاسم (المتقم) مثلاً ؛ لرجوع الأسماء كلها إلى ذات واحدة ، فكذلك القول في نسبة المساجد إلى الله ، وما ورد في التفاصيل بينها راجع إلى العدد بحسب ما يقوم في قلبه من التعظيم لذلك الاسم ، أو بالنظر إلى ما جعل الله للمعبود فيه من الثواب لا غير .

[حكم من نذر صوم يوم بعينه ثم أفطر لعذر]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنَّه لو نذر صوم يوم بعينه ، ثم أفطر لعذر . . قضاء^(١) ، مع قول مالك : إنَّه إذا أفطر بالمرض لا يلزمه القضاء^(٢) .

فالأول : فيه تشديد ، وهو خاصٌّ بالأكابر .

والثاني : فيه تخفيف من حيث التفصيل ، وهو خاصٌّ بالأصاغر .

ووجه الأول : قياس النذر على الفرص في نحو قوله تعالى : ﴿ فَتَنَّاكَ أَتَيْنَاكَ مِرَيمًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَبِدَلِّهِمْ آيَاتِنَا أُخْرَى ﴾ [البقرة : ١٨٤] بجامع الوجوب في كل منهما .

ووجه الثاني : تخلف النذر عن درجة الفرض ؛ لأنَّه ممَّا أوجبه العبد على نفسه دون الحق تعالى ، ولا شك أنَّ الحقَّ ما أمره بالوفاء به إلا

(١) انظر « التجريد » (١٥٥٩/٣) ، و« حية العمام » (٣٩٦/٣) ، و« الإنصاف » (١٣٤/١١) .

(٢) انظر « الذخيرة » (٩٤/٤) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١١٣) .

عقوبة له على سوء أدبه في مزاحمته الشارع في التشريع ، ولذلك ورد النهي عنه^(١) .

وعده بعض المحققين من حملة الأصول المهيبة عنه ، وما مدح الله تعالى الذين يوفون بالنذر إلا من حيث تداركهم الوفاء به ، لا من حيث ابتدأه ، فافهم .

[حكم مَنْ نَذَرَ قَصْدَ بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ أَوِ الْمَشْيِ إِلَيْهِ]

ومن ذلك : قول مالك وأحمد . إنه لو نذر قصد البيت الحرام ، ولم يكن له نية حج ولا عمرة ، أو نذر المشي إلى بيت الله الحرام . . لزمه القصد بحج أو عمرة ، ولزمه المشي من دويرة أهله^(٢) ، مع قول أبي حنيفة : إنه لا يلزمه شيء إلا إذا نذر المشي إلى بيت الله الحرام ، وأما إذا نذر القصد والذهاب إليه فلا^(٣) .

فالأول : مشدد ، والثاني فيه تحصيل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ، ولكل منهما وجه ؛ بالنظر للأكابر والأصاغر

(١) ومن ذلك ما رواه الحارثي (٦٦٠٨) واللفظ له ، ومسلم (١٦٣٩) ، عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن النذر ، وقال : « إنَّه لا يرث شيئا ، وإنما يُستخرج به من المحيل »

(٢) وقريب من ذلك مذهب الشافعية ، وانظر « المعونة على مذهب عالم المدينة » (ص ٦٥٢) ، و « نعمة المحتاج » (٨٧ / ١٠) وما بعدها ، و « كشف المعص » (٢٨٢ / ٦)

(٣) انظر « النية شرح الهداية » (٢٣٣ / ٦) ، و « رحمة الأئمة في اختلاف الأئمة » (ص ١١٣)

[حكم مَنْ نذرَ المشيَ إلى مسجد المدينة المَوْرَةِ أو الأقصى]

ومن ذلك : قول الشافعي في أحد القولين وأبي حنيفة : إنَّ من نذر المشي إلى مسجد المدينة أو الأقصى . . لا يتعقد نذره^(١) ، مع قول مالك وأحمد والشافعي في أرجح قوليه : إنَّه يتعقد ، ويلزمه^(٢) .

فالأول : مخفَّف ، والثاني : مشدَّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
وقد تقدَّم وجه تفاوت المساجد وتساويها قريباً ، فراجع^(٣) .

[حكم من نذر فعلَ مباح]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة ومالك : إنَّه لو نذر فعلَ مباح ؛ كان قال : لله عليَّ أن أمشيَ إلى بيتي ، أو أركبَ فرسي ، أو ألبسَ ثوبي .
فلا شيءَ عليه^(٤) ، مع قول الشافعي : إنَّه يلزمه كفارةٌ يمينٍ إذا خالف وإن كان لا يلزمه فعل ذلك^(٥) ، ومع قول أحمد : إنَّه يتعقد نذره بذلك ،

(١) انظر : الباية شرح الهدية ، (٢٣١ / ٦) ، و حلية العلماء ، (٣٩٨ / ٣)

(٢) انظر : الفوعة الدواهي ، (٤٢١ / ١) ، و حلية العلماء ، (٣٩٨ / ٣) ، و لإيضاحه

(١٤٩ / ١١) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١١٣)

(٣) انظر (٦١٨ / ٢) .

(٤) انظر : بدائع الصنائع ، (٨٢ / ٥) ، و المعونة على مله عالم المدينة ، (ص ٦٤٧)

(٥) قال في : البيان ، (٤٧٤ / ٤) (وإن نذر فعل شيء من المباحات ؛ كالأكل والشرب والنوم وما أشبهه . لم يلزمه بذلك شيء) ، وانظر : المجموع ، (٤٣٦ / ٨)

وهو محيّر بين الوفاء به وبين الكفارة^(١) .

فالأول محقق ، والثاني : فيه تشديد ، والثالث : فيه تخفيف ؛
فرجع الأمر إلى مرتبة الميران .
ووجه كل من هذه الأقوال : راجع إلى اجتهد الفائل به ، والله تعالى
أعلم .



(١) انظر « المبدع » (١٢٣ / ٨) ، و « رحمة لأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١١٣)

كتاب الأُطعمة

[مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب الأُطعمة]

أجمعوا على أن لحوم النِّعم حلال

واتفقوا على . أن كل طير لا محلب له فهو حلال

وكذلك اتفقوا على . أن الأرب حلال .

وكذلك اتفقوا على . أن الحلال من حيوان البحر هو السمك .

واتفقوا على : أن الجلالة إذا حُبِسَتْ وعُلِمَتْ طاهراً حتى زالت رائحة

الجاسة . . حلَّت عند أحمد ، وزالت الكراهة عند من لا يقول بتحريمها ،

كالأنثى الثلاثة ، قالوا ويَحْسُ البعير والبقرة أربعين يوماً ، والشاة سبعة

أيام ، والدجاجة ثلاثة أيام .

وأجمعوا على : جواز الأكل من الميتة عند الاصطرار

وكذلك اتفقوا على . أن السَّمْن أو الزيت أو غيرهما من الأدهان إذا

وقعت فيه فارة وأُلْقِيَتْ وما حولها . حلَّ أكل الباقي ، وكان طاهراً

وكذلك أجمعوا على . تحريم الأكل من الستان إذا كان عليه حائط إلا

بإذن مالكه .

هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق^(١) .

(١) انظر «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ١١٤) وما بعدها

وَأَمَّا مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ :

[حكم أكل لحم الخيل]

فمن ذلك : قول الإمام الشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد : يحلُّ أكل لحم الخيل^(١) ، مع قول مالك بكراهته ، وقول أصحابه بحرمته ، وهو قول أبي حنيفة^(٢) .

فالأول : محض ، والثاني : فيه تشديد ، والثالث : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول أنه مستطاب عند الأكابر من الأمراء وأبناء الدنيا

ووجه الكراهة : كونه نارلاً في الاستطابة عن لحوم النعم .

ووجه التحريم : خوف انقطاع سبلها إذا قيل بإباحتها ؛ فيضعف

الاستعداد لأمر الجهاد ، كما أشار إليه قوله تعالى : ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا

أَسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ (الأنفال ٦٠) ؛ فإن الأمر برباطها يقتضي

إبقائها وعدم ذبحها ولو حلَّ أكل لحمها في الجملة ، فافهم

[حكم أكل لحم البغال والحمير الأهلية]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة بتحريم أكل لحم البغال والحمير

(١) انظر : الاختيار ، (١٤ / ٥) ، و البیان ، (٥٠١ / ٤) ، و المبدع ، (٩ / ٨)

(٢) انظر : حاشية ابن عابدين ، (٣٠٥ / ٦) ، و عيون المسائل ، (ص ٤٩٦) ،

و المواكك الدواني ، (٢٨٩ / ٢) ، و رحمه الأئمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١١٤)

الأهلية^(١) ، مع قول مالك بكراهته كراهة مطلقة^(٢) ، وقال محققو أصحابه :
إنه حرام^(٣) ، ومع قول الحسرححل أكل لحم البغال ، وقول ابن عباس
رضي الله عنهما : يحل أكل لحوم الحمير الأهلية^(٤) .

فالأول والثالث : مشدد ، والثاني : فيه تخفيف ، والرابع : مخفف ؛
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأقوال كلها ظاهر محمول على اختلاف طباع الناس ؛ فمن
طاب له أكل شيء من ذلك فلا حرج ، ومن لم تطب نفسه بأكله فلا ينعي له
ذلك ؛ لِمَا فيه من حصول الضرر في الجسم عالياً .

[حكم أكل لحم

كل ذي نابٍ من السباع ، ومِخلَبٍ من الطير]

ومن ذلك : اتفاق الأئمة الثلاثة على تحريم كل ذي نابٍ من السباع ،
ومِخلَبٍ من الطير يعدونه على غيره ؛ كالعقاب والصقر والباري والشاهين ،
وكذا ما لا مِخلَبَ له إذا كان يأكل الحيف ؛ كالنسر والرخم ، والغراب

(١) انظر «السبابة شرح الهداية» (٥٨٩/١١) ، و«حلية العلماء» (٤٠٥/٣) ،
و«المعني» (٤٠٧/٩) .

(٢) كذا في السحح التي بين يدي ، وفي «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (معلّقة) بدل
(مطلقة) ، وقال في «عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة» (٤٠١/٢)
(والعمال والحمير معلّقة الكراهية جداً ، وقبل محرمة بالنسبة)

(٣) انظر «حاشية الصاوي على الشرح الصغير» (١٧٧/٢)

(٤) انظر «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ١١٤)

الأبقع والأسود غير غراب الزرع^(١) ، مع قول مالك بإباحة ذلك على الإطلاق^(٢) .

فالأول : مشدد ، وقول مالك . فيه تحفيف ؛ فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أنه غير مستطاب لأهل الطباع السليمة ، ولأن فيه قسوة ؛ من حيث إنه يقسر غيره ، ويقهره من غير رحمة بذلك الحيوان المقصور ، فيسري بظفر تلك القسوة في قلب الأكل له ، وإذا قسى قلب العبد صار لا يجر قلبه إلى موعظة ، وصار كالحمار ، ومن هنا ورد النهي عن الجلوس على جلود النمار والسباع^(٣) ؛ لأنه يورث القسوة في القلب كما جرب وجه تحريم ما يأكل الحيف . أنه مستخبت .

ووجه قول مالك . أن بعض الناس يستطيعه ، فيباح له أكله ؛ وإن العلة في تحريم غير المستطاب إنما هي من جهة الطب ؛ وذلك لأن أكل كل ما لا تشتهي النفس يكون بطيء الهضم ؛ فيورث الأمراض ، عكس أكل الإنسان ما تشتهي نفسه ؛ فإنه يكون سريع الهضم ، وكلما اشتدت الشهوة إليه كان أسرع ، فافهم

(١) انظر «البيان شرح الهداية» (٥٧٧/١١) ، و«معي المحتاج» (١٤٩/٦) ، و«المعي» (١١٠/٩) .

(٢) انظر «حاشية الدسوقي» (١١٥/٢) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأنمة» (ص ١١٤) .

(٣) من ذلك ما رواه أبو داود (٤١٣٢) ، والترمذي (١٧٧٠) ، عن سيدنا أسامة بن عمير رضي الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن جلود السباع)

[حكم أكل لحم ما نُهي عن قتله]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة في المشهور عنهم إنه لا كراهة فيما نُهي عن قتله ؛ كالحُطَّاف والهدهد والخفاش والبوم والبيغاء والطاؤس^(١) ، مع قول الشافعي في أرجح القولين : إنه حرام^(٢) .

فالأول مخفف ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث ووجه الأول : أنه لو كان أكله يؤدي لما كان يُهي عن قتله .

ووجه الثاني : أنه لا يلزم من النهي عن قتله حلُّ أكله ؛ فقد يحرم ؛ وذلك كلحم كلب الصيد والماشية ، فافهم .

[حكم أكل لحم ما له ناب يَعْدُو به على غيره]

ومن ذلك : قول الأئمة بتحريم أكل كل ذي نابٍ من السباع يعدو به على غيره ؛ كالأسد والنمر والذئب والفيل والذئب والهيئة ، إلا مالكا ؛ فإنه أباح أكل ذلك مع الكراهة^(٣)

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث

(١) انظر : حاشية ابن عاتدين (٣٠٦/٦) ، و« المدونة الكبرى » (٤٥٠/١) ، ونقل في « المعجم » (٤١٠/٩ ، ٤١٣) تحريم أغلب ما ذكر ، ما عدا الطاؤس والسباع ، فهي مباحة كما نص في « الإنباف » (٣٦٤/١٠) .

(٢) انظر « المجموع » (١٩/٩) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١١٤)

(٣) سبق بيان هذه المسألة مع ذكر مصادرها (٦٢٦-٦٢٥/٢)

ويصغُ حمل الثاني . على حال أصحاب الضرورات ، والأول : على حال أصحاب الرفاهية ، فافهم .

[حكم أكل لحم الزَّرَافَةِ]

ومن ذلك قول صاحب « التعجيز » بتحريم أكل الزَّرَافَةِ^(١) ، مع قول السبكي في « الفتاوى الحلبيّة » : إنَّ المختار حلُّ أكلها^(٢) ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ويصغُ حمل ذلك على حال أهل الضرورات ، وحال أصحاب الرفاهية

[حكم أكل لحم الثَّعلبِ والضَّبُعِ]

ومن ذلك قول الشافعي وأحمد بحلِّ الثَّعلب والضَّبُعِ^(٣) ، مع قول مالك بكراهة أكل لحمهما^(٤) ، ومع قول أبي حنيفة بتحريمهما^(٥) .

-
- (١) كذا في السبع التي بين يدي ، وفي « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١١٤)
(المحير) بدل (التعجيز) ، وعرا القول بالحرمة في « المرر البهية » (١٧٦/٥) -
« التبه » ، وهو ما يتفق مع « التبيه في العقه لشافعي » (ص ٨٣)
(٢) قال في « تحرير الفتاوى » (٤٢٨/٣) (وقال السبكي في « الحلبيات » المختار
حلُّها) ، وانظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١١٤)
(٣) انظر « البيان » (٥٠٢/٤) ، وذهب الحنابلة إلى تحريم كل ما له ناب يعترس به كالأسد
والمر والثعلب إلا الضبع ، وانظر « كشف انقياع » (١٩٠/٦)
(٤) انظر « حاشية المنصوفي » (١١٧/٢) .
(٥) انظر « الساية شرح الهداية » (٥٨٠/١١) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة »
(ص ١١٤)

فالأول مخفف ، والثاني : فيه تشديد ، والثالث . مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه ذلك كله . ظاهر يرجع إلى اجتهاد المجتهدين

[حكم أكل لحم الضَّبِّ واليَرْبُوع ^(١)]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي بإباحة لحم الضَّبِّ واليَرْبُوع ^(٢) ، مع قول أبي حنيفة بكراهة أكلهما ^(٣) ، ومع قول أحمد بإباحة الضَّبِّ ، وفي اليربوع روايتان ^(٤) .

فالأول : مخفف ، والثاني : فيه تشديد ، وكذلك ما بعده ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم أكل حشرات الأرض]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة بتحريم أكل جميع حشرات الأرض ؛ كالعار والدباب والدود المنفرد عن معدنه ، أو الذي يسهل تمييزه ^(٥) ، مع

(١) اليربوع حيوان طويل لرجليين قصير لبيدين جداً ، وله ذب كذب الحرد ، كما في « حياة الحيوان » (ص ٤٨٠) .

(٢) انظر : حاشية الدسوقي (١١٧ / ٢) ، و تحفة المحتج (٣٨٠ / ٩)

(٣) انظر : تبيين الحقائق (٢٩٥ / ٥) .

(٤) انظر : المدع (٩ ، ٧ / ٨) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١١٤)

(٥) انظر : حاشية ابن عابدين (٣٠٤ / ٦) ، و البيان (٥٠٥ / ٤) ، و المدع

(٧ - ٦ / ٨)

قول مالك بكراسته دون تحريمه^(١)

ويصح حمل ذلك على حالين .

[حكم أكل الجراد إن مات حتف أنفه]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إن الجراد يؤكل ميتاً على كل حال^(٢) ،

مع قول مالك : إنه لا يؤكل منه ما مات حتف أنفه من غير مسب يُصنع به^(٣) .

فالأول : مخفف ، والثاني : فيه تفصيل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة

الميزان .

[حكم أكل القنفذ والخلد والحيات]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي بحل أكل القنفذ^(٤) ، مع قول

أبي حنيفة وأحمد بتحريمه^(٥) ، ومع قول مالك : لا بأس بأكل الخلد
والحيات إذا دُكِّيت^(٦) .

(١) انظر « مواهب الحبيب » (٣٤٩/٤) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة »
(ص ١١٤)

(٢) انظر « الهداية شرح البداية » (٧٠/٤) ، و« حلية العلماء » (٤١١/٣) ، و« المبدع »
(٢١/٨)

(٣) انظر « حاشية الصاوي على الشرح لصغير » (١٧٠/٢) ، و« رحمة الأمة في اختلاف
الأئمة » (ص ١١٤ ، ١١٥)

(٤) انظر « حاشية الحرشي » (٢٧/٣) ، و« ليل » (٥٠٣/٤)

(٥) انظر « الاختيار » (١٤/٥) ، و« المبدع » (٧/٨) .

(٦) انظر « مواهب الحبيب » (٨٤٨/٤) ، و« حاشية لحرشي » (٢٧/٣) ، و« رحمة -

والخلد : دابة عمياء تشبه الفأر .

فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد ، والثالث : مفصل ؛ فرجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان .

ووجه القولين : ظاهر .

[حكم أكل لحم ابن آوى]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في أصح قوليه : إنه يحرم
أكل ابن آوى^(١) ، مع قول مالك : إنه مكروه^(٢) .

فالأول : مشدد ، والثاني : فيه تحفيف

[حكم أكل لحم الهرة الوحشية]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي في أصح قوليه : إن الهرة الوحشية
حرام^(٣) ، مع قول مالك : إنها مكروهة فقط^(٤) ، ومع قول أحمد في إحدى
روايته : إنها مباحة ، وفي الأخرى : إنها حرام^(٥)

- الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ١١٥)

(١) انظر : السيرة شرح الهداية : (٥٨٤ / ١١) ، ود تحفة المحتاج : (٣٨٠ / ٩) ،
و الإنباف : (٣٥٥ / ١٠) .

(٢) انظر : حاشية السوقي : (١١٧ / ٢) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة :
(ص ١١٥)

(٣) انظر : الاختيار : (١٣ / ٥) ، و المعرر الهبة : (١٧٤ / ٥)

(٤) انظر : مواهب الجليل : (٣٥٧ / ٤) .

(٥) انظر : المعنى : (٤٠٩ / ٩) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ١١٥)

فالأول والرابع : مشدد ، والثاني : فيه تحميف ، والثالث : مخفف ؛
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه هذه الأقوال يرجع إلى اجتهاد المجتهدين

[حكم أكل حيوان البحر]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة . لا يؤكل من حيوان البحر إلا السمك
وما كان من جسمه خاصّة^(١) ، مع قول مالك : إنه يجوز أكل غير السمك ؛
من السرطان وقلب الماء والصفدع وخنزيره ، لكن الخنزير مكروه عنده ،
وروي أنه توقف فيه^(٢) ، ومع قول أحمد يؤكل جميع ما في البحر إلا
التمساح والصفدع والكوسج^(٣) ، ويمتنع غير السمك عنده إلى الذكاة ؛
كخنزير البحر وكله وإنسائه^(٤) ، ومع قول بعض أصحاب الشافعي - وهو
الأصح عندهم - إنه يؤكل جميع ما في البحر ، وقال بعضهم : لا يؤكل إلا
السمك ، وقال بعضهم : لا يؤكل قلب الماء ولا خنزيره ولا فأرته
ولا عقربه ولا حيتته ، وكل ما له شبه في البر لا يؤكل ، ورجع بعض

(١) انظر « البناية شرح الهداية » (١١ / ٦٠٤)

(٢) انظر « حيوان المسائل » (ص ١٩٥) .

(٣) جاء في « حياة الحيوان » (٣٦٨) (الكوسج سمكة في البحر لها حرطوم
كالمشار ، تفرس ، وربما التقطت ابن آدم ، ونقصته نصفين ، وهي القرش ، ويقال
لها : اللّحم أيضاً) .

(٤) انظر « المبدع » (٨ / ١٠-١١) .

الشافعية أنَّ كلَّ ما في البحر حلال إلا التمساح والصدع والحية والسرطان
والسلحفاة^(١)

فالأول : مشدّد ، والثاني وما بعده : فيه تخفيف ؛ فارجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان .

ووجه الأول أنَّ ظاهر الآيات والأخبار يعطي اختصاص حلِّ السمك
فقط ؛ لأنَّه هو المستطاب الذي امتنَّ الله تعالى علينا به .

ووجه قول مالك : الأحذ بقوله تعالى . ﴿ أُجِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ ﴾
[المائدة ٩٦] ، فشمل كلَّ ما فيه إلا الخنزير أو حتى الخسير ، وهو مني على
أنَّ الأحكام تدور على الأسامي أو الدوات .

وقد سئل مالك عن الخنزير : هل يحلُّ ؟ فقال : هو حرام ، ف قيل له :
إنَّه من حيوان البحر ، فقال : إنَّ الله تعالى حرَّم لحم الخنزير ، وأنتم
سميتموه خنزيراً^(٢) .

وبقية وجوه الأقوال : ظاهرة مذكورة في كتب الفقه .

[حكم الجلالة^(٣)]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة بكراهة أكل لحم الجلالة ؛ من بقر وشاة

(١) انظر « معي المحتاج » (١٤٥ / ٦ - ١٤٦) ، و « رحمة الأئمة في اختلاف الأئمة »
(ص ١١٥) .

(٢) انظر « المندوبة الكبرى » (٥٣٧ / ١) .

(٣) الجلالة . هي التي تأكل العليقة . انظر « حاشية ابن عابدين » (٣٤٠ / ٦)

وغيرهما^(١) ، مع قول أحمد بتحريم أكل لحمها ولسها ويضها^(٢)

فالأول : فيه تحفيف ، وهو خاص بأصحاب الحاجات

والثاني : مشدد ، وهو خاص بأهل الرفاهية ، مرجع الأمر إلى مرتبة

الميزان .

[حكم أكل الميتة للمضطر]

ومن ذلك : قول الشافعي إنه يجوز للمضطر أكل الميتة ،

ولا يجب^(٣) ، مع قول غيره إنه يجب^(٤) .

فالأول : محقق ، والثاني مشدد على قاعدة : (ما كان ممنوعاً منه

ثم جاز . . وجب) .

ووجه الأول : مراعاة ترجيح جانب تحريم الميتة

ووجه الثاني : مراعاة ترجيح ما يدفع الهلاك عن العبد .

فالأول : خاص بالأكابر المتورعين المشددين ، والثاني : خاص بالأصاغر .

(١) انظر : حاشية ابن عابدين : (٣٤١ / ٦) ، رد موهب الحليل : (٣٤٧ / ٣) ،

و البيان : (٥٠٨ / ٤)

(٢) انظر : المدع : (١١ / ٨) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ١١٥)

(٣) وذلك في أحد القولين عنه ، وقد نقل في : البيان : (٥١٣ / ٤) عن القاضي

أبي الطيب أن الأصح هو الوجوب ، وهو الموافق لما في : تحفة المصاح :

(٣٩٠ / ٩)

(٤) انظر : الاختيار : (١٧٣ / ٤ - ١٧٤) ، و لموكة الدواني : (١٥٢ / ١) ، و كشف

الصاع : (١٩٥ / ٦ - ١٩٦) ، و رحمة لأمة في خلاف الأئمة : (ص ١١٥)

فَكَأَنَّ لِسَانَ حَالِ الْأَكَابِرِ يَقُولُ : لَنَا تَرَكْ أَكْلَ الْمَيْتَةِ تَرْبِيَهَا لِبَطْلُوسَا عَنْ أَكْلِ
النَّجَاسَةِ ١ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا مُحَلٌّ نَظَرَ اللَّهِ إِلَيْنَا كَمَا وَرَدَ^(١)

وَكَأَنَّ لِسَانَ حَالِ الْأَصَاغِرِ يَقُولُ : إِنَّ مَرَاعَاةَ بَقَاءِ نَفْسِي - مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا
وَدِيعَةُ اللَّهِ عِنْدِي - أَوَّلَى مِنْ مَرَاعَاةِ أَكْلِ النَّجَاسَةِ ٢ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَحِبُّ بَقَاءَ
الْعَالَمِ أَكْثَرَ مِنْ ذَهَابِهِ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ [البقرة : ١٩٥] ،
وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ جَحَرُوا لَكَ فَاصْبِرْ لَهُمْ ﴾ [الأعداء : ٦١] .

وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ دَاوُدَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمَّا بَنَى بَيْتَ الْمَقْدِسِ كَانَ كُلُّ
شَيْءٍ بِنَاةٍ يُهْدَمُ ، فَشَكَّى ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، فَأَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ : إِنَّ
بَيْتِي لَا يَقُومُ بِنَاؤُهُ عَلَى يَدَيِ مَنْ سَفَكَ الدَّمَاءَ ، فَقَالَ : يَا رَبِّ ! أَلَيْسَ ذَلِكَ
فِي سَبِيلِكَ - يَعْنِي الْجِهَادَ - ؟ فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : بَلَى ، وَلَكِنْ أَلْبَسُوا
بِعِبَادِي ؟ أَنْتَهَى^(٢) .

[مَقْدَارُ مَا يَأْكُلُهُ الْمَضْطَرُ مِنَ الْمَيْتَةِ]

وَمِنْ ذَلِكَ : قَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ وَالشَّافِعِيِّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ : إِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ -
أَيُّ : الْمَضْطَرُ - الشُّبُعُ ، وَإِنَّمَا يَأْكُلُ سِدَّ الرَّمَقِ^(٣) ، مَعَ قَوْلِ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ

(١) رَوَى التِّرْمِذِيُّ (٢٤٥٨) عَنْ سَيِّدِنَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « اسْتَحْيُوا مِنَ اللَّهِ حَقَّ الْحَيَاءِ » ، قَالَ فَلَا
يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنْ اسْتَحْيَى وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، قَالَ : « لَيْسَ ذَلِكَ ، وَلَكِنْ الْاسْتَحْيَاءُ مِنَ اللَّهِ
حَقُّ الْحَيَاءِ أَنْ تَحْفَظَ الرَّأْسَ وَمَا وَعَى ، وَالْبَطْنُ وَمَا حَوَى » الْحَدِيثُ
(٢) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ (٩ / ٢) .
(٣) انْظُرْ : التَّجْرِيدُ (١٢ / ٦٣٧٩) ، وَنَهْجَةُ الْمُحْتَاجِ (٩ / ٢٩١) .

في إحدى روايته إنه يشع^(١) ، ومع قول الشافعي في أرجح قوله . إنه إن توقع حلالاً قريباً لم يحز غير سد الرنق ، ومع قوله . إن المقطع في طريق يشع ويتروّد^(٢)

فالأول : فيه تشديد ، وهو خاص بالأكابر .

والثاني . فيه تحفيف ، وهو خاص بالأصاغر الذين لا يقدرّون على شدة الجوع .

ووجه الرجح من قولي الشافعي العمل بقاعدة : (ما جاز للضرورة يتقدّر بقدرها)^(٣) .

ووجه حواز التروّد منها . الأحذ لعنه بالاحتياط ؛ فقد لا يجد شيئاً بعد ذلك يأكله حتى يشرف على الهلاك

[حكم ما لو وجد المضطر ميتة وطعاماً لغيره]

ومن ذلك : قول مالك ، وأكثر أصحاب الشافعي ، وجماعة من أصحاب أبي حنيفة : إن المضطر إذا وجد ميتة وطعام الغير . يأكل طعام الغير إذا كان غائباً بشرط الصمان ، ويترك الميتة^(٤) ، مع قول جماعة من

(١) انظر « المعراكة الدوسي » (٣٨٦ / ١) ، و « المعني » (٤١٥ / ٩)

(٢) انظر « حلية العلماء » (٤١٣ / ٣) ، و « تحفة المحتاج » (٣٩١ / ٩) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١١٥) .

(٣) انظر « الأشباه والنظائر » للسيوطي (ص ١٥٤) .

(٤) انظر « حاشية ابن عابدين » (٣٣٨ / ٦) ، و « الدخيرة » (١١١ / ٤) ، و « حلية العلماء » (٤١٥ / ٣)

أصحاب أبي حنيفة ، وبعض أصحاب الشافعي : إنه يأكل الميتة^(١) .

والأول مشدد في اجتناب الميتة ، والثاني : مشدد في اجتناب مال الغير ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أن الغالب سهولة بذل العمد طعاماً للمضطر ، وعدم توقفه في ذلك ؛ فقدم على الميتة .

ووجه الثاني : أن الميتة لا تبعه فيها لأحد من الحلق في الدنيا ولا في الآخرة ، فكان أكلها أحق من أكل طعام الغير ، ولو حصل أكلها ببعض مرض في الجسد . فيرجى الشفاء منه بالمداواة إن شاء الله تعالى .

وقد مرّ عليّ شخص من أرباب الأحوال من الخليج أيام عدم الماء ، وهو ينهش في دجاجة ميتة ، فظرت إليه شزراً ، فقال لي : استعذ بالله تعالى من رمان صار الفقير فيه يقدم الميتة على ما في أيدي الناس . انتهى .

[حكم تطهير الدهن المائع إذا تنجس ، والاستصباح به]

ومن ذلك : اتفاق الأئمة الأربعة على تعذر تطهير الدهن المائع إذا تنجس ، وأن ثمنه حرام^(٢) ، مع قول بعضهم : إن الدهن يطهر بغسله^(٣)

(١) انظر «التحريد» (١٢/٦٣٨٣) ، وهذا القول هو المذهب عند الشافعية كما في «معني المحتاج» (١٦٣/٦) .

(٢) وبجور بيحه عند الحنفية كما في «التحريد» (٥/٢٦٤٤) ، وانظر «السياسة شرح الهداية» (١/٤٣٥) ، و«حاشية الدسوقي» (١/٥٩) ، و«نحمة المحتاج» (١/٣٢٤) ، و«المحامي» (٩/٤٢٦) .

(٣) وهو قول مرحوح عند الشافعية انظر «نحمة المحتاج» (١/٣٢٤)

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي المبران .
وكذلك اتفقوا على جواز الاستصباح به^(١) ، مع قول للشافعي : إنه
لا يجوز الاستصباح به^(٢) .

فيحمل كلام المانع في المسألتين : على حال أهل الرفاهية من الأغنياء ،
ويحمل كلام المحور : على حال أهل الضرورات .

[حكم أكل الشحوم من الأنعام التي ذبحها يهودي]

ومن ذلك قول أبي حيفة والشافعي بإباحة الشحوم التي حرّمها الله
تعالى على اليهود إذا تولّى دبح ما هي فيه يهودي^(٣) ، مع قول مالك في
إحدى روايته : إنها حرام ، وفي الرواية الأخرى : إنها مكروهة ، وهما
كالروايتين عن أحمد ، واختار جماعة من أصحابه التحريم ، وجماعة
الكراهة ؛ منهم الحرقي^(٤) .

فالأول : مخفف ، ومقابلته من التحريم مشدد ، ومن الكراهة : فيه
نحيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
وتوجيه هذه الأقوال ظاهر .

(١) انظر : لبابة شرح الهداية (٤٣٥ / ١) ، وحاشية الحرشي (٩٧ / ١) ، والمعني
المحتاج (٥٨٦ / ١) ، والمعني (٤٢٦ / ٩) .

(٢) وهو قول مرحوح انظر : معني المحتاج (٥٨٦ / ١) ، ورحمة الأمة في اختلاف
الأئمة (ص ١١٦) .

(٣) انظر : اسنّة شرح الهداية (٥٢٩ / ١١) ، ولام (٦٢٥ / ٣) .

(٤) انظر : حاشية الدسوقي (١٠٢ / ٢) ، والمعني (٤٠٣ / ٩) ، ورحمة الأمة في
اختلاف الأئمة (ص ١١٦) .

[حكم شرب الخمر لضرورة ؛ كمعشش أو دواء]

ومن ذلك قول أبي حنيفة : إن من اضطرَّ إلى شرب الخمر لمعشش أو دواء .. أن له شربها^(١) ، وهو أحد أقوال الشافعي ، مع قول الشافعي في أصح قوليه بالمتع مطلقاً ، ومع قوله في القول الآخر : إنه يجوز للمعشش ، ولا يجوز للتداوي ، واحتاره جماعة^(٢)

فالأول : محقق ، والثاني : مشدّد ، والثالث : معصّل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أن الضرورات تبيح المحظورات .

ووجه الثاني : أن الله تعالى حرّم شرب الخمر ، ولم يصريح لنا بجواز شربها لمعشش أو دواء ؛ فقف عن الشرب ، أو شرب بقطع النظر عن كون ذلك مباحاً ، ونتوب منه ، ونستعمر الله تعالى .

وبصغ حمل الإباحة : على حال الأصغر ، والمع . على حال الأكابر

ووجه المنع في التداوي دون المعشش : قوله صلى الله عليه وسلم : « إن الله تعالى لم يجعل شفاء أمتي فيما حرّم عليها »^(٣) .

(١) انظر : حاشية ابن عابدس (٤٤٩/٦) ، و« التحريد » (٦١١٨/١٢)

(٢) انظر : « البيان » (٥١٩/٤) ، و« حلية الأولياء » (٤١٦/٣) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١١٦) .

(٣) رواه بسوء البيهقي في « الس الكبرى » (٥/١٠) عن السيدة أم سلمة رضي الله عنها .

[حكم الأكل من ثمار بستان غيره - ملا إذنه]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه لا يجوز لمن مرَّ بستان غيره - وهو غير محوط - أن يأكل من فاكهته الرطبة من غير ضرورة إلا بإذن مالكه ، وأمَّا مع الضرورة فيأكل بشرط الصمان^(١) ، مع قول أحمد في إحدى روايته : إنه يباح له الأكل من غير ضرورة ، ولا ضمان عليه ، ومع قوله في الرواية الأخرى : إنه يباح للضرورة ، ولا ضمان عليه^(٢) .

فالأول : مشدد ، وهو أحوط للذئب ، والثاني : مخفف ، وهو خاصٌّ بعوام الناس ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم ضيافة المسلم للمسلم]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة باستحباب ضيافة المسلم للمسلم - إذا مرَّ على قريته ، ولم تكن ذات سوق ، ولم يكن به ضرورة - دون الوجوب^(٣) ، مع قول أحمد بوجوب الضيافة المذكورة ، لكنَّ الوجوب ليلة واحدة ، والثلاث مستحبة ، ومتى امتنع من الواجب صار عليه ذنباً^(٤) .

(١) انظر حاشية أس عابدين (٢٨٤ / ٤) ، و مواهب الجليل (٣٤٠ / ٧) ، و حلية العلماء (٤١٧ / ٣) .

(٢) انظر المبدع (١٨ / ٨) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١١٦)

(٣) انظر حاشية الصاوي على الشرح الصغير (٤٩٠ / ٣) ، و المجموع (٦٢ / ٩)

(٤) انظر المبدع (٢٠ / ٨) ، و المعني (٤٣١ / ٩) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١١٦)

فالأول : محقق حاصل بأحد الناس ، والثاني : مشدد حاصل بأهل المروءات ؟ فارجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه مطالبة الصيف بحق ضيافته : تعليم أخيه الكرم والمروءة ، وطلب تحليص دمة أخيه من تبعة إحلاله بحقه ، ثم إن من المروءة إسقاط ذلك الحق بعد ترثه في دمة المضيف .

[أطيب أنواع الكسب]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إن أطيب الكسب الزراعة أو الصناعة^(١) ، مع قول الشافعي في أظهر قوليهِ : إن أفضل الكسب التجارة^(٢) .

ووجه القولين : ظاهر راجع إلى الإخلاص وكثرة النفع المتعدي إلى الناس ، وقد ورد ما يشهد لكل من القولين^(٣) ، والله تعالى أعلم^(٤)

(١) معاد ما في « الأختار » (١٧١/٤) أن أفضل المكاسب الجهد ، ثم التجارة ، ثم الزراعة ، ثم الصناعة ، وبعل ابن عابدين في « حاشيته » (٤٦٢/٦) أن لزراعة أفضل من التجارة عند أكثر المشايخ ، وكذلك احتلت الأقوال عند الحديث ، ولراجع ما ذكره الإمام في المتن ، وانظر « كشف القناع » (٢١٣/٦)

(٢) انظر « حلية العلماء » (٤٢٠/٣) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١١٦) .

(٣) ومن ذلك ما رواه البخاري (٢٣٢٠) ، ومسلم (١٦/١٥٥٣) ، عن سيدنا أس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما من مسلم يعرس خرساً ، أو يورع روعاً ، يأكل من طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة » . وما رواه الإمام أحمد في « المسند » (١٤١/٤) عن سيدنا رافع بن خديج رضي الله عنه قال قيل يا رسول الله : أي الكسب أطيب ؟ قال : « عمل الرجل بيده ، وكل بيع مبرور »

(٤) في هامش (أ) : (بلع قراءة على مؤلفه رضي الله عنه)

كتاب الصيد والذبائح

[مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب الصيد والذبائح]

أجمعوا على ٠ أن الذبائح المعتد بها ذبيحة المسلم العاقل الذي يتأني منه الذبح ، سواء الذكر والأنثى .

وكذلك أجمعوا على ٠ تحريم ذبائح الكفار غير أهل الكتاب ، وعلى : أن الذكاة تصح بكل ما أنهر الدم ، وحصل به قطع الحلقوم والمريء ١ من سكين ومبف ورجاح وحجر وقصب له حد يقطع كما يقطع السلاح المحدد . واتفقوا على أنه لو أمان الرأس لم يحرم ذلك المدبوح ، وقال سعيد بن المسيب : يحرم ، ووجه هذا القول . أنه ليس على كيمية الدبح المشروع .

وكذلك اتفقوا على أن السة أو شحر الإبل قائمة معقولة ، وعلى ٠ أن تذبح البقر والغنم مضطجعة .

وكذلك اتفقوا على . جوار الاصطياد بالجوارح المعلمة ؛ كالكلب والمهد والصفر والشاهين والباري إلا الكلب الأسود عند أحمد كما سيأتي ^(١) ، وعن ابن عمر ومجاهد : أنه لا يجوز إلا بالكلب فقط

(١) انظر (٢/٦٤٦-٦٤٧)

ولو رمى طائراً فجرحه ، فسقط إلى الأرض ، فوجده ميتاً . حلّ باتفاق الأربعة .

فهذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق^(١) .

وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم التذكية بالسِّنِّ والظَّفَر]

فمن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنَّهُ لا تجوز الذكاة بالسِّنِّ والظفر^(٢) ، مع قول أبي حنيفة : تصح إذا كانا منفصلين ؛ يعني : عن الدابح^(٣) .

فالأول : مشدّد ، ودليله : النهي عن الذبح بهما .

والثاني : فيه تخفيف ، ووجهه : إذا كانا منفصلين أُنهما ينهران الدم ، بخلافهما متصلين ؛ فإنَّ حركتهما تكون ضعيفة لا تكاد تقطع الحلقوم والمريء ، فيؤدي ذلك إلى تعذيب الحيوان وعدم الإسراع في الذبح المأمور به ، حتى قال بعض العلماء : إنَّهُ يشترط في الذبح ألا يرفع السكين ليسّها مثلاً ، ومتى رفعها ثم عاد . . حرمت الدبيحة ، فافهم .

فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

(١) انظر «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ١١٧) وما بعدها

(٢) انظر «عيون المسائل» (ص ٤٩٠) ، و«تحفة المحتاج» (٣٢٧/٩) ، و«الإصناف» (٣٩٠/١٠) .

(٣) انظر «البياة شرح الهداية» (٥٥٩/١١) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ١١٧)

[العروق التي تحصل التدكية بقطعها]

ومن ذلك : قول مالك : يجب قطع هذه الأربعة ؛ وهي : الحلقوم ،
والمرىء ، والودَّجان^(١) ، مع قول الشافعي : إنَّه يجب قطع الحلقوم
والمرىء فقط^(٢) ، ومع قول أبي حنيفة : إنَّه يجب قطع ثلاثة من الحلقوم
والمرىء والودَّجين^(٣) .

فالأول فيه تشديد ، والثاني : محقق ، وما بعده : فيه تخفيف ؛
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجههما : ظاهر ؛ فإنَّ كلّاً منهما مُخرِجٌ للدم الذي يصرُّ بقاؤه في
الذبيحة ولو مع بقاءه .

[حكم ذبح الحيوان من قفاه]

ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي : إنَّه لو ذبح الحيوان من قفاه ،
وبقي فيه حياة مستقرّة عند قطع الحلقوم . . حلٌّ ، وإلا فلا ، وتُعرف الحياة

(١) المشهور عند المالكية أنَّه لا يشترط قطع لمرىء . انظر حاشية الحرشي (٣/٣) ،
(٤) ، و« مواهب الجليل » (٣١٤/٤) .

(٢) وهو المذهب لدى الحنابلة ، وانظر « تحفة المحتاج » (٣٢١/٩ - ٣٢٢) ،
و« الإنصاف » (٣٩٢/١٠) .

(٣) انظر « الباية شرح الهدية » (٥٥٣/١١) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة »
(ص ١١٧)

المستقرة بالحركة الشديدة مع خروج الدم^(١) ، وقال مالك وأحمد : لا تحل
بحال^(٢) .

فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد .

ووجه الأول : معروف .

ووجه الثاني : أنه خلاف الذبيح المشروع

[حكم نحر ما حقه الذبيح ، والعكس^(٣)]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه لو نحر ما يُذبح ، أو ذبح
ما يُنحر حل مع الكراهة^(٤) ، مع قول مالك : إنه لو ذبح بعيراً ، أو نحر
شاة من غير ضرورة . . لم يؤكل ، وحمله بعض أصحابه على الكراهة^(٥)

فالأول : فيه تحميم ، والثاني : فيه تشديد إن لم يحمل على الكراهة ،
فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .

(١) انظر « الاختيار » (١٢ / ٥) ، و« حلية العلماء » (٤٢٤ / ٣) ، و« تحفة المحتاج »
(٣٢٣ / ٩)

(٢) انظر « البيان والتحصيل » (٢٨٤ / ٣) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة »
(ص ١١٧) ، وفي « كشف القناع » (٢٠٧ / ٦) « وإن دسحها من فقاها ولو
عمداً ، فأتى الكبش على موضع دسحها » وهي الحلقوم والمري . « وفيها حياة
مستقرة . . أكلت » .

(٣) الذبيح قطع المروق في الحلق أعلى العنق ، أما النحر فهو قطع الأوداج في البلية ،
أي الصدر ، وانظر « الباية شرح الهداية » (٤٨٩ / ٤) و« (٥٦٩ / ١١)

(٤) انظر « الباية شرح الهداية » (٥٦٩ / ١١) ، و« حلية العلماء » (٤٢٤ / ٣) ،
و« المبدع » (٢٧ / ٨) .

(٥) انظر « بيان والتحصيل » (٣٠٧ / ٣) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١١٧)

ووجه التحريم أنه ذبح غير مشروع ، وكلُّ عمل لا يوافق الشريعة فهو غير صحيح ، فلا يحلُّ .

[حكم الجنين الميت إن وجد في بطن أمه بعد ذكاتها]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إنه لو ذبح حيواناً مأكولاً ، فوجد في جوفه جنين ميت . حلَّ أكله^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنه لا يحلُّ^(٢) .

فالأول : محقق ، محمول على حال من طابت نفسه بأكله ، مع العمل بحديث : « ذكاة الجنين ذكاة أمه »^(٣) .

والثاني فيه تشديد ، محمول على حال من لم تطب نفسه بأكله .

[حكم الاصطياد بالكلب الأسود ، وبغير الكلب من الجوارح المعلقة]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إنه يجوز الاصطياد بالكلب المعلم ، سواء كان أسود أو غيره ، وبغيره من الجوارح المعلقة^(٤) ، مع قول أحمد :

(١) انظر « حاشية الحرشي » (٢٤ / ٣) ، و « نعمة المحتاج » (٢٨٩ / ٩) ، و « الإصناف » (٤٠٢ / ١٠)

(٢) انظر « الساية شرح الهدية » (٥٧٠ / ١١) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١١٧)

(٣) رواه أبو داود (٢٨٢٨) عن سبل بن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، والترمذي (١٤٧٦) عن سبل أبي سعيد الخدري رضي الله عنه

(٤) انظر « الساية شرح الهدية » (٤٠٩ / ١٢) ، و « عيون المائل » (ص ٤٩٢) ، و « حلية العلماء » (٤٢٥ / ٣) .

إنَّهُ لَا يَحِلُّ صَيْدُ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ^(١) ، وَمَعَ قَوْلِ ابْنِ عَمْرٍو وَمُجَاهِدٍ : إِنَّهُ لَا يَجُوزُ الْأَصْطِيَادُ إِلَّا بِالْكَلْبِ فَقَطْ^(٢) .

فَالْأَوَّلُ : مُخَفَّفٌ ، وَالثَّانِي : فِيهِ تَشْدِيدٌ ، وَكَذَلِكَ الثَّالِثُ .

وَوَجْهُ اسْتِثْنَاءِ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ : مَا وَرَدَ مِنْ أَنَّهُ شَيْطَانٌ^(٣) ، وَصَيْدُ الشَّيْطَانِ رَجَسٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا كُنَاتَ لَهُ ، وَلَوْ كَانَ لَهُ كِتَابٌ لَحِلُّ صَيْدِهِ ؛ كَذَبْحِهِ ، فَافْهَمِ وَجْهَ قَوْلِ ابْنِ عَمْرٍو وَمُجَاهِدٍ : أَنَّ الْأَصْطِيَادَ بِالْكَلْبِ هُوَ الْوَاقِعُ فِي الْأَحَادِيثِ^(٤) ، وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِالْكَلْبِ كُلِّ مَا فِيهِ تَكَلُّبٌ . . فَشَمِلَ السَّعْيَ وَغَيْرَهُ .

مَعَ أَنَّهُ وَرَدَ مَا يَشْهَدُ لِتَسْمِيَةِ السَّبْعِ كَلْبًا فِي حَدِيثٍ : « اللَّهُمَّ ؛ سَلِّطْ عَلَيْهِ كَلْبًا مِنْ كَلَابِكْ » ، فَسَلِّطَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ السَّبْعَ ، فَأَكَلَهُ^(٥) .

[شُرُوطُ الْكَلْبِ الْمَعْلَمِ]

وَمِنْ ذَلِكَ : قَوْلُ الْأَنْثَمَةِ الثَّلَاثَةِ : إِنَّهُ يَشْتَرُطُ مَعَ كَوْنِ الْكَلْبِ الْمَعْلَمِ إِذَا اسْتُرْسِلَ عَلَى الصَّيْدِ يَطْلُهُ ، وَإِذَا رَجَرَهُ عَنْهُ انْزَجَرَ ، وَإِذَا أَشْلَاهُ اسْتَشْلَى^(٦) .

(١) انظر « المبدع » (٤٨ / ٨) .

(٢) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأنمة » (ص ١١٧)

(٣) من ذلك : ما رواه مسلم ضمن حديث (٥١٠) عن سيدنا أبي ذرٍّ رضي الله عنه مرفوعاً : « الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ » .

(٤) سيأتي أحدها تعليقا (٦٥٢ / ٢) .

(٥) رواه بسنده الحاكم في « المستدرک » (٥٩٣ / ٢) عن سيدنا أبي عوف الكري رضي الله عنه

(٦) أشلاه : أي أخراه . انظر « لسان العرب » (ش ل و) .

كونه إذا أحد الصيد أمسكه على الصائد ، وحلّى بيده وبه^(١) ، مع قول مالك : إن ذلك لا يشترط^(٢) .

فالأول : فيه تخفيف ، والثاني : فيه تشديد^(٣) ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .

ووجه الثاني : حصول الانقياد للصائد بالثلاثة شروط الأول ، فكان فعل الجارح إذا اجتمعت الثلاثة . . فعل الصائد

ووجه الأول أنه لا يحصل كمال الانقياد إلا بكونه يُمسك الصيد للصائد ، ويحلّى بيده وبه ، ولا يأكل منه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .

[عدد المرات التي يُسمّى بها الجارح معلماً]

ومن ذلك : قول أبي حيفة وأحمد . إنه يشترط في الجارح أن تتكرر منه الشروط مرات حتى يُسمّى معلماً ، وأقل ذلك مرتان^(٤) ، مع قول مالك والشافعي : إن ذلك يحصل بمرة واحدة^(٥)

(١) انظر «البابه شرح الهدية» (٤١١/١٢) ، و«حبة العلماء» (٤٢٥/٣) ، و«الإتصاف» (٤٣٠/١٠) .

(٢) وهذا قول عند المالكية . انظر «المعونة على مذهب عالم المدينة» (ص ٦٨٣) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ١١٧) .

(٣) كذا في السح التي بين يدي ، ولعل الأنسب بالسباق جعل الثاني هو المحقق ، والأول هو المشدّد .

(٤) انظر «الاحتبار» (٥/٥) ، وقال في «الإتصاف» (٤٣٠/١٠) (ولا يعتبر تكرار ذلك منه ، وهو المذهب) .

(٥) قال في «المعونة على مذهب عالم المدينة» (ص ٦٨٣) (وصفة التعليم أن يطبّعه =

فالأول . فيه تشديد ، والثاني . محفف ، فرجع الأمر إلى مرتني
الميزان .

ويصح حمل الأول . على حال أهل الورع ، والثاني : على غيرهم .

[حكم التسمية عند إرسال الجارحة]

ومن ذلك قول الشافعي باستحباب التسمية عند إرسال الجارحة على
الصيد ، وأنه إن تركها - ولو عامداً - لم يحرم^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنها
شرط في حال كونه ذاكراً ؛ فإن تركها ناسياً حل^(٢) ، أو عامداً فلا^(٣) ، ومع
قول مالك : إنه إن تعمّد تركها لم يحل^(٤) ، وإن نسي فعيه روايتان^(٥) ، ومع
قول أحمد في أظهر رواياته : إنه إن تركها عند إرسال الكلب أو الرمي . . لم
يحل الأكل من ذلك الصيد على الإطلاق ؛ عمداً كان الترك أو سهواً^(٦) ،
ومع قول داود والشعبي وأبي ثور . إن التسمية شرط في الإباحة بكل حال ؛

إذا شبه ، ويستمرسل إذا أرسله ، ويسدع إذا أمره ، ويرحر إذا رجره ، ويكرر ذلك من
تكريراً يعلم معه في العادة أنه قد فقه التعميم ، ولا حد في ذلك سوى ما ذكرناه) ،
وجاء في « نعمة المحتاج » (٣٣٠ / ٩) . « ويشترط تكرار هذه الأمور » المعترية في
التعليم « بحيث يظن » في عادة أهل الخبرة بالجوارح « بأدب الجارحة » ، ولا يهبط
بعدد) ، والذي قال يصير معلماً بالمرّة الواحدة المحسّ البصري ؛ قال في « رحمة
الامة في اختلاف الأئمة » (ص ١١٨) (والمعتبر عند الشافعي العرف ، ومالك
لا يعتبر ذلك ، وقال المحسّ يصير معلماً بالمرّة الواحدة)

(١) انظر « تحفة المحتاج » (٣٢٥ / ٩) .

(٢) انظر « البناية شرح الهداية » (٤١٥ / ١٢) .

(٣) انظر « المواكه البدائي » (٣٨٢ / ١) .

(٤) انظر « الإنصاف » (٤٤١ / ١٠) .

فإذا تركها عامداً أو ناسياً لم تؤكل تلك الذبيحة^(١) .

فالأول : مخفّف ، والثاني والرابع : مشدّد ، والثالث : معصّل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

والأحاديث تشهد لجميع الأقوال ؛ فإن الأمر بالتسمية يشمل الوجوب والسبب ، فافهم .

[حكم الصيد إن أدركه وفيه حياة مستقرّة ، ثم مات قبل أن يذكيه]
ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة . إن الكلب لو عقر الصيد ، ولم يقتله ، ثم أدرك وفيه حياة مستقرّة ، فمات قبل أن يتسع الزمان لذكاته . . حل^(٢) ، مع قول أبي حيفة . إنه لا يحل^(٣) .

فالأول : مخفّف ، والثاني . مشدّد .

واللائق بأهل الورع الثاني ، واللائق بغيرهم الأول .

[حكم الصيد إذا قتله الجارح بثقله]

ومن ذلك : قول أبي حيفة ومالك في أشهر روايتيهما ، والشافعي في

(١) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١١٨) .

(٢) انظر « المدونة الكبرى » (٥٣٤ / ١) ، و « تحفة المحاسن » (٣٢٠ / ٩) ، و « الإيضاح » (٤١٧ / ١٠) .

(٣) ومحل هذا الحكم ذكره ابن عدي في « حديثه » (٤٧٠ / ٦) ، فقال (وهذا إذا كان فيه من الحياة أكثر مما في المدحرج بعد الذبح ، وإن كان مثله فهو متحكماً ؛ محل إجماع) ، وانظر « السبحة شرح الهداية » (٤٢٢ / ١٢) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١١٨) .

أصحّ قوليه : إنَّ الجارح لو قتل الصيد بثقله . حل^(١) ، مع قول أحمد وأبي يوسف ومحمد وغيرهم : إنَّه لا يحل^(٢) .

فالأول . مخفّف ، والثاني : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
واللائق بأهل الخصاصة الأول ، وبأهل الرفاهية الثاني

[حكم الصيد الذي أكل منه الكلب المعلّم]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي في أرجح قوليه وأحمد . إنَّ الكلب المعلّم لو أكل من الصيد حرّم ، وكذا ما صاده قل ذلك ممّا لم يأكل منه^(٣) ، مع قول مالك والشافعي في القول الآخر : إنَّه يحل^(٤) .

فالأول : مشدّد خاصّ بأهل الورع ، والثاني : مخفّف خاصّ بآحاد الناس ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم الصيد الذي أكل منه الطير الجارح]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة . إنَّ جارحة الطير في الأكل كالكلب^(٥) ،

(١) انظر « الهداية شرح البداية » (١٢٠ / ٤) ، و « الكافي في فقه أهل المدينة » (٤٣٤ / ١) ، و « حلية العلماء » (٤٢٦ / ٣)

(٢) انظر « الهداية شرح البداية » (١٢٠ / ٤) ، و « المبدع » (٤٣ / ٨) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١١٨)

(٣) انظر « المسألة شرح الهداية » (٤١٤ / ١٢) ، و « تحفة المحتاج » (٣٣٠ / ٩) ، و « الإصناف » (٤٣٦ / ١٠) .

(٤) انظر « حاشية الحرشي » (١١ / ٣) ، و « حلية العلماء » (٤٢٧ / ٣) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١١٨)

(٥) انظر « حاشية الحرشي » (١١ / ٣) ، و « تحفة المحتاج » (٣٣٠ / ٩) ، و « المبدع » (٥٠ / ٨) : « ولا يُعتبر ترك الأكل » بـ « اختلاف الكلب »

مع قول أبي حنيفة . إنه لا يحرم ما أكلت منه جارحة الطير^(١) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم الصيد الذي وجدته ميتاً]

ومن ذلك : قول الشافعي في أصحّ قوليه وأحمد : إنه لو رمى صيداً ، أو أرسل عليه كلباً فعقره ، وعاب عنه ، ثم وجد ميتاً ، والعقر مما يجوز أن يموت به ، ويجوز ألا يموت . لم يحل^(٢) ، مع قول أبي حنيفة : إنه إن وجدته في يومه حلّ ، أو بعد يومه لم يحل^(٣) ، واختار جماعة من أصحاب الشافعي الحلّ ؛ لصحّة الحديث فيه^(٤) .

فالأول : مشدد ، والثاني : ممّصل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) انظر «الاية شرح الهدية» (٤١١، ١٢) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ١١٨)

(٢) انظر «حلية العلماء» (٤٢٨/٣-٤٢٩) ، و«كتاب اصعاع» (٢٢١/٦)

(٣) قال في «ببين الحقائق» (٥٧/٦) (وإن وقع سهم بصد ، فتحمل وعاب ، وهو في طلبه حلّ ، وإن قعد عن طلبه ، ثم أصابه ميتاً فلا) ، وفي «الاية شرح الهداية» (٤٥/١٢) (إذا أرسل الكلب ولدري المعلن على الصيد ، فحرقه فعاب ، ثم وجد ميتاً ، فإن كان لم يقعد عن طلبه حلّ إذا لم يكن به جراحة أخرى ، وإن قعد عن طلبه ، أو كان به جراحة أخرى ، لا يحلّ)

(٤) انظر «حلية العلماء» (٤٢٩/٣) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ١١٨) ، ولعله يريد ، الحديث الذي رواه للحارثي (٥٤٨٤) عن سيدنا علي بن حاتم رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «إذا أرسلت كلبك ، وسئيت فأمسك وقتل فكنّ ، وإن أكل فلا تأكل ، فأمسك عن نفسه ، وإن حالط كلاباً لم يذكر اسم الله عليها ، فأمسك وقتل فلا تأكل ، فإنك لا تدري أيها قتل ، وإن رميت الصيد فوجدته بعد يوم أو يومين ، ليس به إلا أثر سهمت فكنّ ، وإن وقع في الماء فلا تأكل»

[حكم الصيد إذا مات في الأحبولة]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إنه لو نصب أحبولة ، وقع فيها صيد ومات . . لم يَحِلَّ^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنه إن كان فيها سلاح ، فقتله بحدِّه . . حلَّ^(٢) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[ذكاة الإنسي إذا توحّش]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إنه لو توحّش إنسي ، فلم يقدر عليه . . فذكاته حيث قدر عليه ؛ كذكاة الوحشي^(٣) ، مع قول مالك : إن ذكاته في الحلق واللّبة^(٤) .

فالأول : مخفّف ، والثاني : فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه القولين : ظاهر .

(١) انظر « بداية المجتهد » (١١ / ٣) ، و « حلية العلماء » (٤٣٢ / ٣) ، و « المبدع » (٨٠ / ٣)

(٢) انظر « حاشية ابن عاردين » (٤٦٩ / ٦) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١١٨) .

(٣) انظر « الباية شرح الهداية » (٥٦٦ / ١١) ، و « المجموع » (١٤٥ / ٩) ، و « المبدع » (٢٨ / ٨)

(٤) انظر « الملوبة الكبرى » (٥٤٠ / ١) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١١٨)

[حكم ما لو رمى صيداً فقدّه نصفين]

ومن ذلك : قول الشافعي وأحمد في إحدى روايته : إنه لو رمى صيداً ، فقدّه نصفين . . حل كل واحد من القطعتين بكل حال^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنهما لا يحلّان إلا إن كانتا سواء^(٢) ، ومع قول مالك : إن كانت القطعة التي مع الرأس أقل لم تحل ، وإن كانت أكثر حلت ، ولم تحل الأخرى^(٣) .

فالأول : مخفّف ، والثاني : فيه تشديد ، والثالث : مفصّل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه هذه الأقوال : راجع لاجتهاد المجتهدين

(١) انظر « تحفة المحتاج » (٣٢١/٩) ، و « المصنوع » (٣٨١/٩)

(٢) قال في « الناية شرح الهداية » (٤٥٦/١٢ - ٤٥٧) : « ولو عدّه بنصفين » أي ولو شق الصيد نصفين ، أو قطعه اثلاثاً ، والأكثر مثلاً يلي العجر أي والحال أن أكثر الصيد مثلاً يلي مؤخره أو قطع نصف رأسه أو أكثر منه أي من الرأس يحل الميزان والمجان منه »

(٣) قال في « حاشية العرشي » (١٩/٣) : « يعني أن الكلب أو البار إذا قطع من الصيد دون نصفه ، ولم يبلغ مقداره ، ومات قبل أن تدرك ذكاته فإن ذلك الدون لا يؤكل ؛ لأنه وضعه بأنه ميت ؛ لأن القاعدة « أن المفصل من الحي كميته » ، ويؤكل ما عداه اتفاقاً ، ولو أمان الحارح من الصيد دون نصفه إلا أنه أعد معاتله فإنه يؤكل كل جمعه ؛ لأن الصيد لا يعيش مع ذلك أبداً ، ولهذا لو أمان الكلب أو البار رأس الصيد فإنه يؤكل مع رأسه ، وكذلك إذا ضربته الحارح فقطعه بنصفين ، وما ذكره الإمام الشيرازي موافق لما في « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١١٨-١١٩)

[حكم ما لو أرسل الكلب على الصيد فزجره فلم ينزجر]
ومن ذلك : قول الشافعي ومالك في إحدى روايتيه : إنه لو أرسل
الكلب على الصيد ، فزجره فلم ينزجر ، وراد في غديره . . لم يحل
أكله^(١) ، مع قول أبي حنيفة وأحمد بحله^(٢)

فالأول . مشدد ، والثاني مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .
ووجه القولين : ظاهر .

[حكم ما لو أفلت الصيد من يده]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة . إنه لو أفلت الصيد من يده لم يزَل ملكه
عنه^(٣) ، مع قول أحمد . إنه إذا بُعد في البرية زال ملكه عنه^(٤)
فالأول : مخفف ، والثاني : معضل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .
ولكل واحد وجه راجع إلى ما ظهر للمجتهد

(١) انظر حاشية الحرشي (١٠/٣) ، و تحفة المحتاج (٣٣٠/٩)

(٢) انظر الساية شرح الهداية (٤١٥/١٢) ، و المدع (٥١/٨) ، و رحمة الأمة
في اختلاف الأئمة (ص ١١٩)

(٣) انظر المبسوط (١٩/١٢) ، و عقد الجواهر الثمينة في مدع عالم المدينة ،
(٣٨٦/٢) ، و تحفة المحتاج (٣٣٦/٩) .

(٤) قال في المبدع (٥٣/٨) (إن أمسكه الصائد وثبت يده عليه ، ثم انفلت منه
لم يزَل ملكه عنه ، كما لو شردت فرسه ، أو مذعبه ، ويستثنى من ذلك ما لو صاده
فوجد عليه علامة كقلادة في عنقه ، أو قرط في أذنه) ، وما ذكره الإمام الشيرازي
موافق لما في حلية العلماء (٤٣٨/٣) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة
(ص ١١٩)

[حكم ما لو صاد طائراً برياً فطار إلى برج غيره]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه لو صاد طائراً برياً ، وجعله في برجه ، فطار إلى برج غيره . . لم يَرُفْ ملكه عنه^(١) ، مع قول مالك : إنه إن لم يكن أينس ببرجه بطول مكته . . صار ملكاً لمن انتقل إلى برجه ، فإن عاد إلى برجه عاد إلى ملكه^(٢) .

فالأول : محقق ، والثاني : مفصل ؛ فارجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ، والله تعالى أعلم بالصواب .



ولنشرع في ربع البيوع وما بعده من ربع السكاح والجراح إلى آخر أبواب الفقه ، على وجه الاختصار في ذكر مسائل الخلاف وتوجيهها جداً ؛ لثلا يطول الكتاب ، وتعسر كتابته على غالب الناس ، فأقول وبالله التوفيق والهداية ، وهو حسبي ونعم الوكيل :

(١) انظر «الاية شرح الهداية» (٤٦٤/١٢) ، و«حلية العلماء» (٤٣٨/٣) ، و«المبدع» (٥٤/٨) .

(٢) انظر «مواهب الحلي» (٣٦/٨) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ١١٩) .

كتاب البيوع

[مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب البيوع]

أجمع العلماء كلهم : على حل البيع وتحريم الربا
واتفقوا على : أن البيع يصح من كل بالغ عاقل مختار مطلق التصرف ،
وعلى : أنه لا يصح بيع المجنون .
هكذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق في الباب (١) .
وأما المسائل التي اختلفوا فيها .

[حكم بيع الصبي]

فمن ذلك : قول الشافعي ومالك : إنه لا يصح بيع الصبي (٢) ، مع قول
أبي حنيفة وأحمد : إنه يصح إذا كان مميراً في (باب البيع) ، لكن
أبو حنيفة يشترط في انعقاد البيع إذناً سابقاً من الولي ، وأحمد يشترط في
الانعقاد إذن الولي (٣) .

(١) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٢٠)

(٢) انظر « النان » (١١/٥) ، والمشهور عند المالكية أن مع الصبي وشراؤه صحيح ما دام مميراً ، ولوليه إجازة عقده أو فسحه تبعاً للمصلحة انظر « حاشية الدسوقي » (٢٩٤/٣) .

(٣) انظر « حاشية ابن عابدين » (٥٠٤/٤) ، و« الإنصاف » (٢٦٧/٤) ، و« رحمة »

فالأول : مشدد ، والثاني : فيه تخفيف بشرط الإذن المذكور ، فرجع الأمر في ذلك إلى مرتبي الميزان .

ووجه الأول : العمل بظاهر قوله تعالى ﴿ وَلَا تَتَوَلَّوْا السُّفَهَاءَ أَنْوَلَكُمُ . . ﴾ الآية [الـ ٥] ، والتصرف بالبيع والشراء في معنى إعطاء السفهاء المال ؛ لاستلزام البيع والشراء لنقل المال ، والجامع بينهما : نقص العقل الموقوع لكل منهما في إصاعة المال في غير طريقه الشرعي .

ووجه الثاني : أنَّ العمل في ذلك على إذن الولي لا على الصبي ، فصَحَّ البيع ؛ لأنَّ الصبي حيثُ كالدَّلال ، والعاقِدُ غيره .

[حكم بيع المكره]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة . إنه لا يصحُّ بيع المكره^(١) ، مع قول أبي حنيفة بصحِّته^(٢) .

فالأول : مشدد ، ودليله الأحاديث الصحيحة في ذلك^(٣)

الامة في اختلاف الأئمة (ص ١٢٠)

(١) نظر : تحفة المحتاج (٢٢٨/٤) ، والإصناف (٢٦٥/٤) ، ومذهب المالكية أنَّ بيع المكره صحيح غير لازم . انظر : حاشية الدسوقي (٦/٣) ، وحاشية الصاوي على الشرح الصغير (١٨/٣)

(٢) ويصير الحنفية عن بيع المكره بأنه فاسد ، ولكن ينقلب صحيحاً إن أجازه بعد رواه الإكراه ، فهي : حاشية ابن عابدين (٥٠/٥) (بيع المكره) هيئة موقوف على إجازته مع أنه فاسد ، وانظر : البناية شرح الهداية (٤٣/١١) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٢٠) .

(٣) من ذلك حديث : « إن الله قد تجاوز عن أمتي الخطأ والسيئان وما استكبروا عليه » =

والثاني : مخفف ، ووجهه : الأحد بظاهر الحال ؛ لأنه لا اطلاع لنا على صحة الإكراه ؛ لرجوعه إلى ما في قلب العبد ؛ فقد يكون عنده قدرة على احتمال الضرب والعجز ، خلاف ما أظهره لنا من العجز ، وقد صرح لنا بالبيع ؛ لما رأى لنفسه في ذلك من الحفظ والمصلحة ، لا سيما إن قضي الثمن مختاراً ، مساعدناه على ذلك ؛ لحلّصه من عقوبة الظالم له بحبس أو غيره ، وجعلنا الإثم على الظالم فقط دون المشتري ، وبصح إلحاق الإثم بالمشتري أيضاً حيث علم بالإكراه .

[حكم البيع بالمعاطاة]

ومن ذلك قول الشافعي في أرجح قولي ، وأبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين عنهما : إنه لا ينقذ البيع بالمعاطاة^(١) ، مع قول مالك : إن البيع ينقذ بها ، واحتاره ابن الصباغ والووي وجماعة من الشافعية ، وهو قول الشافعي الآخر ، وقول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الأخرى عنهما^(٢) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

سبق تحريجه (٥٣٥ / ٢)

(١) انظر الاحتيار (٤ / ٢) ، ورحمة المحتاج (٢١٦ / ٤) ، والإصناف (٢٦٣ / ٤)

(٢) وهي الرواية الراجحة عند الحنفية والمالكية انظر حاشية ابن عابدين (٥١٣ / ٤) ، وحاشية الدعوقي (٣ / ٢) ، ورحمة المحتاج (٢١٧ / ٤) ، والإصناف (٢٦٣ / ٤) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٢٠)

ووجه الأول . قوله صلى الله عليه وسلم : « إنما البيع عن تراض »^(١) ،
والرضا حقيقي ؛ فاعتبر ما يدل على ذلك من اللفظ ، لا سيما إن وقع تنازع
بعد ذلك بين البائع والمشتري وترافعا إلى الحاكم ؛ فإنه لا يقدر على الحكم
شهادة الشهود إلا إن شهدوا بما سمعوه من اللفظ ، ولا يكفي أن يقولوا :
رأيناه يدفع إليه دنانير مثلاً ، ثم دفع إليه الآخر حماراً مثلاً .

ووجه قول مالك ومن وافقه : أن القرينة تكفي في مثل ذلك ؛ وهو قول
البائع الثمن ، وإعطاؤه المبيع للمشتري ، ولو أنه لم يرض به لم يمكّه منه ،
وهذا حاصل بالأكابر من أهل الدّين الذين لا يدّعون باطلاً ، ويرون الخطأ
الأوفر لأحبيهم ؛ كما كان عليه السلف الصالح وأهل الصدق في كل زمان
وأما الأول : فهو خاصٌّ بأبناء الدنيا المؤثرين أنفسهم على إخوانهم ، بل
ربّما ردّ أحدهم شهادة من شهد عليه بحق ، وطعن في شهود خصمه .

[حكم اللفظ في التعاقد على الأشياء المحقّرة]

ومن ذلك . قول بعضهم : إنه لا يشترط اللفظ في الأشياء الحقيرة ؛
كزعيف وحزمة بقل^(٢) ، مع قول بعضهم . إنه يشترط^(٣) .

(١) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (٢١٨٥) عَنْ سَيِّدِنَا أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(٢) ذهب الحمّية في الرواية الرجحة والمالكية إلى عدم اشتراط اللفظ مطلقاً ، لا في
الأشياء الحقيرة ، ولا في غيرها ، وذهب بعض الحمّية وبعض الشافعية إلى عدم
اشتراط اللفظ في المحقّرات دون غيرها . انظر : حاشية ابن عابدين (٥١٣/٤) ،

و حاشية الدسوقي (٣/٣) ، و معني المحتاج (٣٢٦/٢)

(٣) وهو الراجح عند الشافعية . انظر : انحة المحتاج (٢١٦/٤)

فالأول : مخفّف ، والثاني : مشدّد على وِراد ما تقدّم في الأمور الخطيرة .

وضابط الحقيق والخطير : أنّ كلّ ما يحتاج الناس فيه إلى التراجع إلى الحكام . فهو خطير ، وكلّ ما لا يحتاجون فيه إلى ذلك فهو حقير

[حكم البيع بلفظ الاستدعاء (الأمر)]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنّ البيع يعقد بلفظ الاستدعاء ؛ كـ (بعني) أو (اشترِ مِنِّي) ، فيقول : بعثُ ، أو اشتريتُ^(١) ، مع قول أبي حنيفة رضي الله عنه : إنّهُ لا يعقد أصلاً^(٢) .

فالأول : مخفّف ، والثاني : مشدّد .

ووجه الأول : حصول العرص بكون المستدعي بائعاً أو مشترياً ؛ إذ لا بدّ من الجواب في المسألتين .

ووجه الثاني : نسبة المستدعي إلى عشر وتدليس في العادة ؛ فرثما فهم الناس منه أنّه لو لم يكن في ذلك المبيع عيب . . لَمَّا كان يسأل غيره في أحده ، بل كان يصبر إلى أن يطلبه غيره منه ؛ كما هو مشهور في الأسواق .

ويصحّ حمل الأول : على حال الأكابر من أهل العلم والذين الذين يَرَوْنَ الحظّ الأوفر لإخوانهم ، وحمل الثاني : على من كان بالضدّ من ذلك ؛ كما

(١) انظر « حاشية اللسوقي » (٣ / ٣) ، و « نعمة المحتاج » (٢٢١ / ٤) ، و « الإنصاف » (٢٦١ / ٤) .

(٢) انظر « الاحتيار » (٤ / ٢) ، و « رحمة لأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٢٠)

يعرف الناس ذلك من بعضهم بعضاً بالتجربة أو القرائن ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم خيار المجلس]

ومن ذلك : قول الشافعي وأحمد : إنه إذا انعقد البيع ثبت لكل من المتبايعين خيار المجلس ما لم يتفرقا ، أو يختارا لزوم البيع ؛ فإن اختار أحدهما اللزوم بقي الخيار للآخر حتى يفارق المجلس ، أو يختار اللزوم^(١) ، مع قول أبي حنيفة ومالك : إنه لا يشت للمتبايعين خيار المجلس^(٢) .

والأول : محقق ، والثاني مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول . حديث : « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، أو يقول أحدهما . اخترت »^(٣) ؛ يعني : اللزوم

ووجه الثاني : لزوم البيع بمجرد تمام لفظ البيع والشراء ، ولا يحتاج إلى خيار مجلس .

ويصحّ حمل الأول : على حال الأصابع الذين يؤدّ كل واحد منهما الحظّ الأوفر لنفسه ؛ فرحمهما الشارع بجعل خيار المجلس لهما ؛ لقصور

(١) انظر « حفة المحتاح » (٣٣٢ / ٤) ، و « لمبدع » (٦٢ / ٤)

(٢) انظر « حاشية ابن عابدين » (٥٢٨ / ٤) ، و « مواهب الحليل » (٣٠٢ / ٦) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٢٠)

(٣) رواه البخاري (٢١٠٩) عن سيده عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، وقد سبق تحريجه نحوه (٤٢٣ / ١) .

نظرهما ، وتردّدهما في لزوم البيع

كما يصح حمل الثاني : على حال الأكار الذين يؤدّ كل واحد منهما الحفظ الأوفر لأخيه ، ومثل هذين لا يحتاجان إلى خيار المجلس ؛ لعدم توقع حصول ندم لأحد منهما إذا ظهر الحفظ الأوفر لأخيه ، بل يصرح أحدهما بذلك ، فافهم .

[مدة خيار الشرط]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي : إنّه يجوز شرط الخيار ثلاثة أيام ، ولا يجوز فوق ذلك^(١) ، مع قول مالك : يجوز بقدر ما تدعو إليه الحاجة ، ويختلف ذلك باختلاف الأموال ؛ فالفاكهة التي لا تبقى أكثر من يوم لا يجوز الخيار فيها أكثر من يوم ، والقرية التي لا يمكن الوقوف عليها في ثلاثة أيام يجوز شرط الخيار فيها أكثر من ثلاثة أيام^(٢) ، ومع قول أحمد وأبي يوسف ومحمد : يثبت من الخيار ما يتفقان على شرطه ؛ كالأجل^(٣) . فالأول : فيه تشديد ؛ تبعاً للأدلة الصحيحة في ذلك^(٤) ، والثاني : فيه تخفيف ، والثالث : محض ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) انظر : الساية شرح الهداية (٥٠ / ٨) ، و : مكي المحتاج (٤١٧ / ٢)

(٢) انظر : حاشية الدسوقي (٩١ / ٣) وما بعدها

(٣) انظر : الساية شرح الهداية (٥٠ / ٨) ، و : المبدع (٦٦ / ٤) ، و : رحمة الأئمة في اختلاف الأئمة (ص ١٢٠) .

(٤) من ذلك : ما رواه البخاري (٢١١٧) ، ومسلم (١٥٣٣) عن سبدا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رجلاً ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم أنّه يُعَدّ في البيع ، فقال : « إذا بايعت فقل : لا بخلاء » .

ووجه الثاني والثالث راجع إلى اجتهاد المجتهد ؛ بحسب اختلاف
مراتب الناس في تعظيم أمور الدنيا وهوانها عليهم ، ورؤيتهم الحطّ الأوفر
لأحبيهم أو لأنفسهم ؛ كما تقدّم الكلام عليه في الكلام على خيار
المجلس^(١)

[حكم دخول الليل في مدّة الخيار إن شرط إلى الليل]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إن الخيار إذا شرط إلى الليل . . لم
يدخل الليل في الخيار^(٢) ، مع قول أبي حنيفة : إن الليل يدخل في
ذلك^(٣) .

فالأول . فيه تشديد ، والثاني : فيه تخفيف وتوسعة ؛ فرجع الأمر إلى
مرتبني الميزان .

[حكم البيع إذا مضت مدّة الخيار من غير فسخ ولا إحازة]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة بلروم البيع إذا مضت مدّة الخيار من غير
اختيار فسخ ولا إحازة^(٤) ، مع قول مالك : إن البيع لا يلزم بمجرد مضي

(١) انظر (٢ / ٦٦٢ - ٦٦٣)

(٢) انظر البيان (٥ / ٢٩) ، وه المدع (٤ / ٦٧)

(٣) انظر مدّعي الصانع (٥ / ٢٦٧) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٢٠ -
١٢١)

(٤) انظر البناية شرح الهداية (٨ / ٦٥) ، وه السان (٥ / ٣٧) ، وه الإنصاف (٤ / ٣٧٨)

المدة ، بل لا بد من اختيار أو إجازة^(١) .

فالأول : محقق ، والثاني . فيه تشديد واحتياط للدين ؛ فرجع الأمر

إلى مرتبتي الميزان .

[حكم خيار النقد ، وتسليم الثمن في مدة الخيار]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة بفساد البيع إذا باعه سلعة وشرط أنه إذا لم

يقبضه الثمن في ثلاثة أيام فلا بيع بينهما ؛ وذلك لفساد الشرط ؛ وكذلك

القول فيما إذا قال البائع : بعثك على أني إن رددت عليك الثمن بعد ثلاثة

أيام فلا بيع^(٢) ، مع قول أبي حنيفة بصحة البيع ، ويكون القول الأول

(١) قال في حاشية الدسوقي (٩٥ / ٣) . (١ ويرى) المبيع بالخيار من هو بيده منهما ؛

كان صاحب الخيار أو غيره ، بانقضائه ؛ أي رفس الخيار وما في حكمه ؛ فإن كانت

السلعة بيد الساتع لزمه الرد للبيع ؛ كان الخيار له أو لغيره ، وإن كانت بيد المشتري لزمه

الإمضاء ؛ كان الخيار له أو لغيره) ، وانظر حاشية الحرشي (١١٣ / ٥)

(٢) انظر المجموع (٢٣٠ / ٩) ، وقال في المدونة الكبرى (٢٠٤ / ٣) (يفسخ باع

سلعة فإن لم يأت بالنقد فلا بيع بينهما قلت أرأيت إن اشترت عبداً على أني إن لم

أقده إليه ثلاثة أيام فلا بيع بينهما ؟ قال مالك لا يعجزني أن يعقد البيع على هذا ،

قلت لم كرهه مالك ؟ قال لموضع لعمري وللمحاطرة في ذلك ؛ كأنه راده في الثمن

على أنه إن يقده إلى ذلك الأجل فهي له ، وإلا فلا شيء له ؛ فهذا من العمد

والمحاطرة ، قلت وهذا يكون من لبيع للعاسد ، ويكون سبيله سيل البيع العاسد في

الموت وغير الموت ؟ قال مالك لا يكون سبيله سيل البيع العاسد ، ولكن يبطل

الشرط ، ويحور البيع فيما بينهما ، ويحرم الثمن الذي اشتراه به) ، وقال في

الإتصاف (٣٥٨ / ٤) (وإن قال بعثت على أن تنقضي الثمن إلى ثلاث ، وإلا

فلا بيع بيما . فالبيع صحيح ، نعم عليه وهو المدعب ، وعليه الأصحاب ؛ يعني

أن البيع والشرط صحيحان)

لأجل إثبات خيار المشتري وحده ، ويكون الثاني لإثبات خيار النافع وحده^(١) .

وكذلك قول الأئمة الثلاثة : **إنَّه لا يلزم تسليم النقص في مدة الخيار^(٢)** ، مع قول مالك : **إنَّه يلزم^(٣)** .

فالأول في المسألتين الأولتين : مشدّد ، وقول أبي حنيفة فيهما : محفّف .

والأول في المسألة الثالثة : محفّف ، والثاني : فيها مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ونوجه المسائل الثلاث : طاهر في كتب المفه

[حكم فسخ مَنْ ثبت له الخيار للبيع في غيبة العاقد الآخر]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : **إنَّ لِمَنْ ثبت له الخيار فسخ البيع في حضور صاحبه وفي غيبته^(٤)** ، مع قول أبي حنيفة : ليس له فسخه إلا بحضور صاحبه^(٥) .

(١) انظر « الساية شرح الهدية » (٥٢ / ٨) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٢١)

(٢) انظر « الساية شرح الهدية » (٥٢ / ٨) ، و« الإنصاف » (٣٥٨ / ٤)

(٣) انظر « المدونة الكبرى » (٢٠٤ / ٣) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٢١)

(٤) انظر « المعونة على مدح عالم المدينة » (١٠٤٧) ، و« البيان » (٣٥ / ٥) ، و« المبدع » (٦٩ / ٤) .

(٥) انظر « الساية شرح الهدية » (٦٤ / ٨) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٢١)

فالأول : فيه تحفيف ، والثاني مشدد ؛ مرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان .

ووجه الأول . أن صاحبه لما رضي لأخيه بالخيار . فكأنه أذن له في
الفسخ متى شاء ؛ فلا يحتاج إلى حضوره عند الفسخ .

ووجه الثاني : أنه قد يبدو له عدم حضوره غير ذلك ؛ فراعى أبو حنيفة
الاحتياط في صحة الفسخ .

ويصح حمل الأول : على حال الأكابر الذين يزرون لأخيهما الحط
الأوفر ، وحمل الثاني : على من كان بالصد من ذلك .

[حكم البيع بخيار الشرط المجهول المدة]

ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي : إنه إذا شرط خياراً مجهولاً في
البيع . . بطل الشرط والبيع^(١) ، مع قول مالك : يجوز ، وتضرب له مدة
كمدة خيار مثله في العادة^(٢) ، ومع ظاهر قول أحمد بصحتهما^(٣) ، ومع قول
ابن أبي ليلى بصحة البيع وبطلان الشرط^(٤) .

(١) انظر « الاختيار » (١٣ / ٢) ، و« نعمة المحتاج » (٢٤٥ / ٤)

(٢) قال في « حاشية الحرشي » (١١١ / ٥) (وكذلك يكون البيع فاسداً إذا وقع على خيار
لمدة مجهولة ؛ كما إذا وقع الخيار لأحدهما إلى قلوب ريد ، وليس لقدمه عادة تُنظر ،
أو إلى أن تمطر السماء ، أو إلى أن تصح راحة البائع أو المشتري)

(٣) قال في « الإنصاف » (٣٧٣ / ٤) (« ولا يجوز مجهولاً في ظاهر المذهب » وهو
المذهب ، وعليه الأصحاب ، و« يجوز » وهما على خيارهما إلا أن يقطعه ، أو
تنتهي مدته) .

(٤) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٢١)

فالأول . مشدد ، والثاني : فيه تحفيف ، والثالث : مخفف ،
والرابع : مفصل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : فساد البيع والشراء بفساد الشرط .

ووجه قول مالك : ظاهر .

ووجه قول أحمد بصحتهما : ما قام عنده من طريق اجتهاده

ووجه قول ابن أبي ليلى . أنَّ البيع قد انعقد بالصيغة ولم ، فلا يؤثر فيه

بعد ذلك الشرط العاسد .

ثم إنَّ هذا كله راجع إلى اجتهد المجتهد ؛ فإنني لم أر له دليلاً .

[حكم توريث خيار الشرط]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إنَّ من له الخيار إذا مات يستقل الحق
إلى وارثه^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنَّ الخيار يسقط بموته^(٢) ، وفي الوقت
يستقل الملك فيه إلى المشتري في مدة الخيار إن كان الميت النافع^(٣)

(١) انظر « المدونة الكبرى » (٢٠٨/٣) ، و« حجة المحتاج » (٣٤٣/٤) ، وقال في
« الإنصاف » (٢٩٣/٤) « ومن مات منهما بطل خياره ، ولم يورث » هذا
المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وجزم به كثير منهم) ، وما ذكره الإمام الشيرازي
موافق لما في « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٢١)

(٢) انظر « الباية شرح الهداية » (٦٧/٨) .

(٣) كما في السمعاني بين يدي ، فإما أن تكون هذه العبارة متصلة بمسأله أخرى ؛ إذ قال
في « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٢١) عقب مسألة حكم توريث خيار
الشرط (وفي المؤقت يستقل الملك فيه إلى المشتري في مدة الخيار ؟ وللشافعي
أقوال ، أحدها : بفساد العقد ، وهو قول أحمد ، والثاني : بسقوط الخيار ، وهو قول =

وتوجيه ذلك : مذكور في كتب الفقه بتفاصيله وتفاريعه ؛ فلا يطيل

مذكره .

[حكم وطء الجارية في مدة الخيار]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إنه يجوز للبائع وطء الجارية في مدة

الخيار ، ولا يجوز ذلك للمشتري^(١) ، مع قول أحمد : إنه لا يحل وطؤها

لا للبائع ولا للمشتري^(٢)

فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .

ووجه الأول : أن انتقال ملك البائع عن الجارية . . لم يثبت إلا بانقضاء

مدة الخيار ؛ فكأنها لم تخرج عن ملكه

أبي حنيفة ومالك ، والثالث - وهو الراجح - إنه موقوف ؛ إن أمضاء يثبت انتقاله

نفس العقد ، وإلا فلا) ، ومراده ما لوقت الذي ينتقل فيه الملك إلى المشتري بحيز

الشرط ؟ ومذاهب الفقهاء مفصلة في عبارته ، ونظر الاحتيار (١٣/٢ - ١٤) ،

والمعونة على مذهب عالم المدينة (ص ١٠٤٣) ، والبيان (٤٠/٥) ،

والإنصاف (٣٧٨/٤) .

وأما أن تكون عبارة (وفي الوقت ينتقل البائع) من تنمة مذهب الحنفية ، ويكون

المعنى إن كان المبت البائع والحيار له فإن الملك ينتقل إلى المشتري بوقت موت

البائع ؛ لسقوط الحيار ولزوم البائع ، وانظر البداية شرح الهداية (٦٧/٨)

(١) قال في حاشية ابن عابدين (٥٧٨/٤) ، (قل في الحر) ولم أر حكم حل

وطء المبيعة بحيار ، أما إذا كان الحيار لبائع فيسحق حله له لا للمشتري ، وإن كان

للمشتري يسمى ألا يحل لهما) ، ونظر البحر الرائق (١٦/٦) ، والمعونة على

مذهب عالم المدينة (ص ١٠٤٤) ، وتحفة المحتاج (٣٤٩/٤)

(٢) انظر المعنى (٤٩٢/٣ - ٤٩٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٢١)

ووجه امتناع المشتري من الوطاء : توقّف حله على الاستبراء ، ولم
يوجد .

ووجه قول أحمد . كون الوطاء لا يجوز الإقدام عليه إلا مع تحقّق صحّة
الملك ، ولم يوجد ذلك في مدة الخيار ، فافهم ذلك ، والله أعلم^(١)



(١) في هامش (١) (ملع قراءة على مؤلفه)

باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز

[مسائل الإجماع والاتفاق في باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز]

أجمعوا على : صحة بيع العين الطاهرة .

واتفقوا على : أنه لا يجوز بيع أم الولد ، خلافاً لداود ، ومنه قال عليّ وابن عباس .

وكذلك اتفقوا على : عدم جواز بيع ما لا يقدر على تسليمه ؛ كالطير في الهواء ، والسماك في البحر ، والعبد الأبق ، خلافاً لابن عمر رضي الله عنهما بقوله بجواز بيع الأبق ، وعن عمر بن عبد العزيز وابن أبي ليلى .
أنهما أجارا بيع الطير في الهواء والسماك في بركة عطيمة وإن احتجح في أحدهما إلى مؤنة كبيرة

وأجمعوا على : صحة بيع السمك ، وكذلك فأرته إن انفصلت من حيّ عند الشافعي .

واتفقوا على : أن لبن المرأة طاهر ، وعليّ . جواز شراء المصحف ، وإنما اختلفوا في بيعه .

هكذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق^(١) .

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٢١) وما بعدها

وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم بيع الأعيان النجسة]

فمن ذلك : قول الشافعي وأحمد : إنه لا يجوز بيع العين النجسة في نفسها ، كالكلب والحريز والحرير والحرير والشرجين ، فإن تلف الكلب أو أنلف فلا قيمة له ، وكذلك لا يصح عند الثلاثة بيع الجرس ولو غسل بالماء^(١) ، مع قول أبي يوسف : إنه يجوز بيع الدهن النجس ولو لم يغسل ، ومع قوله أيضاً : يصح بيع الكلب والشرجين ، وأن يوكل المسلم ذمياً في بيع الخمر والنيد وفي ابتاعهما^(٢) ، ومع قول بعض أصحاب مالك يجوز بيع الكلب مطلقاً ، وقول بعضهم : إنه مكروه ، وقول بعضهم : يجوز بيع الكلب المأذون في إمساكه^(٣) .

فالأول مشدد ، والثاني : فيه تحميف ، والثالث : محقق ، والرابع : فيه تشديد ، والخامس : معضل .

ولكل من هذه الأقوال وجه بحسب اجتهاد صاحبه ، مع أنه لم يرد لنا دليل صريح على منع بيع الشرجين ، بخلاف الحر

(١) انظر مواهب الجليل ، (٥٩/٦) ، والمجموع ، (٢٦٩/٩) ، والإنباف ، (٢٨٠/٤) .

(٢) في «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ١٢١-١٢٢) . (أبي حنيفة) يدل (أبي يوسف) ، وانظر «لتجريد» (٢٦١٠/٥) ، و«الباية شرح الهداية» (٢٠١/١٢) ، و«حاشية ابن عابدين» (٧٣/٥) .

(٣) انظر «مواهب الجليل» (٧٠/٦) .

ويصح حمل قول أبي يوسف : يجوز للمسلم أن يوكل ذمياً في بيع
الخمر : على كونه كان يرى أن الوكيل غير سفير محض ، والحديث إنما
لعن بائعها^(١) ، وهو هنا الذمي لا المسلم

[حكم بيع المدبر^(٢)]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : يجوز بيع المدبر^(٣) ، مع قول
أبي حنيفة : إنه لا يجوز إذا كان التدبير مطلقاً^(٤) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث .

والأول : خاص بالأصابع الذين يحتاجون إلى ثمن المدبر بعد التدبير ؛
فيكون توسعة الأئمة عليه بجواز بيع المدبر وصرف ثمنه في ضروراته .
رحمة به ، وذلك أهم من عتق المدبر .

ووجه الثامي : أن ربط الية مع الله تعالى بالتدبير لا يجوز الرجوع فيها ،
وهو خاص بالأكابر من الأولياء والأمراء ، ففهم .

(١) روى أبو داود (٣٦٧٤) عن سبيد بن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم « لعن الله الحمر ، وشاربها ، وساقها ، وبائعها ، ومبتاعها ،
وعاصرها ، ومعتصرها ، وحاملها ، والمحمولة إليه »

(٢) متأتي هذه المسألة بشيء من التفصيل (٦١٧ / ٣)

(٣) المشهور عند المالكية : عدم جواز بيع المدبر انظر « حاشية الدسوقي » (٢٨٣ / ٤) ،
و« تحفة المحتاج » (٣٨٥ / ١٠) ، و« الإصناف » (٤٣٧ / ٧)

(٤) انظر « الباية شرح الهداية » (٨٧ / ٦) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة »
(ص ١٢٢)

[حكم بيع الوقف]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه لا يجوز بيع الوقف^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنه يجوز بيعه ما لم يتصل به حكم حاكم ؛ إذ مخرج الوقف مخرج الرضايا^(٢) .

فالأول : مشدد ، والثاني : فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .

والأول : خاص بالأكابر ؛ كما في المسألة قبلها
والثاني : خاص بالأصاغر ؛ فكما يجوز له الرجوع عن وصيته فكذلك يجوز له الرجوع عن وقفه ، لا سيما إن احتاج إليه ولم يحكم فيه حاكم

[حكم بيع لبن المرأة]

ومن ذلك . قول الشافعي وأحمد بجواز بيع لبن المرأة^(٣) ، مع قول أبي حنيفة ومالك : إنه لا يجوز بيعه^(٤) .

(١) انظر : حاشية الصاوي على الشرح الصمد ، (١٢٧ / ٤) ، و : المجموع ،

(٢٩٣ / ٩) ، و : الإنصاف ، (١٠٣ / ٧)

(٢) قال في : حاشية ابن عابدين ، (٣٩٥ / ٤) (لكن المسمى على خلافه ، وأنه يلزم بلا

حكم) ، وانظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٢٢)

(٣) انظر : معي المحتاج ، (٣٤٣ / ٢) ، و : المبدع ، (٨٢ / ٤)

(٤) انظر : بدائع الصنائع ، (١٤٥ / ٥) ، و : تبين الحقائق ، (٥٠ / ٤) ، وقال في : عيون

لمسائل ، (ص ٤٣٢) (إذا حلب لبن المرأة في إناء حاز به ، وبه قال الشافعي) ،

وانظر : مواهب الجليل ، (٦٦ / ٦)

فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد .

ووجه الأول . دخول بيعه في صعر قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَرَبَعٌ لَكَ فَتَأْتُهُنَّ أَجُورُهُنَّ ﴾ [الطلاق ٦] ؛ أي ثمن نسهن وأجرة حضانتهم للطفل ؛ فقوله تعالى : ﴿ فَتَأْتُهُنَّ أَجُورُهُنَّ ﴾ مؤذن بصحة بيعه .

ووجه الثاني . أنه لا يحتاج إلى لبن الآدمية في العادة إلا الآدميون ، ومن المعروف أن تسقي المرأة لبها لولد أخيها المسلم بلا ثمن ؛ لشرف النوع الإنساني .

[حكم بيع دور مكة]

ومن ذلك : قول الشافعي وأحمد في إحدى روايتيه : إنه يجوز بيع دور مكة ؛ لكونها فتحت صلحاً^(١) ، مع قول أبي حنيفة وأحمد في أصح روايتيه إنه لا يصح بيعها ولا إيجارتها وإن فتحت صلحاً^(٢) .

فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : تقرير النبي صلى الله عليه وسلم عقيلاً على بيعه دُورَهُ لَمَّا هاجر النبي صلى الله عليه وسلم وعليّ والعثاس إلى المدينة^(٣) .

(١) انظر المجموع (٢٩٧/٩) ، والإنباف (٢٨٨/٤) .

(٢) انظر الإنباف (٢٨٨/٤) ، ورحمة الأمة في حنلاف الأئمة (ص ١٢٢) ، وقال في الدر المختار (ص ٦٢٢) (وصح بيع دور مكة ، فتجب الشفعة فيها ؛ وعليه الفتوى . قلت ومعاذة . صفة إيجارتها بالأولى لنكته بكرة)

(٣) سبق تخريجه (٢٦٨/١) ، وقال النووي في شرح صحيح مسلم (١٢٠/٩) نقلاً عن القاضي عياض (قال الداودي فدع عقيل جميع ما كان للنبي صلى الله عليه وسلم =

ووجه الثاني . أن مكة حضرة الله تعالى الحاصنة ؛ فلا ينبغي بيعها ولا إيجارها ؛ كما لا يجوز بيع المسجد ولا إيجارته ؛ أدباً مع الله تعالى أن يرى العبد له ملكاً مع الله تعالى في حصرنه على الكشف والشهود ؛ فإن البيع إنما شرع بالأصالة لمن هو في حجاب عن ربه عز وجل ، ولو أن ذلك الحجاب رُفِع لم يشهد إلا الله تعالى ، فلمن يبيع ؟!

ولذلك قال بعض الصوفية : إن الأنبياء والأولياء لا زكاة عليهم ؛ لرفع حجابهم ؛ فلا يشهدون لهم مع الله تعالى ملكاً . انتهى ، وإن كان الجمهور على خلافه ؛ إذ لا بد من إجراء الأحكام على العبد من حيث الجزء البشري ، فاعلم .

[حكم بيع ما لا يملك]

ومن ذلك قول الشافعي في أرجح قوليهِ : إنه لا يصح بيع ما لا يملكه بغير إذن مالكة^(١) ، مع قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه . إنه يصح ، ويُوقَفُ على إجارة مالكة ، وهو القديم من قولي الشافعي ، بخلاف الشراء ؛ فإنه لا يُوقَفُ على الإجارة عند أبي حنيفة^(٢) ، ومع قول مالك

ولمن هاجر من بني عبد المطلب - أي قبل إسلامه - وقوله صلى الله عليه وسلم : « ومن ترك لنا عقيلاً من دار » فيه دلالة لمذهب الشافعي وموافقه ؛ أن مكة فتحت صلحاً ، وأن دورها مملوكة لأهلها لها ؛ حكم سائر البلدان في ذلك ؛ فتوزعت عليهم ويجوز لهم بيعها ورهنها وإيجارها وهبتها .

(١) انظر تحفة المحتاج (٤/٢٤٦-٢٤٧) .

(٢) انظر لبابة شرح الهداية (٨/٣١١) ، و تحفة المحتاج (٤/٢٤٧) ، و المبدع

إنَّه يُؤْتَفُّ الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ عَلَى الْإِجَازَةِ^(١) .

فالأول - مشدّد ، والثاني : فيه تخفيف ، والثالث : مخفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي المعبران .

وتوجيه الأقوال : ظاهر ؛ فإنَّ الإجارة تُلْحَقُ ذَلِكَ ببيع ما يملك حال العقد ؛ إنَّما ذلك تقديم وتأخير .

[حكم بيع ما لم يستقرَّ عليه ملكه بالقبض]

ومن ذلك : قول الشافعي ومحمد بن الحسن : إنَّه لا يجوز بيع ما لم يستقرَّ ملكه عليه مطلقاً قبل قبضه ؛ عقاراً كان أو منقولاً^(٢) ، مع قول أبي حنيفة : يجوز بيع العقار قبل القبض^(٣) ، ومع قول مالك . لا يجوز بيع الطعام قبل القبض ، وأمَّا ما سواه فيجوز^(٤) ، ومع قول أحمد إن كان المبيع مكيلاً أو موزوناً أو معدوداً . لم يحز بيعه قبل قبضه ، وإن كان غير ذلك جاز^(٥) .

فالأول - مشدّد ، والثاني : فيه تخفيف ، والثالث : فيه تفصيل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) انظر : حاشية الدسوقي ، (١٢ / ٣) ، و : حاشية الحرشي ، (١٨ / ٥) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٢٢) .

(٢) انظر : البداية شرح الهداية ، (٢٤٨ / ٨) ، و : معني المحتاج ، (٤٦١ / ٢) .

(٣) انظر : البداية شرح الهداية ، (٢٤٨ / ٨) .

(٤) انظر : حاشية الصاوي على الشرح الصغير ، (٢٠٤ / ٣) .

(٥) انظر : المبدع ، (١١٥ / ٤) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٢٢) .

ووجه الأول : نهى الشارع عن بيع ما لم يقص

ووجه الثاني : أن العقار لا يُخاف تعيُّره غالباً بعد وقوع البيع وقبل
القصر .

ووجه قول مالك : علية التعيُّر على الطعام ، بخلاف ما سواه .

ووجه قول أحمد : سهولة قبض المكبل والموزون والمعدود عادة ، فلا
يتعلُّر عليه القبض .

[كيفية قبض المبيع]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنَّ القبض في المنقول يكون بالنقل ،
وفيما لا يُنقل ، كالعقار والثمار على الأشجار بالتحلية^(١) ، مع قول
أبي حنيفة : إنَّ القبض يكون في الجميع بالتحلية^(٢)

ووجه القولين طاهر .

أما الأول فلأنَّ المنقول يسهل دحوله في اليد ، فكان قبضه لا يحصل
إلا بالنقل ، بخلاف العقار .

ووجه الثاني : أنَّ النائع إذا خلَّى بين المشتري وبين المبيع . . فقد مكَّنه
منه ، فحصل الغرض من النقل بذلك

(١) انظر حاشية الصاوي على الشرح الصغير (١٩٩/٣ - ٢٠٠) ، و تحفة المحتاج (٨٥/٤) ، و المعنى (٤١٠ - ٤٠٩/٤)

(٢) انظر تبیین الحقائق (٧٩/٤) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٢٢)

[حكم بيع العين المجهولة]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه لا يجوز بيع عبي مجهولة ؛
كعبد من عبيد ، أو ثوب من أثواب^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنه يجوز بيع
عبد من ثلاثة أعبد ، أو ثوب من ثلاثة أثواب ، بشرط الخيار دون ما زاد
على الثلاثة^(٢)

فالأول : فيه تشديد ، والثاني : فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان .

ووجه القولين : ظاهر ؛ لأن شرط الخيار يرد الأمر إلى الرضا ؛ فكأن
المشتري رضي بالعيب إن كان هناك عيب .

[حكم بيع العين الغائبة]

ومن ذلك قول مالك والشافعي في أرجح القولين : إنه لا يصح بيع
العين الغائبة عن العاقدين ولم توصف لهما^(٣) ، مع قول أبي حنيفة . إنها
تصح ، ويثبت للمشتري الخيار عند الرؤية ، وبه قال أحمد في أصح
الروايتين عنه ، واحتلف أصحاب أبي حنيفة فيما إذا لم يذكر الجنس

(١) انظر حاشية الصاوي على الشرح لصغير ، (٣٠ / ٣) ، ودتحة المحتاج ؛
(٢٥١ / ٤) ، ود المبدع ؛ (٢٩ / ٤) .

(٢) ويُسَمَّى هذا الخيار بـ (خيار لتعيين) انظر حاشية ابن عابدين ؛ (٥٨٥ / ٤) ،
ود رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ؛ (ص ١٢٢) .

(٣) انظر المعونة على مذهب عالم المدينة ؛ (ص ٩٧٨) ، ود اليان ؛ (٨٠ / ٥)

والتنوع ؛ كقوله . معتك ما في كمّي ^(١) .

فالأول : مشدد ، والثاني : فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ويصح حمل الأول : على بيع ما يعلب فيه التغير بين مدّة العقد والرؤية ، والثاني - على ما لم يعلب تعييره ، وبه قال بعض الشافعية .

[حكم العقد الصادر من الأعمى]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه يصح بيع الأعمى وشراؤه وإجارته ورهقه وهبته ، ويشت له الخيار إذا لمسه ^(٢) ، مع قول الشافعي في أرجح قوليّه : إنه لا يصح بيعه ولا شراؤه إلا إذا كان رأى شيئاً قبل العمى مثلاً لا يتغير كالحديد ^(٣) .

فالأول محقق ، والثاني مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه الأول حديث : « إنما البيع عن تراصي » ^(٤) ، وقد رخص الأعمى بذلك .

(١) ويُستنى الخيار الثالث هنا بـ (خيار الرؤية) نظر « البناية شرح الهداية » (٨ / ٨١) وما بعدها ، و« المبدع » (٤ / ٢٥) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٢٣) .

(٢) انظر « الناية شرح الهداية » (٨ / ٩٤) ، و« المعونة على ملتب عالم المدينة » (ص ١٠٣٧) ، و« المفتي » (٤ / ١٥٨) .

(٣) انظر « البيان » (٥ / ٨٦) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٢٣) .

(٤) سبق تخريجه (٢ / ٦٦٠) .

ووجه الثاني : قصور الأعمى عن إدراك الجيد والردىء ؛ مرثما ندم إذا
آخره العير برداءة لونه مثلاً ، ويحتاج إلى ردء ، مع الحياء والخجل .

[حكم بيع الباقلاء في قشره الأعلى]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة بأنه لا يصح بيع الباقلاء في قشره
الأعلى^(١) ، مع قول أبي حنيفة بجواره^(٢) .

فالأول : مشدد خاص بأهل الورع ، والثاني : مخفف خاص بمروء
الناس ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم بيع الحنطة في سنبليها]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة بصحة بيع الحنطة في سنبليها^(٣) ، مع قول
الشافعي في أرجح قوله : إنه لا يصح^(٤) .

فالأول : مخفف خاص بالعوام ، والثاني : مشدد خاص بالأكابر ؛
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

(١) قال القاسمي عبد الوهاب المالكي في « عيون المسائل » (ص ٤٠٧) (يجوز بيع
الباقلاء في قشره الأخضر) وبه قال أبو حنيفة ، وقال الشافعي لا يجوز إلا في
القشر الأسفل ؛ لأنه يحفظه من الفساد ، وذهب الحنابلة إلى الجوار أيضاً ، وانظر
« البيان » (٨٩ / ٥) ، و« المبدع » (٣٣ / ٤) .

(٢) انظر « الباية شرح الهداية » (٤٢ / ٨) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٢٣)

(٣) انظر « الباية شرح الهداية » (٤٢ / ٨) ، و« عيون المسائل » (ص ٤٠٧) ،
و« المبدع » (٣٣ / ٤) .

(٤) انظر « المجموع » (٣٦٩ / ٩) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٢٣)

[حكم بيع النخل]

ومن ذلك - قول الأئمة الثلاثة إنه يصح بيع النخل في كؤارته إن شوهده^(١) ، مع قول أبي حنيفة إنه لا يجوز بيع النخل^(٢) .

فالأول : محقق خاص بالعمامة ، والثاني : مشدد خاص بالأكابر .

وطريق الإنسان في الانتفاع به : أن يتهمه من صاحبه ؛ وذلك لأنه لا يصبط بعدد ولا وزن ولا كيل ؛ فخرج عن موضوع المبيعات .

[حكم بيع اللبن في الضرع]

ومن ذلك - قول الأئمة الثلاثة : إنه لا يجوز بيع اللبن في الضرع^(٣) ، مع قول مالك بجواز بيعه أياماً معلومة إذا عرف قدر حلابها^(٤) .
فالأول . مشدد ، ودليله : الحديث الصحيح في ذلك^(٥) .

(١) انظر « الثمرة » للحمي (٣١٠١/٧) ، و« لبين » (١٠٠/٥) ، و« الإصناف » (٢٧١/٤)

(٢) انظر « الساية شرح الهداية » (١٦٠/٨) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٢٣)

(٣) انظر « حاشية ابن عابدين » (٥٦٠/٤) ، و« معي المحتاج » (٣٦٠/٢) ، و« الإصناف » (٣٠١/٤) .

(٤) انظر « البيان والتحصيل » (٣٦٣/٧) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٢٣) .

(٥) روى البيهقي في « السير الكبرى » (٣٤٠/٥) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال (يهن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يباع الثمرة حتى يلدو صلاحها ، أو يباع صوف على ظهر ، أو سم في لب ، أو لب في صرع)

والثاني . مخفف ؛ لتسامح غالب الناس به أياماً معلومة غالباً ، بل رأياً
من يسامح بلبن بقرته الشهر وأكثر ؛ بطريق الإباحة أو الهمة .
والأول : خاص بالأكابر من أهل الورع ، والثاني : حاصل بالعمامة حيث
طابت به نفس البائع .

[حكم بيع المصحف]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة بإباحة بيع المصحف من غير كراهة^(١) ،
مع قول أحمد والشافعي في أحد قوليه بكراهته ، وصرح ابن قيم الجوزية
بالتحريم^(٢) .

فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد .

ووجه الأول : أن المبيع حقيقة إنما هو الجلد والورق ، وأما القرآن
فليس هو حالاً في الورق

ووجه الثاني : أنه لا يُعقل انفصال الألفاظ عن المعاني ؛ فكراه البيع
لدخول معاني القرآن في ضمن ذلك تحيلاً ، لاسيما وقد جعله أهل السنة
والجماعة حقيقة كلام الله وإن كان النطق به واقعاً منا ، فافهم ، وأكثر من
ذلك لا يقال ولا يُسطر في كتاب .

(١) انظر : البحر الرائق (١٨٨/٦) ، والمدونة الكبرى (٤٢٩/٣) ، والبيان (٦٣/٥) .

(٢) المذهب عند الحابلة أنه لا يجوز ولا يصح انظر : تحفة المحتاج (٢٣١/٤) ،
والإيضاح (٢٧٨/٤) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٢٤)

[حكم بيع العنب لعاصر الخمر]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه يصح بيع العنب لعاصر الخمر مع الكراهة^(١) ، مع قول أحمد بعدم الصحة^(٢) .

فالأول : فيه تخفيف ، والثاني : مشدد .

ووجه الأول : أن المقاصد هي التي يؤخذ العنب بها ، وأما الوسائل فقد يُحال بين العبد وبينها ؛ فلذلك كان بيع العنب لمن يريد أن يعصره خمرًا . . . غير حرام ؛ لعدم تحققها أنه يتمكن من عصره ، وكان الحسن البصري يقول : لا بأس ببيع العنب لعاصر الخمر ، وكان سفيان الثوري يقول : بيع الحلال لمن شئت^(٣) .

ووجه الثاني : سدُّ الباب ؛ لأن ما يتوصل به إلى الحرام . . فهو حرام ولو بالنقص ؛ كما لو نظر إنسان إلى ثوب موضوع في طاقٍ على ظن أنه امرأة أجنبية فإنه يحرم عليه ذلك ، فافهم .

[حكم أجرة ضرباب الفحل]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة بتحريم أجرة ضرباب الفحل^(١) ، مع قول

(١) انظر : حاشية ابن عابدس (٣٩١ / ٦) ، و « البيان » (١٢١ / ٥) ، وقال في « الفواكه الدواني » (٢٨٨ / ٢) : « كما يحرم بيع الخمر يحرم بيع العنب لمن تعلم أنه يعصره خمرًا ، ويُفصح إن وقع ، ويُردُّ لبياعته ولو مسلمًا » .

(٢) انظر : « كشف القناع » (١٨١ / ٣) .

(٣) انظر : « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٢٤) .

(٤) انظر : « العماية شرح الهداية » (٩٧ / ٩) ، و « تحفة المحتاج » (٢٩٢ / ٤) .

مالك بجواز أخذ العوض على صراط المحل^(١) .

فالأول : مشدد ، والثاني : محفف ؛ فراجع الأمر إلى مرتبة الميراث .

[حكم التفريق بين الأخوين في البيع^(٢)]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة بجواز التفريق بين الأخوين في البيع^(٣) ،

مع قول أبي حنيفة . إن ذلك لا يجوز^(٤)

فالأول : محفف ، والثاني : مشدد .

ووجهه^(٥) : حصول التأذي لكل منهما ، فهو يشبه التفريق بين الأم

وولدها قبل البلوغ ؛ فراجع الأمر إلى مرتبة الميراث .

[حكم بيع العبد بشرط العتق]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة : إنه إذا باع عبداً بشرط العتق صح

وه المبدع (٢٨ / ٤) .

(١) وذلك إن كان في مدة معلومة . انظر « المدونة الكبرى » (٤٣٨ / ٣) ، و « رحمة الأمة »
في اختلاف الأئمة (ص ١٢٤) .

(٢) وهي من مسائل العبد ، وصورتها : أن يملك رقيقين أخوين ، فهل يجوز له أن يبيع
أحدهما دون الآخر ؟

(٣) انظر « الفواكه الدواني » (٨٧ / ٢) ، و « البيان » (١٢٧ / ٥) ، وقال في « المعنى »
(٢٦٦ / ٩) . « ولا يفرق بين أخوين ، ولا أختين » وجملته . أنه يحرم التفريق بين
الإخوة في القسمة والبيع ، وبهذا قال أصحاب الرأي .

(٤) انظر « الناية شرح الهداية » (٢١٧ / ٨ - ٢١٨) ، و « رحمة الأمة » في اختلاف الأئمة
(ص ١٢٤) .

(٥) أي : وجه الثاني .

البيع^(١) ، مع قول أبي حنيفة في المشهور . إنه لا يصح^(٢) .

ووجه الأول . أن الشارع ناظر إلى حصول العتق .

ووجه الثاني : الأحذ بالاحتياط ؛ لعموم نهيه صلى الله عليه وسلم عن

بيع وشرط^(٣) ؛ فلم يستثي العتق فيما ظمّر به قائل هذا القول من الحديث ،

والإنسان متع ما هو مشروع ، فافهم .

[حكم التفريق بين الأم وولدها في البيع]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة : يحرم التفريق في البيع بين الأم والولد

قبل البلوغ^(٤) ، مع قول أبي حنيفة بصحة البيع مع تحريم التفريق قبل

البلوغ^(٥)

فالأول : مشدد ، والثاني : فيه تحفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة

الميزان .



(١) انظر : حاشية الصاوي على الشرح الصغير (١٠٢/٣) ، و : الجان (١٣٣/٥) ،

و : الإصناف (٣٥١/٤) .

(٢) انظر : النية شرح الهداية (١٨٠/٨) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ،

(ص ١٢٤) .

(٣) سبق تحريمه (٤٢٥/١) .

(٤) أي يحرم ، والبيع غير صحيح انظر : العواكف الدواني (٨٦/٢) ، و : نعمة

المحتاج (٣١٩/٤) ، و : المعقني (٢٠٠/٤) .

(٥) انظر : نيس الحقائق (٦٩/٤) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٢٤)

باب تفريق الصفقة وما يفسد البيع^(١)

[حكم اشتراط الولاء في بيع العبد ، واشتراط السكنى في بيع الدار]
 انعقوا علي : أنه لو باع عبداً بشرط الولاء له لم يصح ، وعن
 الإصطخري من أصحاب الشافعي : أنه يصح البيع ، وبطل الشرط ، نظير
 ما قاله الحسن وابن أبي ليلى والنخعي . إنه لو باع داراً بشرط أن يسكنها
 البائع من أنه يجوز البيع ، ويفسد الشرط^(٢)
 فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ، فرجع الأمر إلى مرتبتي العبران ،
 والله تعالى أعلم



(١) الكلام الأنفي تحت هذا العنوان يدرج تحت (ما يفسد البيع) ، ولا يدرج تحت
 (تفريق الصفقة) ، فقد قال في رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٢٤) (باب
 ما يفسد البيع وما لا يفسده) ، وأنشأ بمثله : منها المثال الذي ساقه الإمام الشيرازي
 هنا ، ثم قال - أي في رحمة الأمة في اختلاف الأئمة - بعد هذا الباب (باب
 تفريق الصفقة) ، ثم ذكر أمثلة من الجمع في عقد واحد بين ما يجوز بيعه وما لا يجوز ،
 كالجمع بين عبد وحر ، أو مائة ومدكأة في عقد واحد
 (٢) انظر رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٢٤)

باب الربا

[مسائل الإجماع والاتفاق في باب الربا]

أجمعوا على : أن الأعيان المنصوص على تحريم الربا فيها . سعة :
الذهب ، والفضة ، والثر ، والشعير ، والتمر ، والربيب ، والملح .
إذا علمت ذلك فقد أجمع المسلمون كلهم على . أنه لا يجوز بيع
الذهب بالذهب مفرداً ، والوَرِقَ بالوَرِقَ مفرداً ؛ يترها ومضروبها
وحلئها . إلا مثلاً بمثل ، ورنأ بوزن ، بدأ بيد ، ويحرم نسيئة .
واتفقوا على . أنه لا يجوز بيع الحنطة بالحنطة ، والشعير بالشعير ،
والتمر بالتمر ، والملح بالملح إذا كان بمعيار إلا مثلاً بمثل وبدأ بيد ،
ويجوز بيع التمر بالملح ، والتمح بالتمر ؛ متعاضلين ، بدأ بيد
هَذَا مَا وَحَدْتَهُ مِنْ مَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ وَالْإِتِّفَاقِ ^(١) .

وَأَمَّا مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ :

[بيان علة الربا]

فمن ذلك : قول الشافعي العلة في تحريم الربا في الذهب والفضة
كوبهما من الأثمان ، أو من جنس الأثمان ^(٢) ، مع قول أبي حنيفة : إنَّ علة

(١) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٢٥ ، ١٢٦)

(٢) انظر « مغني المحتاج » (٣٦٩/٢) .

الربا فيهما كونهما موروئي جنس ؛ فيحرم الربا في سائر الموروبات^(١)

وأما العلة في تحريم الربا في البُرِّ والشعير والتمر والريث في القول
الجديد للشافعي فهي كونها مطعومة ؛ فيجري الربا في الماء العذب
والأدهان على الأصح ، وقال في القديم : إنها مطعومة أو مكيلة أو
موزونة^(٢) ، وقال أهل الظاهر : الربا غير معلل ، وهو محصن بالمنصوص
عليه فقط ، وقال أبو حنيفة : العلة فيها : كونها مكيلة في جنس^(٣) ، وقال
مالك : العلة : القوت وما يصلح للقوت من جنس^(٤) ، وعن أحمد روايتان ؛
إحداهما كقول الشافعي ، والثانية : كقول أبي حنيفة^(٥) ، وقال ربيعة : كل
ما تجب فيه الركة فهو ربوي ؛ فلا يحور بيع بعير صغيرين ، وقال جماعة من
الصحابة : إن الربا خاص بالسيئة ؛ فلا يحرم المتعاضل . انتهى^(٦) .

وتوجيه هذه الأقوال : طهر عبد أربها ، فاعلم ذلك

(١) انظر « الناية شرح الهداية » (٢٦٠ / ٨) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٢٥) .

(٢) أي : العلة في المطعومات في القديم الطعم مع التقدير في الجنس بالكيل والوزن ؛ فلا ربا فيما لا يكال ولا يوزن ؛ كالبس ، أما في الجديد - وهو الأظهر - فالعلة مجرد الطعم . انظر « مفتي المحتاج » (٣٦٤ / ٢)

(٣) انظر « الهداية شرح البداية » (٦١ - ٦٠ / ٣)

(٤) كذا في النسخ التي بين يدي ، وفي « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٢٤) (جنس مدحرج) بدل (جنس) ، وهو الأنسب ؛ فالمائكة يفرقون بين ربا العسل وربا السبلة ؛ فيجعلون علة ربا للعسل في طعام الاقتيات والأدحار ، وعلة ربا السبلة فيه مجرد الطعم لا على وجه انتدائي انظر « حاشية الدسوقي » (٤٧ / ٢)

(٥) انظر « الإنصاف » (١٣ / ٥) .

(٦) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٢٥)

[حكم بيع الدراهم المغشوشة ببعضها]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إنه لا يجوز بيع بعض الدراهم المغشوشة ببعضها ببعض ، ويجوز أن يشتري بها سلعة^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنه إن كان العشُّ قليلاً . جار^(٢) .

فالأول : مشدّد خاص بأهل الورع ، من قاعدة : (مدّ عجرة ودرهم)^(٣) .

والثاني : محفّف خاصّ بعوامّ الناس ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم جريان الربا في الرصاص والحديد وما أشبههما]

ومن ذلك . قول مالك والشافعي : إنه لا ربا في الحديد والرصاص وما أشبههما ؛ لأنّ العلة في الذهب والفضة . الثمينة كما مرّ^(٤) ، مع قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر الروايتين : إنّ الربا يتعدّى إلى الحاس والرصاص وما أشبههما^(٥) .

(١) انظر : التاج والإكلیل : (١٧٨/٦) ، والمجموع : (٤١٢/١٠) ، والمصنف : (٣١/٤) .

(٢) انظر : البایة شرح الهدایة : (٤١٠/٨ - ٤١١) ، ورحمة الأئمة في اختلاف الأئمة : (ص ١٢٦) .

(٣) مدّ عجرة ودرهم . يطلق الفقهاء هذا المصطلح عن مسألة صورتها : بيع مال ربوي بحسه ، ومع كل بدل - أو مع أحدهما - مال آخر من غير حسه ، كبیع ذهب وذهب ومع كل منهما أو أحدهما ثوب مثلاً . انظر : البيان : (١٩٦/٥) .

(٤) انظر : البيان والتحصيل : (٢٤/٧) ، والبيان : (١٦٣/٥) .

(٥) انظر : البایة شرح الهدایة : (٢٦٤/٨) ، والإيضاح : (١٢/٥) ، ورحمة الأئمة -

فالأول : مخفّف ، والثاني . مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

ووجه الأول : تخصيص الشارع الذهب والفضة بالذكر في الرما دون
غيرهما .

ووجه الثاني : إلحاق الحديد والنحاس بهما في الجنسية والصفة
نورُعا ؛ فيشترط فيهما الحلول والمماثلة والتفاضل قبل التفرُّق إذا ما ع جنساً
بجنس .

[حكم بيع حيوانٍ مأكولٍ بلحمٍ جنسِهِ]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة : إنَّهُ لا يحوز بيع حيوان يُؤكَل بلحم
جنسِهِ^(١) ، مع قول أبي حيفة : إنَّ ذلك جائز^(٢) .

فالأول : مشدّد ، والثاني . مخفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : النظر لعلّة اللّحميّة .

ووجه الثاني : عدم النظر إليها ؛ فلا يكون عنده الحيوان من جنس اللحم

إلا إذا ذبح ، وما لم يذبح فهو جنس آخر .

في اختلاف الأئمة (ص ١٢٦) .

(١) انظر « حاشية العدوي على كفاية الطالب الرماني » (١٧١ / ٢) ، و« تحفة المحتاج »
(٢٩٠ / ٤) ، و« المبدع » (١٣٢ / ٤) .

(٢) انظر « الساية شرح الهداية » (٢٨٥ / ٨) ، و« رحمة الأئمة في اختلاف الأئمة »
(ص ١٢٧)

[حكم بيع دقيق الحنطة بمثله]

ومن ذلك قول مالك والشافعي : إنه لا يجوز بيع دقيق الحنطة بمثله^(١) ، مع قول أحمد بجوازه^(٢) ، ومع قول أبي حنيفة إنه يجوز بيع أحدهما بالآخر إذا استويا في العمومة والحشونة^(٣)

فالأول مشدد ، والثاني : مخفف ، والثالث : ممضئ ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه القول في ذلك : كالتوجهين في المسألة قبلها في المثلية وعدمها ، والله تعالى أعلم بالصواب .



(١) انظر « البيان » (٢١٨/٥) ، وقال في « عيون المسائل » (ص ٤٠٦) (يجوز بيع الدقيق بالدقيق مثلاً بمثل)

(٢) انظر « المصنف » (٢١/٤) .

(٣) انظر « التجريد » (٢٣٣٣/٥) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٢٧)

باب بيع الأصول والثمار

[مسائل الاتفاق في باب بيع الأصول والثمار]

اتفقوا على : أنه يدخل في بيع الدار . . الأرض وكل بناء حتى حمامها
إلا المنقول + كالدلو والكرة والسريـر ، وتدخل الأبواب المنصوبة وحلقها
والإحاثات والزئف والسُّلَمُ المُسْتَرَان^(١) .

وكذلك اتفقوا على : أنه إذا باع غلاماً أو جارية وعليهما ثياب . . لم
تدخل في البيع .

وكذلك اتفقوا على : أنه لا يدخل في بيع الدابة الحبل والعقود
واللجام .

وكذلك اتفقوا على : أنه إذا قال : بعتك ثمرة هذا البستان إلا ربعها
صح ، وعن الأوراعي : أنه لا يصح .

هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق^(٢) .

وأما ما اختلفوا فيه :

(١) الإحاثات : بناء تُعْمَلُ فيه الثياب انظر : المصباح المير ، (أج ٥)

(٢) انظر : رحمة الأمة في اخلاف الأئمة ، (ص ١٢٨)

[حكم دخول طلّع النخل في بيع أصولها]

فمن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه إذا باع نخلاً وعليها طلّع مؤبّر . . . دخل في البيع ، أو غير مؤبّر . . . لم يدخل^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنه يكون للسائق بكل حال^(٢) ، ومع قول ابن أبي ليلى : إن الشجرة للمشتري بكل حال^(٣) .

فالأول : معطل ، والثاني والثالث : فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الشق الأول من قول الأئمة الثلاثة : أن الطلع قد صار ظاهراً مرئياً ؛ فدخل في البيع ؛ كبقية النخلة ، عكس الشق الثاني ووجه قول أبي حنيفة : أن البيع وقع على جملة النخلة ؛ فشمل طلوعها ، سواء ظهر أم لم يظهر ، ومن هذا يُعلم توجيه قول ابن أبي ليلى^(٤) ، والله أعلم .

(١) كذا في السح التي بين يدي ، وفي « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٢٨) (وإذا باع نخلاً وعليها طلّع غير مؤبّر دخل في البيع ، أو مؤبّر لم يدخل عند الثلاثة) ، وهو المتفق مع ما في « حاشية المسوقي » (١٧١ / ٣) ، وفي معنى المحتاج (٤٩٤ / ٢) ، وفي المبدع (١٥٧ / ٤)

(٢) انظر « حاشية ابن عابدين » (٥٥٣ / ٤)

(٣) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٢٨) .

(٤) كذا في السح التي بين يدي ، ولعل الأنسب أن يجعل توجيه قول أبي حنيفة توجيهاً بقول ابن أبي ليلى ؛ لأنه لو وقع البيع على جملة النخلة وشمل طلوعها يكون حينئذ للمشتري لا للبائع ، وهو قول ابن أبي ليلى

[حكم بيع الثمرة الطاهرة مع ما يظهر بعدها]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة : إنه إذا باع الثمرة الطاهرة مع ما يظهر بعد ذلك . . لم يصح البيع ^(١) ، مع قول مالك . إنه يصح ^(٢)

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران .

ووجه الأول : أن العقد اشتمل على معلوم ومجهول قد لا يخرج الله تعالى من الشجرة .

ووجه الثاني : العمل بحسن الظن بالله تعالى ، وبمسامحة العبد لأخيه بالجزء من الثمن المقابل للذي يخرج الله من الثمرة .

[حكم بيع شجرة واستثناء غصن منها]

ونظير ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه إذا باع شجرة واستثنى غصناً منها . لم يصح ^(٣) ، مع قول مالك : إنه يجوز ذلك ^(٤) .

فالأول . مشدد ، والثاني : مخفف ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) انظر حاشية ابن عابدin « (٥٥٥/٤) » ، و« البيان » (٢٦٣/٥) ، و« المبدع » (١٦١/٤)

(٢) انظر « المعونة على مذهب عالم المدينة » (ص ١٠٠٧) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٢٨) .

(٣) انظر « جواهر العقود » (٥٨/١) ، و« حلية العلماء » (٢٢٢/٤)

(٤) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٢٨)

ووجه الأول : عسر تحليص ذلك العص من غير زيادة ولا نقص . . من
مجاوره من الأعصاب ، وهو خاص بالأكابر من أهل الورع
ووجه الثاني : المسامحة بمثل ذلك عادة ؛ فصَحَّ استثناء العص ، والله
سبحانه وتعالى أعلم .



باب بيع المصرة والرد بالعيب

[مسائل الاتفاق في باب بيع المصرة والرد بالعيب]

اتفق الأئمة على أن التصرية في الإبل والفر والعنم على وجه التدليس على المشتري . . حرام^(١) .

وكذلك اتفقوا على أن النائع إذا قال للمشتري : أمسك المبيع وخذ أرض العيب . لم يُجبر المشتري على ذلك ، وإن قاله المشتري . لم يُجبر البائع .

وكذلك اتفقوا على : أن المشتري إذا لقي البائع ، فسلم عليه قبل الرد . لم يسقط حقه من الرد ، خلافاً لمحمد بن الحسن .

واتفقوا على : أنه إذا اشترى عبداً على أنه كافر ، فخرج مسلماً ثبت له الخيار .

واتفقوا على . أنه إذا ملك عبده مالاً ، وباعه ، وقلما : إنه - أي العبد - يملك . . لم يدخل ماله في البيع إلا أن يشترطه المشتري ، وقال الحسن البصري : يدخل ماله في مطلق البيع تبعاً له ، وكذا لو أعتقه ، وحكي ذلك من مالك .

(١) قال في حاشية ابن عابدين (٤٤ / ٥) (التصرية وهي ربط صرع الدقة أو الشاة ، وترك حلها اليومين أو الثلاثة ، حتى يجمع اللبن)

هنا ما وجدته من مسائل اتفاق الأئمة الأربعة^(١)

وأمّا ما اختلفوا فيه :

[حكم ثبوت الخيار في بيع المَصْرَأة]

فمن ذلك . قول الأئمة الثلاثة : يثبت الخيار في بيع المَصْرَأة^(٢) ، مع قول أبي حنيفة بعدم ثبوته فيه^(٣) .

فالأول : محفّف على المشتري ، مشدّد على البائع ، والثاني : عكسه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

ووجه الأول : وقوع التدليس من البائع ؛ فحفّف عن المشتري دونه .
ووجه الثاني : ظاهر .

وهكذا القول في سائر ما شدّد فيه العلماء ؛ لأنّ قصدهم التفسير من الوقوع في الخوف على بعضهم بعضاً ، ومن رؤية الحظّ الأوفر لأنفسهم دون إخوانهم . انتهى .

[حكم الفورية في الردّ بالعيب]

ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد . إنّ الردّ بالعيب على التّراحي^(٤) ،

(١) انظر : رحمة الأئمة في اختلاف الأئمة (ص ١٢٩ ، ١٣٠)

(٢) انظر : حاشية الحرشي (١٣٣/٥) ، ود نعمة المحتاج (٣٨٩/٤) ، ود المدع (٧٩/٤)

(٣) انظر : حاشية ابن عاتق (٤٤/٥) ، ورحمة الأئمة في اختلاف الأئمة (ص ١٢٩)

(٤) انظر : حاشية ابن عاتق (٣٢/٥) ، و الإنصاف (٤٢٦/٤)

مع قول مالك والشافعي : إنه على الفور^(١) .

فالأول : محقق خاص بالأكابر الذين لا خوف عندهم على أحد ممن يعاملهم ، ولا يرجعون أنفسهم على أخيه .

والثاني : مشدد خاص بالأصاغر الذين يرون الحفظ الأوفر لأنفسهم ، ولا يكاد أحد منهم يرى الحفظ الأوفر لأخيه ، وربما رأى الحفظ الأوفر لأخيه ثم تعيّر الحال عليه بعد ذلك ؛ فكان اشتراط الفورية أحوط لدينهم ، فافهم .

[حكم العيب الحادث بعد القبض]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي : إنه إذا حدث بالمبيع عيب بعد قبض المبيع والتمن . . لم يشت الخيار للمشتري^(٢) ، مع قول مالك : إن عهدة الرقيق إلى ثلاثة أيام ، إلا في الجذام والبرص والجنون ؛ فإن عهده إلى ستة ؛ فيثبت له الخيار إذا مضت السنة^(٣)

فالأول : محقق على البائع ، مشدد على المشتري ، وبه جاءت الأحاديث ، والثاني : مفصل .

(١) انظر : الدخيرة (١٠٣/٥) ، ورحمة المحتاج (٣٦٧/٤) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٢٩) .

(٢) انظر : الاحتيار (١٩/٢) ، والبيان (٢٧٨/٥) .

(٣) المقصود أن ينتظر في الجذام والبرص والجنون إلى ستة ، وإذا مضت السنة ولم يزل . يشت الخيار . انظر : المعونة على مذهب عالم المدينة (ص ١٠٦٦) ، و المطبوعة الكسرى (٣٦٥-٣٦٦) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٣٠ - ١٣١) .

ووجه التعصیل فی الشق الأول من كلام مالك : الجري علی قاعدة
الخيار فی البيع .

ووجهه فی الشق الثاني من كلامه القياس علی ما قالوه فی (باب خيار
النكاح) فی العنة ؛ فإنهم ضربوا لها هناك ستة ، وأيضاً فإن أقل مدة يزول
فيها الجدام والبرص والجنون إذا طرأ . . مدة ستة ، وهناك يتبين أنه
مستحكم ؛ فثبت به الخيار ، والله سبحانه وتعالى أعلم^(١) .



(١) في هامش (١) (بلغ قراءة علی مؤلفه رضي الله عنه)

باب البيوع المنهي عنها

[مسائل الاتفاق في باب البيوع المنهي عنها]

اتفق الأئمة على : تحريم بيع الحاضر للبادي على الصورة المشهورة في كتب الفقه^(١) .

وكذلك اتفقوا على : تحريم احتكار الأقوات ؛ وهو أن يتاع طعاماً في الغلاء ثم يمسكه ليزداد ثمنه .

وكذلك اتفقوا على : تحريم النجش ، وعلى : تحريم بيع الكالئ بالكالئ ؛ وهو بيع الذئب بالذئب^(٢) .

هَذَا مَا وَجَدْتُهُ مِنْ مَسَائِلِ الْإِتِّفَاقِ .

وَأَمَّا مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ :

[حكم بيع النجش]

فمن ذلك : قول الأئمة الثلاثة ؛ إن من اغترى بالنجش واشترى . فشرأوه

(١) قال في «الاحبار» (٢٦ / ٢) . (وكذا بيع الحاضر للبادي وهو أن يملك البادي - أي من كان من أهل البادية - السلعة ، فأخذها الحاضر - أي من كان مقيماً في البلد - ؛ لبيعها بعد وقت بأعلى من السعر الموجود وقت الحلب)

(٢) انظر «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ١٣٢)

صحيح وإن أئِمَّ العار^(١) ، مع قول مالك بيطلان الشراء^(٢) .

فالأول : مشدّد في تحريم التجش فقط دون الشراء ، والثاني : مشدّد فيهما ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

ووجه الأول : أن التحريم لأمر خارج عن عين المبيع .

ووجه الثاني : شدّة التفسير من الوقوع في مثل ذلك ؛ سداً لباب التجش المنهي عنه ؛ كما أشار إليه حديث : « إنما البيع عن تراض »^(٣) . انتهى .

إذ لو أطلع المشتري على أن المبيع لا يسوى الثمن مع تلك الزيادة التي خدعه بها الناحس . . . لما اشتراه .

[حكم بيع العيبة]

ومن ذلك قول الشافعي بحوار بيع العيبة مع الكراهة ؛ وذلك بأن يبيع سلعة شمن إلى أجل ، ثم يشتريها من مشتريها نقداً بأقل من ذلك^(٤) ، مع قول أبي حنيفة ومالك وأحمد بعدم حوار ذلك^(٥)

(١) وينت الحيار للمشتري عند الحيلة في الصحيح انظر « الباية شرح الهداية » (٢١١ / ٨) ، و« مسي المحتاج » (٣٩١ / ٢ - ٣٩٢) ، و« المعني » (٤٩٧ / ٣)

(٢) انظر « العمدة على مذهب عالم المدينة » (ص ١٠٣٣) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٣٢) .

(٣) سبق تحريجه (٦٦٠ / ٢)

(٤) انظر « تحفة المحتاج » (٣٢٤ / ٤)

(٥) قال في « الباية شرح الهداية » (٤٦٢ / ٨) (بيع العيبة مكروه ؛ إما كراهة تحريم أو كراهة نهي على الاختلاف) ، وانظر « حاشية الدسوقي » (٨٩ / ٣) ، و« الإنصاف » (٣٣٥ / ٤) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٣٢)

فالأول : مخفف خاص بالعوام ، والثاني : مشدد خاص بالأكابر من أهل الورع ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران ووجه الأول : أن كلاً من البائع والمشتري ماع واشترى محتاراً ، وظاهر الشريعة يشهد لهما بالصحة .

ووجه الثاني : مراعاة الباطن في غش المشتري الثاني ، وموافقته على فعل السفهاء ، والله أعلم .

[حكم التسمير]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي بتحريم التسمير^(١) ، مع قول مالك : إنه إذا خالف واحد من أهل السوق بزيادة أو نقصان . . يقال له . إما أن تبيع بسعر السوق ، وإما أن تنزل عنهم^(٢) .

فالأول : مشدد ، والثاني : فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول سد باب التحكّم على الناس في أموالهم التي أباح الحق تعالى لهم التصرف فيها كيف شاؤوا ولو كثرت العائدة ، وهو خاص بالأصاعر الذين يغلب على قلوبهم حب الدنيا ، وهم أكثر الناس في كل زمان .

(١) وهو الصحيح عند الحائلة انظر «الباية شرح الهداية» (٢١٧/١٢) ، و«معني المحتاج» (٢٩٢/٢) ، و«الإنصاف» (٣٣٨/٤)

(٢) انظر «عيون المسائل» (ص ٤٢٤) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ١٣٢)

ووجه الثاني : سدُّ باب الحيف والجور على الناس الوارد ذمُّه في الشريعة في نحو حديث : « لا يكملُ إيمانُ أحدِكُم حتى يحبَّ لأخيه ما يحبُّ لنفسه »^(١) ، وهو خاصُّ بالأكابر الذين لم يقلب عليهم حبُّ الدنيا ، أو طهرهم الله من محنتها المدمومة بالكلية ، والله أعلم

[حكم بيع المكره]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة إنَّ بيع المكره لا يصحُّ ، مع قول أبي حنيفة . إنَّه إن كان المكره له هو السلطان . لم يصحَّ البيع ، أو غير السلطان . صحَّ ، ثمَّ إن سقَّر السلطان على الناس ، فباع رجل متاعه وهو لا يريد بيعه . . فهو مكره^(٢)

فالأول : مشدَّد ، والثاني : معضَّل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان . ووجه الأول : إطلاق الإكراه في الأحاديث^(٣) ؛ فلم تفرَّق بين إكراه السلطان وغيره .

ووجه الثاني : ضعف جاب غير السلطان عن فعل ما يصحُّ به الإكراه ، وسهولة ردِّه عن إكراهه بالشرع والسياسة ، بخلاف السلطان الأعظم ؛ فإنَّ القاضى وغيره يعجزون عن ردِّه إذا أكره أحداً من رعيته ، لا سيما إن نظرنا

(١) رواه نحوه البخاري (١٣) ، ومسلم (٤٥) عن سيدنا أنس رضي الله عنه

(٢) سبق بيان حكم بيع المكره غير معبد (٦٥٨/٢ - ٦٥٩) ، وانظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٣٢)

(٣) كما في حديث : « إن الله قد تجاوز عن أمتي الخطأ والسيئ وما استكروهوا عليه » سبق تعريجه (٥٣٥/٢) .

لكونه أتمّ نظراً من رعيته وأكثر شفقة ، فرئنا رأى المصلحة في إكراه شخص
على بيع ماله ، والله أعلم .

[حكم بيع الكلب]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك بجواز بيع الكلب مع الكراهة ؛ فإن
بيع كلب لم يفسخ البيع إن أمكن الانتماع به عندهما^(١) ، وقال الشافعي
وأحمد . لا يصح بيع الكلب بوجه من الوجوه ، ولا قيمة له إن قُتل أو
أُتلف^(٢) .

فالأول : مخفّف ، والثاني مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميراث
ووجه الأول : أنّ الهبي عن ثمنه لا يلزم منه عدم صحّة بيعه ؛ نظير
ما ورد في كسب الحجام^(٣) ؛ فإنّ الحجام حائز وكسبها مكروه .

ووجه الثاني . أنّ الهبي عن أكل ثمن الكلب يقتضي عدم صحّة بيعه ؛
لندور الحاجة إلى بيعه ؛ لكثرة الكلاب في كلّ زمان ومكان ، مع قول
جمهور الأئمة بنجاستها وخبثها ، وأمر الشارع بالعسل من فصلاتها سبع

(١) وقد تعدّدت الأقوال في ذلك عند لمانيّة ، وقد أشار إلى ذلك الإمام الشيرازي
(٦٧٢/٢) ، وانظر البداية شرح الهداية (٣٧٨/٨) ، وداليان والتحصيل
(٨٢/٨) .

(٢) انظر حلية العلماء (٥٥/٤) ، ودالإصناف (٢٨٠/٤) ، ودرحة الأئمة في
اختلاف الأئمة (ص ١٣٢) .

(٣) انظر (٤٣٧/١ ، ٤٥٩) .

مرات ؛ إحداهنَّ بالتراب الطهور^(١) .

ويصحُّ حمل القولين على حالين : فمِنْ احتاح إلى كلب لماشية أو
حراسية دارٍ . . فله شرائه ، ومن لا فلا ، والله أعلم



(١) سبق تحريجه (٣٥٤ / ١)

باب بيع المراجعة

اتفقوا على : جوار بيع المراجعة بصورتها المشهورة^(١) ، ولكن كره ذلك ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم ، ولم يجوزوه إسحاق بن راهويه . وكذلك اتفقوا على : أنه إذا اشترى بشم مؤجل لم يجوز مطلق ، بل يجب البيان ، وقال الأوزاعي : يلزم العقد إذا أطلق ، وبثبت الثمن في دقته مؤجلاً ، وقال الأئمة الأربعة . يست للمشتري الخيار إذا لم يعلم بالتأجيل^(٢) .

ووجه هذه المسائل ظاهر .

فهم بين مخفف ومشدد على النافع أو على المشتري بحسب مداركهم ، والله تعالى أعلم .



(١) المراجعة نقل ما ملكه بالعقد الأول نالشم الأول مع زيادة ربح انظر « البداية شرح الهداية » (٢٣١ / ٨) .

(٢) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٣١)

باب اختلاف المتبايعين وهلاك المبيع

[المسألة المتفق عليها في باب اختلاف المتبايعين وهلاك المبيع]

اتفق الأئمة رضي الله عنهم على : أنه إذا حصل بين المتبايعين اختلاف في قدر الثمن ولا بيسة . . تحالفا
هَذَا مَا وَجَدْتُهُ مِنْ مَسَائِلِ الْإِتِّفَاقِ فِي الْبَابِ (١) .
وَأَمَّا مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ :

[بيان من يبدأ باليمين من بين المتبايعين]

فمن ذلك : قول الإمام الشافعي . إنه يُدْأُ بِيَمِينِ الْبَائِعِ (٢) ، مع قول
أبي حنيفة . إنه يُدْأُ بِيَمِينِ الْمُشْتَرِي (٣)

فالأول . مشدّد على البائع ، والثاني . محقّف على البائع

ووجه كل من القولين أن أحدهما قصد الخطأ الأمر لنفسه دون أخيه ،
فلذلك علّق الأئمة عليه بالسدادة باليمين ، فافهم .

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٣٢)

(٢) وهو مذهب المالكية والحنابلة . انظر : عيون المسائل ، (ص ٤١٥) ، وراجع تحفة
المحتاج ، (٤/ ٤٧٧) ، وراجع المبدع ، (٤/ ١٠٨) .

(٣) انظر : الهداية شرح الدية ، (٣/ ١٦٢) ، وراجع رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ،
(ص ١٣٢)

[حكم ما لو هلك المبيع واختلفا في قدر ثمنه]

ومن ذلك : قول الشافعي ومالك وأحمد في إحدى روايتيهما إن المبيع إذا كان هالكاً واختلفا في قدر ثمنه . تحالفاً ، وفيح البيع ، ورجع بقيمة المبيع إن كان متقوماً ، وإن كان مثلياً وجب على المشتري مثله^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنه لا تحالف على هلاك المبيع ، والقول قول المشتري^(٢) ، وقال زفر وأبو ثور : القول قول المشتري بكل حال ، وقال الشعبي وابن سريج : إن القول قول البائع^(٣) .

فالأول : مشدد ، وقول أبي حنيفة : مخفف ؛ لعدم وجود العين التي تحالفاً لأجلها .

ووجه قول أبي ثور ورفر : أن المشتري معه الطاهر

ووجه قول الشعبي وابن سريج : أن البائع هو المالك الأصلي .

فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[حكم اختلاف المتبايعين فيمن يسلم البذل الذي في يده أولاً]

ومن ذلك : قول الشافعي في أصح الأقوال : إنه إذا باع عيأ بشمن في الذمة ، ثم اختلفا ؛ فقال البائع : لا أسلم المبيع حتى أقبض الثمن ، وقال

(١) انظر « المعونة على مدح عالم المدينة » (ص ١٠٧٧) ، و« تحفة المحتاج »

(٤٧٧ / ٤) ، و« الإنصاف » (٤٤٧ / ٤) .

(٢) انظر « الهداية شرح البداية » (١٦٢ / ٣) .

(٣) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٣٢)

المشتري في الثمن مثله. إنَّ البائع يُجَرَّ على تسليم المبيع ، ثمَّ يُجَبَّر
المشتري على تسليم الثمن^(١) ، مع قول أبي حنيفة ومالك : إنَّ المشتري
يُجَبَّر أولاً^(٢) .

فالأول : مشدّد على البائع ؛ لكون أصل المبيع له ، والثاني : مشدّد
على المشتري ، مع كونه فرعاً عن البائع ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .

[حكم ما لو تلف المبيع بآفة قبل القبض]

ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي : إنَّ المبيع إذا تلف بآفة سماوية
قبل القبض . انفسح البيع^(٣) ، مع قول مالك وأحمد . إنَّ المبيع إذا لم يكن
مكياً ولا موزوناً ولا معدوداً . فهو من ضمان المشتري^(٤)

فالأول مشدّد على البائع ، والثاني مشدّد على المشتري ؛ فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان .

ووجه الأول : أنَّ المبيع لم يدخل في يد المشتري ؛ فلا يُستحقُّ
الثمن^(٥) ؛ لعدم المثقن .

(١) انظر : حلية العلماء (٣٣٧ / ٤) ، و تحفة المحتاج (٤٢٠ / ٤)

(٢) انظر : البناية شرح الهداية (٤٥ / ٨) ، و عبود المسائل (ص ٤١٦) ، و درحة
الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٣٢) .

(٣) انظر : مذاهب الصائغ (٢٤٤ / ٥) ، و البيان (٣٧٩ / ٥)

(٤) انظر : حاشية الصاوي على الشرح الصغير (١٩٥ / ٣) ، و المعنى (٨٤ / ٤) ،
و درحة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٣٣) .

(٥) أي : فلا يستحقُّ البائع الثمن .

ووجه الثاني : أنَّ البائع أدن له في قبضه ؛ فكأنه من حين باع باللعط أو بالمعاطاة . صار في يد المشتري وحيارته ولو لم يقبضه .

[حكم ما لو تلف المبيع بفعل البائع]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة ومالك والشافعي : إنَّ المبيع إذا أتلفه البائع انفسخ ؛ كالتلف بالآفة^(١) ، مع قول أحمد . إنَّ المبيع لا ينفسخ ، بل على البائع قيمته إن كان منقوماً ، ومثله إن كان مثلياً^(٢)

فالأول : مشدّد في الفسخ ، والثاني : مشدّد في الغرم ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أنَّ المتلف هو الله تعالى حقيقة ؛ فكأنه تلف بأفة سماوية ؛ فلا غرم عليه من قيمة أو مثلي

وأحمد . نظر إلى أنَّ البائع برز منه الفعل ؛ فعليه القيمة أو المثل وإن كان فعل البائع من جملة أفعال الله تعالى ؛ فإنَّ الله تعالى له الفعل بلا واسطة والفعل بالواسطة ، فافهم .

[حكم ما لو تلفت الثمرة المباعة بعد التحلية]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي في أصح قوليه : إنَّ المبيع إذا كان

(١) انظر المسبوط (١٩٠ / ١٣) ، ود البيان (٣٨٥ / ٥) ، وفي حاشية الصودي على الشرح الصغير (٢٠١ / ٣ - ٢٠٢) ما يعيد أنَّ مدح المالكية قريب من مدح الحنابلة في هذه المسألة .

(٢) انظر المعني (٨٤ / ٤) ، ود رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٣٢)

ثمرة فلفت بعد التحلية . . أنها من ضمان المشتري^(١) ، مع قول مالك إن كان التالف أقل من الثلث . فهو من ضمان المشتري ، أو الثلث مما زاد فهو من ضمان البائع^(٢) ، ومع قول أحمد . إنه إن تلف بأفة سماوية . كان من ضمان البائع ، أو نهب أو سرقة . فمن ضمان المشتري^(٣) .

فالأول مشدد بال ضمان على المشتري ؛ لأنه المقصّر في القصد بعد التحلية ، والثاني : معصّل ، وكذا الثالث ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .

ووجه الشق الأول من كلام مالك : أن القصد إذا كان أقل من الثلث يحتمله المشتري عادة ، بخلاف الثلث فأكثر ؛ فإنه لا يحتمل .

ووجه الشق الأول من كلام أحمد . أن التلف بالأمر السماوي بعد التحلية ليس كالتلف به بعد القبض ؛ فكان من ضمان البائع .

ووجه الشق الثاني في كلامه أن التالف بعد التحلية كالتالف بعد القبض ؛ فكان من ضمان المشتري ؛ فإن البيع قد صح قبل التلف ، وإنما القبض من تمام البيع وكماله لا غير ، فتأمل .



(١) انظر التجريد (٢٤١٠ / ٥) ، وحلية العماء (٣٤٤ / ٤)

(٢) انظر حاشية السوقي (١٨٣ / ٣) ، والمعونة على مذبح عالم المدينة (ص ١٠٢٠)

(٣) انظر الإنصاف (٧٤ - ٧٦ / ٥) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٣٣)

كتاب السلم والقرض

[مسائل الاتفاق في كتاب السلم والقرض]

اتفق الأئمة على : أنَّ السلم يصحُّ بستة شروط : أن يكون في جنس معلوم ، بصفة معلومة ، ومقدار معلوم ، وأجل معلوم ، ومعرفة مقدار رأس المال ، وتسمية مكان التسليم إذا كان لحمله مؤنة ، لكن أبو حنيفة يسمي هذا الساع شرطاً ، وباقي الأئمة يستثرونه لازماً .

وكذلك اتفقوا على : جوار السلم في المكيلات والموزونات والمذروعات التي تُصَبَّط بالوصف .

وكذلك اتفقوا على : جوازه في المعدودات التي لا تتفاوت آحادها ؛ كالجوز والبيض ، إلا في رواية عن أحمد .

وكذلك اتفقوا على : أنَّ القرض مدبوب إليه ، وعلى : أنَّ من كان له دين على إنسان إلى أجل فلا يحلُّ له أن يصع عنه بعض الدين قبل الأجل ؛ ليعجل له الباقي ، وعلى : أنَّه لا يجوز له أيضاً أن يعجل قبل الأجل بعضه ويؤخر الباقي إلى أجل آخر ، وعلى : أنَّه لا يحلُّ له أن يأخذ قبل الأجل بعضه عيأً ، وبعضه عرضاً ، وعلى : أنَّه لا بأس إذا حلَّ الأجل أن يأخذ منه البعض ويُسقط البعض ، أو يؤخره إلى أجل آخر

هكذا ما وجدته من مسائل الاتفاق^(١)

وأما ما اختلف فيه الأئمة

[حكم السلم فيما تنفاوت أفراده]

فمن ذلك . قول أبي حنيفة : لا يجوز السلم فيما يتفاوت ؛ كالرمان
والبطيخ ؛ لا ورماً ولا عدداً^(٢) ، مع قول مالك : يجوز ذلك مطلقاً^(٣) ،
ومع قول الشافعي : يجوز ورماً^(٤) ، ومع قول أحمد في أشهر روايته : إنه
يجوز مطلقاً عدداً ؛ قال أحمد : وما أصله الكيل لا يجوز السلم فيه ورماً ،
وما أصله الوزن لا يجوز السلم فيه كيلاً^(٥)

فالأول . مشدّد مائل إلى الورع ، والثاني . مخفّف مائل إلى
الترخيص ، ولكلّ منهما رجال ، والثالث : مفصّل فيه نوع تخفيف ؛ فرجع
الأمر إلى مرتني الميزان

[حكم السلم الحال]

ومن ذلك : قول الشافعي إنه يجوز السلم حالاً ومزجلاً^(٦) ، مع قول

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٣٤ ، ١٣٥)

(٢) انظر : حاشية ابن عابدين ، (٢١١ / ٥) .

(٣) انظر : الدخيرة ، (٢٤١ / ٥) .

(٤) انظر : تحفة المحتاج ، (١٥ / ٥) .

(٥) انظر : لإبصار ، (٩٦ / ٥) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٣٤)

(٦) انظر : تحفة المحتاج ، (١٠ / ٥) .

أبي حنيفة ومالك وأحمد : إنه لا يجوز السلم حالاً ، بل لا بد فيه من أجل ولو مدة يسيرة^(١) .

فالأول : مخفف بترك الأجل ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أن السلم في أصله بيع ، والبيع يجوز حالاً ومؤخلاً ؛ فكذلك السلم .

ووجه الثاني : أنه بيع عين في الذمة ؛ العالب فيه التأجيل ، فانصرف الحكم إليه .

[حكم السلم في الحيوان]

ومن ذلك . قول مالك والشافعي وأحمد وجمهور الصحابة والتابعين : إنه يجوز السلم والقرض في الحيوان ؛ من الرقيق والبهائم والطيور ، ما عدا الجارية التي يحل وطؤها للمقترض^(٢) ، مع قول أبي حنيفة : إنه لا يصح السلم في الحيوان ، ولا اقتراضه^(٣) ، ومع قول المزني وابن جرير الطبري بجواز قرض الإمام اللواتي يجوز للمقترض وطؤها^(٤) .

(١) انظر : الساية شرح الهداية (٣٤٢ / ٨) ، ود الذخيرة (٢٥١ / ٥) ، ود الإنصاف (٩٨ / ٥)

(٢) انظر : عبود المسائل (ص ٤٢٢) ، و تحفة المحتاج (٢٢ / ٥) ، و الإنصاف (٨٥ / ٥)

(٣) انظر : الساية شرح الهداية (٣٣٣ / ٨) ، ود حاشية ابن عابدين (١٦١ / ٥)

(٤) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٣٤)

فالأول : مخفّف على الناس ، وقول أبي حنيفة : مشدّد ، وقول المزني وابن جرير : مخفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول صحّة الأحاديث فيه^(١) .

ووجه الثاني : سرعة موت الحيوان أو إيقاعه أو إضلاله ، ويعسر وجود مثله ليردّه إليه ؛ فإنّ المثليّة في مثل ذلك عريضة ، والأجود المأمور به شرعاً لا تسمع غالب النفوس به .

ووجه الثالث : استبعاد وقوع المقترض في وطء الجارية من غير ملك الضع على القول بعدم الملك بالقبض ، فهو محمول على حال الأكابر من أهل الدين ، كما أنّ مقابله محمول على حال رعاة الناس ، فافهم .

[حكم جعل الأجل في السّلم إلى الحصاد ونحوه]

ومن ذلك : قول مالك : يجوز البيع إلى الحصاد والبروز والمهرجان وفصح النصارى والجذاد^(٢) ، مع قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أظهر روايتيه : إنّ ذلك لا يجوز^(٣) .

(١) من ذلك ما رواه الحارثي (٢٣٠٥) وانظر له ، ومسلم (١٦٠١) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : كان رجل على النبي صلى الله عليه وسلم يسأل عن الإبل ، فحاده يتقاضاه ، فقال : « أعطوه » ، فطلوا سنّة ، فلم يحدوا له إلا مساً موقها ، فقال : « أعطوه » ، فقال : أوميتني ؛ أومى له بك ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إنّ خياركم أحسنكم قضاء » .

(٢) انظر : حاشية المنصوفي (٢٠٥ / ٣) .

(٣) انظر : النية شرح الهداية (٣٤٤ / ٨) ، ود معني المحتاج (٨ / ٣) ، ود المدع .

(١٨٤ - ١٨٣ / ٤)

فالأول : مخفف حاصل بالأصاغر أولي الحاجات والضرورات
والرخص .

والثاني : مشدد حاصل بأهل الاحتياط والورع ورؤية الخط الأوفر لمن
عاملهم ؛ فلا يحتاج مثل هؤلاء إلى تعيين أجل على التحديد ، بل هم مع
إخوانهم المسلمين على الراحة لهم ، بخلاف الأصاغر الذين يرون الخط
الأوفر لأنفسهم .

فرجع الأمر إلى مرتبي الميران ، فاعلم ذلك .

[حكم السلم في اللحم]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه يجوز السلم في اللحم^(١) ، مع قول
أبي حنيفة : إن ذلك لا يجوز^(٢) .

فالأول : مخفف ؛ لشدة حاجة غالب الناس إليه وطول أملهم ، وأن
أحدهم يعيش إلى وقت ذلك الأجل .

والثاني : مشدد خاص بالأكابر الذين يزهدون في أكل اللحم وينصرون
أملهم ؛ فرجع الأمر إلى مرتبي الميزان .

(١) انظر « حاشية الحرشي » (٢١٢ / ٥) ، و « معي المحتاج » (٢٠ / ٣) ، و « الإنصاف »
(٨٥ / ٥)

(٢) انظر « الساية شرح الهداية » (٣٤٠ / ٨) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة »
(ص ١٣٤) .

[حكم السلم في الخبز]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي بأنه لا يجوز السلم في الخبز^(١) ،
مع قول مالك بجواز السلم فيه وفي كل ما مثته النار^(٢) .

فالأول : مشدد حاصلاً بالأكابر من أهل الورع ، والثاني : مخفف خاصٌّ
بالأصاغر الذين تمسُّ حاجتهم إلى مثل ذلك للضيوف ونحوهم ؛ فراجع
الأمر إلى مرتبتي المبران .

[وقت اشتراط وجود المسلم فيه]

ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد : إنه لا يجوز السلم إلا فيما
كان موجوداً عند عقد السلم ، وغلب على الظن وجوده عند المَجْل^(٣) ، مع
قول أبي حنيفة : إن ذلك لا يجوز إلا إن كان موجوداً من حين العقد إلى
المَجْل^(٤) .

(١) والصوى على أنه صحيح ، وهو قول أبي يوسف ، قال في «الغاية شرح الهدية»
(٣٧/٧) «السلم في الخبر جائز في الصحيح» يعني قول أبي يوسف ، وإنما كان
الصوى على ذلك «لحاجة الناس» ، وانظر «تبيين لحقائق» (٩٥/٤) ، و«البيان»
(٤٠٢/٥) .

(٢) وهو مذهب الحنابلة أيضاً انظر «حاشية المحرشي» (٢٢٢-٢٢٣/٥) ، و«المفني»
(٢٠٨/٤) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ١٣٤) .

(٣) انظر «حاشية المحرشي» (٢١٨/٥) ، و«تحفة المحتاج» (١٣/٥) ، و«المفني»
(٢٢٢-٢٢٣/٤) .

(٤) انظر «الغاية شرح الهدية» (٣٣٧/٨) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة»
(ص ١٣٤) .

فالأول : فيه تحفيف خاص بالأصاغر الدين تمتحن حاجتهم إلى مثل ذلك ، ويشق عليهم الصبر .

والثاني : مشدد خاص بالأكابر الذين يحتاجون لأحيهم ؛ فربما فقد ذلك بعد عقد السلم ، واستمر ذلك إلى وقت المجل ؛ فصار المسلم إليه في مشقة من جهة الوفاء بما أسلم إليه فيه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبي الميزان .

[حكم السلم في الجواهر]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه لا يجوز السلم في الجواهر النفيسة النادرة الوجود^(١) ، مع قول مالك بجواز ذلك^(٢) .

فالأول : مشدد خاص بأهل الورع ، والثاني : مخفف خاص بالعوام الذين يرمون أنفسهم على مر الشجر وقت الحاجة ، ويقولون : لكل شيء وقت ؛ فرجع الأمر إلى مرتبي الميزان .

[حكم الإشراك والتولية في المسلم فيه قبل قبضه]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد بمنع الإشراك والتولية في السلم ، بخلاف البيع^(٣) ، مع قول مالك بجواز ذلك^(٤) .

(١) انظر « الباية شرح الهداية » (٢٤٤ / ٨) ، و « الباي » (٤٠١ / ٥) ، و « كشف القناع » (٢٩١ / ٣)

(٢) انظر « المحبرة » (٢٤١ / ٥) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٣٤)

(٣) أي : يُمنع الإشراك أو التولية في المسلم فيه قبل القبض . انظر « الباية شرح الهداية » (٢٥٧ / ٨) ، و « حلية العلماء » (٢٨٦ / ٤) ، و « المصنف » (٢٢٧ / ٤)

(٤) قال في « حلية العلماء » (٢٨٦ / ٤) (وكن أصحابا عن مالك أنه يصح) ، =

فالأول : مشدد خاص بأهل الورع الذين يَرَوْنَ دخول العرر في عقد السلم ، فلا يصمُّون إليه أمراً آخر ، والثاني : مخفف خاص بالعوام الذين لا يلتفتون إلى مثل ذلك ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[أثر اشتراط الأجل في القرض]

ومن ذلك : قول مالك : إنَّ القرض إذا أُجِّل يلزم^(١) ، مع قول الأئمة الثلاثة : إنَّهُ لا يلزم التأجيل ، بل له المطالبة به متى شاء^(٢) .

فالأول : مشدد خاص بمن يرى وحب الوفاء بالوعد ، والثاني : مخفف خاص بمن لا يرى وحب ذلك من العامة ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم قرض الخبز]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة . إنَّهُ يجوز قرض الخبز^(٣) ، مع قول أبي حنيفة : إنَّ ذلك لا يجوز بحال^(٤)

وانظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٣٥)

(١) انظر : الدخيرة (٢٩٥ / ٥) ، والمعمونة على مدح عالم المدينة (ص ١٠٠٠)

(٢) انظر : إهداية شرح البداية (٦٠ / ٣) ، والبيان (٤٥٧ / ٥) ، والإيضاح (١٣٠ / ٥) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٣٥)

(٣) انظر : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٢٢٥ / ٣) ، ونجعة المحتاج (٤٤ / ٥) ، والمعني (٢٣٩ / ٤)

(٤) انظر : تبيين الحقائق (٩٥ / ٤) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٣٥)

فالأول : مخفف خاصٌّ بالعوام ، والثاني : مشدّد خاصٌّ بالأكابر من أهل الورع الذين يخافون أن يكون ذلك من جملة الربا ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[كَيْفِيَّةُ قَرْضِ الْخَبْزِ]

ومن ذلك : قول الشافعي في أصحّ الوجهين : **إنَّهُ لا يجوز قرض الخبز عدداً ، ويجوز وزناً ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد^(١) ، مع قول مالك : إنَّهُ يجوز بيع الخبز بالخمر تحريماً^(٢)**

فالأول : فيه تشديد خاصٌّ بالأكابر ، والثاني : فيه تخفيف خاصٌّ بالعامّة ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حَكْمُ قَبُولِ الْهَدِيَّةِ مِمَّنْ اقْرَضَهُ]

ومن ذلك : قول الشافعي وأحمد بجوار قول المقرض هديةً ممن اقترض منه شيئاً ، وأكل طعامه ، وعبر ذلك من سائر الانتفاعات بمال المقرض . . إذا جرت عادةً بذلك قبل القرض ، بل ولو لم تحرّ في قول الشافعي^(٣) ، مع قول أبي حنيفة ومالك بحرمة ذلك وإن لم يشترطه^(٤) .

(١) انظر : لسان ، (٤٦٧ / ٥) ، و المعجم ، (٢٣٩ / ٤)

(٢) والمراد : يجوز قرض الخمر تحريماً ، كبيع الخمر بالخمر تحريماً ، وانظر : حاشية الدسوقي ، (٢٢٥ / ٣) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٣٥)

(٣) انظر : معجم المحتاج ، (٣٤ / ٣) ، و : الإنصاف ، (١٣٢ / ٥)

(٤) قال في : البحر الرائق ، (١٣٣ / ٦) (وهي : المحيط) ولا بأس بهديه من عليه =

وحمل الشافعي حديث : « كلُّ قرصٍ جزءٌ نفعا فهو ربا »^(١) على ما إذا اشترط ذلك ؛ فإن كان من غير شرط فهو جائز .

وعنارة « الروضة » . (وإذا أهدى المقرض للمقرض هديةً جاز قبولها بلا كراهة ، ويستحب للمقرض أن يردَّ أحوذ مَّا اقترض ؛ للحديث الصحيح في ذلك^(٢) ، ولا يُكره للمقرض أخذه) انتهى^(٣) .

فالأول : محققٌ حاصٌّ بأهل الحاجة من العوام ، والثاني : مشدّدٌ خاصٌّ بأهل الورع ، نظير ما قالوه في هدية القاضي بحكم التفصيل في ذلك ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[أثر اشتراط الأجل في الذّيون]

ومن ذلك : قول مالك : « إنَّه إذا كان لشخص ذين على آخر من جهة بيع أو قرض مؤجل مدّة فليس له أن يرجع في التأجيل ، بل يلزمه أن يصبر »

انقرض ، ولا فصل أن يتزوَّع إذا علم أنه إنما يعطيه لأجل انقرض أو اشكل ، من عدم أنه يعطيه لأجل القرض بل لقراءة أو صداقة بينهما لا يتزوَّع ، وكذا لو كان المستقرض معروفاً بالحدود والحياء حاراً ، قال في « حاشية الحرشي » (٢٣٠ / ٥) « هدية المديان حرام إلا أن يتقدّم مثل الهدية بينهما قبل المدية ، وعلم أنها ليست لأجل الذّين ؛ فإنها لا تحرم عند حاله المداينة ، ولا أن يحدث موجب الهدية بعد المداينة ؛ من صهارة وسجوها ؛ فإنها لا تحرم »

(١) رواه الهقي في « النسخ الكرى » (٣٥٠ / ٥) عن سيدنا فضالة بن عبيد رضي الله عنه موقوفاً .

(٢) سبقَت الإشارة إليه (٧١٦ / ٢) تعليقاً

(٣) روضة الطالبين (٣٧ / ٤)

إلى تلك المدّة التي أجّلها ، وكذلك لو كان القرص مؤجّلاً فزاد في الأجل ،
وبذلك قال أبو حبيبة إلا في الجباية والقرض ، مع قول الشافعي . إنّه
لا يلزمه في الجميع ، وله المطالبة قبل ذلك الأحل الثاني ؛ إذ الحال
لا يؤجّل^(١) .

فالأول : مشدّد خاصّ بالأكابر من أهل الوفاء بالوعد ، والثاني
محقّف خاصّ بعوامّ الناس الذين يرجعون في أقوالهم ؛ فرجع الأمر إلى
مرتبتيّ الميزان ، والحمد لله ربّ العالمين^(٢)



(١) سبق التفصيل في محور هذه المائة غير بعيد ، انظر (٧٢٠ / ٢)

(٢) في هامش (١) (بلغ قراءة عليّ مؤلفه رضي الله عنه)

كتاب الرهن

[مسألة الاتفاق في كتاب الرهن]

اتفق الفقهاء على أنَّ الرهن حائر في السفر والحصر ، وقال داود : هو مختصُّ بالسفر .

ووجه قول داود : أنَّ المسافر كالمفقود ؛ فيحتاج صاحب الدَّين إلى وثيقة ، بخلاف الحاصر ؛ فإن القلب مطمئنٌ من جهته عالياً .
هَذَا ما وجدته من مسائل الاتفاق^(١) .
وَأَمَّا ما اختلفوا فيه :

[صفة عقد الرهن قبل القبض]

من ذلك . قول الإمام مالك : إنَّ عقد الرهن يلزم بالقبول وإن لم يُقبض ، ولكن يُحجز الرهن على التسليم^(٢) ، مع قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد إنه لا يلزم الرهن إلا بقضه^(٣)

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٣٦)

(٢) انظر : المصنوع على مذهب عالم المدينة ، (ص ١١٥٣)

(٣) انظر : السبائك شرح الهداية ، (٤٦٧ / ١٢) ، ود : حكمة المحتاج ، (٦٧ / ٥) .

ود : المبدع ، (٢٠٨ / ٤) ، ود : رحمة لأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٣٦)

فالأول مشدّد على المرتهن ، محقّف على الراهن ، والثاني عكسه .
فَيُحْمَلُ الأول : على حال أهل الصدق الدين لا يتعيّرون فيما يقولونه ؛
كالأولياء والعلماء .

وَيُحْمَلُ الثاني : على من كان بالصدّد من ذلك ممن يريد الحطّ الأوفر
لنفسه دون أخيه ولا يحتاط لآخرته ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ،
فتأمّله .

[حكم رهن المشاع]

ومن ذلك : قول الأئمّة الثلاثة : **إِنَّهُ يَصْخُ رَهْنُ الْمَشَاعِ**^(١) ، مع قول
أبي حنيفة : **إِنَّهُ لَا يَصْخُ**^(٢) ، وسواء عند الثلاثة إن كان مما يُقَسَمُ ؛
كالعقار ، أو لا ؛ كالعبد ؛ هو جائز .

ووجه الأول : كونه مما يَصْخُ بيبعه ، وكلّ ما يَصْخُ بيبعه جاز رهنه .
ووجه الثاني : عسر التصرف فيه على المرتهن عالياً ؛ لقلة من يرغب في
شراء المشاع إن احتيج إلى البيع .

فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ؛ فمن الأئمّة من راعى الاحتياط
للراهن ، ومنهم من راعى الاحتياط للمرتهن .

(١) انظر : حاشية الدسوقي ، (٢٣٥ / ٣) ، و : تحفة المحتاج ، (٥٥ / ٥) ، و : الإنصاف ،
(١٤١ / ٥)

(٢) انظر : الساية شرح الهداية ، (٤٩٤ / ١٢) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمّة ،
(ص ١٣٦)

[حكم استدامة قبض المرهون]

ومن ذلك قول الشافعي : إنَّ استدامة الرهن في يد المرتهن ليست بشرط^(١) ، مع قول أبي حنيفة ومالك : إنَّها شرط ؛ فمضى خرح الرهن من يد المرتهن على أي وجه كان بطل الرهن ، إلا أنَّ أبا حنيفة يقول : إنَّ الرهن إذا عاد بوديعة أو عارية . لم يبطل^(٢) .

فالأول محقَّف على الراي ، مشدَّد على المرتهن ، والثاني عكسه بالشرط المذكور في قول أبي حنيفة ؛ فرجع الأمر إلى مرتبني الميران . ولكنَّ الأول : خاصٌّ بالعوامِّ الذين لا يحتاطون لديهم كلَّ ذلك الاحتياط . والثاني : خاصٌّ بالأكابر الذين يحتاطون لديهم ؛ فإنَّ المرتهن ما أخذ الرهن إلا وسيلة إلى تحصيل حقِّه ، فإذا خرج من يده فكأنَّه لم يرتهن شيئاً ، فكأنَّ المرتهن شرط في رضاه بالرهن سلامة العاقبة ؛ وذلك ليجده فيبيعه عند الحاجة .

[حكم إعتاق العبد المرهون]

ومن ذلك : قول مالك في المشهور ، والشافعي في أرحح الأقوال : إنَّه إذا رهن عبداً ، ثم أعتقه ؛ فإن كان موسراً بعد العتق ، ولزمه قيمته يوم عتقه ، ويكون رهناً ، وإن كان معسراً لم ينعذ ، وفي قول آخر لمالك . إنَّه

(١) انظر « حلية العلماء » (٤ / ٤٢٢) .

(٢) انظر « السبحة شرح الهداية » (١٢ / ٤٧٥) ، و« عيون المسائل » (ص ٥٣٥) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٣٦) .

إن طرأ له مال ، أو قضى المرتهن ما عليه . بعد العتق ، وإلا فلا^(١) ، وقال أبو حبيبة وأحمد : ينفذ العتق على كل حال ، لكن قال أبو حنيفة : إن العبد المرهون يسعى في قيمته للمرتهن حال إعسار سيده^(٢) .

فالأول والثاني : فيهما تخفيف على المعتق بما فيهما من التفصيل ، والثالث مشدد عليه وعلى العبد ؛ وهو قول أبي حنيفة ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : موافقة القواعد الشرعية في التقرب إلى الله تعالى من انشراح الصدر بالعتق ، بخلاف المعسر ؛ فإن من لازمه غالباً صعوبة التقرب بعتق عبده ، لا سيما عند الحاجة إليه ، وما لا ينشرح الصدر إليه فهو إلى الرد أقرب من القبول .

ووجه الثاني : كون السيد هو الذي تنقُط بالعتق اختياراً منه ، والشارع منشوف إلى الشفقة والرحمة بالأرقاء ؛ بدليل قوله صلى الله عليه وسلم وهو محتضر : « الصلاة وما ملكت أيمانكم »^(٣) ؛ أي : حافظوا على الصلاة ، واستوصوا بما ملكت أيمانكم خيراً ، مع أن القائل بالحكم على السيد بالعتق .. قائل بوجوب القيمة عليه إن كان موسراً ، وعلى العبد إن كان سيده معسراً كما مر ؛ فما فت من حق المرتهن شيء ، والله أعلم .

(١) انظر « المعربة على مذهب عالم المدينة » (ص ١١٦٥) ، وه مقني المحتاج (٥٤ / ٣)

(٢) انظر : حاشية ابن عابدين (٥٠٩ / ٦) ، وه المعني (٢٧١ / ٤) ، وه رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٣٦) .

(٣) رواه ابن ماجه (٢٦٩٧) عن سيدنا أنس رضي الله عنه .

[حكم جعل الرهن وثيقة بدين ثانٍ مع الدين الأول]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد . إنه إذا رهن شيئاً على مئة ، ثم أقرضه مئة أخرى ، وأراد جعل الرهن على الدينين جميعاً . لم يجز^(١) ، مع قول مالك بالجواز^(٢) .

ووجه الأول : أن الرهن لازم بالدين الأول ، والعين المرهونة وثيقة من جهة المئة الأولى ؛ فلا تكون وثيقة لدين آخر .

ووجه الثاني : أن المرتهن قد يرضى بجعل ذلك الرهن وثيقة عن الدينين ، بل له ترك الرهن أصلاً لا سيما إن كان الراهن والمرتهن من الصلحاء والأصدقاء ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم الرهن بالحق قبل ثبوته]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي وأحمد . إنه لا يصح الرهن على الحق قبل وجوبه^(٣) ، مع قول أبي حنيفة . إنه يصح^(٤)

(١) انظر : حاشية ابن عابدين : (٦ / ٥٢٤) ، وراجع المحتج : (٥ / ٦٦ - ٦٧) ، و«المصنف» : (٤ / ٢٦٠ ، ٢٦١)

(٢) انظر : النج والإكبل : (٦ / ٥٤٣) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» : (ص ١٣٦)

(٣) انظر : نهاية المحتاج : (٤ / ٢٥١) ، و«لمدح» : (٤ / ٢٠٣) ، وقال في «شرح التلخيص» : (٣ / ٣٣٧) (والحاشية الثانية) أن يتقدم ذكر الرهن والقرض على انعقاد الحق الذي يؤخذ به الرهن ، فهذا ممّا اختلفت آرائه فيه . فهذا يجبره مالك وأبو حنيفة ، ويمسكه الشافعي .

(٤) انظر : تبیین الحقائق : (٦ / ٧١) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» : (ص ١٣٦)

فالأول : خاصٌّ بمن يعلب عليه عدم الرشد ، فعُجِر عليه أن يتصرّف في إخراج ماله لمن ليس له عنده حق .

والثاني : خاصٌّ بالأكابر الذين يتصرّفون في مالههم بحسب ما يَرونه أحوطٌ لديّهم ؛ لأنّ الدنيا لا تساوي عندهم جناح بعوضة ، بل لو قدر أنّه رهن عند أحبه شيئاً قبل ترث الحق عليه ثمّ أكله المرتهن مثلاً أو أتلفه . . لم تتكدر منه شعرة .

[حكم اشتراط بيع المرتهن للرهن إن حلّ الأجل ولم يستوفِ دينه]

ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد : إنّ الراهن إذا شرط في الرهن أن المرتهن يبيعه عند حلول الدين وعدم دفعه للمرتهن . . جاز^(١) ، مع قول الشافعي : إنّهُ لا يجوز للمرتهن أن يبيع المرهون نفسه ، بل يبيع الراهن أو وكيله بإذن المرتهن ، فإن أبى الرهن الحاكم بقضاء الدين أو يبيع المرهون^(٢) .

فالأول : محصّف على المرتهن ، خاصٌّ بكُل المؤمنين الذين يَرون الحظّ الأوفر لأخيهم ، ولا يتدمون على ما يتصرّف أحوهم فيه ممّا فيه براءة ذمّة لهم ، بل يَرون تصرّفه في أموالهم كتصرّفهم في أموال نفوسهم بالحظّ الأوفر في الدنيا والآخرة .

(١) انظر « الهداية شرح البداية » (١٤٢/٤) ، ود المعونة على مدح عالم المدينة .

(ص ١١٦٨) ، ود منار السيل (٣٥٥/١)

(٢) انظر « البيان » (٥٩/٦) ، ود رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٣٦)

والثاني : مشدد حاصل من كان بالصدء ممّا ذكرنا ، فربما يسب المرتهن
إلى عدم بيعه بالحطّ الأوفر ، أو يبعه بأبحس ثم ، فيقع بينهما المراء ،
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[اختلاف الراهن والمرتهن في قدر الدّين]

ومن ذلك قول مالك رحمه الله : إنه إذا اختلف الراهن والمرتهن في
قدر الدّين الذي حصل به الرهن . . فالقول قول المرتهن يمينه ؛ كأن قال
الراهن : رهنته على خمس مئة درهم ، وقال المرتهن بل رهنته على
ألف ، وقيمة الرهن تساوي الألف ، أو الريادة على خمس مئة^(١) ، مع قول
أبي حنيفة والشافعي وأحمد . إنَّ القول قول الراهن فيما يذكره مع يمينه من
ألف أو خمس مئة درهم ، فإذا دفع إلى المرتهن ما حلف عليه . . أخذ
رهنته^(٢) .

فالأول : مشدد على الراهن ، محقق على المرتهن ، والثاني :
عكسه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

فمنهم : من احتاط لمال الراهن ، ومنهم : من احتاط لمال المرتهن
دون عكسه ؛ بالنظر للأكبر والأصغر ؛ إذ الأكابر يرون الحطّ الأوفر
لغيرهم ، والأصغر بالعكس .

(١) انظر : عبود المسائل (ص ٥٣٩)

(٢) انظر : الباية شرح الهداية (٦١ / ١٣) ، و تحفة المحتاج (١٠٣ / ٥) ، و كشف

القع (٣٥٢ / ٣) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٣٨)

[صفة يد المرتهن من حيث الضمان وعدمه]

ومن ذلك : قول أبي حيفة : إن الرهن مضمون على كل حال بأقل
الأمريين ؛ من قيمته ، ومن الحق الذي هو وثيقة عليه^(١) ، مع قول مالك
إن ما يظهر هلاكه ؛ كالحيوان والعقار . . غير مضمون على المرتهن ،
وما يحتمى هلاكه ؛ كالقصد والثوب . . فلا يقبل قوله فيه إلا أن يصدق
الراهن^(٢) ، ومع قول الشافعي وأحمد : إن الرهن أمانة في يد المرتهن
كسائر الأمانات ؛ لا يُضمن إلا بالتعدي^(٣) ، ومع قول شريح والحسن
والشعبي : إن الرهن مضمون بالحق كله ؛ حتى لو كان قيمة الرهن درهماً ،
والحق عشرة آلاف ، ثم تلف الرهن . . سقط الحق كله^(٤) .

فقول أبي حيفة : مشدد ، وقول مالك : معضل ، وقول الشافعي
وأحمد : مخفف ، وقول القاسمي شريح والحسن والشعبي أشد من
الكل ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .

ولكل من الأقوال وجه لا يحفن على من له فهم

[حكم ما لو ادّعى المرتهن هلاك الرهن]

ومن ذلك : قول مالك . إن المرتهن إذا ادّعى هلاك الرهن ، وكان ممّا
يضمن ؛ فإن اتفقا على القيمة فلا كلام ، وإن اتفقا على الصفة واختلفا في

(١) انظر « الباية شرح الهداية » (٤٧٥ / ١٢) ، و« التجريد » (٢٨٥٠ / ٦) .

(٢) انظر « حاشية الدسوقي » (٢٥٣ / ٣) .

(٣) انظر « مفتي المحتاج » (٧٣ / ٣) .

(٤) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٣٩) .

القبعة . . مثل أهل الحرّة عن قيمة ما هذه صنعت ، وعُجِّلَ عليها^(١) ، مع قول أبي حنيفة إنَّ القول قول المرتبه في القبعة مع يمينه^(٢) ، ومع قول الشافعي إنَّ القول قول العارم مطلقاً^(٣)

فالأول : معصّل ، والثاني : مشدّد على المرتبه باليمين ، والثالث : مخفّف على العارم ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ، والله سبحانه وتعالى أعلم



(١) انظر : هيون المسائل ، (ص ٥٤٢) .

(٢) انظر : بدائع الصانع ، (١/ ١٥٤) .

(٣) انظر : جوهر العقود ، (١/ ١٢٥) ، و : رحمة الأمة في احكام الأئمة ، (ص ١٣٩)

كتاب التفليس والحجر

[مسائل الاتفاق في كتاب التفليس والحجر]

اتفق الأئمة الأربعة على : أنَّ بينة الإعسار تُسمع بعد الحبس ، وعلى : أنَّ الأسباب الموجبة للحجر ثلاثة : الصفر ، والرُّق ، والحنون ، وعلى : أنَّ العلام إذا بلغ غير رشيد لم يُسلم إليه ماله ، وعلى : أنه إذا أونس من صاحب المال الرشده سُلم إليه .

هَذَا مَا وَجَدْتُهُ مِنْ مَسَائِلِ الْاِتِّفَاقِ ^(١) .

وَأَمَّا مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ :

[حكم الحجر على المُفْلِس]

فمن ذلك : قول مالك والشافعي وأحمد : إنَّ الحجر على المفلس عند طلب العرماء وإحاطة الديون بالمديون . مستحقٌّ على الحاكم ، وإنَّ له منعه من التصرف ؛ حتى لا يصرَّ بالعرماء ، وإنَّ الحاكم يبيع أموال المفلس إذا امتنع من بيعها ، ويقسمها بين غرمائه بالحصص ^(٢) ، مع قول أبي حنيفة : إنه

(١) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٤٠) وما بعدها

(٢) انظر « حاشية الدرروقي » (٢٦٣ / ٣) ، و« تحفة المحتاج » (١٢٣ / ٥) ،

و« الإصناف » (٢٧٢ / ٥)

لا يُحَجَّر على المفلس ، بل يُحْبَس حتى يقضي الديون ؛ فإن كان له مال لم يتصرف الحاكم فيه ولم يبعه ، إلا أن يكون ماله دراهم ، ودينه دراهم ، فيقضيها القاضي بعد أمره ، وإن كان ماله دراهم ودينه دنانير . . . باعها القاضي في دينه^(١) .

فالأول : مشدّد على المفلس من حيث منعه من التصرف في ماله لمصلحة الغرماء تحليصاً لدمته ، وهو خاصّ بالحاكم الذي هو أتمّ نظراً من المفلس .

والثاني مشدّد عليه بالحبس ، محقّف عليه بعدم المادرة إلى بيع ماله قل الحبس ، وهو خاصّ بمن كان عنده تمرّد وامتناع من أداء الحق .
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم تصرفات المفلس في ماله]

ومن ذلك قول مالك والشافعي في أظهر قوليه إنه لا تنفذ تصرفات المفلس في ماله بعد الحجر عليه ببيع ولا هبة ولا عتق^(٢) ، مع قول أحمد في أظهر روايته : إنه لا يبعد تصرفه إلا في العتق خاصة^(٣) ، ومع قول أبي حنيفة إنه لا يُحَجَّر عليه في تصرفه ، وإن حكم به قاصر لم ينفذ قضاؤه .

(١) عبارة : رحمه الأئمة : (ص ١٤٠) (مير أمره) بدل (بعد أمره) ، وهو الأسب والمعتق مع ما في حاشية ابن عابدin : (١٥٠/٦) ، وانظر : الساية شرح النهاية : (١١٧/١١) .

(٢) انظر : حاشية الدسوقي : (٢٦٥/٣) ، وادبيان : (١٤٤/٦) .

(٣) انظر : المبدع : (٢٨٦/٤) .

ما لا يحكم به قاضي ثانٍ ، وإذا لم يصح الحجر عليه صحّت تصرفاته كلّها ؛ سواء احتملت العسخ أو لم تحتمل ، فإن بقّد الحجر قاضي ثانٍ صحّ من تصرفاته ما لا يحتمل العسخ ؛ كالنكاح والطلاق والتدبير والعتق ، وبطل ما يحتمل العسخ ؛ كالبيع والإجارة والهبة والصدقة وبحو ذلك^(١) .

فالأول : مشدّد على المفلس بعدم صحّة تصرّفه ؛ تقدّماً لمصلحة براءة ذمّته من الدّين .

والثاني : فيه تخفيف بصحّة العتق .

والثالث : محقّق من حيث تصرّفه في ماله ، وأمّا الدّين فهو المطالب به دوننا في الدنيا والآخرة ، فمالنا وللتحجير عليه مما يشعل دمتنا فيما ليس هو بمالنا حتّى نتصرّف فيه ؟! فإن حلّصت ذمت من جهة الغرماء . فلا تخلص من جهة المفلّس ؛ فدعه وماله للقاضي الذي هو نائب الشرع الشريف .

فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ؛ مشدّد ومحقّق فيه كما ترى .

[حكم ما لو كان عند المفلس سلعة وأدركها صاحبها قبل قبض ثمنها]
ومن ذلك . قول مالك والشافعي وأحمد : إنّه لو كان عند المفلس سلعة ، وأدركها صاحبها ، ولم يكن البائع قبض من ثمنها شيئاً ، والمفلس حيّاً . فصاحبها أحقّ بها من الغرماء ؛ فيموز بأخذها دونهم^(٢) ، مع قول

(١) انظر « العباية شرح الهداية » (٢٦١ / ٩) ، و « الاحتيار » (٩٦ / ٢) ، و « رحمة الأئمة » في اختلاف الأئمة (ص ١٤٠)

(٢) انظر « المواكبة اللدواسي » (٢٣٩ / ٢) ، و « تحفة المحتاج » (١٤٣ / ٥ - ١٤٤) ، و « الإنصاف » (٢٨٦ / ٥) .

أبي حنيفة : إنَّ صاحبها كأحد الغرماء (١) فيقاسمونه فيها (٢) .

فلو وجدها صاحبها بعد موت المفلس ، ولم يكن قبض من ثمنها شيئاً :
فقال الثلاثة : صاحبها أسوة الغرماء (٣) ، وقال الشافعي وحده : إنه أحقُّ
بها (٣) .

فالأول : محقَّف على صاحب السلعة ، مشدَّد على الغرماء ، والثاني :
عكسه ؛ كالأول في المسألة الثانية ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث .
ووجه الأول في المسألة الأولى : لحديث الصحيح في ذلك (٤) .

ووجه الثاني فيها : أنَّ السلعة صارت ملكاً للمفلس ؛ لا فرق بينها وبين
غيرها من سائر أمواله ؛ فصار صاحبها كأحد الناس ، ولعلَّ صاحبه لم يبلغه
الحديث

[حكم إقرار المفلس بدين بعد الحجر عليه]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إنَّ المفلس إذا أقرَّ بدين بعد الحجر .
تعلَّق ذلك الدين بدمته ، ولم يشارك المقرُّ له الغرماء الذين حُجِر عليه

(١) انظر « الناية شرح الهدية » (١٢٧/١١) .

(٢) انظر « الباية شرح الهدية » (١٢٧/١١) ، و« الفواكه الدواني » (٢٣٩/٢) ،
و« الإنصاف » (٢٨٦/٥) .

(٣) انظر « تحفة المحتاج » (١٤٤/٥) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٤٠) .

(٤) يقصد الحديث الذي رواه البخاري (٢٤١٢) ، ومسلم (١٥٥٩) عن سيد
أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أو قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من أدرك ماله بعينه عند رجل - أو إنسان - قد
أفلس . فهو أحقُّ به من غيره » .

لأجلهم^(١) ، مع قول الشافعي إنه يشاركهم بشرطه^(٢)

فالأول : مشدد على المقر له ، والثاني : محقق عليه ؛ فرجع الأمر إلى

مرتبتني الميزان .

ووجه الأول : تقصير المقر له في الفحص هل على المفلس دين لغيره أم

لا

ووجه الثاني : أن حكم الحجر شمل الدين الذي قبله والذي بعده على

حد سواء ، مع أنه ربما يكون متهما في الإقرار المذكور .

[حكم ما لو ثبت إعسار المفلس]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي وأحمد : إنه إذا ثبت إعسار المفلس

عند الحاكم . . أخرج الحاكم من الحبس ولو بغير إذن العرماء ، وحال بينه

وبينهم ؛ فلا يجوز حبسه بعد ذلك ، ولا ملارمته ، بل يُمهّل حتى

يؤمّر^(٣) ، مع قول أبي حنيفة . إنَّ الحاكم يخرج من الحبس ، ولا يحول

(١) انظر «البيان شرح الهداية» (١٢٠/١١) ، و«المطوية» (٧٧/٤) ، و«المبدع» (٢٨٧/٤)

(٢) انظر «البيان» (١٤٧/٦) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ١٤١) ، وقال في «تحفة المحتاج» (١٢٥/٥) (والحاصل أن ما وجب عليه بعد الحجر إن كان برضا مستحق لم يقبل ، وإلا قبل وراحم العرماء) ، ومثال ما كان برضا لو أسد وجوب الدين إلى معاملة بينهما ، وكذا لو أطلق ، ومثال ما كان بغير رضا ما لو قال : له كذا من الجناية

(٣) انظر «المعروة على مذهب عالم المدينة» (ص ١١٨٢) ، و«تحفة المحتاج» (١٤٢/٥) ، و«الهداية على مذهب الإمام أحمد» (ص ٢٧٤)

بيته وبين عرمانه بعد خروجه ؛ فيلارمونه ، ويسمعونه من التصرف^(١) ،
ويأخذون فضل كسبه بالحصص^(٢) .

فالأول : محقق على المفلس ، مشدد على الغرماء ، والثاني :
عكسه ، مع الأخذ بالاحتياط والمصارعة لبراءة دمة المفلس ؛ فرجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان .

[حكم سماع بيعة الإعسار قبل الحبس]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي وأحمد إن البيعة بالإعسار تُسمع قبل
الحبس^(٣) ، مع الظاهر من مذهب أبي حنيفة : أنها لا تُسمع إلا بعد
الحبس^(٤) .

فالأول : محقق على المفلس ، والثاني عكسه

ولكن يحمل الأول : على حال أهل الدين والورع الحائزين من حقوق
الخلائق ، ويحمل الثاني : على من كان بالصدء من ذلك ؛ فرجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان .

(١) كذا في السج التي بين يدي ، وفي «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ١٤١) .
(ولا يسمونه) بدل (يسمعونه) ، وهو لموافق لما في «الباية شرح الهداية»
(١٢٣/١١)

(٢) انظر «التجريد» (٢٨٩٧/٦) ، و«الباية شرح الهداية» (١٢٤/١١) .

(٣) وتُسمع بعد الحبس كذلك بالاتفاق . انظر «المحبرة» (٢٠٤/٨) ، و«تحفة
المحتاج» (١٤٠/٥) ، و«الهداية على مذهب الإمام أحمد» (ص ٢٧٤)

(٤) انظر «الباية شرح الهداية» (١٢٢/١١) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة»
(ص ١٤١)

[حكم تحليف المفلس بعد إقامته بينةً على إعساره]

ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد : إنَّ المفلس إذا أقام بينةً بإعساره . .
لا يحلف بعد ذلك^(١) ، مع قول مالك والشافعي : إنه يحلف بطلب
الغرماء^(٢) .

فالأول : مخفف على المفلس ، محمول على ما إذا كان من أهل الدين
والورع .

والثاني : مشدد عليه محمول على حال ما إذا كان بالضد من ذلك ؛
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[ما يحصل به البلوغ]

ومن ذلك قول أبي حنيفة : إنَّ بلوغ العلام يكون بالاحتلام أو
الإنزال ، فإن لم يوجد ذلك فحتن يتم له ثماني عشر سنة ، وقيل : سبع
عشرة سنة ، وأما بلوغ الجارية فبالحيض والاحتلام والخيول ، وإلا فحتن يتم
لها ثماني عشرة سنة ، أو سبع عشرة سنة^(٣) ، مع قول مالك والشافعي
وأحمد : إنَّ البلوغ بحمس عشرة سنة ، أو خروج المني ، أو الحيض ، أو
الحبل^(٤) .

(١) انظر كشف القناع : (٤٢٢ / ٣) .

(٢) انظر نعمة المحتاج : (١٤٠ / ٥) ، ورحمة الأمة في احتلال الأنمة : (ص ١٤١)

(٣) انظر البناية شرح النهاية : (١٠٩ / ١١) .

(٤) كذا في المسح التي بين يدي ، وفي « رحمة الأمة في احتلال الأنمة » (ص ١٤١) =

فالأول : مفصل ، فيه تحجيف بعدم القول بتكليفه ، والثاني : جازم ، فيه الأحد بالاحتياط ؛ فرجع الأمر إلى مرتبي الميزان .
 ووجه كل منهما : الاستقراء من الأئمة المجتهدين .

[حكم البلوغ بنبات العانة]

ومن ذلك قول أبي حنيفة إن نبات العانة لا يقتضي الحكم بالبلوغ^(١) ، مع قول مالك وأحمد : إنه يقتضيه^(٢) ، ومع الأصح من مذهب الشافعي : أن نبات العانة يقتضي الحكم بلوغ ولد الكافر دون المسلم^(٣) .
 فالأول : محقق على المكلمين ، والثاني : مشدد عليهم ، والثالث : مفصل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبي الميزان .

ووجه الأول أن التكاليف الواجبة أمرها شديد ؛ فلا تجب على المكلف إلا بعد بلوغه يقيناً ؛ لأن نبات العانة يحتمل أن يكون من شدة حرارة البدن ، ويقول الحديث في ذلك مؤول^(٤) .

(١) وأما مالك فلم يحد فيه حداً ، وقال أصحابه سبع عشرة سنة ، أو ثماني عشرة سنة في حقها ، وهي رواية ابن وهب خمس عشرة سنة) ، وهي « حاشية الحرشي » (٢٩١ / ٥) (بنجام ثماني عشرة سنة على المشهور ، وشهر غير المزلف ستة عشر ، ولايس وهب خمسة عشر سنة) ، وانظر « حلية العلماء » (٥٣٢ / ٤) ، و« الإنصاف » (٣٢٠ / ٥) .

(١) انظر « السية شرح الهداية » (١٠٩ / ١١)

(٢) انظر « حاشية الصاوي على الشرح الصغير » (٤٠٤ / ٣) ، و« كشف القناع » (٥٠ / ٣)

(٣) انظر « تحفة المحتاج » (١٦٤ / ٥) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٤١)

(٤) أراد الحديث الذي رواه أبو داود (٤٤٠٤) ، والترغدي (١٥٨٤) من سيدنا عطية =

ووجه الثاني : الأحد بالاحتياط للمكلف ، ليموز ثواب التكليف ، ويواطب عليها إذا اعتقد وجوبها عليه وإن لم تكن واجبة عليه في نفس الأمر .

ووجه الثالث : ظاهرٌ تعجلاً لأحد الجزية وحصول الصغار والذل للكافر .

[ما يتحقق به الرشد]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك وأحمد : إن الرشد في العلام إصلاح ماله ، ولم يراعوا صفاً ولا عدالة^(١) ، مع قول الشافعي : إن الرشد صلاح الدين والمال ، ولا فرق بين الجارية والعلام في ذلك^(٢) ، وقال مالك : لا يتفكك الحجر عنها ولو بلغت رشيدة . حتى تتزوج ، ويدخل بها الزوج ، وتكون حافظة لمالها كما كانت قبل الترويج^(٣) ، وقال أحمد في المختار من روايته : إنه لا فرق في حد الرشد بين العلام والجارية ، والرواية الثانية كقول مالك ، وزاد : حتى يحول عليها الحول عنده ، أو تلد ولداً^(٤)

فالأول : مخفف بعدم اشتراط صلاح الدين ، ووجهه : أن الباب معقود

الفرطي وصي الله عنه قال (كنت من سبي بني قريظة ، فكانوا يظرون ، فمن أبت الشعر قتل ، ومن لم يست لم يُقتل ، فكنت فيما لم يست)

(١) انظر « حاشية ابن عابدين » (١٥٠/٦) ، و« المعونة على مذهب عالم المدينة » (ص ١١٧٢) ، و« المبدع » (٣٠٦/٤)

(٢) انظر « مفتي المحتاج » (١٣٥/٣) .

(٣) انظر « المعونة على مذهب عالم المدينة » (١١٧٣) .

(٤) انظر « المعني » (٣٤٧/٤) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٤٢)

في الرشد في الأموال دون غيرها ؛ من الصلاة والركاة والصوم ونحو ذلك ،
فإذا أصْلَح ماله حاز تسليم ماله إليه شرعاً ولو كان غير مصلح لغير ذلك من
أُمُور دِينِهِ ، وهذا نظير قول عبد الله بن عباس رضي الله عنهما : (إِنَّهُ تُقْبَلُ
شَهَادَةُ مَنْ عَهِدَ مِنْهُ صَدَقَ الْحَدِيثُ وَلَوْ فَسَقَ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى)

والقول الثاني : مُشَدَّدٌ ، ووجهه : أَنَّ مَنْ تَسَاهَلَ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ أَوْ شَرَبِ
الْخَمْرِ . . فَلَا يَبْعُدُ مِنْهُ أَنْ يَضَيِّعَ مَالَهُ فِي غَيْرِ طَاعَةِ اللَّهِ ؛ فَرُجِعَ الْأَمْرُ إِلَى
مَرْتَنِي الْمِيزَانِ

وكذلك الحكم في توجيه بلوغ الجارية : فمهم من احتياط وبإلغ في
صفات الرشد ، ومنهم من خفف في ذلك .

وبصغ حمل ذلك : على حالين ؛ فمن الجوّاري من يظهر رشدها
بمجرد بلوغها ، ومهرٌ من لم يظهر رشدها إلا بعد التزويج ومعرفة تديرها
في مال الزوج في عيَّنته وحضوره ولو لم تلد ، ومهرٌ من لم يظهر رشدها إلا
بعد الولادة ؛ لأنها آخر مراتب الامتحان لها في الرشد .

[حكم دفع المال إلى الصبي إذا بلغ وأونس رشده]

ومن ذلك : قول الأئمّة الثلاثة : إِنْ الصَّبِيُّ إِذَا بَلَغَ وَأُورِسَ مِنْهُ الرِّشْدُ . .
يُدْفَعُ إِلَيْهِ مَالُهُ ، فَإِنْ بَلَغَ غَيْرَ رَشِيدٍ لَمْ يَدْفَعْ إِلَيْهِ مَالُهُ ، بَلْ يَسْتَمِرُّ مُحَجَّجاً
عَلَيْهِ^(١) ، مع قول أبي حنيفة رحمه الله : إِنَّهُ إِذَا اسْتَهْنَى سِنَّهُ إِلَى حَمْسٍ

(١) انظر المدونة الكبرى (٧٢ / ٤) ، و تحفة المحتاج (١٧٠ / ٥) ، و البدع (٢٠٤ / ٤) .

وعشرين سنة . . يُدفع إليه المال بكل حال^(١) .

فالأول : مشدّد في دوام الحجر عليه حتى يحصل الرشد ولو بعد خمسين سنة وأكثر ، والثاني : مخفّف عليه بعد خمس وعشرين سنة ؛ مرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

ووجه الأول : طاهر القرآن في قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ أَكْثَرَهُمْ ضَلَالًا فَادْعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ﴾ (الباء ١٦) ، فلم يَأْدُن في الدفع إلا بعد حصول الرشد ولو طال الزمان .

ووجه الثاني : أنَّ العقل يكمل بعد خمس وعشرين سنة ؛ فلا يُحجّر عليه بعدها ، لكن في كلام الإمام عليّ رضي الله عنه ينتهي بلوغ الصبي خمس عشرة سنة ، وينتهي طوله بانتهاه اثنتين وعشرين سنة ، ويكمل عقله بانتهاه ثمان وعشرين سنة ، وما بعده تجارب إلى أن يموت . انتهى ، وهو قريب من كلام أبي حنيفة رضي الله عنه .



(١) انظر : الاحبار (٩٧/٢) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٤٢)

كتاب الصلح

[مسائل الاتفاق في كتاب الصلح]

اتفق الأئمة على : أنَّ كلَّ من علم عليه حقاً ، فصالح على بعضه . لم يحلَّ ؛ لأنه هضم للحقِّ ، وعلى . أنَّ للمالك أن يتصرَّف في ملكه بما لا يضرُّ جاره ، وعلى . أنَّ للمسلم أن يُعَلِّي بناءه على بناء جاره ، لكن لا يحلُّ له أن يطَّلِع على عورات حيرانه .

هَذَا مَا وَجَدْتَهُ مِنْ مَسَائِلِ الْإِتِّفَاقِ (١) .

وَأَمَّا مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ :

[حكم الصلح على الإكثار]

مِمَّنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْأَئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ : إِنَّهُ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ عَلَيْهِ حَقّاً ، وَادَّعَى عَلَيْهِ . . نَصَحَ الْمَصَالِحَةُ (٢) ، مَعَ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ : إِنَّهَا لَا تَنْصَحُ (٣) .

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٤٣) .

(٢) انظر : الباية شرح الهداية ، (٢ / ١٠) ، و : حاشية الدسوقي ، (٣ / ٣١١) ، و : المبدع ، (٤ / ٢٦٥) .

(٣) انظر : تحفة المحتاج ، (٥ / ١٩٢) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٤٣) .

فالأول : مشدّد مبالغ في الاحتياط في مراءاة ذمّته ، وهو خاصّ بأهل
السماح من كُمل المؤمنين .

والثاني : مخفّف ، ووجهه : أنّ من مكّن أحداً من أحد ماله بغير طريق
شرعيّ . . فهو مساعد للمدّعي على أكله مال الناس بغير حقّ ، ورثما خرج
عن الرشد بذلك ، اللهمّ إلا أن يصلح به ويرى ذمته فلا منع ؛ فرجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان .

[حكم الصلح على المجهول]

ومن ذلك : قول الأئمّة الثلاثة بأنّ الصلح على المجهول جائز^(١) ، مع
قول الشافعي بالمنع^(٢) .

فالأول : مخفّف ، والثاني : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه الأول : أنّه من جملة استبراء المؤمن لدينه .
ووجه الثاني : أنّ الدمّة لا تقرأ إلا بالذّين المعلوم ؛ فدمّة المبرأ - اسم
مفعول - لا تبرأ .
ولكلّ منهما وجه .

(١) انظر « تبیین الحقائق » (٣٢ / ٥) ، و « مواهب الجليل » (٤ / ٧) ، و « الإنصاف »
(٢٤٢ / ٥) .

(٢) انظر « روضة الطالبين » (٢٠٣ / ٤) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمّة »
(ص ١٤٣)

[بيان الأحقّ بالسقف بين سفليّ وعلوّ]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة ومالك : إنهما إذا تداعيا سقفاً بين بيت وعرفة فوقه . أن السقف لصاحب السفلي^(١) ، مع قول الشافعي وأحمد : إنه بينهما نصفان^(٢) .

فالأول . مشدّد على أحدهما ، والثاني : مخفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أن الظاهر معه ؛ فقلّ من بنى بيتاً إلا ويجعل له سقفاً .

ووجه الثاني : العدل بينهما ؛ كما كان صلى الله عليه وسلم يقضي في العين الواحدة إذا دعاها شخصان ولا مرجّح لأحدهما ؛ فكان يقسمها بينهما

[حكم إجبار صاحب السفلي على البناء إن انهدم البناء]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة : إنه لو انهدم العلوّ والسفل ، وأراد صاحب العلوّ أن يبنيه لم يُجبر صاحب السفلي على البناء والتسقيف ليبنى صاحب العلوّ علوّه ، بل إن احتار صاحب العلوّ أن يبني السفلي من ماله ، ويمنع صاحب السفلي من الانتفاع به . فله ذلك حتى يعطيه ما أنفق

(١) انظر « بدائع الصنائع » (٢٥٧/٦) ، و« التحريد » (٢٩٦٩/٦) ، و« المعونة على مذهب عالم المدينة » (ص ١١٩٩) .

(٢) انظر « حلية العلماء » (٢٢/٥) ، و« الإنصاف » (٢٧١/٥) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٤٣) .

عليه^(١) ، مع قول أصحاب الشافعي : إِنَّهُ لَا يُجْبَرُ صَاحِبُ السُّفْلِ ، وَلَا يَمْنَعُ مِنَ الِاتِّعَافِ إِذَا بَنَى صَاحِبُ الْعُلُوِّ بغيرِ إِذْنِهِ ؛ بِنَاءً عَلَى أَصْلِهِ فِي قَوْلِهِ الْجَدِيدِ : إِنَّ الشَّرِيكَ لَا يُجْبَرُ عَلَى الْعِمَارَةِ ، وَالْقَدِيمُ الْمُخْتَارُ عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنْ مُتَأَخِّرِي أَصْحَابِهِ : أَنَّهُ يُجْبَرُ الشَّرِيكَ عَلَى ذَلِكَ ؛ دَفْعاً لِلضَّرَرِ ، وَصِبَاةً لِلْأَمْلَاقِ عَنِ التَّعْطِيلِ^(٢) .

فَالْأَوَّلُ : مُحْكَمٌ عَلَى صَاحِبِ السُّفْلِ ، وَنُقِلَ أَيْضاً عَنِ الشَّافِعِيِّ ، وَالثَّانِي : مُشَدَّدٌ عَلَيْهِ بِالْإِجْبَارِ ؛ دَفْعاً لِلضَّرَرِ ؛ فَرَجَعَ الْأَمْرُ إِلَى مَرْتَبَةِ الْمِيزَانِ .

[حَكْمُ التَّصَرُّفِ فِي مَلِكِهِ بِمَا يَضُرُّ بِجَارِهِ]

وَمِنْ ذَلِكَ : قَوْلُ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ : إِنَّ لَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي مَلِكِهِ بِمَا يَضُرُّ الْجَارَ^(٣) ، مَعَ قَوْلِ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ بِمَنْعِ ذَلِكَ^(٤) .

(١) انظر : السَّيِّدَةُ شَرْحُ الْهَدْيَةِ ؛ (٦٦ / ٩) ، وَالتَّجْرِيدُ ؛ (٦٩٧٢ / ٦) ، وَقَالَ فِي « عَيُونِ السُّؤَالِ » (ص ٥٤٨) (إِذَا أَهْدَمَ الْعُلُوُّ وَالسُّفْلُ ، وَأَرَادَ صَاحِبُ الْعُلُوِّ بِنَاءَهُ أَجْبَرَ صَاحِبَ السُّفْلِ عَلَى السَّاءِ وَالسَّقْفِ ؛ حَتَّى يَتِمَّكَنَ صَاحِبُ الْعُلُوِّ ، وَإِنْ احْتَارَ صَاحِبُ الْعُلُوِّ بِنَاءَ السَّقْفِ مِنْ مَالِهِ ، وَمَعَ صَاحِبِ السُّفْلِ مِنَ الِاتِّعَافِ بِهِ حَتَّى يَعْطِيَهُ مَا أَنْقَى عَنْهُ ذَلِكَ) ، وَفِي « كِتَابِ الْقَضَاءِ » (٤١٥ / ٣) (« وَلَوْ أَهْدَمَ سَقْفُ الْإِنْسَانِ وَهُوَ عُلُوٌّ لَعَبِيرٍ ») . انْهَدَمَ صَاحِبُ السُّفْلِ بِبِنَائِهِ لِأَنْفَرَدِهِ بِمَلِكِهِ ، « وَأَجْبَرَ » صَاحِبَ السُّفْلِ عَلَيْهِ « لِيَتِمَّكَنَ صَاحِبُ الْعُلُوِّ مِنْ اتِّعَافِهِ بِهِ » ، وَمَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الشَّعْرَانِيُّ مُتَّفَقٌ مَعَ مَا فِي « رَحْمَةِ الْأُمَّةِ فِي اخْتِلَافِ الْأُتَمَّةِ » (ص ١٤٣) .

(٢) انظر : الْبَيَانُ ؛ (٢٧١ / ٦) .

(٣) انظر : الْإِحْتِيَارُ ؛ (٧٧ / ٢) ، وَدَعْ مَعِيَ الْمَحْتَاجَ ؛ (٥٠٠ / ٣) .

(٤) انظر : الْمَعْرُوفَةُ عَلَى مَذْهَبِ عَالِمِ الْمَدِينَةِ ؛ (ص ١١٩٩) ، وَدَعْ الْإِنْصَافَ ؛ (٢٦٠ / ٥) ، وَدَعْ رَحْمَةَ الْأُمَّةِ فِي اخْتِلَافِ الْأُتَمَّةِ ؛ (ص ١٤٣) .

فالأول : محفّف على المتصرف ، مشدّد على الجار ، والثاني :
بالعكس ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران .

ووجه الأول : قوة الملك وضعف حقّ الجار ، ومثّلوه بأن يبنى حماماً
أو مرحاضاً ، أو يحفر بئراً مجاورة لبئر شريكه فينقص ماؤها بذلك ، أو يمنع
بحائطه شاكاً يشرف على جاره .

[حكم بناء سترة تمنعه من الإشراف على جاره]

ومن ذلك . قول مالك وأحمد : إنّه إذا كان سطحه أعلا من سطح
غيره .. يلزمه بناء سترة تمنعه عن الإشراف على جاره^(١) ، مع قول
أبي حنيفة والشافعي : إنّه لا يلزمه ذلك^(٢) .

فالأول : مشدّد على صاحب السطح ، خاصّاً بأهل الدين والورع ،
والثاني : محفّف عليه ، خاصّاً بأحاديث الناس .

ويصحّ التوجيه بالعكس ؛ فيكون جعل السائر لمس خاف وقوع بصره على
عورة الجار ، وتركه على من لم يخف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم إجبار الشريك الممتنع عن إصلاح الدولاب المشترك ونحوه]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك : إنّه إذا كان بين رجلين دولاب أو
نهر أو بئر فتمطل ، أو حذارٌ فسقط ، فطالب أحدهما الآخر بالبناء فامتنع ،

(١) انظر : حاشية الحرمي (٦٠ / ٦) ، ود كشاف القناع (٤١٣ / ٣)

(٢) انظر : تبیین الحقائق (١٩٦ / ٤) ، ود البيان (٢٦٤ / ٦) ، ود رحمه الأئمة في
اختلاف الأئمة (ص ١٤٤) .

أو بتمشية الدولاب والهر مثلاً فامتنع ^(١) أنه يجبر^(٢) ، مع قول غيرهما : إنه لا يجبر ، على تحرير نُقْل في ذلك^(٣) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : مخفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه الأول : أنه معروف واجب .

ووجه الثاني : أنه أمر مستحبّ ؛ فإن شاء فعله وإن شاء تركه
ويؤيد الأول . حديث : « لا ضرر ولا ضرار »^(٣) ، والله تعالى أعلم .



(١) انظر « حاشية ابن عاتق » (٦٣٨/٣) ، و « عيون المسائل » (ص ٥٤٨)

(٢) انظر « حلية العلماء » (١٩/٥) ، و « الهدية على مذهب الإمام أحمد » (ص ٢٧١) ،
و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٤٤) .

(٣) سبق تحريره (٤٣٩/١) .

كتاب الحوالة

[مسألة الاتفاق في كتاب الحوالة]

اتفق الأئمة على أنه إذا كان لإسان حقٌّ على آخر ، فأحاله على من له عليه حقٌّ . . لم يجب على المحال قبول الحوالة ، وقال داود . يلزمه القبول ، وليس للمُحال عليه أن يمتنع من قبول الحوالة عليه .

هنا ما وجدته من مسائل الاتفاق^(١) .

وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم رضا المحال عليه]

فمن ذلك . قول أبي حنيفة والشافعي . إنه لا يُعتبر رضا المحال عليه^(٢) ، وفي رواية عن أبي حنيفة . أنه إذا كان المحال عليه عدوًّا . لم يلزمه قبولها^(٣) ، وقال الإصطخري من أثمة الشافعية : لا يلزم المحال عليه

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ١٤٥)

(٢) قال في : التجريد : (٢٩٨١ / ٦) (قال أصحابنا . رضا المحال عليه شرط في صحة

الحوالة ، وهذا ظاهر الأصل والمستحضرات) ، وانظر : معني المحتاج : (١٩٠ / ٣)

(٣) ما حكاه الإمام الشافعي هنا عن الإمام أبي حنيفة . نسبته في : رحمة الأمة في اختلاف

الأئمة : (ص ١٤٥) إلى الإمام مالك ، وهو ما يتفق مع ما ذكره القاضي عبد الوهاب

المالكي في : عيون المسائل : (ص ٥٤٩) حيث قال (لا يصير رضا من أحيل عليه ،

وليس له أن يمسح من قولها ، إلا أن يكون الذي دفعت له عدوًّا للمحال عليه فلا

يُجبر على ذلك) .

القبول مطلقاً ؛ عدوّاً كان المحال عليه أم لا ، ويُحكى ذلك عن داود^(١) .

فالأول : مشدّد على المحال عليه ، والثاني : مفصّل ، والثالث :

محقّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : ما فيه من المسارعة إلى براءة الذمّة طوعاً أو كرهاً

ووجه رواية أبي حنيفة : توقّع الضرر تسليط العدو عليه بالمطالبة بالشدّة

وعدم الرحمة .

ووجه قول داود والإصطخري : أنّ صاحب الدّين إنّما أحال المديون

على غيره على سبيل العرص ؛ فإن شاء قبل ، وإن شاء لم يقبل

[حكم براءة المحيل في الحوالة على عليّ]

ومن ذلك : قول العلماء أجمع : إنّ صاحب الحقّ إذا قبل الحوالة على

عليّ . . . أنّ المحيل يبرأ على كلّ حال^(٢) ، مع قول رفر رحمه الله : إنه

لا يبرأ^(٣) .

فالأول : محقّف على المحيل ، والثاني : مشدّد عليه ؛ فرجع الأمر إلى

مرتبتي الميزان .

ويصحّ أن يكون الأول : محمولاً على حال أهل الدّين والخوف من الله

عزّ وجلّ ؛ فيسارعون إلى ورن الحقّ لمن أحيل عليهم ، والثاني : محمولاً

(١) انظر حلية العلماء (٣٥/٥) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٤٥)

(٢) انظر الاختيار (٣/٣) ، وديون المسائل (ص ٥٤٩) ، ورحمة العلماء

(٣٥/٥) ، ودميدع (٢٥٢/٤)

(٣) انظر رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٤٥)

على حال العوام الذين لا يبادرون إلى وفاء ما عليهم من الحقوق ؛ فلا تنبش
مראה دمتهم إلا بالورن ، لا بمجرد الحوالة .

[حكم رجوع المُحال إلى المُحيل إن لم يصل إلى حقّه]

- ومن ذلك : قول الشافعي وأحمد : إنَّ المُحال لا يرجع على المُحيل إذا
- لم يصل إلى حقّه بوجه من الوجوه ، سواء عرّه بفلس أو جحد أو لم
- يخره^(١) ، مع قول غيرهما : إنه يرجع على المُحيل إذا لم يصل إلى حقّه^(٢) .
- فالأول . مشدّد على المُحال ، والثاني : محفّف عليه ؛ فرجع الأمر إلى
- مرتبتي الميزان .

- ووجه الأول : تقصير المُحال بعدم التفتيش في حال المُحال عليه .
- ووجه الثاني : أنَّ ذلك ممّا يحقّق على غالب الناس ، وما احتال عليه إلا
- لظنّه الوصول منه إلى حقّه ، ولا عرة بالطرف البين خطؤه ، فرجع على
- المُحيل ؛ وكأنَّ الحقّ لم ينتقل عنه ، وهذا موافق لقواعد الشريعة ، فينبغي
- لكلّ من أحال شخصاً على آخر أن يبادر إلى وزن الحقّ إذا جحد المُحال
- عليه مثلاً ، ولا يشارعه عند الأحكام ؛ فإنّ خلاص دمته في ذلك ، وبه قال
- أبو حنيفة ، ولفظه : إذا أحال شخصاً بحقّ هو عليه فأنكره المُحال عليه . .
- رجع على المُحيل ، والله سبحانه وتعالى أعلم .



(١) انظر : حلية العلماء (٣٦/٥) ، و : المبدع (٢٥/٤)

(٢) انظر : التجريد (٢٩٨٣/٦) ، و : عيون المسائل (ص ٥٥٠) ، و : رحمة الأمة في
اختلاف الأئمة (ص ١٤٥) .

كتاب الضمان

[مسائل الاتفاق في كتاب الضمان]

اتفق الأئمة على : جوار الضمان ، وعلى : أن كعالة المدن صحيحة على كل من وجب عليه الحضور إلى مجلس لحكم ؛ لإطباق الناس عليه وميسر الحاجة إليها ، وعلى : أن الكعبين يخرج من العهدة بتسليمه في المكان الذي شرطه أو أراد المستحق ، إلا أن يكون دونه يدٌ عادية مائة ؛ فلا يكون تسليمًا .
وعلى : أن الصامن إذا لم يعلم مكان المكحول لا يطالب به ، وعلى : أن ضمان الدرك جائز صحيح ، لكن يشترط عند الشافعي أن يكون بعد قبض الثمن ؛ لإطباق جميع الناس عليه في جميع الأعصار ، وللشافعي قول : إنه لا يصح ؛ لأنه من ضمان ما لم يجب .

هكذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق^(١)

وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم براءة ذمة الحي المضمون عنه بالضمان]

فمن ذلك : قول الأئمة الأربعة : إن الحق لا يتقل عن المضمون عنه الحي بنفس الضمان ، بل الدين باقي في ذمة المضمون عنه ؛ لا يقط عن

(١) انظر : رحمه الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٤٦)

ذمته إلا بالأداء^(١) ، مع قول ابن أبي ليلى وابن شبرمة وأبي ثور وداود إنه يسقط^(٢) .

فالأول : مشدد في تحليص ذمة الصامن ، والثاني : مخفف عنه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

والأول محمول على حال أهل الدين والورع ، والثاني محمول على حال غيرهم .

وبصح أن يكون الأمر بالعكس ؛ لأن الصامن إذا كان يخاف الله تعالى . . فكأن صاحب الحق وصل إلى حقه ، بخلاف العكس .

[حكم براءة ذمة الميت المضمون عنه بالضمان]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة إن الميت لا تبرأ ذمته من الدين المضمون عنه بنفس الصمان ؛ كالحي^(٣) ، مع قول أحمد في إحدى روايته : إنه يبرأ^(٤) .

فالأول : مشدد على الميت ، محمول على حال الأصاغر من العوام ، والثاني : مخفف عليه ، محمول على حال أهل الدين والخوف من الله تعالى ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

(١) انظر «الباية شرح الهداية» (٤١٩/٨) ، و«عيون المسائل» (ص ٥٥١) ،

و«البيان» (٣٢١/٦) ، و«المبدع» (٢٣٣/٤)

(٢) انظر «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ١٤٦)

(٣) انظر «تبيين الحقائق» (١٦٠/٤) ، و«عيون المسائل» (ص ٥٥١) ، و«البيان»

(٣٢١/٦) ، و«المبدع» (٢٣٣/٤) .

(٤) انظر «المبدع» (٢٣٣/٤) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ١٤٦)

[حكم ضمان المجهول]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك وأحمد : إنَّ ضمان المجهول جائز ، وكذلك ضمان ما لم يجب^(١) ، مع قول الشافعي في المشهور عنه : إنَّ ذلك لا يجوز ؛ كالإبراء من المجهول^(٢) .

فالأول : محطَّ محمول على حال أهل الدين والورع في المسألتين ، والثاني : مشدَّد محمول على حال من كان بالصدِّ من ذلك ممَّن إذا وعد أخلف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي المبران .

[حكم الضمان من الميت الذي لم يخلف ولاء]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد . إنَّه إذا مات إنسان ولم يخلف ولاء للدين الذي عليه جاز ولاء الدين عنه^(٣) ، مع

(١) انظر « الباية شرح الهداية » (١٣٦/٨) ، و« عيون المسائل » (ص ٥٥١) ، و« المغني » (٤٠٠/٤) .

(٢) انظر « معي المحتاج » (٢٠٥/٣) ، و« حلية العلماء » (٥٦/٥) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٤٦) .

(٣) كذا في السبع التي بين يدي ، ويبدو أنَّ الأسب (حار ضمان الدين عنه) بذل (جار ولاء الدين عنه) ، وعبارة « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٤٦) (وإداعات إنسان وعليه دين ، ولم يخلف ولاء فهل يصح ضمان الدين عنه أم لا ؟ مدح مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد أنَّه يجوز ، وقال أبو حنيفة إذا لم يخلف ولاء لم يجر الضمان عنه) ، وانظر « التحريد » (٣٠٠٢/٦) ، و« عيون المسائل » (ص ٥٥٢) ، و« حلية العلماء » (٤٨/٥) ، و« المعني » (٤٠١/٤) .

قول أبي حنيفة . إنه لا يحور الصالح عنه^(١) .

والأول . محقق ، ووجهه أنه من أفعال الخير ، وفي السنة ما يؤيده ؛ وهو . (أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يصلي على من مات وعليه دين لم يخلف له وفاء حتى يقول أحد من الصحابة . صل يا رسول الله ؛ وعلي وفاءه)^(٢) .

والثاني . مشدد ، ووجهه . تقيح شأن الدين في عبور الناس مع احتمال عدم بلوغ الحديث للقاتل به ؛ وذلك لتلا يتاهل الناس في الوفاء اعتماداً على إخوانهم وأصدقائهم ، فيتحال بين أصدقائهم وإخوانهم وبين الوفاء بعارض .

فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .

(١) انظر التجريد (٣٠٠٢/٦) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٤٦)

(٢) روى البحاري (٢٢٨٩) عن سيدنا سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال كنا جلوساً عند النبي صلى الله عليه وسلم ، إذ أتني بجارية ، فقالوا صل عليها ، فقال ؛ هل عليه دين ؟ قالوا لا ، قال ؛ فهل ترك شيئاً ؟ قالوا لا ، فصلى عليه ، ثم أتني بجارية أخرى ، فقالوا يا رسول الله ؛ صل عليها ، قال ؛ هل عليه دين ؟ قيل نعم ، قال ؛ فهل ترك شيئاً ؟ قالوا ثلاثة دنانير ، فصلن عليها ، ثم أتني بالثالثة ، فقالوا صل عليها ، قال ؛ هل ترك شيئاً ؟ قالوا لا ، قال ؛ فهل عليه دين ؟ قالوا ثلاثة دنانير ، قال ؛ صلوا على صاحبكم ؛ قال أبو قتادة صل عليه يا رسول الله ؛ وعلي دينه ، فصلن عليه .

وروى أبو داود (٢٣٤٣) نحوه عن سيدنا جابر رضي الله عنه ، وفيه زيادة (قال فصلن عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما فتح الله على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ؛ أنا أولي بكل مؤمن من نفسه ؛ فمن ترك ديناً معي صلوه ، ومن ترك مالا فلورثته) .

[حكم الضمان من غير قبول الطالب]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة بصحة الصمان من غير قبول الطالب^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إن ذلك لا يصح إلا في موضع واحد ؛ وهو أن يقول المريض لورثته أو بعضهم : اصمن عني ديني ، والعرواء غُيب ، فيجوز وإن لم يسمّ الدين ، وإن كان في الصحة لم يلزم الكميل شيء^(٢) .

فالأول محقق بعدم اشتراط قول طالب الضمان ، والثاني فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أنه من باب الوفاء بحق أخيه المسلم ، ثم إن شاء الطالب قَبِلَ ذلك ، وإن شاء لم يقبل ، وهو خاصٌّ بأهل الدين والورع الطالبين لثواب الآخرة .

ووجه الثاني : أن تأكّد مشروعية الوفاء بحق أخيه المسلم لا يكون إلا إذا طلب ذلك ؛ فقد يهرب من المنة عليه أو على المصموم ، ثم يسامح المديون في الدنيا والآخرة .

[حكم الكفالة بيد المدعى عليه]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة بصحة كفالة الدن عني ادّعى عليه^(٣) ،

(١) انظر : الدخيرة (٢٠٠ / ٩) ، وحلية العلماء (٥٢ / ٥) ، والمصدق (٢٣٧ / ٤) .

(٢) انظر : تبیین الحقائق (١٥٩ / ٤) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٤٦) .

(٣) انظر : المعونة على مذهب عالم المدينة (ص ١٢٣٠) ، ومعني المحتاج .

(٢٠٧ / ٣) ، والإنصاف (٢٠٩ / ٥) .

مع قول أبي حنيفة بعدم صحتها^(١)

فالأول محقق على المكفول ، والثاني : مشدد عليه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أنه طريق إلى تخلص الحق الذي لأخيه عليه ؛ وإن المديون ربما هرب فأصرَّ بدين نفسه وبمال أخيه .

ووجه الثاني : عدم ورود نص في ذلك ، إنما ورد ضمان الدين لا البدن

[ما يلزم الكفيل بالبدن إن تغيب المكفول]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة والشافعي إن المكفول لو تغيب أو هرب . فليس على الكفيل غير إحضاره ، ولا يلزمه المال ، وإذا تعدر عليه إحضاره لعينة أمهل عبد أبي حنيفة مدة السير والرجوع بالمكفول ، وإن لم يأت به حُسِرَ حتى يأتي به^(٢) ، مع قول مالك وأحمد : إنه إذا لم يحضره غرم المال ، ولا يغرم المال عبد الشافعي مطلقاً^(٣) .

فالأول : محقق على الكفيل ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) قال في التجريد (٣٠١٤/٦) (قال أصحابنا الكفاية بالنسب جائزة) ، وانظر البداية شرح لهداية (٤٢٠/٨) ، وما ذكره الإمام الشيرازي متفق مع ما في رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٤٦) .

(٢) انظر الساية شرح الهداية (٤٢٤/٨) ، و تحفة المحتاج (٢٦٦/٥)

(٣) انظر حاشية الدسوقي (٣٤٧/٣) ، و تحفة المحتاج (٢٦٦/٥) ، و كشف القناع (٣٨٠/٣) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٤٦)

ووجه الأول أنه لم يلزم المال ، وإنما التزم إحصار المدين فقط ، لا سيما إن كان الكفيل فقيراً جداً والمكفول عليه دين ثقیل ؛ كآلف دينار مثلاً ؛ فإنَّ العقل يقضي بأنَّ الكفيل لم ينوبه وزن المال جرماً .

ووجه الثاني : أنه نسب في إطلاق المكفول من يد خصمه بصمان إحصاره ، فكان عليه المال على قاعدة التفریم بالسب ؛ وذلك أحوط في دين الكفيل ، لا سيما إن كان من كرام الناس الدين إذا حضروا في قضية كفى صاحبها مؤنتها ؛ فإنَّ الدهن يبادر إلى أنه دخل بكفاليته البدن في وزن المال على عادته السابقة .

[حکم ما لو قال : إن لم أحضر به غداً فأنا ضامن ما عليه]
ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد إنه لو قال : إن لم أحضر به غداً فأنا ضامن ما عليه ، فلم يحضر به ، أو مات المطلوب . . ضمن ما عليه^(١) ، مع قول الشافعي ومالك : إنه لا يضمن^(٢)

فالأول . مشدد على من ضمن إحصار المدينون ، وهو خاص بأهل الدين والورع المؤفیر بما يقولون ، والثاني : محقق عليه ، وهو خاص بأحاديث الناس ؛ فارجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) انظر الاحتيار (١٦٨/٢) ، وه المصنف (٤١٧/٤)

(٢) قال في التاج والإكليل (٦١/٧) (الحميل بالوجه يلزمه عزم المال إذا لم يحضر المدين ، فإن أحضره برئ من المال وإن كان عديماً ، إلا أن يشترط ألا شيء عليه من المال فيتمعه الشرط) ، وانظر البيان (٣٤٦/٦) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٤٧) .

[حكم ما لو التزم بوفاء المدعى به إن لم يؤدّه المدعى عليه]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي ومحمد بن الحسن إنه لو ادعى شخص على آخر بمئة درهم ، فقال شخص : إن لم يوف بها غداً فعليّ المئة ، فلم يوف بها . . لم تلزمه المئة^(١) ، مع قول أبي حنيفة وأحمد : إنها تلزمه^(٢) .

فالأول : محقق على ملتزم الوفاء ، والثاني : مشدد عليه + مرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .

ووجه الأول : أنه وعد ، والوفاء بالوعد حاص وجوبه بالأكابر + فيحمل على حال آحاد الناس

كما أن قول أبي حنيفة وأحمد : محمول على حال كُمل المؤمنين من أهل الدين والورع الفاتلين بوجوب الوفاء بالوعد ، والله تعالى أعلم



(١) انظر : مواهب الجليل (٤٠ / ٧) .

(٢) انظر : بدائع الصنائع (٤٤ / ٦) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٤٧)

محتوى الجزء الثاني

كتاب الصلاة

٥	مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب الصلاة
٥	حكم صلاة العاجز عن الإيماء
٦	حكم قضاء الغائبة في حالة الإغماء
٧	حكم تارك الصلاة
٨	حكم الكافر إذا صلى
١٠	حكم الأذان والإقامة
١١	حكم الإقامة للنساء
١٣	حكم الأذان والإقامة للفرائض
١٣	كيفية الإقامة
١٤	حكم الترجيع في الأذان
١٥	حكم الأذنين للفجر
١٦	حكم التثويب في الأذان
١٧	حكم أذان الجنب ، وأخذ الأجرة على الأذان ، والتلحين فيه
١٨	وقت صلاة الظهر
٢٠	وقت صلاة العصر
٢١	وقت صلاة المغرب
٢٢	وقت صلاة العشاء
٢٣	الوقت المختار لصلاة الصبح
٢٤	

٢٥	حكم تأخير صلاة الظهر عن أول وقتها في شدة الحر
٢٦	المراد بالصلاة الوسطى
٢٨	باب صفة الصلاة
٢٨	مسائل الإجماع في باب صفة الصلاة
٢٩	حكم ستر العورة في الصلاة
٣٢	حكم مقارنة اليد للتكبير
٣٣	حكم انعقاد الصلاة بمجرد نية تكبيرة الإحرام بلا تلعط
٣٤	ما يجري في تكبيرة الإحرام
٣٥	حكم تكبيرة الإحرام بغير العربية
٣٦	حكم رفع اليدين في تكبيرات الركوع وعند الرفع منه ، وحده
٣٧	صلاة العاجر
٣٨	حكم القيام في الصلاة في السفينة
٣٩	كيفية وضع اليدين في القيام
٤١	حكم دعاء الاستفتاح
٤٢	حكم التعمد في الصلاة
٤٥	حكم القراءة في الصلاة
٤٦	حكم قراءة المأموم
٤٨	حكم قراءة الفاتحة في الصلاة
٥١	حكم البسملة في (الفاتحة) ، والحهر بها
٥٤	حكم تجويد القراءة في الصلاة
٥٥	حكم من لا يحسن قراءة شيء من القرآن
٥٦	حكم قراءة المصلي بغير العربية إن قدر على العربية
٥٨	حكم القراءة من المصحف في الصلاة

٥٩	حكم الجهر بالتأميم في الصلاة
٦٠	حكم قراءة سورة بعد (الفاتحة) في غير الركعتين الأولىين
٦٦	حكم الإصرار والجهر في غير موضعهما
٦٦	حكم الجهر للمنفرد فيما يجهر به
٧٤	حكم التكبير للركوع
٧٥	حكم الطمأنينة في الركوع والسجود
٧٥	حكم التسييح في الركوع والسجود
٧٧	كيفية وضع اليدين في الركوع وعدد التبيعات فيه
٧٨	حكم الرفع من الركوع
٨٥	ما يقوله المصلي عند الرفع من الركوع والاعتدال
٨٧	حكم السجود على الأعضاء السبعة
٨٨	حكم السجود على كور العمامة
٨٩	حكم كشف اليدين في السجود
٩٠	حكم الجلوس بين السجدين
٩١	حكم جلسة الاستراحة بعد السجدة الثانية ، وكيفية الهوض
٩٢	حكم التشهد الأول
٩٣	كيفية الجلوس للتشهد الأول والثاني
٩٤	حكم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير
٩٧	حكم السلام من الصلاة
٩٨	حكم الترتيب بين الشهادتين والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد
٩٩	ما يحصل به التحلل من الصلاة
١٠١	حكم نية الخروج من الصلاة ، وما يتوهم مع السلام
١٠٦	باب شروط الصلاة
١٠٦	مسائل الإجماع في باب شروط الصلاة

١٠٦	عورة الرجل
١٠٧	عورة المرأة الحرة
١٠٩	عورة الأمة
١١٠	حكم الصلاة بانكشاف العورة فيها
١١١	حكم ستر المكيب
١١١	حكم من لم يجد ثوباً يستر عورته في الصلاة
١١٢	حكم الطهارة من الحجاسة في الصلاة
١١٤	حكم الصلاة حلب الجنب
١١٥	حكم من سقه الحدث في الصلاة
١١٦	حكم غلبة الظن بدحول الوقت
١١٦	حكم صلاة من بان له خطأ اجتنبه في القبلة
١١٧	حكم من تكلم في صلاته ناسياً أو جاهلاً
١١٩	حكم من أكل أو شرب في صلاته
١٢٠	حكم من ناه شيء في صلاته
١٢١	حكم ما لو أنهم تسيح المصلي تحذيراً أو إيداً ونحوهما
١٢١	حكم المكاء من خشية الله في الصلاة
١٢٢	حكم رد السلام في الصلاة
١٢٣	حكم الصلاة إذا مر شيء بين يدي المصلي
١٢٤	حكم معادة المرأة للرجل في الصلاة
١٢٦	حكم قتل الحية والعقرب في الصلاة
١٢٦	حكم الصلاة بالمواضع المهي عن الصلاة فيها
١٢٩	باب سجود السهو
١٢٩	مسائل الإجماع في باب سجود السهو
١٢٩	حكم سجود السهو

١٣٢	موضع سجود السهو
١٣٣	حكم من شك في عدد الركعات
١٣٤	حكم من ترك التشهد الأول ساهياً فذكره
١٣٥	حكم من قام إلى ركعة خامسة سهواً
١٣٦	حكم من صلى المغرب أربعاً ساهياً
١٣٧	حكم العمل بقول غيره بأنه ترك ركعة من صلاته
١٣٨	حكم سجود السهو لترك مسنون
١٣٩	حكم تكرار السهو في الصلاة
١٤٠	حكم سجود المأموم لسهو إمامه إن لم يسجد الإمام
١٤١	باب سجود التلاوة
١٤١	ما يشترط لصحة سجود التلاوة
١٤١	حكم سجود التلاوة
١٤٣	حكم سجود التلاوة في حق السامع بغير قصد الاستماع
١٤٣	حكم سجود التلاوة لمن استمع وهو في الصلاة لقارئ حارجها
١٤٥	عدد السجدة في سورة (الحج)
١٤٧	حكم السجدة في سورة (ص)
١٤٨	عدد السجدة في المفصل
١٤٩	حكم قيام الركوع مقام سجدة التلاوة
١٥٠	حكم قراءة الإمام آية السجدة
١٥١	حكم متابعة المأموم لإمامه في سجود التلاوة
١٥٢	حكم السلام بعد الرفع من سجود التلاوة
١٥٣	حكم سجود التلاوة على من قرأ آية سجدة على غير طهارة
١٥٣	حكم تكرار سجود التلاوة بتكرار آية السجدة

١٥٥	باب سجود الشكر
١٥٥	حكم سجود الشكر
١٥٦	حكم اندعاء أثناء القراءة في الصلاة
١٥٨	باب صلاة النفل
١٥٨	مسائل الاتفاق في باب صلاة النفل
١٥٨	أكد الرواتب ، وحكم صلاة الوتر
١٦١	رأية الظهر والعصر والعشاء
١٦٢	صلاة التطوع من حيث عدد الركعات والتسليم
١٦٣	أقل الوتر وأكثره
١٦٥	حكم من أوتر ثم تهجد
١٦٦	حكم القنوت في صلاة الوتر
١٦٧	عدد ركعات صلاة التراويح ، وحكم الجماعة فيها
١٦٨	حكم قضاء العروص الفرائض في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها
١٧٠	حكم قضاء السن الفرائض
١٧٢	حكم الاشتغال بالدعوة عند إقامة الصلاة
١٧٣	ما يستثنى من المنهي عن الصلاة في الأوقات المكروهة
١٧٣	حكم الصلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس ، وبعد العصر حتى تغرب
١٧٤	حكم النفل بعد سنة العجر
١٧٥	حكم النفل بمكة في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها
١٧٧	باب صلاة الجماعة
١٧٧	مسائل الإجماع والاتفاق في باب صلاة الجماعة
١٧٨	حكم صلاة الجماعة
١٨١	حكم التعاضل في صلاة الجماعة

١٨١	حكم صلاة الجماعة للنساء
١٨٢	حكم بية الإمامة على الإمام
١٨٤	حكم نية الدخول في الجماعة للمنفرد من غير قطع صلاته
١٨٥	حكم ما أدركه المسبوق مع الإمام
١٨٦	حكم تعدد صلاة الجماعة في مسجد
١٨٧	حكم إعادة الصلاة لمن أدرك جماعة يصلون
١٨٩	بيان صفة الصلاة الأولى والمعادة فرضاً ومعللاً
١٩٠	حكم انتظار الإمام للمداخل ليسرك الجماعة
١٩١	حكم مفارقة المأموم لإمامه
١٩٢	حكم الاقتداء إذا كان بين المأموم والإمام بهر أو طريق وبحوهما
١٩٣	حكم من صلى في بيته بصلاة الإمام في المسجد
١٩٤	حكم اقتداء المفترض بالمتنهل
١٩٥	حكم إمامة الصبي الحمير في الجمعة
١٩٦	حكم إمامة العبد
١٩٧	حكم إمامة الأعمى
١٩٧	حكم إمامة مجهول النسب
١٩٨	حكم إمامة الفاسق
٢٠٠	حكم إمامة المرأة في التروايح
٢٠١	التعاضل بين الأقفه والأقرأ في الإمامة
٢٠٢	حكم صلاة القارئ خلف الأمي
٢٠٣	حكم الصلاة خلف المحدث
٢٠٣	حكم صلاة القائم خلف القاعد
٢٠٤	حكم صلاة القادر على الركوع والسجود خلف المومن

٢٠٥	وقت قيام الإمام للصلاة .
٢٠٦	موقف المأموم الواحد من الإمام
٢٠٧	موقف المأمومين من الإمام
٢٠٨	موقف المأمومين من الإمام إن تنوعوا
٢٠٨	حكم وقوف المرأة في صف الرجال
٢٠٩	حكم الصلاة متفرداً خلف الصف
٢١٠	حكم صلاة من تقدم على إمامه في الموقف
٢١١	الصابط في صحة الاقتداء إن لم تحصل الصفوف
٢١٤	باب صلاة المسافر
٢١٤	مسائل الإجماع في باب صلاة المسافر
٢١٤	حكم قصر الصلاة في السفر
٢١٦	حكم الترحص في سفر المعصية
٢١٧	حكم إتمام الصلاة لمن بلغ سفره ثلاث مراحل
٢١٨	المكان الذي يشرع منه قصر الصلاة لمن أريد لسفر
٢٢٠	كيفية صلاة المسافر خلف المقيم
٢٢١	حكم قصر الصلاة للملاح إذا سافر في سعية فيها أهله وماله
٢٢٢	حكم التعلل للمسافر الذي يقصر العريضة
٢٢٤	المدة التي يشرع للمسافر قصر الصلاة فيها
٢٢٥	كيفية قضاء فاتة الحظر للمسافر
٢٢٥	كيفية قضاء فاتة السفر للمقيم
٢٢٦	حكم الجمع بين الصلاتين في السفر
٢٢٧	حكم الجمع بين الصلاتين بعذر المطر
٢٢٨	حكم الجمع بين الصلاتين بعذر الوحل

٢٤٩	الحكمان الذي تصح فيه صلاة الجمعة .
٢٥٠	حكم إقامة صلاة الجمعة خارج البلد
٢٥١	حكم إقامة صلاة الجمعة بغير إذن السلطان
٢٥١	العدد الذي تعقد به صلاة الجمعة
٢٥٣	حكم انعقاد صلاة الجمعة بالمسافرين أو العيبد
٢٥٤	حكم إمامة الصبي في صلاة الجمعة
٢٥٥	حكم ما لو أحرم الإمام بالجمعة بالعدد المعثر ثم انقصوا عنه
٢٥٥	الوقت الذي تصح فيه صلاة الجمعة
٢٥٧	حكم المسبوق في صلاة الجمعة
٢٥٨	حكم الحظتين قبل صلاة الجمعة
٢٦٠	أركان خطبة الجمعة
٢٦١	حكم قيام الخطيب أثناء الحظتين
٢٦٢	حكم الجلوس بين الحظتين
٢٦٢	حكم الطهارة في الحظتين
٢٦٣	حكم سلام الخطيب على الحاضرين إذا صعد المنبر
٢٦٤	حكم إمامة غير الخطيب في صلاة الجمعة
٢٦٥	ما يقرؤه الإمام بعد (العاتحة) في صلاة الجمعة
٢٦٦	حكم العسل للجمعة
٢٦٧	من يشرع في حقه غسل الجمعة
٢٦٨	حكم الجمع بين نية غسل الجمعة والجنابة
٢٦٩	حكم السجود على ظهر إنسان حال الرحام
٢٧٠	حكم الاستحلاف إن أحدث الإمام
٢٧١	حكم تعدد الجمعة في بلد

٢٧٣	حكم الجماعة في صلاة الظهر لمن فاتتهم الجمعة
٢٧٥	باب صلاة العيدين
٢٧٥	مسائل الاتفاق في باب صلاة العيدين
٢٧٥	حكم صلاة العيدين
٢٧٦	شروط صلاة العيدين
٢٧٨	عدد التكبيرات في صلاة العيدين ، وما يقال بينها
٢٧٩	حكم اشتراط الجماعة في الجمعة دون العيدين
٢٨٠	محل التكبيرات في صلاة العيدين
٢٨١	حكم قضاء صلاة العيدين
٢٨٢	كيفية قضاء صلاة العيدين عند القائلين بمشروعته
٢٨٣	المكان الذي تسن إقامة صلاة العيدين فيه
٢٨٤	حكم التنفل قبل صلاة العيد وبعدها
٢٨٦	حكم البدء لصلاة العيد بـ (الصلاة جامعة)
٢٨٧	ما يقرأه الإمام بعد (العاتحة) في صلاة العيد
٢٨٩	حكم قضاء صلاة العيدين إن ثبت الشهر بعد الروال
٢٩٠	حكم التكبير في العيدين
٢٩١	وقت ابتداء التكبير وانتهائه في عيد العطر
٢٩٢	صيغة التكبير
٢٩٣	وقت ابتداء التكبير وانتهائه في عيد يوم النحر
٢٩٤	حكم التكبير لمن صلى منفرداً ، وحكمه عقب الواحل
٢٩٦	باب صلاة الكسوفين
٢٩٦	مسألة الاتفاق في باب صلاة الكسوفين
٢٩٦	كيفية صلاة الكسوفين

٢٩٨	حكم الحهر والإسرار في صلاة الكسوفين
٢٩٨	. . .	حكم الحطة للكسوفين
٢٩٩	حكم صلاة الكسوف في وقت سهي عن لصلاة فيه
٣٠٠	حكم الجماعة في صلاة الحسوف
٣٠١	. . .	حكم الصلاة لغير الكسوفين من الآيات
٣٠٣	.	باب صلاة الاستسقاء
٣٠٣	.	مسائل الاتفاق في باب صلاة الاستسقاء
٣٠٣	حكم صلاة الاستسقاء في جماعة
٣٠٤		كيفية صلاة الاستسقاء
٣٠٤		حكم الحطمين لصلاة الاستسقاء
٣٠٥	.	حكم تحويل الرداء في حطة الاستسقاء

كتاب الجنائز

٣٠٧	. . .	مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب الجنائز
٣٠٩	.	حكم ميتة الأدمي
٣١٠		حكم تجريد الميت عن القميص عند غسله ، وكونه تحت سقف
٣١١	.	حكم غسل الميت بالماء البارد
٣١٢	حكم تغسيل الروح لزوجته
٣١٣	حكم ما لو ماتت امرأة لا روح لها ولا عسلة
٣١٣	حكم تغسيل المسلم قريبه الكافر
٣١٤	حكم توضع الميت وما يتصل بذلك
٣١٦	حكم شق بطن الميت لإخراج جنينها الحي
٣١٦	حكم السقط إذا ولد بعد أربعة أشهر

٣١٧	حكم البتة في غسل الميت
٣١٨	حكم خروج شيء من الميت بعد غسله
٣١٨	حكم بفتح إبط الميت ، وحلق عاتقه ، وحف شاربه
٣١٩	حكم تقليم أظفار الميت
٣٢٠	حكم الصلاة على الشهيد
٣٢١	حكم من قتل في المعركة بغير القتال ، كأن تردى من فرسه
٣٢١	حكم استعمال السدر في غسل الميت
٣٢٢	المستحب في كفن الرجل والمرأة
٣٢٣	حكم تكفين المرأة بالمعصر والمرعصر والحريز
٣٢٤	بقة تكفين المرأة المتزوجة
٣٢٤	حكم صلاة الجنازة
٣٢٥	حكم الصلاة على الجارية في الأوقات المهي عن الصلاة فيها
٣٢٦	حكم الصلاة على الجارية في المسجد
٣٢٧	حكم نعي الميت والإعلام بموته
٣٢٨	الأحق بالإمامة من بين الوالي والولي في الصلاة على الميت
٣٣٠	حكم تقديم الوصي على الولي في الصلاة على الميت
	حكم تقديم الابن على الأب ، والأخ على الجد ، والروح على غيره في
٣٣١	الصلاة على الميت
٣٣٢	حكم الطهارة لصلاة الجنازة
٣٣٣	موقف الإمام في صلاة الجنازة
٣٣٤	عدد التكبيرات في صلاة الجنازة
٣٣٥	حكم رفع اليدين في تكبيرات صلاة الجنازة
٣٣٦	حكم قراءة (العاتحة) بعد التكبيرة الأولى في صلاة الجنازة

٣٣٧	عدد التليعات في صلاة الجارة .
٣٣٨	حكم المسوق في صلاة الجارة .
٣٣٩	حكم الصلاة على القبر لمن فاتته قبل الدفن .
٣٣٩	حكم الصلاة على العائت .
٣٤٠	حكم الدفن ليلاً .
٣٤١	حكم ما لو وجد عضو ميت وفقد سائرهُ .
٣٤٢	حكم الصلاة على من قتل نفسه أو قتل في حد وعلى ولد الرئ والمماء .
٣٤٣	حكم من استشهد جياً من حيث تعذيبه والصلاة عليه .
٣٤٤	حكم المقتول من أهل العدل في قتال البعثة .
٣٤٥	حكم المقتول من أهل البغي في قتالهم .
٣٤٥	حكم من قتل ظلماً .
٣٤٦	صفة المشي مع الجارة ، وكيفية حملها .
٣٤٧	حكم من مات في البحر .
٣٤٨	كيفية إدخال الميت إلى القبر .
٣٤٨	هيئة القبر .
٣٤٩	حكم المشي بالعال بين القصور .
٣٥٠	حكم التعرية ووقتها .
٣٥١	حكم الجلوس للتعرية .
٣٥٢	حكم بناء القبر وتجهيزه .
٣٥٣	حكم قراءة القرآن عند القبر .

كتاب الزكاة

٣٥٥	مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب الزكاة .
٣٥٦	حكم الزكاة في مال المكاتب .

٣٥٧	حكم الزكاة الواجبة في مال المرتد قبل رده ..
٣٥٨	حكم الزكاة في مال الصبي والمجنون ..
٣٥٩	حكم انقطاع الحول بمبادلة النصاب في أثناءه
٣٦٠	حكم انقطاع الحول بتلف بعض النصاب
٣٦٠	حكم زكاة المال المعصوب والصال والمحجود
٣٦١	حكم زكاة المال المستغرق كله أو بعضه بالدين ...
٣٦٢	تعلق الزكاة في عين المال أو في الدمة
٣٦٣	حكم تقديم النية على إخراج الزكاة
٣٦٤	حكم تأخير الزكاة عن وقت وجوبها ، وما يترتب على ذلك
٣٦٤	حكم سقوط الزكاة بموت المكلف بها
٣٦٥	حكم الفرار من أداء الزكاة ..
٣٦٦	حكم تعجيل الزكاة قبل تمام الحول
٣٦٧	باب زكاة الحيوان ..
٣٦٧	مسائل الإجماع والاتفاق في باب زكاة الحيوان
٣٦٨	حكم إخراج القيمة في زكاة الإبل ...
٣٦٩	حكم زكاة الخلطة في الأنعام
٣٧١	باب زكاة النابت ..
٣٧١	مسائل الاتفاق في باب زكاة النابت
٣٧٢	ما تجب فيه الزكاة من الزروع والشمار ...
٣٧٣	حكم الزكاة في الربثود
٣٧٣	حكم الزكاة في العسل
٣٧٥	حكم قسم جنس إلى آخر في الزكاة
٣٧٥	حكم خرم الشمار إذا بنا صلاحها

٣٧٦	حكم اجتماع العشر والحراج
٣٧٧	بيان المكلف بالزكاة إذا أجر أرضه لمن يورعها
٣٧٨	حكم العشر والحراج على الأرض التي لا حراج عليها إذا باعها مسلم لدمي
٣٨٠	باب زكاة الذهب والفضة
٣٨٠	مسائل الإجماع في باب زكاة الذهب والفضة
٣٨١	حكم الزكاة فيما راد على النصاب
٣٨٢	حكم ضم الذهب إلى الفضة في النصاب ، وكيفية عبد القائلين به
٣٨٣	حكم زكاة الدين إذا كان على مقر مليء
٣٨٥	حكم شراء ما تصدق به
٣٨٥	حكم احتساب الدين من الزكاة من غير قص
٣٨٦	حكم زكاة الحلي المباح المعد للاستعمال
٣٨٧	حكم زكاة الحلي المباح المعد للإجارة
٣٨٧	حكم تمويه السقوف بالذهب أو الفضة
٣٨٩	باب زكاة التجارة
٣٨٩	مسائل الإجماع في باب زكاة التجارة
٣٨٩	حكم الجمع بين زكاة التجارة والعطر في العبد المعد للتجارة
٣٩٠	كيفية زكاة العروض التجارية
٣٩١	حكم نقص العروض التجارية عن النصاب أثناء لحول
٣٩٢	محل تعلق زكاة العروض التجارية
٣٩٣	باب زكاة المعدن
٣٩٣	مسائل الإجماع والاتفاق في باب زكاة المعدن
٣٩٣	القدر الواجب في زكاة المعدن
٣٩٤	المعدن الذي تجب فيه الزكاة

٣٩٦	باب ركاة المطر .
٣٩٦	مسائل الاتفاق في باب ركاة المطر
٣٩٧	حكم ركاة المطر .
٣٩٨	حكم ركاة المطر على الشركاء عن العبد لمشارك .
٣٩٩	حكم ركاة المطر على السيد عن عبده الكافر
٤٠٠	حكم ركاة المطر على الروح عن زوجته
٤٠١	حكم ركاة المطر على المسعص
٤٠٢	حكم ملك الصاب لوجوب ركاة المطر
٤٠٣	وقت وجوب ركاة المطر .
٤٠٣	حكم تأخير ركاة المطر عن يوم العيد
٤٠٤	ما يجرئ إحراجه في ركاة المطر
٤٠٥	حكم إحراج الدقيق والسويق والقيمة في ركاة المطر
٤٠٧	بيان الأفصل من النحر أو البر في ركاة المطر
٤٠٧	مقدار الواجب إحراجه في ركاة المطر . .
٤٠٨	بيان مصرف ركاة المطر
٤٠٩	حكم تعجيل ركاة المطر
٤١١	باب قسم الصدقات
٤١١	مسائل الاتفاق والإجماع في باب قسم الصدقات
٤١١	حكم استيعاب الأصناف الثمانية عند إحراج الركاة
٤١٢	حكم صرف الركاة إلى المؤلفة قلوبهم
٤١٣	صفة ما يأخذه العامل من الصدقات
٤١٤	حكم كون عامل الصدقات عبداً أو من ذوي القربى أو كافراً
٤١٥	بيان المراد من مصرف الرقاب

٤١٦	بيان المراد من مصرف سبيل الله ..
٤١٦	حكم صرف الزكاة للمعاقمين ..
٤١٧	بيان المراد من مصرف ابن السبيل ..
٤١٨	حكم إعطاء الزكاة لشخص واحد ..
٤١٩	حكم نقل الزكاة ..
٤٢٠	حكم دفع الزكاة إلى الكافر ..
٤٢١	بيان المراد بالعني الذي لا يجوز دفع الزكاة إليه ..
٤٢٣	حكم دفع الزكاة إلى القادر على الكسب ..
٤٢٥	حكم دفع الزكاة إلى من ظنه فقيراً فبان غناه ..
٤٢٥	حكم دفع الزكاة إلى الأصول والعروع ..
٤٢٦	حكم دفع الزكاة إلى الإخوة والأخوات وبهيم ..
٤٢٧	حكم دفع الزكاة إلى العبد ..
٤٢٨	حكم دفع الزكاة إلى الزوج ..
٤٢٩	حكم دفع الزكاة إلى سي عبد المطلب ومولي سي هاشم ..

كتاب الصيام

٤٣١	مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب الصيام ..
٤٣٤	حكم الحامل والمرضع إذا أفطرتا خوفاً على الولد ..
٤٣٥	حكم المفطر لمن أشأ السفر بعد العجر ..
٤٣٥	حكم الإمساك بقية النهار لمن رآه عذره ..
٤٣٦	حكم قضاء صوم ما فات المرتد إذا أسلم ..
٤٣٧	حكم صوم الصبي ..
٤٣٨	حكم قضاء الصوم على المجنون إذا أفاق ..

- ٤٣٨ حكم المريض الذي لا يرجو برؤه ، والشيخ الكبير
- ٤٣٩ حكم صوم ثلاثين من شعبان إن وجد غيم أو قتر في ليلته
- ٤٤٠ العدد الذي يشته به هلال رمضان
- ٤٤٢ حكم من رأى الهلال وحده .
- ٤٤٣ حكم صوم يوم النكح .
- ٤٤٣ حكم الهلال إذا رآه نهاراً .
- ٤٤٤ حكم تعيين النية لصوم رمضان .
- ٤٤٥ وقت النية في صوم رمضان .
- ٤٤٥ حكم تجديد النية لكل يوم من رمضان .
- ٤٤٦ حكم تبين النية في صوم النفل
- ٤٤٧ حكم صوم من أصبح جنباً .
- ٤٤٨ حكم صوم من أوتكب غيبة أو كذباً .
- ٤٤٩ حكم نية الخروج من الصوم .
- ٤٤٩ حكم صوم من قاء
- ٤٥١ حكم صوم من بقي بين أسنانه طعام
- ٤٥٢ حكم الحقنة والتقطير والاستعاط للصائم
- ٤٥٣ حكم الحجامة للصائم
- ٤٥٤ حكم من أكل شاكاً في طيوع العجر ، ثم بان أنه طلع
- ٤٥٥ حكم الكحل للصائم .
- ٤٥٥ صفة كفارة الجماع في نهار رمضان .
- ٤٥٦ المكلف بالكفارة ، وحكم تكررها .
- ٤٥٧ حكم الكفارة في إفساد غير أداء رمضان
- ٤٥٨ حكم ما لو طلع عليه العجر وهو مجامع فترع في الحال .

٤٥٨	حكم القبلة للصائم
٤٥٩	حكم صوم من قل فأمدئ ، أو نظر بشهوة فأبرل .
٤٦٠	حكم الفطر للمسافر بالجماع وغيره
٤٦١	محل وجوب الكفارة
٤٦١	حكم صوم من أكل أو شرب ناسياً
٤٦٢	حكم قضاء من أفسد صوم يوم من رمضان بالأكل والشرب عامداً
٤٦٣	حكم صوم من أفطر ناسياً
٤٦٥	حكم صوم من أفطر مكرهاً
٤٦٥	حكم صوم من سق ماء المصمصة أو الاستشاق إلى جوفه
٤٦٦	حكم تأخير قضاء رمضان ، وما يترتب عليه
٤٦٧	حكم صيام ستة أيام من شوال
٤٦٨	بيان أفضل الأعمال
٤٦٩	حكم إتمام نفل شرع فيه
٤٧٠	حكم إفراد يوم الجمعة بالصوم
٤٧١	حكم السواك للصائم
٤٧٣	باب الاعتكاف
٤٧٣	مسائل الإجماع والاتفاق في باب الاعتكاف
٤٧٤	بيان زمان ليلة لقدر
٤٧٦	المكان الذي يصح فيه الاعتكاف
٤٧٧	حكم اعتكاف المرأة في مسجد بيتها
٤٧٩	حكم مع الروح لزوجته من إتمام الاعتكاف بعد إده فيه
٤٧٩	حكم الاعتكاف بغير صوم
٤٨٠	المدة التي يصح بها الاعتكاف

٤٨١	حكم التتابع إذا بلغ اعتكاف شهر
٤٨٢	حكم بدر يوم بعينه ، أو يومين متتابعين
٤٨٣	حكم المحروغ لصلاة الجمعة في الاعتكاف المدور
٤٨٤	حكم المحروغ من الاعتكاف المدور إذا شرط بادره ذلك
٤٨٥	حكم المناشرة فيما دون الفرج للمعتكف ..
٤٨٥	حكم الطيب ورفيع الثياب للمعتكف ..
٤٨٦	حكم إقراء القرآن والحديث والعقده للمعتكف

كتاب الحج

٤٨٨	مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب الحج
٤٨٩	حكم العمرة
٤٨٩	حكم تكرار العمرة في السنة
٤٩١	حكم الفورية في أداء الحج
٤٩٢	حكم من مات ولم يحج
٤٩٢	مكان ابتداء الحج عن الميت
٤٩٣	حكم حج الصبي
٤٩٤	حكم الحج على من يحتاج إلى مسألة الناس في طريقه
٤٩٦	حكم حج من استؤجر للخدمة في طريق الحج
٤٩٧	حكم الحج بالمال المعصوب
٤٩٨	حكم الحج على من وجبت عليه أحرة حمارة في الطريق
٤٩٨	حكم السفر في البحر للحج
٤٩٩	حكم الحج على العاجز بنعمه المستطيع بماله
٥٠١	بيان من يقع عنه الحج في مسألة (الاستئجار للحج عن الغير)

٥٠١	حكم الحج على الأعمى
٥٠٢	حكم الاستئانة عن الميت في حج التطوع
٥٠٣	حكم الحج عن غيره إذا لم يسقط عنه حج لفريضة
٥٠٤	حكم حج التطوع قبل أداء حج المرض
٥٠٤	حكم الإفراد والقران والتمتع في الإحرام بالحج للمكي
٥٠٥	التعاضل بين الإفراد والقران والتمتع
٥٠٦	حكم إدخال الحج على العمرة
٥٠٧	حكم الدم على القارن
٥٠٨	بيان المراد بـ (حاصري المسجد الحرام)
٥٠٩	وقت وجوب دم التمتع ، ووقت جواز الذبح
٥٠٩	وقت مشروعية صيام الثلاثة أيام لعقد الهدي
٥١٠	حكم صوم الثلاثة أيام في أيام التشريق
٥١١	حكم الصيام بقوت عرفة ، وحكم ما لو وحده الهدي أثناء صومه .
٥١٣	وقت مشروعية صوم السعة أيام
٥١٣	وقت التحلل للمتمتع
٥١٥	باب المواقيت
٥١٥	مسائل الاتفاق في باب المواقيت
٥١٦	غاية وقت الإحرام بالحج
٥١٧	حكم الإحرام بالحج في غير أشهره
٥١٨	المكان الذي يفصل الإحرام منه
٥١٨	ما يترتب على دخول مكة بغير إحرام
٥٢٠	باب الإحرام ومحظوراته
٥٢٠	مسائل الإجماع والاتفاق في باب الإحرام ومحظوراته

٥٢١	حكم التطيب للإحرام .
٥٢٢	وقت الإحرام
٥٢٣	ما ينعقد به الإحرام
٥٢٤	حكم التلبية
٥٢٥	وقت قطع التلبية
٥٢٥	حكم الاستظلال للمحرم بما لا يماس رأسه
٥٢٦	حكم لبس القباء للمحرم في كتفه دون الكمين
٥٢٧	حكم لبس السراويل للمحرم إذا فقد الإزار
٥٢٨	حكم لبس الحفص للمحرم إذا فقد المعلين
٥٢٨	حكم ستر الرجل وجهه في الإحرام
٥٢٩	حكم استعمال الطيب في ظاهر الثوب ، والتعمر به وشحه للمحرم
٥٣٠	حكم أكل الطعام المطيب للمحرم
٥٣٠	حكم العناء في الإحرام
٥٣١	حكم الأدهان بالأدهان المطيبة وغير المطيبة للمحرم
٥٣٣	حكم عقد الكاح من المحرم
٥٣٣	حكم مراجعة المحرم لروحته
٥٣٤	حكم قتل المحرم للصيد خطأ ، وقتل الصيد المملوك
٥٣٥	جزاء المحرم إن دل على صيد
٥٣٦	حكم أكل المحرم لما صيد له ، ونثر جراه آخر بأكل ما صممه
٥٣٧	الصيد الذي يحرم قتله على المحرم
٥٣٨	حكم التطيب للمحرم ناسياً أو جاهلاً بالتحريم
٥٣٨	كيفية نزع القميص إن لبسه المحرم ناسياً
٥٣٩	حكم حلق المحرم شعره وقلم أطرافه ناسياً أو جاهلاً

٥٤٠	حكم الجماع للمحرم ناسياً أو جاهلاً
٥٤٠	حكم حلق المحرم شعر الحلال ، وقدم طمعه .
٥٤١	حكم اعتسال المحرم بالسدر والمخيطي
٥٤٢	حكم إزالة الوسخ إن حصل على يدي المحرم
٥٤٢	حكم الاكتحال بالإثمد للمحرم . .
٥٤٣	ما يترتب على المحرم بالقصد والحجامة
٥٤٤	باب ما يجب بمحظورات الإحرام
٥٤٤	مسائل الاتفاق في باب ما يجب بمحظورات الإحرام
٥٤٥	مقدار الحلق الذي تجب فيه المدينة
٥٤٦	حكم تكرر فعل محظورات الإحرام . . .
٥٤٧	حكم من وطئ في الحج أو العمرة
٥٤٨	حكم الافتراق بين الواطئ والموطوءة في قضاء السك
٥٤٨	ما يترتب على تكرر الوطء من المحرم . .
٥٤٩	ما يترتب على التقييل والمباشرة فيما دون لمرح من المحرم . . .
٥٥٠	حكم شراء الهدى من المحرم
٥٥١	حكم اشتراك جماعة محرمين في قتل صيد .
٥٥١	جزاء صيد الحمام للمحرم
٥٥٢	ما يجب على الفاروق فيما يرتكبه من محظورات الإحرام
٥٥٣	حكم تصرف غير المحرم بالصيد الذي أدخله إلى الحرم . .
٥٥٤	جزاء قطع شجر الحرم
٥٥٤	حكم قطع حشيش الحرم لملف الدواب وللدواء
٥٥٥	حكم قطع شجر حرم المدينة وقتل صيده . .

٥٥٦	باب صفة الحج والعمرة
٥٥٦	مسائل الإجماع والاتفاق في باب صفة الحج والعمرة
٥٥٨	حكم دخول مكة لعير السك بعير إحرام
٥٥٩	حكم الدعاء عند رؤية البيت ورفع اليدين فيه ، وحكم طواف القدوم
٥٦٠	حكم الطهارة في الطواف
٥٦١	حكم السجود على الحجر الأسود .
٥٦٢	حكم استلام الركن اليماني وتقبيله
٥٦٣	حكم استلام الركنين الشاميين
٥٦٤	حكم الرمل والاضطباع
٥٦٦	ما يترتب على ترك الرمل والاضطباع
٥٦٦	حكم قراءة القرآن في الطواف
٥٦٧	حكم ركعتي الطواف
٥٦٨	حكم السعي في الحج
٥٦٩	موضع البدء في السعي
٥٧٠	حكم الجمع بين الليل والنهار في الوقوف بعرفة
٥٧١	التفاضل بين الركوب والمشي في الوقوف بعرفة
٥٧٢	حكم عدم الجمع بين المغرب والعشاء في المردلة
٥٧٣	ما يجرئ في رمي الجمرات
٥٧٥	بدء وقت الرمي
٥٧٥	وقت قطع التلبية
٥٧٦	حكم الترتيب بين أفعال السك يوم النحر
٥٧٧	مقدار الحلق الواجب في السك
٥٧٨	الشق الذي يبدأ منه في الحلق أو التقصير

- ٥٧٨ . حكم إمرار المومنين على رأس من لا شعر له
- ٥٧٩ . حكم سوق الهدى وإشعاره .
- ٥٨٠ . حكم تقليد المسم
- ٥٨١ حكم بيع الهدى المدور أو إبداله بغيره
- ٥٨٢ حكم شرب اللبن الفاصل عن ولد الهدى
- ٥٨٢ حكم الأكل من الدماء الواجة
- ٥٨٣ حكم دبح الهدى ليلاً
- ٥٨٣ أفضل بقعة لدبح عدي المعتمر والحاج
- ٥٨٤ وقت طواف الركن
- ٥٨٤ حكم الترتيب في رمي الجمرات
- ٥٨٥ حكم برول المحصب
- ٥٨٦ غاية وقت مشروعية العرة في اليوم الثاني من أيام الرمي
- ٥٨٦ حكم المرأة إذا حاضت قبل طواف الإفاضة
- ٥٨٧ حكم طواف الوداع
- ٥٨٨ باب الإحصار
- ٥٨٨ مسألة الاتفاق في باب الإحصار
- ٥٨٨ ما يتحقق به الإحصار ، وما يترتب عليه
- ٥٨٩ ما يحصل به التحلل في الإحصار
- ٥٩٠ حكم القضاء على من أحصر
- ٥٩١ حكم التحلل على من أحصر بالمرض
- ٥٩٢ حكم إحرام العمد بغير إذن سيده
- ٥٩٣ حكم إحرام المرأة بمريضة الحج بغير إذن زوجها

٥٩٥	باب الأصحية والعقيقة
٥٩٥	مسائل الإجماع والاتفاق في باب الأصحية والعقيقة
٥٩٦	حكم الأصحية
٥٩٧	أول وقت الأصحية
٥٩٨	آخر وقت الأصحية
٥٩٩	حكم فوات وقت الأصحية إذا كانت واجبة
٥٩٩	حكم عدم أخذ الشعر والظفر لمريد التضحية
٦٠٠	حكم حدوث عيب في الأصحية المعينة
٦٠١	حكم التضحية بالمياه
٦٠١	حكم التضحية بمكسورة القرن
٦٠٢	حكم التضحية بالمرجاء
٦٠٢	حكم التضحية بمقطوعة الدب
٦٠٣	حكم استئابة الدمي في ذبح الأصحية
٦٠٣	حكم ما لو اشترئ شاة بنية الأصحية
٦٠٤	حكم ترك التسمية على الذبيحة
٦٠٥	حكم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء عند الذبح
٦٠٦	حكم الأكل من الأصحية المتطوع بها
٦٠٧	حكم بيع جلد الأصحية
٦٠٨	بيان الأفصل من الأنعام في الأصحية
٦٠٨	حكم اشتراك سبعة في بضة
٦٠٩	حكم العقيقة
٦١٠	ما يقع به عن العلام والجارية
٦١٠	حكم كسر عظام العقيقة

٦١٢	باب النذر
٦١٢	مسائل الاتفاق في باب النذر
٦١٢	حكم الكفارة بنذر المعصية
٦١٣	حكم ما لو نذر دبح ولده
٦١٤	حكم النذر المطلق
٦١٥	حكم ما لو نذر دبح عبده
٦١٥	حكم من نذر الحج
٦١٦	حكم من نذر قرعة في لحاح
٦١٧	حكم من نذر أن يتصدق بماله
٦١٨	حكم من نذر الصلاة في أحد المساجد الثلاثة
٦١٩	حكم من نذر صوم يوم يعينه ثم أفطر لعذر
٦٢٠	حكم من نذر قصد بيت الله الحرام أو المشي إليه
٦٢١	حكم من نذر المشي إلى مسجد المدينة المنورة أو الأقصى
٦٢١	حكم من نذر فعل مباح

كتاب الأطعمة

٦٢٣	مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب الأطعمة
٦٢٤	حكم أكل لحم الحيل
٦٢٤	حكم أكل لحم البغال والحمير الأهلية
٦٢٥	حكم أكل لحم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير
٦٢٧	حكم أكل لحم ما بهي عن قتله
٦٢٧	حكم أكل لحم ما له ناب يعدو به على غيره
٦٢٨	حكم أكل لحم الزواقة

٦٢٨	حكم أكل لحم الثعلب والضبع ...
٦٢٩	حكم أكل لحم الصب واليربوع .
٦٢٩	حكم أكل حشرات الأرض ..
٦٣٠	حكم أكل الجراد إن مات حتف أمه
٦٣٠	حكم أكل الفهد والعهد والحيات
٦٣١	حكم أكل لحم ابن آوى . .
٦٣١	حكم أكل لحم الهرة الوحشية .
٦٣٢	حكم أكل حيوان البحر
٦٣٣	حكم الحلالة
٦٣٤	حكم أكل الميتة للمضطر
٦٣٥	مقدار ما يأكله المضطر من الميتة
٦٣٦	حكم ما لو وجد المضطر ميتة وطعاماً لغيره
٦٣٧	حكم تطهير الدهن العائض إذا تحس ، والاستصحاب به
٦٣٨	حكم أكل الشحوم من الأنعام التي دسحها يهودي
٦٣٩	حكم شرب الخمر لصورة ، كمعطر أو دواء
٦٤٠	حكم الأكل من ثمار بستان غيره بلا إذنه
٦٤٠	حكم ضيافة المسلم للمسلم
٦٤١	أطيب أنواع الكب

كتاب الصيد والذباح

٦٤٢	مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب الصيد والذباح
٦٤٣	حكم التذكية بالسن والظفر
٦٤٤	المروق التي تحصل التذكية بقطعها

- ٦٤٤ حكم ذبيح الحيوان من قضاء
- ٦٤٥ حكم نحر ما حقه الذبيح ، والعكس
- ٦٤٦ حكم الجبب الميت إن وجد في بطن أمه بعد دكانها
- ٦٤٦ حكم الاصطياد بالكلب الأسود ، وبغير الكلب من الجوارح المعلمة
- ٦٤٧ شروط الكلب المعلم
- ٦٤٨ عدد المرات التي يسمي بها الجارح معلماً
- ٦٤٩ حكم التسمية عند إرسال الجارحة
- ٦٥٠ حكم الصيد إن أدركه وفيه حياة مستقرة ، ثم مات قبل أن يدركه
- ٦٥٠ حكم الصيد إذا قتلته الجارح بثقله
- ٦٥١ حكم الصيد الذي أكل منه الكلب المعلم
- ٦٥١ حكم الصيد الذي أكل منه الطير الجارح
- ٦٥٢ حكم الصيد الذي وجد ميتاً
- ٦٥٣ حكم الصيد إذا مات في الأحبولة
- ٦٥٣ دكاة الإسي إذا توحش
- ٦٥٤ حكم ما لو رعن صيداً فقد نصفين
- ٦٥٥ حكم ما لو أرسل الكلب على الصيد فوجره فلم يترجر
- ٦٥٥ حكم ما لو أملت الصيد من يده
- ٦٥٦ حكم ما لو صاد طائراً برياً فطار إلى برج غيره

كتاب البيوع

- ٦٥٧ مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب البيوع
- ٦٥٧ حكم بيع الصبي
- ٦٥٨ حكم بيع المكره

٦٥٩	حكم البيع بالمعاطاة
٦٦٠	حكم اللفظ في التعاقد على الأشياء المحقرة
٦٦١	حكم البيع بلفظ الاستدعاء (الأمر)
٦٦٢	حكم خيار المجلس
٦٦٣	مدة خيار الشرط
٦٦٤	حكم دخول الليل في مدة الخيار إن شرط إلى الليل
٦٦٤	حكم البيع إذا مضت مدة الخيار من غير فسخ ولا إجارة
٦٦٥	حكم خيار النقد ، وتسليم الثمن في مدة الخيار
٦٦٦	حكم فسخ من ثنت له الخيار للبيع في عيبة العاقد الآخر
٦٦٧	حكم البيع بخيار الشرط المجهول المدة
٦٦٨	حكم توريث خيار الشرط
٦٦٩	حكم وطء الجارية في مدة الخيار
٦٧١	باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز
٦٧١	مسائل الإجماع والاتفاق في باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز
٦٧٢	حكم بيع الأعيان النجسة
٦٧٣	حكم بيع المدر
٦٧٤	حكم بيع الوصف
٦٧٤	حكم بيع لبن المرأة
٦٧٥	حكم بيع دور مكة
٦٧٦	حكم بيع ما لا يملك
٦٧٧	حكم بيع ما لم يستقر عليه ملكه بالقبض
٦٧٨	كيفية فنص المبيع
٦٧٩	حكم بيع العين المجهولة

٦٧٩	حكم بيع العين العائبة
٦٨٠	حكم العقد الصادر من الأعلى
٦٨١	حكم بيع الباقلاء في قشره الأعلى .
٦٨١	حكم بيع الحنطة في سسلها
٦٨٢	حكم بيع الحل
٦٨٢	حكم بيع اللبن في الصرع
٦٨٣	حكم بيع المصحف
٦٨٤	حكم بيع العبد لعاصر الحمر
٦٨٤	حكم أجرة صرابة المحل
٦٨٥	حكم التفريق بين الأخوين في البيع
٦٨٥	حكم بيع العبد بشرط العتق
٦٨٦	حكم التفريق بين الأم وولدها في البيع .
٦٨٧	باب تمريق الصفقة ، وما بعد البيع
٦٨٧	حكم اشتراط الولاء في بيع العبد ، واشتراط السكس في بيع الدار .
٦٨٨	باب الربا
٦٨٨	مسائل الإجماع والاتفاق في باب الربا
٦٨٨	بيان علة الربا
٦٩٠	حكم بيع الدراهم المعشوشة ببعضها .
٦٩٠	حكم جريان الربا في الرصاص والحديد وما أشبههما
٦٩١	حكم بيع حيوان مأكول بلحم جنسه
٦٩٢	حكم بيع دقيق الحنطة بمثلها
٦٩٣	باب بيع الأصول والشمار
٦٩٣	مسائل الاتفاق في باب بيع الأصول والشمار

٦٩٤	حكم دخول طلع النخل في بيع أصولها
٦٩٥	حكم بيع الثمرة الطاهرة مع ما يظهر بعدها
٦٩٥	حكم بيع شجرة واستثناء عصب منها
٦٩٧	باب بيع المصراة والرد بالعيب
٦٩٧	مسائل الاتفاق في باب بيع المصراة والرد بالعيب
٦٩٨	حكم ثبوت الخبر في بيع المصراة
٦٩٨	حكم العورية في الرد بالعيب
٦٩٩	حكم العيب الحادث بعد القبض
٧٠١	باب البيوع المنهي عنها
٧٠١	مسائل الاتفاق في باب البيوع المنهي عنها
٧٠١	حكم بيع الجش
٧٠٢	حكم بيع العينة
٧٠٣	حكم التسعير
٧٠٤	حكم بيع المكروه
٧٠٥	حكم بيع الكلب
٧٠٧	باب بيع المراجعة
٧٠٨	باب اختلاف المتبايعين وهلاك المبيع
٧٠٨	المسألة المتفق عليها في باب اختلاف المتبايعين وهلاك المبيع
٧٠٨	بيان من يبدأ باليمين من بين المتبايعين
٧٠٩	حكم ما لو هلك المبيع واحتلف في قدر ثمنه
٧٠٩	حكم اختلاف المتبايعين فيمن يسلم البدل الذي في يده أولاً
٧١٠	حكم ما لو تلف المبيع بأفة قبل القبض

٧١١ حكم ما لو تلف المبيع بفعل البائع . . .

٧١١ حكم ما لو تلفت الثمرة المباعة بعد التحلية

كتاب السلم والقرض

٧١٣

٧١٣ مسائل الاتفاق في كتاب السلم والقرض ..

٧١٤ حكم السلم فيما تتفاوت أفراده . . .

٧١٤ حكم السلم الحال . . .

٧١٥ حكم السلم في الحيوان . . .

٧١٦ حكم جعل الأجل في السلم إلى الحصاد وبحره . . .

٧١٧ حكم السلم في اللحم . . .

٧١٨ حكم السلم في الحبر . . .

٧١٨ وقت اشتراط وجود المسلم فيه . . .

٧١٩ حكم السلم في الجواهر . . .

٧١٩ حكم الإشارك والتولية في المسلم فيه قبل قبضه . . .

٧٢٠ أثر اشتراط الأجل في القرض . . .

٧٢٠ حكم قرض الحبر . . .

٧٢١ كيفية قرض الحبر . . .

٧٢١ حكم قبول الهدية ممن أقرضه . . .

٧٢٢ أثر اشتراط الأجل في الديون . . .

كتاب الرهن

٧٢٤

٧٢٤ مسألة الاتفاق في كتاب الرهن . . .

٧٢٤ صفة عقد الرهن قبل المص . . .

٧٢٥	حكم رهن المشاع
٧٢٦	حكم استدامة قبض المرهون
٧٢٦	حكم إعتاق العبد المرهون
٧٢٨	حكم جعل الرهن وثيقة بدين ثان مع الدين الأول
٧٢٨	حكم الرهن بالحق قبل ثبوته
٧٢٩	حكم اشتراط بيع المرتهن للرهن إن حل الأهل ولم يستوف دينه
٧٣٠	اختلاف الرهن والمرتهن في قدر الدين
٧٣١	صفة يد المرتهن من حيث الضمان وعدمه
٧٣١	حكم ما لو ادعى المرتهن هلاك الرهن

كتاب التعليل والحجر

٧٣٣	مسائل الاتفاق في كتاب التعليل والحجر
٧٣٣	حكم الحجر على المفلس
٧٣٤	حكم تصرفات المفلس في ماله
٧٣٥	حكم ما لو كان عند المفلس سلعة وأدركها صاحبها قبل قبض ثمنها
٧٣٦	حكم إقرار المفلس بدين بعد الحجر عليه
٧٣٧	حكم ما لو ثبت إعسار المفلس
٧٣٨	حكم سماع بينة الإعسار قبل الحسن
٧٣٩	حكم تحليف المفلس بعد إقامته بينة على إعساره
٧٣٩	ما يحصل به البلوغ
٧٤٠	حكم البلوغ بنبات العامة
٧٤١	ما يشقق به الرشيد
٧٤٢	حكم دفع المال إلى الصبي إذا بلغ وأوس رشده

كتاب الصلح

- ٧٤٤ مسائل الاتفاق في كتاب الصلح
٧٤٤ حكم الصلح على الإنكار .
٧٤٥ حكم الصلح على المجهول .
٧٤٦ بيان الأحق بالسقف بين سفلى وعلو .
٧٤٦ حكم إخبار صاحب السفلى على الساء إن أهدم الساء .
٧٤٧ حكم التصرف في ملكه بما يضر مجاره .
٧٤٨ حكم ساء مسترة تمنعه من الإشراف على جاره .
٧٤٨ حكم إخبار الشريك الممتنع عن إصلاح الدولاب المشترك ونحوه .

كتاب الحوالة

- ٧٥٠ مسألة الاتفاق في كتاب الحوالة .
٧٥٠ حكم رضا المحال عليه .
٧٥١ حكم براءة المحيل في الحوالة على مليء .
٧٥٢ حكم رجوع المحال إلى المحيل إن لم يصل إلى حقه .

كتاب الضمان

- ٧٥٣ مسائل الاتفاق في كتاب الضمان .
٧٥٣ حكم براءة دمة الحي المضمون عنه بالضمان .
٧٥٤ حكم براءة دمة الميت المضمون عنه بالضمان .
٧٥٥ حكم ضمان المجهول
٧٥٥ حكم الضمان عن الميت الذي لم يحلف وفاء .
٧٥٧ حكم الضمان من غير قبول الطالب .

٧٥٧

حكم الكفالة بيد المدعى عليه

٧٥٨

ما يلزم الكفيل بالنذر إن تعيب المكفول

٧٥٩

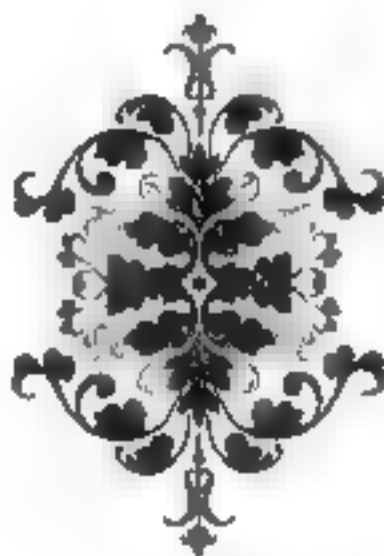
حكم ما لو قال إن لم أحضر به عدداً فأنا ضامن ما عليه

٧٦٠

حكم ما لو التزم بوفاء المدعى به إن لم يؤده المدعى عليه

٧٦١

محتوى الجزء الثاني



الميزان الشّعرايين

المدخل لجميع مذاهب المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية

المعروف

بالميزان الكبري

تأليف

إمام الفقهاء المحققين ولهذه العلامة الزياتين

العارف بالله عبد الوهاب بن أحمد الشمراني الشافعي

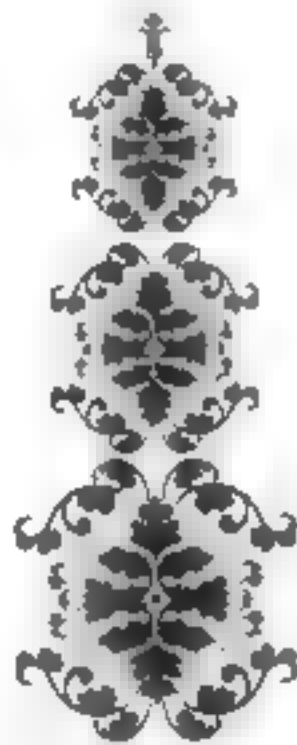
عُني على نسخة المؤلف وعتة نسخ مطبوعة نفيسة

حفظت

الدكتور عبد الرحمن محمود السعدي

المجلد الثالث

دار التبيين



المِيزَانُ الشَّعْرَانِيَّةُ

المدخل إلى جميع مذاهب المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية



المِيزَانُ لِلشَّعْرَانِيَّةِ

المدخله بجميع مذاهب المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية

المعروف بـ

« المِيزَانُ الْكُبْرَى »

تأليف

إمام العقلاء والمحققين وقدره العلماء الزمانيين

العارف بالله أبي المواهب عبد الوهاب بن أحمد الشَّعْرَانِي الشَّافِعِي

مُحَقَّقٌ عَلَى نَسْخَةِ الْمَزْلُفِ وَحَدَّثَهُ سَمْعُ مَطِيَّةٍ بَغْدَادِيَّةٍ

حَقَّقَتْ

الدكتور عبد الرحمن محمود البغدادي

المجلد الثالث

خَاتَمُ التَّحْقِيقِ

مَشْرِطٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكتاب : الميزان في الشريعة الإسلامية

المؤلف : الإمام عبد الوهاب الشافعي

الطبعة الأولى : ١٤١٣ هـ - ٢٠٢٢ م

الرقم الدولي : 978-9933-610-31-9



لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب
أو أي جزء منه ، وبأي شكل من
الاشكال ، أو نسخة ، أو مخطوطة
في أي نظام إلكتروني أو
ميكانيكي يمكن من استرجاع
الكتاب أو أي جزء منه ، وكذلك
ترجمته إلى أي لغة أخرى دون
الحصول على إذن خطي مسبق
من الناشر

دار التيقن
بشركة

هاتف : ٩٢١٥٤٦٤ / ٩١٣ ١١ / ص.ب ٧٢١٠

جوال : ٩٢٣ ٩٣٣٠ ٦٠٠٧ / ٩١٣ ٩٤٤٤٤٢٨٧

darataqwa.pu@gmail.com

كتاب الشركة

[مسألة الاتفاق في كتاب الشركة]

اتفق الأئمة على أن شركة العمان جائزة صحيحة^(١)

هكذا ما وجدته من مسائل الاتفاق^(٢) .

وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم شركة المفاوضة^(٣)]

فمن ذلك قول الشافعي وأحمد : إن شركة المفاوضة باطلة^(٤) ، مع

(١) شركة العمان هي أن يشترك اثنان أو أكثر في مال لهما ويتجرا به على أن يكون الربح بينهما انظر : تحفة المحتاج (٢٨٣ / ٥)

(٢) انظر : رحمة الأئمة في اختلاف الأئمة (ص ١٤٨)

(٣) شركة المفاوضة عند الحنفية أن يشترك الرجلان فيساويان في مالهما - الذي تصبغ به الشركة - وتصرفهما وديهما ، فإن تفاوت ما أحدهما مثلاً مدت ، وقد تنقلب إلى شركة أخرى إن توافرت شروطها .

وهي عند المالكية أن يجير فعل كل واحد منهما على صاحبه ؛ وشئت معاوضة لاسثنائهما في الربح والصمان وشروعهما في الأحد والإعطاء من قولهم نقاوص الرحلان في الحديث إذ شرعا فيه ، وهي جائزة على ما يتفاوضان عليه من الأجر ، ولا تصد إن كان لأحدهما من على حدة لم يدخله في المعاوضة انظر : الهداية شرح البداية (٣ / ٤ - ٤) ، و : التاج والإكبي (٧٧ - ٧٨)

(٤) انظر : تحفة المحتاج (٢٨٢ / ٥) ، و : الإصناف (٤٦٥ / ٥)

قول أبي حنيفة بجوارها ، ووافق مالك علي ذلك لكن باختلاف في صورتها^(١) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة المبران .
ووجه الأول : ما فيه من عدم تحييص الدمة

فإن صورتها : أن يشترك رجلان في جميع ما يملكانه من ذهب أو فضة ، ولا يبقى لواحد منهما من هذين الحسنيين إلا مثل ما لصاحبه ، فإذا راد مال أحدهما علي مال الآخر لم يصح ؛ حتى لو ورث أحدهما مالاً بطلت الشركة ؛ لأن مال راد علي مال صاحبه ، وكل ما ربحه أحدهما كان شركة بينهما ، وكل ما صمم أحدهما من عصب أو غيره . ضمنه الآخر ، هذه صورتها عند أبي حنيفة

وأما عند مالك فإنه قال . يجوز أن يريد ماله علي مال صاحبه ، ويجوز أن يكون الربح علي قدر المالين ، وما ضمنه أحدهما مما هو كمال تجارتهما . . فيهما ، وأما العصب ورحوه فلا .

وعند مالك أيضاً لا فرق بين أن يكون مالهما عروضاً أو دراهم ، ولا فرق عنده أيضاً بين أن يكونا شريكين في كل ما يملكانه ويجعلانه للشراكة ، أو في بعض ماليهما .

وكذلك لا فرق عنده بين أن يخلعا ماليهما حتى لا يتميّر أحدهما عن الآخر ، أو كان متميّرأ بعد أن يحمده ، ويصيّراه بينهما جميعاً في الشركة

(١) انظر « السادة شرح الهداية » (٣٧٦ / ٧) ، و « عيون المسائل » (ص ٥٥٥) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٤٨)

وقال أبو حبيبة تصح الشركة وإن كان مال كل واحد منهما في يده

ووجه الثاني أن هذه الشركة حائزة حيث وفي كل منهما بما اتفق عليه مع صاحبه ، وهذا حاصل بأهل الكمال في الإيمان ؛ فإنه لا فرق عندهما في مال الشركة بين أن يكون عند أحدهما أو عند شريكه لما يعلم كل واحد من الخير والإيثار في حق صاحبه .

ووجه الأول تخصيص ذلك من كان بالصدء مما ذكرناه ؛ فلا يكاد مثل هذا يوفي بما اتفق عليه ، فأبطله الشافعي وأحمد لما يؤدّي إليه من السراع ومحنة كل واحد لأن يكون راحياً لا خاسراً ، فاعلم ذلك

[حكم شركة الوجوه]

ومن ذلك : قول أبي حبيبة وأحمد بجواز شركة الوجوه^(١) ، مع قول مالك والشافعي ببطلانها^(٢)

وصورتها . ألا يكون لهما رأس مال ، ويقول أحدهما للآخر اشتركا على أن ما اشتراه كل واحد منّا في الدمة يكون شركة ، والربح بيننا .

فالأول محقق ، وهو خاص بالأكابر من المؤمنين ، والثاني : مشدد ، وهو خاص بأحاديث الناس الذين يتفقون مع بعضهم ولا يوفون ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث

(١) انظر : الباية شرح الهداية (٤١١ / ٧) ، والإنصاف (٤٥٨ / ٥)

(٢) انظر : عيون المسائل (ص ٥٥٧) ، ونحة المحتاج (٢٨٢ / ٥) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٤٨) .

[حكم اشتراط التفاوت في الربح مع تساوي رأس المال]

ومن ذلك قول مالك والشافعي . إنه إذا كان رأس المال متساوياً في شركة العنان ، وشرط أحدهما أن يكون له من الربح أكثر ممّا لصاحبه . فالشركة فاسدة^(١) ، مع قول أبي حنيفة : نصح إذا كان المشرط لذلك اصدق في التجارة^(٢) ، وأكثر عملاً^(٣)

فالأول - مشدد ، والثاني : محفف بشرطه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

وشرط الشافعي في صحّة شركة العنان . أن يكون رأس مالهما نوعاً واحداً ويحفظانه ؛ بحيث لا يتميّر عين مال أحدهما عن الآخر ولا يعرف ، ولا يشترط عنده تساوي قدر المالين^(٤) ، فاعلم ذلك ، والله تعالى أعلم



(١) انظر « حلة العلماء » (٩٦/٥) ، و « عيوب المسائل » (ص ٥٥٦)

(٢) كما في السج التي بين يدي ، وكذا في « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٤٩) أيضاً ، ولعل الأسب (أحق) بدو (اصدق) ، قال في « الساية شرح الهداية » (٣٩٨/٧) (وقد يكون أحدهما أحق وأهدى وأكثر عملاً)

(٣) والى ذلك أيضاً ذهب الحنفية انظر « لاختيار » (٧/٣) ، و « كشف الصغ » (٤٩٨/٣)

(٤) انظر « مضي المحتاج » (٣/٢٢٥-٢٢٦) .

كتاب الوكالة

[مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب الوكالة]

أجمع الأئمة على . أن الوكالة من العقود الجائرة في الجملة ؛ لأن كل ما جار فيه المباشرة من الحقوق جازت فيه الوكالة ؛ كالبيع والشراء والإجارة وقضاء الديون والحصومة في المطالبة بالحقوق والتزويج والطلاق ونحو ذلك .

واتفق الأئمة على : أن إقرار الوكيل على موكله في غير مجلس الحكم . . لا يُقَلُّ بحال^(١) .

وكذلك اتفقوا على أن إقراره على موكله في الحدود والقصاص . غير مقبول ، سواء كان بمجلس الحكم أو غيره .

وكذلك اتفقوا على أنه لا يجوز للوكيل أن يشتري بأكثر من ثمن المثل ، ولا إلى أجل ، وعلى : أن قول الوكيل مقبول في تلف المال بيمينه .

هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق^(٢) .

(١) قال في « الهداية شرح البداية » (١٥٠ / ٣) (وقال أبو يوسف رحمه الله بجور إقراره عليه وإن أقر في غير مجلس القضاء) .

(٢) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٥٠)

وأشاماً احتلوا به :

[حكم إقرار الوكيل على موكله بمجلس الحكم]

فمن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه لا يصح إقرار الوكيل على موكله بمجلس الحكم^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنه يصح إلا إن شرط عليه ألا يقر عليه^(٢) .

فالأول مشدد خاص بأحد الناس ، والثاني : فيه تشديد خاص بكامل المؤمنين الذين هم أولئ بالموكل من نفسه من باب الاحتياط لدينه ؛ بحكم الإرث في ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومثل هذا لا يقر على موكله إلا بما يراه أفضل له وأكمل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث .

[حكم رضا الخصم في الوكالة بالخصومة]

ومن ذلك . قول الشافعي ومالك وأحمد : إن وكالة الحاضر صحيحة وإن لم يرخص خصمه ، بشرط ألا يكون الوكيل عدواً للخصم^(٣) ، مع قول أبي حنيفة : إنه لا تصح وكالة الحاضر إلا برضا الخصم ، إلا أن يكون

(١) انظر : عون لمسانل ، (ص ٥٥٩) ، ورحمة العلماء ، (١٢١ / ٥) ، ودمعي ، (٧٢ / ٥)

(٢) انظر : السادة شرح الهداية ، (٢٩٣ / ٩) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٥٠)

(٣) انظر : حاشية الصاوي على شرح الصغير ، (٥٠٥ / ٣) ، ورحمة العلماء ، (١٢٣ / ٥) ، وكناف القناع ، (٤٦٣ / ٣)

الموكل مريضاً أو مسافراً على ثلاثة أيام ؛ فيحور حيث^(١)

فالأول محقق على الموكل ، مشدد على الحصم ، والثاني
عكسه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة المبران

[حكم ما لو وكل شخصاً في استيعاء حقوقه]

ومن ذلك : قول الشافعي ومالك وأحمد إنه إذا وكل شخصاً في
استيعاء حقوقه ؛ فإن كان بحضرة الحاكم جاز ذلك ، ولا يحتاج فيه إلى
بينة ، سواء وكله في استيعاء الحق من رجل بعينه أو جماعة ، وليس حضور
من يستوفى منه الحق شرطاً في صحة توكيله ، وإن وكله في غير مجلس
الحكم ثبتت وكالته بالبينة على الحاكم^(٢) ، ثم يدعي على من يطالبه بمجلس
الحكم^(٣) ، مع قول أبي حنيفة : إنه إن كان الحصم الذي وكل عليه
واحداً. كان حضوره شرطاً في صحة الوكالة ، أو جماعة كان حضور
واحد منهم شرطاً في صحتها^(٤) .

فالأول . فيه تخفيف ، حاصر بأهل الدين والورع ، والثاني : فيه

(١) انظر « النية شرح الهداية » (١٢٣/٩) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة »
(ص ١٥٠)

(٢) كذا في السمع التي بين يدي ، وفي « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٥٠) ،
و« جواهر العقود » (١٥٧/١) (عند الحاكم) بذل (على الحاكم) وهو الأسب

(٣) انظر « عيون المسائل » (ص ٥٥٨) ، و« حلية العلماء » (١٢٢/٥) ، و« الممي »
(١٠٧/٥)

(٤) انظر « الجريد » (٣٠٧٤ - ٣٠٧٥) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة »
(ص ١٥٠)

تشديد ، خاصٌّ من لا يؤمن رجوعه عن قوله الأول ؛ مرجع الأمر إلى مرتبتي المبران

[حكم عزل الوكيل نفسه في عينة الموكل]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي وأحمد : إنّ للوكيل عزل نفسه بحضور الموكل وبغير حضوره^(١) ، مع قول أبي حنيفة : ليس للوكيل مسخ الوكالة إلا بحضور الموكل^(٢) .

فالأول محقق ، والثاني : فيه تشديد .

وروجه الأول : أنّ ذلك من باب ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ﴾ [البقرة : ١٨٤] فلا إلزام فيه .

وروجه الثاني : مراعاة خاطر الموكل والوفاء بحقه ؛ حيث دخل معه في عقد التوكيل ؛ إذ هو من باب صدق الوعد الذي تخلفه من صفات المنافقين ، فيكون العزل بحضوره ليظهر هل يتكدر من ذلك أم يرضى

[حكم عزل الموكل وكيله بغير علمه]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي بأن للموكل أن يعزل الوكيل ، وأنّ الوكيل ينعزل وإن لم يعلم بذلك^(٣) ، مع قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى

(١) انظر : عيون المسائل (ص ٥٥٩) ، و« البيان » (٤٥٤ / ٦) ، و« المدع » (٣٣٢ / ٤)

(٢) انظر : التحرير (٣٠٧٦ / ٦) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٥٠)

(٣) انظر : عيون المسائل (ص ٥٥٩) ، و« البيان » (٤٥٤ / ٦ - ٤٥٥)

روايته : إنه لا ينعزل إلا بعد العلم بذلك^(١) .

فالأول : محصّف على الموكل ؛ فكما نرّع بالتوكيل للموكل كذلك له الرجوع عنه متى شاء ، والثاني : فيه تشديد عليه ، إلا أنه أحوط لدين الموكل في تصرفات الوكيل قبل العلم بالمرل ، وغير أحوط للتوكيل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[تصرف الوكيل إن وُكل بالبيع مطلقاً]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي وأبي يوسف ومحمد : إنه لو وكله في البيع مطلقاً اقتضى البيع ثمن المثل وسقد البلد ، وإنه لو باعه بما لا يتعان الناس بمثله أو نسيئة أو بغير نقد البلد . . لم يجوز إلا برضا الموكل^(٢) ، مع قول أبي حنيفة : إنه يجوز أن يبيع كيف شاء ؛ نقداً أو نسيئة ، وبدون ثمن المثل ، وبما لا يتعان الناس بمثله ، وسقد البلد وبغير نقده^(٣) .

فالأول : مشدّد خاصّ بالوكيل القاصر في النظر للمصالح التي ترجح بها ميزان موكله .

- (١) الرواية الراجحة عند الحاملة أنه يعمل وانظر : الساية شرح الهداية (٣٠٥ / ٩) ، والإصناف (٣٧٢ / ٥) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأنمة (ص ١٥٠)
(٢) انظر : الاحتيار (١٤٥ / ٣) ، وحاشية الدموقني (٣٨٢ / ٣) ، ونحفة المحتاج (٣١٥ / ٥) ، والإصناف (٣٧٩ / ٥)
(٣) انظر : الاحتيار (١٤٥ / ٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأنمة (ص ١٥٠)

والثاني محقق حاصراً من كان كامل الطر في مصالح الموكل ؛ فإن
مثل هذا لا يتصرف لموكله إلا بما يراه أنفع لموكله في ديه ، وأيضاً فإن
الموكل قد أطلق له الوكالة ولم يقبدها ؛ فما تصرف إلا بما لم ينه عنه .
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم تسليم الحق إلى مدعي الوكالة بالقبض]

ومن ذلك . قول مالك والشافعي وأحمد : إن من كان عليه حق لشخص
في ذمته ، أو له عنده عير ؛ عارية أو ودیعة ، فجاءه إنسان وقال : وكلي
صاحب الحق في قصه منك ، وصدق أنه وكيله ، ولم يكن للوكيل بینه .
أنه لا يجبر على تسليم ذلك إلى الوكيل^(١) ، مع قول أبي حنيفة وصاحبيه :
إنه يُجبر على تسليم ما في ذمته ، وأما العین فقال محمد : يُجبر على
تسليمها عنه كما في الذمة^(٢) .

فالأول محقق على المديون ، والثاني . معضل ؛ فرجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان .

ويمكن حمل الأول : على أهل الذب والتقوى ، وحمل الثاني : على
من كان يصعب عليه وزن الحق .

(١) انظر : عيون البائل (ص ٥٦٠) ، وهالان (٤٤٧/٦) ، وهكشف القناع (٤٩٠/٣) .

(٢) انظر : البناية شرح الهداية (٢٩٨/٩) ، وهرحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٥١) .

ويصح أن يكون الحمل بالعكس ؛ وذلك أن الحاكم يتصرف على الناس بما يراه أحسن لديهم وأبرأ لدمئتهم ؛ لأنه أمين على أديانهم

[حكم سماع البينة على الوكالة من غير حضور الخصم]

ومن ذلك ؛ قول الأئمة الثلاثة . إن البينة تُسمع بالوكالة من غير حضور الخصم^(١) ، مع قول أبي حنيفة ؛ إنها لا تُسمع إلا بحضوره^(٢)

فالأول ؛ محقق ، والثاني ؛ مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول ؛ إجراء أحكام الناس على الظاهر ؛ من أن البينة لا تكذب ، والخصم لا يتوقف في وزن الحق .

ووجه الثاني ؛ الأخذ بالاحتياط لتصرفات الواقعة من الوكيل ، وبيان رضا الخصم بمطالبة ذلك الوكيل له ؛ فقد يكون عدواً للخصم ، فيطالبه بعنف وشدة .

[حكم الوكالة في استيفاء القصاص في غيبة الخصم]

ومن ذلك ؛ قول مالك والشافعي في أظهر قوليه وأحمد في أصح روايته . إن الوكالة تصح في استيفاء القصاص في غيبة الخصم^(٣) ، مع قول

(١) انظر ؛ عبود المائل ؛ (ص ٥٥٨) ، و ؛ حية العلماء ؛ (١٢٢ / ٥) ، و ؛ المعنى ؛ (١٠٥ / ٥)

(٢) انظر ؛ الحريد ؛ (٣٠٧٤ / ٦) ، و ؛ رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ؛ (ص ١٥١)

(٣) انظر ؛ شرح التنقيح ؛ (٨٠٥ / ٢) ، و ؛ البيان ؛ (٤٠٠ / ٦) ، و ؛ كشف الصاع ؛ (٤٦٦ / ٣)

أبي حيفة : إنها لا تصح إلا في حضوره^(١)

والأول محقق على المدعي ، مشدد على المدعى عليه ، والثاني
بالعكس ، فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث
ووجه الأول أن الفصا ص حكمه حكم غيره

ووجه الثاني . الاحتياط للدماء ؛ فإنها أعظم من الأموال ، فإذا كان
المدعى عليه حاضراً . فرثما أجاب عن نفسه بما يحصل به شبهة ؛ فيسقط
عنه الفصا ص .

[حكم شراء الوكيل من نفسه]

ومن ذلك : قول أبي حيفة والشافعي : إنه لا يصح شراء الوكيل من
نفسه^(٢) ، مع قول مالك : إن له أن يتناع من نفسه لنفسه بزيادة في
الشر^(٣) ، ومع قول أحمد في أظهر روايته : إنه لا يجوز بحال^(٤)

والأول مشدد محمول على من لا تؤمن به الخيانة ، ويرى الحط
الأوفر لنفسه دون الموكل .

(١) انظر : أسابه شرح الهداية ، (٢٢٠ / ٩) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ،
(ص ١٥١) .

(٢) انظر : حاشية ابن عابدين ، (٥١٨ / ٥) ، وبيس الحقائق ، (٢٧١ / ٤) ، والبيان ،
(٤١٩ / ٦) .

(٣) انظر : حاشية الصاوي على الشرح الصغير ، (٥١٢ / ٣) .

(٤) انظر : الإنصاف ، (٣٧٥ / ٥) ، والمعني ، (٨٤ / ٥) ، ورحمة الأمة في اختلاف
الأئمة ، (ص ١٥١) .

والثاني : فيه تحفيف ، محمول على حال أهل الدين والورع

والثالث أشد محمول على من اشتهر عنه عدم التورع ، ورأى لنفسه
الحط الأول حتى قويت التهمة فيه ، ويصح رجوعه إلى القول الأول
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم توكيل الصبي المميز]

ومن ذلك : قول أحمد وأبي حنيفة : إنه يصح توكيل الصبي المميز
المراهق^(١) ، مع قول مالك والشافعي . إنه لا يصح^(٢)
فالأول - محقق على الموكَّل ، والثاني - مشدَّد ، فرجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان .

ووجه الأول أنَّ المراهق كالبالغ من حيث الإحاطة بأمور الدنيا
ووجه الثاني : نقصه في ذلك عن البالغ عادة ، والله تعالى أعلم



(١) انظر «التجريد» (٣١٢٨/٦) ، و«المعني» (٦٤/٥) .

(٢) انظر «شرح ابن ماجي النوحى عن مش الرسالة» (٢١٥/٢) ، و«معني المحتج»

(٢٣٣/٣) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ١٥١)

كتاب الإقرار

[مسائل الاتفاق في كتاب الإقرار]

اتفق الأئمة على . أنَّ الحرَّ البالغ إذا أقرَّ بحقٍّ لغير وارث . صحَّ إقراره ، ولم يكن له الرجوع فيه ، والإقرارُ بالذَّيْن في الصَّحَّة والمرص سواء ، فيكون للمقرِّ لهم جميعاً على قدر حقوقهم إن وُثِّقَ التَّركَةُ بذلك إجماعاً .

وانفقوا على أنَّه لو مات رجل عن ابين ، وأقرَّ أحدهما ثالثاً ، وأكرَّ الآخر . لم يثبت سبه ، وعلى أنَّ الاستثناء جائز في الإقرار ؛ لأنَّه في الكتاب والسنة موجود ، وفي الكلام معهود ، فيصحُّ باتفاق الأئمة إذا كان من الجنس ، وأما من غير الجنس فعليه خلاف سيأتي^(١)

وكذلك انفقوا على جواز استثناء الأقلِّ من الأكثر ، وأما عكسه فاختلَفوا فيه كما سيأتي^(٢) .

هَذَا مَا وَجَدْتُهُ مِنْ مَسَائِلِ الْإِتِّفَاقِ^(٣) .

وَأَمَّا مَا اختلفوا فيه :

(١) انظر (٢٢ / ٣)

(٢) انظر (٢٢ / ٣)

(٣) انظر : رحمه الأئمة في اختلاف الأئمة (ص ١٥٢ - ١٥٣)

[حكم الإقرار بالذنب في المرض]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة : إن الإقرار بالذنب في الصحة والمرض سواء ، فإن لم تفِ التركة تحاصص الغرماء في الموجود على قدر ديونهم^(١) ، مع قول أبي حنيفة . إن غريم الصحة مقدم على غريم المرض ؛ يبدأ باستيفاء ديه ، فإن لم يفصل شيء فلا شيء عليه ، وإن فصل شيء حُرف إلى غريم المرض^(٢) .

فالأول : محقق على الغرماء بحكم العدل ، والثاني : مشدد على غريم المرض ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

ووجه الأول أن حق غريم الصحة تعلّق بعين مال المديون قبل المرض ، فلمّا أقرّ لشخص آخر في المرض تعلّق الحق بعين ماله كذلك ، فاشتعلت ذمته بذين كلّ منهما ، فبمس أحدهما أولى من الآخر

ووجه الثاني . أن الحقّ لمّا تعلّق بعين مال المديون حال الصحة . صار لا يقبل دخول حقّ آخر عليه إلا بعد استيفاء حقّه كلّ ، فاعلم ذلك

[حكم إقرار المريض لو ارث]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة وأحمد : إنه لا يُقتل إقرار المريض لو ارث

(١) انظر « عيون المسائل » (ص ٥٦١) ، و « تحفة المحتاج » (٣٥٩/٥) ، و « كنز القناع » (٤٥٥/٦)

(٢) انظر « الباية شرح الهدية » (٤٦٨/٩) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٥٢)

أصلاً^(١) ، مع قول الشافعي في أرجح قوليهِ إِنَّهُ يُقْبَلُ^(٢) ، ومع قول مالك : إِنَّهُ إِنْ كَانَ عِبْرَ مُنْتَهَمٍ ثَبَتَ ، وَإِلَّا فَلَا ، مثاله أَنْ يَكُونَ لَهُ بِنْتُ وَاسِ أَح : فَإِنْ أَقْرَأَ ابْنَ الْأَخِ لَمْ يُثْمَمَ ، وَإِنْ أَقْرَأَ لَابَنَتَهُ ائْتَمَ^(٣)

فَالأَوَّلُ مُشَدَّدٌ ، وَالثَّانِي : مُحَقَّقٌ ، وَالثَّالِثُ : مُعْضَلٌ ؛ فَرَجَعَ الْأَمْرُ إِلَى مَرْتَبَتِي الْمِيزَانِ .

وَوَجْهُ الْأَوَّلُ : أَنَّهُ قَدْ يَقْرَأُ لِبَعْضِ الْوَرَثَةِ مَالٌ ؛ لِيَحْرِمَ عِبْرَةٌ مِنْ ذَلِكَ الْمَالِ ؛ لِعِدَاوَةِ تَكُونُ بَيْنَهُمَا .

وَوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ لِذَلِكَ الْوَارِثِ عَلَيْهِ حَقٌّ ، فَأَقْرَأَ لَهُ ؛ لِيَخْلُصَ دَمَتُهُ .

وَوَجْهُ الثَّالِثُ : ظَاهِرٌ يُرَى عَلَى الْحَالِ فِي الْقَوْلَيْنِ قَبْلَهُ ، وَاللهُ أَعْلَمُ .

[حَكَمَ مَا لَوْ مَاتَ رَجُلٌ عَنْ ابْنَيْنِ فَأَقْرَأَ أَحَدَهُمَا بِثَالِثٍ وَأَنْكَرَ الْآخَرُ]

وَمِنْ ذَلِكَ : قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ . إِنْ الْمَقْرَأُ يَشَارِكُ مَصَافَةً مَنْ لَمْ يَشْتَبِهِ ، وَذَلِكَ فِيمَا إِذَا مَاتَ رَجُلٌ عَنْ ابْنَيْنِ ، وَأَقْرَأَ أَحَدَهُمَا بِثَالِثٍ ، وَأَنْكَرَ الْآخَرُ ؛ فَإِنَّ سَبِيحَهُ لَمْ يَشْتَبَ ، فَيَشَارِكُ الْمَقْرَأَ فِيمَا فِي يَدِهِ مَصَافَةً^(٤) ، مَعَ قَوْلِ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ : إِنَّهُ يَدْفَعُ إِلَيْهِ ثُلُثَ مَا فِي يَدِهِ ؛ لِأَنَّهُ قَدَرُ مَا يَصْبِيهِ مِنَ الْإِرْثِ

(١) انظر : الباية شرح الهداية (٤٧٢ / ٩) ، واكشف الغطاء (٤٥٥ / ٦)

(٢) انظر : نعمة المحتاج (٣٥٨ / ٥)

(٣) انظر : عيون المسائل (ص ٥٦١) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٥٢)

(٤) انظر : العاية شرح الهداية (٤٠٠ / ٨)

لو أقرَّ به الأخ الآخر أو قامت بذلك بينة^(١) ، ومع قول الشامي . إنَّه لا يصحُّ الإقرار أصلاً ، ولا بأحد شيئاً من الإرث ؛ لعدم ثبوت نسه^(٢) .
 فالأول . مشدَّد على المقرِّ ، والثاني . فيه تحفيف عليه ، والثالث :
 مخفَّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتتي الميزان .

[حكم ما لو أقرَّ بعض الورثة بدين على الميت]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة . لو أقرَّ بعض الورثة بدين على الميت ، ولم يصدِّقه القانون . أنَّه يلزم المقرُّ منهم بالدين جميعُ الدين^(٣) ، مع قول مالك وأحمد والشامي في أشهر قوليه . إنَّه يلزمه من الدين بقدر حصته من ميراثه^(٤) .
 فالأول . مشدَّد على المقرِّ ، والثاني . مخفَّف عنه ؛ فرجع الأمر إلى مرتتي الميزان

ووجه الأول . أنَّه هو الذي سلَّط العرماء على بقية الورثة بإقراره ، فعوقب بوزن الدين كلُّه ؛ عقوبة له في طلبه إلزامهم بدين لم يعترفوا به .
 ووجه الثاني : أنَّه لا ينعذ إقراره عن غيره ، وإنَّما ينعذ عليه وحده بقدر حصته من ذلك الدين فقط

(١) انظر : حاشية الحرشي (١٠٦/٦) ، والمبدع (٤٢٧/٥)

(٢) انظر : حلية العلماء (٣٦٧/٨) ، ودفع المحتاج (٤٠٧/٥) ، ودفع الأمانة في اختلاف الأئمة (ص ١٥٢) .

(٣) انظر : التجريد (٣٢٥٣/٧)

(٤) انظر : البيان والتحصيل (٢٤٨/١٤) ، ودفع المحتاج (٤٠٠/٥) ، وكشاف الفاع (٤٦٣/٦) ، ودفع الأمانة في اختلاف الأئمة (ص ١٥٢)

[حكم الاستثناء من غير الجنس في الإقرار]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة : يصحُّ الاستثناء من غير الجنس بشرط أن يكون ذلك مما يثبت في الدِّمَّة ؛ كملك ومورود ومعدود ؛ كقوله : ألف درهم إلا كُرَّ حنطة^(١) ، وإن كان ممَّا لا يثبت في الدِّمَّة إلا قيمته ؛ كثوب وعبد . لم يصحَّ استثاؤه^(٢) ، مع قول مالك والشافعي : إنَّه يصحُّ الاستثناء من غير الجنس على الإطلاق^(٣) ، ومع ظاهر كلام أحمد . إنَّه لا يصحُّ^(٤)

فالأول : فيه تحفيف ؛ لِمَا فيه من التفصيل ، والثاني : مخفَّف ، والثالث : مشدَّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران .

وتوجيه هذه الأقوال : طاهر عبد الفطين .

[حكم استثناء الأكثر من الأقل في الإقرار]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنَّه يصحُّ استثناء الأكثر من الأقل^(٥) ، مع قول أحمد . إنَّه لا يصحُّ^(٦)

(١) قال في «المصباح المير» (ك ر ر) (الكُرُّ كيل معروف ، والجمع أكرار مثل فعل وأقمار ؛ وهو منون فقيراً ، والقصر ثمانية مكاتيك ، ولمكوك صاع ونصف ، قال الأزهري : فالكُرُّ على هذا الحساب اثنا عشر وسقاً) .

(٢) انظر «الاختيار» (١٣٣/٢) .

(٣) انظر «عيون المسائل» (ص ٥٦٥) ، و«البيان» (٤٥٤/١٣) .

(٤) انظر «المبدع» (٣٩١/٨) ، و«رحمة الأمة في اختلاف أئمة» (ص ١٥٣) .

(٥) انظر «الاختيار» (١٣٢/٢) ، و«الدخيرة» (٢٩٥/٩) ، و«البيان» (٤٥٥/١٣) .

(٦) انظر «المبدع» (٣٨٦/٨) ، و«رحمة الأمة في اختلاف أئمة» (ص ١٥٣) .

فالأول . مخفف ، والثاني مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميران

ووجه القولين : ظاهر .

[حكم دخول أوعية المقرَّب به في الإقرار]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إنه لو قال : له عدي ألف درهم في كيس ، أو عشرة أرطال تمر في جراب ، أو ثوب في منديل . فهو إقرار بالدراهم والثوب والتمر دون الأوعية^(١) ، مع قول أهل العراق . إن الجميع يكونون له^(٢) .

فالأول . مخفف على المقرِّ ، والثاني : مشدد عليه .

ويصحُّ حمل الأول . على أهل الجود والكرم الذين لا يُطْلَبون بالأوعية

وحمل الثاني . على أهل الحبل والشح الذين لا تسمح بموسمهم بالظروف

[حكم إقرار العبد غير المأذون في التجارة]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة إنه لو أقرَّ العبد الذي لم يؤذن له في التجارة بما يتعلَّق به عقوبة بيده ؛ كالقتل العمد والربح والسرقة والقتل وشرب الخمر . . أنه يُقبل إقراره ، ويُقام عليه حدُّ ما أقرَّ به^(٣) ، مع قول

(١) انظر : عيون المسائل (ص ٥٦٦) ، وحلية العلماء (٣٥٥ / ٨) ، وإيضاح (٢٣٢ / ١٢)

(٢) انظر : الاختيار (١٣١ / ٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٥٣)

(٣) انظر : الهداية شرح البداية (١٦٩ / ٤) ، وعيون المسائل (ص ٥٦٦) ، ورحمة

أحمد . إنه لا يُقبل إقراره في قتل العمد ، وله قال المزني ومحمد بن الحسن وداود ، كما لا يقبل في المال إلا في الزنى والسرقة فقط ؛ فإنه يُقتل فيهما^(١) .

فالأول : مشدد على العمد والسيد ، والثاني : فيه تخفيف عليهما ؛
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران

ووجه الأول . موافقة هذا الإقرار لقواعد الشريعة .

ووجه الثاني . أن العمد قد يقرُّ بقتل العمد كذباً ؛ ليستريح من ثقل
الخدمة إذا كان سيده لا يرحمه ولا يشفق عليه

[حكم ما لو شهد أحدهما بما يزيد على شهادة الآخر^(٢)]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة . إنه لو شهد شاهد لزيد على عمرو بألف
درهم ، وشهد له شاهد بالعين . ثبت له الألف بشهادتهما ، وله أن يحلف
مع الشاهد الذي راد ألعاً أخرى^(٣) ، مع قول أبي حيفة إنه لا يثبت له
بهذه الشهادة شيء أصلاً ؛ لأنه لا يُقضى بالشاهد واليمين عنده^(٤)

المحتاج : (٣٥٦/٥) .

(١) انظر : المدح : (٣٦٩/٨) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ١٥٤)

(٢) يبدو أن هذه المسألة تنصل بكتابات الشهادات ، وله أعلم

(٣) انظر : البيان والتحصيل : (٢٣٧/١٠) ، وحبية لعلماء : (٢٨٠/٨) ، ودار المعين ،

(١٣٣/١٠)

(٤) انظر : الاختيار : (١١١/٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ١٥٣)

فالأول : فيه تحفيف ، والثاني : مشدّد ؛ مرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان .

ووجه الأول ظاهر .

ووجه الثاني عدم ورود نص من الشارع بذلك ، قال تعالى :
﴿وَأَمْسِكْهُمْ فِي الْأَنفُسِ فَيَمْسِكُوا فِيهَا أَفِيكُمْ أَفَمَن يَمْسِكْهُمْ فِي الْأَنفُسِ فَيَمْسِكُوا فِيهَا أَفَمَن يَمْسِكْهُمْ فِي الْأَنفُسِ فَيَمْسِكُوا فِيهَا﴾
[البقرة : ٢٨٢] ، فلم يقل : أورشل ويمين .



كتاب الوديعه

[مسائل الاتفاق في كتاب الوديعه]

اتفق الأئمة كلهم على : أن الوديعه من القرب المدبوب إليها ، وأن في حفظها ثواباً ، وأنها أمانة محصنه ، وأن الصمان لا يجب على المودع إلا بالتعدي ، وأن القول قوله في التلف والرد على الإطلاق مع يمينه وعلى : أنه متى طلبها صاحبها وجب على المودع ردّها مع الإمكان ، وإلا صمن ، وعلى : أنه إذا طال به فقال : ما أودعني شيئاً ، ثم قال بعد ذلك : صاعت أنه يصمن بحروجه عن حدّ الأمانة ، ولو قال : ما تستحق عدي شيئاً ، ثم قال صاعت . كان القول قوله بيمينه هكذا ما وجدته من مسائل الاتفاق^(١) .

وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم قبول قول المودع في ردّ الوديعه بلا بيّنه]

من ذلك قول الأئمة الثلاثة : إنه إذا قص الوديعه بيمينه أنه يُقفل قوله في الردّ بلا بيّنه^(٢) ، مع قول مالك : إنه لا يُقفل إلا بيمينه^(٣)

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٥٥ ، ١٥٦)

(٢) انظر : حاشية الشامي على تبيين الحقائق ، (٧٧/٥) ، والبيان ، (٤٩٨/٦) ،
و كشف القناع ، (٣٥٤/٣) .

(٣) انظر : عيون المسائل ، (ص ٥٧١) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٥٥)

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
 ووجه الأول . أن المودع ائتمه أولاً ، ومقتضى ذلك قبول قوله في الرد
 ووجه الثاني . أنه قد نظراً عليه الخيانة بعد أن استأمنه ؛ فيدعي الرد كذباً
 وقلة دين .

[حكم ضمان الوديعة إن استهلكها أو استعملها ثم ردَّ عنها أو مثلها]
 ومن ذلك : قول مالك رحمه الله : إنه لو استودع دنانير أو دراهم ، ثم
 أنفقها أو أثلها ، ثم ردَّ مثلها في مكانه من الوديعة ، ثم تلف المردود بغير
 فعله . . فلا ضمان عليه ؛ فإنَّ عبده لو حلط دراهم الوديعة أو الدنانير أو
 الحنطة بمثلها حتى لا تميز لم يكن عبده ضامناً للتلف^(١) ، مع قول
 أبي حنيفة : إنه إن ردَّه بعينه لم يصح التلف ، وإن ردَّ مثله لم يسقط عنه
 الضمان^(٢) ، ومع قول الشافعي وأحمد . إنه ضامن على كل حال بتفرض
 إخراجه ؛ لتعدييه ، ولا يسقط عنه الضمان ، سواء ردَّه بعينه إلى حرره ، أو
 ردَّ مثله^(٣) .

فالأول : محقق ، والثاني : معضل ، والثالث : مشدد ؛ فرجع الأمر
 إلى مرتبتي الميزان .

وتوجيه الثلاثة أقوال : ظاهر .

- (١) انظر « المدونة الكبرى » (٤ / ٤٣٥) .
 (٢) انظر « حاشية ابن عابدين » (٥ / ٦٦٩) .
 (٣) انظر « حلية العلماء » (٥ / ١٧٨) ، و« المدع » (٥ / ٩١) ، و« رحمة الأمة » في
 اختلاف الأئمة » (ص ١٥٥) .

[حكم تعدي الوديع بالاستعمال ثم إزالته التعدي]

ومن ذلك : قول الشافعي ومالك وأحمد : إنه إذا استودع غير نقد ؛ كثوب أو دابة ، فتعدى بالاستعمال ، ثم رده إلى موضع آخر ؛ فأما الدابة فإذا ركبها ثم ردها . فصاحبها بالخيار بين أن يصمن الوديع قيمتها ، وبين أن يأخذ منه أجرتها^(١) .

قال القاضي عبد الوهاب (ولم يبيّن مالك حكمها إن تلفت بعد ردها إلى موضع الوديعة ، ولم يقل في الثوب كيف يعمل إذا لسه ولم يُبله ثم رده إلى حرزه ثم تلف)^(٢) .

ثم قال : (والذي تفوّئ في نفسي أن الشيء إذا كان ممّا لا يوزن

(١) التفصيل الذي ذكره هـ من مذهب المالكية ، يد أن لشافعية والحابلة لم يعرفوا بين الدابة وغيرها في الوديعة ، فخص الوديع بمجرد استعمال الوديعة وإن ردّها عليها أو مثلاً ، كما تقدّم بيانه في المسألة السابقة

ويبدو أن هـ ، انفصل إلى الشافعية والحابلة - إضافة للمالكية - جاءت من كلام القاضي عبد الوهاب المالكي الذي نقل عنه الإمام الشيرازي كلامه بضم في هذه المسألة ، إلا أن القاضي عبد الوهاب قال عقب النص المنقول عنه في المتن (برده إلى موضعه لا يسقط عنه الضمان بوجه ، وبه قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة إذا تعدى ورده بعينه ثم تلف لم يلزمه ضمان) كما في : عيون المسائل : (ص ٥٧٢)

وقد ذكر الإمام الشيرازي تفصيل حكم الدابة بقوله (فأما الدابة) ، أثنا تفصيل الحكم في الثوب فبأنّي ضمن النص الذي ساقه عن القاضي عبد الوهاب كما هو ظاهر في المتن .

(٢) قوله (ثم تلف) طمس موضعها من (أ) ، وسقط من سائر السج ما عدا (ب) ، وفي كل السج ما عدا (ب ، ح ، هـ ، ي) ريادة (ولم يصمنه) بعد قوله (إلى حرزه) ، والمشت موافق لما في : عيون المسائل : (ص ٥٧٢)

ولا يُكَال ؛ كالدواب والشياب^(١) ، واستعمله وتلف . كان اللارم قيمته لا مثله ؛ فإنه يكون متعدياً باستعماله خارجاً عن الأمانة ، مردّه إلى موضعه . لا يسقط عنه الصمان بوجه^(٢) .

مع قول أبي حنيفة : إنه إذا تعدّى وردّه بعينه ثم تلف . لم يصمته^(٣) .

فالأول : مفصل فيه تحفيف من وجه ، وتشديد من وجه ، والثاني

مشدد على المودع ؛ فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم تسليم الوديعة إلى عيال المودع]

ومن ذلك : قول مالك وأبي حنيفة وأحمد : إنه إذا سلّم الوديعة إلى

عيال المودع في داره ممن يلزمه بمقتهم ولو من غير عذر . لم يضمن ؛ لأنه

كالرّد إلى المودع ، مع قول الشافعي : إنه إذا أودعها عند غيره من غير

عذر . . ضمن^(٤) .

(١) في كل السبع ما هذا (و ، ر ، ح) (كاندولاب) بدل (كالدواب) ، والمثبت

موافق لما في « حيون المسائل » (ص ٥٧٢)

(٢) « حيون المسائل » (ص ٥٧٢) .

(٣) انظر « الساية شرح الهداية » (١١٦/١٠) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة »

(ص ١٥٥)

(٤) كما في النسخ التي بين يدي ، و « حارة » رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٥٦)

(واختلما فيما إذا سلّم الوديعة إلى عياله في داره ؛ فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد : إذا

أودعها عند من تلزمه بمقتهم ولو من غير عذر . لم يضمن ، وقال الشافعي : إذا أودعها

عند غيره من غير عذر . ضمن) ، والذي يبدو أن صورة المسألة هي : ما لو قام

المودع بحفظ الوديعة في عياله ، فهل له ذلك وتقن يده بأمانة ، أم أنه يجب حفظها

بنفسه ويضمن إن خالف ؟ وسبق ما في « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » يؤيد ذلك ، =

فالأول مخفف خاص بما إذا كان العيال من أهل الذئب والأمانة ،
والثاني مشدد خاص بما إذا كانوا من أهل الحياة ؛ فارجع الأمر إلى مرتني
الميزان ، والله سبحانه وتعالى أعلم .



إحصاءه إلى ما نص من عنه لعمه في كتبهم انظر : العناية شرح لهداية (١٨٥/٨) ،
وإحاشية الحرشي (١١٢/٦) ، ورحلة العلماء (١٧٣/٥) ، وصدق
(٨٩،٥)

كتاب العارية

[مسألة الإجماع في كتاب العارية]

اتفق الأئمة على : أن العارية مدبوبة إليها ، ويثاب عليها .
هنا ما وجدته من مسائل الإجماع^(١) .
وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم العارية من حيث الضمان وعدمه]

فمن ذلك : قول الشافعي وأحمد : إن العارية مصمومة على المستعير مطلقاً ، تعدّي أو لم يتعد^(٢) ، مع قول أبي حنيفة وأصحابه : إنها أمانة على كل حال لا تُصمّر إلا بالتعدّي^(٣) .

فالأول : مشدد ، وهو أحوط للدين ، حاصراً بالأكار من المؤمنين الذين يكافئون من أعارهم ، ولا يحملون له مئة .

والثاني : فيه تخفيف ، حاصراً بآحاد الناس

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٥٧)

(٢) انظر : تحفة المحتاج ، (٤٢١/٥) ، وإيضاح ، (١١٢/٦)

(٣) انظر : السبيل شرح الهداية ، (١٤٢/١٠) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ،

(ص ١٥٧)

ويؤيد الأول : ما ورد في ذلك من الأحاديث الصحيحة^(١)

فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم قبول قول المستعير في تلف المستعار^(٢)]

ومن ذلك : قول الحسن البصري والثوري والأوراعي والسخعي . إنه يُقبَل قوله في التلف^(٣) ، مع قول مالك . إنه إذا ثبت هلاك العارضة لا يصح منها المستعير سواء كانت ثياباً أو حيواناً ، أو حلياً يظهر أو يخفى ، إلا إن تعدى فيها في أظهر الروايات عن مالك^(٤) ، ومع قول قتادة وغيره . إنه لا يصح إلا إذا شرط المعير على المستعير الصمان ؛ فإنه يضمن للشرط ، فإن لم يشرده فلا يلزمه ضمانها^(٥) .

فالأول : محقق على المستعير ، والثاني فيه تحفيف ، والثالث :

مفصل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجوه الثلاثة : ظاهرة .

(١) من ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعار من صفوان من أمية أدرعاً ، فقال أعصت يا محمد ؟ فقال لا ، بل عارية مضمونة حتى يؤديها إليّ . الحديث ، وقد سبق تخريجه (٤٣٢ / ١) .

(٢) هذه المسألة تنتم للمسألة التي قبلها

(٣) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٥٧)

(٤) انظر : الدخيرة (٢٠٠ / ٦)

(٥) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٥٧) .

[حكم إعاره المستعير لِمَا استعاره]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك : إنه إذا استعار شيئاً له أن يعيره لعيره وإن لم يأذن له المالك إذا كان لا يختلف باختلاف المستعير^(١) ، مع قول أحمد وأصحاب الشافعي في أصح الوجهين : إنه لا يجوز للمستعير أن يعير العارئة لعيره ، وليس للشافعي فيها نص^(٢) .

فالأول : مخفف ، حاصٌّ بأهل الديس والورع ، والذين يُؤفون بحقوق الأحرار في الإسلام ، ولا يشكّون على إخوانهم بشيء ينفعهم والثاني . مشدّد ، حاصٌّ بأهل الشُّع والبخل ، فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .

[حكم رجوع المعير عن العارئة]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد : إنه يجوز للمعير أن يرجع فيما أعاره متى شاء ولو بعد القبض وإن لم يتنع بها المستعير^(٣) ، مع قول مالك : إنه إن كان ذلك إلى أجل فلا يجوز للمعير الرجوع إلا بعد انقضاء الأجل ، وليس للمعير استعادة العارئة قبل استئاع المستعير بها ، قال مالك : وليس له أن يرجع في الأرض إذا أعارها لباء أو عرس ، وبني أو

(١) انظر : الباية شرح الهداية (١٤٨/١٠) ، وحاشية الدسوقي (٤٣٣/٣)
(٢) انظر : البيان (٥١٨/٦) ، والإيضاح (١١٤/٦) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأمة (ص ١٥٧) .
(٣) انظر : الباية شرح الهداية (١٤١/١٠) ، وحلية العلماء (١٩٤/٥) ،
والمبدع (٤/٥) .

عرس ، بل للمعير أن يعطيه أجرة ذلك نظراً^(١) ، أو يأمره بالقلع إن كان يتمتع بمقلوعه ، فإن كان له مدة فليس له أن يرجع قبل انقضاءها ، فإذا انقضت فالخيار للمعير كما تقدم^(٢) ، ومع قول أبي حنيفة إنه إن وقت له وقتاً فله أن يجبره على القلع أي وقت احتار^(٣) ، وإن لم يشترط ، فإن احتار - أي ، المستعير - القلع . قلع ، وإن لم يختار بالمعير بالخيار بين أن يملكه بقيمته ، أو يقلع ويضمن أرش النقص ، وإن لم يحتر المعير . . لم يقلع إن بذل المستعير الأجرة^(٤) .

والأول : محقق جارٍ على قواعد الشريعة ، وهو خاص بأحد الناس ، والثاني : فيه تشديد على المعير مع كونه أمير نفسه في تصرفاته في ماله .
والثالث : مفصل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ، والله تعالى أعلم



(١) كذا في النسخ التي بين يدي ، وفي « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٥٧)
(بل للمعير أن يعطيه قيمة ذلك مقلوعاً) بدل (بل للمعير أن يعطيه أجرة ذلك نظراً) ، وهو الأسب والمنتق مع ما في « عيون المسائل » (ص ٥٧٠)

(٢) انظر « عيون المسائل » (ص ٥٧٠) .

(٣) كذا في النسخ التي بين يدي ، ويبدو أن في العبارة سقطاً وقع سهواً ، فهي « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٥٧) (وقال أبو حنيفة إن وقت له وقتاً فله أن يجبره على القلع ، وإلا فليس له الإحار من انقضائه ، وقال الشافعي وأحمد إن شرط عليه القلع فله أن يجبره عليه أي وقت احتار) بدل (ومع قول أبي حنيفة إنه إن وقت له وقتاً فله أن يجبره على القلع أي وقت احتار) ، وقال في « التجريد » (٣٢٩٢ / ٧) : (وإن وقت لعارضة ، مرجع قبل مضي الوقت . . كان له المطالبة بالقلع ، ويضمن النقصان ، وإن مضت المدة طالبه بالقلع - على أنه ضمان) ، وانظر « تحفة المحتج » (٤٣٠ / ٥) ، و« الإيضاح » (١٠٦ / ٦)

(٤) انظر « حلة العلماء » (١٩٧ / ٥) ، و« الإيضاح » (١٠٨ / ٦)

كتاب الغصب

[مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب الغصب]

أجمع الأئمة على : تحريم الغصب ، وتأثيم الغاصب ، وأنه يجب عليه ردُّ المغضوب إن كانت عينه ماقية ولم يخف من نزعها إتلافَ نفسٍ ، وعلى : أنه إذا كتم المغضوب ، وأدعى هلاكه ، فأخذ منه المالك القيمة ، ثم ظهر المغضوب . . فله أخذه وردُّ القيمة .

واتفق الأئمة إلا في رواية لأحمد على : أن العروس والحيوان وكل ما كان غير مكيل ولا مورون إذا عُصِت وتَلَفَ . . يُضَمَّن بقيمته ، وأن المكيل والموزون يُضَمَّن بمثله إذا وجد .

واتفقوا على : أنه إذا غصب خشبة ، وأدخلها في سفينة ، فطاله بها مالکها ، وهو في لجة البحر . . أنه لا يجب عليه قلعها ، وما حُكي عن الشافعي من أنه يجب قلعها محمول على ما إذا لم يخف تلفَ نفسٍ أو مالٍ . هذا ما وحدته من مسائل الإجماع والاتفاق^(١) .

وأما ما اختلفوا فيه :

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٥٨) وما بعدها

[ما يلزم الجاني على مال غيره]

فمن ذلك قول مالك في المشهور . إن من جنى على متاع إنسان ،
فأنلف عليه عرصه المقصود منه . لزمه قيمته لصاحبه ، ويأخذ الجاني ذلك
الشيء المتعدّي عليه ، قال : ولا فرق في ذلك بين المركوب وغيره ،
ولا بين أن يقطع دس حمار القاصي أو أده أو غيرهما ؛ ممّا يعلم أن مثله
لا يركبه لذلك ؛ أي : على هذا الحال ، سواء كان حماراً أو بعلاً أو
فرساً^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنّه لو جنى على ثوب حتى أنلف أكثر
مئاه . لزمه قيمته ، وسُلم الثوب إليه ، فإن أذهب نصف قيمته أو
دونها . . فله أرش ما نقص ، وإن جنى على حيوان يتمتع بلحمه وظهره ؛
كبعير وبحوه ، فقلع إحدى عيبيه . . لزمه دفع نصف قيمته^(٢) ، وفي العيس
جميعاً القيمة ، ويردّ على الجاني بعبه إن كان مالكة قاضياً أو عدلاً^(٣) ، وأما
غير هذا الجنس فيجب فيه أرش ما نقص^(٤) ، ومع قول الشافعي وأحمد :
في جميع ذلك ما نقص^(٥)

(١) انظر « عيون المسائل » (ص ٥٧٣) .

(٢) كذا في المسح التي بين يدي ، وفي « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٥٨)
(ربع قيمته) بدل (نصف قيمته) ، وهو الموافق لما في مصادر الحمية ، وانظر
« الجريد » (٣٣١٣ / ٧) ، و « الباية شرح الهدية » (٢٦٩ / ١٣) .

(٣) حكاية مذهب الحمية هنا منقول عن القاضي عبد الوهاب المالكي بنصّه من « عيون
المسائل » (ص ٥٧٣ - ٥٧٤) ، وعبارته (وقال أبو حنيفة وأما الحيوان الذي
يتمتع بلحمه وظهره ؛ مثل : البعير والدابة . . فإنه إذا قلّع إحدى عيبيه لزمه ربع قيمته
لمن كان من الناس ؛ قاضياً كان أو غيره) .

(٤) انظر « الجريد » (٣٣١٣ / ٧) ، و « الباية شرح الهدية » (٢٦٩ / ١٣)

(٥) انظر « حلية العلماء » (٢٢٤ / ٥) ، و « الإنصاف » (١٥٠ / ٦)

فالأول : محقق على الجاني ؛ من حيث أخذه ذلك الشيء المتعدّي عليه ، والثاني : مشدد عليه في شيء ، ومحقق عليه في شيء ، والثالث : محقق على الجاني بإلزامه أرش ما نقص ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[حكم مَنْ جنى على شيء غصبه]

ومن ذلك . قول مالك : إِنْ مَن جَنَى عَلَى شَيْءٍ غَصَبَهُ بَعْدَ عَصَبِهِ لَهُ جَنَايَةٌ . لَرَمَ مَالِكُهُ أَحَدَهُ مَعَ مَا نَقَصَهُ الْعَاصِبُ ، أَوْ يَدْفَعُهُ إِلَى الْعَاصِبِ وَيَلْزِمُهُ قِيَمَتَهُ يَوْمَ الْعَصَبِ^(١) ، مع قول الشافعي وأحمد : إِنْهُ يَلْزِمُهُ لِمُصَاحِبِهِ أَرَشَ مَا نَقَصَ^(٢) .

فالأول : فيه تشديد على المالك ؛ من حيث إلزامه بأحد المعصوب مع ما نقص إلى آخره ، والثاني : فيه تخفيف على العاصب ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم عتق العبد إن مثل سيده به]

ومن ذلك . قول مالك : إِنْ مَن مِثْلُ بَعْدِهِ ؛ كَقَطْعِ يَدِهِ أَوْ رِجْلِهِ أَوْ أُنْفِهِ ، أَوْ قَلْعِ سُنَّةٍ عَتَقَ عَلَيْهِ^(٣) ، مع قول الأئمة الثلاثة : إِنْهُ لَا يَعْتَقُ عَلَيْهِ بِالمُثْلَةِ^(٤) .

(١) عبارة : عيون المسائل ؛ (ص ٥٧٤) (ومن عصب شيئاً ثم جنى عليه حناية مرّة

بالحيار بين أحده مع أرش نقصه ، أو إسلامه إلى العاصب وإلزامه قيمة يوم غصبه)

(٢) انظر : حلية العلماء ؛ (٢٢٤ / ٥) ، ود الإنصاف ؛ (١٥٠ / ٦) ، وه رحمة الأمة في

اختلاف الأئمة ؛ (ص ١٥٨) .

(٣) انظر : عيون المسائل ؛ (ص ٥٧٥) .

(٤) انظر : حلية العلماء ؛ (٢٢٢ / ٥) ، والمذهب عند الحنابلة : أنه يعتق عليه كما نص في =

فالأول . مشدّد على السيد ، مخفّف على العبد ، والثاني : عكسه ؛
فرجع الأمر إلى مرتني الميزان

[حكم الزيادة المتصلة في المغصوب عند الغاصب ثم نقصانها]

ومن ذلك : قول مالك وأبي حنيفة وأصحابه : إنَّ مَنْ غصب جارية على
صفة ، فزادت عنده زيادة سَمٍ ، أو تعلّم صنعة ، حتى علّت قيمتها بذلك ،
ثمّ نقصت القيمة بالهزال ونسيان الصنعة . . كان لسيدّها أخذها بلا أرش
ولا ريادة^(١) ، مع قول الشافعي وأحمد : إنَّ له أخذها وأرش نقص تلك
الزيادة التي كانت حدثت عند الغاصب^(٢) .

فالأول : مخفّف ، والثاني : فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتني
الميزان .

[حكم الزيادة المنفصلة في المغصوب]

ومن ذلك : قول مالك وأبي حنيفة : إنَّ الريدة المنفصلة كالولد ؛ إذا
حدثت بعد المصّب فهي غير مصمونة^(٣) ، مع قول الشافعي وأحمد . إنّها

• الإناص (١٠٦/٧) .

(١) انظر « التجريد » (٢٣١٩/٧) ، و « أسية شرح الهداية » (٢٣٩/١١) ، و « عيون
المسائل » (ص ٥٧٥)

(٢) انظر « ممي المحتاح » (٣٦٠/٣) ، و « المعني » (١٩٣/٥) ، و « رحمه الأئمة »
اختلاف الأئمة (ص ١٥٩) .

(٣) انظر « السانة شرح الهداية » (٢٣٩/١١) ، و « عيون المسائل » (ص ٥٧٦)

مضمومة على العاصب بكل حال^(١) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .

[حكم ضمان منافع المنصوب]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة : إن منافع المنصوب غير مضمومة^(٢) ، مع قول الشافعي وأحمد ومالك في إحدى رواياته : إنها مضمومة^(٣)

فالأول : محقق على العاصب ، والثاني : مشدد عليه ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .

[حكم من عصب جارية فوطتها]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إن من عصب جارية فوطتها . فعليه الحد والرّد مع الأرض^(٤) ، مع ظاهر مذهب أبي حنيفة : أن عليه الحد ، ولا أرش عليه للوطء^(٥) .

فالأول : مشدد ، والثاني : فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .

(١) انظر : روضة الطالبين ، (٢٧ / ٥) ، و المبدع ، (٢٤ / ٥) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٥٩) .

(٢) انظر : البناية شرح الهداية ، (٢٤٨ / ١١) .

(٣) انظر : عيون المسائل ، (ص ٥٧٦) ، و معني المحتاج ، (٣٤٩ / ٣) ، و الإيضاح ، (٢٠١ / ٦) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٥٩) .

(٤) انظر : التبيين ، (٦٩ / ٧) ، و المعني ، (١٩٩ / ٥) .

(٥) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٥٩) .

[حكم ما لو وطئ الغاصب الجارية وأولدها]

ومن ذلك . قول الشافعي وأحمد : إنَّ العاصب إذا وطئ الجارية المعصومة وأولدها . وجب ردُّ الولد ، وهو رقيق للمغصوب منه ، وأرش ما نقصتها الولادة^(١) ، مع قول أبي حنيفة ومالك . إنَّ الولد جبر النقص^(٢) .

فالأول . فيه تشديد ، والثاني : فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم أجره المغصوب في مدَّة الغصب]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك . إنَّهُ لو غصب ثوباً أو داراً أو عبداً ، وبقي في يده مدَّة ، ولم ينتفع به . أنَّه لا شيء عليه ؛ لا في سكن ولا استخدام ولا كراء ولا لس إلى حين أحده من العاصب ، وكذا لا أجره عليه للمدَّة التي بقي ذلك المعصوب عنده فيها ولم ينتفع به^(٣) ، مع قول

(١) انظر : البيان ، (٦٩/٧) ، ود المعني ، (١٩٩/٥) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٥٩) .

(٢) انظر : البناية شرح الهداية ، (٢٤٢/١١) ، وديون المسائل ، (ص ٥٧٦) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٥٩) .

(٣) عبارة : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٥٩) (وإذا غصب داراً أو عبداً أو ثوباً ، وبقي في يده مدَّة ، ولم ينتفع به ؛ لا في سكن ولا كراء ولا استخدام ولا لس إلى أن أحده من العاصب . فلا أجره عليه للمدَّة التي بقي فيها في يده ولم ينتفع به ، هذا قول مالك وأبي حنيفة) .

الشافعي وأحمد : إن عليه أجرة المدة التي كانت في يده^(١) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميراث .

[حكم ضمان العقار بالغصب]

ومن ذلك . قول مالك والشافعي ومحمد بن الحسن : إن أجرة المثل في العقار والأشجار تُصمّن بالغصب^(٢)

فمئتي غصب شيئاً من ذلك ، فتلف سبيل أو حريق أو غيرهما . لزمه قيمته يوم الغصب^(٣) ، مع قول أبي حنيفة وأبي يوسف : إن ما لا يُنقل كالعقار . لا يكون مضموناً بإحراجه عن يد مالكة ، إلا أن يجني العاصب عليه فيتلف بسبب الجناية ؛ فيضمه بالإتلاف والجناية^(٤) .

فالأول : فيه تشديد ؛ من حيث وجوب الأجرة في غصب العقار ،

(١) هذه المسألة فرع عن مسألة سابقة ؛ وهي حكم صناد صانع المعصوب . انظر (٣٩/٣) .

(٢) الكلام عن أجرة المثل هنا تابع للمسألة السابقة ، وقوله بعد ذلك (فمئتي غصب شيئاً) إلى آخره مسألة جديدة ، وعبارة « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » واضحة في ذلك ؛ حيث قال (ص ١٥٩) (وقال الشافعي وأحمد عليه أجرة المدة التي كانت في يده فيها ؛ أجرة المثل .

والعقار والأشجار تُصمّن بالغصب ؛ فمئتي غصب شيئاً من ذلك فتلف سبيل أو حريق أو غيره . لزمه قيمته يوم الغصب عند مالك والشافعي ومحمد بن الحسن)

(٣) وهو مذهب الحنابلة . انظر « الباية شرح الهداية » (١٩١/١١) ، و« عيون المسائل » (ص ٥٧٧) ، و« حلية العلماء » (٢٣٨/٥) ، و« المعني » (١٧٩/٥)

(٤) انظر « الباية شرح الهداية » (١٩١/١١) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٥٩)

والثاني . فيه تحفيف ؛ من حيث عدم وجوبها به ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان

[حكم ما لو غصب أسطوانة ونحوها وبني عليها]

ومن ذلك . قول مالك والشافعي وأحمد : إن من غصب أسطوانة أو
لينة ، ثم بنى عليها . لم يملكها^(١) ، مع قول أبي حنيفة . إنه يملكها ،
ويجب عليه قيمتها ؛ للصرر الحاصل على الباني بهدم البناء بسبب
إخراجها^(٢) .

فالأول مشدد حار على ظاهر قواعد الشريعة ؛ تعليظاً على الغاصب ؛
لئلا يعود لغصب شيء آخر مرة أخرى ، فلو طلب المالك الأسطوانة أو
اللينة . وجب عليه إخراجها ولو هُدم ساؤه ؛ لعدم حرمة .

والثاني . فيه تحفيف عليه بالشرط المذكور ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان .

[حكم تغير صفة المنصوب بفعل العاصب]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة ومالك . إن من غصب نحاساً أو رصاصاً أو
حديداً مثلاً ، فاتحد منه آنية أو سيعاً . يكون عليه في ذلك مثل ما غصب في

(١) انظر « عيون المسائل » (ص ٥٧٧) ، و« تحفة المحتاج » (٤٨/٦) ، و« المبدع »
(١٩/٥)

(٢) انظر « نيل الأثر » (٢١٤/١١) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة »
(ص ١٦٠)

وزنه وصفته ، وكذا لو غصب حشبة فجعلها أبواباً ، أو تراباً فجعله لباً ، أو
حنطة فطحنها وحبرها^(١) ، مع قول الشافعي : **إِنَّهُ يَرُدُّ ذَلِكَ كُلَّهُ عَلَى**
الْمَغْصُوبِ مِنْهُ ، فإن كان فيه نقص ألزم العاصب بالنقص^(٢) .

وكذلك القول فيمن غصب ذهباً أو فضة ثم صاعه حلياً ، أو ضربه دنابر
أو دراهم ؛ **إِنَّهُ يَرُدُّ مِثْلَهُ إِلَى الْمَغْصُوبِ مِنْهُ عِنْدَ مَالِكٍ وَحْدَهُ**^(٣)

فالأول : محتمف ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان

[حكم ما لو فتح قفص طائر فطار]

ومن ذلك : قول مالك وأحمد : **إِنَّهُ لَوْ فَتَحَ قَفْصَ طَائِرٍ بِغَيْرِ إِذْنِ مَالِكِهِ ،**
فَطَارَ . ضَمِنَ ، وَكَذَلِكَ لَوْ حُلَّ دَابَّةٌ مِنْ قَيْدِهَا ، أَوْ عَبْدٌ مِنْ قَيْدِهِ فَهَرَبَ .
فَعَلَيْهِ الْقِيَمَةُ ، وَسِوَاءِ عِنْدَ مَالِكٍ أَطَارَ الطَّائِرُ أَمْ هَرَبَتِ الدَّابَّةُ أَوْ الْعَبْدُ عَقَبَ
الْفَتْحِ أَوْ الْحَلِّ ، أَوْ وَقَفَ بَعْدَهُ مَدَّةٌ ثُمَّ طَارَ أَوْ هَرَبَ^(٤) ، مع قول الشافعي
إِنَّهُ إِنْ طَارَ الطَّائِرُ أَوْ هَرَبَتِ الدَّابَّةُ بَعْدَ الْفَتْحِ أَوْ الْحَلِّ بِسَاعَةٍ . . فَلَا ضَمَانُ
عَلَيْهِ^(٥) ، ومع قول أبي حنيفة : **إِنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ عَلَى كُلِّ**
حَالٍ^(٦) .

(١) انظر : الباية شرح الهداية : (٢٠٣/١١ - ٢٠٤) ، ودعيون المسائل : (ص ٥٧٧)

(٢) انظر : البيان : (٢٢/٧) .

(٣) انظر : دعيون المسائل : (ص ٥٧٧) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة :
(ص ١٦٠) .

(٤) انظر : دعيون المسائل : (ص ٥٧٨) ، والإيضاح : (٢١٨/٦)

(٥) انظر : تحفة المحتاج : (١٢/٦) .

(٦) انظر : الباية شرح الهداية : (٢٧٣/١١) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ١٦٠)

فالأول : مشدّد ؛ لإلزام العانع أو الحال لفيد الدابة أو العد
بالقيمة ، والثاني : معصّل ، والثالث : محقّف ؛ فارجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان .

[حكم تملك الغاصب بالتصمين]

ومن ذلك : قول مالك : إنه إذا غصب عبداً فأبق ، أو دابةً فهربت ، أو
عبداً فسرفت أو ضاعت . . فإنه يضم قيمة ذلك ، وتصير القيمة ملكاً
للمغصوب منه ، والمغصوب ملكاً للغاصب ؛ حتى لو وُجد المغصوب لم
يكن للمغصوب منه الرجوع فيه ، ولا للغاصب الرجوع في القيمة إلا
بتراصيهما ، وبذلك قال أبو حنيفة أيضاً ، إلا في صورة واحدة ؛ وهي ما لو
فُقد المعصوث فقال المغصوب منه : قيمته مئة ، وقال الغاصب : خمسون ،
وحلف وغرم الحمين ، ثم وُجد المغصوب وقيمته مئة ؛ فإنّ للمغصوب منه
الرجوع فيه وردّ القيمة ، وعند مالك يرجع المالك بفصل القيمة^(١) ، مع قول
الشافعي : إنّ المغصوب فيما ذكر باقي على ملك المغصوب منه ، فإذا وُجد ردّ
المغصوث منه القيمة التي كان أحدها وأحد المغصوب^(٢) .

فالأول : محقّف على الغاصب بإدخال المغصوب في ملكه ، والثاني :
مشدّد عليه جرياً على ظاهر قواعد الشريعة من أنه لا يملك مال غيره إلا
بطريق شرعي وطيب نفس بذلك ؛ فارجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

(١) انظر : الحريد (٣٣٧٣ / ٧) ، و : هيون المسائل (ص ٥٧٩)

(٢) انظر : البيان (٢٠ / ٧) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٦٠ - ١٦١)

[حكم ضمان قيمة العقار المنصوب]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إنه لو عصب عقاراً فتلّف في يده بهدم أو سبيل أو حريق . . ضمن القيمة ، مع قول أبي حنيفة : إنه إذا لم يكن ذلك بسببه . . فلا ضمان عليه^(١) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : مخفّف ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران .

[حكم ما لو غصب أرضاً فزرعها ثم أدركها مالکها قبل الحصاد]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي : إن من عصب أرضاً فزرعها رثها قبل أن يأخذ الغاصب الزرع^(٢) . . فله إجباره على القلع^(٣) ، مع قول مالك : إن كان وقت الزرع لم يَنْقُتْ فللمالك الإجبار ، وإن كان فات فأشهر الروايتين عنه : أنه ليس له قلعه ، وله أجرة الأرض^(٤) ، ومع قول أحمد : إن شاء صاحب الأرض أن يُبقي الزرع في أرضه إلى الحصاد وله الأجرة

(١) سبق بيان هذه المسألة (٤١/٣) ، وانظر إلى أن هذه المسألة بالكامل من قوله (ومن ذلك) إلى قوله (مرتبتي الميران) سقطت من (و)

(٢) كذا في النسخ التي بين يدي ، وفي « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٦١) (ولو عصب أرضاً فزرعها ، فأدركها رثها قبل أن يأخذ الغاصب الزرع) بدل قوله (إن من عصب أرضاً فزرعها رثها قبل أن يأخذ الغاصب الزرع) ، وما في « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » هو المناسب للسياق .

(٣) انظر « الساية شرح الهداية » (٢٢٢/١١) ، و« البيان » (٥٢/٧)

(٤) انظر « المعونة على مذهب عالم المدينة » (ص ١٢١٩ - ١٢٢٠)

وما نقصه الرع . فله ذلك ، وإن شاء دفع إليه قيمة ررعه ، وكان الررع له^(١) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مفصل ، وكذلك الثالث ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم ضمان القيمة بإتلاف خمر أو خنزير لذمي]

ومن ذلك . قول الشافعي وأحمد . إنه لو أراق مسلم حمراً على ذمي^(٢) . فلا ضمان عليه ، وكذلك إذا أتلف عليه خنزيراً^(٣) ، مع قول مالك وأبي حنيفة إنه يعزم له القيمة في ذلك^(٤) .

فالأول . محقق على المسلم في ذلك ، والثاني مشدد عليه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أن المحرم ليس بمال عند

ووجه الثاني أنه مال عند الذمي ؛ ففرضنا له القيمة أحوط لنا من جهة الحساب يوم القيامة ، والله تعالى أعلم



-
- (١) انظر الإصناف (١٣١/٦) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٦١)
(٢) قوله (على ذمي) أي على حكم منك ، وعبرة الإمام الشراي مستعملة في كتب الفقهاء كما في الأشباه والنظائر لاس السيكي (١٠٢/٢)
(٣) انظر البيان (٨١/٧) ، والإصناف (١٢٥/٦) .
(٤) انظر نيس الحقائق (٢٣٤/٥) ، وعيون لعائل (ص ٥٧٩) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٦١) .

كتاب الشفعة

[مسألة الاتفاق في كتاب الشفعة]

اتفق الأئمة الأربعة على : ثبوتها للشريك في الملك^(١) .
واختلفوا فيما سوى ذلك من مسائل الباب .

[حكم ثبوت الشفعة للجار]

فمن ذلك قول مالك والشافعي : بطلانها لا شفعة للجار^(٢) ، وإنها لا تطل بالموت ، فإذا وجت له الشفعة فمات ولم يعلم بها ، أو علم ومات قبل التمكن من الأخذ . انتقل الحق إلى الوارث^(٣) ، مع قول أبي حنيفة : تجب الشفعة بالجوار^(٤) .

فالأول : محقق على الشريك في حق الجار ، والثاني : مشدد عليه .

(١) انظر « رحمه الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٦٢) .

(٢) انظر « عيون المسائل » (ص ٥٨٠) ، و « تحفة المحتاج » (٥٧ / ٦) ، و « الإصناف » (٢٥٥ / ٦) .

(٣) كذلك في السج التي بين يدي بزيادة (وإنها لا تطل . الوارث) ، وهي مسألة أخرى سيأتي تفصيلها قريباً (٤٩ / ٣ - ٥٠) .

(٤) انظر « حاشية ابن عابدين » (٢١٧ / ٦) ، و « رحمه الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٦٢) .

فيحمل الأول على حال العوام الذين لا يراعون حق الجار ، ويحمل الثاني : على حال كُمل المؤمنين الذين يراعون حق الجار إلى أربعين داراً من كل حاسب ؛ فارجع الأمر إلى مرتبي الميزان

[حكم الشفعة من حيث الفورية وعدمها]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي في أرجح أقواله وأحمد في إحدى رواياته : **إنَّ الشفعة على الفور**^(١) ، مع قول مالك وأحمد والشافعي في أحد قوليهما : **إنَّها ليست على الفور**^(٢)

وإذا لم تكن على الفور عند مالك .. فروي عنه : أنها لا تسقط إلا بمضي سنة ، وفي رواية أخرى عنه إلى خمس سنين ، وقال : **إنَّ هذه المدة يُعلم بها أنه مُعَرَّضٌ عن الأحذ بالشفعة** ، وفي رواية أخرى عنه : **أنَّ حقَّ الشفعة باقٍ إلى أن يرفعه المشتري إلى الحاكم** ، فيأمره بالأخذ أو الترك ، فإذا بيع المشفوع والشريك حاضر يعلم بالبيع . فله المطالبة بالشفعة متى شاء ، ولا تنقطع الشفعة إلا بأحد الأمرين السابقين^(٣)

فالأول . مشدّد حاصراً بالأكابر الذين يزول الحطّ الأوفر لأخيهم ؛ فلا يحصل عندهم بدم إذا سبقهم أحدٌ بالشراء .

(١) انظر « الساية شرح الهداية » (٣٠١/١١) ، و« معي المحتاج » (٣٩٢/٣) ، و« المعني » (٢٤١/٥) .

(٢) انظر « عيون المسائل » (ص ٥٨٠) ، و« معي المحتاج » (٣٩٢/٣) ، و« المعني » (٢٤١/٥) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأنهم » (ص ١٦٢)

(٣) انظر « عيون المسائل » (ص ٥٨٠) .

والثاني : محقق حاصل بمن يحصل عندهم بدم بذلك من آحاد العوام ؛
فلذلك جعل لهم مالك مدّة يترؤى فيها إلى سنة أو خمس سنين ، وجعلها
قاطعة للأعدار .

فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم الشفعة في الشجرة]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك . إنّ الشجرة إذا كانت على النحل
وهي بين شريكين ، فباع أحدهما حصّته . . أنّ للشريك الشفعة^(١) ، مع قول
الشافعي وأحمد . إنّ لا شفعة في ذلك^(٢)

فالأول . محقق ، والثاني . مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
ووجه الأول عسر القسمة في الشجرة على وجه التحرير المبرئ للذمة ،
فكان كالسوء الصغير الذي لا ينقسم .
ووجه الثاني : ظاهر .

[حكم توريث الشفعة]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي : إنّ الشفعة تورّث ، ولا تبطل
بالموت^(٣) ، مع قول أبي حنيفة : إنّها تبطل بالموت ولا تورّث^(٤) ،

(١) انظر التحريد (٣٤٢٠ / ٧) ، وديون المسائل (ص ٥٨١)

(٢) انظر البيان (١٠٠ / ٧) ، وديون المسائل (٦٣ / ٥) ، ورحمة الأمة في اختلاف
الأئمة (ص ١٦٢) .

(٣) انظر ديون المسائل (ص ٥٨٣) ، وحبية العلماء (٣١٦ / ٥)

(٤) انظر الناية شرح الهداية (٣٧٤ / ١١) .

ومع قول أحمد . إنها لا تورث إلا إن كان الميت طالباً بها^(١) .

فالأول : محقق على الشفيع ، والثاني : مشدد ، والثالث : مفصل ،
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم ما لو بنى المشتري أو غرس قبل طلب الشفيع الشفعة]

ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد إن المشتري إذا بنى أو غرس
فيما اشتراه ، ثم طلب الشفيع الشفعة . . فليس له مطالبة المشتري بهدم
ما بنى ولا قلع ما غرس مصافاً إلى الثمن^(٢) ، مع قول أبي حنيفة : إن
للشفيع إجباره على القلع والهدم ، ومع ذهاب قوم إلى أن للشفيع أن يعطيه
ثمن الشقص ويترك النساء والغراس في موضعه^(٣) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ، والثالث : فيه تخفيف ؛ فرجع
الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم الشفعة فيما لا يقبل القسمة]

ومن ذلك قول مالك في إحدى روايته والشافعي : إن كل ما لا
ينقسم كالنثر والحمام والطريق والرحى والباب . لا شفعة فيه^(٤) ، مع

(١) انظر الإيضاح (٢٩٧/٦) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٦٣)

(٢) انظر عيون المسائل (ص ٥٨٤) ، ودايان (١٢١/٧) ، ود المصنف ،
(٢٥٥/٥)

(٣) انظر الاختيار (٤٩/٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٦٣)

(٤) انظر عيون المسائل (ص ٥٨٤) ، ونحلة المحتاج (٥٧/٦)

قول أبي حنيفة ومالك في روايته الأخرى إن في ذلك الشفعة^(١)

فالأول : محقق على المشتري ، والثاني : مشدد عليه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أن كمال الانتفاع المشروع لأجله الشفعة . لا يحصل بالشفص الذي لا ينقسم من الثر والحمام مثلاً .

ووجه الثاني : حصول الانتفاع به ولو بوجه من الوجوه .

[حكم الحيلة لإسقاط الشفعة]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي : إنه يجوز الاحتيال لإسقاط الشفعة ؛ مثل أن يبيع سلعة مجهولة عند من يرى ذلك مسقطاً للشفعة^(٢) ، أو أن يُقرَّ له ببعض الملك ، ثم يبيعه الباقي أو يهبه له^(٣) ، مع قول مالك وأحمد : إنه ليس له الاحتيال على إسقاط الشفعة^(٤) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

(١) انظر : التجريد ، (٢٤٧٥ / ٧) ، و هيون المسائل ، (ص ٥٨٤) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٦٣) .

(٢) كذا في السج التي بين يدي ، وفي : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٦٣) (بسلعة) بدل (سلعة) ، ولعله الأنسب ؛ قال في : الإنصاف ، (٢٥١ / ٦) (أن يبيعه الشفص بضرورة درهم معلومة بالمشاهدة ، مجهولة المقدار ، أو بجوهره وبحورها فالشبع على شفصه في جميع ذلك) .

(٣) انظر : الساية شرح الهدية ، (٣٨٦ / ١١) ، و تحفة المحتاج ، (٧٠ / ٦)

(٤) انظر : الدخيرة ، (٣٨٣ / ٧) ، و الإنصاف ، (٢٥١ / ٦)

ووجه الأول : ورود الحيلة في الكتاب والسنة^(١)

ووجه الثاني : الأحذ بالاحتياط للذين من جهة الشريك ، وطلب الحط
الأمر لأخيه المسلم ؛ إذ الحيلة إنما هي رحمة لصعاء المؤمنين .

[حكم التازل عن الشفعة بعوض]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة إن الشفعة إذا وجبت للشريك ، فبدل
له المشتري دراهم على ترك الأحذ بالشفعة جاز له أحذها وتملكها^(٢) ،
مع قول الشافعي : إنه لا يجوز له ذلك ، ولا يملك الدراهم ، وعليه
ردّها ، ولأصحاه في إسقاطها بذلك وجهان^(٣)

فالأول : محقق خاص بالعوام ، والثاني : مشدد خاص بأهل الورع من
كامل المؤمنين ؛ لأن الشفعة حق فهرقي لا يحتاج فيه إلى بدل مال ؛ فرجع
الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) من ذلك ما رواه البخاري (٢٢٠١) ، ومسلم (١٥٩٣) ، عن سيدنا أبي سعيد
الخدري وأبي هريرة رضي الله عنهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلاً
على جبر ، فجاءه بثمر حبيب ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أكل ثمر خبير
هكذا ؟ » قال : لا والله يا رسول الله ؛ إنما لأحد الصاع من هذا بالصاعين ،
والصاعين بالثلاثة ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تعمل ، بيع الجمع
بالدراهم ، ثم ابتع بالدراهم جنيهاً » .

(٢) انظر « عيون المسائل » (ص ٥٨٥) ، وقال في « الاختيار » (٤٧ / ٢) : « ونعمل
الشفعة بصلحه عن الشفعة بعوض » لأن الشفعة حق التملك وليس حقاً
مقررّاً ، فلا يصح الاعتياص عنه ، ومعاد ما فهمته من مذهب الحنفية أيضاً أنه لا يصح
أحد العوض عن الشفعة ، ونسقطه في الأصح ، و انظر « الإنصاف » (٢٤٧ / ٥)

(٣) انظر « حلية العلماء » (٢٨٦ / ٥) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٦٣)

[حكم أخذ الشفيع نصيب أحد الشريكين دون الآخر]

ومن ذلك : قول الشافعي وأحمد **إنه إذا اتع اثنين من الشركاء نصيبهما صفة واحدة** . . كان للشفيع أحد نصيب أحدهما بالشفعة ؛ كما لو أخذ نصيبهما جميعاً^(١) ، مع قول مالك وأبي حنيفة **إنه ليس له أحد حصّة أحدهما دون الآخر** ، بل يأخذ نصيبهما جميعاً ، أو يتركهما جميعاً^(٢) .
فالأول محقق ، والثاني : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه القولين : طاهر .

[حكم ثبوت الشفعة للذمي]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة . **إنّ الشفعة تثبت للذمي**^(٣) ، مع قول أحمد : **إنه لا شفعة للذمي**^(٤) .
فالأول : محقق على الذمي ، والثاني : مشدّد عليه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : إطلاق الأحاديث بأنّ الشفعة للشريك من غير تقييد ذلك

(١) انظر البيان (١٤٢/٧) ، والمعي (٢٧٤/٥)

(٢) انظر التجريد (٣٤٩٠/٧) ، وهيون المسائل (ص ٥٨٥) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٦٣-١٦٤) .

(٣) انظر الباية شرح الهداية (٣٥١/١١) ، وهيون المسائل (ص ٥٨٧) ، وحلية العلماء (٢٧١/٥)

(٤) انظر المعني (٢٨٨/٥) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٦٤)

بالمسلم^(١) ، وبتقدير تقييد ذلك بالمسلم فهو جري على العالب ؛ كما قالوا في حديث : « لا يبيع أحدكم على بيع أخيه ، ولا يحطب على خطبة أخيه »^(٢) .

ووجه الثاني التعليق على الدمي ؛ من حيث إن في إثبات الشفعة له تسليطاً على المسلم ؛ يأخذه حقه بنوع من القهر والعلية ، لا سيما مع عدم طيب نفس المسلم بذلك ، والله أعلم .



(١) من ذلك ما رواه البخاري (٢٢١٣) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما (جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لشفعة في كل مال لم يُقسم ، فإذا وقعت الحدود ، وصرفت الطرق .. فلا شفعة) .

(٢) رواه البخاري (٢١٤٠) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، ومسلم (١٤١٢) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما

كتاب القراض

[مسألة الاتفاق في كتاب القراض]

اتفق الأئمة على جواز المصاربة ؛ وهي القراض ببلعة أهل المدينة ؛
وهو أن يدفع إسمان إلى شخص مالا ؛ ليُتجر به ، والربح مشترك
هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق^(١) .
وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم ما لو قال : بع السلعة واجعل ثمنها قراضاً]

فمن ذلك : قول مالك والشافعي وأحمد : إنه لو أعطاه سلعة وقال له :
بعها واجعل ثمنها قراضاً . فهو قراض فاسد^(٢) ، مع قول أبي حنيفة : إنه
قراض صحيح^(٣) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) انظر «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ١٦٥)

(٢) انظر «عيون المسائل» (ص ٥٨٨) ، و«حلية العلماء» (٣٣١/٥) ، و«المعجم»
(٥٣/٥)

(٣) انظر «البناية شرح الهداية» (٤٦/١٠) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة»
(ص ١٦٥)

ووجه الأول : أنه خلاف ما عليه عمل الناس .

ووجه الثاني : النظر إلى أن الإذن له في جعل ذلك ثمناً ثم قراضاً .
كإعطائه النقد قراضاً على حدّ سواء ؛ نظراً للمعنى .

[حكم جعل المثلوس رأس مال القراض]

ومن ذلك : قول الأئمة مع القراض بالمثلوس^(١) ، مع قول أشهب
وأبي يوسف بجوار القراض بها إذا راجت رواح النقود^(٢) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : مخفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم قبول قول العامل في ردّ مال القراض]

ومن ذلك : قول عامة العلماء . إنّ العامل لا يبرأ إذا أخذ مال القراض
ببنة إلا برده ببينة ، مع قول أهل العراق . إنه يقبل قوله مع يمينه^(٣) .

فالأول : مشدّد ، خاصّ من علب على قلبه محبة الدنيا ؛ فلا يبعد أن
يحلف باطلاً أو يدّعي ردّه .

(١) انظر « البداية شرح الهداية » (٤٦/١٠) ، و « عيون المسائل » (ص ٥٩٠) ، و « معي
لمحتاج » (٣٩٨/٣) ، و « الإصناف » (٤١١/٥) .

(٢) « صاحب » « البداية شرح الهداية » (٤٦/١٠) القول بجوار المصاربة بالمثلوس الراجحة
إلى محمد بدل أبي يوسف ، وما ذكره الإمام الشيرازي متفق مع المثلث في « رحمة
الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٦٥)

(٣) انظر « عيون المسائل » (ص ٥٨٨) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة »
(ص ١٦٥)

والثاني : محقق ، حاصر من علب عليه الرهد في الدنيا ، وضدق
المسلمين في تأدية الأمانات فصدقوا .

فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم هلاك المال قبل نقد ثمن سلعة مشتراة للمضاربة]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه إذا دفع إلى العامل مال قراض ،
فاشترى العامل منه سلعة ، ثم هلك المال قبل دفعه إلى النافع . فإنه ليس له
على المقارض شيء ، والسلعة للعامل ، وعليه ثمنها^(١) ، مع قول
أبي حنيفة : إنه يرجع بذلك على رب المال^(٢) .

فالأول : محقق على رب المال ، والثاني : مشدد عليه ؛ ولعل ذلك
نسبة رب المال إلى التقصير في إعطائه ماله لمن لا يظفر فيه بالمصلحة
ولا يظفر للعواقب ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[حكم تأقيت القراض]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي وأحمد : إنه لا يجوز القراض مدة معلومة
لا يفسخه قبلها ، أو على أنه إذا انتهت المدة يكون ممنوعاً من البيع والشراء^(٣) ،

(١) انظر « عيون المسائل » (ص ٥٨٩) ، و« حلية العلماء » (٣٤٢ / ٥) ، و« كنز
القناع » (٥١٨ / ٣)

(٢) انظر « بدائع الصانع » (١١٣ / ٦) ، و« رحمة الأئمة » (ص ١٦٥)

(٣) الرواية الصحيحة عند الحابلة : نسخة تأقيت القراض انظر « عيون المسائل »
(ص ٥٨٩) ، و« مني المحتاج » (٤٠٢ / ٣) ، و« المبدع » (٣٧١ / ٤)

مع قول أبي حبيبة : إنه يجوز ذلك^(١) .

فالأول : مشدد ، والثاني محقق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث
ووجه الأول . أن القراض إنما شرع للربح ، والربح غيب ليس له وقت
معلوم ، وتقييد المدة ينافي الإطلاق في التصرف
ووجه الثاني : أن لرب المال الرجوع عن القراض رهداً في الربح
الديني متى شاء .

[حكم تقييد العامل بمعاملة شخص بعينه]

ومن ذلك . قول مالك والشافعي : إنه إذا شرط رب المال على العامل
أنه لا يبيع ولا يشتري إلا من فلان . كان القراض فاسداً^(٢) ، مع قول
أبي حبيبة وأحمد . إن ذلك صحيح^(٣) .

فالأول . مشدد ، والثاني محقق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث .
ووجه الأول : أن رب المال قد يكون أنتم نظراً من العامل ، ووجه
الثاني عكسه

[ما يترتب على فساد القراض]

ومن ذلك قول أبي حبيبة والشافعي : إن القراض إذا عمل بعد فساد
القراض فحصل في المال ربح . . كان للعامل مثل أجرة عمله ، والربح لرب

(١) انظر : سببه شرح الهدية : (٥٨ / ١٠) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ١٦٥)

(٢) انظر : عبود المسائل : (ص ٥٨٩) ، و : كشف القناع : (٣٤٤ / ٥)

(٣) انظر : سببه شرح الهداية : (٥٧ / ١٠) ، و : كشف القناع : (٥٠٤ / ٣) ، و : رحمة

الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ١٦٥)

المال ، والنقصان عليه^(١) ، مع قول مالك في إحدى روايته إنه يُردُّ إلى قراض مثله ، وبه قال القاضي عبد الوهاب^(٢) .

فالأول . مشدّد على العامل ، والثاني . مخفّف عليه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم نفقة العامل في سفر القراض]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة ومالك : إنَّ العامل إذا سافر بمال القراض تكون نفقته من مال القراض^(٣) ، مع قول أحمد والشافعي في أرجح قوليه . إنَّ نفقة العامل إذا سافر للمضاربة والربح . . على نفسه حتى أجرة مركوبه^(٤) .

فالأول . مخفّف على العامل ، والثاني : مشدّد عليه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم اشتراط كلِّ الربح للعامل]

ومن ذلك . قول مالك : إنَّ من أخذ قراضاً على أنَّ جميع الربح له ، وأنَّه لا ضمان عليه . . جار^(٥) ، مع قول أهل العراق إنَّ ذلك المال يصير قرضاً

(١) انظر : البداية شرح الهداية : (٤٨/١٠) ، والمصنف المحتاج : (٤٠٨/٣)

(٢) انظر : عيون المسائل : (ص ٥٨٩) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ١٦٥)

(٣) انظر : البداية شرح الهداية : (٨٩/١٠) ، وعيون المسائل : (ص ٨٩٠)

(٤) قال في حلية العلماء : (٣٤٠/٥) (يستحقُّ في مال القراض ما اراد على نفقة

الحضر ، وهو الأصحُّ) ، وانظر : المعنى : (٣٠/٥) ، ورحمة الأمة في اختلاف

الأئمة : (ص ١٦٥)

(٥) انظر : عيون المسائل : (ص ٥٩٠) .

عليه^(١)، ومع قول الشافعي : إنَّ للعامل أجره مثله ، والربح لربِّ المال^(٢)
 فالأول مخفَّف بحكم الشرط المذكور ، والثاني مشدَّد على
 العامل ، والثالث : فيه تحميف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
 ووجوه الأقوال الثلاثة ظاهرة .

[حكم ما لو ادَّعى المضارب إنَّ رث المال في البيع نقداً ونسيئةً]
 ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنَّ المضارب لو ادَّعى أنَّ رث المال أدن
 له في البيع والشراء نقداً ونسيئةً ، فقال رث المال ما أدنُّ لك إلا نقداً .
 أنَّ القول قول المضارب مع يمينه^(٣) ، مع قول الشافعي : إنَّ القول قول ربِّ
 المال مع يمينه^(٤) .

فالأول : مخفَّف على المضارب ، والثاني : عكسه ؛ فرجع الأمر إلى
 مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أنَّ رب المال استأمله أولاً ؛ فلا ينبغي له تكذيبه فيما
 ادَّعاه ثانياً .

ووجه الثاني : أنَّ رث المال هو الأصل في الإحسان إلى المضارب ؛
 فكان له اليد عليه ؛ من حيث إنَّه أصلٌ والمصارف فرعُهُ ، والله تعالى أعلم



- (١) انظر التجريد (٣٥٢٤ / ٧) ، ود الاختيار (٢٠ / ٣)
- (٢) انظر معني المحتاج (٤٠٣ / ٣) ، ود رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٦٥)
- (٣) انظر اساية شرح الهداية (٢٧٩ / ٩) ، ود المعني (٥٥ / ٥)
- (٤) انظر جواهر العقود (١٩٥ / ١) ، ود رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٦٦)

كتاب المساقاة^(١)

[حكم المساقاة]

اتفق فقهاء الأمصار من الصحابة والتابعين وأئمة المذاهب على : جواز المساقاة^(٢) ، وخالفهم أبو حنيفة وحده ؛ فقال بطلانها^(٣) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدّد ؛ فراجع الأمر إلى مرتبتي الميراث .
ووجه الأول : أنه عقد يستمتع به كل من العاقدتين بحكم الاتفاق والرضا
ووجه الثاني : ما فيه من الغرر .

[بيان ما تجوز فيه المساقاة]

ومن ذلك : قول مالك وأحمد والشافعي في القديم : إنه تجوز المساقاة على سائر الأشجار المثمرة ؛ كالنخل والعنب والتين والجوز وغير ذلك ،
وبه قال أبو يوسف ومحمد ، والمتأخرون من أصحاب الشافعي^(٤) ، مع

(١) قال في معني المحتاج (٤٢١/٣) (وحقيقتها أن يعامل غيره على محل أو شجر حسب ؛ ليعتمده بالسقي والتربية على أن الثمر لهما)

(٢) انظر عيون المسائل (ص ٥٩١) ، و البيان (٢٥١/٧) ، و المدع (٣٩٠/٤)

(٣) انظر الباية شرح الهداية (٥٠٩/١١) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٦٧)

(٤) انظر الاحتيار (٨٠/٣) ، و عيون المسائل (ص ٥٩١) ، و معني المحتاج =

قول الشافعي في الجديد إنه لا تجوز إلا في النخل والعنب خاصة^(١) ،
ومع قول داود : إنها لا تجوز إلا في النخل خاصة^(٢)

فالأول . محقق ، والثاني : فيه تشديد ، والثالث : مشدد ؛ مرجع
الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : عدم نهي الشارع عن المساقاة في غير النخل والعنب .

ووجه الثاني : الوقوف على حد ما ورد من المساقاة على النخل والعنب
فقط ؛ من حيث كونهما زكويين .

ووجه الثالث : الوقوف على حد مساقاة أهل خير ؛ فإنها كانت في
النخل فقط^(٣) .

[حكم المزارعة على البياض بين الشجر تبعاً للمساقاة]

ومن ذلك قول الشافعي وأحمد : إذا كان بين الحل بياض وإن كثر .
صحّت المزارعة عليه مع المساقاة على الحل ، بشرط اتحاد العامل ،
وعُسر أفراد الحل بالسقي ، والبياض بالعمارة ، وبشرط ألا يفصل بينهما ،
ولا يقدم المزارعة ، بل تكون تبعاً للمساقاة^(٤) ، مع قول مالك بجواز دخول

(١) (٤٢٢/٣) ، و الإصناف (٤٦٦/٥)

(٢) انظر مغني المحتاج (٤٢٢/٣)

(٣) انظر رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٦٧) .

(٤) روى مسلم (١٥٥١/٥) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم (أنه دُعِيَ إلى يهود حبر محل حبير وأرضها ، على أن يَعْتَمِلُوهَا
من أموالهم ، ولرسول الله صلى الله عليه وسلم شطر ثمرها)

(٤) انظر تحفة المحتاج (١٠٩/٦) ، و المعنى (٣١٢/٥)

اليابس اليسير بين الشجر في غير المسافة من غير اشتراط^(١) ، ومع قول أبي يوسف ومحمد بجوار ذلك على أصلهما في حوار المحاربة^(٢) ، وهي عمل الأرض ببعض ما يحرق منها ، والبذر من العامل بالانفاق^(٣) .

فالأول : محقق بالشروط المذكورة ، والثاني : فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم المزارعة]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في الجديد : إن المزارعة باطلة ؛ وهي أن يكون البذر من مالك الأرض^(٤) ، مع قول أحمد وأبي يوسف ومحمد ، والمتأخرين من أصحاب الشافعي ، واختاره النووي من حيث الدليل . بصحة المزارعة^(٥) .

قال النووي . (وطريق جعل العلة لهما ولا أجره . أن يستأجره نصف

(١) انظر « عيون المسائل » (ص ٥٩٢) .

(٢) انظر « حاشية ابن عابدين » (٢٧٤ / ٦) .

(٣) كما في السج التي بين يدي ، وعلى في الكلام مطلقاً سهراً ؛ عبارة « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٦٧) (وجوّه أبو يوسف ومحمد على أصلهما في حوار المحاربة في كل أرض ، وقال أبو حنيفة بالجمع هنا ؛ كما قال بعدم الجواز في الأرض المتعددة فصل ولا تجوز المحاربة ؛ وهي عمل الأرض ببعض ما يحرق منها ، والبذر من العامل بالانفاق)

(٤) انظر « الاختار » (٧٤ / ٣) ، و « عيون المسائل » (ص ٥٩٨) ، و « تحفة المحتاج » (١٠٨ / ٦)

(٥) انظر « الاختيار » (٧٤ / ٣) ، و « روضة الطالبين » (١٦٨ / ٥) ، و « المعصي » (٣١٣ / ٥) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٦٧)

البذر ؛ ليزرع له النصف الآخر ، ويمبره نصف الأرض (١) .

فالأول . مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي المبران .

ووجه الأول : خروج المزارعة عن قواعد البيع وعن قواعد القراض .

ووجه الثاني : أن التراضي بأمر بين اثنين . حكم .

[حكم المساقاة على ثمرة موجودة]

ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد . إنه لو ساقاه على ثمرة

موجودة ، ولم يبدُ صلاح الثمرة . . جار ، وإن بدا صلاحها لم يجز (٢) ، مع

قول أبي يوسف ومحمد وسحنون يجوز ذلك على كل ثمرة موجودة من

غير تفصيل (٣) .

فالأول فيه تشديد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي

الميزان .

ووجه الأول في الشق الثاني : أنه إذا بدا صلاح الثمرة ما بقي يحتاج إلى

المساقاة ؛ فهو كالعبث .

ووجه مقابله : أن الثمرة - ولو بدا صلاحها - تحتاج إلى كمال التسمية

حتى تبلغ حالة الكمال ، ولا عبث في ذلك .

(١) وتنقطة كلام لإمام النووي في «مهاج الطالبين» (ص ١٥٧) (أو يستأجره بنصف

البذر ونصف مساحة الأرض ؛ ليزرع النصف الآخر في النصف الآخر من الأرض)

(٢) انظر : «عيون المسائل» (ص ٥٩٢) ، و«حلية العلماء» (٣٦٦/٥) ، و«المبدع»

(٣٩٣/٤) .

(٣) انظر : «لأية شرح الهداية» (٥١٧/١١) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ١٦٧)

[حكم الاختلاف في الجزء المشروط من الربح]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنهما لو اختلفا في الجزء المشروط فالقول قول العامل مع يمينه^(١) ، مع قول الشافعي : إنهما يتحالفان ، وينفسح العقد ، ويكون للعامل أجرة مثله فيما عمل ؛ بناء على أصله في اختلاف المتبايعين^(٢) .

فالأول : فيه تخفيف على العامل ، والثاني : فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث والله سبحانه وتعالى أعلم



(١) انظر : السادة شرح الهداية (١٠٣/١٠) ، ودعوى المسائل (ص ٥٩٢) ، وقال في كشف القناع (٥٢٣/٣) (٥) و : القول قول رب المال أيضاً في الجزء المشروط للعامل بعد الربح ، ولو قال شرطت لي نصف الربح ، وقال المالك بل لك فالقول قول المالك ؛ لأنه ينكر السمس الرائد واشراطه له ؛ والقول قول المنكر .

(٢) انظر : البيان (٢٣٣/٧) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٦٧) .

كتاب الإجارة

[حكم الإجارة]

اتفق كافة أهل العلم على : أنَّ الإجارة جائزة ، خلافاً لإسماعيل بن عُلَيْتٍ ؛ فإنه أنكر جوازها^(١) .

ووجه الثاني عدم وصول دليل إليه في ذلك ؛ فرأى أنَّ من شرط بيع المصاع . قضائها جملة واحدة ؛ كقبض العين المبيعة ، ولم يكتب مشروعه في قصص المنفعة شيئاً فشيئاً ؛ فقل بعدم جوارها ؛ لشبهه بأكل أموال الناس بالباطل ، لا سيما إن كانت الأجرة في الدمة ، فلا هو أعطى الأجرة معجلة ، ولا هو استوفى المنفعة ، ولا يردُّ عليه السَّلَم ؛ لأنه خرج بدليل

[حكم فسخ الإجارة بالعدر]

ومن ذلك . قول مالك والشافعي وأحمد : إنَّ عقد الإجارة لازم من الطرفين جميعاً ؛ فليس لأحدهما بعد عقدها الصحيح فسخها ولو بعذر إلا بما يُفسخ به العقد اللازم ؛ من وجود عيب بالعين المستأجرة مثلاً ؛ كما لو استأجر داراً فوجدتها مهدمة لا تصلح للسكنى ، أو انهدمت بعد العقد ، أو مرض العبد المستأجر ، أو وجد الأجير بالأجرة المعينة عيباً ؛

(١) انظر ارحمة الأمة في اختلاف لأئمة ، (ص ١٦٨)

فيكون للمستأجر الخيار لأجل العيب^(١) ، مع قول أبي حنيفة وأصحابه . إنه يجوز فسخ الإجارة بعذر حصل ولو من جهته ؛ مثل أن يكتري حائوتاً ليأجر فيه فيحرق ماله ، أو يسرق أو يُفصب ، أو يفسد ؛ فيكون له فسخ الإجارة^(٢) ، ومع قول قوم . إنَّ عقدَها لازم من جهة المستأجر فقط ؛ كالجمالة^(٣) .

فالأول : فيه تشديد ، والثاني : فيه تخفيف ؛ من حيث كونه له الفسخ بالعذر ، والثالث : فيه تخفيف كذلك ؛ من حيث حواز مسحها للمؤجر ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : الهرب من صعات المنافقين ؛ بأن يرجع أحدهما في قوله الذي وافق صاحبه عليه .

ووجه الثاني : أن لزوم العقد إنما هو مع شرط سلامة العاقبة .

ووجه الثالث : ظاهر .

[بيان وقت استحقاق الأجرة]

ومن ذلك قول الشافعي وأحمد إنه إذا استأجر دابة أو داراً أو حائوتاً مدة معلومة بأجرة معلومة ، ولم يشترطاً تعجيل الأجرة ولا نصاً على

(١) انظر : عيون المسائل (ص ٥٩٣) ، وفي معنى المحتاج (٤٨٣ / ٣) ، وفي الإنصاف (٦١ / ٦) .

(٢) انظر : الاختيار (٦٢ / ٢) .

(٣) كما في السمعاني بين يدي ، وفي : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٦٨) (وقد قول قوم : عقدُها لازم من جهة الأجر ، غير لازم من جهة المستأجر ؛ كالجمالة)

تأجيلها ، بل أطلقا . أنها تُستحق بنفس العقد ؛ فإذا سلم المؤجر العين المستأجرة إلى المستأجر استحق جميع الأجرة ؛ لأنه قد ملك جميع المنفعة بعقد الإجارة ، فوجب تسليم الأجرة ؛ ليلزم تسليم العين إليه ^(١) ، مع قول أبي حنيفة ومالك : إن الأجرة تُستحق جزءاً فجزءاً ؛ كلما استوفى منفعة يوم استحق أجرته ^(٢)

فالأول : مشدد خاص بأهل السخاء والكرم ، والثاني : فيه تخفيف خاص بأهل المشاحنة ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم ما لو استأجر داراً ؛ كل شهر بشيء معلوم]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة . إنه لو استأجر داراً ؛ كل شهر بشيء معلوم . أنه نصح الإجارة في الشهر الأول وتلزم ، وأما ما عداه من الشهور فلا يلزم إلا بالدحول فيه ^(٣) ، مع قول الشافعي : إنها تبطل الإجارة في الجميع ^(٤) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول . أن تفصيل الأجرة وتوزيعها على الشهور . بمثابة العقد الواحد في مدة معينة .

(١) انظر : تحفة المحتاج (١٢٦/٦) ، والإصناف (٨٠/٦) .

(٢) انظر : الناية شرح الهداية (٢٣٢/١٠) ، ودعيون المسائل (ص ٥٩٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٦٨) .

(٣) انظر : حاشية ابن عابدين (٤٥/٦) ، وحاشية الحرشي (٤٤/٧) ، والمبدع (٤١٤/٤) .

(٤) انظر : حلية العلماء (٣٩٢/٥) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٦٨) .

ووجه الثاني : الجهل بمدة الإجارة ، ولأن كل شهر يحتاج إلى عقد جديد لإفراده بأجرة معينة ولم يوجد عقد ، وذلك يقتضي البطلان .

[حكم فوات العين المستأجرة قبل استيفاء منفعتها]

ومن ذلك : قول أبي حيفة ومالك والشافعي وأحمد : إنه لو استأجر عبداً مدة معلومة أو داراً ، ثم قبض ذلك العبد أو الدار ، ثم مات العبد قبل أن يعمل شيئاً ، أو انهدمت الدار قبل أن يسكنها ، ولم يمض من المدة شيء... أنه لا يستحق عليه شيء من الأجرة ، وتبطل الإجارة^(١) ، مع قول أبي ثور : إن المصاع في هذه المواضع من ضمان المكثري^(٢) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبني الميزان .

ووجه الأول أن الأجرة لا تجب إلا بالعمل مثلاً

ووجه الثاني : أن الموت أو الانهدام ليس هو في يد المؤجر ، وقد سلم المستأجر الأجرة ، وأباح لقاibusها التصرف فيها ؛ فكأنه ملكها له ؛ فلا ينبغي رجوعه فيها ، وهذا خاص بالكابر ، والأول : خاص بعوام الناس المشاححين على الدنيا .

(١) قال في «الباية شرح الهداية» (٣٤١/١٠) : (وإن انهدمت الدار كلها فله المسخ من غير حضرة المالك ، لكن الإجارة لا تنسخ ما لم يفسخ ؛ لأن الاتماع بالمرصة ممكن) ، وانظر «عيون المسائل» (ص ٥٩٤) ، و«حلية العلماء» (٤١٨/٥) ، و«المصنف» (٣٣٨/٥) .

(٢) انظر «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ١٦٨) .

[حكم انفساخ الإجارة بموت العاقلين أو أحدهما]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة إن عقد الإجارة على الدائنة والدار والعبد . لازم لا يفسخ بموت العاقلين جميعاً أو أحدهما ، ويقوم الوارث مقام مورثه في ذلك^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إن العقد يفسخ بموت العاقلين جميعاً أو أحدهما^(٢) .

فالأول : محقق ، والثاني مشدد ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
 ووجه الأول : إحسان الظن بالمورثة ، وأنهم يرضون بما فعله مورثهم .
 ووجه الثاني : الأخذ بالاحتياط ، وأنهم قد لا يرضون بما فعله مورثهم ؛ لنقص في عقولهم ، أو لكمال في عقولهم ورجحانهم على عقل مورثهم .

[بيان أكثر مدّة تجوز فيها الإجارة]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة والشافعي في أرجح أقواله : إنه يحوز عقد الإجارة مدّة تبقى فيها العين غالباً^(٣) ، مع قوله - أي الشافعي - في

(١) انظر « عبود المسائل » (ص ٥٩٤) ، و« حلبة العلماء » (٤٣٣/٥) ، و« المعصي » (٣٤٧/٥) .

(٢) انظر « البناية شرح الهداية » (٣٤٤/١٠) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٦٨ ، ١٦٩) .

(٣) انظر « التحرير » (٣٦٠٥/٧) ، و« عبود المسائل » (ص ٥٩٥) ، و« معصي المحتاج » (٤٧٣/٣) ، و« المبدع » (٤٢٥/٤) .

القول الآخر : إنه لا يجوز أكثر من ستة ، وفي القول الآخر : إنه لا يجوز أكثر من ثلاثين سنة^(١) .

فالأول : مخفّف ، والثاني : مشدّد ، والثالث : فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : العمل بالغالب في بقاء تلك العين ولو مئة سنة وأكثر ، ولا فرق بين طول المدة وقصرها في ذلك .

ووجه الثاني : أن العين قد تتغير بعد مضي سنة

ووجه الثالث : أن الثلاثين سنة هي التي ينتهي إليها آمال الناس في المعيشة إليها في طول الأمل وقصره غالباً .

فالاختلاف مبنيّ على مراعاة أحوال الحق غالباً .

[حكم ضمان الأجير]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي في أحد قوليه . إن الصانع إذا أخذ الشيء إلى مرله ليعمله فهو صامس لذلك ، ولما أصيب عنده من جهته^(٢) ، مع قول أبي حنيفة والشافعي في أرجح قوليه : لا ضمان عليه إلا فيما جئت يده أو قصّر فيه ، ومع قول أبي يوسف ومحمد : إن عليه الضمان فيما يستطيع الامتناع منه ، لا فيما لا يستطيع الامتناع منه ؛ كالحريق والأمر

(١) انظر في المحتاج (٤٧٣ / ٣) ، ورحمة الأمام في اختلاف الأئمة (ص ١٦٩)

(٢) انظر في عيون المسائل (ص ٥٩٥) ، ودر حلية العلماء (٤٤٦ / ٥)

الغالب وتلف الحيوان ؛ فإنه لا ضمان عليه فيه^(١) ، ومع قول مالك . إن الأجراء لا يصومون ، بل هم على الأمانة ، إلا الضياع خاصة^(٢) ؛ فإنهم صامون إذا انعدوا بالعمل ، سواء عملوا بالأجرة أو بغيرها ، إلا أن تقوم بئنة بفراغه قبل هلاكه فيبرأ^(٣) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ، والثالث وما بعده : معضل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
 ووجه هذه الأقوال كلها ظاهر .

[حكم اختلاف الخيَّاط وصاحب الثوب]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة . إنه لو اختلف الخيَّاط وصاحب الثوب في كيفية تعصيله ؛ قباءً أو قميصاً مثلاً ، فالقول قول الخيَّاط^(٤) ، مع قول أبي حنيفة . إن القول قول صاحب الثوب^(٥) .

فالأول : مشدد على صاحب الثوب ، مخفف على الخيَّاط ، والثاني : عكسه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) انظر : الهداية شرح بداية ، (٢٤٤ / ٣) ، ودحية العلماء ، (٤٤٦ / ٥)

(٢) في (و) (الصناعون) ، وفي (ي) (الضَّاع) بدل (الضَّياع) ، وفي : عيون المسائل ، (ص ٥٩٥) (الضَّاع) ، ويؤيده ما في : البيان والتحصيل ، (٢٢٥ / ٤) ، وكذلك ما ذكره المصنف في لعول الأول عن الإمام مالك

(٣) انظر : عيون المسائل ، (ص ٥٩٥) ، و : رحمة الأمة في خلاف الأئمة ، (ص ١٦٩)

(٤) انظر : عيون المسائل ، (ص ٥٩٤) ، ودحية العلماء ، (٤٥١ / ٥) ، ود الإيضاح ، (٧٩ / ٦)

(٥) انظر : السنة شرح الهداية ، (٢٦٧ / ١٠) ، و : رحمة الأمة في خلاف الأئمة ، (ص ١٦٩)

[حكم الاستجار على القرب الشرعية]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة وأحمد : إنه لا يصح الاستجار على القرب الشرعية ؛ كالحج وتعليم القرآن والإمامة والأذان^(١) ، مع قول مالك والشافعي : إنه يجوز ذلك في الإمامة بمفردها^(٢) ، واختلف أصحابه في ذلك^(٣) .

فالأول : متدد خاص بأهل الورع والذين ، والثاني : مخفف خاص بأحد الناس ؛ فرجع الأمر إلى مرتبي الميزان .

[حكم استجار دار للصلاة فيها]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي وأحمد : إنه يجوز للمصلي أن يستأجر داراً ليصلي فيها ، فيؤجره مالك الدار مدة معلومة يصلي فيها ، ثم تعود إليه ملكاً وله الأجرة^(٤) ، مع قول أبي حنيفة : إن ذلك لا يجوز ، ولا أجرة له^(٥) .

(١) انظر « الباية شرح الهداية » (٢٧٧ / ١٠) ، و « المعنى » (٢٢٤ / ٣) .

(٢) كذا في المسح التي بين يدي ، وفي « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٦٩) :

(إلا في الإمامة بمفردها) ، ولعله الصواب ، وانظر « حاشية الدسوقي » (١٦ / ٤) ،

(١٧) ، و « معني المحتاج » (٤٦٢ / ٣) .

(٣) أي . أصحاب الشافعي . انظر « نعمة المحتاج » (٤٦١ / ٣) .

(٤) انظر « حاشية العدوي على الحرشي » (٢٠ / ٧) ، و « معني المحتاج » (٤٦٢ / ٣) ،

و « المعنى » (٤٠٥ / ٥) .

(٥) انظر « التجريد » (٣٦٨٩ / ٧) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٦٩)

قال ابن هيرة . (وهذا من محاسن أبي حنيفة ، لا ممّا يُعاب عليه ؛
 لأنه مبيّ على القرابات عنده ، ولا يؤخذ عليها أجره)^(١)
 فالأول : محقّف ، والثاني : مشدّد خاصّ بأهل الورع ؛ فرجع الأمر
 إلى مرتبتي الميزان .

[حكم إجارة ما أقطعه له السلطان]

ومن ذلك : قول الشافعي والجمهور بصحّة إجارة الجنديّ إقطاع
 السلطان الذي أقطعه له ؛ لأنّ الجنديّ مستحقّ لمنفعته^(٢) .

قال الشيخ تقي الدين السبكي . (ما زلنا نسمع علماء الإسلام قاطبةً
 بالديار المصرية والشامية يقولون بصحّة إجارة الإقطاع ، حتى جاء الشيخ
 تاج الدين الفراري وولده ؛ فقالا فيها ما قالّا - يعني : من المع - ، وهو
 المعروف من مذهب أحمد ، وهو قول أبي حنيفة)^(٣) .

فالأول : محقّف ، والثاني : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) انظر « رحمه الأئمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٦٩)

(٢) انظر « حاشية ابن عابدس » (١٩٤ / ٤) ، « نكتة المحتاج » (١٧٣ / ٦) ،
 و « الإنصاف » (٣٩ / ٦)

(٣) كذا في النسخ التي بين يدي ، وعارة « رحمه الأئمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٦٩)
 (وهو المعروف من مذهب مالك وأحمد ، ولكن مذهب أبي حنيفة بطلانها) ، ولكن
 قال في « حاشية ابن عابدس » (١٩٤ / ٤) بطلان عن ابن نجيم وغيره (للحندي أن
 يؤجر ما أقطعه له الإمام) .

[حكم بيع العين المؤجرة]

ومن ذلك : قول الشافعي في أظهر قوليهِ : إنَّهُ يحوز بيع العين المؤجرة^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنَّهُ لا يجوز بيعها إلا برضا المستأجر ؛ فهو بالحيار بين إجارة البيع وطلانه^(٢) ، ومع قول مالك وأحمد يجوز بيع العين المؤجرة للمستأجر دون غيره ؛ لعدم تعدُّر وصوله إلى استيلاء المنفعة ، بخلاف بيعها لغير المستأجر^(٣) .

فالأول : مخفَّف ، والثاني : مفصَّل ، والثالث : فيه تشديد على المؤجر ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه الأقوال : ظاهرة .

[حكم تلف الدابة المستأجرة بالاستعمال المعتاد]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد : إنَّهُ لو استأجر دابة ليركها ، فلجمها بلجامها كما جرت به العادة . ولا

(١) انظر : تحفة المحتاج (١٩٩/٦)

(٢) انظر : التجريد (٣٦٣٤/٧) .

(٣) قال في : مواهب الجليل (٥٢٢/٧) (يجوز للمؤجر أن يبيع العين المستأجرة من المستأجر وغيره إن بقي من مدة الإجارة ما لا يكون غرراً يُخاف تعيُّرها في مثله) ، وانظر : المحررة على مذهب عالم المدينة (ص ١١٠٦) ، وقال في : المدح (٤٤٤/٤) . (ويجوز بيع العين المستأجرة بصنِّ عليه ، سواء باعها المستأجرها أو لغيره ؛ لأنها عقد على المساع ؛ فلم يمسح الصنعة) ، وانظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٧٠) .

ضمان^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنه يضم قيمتها^(٢) .

فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
والأول : خاص بأحد الناس ، والثاني : خاص بأهل الدين والورع ،
ويصح أن يكون الأمر بالعكس .

[حكم إجارة الدنانير والدراهم]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك : إنه يجوز إجارة الدنانير والدراهم
للتزين والتجمل بها ؛ كما لو كان صيرفياً^(٣) ، مع قول الشافعي وأحمد :
إن ذلك لا يجوز^(٤) .

فالأول : مخفف خاص بأحد الناس ، والثاني : مشدد خاص بأهل
الورع والتقوى ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) كذا في النسخ التي بين يدي ، وفي «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ١٧٠) :
ريادة (صامت) بعد قوله (كما جرت به العادة) ، وانظر «التجريد»
(٤٤٧/٥) ، و«المعركة على مله عالم المدينة» (ص ١٠٩٧) ، و«حلية العلماء»
(٤٤٧/٥) ، و«المضي» (٣٩٧/٥) .

(٢) انظر «التجريد» (٣٦٥٢/٧) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ١٧٠) .

(٣) انظر «التجريد» (٣٦٨٢/٧) ، و«الدخيرة» (٤٠٠/٥) ، و«حيون المسائل»
(ص ٥٩٧) .

(٤) انظر «معني المحتاج» (٤٤٦/٣) ، وقال في «المعني» (٤٠٤/٥) : (وتجوز
إجارة الدراهم والدنانير للزينة والتجمل في مدة معلومة) ، والمثبت موافق لما في
«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ١٧٠) .

[بيان ما يصح أن يكون أجره في إحارة الأرض]

ومن ذلك - قول مالك . إنه لا يجوز إحارة الأرض بما ينبت فيها أو يخرج منها ، ولا طعام ؛ كالسمك والعمل والسكر ، وغير ذلك من الأطعمة والمأكولات^(١) ، مع قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد - يجوز بكل ما أنبتته الأرض وبغير ذلك من الأطعمة والمأكولات ، كما يجوز بالذهب والفضة والعروض^(٢) ، ومع قول الحسن وطاوس بعدم جوار كراء الأرض مطلقاً بكل حال^(٣) .

فالأول : مشدد حاص بآهل الورع والخوف من الوقوع في الربا ؛ من حيث إن ذلك المعلوم الذي خرج من الأرض كان مبتدراً فيها ؛ فكأنه من قاعدة : (مد عجوة)^(٤) .

ووجه الثاني المحقق : أن الحارح من الأرض نوع آخر غير الأرض ؛ كالذهب والفضة .

ووجه الثالث المشدد إلى الغاية : العمل على الوفاء بحق أخوة الإسلام ؛ فمن احتاح إلى أرضه زرعها ، ومن استغنى عنها أعطاها لأخيه المسلم ؛ ليزرعها بلا أجره على الأصل في الانتفاع بالأرض ؛ إذ الانتفاع

(١) انظر حاشية المصنف (٣ / ٣٧٢) .

(٢) انظر البناية شرح الهداية (١٠ / ٢٢٧) ، والبيان (٧ / ٢٩٧) ، و كشف القناع (٣ / ٥٥١) .

(٣) انظر رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٧٠) .

(٤) سبق بيان معنى القاعدة (٢ / ٦٩٠) .

بكرائها إنما هو فرع عن ذلك ورحمة من الشارع ، وإلا فالأرض محدوقة بالأصالة لمنافع العباد من غير تحجير ، فكل من احتاج إليها كان أولى بها ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم زراعة الأرض المستأجرة غير ما اتفقا عليه]

ومن ذلك ، قول الأئمة الأربعة : إن من استأجر أرضاً ليزرعها حنطة أن له أن يررعها شعيراً وكل ما ضرره كضرر الحنطة^(١) ، مع قول داود وغيره : إنه ليس له أن يزرعها غير الحنطة^(٢) .
فالأول : محقق حاصلاً بأحد الناس ، والثاني : مشدد حاصلاً بأهل الورع ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم إجارة المشاع]

ومن ذلك ، قول مالك والشافعي وأبي يوسف ومحمد : إنه يجوز إجارة المشاع^(٣) ، مع قول أبي حنيفة : إنه لا يجوز أن يؤجر نصيباً

(١) انظر « الساية شرح الهداية » (٢٦٥/١٠) ، و « بدائع الصنائع » (١٩٦/٤) ،

و « حاشية العرشي » (٤٨/٧) ، و « البيان » (٣٠٧/٧) ، و « المعنى » (٣٥٩/٥)

(٢) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٧٠)

(٣) انظر « الساية شرح الهداية » (٢٨٣/١٠) ، و « هيون المسائل » (ص ٥٩٦) ، و « حلية

العمماء » (٣٨٧/٥) ، وقال في « الإنصاف » (٣٣/٦) : « ولا يجوز إجارة المشاع

معدداً لغير شريكه » هذا المذهب بلا ريب ، وعليه جماهير الأصحاب ، ونكت ذكر

في « المبدع » (٤٢١/٤) أن العمل على حواره ، وعمل ذلك بقوله (لأنه معلوم

يجوز سعه مجازات إجارته كالمعزز) .

مشاعاً إلا من شريكه ، وأثأرته وهنته فلا يجوز ذلك عنده بحال^(١) .

فالأول : مخفف خاص بأهل الورع الذين لا يشاححون من عاملهم

والثاني : مشدد خاص بأحد الناس الذين يشاححون أخاهم ، ويرون
الحط الأوفر لأفسهم ، ويحتاجون إلى المرافعة للحكام ؛ فرجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان .

[حكم خيار الشرط في الإجارة]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه يجوز شرط الخيار ثلاثاً في
الإجارة ؛ كالبيع^(٢) ، مع قول الشافعي : إنه لا يجوز^(٣) .

فالأول : مخفف خاص بأحد الناس الذين يقع لهم تردد وعدم إذا كان
الحط الأوفر لأخيه .

والثاني : مشدد خاص بأهل الدين والورع الذين لا يتدمون إذا كان الحط
الأوفر لأخيه ؛ بجامع أن الإجارة فيها بيع المنافع ، ولا فرق بينها وبين بيع
الأعيان لمن تأمل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) انظر «البنية شرح الهداية» (٢٨٣/١٠) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة»
(ص ١٧٠)

(٢) انظر «البنية شرح الهداية» (٣٤٥/١٠) ، و«الدخيرة» (٤٧١/٥) ، و«المدح»
(٦٧/٤)

(٣) انظر «حلية العلماء» (٤٠٤/٥) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة»
(ص ١٧١) .

[حكم فوات منفعة العين المستأجرة]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة إذا استأجر شخص شيئاً من دارٍ أو عبداً ، فلم يستمتع به .. فعليه الأجرة^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنه لا أجرة عليه ؛ لكونه لم يستمتع بذلك^(٢)

فالأول : مشدد حاصٌّ بأهل الدين والورع ، والثاني : مخفف حاصٌّ بآحاد الناس ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ، والله أعلم^(٣)



(١) انظر : عيون المسائل ؛ (ص ٥٩٩) ، وه العرر البهية ؛ (٣ / ٣٣٢) ، وه المعني ؛ (٣٧٦ / ٥)

(٢) انظر : التجريد ؛ (٣٧١٦ / ٧) ، وه رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ؛ (ص ١٧١)

(٣) في هامش (أ) (بلغ قراءه على مؤلفه رضي الله عنه)

كتاب إحياء الموات

[مسألة الاتفاق في كتاب إحياء الموات]

اتفق الأئمة على : جوار إحياء الأرض الميتة للمسلم ولو موات
الإسلام .

هَذَا مَا وَجَدْتَهُ مِنْ مَسَائِلِ الْإِتِّفَاقِ (١) .

وَأَمَّا مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ :

[حكم إحياء موات الإسلام للذمي]

فمن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه لا يجوز للذمي إحياء موات
الإسلام (٢) ، مع قول أبي حنيفة : إنه يجوز (٣)

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث .

(١) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٧٢) .

(٢) انظر « هيون المسائل » (ص ٦٠٠) ، و « حلية العلماء » (٤٩٧/٥) ، وقال في
« المبدع » (٩٩/٥) . « ومن أحياء أرضاً ميتة فهي له » أي للمحبي ؛ للأخبار
« مسلماً كان » اتفاقاً « أو كافراً » أي . دميّاً في المخصوص ، وعليه الجمهور ؛
للمعوم .

(٣) انظر « الساية شرح الهداية » (٢٨٧/١٢) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة »
(ص ١٧٢)

ووجه الأول أن تمكيد الدمى من الإحياء فيه عزٌّ له يُحرِّجه عن الصَّغار .

ووجه الثاني أنه لا فرق بين إحيائه موات الإسلام وبين عمارته بيتاً في العمران لمن تأمل .

[حكم إذن الإمام في إحياء المَوات]

ومن ذلك : قول أبي حيفة : يشترط في جوار الإحياء إذن الإمام^(١) ، مع قول مالك : إنَّ ما كان في القلاة أو حيث لا يتشاحح الناس فيه . لا يحتاج إلى إذن ، وما كان قريباً من العمران ، أو حيث يتشاحح الناس فيه افتقر إلى الإذن^(٢) ، ومع قول الشافعي وأحمد : إنَّه لا يحتاج إلى إذن الإمام مطلقاً^(٣) .

فالأول مشدّد خاصٌّ بأهل الأدب مع وليّ الأمر ، والثاني : مفصّل ، والثالث : مخفّف .

ودليله^(٤) : الحديث الصحيح : « من أحيا أرضاً ميتة فهي له »^(٥) ، فإنَّ

(١) انظر « البناية شرح الهداية » (٢٨١ / ١٢) .

(٢) انظر « حاشية المصوفي » (٦٩ / ٤) .

(٣) انظر « مسمى المحتج » (٤٩٥ / ٣) ، و« كشف القناع » (١٨٦ / ٤) ، و« رحمة الأئمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٧٢) .

(٤) أي : دليل القول الثالث .

(٥) رواه أبو داود (٣٠٧٣) ، وانترمدي (١٣٧٨) عن سيدهما سعيد بن زيد رضي الله عنه ، وروى البخاري (٢٣٣٥) عن السيدة عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أحرز أرضاً ليست لأحد فهو أحقُّ »

لفظه يعلم المسلم والدمي ، ومن أدن له الإمام ومن لم يادن له

فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[حكم إحياء الموات الذي كان مملوكاً ثم بادأ أهله]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك : إن ما كان من الأرض مملوكاً ثم بادأ أهله ، وخرب وطال عهده . . يملك بالإحياء^(١) ، مع قول الشافعي وأحمد في أظهر روايته : إنه لا يملك بالإحياء^(٢) .

فالأول . مخفف خاص بأحد الناس ، والثاني : مشدد خاص بأهل الورع ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[ما يحصل به إحياء الموات]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة وأحمد . إن إحياء الأرض ويملكها يكون بتحجيرها^(٣) ، وأن يتخذ لها ماء ، وأما الدار فتحويطها وإن لم يسقفها^(٤) ، مع قول مالك : تملك الأرض بما يعلم بالعادة أنه إحياء لمثلها ؛ من بناء

(١) انظر «التجريد» (٣٧٥١) ، و«عيون المسائل» (ص ٦٠٠)

(٢) انظر «معني المحتاج» (٤٩٧/٣) ، وفي «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ١٧٢) (وعن أحمد روايتان كالملذسين ؛ أظهرهما أنه يملك) ، وهو الموافق لما في «الكافي في فقه الإمام أحمد» (٢٤٣/٢)

(٣) كذا في (أ ، ب ، د ، هـ ، ك) ، وفي (ح ، ط) (بتحجيرها) بدل (بتحجيرها) ، وفي سائر النسخ - (بتحجيرها) ، وانضمت في «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ١٧٢) . (بتحجيرها) ، ولعلها الأنسب للسياق

(٤) انظر «البناءة شرح الهداية» (٢٩٠/١٢) وما بعدها ، و«الإنصاف» (٣٧٤/٦)

وعراسي وحمير بئر وغير ذلك^(١) ، ومع قول الشافعي : إن كانت للزرع
فتملك بزرعها واستخراج مائها ، وإن كانت للسكنى فبتقطيعها بيوتاً
وتسقيها^(٢) .

فالأول : محقق ، والثاني : فيه تخفيف ، والثالث : مفصل ؛ فراجع
الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[مقدار حريم البئر]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة : إن حريم الشر أربعون ذراعاً إن كانت الإبل
تُسقى دائماً منها ، وإن كانت للناضح فستون ذراعاً ، وإن كانت عيباً فثلاث
مئة ذراع ، وفي رواية أخرى عنه : خمس مئة ذراع ؛ فمن أراد أن يحصر في
حريمها منع منه^(٣) ، مع قول مالك والشافعي : إنه ليس لذلك حدٌ مفدّرٌ ،
والرجوع في ذلك إلى العرف^(٤) ، ومع قول أحمد : إن كانت في أرض
موات فخمسة وعشرون ذراعاً ، وإن كانت في أرض عامرة فخمسون
ذراعاً ، وإن كانت عيباً فخمس مئة ذراع^(٥) .

فالأول : مفصل ، وكذلك الثالث ، والثاني : فيه تخفيف ؛ فراجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان .

(١) انظر « حاشية الدسوقي » (٦٩ / ٤) .

(٢) انظر « حلية العلماء » (٤٩٨ / ٥) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٧٢) .

(٣) انظر « الاختيار » (٦٨ / ٣) .

(٤) انظر « حاشية الحرشي » (٦٨ / ٧) ، و« معني المحتاج » (٤٩٨ / ٣) .

(٥) انظر « المدع » (١٠٤ / ٥) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٧٢) .

ولعل الأمر في ذلك يختلف باختلاف صلابة الأرض ورحاوتها وكثرة
الواردين على الماء وقتلتهم ؛ فكلام الأئمة كلهم صحيح ، ووجهه . ظاهر .

[حكم الحشيش النابت في أرض مملوكة]

ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر روايته : إذا نبت حشيش
في أرض مملوكة . لم يملكه صاحب الأرض ، وكل من أخذه صار له ^(١) ،
مع قول الشافعي : إنه يملك بملك الأرض ^(٢) ، ومع قول مالك إن كانت
الأرض محوطة ملكه صاحبها ، وإن كانت غير محوطة لم يملك ^(٣) .

فالأول : مشدد على المالك ، محقق على المسلمين ، والثالث :
مفصل ، وظاهر القواعد يعضد قول الشافعي .

ويشهد للأول : ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم : « النار شركاء في
ثلاث : في الماء ، والكلا ، والنار » ^(٤) ؛ فإنه يشمل الكلا النابت في
الملك وفي الموات .

فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) انظر « التجريد » (٣٧٦٦ / ٨) ، و « المعني » (٦١ / ٤) .

(٢) انظر « حلية العلماء » (٥٠٠ / ٥) .

(٣) انظر « التاج والإكليل » (٦٦٥ / ٧) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة »
(ص ١٧٢) .

(٤) رواه أبو داود (٣٤٧٧) عن رجل من المهاجرين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
ورضي الله عن كل الصحابة ، وابن ماجه (٢٤٧٢) عن ميلاد عبد الله بن عباس
رضي الله عنهما .

ووجه الأول : أنَّ الحشيش لا يلتفت إليه صاحب الأرض في الغالب ،
بحلاف ثمر الأشجار

ووجه الثاني : الأخذ بالاحتياط ؛ فلا ينبغي لأحد أن يأخذ ذلك
الحشيش إلا بطيب قلب صاحب الأرض ، وهو خاص بأهل الورع .
ووجه قول مالك . أنَّ التحريط يدلُّ على الالتفات إلى الحشيش ؛ فليس
لأحد أخذه إلا بإذن صاحب الأرض ، بحلاف ما إذا لم يكن محوطاً عليه ؛
فإنَّه يدلُّ على مسامحة الناس به .

[حكم بذل الماء الفاضل عن الحاجة]

ومن ذلك . قول مالك : إنَّه إذا فصلَ عن حاجة الإنسان وبهائمه وورعه
شيءٌ من الماء الذي في بهره أو بثره ؛ فإن كان النهر أو البئر في البرية . .
فالمالك أحقُّ بمقدار حاجته منهما من غيره ، ويجب عليه بذل ما فصل من
ذلك ، وإن كانت في حائط فيلزمه بذل الفاضل لجاره إلى أن يُصلح بثر نفسه
أو عيَّته ، فإن تهاون بإصلاحه لم يلزمه شيءٌ ، وهل يستحق عوضه ؟ فيه
روايتان^(١) .

مع قول أبي حنيفة وأصحاب الشافعي : إنَّه يلزمه بدله لشرب الناس
والدواب من غير عوض ، ولا يلزمه ذلك للزراع ، وله أحد العوض ،
ويستحب تركه^(٢) ، ومع قول أحمد في إحدى روايته : إنَّه يلزمه بدله من

(١) انظر حاشية لدسوقي (٧٢/٤)

(٢) انظر بدائع الصانع (١٨٩/٦) ، والبيان (٥٠٣/٧)

غير عوص للماشية والسقي معاً ، ولا يَجِلُّ له البيع^(١) .

فالأول : محقق على المالك ، والثاني : مشدد على المالك رحمة

بالناس والدواب ، والثالث : مفصل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبي الميزان ،
والله تعالى أعلم .



(١) انظر المعني ١ (٢٠٣/٤) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ١ (ص ١٧٢-١٧٣)

كتاب الوقف

[مسائل الاتفاق في كتاب الوقف]

اتفق الأئمة على أن الوقف قربة جائزة ، وعلى أن ما لا يصح الانتفاع به إلا بإتلاف عينه ؛ كالذهب والفضة والمأكول . لا يصح وقفه ، وعلى : أن وقف المشاع جائز ؛ كهبته وإجارته ، خلافاً لمحمد بن الحسن فقط في قوله بامتناع إجارة المشاع ووقفه ، وعلى : أنه إذا خرب الوقف لم يعد إلى ملك الواقف^(١)

هنا ما وجدته من مسائل الاتفاق .

وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم الوقف إن لم يحكم به حاكم ، أو لم يُخرج الواقف من يده]
فمن ذلك : قول مالك والشافعي . إنه يلزم باللفظ وإن لم يحكم به حاكم ، ويزول ملك الواقف عنه وإن لم يُخرج عن يده^(٢) ، مع قول محمد بن الحسن : لا يصح إلا إذا أخرج عن يده ؛ بأن يجعل للوقف ولياً ويسلمه إليه ، وهو إحدى الروايتين عن مالك^(٣) ، ومع قول أبي حنيفة .

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٧٤ ، ١٧٥)

(٢) انظر : عيون المسائل (ص ٦٠٢) ، وحلية العلماء (٧ / ٦)

(٣) انظر : الساية شرح الهداية (٢٢٢ / ٧) ، وعيون المسائل (ص ٦٠٢) .

الوقف عطية صحيحة ، ولكنه غير لازم ، ولا يزول ملك الواقف عنه إلا بعد أن يحكم به حاكم ، أو يعلقه بموته ؛ كأن يقول : إذا مت فقد وقفت داري علي كذا^(١) .

فالأول : مشدد على الواقف ، والثاني : مفصل ، والثالث : محقق على الواقف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث .
وتوجيه الأقوال الثلاثة ظاهر .

[حكم وقف الحيوان]

ومن ذلك : قول الشافعي وأحمد ومالك في إحدى روايته : إنه يصح وقف الحيوان^(٢) ، مع قول أبي حنيفة ومالك في الرواية الأخرى : إنه لا يصح ؛ بناء على قاعدتهما : (إنه لا يصح وقف المنقول)^(٣) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث .
ووجه الأول : أنه فعل معروف وإن غلب عليه التلف بعد مدة .

ووجه الثاني : أن الوقف إنما يتحدد للتأيد ودوام الانتفاع ، والحيوان يفتل هلاكه ؛ فلا يصح .

(١) انظر « الناية شرح الهداية » (٤٢٢ / ٧) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٧٤)

(٢) انظر « عيون المسائل » (ص ٦٠٢) ، و « تحفة المحتاج » (٢٣٨ / ٦) ، و « الإصناف » (٧ / ٧)

(٣) انظر « الناية شرح الهداية » (٤٣٧ / ٧) ، و « عيون المسائل » (ص ٦٠٢) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٧٤) .

[حكم الملك في رقة الموقوف]

ومن ذلك قول بعض أصحاب الشافعي : إن الملك في رقة الموقوف ينتقل إلى الموقوف عليه^(١) ، مع قول أبي حنيفة وجماعات من أصحابه ، والراجع من قولي الشافعي . إن الوقف إذا صحح حرج عن ملك الواقف ، ولم يدخل في ملك الموقوف عليه^(٢)

فالأول : مشدد على الواقف ، والثاني : فيه تشديد على الموقوف عليهم ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

ووجه الأول : أن سبب مشروعية الوقف ادعاء العبد الملك مع سيده ؛ كما قالوا في الزكاة الواحبة ؛ فكأنه بالوقف يترأ إلى الله تعالى من ملك ذلك الموقوف ، ولو لم يخرج عن ملكه فكأنه لم يترأ

ووجه الثاني : أن الواقف إذا رجع الملك فيما بيده إلى الله تعالى . يحتاج الموقوف عليهم إلى تملك جديد من الحق تارك وتعالى ، ولم يحصل .

وأيضاً فإن الانتفاع لا يتخصص بأحد يعيه في الأصل ؛ فإذا مات المعيش انتقل إلى ما بعده من جهات القربات ، ولو أن الموقوف عليهم كانوا يملكون الموقوف . لاحتاج إلى إدن منهم لمن يستفيع به بعدهم ، فهم .

(١) انظر : تحفة المحتاج (٢٧٣ / ٦)

(٢) انظر : السايه شرح الهداية (٤٣٦ / ٧) ، و تحفة المحتاج (٢٧٢ / ٦) ، و در رحمة الأمة في احلال الأئمة (ص ١٧٤)

[حكم وقف الإنسان على نفسه]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة وأحمد بصح وقف الإنسان على نفسه^(١) ، مع قول مالك والشافعي . إن ذلك لا يصح^(٢)

فالأول . محقق على الواقف ، خاصاً بأهل الشئ والحل الدين لا تحل نفوسهم من ورطة محبة الدنيا ، فكان ذلك كالوصية عند حضور الأجل .

وقد ورد في الحديث : « أفضل الصدقة : أن تصدق وأنت صحيح شحيح ؛ تأملُ الفناء وتخشى الفقر ، وليس الصدقة أن تقول إذا حضرتك الوفاة . لملاي كذا ولملاي كذا . . . » الحديث^(٣)

ووجه الثاني المشدد على الواقف . أنه على قاعدة القربات الشرعية ؛ من طلب المبادرة بها قبل اخترام المية ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .

[حكم الوقف إذا لم يعين الواقف له مصرفاً ، أو كان منقطع الآخر]

ومن ذلك : قول مالك . إنه يصح الوقف إذا لم يعين للوقف مصرفاً ؛ كأن قال : وقفت داري هذه ، وكذلك يصح الوقف عبده وعند الشافعي

(١) انظر « تبين الحقائق » (٣٢٨ / ٣) ، وقال في « الإصناف » (١٦ / ٧) « ولا يصح

على نفسه في إحدى الروايتين » وهو المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب

(٢) انظر « حاشية الدسوقي » (٨٠ / ٤) ، و« حلية العلماء » (١٥ / ٦) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٧٤) .

(٣) رواه البخاري (١٤١٩) ، ومسلم (١٠٣٢) ، كلاهما بسند عن سيد أبي هريرة رضي الله عنه .

إذا كان منقطع الآخر ؛ ك : وقفت كذا على أولادي وأولادهم ، ولم يذكر بعدهم الفقراء مثلاً ، ويرجع ذلك بعد انقراض من سقى . . إلى فقراء عصبته ، فإن لم يكونوا فإن فقراء المسلمين ، وبذلك قال أبو يوسف ومحمد^(١) ، مع قول الشافعي . إن الوقف يبطل إذا لم يُعَيَّن له مصرفاً^(٢)

فالأول : فيه تخفيف على الواقف ، والثاني : مشدد في بطلان الوقف إذا لم يُعَيَّن له مصرف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[حكم الوقف إذا خرب]

ومن ذلك - قول أبي يوسف : إن الوقف إذا خرب لا يجوز بيعه وصرف ثمنه إلى مثله ؛ كما إذا خرب المسجد ولم يُرَحَّ عَوْدُهُ ، مع قول محمد - إنه يعود إلى مالكة الأول ، وليس لأبي حنيفة نص في هذه المسألة^(٣)

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ؛ من حيث بطلان الوقف بعد ثبوته ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ، والله سبحانه وتعالى أعلم



(١) انظر : درر الحكام ، (١٣٣ / ٢) ، و : حاشية النسوقي ، (٨٠ / ٤) ، و : مقي المحتاج ، (٥٣٦ / ٣) .

(٢) أي : إن الراجع من مذهب الإمام لشافعي - عدم صحة الوقف إذا لم يبيّن المصرف ، وصحته إذا كان منقطع الآخر ، وانظر : مقي المحتاج ، (٥٣٦ / ٣ - ٥٣٧) ، و : رحمه الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٧٤) .

(٣) انظر : التجريد ، (٢٧٩٧ / ٨) ، و : رحمه الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٧٥)

كتاب المحبة

[مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب الهبة]

اتفق الأئمة على : أنَّ الهبة تصحُّ بالإيجاب والقبول والقبض .

وأجمعوا على : أنَّ الوفاء بالوعد في الخير مطلوب ، وعلى : أنَّ تخصيص بعض الأولاد بالهبة . مكروه ، وكذا تفضيل بعضهم على بعض .

هذا ما وجدته في الباب من مسائل الإجماع والاتفاق^(١) .

وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم القبض في الهبة]

فمن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنَّه يعتق في صحَّة الهبة إلى القبض^(٢) ، مع قول مالك : إنَّه لا يعتق في صحَّتْها ولزومها إلى قبض ، بل تصحُّ وتلزم بمجرد الإيجاب والقبول ، ولكن القبض شرط في نفوذها وتمامها ، واحترز مالك بذلك عمَّا إذا أخر الواهب الإقباض مع مطالبة الموهوب له حتى مات وهو مستمرٌّ على المطالبة ؛ فإنَّها لا تبطل ، وله

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٧٦ - ١٧٧) .

(٢) انظر : الباية شرح الهداية ، (١٠ / ١٦١) ، و : حلية العلماء ، (٦ / ٤٨) ، و : كنز القاص ، (٤ / ٣٠١) .

مطالبة الورثة ، فإن ترك المطالبة ، أو أمكه قبض الهبة فلم يقضها حتى مات الواهب أو مرض . بطلت الهبة^(١)

وعسارة ابن أبي زيد القيرواني في « رسالته » : (ولا تتم هبة ولا صدقة ولا حبس . . إلا بالحيازة ؛ فإن مات قبل الحيازة فهو ميراث)^(٢) .

مع قول أحمد في إحدى روايته : إن الهبة تملك من غير قبض^(٣) .

فالأول : مشدد جارٍ على قواعد الشريعة ؛ كالبيع وغيره من سائر التمليكات ، والثاني : محقق على الموهوب له ، مشدد على الواهب ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .

[حكم قبض الهبة بغير إذن الواهب]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه لا بد في صحة القبض أن يكون بإذن الواهب^(٤) ، مع قول أبي حنيفة : إنه يصح القبض بغير إذن منه^(٥) .
فالأول : محقق على الواهب ، عكس الثاني ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .

(١) انظر « حاشية الدسوقي » (١٠١/٤) .

(٢) رسالة ابن أبي زيد القيرواني (١١٧)

(٣) انظر « كشف النقاب » (٣٠١/٤) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٧٦)

(٤) انظر « حلية العلماء » (٤٩/٦) ، و « كشف النقاب » (٣٠١/٤)

(٥) وذلك إذا حصل القبض في مجلس العقد ، وإلا لا بد من إذن الواهب . انظر « البداية

شرح الهداية » (١٦٣/١٠) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٧٦)

[حكم هبة المشاع]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي . إن هبة المشاع جائزة ؛ كالبيع ، وصفة قبضه : أن يسلم الواهب الجميع إلى الموهوب له ؛ فيستوفي منه حقه ، ويكون نصيب شريكه في يده كالوديعة^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إن كان ممثلاً لا ينقسم ؛ كالعييد والجواهر . جازت هبة ، وإن كان مما ينقسم لم تجز هبة شيء منه مشاعاً^(٢) .

قال الأول : محقق ، والثاني : مفصل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث .

[حكم المفاضلة بين الأولاد في الهبة ، وما يترتب عليها]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة : إنه يستحب للأب وإن علا . . أن يسوي بين أولاده في الهبة^(٣) ، مع قول أحمد ومحمد : إن له أن يفضل الذكور على الإناث ؛ كقسمة الإرث^(٤) .

قال الأول : فيه تشديد على الأب ، والثاني : فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) انظر : عيون المسائل (ص ٦٠٥) ، وعلية العلماء (٤٧/٦) ، و الإصناف (١٣١/٧)

(٢) انظر : البداية شرح الهداية (١٦٩/١٠) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٧٦)

(٣) انظر : حاشية ابن عابدين (٦٩٦/٥) ، و عيون المسائل (ص ٦٠٦) ، و تحفة المحتاج (٣٠٩/٦) .

(٤) انظر : حاشية ابن عابدين (٦٩٦/٥) ، و المعنى (٥٣/٦) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٧٦)

ثم إذا فاصل الأب بينهم ، فهل يلزمه الرجوع في المفاصلة ؟

قال الثلاثة : لا يلزمه ذلك^(١) ، وقال أحمد : يلزمه الرجوع^(٢) ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم رجوع الأب بهبته لولده]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة : إنه ليس للأب الرجوع في هبته لولده محال^(٣) ، مع قول الشافعي : إن له الرجوع فيها بكل حال^(٤) ، ومع قول مالك : إن له الرجوع ولو بعد القبض في كل ما وهبه لابنه على جهة الصلة والمحبة ، ولا يرجع فيما وهبه عن جهة الصدقة ، قال وإنما يسوغ الرجوع إذا لم تتميئ الهبة في يد الولد ، أو يستحدث دياً بعد الهبة ، أو تزوج البنت ، أو يختلط الموهوب بمال من جسده ، بحيث لا يتميئ منه ، وإلا فليس له الرجوع^(٥) ، مع قول أحمد في إحدى رواياته وأظهرها : إن له الرجوع بكل حال ، كمدّهب الشافعي^(٦)

فالأول : مشدّد خاصّ بالأكابر في الدين ، والثاني : محقّف خاصّ

(١) انظر « البحر الرائق » (٧ / ٢٨٨) ، و« المعونة على مذهب عالم المدينة » (١٧ / ١٦) ، و« حلية العلماء » (٦ / ٤٥) .

(٢) انظر « المعني » (٦ / ٥١) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٧٧) .

(٣) انظر « التجريد » (٨ / ٣٨٢١) .

(٤) انظر « تحفة المحتاج » (٦ / ٣٠٩) .

(٥) انظر « هيود المسائل » (ص ٦٠٦) .

(٦) انظر « المعني » (٦ / ٥٥) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٧٧) .

بأحاديث الناس ، والثالث : مفصل ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

ووجه الأول : أن بعض الأولاد قد يكون مع أبيه كالأجانب بل كالأعداء .

ووجه الثاني : قوله صلى الله عليه وسلم لوليد . « أنت ومالك لأبيك »^(١) .

[حكم الوفاء بالوعد]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد وأكثر العلماء : إن الوفاء بالوعد في الخير مستحب لا واجب ، ولو تركه فاته الفضل ، وارتكب كراهة شديدة ، ولكن لا يأثم^(٢) ، مع قول جماعة منهم عمر بن عبد العزيز : إن الوفاء بالوعد واجب^(٣) ، ومع قول بعض أصحاب مالك : إن الوعد إن كان مشروطاً بسبب ؛ كقوله : تزوج ولك كذا ، ونحو ذلك . . وجب الوفاء به ، وإن كان وعداً مطلقاً لم يجب^(٤) .

فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد ، والثالث : مفصل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) رواه أبو داود (٣٥٣٠) ، وابن ماجه (٢٢٩٢) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه .

(٢) انظر « المبسوط » (١٣٢ / ٤) ، و « روضة الطالبين » (٣٩٠ / ٥) ، و « الإنصاف » (١٥٢ / ١١)

(٣) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٧٧)

(٤) انظر « الدحيرة » (٢٩٩ / ٦) .

ووجه الأول - أنه من باب : ﴿ قَمَرٌ تَطُوعَ خَيْرٍ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ ﴾ [المرءة : ١٨٤] ،
وهو خاصٌّ بمن كان عنده بقيةٌ بحلٍّ من الناس .

ووجه الثاني - التباعد عن صفات المنافقين ؛ فإنَّ مَنْ أخلف الوعد فهو
منافقٌ خالصٌ وإن صام وصلى وقال : إني مسلم ، كما ورد في
« الصحيح »^(١)

ووجه الثالث ظاهر ، والله تعالى أعلم



(١) رواه مسلم (١٠٩/٥٩) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه

كتاب اللقطة

[مسائل الإجماع في كتاب اللقطة]

اجمع الأئمة على أن اللقطة تُعرف حولاً كاملاً إذا لم تكن شيئاً تافهاً يسيراً ، أو شيئاً لا نفع له ، وعلى أن صاحبها إذا جاء فهو أحق بها من ملقطها ، وعلى : أنه إذا أكلها بعد الحول فصاحبها محير بين التصميم وبين الرضا بالبدل .

وأجمعوا على : جواز الالتقاط في الجملة ، وإنما اختلفوا في أن الأفضل أخذها أو تركها .

هنا ما وجدته من مسائل الإجماع في الباب^(١) .
وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم أخذ اللقطة]

فمن ذلك : قول أبي حنيفة : إن أخذ اللقطة في الجملة أولى من تركها^(٢) ، مع قول أحمد : إن تركها أفضل من أخذها^(٣) ، ومع قول

(١) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٧٨)

(٢) انظر « البناية شرح الهداية » (٣٢٤ / ٧) .

(٣) انظر « الإنصاف » (٤٠٠ / ٦) .

الشافعي في أحد قوله بوجوب الأخذ ، ومع الأصح عند أصحابه . أن
أخذها مستحب إن وثق بأمانة نفسه^(١) .

فالأول : فيه تخفيف ، والثاني : فيه تشديد ، والثالث : مشدد ،
والرابع : مفصل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أن فيه حفظاً لمال أخيه

ووجه الثاني : أن فيه الخلاص من تبعات الناس .

ووجه الثالث : هو وجه الأول ، لكن هذا على سبيل الوجوب ،
والأول على سبيل الأفضلية .

والرابع : وجهه ظاهر .

[حكم ضمان اللقطة بردها إلى مكانها]

ومن ذلك قول أبي حيفة : إنه لو أخذ اللقطة ثم ردها إلى مكانها ،
فإن كان أخذها ليردها على صاحبها . فلا ضمان ، وإلا ضمن^(٢) ، مع قول
الشافعي وأحمد : إنه يضمن بكل حال^(٣) ، ومع قول مالك : إن أخذها بنية
الحفظ ثم ردها . ضمن ، وإن كان متردداً بين أخذها وتركها ثم ردها . فلا
ضمان عليه^(٤) .

(١) انظر « تحفة المحتاج » (٣١٨/٦) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة »
(ص ١٧٨)

(٢) انظر « تبيين الحقائق » (٣٠٢/٣) .

(٣) انظر « البيان » (٥٢١/٧) ، و« المعجم » (٨٨/٦) .

(٤) انظر « المعونة على مله عالم المدينة » (ص ١٢٦٢) ، و« رحمة الأمة في اختلاف »

فالأول مفصل ، والثاني مشدد ، والثالث مفصل ؛ فارجع الأمر
إلى مرتبتي الميران .
ووجوه الأقوال الثلاثة ظاهرة .

[حكم التقاط الشاة ونحوها من الملاة]

ومن ذلك . قول مالك : إن من وجد شاة بفلاة من الأرض ، وحاف
عليها . . فهو بالخيار في تركها أو أكلها ، ولا ضمان عليه ، وكذلك البقرة
إذا خاف عليها الساع^(١) ، مع قول الأئمة الثلاثة : إن من أكلها فعليه
الضمان إذا جاء صاحبها^(٢) .

فالأول . مخفف على الملحق في عدم الضمان إذا أكلها ، والثاني :
عكسه ؛ فارجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[حكم لُقطة الحرم]

ومن ذلك : قول مالك : إن اللقطة في الحرم وغيره سواء ؛ فلم يفت
أن يأخذها على حكم اللقطة ويتملكها بعد ذلك ، وله أن يأخذها ؛ ليحفظها
فقط ، وبه قال أبو حنيفة^(٣) ، مع قول الشافعي وأحمد ؛ إن له أخذها ؛

الأنمة (ص ١٧٨)

(١) انظر : عيون المسائل (ص ٦٠٨) .

(٢) انظر : المجرب (٣٨٤٧/٨) ، وعلية العلماء (٥٣٤/٥) ، وده السبدع

(١٢١/٥) ، وده رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٧٨)

(٣) انظر : الباية شرح الهداية (٣٣٧/٧) ، وده عيون المسائل (ص ٦٠٨)

ليحفظها على صاحبها ، ويعرفها ما دام مقيماً بالحرم ، فإذا خرج سلمها
للمحاكم ، وليس له أن يأخذها للتملك^(١) .

والأول مخفف على الملتقط ، والثاني فيه تشديد عليه ، فرجع
الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[ما يفعله الملتقط باللقطة بعد تعريفها سنة]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي . إن الملتقط إذا عرف اللقطة سنة .
وله أن يحبسها أبدأ ، وله أن يتصدق بها ، وله أن يأكلها ، عياً كان أو
فقيراً^(٢) ، مع قول أبي حنيفة : إن الملتقط إن كان فقيراً جاز له أن يملكها ،
وإن كان غنياً لم يجز^(٣) .

ويحور له عند أبي حنيفة ومالك : أن يتصدق بها قبل أن يملكها على
شرط أن صاحبها إذا جاء وأمضى ذلك مضى ، وإن لم يُجز ذلك ضمن له
الملتقط^(٤) ، مع قول الشافعي وأحمد إنه لا يحور له ذلك ؛ لأنها صدقة
موقوفة^(٥) .

والأول : مخفف على الملتقط ، والثاني : معضل

(١) انظر : معني المحتج (٥٩٥ / ٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٧٨) ،
وهال في الإنصاف (٤١٣ / ٦) (نقطة الحرم كبيرها ، وهو الصحيح من المذهب)

(٢) انظر : عيون المسائل (ص ٦٠٩) ، وحبية العلماء (٥٣٠ / ٥)

(٣) انظر : بدائع الصنائع (٢٠٢ / ٦)

(٤) انظر : الناية شرح الهداية (٣٣١ / ٧) ، وعيون المسائل (ص ٦٠٩)

(٥) انظر : حلة العلماء (٥٣٠ / ٥) ، والمعني (٧٨ / ٦) ، ورحمة الأمة في
اختلاف الأئمة (ص ١٧٨ - ١٧٩) .

والأول من المسألة الثانية . معصّل ، والثاني منها : مشدّد : فرجع الأمر
في المسألتين إلى مرتبتي الميزان

[حكم من وجد بعيراً في البادية]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي . إنه إذا وجد بعيراً ببادية وحده . لم
يجز له أن يأخذه^(١) .

فلو أخذه ثم أرسله . فلا شيء عليه عند أبي حنيفة ومالك^(٢) ، وقال
الشافعي وأحمد . عليه الضمان^(٣)

فالأول . مخفّف ، والثاني مشدّد خاصّ بأهل الدّين والاحتياط ؛
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم ضمان اللقطة إن جاء صاحبها بعد الحؤول]

ومن ذلك : قول الأئمة الأربعة : إنه إذا مضى على اللقطة حؤول ،
وتصرف فيها الملقط بنفقة أو بيع أو صدقة . فله صاحبها إذا جاء أن يأخذ
قيمتها يوم تملكها^(٤) ، مع قول داود إنه ليس له شيء من ذلك^(٥) .

(١) انظر : عيون المسائل (ص ٦٠٩) ، ود حلية العلماء (٥٣٢ / ٥)

(٢) انظر : التجريد (٣٨٧٩ / ٨) ، و عيون المسائل (ص ٦٠٩)

(٣) انظر : الأم (١٤٣ / ٥) ، والمصني (٨٨ / ٦) ، ورحمة الأمة في اختلاف
الأئمة (ص ١٧٨) .

(٤) انظر : الباية شرح الهداية (٣٣١ / ٧) ، و عيون المسائل (ص ٦٠٩) ، و مصني
المحتاج (٥٩٣ / ٣) ، و البدع (١٣١ / ٥) .

(٥) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٧٨)

فالأول : محقق حاصراً بأكثر الناس ، والثاني : فيه تشديد حاصراً بأهل الورع والخوف من تبعات الناس ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[حكم دفع اللقطة إلى صاحبها بغير بيئة]

ومن ذلك : قول مالك وأحمد : إن صاحب اللقطة إذا جاء ووصفها بصفتها . وجب على الملتقط أن يدفعها إليه ، ولا يكلمه مع ذلك سيرة^(١) ، مع قول أبي حنيفة والشافعي : إنه لا يلزمه ذلك إلا بيئة^(٢)

فالأول محقق حاصراً بما إذا كان صاحبها غير متهم في دعواه ، والثاني : فيه تشديد ، حاصراً بما إذا كان صاحبها متهماً في رقة ديه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ، والله تعالى أعلم



(١) انظر « عيون المسائل » (ص ٦١٠) ، و « الإصناف » (٤١٨ / ٦)

(٢) انظر « الناية شرح الهدية » (٣٣٨ / ٧) ، و « حلة العلماء » (٥٤٠ / ٥) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٧٨) .

كتاب اللقيط

[مسألة الاتفاق في كتاب اللقيط]

اتفق الأئمة على : أنه يحكم بإسلام الطفل بإسلام أبيه أو أمه ، إلا في رواية عن أبي حنيفة .

هنا ما وجدته من مسائل الاتفاق^(١) .

وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم اللقيط إذا وُجد بدار الإسلام]

فمن ذلك : قول الأئمة الثلاثة . إذا وُجد لقيط في دار الإسلام . . فهو مسلم^(٢) ، مع قول أبي حنيفة : إنه إن وُجد في كيسة أو بيعة أو قرية من قرى أهل الذمة . . فهو دمي^(٣) .

فالأول - مشدد في الحكم بإسلامه بالدار ، والثاني : معصّل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث ، ولكل من القولين وجه .

(١) انظر «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ١٨٠)

(٢) انظر «الشرح الكبير» (١٢٥/٤) ، و«تحفة المحتاج» (٣٥١/٦) ، و«المبدع» (١٣٥/٥)

(٣) انظر «الناية شرح الهداية» (٣١٨/٧) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ١٨٠)

[حكم إسلام الصبي]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة وأحمد وأصحاب مالك : إن إسلام الصبي غير النالغ العاقل . . صحيح^(١) ، مع قول الشافعي في أرجح أقواله وأقوال أصحابه . إنه لا يصح إسلام صبي مميز استقلالاً ، وللشافعي قول . إنه موقوف إلى البلوغ^(٢) .

فالأول مشدد في حصول الإسلام ؛ احتياطاً للصبي وللحاكم بإسلامه ، والثاني . مفصل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث .

[حكم اللقيط إذا امتنع عن الإسلام بعد البلوغ]

ومن ذلك : قول مالك وأحمد . إن اللقيط في دار الإسلام إذا امتنع بعد البلوغ من الإسلام قُتِل^(٣) ، مع قول أبي حنيفة . إنه يُحَدُّ ولا يُقتل^(٤) ، ومع قول الشافعي : إنه يُرَجَر عن الكفر ، فإن أقام عليه أُقِرَّ عليه^(٥) .

فالأول : مشدد في تحصيل الإسلام ، والثاني . فيه تخفيف ، والثالث . مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ، والله سبحانه وتعالى أعلم



(١) انظر « الساية شرح الهدية » (٢٩٤/٧) ، و« عيون المسائل » (ص ٦١٠) ، و« الإنصاف » (٣٢٩/١٠)

(٢) انظر « البيان » (١٧١/١٢) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٨٠)

(٣) انظر « حاشية اندلسوني » (١٢٧/٤) ، و« كشف القناع » (٢٣٥/٤)

(٤) انظر « التجريد » (٣٨٩١/٨) .

(٥) ما نقله الإمام الشافعي عن الإمام الشافعي متفق مع ما في « رحمة الأمة في خلاف الأئمة » (ص ١٨٠) ؛ وهو قول نقله بعض أصحاب الشافعي ، وقال في حله لعلماء : (٥٦٨/٥) (المصنوع أنه مرتد ؛ فإن مات وإلا قُتِل)

كتاب الجعالة

[مسألة الاتفاق في كتاب الجعالة]

اتفق الأئمة على : أن رادَّ الأبق يستحقُّ الجُعْل إذا ردَّه إن شرط ذلك
هكذا ما وجدته من مسائل الاتفاق^(١) .
وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم استحقاق رادَّ الأبق للجُعْل]

فمن ذلك : قول مالك : إنَّ رادَّ الأبق إذا كان معروفاً بذلك . . استحقَّ
الجُعْل ولو لم يكن شرط ؛ وذلك عنى حسب قُرب الموضع وبُعده ، وأما
إذا لم يكن رادَّ الأبق معروفاً . . فلا جُعْل له ، ويُعطى ما أُنْفِق عليه^(٢) ، مع
قول أبي حنيفة وأحمد : إنَّه يستحقُّ الجُعْل على الإطلاق ، ولم يعتبر وجود
الشرط ولا عدمه ، ولا أن يكون معروفاً برَدِّ الأبق أم لا^(٣) ، ومع قول
الشافعي : إنَّه لا يستحقُّ الجُعْل إلا بالشرط^(٤) .

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ١٨١) .

(٢) انظر : الذخيرة : (٦ / ٦) ، ودعيون المسائل : (ص ٦١٠) .

(٣) انظر : تبيين الحقائق : (٣٠٨ / ٣) ، ود الإيضاح : (٣٩٤ / ٦) .

(٤) انظر : البيان : (٤٠٩ / ٧) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ١٨١) .

فالأول : مفصل ، والثاني : مشدد على مالك الآبق ، والثالث : مفصل
كالأول ، فرجع الأمر إلى مرتبتي المبران .

ووجه الأول من تفصيل الإمام مالك : العمل بالقربة ؛ وهي إحدى
الأدلة ، وفيها خلاص لذمة صاحب الآبق ، وتشجيع للراذ على المداومة
على رد الآبق لإخوانه المسلمين وإزالة كربهم ، لا سيما من كان عاجزاً
وليس له قدرة على شراء عبد يخدمه ، أو دابة يركبها ، أو نفقة يحصلها .

وتوجيه الثاني : كتوجيه الأول ، وأشدُّ حثاً على إعطاء الراذ جماعته ،
لِما قلناه من خلاص الذمة ، وتشجيع الراذ على أن يدوم على رد الآبق ؛ فإن
مع إعطائه الجعل بعد نعه . يكسر قلبه ، ويُنكسله عن التعب بعد ذلك في
رد آبق آخر ، لا سيما من ليس له حرفة ينفق منها على عياله ونفسه غير تلك
الحرفة .

ووجه الثالث : أنَّ الوجوب في الجعل إنما يكون بالشرط والطلب على
قاعدة الأجراء ، فإن لم يكن شرط فإثماً يكون إعطاؤه الجعل من باب البر
والإحسان ، وذلك معروف لا واجب .

[مقدار ما يستحقُّ راذاً الآبق]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة : إنَّ مَنْ رَدَّ الآبق من مسيرة ثلاثة أيام . .
يستحقُّ أربعين درهماً ، وإنَّ رَدَّهُ مِنْ دُونِ ذَلِكَ رَضَّحَ لَهُ الْحَاكِمُ^(١) ، مع قول

(١) انظر : الاحبار ، (٣ / ٣٥) ، وتبيين الحقائق ، (٣ / ٣٠٨) ، والزَّصَحُ المطاء
القليل . انظر : المصباح المنير ، (شرح) .

مالك : إن له أجرة المثل^(١) ، ومع قول أحمد : إن له ديناراً أو اثني عشر درهماً ، ولا فرق بين قصير المسافة وطويلها ، ولا بين المصر وحارج المصر ، خلافاً لأحمد في قوله في رواية له أخرى : إنه إن جاء به من المصر فله عشرة دراهم ، أو من حارج المصر فله أربعون درهماً^(٢) ، ومع قول الشافعي : إنه لا يستحق شيئاً إلا بالشرط والتقدير^(٣)

فالأول : مفصل ، والثاني : فيه تخفيف بأجرة المثل ، والثالث : فيه تشديد بالاجتهاد على مالك الآبق ، والرابع : فيه تشديد على راد الآبق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[حكم الرجوع على السيد بما أنفق على الآبق]

ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي : إنه إذا أنفق نفقة على الآبق بغير إذن سيده . فلا شيء على السيد ؛ لأنه أنفق متبرعاً ؛ فهو كالذي ينفق بغير إذن الحاكم ، وإن أنفق بإذنه كان على السيد ديناً عليه ، وللرأى أن يحبس العبد عنده حتى يأخذ ما أنفق على العبد في طريقه^(٤) ، ومع قول أحمد : هو على سيده بكل حال^(٥) ، ومع قول مالك : إن له أجرة المثل^(٦) .

(١) انظر : عيون المسائل (ص ٦١٠) .

(٢) انظر : الإيضاح (٣٩٤ / ٦) .

(٣) انظر : البيان (١٠٩ / ٧) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٨١)

(٤) انظر : حاشية ابن عاتدين (٢٩٠ / ٤) ، وافي المحتاج (٦٢٧ / ٣)

(٥) انظر : المبدع (١١٧ / ٥) .

(٦) أي : لا يستحق غير أجرة المثل ؛ فلا يأخذ شيئاً مقابل ما أنفق ، وانظر : عيون

المسائل (ص ٦١٠) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٨١)

فالأول مفصل ، والثاني مشدد على السيد ، والثالث : محقق على
السيد ، فرجع الأمر إلى مرتبي الميران
وتوجيه الأقوال الثلاثة ظاهر ، والله سبحانه وتعالى أعلم^(١)



(١) في هامش (أ) (بلغ علي الحارثي قراءة على مؤلفه رضي الله عنه)

كتاب الفرائض

[مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب الفرائض]

أجمع المسلمون على . أَنَّ الأسباب المتوارث بها ثلاثة : رَجَم ، ونكاح ، وولاء ، وَأَنَّ الأسباب المانعة من الميراث ثلاثة : رُق ، وقتل ، واحتلاف دين ، وعلى . أَنَّ الأسياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين لا يورثون ، وَأَنَّ كُلَّ ما يتركونه يكون صدقة تُصرف في مصالح المسلمين ، ولم يخالف في ذلك إلا الشيعة ، ولذلك أنكروا على أبي بكر الصديق رضي الله عنه حين قال لعاطمة ما قال ، ولم يورثها من أبيها صلى الله عليه وسلم شيئاً^(١) .

(١) روى البحاري (٣٧١١ ، ٣٧١٢) واللمظ له ، ومسلم (١٧٥٩) عن السيدة عائشة رضي الله عنها أَنَّ عاتمة رضي الله عنها أرسلت إلى أبي بكر ، تسأله ميراثها من النبي صلى الله عليه وسلم فيما أفاض الله على رسوله صلى الله عليه وسلم ؛ تطلب صدقة النبي صلى الله عليه وسلم التي بالمدينة ومَنْكَ وما بقي من خُمْس حبير ، فقال أبو بكر ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يورث ، ما تركنا فهو صدقة ، إنما يأكل آل محمد من هذا المال - يعني مال الله - ليس لهم أن يريدوا على المأكول » ، وإنني - والله - لا أُغَيِّر شيئاً من صدقات النبي صلى الله عليه وسلم التي كانت عليها في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا أُعملُ فيها بما عمل فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتشهد عليّ ، ثم قال : إِنَّا قد عرما يا أبا بكر فضيلتك ، وذكر قرابتهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم وحقهم ، فتكلم أبو بكر فقال والذي نفسي بيده ؛ لعراية رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق إليّ أن أصل من قرأتي

وكذلك أجمعوا على : أنَّ الوارثين من الرجال عشرة : الابن ، وابنه
وإن سَقَلَ ، والآب ، وأبوه وإن علا ، والأخ ، وابنه إلا من الأم ، والعم ،
وابنه إلا للأم ، والروح ، والمعتيق ، وعلى : أنَّ الوارثات من النساء سبع .
البنات ، وست الابن وإن سَقَلَ ، والأم ، والجدة ، والأخت ، والزوجة ،
والمعتقة .

وعلى : أنَّ الفروض المقدَّرة في كتاب الله عزَّ وجلَّ . . ستة . الصف ،
والربع ، والثلث ، والثلثان ، والثلث ، والسدس إلى غير ذلك من مسائل
الفرائض المُجمَّع عليها .

واتفق الأئمة على . أنَّ المسلم لا يَرِث الكافر ، ولا عكسه ، وحُكي عن
معاذ وابن المسيب والنخعي : أنَّه يرث المسلم الكافر ، ولا عكس ؛ كما
يترَوَّج المسلم الكافرة ، ولا يترَوَّج الكافر المسلمة .

واتفقوا أيضاً على أنَّ القاتل عمداً ظلماً لا يرث من المقتول شيئاً .

وكذلك اتفقوا على : أنَّ القول لا يكون إلا في الأصول الثلاثة :
الستة ، والاثني عشر ، والأربعة والعشرين ، وأنَّ القول صحيح معمول به
عند كافة العلماء ، وانعقد إجماع الصحابة عليه في خلافة عمر بن الخطاب
رضي الله عنه ، خلافاً لابن عباس رضي الله عنهما ، وعلى : أنَّه لو اجتمع
أبنا عمٍّ ؛ أحدهما أخ لأم . . كان للأخ منهما السدس ، والباقي بينهما
بالعصوبة ، خلافاً لابن مسعود والحسن .

هَذَا مَا وَجَدْتُهُ مِنْ مَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ وَالِاتِّفَاقِ ^(١) .

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٨٢) وما بعدها

وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم توريث ذوي الأرحام]

فمن ذلك : قول مالك والشافعي : إنَّ ذوي الأرحام لا يرثون ، بل يكون المال العاقل بعد أصحاب الفروض والعصبات . . . لبيت المال ، وهو قول أبي بكر وعمر وعثمان وزيد والزُّهري والأوزاعي وداود^(١) ، مع قول أبي حنيفة وأحمد وتوريثهم ، وحكي ذلك عن علي وابن مسعود وابن عباس لكن عد فقد أصحاب الفروض والعصبات بالإجماع ، وعن سعيد بن المسيب : أنَّ الخال يرث مع البنت^(٢) .

فعلى ما قال مالك والشافعي : إذا مات عن أمٍّ كان لها الثلث ، والباقي لبيت المال ، أو عن بنت فلها النصف ، والباقي لبيت المال ، وعلى ما قاله أبو حنيفة وأحمد : المال كله للأمِّ ؛ الثلث بالعرض ، والباقي بالردِّ ، وكذلك للبنت النصف بالعرض ، والباقي بالردِّ .

ونقل القاضي عبد الوهاب المالكي عن الشيخ أبي الحسن : أنَّ الصحيح عن عثمان وعلي وابن عباس وابن مسعود : أنهم كانوا لا يرثون ذوي الأرحام ، ولا يرثون على أحد ، ثم إنَّ ما يُحكى عنهم في الردِّ وتوريث

(١) المفتى به عند جمهور المتأخرين من الشافعية توريث ذوي الأرحام إذا لم ينظم أمر

بيت المال انظر حاشية الحرشي (٢٠٧/٨) ، ومعنى المحتاج (١٢/٤)

(٢) انظر الاحتيار (١٠٥/٥) ، والمعني (٣١٩/٦) ، ورحمة الأمة في اختلاف

الأئمة (ص ١٨٢) .

دوي الأرحام . . إنما هو حكاية فعل لا قول كما ترى ، وإن خريمة وغيره من الحفاظ يدعون الإجماع على هذا^(١)

فالأول مشدد على دوي الأرحام ، والثاني : محقق عليهم ؛ فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : تعد ذوي الأرحام عن المحبة والعصية التي تكون في أصحاب الفروض والمصبات .

ووجه الثاني : أنهم لا يخلون من محبة ولا عصية

[حكم مال المرتد إن مات على الردة]

ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد : إن مال المرتد إذا قُتل أو مات على الردة . يكون فيئاً لبيت المال ، حتى المال الذي كان كسبه في إسلامه^(٢) ، مع قول أبي حنيفة : إن مال المرتد يكون لورثته من المسلمين ، سواء أكتسبه في إسلامه أم في ردته^(٣) .

فالأول : مشدد على ورثة المرتد ، والثاني : محقق عليهم .

ووجه الأول : انقطاع الموالاة بين المرتد وورثته حين الردة أو ضعف

(١) انظر : عيون المسائل (ص ٦٢٥) .

(٢) انظر : عيون المسائل (ص ٦٢٦) ، و : البيان (١٨/٩) ، و : المعنى (٩/٩) .

(٣) قال القدوري في : التحرير (٣٩٥٨) (قال أبو حنيفة : ما اكتسبه المرتد في حال إسلامه - لورثته المسلمين ، وما اكتسبه في حال ردته - في : وقال أبو يوسف ومحمد : جمع ذلك لورثته) ، وهو الموافق لما في : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٨٣)

الموالة ، فكان من الورع رجوع ماله لبيت المال ؛ يصرف في مصالح المسلمين العامة .

ووجه الثاني : الاحتياط لإخواننا المسلمين الذين لهم حق في بيت المال ؛ فلا نطعمهم ما فيه رائحة شهة ؛ فكانت ورثته أولى بذلك المال ؛ كما يرثون مال مورثهم المقتول ولو كان مكسبه حراماً لا يمكن رده إلى أربابه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبني الميراث .

[حكم توريث القاتل خطأ]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد . إن من قتل خطأ لا يرث^(١) ، مع قول مالك : إنه يرث من المال الذي دون الذية^(٢) .

والأول : مشدد على القاتل ، والثاني فيه تخفيف عنه من حيث التفصيل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبني الميراث .

ووجه الأول إطلاق الحديث في أنه . لا يرث القاتل من مقتوله شيئاً^(٣) .

ووجه الثاني : تنفير القاتل من القتل ؛ بحرمانه من مال الذية الحاصل

(١) انظر حاشية ابن عدي (٧٦٧/٦) ، و تحفة المحتاج (٤١٧/٦) ، و الإنصاف (٣٦٨/٧) .

(٢) انظر حاشية السوقي (٤٨٦/٤) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٨٣) .

(٣) رواه يحموه أبو داود (٤٥٦٤) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه ، و الترمذي (٢١٠٩) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه

بالتقتل فقط ؛ رجراً له على التحرُّق على قتل مورثه ، وأما المال الذي لم يحصل من جهة القتل فهو باقٍ على الأصل في التركات ؛ فلهذا حكم أن يورثه منه ، والله أعلم .

[حكم توارث أهل ملل الكفر المختلفة]

ومن ذلك : قول مالك وأحمد : إن أهل الملل من الكفار ؛ كاليهودي مع النصراني لا يرث بعضهم بعضاً^(١) ، مع قول أبي حنيفة والشافعي : إنهم كلهم ملة واحدة ، وكلهم كفار ؛ يرث بعضهم بعضاً^(٢) .
فالأول : مشدد ، ودليله . طهر حديث : لا يتوارث أهل ملتين^(٣) .

والثاني : مخفف ، ودليله : أن ما عدا ملة الإسلام . كل ملة واحدة ؛ فارجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[حكم توريث المُعَصَّ]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك والشافعي : إن من بعصه حرّاً وبعصه رقيقاً . لا يرث ولا يُورث^(٤) ، مع قول أحمد وأبي يوسف ومحمد : إنه

(١) انظر : عيون المسائل ؛ (ص ٦٢٨) ، و : لمعي ؛ (٣٦٨ / ٦)

(٢) انظر : الاختيار ؛ (١١٦ / ٥) ، و : البيان ؛ (١٧ / ٩) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ؛ (ص ١٨٣) .

(٣) رواه أبو داود (٢٩١١) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه ، والترمذي (٢١٠٨) عن سيفنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٤) انظر : حاشية ابن عابدين ؛ (٧٦٦ / ٦) ، و : عيون المسائل ؛ (ص ٦٢٩) ، وقال في -

يورث ويرث بقلدر ما فيه من الحرّية^(١)

فالأول : مشدّد ، ووجهه : ضعف ملكه .

والثاني : فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم حجب الكافر والمرتدّ والقاتل والرقيق لغيره]

ومن ذلك : قول الأئمة الأربعة : إنّ الكافر والمرتدّ والقاتل عمداً ،
ومن فيه رقى ، ومن خفي موته . لا يحجبون كما لا يرثون^(٢) ، مع قول ابن
مسعود رضي الله عنه وحده : إنّ الكافر والعبد والقاتل عمداً . يحجبون
ولا يرثون^(٣) .

فالأول : مشدّد على من تقدّم ذكرهم ، والثاني : فيه تخفيف ؛ فرجع
الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه القولين : ظاهر .

[حكم توريث الإخوة مع الأب مقدار ما حجّبوا الأمّ عنه]

ومن ذلك : قول الأئمة الأربعة : إنّ الإخوة إذا حجّبوا الأمّ من الثلث

« معني المحتاج » (٤٥ / ٤) : « والجديد أن من بعثه حرّاً إذا مات من مال ملكه
بيعه الحرّ » يورث « عنه ذلك المال » لأنّه تامّ الملك عليه .

(١) انظر « حاشية ابن عابدس » (٧٦٦ / ٦) ، و« المعني » (٣٤٨ / ٦) ، و« رحمة الأمة
في اختلاف الأئمة » (ص ١٨٣) .

(٢) انظر « الاحتيار » (٩٥ / ٥) ، و« عيون لمائل » (ص ٦٣٠) ، و« البيان »
(٦٢ / ٩) ، و« المعني » (٣٨١ / ٦) .

(٣) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٨٣)

إلى السلس . . لم يأخذوه^(١) ، مع ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما
 إن الإحوة يرثون مع الأب إذا حجروا الأم^(٢) ؛ فيأخذون ما حجبوها عنه ،
 والمشهور عن ابن عباس : موافقة الكافة^(٣)

فالأول وما وافقه من قول ابن عباس . مشدد على الإحوة ، والثاني :
 مخفف عليهم ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم ميراث من ماتوا ولم يُعلم السابق منهم ؛ كالغرقى ونحوهم]

ومن ذلك اتفاق الأئمة الأربعة على : أنَّ الغرقى والقتلى والهدمي
 والموتى بحريق أو طاعون إذا لم يُعلم أيُّهم مات قبل صاحبه . . لم يرث
 بعضهم بعضاً ، وترك كل واحد منهم لباقي ورثته^(٤) ، مع قول أحمد في
 رواية : إنَّه يرث كل واحد منهم تلاد ماله دون طارفه ، وسقه إلى ذلك علي
 وشريح والسَّحفي والشعبي^(٥)

(١) انظر «الاحتبار» (٩٥/٥) ، و«عيون المسائل» (ص ٦٣٠) ، و«البيان»
 (٦٢/٩) ، و«المعي» (٣٠٤/٦)

(٢) كذا في (ي) ، وفي سائر النسخ (الاس) بدل (الأب) ، وهي محتملة في (أ) ،
 والمثبت هو الصواب الموافق له في مصادر الفقهاء

(٣) انظر «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ١٨٤)

(٤) انظر «الاحتبار» (١١٢/٥) ، و«عيون المسائل» (ص ٦٢٨) ، و«حلية العلماء»
 (٢٧٦/٦)

(٥) كذا في النسخ التي بين يدي ، وهو المثبت في «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة»
 (ص ١٨٣) ، وقال في «كشف القناع» (٤٧٤/٤) (والتلاد بكسر التاء : القديم ،
 ضد الطارئ ؛ وهو الحادث ؛ أي الذي مات وهو يملكه ؛ دون ما ورثه من الميت ؛
 معه ؛ لتلا بدخله الدور) ، وما نقله الإمام الشجري عن الإمام أحمد ها هو الصحيح =

فالأول : مشدّد على من ذكر بعدم إرثهم من بعضهم بعضاً ، والثاني :
فيه تفصيل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[حكم توريث أم الأب مع وجود الأب]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إن الجدة أم الأب . . لا ترث مع وجود
الأب ؛ الذي هو اسها شيئاً^(١) ، مع قول أحمد ؛ إنها ترث معه السلس إن
كانت وحدها^(٢) ، أو تشارك الأم فيه إن كانت موجودة^(٣) .

فالأول مشدّد على الجدة المذكورة ، والثاني : فيه تخفيف ؛ فرجع
الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[ميراث الأم مع وجود أخوين]

ومن ذلك : إجماع الأئمة على ؛ أن الأخوين يحجبان الأم من الثلث إلى
السدس^(٤) ، مع قول ابن عباس : إن لها معهما الثلث حتى يصيروا ثلاثة ؛
فيكون لها السدس^(٥) .

-
- من مذهبه ، وانظر ؛ الإنصاف ؛ (٣٤٥ / ٧) ، والطارف والطريف بمعنى المان
المتحدث ؛ فيكون الطارف والطارفي بمعنى ، وانظر ؛ مختار الصحاح ؛ (ط ر ف)
(١) انظر ؛ الاختيار ؛ (٩٦ / ٥) ، و ؛ عيون المسائل ؛ (ص ٦٣٠) ، و ؛ البيان ؛ (٥٨ / ٩)
(٢) انظر ؛ الإنصاف ؛ (٣١١ / ٧) ، و ؛ رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ؛ (ص ١٨٤)
(٣) قال في ؛ المصنف ؛ (٢٩٩ / ٦) . (وأجمع أهل العلم على أن الأم تحجب البنات من
جميع الجهات) ، وانظر ؛ المبدع ؛ (٣٣٥ / ٥) .
(٤) انظر ؛ حاشية ابن عابدين ؛ (٧٧٢ / ٦) ، و ؛ عيون المسائل ؛ (ص ٦٣٠) ، و ؛ تحفة
المحتاج ؛ (٣٩٦ / ٦) ، و ؛ الإنصاف ؛ (٣٠٧ / ٧)
(٥) انظر ؛ رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ؛ (ص ١٨٤) .

فالأول مشدّد على الأمّ ، والثاني فيه تفصيل : فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[ميراث الأخوات مع السات]

ومن ذلك : قول جميع الفقهاء : إنّ الأخوات مع السات عصبه^(١) ، مع قول ابن عباس : إنّهنّ لسنّ بعصه ، ولا يرثن شيئاً مع السات^(٢) .

فالأول : محقّف على الأخوات ، والثاني : مشدّد عليهنّ ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[حكم الإرث بالموالاة^(٣)]

ومن ذلك : قول كافّة العلماء : إنّ الإرث لا يثبت بالموالاة^(٤) ، مع قول الشّحني : إنّهُ يثبت بها^(٥) ، ومع قول أبي حنيفة : إنّهُ إن والاه وعاقده كان له بقصه ما لم يعقل عنه^(٦)

(١) المراد بالأخوات هنا الشقيقات أو لأب ، وانظر الاحتيار : (٩٤ / ٥) ، ودعيون

المسائل : (ص ٦٣٢) ، ومعي للمحتاج : (٢٨ / ٤) ، والمدع : (٣٤١ / ٥)

(٢) انظر رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ١٨٤)

(٣) قال في الاحتيار : (٤٤ / ٤) (وصورته - أي عقد الموالاة - إذا أسلم على يد رجل ووالاه على أن يرثه ويعقل عنه ، فقال أنت مولاي ترثني إذا مت)

(٤) انظر دعيون المسائل : (ص ٦٣٨) ، وحلية العلماء : (٢٦٠ / ٦) ، والإصناف : (٣٠٣ / ٧)

(٥) انظر رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ١٨٥)

(٦) قوله (ما لم يعقل عنه) أي ما لم يتحمّل عنه بيعة ما جاء ؛ كالدية مثلاً ، وانظر -

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ، والثالث : معضل ، فرجع الأمر
إلى مرتبتي العيزان .

[ميراث الملائنة من ابنها]

ومن ذلك : قول أبي حيفة : إن ابن الملائنة تستحق أمه جميع ماله
بالعرض والعصوبة^(١) ، مع قول مالك والشافعي : إن الأم تأخذ الثلث
بالعرض ، والباقي لبيت المال^(٢) ، ومع قول أحمد في إحدى روايته . إن
عصبة عصبه أمه ؛ فإذا حلف أمأ وحالاً . فلأم الثلث ، والباقي للحال ،
والرواية الثانية لأحمد : أنها عصبه ؛ فيكون المال جميعاً لها تعصيباً^(٣) .

فالأول : محقق على الأم ، والثاني : فيه تخفيف عليها ، وكذلك باقي
الاقوال ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث .

[حكم ميراث السقط]

ومن ذلك : قول مالك وأحمد : إن السقط إذا استهل صارخاً لا يرث
ولا يؤرث وإن تحرك أو تنفس إلا أن يرضع ، فإن عطس : فعن مالك

« حاشية ابن عابدين » (١٢٥ / ٦) ، و « البية شرح الهداية » (٣٦ / ١١)

(١) أي يرثه قرانه أمه ويرثهم ، فهو وجدت أمه وقرانه أبيه فالأمال لأنه ، وانظر
« الاحتيار » (٩٤ / ٥) .

(٢) انظر « عيون المسائل » (ص ٦٣٧) ، و « جواهر العقود » (ص ٣٤٥)

(٣) انظر « المعني » (٣٤٠ / ٦) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٨٥)

روايتان^(١) ، مع قول أبي حنيفة والشافعي إنه إن تحرك أو تنفس أو عطس . . . وَرِثَ وَوَرِثَ عَنْهُ^(٢) .

فالأول : مشدد في الاحتياط في الإرث ، والثاني : محقق فيه ؛ فرجع الأمر إلى مرتني العبران ، والله سبحانه وتعالى أعلم



(١) انظر « عيون المسائل » (ص ٦٤٠) ، وقال في « المعنى » (٣٨٤ / ٦) (وانفقوا على أنه إذا أسهل صارحاً ورث ، وورث)

(٢) انظر « الساية شرح الهدية » (٢٣٤ / ٣) ، و« البيان » (٧٩ / ٩) ، و« رحمة الأمانة في اختلاف الأئمة » (ص ١٨٦) .

كتاب الوصايا

[مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب الوصايا]

أجمعوا على أن الوصية مستحقة غير واجبة ، وأنها تملك بضاف إلى ما بعد الموت ، فإن كان الإنسان عنده أمانة لغيره وجب عليه الوصية ، وكذلك إذا كان عليه دين لا يعلم به من هو له ، أو عنده وديعة بغير إشهاد .

وأجمعوا على : أنها لا تجب للوراث ، خلافاً للرهمري وأهل الظاهر في قولهم بوجوب الوصية للأقارب الذين لا يرثون ، سواء كانوا عصبية أو دوي رَحِمَ إذا كان هناك وارث غيرهم ، وعلى : أن الوصية لغير وارث بالثبث جائزة ، ولا تفتقر إلى إجازة الورثة ، وعلى : أن الوصية للوارث جائزة موقوفة على إجازة بقية الورثة .

واتفق الأئمة على : أنه لو أوصى لني فلان لم يدخل إلا الذكور ، ويكون بينهم بالسوية ، وعلى : أنه لو أوصى لولد فلان دخل الذكور والإناث ، ويكون بينهم بالسوية .

واتفق الأئمة على : أن العتق والهبة والوقف وسائر العطيات المنجزة في مرض الموت . . . معتبرة من الثلث ، خلافاً لمجاهد وداود ؛ فإنهما قالوا : إنها منجزة من رأس المال .

هنا ما وحدته من مسائل الإجماع والاتفاق^(١) .

وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم إجازة الورثة ما زاد عن الثلث في حياة الموصي]

فمن ذلك . قول مالك إذا أوصى بأكثر من ثلث ماله ، وأجار الورثة ذلك . . يُنظر ؛ فإن أجاروا في مرضه لم يكن لهم أن يرجعوا بعد موته ، وإن أجاروا في صحته فلهم الرجوع بعد موته^(٢) ، مع قول أبي حنيفة والشافعي إنَّ لهم الرجوع ، سواء كان ذلك في صحته أو مرضه^(٣) .

فالأول : معطل ، والثاني : محقق على الورثة ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم إخراج الأثنى إذا أوصى بذكر من النعم ، وعكسه]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه لو أوصى بجمل أو بعير . . جاز أن يُعطى أثنى^(٤) ، وكذلك إن أوصى ببدة أو بقرة . . جاز أن يُعطى ذكراً ؛ فالذكر والأثنى عندهم واحد^(٥) ، مع قول الشافعي في أحد قوليه : إنه

(١) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٨٧) وما بعدها

(٢) انظر « عيون المسائل » (ص ٦٤٣) .

(٣) انظر « حاشية ابن عابدين » (٦ / ٦٥١) ، و « حلية العلماء » (٦ / ٧٠) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٨٥) .

(٤) أي : جاز أن يُعطى الموصى له أثنى .

(٥) انظر « عيون المسائل » (ص ٦٤٣) وقال في « المعنى » (٦ / ٢٥٥) (وإن وصى بجمل لم يكن إلا ذكر ، وإن وصى ساقة لم تكن إلا أثنى . . وإن وصى له بثور فهو =

لا يجوز أن يُعطى في العير إلا الذكر ، ولا في الدمة والبقرة إلا الأنثى^(١)
 فالأول : محقق ، والثاني : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث
 ولنكرّ الأول : محمول على حال عوامّ الناس ، والثاني : محمول على
 حال المتورّعين ؛ فيعطون الأفضل احتياطاً

[حكم ما لو أوصى بشيء لشخص ، ثمّ أوصى به لآخر]

ومن ذلك : اتفاق الأئمة الأربعة على : أنّه إذا أوصى شيء لشخص ،
 ثمّ أوصى به لآخر ، ولم يصرّح برجوع عن الأول . فهو بينهما بصفين^(٢) ،
 مع قول الحسن وعطاء وطاوس : إنّ رجوع ؛ فيكون للثاني ، ومع قول
 داود . إنّهُ للأول^(٣) .

فالأول : فيه تحفيف بالعدل بينهما ، والثاني : فيه تشديد على الأول ،
 والثالث : فيه تشديد على الثاني ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث
 ووجه الثالث : أنّه لمّا أوصى به للأول خرج عن ملكه بذلك ؛ فما بقي
 له فيه تصرف آخر ، وهو خاصّ بأهل الورع .

كما أنّ الثاني أيضاً : يصحّ حمله على حال أهل الورع ؛ لأنّ الوصية به
 ثانياً كالناسخ للمحكم الأول .

دكر ، وإن وصّى ببقرة فهي أنثى ()

(١) انظر : حلية العلماء (١١٢ / ٦) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٨٥)

(٢) انظر : الاختيار (٦٦ / ٥) ، وعبود المسائل (ص ٦٤٥) ، ومعني المحتاج ()

(١١٥ / ٤) ، و المعني (١٨٦ / ٦) .

(٣) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٨٧)

[حكم العطايا الصادرة ممن أشرف على الهلاك]

ومن ذلك : قول أبي حبيبة ومالك وأحمد والشافعي في أظهر القولين :
 إنَّ من قَدِمَ لِيُقْتَصَّ منه ، أو كان في الصفِّ بارزاً للعدوِّ ، أو كانت حاملاً
 فعاءها الطلق ، أو كان في سفينة وهاج البحر . . فعطاياء من الثلث^(١) ، مع
 قول الشافعي الآخر : إنَّه من جميع المال^(٢) ، ومع قول مالك : إنَّ الحامل
 إذا بلغت ستة أشهر لم تنصِّف في أكثر من ثلث مالها^(٣) .

والأول . مشدَّد على الموصي ، والثاني : محصَّف عنه ، والثالث : فيه
 تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتتي الميراث .

[حكم الوصية للعبد]

ومن ذلك قول مالك وأحمد : إنَّه تصحُّ الوصية إلى العبد مطلقاً ،
 سواء كان عبده أو عبد غيره^(٤) ، مع قول الشافعي : لا تصحُّ مطلقاً^(٥) ،

(١) انظر : حاشية ابن عابدين ، (٦٦١ / ٦) ، و « عيون المسائل » (ص ٦٤٥) ، و « جواهر
 العقود » (٢٥٦ / ١) ، و « الإنصاف » (١٦٨ / ٧) .

(٢) انظر : جواهر العقود ، (٣٥٦ / ١) .

(٣) انظر : عيون المسائل ، (ص ٦٤٥) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة »
 (ص ١٨٨) .

(٤) الوصية لعبد غيره جائزة إن أدن سيده كما في « عيون المسائل » (ص ٦٤٦) ،
 و « الإنصاف » (٢٨٥ / ٧) .

(٥) مذهب الشافعية أن الوصية للعبد جائزة ، فإن استمرَّ رقبته حتى موت الموصي فهي
 لسيده ، وإن عتق قبل موت الموصي فهي له ، و انظر : تحفة المحتاج (٤٠ / ٧) .

ومع قول أبي حنيفة : إنها تصحُّ إلى عبد نفسه بشرط أن يكون في الورثة كبير ، ولا تصحُّ إلى عبد غيره^(١) .

فالأول : مخفَّف ، ووجهه أن الوصية إحسان زائد على الواجب ، وقد أباح الشرع ذلك .

والثاني : مشدَّد ، ووجهه : عدم ملك العبد لتلك الوصية ، ومعلوم : أن الوصية تملك .

والثالث : مفصَّل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم الإيصاء إلى أجنبي بالنظر في أمر الأولاد مع وجود الأب أو الجد]

ومن ذلك : قول الشافعي وأحمد : إنه لا يجوز لمن له أب أو جد أن يوصي إلى أجنبي بالنظر في أمر أولاده إذا كان أبوه أو جدُّه من أهل العدالة^(٢) ، مع قول أبي حنيفة ومالك . إنه تصحُّ الوصية إلى الأجنبي في أمر أولاده وفي قضاء ديونه وتنفيذ الثلث . مع وجود الأب أو الجد^(٣) .

فالأول : مشدَّد محمول على ما إذا عرف الموصي أنَّ الأب أو الجد

(١) انظر « الباية شرح الهداية » (٥١٥ / ١٣) ، و« رحمة الأئمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٨٨)

(٢) انظر « نهاية المحتاج » (١٠٥ / ٦) ، وقال في « الإيضاح » (٢٨٥ / ٧) : « تصحُّ وصية المسلم إلى كلِّ مسلم عاقل عدل ، والعدل العاقل إذا كان أمياً ، وهو صحيح ، وهو المطلب »

(٣) انظر « تبیین الحقائق » (٢١٣ / ٦) ، و« عيون المسائل » (ص ٦٤٦) ، و« رحمة الأئمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٨٨)

أشعق على أولاده من الأجنبي ، والثاني محقق محمول على عكسه ؛
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم ما لو أوصى إلى عدل ثم فسق]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين : إنه لو
أوصى إلى عدل ثم فسق . بُزعت منه الوصية ؛ كما إذا أسند الوصية إليه
ابتداء فلا تصح ؛ لأنه لا يؤمن عليها^(١) ، مع قول أبي حنيفة وأحمد في
الرواية الأخرى إنه إذا فسق يصمُّ إليه عدل آخر ، فإذا أوصى إلى فاسق
وجب على القاضي إخراج من الوصية ، فإن لم يخرج القاضي
وتصرف . نفذ تصرفه وصحت وصيته^(٢)

فالأول : فيه تشديد ، والثاني . فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان .

[حكم الوصية لكافر^(٣)]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة إن الوصية تصحُّ لكافر ، سواء كان

(١) انظر : عبود لمسائل (ص ٦٤٦) ، وجواهر المقرد (١ / ٣٥٧)

(٢) انظر : السابعة شرح لهداية (١٣ / ٥٠٤) ، وكشاف القناع (٤ / ٣٩٤) ، ورحمة
الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٨٨) .

(٣) المقصود بها أن يوصي بكافر بشيء ، لا أن يجعله وصياً ؛ إذ يترق الفقهاء بين الوصية
والإيصاء ، فالوصية تعليق مضاف إلى ما بعد الموت ، أمّا الإيصاء فهو أن يعهد إلى
آخر بعمل بعد موته ؛ كترعاية أولاده مثلاً ، وانظر : تحفة المحتاج (٣ / ٨٣)

حرباً أو دمية^(١) ، مع قول أبي حنيفة بعدم صحتها لأهل الحرب ، وصحتها لأهل الذمة خاصة^(٢) .

فالأول : مخف ، والثاني : مفصل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبي الميزان

[حكم إصاء الوصي لغيره]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة وأصحابه ومالك : إن له أن يوصي بما وصى به إليه غيره ولو لم يكن الموصي جعل ذلك إليه^(٣) ، مع قول الشافعي وأحمد في أظهر روايته بالمع^(٤) .

فالأول : مخف ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبي الميزان .

[حكم تصرفات الوصي بغير حكم الحاكم]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة : إن الوصي إذا كان عدلاً لم يحتج إلى حكم الحاكم ، وتنفذ الوصية إليه ، وإنه يصح جميع تصرفاته^(٥) ، مع قول

(١) انظر مواهب الجليل (٥١٥/٨) ، وجواهر العقود (٣٥٣/٣) ، والإصناف ، (٢٢١/٧) .

(٢) انظر الباية شرح الهداية (٣٩٩/١٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٨٨) .

(٣) انظر الباية شرح الهداية (٥١٣/١٣) ، وعيون المسائل (ص ٦٤٧) .

(٤) انظر حلية العلماء (١٤٨/٦) ، وهداية علي منتهى الإمام أحمد (ص ٣٤٧) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٨٨) .

(٥) انظر عيون المسائل (ص ٦٤٧) ، وجواهر العقود (٣٥٧/١) ، والمعني (٢٥٢/٦) .

أبي حنيفة : إنه إن لم يحكم له حاكم بجميع ما يشريه ويبيعه للصبي فهو مردود ، وما ينق عليه فقوله فيه مقبول^(١) .

فالأول : مخف ، والثاني : فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

ويصح حمل الأول : على حال أهل الدين والورع ، وحمل الثاني : على حال من كان بالضد من ذلك .

[حكم بيان التصرفات الموصى فيها]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة . إنه بشرط بيان ما يوصي فيه ؛ فإن أطلق الوصية فقال أوصيتُ إليك فقط . لم يصح وهو لعو^(٢) ، مع قول مالك . إنها تصح ، وتكون وصية في كل شيء^(٣) .

فالأول : مشدد محمول على أهل الصدق الذين لا يرجعون فيما عرموا عليه ، والثاني : فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حذ الجوار فيما لو أوصى لجيرانه]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة : إنه لو أوصى لجيرانه لم يدخل في ذلك إلا

(١) انظر « الصابة شرح الهداية » (٥١٠ / ١٠) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٨٨)

(٢) قال في « التجريد » (٤٠٤٣ / ٨) (إذا أطلق الأمر فقال أوصيتُ إليك حاز أن يتصرف في مال الأمر وقد استفاده الصغير من الأموال بعد موت الموصي) ، وانظر « تحفة المحتاج » (٩١ / ٧) .

(٣) انظر « عيون المسائل » (ص ٦٤٧) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٨٨)

الملاصقون له^(١) ، مع قول الشافعي إنه يدخل في ذلك أربعون داراً من كل جانب^(٢) ، ومع قول أحمد في إحدى روايته : ثلاثون داراً^(٣) ، ومع قول مالك : إنه لا حدٌ لذلك^(٤) .

فالأول : محقق في حق الجوار ، خاصٌّ بالعوام ، وهيئات أن يقوم أحدهم بحق الجار الملاصق لداره ، والثاني والثالث والرابع : مشددٌ خاصٌّ بالأكابر على حسب مقامهم في المروءة والإيمان .

[حكم الوصية للميت]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة بطلان الوصية للميت^(٥) ، مع قول مالك بصحتها ، فإن كان عليه دين أو كفارة . صُرِفَتْ فيه ، وإلا كانت لورثته^(٦) .

فالأول : مشدد ، والثاني : محقق ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان . ووجه الثاني : أن المقصود بالوصية إيصالٌ حبرٍ إلى الميت ما دام لم يدخل الجنة ؛ فإن الررخ ويوم القيامة معدودان من أيام الدنيا ودار التكليف ؛

(١) انظر « البية شرح الهداية » (٤٦١ / ١٣) .

(٢) انظر « مغني المحتاج » (٩٥ / ٤) .

(٣) قل في « الإنصاف » (٢٤٣ / ٧) « وإن وصَّى لجيرانه تناون أربعين داراً من كل جانب » هذا المذهب ، نعم عليه ، وعليه أكثر الأصحاب .

(٤) انظر « حاشية الحرشي » (١٧٦ / ٨) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٨٩) .

(٥) انظر « الساية شرح الهداية » (٤٢٦ / ١٣) ، و« البيان » (٢٣٥ / ٨) ، و« المدح » (٢٦٣ / ٥) .

(٦) انظر « حاشية الحرشي » (١٧٦ / ٨) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٨٩) .

بدليل كون أهل الأعراف يسعدون بالسجدة يوم القيامة وترجح مبراهيم بها ، ثم يدخلون الجنة ، فلولا أن هذه السجدة في دار التكليف ما رجع بها ميزانهم .

[حكم وصية الصبي الذي يعقل ما يوصي به]

ومن ذلك قول مالك بصحة الوصية من غلام لم يبلغ الحلم إذا كان يعقل ما يوصي به^(١) ، مع قول أبي حنيفة بعدم الصحة ، وهو مذهب أحمد والأصح من مذهب الشافعي^(٢) .

فالأول : محقق على الغلام ؛ لأنه أمرٌ يُتاب عليه ؛ كغيره من العبادات الواقعة منه ، والثاني : مشدد عليه ؛ لاحتمال أنه إذا بلغ يبدو له فعل خير بتلك الوصية أرجح مما كان فعله حال صباه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميران

[حكم الوصية بإشارة معقل اللسان]

ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد : إنه إذا اعتقل لسان المريض لم تصح وصيته بالإشارة^(٣) ، مع قول الشافعي : إنها تصح ، وهو الطاهر من مذهب مالك^(٤) .

(١) انظر « هيون المسائل » (ص ٦٥٩) .

(٢) انظر « البداية شرح الهداية » (٤٠٥ / ١٣) ، و « البيان » (١٦٠ / ٨) ، وقد في الإنصاف (١٨٥ / ٧) (إذا جاور الصبي العشر صححت وصيته على الصحيح من المذهب) .

(٣) انظر « حاشية ابن عابدين » (٦٥٧ / ٦) ، و « المدع » (٢٣١ / ٥) .

(٤) انظر « حاشية الدسوقي » (٤٢٣ / ٤) ، و « حلية العلماء » (١٥٢ / ٦) ، و « تحفة » .

فالأول : مشدّد ؛ حفظاً لمال المريض ، والثاني : مخفّف ؛ حفظاً
لديه وحرصاً على تقديم فعل الخير ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم الوصية بخط الموصي إن لم يشهد عليها]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إنّه لو كتب وصيته بخطه ، ويُعلّم أنّها
بخطه ، ولكن لم يُشهد فيها . . لم يُحكّم بها^(١) ، مع قول أحمد : إنّها
يُحكّم بها ما لم يُعلّم رجوعه عنها^(٢) .

فالأول : مشدّد على الموصي ، والثاني : مخفّف عليه ؛ طلباً لحصول
الخير له ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم انفراد أحد الوصيّين بالتصرّف]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة . إنّه لو أوصى إلى رجلين ؛ أي : أسند
وصيته إليهما ، وأطلق فليس لأحدهما تصرّف بدون إذن الآخر^(٣) ، مع
قول أبي حنيفة : إنّه يجوز في ثمانية أشياء مخصصة ؛ وهي شراء الكفن ،
وتجهيز الميت ، وإطعام الصغار وكسوتهم ، ورد الوديعة بعينها ، وقضاء

المحتاج ؛ (٣٦/٧) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ؛ (ص ١٨٩)

(١) انظر ؛ الأصل ؛ (٣٩٤/٨) ، ورحمة الأئمة ؛ (٥٤/٧) ، ووجواهر المفود ؛
(٣٥٨/١)

(٢) نظر ؛ كشف القناع ؛ (٢٣٦/٥) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ؛ (ص ١٩٠)

(٣) انظر ؛ عيون المسائل ؛ (ص ٦٥٠) ، ورحمة المحتاج ؛ (٩٢/٧) ، والمبدع ؛
(٣٠٩/٥)

الدين ، وإنفاذ الوصية بعينها ، وعق العقدين ، وكذا المحصومة في حقها^(١) .

فالأول : مشدد ، والثاني : فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث .

[حكم الزواج في مرض الموت]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه يصح التزويج في مرض الموت^(٢) ، مع قول مالك : إنه لا يصح للمريض المتخوف عليه أن يتزوج ، فإن تزوج وقع فاسداً ، سواء أدخل بها أم لم يدخل ، ويكون الفسخ بالطلاق ، فإن برأ من ذلك المرض : فهل يصح ذلك النكاح أم يطل ؟ روايتان له^(٣) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد محمول على من يفعل ذلك ليحرم ورثته من ميراثه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث .

[حكم شراء الوصي لنفسه من مال اليتيم]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة : إنه يجوز للوصي أن يشتري لنفسه شيئاً من

(١) انظر « الناية شرح الهداية » (٥٠٨ / ١٣) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٩٠) .

(٢) انظر « الهداية شرح الهداية » (١٧٢ / ٤) ، و « لبيان » (٢٢١ / ٨) ، و « حواهر العقود » (٣٥٩ / ١) ، و « الإصناف » (١٨١ / ٧) .

(٣) انظر « المعونة على منعهب عالم المدينة » (ص ٧٨٧) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٩٠) .

مال اليتيم بزيادةٍ على القيمة استحساناً^(١) ، فإن اشتراه بمثل قيمته لم يَجْرُ^(٢) ، مع قول مالك إنه يجوز له أن يشتريه بالقيمة^(٣) ، ومع قول الشافعي : إن ذلك لا يجوز على الإطلاق^(٤) ، ومع قول أحمد في أشهر روايته : إن ذلك لا يجوز ، وفي الرواية الأخرى : أنه إذا وكل غيره... جار^(٥) .

فالأول : فيه تحفيف على الوصي بالشرط المذكور ؛ لأن المصروع إنما هو لمن يرى الخطأ الأوفر لنفسه دون الطفل ، فإذا اشترى بزيادةٍ على القيمة فلا منع .

والثاني : فيه تحفيف على الوصي ، وهو خاصٌ بمن كان من أهل الدين والورع .

والثالث : مشدّد خاصٌ بمن كان رقيق الدين

والرابع : محمول كذلك على رقيق الدين

والخامس : معضّل ، ووجه الخامس : أن الوكيل كالأجنبي ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) كذا في (ك) ، وفي سائر النسخ (استحباً) بدل (استحساناً) ، والمثبت هو المناسب للسياق ، والمتفق مع ما في «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ١٩٠)

(٢) انظر «المصنف شرح الهداية» (٥٠٩/١٠)

(٣) انظر «مواهب الجليل» (٥٧٥/٨)

(٤) انظر «نهاية المحتاج» (٣٧٨/٤)

(٥) انظر «المعني» (٨٤/٥ - ٨٥) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ١٩٠)

[حكم ما لو ادعى الوصي دفع المال إلى اليتيم]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة وأحمد : إنه لو ادعى الوصي دفع المال إلى اليتيم بعد بلوغه . قالقول قوله مع يمينه ؛ فيقبل قوله في الدفع ، كما يُقبل في تلف المال ، وفي كل ما يدعيه من الإتلاف ؛ إذ هو أمين ؛ وكذلك الحكم في الأب والحاكم والشريك والمصارب^(١) ، مع قول مالك والشافعي . إنه لا يُقبل قول الوصي إلا سبينة^(٢) .

فالأول : محقق على الوصي ؛ على قواعد الأماء ، والثاني : مشدد عليه .

ويصح حمل الأول : على أهل الصدق والدين ، والثاني على من كان بالصد من ذلك ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[حكم الوصية لمسجد]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة : تصح الوصية لمسجد^(٣) ، مع قول أبي حنيفة : إنها لا تصح إلا أن يقول ينفق منها عليه^(٤) .

(١) انظر : حاشية ابن عابدين (٧١٩/٦) ، والتجريد (١٠٥٠/٨) ، والهداية على مذهب الإمام أحمد (ص ٣٤٨) .

(٢) انظر : عيون المسائل (ص ١٤٧) ، وحلية العلماء (١٤٩/٦) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٩٠) .

(٣) انظر : حاشية المحرشي (١٧٠/٨) ، ومعني المحتاج (٧٢/٤) ، وكشاف القناع (٣٥٩/٤) .

(٤) انظر : حاشية ابن عابدين (٦٦٥/٦) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٩٠) .

فالأول : محقق ؛ لأنه من جملة القربات الشرعية ؛ كبائه ، والثاني .

مفصل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبي الميزان

[حكم أكل الوصي من مال اليتيم]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة : إنَّ الوصي إذا كان عباً لا يجوز له أن يأكل

من مال اليتيم عند الحاجة ، لا يقرض ولا يعيره^(١) ، مع قول الشافعي

وأحمد : إنَّ له أن يأكل بأقلِّ الأمرين ؛ من أجره عمله وكفايته^(٢)

فالأول : مشدد حاصٌّ بمن لا يرى الحظَّ الأوفر لليتيم ، والثاني : فيه

تخفيف حاصٌّ بأهل الدين والمعروف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبي الميزان .

[حكم ردِّ الوصي عوضَ ما أكل من مال اليتيم إذا استغنى]

ومن ذلك : قول الشافعي وأحمد في أحد قوليهما : إنَّ الوصي إذا أكل

من مال اليتيم عند الحاجة ثم استغنى . يلزمه ردُّ العوض^(٣) ، مع قول

(١) لعلَّ الأولى عدم التقييد بالمعنى ، وهو المناسب للسياق والموافق لما في « لتحريد » (٢٩٣٨/٦) .

(٢) قال في « نهاية المحتاج » (٣٨٠/٤) (ولا يستحقُّ الوليُّ في مال محجوره بمقعة ولا أجره ، فإن كان فقيراً واشتغل بسببه عن الاكتساب أحد أقلِّ الأمرين من الأجرة والمقعة بالمعروف) ، وانظر « المبدع » (٣١٦/٤) ، و« رحمة الأمة » في اختلاف الأئمة (ص ١٩١) .

(٣) انظر « معي المحتاج » (١٥٦/٣) ، و« المبدع » (٣١٧/٤) .

مالك إن كان غنياً فليستعفف ، وإن كان فقيراً فليأكل بالمعروف بمقدار
نظره وأجره مثله^(١) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مفصل ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران ،
والله سبحانه وتعالى أعلم .



(١) انظر « المحونة على مذهب عالم المدينة » (ص ١١٧٨) ، والمفصول عن الإمام مالك
هذا يتصل بأصل المسألة ، وهو حكم أكل الوصي من مال اليتيم ، والساق واضح في
ذلك ، وانظر « رحمه الأمة » (ص ١٩١)

كتاب النكاح

[مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب النكاح]

أجمع الأئمة على : أن النكاح من العقود الشرعية المسنونة بأصل الشرع .
واتفق الأئمة على : استحبابه لمن تأقت نفسه إليه وخاف الرئى ، ويكون
في حقه أفضل له من الحج والجهاد والصلاة والصوم التطوع .
واتفقوا على أنه إذا قصد نكاح امرأة سنَّ له نظره إلى وجهها وكفيها ،
حلاًفاً لداود ؛ فإنه قال : يجوز له النظر إلى سائر جسدها ما خلا السواتين .
وكذلك اتفق الأئمة على : أن نكاح من ليس بكفء في السب غير
محرم .

هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق^(١) .

وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم النكاح]

فمن ذلك . قول مالك والشافعي . إن النكاح مستحب لمحتاج إليه يجد
أهله^(٢) ، مع قول أحمد : إنه متى تأقت نفسه إليه وخشي العت . .

(١) انظر : رحمه الأئمة في اختلاف الأئمة (ص ١٩٢) وما بعدها

(٢) انظر : مذهب الجليل (١٨ / ٥) ، و عليه العلماء (٣١٨ / ٦)

وجب^(١) ، ومع قول أبي حنيفة : **إِنَّهُ يُسْتَحْتَمُ مطلقاً لكلِّ حال^(٢)** ، ومع قول داود بوجوبه مطلقاً على الرجل والمرأة ، لكن مرة في العمر^(٣) .

فالأول : مفصل في الاستحباب وعدمه ، والثاني : مفصل في الوجوب وعدمه ، والثالث : محقق ، والرابع : مشدد من وجه ، ومحقق من وجه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : قوله تعالى : **﴿وَلَيْسَتَقُوبِ الْبَيْنَ لَا يَجِدُونَ بَكَ مَحَلًّا﴾** أي : عوياً عليه **﴿حَقٌّ يُقْبِحُهُمُ اللَّهُ مِنْ قَصَبِهِ﴾** [النور ٣٣] .

ووجه الثاني : أنه طريق إلى السلامة من الزنى .

ووجه الثالث : أن الاستحباب كافٍ في طلب الكاح ؛ لكون ذلك مصاحباً للوارع الطيبي من محبة الكاح بالطبع ؛ فلا يحتاج إلى التشديد بالإيجاب .
ووجه الرابع : أن امتثال أمر الشارع يحصل للمرأة الواحدة ما لم يدل دليل على التكرار .

[حكم النظر إلى فرج زوجته وأمنه]

ومن ذلك قول الأئمة الأربعة : **إن الرجل يجوز له النظر إلى فرج زوجته وأمنه** ، وعكسه^(٤) ، مع قول بعض أصحاب الشافعي **إن ذلك يحرم^(٥)** .

(١) انظر : الإصناف (٩ / ٨)

(٢) انظر : الاختيار (٨٢ / ٣)

(٣) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٩٢) .

(٤) انظر : البياضة شرح الهداية (١٤٩ / ١٢) ، وحاشية الصاوي على الشرح الصغير .

(٣٤١ / ٢) ، وحاشية العلماء (٣٢٠ / ٦) ، والإصناف (٣٢ / ٨)

(٥) انظر : حاشية العلماء (٣٢٠ / ٦) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٩٢)

فالأول : مخفف محمول على أحاد الناس من الأمة ، والثاني : مشدد خاص بأكابر العلماء وأصحاب المروءة والحياء ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم نظر عبد المرأة إليها]

ومن ذلك : قول الشافعي : إنَّ عبد المرأة مَحْرَمٌ لها ؛ فيجوز نظره إليها ، وعليه جمهور أصحابه^(١) ، مع قول جماعة منهم الشيخ أبو حامد والسيوطي : إنَّه ليس بمَحْرَمٍ لسيده ، وقال : (إنَّه الذي يسمي القطع به ، والقول بأنَّه مَحْرَمٌ لها ليس له دليل ظاهر ، والآية إنما وردت في الإمامة)^(٢) .
فالأول : مخفف خاص بأهل العفة والدين ، والثاني : مشدد خاص بمن كان بالضد من ذلك .

ووجه الأول : أنَّ مقام السيادة كمقام الأمومة في مرة الطبع من التلذُّذ بالاستمتاع بها ؛ لِمَا يشاهده العبد من سيِّدته من الهيبة والتعظيم
ووجه الثاني : أنَّ السيادة تنقُصُ عن مقام الأمِّ في ذلك ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم النكاح من غير جائز التصرف]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة وعامة الفقهاء : إنَّه لا يصحُّ النكاح إلا من

(١) انظر : البيان ، (١٣٠ / ٩ - ١٣١)

(٢) انظر : جواهر العقود ، (١١ / ٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٩٢)

حائز التصرف^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنه يصح نكاح الصبي المميز
والسفيه ، لنكته موقوف على إجازة الولي^(٢) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
وتوجيه القولين : ظاهر .

[حكم ترويع اليتيم من قبل وليه غير الأب]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة : إنه يجوز للولي غير الأب أن يروِّح
اليتيم قبل بلوغه إن كان له مصلحة في ذلك كالأب^(٣) ، مع قول الشافعي
بمنع ذلك^(٤) .

فالأول : محقق محمول على تأم النظر ، والثاني : مشدد محمول على
قاصر النظر ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[حكم نكاح العبد بغير إذن سيده]

ومن ذلك . قول الشافعي وأحمد : إنه لا يصح نكاح العبد بغير إذن

(١) انظر : جواهر العقود (١١/٢) ، وحلج العلماء (٣١٢/٦) ، والإحصاف (٩٨/٦)

(٢) انظر : مدائع الصنائع (٢٣٣/٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٩٢)

(٣) انظر : التجريد (٤٢٨٩/٩) ، وحيون المسائل (ص ٣٠٧) ، وقال في
« المعنى » (٤٩/٧) (ليس لعير الأب أو وصيه ترويع العلام قبل بلوغه)

(٤) انظر : البيان (٢١٠/٩) ، وجواهر العقود (١١/٢) ، ورحمة الأمة في
اختلاف الأئمة (ص ١٩٢) .

سيده^(١) ، مع قول مالك : إنه يصح ، ولكن للمولى فسحة^(٢) ، ومع قول أبي حنيفة : إنه يصح موقوفاً على إجارة المولى^(٣) .

فالأول : مشدد ، والثاني والثالث : فيهما تخفيف ؛ فارجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول . أن العبد لا يملك شيئاً ، والنكاح من واجبه النفقة على الزوجة ، ومن لا مال له لا يصلح أن يكون زوجاً ، فإذا كان يادن السيد جاراً ، وكان السيد يادنه له في النكاح . . التزم عنه جميع واجباته .

ووجه الثاني . أن حكم النكاح حكم أكله من مال السيد الأكل الواجب أو المستحب أو المباح ؛ فلا يحتاج إلى إذن فيه إلا أن يندو خلاف ذلك للسيد ؛ ولذلك كان له فسخ النكاح ؛ كما أن له معه من أكل الشهوات التي تضر به أو بالسيد .

ووجه الثالث : أن السيد قد يرى النكاح مضرّاً للعبد ؛ فكان من المعروف توقّف الصلحة على إجازته .

[حكم عقد النكاح بغير ولي]

ومن ذلك : قول الشافعي وأحمد : إنه لا يصح العقد إلا بولي ذكر ،

(١) انظر معني المحتاج ، (٢٨٢ / ٤) ، وه المدع ، (٢٠٥ / ٦)

(٢) انظر حاشية الخرش ، (٢٠٠ / ٣) .

(٣) انظر البناية شرح الهداية ، (٢٠٧ / ٥) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ،

(ص ١٩٢)

فإن عقدت المرأة النكاح فهو باطل^(١) ، مع قول أبي حنيفة . إن للمرأة أن تتزوج بنفسها ، وأن توكل في نكاحها إذا كانت من أهل التصرف في مالها ، ولا اعتراض عليها إلا أن تضع نفسها في غير كفء ، فهناك يعترض الولي عليها^(٢) ، ومع قول مالك إن كانت ذات شرف ومال بُرعت في مثلها . لم يصح نكاحها إلا بولي ، وإن كانت بخلاف ذلك جاز أن يتولى نكاحها أجنبي برضاها^(٣) ، ومع قول داود . إن كانت بكراً لم يصح نكاحها بعير ولي ، وإن كانت ثيباً صح ، ومع قول أبي ثور وأبي يوسف . يصح أن تتزوج بإذن وليها ، فإن تزوجت بنفسها وترافعا إلى حاكم حفي فحكم بصحته . . نفذ ، وليس للمشافعي بقضه ، خلافاً لأبي سعيد الإصطخري ، فإن وطئها قبل الحكم فلا حد عليه ، خلافاً لأبي بكر الصيرفي إن اعتقد تحريره ، وإن طلقها قبل الحكم لم يقع إلا عند أبي إسحاق المروري احتياطاً^(٤) .

فالأول مشدد ، والثاني : فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره ، والثالث . مفصل ، وكذلك قول داود وقول أبي ثور وأبي يوسف مخفف ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

وتوجيه الأقوال كلها ظاهر لا يخفى على العطن

ووجه قول داود : أن البكر لم تمارس الرجال ، فليس لها خبرة بما ينفعها أو يضرها ، بخلاف الثيب .

(١) انظر : تحفة المحتاج (٢٣٦/٧) ، والإصناف (٦٦/٨) .

(٢) انظر : البناية شرح الهداية (٧٠/٥) .

(٣) انظر : هيون المسائل (ص ٢٩٦ ، ٣٠٣) .

(٤) انظر : حلية العلماء (٣٢٥/٦) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٩٣) .

[حكم الإيصاء بالنكاح]

ومن ذلك : قول مالك • إنه تصح الوصية بالنكاح ؛ أي • بالعقد ، ويكون الوصي أولئ من الولي في ذلك^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إن القاضي هو الذي يزوج^(٢) ، ومع قول الشافعي : إنه لا ولاية لوصي مع ولي ؛ لأن عارها لا يلحقه^(٣) .

قال القاضي عبد الوهاب (وهذا الإطلاق الذي في التعليل يستفص بالحاكم إذا زوج امرأة ؛ فإنه لا يلحقه العار) انتهى^(٤) .

فالأول • مخفف ، والثاني • مشدد على الولي والوصي ، والثالث • مشدد على الوصي ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه الأول : أن الموصي قد يرى ذلك الوصي أنتم نظراً وأشفق على مولته من أخيه مثلاً .

ووجه الثاني : أن الحاكم قد يكون أنتم نظراً من الولي والوصي ويحتمل قول الشافعي : إن عارها لا يلحق الوصي على العالب ؛ فلا نقص لكلامه .

ووجه الثالث • أن شفقة الولي لا تعادلها شفقة غيره ؛ فالأقوال محمولة على أحوال .

(١) انظر • هيون المسائل • (ص ٢٩٦) .

(٢) انظر • البناية شرح الهداية • (١٠٦/٥) .

(٣) انظر • الأم • (٥٢/٦) .

(٤) انظر • هيون المسائل • (ص ٢٩٧) ، ودرحة الأمة في اختلاف الأئمة • (ص ١٩٣) .

[حكم ولاية الفاسق]

ومن ذلك قول الشافعي وأحمد إنه لا ولاية لفاسق^(١) ، مع قول أبي حنيفة ومالك : إن العسق لا يمسع الولاية^(٢) .

فالأول : مشدد ، والثاني : محقق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبي الميراث

[حكم انتقال الولاية للولي الأبعد إن غاب الأقرب]

ومن ذلك قول الشافعي : إن الولي الأقرب إذا غاب إلى مسافة القصر زوجها الأبعد من العصبة^(٣) ، مع قول الأئمة الثلاثة : إن العيبة إذا كانت منقطعة انتقلت الولاية إلى الأبعد ، وإن كانت غير منقطعة لم تنتقل^(٤) .

والمنقطعة عند أبي حنيفة وأحمد : هي العيبة بمكان لا تصل إليه القافلة في السنة إلا مرة واحدة .

(١) انظر : نعمة المحتاج ، (٢٥٥ / ٧) ، والمبدع ، (١٠٩ / ٦) .

(٢) انظر : التجريد ، (٤٣٢٣ / ٩) ، ودعيون المسائل ، (ص ٢٩٩) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٩٣) .

(٣) كذا في السج التي بين يدي ، وعبرة : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٩٣ - ١٩٤) (زوجها الفاسق لا الأبعد من العصبة عند الشافعي) بدل (زوجها الأبعد من العصبة) ، وهو المتفق مع ما في : نهاية المحتاج ، (٢٤١ / ٦) ؛ حيث قال : « ولو غاب الولي الأقرب ، سبياً أو ولاية ، إلى مرحلتين ، أو أكثر ولم يحكم بموته ، وليس له وكيل حاصر في تزويج موليته ، رُوح لسمعتان : لا الأبعد » .

(٤) انظر : الساية شرح الهداية ، (١٠٣ / ٥) ، ودعيون المسائل ، (ص ٣٠٣) ، و« كشف القناع » (٥٥ / ٥) .

فالأول : مشدد على الولي الأقرب ، والثاني : مفصل ؛ فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

والأول : محمول على حال من يُخاف عليها العتة ؛ فإنه يجب التعجيل بتزويجها كما قال به داود ، والثاني : محمول على من لا يُخاف عليها ذلك .

[حكم تزويج الولي الأبعد للبكر إن غاب الأقرب]

ومن ذلك : قول مالك وأبي حنيفة وأصحابه . إن الولي الأقرب إذا غاب عن البكر ، وخفي خبره ، ولم يُعلم له مكان . . فإن أخاها يزوجها بإذنها^(١) ، مع قول الشافعي بخلاف ذلك^(٢) .

فالأول . محقق ، والثاني . مشدد ؛ فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[بيان من تثبت له ولاية الإجماع]

ومن ذلك : قول الشافعي : إن للجد والأب تزويج البكر بغير رضاها صغيرة كانت أو كبيرة ، وبذلك قال مالك في الجد^(٣) ، وهو أشهر الروايتين عن أحمد في الجد^(٤) ، مع قول أبي حنيفة : إن تزويج البكر البالغة العاقلة

(١) انظر البنية شرح الهنلية (١٠٣/٥) ، وه عيون المسائل (ص ٣٠٣) .

(٢) انظر جواهر العقود (١٣/٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٩٤)

(٣) كما في السج التي بين يدي ، والأنس (الأب) بدل (الجد) ، وهو الموافق لما في

رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٩٤) ، وه عيون المسائل (ص ٢٩٨) ،

وه حاشية الحرشي (١٧٤/٣)

(٤) انظر تحفة المحتاج (٢٨٥/٧) ، وه المعني (٤٢/٧)

بغير رضاها لا يصحُّ لأحد بحال^(١) ، ومع قول مالك وأحمد في إحدى الروايتين : إنه لا تثبت للحدِّ ولاية الإخبار ، بخلاف الأب^(٢)

فالأول محصَّف على الأب والحدِّ ، والثاني وما وافقه . مفصَّل ،
والثالث : مشدَّد ؛ فرجع الأمر إلى مرئتي العبران .

وتوجيه الأقوال الثلاثة لا يحمن على القطر

[حكم تزويج الصغيرة من قبل غير الأب]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إنه لا يجوز لغير الأب تزويج الصغيرة حتى تبلغ وتأذن^(٣) ، مع قول أبي حنيفة : إن ذلك يجوز لسائر العصاة غير أنه لا يلزم العقد في حقها ؛ فيشت لها الخيار إذا بلغت ، ومع قول أبي يوسف : إن العقد يلزمها عندهم^(٤) .

فالأول : مشدَّد على غير الأب ، والثاني فيه تحفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرئتي الميزان .

وتوجيه القولين ظاهر .

(١) انظر : الباية شرح الهداية : (٨٠ / ٥) .

(٢) انظر : عيون المسائل : (ص ٢٩٨) ، و : المعني : (٤١ / ٧)

(٣) والحدُّ بحكم الأب أيضاً عند الشافعية كما نرى من المسألة السابقة انظر : عيون المسائل : (ص ٢٩٨) ، ودخلة العلماء : (٣٣٦ / ٦) ، و : المعني : (٤١ / ٧)

(٤) انظر : الباية شرح الهداية : (٩٤ / ٥) ، وعادة : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ١٩٤) (يلزمها عندهم) بدل (إن العقد يلزمها عندهم)

[حكم تزويج الصغيرة التي زالت بكارتها]

ومن ذلك : قول الشافعي وغيره . إنَّ الصغيرة إذا زالت بكارتها موطء حلال أو حرام . لا يزوّجها أب ولا غيره حتى تبلغ وتادن^(١) ، مع قول أحمد . إنها تتروّح إذا بلغت تسع سنين وأدنت في النكاح^(٢) .
فالأول : مشدّد ، والثاني . فيه تحفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم تزويج الولي نفسه من موليته إن كانت تحلّ له]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة ومالك : إنَّ ولي المرأة بسبب أو ولاء أو حكم . له أن يرّوج نفسه معها على الإطلاق^(٣) ، مع قول أحمد . إنّه لا يرّوج نفسه معها إلا بطريق توكيله غيره في ذلك ؛ لئلا يكون موجهاً قابلاً^(٤) ، ومع قول الشافعي : إنّه لا يجوز له القول بنفسه ولا يوكل غيره ، بل يزوّجه الحاكم ولو خليفة أو نائباً ، وقال أبو يحيى البلخي من أصحابه : يجوز له القول بنفسه ، وثبت عنه : أنّه تزوج امرأة ولي أمرها من نفسها^(٥) .

(١) انظر : حلية العلماء (٢٣٨/٦) ، و : جواهر العقود (١٣/٢) ، و : معني المحتاج (٢٦٤/٤) .

(٢) انظر : الإيضاح (٥٧/٨) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٩٤) .

(٣) انظر : التجريد (٤٣٤٠/٩) ، و : عيون المسائل (ص ٣٠٤) .

(٤) انظر : المعني (٢٥/٧) .

(٥) انظر : جواهر العقود (١٣/٢) ، و : معني المحتاج (٢٦٩/٤) ، و : رحمة لأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٩٤) .

فالأول وما بعد الثالث : مخفف ، والثاني والثالث فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم تولي نكاح أمته من نفسه بعد إعتاقها]

ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك : إنه لو أعتق أمته ثم أذنت له في نكاحها من نفسه . . جاز له أن يولي نكاحها من نفسه ، وكذلك : من له بنت صغيرة . يجوز له أن يوكل من خطبها منه في ترويحها من نفسه^(١) ، مع قول غيرهما في المسألتين : إن ذلك لا يجوز^(٢)

فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم ما لو اتفق الأولياء والمرأة على نكاحها من غير الكفء]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة إنه إذا اتفق الأولياء والمرأة على نكاح غير الكفء . . صح^(٣) ، مع قول أحمد : إنه لا يصح^(٤) .

فالأول . مخفف ، والثاني مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

(١) انظر : التجريد ، (٢٣٤٠ / ٩) ، وعبود المسائل ، (ص ٣٠٤)

(٢) انظر : جواهر العقود ، (١٤ / ٢) ، و« المعنى » (٢٥ / ٧) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٩٤) .

(٣) انظر : إنباء شرح الهداية ، (١٠٩ / ٥) ، و« المعونة على مذهب عالم المدينة » (ص ٧٤٨) ، و« حلية العلماء » (٣٤٩ / ٦) .

(٤) انظر : الإنباء ، (١٠٥ / ٨) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٩٤)

ووجه الأول : حصول الرضا

ووجه الثاني : أنه تصرف بعير الحط والمصلحة

[حكم تزويج أحد الأولياء المرأة برضاها من غير الكفاءة]

ومن ذلك : قول الشافعي : إنه إذا زوّجها أحد الأولياء برضاها بغير

كفاءة . لم يصح^(١) ، مع قول مالك : إن اتفاق الأولياء واختلافهم سواء ،

فإذا أذنت في تزويجها لمسلم فليس لواحد من الأولياء اعتراض في

ذلك^(٢) ، ومع قول أبي حنيفة بلروم السكح^(٣) .

فالأول : مشدد ، والثاني : فيه تخفيف ، والثالث : مخفف ؛ فرجع

الأمر إلى مرتبتي الميزان

[الأشياء المعتد بها في الكفاءة]

ومن ذلك : قول الشافعي : تُعشر الكفاءة في خمسة أشياء : الدين ،

والنسب ، والصناعة ، والحرية ، والحلوص من العيوب^(٤) ، مع قول

محمد بن الحسن . إن الديانة لا تُعتبر في الكفاءة ، إلا أن يكون بحيث

(١) انظر حلية العلماء (٣٥٠/٦) ، ود نعمة المحتاج (٢٧٦/٧)

(٢) انظر عيون المسائل (ص ٣٠٢) .

(٣) انظر السابعة شرح الهدية (١٠٩/٥) ، ودرحة الأمان في اختلاف الأئمة ،

(ص ١٩٤)

(٤) انظر حلية العلماء (٣٥١-٣٥٢/٦) ، ود نعمة المحتاج (٢٧٨/٧) وما بعدها

يسكر ويخرج فيسخر منه الصبيان^(١) ، ومع قول مالك : إن الكفاءة تعسر بالذين لا غير^(٢) ، ومع قول ابن أبي ليلى : إن الكفاءة في الدين والسب والمال ، وهي رواية عن أبي حنيفة ، ومع قول أحمد في إحدى روايته : إن الكفاءة تعسر في الدين والصصة ، وفي الرواية الأخرى عن أبي حنيفة : أنها تُعسر في الدين والكسب والمال^(٣) .

والأول : مشدد في شروط الكفاءة ، والثاني : فيه تخفيف في شروطها ، والثالث : محقق ، وكذلك ما بعده ، والرابع : نحوه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ولكن الأقوال كلها محمولة على اختلاف الأعراس^(٤)

(١) انظر : الساية شرح لهداية (١١٥/٥)

(٢) انظر : عيون المسائل (ص ٢٩٧) وقال لحدوي في حاشيته على الشرح الصغير (٤٠٠/٢) هي الكفاءة (المعاملة في الدين ولحاح الحرية ، ولا يشترط فيها المصادقة في غير ذلك على المعتد ، متى سواها - أي المرأة - الرجل في تلك الثلاثة (كان كفاً) .

(٣) انظر حاشية ابن عابدين (٩٠/٣) ، وعجالة رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٩٥) (وقال ابن أبي ليلى : الكفاءة في الدين والسب والمال ، وهي رواية عن أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف : والكسب ، وهي رواية عن أبي حنيفة) ، ولم يذكر مدعي الإمام أحمد ، وقال في المدعي (١٢٥/٦) : « وعنه أن الحرية والصناعة والبسار من شروط الكفاءة » أي مع الدين والسب ، فتكون خمسة ، قال ابن هيرة : هذا هو المشهور عن أحمد ، وهو ما نص عليه في « الإنصاف » (١٠٨/٨)

(٤) في عامش (١) : نظمها السبكي بقوله :

نسبٌ ودينٌ صنعةٌ حريةٌ فخذ العيوب وفي اليسار تردُّدٌ

[حكم الاعتداد بالسُّ في الكفاءة]

ومن ذلك : قول بعض أصحاب الشافعي . إنَّ السُّ يُعْتَر ، مع قول البعض الآخر : إنَّهُ لَا يُعْتَبَر ؛ فليُشَيَّح أن يَتَرَوَّح الشَّاةُ^(١) .

فالأول : مشدّد محمول على حال مَنْ غلبت عليه الطَّباعُ النفسانية وقصُرَ أوطارُه على زينة الدنيا .

والثاني : محقّف محمول على مَنْ غلب عليه الرُّهُدُ في الدنيا ، وعلّق قلبه بأحوال الآخرة ، وعاب عن حظوظ نفسه .

[حكم فَقْدِ الكفاءة في السَّكاح]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة : إنَّ فَقْدَ الكفاءة يوجب للأولياء حقَّ الاعتراض^(٢) ، مع قول مالك : إنَّهُ يُبْطَلُ السَّكاحُ ، وهو الأصحُّ من قولي الشافعي وأحمد ، إلا إن حصل معه رضا الروجة والأولياء^(٣) .

فالأول فيه تخفيف على الزوجين ، والثاني فيه تشديد عليهما

(١) انظر « جواهر لمفرد » (١٤ / ٢) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٩٥)

(٢) انظر « حاشية ابن عابدين » (٨٤ / ٣)

(٣) انظر « تحفة المحتاج » (٢٧٥ / ٧) وقال الدسوقي في « حاشيته » (٢٤٩ / ٢) (من

تركها - أي الكفاءة - امرأة ؛ بأن رخصت بغير كفء ، ولم يرخص الوليُّ بتركها فللأولياء الفسخ ما لم يدخل ، من دخل فلا فسخ ، والحاصل أن المرأة إن تركها محقّق الولي باقٍ والعكس) ، وقال في « كشف القناع » (٦٧ / ٥) (« والكفاءة في زوج شرط بلزوم السَّكاح لا لصحته ، وهذا المذهب عند أكثر المأخريين »)

بالشرط المذكور ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث
وتوجيه القولين ظاهر للمطن .

[حكم تزويج الولي للمرأة من الكفء بدون مهر المثل إن طلبت ذلك]
ومن ذلك . قول الشافعي ومالك وأحمد وأبي يوسف ومحمد : إن
المرأة إذا طلبت التزويج من كفء بدون مهر مثلها لزم الولي إجابتها^(١) ،
مع قول أبي حنيفة : إنه لا يلزم الولي إجابتها^(٢)
فالأول مشدد حاصل بقاصر النظر من الأولياء ، والثاني : محقق
حاصل بتأم النظر منهم .

[حكم تزويج المرأة من قبل الولي الأبعد بحضور الأقرب]
ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إن الأبعد إذا زوّج مع حضور الولي
الأقرب . . لم يصح^(٣) ، مع قول مالك : إنه يصح إلا في الأب في حق البكر
والوصي^(٤) ؛ فإنه يجوز للأبعد التزويج^(٥)
فالأول : مشدد ، والثاني معطل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث

(١) انظر : الحريد ، (٤٣٣٠ / ٩) ، وحاشية الصاوي على الشرح الصغير .

(٣٧٥ / ٢) ، ومعني المحتج ، (٢٥٣ / ٤) ، والإيضاح ، (٧٥ / ٨)

(٢) انظر : الحريد ، (٤٣٣٠ / ٩) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٩٥)

(٣) دل في الموطأ ، (٧٢٠ / ٤) (من رويها الأبعد والأقرب حاصر توقف على

إحداهم الأقرب) ، وانظر : الساية شرح الهدية ، (٩٤ / ٥) ، وحلة العلماء ،

(٣٥٧ / ٦) ، والهداية على مناهج الإمام أحمد ، (ص ٣٨٥)

(٤) قوله : (والوصي) عطف على : (الأب) .

(٥) كذا في النسخ التي بين يدي ، وعبارة : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٩٥) =

[حكم ادعاء رجل أن فلانة زوجته إذا صدقته]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إذا قال رجل : فلانة زوجتي ، وصدقته على ذلك . . ثبت النكاح بانفاقهما^(١) ، مع قول مالك : إنه لا يثبت حتى يُرى داخلاً وخارجاً من عندها ، إلا أن يكون في سمر^(٢) .

فالأول : محقق ، والثاني : فيه تفصيل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ويصح حمل الأول على أكابر أهل الدين والورع ، والثاني : على غيرهم .

[حكم الشهادة على النكاح]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إنه لا يصح النكاح إلا بشهادة^(٣) ، مع قول مالك : إنه يصح من غير شهادة ، إلا أنه يعتبر فيه الإشاعة وترك التراضي بالكتمان ؛ حتى لو عقد في السر واشترط كتمان النكاح . . فسخ

- (فإنه لا يجوز) بدل (فإنه يجوز) ، وهو الموافق للسياق ، وانظر : المعونة على مذهب عالم المدينة ، (ص ٧٣٢) ، و : حاشية الدسوقي ، (٢٢٧ / ٢)

(١) انظر : حاشية ابن عابدين ، (١٣ / ٣) ، و : حلية العلماء ، (٣٦١ / ٦) ، و : شرح منتهى الإرادات ، (٦٢٦ / ٣) .

(٢) انظر : حاشية الدسوقي ، (٣٢٩ / ٢) ، و : جواهر العقود ، (١٥ / ٢) ، و : رحمة لأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٩٥) .

(٣) انظر : البسيطة شرح الهداية ، (١٢ / ٥) ، و : نفع المحتاج ، (٢٢٧ / ٧) ، و : الإصناف ، (١٠٢ / ٨) .

عده ، وأما عدد الثلاثة . فلا يصرُّ كتمانهم مع حضور الشاهدين^(١)

فالأول مشدّد محمول على من لا يؤمن بحجوده بعد العقد ، والثاني
مخفف محمول على أهل الصدق والورع ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[بيان صفة الشهود في الكاح]

ومن ذلك . قول الشافعي وأحمد إنه لا يشت الكاح إلا شاهدين
عدلين ذكرين^(٢) ، مع قول أبي حنيفة . إنه يعقد برجل وامرأتين ، وشهادة
فاسقين^(٣) .

فالأول : مشدّد ، والثاني فيه تخفيف ، فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان .

ووجه قول أبي حنيفة . القياس على الأموال في ثبوتها بالرجل
والمرأتين ، وأما الفاسقان فإنه يحصل بهما الإشاعة بالكاح ، وذلك كافٍ
في الخروج عن صورة نكاح السّماح .

[حكم اشتراط الإسلام في شهود الكاح]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة . إنه إذا تزوّج مسلم دمية . . لم يعقد

(١) انظر « عيون المسائل » (ص ٢٩٩ - ٣٠٠) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة »
(ص ١٩٥) .

(٢) انظر « تحفة المحتاج » (٢٢٧ / ٧) ، و« لمذبح » (١١٩ / ٦) .

(٣) انظر « البناية شرح الهداية » (١٤ / ٥) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة »
(ص ١٩٥) .

النكاح إلا شهادة مسلمين^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنه يعقد مذميين^(٢)

فالأول : مشدد ، والثاني : محقق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : تغليب حكم الإسلام .

ووجه الثاني : تغليب حكم أهل الكفر ؛ وذلك لأنهم يقبلون شهادة أهل

ملتهم إذا وقع جحود مثلاً .

[حكم الخطبة عند عقد النكاح^(٣)]

ومن ذلك : قول عامة العلماء : إن الخطبة سنة وليست بواجبة^(٤) ، مع

قول داود : إنها واجبة عند العقد^(٥) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أنها كالتسمية على الطعام أو عند الوضوء أو الخروج

للسفر ونحو ذلك .

(١) انظر « مواهب الجليل » (٢٧/٥) ، و« حلية لعناء » (٣٦٧/٦) ، و« المبدع » (١٢١-١٢٠/٦)

(٢) انظر « البناية شرح الهداية » (١٧/٥) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٩٦) .

(٣) قال في « حاشية ابن عابدين » (٨/٣) : « وتقديم خطبة » بضم الحاء « ما يذكر قبل إجراء العقد من الحمد والتشديد ، وأما بكسرها » فهي طلب التزوج ، وسياق الكلام يدل على أنه أرادها الخطبة التي هي بضم الحاء

(٤) انظر « حاشية ابن عابدين » (٨/٣) ، و« عيون المسائل » (ص ٣٠٧) ، و« نعمة المحتاج » (٢١٠/٧) ، و« المعني » (٨١/٧)

(٥) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٩٦)

ووجه الثاني . أنها كحظنة الجمعة ؛ فلم يبلغها أنه صلى الله عليه وسلم تركها عند تزويج أحد من بناته أو غيرهن .

[اللفظ الذي ينعقد به السكاح]

ومن ذلك . قول الشافعي وأحمد إنه لا يصح التزويج إلا بلفظ التزويج أو الإنكاح^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنه ينعقد بكل لفظ يقتضي التملك على التأيد في حال الحية ، حتى إنه روي عنه في لفظ الإجارة روايتان^(٢) ، ومع قول مالك إنه ينعقد بذلك مع ذكر المهر^(٣) .

والأول . مشدد ، والثاني وما بعده : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الثاني : أنه لم يثبت عن الشارع أنه تعدنا بلفظ مخصوص لا يرى خلافة ؛ كلفظ التكبير في الصلاة ، بل جَوَّزَ لنا كل لفظ يُشعر بالرصاص كالبيع

ووجه الأول : أن القرآن نطق بالتزويج والإنكاح دون غيرهما .

[حكم ما لو قال . زوّجت بنتي من فلان ، فبلغه قبيل]

ومن ذلك . قول عامة العلماء . إنه لو قال زوّجت ستي من فلان ،

(١) انظر : تحفة المحتاج (٢٢٠ / ٧) ، رد الإصناف (٤٥ / ٨) .

(٢) انظر : السبائك شرح الهداية (٩ / ٥) .

(٣) انظر : حاشية الدسوقي (٢٢١ / ٢) ، ورحمة الأمام في اختلاف الأئمة (ص ١٩٦) .

فبلغه فقال : قلت النكاح . . لم يصح^(١) ، مع قول أبي يوسف : إنه يصح ؛ ويكون قوله . زوجت فلاناً . كقوله في العقد : زوجتك فلانة ، فيقول : قبلت^(٢)

فالأول . مشدد محمول على حال من لا يؤمن جحوده ولا كذبه ، والثاني مخفف محمول على حال أهل الصدق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم ما لو قال : زوجتك بتي ، فقال : قبلت]

ومن ذلك : قول الشافعي في أصح القولين : إنه لو قال : زوجتك بتي فقال : قلت فقط ، ولم يقل : نكاحها أو تزويجها . لم يصح^(٣) ، مع قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في القول الآخر : إنه يصح^(٤) .

فالأول : مشدد محمول على حال من يخاف جحوده ونزاعه في النكاح ، والثاني : مخفف خاص بأهل الدين والصدق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) انظر حاشية ابن عابدين ، (٢١ / ٣) ، و مواهب العليل ، (٤٣ / ٥) ، و حلية العلماء ، (٣٦٩ / ٦) ، و جواهر العقود ، (١٥ / ٢)

(٢) انظر رحمة الأمة في اختلاف لأئمة ، (ص ١٩٦)

(٣) انظر تحفة المحتاج ، (٢٢٢ / ٧) .

(٤) انظر حاشية ابن عابدين ، (٢٥ / ٣) ، و تحفة المحتاج ، (٢٢٢ / ٧) ، و المدع ، (٩٥ / ٦) ، و رحمة الأمة في اختلاف لأئمة ، (ص ١٩٦)

[حكم تروّج المسلم كتابيّة من وليّها الكتابي]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إنّهُ يجوز للمسلم أن يتروّج كتابية من وليّها الكتابي^(١) ، مع قول أحمد : إنّ ذلك لا يجوز^(٢)

فالأول محقّف ؛ تغليباً لمراعاة حكم الكفر ، والثاني : مشدّد ؛ تغليباً لحكم أهل الإسلام ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان

[حكم إخبار السيد عبده الكبير على النكاح]

ومن ذلك . قول أبي حيفة ومالك والشافعي في القديم : إنّ السيد يملك إخبار عبده الكبير على لنكاح^(٣) ، مع قول أحمد والشافعي في الجديد : إنّهُ لا يملك ذلك^(٤) .

فالأول . محقّف على السيد ، والثاني مشدّد عليه ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .

وتوجيه كل من القولين : لا يحفى على القطر .

(١) انظر : الناية شرح الهداية (١٠١/٥) ، و : حاشية الحرشي (١٨٨/٣) ، و : البيان (٢٢٥/٩) .

(٢) انظر : المبدع (١١٢/٦) ، و : رحمة لأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٩٦)

(٣) انظر : التجريد (٤٥٠٥/٩) ، و : عيون المسائل (ص ٣٠٠) ، و : البيان (٢١٧/٩) .

(٤) انظر : تحفة المحتاج (٢٩٣/٧) ، و : المبدع (١٠٠/٦) ، و : رحمة الأئمة في اختلاف الأئمة (ص ١٩٦) .

[حكم ما لو طلب العبد النكاح]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في أصح قوليه : إن السيد لا يُجبر على بيع عبده إذا طلب ذلك منه فامتنع^(١) ، مع قول أحمد . إنه يُجبر على ذلك^(٢) .

والأول . مخفف على السيد محمول على حال آحاد الناس ، والثاني : مشدد محمول على حال أهل الورع والذين الدين لا يزون لهم حقاً على عبدهم بالملك ؛ إنما يراه أحياه في الإسلام إن كان العبد مسلماً .

ويؤيده : قوله صلى الله عليه وسلم في حق الأرقاء . « ومن لا يلائمكم فيبعوه ، ولا تعذبوا خلق الله » انتهى^(٣) .

[حكم إعفاف الابن لأبيه بالنكاح إن طلبه الأب]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك : إنه لا يلزم الابن إعفاف أبيه

(١) المراد بـ (ذلك) في قوله (إذا طلب ذلك منه) النكاح ، فبعد أن تكلم عن حكم إجبار السيد لعبده الكبير على النكاح . انتقل إلى حكم ما لو طلب العبد منه ذلك ؛ أي النكاح ، وظهر العبارة يوم عود (ذلك) على السع ، وهو غير مراد ، وعبارة « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٩٦) (ويحرم السيد على بيع العبد أو إنكاحه إذا طلب منه الإنكاح فامتنع عند أحمد ، وقال أبو حنيفة ومالك لا يُجبر ، وللشافعي قولان كالمدعيين ؛ أصحهما : لا يُجبر) ، وانظر « التجريد » (٤٥١٢ / ٩) ، و « عيون المسائل » (ص ٣٠١) ، و « تحفة المحتاج » (٢٩٤ / ٧)

(٢) انظر « المغني » (٢٥٥ / ٨) .

(٣) رواء أبو داود (٥١٥٧) عن سيدنا أبي ذر رضي الله عنه

بالكاح إذا طلب الأث ذلك^(١) ، مع قول الشافعي وأحمد في أظهر الروايتين
عنه . إنه يلزم الابن إعفافه بالكاح بشرط حرّية الأب عند محققي أصحاب
الشافعي^(٢)

فالأول : محقّف على الابن ، والثاني : مشدّد عليه بالشرط المذكور ؛
فرجع الأمر إلى مرتبتي المبران .

[حكم تزويج أمّ ولده بغير رضاها]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في أصحّ القولين : إنه
يجوز للوليّ أن يزوج أمّ ولده بغير رضاها^(٣) ، مع قول أحمد في إحدى
رواياته : إنه لا يجوز له ذلك^(٤) .

فالأول : محقّف على السيد ، والثاني : مشدّد عليه ؛ فرجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان .

(١) انظر «التجريد» (٤٤٩٨/٩) ، و«عقد الجواهر الثمينة في مدعيات عالم المدينة»
(٤٦٣/٢) ويش فيه أن النصّ من صاحب المذهب ، ولكن قال في «المواكبة
الدواني» (٦٩/٢) : (يجب على الولد إعفاف أبيه بزوجته) ، بناء على أنه من جملة
القوت) .

(٢) انظر «تحفة المحتاج» (٣٦١/٧) ، و«المعني» (٢١٦/٨) ، و«رحمة الأئمة في
اختلاف الأئمة» (ص ١٩٦)

(٣) انظر «حاشية ابن عابدين» (١٧٢/٣) ، و«جواهر العقود» (١٦/٢) ، و«المعني»
(٥٥/٧)

(٤) انظر «المبدع» (١٠٠/٦) ، و«رحمة الأئمة في اختلاف الأئمة» (ص ١٩٦) ، وقال
في «الدخيرة» (٢٣٣/٤) (كان مالك يقول له إخبار أمّ ولده ، ثمّ رجع عنه ؛
لقوة الحرية وعدم المانية) .

[حكم ما لو قال : أعتقت أمتي وجعلت عتقها صداقها]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك والشافعي : إنه لو قال : أعتقت أمتي

وجعلت عتقها صداقها ، بحضرة شاهدين . فالكاح غير منعقد^(١) ، مع قول أحمد في إحدى روايته : إنه بمنعقد^(٢) .

وأما العتق : فهو صحيح إجماعاً^(٣) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه القولين ظاهر .

[حكم ما لو قالت لسيدها : أعتقني على أن أتزوجك وعتقي صداقي]

ومن ذلك : قول الأئمة الأربعة : إن الأمة لو قالت لسيدها : أعتقني

على أن أتزوجك ؛ فيكون عتقي صداقي ، فأعتقها . . صح العتق^(٤) .

وأما الكاح : فقال أبو حنيفة والشافعي . هي بالخيار إن شاءت تزوجه

وإن شاءت لم تزوجه ، ويكون لها إن اختارت تزويجه صداق مستأنف ،

(١) عبارة الحنفية تدل على انعقاد الكاح ووجوب مهر المثل ؛ قال في حاشية ابن عابدين (٦٨١ / ٣) : « فلها مهر مثلها » أي عدهما - يريد : أما حنيفة ومحمد - لأن العتق ليس بمال ؛ فلا يصح مهراً ، وحاشية الدسوقي (٢٠٣ / ٢) ، وهـ البيان (٣٨٣ / ٩) .

(٢) انظر الإصناف (٩٩ / ٨) .

(٣) انظر رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٩٦) .

(٤) انظر رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٩٦) .

وإن كرهت فلا شيء عليها عند أبي حنيفة ومالك ، وقال الشافعي له عليها
قيمة نفسها ، وقال أحمد تصير حرة وتدرمها قيمة نفسها ؛ فإن تراصب
بالمقد كان العتق مهراً ، ولا شيء لها سواه^(١)

فالأول . مشدد في أمر العتق ، مخفف في أمر الكاح ؛ يجعل الخيار
لها

والثاني . من الشقي في الخيار مشدد بِلِزامها قيمة نفسها إذا لم يتراضيا
بجعل نفس العتق مهراً ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ، والله سبحانه
وتعالى أعلم^(٢)



(١) قال في تبیین الحقائق (٩٧/٣) (ولو أعتق أمته على أن تزوجه نفسها ، فزوجته
بها كان لها مهر مثلها عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله) وعند أبي يوسف
يجوز جعل العتق صداقاً من أبت أن تزوجه فعملها قيمتها في قولهم جميعاً ،
وانظر حاشية ابن عابدس (٦٨١/٣) ، و« عيون المسائل » (ص ٣٠١) ،
و« البان » (٣٨٣/٩) ، و« جواهر العقود » (١٦/٢) ، و« الهداية على مذهب الإمام
أحمد » (ص ٤٠٥) .

(٢) في هامش (أ) : (بلغ) .

باب ما يحرم من الشكاح

[مسائل الإجماع والاتفاق في باب ما يحرم من الشكاح]

اتفق الأئمة على . أن أم الزوجة تحرم على التأيد بمجرد العقد على
النت ، خلافاً لعلي وريد بن ثابت ومجاهد ؛ فإنهم قالوا : لا تحرم إلا
بالدخول بالنت ، وقال ريد بن ثابت : إن طلقها قبل الدخول جاز له أن
يتزوج أمها ، وإن ماتت قبل الدخول لم يجر له تزوج أمها ؛ فجعل الموت
كالدخول .

فالأول : مشدد ، والثاني . فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان .

وتوجيه القولين ظاهر .

واتفق الأئمة أيضاً على أن الربيبة تحرم بالدخول بالأم وإن لم تكن في
حجر زوج أمها ، وقال داود : يشترط أن تكون الربيبة في كفالة .
وكذلك اتفقوا على : أن المرأة إذا زنت لم ينسخ نكاحها ، خلافاً لعلي
والحسن البصري .

واتفقوا أيضاً على : أنه لا يجوز لمن يحل له نكاح الكمار . . وطء إمامهم
بملك اليمين ، خلافاً لأبي ثور ؛ فإنه قال : يجوز وطء جميع الإماء بملك
اليمين على أي دين كن .

واتفق الأئمة على : تحريم الجمع بين الأختين في الكاح ، وكذا بين المرأة وعمتها أو خالتها .

وأجمعوا على أن نكاح المُنْتَعَةِ باطلٌ ، لا خلاف بينهم في ذلك ، وصحته . أن يترُوح امرأة إلى مدّة فيقول تزوّجتك إلى شهر أو سنة وسحو ذلك ، وما ورد في إباحته مسوخ بجماع العلماء قديماً وحديثاً بأسرهم^(١) ، خلافاً للشيعة ، ورووه عن ابن عباس رضي الله عنهما ، والثالث عنه . بطلانه ، وسيأتي عن رفر نحوه في مسائل الخلاف^(٢) .

هَذَا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق^(٣)

وَأَمَّا ما اختلفوا فيه :

[حكم نكاح الزانية]

فمن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إِنَّهُ يَجُوزُ نِكَاحُ الزَّانِيَةِ^(٤) ، مع قول أحمد : إِنَّهُ يَحْرُمُ نِكَاحُهَا قَبْلَ التَّوْبَةِ مِنَ الزَّانِي^(٥) .

فالأول : مخفّف ، والثاني : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

(١) مثا ورد في مسح إباحة نكاح المنتعة ما رواه البخاري (٤٢١٦) ، ومسلم (١٤٠٧) عن سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه . (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بهي عن منعة النساء يوم حبير ، وعن أكل لحوم الحُمُرِ الإسبّة)

(٢) انظر (١٧٤ / ٣) .

(٣) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٩٧ - ١٩٨)

(٤) انظر « تبیین الحقائق » (١١٤ / ٢) ، و « حاشية الحرشي » (١٧٢ / ٣) ، و « حاشية العلماء » (٣٧٦ / ٦) .

(٥) انظر « الإصناف » (١٣٢ / ٨) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٩٧)

[حكم ثبوت حرمة المصاهرة بالرني]

ومن ذلك . قول مالك والشافعي . إن من ربي امرأة لم يحرم عليه نكاحها ، ولا نكاح أمها وبنتها^(١) ، مع قول أبي حنيفة وأحمد . بتعلق تحريم المصاهرة بالرني ، وراى عليه أحمد فقال إذا لاط بغلام حرمت عليه أمه وبنته^(٢) .

فالأول . مخفف ، والثاني . مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث

وتوجيه القولين لا يحصى على العطن

ووجه تحريم الأم باللواط في ولدها الذكر كونها محلاً لولادته ؛ كالأنثى على حد سواء ؛ تعظيماً للمحل .

[حكم العدة قل وطء الزوج إن زنت ثم تزوجت]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي : إنه لو زنت امرأة ثم تزوجت . . حل للزوج وطؤها من غير عدة ، لكن يكره وطء الحامل المذكورة حتى تضع^(٣) ، مع قول مالك وأحمد إنه يجب عليها العدة ، ويحرم على الزوج وطؤها حتى تنقضي عدتها^(٤) ، ومع قول أبي يوسف : إذا كانت

(١) انظر : عيون المسائل (ص ٣١٢) ، والبيان (٢٥٤ / ٩)

(٢) انظر : الباية شرح الهداية (٣٣ / ٥) ، والمعمي (١١٨ / ٧ ، ١١٩) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٩٧) .

(٣) انظر : حاشية ابن عابدين (٥٠ / ٣) ، والبيان (١٣٨ / ١٠)

(٤) انظر : عيون المسائل (ص ٣٠٩) ، والإنصاف (١٣٢ / ٨)

حاملًا حرَّم النكاح حتى تصع ، وإن كانت حائلاً لم يحرم ولم تعتد^(١)
 فالأول : محقق خاص بأحد الناس ، والثاني : فيه تشديد خاص بأهل
 المروءات من العلماء والصالحين ، والثالث : مفصل ، فرجع الأمر إلى
 مرتبتي الميزان .

ووجه الأول إفتاء النبي صلى الله عليه وسلم بحل ذلك ، وقال : « قد
 خرجنا من سِفاح إلى نكاح »^(٢) .
 ووجه القولين الآخرين ظاهر .

[حكم نكاح الرجل المتولدة من زناه]

ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد ومالك في إحدى روايتيه : إنه يحرم
 على الرجل نكاح المتولدة من زناه^(٣) ، مع قول الشافعي ومالك في الرواية
 الأخرى بأنها تحل مع الكراهة^(٤) .

فالأول : مشدد خاص بأهل الورع بعد التوبة ، والثاني : محقق خاص
 بأراذل الناس ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان^(٥) .

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٩٧) .

(٢) رواه عبد الرزاق في : المصنف ، (١٢٧٩٥) عن سيدنا أبي بكر الصديق رضي الله عنه
 موقوفاً .

(٣) انظر : التجريد ، (٤٤٩٢ / ٩) ، و : المعواذ الدواني ، (١٩ / ٢) ، و : الإنصاف ،
 (١١٧ / ٨) .

(٤) وهي الرواية المشهورة عن الإمام مالك ، وانظر : المعواذ الدواني ، (١٩ / ٢) ،
 و : عيون المسائل ، (ص ٢١٢) ، و : معي المحتاج ، (٢٨٧ / ٤) ، و : رحمة الأمة في
 اختلاف الأئمة ، (ص ١٩٧) .

(٥) في هامش (أ) : (بلغ) .

[حكم الجمع بين الأختين في الوطء بملك اليمين]

ومن ذلك قول الأئمة الأربعة بتحريم الجمع بين الأختين في الوطء بملك اليمين^(١) ، مع قول داود بإباحة الجمع بين الأختين في الوطء بملك اليمين ، وهو رواية عن أحمد^(٢) ، ومع رواية لأبي حنيفة : إنه يصح نكاح الأخت على أختها غير أنه لا يحل له وطء المنكوحة حتى يحرم الموطوءة على نفسه^(٣) .

فالأول . مشدد ، ويؤيده . طاهر قوله تعالى : ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ [الباء ٢٣] .

والثاني : مخفف ؛ لأن سياق الآية إنما هو في المحرمات بالنكاح والعقد الصحيح ؛ فلا يدخل فيه الجمع بين الأختين بملك اليمين .

والثالث : مخفف في جوار العقد على العقد لئلا من غير وطء ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم مَنْ أسلم وعنده أكثر من أربع زوجات]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة . إن من أسلم وتحتة أكثر من أربع يختار

(١) انظر «الباية شرح الهداية» (٢٦/٥) ، و«عيون المسائل» (ص ٣٠٩) ، و«حلب العلماء» (٢٨٢/٦) ، و«المبدع» (١٣٥/٦) .

(٢) انظر «المبدع» (١٣٥/٦) .

(٣) انظر «الباية شرح الهداية» (٢٧/٥) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ١٩٧) .

مهنً أربعاً ، ومن الأحتين واحدة^(١) ، مع قول أبي حنيفة إن كان العقد وقع عليهن في حالة واحدة فهو باطل ، وإن كان في عقود صغى الكاح في الأربع الأول ، وكذلك الأحتان^(٢)

فالأول فيه تحيف ، والثاني فيه تفصيل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبي الميزان .

وتوجيه القولين ظاهر .

[حكم أنكحة الكفار]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة . إن أنكحة الكفار صحيحة تتعلق بها الأحكام كتعلق أنكحة المسلمين^(٣) ، مع قول مالك إنها فاسدة^(٤)

فالأول محقق على الكفار ، والثاني : مشدد عليهم ؛ فرجع الأمر إلى مرتبي الميزان .

ووجه الأول عدم تعرض السلف للبحث عن أمكانهم في الفساد أو الصحة .

(١) انظر : حاشية الحرشي ، (٢٣٠ / ٣) ، و : معني المحتاج ، (٣٣١ / ٤) ، و : المبدع ، (١٨٤ / ٦)

(٢) انظر : حاشية ابن عابدين ، (٢٠٠ / ٣) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٩٧ ، ١٩٨)

(٣) انظر : النهاية شرح النهاية ، (١٠١ / ٥) ، و : معني المحتاج ، (٣٧٥ / ٤) ، و : المبدع ، (١٧٦ / ٦) .

(٤) انظر : حاشية الحرشي ، (٢٢٧ / ٣) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٩٨)

ووجه الثاني : عموم قوله صلى الله عليه وسلم . « كُلُّ عَمَلٍ لَيْسَ عَلَيْهِ
أَمْرٌ بَأَمْرِي »^(١) ، ويمكن تجديد عقد أحدهم إذا أسلم بسهولة .

[حكم نكاح الحر من الأمة]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه لا يجوز للحر نكاح الأمة إلا
بشرطين . خوف العنت ، وعدم الطول لنكاح حرّة^(٢) ، مع قول أبي حنيفة
رحمه الله . إنه يجوز للحر ذلك مع فقد الشرطين ، وإنما المانع عنده من
ذلك أن يكون تحت زوجته حرّة أو معتدة منه^(٣)

فالأول : فيه تشديد ، محمول على أهل الشرف والحسب الذين يزور
نكاح الإمام عندهم عاراً ونقصاً في السب ، والثاني : محقق محمول على
حال آحاد الناس ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[حكم نكاح المسلم من الأمة الكتابية]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه لا يحل للمسلم نكاح الأمة
الكتابية^(٤) ، مع قول أبي حنيفة : يجوز ذلك مع عدم الشرطين^(٥) .

(١) سبق تخريجه (١٦٩/١) .

(٢) انظر « عيون المسائل » (ص ٣١٣) ، و« معي المحتاج » (٣٠٢/٤) ، و« الإصناف »
(١٣٨/٨)

(٣) انظر « الباية شرح الهداية » (٥٠/٥) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٩٨)

(٤) انظر « المعنونة على مذهب عباسم المدينة » (ص ٧٩٩) ، و« معي
المحتاج » (٣٠٤/٤) ، و« المعني » (١٣٥/٧) .

(٥) كذا في النسخ التي بين يدي ، ولم يذكر قوله (مع عدم الشرطين) في « رحمة الأمة » .

فالأول فيه تشديد ، والثاني . فيه تحفيف ، محمول على حالين ؛
كما في المسألة قبله ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم الجمع بين أكثر من أمة في النكاح للحُر]

ومن ذلك . قول الشافعي وأحمد : إنه لا يجوز للحُر أن يربد في نكاح
الإماء على أمة واحدة^(١) ، مع قول أبي حنيفة ومالك : إنه يجوز له أن
يتزوَّج من الإماء أربعاً ؛ كما يتزوَّج من الحرائر^(٢) .

فالأول فيه تشديد ، والثاني . محفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه القولين ظاهر .

[حكم الجمع بين أكثر من زوجتين للمعبد]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إنه لا يجوز للمعبد أن يجمع سوى بين
زوجتين فقط^(٣) ، مع قول مالك . إنه كالحر في جوار الجمع بين أربع^(٤) .
فالأول : مشدّد ، والثاني . محفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

في اختلاف الأئمة ؛ (ص ١٩٨) ، وهو المناسب ؛ لأن الجمهور يسمون نكاح الأمة الكتابية
مطلقاً ، أمّا الأمة المسلمة فيجوز نكاحها بشرطين ذكرهما في المسألة السابقة ، ونظر
في البداية شرح الهداية ؛ (٤٤ / ٥) ، وفي رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ؛ (ص ١٩٨)

(١) انظر ؛ حلية العلماء ؛ (٣٩٢ / ٦) ، وفي المبدع ؛ (١٢٤ / ٦)

(٢) انظر ؛ التجريد ؛ (٤٤٧٧ / ٩) ، وفي عيون المسائل ؛ (ص ٣١٣) ، وفي رحمة الأمة في
اختلاف الأئمة ؛ (ص ١٩٨) .

(٣) انظر ؛ النية شرح الهداية ؛ (٥٥ / ٥) ، وفي البان ؛ (٣٥٠ / ٩) ، وفي المعنى ؛ (٨٥ / ٧)

(٤) انظر ؛ عيون المسائل ؛ (ص ٣٠٥) ، وفي رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ؛ (ص ١٩٨)

[حكم زواج الرجل من امرأة زنى بها قبل الاستبراء]

ومن ذلك : قول الشافعي : إنه يجوز للرجل أن يتزوج بامرأة زنى بها ، ويجوز له وطؤها من غير استبراء ، وبه قال أبو حنيفة ، لكن لا يجوز عنده وطؤها من غير استبراء بحیضة أو بوضع الحمل إن كانت حاملاً^(١) .
فالأول محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .

[حكم الرّواج بالزانية وشروطه]

ومن ذلك : قول مالك يُكره الترويح بالرابة مطلقاً ، مع قول أحمد : لا يجوز أن يتزوجها إلا بشرطين : وجود التوبة منها ، واستراؤها بوصع الحمل أو بالأقراء أو بالشهور^(٢) .
فالأول : محقق ، والثاني فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان

وبصعُ حمل الثاني . على حال أهل الورع بعد توبتهم ، وحمل الأول . على آحاد الناس ؛ وذلك أن الناس يلوثون بأهل الورع إذا تزوجوا رانية قبل ظهور توبتها الحالصة للناس ، وحملها على الصدق في التوبة ، بخلاف آحاد الناس الذين يقعون في الرذائل .

(١) انظر حاشية ابن عابدين (٥٠٣/٣) ، و جواهر العقود (٢٢/٢) ، و د رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٩٨) ، وقد سبق ما يقرب من هذه المسألة (١٦٧/٣)

(٢) سبق بيان هذه المسألة (١٦٦/٣)

[حكم نكاح المتعة ^(١)]

ومن ذلك : قول الأئمة كلهم : إن نكاح المتعة باطل ^(٢) ، مع قول زهر من الحنفية : إن الشرط يسقط ، ويصح النكاح على التأيد إذا كان بلعظ الترويح ، وإن كان بلعظ المتعة فهو موافق للجماعة في البطلان ^(٣) .

فالأول : مشدد ؛ لسخ نكاح المتعة بإجماع الأمة ، والثاني : مخفف بالشرط الذي ذكره ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[حكم نكاح الشغار ^(٤)]

ومن ذلك : قول الشافعي وأحمد : إن نكاح الشغار باطل ^(٥) ، مع قول أبي حنيفة : إن العقد صحيح ، والمهر فاسد ^(٦) .

فالأول : مشدد ، والثاني : فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) قال في الهداية شرح البداية (١٩٥/١) (وهو - أي نكاح المتعة - أن يقول لامرأة أتعت بك كفا مئة بكدا من المال) .

(٢) انظر البداية شرح الهداية (٦١/٥) ، وعبود المسائل (ص ٣١٩) ، وبيان (٢٧٥/٩) ، والإيضاح (١٦٣/٨) .

(٣) انظر الاختيار (٨٩/٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٩٨) .

(٤) نكاح الشغار هو أن يرؤج الرجل استة على أن يرؤجها المروؤج استة أو اختة ؛ ليكون أحد العبدتين عوضاً عن الآخر انظر البداية شرح الهداية (١٥٧/٥) .

(٥) وكذلك الحكم عند المالكية ، وانظر عبود المسائل (ص ٣١٩) ، ورحمة المحتاج (٢٢٥/٧) ، والإيضاح (١٥٩/٨) .

(٦) انظر البداية شرح الهداية (١٥٧/٥) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٩٩) .

[حكم ما لو تزوجها بشرط تحليلها لمطلقها ثلاثاً]

ومن ذلك : قول أبي حيفة : إنه إذا تزوجها على أن يُحلّها لمطلقها ثلاثاً ، وشرط أنه إذا وطئها فهي طالق ، أو فلا نكاح ، أنه يصحّ النكاح دون الشرط ، وفي حلّها للأول عبده روايتان^(١) ، مع قول مالك : إنها لا تحلّ للأول إلا بعد حصول نكاح صحيح يصدر عن رغبة وصدق ؛ من غير قصد تحليل ، ويطؤها حلالاً وهي طاهرة غير حائض ، فإن شرط التحليل أو بواه . فسد العقد ، ولا تحلّ للثاني^(٢) ، ومع قول الشافعي في أصحّ القولين . إنه لا يصحّ النكاح^(٣) ، ومع قول أحمد لا يصحّ النكاح مطلقاً^(٤) .

فالأول : فيه تحميم ، والثاني فيه تشديد ، وكذلك الثالث ، والرابع . مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجوه هذه الأقوال لا تخفى على العاقل

[حكم ما لو تزوجها بقصد تحليلها من غير شرط]

ومن ذلك : قول أبي حيفة والشافعي : إنه إذا تزوجها ولم يشترط تحليلها ، ولكن كان في عزمه التحليل صحّ النكاح ، ولكن مع الكراهة

(١) انظر : لبابة شرح الهداية (٤٨٠ / ٥) وما بعدها .

(٢) انظر : حاشية الدموقي (٢٥٨ / ٢) .

(٣) انظر : إبان (٢٧٩ / ٩)

(٤) انظر : المبدع (١٥١ / ٦) ، ورحمة الأئمة في اختلاف الأئمة (ص ١٩٩)

عند الشافعي^(١) ، مع قول مالك وأحمد : إنه لا يصح^(٢)

فالأول : مخفّف ، والثاني : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث

[حكم ما لو تزوّج بشرط ألا يتزوَّج عليها أو لا يسافر بها ونحو ذلك]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة . إنه لو تزوّج امرأة وشرط ألا يتزوَّج أو لا يتسرّى عليها ، أو لا ينقلها من بلدها أو دارها ، أو لا يسافر بها . فالعقد صحيح ، ولا يلزم هذا الشرط ، ولها مهر المثل ؛ لأنّ هذا شرط يُحرّم الحلال ؛ فكان كما لو شرطت ألا تسلمه نفسها^(٣) ، مع قول أحمد : إنّ العقد صحيح ، ولكن يلزمه الوفاء به ، ومتى خالف شيئاً من ذلك فبطل فيها الخيار في الفسخ^(٤) .

فالأول : مخفّف ، والثاني : فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ، والله سبحانه وتعالى أعلم .



(١) انظر : تبیین الحقائق ، (٢٥٩ / ٢) ، وهـ البيان ، (٢٧٩ / ٩) .

(٢) انظر : حاشية الدسوقي ، (٢٥٨ / ٢) ، وهـ المدح ، (١٥٢ / ٦) ، وهـ رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٩٩) .

(٣) انظر : البایة شرح الهدایة ، (١٦٥ / ٥) ، وهـ حاشية الدسوقي ، (٢٣٨ / ٢) ، وهـ تحفة المحتاج ، (٣٨٧ / ٧) .

(٤) انظر : المعنی ، (٩٣ / ٧) ، وهـ رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ١٩٩) .

باب انخيار في النكاح والرد بالعيب

اعلم : أنه ليس في هذا الباب مسألة مُجمَع عليها .
وأما ما اختلفوا فيه :

[العيوب التي يثبت بها خيار فسخ النكاح]

فمن ذلك - قول أبي حيفة : إنه لا فسخ بشيء من العيوب ، وإنما
للمرأة الخيار في الجُبِّ والعُتَّة فقط^(١) ، مع قول مالك والشافعي - إنه يثبت
في ذلك كله الخيار إلا في العتق^(٢) ، ومع قول أحمد شبوته في الكل^(٣)
واعلم يا أحي : أن العيوب المثة للخيار تسعة أشياء .

ثلاثة تشترك فيها الرجال والنساء ؛ وهي : العجون ، والجُدام ،
والبرص .

واثنان محتصان بالرجال ؛ وهما : الجُبِّ ، والعُتَّة .

وأربعة تختص بالنساء ؛ وهي : القز ، والرَّتْق ، والعتق ، والعقل .

فالجُبِّ : قطع الذكر .

(١) انظر : التجريد ؛ (٤٥٧٨ / ٩) .

(٢) انظر : المعونة على مذهب عالم المدينة ؛ (ص ٧٧٠) ، و : البيان ؛ (٢٩٠ / ٩) .

(٣) انظر : المعني ؛ (١٨٤ / ٧) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ؛ (ص ١٩٩) .

والعُتَّةُ العَجْر عن الجماع بعد الانتشار

والقَرَن : عَظْمٌ يكون في الفرج يمسح من الوطء .

والرَّتْق : انسداد الفرج .

والقَتَق : احراق ما بين محل الوطء ومخرج البول

والعَقْل : لحم يكون في الفرج ، وقيل : رطوبة تمتع من لذَّة الجماع

فالأول : من الأقوال مشدَّد على الروح ، والثاني : فيه تحفيف عليه ،

والثالث : محصَّف ؛ فرجع الأمر إلى مرئني الميزان

[حكم حدوث عيب في أحد الزوجين بعد العقد وقبل الدخول]

ومن ذلك . قول مالك والشافعي وأحمد . إنه إذا حدث عيب في الزوج

بعد العقد وقبل الدخول . تحيَّرت المرأة ، وكذلك بعد الدخول ، إلا العُتَّة

عند الشافعي ، وأما إذا حدث العيب بالروجة فله الفسخ على الراجح من

مذهب الشافعي وأحمد^(١) ، مع قول مالك والشافعي في القول الآخر . إنه

لا خيار له^(٢)

فالأول : محصَّف على المرأة ، مشدَّد على الزوج إلا في العُتَّة عند

الشافعي ، والثاني : عكسه ؛ فرجع الأمر إلى مرئني الميزان

(١) انظر « حاشية المحرشي » (٢٣٧/٣) ، و« حلية العلماء » (٤٠٥/٦) . و« معي المحتاج » (٣٤٢/٤) ، و« المقني » (١٨٧/٧) .

(٢) انظر « المعونة في مذهب عالم المدينة » (ص ٧٧٣) ، و« حلية العلماء » (٤٠٥/٦) ، و« رحمه الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ١٩٩)

[حكم ما لو عتقت الأمة وزوجها رقيق]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة : إن المرأة إذا عتقت وزوجها رقيق . أنه يشت لها الخيار ما دامت في المجلس الذي علمت بالعتق فيه ، ومتى علمت ومكّته من الوطء . فهو رصاً به^(١) ، مع قول الشافعي في أصح أقواله : إن لها الخيار على الفور ، والثاني : إلى ثلاثة أيام ، والثالث : ما لم تمكّه من الوطء^(٢) .

فالأول . فيه تشديد على المرأة ، والثاني فيه زيادة تشديد ، والقول الثاني من أقوال الشافعي . فيه تخفيف على الروحة ، وكذلك الثالث ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه قول أبي حنيفة والقول الثاني من أقوال الشافعي . إلحاق العتق بخيار المجلس والشرط في البيع .

ووجه كون الخيار ما على الفور : إلحاقه بالاطلاع على عيب المبيع

[حكم ما لو عتقت الأمة وزوجها حر]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة . إذا عتقت الأمة وزوجها حر . فلا خيار لها^(٣) ، مع قول أبي حنيفة : إنه يشت لها الخيار مع حرّيته^(٤) .

(١) انظر : البايه شرح الهداية (٢٢٣ / ٥) ، و تبيين الحقائق (١٦٦ / ٢)

(٢) انظر : جواهر العقود (٣٢ / ٢) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٠٠)

(٣) انظر : عيون المسائل (ص ٣٢١) ، و حلية العلماء (٤١٩ / ٦) ، و الإنصاف (١٧٦ / ٨)

(٤) انظر : تبيين الحقائق (١٦٦ / ٢) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٠٠)

فالأول مشدّد على المرأة ، والثاني . محمّف عليها

ووجه الأول تساويهما في الحرّيّة دلتق .

ووجه الثاني . أنّه كإشياء عقد الكاح ، فلا يسمي ترويضها إلا ممّن

نرصاه ؛ فقد تكرّره لأمر آحر فيه عبر العيوب التي في هذا الباب ، والله

تعالى أعلم .



كتاب الصداق

[مسألة الاتفاق في كتاب الصَّدَاق]

اعلم : أنني لم أَرِ فيه شيئاً من مسائل الإجماع والاتفاق إلا اتفاهم على استقرار المهر بموت أحد الزوجين^(١) .
وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم النكاح إن كان الصَّدَاق فاسداً]

فمن ذلك . قول الشافعي وأبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايتيهما : إنَّ النكاح لا يفسد بفساد الصَّدَاق^(٢) ، مع الروابيتين الأخرتين لمالك وأحمد . إنَّه يفسد بفساد الصَّدَاق^(٣)

فالأول : محقق ، والثاني : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان ووجه الأول : أنَّ فساد المهر لا تعلّق له بذات النكاح ؛ فيصحُّ النكاح ، ويلزم الزوج بدل ذلك المهر أو مهر المثل .

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٠٣)

(٢) انظر : الباية شرح الهداية ، (١٧٥ / ٥) ، و : المعونة على مدح عالم المدينة ، (ص ٧٥١) ، و : معني المحتاج ، (٣٧٦ / ٤) ، و : المعني ، (٢٢٣ / ٧)

(٣) انظر : المعونة على مدح عالم المدينة ، (ص ٧٥١) ، و : المعني ، (٢٢٣ / ٧) .
و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٠١) .

ووجه الثاني . أن المهر طريق إلى إباحة الكاح والاستمتاع ؛ فهو كالطهارة للصلاة ، ويؤيده . حديث : « قد استحللتم فروجهن بكلمة الله »^(١) ، وحديث « من تزوج امرأة وفي بيته إلا يوفيتها صداقها . لقى الله يوم يموت وهو زان »^(٢) .

[بيان أقل الصداق]

ومن ذلك . قول أبي حيفة ومالك إن أقل الصداق مقدّر^(٣) ، مع قول الشافعي وأحمد . إنه لا حد لأقله^(٤) .

وعلى التقدير : فقال مالك وأبو حيفة : أقله : ما تُقَطَّع به يد السارق ؛ وهو عشرة دراهم أو دينار عند أبي حيفة ، أو ربع دينار أو ثلاثة دراهم عند مالك^(٥) .

والأول من أصل المسألة : مشدّد خاص بأحد المؤمنين الذين يقع منهم الرافع ، فيكون التقدير أنفع لهم ؛ ليرجعوا إليه

والثاني : مخفّف ؛ لأن فيه ردّ الحكم إلى ما ترصن به الروجة أو وليها

(١) رواه مسلم (١٢١٨) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما

(٢) رواه البيهقي في « السنن الكبرى » (٢٤٢ / ٧) بسنده عن سيدنا صهيب بن سنان رضي الله عنه .

(٣) انظر « الساية شرح الهداية » (١٣٧ / ٥) ، و « حاشية الدسوقي » (٣٠٢ / ٢)

(٤) انظر « البيان » (٣٦٩ / ٩) ، و « المدع » (١٩٢ / ٦) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٠٩)

(٥) انظر « الساية شرح الهداية » (١٣٧ / ٥) ، و « حاشية الدسوقي » (٣٠٢ / ٢)

من قليل أو كثير ؛ فللزواج جعل الصداق ملء جلد الثور ذهباً ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم حمل تعليم القرآن مهراً]

ومن ذلك . قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى روايته : إنه يجوز جعل تعليم القرآن مهراً^(١) ، مع قول أبي حنيفة وأحمد في أصح روايته : إنه لا يكون مهراً^(٢) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه الأول : تصريح السنة بجوار أخذ الأجر عليه^(٣) .

ووجه الثاني : أن المال هو اللاتق يجعله صداقاً ؛ لعلمية ميل القلوب إليه ، فيحصل به التأليف بين الزوج والروجة وأهلها أكثر ؛ كما هو مشاهد في الناس ، فتعطيه ديناراً فيجد له لذة أكثر من أن تعلمه آية أو حديثاً ، ويصير بحثك لأجل ذلك أكثر .

ويحتمل : أن الإمام أبا حنيفة قصد إجلال كلام الله عز وجل أن يكون عوضاً عن الاستمتاع بجليلة دُبغت بدم الحيض والناس ، ولا تساوي فلساً في السوق لو قُطعت وبيعت .

(١) انظر : حاشية الصاوي على الشرح الصغير ، (٤٤٨ / ٢) ، و : تحفة المحتاج ، (٤١٠ / ٧) ، و : المدع ، (١٩٥ / ٦) .

(٢) انظر : الباية شرح الهداية ، (١٥٨ / ٥) ، و : المدع ، (١٩٥ / ٦) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٠١) .

(٣) من ذلك : حديث سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أحسن ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله » ، وقد سبق تحريجه (٤٣٧ / ١) .

[بيان ما تملك به المرأة الصداق]

ومن ذلك ، قول الأئمة الثلاثة : إن المرأة تملك الصداق بالعقد^(١) ، مع قول مالك : إنها لا تملكه إلا بالدخول أو بموت الزوج ؛ فلا تستحقه بمجرد العقد ، وإنما الملك بعقبه^(٢) .

فالأول . مشدد ، والثاني : فيه تحفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم السفر بالزوجة]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إنه إذا أوفاهها مهرها فله أن يسافر بزوجه حيث شاء^(٣) ، مع قول أبي حنيفة في إحدى روايته : إنه لا يخرجها من بلدها إلى بلد آخرى ، وعليه الفتوى كما قاله صاحب كتاب الاختيار ؛ لفساد أهل الرمان^(٤) .

فالأول . محقق على الزوج ، والثاني مشدد عليه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) انظر حاشية ابن عابدin ، (١٢١ / ٣) ، وداليان ، (٣٩٢ / ٩) ، ودالمبدع ، (٢٠٨ / ٦)

(٢) انظر دالمعونة على مذهب عالم المدينة ، (ص ٧٥٤) ، ودرحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٣٠١) .

(٣) انظر دموهب الجليل ، (٢٠٤ / ٥) ، ودالن ، (٢٦٩ / ٩) ، ودالإصناف ، (٣٤٧ / ٨)

(٤) انظر دالاحتار ، (١٠٩ / ٣) ، ودرحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٠١)

[ما يجب للمفوضة إذا طُلِّقت قبل المسيس والفرض^(١)]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أصح روايته . إنَّ المفوضة إذا تزوجت ثم طُلِّقت قبل المسيس والعرض . فليس لها إلا المتعة^(٢) ، مع قول أحمد في الرواية الأخرى : إنَّ لها نصف مهر المثل^(٣) ، ومع قول مالك : إنَّ المتعة لا تجب لها بحال ، بل هي مستحقة فقط^(٤) .

فالأول والثاني : مشدّد ، والثالث : محقّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .

ووجه إيجاب المتعة على القول الأول أنها من المعروف وحسب المعاملة والمعاشرة .

ووجه الثاني : القياس على طلاق المفروض لها مهرٌ

ووجه الثالث : أنَّ المفوضة لم تعلق أملها بالمهر كلّ ذلك التعلق ، فكانت المتعة لها مستحقة

(١) المفوضة يصحّ فيها فتح الوار وكسرها ، قال في « البداية شرح الهداية » (١٥٦/٥) (المفوضة بكسر الواو وهي التي طُنِّفها قبل الدخول ، ولم يسم لها مهراً ، أو تزوجها على أن لا مهر لها) ، وفي « البداية » (٤٤٤/٩) (يُقال امرأة مفوضة بكسر الواو إذا أصغت التعويض إليها ، ومفوضة بفتح الواو إذا أصغت التعويض إلى غيرها) ، وانظر « المبدع » (٢٢١/٦)

(٢) انظر « البداية شرح الهداية » (١٥٦/٥) ، و« تحفة المحتاج » (٣٩٤/٧) ، و« المغني » (٢٤١/٧) .

(٣) انظر « المضي » (٢٤١/٧) .

(٤) انظر « عيون المسائل » (ص ٣٢٧) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٠١)

ويصح حمل الوجوب : على حال الأكابر من أهل الورع ، والثاني
على آحاد الناس .

[مقدار المتعة عند القائلين بوجوبها]

ومن ذلك قول أبي حنيفة : إن المتعة إذا وجبت فهي مقدرة بثلاثة
أشواق : ذرع ، وجمار ، وملحفة^(١) ، بشرط ألا يريد ذلك على نصف مهر
المثل^(٢) ، مع قول الشافعي في أصح قوليه ، وأحمد في إحدى روايته : إن
ذلك معروض إلى اجتهاد الحاكم ؛ يقدره بظنه ، قال الشافعي :
والمستحب ألا تنقص عن ثلاثين درهماً ، وله قول آخر : إنها تصح بما
يطلق عليه الاسم كالصداق ؛ فتصح بما قل وكثر ، وفي رواية لأحمد : أنها
تقدر بكسوة نجرتها في الصلاة ؛ وذلك : ثوبان ، وذرع ، وجمار ؛
لا تنقص عن ذلك^(٣) .

والأول : فيه تشديد بالشرط الذي ذكره ، والثاني : فيه تخفيف ،
وكذلك ما بعده ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث
ولعل ذلك محمول ؛ على اختلاف أحوال الناس في اليسار وعدمه .

(١) قال ابن عابد في حاشيته (١١٠ / ٣) (ذرع المرأة فميصها والجمع أذرع
والجمار ما يعطي به المرأة رأسها ، والملحفة بكسر الميم ما تلتحف به المرأة من
قرنها إلى قدمها)

(٢) انظر : التبايه شرح الهداية (١٤٣ / ٥)

(٣) انظر : حلة العلماء (٥١٣ / ٦) ، و : نعمة المحتاج (٤١٦ / ٧) ، و : المعنى
(٢٤٢ / ٧) ، و : رحمه لأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٠١ ، ٢٠٢)

[الصابط في تقدير مهر المثل]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة : إن مهر المثل معتبر بقراياتها من العصبات خاصة ، ولا مدخل في ذلك لأمتها ولا خالتها ، إلا أن تكونا من نفس عشيرتها^(١) ، مع قول مالك : إنه معتبر بأحوال المرأة في جمالها وشرفها ومالها دون أنسابها ، إلا أن يكره من قبيلة لا يردن في صداقهن ولا ينقص^(٢) ، ومع قول الشافعي . إنه معتبر بقراياتها العصبات فقط ؛ فيراعى حال أقرب من تنسب إليه ؛ وأقربهن أخت لأبوين ثم لأب ثم بيات أخ ثم عمات كذلك^(٣) ، فإن فقد ساء العصبات أو حبل مهرهن . فأرحام ؛ كجدات وخالات ، ويعتبر سن ، وعقل ، وتيسار ، وتكارة ، وما اختلف به غرض ، فإن احتضت بفضل أو غيره زيد أو نقص لا تقي بالحال^(٤) ، ومع قول أحمد . هو مقدّر بقراياتها النساء من العصبات وغيرها من ذوي الأرحام^(٥) .

فالأول : فيه تشديد ، والثاني : مفصل ، والثالث : مشدد ، والرابع .

- (١) انظر : السيرة شرح الهداية (١٨٣/٥ - ١٨٤) ، وعبارة : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٠٢) (من غير عشيرتها) بدل (من عشيرتها) ، وما ذكره الإمام الشيرازي هو الصواب الموافق لمصادر الحنفية .
- (٢) انظر : حاشية الحرشي (٢٧٧/٣) .
- (٣) قوله (ثم عمات كذلك) يفسره ما في : تحفة المحتاج (٣٩٨/٧) ؛ حيث قال (كذلك أي : لأبوين ثم لأب) .
- (٤) انظر : تحفة المحتاج (٣٩٨/٧) .
- (٥) انظر : الإنباف (٣٠٣/٨) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٠٢)

فيه تشديد ؛ كالأول الأول ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
ولعل هذه الأقوال ، تختلف باختلاف أحوال الناس

[حكم اختلاف الزوجين في قبض الصَّدَاق]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة إنَّ الزوجين إذا اختلفا في قبض
الصَّدَاق . فالقول قول الروحة مطلقاً^(١) ، مع قول مالك . إنَّ كان العرف
حارياً في تلك البلدة يدفع المعجل قبل الدحول ؛ كما كان بالمدينة .
فالقول بعد الدحول قول الروح ، وقبل الدحول . قولها^(٢) .
فالأول : محقق على الروحة ، مشدد على الروح ، والثاني : معطل ؛
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[بيان المراد بـ (الذي بيده عقدة النكاح)]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي في أرجح قوليه : إنَّ الذي بيده
عقدة النكاح هو الروح^(٣) ، مع قول مالك والشافعي في القديم : إنَّ
الولي^(٤) ، ومع قول أحمد في إحدى روايته : كذهب الشافعي في
الجديد ، والثانية : كذهب مالك والشافعي في القديم^(٥) .

(١) انظر حلية العلماء (٥٠٦/٦) ، والإصناف (٢٩٣/٨)

(٢) انظر عيون المسائل (٣٢٧) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٠٢)

(٣) انظر الساية شرح الهدية (١٣٩/٥) ، و تحفة المحتاج (٤١٥/٧) .

(٤) انظر عيون المسائل (ص ٣٢٨) ، و حلية العلماء (٤٨٦/٦)

(٥) انظر الإصناف (٢١٧/٨) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٠٢)

ثم لا يخفى أن لكل من الأقوال وجهاً ؛ فإن عفو الولي فيه مصلحة
للزوج ، وعفو الزوج فيه مصلحة للولي ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[ما يترتب على زواج العبد بغير إذن سيده]

ومن ذلك قول أبي حنيفة . إن العبد إذا تزوج بغير إذن سيده ، ودخل
بالزوجة وقد سقن لها مهرأ . لا يلزمه شيء في الحال ، فإن عتق لزمه مهر
مثلها^(١) ، مع قول مالك : إن لها المسقن كله^(٢) ، ومع قول الشافعي : إن
لها مهر المثل ، وإنه يتعلق بذمة العبد ، وعن أحمد روايتان^(٣)

فالأول : فيه تخفيف على العبد ، والثاني . مشدد ، والثالث : فيه
تخفيف ، والرابع : كالمذهبين ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[حكم الزيادة على الصداق بعد العقد]

ومن ذلك قول أبي حنيفة : إن الزيادة على الصداق بعد العقد .
تلتحق بالصداق في الثبوت ، سواء دخل بها أو مات عنها ، فإن طلقها قبل

(١) انظر « الساية شرح الهداية » (١٢٣/٥ ، ١٢٤)

(٢) انظر « حاشية الخواري » (٢٠٠/٣) ، و« المعونة على مذهب عالم المدينة »
(ص ٧٤٢)

(٣) انظر « تحفة المحتاج » (٢٩٢/٧) ، وقال في « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة »
(ص ٢٠٣) (وعن أحمد روايتان ؛ إحداهما كمدعي الشافعي ، والأخرى
يلزمه خمسين المسقن ما لم يرد على قيمته ، فإن زاد لم يلزم سيده إلا قيمته أو تسليمه ؛
لأن مدعيه أن المسقن يتعلق بركة العبد) ، وانظر « المعنى » (٦٤/٧) .

الدخول لم تثبت ؛ فلها نصف الريادة مع نصف المسمى فقط^(١) ، مع قول مالك : إن الريادة ثالثة إن دخل بها أو مات عنها ، فإن طلقها قبل الدخول . . لم تثبت^(٢) ؛ فلها نصف الريادة مع نصف المسمى ، وإن مات قبل الدخول وقبل القبض بطلت ، وكان لها المسمى بالعقد على المشهور عنده^(٣) ، ومع قول الشافعي : هي هبة مستأمنة إن قبضتها مصت ، وإن لم تقبضها بطلت^(٤) ، ومع قول أحمد : حكم الريادة حكم الأصل^(٥) .
 فالأول . به تشديد ، والثاني : معضل ، والثالث : كذلك ، والرابع : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي العيزان .

[حكم امتناع الزوجة بعد تسليم نفسها قبل قبض صداقها]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة وأحمد : إن المرأة إذا سلّمت نفسها قبل قبض صداقها فدخل بها الزوج وخلا بها ، ثم امتنعت عنه بعد ذلك . جاز

(١) كذا في السمع ، لثني بين يدي ، وفي « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٠٢)

(وكان لها نصف المسمى فقط) بدل (فلها نصف الريادة مع نصف المسمى فقط) ،

وما في « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » هو الموافق لمصادر المذهب الحنفي ، وانظر

« البداية شرح الهداية » (١٤٦/٥ - ١٤٧) ، ود الإختيار » (١٠٣/٣)

(٢) قوله (لم تثبت) أي : لم تثبت الريادة كاملة ؛ شأنها في ذلك شأن المهر ، وهبة

« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٠٢) (فإن طلقها قبل الدخول عليها نصف

الريادة مع نصف المسمى)

(٣) انظر « حاشية الحرشي » (٢٨١/٣)

(٤) انظر « جواهر العقود » (٣٧/٢) .

(٥) انظر « كشف القناع » (١٥٥/٥) .

لها^(١) ، مع قول مالك والشافعي : ليس لها منه بعد الدحول ، ولها الامتناع منه بعد الخلوة^(٢) .

فالأول : محقق على الزوجة ، والثاني : فيه تشديد عليها ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه القولين : لا يخفى على العاقل .

[بيان ما يستقر به الصداق]

ومن ذلك : قول الشافعي في أظهر قوله . إن المهر لا يستقر إلا بالوطء^(٣) ، مع قول مالك بأنه يستقر إذا طالت الخلوة وإن لم يطأها^(٤) ، ومع قول أبي حنيفة وأحمد : إن المهر يستقر بالخلوة التي لا مانع فيها وإن لم يحصل وطء^(٥) .

فالأول : محقق على الزوج ، والثاني : فيه تشديد عليه ، والثالث : معضل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) وذهب الصحاح من الحنفية والإمام أحمد في رواية أخرى إلى أنه لا يجوز لها معه بعد تسليم نفسها ، وانظر : بدائع الصانع ، (٢٨٩ / ٢) ، وهـ المبدع ، (٢٣٠ / ٦) .

(٢) انظر : المعونة على مذهب عالم المدينة ، (ص ٧٦٧) ، وهـ تحفة المحتاج ، (٣٨١ / ٧) ، وهـ رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٠٣) .

(٣) انظر : تحفة المحتاج ، (٣٨٣ / ٧) .

(٤) قال الشيخ الدردير في : لشرح لكبير ، (٣٢٦ / ٢) : (وتقرر : الصداق بالوطء) ، وانظر : جواهر الدرر ، (١٦٣ / ٤) .

(٥) انظر : الاحتيلار ، (١٠٢ / ٣) ، وهـ الإنصاف ، (٢٨٢ / ٨) ، وهـ رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٠٣) .

[حكم وليمة العرس]

ومن ذلك : قول الشافعي في أصحّ قوليه والأئمة الثلاثة . إنّ وليمة العرس ستة^(١) ، مع قول الشافعي في القول الآخر . إنها واجبة^(٢) .

فالأول مخفّف ، والثاني : مشدّد ، ولعلّ الأمر في ذلك يختلف باختلاف أخلاق الناس في الجود والشجاء ، فتجب على أهل المروءات ، وتستحبّ لغيرهم

[حكم إجابة الدعوة إلى وليمة العرس]

ومن ذلك : قول مالك في المشهور ، والشافعي في أظهر القولين ، وأبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيهما : إنّ الإجابة إلى وليمة العرس واجبة^(٣) ، مع قول الأئمة المذكورين في القول الآخر لهم : إنها مستحبة^(٤) .

(١) انظر : الاختيار (١٧٦/٤) ، وحاشية الدررقي (٣٣٧/٢) ، و«نعمّة المحتاج» (٤٢٣/٧) ، و«الإيضاح» (٣١٦/٨) .

(٢) انظر : نعمّة المحتاج (٤٢٣/٧) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٠٣) .

(٣) انظر : الاختيار (١٧٦/٤) ، وحاشية الدررقي (٣٣٧/٢) ، و«نعمّة المحتاج» (٤٢٦/٧) ، و«الإيضاح» (٣١٨/٨) .

(٤) انظر : الساية شرح الهداية (٨٤/١٢) ، و«عيون المسائل» (ص ٣٣٤) ، و«نعمّة المحتاج» (٤٢٦/٧) ، و«الإيضاح» (٣١٨/٨) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٠٣) .

فالأول مشدد ، والثاني : محقق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ويصح حمل الأول ' على ما إذا ترتب على عدم إجابته فتنه ، والثاني
على ضد ذلك ، والحمد لله رب العالمين .

[حكم النّار في العرس^(١)]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه إنه لا بأس
بالنّار في العرس ، ولا يكره التقاطه^(٢) ، مع قول مالك والشافعي
بكرهه^(٣) .

فالأول : محقق خاص بما إذا لم يكن فيه سببه إلى دناءة الهمة
والمروءة ، والثاني : فيه تشديد ، ولعله محمول ' على ما إذا ترتب على
ذلك دناءة همة ومروءة ؛ كما هو حال غالب الناس ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان .

[حكم وليمة غير العرس]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة إنه تستحب وليمة غير العرس ؛

(١) النّار ما يرمى في العرس عرفاً من لوز وسكر وسجود ، وانظر « نج العروس »
(١٥٣)

(٢) انظر « التجريد » (٤٧٤١ / ٩) ، والملف عند الحائطة . كراهة النار والتقاطه ،
وانظر « الإنصاف » (٣٤٠ / ٨) .

(٣) انظر « حاشية الدسوقي » (٣٣٨ / ٢) ، و« تحفة المحتاج » (٤٣٧ / ٧) ، و« رحمة
الامة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٠٣) .

كالحنان وسحوة^(١) ، مع قول أحمد : إنها لا تستحب^(٢) .

فالأول . مشدد ، والثاني . محقق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي المبران ،
والله سبحانه وتعالى أعلم .



(١) انظر «بذائع الصانع» (١٠/٧) ، و«الدخيرة» (١٦٧/٤) ، و«حلة العلماء» (٥١٦/٦)

(٢) انظر «الإصناف» (٢٢٠/٨) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٠٣)

باب القسم والنشوز وعشرة النساء

[مسائل الإجماع والاتفاق في باب القسم والنشوز وعشرة النساء]

اتفق الأئمة على : أنَّ القسم إنما يجب للزوجات ؛ فلا قسم لروجة مع أمة ، وعلى : أنَّه لا تجب التسوية في الجماع بالإجماع ، وعلى : أنَّ النشوز حرام تسقط به النفقة بالإجماع .

وعلى : أنَّه يجب على كل واحد من الزوجين معاشرته صاحبه بالمعروف ، وعلى : أنَّه يجب على كل منهما بدل ما وجب عليه من غير كراهة ولا مَظْلٍ بالإجماع ، وعلى : أنَّه يجب على الزوجة طاعة زوجها وملازمة المسكن ، وعلى : أنَّ له معها من الخروج ، وعلى : أنَّه يجب على الزوج المهر والنفقة .

فهذا ما وحدته من مسائل الإجماع والاتفاق في هذا الباب^(١) .

وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم العزل عن الحرّة والأمة]

فمن ذلك : قول الشافعي : إنَّ العزل عن الحرّة ولو بعير إذنها . . جائر

(١) انظر : رحمه الأئمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٠٣ ، ٢٠٤)

مع الكراهة^(١) ، مع قول الأئمة الثلاثة : إن ذلك لا يجوز إلا بإذنها^(٢) .

فالأول - محقق ، والثاني - مشدد ، فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .
ووجه الأول : عدم تحقق أن الله تعالى يخلق من ذلك الماء مشراً ، فقد
يلحق المي القسأد ؛ فلا يعقد منه ولد .

ووجه الثاني : أن الأصل الانعقاد ، والفساد عارض ، والأصل عدمه
ويقاس على ذلك . عرف الحر إذا كانت تحت أمة . فالشافعي يجوز
العرف عنها بغير إذن سيدها ، والأئمة الثلاثة يحرمون ذلك إلا بإذن
سيدها^(٣) ، والله أعلم .

[المدة التي يقيمها عند زوجته البكر والثيب بداية زواجه]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه إذا تزوج بكراً أقام عندها سبعة
أيام ، أو ثلثاً أقام عندها ثلاثة أيام ، ثم دار بالقسمة على سائه في
الصورتين^(٤) ، مع قول أبي حنيفة : إن الجديدة لا تفصل في القسم ، بل
يسوي بينها وبين اللاتي عنده^(٥) .

(١) انظر العروة البهية (١٧٠ / ٤)

(٢) انظر الساية شرح الهداية (١٦٨ / ١٢) ، و حاشية الدسوقي (٢٦٦ / ٢) ،
و الإصناف (٣٤٨ / ٨) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٠٤)

(٣) انظر الاحبار (١١١ / ٣) ، و حاشية الدسوقي (٢٦٦ / ٢) ، و العروة البهية (١٧٠ / ٤) ،
و الإصناف (٣٤٨ / ٨) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٠٤)

(٤) انظر المعونة على مذهب عالم المدينة (ص ٨١٧) ، و مصي المحتاج (٢٠٤ / ٤) ،
و كشف القناع (٢٠٧ / ٥) .

(٥) انظر التجريد (٤٧٣ / ٩) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٠٤)

فالأول . مشدّد على الروح ، وه جاءت الأحاديث^(١) ، والثاني .
محقق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران .

[حكم سفره ببعض زوجاته]

من غير قرعة أو تراضي منهن ، وما يترتب عليه [

ومن ذلك . قول أبي حنيفة : إن للرجل أن يسافر ببعضهن من غير قرعة
وإن لم يرضين^(٢) ، مع قول مالك في إحدى روايته والشافعي وأحمد : إنه
لا يجوز إلا برضاهن^(٣)

فإن سافر بغير قرعة ولا تراضي . . وجب عليه القضاء لهن عند الشافعي
وأحمد^(٤) ، وقال أبو حنيفة ومالك في الرواية الأخرى : لا يجب عليه القضاء^(٥)
فالأول . محقق ، والثاني : مشدّد .

والأول في المسألة الثانية : مشدّد في وجوب القضاء ، والثاني . محقق
فيه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب



- (١) من ذلك ما رواه البخاري (٥٢١٣) ، ومسلم (١٤٦١) عن سيدنا أس رضي الله عنه قال : (السنة إذا تزوّج الكفر أقام عندها سبعا ، وإذا تزوّج الثيب أقام عندها ثلاثا) .
- (٢) انظر الاختيار : (١١٧/٣) .
- (٣) انظر المعونة على مذنب عالم المدينة : (ص ٨١٩) ، ورحمة المحتاج : (٤٥١/٧) ، ودمع المبدع : (٢٥٧/٦) .
- (٤) انظر البيان : (٥٢٢/٩) ، ودمع المبدع : (٢٥٨/٦) .
- (٥) انظر الاختيار : (١١٧/٣) ، ودمع المبدع على مذنب عالم المدينة : (ص ٨١٩) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٢٠٤)

كتاب الخلع

[مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب الخُلْع]

أجمع الأئمة على أن الخلع مستمّر الحكم ، خلافاً لكر بن عبد الله المزني الناصبي الجليل في قوله : إنّ الخلع منسوخ ، قال العلماء : وليس بشيء .

واتفق الأئمة على أن المرأة إذا كرهت زوجها ؛ لقبح مطير أو سوء عشرة . جاز لها أن تحالعه على عوض ، وإن لم يكن من ذلك شيء وتراضيا على الخلع من غير سبب . جاز ولم يُكره ، خلافاً للرهري وعطاء ودارد في قولهم : إنّ الخلع لا يصح في هذه الحالة ؛ أي لأنه عبث ، والعبث غير مشروع ، وغير المشروع مردود

وانفقوا على أن الخلع يصح مع غير زوجته ؛ بأن يقول أجنبيٌّ للزوج . طلق امرأتك بألف مثلاً ، وقال أبو ثور : لا يصح

هَذَا ما وجدته من مسائل الإجماع واتفاق الأئمة الأربعة في الباب (١) .

وأما ما اختلف فيه الأئمة :

(١) انظر رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٠٥ ، ٢٠٦)

[تكييف الخُلْع]

فمن ذلك : قول أبي حيفة ومالك والشافعي في أظهر قوليه ، وأحمد في إحدى روايته إنَّ الخلع طلاق^(١) ، مع قول أحمد في أصح روايته : إنه فسخ لا يُقَصُّ عدداً ، وليس بطلاق ، وهو القديم من مذهب الشافعي ، واختاره جماعة من متأجري أصحابه بشرط : أن يكون ذلك مع الروجة ، ولعلط الخلع ، وألا ينوي به الطلاق^(٢) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : محفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه القولين ظاهر لا يخفى على القَطَر

[حكم الخُلْع بأكثر من الصَّدَاق المسمّى]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي : إنَّ الخلع لا يُكره بأكثر من المسمّى^(٣) ، مع قول أبي حيفة : إن كان النشور من قبلها أكثر . أحد أكثر من المسمّى^(٤) ،

(١) انظر : البداية شرح الهداية (٥٠٨/٥) ، و : عيون المسائل (ص ٣٣٩) ، و : نحة المحتاج (٤٧٩/٧) ، و : الإنصاف (٣٩٢/٨)

(٢) انظر : معي المحتاج (٤٣٩/٤) ، و : الإنصاف (٣٩٢/٨) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٠٥) .

(٣) انظر : المدونة الكبرى (٢٤٥/١) ، و : البيان (١٠/١٠)

(٤) كذا في السج التي بين يدي ، وفي : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٠٥) (إن كان النشور من قبلها أكثر من المسمّى) ، وهو الموافق لما في مصادر الحنفية ، وانظر : البداية شرح الهداية (٥١٠/٥ ، ٥١١)

وإن كان من قبله . . كره أحد شيء مطلقاً ، وصح مع الكراهة^(١) ، ومع قول أحمد يُكره الحلح عن أكثر من المسمى مطلقاً^(٢)

فالأول : محقق ، والثاني : مفصل ، والثالث : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أن حكم الحلح في العقد حكم العقد ؛ فكما له أن يزيد في المهر ما شاء . . فكذلك في عوض الحلح .

ووجه الأول من شقي التفصيل . أن الضرر منها أكثر ؛ فجاء للزوح أن يشدد عليها بأحد ما زاد على المسمى .

ووجه الشق الثاني : أنه من جملة أخذ أموال الناس بالباطل ، وهو خاص بأهل الدين والورع ، وأما غيرهم فربما أحد ذلك مع كونه طالماً عليها سوء عشرته ، وكثرة بخله ، وشح نفسه ، ومصارفتها بالتزويج والتسري عليها ، ويرى أنه بعد ذلك خالص من نعمتها ، والحال . أنه تحت حكمها في الآخرة ؛ فإنه لولا كثرة إبدائه لها ما فدت نفسها به بمال ؛ حتى تستريح من ربه .

ووجه قول أحمد : أن الزائد على المسمى خارج عن حكم العدل ؛ فالحق بتصرف السفه .

(١) انظر : البناية شرح الهداية : (٥١٠ / ٥ - ٥١١) .

(٢) انظر : المبدع : (٢٧٦ / ٦) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٢٠٥) .

[حكم طلاق المختلعة في العدة]

ومن ذلك : قول أبي حبيبة : إنه يدرى المختلعة الطلاق في مدة العدة^(١) ، مع قول مالك : إنه إن طلقها عقب حلعه متصلاً بالحلع طَلَّقَتْ ، وإن انفصل الطلاق عن الحلع . . لم تَطْلُقْ^(٢) ، ومع قول الشافعي وأحمد . إنه لا يلحقها الطلاق بحال^(٣)

فالأول مشدد على الروح ، والثاني مفصل ، والثالث محقق ،
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه كل من الأقوال ظاهر .

[حكم حُلْع الأب ابنته الصغيرة أو زوجة ابنه الصغير]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة . إنه ليس للأب أن يختلع ابنته الصغيرة شيء من مالها^(٤) ، مع قول مالك وبعض أصحاب الشافعي : إنه له ذلك^(٥) .

(١) انظر « حاشية ابن عابدين » (٣٠٧/٣)

(٢) قال في « عيون المسائل » (ص ٣٤٠) (المختلعة لا يدرىها طلاق بعد الحلع ؛ كالأجنبية ، وإن كانت في العدة) .

(٣) انظر « تحفة المحتاج » (٤٢/٨) ، و« لمبدع » (٢٧٥/٦) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٠٥) .

(٤) انظر « الهداية شرح البداية » (١٧/٢) ، و« حية العلماء » (٥٤٠/٦) ، و« لمبدع » (٢٧٠/٦) .

(٥) انظر « حاشية الحرشي » (١٣/٤) ، و« حية العلماء » (٥٤٠/٦) ، و« رحمة الأمة »

وكذلك ليس له أن يحتج بروحة الله الصغير عند الأئمة الثلاثة^(١) ، مع قول مالك بأنَّ له ذلك^(٢) .

فالأول في المسألتين مشدّد على الأب ، والثاني فيهما : محفّف عليه ، فرجع الأمر إلى مرتبي الميران .

[حكم ما لو قالت : طلقني ثلاثاً على ألف ، فطلقها واحدة]

ومن ذلك - قول أبي حنيفة : إنها لو قالت : طلقني ثلاثاً على ألف ، فطلقها واحدة . استحقّ ثلث الألف^(٣) ، مع قول مالك : إنّه يستحقّ الألف كلّهُ ، سواء أطلقها ثلاثاً أم واحدة ؛ لأنها تملك نفسها بالواحدة كما تملك بالثلاث^(٤) ، ومع قول الشافعي : إنّه يستحقّ ثلث الألف في الحالين^(٥) .

- في اختلاف الأئمة : (ص ٢٠٦) .

(١) انظر : حاشية ابن عابدين : (٤٥٧/٣) ، وحاشية العلماء : (٥٤٠/٦) ، والامجد : (٢٧٠/٦)

(٢) انظر : التاج والإكبر : (٢٨٠/٥) ، ورحمة الأئمة في اختلاف الأئمة : (ص ٢٠٦)

(٣) انظر : الساية شرح الهداية : (٥٢١/٥) .

(٤) انظر : حاشية الحرشي : (٢٥/٤)

(٥) قال في : بهايه المحتاج : (٤١٥/٦) : « ولو ملك طلبة ، أو طلقين ، فقط ،

فكانت طلقين ثلاثاً بألف ، فطلق الطلبة ، أو الطلقين ، « طه ألف » وإن جهلت

الحال ؛ لأنه حصل عرصتها من الثلاث ؛ وهو لبسوبة الكبرى ، « وقيل ثلثه » أو

ثلاثه ؛ توريعاً للألف على ثلاث ، « وقيل إن علمت الحال فألف ، وإلا فثله » أو

ثلاثه ؛ ولو ملك عليها الثلاث فكانت طلقين ثلاثاً بألف ، فطلق واحدة بألف وتبين

مجاناً . ومع الثنتان مجاناً دون الواحد ؛ على ما قاله الإمام ومن تبعه .

ومع قول أحمد : إنه لا يستحق شيئاً في الحالين^(١)

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ، والثالث : فيه تخفيف من وجه ،
وتشديد من وجه ، والرابع : محقق جداً ؛ لعدم مطابقة فعله للسؤال فصَحَّ
الخلع ، ولما المال .

[حكم ما لو قالت : طَلَّقْني واحدة على ألف ، فطلَّقها ثلاثاً]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنها لو قالت طَلَّقْني واحدة بألف ،
مطلَّقها ثلاثاً . طَلَّقَتْ واستحقَّ الألف^(٢) ، مع قول أبي حنيفة : إنه
لا يستحق شيئاً ، وتَطَلَّق ثلاثاً^(٣) .

فالأول : فيه تشديد ، والثاني : فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان ، والله تعالى أعلم .



(١) انظر : الإنصاف ، (٤٦٥ / ٨) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٠٦)

(٢) انظر : حاشية الحرشي ، (٢٥ / ٤) ، و : البيان ، (٥١ / ١٠) ، و : لبدء ،
(٢٨٤ / ٦) .

(٣) انظر : مدائع الصنائع ، (١٥٣ / ٣) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٠٦)

كتاب الطلاق

[مسائل الاتفاق في كتاب الطلاق]

اتفقوا على : أنَّ الطلاق مكروه في حالة استقامة الزوجين ، بل قال أبو حنيفة بتحريمه

واتفقوا على تحريم الطلاق في الحبس لمدخول بها ، أو في طهر جامع فيه ، إلا أنه يقع ، وكذلك جمع الطلاق الثلاث يقع مع السبي عن ذلك سبي تحريم عند بعضهم ، ونهي كراهية عند بعضهم .

وكذلك اتفقوا على : أنه إذا قال لزوجته . أنت طالق نصف طلاق . . لرمه طلاقاً ، حلاً لداود في قوله : إنه لا يقع شيء ، والعقهاء كلهم على خلافه ، وعلى . أنَّ الروح إذا قال لغير المدخول بها . أنت طالق . . بانت منه ؛ كالطلاق الثلاث .

هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق^(١) .

وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم تعليق الطلاق والعق بالملك]

فمن ذلك : قول أبي حنيفة : إنه يصح تعليق الطلاق والعق بالملك ؛

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ؛ (ص ٢٠٧) وما بعدها

فيلزم الطلاق والعتق ، سواء أطلق أو عثم أو خصص ، وصورته أن يقول
 لأجنبية إن تزوّحتك فأنت طالق ، أو كل امرأة أتزوجها فهي طالق ، أو
 يقول لعبد إن ملكتك فأنت حر ، أو كل عبد أشتريه فهو حر^(١) ، مع قول
 مالك . إنه يلزم الطلاق أو العتق إذا خصص أو عيّن قبيلة أو قرية أو امرأة
 بعينها لا إن أطلق أو عثم^(٢) ، ومع قول الشافعي وأحمد : إنه لا يلزمه
 الطلاق والعتق مطلقاً^(٣) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : معصّل ، والثالث : محقّف ، فرجع الأمر
 إلى مرتبتي الميزان .

وأدلة هذه الأقوال مسطورة في كتب العلماء من كل مذهب

[المعتبر في عدد الطلاق]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة . إن الطلاق يُعتبر بالرجال^(٤) ، مع قول
 أبي حنيفة : إنه يُعتبر بالنساء^(٥) .

وصورته عد الجماعة . أن الحر يملك ثلاث تطليقات والعبد تطليقتين^(٦) ،

(١) انظر حاشية ابن عابدين (٣٤٤ / ٣) .

(٢) انظر المدونة الكسرى (٢٩٠ / ٢) ، وحاشية العرشي (٣٨ / ٤) .

(٣) انظر البيان (٦٦ / ١٠) ، والهداية على مذهب الإمام أحمد (ص ٤٢٧) ،
 والإنصاف (٥٩ / ٩) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٠٧) .

(٤) انظر حاشية الدسوقي (٢٧٧ / ٢) ، وحلية العلماء (١٦ / ٧) ، والمبدع
 (٣٢٧ / ٦) .

(٥) انظر الباية شرح الهداية (١٧٤ / ٥) .

(٦) انظر حاشية الدسوقي (٢٧٧ / ٢) ، وحلية العلماء (١٦ / ٧) ، والمبدع
 (٣٢٧ / ٦) .

مع قول أبي حبيفة . إنَّ الحرَّةَ تطلق ثلاثاً ، والأمة اثنتين ؛ حرّاً كان زوجها أو عبداً^(١) .

فالأول . محقق على الزوج ، والثاني : مشدّد عليه ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .

[حكم بقاء اليمين فيما لو علّق طلاق

زوجته بصفة ثم أبانها ثم تزوجها]

ومن ذلك قول أبي حبيفة ومالك . إنَّهُ إذا علّق طلاق زوجته بصفة ؛ كقوله : إن دخلت الدار فأنت طالق ، ثم أبانها ولم تفعل المحلوف عليه في حال اليسونة ، ثم تزوّجها ثم دخلت ؛ فإن كان الطلاق الذي أبانها دون الثلاث . فاليمين باقية في النكاح الثاني لم تحل ؛ فيبحث بوجود الصفة مرة أخرى ، وإن كانت ثلاثاً . انحلت اليمين^(٢) ، مع قول الشافعي في أصحّ الأقوال . إنَّهُ متى طلقها طلاقاً باناً ثم تزوّجها وإن لم يحصل فعل المحلوف عليه . انحلت اليمين على كل حال^(٣) ، ومع قول أحمد بعود اليمين ، سواء نأت بالثلاث أو بما دونها^(٤)

أمّا إذا حصل فعل المحلوف عليه في حال اليسونة فالأئمة الثلاثة على

(١) انظر «الباية شرح الهداية» (٤٧٤/٥) ، ودرجعة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٠٧)

(٢) انظر «الباية شرح الهداية» (٤٢٥/٥-٤٢٦) ، و«حاشية الحرشي» (٤١/٤)

(٣) انظر «نخبة المحتاج» (٤٣/٨) .

(٤) انظر «المبدع» (٢٩٠/٦) .

أن اليمين لا تعود^(١) ، مع قول أحمد : إنه تعود اليمين بقود الكاح^(٢) .

فالأول في المسألة الأولى : محقق ، والثاني فيه تخفيف ، والثالث مشدد .

والأول في المسألة الثانية : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[حكم جمع الطلقات الثلاث دفعة واحدة]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك : إنه إذا جمع الطلقات الثلاث دفعة واحدة .. فهو طلاق مدعة^(٣) ، مع قول الشافعي : إنه طلاق مئة ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد ، واختارها الحرقفي^(٤) .

فالأول : مشدد ، والثاني : محقق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ويصحح حمل الأول : على حال أهل العلم والحلم ، والثاني : على أهل الجهل والرعونات .

[حكم ما لو قال : أنت طالق عدد الرمل والتراب]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة : إنه إذا قال لزوجته : أنت طالق عدد الرمل

(١) انظر « الباية شرح الهداية » (٤٢٦ / ٥) ، و « حاشية الحرشي » (٤١ / ٤) ، و « تحفة المحتاج » (٤٣ / ٨) .

(٢) انظر « المبدع » (٢٩٠ / ٦) ، و « رحمة الأمة في خلاف الأئمة » (ص ٢٠٧)

(٣) انظر « الباية شرح الهداية » (٢٨٤ / ٥) ، و « عيون المسائل » (ص ٣٤٥)

(٤) انظر « تحفة المحتاج » (٨٢ / ٨) ، و « الإنصاف » (٤٥٢ / ٨) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٠٨) .

والتراب . أنه يقع طلاق واحدة تبين بها^(١) ، مع قول الأئمة الثلاثة . إنها تَطْلُقُ ثلاثاً^(٢) .

فالأول محقق من حيث حكمه باليسوية الصغرى ، والثاني : مشدد .

[حكم ما لو قال : إن طَلَّقْتُ فَأَنْتِ طالق قبله ثلاثاً]

ومن ذلك . قول أصحاب أبي حنيفة ومالك وأحمد . إن من قال لزوجته : إن طَلَّقْتُكِ فَأَنْتِ طالق قبله ثلاثاً ، ثم طَلَّقَهَا بعد ذلك . وقع طلاق مسجزة ، ويقع بالشرط تمام الثلاث في الحال^(٣) ، مع قول الرافعي والووي . إنه يقع المسجزة فقط ؛ دفعا للثور ، ومع قول المرعي وابن سريج وابن الحذاد والقفال وأبي حامد وصاحب المهدب^(٤) وغيرهم . إنه لا يقع طلاق أصلاً ، وحكي ذلك عن بعض الشافعي ، ومن أصحاب الشافعي من قال بوقوع الثلاث ؛ كمنه عن الجماعة ، قال الووي (والفتوى على وقوع المسجزة فقط)^(٥)

فالأول . فيه تحفيف من وجه ، وتشديد من وجه ، والثاني : محقق على الروح ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ولكل من الأقوال وجه لا يحفن على القطر

(١) انظر : الناية شرح الهداية (٣٥١/٥) .

(٢) انظر : تحفة المحتاج (٥٠/٨) ، والإنصاف (١٠/٩) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٠٨) .

(٣) انظر : حاشية ابن عابدين (٢٢٩/٣) ، وحاشية الدسوقي (٢٨٧/٢) ، وكشاف القناع (٥٢٠/٤) .

(٤) انظر : المهذب (٤٠/٣) ، وروضة الطالبين (١٦٢/٨) ، و تحفة المحتاج (١١٤/٨) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٠٨) .

[حكم وقوع الطلاق بألفاظ الكناية من غير نية أو دلالة حال]

ومن ذلك : قول أبي حيفة والشافعي وأحمد : إن كبايات الطلاق تعتقر إلى نية أو دلالة حال^(١) ، مع قول مالك : إنه يقع الطلاق بمجرد اللَّعْظ^(٢) فالأول : مخفّف ، والثاني : مشدّد ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم ألفاظ الكناية إذا صَحِبَهَا غَضَبٌ أو ذِكْرٌ لِلطَّلَاق]

ومن ذلك : قول أبي حيفة . إنه لو انصمَّ إلى هذه الكبايات دلالة حال من الغضب أو ذكر الطلاق ؛ فإن كان في ذكر الطلاق وقال^(٣) : لم أردّه لم يُصَدَّق في جميع الكبايات ، وإن كان في حال الغضب ولم يجر ذكر الطلاق . . صُدِّق في ثلاثة ألفاظ من الكبايات ؛ وهي : اعتدّي ، واختاري ، وأمرك بيدك ، ولا يُصَدَّق في غيرها^(٤) ، مع قول مالك : إن جميع الكبايات الطاهرة متى قالها مبتدئاً أو مجيباً لها عن سؤالها الطلاق

(١) انظر « الاختيار » (١٣٢ / ٣) ، و« تحفة المحتج » (٥ / ٨) ، و« كشف القناع » (٢٥١ / ٥)

(٢) يشترط المالكية الية - أي قصد خلّ العصمة - في الكناية العفية دون الظاهرة ، ومن الكناية الطاهرة قوله : أنت حرام ، وبائن ، وبئة ، وبرية انظر « المعروة على مدعب عالم المدينة » (ص ٨٤٨ - ٨٤٩) ، و« حاشية الدسوقي » (٣٦٥ / ٢) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٠٨) .

(٣) كذا في السح التي بين يدي ، وفي « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٠٨) (قد ذكر) بدل (في ذكر) ، وهو الأنسب .

(٤) انظر « البداية شرح الهداية » (٢٤٢ / ١) ، و« حاشية ابن عابدين » (٢٩٧ / ٣)

كان طلاقاً ، ولم يقبل قوله لم أرد^(١) ، ومع قول الشافعي : إن جميع الكنايات تعتقر إلى الية مطلقاً كما مر^(٢) ، ومع قول أحمد في إحدى روايته : تعتقر ، وفي الأخرى : لا تعتقر^(٣) .

إلا أن أبا حيفة الصريح عنده لفظ واحد ، وهو الطلاق ، وأما لفظ السراح والعراق فلا يقع به طلاق عنده^(٤) .

فالأول مفضل ، والثاني فيه تشديد ، فرجع الأمر إلى مررتي المبران .

[حكم ما لو نوى بالكناية الطاهرة الطلاق ولم ينو عدداً^(٥)]

ومن ذلك : قول أبي حيفة : إنه إذا نوى بالكنايات الطاهرة الطلاق ولم ينو عدداً ، وكان جواباً عن سؤالها الطلاق يقع واحدة مع يمينه^(٦) ، مع

(١) انظر : حاشية الدسوقي (٢ / ٣٦٥) .

(٢) انظر : نعمة المحتاج (٨ / ٥) .

(٣) انظر : كشف القناع (٥ / ٢٥١) .

(٤) انظر : لتجريد (١٠ / ٤٨٣١) ، ويبدو أن ما نقله الإمام الشيرازي عن الإمام أبي حيفة فرع لمسألة أخرى غير المذكورة هنا ، إذ قال في « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٠٨) بعد بيان المسألة السابقة (فصل وانفقوا على أن الطلاق والعراق والسراح صريح ، لا يعتقر إلى يته ، إلا أبا حيفة ، فإن الصريح عنده لفظ واحد ، وهو الطلاق ، وأما لفظ السراح والعراق فلا يقع به طلاق عنده)

(٥) الكناية الطاهرة وهي التي من شأنها أن تستعمل في الطلاق وحل العصمة ، والكناية المحبة وهي التي من شأنها أن تستعمل في غير ذلك انظر : حاشية الصاوي على الشرح الصغير (٢ / ٥٦٦) .

(٦) انظر : حاشية ابن عابدين (٣ / ٣٢٥) .

قول مالك : إن كانت الروجة مدخولاً بها . . لم يُقْبَل فيه إلا أن يكون في حُلْم ، وإن كانت غير مدخول بها . . قُبِل ما يدَّعيه مع يمينه ، ويقع ما يوبه من دون الثلاث ، وفي رواية أخرى له : أنه لا يُصَدَّق في أقل من الثلاث^(١) ، ومع قول الشافعي . أنه يُقْبَل في كل ما يدَّعيه في ذلك من أصل الطلاق وأعداده^(٢) ، ومع قول أحمد متى كان معها دلالة حال ، أو نوى الطلاق وقع الثلاث ؛ نوى ذلك أو لم ينو ، كانت مدخولاً بها أو غير مدخول بها^(٣) .

فالأول : فيه تحفيف ، والثاني : مَفْضَل ، والثالث : كذلك مخفَّف ، والرابع . مشدَّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم الكنايات الخفية في الطلاق]

ومن ذلك : قول أبي حيفة إن الكنايات الخفية كـ اخرجني ، واذهبي ، وأنت مُحَلَّاة ومحو ذلك . كالكنايات الظاهرة على حد سواء ؛ من قوله : أنتِ حلّية ، بريئة ، بائن ، بئته ، بئلة^(١) ، اعرُبي ، اغرُبي ، حلّك على غاربك ، أنتِ حرّة ، أمرُك بيدك ، اعتدّي ، الحقني بأهلك ؛

(١) كذا في السخ التي بين يدي ، وفي «رحمة الأئمة» (ص ٢٠٩) (ويقع ما يوبه إلا في «النية» ؛ فإن قوله احتُلب فيه ؛ روي عنه أنه لا يُصَدَّق في أقل من الثلاث ، وروي عنه أنه يُقْبَل قوله مع يمينه) ، وانظر «حاشية المحرشي» (٤٤/٤) ، و«حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني» (٨٦/٢ - ٨٧)

(٢) انظر «نهاية المحتاج» (٤٥٥/٦) .

(٣) انظر «المبدع» (٣١٨/٦) .

(٤) بئلة من التل ؛ وهو الانقطاع انظر «المصباح المصير» (ب ت ج)

أي . فإن لم يوجعوا واحدة ، وإن بوي الثلاث وقعت ، وإن بوي
اشتتس لم يقع إلا واحدة^(١) ، مع قول أحمد والشافعي : إنه إن بوي بها
طلقتين كانت طلفتين^(٢)

فالأول فيه تشديد ، والثاني : فيه تخفيف ، فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان .

[حكم ما لو قال . اعتدي ، أو استبرئ رحمك ، ونوى بها ثلاثاً]
ومن ذلك قول أبي حنيفة : إنه إذا قال اعتدي ، أو استبرئ
رحمك ، ونوى بها ثلاثاً . وقعت واحدة رحمة^(٣) ، مع قول مالك : إنه
لا يقع بذلك الطلاق إلا إذا وقعت استبراء ، وكانت مع ذكر الطلاق ، أو في
عصب ؛ فحينئذ يقع ما نواه^(٤) ، مع قول الشافعي : إنه لا يقع الطلاق بها
إلا إن نوى الطلاق ، ويقع ما نواه من العدد في المدخول بها ، وإلا
فطلقة^(٥) ، ومع قول أحمد في إحدى روايته : إنه يقع الثلاث ، وفي
الأخرى : إنه يقع ما نواه^(٦)

(١) انظر : البناية شرح الهداية (٢٦٣ / ٥) .

(٢) انظر : البيان (١٠٩ / ١٠) ، رد الإنصاف (٤٨٤ / ٤) ، ورحمة الأمة في اختلاف
الأئمة (ص ٢٠٩) .

(٣) انظر : حاشية ابن عابدين (٣٠٢ / ٣) .

(٤) قال في حاشية الصاوي على الشرح الصغير (٥٦٠ / ٢) (لو قال لها اعتدي
فإنه يبرمه طلقة واحدة ، إلا أن يوي أكثر ، فإنه يبرمه ما نواه ، وداعتني) من
الكنية الظاهرة ، ويلزم بها ما ذكر

(٥) انظر : البيان (٩٣ / ١٠)

(٦) انظر : الإنصاف (٤٨٢ / ٨) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٠٩)

فالأول : فيه تخفيف ، والثاني والثالث : مفضل ، والرابع : يرجع إلى المذهبين ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[حكم ما لو قال : أنا منك طالق ، أو فوضها فقالت : أنت مني طالق]
ومن ذلك : قول أبي حنيفة وأحمد : إنه لو قال لزوجته أنا منك طالق ، أو رد الأمر إليها فقالت : أنت مني طالق . . لم يقع شيء^(١) ، مع قول مالك والشافعي : إنه يقع^(٢) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه الأول . أنه لا يصح للمرأة طلاق نفسها ؛ لأن ذلك من مقام الزوج ؛ من حيث إنه قائم عليها دون العكس .
ووجه الثاني : أنها كالوكيل الأجبي في طلاق نفسها .

[حكم ما لو قال : أنت طالق ، ونوى الثلاث]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة إنه لو قال لزوجته : أنت طالق ، ونوى الثلاث . وقع واحدة^(٣) ، مع قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى رواياته : إنه يقع الثلاث^(٤) .

(١) انظر : الساية شرح الهداية (٣٣١ / ٥) ، و الإنباف (٤٨٥ / ٨)

(٢) انظر : عيون المسائل (ص ٣٤٧) ، و نعمة المحتاج (٤١ / ٨) ، و رحمة الأئمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٠٩) .

(٣) انظر : التجريد (٤٨٦٩ / ١٠) .

(٤) انظر : المدونة الكبرى (٢٩٢ / ٢) ، و نعمة المحتاج (٤٩ / ٨) ، و مدار =

فالأول محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث

[حكم ما لو قال : أمرك بيدك ، ونوى الطلاق ، فطلقت نفسها ثلاثاً]

ومن ذلك قول أبي حنيفة إنه إذا قال لزوجته أمرك بيدك ، ونوى الطلاق ، فطلقت نفسها ثلاثاً ؛ فإن نوى الزوج الثلاث وقعت واحدة ، أو واحدة . . لم يقع شيء^(١) ، مع قول مالك : إنه يقع ما أوقعت من عدد الطلاق إذا أقرها عليه ، فإن باكرها حلف ، وثبت عليه من عدد الطلاق ما قال^(٢) ، ومع قول الشافعي لا يقع الثلاث إلا إن نواها الزوج ، وإنه إن نوى دون الثلاث لا يقع إلا ما نواه^(٣) ، ومع قول أحمد . يقع الثلاث ، سواء نوى الزوج الثلاث أو واحدة^(٤) .

فالأول : معضل ، وكذلك الثاني والثالث مع اختلاف لفظ التفصيل ، والرابع مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث .

البيان ، (٢٤٣ / ٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٠٩)

(١) كذا في المسح التي بين يدي ، وفي رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٠٩)
(إن نوى الزوج ثلاثاً وقعت ، أو واحدة لم يقع شيء) ، وقال في تبيين الحقائق ،
(٢٢٢ / ٢) قال أمرك بيدك ، يوي ثلاثاً ، فقالت احتوت بنفسها بواحدة
وقعت ، وإن لم يوشىء ثبت الأول ، وكذا إذا نوى ثنتين ، وانظر البناية شرح
لهداية ، (٣٨٣ / ٥)

(٢) انظر حاشية الخمرشي ، (٧٢ / ٤) .

(٣) انظر البيان ، (٩٨ / ١٠) .

(٤) انظر الإيضاح ، (٤٩١ / ٨) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٠٩)

[حكم ما لو قال . طَلَّقِي نَفْسَكَ ، فطَلَّقَتْ نَفْسَهَا ثَلَاثاً]

ومن ذلك . قول أبي حبيبة ومالك إِنَّهُ لو قال لزوجته : طَلَّقِي نَفْسَكَ ، فطَلَّقَتْ نَفْسَهَا ثَلَاثاً . لا يقع شيء^(١) ، مع قول الشافعي وأحمد : إِنَّهُ يقع واحدة^(٢) .

فالأول : محقق على الروح ، والثاني : فيه تحميم ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم ما لو قال لغير مدخول بها : أَنْتِ طَالِقٌ أَنْتِ طَالِقٌ أَنْتِ طَالِقٌ]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة إِنَّهُ لو قال لغير مدخول بها . أَنْتِ طَالِقٌ أَنْتِ طَالِقٌ أَنْتِ طَالِقٌ . وقعت واحدة^(٣) ، مع قول مالك رحمه الله . إِنَّهُ يقع ثلاث^(٤) .

(١) محل الحكم المذكور هنا فيما لو قال لها طَلَّقِي نَفْسَكَ واحدة ، فطَلَّقَتْ ثَلَاثاً ، كما يترى في التجريد (٤٧٧٩/٩) ، وقال في الهداية شرح الداية (٢٤٧/١) (ومن قال لامرأته طَلَّقِي نَفْسَكَ ، ولا بية له ، أو بولي واحدة ، فقالت طَلَّقْتُ نَفْسِي فهي واحدة ، وإن طَلَّقَتْ نَفْسَهَا ثَلَاثاً وقد أراد الروح ذلك وقع عليها) ، وقال في عيون المسائل (ص ٣٥٠) (إذا قال لزوجته طَلَّقِي نَفْسَكَ ثَلَاثاً ، فقالت طَلَّقْتُ نَفْسِي واحدة ، أو قال طَلَّقِي واحدة ، فطَلَّقَتْ ثَلَاثاً لم يقع عليها شيء)

(٢) انظر البيان (٨٤/١٠) ، والمصدع (٣٢٦/٦) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٠٩) .

(٣) انظر حاشية ابن عابدين (٢٨٦/٣) ، وحلية العلماء (٥٧/٧) ، والهداية على مذهب الإمام أحمد (ص ٤٢٤)

(٤) انظر حاشية الحرشي (٥٠/٤) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٠٩)

فالأول : محقّف ، والثاني : مشدّد .

ووجه الأول أن طلاق غير المدخول بها يكفي فيه واحدة ؛ لكون المراد به : السيّنة الصفري القائمة مقام السيّنة الكبرى في التّعدّ عنها ؛ لعدم وقوع الائتلاف بينهما ، بخلاف المدخول بها ؛ فإن العادة أنّه لا يتنقّس بالطلاق إلا عقب المحاصمة والعصب ؛ فأوجّذ بالطلقة الثالثة ، وسومع بالأولى والثانية .

ووجه الثاني : قياس غير المدخول بها على المدخول بها

[حكم ما لو قال لمدخول بها : أنت طالق]

وكثرها وادّعى إيهامها بذلك [

ومن ذلك - قول أبي حنيفة ومالك - أنّه لو قال لمدخول بها : أنت طالق أنت طالق أنت طالق ، وقال أردت إيهامها بالثانية والثالثة . . وقع الثلاث^(١) ، مع قول الشافعي وأحمد - أنّه لا يقع إلا واحدة^(٢) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : محقّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي المبران .
ووجه القولين ظاهر .

(١) نظر - حاشية ابن عابدين (٢٩٣/٣) ، وقال في حاشية الحرشي (٥٠/٤)
(ومحلّ اللزوم - إن لم يبر التأكيد ؛ فإن سوى باللفظ الثاني والثالث التأكيد - أنّه
ينفعه ، ويغفل منه ، وتلزمه واحدة فقط ، مدخولاً بها أم لا)
(٢) انظر - البيان (١١٦/١٠) ، والإصناف (٢٢/٩) ، ورحمة الأمان في اختلاف
الأنبياء (ص ٢١٠)

[حكم طلاق الصبي الذي يعقل أمر الطلاق]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إن طلاق الصبي العاقل لا يقع ، والمراد به . من يعقل أمر الطلاق^(١) ، مع قول أحمد في أظهر روايته إنه يقع^(٢) ، وبه قال الطحاوي والكرخي من الحنفية ، والمروني وأبو ثور من الشافعية^(٣) .
فالأول . فيه تخفيف على الروح ، والثاني . فيه تشديد عليه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم طلاق المكره وإعتاقه]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة : إنه لو طلق أو أعتق مكرهاً . وقع الطلاق ، وحصل الإعتاق^(٤) ، مع قول الأئمة الثلاثة . إنه لا يقع إذا طلق به دافعاً عن نفسه^(٥) .

(١) انظر : البناية شرح الهداية (٢٩٨/٥) ، وحاشية الحرشي (٣١/٤) ، والبيان (٦٨/١٠) .

(٢) انظر : المعني (٣٨١/٧) .

(٣) كذا في السج التي بين يدي ، ويسد أن المذكور هنا عن الطحاوي ومن بعده يتصل بمسألة أخرى ، هي مسألة طلاق السكران ؛ إذ قال في «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢١٠) عقب مسألة طلاق الصبي (واحتلما في طلاق السكران) فقال أبو حنيفة ومالك يقع ، وعن الشافعي قولان ؛ أصحهما يقع ، وعن أحمد روايتان ؛ أظهرهما يقع ، وقال الطحاوي والكرخي من الحنفية ، والمروني وأبو ثور من الشافعية : إنه لا يقع .

(٤) انظر : البناية شرح الهداية (٢٩٩/٥) .

(٥) انظر : حاشية الحرشي (٣٤/٤) ، ومعني المحتاج (٤٧٠/٤) ، والإيضاح .

فالأول . مشدد ، والثاني محفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

ووجه الأول : أنَّ المكروه - اسم فاعل - حيَّره بين احتمال ذلك الضرر ،
وبين وقوع ما أكرهه عليه ؛ فكأنَّه اختار وقوع الطلاق أو العتق ، لا سيما
والشارع متشوف إلى العتق .

ووجه الثاني . الأحد بعموم رحمة الله تعالى ؛ فإنه إذا كان الحكم
بالكفر لا يصحُّ مع الإكراه مع كونه أعظم الذنوب . . فكيف بأحد فروع
الدين ؟

[حكم غلبة الظنُّ بوقوع ما هُدِّد به في حصول الإكراه]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة ، وأحمد في إحدى رواياته : إنَّ غلبة
الظنِّ في وقوع ما هُدِّد به . كافية في حصول الإكراه^(١) ، مع قول أحمد في
الرواية الأخرى - واحتادها الحرقى - : إنه لا يكون إكراهاً ، ومع قوله في
الرواية الثالثة عنه : إنَّ الإكراه إن كان بالقتل أو القطع للطرف . فهو إكراه ،
وإن كان بغير ذلك فلا^(٢) .

فالأول فيه تحميف على المكروه - اسم مفعول - ، والثاني : فيه تشديد
عليه ، والثالث : مفصل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

(٨/ ٤٤١) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢١٠)

(١) انظر حاشية ابن عابدin (١٢٩/٦) ، وحاشية الحرشي (٣٤/٤) ، وراجع
المحتاج (٤٧١/٤) ، والمبدع (٢٩٧/٦) .

(٢) انظر المبدع (٢٩٨/٦) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢١٠)

ويحتمل أن يكون الأول . في حقّ آحاد الناس الذين لا صبرَ عندهم من المتزّفين في الدنيا .

والثاني : في حقّ أهل الصبر والاحتمال من العلماء العاملين ، أو اللصوص ممّن يحاف العيب ، ويستحي أن يقول : (آه) إذا سلح الوالي جلده ، وكذلك القول في الثالث المفصّل .

[حكم الاعتداد بالإكراه الواقع من غير السلطان]

ومن ذلك . قول مالك والشافعي : إنّه لا فرق بين أن يكون المكره له السلطان أو غيره ؛ كلّصّ أو متعلّب^(١) ، مع قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيهما : إنّ الإكراه لا يكون إلا من السلطان^(٢) .

فالأول . فيه تحفيف ، والثاني . فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم ما لو قال : أنت طالق إن شاء الله تعالى]

ومن ذلك : قول مالك وأحمد . إنّه إذا قال لزوجته : أنت طالق إن

(١) انظر المدونة الكبرى (٤٣٦/٢) ، وألام (٤٩٦/٤) .

(٢) انظر حاشية ابن عابدين (١٣٢/٦) ، والمبدع (٢٩٧/٦) ، ورحمة الأئمة في اختلاف الأئمة (ص ٢١٠) ، وأشير إلى أنّ حلاق المكره واقع عند الحنفية كما سبق بيانه (٢١٧/٣) ، إلا أنّ الإمام الشيرازي قد ذكر مذهب الإمام أبي حنيفة هاهنا في المسألة السابقة ؛ لأنّ انكلام مصرف إلى الإكراه يشكّن عام ؛ لا إلى الإكراه على الطلاق بمصرّحه .

شاء الله تعالى وقع الطلاق^(١) ، مع قول أبي حنيفة والشافعي : إنه لا يقع^(٢)

فالأول : فيه تشديد ، والثاني : فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[حكم الشك في الطلاق]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه إذا شك في الطلاق لا يقع^(٣) ، مع قول مالك في المشهور عنه : إنه يعلب الإيقاع^(٤)

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ويصح حمل الأول على أحاد الناس ، والثاني : على أهل الدين والورع .

(١) انظر : حيون المسائل ، (ص ٣٥٢) ، و الإحصاف ، (١٠٤ / ٩)

(٢) انظر : البنية شرح الهدية ، (٤٣٢ / ٥) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢١٠) ، ومحل هذا الحكم عند الشافعية إذا قصد بالمشيئة التعليق ، قال في معني المحتاج ، (٤٨٩ / ٤) (فإن لم يقصد بالمشيئة التعقيب ؛ بأن سقت إلى لسانه ؛ لتعوقه بها كما هو الأدب ، أو قصد بها بعد الفرع من الطلاق ، أو قصد بها لتترك ، أو أن كل شيء بمشيئة الله تعالى ، أو لم يعلم هل قصد التعليق أو لا وقع)

(٣) انظر : شرح مختصر الطحاوي ، (٩٦ / ٥) ، و معني المحتاج ، (٤٩١ / ٤) ، و الإحصاف ، (١٣٨ / ٩) .

(٤) ومحل وقوع الطلاق هنا إذا شك في العدد ؛ فإنه يؤخذ بالأكثر ، قال في المعونة عن مدح عالم المدينة ، (ص ٨٥٤) (إذا شك هل طلق أم لم يطلق فلا شيء عليه ، فإن طلق وشك فيما أراد به ؛ هل أراد واحدة أم اثنتين أم ثلاثاً ؟ كانت ثلاثاً إن لم يتحقق مراده)

[حكم توريث المطلقة طلاقاً بائناً إن طلقها في مرضه ثم مات]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إنه إذا طلق المريض زوجته طلاقاً بائناً ، ثم مات في مرضه الذي طلق فيه ، أنها ترث منه ، إلا أن أبا حنيفة يشترط في إرثها ألا يكون الطلاق عن طلب منها ، وهو قول الشافعي في القديم^(١) .

ثم على قول من يورثها : إلى متى ترث ؟ فقال أبو حنيفة : ترث ما دامت في العدة ، فإن مات بعد انقضاء عدتها لم ترث ، وله رواية أخرى : أنها ترث ما لم تتزوج ، وبه قال أحمد^(٢) ، وقال مالك : ترث وإن تزوجت^(٣) ، وللشافعي ثلاثة أقوال كهذه المذهب^(٤)

فالأول من الأقوال في أصل المسألة : مشدد على الروح ، والثاني : مخفف عليه .

ولكل من القولين وجه .

(١) عبارة «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢١٠) (وللشافعي قولان ؛ أظهرهما لا ترث) بدل قوله (وهو قول لشافعي في القديم) ، وقد وقع في (ي) زيادة (وهو الأظهر من أقوال الشافعي) بعد قوله ، (أنها ترث منه) ، والصواب المثلث ، لموافقة ما في «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» ، ومصادر المذهب ، كـ «البيان» (٢٦/٩) ، و«نعممة المحتاج» (٤٧/٨) ، وانظر «اللباية شرح الهداية» (٤٣٩/٥) ، و«مراهب الجليل» (٢٨٣/٥) ، و«المبدع» (٤٢٠/٥)

(٢) انظر «اللباية شرح الهداية» (٤٣٩/٥) ، و«المبدع» (٤٢١/٥) .

(٣) انظر «المدة الكبرى» (٢٨٣/٥)

(٤) انظر «حلية العلماء» (٢٧١/٦) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢١١)

ووجه قول أبي حبيقة : إنها ترث ما دامت في العدة دون ما إذا انقضت
كونها في حياته ما دامت في العدة ، بخلاف ما إذا انقضت ، وكذا القول في
قوله : ما لم تتزوج ، فإنها سبيل أن ترجع إليه ما لم تتزوج
ووجه قول مالك : إنها ترث وإن تزوجت ، زيادة العقوبة عليه ؛ فرجع
الأمر إلى مرتبتي الميراث .

[حكم ما لو قال : أنت طالق إلى سنة]

ومن ذلك قول أبي حبيقة ومالك : إنه لو قال لزوجته أنت طالق إلى
سنة . طُلِّقَت في الحال^(١) ، مع قول الشافعي : إنها لا تطلق حتى تسلم
السنة^(٢) .

فالأول مشدد ، والثاني مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث .

[حكم ما لو قال : زوجتي طالق ، وله أربع زوجات ، ولم يعين]

ومن ذلك قول أبي حبيقة والشافعي : لو قال من له أربع زوجات :

(١) ما ذكره الإمام الشيرازي ما عن الإمام أبي حبيقة هو ما صرح به في «التجريد»
(٤٩١٠/١٠) ، ولكن قال ابن عابدين في «حاشيته» (٢٦٢/٣) (ولو قال
أنت طالق إلى الليل ، أو إلى شهر ، أو إلى سنة ، أو إلى الصيف ، أو إلى الشتاء ، أو
إلى الربيع ، أو إلى الحريف فهو على ثلاثة أوجه إما أن يسوي الوقوع بعد الوقت
المضاف إليه فيقع لعلاق بعد مضيه ، أو يسوي الوقوع ويجعل الوقت للائتمام
فيقع للحال ، أو لا تكون له به أصلاً فيقع بعد الوقت عندها ، وللحال عد رهر) ،
وانظر «البيان والتحصيل» (٢٢٥/٦) .

(٢) وهو المذهب عند الحنابلة ، ونظر «ابن» (١٨٣/١٠) ، و«المصنف»
(٢٢٥/٧) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢١١)

زوجتي طالق ، ولم يعيئ . طَلَّقَتْ واحدةً مهراً ، وله صرف الطلاق إلى من شاء مهراً^(١) ، مع قول مالك وأحمد : إِنْهُنَّ يَطْلُقْنَ كُلُّهُنَّ^(٢)

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبي الميزان

[حكم إضافة الطلاق إلى جزء من المرأة]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة : إِنْهُ إِذَا أَشَارَ بِالطَّلَاقِ إِلَى مَا لَا يَنْفَصِلُ مِنَ المرأة مع السلامة ؛ كاليد ؛ فإن أضافه إلى أحد خمسة أعضاء : الوجه ، والرأس ، والرقبة ، والظهر ، والفرج . . وقع ، وفي معنى ذلك عنده : الجزء الشائع ؛ كالنصف والربع ، قال : وإن أضافه إلى ما انفصل في حال السلامة ؛ كالسن والظفر والشعر . لم يقع^(٣) ، مع قول الأئمة الثلاثة : إن الطلاق يقع بجميع الأعضاء المتصلة ؛ كالإصبع^(٤)

وأما المنعصلة ؛ كالشعر فقال مالك والشافعي : يقع بها^(٥) ، خلافاً لأحمد^(٦) .

(١) انظر : حاشية ابن عابدين ؛ (٤٣٧ / ٣) ، وإبواب ؛ (٢٢٩ / ١٠)

(٢) انظر : المعروة على مذهب عالم المدينة ؛ (ص ٨٥٤) ، وكشاف القناع ؛

(٥٢٧ / ٤) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ؛ (ص ٢١١)

(٣) انظر : التجريد ؛ (٤٩٣٧ / ١٠) .

(٤) انظر : حاشية الدسوقي ؛ (٣٨٨ / ٢) ، والسن ؛ (٨٥ / ١٠) ، والمعني ؛

(٤٩٢ / ٧) .

(٥) انظر : حاشية الدسوقي ؛ (٣٨٨ / ٢) ، وليان ؛ (٨٥ / ١٠)

(٦) انظر : المعني ؛ (٤٩١ / ٧) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ؛ (ص ٢١١) .

فالأول : مفضل ، والثاني فيه تشديد ؛ كالقول الأول من الأعضاء المنفصلة .

والثاني من الأقوال في المنفصلة محذوف بعدم الوقوع ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ولكل من الأقوال المذكورة وجه ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .



كتاب الرجعة

[مسائل الاتفاق في كتاب الرجعة]

اتفق الأئمة على : جوار ارتجاع المطلقة ، وعلى : أن من طلق زوجته ثلاثاً لم تحل له إلا بعد أن تكح زوجاً غيره ، ويطأها في نكاح صحيح ، وعلى : أن المراد بالنكاح الصحيح هنا : الوطء ، وأنه شرط في جواز حلها للأول ، وأن الوطء في النكاح الفاسد لا يجعلها إلا في قول للشافعي .

هنا ما وجدته من مسائل الاتفاق^(١)

وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم وطء الرجعية]

فمن ذلك : قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر روايته إنه لا يحرم وطء الرجعية^(٢) ، مع قول مالك والشافعي في القول الآخر إنه يحرم^(٣) .

(١) انظر «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢١٢)

(٢) انظر «البيان شرح الهداية» (٢٥٦/٥) ، و«الإنباف» (١٥٣/٩)

(٣) كما في السبع التي بين يدي ، وفي «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢١٢) (وقال مالك والشافعي وأحمد في الرواية الأخرى) بدل قوله . (مع قول مالك والشافعي في القول الآخر) ، وهو المتفق مع ما في مصادر الفقهاء ، وانظر «حاشية الحرشي» (٨١/٤) ، و«تحفة المحتاج» (١٥٣/٨) ، و«الإنباف» (١٥٣/٩)

فالأول . محقق ، والثاني . مشدد ؛ فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
 ووجه الأول : أنها في حكم الروجة ؛ بدليل لحوق الطلاق بها والإيلاء
 والطَّهَارِ واللَّعَابِ معها ، والإرث لهما منه ، وإرثه منها
 ووجه الثاني : أنه بطلاقها صارت أجنبية ؛ بدليل أنه لا مدَّ في جلِّها من
 قوله : راحعتك إلى نكاحي ، ونحو ذلك

[حكم حصول الرَّجْعَةِ بالوطء]

ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد : إنَّ الرَّجْعَةَ تحصل بوطئه لها ،
 ولا يحتاج معه إلى لفظ ، سواء أبوى الرَّجْعَةَ به أم لا^(١) ، مع قول مالك في
 المشهور : إنه لا تحصل به الرَّجْعَةُ إلا إن نواها به^(٢) ، ومع قول الشافعي
 لا تصحُّ الرَّجْعَةُ إلا بلفظ^(٣) .

فالأول . محقق ، والثاني . فيه تشديد في أحد شقِّي التفصيل ،
 والثالث مشدد ؛ فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
 ووجه الأول : حمله على أنه ما وطئها إلا وقد نوى رجعتها ؛ إذ بعد
 وقوع المؤم من وطء من طلقها وهو لم يورث رجوعها
 ووجه الثاني : أنه قد يقع في وطئها حراماً من غير نية ارتجاعها ؛ فلا مدَّ
 من نية ذلك .

(١) انظر : الساية شرح لهداية (٤٥٦/٥) ، و : الإنصاف (١٥٤/٩)

(٢) انظر : حاشية الخرشبي (٨١/٤) .

(٣) انظر : تحفة المحتاج (١٥٣/٨) ، و : رحمة لأمه في اختلاف الأنس (ص ٢١٢)

ووجه الثالث : قياس الرجعة على إنشاء عقد النكاح ، فلا بد فيه من لعظ
فالأقوال محمولة على أحوال .

[حكم الإشهاد على الرجعة]

ومن ذلك : قول مالك وأحمد وأبي حنيفة : إنه لا يشترط الإشهاد في
الرجعة^(١) ، مع قول الشافعي في أحد قوليهِ ، وأحمد في إحدى روايتيه :
إنه شرط ، والأصح عند أصحاب الشافعي في أظهر قوليهِ ، وكذلك أحمد
في روايته الأخرى : أن الإشهاد مستحب^(٢) .

قال شيخ الإسلام الصُّفدي في كتابه « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة »
(وما حكاه الرافعي من أن الإشهاد شرط عند مالك . . لم أره في مشاهير
كتب المالكية ، بل صرح القاضي عبد الوهاب والقرطبي في « تفسيره » :
أن مذهب مالك : الاستحباب ، ولم يَحْك فيه خلافاً ، وكذلك ابن هبيرة
من الشافعية في كتاب « الإيضاح »)^(٣) .

فالأول : فيه تخفيف ، والثاني : فيه تشديد .

وتوجيههما : كتوجيه المسألة قلها :

(١) انظر « الباية شرح الهداية » (٤٥٨/٥) ، و« حاشية الحرشي » (٨٧/٤) ،
و« الإصناف » (١٥٢/٩) .

(٢) انظر « نعمة المحتاج » (١٤٨/٨) ، و« الإصناف » (١٥٢/٩) .

(٣) رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢١٢) ، وفيه (الإيضاح) بدل (الإيضاح) ، وكل
من « الإيضاح من معاني الصحاح » ، و« الإيضاح والنيس في اختلاف الأئمة
المجتهدين » لابن هبيرة ، وقد رجعت إلى « الإيضاح » فلم أجد ما نقله ، فعملته في
« الإيضاح » وما زال محفوظاً .

فمن قال . لا بد من اللعظ في الرجعة . قال . لا بد من الشهود ؛
 ليشهدوا على اللعظ ؛ فإن الية لا يصح فيها إشهاد ، إلا الشافعي ؛ فإنه وإن
 اشترط اللعظ في الرجعة فقد اعترف بعدم الإشهاد ؛ لكونها إمساكاً لا إيشاءً
 ومن قال لا يُشترط فيها لعظ . . يقول . لا يحتاج إلى الإشهاد ؛ فرجع
 الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم حصول الحِلِّ بالوطء المحرَّم ^(١)]

ومن ذلك . قول مالك . إن وطء الرجعية في حال الحيض أو
 الإحرام لا يُحِلُّها ^(٢) ، مع قول الثلاثة نعم ^(٣) .
 فالأول - مشدد ، والثاني - محقق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) إن أسأله لتي صدكرها الإمام الشيرازي ها ، والمسألة التي لها اتصال بالمطلقة ثلاثاً وحكم إحلالها لزوجها السابق ؛ بدلالة ما نص عليه الفقهاء في مصادرهم المذكورة في الحواشي آتية ، وبدلالة ما في « رحمه الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢١٢) ، حيث قال عقب مسائل الرجعة السابقة ، وقل ذكره هاتين المسألتين (فصل وانفقوا على أن من طلق زوجته ثلاثاً لا تعزل له حتى تنكح زوجاً غيره ، ويطأها في نكاح صحيح واحتلوا هل يحصل جليها بالوطء في حال الحيض أو الإحرام أم لا ؟ هذا مالك لا ، وقل الثلاثة نعم) ، ثم قال مباشرة (واحتلوا في الصبي الذي ينكح جماعه) ، وهي المسألة الآتية على الإثبات ، وقد ذكر الإمام الشيرازي في ترحيبه لأحد الأقوال فيها - كما سيأتي (٣٢٩ / ٣) - حديثاً صريحاً وارداً في حكم حل المطلقة ثلاثاً لا الرجعية

(٢) انظر « حيون المسائل » (ص ٣٥٦) .

(٣) انظر « لسبب شرح الهداية » (٣٦٤ / ١١) ، و« حلبة العلماء » (١٣٢ / ٧) ، و« المعني » (٥١٧ / ٧)

ووجه الأول . أنَّ الوطء في حال الحيض أو الإحرام ممنوع منه شرعاً ؛
فكأنه وطء في نكاح فاسد

ووجه الثاني : أنَّ الحائضَ والمُحْرِمَةَ . تحريمٌ وطئهما عارضٌ

[حكم حصول الحِلِّ بوطء الصبيِّ في نكاح صحيح]

ومن ذلك . قول مالك في الصبيِّ الذي يمكن جماعه : إنَّهُ إذا وطئ في
نكاح صحيح . لا يحصل به الحِلُّ^(١) ، مع قول الثلاثة : إنَّهُ يحصل به الحِلُّ^(٢)

فالأول : مشدّد ، والثاني : مخفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

ووجه الأول . قول الشارع في حديث التحليل . « حتّى تدوق عسيلته ،
ويدوق عسيلتك »^(٣) ؛ والمسيلة : هي اللذة بالجماع ، وذلك لا يكون إلا
بخروج المني غالباً .

ووجه الثاني . أنَّ نفس الجماع فيه لذّة ولو لم يُزَلْ ، وإنّما خروج المني
من كمال اللذة ؛ بدليل وجوب العسل على من جامع ولم يُزَلْ عند الأئمة
الأربعة خلافاً لداود وجماعة من الصحابة كما مرَّ أول باب العسل^(٤) ، والله
سبحانه وتعالى أعلم .



(١) انظر « المدونة الكبرى » (٢٠٨ / ٢) .

(٢) انظر « الساية شرح الهداية » (٤٧٨ / ٥) ، و« حلية العلماء » (١٣٣ / ٧) ، و« الهداية
على مذهب الإمام أحمد » (ص ٤٦٤)

(٣) رواه البخاري (٢٦٣٩) ، ومسلم (١٤٣٣) عن السيدة عائشة رضي الله عنها

(٤) انظر (٥٥٩ / ١) .

كتاب الإيلاء

[مسائل الاتفاق في كتاب الإيلاء]

اتفق الأئمة على : أنه إذا حلف بالله عز وجل ألا يحامع زوجته مدة تزيد على أربعة أشهر . . كان مؤلياً ، وإن حلف على أقل من ذلك لم يكن مؤلياً وعلى أن المؤلي إذا فاء لرمته كفارة يمين بالله عز وجل ، إلا في قول قديم للشافعي .

هذا ما وحدته من مسائل الاتفاق في الباب (١) .

وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم ما لو حلف ألا يوطأ زوجته أربعة أشهر]

فمن ذلك قول أبي حنيفة : إن الحلف ألا يوطأ زوجته أربعة أشهر إيلاء ، ويروى مثل ذلك عن أحمد (٢) ، مع قول مالك والشافعي في المشهور عنه : إنه ليس بإيلاء (٣)

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الحيزان .

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢١٣)

(٢) انظر : الاحتيار ، (٣/ ١٥٢) ، والإيضاح ، (٩/ ١٧٤)

(٣) كذا في النسخ التي بين يدي ، وفي : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢١٣) -

[حكم مضي الأربعة أشهر في الإيلاء]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة : إنه إذا مضت الأربعة أشهر . لا يقع بمضيها طلاق ، بل يُوقَف الأمر ؛ ليفيء أو يطلق^(١) ، مع قول أبي حبيبة : إنه متى مضت المدّة . وقع الطلاق^(٢) .

فالأول . محقق بالوقف ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم ما لو امتنع المؤلّي من الطلاق]

ومن ذلك . قول مالك وأحمد . إن المؤلّي إذا امتنع من الطلاق - على قول الوقف - يُطلق عليه الحاكم ، وهو الأظهر من قولي الشافعي^(٣) ، مع قول أحمد في الرواية الأخرى ، والشافعي في القول الآخر عنه . إن الحاكم يضيق عليه حتى يُطلق^(٤)

(مالک والشافعي وأحمد في المشهور عنه) بدل (مالك والشافعي في المشهور عنه) ، وانظر « حاشية الدسوقي » (٤٣٢ / ٢) ، و« حية العلماء » (١٤٠ / ٧) ، و« الإصناف » (١٧٥ / ٩)

(١) انظر « المعونة على مذهب عالم المدينة » (ص ٨٨٥) ، و« معني المحتاج » (٢٥ / ٥) ، و« المبدع » (٤٤٦ / ٦) .

(٢) انظر « الاختيار » (١٥٢ / ٣) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢١٣)

(٣) انظر « حاشية الدسوقي » (٤٣٦ / ٢) ، و« معني المحتاج » (٢٧ / ٥) ، و« المعني » (٥٦٣ / ٧) .

(٤) انظر « معني المحتاج » (٢٧ / ٥) ، و« المعني » (٥٦٣ / ٧) ، و« رحمة الأمة في »

فالأول مشدد ، والثاني محقق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم مَنْ آلى بغير اليمين بالله تعالى]

ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أصح قوليه : إنَّ من آلى بغير اليمين بالله عزَّ وجلَّ ؛ كالطلاق والعتاق وإيجاب العادات وصدقة المال . لا يكون مؤلياً^(١) ، سواء قصد الإضرار بها أو رفعه عنها ؛ كالمرصع والمريضة ، أو عن نفسه ، مع قول مالك : إنه لا يكون مؤلياً إلا أن يحلف حال العصب ، أو بقصد الإصرار بها^(٢)

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم ترك الوطء بلا يمين أكثر من أربعة أشهر للإضرار بها]

ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي . إنه لو ترك وطء زوجته للإضرار

- اختلاف الأئمة ؛ (ص ٢١٣) .

(١) كدعي السخ التي بين يدي ، ولعل الأسب حذف (لا) من قوله (لا يكون مؤلياً) ؛ فقد قال في « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢١٣) (فقال أبو حنيفة يكون مؤلياً - ثم قال - ومن الشافعي قولان ؛ أصحهما كقول أبي حنيفة) ، وهو الموافق لما في مصادر الفقهاء ، وانظر « الاحبار » (١٥٢ / ٣) ، و« تحفة المحتاج » (١٦٠ / ٨) .

(٢) انظر « الإشراف على نكت مسائل الخلاف » (ص ٨٨٤) ، وقال في « التعرُّيج » (٣٢ / ٢) (واليمين بالله تعالى وبالطلاق وبالعتاق والصيام والصدقة وغير ذلك من الأيمان في الإيلاء . . . بمنزلة واحدة) .

بها من غير يمين أكثر من أربعة أشهر . لا يكون مؤلياً^(١) ، مع قول مالك وأحمد في إحدى روايته : إنه يكون مؤلياً^(٢)

فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .
ووجه القولين ظاهر لا يخفى على القاطن

[مدة إيلاء العبد]

ومن ذلك : قول مالك : إن مدة إيلاء العبد شهران ؛ حرّة كانت زوجته أو أمة^(٣) ، مع قول الشافعي : إنها أربعة أشهر مطلقاً^(٤) ، ومع قول أبي حنيفة : إن الاعتبار في المدة بالنساء ؛ فمن كان تحت أمة فشهران ؛ حرّاً كان أو عبداً^(٥) ، ومع قول أحمد في إحدى روايته : كمذهب مالك ، والثانية كمذهب الشافعي^(٦) .

فالأول فيه تشديد ، والثاني : فيه تخفيف ، والثالث : معضل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .

(١) انظر : الباية شرح الهداية (٤٩٤ / ٥) ، و حلية العماء (١٥٦ / ٧)

(٢) انظر : المحونة على مذهب عالم المدينة (ص ٨٨٧) ، و كشف القناع (٣٦٠ / ٥) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢١٣) .

(٣) انظر : حاشية الخرخشي (٩٥ / ٤) .

(٤) انظر : البيان (٣٠٢ / ١٠) .

(٥) انظر : الباية شرح الهداية (٤٩٩ / ٥) .

(٦) انظر : الإنصاف (١٨٣ / ٩) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢١٤)

[حكم إيلاء الكافر]

ومن ذلك قول مالك **إنَّ إيلاء الكافر لا يصح^(١)** ، مع قول الثلاثة **إنَّه يصح^(٢)**

ومن فوائده مطالعته بعد إسلامه بالفينة أو الطلاق

فالأول : محقق على الكافر ، والثاني : مشدّد عليه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ، والله تعالى أعلم بالصواب .



(١) انظر : المدونة الكبرى « (٢ / ٣٥١) .

(٢) انظر : حاشية ابن عابدين « (٣ / ٤٢٣) ، ود البيان « (١٠ / ٢٧٤) ، ود المعنى ،

(٧ / ٥٤٩) ، ود رحمة لأمة في اختلاف لأمة « (ص ٢١٤)

كتاب الطهارة

[مسائل الاتفاق في كتاب الطهارة]

اتفق الأئمة على : أن المسلم متى قال لزوجته : أنت علي كظهر أمي . .

كان مظاهراً معها ؛ لا يجزئ له وطؤها حتى يُقَدِّم الكفارة ؛ وهي : عتق رقبة إن وجدها ، فإن لم يجدها فصيام شهرين متتابعين ، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكياً ، وعلى : أنه لا يجوز دفع شيء من الكفارات إلى الكافر والحربي .

وكذلك اتفقوا على : صحة طهارة العبد ، وأنه يُكْفَرُ بالصوم وبالإطعام عند مالك إذا ملكه السيد

وكذلك اتفقوا على : أن المرأة لو قالت لزوجها أنت علي كظهر أمي . . فلا كفارة عليها ، إلا في رواية اختارها الخرقى .

هَذَا مَا وَجَدْتُهُ مِنْ مَسَائِلِ الْإِتِّفَاقِ (١) .

وَأَمَّا مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ :

[حكم طهارة الذمي]

فمن ذلك : قول مالك وأبي حنيفة : إنه لا يصحُّ طهارة الذمي (٢) .

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢١٤ ، ٢١٥)

(٢) انظر : الباية شرح الهداية (٥٣١ / ٥) ، ودائع والإكليل (٤٢٢ / ٥)

مع قول الشافعي وأحمد . إنه يصح^(١)

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أن الدمى غير ملتمز أحكاماً في نفسه

ووجه الثاني : اكتفاء ما به باترام الأحكام طهراً .

[حكم ظهار السيد من أمته]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إنه لا يصح ظهار السيد من أمته^(٢) ،

مع قول مالك : إنه يصح^(٣)

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف .

ووجه الأول : أن الوارد في الشريعة إنما هو في حق الروجة .

ووجه الثاني : أن السيد مالك للاستمتاع بأمته كالزوح ؛ فصَحَّ ظهاره .

[حكم ما لو قال لزوجته : أنت علي حرام]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة : إنه لو قال لزوجته - حرة كانت أو أمة -

أنت علي حرام ؛ فإن نوى الطلاق بذلك . كان طلاقاً ، وإن نوى الطلاق

ثلاثاً . كان ثلاثاً ، وإن نوى إثنين أو واحدة . فواحدة ، وإن نوى التحريم

(١) انظر : البيان ، (٣٣٤ / ١٠) ، والإنباف ، (١٩٨ / ٩) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢١٤) .

(٢) انظر : الساية شرح الهداية ، (٥٣٩ / ٥) ، والبيان ، (٣٣٤ / ١٠) ، ودم المبدع ، (٧ / ٧)

(٣) انظر : الناح والإكليل ، (٤٢٢ / ٥) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢١٤)

ولم يبرِّ الطلاق ، أو لم يكن له نية . فهو يمين ، وهو مؤل ؛ إن تركها أربعة أشهر وقعت عليه طلقة بائنة ، وإن نوى الظهار كان مطاهراً ، وإن نوى اليمين كانت يميناً ، ويرجع إلى بيته كم أراد بها واحدة أو أكثر ، سواء المدخول بها وغيرها^(١) ، مع قول مالك : إنَّ ذلك طلاق ثلاثاً إن كانت مدخولاً بها ، وواحدة إن كانت غير مدخول بها^(٢) ، ومع قول الشافعي : إن نوى بذلك الطلاق أو الظهار . . . كان ما نواه ، وإن نوى اليمين لم يكن يميناً ، ولكن عليه كفارة يمين ، وإن لم ينو شيئاً فالأرجح من قوله : أنه لا شيء عليه ، والثاني . أن عليه كفارة يمين^(٣) ، ومع قول أحمد في أظهر روايته : إنَّ ذلك صريح في الظهار ، نواه أو لم ينو ، وفيه كفارة الظهار ، والثانية . إنه طلاق^(٤) .

فالأول : مفصل ، وكذلك الثاني والثالث ، والرابع : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

وتوجيه هذه الأقوال لا يخفى على القيطر .

[حكم من حرّم أمته أو شيئاً من ماله على نفسه]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة وأحمد . إنَّ من حرّم طعامه أو شرابه أو أمته . . . كان حالماً ، وعليه كفارة يمين بالحنث من غير أن يحرم ذلك ،

(١) انظر : البناية شرح الهداية (٥٠١/٥ - ٥٠٢) .

(٢) انظر : المدونة الكبرى (٢٨٦/٢) .

(٣) انظر : البيان (٩٩/١٠) .

(٤) انظر : المبدع (٣٢٠/٦) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢١٤) .

ويحصل الحنث عندهما بأكل جزء منه ، ولا يحتاج إلى أكل جميعه^(١) ، مع قول الشافعي : إنَّ من حرَّم طعامه أو شرابه أو لئامه . فلا كفارة عليه وليس بشيء ، وإن حرَّم أمته فالراجع . أنها لا تحرُّم ، ولكن عليه كفارة يمين^(٢) ، ومع قول مالك : إنَّه لا يحرم عليه شيء من ذلك على الإطلاق ، ولا كفارة عليه^(٣) .

فالأول فيه تشديد ، والثاني . مخص . والثالث مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم القبلة واللمس بشهوة للمُطاهر]

ومن ذلك . قول أبي حيفة ومالك وأحمد في أظهر روايتيه : إنَّه يحرم على المُطاهر القبلة واللمس بشهوة^(٤) ، مع قول الشافعي في أظهر قوليهِ إنَّ ذلك لا يحرم^(٥) .

فالأول : مشدّد خاصٌّ بأهل الدين والورع ، والثاني . مخفف خاصٌّ بأحاديث الناس من العوام ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) انظر : نبيس الحقائق (١١٤ / ٣) ، وإلصاف (٣٠ / ١١)

(٢) انظر : الأم (٦٦٠ / ٦) .

(٣) انظر : حاشية الحرشي (٦٣ / ٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢١٤ - ٢١٥)

(٤) انظر : السبحة شرح الهداية (٥٣٤ / ٥) ، وإلصاف الدواني (٤٩ / ٢) ، والمعني (١٢ / ٨)

(٥) انظر : البيان (٣٥٧ / ١٠) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢١٥)

[حكم استئناف الصيام للمظاهر إذا وطئ خلال الشهرين]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك : إن المظاهر إذا وطئ وجب عليه أن يستأنف الصيام ولو في خلال الشهرين ، ليلاً كان أو نهاراً ، عامداً كان أو ناسياً^(١) ، مع قول الشافعي : إنه إن وطئ في الليل لم يلزمه استئناف ، وإن وطئ بالنهار عامداً . عد صومه وانقطع التابع ، ولزمه الاستئناف بنص القرآن^(٢) .

فالأول مشدد ، والثاني : معضل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة المبرأ .

ووجه الأول : أن عدم التابع رخصة ، والرخص لا تُطاط بمن جنى واستحق العقوبة .

ووجه الثاني ظاهر .

[حكم اشتراط الإيمان في الرقبة في كفارة الظهار]

ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه إنه لا يُشترط الإيمان في الرقبة التي يكفر بها المظاهر^(٣) ، مع قول مالك والشافعي وأحمد في الرواية الأخرى : إنه يُشترط^(٤)

(١) وهو مذهب الحنابلة ، وانظر : الباية شرح الهداية (٥٥١/٥) ، و« عيون المسائل » (ص ٣٦٢) ، و« المفتي » (٢٨/٨) .

(٢) انظر : البيان (٣٨٧/١٠) ، و« رحمة الأمانة في اختلاف الأئمة » (ص ٢١٥) .

(٣) انظر : لباية شرح الهداية (٥٤٢/٥) ، و« الإيضاح » (٢١٤/٩) .

(٤) وهو ظاهر المذهب عند الحنابلة ، وانظر : « عيون المسائل » (ص ٣٦٣) ، و« تحفة » .

فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي المبران .
ووجه الأول . أن الكفارة العال ب فيها كونها عقوبة لمن وقع فيها ، وذلك
حاصل بوزن قيمتها ولو كانت كافرة .

ووجه الثاني أن الكفارة ممّا يُقرَّب به إلى الله تعالى ؛ فلا يكفي في
الأدب التقرب إليه بمعييب بالكفر ؛ كما ورد في الأصحية والهدي^(١)
وبصغ حمل الأول على حال آحاد الناس ، والثاني : على أهل الذنوب
والورع والأدب مع الله تعالى .

[حكم دفع الكفارة إلى ذمّي]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة : إنه يجوز دفع الكفارة إلى ذمّي^(٢) ، مع
قول الأئمة الثلاثة : إنه لا يجوز^(٣)
فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد .

ووجه القولين ظاهر بحملهما على حالين ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي
المبران ، والله سبحانه وتعالى أعلم .



* المحتاج : (١٩٠ / ٨) ، والإصناف : (٢١٤ / ٩) ، ورحمة الأمة في اختلاف
الأئمة : (ص ٢١٥)

(١) انظر (٦٠٠ / ٢ - ٦٠١)

(٢) انظر : حاشية ابن عابدين : (٤٧٢ / ٣) .

(٣) انظر : حاشية الحرشي : (١٢٠ / ٤) ، ومعي المحتاج : (٥٠ / ٥) ، والإصناف :
(٢٢٨ / ٩) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٢١٥)

كتاب اللعان

[مسائل الاتفاق في كتاب اللعان]

اتفق الأئمة على أن من قذف امرأته ، أو رماها بالزنى ، أو نفي حملها ، وأكذبت ولا بينة له . يلزمه الحد ، وله أن يلاع ، وهو . أن يكرر اليمين أربع مرات بالله . إنه لمن الصادقين ، ثم يقول في الخامسة : وأن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ، فإذا لاعن لزمها حيثد الحد ، ولها درؤه باللعان ؛ وهو : أن تشهد أربع شهادات بالله : إنه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنى ، ثم تقول في الخامسة : وأن غضب الله عليها إن كان من الصادقين .

وعلى . أن فرقة التلاع واقعة بين الزوجين

هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق في الباب (١) .

وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم نكول الزوج عن اللعان]

فمن ذلك . قول الأئمة الثلاثة . إن الروح إذا نكل عن اللعان يلزمه

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢١٥)

الحديث^(١) ، مع قول أبي حنيفة : أنه لا حدّ عليه ، بل يُحسَن حتى يلاعن أو يُقرَّ^(٢)

ومجرد النكول بصير به الروح فاسقاً^(٣) ، وقال مالك : لا يفسق حتى يُحدَّ^(٤) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم نكول الروجة عن اللعان]

ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر روايتيه : إنّ المرأة إذا نكلت حُبست حتى تلاعن أو تُقرَّ^(٥) ، مع قول مالك والشافعي : إنه يجب عليها الحدّ بمجرد النكول^(٦) .

فالأول : مخفّف ، والثاني : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) أي حدّ المدف ، انظر : المعونة عن مدب عالم المدينة ، (ص ٩٠١) ،
و«البيان» (٤٠٥/١٠) ، و«المعني» (٥٨/٨) .

(٢) انظر : السابغ شرح الهدية ، (٥٦٦/٥) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة»
(ص ٢١٦) .

(٣) انظر : جواهر المقود ، (١٤١/٢) ، و«لمعني» (٥٨/٨) .

(٤) انظر : عيون المسائل ، (ص ٣٦٧) .

(٥) انظر : السابغ شرح الهداية ، (٥٦٦/٥) ، وقال في : الإنصاف ، (٢٤٩/٩) .

(٦) «وإن لاعت ونكلت الروجة حُلِّي سبيلها ولحقه الولد ، ذكره الحارقي» ، «إدلاء»
الروح ونكلت المرأة فلا حدّ عليها على الصحيح من المذهب ، وعليه جماهير
الأصحاب ، وقطع به كثير منهم وعن الإمام أحمد رحمه الله : يُحسَن حتى تُقرَّ أو
تلاعن .

(٦) انظر : عيون المسائل ، (ص ٣٦٧) ، و«جواهر المقود» (١٤١/٢) ، و«رحمة الأمة
في اختلاف الأئمة» (ص ٢١٦) .

[بيان مَنْ يصحُّ لعانه]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي وأحمد : إنَّ كلَّ مسلم صحَّ طلاقه صحَّ لعانه ، حرَّين كانا أو عبيدين أو أحدهما ، عدلين كانا أو فاسقين أو أحدهما^(١) ، وعند مالك : لا يصحُّ طلاق الكافر ؛ لكون أنكحة الكفار فاسدة عنده ؛ وعلى ذلك . لا يصحُّ لعانه^(٢) ، مع قول أبي حنيفة : إنَّ اللعان شهادة ؛ فعن قذف وليس هو من أهل الشهادة . . حد^(٣)

فالأول . مخفَّف ، والثاني مشدَّد ، وكذلك الثالث : فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم اللعان عن الحمل قبل وضعه]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة وأحمد إذا لاعن زوجته عن الحمل قبل وضعه . . لم يصح ولا ينتمي عنه الولد ، فإن قذفها بصريح الرمي . . لاعن بالذف ولم يتفَّ نسب الولد ، سواء ولدته لسته أشهر أو لأقل^(٤) ، مع قول مالك والشافعي : إنَّ له أن يلاعن لنفي الحمل ، إلا أنَّ مالكاً اشترط أن يكون استبرازها ثلاث حيضات أو بحبضة واحدة ؛ على خلاف بين أصحابه^(٥)

(١) انظر : البيان (٤٤٦/١٠) ، والإصناف (٢٤٢/٩)

(٢) انظر : هيون المسائل (ص ٣٦٨) .

(٣) انظر : التحرير (٥١٦٩/١٠) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢١٦)

(٤) انظر : البناية شرح الهداية (٥٧٨/٥) ، والإصناف (٢٥٥/٩)

(٥) انظر : المعونة على مذهب عالم المدينة (ص ٩٠٤) ، و البيان (٤٣٢/١٠) =

فالأول مشدد ، والثاني محقق ، فرجع الأمر إلى مرئتي الميران

ووجه الأول ثبوت ذلك في السنة ، كما أشار إليه حديث « انظروا إليه » أي إلى الحمل ، فإن جاءت به أحمر [خدلج] الساقين ،^(١)
ووجه الثاني . حصول الرية بمجرد الحمل ، فيصح اللعان لأجله ؛
مبادرةً للخلوص من العار .

[وقوع الفرقة باللعان]

ومن ذلك قول مالك وأحمد في إحدى روايتيه : إن الفرقة تقع بلعانها
خاصةً بفرقة الحاكم^(٢) ، مع قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر روايتيه : إنها
لا تحصل إلا بلعانها وحكم الحاكم ؛ فيقول . فرقت بينهما^(٣) ، ومع قول
الشافعي : إنها تقع بلعان الروح خاصة ، كما ينهي النسب بلعانه ، وإنما
لعانها يسقط الحد عنها^(٤) .

= « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢١٦) .

(١) في السح التي بين يدي (مدلج) بدل (خدلج) ، والمثبت موافق لما في كتب
الحديث واللغة ، والحديث رواه نحوه الحارثي (٢٧٤٥) من سبدا عاصم بن عدي
رضي الله عنه وخدلج الساقين متشابهان انظر تاج العروس (خ دل ح)

(٢) عبارة « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢١٦) . (لا تقع بلعانها خاصة من غير
فرقة الحاكم) ، وقد في « المعونة على مذهب عالم المدينة » (ص ٩٠٩) (ولا
يحتاج في ذلك إلى حكم حاكم بالفرقة) ، وانظر حاشية الحرشي (١٣٥ / ٤) ،
« المعني » (٦٣ / ٨)

(٣) انظر « أسباه شرح الهداية » (٥٧١ / ٥) ، « المعني » (٦٣ / ٨)

(٤) انظر « معني المحتاج » (٧١ / ٥) .

فالأول : فيه تشديد ، والثاني : مشدد ، والثالث : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم ارتفاع الفرقة بتكذيب الزوج نفسه]

ومن ذلك : قول أبي حيفة : إنَّ الفرقة ترتفع بتكذيب نفسه ؛ فإذا أكذب نفسه حُلِدَ الحدُّ ، وكان له أن يتزوجها ، وهي رواية عن أحمد^(١) ، مع قول مالك والشافعي وأحمد في أظهر روايته . إنها فرقة مؤبدة لا ترتفع بحال^(٢) .

فالأول : فيه تخفيف محمول على أراذل الناس ، والثاني : فيه تشديد محمول على خواص الناس من أهل الدين والورع والمروءة ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[تكييف فرقة اللعان]

ومن ذلك : قول أبي حبيبة : إنَّ فرقة اللعان طلاق لا فسخ^(٣) ، مع قول الأئمة الثلاثة : إنها فسخ^(٤) .

(١) انظر « البناية شرح الهداية » (٥ / ٥٧٣) ، و « الإنصاف » (٩ / ٢٥٢)

(٢) انظر « عيون المسائل » (ص ٣٧٢) ، و « معي المحتاج » (٥ / ٧١) ، و « الإنصاف » (٩ / ٢٥٢) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢١٦)

(٣) انظر « البناية شرح الهداية » (٥ / ٥٧٢) ،

(٤) انظر « عيون المسائل » (ص ٣٧٢) ، و « معي المحتاج » (٥ / ٧١) ، و « الإنصاف »

(٩ / ٢٥٣)

وفائدة ذلك - أنه إذا كان طلاقاً لا يتأثد التحريم ؛ حتى لو أكذب نفسه
 جاز له أن يترؤجها ، مع قول مالك والشافعي إنه تحريم مؤثد ؛ كالرصاع
 فلا تحل له أبداً ، وبه قال عمر وعلي وابن مسعود وابن عمر وعطاء والرهري
 والأوراعي والثوري ، ومع قول سعيد بن جبير : إنما يقع باللعان تحريم
 الاستمتاع ؛ فإذا أكذب نفسه ارتفع التحريم ، وعادت زوجه له إن كانت في
 العدة^(١)

فالأول . فيه تحميم ، والثاني مشدد ، والثالث : معضل ؛ فرجع
 الأمر إلى مرتبتي الميران .

[حكم ما لو قذف زوجته برجل بعينه]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك إنه لو قذف زوجته برجل بعينه
 فقال : زنى بك فلان لا عن اللزوجة ، وحذ للرجل الذي قذفه إن طلب
 الحد ، ولا يسقط باللعان^(٢) ، مع قول الشافعي في أرجح قوليهِ : إنه يجب
 عليه حد واحد لهما ، والثاني لكل واحد منهما حد ، فإن ذكر القذف في
 لعانه سقط الحد^(٣) ، ومع قول أحمد : إن عليه حدّاً واحداً لهما ، ويسقط
 بلعانه^(٤) .

(١) انظر المصادر السابقة ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ؛ (ص ٢١٦ - ٢١٧)

(٢) انظر التنجريد ؛ (٥٢٣١ / ١٠) ، وعيون المسائل ؛ (ص ٣٧٣)

(٣) كذا في السح لبي بيدي ، وعبارة رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ؛ (ص ٢١٧)

(ذكر لمقذوف) بدل (ذكر القذف) ، وانظر البيان ؛ (٤٦٣ / ١٠)

(٤) انظر المدع ؛ (٥٧ / ٧) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ؛ (ص ٢١٧)

فالأول : فيه تشديد ، والثاني : فيه تخفيف ، والثالث : محقق ؛
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم ما لو قال لزوجته : يا زانية]

ومن ذلك : قول مالك : إنه لو قال لزوجته : يا زانية . . وجب عليه
الحذ إن لم يُبَيِّنْ ، وليس له أن يلاعن إلا حتى يدعي رؤيته بعينه^(١) ، مع قول
أبي حنيفة والشافعي : إن له أن يلاعن ولو لم يذكر رؤيته^(٢)

فالأول : مشدد ، والثاني : فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان

[حكم ما لو شهد على المرأة أربعة أحدُهم الزوج]

ومن ذلك : قول مالك : إنه لو شهد على المرأة أربعة منهم الروح .
قُبِلَتْ شهادتهم ، وتُحْذَرُ الروجة ، مع قول غيره : إنها لا تُقْبَلُ^(٣) .

(١) انظر : هيون المسائل (ص ٣٦٧) .

(٢) انظر : إنباء شرح الهداية (٥٦٢ / ٥) ، وروضة الطالبين (٣١٥ / ٨) ، ورحمة
الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢١٧) .

(٣) كذا في السمع التي بين يدي ، وفي : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢١٧)
(لو شهد على المرأة أربعة منهم الروح فصد مالك والشافعي وأحمد لا يصح ،
وكلهم قدفة يُحْذَرُونَ إلا الروح فيسقط حذو باللعان ، وعند أبي حنيفة تُقْبَلُ شهادتهم ،
وتُحْذَرُ الروجة) ، وهو الموافق لما في : بدائع الصنائع (٢٤٠ / ٣) ، وحاتية
الدموقسي (٤٦٦ / ٢) ، والبيان (٣٢٨ - ٣٢٩) ، والإنصاف (١٩٢ / ١٠)

فالأول : مشدّد ، والثاني : محقّف على الروجة ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم ما لو لاعنتِ الزوجةُ قبل الزوج]

ومن ذلك · قول أبي حنيفة : إنّ الروحنة لو لاعت قبل الروح اعتد^١ به^(١) ، مع قول الأئمة الثلاثة · إنه لا يعتد به^(٢)

فالأول . محمّد ، والثاني : مشدّد تبعاً لنص القرآن^(٣) .

فمن العلماء : من أوجب الثريب ، ومهم : من لم يوجبه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم لعان الأخرس]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة ، إِنَّهُ يَصْحُحُ لِعَانِ الْأَحْرَسِ إِذَا كَادَ يَعْقِلُ
الإشارة ، وبمعهم الكتمان ، ويعلم ما يقوله ، وكذلك يَصْحُحُ قَذْفُهُ^(٤) ، مع قول

(۱) انظر « حاشية بن عابدین » (۱۸۵ / ۳)

(٢) انظر : حاشية الدسوقي ، (٢ / ٢٦٥) ، و البيان ، (١٠ / ٤٦٢) ، و هدية علي

مذهب لإمام أحمد، (ص ٤٨٠)، و«رحمة الأمة في اختلاف الأنبياء» (ص ٢١٧)

(۳) وهو قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يُرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شَهَادَةٌ وَلَا اَنْفُسُهُمْ فَشَهَدُوا اَزْوَاجَهُمْ سَهْدًا بِمَا يَقُولُونَ﴾
 اِنَّهُمْ لَمِنْ أَصْحَابِكُمْ • وَلَقَدْ جِئْتُمُوهُمْ اَنْ لَقِيتُمْ اَهْلَهُمْ عَلَيْهِمْ اِنْ كَانُوا مِنَ الْكَافِرِينَ • وَبَيَّزْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ اَنْ يَشْهَدُوا
 اَزْوَاجَهُمْ يَاقَوْمَ اِنَّهُمْ لَمِنْ أَكْذِبِينَ • وَلَقَدْ جِئْتُمُوهُمْ اَنْ لَقِيتُمْ اَهْلَهُمْ عَلَيْهِمْ اِنْ كَانُوا مِنَ الصَّادِقِينَ •
 [النور : ۶-۹] .

(٤) انظر "عبود المسائل" (ص ٣٦٩)، و"معي المحتاج" (٦٥/٥)، و"الإيضاح" (٢٣٨/٩).

أبي حبيفة : إنه لا يصح قذفه ولا لعانه^(١)

فالأول : محقق على الآخرس ، والثاني . مشدد عليه ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم اللعان إذا بانت منه ثم رآها تزني في العدة]

ومن ذلك . قول مالك . إنه إذا بانت زوجته منه ، ثم رآها تزني في العدة فله أن يلاعن ولو ظهر بها حمل بعد طلاقه وقال . كسب استبرأتها بحبيضة^(٢) ، مع قول الشافعي إنه إن كان هناك حمل أو ولد فله أن يلاعن ، وإلا فلا^(٣) ، ومع قول أبي حبيفة وأحمد : إنه ليس له أن يلاعن أصلاً^(٤) .

فالأول . مشدد على الزوجة ، والثاني . مفصل ، والثالث : محقق ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم ثبوت نسب الولد منه]

إن تزوجها فطلقها مباشرة من غير إمكان وطء

ومن ذلك : قول مالك والشافعي وأحمد : إنه لو تزوج امرأة ، ثم طلقها

(١) انظر «البناية شرح الهداية» (٥/٥٧٧) ، و«رحمة الأئمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢١٧)

(٢) انظر «حيون المسائل» (ص ٣٧٠) .

(٣) انظر «تحفة المحتاج» (٨/٢٢٧) .

(٤) انظر «التجريد» (١٠/٥٢٠٠) ، و«المبدع» (٧/٥٠-٥١) ، و«رحمة الأئمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢١٧) .

عقب العقد من غير إمكان وطء ، وأنت بولد ستة أشهر من العقد لم يلحق به ، كما لو أنت به لأقل من ستة أشهر^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنه يلحقه إذا عقد عليها بحضرة الحاكم ، ثم طلقها عقب العقد وأنت به ستة أشهر ، لا أكثر منها ولا أقل ، فإن الولد حينئذ يلحقه ؛ لحدوثه قبل الطلاق^(٢) .

فالأول : محقق ، والثاني . فيه تشديد على الروح بالشرط المذكور ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم ما لو غاب زوجها فتزوجت وولدت من الثاني ثم ظهر الأول]
ومن ذلك : قول أبي حنيفة : إنه لو تزوج امرأة ، وعاب عنها سنتين ، فأتاها خبر وفاته فاعتدت ، ثم تزوجت وأنت بأولاد من الثاني ، ثم قديم الأول . أن الأولاد يلحقون بالأول ، ويستقيمون من الثاني^(٣) ، مع قول الأئمة الثلاثة : إن الأولاد يكونون لكثاني^(٤)

وعند أبي حنيفة أيضاً ، أنه لو تزوج امرأة بالمعرب وهو بالمشرك ،

(١) انظر : عيون المسائل (ص ٣٧٨) ، وأجواهر العقود (١٤٣ / ٢) ، وه الإيضاف (٢٥٩ - ٢٥٨ / ٩)

(٢) انظر : التجريد (٥٢٧٠ / ١٠) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢١٧) ، (٢١٨)

(٣) قال في الدر المختار (ص ٢٥٣) (عاب عن امرأته فتزوجت بأخر وولدت أولاداً ، ثم جاء الروح الأول ، فالأولاد لكثاني على المذهب ، الذي رجع إليه الإمام ، وعليه الفتوى) .

(٤) انظر : عيون المسائل (ص ٣٧٨) ، وه لبيان (٤١٨ / ١٠) ، وه المبدع (٩١ / ٧)

فأنت بولد لستِ أشهر من العقد . كان الولد مُلحقاً به وإن كان بينهما مسافة
لا يُمكن اجتماعهما فيها ؛ لوجود العقد^(١)

فالأول : مشدّد على الزوج الأول^(٢) ، والثاني : مخفّف على الثاني ؛
فرجع الأمر إلى مرتني الميزان

ووجه الأول : قول الشارع صلى الله عليه وسلم . « الولد
للمراش »^(٣) ، وقد صارت فراشاً لزوجها بالعقد ، فالولد له نصُّ الشارع ؛
إذ الأحكام يرجع وضعها إليه ولو لم يقلها بعض العقول

ووجه الثاني طاهر لا يحتاج إلى دليل ، والله سبحانه وتعالى أعلم^(٤) .



(١) انظر التجريد (١٠ / ٥٢٧٠) ، ود رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢١٨)

(٢) كذا في السبع التي بين يدي ، وعلّ الألب (مخفّف) بدل (مشدّد) ، أو يُقال
(الزوج الثاني) بدل (الزوج الأول) .

(٣) رواه البيهقي (٢٠٥٣) ، ومسلم (١٤٥٧) عن السيدة عائشة رضي الله عنها

(٤) في هامش (أ) (بلغ قراءة عليّ مشته رضي الله عنه)

كتاب الإيمان

[مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب الإيمان]

اتفق الأئمة على أن من حلف على يمين في طاعة ، لزمه الوفاء بها ، وعلى أنه لا يجوز للمكلف أن يحمل اسم الله عرضة للإيمان ؛ يمتنع به من برٍّ وصلةٍ رحمٍ ، وعلى أن الأولن له أن يحث ويكفر إذا حلف على ترك برٍّ ، وأنه يُرْخَع في الأيمان إلى الية ، وعلى أن اليمين بالله تعالى تعمّد بجميع أسمائه الحسن ، وما ثم إلا ما هو حسن ؛ كـ (الرحمن) و (الرحيم) و (الحي) ، وبجميع صفات ذاته ؛ كعزة الله وجلاله ، إلا أن أحسب استثنى علم الله ؛ فلم يره يميناً .

وأجمعوا على أنه إذا حلف على أمرٍ مستقيل أن يفعله أو لا يفعله ، وحث . . وجبت عليه الكفارة ، وعلى أن من قال ، وعهد الله وميثاقه فهو يمين ، وعلى أنه لو حلف بالمصحف . اعمّد يمينه ، ووجبت عليه الكفارة إذا حث ، خلافاً لمن لا يُعْتَدُّ بقوله ، ونقل ابن عبد البر اتفاق الصحابة والتابعين على انعقاد اليمين بالحلف عليه ووجوب الكفارة إذا حث .

وكذلك اتفق الأئمة على : أن الكفارة تجب بالحث في اليمين ، سواء كانت في طاعة أو في معصية أو مباح ، وعلى أنه لو حلف ليُشرَنَّ ماء هذا الكوز ، فلم يكن فيه ماء . لم يحث ، خلافاً لأبي يوسف في قوله إنه

يبحث ، وعلى : أنه إذا قال : والله لا كلمت فلاناً حيناً ، ونوى به شيئاً معيناً . أنه على ما نواه ، وكذلك لو قال لزوجته . إن خرجت بعير إدني فاست طالق ، ونوى شيئاً معيناً فإنه على ما نواه ، وعلى : أنه لو حلف ليقتل فلاناً ، وكان ميتاً وهو لا يعلم بموته . لم يبحث

وكذلك اتفقوا على : أن كفارة اليمين إطعام عشرة مساكين ، أو كسوتهم ، أو تحرير رقبة ، والحال محير في فعل أيها شاء ، فإن لم يجد انتقل إلى صيام ثلاثة أيام

وأجمعوا على : أنه لا يُجزئ في الإعتاق إلا رقبة مؤمنة سليمة من العيوب حالية من الشركة ، خلافاً لأبي حنيفة ؛ فإنه لم يعثر الإيمان في الرقبة ، قال العلماء . وهو مُشْكِل ؛ لأن العتق ثمرته تحليص رقبة لعبادة الله عز وجل ، فإذا اعتق رقبة كافرة فإنما خلصها لعبادة إبليس ، وأيضاً : فإن العتق قرينة ، ولا يحسن التقرب إلى الله تعالى بكافر .

قلت . وفي دعوى الإجماع مع مخالفة الإمام أبي حنيفة نظر ، فليُستأمل وكذلك اتفقوا على . أنه لو أطعم مسكياً واحداً عشرة أيام . لم يجب إلا إطعام واحد ، خلافاً لأبي حنيفة في قوله : إنه يُجزئ عن عشرة مساكين .

وأجمعوا على : أنه يُجرى دفعها إلى فقراء المسلمين الأحرار ، وإلى صغير يقبضها له وليه .

هكذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق^(١) .

(١) انظر د رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢١٩) وما بعدها

وَأَمَّا مَا احْتَلَمُوا بِهِ

[حكم العُدُول عن الوفاء باليمين مع القدرة عليه إلى الكفارة]

فمن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد : إنه ليس له أن يعدل عن الوفاء في الكفارة مع قدرته عليها^(١) ، مع قول الشافعي : إن الأولى له ذلك ، وأنه يجوز له العُدُول وتلزمه الكفارة^(٢) ، وعن مالك روايتان كالْمُذهِبين^(٣) .

فالأول فيه تشديد ، والثاني فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرئتي الميزان .

روجه القولين ظاهر .

[حكم الكفارة عن اليمين الغموس]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايتيه : إن اليمين الغموس ؛ وهي الحلف بالله تعالى على أمر ماضٍ متعمداً للكذب فيه

(١) كما في السح التي بين يدي ، وفي « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢١٩) (إلى الكفارة) بدل (في الكفارة) وهو المناسب للسياق ، وانظر « البداية شرح لهداية » (١٣٧/٦) ، وقال في « كشف القناع » (٢٤٣/٦) : « وإن شاء » الحالف « كفر قبل الحث فتكون الكفارة » محللة لليمين ، وإن شاء « كفر بعده » أي الحث « فتكون مكفرة » .

(٢) عبارة « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢١٩) (وقال الشافعي الأولى ألا يعدل ، فإن عدل جاز وتلزمه الكفارة) ، وهو المثبت في « جواهر العقود » (٢٥٨/٢) ، وانظر « تحفة المحتاج » (١٤/١٠) .

(٣) انظر « عيون المسائل » (ص ٥٠١) .

لا كفارة لها ؛ لأنها أعظم من أن تُكفّر^(١) ، مع قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى إنها تُكفّر^(٢)

فالأول : مشدد ، والثاني . فيه تخفيف

ولعل الأول : محمول على حال الأكابر من العلماء بالله تعالى ، والثاني . على الجاهلين به تعالى ؛ فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

وإيضاح ذلك : شدة ظهور رائحة الاستهانة بحجاب الحق حلّ وعلا من العارف إذا حلف به باطلاً ، بخلاف الجاهل بشدة عظمة الله ؛ فإنه يكون معذوراً بعصر العذر ؛ فلذلك خُفّف في حله بإجراء الكفارة في يمينه المذكورة .

[حكم النية فيما لو قال : أقسم بالله ، أو أشهد بالله]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة وأحمد : إنه لو قال أقسم بالله ، أو أشهد بالله . فهي يمين وإن لم تكن نية^(٣) ، مع قول مالك إنه متى قال أقسمت بالله ، أو أقسم بالله ، لعطأ أو نية^(٤) كان يميناً ، وإن لم يتلفظ به

(١) انظر «الباية شرح الهداية» (١١٣/٦) . و«حاشية الحرشي» (٥٤/٣) ، و«المبدع» (٦٩/٨) .

(٢) انظر «معني المحتاج» (١٨٨/٦) ، و«المبدع» (٦٩/٨) ، و«رحمة الأمام في اختلاف الأئمة» (ص ٢١٩) .

(٣) انظر «الهداية شرح البداية» (٧٣/٣) ، و«الإيضاح» (٨/١١) .

(٤) المقصود أن يتلفظ بقوله أقسمت أو أقسم ، ثم يقول بالله ، أو يروي بقلبه اسم الجلالة .

ولا نواه . فليس يمين^(١) ، ومع قول الشافعي إنه متى قال : أقسم بالله ، ونوى به اليمين كان يميناً ، وإن نوى لإخبار فلا ، واختلف أصحابه فيما إذا أطلق ، والأصح : أنه ليس يمين^(٢) .

فالأول : مشدد من حيث الصيغة ، والثاني : مشدد من حيث الحكم ،
والثالث : مفصل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم ما لو قال : أشهد لا فعلت ، ولم ينو شيئاً]

ومن ذلك قول أبو حنيفة وأحمد في أظهر روايتيه : إن من قال : أشهد بالله لا فعلت^(٣) ، ولم ينو شيئاً أنه يكون يميناً^(٤) ، مع قول مالك والشافعي وأحمد في الرواية الأخرى إنه لا يكون يميناً^(٥) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

(١) انظر : الكافي في فقه أهل المدينة ، (١ / ٤٤٨)

(٢) انظر : حلية العلماء ، (٧ / ٢٥٤ - ٢٥٥) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢١٩)

(٣) كذا في السج التي بين يدي ، وفي : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢١٩)
(أشهد لا فعلت) بدن (أشهد بالله لا فعلت) ، ولعلله الأسب ، وهو ما تدل عليه
مصادر الفقهاء ، فلو قال بالله لكان يميناً عند الجمهور كما تبين في المسألة
السابقة

(٤) انظر : البناية شرح الهداية ، (٦ / ١٢٧) ، وهداية علي مذهب الإمام أحمد ، (ص ٥٥٨) .

(٥) انظر : حاشية النسوفي ، (٢ / ١٢٨) ، وجواهر العقود ، (٢ / ٢٥٩) ، وهداية
علي مذهب الإمام أحمد ، (ص ٥٥٨) .

[حكم ما لو قال : وحق الله]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة : إنه لو قال : وحق الله تعالى . . كان يميناً^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنه لا يكون يميناً^(٢) .

فالأول . مشدد ، والثاني . مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي المبران

[حكم ما لو قال : لعمر الله أو وايم الله^(٣)]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين : إنه لو قال : والله^(٤) ، أو وايم الله فهو يمين ، نوى به اليمين أم لا^(٥) ، مع قول أحمد في الرواية الأخرى ، ونعصر أصحاب الشافعي : إنه إن لم يور . فليس يمين^(٦)

فالأول : مشدد ، والثاني : فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي

المبران .

(١) انظر حاشية الحرشي ، (٥٠ / ٣) ، ورحمة المحتاج ، (٨ / ١٠) ، والإصابة ، (٥ / ١١) .

(٢) انظر الباية شرح الهداية ، (١٢٦ / ٦) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٢٠) .

(٣) معنى لعمر الله أحلف ببقاء الله ودوامه ، ومعنى وايم الله اسم للقسم ، أي أيمس الله ، وهو جمع يمين . انظر الصحاح ، (ع م ر ، ي م ن)

(٤) كذا في السج التي بين يدي ، وفي رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٢٠) (لعمر الله) بدل (والله) وهو الأنسب للسياق ولما في مصادر الفقهاء

(٥) انظر الباية شرح الهداية ، (١٢٩ / ٦) ، والإصابة ، (٥ / ١١) ، (ص ٧)

(٦) انظر رحمة المحتاج ، (١٠ / ١٠) ، والإصابة ، (٥ / ١١) ، (ص ٧)

[حكم الحلف بالمصحف]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة إنه لو حلف بالمصحف . انعقد يمينه ، وإذا حث لرمته الكفارة^(١) ، بل نقل ابن عبد البر الإجماع عليه^(٢) ، مع قول بعضهم : إنه لا ينعقد بالحلف بالمصحف يمين^(٣) .

فالأول مشدد ، والثاني . فيه تخفيف

ووجه الأول . انعقاد الإجماع على أن ما بين الدفتين كلام الله ، وكلام الله صفة من صفاته ؛ فصحح الحلف بها .

ووجه الثاني أن كلام الله تعالى الذي هو صفة من صفاته هو القائم بذلك^(٤) ، لا بالورق ، ولا يحتمل ما يترتب على ذلك من فتح باب انتهاك الحرمة .

والحق أن لكلام الله تعالى إطلاقات حقيفة في الوجودات الأربع لا محاربة^(٥) ؛ فرجع الأمر على هذا الاعتقاد إلى مرتبتي الميزان .

(١) المراد بالأئمة الثلاثة هنا الإمام مالك والشافعي وأحمد كما نص في رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٢٠) ، ونظر في بيان والتحصيل (١٧٧/٣) ، وراجع تحفة المحتاج (٨/١٠) ، وراجع الإنصاف (٨/١١) .

(٢) انظر التمهيد (٣٦٩/١٤) .

(٣) انظر حاشية ابن عسدين (٧١٢/٣ - ٧١٣) .

(٤) أي : بقاءه .

(٥) المراد بالوجودات الأربعة : السال : وهو الرُّقْم ، والبيان : وهو النطق والعلو ، والأدعان وهو الوجود العلمي الصوري ، والعيان وهو الوجود الأصلي الحقيقي انظر المفصل الأسس (ص ٥٥) ، وراجع حاشية ابن الأمير على إتحاف المرید (ص ١١٨) .

[حكم تعدد الكفارة على الحالف بالمصحف إن حنث]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي إنه يلزمه إذا حلف بالمصحف وحنث . . كفارة واحدة^(١) ، مع قول أحمد . إنه يلزمه بكل آية كفارة^(٢) .
فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه الأول : أن جميع القرآن صفة واحدة ؛ لعدم انفصال آية منه عن أختها ؛ لاستحالة ذلك على الله تعالى ؛ فإن كلامه تعالى لا عن صمت متقدم ، ولا عن سكوت متوهم .
ووجه الثاني : أن كل آية يُطلق عليها صفة .

[حكم الحلف بالنبي صلى الله عليه وسلم]

ومن ذلك : قول أحمد . إنه لو حلف بالنبي صلى الله عليه وسلم انعقد يمينه ؛ فإن حنث لزمته الكفارة^(٣) ، مع قول الأئمة الثلاثة : إنه لا ينعقد بذلك يمينه ، ولا تلزمه كفارة^(٤) .

(١) انظر حاشية المسوقي (١٣٦/٢) ، وجواهر العقود (٢٥٩/٢) .

(٢) المذكور ها هو رواية عن الإمام أحمد ، والملح عند الحاشية أن عليه كفارة واحدة ؛ كما ذهب إليه الجمهور ، وانظر الإنصاف (٧/١١) ، ورحمة الأمام في اختلاف الأئمة (ص ٢٢٠) .

(٣) انظر الإنصاف (١٤/١١) .

(٤) انظر الناية شرح الهداية (١٢٢/٦) ، وحاشية العرشي (٥٣/٣) ، ورحمة المحتاج (٤/١٠) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٢٠) .

فالأول : مشدّد حاصراً بالحواسر الذين يعلمون سرّ قوله تعالى ﴿ إِنَّ
لَدَيْكَ بِتَبْعُوتٍ إِنَّمَا تَتَّبِعُونَ اللَّهَ ﴾ [الصع ١٠] ، وقوله تعالى ﴿ مَنْ يُطِيعِ
الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ [النساء ٨٠]

والثاني : محقّق حاصراً بأحد الناس الذين لا يعلمون ذلك السرّ ،
فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .

[حكم يمين الكافر]

ومن ذلك قول أبي حيفة : إن يمين الكافر لا تعدّ^(١) ، مع قول
الثلاثة : إنها تعدّ ، وتلزمه الكفارة بالحس^(٢) .

فالأول : محقّق ، والثاني : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .
ووجه الأول : أن الكافر لا حظّ له في معرفة جلال الله وعظمته ، بل هو
جاهل به ، والكفارة إنما تجب على من يعرف شيئاً من عظمة الله عز وجلّ
ووجه الثاني : أنه لا بدّ أن يعرف الله تعالى بوجه من الوجوه ؛ ككون
الحقّ تعالى هو الذي خلقه ورزقه

[حكم تقديم الكفارة على الحس]

ومن ذلك قول أبي حيفة : إنه لا يجوز تقديم الكفارة على الحس

(١) انظر حاشية ابن عابدين (٧٠٤ / ٣)

(٢) انظر الدخيرة (٧٠ / ٤) ، ودال (٤٨٦ / ١٠) ، ود الإصناف (١٦ / ١١) ،

ود رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٢٠)

مطلقاً ، إنما تجزئ إذا أخرجها بعد الحث^(١) ، مع قول الشافعي . إنه يجوز تقديمها على الحث المباح^(٢) ، ومع قول مالك في إحدى روايته وأحمد . إنه يجوز تقديمها مطلقاً^(٣) .

فالأول : فيه تشديد ، والثاني . مفصل ، والثالث : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم تقديم التكفير بالصيام قبل الحث]

ومن ذلك : قول مالك . إنه إذا كفر قبل الحث . فلا فرق في ذلك بين الصيام والعق والإطعام^(٤) ، مع قول الشافعي : إنه لا يجوز التكفير بالصيام تقديماً ، ويجوز بغيره^(٥) .

فالأول . مخفف ، والثاني : مفصل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول ورود التخيير في هذه الكهارة^(٦)

(١) انظر : تبين الحقائق : (١١٣ / ٣) .

(٢) انظر : البيان : (٥٨٧ / ١٠) .

(٣) انظر : عيون المسائل : (ص ٥٠١) ، و المدع : (٨٠ / ٨) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٢٢٠) .

(٤) انظر : عيون المسائل : (ص ٥٠١) .

(٥) انظر : البيان : (٨٨ / ١٠) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٢٢٠) .

(٦) وذلك بين الإطعام والكسوة والعق ، والترتيب بين تلك الأمور وبين الصيام ؛ وذلك

لقوله تعالى ﴿ لَا يُؤْخَذُكُمْ أَفْعٌ بِاللَّعْمِ فِيْ أَيْتِنِكُمْ وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمْ لَأَيْسَ فَكَّرْتُمْ ،

إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِيْنَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تَطْبَعُونَ أَحَبَّ إِلَيْكُمْ أَوْ كَسْوَتُهُمْ أَوْ تَخْرِيرُ رَقَبٍ مَنْ لَمْ يَجِدْ قَوْمِيَّامُ

ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَثْرَةُ أَيْتِنِكُمْ إِذَا حُلِفْتُمْ ﴾ [المائدة : ٨٩]

ووجه الثاني أن التقديم بالصيام لا يتعدى نفعه إلى غيره من المفراء ،
بخلاف العتق والإطعام .

[المراد بلفو اليمين]

ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايته : إن لعو
اليمين بالله هو أن يحلف بالله على أمر يظنه على ما حلف عليه ، ثم يتبين
أنه بخلافه ، سواء قصد أو لم يقصده فسق على لسانه ، سواء أكان في
الماضي أم في الحال ، مع قول أحمد إنه في الماضي فقط^(١) ، وقال
إشاعري : لعو اليمين ما لم يُعقده ، كقوله : لا والله ، ولى والله ، عند
المحاوراة والعصب والذجاج من غير قصد ، سواء أكان على ماضي أم
مستقبل ، وهي رواية عن مالك وأحمد أيضاً^(٢) .

فالأول : محقق ، وكذا الثالث والثاني . فيه تشديد ؟ فرجع الأمر إلى
مرئتي الميزان .

[حكم لعو اليمين من حيث وقوع الإثم]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إنه لا إثم في لعو اليمين ولا كفارة^(٣) ،

(١) عبارة : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٢٠) (إلا أن أبا حنيفة ومالكاً قد لا يجوز
أن يكون في الماضي وفي الحال ، وقال أحمد : هو في الماضي فقط) ، وانظر : الباية
شرح الهداية (١١٤ / ٦) ، ود المواقاة الدواني (٤١١ / ١) ، ود السدع (٦٩ / ٨)
(٢) انظر : عيون المسائل (ص ٥٠٠) ، ود تحفة المحتاج (١٢ / ١٠) ، ود السدع
(٧٠ / ٨)
(٣) انظر : الباية شرح الهداية (١١٤ / ٦) ، ود المواقاة الدواني (٤١٢ / ١) ، ود تحفة
المحتاج (١٢ / ١٠) .

مع قول أحمد . إن فيه الإثم^(١) ؛ ولذلك كان الإمام الشافعي يقول (ما
حلعت بالله تعالى ؛ صادقاً ولا كاذباً)^(٢)

فالأول . مخفف خاص بأحد الناس من العوام ، والثاني . مشدد خاص
بأكابر العلماء بالله والصالحين ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .

[حكم ما لو حلف أن يتزوج على امرأته]

ومن ذلك قول أبي حنيفة . إنه لو حلف أن يتزوج على امرأته . . .
بمجرد العقد ، مع قول مالك وأحمد . إنه لا يبدؤ من وعود شرطين أن
يدخل بها ، وأن تكون مثلها في الجمال^(٣)

فالأول : مخفف ، والثاني . فيه تشديد .

ووجه الأول : صدق الترويح بأي امرأة كانت بمجرد العقد .

ووجه الثاني : أن الغرض بالترويح إنما هو مكابدة زوجته ومعايرتها ،
والشهوة مثلاً لا تقيط الزوجة غالباً ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .

[حكم ما لو حلف ألا يشرب لشخص ماء]

ومن ذلك : قول مالك وأحمد . إنه لو قال : والله لا شربت لزيد ماء ؛

(١) قال في كشف القناع (٢٢٨/٦) (لغو - أي يمين لغو - وهو ما لا أحزبه

ولا إثم ولا كفارة) ، ونظر في رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٢٠)

(٢) رواه أبو يعين في حلية الأولياء (١٢٨/٩)

(٣) انظر في صيون المسائل (ص ٥٠١) ، ودالمبدع (٩١/٨) ، ورحمة الأمة في

اختلاف الأئمة (ص ٢٢١) .

يقصد بذلك - قطع الجئة عليه - حيث بكل شيء استغنى به من ماله ، سواء كان ذلك يأكل أو شرب أو عارية أو ركوب أو غير ذلك^(١) ، مع قول أبي حنيفة والشافعي إنه لا يحث إلا بما يتناول له لفظه من شرب الماء فقط^(٢) .

فالأول مشدد ، والثاني مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي المبران ولعل العمل في الشقين على القرينة .

[حكم ما لو حلف ألا يسكن هذه الدار]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة : إنه لو حلف أنه لا يسكن هذه الدار ، وهو ساكنها ، فخرج منها بنفسه دون أهله ورحله . لا يترى حتى يخرج بنفسه وأهله ورحله^(٣) ، مع قول الشافعي : يترى بخروجه بنفسه^(٤) .
فالأول . مشدد في أمر الحث ، والثاني : مخفف فيه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم ما لو حلف ألا يدخل داراً فقام على سطحها ونحوه]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة . إنه لو حلف لا يدخل داراً ، فقام على

(١) انظر : حاشية العرشي (١٤٥/٢) ، والإصناف (٥٤/١١) .

(٢) انظر : البحر الرائق (٣٤٤/٤) ، والبيان (٥٥١/١٠) ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٢١) .

(٣) انظر : الساية شرح الهدية (١٥٤/٦) ، وعيون المسائل (ص ٥٠٣) ، والإصناف (١٠٢/١١) .

(٤) انظر : البيان (٥١٩/١٠) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٢١) .

سطحها أو حائطها ، أو دخل بيتاً منها فيه شارعٌ إلى الطريق . . . حث^(١) ، مع قول الشافعي : إنه لا يحث^(٢) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : محقّف

ووجه الأول : أنه مستقرٌّ فيها

ووجه الثاني : أن الوقوف على السطح والحائط . لا يستثنى دخولاً ، إنما يكون الدخول عادة في محلٍّ يُسكن فيه من غير مشقّة في السكن ، والواقف على السطح أو الحائط . . لا يخفى ما فيه من المشقّة ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم ما لو حلف ألا يدخل دار زيد هذه ، ثم دخلها بعد أن باعها زيد]
ومن ذلك : قول مالك والشافعي : إنه لو حلف لا يدخل دار زيد هذه ، فباعها زيد ، ثم دخلها الحالف حث^(٣) ، مع قول أبي حنيفة : إنه لا يحث^(٤) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : محقّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه الأول : تعليل لفظ الإشارة .

(١) انظر «البناء شرح الهداية» (١٥١/٦) ، و«عيون المسائل» (ص ٥٠٤) .
و«الإنصاف» (٨٠/١١) .

(٢) انظر «معني المحتج» (١٩٨/٦) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٢١) .

(٣) وهو مذهب الحنابلة . انظر «حاشية الحرشي» (٨٩/٣) ، و«البيان» (٥٢٥/١٠) ،
و«الإنصاف» (٥٩/١١) .

(٤) انظر «البناء شرح الهداية» (١٥٢/٦) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة»
(ص ٢٢١) .

ووجه الثاني مبادرة الدهر إلى قصده الدحول حال كونها ملك ريد
حال غضبه عليه مثلاً .

[حكم ما لو حلف على شيء فتغيرت صفته]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة : إنه لو حلف لا يكلم ذا الصبي فصار
شيخاً ، أو لا يأكل ذا الحروف فصار كساً ، أو السرّ فصار رطباً ، أو
الرطب فصار تمرّاً ، أو التمرّ فصار خلّاً ، أو لا يدخل هذه الدار فصار
ساحة . بحث في مسألة الصبيّ والحروف والساحة دون غيرها ؛ فلا بحث
في لسرّ والرطب والتمر ، وهو أحد الوجهين عند أصحاب الشافعي^(١) ،
مع قول مالك وأحمد : بحث في الجميع^(٢)

فالأول . فيه تحميم ، والثاني : فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميران

[حكم ما لو حلف ألا يدخل بيتاً فدخل المسجد أو الحرم]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه لو حلف لا يدخل بيتاً فدخل
المسجد أو الحرم لم يحنث^(٣) ، مع قول أحمد . إنه يحنث^(٤) .

(١) انظر : الباية شرح الهدية (١٦٧/٦ - ١٦٨) ، و البیان (٥٣٣/١٠)

(٢) انظر : الإنصاف (٧٣/١١) ، و كتاب القناع (٢٥٠/٦) ، و رحمة الأمة في
اختلاف الأئمة (ص ٢٢١) .

(٣) انظر : الباية شرح الهداية (١٤٦/٦) ، و حاشية العرشي (٧٥/٣) ، و معني
لمحتاج (٢٠١/٦)

(٤) انظر : الإنصاف (٩٣/١١) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٢١)

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : عدم غلبة إطلاق البيت على المسجد والحرم .

ووجه الثاني : أنه قد سُمي المسجد بيتاً في حديث : « المسجد بيت كل تقى »^(١) ، وألحق به الحرم .

[حكم ما لو حلف لا يسكن بيتاً فسكن خيمة ونحوها]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ، واقتضته قواعد مذهب مالك . إنه لو حلف لا يسكن بيتاً من شعر أو جلد أو خيمة ، وكان من أهل الأمصار . لم يحنث ، أو كان من أهل البادية حنث^(٢) ، مع قول الشافعي وأحمد إنه يحنث ، قرّوياً كان أو بدوياً^(٣) .

فالأول : مفصل ، والثاني : فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم ما لو حلف ألا يفعل شيئاً فأمر غيره بفعله]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة : إنه لو حلف لا يفعل شيئاً ، فأمر غيره بفعله ؛ فإن كان نكاحاً أو طلاقاً . . حنث ، وإن كان بيعاً أو إحارة . لم

(١) رواه الطبراني في المعجم الكبير (٢٥٥/٦) عن سيدنا سلمان الفارسي رضي الله عنه

(٢) كذا في السج التي بين يدي ، ومراده إن حلف ألا يسكن بيتاً ، فسكن بيتاً من شعر إلى آخره ، وانظر « البناية شرح الهداية » (١٥٠/٦) ، و« الدحيرة » (٣٠٥/٣)

(٣) ودلت إن لم تكن له بية ، وانظر « البيان » (٥٢٩/١٠) ، و« كتاب النقا » (٢٦٤/٦) ، و« رحمه الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٢١)

يبحث ، إلا أن يكون من عادته أن يتولّى ذلك بنفسه فإنّه يبحث مطلقاً^(١) ،
مع قول مالك : إنّهُ لا يبحث إلا إن تولّى ذلك بنفسه^(٢) ، ومع قول
الشافعي : إن كان سلطاناً أو ممثلاً لا يتولّى ذلك بنفسه عادة أو كانت له بية
في ذلك بحث ، وإلا فلا^(٣) ، ومع قول أحمد يبحث مطلقاً^(٤)
فالأول : مفصل ، والثاني : محقق ، والثالث : مفصل ، والرابع :
مشدد : فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم ما لو حلف ليقضينّ دينَ فلانٍ غداً ففضاه قبله]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إنّهُ لو حلف ليقضينّ دينَ فلانٍ في عد ،
ففضاه قبله . لم يبحث^(٥) ، مع قول الشافعي : إنّهُ يبحث^(٦)
فلو أنّ صاحب الحق مات قبل العد . بحث عند أبي حنيفة وأحمد^(٧) .

-
- (١) عبارة : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٢٢٢) (إلا أن يكون ممن لم يجر عادته أن يتولّى ذلك بنفسه بحث مطلقاً) ، وهو الموافق لما في : الساية شرح الهداية : (٢٢١ / ٦)
(٢) عبارة : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٢٢٢) (وقال مالك : إن لم يجر عادته أن يتولّى ذلك بنفسه فإنه يبحث) ، وانظر : عيوب المسائل : (ص ٥٠٥)
(٣) المصنوع : أنّه لا يبحث مطلقاً ، سلطاناً كان أو غيره ، والذي ذكره الإمام الشافعي قول حكاة الربيع عن الإمام الشافعي رحمهم الله جميعاً : انظر : البيان : (٥٦١ / ١٠) ، و : حلية العلماء : (٢٩٤ / ٧) .
(٤) إلا أن يجر ، وانظر : الإنصاف : (٨٩ / ١١) .
(٥) انظر : حاشية اس حائيس : (٨٤١ / ٣) ، و : حاشية الحرشي : (٨٣ / ٣) ، و : الإنصاف : (٥٣ / ١١)
(٦) انظر : تحفة المحتاج : (٤٧ / ١٠) .
(٧) انظر : الساية شرح الهداية : (٢٤٧ / ٦) ، و : الهداية على مذهب الإمام أحمد : (ص ٤٥٧)

وقال الشافعي : لا يحث^(١) ، وقال مالك : إن قصاه للورثة أو للقاصي في الغد . . . لم يحث ، وإن أخره حث^(٢) .

فالأول من أصل المسألة : محقق ، والثاني منها : مشدد ؛ كالأول في المسألة الثانية ، والثاني منها : محقق ، والثالث منها : معضل ؛ فرجع الأمر في المسألتين إلى مرتبتي الميزان

[حكم يمين المكره]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إن يمين المكره لا يعقد^(٣) ، مع قول أبي حنيفة : إنه يعقد^(٤) ، وقيل : إن أحمد لا يصر له فيها^(٥)

فالأول : محقق ، والثاني مشدد

ووجه الأول ظاهر .

ووجه الثاني : ما فيه من راحة الاختيار ؛ فكأن المكره - بكسر الراء - خير المكره - مفتحاها - بين أن يحلف وبين أن يتحثل الضرر ، فاختر الحلف ، وكان الأولي له : تحثل الضرر ؛ إجلالاً لجواب الحق ؛ كما عليه الأكابر من العلماء .

(١) انظر : تحفة المحتاج (١٠ / ٤٦) .

(٢) انظر : حاشية الحرشي (٣ / ٨٤) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٢٢) .

(٣) انظر : البين والتحصيل (٦ / ١١٩) ، وبيان (١٠ / ٤٨٥) ، والإصناف (١١ / ٢٠) .

(٤) انظر : السبحة شرح الهداية (٦ / ١١٦) .

(٥) قال في : الإصناف (١١ / ٢٠) (إن حلف مكرها لم تنعقد يمينه وهو المذهب)

[حكم ما لو فعل المحلوف عليه ناسياً]

ومن ذلك . قول أبي حيفة ومالك : **إنه لو فعل المحلوف عليه شيئاً لا تلعناً** . حث مطلقاً^(١) ، سواء كان الحلف بالله تعالى أو بالطلاق أو بالعتاق أو بالطهار^(٢) ، مع قول الشافعي في أظهر القولين **إنه لا يحث مطلقاً**^(٣) ، ومع قول أحمد في إحدى رواياته : **إنه إن كان اليمين بالله أو بالطهار . . لم يحث** ، وإن كان بالطلاق أو بالعتاق حث^(٤) .

فالأول . مشدد ، والثاني : محفف ، والثالث : مفصل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم ما لو حلف أن يشرب ماء هذا الكوز غداً فأريق قبل ذلك]

ومن ذلك : قول أبي حيفة وأحمد : **إنه لو حلف ليشرب ماء هذا الكوز في غد ، فأريق قبل العد . لم يحث**^(٥) ، مع قول مالك

(١) كد في (ي) ، وفي سائر النسخ (غداً) بدل (فعل) ، وترددت النسخ في رسم (لا تلعناً) ، وتعلل الصواب حذفها ؛ ويؤيده ما في «رحمة الأمة في خلاف الأئمة» (ص ٢٢٢) (لو فعل المحلوف عليه ناسياً قال أبو حيفة ومالك يحث مطلقاً)

(٢) انظر «البناية شرح الهداية» (١١٨/٦) ، و«عبود المسائل» (ص ٥٠٥)

(٣) انظر «البيان» (٥٧٣/١٠)

(٤) انظر «كتاب الفصاح» (٢٣٧/٦) .

(٥) انظر «حاشية ابن عابدس» (٣٧٨/٣) ، وقال في «الإنصاف» (١٠٦/١١) .

(١٠٧) (وإن حلف ليشرب الماء ، أو ليصرب علامة عدأ ، فتلف المحلوف عليه =

والشافعي : إن تلف قبل الغد بغير اختياره . لم بحث^(١) .

فالأول : محقق ، والثاني : مفصل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان

[حكم ما لو حلف ألا يكلم فلاناً حيناً]

ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد . إنه لو قال والله لا كلمت فلاناً

حيناً ، ولم ينو شيئاً معيناً . حث إن كلمه قبل ستة أشهر^(٢) ، وقال مالك :

سنة^(٣) ، وقال الشافعي : ساعة^(٤) .

فالأول : فيه تخفيف ، والثاني : فيه تشديد ، والثالث : محقق ؛

فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان

[حكم ما لو حلف ألا يكلم فلاناً فكاتبه أو أشار إليه]

ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في الجديد : إنه لو حلف

لا يكلمه فكاتبه أو راسله ، فأشار بيده أو عينه أو رأسه . لم بحث^(٥) ، مع

قبل العد . حث عند الحنفي وهو المذهب . محل الخلاف في أصل المسألة إذا

تلف بغير اختيار المحالف ، فأما إن تلف باختياره ، كما إذا قتله ونحوه فإنه بحث

قولا واحداً

(١) انظر : الإشراف على نكت مسائل الخلاف (٢ / ٨٩١) ، وحاشية الشراصبي على
نهاية المحتاج (٨ / ٢٠٤) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٢٢)

(٢) انظر : الحريد (١٢ / ٦٤٧٤) ، و لمبدع (٨ / ١٠٢)

(٣) انظر : هيون المسائل (ص ٥٠٦) .

(٤) انظر : البان (١٠ / ٥٦٨) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٢٢)

(٥) انظر : الاختيار (٤ / ٦٠) ، و تحفة المحتاج (١٠ / ٥١)

قول مالك إنه يحث بالمكانة ، وفي الرسالة والإشارة روايتان^(١) ، ومع قول أحمد والشافعي في القديم : إنه يحث^(٢)

فالأول محقق ، والثاني فيه تحفيف ، والثالث مشدد ، فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .

ووجوه الأقوال الثلاثة . لا تحفى أدلتها على العطر

[حكم ما لو علق اليمين أو الطلاق على خروج زوجته بغير إذنه]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة : إنه لو قال لزوجته إن خرجت بغير إيدي فأنت طالق ، وبوئى شيئاً معيماً . فإنه على ما نواه ، وإن لم يوشئاً وقال : أنت طالق إن خرجت بغير إيدي فلا بد من الإذن في كل مرة ، وإن قال : إلا أن أذن لك ، أو حتى أذن لك ، أو إلى أن أذن لك . . كهي مرة واحدة ، وكذلك القول في الحلف بالله تعالى في هذا الباب^(٣) ، مع قول مالك والشافعي إن الحروح الأول يحتاج للإذن فقط^(٤) ، وقال أبو حنيفة يحتاج إلى الإذن في الجميع^(٥) .

(١) انظر حاشية الدسوقي (١٤٧/٢) .

(٢) انظر الإنصاف (٨٢/١١) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٢٢)

(٣) انظر البناية شرح الهداية (١٦٢/٦) .

(٤) انظر البيان والتحصيل (٢٠/٦) ، وبيان (٢٠٣/١٠)

(٥) لعلم انصواب ما في رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٢٢) (وقد أحمد)
بذل (وقد أبو حنيفة) ، وانظر الصمد (٣٨٦/٦)

وقوله (مع قول مالك والشافعي إن الحروح الأول يحتاج للإذن فقط ، وقال أبو حنيفة يحتاج إلى الإذن في الجميع) ، كذا في (ك) ، وفي سائر النسخ (مع قول مالك والشافعي الحروح الأول فقط يحتاج إلى الإذن في الجميع)

وقال الأئمة الثلاثة : ولو أنه أدن لزوجته من حيث لا تسمع . . لم يكن
 إذاً^(١) ، مع قول الشافعي : إنه إذن صحيح^(٢) ، وتقدم حكاية اتفاق الأئمة
 الأربعة على المسألة الأولى أوائل الباب^(٣)
 فالأول منها مخفف ، والثاني مشدد .

والأول من المسألة الثانية مشدد ، والثاني منها : مخفف ؛ فرجع
 الأمر في المسالتين إلى مرتبتي الميزان

[حكم ما لو حلف ألا يأكل الرؤوس]

ومن ذلك : قول مالك وأحمد : إنه لو حلف لا يأكل الرؤوس ، ولا ية
 له وأطلق ، ولم يوجد سبب يُستدل به على الية : حُمِلَ ذلك على كل
 ما يسمى رأساً حقيقة في وضع اللعة وعُرفها ؛ من رؤوس الأنعام والطيور
 والحيتان^(٤) ، مع قول أبي حنيفة : إنه يُحْمَلُ على رؤوس البقر والغنم
 خاصة^(٥) ، ومع قول الشافعي : يُحْمَلُ على البقر والإبل والغنم^(٦) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ، والثالث : فيه تحفيف ؛ فرجع
 الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) انظر : التمهيد ، (١٢ / ٦٤٨٥) ، و : عيون المسائل ، (ص ٥٠٦) ، و : المدع ،
 (٢٨٧ / ٦)

(٢) انظر : جواهر العقود ، (٢ / ٢٦٢) .

(٣) انظر (٢٥٣ / ٣)

(٤) انظر : عيون المسائل ، (ص ٥٠٧) ، و : الهدية على مذهب أحمد ، (ص ٤٥٤)

(٥) انظر : البناء شرح الهداية ، (٦ / ١٧٨)

(٦) انظر : البيان ، (١٠ / ٥٣٨) ، و : رحمة الأمة في خلاف الأئمة ، (ص ٢٢٣)

[حكم ما لو حلف لبصرين زيدا مئة سوّط

فصره بصيغت فيه مئة شمراخ]

ومن ذلك قول مالك وأحمد : إنه لو حلف لبصرين زيدا مئة سوّط ،
فصره بصيغت فيه مئة شمراخ لم يبرأ^(١) ، مع قول أبي حنيفة والشافعي .
إنه يبرأ^(٢) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : مخفّف .

ووجه القولين ظاهر .

ولعلّ الأول محمول على حال أهل الورع

والثاني محمول على حال آحاد الناس من أصحاب الصّروة ؛ كما
وقع للسيد أيوب عليه الصلاة والسلام بالطر للمصروب

[حكم ما لو حلف ألا يهب فلاناً فتصدّق عليه]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إنه لو حلف لا يهب فلاناً هبة ،
فتصدّق عليه حث^(٣) ، مع قول أبي حنيفة : إنه لا يحث^(٤)

(١) انظر : الإشراف عن نكت مسائل الخلاف : (٨٩٨ / ٢) ، ود المصي : (٦١٣ / ٩) ،

والمراد بقوله (صغت فيه مئة شمراخ) أي حرمه من حبش أو أسل فيها مئة عود

انظر : المصباح المبر : (غ غ ث)

(٢) انظر : البحر الرائق : (٣٩٥ / ٤) ، و تحفة المحتاج : (٥٤ / ١٠) ، ود رحمة الأمة

في اختلاف الأئمة : (ص ٢٢٣) .

(٣) انظر : حاشية المدسوقي : (١٤٩ / ٢) ، ود تحفة المحتاج : (٦٤ / ١٠) ، والإنصاف :

(٦٦ / ١١)

(٤) انظر : المجريد : (٦٤٨٧ / ١٢) ، ود رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٢٢٣)

فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه القولين ظاهر .

[حكم ما لو حلف أن يقتل فلاناً ، وكان يعلم أنه ميت]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة . إنه لو حلف ليفتُل فلاناً ، وكان يعلم أنه ميت . حث^(١) ، مع قول مالك : إنه لا يحث مطلقاً ، علم أم لم يعلم^(٢)

[حكم ما لو حلف أنه لا مال له ، وكان له ديون]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة . إنه لو حلف أنه لا مال له ، وله ديون . . لم يحث^(٣) ، مع قول الثلاثة : إنه يحث^(٤) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : محفّف ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول . أن الدّين في حكم المفقود

ووجه الثاني أنه في حكم الموجود ؛ بدليل صحّة الحوالة ووجوب الزكاة فيه .

(١) انظر « حاشية ابن عابدين » (٨٢٨ / ٣) ، و « حواهر العقود » (٢٦٢ / ٢) ، و « المعنى » (٥٣٥ / ٩)

(٢) انظر « التوضيح في شرح المحرر لابن الحاجب » (٢٨٩ / ٣) ، و « رحمة الأمام في اختلاف الأئمة » (ص ٢٢٣)

(٣) انظر « التجريد » (٦٤٨٠ / ١٢) .

(٤) انظر « نعمة المحتاج » (٥٢ / ١٠ - ٥٣) ، و « الإنصاف » (٨٨ / ١١) ، و « رحمة الأئمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٢٣) .

[حكم ما لو حلف ألا يأكل فاكهة ، فأكل رطباً أو عنباً أو رُمَّاناً]

ومن ذلك قول أبي حبيبة : إنه لو حلف لا يأكل فاكهة ، فأكل رطباً أو عنباً أو رُمَّاناً . لم يحث^(١) ، مع قول الثلاثة إنه يحث^(٢)

ووجه الأول : أن العطف يقتضي المعايرة ، وقد قال تعالى ﴿ فِيهَا رُمَّانٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ﴾ [الرعر ٦٨] فلو أن النخل والرمان دخلتا في معنى الفاكهة لاكتفى الحق تعالى بذكر الفاكهة عليهما

ووجه الثاني : أن المراد بالفاكهة كل ما يُتمكّه به مثلاً ليس هو بقوت ولا آدم ، فدخل النخل والرمان .

وقد رجع الأمر بذلك إلى مرتبتي الميزان

[حكم ما لو حلف ألا يأكل أذماً فأكل لحماً أو جُبناً أو ييضاً]

ومن ذلك قول أبي حبيبة . إنه لو حلف ألا يأكل أذماً فأكل اللحم أو العُش أو البيض . لا يحث إلا يأكل ما يُطبخ منها^(٣) ، مع قول الأئمة

(١) انظر : الباية شرح الهداية (١٨٠ / ٦) .

(٢) انظر : عيون المسائل (ص ٥١٧) ، والبيان (٥٤٣ / ١٠) ، و كشف القناع (٢٥٥ / ٦) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٢٣)

(٣) كذا في السح التي من يدي ، وفي : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٢٣) (يطبخ به) بدل (يطبخ منها) ، ولعل انصواب (يُصطنع) بدل (يطبخ) ، قال في : سير الحفاتي (١٣١ / ٣) (والإدام ما يُصنع به : كالنخل والملح والبريت ، لا اللحم والبيض والجس) ، ونظر : حاشية اس عشرين (٧٧٣ / ٣)

الثلاثة : إنه يحنت بأكل الكل^(١) .

فالأول : فيه تحفيف ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
ووجه القولين ظاهر عند القطن .

[حكم ما لو حلف ألا يأكل لحماً فأكل سمكاً]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي : إنه لو حلف لا يأكل لحماً فأكل
سمكاً . . لم يحنت^(٢) ، مع قول بعض الأئمة : إنه يحنت^(٣) .
فالأول : محفف ، والثاني : مشدد
ووجه الثاني : أن الله تعالى سئى السمك لحماً في القرآن^(٤)

[حكم ما لو حلف ألا يأكل لحماً فأكل شحمياً]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة . إنه لو حلف لا يأكل لحماً فأكل
شحمياً . . لم يحنت^(٥) ، مع قول مالك . إنه يحنت^(٦) .

(١) انظر « عيون المسائل » (ص ٥٠٨) ، و« البيان » (٥٤١/١٠) ، و« الإنصاف » (٧٥/١١)

(٢) انظر « الباية شرح الهداية » (١٧٠/٦) ، و« تحفة المحتج » (٣٦/١٠)

(٣) انظر « البيان والحصيل » (٣٠٩/١٤) ، و« الإنصاف » (٩١/١١) ، و« رحمة الأمة
في اختلاف الأئمة » (ص ٢٢٣) .

(٤) وذلك في قوله تعالى ﴿ وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْخَيْلَ لِأَكْثَرِ أَعْيُنِنَا لَحِمَّ الْفَيْلِ ﴾ [الحل ١٤]

(٥) انظر « الاحبار » (٦٧/٤) ، و« تحفة المحتج » (٣٦/١٠) ، و« كشف القناع » (٢٥٤/٦) .

(٦) انظر « الملوحة الكبرى » (٦٠١/١) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٢٣)

فالأول فيه تحفيف ؛ لأنَّ الشحم لم يخلُص إلى اللحمية ، بل هو
 مخلوط بالذَّهر
 والثاني : مُشدَّد ؛ لأنَّ أصل الشحم لحم ، ولكن لما حصل في البهيمه
 الشمن زاد دسماً .
 فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم ما لو حلف ألا يأكل شحماً فأكل من شحم الظهر]
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إنَّهُ لو حلف لا يأكل شحماً فأكل من
 شحم الظهر . حث^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنَّهُ لا يحث^(٢) .
 فالأول : فيه تشديد حاصل بأهل الدين والورع والاحتياط ، والثاني
 مخفف حاصل بأحد الناس ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
 ووجه الأول : شمول الشحم لِمَا في الظهر
 ووجه الثاني : عدم شموله له

[حكم ما لو حلف ألا يشم بنفسجاً فشمَّ دهنه]
 ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة . لو حلف لا يشمَّ التنصج فشمَّ دهنه .
 حث^(٣) ، مع قول الشافعي : إنَّهُ لا يحث^(٤) .

- (١) انظر : الإشراف على نكت مسائل الخلاف (٨٩٦/٢) ، و : كشف القناع (٢٥٤/٦) ،
 وقال في : نعمة المحتاج (٣٦/١٠) (١ و) : الأصح : أن شحم الظهر لا يتناول
 الشحم ، لما تقرَّر أنَّ لحم ، بخلاف شحم العنق والبطن يتناول الشحم .
 (٢) انظر : الاحتيار (٦٧/٤) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٢٣)
 (٣) انظر : الاحبار (٧٠/٤) ، و : الإنصاف (٩١/١١) .
 (٤) انظر : البان (٥٤٧/١٠) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٢٣)

فالأول : فيه تشديد ، والثاني : فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم ما لو حلف ألا يستخدم هذا العبد فخدمه من غير أن يستخدمه]
ومن ذلك : قول أبي حنيفة : لو حلف أنه لا يستخدم هذا العبد ، فخدمه من غير أن يستخدمه ، وهو ساكت لا ينهيه عن خدمته ؛ فإن لم يسبق منه خدمة له قبل اليمين فخدمه بغير أمره . لم يحث ، وإن كان قد استخدمه قبل اليمين وبقي على الخدمة له . حث^(١) ، مع قول الشافعي : إنه لا يحث في عهد غيره ، وفي عهد نفسه وجهان لأصحابه^(٢) ، ومع قول مالك وأحمد : إنه يحث مطلقاً^(٣) .

فالأول : مفصل وكذلك الثاني ، والثالث : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم ما لو حلف ألا يتكلم فقرأ القرآن]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه لو حلف لا يتكلم فقرأ القرآن . لم يحث مطلقاً^(٤) ، مع قول أبي حنيفة : إن قرأ القرآن في الصلاة . لم يحث ، أو في غيرها . . حث^(٥) .

(١) انظر المسوط : (١١ / ٩) ، والتجريد : (٦٤٦٧ / ١٢)

(٢) انظر البيان : (٥٦٩ / ١٠) .

(٣) انظر المبدع : (١١٧ / ٨) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٢٢٣)

(٤) انظر نحة المحتاج : (٥٠ / ١٠) ، والإنصاف : (٩٣ / ١١)

(٥) انظر البداية شرح الهداية : (١٩٦ / ٦) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٢٢٣)

فالأول محقق ، والثاني . مفصل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

ووجه الأول : أن قراءة القرآن قرينة إلى الله عز وجل ؛ فلا يسعى شمول
بيته لها ، وهو نوحيه الأول من شقّي التفصيل في الثاني . لتأكيد الأمر بالقراءة
في الصلاة ، بخلاف قراءته في غير الصلاة

[حكم ما لو حلف ألا يدخل على فلان بيتاً فأدخل عليه وأقام معه]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أحد قوليهما . إنه لو
حلف لا يدخل على فلان بيتاً ، فأدخل عليه فاستدام المقام معه . لم
يبحث^(١) ، مع قول مالك وأحمد والشافعي في القول الآخر : يبحث^(٢)

فالأول : محقق ، والثاني . مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم من حلف ألا يسكن مع فلان داراً]

بمعينها فاقسمها وحال بينهما حائطٌ]

ومن ذلك . قول مالك . إنه لو حلف لا يسكن مع فلان داراً بمعينها ،
فاقسمها وحال بينهما حائطٌ ، ولكل واحد باث وعلق ، وسكن كل
واحد منهما في جانب . . بحث^(٣) ، مع قول الشافعي وأحمد :

(١) انظر مدائع لصانعي (١١ / ٣) ، و جواهر العقود (٢٦٣ / ٢) ، و الإيضاف (١٠١ / ١١) .

(٢) انظر حاشية العرشي (٧٥ / ٣) ، و جواهر العقود (٢٦٣ / ٢) ، و الإيضاف (١٠١ / ١١) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٢٤)

(٣) انظر التهذيب في اختصار الملونة (١١٤ / ٢) .

إنه لا يحث^(١) ، وعن أبي حنيفة روايتان^(٢) .

فالأول : فيه تشديد خاص بأهل الورع

والثاني : فيه تخفيف خاص بأحاديث الناس

والثالث : له وجه إلى كل من القولين ، فلم يجزم الإمام أبو حنيفة في

المسألة بشيء تورعاً .

فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم ما لو قال : عبيدي أحرار]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة لو قال . ممالك أو عبيدي أحرار . دخل

في ذلك المدبر وأُمُّ الولد والمكاتب في إحدى الروايتين عنه ، وبه قال

الشافعي^(٣) ، مع قول مالك : إنه يدخل في ذلك المكاتب والمشقص^(٤) ،

ومع قول أبي حنيفة أيضاً في رواية . إن المكاتب لا يدخل إلا بالية ، وأما

المشقص فلا يدخل أصلاً ، ومع قول أحمد . إن الكل يدخلون ، وفي رواية

عنه : أن المشقص لا يدخل إلا بالية^(٥) .

(١) انظر : جواهر العقود ، (٢٦٣ / ٢) ، و : كشف القناع ، (٢٦٩ / ٦)

(٢) قال في حاشية ابن عابدين ، (٧٥٢ / ٣) (لو حلف لا يسكن فلاناً في دار ،

فانتمها وخربا بينهما حائطاً ، وفتح كل منهما لنفسه باباً ، ثم سكن كل منهما في

طائفة : فإن سكن داراً معهما حث ، وإن لم يسكن ولم يجر فلا)

(٣) انظر : حاشية ابن عابدين ، (٨٠٩ / ٣ ، ٨١٠) ، و : البيان ، (٤٥٩ / ٨)

(٤) انظر : الإشراف على نكت مسائل الخلاف ، (٨٩٣ / ٢)

(٥) انظر : كشف القناع ، (٥٢٧ / ٤) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٢٤)

فالأول : فيه تشديد ، والثاني : مشدّد ، والثالث : معصّل ، والرابع : مشدّد ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[حكم التتابع في صيام كفارة اليمين]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة وأحمد . إنّه يجب التتابع في صوم الثلاثة أيام في الكفارة^(١) ، مع قول مالك . إنّ التتابع فيها لا يجب ، وهو الراجح من مذهب الشافعي^(٢) .

فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[مقدار ما يطعم لكل مسكين]

ومن ذلك . قول مالك . إنّ مقدار ما يطعم لكل مسكين . . مدّ ، وهو رطلان بالبعدادي ، وشيء من الأذم ، فإن اقتصر على مدّ . أجرأه^(٣) ، مع قول أبي حنيفة . إنّه إن أحرح برأ . . ف نصف صاع ، أو شعيراً أو تمرأ . . فصاع^(٤) ، ومع قول أحمد . إنّه يجب مدّ من حنطة أو دقيق ، أو مدّان من شعير أو تمر ، أو رطلان من خبز^(٥) ، ومع قول الشافعي . يجب لكل مسكين مدّ مطلقاً^(٦) .

(١) انظر : الاختيار (٤٨/٤) ، والمبدع (٨٠/٨) .

(٢) انظر : الدحير (٦٥/٤) ، ونحفة المحتاج (١٨/١٠) ، ورحمة الأئمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٢٤)

(٣) انظر : حاشية الدسوقي (١٣٢/٢) .

(٤) انظر : التجريد (١٠/١٢٣)

(٥) انظر : المعصي (٩/٥٤٠) .

(٦) انظر : تحفة المحتاج (١٦/١٠) ، ورحمة الأئمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٢٤)

فالأول : فيه تشديد بالأدَم ، والثاني : مفصَّل ، والثالث : محفَّف ،
وكذلك ما بعده ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[ما يجرئ في الكسوة]

ومن ذلك : قول مالك وأحمد : إنه يجب في الكسوة أقل ما تجرئ به
الصلاة ؛ ففي حق الرجل ثوب ؛ قميص أو إزار ، وفي حق المرأة قميص
وخمار^(١) ، ومع قول أبي حنيفة والشافعي : إنه يجرئ أقل ما يقع عليه
الاسم ، وفي رواية لأبي حنيفة : أقله قباء أو قميص أو كساء أو رداء ، وله
في العمامة والمنديل والسراويل والمِترز روايتان ، ومع قول الشافعي :
يجرئ جميع ذلك ، حتى القلنسوة عند جماعة من أصحابه^(٢) .

فالأول . مفصَّل ، والثاني محفَّف ، وكذلك ما بعده ، فرجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان .

[حكم دفع الكفارة إلى صغير لم يأكل الطعام بعد]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة : إنه يجوز دفع الكفارة إلى صغير لم
يأكل الطعام^(٣) ، مع قول أحمد إنه لا يجرئ^(٤) .

(١) انظر : حاشية العرشي ، (٥٩ / ٣) ، و المصنف ، (٥٤٥ / ٩)

(٢) انظر : التجريد ، (٦٤٣٦ / ١٢) ، و الاحتيار ، (٤٨ / ٤) ، و تحفة المحتاج ،
(١٧ / ١٠) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٢٤)

(٣) انظر : حاشية الدسوقي ، (١٣٢ / ٢) ، و روضة الطالبين ، (٢٢ / ١١)

(٤) انظر : المصنف ، (٥٣٩ / ٩) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٢٥)

فالأول محقق ، والثاني مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

وتوجيه القولين طاهر لا يحقن على العطر

[حكم الجمع بين الإطعام والكسوة في الكفارة]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة وأحمد : إنه يجوز أن يطعم خمسة ويكسو خمسة^(١) ، مع قول مالك والشافعي : إن ذلك لا يجري^(٢)

فالأول محقق ، والثاني مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

ووجه الأول حمل قوله تعالى : ﴿إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ يَنْ أَوْسَطَ مَا تَطْبَعُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ يَكْسُوهُمْ﴾ (البقرة ١٨٩) على الاستحباب .

ووجه الثاني : حمل ذلك على الوجوب

[حكم تداخل الكفارة فيما لو كرّر اليمين]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايته : إنه لو كرّر اليمين على شيء واحد أو على أشياء وحث . لزمه لكل يمين كفارة ، إلا أن مانكاً اعتبر إرادة التأكيد ؛ فقال : إن أراد التأكيد فكفارة واحدة ، وإن أراد بالتكرير الاستشاف . . فهما يميان^(٣) ، مع قول الشافعي وأحمد في

(١) انظر : لتحريد ، (١٢/٦٤٣٤) ، والإحصاء ، (٤٠/١١)

(٢) انظر : حاشية للمسوقي ، (٢/١٣٣) ، وحقفة المحتاج ، (١٧/١٠) ، ورحمة الأمان في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٢٥) .

(٣) انظر : حاشية ابن عابدين ، (٣/٧١٤) ، وحقشة للمسوقي ، (٢/١٣٥)

الرواية الأخرى : إن عليه كفارة واحدة^(١) .

فالأول مشدد ، والثاني : محقق في أحد شقي التعصیل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم منع السيد عبده من التكفير بالصيام]

ومن ذلك : قول الشافعي : إن العبد إذا أراد التكفير بالصيام ، فإن كان سيده أدن له في اليمين والحنث . لم يمه ، وإلا فله معه^(٢) ، مع قول أحمد : إنه ليس لسيد منعه على الإطلاق^(٣) ، ومع قول أبي حنيفة . إن للسيد منعه مطلقاً إلا في كفارة الظهار ، ومع قول مالك : إن أصر به الصوم فله منعه ، وإلا فلا وله الصوم بغير إدته ، إلا في كفارة الظهار ؛ فليس له منعه مطلقاً^(٤) .

فالأول معصّل ، والثاني . مشدد ، والثالث معصّل ، وكذا

(١) قال في «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٢٥) (وعن أحمد رواية أخرى عليه كفارة واحدة في الجميع ، وقال الشافعي : إن كانت على شيء واحد ونوى بما راد على الأولى التأكيد فهو على ما نوى ، ويكره كفارة واحدة ، وإن أراد ما تكره الاستئناف فهما بيمينان ، وفي الكفارة قولان ؛ أحدهما كفارة ، ولثاني كفاريان ، وإن كانت على أشياء مختلفة فلكل شيء منها كفارة) ، وانظر «جوهر العقود» (٢/ ٢٦٤) ، والمبدع (٨/ ٨٠) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٢٥)

(٢) انظر «البيان» (١٠/ ٥٩٤) .

(٣) انظر «كشف القناع» (٦/ ٢٤٤) .

(٤) انظر «المعونة على مدح عالم المدينة» (ص ٨٩٧) ، و«حاشية البحرشي» (٤/ ٩٦) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٢٥)

الرابع : فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران

وتوجيه الأقوال الثلاثة لا يحفى على العطن

[حكم ما لو قال : إن فعل كذا فهو كافر]

ومن ذلك قول أبي حيفة وأحمد : إنه لو قال : إن فعلت كذا فهو كافر
أو بريء من الإسلام أو الرسول صلى الله عليه وسلم ، وفعل ذلك الأمر .
حسب ووجبت الكفارة^(١) ، مع قول مالك والشافعي : إنه لا كفارة عليه^(٢)
فالأول . مشدد ، والثاني : محقق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[حكم ما لو قال : وأمانة الله]

ومن ذلك قول مالك والشافعي : لو قال : وأمانة الله . . فإنه يمين ،
مع قول غيرهما : إنه ليس بيمين^(٣) .

فالأول مشدد ، والثاني : محقق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

(١) انظر : لبابة شرح الهداية (١٣١/٦) ، ومار لس (٤٣٨/٢)

(٢) انظر : مواهب الجليل (٤١٦/٤) ، وروضه المطالب (٧/١١) ، ورحمة الأمة
في اختلاف الأئمة (ص ٢٢٥)

(٣) كذا في المسح التي بين يدي ، وعارة : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٢٥)
(ولو قال : وأمانة الله يمين إلا عند مالك والشافعي) ، وفي مصادر الفقهاء ما يدل
على أن قوله : وأمانة لله يمين عند الحنفية والحنابلة ، وكذا المالكية والشافعية ،
بأنه يمين ، وإن يروى أنه لم يثبت لثني أحد الله على العهد بأدائها لم يكن يميناً ،
لأنها محدثة ، وانظر : لبابة شرح الهداية (١٢٢/٦) ، والمعونة على ملتب عام
المدينة (ص ٦٣١) ، وديان (٥٠١/١٠) ، والإيضاف (٥/١١)

[حكم ما لو حلف ألا يلبس حُلِيّاً فلبس خاتماً]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إنه لو حلف لا يلبس حُلِيّاً . حث بلبس الخاتم^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنه لا يحث إلا أن يكون من ذهب أو فضة^(٢) .

فالأول : مشدد ، والثاني : معضل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان^(٣) .

[حكم ما لو حلف ألا يفعل شيئاً ففعل بعضه]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي : إنه لو قال : والله لا آكل هذا الرغيف ، أو لا أشرب ماء هذا الكوز ، فشرب بعضه ، أو أكل بعض الرغيف ، أو لست من غزل فلانة ، فلبس ثوباً فيه من غزلها ، أو لا دخلت هذه الدار ، فأدخل رجله أو يده . لم يحث^(٤) ، مع قول مالك وأحمد : إنه يحث^(٥) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان

(١) انظر : لإشراق على نكت مسائل الخلاف (٢ / ٨٨٦) ، وامي المحتاج (٦ / ٢٦٥) ، والإنباف (١١ / ٧٨) .

(٢) قال في الهداية شرح البداية (٢ / ٩٢) . (ومن حلف لا يلبس حُلِيّاً فلبس خاتم فضة لم يحث ؛ لأنه ليس بحُلِيٍّ عرفاً ولا شرعاً ؛ حتى أباح استعماله للرجال واستعظم به ؛ لقصد الحث ، وإن كان من ذهب . حث ؛ لأنه حُلِيٌّ ؛ ولهذا لا يحل استعماله للرجال)

(٣) في هامش (أ) (بلغ قراءة على مشي رصي الله عنه ، كتبه القدير أحمد البحيري)

(٤) انظر : حاشية ابن عابدين (٣ / ٧٣١) ، والبيان (١٠ / ٥٦٩) .

(٥) انظر : حاشية الحرشي (٣ / ٧١) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٢٥) .

[حكم ما لو حلف ألا يأكل هذا الدقيق فاستفّه أو خبزّه وأكله]

ومن ذلك قول مالك وأحمد : إنه لو حلف لا يأكل هذا الدقيق ، فاستفّه أو خبزّه وأكله حث^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنه إن استفّه لم يحث ، وإن خبزّه وأكله حث^(٢) ، ومع قول الشافعي : إنه إن استفّه حث ، وإن خبزّه وأكله لم يحث^(٣)

فالأول . مشدّد ، والثاني والثالث . فيه تفصيل ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[حكم ما لو حلف لا يسكن دارَ فلانٍ ، فسكن ما اكتراه]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إنه لو حلف لا يسكن دار فلانٍ حث بما يسكنه بكراه ، وكذا لو حلف لا يركب دابة فلان ، فركب دابة عبده حث^(٤) ، مع قول الشافعي : إنه لا يحث إلا بية^(٥) .

وقال في الإنصاف : (١١٧/٩) : « وإن حلف لا يعمل شيئاً ، فعلم بعضه لم يحث ، وهذا المذهب ما لم يكن له بية أو سبب أو فريضة »

(١) انظر : حاشية الحرشي ، (٧٤/٣) ، و« المصممي » (٥٩٧/٩)

(٢) انظر : البداية شرح الهداية : (١٧٦/٦)

(٣) انظر : البيان ، (٥٣٣/١٠) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٢٦)

(٤) انظر : حاشية ابن عابدين ، (٧٦٤/٣) ، (٧٨١) ، و« البداية شرح الهداية »

(١٥٢/٦) ، و« عيون المسائل » (ص ٥٠٥) ، و« حاشية الدسوقي » (١٤٣/٢) ،

و« الإنصاف » (٨٠/١١) .

(٥) انظر : جواهر العقود ، (٢٦٥/٢) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة »

(ص ٢٢٦) .

فالأول : مشدد ، والثاني : فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان .

[حكم ما لو حلف ألا يشرب من نهر ما ، فغرف بيده أو يأناء وشرب]
ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه لو حلف لا يشرب من الدجلة أو
الفرات أو النيل^(١) ، فغرف بيده أو يأناء من مائها وشرب حيث^(٢) ، مع
قول أبي حنيفة : إنه لا يحنث حتى يكرغ فيه منها كرعاً^(٣) .

فالأول : فيه تشديد ، والثاني : فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان .

[حكم ما لو حلف على ألا يشرب ماء هذه البئر ، فشرب منه قليلاً]
ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه لو حلف لا يشرب ماء هذا البئر ،
فشرب منه قليلاً حيث إلا أن يوي ألا يشرب جميعه^(٤) ، مع قول
الشافعي : إنه لا يحنث^(٥) .

فالأول : مشدد ، والثاني : محقق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

(١) قوله (الدجلة) كذا في كل النسخ التي بين يدي وفي « رحمة الأمة في اختلاف

الأئمة » (ص ٢٢٦) أيضاً ، ونكس قال في « المصباح المصير » (د ج ل)

(دجلة . . لا يدخلها ألف ولا م ، لأنها علم ، والأعلام مصوعة من آلة التعريف)

(٢) انظر « الإشراف على نكت مسائل الخلاف » (٢ / ٨٩٢) ، و« تحفة المحتاج »

(٤٣ / ١٠) ، و« المبدع » (٦ / ٣٩٩) .

(٣) انظر « الاختيار » (٤ / ٦٦) .

(٤) انظر « بدائع الصائغ » (٣ / ٦٤) ، و« لمبدع » (٦ / ٣٩٨)

(٥) انظر « معي المحتاج » (٦ / ٢١٠) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٢٦)

[حكم ما لو حلف ألا يضرب زوجته فخنقها وما أشبهه]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إنه لو حلف أنه لا يضرب زوجته ، فخنقها أو عصها أو صب شعرها حنث^(١) ، مع قول الشافعي : إنه لا يحنث^(٢) فالأول مشدد ، والثاني مخفف .

ووجه الأول . أن الصرب يُطلق على الحق والعصُ وصب الشعر ؛ بجامع الضرر .

ووجه الثاني . اتباع العرف في عدم تسمية ذلك ضرباً .

[حكم ما لو حلف ألا يهب فلاناً ، فوهبه ولم يقبل]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه لو حلف أنه لا يهب فلاناً شيئاً ، ثم وهبه فلم يقبله حنث^(٣) ، مع قول الشافعي : إنه لا يحنث إلا إن قبل ذلك منه وقضه^(٤)

فالأول مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) انظر حاشية ابن عابدين (٨٣٦/٣) ، ود البيان والتحصيل (٣١٨/١٤) ، والمبدع (١٠٩/٨) .

(٢) انظر تحفة المحتاج (٥٤/١٠) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٢٦)

(٣) انظر حاشية ابن عابدين (٨١٦/٣) ، والمدونة الكبرى (٦١٣/١) ، والإنصاف (٦٥/١١) .

(٤) انظر تحفة المحتاج (٦٤/١٠) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٢٦)

[حكم ما لو حلف ألا يبيع فباع بشرط الخيار لنفسه]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه لو حلف لا يبيع ، فباع بشرط الخيار لنفسه .. حث^(١) ، مع قول مالك : إنه لا يحنث^(٢) .

فالأول . مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبي الميزان .
ووجوه هذه المسائل ظاهرة لا تحفى على القطن .

[حكم الصيام للتكفير عن اليمين لمن كان له مال غائب أو دين]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة . إنه إذا كان له مال غائب أو دين ، ولم يجد ما يعتق به أو يطعم أو يكسو . . لم يجز له الصيام ، وعليه الضمان حتى يصل إليه ماله فيكفر بالمال^(٣) ، مع قول أبي حنيفة : إنه يجزئه الصيام عند غيبة المال^(٤) .

فالأول : فيه تشديد ، والثاني : فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبي الميزان ، والله سبحانه وتعالى أعلم^(٥) .



(١) انظر « تبيين الحقائق » (١٥١/٣) ، و « جواهر العقود » (٢٦٦/٢) ، و « المدع » (٩١/٨)

(٢) انظر « الإشراف على نكت مسائل الخلاف » (٨٩٩/٢) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٢٦) .

(٣) انظر « الدخيرة » (٦٦/٤) ، و « حلية العلماء » (١٢٨/٧) ، و « الإنباف » (٤٢/١١)

(٤) انظر « حاشية ابن عابدين » (٧٢٧/٣) ، و « رحمة الأمة في خلاف الأئمة » (ص ٢٢٦)

(٥) في هامش (أ) (بلغ قراءة على مشيئة رضي الله تعالى عنه)

كتاب العدة والاستبراء

[مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب العدة والاستبراء]

اتفق الأنثى على أن عدة الحامل مطلقاً بالوضع ، سواء المتوفى عنها زوجها والمصلقة ، وعلى أن عدة من لم تحيض أو ينست ثلاثة أشهر ، وعلى أن عدة من تحيض ثلاثة أقراء إذا كانت حرة ، فإن كانت أمة فقرة ، وقال داود . ثلاثة ، وعلى أن أقل مدة الحمل ستة أشهر ، وعلى أن الإحداد واجب في عدة الوفاة ، وهو ترك الرية وما يدعو إلى النكاح ، خلافاً للحسن والشعبي في قولهما بعدم وجوبه . وكذلك اتفقوا على أن من ملك أمة سبيع أو هبة أو مني لرمه استراؤها تحيض أو قرء إن كانت حائلاً ، وإن كانت ممن لا تحيض لصعر أو كبر . فبشهر

هكذا ما وحدته في الباب من مسائل الإجماع والاتفاق^(١) .

وأما ما اختلفوا فيه :

[بيان المراد بالأقراء]

فمن ذلك : قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى روايته : إن الأقراء

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٢٧)

هي الأطهار^(١) ، مع قول أبي حيفة وأحمد في الرواية الأخرى : إن الفراء هو الحيض^(٢) .

فالأول : مشدد ؛ لطول مدة الظهر غالباً ، والثاني : مخفف ؛ لقصر مدة الحيض عادة ، ويصح أن يكون الأمر بالعكس ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم المرأة التي مات عنها زوجها وهي في طريق الحج]

ومن ذلك : قول أبي حيفة في المرأة التي مات زوجها وهي في طريق الحج إنه يلزمها الإقامة على كل حال إن كانت في بلد أو ما يقاربه^(٣) ، مع قول الأئمة الثلاثة إنها إن خافت فوات الحج بالإقامة لقضاء العدة جار لها السفر^(٤) .

فالأول : فيه تشديد ، والثاني : فيه تخفيف بالتفصيل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) انظر « حاشية الدسوقي » (٤٦٩ / ٢) ، و « نعمة المحتاج » (٢٣٢ / ٨) ، و « كشف القناع » (٢٤٣ / ٥) .

(٢) انظر « الباية شرح الهدية » (٥٩٤ / ٥) ، و « كشف القناع » (٢٤٣ / ٥) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٢٧) .

(٣) انظر « البحر الرائق » (٥٨ / ٣) .

(٤) انظر « حاشية الحرشي » (١٥٨ / ٤) ، و « جواهر العقود » (١٥٢ / ٢) ، و « المعني » (١٦٧ / ٨) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٢٧) .

[حكم التزويج من زوجة المفقود]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي في القول الجديد الراجح ، وأحمد في إحدى روايته : إن زوجة المفقود لا تحل للأزواج حتى تمضي مدة لا يعيش في مثلها غالباً^(١) ، مع قول مالك والشافعي في القديم وأحمد في الرواية الأخرى : إنها تترئص أربع سنين ؛ وهي أكثر مدة الحمل ، وأربعة أشهر وعشراً ؛ مدة عدّة الوفاة ، ثم تحل للأزواج ، ورجّحه جماعة من متأخري أصحاب الشافعي ، وهو قوي فعلة عمر رضي الله عنه ، ولم ينكره الصحابة^(٢) .

وعلى الأول : فالعمر العال حده أبو حنيفة بمئة سنة^(٣) ، وحده الشافعي وأحمد بسبعين سنة ، ولها طيب النفقة من مال الزوج مدة التربص والعمر العال^(٤) .

(١) انظر : السابعة شرح الهداية (٣٦٦/٧) ، و المعني المحتاج (٩٨/٥) ، و المعني (١٣١/٨) .

(٢) انظر : حاشية الدسوقي (٤٧٩/٢) ، و المعني المحتاج (٩٨/٥) ، و المعني (١٣١/٨) .

(٣) كذا في السبع التي بين يدي ، وفي : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٢٧) (مئة وعشرين سنة) بدل (مئة سنة) ، وفي كل منهما رواية عند الحنفية ، وانظر : البناية شرح الهداية (٣٦٦/٧) .

(٤) كذا في السبع التي بين يدي ، وفي : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٢٧) (بتسعين سنة) بدل (بتسعين سنة) ، وكل ذلك وارد عند الفقهاء ، وانظر : رحمة المحتاج (١٦٥/٧) ، و المعني (١٣١/٨) .

فالأول : مشدّد على الروجة ، والثاني مخفّف عنها ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم ما لو عاد المفقود بعد زواج زوجته]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة : إن المفقود إذا قديم بعد أن تزوّجت زوجته بعد الترتيب يطل العقد ، وهي للأول ، فإن كان الثاني وطيها فعليه مهر المثل ، ونعتدّ من الثاني ، ثم نرُدُّ إلى الأول^(١) ، مع قول مالك : إن الثاني إذا دخل بها صارت زوجته ، ووجب عليه دفع الصّدق الذي أصدقها إلى الأول ، وإن لم يدخل بها فهي للأول ، وله رواية أخرى . أنها للأول بكلّ حال^(٢) ، ومع قول الشافعي في أرجح القولين . إن النكاح الثاني باطل ، وفي القول الآخر بطلان نكاح الأول بكلّ حال^(٣) ، ومع قول أحمد : إن الثاني إن لم يدخل بها فهي للأول ، وإن دخل بها فللأول الخيار بين أن يمسكها ، ويدفع الصّدق إليه ، وبين أن يتركها على النكاح الثاني وأخذ الصّدق الذي أصدقها به^(٤)

فالأول : مشدّد على الزوج الثاني ، والقول الثاني : مخفّف عليه مع ما يوافقه من أحد شقّي التخصيل ، وكذلك القول الأظهر للشافعي : مشدّد على الزوج الثاني عكس القول الثاني ، والقول الرابع : مفصّل ؛ فرجع الأمر في ذلك إلى مرتبتي الميزان .

(١) انظر : المبسوط : (٣٧ / ١١) .

(٢) انظر : المعونة على مذهب عالم المدينة : (ص ٨٢٣) .

(٣) انظر : البيان : (٤٨ / ١١) .

(٤) انظر : المعني : (١٣٣ / ٨) ، ورحمة لامة في اختلاف الأئمة : (ص ٢٢٨) .

[عِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ]

ومن ذلك قول أبي حنيفة : إنَّ عِدَّةَ أُمِّ الْوَلَدِ إذا مات سيدها أو أعتقها . ثلاثُ حبسات ، سواء أعتقها أو مات عنها^(١) ، مع قول مالك والشافعي إنَّ عدتها حبصة في الحالين ، وهي إحدى الروايتين عن أحمد واختارها الحرقى^(٢) ، ومع قول أحمد في الرواية الأخرى : إنَّها من العتق حبصة ، ومن الوفاة عدة الوفاة^(٣)

فالأول مشدّد ، والثاني مخفّف ، والثالث ممصّل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول . المبالغة في استبراء الرحم

ووجه الثاني . القياس على استبراء المَنَسَةِ الآتي بياها قريباً .

ويصحّ حمل الأول : على حال أهل الدِّين والورع ، والثاني : على آحاد

الناس

ووجه الشق الثاني من الرواية الأخرى لأحمد : الأخذ بالاحتياط ، ولأنَّ

عِدَّةُ الْوَفَاةِ الْوَارِدَةُ فِي الْقُرْآنِ تشمل ذلك^(٤) .

(١) انظر «البناءة شرح الهداية» (٦٠٥/٥)

(٢) انظر «المدونة الكبرى» (١٧/٢) ، و«الأم» (٥٥٦/٦)

(٣) انظر «المغني» (١٤٠/٨) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٢٨)

(٤) وذلك في قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [الفره : ٢٣١]

[بيان أكثر مدّة الحمل]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة : إنّ أكثر مدّة الحمل ستان^(١) ، مع قول مالك في رواياته . إنّها أربع سنين ، أو خمس سنين ، أو سبع سنين^(٢) ، ومع قول الشافعي : إنّ أكثرها أربع سنين ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد ، والثانية كذهب أبي حنيفة^(٣)

فالأول : فيه تحميف على الروح ، والثاني وما بعده . فيه تشديد عليه بالحق الولد به ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث .

[حكم انقضاء العدة وصيرورتها أم ولد بوضع مضغة أو علقة]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر روايتيه إنّ المعتدة إذا وضعت علقة أو مضغة . لا تنقصي عدتها بذلك ، ولا تصير بذلك أم ولد^(٤) ، مع قول مالك والشافعي في أحد قوليه . إنّ عدتها تنقصي بذلك ، وتصير بها أم ولد ، وهو قول أحمد في الرواية الأخرى عنه^(٥)

(١) انظر : المباني شرح الهداية : (٦٤٠ / ٥) .

(٢) انظر : هيون المسائل : (ص ٣٨٨) .

(٣) انظر : نعمة المحتاج : (٢٤٣ / ٨) ، والإيضاح : (٢٧٤ / ٩) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٢٢٨) .

(٤) انظر : التجريد : (٥٣٤٠ / ١٠) ، والإيضاح : (٤٩٢ / ٧) .

(٥) انظر : حاشية لدموقي : (٤٠٧ / ٤) ، وحلة العلماء : (٣١٥ / ٧) ، والإيضاح : (٤٩٢ / ٧) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٢٢٨) .

فالأول محقق بالنظر إلى الروح ، مشدد بالنظر إلى المرأة ،
والثاني . بالعكس ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[حكم إحداد المعتدة المبتوتة]

ومن ذلك . قول الشافعي في الجديد ومالك وأحمد في إحدى
الروايتين إن المعتدة المبتوتة لا إحداد عليها^(١) ، مع قول أبي حنيفة
والشافعي في القديم ، وأحمد في الرواية الأخرى . إنه يجب عليها
الإحداد^(٢) .

فالأول - محقق ، والثاني - مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[حكم خروج المعتدة السان من بيتها نهاراً]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي في أظهر قوليه : إن السان
لا تحرح من بيتها نهاراً إلا لصورة^(٣) ، مع قول مالك وأحمد . إن لها
الحروح مطلقاً ، ولأحمد رواية أخرى كمدب أبي حنيفة^(٤) .

فالأول : مشدد ، والثاني : محقق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) انظر «الإشراف على نكت مسائل الخلاف» (٧٩٩/٢) ، و«حلية العلماء» (٣٤٣/٧) ، و«الكافي في فقه الإمام أحمد» (٢١٠/٣)

(٢) انظر «المجريد» (٥٣١٢/١٠) ، و«حلية العلماء» (٣٤٣/٧) ، و«الكافي في فقه الإمام أحمد» (٢١٠/٣) ، و«رحمة الأئمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٢٨)

(٣) انظر «الباب في شرح الهداية» (٦٢٥/٥) ، و«نعمت المحتاج» (٢٦١/٨)

(٤) انظر «حاشية الدسوقي» (١٨٦/٢) ، و«المعجم» (١٦٣/٨) ، و«رحمة الأئمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٢٨) .

[حكم إحداث الصغيرة]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إن الصغيرة والكبيرة سواء في الإحداث^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنه لا إحداث على الصغيرة^(٢) .
فالأول : مشدد ، والثاني : فيه تخفيف + فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .

[حكم العدة والإحداث على الدمية]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة : إن الدمية إذا كانت تحت مسلم ..
وجب عليها العدة والإحداث ، وإن كانت تحت دمي . وجب عليها العدة لا الإحداث^(٣) ، مع قول أبي حنيفة : إنه لا يجب عليها إحداث ولا عدة^(٤) .
فالأول : مشدد ، والثاني : محقق + فرجع الأمر إلى مرتني الميزان وتوجيه القولين ظاهر .

أما الأول . فهو أن الإحداث ورد في السنة في حق الزوج المسلم^(٥) .

(١) انظر : عبود المسائل (ص ٣٨٥) ، والبيان (٧٩ / ١١) ، والمعي (١٥٤ / ٨)

(٢) انظر : الشجر يد (٥٣١٥ / ١٠) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٢٩)

(٣) انظر : عبود المسائل (ص ٣٨٦) ، والبيان (٨٠ / ١١) ، والإصناف (٣٠٣ / ٩)

(٤) انظر : تبیین الحقائق (٣٤ / ٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٢٩)

(٥) ومن ذلك الحديث الذي رواه البخاري (٣١٣) عن السيدة أم عطية رضي الله عنها ،
ومعه أنها قالت (كنا نهي أن يحدث علي بيت فوق ثلاث ، إلا علي روح أربعة أشهر
وعشر) الحديث

وبدلاً للثاني : حديث : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحدث على غير روح »^(١) ، فحرج الدمى ؛ لأنَّ الحرن لا يكون إلا على الزوج المسلم ، أمَّا الدمي فلا ينبغي الحرن عليه إلا بقدر الوفاء بحقه ودمته .
 وأمَّا كونه لا عدَّة لزوجته : فيسني على أن أنكحة الكفار باطلة

[حكم استبراء الأمة بعد إقالة البيعة من امرأة أو حصي]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه لو باع أمة من امرأة أو حصي ، ثم تقابلا لم يكن له وطؤها حتى يستبرئها^(٢) ، مع قول أبي حيفة : إنهما إذا تقابلا قل القصص . . فلا استبراء ، وبعده . . لرمه الاستبراء^(٣)
 فالأول مشدد ، والثاني مفصل ؛ فرجع الأمر إلى مرتتي المبران .
 ووجه القولين ظاهر .

[بيان من يجب استبراؤها قبل الوطء]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه لا فرق في وجوب الاستبراء بين الصغيرة والكبيرة والكر والثيب^(٤) ، مع قول مالك : إنها إن كانت ممن

(١) رواه بحود البحاري (١٢٨٠) عن السيدة أم حبة رضي الله عنها ، ومسلم (١٤٩١) عن السيدة عائشة رضي الله عنها .

(٢) انظر « حاشية الدسوقي » (٤٩٠ / ٢) ، و« حلية العلماء » (٣٦١ / ٧) ، و« الهداية على مذهب الإمام أحمد » (ص ٤٨٩) .

(٣) انظر « النية شرح الهداية » (١٧٨ / ١٢) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٢٩) .

(٤) انظر « البايه شرح الهداية » (١٧٥ / ١٢) ، و« حلية العلماء » (٣٦٢ / ٧) ، .

يوطأ مثلها لم يُجْرَ وطؤها قبل الاستبراء ، وإن كانت ممن لا يوطأ مثلها
جار وطؤها من غير استبراء^(١) ، وقال داود : لا يجب استبراء المكر^(٢)

فالأول : مشدد ، والثاني : مفضل ، وكذلك قول داود : فرجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أن الغالب في باب الاستبراء التعبد ولو لم يُعقل معناه ؛
فقد يكون الاستبراء لأمر آخر غير براءة الرحم

ووجه أول الشقي من قول مالك : أن الاستبراء لبراءة الرحم ، والتي
لا يوطأ مثلها عادة . لا تحل ، وأما المكر فأمرها طاهر .

[حكم بيع الأمة قبل استبرائها]

ومن ذلك قول الأئمة الأربعة : إن من ملك امرأة جارية له بيعها قبل
الاستبراء وإن كان قد وطئها^(٣) ، مع قول الشعبي والحسن والثوري وابن
سيرين : إنه يجب الاستبراء على البائع كما يجب على المشتري ، ومع قول
عثمان بن عفان رضي الله عنه : إن الاستبراء يجب على البائع دون
المشتري^(٤)

• والهداية على مذهب الإمام أحمد ، (ص ٤٨٩)

(١) انظر : حاشية الدسوقي ، (٤٩٠ / ٢) .

(٢) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٢٩)

(٣) انظر : مدائع الصانع ، (٢٥٣ / ٥) ، ود العمومة على مذهب عالم المدينة ،
(ص ١٠٨١) ، ود البيان ، (١٢٣ / ١١) ، ود الإنصاف ، (٢٢٣ / ٩)

(٤) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٢٩) .

فالأول مخفف على النافع ، والثاني ، مشدد ، والثالث : فيه تشديد على النافع ، وتحفيف على المشتري ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجيه الأقوال الثلاثة ظاهر .

[مدة استبراء أم الولد إن اعتقها أو عتقت بموته]

ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد : إنه إذا أعتق أم ولد ، أو عتقت بموته . وجب عليها الاستبراء بحيضة^(١) ، مع قول أحمد وداود وعبد الله بن عمرو بن العاص إنه إذا مات عنها سيدها تعتد بأربعة أشهر وعشر^(٢) .

فالأول : مخفف ، والثاني : فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ، والله تعالى أعلم .



(١) وعبد الحميد ثلاث حيضات ، وانظر « العناية شرح الهدية » (٣٢٦ / ٤) ، و« عيون المسائل » (ص ٣٨٧) ، و« حلية العلماء » (٣٦٥ / ٧) ، و« الإيضاح » (٣٢٦ / ٩)

(٢) انظر « الإيضاح » (٣٢٦ / ٩) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٢٩)

كتاب الرضاع

[مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب الرضاع]

اتفق الأئمة على : أنه يحرم من الرضاع ما يحرم من السب

وعلى : أن التحريم بالرضاع يثبت إذا حصل للطفل في سنتين فأقل ،
خلافاً لداود في قوله . إن رضاع الكبير يُحرّم ، وهو مخالف لكافة الفقهاء ،
ويحكي ذلك عن عائشة رضي الله عنها

وكذلك اتفقوا على : أن الرضاع إنما يُحرّم إذا كان من لبن أمي ، سواء
أكانت بكرًا أم ثيبًا ؛ موطوءة أو غير موطوءة ، وخالف أحمد في ذلك
فقال : إنما يحصل التحريم بلبن امرأة صار لها لب من الحمل .

وكذلك اتفقوا على : أن الرجل لو دُرَّ له لب فأرضع منه طفلاً . لم
يُثبت به تحريم .

وكذلك اتفقوا على . أن الشعوط والوجور يُحرّم^(١) ، إلا في رواية عن
أحمد ؛ فإنه شرط الارتضاع من الثدي .

وكذلك اتفقوا على : أن الحفنة باللبن لا تُحرّم ، إلا في قول قديم
للشافعي ، وهو رواية عن مالك .

(١) الشعوط ما يُصك في الأنف ، لاسم بفتح السين ، والمصدر بضمها ، والوجور
ما يُصك في الحلق (انظر لمصباح الميراث (مع ط . و ج ر)

هنا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق في الباب^(١) .

وأما ما اختلفوا فيه :

[عدد الرضعات المَحْرُوم]

فمن ذلك . قول أبي حنيفة ومالك . إنَّ العدد لا يشترط في الرِّضَاع ،
فيكفي فيه رَضْعَةٌ واحدة^(٢) ، مع قول الشافعي وأحمد في إحدى روايته
إنَّهُ لا يثبت إلا بحمض رضعات^(٣) ، ومع قول أحمد في الرواية الثانية إنَّهُ
يثبت ثلاث رضعات^(٤) .

فالأول مشدَّد ، والثاني : محقَّف كما ثبت في الأحاديث^(٥) .
والثالث : فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم اللَّبَنِ المَخْلُوط بغيره من ماء أو طعام]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة . إنَّ اللبَّ إذا حُلِطَ بالماء ؛ فإن كان اللب
عالمًا ، حرِّم ، أو غيرَ عالم . لم يُحرِّم ؛ كأن سلقوا فيه باقلاء^(٦) ،

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٣٠)

(٢) انظر : حاشية من عامدين ، (٢١٢ / ٣) ، و : الدخيرة ، (٢٧٤ / ٤)

(٣) انظر : معي المحتج ، (١٣٠ / ٥) ، و : الإنصاف ، (٣٣٤ / ٩)

(٤) انظر : الإنصاف ، (٣٣٤ / ٩) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٣٠)

(٥) من ذلك ما رواه مسلم (١٤٥٢) عن السيدة عائشة رضي الله عنها أنها قالت (كان
فيما أتول من القرآن عشر رضعات معلومات يُحرِّم من ، ثم سمع بحمص معلومة ،
فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو فيها يقرأ من القرآن)

(٦) قوله (كأن سلقوا فيه باقلاء) ليس في : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٣٠) .

وأما المخلوط بالطعام فلا يحرم عنده بحال ، سواء كان عالياً أو معلوفاً^(١) ،
 مع قول أصحاب مالك إنه يُحرّم اللبسُ المخلوط بالماء ما لم يُستهلك ،
 فإن خلط اللبن بما استهلك اللبس فيه من طيبخ أو دواء أو غيره . لم يُحرّم
 عند جمهور أصحابه^(٢) ، ومع قول الشافعي وأحمد : إن التحريم يتعلق
 باللبن المخلوط بالشراب والطعام إذا سقيته المولود خمس مرات ، سواء كان
 اللبن مستهلكاً أو غالياً^(٣) .

فالأول : مفصل ، وكذلك الثاني ، والثالث : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى
 مرتبتي الميزان .

ولعلّ التشديد : محمول على حال أهل الورع ، والتخفيف محمول
 على أحاد الناس ، والله تعالى أعلم .



ولا في : حواهر المفرد ، (١٦٣ / ٢) مع أنهما أتيا بالمسألة لئلي بعدها الإمام الشرحاني
 بصها تهرباً

(١) انظر : تبیین الحقائق ، (١٨٤ / ٢) ، و : حاشية ابن عابدين ، (٢١٨ / ٣)

(٢) انظر : حاشية الدسوقي ، (٥٠٣ / ٢) .

(٣) انظر : نعمة المحتاج ، (٢٨٥ / ٨) ، و : الهداية على مذهب الإمام أحمد ،

(ص ٤٩١) ، و : رحمة الأمة في خلاف الأئمة ، (ص ٢٣٠)

كتاب النفقات

[مسائل الاتفاق في كتاب النفقات]

اتفق الأئمة الأربعة على وجوب النفقة لمن تلم نفقة ؛ كالأب والروحة والولد الصغير ، وعلى أن الناشر لا نفقة لها ، وعلى أنه يحب على المرأة أن ترصع ولدها اللب^(١) ، وعلى : أن الولد إذا بلغ مريضاً استمرت نفقته على أبيه .

هكذا ما وجدته من مسائل الاتفاق^(٢) .

وأما ما اختلفوا فيه :

[ما يُعتد به في تقدير نفقة الزوجة]

من ذلك قول الأئمة الثلاثة . إن نفقة الزوجات تعتبر بحال الزوجين ؛ فيحب على الموسر للموسرة نفقة الموسرين ، وعلى الفقير للفقيرة أقل الكفايات ، وعلى الموسر للفقيرة نفقة متوسطة بين الفقيرين ، وعلى الفقير للموسرة أقل الكفايات والباقي في دئته^(٣) ، مع قول الشافعي .

(١) البلب : ورا عيب ، وهو أول اللبن عند الولادة . انظر : المصباح المير ، (ل ب أ)

(٢) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٣١) وما بعدها

(٣) انظر : حاشية ابن عابدين ، (٥٧٤ / ٣) ، و : انوار الدواني ، (٦٨ / ٢) .

إنها مقدرة بالشرع لا اجتهد فيها ، معتبرة بحال الروجة^(١) ، فإذا احتاجت إلى خادم وجب إعدامها^(٢) .

فالأول : محقق على الروح ، والثاني : مشدد عليه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم نفقة أكثر من خادم للزوجة]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة . إنها إذا احتاجت إلى أكثر من خادم . لا يلزم ذلك الزوج^(٣) ، مع قول مالك في المشهور عنه . إنها إذا احتاجت إلى خادمين أو ثلاثة وأكثر . وجب على الزوج ذلك^(٤) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

- وه المبدع (١٤٢/٧) .

(١) كذا في المسح التي بين يدي ، وهي « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٣١) (الزوج) بدل (الروجة) ، وهو الموافق لما في « معي المحتاج » (١٥٢/٥) ، وه تحفة المحتاج (٣٠٢/٨) .

(٢) كذا في المسح التي بين يدي ، ويبدو أن هذه العبارة متصلة بمسائل الاتفاق ؛ وهي « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٣١) (وقال لثامي هي مقدرة بالشرع لا اجتهد فيها ، معتبرة بحال الروح وحده ؛ فعني الموسر مُذَان ، وعلى المتوسط مُدٌّ ونصف ، وعلى المعسر مُدٌّ) وتعقوا على أن الروجة إذا احتاجت إلى خادم وحب إعدامها ، ثم احملوا فيما لو احتاجت إلى أكثر من خادم) ، ثم جاء بالمسألة الآتية على الإثر .

(٣) انظر « السابعة شرح الهدية » (٦٦٩/٥) ، وه معي المحتاج (١٦١/٥) ، وه المبدع (١٤٦/٧) .

(٤) انظر « صون المسائل » (ص ٣٩٣) ، وه « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٣١)

[حكم النفقة للروحة الصغيرة إذا تزوّجها كبير]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك وأحمد والشافعي في أظهر القولين :
إنَّهُ لا نفقة للصغيرة التي لا يُجامع مثلها إذا تزوّجها كبير^(١) ، مع قول أحمد
في الرواية الأخرى ، والشافعي في القول الآخر إنَّ لها النفقة^(٢) .
فالأول : مخفّف ، والثاني : مشدّد ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران .

[حكم النفقة للزوجة الكبيرة إذا تزوّجها صغيراً]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة وأحمد . إنَّهُ لو كنت الروحة كبيرة والروح
صغيراً لا يُجامع مثله . . وحب عليه النفقة ، وهو أصحّ القولين
للشافعي^(٣) ، مع قول مالك : إنَّهُ لا نفقة عليه^(٤) .
فالأول : مشدّد ، والثاني : مخفّف ، فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان .

-
- (١) انظر : الساية شرح لهداية (٦٦٦/٥) ، وحاشية الحرشي (١٨٣/٤) ، ونفقة
المحتاج (٣٣٠/٨) ، والمبدع (١٥٥/٧) .
(٢) انظر : نفقة المحتاح (٣٣٠/٨) ، والمبدع (١٥٥/٧) ، ورحمة الأمة في
اختلاف الأئمة (ص ٢٣١) .
(٣) انظر : الساية شرح الهدية (٦٦٧/٥) ، وحاشية لعلماء (٣٩١/٧) ، وكناف
القناع (٤٧١/٥) .
(٤) انظر : عبود المسائل (ص ٣٩٤) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٣١) .

[حكم ثبوت الفسخ للزوجة بالإعسار بالنفقة

وحكم سقوطها بمضي الزمان]

ومن ذلك ، قول أبي حنيفة : إن الإعسار بالنفقة والكسوة لا يثبت للزوجة الفسخ ، ولكن يرفع يده عنها لتكتسب^(١) ، مع قول مالك والشافعي ، إنه يثبت لها الفسخ بالإعسار عن النفقة والكسوة والسكنى^(٢)

فإذا مضى زمان ولم ينفق على زوجته : سقطت عنه النفقة عند أبي حنيفة ما لم يحكم بها حاكم ، أو يتعاقا على قدر معلوم ؛ فبصير ذلك ذباً باصطلاحهما^(٣) ، وقال مالك والشافعي وأحمد في أظهر روايتيه إن نفقة الزوجة لا تسقط بمضي الزمان ، بل نصير ذباً عليه ؛ لأنها في مقابلة التمكين والاستمتاع^(٤) .

فالأول من المسألة الأولي : محقق على الروح ، والثاني منها مشدد عليه .

والأول من المسألة الثابتة : محقق على الروح بإسقاط النفقة إذا لم

(١) انظر : حاشية ابن عابدين (٥٩٠ / ٣) .

(٢) وهو الصحيح عند الحنابلة ، وانظر : حاشية الدسوقي (٥١٨ / ٢) ، وإمامي المحتاج (١٧٦ / ٥) ، والإصناف (٣٨٣ / ٩) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٣١) .

(٣) انظر : تبیین الحقائق (٥٥ / ٣) .

(٤) انظر : حاشية الحرشي (١٩٥ / ٤) ، و تحفة المحتاج (٣٣٥ / ٨) ، والإصناف (٣٨٣ / ٩) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٣١)

يحكم بها حاكم ، والثاني منها مشدد على الروح بعدم سقوطها عنه نصي
الزمان ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم سقوط المقة بسفر الروحة بإذن زوجها سفرأ غير واجب]
ومن ذلك : قول أبي حنيفة : إن المرأة إذا سافرت بإذن زوجها سفرأ
غير واجب عليها سقطت عنه نفقتها^(١) ، مع قول مالك والشافعي : إنها
لا تسقط ؛ لخروجها عن النشور بإذنه لها^(٢) .

فالأول : مشدد على الروحة ، محقق على الروح ، والثاني : عكسه ؛
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم استرضاع غير الأم المبتوتة]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة : إن المبتوتة إذا طلبت أجره مثلها في
الرضاع لولدها ؛ فإن كان ثم متطوع بالرضاع أو بدون أجره المثل^(٣) . كان
لأب أن يسترصع غيرها ، بشرط أن يكون الرضاع عند الأم^(٤) ، مع قول
مالك في إحدى روايته : إن الأم أولى^(٥) ، ومع قول الشافعي وأحمد : إن

(١) انظر : لتحريره (٥٤١٩/١٠) .

(٢) انظر : حاشية الدسوقي (٥١٧/٢) ، و : حواشر العقود (١٧٤/٢) ، و : رحمة
الامة في اختلاف الأئمة (ص ٢٣٢) .

(٣) كد في السح التي بين يدي ، وفي : رحمة الامة في اختلاف الأئمة (ص ٢٣٢)
(متطوعة) بدل (متطوع) ، ولعله أولى .

(٤) انظر : التجريد (٥٤٢٠/١٠) ، و : الباية شرح الهداية (٦٩٧/٥) .

(٥) انظر : المعمورة على مذهب عالم المدينة (ص ٩٣٥) ، و : حاشية الصاوي على الشرح
الصغير (٧٥٥/٢) .

الأم أحقُّ بكلِّ حال ، وإن وجد مشرعاً بالرضاع أو بأجرة المثل . أُجبر على إعطاء الولد لأمِّه بأجرة مثلها^(١) .

فالأول : ممض ، والثاني : محقَّف على الأم ، وكذلك ما بعده .
مشَّد على الروح ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم إجبار الأم على إرضاع ولدها بعد سقيه اللبن]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة . إنَّ الأمَّ لا تُجبر على إرضاع ولدها بعد سقيه اللبن إذا وجد غيرها^(٢) ، مع قول مالك : إنها تُجبر ما دامت في زوجية أبيه ، إلا أن يكون مثلها لا يُرضع ؛ لشرف أو عزٍّ أو يسار ، أو كان يسقم بلسنها ؛ لفساد اللبن ونحو ذلك^(٣) .

فالأول : محقَّف على الأم ، والثاني : فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[بيان من تجب نفقته من الأقارب]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة . إنَّ الوارث يُجبر على نفقة كلِّ ذي رحم محرَّم ؛ فيدخل فيه الخال عنده والعمة ، ويخرج ابن العم ومن يُنسب إليه

(١) انظر : البيان (٢٦٦/١١) ، والإصناف (٤٠٦/٩) .

(٢) انظر : حاشية ابن عابدين (٦١٨/٣) ، والبيان (٢٦٤/١١) ، وقد كشف القناع (٤٨٧/٥) .

(٣) انظر : حاشية العسوي على الشرح الصغير (٧٥٤/٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٣٢) .

بالرصاص^(١) ، مع قول مالك : إن النفقة لا تجب على الوارث إلا لوالده الأقرب ، سواء كان أباً أو أمّاً ، أو من ولد الصُّلب^(٢) ، ومع قول الشافعي بوجوب النفقة للوالد وإن علا ، والولد وإن سفل ولو تعدّى عمودي السب^(٣) ، ومع قول أحمد : إنها تلزم كل شخصين جرى بينهما الميراث بفرص أو تعصيب من الطرفين ؛ كالأبوين وأولاد الإحوة والأخوات والعمومة وبسبهم رواية واحدة ، وإن كان الإرث جارياً بينهم من أحد الطرفين ؛ وهم ذوو الأرحام ؛ كاس الأخ مع عمته ، واس العم مع بنت عمه . . فمن أحمد روايتان^(٤) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : فيه تخفيف ، والثالث : فيه تشديد ، والرابع : مشدّد بالنكبة ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث .
وتوجيه الأقوال ظاهر لا يحسن على القطر .

[حكم نفقة العتيق على مُعتقه]

ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي : إنّه لا يلزم السيد نفقة

(١) انظر التحريد : (٥٤٠٢ / ١٠) .

(٢) عبارة : رحمة الأمة في اختلاف الأنفة : (ص ٢٣٢) (وقال مالك لا تجب نفقة إلا للوالدين الأدبيين ، وأولاد الصلب) ، وانظر المعونة على مذهب عالم المدينة : (ص ٩٣٩)

(٣) كذا في السمع التي بين يدي ، وفي : رحمة الأمة في اختلاف الأنفة : (ص ٢٣٢) (ولا يتعدّى) بدل (ولو تعدّى) ، وهو الأسب ، والمراد بعمودي السب ، الأصل والصريح ؛ أي لا يتعدّى الوحوص إلني غير ما ذكر ، وانظر حواهر العقود : (١٧٥ / ٢) ، وه معني المحتاج : (١٨٣ / ٥) .

(٤) انظر المعني : (٢١٥ / ٨) ، وه المدع : (١٦٦ / ٧)

عتيقه^(١) ، مع قول أحمد إنها تدرمه ، وهو إحدى الروايتين عن مالك ،
والرواية الأخرى : أنه إن أعتقه صغيراً لا يستطيع السعي على نفسه لزمه
نفقته إلى أن يسعى^(٢) .

فالأول فيه تحفيف ، والثاني . مشدد ، والثالث : ممض : فرجع
الأمر إلى مرتبتي العيزان .

ولعل الأول . محمول على آحاد الناس من العوام ، والثاني . خاص
بأهل المروءات والكرم .

[وقت سقوط نفقة الولد والجارية]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة . إن نفقة الغلام تسقط إذا بلغ صحيحاً ،
ولا تسقط إذا بلغ معسراً لا حرفة له ، ولا تسقط نفقة الجارية إلا إن
تزوجت^(٣) ، مع قول مالك . إنها لا تسقط بالعقد ، وإنما تسقط
بالدخول^(٤) ، ومع قول الشافعي : تسقط بمقتنهما ، أي العلام
والجارية . . بالبلوغ صحيحاً^(٥) ، ومع قول أحمد . لا تسقط نفقة الولد عن
أبيه ولو بلغ إذا لم يكن له مال ولا كسب^(٦) .

(١) انظر : البحر الرائق (٢٣٦/٤) ، و : حواهر العقود (١٧٥/٢)

(٢) انظر : المראה الدواني (٦٩/٢) ، و : كشف النقاب (٤٨٦/٥) ، و : رحمة الأمة
في اختلاف الأئمة (ص ٢٣٢) .

(٣) المراد بالجارية هنا البت ، وانظر : تبين الحقائق (٦٢/٣)

(٤) انظر : المראה الدواني (٦٩/٢) .

(٥) انظر : تحفة المحتاج (٣٤٧/٨) .

(٦) انظر : المعنى (٢١١/٨) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٣٣)

فالأول : معضل ، والثاني : فيه تشديد ، والثالث : محقق ،
والرابع : مشدد على الأب ، فرجع الأمر إلى مرتني الميران .
وتوجيه الأقوال لا يحمي على العطين

[حكم نفقة الولد إن برئ من مرضه ثم عاوده المرض بعد بلوغه]
ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة : إنه لو بلغ الولد مريضاً وبرئ من مرضه ،
ثم عاوده المرض . عادت نفقته^(١) ، مع قول مالك : إن نفقته لا تعود^(٢)
فالأول : فيه تشديد على الوالد ، والثاني : محقق ؛ فرجع الأمر إلى
مرتني الميران

[حكم نفقة الست إن تزوجت ودخل بها زوجها ثم طلقها]
ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة : إنه إذا تزوجت الجارية ودخل بها
الزواج ، ثم طلقها . أن نفقتها تعود على الأب^(٣) ، مع قول مالك : إنها
لا تعود^(٤) .

(١) انظر : جواهر العقود : (١٧٥ / ٢)

(٢) انظر : تحبير المحتصر : (٤٣٤ / ٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة :
(ص ٢٣٣)

(٣) انظر : جواهر العقود : (١٧٥ / ٢)

(٤) وذلك إذا طلقها زوجها بعد بلوغها ، أم إن طلقها قبله فلا تسقط نفقتها عن أبيها ،
ونظر : حاشية العرشي : (٢٠٤ / ٤) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة :
(ص ٢٣٣)

فالأول : فيه تشديد على الأب ، والثاني : فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم مَنْ له حيوان لا يقوم بنفقته ورعايته]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة : إن من له حيوان لا يقوم به فليس للحاكم إجباره على القيام به ، بل يأمره على طريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^(١) ، مع قول الأئمة الثلاثة : إن للحاكم إجباره ومعه من تحميلها ما لا تطيق^(٢) .

فالأول : فيه تخفيف على المالك ، والثاني : فيه تشديد عليه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ، والله تعالى أعلم^(٣)



(١) انظر : الشريعة ، (٥٤٦٦ / ١٠) ، و : بدائع الصائغ ، (٤٠ / ٤)

(٢) انظر : حاشية الدسوقي ، (٥٢٢ / ٢) ، و : البيان ، (٢٧٣ / ١١) ، و : جواهر العقود ،

(١٧٦ / ٢) ، و : كشف القناع ، (٤٩٤ / ٥) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ،

(ص ٢٣٣)

(٣) في هامش (أ) (بلغ قراءة على مشننه رضي الله تعالى عنه)

باب الحصانة

[مسألة الاتفاق في باب الحصانة]

اتفق الأئمة على • أن الحصانة تثبت للأم ما لم تترؤج • فإذا ترؤجت ودخل بها الروح . سقطت حصانتها

هكذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق^(١)
وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم عود الحصانة إلى الأم إن ترؤجت ثم طُلقت]

فمن ذلك • قول أبي حنيفة والشافعي • إن الأم إذا ترؤجت ، ثم طُلقت طلاقاً باتاً . عادت حصانتها^(٢) ، مع قول مالك في المشهور عنه : إنها لا تعود بالطلاق^(٣)

فالأول : محتمف على الأم إذا طلعت رجوع حصانتها لولدها ، والثاني : فيه تشديد عليها ؛ فرجع الأمر إلى مرتبي الميزان

(١) انظر د رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٣٣)

(٢) وهو مذهب الحنابلة ، وانظر د التجريد ، (٥٤١٨/١٠) ، وانحة لمحتاج ، (٣٥٩/٨) ، وه المعني ، (٢٤٨/٨)

(٣) انظر حاشية العرشني ، (٥٣٢/٢) ، وه رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٣٤)

[بيانُ الأحقِّ بالحضامة من الأبوين]

ومن ذلك : قول أبي حبيبة في إحدى روايته . إنَّ الزوجين إذا افترقا وبينهما ولد . فالأمُّ أحقُّ بالعلام حتى يستقلَّ نفسه في مطعمه ومشربه وملبسه ووصونه واستنجائه ، ثمَّ الأبُّ أحقُّ به ، والأمُّ أحقُّ بالأثنى إلى أن تبلغ ، ولا يُحَيَّرُ واحدُهما^(١) ، مع قول مالك . إنَّ الأمُّ أحقُّ ما لم تتروَّح ويدخل بها الروحُ ، وكذلك العلام عنه في القول المشهور : هي أحقُّ به ما لم يبلغ^(٢) ، ومع قول الشافعي . إنَّ الأمُّ أحقُّ بهما إلى سبع سنين ، ثمَّ يُخَيَّران ؛ فمن اختاراه كانا عنه^(٣) ، ومع قول أحمد في إحدى روايته : إنَّ الأمُّ أحقُّ بالعلام إلى سبع سنين ، ثمَّ يُحَيَّرُ ، والحاربة بعد السبع تحفل مع الأم بلا تحيير ، والرواية الأخرى : كمذهب أبي حبيبة^(٤)

والأول : محقَّف على الأم ، وكذا الثاني مع اختلاف السبب ، والثالث مشدَّد عليها ، محقَّف على الأب ، والرابع كذلك . محقَّف عليها من جهة الأثنى ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[حكم ما لو اختار الولدُ أمَّهُ ثمَّ أراد أحد الأبوين سفرَ استيطان]

ومن ذلك : قول أبي حبيبة : إنَّ الولد إذا اختار الأمَّ وكان عندها ، ثمَّ

(١) نظر . لباية شرح الهدية (٦٤٩/٥ - ٦٥٠)

(٢) انظر . حاشية الدسوقي (٥٢٦/٢) .

(٣) نظر . تحفة المحتاج (٣٦٠/٨)

(٤) نظر . لمبدع (١٨٧/٧) وما بعدها ، ورحمة الأئمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٣٤)

أراد الأب السفر إلى بلدة أخرى بنية الاستيطان.. فليس له أحد الولد
مها^(١)، مع قول الأئمة الثلاثة إن له ذلك^(٢)

فإذا كانت الروجة هي المتقلة بولدها : قال أبو حنيفة فلها أن تستقل
شرطين : أحدهما أن تستقل إلى بلدها ، والثاني : أن يكون العقد وقع
سلدها الذي تستقل إليه ، فإن فقد أحد الشرطين مُنعت ، إلا أن تستقل إلى بلد
قريب يمكن المصير إليه والعود قبل الليل ، فإذا كان انتقالها إلى دار حرب أو
من مصر إلى سواد وإن قرب مُنعت من ذلك^(٣) ، مع قول مالك والشافعي
وأحمد في إحدى روايته : إن الأب أحق بولده ، سواء أكان هو المتقل أم
هي^(٤) ، ومع قول أحمد في الرواية الأخرى : إن الأم أولى به ما لم
تتزوج^(٥) .

فالأول : مشدد على الأب ، والثاني : مشدد عليها ؛ فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان ، والله تعالى أعلم



(١) انظر : العايد شرح الهداية : (٣٧١ / ٤)

(٢) انظر : الكافي في فقه أهل المدينة : (٦٢٥ / ٢) ، و : تحفة المحتاج : (٣٦٣ / ٨) ،
و : المبدع : (١٨٦ / ٧) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٢٣٤)

(٣) انظر : العناية شرح الهداية : (٣٧٥ / ٤) .

(٤) انظر : الكافي في فقه أهل المدينة : (٦٢٥ / ٢) ، و : تحفة المحتاج : (٣٦٣ / ٨) ،
و : المبدع : (١٨٦ / ٧) .

(٥) انظر : المبدع : (١٨٧ / ٧) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٢٣٤)

كتاب الجنايات

[مسائل الاتفاق في كتاب الجنايات]

اتفق الأئمة الأربعة على : أن القاتل لا يُحْدَد في النار لو دخل ، وأن توبته من القتل صحيحة ، خلافاً لابن عباس وريد بن ثابت والضحاك ؛ فقالوا : لا تُقْتَل له توبة أبداً .

والأول : محقق ؛ نعماً لظواهر الأحاديث^(١) ، والثاني : مشدد ؛ نعماً لظواهر القرآن في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاءُ لَهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا . ﴾ الآية [الباء ٩٣] .

وكذلك اتفقوا على : أن من قتل نفساً مسلمة مكافئة له في الحرية ، ولم يكن المقتول أباً للقاتل ، وكان في قتله متعمداً . وجب عليه القود

وكذلك اتفقوا على : أن السيد إذا قتل عبده . لا يُقْتَل به وإن تعمّد

(١) من ذلك ما رواه البخاري (٣٤٧٠) واللفظ له ، ومسلم (٢٧٦٦) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كان في بني إسرائيل رجل قتل تسعة وتسعين إنساناً ، ثم حرج يسأل : فأتى راهباً فسأله ، فقال له هل من توبة ؟ قال : لا ، فقتله ، فجعل يسأل ، فقال له رجل : أتب قرية كذا وكذا ، فأذرك الموت ، فأتى بصره بها ، فاحصنت به ملائكة الرحمة وملائكة العذاب . فأوحى الله إلى هذه أن تقربي ، وأوحى الله إلى هذه أن تاعدي ، وقال : قسوا ما بينهما ، فوجد إلى هذه أقرب بشير ، فغير له »

وكذلك اتفقوا على أن الكافر إذا قتل مسلماً قُتل به .

وكذلك اتفقوا على أن العبد يُقتل بالحر ، وأن العبد يُقتل بالعد .

وكذلك اتفقوا على أن الأب إذا قتل أحد أبنائه . . قُتل به .

واتفقوا على أنه إذا حرق رجلاً عمداً فصار ذا فراش حتى مات . . أنه

يقتصرُ منه ، وعلى أنه إذا عم رجل من أولياء الدَّم سقط القصاص ،

وانتقل الأمر إلى الدية ، وعلى : أنه إذا رجع الشهود بعد استيعاء القصاص ،

وقالوا : أخطأنا . لم يجب عليهم القصاص ، وعلى : أن الأولياء

المستحقين النالعين العائنين إذا حصروا وطلبوا القصاص . لم يؤخر إلا أن

يكون الجاني امرأة حاملاً ؛ فتؤخر حتى تضع .

وكذلك اتفقوا على : أنه إذا كان المستحقون صغاراً أو غائبين . . كان

القصاص مؤخراً ، خلافاً لأبي حنيفة ؛ فإنه قال : إذا كان للصغار أب . .

استوفى القصاص ولم يؤخر .

وكذلك اتفق الأئمة على : أنه إذا كان المستحق صغيراً أو عبداً أو

مجبوراً . أخر القصاص في مسألة لعائب فقط .

وكذلك اتفق الأئمة على : أن الإمام إذا قطع يد السارق أو رجله ،

فسرى ذلك إلى النفس . . فلا ضمان عليه .

وكذلك اتفق الأئمة على : أنه ليس للاب أن يستوفي القصاص لولده

الكبير .

وكذلك اتفقوا على أنه لا تُقطع اليد الصحيحة بالسَّاء ، ولا يمين

يسار ، ولا يسار يمين ، وعلى : أن من قتل بالحرم جاز قتله به .

هدا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق^(١) .

وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم قتل المسلم بغيره]

فمن ذلك : قول الشافعي وأحمد : إن المسلم إذا قتل ذمياً أو معاهداً .
لا يُقتل به ، وبذلك قال مالك ، إلا أنه استثنى فقال : إن قتل ذمياً أو معاهداً
أو مستاماً غيلة^(٢) قُتل حداً^(٣) ، ولا يجوز للولي العفو ؛ لأنه تعلق بقتله
الافتيات على الإمام^(٤) ، مع قول أبي حنيفة : إن المسلم يُقتل بالذمي
لا بالمستامن^(٥) .

فالأول : مخفف على المسلم ، وكلام مالك : فيه تخفيف ، والثاني :
مشدد ، فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث
ووجوه الأقوال لا تحفز على العطن

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٣٦) وما بعدها

(٢) قال في « الصحاح » (ع ي ل) (قتل غيلة) وهو أن يحدعه فيذهب به إلى موضع ،
إذا صار إليه قتله ، وذكر المالكية أن الغيلة هي القتل لأحد المال . انظر : حاشية
الحارثي ، (٣ / ٨) .

(٣) كذا في السمع التي بين يدي ، وفي « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٣٥)
(حتماً) بدل (حتماً) .

(٤) انظر : المدونة الكبرى ، (٦٥١ / ٤) ، و« تحفة المحتاج » (٤٠٠ / ٨) ، و« المدع »
(٢١٥ / ٧) .

(٥) انظر : « لاية شرح الهداية » (٧٩ / ١٣ - ٨١) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة »
(ص ٢٣٥)

[حكم قتل الحرّ بعبد غيره]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة : إنَّ الحرَّ لا يُقتل بعبد غيره^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنَّه يُقتل به^(٢)

فالأول : محمَّف على الحرّ ، والثاني : مشدَّد عليه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[حكم قتل الأب بابنه]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنَّ الأب لا يُقتل بقتله ابنه^(٣) ، مع قول مالك : إنَّه يُقتل بمجرد القصد ؛ كإصجاعه وذبحه ، فإن حذفه بالسيف غير قاصدٍ لقتله فلا يُقتل ، والجذ في ذلك كالآب^(٤)

فالأول : محمَّف على الأب ، والثاني : ممضَّل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم قتل الجماعة بالواحد]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة ، وأحمد في إحدى روايته : إنَّه إذا اشترك جماعة في قتل واحد . . قُتلوا به ، إلا أنَّ مالكا استثنى من ذلك

(١) انظر : حاشية الحرشي (٣/٨) ، ومعي المعاج (٢٤١/٥) ، والمعي (٢٧٨/٨)

(٢) انظر : لبابه شرح الهداية (٧٧/١٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٣٥)

(٣) انظر : لبابه شرح الهداية (٢٢٠/١٠) ، وحلية العلماء (٤٥٤/٧) ، والإبصار (١٧٣/٩) .

(٤) انظر : المدونة الكبرى (٤٩٨/٤) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٣٥)

القسامة ؛ فقال : لا يُقْتَلُ بالقسامة إلا واحد^(١) ، مع قول أحمد في الرواية الأخرى : إنه لا يُقْتَلُ الجماعة بالواحد ، وتجب الدية دون القَوْدِ^(٢)

فالأول مشدّد ، والثاني محصّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ولكل من القولين وجه .

[حكم القصاص من الجماعة إذا اشتركوا في قطع يد واحد]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إن الجماعة إذا اشتركوا في قطع يد .. فُطِمُوا كُلُّهُمْ ؛ فُتُطِعَ يد كل واحد^(٣) ، مع قول أبي حنيفة : إن الأيدي لا تُقَطَّعُ باليد ، وتؤخذ دية اليد من القاطعين بالسواء^(٤)

فالأول : مشدّد ، والثاني : محصّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم القصاص بالقتل بمثقل]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة : يجب القصاص بالقتل بمثقل ؛ كالخشبة الكبيرة ، والحجر الثقيل الذي يعلب في مثله أنه يقتل ، ولا فرق

(١) انظر «الباية شرح الهداية» (١٢٤/١٣) ، و«حاشية المدسوقي» (٢٤٥/٤) ، و«حلة العلماء» (٤٥٦/٧) ، و«الإنباف» (٤٤٨/٩)

(٢) وهي الرواية المرحوحة انظر «الإنباف» (٤٤٨/٩) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٣٥-٢٣٦) .

(٣) انظر «عيون المسائل» (ص ٤٢٨) ، و«البيان» (٣٥٩/١١) ، و«الإنباف» (٢٩/١٠)

(٤) انظر «الباية شرح الهداية» (٢٤٦/١٠) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٣٦)

عندهم بين أن يُحْدِثَهُ بحجر أو عصاً ، أو يُعْرِقَهُ أو يُحْرِقَهُ بالنار ، أو يُحْقِقَهُ
 أو يَطْبِئَ عَلَيْهِ بالسَّاءِ ، أو يَمْنَعَهُ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ حَتَّى يَمُوتَ جَوْعاً أو
 عَطشاً ، أو يَهْدِمَ عَلَيْهِ بَيْتاً ، أو يَصْرِفَهُ بِحِجَرٍ عَظِيمٍ أو بِحِشْبَةِ عَظِيمَةٍ مُحَدَّدَةٍ
 أو عَيْرٍ مُحَدَّدَةٍ ، وبذلك قال محمد وأبو يوسف^(١) ، مع قول أبي حنيفة
 إنما يحب القصاص بالقتل بالنار أو الحديد أو الحشبة المحددة أو الحجر
 المحدد ، فأما إذا عرِّقَ في ماء ، أو قتل بحجر أو حشبة غير محدَّدة . . فإنه
 لا قَوْدٌ^(٢) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : مفصّل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم عمد الخطأ]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إن في عمد الخطأ الدية ، إلا أن الشافعي
 قال إن كثر الصرب حتى مات . فعليه القَوْدُ^(٣) ، مع قول مالك بوجوب
 القود في ذلك ؛ أي . في عمد الخطأ ؛ بأن يتعمّد الفعل ويخطئ في القصد ،
 أو يصرب بسوط لا يقتل مثله عالماً ، أو يلكره أو يلطمه لطماً بليغاً^(٤)

(١) انظر « الباية شرح الهداية » (٧٠ / ١٣) ، و « عيون المسائل » (ص ٤٢٩) ، و « تحفة
 لمحتاج » (٣٧٧ / ٨) ، و « كشف القناع » (٥٠٦ / ٥)

(٢) انظر « الباية شرح الهداية » (٦٩ / ١٣) ، و « رحمة الأئمة في اختلاف الأئمة »
 (ص ٢٣٦)

(٣) انظر « الباية شرح الهداية » (٧٠ / ١٣) ، و « الن » (٣٠٢ / ١١) ، و « جواهر
 لعقود » (٢٠٦ / ٢) ، و « المدح » (١٩٩ / ٧ - ٢٠٠)

(٤) انظر « المعمورة على مناهج عالم المدينة » (ص ١٣٠٦) ، و « رحمة الأئمة في اختلاف
 الأئمة » (ص ٢٣٦) .

فالأول . محقق بالدية ، والثاني : مشدد بالقصاص ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ولكل من القولين دليل عند القائل به من السنة^(١)

[بيان من يقتصر منه فيما لو أكره على القتل]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة . لو أكره رجل رجلًا على قتل آخر . قُتل المكره دون المباشر^(٢) ، مع قول مالك وأحمد . يُقتل المباشر^(٣) ، ومع قول الشافعي : يُقتل المكره - بكسر الراء - قولاً واحداً ، وأما المكره - بفتح الراء - ففيه قولان له ، والراجح منهما : أن عليهما جميعاً القصاص ، فإن كافأ أحدهما فقط فالقصاص عليه^(٤)

(١) ممّا يشهد للقول الأول ما رواه ابن ماجه (٢٦٢٧) عن سيدنا عداة بن عمرو رضي الله عنهما ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « قُتِلَ الحطّاءُ شه العمد ؛ قُتِلَ السّوط والعصا » . فمّن الإبل ؛ أربعون منها حلقة في بطونها أولادها ؛

وممّا يشهد للقول الثاني ما رواه أبو داود (٤٥٧٢) ، وابن ماجه (٢٦٤١) عن سيدنا حماد بن مالك بن النابغة رضي الله عنه قال : (كتب بين امرأتين ، فصرّب إحدهما الأخرى بسطح فقتلتها وجيبتها ، فقصي رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنيبتها بعرّة وأن تُقتل) .

(٢) انظر : النّابة شرح الهداية ؛ (٥٩/١١)

(٣) قال في : الإشراف على نكت مسائل الخلاف ؛ (٨١٦/٢) (إذا أكره إنسان عن قتل إنسان ظلماً قُتل المكره والمكره) ، وانظر ؛ حاشية العرشي ؛ (٩/٨) ، وقال في : الإحصاف ؛ (٤٥٣/٩) (وإن أكره إنساناً على القتل فقتل فالقصاص عليهما ؛ هذا المذهب) .

(٤) انظر ؛ تحفة المحتاج ؛ (٣٨٨/٨ - ٣٨٩) ، ورحمة الأئمة في احكام الأئمة ؛ (ص ٢٣٦)

فالأول : مشدّد على المكروه - بكسر الراء دون الماشر - ، والثاني :
عكسه ، والثالث : مفضّل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[شروط المكروه على القتل لتحقيق الإكراه]

ومن ذلك : قول مالك . إنه يشترط في المكروه . أن يكون سلطاناً أو
سيداً مع عبده أو متظلماً ، فيقتاد منهم جميعاً ، إلا أن يكون العبد أعجمياً
جاهلاً بتحريم ذلك ؛ فلا يجب عليه القود^(١) ، مع قول الأئمة الباقيين : إنه
يصحّ الإكراه من كل يد عادية^(٢) .

فالأول : محقّف على غير من ذكر ، والثاني : فيه تشديد ؛ فرجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان

وبصحّ حمل القول الأول . على حال أهل الحاء من الأمراء الذين
لا يحافون إلا من السلطان ، وحمل الثاني . على حال آحاد الناس الذين
لا جأء لهم بوجه

[حكم ما لو أمسك رجلاً ليقنله آخر]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة والشافعي . إنه لو أمسك رجل رجلاً فقتله
آخر فانقود على القتال دون الممسك ، ولكن على الممسك التعرير^(٣) ،

(١) انظر عقد لجواهر الثمينة في مدبغ عالم المدينة (١٠٩٣ / ٣)

(٢) انظر أساية شرح الهداية (٣٩ / ١١) ، وهامي المحتاج (٢٢١ / ٥ - ٢٢٢) ،
وه الإصناف (٤٥٣ / ٩) ، وه رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٣٦)

(٣) انظر حاشية ابن عابدين (٥٤١ / ٦) ، وه البيان (٣٤٢ / ١١)

مع قول مالك إنَّ الممسك والقاتل شريكان في القتل ؛ فيجب عليهما القَوْد إذا كان القاتل لا يمكنه قتله إلا بالإمساك ، وكان المقتول لا يقدر على الهرب بعد الإمساك^(١) ، ومع قول أحمد في إحدى روايته يُقتل القاتل ، ويُحسّر الممسك حتى يموت ، ومع قوله في الرواية الأخرى إنهما يقتلان على الإطلاق^(٢) .

فالأول . مشدّد على القاتل دون الممسك ، والثاني مشدّد عليهما بالشرط الذي ذكره ، والثالث . مشدّد أيضاً ، مرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .

وتوجيه الأقوال الثلاثة طاهر لا يحفى على المَطَّل

[بيان الواجب بالقتل العمد]

ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في إحدى روايته ، والشافعي في أرجح قوليه : إنَّ الواجب بالقتل العمد معيّن ، وهو القَوْد^(٣) ، مع قول مالك في الرواية الأخرى ، والشافعي في القول الآخر ، وأحمد في إحدى روايته : إنَّ الواجب التخير بين الدية والقَوْد^(٤) .

(١) انظر حاشية الدسوقي (٢٤٥/٤) .

(٢) انظر الإنصاف (٤٥٦/٩) ، ورحمة الأمة في خلاف الأنفة (ص ٢٣٧)

(٣) انظر الساية شرح الهدية (٦٦/١٣) ، وحاشية الدسوقي (٢٣٩/٤) ، وجواهر العقود (٢٠٧/٢) .

(٤) انظر غيوت المسائل (ص ٤٣٠) ، وجواهر العقود (٢٠٧/٢) ، والإنصاف (٥/١٠)

وفائدة الحلاف في هذه المسألة أنه إذا عما مطلقاً سقطت الدية

فالأول . مشدد بتعثن القود ، والثاني فيه تخفيف بالتخير بينه وبين الدية ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم عدول وليّ الدم إلى الدية بغير رضا الجاني]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك في إحدى روايته : إنّ الولي إذا عما عن القصاص . . عاد إلى الدية بغير رضا الجاني ، وليس له العدول إلى المال إلا برضا الحاني^(١) ، مع قول الشافعي وأحمد : إنّ له ذلك مطلقاً^(٢) .

فالأول : فيه تشديد على الولي ، والثاني فيه تخفيف عليه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) لعلّ الأنسب أن يجعل قولهُ (إنّ الولي إذا عما عن القصاص عاد إلى الدية بغير رضا الحاني) متصلاً بالمسألة السابقة عندما تكلم عن فائدة الحلاف فيها ، وقولهُ (وليس له العدول) إلى آخره هو مسألة أخرى ؛ وذلك ليُستنى الكلام ، وعاره « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٣٧) (وفائدة الحلاف في هذه المسألة - يريد المسألة السابقة - أنه إذا عما مطلقاً سقطت الدية ، ولو عما الولي عن القصاص عاد إلى الدية بغير رضا الجاني) ، ثم قال بعدها مباشرة (وقال أبو حنيفة ليس له العدول إلى المال إلا برضا الجاني ، وقال الشافعي وأحمد له ذلك مطلقاً ، وعن مالك روايتك) ، وانظر « البناية شرح الهداية » (١٣ / ٦٦) ، و« عيون المسائل » (ص ٤٣٠) .

(٢) انظر « حواهر العقود » (٢ / ٢٠٧) ، و« الإنصاف » (٥ / ١٠) .

[حكم عفو المرأة عن الجاني]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إنه إذا عفت المرأة . سقط القود^(١) ، مع قول مالك في إحدى روايته : إنه لا مدخل للنساء في الدم ، ومع قوله في رواية أخرى : إن للنساء مدخلاً في الدم كالرجال إذا لم يكن في درجتهم عصبه ، ومعنى أن لهن مدخلاً ؛ أي في القود والدية معاً ، وقيل . في القود دون العفر ، وقيل : في العفر دون القود^(٢) .

فالأول : محقق على الجاني ، والثاني : فيه تشديد عليه ، والثالث : كذلك بالشرط الذي ذكر فيه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .

[حكم تأخير القصاص إذا كان المستحق صغيراً أو مجنوناً]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك : إن القصاص لا يؤخر إذا كان المستحق صغيراً أو مجنوناً^(٣) ، مع قول الشافعي وأحمد في أظهر روايته : إنه يؤخر لأجلهما حتى يبلغ الصغير ، ويفيق المجنون^(٤) .

فالأول : مشدد على الجاني ، محقق على المستحق ، والثاني عكسه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .

(١) انظر : جواهر العقود (٢٠٧/٢) ، و المدع (٢٢٧/٧)

(٢) انظر : عبود المسائل (ص ٤٣٠) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٣٧)

(٣) انظر : الهدية شرح الداية (١٦٢/٤) ، و حاشية الدسوقي (٢٥٧/٤)

(٤) انظر : معني المحتاج (٢٧٥/٥) ، و الإصناف (٤٧٩/٩) ، و رحمة الأمة في

اختلاف الأئمة (ص ٢٣٨) .

[حكم استيفاء الأب القصاص لولده الصغير]

ومن ذلك قول أبي حيفة ومالك إنَّ للاب أن يستوفي لولده الصغير ، سواء أكان شريكاً له أم لا ، وسواء كان في النفس أو في الطرف^(١) ، مع قول الشافعي وأحمد في أظهر روايتيه : إنَّه ليس له أن يستوفيه له^(٢) .

فالأول : فيه تشديد على الجاني ، والثاني : فيه تخفيف عليه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم ما لو قتل واحد جماعة]

ومن ذلك قول أبي حيفة ومالك إذا قتل الواحد جماعة . . فليس عليه إلا القود ، ولا يجب عليه شيء آخر بعده^(٣) ، مع قول الشافعي : إنَّه إن قتل واحداً بعد واحد . . قُتِلَ بالأول ، وللأقرب الديات ، وإن قتلهم في حالة واحدة . . أقرع بين أولياء المقتولين ؛ فمن حرجت قرعته قُتِلَ به ، وللأقرب الديات^(٤) ، ومع قول أحمد : إذا قتل واحد جماعة ، فحصر الأولياء وطلبوا القصاص . . قُتِلَ بجماعتهم ، ولا دية عليه ، وإن طلب

(١) انظر : النية شرح الهداية (٩٣ / ١٣) ، رد حاشية الدرر في (٢٥٧ / ٤)

(٢) انظر : النان (٤٠١ / ١١) ، رد لإصناف (٤٧٩ / ٩) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٣٨) .

(٣) انظر : التجريد (٥٥٧٢ / ١١) ، رد عيون المناظر (ص ٤٣١)

(٤) انظر : البيان (٣٩٢ / ١١) .

بعضهم القصاص وبعضهم الدية . قُتِلَ لمن طلب القصاص ، ووجبت الدية لمن طلبها ، وإن طلبوا الدية كان لكل واحد الدية كاملة^(١) .

فالأول : فيه تخفيف على الجاني ، والثاني : فيه تشديد عليه ، والثالث : منفصل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم ما لو قطع رجل يمين رجلين]

ومن ذلك قول أبي حنيفة : إذا جنى رجل على رجل ، فقطع يده اليمنى ، ثم على آخر ، فقطع يده اليمنى ، وطلباً منه القصاص . قُطِعَتْ يده لهما ، وأُخذَ منه دية أخرى لهما^(٢) ، مع قول مالك : إنه تُقَطَّع يمينه بهما ، ولا دية عليه^(٣) ، ومع قول الشافعي . تُقَطَّع يمينه للأول ، ويعرم الدية للثاني^(٤) .

وإن كان قطع يديهما دفعة واحدة : أقرع بينهما عند الشافعي ؛ كما في النفس ، وكذا إذا اشتبه الأمر^(٥) ، مع قول أبي حنيفة : إنهما إن طلبا القصاص قطع لهما ولا دية ، وإن طلب أحدهما القصاص وأحدهما الدية قُطِعَ لمن طلب القصاص ، وأُحْدِتِ الدية للآخر^(٦) .

(١) انظر : المبدع ، (٢٣٨ / ٧) ، ورحمة الأمة في خلاف الأئمة ، (ص ٢٣٨)

(٢) انظر : الباية شرح الهداية ، (١٢٨ / ١٣) .

(٣) انظر : المحونة الكبرى ، (٦٥٤ / ٤) .

(٤) انظر : جواهر العقود ، (٢٠٨ / ٢) .

(٥) انظر : جواهر العقود ، (٢٠٨ / ٢) .

(٦) انظر : الباية شرح الهداية ، (١٢٨ / ١٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٣٨)

فالأول مشدد ، والثاني فيه تحفيف ، والثالث : مفصل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم ما لو مات القاتل المتعمد]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة ومالك : إنه لو قتل متعمداً ثم مات . سقط حق وليي الدم من القصاص والدية جميعاً^(١) ، مع قول الشافعي وأحمد . إن الدية تبقى في تركته لأوليائه المقتول^(٢) .

فالأول محفف ، والثاني فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[بيان كيفية القصاص]

ومن ذلك قول أبي حنيفة : إنه لا يستوفى القصاص إلا بالسيف ، سواء أقتل به أم بعيره^(٣) ، مع قول مالك والشافعي إنه يُقتل بمثل ما قتل به ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد^(٤) .

فالأول فيه تحفيف وإحسان للقتل ، والثاني فيه تشديد ؛ لأنه ربما كان قتل بمثقل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) انظر : التجريد ، (٥٥٨٤ / ١١) ، وحاشية الحرشي ، (١٨ / ٨)

(٢) انظر : معني المحتاج ، (٢٦٠ / ٥) ، وإلنصاف ، (٦ / ١٠) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٣٨)

(٣) انظر : الاختيار ، (٢٨ / ٥) .

(٤) انظر : الدخيرة ، (٤٥٠ / ١٢) ، ومعني المحتاج ، (٢٨١ / ٥) ، والمبدع ، (٢٣٦ / ٧) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٣٩)

[حكم ما لو ارتكب ما يوجب القتل ثم لجأ إلى الحرم]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة وأحمد . إنه لو قتل خارج الحرم ، ثم لجأ إليه ، أو قتل مكفر أو زنى أو ردة^(١) ، ثم لجأ إليه . لم يُقتل في الحرم ، ولكن يُضيق عليه ، ولا يباع ولا يُشارئ حتى يخرج منه فيُقتل^(٢) ، مع قول مالك والشافعي : إنه يُقتل في الحرم^(٣) .

فالأول : فيه تخفيف على الجاني بتأخير القصاص عنه مدة ، والثاني : فيه تشديد بعدم التأخير ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ودليل الثاني : أن الحرم لا يعيدُ عاصياً ولا فاراً بدم .
ودليل الأول . شهودُ شدة حرمة الحرم الذي هو حصرة الله تعالى الخاصة .

فيحمل هذا : على حال الحاكم الذي علت عليه هبة الله تعالى ، فانطوت فيها إقامة حدوده حرمة له .

ويُحمل الثاني على الحاكم الذي لم تغلب عليه تلك الهبة ، وراى سرعة إقامة القصاص أحمداً للفتنة من التأخير ، والله تعالى أعلم



(١) كذا في النسخ التي بين يدي ، وفي «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٣٩)

() أو وجب عليه القتل لكفر (بدل) أو قتل بكفر (، وهو الأنسب للسياق

(٢) انظر «حاشية ابن عابدين» (٢/٦٢٥) ، و«المبدع» (٧/٣٧٧) .

(٣) انظر «حاشية الحرشي» (٨/٢٥) ، و«تحفة المحتاج» (٨/٤٣٨) ، و«رحمة الأمة

في اختلاف الأئمة» (ص ٢٣٩) .

كتاب الديات

[مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب الديات]

اتفق الأئمة على . أن دية المسلم الحرّ الذكر . . مئة من الإبل في مال
القاتل العائد إذا عدل إلى الدية ، وعلى أن الجروح قصاص في كل
ما يتأتى فيه القصاص

واتفق الأئمة على : أنه ليس في هذه الجروح الخمسة مقدّر شرعي ،
وهي : الحارصة والدامية والناضعة والمُتَلَحِّمة والسَّمْحاق^(١) ، وتفسير
هذه الخمسة معروف في كتب الفقه

وأجمعوا على أن في كل واحدة من هذه الخمس حكومة بعد
الاندمال ، والحكومة أن يُقَوِّمَ المجني عليه قبل الجاية كأنه كان عبداً ،
ثم يُقدَّر له قيمة بعدها ، فيكون له بقدر التفاوت من دية ، بخلاف بقية
الجروح الآتي بيانها في مسائل الخلاف ؛ كالموضحة التي توضح العظم ،
والهاشمة التي تهشم العظم وتكسره . إلى آخرها

(١) الحارصة هي الشخعة التي يحرق العبد ؛ أي تحرقه ولا تُحَرِّح الدم ، والدامية
هي التي تُسِيلُ الدم ، والناضعة هي التي تبضع العبد ؛ أي تقطعه ، والمتلاحمة
هي التي تأخذ في اللحم ، والسّمْحاق هي التي تنص إلى السّمْحاق ؛ وهي جلدة رقيقة
بين اللحم وعظم الرأس . انظر : الهدية شرح البدية ، (١٨٢ / ٤)

وأجمعوا على : أنَّ في الموصحة القصاص إن كان عمداً ، وعلى أنَّ
في المُثَقَّلَة ؛ وهي التي توضح وتهشم وتنقل العظام خمسة عشر من
الإبل ، وعلى أنَّ في المأمومة ثلث الدية ؛ وهي التي تصل إلى جلدة
الدماغ .

وكذلك انعقد الإجماع على : أنَّ في الحائفة ثلث الدية ؛ وهي التي
تصل إلى جوف البطن والصدر وثمرة الحنجر والجيب والخاصرة .

واتفقوا على : أنَّ العين بالعين ، والأنف بالأنف ، والأذن بالأذن ،
والسن بالسن ، وعلى : أنَّ في العينين الدية كاملة ، وفي الأنف إذا جُذِعَ
الدية ، وفي اللسان الدية ، وفي الشفتين الدية ، وفي مجموع الأسنان
الدية ؛ وهي اثنان وثلاثون ساً ، وعلى : أنَّ في كلِّ سن خمسة أبعرة ، وفي
اللَّحْيَيْنِ الدية ، وفي اللِّحْيِ الواحدة إن بقيت الأخرى . . نصف الدية .

واستشكل المتولي من الشافعية وجوب الدية في اللَّحْيَيْنِ ، وقال : لم
يرد في ذلك حرج صحيح ، والقياس لا يقتضيه ؛ لأنه من العظام الداخلة ؛
كالتزقوة والصِّلَع ، وعلى : أنَّ في الأُجْفَانِ الأربعة الدية ؛ في كلِّ واحد ريع
الدية ، إلا ما نُقِلَ عن مالك بأن فيها حكومة

وأجمعوا على : أنَّ في كلِّ يد نصف الدية ، وكذا الأمر في الرجلين
وكذلك أجمعوا على : أنَّ في اللُّسَانِ الدية ، وفي الذَّكَرِ الدية ، وفي
ذهاب العقل الدية ، وفي ذهاب السمع الدية

وأجمعوا على أنَّ دية المرأة الحرة المسلمة في نفسها على الصنف من
دية الرجل الحر المسلم .

واتفق الأئمة على أن الدية في قتل الخطأ على عاقلة الجاني ، وعلى أنها تجب عليه مؤجلة في ثلاث سنين
هكذا ما وجدته في هذا الباب من مسائل الإجماع والاتفاق^(١) .
وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم تأجيل دية المسلم الحر الذكر]

فمن ذلك . قول الأئمة الثلاثة . إن دية المسلم الحر الذكر . . حالة^(٢) ،
مع قول أبي حنيفة : إنها مؤجلة ثلاث سنين^(٣)
فالأول . مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ووجه الأول . تعظيم حرمة المسلم المحني عليه
ووجه الثاني . تعظيم حرمة الجاني ؛ فإن المجني عليه قد تغدت فيه
الأقدار عند انتهاء أحله ، والجاني ترجى توبته والعفو عنه إذا أُجلت الدية
ثلاث سنين .

[صفة دية شبه العمد من حيث كونها مثلثة أو مخمسة]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة : إن دية شبه العمد مثل دية العمد

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف لأئمة (ص ٢٤٠) وما بعدها

(٢) انظر : غيرون المسائل (ص ٤٣٦) ، و : حبة العمداء (٥٣٨ / ٧) ، و : المعنى (٣٧٣ / ٨)

(٣) انظر : البايه شرح الهداية (٢١٤ / ١٣) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٤٠)

المحصر في كونها مثثة^(١) ، مع قول مالك في إحدى روايته إنها
مخمس^(٢) .

فالأول : فيه تشديد بالتثليث ، والثاني : فيه تخفيف بالتحميس ؛ فرجع
الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[دية القتل الخطأ]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة وأحمد : إن دية الخطأ مخمسة ؛ عشرون
جذعة ، وعشرون حقة ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون ابن مخاض ،
وعشرون بنت مخاض^(٣) ، وبذلك قال مالك والشافعي ، إلا أنهما جعلوا
مكان ابن مخاض ابن لبون^(٤) .

فالأول : فيه تخفيف ، والثاني : فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان .

(١) انظر : الساية شرح الهداية (١٦٠ / ١٣) ، و : نعمة المحتاح (١٥٤ / ٨) ، وقال في
الإصناف (٦٠ - ٥٩ / ١٠) (من كان لقتل عمداً ، أو شبه عمداً وجبت
أرباعاً) هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب

(٢) قال في : الدخيرة (٣٥٤ / ١٢) (وفي شبه العمدة أثلاث ثلاثون حقة ، وثلاثون
جذعة ، وأربعون حلقة) ، وانظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٤٠)

(٣) انظر : الاختيار (٣٦ / ٥) ، و : الإصناف (٦١ / ١٠) .

(٤) انظر : المعمورة على مذبح عالم المدينة (ص ١٣١٩) ، و : حاشية الحرشي (٣٠ / ٨) ، و : البيان (٤٨٣ / ١١) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٤٠) .

[حكم أخذ القود في الدييات مع وجود الإبل ، ومبلغ ذلك]

ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد : إنه يجوز أخذ الدباير والدراهم في الدييات مع وجود الإبل^(١) ، مع قول الشافعي : إنه لا يجوز العدول عن الإبل إذا وجدت إلا بالتراضي^(٢)

فالأول محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

وتوجيه القولين ظاهر لا يحتمل على القطع ؛ لأن المقصود بالدية تعظيم حرمة ذلك المحمي عليه ؛ فإن وجدنا الإبل كانت هي المقدّمة ، وإلا فقيمتها يحصل بها الردع وتعظيم حرمة ذلك المحمي عليه ، وإنما قدرها الشارع بالإبل لكونها كانت أكثر أموالهم ؛ كما هو مشهور في كتب الفقه وكان مالك يقول : الإبل أصل في الدييات ؛ فإن فُقدت أو شُخ أولياء الجاني عُدل إلى ألف دينار أو اثني عشر ألف درهم^(٣) .

ومبلغ الدية عند أبي حنيفة عشرة آلاف درهم^(٤) ، وعند الثلاثة : اثنا عشر ألف درهم^(٥)

(١) انظر : حاشية ابن عاتق (٥٧٤ / ٦) ، و : الإنصاف (٥٨ / ١٠) .

(٢) انظر : تحفة المحتاج (٤٥٥ / ٨) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٤٠)

(٣) انظر : العواكذ الدواني (١٨٦ / ٢) .

(٤) انظر : الاحتيار (٣٦ / ٥) .

(٥) انظر : حاشية الدسوقي (٢٦٧ / ٤) ، و : تحفة المحتاج (٤٥٥ / ٨) ، و : الإنصاف (٥٨ / ١٠)

[حكم تغليظ الدية بالقتل في الحرم]

أو الأشهر الحرم أو بقتل ذي رحم محرم]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة : إن الدية لا تُعْلَط بالقتل في الحرم ، ولا بالقتل وهو مُحَرَّم بالحج أو العمرة ، ولا وهو في شهر حرام ، ولا بقتل ذي رحم مُحَرَّم^(١) ، مع قول مالك : إن الدية تُعْلَط في قتل الرجل ولذَّه فقط ، وصفة التغليظ في كلِّ مذهب مذكور في كتب العقه^(٢) ، ومع قول الشافعي : إنها تُعْلَط في الحرم وفي المحرم وفي الأشهر الحرم^(٣) .

فالأول : معطَّم حرمة المسلم على الحرم ؛ فإنه أعظم عند الله من الكعبة كما ورد^(٤) .

والثاني : معطَّم للولد ؛ أدباً مع الله تعالى حين بهي عنه بقوله تعالى ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ﴾ [النساء ١٥١] ، ويقول تعالى : ﴿وَلَا يَقْتُلَنَّ أَوْلَادَهُمْ﴾ [المنحة : ١٢] .

والثالث : كالأول ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) انظر «التجريد» (١١/٥٧٠٥) .

(٢) انظر «المبدوءة الكبرى» (٤/٥٥٨) .

(٣) انظر «البيان» (١١/٤٨٤) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٤١) .

(٤) من ذلك ما رواه ابن ماجة (٢٩٣٢) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف بالكعبة ، ويقول : «ما أطيب وأطيب ريحك ! ما أعظمك وأعظم حرمتك ! والذي نفس محمد بيده ؛ لحرمة لمؤمن أعظم عند الله حرمة منك ؛ ماله ودمه ، وأنظر به إلّا حبراً» .

[الواجب في الجناية على الأذنين]

ومن ذلك : قول الأئمة الأربعة : في الأذنين الدية^(١) ، مع قول مالك في رواية له : إنَّ فيهما حكومة^(٢)

فالأول مشدّد ، والثاني : محقّف ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[الواجب في العضو الذي ذهب منفعته]

والواجب في الضلع والترقوة والساعد والمخذ

ومن ذلك : قول الأئمة الأربعة : إنَّ في العين القائمة التي لا يبصر بها ، واليد الشلاء ، والذكر الأشلّ وذكر الحصى ، ولسان الأخرس ، والإصبع الرائدة ، واللس الرائدة أو السوداء . حكومة^(٣) ، مع قول الشافعي وأحمد في أظهر قوليه : إنَّ في المذكورات كنهها . الدية^(٤) .

قال أحمد وفي كلِّ ضلعٍ بعيرٌ ، وفي الترقوة بعيرٌ ، وفي كلِّ من الذراع

(١) انظر : الاحتيار ، (٣٨ / ٥) ، والمندوحة انكرت : (٥٦٣ / ٤) ، وهـ البيان ، (٥١٩ / ١١) ، وهـ كشف القناع ، (٣٨ / ٦) .

(٢) انظر : الدحيّة ، (٣٦٧ / ١٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٤٢)

(٣) وهو أظهر عند الشافعية انظر : الاحتيار ، (٤٠ / ٥) ، وحاشية الدسوقي ، (٢٧٧ / ٤) ، وجواهر العقود ، (٢٢١ / ٢) ، وهـ معي المحتاج ، (٣١٥ / ٥) ، وهـ المبدع ، (٣١٢ / ٧) .

(٤) انظر : جواهر العقود ، (٢٢١ / ٢) ، وهـ المبدع ، (٣١٢ / ٧ - ٣١٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٤٢) .

والساعد والمخذ . بغيران^(١) ، وقال الأئمة الثلاثة في ذلك حكومة^(٢)
 فالأول من المسألة الأولى : محقق ، والثاني . مشدد
 كما أنَّ الأول من المسألة الثانية . مشدد ، والثاني محقق ؛ فرجع
 الأمر إلى مرتبتي الميزان^(٣) .

[حكم ما لو ضربه فأوضحه وذهب عقله]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة والشافعي في أحد قوليه : إنَّهُ لو ضربه
 فأوضحه فذهب عقله فعليه دية للعقل ، ويدخل فيه أرش الموضحة^(٤) ،
 مع قول مالك وأحمد والشافعي في أرجح قوليه . إنَّ عليه لذهاب العقل دية
 كاملة ، وعليه أرش الموضحة^(٥)

فالأول . فيه تحميم ؛ بدخول أرش الموضحة في الدية ، والثاني . به
 تشديد ؛ بعدم إدخال الأرش المذكور ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم ما لو قلع سنَّ من ثغر^(٦)]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة وأحمد . إنَّهُ لو قلع سنَّ من قد ثغر .

- (١) انظر : الإصناف : (١١٥ / ١٠) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٢٤٢)
- (٢) انظر : نيس الحقائق : (١٣٤ / ٦) ، وعبود المسائل : (ص ٤٣٥) ، والبيان : (٥٦٣ / ١١)
- (٣) في هامش (١) (بلغ قراءة على مشته رضي الله عنه)
- (٤) انظر : الاختيار : (٤٣ / ٥) ، والبيان : (٥٢٥ / ١١)
- (٥) انظر : حاشية الدسوقي : (٢٧٢ / ٤) ، والبيان : (٥٢٥ / ١١) ، والإصناف : (٤٦٦ / ٨) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٢٤٣)
- (٦) قال في المدع : (٢٦٠ / ٧) (ثغر أي سقطت رواقعه ثم بيئت)

لا يجب عليه ضمان^(١) ، مع قول مالك والشافعي في أصح القولين . إنَّه
يجب الضمان^(٢) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[الواجب في قطع لسان صبيّ لم يبلغ حدّ النطق]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة : إنَّه لو قطع لسان صبيّ لم يبلغ حدّ
النطق . فيه حكومة^(٣) ، مع قول الأئمة الثلاثة : إنَّ فيه ديةً كاملة^(٤) .

فالأول فيه تحفيف ، والثاني : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان .

[الواجب في قلع عين الأعور السليمة]

ومن ذلك قول مالك وأحمد : لو قلع عين أعور . . لرمه دية

(١) وذلك بشرط أن تست سرّاً مكانها ، وإلا لرم الضمان ؛ إذ قال في الهداية شرح
ابن أبي حنيفة (١٨٦/٤) (ولو قلع سنّ رجل فست مكانها أخرى سقط لأرضه في قول
أبي حنيفة رحمه الله ، وبلا عليه الأرض كاملاً) ، وقال في المعصي
(٣٣٣/٨) (وإن قلع سنّ من قد نُمرّ وحبّ دهنها في الحدل ؛ لأن الظاهر أنها
لا تعود ، فإن عادت لم تجب الدية ، وإن كان قد أخذها ردّها)

(٢) مظر حاشية لدسوقي (٢٧٤/٤) ، وفي معني المحتاج (٢٦٩/٥) ، وفي رحمه
لأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٤٣) .

(٣) مظر حاشية ابن حابدين (٥٥٥/٦) .

(٤) مظر حاشية الحرشي (٤١/٨) ، وفي جواهر العقود (٢٢١/٢) ، وفي المدع
(٣٠٦/٧) ، وفي رحمه الأئمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٤٣)

كاملة^(١) ، مع قول أبي حنيفة والشافعي ، إنه يلزمه نصف دية^(٢) .

فالأول : مشدد ، والثاني : فيه تحفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان .

[الواجب في إذهاب شعور الرأس والوجه]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة وأحمد : لو صرت رجل رجلاً ، فأذهب
شعرَ لحيتي فلم تست ، أو ذهب شعر رأسه أو شعر حاجبه أو أهداب عينيه
فلم يَعدْ ففي ذلك الدية^(٣) ، مع قول مالك والشافعي إنَّ فيه
حكومة^(٤) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان

[الواجب في إفضاء الزوجة التي لا يوطأ مثلها]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة لو وطئ زوجته فأفصاها ، وليس مثلها
يوطأ فلا ضمان عليه^(٥) ، مع قول الشافعي ومالك في إحدى روايتيه : إنَّ

(١) انظر « حاشية الدسوقي » (٢٥٥ / ٤) ، و « الإنصاف » (١٠٣ / ١٠)

(٢) انظر « الباية شرح الهداية » (١٨١ / ١٣) ، و « معي المحتاج » (٣٠٨ - ٣٠٧ / ٥) ،
و « رحمه الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٤٣)

(٣) انظر « العاية شرح الهداية » (٢٨١ / ١٠) ، و « الهداية على مذهب الإمام أحمد »
(٥١٦ / ١)

(٤) انظر « حاشية الحرشي » (١٧ / ٨) ، و « معي المحتاج » (٢٣٣ / ٥) ، و « رحمه الأمة
في اختلاف الأئمة » (ص ٢٤٣) .

(٥) انظر « حاشية ابن عابدين » (٥٦٥ / ٦) .

عليه دية^(١) ، ومع قول مالك في أشهر روايته : إن في ذلك حكومة^(٢) .

فالأول محقق ؛ لتولد ذلك من مادون فيه في الجملة ، والثاني مشدد ، والثالث فيه تحميف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث .

[مقدار دية اليهودي والنصراني]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة : إن دية اليهودي والنصراني كدية المسلم ، سواء في العمد والخطأ من غير فرق^(٣) ، مع قول مالك : إنها على النصف من دية المسلم في العمد والخطأ من غير فرق^(٤) ، ومع قول الشافعي : إنها ثلث دية المسلم في العمد والخطأ من غير فرق^(٥) ، ومع قول أحمد : إن كان للنصراني أو اليهودي عهدٌ وقتلَهُ مسلمٌ عمداً . . فديته كدية المسلم ، فإن قتله خطأ فنصف دية المسلم ، واحتارها الحرقى ، وفي رواية له أنها نصف دية المسلم^(٦) .

فالأول : مشدد ؛ لظاهر قوله تعالى : ﴿ وَكَفَّارَاتُهُمْ فِيهَا أَنْ تَقْسِرَ بِالْقَسْرِ وَالْعَيْتِ بِالْعَيْتِ . . ﴾ إلى آخر النسق [المائدة ٤٥] ؛ فإن الله تعالى

(١) انظر : البصرة : بلحمي (٦٢٢٢ / ١٣) ، والبيان : (٥٥٨ / ١١) .

(٢) انظر : البصرة : بلحمي (٦٢٢٢ / ١٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٢٤٤) .

(٣) انظر : العناية شرح الهداية : (٢٧٨ / ١٠) .

(٤) انظر : عبود الصائل : (ص ٤٤٣) .

(٥) انظر : البيان : (٤٩٢ / ١١) .

(٦) انظر : الإنصاف : (٦٤ - ٦٥ / ١٠) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٢٤٤) .

لم يسحها بآية أخرى في شريعتنا ، لا سيما وصاحبه لا يقول بجوار نسح القرآن بالسنة .

والثاني : فيه تشديد ، والثالث : فيه تخفيف على الجاني ، والرابع : مفصل ، في أحد شقيه تشديد ، للطاهر المتقدم ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم ما لو اصطدم فارسان حرّان فماتا]

ومن ذلك : قول مالك : إذا اصطدم الفارسان الحرّان فماتا . . فعلى عاقلة كل واحد منهما دية للآخر كاملة^(١) ، مع قول أحمد في إحدى روايته : إن على عاقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر ، وبه قال الشافعي^(٢) ، ولم أجد للإمام أبي حنيفة في ذلك قولاً^(٣) ، قال الثلاثة : وفي تركة كل منهما نصف قيمة دابة الآخر^(٤) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) انظر : الدخيرة (٢٦٠ / ١٢)

(٢) انظر : حلية العلماء (٥٣٠ / ٧) ، و كشف لقبح (٩ / ٦)

(٣) قال في : الهداية شرح الداية (١٩٩ / ٤) (ودا اصطدم فارسان فماتا فعلى عاقلة كل واحد منهما دية الآخر ، وقال زهر و لشافعي رحمهما الله يجب على عاقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر) ، و نظر : الاختيار (٤٩ / ٥)

(٤) انظر : الدخيرة (٢٦٠ / ١٢) ، و الأم (٤٢٦ / ٧) ، و كشف القناع (١٠ / ٦) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٤٥)

[حكم دخول الحاني مع العاقلة في أداء الدية]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة : إن الجاني يدخل مع العاقلة ؛ فيؤدي معهم ، ويلزمه ما يلزم أحدهم ، وبه قال ابن القاسم من أصحاب مالك ، مع قول غيرهما^(١) : إن الجاني لا يدخل مع العاقلة^(٢) ، ومع قول الشافعي : إن اتسعت العاقلة إلى الدية . لم يلزم الجاني شيء ، وإن لم تتسع . لزمه^(٣) ، ومع قول أحمد : إنه لا يلزمه شيء ، سواء أُنسجت العاقلة أم لم تتسع ، وعلى هذا إذا لم تتسع العاقلة لتحمل جميع الدية . انتقل ذلك إلى بيت المال^(٤) .

فالأول . فيه تشديد على الجاني ، والثاني محفف ، والثالث : معضل ؛ فأحد شقي التفصيل فيه تخفيف ، والرابع : محفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أن الجاني في الأصل أولئ بالكرامة من عاقلته ؛ لكونه هو الجاني

ووجه الثاني : أن العاقلة هي سبب تجزئته على الجنانية ، ولولا اعتقاده

(١) كذا في السج التي بين يدي ، ولعل الأسب (غيره) بدل (غيرهما) ؛ أي غير ابن القاسم من المالكية ؛ لأنه سذكر قول الإمام الشافعي وأحمد بعد ذلك ، ويؤيده ما في «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٤٥) (واختلف أصحاب مالك ؛ فقال ابن قاسم كقول أبي حنيفة ، وقال غيره : لا يدخل الحاني مع العاقلة)

(٢) انظر «البيان شرح الهداية» (٣٧٢/١٣) ، و«عيون المسائل» (ص ٤١٦)

(٣) انظر «البيان» (٥٩٧/١١)

(٤) انظر «الإحصاف» (١٢٤/١٠) .

فيهم أنهم لا يسلمونه لأهل المجبي عليه . لما تجرأ على الجناية .

ووجه الثالث : رجوع ذلك إلى نظر الإمام في ردع العاقلة ورجعها ؛ فإن رأى شدة عتوها وشدة قوتها . حمّلها الدية كاملة ؛ لتصير تمسك على يدي من تعقله عن الجناية ؛ خوفاً أن يفرمها الإمام الدية كاملة ، وإن رأى ضعفها عن تحمّل الدية وعدم عتوها وتجربتها . . أشرك الجاني معهم في الدية .

ووجه الرابع : أن العاقلة هي سب تجرئه على الجناية ؛ كما قلنا في توجيه قول أبي حنيفة .

وبإيضاح ذلك : أن الجاني من قسم السفهاء عادة ، وتغريم المال عنده لا يردعه ؛ لهوانه عليه ، فكاست الدية كاملة على العاقلة ؛ لتمسك على يده ، ولولا ما ورد من كون الدية على العاقلة لكاست الدية لا تتعدى الجاني ؛ قياساً على نية قواعد الشريعة .

[حكم دخول غير الأقارب كأهل الديوان في معنى العاقلة^(١)]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة إذا كان الجاني من أهل الديوان . فديوانه عاقلته ، ويُقدّمون على العصبة في التحمّل ، فإن عدموا فحيثد تحمّل العصبة ، وكذا عاقلة السوقي أهل سوقه ثم قرابته ، فإن عجزوا فأهل محلّته ، فإن لم يتسع فأهل بلدته ، وإن كان الجاني من أهل القرى ولم يتسع . . فالمصر التي تلي تلك القرى من سواده^(٢) ، مع قول مالك

(١) قال في «الهداية شرح البداية» (٢٢٥/٤) (وأهل الديوان أهل الرايات ؛ وهم الجيش الذين كتبت أساميتهم في الديوان) .

(٢) انظر «البناية شرح الهداية» (٣٦٤/١٣) .

والشافعي وأحمد . لا مدخل لهم في الدية إلا إذا كانوا أقارب الجاني^(١)

فالأول . مشدد على أهل ديوانه وأهل سوقه وأهل محلته وأهل بلده .

وعلى أهل المصر التي تلي تلك لقرية التي فيها سكن الجاني

والثاني : فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث

ووجه الأول : أن أهل الديوان ومن عطف عليهم . يسوؤهم ما يسوء

الجاني عالياً ، ويسوؤهم ما يسوء ؛ فكانوا كالعصبة في الحمية

ووجه الثاني صعب أهل ديوانه ومن بعدهم عن حمية العصبة

والعاقلة ؛ فلا يلحقون بهم .

وسياتي في (باب قسم العيى والعيمة) أن المراد بأهل الديوان هم

كل من أثبت اسمه في ديوان الجند من المقاتلة^(٢)

[مقدار ما يؤخذ من أفراد العاقلة]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة . إنه يسوئ بين العاقلة ؛ فيؤخذ من ثلاثة

دراهم إلى أربعة ، وإنه ليس فيما تحمله العاقلة من الدية تقدير ، ولا هو

(١) قال في « عيون المسائل » (ص ٤٤٦) (والعاقلة التي تحمل الدية هم : عصبة

العائش ، فإن كان انقضى من أهل ديوان مع غير قومه حملوا عنه دون قومه ، وحمل

عهم مثل قومه ، سواء كانوا أهل ديوان أم لا ، فإن اضطرب أهل ديوان إلى معونة قومه ،

أعوانهم إذا قتل أهل الديوان أو انقطع ، وقد أشهد إنما يعقل أهل الديوان ، إذا كان

العتاء قائماً ، فأشأ إذا انقطع حمل عنه قومه ؛ كانوا معه في الديوان أم لا ، وبمثل قول

قال أبو حنيفة في أهل الديوان) ، وانظر : حاشية الحرشي (٤٥ / ٨) ، وه حلية

العلماء (٦٠١ / ٧) ، والمذبح (٣٤١ / ٧) .

(٢) انظر (٤٩٧ / ٣)

على قدر الطاقة والاجتهاد^(١) ، مع قول مالك وأحمد : ليس هو بمقدر ، وإنما ذلك بحسب ما يسهل ولا يصير^(٢) ، ومع قول الشافعي : إنه يتمدّد ، فيوضع على العمى نصف دينار ، وعلى المتوسط الحال ربع دينار ، ولا ينقص عن ذلك^(٣) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : فيه تخفيف ، والثالث : فيه تشديد من حيث التقدير ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[حكم إشراك الغائب من العاقلة في تحمّل الدية مع الحاصر]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في أحد قوليه : إن العائب والحاصر من العاقلة سواء في تحمّل الدية^(٤) ، مع قول مالك : إن العائب لا يتحمّل مع الحاصر شيئاً إذا كان العائب من العاقلة في إقليم آخر سوى الإقليم الذي فيه بقية العاقلة ، ويصمّ إليهم أقرب القاتل ممن هو مجاور معهم^(٥)

فالأول : مشدّد ، والثاني : مخفّف بالشرط المذكور فيه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) انظر الاختيار (٦٠/٥) .

(٢) انظر عيون المسائل (ص ٤٤٧) ، ود المدع (٣٤٧/٧) .

(٣) انظر معني المحتاج (٣٦٣/٥) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٤٦) .

(٤) انظر التجريد (٥٧٦٤/١١) ، والبيان (٦٠٧/١١) ، و كشف القناع (٥٩/٦) .

(٥) انظر حاشية الدسوقي (٢٨٥/٤) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٤٦) .

[حكم الصمان فيما لو مال حائطُ إنسانٍ على شخص فقتله]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة : إنه إذا مال حائطُ الإنسان إلى طريق أو ملكٍ غيره ، ثم وقع على شخص فقتله ؛ فإن كان طولب بالنقض فلم يفعل مع التمكن صم ما تلف بسبه ، وإلا فلا^(١) ، مع قول مالك وأحمد في إحدى روايتيهما : إن عليه الصمان إن لم ينقصه ، زاد مالك : شرط أن يُشهد عليه بالامتناع من النقص مع القدرة عليه^(٢) ، ومع قول مالك في الرواية الأخرى : إنه إن بلغ الحوف إلى حدٍّ لا يؤمن معه الإتلاف . . ضمن ما أتلفه ، سواء تقدّم طلب أم لا ، وسواء أشهد أم لا^(٣) ، ومع قول أحمد في الرواية الأخرى ، وأصحاب الشافعي في أصحّ الوجهين إنه لا يصمن^(٤) .

فالأول : معصّل ، والثاني : فيه تشديد ، والثالث : محقّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
وتوجيه الأقوال ظاهر .

(١) انظر الاحتيار ، (٦٤ / ٥)

(٢) انظر الإشراف على نكت مسائل الخلاف ، (٨٣٧ / ٢) ، و الإيضاف ، (٢٣١ / ٦)

(٣) انظر الإشراف على نكت مسائل الخلاف ، (٨٣٨ / ٢)

(٤) انظر الإيضاف ، (٢٣١ / ٦) ، و حية العلماء ، (٥٢٦ / ٧) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٤٦)

[حكم بعض صور الجناية بالتب]

ومن ذلك قول أبي حيفة لو صاح إنسان على صبي أو معنوه وهما على سطح أو حائط ، فوقع فمات ، أو ذهب عقل الصبي أو عقل السالع فسقط ، أو بعث الإمام إلى امرأة يستدعيها إلى مجلس الحكم فأجهضت جسيها فرعاً أو زال عقلها . . فلا ضمان في شيء من ذلك جملة واحدة^(١) ، مع قول الشافعي : إن على العاقلة الدية في ذلك كله ، إلا في حق السالع الساقط ؛ فإنه لا ضمان على العاقلة فيه^(٢) ، ومع قول أحمد إن الدية في ذلك كله على العاقلة ، وعلى الإمام في حق المستدعاة^(٣) ، ومع قول مالك إن الدية في ذلك كله على العاقلة ما عدا المرأة ؛ فإنه لا دية فيها على أحد^(٤)

فالأول محقق ، والثاني والرابع : فيهما تشديد ، والثالث : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : عدم المباشرة .

ووجه الثاني وما بعده . التفریم بالنسب .

[حكم ما لو ضرب بطن امرأة فألقت جنينها ميتاً ثم ماتت]

ومن ذلك : قول أبي حيفة ومالك : إنه لو ضرب بطن امرأة فألقت جنيناً ميتاً ثم ماتت . . فلا ضمان عليه لأجل الجبر ، وعلى الذي صربها دية

(١) انظر : حاشية ابن عابدين (٥٦٠ / ٦) .

(٢) انظر : نهاية المحتاج (٣٥٠ / ٧) .

(٣) انظر : الإصناف (٥٤ / ١٠) .

(٤) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٤٦ - ٢٤٧) .

كاملة^(١) ، مع قول الشافعي وأحمد : إن في ذلك دية كاملة للجنين^(٢)

فالأول محقق في ضمان الجين ، مشدد في دية أمه ، والثاني :
مشدد في ضمان الجين ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم ضمان ما هلك بيثر حفرها في داره]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه لو حفر بئراً في فناء داره
ما هلك فيها^(٣) ، مع قول مالك : إنه لا ضمان عليه^(٤) .

فالأول : مشدد ، والثاني : محقق ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه الأول والثاني ظاهر .

[حكم ما لو بسط بارية ونحو ذلك في المسجد فغُطب بها إنسان^(٥)]

ومن ذلك قول أبي حنيفة : إنه لو بسط بارية في المسجد ، أو حفر

(١) قال في « الهداية شرح البداية » (١٨٩/٤) (وإن أعتقه مبتأثم ماتت الأم فعليه دية
بقتل الأم ، وعرة بإعتاقها) وإن ماتت ثم ألفت ميتاً فعليه دية في الأم ، ولا شيء
في الجين) ، وانظر « المدونة لكبرى » (٦٣١/٤) .

(٢) كذا في السمع التي بين يدي ، والأنسب ما في « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة »
(ص ٢٤٧) (في ذلك دية كاملة ، وعرة للجين) ، بدل (إن في ذلك دية كاملة
للجين) ، وانظر « اليبين » (٤٩٨/١١) ، و « المصنف » (٤٠٩/٨) .

(٣) انظر « تحفة المحتاج » (٩/٩) ، وقال في « تبيين الحقائق » (١٨٦/٢) (من حفر
بئراً في داره لا يضمن ما وقع فيها ، وإن حفر في الطريق يضمن) ، وقال في « كشف
القناع » (٨/٦) (وإن حفر بئراً في ملكه أو حفرها في ملك غيره يضمنه فلا
ضمان عليه) .

(٤) انظر « الدخيرة » (٢٥٩/١٢) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٤٧) .

(٥) البارة : الحصير الحشيش انظر « المصباح المنير » (ب ١) .

شراً لمصلحته ، أو علق فيه قيداً ، فُعُطب بذلك إسان ؛ فإن لم يَأْذَنْ له الجيران في ذلك . ص ١١١ (١) ، مع قول أحمد في أظهر روايته ، والشافعي في أحد قوليه : **إِنَّهُ لَا ضَمَانَ** ، بخلاف ما لو سَطَف فيه الحصاء ورَلِقَ بذلك إسان ؛ فَإِنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ بِلَا خِلَافٍ (٢)

فالأول فيه تشديد بالشرط المذكور فيه ، والثاني مع أحد شقّي التفصيل . محقق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث

ووجه الأول . أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَأْذَنْ لَهُ الْجِيرَانُ فَمَا كَانَ لَهُ الْحَفَرُ وَلَا الْبَسْطُ ؛
تقديمًا لحَقِّ الجيران المعيين على حقوق غير الجيران المُتَّهِمِينَ .
ووجه الثاني : كونه قصد بما فعله الحير بالأصالة ؛ فليس عليه ضمان .

[حَكَمَ مَا لَوْ تَرَكَ فِي دَارِهِ كَلْبًا عَقُورًا ، فَدَخَلَهَا إِنْسَانٌ فَعَقَرَهُ]
ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي . **إِنَّهُ لَوْ تَرَكَ فِي دَارِهِ كَلْبًا عَقُورًا ،**
فَدَحَلَ إِلَى دَارِهِ إِنْسَانٌ ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ ثَمَّ كَلْبًا عَقُورًا ، فَعَقَرَهُ . فَلَا ضَمَانَ
عَلَيْهِ مَطْلَقًا (٣) ، مع قول مالك . **إِنَّ عَلَيْهِ الضَّمَانَ** ، لَنَكُنْ بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ
صَاحِبُ الدَّارِ يَعْلَمُ أَنَّهُ عَقُورٌ (٤) ، ومع قول أحمد في أظهر روايته : **إِنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ** (٥) .

(١) انظر « البناية شرح الهداية » (٢٤٠ / ١٣) .

(٢) انظر « جواهر العقود » (٢١٣ / ٢) ، و« الهداية عَنِ مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَد »
(ص ٣١٩) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٤٧)

(٣) انظر « بدائع الصنائع » (٢٧٣ / ٧) ، و« جواهر العقود » (٢١٣ / ٢)

(٤) انظر « الدحيرة » (٢٦٦ / ١٢)

(٥) قال في « المعنى » (١٨٩ / ٩) (على صاحبه ضمان ما ألتفه ؛ لأنه معرّط ناقضاته .)

فالأول والثالث - محقق ، والثاني . فيه تشديد بالشرط المذكور فيه ؛
مراجع الأمر إلى مرتبة المبران .

وتوجيه الأقوال الثلاثة ظاهر .

وبصغ حمل الضمان ؛ على حال أهل الورع وكمال الشفقة على
المسلمين ، والناسي ؛ على من كان دون ذلك في الورع والشفقة ،
والحمد لله رب العالمين .



- إلا أن يدخل إسان داره بغير ربه فلا ضمان فيه ؛ لأنه منعد بالدخول ، منسبٌ بعدونه
إلى عقر الكلب له ، وإن دخل بإذن المالك فعليه ضمانه ؛ لأنه منسبٌ إلى إتلافه) ،
وانظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ؛ (ص ٢٤٧)

باب القسامة

[مسألة الاتفاق في باب القسامة]

اتفق الأئمة على : أنَّ القسامة مشروعة إذا وُجد قَتِيل ولم يُعْلَم قاتله .
هنا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق^(١) .
وأما ما اختلفوا فيه :

[بيان السبب الموجب للقسامة وما يترتب عليه]

فمن ذلك : قول أبي حنيفة : إنَّ السبب الموجب للقسامة . . وجود قَتِيل في موضع هو في حفظ قوم وحمايتهم ؛ كالمَحَلَّة والدار ومسجد المَحَلَّة والقرية ، والقَتِيل الذي تشرع فيه القسامة اسم لميت به أثر جراحة أو ضرب أو خنق ، فإن كان الدم يحرق من أنفه أو من دبره . . فليس يقتل ، بخلاف ما لو حرق الدم من أده أو عينه ؛ فهو قَتِيل تشرع فيه القسامة^(٢) ، مع قول مالك : إنَّ السبب المعتر في القسامة . أن يقول المقتول . دمي عند فلان عمداً ، ويكون المقتول بالغاً مسلماً حراً ، سواء كان فاسقاً أو عدلاً ، ذكراً أو أنثى ، ويقوم لأولياء المقتول شاهد واحد ، واختلف أصحابه في اشتراط

(١) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٤٧)

(٢) انظر « الهداية شرح البداية » (٢١٨ / ٤) .

عدالة الشاهد ودكوريته ؛ فشرطها ان القاسم ، واكتفى أشهب بالفاسق والمرأة^(١) .

ومن الأسباب الموجبة للقسامة عند مالت من غير خلاف عه : أن يوحّد المقتول في مكان واحد خالٍ من الناس ، وعلى رأسه رجل معه سلاح محضّب بالدماء^(٢) .

ومع قول الشافعي ، السبب الموجب للقسامة . اللّوث ؛ وهو عده قرية تصدّق المدعي ؛ بأن يُرى قتيلاً في مَحَلَّة أو قرية صغيرة ، وبينهم وبينه عداوة ظاهرة ، أو تهرق جمع عن قتيلاً وإن لم يكن بينهم وبينه عداوة ، وشهادة العبد عنده لوث^(٣) ، وكذا عبيد أو ساء أو صبيان أو فسقة أو كفار على الراجح من مذهبه ، لا امرأة واحدة

ومن أقسام اللّوث عده : لهج السنة الخواص والعوام بأنّ فلاناً قتل فلاناً ، ومن اللّوث وجود نلّطحه بالدم أو بسلاح عد القتيلاً ، ومن اللّوث أيضاً : أن يزدحم الناس بموضع أو في باب فيوجد بينهم قتيلاً ، وكذا لو تقاتل صبيان والتحم الحرب بينهم وانكشفوا عن قتيلاً فهو لوث في حقّ الصفّ الآخر^(٤)

(١) انظر : عيون المسائل ؛ (ص ٤٥٣) .

(٢) انظر : حاشية الدسوقي ؛ (٢٨٧/٤ - ٢٨٨) ، و المعونة على مذهب عالم المدينة ؛ (ص ١٣٤٢)

(٣) كذا في السج التي بين يدي ، وفي « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٤٨) (العدل) بدل (العبد) ، وهو الأسب لموافق لما في « معني المحتاج » (٣٨٢/٥)

(٤) انظر « معني المحتاج » (٢٨١/٥) وما بعدها ، و « جوهر العقود » (٢٢٦/٢)

ومع قول أحمد . لا يُحكم بالقسامة إلا أن يكون بين المقتول وبين
المدعى عليه لوث ، واحتلفت الرواية عنه في اللوث ؛ مروى عنه : العداوة
الطاهرة والعصبة خاصة ؛ كما بين القائل من المطالبة بالدماء ، وكما بين
أهل البهي وأهل العدل ، وهذا قول عامة أصحابه^(١)

وأما دعوى المقتول : أن فلاناً قتلني . فلا يكون لوثاً إلا عند مالك^(٢)

فإذا وجد المقتضي للقسامة عند كل واحد من هؤلاء الأئمة . حلف
المدعون على فائله خمسين يمينا ، واستحقوا دمه إذا كان القتل عمداً عند
مالك وأحمد^(٣) ، وأما عند الشافعي . فالجديد من مذهبه . أنهم يستحقون
دية معلطة^(٤) انتهى كلام الأئمة في بيان السبب الموجب للقسامة

فتأمل فيه تجد بعضهم يشدد في الأخذ بدم المقتول ، وبعضهم .
يخفف في الأخذ بدمه ، ويكتفي بالدية ؛ أحداً بالاحتياط لدم المتهم
بالقتل ، لا يخرجون عن ذلك ؛ فإن الذي مات قد انتهى أجله ، وقضى
ما كتبت عليه ، والحي يُرحى له الحير والمساعدة على قيام شعائر الدين

فمن اشترط المدالة والدكورة في الشاهد . فقد راعى حق الحي
وحرمة ، ومن لم يشترط ذلك : فقد راعى حق الميت وحرمة ، والله
أعلم

(١) انظر : المبدع (٣٥٥ / ٧)

(٢) انظر : عبود المسائل (ص ٤٥٣) .

(٣) انظر : حاشية الدسوقي (٢٨٨ / ٤) ، و : المبدع (٣٦١ / ٧)

(٤) انظر : مغني المحتاج (٣٩٠ / ٥) ، و : رحمه الأمة في اختلاف الأئمة ،

(ص ٢٤٨)

[بيان من يُبدأ بأيمانهم في القسامة]

ومن ذلك : قول الشافعي ومالك وأحمد . إنه يُبدأ بأيمان المدّعين
للقسامة لا بأيمان المدّعى عليهم ، فإن نكل المدّعون ولا بينة . . . حلف
المدّعى عليه حمين يميناً وبرئ^(١) ، مع قول أبي حنيفة . إنه لا بشرع
اليمين في القسامة إلا على المدّعى عليهم ، فإذا لم يعيّنوا شخصاً بعينه
يدّعون عليه . . . حلف من المدّعى عليهم خمسون رجلاً حمسين يميناً ممن
يختارهم المدّعون ؛ فيحلفون بالله . ما قتلنا ولا علمنا له قاتلاً ، فإن لم
يكونوا خمسين كرّرت اليمين ، فإن كملت الأيمان وجبت الدية على عاقبة
أهل المحلّة^(٢) ، ويلزم المدّعى عليه اليمين بالله عز وجل أنه ما قتل
وغيراً^(٣) .

فالأول فيه تحفيف من حيث عدم تخصيص القسامة بالمدّعى عليهم ،
والثاني : عكسه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ووجه البداءة بأيمان المدّعين للقسامة : ظاهر ؛ لأنهم هم الذين يطلبون
أحد الثأر .

(١) انظر : عيون المسائل (ص ٤٥٢) ، و« معني المحتاج » (٢٨٦/٥) ، و« المبدع »
(٣٦١/٧)

(٢) في (ي ، ك) (مكنت) بدل (كملت) ، والمثبت موافق لسائر النسخ ، ويزيده
ما في : « التجريد » (٥٧٩٥/١١) حيث قال (قال أصحابنا) إذا حلف أهل المحلّة
فهموا الدية)

(٣) انظر : الاحتيار (٥٥/٥) ، و« السابعة شرح الهداية » (٣٢٦/١٣) ، و« رحمة الأمانة
في اختلاف الأئمة » (ص ٢٤٨-٢٤٩) .

ورجى كون البمين لا تشرع إلا على المدعى عليهم ، كونهم هم المتهمين
بالتقتل ، فيحلفون ، لتبرأ ساحتهم .

[كيفية تقسيم الأيمان بين الأولياء]

ومن ذلك . قول مالك وأحمد والشافعي في أشهر القولين : إن الأولياء
إذا كانوا جماعة قسمت الأيمان بينهم بالحساب على حسب الإرث^(١) ، مع
قول أبي حنيفة : إن الأيمان تُكرَّر عليهم بالإدارة بعد أن يبدأ أحدهم
بالفرعة^(٢) .

فالأول . فيه تحفيف على الأولياء ، والثاني : فيه تشديد عليهم ؛ مرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان .

ونوجه القولين لا يحفن على المظن

[حكم ثبوت القسامة في العيب]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إن القسامة تثبت في العيب^(٣) ، مع قول
مالك في إحدى روايته . إنها لا تثبت فيهم^(٤) .

(١) انظر : حاشية الدسوقي ، (٢٥٦ / ٤) ، ود تحفه المحتاج ، (٥٦ / ٩) ، ود المبدع ،
(٣٦٢ / ٧)

(٢) انظر : الناية شرح الهداية ، (٣٣٦ / ١٣) ، ود رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ،
(ص ٢٤٩) .

(٣) انظر : جواهر العقود ، (٢٢٧ / ٢) ، ود المدع ، (٣٥٥ / ٧) .

(٤) انظر : الذخيرة ، (٣٠٣ / ١٢) ، ود رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٤٩)

فالأول . مشدد ، والثاني : محقق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث

ووجه الأول - حرمة الأدمي المسلم من حيث هي

ووجه الثاني . أنَّ حرمة العبد تنفص عن مثل ذلك ؛ لإلحاقهم بالأموال

في كون السيد له بيعهم وشراؤهم كيف شاء ، بخلاف الأحرار ؛ فإنَّ الشارع

نهى عن بيع الحرِّ وأكل ثمريه ؛ بياناً لتعظيم حرمة عبد الله تعالى .

[حكم سماع أيمان النساء في القسامة]

ومن ذلك . قول أبي حيفة وأحمد : إنَّ أيمان النساء لا تُسمع في

القسامة مطلقاً ، لا في عمد ولا في خطأ^(١) ، مع قول الشافعي . تُسمع

مطلقاً في العمد والخطأ ، وإنَّهنَّ في القسامة كالرجال^(٢) ، ومع قول مالك .

إنَّ أيمانهنَّ تُسمع في الخطأ دون العمد^(٣)

فالأول : محقق على النساء ، مشدد على المتهم ، والثاني عكسه ،

والثالث : مفصل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث .

وتوجه الأقوال طاهر ، والله سبحانه وتعالى أعلم .



(١) انظر : الاختيار ، (٥ / ٥٦) ، والمبدع ، (٧ / ٣٥٩)

(٢) انظر : تحفة المحتاج ، (٩ / ٥٣) .

(٣) انظر : الفواكه الدواني ، (٢ / ١٨٠) ، وحاشية الدسوقي ، (٤ / ٢٩٣) ، ورحمة

الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٤٩)

باب كفارة القتل

[مسائل الاتفاق في باب كفارة القتل]

اتفق الأئمة على . وجوب الكفارة في قتل الخطأ إذا لم يكن المقتول دميّاً ولا عبداً ، وعلى . أن كفارة قتل الخطأ عتق رقبة مؤمنة ، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، وتقدم قول أبي حنيفة : إنه لا يُشترط الإيمان في كفارة الطهار وغيره ؛ لعدم حمله المطلق على المقيد^(١) .
هكذا ما وجدته من مسائل الاتفاق^(٢) .
وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم الكفارة بقتل الذمي والعبد المسلم]

فمن ذلك . قول الأئمة الثلاثة . تحب الكفارة في قتل الذمي على الإطلاق ، وفي قتل العبد المسلم على المشهور^(٣) ، مع قول مالك . لا تجب كفارة في قتل الذمي^(٤) .

(١) انظر (٢٣٩/٣) .

(٢) انظر «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٥٠) .

(٣) انظر «مدائع الصانع» (٩٥/٥) ، «البيان» (٦٢١/١١) ، «الملع» (٣٥١/٧) .

(٤) انظر «عيون لمائل» (ص ٤٥٥) ، «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٥٠) .

فالأول مشدّد ، والثاني : محقّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

ووجه الأول العمل بوصية رسول الله صلى الله عليه وسلم على الدمي في توعد من ظلمه بأن يكون صلى الله عليه وسلم حجيجهُ يوم القيامة ؛ في نحو قوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ ظَلَمَ ذَمِيًّا كَتَبْتُ حَجَّيْجَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »^(١) . انتهى .

فإذا كان هذا فيمن ظلمه ولو بأحد درهم أو بكلمة في عرصه مثلاً . . . فكيف بمن قتله بغير حق^{١٩}

وأما وجوب الكفارة في قتل العبد المسلم : فلدحولها في وصيته صلى الله عليه وسلم في حال احتضاره بقوله « الصلاة وما ملكت أيمانكم »^(٢) .

وقد ورد . أَنَّ الوصية على الأرقاء من أواخر ما تكلم به صلى الله عليه وسلم وهو مختصر ؛ فصار يقول ذلك شكّلف ؛ لا يكاد لسانه يبيتها كما ورد^(٣) ، وَمَنْ وَصَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذِهِ الْوَصِيَّةَ وَهُوَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُحْتَضِرٌ وَحِبُّ احْتِرَامِهِ كُلُّ الاحْتِرَامِ ، وَمِنْ حِمْلَةِ احْتِرَامِهِ وَجُوبُ الْكَفَّارَةِ فِي قَتْلِهِ

ووجه الثاني في قتل الدمي . حمل وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الدمة على فعل أمور مخصوصة ؛ كأخذ ماله بغير حق ، وكالوفاء

(١) رواه أبو داود (٣٠٥٢) بسوء عن عدد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

(٢) رواه ابن ماجه (١٦٢٥) عن السيدة أم سلمة رضي الله عنها

(٣) سنن تحريجه في الحاشية السابعة

بدمته بغير الكفارة ؛ كتكعبه ودفنه إذا مات ، وسحو ذلك دون وحبوب
الكفارة ؛ فإنه مرق الدم في الجملة ؛ من حيث كفره بالله وتكذيبه
لرسول الله صلى الله عليه وسلم .

[حكم الكفارة في القتل العمد]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايته . لا تجب
الكفارة في قتل العمد^(١) ، مع قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى :
إنها تجب^(٢) .

فالأول : محقق ، والثاني : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبي الميزان .
ووجه الأول أن الشارع شدّد في أمر القاتل عمداً بالقتل أو الدية إذا عفا
الأولياء عن قتله إلى الدية ، فلا يُراد على ذلك .

ووجه الثاني أن العامد أغلظ إنمّا ممن كان قتله خطأ ، فكانت الكفارة
به أليق ممن كان قتله خطأ ، ويكون قول من قال : لا تجب الكفارة . . على
الغالب من عدم تعمّد القتل ؛ كما قالوا في سحود السهو : إنه يسرّ السجود
لمن ترك ذلك البعض عمداً ، وقالوا . قولهم : (باب سجود السهو) إنما
هو جري على الغالب ، فلكلّ مجتهد مدرّك وملحظ

(١) انظر «الباية شرح الهدية» (٦٨/١٣) ، و«عيون المسائل» (ص ٤٥٥) ،
و«الإيضاح» (١٣٦/١٠) .

(٢) انظر «البيان» (٦٢٢/١١) ، و«الإيضاح» (١٣٦/١٠) ، و«رحمة الأمة في
اختلاف الأئمة» (ص ٢٥٠) .

[حكم الكفارة على الكافر بقتل المسلم خطأ]

ومن ذلك . قول الشافعي وأحمد : تجب الكفارة على الكافر إذا قتل مسلماً خطأ^(١) ، مع قول أبي حنيفة ومالك : إنه لا تجب عليه كفارة^(٢) .

فالأول : مشدد على الكافر من حيث تغريمه الكفارة ، والثاني : مخفف عليه ؛ فراجع الأمر إلى مرتبتي الميران

ووجه الأول . التعليق على الكافر كما أشربا إليه بالتغريم ؛ من حيث عدم تحفظه في حق المسلم .

ووجه الثاني . أن الكفارة طهرة للقاتل ، دافعة عنه وقوع العذاب به ، والكافر ليس بأهل لذلك ؛ لأنه لا يطهر بحرقه بال نار يوم القيامة ، فكيف يطهر بالكفارة ؟!

وقد سمعتُ شيخنا شيخ الإسلام ركبياً رحمه الله تعالى يقول : (حيث وردت الكفارة فلا بد أن تكون بسبب ذنب وقع العبد فيه ، فتكون الكفارة كاتمسك المانع من وقوع الأدنى بالعبد ؛ كما ورد فيمن زنى : أن إيمانه يرتفع فيصير على الرائي كالطَّلَّة^(٣) ؛ فيمنع من وقوع العذاب به ، وكأنَّ هذا من جملة أحذ الإيمان بيد صاحبه إذا وقع في محذور) انتهى

(١) نظر : البيان ، (٦٢٥ / ١١) ، والإيضاح ، (١٣٥ / ١٠)

(٢) نظر : مدائع الصنائع ، (٢٥٢ / ٧) ، والمواكبة الدواني ، (١٩٩ / ٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٥٠) .

(٣) روى أبو داود (٤٦٩٠) ، والترمذي (٢٦٢٥) ، كلاهما نحوه عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

[حكم الكفارة على الصبي والمجنون إذا قتل]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة . إنه تجب الكفارة على الصبي والمجنون إذا قتل^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنه لا تجب عليهما كفارة^(٢) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول : نسبتها إلى قلة التحفظ في الجملة ، فلو حوِّف الولي الصبي من القتل ، أو ضط المجنون بالقيء والعلل لما كانا قدراً على قتل أحد عادة ، مع كون المجنون ربما تعاطى أسباب الجنون بأكله طعاماً لا يتناسب مزاجه مثلاً ، فكان تعريضه الكفارة من باب المؤاخدة بالسبب عد من يقول به من الأئمة .

وسمعتُ سيدي عبد القادر الدشوطي رحمه الله يقول : (إذا قتل المجذوب أحداً لم يُقتل به ؛ كالمجنون ، بل أولئ ؛ لأن المجذوب لم يتسبب في جديبه ، بل جذته الأقدار الإلهية إلى حضرة الحق تعالى بعف ؛ لشدة تعشقه بما كان فيه من المعاصي أو العقلات ، وأما المجنون فرئما تعاطى السبب باستعماله طعاماً لا يناسب مزاجه فزال به عقله) انتهى .

ووجه قول أبي حنيفة إنه لا يجب على الصبي والمجنون كفارة : خروج المجنون عن التكليف ، وعدم بلوغ الصبي سن التكليف ؛ فلم يؤاخذاً بفعلهما

(١) انظر : عيون المسائل (ص ٤٥٦) ، والبيان (٦٢٥ / ١١) ، والملاح (٣٥١ / ٧)

(٢) انظر : التجريد (٥٨١٢ / ١١) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٥٠)

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول . (ما حرج أحد من قاعدة التكليف ولو صيماً ومحتوناً ؛ فإن أفعالهما من قسم المساح ؛ وهو أحد الأحكام الخمسة) انتهى .

[حكم الإطعام في كفارة القتل]

ومن ذلك قول أبي حبيبة ومالك والشافعي في أصح قوليه ، وأحمد في إحدى روايته . إنه لا يُجرى الإطعام في كفارة قتل الخطأ^(١) ، مع قول الشافعي وأحمد في الروايتين الأخريين عنهما : إنه يُجرى^(٢) .

فالأول . فيه تشديد ، والثاني . فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

ووجه الأول : النظر إلى عظم حرمة المؤمن ، فحصر الكفارة بما هو أعلى قيمة غالباً من الإطعام .

ووجه الثاني : القياس على الكفارة في بقية الأبواب ، ولكون الشارع لم يتعرض لمع الإطعام .

[حكم الكفارة في القتل بالتسبب]

ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد : إنه تجب الكفارة على القاتل

(١) انظر «التجريد» (٥٨٠٥/١١) ، و«المواكك الدواني» (١٩٩/٢) ، و«البيان» (٦٢٧/١١) ، و«المفني» (٥١٧/٨) .

(٢) انظر «البيان» (٦٢٧/١١) ، و«المعني» (٥١٧/٨) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٥٠) .

بالسبب : كمن تعذّي بحجر بئر ، وصب سكّين ، ووضع حجر في الطريق^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنّها لا تجب مطلقاً ، وإن كانوا قد أجمعوا على وجوب الدية في ذلك^(٢) .

فالأول مشدّد ، والثاني مخفّف ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول : إلحاق السبب بالمباشرة ، ووجه الثاني : عدم إلحاقه به ، والله سبحانه وتعالى أعلم .



(١) انظر : حاشية الدسوقي (٢٨٧ / ٤) ، و : حلية العلماء (٦١١ / ٧) ، و : المعني (٥١٢ / ٨)

(٢) انظر : لتجريد (٥٨١٨ / ١١) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٥٠)

باب حكم السحروب

[مسألة الإجماع في باب حكم السحر والشّاحر]

أجمع الأئمة على تحريم السحر ؛ وهو عرائم ورقى وعُقَد تؤثر في الأبدان والقلوب ؛ فيمِرص ويقتل ويهرق بين المرء وزوجه .

قال إمام الحرمين : (ولا يظهر السحر إلا على يد فاسق ؛ كما لا تظهر الكرامة إلا على يد وليٍّ ، وذلك مستبعد من إجماع الأمة)^(١) .

وقال مالك . (السحر رندقة ، وإذا قال رجل : أنا أحسن السحر . قتل ، ولم تُقل نوبته)^(٢)

وقال النووي (إتيان الكاهن وتعلّم الكهانة والتجيم والصرير بالرمل والشعير وتعليمها . حرام بالصر الصريح)^(٣) .

وقال ابن قدامة الحسلي (حكم الكاهن والعرفاء عند أحمد . أن يُحبس حتى يموتا أو يُقتلا)^(٤) .

قال . (وأما الذي يعزم على المصروع ، ويزعم أنه يجمع الجر ،

(١) الإرشاد (ص ٣٢٣) .

(٢) انظر : المعونة على مذهب عالم المدينة (٦٤ / ١٣)

(٣) روضة الطالبين (٣٤٦ / ٩) .

(٤) الكافي في فقه الإمام أحمد (٦٥ / ٤)

وأنهم يطيعونه فذكره أصحابنا في السحرة ، وروي عن أحمد أنه توقف فيهما (١) .

قال . (وسئل سعيد بن المسيب عن الرجل يوجد عنده من يداويه فقال إنما نهى الله عما يضر ، ولم يه عماً ينفع ، إن استطعت أن تنفع أحاك فافعل ، وهذا يدك على أن فاعل ذلك لا يكفر ولا يقتل) انتهى (٢)

[حكم من يتعلم السحر ويعلمه]

واختلف الأئمة فيما يتعلم السحر ويعلمه ، هل يكفر بذلك ؟ فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد : يكفر بذلك (٣) ، ومن أصحاب أبي حنيفة من قال : إن تعلمه ليجنبه . لم يكفر ، وإن تعلمه معتقداً جوازه أو معتقداً أنه ينفعه . . كفر ، وإن اعتقد أن الشياطين تعمل للساحر ما يشاء . فهو كافر (٤) . وقال الشافعي . من تعلم السحر قلنا له : صفت لنا مسحرك ؟ فإن وصف ما يوجب الكفر ؟ مثل ما اعتقده أهل بابل من التقرب إلى الكواكب السعة ، وأنها تعمل ما يُلتمس منها . فهو كافر ، وإن وصف ما لا يوجب الكفر . . فلا يكفر ، إلا إن اعتقد إباحة السحر (٥)

(١) الكافي في فقه الإمام أحمد (٦٦/٤) .

(٢) الكافي في فقه الإمام أحمد (٦٦/٤) .

(٣) انظر : التجريد (٥٨٢٤/١١) ، وحاشية اللبوقي (٣٠٢/٤) ، ود المعني (٢٩/٩) .

(٤) انظر : التجريد (٥٨٢٤/١١) .

(٥) انظر : تحفة المحتاج (٦٢/٩) ، ودرجته الأمة في اختلاف لأئمة .

(ص ٢٥٠ ، ٢٥١)

[بيان هل للسحر حقيقة]

وهل للسحر حقيقة ؟

قال الأئمة الثلاثة : نعم^(١) ، وقال أبو حنيفة . لا حقيقة له ولا لتأثيره في الجسم ، وروى أبو جعفر الإستراباذي عن الشافعية^(٢) .
هذا ما وحدته عن الأئمة في هذا الباب من مسائل الإجماع من كلامهم في حدّ السحر وحقيقته .

[حكم الساحر]

وأما حكم الساحر :

فقال مالك وأحمد : إنّه يقتل بمجرد تعلّمه واستعماله ، فإذا قتل سحره قُتل عند الأئمة الثلاثة^(٣) ، وقال أبو حنيفة : لا يُقتل بمجرد قتله بسحره ، وإنما يُقتل إذا تكرّر ذلك منه ، وروى عنه أنّه قال : لا يُقتل حتى يُقرّ أنّه قتل إنساناً بعينه^(٤) .

(١) انظر «الدخيرة» (٣١/١٢) ، و«البيان» (٦٣/١٢) ، و«الكافي» في هذه الإمام أحمد (٦٤/٤) .

(٢) انظر «التجريد» (٥٨٢٢/١١) ، و«البيان» (٦٣/١٢) ، و«رحمة الأمة» في اختلاف الأئمة (ص ٢٥٠) .

(٣) انظر «الدخيرة» (٣٦/١٢) ، و«نخبة المحتاج» (٦١/٩) ، و«المعني» (٣٠/٩) .

(٤) انظر «التجريد» (٥٨٢٥/١١) ، و«رحمة الأمة» في اختلاف الأئمة (ص ٢٥١) .

فالأول - الذي هو قول مالك وأحمد - : مشدّد ، وكذلك قول الثلاثة .
إنه يقتل إذا قتل بسحره ، والثاني - الذي هو قول أبي حنيفة - : فيه تحفيف ؛
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه القولين : راجع لاجتهاد المجتهد ؛ فإن أدى اجتهاده إلى قتل
الساحر بمجرّد تعلّمه السحر واستعماله . . قتله ، وإلا تركه

[بيان هل يُقتل الساحر حدّاً أو قصاصاً]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إن الساحر يُقتل حدّاً^(١) ، مع قول
الشافعي : إنه يُقتل قصاصاً^(٢)

فالأول : مشدّد ، والثاني : مخفّف .

ووجه الأول : قول الأئمة : إن المغلّب في السحر حقّ الله تعالى
ووجه الثاني : أن المغلّب فيه حقّ الخلق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان .

[حكم توبة الساحر]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة في المشهور عنه ، ومالك وأحمد في أظهر
روايته : لا تُقبل توبة الساحر ولا تُسمع ، بل يُقتل ؛ كالرديق^(٣) ، مع قول

(١) انظر حاشية ابن عابدس (٢٤٠ / ٤) ، والدخيرة (٣٦ / ١٢) ، والمبدع (٤٩٤ / ٧) .

(٢) انظر معني المحتاج (٣٩٤ / ٥) ، ورحمة الأئمة (ص ٢٥١) .

(٣) انظر السياسة شرح الهداية (٢٩٦ / ٧) ، ومواهب الحليل (٢٧١ / ٨) .

الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى إنه ثقل توبته^(١)

فالأول - مشدد ، والثاني - محقق ، فرجع الأمر إلى مرتني المبران

ووجه الأول . قول بعض الأئمة : إن السحر لا يصح إلا من كافر ؛ لأن

الأرواح التي تعينه على القتل قد أخذ أكارها عليها العهد أنها لا تعين ساحراً

إلا إن خرج من دين الإسلام .

ويؤيد ذلك - ما قصه الله تعالى عن هاروت وماروت أنهما لا يعلمان

أحد السحر حتى يقولوا له إنما نحن فتنة فلا تكفر^(٢)

ووجه القول الثاني : أنه ليس الساحر بأعظم في الإثم من الكافر ، وقد

قبل الله تعالى توبته .

ويصح أن يكون الحكم في القولين . راجعاً إلى اجتهد المجهد ؛ فإن

رأى بقاءه أشد ضرراً على المسلمين من قتله . . قتله ولم يقل توبته ، وإلا

قبل توبته وتركه .

وه المبدع : (٤٨٦/٧) .

(١) انظر « حية العلماء » (٦٣٥/٧) ، و « المبدع » (٤٨٧/٧) ، و « رحمة الأمانه في

اختلاف الأئمة » (ص ٢٥١) .

(٢) وذلك في قوله تعالى ﴿ وَأَنْتُمْ لَا تَتْلُوا الْكِتَابَ عَلَىٰ مُلْكٍ مُّلْكٍ وَمَا حَفِظْتُمْ مِنْهُ إِلَّا نَسْجًا وَمَثَلِ الْيَوْمِ الَّذِي تَصِفُونَ ﴾

التي تظنونكم كتموها يعلمون الناس النسخ وما أريد على السحرة بابل هزوت وموت وما

يظنون من آخر حتى يقولوا إنما نحن فتنة فلا تكفر فينطقون بينهما ما يقرئون به بين القوم

وآلهة وما هم بمكابرين به من أحكم إلا بإذن الله وينطقون ما يصرفهم ولا ينفهم ولقد

علموا أن أشرف ما لهم في الآخرة من خلق وليس ما شربوا به أعظم لوزنهم لو كانوا

متكلمين [انظر : ١٠٢]

[حكم قتل الساحر من أهل الكتاب]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة : إن الساحر من أهل الكتاب .
لا يُقتل^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنه يُقتل ؛ كما يقتل الساحر المسلم^(٢) .
فالأول : محتمف ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
وحكم ذلك . راجع إلى الإمام الأعظم أو نائبه

[حكم الساحرة]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي : إن حكم الساحرة من النساء حكم
الساحر من الرجال^(٣) ، مع قول أبي حنيفة : إن المرأة الساحرة تُحبس
ولا تُقتل^(٤) .

(١) انظر : حاشية العرشي ، (٦٨ / ٨) ، و : حواهر العقود ، (٢٤٩ / ٢) ، و : كشف
الفتاح ، (١٨٧ / ٦) .

(٢) انظر : حاشية ابن عابدين ، (٢٤٠ / ٤) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ،
(ص ٢٥١)

(٣) انظر : الدجيرة ، (٣٦ / ١٢) ، و : حواهر العقود ، (٢٥٠ / ٢)

(٤) قال في : البحر الرائق ، (١٣٩ / ٥) : (ولا تُقتل المرتدة ، بل تُحبس حتى تسم
ويُستثنى من المرتدة بالسحر ؛ لما في : المحيط ، و : الساحرة تقتل إذا كانت تعتقد
أنها هي المخالفة لذلك لتصير مرتدة وإن كانت المرتدة لا تقتل وذكر في
المتن : أن الساحرة لا تقتل ، ولكنها تُحبس وتُصرب كالمرتدة ، والأول أصح ؛
لأن ضرر كمرها ؛ وهو سحرها . يتعلّق إلى الحي المعصوم بموت حياته ؛ فتُفسد
كالرجل) ، وانظر : حاشية ابن عابدين ، (٢٥٣ / ٤)

فالأول . مشدّد ، والثاني به تحفيف ، فارجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان .

ووجه القولين : راجع إلى اجتهاد المجتهد أو رأي الإمام الأعظم أو
نائبه ، والله تعالى أعلم .



كتاب الحدود السبعة المرتبة على الجنايات^(١)

وهي : الردة ، والعصي ، والرئى ، والقدف ، والسرقه ، وقطع الطريق ، وشرب الخمر .

إذا علمت ذلك فأقول وبالله التوفيق

(١) هي (د ، و ، ر ، ح) (هي الجنايات) بدل (على الجنايات) ، ولعل ما في ارحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٥٢) هو الأسب : إذ عود هذا الكتاب بقوله (كتاب الحدود المرتبة على الجنايات السبعة) .

باب الردة

[مسائل الاتفاق في باب الردّة]

وهي : قطع الإسلام سية أو قول كفر أو فعل ، وقد اتفق الأئمة على : أن من ارتدّ عن الإسلام وجب قتله ، وعلى : أن قتل الرنديق واجب ؛ وهو الذي يُسرُّ الكفر ويتظاهر بالإسلام ، وعلى : أنه إذا ارتدّ أهل بلد قوتلوا وصارت أموالهم غنيمة

هكذا ما وجدته من مسائل الاتفاق^(١) .

وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم استتابة المرتد وإمهاله]

فمن ذلك قول الإمام أبي حنيفة : إن المرتدّ يتحنن قتله في الحال ، ولا ينوّف على استتابة ، وإذا استتیب فلم يتب لم يُمهّل إلا إن طلب الإمهال ، فيمهّل ثلاثاً ، ومن أصحابه من قال إنه يُمهّل وإن لم يطلب هو الإمهال^(٢) .

وقال مالك : تجب استتابة ، فإن تاب في الحال قُلت توبته ، وإن لم

(١) انظر : رحمه الأئمة في اختلاف الأئمة : (ص ٢٥٢)

(٢) انظر : حاشية ابن عابدين : (٢٢٥ / ٤)

يُسَبِّحُ أَمَهْلُ ثَلَاثًا لَعَلَّهُ يَنْتَوِي ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ ^(١) .

وقال الشافعي في أظهر قوليهِ : تجب استتابته ولا يُمَهَّلُ ، بل يُقْتَلُ في الحال إذا أصرَّ على ردِّه ^(٢) .

وعن أحمد روايتان : إحداهما . كمدَّهَبِ مَالِكَ ، والثانية لا تجب الاستتابة ، واختلعت الروايات عنه في وجوب الإمهال ^(٣) .

وحكي عن الحسن البصري : أنَّ المرتدَّ لا يُسْتَاب ، ولا يجب قتله في الحال ، وقال عطاء : إن كان على الإسلام وارتدَّ . فإنه لا يُسْتَاب ، وإن كان كافراً ثم أسلم ثم ارتدَّ . فإنه يُسْتَاب ، وحكي عن الثوري : أنَّه يُسْتَاب أبداً ^(٤) .

فقول أبي حنيفة والشافعي . مشدَّدٌ إلا في الإمهال عند أبي حنيفة ، وقول أصحاب أبي حنيفة : فيه تخفيف ، وقول مالك : كذلك من حيث الإمهال ووجوب الاستتابة ، وكذلك إحدى الروايتين عن أحمد ، وقول الحسن . محصَّفٌ ، وقول عطاء . فيه تفصيل ، وقول الثوري . فيه تخفيف ؛ من حيث إنه يُسْتَاب أبداً ولا يُقْتَلُ ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

وتوجيه هذه الأقوال كلها ظاهر .

(١) انظر « حاشية اللسوقي » (٣٠٤ / ٤) .

(٢) انظر « تحفة المحتاج » (٩٦ / ٩) .

(٣) انظر « الممَّنِي » (٤ / ٩) .

(٤) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٥٢) .

[حكم المرتدة]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إن حكم المرتدة حكم المرتد من الرجال^(١) ، مع قول الإمام أبي حنيفة : إن المرأة تُحبس ولا تُقتل^(٢) .

فالأول : مشدد ، والثاني : فيه تخفيف ، فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .

ووجه الأول : قوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ »^(٣) ؛ يجعل (مَنْ) شاملةً للذكر والأنثى .

ووجه الثاني : جعل (مَنْ) خاصة بالرجل وأيضاً . فإن المرأة لا يظهر في دين الإسلام كبيرٌ خللٍ برؤيتها ، ولا تعارب عن دين الكفر إذا ارتدت ، بخلاف الرجل .

[حكم ردّة الصبي]

ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أشهر روايتيه ، وهو الطاهر من مذهب مالك . إنه تصحُّ ردّة الصبي الممبّر^(٤) ، مع قول الشافعي : إنه

(١) انظر : « عيون المسائل » (ص ٤٥٧) ، و « تحفة المحتاج » (٩٦ / ٩) ، و « كتاب الفساح » (١٧٤ / ٦) .

(٢) انظر : « الساية شرح الهداية » (٢٧٠ / ٧) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٥٢) .

(٣) سبق تحريجه (٤٥٢ / ١) .

(٤) انظر : « حاشية ابن عابدين » (٢٥٧ / ٤) ، و « حاشية العدوي على كفاية الطالب » .

لا تصح ردة الصبي المميز ، وهي الرواية الأخرى عن أحمد^(١) .

فالأول : مشدد على الصبي في صحة ردته ، والثاني : محقق عنه بعدم صحتها ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي المبران

ووجه الأول . مراعاة حكم الأرواح كما راعاه الحق تعالى يوم : ﴿الَّتِي بَرَّيْنَكُمْ﴾ [الأمراء ١٧٢] .

ووجه الثاني مراعاة حكم الأرواح مع الأجسام معاً ؛ لأن ذلك هو مناط التكليف ؛ فلكل منهما وجه .

[حكم قبول توبة الرنديق]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة في أظهر روايته ، وأصحاب الشافعي في الأصح من خمسة أوجه : إن توبة الرنديق تُقتل^(٢) ، مع قول مالك وأحمد وأبي حنيفة في الرواية الأخرى : إنه يُقتل ولا يُستتاب^(٣)

فالأول : فيه تخفيف ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

- الرماني ، (٢ / ٢١٥) ، و الهداية عن مذهب الإمام أحمد ، (ص ٥٤٥)

(١) انظر البيان ، (٢٩ / ١٢) ، و الهداية على مذهب الإمام أحمد ، (ص ٥٤٥) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٥٢) .

(٢) انظر التجريد ، (١١ / ٥٨٤٧) ، و البيان ، (١٢ / ٤٩)

(٣) انظر التجريد ، (١١ / ٥٨٤٧) ، و المعونة على مذهب عالم المدينة ، (ص ١٣٦٣) ، و الإنصاف ، (١٠ / ٣٣٢) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٥٢)

ووجه الأول إلحاقه بالكافر الأصلي

ووجه الثاني عدم إلحاقه به ؛ لكونه داق طعم الإسلام في الجملة طاهراً ؛ بخلاف الكافر المطلق ، والله أعلم .

[حكم ما لو ارتدَّ أهلُ بلدٍ]

ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة . لو ارتدَّ أهلُ بلدٍ لم نصِّر دارَ حربٍ حتى يحنم فيها ثلاثة شروط : ظهور أحكام الكفر ، وألا يبقى فيها مسلم ولا دميٍّ بالأمان الأصلي ، وأن تكون متاجمةً لدار الحرب^(١) ، مع قول مالك إنَّ بظهور أحكام الكفر في بلد . نصيرُ دارَ حربٍ ، وهو مذهب الشافعي وأحمد^(٢) .

فالأول . فيه تحصيل بالشروط التي ذكرها ، والثاني : فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم ذراري أهل البلد الذين ارتدُّوا]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة ومالك . إنَّهُ إذا ارتدَّ أهلُ بلدٍ . لا يجوز أن تُعَسَّم ذراريهم التي حدثت منهم بعد الرَّدَّة ، ولا يسترقُّون ، بل يحرون على الإسلام إلى أن يسلّموا ، فإن لم يسلّموا خُبِسوا ، وتعهَّدهم الحاكم بالضرب

(١) نظر : حاشية ابن عابدين (١٧٥/٤)

(٢) نظر : حاشية الدروري (٥٠٤/١) ، وهـ المصني (١٧/٩) ، وهـ رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٥٣) .

جذباً إلى الإسلام ، وأما دراري دراريهم فيسترقون^(١) ، وقال أحمد
تشرق دراريهم ودراري دراريهم^(٢) ، وقال الشافعي في أصح القولين
إنهم لا يُسترقون^(٣)

فرجع الأمر إلى مرئتي الميراث ، والله تعالى أعلم



(١) انظر بدائع الصنائع (١٣٩ / ٧) ، وقد عقد لجوهر الثمينة في مدح عالم المدينة ،

(١١٤٢ / ٣) ، وقد الكافي في فقه أهل المدينة (٤٨٥ / ١)

(٢) انظر الإنصاف (٣٤٩ / ١٠) .

(٣) انظر حلية العلماء (٦٣٠ / ٧) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٥٣)

باب حكم البغاة

[مسائل الاتفاق في باب حكم البغاة]

اتفق الأئمة على : أنَّ الإمامة مرض ، وأنه لا بدُّ للمسلمين من إمام يقيم شعائر الدين ، وينصف المظلومين من الظالمين ، وعلى : أنه لا يجوز أن يكون على المسلمين في وقت واحد في جميع الدنيا إمامان ؛ لا متعاقبان ولا مفترقان ، وعلى أنَّ الأئمة من قريش ، وأنها حائرة في جميع أحاد قريش .

وعلى أنَّ للإمام أن يستحلف ، وأنه لا خلاف في جوار ذلك للإمام أبي بكر الصديق ، وعلى : أنَّ الإمامة لا تجوز لامرأة ولا كافر ولا صبيٍّ لم يبلغ ولا مجنون ، وعلى أنَّ الإمام الكامل تحب طاعته في كلِّ ما يأمر به ما لم يكن معصية ، وعلى أنَّ أحكام الصلِّ وأحكام من ولَّاه قاعدة

وعلى : أنه إذا حرج على إمام المسلمين أو عن طاعته طائفةٌ ذات شوكة ، وكان لهم تأويلٌ مشتهر ، ومطاعٌ فيهم . فإنه يباح للإمام قتالهم حتى يمشوا إلى أمر الله تعالى ، فإذا كف عنهم ، وعلى أنَّ ما أحده البغاة من حراجٍ أرضٍ أو جريةٍ ذميٍّ . . يلزم أهل العدل أن يحتسبوا به ، وأنَّ ما يتلعه أهل العدل على أهل البغي . . لا ضمان فيه .

هَذَا مَا وَجَدْتُهُ فِي النَّاسِ مِنْ مَسَائِلِ الْإِتِّفَاقِ^(١)

وَأَمَّا مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ :

[حَكْمُ اتِّبَاعِ مُدِيرِ الْبَغَاةِ وَأَنْ يُدْفَقَ عَلَى جَرِيحِهِمْ]

فَمِنْ ذَلِكَ . قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ : إِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُسَبَّحَ مُدِيرُهُمْ ، وَلَا أَنْ يُدْفَقَ عَلَى جَرِيحِهِمْ^(٢) ، مَعَ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ بِجَوَازِ ذَلِكَ مَا دَامَتِ الْحَرْبُ قَائِمَةً ، فَإِذَا انْقَضَتِ الْحَرْبُ رُدَّ إِلَيْهِمْ^(٣) .

فَالْأَوَّلُ مُشَدَّدٌ ، وَالثَّانِي . مُحَقَّقٌ ؛ فَرُجِعَ الْأَمْرُ إِلَى مَرْتَبَةِ الْمِيزَانِ .
وَوُجْهُ الْقَوْلَيْنِ طَاهِرٌ لَا يَخْفَى عَلَى الْعَاطِلِ .

[حَكْمُ مَا يَتْلَفُهُ أَهْلُ الْبَغْيِ عَلَى أَهْلِ الْعَدْلِ]

وَمِنْ ذَلِكَ . قَوْلُ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ فِي الْجَدِيدِ الرَّاجِحِ ، وَأَحْمَدُ فِي إِحْدَى رَوَايَتَيْهِ : إِنَّ مَا يَتْلَفُهُ أَهْلُ الْبَغْيِ عَلَى أَهْلِ الْعَدْلِ فِي حَالِ

(١) انظر «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٥٣)

(٢) انظر «الدخيرة» (٧/١٢) ، و«البيان» (١٢/٢٢) ، و«الإنباف» (٣١٤/١٠)

(٣) كذا في السج التي بين يدي ، ويبدو أنَّ الكلام المذكور جرآن من مسألتين مختلفتين ؛ فعارة «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٥٣) (واختلفوا هل يسب مدبرهم في القتال ، أو يدفَق على جريحهم ؟ فقال أبو حنيفة : إذا كان لهم فئة يرجعون إليها جاز ذلك ، وقال مالك والشافعي وأحمد : لا يجوز

وانفقوا على أنَّ أموال البغاة لهم ، وهل يستعان بسلاحهم وكراعهم على جريحهم ؟ قال مالك والشافعي وأحمد : لا يجوز ذلك ، وقال أبو حنيفة : يجوز ذلك مع بقاء الحرب ، فإذا انقضت الحرب رُدَّ إليهم) ، وانظر «بدائع الصنائع» (١٤١/٧)

القتال من نفس أو مال لا يُصَمَّن^(١) ، مع قول الشافعي في القديم ،
وأحمد في الرواية الأخرى : بَنُة يُصَمَّن^(٢)

فالأول . محقق ، والثاني . مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث
ووجه الأول طلبُ تأليف أهل البني لطاعة الإمام العادل بالإحسان
إليهم بعدم تصميتهم ما أنلفوه

ووجه الثاني . طلبُ أهل العدل تطهار كلمتهم على أهل البغي ؛ لتقوم
هيبتهم في قلوبهم ؛ فلا يتجرؤوا بعد ذلك على البغي
فلكل من القولين وجه صحيح ، والله تعالى أعلم .



(١) انظر : السابعة شرح الهدية ؛ (٣٠٧/٧) ، و : حاشية الدسوقي ؛ (٣٠٠/٤) ،

و : تحفة المحتاج ؛ (٧٠/٩) ، و : الإنصاف ؛ (٣١٦/١٠)

(٢) انظر : تحفة المحتاج ؛ (٧٠/٩) ، و : الإنصاف ؛ (٣١٦/١٠) ، و : رحمة الأمة في

اختلاف الأئمة ؛ (ص ٢٥٤) .

باب الزنى

[مسائل الاتفاق في باب الزنى]

اتفق الأئمة على أن الرنى فاحشة عظيمة توجب الحد ، وأنه يختلف باختلاف الرماء ؛ لأن الراني تارة يكون بكراً ، وتارة يكون ثيباً ؛ وهو المصحف .

واتفقوا أيضاً على : أن من شرائط الإحصان . الحرية ، والبلوغ ، والعقل ، وأن يكون قد تزوج تزواً صحيحاً ، ودخل بالزوجة ، وهذه الشروط الخمسة مجتمعة عليها .

واتفقوا على . أن من كملت فيه شرائط الإحصان ثم زنى بامرأة قد كملت فيها شرائط الإحصان ؛ بأن كانت حرة مألعة عاقلة مدخولاً بها في نكاح صحيح وهي مسلمة . . فهما رانيان محصنان ؛ عليهما الرجم حتى يموتا ، وعلى . أن البكرين الحرين إذا ربا . فعليهما الجلد ؛ كل واحد مئة جلدة ، وعلى أن العبد والأمة إذا ربا لا يكمل حدُّهما ، وأن حد كل واحد منهما . . خمسون جلدة ، وأنه لا فرق بين الذكر والأنثى منهم ، وأنهما لا يُرجمان بل يُجلدان ، سواء أحصنا أم لم يحصنا ، خلافاً لبعض أهل الظاهر كما سيأتي في مسائل الحلاف^(١) .

(١) انظر (٣/٣٩٠) .

واتفق الأئمة كلهم على : أن البيعة التي بثت بها الرئي أن يشهد أربعة رجال عدول به مع كونهم يعرفون حقيقة الرئي

واتفقوا أيضاً على : تحريم اللواط ، وأنه من الفواحش العظام ، وأنه أفحش من الرئي ، وعلى : أن البيعة على اللواط لا تكون إلا أربعة ؛ كشهود الرئي ، إلا أما حبيبة فأنبتها بشاهدين

واتفقوا على : أنه إذا عقد على محرم من الرضاع أو السب . فالعقد باطل .

واتفق الأئمة على أنه لو استأجر امرأة ليرني بها ، ففعل . . فعليه الحد ، إلا ما يحكى عن أبي حبيبة من قوله : لا حدّ عليه .

واتفقوا على : أن شهود الرئي إذا لم يكملوا أربعة . فهم قذفة عليهم الحد ، إلا في قول للشافعي ، وعلى : أنه لو شهد اثنان أنه رني بها مطاوعة ، وآخران أنه رني بها مكرهة . . فلا حدّ على واحد منهما .

وكذلك اتفقوا على أن الشهادة في القذف والرئي أو شرب الخمر . . تُسمع في الحال .

واتفق الأئمة على أنه لا يجوز للرجل وطء جارية زوجته ولو أدت له في ذلك .

هكذا ما وجدته من مسائل الاتفاق^(١) .

وأما ما اختلفوا فيه :

(١) نظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٥٤) وما بعدها

[حكم اشتراط الإسلام في الإحصان]

فمن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك : إن من شروط الإحصان :
الإسلام^(١) ، مع قول الشافعي وأحمد : إنه ليس من شرائط الإحصان ؛
فَيَحْدُ الذَّمِّيُّ عِنْدَهُمَا^(٢) .

فالأول : مخفف على الذمِّيِّ ، والثاني : مشدد عليه ؛ فرجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أن الرجمَ تطهير ، والذمِّيُّ ليس من أهل التطهير ، بل
لا يَطْهَرُ بِحَرْقِهِ بِالنَّارِ^(٣) .

ووجه الثاني : تخفيف العذاب عليه في الآخرة إذا حُدَّ في دار الدنيا ؛
من حيث إنه مخاطب بفروع الشريعة ، لا سيما إن تحاكم الذمِّيُّ إلينا .

[حكم الجمع بين الجلد والرجم على من زنى بكراً ثم مُحْصَنًا]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في إحدى
روايتيه إنه لو زنى بكراً ثم زنى مُحْصَنًا . لا يُجَمَّعُ عليه الجلد قبل
الرَّجْمِ ، وإنما الواجب الرَّجْمُ خَاصَّةً^(٤) ، مع قول أحمد في أظهر روايتيه :

(١) انظر « الباية شرح الهداية » (٢٣٨ / ٦) ، و « حاشية العرشي » (٨٢ / ٨)

(٢) انظر « البيان » (٣٥٤ / ١٢) ، و « المبدع » (٣٨٣ / ٧) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٥٤) .

(٣) في (ي) وحدها (إلا بحرقه) بدل (بحرقه) ، ولبست أولي

(٤) انظر « الباية شرح الهداية » (٢٨٦ / ٦) ، و « لدخيرة » (٨٢ / ١٢) ، و « العرر البهية » (٨٦ / ٥) ، و « المبدع » (٣٨١ / ٧) .

إِنَّهُ يُجْمَعُ عَلَيْهِ الْجُلْدُ قَبْلَ الرَّجْمِ^(١) .

فالأول . مخفف ، والثاني مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران

ولعل ذلك راجع إلى اجتهاد الإمام .

وبصغ حمل الأول . على من حصل منه شدة بدم على ما وقع فيه ،

والثاني على من لم يحصل له بدم ، فيكون ذلك أبلغ في تطهيره .

[حكم رجم الزاني إذا كان مملوكاً وقد تزوج ودخل في نكاح صحيح]

ومن ذلك . قول الأئمة الأربعة إنَّ الزاني إذا كان مملوكاً وقد تزوج

ودخل بها في نكاح صحيح . . لا يُرْجَم^(٢) ، مع قول أبي ثور إِنَّهُ يُرْجَمُ^(٣) .

فالأول : مخفف عنه ، والثاني : مشدد .

ووجه الأول . نقص المملوك عن درجة الحر في القدرة على رد شهوته

المحرمة عادة ؛ فلا يلحق به .

ووجه الثاني إلحاقه به ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران .

[حكم الجمع بين الحلد والتغريب للزاني الحر البكر]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة إنَّ الزانيتين الحرَّين البكرين . يُجْمَعُ

في حقهما بين الحلد والتغريب عاماً ، كما قال به أبو بكر وعمر وعثمان

(١) انظر المبدع (٢٨١ / ٧) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٥٤)

(٢) انظر انبسية شرح الهداية (٢٨٢ / ٦) ، وحاشية العرشى (٨٢ / ٨) ،

والبیان (٣٥٣ / ١٢) ، والمبدع (٢٨٢ / ٧) .

(٣) انظر رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٥٤)

وعلي رضي الله عنهم ، وله قال عطاء وطاوس^(١) ، مع قول أبي حنيفة .
لا يُصمُّ النعي إلى الجلد وجوباً ، بل التعريب راجع إلى رأي الإمام ؛ فإن
رأى في التعريب مصلحة عزَّهما على قدر ما يرى^(٢) ، وعن مالك : أنه
يجب تعريب الرائي دون الراية ؛ وهو أن يُعنى سنة إلى غير بلده^(٣) .

فالأول : مشدَّد ، والثاني : فيه تحفيف ، وقول مالك في الرواية الثانية
عه : مفصل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

ووجه الأول : تقيُّح الزمن في عيب الراي ورحمته ؛ بعيبته عن المكان
الذي يحصل له منه الأذى بالتعير كلما رآه أهل بلده وحارته .

ووجه الرواية الثانية لمالك : أن المرأة العالِب عليها جلوسها في قعر
بيتها وخبائها ، وقلَّ مَنْ يعرفها حتى يعيَّرها بما وقعت فيه ، بخلاف
الرجل ؛ العالِب عليه مخالطة الناس في الجُرف والصنائع والمساجد وغير
ذلك ؛ فكلُّ مَنْ رآه تذكَّر واقعة وادِّراه ولو تاب ؛ فيحصل له الأذى ولَمَنْ
عَيَّره الإثم .

وبما قرَّرناه يُعلم توجيه قول أبي حنيفة في قوله : إن ذلك راجع إلى رأي
الإمام ؛ فإن رأيه يشمل ضمَّ التعريب إلى الجلد وتركه

(١) انظر « المدونة الكبرى » (٥٠٤ / ٤) ، وداليان (٣٥٥ / ١٢) ، و« المعجم »
(٣٨ / ٩)

(٢) انظر « البداية شرح الهداية » (٢٨٨ / ٦)

(٣) انظر « المدونة الكبرى » (٥٠٤ / ٤) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة »
(ص ٢٥٤)

[حدُّ الرننِ على العبد والأمة]

ومن ذلك : قول الأئمة الأربعة : إنَّ العبد والأمة إذا رنبا لا يُرجمان بل يُجلدان ، سواء أحصا أم لم يحصا^(١) ، وقال ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبير رضي الله عنهم : إنَّهما إن لم يحصنا فلا يحدَّان أصلاً ، وإذا أحصنا فحدَّهما خمسون جلدة ، وذهب بعض الناس - كما قاله القاضي عبد الوهاب في « العيون » - إلى أنَّهما كالأحرار سواء ، فإن أحصنا كان حدُّهما الرجم ، وإن لم يحصنا فحدَّهما الجلدُ خمسون^(٢) ، وذهب داود إلى أنَّ جلد العدد مئة ، والأمة خمسون ، وذهب أبو ثور إلى أنَّ حدَّ الرقيق كحدِّ الحرِّ ؛ فيُجلد مئة^(٣) .

فالأول : فيه تخفيف ، والثاني - وهو كلام ابن عباس ومن معه - مفصل ، والثالث - وهو قول بعض الناس - وكذلك قول أبي ثور الذي هو الخامس : مشدّد ، والرابع : فيه تشديد على العدد دون الأمة ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

وتوجيه الأقوال طاهر ، إلا قول داود ؛ فإنَّ وجهه أنَّ الذكر أحرأ على الرنن من الأمة ؛ لريادة ما عندها من الحياة عادة على ما عند الذكر ؛

(١) انظر « الباية شرح الهداية » (٢٨٦/٦) ، و« الدخيرة » (٨٢/١٢) ، و« المعرر البهية » (٨٦/٥) ، و« المصنع » (٣٨١/٧) .

(٢) انظر « عيون المسائل » (ص ٤٦٤) .

(٣) انظر « رحمه الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٥٤-٢٥٥) .

ولذلك قدرت على إحصاء محتها للجماع مع أنها تريد على الذكر في الشهوة
بسبعين ضعفاً ، والله أعلم .

[حكم التغريب في زنى العبد والأمة]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إنه لا يجب التغريب في زنى العبد
والأمة^(١) ، مع قول الشافعي في أصح القولين : إنه يُعَرَّب بصف عام^(٢) .

فالأول : فيه تخفيف ، والثاني : فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان .

ووجه الأول : دناءة سب العبد ؛ فلا يتأثر بالعار كل ذلك التأثير
كالأحرار .

ووجه الثاني : أنه على النصف من الحر في ذلك وفي كثير من
الأحكام .

وسمعت شيخ الإسلام ركريا رحمه الله يقول : (العار يعظم بشرف
النسب ، ويحذف بدناءة السب) انتهى .

[حكم ما لو وجدت شرائط الإحصان في أحد الزوجين فقط]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة وأحمد : إنه إذا وجدت شرائط الإحصان في

(١) انظر « الباية شرح الهدية » (٢٨٨/٦) ، و« المعونة على مله عالم المدينة »
(ص ١٣٨٢) ، و« المبلع » (٢٨٥/٧) .

(٢) انظر « البيان » (٣٥٧/١٢) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٥٥)

أحد الزوجين دون الآخر . لا يثبت الإحصان لواحد منهما^(١) ، مع قول مالك والشافعي . إنه يثبت لمن وجدت شرائط الإحصان فيه ؛ فإن ربا كان الجلد في حق من لم يثبت له الإحصان ، والرجم على من يثبت له^(٢) .

قالوا : وصورة وجود الإحصان في أحد الزوجين دون الآخر : أن يظا زوجته المجنونة ، أو يظا البالغ زوجته الصغيرة المطيقة للوطء ، أو يظا الحر أمة متزوجة .

فالأول . فيه تخفيف ، والثاني . فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم ثبوت الإحصان لليهودي]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك . إنه لا يثبت الإحصان لليهودي إذا ربن وهو محص^(٣) ، ولا يرحم ؛ لأنَّ عندهما لا يتصور الإحصان في حقِّه ؛ لاشتراطهما الإسلام في الإحصان ، ولكن يُجلد عند أبي حنيفة ، ويعاقبه الإمام عند مالك بحسب اجتهاده^(٤) ، مع قول الشافعي وأحمد : هو

(١) انظر : تبين الحقائق ، (١٧٢ / ٣) ، و : المدع ، (٢٨٢ / ٧) .

(٢) انظر : المواكبة للنووي ، (٢١٥ / ٢) ، و : تحفة المحتاج ، (١٠٩ / ٩) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٥٥) .

(٣) كذا في السج التي بين يدي ، و : عبارة : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٥٥) (واختلفوا في اليهودي إذا ربن وهو محص ؛ فقال أبو حنيفة ومالك لا يرحم . . .) .

(٤) انظر : الاختيار ، (٨٨ / ٤) ، و : حاشية الحرشي ، (٨٢ / ٨) .

محضن یرحم ؛ لأن الإسلام عندهما ليس بشرط في الإحصان كما مر^(١) .

فالأول : فيه تخفيف عن اليهودي ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حکم ما لو زنى عاقل بمجنونة ، أو مكنت عاقلة مجنونا منها]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي وأحمد : إن المرأة العاقلة إذا مكنت مجنونا من نفسها فوطئها ، أو زنى عاقل بمجنونة وجب الحد على العاقل منهما^(٢) ، مع قول أبي حنيفة : يجب الحد على العاقل دون العاقلة^(٣) .

فالأول : مشدد على المرأة ، والثاني : مخفف عليها ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أن الحكم دائر مع العقل مطلقاً

ووجه الثاني : لا يعرفه إلا من أشرف على مقام الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه في مقام الاستساض^(٤)

(١) انظر : البيان ، (٣٥٤ / ١٢) ، و المدع ، (٣٨٣ / ٧) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٥٥) ، وانظر (٣٨٧ / ٣) .

(٢) انظر : عيون المسائل ، (ص ٤٥٩ ، ٤٦٠) ، و البيان ، (٣٦١ / ١٢) ، و المدع ، (٣٩٣ / ٧) .

(٣) انظر : بدائع الصنائع ، (٣٤ / ٧) ، و الاخيار ، (٩٢ / ٤) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٥٥) .

(٤) في هامش (١) : (بلغ قراءة) .

[حكم ما لو وطئ من ظنّها زوجته]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي وأحمد . إنّه لو رأى على فراشه امرأة
ظنّها زوجته فوطئها ، أو نادى أعمى زوجته فأحاطته امرأة أجنبية ، فوطئها
وهو يظنّها زوجته ثم بانّت الموطوءة أجنبية . . فلا حدّ على الظان
والأعمى^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنّ عليهما الحدّ^(٢)

فالأول : محقق ، والثاني : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
ووجه الأول : قيام عذره بالظنّ المجوّر للإقدام على الوطء في الجملة .
ووجه الثاني : أنّ الظن لا يسوّع له الإقدام على الوطء ، فكان الواجب
عليه الترتّص حتى يعلم أنّها زوجته ، وقد يكون الظانّ والأعمى حاذقاً فطناً
لا يخفى عليه حال زوجته من غيرها ، فأراد الإمام أبو حنيفة سدّ الباب ؛
شفقة على دين الأئمّة ؛ لئلا يتجرأ أحد على مثل ذلك الفعل عمداً ويرغم أنّه
لا حدّ عليه ؛ لدعواه الظنّ بأنّها زوجته والحال أنّه كاذب ، بل بلغني وقوع
مثل ذلك من بعض الصّفة مع امرأة جاءتته رائرةً باتفاق بينهما على ذلك ،
نسأل الله العافية .

(١) انظر « حاشية لحرشي » (٧٧/٨) ، و« البيان » (٣٦١/١٢) ، و« الهداية » عن
مذهب الإمام أحمد ؛ (ص ٥٣١-٥٣٢) .

(٢) قال في « الدر المختار » (ص ٣١٠) (و- حدّ- بوطء امرأة وحدت على فراشه فظنّها
زوجته ولو هو أعمى ؛ لتبنيه بالنسول ، إلا إذا دعاها فأجابته قائلة : أنا زوجته ، أو
أنا فلانة باسم زوجته موافقها ؛ لأنّ لإحصار دين شرعي ، حتى لو أحاطته بالعلم أو
بسمع حدّ)

[حكم اشتراط العدد في الإقرار بالزنى]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة وأحمد : إنه يشترط العدد في الإقرار بالزنى ، وإنه لا يثبت إلا بإقراره بذلك أربع مرات على نفسه ، مع كونه بالعلم عاقلاً^(١) ، مع قول الشافعي : إنه يثبت بإقراره مرة واحدة^(٢) .

فالأول : فيه تحميف على الرائي بعدم إقامة الحد عليه إذا لم يقر بذلك أربع مرات على نفسه مع كونه بالعلم عاقلاً ، والثاني : مشدد عليه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : طلب التثبت في إقامة الحدود ؛ فإن الله تعالى بحث بقاء العالم أكثر من ذهابه ؛ كما أشار إليه قوله تعالى ﴿ وَإِنْ حَسَرُوا لِلْسَّلَامِ فَأَجْجَحْ لَهُمْ ﴾ (الأنعام ١٦١) أي : واترك القتل .

ووجه الثاني : بعد كذب الإنسان على نفسه واعترافه بما يوجب الجلد أو الرجم ؛ فإن ذلك لا يقع إلا من أهل اليقين والإيمان الكامل ، وقليل ما هم ، فلما رأوا شاهد على نفسه بالزنى حملوا على كمال الإيمان بالعذاب يوم القيامة ، وأنه ما طلب التطهير بإقامة الحد عليه إلا لتحقيقه في نفسه أنه وقع في الزنى ، والله أعلم .

(١) انظر الاختار (٨٢ / ٤) ، والإصابة (١٨٨ / ١٠)

(٢) وهو مدعى المالكة انظر حاشية الدسوقي (٣١٨ / ٤) ، و تحفة المحتاج

(١١٣ / ٩) ، و رحمه الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٥٦)

[حكم اتحاد مجلس الشهادة على الزنى]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إنَّ الشهود الأربعة إذا لم يشهدوا بالمرء في مجلس واحد . فهم قَدَفَةٌ ، وعليهم الحدُّ إذا شهدوا في مجالس متفرقة^(١) ، مع قول الشافعي إنَّهُ لا بأس بتفريقهم وقول أقوالهم^(٢) .

فالأول : فيه تحميم على الرائي بعدم ثبوت الزنى في حقِّه إذا لم يجتمعوا حال شهادتهم في مجلس واحد ، والثاني : مشدّد عليه ووجه الأول طلب التثبت في إقامة الحد .

ووجه الثاني : المبادأة إلى التطهير إذا كَمَلَ النصاب ولو في مجالس ، بحسب اجتهد الحاكم وما يراه من الحظُّ الأوفر والمصلحة للمسلمين .

[صفة المجلس الواحد في الشهادة على الزنى]

ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في صفة المجلس الواحد : هو أن يجيء الشهود مجتمعين ، فإن جازوا متفرقين واجتمعوا في مجلس واحد فإنهم قَدَفَةٌ يُحدِّثون ؛ لفقد الشرط من مجيئهم مجتمعين^(٣) ، مع قول

(١) انظر « حاشية ابن عابدين » (٧ / ٤) ، و« الدخيرة » (٥٧ / ١٢) ، و« المنيع » (٣٩٥ / ٧)

(٢) انظر « روضة الطالبين » (٩٨ / ١٠) ، و« رحمه الأئمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٥٦)

(٣) انظر « مدائع الصانع » (٤٨ / ٧) ، و« الدخيرة » (٥٧ / ١٢) ، و« الإشراف على نكت مسائل الخلاف » (٨٦٠ / ٢) .

الشافعي ليس ذلك شرط في مجيئهم ولا اجتماعهم ، بل متى شهدوا بالربى
متعريقين ولو واحداً بعد واحد وجب الحد^(١) ، ومع قول أحمد :
المجلس الواحد شرط في اجتماع الشهود وأداء الشهادة ؛ فإذا جمعهم
مجلس واحد وشهدوا به . . شُمت شهادتهم وإن جازوا متعريقين^(٢)

فالأول مشدد في الشهادة ، محقق على من ألهم بالربى ، والثاني
عكسه ، والثالث : قريب منه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
ووجه ذلك كله ظاهر ، وبعبارة يُعلم من المسألة قبله .

[حكم رجوعه عن الإقرار بالزنى]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه لو أقر بالزنى ثم رجع عنه . . قيل
رجوعه وسقط الحد^(٣) ، ومع قول مالك : إنه لا يُقبل رجوعه في الزنى
ولا في السرقة ولا في الشرب ، إلا أن يرجع فتشهد بيته بعذرتها في صورة
الربى^(٤)

(١) انظر «روضة الطالبين» (٩٨/١٠) .

(٢) انظر «المبدع» (٣٩٥/٧) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٥٦)

(٣) انظر «البيان شرح الهدية» (٢٦٥/٦) ، و«تحفة المحتاج» (١١٣/٩) ،
و«الإنصاف» (١٦٣/١٠) .

(٤) وكذا في السخ التي بين يدي ، وفي «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٥٦)
(إلا أن رجوعه بشبهة يُعذر بها) بدل (إلا أن يرجع فتشهد بيته بعذرتها في صورة
الربى) ، وقال في «عيون المسائل» (ص ٤٦٠) (اختلف عن مالك فيما أقر بالربى
ثم رجع عنه ؛ فقال : يُقبل رجوعه ، وكذا السرقة وشرب الخمر ، ويسقط الحد
عنه وقال مالك أيضاً لا يُقبل رجوعه إلا لعذر يبيح)

فالأول : فيه تخفيف ، والثاني : فيه تفصيل ، فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان .

ووجه الأول : العمل بحديث : « ادروا الحدود بالشبهات »^(١) .
ووجه الثاني : عمل قائله بحديث : « لا عذر لمن أقر » إن ثبت كونه
حديثاً^(٢) .

ووجه الاستثناء في قول مالك : أن الشهادة بعذرتها تُورث شبهة عند
الحاكم .

[حكم إيجاب اللواط للحد]

ومن ذلك . قول مالك والشافعي وأحمد : إن اللواط يوجب الحد^(٣) ،
مع قول أبي حنيفة : إنه يُعزَّر في أول مرة ، فإن تكرَّر منه قُتِل^(٤) .

فالأول : مشدَّد ، والثاني : فيه تخفيف من حيث اشتراط التكرير حتى
يقتل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

ووجه الأول : ما ورد في الكتاب والسنة من تغليظ عقوبة الله لقاعله^(٥) .

(١) رواه البيهقي في « المس لكبرى » (٢٣٨/٨) بسوء عن السيدة عائشة رضي الله عنها
(٢) قال في « المقاصد الحسنة » (١٣١١) (حديث : « لا عذر لمن أقر ») قال
شيبا - يعني ابن حجر - لا أصل له ، وليس معناه على إطلاقه صحيحاً
(٣) انظر « المواكك الدوايني » (٢٠٩/٢) ، و « البيان » (٣٦٧/١٢) ، و « المعني »
(٦٠/٩)

(٤) انظر « الاختيار » (٩١/٤) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأنعم » (ص ٢٥٦)
(٥) من ذلك : قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ طَافَ أَلْفٌ بِقَوْمِهِمْ أَتَأْتُونَ الْعَجْزَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحْوَجَ
الْعَبِيدِ • إِنَّكُمْ لَأَتُونَ الرِّجَالَ شَبَوهً مِنْ دُونِ الْبَنَاتِ أَلَمْ تَكُونُمْ أَتَقْرَبُونَ • وَمَا

ووجه الثاني : إن وطء الذكر ليس فيه احتلاط بأساب ، ولا يعار الناس على الذكر ويتحرّضون على قتل اللاتط به كما يغارون على الحرائر إذا ربي أحدٌ بهنّ ، وشدة العقوبات تابعة في الغالب لعظم الفساد في الوجود ، وجوّز بعض الحنفية أن يُعزّر بإلقائه من شامق وإن أدنى إلى موته .

[حُدُّ اللُّوَاط]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي في أحد قوليه ، وأحمد في أظهر روايته : إنَّ حُدَّ اللُّوَاط الرِّجْمُ بَكْلٍ حَالٍ ، ثَبِيًّا كَانَ أَوْ بَكْرًا^(١) ، مع قول الشافعي في أرجح قوليه ، وأحمد في إحدى روايته : إنَّ حُدَّهُ كَحُدِّ الزَّوْنِ ؛ فيفترق فيه بين البكر والثيب ؛ فعلى المحصن الرِّجْمُ ، وعلى البكر الجلد^(٢) .
فالأول : مشدّد ، والثاني : فيه نوع تخفيف على الكفر ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأقوال كلّها ظاهر لا يحتمل على المصطلح

كَتَبَ حَوَاتٍ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوهُمْ مِنْ قَرْيَتِكُمْ ، ثُمَّ أَسَاسَ يَنْظَهُرُونَ • فَأَجَبَتْهُ وَأَعْلَهُ إِلَّا أَمْرًا ثُمَّ كَلَّتْ مِنْ التَّخْرِيبِ • وَأَنْظَرَتْ عَلَيْهِمْ نَظْرًا فَأَنْظَرَ حَكِيمٌ كَأَنَّ عَرَفَةَ التَّخْرِيبِ • [الأعراف ٨٠ - ٨٤] ، وروى أبو داود (٤٤٦٢) ، والنسرمدي (١٤٥٦) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط ، فاقتلوا الفاعل والمفعول به »

(١) انظر : لمواكبه الدواني (٢٠٩/٢) ، وهـ السان (٣٦٧/١٢) ، وهـ المعني (٦٠/٩)

(٢) انظر : البيان (٣٦٧/١٢) ، وهـ المعني (٦٠/٩) ، وهـ رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٥٦) .

[حكم من أنى بهيمة]

ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في الراحح من أقواله : إن من أنى بهيمة يُعزَّر ، وهي الرواية التي اختارها الخرقى من أقوال أحمد^(١) ، مع قول مالك في الرواية الأخرى عنه ، والشافعي في أحد أقواله : إنه يُحدِّد ، ويحتلف بالبيكارة والنبوة^(٢) ، والقول الثالث للشافعي إنه يُقتل ، نكراً كان أو نسياً^(٣) .

فالأول فيه تحفيف ، والثاني فيه تشديد ، والثالث مشدَّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ولعلَّ هذه الأحكام تختلف باختلاف أحوال الناس في الدين والورع كمالاً ونقصاً ، شاماً وكهولة ، فيخفف على الأراذل والشباب بالتعزير فقط ، ويشدَّد على أشرف الناس والكهول بالحدِّ أو القتل على قاعدة . (كلُّ من عظمت مرتبته عظمت صغيرته) .

[حكم ذبح البهيمة الموطوءة]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة : إن كانت البهيمة الموطوءة تؤكل . . . دُبِحت ، وإلا فلا ، وهو الراحح عند أصحاب الشافعي من عدة أوجه^(٤) .

(١) انظر « الباية شرح الهداية » (٣١١/٦) ، و« المعونة على مذهب عالم المدينة » (ص ١٤٠) ، و« تحفة المحتاج » (١٠٦/٩) .

(٢) انظر « البيان » (٣٧٠/١٢) .

(٣) انظر « بيان » (٣٧٠/١٢) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٥٦-٢٥٧) .

(٤) انظر « الباية شرح الهداية » (٣١٢/٦) ، و« البيان » (٣٧١/١٢) .

مع قول مالك . إنها لا تُدبح بحال^(١) ، ومع قول أحمد . إنها تُدبح ، سواء كانت له أو لغيره ، وسواء أكانت ممّا يُؤكل لحمها أم ممّا لا يؤكل ، وعلى الواطن قيمتها لصاحبها^(٢) .

فالأول . فيه تشديد بدبحها ، والثاني محقق فيه ، والثالث . مشدد فيه ؛ فرجع الأمر إلى مرتني المبران .

ووجه من قال : تُدبح خيفة العار على صاحب البهيمة وعلى الماعل فيها ؛ فإنّ الناس كلّما رأوها تذكروا ذلك الأمر ووجه من قال : لا تُدبح . عدم ورود شيء صحيح في الأمر بدبحها .

[حكم الأكل من البهيمة الموطوءة]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة . إنّه لا يجوز للواطن الأكل منها إن كانت ممّا تؤكل^(٣) ، مع قول مالك : إنّه يجوز له ولغيره الأكل منها^(٤) ، ومع قول أحمد . لا يأكل منها هو ولا غيره^(٥) ، ومع قول أصحاب الشافعي في أصحّ الوجهين . إنها تؤكل مطلقاً ؛ لعقد ما يقتضي التحريم^(٦) .

(١) انظر : المعونة على مذهب عالم المدينة (ص ١٤٠) .

(٢) انظر : الإنصاف (١٧٩ / ١٠ - ١٨٠) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٥٧) .

(٣) انظر : البتة شرح الهداية (٣١٢ / ٦) .

(٤) انظر : المواكح الدواني (٢١٣ / ٢) .

(٥) انظر : الإنصاف (١٨٠ / ١٠) .

(٦) انظر : البيان (٣٧١ / ١٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٥٧) .

فالأول : مشدد ، والثاني والرابع . محققان على الفاعل وغيره ،
والثالث مشدد عليهما ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[حكم ما لو عقد على محرم من نسب أو رضاع]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي وأحمد . لو عقد على محرم من نسب
أو رضاع أو على معتدة من غيره ، ثم وطئ في هذا العقد عالماً بالتحريم .
وجب عليه الحد^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنه يُعمر فقط^(٢)

فالأول : مشدد ، والثاني . فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
ويصح حمل الأول على : أهل الدين والمروءة والورع ، والثاني : على
أراذل الناس ؛ كما مرّ نظيره .

[حكم الحد على من وطئ أمته المزووجة]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في إحدى
روايتيه . إنه لا يُحد بوطء أمته المزووجة^(٣) ، مع قول أحمد في الرواية
الأخرى . إنه يُحد^(٤)

(١) انظر : حاشية الدسوقي (٢٥١/٢) ، و : لمجموع (٢٣١/١٦) ، و : الإشراف
على نكت مسائل الخلاف (٨٦٩/٢)

(٢) انظر : حاشية ابن عابدين (٢٣٤) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٥٧)

(٣) انظر : التجريد (٥٩٠٢/١١) ، و : حاشية لعرشي (٧٨/٨) ، و : تحفة
المحتاج (١٤٢/٩) ، و : الإنصاف (١٨٤/١٠) .

(٤) انظر : الإنصاف (١٨٤/١٠) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٥٧)

فالأول : فيه تحميف ؛ لنسبة الملك ، والثاني . فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ويصح حمل الأول على : من خاف الرنى من شدة العقلة^(١) ، والثاني . على من لم يحف ذلك فيشد عليه ؛ لتكلمه في الوطء المحرام بعد أن نقل حقه إلى الشخص الذي روجها له من غير قوة علمية ولا داعية .

[حكم اختلاف الشهود في تعيين زاوية البيت التي تمّ فيها الزنى]

ومن ذلك : قول أبي حيفة وأحمد : إنه لو شهد اثنان أنه زنى بها في هذه الراوية ، واثنان على أنه رنى بها في زاوية أخرى . قلت هذه الشهادة ووجب الحد^(٢) ، مع قول مالك والشافعي : لا تقتل ، ولا يجب الحد^(٣)

فالأول : مشدد ، والثاني : محفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

ويصح حمل الأول على : من قامت القرائن على عدم خوفه من الله ؛ فلم يُدرأ عنه الحد بشبهة اختلاف الشهود في محل وقوع الزنى ، بخلاف من يحاف الله تعالى الذي حملنا القول الثاني عليه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

وسمعت شيخ الإسلام ركريا رحمه الله يقول : (ليس اللوم على من

(١) العقلة : شدة الشهوة . انظر : المصاحح لسير (ع م)

(٢) انظر : الناية شرح الهداية (٣٣١/٦) ، والإصابة (١٩٤/١٠)

(٣) انظر : المعونة على مدح عالم المدينة (ص ١٣٩١) ، ومعني المحاج :

(٤٥٤/٥) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٥٧)

يُحَدِّثُ الْمُتَّهِمَ ، وَأَمَّا اللَّوْمُ عَلَى الْمُتَّهِمِ الَّذِي فَرَّطَ فِي حِفْظِ ظَاهِرِهِ عَنِ الْوُقُوعِ فِي الرَّدَائِلِ حَتَّى صَارَ النَّاسُ يَقْبَلُونَ إِصَافَتَهَا إِلَيْهِ ، وَلَوْ أَنَّهُ كَانَ حِفْظَ ظَاهِرِهِ عَنْ ذَلِكَ لَمَّا قَبِلَ النَّاسُ إِصَافَةَ شَيْءٍ مِنَ الْفَقَائِصِ إِلَيْهِ ، بَلْ كَانُوا يَبْرِزُونَهُ وَيَجِيسُونَ عَنْهُ .

[حَكْمُ سَمَاعِ الشَّهَادَةِ بَعْدَ مَضِيِّ زَمَانٍ طَوِيلٍ مِنَ الْوَاقِعَةِ]

وَمِنْ ذَلِكَ : قَوْلُ الْأَئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ . إِنَّ الشَّهَادَةَ فِي الرَّنَنِ وَالْقَدَفِ وَشَرْبِ الْحَمْرِ . تُسْمَعُ بَعْدَ مَضِيِّ زَمَانٍ طَوِيلٍ مِنَ الْوَاقِعَةِ ^(١) ، مَعَ قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ : إِنَّهَا لَا تُسْمَعُ بَعْدَ تَطَاوُلِ الْمُدَّةِ إِلَّا إِذَا كَانَ لِلشُّهُودِ عَذْرٌ ، كَمَعْدِهِمْ عَنِ الْإِمَامِ ^(٢)

فَالْأَوَّلُ : مُشَدَّدٌ ، وَالثَّانِي : فِيهِ تَخْفِيفٌ ، فَرَجَعَ الْأَمْرُ إِلَى مَرْتَبَتِي الْمِيزَانِ .

وَوَحْيُهُ الْأَوَّلُ : أَنَّ ذَلِكَ حَقٌّ لَمْ يَثْبُتْ لَنَا مَا يَبْطُلُهُ ، وَقَدْ تَكُونُ الْفِتْنَةُ لَمْ تَخْتَمَدْ إِلَى ذَلِكَ الْوَقْتِ الَّذِي يَقَامُ الْحَدُّ فِيهِ .

وَوَحْيُهُ الثَّانِي : أَنَّ الْفِتْنَةَ قَدْ تَكُونُ حَمْدَتْ ، فَتَحْتَرِّكُ الْحَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةَ وَالنَّفْسَ ، فَيَنْوَلَّدُ مِنْ ذَلِكَ الْفِتْنَةُ الشَّدِيدَةُ ، كَمَا أَنَّ الشَّارِبَ كَذَلِكَ قَدْ يَكُونُ وَقَعَ لَهُ تَوْبَةُ صَالِحَةٍ .

(١) انظر « المدونة الكبرى » (٥٤٢ / ٤) ، و« حلية العلماء » (٣١ / ٨) ، و« الهداية على منتخب الإمام أحمد » (ص ٥٣٤) .

(٢) إِلَّا فِي حَدِّ الْقَدَفِ حَاصَةً لِإِنِّهَا تُقْبَلُ وَإِنْ تَعَدَّمِ الْعَهْدُ ، وَانْظُرْ « السَّابِقَ » فِي شَرْحِ الْهُدَايَةِ (٣٢٥ / ٦) ، وَرَحِمَةُ الْأُمَّةِ فِي اخْتِلَافِ الْأَئِمَّةِ (ص ٢٥٧)

[حكم سماع الإقرار بما يوجب الحد بعد مدة]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة : إنه لو أقر بالربى على نفسه بعد مدة .
سُمع إقراره ، ولا يُسمع في إقراره بشرب الخمر بعد مدة^(١) ، مع قول الأئمة
الثلاثة : إن إقراره يُسمع في الكل^(٢) .

فالأول . فيه تفصيل ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران
ووجه القول الأول من أحد شقي التفصيل . أنه لم يعرض ما يبطله
ووجه الشق الثاني منه في عدم قبول إقراره بالخمر : أنه حق يتحقق بالله
وحده ، بخلاف الزنى والغذف ؛ فلذلك قال الإمام أبو حنيفة في شرب
الخمر : إنه لا يُسمع .

[حكم ما لو حكم الحاكم بشهادة ثم بان عدم أهلية الشهود]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة : إذا حكم الحاكم بشهادة ثم بان فسوق
الشهود ، أو بانوا عيباً أو كماراً . فلا ضمان عليه^(٣) ، مع قول مالك : إنه
إن قامت البيبة على فسقهم . ضمن ؛ لتفريطه^(٤) ، ومع قول الشافعي : إنه

(١) وعلة ذلك أن الإقرار بشرب الخمر وحده لا يكفي لنسب الحد عند الحنفية إلا بوجود
الرائحة ، وهي ثلاثين بمصفي الرمس ، وانظر (٤٦٣/٣ - ٤٦٤)

(٢) انظر : الإشراف على نكت مسائل الخلاف (٨٦٣/٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف
الأئمة (ص ٢٥٧) .

(٣) انظر : الهداية شرح البداية (١٠٧/٢) ، و التوحيد (٥٩٤٧/١١)

(٤) كذا في السح التي بين يدي ، وفي : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٥٧) .

يضمن ما حصل من أثر الصرب^(١)

فالأول - مخفف ، والثاني - مفصل ، وكذلك الثالث ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .

وتوجيه الأقوال الثلاثة ظاهر .

[حكم خطأ الإمام فيما يستوفيه من الحدود والقصاص]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أحد قوليهما : إن ما يستوفيه الإمام من الحدود والقصاص ويحطى فيه . فأرشد علي بيت المال^(٢) ، مع قول مالك : إنه هدر^(٣) ، ومع قول الشافعي وأحمد في القول الآخر لهما : إنه علي عاقلة الإمام^(٤)

فالأول فيه تحفيف ، والثاني مخفف ، والثالث مشدد علي

(وقال مالك إن قامت البيعة على مسقطهم لم يضمن الحاكم ، وإن قامت البيعة على الشرب والكفر ضمن ؛ بتفريظه) ، وهو الموافق لما في « المعونة علي مذهب عالم المدينة » (ص ١٥٦٣)

(١) وهو مذهب الحنابلة ، وانظر « البيان » (١١ / ٥٩١) ، و« المدع » (٨ / ٣٥٠)

(٢) انظر « البحر الرائق » (٦ / ٢٨١) ، و« البيان » (١١ / ٥٩١) ، و« الإيضاح » (١٠ / ١٢١)

(٣) قال في « المدونة الكبرى » (٤ / ٥١٦) (قلت أرأيت ما أخطأ به الإمام من حد هو ؟ أ يكون في بيت لمال أم علي الإمام في ماله أم يكون ذلك هدراً ؟ قال ما سمعت هنذا من مالك ، ولا يعني فيه شيء ، وأرى ذلك من خطأ الإمام ، ونحمل المعاملة من ذلك الثلث فصاعداً ، وما كان دون الثلث ففي مال الإمام خاصة)

(٤) انظر « البيان » (١١ / ٥٩١) ، و« الإيضاح » (١٠ / ١٢١) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأنفة » (ص ٢٥٨) .

العاقلة ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

وتوجيه الأقوال الثلاثة ظاهر .

[حكم ما لو وطئ جارية زوجته بإذنها]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة : إنه لو وطئ جارية زوجته بإذن زوجته له في ذلك ؛ فإن قال . ظننت أنها حلّت لي بالإذن . فلا حدّ عليه ، وإن قال : علمت التحريم . . حدّ^(١) ، مع قول مالك والشافعي . إنه يُحدّ ، وإن كان نبياً . رُجم^(٢) ، ومع قول أحمد : يُجلد مئة جلدة^(٣) .

فالأول . فيه تخفيف من جهة ، وتشديد من جهة أخرى ، والثاني : مشدّد ، والثالث : متوسط ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : العذر بالجهل بالتحريم في الشقّ الأول منه .

ووجه الثاني : عدم عذره بمثل ذلك ؛ لندرة خفاء تحريمه على كلّ من خالط أهل الإسلام ؛ إذ الوطء لا يُباح إلا بملك أو عقد

ووجه الثالث : أنه أمرٌ مشتبهٌ بين العلم والجهل ؛ فكان فيه الجلد

[حكم إقامة السيد الحدّ على مملوكه الذي أتى بما يوجب الحدّ]

ومن ذلك : قول مالك في المشهور عنه ، والشافعي وأحمد . إنّ للسيد

(١) انظر « حاشية ابن عاتلين » (٢١/٤) .

(٢) انظر « الإشراف على نكت مسائل الخلاف » (٨٥٦/٢) ، و« روضة العدليس » (٣٢١/٨)

(٣) انظر « كشف القناع » (١٢٣/٦) ، و« رحمه الأئمة في احكام الافعال » (ص ٢٥٨)

أن يُقيم الحدّ على عنده وأمه إذا قامت اليه عنه ، أو أقرّ بين يديه ،
لا فرق في ذلك بين الرئي والمذوف وشرب الحمر وغير ذلك^(١)

وأما السرقة . فقال مالك وأحمد ليس للسيد القطع^(٢) ، وقال
أصحاب الشافعي . للسيد ذلك في أصحّ الوجهين ؛ لإطلاق الخبر^(٣) ،
ومنهم من قطع به^(٤) .

وقال أبو حيفة ليس للسيد إقامة الحدّ في الكلّ ، بل يرده إلى الإمام^(٥)
إن كانت الأمة مرّوجة : فقال أبو حيفة وأحمد . ليس للسيد حدّها
بحالٍ ، بل هو للإمام أو نائبه^(٦) ، وقال مالك والشافعي : للسيد فعل ذلك
بكلّ حال^(٧) .

(١) انظر « حاشية الصاوي على الشرح الصغير » (٤٥٨ / ٤) ، و « معي المحتاج »
(٤٥٦ / ٥) ، و « المبدع » (٣٦٦ / ٧) .

(٢) انظر « الكافي في فقه أهل المدينة » (١٠٧٥ / ٢) ، و « المبدع » (٣٦٦ / ٧) .

(٣) من ذلك ما رواه الإمام مالك في « الموطأ » (٨٣٢ / ٢) عن عمرة بنت عبد الرحمن
أنها قالت : (خرجت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم إلى مكة ومعها مولاتان
لها ، ومعها غلام لبني عبد الله بن أبي بكر الصديق ، فبعثت مع المولتين نَزْدَ مرّجل قد
حيط عليه حرقة حضراء ، قالت : فأخذ الغلام النَزْدَ ، فشقّ عنه فاستخرج ، وجعل
مكاه لبدأ أو فزوة ، وخاط عليه ، فلما قدمت المولتان المدينة . . دعتا ذلك إلى
أهله ، فلما فتقوا عنه وجدوا فيه اللدّ ولم يجدوا البرد ، فكلّموا المرأتين ، فكمتا
عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، أو كتتا إليها واتهمت العبد ، فقتل العبد عن
ذلك فاعترف ، فأمرت به عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقطعت يده)

(٤) انظر « البيان » (٣٨٠ / ١٢) .

(٥) انظر « التجريد » (٥٩٣٧ / ١١) .

(٦) انظر « التحريد » (٥٩٣٧ / ١١) ، و « المبدع » (٣٦٧ / ٧) .

(٧) انظر « حاشية الصاوي على الشرح الصغير » (٤٥٨ / ٤) ، و « معي المحتاج » .

فالأول : فيه تخفيف على السيد في إقامة الحد على رقيقه ، والثاني فيه تشديد من حيث مع السيد من إقامة الحد في رقيقه بالقطع ، وفيه تخفيف من حيث إباحة ذلك له ، والثالث : مشدد على السيد

والأول من المسألة الثانية في الأمة المزوجة . مشدد على السيد ، والثاني منها : مخفف عليه ؛ فرجع الأمر في المسألتين إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول من المسألة الأولى : كون العبد معدوداً من مال السيد ؛ فله تفويت المنفعة فيه على نفسه ؛ إيثاراً لحق الله عز وجل .

ووجه الثاني : كون إقامة الحدود بالأصالة من منصب الإمام الأعظم ؛ فكان مقدماً في ذلك على السيد ؛ لكونه أتمّ نظراً منه غالباً ، وإنما جعل الشارع إقامة الحدود إلى الإمام الأعظم دون كل من قدر على إقامتها من المتغلبة ونحوهم ؛ دعواً للفساد في الأرض ؛ لعلة عدم قدرة الرعية على رد نفوسهم عن تنديد غصهم في بعضهم بعضاً ؛ حمية جاهلية لا نصرة للإسلام والشرعية ، بخلاف الإمام الأعظم أو نائبه ؛ ليس له عرض عند أحد دون أحد غالباً ، ويقدر على أن يُعبد غضبه في غيره ولا عكس ، فإذا قتل الإمام شخصاً ولو ظلماً لا يقدر عصبته أن يقتلوا الإمام لأحله عادة .

وقد رأيت شخصاً قُتل أخوه ، فقتل قاتله ، فرجع أهل المقتول الثاني فقتلوا الأخ وأولاد عمه ، فبلغ القتل ثلاثين رجلاً ، ولو أن القتل كان على يد الإمام ما قُتل أحد زائد على القاتل الأول

فعلِم : أن السيد لا يُخاف من إقامته الحد على رقيقه متة ، فهو

كالإمام ؛ لعدم قدرة عصاة العبد على قتل سيده عادةً أو قطع يده أو صريره ،
فإنهم .

[حكم ما لو ظهر بالمرأة التي لا روح لها حمل]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أظهر روايته . إنه إذا
ظهر للمرأة الحرة حمل ولا روح لها ، وكذلك الأمة التي لا يُعرف لها روحٌ
وتقول . أكرهتُ ، أو وُطئتُ بشبهة . فلا يجب عليها حدٌّ^(١) ، مع قول
مالك . إنها تحدد إذا كانت مقيمة ليست بعربية ، ولا يُقتل قولها في الشبهة
والغصب إلا أن يظهر أثر ذلك ؛ كمجيئها مستغيثة وشبه ذلك ممّا يظهر به
صدقها^(٢) .

فالأول . فيه تحميم ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان .

ووجه الأول . عدم تحققها منها ما يوجب الحد ؛ لاحتمال أنها وُطئت
وهي بائمة أو معمى عليها ، فحملت من ذلك الوطء

وقد روى السيوطي . (أن امرأة لا روح لها أتت بها إلى عمر بن الخطاب
رَضِيَ اللهُ عنه حين وجدوها حاملاً ، فقال عمر للحاضرين . الذي عدي أن
هذه ما هي من أهل النعمة ، ثم استمعهم عن شأنها ، فقالت يا أمير
المؤمنين ؛ إني امرأة أرعى الغنم ، وإذا دخلت في صلاتي فرثما علب عليَّ

(١) انظر التحريد ؛ (٥٢٩٥ / ١٠) ، وحاشية البحرمي على الخطيب ؛ (١٥ / ٥) ،
وه المصنف ؛ (٧٩ / ٩)

(٢) انظر عيون المسائل ؛ (ص ٤٦٥) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ؛ (ص ٢٥٨)

الحشوع فأعيب عن إحساسي ، فربما أتى أحد من العتاة فعشبي من غير علمي ، فقال لها عمر رضي الله عنه : وذلك طي بك ، ودرأ عنها الحدّ) انتهى .

وقد حكيت ذلك لزوجتي الأمة الصالحة أم عبد الرحمن ، فقالت إن الولد لا يتحلّق إلا من ماء الرجل والمرأة معاً ، وإذا كانت غائبة العقل فلا شعور لها بلذة جماع ذلك الرجل حتى يحرح ماؤها ، وتحلّق الولد من ماء واحد من خصائص عيسى عليه الصلاة والسلام

قالت : والدي عدي أنها شعرت بوطء الرجل لها فخرج ماؤها ، ولكن استحييت من الناس ، فأورث ذلك شبهة عند عمر ، فدرأ الحدّ عنها ، لا أنه سلّم لها قولها مطلقاً .

فقلت لها . وقد تكون هذه المرأة احتلمت بعد برع الرجل منها ، واختلط مبيها بمبيته الساقى في رحمها ، فتحلّق من ذلك الولد ، أو أنها كانت من ورثة أم عيسى في المقام ، فكما قام نوح المَلَك في ديل قميص مريم مقام ماء الزوج . كذلك قام مقام نوح مَلِك أو شيطان في ديل هذه المرأة مقام ماء الزوج أو السيد عادة .

فقلت : هذا بعيد . انتهى .

وأما وجه قول مالك - الذي هو مقابل قول الأئمة الثلاثة - : إنها تُحدّ : فهو لعدم إبدائها شبهة يُدرأ بها الحدّ عنها عنه ، فاعلم ذلك ، والحمد لله رب العالمين .

باب حد القذف

[مسائل الاتفاق في باب حد القذف]

اتفق الأئمة على أن الحرَّ النالِع العاقل المسلم المحتار إذا قذف حرّاً عاقلاً بالعماء مسلماً عفيفاً لم يُحدِّ في ربه في سالف الزمان ، أو قذف حرّة بالعماء عاقلة مسلمة عفيفة غير ملائمة لم تُحدِّ في ربه بصريح الرئي ، أو كن في غير دار الحرب ، وطلب المقذوف بنفسه إقامة حدِّ القذف لرمه ثمانون جلدة ، وأنه لا يُراد على ثمانين ، وعلى أن حدِّ العمد في القذف نصف حدِّ الحرِّ ، وبه قال كافة العلماء ، خلافاً للأوراعي ، فإنه قال . حدُّ العبد كحدِّ الحرِّ .

وكذلك اتفقوا على أن الحرَّ لا يُحدِّ في قذف عبده ، وبه قال كافة الفقهاء ، خلافاً لداود فيما حكى عنه أنه قال قاذف العمد والأمة يُحدِّ وانفقوا على أن القاذف إذا أتى بنية على ما ذكر . . سقط عنه بها الحدُّ ، وكذلك اتفقوا على أن القاذف إذا لم يتب لا تُقبل له شهادة .

هذا ما وحدته في الباب من مسائل الاتفاق^(١) .

وأما ما اختلفوا فيه :

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٥٨ - ٢٥٩)

[حكم ما لو قذف جماعة]

فمن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك في المشهور عنه **إنه لو قذف جماعة**. **حُذَّ حَدًّا واحداً** ، سواء قذفهم معاً أو مرتباً ، بكلمة أو بكلمتين أو بكلمات^(١) ، مع قول الشافعي في أحد قوليه : **إنه يُحذُّ لكل واحد حدًّا**^(٢) ، ومع قول أحمد في أشهر الروايتين عنه **إنه إن قذفهم بكلمة واحدة** . . أقيم عليه **حدٌّ واحد** ، أو بكلمات . . فلكل واحد حدٌّ ، والثاني من روايتي أحمد : **أنهم إن طلبوه متعزِّقين حُذَّ لكل واحد منهم حدًّا**^(٣) .

فالأول . فيه تحفيف ، والثاني . مشدّد ، والثالث : معضّل ، وكذلك ما بعده ، مرجع الأمر إلى مرتني الميزان .
ولكل من هذه الأقوال وجه لا يحسن على القطر .

[حكم التعريض بالقذف]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة : **إن التعريض لا يوجب الحد وإن نوى به القذف**^(٤) ، مع قول مالك : **إنه يوجب الحد على الإطلاق**^(٥) ، ومع قول الشافعي **إنه إن نوى به القذف ونسره به** . . **وجب الحد**^(٦) ، ومع قول

(١) انظر : حاشية ابن عابدين (٥١ / ٤) ، وحاشية الدسوقي (٣٢٧ / ٤)

(٢) انظر : البيان (٤٢٠ / ١٢) .

(٣) انظر : كشف القناع (١١٤ / ٦) ، ورحمة الأئمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٥٩)

(٤) انظر : التجريد (٥٩٥٥ / ١١) .

(٥) انظر : المعونة على مذهب عالم المدينة (ص ١٤٠٧)

(٦) انظر : حلية العلماء (٣٥ / ٨) .

أحمد في إحدى روايته إنه يوجب الحد على الإطلاق ، والرواية الأخرى
كمذهب الشافعي^(١) .

فالأول محقق على القاذف ، والثاني : مشدد عليه ، والثالث
معطل ، وكذلك إحدى روايتي أحمد : فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث
ووجه الأول : خفة أمر التعريض في لأدنى عادة ، وهو خاص بأصحاب
الرغبات المساية ، أو الأكابر الذين لا يراعون الحلق من الأولياء رضي الله
تعالى عنهم .

ووجه الثاني : ثقله على غالب الناس ، وهو خاص بالأكابر من أهل
الدنيا الذين يراعون ماوسمهم عند الحلق .
ومنه يعلم توجيه قول الشافعي وأحمد .

ويصح أن يقال . وجه الأول^(٢) . أن قائل ذلك لا يحلو من قصد أحد بذلك
في نفسه ، فإحد له حقه منه وإن كنا لا نعلم عيه ؛ تطهيراً لذلك القاذف .
وقد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يصرب الحد في التعريض ،
وإذا قال له القاذف : لم أرد أحداً معيأ بذلك . . يقول له عمر رضي الله
عنه : وركه على من شئت^(٣) .

ووجه الثاني^(٤) أن قذف غير المعين لا يحصل به كير أدنى للناس ؛
لأن كل واحد يقول : المراد بذلك عيري

(١) انظر : المعني (٨٩/٩) ، ورحمة الأمة في خلاف الأئمة (ص ٢٥٩)

(٢) لمعلم بقصد الأول : القول الأول للإمام أحمد . إنه يوجب الحد على الإطلاق

(٣) وركه : أوجبه ، والأثر رواه عبد الرزاق في : المصنف (١٣٧٠٤)

(٤) لمعلم بقصد الثاني : الروية لأخرى عن الإمام أحمد

[حكم ما لو قال لعربي : يا ببطي ، ونحو ذلك]

ومن ذلك : قول مالك : إنه لو قال لعربي يا ببطي أو يا رومي أو يا بربري ، أو لفارسي يا رومي ، أو لرومي يا فارسي ، ولم يكن في بلده من هذه صفته . كان عليه الحد^(١) ، مع قول الأئمة الثلاثة إنه لا حد عليه^(٢) .

فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي العبران .
ووجه الأول : سد باب الأدنى جملة ؛ لما فيه من رائحة الطمس في نسبه ورمي والدته بالزنى .

ووجه الثاني : نذرة فهم القذف من مثل ذلك اللمظ ، والنادر لا حكم له غالباً .

[بيان الحق الغالب في حد القذف]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة إن حد القذف حق الله تعالى ؛ فيس للمقذوف أن يسقطه ، ولا أن يُبرئ منه ، وإن مات لم يورث عنه^(٣) ، مع قول الشافعي وأحمد في أظهر روايته . إنه حق للمقذوف ؛ فلا يُستوفى إلا

(١) كذا في السمع التي بين يدي ، وفي « رحمه الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٥٩)

(أئمة) بدل (بلده) ، وهو الموافق لما في « عيون المسائل » (ص ٤٦٦)

(٢) انظر « الباية شرح الهداية » (٣٧٤/٦) ، و« النور » (٤١٥/١٢) ، و« المدع » (٤١٠/٧)

(٣) انظر « حاشية ابن عابدين » (٥٢/٤)

بمطالنته ، وإنَّ له إسقاطه ، وأن يُرى منه ، وإنَّه بُورث عنه ، وبه قال مالك
في المشهور عنه ، إلا أنه قال . منى رُفِعَ إلى السلطان لم يملك المقدوف
الإسقاط^(١) .

فالأول : فيه تشديد على القاذف ، والثاني . فيه تخفيف عليه

ووجه قول مالك في صورة الرفع إلى السلطان : ما ورد في الصحيح من
وحوب الحكم بإقامة الحد إذا رُفِعَ إليه ، وتحريم قول الشفاعة في
إسقاطه^(٢) ، مرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

وسمعت شيخ الإسلام زكريا رحمه الله يقول : (كلُّ شيء وقع فيه
العبد من المعاصي . . فله وجهان - وجه إلى حقِّ الله تعالى من حيث تعذُّي
ذلك العاصي حدودَ الله ، ووجه إلى العبد ، فإذا أَمَرَ العبد من حقِّه برئ
ويبقى حقُّ الله تعالى ، والحدُّ فيه تحت مشيئة الله تعالى ؛ إن شاء عذِّبه ،
وإن شاء عفا عنه) .

قال . (وليس لنا حقٌّ في الوجود إلا وهو مركَّب من فعل العبد وإرادة

(١) انظر « المعروة على مذهب عالم المدينة » (ص ١٤١٠) ، و« البيان » (٤٠٧ / ١٠) ،
و« الإيضاح » (٢٠٠ / ١٠) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٥٩)

(٢) من ذلك الحديث الذي رواه البخاري (٣٤٧٥) ، ومسلم (١٦٨٨) عن السيدة
عائشة رضي الله أن فريشاً أهملهم شأن المرأة المحرومة التي سرقت ، هالوا . ومن
يكلّم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقالوا . ومن يجترئ عليه إلا أسامة بن
زيد ، حتّ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكلمه أسامة ، فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم « أتشع في حدّ من حدود الله ؟ » ثم قام فاحتطب ، ثم قال « إنما
أهلك الدين قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف
أقاموا عليه الحدّ ، وأيم الله ! لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها »

الحقُّ تعالى ، وليس لنا حقُّ متمخِّص لله تعالى أو غير متمخِّص إلا
وللعبد مدخل فيه) .

قال : (وقد أجمع القوم على : أنَّ وقوع انتقام الربوبية لا يكون إلا لحقِّ
الخلق ، وإلا فالربوبية لا تستقيم لنفسها ؛ لكونها فاعلة في الحقيقة وحالقة
لذلك الفعل) انتهى .

وكان عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ومحمد بن سيرين وغيرهما إذا
وقع أحد في عِرضهم ، وطلب منهم أن يحالِّلوه . . يقولون له : (إنَّ الله
تعالى حرَّم أعراض المؤمنين ؛ فلا نسيحها ونحلُّها لك ، ولكن عِفر الله لك
يا أخي)^(١) ، والله أعلم .

[حكم توريث حدِّ القذف]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة : إنَّ حدَّ القذف لا يورث ، ولكنَّه يسقط
بموت المقدِّف^(٢) ، مع قول مالك والشافعي إنَّه يورث^(٣) .

وفيمن يرثه ثلاثة أوجه لأصحاب الشافعي :

أحدها : جميع الورثة من الرجال والنساء .

والثاني : ذوو الأساب ؛ فخرج منه الزوجان .

(١) سبق تخريجه (٢٥٤ / ١) .

(٢) انظر حاشية ابن عابدين (٥٢ / ٤) .

(٣) انظر المعمورة على مذهب عالم المدينة (ص ١٤١١) ، والآن (٤٠٧ / ١٠) .

والثالث : العصبية دون النساء^(١) .

والأول . محقق على القادف يكونه ليس للورثة وغيرهم المطالبة به ،
والثاني : فيه تشديد عليه .

ووجه الوجه الأول فيمن يرثه . القياس على الأموال

ووجه الوجه الثاني أن الزوجين يصح افتراقهما وإبدال كل واحد غير
صاحبه ، ويصير يخرج سراً عنه وينسب الأول ، ولا هنكدا القراءة من
النسب .

ووجه الثالث من الأوجه . شدة ارتباط العصبية بمعصمهم بعضاً ، فكانوا
أشد تعلقاً وارتباطاً بالمقدوف من مطلق الورثة ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ، والله تعالى أعلم .



(١) انظر : المحم الوهاج (٩٧/٨) ، و : رحمه الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٥٩)

باب السرقة

[مسائل الإجماع والاتفاق في باب السرقة]

اجمع الأئمة على : أن الجِرْز معتبر في وجوب القطع .

واتفقوا على : أنه إذا اشترك جماعة في سرقة ، فحصل لكل واحد منهم نصاب . أن على كل واحد منهم القطع .

واتفقوا على : أنه إذا سرق قُطعت يده اليمنى ، فإذا سرق ثانياً قُطعت رجله اليسرى .

واتفقوا على : أن العين المسروقة يجب ردّها إن كانت باقية ، وعلى : أن الوالدين وإن علوا . لا يُقَطَّعون بسرقة مال أولادهم ، وعلى : أن من كسر صنماً من ذهب . . لا ضمان عليه ، وعلى : أنه إذا سرق من المعتم وهو من غير أهله . . قُطع .

واجمعوا على : أن السارق إذا وجب عليه القطع وكان ذلك أول سرقة وهو صحيح الأطراف . فإنه يُبْذَأُ بيده اليمنى من مفصل الكف ، ثم يُحْسَم ، ثم إن عاد فسرق ثانياً فوجب عليه القطع . أنه تُقَطَّعُ رجله اليسرى من مفصل القدم ، ثم يحسم ، وأنه إذا لم يكن له الطرف المستحق قطعه أن يُقَطَّعَ ما بعده .

هداما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق^(١)

وأما ما اختلفوا فيه :

[نصاب القطع في السرقة]

فمن ذلك قول أبي حنيفة . نصاب السرقة دينار أو عشرة دراهم ، أو قبعة أحدهما^(٢) ، مع قول مالك وأحمد في أظهر رواياته : إنه ربع دينار أو ثلاثة دراهم ، أو ما قيمته ثلاثة دراهم^(٣) ، ومع قول الشافعي هو ربع دينار من الدراهم وغيرها^(٤)

فالأول : مخفف في القطع ، مشدد في قدر النصاب ، والثاني : مخفف في أمر النصاب ، مشدد في أمر القطع ، وكذلك قول الشافعي : فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ونوجه الأقوال الثلاثة راجع للاختلاف في ثمن المجر الذي ورد أنه يُقطع في ثمنه^(٥) ؛ فعند أبي حنيفة : أن ثمنه كان ديناراً ، وعند مالك وأحمد والشافعي أنه كان ربع دينار ، فكل حاكم له القطع بما قاله إمامه

(١) انظر : رحمه الأئمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٦٠) ، وما بعدها

(٢) انظر : الباية شرح الهداية (٤ / ٧)

(٣) انظر : المعونة عن مذهب عالم المدينة (ص ١٤١٥) ، و : كشف القناع (١٣١ / ٦) .

(٤) انظر : البيان (٤٣٦ / ١٢) ، و : رحمه الأئمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٦٠)

(٥) من ذلك ما رواه البخاري (٦٧٩٤) ، ومسلم (١٦٨٥) عن السيدة عائشة رضي الله عنها قالت (لم تقطع يد سارق عن عهد النبي صلى الله عليه وسلم في أدنى من ثمن المجر) نرس أو خنجة ، وكان كل واحد منهما دائس)

ولا يحتمل أن أشد أقوال الأئمة في هذه المسألة ورعاً في حرمة المؤمن
إذا سرق. قول الإمام أبي حنيفة ، كما أن أشدهم ورعاً في حرمة
الأموال.. أقوال نفية الأئمة

وحاصل الأمر . أن من الأئمة : من راعى حرمة الدماء ، ومهم : من
راعى حرمة الأموال .

[صفة الحرز في السرقة]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة - إن صفة الحرز الذي يقطع من سرق منه ..
هو أن يكون حرراً لشيء من الأموال ، فكل ما كان حرزاً لشيء منها . كان
حرزاً لجميعها^(١) ، مع قول الأئمة الثلاثة إنه يختلف باختلاف الأموال ،
والعرف معتبر في ذلك^(٢) .

فالأول مشدد في أمر الحرز ؛ من حيث إنه جعل حرز الذهب مثلاً
كحرز غيره من الأمثلة الخسيسة ، كما أنه أبصاً مشدد في القطع ، والثاني
قد تبع العرف في ذلك ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران .

ووجه الأول - أن حرمة مال المسلم أو غيره .. لا فرق بين قليله
وكثيره ؛ فما كان حرراً لدرهم نقرة^(٣) .. فهو حرز لإزدك من الذهب^(٤)

(١) انظر «البناء شرح الهداية» (٤٠/٧) .

(٢) انظر «المدحيرة» (١٦٥/١٢) ، و«البيان» (٤٤٤/١٢) ، و«المدح»
(٤٣٩/٧) ، و«رحمة لأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٦٠)

(٣) النقرة - القطعة المدابة من الفضة - انظر «المصاحح المير» (نق ر)

(٤) الإزدك - مكبال صمغ من مكابيل أهل مصر - انظر «المصاحح» (ردب)

ووجه الثاني الذي هو اتساع العرف في الحرز : وإلا فأين مكان حرز آلة
الحرث من حرز الذهب والحرير ؟!

وقد قال تعالى لمحمد صلى الله عليه وسلم . ﴿ خُذِ الْعُرْوَءَ بِأَعْرَابِ ﴾
[الأعراف ١٩٩] يعني : إذا لم يوح إليك في معرفة مقدار شيء فاعمل
بالعرف فيه ؛ فصار العرف من توافع الشرع على هذا
والعرف : هو كل ما تعارفه الناس بينهم مع موافقته لقواعد الشريعة ؛
فليس هو من قسم القانون ، خلافاً لبعضهم .

[حكم القطع في سرقة ما يسرع فسادُهُ]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إنه يجب القطع فيما يسرع فسادُهُ إذا بلغ
الحُدَّ الذي يُقَطَّعُ في مثله بالقيمة^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنه لا قطع فيه
وإن بلغت قيمته نصيباً^(٢) .

فالأول : مشدّد في القطع ، والثاني : مخفّف فيه ؛ فرجع الأمر إلى
مرتبة الميران

ووجه الأول : الاحتياط لبراءة الدمة من حقوق الحلق

ووجه الثاني : الاحتياط في قطع عضو المسلم ؛ فلا يُقَطَّعُ فيما تسرع
استحالاته عادةً ، بخلاف النقود والثياب ، وبحو ذلك ممّا يُنْتَفَعُ به مع نفاء

(١) انظر « عيون المسائل » (ص ٤٦٨) ، و« البيان » (٤٣٧/١٢) ، و« المبدع »
(٤٣٠/٧)

(٢) انظر « البايه شرح الهداية » (١٦/٧) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٦٠)

عنه ؛ فإنه أشدُّ في الحرمة ، لا سيما إذا كان الطعام في أيام الرخاء ؛ فإنَّ أمره يخفُّ على الموس أكثر من أيام الغلاء .
ومن ذلك يُعلم توجيه قول أبي حنيفة ؛ فإنَّ سرقة الطعام أيام الغلاء رثماً تكون أشدُّ على صاحبه من الذهب والجوهر

[حكم من سرق تمراً معلقاً من غير جزر]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنَّ من سرق تمراً معلقاً على الشجر ولم يكن مُخزراً بحرر . يجب عليه قيمته^(١) ، مع قول أحمد : تجب قيمته مرتين^(٢) .

فالأول : محفَّف بوجوب القيمة الواحدة ، والثاني : مشدَّد بوجوب قيمتين ؛ فراجع الأمر إلى مرئتي الميزان
ووجه الأول : مراعاة حرمة السارق
ووجه الثاني : مراعاة حرمة المال .
فلكل وجه ، والأمر في مثل ذلك راجع للإمام أو نائنه .

[حكم جاحد العارية]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنَّ جاحد العارية يُقطع إذا بلغت قيمة ذلك نصاباً ، مع قول أبي حنيفة : إنه لا يُقطع ولو بلغت قيمته نصاباً^(٣) .

(١) انظر « تيسر الحقائق » (٢١٥ / ٣) ، و« البيان » (٥٤ / ٨) .

(٢) انظر « المدع » (٤٤٤ / ٧) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٦٠)

(٣) كذا في المسح ، التي بين يدي ، ويبدو أنَّ الحكم المذكور هنا لمسألة أخرى ؛ إذ قال في -

فالأول مشدد في القطع ، والثاني محقق فيه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران .

ووجه الأول أن جعل العارية عنده كجعلها في حوز ؛ نجامع أنه استأنسه على حفظها ، فكان جعده لها كفتح الحوز وأحدها ، لا سيما ما ورد في الحديث من أنها مضمونة^(١) .

ووجه الثاني أن المعبر هو المعرّط في إعاره من لا يؤمن منه الجعد ، فلما استأنسه أولاً كان من المعروف عدم قطعه ثانياً إذا عرّضت له الحياة .

[حكم جاحد الوديعة]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إن جاحد الوديعة لا يقطع ، مع قول أحمد : إنه يقطع^(٢) .

رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ؛ (ص ٢٦٠) (وهل يقطع سارق الحطب ؟ قال أبو حنيفة لا يقطع وإن بلغت قيمة المسروق بصاً ، وقال الشافعي ومالك وأحمد يقطع إذا بلغت قيمته بصاً)

وهل يقطع جاحد العارية ؟ قال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يقطع ، وقال أحمد يقطع ، ولعصع عند الحائلة هو رواية مرجوحة عندهم ، وانظر « تبين الحقائق » (٢١٧/٣) ، و« حاشية الحرشي » (٩٦/٨) ، و« تحفة المحتاج » (١٤٤/٩) ، و« المبدع » (٤٢٩/٧) .

(١) سبق تخريجه (٤٣٢/١) .

(٢) الحكم المذكور هنا هو حكم جاحد العارية وقد أشرت لذلك في الحاشية عند المسألة السابعة ، أمّا جاحد الوديعة فلا يقطع بالاتفاق ، وانظر « تبين الحقائق » (٢١٧/٣) ، و« حاشية الحرشي » (٩٦/٨) ، و« تحفة المحتاج » (١٤٤/٩) ، و« المبدع » (٤٢٨/٧) .

فالأول . محقق ، والثاني : مشدد ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
وتوجيههما يُعلم من توجيه العارضة قبله .

[حكم ما لو اشترك جماعة في سرقة نصاب]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة والشافعي : إنه لا قطع على جماعة اشتركوا
في سرقة نصاب^(١) ، مع قول مالك : إنهم إذا كانوا لا يحتاجون إلى تعاون
عليه . فُطِعُوا ، وإن كان ممّا لا يمكن للأفراد بحمله . فقولان
لأصحابه^(٢)

فالأول . محقق على السارقين ، والثاني : فيه تفصيل ؛ فرجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول . مراعاة عظمة عَصْرِ الأَدَمِي وتحقير أمر الدنيا
ووجه الأول من شقّي التمثيل عكسه

[حكم ما لو اشتركا في نَقْبِ فَنَاولِ الدَاخِلِ المَتَاعِ لِلآخِرِ وهو خارج]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة . إنه لو اشترك اثنان في نَقْبٍ ، فدخل
أحدهما وأخذ المتاع ، ونزله الآخر وهو خارج الحرر ، أو رمى به إليه

(١) انظر : الباية شرح الهداية (١٢ / ٧) ، والبيان (٤٤١ / ١٢) .

(٢) انظر : الدحيرة (١٦٩ / ١٢) ، ورحمة لأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٦٠) .
ومذهب الحنابلة أنهم يُقَطِّعُونَ ، قال في الإنصاف (٢٦٧ / ١٠) : « وإن اشترك
جماعة في سرقة نصاب فُطِعُوا ، سواء أخرجوه جملة ، أو أخرج كل واحد حراً » ،
وهذا المذهب ، نص عليه ، وعليه الأصحاب .

فأحده. فعلى الداخل القطع دون الحارج^(١)، مع قول أبي حنيفة. إنه لا قطع على واحد منهما^(٢).

فالأول مشدد على الداخل في القطع، والثاني محقق عليه وعلى الحارج؛ فرجع الأمر إلى مرئتي الميزان

ووجه الأول. أن الداخل هو السارق حقيقة، والحارج كالوديع

ووجه الثاني عدم استقلال واحد منهما بالنقب والإخراج اللذين لا تكمل السرقة إلا بهما جميعاً عرفاً، فلذلك كان لا قطع على واحد منهما؛ تعظيماً لحرمتهما واحتقاراً لأمر الدنيا

[حكم ما لو اشتركوا في نقب ودخلوا فأخرج بعضهم نصاباً دون الباقيين] ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد. إنه لو اشترك جماعة في نقب ودخلوا الحرر، وأخرج بعضهم نصاباً ولم يُخرج الباقيون شيئاً، ولا أعالوا في الإخراج وجب القطع على الجماعة كلهم^(٣)، مع قول مالك والشافعي. إنه لا يُقطع إلا من أخرج^(٤).

فالأول مشدد على من ساعد في النقب ولم يُخرج ولم يُعين.

(١) انظر: المعونة على مذهب عالم المدينة (ص ١٤٢٤)، و: البيان (١٢/٤٦٢)، و: الإنصاف (١٠/٢٦٨).

(٢) انظر: الساية شرح الهداية (٤٣/٧)، و: رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٦٠).

(٣) انظر: الساية شرح الهداية (٤٤/٧)، و: المبدع (٧/٤٣٧).

(٤) انظر: المعونة على مذهب عالم المدينة (ص ١٤٢٣)، و: البيان (١٢/٤٤٢)، و: رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٦١).

والثاني : فيه تحفيف على الداخل الذي لم يُخرج المتاع ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

وتوجيه القولين يُعلم من المسائل التي مضت

[حكم ما لو اشتركا في نَقْبٍ ودخل أحدهما
وقرَّب المتاع إلى النَقْب فأخرجه الآخر]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة . لو نقب شخصان حرزاً ، ودخل أحدهما
وقرَّب المتاع إلى النقب وتركه ، فأدخل الخارج يده فأخرجه من الحرز . .
فلا قطع عليهما^(١) ، مع قول مالك إن الذي أخرجه يُقطع قولاً واحداً ،
وفي الذي قرَّبه لأصحابه قولان^(٢) ، ومع قول الشافعي في أصح قوليه :
إنه يُقطع المُخرج حاصّة^(٣) ، ومع قول أحمد . عليهما القطع جميعاً^(٤)

فالأول : محقّف ، والثاني : مشدّد في القطع للذي أخرج ، وفيه
تحفيف للذي قرَّب ، والثالث : مشدّد على المُخرج ، محقّف على غيره ،
والرابع : مشدّد على اللاحق والمُخرج والمقرَّب ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان .

وتوجيهها يُعلم من توجيه المسائل السابقة

(١) انظر « الباية شرح الهداية » (٤٥ / ٧)

(٢) انظر « المعروة على مذهب عالم المدينة » (ص ١٤٢٣)

(٣) انظر « معني المحتاج » (٤٨٥ / ٥)

(٤) انظر « المبدع » (٤٣٧ / ٧) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٦١) .

[حكم النَّبَّاش ^(١)]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة : إِنَّ النَّبَّاشَ يَقْطَعُ ^(٢) ، مع قول أبي حنيفة وحده : إِنَّهُ لَا يَقْطَعُ ^(٣) .

فالأول : مشدّد على النَّبَّاش ، والثاني : محفّف عليه ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول أن اللّحد أو الشق كالحرز لكن الميت بعد ردم التراب عليه ، مع زيادة الاعتار وقيام النعرة من الميت .

ووجه الثاني أن ذلك ليس بحرز عادة

ويصحّ حمل الأول على الفساق المحكّمة في الدّ ، والثاني : على ما كان بالصدّ من ذلك ، مع غملة اللصّ غالباً عن مراقبة الله تعالى وعن الاعتبار بالموت ونحو ذلك .

[حكم القطع بسرقة ستارة الكعبة]

ومن ذلك : قول الشافعي وأحمد : إن من سرق من ستارة الكعبة ما يبلغ

(١) النَّبَّاش من يشق القور ؛ أي يُخرج ما فيها من أكمان ونحوه . انظر : المصباح المنير ؛ (١٠٣ ش) .

(٢) انظر : لمعونة على مذهب عالم المدينة ؛ (ص ١٤٢١) ، ود البیان ؛ (١٢ / ٤٤٧) ، والإصناف ؛ (١٠ / ٢٧٢) .

(٣) انظر : السبب شرح الهداية ؛ (٧ / ٢٧) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ؛ (ص ٢١)

ثم بصافاً . . قُطِعَ^(١) ، مع قول أبي حيفة ومالك : إِنَّهُ لَا يُقَطَّعُ^(٢)

فالأول مشدّد خاصٌّ بمن دخل الإيمان قلبه ، وعرف عظمة حرمة الكعبة وسببتها إلى حضرة الله تعالى المحاصّة ثمّ انتهك حرمتها .

والثاني : محقّف خاصٌّ برعاع الناس الذين علّط حجابهم ، وجعلوا كونهم في حضرة الله تعالى ، وعابوا عن تعظيمها ؛ فلذلك حقّف هذان الإمامان عليهم .

وقد أجمع أهل الكشف على . أَنَّهُ لَا يَصَحُّ لِعَبْدٍ أَنْ يَعْصِيَ أَمْرَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْكَشْفِ وَالشَّهَادَةِ أَبَدًا ، فَلَا يَدُّ لَهُ مِنْ حِجَابٍ أَقْلُهُ . طَهُ فِي اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَغْفِرَ لَهُ ذَلِكَ الدِّمَ وَلَا يُؤَاخِذَهُ بِهِ ؛ فَإِنَّهُ لَوْ ظَنُّ أَنَّهُ يُؤَاخِذُهُ بِهِ مَا وَقَعَ فِي ذَلِكَ الذَّنْبِ .

ويؤيِّده : حديث الحكيم الترمذي في « نواذر الأصول » مرفوعاً أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى إِنْغَادَ قَصَائِهِ وَقَدِيرِهِ . . سَلَّتْ ذَوِي الْعُقُولِ عُقُولَهُمْ ، حَتَّى إِذَا أَمْسَى قَصَاءُهُ وَقَدِيرُهُ فِيهِمْ . . رَدَّ عَلَيْهِمْ عُقُولَهُمْ لِيَعْتَبِرُوا »^(٣) . انتهى .

ومعنى « لِيَعْتَبِرُوا » أي : ليتوبوا ويستغفروا ، وقد فهم بعضهم أَنَّ هَذَا الْعَقْلَ الَّذِي يُسَلَبُ هُوَ عَقْلُ التَّكْلِيفِ ، وَقَالَ : فِي ذَلِكَ شَرٌّ عَظِيمَةٌ لَنَا

(١) انظر « البيان » (٤٧٣ / ١٢) ، وقال في « المبدع » (٤٤٣ / ٧) : « وَلَا يُقَطَّعُ بِسَرَفَةٍ سَتَارَتِهَا » أي : الخارجة منها ، يعنى عليه ، وهو ظاهر المذهب .

(٢) انظر « الباية شرح الهداية » (٢١ / ٧) ، ودعوة على مذهب عالم المدينة (ص ١٤٣٠) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٦١)

(٣) رواه القضاعي في « مسند الشهاب » (١٤٠٧) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما

إذا عصيا ؛ لكوسا ما وقعنا قط في معصية وعقلنا حاصراً ، ومن ذهب عقله فهو غير مكلف ؛ فلا يؤاخذ الله تعالى . انتهى .

وهذا مهم سقيم ؛ لأنه يؤدي إلى أن الله تعالى لا يؤاخذ العصاة بما فعلوا مطلقاً ، وهو خلاف الإجماع

والذي مهمته من ذلك . أن المراد بالعقل الذي يُسلب هو شعوره أنه بين يدي الله تعالى وهو تعالى يراه ، فيتوارى عنه هذا الشهود ؛ حتى يقع في المحالفة رحمة من الله تعالى بالعبد ؛ إذ لو صَحَّ أنه غير محجوب عن الله تعالى . لما كان يصحُّ له الوقوع في مخالفة أبداً ، ولو أنه وقع في ذلك مع شهوده أن الله تعالى يراه . لكان في أعلى طبقات سوء الأدب ، واستحقَّ الحسف به والمسح لصورته ، بل روى الجلال السيوطي . (أن شخصاً في جامع بني أمية في زمن محمد بن قلاوون عث بمقعدة إمامه وهو في الصلاة ، فمسحه الله حزيراً ، وخرج هارباً إلى البراري والناس يروونه ، واقطع خصره ، وكنوا بذلك محاصر) .

فاظر يا أخي إلى عقوبة هذا الشخص في كونه مسَّ مقعدة إمامه في حصرة الله على وجه الانتهاك أو العيبة عن التعظيم لمن هو في حصرة ربه .

وفي الحديث الصحيح ما يؤيد ما قلناه من التأويل أيضاً . وهو حديث الشيخين مرفوعاً : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن . . . » الحديث^(١) ؛ فإن معنى « وهو مؤمن »

(١) صحيح البخاري (٢٤٧٥) ، وصحيح مسلم (٥٧) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله

أي : يعلم أنَّ ربه يراه حال ربه أو سرقة ، بل يذهب إيمانه عنه ، ويصير عليه كالأطلَّة ، رحمة به ؛ كالحجاب الذي يمنع عنه نزول العذاب ووصوله إليه ، فظاهر ارتفاع الإيمان عنه بحسب ما يتأدر إلى الأدهان . . أنَّ ارتفاع الإيمان نقمة على العاصي ، والحال أنَّه رحمة به ، وهذا من عناية الإيمان بصاحبه .

ومن أراد إيضاح ما ذكرناه من تخصيص معنى الإيمان الذي نفاه الله تعالى عن الرائي والسارق . . فليظر في سياق كل آية جاء فيها لفظ الإيمان وتخصيصه بما فيها ؛ فإن كان في ذكر الحساب أو البعث أو الحشر أو الشر . فمعناه : لا يؤمنون بالحساب ، أو لا يؤمنون بالبعث ، أو لا يؤمنون بالحشر أو النشر ، وهكذا فصَحَّ قولنا : إنَّ معنى : لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ، أي : بأن الله تعالى يراه فقط ، وليس المراد : أنَّه غير مؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله وبمكر ونكير أو بالبعث أو الحشر أو الحساب والميزان وبحو ذلك .

وقول بعض العلماء : إنَّ الإيمان لا يتجرأ ؛ فإذا ارتفع بعضه ارتفع كله محمول على من لم يسبق له مخالطة بالعلماء ، وكان جاهلاً بالصعات التي يجب الإيمان بها ؛ فإنَّ مثل هذا لا يكمل إيمانه إلا بإيمانه بالصعات كلها ، وبظن ذلك : صحَّة التوبة من ذنب وهو مُصِرٌّ على ديب آخر .

وبالجملة فالعاقل الكامل لا يعصي ربه أبداً حال عقله .

وقد أجمع القوم على : أن كل من كتب عليه كانت الشمال دماً واحداً

فهو ناقص العقل

وقد كان مالك بن دينار يقول (من أراد أن ينظر إلى قوم بلا عقول .

فلي نظر إلينا) انتهى .

وسمعت سيدي علياً الحواص رحمه الله يقول (إنما حجت الله تعالى

العبد عن شهود ربه حال المعصية ؛ لئلا يُحجَّله بين يديه ، وكما أن

العبد يستحي من ربه إذا عصاه . فكذلك الحق تعالى يستحي من عبده أن

يشهده بأنه تعالى براء ؛ فإنه الله تعالى ما ندسا إلى خلق من الأخلاق الحسنة

إلا وكان تعالى أولي منا بذلك الخلق) انتهى

وسمعت أيضاً يقول : (إذا بسط الحق تعالى بساط الكرم لعباده المؤمنين

في الآخرة . . باسطهم وأزال حجلهم ، وقال : يا عبادي ما كان ما وقع

مكم في دار الدنيا من المحالقات إلا بقصائي وقدري وإنقاذ مشيتي التي

لا تقدرون على ردّها ، فيرول بهذا الكلام حجلهم ، ويكاد أحدهم يطير من

المرح) .

وهذا من أعلى عايات الكرم والجود ؛ حيث صار الحق تعالى يعتذر عن

عبيده المؤمنين ، ويقيم لهم المعادير في تلك الدار ، وأما في الدنيا فستر

ذلك السر عنهم ؛ لأنه من سرّ القدر ، بل دمّ العبد إذا قال في دار التكليف .

أبش كنت أما ؟ إن الله تعالى هو الذي قدر عليّ ذلك قل أن أخلق ،

وأوجب عليّ الرضا بالقضاء دون المفضي وسلوك الأدب معه ؛ لأن حصرة

التكاليف وكشف القناع عن وجه سمة الفعل إلى العبد . حقيقة لا تقبل

المحافقة ؛ إذ لو قبلت المحافقة لربما احتجَّ الإنسان على ربِّه ولم يشهد حجة الله تعالى عليه في شيء .

فَعَلِمَ . أَنَّ الحقَّ تعالى لا يباسط عدداً في الآخرة ويعتدر عنه إلا إن كان متأذياً معه تعالى في حال التكليف ، وهذه عبرة من لباب المعرفة ، فتأمل فيها تُحِطُ بها علماً .

ولرجع إلى أصل المسألة فقول : ومما يؤيد الشافعي وأحمد في قولهما يقطع يد من سرق من ستارة الكعبة ما يكون ثمنه نصاباً : ما ورد في الحديث من تغليظ العقوبة على السارق في الحرم ، فافهم ، والله تعالى أعلم .

[حكم ما لو سرق ثالث مرّة]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه : إنَّهُ إذا سرق ثالث مرّة لا يُقطع له يد ولا رجل أخرى ؛ لأنَّ اليد والرجل أكثر ما يُقطع في السرقة ، بل يُحسَّر^(١) . مع قول مالك والشافعي : إنَّهُ يُقطع في الثالثة يده اليسرى ، وفي الرابعة رجله اليمين ، وهي الرواية الأخرى عن أحمد^(٢)

فالأول . فيه تخفيف على السارق ، والثاني : فيه تشديد عليه .

وتوجيه القولين طاهر مما تقدّم ؛ فإنَّ بعض الأئمة يراعي حرمة المال ، وبعضهم يراعي حرمة المؤمن .

(١) انظر : الناية شرح الهداية (٥٠ / ٧) ، و المبدع (٤٥٣ / ٧) .

(٢) انظر : حاشية لدسوقي (٣٣٣ / ٤) ، و تحفة المحتاج (١٥٥ / ٩) ، و المبدع .

(٤٥٣ / ٧) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٦١)

وتقدّم في مسائل الانفاق . أن الأئمة اتفقوا على . أنه إذا سرق قطعت
يده اليمنى ، فإن سرق ثانياً قطعت رجله اليسرى^(١) ؛ فالحلاف إنما هو في
الثالثة والرابعة ، والله أعلم .

[عدد مرّات الإقرار الذي تثبت به السرقة]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة . إن حدّ السرقة يثبت بإقراره مرّة^(٢) ، مع
قول أحمد وأبي يوسف : لا يثبت إلا بإقراره مرّتين^(٣) .

فالأول . فيه تشديد على السارق ، والثاني : فيه تخفيف عليه ؛ فرجع
الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول . استبعاد أن أحداً يقرّ على نفسه بما يوجب القطع كاذباً ،
والتكرار إنما يكون عند خوف الرئية .

فيحمل الأول . على أهل الذّبر ولورع السائلين في تطهيرهم في هذه
الدار قبل الموت .

ويحمل الثاني . على من كان بالصدّ من ذلك ؛ احتياطاً له وللإمام ، إذ
الإقدام على قطع عضو آدمي وهدم سية الله عز وجل . عظيم ؛ فلا ينبغي أن

(١) انظر (٤١٩/٣) .

(٢) انظر : الباية شرح الهداية (٩/٧) ، وعبود لمسائل (٤٧١) ، و... (٤٨٢/١٢)

(٣) انظر : الباية شرح الهداية (٩/٧) ، وإلصاف (٢٨٤/١٠) ، ورحمة الأئمة
في اختلاف الأئمة (٢٦١) .

يهدم السية إلا خالقها ، ولذلك ورد : أن قاتل نفسه في النار^(١) ، لتجرئته على هدم نية الله تعالى بغير إذنه ، فافهم .

فمن هنا كان السبب في الإقرار بشكركم مرتين عند هذين الإمامين . .
واجباً ، فلكل من الأئمة وجه ، والله أعلم

[حكم اجتماع القطع والغرم على السارق]

ومن ذلك . قول الإمام أبي حنيفة . لا يجتمع على السارق وجوب العرم مع القطع ، وإن تلف المسروق ، فإن احتار المسروق منه العرم . . لم يقطع ، وإن احتار القطع واستوفى . . لم يغرم السارق^(٢) ، مع قول مالك : إن كان السارق موسراً وجب عليه القطع والغرم ، وإن كان معسراً لم يُبْع ب قيمته بل يُقطع^(٣) ، ومع قول الشافعي وأحمد . يجتمع القطع والعرم على السارق^(٤) .

فالأول . محقق ، والثاني . فيه تفصيل ، والثالث : مشدّد ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) من ذلك ما رواه البخاري (٥٧٧٨) واللفظ له ، ومسلم (١٠٩) عن سيد أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من تركني من حل قتل نفسه فهو في نار جهنم يتردّى فيه خالداً مخلّداً فيها أبداً ، ومن تحنّ من سناً قتل نفسه . . من يده يتحنّاء في نار جهنم خالداً مخلّداً فيها أبداً ، ومن قتل نفسه بحديدة . . فحديدته في يده يجرّأ بها في بطنه في نار جهنم خالداً مخلّداً فيها أبداً »

(٢) انظر : الساية شرح الهداية (٧٢/٧) ، ود التجريد (٦٠١٦/١١) .

(٣) انظر : حاشية الدسوقي (٣٥١/٤) .

(٤) انظر : السان (٤٩٨/١٢) ، ود لمعي (١٣٠/٩) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٦١)

ووجه الأول سكوت الشارع عن العرم ؛ فلا بحث مع القطع شيء .
 ووجه الثاني . التعليق على السارق بوجوب الغرم إن كان موسراً ،
 بخلاف المعسر فحُفِّف عنه ؛ لأنَّ له راحة عذر ؛ لِمَا عده من العاقبة
 والحاجة .

ووجه الثالث التعليق عليه ؛ تقيحاً لسوء فعله وبيان خيئة بفساده ،
 والعملية عن شهود الحق تعالى في الدنيا وعن الحساب في الآخرة
 وقد كان الحسن المصري يقول (والله لو حلف حالف أنَّ أعمال
 الحسن أعمالٌ من لا يؤمن بيوم الحساب . لقلت له صدقت لا تكفر عن
 يمينك ، ف قيل له في ذلك ، فقال : لو كنَّا مؤمنين بيوم الحساب إيماناً
 كمالاً . ما وقع أحدنا في مخالفة ؛ لا سراً ولا جهراً) انتهى

[حكم قطع أحد الزوجين بسرقة مال الآخر]

ومن ذلك قول أبي حنيفة **إنَّهُ لا يُقَطَّع أحد الزوجين بسرقة مال الآخر** ، سواء أسرق من بيت خاص لأحدهما أم من بيت يسكنان فيه جميعاً^(١) ، مع قول مالك وأحمد في إحدى روايتيه ، والشافعي في أرجح أقواله **إنَّهُ يُقَطَّع من سرق مهماً من حرز خاص للمسروق منه ، زاد مالك : ولا يُقَطَّع من سرق من بيت يسكنان فيه جميعاً^(٢) ، ومع قول أحمد**

(١) انظر : الباية شرح الهداية (٣٦ / ٧) .

(٢) انظر : حاشية المدسوقي (٣٤٠ / ٤) ، ودنعة المحتاج (١٣٠ / ٩) ،
 ودالإصناف (٢٨٠ / ١٠) .

في الرواية الأخرى ، والشافعي في القول الآخر : إنه لا يُقطع أحدهما بسرقة مال الآخر على الإطلاق ، والقول الثالث للشافعي : إنه يُقطع الروح خاصة^(١) .

فالأول : محقق على الزوجين ، والثاني : فيه تحفيف عليهما ؛ من حيث إنه لا يُقطع أحدهما إلا إذا سرق من حرزٍ خاصٍّ بأحدهما ، كما أنه مشدد من حيث القطع ، والثالث : محقق ، والرابع : مفصل ؛ مرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أن كلاً من الزوجين مع صاحبه متحد معه كأنه هو .

ووجه الثاني : أن كلاً منهما كالأجنبي

والثالث كالأول .

ووجه الرابع : أن المرأة لها حق النفقة والكسوة على الزوج ، فلا تُقطع ؛ للشبهة في استحقاقها بعض ما سرقته ولو بحكم الشيوع في ماله ، بخلاف العكس .

[حكم قطع الولد بسرقة من مال أبيه]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إن الولد لا يُقطع بسرقة من مال أبيه^(٢) ، مع قول مالك : إنه يُقطع بسرقة مال أبيه ؛ لعدم الشبهة^(٣) .

(١) انظر : البيان (٤٧٥ / ١٢) وما بعدها ، والإيضاح (٢٨ / ١٠) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٦١ - ٢٦٢) .

(٢) انظر : الساية شرح الهداية (٣٤ / ٧) ، و تحفة المحتاج (١٣٠ / ٩) ، و المصممي (١٣٤ / ٩) .

(٣) انظر : حاشية الدسوقي (٣٢٧ / ٤) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٦٢) .

فالأول . محقق على الولد ، والثاني : مشدد عليه ؛ فرجع الأمر إلى مرتتي الميزان .

ووجه الأول : غلة رحمة الوالد على ولده عادة ؛ حتى إنه لم يبلغنا أن والداً سعى في قطع ولده حين سرق ماله أبداً ، والحدود في العالب إنما تقام تحليصاً لحقوق العباد من بعضهم بعضاً .

ووجه الثاني : عدم الشبهة كما قاله الإمام مالك

وبصغ حمل الأول . على أهل الكرم والمروءة ، والثاني : على أهل السحل والشح والحرص ممن يكون ماله عنده أعر من ولده ، فمثل هذا رأينا أجه الحاكم إلى قطع ولده إذا طلب ذلك من الحاكم ، ورئنا قصد الوالد بقطعه ردعة ورحره عن الجراءة على معاصي الله استخفافاً بها ، فرئنا أذاه ذلك إلى ما هو أشد من القطع ، فرجع ذلك إلى الشفقة عليه لا الانتقام منه

[حكم القطع بسرقة صنم من ذهب أو فضة]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة وأحمد : إنه لا يُقطع بسرقة صنم من ذهب أو فضة^(١) ، ولا ضمان عليه في كسره بالاتفاق كما مر أول الباب^(٢) ، مع قول مالك والشافعي : إنه يُقطع بسرقة الصنم^(٣) .

(١) انظر الحريد (١١/٦٠٣٥) ، والإصناف (١٠/٢٦١)

(٢) انظر (٣/٤١٩)

(٣) يتحقق وحوث القطع إذا بلغت قيمته مصداً بغير صمته ، فإن كانت القيمة لا يساوي مصداً إلا بصمته صمداً فلا يُقطع وانظر الدحيرة (١٢/١٥٣) ، والبيان =

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 ووجه الأول : النظر إلى كونه مالاً في الجملة ، وقد يكسره صاحبه
 ويصوغه حلباً .

ووجه الثاني : النظر إلى كونه يُعبد من دون الله ؛ فحكم من سرقه حكم
 من أزال منكراً أو عبثه ؛ حتى لا يُعبد من دون الله تعالى ، وذلك من جملة
 طاعة الله ؛ فلا يُقطع .

[حكم قطع من سرق ثياباً من الحمام]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة فيمن سرق ثياباً من الحمام عليها حافظ :
 قُطِعَ إِنْ كَانَ لَيْلاً ، فَإِنْ كَانَ نَهَاراً لَمْ يُقْطَعْ^(١) ، مع قول الشافعي وأحمد في
 إحدى روايته إِنَّهُ يُقْطَعُ مطلقاً^(٢) ، ولعله (من سرق ما كان في الحمام
 ممّا يُحَرَس . فعليه القطع ، أو ممّا لا يُحرس أو وُضِعَ شخصاً وعمل . فلا
 قُطِعَ)^(٣) .

١ - (٤٦٧/١٢) ، والمعني المحتاج (٤٦٩/٥) ، ورحمة الأمة في خلاف الأئمة ،
 (ص ٢٦٢)

(١) انظر التجريد (٦٠٤٥/١١) .

(٢) قال في البيان (٤٥٢/١٢) (وإن علّق ثيابه في الحمام ، فسرقها سارق من
 هناك ؛ فإن أمر الحمامي أو غيره بمراعاتها فرعاها وسرقها سارق في حال مرعته لها
 قُطِعَ السارق ؛ لأنها محررة بمن يراعها ، فإن لم يراعها أحد لم يُقْطَعْ السارق ؛
 لأنها غير محرورة ، لأن الحمام مستطرق) ، وقرب من ذلك الرواية الراححة عبد
 الحاملة ، وانظر الإنصاف (١٧٢/١٠) .

(٣) كذا في السمع التي بين يدي ، وفي « رحمة الأمة في خلاف الأئمة » (ص ٢٦٢) =

فالأول . معصّل ، والثاني . مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
 ووجه الأول . أنّ اللبيل محلّ السرقة عالياً ؛ فكان كالسرقة من الحرز ،
 بخلاف النهار مع ملاحظة الحافظ .

ووجه الثاني . أنّه سرقة من حرز على كلّ حال عرفاً ؛ فإذا حلع الإنسان
 ثيابه في المنسلع ودخل الحمام . . كان موضع خلعها هو حررها ، والله
 أعلم .

[حكم قطع سارق العين المسروقة أو المغصوبة]

ومن ذلك قول أبي حنيفة . إنّ سارق العين المغصوبة . . يُقطع .
 ولا يُقطع سارق العين المسروقة إن كان السارق الأول قد قطع فيها ، فإن لم
 يُقطع الأول قطع الثاني^(١) ، مع قول مالك . إنّهُ يُقطع كلّ منهما^(٢) ، ومع
 قول الشافعي وأحمد . إنّهُ لا يُقطع السارق من السارق ، ولا السارق من
 الغاصب^(٣) .

فالأول . معصّل ، والثاني . مشدّد ، والثالث . محقق ؛ فرجع الأمر
 إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول . أنّ الغاصب أخذ العين المغصوبة جهراً وعاداً للشرعية ،

= (وقال مالك) بدل (ومعه) ، وانظر : لبيل والحصل ، (٢٢٤ / ٤)

(١) انظر : الهداية شرح البداية ، (١٢٧ / ٢) .

(٢) انظر : الإشراف على مكتب مسائل الخلاف ، (٩٥٠ / ٢)

(٣) انظر : السان ، (٤٧٧ / ١٢) ، والإنصاف ، (٢٨٣ / ١٠) ، ورحمة الأئمة في

اختلاف الأئمة ، (ص ٢٦٢)

بخلاف السارق ؛ فإنه أخذ العين سرّاً وهو حائض مُعْتَمِد على الهرب ؛
فلذلك قُطِع السارق من العاصب تعلّيفاً عليه دون السارق بالشرط الذي
ذكره .

ووجه الثاني : أنَّ كلاً من السارق والمسروق منه أحد مال العير في طاهر
الأمر من غير علم أنَّ ذلك مسروق ، وتقدير علمه بذلك فهو متعمّد
حدود الله ؛ وكأنّهُ كان شريكاً للسارق الأول حين سرق ، فلذلك وجب
عليهما جميعاً القطع .

ويؤيِّده : حديث : « مَنْ سَنَّ سَنَةً سِيئَةً فَعَلِيهِ وَرَرُهَا وَوَرَرُ مَنْ عَمِلَ
بِهَا »^(١)

ووجه الثالث : قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَرْزُقْ وَارِدَةً وَبَذَرَ أُخْرَى ﴾ [الأنعام ١٦٤] ؛
فكان الإثم على العاصب والسارق دون السارق من كلّ منهما
فلكلّ من الأقوال الثلاثة وجه .

[حكم ما لو ادعى السارق أنَّ المسروق ملكه]

ومن ذلك قول مالك : إنَّ السارق لو ادَّعى أنَّ المسروق من الحرر
ملكه بعد قيام بينة على أنّه سرق بصاناً من حرز قُطِع بكلّ حال ، ولا تقبل
دعواه الملك^(٢) ، مع قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في إحدى رواياته :

(١) سبق تحريجه (١٣٩/١) .

(٢) انظر « حاشية الدسوقي » (٣٤٣/٤) ، والإشراف على نكت مسائل الخلاف ؛
(٩٤٥/٢)

إِنَّهُ لَا يُقَطَّعُ ، وَسَمَاءُ الشَّافِعِيِّ : السَّارِقُ الطَّرِيفُ^(١) ، وَمَعَ قَوْلِ أَحْمَدَ فِي إِحْدَى رَوَايَاتِهِ إِنَّهُ يُقَطَّعُ ، وَفِي الْآخَرَى . إِنَّهُ يُقْبَلُ قَوْلُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا بِالسَّرِقَةِ وَيَسْقُطُ عَنْهُ الْقَطْعُ ، وَإِنْ كَانَ مَعْرُوفًا بِالسَّرِقَةِ قُطِعَ^(٢) .

فَالْأَوَّلُ : مُشَدَّدٌ ، وَالثَّانِي : مُحَقَّقٌ ، وَالثَّلَاثُ : مَفْصَّلٌ ؛ فَرَجَعَ الْأَمْرُ إِلَى مَرْتَبَتِي الْمِيزَانِ .

وَوَجْهُ الْأَوَّلِ . قُوَّةُ التَّهْمَةِ وَغَلْبَةُ الْكَذِبِ عَلَى مِثْلِ السَّارِقِ ، وَهَرُوبُهُ مِمَّا يَوْجِبُ قَطْعَ يَدِهِ أَوْ رِجْلِهِ ، وَقَدْ صَرَّحَ الشَّارِعُ بِقَوْلِهِ : « وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤَمَّرٌ »^(٣) ؛ فَفُتِيَ عَنْهُ الْإِيمَانُ ، وَمَنْ نَفَى عَنْهُ الْإِيمَانَ فَلَا يُسْتَبَعَدُ عَلَيْهِ الْكَذِبُ فِيمَا يَدْفَعُ عَنْ نَفْسِهِ بِهِ الْقَطْعُ

وَوَجْهُ الثَّانِي . الْعَمَلُ بِحَدِيثِ : « ادْرَوْا الْحُدُودَ بِالشَّبَهَاتِ »^(٤) ، وَقَوْلُهُ . إِنَّ هَذَا الْمَسْرُوقَ مُلْكِي . يَحْتَمِلُ الصَّدَقَ .

وَوَجْهُ الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ لِأَحْمَدَ هُوَ الْوَحْدُ فِي الْقَوْلِ الْأَوَّلِ

وَوَجْهُ الشَّقِّ الْأَوَّلِ مِنَ الرِّوَايَةِ الثَّلَاثَةِ الْمَفْصَّلَةِ لِأَحْمَدَ ظَاهِرٌ .

وَوَجْهُ الثَّانِي مِنْهُ : الْعَمَلُ بِالْقَرَائِنِ .

(١) انظر « البديعة شرح لهديفة » (٦٥ / ٧) ، و« تحفة المحتاج » (١٢٩ / ٩) ، و« المبدع » (٤٤٨ / ٧) .

(٢) انظر « المبدع » (٤٤٨ / ٧) ، و« رحمة الأمة في احكام الأئمة » (ص ٢٦٢)

(٣) سبق تخريجه (٤٣٠ / ٢) .

(٤) سبق تخريجه (٣٩٨ / ٢) .

[حكم اشتراط مطالبة المسروق منه لقطع السارق]

ومن ذلك . قول أبي حيفة وأحمد في أظهر روايته ، وأصحاب الشافعي : إنَّ القطع يتوقَّف على مطالبة مَنْ سُرِق منه ذلك المال^(١) ، مع قول مالك وأحمد في إحدى روايته : إنَّه لا يقتصر إلى مطالبة المسروق منه^(٢) .

فالأول . فيه تخفيف على السارق ، والثاني : فيه تشديد عليه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أنَّ المَعْلَب في القطع حقُّ المخلوق
ووجه الثاني عكسه .

[حكم ما لو قتل رجلاً في داره مدَّعيّاً أنَّه دخل ليأخذ ماله]

ومن ذلك . قول أبي حيفة : إنَّه لو قتل رجلٌ رجلاً في داره ، وقال : دخل عليّ ليأخذ مالي ولم يندفع إلا بالقتل . فلا قوَّة عليه إذا كان الداحل معروفاً بالفساد ، وإلا فعليه القود ، مع قول الأئمة الثلاثة إنَّ عليه القصاص إلا أن يأتي بيته^(٣) .

(١) انظر : السادة شرح الهدية : (٥٨ / ٧) ، و : نعمة المحتاج : (١٥٢ / ٩) ،
و : الإنصاف : (٢٨٤ / ١٠) .

(٢) انظر : الإشراف على نكت مسائل الخلاف : (٩٥١ / ٢) ، و : الإنصاف : (٢٨٥ / ١٠) ،
و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٢٦٢) .

(٣) انظر : معني المحتاج : (٥٣٤ / ٥) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٢٦٣)

فالأول مفصل ؛ فيه تحميم من وجه ، وتشديد من وجه ، والثاني
مشدد إلا أن يأتي بنية ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
وتوجيه القولين طاهر لا يحتمل على القطر

[حكم القطع بسرقة ما كان أصله مباحاً]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : يجب القطع في الصيد المملوكة
المسروقة من حرزها ، وكذلك يجب القطع في جميع ما يتموّل في العادة
ويجوز أخذ الأعواص منها ، سواء أكان أصلها مباحاً ؛ كالصيد والماء
والحجارة ، أم غير مباح^(١) ، مع قول أبي حنيفة . إن كل ما كان أصله
مباحاً . فلا قطع فيه^(٢)

فالأول : فيه تشديد ، والثاني : فيه تحميم ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان .

ووجه الأول أنها مال محرّر .

ووجه الثاني النظر إلى أصلها ؛ تعليلاً لحرمة الآدمي على حرمة الأموال

[حكم القطع بسرقة الحشيش]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إنه يجب القطع بسرقة الحشيش إن بلغت

(١) انظر ؛ حاشية الدسوقي ، (٣٣٤ ، ٤) ، وحبية العلماء ، (٥٢ / ٨) ، وده المبدع ،
(٤٣٠ / ٧)

(٢) انظر ؛ السياسة شرح الهداية ، (١٣ / ٧) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ،
(ص ٢٦٣)

قيمته نصاباً^(١) ، مع قول أبي حيفة . إنه لا يجب القطع في الحطب ، إلا
حسب الشَّاج والآبُوس والصَّنْدَل والقُصَا^(٢) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : مفصّل ؛ فرجع الأمر إلى مرئتي المبران .

ووجه الأول أن الخشب مال على كل حال .

ووجه الثاني كثرة وجوده عادة ؛ فكان كالتراب ، إلا ما كان عالي
القيمة ؛ كالساح والآبُوس .

[حكم ما لو غلط الجلّاد فقطع اليسرى بدل اليمنى]

ومن ذلك قول أبي حيفة ومالك : إنَّ الجلّاد لو علط فقطع اليسرى
عن اليمنى . . أجزاء ذلك^(٣) ، مع قول الشافعي وأحمد : إنَّ على القاطع
الدية ، ووجب عند الشافعي في أظهر قوليه وأحمد في إحدئ روايتيه .
إعادة القطع^(٤) .

فالأول فيه تحميف ، والثاني فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرئتي
الميزان .

ووجه القولين ظاهر .

(١) انظر الدخيرة (١٥٤ / ١٢) ، وحلية العلماء (٥٢ / ٨) ، ودمدع (٤٣٠ / ٧)

(٢) انظر لباية شرح الهداية (١٤ / ٧) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٦٣)

(٣) انظر لباية شرح الهداية (٥٤ / ٧) ، ودمدع (١٩٤ / ١٢)

(٤) انظر نهاية المحتاج (٤٦٧ - ٤٦٨ / ٧) ، ودمدع (٤٥٥ / ٧) ، ورحمة الأمة

في اختلاف الأئمة (ص ٢٦٣) .

أما الأول : فلحصول الردع والرجع بدلت .

وأما الثاني : فلائهُ قطعٌ غير مشروع ، وكلُّ عمل ليس عليه أمر الشارع فهو ردٌّ .

[حكم ما لو سرق نصاباً ثم ملكه بشراء أو هبة ونحوهما]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة : لو سرق نصاباً ، ثم ملكه بشراء أو هبة أو إرث أو غير ذلك . سقط القطع^(١) ، مع قول الأئمة الثلاثة . إنهُ لا يسقط ، سواء أكان قبل الترافع أم بعده^(٢) .

فالأول : فيه تحفيف ، والثاني مشدّد؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان . ووجه الأول : إنهُ صار مستحقاً لذلك المسروق .

ووجه الثاني : أنَّ القطع إنَّما هو في نظير تعدي حدود الله تعالى حال سرقته ؛ بدليل عدم سقوط القطع ولو ردَّ المسروق إلى صاحبه .

[حكم قطع المسلم بسرقة مال المستأمن]

ومن ذلك . قول الإمام أبي حنيفة : إنهُ لو سرق مسلم نصاباً من مال مستأمن . فلا قطع^(٣) ، مع قول الأئمة الثلاثة . إنهُ يُقطع^(٤) .

(١) انظر «البنية شرح الهداية» (٦٢/٧) .

(٢) انظر «الدحيرة» (١٥١/١٢) ، رد المحتار (١٢٨/٩) ، و«الإصناف»

(١٠/٢٦٤) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٦٣)

(٣) انظر «البنية شرح الهداية» (١٢/٧) .

(٤) انظر «الدحيرة» (٤٤٧/٣) ، و«المبدع» (٤٤٨/٧) ، و«رحمة الأمة في اختلاف

الأئمة» (ص ٢٦٣) . وقال في «معني المحتار» (٤٩٠/٥) (قد يُتهم كلام =

فالأول : مخفّف ، والثاني : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
 ووجه الأول : النظر إلى أنّه مالٌ حربيٌّ في الأصل
 ووجه الثاني : النظر إلى أنّه مملوكٌ للمستأمن ، فأحرى عليه أحكامُ أهلِ
 الذمّة وأهل الإسلام ما دام في بلادها .

[حكم قطع المستأمن بالسرقة]

ومن ذلك : قول مالك وأحمد : لو سرق مستأمن أو معاهد وجب
 عليهما القطع^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنّهُ لا قطعَ عليهما^(٢) ، ومع قول
 الشافعي في قول : يُقطعان ، وفي قول : لا يُقطعان^(٣) .
 فالأول : مشدّد ، والثاني : مخفّف ، والثالث : متردّد ؛ فرجع الأمر
 إلى مرتبتي الميزان .

ثمّ الأمر راجع إلى وليّ الأمر في الحالين فإن رأى قوةً في أهلِ
 الإسلام ، ولم يكن لنا أمريٌّ في بلاد الحرب نخاف الانتقام منهم بسبب
 قطعنا للمعاهد والمستأمن . قطع ، وإلا ترك ؛ مراعاةً للمصالح ، والله
 أعلم .



= المصنّف - يريد : النووي رحمه الله تعالى صاحب «المهاج» - أنّ المسلم أو الدميّ
 لا يُقطع بمال المعاهد والمؤمنين ، وهو كذلك .

(١) انظر «الدخيرة» (٤٤٧/٣) ، و«المطلع» (٤٤٨/٧) .

(٢) انظر «حاشية ابن عابدين» (٨٣/٤) .

(٣) انظر «معني المحتاج» (٤٩٠/٥) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٦٣) .

باب قطع الطريق

[مسائل الاتفاق في باب قطع الطريق]

اتفق الأئمة على أن من رر وأشهر السلاح مخبياً للليل خارج
المصر ؛ بحيث لا يدركه العوث فإنه محارب قاطع للطريق جاز عليه
أحكام المحاربين .

وانفقوا أيضاً على أن كل من قتل وأحد المال وجب إقامة الحد عليه ،
فإن عفا وليُّ المقتول والمأخوذ عنه فإنه غير مؤثر في إسقاط الحد عنه ، وإن
مات أحد منهم قبل القدرة عليه سقط عنه ؛ إذ الحدود حتى لله عز وجل ،
وطولب بحقوق الأديين من الأفس والاموال والجراح إلا أن يُعفى عنهم فيها .
هذا ما وحدته من مسائل الاتفاق^(١)

وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم ترتيب عقوبات قاطع الطريق الواردة في آية الحرابة^(٢)]

فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إن حدَّ قطع الطريق على الترتيب

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٦٥)

(٢) وهي قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَقْتُلُونَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ جَنْبٍ أَوْ يُسَمُّوا بِمَا كَفَرُوا ذَلِكَ لَهُمْ جِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (المائدة ٣٣)

المذكور في الآية الكريمة^(١) ، مع قول مالك إنه ليس هو على الترتيب المذكور في الآية الكريمة ، بل للإمام الاجتهاد فيه ، من قتل أو صلب أو قطع اليد والرجل من خلاف أو السعي أو الحس^(٢)

فالأول ، فيه تخفيف ، والثاني ، فيه تشديد من حيث تحيير الإمام في ذلك ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

وتوجيه القولين ظاهر .

[صفة عقوبة قاطع الطريق]

ومن ذلك : قول الإمام أبي حنيفة كيفية الترتيب المذكور في الآية الكريمة . . أنهم إن أخذوا المال وقتلوا : كان الإمام بالحيار إن شاء قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو قتلهم أو صلبهم ، وإن شاء قتلهم ولم يصلهم .

وصفة الصلب عنده على المشهور من رواياته أن يُصلب حياً ، ويُعَجَّ بطنه برمح إلى أن يموت ، ولا يُصلب أكثر من ثلاثة أيام ، وإن قتلوا ولم يأخذوا المال قتلهم الإمام حداً ، ولا يلتفت الإمام إلى عفو الأولياء ، وإن أخذوا مالاً لمسلم أو دمي والمأخوذ لو قُسم على جماعتهم أصاب كل واحد عشرة دراهم أو ما قيمته عشرة دراهم قطع الإمام أيديهم وأرجلهم من

(١) انظر حاشية ابن عابدين (١١٤/٤) ، و«البيان» (٥٠٠/١٢) ، و«المعنى» (١٤٥/٩)

(٢) انظر الإشراف على نكت مسائل الخلاف (٨٥٠/٢) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٦٤) .

خلاف ، فإن أخذوا قتل أن يأخذوا مالا ولا قتلوا نفساً حسبهم الإمام حتى يُحدثوا توبة أو يموتوا ، فهذه صفة موجب الصلب والسعي عند الإمام أبي حنيفة^(١) .

وقال الإمام مالك : المحاربون بفعل الإمام فيهم ما يراه ويجهتد فيه ؛ فمن كان منهم ذا رأي وقوة . . قتل ، ومن كان منهم ذا قوة فقط . . نفاة ، فحاصله : أنه يجوز للإمام قتلهم وصلبهم وقطعهم وإن لم يقتلوا ولم يأخذوا مالا ؛ على ما يراه أردع لهم ولا مثالهم .

وصفة النفي عنده . أن يُخرجوا من البلد الذي كانوا فيه إلى غيره ، ويُحبسوا فيه ، وصفة الصلب عنده : كصفة الصلب عند أبي حنيفة^(٢) .

وقال الشافعي وأحمد : إذا أخذوا قبل أن يقتلوا نفساً أو يأخذوا مالا : نفوا ، وصفة النفي عند الشافعي : هو أن يُطلقوا إذا هربوا ؛ ليقيم عليهم الحد إن أتوا حداً ، وصفته عند أحمد في إحدى روايته . كالشافعي ، وفي الرواية الأخرى ألا يُتركوا يأوون في بلد ، وإن أخذوا المال ولم يقتلوا : قطع الإمام أيديهم وأرجلهم من خلاف ثم يُحلّون ، وإن قتلوا وأخذوا المال : وجب قتلهم حتماً وصلبهم حتماً ، وإن قتلوا ولم يأخذوا المال : وجب قتلهم حتماً ، ويكون الصلب عند الشافعي وأحمد : بعد القتل ، وقال بعض الشافعية : يُقتل بعد أن يُصلب حياً^(٣) .

(١) انظر : الاختيار (١١٤/٤) ، و : حاشية ابن عابدين (١١٣/٤ - ١١٤) .

(٢) انظر : العواكك الدواني (٢٠٣/٢) .

(٣) انظر : معني المحتاج (٤٩٩/٥) وما بعدها ، و : المعني (١٤٥/٩) .

ومدة الصلب : عند الأئمة الثلاثة : ثلاثة أيام^(١) ، وقال أحمد . ما يقع عليه الاسم^(٢) .

فكلام أبي حنيفة مفصل مائل إلى التشديد ، وكلام مالك . يحتمل التحفيف والتشديد ؛ لكونه راجعاً إلى رأي الإمام مع تخفيفه في صفة النفي والصلب من وجه آخر ، وكلام الشافعي وأحمد . مشدد من وجه ، مخفف من وجه آخر في تحتمل القتل وعدم تحتمله

وأما الكلام في مدة الصلب : فقول أحمد : أحن ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ، ولكل شيء مقارناً اختاره الإمام وجه .

[حكم اشتراط النصاب في أخذ المال لإيقاع عقوبة الحرابة]

ومن ذلك : اعتبار الأئمة الثلاثة النصاب في قتل المحارب^(٣) ، مع قول مالك : إنه لا يُعتبر ذلك^(٤) .

فالأول : مخفف في قتل المحارب إذا كان المال الذي أحده دون نصاب ، والثاني مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

(١) انظر الاحتيار (١١٥ / ٤) ، وحلية العلماء (٨٤ / ٨)

(٢) انظر المعنى (١٤٨ / ٩) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٦٤)

(٣) كما في السخ التي بين يدي ، وهو المشت في « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٦٤) ، ولعل الأسب (قطع) بدل (قتل) ؛ إذ الكلام هنا عن عقوبة سلب المال ، وهو المتفق مع ما في مصادر الفقهاء ، وانظر الاحتيار (١١٥ / ٤) ، والبيان (٥٠٢ / ١٢) ، والمعنى (١٥٠ / ٩) .

(٤) انظر الإشراف على نكت مسائل الخلاف (٨٥٢ / ٢)

ووجه الأول القياس على قطع السرقة .

ووجه الثاني أنه لا يُشترط في قتل المحارب أن يأخذ قدر النصاب ؛
لأنصام المحاربة إلى أخذ المال ، فكان التعليط عليه من جهة المحاربة
لا من جهة النصاب .

[حكم الردء في الحراية^(١)]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة . إنه لو اجتمع محاربون ، فباشروا بعضهم
القتل والأحد ، وكان بعضهم ردها كان للردء حكم المحاربين في جميع
الأحوال^(٢) ، مع قول الشافعي . لا يجب على الردء غير التعزير بالحس
والتفريب ونحو ذلك^(٣) .

فالأول . مثدد ، والثاني . فيه تحميف ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .
ووجه الأول الاكتفاء بوجود المحاربة ، سواء أباشر بعضهم القتل أم
لم يباشره .

ووجه الثاني : أن المدار في المحاربة على المباشر لا على من كان ردها له

[حكم قاطع الطريق داخل المير]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إن حكم من قطع الطريق داخل

(١) الردء المعين والناصر انظر المصباح المير ، (ردأ)

(٢) انظر الاحتيار ، (١١٥/٤) ، وعبود المسائل ، (٤٧٥) ، والمبدع ، (٤٦٠/٧)

(٣) انظر البيان ، (٥٠٣/١٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (٢٦٥) .

المصر . . كمن قطع الطريق خارج المصر على حدٍّ سواء^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنه لا يثبت حكم قطاع الطريق إلا لمن يكون خارج المصر^(٢) .

والأول فيه تشديد على قاطع الطريق ، والثاني : فيه تخفيف عنه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أن محاربة شرع الله عز وجل ونعدي حدوده لا يختلف تحريمها بكونها خارج المصر أو داخله ؛ كغيرها من سائر المعاصي من ربي وشرب خمر وغير ذلك .

ووجه الثاني : أن قطع الطريق خارج المصر هو المشهور المتأدّر إلى الأدهان ؛ لعدم وجود من يعيشه ويحلّصه من قاطع الطريق عادة ، بخلاف من قطع الطريق في المصر ؛ فإنّ الناس يعيشونه كثيراً ، فكان بالعصب أشبه ؛ فعليه التعرّيز وردّ ما أحده إلى مستحقّه .

[حكم المرأة إذا كانت مع قطاع الطريق]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه لو كان مع قطاع الطريق امرأة فوافقتهم في القتل وأخذ المال قُتِلَتْ حَدًّا^(٣) ، مع قول أبي حنيفة : إنها تُقْتَلُ قِصَاصاً وتضمن^(٤) .

(١) انظر « صيوان المسائل » (ص ٤٧٥) ، و« حلية العلماء » (٨٥ / ٨) ، و« المصنف » (١٤٤ / ٩) .

(٢) انظر « الناية شرح الهداية » (٩٢ / ٧) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٦٥) .

(٣) انظر « المدونة الكبرى » (٥٥٥ / ٤) ، و« حلية العلماء » (٨٧ / ٨) ، و« المصنف » (١٥٣ / ٩) .

(٤) انظر « التجريد » (٦٠٧٤ / ١٢) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٦٥) .

فالأول فيه تشديد من جهة كون قتلها حداً ، والثاني : فيه تخفيف من جهة كون قتلها قصاصاً^(١) ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث .
وتوجيه القولين ظاهر .

[حكم تداخل عقوبات متعددة أحدها القتل]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة وأحمد إنه لو زنى رجل وشرب الخمر وسرق ، ووجبت عليه القتل في المحاربة أو غيرها . قُتل ولم يُقطع ولم يُحد ؛ لأنها من حقوق الله تعالى ؛ وهي منية على الماسحة ، وقد أتى القتل عليها فعمرها ؛ لأنه العاية^(٢) . مع قول الشافعي : إنها تُستوفى جميعها من غير تداخل على الإطلاق^(٣) .

فالأول : محقق ، وقول الشافعي : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث .

ووجه الأول : أن الحدود لا تختلف في مثل ذلك ؛ لكونها راجعة إلى الردع والرجز .

ووجه الثاني : أن كل واحد يجب فيه الحد الذي شرع له ؛ كالحكم فيما إذا تفرّق على أشخاص متعددة . فلا يقوم حدّ مقام حدّ .

(١) والعرق بينهما أن لولي الدم العمود عن القصاص ، ولكن ليس لأحد العمود عن القتل إذا كان حداً

(٢) انظر « الباية شرح الهداية » (٨٥ / ٧) ، و « الممي » (١٠ / ١٦٤) .

(٣) انظر « نعمة المحتاج » (١٦٥ / ٩) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأنفة » (ص ٢٦٥)

[حكم تداخل الحدود فيما لو شرب الخمر وقذف المحصنات]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه لو شرب الخمر وقذف المحصنات .. حُدَّ في الخمر والقذف^(١) ، مع قول مالك بتداخلهما^(٢) .
فالأول : مشدّد ، والثاني : فيه تخفيف ؛ فارجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[حكم إسقاط التوبة للحدود فيما عدا حدّ الحرابة]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في أحد قوليه : إنَّ توبة العصاة ما عدا المحاربين من شربة الخمر والزنا والسُّراق .. لا تُسقط الحدَّ عنهم^(٣) ، مع قول أحمد في أظهر روايته ، والشافعي في الرواية الأخرى : إنها تُسقط الحدَّ عنهم من غير اشتراط مضيّ زمان ، وفي الرواية الأخرى لأحمد : لا بدّ من مضيّ سنة بعد التوبة^(٤)

فالأول : مشدّد ، والثاني : فيه تخفيف ؛ فارجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) انظر : الاختيار ، (٩٧/٤) ، و تحفة المحتاج ، (١٦٥/٩) ، و الإصناف ، (١٦٤/١٠)

(٢) انظر : المعونة على مله عالم المدينة ، (ص ١٣٩٨) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٦٥) .

(٣) انظر : التجريد ، (٥٩٤٩/١١) ، و المعونة على مله عالم المدينة ، (ص ١٣٨٩) ، و البيان ، (٥١١/١٢) .

(٤) انظر : البيان ، (٥١١/١٢) ، و المعنى ، (١٥٢/٩) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٦٥) .

ووجه الأول عدم ورود نص في إسقاط الحد عن هؤلاء ؛ فكان إقامة الحد عليهم أولى ؛ بقربة ما رواه مسلم في المرأة التي أتت النبي صلى الله عليه وسلم وهي حبلى من الرين ، فقالت : يا رسول الله ؛ إني أتيتُ حداً من حدود الله فأقمه عليّ ، فقال لأوليائها : « أحسوا إليها فإذا وضعت فاتوني بها » ففعلوا ، فأمر برجمها وصلى عليها ، وقال : « لقد تابّت توبة لو قُسمت على سبعين من أهل المدينة لو سعتهم »^(١) . انتهى .

فظاهر هذا الحديث ؛ أنه صلى الله عليه وسلم ما أقام عليها الحد إلا بعد توبتها ، ولولا أنها تابت ما طلعت إقامة الحد عليها ، فافهم

وأيضاً : فإن الحد ترث على هؤلاء من حيث تعدّيهم حدود الله ؛ فلا يسقط عنهم بالتوبة .

ووجه الثاني : قوله صلى الله عليه وسلم : « التائب من الذنب كمن لا ذنب له »^(٢) ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « التوبة تجب ما قبلها »^(٣) ، أي : تقطع حكم المؤاخذه بالذنب في الدنيا ؛ أي : وهم في الآخرة تحت المشيئة .

وسمعت شيخ الإسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول : (لم يرد لنا أن أحداً يؤخذ بدنبه في الدنيا والآخرة معاً إلا المحاربين ؛ لقوله تعالى فيهم :

(١) صحيح مسلم (١٦٩٦) عن سيدنا عمران بن حصين رضي الله عنهما

(٢) رواه ابن ماجه (٤٢٥٠) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه

(٣) روى مسلم (١٢١) عن سيدنا عمرو بن العاص رضي الله عنه حديثاً طويلاً فيه أن

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له : « أما علمت أن الإسلام يهديم ما كان قبله ١٩ وأن الهجرة يهديم ما كان قبلها ١٩ وأن الحج يهديم ما كان قبله ١٩ » الحديث

﴿ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [السائدة ٣٣]

انتهى

فَعَلِمَ : أَنَّ مِنْ تَابٍ مَنْ ذَنْبٍ سَقَطَ عَنْهُ الْحَدُّ بِهِ عَلَى هَذَا التَّقْرِيرِ

وَيَصُحُّ حَمْلُ الْأَوَّلِ : عَلَى الْعِتَاةِ الْمَارِقِينَ الدِّينَ يَتَكَرَّرُ مَسْهُمٌ وَقَوَعُ الرُّنْيِ
وَشَرَبُ الْحَمْرِ وَالسَّرْقَةُ ، فَتَكُونُ إِقَامَةُ الْحَدِّ عَلَيْهِمْ أَقْوَى فِي الرَّدْعِ وَالزَّجْرِ
لَهُمْ .

كَمَا أَنَّ الثَّانِيَّ يَصُحُّ حَمْلُهُ : عَلَى مَنْ جَرَى عَلَيْهِ الْمُقَدَّرُ مَرَّةً وَاحِدَةً فِي
عَمَرِهِ ، فَدُمَ وَصَافَتْ عَلَيْهِ الدُّنْيَا بِمَا رَجَبَتْ ، وَحَصَلَ لَهُ فِي نَفْسِهِ شِدَّةُ
الْحُجَلِ حَتَّى صَارَ يَسْتَحْيِي أَنْ يَجْلِسَ بَيْنَ اثْنَيْنِ ، عَكْسَ حَالِ الْأَوَّلِ ، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ .

[حَكَمَ قَبُولُ شَهَادَةِ التَّائِبِ مِنَ الْحَرَابَةِ مِنْ غَيْرِ ظَهْوَرِ صَلَاحِ الْعَمَلِ]
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ : إِنَّ مَنْ تَابَ مِنَ الْمُحَارَبَةِ وَلَمْ يَظْهَرْ
عَلَيْهِ صَلَاحُ الْعَمَلِ . . لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ حَتَّى يَظْهَرَ عَلَيْهِ صَلَاحُ الْعَمَلِ ^(١) ، مَعَ
قَوْلِ أَحْمَدَ : تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ صَلَاحُ الْعَمَلِ ^(٢) .

فَالْأَوَّلُ : فِيهِ تَشْدِيدٌ ، وَالثَّانِي مُحَقِّفٌ ، فَرَجَعَ الْأَمْرَ إِلَى مَرْتَبَتَيْ
الْمِيرَانِ .

وَوَجْهُ الْأَوَّلِ : الْأَحَدُ بِالِاحْتِيَاظِ لِأَمْوَالِ النَّاسِ وَأَبْضَاعِهِمْ ، فَإِنَّ مَنْ لَمْ

(١) انظر «الدخيرة» (١٣٤/١٢) ، و«السان» (٥١٢/١٢)

(٢) انظر «الإبصار» (٣٠٠/١٠) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٦٥)

يظهر عليه صلاح العمل بعد التوبة . فكأنه لم يتب ؛ فلا يُحَرِّجُه عن التهمة في شهادته إلا إصلاح العمل والمشْيُ على طريق كُفْل المؤمنين ، قال تعالى : ﴿ فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ ﴾ [المائدة : ٣٩] ، وقال تعالى : ﴿ لَا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَلَمْ يَحْمِلُوا ﴾ [البور : ٥] ، ونحوهما من الآيات .

ووجه الثاني العمل بظاهر الأحاديث ؛ كالحديث السابق في المسألة قبلها ، وكقوله صلى الله عليه وسلم : « وَأَنْتَعِ السَّبِيَّةَ الْحَسَنَةَ تَمَحُّهَا » ^(١) ، فشرط في محوها إتيان الحسنه لها .

[حكم المحارب إذا قتل مَنْ لا يكافئه]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة وأحمد : إنَّ المحارب إذا كان في المحاربة مَنْ لا يكافئه ؛ كالكافر والعبد والولد وعبد نفسه فقتله . . لا يُقْتَلُ به ^(٢) ، مع قول مالك : إنه يُقْتَل إذا قتل مَنْ لا يكافئه ^(٣) ، ومع قول الشافعي : فيه قولان كالمنهين ^(٤) .

فالأول : محض ، والثاني : مشدّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ، والله تعالى أعلم .



(١) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٩٨٧) عَنْ سَيِّدِ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
 (٢) انظر : الباية شرح الهداية (٩١ / ٧) ، ود المبدع (٤٥٩ / ٧) .
 (٣) انظر : الكافي في فقه أهل المدينة (١٠٩٥ / ٢) .
 (٤) انظر : البيان (٥٠٥ / ١٢) ، ورحمة ، لأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٦٥)

باب حد شرب المسكر

[مسائل الإجماع والاتفاق في باب حد شرب المُسكر]

أجمع الأئمة الأربعة على : تحريم الخمر وسجاستها ، وأن شرب الخمر قليلاً وكثيرها موجب للحد ، وأن من استحل شربها حُكِم بكفره ، وتقدم في (باب السجاسة) أن داود قاتل بطهارة الخمر مع تحريمها^(١) .

واتفقوا على : أن عصير العنب إذا اشتد وقذف زبد . . فهو خمر .

واتفقوا أيضاً على : أن كل شراب يُسكر كثيراً فقليله حرام ، وأنه يسمى

خمراً ، وفي شربه الحد ، سواء كان من عنب أو زبيب أو حنطة أو شعير أو

ذرة أو أرز أو عسل أو لبن ونحو ذلك ، نبتاً كان أو مطبوخاً ، خلافاً لأبي

حنيفة فإنه قال : نقيع التمر والزبيب إذا اشتد كان حراماً قليلاً وكثيره ،

ويسمى سيذاً لا خمراً ، فإن أسكر ففي شربه الحد ، وهو نجس ، فإن طبخا

أو كانا في طيخ . حلّ منهما ما يعلب على ظنّ الشارب منه أنه لا يُسكره من

غير طرب ، فإن اشتدّا حرم الشرب منهما ولم يعتبر في طيخهما أن يذهب

ثلاثهما ، وأما نبيذ الحنطة والأرز والشعير والذرة والعسل . . فإنه حلال

عنده نقيعاً ومطبوخاً ، وإنما يحرم المسكر منه ويُحدّ فيه .

وكذلك اتفقوا على : أن المطبوخ من عصير العنب إذا ذهب أقل من

(١) انظر (١/٤٩٥)

ثلاثة . فإنه حرام ، وأنه إن ذهب ثلثاه حل ما لم يُسكر ، فإن أسكر حرم
 قليله وكثيره ، وعلى أن حدّ العبد على النصف من حدّ الحر ، وعلى أن
 حدّ الشرب يقام بالسوط ، إلا ما روي عن الشافعي : أنه يقام بالأبدي
 والنعال وأطراف الثياب ، وعلى أن من عص بلفحة ولم يجد غير خمير
 يسيحها به . يجوز له إيساعتها به على كل حال

هكذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق^(١) .

وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم العصير إذا مضى عليه ثلاثة أيام ولم يشتد ولم يُسكر]

فمن ذلك : قول الأئمة الثلاثة . أنه إذا مضى على العصير ثلاثة أيام ولم
 يشتد ولم يُسكر . لا يصير حمراً حتى يشتد ويُسكر ويقذف ريده^(٢) ، مع
 قول أحمد . أنه إذا مضى على العصير ثلاثة أيام صار حمراً وحرم شره
 وإن لم يشتد ولم يسكر ولم يقذف ريده^(٣) ؛ لحديث ورد في ذلك^(٤) .

فالأول : فيه تخفيف ، والثاني . مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الحيران
 ووجه الأول . أن الحكم يدور مع العلة عالياً ؛ فإذا فُقدت علة

(١) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٦٦ ، ٢٦٧)

(٢) انظر « التجريد » (١٢ / ٦٠٩٣) ، و « المدة الكرى » (٤ / ٥٢٣) ، و « البيان »
 (١٢ / ٥١٩) .

(٣) انظر « المدع » (٧ / ٤٢٠) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٦٦)

(٤) روى مسلم (٢٠٠٤) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما قال (كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يُنقع له الربيب ، فيشربه اليوم والعد وبعد العد إلى مساء الثالثة ،
 ثم يأمر به فيسقى ، أو يهرق) .

الإسكار . . فهو مباح على أصله .

ووجه الثاني : الأحد بالاحتياط ؛ فإنه بعد مقدار ثلاثة أيام . . يُسكر غالباً .
فأخذ أحمد بالاحتياط إن لم يكن أحمد رأى في ذلك دليلاً عن الشارع
يحرم شربه وإن لم يسكر ؛ فإنَّ الشارع وضع الأحكام حيث شاء ، أو يكون
من باب تحريم الوسائل ؛ خوفاً أن يقع في تحريم المقاصد كما أشرنا إليه
بقولنا : (ووجه الثاني . الأحد بالاحتياط) .

ويؤيد ما ذكرناه . حديث : « ما أسكر كثيره حرم قليله »^(١) ، فإنَّ
تحريم القليل لم يكن دائراً مع العلة ؛ التي هي الإسكار .
ويحتمل أن من قال بإباحة ما لا يُسكر من النبيذ . لم يطلع على هذا
الحديث ؛ فظنَّ أنَّ علة التحريم هي الإسكار ، وقد فُقدت ، فافهم .

[صفة السكران الذي يقام عليه الحد]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة حدُّ السكر أن يصير الإنسان لا يعرف السماء
من الأرض ، ولا الطول من العرض ، ولا المرأة من الرجل^(٢) ، مع قول
مالك . إنَّه من استوى عنده الحسن والقبيح ، ومع قول الشافعي وأحمد :
هو من يخلط في كلامه على خلاف عادته^(٣) .

فالأول . مشدّد في صفة السكر ، مخفّف في وجوب الحدِّ إن لم يصل

(١) سبق تخريجه (٤٥٥ / ١) .

(٢) انظر « البناية شرح الهداية » (٣٥٩ / ٦) .

(٣) انظر « روضة الطالبين » (٦٢ / ٨) ، و « الإنصاف » (٤٣٦ / ٨) ، و « رحمة الأمة في
اختلاف الأئمة » (ص ٢٦٦) .

إلى تلك الصفة ، والثاني . فوفقه في التشديد في الحد ، والثالث فوفقه في ذلك ؛ فراجع الأمر إلى مرتبني الميزان .

ووجه الأول . أن من لا يعرف السماء من الأرض أشد سكرأ ممن لا يفرق في الكلام بين الحس والقبيح ، كما أن من يحلط في كلامه فقط أخف سكرأ مما قبله .

فمن تورع في عدم إقامة الحد إذا لم يصل إلى أعلى الحالات عنده . فقد قل تورع من جهة الغيرة على انتهاك محارم الله ، ومن تورع وأقام الحد بوجود أدنى الصفات دون ما فوقها فقد قل تورع من جهة احترام ذلك المسلم الشارب للمسكر ، فافهم .

وإيضاح ذلك . أن من لا يعرف السماء من الأرض . . رال تميره بالكبيرة ، ومن لا يعرف المرأة من الرجل . . يدرك الأشخاص ولكن جهل الأوصاف ، ومن احتلط كلامه . . يدرك السماء من الأرض ، ويميز بين الرجل والمرأة ، ولكن عنده لمحات عيبة تطرقه ؛ فرئنا كان عنده شعور في أول كلماته ، ثم رال قل أن يتمها

فالائتمة ما بين ناصر لظاهر الشريعة ، وما بين محترم لذلك المسلم الشارب ؛ فلكل وجهة ومشهد .

[حد شارب الخمر]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك : إن حد شارب الخمر ثمانون^(١) ، مع قول الشافعي وأحمد في إحدى روايته ، ورجحها الحرقني إنه أربعون

(١) انظر «الباية شرح الهداية» (٣٥٦/٦) ، و«عيون المسائل» (ص ٤٧٧)

في حق الحرّ ، وأمّا العبد فعلى النصف من ذلك بالاتفاق كما مرّ أول
الباب^(١) ؛ فعلى الأول حدّ أربعون ، وعلى الثاني : حدّ عشرون^(٢) .

قال أول : مشدّد ، والثاني : فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان .

ووجه الأول : أنّ الحرّ العالب عليه كمال العقل عكس حال العبد ؛
فلذلك كانت صغيرة الحرّ كبيرة دون العبد ؛ على قاعدة قولهم : (من
عظمت مرتته كبرت صغيرته) ، ويحتمل أن يكون الحدّ ثمانين في حق من
يسكر ويّعربد ويؤذي الناس ، والأربعين في حق من كان بالضدّ من
ذلك^(٣) .

[حكم ما لو أقرّ بشرب الخمر ولم يوجد منه ريحه]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إنه لو أقرّ بشرب الخمر ولم يوجد منه
ريح .. حدّ^(٤) ، مع قول الإمام أبي حنيفة : إنه لا يُحدّ^(٥) .

(١) انظر (٤٦٠ / ٣) .

(٢) انظر « تحفة المحتاج » (١٧١ / ٩) ، و« الإنصاف » (٢٢٩ / ١٠ - ٢٣٠) ، و« رحمة
الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٦٦) .

(٣) قوله (والأربعين) كذا في السمع التي بين يدي ، ولعلّها (والأربعون) ، أو
(وأربعين) .

(٤) انظر « حاشية الدسوقي » (٢٥٣ / ٤) ، و« تحفة المحتاج » (١٧٢ / ٩) ، و« المعنى »
(١٦٢ / ٩) .

(٥) انظر « البناية شرح الهداية » (٣٥٠ / ٦) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة »
(ص ٢٦٧) .

فالأول . فيه تشديد ، والثاني فيه تحفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان

ووجه الأول مؤاخذته بإقراره ، والحكم دائر مع الشرب لا مع الريح ،
عكس الثاني

[حكم إقامة الحد بوحود ريح الحمر]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه لو وجد منه ريح خمر ولم يقر . لم
يُحد^(١) ، مع قول مالك : إنه يُحد^(٢)

فالأول . محفف ، والثاني : مشدد في إقامة الحد ؛ فرجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان .

[حكم شرب الخمر لضرورة ؛ كالعطش والتداوي]

ومن ذلك . قول مالك وأحمد والشافعي في أصح أقواله : إنه لا يجوز
شرب الحمر للضرورة ؛ كالعطش والتداوي^(٣) ، مع قول أبي حنيفة : إنه
يجوز للعطش لا للتداوي^(٤) ، ومع قول الشافعي في القول الثاني . إنه يجوز

(١) انظر « الاحتيار » (٩٨ / ٤) ، و « تحفة المحتاج » (١٧٢ / ٩) ، و « المعصي »
(١٦٣ / ٩)

(٢) انظر « صيون المسائل » (ص ٤٧٧) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٦٧)

(٣) انظر « صيون المسائل » (ص ٤٧٨) ، و « تحفة المحتاج » (١٧٠ / ٩) ، و « الإنصاف »
(٢٢٩ / ١٠)

(٤) انظر « حاشية ابن عابدين » (٢١٠ / ١)

شرب القليل للتداوي ، ومع قوله في القول الثالث يحوز للعطش ما يقع به
الرئي فقط^(١) .

فالأول : مشدد في عدم جوار شربها للضرورة ، والثاني مفصل ،
وكذلك الثالث ، والرابع : فيه تشديد ؛ مرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

ويصغح حمل الأول على حال الأكابر من أهل الصبر واليقين ، فيصبر
أحدهم حتى يضطر فيشرب إذ ذاك خوفاً أن يموت ، كما أنه يصغح حملة
على : أوائل الضرورة والعطش

ووجه قول أبي حنيفة : أن شربه للعطش فيه بقاء الروح ، وأما
التداوي : ففي الحديث : « إن الله تعالى لم يجعل شفاء أمتي في ما حرم
عليها »^(٢) .

ونقية الوجوه ظاهرة ، والله تعالى أعلم^(٣) .



(١) انظر البيان : (٥١٩ / ٤) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٢٦٧)

(٢) رواه بسحوه ابن حبان في صحيحه : (١٣٩١) عن السيدة أم سلمة رضي الله عنها

(٣) في هامش (أ) : (بلغ) .

باب التعزير

[مسألة الاتفاق في باب التعزير]

اتفق الأئمة على . أن التعزير مشروع في كل معصية لا حد فيها
ولا كفارة^(١)
واختلفوا .

[حكم التعزير إن استحقَّ الشخص]

هل التعزير فيما يستحقُّ التعزير بمثله هو حق واجب لله تعالى ، أم غير
واجب ؟

فقال الشافعي : بعدم وجوبه^(٢) ، وقال أبو حنيفة ومالك : إن غلب
على ظنه أنه لا يصلحه إلا الضرب وجب ، وإن غلب على ظنه إصلاحه
بغيره . لم يجب^(٣) ، وقال أحمد . إن استحقَّ بفعله التعزير . وجب^(٤) .

فالأول محقق ، والثاني مفصل ، وكذلك الثالث : فرجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان .

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٦٧)

(٢) انظر : البيان ، (٥٣٢ / ١٢) .

(٣) انظر : الباية شرح الهداية ، (٣٩٠ / ٦) ، وقال في : عيون المسائل ، (ص ٤٧٨)
(التعزير واجب)

(٤) انظر : الملح ، (٤٢٣ / ٧) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٦٧)

ووجه الأول^(١) : تعظيم حصرة الله تعالى أن يعصي العبد رثه فيها وهو ينظر إليه سبحانه وتعالى ، فكان الصرب المؤلم له واجباً ؛ لئس له لقيح فعله في المستقبل ، ويصير بتدكر الألم الذي حصل له في الماضي فيستعمر ربه ، وربما كان الذنب الثاني معلّقاً تركه على سؤال الله عز وجل ، فيحوّله عنه بالسؤال ، وإلا فالمقدّر المبرم لا يصح تركه

وأما وجه الثاني القائل بعدم الوجوب : فهو خاصّ برّاع الناس الذين لا يعرفون قدر عطمة حصرة الله ، ولا يؤثّر فيهم الضرب كلّ ذلك التأثير ، فلا يحصل به كبير زجر ولا ردع عن المعاصي المستفلة إن كانت معلّقة على حصول الألم الواقع لذلك العبد .

[حكم ضمان الإمام فيما لو عزّر رجلاً فمات]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة . إنّ الإمام لو عزّر رجلاً فمات . . فلا ضمان عليه^(٢) ، مع قول الشافعي : إنّ عليه الضمان^(٣) .

فالأول مخفّف على الإمام ، والثاني مشدّد عليه ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) كذا في السح التي بين يدي ، ولعلّ الأول جعل الموضع الأول لقول الإمام أبي حنيفة ومالك في حالة الوجوب عليهما ، ولقول الإمام أحمد أيضاً ، والوجه الثاني لقول الإمام الشافعي ، ويؤيد ذلك السياق

(٢) انظر « التجريد » (٥٩٥٧/١١) ، و« حاشية الدسوقي » (٣٥٥/٤) ، و« المصمى » (١٧٩/٩)

(٣) انظر « البيان » (٥٣٦/١٢) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٦٧)

ووجه الأول : أنَّ منصب الإمام يَحِلُّ عن أن يعزَّر أحدًا لغير المصلحة ،
بإحلاف غير الإمام قد يعزَّر غيره وعنده شائبة تشفُّ منه لعداوة سابقة مثلاً ،
وما يلحق أنَّ أحدًا من السلاطين قُتل بقتله أحدًا في تعزير أئدأ ، بل ولا عَرم
دية .

ووجه الثاني أنَّ الشرع لا محاباة فيه لأحد ؛ فالإمام الأعظم كآحاد
الناس في أحكام الشريعة .

[حكم ضمان الأب والمعلِّم إذا ضربا الصبيَّ تأديباً فمات]
ومن ذلك : قول مالك وأحمد إنَّ الأب إذا ضرب ولده تأديباً ، أو
المعلِّم إذا ضرب الصبيَّ تأديباً فمات . لا ضمان عليه^(١) ، مع قول
أبي حنيفة والشافعي . إنَّهُ يجب الضمان^(٢) .

فالأول فيه تحفيف ، والثاني مشدَّد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان .

وتوجيه القولين يُهمهم من توجيه المسألة قبلها ؛ لأنَّ الأب كالإمام الأعظم
في كونه لا يضرب إلا للإصلاح ، وكذلك المعلِّم في الغالب ، ولذلك
ضمَّنهما أبو حنيفة والشافعي ؛ احتياطاً لأولاد الناس ، وليتحمَّط الوالد في
ضربه ولده ؛ فإنَّهُ ربما قامت نفسه من ولده فصره لا لمصلحة ؛
كالأجنبيِّ ، فافهم .

(١) انظر مواهب الجليل (٥٧/٢) ، و« كتاب القناع » (١٦/٦)

(٢) انظر « الساية شرح الهدية » (٣٩٨/٦) ، و« روضة الطالبين » (٢٢٩/٥) ، و« رحمة
الامة في اختلاف الائمة » (ص ٢٦٧) .

[حكم التعزير إن بلغ أعلى الحدود]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إنه لا يجوز أن يبلغ بالتعزير أعلى الحدود^(١) ، مع قول مالك : إن ذلك راجع إلى رأي الإمام ؛ فإن رأى أن يزيد عليه .. فعل^(٢) .

فالأول : مخف ، والثاني : فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي العبران ووجه الأول : أن الإمام وبائه إنما يحكمان على وفق الشريعة ، وليس لهما أن يريدوا على ما قدرته ذرة واحدة .

ووجه الثاني : أن الشارع أمّن الإمام الأعظم على أمته من بعده ، وأمر الأمة بالسمع والطاعة له في كل ما لا معصية فيه لله عز وجل ، بل ضرب بعض العتاة والمسفة الحدّ المقدّر ربما لا يردعه ، فجار للإمام الزيادة بالاجتهاد ؛ مصلحةً لذلك المعرّر - اسم مفعول - .

[حكم اختلاف التعزير باختلاف أسبابه]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي : إن التعزير لا يختلف باختلاف أسبابه ؛ كأن يُراد في التعزير حتى يبلغ أدنى الحدود ولو في الجملة^(٣) ،

(١) انظر « الساية شرح الهداية » (٢٩٢ / ٦) ، و« تحفة المحتاج » (٤٥٥ / ٧) ، و« المغني » (١٧٦ / ٩) .

(٢) انظر « عيون المسائل » (ص ٤٧٨) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٦٧) .

(٣) عبارة « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٦٨) . (وهل يختلف التعزير باختلاف أسبابه ؟ قال أبو حنيفة والشافعي لا يبلغ بالتعزير أدنى الحدود في الجملة)

وأدناها عند أبي حيفة : أربعون في الخمر ، وعند الشافعي وأحمد
عشرون ؛ فيكون أكثر التعزير عند أبي حيفة : تسعة وثلاثين ، وعند
الشافعي وأحمد تسعة عشر^(١) ، وقال مالك : للإمام أن يضرب في
التعزير أي عدد أدى إليه اجتهاده^(٢) ، وقال أحمد . هو يختلف باختلاف
أسبابه ؛ فإن كان بالوطء في الفرج بشبهة ؛ كوطء الشريك أو بالوطء فيما
دون الفرج . . فإنه يُراد عنده على أدنى الحدود ، ولا يبلغ فيه أعلاها ؛
فيضرب مئة إلا سوطاً ، وإن كان بغير الفرج ؛ كقبلة أجنبية أو شتم أو سرقة
دون نصاب فإنه لا يبلغ فيه أدنى الحدود^(٣) .

فالأول : فيه تخفيف ؛ من حيث إنه لا يراد في الحد عن العدد المقدّر
في الشرع ، وقول مالك : فيه تشديد إذا أدى اجتهاده إلى زيادة على العدد
المقدّر ، وقول أحمد : معتدل ؛ ففيه تخفيف من وجه ، وتشديد من
وجه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[الهيئة التي يكون عليها الرجل أثناء ضربه في الحدود والتعازير]

ومن ذلك : قول أبي حيفة والشافعي إنه يُضرب قائماً^(٤) ، مع قول
مالك إنه يُضرب قاعداً^(٥) ، ومع قول أحمد في إحدى روايته كمدّ

(١) انظر «الاية شرح الهداية» (٣٩٢/٦) ، و«نحمة المحتاج» (٤٥٥/٧) ،
و«المعي» (١٧٧/٩)

(٢) انظر «هيون المسائل» (ص ٤٧٨) .

(٣) انظر «المعي» (١٧٧/٩) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٦٨)

(٤) انظر «الاية شرح الهداية» (٢٧٦/٦) ، و«نحمة المحتاج» (١٧٤/٩)

(٥) انظر «حاشية العرشي» (١٠٩/٨) .

مالك ، والأخرى كذهب أبي حنيفة والشافعي ^(١) .

فالأول : فيه تشديد ، والثاني : فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أن صربه قائماً أبلغ في الرجز .

ووجه الثاني : أن المراد من الضرب الألم ، وهو حاصل بضره قاعداً .

[حكم تجريد المحدود من ثيابه الزائدة عما يستر العورة]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة والشافعي : إنه لا يُجرَّد في حدِّ القذف خاصة ، ويُجرَّد فيما عداه ^(٢) ، مع قول مالك : إنه يُجرَّد في الحدود كلها ^(٣) ، ومع قول أحمد . لا يُجرَّد في الحدود كلها ، بل يُضرب فيما لا يمنع ألم الصرب ؛ كالقميص والقميصين ^(٤) .

فالأول : فيه تخفيف من وجه دون وجه ، والثاني : مشدد في التجرد ، والثالث : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
وتوجيه الأقوال ظاهر .

(١) انظر : المبدع ، (٣٦٨/٧) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٦٨)

(٢) انظر : تنبيس الحقائق ، (١٩٨/٣) ، وقال في : تحفة المحتاج ، (١٧٤/٩) في معرض كلامه عن شروط الحدود والعيار : (« ولا تُجرَّد ثيابه » التي لا تمنع ألم الصرب ؛ أي يُكره ذلك أيضاً فيما يظهر ، بخلاف نحو جبة محشوة ، بل يسمى وجوب تجريدها إن منعت وصول الألم المقصود)

(٣) انظر : حاشية الخرخشي ، (١٠٩/٨) .

(٤) انظر : المبدع ، (٣٦٩/٧) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٦٨)

[الأعضاء التي ينالها الصرب]

ومن ذلك - قول أبي حنيفة وأحمد ، إنَّ الصرب يُمرَّق على جميع البدن إلا الوجه والفرج والبرص والرأس^(١) ، مع قول الشافعي ، إنَّهُ لا يُصْرَب الوجه والفرج والحاصرة وسائر المواضع المَحْوْفَة^(٢) ، ومع قول مالك ، يُصْرَب الظهر وما قاربه^(٣) .

فالأول والثاني . به تخفيف ، والثالث : فيه تشديد ؛ من حيث عدم تفرقة الصرب على جميع البدن إلا ما استثناه الأول والثاني ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم التفاوت في الصرب في الحدود والتعازير]

ومن ذلك قول أبي حنيفة إنَّ الصرب في الحدود يتفاوت ؛ فأشدُّ الصرب صرب التعرير ثمَّ الحمر ثمَّ القذف^(٤) ، مع قول مالك : إنَّ الصرب في هذه الحدود سواء^(٥) ، ومع قول أحمد : إنَّ صرب حدِّ الرين أشدُّ منه في حدِّ القذف ، وإنَّ صرب القذف أشدُّ من الصرب في شرب الحمر^(٦)

(١) انظر : الباية شرح الهداية ، (٢٧٤ / ٦) ، و المدع ، (٣٦٩ / ٧)

(٢) انظر : البيان ، (٣٨٢ / ١٢)

(٣) انظر : حاشية الحرشي ، (١٠٩ / ٨) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٦٨)

(٤) انظر : الباية شرح الهداية ، (٣٤٩ / ٦) .

(٥) انظر : حاشية الحرشي ، (١٠٩ / ٨)

(٦) انظر : الإصناف ، (١٥٧ / ١٠) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٦٨) .

فالأول : فيه تخفيف ؛ من حيث تخفيف الصرب في بعض الحدود ،
وتشديد ؛ من حيث شدة الصرب في بعضها ، وكذلك قول مالك ، ويصح
العكس ؛ من حيث إن في التساوي إلحاق الأدنى بالأعلى في بعض
الحدود ، وكذلك الثالث ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .



باب الصيال وضمنان الولاة والبعاسم

لم أجد في الباب شيئاً من مسائل الإجماع والاتفاق .
وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم الضمان على من قتل صائلاً لم يدفع إلا بالقتل]

فمن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه يجوز دفع كل صائل من آدمي أو
بهيمة على نفسه أو طرف أو نصح أو مال ، فإن لم يدفع إلا بالقتل فقتله .
فلا ضمان عليه ^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إن عليه الضمان ^(٢) .

فالأول . فيه تخفيف من حيث عدم الضمان ، والثاني : فيه تشديد ؛
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

ولكن من القولين وجه لا يخفى على القطن .

(١) أي : وضمن أرباب البهائم لما أتلفته .

(٢) انظر «المعونة على مذهب عالم المدينة» (ص ١٣٦٩) ، و«تحفة المحتاج»
(١٨٢/٩) ، و«الإيضاح» (٢٤٣/٦) .

(٣) انظر «الاية شرح الهداية» (١٠٥/١٣) ، و«التجريد» (٦١٢٥/١٢) ، و«رحمة
الامة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٦٩) .

[حكم الضمان فيما لو انتزع يده من فم من عصه فأسقط أسنانه]
 ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه لو عص عاصراً يد إنسان فاشترعها من
 فيه ، فسقطت أسنانه . . فلا ضمان عليه^(١) ، مع قول مالك في المشهور
 عنه : إنه يلزمه الضمان^(٢) .
 فالأول : مخفف على المعضوض ، والثاني : مشدد عليه ؛ فرجع الأمر
 إلى مرتبتي الميزان .
 ولكل من القولين وجه .

[حكم الضمان فيما لو فقا عين من أطلع على بيته]
 ومن ذلك : قول أبي حنيفة : إنه لو أطلع إنسان في بيت إنسان فرماه
 مفقاً عيه لزمه الضمان^(٣) ، مع قول الشافعي وأحمد . إنه لا ضمان
 عليه^(٤) ، وقول مالك في روايته كالمذهبيين^(٥) .
 فالأول : مشدد ، والثاني : مخفف ، والثالث : محتمل لكل منهما ؛
 فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) انظر المسوط : (١٦٢ / ٣٠) ، والبيان : (٧٥ / ١٢) ، والإمام : (٣٠٨ / ١٠)

(٢) انظر مواهب الجليل : (٤٤١ / ٨) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٢٦٩)

(٣) انظر حاشية ابن عابدين : (٥٥٠ / ٦) .

(٤) انظر البيان : (٧٩ / ١٢) ، والمبدع : (٤٦٨ / ٧) .

(٥) انظر عيون المسائل : (ص ٤٤٤) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٢٦٩)

ويصح حمل الأول : على اطلاع أهل الدين والورع ممن لا يتولد من
اطلاعه كبير فتنة ؛ لعدم وقوع مثله في النظر إلى ما حرم الله تعالى
وحمل الثاني على من كان بالصد من ذلك ؛ فلا ضمان في قوه عينه ؛
زحراً له عن مثل ذلك

[حكم الصمان على الإمام فيما لو مات المحدود بالجلد]

ومن ذلك قول مالك وأحمد : إن الإمام لو ضرب في حد فمات
المحدود ، أو أفضى إلى هلاكه . فلا ضمان على الإمام^(١) ، مع قول
الشافعي من جملة تفصيل له . إنه إن مات في حد الشرب وكان جلده
بأطراف المال والنياب . لم يضمن الإمام قولاً واحداً ، وإن كان ضربه
بالسوط . فلا ضمانه في ذلك وجهان ؛ أصحهما : لا ضمان عليه ،
وحكى ابن المنذر عن الشافعي : أن الإمام إن ضرب بالمال وأطراف النياب
ضرباً لا يحاوز الأربعين فمات فيه . فلا عقل فيه ولا قود ولا كرامة على
الإمام ، وإن ضربه أربعين سوطاً فمات . فدينه على عاقلة الإمام دون بيت
المال^(٢) .

فالأول : محقق على الإمام ، والثاني : مفصل على اختلاف النقل ؛
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) انظر حاشية الدسوقي (٣٥٥ / ٤) ، والمعي (١٦٤ / ٩)

(٢) انظر معي المحتاج (٥٣٥ / ٥) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٦٩)

ووجه الأول أن ذلك الصرب مشروع ؛ وإقامته غير مضمونة ؛ كبقية الحدود ؛ فإنه يأذن من الشارع .

ووجه الثاني من شقي التفصيل في حدّ الشرب كونه مما لا يقتل عالماً .
ووجه ما قاله أصحاب الشافعي من عدم الصمان وإن كان صربه بالسوط : كون ذلك مادوناً فيه من الشارع ، وكذلك القول في أول شقي التفصيل الذي حكاه ابن المنذر .

ووجه الوجه الثاني من وجهي أصحاب الشافعي كون الأربعين سوطاً رثماً تقتل عالماً ، وإنما كان على عاقلة الإمام الدية دون القصاص ؛ لأن أصل الصرب مادون فيه ، ولأنّ منصبه يحلّ عن مثل ذلك ؛ فإثماً لو أوجبنا القوّة على الإمام لقلبنا الموضوع في تحجيرنا عليه ، مع ما في ذلك من انتهاك حرمة في عيون العامة ؛ فتصعّف شوكته ، ولم يلبسنا : أن إماماً قتل في إقامته الحدّ على مستحقّه أبدأ .

[حكم ضمان ما تتلفه البهائم]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنّه لا ضمان على أرباب الهائم فيما أتلفته نهراً إذا لم يكن معها صاحبها ، وإنّما ما أتلفته ليلاً فضمانه عليه^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنّه لا يضمن إلا أن يكون معها صاحبها راكباً أو قائداً أو سائقاً ، أو يكون قد أرسلها ، سواء كان ليلاً أو نهراً^(٢) .

(١) انظر حاشية الحرشي (١١٢ / ٨) ، وإليان (٨٤ / ١٢) ، ود الممي (١٨٧ / ٩) .

(٢) انظر التجريد (١٢ / ٦١٣٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٦٩)

فالأول : فيه تحفيف بالشرط الذي ذكره ، والثاني : فيه تشديد بالشرط الذي ذكره كذلك ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه عدم الصمان في الشق الأول في كلام الأئمة الثلاثة : جريان العادة في إرسال الهائم بهاراً ، ومنه يُعلم توحيه الضمان فيما تتلفه ليلًا .

ووجه الشق الأول من كلام أبي حنيفة : كونها معها راكباً أو قائداً أو سائقاً ووجه الثاني منه . نَعْدِيهِ بالإرسال ، ولذلك عمّم الحكم في عدم تخصيصه ذلك في ليلٍ أو بهارٍ .

[حكم ما تتلفه الدابة إن كان صاحبها عليها]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة : إنّه لو أتلت الدابة شيئاً وصاحبها عليها ضمن صاحبها ما أتلفته بيدها أو فمها ، وأما ما أتلتته برجلها ؛ فإن كان بوطئها صمس الراكب ، وإن رمحت برجلها ؛ فإن كان بوطئها في موضع مآذون فيه شرعاً ؛ كالمشي في الطريق والوقوف في ملك الراكب أو في العلاة أو سوق الدواب لم يضمن ، وإن كان بموضع ليس بمآذون فيه ؛ كالوقوف على الدابة في الطريق ، والدخول في دار إنسان بغير إده . ضمن^(١) ، مع قول مالك . إنّ يدها وفمها ورجلها سواء ؛ فلا ضمان في شيء من ذلك إذا لم يكن من جهة راكبها أو قائدها أو سائقها سبب من همر أو ضرب^(٢) ، ومع قول الشافعي : إنّه يضمن ما جت بفمها أو يدها أو

(١) انظر « حاشية ابن عابدين » (٦٠٣/٦) .

(٢) انظر « حاشية الدسوقي » (٣٥٧/٤) .

رجلها أو ذنبها ، سواء كان من قائدها أو سائقها سيئ أو لم يكن^(١) ، ومع قول أحمد : ما أتلفته برجلها وصاحبها عليها . فلا ضمان فيه ، وما جنت بنفسها أو يدها . ففيهما الضمان^(٢) .

فالأول الذي هو كلام أبي حنيفة : مفصل ، وكلام مالك : فيه تخفيف من حيث التعصيل ، وكلام الشافعي : مشدد ، وكلام أحمد : مفصل ، فارجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ونوحيه الأقوال الأربعة ظاهر لا يحفى على العَظِيم ، والله سبحانه وتعالى أعلم .



(١) انظر « البيان » (٦١ / ٧) .

(٢) انظر « كشف القناع » (٤٣٢ / ٢) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٦٩ - ٢٧٠) .

كتاب السير

[مسائل الاتفاق في كتاب السير]

اتفق الأئمة على أن الجهاد فرض كفاية ؛ وإذا قام به من فيه كفاية من المسلمين أسقط الحرج عن الباقي ، وعن سعيد بن المسيب : أنه فرض عيني

وكذلك اتفقوا على : أنه يجب على أهل كل ثغر أن يقاوموا من بين أيديهم من الكفار ، وإن عجزوا ساعدتهم من يليهم ؛ الأقرب فالأقرب .

واتفقوا على : أن من بتعش عليه الجهاد لا يحرج إلا بادن أبويه إن كانا مسلمين ، وأن من عليه دين لا يحرج إلا بادن ضميمه ، وأنه إذا التقى الزحفان وجب على المسلمين الحاصرين الثبات ، وحرم عليهم الفرار ، إلا أن يكونوا متحرفين لقتال أو متحيزين إلى فئة ، أو يكون الواحد مع ثلاثة ، أو المئة مع ثلاث مئة ؛ فيباح الفرار ، ولهم الثبات مع ذلك ، لا سيما مع علبة طئهم بالطهور عليهم ، وأنه تجب الهجرة من دار الكفر على من قدر عليها .

وعلى : أن نساء الكفار إذا لم يكن يقاومن . . فلا يقتلن إلا أن يكن دوات رأي ، وعلى : أن الأعمى والشيخ العاني وأهل الصوامع إذا كان لهم رأي وتدبير . . يقتلون ، وعلى : أن المشركين إذا تترسوا بالمسلمين ؛ ليعتق

المشركون بالمسلمين عن الرمي ويقصدوا المسلمين^(١) ، وعلى : أنه لو قتل أحد الأسير وهو في الأمر . . لم يجب على القاتل شيء إلا التحرير فقط ، خلافاً للأوزاعي في قوله : يجب عليه الدية .

هذا ما وحدته من مسائل الاتفاق^(٢)

وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم اشتراط الزاد والراحلة لوجوب الجهاد]

فمن ذلك . قول الأئمة الثلاثة : إنه يجب - أي : يُشترط - في وجوب الجهاد : وجود الرّاد والراحلة ، كالجرح^(٣) ، مع قول مالك : إنه لا يجب^(٤) وموضع الخلاف . إذا تعيّن الجهاد على أهل بلد ويقيم وبين موضع الجهاد مسافة القصر .

فالأول : محقّف في وجوب الجهاد المذكور ، والثاني : مشدّد فيه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

(١) كذا في السمع التي بين يدي ، وعبارة « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٧٢) (واتفقوا على أنه إذا ترأس المشركون بالمسلمين جارية لبقية المسلمين الرمي ، ويقصدون المشركين) ، ولعلها الأنسب .

(٢) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٧١ ، ٢٧٢)

(٣) انظر « حاشية ابن عابدين » (٥٩٨/٢) ، « البيان » (١٠١/١٢) ، « وه المبدع » (٢٨٢/٣) .

(٤) قال في « عيون المسائل » (ص ٢٣٩) (وإذا تعيّن فرض الجهاد على أهل بلد ، لقرب العدو منهم ، وكان فيهم من يجد الرّاد ويقوى به على المشي . لزمه فرض الجهاد وإن لم يكن له راحلة) .

ووجه الأول . أنَّ من لم يجد الزاد والراحلة . . فقتاله للعدو جِدَاحٌ ؛
لالتفات قلبه إلى ما يأكل ويشرب ويركب ، فإذا وجد الراد والراحلة . قوي
عزمه ولم ينصر عنه التعتُّ لغير القتال

ووجه الثاني . عدم وجود نصٍّ صريحٍ باشتراط ذلك في السفر للجهاد
ولو طويلاً ؛ كشهرك وأكثر ، ولو أنَّه كان شرطاً لوصل إليها ولو في حديث
واحد ؛ فإنَّ الشريعة لم تزل محفوظةً بوجود العلماء في كلِّ عصر

وبصغُ حمل كلام الأئمة الثلاثة . على حال أكابر الدولة من ذوي
المروءات الدين يعلب عليهم الحياءُ من سؤال الناس للراد والراحلة في
الطريق

وحمل كلام الإمام مالك . على حال من كان بالصدِّ من ذلك ؛ كما قال
يُمن بحجٍّ معتمداً على السؤال ويطلق أنَّ الركب لا يخشون سؤاله ؛ فإنه
يجب عليه الحجُّ عنده .

[حكم إتلاف أموال الحربيين إذا لم يمكن إيصالها إلى دار الإسلام]
ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك : إنَّ المسلمين إذا أخذوا أموال أهل
الحرب ولم يمكنهم إحراقها وإيصالها إلى دار الإسلام . جاز لهم
إتلافها ؛ فيدبحون الحيوان ، ويكسرون السلاح ، ويحرقون المتاع^(١) ، مع
قول الشافعي وأحمد : إنَّه لا يحوز إلا لمالكة ، وذلك بعد القسمة^(٢) .

(١) انظر تبيين الحقائق (٢٥٠ / ٣) ، وحاشية الدسوقي (١٨١ / ٢)

(٢) انظر البيان (١٣٩ / ١٢) ، ود المبدع (٢٩١ / ٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف
الأئمة (ص ٢٧١) .

فالأول : مخفف على المسلمين ، والثاني . مشدد في بعض ذلك عليهم ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث .

ووجه الأول : مراعاة المصلحة العامة للمسلمين ؛ فربما تعلب علينا الكفار وأخذوا تلك الأموال التي غنمناها منهم ؛ فيقزوا بها على قتالنا ، وإنما لم يراعِ أهل هذا القول ما جنح إليه أهل القول الثاني ؛ تقديماً للمصلحة العامة على المصلحة الخاصة

ووجه الثاني . ضعف ملك المتلعبين ؛ لتعلق حقوق جميع المجاهدين بذلك ، وعدم خوف إنقاذ تلك الأموال من أيدي المسلمين ؛ فكان نقاؤها من غير إتلاف أنفع للمسلمين في هذه الحالة .

[حكم قتل شيوخ الكفار وعميانهم]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك وأحمد والشافعي في أحد قوليه إن شيوخ الكفار وعميانهم إذا لم يكن لهم رأي ولا تمييز لا يجوز قتلهم^(١) ، مع قول الشافعي في الأظهر : إنه يجوز قتلهم^(٢) .

فالأول . مشدد ، والثاني : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان . ووجه الأول أن مشروعية القتل بالأصالة إنما هي في حق من فيه نكابة للمسلمين ، وهؤلاء لا نكابة منهم لما غالباً

(١) انظر «البيان شرح الهداية» (١٠٩/٧) ، و«المعونة على مدح عالم المدينة» (ص ٦٢٤) ، و«تحفة المحتاج» (٢٤١/٩) ، و«المعي» (٣١١/٩)

(٢) انظر «تحفة المحتاج» (٢٤١/٩) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٧١)

ووجه الثاني : أن الإمام قد يرى قتلهم لمصلحة

وقد بلغنا : (أن السيد داود عليه الصلاة والسلام لما بنى بيت المقدس كان كل شيء ناه يصبح منهذماً ، فشكى ذلك إلى ربه عز وجل ، فأوحى الله تعالى إليه . أن بني لا يقوم على يدي من سبك الدماء ، فقال داود : يا رب ! أليس ذلك في سبيلك ؟ فقال الله تعالى : بلى ، ولكن اليوا عبادي ١٩) (١) .

ويؤيد ذلك أيضاً . قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ حَارَّوْا لِلْسَّلَامِ فَأَجَحْ لَهُ ﴾ [الأنعام ١٦١] : فإن في ذلك ترحيحاً للصالح على القتل .

[حكم الدية بقتل من لم تبلغه الدعوة]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك : إنه لا دية على من قتل من لم تبلغه الدعوة (٢) ، مع ما نقل عن مذهب الشافعي وأصحابه من خلاف ذلك على غير الراجح (٣)

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فوجع الأمر إلى مرتبي الميزان .

(١) سبق تحريجه (٩/٢) .

(٢) وهو المذهب عند الحنابلة ، وانظر : التجريد : (١٢/٦١٧٦) ، والإشراف على نكت مسائل الخلاف : (٢/٨٣١) ، والإنباء : (١٠/٦٥) .

(٣) قال في معني المحتاج : (٦/٢١) (فلا يجوز قتلهم بذلك حتى يدعوا إلى الإسلام ، فإن قتل منهم أحد . . . فهو بالدية والكفارة ، من عليه الشافعي رحمه الله والأصحاب) ، وانظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٢٧١) .

[حكم دعوة من قرّبت دارهم من ديارنا قبل القتال]

ومن ذلك • قول مالك • إِنَّ مَنْ قرّبت دارهم مآً.. فقد بلغتهم الدعوة ؛ فلا يحتاج إلى دعوتهم قبل القتال ، بل بقاتلهم استدعاءً ، وأما مَنْ بَعُدَتْ دورهم فالدعوة أقطع للشك^(١) ، وقال أبو حنيفة إِنَّ بلغتهم الدعوة.. فحسب أن يدعوهم الإمام إلى الإسلام ، أو أداء وزن الجزية قبل القتال^(٢) ، وإن لم تبلغهم فلا يسفي للإمام أن يذأهم^(٣) ، وقال الشافعي : (لم أعلم أحداً من المشركين لم تبلغه الدعوة اليوم إلا أن يكون قوم من المشركين حلف الترك والجون لم تبلغهم الدعوة ، فلا يُقاتلون حتى يُدعوا إلى الإيمان ، فإن قُتل أحدٌ منهم قبل ذلك.. فعلى عاقلة قاتله الدية)^(٤) ، وقال أبو حنيفة • لا شيء عليه ، والظاهر من مذهب مالك : أن الحكم كذلك^(٥)

(١) انظر « هيون المسائل » (ص ٢٣٠) .

(٢) ترددت عبارات في النسخ عند هذا الموضع ، ووقع في بعضها سقط ، ولعلت من (أ ، د ، و) ، وهو الموافق لما في « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٧٢) ولكن بإسقاط كلمة « وزن » .

(٣) انظر « المبسوط » (٦ / ١٠) ، و« العناية شرح الهداية » (٤٤٤ / ٥)

(٤) في (ب ، ك) (الجور) بدل (الجون) ، وفي « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٧٢) • (الخَرَز) ، وهو الأنسب ؛ إذ هو العُثت في النص المنقول عن الإمام الشافعي في « مختصر المربي » (٣٨٠ / ٨) ، و« بحر المذهب » (٢٧٠ / ١٣) ، وقال في « تاج العروس » (خ ر ز) (والخَرَز - ويُقال لهم الخرة أيضاً - : اسم حل من كعرة الترك ، وقيل من المعجم ، وقيل من التار ، وقيل من الأكراد ، من ولد خزر بن ياقث بن بوح عليه السلام ، وقيل هم والصقالبة من ولد ثوبان بن ياقث)

(٥) وهو معاد المسألة السابقة ، وانظر « التجريد » (٦١٧٦ / ١٢) ، و« الإشراف على نكت مسائل الخلاف » (٨٣١ / ٢) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٧١)

فالأول والثاني من أصل المسألة : مفصل ، والثالث : مشدد ؛ من حيث إن جميع المشركين الآن بلبعتهم الدعوة ، محقق ؛ من حيث إنهم لا يُقاتلون إلا بعد الدعوة إلى الإيمان .

كما أن الأول ممّا تفرّع من المسألة : مشدد ؛ من حيث وجوب الدية على عاقلة القاتل ، والثالث والرابع : محقق ؛ من حيث عدم وجوبها ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأقوال : ما ورد في الحديث من اختلاف الحكم بحسب الوقائع من الشارع ، ومن أمراء العرواات من الصحابة وغيرهم من بعدهم^(١) .

(١) من ذلك ما رَوَاهُ البخاري (٢٥٤١) ، ومسلم (١٧٣٠) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم أغار على بني المُصطلق وهم عارُون ، وأعامهم تُسقى على الماء ، فقتل مقاتلتهم ، وسبى ذراريهم ، وأصاب يومئذ جويرية) ومن ذلك ما رَوَاهُ مسلم (١٧٣١) عن سيدنا بريدة بن الحصيب رضي الله عنه ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أثر أميراً على جيش أو سرية أوصاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين حِيراً ، ثم قال : « اهرؤا باسم الله في سبيل الله ، فانتووا من كفر بالله ، اهرؤوا ولا تَعْلُوا ، ولا تَعْدُوا ، ولا تَمْتَلُوا ، ولا تَقْتُلُوا وبيداً ، وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال - أو حلال - ، فأبئهم ما أجابوك . فاقبل منهم وكف عنهم ، ثم ادعهم إلى الإسلام ، فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين ، وأحرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين ، وعليهم ما على المهاجرين ، فإن أبوا أن يتحولوا منها فأحبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين ؛ يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المؤمنين ، ولا يكون لهم في البيعة والعقبة شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين ، فإن هم أبوا مسلهم الجرية ، فإن هم أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، فإن هم أبوا فاستعن بالله وقاتلهم » الحديث

[حكم أمان الصبي للكافر]

ومن ذلك : قول أبي حبيبة والشافعي : إن أمان الكفار لا يصح إلا من مسلم بالغ عاقل مختار ؛ فلا يصح أمان الصبي والمجنون عندهما^(١) ، مع قول مالك وأحمد : يصح أمان الصبي المراهق^(٢)

فالأول : مشدد في صحة الأمان للكفار ، والثاني : فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أن أمان الكفار أمر خطر ؛ ينشئ عليه مصالح ومعاقد ، فيحتاج إلى غزارة عقلي ونظير في العواقب ، والصبي والمجنون ليسا من أهل هذا المقام .

ووجه الثاني : أن الصبي المراهق قد أشرف على البلوغ ، وما قارب الشيء أعطى حكمه في كثير من الأحكام ، وأمان الكفار منها ، ثم إن حصل بعد أمانه فتنة . . فولّي الأمر يتدارك الأمر ، ويشدد على الكفار ؛ حتى يدلّوا أو يخرجهم من بلاد الإسلام ، فكان أمان الصبي المذكور بمثابة الإذن في دخول بلاد الإسلام لا في الإقامة بها حتى يفسدوا فيها !

(١) قال في «الباب شرح الهداية» (١٢٩/٧) : «وإن كان أي الصبي» مأدوماً له في القتال «فالأصل» أنه يصح بالاتفاق «أي» باتفاق أصحابنا وليس على الخلاف ؛ لأنه تصرف فائز بين المصالح والضّرر ؛ كالبيع ، فملكه الصبي بعد الإذن ، وانظر ؛ حلية العلماء (٦٥٢/٧) .

(٢) انظر ؛ عيون المسائل (٢٣٧) ، والإنباف (٢٠٣/٤) ، و«رحمة الأمة» في اختلاف الأئمة (٢٧٢) .

[حكم أمان العبد المسلم للكافر]

ومن ذلك • قول الأئمة الثلاثة إنه يصح أمان العبد المسلم لكافر أو لأهل مدينة ، وبمضي أمانه شرطه عبد الأئمة المذكورين^(١) ، مع قول غيرهم : إنه لا يصح أمانه^(٢) .

فالأول • محقق ، والثاني • مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث .
 ووجه الأول . أن أمان العبد في النقص كأمان الصبي ، وقد قدمنا ما فيه .
 ووجه الثاني أنه يحتاج إلى كمال رأي ، والعبد ناقص العقل والرأي عادة

ويصح حمل الأول على عبد طهر للناس عقده وحسن رأيه ، والثاني : على من كان بالعكس .

[حكم ما لو أصاب مسلم مسلماً في حال تنزُّس الكفار بالمسلمين]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك : إنه لو أصاب أحد من المسلمين مسلماً في حال تنزُّس الكفار بالمسلمين فلا يلزمه دية ولا كفارة^(٣) ، مع

(١) يقصد بالأئمة الثلاثة الإمام مالك والشافعي وأحمد رحمهم الله تعالى ، وانظر : عبود المسائل (ص ٢٣٧) ، و : حلية لعلماء (٦٥٢ / ٧) ، و : الإنصاف (٢٠٣ / ٤) .
 (٢) وهو مذهب الإمام أبي حنيفة ، إلا إن كان العبد مأدوماً بالقتال من سيده فيصح أمانه عنه ، وانظر : الباية شرح الهداية (١٢٦ / ٧) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٧٢) .

(٣) انظر : الباية شرح الهداية (١٠٦ / ٧) ، و : حاشية الدسوقي (١٧٨ / ٢) .

قول الشافعي وأحمد في إحدى روايتيه ، إنه يلزمه الكفارة بلا دية ، والثاني من قولي الشافعي وأحمد : يلزمه الدية والكفارة^(١) .

فالأول مخفف ، والثاني فيه تخفيف ، والثالث : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجوه هذه الأقوال راجعة إلى اجتهاد الأئمة

[حكم طلب المبارزة]

ومن ذلك : قول الأئمة الأربعة ، إن المسلم إذا طلب المصارعة ، حاز له ذلك بلا كراهة^(٢) ، مع قول ابن أبي هريرة عن الشافعية ، إن ذلك يُكره^(٣) .
فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد .

[حكم المبارزة بغير إذن الإمام]

وكذلك : قول الأئمة الثلاثة ، إن المستحب ألا يبارر أحدٌ إلا بإذن الأمير ، لكن لو بارر بغير إذنه جاز^(٤) ، مع قول أبي حنيفة إن المصارعة حرام إلا أن يكون المبارز في مَنعة من المسلمين^(٥)

(١) انظر : معي المحتاج ، (٣٢ / ٦) ، والإيضاح ، (١٢٩ / ٤) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٧٢) .

(٢) انظر : حاشية ابن عابدين ، (١٣١ / ٤) ، وموهاب الجليل ، (٥٤١ / ٤) ، وحلية العلماء ، (٦٥٦ / ٧) ، وكشاف القناع ، (٧٠ / ٣) .

(٣) انظر : حلية العلماء ، (٦٥٧ / ٧) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٧٢) .

(٤) انظر : موهاب الجليل ، (٥٤١ / ٤) ، وحلية العلماء ، (٦٥٧ / ٧) ، وقال في الإيضاح ، (١٤٧ / ٤) : (هذا المذهب : أعني : تحريم المبارزة بغير إذن) .

(٥) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٧٢) .

فالأول : فيه تحفيف ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر في المسألتين إلى مرتبتي الميزان .

ووجههما ظاهر راجع إلى حكم ذوي الرأي من المسلمين

[حكم استرقاق غير الكتابي]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة : يجوز استرقاق كل من لا كتاب له ولا شبهة كتاب ؛ كعبدة الأوثان ، لكن من العجم منهم دون العرب^(١) ، مع قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى روايته : إن ذلك لا يجوز مطلقاً^(٢) .

فالأول : مفصل ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : عدم احترام من لا كتاب له ولا شبهة كتاب من العجم .

ووجه الثاني : شرف عصر العرب ؛ فلا يجري عليهم صغار كغيرهم .

[حكم مال من أسلم قبل الأسر]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه لو أسلم كافر قبل الأسر له عَصَم نفسه وماله وإن كان في دار الحرب^(٣) ، مع قول أبي حنيفة : إن ما كان في

(١) انظر : التحرير ، (١٢ / ٦٢٢٩)

(٢) انظر : البصرة ، للحمي (٣ / ١٣٥٢) ، و : البيان ، (١٢ / ١٥٢) ، و : لمعي ،

(٩ / ٢١٢) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٧٢)

(٣) انظر : الإشراف على نكت مسائل الخلاف ، (٢ / ٩٣٦) ، و : النان ، (١٢ / ١٦٧) ،

و : لمعي ، (٩ / ٢٧٠) .

دار الحرب من العقار يُقَسَم^(١) ، وأما غيره ؛ فإن كان في يده أو يد مسلم أو
ذمي . . لم يُعَنَم ، وإن كان في يد حربي . . غُنِم^(٢)

فالأول : محقق على الكافر بالعصمة المذكورة ، والثاني : مفصل ؛
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ودليل الأول . قوله صلى الله عليه وسلم : « أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتَلَ النَّاسَ حَتَّى
يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » ، فإذا قالوها عصموا منِّي دماءهم وأموالهم إلا بحق
الإسلام ، وحسابهم على الله^(٣) .

ووجه الشق الأول من التفصيل في قول أبي حنيفة . تعليل الحكم لدار
الحرب في العقار ، ولِمَا في ذلك من الإعانة لهم على قتالنا .

ووجه التفصيل في الشق الثاني من كلام أبي حنيفة واضح

[حكم سبي مَنْ دخل من الحربيين دار الإسلام]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إنَّهُ لو دخل حربِيُون دار الإسلام . . لم
يجز سبيهم^(٤) ، مع قول أبي حنيفة بجواز ذلك^(٥) .

(١) كذا في السخ التي بين يدي ، وفي «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٧٣)
(يُقَسَم) بدل (يُقَسَم) .

(٢) انظر «التجريد» (١٢/٦١٩٣)

(٣) سبق تحريجه (١/٤٥٢)

(٤) انظر «حاشية الحرشي» (٣/١٢٤) ، و«البيان» (١٢/٣٣٦) ، و«الهداية على
مذهب الإمام أحمد» (ص ٢٢٢) .

(٥) انظر «البيان شرح الهداية» (٧/٢٠٩) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة»
(ص ٢٧٣)

فالأول محقق على الحريين ، والثاني - مشدد عليهم ؛ فرجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان .

ووجه القولين : راجع إلى رأي أمير السرية أو أهل الرأي من العسكر ،
والله سبحانه وتعالى أعلم .



كتاب قسم الفيء والغنيمة

[مسائل الاتفاق في كتاب قسم الفيء والغنيمة]

اتفق الأئمة على : أن ما حصل في أيدي المسلمين من مال الكفار بإيجاف الحيل والركاب فهو غنيمة ؛ عيه وعروضه إلا السلب ، كما سيأتي تفصيله (١) .

واتفقوا على : أن أربعة أحماس الغنيمة تقسم على من شهد الواقعة بية القتال وهو من أهل القتال ؛ كل رجل سهماً واحداً (٢) .

واتفقوا على : أنهم إذا قسموا الغنيمة وحاروها ثم اتصل بهم مدد ، لم يكن لذلك المدد معهم حصة .

واتفقوا على : أن الإمام لو قسم العائم في دار الحرب ، تعدت القسمة .

وكذلك اتفقوا على : أن للإمام أن يقصّل بعض الغنائم على بعض .

وكذلك اتفقوا على : أن الإمام محيّر في الأسارى بين القتل والاسترقاق .

(١) انظر (٤٩٤/٣) .

(٢) كذا في (د ، و ، ر) ، وفي سائرهما (مهما) بدل (سهماً) ، وهي محتملة في

(١) ، وعبرة «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٧٣) (وأن للراجل سهماً

واحداً) ، وهي الأنسب .

واتفقوا على : أنه لا يجوز لأحد من العاصمين أن يطأ حارية من السبي قبل القسمة .

واتفقوا على : أن العائ من الغنيمة قبل حيازتها إذا كان له فيها حق . . لا يُقطع .

هكذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق^(١) .

وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم استحقاق السلب من غير اشتراط الإمام]

فمن ذلك قول الشعبي وأحمد : إنه إذا كان في مال الكفار المغنوم منهم سلب . . استحققه القاتل من أصل الغنيمة ، سواء أشرط ذلك الإمام أم لم يشرطه ، قالوا : وإنما يستحقه القاتل إذا غرر نفسه في قتل مشرك وأزال امتناعه^(٢) ، مع قول أبي حيفة ومالك : إن القاتل لا يستحق السلب إلا إن شرطه له الإمام ، ثم بعد السلب يُفرد الخمس من العيمة^(٣) .

فالأول : محقق على المقابلة بشرطه ، والثاني : فيه تشديد عليهم ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : تشجيع المسلمين على القتال ؛ لِمَا فيهم من الجزء الذي يقاتل لأجل الدنيا ، وإذا لم يعط ذلك النصيب ضَعُف عزمه في القتال

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٧٣) وما بعدها

(٢) انظر : جواهر العقود ، (١/ ٣٨٠) ، والمفتي ، (٩/ ٢٣٧) .

(٣) انظر : تبیین الحقائق ، (٣/ ٢٥٨ ، ٢٥٩) ، والمعروة على ملعب عالم المدينة ،

(ص ٦٠٦) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٧٣)

ووجه الثاني : مراعاة الأدب مع أمير الجيش ، فإن سمح له بالسلب أخذه وإلا تركه ؛ لأن له النظر العام على العسكر ، وقد يحتاجون إلى ذلك السلب أو إلى بيعه وقسمه بينهم ؛ فيكون منع القاتل منه فيه عدل بين المقاتلين ، لا سيما إن كان ذلك القاتل ممن لا تلتصت به إلى السلب ؛ لغلبة قصده بالجهاد إعلاء كلمة الله عز وجل دون الغنيمة .

[كيفية تقسيم خُمس الغنيمة]

ومن ذلك قول أبي حنيفة : إن الخمس يُقسم على ثلاثة أسهم . سهم لليتامى ، وسهم للمساكين ، وسهم لابن السيل ، فدخل فقراء ذوي القربى فيهم دون أعيانهم ، وأما سهم النبي صلى الله عليه وسلم فهو خمس الله وخمس رسوله ، وهو خمس واحد ، وقد سقط بموت النبي صلى الله عليه وسلم كما سقط الصفي^(١) ، وأما سهم ذوي القربى فكانوا يستحقونه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بالتعيين ، وبعده فلا سهم لهم ، وإنما يستحقونه بالفقر خاصة ؛ فيستوون فيه ؛ ذكورهم وإناثهم^(٢) ، مع قول مالك : إن هذا الخُمس لا يُستحق بالتعيين لشخص دون شخص ، ولكن النظر فيه للإمام بصرفه فيما يرى وعلى من يرى من المسلمين ، ويعطي الإمام القرابة من الخمس والفيء والمخارج والجزية^(٣) ، ومع قول الشافعي وأحمد : إن

(١) قال في « الهداية شرح البداية » (١٤٨/٢) (والصفي شيء كان عليه الصلاة والسلام يصطفيه لنفسه من الغنيمة ؛ مثل درع أو سيف أو جارية)

(٢) انظر « الهداية شرح البداية » (١٤٨/٢) .

(٣) انظر « المواكبة الدواني » (٤٠٠/١) .

الخمس يُقسم على خمسة أسهم سهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وهو باقي لم يسقط حكمه بموته صلى الله عليه وسلم ، وسهم لبني هاشم وسبي المطلب دون سبي عبد شمس وبني نوفل ، وإنما كان محتصاً بسبي هاشم وسبي المطلب ؛ لأنهم ذور القربى حقيقة ، وقد مُعوا من أحد الصدقات ؛ فجعل هذا لهم ، غنيهم وفقيرهم فيه سواء ، إلا أن للذكر مثل حظ الأنثيين ؛ فلا يستحقه أولاد البنات منهم ، وسهم لليتامى ، وسهم للمساكين ، وسهم لأبناء السبيل ، وهؤلاء الثلاثة يستحقون بالفقر والحاجة لا بالاسم^(١) .

فالأول ؛ فيه تشديد من حيث حرمان أولاد السات ، ومن حيث إن للذكر مثل حظ الأنثيين^(٢) ، وفيه تخفيف من حيث كيفية القسمة ، والثاني ؛ فيه تخفيف من حيث رد الأمر إلى الإمام ، والثالث ؛ فيه تشديد من وجه ، وتخفيف من الوجه الآخر كما ترى ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[مَصْرَفُ سَهْمِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ بَعْدِهِ]

ومن ذلك قول الشافعي : إن سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يُصرف في المصالح ؛ من إعداد السلاح والكراع ، وعقد القاطر وساء المساحد ونحو ذلك ؛ فيكون حكمه حكم النبي^(٣) ، مع قول أحمد في

(١) انظر : تحفة المحتاج (١٣٠/٧) وما بعدها ، وه المبدع (٣٢٨/٣) ، وه رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٧٣ ، ٢٧٤) .

(٢) كذا في السخ التي بين يدي ، ولعل الأسب (الأنثى) بدل (الأنثيين) ، فيكون التشديد على الذكر ؛ وذلك لأنه يُعْضَلُ لها وجه القول الأول ، وقد ذكر فيه سابقاً (فيستوون فيه ؛ ذكورهم وإناثهم) .

(٣) انظر : حلية العلماء (٦٨٨/٧) .

إحدى روايته : إنه يُصرف في أهل الديوان ؛ وهم الذين نصبوا أنفسهم للقتال ، وانفردوا بالثغور لصدّها ، يُقسم فيهم على قدر كفايتهم ، والرواية الأخرى - واختارها الخرقى - كمدّهب الشافعي^(١)

فالأول والثالث . موثّق ، والثاني . مضيق ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .

ووجه الأقوال ظاهر .

[نصيبُ الفارس]

ومن ذلك . قول الشافعي ومالك وأحمد : إن الفارس يُعطى ثلاثة أسهم ؛ سهم له ، وسهمان للفارس^(٢) ، مع قول أبي حنيفة : إن للفارس سهمين فقط ؛ سهم له ، وسهم للفارس^(٣) .

قال القاضي عبد الوهاب : (ولم يقل أحد بقول أبي حنيفة فيما علمت ، وحكي عنه أنه قال : إنّي أكره أن أُصلّ بهيمةً على مسلم - قال القاضي : - وممن قال : إن للفارس سهمين - . عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما ، ولا يخالف لهما في الصحابة ، ومن التابعين عمر بن عبد العزيز والحسن وابن سيرين ، ومن الفقهاء أهل المدينة

(١) انظر « المبدع » (٣٢٨/٣) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٧٤)

(٢) انظر « حاشية الدسوقي » (١٩٣/٢) ، و« معني المحتاج » (١٦٨/٤) ، و« الإنصاف » (١٧٣/٤) .

(٣) انظر « الباية شرح الهداية » (١٥٧/٧) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٧٤) .

والأوراعي وأهل الشام والليث بن سعد وأهل مصر وسفيان الثوري
والشافعي ، ومن أهل العراق أحمد بن حنبل وأبو ثور وأبو يوسف
ومحمد بن الحسن^(١)

وبالجملة : فلم يخالف في هذه المسألة غير أبي حنيفة رضي الله عنه ،
فإن حملنا ذلك القول منه على أنه قاله بدليل ظفر به أو باجتهاد . فهو :
محقق على غيره من العامة بتوفر سهم من الثلاثة ، والله أعلم .

[نصيب الفارس إذا كان معه فرسان]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة . إنه إذا كان مع الفارس فرسان . لم
يُسهم إلا لواحد^(٢) ، مع قول أحمد . يُسهم للفرسين ، ولا يُراد على
ذلك ، ووافقه أبو يوسف ، وهي رواية عن مالك^(٣) .

والأول . محقق ، والثاني . فيه تشديد على الغانمين بأخذ سهم للفرس
الثاني ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم الإسهام للبعير]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه لا يُسهم للبعير^(٤) ، مع

(١) عيون المسائل (ص ٢٣٥) .

(٢) انظر : تبين الحقائق (٢٥٤ / ٣) ، و عيون المسائل (ص ٢٣٦) ، و جواهر
العقود (٣٨٢ / ١) .

(٣) انظر : تبين الحقائق (٢٥٤ / ٣) ، و عيون المسائل (ص ٢٣٦) ، و الإصناف (١٧٤ / ٤) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٧٤)

(٤) انظر : البناية شرح الهداية (١٦٣ / ٧) ، و حاشية الدسوقي (١٩٣ / ٢) .

قول أحمد : إِنَّهُ يُسَهَّم لَهُ سَهْمٌ وَاحِدٌ^(١) .

فالأول : مخفف على العائمين ، والثاني : فيه تشديد عليهم ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم الإسهام للفرس إذا مات قبل القتال]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إِنَّهُ لَوْ دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ فَرَسٌ ، فَمَاتَ الْفَرَسُ قَبْلَ الْقِتَالِ . . لَمْ يُسَهَّمْ لِفَرْسِهِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا مَاتَ فِي الْقِتَالِ أَوْ بَعْدَهُ ؛ فَإِنَّهُ يُسَهَّمُ لَهُ عَدَهُمْ^(٢) ، مع قول أبي حنيفة : إِنَّهُ إِذَا دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ قَارِصًا ، ثُمَّ مَاتَ فَرَسُهُ قَبْلَ الْقِتَالِ . . أُسَهَّمَ لِلْفَرَسِ^(٣) .

فالأول : مشدد على العارس ، والثاني : مخفف عليه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم الإسهام للفرس غير العربي]

ومن ذلك : قول جمهور العلماء : إِنَّهُ يُسَهَّمُ لِلْفَرَسِ عَرَبِيًّا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ^(٤) ، مع قول أحمد : إِنَّهُ يُسَهَّمُ لِلْفَحْلِ سَهْمَانِ ، وَلِلْبُرْدُونِ سَهْمٌ

- واه معني المحتاج : (١٧٠ / ٤) .

(١) انظر الإنصاف : (١٧٥ / ٤) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٢٧٤)

(٢) انظر عيون المسائل : (ص ٢٣٦) ، و البيان : (٢١٤ / ١٢) ، و الإنصاف : (١٧٦ / ٤)

(٣) انظر الاختيار : (١٢٩ / ٤) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٢٧٤)

(٤) انظر الباية شرح الهداية : (١٦٣ / ٧) ، و عيون المسائل : (ص ٢٣٥) ، واه معني المحتاج : (١٧٠ / ٤)

واحد^(١) ، ومع قول الأوراعي ومكحول لا يُسهم إلا للفرس العربي فقط^(٢) .

فالأول : محقق على الفارس ، مشدد على العائمين بأحد السهم لغير العربي ، والثاني مفصل ، والثالث مشدد على الفارس ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : إطلاق الفرس في الأحاديث^(٣)

ووجه الثاني : أن المحل أقوى من البردود غالباً

ووجه الثالث : أن الحيل العرب هي الأكثر عند العرب ؛ فكان الحكم دائراً معها .

[حكم ما يصيه الكفار من أموال المسلمين]

ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في أصح الروايتين : إن الكفار لا يملكون ما يصيبونه من أموال المسلمين^(٤) .

قال ابن هبيرة : (والأحاديث الصحيحة تدل على ذلك ؛ لأن ابن عمر

(١) انظر : الإصناف (١٧٣/٤) ، واليزدود لتركبي من الحيل ؛ وهو خلاف العرب انظر : المصباح المنير (ب و ذ ن) .

(٢) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٧٤)

(٣) من ذلك ما رواه البخاري (٢٨٦٣) عن سبدا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حمل للفرس سهمين ولصاحبه سهماً)

(٤) انظر : المعونة على مذهب عالم المدينة (ص ٦٠٩) ، وروضة الطالبيين (٢٩٣/١٠) ، والإصناف (١٥٩/٤) .

ذهب له فرس فأخذها العدو ، فظهر عليهم المسلمون فرؤد عليه في رمس رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبق له عمد فلهق بالروم فظهر عليهم المسلمون . . فرؤد عليه ^(١) .

وقال أبو حيفة : يملكونه ، وهي الرواية الأخرى عن أحمد ^(٢)
فالأول : محقق على المسلمين ، مشدد على الكفار ، والثاني :
بالعكس ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .

ووجه الأول : أن في عدم ملكهم لأموال المسلمين إعلاء كلمة الدين
ووجه الثاني . أنه قد يتعذر إنقاذ ذلك من الكفار ؛ لمصلحة تعود على
المسلمين أعظم من إنقاذها منهم ، فيكون ترك ذلك في أيدي الكفار أولى
وإن لم يملكوه شرعاً .

[حكم الرضخ لمن حضر الغنيمة كالصبي]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة . إنه يُرضخ لمن حضر الغنيمة ؛ من
مملوك وصبي وامرأة وذمي ، والرضخ شيء يجتهد الإمام في قدره
ولا يكمله لهم سهماً ^(٣) ، مع قول مالك إن الصبي المراهق إذا أطاق القتال

(١) انظر «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٧٤ - ٢٧٥) ، ولحديث المذكور رواه البخاري (٣٠٦٧) .

(٢) قال في «الهداية شرح البداية» (١٥١/٢) (وإذا أتى عبد مسلم فدخل إليهم فأخذوه لم يملكوه عند أبي حيفة رحمه الله وقالوا يملكونه) ، وانظر «الإنصاف» (١٥٩/٤) .

(٣) انظر «السياسة شرح الهداية» (١٦٧/٧) ، و«نعممة المحتاج» (١٤٧/٧) ، و«الإنصاف» (١٧٠/٤) .

وأحاره الإمام . . كَمُلَ له السهم ولو لم يلع^(١)

فالأول : مخفّف ، ودليله : الاتباع .

والثاني : مشدّد على العاصمين ، ودليله : الاجتهاد ؛ لعدم اطلاع القائل
به على دليل في ذلك ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم قسمة الغنائم في دار الحرب]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إنّه يجوز قسمة الغنائم في دار
الحرب^(٢) ، مع قول أبي حنيفة : إنّ ذلك لا يجوز ، ومع قول أصحابه : إنّ
الإمام إذا لم يجد حَمُولَةً^(٣) قسمها خوفاً عليها^(٤) ، لكن لو قسمها الإمام
في دار الحرب تعدت القسمة بالاتفاق كما مرّ أول الباب^(٥) .

فالأول فيه تحفيف ، والثاني . مشدّد ، والثالث : معضّل ؛ فرجع
الأمر إلى مرتبتي الميزان .

وذلك كلّهُ راجع إلى رأي الإمام

(١) انظر « المعروة على مدعيت عالم المدينة » (ص ٦١٤) ، و« رحمة الأمة في اختلاف
الأئمة » (ص ٢٧٥) .

(٢) انظر « المدونة الكبرى » (٥٠٣ / ١) ، و« البيان » (٢٠٨ / ١٢) ، و« الهداية على
منهج الإمام أحمد » (ص ٢١٥) .

(٣) قال في « المصاحح المير » (ح م ل) (ولغزولة بالفتح المير يُحمل عليه)

(٤) انظر « السابغ شرح الهداية » (١٣٨ / ٧) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة »
(ص ٢٧٥) .

(٥) انظر (٤٩٣ / ٣) .

[حكم الانتفاع بالغنائم بدار الحرب قبل القسمة]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايته **إنه لا بأس باستعمال الطعام والعلف والحيوان الذي يكون بدار الحرب ولو بغير إذن الإمام ، فإن فصل عنه وأحرق منه شيئاً إلى دار الإسلام .** كان عيمة قل أو كثر^(١) ، مع قول الشافعي **إنه إن كان كثيراً له قيمة . . رد ، وإن كان مزرأ فاصح القولين : أنه لا يرد^(٢) ، ومع ما حكى عن مالك من قوله : إن ما أخرج إلى دار الإسلام فهو غنيمة^(٣) .**

فالأول : محقق على المسلمين ، والثاني : مفصل ، والثالث : فيه تشديد من جهة أن ما أخرج إلى دار الإسلام يكون غنيمة ولو قل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبي الميزان .

[حكم ما لو اشترط الإمام فقال : من أخذ شيئاً فهو له]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة : **إنه يجوز للإمام أن يقول : من أخذ شيئاً فهو له ، وأنه بشرطه ، إلا أن الأولى له ألا يفعله^(٤) ، مع قول مالك : إنه يكره له ذلك ؛ لئلا يشوب قصد المجاهدين في جهادهم إرادة الدنيا ،**

(١) انظر : الباية شرح الهداية (١٥٥ / ٧) ، والمبدع (٣ / ٣١٨ - ٣١٩)

(٢) انظر : البيان (١٢ / ١٧٧ - ١٧٨)

(٣) انظر : حاشية الدررقي (٢ / ١٨٠) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٧٥)

(٤) انظر : حاشية ابن عابدين (١٥٣ / ٤) .

ويكون من الخمس لا من أصل العيمة ، وكذلك الفل كله عنده من الخمس^(١) ، ومع قول الشافعي إنه ليس شرط لارم في أظهر القولين^(٢) ، ومع قول أحمد : إنه شرط صحيح^(٣) .

فالأول محقق على العائمين ، والثاني : فيه نوع تشديد ، والثالث : فيه تحفيف بعدم لزوم الشرط^(٤) ، والرابع : فيه تحفيف على العائمين ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي المبران

ووجوه هذه الأقوال لا تحصى على القليل

[حكم هرب الأسير المسلم الذي أحلفه

المشركون ألا يخرج من ديارهم]

ومن ذلك قول مالك لو أسير أسير فأحلفه المشركون ألا يخرج من ديارهم ، ولا يهرب ، على أن يتركوه يذهب ويحيى . . . لزمه أن يحيى

(١) انظر حاشية الدسوقي : (١٩٠ / ٢) .

(٢) انظر البيان : (٢٠٣ / ١٢ - ٢٠٤) .

(٣) قال في الإنباف : (١٧٨ / ٤) « وإدخال الإمام من أحد شيئا فهو له ، أو فصل بعض العائمين على بعض لم يجر في إحدى الروايتين » إحداهما لا يجوز مطلقاً ، وهو المذهب والثاني يجوز مطلقاً ، وقيل يجوز لمصلحه ، ولا فلا قلت - أي المردودي رحمه الله تعالى - وهو الصواب

(٤) كما في السح التي بين يدي ، ولعل الأسب (به تشديد) بدل (به تحفيف) ، إلا إن كان المراد التحفيف على العائمين غير من أحد شيئا استناداً لمقولة ولي الأمر ؛ لأن عدم لزوم هذا الاشراف يحيى أن يؤذوا بما حوذا إلى العيمة ؛ فيريد منهم كل مقاتل يسته ، ويحتمل أن يكون لتحفيفهما على الإمام حيث له إلعاء الشرط ؛ لعدم لزومه

ذلك ، ولا يهرب منهم^(١) ، مع قول الشافعي . إنه لا يسعه أن يَفِي ،
وعليه أن يخرج ، ويميله يمين مكروه^(٢)

فالأول . مشدد خاص بالأكابر الصابرين على قضاء الله وقدره أو الأكابر
من أهل الوعد الصادق .

والثاني : محقق على الأسير ، خاص بمن لا يطبق الضرر على خدمة
الكفار ؛ ممن لا قدم له في التسليم لله تعالى ، ولا نظر له في أسرار أفعال
الحكمة الإلهية ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[حكم الأراضي المفتوحة عنوة في العراق ومصر]

ومن ذلك : قول الإمام أبي حنيفة . إنَّ الإمام محيّر في الأراضي التي
فُتحت عنوة وعُثمت في العراق ومصر . . بين أن يسميها ، وبين أن يُقرَّ أهلها
عليها ويصرب عليهم حراجاً ، وبين أن يصرفهم عنها ويأتي بقوم آخرين
ويضرب عليهم الخراج ، وليس للإمام أن يقيمها على المسلمين أحجمعين
ولا غانميتها^(٣) ، مع قول الإمام مالك في إحدى روايته : إنه ليس للإمام أن
يقسمها ، بل تصير نفس الظهور عليها وقفاً على المسلمين ، ومع قوله في
الرواية الأخرى : إنَّ الإمام محيّر بين قسمتها ووقفها لمصالح المسلمين^(٤) ،
ومع قول الشافعي : تجب قسمتها بين جماعة العامين ؛ كآثر الأموال ،

(١) انظر : حيون المسائل (ص ٢٤٧) .

(٢) انظر : الأم (٦٧٦/٥) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٧٦)

(٣) انظر : الباية شرح الهداية (٢٢٢/٧) .

(٤) انظر : حيون المسائل (ص ٢٤٦) .

إلا أن تطبقت أنفسهم بوقفها على المسلمين ، ويُسقطوا حقوقهم منها فيقفها^(١) ، ومع قول أحمد في أظهر رواياته : إنَّ الإمام يفعل ما يراه الأصلح من قسمتها ووقفها^(٢)

فالأول : محقق على الإمام في فعله للمصالح العامة ، مشدّد عليه في عدم جوار وقفها على المسلمين أو الغانمين

والثاني مشدّد عليه في عدم جوار قسمها ، ومصيبرها وقفاً على المسلمين بغير إذنه .

والثالث فيه تخفيف على الإمام في تحييره بين القسم والوقف ، وهي الرواية الثانية لمالك .

والرابع : مشدّد على الإمام في وجوب قسمتها بين جماعة العامين بالشرط المذكور .

والخامس : فيه تشديد على الإمام في وجوب فعل الأصلح للمسلمين ، مرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث ووجوه هذه الأقوال كلها طاهرة .

[مقدار الخراج على الأراضي المفتوحة عنوة]

ومن ذلك قول أبي حنيفة في الحراج المصروب على ما فتح من الأراضي عنوة إنَّ في كلِّ جريب من الحنطة^(٣) قصباً ودرهمين ، وفي

(١) انظر : مضي المحتاج (٤٨/٦)

(٢) انظر : الإنصاف (١٩٠/٤) ، ورحمة الأمان في اختلاف الأئمة (ص ٢٧٦)

(٣) قال في : السادة شرح الهداية (٢٢٧/٧) (جريب الأرض يحلف باحلاف =

جَرِيب الشعير : قمير ودرهم^(١) ، مع قول الشافعي : إِنَّ فِي جَرِيبِ الحنطة .
أربعة دراهم ، وفي الشعير : درهمين^(٢) ، ومع قول أحمد في أظهر رواياته :
إِنَّ الحنطة والشعير سواء ؛ ففي جَرِيب كُلِّ واحد . قمير ودرهم^(٣) .

والقمير المذكور : ثمانية أرطال^(٤) .

وَأَمَّا جَرِيب العنب فقال أبو حنيفة وأحمد : فيه عشرة^(٥) ، وقال
الشافعي : جريب العنب كجريب النخل^(٦)

وَأَمَّا جَرِيب الزيتون : فقال الشافعي وأحمد : إِنَّ فِيهِ اثني عشر
درهماً^(٧) ، ولم يوجد لأبي حنيفة نصٌّ في ذلك ، وقال مالك : ليس في

- السدان ؛ يعتبر في كل بلد بتمار أهله) ، وقال في : تحفة المحتاج (٢٦٢ / ٩)

(جملة مساحة الجريب : ثلاثة آلاف وست مئة ذراع)

(١) انظر : الباية شرح الهداية (٢٢٧ / ٧) .

(٢) انظر : البيان (٣٤٠ / ١٢) .

(٣) انظر : المبدع (٣٤٤ / ٣) .

(٤) كذا في السح التي بين يدي ، وفي : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٧٦)
(والمعير المذكور : ثمانية أرطال بالحجري ، وهو ستة عشر رطلاً بالمراقي) ، وانظر
: جواهر العقود (٣٨٤ / ١) .

(٥) انظر : حاشية ابن عابدين (١٨٧ / ٤) ، وه المبدع (٣٤٤ / ٣)

(٦) كذا في السح التي بين يدي ، ويبدو أنَّ الكلام هه أثن مختصراً ، ونعمام العبارة في
: رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٧٦) (وَأَمَّا جريب النخل فقال
أبو حنيفة : فيه عشرة دراهم ، وختلف أصحاب الشافعي ؛ فمنهم من قال : عشرة ،
ومنهم من قال : ثمانية ، وقال أحمد : ثمانية ، - ثم قال - وَأَمَّا جريب العنب فقال
أبو حنيفة وأحمد : فيه عشرة ، وروى أصحاب الشافعي في العنب كقولهم في
النخل) ، وانظر : جواهر العقود (٣٨٤ / ١) ، و تحفة المحتاج (٢٦٢ / ٩)

(٧) انظر : جواهر العقود (٣٨٤ / ١) ، و تحفة المحتاج (٢٦٢ / ٩) ، وه المبدع
(٣٤٤ / ٣) .

ذلك كله تقديرٌ ، بل المرجح فيه إلى ما سحتمله الأرض من ذلك ،
لاحتلافها ؛ فيحتهد الإمام في تقدير ذلك مستعيأ عليه بأهل الحررة^(١) .

قال ابن هيرة : (واحتلاف الأئمة إنما هو راجع إلى اختلاف الروايات
عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وإثهم كلهم عوّلوا على ما وضعه ،
والروايات المختلفة عن عمر كلها صحيحة ، وإنما احتلفت لاختلاف
النواحي) انتهى .

فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران ؛ تحميم وتشديد كما ترى

[حكم زيادة الإمام الخراج وإنقااصه]

عمًا وضعه سيدنا عمر رضي الله عنه]

ومن ذلك قول الشافعي : إنه يجوز للإمام أن يريد في الخراج على
ما وضعه الإمام عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، ولا يجوز له القصاص^(٢) .
مع قول أحمد في إحدى رواياته : إنه يجوز له الزيادة إذا احتملت ،
والنقصان إذا لم نحتمل ، ومع قوله في الرواية الثانية : إنه يجوز له الزيادة
مع الاحتمان لا القصاص ، ومع قوله في الرواية الثالثة له : إنه لا يجوز له
الزيادة ولا القصاص عمًا وضع عمر رضي الله عنه^(٣)

وليس لأبي حنيفة في هذه المسألة بصّر ، لكن حكى عنه القدوري بعد

(١) انظر : البيان والتحصيل : (٢ / ٥٤٠) .

(٢) انظر : جواهر العقود : (١ / ٢٨٥)

(٣) انظر : الإصناف : (٤ / ٢٢٧) .

ذكر الأشياء المعيّن عليها الحراح لا بوضع عمر رضي الله عنه . أن ما سوى ذلك من أوصاف الأشياء بوضع عليها الحراح بحسب الطاقة ؛ فإن لم تُطبق الأرض ما يوضع عليها نقصها الإمام ، وقال أبو يوسف : لا يجوز للإمام الريادة ولا النقصان مع الاحتمال ، وقال محمد بن الحسن : يجوز له ذلك مع الاحتمال^(١) .

وأما مالك رحمه الله فهو على أصله في اجتهاد الأئمة على ما تحتمله الأرض مستعياً بأهل الخبرة^(٢) .

وكان ابن هيرة يقول : (لا يجوز أن يصرب على الأرض ما يكون فيه هضم لبيت المال رعاية لأحد الناس ، ولا ما يكون فيه إصرار بأرباب الأرض تحميلاً لها من ذلك ما لا تطيق ، فمدار الباب على أن تحمل الأرض من ذلك ما تطيق ، وأرى أن ما قاله أبو يوسف في كتاب « الخراج » الذي صنفه للرشد . . هو الجيد ؛ قال أرى أن يكون لبيت المال من الحب الخمسان ، ومن الثمار الثلث) انتهى .

فالأول : فيه تحميف على الإمام ؛ من حيث إن له أن يزيد على ما وضعه عمر بن الخطاب ، وتشديد عليه ؛ من حيث أنه ليس له النقصان

والثاني مفصل ؛ وهي الرواية الأولى عن أحمد ، والرواية الثانية لأحمد هي عين قول الشافعي وعين ما حكى عن أبي حنيفة وعين ما روي عن محمد بن الحسن .

(١) انظر « الناية شرح الهداية » (٢٣١ / ٧) ، و « الاختيار » (١٤٤ / ٤)

(٢) انظر « البيان والتحصيل » (٥٤٠ / ٢) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٧٧) .

وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ مُوجِّهَهُ : سُدُّ النَّابِ فِي الرِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ عَمَّا وَضَعَهُ
عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ أَدْبَاءٌ مَعَهُ ؛ لِحَدِيثٍ : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَطْلُقُ عَلَى لِسَانِ
عُمَرَ »^(١) ، وَلِتَقْرِيرِ الصَّحَابَةِ لَهُ عَلَى ذَلِكَ مِلًّا بِإِنْكَارِهِ ؛ فَهُوَ أَنْتُمْ نَظَرًا مِنْ جَمِيعِ
الْأَثْمَةِ بَعْدَهُ .

وَوَحَى الْأَقْوَالُ السَّابِقَةُ الَّتِي فِيهَا جَوَازُ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ عَمَّا وَضَعَهُ عُمَرُ .
أَنَّ الْأَثْمَةَ بَعْدَ عُمَرَ أَمْتَاءٌ عَلَى الْأَثْمَةِ ؛ فَرُبَّمَا تَعَبَّرَتْ الْأَحْوَالُ الَّتِي كَانَتْ أَيْامَ
عُمَرَ ؛ بِرِّيَادَةِ إِبْسَاتِ الْأَرْضِ وَقُوَّتِهِ ، أَوْ بِنَقْصِهِ وَضَعْفِهِ ؛ فَلَهُ الرِّيَادَةُ إِذَا قُوَّتِ
الْأَرْضُ وَأُحْرِحَ كُلُّ فُذَّانٍ عَشْرَةَ أَرَادِبٍ مِنَ الْقَمْحِ مِثْلًا ، وَالنَّقْصُ إِذَا ضَعُفَتْ
وَأُحْرِحَ كُلُّ فُذَّانٍ ثَلَاثَةَ أَرَادِبٍ ، فَغَرَضِي اللَّهُ عَنْ الْأَثْمَةِ أَجْمَعِينَ .

[حَكْمُ سَقُوطِ الْخَرَاجِ بِإِسْلَامِ أَهْلِ الْأَرْضِ]

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . لَوْ صَالَحَ الْإِمَامُ قَوْمًا مِنَ الْكُفَّارِ عَلَى أَنْ
أَرْضِيَهُمْ لَهُمْ ، وَجَعَلَ عَلَيْهَا شَيْئًا . فَهُوَ كَالْجَرِيَةِ ؛ إِنْ أَسْلَمُوا سَقَطَ عَنْهُمْ ،
وَكَذَا إِنْ اشْتَرَاهُ مِنْهُمْ مُسْلِمٌ^(٢) ، مَعَ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ . إِنَّهُ لَا يَسْقُطُ عَنْهُمْ
خَرَاجُ أَرْضِهِمْ بِإِسْلَامِهِمْ ، وَلَا بِشَرَاءِ مُسْلِمٍ^(٣) .

فَالْأَوَّلُ مُحَقَّقٌ عَلَى الْكُفَّارِ بِإِسْقَاطِ الْخَرَاجِ عَنْهُمْ إِذَا أَسْلَمُوا ،

(١) رَوَى أَبُو دَاوُدَ (٢٩٦٢) عَنْ سَيِّدِ أَبِي دَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ الْحَقَّ عَلَى لِسَانِ عُمَرَ يَقُولُ بِهِ »

(٢) انْظُرْ : الْبَيَانُ (٢٦٣ / ٣) .

(٣) انْظُرْ : النَّسَائِيُّ شَرْحُ الْهَدَايَةِ (٢٣٤ / ٧) ، وَرَحِمَهُ الْأَمَةُ فِي إِحْلَافِ الْأَثْمَةِ .
(ص ٢٧٧) .

والثاني : فيه تشديد عليهم ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان
ولكل من القولين وجه صحيح .

فائدة

[هل فتحت مكة صلحاً أو عتوة ؟]

قال أبو حنيفة ومالك وأحمد في أظهر روايته : إن مكة فتحت
عتوة^(١) ، وقال الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى : إنها فتحت
صلحاً^(٢) .

وعبارة كتاب « المسهاج » : (وفتحت مكة صلحاً ؛ فدورها وأرضها
المُحيية . . ملكٌ يباع) انتهى^(٣) .

فمن قال : عتوة فهو مشدد على أهل مكة ، ومن قال : صلحاً فهو
مخفف ، والله أعلم .

[حكم الاستعانة بالمشركين في القتال]

ومن ذلك قول مالك وأحمد لا يُستعان بالمشركين على قتال أهل
الحرب ، ولا يعاونون على عدوهم على الإطلاق ، وقال مالك إلا أن

(١) انظر « الناية شرح الهداية » (٢٢٧/١٢) ، و« عيون المسائل » (ص ٢٣٦) .

و« الإنصاف » (١٨١/١٢) .

(٢) انظر « البيان » (١٨١/١٢) ، و« الإنصاف » (٢٨٨/٤) ، و« رحمة الأمة في اختلاف
الأئمة » (ص ٢٧٧) .

(٣) مسهاج الطالبين (ص ٣١٠) .

يكونوا حذاماً للمسلمين فيحوز^(١) ، مع قول أبي حنيفة . إنه يُستعان بهم ويعاينون على الإطلاق متى كان حكم الإسلام هو العالب الحاري عليهم ، فإن كان حكم الشرك هو العالب . كره^(٢) ، ومع قول الشافعي : إن ذلك جائز شرطين ؛ أحدهما : أن يكون بالمسلمين قلة ، ويكون بالمشركين كثرة ، والثاني : أن يُعلم من المشركين حسن رأي في الإسلام وميل إليه ، قال . ومتى استعان الإمام بهم رَضَعَ لهم ولم يُسهم^(٣)

فالأول فيه تشديد على المسلمين لو أنهم طلبوا الاستعانة بالمشركين إن لم يقع ما شرطه مالك من الاستثناء ، والثاني . محقق عليهم في ذلك بالشرط الذي ذكره ، وكذلك الحكم في القول الثالث ؛ فرجع الأمر على مرتبتي الميزان

وتوجيه الأقوال ظاهر . وكل ذلك راجع إلى رأي الإمام أو مائه .

[حكم إقامة الحدود في دار الحرب]

ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد : إن الحدود تُقام في دار الحرب على من نجب عليه في دار الإسلام ؛ فكلُّ فعل يرتكبه المسلم في دار الإسلام إذا ارتكبه في دار الحرب . لزمه الحد ، سواء كان من حقوق الله عزَّ وجلَّ أو من حقوق الآدميين ، فإذا رنن أو سرق أو شرب

(١) انظر : مبين المسائل ، (ص ٢٣٣) ، وإيضاح ، (١٤٣/٤)

(٢) انظر : حاشية ابن عابدين ، (١٤٨/٤) .

(٣) انظر : الأم ، (٦٤١/٥) ، وإضافة لمحتاج ، (٢٣٨/٩)

الحمير أو قذف... حُدَّ^(١) ، مع قول الإمام أبي حنيفة : إِنَّهُ لَا يُقَامُ عَلَيْهِ حُدٌّ مِنْ رَنْتٍ أَوْ سَرْقَةٍ أَوْ شَرْبِ حَمِيرٍ أَوْ قَذْفٍ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَدَارَ الْحَرْبِ إِمَامٌ يَقِيمُهُ عَلَيْهِ بِنَفْسِهِ^(٢) .

قال مالك والشافعي . لكن لا يُستوفى في دار الحرب حتى يرجع إلى دار الإسلام^(٣) ، وقال أبو حنيفة : إِنْ كَانَ فِي دَارِ الْحَرْبِ إِمَامٌ مَعَ جَيْشِ الْمُسْلِمِينَ . أَقَامَ عَلَيْهِمُ الْحُدُودَ فِي الْعَسْكَرِ قَبْلَ الرَّجُوعِ ، وَإِنْ كَانَ أَمِيرَ سَرِيَةٍ لَمْ يَقُمْ الْحُدُودَ فِي دَارِ الْحَرْبِ ، ثُمَّ إِنْ دَخَلَ دَارَ الْإِسْلَامِ مَنْ فَعَلَ مَا يَوْجِبُ الْحُدَّ . سَقَطَتِ الْحُدُودُ عَنْهُ كُلُّهَا إِلَّا الْقَتْلَ ؛ فَإِنَّهُ يَصْمَرُ بِاللَّدِيَّةِ فِي مَالِهِ ؛ عَمْدًا كَانَ أَوْ خَطَاً^(٤)

(١) انظر « صيون المسائل » (ص ٢٣٣) ، و« البيان » (١٨٩/١٢) ، و« المعنى » (٣٠٨/٩) .

(٢) انظر « البناية شرح الهداية » (٣١٣/٦) .

(٣) قال في « المدونة النكرى » (٥٤٦/٤) : قُلْتُ : أَرَأَيْتَ أَمِيرَ الْجَيْشِ إِذَا دَخَلَ أَرْضَ الْحَرْبِ ، فَفَرَّقَ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ فِي دَارِ الْحَرْبِ أَوْ شَرَبُوا الْخَمْرَ أَوْ رَنَوْا أَيْقَمَ عَلَيْهِمْ أَمِيرُهُمُ الْحُدُودَ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَالَ لِي مَالِكٌ : يَقِيمُ عَلَيْهِمُ الْحُدُودَ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ أَمِيرُ الْحَشِّ ، وَهُوَ أَقْوَى لَهُ عَلَى الْحَقِّ ، كَمَا تُقَامُ الْحُدُودُ فِي أَرْضِ الْإِسْلَامِ ، وَقَالَ فِي « الْبَيَانِ » (١٨٩/١٢) : (وَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ فِي دَارِ الْحَرْبِ ، أَوْ الْأَمِيرُ مِنْ قَبْلِهِ عَلَى الْإِقْلِيمِ وَهُوَ غَيْرُ مُشْغُولٍ بِالْعَمَلِ أَقَامَ عَلَيْهِ الْحُدَّ ، وَإِنْ كَانَ مُشْغُولًا بِالْقِتَالِ أَخَّرَ إِقَامَتَهُ إِلَى أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْقِتَالِ أَوْ إِلَى الْخُرُوجِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي دَارِ الْحَرْبِ إِلَّا الْأَمِيرُ عَلَى الْجَيْشِ ، فَإِنْ حَمَلَ الْإِمَامُ إِلَيْهِ إِقَامَةَ الْحُدِّ أَقَامَ عَلَيْهِ الْحُدَّ ، وَإِنْ لَمْ يَجْعَلْ إِلَيْهِ إِقَامَةَ الْحُدِّ لَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ ، فَيَقِيمُهُ الْإِمَامُ إِذَا حَرَّجَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ) .

(٤) انظر « الناية شرح الهداية » (٣١٣/٦ - ٣١٤) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٧٨) .

فالأول مشدّد على المسلمين ؛ بصرةً للشريعة المطهّرة ، وتقديماً
لنصرتها على الحواف المتوقّع من تعيير قلوب العسكر الموجب لصعب العرم
عن القتال .

والثاني محفّف على عسكر الإسلام بعدم إقامة الحدود في دار الحرب
إلا أن يكون الإمام حاصراً ؛ فإنّ صولته وحوف العسكر منه يمنع من انكسار
قلوبهم وصعبها عن القتال بإقامة الحدود على بعض إخوانهم ، بخلاف
ما إذا كان العسكر مع أمير كما قبله أبو حنيفة

فبِحَمَل كلام مالك والشافعي في قولهما : إنّه تجب الحدود على من وقع
فيما يوجبها ، لنكر لا تُقام إلا إن رجعوا إلى دار الإسلام : على حوف
انكسار قلوب العسكر وصعبها عن القتال وحروجه عن طاعة الأمير ، أمّا
إذا كانوا يحافون من سطوته فهو ملحق بالإمام الأعظم

ووجه قول من قال : إنّه إذا دخل دار الإسلام سقطت الحدود كلّها إلا
القتل الترغيث في الجهاد بعد ذلك ، واعتقادهم أنّ أمير العسكر ما ترك
إقامة الحدود عليهم إلا محبةً فيهم ؛ فلا يأتون بعد ذلك عن الخروج معه في
الجهاد إذا دعاهم له ، بخلاف ما إذا أقام الحدود عليهم ؛ فإنّهم رثما نفرت
عنهم ، وقالوا : إنّه يكرهنا فلا سافر معه ، وعالمهم لا يتعلّق أنّ
إقامة الحدود عليه مصلحةٌ له أبداً ؛ لحجابهم عن شهود وجوب تقديم أمر
الشارع على حظوظ نفوسهم .

وأبصاراً فإنّ حقوق الله في الحدود السابقة مسية على المسامحة إلا
القتل ؛ فإنّ المعلنّ فيه حقّ الأدميين ؛ فذلك لم يسقط ؛ خوفاً من وقوع

فساد أعظم من فساد وجوب الدية على ذلك القاتل .

هنا ما طهر لي من توجيه كلام الأئمة في هذا الوقت ، والله أعلم .

[حكم الاستتابة في الجهاد]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه لا تصح الاستتابة في الجهاد ، سواء

كان بجعل أو بأجرة أو ترع ، وسواء تعين على المستتيب أو لم يتعين^(١) ،

مع قول مالك : إنه تصح الاستتابة بالجعل إذا لم يكن الجهاد متعباً على

النائب ؛ كالعبد والأمة ، قال . ولا بأس بالجعائل في الثغور ؛ كما مضى

عليه الناس^(٢) .

فالأول : مشدد على المجاهدين بوجوب الحروح عليهم بأنفسهم ،

والثاني : فيه تخفيف عليهم ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان

ووجه الأول : الخوف من أن يتراكل الناس على بعضهم بعضاً ؛ فلا

يخرج أحدهم إلى الجهاد ؛ فتضعف كلمة الإسلام ؛ فإن النفس من شأنها

الكسل والجبن عن القتال ؛ لما فيه من توقع الموت أو الجراحات الشديدة

ووجه الثاني : أن النائب قائم مقام المستتيب في بصرة دين الإسلام ؛

فكما أن المستتيب يعار على دين الإسلام فكذلك النائب عالماً

(١) انظر « حاشية الشلبي على تبيين الحقائق » (٨٥ / ٢) ، و « حواهر العقود »

(٣٨٦ / ١) ، و « الإيضاح » (١٦٤ / ٤) .

(٢) انظر « عيون المسائل » (ص ٢٤٠) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة »

(ص ٢٧٨)

وبصغُ حمل الأول على ما إذا كان النائب لا يقوم مقام المصيب

وحمل الثاني على ما إذا كان يقوم مقامه في مصرة الدين كما أشربا إليه في التوجيه .

[حكم ما لو وطئ أحد العانمين حارية من الشَّبي]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة : إنَّهُ لو وطئ أحد العانمين حارية من الشَّبي فس القسمة فلا حدَّ عليه ، وإنما عليه عقوبة ، وكذلك لا يثبت نسب الولد ، بل هو مملوك يُردُّ إلى العيمة^(١) ، مع قول مالك : إنَّهُ ران يُحدُّ^(٢) ، ومع قول الشافعي وأحمد . إنَّهُ لا حدَّ عليه ، ويثبت نسب الولد وحريته ، وعليه قيمتها ، والمهر يُردُّ في العيمة^(٣)

وهل تصير أم ولد ؟

قال أحمد . نعم^(٤) ، وقال الشافعي في أصح قوليه لا تصير^(٥) .
فالأول فيه تخفيف على الواطئ في عدم وحبس الحد ، وفيه تشديد عليه في عدم ثبوت نسب الولد وجعله مملوكاً يُردُّ إلى العيمة ، والثاني مشدّد عليه بالحد ، والثالث : فيه تخفيف عليه من حيث عدم الحد ، وثبوت صحّة حربة الولد ، وثبوت نسبه ، وتشديد من حيث إنَّ عليه قيمتها والمهر ، فرجع الأمر إلى مرتبتي العيزان

(١) انظر : بدائع الصنائع (١٢٢ / ٧)

(٢) انظر : المدونة الكبرى (٢٤١ / ٢)

(٣) انظر : لسان (١٨٥ / ١٢) ، و : المبدع (٣٢٨ - ٣٢٧ / ٣)

(٤) انظر : المبدع (٣٢٨ / ٣)

(٥) انظر : البيان (١٨٧ / ١٢) ، و : رحمه الأئمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٧٩)

ووجوه الأقوال طاهرة لا تحمى على العظم

ووجه كونها صارت أم ولد على قول أحمد ثبوت نسب ولدها ، وكونه
لا حد عليه في وطنها عنده .

ووجه معاملة الشامي له في عدم صيرورتها أم ولد وإن كان قاتلاً بثبوت
النسب ، وأنه لا حد عليه في وطنها . الاحتياط ؛ لكون نصيب الواطن في
ملك تلك الجارية جراً ضعيفاً بالنسبة لجميع العامين
هنا ما طهر لي من التوجيه في هذا الوقت .

[حكم ما لو وقع في السفينة نار]

ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في إحدى الروايتين إنه
إذا كان جماعة في سفينة ، فوقع فيها نارٌ ؛ فإن كانوا لم يرجوا النجاة لا في
الإلقاء في الماء ولا في الإقامة في السفينة فهم بالخيار بين الصبر وبين
إلقائهم أنفسهم في الماء^(١) ، مع قول أحمد إنهم إن رخوا النجاة في
الإلقاء ألقوا ، أو في الثبات ثبتوا ، وإن استوى الأمران فعلوا ما شاؤوا ،
وإن أيقنوا بالهلاك فيها أو علب على ظنهم . فروايتان ؛ أظهرهما : مع
الإلقاء ؛ لأنهم لم يرجوا نجاتاً ، وبه قال محمد بن الحسن ومالك في رواية
له^(٢) .

(١) انظر : تبیین الحقائق (١٩٠ / ٥) ، ود انتصرة للحمي (١٤٠٠ / ٣) ، والجواهر
المفقود (٣٨٧ / ١)

(٢) انظر : المعنى (٣٢٠ / ٩) ، ود انتصرة للحمي (١٤٠٠ / ٣) ، ورحمة الأئمة في
اختلاف الأئمة (ص ٢٧٩) .

فالأول مفصل ، وكذلك الثاني ، وأحد شقي التعصبلين مشدد ،
والثاني محفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ، فتأمله

[حكم الهدايا لأمراء الجيوش ولعبرهم]

ومن ذلك قول مالك : إن هدايا أمراء الجيوش تكون غيبة ؛ فعبها
الْحُمْس ، ولا يحتضون بها ، قال : وهكذا إن أهدى إلى أمير من أمراء
المسلمين ؛ لأن ذلك على وجه الخوف ، فإن أهدى العدو إلى أحد من
المسلمين ليس بأمير فلا بأس بأخذها ، وتكون له دون أهل المسكر^(١) ،
ورواه محمد بن الحسن عن أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ما أهدى ملك
الروم إلى أمير الجيش في دار الحرب . فهو له خاصة ، وكذلك ما يُعطى
لِلرَّسُول ، ولم يذكر عن أبي حنيفة خلافاً^(٢)

وقال الشافعي : إذا أهدى إلى الوالي هدية ؛ فإن كانت لشيء باله مه ،
حقاً كان أم باطلاً . فحرام على الوالي أخذها ؛ لأنه يحرم عليه أن يأخذ
عنى خلاص الحق جُعللاً وقد أرمه الله تعالى ذلك ، وأما أخذ الجُعل على
الباطل فهو حرام ؛ كالباطل ، فإن أهدى إليه من غير هتدين المعنيين أحد
في ولايته تفصلاً وشكراً فلا يقبلها ؛ فإن قبلها مه كانت هي الصدقات
لا يسعه عدي غيره ، إلا أن يكافئه على ذلك بقدر ما يسعه ، وإن كانت من
رجل لا سلطان له عليه ، وليس بالبلد الذي به سلطانه ؛ شكراً على إحسان

(١) انظر : حاشية الحرشي (١٢٠ / ٣) ، و مواهب الجليل (٥٥٤ / ٤)

(٢) انظر : الاختصار (١٢٢ / ٤) .

كان منه . . فأحب أن يقبلها ويجعلها لأهل الولاية ، أو بدعها ولا يأخذ على الحير مكافأة ، فإن أحدها وتمولها لم تحرم عليه^(١)

وقال أحمد في إحدى روايته إنه لا يحتص بها من أهديت إليه ، بل هي غنيمة فيها الخمس ، وفي الأخرى : يحتص بها الإمام^(٢)

فقول مالك : مشدد على الأمراء على ما فيه من التفصيل مع ما وافق فيه أبو حنيفة ، ورواه محمد بن الحسن عنه ، وقول أبي يوسف : محفف على الأمير ، وقول الشافعي : فيه تشديد في أحد شقي التفصيل ، وتخفيف في الشق الآخر ، والرواية الأولى عن أحمد : موافقة لقول مالك .

ووجه الرواية الأخرى له من كون الهدية تختص بالأمير ، أن ذلك هو العالب على من أهدى شيئاً للأمراء في وقت من الأوقات ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم الغال من الغنيمة]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إن الغال من الغنيمة قبل حيازتها إذا كان له فيها حق^(٣) . لا يُحرق رحله ولا يُحرّم سهمه^(٤) ، مع قول أحمد : إنه

(١) انظر « جواهر العقود » (١ / ٣٨٧-٣٨٨) .

(٢) انظر « الإنباف » (٤ / ١٨٨) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٧٩-٢٨٠)

(٣) كذا في السج التي بين يدي ، وفي « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٨٠)
(واختلوا فيما ليس له فيها حق) ثم ذكر أقول الفقهاء الآية

(٤) انظر « المسوط » (١٠ / ٥٠) ، و« عيون المسائل » (ص ٢٣٧) ، و« جواهر العقود »

(١ / ٣٨٨)

يُحرق رحله الذي معه إلا المصحف ، وما فيه روح من الحيوانات ، وما هو
جاء للمقتال ؛ كالسلاح روية واحدة ، وأما كونه يُحرم سببه . ففيه
روايتان^(١) .

فالأول فيه تحميم على الماء ، والثاني فيه تفصيل في صمه
تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

ويصح حمل الأول على ما إذا لم يحصل بما علّ تجزؤ على العلول ،
والثاني على ما إذا حصل بذلك تجزؤ على العلول من غالب العسكر ،
فيكون في التحريق رجز وتنفير عن العلول

[حكم مال الفبيء]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة وأحمد في المنصوص عنه . إن مال الفبيء ؛
وهو ما أخذ من مشرك لأجل كفره بغير مال^(٢) ؛ كالجربة المأخوذة على
الرؤوس ، وأجرة الأرض المأخوذة برسم الحراج ، أو ما تركوه قرعاً
وهروياً ، ومال المرتد إذا قُتل في ردة ، ومال كافر مات بلا وارث ،
وما يؤخذ منهم من العشر إذا احتلوا إلى بلاد المسلمين أو صولحوا عليه .
يكون للمسلمين كافة ؛ فلا يُحمّس بل يكون جميعه لمصالح المسلمين^(٣) .

(١) انظر « الإنباف » (١٨٥ / ٤)

(٢) كذا في السح التي بين يدي ، وفي « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٨٠)
(بغير قتال) بدل (بغير مال) ، وهو الصواب

(٣) انظر « الباية شرح الهداية » (١٣٠ / ٧) ، و « المبدع » (٣٤٧ / ٣)

مع قول مالك إن ذلك كله في متحير مفسوم^(١) : يصرفه الإمام في مصالح المسلمين بعد أحد حاجته منه^(٢) ، ومع قول الشافعي إن ذلك يُحتمس ، وقد كان ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفيما يصع به بعد موته قولان : أحدهما : لمصالح المسلمين ، والثاني : للمقابلة

وأما الذي يُحتمس منه : قولان : الجديد : إنه يُحتمس جميعه ، وهي رواية عن أحمد ، والقديم : لا يُحتمس إلا ما تركوه فرعاً وهروناً^(٣)

فالأول فيه تشديد على الإمام بعدم أخذ شيء من الأموال المذكورة لنفسه وجعلها كلها للمسلمين ، وقول مالك فيه تحصيل عليه بأحده لنفسه شيئاً ، وقول الشافعي وما بعده واضح : فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان لمن تأمل ، والحمد لله رب العالمين .



(١) كذا في السج التي بين يدي ، وفي «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٨٠)

(غير مفسوم) بذل (متحير مفسوم) ولعلله الأسب

(٢) انظر «عبون المسائل» (ص ٢٤٨) .

(٣) انظر «تحفة المحتاج» (١٣٠/٧) ، و«حلية العلماء» (٦٩٠/٧)

باب الجزية

[مسائل الاتفاق في باب الجزية]

اتفق الأئمة على . أنَّ الحرية تُصْرَبُ على أهل الكتاب ؛ وهم :
اليهود ، والنصارى ، وعلى المجوس ؛ فلا تؤخذ من عدة الأوثان مطلقاً
واتفقوا على أنَّ الجزية لا تُصْرَبُ على نساء أهل الكتاب ولا على
صبيانهم حتى يبلغوا ، ولا على عيدهم ، ولا على محتنون وأعمى وشيخ
ورب ، ولا على أهل الصوامع ، هنكدا قال ابن هبيرة ، وذكر الرافي
والووي في ذلك خلافاً عن الشافعي ، وعارة الووي في « المنهاج »
(ولدهد وجوبها على ربن وشيخ هرم وأعمى وراهب وأجير)^(١) .
وقد الرافي (المصنوع) أنَّ الجزية بمشاة كراء الدار ؛ فيستوي
بها أرباب العذر وغيرهم)^(٢) .

واتفقوا على أنَّ لمرأة من المشركين إذا هاجرت إلى بلاد المسلمين ،
وقد كن الإمام شرط أنَّ من جاء منهم مسلماً رددناه . . أنها لا تُرَدُّ ، وعلى .
أنه لا يجوز إحداث كيسة ولا بيعة في المدن والأمصار بدار الإسلام

(١) منهاج الطالبين (ص ٣١٢)

(٢) انظر « النجم الوهاج » (٣٧٩/٩)

هَذَا مَا وَجَدْتَهُ مِنْ مَسَائِلِ الْإِتِّمَاعِ فِي الْبَابِ (١)

وَأَمَّا مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ :

[هل المجوس من أهل الكتاب أم لا ؟]

فمن ذلك . قول الأئمة الثلاثة والشافعي في أحد قوليه **إِنَّ المحجوس**
ليسوا بأهل كتاب^(٢) ، مع القول الثاني للشافعي : **إِنَّهم أهل كتاب**^(٣)

والثاني : محقّف عليهم^(١) : فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث

ووجه الأول : الأحذ فيه مالا احتياط للمسلمين ، فلا يناكحونهم ولا يأكلون ذبيحتهم حتى يثبت أن لهم كتاباً ، ولم يثبت عمداً ذلك

ووجه الثاني : أنه ليس معنا دليل صحيح يفني كونهم من أهل الكتاب أو
يشت ذلك ، فكان من الورع عدم المطع بشيء من أحوالهم وأحكامهم .

(١) انظر «رحمة الأمة في أحلاف الأئمة» (ص ٢٨٠) وما بعدها.

(٢) انظر «الباية شرح الهداية» (٢٤٣/٧)، و«المواكه الدوسى» (٣٣٧/١).

وہ الیاء (۲۵۱ / ۱۲) ، روا المعنی (۲۳۰ / ۹)

(٣) قال في البيان : (٢٥١ / ١٢) (وأما المحسوس فلا خلاف أنه ليس لهم كتاب اليوم ، وهل كان لهم كتاب ؟ فيه قولان) ثم ذكر القولين ، الذين أشار إليهما في المتن ، وانظر : رحمة الأمة في اختلاف الأنحة : (ص ٢٨٠)

(٤) قد توهم العبارة هنا أنَّ لشاعرية يقولون بحوار مناكحة المحسوس ، وليس كذلك انظر «نخبة المحتاج» (٣٢٢/٧) ، وقال في «نهاية المطلب» (٢٤٤/١٢) (ومهم المحسوس فمذهبها الصحيح ومذهب عامة العقهاء أنه لا تحلُّ ديانتهم ولا نكاح سائهم ، وعن أبي ثور تحليل مناكحتهم وديانتهم ، ومن أصحابنا من نقل هذا عولاً في المذهب ، أورد بعض المصنفين ، وحكاها لي من أتت به عن الشيخ أبي بكر الطوسي)

[حكم قبول الجزية ممن لا كتاب لهم ولا شبهة كتاب]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة : إن من لا كتاب له ولا شبهة كتاب : كعدة الأوثان من العجم . تؤخذ منهم الجزية دون ما إذا كانوا من العرب^(١) ، مع قول مالك : إنها تؤخذ من كل كافر ، عربياً كان أو عجمياً إلا مشركي قريش خاصة^(٢) ، ومع قول الشافعي وأحمد في أظهر روايته : لا تقبل الجزية من عبدة الأوثان مطلقاً^(٣) .

فالأول مفصل فيه تحصيل ، والثاني مشدد فيه تحصيل على مشركي قريش ، والثالث : محقق على جميع عبدة الأوثان^(٤) ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .

ووجوه الأقوال ظاهرة .

- (١) انظر : البناية شرح الهداية : (٢٤٣ / ٧) .
- (٢) من في : حاشية العرشي : (١٤٣ / ٣) (البحرية) هي إذن الإمام لكاتب ذكره فرشياً على المشهور في سكنى موضع مخصوص عن عطاء مال محصور ، بشرط كون الكافر على وصف محصور ، وانظر : عيون المسائل : (ص ٢٥٠) .
- (٣) انظر : البيان : (٢٤٩ / ١٢) ، والإحصاف : (٢١٧ / ٤) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٢٨١) .
- (٤) الظاهر أن في عدم قبول الجزية ممن ذكره تشديداً عليهم من حيث مطابقتهم بالإسلام ، وإلا فقتلوا عند أصحاب هذا القول ، فلا يتركون ما هم عليه من عبادة الأوثان ، قال في : البيان : (٢٤٩ / ١٢) في معرض كلامه عن صروب الكفار (وصروب : لا كتاب لهم ولا شبهة كتاب ، وهم عبدة الأوثان فلا يجوز إقرارهم على دينهم بهذا الجزية) .

[مقدار الجزية]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه ، إن الحرية مقدرة في الأقل والأكثر ؛ فعلى الفقير المعتمل^(١) اثنا عشر درهماً ، وعلى المتوسط أربعة وعشرون درهماً ، وعلى الغني : ثمانية وأربعون درهماً ، وفي الرواية الأخرى لأحمد أنها موكولة إلى رأي الإمام ، وليست مقدرة ، وفي رواية أخرى له ثالثة أن الأقل منها مقدر دون الأكثر ، وعنه رواية رابعة . أنها مقدرة في حق أهل اليمن خاصة بدينار دون غيرهم ؛ اتباعاً لحديث ورد فيهم^(٢) ، وقال مالك في المشهور عنه إنها مقدرة ؛ على الغني والفقير جميعاً . أربعة دنانير ، أو أربعون درهماً لا فرق بينهما^(٣) ، وقال الشافعي هي دينار يستوي فيه العبي والفقير والمتوسط^(٤) .

ووجوه هذه الأقوال كلها : طاهرة ؛ لرجوعها إلى احتداد الأئمة بالنظر لأهل بلادهم .

[حكم الجزية على الفقير غير المعتمل ولا شيء له]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة . إن الفقير من أهل الجزية إذا لم يكن

(١) قال في «البناية شرح الهداية» (٢٣٩/٧) (والمعتمل هو الذي يقدر على العمل وإن لم يحسن حرفة) .

(٢) انظر «البناية شرح الهداية» (٢٣٩/٧) ، و«الإنصاف» (٢٢٧/٤) .

(٣) انظر «حاشية الخوشتي» (٢٠١/٢) .

(٤) انظر «البيان» (٢٥٥/١٢) ، و«رحمة الأمة في خلاف الأئمة» (ص ٢٨١) .

معتبلاً ولا شيء له . لا يؤخذ منه جزية^(١) ، مع قول الشافعي في أحد أقواله في عقد الجزية على من لا كسب له ولا يتمكّن من الأداء . إنّه يخرج من بلاد الإسلام ، وفي القول الآخر . إنّه يُقرّ ولا يحرق ، وإذا أُقرّ ففي قول . إنّه لا يؤخذ منه شيء ، وفي القول الآخر : تحب الجزية ويُحقّق دمه بصماتها ، ويُطالَب عند يساره ، وفي قول : إذا حال عليه الحول ولم يبدلها . ألحق بدار الحرب^(٢) .

فالأول . محقّق على الذمّيّ الفقير ، والثاني . فيه تشديد عليه ، وكذلك ما بعده ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
ولكن من الأقوال وجه^(٣)

[حكم سقوط الجزية عن الذمّيّ بموته]

ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد . إن الذمّيّ إذا مات وعليه جزية . سقطت بموته^(٤) ، مع قول الإمام مالك والشافعي . إنّه لا تسقط^(٥)

(١) انظر «السياسة شرح الهداية» (٢٣٩/٧) ، و«حاشية العروشي» (١٤٤/٣) ، و«الإيضاح» (٢٢٤/٤) .

(٢) انظر «لبیان» (٢٦٩/١٢-٢٧٠) ، و«رحمة الأمة في حنلاف الأئمة» (ص ٢٨١)

(٣) في هامش (١) (ملع قراءة على مشيئة رضي الله تعالى عنه)

(٤) انظر «السياسة شرح الهداية» (٢٤٩/٧) ، وقال في «الإيضاح» (٢٢٨/٤)

(« وإن مات بعد لحول أحدث من بركته » هذا المذهب ظاهر كلام المصنف أنّه لو مات في أثناء الحول أنّها تسقط ، وهو صحيح ، وهو المذهب)

(٥) قال في «عيون المسائل» (ص ٢٥١) (إذا أسلم وعليه جزية أو مات سقطت عنه ، وبه قال أبو حنيفة) ، وانظر «السان» (٢٦٠/١٢)

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
 ووجه الأول أنها إنما وجبت على الدمي إصعافاً له ؛ لئلا يتقوى بذلك
 الحال على محاربتنا ، وقد رآل ذلك الأمر بموته .
 ووجه الثاني أن ورثته قائمون مقامه في التقوى بذلك الحال المحلّف
 عنه ؛ فكأنه لم يمت .

[وقت وجوب الحرية على الذمي وحكم سقوطها بموته أثناء الحول]
 ومن ذلك . قول أبي حنيفة : إن الحرية تجب على الذمي بأول الحول ،
 ولما المطالبة بها بعد عقد الدمة^(١) ، مع قول مالك في المشهور عنه والشافعي
 وأحمد . إنها تجب بأحر الحول ، ولا يملك المطالبة بها بعد عقد الدمة حتى
 تمضي سنة^(٢)

فإن مات في أثناء الحول - فقال أبو حنيفة وأحمد إنها تسقط^(٣) ،
 وقال مالك والشافعي : يؤخذ من ماله حرية ما مضى من السنة^(٤)

فالأول : فيه تشديد على الدمي ، والثاني : فيه تخفيف عليه ، والأول
 من مسألة الموت : محقق ، والثاني : فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي
 الميزان .

ووجوه هذه الأقوال طاهرة .

- (١) انظر : البناية شرح الهداية (٢٥٤ / ٧)
- (٢) انظر : حاشية لعرشي (١٤٥ / ٣) ، و البان (٢٦٠ / ١٢) ، و الإصناف (٢٢٩ / ٤)
- (٣) انظر : البناية شرح الهداية (٢٤٩ / ٧) ، و الإصناف (٢٢٨ / ٤)
- (٤) سبق التبيه على هذه المسألة تعليقاً (٥٢٦ / ٣) ، وانظر : البان (٢٦٠ / ١٢) ،
 و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٨١) .

[حكم سقوط الجزية بإسلام الذمي]

وحكم ما لو دخلت سنة في أخرى قبل الأداء]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إن الجزية إذا وحلت على دمي فلم يؤدّها حتى أسلم سقطت عنه بإسلامه ، وكذلك القول فيما لو كان عليه سبيل لم يؤدّ الجزية فيها ثمّ أسلم قبل أدائها^(١) ، مع قول الشافعي إن الإسلام بعد الحول لا يسقط الجزية ؛ لأنها أحرة الدار^(٢)

ولو دخلت سنة في سنة ولم يؤدّ الأولى ، قال أبو حنيفة سقطت جزية السنة الماضية بالتداخل^(٣) ، مع قول الشافعي وأحمد ؛ إنها لا تسقط ، بل تجب جزية الستين^(٤) .

فالأول من المسألة الأولى محتمف ، والقول الثاني فيه تشديد وكذلك القول في مسألة لتداخل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي المبران وتوجيه ذلك ظاهر .

[حكم الوفاء للمشرّكين بما عاهدوا عليه]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة إن لمشرّكين إذا عاهدوا عهداً ، ووفّي

(١) نظر في السابح شرح الهداية (٢٤٩/٧) ، وفي عيون المسائل (ص ٢٥١) ، وفي الإيضاح (٢٢٨/٤)

(٢) انظر البيان (٢٦٠/١٢)

(٣) انظر البناية شرح الهداية (٢٥١/٧) .

(٤) انظر تحفة المحتاج (٢٨٦، ٩) ، وفي لمبدع (٣٧١/٣) ، وفي رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٨١-٢٨٢)

لهم^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنه يُشترط في ذلك بقاء المصلحة ؛ فمنى
اقتضت المصلحة المسح . يُد إليهم عهدهم^(٢)

فالأول . فيه تشديد عليها ، والثاني مفصل ؛ فرجع الأمر إلى مرتني
الميزان .

ويصح حمل الأول . على بقاء المصلحة ؛ فتكون من مسائل الاتفاق

[حكم أخذ العُشر من التاجر الحربي إن مرَّ ببلاد الإسلام]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة : إنَّ الحربيَّ إذا مرَّ ببلد التجارة على بلاد
الإسلام . لا يؤخذ منه عُشر إلا أن يكونوا يأخذون منَّا^(٣) ، مع قول مالك
وأحمد : إنه يؤخذ منهم العُشر ، قال مالك . وهذا إذا كان دخوله بأمان ،
ولم يُشترط عليه أكثر من العُشر ؛ فإن شُرط عليه أكثر من العُشر عند دخوله
أحد منه^(٤) ، ومع قول الشافعي : إنه إن شُرط عليه العُشر حال أخذه^(٥) ،
والأقلا ، ومن أصحابه من قال : يؤخذ منه العُشر وإن لم يشترط ذلك^(٦) .

(١) انظر : حاشية الدسوقي : (٢٠٦/٢) ، ود لأم : (٤٣٨/٥) ، و : كتاب الفروع ،
(١١٠/٣)

(٢) انظر : مدائع الصانع : (٤٥/٢) ، والاحتيار : (١٢١/٤) ، و : رحمة الأمة في
اختلاف الأئمة : (ص ٢٨٢) .

(٣) انظر : الهداية شرح البداية : (١٠٦/١)

(٤) انظر : الفواكه الدواني : (٣٣٩/١) ، و : الإنصاف : (٢٤٢/٤)

(٥) كذا في السج التي بين يدي ، وفي : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٢٨٢)
(جار أحده) بدل (حال أحده) ، ولعلَّه لأسب

(٦) انظر : حلية العلماء : (٧١٥/٧)

فالأول والثالث ممّصل ، والثاني مشدّد ، وكذلك قول أصحاب
الشافعي هو مشدّد ؛ فرجع الأثر إلى مرتبتي الميران .
وكلّ ذلك راجع إلى رأي الإمام .

[مقدار ما يؤخذ من الذمي إذا اتجر من بلد لآخر
وحكم اعتبار النصاب في ذلك]

ومن ذلك قول مالك إنّ الذميّ إذا تجر من بلد إلى بلد أنّه يؤخذ
منه العشر كلّما اتجر وإن اتجر في السنة مراراً^(١) ، وقال الشافعي إلا أن
يشترط^(٢) ، وقال أبو حنيفة وأحمد ، يؤخذ من لذيّ نصف العشر^(٣)
واعتر أبو حنيفة وأحمد النصاب في ذلك ؛ فقال أبو حنيفة . ونصابه
في ذلك كنصاب مال المسلم^(٤) ، وقال أحمد . النصاب في ذلك للحربي
خمس دنانير ، وللذمي عشرة^(٥) .

فالأول من أصل المسألة فيه تشديد على الذميّ ، والثاني ممّصل ،
والثالث : مخفّف بنصف العشر .

وقول أبي حنيفة في النصاب مخفّف ، وقول أحمد ؛ فيه تشديد على

(١) انظر « المواك الدواني » (١ / ٣٣٨) .

(٢) انظر « مفتي المحتاج » (٦ / ٦٧) .

(٣) انظر « الهدية شرح ابتداء » (١ / ١٠٦) ، و « المبدع » (٣ / ٢٨٣) ، و « رحمة الأمة
في اختلاف الأئمة » (ص ٢٨٢) .

(٤) انظر « الهداية شرح البداية » (١ / ١٠٦) .

(٥) انظر « المبدع » (٣ / ٢٨٤) ، و « رحمة لأمة في حلال الأئمة » (ص ٢٨٢)

الحربي ، وتخفيف على الذمي ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
وتوجيه هذه الأقوال راجع إلى اجتهاد أصحابها .

[حكم انتقاض عهد الذمي بمنعه الجزية]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إن عهد الذمي ينتقض بمنعه الجزية
وامتناعه من إجراء أحكام الإسلام عليه إذا حكم حاكمنا بها عليه^(١) ، مع
قول أبي حنيفة : إنه لا ينتقض عهدهم بذلك إلا أن يكون لهم منعة يحاربون
بها ، ثم يلحقوا بدار الحرب^(٢) .

فالأول : فيه تشديد ، والثاني فيه تخفيف بالتفصيل الذي ذكره ؛
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

ووجه الأول : أن مراد الشارع من تقريرهم في دار الإسلام بالجزية إنما
هو إذلالهم وصغارهم ، فإذا امتنعوا من إجراء أحكام الإسلام عليهم فقد
خرجوا إلى إعزاز كلمة الكفر ، ومرتقوا من طاعة إمامنا

ووجه الثاني . طاهر راجع إلى رأي الإمام ؛ فإن حكم امتناع من ليس
عنده منعة من إجراء أحكام الإسلام عليه . كلاً امتناع ؛ لقدرتنا على إدلاله
وإيقاع النكال به .

(١) انظر حاشية الدسوقي (٢/٢٠٤) ، و«نعمت المحتاج» (٩/٣٠٢) ، و«الإيضاح» (٤/٢٥٢) .

(٢) كذا في السح التي بين يدي ، وهي «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٨٣) (أو بدل ثم) ، ولعله الأست ، وانظر «الهداية شرح البداية» (٢/١٦٣)

[حكم انتقاض عهد الذمي بفعل ما يجب عليه

تركه أو الكف عما يجب فعله]

ومن ذلك قول أبي حنيفة : إنه لا ينتقض عهد أهل الدمة بفعل ما يجب عليهم تركه والكف عنه ، مما فيه ضرر على المسلمين أو أحدهم في نفس أو مال ، وذلك في ثمانية أشياء ستأتي في كلام ابن القاسم إلا أن يكون لهم معة ؛ فيتعلّون على موضع ويحاربون ، أو يلحقون بدار الحرب^(١) ، مع قول الشافعي : إنه متى قاتل الذمي المسلمين انتقض عهده ، سواء أشرب عليه تركه في عقد الجربة أم لم يُشرب ، فإن فعل ما سوى ذلك ففيه تفصيل ، فإن لم يُشرب عليه الكف عن ذلك في العقد لم ينتقض ، وإن شرب انتقض على الأصح من مذهبه^(٢) ، ومع قول مالك : إنه لا ينتقض عهده بالرس بالمسلمة ، ولا بالإصابة بالنكاح ، وينتقض بما سوى ذلك إلا قطع الطريق ، وقال ابن القاسم من أصحابه ينتقض بهذه الثمانية أشياء ، وهي أن يُجمعوا على قتال المسلمين ، أو يربي أحدهم بمسلمة ، أو يصيبها باسم نكاح ، أو يفتن مسلماً عن دبه ، أو يقطع عليه الطريق ، أو يؤوي للمشركين جاسوساً ، أو يعين على المسلمين بدلالة فيكاتب المشركين بأحبار المسلمين ، أو يقتل مسلماً أو مسلمة عمداً ، وهذه الثمانية هي التي لا ينقض أبو حنيفة العهد بها كما مرّت الإشارة

(١) انظر الهدية شرح البداية (١٦٣/٢)

(٢) انظر تحفة المحتاج (٣٠٢/٩) .

إليها ، ولا فرق عند ابن القاسم بين أن تُشَرط عليهم الأمور الثمانية المذكورة أو لم تُشَرط^(١) .

فالأول . محقق بالشرط الذي ذكره ، والثاني فيه تشديد بالشرط الذي ذكره كذلك ، والثالث فيه تخفيف من وجه ، وتشديد من وجه ، والرابع : مشدد ؛ لنقص العهد بالثمانية أشياء التي ذكرها ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي المبران .

ووجوه الأقوال كلها معهومة

[حكم انتقاض عهد الذمي بفعل ما فيه نقیصة على الإسلام]

ومن ذلك : قول أحمد إنه إذا فعل الذمي ما فيه عَصَاة ونقیصة على الإسلام ؛ وذلك في أربعة أشياء : ذكر الله عز وجل بما لا يليق بجلاله ، أو ذكر كتابه المجيد أو دینه القويم أو ذكر رسوله الكريم بما لا ينبغي . انتقض عهده ، سواء أشرط ذلك أم لم يشرط^(٢) ، مع قول مالك : إذا سئوا الله ورسوله أو دینه أو كتابه بغير ما كرموا به انتقض عهدهم ، سواء شرط ذلك أو لم يشرط^(٣) ، ومع قول أكثر أصحاب الشافعي : إنَّ حكمَ ذلك حكمُ ما فيه ضرر على المسلمين ؛ وهي الأشياء السبعة السابقة ، وذلك أنَّ ما لم

(١) انظر « حاشية الدسوقي » (٢٠٤/٢ - ٢٠٥) ، و« رحمه الأمة في احلاف الأئمة » (ص ٢٨٣)

(٢) انظر « الإنصاف » (٢٥٣/٤) .

(٣) انظر « حاشية الحرشي » (١٤٩/٣) .

يُشَرَطُ فِي الْعَهْدِ لَا يَتَمَصُّ بِهِ الْعَهْدُ ، وَأَمَّا مَا شَرَطَ فَعَلَى الْوَحْهِينَ^(١) ، وَمَعَ قَوْلِ أَبِي إِسْحَاقَ الْمُرُورِيِّ . إِنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى ؛ وَهِيَ الْإِمْتِنَاعُ مِنَ التَّرَامِ الْجَرِيَةِ وَالتَّرَامِ أَحْكَامَ الْمُسْلِمِينَ ، وَالْإِحْتِمَاعُ عَلَى قَتْلِهِمْ^(٢) ، وَمَعَ قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ لَا يَنْقُصُ الْعَهْدُ شَيْءً مِنْ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا يَنْقُصُ بِمَا إِذَا كَانَ لَهُمْ مَنَعَةٌ يَقْدِرُونَ بِهَا عَلَى الْمُحَارَبَةِ ، أَوْ يُلْحِقُونَ بِدَارِ الْحَرْبِ^(٣) .

فَالْأَوَّلُ مُشَدَّدٌ ، وَكَذَلِكَ الثَّانِي وَالثَّلَاثُ وَالرَّابِعُ ، وَالْحَامِسُ . مُحَقَّقٌ ؛ فَرَجَعَ الْأَمْرُ إِلَى مَرْتَبَتِي الْمِيزَانِ

وَوُجُوهُ الْأَقْوَالِ الْحَمْسَةُ طَاهِرَةٌ لَا تَحْتَمِلُ عَلَى مَنْ لَهُ فَهْمٌ .

[حُكْمُ مَنْ انْتَقَضَ عَهْدُهُ مِنْ أَهْلِ الدِّمَةِ]

وَمِنْ ذَلِكَ . قَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ : إِنَّ مَنْ انْتَقَضَ عَهْدُهُ مِنْ أَهْلِ الدِّمَةِ أَيْبَحَ قَتْلُهُ مَتْنِ قُدِيرٍ عَلَيْهِ^(٤) ، مَعَ قَوْلِ مَالِكٍ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ ' إِنَّهُ يُقْتَلُ وَتُسَبِّى حَرْبُهُ^(٥) ، كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَبِي الْحَقِيقِ^(٦) ،

(١) انظر : تحفة المحتاج (٣٠٢/٩)

(٢) انظر : رحمه الأئمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٨٣ - ٢٨٤)

(٣) انظر : الهداية شرح البداية (١٦٣/٢)

(٤) انظر : الهداية شرح البداية (١٦٣/٢) .

(٥) انظر : لدخيرة (٤٦٠/٣)

(٦) روى البخاري (٤٠٣٩) الحبر ، وليس فيه ذكر السي عن سيدنا البراء بن عازب رضي الله عنهما ، قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أبي رافع اليهودي - وهو سلام بن أبي الحقيق - رجلاً من الأنصار ، فأمر عليهم عبد الله بن عتاك ، وكان أبو رافع يهودي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويؤمن عليه ، وكان في حصن له بأرض -

ومع قول الشافعي في أظهر قوليهِ وأحمد . إن الإمام محيّر فيه يس الاسترقاق والقتل ، ولا يُؤدّ إلى مأمته^(١) .

فالأول : فيه تشديد ، والثاني : مشدّد ، والثالث : فيه نوع تحصيل بالتحجير المذكور ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

الحجارة ، فلما دنوا منه وقد عريت لشمس ، وراح الناس بسرّهم فقال عبد الله لأصحابه احملوا مكانكم ، فإني مطلق ، ومتطّعت للوُثب ؛ لعلي أن أدخل ، فأقبل حتى دنا من الباب ، ثم تقف بثوبه ؛ كأنه يفصّي حاحه ، وقد دخل الناس ، فهتف به البواب يا عبد الله ؛ إن كنت تريد أن تدخل فادخل ؛ فإني أريد أن أعلق الباب ، فدخلت فكمّمتُ ، فلما دخل لباس أعلق لباي ، ثم صُتّ الأهل على وتدي ، قال فمضت إلى الأقباب فأحدثها ، فتحت الباب ، وكان أبو رافع يُشمرّ عنقه ، وكان في علاني له ، فلما ذهب عنه أهل سَفَرِهِ صعدت إليه ، فجعلت كلّما فتحت باباً أعلقت عليّ من داخلي ، قلت إن لقوم بدرأبي لم يحلّصوا إليّ حتى أقبله ، فأنتهيت إليه ، فإذا هو في بيت معظم وسط عبيه ، لا أدري أين هو من البيت ، فقلت يا أبا رافع ، قال من هذا ؟ فأمرت بحمل الصوت فأصبره ضربه بالسيف ، وأنا دهش ، فما أعبْتُ شيئاً ، وصاح فخرجت من البيت ، فأمكنّ غير بعيد ، ثم دخلت إليه ، فقلت ما هذا الصوت يا أبا رافع ؟ فقال لأمت لويل ! إن رجلاً في البيت ضربي قبل بالسيف ، قال فأصبره ضربة أثحتته ولم أقده ، ثم وصعت ظلة السيف في بطنه حتى أهدى ظهره ، فصرخت أنني قتلت ، فجعلت أفتح الأبواب باباً باباً ، حتى انتهيت إلى درجة له ، فوصفت رجلي ، وأبأ أدري أنني قد انتهيت إلى لأرض ، فوقع في ليلة مغمرة ، فانكسرت ساقي فعصبتها بعمامة ، ثم انطلقت حتى جلست على الباب ، فقلت لا أخرج الليلة حتى أعدم أقتلته ، فلما صاح الديك قام الساعي على السور ، فقال أين أبا رافع تاجر أهل الحجارة ، فطلعت إلى أصحابي ، فقلت السجاء ، فقد دل الله أبا رافع ، فأنتهيت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فحدثته ، فقال « ابسط رجلك » فبسطت رجلي فمسحها ، فكانها لم أشتكها قط

(١) انظر « تحفة المحتاج » (٣٠٣ / ٩) ، و « الإنصاف » (٢٥٧ / ٤) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٨٤) .

[حكم دخول الكافر إلى الحرم والكعبة]

ومن ذلك قول أبي حيفة يجوز للكافر دخول الحرم والإقامة فيه
مقدم المسافر ، لكن لا يستوطئه^(١) ، مع قول الأئمة الثلاثة إنه يُمنع من
دخول الحرم^(٢) ، ويجوز عند أبي حيفة دخول الواحد من الكفار إلى
الكعبة^(٣) .

فالأول : محقق بالشرط الذي ذكره ، والثاني مشدد : فرجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان .

[حكم استيطان الكافر الحجاز وحكم دخوله مسجداً غير المسجد الحرام]
ومن ذلك قول أبي حيفة إن الكافر الحربي أو الدموي لا يُسمع من
استيطان الحجاز ، وهو مكة والمدينة ومخاليقها^(٤) ، مع قول الأئمة
لثلاثة إنه يُسمع إلا أن يكون الداخل منهم تاحراً ، أو يأذن له الإمام ،

(١) انظر الباية شرح الهداية (٢٣٨ / ١٢)

(٢) انظر الإشراف على مسائل الخلاف (٢٨٦ / ١) ، وقد تحفه لمحتاج ،
(٢٨٣ / ٩) ، وقد المدغ (٣٨٠ / ٣)

(٣) انظر أسية شرح الهدية (٢٣٨ / ١٢) ، وقد رجعة الأمة في اختلاف الأئمة ،
(ص ٢٨٤)

(٤) قال في لدر المختار (ص ٣٤٢) (ويُسمعون من استيطان مكة والمدينة) ، وانظر
حاشية ابن عاتق (٢٠٨ / ٤) .

والمخاليق : توأحي البلد وأطرافها ، معرّفاً : بخلاف ، وانظر المصباح
المير (ح ل ف) ، وفي هامش (أ) (مخاليقها مساكنها)

ولا يقيم أكثر من ثلاثة أيام ثم ينتقل^(١)

وأما ما سوى المسجد الحرام من المساجد فقال أبو حنيفة يجوز دخوله للمشركيين بغير إذن^(٢) ، وقال الشافعي لا يجوز لهم دخولها إلا بإذن من المسلمين^(٣) ، وقال مالك وأحمد لا يجوز لهم دخولها بحال^(٤) .

فالأول من المسألة الأولى : وهي استيطان الحجاز : محقق ، والثاني : مشدد بالاستثناء الذي ذكره

والأول من المسألة الثانية : محقق ، والثاني : فيه تشديد ، والثالث : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبي الميزان في المسائل فالأنمة ما بين مشدد ومحقق .

ويصح حمل المحقق : على ما إذا رُجي منه الإسلام بالدخول ، وحمل المشدد : على ما إذا لم يُرجَ منه ذلك .

[حكم إحداث الكنائس بدار الإسلام]

ومن ذلك . قول الأنمة الثلاثة : إنه لا يجوز إحداث كنيسة فيما قارب

(١) انظر : حاشية الحرشي ، (١٤٤ / ٣) ، ورحمة المحتاج ، (٢٨٠ / ٩) وما بعدها ،

والمدع ، (٢٨١ / ٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأنمة ، (ص ٢٨٤)

(٢) انظر : الساية شرح الهداية ، (٢٣٨ / ١٢)

(٣) انظر : البيان ، (٢٩٥ / ١٢) .

(٤) انظر : الإشراف على نكت مسائل الخلاف ، (٢٨٦ / ١) ، و المدع ، (٢٨٢ / ٣) ،

ورحمة الأمة في اختلاف الأنمة ، (ص ٢٨٤) .

المدن والأمصار مدار الإسلام^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنَّ الموضع إن كان قريباً من المدينة ؛ وهو قدر ميل أو أقل . لم يجر ذلك فيه ، وإن كان أبعد من ذلك . . جار^(٢) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : معصّل ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان ووجه القولين ظاهر .

[حكم تمكين أهل الذمة من ترميم كنائسهم^(٣)]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إنَّه لو أهدم من كنائسهم وبينهم شيء في دار الإسلام جار لهم ترميمه وتجديده ، مع اشتراط أبي حنيفة أن تكون الكيسة أو البيعة في أرض فُتحت صلحاً ؛ فإن فُتحت غنوة لم يجز^(٤) ، ومع قول أحمد في أظهر رواياته ، واحتارها بعض أصحابه وجماعة من أعلام الشافعية كابن سعيد الإصطحري وأبي علي ابن أبي هريرة . إنَّه لا يجوز لهم

(١) انظر : حاشية المدسوقي (٢٠٤ / ٢) ، و : نعمة المحتاج (٢٩٣ / ٩) ، و : المعنى (٣٥٤ / ٩)

(٢) وهو كذلك في : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٨٤) ، والمختار عند الحنفية عدم حوار إحداهن الكنائس ولو في قرية . انظر : حاشية ابن عابدين (٢٠٢ / ٤)

(٣) قال في : معني المحتاج (٧٨ / ٦) (ومعني قول لا يصحهم الترميم ليس المراد أنَّه حائر ، بل هو من جملة المعاصي التي يُقرؤون عليها ؛ كشراب الخمر ، ولا يقول : إنَّ ذلك جائز لهم ، ولا يسمى أن يأتوا لهم وبني الأمر فيه كما يأتون في الأشياء لحائره في اشرع ، وإنما معنى تمكينهم التحلية وعدم الإنكار ، كما أنَّ يُقرؤهم على انبواه والإنجيل)

(٤) انظر : حاشية ابن عابدين (٢٠٣ / ٤) ، و : حاشية المدسوقي (٢٠٤ / ٢) ، و : نعمة المحتاج (٢٩٤ / ٩)

ترميم ما تشعث ، ولا تجديد ساء على الإطلاق ، ومع قول أحمد في الرواية الثانية : إنه يحور ترميم ما تشعث دون ما استولن عليه الحراث ، وفي الرواية الثالثة له : جوار ذلك على الإطلاق^(١) .

فالأول : فيه تحميف على أهل الذمة بالشرط عند أبي حنيفة والتفصيل ، والثاني . مشدد بالتفصيل الذي ذكره ، والثالث . فيه تحميف ، والرابع محمف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ، والله تعالى أعلم^(٢) .



(١) انظر المدع (٣ / ٣٧٩) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٨٤)

(٢) في هامش (أ) : (بلغ قراءة على منشئه) .

كتاب الأقضية

[مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب الأقضية]

اتفق الأنفة عليّ . أنه لا يجوز أن يكون القاضي عدلاً ، وعليّ أن
القاضي إذا أخذ المصاء بالرشوة لم يصير قاصياً .

وأجمعوا عليّ أنه لا يجوز للقاضي أن يقضي بغير علمه ، وعليّ أن
القاضي إذا لم يعرف لغة الخصم . فلا بدّ له من مترجمان يترجم له عن
الخصم .

وكذلك اتفقوا عليّ أن كتب القاضي إلى القاضي في الحقوق
المالية حائز مقبول ، بخلاف كتابته إليه في الحدود والقصاص والنكاح
والطلاق والحلع ؛ فإنه غير مقبول ، خلافاً لما لك ؛ فإنّ عبده يقتل كتاب
القاضي في ذلك كنه كما سيأتي توجيهه في مسائل الخلاف^(١) ، وعليّ أن
حكم الحاكم إذا حكم باحتجاده ثمّ بدّل له اجتهد بإقصه ويحاله . فإنه
لا ينقص الأول ، وكذا إذا وقع حكم غيره فلم يردّه فإنه لا ينقصه^(٢) .

وأجمعوا عليّ أنه لا يجوز تحكيم رجل في إقامة حدّ من حدود الله

(١) انظر (٣/٥٥٦-٥٥٧)

(٢) كما في السجّ التي بين يدي ، وعبارته : رحمه الله في اختلاف الأنفة ،
(ص ٢٩٠) (وكذا إذا رُعي إليه حكم غيره فلم يردّه فإنه لا ينقصه) ، وبهذا
الأنسب

عز وجل كما سيأتي في الباب^(١) ، وإنما يكون التحكيم في غير الحدود

واتفقوا على : أنه إذا أوصي إليه ولم يعلم بالوصية فهو وصي بخلاف

الوكيل .

فهذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق في الباب^(٢) .

وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم اشتراط الاجتهاد في القاضي]

فمن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه لا يجوز أن يؤلى القضاء من ليس

من أهل الاجتهاد ؛ كالجاهل بطرق الأحكام^(٣) ، مع قول أبي حنيفة إنه

يجوز تولية من ليس بمجتهد ، واختلف أصحابه ؛ فمعهم من شرط

الاجتهاد ، ومعهم من أجاز ولاية العمي وقيلوا يقلد ويحكم^(٤)

قال ابن هيرة في «الإبصاح»^(٥) . (والصحيح من هذه المسألة : أن

من شرط الاجتهاد إنما عني به ما كان عليه الناس في الحال الأول قبل

استقرار مذاهب الأئمة الأربعة التي أجمعت الأمة على أن كل واحد منها

يحوز العمل به ؛ لأنه مستند إلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

(١) انظر (٥٥٩/٣) .

(٢) انظر «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٨٥) وما بعدها

(٣) انظر «حاشية الدسوقي» (١٢٩/٤) ، و«نخبة المحتاج» (١٠٧/١٠) ،
و«المبدع» (١٥٤/٨) .

(٤) انظر «الاية شرح الهداية» (٤/٩) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٨٥)

(٥) كذا في النسخ التي بين يدي ، وفي «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٨٥)
(الإبصاح) بدل (الإبصاح)

فالقاصي الآن - وإن لم يكن من أهل الاجتهاد ، ولا تعب في طلب الأحاديث وانتقاد طريقها - لكن عرف من لغة الناطق بالشرعية عليه الصلاة والسلام ما لا يحتاج معه إلى شروط الاجتهاد ؛ فإن ذلك مما قد فرغ له منه وتعب له فيه سواء ، وانتهى الأمر من هؤلاء المجهتهدين من الأئمة على جميع ما حواه من بعدهم^(١) ، وانحصر الحق في أقاويلهم ، وتدوّنت العلوم ، وانتهى الأمر إلى ما تصح فيه الحق .

وإنما على القاصي الآن أن يقصي بما يأخذه عنهم أو عن الواحد منهم ؛ فإنه في معنى من كان أذاه اجتهداه إلى قول قاله ، وعلى ذلك فإنه إذا حرج من خلافهم مترجياً موطن لاتفاق ما أمكه كان آخذاً بالحرم عاملاً بالأولى ، وكذلك إذا قصد في موطن الخلاف ترجيح ما عليه الأكثر منهم ، والعمل بما قاله الجمهور دون الواحد ؛ فإنه يأخذ بالحزم مع جواز عمله بقول الواحد .

إلا أني أكره له أن يكون مقتصرأ في حكمه على اتناع مذهب أبيه أو شيعه مثلاً ، فإذا حصر عنده خصمون ، وكان ما نشاجوا فيه ممّا يعني الأئمة الثلاثة بحكمه نحو التوكيل بغير رضا الخصم ، وكان الحاكم حقيقاً ، وعلم أن مالكا والشافعي وأحمد اتفقوا على جواز هذا التوكيل ، وأنّ أبا حنيفة يمتعه ، فعدل عما اجتمع عنده هؤلاء الأئمة الثلاثة إلى ما ذهب إليه أبو حنيفة بمفرده من غير أن يثبت عنده بالدليل ما قاله ، ولا أذاه إليه

(١) كذا في كل السج التي بين يدي ما عدا (و) فيها (سواء) بدل (حواء) ، وعبارة « رحمه الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٨٥) (إلى ما أراحوا به من بعدهم) بدل (على جميع ما حواه من بعدهم) ، وبعبارة الأسف

الاجتهاد . فإني أخاف عليه من الله عز وجل أن يكون اتع في ذلك هواء ،
ولم يكن من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه

وكذلك إن كان القاضي مالكيًا ، واحتصم إليه اثنان في مؤر الكلب ،
فقضى بطهارته ، مع علمه بأن الفقهاء كلهم قد قصّوا بنجاسته

وكذلك إن كان القاضي شافعيًا ، واحتصم إليه اثنان في متروك التسمية
عمداً ؛ فقال أحدهما : هذا معي من بيع شاة مذكاة ، وقال آخر : إنما معنه
من بيع الميتة ، فقضى عليه بمدحه ، وهو يعلم أن الأئمة الثلاثة على خلافه

وكذلك إن كان القاضي حنبليًا ، واحتصم إليه اثنان ؛ فقال أحدهما :
لي عليه مال ، فقال الآخر : كان له عليّ مال ولكن قصيته ، فقضى عليه
بالبراءة ، مع علمه بأن الأئمة الثلاثة على خلافه ، فهذا وأمثاله مما أرجو أن
يكون أقرب إلى الإحلاص ، وأرجح في العمل .

ومقتضى هذا : أن ولايات الحكام في عصرنا هذا صحيحة ، وأنهم قد
سدّوا ثغراً من ثغور الإسلام ممّا سدّه فرض كفاية) .

قال ابن هبيرة : (ولو أهملت هذا القول ولم أذكره ، ومشيت على
ما عليه الفقهاء ؛ من أنه لا يصلح أن يكون قاصياً إلا من كان من أهل
الاجتهاد . لحصل بذلك صيقٌ وحرخٌ على الناس ؛ فإن غالب شروط
الاجتهاد الآن قد فُقدت في أكثر القضاة ، وهذا كالأحالة والتأقّص ؛ لما
فيه من تعطيل الأحكام وسدّ باب الحكم ، وذلك غير مسلم

بل الصحيح في هذه المسألة أن ولاية الحكام جائزة ، وأن
حكوماتهم صحيحة نافذة وإن لم يكونوا مجتهدين ، والله أعلم) انتهى كلام

اس هرة ، وهو كلامٌ محرَّر ، وليرجع إلى أصل المسألة فمقول .

إنَّ الأول الذي شرط وجود الاجتهاد في القاضي مشدَّد ، والثاني محقق ؛ فراجع الأمر إلى مرتني المبران

ووجه الأول : الجزئي على قواعد أهل العصر الأول من السلف من وجود كثرة المجتهدين فيه .

ووجه الثاني الجزئي على قواعد الحنف ؛ فكان المقلد لمذهب من مذاهب الأئمة المجتهدين الآن قائم مقام صاحب ذلك المذهب من الأئمة الأربعة ، وكأنه واحد من الأئمة ؛ لقوله بقوله وتقيده به وقواعده ، لا يحرج عنها كما أشار إليه اس هيرة ، والله أعلم

[حكم تولية المرأة القضاء]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إنه لا يصح تولية المرأة القضاء^(١) ، مع قول أبي حنيفة . إنه يصح أن تكون قاصية في كل شيء تُقبل فيه شهادة النساء ، وعنده أن شهادة النساء تُقبل في كل شيء إلا الحدود والجراح ؛ فإنها لا تقبل عنده^(٢) ، ومع قول محمد بن جرير يصح أن تكون المرأة قاصية في كل شيء^(٣) .

(١) انظر «عيون المسائل» (ص ٥١١) ، و«نعمتة المحتاج» (١٠٦/١٠) ، و«المبدع» (١٥٣/٨)

(٢) انظر «النهاية شرح الهداية» (٤٦/٩) .

(٣) انظر «رحمة الأعمى في اختلاف الأئمة» (ص ٢٨٦) .

فالأول مشدد ، وعليه جرى السلف والحلف ، والثاني - به
تحفيف ، والثالث : محقق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
ووجه الأول : أن القاضي نائب عن الإمام الأعظم ، وقد أجمعوا على :
اشتراط ذكره .

ووجه الثاني والثالث : أن فصل الحصومات من باب الأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر ، ولم يشترطوا في ذلك الذكورة ؛ فإن المعول على
الشريعة المطهرة الثالثة . . في الحكم لا على الحاكم بها ، وقد قال صلى الله
عليه وسلم : « لَنْ يَفْلَحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ »^(١) ، قال ذلك لما وثي
جماعة الملك كسرى استة من بعده الملك .

وقد أجمع أهل الكشف على : اشتراط الذكورة في كل داعٍ إلى الله ،
ولم يبلغوا : أن أحداً من نساء السلف الصالح تصدّرت لتربية المريدين أبداً ؛
لنقص النساء في الدرجة ، وإن ورد الكمال في بعضهن ؛ كمریم ابنة عمران
وآسية امرأة فرعون . . فذلك كمال بالسبب للتقوى والدين ، لا بالنسبة
للحكم بين الناس وتسليكهم في مقامات الولاية .

وغاية أمر المرأة : أن تكون عابدةً راهدة ؛ كرابعة العدوية .

وبالجملة : فلا يُعلم بعد عائشة رضي الله تعالى عنها مجتهدة من
جميع أمهات المؤمنين ، ولا كاملة تُلحق بالرجال ، والحمد لله رب
العالمين .

(١) رواه البخاري (٤٤٢٥) عن سيدنا أبي نكرة رضي الله عنه

[حكم القضاء]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إنَّ القضاء فرضٌ من فروض الكفايات ؛ يجب على كلِّ من تعيَّن عليه الدخول فيه إذا لم يوجد غيره^(١) ، مع قول أحمد في أظهر رواياته إنه ليس من فروض الكفايات ، ولا يتعيَّن الدخول فيه وإن لم يوجد غيره^(٢)

فالأول مشدَّد في وجوب تولية القضاء بالشرط الذي ذكره ، والثاني مخفَّف في عدم وجوبه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ظاهر .

ووجه الثاني . أنه من باب الإمارة ، وقد نهى الشارع عن طلبها ؛ لِمَا فيها من عدم الخلاص والمشي فيها على الصراط المستقيم ؛ فكان تركها من باب احتياط الإنسان لدينه ، وقد ضرب السلف الصالح وحسبوا ليئلا القضاء فما ولّوا رضي الله عنهم أجمعين .

[حكم القضاء في المسجد]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة إنه يُكره القضاء في المسجد ، ولكن

(١) نظر ؛ لبية شرح الهداية (٤/٩) ، وحاشية انحرشي (١٤٠/٧ - ١٤١) ، و تحفه المحتاج (١٠٢/١٠) .

(٢) قال في الإيضاح (١٥٤/١١ - ١٥٥) (وهو فرض كفاية ؛ هذا للمذهب) ويجب على من يصلح له إذا طُلب ولم يوجد غيره مثل يوثق به الدخول فيه ؛ يعني على القول بأنه فرض كفاية ؛ ومراده إذا لم يشغله عما هو أهمُّ منه ، وهذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب

لا يُكره لمن يتعمّن عليه الدخول فيه ، وذلك إذا لم يجد غيره^(١) ، مع قول مالك بالشبهة^(٢) ، وفي قول الشافعي : إنه لو دخل المسجد للصلاة فحدثت حكومة فحكم فيها . فلا كراهة^(٣) .

فالأول : فيه تشديد في المنع ، والثاني : فيه حث على القضاء في المسجد ، والثالث : فيه تخفيف ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : الاتباع في نحو قوله صلى الله عليه وسلم : « جئوا مساجدكم صيانتكم وبيعكم وشراءكم وحصوماتكم »^(٤) . انتهى .

وإذا كان عند نبي لا ينبغي التنازع ولو بغير رفع الصوت فيه كما ورد^(٥) . فكيف بحضرة الله الحاضرة في المسجد ، بل لو أفتى شخص بتحريم رفع الصوت لم نمنعه ، لميله إلى الأدب مع الله تعالى كما يعرف ذلك أهل حضرة الله تعالى من الأولياء .

ووجه الثاني : أنه من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فيجوز فعله كما يجوز في الحظنة يوم الجمعة ، لكونه يحلّص المظلوم من الظالم ،

(١) انظر « معي المحتاج » (٢٨٥ / ٦) ، وقد في « الهداية شرح البداية » (١٠٣ / ٣) (يحلّس للحكم جلوساً ظاهراً في المسجد ، كيلا يشته مكانه على الغرباء وبعض المقربين ، والمسجد الجامع أولى ؛ لأنه أشهر) ، وقد في « المعني » (٤١ / ١٠) (ولا يُكره القضاء في المساجد) .

(٢) انظر « حاشية الخرخشي » (١٤٧ / ٧) .

(٣) انظر « معي المحتاج » (٢٨٥ / ٦) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٨٦ ، ٢٨٧) .

(٤) روى ابن ماجة (٧٥٠) عن سيدنا وائل بن أسد عن رضي الله عنه

(٥) من ذلك : ما رواه البخاري (١١٤) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما عن حديث طويل مرفوعاً ، وفيه : « ولا يسمي عدي السارع »

ثم إذا رفع أحد الحصين صوته في المسجد . فليس على القاضي إلا بهنة
عن ذلك لا غير .

فلكل إمام مشهد .

[حكم قضاء القاضي بعلمه]

ومن ذلك قول أبي حيفة . إنه لا يجوز للقاضي أن يقضي بعلمه فيما
شاهده من الأفعال الموجبة للحدود قبل القضاء وبعده ، وما علمه من حقوق
الناس حكم فيه بما علمه قبل القضاء وبعده^(١) ، مع قول مالك وأحمد : إنه
لا يقضي بعلمه أصلاً ، وسواء في ذلك حقوق الله وحقوق العباد^(٢) ، ومع
قول الشافعي في أظهر القولين . إنه يقضي بعلمه إلا في حدود الله
تعالى^(٣) .

فالأول والثالث . فيهما تشديد على القاضي بالتفصيل الذي ذكرناه ،
وتخفيف عليه كذلك في حكمه بما علمه من حقوق الناس ، والثاني :
مشدد ، مرجع الأمر إلى مرتني الميزان

[حكم تولي القاضي البيع والشراء بعلمه]

ومن ذلك قول أبي حيفة : إنه لا يكره للقاضي أن يتولى البيع والشراء

(١) انظر : حاشية ابن عسدين ، (٤٣٨ / ٥ ، ٤٣٩) ، و : التجريد ، (٦٥٥٢ / ١٢)

(٢) انظر : عيون المسائل ، (ص ٥١٤) ، و : الإيضاح ، (٢٥٠ / ١١)

(٣) انظر : تحفة المحتاج ، (١٤٨ / ١٠) ، و : رحمة لأمه في حلال الأئمة ،

(ص ٢٨٧)

بنفسه^(١) ، مع قول الأئمة الثلاثة : إنَّ ذلك يُكره له ، وطريقه أن يوكل^(٢)

فالأول : محقّق خاصٌّ بالأكابر الذين لا يعملون عن طريق الحقّ
بالمحابة ولا يقبلونها .

والثاني : مشدّد خاصٌّ بالذين لا يقدر أحدهم أن يسوّي بقبه بين
الحصمين إذا كان أحدهما محسناً إليه بالمعنة والمحابة في البيع والشراء
وغير ذلك ؛ فكان التوكيل في البيع والشراء لهذا أولي ؛ فراجع الأمر إلى
مرتبني الميزان .

[حكم قبول شهادة الرجل الواحد في الترجمة ومحوها]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه : إنَّه تُقبل شهادة
الرجل الواحد في الترجمة عن الحصم عند القاضي ، وفي التعريف بحاله ،
وفي تأدية رسالة ، وفي الجرح والتعديل ، بل جوز أبو حنيفة أن يكون
امرأة ؛ فجعلها كالرجل في ذلك كلّ^(٣) ، مع قول الشافعي وأحمد في
الرواية الأخرى : إنَّه لا يُقبل في ذلك أقلُّ من رجلين^(٤) ، وبذلك قال
مالك ؛ قال فإن كان النحاصم في إقرار بمال . قُبِل فيه عنده رجلٌ

(١) انظر : التجريد ، (٦٥٣٧ / ١٢) .

(٢) انظر : حاشية الدسوقي ، (١٣٩ / ٤) ، والبيان ، (٣٦ / ١٣) ، والإنباف ،

(٢١٤ / ١١) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٨٧)

(٣) انظر : حاشية ابن عابدين ، (٤٦٩ / ٥) ، والمبدع ، (٢٠٥ / ٨)

(٤) انظر : حية لعلماء ، (١٤٦ / ٨) ، والمبدع ، (٢٠٥ / ٨)

وامرأان ، وإن كان يتعلّق بأحكام الأنداد لم يُقلّ فيه إلا رحلان^(١)

فالأول : فيه تخفيف ، والثاني : فيه تشديد ، والثالث : فيه تفصيل ؛
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : جعله من باب الرواية .

ووجه الثاني وما بعده : جعله من باب الشهادة ، ومعلوم أنّه يُشترط
فيها العدد عالياً ، ولم يجعل البعير مع الشاهد كالشاهد

[حكم عزل القاضي نفسه]

ومن ذلك . قول المحقّقين من أصحاب الشافعي إنّ القاضي كيف
عرل نفسه اعرل إن لم يتعيّن عليه ، وإن تعيّن عليه لم يعزل في أصحّ
الوجهين^(٢) ، مع قول الماوردي : إنّهُ إن عرل نفسه معذر جاز ، أو بعير عذر
لم يعر ، لكن لا يحور أن يعزل نفسه إلا بعد إعلام الإمام واستعمائه ؛ لأنّه
موكول بعمل يحرم عليه إصاعته ، وعلى الإمام أن يعينه إذا وجد غيره ، فيتم
عرله باستعمائه وإعماؤه لا بأحدهما ، ولا يكون قوله عرلت نفسي عرلاً ؛
لأنّ العرل يكون من المولّي ، وهو لا يولّي نفسه ؛ فلا يعرلها^(٣)

فالأول : فيه تشديد على الناس ، وتخفيف على القاضي بالشرط الذي

(١) انظر : الدخيرة (٦٢ / ١٠) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٨٧)

(٢) انظر : نعمة المحتاج (١٢٢ / ١٠) .

(٣) انظر : جواهر العقود (٢٩١ / ٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ؛

(ص ٢٨٧)

ذكره ؛ فإن فُقِدَ الشرط كان فيه تشديد على القاضي في أصح الوجهين دون
الوجه الآخر ، والثاني . مفصل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
ووجه القولين ظاهر .

[حكم ما لو فسق القاضي ثم تاب]

ومن ذلك : قول أصحاب الشافعي ، ويُقَلَّ عن النص أيضاً إن القاضي
لو فسق ثم تاب وحسُنَ حاله . لا يعود قاصباً من غير تجديد ولاية ،
بخلاف الجون والإغماء ؛ إذ لا يصح فيهما العود^(١) ، مع قول الهروي في
كتاب « الإشراف » . (إن القاضي لو فسق وانعزل ثم تاب صار والياً ، نص^(٢)
عليه الشافعي ؛ لأن عدم صيرورته والياً يسد باب الأحكام ؛ إذ الإنسان
لا يملك عالياً عن فعل أمور يعصي بها ، فيعتقر إلى مطالعة الإمام ؛ فحُور
للمحاجة^(٣) .

ومع قول القاضي حسين : إن حدث العسق للقاضي وأُخِّرَ التوبة .
انعزل ، وإن عَجَّلَ الإقلاع عن دسه وبدم . لم يعزل ؛ لانتفاء العصمة عنه^(٣) .
فالأول : فيه تشديد ، والثاني : فيه تخفيف ، والثالث : مفصل ؛
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
وتوجيه الأقوال ظاهر .

(١) انظر « جواهر العقود » (٢ / ٢٩١)

(٢) الإشراف على غوامض الحكومات (ص ٦٩٧) .

(٣) مظهر رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٨٨)

[حكم سماع شهادة من لم تُعرف عدالته الباطنة]

ومن ذلك قول أبي حيفة : إن الحاكم لا يحكم في الحدود والقصاص بالعدالة الظاهرة ، وإنما يحكم بعد سؤاله عن العدالة الباطنة قولاً واحداً ، وأما ما عدا ذلك فلا يسأل إلا بعد أن يطعن الخصم في الشاهد ، فمتى طعن سأل ، ومتى لم يطعن لم يسأل ، فيسمع الشهادة ويكتفي بعدالتهم في طاهر أحوالهم^(١) ، مع قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى روايتيه : إن الحاكم لا يكتفي بظاهر العدالة ، بل يصبر عن الحكم حتى يعرف العدالة الباطنة ، سواء أظعن الخصب أم لم يطعن ، وسواء أكانت الشهادة في حدٍّ أو غيره^(٢) ، ومع قول أحمد في الرواية الأخرى : إن الحاكم يكتفي بظاهر الإسلام ، ولا يسأل على الإطلاق^(٣) .

فالأول ممصّل ، والثاني . فيه تشديد ، والثالث : محقّف ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ولكل من الأقوال الثلاثة وجه

[حكم قبول حرج الشاهد من غير بيان السبب]

ومن ذلك : قول أبي حيفة : إن الدعوى بالحرج المطلق تُقتل^(٤) ،

(١) انظر : مدائع الصانع (٢٧٠ / ٦) ، و : الجريد (٦٥٣٩ / ١٢)

(٢) انظر : البيان والتحصيل (٨٠ / ١٠) ، و : حواشر العقود (٢٩١ / ٢) ، و : الإنصاف (٢٨١ / ١١) .

(٣) انظر : الإنصاف (٢٨٢ / ١١) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٨٨)

(٤) انظر : حاشية ابن عابدين (٦٧ / ٤) .

مع قول الشافعي وأحمد في إحدى روايتيه إنها لا تقبل حتى يعثر سبب الجرح^(١) ، ومع قول مالك . إن كان الجرح عالماً بما يوجب الجرح ، مبرزاً في عدالته . قبل جرحه مطلقاً ، وإن كان غير متصف بهذه الصفة . لم يقبل إلا تبين السبب^(٢) .

فالأول مشدد على الشهود وما ينسب على ردّ شهادتهم ، والثاني : فيه تخفيف عليهم ، والثالث . مفضل ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة المبرر . ويصحّ حمل الأول . على من لم يكن محموط الظاهر ممّا تردّد به الشهادة ، والثاني وما وافقه من قول مالك : على من احتمل حالة العدالة وعدمها ، فمثل هذا لا بدّ من تبين سبب الجرح ؛ ليظهر فيه الحاكم ؛ فيردّ أو يقبل .

[حكم قبول قول النساء في الجرح والتعديل]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة : إنّه يقبل جرح النساء وتعديلهنّ للرجال^(٣) ، مع قول مالك والشافعي وأحمد في أظهر روايتيه : إنّه لا مدخل للنساء في ذلك^(٤) .

فالأول . مشدد على الشهود وما ينسب على شهادتهم في صورة

(١) انظر « البيان » (٥١ / ١٣) ، و « روضة الطالبين » (١٧٢ / ١١) ، و « المصنف » (٦١ / ١٠)

(٢) انظر « حاشية الدسوقي » (١٧٠ / ٤) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٨٨)

(٣) انظر « التجريد » (٦٥٤٥ / ١٢) .

(٤) انظر « حاشية الدسوقي » (١٧٠ / ٤) ، و « روضة الطالبين » (٢٥٣ / ١١) ، و « المدع » (٢٠٢ / ٨) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٨٨)

التجريح ، والثاني محقق عليهم ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 ووجه الأول أن المرأة قد تكون عالمة بأحكام الجرح والتعديل ، بل
 ربما تكون أعرف من كثير من الرجال
 ووجه الثاني أن الجرح والتعديل يحتاج إلى محالطة شديدة للأحباب
 من الرجال ، وهذا أقل أن يتفق لامرأة .

[حكم الاكتفاء بقول المزكي في العدالة : هو عدل رضي]

ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد : إنه يكفي في العدالة بقول
 المرئي فلان عدل رضي^(١) ، مع قول الشافعي : إن ذلك لا يكفي حتى
 يقول : هو عدل رضي لي وعلي^(٢) ، ومع قول مالك : إن كان المرئي
 عالماً بأسباب العدالة قبل قوله في تركيته : فلان عدل رضي ، ولم يقتصر إلى
 قوله : علي ولي^(٣)

فالأول فيه تحصيل ، والثاني . فيه تشديد ، والثالث مفصل ؛
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .

وبصغ حمل الأول على العالم العظيم بأسباب العدالة والجرح ، الذي
 يحتاط لأموال الناس وأنصاعهم ، والثاني على من كان دونه في

(١) نظر : لتجريد ، (٦٥٤٦ / ١٢) ، و المبدع ، (٢٠٣ / ٨)

(٢) انظر : البيان ، (٥٣ / ١٣) .

(٣) نظر : المعمول على مدح عالم المدينة ، (ص ١٥٣٨) ، و رحمه الأئمة في خلاف
 الأئمة ، (ص ٢٨٨) .

الاحتياط ؛ فإن مثل هذا قد يتساهل في وصف الشاهد ، وإذا قال علي ولي . ارتفعت الرئية ، وبذلك عُلِمَ توجيه قول مالك .

[حكم القضاء على الغائب]

ومن ذلك : قول أبي حيفة : إنه لا يجوز للقاضي أن يقضي على غائب إلا أن يحضر من يقوم مقامه من وكيل أو وصي^(١) ، مع قول الأئمة الثلاثة إنه يقضي على الغائب مطلقاً^(٢) .

وإذا قضى لإسان بحق على غائب أو وصي أو مجنون : فعند أحمد . لا يحتاج إلى إحلافه^(٣) ، وقال أصحاب الشافعي يحتاج إلى تحليفه في أصح الوجهين^(٤) .

فالأول - مشدد على القاضي وعلى صاحب الدّين ، محقق عن المديون بالشرط الذي ذكره ، والثاني عكسه .

والأول في مسألة التحليف : محقق ، والثاني مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أن صاحب الحق قد يكون ألحق بحجته من الوكيل أو الوصي ووجه الثاني : أنه قد يكون مثله .

(١) انظر « حاشية ابن عابدين » (٤٠٩/٥)

(٢) انظر « حاشية العرشي » (١٧٢/٧) ، و« تحفة المحتاج » (١٦٣/١٠) .

و« المدع » (٢٠٦/٨) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٨٨)

(٣) انظر « المبدع » (٢٠٧/٨) .

(٤) انظر « البين » (١٠٨/١٣) ، و« رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٨٨)

ووجه الأول في مسألة التحليف : الاكتفاء بالعصاء ، وحمل المدعي على الصدق .

ووجه الثاني : الاحتياط لأموال الناس

وبصغ حمل الأول : على أهل الخوف من الله ، والثاني : على من كان بالفسد من ذلك .

قلت . وبسي على ذلك مسألة في علم التوحيد ؛ وهي أن من قال بجور القصاص على العائب . . يُجوز قياس العائب على الشاهد في صفات الساري حلّ وعلا ، ويقول صفات الحق تعالى غيره لا عيبه قياساً على الإنسان ؛ فإنه قد يُسلب العلم أو الإبصار وجسمه كامل ، ومن يقول : لا يجوز القصاص على العائب . يحرم هذا القياس ، ويقول : صفات الحق تعالى عيبه لا غيره ؛ ليسين صفات خلقه ، وعلى ذلك أهل الكشف ، حتى قال الشيع محيي الدين (فرحم الله الإمام أبا حنيفة ، ووفاه كل خليفة ! حيث لم يقص على العائب بشيء) انتهى^(١) .

[حكم قبول كتاب القاضي إلى القاضي

في الحدود والقصاص والزواج والطلاق والخلع]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة . إن كتاب القاضي إلى القاضي غير مقبول في الحدود والقصاص والنكاح والطلاق والخلع^(٢) ، مع قول مالك :

(١) الفتوحات المكية (٢٦٩/٤) .

(٢) نظره البناية شرح الهداية (٤٥/٩) ، وجواهر العقود (٢٩٢/٢) ، والإنصاف (٣٢١/١١) .

إِنَّهُ يُقْتَلُ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي فِي ذَلِكَ كَلَهُ^(١) .

فالأول : مشدد ، والثاني : محقق ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث
ووجه الأول : الأحذ بالاحتياط في إقامة الحدود والحقوق المتعلقة
بالآدميين ، فلا يُقدم على إقامة حد أو الحكم بطلاق مثلاً إلا بعد نشأت ،
وقد يكون الكتاب رُور على القاضي

ووجه الثاني : أنَّ منصب القاضي يدبر به التروير عليه ، ولولا أنه علب
على ظنّه أنه خط ذلك القاضي . ما حكم بمقتضاه
ويصح حمل الثاني : على ما إذا كان حامل الكتاب عدلاً مَرْضِيّاً ،
والأول . على ما إذا كان بالصد من ذلك

[حكم ما لو تكاتب قاضيان في بلد واحد]

ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد إِنَّهُ لَوْ تَكَاتَبَ قَاضِيَانِ فِي
بَلَدٍ وَاحِدٍ . لَمْ يُقْبَلْ^(٢) .

قال البيهقي : (وهو الأطهر عندي ، وما حكاه الطحاوي عن أبي حنيفة
من أنه يُقبل . . إنما هو مذهب أبي يوسف ، وعلى عدم القبول فيحتاج إلى
إعادة البيعة عند الآخر بالحق ؛ لأن ذلك لا يُقتل إلا في البلدان النائية)^(٣) .

(١) انظر : المدونة الكبرى (٥٢١/٤) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأنمة (ص ٢٨٨)

(٢) انظر : البحر الرائق (٢/٧) ، و : جواهر العقود (٢٩٢/٢) ، و : كشف القناع
(٣٦٢/٦)

(٣) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأنمة (ص ٢٨٩)

فالأول مشدد ؛ لاستعناء القاضي عن المكانة بمشافهته بالحادثة أو
بسماع البيئة منه .

والثاني الذي هو قول أبي يوسف . محقق ؛ إذ لا فرق في إحصار
القاضي تلك القضية بين أن يكونا في بلد واحد أو بلدين ؛ لا يختلف ذلك
بالقرب والبعد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران .

[صفة تأدية الرسول كتاب القاضي إلى القاضي]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة ومالك في إحدى روايته : إن صفة تأدية
الرسول كتاب القاضي إلى القاضي . . أن يقول الشاهدان للمكتوب إليه .
شهد أن هذا كتاب القاضي فلان قرأه عليا ، أو قرئ عليا بحضرته^(١) ، مع
قول مالك في الرواية الأخرى : إنه يكفي قول الشاهدين هذا كتاب
القاضي فلان المشهود عليه ، وبذلك قال أبو يوسف رحمه الله^(٢)

فالأول : فيه تشديد ؛ وهو محمول على حال من لا عوض له في معرفة
الأحكام .

والثاني : محقق ، وهو محمول على العالم بالأحكام التي يفتقر إليها
في الحكم ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) انظر : الباية شرح الهدية (٤٣/٩) ، وروضة الطالبيين (١٨٠/١١) ،
والمعني (٨٤/١٠)

(٢) انظر : الباية شرح الهدية (٤٣/٩) ، وحاشية الدسوقي (١٦٠/٤) ، ورحمة
الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٨٨ - ٢٨٩) .

[حكم لزوم العمل بقول المحكم]

ومن ذلك : قول مالك وأحمد والشافعي في أحد قولي . إنه لو حكم رجلان رجلاً من أهل الاجتهاد في شيء ، وقالاه رصينا بحكمك فاحكم علينا . لرمهما العمل بحكمه ، زاد مالك وأحمد : إن وافق حكمه رأي قاضي البلد ، فبعد ويمضيه قاضي البلد إذا رُفع إليه ، فإن لم يوافق رأي حاكم البلد فله أن يبطله وإن كان فيه خلاف بين الأئمة^(١) ، مع قول الشافعي في القول الآخر : إنه لا يلزمهما العمل بحكمه إلا تراصيهما ، بل ذلك منه كالفتوى^(٢) .

ثم إن هذا الخلاف في مسألة التحكيم إنما يعود إلى الحكم في الأموال ، وأما الكساح واللعان والقذف وانقصاص والحدود . فلا يجوز ذلك فيه إجماعاً^(٣) .

فالأول : مشدد مع مراعاة الشرط الذي ذكره مالك وأحمد ، والثاني :

(١) كذا في السج التي بين يدي ، ولعلّ انصواب ما في « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٨٩) حيث قال (فصل) « حكم رجلان رجلاً من أهل الاجتهاد ، وقالاه رصينا بحكمك فاحكم بنا » فهل يلزمهما حكمه ؟ قال مالك وأحمد : يلزمهما حكمه ، ولا يعتبر رضاهما بذلك ، ولا يجوز لحاكم البلد نفسه وإن حالف رأيه رأي غيره ، وقال أبو حنيفة : يلزمهما حكمه إن وافق حكمه رأي قاضي البلد ، ويُبعد ويمضيه قاضي البلد إذا رُفع إليه ، وإن لم يوافق رأي حاكم البلد فله أن يبطله وإن كان فيه خلاف بين الأئمة ، ونظر « الاختيار » (٩٤ / ٢) ، و« عيون المسائل » (ص ٥١٣) ، و« المعنى » (٩٤ / ١٠) .

(٢) انظر « البيان » (٢٣ / ١٣) .

(٣) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٨٩) .

فيه تحفيف بعدم إرغامهما بما حكم المحكّم إلا برضاهما ؛ فارجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

وتوجيه القولين ظاهر .

[حكم ما لو نسي القاضي ما حكم به فشهد عنه بذلك شاهدان]
ومن ذلك : قول مالك وأحمد : إن المحاكم لو نسي ما حكم به ، فشهد عنه شاهدان أنه حكم به . قلت شهادتهما في حكمه بذلك^(١) ، مع قول أبي حنيفة والشافعي : إنه لا يُقبل شهادتهما ، ولا يُرجع إلى قولهما حتى يتذكر أنه حكم به^(٢) .

فالأول : محفف ، والثاني : مشدّد ؛ فارجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[حكم قول قول القاضي حال ولايته . قضيت بكذا]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي في أصح قوليه وأحمد : إن القاضي لو قال في حال ولايته قضيت على فلان بحق أو بحد . قبل منه ويُستوفى الحق والحد^(٣) ، مع قول مالك . إنه لا يُقبل قوله حتى يشهد معه بذلك عدلان أو عدل^(٤) ، ومع قول الشافعي في القول الآخر كمدّعت مالك^(٥)

(١) انظر : عيون المسائل ، (ص ٥١٤) ، و : لمبدع ، (٢١٠ / ٨)

(٢) انظر : نيل الحقائق ، (٢١٥ / ٤) ، و : حواهر العقود ، (٢٩٣ / ٢)

(٣) انظر : السبابة شرح الهداية ، (٩٦ / ٩) ، و : حواهر العقود ، (٢٩٣ / ٢) ، و : المغني ، (٨٩ / ١٠)

(٤) قال في : عقد الحواهر النعينة في مذهب عاصم المدينة ، (١٠٠٨ / ٣) (ولو شهد مع عدل أنه قضى بكذا لم يُقبل حتى يشهد عدلان في حاله التولية والعزل)

(٥) انظر : حواهر العقود ، (٢٩٣ / ٢) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأنظمة ، (ص ٢٨٩)

فالأول محقق ، والثاني . فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان .

ويصح حمل الأول : على القاضي العدل الصابط ، والثاني : على من
كان بالصد من ذلك .

[حكم قبول قول القاضي بعد عزله : قضيتُ بكذا]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إنه لو قال بعد عزله . قضيتُ كذا في
حال ولايتي . لم يُقبل منه^(١) ، مع قول أحمد : إنه يُقبل منه^(٢) .

فالأول : فيه تشديد ، والثاني : فيه تحفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان .

ويصح حمل الأول على القاضي المعروف برقة الدين في غالب
أحواله ، والثاني : على القاضي الذئب الخيّر الذي يُصرب به المثل في
الصبط .

[حكم تبذل صفة المحكوم به باطلاً بالحكم]

ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي : إن حكم الحاكم لا يُخرج
الأمر عمّا هو عليه في الباطن ، وإنما ينفذ حكمه في الظاهر فقط ؛ فإذا ادعى

(١) انظر « العاية شرح الهداية » (٣٢٠ / ٧) ، و « حاشية الدسوقي » (١٣٤ / ٤) ،
و « جواهر العقود » (٢٩٣ / ٢) .

(٢) انظر « المعنى » (٨٩ / ١٠) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٨٩)

شخص على شخص حقاً وأقام شاهدين بذلك ، فحكم الحاكم بشهادتهما ؛
 فإن كان شهداً حقاً وصدقاً . فقد حل ذلك الشيء للمشهود له طاهراً
 وباطناً ، وإن كان شهداً زوراً فقد ثبت ذلك الشيء للمشهود له في الظاهر
 بالحكم ، وأما في الباطن ؛ أي : فيما بينه وبين الله تعالى . فهو على ملك
 المشهود عليه كما كان ، سواء أكان ذلك في العروج أم في الأموال^(١) ، مع
 قول أبي حنيفة . إن حكم الحاكم إذا كان عقداً أو مسحاً يُحيل الأمر عما
 هو عليه ، وينعقد الحكم به ظاهراً وباطناً^(٢) .

فالأول مشدد ، وهو حاصل بأهل الورع والاحتياط

والثاني مخفف ، وهو حاصل بمن كان بالصد من ذلك ؛ فرجع الأمر
 إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول . الاحتياط للأموال والأشخاص ، ورثما حكم الحاكم بينة
 وطهرت زوراً ؛ فلدلك نفذت طاهراً فقط

وإيضاح ذلك أن الشارع أمراً بإحراء أحكام الناس على الظاهر في
 هذه الدار ؛ كما أشار إلى ذلك في حديث : « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى
 يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بَحْثُ
 الْإِسْلَامِ ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى »^(٣) ، فانظر كيف رد أمرهم في الباطن

(١) انظر : عيون المسائل (ص ٥١٥) ، ورحمة المحتاج (١٤٥ / ١٠) ، و كشف
 النضاع (٣٥٨ / ٦) .

(٢) انظر : حاشية ابن عدي (٤٠٥ / ٥) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٨٩ - ٢٩٠)

(٣) سبق تحريجه (٤٥٢ / ١)

إلى الله العالم بسرائرهم ؛ لأن أحدهم قد يقولها بلسانه ، ولا يعتقد ذلك بقلبه .

ووجه الثاني : أن منصب الحاكم الشرعي يجعل أن يُتفَضَّ حكمه في الآخرة ؛ لإذن الشارع له في الدنيا أن يحكم باجتهاده ، فكان شرعاً من الله تعالى .

ومعلوم : أن لا ناسخ للإذن بإجراء أحكام الناس على الظاهر ، كما أن من المعلوم أيضاً : أن الحق تعالى لا يؤاخذ من حكم بما شرع ، ومن هنا يُعرف قول من قال : إن الحقيقة لا تحالف الشريعة ، ومن قال : إنها قد تخالفا ، كما بسطنا الكلام على ذلك في كتاب « الأجوبة المرسية عن أئمة الفقهاء والصوفية » .

فرحم الله الإمام أبا حبيبة ؛ ما كان أدق بظنه ومداركه ؛ ورضي الله عن بقية المجتهدين ، آمين .

[ما تَبَيَّنَ به الوكالةُ وعزلُ الوكيل]

ومن ذلك : قول أبي حبيبة . إنَّ الوكالةَ تُشْتَرِكُ بحبر الواحد ، ولا يَتَبَيَّنُ عزلُ الوكيل إلا بعَدْلٍ أو مستورين^(١) ، مع قول الأئمة الثلاثة إنه يُشترط في ثبوت الوكالة والعزل شاهدان عدلان^(٢) .

(١) انظر « البناية شرح الهداية » (٩٢ / ٩) .

(٢) انظر « المعروة على مذهب عالم المدينة » (ص ١٥٤٩) ، و « البيان » (٤٤٩ / ٦) ،

و « المعنى » (١٠٥ / ٥) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٩٠)

فالأول فيه تحفيف ، والثاني فيه تشديد

ويصح حمل الأول : على من يوثق بقوله كل ذلك الوثوق ، والثاني :
على من كان بالصد من ذلك ؛ فلا يوثق بحبره أو شهادته وحده ، والله
أعلم .



باب القسمة

[مسألة الاتفاق في باب القسمة]

اتفق الأئمة على . جواز القسمة ؛ إذ الشركاء قد يتضررون بالمشاركة
هنا ما وجدته من مسائل الاتفاق^(١) .
وأما ما اختلفوا فيه :

[تكيف القسمة]

فمن ذلك : قول مالك إن القسمة إقرار إن تساوت الأعيان
والصفات ، فيُميز حق كل من الشريكين عن حق صاحبه ؛ حتى يجوز لكل
من الشريكين أن يبيع حصته ، مع قول أبي حنيفة والشافعي . إن القسمة
بمعنى البيع لكن فيما يتفاوت ؛ كالثياب والعقار ، أما فيما لا يتفاوت .
فهو إقرار ؛ كالمكيلات والموروبات والمعدودات من الجور والبيض ، وبه
قال أحمد^(٢) .

(١) انظر « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٩٠)

(٢) كذا في السح التي بين يدي ، وحجارة « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٩٠)
(و اختلف الأئمة . هل هي بيع أم إقرار ؟ قال أصحاب أبي حنيفة القسمة تكون بمعنى
البيع فيما يتفاوت ؛ كالثياب والعقار ، ولا يجوز بيعه مراوحة ، والذي هي فيه بمعنى
الإقرار هو فيما لا يتفاوت ؛ كالمكيلات والموروبات والمعدودات التي لا تتفاوت =

ويسى على الفوليس . أن من قال إنها إقرار بحور قسمة الثمار التي يجري فيها الربا بالحَرَص ، ومن قال إنها بيع . . يسمع حوار ذلك^(١) فالأول مفصل ، والثاني . كذلك ، ولكل منهما وجه إلى التخصيف ، ووجه إلى التشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتتي الميران

[حكم إجبار الشريك على القسمة]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة . لو طالب أحد الشريكين بالقسمة ، وكان فيها صرر على الآخر ، فإن كان الطالب للقسمة مهما هو المتضرر بالقسمة . لم يقسم ، وإن كان الغالب لها هو المتع بها . . أُجبر الممنوع منهما عليها^(٢) ، مع قول مالك : إنه يُجبر الممنوع على القسمة بكل

كالبحور والبيص ، فهي في هذه إقرار وتبوير حق ؛ حتى يحوز لكل واحد أن يبيع نصيبه مرابحة ، وقال مالك إن تساوت الأعيان والنصيبات كانت إقراراً ، وإن احتملت كانت سناً ، وللشافعي قولان أحدهما هي بيع ، ولثاني إقرار

واندي مزار من مدهه آخراً أما القسمة ثلاثة أنواع الأول بالأجراء ، كمثل دار متعة الأسة وأرض مشتهة الأجرة ، فتعدل السهام ثم يُفرع ، الثاني بالتعديل ، كأرض مختلف قيمة أجزائها بحسب قوة إنبات وقرب مده ، الثالث بالرد ؛ بأن يكون في أحد الحائسين نثر أو شجر لا يمكن قسمته ، فيرد من يأخذه بسط قيمته ؛ فقسمة الرد والتعديل مع ، وقسمة لأجراء إقرار ، وقال أحمد هي إقرار ، وانظر الاحتيار ، (٧٣ / ٢) ، وحاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني ، (٣٦٧ / ٢) ، وقسمة المحتاج ، (٢٠٦ / ١٠) ، والإيضاح ، (٣٤٧ / ١١) .

(١) انظر البيان ، (١٣١ / ١٣) ، وجواهر العقود ، (٣٣٢ / ٢) ، ورحمة الأمان في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٩٠) .

(٢) قال في الاختيار ، (٧٣ / ٢) : (يُجبر الممنوع مهما على القسمة إذا اتحد الجس) =

حال^(١) ، ومع قول أصحاب الشافعي إنه إن كان الطالب هو المتضرر أحر
على أصح الوجهين^(٢) ، ومع قول أحمد . إنه لا يُقسم ، بل يُباع ويُقسم
ثمنه^(٣) .

فالأول مفصل ، والثاني . مشدد ، والثالث . مفصل ، والرابع
مخفف ، لترك القسمة ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
ووجوه هذه الأقوال الأربعة ظاهرة لا تخفى على العاقل

[كيفية حساب أجرة القاسم]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك في إحدى روايتيه : إن أجرة القاسم
على قدر الرؤوس المقتسمين ، لا على قدر الأنصاء^(٤) ، مع قول مالك في
الرواية الأخرى ، والشافعي وأحمد . إنها على قدر الأنصاء^(٥)

كلايل والنقر ولعمري : تنميعة للمعنة وتكميلاً لثمرة العنت ، فإن العدل يأل القاضي
أن يحصيه بنصيه ويمنع غيره من الانتفاع به ، محبيه القاضي إلى ذلك ، لأنه نصب
للمصالح ودفع المظالم ، والإجبار على المبادلة حائر إذ تعلق بها حق الغير ،
كالمشتري مع الشئ ، والمديون يحرر على بيع ملكه ، لإيفاء الدين ، ولا يحجر عند
اختلاف الجس ، كالحيوان مع العقار ، أو البقر مع الحمل وهو ذلك ، لتعذر المعادلة
فيه ، لتفاوت المالحش بينهما في المقصود .

(١) انظر : حاشية الحرشي (١٩٧/٦) .

(٢) انظر : البيان (١٣٢/١٣) .

(٣) انظر : المدع (٢٢٩/٨) ، ودرحة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٩٠)

(٤) انظر : الاختيار (٧٣/٢) ، وعيون المسائل (ص ٥٢٤)

(٥) انظر : مواهب الجليل (٦٠٤/٥) ، ودرحة الطالبين (٢١١/١١) ، و : المدع

ثم هل هي على الطالب حاصّة ، أو عليه وعلى المطلوب مه ؟

قال أبو حيفة بالأول^(١) ، وقال مالك والشافعي وأصحاب أحمد ، إنها على الجميع^(٢) .

بالأقوال . ما بين مشدّد من وجه ، ومخفّف من وجه ، وعكسه كما ترى ؛ فرجع الأمر إلى مرتبي الميزان

[حكم القسمة في الرقيق]

ومن ذلك قول أبي حيفة : إنه لا تصحّ القسمة في الرقيق بين جماعة إذا طلبها أحدهم^(٣) ، مع قول بقية الأئمة : إنها تصحّ القسمة فيه ؛ كما يقسم سائر الحيوانات بالتعديل والقرعة إن تساوت الأعيان والصفات^(٤) .

فالأول مشدّد ، والثاني : مخفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ، والله تعالى أعلم^(٥) .



(١) قال في الاختيار : (٧٣ / ٢) ، ويسمى للمعاصي أن يضرب قاسماً عدلاً مأموراً عادلاً بالقسمة يردّه من بيت المال أو يقدر له آخراً يأخذه من امتعاسين ، لأنه يعمل لهم .

(٢) انظر : عيون المسائل : (ص ٥٢٤) ، وهـ البيان : (١٣٩ / ١٣) ، وهـ جواهر العقود : (٣٣٢ ، ٢) ، وهـ رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٢٩١)

(٣) انظر : اسباب شرح الهداية : (٤٢٢ / ١١)

(٤) انظر : المدونة الكبرى : (٢٧٣ / ٤) ، وهـ جواهر العقود : (٣٣٢ / ٢) ، وهـ المعنى : (١٠٠ / ١٠) ، وهـ رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٢٩١)

(٥) في هامش (١) : (يلغ قرأه على منتهى) .

كتاب الدعوى والبيّنات

[مسائل الاتفاق في كتاب الدعوى والبيّنات]

اتفق الأئمة على : أنه إذا ادّعى على رجل في بلد آخر فيه حاكم ، وطلب إحصاره إلى البلد الذي فيه المدّعي . . لا يُجاب سؤاله ، وعلى . أن الحاكم يسمع دعوى الحاضر ويثبت على العائب ، وعلى . أنه لو تنازع اثنان في حائط بين ملكيهما غير متصل بساء أحدهما اتصال البيان . جعل بينهما وإن كان لأحدهما عليه جذوع . قدّم على الآخر ، وعلى . أنه لو كان في يد إنسان علامة بالعمى عاقل وادّعى أنه عبده فكذّبه . فالقول قول المكذب يمينته أنه حرّ ، وإن كان العلامة طفلاً صغيراً لا تمير له . فالقول قول صاحب اليد ، فإن ادّعى رجل سبّه . لم يقبل إلا سبّه .

واتفقوا على : أنه إذا ثبت الحق على حاصر بعدلين . يُحكم به ولا يُحلف المدّعي مع شاهديه .

واتفقوا على : أن الينة على المدّعي واليمين على من أنكر

هَذَا مَا وَجَدْتَهُ مِنْ مَسَائِلِ الْاِتِّفَاقِ (١) .

وَأَمَّا مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ :

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٩١) وما بعدها

[حكم حضور الخصم إن كان في بلد آخر لا حاكم فيه]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة . لو ادَّعى رجل على رجل آخر في بلد لا حاكم فيه ، وطلب إحضاره منه . لم يلزمه الحضور ، إلا أن يكون بينهما مسافة يَرجع منها في يومه إلى بلده^(١) ، مع قول الشافعي وأحمد إنه يُحصِرُه الحاكم ، سواء قُرِبَت المسافة أو بُعِدَت^(٢)

والأول : محقق على المدَّعي عليه ، مشدَّد على المدَّعي بالشرط الذي ذكره ، والثاني عكسه ؛ فراجع الأمر إلى مرئتي الميراث ويصُحُّ حمل الأول على أكابر الناس الذين يشقُّ عليهم الحضور من تلك البلد ، قياساً على المرضى وغيرهم من أصحاب الأعداء ، كما يحمل الثاني : على من لا يشقُّ ذلك عليه .

[الحكم على الغائب بالبيعة^(٣)]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة إنَّ الحاكم لا يحكم بالبيعة على غائب ، ولا على من هرب قبل الحكم وبعد إقامة البيعة ، ولكن يأتي من عند المقاصي ثلاثة إلى ما يدعونه إلى الحكم ؛ فإن جاء ولا فتح عليه بابه ،

(١) انظر البحر الرائق (١٩٢ / ٧) .

(٢) انظر حوشر العقود (٢٩٧ / ٢) ، والإحصاف (٢٣٥ / ١١ ، ٢٣٦) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٩١)

(٣) سبق بيان هذه المسألة مختصرة في الباب السابق (٥٥٥ / ٣) ، ومضتها هنا أيضاً ؛ لصلتها بهذا الباب

وحُكي عن أبي يوسف . أنه يحكم عليه .

وقال أبو حنيفة لا يحكم على غائب بحال إلا أن يتعلّق الحكم بالحاضر ؛ مثل أن يكون العائب وكبلاً ، أو يكون جماعة شركاء في شيء فيُدعى على أحدهم وهو حاصر ؛ فيحكم عليه وعلى العائب^(١) ، وقال مالك . يحكم على العائب للمحاصر إذا أقام المحاصر البيّنة وسأل الحكم له^(٢) ، وقال الشافعي . يحكم على العائب إذا قامت البيّنة للمدعي على الإطلاق ، وبه قال أحمد في إحدى روايته^(٣)

فالأول : مخفّف على العائب ، مشدّد على المدعي بالشرط الذي ذكره ، والثاني . مشدّد على العائب بالشرط الذي ذكره ، والثالث : مشدّد عليه على الإطلاق ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

ووجه من قال . إنّه لا يُقضى على الغائب العمل بالاحتياط ؛ فقد يلحق بحجّته ويشتر للمحاكم أنّه مظلوم لو كان حصر .

ووجه من قال : يحكم عليه أن البيّنة كافية للمحاكم ، فائنة مقام حضوره ؛ فإنّ الذي تشهد به البيّنة في عيّنته . هو الذي تشهد به عليه في حضوره

[حكم تحليف المدّعي على الغائب والقاصر بعد إقامة البيّنة]

ومن ذلك : قول مالك والشافعي في الأصحّ من مذهبه إنّ البيّنة إذا

(١) انظر حاشية ابن عابدين (٤٠٩/٥) ، وبالباية شرح الهداية (٥٢/٩)

(٢) انظر المعونة على مذهب عالم المدينة (ص ١٥١٢)

(٣) انظر نعمة المحتاج (١٦٣/١٠) ، والمدع (٢٠٦/٨) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٩١ ، ٢٩٢) .

قامت على عائب أو صبي أو محزون فلا بد من تحليف المدعي مع البينة^(١) ، وعن أحمد روايتان ؛ إحداهما يحلف ، والثانية لا يحلف^(٢) .

فالأول فيه تشديد وعمل بالاحتياط للعائب والصبي والمحزون ، والثاني فيه تخفيف من جهة الرواية الثانية لأحمد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .

ويصح حمل من قال : يحلف المدعي مع البينة ، على ما إذا كان في البينة مقال ولم يثبت ، والثاني : على البينة العادلة ؛ كالعلماء والصلحاء .

[حكم ما لو مات وخلف ابناً مسلماً]

وآخر نصرانياً ، فادعى كل منهما أنه مات على دينه وورثه [

ومن ذلك . قول أبي حنيفة : إنه لو مات رجل وخلف ابناً مسلماً وابناً نصرانياً ، فادعى كل واحد منهما أنه مات على دينه وأنه يرثه ، أو مات من عرف أنه كان نصرانياً وشهدت بية أنه أسلم قبل موته ، وشهدت أخرى أنه مات على الكفر . أنه يقدم بية الإسلام ، مع قول الشافعي في أحد أقواله : إن البيتين يتعارضان فيسقطان ؛ ويصير كأن لا بينة ؛ فيحلف النصراني ويقتضى له ، ومع قوله الآخر : إنهما يستعملان فيقرع بينهما ، ويُعسَل

(١) انظر : حاشية الدسوقي (١٦٢/٤) ، ونحفة المحتاج (١٦٩/١٠)

(٢) انظر : المدع (٢٠٦/٨ - ٢٠٧) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأنظمة (ص ٢٩٢) .

وَيُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَيُدْفَنُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ^(١)

فَالْأَوَّلُ - وَهَذَا قَالَ أَحْمَدُ - ، يَرْجِعُ ثَوْتُ دِينِ الْإِسْلَامِ ، وَالثَّانِي يَرْجِعُ ثَوْتُ الْكُفْرِ ، وَبَقِيَّةُ الْأَنْوَالِ . ظَاهِرَةٌ : فَرَجَعَ الْأَمْرُ إِلَى مَرْتَبَتِي الْمِيزَانِ

[حَكْمُ قَبُولِ الْبَيِّنَةِ مِنَ الْمُدْعَى بَعْدَ قَوْلِهِ : لَا بَيِّنَةَ لِي ، وَنَحْوِهِ]
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْأَثَمَةِ الثَّلَاثَةِ إِنَّهُ لَوْ قَالَ : لَا بَيِّنَةَ لِي ، أَوْ كُلُّ بَيِّنَةٍ لِي زُورٌ ، ثُمَّ أَقَامَ بَيِّنَةً قَبْلَ^(٢) ، مَعَ قَوْلِ أَحْمَدَ : إِنَّهَا لَا تُقْبَلُ^(٣) .

فَالْأَوَّلُ : فِيهِ تَخْفِيفٌ عَلَى الْمُدْعَى ؛ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ فِي حَالِ غَضَبٍ أَوْ عَمَلَةٍ ، وَالثَّانِي : فِيهِ تَشْدِيدٌ عَلَيْهِ ؛ وَلَا عَدْرَ لِمَنْ أَقْرَأَ ؛ فَرَجَعَ الْأَمْرُ إِلَى مَرْتَبَتِي الْمِيزَانِ .

(١) رَأَى الْمَسْأَلَةَ مِنْ « رَحْمَةِ الْأَمَّةِ فِي اخْتِلَافِ الْأَثَمَةِ » (ص ٢٩٢) (عَصْلٌ لَوْ مَاتَ رَجُلٌ وَحَلَفَ أَبًا مُسْلِمًا وَأَبًا بَصْرَانِيًّا ، فَادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ مَهُمَا أَنَّهُ مَاتَ عَلَى دِينِهِ ، وَأَنَّهُ يَرِثُهُ ، وَأَقَامَ عَلَى ذَلِكَ بَيِّنَةً ، وَعُذِرَ أَنَّهُ كَانَ بَصْرَانِيًّا وَشَهِدَتْ بِحَدِي الْيَسَنِ أَنَّهُ مَاتَ وَآخِرُ كَلَامِهِ الْإِسْلَامَ ، وَشَهِدَتْ الْآخَرَى أَنَّهُ مَاتَ وَآخِرُ كَلَامِهِ الْكُفْرَ . فَهَذَا مُتَعَارِضَانِ فَيَسْقُطَانِ فِي أَحَدِ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ ، وَيَصِيرُ كَأَنَّهُ لَا بَيِّنَةَ فَيَحْلِفُ الْبَصْرَانِيُّ وَيُقَضِّضُ لَهُ ، وَعَلَى قَوْلِ الْآخَرِ يَسْتَعْمَلَانِ فَيُتَرَقَّعُ بَيْنَهُمَا .

وَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ أَصْلَ دِينِهِ فَقُولَانِ ، فَإِنْ عَلِمَا يَسْقُطَانِ رَجْعًا إِلَى مَنْ فِي يَدِهِ الْمَالُ ، وَإِنْ قُلَّ يُسْتَعْمَلَانِ ، وَقُلَّا يُتَرَقَّعُ بَيْنَهُمَا أَقْرَعُ ، وَإِنْ قُلَّ يَوْفَقُ وَقَفَ إِلَى أَنْ يَنْكَشِفَ ، وَإِنْ قُلَّ يَنْقَسِمُ قَسَمٌ عَلَى الْمَصْرُوحِ ، وَمِنْ الْمَسَائِلِ كُلُّهَا يُعْتَمَلُ ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَيُدْفَنُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ ، وَهَذَا قَالَ أَحْمَدُ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي جَمِيعِ الْمَسَائِلِ تُقَدِّمُ بَيِّنَةَ الْإِسْلَامِ ، وَانْظُرْ « مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ » (١/٦٩٠) ، وَ« حَلِيَّةُ الْعُلَمَاءِ » (٨/٢٠٤) ، وَ« رَحْمَةُ الْأَمَّةِ فِي اخْتِلَافِ الْأَثَمَةِ » (ص ٢٩٢)

(٢) انْظُرْ « حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ » (٥/٥٥٠) ، وَ« حَاشِيَةُ الْحَرَشِيِّ » (٧/١٥٦) ، وَ« مَعْنَى الْمُحْتَاجِ » (٦/٣٠١)

(٣) انْظُرْ « الْمَعْنَى » (١٠/٢٣٩) ، وَ« رَحْمَةُ الْأَمَّةِ فِي اخْتِلَافِ الْأَثَمَةِ » (ص ٢٩٣)

[التفاضل بين بيئة الخارج وبيئة صاحب اليد]

ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايته إن بيئة الخارج مقدمة على بيئة صاحب اليد في الملك المطلق دون المصاف إلى سبب لا ينكره^(١) ؛ كالسح في الثياب التي لا تُسح إلا مرة واحدة ، والساح الذي لا يتكرر^(٢) ؛ فإن بيئة صاحب اليد تقدم حيثد ، وإذا أرحا ؛ فإن كان صاحب اليد أسبق تاريخاً تقدم أيضاً^(٣) ، مع قول مالك والشافعي ؛ إن بيئة صاحب اليد مقدمة على الإطلاق^(٤)

فالأول مشدد على صاحب اليد بالتفصيل الذي ذكره ، والثاني : محقق عليه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان

ووجه الأول أن البيئة من الخارج قد تكون أقوى من وضع اليد ؛ لأنه ما كل واصع يد على شيء يكون بحق

ووجه الثاني عكسه ، وما كل بيئة تكون صادقة

وبصغ حمل الأول على حال أهل الدين والورع ، والثاني ؛ على من كان بالضد من ذلك .

(١) كذا في السح التي بين يدي ، وفي رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ؛ (ص ٢٩٣)
(يتكرر) بدل (ينكره) ، ولعله الصواب .

(٢) كذا في السح التي بين يدي ، وفي رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ؛ (ص ٢٩٣)
(التاج) بدل (المناسج) ، ولعله الصواب .

(٣) انظر ؛ اسأله شرح لهداية ؛ (٣٢٦ / ٩) ، والإيضاح ؛ (٣٨٠ / ١١)

(٤) انظر ؛ عيون المسائل ؛ (ص ٥٢٧) ، وفي البيان ؛ (١٦١ / ١٣)

وبصغُّ الحمل بالعكس أيضاً إذا كان صاحب اليد من أهل الذئير
والورع دون الحارح ؛ فالحاكم يحوِّر الأمر في ذلك ، ويحكم بما يراه أبرأ
لدمته أو لدمّة الخصمين أو أحدهما ، وهو مع ذلك على شفير النار ،
نسأل الله اللطف .

[حكم ترجيح البينة الأشهر عدالة]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة . إذا تعارضت بيستان وإحدهما أشهر
عدالة . . لم تُرجَّح بذلك^(١) ، مع قول مالك : إنها تُرجَّح به^(٢) .

فالأول : فيه تشديد على أشهر البيتين ، والثاني : محفّف عليها ؛
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
والمدار على ما يقوم عند الحاكم

[حكم ما لو ادعى شيئاً في يد آخر وأقام كلُّ بينة]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة : لو ادَّعى رجل شيئاً في يد إنسان ،
وتعارضت البيستان . . لم يسقطا ، بل يُقسم ذلك الشيء بينهما^(٣) ، مع قول
مالك : إنهما يتحالعان ، ويُقسم ذلك بينهما ؛ فإن حلف أحدهما ونكل

(١) انظر : تبیین الحقائق ، (٢٦٣ / ٤) ، و البيان ، (١٦٦ / ١٣) ، و كشف القناع ،
(٣٩٣ / ٦) .

(٢) انظر : حاشية المدسومي ، (٢٦٠ / ٤) ، و رحمة الأمام في احكام الأئمة ،
(ص ٢٩٣) .

(٣) انظر : البایة شرح الهدایة ، (٣٨٤ / ٩) .

الآخر قصي للمحالف دون الماكر^(١) ، ومع قول الشافعي في أحد قوله
إنهما بسفطان معاً ؛ كما لو لم يكن بية^(٢) .

فالأول فيه تشديد على صاحب اليد بإحراج نصف ما بيده للمحارج ،
وكذلك القول في الثاني ، وأما الثالث ، فظاهر ؛ لعدم ما يرجح به الحكم ؛
فإن شاء المحاكم قسم ، وإن شاء أقرع ، وإن شاء توقف ؛ فارجع الأمر إلى
مرتبي الميزان .

[حكم سماع دعوى الزواج من غير ذكر شروط صحته]
ومن ذلك - قول أبي حيفة ومالك - إنه لو ادعى شخص أنه تزوج امرأة
تزوجاً صحيحاً . سمعت دعواه من غير ذكر شروط الصحة^(٣) ، مع قول
الشافعي وأحمد - إنه ليس للمحاكم سماع دعواه إلا بعد ذكر شروط الصحة
التي تقتض صحة النكاح إليها ؛ وهو أن يقول : تزوجتها بولي مرشد
وشاهدي عدل ورصاها - إن كان يُشترط -^(٤) .

فالأول محقق على المدعي ، والثاني : فيه تشديد عليه ؛ فارجع
الأمر إلى مرتبي الميزان

ويصح حمل الأول على من عُرف بالدين والورع والعلم ، والثاني
على من كان بالصد من ذلك .

(١) انظر « المبدية الكبرى » (٤٥ / ٤)

(٢) انظر « البيان » (١٨٥ / ١٣) ، و « رحمة الأمة » (ص ٢٩٣)

(٣) انظر « عيون المسائل » (ص ٥٢٨) .

(٤) انظر « جواهر العقود » (٤٠٠ / ٢) ، و « كشف الصغ » (٣٤٦ / ٦) ، و « رحمة الأمة »

في اختلاف الأئمة » (ص ٢٩٣)

[حكم نكول المدعى عليه عن اليمين]

ومن ذلك قول أبي حيفة : **إِنَّهُ لَوْ نَكَلَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ عَنِ الْيَمِينِ لَا تُرَدُّ بِلَ يُقْضَى بِالْكَوْلِ** ^(١) ، مع قول أحمد : **إِنَّهَا تُرَدُّ وَيُقْضَى بِالْكَوْلِ** ^(٢) ، ومع قول مالك : **إِنَّهَا تُرَدُّ وَيُقْضَى عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِكَوْلِهِ فِيمَا يَثْبُت بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ ، أَوْ شَاهِدٍ وَامْرَأَتَيْنِ** ^(٣) ، ومع قول الشافعي : **إِنَّهُ تُرَدُّ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى ، وَيُقْضَى عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِكَوْلِهِ فِي جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ** ^(٤) .

فَالْأَنَّمَةُ : مَا يَبِينُ مُشَدَّدٌ فِي شَيْءٍ ، وَمُخَفَّفٌ فِي آخَرَ كَمَا تَرَى ، فَرُجِعَ الْأَمْرُ إِلَى مَرْتَبَتِي الْمِيزَانِ .

[حكم تغليب اليمين ^(٥)]

ومن ذلك : قول أبي حيفة : **لَا تُعْلَظُ الْيَمِينُ بِالرَّوْمَانِ وَلَا بِالْمَكَانِ** ^(٦) ، مع قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى روايتيه : **إِنَّهَا تُعْلَظُ بِهِمَا** ^(٧)

(١) انظر : الناية شرح الهداية : (٢٢٧ / ٩) .

(٢) انظر : الإنصاف : (٢٥٤ / ١١) .

(٣) انظر : هيون المسائل : (ص ٥٢٦) .

(٤) انظر : تحفة المحتاج : (٣٢٠ / ١٠) ، وادحمة لأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٢٩٤) .

(٥) قد يكون تغليب اليمين بالرمان ، وقد يكون بالمكان ، قال في : الناية شرح الهداية :

(٣٤٥ / ٩) (أَمَّا التَّغْلِيظُ بِالرَّوْمَانِ فَهِيَ يَوْمَ لَجْمَةِ بَعْدَ الْعَصْرِ ، أَمَّا التَّغْلِيظُ بِالْمَكَانِ

فِي الرُّكْنِ وَالْمَقَامِ إِنْ كَانَ بِمَكَّةَ ، وَعِنْدَ قَرْنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَانَ بِالْمَدِينَةِ ،

وَعِنْدَ الصَّحْرَةِ إِنْ كَانَ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ ، وَفِي سَائِرِ الْجَوَامِعِ فِي سَائِرِ الْأَدَارِ)

(٦) انظر : الناية شرح الهداية : (٣٤٥ / ٩) .

(٧) انظر : المعونة على مذهب عالم المدينة : (ص ١٥٨٣) ، واد البيان : (٢٥٦ / ١٣) .

فالأول : مخفف ، والثاني : مشدد .

وبصح حمل من قال بالتعلبط . على أهل الرئية ، ومن قال بالتحفيف .
على أهل الذبي والصدق

[حكم ما لو شهد عدلان بأنه اعتق عبده فأنكر العبد]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة لو شهد عدلان على رجل بأنه اعتق
عبده ، فأنكر العبد . لم تصح الشهادة^(١) ، مع قول الأئمة الثلاثة . إنه
يُحكم بعقبة^(٢) .

فالأول : مخفف على السيد ، والثاني : مشدد عليه ؛ فرجع الأمر إلى
مرقني الميزان .

ووجه الأول : مراعاة حقّ الأدمي .

ووجه الثاني : مراعاة حقّ الله .

وهنا أسرار لا تخطر في كتاب !

[حكم ما لو اختلف الزوجان في متاع البيت]

ومن ذلك قول أبي حنيفة إنه لو اختلف الزوجان في متاع البيت
الذي يسكنانه ، ويذهما عليه ثابته ، ولا يية مما كان في يدهما مشاهد

والمدع (٣٥٩/٨) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٩٤)

(١) انظر المسبوط (٩٣/٧)

(٢) انظر حواضر العقود (٤٠٠/٢) ، والإصناف (٢٤٧/١١) ، ورحمة الأمة في

اختلاف الأئمة (ص ٢٩٤)

فهو لهما ، وما كان في يدهما من طريق الحكم ؛ فما صلح للرجال فهو للرجل ، والقول قوله فيه ، وما صلح للنساء فهو للمرأة ، والقول قولها فيه ، وما كان يصلح لهما فهو للرجل في الحياة ، وأما بعد الموت فهو للباقي منهما^(١) ، مع قول مالك : إن كل ما يصلح لكل منهما فهو للرجل^(٢) ، ومع قول الشافعي : هو بينهما بعد التحالف^(٣) ، ومع قول أحمد : إن كان المزارع فيه مما يصلح للرجال ؛ كالطيالسة والعمائم . . . فالحقول قول الرجل فيه ، وإن كان مما يصلح للنساء ؛ كالمقاييع والرقايات . . . فالحقول قول المرأة فيه ، وإن كان مما يصلح لهما . كان بينهما بعد الوفاة ، ثم لا فرق بين أن تكون يدهما عليه من طريق المشاهدة أو من طريق الحكم ، وكذا الحكم في اختلاف ورثتهما . فالحقول قول الباقي منهما^(٤) ، ومع قول أبي يوسف : إن القول قول المرأة فيما جرت العادة أنه قدر جهاز مثلها^(٥) .

فالأول : مفصل ، والثاني : مشدد على المرأة ، والثالث : ظاهر ؛ لعدم وجود مرجح ، والرابع : مفصل في غاية التحقيق والوضوح ،

(١) انظر : الباية شرح الهداية : (٢٧٣ / ٩) .

(٢) قال في : عيون المسائل : (ص ٥٢٩) (إذا اختلف الزوجان في متاع البيت قبل الفراق أو بعدها ، والدار لهما أو لأحدهما ، أو ماتا أو أحدهما ، أو اختلف الورثة ، فما كان من متاع النساء فهو للمرأة مع يمينها ، وما كان من متاع الرجال فهو له مع يمينه أو يمين الورثة ، وما صلح لهما جميعاً فهو للرجل مع يمينه)

(٣) انظر : البيان : (٢١٥ / ١٣) .

(٤) انظر : المعنى : (٣٩٣ / ٥)

(٥) انظر : بدائع الصنائع : (٣٠٩ / ٢) ، و : رحمة الأئمة في اختلاف الأئمة : (ص ٢٩٤)

والخامس مشدد على الروح ؛ فقد يكون ما ادّعاء من جهارها هو له ،
وكان عبدا كالعارية ، إن وجدها موافقة سامحها به وإلا أحده منها ؛ كما
هو مشاهد في كثير من الدس اليوم ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران

[حكم أخذ الحق من الغريم الجاحد بغير إذنه إذا طفر به]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة . إنه لو كان لشخص دين على آخر بجحده
إثمه ، وقدر له على مال . فله أن يأخذ منه مقدار دينه بغير إذنه لكن من
حسن ماله^(١) ، مع قول مالك في إحدى روايته . إنه إن لم يكن على عريمه
غير دينه . فله أن يستوفي حقه بغير إده ، وإن كان عليه غير دينه . . استوفى
بقدر حقه بالمقاصصة ، ورد ما فضل ، ومع قول مالك في الرواية
الأخرى ؛ وهي مذهب أحمد . إنه لا يأخذ إلا بإده . وإن كان عليه غير دينه
استوفى^(٢) . سواء أكان نادلاً ما عليه أم مانعاً ، وسواء أكان له على حقه دين
أم لم يكن ، وسواء أكان من حسن حقه أم لم يكن^(٣) ، ومع قول الشافعي .
إن له أن يأخذ ذلك مطلقاً بغير إذنه ، وكذا لو كان له عليه دين وأمكنه الأخذ
بالحاكم فالأصح من مذهبه ؛ جواز الأخذ ولو كان مقرراً به ولأنه يمنع
الحق بسلطانه ؛ فله الأخذ^(٤) .

(١) انظر « البناية شرح الهداية » (٥١٠ / ١٣) .

(٢) كذا في النسخ التي بين يدي المؤلفات لجملة المعترضة ، وهي غير موجودة في « رحمة
الامة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٩٤) ، ولعله لأنب

(٣) انظر « عيون المسائل » (ص ٥٣٠ - ٥٣١) ، و « الإيضاح » (٣٠٨ / ١١)

(٤) انظر « البيان » (٢١٧ / ١٣) ، و « تحفة المحتاج » (٢٨٨ / ١٠)

فالأول . محقق على صاحب الدين في استيفاء حقّه من الجاحد
شرطه ، والثاني . معصّل ، والثالث : مشدّد عليه باشتراط الإذن له في
الأخذ ، محقق عليه من حيث جواز الأخذ وإن كان على الجاحد دين آخر ،
والرابع . محقق مطلقاً ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي المبران .

ووجوه الأقوال ظاهرة ؛ لأنّ الأخذ فيها كلّها بطريق شرعيّ ، ويسمّى
بمسألة الطمر ، ولكن لا يحتمل أنّ الأخذ بإدنه أولى ؛ لاحتمال أن يكون
ذلك المال ليس هو ملكاً له ؛ بقربة وقوعه في ححد الحقّ المذكور ؛ فإنّ
من ححد الحقّ الذي عليه مع العلم . فلا يعد منه أن يصع يده على مال
الغير بغير طريق شرعيّ ، والله تعالى أعلم



كتاب الشهادات

[مسائل الاتفاق في كتاب الشهادات]

اتفق الأئمة على : أن الشهادة شرط في الكاح ، وأما سائر العقود ، كالبيع . . فلا تشترط الشهادة فيها .

واتفقوا على أن القاضي ليس له تلقين الشهود ، بل يسمع ما يقولون ، وعلى . أن النساء لا يُقتلن في الحدود والقصاص ، وأنهن يُقبلن منفردات فيما لا يطعن عليه الرجال عالياً ، وعلى : أن اللعب بالشطرنج مكروه^(١)

واتفقوا على : أنه لا يصح الحكم بالشاهد واليمين فيما عدا الأموال وحقوقها ، وعلى أن شهود العرع إذا رُكبا شهود الأصل أو عدلاهما ، واتفقا عليهما ولم يذكر اسمهما ونسبهما للقاضي فلا يقبل شهادتهما على شهادتهما ، خلافاً لابن جرير الطبري ؛ فإنه أجاز ذلك ؛ مثل أن يقولوا : شهد أن رجلاً عدلاً أشهدنا على شهادته أن فلان بن فلان له على فلان ألف درهم .

واتفقوا على أنه لا تجوز شهادة العرع مع وجود الأصل ، إلا أن يكون هناك عذر يسمع شهادة شهود الأصل

(١) أي : حكمه الكراهة على أقل تقدير ، أو أنه أراد الكراهة لعة ، ولا مؤثراً جمهور الفقهاء ذهبوا إلى تحريمه ، وسيأتي بيان ذلك (٥٩١/٣)

وكذلك اتفقوا على . أنَّ الشاهدين لو شهدا بأمر ثمَّ رجعا بعد الحكم به . . لم ينتقض الحكم الذي حُكم بهما فيه ، وعلى : أنَّهما إذا رجعا قبل الحكم لم يُحكم بهما .
فهذا ما وجدته من مسائل الاتفاق ^(١) .
وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم ثبوت النكاح بشهادة رجل وامرأتين]

فمن ذلك قول أبي حنيفة : إنَّ النكاح يثبت بشهادة رجل وامرأتين عند التداعي ^(٢) ، مع قول مالك والشافعي : إنه لا يثبت بذلك ، وبه قال أحمد في أظهر روايته ^(٣) .

فالأول فيه تحميم ، والثاني : فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبني الميزان .

[حكم شهادة العبد في النكاح]

ومن ذلك : قول الشافعي وغيره : إنَّ النكاح لا يعقد بعديين ^(٤) ، مع قول أحمد وغيره : إنه يعقد بشهادة عبيدين ^(٥) .

(١) انظر «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٩٥) وما بعدها

(٢) انظر «لاحيار» (٨٣/٣)

(٣) انظر «حاشية الصادي على الشرح الصغير» (٣٣٥/٢) ، و«تحفة المحتاج» (٢٢٧/٧) ،

و«المبدع» (١٩٩/٦) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٩٥)

(٤) انظر «لاحيار» (٨٣/٣) ، و«تحفة المحتاج» (٢٢٧/٧)

(٥) انظر «كشاف القناع» (٦٦/٥) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٩٥)

فالأول مشدد ، والثاني محقق ، ولكل منهما وجه ؛ فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أن النكاح أحظر من المال ؛ لما فيه من الاحتياط للأصابع وإثبات الأسس والخروج عن نكاح السباح ؛ فيحتاج إلى كمال الصفات في الشهود .

ووجه الثاني . إطلاق الشاهدين في بعض الروايات^(١) ؛ فشمّل العيّد إذا كانوا بالغير عقلاء مسلمين ، وقد يكون العدّ أذنين من كثير من الأحرار كما هو مشاهد في الناس .

[حكم الإشهاد في البيع]

ومن ذلك . قول الأئمة باستحباب الإشهاد في البيع^(٢) ، مع قول داود . إنه واجب^(٣)

فالأول محقق محمول على حال أهل الذّٰب والورع والصدق ، والثاني : مشدد محمول على من كان بالصدّ من ذلك ؛ فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) من ذلك ما رواه ابن حبان (٤٠٧٥) عن السيدة عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا نكح إلا بوليّ وشاهدي عدل ، وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل ، فمن تشاحروا فالسلطان وليّ من لا وليّ له .

(٢) انظر : السّاية شرح الهداية (١٦/٥) ، و : العواكف الدواني (٢٢٥/٢) ، و : جواهر العمود (٣٥٠/٢) ، و : المعنى (٢٠٥/٤)

(٣) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٩٥)

[حكم شهادة النساء فيما يغلب اطلاع الرجال عليه]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة . إنه تُقبل شهادة النساء فيما الغالب في مثله أن يطلع عليه الرجال ؛ كالنكاح والطلاق والعنق ونحو ذلك ، سواء افرز في ذلك أو كنَّ مع الرجال^(١) ، مع قول مالك : إنهنَّ لا يُقبلن في ذلك ، وإنَّما يُقبلن عند في غير المال وما يتعلَّق به من العيوب التي تختصُّ بالنساء في المواضع التي لا يطلع عليها غيرهنَّ ، وبه قال الشافعي وأحمد^(٢) فالأول : فيه تخفيف على المدَّعي ، وتشديد على المدَّعى عليه ، والثاني : فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ولكلٍّ من القولين وجه .

[العدد الذي تصحُّ به شهادة النساء]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر روايتيه إنه لا يشترط العدد في شهادة النساء ، بل تُقبل شهادة امرأة واحدة^(٣) ، مع قول مالك

(١) المفهوم من عبارات الحنفية أن شهادة النساء مفردات لا تُقبل فيما ذكر ، بل لا بد من وجود رجل معها ؛ قال في « تبيين الحقائق » (٢٠٩/٤) (يشترط لغير المحدود والقصاص وما لا يطلع عليه الرجال شهادة رجلين أو رجل وامرأتين ، سواء كان الحق مالا أو غير مال ؛ كالنكاح والطلاق والعنق والوكالة والرصاية ونحو ذلك مثا ليس بمال) ، وانظر « الاختيار » (٨٣/٣) ، والباقية شرح الهدية (١٠٦/٩)
(٢) انظر « المعونة على مذهب عالم المدينة » (ص ١٥٥) ، و« نكتة المحتج » (٢٤٨/١٠ ، ٢٤٩) ، و« كشف انقاع » (٤٣٤/٦) ، و« رحمة الأئمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٩٥) .
(٣) وذلك في المواضع التي يكتفى فيها بشهادة النساء ؛ كالأمور التي لا يطلع عليها -

وأحمد في الرواية الأخرى إنه لا يُقبل أقل من امرأتين^(١) ، ومع قول الشافعي : إنه لا يُقبل إلا شهادة أربع نسوة^(٢) .

فالأول محقق ، والثاني فيه تشديد ، والثالث مشدد ، فرجع الأمر إلى مرتبتي المبران

ومرجع ذلك إلى الاجتهاد

[ما يثبت به استهلال الطفل]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة : إن استهلال الطفل يثبت بشهادة رجلين ، أو رجل وامرأتين ؛ لأن فيه ثبوت إرثين^(٣) ، وأما في حق الغسل والصلاة عليه . فيقبل فيه شهادة امرأة واحدة^(٤) ، مع قول مالك : يُقبل فيه امرأتان^(٥) ، ومع قول الشافعي يُقبل فيه شهادة النساء منفردات ، إلا أنه على أصله في اشتراط الأربع^(٦) ، ومع قول أحمد : يُقبل في الاستهلال شهادة امرأة واحدة^(٧) .

الرحال : كالولادة وغيوب النساء انظر : لأخير : (١٤٠ / ٢) ، و : الإصناف : (٨٦ / ١٢)

(١) انظر : غيوب المسائل : (ص ٣٩٢) ، و : الإصناف : (٨٦ / ١٢)

(٢) انظر : بحه المحتج : (٢٥٠ / ١٠) ، و : رحمه الأمة في اختلاف الأنمة : (ص ٢٩٥)

(٣) كذا في السح التي بين يدي ، وفي : رحمه الأمة في اختلاف الأنمة : (ص ٢٩٥) (إرث) بدل (إرثين) ، ولعله الأنسب .

(٤) انظر : الهداية شرح لندية : (١١٧ / ٣)

(٥) انظر : المعونة على مدح عاصم المدينة : (ص ١٥٥٣)

(٦) انظر : البان : (٣٣٥ / ١٣) ،

(٧) انظر : الإصناف : (٨٦ / ١٢)

فالأول : مفصل ، والثاني : فيه تشديد ، والثالث : كذلك ، والرابع : مخفف من حيث ثبوت الاستهلال بامرأة واحدة ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

والأمر في ذلك راجع إلى اجتهاد المجتهدين .

[ما يثبت به الرضاع]

ومن ذلك : قول أبي حيفة : إنه لا يقبل في الشهادة بالرضاع إلا رجلان ، أو رجل وامرأتان ، ولا تقبل فيه شهادة النساء منفردات^(١) ، مع قول مالك والشافعي : يقبلن فيه منفردات ، إلا أن مالكاً يشترط في المشهور عنه أن يشهد فيه امرأتان ، والشافعي يشترط شهادة أربع ، ومع قول مالك في الرواية الأخرى : إنه يقبل في ذلك واحدة إذا فشا ذلك في الجيران^(٢) ، ومع قول أحمد : يقبلن فيه منفردات ، وتجزئ منهن امرأة واحدة في المشهور عنه^(٣) .

فالأول : فيه تشديد ، والثاني : فيه تخفيف ، وكذلك الثالث بالشرط المذكور فيه ، وقول أحمد : مخفف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
والأمر في ذلك راجع إلى اجتهاد المجتهدين ، ولكل واحد وجه .

(١) انظر « الاختيار » (١٤١/٢)

(٢) انظر « المعونة على مذهب عالم المدينة » (ص ١٥٥٢) ، و « تحفة المحتاج » (٢٥٠/١٠) .

(٣) انظر « الإنصاف » (٨٦/١٢) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٩٦)

[حكم شهادة الصبيان]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إن شهادة الصبيان لا تُقبل^(١) ، مع قول مالك : إنها تُقبل في الجراح إذا كانوا قد اجتمعوا لأمرٍ مباح قبل أن يتمزقوا ، وهي رواية عن أحمد ، وعنه رواية ثالثة : أنها تُقبل في كل شيء ، أي شرط الصواب المعتبر في ذلك الأمر^(٢)

فالأول : فيه تشديد على المدعي ، والثاني : فيه تخفيف عليه بالشرط الذي ذكره ، والثالث : محقق عليه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث .

فمن الأئمة من غلب حكم الأرواح وحمل الحكم لها ، فإن إدراكها لا يختلف بكثير صاحبها ولا صفوه ؛ فروح الصغير كروح الكبير وقد أجمع أهل الكشف : على أنَّ الروح حُذقت بالعة درآكة عارفة بما يحب لله ، وما يستحيل عليه ؛ لا تقل الريادة في جوهرها ؛ كملائكة ، ولا ترقى لها في المقامات .

عكس من غلب جانب الأجسام على حكم الأرواح : فإنَّ الجسم يقل الزيادة والسو في جوهر داته كما هو مشاهد ؛ كما أشار إليه حديث : « رُفِعَ القلمُ عن ثلاث » ؛ فإنه قال فيه : « وعن الصبي حتى يبلغ »^(٣) ، بخلاف

(١) انظر : الباية شرح الهداية (١٣٦/٩) ، وحبية العلماء (٢٤٧/٨) ، والإصناف (٣٧/١٢) .

(٢) انظر : عيون المسائل (ص ٥١٨) ، والإصناف (٣٧/١٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٩٦) .

(٣) روه أبو داود (٤٣٩٨) ، والترمذي (١٤٢٣) عن سدا علي رضي الله عنه

الأرواح ؛ فإنها خلقت بالعمة كما مر ، ولولا ذلك ما شهدت لله تعالى بالربوبية وقيل ذلك منها يوم : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ [الأنعام ١٧٢] ، وهنا أسرار يعرفها أهل الله لا نسطر في كتاب .

[حكم شهادة المحدود في القذف إذا تاب]

ومن ذلك ، قول أبي حيفة : إنه لا تُقَلَّ شهادة المحدود في القذف وإن تاب إذا كانت توبته بعد الحد^(١) ، مع قول الأئمة الثلاثة إنه تُقَلَّ شهادته إذا تاب ، سواء كانت توبته بعد الحد أو قبله ، إلا أن مالكاً يشترط مع التوبة : ألا تُقَلَّ شهادته في مثل الحد الذي أُقيم عليه^(٢) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : مخفّف

ووجه الأول : العمل بطواهر الآيات والأخبار ؛ كظاهر قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ • إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا •

[المود ٤-٥]

ومن هنا قال مالك : يُشترط في صحّة توبة القاذف : إصلاح العمل ، والكف عن المعصية ، وفعل الحيرات ، والتقرب بالطاعات ، ولا يتقيد ذلك بسنة ولا غيرها^(٣) .

(١) انظر : البناية شرح الهداية (١٣٦/٩)

(٢) انظر : المدونة الكبرى (٢٣/٤) ، والدخيرة (٢٢١/١٠) ، ودالبيان ،

(٣٠٤/١٣) ، ودالإنصاف (٥٧/١٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ،

(ص ٢٩٦)

(٣) انظر : الدخيرة (٢٢١/١٠) .

وقال أحمد : إن مجرد التوبة كافٍ ؛ أي ولو لم يعمل صالحاً بعدها^(١) .
 فالعلماء . ما ييسر مشدّد في تحقيق التوبة ، وفي مطلقها^(٢) ؛ فرجع
 الأمر إلى مرقبتي الميزان .

وبصغ حمل قول من قال : بشرط في صحّة التوبة الاستبراء بمدة يغلب
 على الظنّ أنّه لا يعود إلى ذلك الذنب : على من طهر لما منه رائحة ميل إلى
 المعاصي بعد التوبة ، وقول من قال : مجرد التوبة كافٍ على من لا ميل
 له إلى تلك المعصية .

[صفة توبة القاذف ، وحكم شهادة ولد الزنى في الرنى]

ومن ذلك قول الشافعي : إنّ صفة توبة القاذف أن يقول : قدعي باطل
 محرّم ، وأب نادم عليه ولا أعود إليه ؛ أي : إلى ما قلت^(٣) ، مع قول مالك
 وأحمد : إنّ صفتها أن يكذب نفسه^(٤) .
 قالوا : وتقل شهادة ولد الرنى في الرنى^(٥) .

(١) انظر : الإنصاف (٥٧/١٢) .

(٢) أي : معص التوبة ؛ وكأنه أراد : أن من حُفّ اكتفى بالتوبة معصاً ولو لم تفتن بعمل
 صالح .

(٣) انظر : نعمة المحتاج (٢٤١/١٠) .

(٤) بظر : الدخيرة (٢٢٠/١٠) ، ود المصي (١٨٠/١٠) ، ورحمة الأمة في
 اختلاف الأئمة (ص ٢٩٦) .

(٥) وذلك عند جمهور الأئمة ما عدا الإمام مالكاً ، وانظر : الباية شرح انهدية ؛
 (١٥٨/٩) ، وعبود المسائل (ص ٥٢١) ، وبيان (٣٠٤/١٣) ، و كشف
 القناع (٤٢٧/٦) .

فالأول : فيه تشديد في الإفصاح عن التصل من القذف ، والثاني : مخفف فيه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران

[حكم اللّعب بالشطرنج ، وقبول شهادة من أكثر منه]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة ومالك : إنّ لعب الشطرنج حرام ، وإن أكثر منه رُدَّتْ شهادته^(١) ، مع قول الشافعي : إنه لا يحرم إلا إن كان معوص ، أو يشتغل به عن فرض الصلاة ، ولم يتكلم عليه بسحب^(٢)

فالأول : مشدّد ؛ قياساً على ما ورد من النهي عن النردشير^(٣) ، والثاني : فيه تخفيف عند فقد الشرط الذي ذكره ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أنّ لعبه يصدّ عن ذكر الله وعن الصلاة غالباً ؛ فكان اللائق به التحريم .

ووجه الثاني : أنّ فيه تعلّم المكائد في حرب العدو من الكفار والبيعة ؛ فكان اللائق به عدم التحريم ؛ لأنه لم يتمخّص للهو واللّعب المهيّ عنه في الشريعة ، فافهم .

(١) وهو مدعب الحيلة . انظر : حاشية ابن عابدين ؛ (٢٩٤ / ٦) ، و مواهب الجليل ؛ (١٦٥ / ٨) ، و الإيضاح ؛ (٥٢ / ١٢)

(٢) كذا في السح التي بين يدي ، ولعلّ الأسب (أو يتكلم) بدل (ولم يتكلم) ؛ لينسق مع حكم التحريم الذي ذكره ، وانظر : ليد ؛ (٣٨٧ / ١٣) ، و رحمة الأئمة في اختلاف الأئمة ؛ (ص ٢٩٦) .

(٣) من ذلك : ما رواه مسلم (٢٢٦٠) عن سيدنا يربعة بن الحبيب الأسلمي رضي الله عنه : أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من لعب بالنردشير فكأنما صبغ يده في لحم حنزير ودمه » .

[حكم شهادة شارب النبيذ]

ومن ذلك قول الشافعي : إن شرب السيد المختلف فيه . . لا تُرَدُّ به الشهادة ما لم يُسكر^(١) ، مع قول مالك وأحمد في إحدى روايتيه : إنه يحرم ويصدق شره ، وتُرَدُّ به شهادته^(٢) ، ومع قول أحمد في الرواية الأخرى كمذهب أبي حنيفة^(٣) .

والأول : فيه تحميم ، والثاني مشدّد ، وكذلك ما وافقه من رواية أحمد : فرجع الأمر إلى مرتبتي العيزان .

ووجه الأول . أن الإقدام على تصديق أحد إنما يكون بأمر مُجمّع عليه .

ووجه الثاني أن منصب الشاهد يُعَدُّ عن الرّيب ، وإلا ضيّع أموال الناس وحقوقهم بقول الطعن فيه .

[حكم شهادة الأعمى]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة : إن شهادة الأعمى لا تُقبل أصلاً^(٤) ، مع

(١) نظر في معني المحتاج (٣٦٢/٦) ، و جواهر العقود (٣٥١/٢)

(٢) نظر في عيون لمسانتل (ص ٥٢٠) ، و الإيضاف (٤٩/١٢)

(٣) لم يشر إلى مذهب الإمام أبي حنيفة هنا ، وقال في رحمة الأمة في اختلاف أئمتها (ص ٢٩٦) بعد أن ذكر قول لإمام الشافعي (وقال أبو حنيفة البصاح ، ولا تُرَدُّ به شهادته ما لم يُسكر) ، وانظر في البصاح شرح الهداية (٣٩١/١٢) ، و الإيضاف (٤٩/١٢) .

(٤) انظر في البصاح شرح الهداية (١٣٤/٩) .

قول مالك وأحمد : إنها تُقَل فيما طريقه السماع ؛ كالسب والموت
والملك المطلق والوقف والعق وسائر العقود ؛ كالسكاح والبيع والصلح
والإجارة والإقرار ونحو ذلك ، سواء تحمّلها أعمى أو بصيرٌ ثمَّ عَمِيَ^(١) ،
ومع قول الشافعي . إنها تُقَل في ثلاثة أشياء ؛ فيما طريقه الاستعانة ،
وفيما إذا صَطَّ على إنسان صيغة إقرارٍ مثلاً ثمَّ لم يتركه من يده حتى أَدَّى
الشهادة عليه^(٢) .

فالأول : فيه تشديدٌ على صاحب الحقِّ ، والثاني : فيه تخفيفٌ ،
والثالث : فيه تشديدٌ ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي المبرر
ووجه الأقوال ظاهر .

[حكم شهادة الأخرس]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة وأحمد : إنه لا تُقَل شهادة الأخرس وإن
فُهِمَت إشارته^(٣) ، مع قول مالك : إنها تُقَل إذا كانت إشارته معهمة ، وهو
أحد الوجهين لأصحاب الشافعي^(٤)

(١) انظر : عيون المسائل ، (ص ٥١٧) ، و الإيضاح ، (٦١/١٢)

(٢) كذا في السح التي بين يدي ، وعبارة : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٢٩٧)
(وقال الشافعيُّ : تُقَل في ثلاثة أشياء : ما طريقه الاستعانة ، والترجمة ، والموت ،
ولا تُقَل في الصط حتى يتعلّق بإنسان سمع إقراره ، ثمَّ لا يتركه من يده حتى يؤدي
الشهادة عليه ، ولا يُقَل فيما عدا ذلك) ، وانظر : حلية العلماء ، (٢٩١/٨)

(٣) انظر : الاختيار ، (١٤٧/٢) ، و الإيضاح ، (٣٨/١٢)

(٤) انظر : حاشية الحرشي ، (١٧٩/٧) ، و السان ، (٢٧٦/١٣) ، و رحمة الأمة في
اختلاف الأئمة ، (ص ٢٩٧)

فالأول : مشدد ، والثاني : فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

وجه الأول : الاحتياط للأموال والأبصاع ؛ فلا يسفي الإقدام على العمل بقول شهادته .

وجه الثاني : أنَّ الإشارة المفهمة قائمة مقام صريح اللفظ ، بل قال بعض المحققين : إنها أفصح من العبارة ؛ بقرينة قولهم لو نوى الصلاة حلفريد فإن عمراً . لم تصح إلا إن أشار إليه مع الية ؛ كقوله : هذا^(١) ، وبقرينة . أنَّ الإشارة لا تحتمل التأويل ، بخلاف العبارة

[حكم شهادة العبيد]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة . إنَّ شهادة العبيد غير مقبولة على الإطلاق^(٢) ، مع قول أحمد في المشهور عنه . إنها تُقبل فيما عدا الحدود والقصاص^(٣) .

فالأول : مشدد ، والثاني : فيه تشديد من وجه ، وتخفيف من وجه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

وجه الأول : الاحتياط للأبصاع والأموال والحقوق ؛ فقد يقع العبد في الضرر أو عدم الصسط ؛ لنقص عقله ؛ فكان أشبه شيء بالمعقل .

(١) انظر : المجموع (٣٧٩ / ١) .

(٢) انظر : السانعة شرح الهداية (١٣٥ / ٩) ، و المدونة الكبرى (٥٤١ / ٤) ، و حية العلماء (٢٤٦ / ٨) .

(٣) انظر : اسمعي (١٧٥ / ١٠) ، و رحمة الأئمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٩٧)

ووجه الثاني : أنه قد يكون العبد ضابطاً حاذقاً كالحر ، وقد قال تعالى :
﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ (الحجرات ١٣) ، وقال صلى الله عليه وسلم :
« ألا لا فضل لعربي على عجمي ، ولا لعجمي على عربي ، ولا لأحمر
على أسود . . إلا بالتقوى »^(١) .

[حكم تحمُّل الشهادة حالة النقص وأدائها حالة الكمال]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي : إنَّ العبد لو تحمَّل شهادة حال
رقِّه وأذاها بعد عتقه . . قُبِلَت^(٢) ، مع قول مالك : إنه إن شهد بها في حال
رقِّه ورُدَّت . . لم تُقبَل بعد عتقه^(٣) .

وكذلك اختلافهم فيما تحمَّله الكافر قبل إسلامه ، والصيبي قبل بلوغه ؛
فإنَّ الحكم فيه عند كلِّ منهم على ما ذكرناه في مسألة العبد

فالأول من المسألتين : فيه تحفيف ، والثاني : فيه تشديد ؛ فراجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول في المسألتين أنَّ العبرة بحالة الأداء .

ووجه الثاني فيهما : أنَّ العبرة بحال التحمُّل

(١) سبق تحريره (١٩٦ / ٢)

(٢) انظر : حاشية ابن عابدين (٤٧٧ / ٥) ، و : جواهر المفود (٣٥٢ / ٢)

(٣) انظر : المعونة على مذهب عالم المدينة (ص ١٥٢٠) ، و : رحمة الأمة في احكام
الأئمة (ص ٢٩٧) .

[حكم الشهادة بالاستفاضة]

ومن ذلك قول أبي حنيفة ، إنه تحور الشهادة بالاستفاضة في خمسة أشياء : في الكاح ، والدحول ، والسب ، والموت ، وولاية القضاء^(١) ، مع قول أصحاب الشافعي في الأصح من مذهبه . جوار ذلك في ثمانية أشياء : في الكاح ، والسب ، والموت ، وولاية القضاء ، والملك ، والعتق ، والوقف ، والولاء^(٢) ، ومع قول أحمد : إنها تجوز في تسعة أشياء : الثمانية المذكورة عند الشافعية ، والتاسعة الدحول^(٣) .

فالأنمة ما بين مشدد ومحفف في الأمور التي تجوز فيها الشهادة بالاستفاضة من حيث الريادة والقص ؛ فرجع الأمر إلى مرتني المبران ووجه أقوالهم ظاهر .

[حكم الشهادة في الملك باليد والاستفاضة]

ومن ذلك قول الشافعي : تحور الشهادة من جهة اليد ؛ بأن يرى ذلك الشيء في يده يتصرف فيه مدة طويلة ، فيشهد له باليد ، وهل يجوز أن يشهد له بالملك ؟

وحهان أحدهما : أنه تجوز الشهادة فيه بالاستفاضة ، وبه قال أبو سعيد الإصطخري وأحمد في إحدى روايته ، والوجه الثاني : أنه

(١) ويضاف إليها أصل الوقف ، كما في « الاحتيار » (١٤٣ / ٢)

(٢) نظر « معي المحتاج » (٢٧٧ - ٢٧٨) ، و« جواهر العقود » (٣٥٢ / ٢)

(٣) نظر « المدع » (٢٨٧ / ٨) ، و« رحمه الأمة في اختلاف الأنمة » (ص ٢٩٧)

لا يجوز ، وبه قال أبو إسحاق المروزي^(١)

ومع قول أبي حنيفة . تجوز الشهادة في الملك بالاستعانة ومن جهة ثبوت

اليد ، وهي الرواية الأخرى عن أحمد^(٢) ، ومع قول مالك . إنه تجوز الشهادة

باليدين خاصة في المدة اليسيرة دون الملك ؛ فإن كانت المدة طويلة ؛ كعشر

سنين فما فوقها . قطع له بالملك إذا كان المدعي حاصراً حال نصرته فيها

وحوزه لها ، إلا أن يكون المدعي قرانته ، أو يحاف من سلطان إن عارضه^(٣)

فالأول ؛ من قول الشافعي ومن قول أبي سعيد الإصطخري ومن قول

أحمد . محقق ، والثاني ؛ وهو قول المروزي مشدد ، وقول

أبي حنيفة : محقق ، وقول مالك ؛ فيه تشديد من حيث عدم الشهادة

بالمملك على ما ذكره من الشرط ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث .

ووجوه الأقوال : واضحة .

[حكم شهادة أهل الدمة ؛ بعضهم على بعض]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة : إنه يجوز شهادة أهل الدمة ؛ بعضهم على

بعض ، وهي رواية لأحمد^(٤) ، مع قول مالك والشافعي وأحمد في الرواية

الأخرى : إنها لا تقبل^(٥) .

(١) انظر : السنن (٣٥٤ / ١٣) ، و : المبدع (٢٨٩ / ٨)

(٢) انظر : تبيين الحقائق (٢١٧ / ٤) ، و : المبدع (٢٨٩ / ٨)

(٣) انظر : الإشراف على نكت مسائل الخلاف (٩٨١ / ٢) ، و : رحمة الأمة في اختلاف
الأئمة (ص ٢٩٧) .

(٤) انظر : الساية شرح الهداية (١٥٢ / ٩) ، و : المبدع (٣٠٣ / ٨)

(٥) انظر : عيون المسائل (ص ٥١٨) ، و : جواهر العقود (٣٥٣ / ٢) ، و : المبدع =

فالأول : فيه تحفيف ، والثاني . فيه تشديد

ووجه الأول : معاملة الكفار باعتقادهم ؛ فإن أهل دينهم عندهم عدول .

ووجه الثاني : معاملتهم معاملة المسلمين ؛ لأن الإسلام هو الشرع الذي أمرنا أن نحكم به ، وإذا كانت الشهادة تُردُّ بمعاصي أهل الإسلام فكيف بأهل الكفر ؟ فافهم .

[حكم شهادة الكفار على المسلمين في الوصية في السفر]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بعدم قبول شهادة الكفار على المسلمين في الوصية في السفر إذا لم يوجد غيرهم^(١) ، مع قول أحمد : إنها تُقبل ، ويحلان ماله مع شهادتهما ؛ أنهما ما خانا ولا كتما ، ولا مدأ ولا عيَّرا ، وأنها لوصية الرجل^(٢) .

فالأول مشدد ، والثاني . فيه تحفيف بالشرط الذي ذكره ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : عدم الوثوق بقول الكافر في العالب

ووجه الثاني أنه قد يعلب على ظن الحاكم صدقه ، لا سيما إن كانوا

- (٨/٣٠٣) . ورحمة الأمة في خلاف الأئمة : (ص ٢٩٨)

(١) انظر : المبسوط : (١٥٢/٣٠) ، وندحيرة : (٢٢٤/١٠) ، وجواهر العقود : (٣٥٣/٢)

(٢) انظر : المدع : (٨/٣٠١) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٢٩٨)

عدداً كثيراً ، فإن لم يعلب على ظن المحاكم صدق الكافرين . . فينعي عدم القول ؛ جرياً على قواعد الشريعة في كثير من المسائل .

[حكم قبول الشاهد واليمين في الأموال وحقوقها]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه يجوز الحكم بالشاهد واليمين في الأموال والحقوق^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنه لا يصح الحكم بالشاهد واليمين في الأموال وحقوقها^(٢) .

فالأول : فيه تحفيف ، والثاني : فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتني الميزان .

[حكم قبول الشاهد واليمين في العتق]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ، وأحمد في إحدى روايته : إنه لا يحكم بالشاهد واليمين في العتق^(٣) ، مع قول أحمد في الرواية الأخرى : إنه يحلف المعتق مع شاهده ، ويحكم له بذلك^(٤) .

فالأول : مشدد ، ولعله إذا أنكر لمعتق العتق دون ما إذا سكنت ،

(١) أي الحقوق المتصلة بالأموال ، ونظر في المسائل (ص ٥١٩) ، وراجع المحتاج (٢٤٧/١٠) ، والإيضاح (١١٥/١٢) .

(٢) انظر الاختيار (١١١/٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٩٨) .

(٣) انظر الاحبار (١١١/٢) ، وحاشية لمسوقي (٢٢٠/٤) ، والبيان (٥٠٣/٨) ، والإيضاح (١١٦/١٢) .

(٤) انظر الإيضاح (١١٦/١٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٩٨) .

والثاني فيه تحميف من حيث الحكم فيه بالشاهد واليمين ، وتشديد من حيث الحلف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[حكم شهادة امرأتين مع اليمين في الأموال وحقوقها

وحكم ما لو حكم بشاهد ويمين ثم رجع الشاهد]

ومن ذلك قول مالك . إنه يُحكم في الأموال وحقوقها بشهادة امرأتين مع اليمين^(١) ، مع قول الشافعي وأحمد . إنه لا يُحكم بهما معه^(٢)

قال الشافعي وإذا حكم بالشاهد واليمين . يعزم الشاهد نصف المال^(٣) ، مع قول مالك وأحمد . إنه يغرم الشاهد المال كله^(٤)

فالأول فيه تحميف ، والثاني : فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ، مع ما أسبق على ذلك من غرامة المال كله أو نصفه^(٥) .

(١) انظر : هيون المسائل (ص ٥٢٢) .

(٢) انظر : روضة لطافيس (٢٧٨ / ١١) ، والإصناف (١١٥ / ١٢) ، ورحمة لأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٩٨) .

(٣) كذا في السج التي بين يدي ، وعبارة : رحمه الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٢٩٨) (وإذا حكم المحاكم بالشاهد واليمين ، ثم رجع الشاهد) ، وهو الصواب ، وانظر : معني المحقق (٣٧١ / ٦) ، وخواهر العقود (٣٥٣ / ٢) ، والمسألة مما مسألة ثانية مستقلة عن سابقتها .

(٤) انظر : حاشية العسوي على الشرح الصغير (٣٠١ / ٤) ، والإصناف (١١٣ / ١٢)

(٥) قوله (مع ما أسبق على ذلك من غرامة المال كله أو نصفه) يوحى أن المسألة الثانية معترضة عن الأولى ، والحق أنها مستقلة بدانها كما سيئ في الحاشية قبل السابقة .

[حكم شهادة العدو على عدوه]

ومن ذلك - قول أبي حنيفة - إنه تُقبل شهادة العدو على عدوه إذا لم تكن العداوة بينهما تُحَرِّج إلى الفسق^(١) ، مع قول الأئمة الثلاثة - إنها لا تُقبل على الإطلاق^(٢) .

فالأول : فيه تخفيفٌ على المدَّعي ، والثاني : بالعكس .

وقد أفتى بعضهم بعدم قبول شهادة سي وائل على بني حرام وعكسه ، وخالعه في ذلك أهل عصره ، فليتأمل .

[حكم شهادة الأصل للفرع وعليه ، وعكسه]

ومن ذلك - قول أبي حنيفة ومالك : لا تُقبل شهادة الوالد لولده وعكسه^(٣) ، مع قول الشافعي - إنه لا تجوز شهادة الوالدين من الطرفين للمولودين ، ولا شهادة المولودين للوالدين ؛ الذكور والإناث ، سواء بُعدوا أو قَرُبوا^(٤) ، ومع قول أحمد في إحدى رواياته : تُقبل شهادة الابن لأبيه ، ولا تُقبل شهادة الأب لابنه ، ومع قوله في الرواية الأخرى : إنه تُقبل شهادة كل منهما

(١) انظر « حاشية ابن عابدين » (٤٨٠ / ٥) .

(٢) انظر « عيون المسائل » (ص ٥١٩) ، و « حلية العلماء » (٢٦٢ / ٨) ، و « الهداية على مذهب الإمام أحمد » (ص ٥٩٨) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٩٨) .

(٣) انظر « الساية شرح الهداية » (١٣٩ / ٩) ، و « عيون المسائل » (ص ٥٢٠) .

(٤) انظر « البيان » (٣١١ / ١٣) .

لصاحبه ما لم تجزَّ إليه دعاً في العالب ، وله رواية أخرى كالجماعة^(١)
 وأما شهادة كلِّ منهما على صاحبه فمقبولة عند الجميع^(٢) ، إلا
 ما يُروى عن الشافعي : أنه قال : لا تُقبل شهادة الولد على والده في
 القصاص والحدود ؛ لانهم في الميراث^(٣)
 فالعلماء : ما بين مشدّد ومخفّف كما ترى ؛ فرجع الأمر إلى مرئتي
 الميزان .

[حكم شهادة الأخ لأخيه ، والصديق لصديقه]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إنه تُقبل شهادة الأخ لأخيه ، والصديق
 لصديقه^(٤) ، مع قول مالك : إنها لا تُقبل^(٥)
 فالأول : فيه تخفيف على الناس ؛ لنقص شفقة الإحوة والأصدقاء
 ومحتهم عن شفقة الوالد والولد ومحتهم ؛ فلا تحمله تلك المحبة والشفقة
 الصعيمة على أن يشهد لأخيه أو صديقه باطلاً ، بخلاف الوالد والولد كما هو
 مشاهد .

والثاني : فيه تشديد على الناس ؛ إذ لا يخلو أحدهم غالباً من صديق أو

(١) انظر : الإنصاف : (١٢ / ٦٦) .

(٢) انظر : الاحتيار : (٢ / ١٥٢) ، ردّ البيان والتحصيل : (١٠ / ١٧) ، وهـ البيان :
 (١٣ / ٣١٢) ، وهـ كشف القناع : (٣ / ١٩٣) .

(٣) بطلان : (١٣ / ٣١٢) ، وهـ رحمة الأمة في خلاف الأئمة : (ص ٢٩٨)

(٤) انظر : إنباء شرح الهداية : (٩ / ١٤٣) ، وهـ البيان : (١٣ / ٣١٢) ، وهـ المدع :
 (٨ / ٣٢٤) .

(٥) قال في دعيون المسائل : (ص ٥١٩) (ولا تُقبل شهادة الأخ لأخيه إذا كان منقطعاً
 إليه يناله برأه وصلته ، وكذلك الصديق والملاطبة الذي يندب حاله) .

أخ ، فربما لم يكن حاصراً لذلك العقد إلا ذلك الأح أو الصديق ، فإذا لم
يقبلهما ضاع حقّه

[حكم شهادة أحد الزوجين للآخر]

ومن ذلك : قول الأنثى الثلاثة : إنه لا تُقَلَّ شهادة أحد الزوجين
للآخر^(١) ، مع قول الشافعي : إنها تُقَلَّ^(٢)

فالأول مشدّد ، والثاني - محقق - فرجع الأمر إلى مرتني الميراث
ووجه الأول : الأخذ بالاحتياط ؛ فقد تعلب الشهوة على أحدهما ؛
فبرصن خطره بشهادة الزور .

ووجه الثاني : ندرة وقوع مثل ذلك

[حكم شهادة أهل الأهواء والبدع]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي : إنه تُقَلَّ شهادة أهل الأهواء
والبدع إذا كانوا متجنّين الكذب إلا الخطابية ؛ وهم قوم من الرافضة
يصدّقون من حلف لهم أن له على فلان كذا ؛ فيشهدون له بذلك^(٣) ، مع
قول مالك وأحمد : إنه لا تُقَلَّ شهادتهم على الإطلاق^(٤) .

(١) انظر : الساية شرح الهداية ، (١٤١/٩) ، وعبود المسائل ، (ص ٥١٩) ،
وإلصاف ، (٦٨/١٢) .

(٢) انظر : البيان ، (٣١٤/١٣) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأنثى ، (ص ٢٩٨)

(٣) انظر : الساية شرح الهداية ، (١٥١/٩) ، ودار ، (٢٨٠/١٣)

(٤) انظر : حاشية الدسوقي ، (١٦٥/٤) ، وكناف القناع ، (٤٢٠/٦) ، ورحمة
الأمة في اختلاف الأنثى ، (ص ٢٩٨-٢٩٩)

فالأول : فيه تحفيف بالشرط الذي ذكره ، والثاني : فيه تشديد : فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم شهادة البدوي على القروي]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة والشافعي : إنه **تُقْبَلُ** شهادة البدوي على القروي إذا كان عدواً للبدوي في كل شيء^(١) ، مع قول أحمد : إنها لا **تُقْبَلُ** مطلقاً^(٢) ، ومع قول مالك : إنها **تُقْبَلُ** في الجراح والقتل خاصة ، ولا تقبل فيما عدا ذلك من الحقوق التي يمكن شهادة الحاضر فيها ، إلا أن يكون **تحملها في البادية**^(٣) .

فالأول محفف ، والثاني مشدد ، والثالث ممضئ : فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم أخذ الأجرة على الشهادة]

ومن ذلك : قول الأئمة الأربعة : إن من تعيّن عليه الشهادة لم **يَجْزُ** له أخذ الأجرة عليها ، ومن لم تعيّن عليه جاز له أخذ الأجرة ، إلا على وجه للشافعي^(٤) .

(١) كذا في الصحاح التي بين يدي ، وفي «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٩٩) (عدلاً) بدل (عدواً للبدوي) ، ولعنّه لصواب ، وانظر «الاية شرح الهداية» (١٥٠/٩) ، وفي البيان (٣٠٤/١٣) .

(٢) قال في «الإنصاف» (٦٤/١٢) (تُقْبَلُ شهادة القروي على البدوي بلا راع ، وأما شهادة البدوي على القروي فقدم لمصنف ما قولها ، وهو المذهب) .

(٣) انظر «عيون المسائل» (ص ٥٢١) .

(٤) انظر «حاشية ابن عابدين» (٣٢٢/٤) ، و«حاشية الحرشي» (٢١٣/٧) ، و«معي» .

[حكم الشهادة على الشهادة]

ومن ذلك . قول مالك في المشهور عنه : إنَّ الشهادة على الشهادة جائزة في كل شيء ؛ من حقوق الله تعالى وحقوق الأدميين ، سواء كان ذلك في مال أو حدٍّ أو قصاص^(١) ، مع قول أبي حنيفة : إنها تُقبل في حقوق الأدميين سوى القصاص^(٢) ، ومع قول الشافعي في أظهر قوليه : إنها تُقبل في حقوق الله عز وجل ؛ كحدِّ الزنى والسرقة والشرب^(٣) .

فالأول محقق ، والثاني . معضل ، والثالث . فيه تحقُّف على الشهود ، وتشديد على المحدود ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث

[حكم شهادة النساء في الشهادة على الشهادة]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة : يحوز أن يكون في شهود المِرْع ساء^(٤) .

-
- المحتاج (٣٨٦/٦) ، و « حواهر المقسود » (٣٥٤/٢) ، و « المعصي » (١٣٩/١٠) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٩٩)
- (١) انظر : « عيون المسائل » (ص ٥٢١) .
- (٢) ولا تُقبل في شيء من المحدود أيضاً ، لأنها حدٌّ لله تعالى . انظر : « الباية شرح الهداية » (١٨٥/٩)
- (٣) انظر : « لبيان » (٣٦٦/١٣) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٢٩٩) ، وقال في « الإنصاف » (٨٩/١٢) : « تُقبل الشهادة على الشهادة فيما يقبل فيه كتاب القاضي ، وتردُّ فيما يُردُّ فيه » وهذا المدفَع بلا ريب ، وقد سبق بيان ما يقبل فيه كتاب القاضي (٥٥٦/٣ - ٥٥٧)
- (٤) انظر : « حاشية ابن عاتدين » (٥٠٠/٥)

مع قول مالك وأحمد : إنه لا يجوز^(١)

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[نصاب الشهادة على الشهادة]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إنه يجوز أن يشهد اثنان ؛ كل واحد منهما على شاهد من شهود شاهدي الأصل ، وبه قال الشافعي في أظهر القولين ، والقول الثاني : يحتاج أن يكونوا أربعة ؛ فيكون على كل شاهد من شهود الأصل شاهدان^(٢) .

فالأول : فيه تحميم ، والثاني : فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم تغريم الشاهدين بالمال إن رجعا بعد الحكم]

ومن ذلك قول مالك وأبي حنيفة والشافعي في القديم وأحمد : إنه لو شهد شاهدان بمال ، ثم رجعا بعد الحكم به . فعليهما العزم^(٣) ، مع قول

(١) وهو مذهب الشافعي . انظر : المعونة على مدعب عالم المدينة ، (ص ١٥٤٤) ،
و البيان ، (٣٦٩ / ١٣) ، و المدع ، (٣٤١ / ٨) ، و رحمة الأمة في اختلاف
الأئمة ، (ص ٢٩٩)

(٢) انظر : الاحتيار ، (١٥١ / ٢) ، و المدونة الكبرى ، (٢٣ / ٤) ، و نعمة المحتاج ،
(٢٧٦ / ١٠) ، و الإصناف ، (٩٣ / ١٢) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ،
(ص ٢٩٩) .

(٣) انظر : الهداية شرح البداية ، (١٣٢ / ٣) ، و حاشية الدسوقي ، (٢٠٧ / ٤) ،
و البيان ، (٤٠٦ / ١٣) ، و المدع ، (٣٤٤ / ٨) .

الشافعي في الجديد : إنه لا شيء عليهما^(١) .

فالأول . فيه تشديد على الشهود ، والثاني : مخفف عليهما ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : تأديب الشهود ؛ لبأحدرا حذرهم في المستقل ؛ فلا يشهدون إلا عن يقين .

ووجه الثاني : أن المدار على الحكم لا عليهما

[حكم نقض الحكم فيما لو علم فسق الشاهدين]

ومن ذلك قول أبي حنيفة إن الحاكم إذا حكم بشهادة فاسقين ، ثم علم حالهما بعد الحكم لم ينقض حكمه^(٢) ، مع قول مالك وأحمد والشافعي في أحد قوليه إنه ينقض حكمه^(٣) .

فالأول : مخفف على الحاكم ، والثاني : مشدد عليه ، والعمل به أحوط للدين ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

(١) قال في «تحفة المحتاج» (٢٨٤/١٠) : «ولو رجع شهود مالٍ عيين ولو أم ولد شهدا بعقها ، أو دين وإن قالوا غلظا ، عزموا للمحكوم عليه قيمة المتقوم ومثل المثلي بعد غرمه لا قبله ، هي الأظهر ؛ لأنهم أحلوا بينهم وبين ماله ، وانظر البيان» (٤٠٦/١٣)

(٢) انظر «الاختيار» (١٤١/٢) .

(٣) انظر «حاشية الدسوقي» (١٥٤/٤) ، و«معني المحتاج» (٣٦٢/٦) ، و«جواهر العقود» (٣٥٥/٢) ، و«المعني» (٢٢٩/١٠) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأنفة» (ص ٣٠٠) .

[عقوبة شاهد الزور]

ومن ذلك . قول أبي حسيمة إنه لا تعزير على شاهد الزور ، وإنما يوقف في قومه ويقال لهم إنه شاهد زور^(١) ، مع قول الأئمة الثلاثة إنه يُعزَّر ، ويوقف في قومه فيعرفون أنه شاهد زور ، وراد مالك فقال ويُشهر في المساجد والأسواق ومجامع الناس^(٢)

فالأول فيه تحميف ، والثاني فيه تشديد ، فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان .

ولكل من القولين وجه .

ويصح حمل الأول على من لم يعتد الزور ، والثاني على من تكرر منه ، والله أعلم .



(١) انظر الهداية شرح البداية (١٣٢/٣) .

(٢) انظر حاشية الصاوي على الشرح الصغير (٢٠٦/٤) ، و البيان (٣٠٥/١٣) .

و د جواهر العقود (٣٥٥/٢) ، و الإنصاف (١٠٧/١٢) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٣٠٠) .

كتاب العتق

[مسألة الاتفاق في كتاب العتق]

اتفق الأئمة على : أن العتق من أعظم القربات المدبوبة إليها .

هكذا ما وجدته من مسائل الاتفاق^(١) .

وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم ما لو أعتق الشريك نصيبه في المملوك المشترك]

فمن ذلك . قول الأئمة الثلاثة : إنه لو أعتق شيفصاً له في مملوك مشترك ، وكان موسراً عتق عليه جميعته ، ويضمن حصة شريكه ، وإن كان معسراً عتق نصيبه فقط^(٢) ، مع قول أبي حنيفة : إنه تعتق حصته فقط ، ولشريكه الخيار بين أن يعتق نصيبه ، أو يستسعي العبد^(٣) ، أو يضمن شريكه المعتق إن كان موسراً ، وإن كان معسراً فله الخيار بين العتق والشعابة ، وليس له التضمن^(٤) .

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٣٠١)

(٢) انظر : عبود المسائل : (ص ٦١١) ، و البيان : (٣٢٣ / ٨) ، و المعنى : (٢٩٨ / ١٠)

(٣) قال في : تاج العروس : (س ع ي) (واستسعى العبد إذا كلفه من العمل ما يؤدي به عن نفسه إذا عتق بعضه ليعتق به ما بقي ، والشعابة بالكسر ما كلف من ذلك) .

(٤) انظر : الاحيار : (٢٤ / ٤) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٣٠١)

فالأول فيه تشديدٌ على السيد ورحمةٌ بالعبد بشرطه الذي ذكره ،
والثاني . فيه تحفيفٌ على السيد وعلى الشريك على التفصيل الذي ذكره ،
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ، واجتهاد المجتهدين

[حكم ما لو كان لثلاثة حصص متباية

في عود فأعتق اثنان منهما معاً حصتهما]

ومن ذلك : قول مالك في المشهور عنه : ^(١) إنهُ لو كان عود بين ثلاثة ؛
لواحد نصمه ، وللآخر ثلثه ، وللآخر سدسه ، فأعتق صاحبُ النصفِ
والسدسِ حصتهما معاً في زمان واحد ، أو وكلاً وكيلاً فأعتق حصتهما .
عتق كلُّهُ ، وعليهما قيمة الشقص الباقي بينهما على قدر حصتهما من العود ؛
فيكون لكل واحد منهما من ولائه مثل ذلك ^(٢) ، مع قول الأئمة الثلاثة . إنَّ
عليهما قيمة حصة شريكهما بينهما بالسوية ؛ على كل واحد نصف قيمة
حصة شريكه ، وهي رواية لمالك ^(٣)

فالأول فيه تشديدٌ على السيدين بعقد العود كله عليهما ، ووزن قيمة
الشقص الباقي .

والثاني فيه تحفيفٌ على صاحب الثلث بالنسبة لمن له النصف ،
وتشديدٌ على صاحب السدس بوزنه لشريكه قدر قيمة النصف أو الثلث ،
فلينأمل

(١) انظر : عيون المسائل : (ص ٦١٣)

(٢) انظر : التجريد : (٣٤٥٩/٧) ، و : عيون المسائل : (ص ٦١٣) ، و : لبيان
(٢٣٤/٨) ، و : المبدع : (١٤/٦) ، و : رحمة لامة في اختلاف الأئمة : (ص ٣٠١)

[حكم ما لو أعتق عبيده في مرضه ولا مال له غيرهم ولم يُجزِ الورثة]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة : إنه لو أعتق عبيده في مرضه ، ولا مال له غيرهم ، ولم يجر الورثة جميع العتق . . عتق من كل عبد ثلثه فقط ، ويُنسب في الباقي^(١) ، مع قول الأئمة الثلاثة : إنه يعتق الثلث بالقرعة^(٢) .

فالأول . فيه رائحة التشديد بالشعاية في الباقي ، والثاني : فيه تخفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبي الميزان .
ولكل من القولين وجه .

[حكم ما لو أعتق عبداً من عبيده لا بعينه]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة والشافعي : إنه لو أعتق عبداً من عبيده لا بعينه . . فله أن يُخرج أيهم شاء^(٣) ، مع قول مالك وأحمد . إنه يُخرج أحدهم بالقرعة^(٤) .

فالأول : فيه تخفيف على السيد ، والثاني : فيه تشديد عليه بالقرعة ؛ فرجع الأمر إلى مرتبي الميزان .

(١) انظر البوط : (٧٥ / ٧) .

(٢) انظر صيوان المسائل : (ص ٦١٢) ، ورائحة المحتج : (٣٧٠ / ١٠) ، ودرر كنز الفخ : (٣٥٠ / ٤) ، ودرر رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٣٠١)

(٣) انظر البيان : (٣٤٣ / ٨) .

(٤) انظر المعمورة على مذهب عالم المدينة : (ص ١٤٤٣) ، ودرر المعنى : (٣٢٦ / ١٠) ، ودرر رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٣٠١) .

ووجه الأول أن السيد محسن بالعتق ؛ فله التفصيل بين عبيده ؛ لعدم وجوب حق أحد منهم عليه .

ومعلوم أن القرعة إنما شرعت خوفاً من أن يأخذ الأغبط لنفسه ويعطي أحياه الأردأ ، ولا كذلك الحكم في حق السيد مع عبيده ، ومن هذا عُلِمَ توجيه القول الثاني

[حكم ما لو أعتق عبده في مرضه ولا مال له غيره وعليه ذَيْنٌ يستغرقه]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة . إنه لو أعتق عبداً في مرض موته ، ولا مال له غيره ، وعليه ذَيْنٌ يستغرقه . . استسمى العبد في قيمته ؛ فإذا أذاها صار حراً^(١) . مع قول الأئمة الثلاثة إنه لا ينفذ العتق^(٢)

فالأول : محقق على العبد الطالب للعتق ، والثاني مشدد عليه ؛ فارجع الأمر إلى مرتني الميزان

ووجه الأول . المصادرة من السيد إلى عتق نفسه وجميع أعضائه من البار كما ورد^(٣)

ووجه الثاني . المصادرة إلى وفاء الذَيْن الذي يعوق صاحبه عن دخول

(١) انظر « الباية شرح الهداية » (١١ / ١٠٠) .

(٢) انظر « عقد الحواهر الثمينة في ملقب عالم المدينة » (٣ / ١١٩٤) ، و « جواهر المصود » (٢ / ٤٢٣) ، و « المعصي » (١٠ / ٣٢٨) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٣٠١) .

(٣) من ذلك ما رواه البحاري (٦٧١٥) ، ومسلم (٢٢ / ١٥٠٩) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من أعتق ربةً مسلمةً أعتق الله بكل عضو منه عضواً من البار ؛ حتى يفرجه بفرجه » .

الجنة حتى يوفيه لأصحابه ؛ فإنه ليس في الأحرار أصعب على العبد من
الذنين .

وقد رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء أقواماً في صناديق
من نار مطبقة عليهم فقال : « يا أجي يا جبريل من هؤلاء ؟ فقال : هؤلاء
أقوام ماتوا وفي أعناقهم أموال الناس لا يجدون لها وفاء » .
فلكل من القولين وجه .

[حكم ما لو قال لعبده الذي هو أكبر منه سناً : أنت والدي]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة : لو قال لعبده الذي هو أكبر منه سناً : أنت
والدي . عتق ، ولا يثبت نسبه^(١) ، مع قول الأئمة الثلاثة : إنه لا يعتق
بذلك^(٢) .

فالأول : مشدّد بحصول العتق ، والثاني : مخفّف ؛ فرجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : تشوُّف الشارع إلى حصول العتق من رقّ الخلق ورجوعه
إلى رقّ الحقّ تعالى المالك الحقيقي .

ووجه الثاني : حمل ذلك على أنّه أراد بذلك ملاطعة العبد ؛ كما يقول
الأب الشفيق أو الأم الشفيقة لولدها ما هو كذا يا أبي .

(١) انظر « الاختيار » (٢٠ / ٤) .

(٢) انظر « الذخيرة » (١٠١ / ١١) ، و « حواهر العقود » (٤٢٣ / ٢) ، و « الإنصاف »

(٣٩٩ / ٧) ، و « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٣٠١)

وأيضاً . فإنَّ كَوْنَ العبدِ في رِقِّ الحلقِ أقلُّ مؤاخِدةً ممَّنْ كانَ في رِقِّ الحقِّ ؛ لأنَّهُ ما كلُّ أحدٍ يعرفُ آدابَ العبوديةِ لله تعالى ؛ فكانَ سيِّدهُ الآدمي كالْحِجَابِ عليه ، وهو منْ حَلَفَ ذلكَ الحِجَابِ ، وكانَ له رائحةُ العذْرِ بذلكَ
فَنَكَلَ مِنَ الأثْمَةِ في هذهِ المسألةِ مشهدٌ

[حَكَمَ ما لو قالَ لِرقيقِهِ : أَنْتَ لله]

وَمِنْ ذلكَ قولُ أبي حَبِيبَةَ : إِنَّهُ لو قالَ لِرقيقِهِ أَنْتَ لله ، ونَوَى بِذلكَ العتقَ . لَمْ يَعتَقْ^(١) ، مع قول الأئمة الثلاثة : إِنَّهُ يَعتَقُ^(٢)
فَالأولُ : مُحَقِّقٌ عَلَى السَّيِّدِ شَرَكُ العتقِ ، والثاني : عَكْسُهُ ؛ فَرَجَعَ الأمرُ إِلَى مَرْتَبَتِي العِيزَانِ .
وَلِكُلِّ مِنْهُمَا وَجْهٌ .

[حَكَمَ ما لو قالَ لِعَبْدِهِ الَّذِي هُوَ أَصْفَرُ مِنْ سَيِّئاً : يَا وَلَدِي]

وَمِنْ ذلكَ : قولُ الأئمةِ الأربعةِ : إِنَّهُ لو قالَ لِعَبْدِهِ الَّذِي هُوَ أَصْفَرُ مِنْ سَيِّئاً : يَا وَلَدِي . لَمْ يَعتَقْ^(٣) ، إِلَّا فِي قولٍ لِلشَّافِعِيِّ وَصَحَّحَهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ ، وَالْمَحْتَارُ : أَنَّهُ إِنْ قَصِدَ الكَرَامَةُ . . لَمْ يَعتَقْ^(٤)

(١) انظر : الاحتيار (١٩/٤)

(٢) انظر : الدخيرة (١٠٢/١١) ، و : جواهر العقود (٤٢٣/٢) ، و : المبدع (٥/٦) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٣٠١) .

(٣) انظر : الاحتيار (٢٠/٤) ، و : حلية العلماء (١٧٣/٦) ، و : المبدع (٦/٦)

(٤) انظر : جواهر العقود (٤٢٣/٢) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٣٠١)

والقول في هذه المسألة : كالقول في مسألة : ما إذا كان العبد أكرم منه
سأ السابقة^(١) ؛ فرجع الأمر إلى مرتبي الميراث

[حكم من ملك قريباً له]

ومن ذلك : قول مالك : إن من ملك أبويه أو أولاده أو أحد أبويه أو
أجداده أو جداته ، قربوا أم بعدوا . عتقوا عليه بنفس الملك ، وكذلك
القول عنده فيما إذا ملك إخوته أو أخواته من قبل الأم أو الأب^(٢) ، مع قول
أبي حنيفة : إن هؤلاء يعتقون عليه وكل ذي رحم محرم من جهة النسب ولو
كانت امرأة لم يحز تزويجها من نفسه^(٣) ، ومع قول الشافعي من ملك
أصله من جهة الأب أو الأم ، أو مفرعه وإن سفل ، ذكراً كان أو أنثى . عتق
عليه ، سواء اتفق الولد والوالد أو احتلما ، وسواء ملكه قهراً ؛ كالإرث ، أو
اختياراً ؛ كالشراء والهبة^(٤) ، ومع قول داود : إنه لا عتق في الفرية ،
ولا يلزمه إعتاق من ذكر^(٥)

فالأول : فيه تشديد ، والثاني : مشدد ؛ لريادته بعنق كل ذي رحم
محرم ، وكذلك القول في الثالث : هو مشدد

(١) انظر (٦١٣ / ٣) .

(٢) انظر : هيون المسائل (ص ٦١٣) .

(٣) كذا في السمع التي بين يدي ، وهي : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٣٠١)

(نو) بدل (ولو) ، ولعله الأنسب ، وانظر : حاشية ابن عابدين (٦٤٩ / ٣)

(٤) انظر : تحفة المحتاج (٣٦٦ / ١٠ - ٣٦٧)

(٥) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٣٠٢)

ووجوه الأقوال كلها طاهرة ؛ لما فيها من الإكرام للأصول والفروع
والقرايات .

فكلُّ الأئمة متفقون على إكرام من ذكر ، ولكثهم بين مؤكّد كثيراً ،
ومؤكّد قليلاً في سعة الإكرام وصفته ؛ فرجح الأمر إلى مرتني الميزان
وأما وجه قول داود : لا يُذكر إلا مشافهة لمن يفهم الأسرار ، والله
أعلم .



كتاب التدبير

[مسألة الاتفاق في كتاب التدبير]

اتفق الأئمة على : أن السيد إذا قال لعده ، أنت حرٌّ بعد موتي . . صار العبد مدبراً يعتق بموت سيده .
هكذا ما وجدته من مسائل الاتفاق^(١) .
وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم بيع المدبر^(٢)]

فمن ذلك : قول مالك : إنه لا يجوز بيع المدبر في حال الحياة ، ويجوز بيعه بعد الموت إذا كان على السيد دين ، وإن لم يكن عليه دين وكان يخرج من الثلث . عتق جميعه ، وإن لم يحتمله الثلث . . عتق ما احتمله ، ولا فرق عنده بين المطلق والمقيد^(٣) ، مع قول الشافعي : إنه يجوز بيعه على الإطلاق^(٤) ، ومع قول أحمد في إحدى روايته : إنه يجوز بيعه بشرط أن يكون على السيد دين ، وإن لم يكن عليه دين لم يجز^(٥) .

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٣٠٢)

(٢) سبق بيان هذه المسألة بإيجاز (٦٧٣ / ٢) .

(٣) انظر : حيون المسائل : (ص ٦١٤) .

(٤) انظر : تحفة المحتاج : (٣٨٥ / ١٠) .

(٥) انظر : الإصناف : (٤٣٧ / ٧ - ٤٣٨) ، و : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : (ص ٣٠٢)

فالأول : معضل ، وقول الشافعي ، محقق على السيد ، وقول أحمد .

معضل : فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث

ووجه الأول : أن العتق من جملة الصدقات ، وهي لا تكون إلا عن طهر

عنى ، وفي الحديث . « ابدأ بنفسك ، ثم بمن تعول »^(١) ، وفي كلام عمر

رصي الله عنه (الأقربون أولن بالمعروف) ، وقيل : إنه حديث^(٢) ،

ولا أقرب إلى الإنسان من نفسه .

ومن هنا عُرف توجهه من قال . يحوز بيعه على الإطلاق فصلاً عن كون

ذلك بشرط .

[حكم ولد المدبر]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة . إن حكم ولد المدبر . . حكم والده^(٣) ،

إلا أنه يفرق بين المطلق والمقيّد ؛ أي فإن كان التدبير مطلقاً . . لم يحز

بيعه ، وإن كان مقيّداً بشرط ؛ كرجوع من سعى وشفا من مرض . فيبيعه

جائر ، وبذلك قال مالك وأحمد ، إلا أنهما قالاً : لا فرق بين مطلق التدبير

(١) رواه البخاري (١٤٦٦) ، ومسلم (١٠٣٦) ، كلاهما نحوه عن سيد أبي هريرة رصي الله عنه

(٢) قال في « المقاصد الحسنة » (ص ١٣٤) (: لأقربون أولن بالمعروف » ما عمنه بهذا اللفظ ، ولكن قال لبي صلى الله عليه وسلم لأبي طلحة : « أرى أن تجعلها في الأقربين » رواه البخاري [١٤٦١] . . .)

(٣) كما في السج التي بين يدي ، وفي « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » (ص ٣٠٢) (المدبرة) بدل (المدبر) ، و (أمه) بدل (والده) ، ولعله لأب ، وانظر : الهداية شرح الداية (١٧ / ٢)

ومقيد^(١) ، ومع قول الشافعي في أحد قوليهِ : إنه لا يتبع أمُّهُ ، ولا يكون مدبراً^(٢) .

فالأول : محقق علي ولد المدبر في تبعيته لأمه في التدبير علي حكم التفصيل الذي ذكره ، والثاني : مشدد ، فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول أن الشارع متشوف إلى حصول العتق لكل من مئة اسم الرق ، سواء أكان بشرط أم بغير شرط .

ووجه الثاني : تحقيق مقام الإحلاص في معاملة العبد لرَبِّهِ عز وجل بتعيين الولد في التدبير ، فلا يكفي عبده تدبيره بحكم التبعة .

فالعلماء : ما بين مشدد ومحقق كما ترى

علي أن التدبير لا يقع إلا ممن كان عبده بعض بحلٍ وشخٍ نفسي ، ولولا ذلك لكان نجراً عتقهُ وفار بالتعجيل بعتق أعضائه من النار في الآخرة ، وبعث جسده من الآفات التي تصيبه في الدنيا ممّا لا يخلو عنه سو آدم ، والحمد لله رب العالمين .



(١) انظر «الهداية شرح البداية» (٦٧/٢) ، و«المعونة علي دفع عالم المدينة» (ص ١٤٨٣) ، و«الإيضاح» (٤٤١/٧) .

(٢) انظر «جواهر العقود» (٤٣٦/٢) .

كتاب الكتابة

[مسائل الاتفاق في كتاب الكتابة]

- اتفق الأئمة على : أن كتابة العبد الذي له كسب مستحقة ومدونة إليها ، حلاًماً لأحمد في قوله في رواية له : إنها واجبة إذا دعا العبد سيده إليها على قدر قيمته أو أكثر .
- وصفتها : أن يكتب السيد عبده على مال معين يضمن فيه العبد ويؤديه إليه .

واتفقوا على . كراهة كتابة الأمة التي لا كسب لها .

- كما اتفقوا على : أن السيد إذا كاتب عبده على مال آتاه منه شيئاً عملاً بقوله تعالى . ﴿ وَءَاتَوْهُمْ مِنْ مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَيْنَاكُمْ ﴾ [البور ٣٣] .

هكذا ما وجدته من مسائل الاتفاق^(١) .

وأما ما اختلفوا فيه :

[حكم كتابة العبد الذي لا كسب له]

فمن ذلك . قول الأئمة الثلاثة وأحمد في إحدى روايته . إنه لا بكرة

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٣٠٢ - ٣٠٣)

كتابة العبد الذي لا كسب له^(١) ، مع قول أحمد في الرواية الأخرى . إنها
تكره^(٢)

فالأول . فيه تخفيف ، والثاني . فيه تشديد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان .

ووجه الأول أن الله تعالى قد يسحر له من عباده من يعطيه ما يؤذيه
لسيده ؛ فيصير كالمكتسب .

ووجه الثاني . أن من لا كسب له إذا كُتِب . . طلبت نفسه الخروج من
الرق ، وتحركت لذلك بعد أن كانت ساكنة ، وصار كل يوم عبدا في الرق
كأنه سة ؛ فربما دعاه ذلك إلى السرقة والاحتلاس من مال سيده أو غيره ،
فافهم .

[حكم الحلول في الكتابة]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة ومالك : إن الكتابة تصح حالة ومؤجلة ولو
كان أصلها التأجيل^(٣) ، مع قول الشافعي وأحمد : إنها لا تصح حالة ،
ولا تجوز إلا منجمة ؛ وأقله . نجمان^(٤) .

فالأول . فيه تخفيف على السيد دون العبد ، والثاني : فيه تشديد عليه

(١) انظر : البناية شرح الهداية (٣٥٩/١٠) ، و جواهر العقود (٤٣٩/٢)

(٢) انظر : المبدع (٤٢/٦) ، و رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٣٠٢-٣٠٣)

(٣) انظر : الساية شرح الهداية (٣٦٥/١٠) ، و حاشية الدسوقي (٢٨٩/٤)

(٤) انظر : البيان (٤١٧/٨) ، و المبدع (٤٣/٦) ، و رحمة الأمة في اختلاف
الأئمة (ص ٣٠٣) .

دون العدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول طلبُ مكافأة السيد على كتابته له بتعجيل المال إن كان العبد من أهل المعروف .

ووجه الثاني : طلبُ الشارع من السيد كمالَ الفصل والرحمة للمكاتب بتعداد النجوم ، فافهم .

[حكم ما لو امتنع المكاتب من الأداء]

ومن ذلك . قول أبي حنيفة : إنَّ المكاتب لو امتنع من الأداء وبيده مالٌ يفي بما عليه . . أجبر على الأداء ، فإن لم يكن بيده مال . . لم يُجبر على الاكتساب^(١) ، مع قول مالك . ليس له تعجيل نفسه مع القدرة على الاكتساب ؛ فيُجبر على الاكتساب حينئذٍ^(٢) ، ومع قول الشافعي وأحمد : إنَّه لا يُجبر ، بل يكون للسيد المصح^(٣) .

فالأول : مفصّل ، والثاني فيه تشديد على المكاتب ، والثالث : محفّف عليه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ولكلُّ من الأقوال وجه .

(١) انظر الاختيار (٣٥ / ٤) .

(٢) انظر عيون المسائل (ص ٦٢٢) .

(٣) انظر البيان (٤٧٠ / ٨) ، وجواهر العقود (٤٣٩ / ٢) ، ود المعني (٣٨٣ / ١٠) ، ود رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٣٠٣)

[حكم إيتاء السيد للمكاتب شيئاً]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك : إن إيتاء السيد المكاتب شيئاً .
مستحب^(١) ، مع قول الشافعي وأحمد . إن ذلك واجب ؛ للآية^(٢) .
فالأول : فيه تحفيف ، والثاني : فيه تشديد على السيد ؛ فراجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أن ذلك من باب البر والإكرام ، واللائق بذلك
الاستحباب لا الوجوب .

ووجه الثاني : زيادة الاعتناء في أمر الله عز وجل للسيد أن يعطي
المكاتب شيئاً ، واللائق بذلك الوجوب على قاعدة أهل الله عز وجل .

[مقدار ما يعطيه السيد للمكاتب]

ومن ذلك قول الشافعي : إنه لا تقدير فيما يعطيه السيد للمكاتب^(٣) ،
مع قول أحمد : إنه مقدّر ؛ وهو أن يحط السيد عن المكاتب ربع مال
الكتابة ، أو يعطيه مما قبضه منه ربعه^(٤) ، ومع قول بعضهم : إن الحاكم

(١) انظر الساية شرح الهداية (٣٦٤ / ١٠) ، وحاشية الدسوقي (٣٨٩ / ٤) .

(٢) أي قوله تعالى ﴿ وَآتَوْهُمْ مِمَّا مَلَكَ اللَّهُ أَلْيَدُءَ سَكْمٍ ﴾ [البور ٣٣] انظر نعمة
المحتاج (٤٠٠ / ١٠) ، والمبدع (٦٣ / ٦) ، ورحمة الأمة في اختلاف
الأمة (ص ٣٠٣) .

(٣) انظر نعمة المحتاج (٤٠٠ / ١٠) .

(٤) انظر المبدع (٦٣ / ٦) .

يقدر ذلك باحتشاده ؛ كالمُتعة ، ومع قول بعضهم إن السيد يعطيه ما تطيب به نفسه^(١) .

فالأول : فيه تحفيف ، والثاني : فيه تشديد بوجوب الربح ، وما بعده : فيه تحفيف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم بيع المكاتب]

ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك . إنه لا يجوز بيع رقبة المكاتب ، إلا أن مالكا أجاز بيع مال المكاتب ؛ وهو الذين المؤجل بشئ حال إن كان عيباً ، وهو الجديد من مذهب الشافعي^(٢) ، مع قول أحمد : يجوز بيع رقبة المكاتب ، ولا يكون البيع فسخاً للكتابة ؛ فيقوم المشتري مقام السيد الأول^(٣) .

فالأول : فيه تشديد ، والثاني : فيه تحفيف على السيد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ويصح حمل الأول : على حال أهل الثروة والجمال ، والثاني : على أهل العدم والمحتاجين إلى ثمنه في دين أو غيره

(١) انظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٣٠٣)

(٢) قوله (وهو الجديد من مذهب الشافعي) عائد على أصل المسألة ، أي : والجديد من مذهب الشافعي أنه لا يجوز بيع المكاتب ، وهو صريح في رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، (ص ٣٠٣) ، وانظر : الباية شرح الهدية ، (١٤٣ / ٨) ، وعبود المسائل ، (ص ٦١٩) ، و معنى المحتاج ، (٤٩٩ / ٦)

(٣) انظر : الإيضاح ، (٤٧٠ / ٧) .

[حكم انضمام قول السيد :

(إن أدبت المال فأنت حرٌّ) إلى صيغة المكانية]

ومن ذلك . قول الأئمة الثلاثة . إنه لو قال لرفيقه . كاتبتك على ألف درهم ، فأداها . عتق ، ولم يفتقر إلى أن يقول : فإذا أدبتها لي فأنت حرٌّ ، وينوي العتق^(١) ، مع قول الشافعي : إنه لا بدُّ من ذلك^(٢)

فالأول : حاصلٌ بالأكابر الذين إذا عرضوا لأحد بإحسان لا يرجعون فيه ، والثاني : حاصلٌ بمن كان بالصدِّ من ذلك ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

[حكم ما لو شرط في عقد الكتابة وطء مكاتبته]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة . إنه لو كاتب أمته وشرط وطأها في عقد الكتابة . لم يجز^(٣) ، مع قول أحمد : إن ذلك يجوز^(٤) .

فالأول : مشدّد ، والثاني : مخفّف ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ، والله أعلم .



(١) انظر «الباية شرح الهداية» (٣٦٢/١٠) ، و«عيون المسائل» (ص ٦٢٠) ، و«الإنصاف» (٤٤٨/٧) .

(٢) انظر «تحفة المحتاج» (٣٩١/١٠) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٣٠٣) .

(٣) انظر «الباية شرح الهداية» (٣٧٠/١٠) ، و«عيون المسائل» (ص ٦٢١) ، و«جواهر العقود» (٤٤٠/٢) .

(٤) انظر «المبدع» (٥٤/٦) ، و«رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٣٠٣) .

كتاب أمهات الأولاد

[حكم بيع أم الولد وهبتها]

اتفق الأئمة الأربعة على : أنَّ أمهات الأولاد لا يُبْع ولا يُوهَبْنَ ، وهو مذهب السلف والحلف من فقهاء الأمصار^(١) ، وقال داود يجوز بيع أمهات الأولاد ، وبه قول بعض الصحابة^(٢)

فالأول مشدّد على السيد ، والثاني مخفّف عنه ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

ووجه الأول : أنَّ ذلك من مكارم الأخلاق ، فإنَّ وضع النطفة في تلك الأمة ، وقضاء وطر سيدها بجماعها ، مع إتيانها منه بما يتيسّر فيه خلق آدميين . يُصير لها فضلاً عظيماً على سيدها ؛ فكان من مكارم الأخلاق أن تكون معتقّة من بعده

ووجه الثاني : أنَّ السيد له أن يترك الإحسان المذكور إليها حتى يأتيه شيء عن الشارع ينهاه عن بيعها .

(١) انظر «البانة شرح لهدايه» (٩٣/٦) ، و«المدونه الكبرى» (٥٤٠/٢) ،

و«البيان» (٥٧/٥) ، و«الإصناف» (٤٩٤/٧) .

(٢) انظر «رحمة الأمة في اختلاف أئمتها» (ص ٢٠٣)

فَيُحْمَلُ الْأَوَّلُ : عَلَى حَالِ الْأَكْبَرِ مِنْ أَهْلِ الْوَرَعِ وَالثَّرْوَةِ وَالِدِينَ ،
وَيُحْمَلُ الثَّانِي : عَلَى مَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ

[حَكَمَ مَا لَوْ تَزَوَّجَ أُمَّةٌ غَيْرَهُ ، فَأَوْلَدَهَا ثُمَّ مَلَكَهَا]

وَمِنْ ذَلِكَ : قَوْلُ الْأَثَمَةِ الثَّلَاثَةِ : إِنَّهُ لَوْ تَزَوَّجَ أُمَّةٌ غَيْرَهُ ، فَأَوْلَدَهَا ثُمَّ
مَلَكَهَا . لَمْ تُصِرْ أُمٌّ وَلَدَ ، وَيَجُوزُ بَيْعُهَا ، وَلَا تَعْتَقُ بِمَوْتِهِ ^(١) ، مَعَ قَوْلِ
أَبِي حَنِيفَةَ : إِنَّهَا تُصِيرُ أُمًّا وَلَدَ ^(٢) .

فَالْأَوَّلُ : مُحَقَّقٌ عَلَى السَّيِّدِ ، وَالثَّانِي : مُشَدَّدٌ عَلَيْهِ ؛ فَرَجَعَ الْأَمْرُ إِلَى
مَرْتَبَتِي الْمِيزَانِ .

[حَكَمَ مَا لَوْ تَزَوَّجَ أُمَّةٌ غَيْرَهُ ، فَحَمَلَتْ مِنْهُ ثُمَّ ابْتَاعَهَا]

وَمِنْ ذَلِكَ : قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ فِي إِحْدَى رَوَايَتَيْهِ : إِنَّهُ لَوْ ابْتَاعَ أُمَّةٌ
وَهِيَ حَامِلٌ مِنْهُ . . صَارَتْ أُمٌّ وَلَدَ ، مَعَ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَمَالِكٍ فِي

(١) أَيِ مَلَكَهَا بَعْدَ أَنْ وَلَدَتْ مِنْهُ ، وَهُوَ مَعْدُ قَوْلِهِ (فَأَوْلَدَهَا) ، وَقَالَ فِي حَاشِيَةِ
الْحَرَشِيِّ (١٥٧/٨) (الْأُمَّةُ إِذَا اشْتَرَاهَا رَوْحُهَا حَامِلًا مِنْهُ) فَإِنَّهَا تُصِيرُ بِذَلِكَ أُمًّا
وَلَدَ ، لِأَنَّهُ لَمَّا مَلَكَهَا بِالشَّرَاءِ صَارَتْ كَأَنَّهَا حَمَلَتْ وَهِيَ فِي مِلْكِهِ ، وَأَمَّا لَوْ اشْتَرَاهَا
وَمَعَهَا وَلَدَ مِنْهُ سَابِقَ عَلَى شِرَائِهِ بِهَا ، فَإِنَّهُ لَا تَكُونُ بِهِ أُمٌّ وَلَدَ ، وَلَمْ يَفْرُقِ الشَّافِعِيُّ
وَالْحَنَابِلَةُ بَيْنَ مَا لَوْ مَلَكَهَا رَوْحُهَا وَهِيَ حَامِلٌ مِنْهُ ، أَوْ مَلَكَهَا بَعْدَ أَنْ وَلَدَتْ ، وَهِيَ
الْحَائِثِيَّةُ عَنْهُمْ لَا تُصِيرُ أُمًّا وَلَدَ ، وَانْظُرْ «الْبَيَانُ» (٥٢١/٨) ، وَ«الْمَعْنَى»
(٤٧١/١٠)

(٢) انْظُرْ «الِاخْتِيَارُ» (٣٣/٤) ، وَ«رَحْمَةُ الْأُمَّةِ فِي اخْتِلَافِ الْأَثَمَةِ» (ص ٣٠٣)

الرواية الأخرى : إنها لا تصير أم ولد ، فيجوز بيعها ، ولا تعتق بموته^(١) .

فالأول مشدد ، والثاني محقق : فرجع الأمر إلى مرتبي الميزان

[حكم ما لو استولد حارية ابنه]

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة : إنه لو استولد حارية ابنه . . . صارت أم

ولد^(٢) ، مع قول الشافعي في أصح قوليهِ . إنها لا تصير أم ولد^(٣) .

فالأول مشدد ، والثاني محقق : فرجع الأمر إلى مرتبي الميزان .

[ما يلزم الأب باستيلاده جارية ابنه]

ومن ذلك : قول أبي حنيفة ومالك : إنه لو استولد جارية ابنه . . . يلزمه

قيمتها خاصة^(٤) ، مع قول الشافعي في أحد قوليهِ : إنه يلزمه قيمتها وقيمة

ولدها ومهرها ، وفي القول الثاني لا يلزمه قيمة الولد^(٥) ، ومع قول

أحمد : إنه لا يلزمه قيمتها ولا قيمة ولدها ولا مهرها^(٦) .

(١) قوله (لو اتع أمه وهي حامل منه) إلى آخره ، أي : تزوج أمه غيره ، ثم ملكها بعد أن حملت منه ، وهي تمام المسألة التي قبلها ، وقد فصلتها في الحاشية قبل السقة

(٢) نظر : لاحتبار (٣٣ / ٤) ، وحاشية الدسوقي (٢٦١ / ٢) ، والإيضاح (١٥٧ / ٧)

(٣) نظر : جواهر العقود (٤٤٩ / ٢) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٣٠٤)

(٤) نظر : لاحتبار (٣٣ / ٤) ، وحاشية الدسوقي (٢٦١ / ٢)

(٥) انظر : جواهر العقود (٤٤٩ / ٢) .

(٦) انظر : الإيضاح (١٥٨ / ٧) ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٣٠٤)

فالأول : فيه تحفيف ، والثاني : فيه تشديد ، والثالث : محقق ؛
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

[حكم إجارة أم الولد]

ومن ذلك : قول الأئمة الثلاثة : إنه يجوز للسيد إجارة أم ولده^(١) ، مع
قول مالك : إنه لا يجوز له ذلك^(٢)

فالأول : محقق ، والثاني : مشدد ؛ فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .
وتوجيه القولين ظاهر ، والحمد لله رب العالمين



وليكن ذلك آخر ما فتح الله به من إيضاح كتاب «الميزان الشعراوية
المدخلة لجميع أقوال المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية وتوجيه
أقوالهم»^(٣) .

وقد حاولت الجمع بين أقوال الأئمة ومقلديهم وتوجيه كل منها جهدي
- ليجمع الإخوان من مقلدي الأئمة الأربعة بين اعتقادهم بالجماع
وقولهم باللسان إن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم ؛

(١) انظر «الاختيار» (٣٢/٤) ، و«نقطة المحتج» (١٠/٤٢٧) ، و«الإنباف»
(٤٩٤/٧)

(٢) انظر «المعونة على مذبح عام لمدينة» (ص ١٤٩٢) ، و«رحمة الأمة في اختلاف
الأئمة» (ص ٣٠٤) .

(٣) كما ورد العنوان في كل السح الحظية في هذا الموضع ، وصفت (توجيه) على أنه معمول معه

إيماناً وتسليماً إن لم يصلُّوا إلى ذلك نظراً واستدلالاً - كما مرَّ بيانه في الحطة^(١) -

- ويمرُّوا بأحد الأئمة المجتهدين بيدهم في أهوال القيامة ؛ مكلِّ مجتهد رآه هالك نبشَّم في وجهه وأخذ بيده ، بخلاف من كان بالصدِّ من ذلك ؛ فبُتَّ رؤىا بطر الأئمة إليه بطر الغصب ؛ لسوء أدبه معهم وتعصُّبه عليهم بغير حقٍّ ، وإذا كان الأئمة كلُّهم متأدِّين مع بعضهم بعضاً مع تعاونهم في العلم فكيف بمن هو عاميٌّ بالنظر إليهم ؟!

وقد أرسل الإمام الليث بن سعد رضي الله عنه سؤالاً للإمام مالك بالمدينة ؛ يسأله عن مسألة ، فأرسل يقول له : (أمَّا بعد : فإنَّك يا أخي إمامٌ هدى ، وحكم الله تعالى في هذه المسألة ما قام عندك فيها) انتهى^(٢)

فاعلموا ذلك أيُّها الإخوان ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،
والحمد لله رب العالمين .



ولشرع في ذكر الحاتمة الموعود بذكرها في الحطة ؛ فنقول وبالله التوفيق :

(١) انظر (٨٣ / ١)

(٢) سبق تحريره (١٨٦ / ١)

خاتمة «الميزان الشعرانية»
في بيان نبذة صالحة تتعلق بأسرار أحكام الشريعة
تناسب الميزان في القياس
من كلام العارف بالله سيدي علي انخواص رضي الله عنه



خاتمة

في بيان نعمة صالحة تتعلق بأسرار أحكام الشريعة ؛ تناسب الميزان في
التقاسة ، من كلام شيخنا العارف بالله تعالى سيدي علي الحوّاص رضي الله
عنه يطلع الناظر فيها على سبب مشروعية جميع التكاليف في سائر
الأعصار ، وأنها كلّها كال كفارة للأكلة التي أكلها أبونا آدم عليه الصلاة
والسلام من الشجرة .

فكما ردّت الميزان جميع مذاهب المجتهدين ومقلّديهم إلى مرتبة
الشريعة كما تقدّم^(١) . . . كذلك ردّت هذه الخاتمة جميع أبواب العقه وما فيها
من الأحكام إلى الأكلة التي أكلها أبونا آدم عليه الصلاة والسلام من
الشجرة ؛ التي هي مطهر ما يقع من نية بعده بحكم القبضتين ، لا مطهر
ما يقع منه أو من نية المعصومين من الذنوب ، فافهم .

[حكمة مشروعية جميع التكاليف]

وقد سألت شيخنا المذكور مرّة عن سبب مشروعية جميع التكاليف مع
أن الله تعالى غني عن العالمين وعن عباداتهم ، فقال رضي الله عنه : سبب
ذلك تمام التوبة لبي آدم إذا وقعوا فيما نهى الله تعالى عنه ؛ فكانت جميع

(١) انظر (١/٨٤) .

التكاليف والآداب التي كُلِّفَ الله تعالى بها أولاده . كالكفارة لهم .

فقلت له : إنَّ من بنيه من لا يجوز عليه الوقوع في المحالعات !

فقال : إن كان هناك مخالفةٌ فهي كفارة ، وإلا فهي رفع درجاتٍ ؛ كما هي في حقِّ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام .

فقلت له : فإذا كانت رفع درجاتٍ في حقِّ الأنبياء ، فما المراد بقوله تعالى : ﴿ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى ﴾ [طه ١٢١] ؟

فقال : اعلم يا ولدي أنَّ ما قصَّه الله تعالى عن الأنبياء من مسَمَّى المعصية والخطيئة . إنّما هو على سبيل المجاز ؛ لأنَّ أحداً منهم لم يخرج عن حضرة الإحسان في لحظةٍ من ليل أو نهار ، وتلك حضرةٌ مشاهدةٌ للحقِّ حلٌّ وعلا ؛ فلا يصحُّ لأحدٍ فيها عصيانٌ

وإنَّما يقع العصيان ممن يُحجَّب عن شهود الله تعالى ؛ فمَسَمَّى معاصي الأنبياء وخطيئاتهم كلّها صوريّةٌ لا حقيقةً ؛ ليصير لهم إمامٌ بإقامة المعاذير لقومهم ماطاً إذا وقعوا في مخالفة ، وبصير أحدهم يعرف كيفية تعليم قومه التمعُّل من الله بالتوبة والاستعفار إذا وقعوا في المخالعات ، وبصير أحدهم يعرف مقدار الهجر كما عرف مقدار الوصل وعكسه ؛ إذ الشيء لا يُعرف إلا بضدّه .

قال وأوضح لك يا ولدي ذلك ، فأقول

مثال واقعة السيد آدم عليه الصلاة والسلام مثالُ مَلِكٍ مطاعٍ ؛ قال يوماً لأهل حصرتِه الخاصّة : إني أريد أن أُحدِثَ أمراً في الوجود ، وأمرُكُ كتابٌ ،

وأرسلُ رسلاً بأمرٍ وبهي ، وأجعلُ لمن أطاعهم داراً تسمى الجنة ، ولعن
عصاهم داراً تسمى النار ، وأخرج من ظهر عبدي آدم ذريةً يعمرُونَ الأرض ،
وأوجه إليهم التكاليف بعد أن أقدرُ عليه الأكل من شجرة ، وبعد أن أنهاء عن
القرب منها طاهراً ، ثم أقيم عليه وعلى ذريته الدين عُصِمُوا الحجةً مجاراً
صورياً ، وعلى ذريته الدين لم يُعصِمُوا حقيقةً لا مجاراً ، ثم أخرجهم من تلك
الجنة التي أكل فيها من الشجرة إلى دارٍ أخرى أرلَ منها في الدرجة ؛ تسمى
الدنيا ، وأجعلُ كمال مقامه فيها ، فمن طلب أن يكون مكان آدم فليتقدّم .

فما تجرّأ أحد من أهل الحصرة أن يتقدّم لذلك غير السيد آدم ؛ فإنه تقدّم
وقال : أنا لها ، أنا لها ؛ طلباً لتنفيذ قضاء الله تعالى وقدره في عاده ؛ فمن
كان حاضراً لمجلس هذا الاتفاق . لم يحكم على آدم بالمعصية الحالصة ،
وإنما يحكم له بطاعة ربه في ذلك ، عكس من كان عائداً عن هذا المجلس ؛
فإنه يحكم عليه بالعصيان ولا بد ؛ كما هي حصرة المحجوبين من أولاد
آدم .

وكان ذلك من أكبر المصالح لهم ؛ ليقعوا في قضاء الله وقدره تارةً
بالمعصية ؛ فيُظهروا حلمه وعفوه ، وتارةً بالطاعة فيُظهروا كرمه ومجده .

فكان آدم عليه الصلاة والسلام تحمّل عن أولاده المحجوبين بذلك البكاء
الصوري الذي وقع منه وكثرة الحزن عالياً . ما كان يقع فيه أولاده الذين
يتعدّون حدود الله ؛ وكأنه فتح بواقعة باب المغفرة لأولاده ؛ إذ لا بد
للقبضة من فاتح يفتحها بحكم القضاء والقدر ؛ ليرتّب على ذلك الحدود في
الدنيا والآخرة .

فقد بان لك يا أحي أن جميع التكاليف التي شرعها الله تعالى في الدنيا إنما كانت في مقابلة أكل آدم من الشجرة صورة ، فما من أولاده أحد إلا وقد عصى أو هم بمعصية أو بمكروه أو بخلاف الأولى ، ما عدا الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، فهي - أي - جميع التكاليف - لبني الدين لم يُعصموا ؛ إنما رفع درجاتهم ، أو كفارة لدب وقعوا فيه ، أو عقوبة لهم ؛ كالحدود التي أَدب الله تعالى بها عباده . انتهى .

[جميع ما وقع من سيدنا آدم عليه الصلاة والسلام . .

كالطاعة لله عز وجل]

وسمعت سيدي علياً الحواص رحمه الله تعالى يقول (كان جميع ما وقع من آدم عليه الصلاة والسلام من مسمى المعصية . كالطاعة لله عز وجل ؛ فإن الله تعالى كان راضياً عنه حال أكله من الشجرة ؛ كرضاه عنه حال كونه في الصلاة على حد سواء ، ومن قال في أبيه غير ذلك قياساً على حال بني آدم فعليه الحروح من عهده يوم القيامة .

واما قال ﴿ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾

[لأمر ٢٣] ؛ يعني : معاشر أولادي الذين يعصون أمرك ؛ فكأنه بذلك كان مستعصراً عنهم لا عن نفسه هو ؛ فهو كالشافع فيهم عند ربه ، وجميع ما وقع له طاهراً من تطاير التاج والثياب عن رأسه وبدره والمكاء والدم . كان صورياً ؛ لينقل ذلك عنه إلى بنيه الذين لم يكونوا موجودين حال نزوله إلى الأرض) .

[حكمة حدوث البطنة والحبض في نسل

سيدنا آدم عليه الصلاة والسلام]

قال : (وإنما أخذته الطة بعد أكله من الشجرة ؛ ليتذكر بذلك صورة ما يقع فيه منوه ؛ فيستغفر الله تعالى لهم كلما بال أو تعوط

وقد جاءت شريعة محمد صلى الله عليه وسلم بطلب المغفرة كلما خرج الإنسان من بيت الحلاء^(١) ، وكذلك حدث في حواء زيادة على الطة ما يقع لها ولبساتها من الحبض في كل شهر ؛ لتذكر بذلك معاصي بنيتها وتستغفر لهم .

وإنما زادت على آدم بالحبض في كل شهر ؛ لأنها وقعت في صورة الترين لآدم في أكله من الشجرة حتى أكل ، ولكونها أبصاً هي التي قطعت الثمرة من شجرة التين وأعطتها لآدم .

ولا شك أن من يأتي المخالفة الصورية وهو مُطهرٌ لاستحائه ذلك . أعظم في صورة الذنب ممن يأتي المخالفة بآسياً ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَاهَدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلِ فَيْسَى وَلَمْ يُخَذْ لَهُ عَزْماً ﴾ [طه ١١٥] ، لا سيما وقد حلف له إبليس : إِنَّهُ لَهُ مِنَ النَّاصِحِينَ) .

وقد بلغنا : أن بعض العارفين اجتمع بإبليس فقال له : كيف حلفت

(١) من ذلك : ما رواه أبو داود (٣٠) ، والترمذي (٧) عن السيدة عائشة رضي الله عنها . أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج من العائط . قال « عمرانك ! »

لآدم : إنك له لمن الصحيح وأنت تكذب ؟

فقال : فمادا أصعب ؟! لمّا رأيتُ قضاء الله لا مردُّ له ، ورأيتُ قلوب
الأنبياء سادحة سالمة من حطور المواحش ، معظّمة لله تعالى كلّ
التعظيم خلعتُ له بمعبوده الذي يعرفه هو بشيئته وتحيّله في دمه ،
وتعالى الله في علوّ ذاته وجلاله عن كلّ ما يحطر بالبال من صفات التعظيم
له ، فما خلعتُ له إلا بالمعبود الذي يتخيّله ، لا بالله الذي ليس كمثله
شيء ، انتهى

[الجنة التي كان فيها سيدنا آدم عليه الصلاة والسلام]

ثمّ اعلم يا أخي أنّ الجنة التي كان فيها آدم . ليست بالجنة الكبرى
المذخرة في علم الله تعالى كما قد يتبادر إلى الأذهان ، وإنّما هي جنة البرزخ
التي فوق حلّ الباقوت ؛ كما قاله أهل الكشف .

قالوا : لأنّ الجنة الكبرى إنّما يدخلها الناس بعد الموت والحساب
ومجاوزة الصراط .

قلوا . وهذه الجنة هي التي يُفتح من قبر المؤمن له طاقٌ منها ؛ ينظر
إليها ، ويتنعم بما فيها من قبره

وكذلك القول في النار التي تُرى في دار الدنيا في المنام ، أو من طريق
الكشف ؛ هي نار البرزخ .

قلوا : وهي التي رأى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرو بن

لُحْيٍ الذي سَيَّب السَّوَابِ^(١) ، ورأى فيها المرأة التي حبست الهرة حتى ماتت^(٢)

قالوا : وهي التي وقع لآدم فيها الأكل من الشجرة ، وأهبط منها إلى الأرض ؛ لقربها منها في الحكم .

وكلُّ من مات من أولاده المطيعين تعود روحه إلى هذه الجنة ، وإن كان عاصياً عادت روحه إلى النار التي في البرح ؛ فلا يزال بنو آدم في هذين المكانين حتى تنقضي الدنيا ، ويعني العدد ، وتتكامل المدة ، فيخرج الناس بنفحة البعث إلى الحساب ، ثم يدخلون الجنة الكبرى أو النار الكبرى

ولو أنَّ الجنة التي يُمتَح للمؤمن منها طاقة أو النار التي يفتح للكافر منها

(١) روى البحاري (١٢١٢) عن السيدة عائشة رضي الله عنها قالت : حسبت الشمس ، فقام النبي صلى الله عليه وسلم ، فقرأ سورة طويلة ، ثم ركب فأطال ، ثم رجع رأسه ، ثم استفتح سورة أخرى ، ثم ركب حتى قصاها وسجد ، ثم فعل ذلك في الثانية ، ثم قال : « إنهما آيتان من آيات الله ، فإذا رأيتم ذلك فصلوا حتى يُخرج عنكم ، لقد رأيته في مقامي هذا كل شيء ، ووعده ، حين لقد رأيته أريد أن أحد قطعاً من الجنة حين رأيتموني جعلت أتقدم ، ولقد رأيته جهنم يُخيط بعضها بعضاً حين رأيتموني تأخرت ، ورأيته فيها عمرو بن لُحْيٍ ، وهو الذي سَيَّب السَّوَابِ »

« سبب السَّوَابِ » : من لهم تلك العادة ، والسَّابَّةُ : المسافة التي تُشْرِك ؛ فلا تُركب ولا تُصَدُّ من ماء أو مرعى ؛ وكانوا يفعلون ذلك مدراً وتقرباً لآلهتهم ، وانظر « فتح الباري » (٢٨٥ / ٨) .

(٢) روى البحاري (٢٣٦٤) عن السيدة أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها : أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم صلَّى صلاة الكسوف ، فقال : « دبت مني النار ، حتى قلت : أيُّ رث ؛ وأنا معهم ؟ فإذا امرأة - حسبت أنَّه قال : تحدشها هرة - قال : ما شأن هذه ؟ قالوا : حبستها حتى ماتت جوعاً » .

طاقة كانت هي الحجة الكبرى أو البار الكبرى . لغات الحشر ولشعر
وما بعدهما ممّا ورد . انتهى .

قال سيدي علي الحواص رحمه الله : (ولما كان العاقل على حنة
البرزخ مشبهتها للحنة الكبرى في الطهارة والتقديس لم تكن محلاً
لإحراق القدر فيها ؛ من بول وعائط ودم ومخاط وغير ذلك ممّا تولّد صورة
من تلك الأكلة الصورية ؛ فذلك أمر آدم وحواء إلى هذه الأرض التي هي
محلّ التعصّب والاستحالات ؛ ليحرقا فيها ذلك القدر ؛ الصوري في
حقهما ، الحقيقي في حقّ العصاة من أولادهما) انتهى

[الشهوات وجميع نواقض الطهارة متولّدة من الأكل]

وسمعت أحي أفضل الدين رحمه الله يقول (لما أكل آدم وحواء من
شجرة النهي . تولّد فيهما البول والعائط والدم ، ولدّة اللبس من الرجال
للنساء وعكسه ، ولدّة الجماع كذلك ، وتولّد في ذريتهما نسب ذلك إذا
أكلوا من شجرة النهي الخاصة بهم ؛ من وقوع في حرام أو مكروه أو خلاف
الأولى ريادة على ما تولّد صورة في أويهم الجور والإعماء بغير
مرض ، والمحاط والضمان ، والتكبر والتجبر والقهقهة ، وإسبال الإزار
والسراويل والقميص والعمامة ، والغية والنميمة والبرص والجذام والكفر
والشرك وغير ذلك ممّا وردت الأحبار والآثار بأنّه ينقض الطهارة

فمن تأمل في جميع النواقض وجدها كلّها متولّدة من الأكل ، وليس لنا
ناقض للطهارة من غير الأكل أبداً ؛ فإنّ من لا يأكل حكمه حكم الملائكة ؛

لا يقع منه شيء ينقض طهارته أبداً ممّا ذكرناه وممّا لم يذكره ؛ فإنّ الملائكة لا تسول ولا تتفوّط ولا يجري لها دم ، ولا تفتشي النساء ولا الرجال ولا الاستمتاع بالجسّ بشيء من جسدها ولا بالجماع ، ولا تحنّ ولا يعنى عليها ، ولا تعصي ربّها بكفر ولا غيره ؛ إذ العبد لا يعصي ربه إلا إن حُجب عن شهوده تعالى ، ولا يُحجب عن شهوده تعالى إلا إن أكل ، فلو لا حجابُه بالأكل ما وقع في معصية أبداً .

فذلك أمرنا الشارع صلى الله عليه وسلم والأنمة المجتهدون بالطهارة إذا وقع منا ما قص بالماء المطلق أو بدله ، وأمرنا الشارع وكذلك المجتهدون بالتطهّر من النجاسة بالماء كذلك أو الحجر أو التراب في الاستنجاء ، وإزالة قذر النعل ودبل المرأة الطويل ، وأمروا بالترّء عن كلّ نجاسة خرجت من القبل أو الدبر وغيرهما حتى عن مسّ المحلّ الخارج منه البول والعائط من قبلٍ ودبرٍ .

وأمرنا الشارع وكذلك العلماء برشّ السراويل بالماء ؛ لعلامتها للدّكر المجاور للخارج ، وقد كان صلى الله عليه وسلم يضحّ سراويله بالماء عند الطهارة ويقول . « بذلك أمرني جبريل »^(١) .

وسبّاني في توجيه الأحكام . . أنّ النقض من الفرح خاصٌّ بأكار العلماء والصالحين ، وعدم النقض خاصٌّ بالعوام^(٢) ، وإنّما أمرنا الشارع

(١) رواه أبو داود (١٦٨) ، والسنائي (٨٦/١) ، كلاهما نحوه عن سيدهما الحكم بن سفيان الثقي رضي الله عنه ، ولم يذكرَا عبارة « بذلك أمرني جبريل »

(٢) انظر (٥١٦/١)

صلى الله عليه وسلم بالضح من بول العلام إذا لم يأكل عيز اللبس دون
العسل ؛ تحميصاً عليها ، فمن غسل منه فله ذلك وإن كان الرش أفضل ؛ لأن
الأحكام راجعة إلى حكم الشارع لا إلى حكم العقول

فإن قال قائل كيف قدتم سجاسة بول الأبطال مع كونهم لا يصع في
حفظهم الأكل من شجرة النهي ؟

فالجواب : قد قال بعض أهل الكشف : إن للأبطال معاصي من حيث
أرواحها ؛ كما لها طاعات كذلك من حيث أرواحها

وأيضاً . فإن بعض العلماء كان يغسل من بول الصبي الذي لم يأكل
الطعام ويقول : إن والدته تأكل في هذا الزمان الحرام والشهات ؛ فكان
بوله أقدر من بول من يأكل الحلال . انتهى .

وقد جاءت أقوال المحدثين في النقص بما ذكرنا على قسمين . مشدّد
ومخفّف ؛ بحسب الأدلة التي استندوا إليها من الكتاب والسنة ، كما أن منهم
من توسّط بين التحفيف والتشديد ؛ كصاحب القول المفصل ، كما أن من
التواقص ما اتفق عليه الأئمة . كالبول واللعانط والجماع والجنون ، ومنها
ما اختلفوا فيه : كلمس المحارم ومسّ المرح والمجور بشرطه عندهم ،
وكذلك ممّا اختلفوا فيه . خروج الدم السائل من البدن والقهقهة والغبة
ومسّ الضأن في الإبط والمشرّك والأجذم والأبرص والصليب والوثن وسحو
ذلك

وقد تقدّم في توجيه الأحكام من (باب الأحداث) . من أن النقص
بلمس المرح ليس هو لذات المرح ، وإنما النقص به ؛ لكونه محلاً لخروج

الحارج المتولد من الأكل^(١) ؛ إذ لو كان النقص به لذاته من حيث كونه متولداً من الأكل . . . لكان حكم جميع الأعضاء كذلك ؛ وإن الددر كله قد نمى وتولد من الأكل .

فإن قلت : قد قال العلماء بالنقص بحروج الحصة التي ابتلعها الإنسان ، وهي غير متولدة من الأكل ييقين !

فالجواب : ليس النقص عندهم بها لذاتها ، وإنما هو إما عليها من القدر المتولد من الأكل ، فلولا ما عليها من القدر لم ينقضوا الطهارة بها لو فرض ذلك ؛ إذ الناقض حقيقة إما هو خروج الفصلة التي تولدت من الأكل والشرب ، وأثارت الشهوة والعفلة عن الله عز وجل أو المعاصي ، وليست الحصة أو العود بذاتهما يثيران شيئاً من ذلك ، فافهم ؛ فهذا كان سبب الأمر بالطهارة عن الحدث الأصغر والكبير

[حكمة وجوب تعميم البدن بالغسل بخروج المني أو بالجماع ونحوهما]
فإن قلت فلم وحب تعميم البدن بالغسل من خروج المني مع أنه دون البول والعائط في القدر ييقين ؟

فالجواب : أن تعميم البدن بخروجه أو بالجماع من غير خروجه . . . ليس هو للقدر ، وإنما هو لما فيه من اللذة التي تسري في جميع البدن حتى نميته ، وتسويه ذكره وبطر إليه ؛ فلذلك أمرنا الشارع بإجراء الماء على سطح البدن كله بحسب سريان اللذة ، فهو وإن كان فرعاً من البول والعائط

فهو أقوى لذة من أصله ؛ فلدلك أمرنا بإجراء الماء المُعِش للبدن من ضعفه
أو فتوره أو موته السبي ؛ فبقوم أحدا بعد الغسل بإحْيِ رثه بدن حي

فكل موضع لم يمسسه الماء فهو كالعصو الميت أو المشرف على
الموت ، أو كبدن السكران أو المغمى عليه ؛ فلا يكاد يحصر ذلك المحل
مع رثه في صلاته أبدأ ، وإذا لم يحصر معه فكأنه لم يصل ؛ إذ الصلاة
لا تصح إلا بجميع البدن ؛ كما أنها لا تصح خارج حصرة الله تعالى أبدأ عند
أهل الله ، فاعلم .

وأما وجب التيمم عند فقد الماء حساً أو شرعاً ؛ لأن التراب فيه راحة
الماء ؛ إذ هو عكارة الماء الذي تمّوَح لثا خلق الله الموجودات ، فإن فقد
التراب تيمم بالحجر ؛ لأن أصله كذلك من ريد البحر حين تمّوَح ؛ ولذلك
يخرج منه قطر الماء إذا أُحْرِق بالنار ، فلولا أن فيه الماء ما قطر منه بالبار ؛
إذ الحقائق لا تنقلب .

وسمعت سيدي علياً الحواص رحمه الله تعالى يقول : (إنما وجب
تعميم البدن بخروج المني ؛ لأن العلة عن الله فيه أكثر من العلة في البول
والعائط ، ولذلك قال الإمام أبو حنيفة بقص الطهارة بالفقهية في الصلاة ؛
لأنها لا تقع إلا من شخص عادل عن شهود يظن رثه إليه في صلاته ، وذلك
مطل عند أهل الله عز وجل) .

وأما وجوب تعميم البدن على الحائض والنفساء إذا انقطع دمهما . فإنما
ذلك لريادة القدر الحاصل بالحَيْض والنَّفَس ، لا سيما إن عرفت مثلاً
وانتشر دمها ، وقد سَمَّى الله تعالى دم الحَيْض أذى ، وأبطل صلاة الحائض

والنساء مع وجوده وبعد انقطاعه حتى تحل أثر ذلك الدم فقط ، أو بعد
تعميم بدنهما ، أو تبيّث .

وقد جوز الإمام أبو حنيفة وطء الحائض والنساء إذا انقطع دمها ،
وغسلت فرجها فقط^(١) ، ولعل ذلك في حق من اشتدت حاجته إلى الوطء
وخاف من الوقوع فيما لا ينبغي .

[حكمة الاتفاق على نجاسة ما يخرج من آدمي دون غيره]

فإن قلت : فلاي شيء اتفق العلماء كلهم على نجاسة البول والعائط من
الآدمي ، واختلفوا في بول بعض الحيوانات وعائظها ، مع أن الآدمي أشرف
من البهائم بيقين ؛ إذ هو المكلف بترك أكله من شجرة النهي بخلاف غيره ؟

فالجواب : ما اتفق العلماء على نجاسة بوله وعائظه إلا لشرفه وعلو
مقامه ، فكان من شرفه في الأصل . أن يظهر كل شيء خالطه ، لنكته لما
غفل عن ربه واشتغل بحكم طبيعته ولذته وشهوته . انعكس عليه الحكم ؛
فصار كل شيء صاحبه من المطاعم الطاهرة الطيبة الرائحة . . يصح قدراً أو
نجساً متناً ؛ من بول وعائط ودم ومخاط وبصاق وُصَان ، وفي القواعد
أن كل مَنْ شُرُفَ مرتبته عظمت صغبرته .

فإن قيل : إن قولكم : إن علة الاتفاق على نجاسة بول آدمي وعائظه
الشرف . . ينتقص عليكم ببول الحمار وربه ؛ فإنهم أجمعوا على نجاسة
ذلك منه ، وليس له شرف ، فما الجواب عن ذلك ؟

(١) انظر (٦٠٣/١) .

قلنا : الحواب عن ذلك : شدة لعنة عن الله تعالى حال الأكل ، مما تمّ
أعقل عن الله تعالى من الحمار ومن كل حيوان لا يؤكل ، بحلاف الحيوانات
الماكولة ؛ فإنها قليلة العفلة عن الله تعالى ، فحقت بعض الأثمة الأمر في
أبوالها وأروائها .

ويؤيد ذلك : امتنان الله تعالى علينا بيهيمة الأنعام في الأكل ، ولو أنه
أباح لنا أكل الحمار والبغل . لآزدنا بأكله عملة ، وكان كالديحة التي لم
يذكر اسم الله عليها ، فافهم .

فإن قيل : فلاي شيء لم يتفقوا على نجاسة فضلات الحمار كلها ؛ من
محيط وضاد ونحوهما ؛ فإن ذلك كله متولد من الأكل والشرب كسوله
وغائظه ؟

فالحواب إنما حقموا في ذلك ؛ لخفة القمع والقدر فيها ، ويبعد
صورتها عن صورة الطعام والشراب ، بحلاف البول والعائط والقيء ؛ فإنها
في العالب يشبه لونها لون أصلها ؛ فمن نظر إلى شدة قدارتها . قال
بنجاستها ، ومن نظر إلى حمئتها . قال بطهارتها ، كما تقدّم بيانه في
الكتاب^(١) .

فهذا كان أصل الحدث المتولد من الأكل والشرب ، ووجوب استعمال
الماء والتراب في الطهارة ، فلو لا أكلنا من شجرة النهي ولو مكروهاً .
ما أحدثنا ، ولا أمرنا بالطهارة ، بل كنا طاهرين على الدوام ؛ كالملائكة ،
ولولا ما قص الله تعالى من صورة توبة أيما آدم عليه الصلاة والسلام .

(١) انظر (٥٠٨/١)

ما اهتدينا للتوبة من ذات موسى ، ولا عرفنا كيف نخلص من الذنوب ،
ولا كان الحق تعالى قال : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾
[البقرة : ٢٢٢] ، فالحمد لله رب العالمين .

[وجه تعلق الصلاة بأنواعها بالأكل والشرب]

وأما وجه تعلق الصلاة بأنواعها بالأكل والشرب : فهو لأن الصلاة كُنْهَا
إِنَّمَا شُرِعَتْ تَوْبَةً لَنَا واستعماراً ؛ من حيث إنَّ قوت أرواحنا هو الوقوف بين
يدي ربنا كلما ماتت أبداننا من المعاصي أو ضَعُفَتْ أو فَتَرَتْ ؛ بأكل
الشهوات أو الوقوع في العَمَلات ، فأمرنا الحق تعالى بالطهارة بالماء أو
التراب المُتَعَشِّين للجسم ثمَّ بالوقوف بين يديه المنعش للروح ؛ فتساحي ربنا
بأبدان وأرواح حيَّة بعد موتها بما وقعنا فيه ممَّا تقدم

فكأننا بذلك فتحنا باب التقرب إلى الله تعالى ورصاه عما بعد أن لم يكن
تعالى راضياً عما كُلَّ ذلك الرضا الذي يقع لنا حال الوقوف بين يديه ؛ وذلك
لغفلتنا عنه بتناولنا شهوات نفوسنا من أكل وشرب وغير ذلك ، ودحولنا
الخلااء ؛ لنُحَرِّج تلك الفصلات القذرة الممتة التي لا تناسب حضرة
تعالى

ولذلك حَفَّتْ الأئمة من الأكل ، وقالوا : نستحي من الله أن نكشف
عورتنا بين يديه كُلَّ قليل حال البول والعائط ؛ كالإمام مالك والأوراعي
والبخاري ، فكان الإمام مالك والبخاري يدحلان الخلاء كُلَّ أسبوع ، وكان
الأوراعي يدخل الخلاء كُلَّ شهر ؛ فرق بطله فصار يدحله في الشهر مرتين ،

فكانت أمه تقول لمن يدخل عليها : ادعوا لعد الرحمن ؛ فإن به علة
البطن . انتهى

وفي الحديث : إن الملائكة تقول عند دخول وقت الصلاة يا سي آدم
قوموا إلى ربكم التي أوقدتموها فأطفئوها . انتهى^(١)

[حكمة تكرّر الصلاة في اليوم واللييلة خمس مرات]

إن قال قائل : ولم تكرّرت الصلاة عدنا في اليوم واللييلة خمس مرات ؟
فالجواب : كان ذلك من رحمة الله به ؛ لتذكّر ديوينا عند طهارتنا ،
ويحصل لنا الرضا والشرف كلّما وقفا بين يديه ؛ ليجبر بذلك كلّ الخلل
الواقع فينا بالمعاصي والعملات بين كلّ صلاة وصلاة .

فيتوب أحدا ويستعمر ممّا جناه من المحالفات على حسب مقام ذلك
المتطهر ما أو المصلي ، كما أنّه إذا قال أذكّار الوصوء الواردة . . يعفر له
ذنوبه الخاصة بالوصوء ، ثمّ أنّه يقوم للصلاة فيعفر له ذنوبه الخاصة
بالصلاة ؛ فإنّ كلّ مأمور شرعي إنّما شرع كمارة لفعل وقع العبد فيه ممّا
يُحِط الله تعالى ؛ فيكون ذلك في مقابته كمارة له كما يعرف ذلك أهل
الكشف .

فلو كشف للعبد لرأى ذنوبه تتساقط عنه يمينا وشمالا كلّما كبر الله

(١) أورد في ذكر العمال (١٩٠٤٥) ، وعمره لاس الحار عن بضعة عن سيدنا أس
رضي الله عنه

تعالى ؛ أي . عن كل شيء يحظر سأل من صمات التعظيم ؛ فإن الله تعالى
أكثر من ذلك كله ، ثم يقرأ فتحدر دنوبه يميناً وشمالاً ، ثم يركع فتحدر
كذلك ، ثم يعتدل فتحدر كذلك ، ثم يسجد فتحدر كذلك ، ثم يرفع رأسه
فتحدر كذلك ؛ فلا يفرغ من صلاته وعليه ذنب من الذنوب التي تُعصر
بالصلاة .

فَعَلِمَ بما قرَّرناه الجواب عن قول القائل قد ورد أنَّ الذنوب كلها تخزُّ
حال الوضوء ، فمن أين جاءت الذنوب التي تتساقط عن يمينه وشماله في
الصلاة إذا صلَّى على أثر الوضوء ؟ فافهم .

وقد تقدَّم في (أبواب الطهارة) قولنا : إنَّ ذنوب العبد كلما كانت أقبح
وأقذر وأكثر كلما طوَّلب بطلاقة الماء أكثر ؛ ليكون أعش للبدن الذي
مات من كثرة المعاصي ، بحلاف الماء المستعمل^(١) ، فرحم الله الإمام أبا
حيفة ؛ ما كان أدقَّ استنتاجاته ! وما كان أكثر احتياطاته لهذه الأمة في قوله
بعدم صيغة الطهارة بالماء المستعمل ولو كان أكثر من قلتين مثلاً ؛ لصعفه
بكثرة خُرور الخطايا فيه ! ورحم الله بقية المجتهدين

[حكمة مشروعية النوافل]

فإن قلت : فإذا كانت الصلوات الخمس كمارات للذنوب المتعلقة
بالصلاة . . فلأي شيء شرعت النوافل ؟ هل هي لما عساه يقع من الذنوب
المستقلة ؟ أو هي جبر للمحلل الواقع في العرائض كما قال به أهل الكشف ؟

(١) انظر (٤٧٧/١) وما بعدها .

فإنهم قالوا : لا نفل إلا عن كمال فرضي ، وذلك ألا يخطر سأل شيء من
الأركان من حين يحرم بالصلاة إلى أن يسلم منها ؟

فالجواب هي جوارز للخلل الواقع في العرائض بالنظر لمقام كل
إسناد ، وليست سوافل إلا في حق من كملت فرائضه من كمل الأولياء ،
ولذلك قال تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم ﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ ﴾ ،
أي : بالقرآن ﴿ رَبِّهِ لَكَ ﴾ [الإسراء : ١٧٩] ، فما قال تعالى ﴿ لَكَ ﴾ إلا لربه
على كمال فرائضه صلى الله عليه وسلم ، ويلحق به كمل الأولياء من ورثته
في المقام ، ويقن أمثالا على الأصل في الجبر

ويؤيد ذلك : حديث البخاري وغيره : « إِنَّ الْعَرَائِضَ تَكْمُلُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
بِالتَّوَافِلِ »^(١) أي يكمل كل نقص حدث في ركن أو ستة سطره في
الوافل من الأركان والسن ، فافهم

[حكمة تأكيد بعض التوافل دون بعض]

فإن قلت فلم أكد الشارع صلى الله عليه وسلم بعض التوافل دون
بعض ؟

فالجواب : فعل ذلك توسعة لأمة ؛ فإنه لو أكدها كلها لكات كالتشديد
الذي لا يطبقه عالت الأمة ، وقد كان صلى الله عليه وسلم يحب التحفيف
على أمة ما أمكن ؛ لعلمه بأن الله تعالى عني عن طاعاتهم كلها ، وقد صلت

(١) رواه أبو داود (٨٦٤) ، والرمذي (٤١٣) ، كلاهما سحوه عن سيدنا أبي هريرة
رضي الله عنه

رسول الله صلى الله عليه وسلم مرةً ركعتين قبل المغرب ثم تركهما ، وقال :
« خَشِيتُ أَنْ يَتَحَدَّثَهُمَا النَّاسُ سَةً »^(١) ؛ أي : يواطوا عليهما كالسواقل
المؤكدة .

[حكمة مشروعية النوافل ذات الأسباب]

فإن قلت : فلم شرعت النوافل ذوات الأسباب ؛ كالكسوف والاستسقاء
والعبيدين وصلاة الجأزة ونحوها ؟

فالجواب : شرعت لحجاب العد بالأكل عن شهود الآيات العظام التي
يخوف الله تعالى بها عباده ، لا سيما من أكل الحرام والشهوات والشبهات
حتى قسا قلبه ؛ فإنه لا يكاد يخاف من الله تعالى كل ذلك الخوف الراجع له
عن ارتكاب المحالفات .

فلولا حجاننا بالأكل وغفلتنا عن الله تعالى ما احتجنا إلى تخويف ،
ولذلك شرع الشارع في بعض هذه الصلوات الخطبة الجامعة للوعظ
والتخويفات ؛ ليرد قلوب الشاردين عن حضرة الله عز وجل إليها ؛ بقرينة
عدم مشروعية الخطبة في صلاة الجأزة ؛ لأن الموت في نفسه موعظة بليغة
لمن عقل واستبصر .

ولو علم صلى الله عليه وسلم أن القلوب ترجع إلى حضرة ربها بما شرعه
من الدعاء والاستغفار في بعض الصلوات . . ما كان شرع معها الخطبة .

(١) رواء بنحوه البخاري (١١٨٣) عن سيدنا عبد الله العربي رضي الله عنه

[حكمة مشروعية التكبير وإظهار السرور

في العيدين وحكمة مشروعية صلاة الجنارة]

وأما حكمة التكبير في العيدين . فإنما شرع ذلك لحجاب الحلق بكثرة

الجمع عن شهود وحدة الرب

وأما صلاة العجالة . فإنما شرعت نادية لبعض حقوق إخوان المسلمين

التي قُصِّرت فيها حال حينهم ؛ فكان الغسل والتكبير والدفن والصلاة عليهم

بعد موتهم كالجابر لذلك الخلل الواقع من في حقهم ، وأصل وقوع ذلك

الحلل منا في حقهم إنما هو حجبا بالأكل والشرب .

ويزيد العبدان على ما ذكر التشطُّ بالأكل والشرب ولبس ثياب الزينة ؛

لأنَّهما شرعا تأليفاً للقلوب المتشاهرة من كثرة لمراحة في الدنيا والأعراض

النفسانية حين حجبنا بالأكل والشرب عن شهود الآخرة وأحوالها ؛ وذلك

لأنَّ باتتلاف القلوب يحصل اجتماع نظام الدين وإقامة شعائره بحلاف

التنافر ؛ فإنه بُسِّتَ نظام الدين ويُصعِّبه

وإنما راد العبدان على الجماعة في الجمعة بالتكبير لله تعالى ؛ أي . عن

أن يخرج شيء في الوجود عن حكم إرادته ؛ لأنَّهما يوما فرح وسرور وعفلة

عن الله في العادة أكثر من العفلة عنه في يوم الجمعة ، وإنما أمرنا فيهما

بإظهار المرح والسرور شكراً لعمدة الله علينا بهما بالفعل الظاهر دون الاكتفاء

بمرح القلوب في الباطن ، فيسفي لمن طعن في السنِّ أن يوافق الأطفال

والعلمان في إظهار السرور ولبس أحسن ما عنده من الثياب ؛ تعظيماً

لحصرية الله تعالى التي هو فيها ، وسبباً لميل قلوب الناس إلى بعضهم

بعضاً ؛ فإنَّ لباس الزينة له أثر عظيم في الميل إلى صاحبه ، عكس حال صاحب الثياب الذنيسة .

وسمعت سيدي علياً الحواص رحمه الله يقول : (لا ينبغي لمسلم أن يأتي الجمعة والعيدَين وغيرهما من الصلوات وفي باطنه غلٌّ أو حقد أو مكر أو خديعة أو حسد أو كبر على أحد من المسلمين ؛ فإنَّ من أتى إلى الصلاة وفي باطنه شيءٌ من ذلك . . لم يجتمع قلبه على حصرة الحقِّ تعالى في تلك الصلاة) .

وسمعته يقول لأصحابه مرات . (إياكم أن تفارقكم الجمعة والعيدان وفي قلب أحدكم غلٌّ أو مكر أو خديعة لأحد من المسلمين)

وهذا وإن كان مطلوباً في سائر الأوقات من كلِّ مسلم لنكه في الجمعة والعيدَين أكد ، لا سيما من كان حائلاً ؛ فإنَّ الحرم حصرة الله الخاصة في الأرض ، وفي الحديث : « لا يصعدُ للمتشاحين عملٌ حتى يصطلحوا »^(١) ؛ إشارة لما ذكرناه ، فإنَّ القطيعة والشحناء تمنع نزول الرحمة على الخلق ، ومن هنا استحبَّ العلماء مصالحة الأعداء قبل الخروج للاستسقاء والتوبة وردَّ المطالم ؛ لئلا يُردَّ دعاء القوم ، فاعلم ذلك .

[وجه تعلُّق الزكاة بجميع أنواعها بالأكل والشرب]

وأما وجه تعلُّق الزكاة بجميع أنواعها بالأكل والشرب : فهو ظاهر ؛ لأننا لما أكلنا ما لا ينبغي لنا شرعاً . . حُجبتنا عن شهود الملك في المال الذي

(١) رواه بحوه مسلم (٢٥٦٥) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه

بأيدينا كله لله تعالى ، وأدعينا الملك في ذلك لنا مع العلة عن المالك الحقيقي ، فجمعناه وكنرناه ومعنا منه الفقراء والمساكين ؛ شحاً من نفوسنا وشرهاً ، وصيغنا بذلك على الفقراء والمساكين والمؤلفة قلوبهم ، وعلى العارمين في المصالح التي يعود نفعها على الخلق ، وعلى من يسافر في الجهاد ، وعلى المكاتبين ، وعلى ابن السبيل ، ونسبنا قوله تعالى : ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [البقرة : ١١٠] ، وقوله تعالى : ﴿وَأَبْقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [المنافقون : ١٠] ، وقوله تعالى : ﴿وَمَا أَمْتَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَمَهُوَ بِجِذْمَةٍ﴾ [سبا : ٣٩] ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « ما نقص مالٌ من صدقة »^(١) ، وإن الله تعالى ليصاعف درهم الصدقة إلى سبعين ضعفاً^(٢) ، ونسبنا أيضاً معنى الزكاة ؛ فإن الله تعالى ما سمّاها زكاة - أي : نمواً - إلا ليتأمل العبد في ذلك ، ويُخرج ركانه بطيب نفس وانشرح صدر .

[حكمة فرض الزكاة]

وسمعت شيخنا شيخ الإسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول : (إنما فرض الله تعالى علينا الزكاة ؛ لِمَا سبق في علمه من شحّة نفوسنا على عباد الله ، وحرماننا لهم من مال سيدهم الذي جعلنا مستحلّين فيه ؛ أي

(١) رواه صحيح الترمذي (٢٣٢٥) عن سيدنا أبي كثة الأسدي رضي الله عنه

(٢) شهد لعمارة أحاديث كثيرة ؛ منها ما رواه البخاري (٤١) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا أسلم العبد محسباً إسلامه يُكفر الله عنه كلّ سيئة كان رطبها ، وكان بعد ذلك الفصاح ؛ الحبة بعشر أمثالها ، إلّا سبع مئة ضعف ، والسيئة بمثلها إلا أن يتجاوز الله عنها »

لا مالكين له ملكاً حقيقياً ؛ فذلك أمرنا الشارع بإحراج نصيب معلوم من كل صنف من جميع أموال الزكاة على سبيل الفرض علينا ؛ تطهيراً لأموالنا وأرواحنا من الرجز الحاصل لها بالبخل والشح ، ومخالفتنا لما أمرنا الله تعالى ورسوله بإحراجه ، وإنزالاً للمركة في رزقنا والمو فيه ؛ فإنه ما كل مؤمن يشهد زيادة الموم في ماله إذا أخرج زكاته ، وإنما يشهد النقص فيه وقد دعت الملائكة ربها بأن الله تعالى يعطي كل منفق خلعاً ، وكل ممسك ثلماً^(١) ، ودعاء الملائكة لا يُردُّ .

فلو تأمل غالب الناس في نفوسهم . . لم يدعوا قط كمال الإيمان بكلام الله وكلام رسوله ؛ فإن الله تعالى وعدنا بإخلاف الإيفاق في سبيله ، وكذلك وعدنا رسوله ، ومع ذلك فلم يحرج زكاته ويمسك ماله في سبيل الله إلا قليل من الناس .

وقد قالوا : من شرط الإيمان الكامل : أن يكون العائب الذي وعد الله به أو توعد عليه عند المؤمن . . كالحاضر على حد سواء ، فأين إيمان البهيل بحق الله تعالى حيثئذ الذي يدعيه ؟ مع أنه لو رأى يهودياً جلس يذرة من ذهب يقول كل من أعطاني نصعاً أعطيته ديناراً . . لصار غالب الناس يزدحمون عليه بإعطاء الدراهم ؛ ليأخذوا الدنانير .

ولو أن إنساناً قال لأحدهم . لا تعط دراهمك ليعطيك بها دنانير لسفه عقله ، ولم يسمع له .

(١) روى البخاري (١٤٤٢) ومسلم (١٠١٠) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ما من يوم يصبح العباد فيه إلا ملكان يترلا ؛ يقول أحدهما اللهم ؛ أعط ممسكاً ثلماً ، ويقول الآخر اللهم ؛ أعط ممسكاً ثلماً »

فاتنظر يا أخي في نفسك بهذه الميراث فأنت أعلم بحالك ، وادّع
الإيمان بعد ذلك ، أو اترك الدعوى واستعصر ربك !

وسمعت سيدي علياً لحواص رحمه الله يقول (من لم يشكر الله تعالى على
الامر بإحراج ركانه . فهو من أجهل الجاهدين ؛ لأنه ما أمره بإحراجها إلا وهو
يريد أن يريده من فضله ، فالاتق به العرج والسرور ، لا الحر والعم) انتهى

[حكمة مشروعية نوافل الصدقات]

وأما نوافل الصدقات . فإنما شرعت لحر الحلل الواقع في زكاة
الفرص ؛ نظير الصلاة والصوم ، فربما ينقص بعض الناس من القدر
المحرج ، أو من السرور بالإحراج ؛ فنقص أجرهم بذلك
وقد ورد في الحديث ما يدلُّ على أن الله تعالى ما وعد بالأجر على الزكاة
إلا من أخرجها مشرحاً بها صدره ، فأرة بها عيبه^(١) .

وكان سيدي علي الحواص رحمه الله يقول : (إنما شرع رسول الله
صلى الله عليه وسلم صدقة التطوع ؛ دفعاً لسرور اللاء على أدياس ؛ فإن
زكاة الفرض مطهرة للمال والروح ، وصدقة التطوع مطهرة للبدن من الحث
والرجس الحسي والمعوي ، فمن لم يتصدق صدقة التطوع ، ولم يجز

(١) من ذلك الحديث الذي روى أبو داود (١٥٧٥) ، وابن أبي (١٥/٥) عن بهر من
حكيم عن أبيه عن جده رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « في
كل سائمة إبل في أربعين سنة نود ، ولا يفرق إبل عن حسابها ، من أعطاهم مؤجراً
أجرها ، ومن معها فإنما أخذوه وشطروا له ، عرمة من عرمة رثا عر وحن ، ليس لال
محمد منها شيء » .

النقص في ركاة العرض . . فقد عرض بده للحكّة والحرب والخبث الفريحي والدعائل والقروح وسائر ما يؤدي بده) انتهى .

[حكمة مشروعية زكاة الفطر]

وأما زكاة الفطر . فإنما شرعت لتكون رفع صيام رمضان متوقفاً على إخراجها ، فلا يرفع إلى السماء إلا بإخراجها ؛ لحديث حشّه بعضهم ^(١) . مع إجماع أهل الكشف على ذلك .

وإنما كان صيام رمضان لا يُرفع إلا بعد إخراج ركاة الفطر ؛ لأنها كالكمارة لما وقع من ذلك الصائم ؛ من تحرق صومه بالعية والتميمة وتعاطي الشهوات المصادة لحكمة الصوم

وأصل ذلك كنه الأكل والشرب ؛ فإنه لما أكل حُجب عن مراعاة مراقبة الله تعالى ، فوقع في حرق صومه ؛ لتركه الأدب معه تعالى حين تحلّق باسم الصفة الصمدانية من تركه الأكل والشرب وجميع المفطرات ، فلولوا الأكل لما حُجب ولا حرق ، والحمد لله رب العالمين

[وجه تعلّق الصوم بالأكل من شجرة النهي فرضاً كان أو نفلاً]

وأما وجه تعلّق الصوم بالأكل من شجرة النهي فرضاً كان أو نفلاً ؛ فهو لأن الصوم إنما شرع تطهيراً وتقوية للاستعداد في التوجّه إلى الله تعالى في

(١) أورد في ذكر العمال (٢٤١٢٤) أثراً يفظ : شهر رمضان معلق بين السماء والأرض ولا يرفع إلى الله إلا بركاة الفطر ، وعراه إلى ابن شاهر في : نرعه ، والضياء عن جرير .

قبول التوبة من سائر المعاصي التي حدثت منا طول سنتنا مثلاً حين حُججنا
بالأكل والشرب ، وعسا عن مراقبة رثا وعن الحياء منه .

وسمعت سيدي علياً الحواص رحمه الله تعالى يقول (إنما شرع صوم
رمضان سداً لمحاري الشيطان من البدن من العام إلى العام ، فلو كان الصائم
يؤدّيه على الكمال لم يجد الشيطان له سبيلاً عليه بالوسوسة أو غيرها ، لكنّه لمّا
أدّاه على حكم النفس حرقه ؛ فدخل إليه الشيطان من ذلك الحرق ، واحتاح إلى
الحبر بصوم الاثنين والحميس وأيام الليالي البصر وبحو ذلك)

وسمعه يقول أيضاً : (من شأن الصوم رقة القلب وذبول الأعضاء ؛
حتى لا تكاد أعضاء العبد تشتهي معصية ؛ لسدّه مجاري الشيطان التي
انفتحت في البدن بأكل الشهوات ؛ حتى صار البدن كطافات شبكة الصيد ،
فإذا صام اسدّت تلك الطافات كلّها ، وإلى ذلك الإشارة بحديث البخاري
وعيره : « الصوم جنة »^(١) ؛ أي : ترس يتقي به العبد دحوّل الآفات الدنية
إلى قلبه) انتهى .

وإنما كان رمضان ثلاثين يوماً أو تسعاً وعشرين ؛ لِمَا ورد أنّ تلك الأكلة
الصورية التي أكلها آدم من الشجرة مكثت في بطنه شهراً كاملاً أو تسعاً
وعشرين .

فإن قيل : إنّ في الشريعة ما يُهمهم منه أن الأكل يقيم في الباطن أربعين
يوماً ؛ كحديث : « من أكل لقمة من حرام لم تُقلّ له صلاة أربعين يوماً »^(٢)

(١) سبق تحريجه (٤٤١/٢)

(٢) أورده بنحوه في « الفردوس » (٥٨٥٣) عن سيدنا ابن مسعود رضي الله عنه

فالجواب أن هضم الطعام راجع إلى الحرارة التي في القوة الهاضمة ،
 مرتبما كانت حرارة القوة الهاضمة في آيينا آدم أشد ؛ فهضمت الطعام وأنزلته
 في شهر ؛ فتقص عشرة أيام عن هضم معدة غيره انتهى
 فعلم أن الله تعالى ما فرص علينا صوم رمضان إلا إضعافاً للشهوة
 المتولدة من الأكل ، فمن بالغ في أكل الشهوات والدسم في رمضان . . فقد
 أبطل حكمة الصوم في حق نفسه ، ولم يسد مجاري الشيطان من بدنه ،
 فركض فيه إبليس بحيله وزحله فأثلف عليه دينه ، فلولا الأكل لم محتج إلى
 صوم ، ولكننا كالملائكة لا يقع منا معصية أبداً طول عمرنا .

[حكمة مشروعية الكفارة في الجماع في نهار رمضان]

فإن قيل : فلم شرعت الكفارة في الجماع في نهار رمضان ؟
 فالجواب : إنما شرعت لتكون المجامع خالف أمر ربو ، وقدم شهوته
 على رضا ربو عليه ، وتعرض بذلك لنزول البلاء عليه ، فكانت الكفارة
 مانعة من وصول العقوبة إليه .
 وكذلك القول في سائر الكفارات ؛ من ظهار وقتل ونحوهما من
 الجبايات على الدين ، وأيضاً فإن الصائم قد تحلق باسم صفة الحق تعالى
 من عدم الأكل والشرب ؛ فلا يليق به النكاح الذي تزره الباري حلّ وعلا
 عنه ، فقد علمت أنه لولا الأكل ما احتجنا إلى صيام نُضِيف به شهواتنا ،
 ونكفّ به جوارحتنا .

[وجه تعلق الاعتكاف بالأكل من الشجرة]

وأما وجه تعلق الاعتكاف بالأكل من الشجرة فهو لأنه إنما شرع جمعاً لشتت قلوبنا عن ربنا حين تمرقت في أودية العفلات بالأكل ، فكان الاعتكاف معيماً لنا على صحة الحضور ، لا سيما في رمضان ؛ لأجل حضور قلوبنا مع ربنا في ليلة القدر التي هي خير من ألف شهر ، فافهم ، والحمد لله رب العالمين .

[وجه تعلق الحج والعمرة بالأكل من شجرة الهي]

وأما وجه تعلق الحج والعمرة بالأكل من شجرة الهي : فهو لأن الحج والعمرة مكفراً للدنوب العظام التي نشأت من حجب الأكل ، فبولا الأكل ما وقعنا في هذه الدنوب ، ولا احتجنا لما يكفرها .

وقد تقدم أن لكل مأمور شرعي ديباً في مقابلته يُكفر به ؛ من طهارة وصلاة وصوم وحج وغير ذلك^(١) ؛ وذلك أننا لما أكلنا ما لا ينبغي لنا أكله شرعاً ، بل نظراً وشرعاً بفساد . حُجنا فقصينا ، ولو أننا كنا أكلنا ما ينبغي لنا أكله شرعاً من غير زيادة . لَمَّا وقعنا معصية .

هذا في حُجنا ، وأما في حق أيى آدم عليه الصلاة والسلام فكان كل ما وقع منه من اللبس والنكاح صورياً لا حقيقياً كما تقدم أول

(١) انظر (٣/٣٦٤) .

المبحث^(١)، وكان الحجُّ آحر ما بقي على العبد من المكفَّرات ،
وأيضاً فإنَّ آدم عليه الصلاة والسلام تلقَّى الكلمات هناك ، وتاب الله
تعالى عليه هناك التوبة الصورية لا الحقيقية كما هو شأن غير الآسياء من
ذرَّيته .

[حكمة عدم وجوب الحجِّ والعمرة إلا مرَّةً واحدة^(٢)]

فإن قلت : فلايُّ شيء لم تحب العمرة والحجُّ إلا مرَّةً واحدة في العمر ؟
ولم لم يتكرَّرا ؛ كالصلوات والصوم والركاة والطهارة ؟

فالجواب . إمَّا فعل الحقُّ ذلك رحمةً بحقيقه ؛ من حيث إنَّ رحمت
سبقت غضبه ، فحُفِّفَ فيهما ؛ لعظم المشقة في فعلهما غالباً ، لا سيما من
أتى من مسيرة سنة ، بخلاف الطهارة و لصلاة والصوم وغيرها .

وإمَّا قال بعض الأئمَّة باستحباب العمرة لا وجوبها ؛ لأنَّها داخلة في
أفعال الحجِّ ، فكانت كالسواقل مع الفرائض ، ثمَّ إنَّ في ذلك بشارة عظيمة
لنا بمغفرة ذنوبنا السابقة واللاحقة إذا حججنا مرة واحدة في العمر ، ولولا
هذه المعمرة لكرَّر الحقُّ تعالى علينا الحجَّ كلَّ سنة مثلاً ؛ ليفقر لنا ذنوب كلِّ
سنة بذلك الحجِّ ، فافهم .

(١) انظر (٦٣٦/٣)

(٢) وهذا يسجَم مع قول الفقهاء الذين أوجبوا العمرة ، وقد سبق بيان هذه المألة

(٤٨٩/٢)

[حكمة كون الوقوف بعرفة أول أركان الحج]

بعد الإحرام للآتي من طريق مصر^(١)]

فإن قلت . فلم كان الوقوف بعرفة أول أركان الحج بعد الإحرام للآتي من طريق مصر دون الطواف والسعي مثلاً ؟

فالجواب : إنما كان أول الأركان الوقوف ؛ اقتداءً بأبينا آدم عليه الصلاة والسلام ؛ لأنه لما جاء من بلاد الهند بعد هبوطه من الجنة التي على رأس جبل الياقوت إلى مكة . كان أول ما لاقاه من مناسك الحج الوقوف بعرفة ؛ لأنها كتاب الأول للملك - وله المثل الأعلى - ، ويليه مزدلفة ؛ وهي كتاب الثاني ؛ لاردلافها وقربها من مكة .

[حكمة السماح للحاج الآفاقي بدخول مكة قبل الوقوف بعرفة]

فإن قلت . فلم سُمح للحاج المصري وغيره بالدخول إلى مكة قبل الوقوف ؟

فالجواب : إنما سامحهم الحق تعالى بالدخول رحمةً بالخلق ؛ لما عندهم من شدة الشوق إلى رؤية بيت ربهم الحاضر ؛ فكان حكمهم حكم من هاجر إلى دار سيده فمكث بين يديه ينتظر ما يأمر به السيد من الأعمال ، فمما

(١) المراد من مصر هنا أي بلد آخر سوى الحرم ، وكذا قوله في المسألة الآتية (لحاج المصري) ؛ أي الحاج الآفاقي ؛ وهو القادم من خارج بلد الحرم ؛ ودبت بدلالة اللفظ

قال له : اذهب إلى عرفات التي دخل منها صفي آدم عليه الصلاة والسلام . .
ما وسعه إلا امتثال أمر ربه في ذلك .

[حكمة أمر المُحَرَّم بالتجرُّد من لبس المخيط]

فإن قلت . فلاي شيء أمر المُحَرَّم بالتجرُّد من لبس المخيط مع أنَّ من
الأدب عند ملاقات الأكاابر لسن أحمر الثياب عادة ؟

فالجواب : إنّما أمر العبد بمثل ذلك إشارة إلى أنَّ من الأدب من كل
مدب أن يأتي ربه حاشعاً دليلاً معلماً متجرِّداً من جميع العلائق الدنيوية ؛ ليقبله
السيد ويحلج عليه خلعة الرضا ، قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَصَدَقْتُ لِلْفُقَرَاءِ
وَالْمَسْكِينِ . . . ﴾ الآية [البقرة ٦٠] ؛ إذ العني اللابس لثياب الرية لا يستحق
صدقة من الحق تعالى في العادة ، وقد يتفصل الله تعالى على الأغنياء بالصدقة
عليهم زيادة على ما عندهم ؛ كالفقير بحسب ما سبق في علمه .

[علامة قبول حجّ العبد وعدم قبوله]

وسمعت سيدي علياً الحواص رحمه الله يقول (من علامة قبول حجّ
العبد ، وأنه حلج عليه خلعة الرضا عنه . أن يرجع من الحجّ وهو متخلّق
بالأحلاق المحمديّة ، لا يكاد يقع في ذنب ، ولا يرى نفسه على أحد من
خلق الله ، ولا يراحم على شيء من أمور الدنيا حتى يموت ، وعلامة عدم
قبول حجّه : أن يرجع إلى ما كان عليه قبل الحجّ ، كما أنَّ من علامة مقته :
أن يرجع وهو يرى أنَّ مثل حجّه أولى بالقول من حجّ غيره ؛ لما وقع فيه من

الكمال في تأدية الماسك وحروجه فيها من خلاف العلماء ، لكن هذا
المقت لا يشعر به كلُّ أحد ، وإنما يدركه أهل الكشف (انتهى)
فاعلم ذلك ، فقد رجع سبب مشروعية الحجِّ إلى الأكل من شجرة
النهي ، والحمد لله رب العالمين .

[وجه تعلق المعاملات بالأكل من شجرة النهي]

وأما وجه تعلق البيع والشراء وسائر المعاملات بالأكل من شجرة النهي ،
فهو ظاهر ، لأننا لنا أكدا وشربا حُجبا بذلك عن كمال محبة إخواننا وعن
إكرامهم وإعطائهم ما يحتاجون إليه ممَّا نحن مستعنون عنه ؛ لكونهم من
عبيد سيدنا ، وتعذُّيا حدود ربنا بالحل والشح وعدم الإيثار ، وطلبنا أن
يكون كلُّ ما في أيدي الحلائق لنا ولو بعير طريق شرعي ؛ فأمرنا الله تعالى
بالبيع والشراء ، وحرم علينا الربا ، وشرع لنا الخيار في البيع والشراء ؛ دفعاً
للدِّم ما إذا كان الحطُّ الأوفر لأحيا ، وبشِّ لنا العيوب التي من ضماننا
والتي من ضمان غيرنا .

وبشِّ لنا ما يدخل في بيع دورنا وساتبنا ، وما يصحُّ فيه السلم والرهن
وأحكام الفلوس والحجر والصلح والحوالة والشركة والوكالة وغير ذلك ؛ من
القراض والأقارب والمساواة والإحارات وإحياء الموات .

وإنما رغبنا في الوقف والهبة والهدية شكراً لما عبدنا من المعمة ،
وكذلك عنما حكم اللقطة واللقيط والجمالة والمرائص ، وقسم الصدقات ،
والوصايا والوديعة ، وقسم الهيء والنعمة .

وكلُّ ذلك أصله حجاساً بالأكل الذي لم يَأْدُلْ لما الشارع في أكله من حيث
عين الأكل أو من حيث الفعل ، وقد سطنا الكلام على ذلك كله في رسالة
« الأنوار القدسية » فراجعه ، والحمد لله رب العالمين

[وجه تعلُّق النكاح وتوابعه بالأكل من شجرة النهي]

وأما وجه تعلُّق النكاح وتوابعه بالأكل من شجرة النهي فهو أنَّ العبد إذا
أكل تحرَّكت شهوته إلى الجماع أو مقدماته ، فلولاً لمشروعية النكاح لرثما
كان يقع في الرنى ؛ فقتل شرعاً أو عيرة على تلك المرأة المربي بها ، فكان
الفساد يعظم ؛ فلذلك أمر الشارع بالولي والشاهدين والصدق ؛ ليدخل إليه
من الباب .

وأما مشروعية القسم للزوجات فأصله الأكل ؛ فإنه لما أكل شرهاً
وبطراً . . . حُجب عن حق زوجته عليه ، فصاجرها وتروَّج عليها ، وآداها
حتى سأله أن يطلقها بمال تعطيه له وتُعدي نفسها مه ، ورثما يطر فطلقها
ابتداء من غير سؤال ولا مال ثم ندم على ذلك ، فشرع الله له الرجعة .

ورثما آلى من زوجته وظاهر منها ولاعنها ، وتروَّج من أَرْضَعته ، ووطئ
الحارية من غير استبراء ، ونكح في العدة مع اشتعال رحم المرأة بولد الغير
أو مائه ، ورثما شحَّ نفقة الزوجة والوالدين والذرية والخدَّام والمهائم التي
يركها ويتتفع بها ؛ لحجاسه بالأكل عن حقوق جميع المذكورات ؛ فأمر
بإعطائهم حقوقهم بحسب الأمر الشرعي ؛ دفعاً للتباعدات في الدنيا والآخرة ،
والحمد لله رب العالمين .

[وجه تعلق الجنایات والنذر والأیمان والقضاء وأحكام الأرقاء بالأكل]

وأما وجه تعلق ربع الحایات وما یذكر فیہ ؛ من النذر والأیمان والقضاء والعتق والکفارة وحکم أمهات الأولاد من الإمام . فوجهه طاهر ؛ وذلك أن العبد إذا أكل وشبع رثماً بطر ، وطعت جوارحه وبعت ، فقتل النفس التي حرّمها الله تعالى ، أو قطع شيئاً من جوارحه ، أو جرحه عمداً أو خطأ ، أو قطع الطريق ، أو سرق أو ربن أو حال على الناس ، أو شرب المسکر ، أو قذف أعراض الناس ، أو حلف بالله صادقاً أو كاذباً ، أو شحّ بالمال ؛ فلم یكد ینفقه على المحتاجین إلیه إلا سذر وعهد مع الله على ذلك ، فأمره الله تعالى بالوفاء بذره ؛ كالعقوبة علیه لا الإكرام والمحنة له ؛ من حیث ما هو علیه من الشحّ ، ومن حیث مراحمته للشارع فی التشريع بإیجاب ما جعله مساحاً أو مدوباً توسعةً على الأمة .

فلولا مشروعیة الحدود لفسد نظم العالم ؛ بزيادة القتل والهب ، وإنما جعل فی بعض الحدود كفارة بعتق أو إطعام أو صوم أو كسوة . لِمَا فی ذلك الأمر من شدة القبح ، ولتكون الکفارة حجاباً مانعاً من وقوع العقوبة بإذن الله تعالى للعبد ؛ رحمةً به ، وكلّ ذلك نشأ من حجاب الأكل الذي لم یأذن فی الشارع ، فانهم .

[وجه تعلق العتق وما بعده بالأكل من الشجرة]

وأما وجه تعلق العتق وما بعده بالأكل من الشجرة ؛ فهو أن السید لَمَّا أكل وشرب . حُجب فسیّ خدمة الرقيق له وإحسانه إلیه بها ، وكذلك العبد لَمَّا أكل وشبع . . بطرَ وفسق وخرج عن طاعة سيّده ، وطلب أن یحرق

من تحجيره عليه ، وأن يكون له مال كسيده ، وجهل كون الرق أحسن له ؛ فإنه ما دام في كفاالة سيده . . فهو مستغن بمال سيده عن الشقاء والتعب في تحصيل ما يحتاج إليه ؛ فكل شيء احتاجه أحذه من بيت سيده .

فلما طلب العبد ذلك . . نفس عنه الشارع ترعيب سيده في عتقه ، وأمره بكتابه إن علم أنه يقدر على مال يعتدي به ، وكذلك أمره بتدبيره رحمة به ؛ لئلا يحده - أي - السيد - من حرصه على الدنيا ومحنته لها ؛ فلم تسمح نفسه بعق ذلك الرقيق إلا بعد موته ؛ فكان كمن تصدق بماله حين عاين طلوع الروح ، فلو لم يكن عند السيد بقية حرص على الدنيا . . لكان أمر بالعق فوراً من غير كتابة ولا تدبير .

وأما أم الولد - فإنما لم يؤمر السيد بعقها رحمة به ، أو لجهله بحقوقها عليه ؛ حيث كانت محلاً لاستمتاعه وقضاء شهوته ، فرغبه الشارع في أن تكون عتيقة بعد موته قهراً عليه ؛ وفاء بحقوقها وكفارة عنه ؛ لانهماكه في الاستمتاع بها بحكم الملك ، فأصل إخلاله بحقوقها هو الأكل ؛ فإنه لما أكل حُجب فلم يوف بحقوق من خدمه واستمتع به ، بل طلب منه مالاً إذا طلب عتقه ، ولولا الحجاب لكان نراه نفسه عن أحد مال من المكاتب ، واعتق عبده من غير تدبير ، وأعتق أم الولد قبل موته ، فاعلم ذلك .

[وجه تعلق وجوب نصب الإمام الأعظم ونوابه بالأكل من شجرة النہی]

وأما وجه تعلق وجوب نصب الإمام الأعظم ونوابه بالأكل من شجرة النہی : فهو ظاهر ؛ لأنه لولا الإمام الأعظم ونوابه في سائر أقطار الأرض ؛

من وزير وأمير وقاص وغيرهم. لما قدر أحد على تنفيذ الأحكام ، وكان
يمسك نظام العالم كله إذا طلب الحلق أحد حقوقهم من بعضهم بعضاً بلا
شوكة تحميمهم ، ورثما كان يُقتل خلق كثير حتى يتمكنوا من قتل رجل واحد
وجب عليه القتل .

فذلك قالوا لا يليق أن يقيم الحدود إلا من يقتصر ولا يقتصر منه ؛
كالوالي ، بخلاف من تصر به فبصره ، فافهم .

ثم إن أصل ذلك كله الأكل ؛ فإنه لولا الأكل لما حُجب أحد ، ولا ترك
ما أوجه الله تعالى عليه من الحقوق ، كما أنه لولا الأكل لما تدرع الناس
وتخاصموا ، بل كان كل واحد يؤدي الحق الذي عليه من غير وقوف على
حاكم ، ولا حس ولا تعريض ولا ملازمة عريم ؛ كما عليه طائفة الأولياء
والعلماء العاملين .

فكان من رحمة الله تعالى بعباده أن ألهم الرعية أن يجتمعوا على نصب
إمام ؛ يحمي أموالهم وأنفسهم وحریمهم بوجوده حين علموا أنه لا يقوم
للبين شعار إلا بذلك ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، وإنما لم يرد
لنا حديث بالأمير بنصب الإمام الأعظم وبوانه لما في ذلك من الرياسة
والكر الذي لا يكاد يسلم منه إلا من عصمه الله ، فلو أمرنا الشارع بطلب
الإمامة صريحاً لكان فيه تعريض للفتنة ، والشارع لا يأمر بما فيه فتنة ،
بل يهيئ عن الإمارة إلا أن يكون العبد مسؤولاً فيها

فعلم : أنه لولا الولاية الدين لهم شوكة . ما أمّن أحد في داره فضلاً عن
التراري ، ولا صيغ لأحد أحد الحراج من الفلاح ، ولا صيغ جهاد ،

ولا وَجِدَ عَالٌ يُنْفِقُ عَلَى الْمُجَاهِدِينَ وَالْمُرَابِطِينَ ، وصَاعَتِ مَصَالِحُ الْحَلْقِ
أَجْمَعِينَ ، فَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .



وَلِيَكُنْ ذَلِكَ آخِرَ حَاتِمَةِ كِتَابِ « الْمِيرَانِ الشَّعْرَايَةِ الْمُدْجِلَةِ لِجَمِيعِ أَقْوَالِ
الْمُجْتَهِدِينَ وَمُقَلِّدِيهِمْ فِي الشَّرِيعَةِ الْمَحْمُودِيَةِ » ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا
لِهَذَا ، وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ ، لَفَدَحَاتِ رَسُلِ رَبِّنَا بِالْحَقِّ .

وَأَنَا أَسْأَلُ بِاللَّهِ تَعَالَى كُلَّ نَاطِقٍ فِي هَذَا الْكِتَابِ مِنْ عُلَمَاءِ الْمَذَاهِبِ
الْأَرْبَعَةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ أَنْ يَصْلَحَ مَا يَرَاهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ مِنَ الْخَطَأِ
وَالْتَحْرِيفِ ، لَنْكَنَ بَعْدَ إِمْعَانِ النَّظَرِ فِي الْأَدْلَةِ وَالتَّعَالِيلِ وَالتَّوْحِيهَاتِ ،
وَالسَّلَامَةِ مِنَ التَّعَصُّبِ لِمَذْهَبٍ دُونَ غَيْرِهِ ، وَبَعْدَ مَعْرِفَتِهِ بَصَحَّةَ دَلِيلِهِ وَصَعْفَ
دَلِيلِ الْمُخَالَفِ ، وَبَعْدَ أَطْلَاعِهِ عَلَى جَمِيعِ الْفُصُولِ الَّتِي قَدَّمَاهَا بَيْنَ يَدَيِ
الْمِيزَانِ ، وَبَعْدَ شُهُودِ عَيْنِ الشَّرِيعَةِ الْمَطْهُرَةِ الَّتِي يَتَفَرَّعُ مِنْهَا قَوْلُ كُلِّ مُجْتَهِدٍ
مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ ، وَبَعْدَ شُهُودِهِ أَنَّ عَيْنَ الشَّرِيعَةِ كَالْكَفِّ وَمَذَاهِبُ
الْأَثَمَةِ كَالْأَصَابِعِ الْمُتَمَرِّعَةِ مِنَ الْكَفِّ ، فَكَمَا أَنَّهُ مَا تَمَّ إِصْبَعٌ أَوَّلَى بِالْكَفِّ مِنْ
إِصْبَعٍ . . فَكَذَلِكَ لَيْسَ مَذْهَبٌ أَوَّلَى بِالشَّرِيعَةِ مِنْ مَذْهَبٍ ، كَمَا تَقَدَّمَ بَسْطُهُ فِي
الْفُصُولِ قَبِيلِ تَوْجِيهِهِ كَلَامِ الْأَثَمَةِ الْمُجْتَهِدِينَ^(١) .

وَإِذَا كَانَ الْمُؤَلِّفُ أَوَّلَ مَنْ تَكَلَّمَ فِي فَرْقٍ . احتاج ضرورةً إِلَى مَنْ يَنْعَقِبُ
كَلَامَهُ وَيَسْتَدْرِكُ عَلَيْهِ ؛ لَعَسِرَ اسْتَحْضَارُ الْمُؤَلِّفِ كُلِّ مَا يَرُدُّ عَلَى مَطْوُوقِ ذَلِكَ
الْكَلَامِ وَمَفْهُومِهِ حَالَ التَّأْلِيفِ ، وَلَوْ أَنَّهُ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ . لَمَا احتاج

(١) انظر (١/١٠٨ ، ١٤٦ ، ٣٠٥)

الناس إلى شرح للمتون ، ولا احتاجت الشروح إلى حواشي ، ولا الحواشي إلى الحواشي ؛ ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِدِّ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا بِهِ أَحْيَانًا كَثِيرًا ﴾ (الب. ١٨٢)

وقد ذكرنا مراراً أن جميع ما ألفناه من الكتب . إنما هو بحسب ما يفتح الله تعالى به على قلمي حال التأليف ، ما عدا الكتب التي اختصرتها

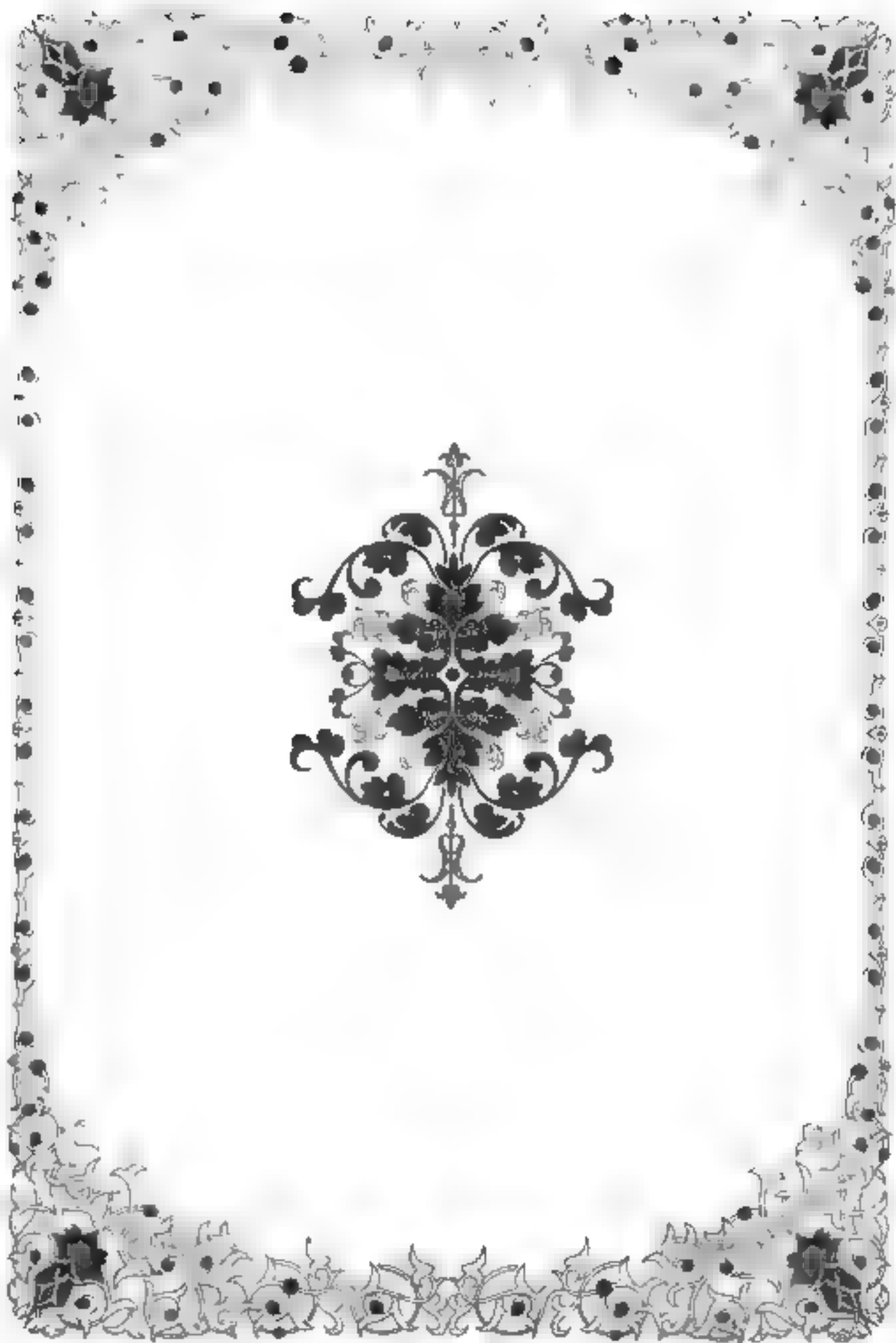
فرحم الله تعالى من عذرني في وقوعي في خطأ أو تحريف في هذا الكتاب ؛ لمرابته عن الأفهام ! ورحم الله من فتح الله علي قلبه توجيهاً لشيء من أقوال الأئمة أوضح مما وُحِّته به ، فألحقه بموضعه من هذا الكتاب ، ثم عذري في التزامي لتوجيه كلام جميع المذاهب المستعملة والمندرسة ؛ فإنه أمر لا أعلم أحداً مسقياً إلى الترامه ، ومن تأمل فيه وفهمه صار يقرر مذاهب جميع المجتهدين ؛ حتى كأنه صاحبها ، واستحق أن يلقب بشيخ أهل السنة والجماعة في عصره ، ومن لم يلقه بذلك فقد ظلمه .

واسمع يا أخي نصحي ، وأمعن النظر فيه ، والزم الأدب مع سائر الأئمة المجتهدين ؛ ليأخذوا بيدك في أهوال يوم الدين .

والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وحسنا الله ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

• • •

خواتيم النسخ الخطية



خاتمة النسخة (أ)

قال ذلك وكتبه عبد الوهاب بن أحمد الشعراوي ، مؤلف هذا الكتاب ، في سلح شهر رمضان المعظم قدره ، ستة ست وستين وتسع مئة بمصر المحروس^(١) ، جعلها الله دار إسلام وإيمان وإحسان وإيقان إلى يوم الدين ، آمين آمين آمين .

خاتمة النسخة (ب)

قال المؤلف الفرد الجامع العارف بالله تعالى القطب الرباني ، الشيخ عبد الوهاب الشعراوي ، مؤلف هذا الكتاب ، (كان الفراع في سلح شهر رمضان المعظم قدره ، ستة ست وستين وتسع مئة بمصر المحروس ، جعلها الله دار إسلام وإيمان وإحسان وإيقان إلى يوم الدين آمين) .

وكان الفراع من كتابة هذه الميزان : ظهر يوم السبت ، ثالث شهر ربيع الأول من شهور سنة ثلاث عشرة ألف ، على يد أضعف العباد وأحوجهم إلى عفو ربه ، الفقير محمد بن عبد المنعم بن خضر الشعراوي الإمام بالبيمارستان المنصوري .

واعلم أيها الاطر : أنني كتبتها من خط مؤلفها ، فما وجدته مصيباً عليه . . فراجع أصله ، والحمد لله وحده

(١) وصفها بالتذكير باعتبار المعنى ، أي : البلد

خاتمة النسخة (ج)

نَمْ وَكَمُلْ بحمد الله وعونه وحسن توقيفه ، اللهم ؛ انعمنا بركات مؤلفه
في الدنيا والآخرة ، آمين ، وذلك على يد أفقر عباد الله ، وأحوجهم إلى
رحمة ربه ، العبد الفقير ، المعترف بالعجز والتقصير عبد المنعم الشراوي
الأرهري ، عفر الله له ولوالديه ولمالئكه وبلغاري فيه ، ولمن رأى فيه خطأ
من كونه وأصلحه ولجميع المسلمين ، آمين ، بتاريخ أواخر جمادى الثاني
من شهر سنة تسع عشر وألف من الهجرة السوية ، على صاحبها أفضل
الصلاة والسلام .

خاتمة النسخة (د)

وكان الفراغ من كتابته يوم السبت المبارك سلخ شهر ربيع الأول من
شهور سنة إحدى وثلاثين بعد الألف ، أحسن الله ختامها بمحمد وآله ،
آمين .

خاتمة النسخة (هـ)

وكان الفراغ من نسخة هذه الميران الشعرابية بعماد الله تعالى ببركتها
وبركة صاحبها : يوم الاثنين المبارك سادس عشر من شهر ربيع الأول من
شهور سنة ستة وأربعين وألف من الهجرة السوية ، على صاحبها أفضل
الصلاة والسلام ، على يد كاتبها الفقير أحمد الشرب المالكعي عفي عنه .

خاتمة النسخة (و)

وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة المباركة : في يوم الأحد المبارك
أوائل شهر صفر الخير من شهر سنة خمس وسبعين وألف ، وصلى الله على
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ، وسلم تسليماً كثيراً أبداً إلى يوم الدين .
وقد تمت هذه النسخة المباركة على يد العبد الفقير ، المعترف بالعجز
والتقصير ، الحقير محمد شمس الدين محمد السلموني الأزهرى ، عفر الله
له ولوالديه ولجميع المسلمين ، آمين

خاتمة النسخة (ز)

وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة : في أوائل شهر شعبان من شهر سنة
خمس وسبعين وألف ، أحسن الله ختامها بمحمد وآله ، آمين

خاتمة النسخة (ح)

وكان الفراغ من تعليق هذه النسخة المباركة : في يوم الثلاثاء ، ثالث
شهر ربيع الأول الذي هو من شهر سنة ١٠٨٣ ، ثلاث وثمانين وألف من
الهجرة النبوية ، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ، على يد
العبد الفقير ، المعترف بالعجز والتقصير ، راجي عفو ربه القدير الممعم ؛
أحمد بن أحمد الشهير بأبي محمد الوتيجي المالكي ، عفر الله له ولوالديه ،

ولجميع المسلمين والمسلمات ، والمؤمنين والمؤمنات ، الأحياء منهم
والأموات ، وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ،
والحمد لله رب العالمين .

إِذَا تَجَدُّ عِيَا فَسَدَ الْحِلَالُ تَقِ عِذَّ اللَّهِ فِي عَيْنِ الْمَلَا
لَا تَعَايِرُ مَنْ بِهِ عَيْبٌ وَقُلْ جَلُّ مَنْ لَا بِهِ عَيْبٌ وَعَلَا
نَمَّ الْكِتَابُ تَكْثَامًا لَت يَقُمْ السُّرُورُ لِصَاحِبِهِ
وَعَفَا الْإِلَهُ بِفَضْلِهِ وَجَسَدِيهِ عَنِ كَاتِبِهِ

خاتمة النسخة (ط)

وجدتُ في سحرة المؤلف بخطه يقول : (قال ذلك وكتبه
عبد الوهاب بن أحمد الشعراوي مؤلف هذا الكتاب في سلح شهر رمضان
المعظم قدره ، بمصر المحروسة ، جعلها الله دار إسلام وإيمان وإحسان
وإيقان آمين آمين آمين) .

وكان الفراغ من نسخ هذا الكتاب المبارك على يد الفقير الحقير ،
صاحب الذنب والتقصير ، الحاجي محمد بن عمر الصري ، اللهم اغفر
له ولجميع المسلمين ، برحمتك يا أرحم الراحمين

لكتابه تاريخ :

قد كُمل نسخ الكتاب في سنة ألف ومائة
وثمانين ثم عشرين ربِّ وفق للهديته

أول من شهر شعبان قد تَمَّ بِالكفاية
ضحوة الجمعة اتديا في البداية والنهاية
مدح الميزان (. . .)

وميزاناً يقيمُ الوزنَ قسطاً طريقاً مستقيماً بالسوئية
جزاك الله شعراوي خيراً والفردوس مسكنك العلية
وأبشر أيها الناسك تمسك بذا الميزان حسبك بالكفئية
فأربعة المذاهب فيه تلتى عليك علوم كالشمس المضئية
فأول منهم النعمان مالك وثالث شافعي والحنبلية
فمن عين الشريعة قد أحاطوا بأسرار خمسات جليلة
أتونا كالنجوم في ليل ظلما ليهتونا طريقاً مستوية
فمنهم من أنانا بالعزائم حريصاً بالأمانة والعطية
ومنهم جاء بالتخفيف نصاً على الضعفاء لا يلقون غية
فحمد الله قد أوجب علينا على ما جاء من خير البرية
والحمد لله رب العالمين .

خاتمة النسخة (ي)

وكان الفراغ من نسخ هذا الكتاب . يوم الأحد المبارك ثامن ربيع الثاني
من شهر سنة ١١٦٤ هـ ، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم ، آمين
آمين آمين .

خاتمة النسخة (ك)

قال ذلك وكتبه الشيخ الإمام العالم العلامة ، عمدة الأولياء
والصالحين ، قطب العرش ، الفرد الجامع ، شبيحا [وأستادنا] وقدوتنا إلى الله
تعالى ؛ سيدي عبد الوهاب الشعراوي الشافعي الأنصاري ، عمر الله له
ولوالديه ، وأحسن إليا وإليه ، وجعله آخذاً في الآخرة ، إنه على ما يشاء
قدير ، وبالإحانة حدير آمين

وتشرف بكتابة هذا المؤلف الشريف العبد الفقير إلى رحمة العلي محمد
المدعو شمس الدين بن الشيخ أبي الفتح بن محمد بن أبي الطيب بن الشيخ
الإمام العالم العلامة مربي المريدين أبي الفضل الونائي المرصفي الحنفي ،
عمر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين ، آمين ، وعامله ببره وفصه وإحسانه
الوفي ، والحمد لله رب العالمين .



فهرس أهم مصادر ومراجع التحقيق

- الإبانة الكبرى ، للإمام المحدث أبي حيد الله حيد الله بن محمد ابن بطه العسكري البغدادي (ت ٣٨٧هـ) ، تحقيق ثناء من المحققين ، دار الحرية ، الرياض ، السعودية
- إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين ، للإمام الشريف الحافظ المحدث لمسند للحوي أبي العيص محمد بن محمد مرتضى الزبيدي الحسبي (ت ١٢٠٥هـ) ، ط ١ ، (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م) ، طبعة مصورة لدى دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان
- الآثار ، للإمام قاضي قضاء الدب لعلبه الأصولي المحرر الحافظ الحر أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري البغدادي (ت ١٨٢هـ) ، تحقيق أبي الوفاء الأفعاسي ، طبعة مصورة لدى دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان
- أحاديث في دم الكلام وأهمه ، للإمام المقرئ الحوي الأديب أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن المحلي الرازي (ت ٤٥٤هـ) ، تحقيق ناصر الجديع ، ط ١ ، (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) ، دار أطلس ، الرياض ، السعودية .
- الأحكام في أصول الأحكام ، لعالم الأندلس الإمام المحدث الفقه أبي محمد علي بن أحمد ابن حرم الظاهري (ت ٤٥٦هـ) ، تحقيق أحمد شاكر ، ط ١ ، (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) ، دار الادلح الجديدة ، بيروت ، لبنان
- إحياء علوم الدين ، للإمام المجدد حجة الإسلام الفقه الأصولي المتكلم أبي حامد محمد بن محمد الفرائي الطوسي (ت ٥٠٥هـ) ، تحقيق اللجنة العلمية بمركز دار المساهج لندرسات والتحقيق العلمي ، ط ١ ، (١٤٣٢هـ - ٢٠١١م) ، دار المساهج ، جدة ، السعودية
- الاختيار لتعليل المساهج ، للإمام الفقه المحدث المحرر مجد الدين أبي الفضل عبد الله بن محمود بن مودود الموصللي (ت ٦٨٣هـ) ، بتعليق محمود أبو دقفة ، طبع سنة (١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م) ، مطبعة الحلبي ، القاهرة ، مصر .
- آداب الشافعي ومناقبه ، للإمام المحدث المصر أبي محمد عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٣٧هـ) ، تحقيق عبد المي عبد العالي ، ط ١ ، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- الآداب ، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ) ، تحقيق السعيد المدونه ، ط ١ ، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) ، مؤسسه الكف الثقافية ، بيروت ، لبنان

أرهار لرياض في أخبار القاضي عياض ، للإمام الأديب المؤرخ المتكلم شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن أحمد المقرئ التلمساني (ت ١٠٤١هـ) ، تحقيق مصطفى السيد وإبراهيم الأبياري وعدد لعظم شلبي ، طبع سنة (١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م) ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة ونشر بالتعاون مع المعهد العلمي للأبحاث العربية ، القاهرة ، مصر .

- الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، للإمام الفقيه الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ) ، تحقيق علي الجباري ، ط ١ ، (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م) ، دار الجليل ، بيروت ، لبنان .

- أسس المطالب في شرح روض الطالب ، للإمام قاضي الفضاة الحافظ ناصر الفقيه الأصولي المتكلم شيخ الإسلام زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري (ت ٩٢٦هـ) ، ومعه : حاشية الرملي على أسس المطالب ، للإمام الفقيه شهاب الدين أبي العباس أحمد بن حمزة الرملي (ت ٩٥٧هـ) ، دار الكتب الإسلامية ، القاهرة ، مصر .

- الأنساب والنظائر ، للإمام الحافظ الحوي البلاغي المتكلم جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) ، ط ١ ، (١٤١١هـ - ١٩٩٠م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

- الأنساب والنظائر ، للإمام قاضي الفضاة الفقيه الأصولي المتكلم المؤرخ المحقق تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١هـ) ، ط ١ ، (١٤١١هـ - ١٩٩٠م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

- الإشراف على غوامض الحكومات ، للإمام القاضي الفقيه زين الإسلام أبي سعد محمد بن نصر بن منصور الهروي (ت ٥١٨هـ) ، تحقيق أحمد الرفاعي ، وهو عبارة عن بحث ماجستير صدر سنة (١٤٣١هـ - ٢٠١٠م) عن الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة ، السعودية .

- إشراف على نكت مسائل الخلاف ، للإمام القاضي الفقيه الأديب أبي محمد عبد الوهاب بن علي النعيمي البغدادي (ت ٤٢٦هـ) ، تحقيق الحبيب بن طاهر ، ط ١ ، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) ، دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان .

- الإصباح عن معاني الصحاح ، للإمام الورير الفقيه الأديب المتكلم عود الدين أبي المنظر يحيى بن هبيرة بن محمد الدهلي الشيباني (ت ٥٦٠هـ) ، تحقيق مزاد أحمد ، طبع سنة (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) ، دار الوطن ، الرياض ، السعودية .

- الأم ، للإمام المجتهد أبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس الشافعي الهاشمي القرشي المكنى (ت ٢٠٤هـ) ، تحقيق محمد الجار ، طبع سنة (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .

- الانتقاء في مسائل الثلاثة الأئمة الفقهاء ، للإمام المحافظ المؤرخ الأديب أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البر النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ، للإمام إيفيه علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي (ت ٨٨٥هـ) ، تحقيق عبد الله التركي وعبد الصالح الحلوي ، ط ١ ، (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م) ، دار هجر ، القاهرة ، مصر .

- الباعث المحدث إلى اختصار علوم الحديث ، للإمام المحافظ المؤرخ المفسر عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) ، تحقيق أحمد شاكر ، ط ٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

- البحر الرائق شرح كمر الدقائق ، للإمام إيفيه الأصولي زين الدين بن إبراهيم بن محمد ابن محيي المصري (ت ٩٧٠هـ) ، ط ٢ ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، مصر .

- البحر المحيط في أصول الفقه ، للإمام إيفيه الأصولي المحقق المتصن يدري الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الوركشي (ت ٧٩٤هـ) ، تحقيق عمر لأشقر ، ط ٢ ، (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م) ، من منشورات وزارة الأوقاف وشؤون الإسلامية ، الكويت .

- البحر المحيط ، للإمام الحنوي المفسر أثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف ابن حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق عادل عبد الموحود وعلي معوض ، ط ١ ، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

- بحر المذهب في فروع المذهب الشافعي ، للإمام إيفيه البحر صهر الإسلام أبي المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد الروياني (ت ٥٠٢هـ) ، تحقيق طارق السيد ، ط ١ ، (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٩م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

- بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، للإمام الفيلسوف المتصن إيفيه أبي الوليد محمد بن أحمد ابن رشد الأندلسي الشهير بابن رشد المصيد (ت ٥٩٥هـ) ، طبع سنة (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م) ، دار الحديث ، القاهرة ، مصر .

- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، للإمام إيفيه المحرر المتبحر علاء الدين أبي بكر بن مسعود بن أحمد الملقب بملك العلماء الكسائي (ت ٥٨٧هـ) ، ط ٢ ، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

- البرهان الموليد ، للإمام الطريقة الرفاعية العارف بالله أحمد بن علي بن ثابت الرفاعي الحسبي (ت ٥٨٧هـ) ، تحقيق عبد السي بكه مي ، ط ١ ، (١٤٠٨هـ) ، دار الكتاب العلمي ، بيروت ، لبنان .

- الباية شرح الهداية ، للإمام بقية المتقن أبي محمد بدر لدين محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد العبي (ت ٨٥٥هـ) ، تحقيق أبيه شعبان ، ط ١ ، (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م) ، دار لكت العلمية ، بيروت ، لبنان

- البيان في مذهب الإمام الشافعي ، للإمام لعنه لأصولي المتبحر المحرر أبي العباس يحيى بن أبي الخير المصراييمي (ت ٥٥٨هـ) ، تحقيق قاسم السوي ، ط ١ ، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م) ، دار المنهاج ، جدة ، السعودية .

- البيان والبيان ، للإمام لعنه أبي عثمان عمرو بن بحر الحافظ البصري (ت ٢٥٥هـ) ، تحقيق علي بومدحم ، ط ١ ، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م) ، دار مكتبة الهلال ، بيروت ، لبنان

- البيان والتحصيل والشرح والوجه والتبديل في مسائل المسححة ، للإمام القبة أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد الأندلسي الشهير بابن رشد الحد (ت ٥٢٠هـ) ، تحقيق محمد حمي وأخريين ، ط ٢ ، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) ، دار لغز الإسلام ، بيروت ، لبنان

- ناه العروس من حواهر القاموس ، للإمام لشريف الحافظ لمحدث المسد الدعوي أبي العباس محمد بن محمد مرفعي الرندي الحسيني (ت ١٢٠٥هـ) ، تحقيق عد السار فراج وجماعة من المحققين ، ط ١ ، (١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م) ، وزارة لإرشاد و لأساء ، الكويت

- الناج والإكليل لمختصر حبل ، للإمام بقية المتبحر أبي عبد الله محمد بن يوسف المصري المرطبي الموافق (ت ٨٩٧هـ) ، ط ١ ، (١٤١٦هـ - ١٩٩٤م) ، دار لكت العلمية ، بيروت ، لبنان

- تاريخ بغداد ، للإمام الحافظ المؤرخ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) ، تحقيق مصطفى عطا ، ط ١ ، (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) ، دار لكت العلمية ، بيروت ، لبنان

- تاريخ الكبير ، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) ، دائرة المعارف العثمانية النظامية ، حيدرآباد الدكن ، الهند

- تاريخ مدينة دمشق وذكر قصصها وسمة من حلها من الأمان أو أحوار سواحبيها من واردتها وأهلها ، للإمام الديب الحافظ لعنه لدين أبي القاسم علي بن الحسن ابن هاشم النمطي (ت ٥٧١هـ) ، تحقيق عمرو العمري ، ط ١ ، (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م) ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان

- التنصرة في أصول الفقه ، للإمام الفقيه الأصولي الظاهر أبي إسحاق إبراهيم بن علي المبروراني الشيرازي (ت ٤٧٦هـ) ، تحقيق محمد حسن هينو ، ط ١ ، (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا

- التبصرة ، للإمام لعقبة المتعس أبي الحسن علي بن محمد الرضي اللخمي (ت ٤٧٨هـ) ، تحقيق أحمد نجيب ، ط ١ ، (١٤٣٢هـ - ٢٠١١م) ، من مشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، قطر .

- تبين الحقائق شرح كبر الدقائق ، للإمام الفقيه المعني فخر الدين عثمان بن علي بن محسن البارع الريلمي (ت ٧٤٣هـ) ، ومعه حاشية الشلي علي تبين الحقائق ، للإمام الفقيه شهاب الدين أحمد بن محمد الشلي (ت ١٠٢١هـ) ، ط ١ ، (١٣١٤هـ) ، المطبعة الكبرى الأميرية ، القاهرة ، مصر .

- التجريد ، للإمام الفقيه المحقق أبي الحسن أحمد بن محمد القدوري (ت ٤٢٨هـ) ، تحقيق محمد سراج وعلي جمعة ، ط ٢ ، (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م) ، دار السلام ، القاهرة ، مصر .

- تحرير المختصر ، وهو الشرح الأوسط على مختصر خليل ، للإمام القاضي المعني الفقه البحر تاج الدين أبي الفاء بهرام بن عبد الله بن عبد العزيز الدميري (ت ٨٠٥هـ) ، تحقيق أحمد نجيب وحافظ خير ، ط ١ ، (١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م) ، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث ، الدار البيضاء ، المغرب .

- تحرير الفتاوى ، المسمى : الكت على المختصرات الثلاث ، للإمام القاضي لعقبة الحافظ ولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم الرازي المصري المعروف بابن العراقي (ت ٨٢٦هـ) ، تحقيق عبد الرحمن الرواي ، ط ١ ، (١٤٣٢هـ - ٢٠١١م) ، دار المساهج ، جدة ، السعودية .

- تحفة المحتاج إلى أدلة المساهج ، للإمام الفقه الحافظ المتعس أبي العباس شهاب الدين أحمد بن محمد ابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ) ، بعناية لجنة من العلماء ، طبع سنة (١٣٥٧هـ - ١٩٨٣م) ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، مصر .

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لإمام العربية جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق محمد كامل بركات ، ط ١ ، (١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م) ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، مصر .

- التعريفات ، للإمام الأصولي المتكلم المحقق المتعس السيد الشريف أبي الحسن علي بن محمد الجرجاني الحسبي (ت ٨١٦هـ) ، تحقيق ودراسة محمد هادي المشاوي ، دار الفضيلة ، القاهرة ، مصر .

- الترميز في فقه الإمام مالك بن أنس ، للإمام الفقيه أبي القاسم عبد الله بن الحسين ابن الحلان (ت ٣٧٨هـ) ، تحقيق سيد حسن ، ط ١ ، (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

- تفسير الطبري ، المسمى : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، للإمام المحمّد المصنّف المؤرّخ
أبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري (ت ٣٢٠هـ) ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، ط ١ ،
(١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .

- تفسير القرطبي ، المسمى : الجامع لأحكام القرآن ، للإمام الفقيه المصنّف المتصنّف أبي عبد الله
محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت ٦٧١هـ) ، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطيش ،
ط ٢ ، (١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م) ، دار الكتب لمصرية ، القاهرة ، مصر .

- التفسير والنحير ، للإمام الفقيه شمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن
أمير حاج وبنس الموت (ت ٨٧٩هـ) ، ط ٢ ، (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) ، دار الكتب العلمية ،
بيروت ، لبنان .

- نعيد العلم ، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) ،
تحقيق يوسف العش ، ط ١ ، (١٩٤٩م) ، دار إحياء السنة لسوية ، بيروت ، لبنان .

- التلخيص في الفقه المالكي ، للإمام القاضي الفقيه لأديب أبي محمد عبد الوهاب بن علي النعالي
البغدادي (ت ٤٢٢هـ) ، تحقيق محمد بو خيرة ، ط ١ ، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م) ، دار الكتب
العلمية ، بيروت ، لبنان .

- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، للإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله ابن
عبد البر السري القرطبي (ت ٤٦٣هـ) ، تحقيق مصطفى العلوي ومحمد الكري ، طبع سنة
(١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م) ، من منشورات وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المغرب .

- التبيين في الفقه الشافعي ، للإمام الفقيه الأصولي النظار أبي إسحاق إبراهيم بن علي القيرواني
الشيرازي (ت ٤٧٦هـ) ، إعداد مركز الخدمات والأبحاث لثقافية ، دار عالم الكتب ، بيروت ،
لبنان .

- تنبيه المعربين ، للإمام الفقيه العربي أبي الموهب عبد الوهاب بن أحمد الشعراي
(ت ٩٧٣هـ) ، نسخة مكتبة بور عثمانية ، إسطنبول ، ذات الرقم : (٢٣٥١) .

- التهذيب في اختصار المتنونة ، للإمام الفقيه أبي سعيد حلف بن أبي القاسم محمد ابن البراهمي
الأردني القيرواني (ت ٣٧٢هـ) ، تحقيق محمد لأميس بن الشيخ ، ط ١ ، (١٤٢٣هـ -
٢٠٠٢م) ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، دبي .

- تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، للإمام الحافظ المؤرخ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن
عبد الرحمن القضاة المري (ت ٧٤٢هـ) ، تحقيق بشر عواد معروف ، ط ١ ، (١٤٠٠هـ -
١٩٨٠م) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .

- التوضيح في شرح المختصر العمري لابن الحاجب ، للإمام ضياء الدين خليل بن إسحاق الحندي (ت ٧٧٦هـ) ، تحقيق أحمد نجيب ، ط ١ ، (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م) ، مركز بحوثية للمخطوطات وخدمة التراث ، الدار البيضاء ، المغرب .
- جامع بيان العلم وفضله ، للإمام لعقبه الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر المري القرطبي (ت ٤٦٣هـ) ، تحقيق أبي الأشبال الزهيري ، ط ١ ، (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م) ، دار ابن الجوري ، الدمام ، السعودية
- الجامع لشعب الإيمان ، للإمام أبيه الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ) ، تحقيق عبد العلي حامد ، ط ١ ، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م) ، مكتبة الرشد ، الرياض ، السعودية الدار السلطانية ، بومباي ، الهند .
- جريل المواهب في اختلاف المذاهب ، للإمام الحافظ السحوي البلاهي المنص حلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق عبد الفيوم السوي ، دار الاعتصام ، القاهرة ، مصر .
- جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين واشهود ، للإمام المنص شمس الدين محمد بن أحمد المهاجبي الأسوطي (ت ٨٨٠هـ) ، تحقيق سعد السعدي ، ط ١ ، (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- الجوهر المصور والسر المرقوم فيما تنتجه الحنوة من الأسرار والمعلوم ، للإمام الرياني العربي الفقيه المحدث المنص شيخ الإسلام أبي لمواهب عبد الوهاب بن أحمد الشعرائي (ت ٩٧٣هـ) ، تحقيق شريف مصطفى الحفي ، دار جوامع الكلم ، القاهرة ، مصر
- الجوهرة البيرة شرح مختصر القلوري ، للإمام الفقيه البحر أبي بكر بن علي الحدادي العبادي الريدي (ت ٨٠٠هـ) ، ط ١ ، (١٣٢٢هـ) ، المطبعة بحيرية ، القاهرة ، مصر
- حاشية الأمير علي شرح عبد السلام بجوهرة التوحيد ، للإمام السحوي الفقيه المتكلم المنص محمد بن محمد بن أحمد السباوي الأمير الكبير الأزهري (ت ١٢٣٢هـ) ، راجعه أحمد علي ، طبع سنة (١٣٦٨هـ - ١٩٤٨م) ، مطبعة مصطفى البابي الحبي وأولاده ، القاهرة ، مصر
- حاشية الحبرمي على الخطيب ، لمصافة " تحفة الحبيب على شرح الخطيب " للإمام الفقيه سليمان بن محمد بن عمر الحبرمي المصري (ت ١٢٢١هـ) ، طبع سنة (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م) ، إشراف مكتب البحوث والدراسات ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان
- حاشية الجمل علي شرح المنهج ، لمصافة " فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب " ، للإمام الفقيه سليمان بن عمر المعجلي الأزهري المعروف بالجمل (ت ١٢٠٤هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان

- حاشية الحرشي ، المسمى « شرح مختصر خليل » ، للإمام الفقيه أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحرشي (ت ١١٠١هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، للإمام الحوي البلاغي المتكلم المحقق المتص محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

- حاشية الشرواني على تحفة المحتاج ، للعلامة الفقيه عبد الحميد الشرواني الداعية (ت ١٣٠١هـ) ، بمطبعة لجنة من العلماء ، طبع سنة (١٣٥٧هـ - ١٩٨٣م) ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، مصر .

- حاشية الصاوي على الشرح الصغير ، المسمدة « بدعة لسالك لأقرب المسالك » ، للعلامة أبيه أبي العباس أحمد بن محمد الحنوتي لشهير بالصاوي المالكي (ت ١٢٤١هـ) ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر .

- حاشية الصان على شرح الأشموني ، للإمام الحوي المحقق المتص أبي العرفان محمد بن علي الصان المصري (ت ١٢٠٦هـ) ، تحقيق طه عبد لرؤوف سعد ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، مصر .

- حاشية ابن عابدين ، المسمدة « رد المحتار على الدر المختار » ، للعلامة الفقيه المحقق المحرر السيد محمد أمين بن عمر ابن عابدين أمدي (ت ١٢٥٢هـ) ، ط ٢ ، (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م) ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

- حاشية العطار على شرح الحلال سمحلي على جمع العوامع ، لشيخ الأهرام الإمام المحقق المتص حسن بن محمد بن محمود العطار (ت ١٢٥٠هـ) ، ط ١ ، (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

- الحاوي القدسي في فروع الفقه الحنفي ، للإمام القاضي الفقيه جمال الدين أحمد بن محمود بن سعد القاضي المصري ، تحقيق صالح العمري ، ط ١ ، (١٤٣٢هـ - ٢٠١١م) ، دار الوادر ، بيروت ، لبنان .

- الحاوي الكبير في فقه مذهب الشافعي وهو شرح مختصر العربي ، للإمام الفقيه أقصى القضاة أبي الحسن علي بن محمد الماوردي (ت ٤٥٠هـ) ، تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود ، ط ١ ، (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

- المحجة في بيان المحجة ، للإمام المحدث المفسر إسماعيل بن محمد بن الفضل المرشي قوام السنة (ت ٥٣٥هـ) ، تحقيق محمد المدخلي ، ط ٢ ، (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م) ، دار الرابطة ، الرياض ، السعودية .

- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، للإمام الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ) ، ط ٥ ، (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) ، طبعة مصورة عن شراء مطبعة السعادة والحاسبية سنة (١٣٥٧هـ) لدى دار الريان للتراث ، القاهرة ، مصر دار لكتاب العربي ، بيروت ، لبنان
- حلية العلماء في معرفة مذهب الفقهاء ، لمحرر الإسلام الإمام الفقيه أبي بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال المارقي (ت ٥٠٧هـ) ، تحقيق ياسين درازكة ، ط ١ ، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) ، مؤسسة الرسالة ، ودار الأرقم ، بيروت ، لبنان .
- حياة الحيوان الكبرى ، للإمام الفقيه الأديب المنصور كمال الدين أبي الماء محمد بن موسى الدميري (ت ٨٠٨هـ) ، تحقيق أحمد بسج ، ط ٢ ، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- الحفظ التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، للأستاذ علي باشا مبارك (ت ١٣١١هـ) ، ط ١ ، (١٣٠٦هـ) ، المطبعة الأميرية لكبرى ، القاهرة ، مصر
- خلاصة الأحكام ، لنسج الإسلام محيي الدين أبي ركريه يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) ، تحقيق حسين الجمل ، ط ١ ، (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان
- المعبرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان ، للإمام الفقيه المفتي المحقق المنصور شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي المكي (ت ٩٧٤هـ) ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، مصر .
- دور الأحكام شرح حرر الأحكام ، للإمام المنيني الفقيه الأصولي المسبح محمد بن عرار الشهر بملاخسرو (ت ٨٨٥هـ) ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، مصر
- الدر المختار شرح تنوير الأنهار وجامع البحار ، للإمام علاء الدين محمد بن علي الحصكفي (ت ١٠٨٨هـ) ، تحقيق عبد المحم إبرهيم ، ط ١ ، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م) دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان
- دقائق أولي النهى لشرح المسهب ، المعروف بـ شرح مسهب الإرادات ، للإمام الفقيه المنصور منصور بن يونس البهوتي (ت ١٠٥١هـ) ، ط ١ ، (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م) ، دار عالم الكتب ، بيروت ، لبنان .
- ديوان النباه زهير ، للشاعر الكاتب بهاء الدين زهير بن محمد المهلب المكي (ت ٦٥٦هـ) ، شرح وتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد طاهر الجلاوي ، ط ٢ ، (١٩٨٢م) ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر .
- ديوان ابن نباتة ، للشاعر أبي نصر عبد العزيز بن عمر ابن نباتة التميمي السعدي (ت ٤٠٥هـ) ، تحقيق عبد الأمير الطائي ، وهو عبارة عن بحث ماجستير يوقش في كلية الآداب جامعة عين شمس في القاهرة ، ثم طبع في دار الحرية سنة (١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م) ، بغداد ، العراق

- الدخيرة ، للإمام الفقه الأصولي المكلّم شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القزويني (ت ٦٨٤هـ) ، تحقيق محمد حجي وسعيد أحراب ومحمد بو حنّو ، ط ١ ، (١٩٩٤م) ، دار العرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .

- دم الكلام وأهله ، للإمام الحافظ الفقيه المتّمسّ أبي إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي (ت ٤٨١هـ) ، تحقيق عبد الرحمن الشّلب ، ط ١ ، (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م) ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، السعودية .

- ربيع الأبرار ومصوّن الأحبار ، للإمام للعوي النحوي المفسر أبي القاسم جلاله محمود بن عمر الرمحسري (ت ٥٣٨هـ) ، تحقيق عبد الأمير مهنا ، ط ١ ، (١٤١٢هـ - ١٩٩١م) ، مؤسسة الأهلبي ، بيروت ، لبنان .

- رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، للإمام الفقيه القاضي القضاة أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الدمشقي الصعدي المعروف بقاضي صمد (ت بعد ٧٨٠هـ) ، شرح وتحقيق إبراهيم محمد ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، مصر .

- رسالة ابن أبي زيد القيرواني ، للإمام الفقيه المفسر المتّمسّ أبي محمد عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن النخري القيرواني (ت ٣٨٦هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

- الرسالة ، للإمام المجتهد أبي عبد الله محمد بن إدريس بن عباس الشافعي الهاشمي القرشي المصطفي (ت ٢٠٤هـ) ، تحقيق أحمد شاكّر ، ط ١ ، (١٣٥٨هـ - ١٩٤٠م) ، مكتبة الحلبي ، القاهرة ، مصر .

- روضة الطالبين وعمدة المفتين ، لشيخ الإسلام محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) ، تحقيق زهير الشاويش ، ط ٣ ، (١٤١٢هـ - ١٩٩١م) ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، عمان ، الأردن .

- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر ، للإمام المؤرّج لعمه مفتي الشام ومفتي الأشراف أبي الفضل محمد حنبل بن علي ابن مراد الحسيني المعروف بالمرادي (ت ١٢٠٦هـ) ، ط ٣ ، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) ، دار الشائر الإسلامية ، ودار ابن حرم ، بيروت ، لبنان .

- مس الترمذي ، للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ) ، تحقيق أحمد شاكّر ومحمد عزاد عبد الناصر وإبراهيم عوض ، ط ٢ ، (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م) ، طبعة مصورة لدى دار إحياء التراث ، بيروت ، لبنان .

- مس الدارقطني ، للإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) ، تحقيق شعب الأرؤوط وأحرار ، ط ١ ، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .

- سس الدارمي ، المسمى "مسد الدارمي" ، للإمام الحافظ أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت ٢٥٥هـ) ، تحقيق حسين سليم أسد ، ط ١ ، (١٤١٢هـ - ٢٠٠٠م) ، دار الفضي ، الرياض ، السعودية .

- سس أبي داود ، للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة المصرية ، بيروت ، لبنان .

- السنن الصغير ، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ) ، تحقيق عبد المصطفي قلنجي ، ط ١ ، (١٤١٠هـ - ١٩٨٩م) ، جامعة الدراسات الإسلامية ، كراتشي ، باكستان .

- السنن الكبرى ، للإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب السائي (ت ٣٠٣هـ) ، تحقيق حسن شلبي ، ط ١ ، (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .

- السنن الكبرى ، وفي ديله "المعجم النقي" ، للإمام الفقيه الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ) ، ط ١ ، (١٣٤٤هـ - ١٩٢٥م) ، دائرة المعارف العثمانية ، نظامه ، حيدر آباد الدكن ، الهند .

- سس ابن ماجه ، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه القرويني (ت ٢٧٣هـ) ، تحقيق محمد مؤاد عبد الباقي ، ط ١ ، (١٣٧٣هـ - ١٩٥٣م) ، دار حياء ، مكتب لعربيه ، القاهرة ، مصر .

- سس السائي الصغير ، المسمى "المجيب من السنن" ، للإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب السائي (ت ٣٠٣هـ) ، تحقيق العلامة عبد الفتاح أبو حدة ، ط ٢ ، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، سورية .

- سير أعلام النبلاء ، للإمام للحافظ المؤرخ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد لهيبي (ت ٧٤٨هـ) ، بإشراف شعيب الأرنؤوط ، ط ٣ ، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) ، مؤسسة لرساله ، بيروت ، لبنان .

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، للإمام المؤرخ أبي الفلاح عبد الحمي بن أحمد بن محمد بن العماد الحلبي (ت ١٠٨٩هـ) ، تحقيق محمود الأرنؤوط ، ط ١ ، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) ، دار ابن كثير ، دمشق ، سورية . دار ابن كثير ، بيروت ، لبنان .

- شرح الأربعين النووية ، للإمام المحدث الفقيه الأصولي المحدث المتصن نفي لدين محمد بن عني بن وهب ابن دقيق العيد العشيري (ت ٧٠٦هـ) ، ط ١ ، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م) ، مؤسسة الريان ، بيروت ، لبنان .

- شرح النقيض ، للإمام الفقيه المحدث أبي عبد الله محمد بن علي النجاشي المازني (ب ٥٣٦هـ) ،
محقق محمد المختار الإسلامي ، ط ٢ ، (٢٠٠٨م) ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان
- شرح تنقيح الأصول ، للإمام لعنه لأصولي المتكلم شهاب الدين أبي العباس أحمد بن
دريس بن عبد الرحمن القرافي (ت ٦٨٤هـ) ، تحقيق طه سعد ، ط ١ ، (١٣٩٣هـ -
١٩٧٣م) ، شركة الطاعة لعنة لمتحدة ، القاهرة ، مصر
- الشرح الكبير على من التقيع ، للإمام القاضي الفقيه شمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن
محمد المقدسي (ب ٦٨٢هـ) ، بإشراف محمد رشيد رضا ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان
- شرح مختصر الطحاوي ، للإمام لعنه لأصولي الكبير أبي بكر أحمد بن علي الرازي الحنابلة
(ب ٣٧٠هـ) ، تحقيق عصمت محمد وآخرين ، ط ١ ، (١٤٣١هـ - ٢٠١٠م) ، دار البشائر
الإسلامية ، بيروت ، لبنان دار المبرج ، المدينة المنورة ، السعودية
- شرف أصحاب الحديث ، للإمام يحفظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب العدائي
(ت ٤٦٣هـ) ، تحقيق محمد سعيد أوهني ، دار إحياء السنة النبوية ، أنقرة ، تركيا
- النفا شرعاً حقوق المصطفى صلى الله عليه وسلم ، للإمام الحافظ الفاضل أبي الفضل
عياض بن موسى بن عياض بن حصي (ت ٥٤٤هـ) ، تحقيق عبده كوشك ، ط ١ ، (١٤٣٤هـ -
٢٠١٣م) ، دار الصفاء ، دمشق ، سورية مكتبة المرآة ، دمشق ، سورية
- الصحاح ناح اللغة وصحاح العربية ، للإمام للعوي أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري
لعراقي (ت ٣٩٣هـ) ، تحقيق أحمد عطار ، ط ٤ ، (١٤١٧هـ - ١٩٨٧م) ، دار العلم
للملايين ، بيروت ، لبنان
- صحيح البخاري ، المسمى : الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأيامه ، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري
(ب ٢٥٦هـ) ، في به محمد زهير ناصر ، ط ٣ ، (١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م) ، مطبعة عن الطبعة
المطبعة البوسنية ، دار طوق النجاة ، بيروت ، لبنان دار لمهاج ، جدة ، السعودية
- صحيح ابن حبان ترتيب ابن حبان ، للإمام الحافظ أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد السني
(ت ٣٥٤هـ) ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، ط ١ ، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) ، مؤسسة الرسالة ،
بيروت ، لبنان
- صحيح مسلم ، المسمى : المسند لصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، للإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري البسابوري
(ب ٢٦١هـ) ، المطبعة العامرة ، القاهرة ، مصر ، وتم اعتماد برقم محمد فؤاد عبد الباقي في
تحقيقه لطبعة دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان

- طبقات الشاذلية الكبرى ، المسمى : « جامع الكرامات العلية في طبقات السادة الشاذلية » ،
للشيخ علي الحسن بن محمد الكوهن القاسي المغربي (ت ١٣٤٧هـ) ، تحقيق مرسى علي ،
ط ٢ ، (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- طبقات الشافعية الكبرى ، للإمام الأصولي القاضي الفضاة تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن
علي بن عبد الكافي السكي (ت ٧٧١هـ) ، تحقيق محمود الطحاوي وعد الفتاح الحلوي ، ط ٢ ،
(١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م) ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، مصر .
- الطبقات الكبرى ، المسمى : « لوائح الأنوار في طبقات الأجيال » ، للإمام الرياني المغربي الفقيه
المحدث المتصنف شيخ الإسلام أبي المواهب عبد الوهاب بن أحمد الشعراني (ت ٩٧٣هـ) ،
بمعية لجنة من العلماء بإشراف أحمد علي ، طبع سنة (١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م) ، دار الفكر ،
بيروت ، لبنان .
- الطبقات الوسطى ، المسمى : « لوائح الأنوار القدسية في طبقات العلماء والصوفية » ، للإمام
الرياني المغربي الفقيه المحدث المتصنف شيخ الإسلام أبي المواهب عبد الوهاب بن أحمد الشعراني
(ت ٩٧٣هـ) ، تحقيق محمد بهار ، ط ١ ، (٢٠١٧م) ، دار الإحسان ، القاهرة ، مصر .
- عبد الوهاب الشعراني إمام القرن العاشر ، لمباحث عبد الحفيظ فرعي حبي العربي ، طبع سنة
(١٩٨٥م) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، مصر .
- عند الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة ، للإمام الفقيه جلال الدين أبي محمد عبد الله بن
محم بن شاس السعدي (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق حميد لحمر ، ط ١ ، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م) ،
دار العرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .
- العناية شرح الهداية ، للإمام الفقيه أكمل الدين أبي عبد الله محمد بن محمد البابرني
(ت ٧٨٦هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .
- عيون الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الأمصار ، للإمام القاضي الفقيه الأصولي الظاهر
أبي الحسن علي بن عمر المعروف بابن القصار البغدادي (ت ٣٩٧هـ) ، تحقيق عبد الحميد
السعودي ، طبع سنة (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م) ، مكتبة الميثاق الوطنية ، الرياض ، السعودية .
- عيون المسائل ، للإمام القاضي الفقيه لأديب أبي محمد عبد الوهاب بن علي الثعلبي البغدادي
(ت ٤٢٢هـ) ، تحقيق علي بورويبة ، ط ١ ، (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م) ، دار ابن حزم ، بيروت ،
لبنان .
- غاية الوصول في شرح لب الأصول ، للإمام القاضي الفضاة الحافظ المعاصر الفقيه الأصولي المتصنف
شيخ الإسلام زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري (ت ٩٢٦هـ) ، دار الكتب العربية
الكبرى ، القاهرة ، مصر .

- العرر الهبة في شرح أبيهجة الوردية ، للإمام فاضل القصبة الحافظ المعاصر الفقه الأصولي
المعاصر شيخ الإسلام زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري (ت ٩٢٦هـ) ، ومعه
حاشية الشريفي على العرر الهبة ، لشيخ الأهر العلامة الفقه الأصولي عبد الرحمن بن محمد
الشريفي (ت ١٣٢٦هـ) ، المطبعة الميمنية ، القاهرة ، مصر

- انصاري السراجية ، للإمام الفقه المصنوع لشمس الدين أبي محمد علي بن عثمان البهي
الأوشي (ت بعد ٥٦٩ هـ) ، تحقيق محمد البتوي ورضا الحق ، ط ١ ، (١٤٣٢هـ -
٢٠١١م) ، دار لعلوم زكريا ، مرقا ، دار مكتب بعمية ، بيروت ، لبنان

- فتح الري شرح صحيح البخاري ، للإمام الحافظ المتبحر شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن
علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، بعناية محب الدين الخطيب ، وترقيم محمد مزاد
عبد الباقي ، ط ١ ، (١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م) ، طبعة مصورة .

- الفتوحات المكية ، للمصنف الأكرم سلطان العارفين محيي الدين أبي عبد الله محمد بن علي ابن
هريز الحانفي الطائي (ت ٦٣٨هـ) ، طبعه مصورة لدى دار صادر عن دار الكتب العربية الكبرى
بالقاهرة ، بيروت ، لبنان

- الفردوس بسأثور الخطاط ، للإمام الحافظ أبي شعاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه بن صاحبسرو
الدبلي (ت ٥٠٩هـ) ، تحقيق السيد بن بسيوني رحلول ، ط ١ ، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) ، دار
لكتب العلمية ، بيروت ، لبنان

- الفروع ، للإمام الفقه الأصولي شمس الدين أبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي الصالحلي
(ت ٧٦٣هـ) ، ومعه تصحيح الفروع ، للإمام الفقيه علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان
المرادوي الدمشقي (ت ٨٨٥هـ) ، تحقيق عبد الله التركي ، ط ١ ، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م) ،
مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .

- الفروق ، المسمى : أنوار الفروق في أنواع الفروق ، للإمام الفقيه الأصولي المتكلم شهاب
الدين أبي العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القزافي (ت ٦٨٤هـ) ، تحقيق محمد سراج
وعلي جمعة ، ط ١ ، (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م) ، دار السلام ، القاهرة ، مصر

- الفقه والمنطق ، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي
(ت ٤٦٣هـ) ، تحقيق هادي المراري ، ط ٢ ، (١٤٢١هـ) ، دار ابن الجوزي ، الدمام ،
السعودية .

- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسئلات ، للعلامة الشريف
المحدث السيد محمد عبد الحفي بن عبد الكبير الكفائي الإدريسي الحسي (ت ١٣٨٢هـ) ،
تحقيق إحسان عباس ، ط ٢ ، (١٩٨٢م) ، دار العرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان

- العواكة الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني ، للإمام الفقيه شهاب الدين أحمد بن حاتم بن سالم المرادي (ت ١١٢٦هـ) ، ط ١ ، (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م) ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان
- القاموس المحيط ، للإمام العمري المشير محمد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الشيرازي الميروربادي (ت ٨١٧هـ) ، طبع سنة (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) ، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للطبعة الأميرية سنة (١٣٠٢هـ) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، مصر
- قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المرید إلى مقام التوحيد ، للإمام الراحل العلامة شيوخ الصوفية أبي طالب محمد بن علي بن عطية المكي (ت ٣٨٦هـ) ، تحقيق محمود الرضوي ، ط ١ ، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م) ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، مصر
- الكافي في فقه الإمام أحمد ، للإمام الفقيه المحدث المحرر موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد ابن قدامة المقدسي الدمشقي (ت ٦٢٠هـ) ، تحقيق محمد حسن إسماعيل ، ط ١ ، (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان
- الكافي في فقه أهل المدينة ، للإمام الفقه الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ) ، تحقيق محمد ولد ماديك ، ط ٢ ، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) ، مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض ، السعودية
- كشف القناع عن من الإقناع ، للإمام الفقيه المتبحر منصور بن يوسف الهوني (ت ١٠٥١هـ) ، تحقيق محمد حسن إسماعيل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان
- كشف الأسرار شرح أصول البردوي ، للإمام الفقه الأصولي علاء الدين عبد العزيز بن أحمد بن محمد البخاري (ت ٧٣٠هـ) ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، مصر
- كشف المعاء ومريل الإلباس عما تشهر من الأحاديث على ألسنة الناس ، لمحدث الشام أبي الفداء إسماعيل بن محمد الحراشي العجلوسى الدمشقي (ت ١١٦٢هـ) ، ط ١ ، (١٣٥١هـ - ١٩٣٢م) ، مكتبة القدسي ، القاهرة ، مصر
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، للإمام المؤرخ مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي حاشي خليفة الركني (ت ١٠٦٧هـ) ، طبع سنة (١٩٤١م) ، مكتبة المثنى ، بغداد ، العراق
- كفاية الطالب الرباني ، للإمام الفقيه البحر المتبحر أبي الحسن علي بن محمد النعماني (ت ٩٢٩هـ) ، معه حاشية العمري علي كفاية الطالب الرباني ، للإمام الفقيه أبي الحسن علي بن أحمد الصعبي العدوي (ت ١١٨٩هـ) ، تحقيق يوسف البقاعي ، طبع سنة (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م) ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان
- كفاية السب في شرح النبه ، للإمام الفقيه أفصى القضاة محم الدين أبي العباس أحمد بن محمد ابن الرفعة الأنصاري (ت ٧١٠هـ) ، تحقيق مجدي باسلوم ، ط ١ ، (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان

- كثر العمل في مس الأفعال والأعمال ، للإمام المحدث علاء الدين علي بن حسام الدين بن قاضي
جان المنقي الهندي المدني (ت ٩٧٥هـ) ، تحقيق بكري حياي وصورة اسفا ، ط ٥ ،
(١٤٠١هـ - ١٩٨١م) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .

- الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية ، للإمام المتحر المنص بن الدين محمد
عبد الرؤوف بن تاج العارفين الحدادي الماوي (ت ١٠٣١هـ) ، تحقيق محمد أديب لجادر ،
ط ٣ ، (٢٠١٢م) ، دار صادر ، بيروت ، لبنان .

- لكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة ، للإمام المؤرخ نعم الدين محمد بن محمد العربي
(ت ١٠٦١هـ) ، تحقيق خليل المنصور ، ط ١ ، (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) ، دار الكتب العلمية ،
بيروت ، لبنان .

- اسباب في الجمع بين السنة والكتاب ، للإمام الفقيه جمال الدين أبي محمد علي بن زكريا
المسحي (ت ٦٨٦هـ) ، تحقيق محمد فصل المراد ، ط ٢ ، (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م) ، دار
القلم ، دمشق ، سورية . الدار الشامية ، بيروت ، لبنان .

- لسان العرب ، للإمام اللغوي الفقيه جمال الدين أبي الفصل محمد بن مكرم بن علي ابن منظور
الأصاري الرومي الإزمي (ت ٧١١هـ) ، ط ٣ ، (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م) ، دار صادر ،
بيروت ، لبنان .

- المبدع في شرح المنقح ، للإمام القاضي الفقيه الأصولي المؤرخ مرهان الدين أبي إسحاق
إبراهيم بن محمد ابن مطيع (ت ٨٨٤هـ) ، ط ١ ، (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) ، دار الكتب
العلمية ، بيروت ، لبنان .

- المسوط ، لشمس الأنتم الفقيه الأصولي المحرر محمد بن أحمد السرحسي (ت ٤٨٣هـ) ،
طبع منه (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م) ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .

- المحالسة وحوهر العلم ، للإمام القاضي الفقيه المحدث أبي بكر أحمد بن مروان الديوري
(ت ٣٣٣هـ) ، تحقيق مشهور آل سلمان ، طبع منه (١٤١٩هـ) ، جمعية التربية الإسلامية ،
البحرين ، دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان .

- مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ، لشيخ الإسلام الفقه المصن عبد الرحمن بن محمد
الملقب بشيحي راده ، ويعرف أيضاً بداماد أفندي الكلبي (ت ١٠٧٨هـ) ، دار إحياء التراث
العربي ، بيروت ، لبنان .

- لمجموع شرح المهدد ، لشيخ الإسلام محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي
(ت ٦٧٦هـ) ، تحقيق محمد نجيب المطيعي ، ط ٢ ، دار الإرشاد ، جدة ، السعودية .

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، للإمام السجزي المفسر أبي محمد عبد الحق بن غالب ابن عطية الرمضاني الأندلسي (ت ٥٤٦هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد ، ط ١ ، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- المعلى بالآثار ، لعالم الأندلس الإمام المحدث الفقيه أبي محمد علي بن أحمد ابن حزم الظاهري (ت ٤٥٦هـ) ، تحقيق عبد القادر البداري ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .
- المحيط البرهاني في الفقه العماني ، للإمام الفقيه برهان الدين أبي المعالي محمود بن أحمد ابن مارة البحاري (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق عبد الكريم الجندي ، ط ١ ، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- مختار الصحاح ، للإمام الفقيه اللخوي زين الدين محمد بن أبي بكر الراري (ت بعد ٦٦٦هـ) ، تحقيق محمد الرقيم الأسبوطي ، ط ٢ ، (١٣٠٨هـ) ، المطبعة الحيدرية ، القاهرة ، مصر .
- مختصر خلافيات البيهقي ، للإمام الفقيه المحدث الأديب شهاب الدين أبي العباس أحمد بن فرح اللحني الإشبيلي (ت ٦٩٩م) ، تحقيق دياب عقل ، ط ١ ، (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م) ، مكتبة الرشد ، الرياض ، السعودية .
- مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول ، للإمام المقرئ المحدث المؤرخ أبي لقاسم عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة المقدسي لنحفي (ت ٦٦٥هـ) ، تحقيق صلاح الدين أحمد ، طبع سنة (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) ، مكتبة الصحوة الإسلامية ، الكويت .
- مختصر المزني ، المصنف بكتاب الأم ، للإمام المجتهد الفقيه أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل الحمري (ت ٢٦٤هـ) ، تحقيق محمد زهرى الجار ، طبع سنة (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .
- المدخل إلى السنن الكبرى ، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ) ، تحقيق محمد ضياء الرحمن الأعظمي ، دار النداء للكتاب الإسلامي ، الكويت .
- المدونة الكبرى ، لإمام دار الهجرة المجتهد أبي عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصمعي المدني (ت ١٧٩هـ) ، رواية الإمام سحنون بن سعيد الترمذي عن الإمام عبد الرحمن بن قاسم ، ط ١ ، (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- المراسيل ، للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ) ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، ط ١ ، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .
- المستدرک علی الصحیحین ، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم ليابوري (ت ٤٠٥هـ) ، ط ١ ، (١٣٤٠هـ - ١٩٢١م) ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، الهند .

- مسد الإمام أبي حيفة ، للإمام الحافظ المؤرخ أبي يعقوب أحمد بن عداة الأصماني
(ت ٤٣٠هـ) ، تحقيق نظر الفارابي ، ط ١ ، (١٤١٥هـ) ، مكتة الكون ، لرياض ، السعودية

- مسد الإمام أحمد ، للإمام الحافظ المجتهد أبي عداة أحمد بن محمد بن حنبل الثاني
(ت ٢٤١هـ) ، طبع سنة (١٣١٣هـ) ، المطبعة الميمنية ، القاهرة ، مصر

- مسد الإمام الشافعي ، للإمام المجتهد أبي عداة محمد بن إدريس بن العباس الشافعي لمطلي
(ت ٢٠٤هـ) ، بترتيب العلامة السدي ، تحقيق يوسف الرواوي وحرث الخطار ، طبع سنة
(١٣٧٠هـ - ١٩٥١م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان

- مسد الشهاب ، المسمى : شهاب الأخبار في الحكم والأمثال والآداب من لأحاديث النبوة ،
للإمام الحافظ أبي عداة محمد بن سلامة بن جعفر القضاة (ت ٤٥٤هـ) ، تحقيق حمدي
اسلمي ، ط ٢ ، (١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان

- المصاح المير في غرب الشرح الكبير ، للإمام اللغوي أبي العباس أحمد بن محمد بن علي
الحموي الميومي (ت بحر ٨٧٧٠) ، تصحيح وتحقيق أيمن الشوا ، ط ١ ، (١٤٣٧هـ -
٢٠١٦م) ، دار الفحاء ودار المهمل ناشرون ، دمشق ، سورية .

- المصنف ، للإمام الحافظ أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ) ، تحقيق حبيب
لرحمن الأعظمي ، ط ٢ ، (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) ، المكتبة الإسلامية ، بيروت ، لبنان

- لمصنف ، للإمام الحافظ أبي بكر عداة بن محمد ابن أبي شيبة لعيسى الكوفي
(ت ٢٣٥هـ) ، تحقيق محمد عوامة ، ط ١ ، (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م) ، دار لقمة ، جدة ،
السعودية . مؤسسة علوم القرآن ، دمشق ، سورية .

- مطالب أولي النهى في شرح حاشية المنهاج ، للإمام المعني لعبد الفرص مصطفي بن سعد
السيوطي الرحباني الدمشقي (ت ١٢٤٣هـ) ، ط ٢ ، (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م) ، المكتبة
الإسلامية ، بيروت ، لبنان

- معالم السنن ، للإمام الحافظ أبي سليمان أحمد بن محمد ابن الخطيب المعروف بالخطابي
(ت ٣٨٨هـ) ، تحقيق محمد رابع الطح ، ط ١ ، (١٣٥١هـ - ١٩٣٢م) ، المطبعة
العلمية ، حلب ، سورية

- معاني الأخبار ، أو بحر الفوائد ، للإمام الحافظ أبي بكر محمد بن أبي إسحاق الكلادي
الحباري (ت ٣٨٠هـ) ، تحقيق محمد حسن إسماعيل ، وأحمد الميرندي ، ط ١ ، (١٤٢٠هـ -
١٩٩٩م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

- المعجم الأوسط ، للإمام الحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ) ، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن الحسيني ، ط ١ ، (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م) ، دار الحرمين ، القاهرة ، مصر .

- معجم البلدان ، للإمام الأديب المؤرخ الرحالة الحراني شهاب الدين أبي عبد الله باقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ) ، بعناية المستشرق وسنجد ، ط ٢ ، (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م) ، دار صادر ، بيروت ، لبنان .

- المعجم الصغير ، للإمام الحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ) ، تحقيق محمد شكور أمير ، ط ١ ، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) ، المكتب الإسلامي ، دار عمار ، بيروت ، لبنان .

- المعجم الكبير ، للإمام الحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ) ، تحقيق حمدي السلفي ، ط ٢ ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، مصر .

- معجم المؤلفين ، للأستاذ البحاث عمر بن رضا كحلالة (ت ١٤٠٨هـ) ، ط ١ ، (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .

- معرفة السس والآثار ، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ) ، تحقيق عبد المعطي قلعجي ، ط ١ ، (١٤١٢هـ - ١٩٩١م) ، من منشورات جامعة الدراسات الإسلامية ، كراتشي ، باكستان ، دار الوعي ، حلب ، سورية ، القاهرة ، مصر ، دار فنية ، دمشق ، سورية ، بيروت ، لبنان ، دار الوفاء ، القاهرة ، مصر .

- معرفة علوم الحديث ، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن الحج الحاكم (ت ٤٠٥هـ) ، تحقيق السيد معظم حسين ، ط ٢ ، (١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م) ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، الهند .

- المعرفة والتاريخ ، للإمام الحافظ أبي يوسف يعقوب بن سفيان القسوي (ت ٢٧٧هـ) ، تحقيق أكرم ضياء العمري ، ط ٢ ، (١٤٠١هـ - ١٩٨١م) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .

- المعونة على مذهب عالم المدينة ، للإمام القاضي الفقيه الأديب أبي محمد عبد الوهاب بن علي الثعلبي البغدادي (ت ٤٢٢هـ) ، تحقيق حميش عبد الحق ، وهو عبارة عن بحث دكتوراه بوفش في جامعة أم القرى ، ثم صدر عن المكتبة التجارية ، ومكتبة مصطفى البار ، مكة المكرمة ، السعودية .

- المعرب في ترتيب المعرب ، للإمام الفقيه اللغوي الأديب برهان الدين أبي العتج ناصر بن عبد السيد الحواري المطوري (ت ٦١٠هـ) ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .

- المصنف ، للإمام الفقيه المحدث المحرر موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد ابن قدامة
المعتمد دمشقي (ت ٦٢٠هـ) ، طبع سنة (١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م) ، مكتبة القاهرة ، القاهرة ،
مصر

- مصنف المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب
لشربيني (ت ٩٧٧هـ) ، ط ١ ، (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشهورة على الألسنة ، للإمام الحافظ المؤرخ شمس
الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٦هـ) ، تحقيق محمد عثمان
الحثث ، ط ١ ، (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م) ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان

- مقدمة ابن الصلاح ، المصنف : معرفة أنواع علوم الحديث ، للإمام الحافظ الفقيه المعتمد تقي
الدين أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن ابن صلاح الشهرروري (ت ٦٤٣هـ) ، تحقيق نور
الدين عتر ، ط ٣ ، (١٩٨٤م) ، دار الفكر ، دمشق ، سورية .

- المفصل الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى ، للإمام محمد حجة الإسلام الفقيه الأصولي المتكلم
أبي حامد محمد بن محمد العراقي بطوسي (ت ٥٠٥هـ) ، بإشراف اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج
للدراست والتحقيق العلمي ، ط ١ ، (١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م) ، دار المنهاج ، جدة ، السعودية

- مسار السبل في شرح الدليل ، بعلامته نقاصي الفقيه إبراهيم بن محمد ابن صويان (ت ١٢٥٣هـ) ،
تحقيق زهير السويش ، ط ٧ ، (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م) ، مكتبة الإسلامي ، بيروت ، لبنان

- مسائل الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك وإسحاق وأحمد ، للإمام أبي زكريا يحيى بن إبراهيم
الأردني السطاسي (ت ٥٥٠هـ) ، تحقيق محمود قدح ، ط ١ ، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م) ، من
مشورات مكتبة نهضة الوطنية ، السعودية .

- مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه ، للإمام للحافظ المؤرخ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن
أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، تحقيق محمد راشد الكوثري وأبو الوفا الأفعاني ، ط ٣ ،
(١٤١٨هـ) ، لجنة إحياء المعارف العمالية ، حيدرآباد ، الهند ، الهند

- مناقب الإمام أحمد بن حنبل ، للإمام الحافظ المؤرخ جمال الدين أبي المرح عبد الرحمن بن
علي ابن الحوري (ت ٥٩٧هـ) ، تحقيق عبد الله سركي ، ط ٢ ، (١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م) ، دار
مصر ، القاهرة ، مصر

- المناقب الكبرى ، المصنف : تذكرة أولي الألباب في مناقب لشعراي سيدي عبد الوهاب ،
بعلامته محيي الدين أبي الأس محمد بن عبد الرحمن الميحيي ، طبع سنة (١٣٥٠هـ -
١٩٣٢م) ، مطبعة أمين عبد الرحمن ، القاهرة ، مصر .

- **المشور في القواعد الفقهية** ، للإمام الفقيه الأصولي المحرر بدر الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر الرركشي (ت ٧٩٤هـ) ، ط ٢ ، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) ، من مشورات وزارة الأوقاف ، الكويت .

- **مع الحليل شرح مختصر خليل** ، للإمام الفقيه الشيخ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد عيش (ت ١٢٩٩هـ) ، طبع سنة (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م) ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

- **المسح الشافيات شرح مفردات الإمام أحمد** ، للإمام الفقيه المنصص منصور بن يوسف الهوثي (ت ١٠٥١هـ) ، تحقيق عبد الله المطلق ، ط ١ ، (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م) ، دار كنوز، شبيلية ، السعودية .

- **المس الكبير** ، المسمى : **طائف المس والأخلاق في بيان وجوب التحدث بسمعة الله على الأخلاق** ، للإمام الرباني لمربي الفقه المحدث المنصص شيخ الإسلام أبي المواهب عبد الوهاب بن أحمد الشعراني (ت ٩٧٣هـ) ، تحقيق معاذ عبد الرحمن الهواش ، ط ١ ، (١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م) ، دار التقوى ، دمشق ، سورية .

- **المس الوسطى** ، للإمام الرباني لمربي الفقه المحدث المنصص شيخ الإسلام أبي المواهب عبد الوهاب بن أحمد الشعراني (ت ٩٧٣هـ) ، تحقيق أحمد المرهبي ، ط ١ ، (٢٠١٠م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

- **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج** ، لشيخ الإسلام محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) ، ط ٢ ، (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .

- **المنهاج القويم** ، للإمام الفقيه اليمني المحقق المنصص شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي المكي (ت ٩٧٤هـ) ، ط ١ ، (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

- **المهذب** ، للإمام الفقيه الأصولي النظار أبي إسحاق إبراهيم بن علي الميرورابادي الشيرازي (ت ٤٧٦هـ) ، تحقيق زكريا عميرات ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

- **مواهب العبد لشرح مختصر خليل** ، للإمام الفقيه الأصولي شمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمد الطرابلسي لسعري المعروف بالمحطاب الرهبي (ت ٩٥٤هـ) ، تحقيق زكريا عميرات ، طعة خاصة ، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م) ، دار عالم الكتب ، بيروت ، لبنان .

- **الموطأ** ، لإمام دار الهجرة المجتهد أبي عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المديني (ت ١٧٩هـ) ، تحقيق محمد عزاد عبد الباقي ، طبع سنة (١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .

- الموطأ ، برواية الإمام محمد بن الحسن الثاني ، للإمام دار الهجرة لمجتهد أبي عبد الله مالث
ابن أسد بن مالك بن عامر الأصمعي المدني (ت ١٧٩هـ) ، تحقيق عبد الوهاب عبد الطيف ،
ط ٢ ، المكتبة العلمية ، بيروت ، لبنان .

- مبررات الحضرة ، للإمام الرضائي العمري الفقيه المحدث المتص شيخ الإسلام أبي الموهب
عبد الوهاب بن أحمد الشمراني (ت ٩٧٣هـ) ، تحقيق عبد الوارث علي ، طبع سنة (١٤٢٠هـ -
١٩٩٩م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

- المحم لوائح في شرح المساج ، للإمام الباحث الأديب المتص كمال الدين أبي البقاء محمد بن
موسى السعدي (ت ٨٠٨هـ) ، تحقيق اللجنة العلمية بمركز دار المساج لدراسات والتحقيق
العلمي ، ط ١ ، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م) ، دار المساج ، جدة ، السعودية

- مصب الراية لأحاديث الهداية ، للإمام الفقه المحدث جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف
الرملي (ت ٧٦٢هـ) ، تحقيق محمد عرامة ، ط ١ ، (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) ، مؤسسة الريان ،
بيروت ، لبنان ، دار القصة لنشافة الإسلامية ، جدة ، السعودية

- النظم المستند في تفسير غريب ألفاظ المهدب ، للإمام الفقه أبي عبد الله محمد بن أحمد ابن
بغال الركبي (ت ٦٣٣هـ) ، تحقيق مصطفى سالم ، طبع الجزء الأول سنة (١٤٠٨هـ -
١٩٨٨م) ، وطبع الجزء الثاني سنة (١٤١١هـ - ١٩٩١م) ، المكتبة لتجارية ، مكة المكرمة ،
السعودية .

- معانيس لأصول في شرح المحصول ، للإمام العميد لأصولي المكنم شهاب الدين أبي العباس
أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القزويني (ت ٦٨٤هـ) ، تحقيق عادل عبد الموحود وعلي
معوض ، ط ١ ، (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م) ، مكتبة برار مصطفى البار ، مكة المكرمة ، السعودية

- نهاية المحتاج إلى شرح المساج ، للإمام الفقه المعني المحرر شمس الدين محمد بن أحمد بن
حمزة الرملي (ت ١٠٠٤هـ) ، ومعها حاشية الشراطيني على نهاية المحتاج للإمام الفقيه
المتص المحرر نور الدين أبي الصياء علي بن علي الشراطيني (ت ١٠٨٧هـ) ، طبع سنة
(١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

- نهاية المطلب في دراية المذهب ، للإمام الفقه الأصولي المتكلم إمام الحرمين أبي المعالي
عبد الملك بن عبد الله الحويطي (ت ٤٧٨هـ) ، تحقيق عبد العظيم السيد ، ط ١ ، (١٤٢٨هـ -
٢٠٠٧م) ، دار المساج ، جدة ، السعودية .

- لهر العاتق شرح كبر الدقائق ، للإمام الفقه المحرر سراج الدين حماد بن إبراهيم بن نجم
(ت ١٠٠٥هـ) ، تحقيق أحمد عاية ، ط ١ ، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م) ، دار الكتب العلمية ،
بيروت ، لبنان .

- بواكر الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، للإمام الحافظ المتكلم أبي عبد الله محمد بن علي الحكيم الترمذي (ت ٣٢٠ هـ) ، تحقيق توميق النكلة ، ط ١ ، (١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م) ، دار البواكر ، دمشق ، سورية .
- الهداية على مشعب الإمام أحمد ، للإمام انقبة الشجر أبي الخطاب محمود بن أحمد الكلوفاني (ت ٥١٠ هـ) ، تحقيق عيد الطيف هبسم وماهر المحلل ، ط ١ ، (١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م) ، مؤسسة غراس ، الكويت .





محتوى الكتاب

محتوى الجزء الأول

٧/١	بين يدي الكتاب
١٢/١	ترجمة الإمام الرباني الشيخ عبد الوهاب الشعراني
١٢/١	اسمه وسببه
١٣/١	مولده ونشأته
١٥/١	شيوخه
١٨/١	تلامذته
١٩/١	ثناء العلماء عليه
٢٢/١	مؤلفاته
٢٨/١	مذهبه وسببه في العقيدة
٣٠/١	وفاته
٣١/١	كلمة من كتاب «الميزان الشعرانية»
٣٢/١	الداعية لتأليف هذا الكتاب
٣٤/١	بيان الأقسام التي اشتمل عليها هذا الكتاب
٤٢/١	منهج العمل في الكتاب
٤٦/١	وصف النسخ المحظية
٥٧/١	صور من المخطوطات المستعانة بها

« الميزان الشعرائية »

٧٥/١

مقدمة المؤلف

٧٧/١

التعريف بالميراث ، والباعث على تأليفه

٨٢/١

لحث على الوصول إلى ذوق الميراث ، ولتدليل عليه

٨٤/١

الحطاب بالعريضة أو الرخصة على حسب حال المكلف

٨٥/١

ثمرة التحقق بفهم هذه الميراث ولعمل بها وتعليمها

٨٧/١

قاعدة مهمة في فهم هذه الميراث

٩٢/١

حكمة الله تعالى في تقييده أئمة هدى يقندي بهم الناس

٩٥/١

جهود الإمام الشعرائي وطريقته في تأليف « لميراث »

٩٩/١

فصل في أن تعقل الميراث يرفع الخلاف بين الأئمة

١٠٣/١

فصل في أن الترتيب بين مرتبتي الميزان وجوبي

١٠٤/١

فصل في وجوب العمل بالأرجح لمن لم يصل إلى فهم هذه الميراث

١٠٨/١

فصل في أن الاطلاع على أدلة الأئمة نظراً أو كتباً أرفق من التسليم

١١٠/١

المجرد

١١٣/١

فصل في أن العامل على الطعن في هذه الميراث الحسد والتعصب

١١٥/١

فصل : في التحذير من التسرع في إنكار هذه الميراث وتجهيل واضعها

١١٧/١

فصل : فيما يستثنى من وجوب الترتيب بين مرتبتي الميزان

١٢٠/١

فصل : في المراد بالعزيمة والرخصة في هذه الميزان

١٢١/١

فصل : في مشروعية فعل الرخصة والعريضة بشرطهما

١٢٣/١

فصل : في كلام العلماء في تأييد هذه الميراث

فصل : في أن مرد مذاهب الفقهاء في الحكم الواحد إلى إحدى مرتبتي

١٢٩/١

الميراث

- ١٣٤ / ١ فصل في تأثي مرتبتي الميراث في القياس
- ١٣٨ / ١ فصل - فيما يلزم من عدم العمل بهذه الميراث . . .
- ١٤٠ / ١ فصل : في أن العمل بإحدى مرتبتي الميراث يكون بالنظر إلى حال المكلف
- ١٤٣ / ١ فصل : في أهمية السلوك على يد شيخ عارف للوصول إلى عين الشريعة .
- ١٤٣ / ١ الشروط حال السلوك . . .
- ١٤٤ / ١ كيفية سلوك الإمام الشيرازي صاحب هذه الميراث
- سبب المحجبات عن شهود عين الشريعة الأولى وطرق الوصول إلى
- ١٤٧ / ١ المقامات العالية . .
- ١٤٨ / ١ ثمرة الإشراف على عين الشريعة الأولى
- ١٥٠ / ١ فصل : في وجوب التزام المريد بمذهب معين وعدم الانتقال عنه
- فصل : في جريان مرتبتي الميراث على العلوم التابعة للشريعة : كالمربية
- ١٥٣ / ١ وبحوها . . .
- ١٥٤ / ١ حكم عدم معرفة الطالب السامع من بين حديثين أو قولين . . .
- ١٥٤ / ١ حكم تقليد الولي الكامل لبعض الأئمة . . .
- فصل في أن مناظرة الأئمة مع بعضهم لا تساهن مع مقام الإشراف على
- ١٥٦ / ١ عين الشريعة . .
- ١٥٧ / ١ سعة علم من اطلع على عين الشريعة بكل أصول الدين . . .
- ١٥٨ / ١ علامة صدق الطالب ، ووجوب سلوكه على يد شيخ عارف . . .
- ١٦٠ / ١ فصل : في أدلة صحة العمل بهذه الميراث من الكتاب والسنة وأقوال العلماء
- ١٦٥ / ١ من كمال الشريعة أنها جاءت على مرتبتي التحميف والتشديد . . .
- ١٦٦ / ١ الجواب على من يعتقد أن الشريعة جاءت على مرتبة واحدة . . .
- ١٦٨ / ١ وجوب العمل بالحديث الذي ثبت صحته بعد موت الإمام
- ١٦٩ / ١ المراد بالخطأ في الاجتهاد
- ١٧٠ / ١ نزول الأحكام الخمسة من أماكن مختلفة ، وحكمة ذلك . .

- فصل في كيفية اختبار صدق من ادعى دوق هذه الميراث ١٧٣/١ .
- اطلاع الإمام الشعراي على عين الشريعة . ١٧٤/١
- سبب تقديم كلام الأئمة من غير الصحابة على كلام آحاد الصحابة ١٧٦/١ .
- فصل في طريق الوصول إلى دوق هذه الميراث وتقرير مذاهب المجتهدين ١٧٨/١
- فصل في بيان تقرير قول من قال إن كل مجتهد مصيب ، أو المصيب واحد لا يعيه وحمل كل قول على حالة ، وبيان ما يزيد هذه الميراث ١٨٢/١ .
- فصل في حكم تنفيذ الولي الكامل بقول مجتهد دون آخر ١٨٧/١
- تعبير الاجتهاد القائم على المصالح بتعبير أسسه . ١٨٧/١
- فصل في لزوم السلوك وترك المعاصي لتقرير مذاهب المجتهدين . ١٩٤/١ .
- مشروعية العمل بإحدى مرتبتي الشريعة لمن كان من أهلها ١٩٥/١ .
- فصل في أن تفصيل المجمل دليل على ارتباط جميع أقوال العلماء بعين الشريعة ٢٠٠/١
- كمال مقام العالم برد أقوال المجتهدين إلى الكتاب والسنة مع التسليم ٢٠٢/١ .
- إمكان الوصول إلى مقام أحد الأئمة المجتهدين ٢٠٤/١
- فصل في عدم إنكار أكابر العلماء على من انتقل من مذهب إلى مذهب . ٢٠٦/١ .
- ذكر بعض العلماء ممن انتقل من مذهب إلى آخر ٢٠٨/١
- حكم الانتقال من مذهب إلى مذهب عند بعض العلماء ٢١٠/١
- منع تفصيل إمام على إمام آخر . ٢١٣/١
- أحوال المنتقل من مذهب إلى آخر ٢١٥/١
- خلاصة في بيان سعة الشريعة وأن جميع الأئمة على هدى من ربهم ٢١٨/١ .
- فصل في بيان استحالة خروج شيء من أقوال المجتهدين عن الشريعة ٢٢٠/١ .
- ثبوت الكرامات للأئمة المجتهدين ، كالكشف ٢٢١/١
- تحقق الأئمة المجتهدين بالشريعة ظاهراً وباطناً ٢٢٣/١

	اتباع الأئمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم في بيان المجمعل في نصوص
٢٢٨/١	الشرعية
٢٣٠/١	مثال عن اجتهاد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحكمة ذلك
٢٣٢/١	فصل : في فائدة تأليف هذه الميزان .
٢٣٣/١	فصل : في بيان جملة من الأئمة المحسوسة التي يعلم منها اتصال أقوال جميع المجتهدين ومقلديهم بعين الشريعة الكبرى
٢٤٨/١	فصل شريف في بيان ذم الأئمة المجتهدين القول في دين الله تعالى بالرأي لا سيما الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه
٢٤٩/١	حد القول الذي لا يرضاه الله ورسوله صلى الله عليه وسلم
٢٤٩/١	بيان أقسام الشريعة من سنته صلى الله عليه وسلم
٢٥٣/١	فصل في بيان ما ورد في دم الرأي عن الشارع وعن أصحابه والتابعين وتابع التابعين لهم بإحسان
٢٦١/١	دم الإمام أبي حنيفة للقول في دين الله بالرأي المجرد
٢٦٦/١	فصل : فيما نقل عن الإمام مالك من دم الرأي وما جاء عنه في الوقوف على ما حدثته الشريعة المطهرة
٢٦٨/١	فصل فيما نقل عن الإمام الشافعي رضي الله عنه من دم الرأي والتبري منه
٢٧٧/١	فصل فيما نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه من ذمه الرأي وتقيده بالكتاب والسنة
٢٧٩/١	خلاصة في فضل الأئمة الأربعة ، ورفعة مذاهبهم
٢٨٢/١	فصول في بعض الأجوبة عن الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه
٢٨٢/١	الفصل الأول . في شهادة الأئمة له بفرارة العلم وبيان أن جميع أقواله وأفعاله وعقائده مشيدة بالكتاب والسنة
٢٨٨/١	فصل في بيان ضعف قول من نسب الإمام أبا حنيفة إلى أنه يقدم القياس على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم

فصل في تضعيف قول من قال إن أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة ضعيفة
علياً . ٢٩٦/١

فصل في بيان ضعف قول من قال إن مذهب الإمام أبي حنيفة أقل
المذاهب احتياطاً في الدين . ٣٠٦/١

فصل في بيان ذكر بعض من أطب في الشاء على الإمام أبي حنيفة من
بين الأئمة على الخصوص ، وبيان توسعته على الأمة وسعة علمه وكثرة
ورعه وعادته وعفته وغير ذلك ٣٠٩/١

توسعة الإمام أبي حنيفة على الأمة ٣١٣/١

بصائح جليلة في العمل بأقوال الأئمة المحدثين مع حسن الظن بهم . ٣١٧/١

فصل في أن للعلماء وضع الأحكام بالاجتهاد تبعاً للشارع . ٣٢١/١

فصل في بيان ما اطلعت عليه من كتب الشريعة قبل وصفي هذه الميراث
الشريفة ٣٢٣/١

أمثلة من الجمع بين الأحاديث الشريفة والآثار وتزويدها على مرتبي
الشريعة المطهرة ٣٣٥/١

أمثلة مرتبي الميراث من الآثار والآثار من كتاب الطهارة ... ٣٣٧/١

الجمع بين الأحاديث الواردة في طهارة الماء .. ٣٣٧/١

الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم الانتفاع بجلد الميتة ... ٣٣٨/١

الجمع بين الأحاديث الواردة في طهارة الشعر من الميتة وما يشبهه .. ٣٣٩/١

الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم استعمال عظم العاج ٣٤٠/١

الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم استعمال آنية غير المسلمين .. ٣٤١/١

الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم التسمية في الوضوء .. ٣٤٢/١

الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم المضمضة والاستنشاق في الوضوء ٣٤٣/١

الجمع بين الأحاديث الواردة في مسح الرأس والأذنين في الوضوء .. ٣٤٣/١

الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم ذكر اسم الله تعالى على غير طهارة ٣٤٤/١

- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم البول قائماً .. ٣٤٤/١ .
- الجمع بين الأحاديث الواردة في عدد مرات الاستنجار ٣٤٥/١ .
- الجمع بين الآثار الواردة في الاستنجاء بالتراب ٣٤٦/١ .
- الجمع بين الأحاديث الواردة في نقص وضوء النائم جالساً ٣٤٦/١ .
- الجمع بين الأحاديث الواردة في نقص الوضوء بلمس المرأة ٣٤٧/١ .
- الجمع بين الأحاديث الواردة في نقص الوضوء بمس العورة ٣٤٧/١ .
- الجمع بين الأحاديث الواردة في نقص الوضوء بخروج الدم . ٣٤٨/١ .
- الجمع بين الأحاديث الواردة في نقص الوضوء باليقظة في الصلاة ٣٤٩/١ .
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم تعدد الصلوات بوضوء واحد . ٣٤٩/١ .
- الجمع بين الآثار الواردة في حكم ترك المضمضة والاستنشاق في العمل ٣٥٠/١ .
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم اغتسال الرجل وروجه من إناء واحد ٣٥٠/١ .
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم النوم قبل الاعتسال من الجنابة . ٣٥١/١ .
- الجمع بين الأحاديث الواردة في مقدار مسح اليدين في التيمم ٣٥٢/١ .
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم الصلاة بغير طهارة ٣٥٢/١ .
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم اقتداء المتوضئ بالتيمم ٣٥٣/١ .
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم الماء المستعمل ٣٥٣/١ .
- الجمع بين الأحاديث الواردة في طهارة الإماء الذي ولع فيه الكلب ٣٥٤/١ .
- الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في سور الهرة ٣٥٥/١ .
- الجمع بين الأحاديث الواردة في طهارة بول ما يؤكل لحمه ٣٥٥/١ .
- الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم الماء المتغير بحس ٣٥٦/١ .
- الجمع بين الأحاديث الواردة في مدة المسح على الحصى ٣٥٦/١ .
- الجمع بين الآثار الواردة في حكم المسح على الحصى إذا تشققا ٣٥٨/١ .
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم الغسل يوم الجمعة . ٣٥٨/١ .
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم مباشرة الحائض ٣٥٩/١ .

- الجمع بين الآثار الواردة في حكم المستحاضة
 ٣٦٠/١ فصل في أمثلة مرتبتي الميران من الأحبار والآثار من كتاب الصلاة إلى
 الركاة .
 ٣٦١/١ الجمع بين الأحاديث الواردة في أوقات الصلاة
 ٣٦١/١ الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم الأذان بلا وضوء
 ٣٦٢/١ الجمع بين الأحاديث الواردة في إقامة الصلاة من غير المؤذن
 ٣٦٣/١ الجمع بين الأحاديث الواردة في الأذان والإقامة عند جمع الصلاتين
 بمردلة
 ٣٦٣/١ الجمع بين الآثار الواردة في حكم أذان المرأة وإقامتها
 ٣٦٤/١ الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم أذان المسافر وإقامته
 ٣٦٤/١ الجمع بين الأحاديث الواردة في كيفية الأذان والإقامة
 ٣٦٥/١ الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في كيفية وضع الكفيس في الصلاة
 ٣٦٦/١ الجمع بين الأحاديث الواردة في قراءة المأثقة في الصلاة
 ٣٦٦/١ الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم السملة في الصلاة
 ٣٦٧/١ الجمع بين الأحاديث الواردة في مواطن رفع اليدين في الصلاة
 ٣٦٨/١ الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة فيما يقوله المأموم عند الاعتدال
 ٣٦٩/١ الجمع بين الأحاديث الواردة في كيفية السجود والرفع منه
 ٣٧٠/١ الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم ستر الكفيس في السجود
 ٣٧١/١ الجمع بين الأحاديث الواردة في كيفية القيام بعد السجود
 ٣٧٢/١ الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم تحريك السبابة في قعود التشهد
 الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم الحدث في القعود الأخير قبل
 التشهد أو السلام
 ٣٧٣/١ الجمع بين الأحاديث الواردة في ألغاز التشهد
 ٣٧٤/١ الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم قراءة المأموم
 ٣٧٤/١

- الجمع بين الأحاديث الواردة في القنوت ٣٧٦/١
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم كشف المغطى ٣٧٦/١
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم الصلاة في الثوب الواحد ٣٧٧/١ .
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم من قام في صلاته ٣٧٧/١ .
- الجمع بين الأحاديث الواردة في رد السلام في الصلاة ٣٧٨/١
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم المرور بين يدي المصلي ٣٧٩/١
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم إعادة الصلاة المكتوبة ٣٧٩/١ . . .
- الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم من سب القنوت ٣٨٠/١ . . .
- الجمع بين الأحاديث الواردة في التشهد بعد سجود السهو قبل السلام ٣٨١/١ .
- الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم لصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وآله في التشهد ٣٨٢/١
- الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة فيما يتحلل به المصلي من صلاته ٣٨٢/١ .. .
- الجمع بين الآثار الواردة في حكم من لم يقرأ شيئاً في صلاته ٣٨٣/١ .
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم إعادة الصلاة لمن سب الطهارة وللمفتدي به ٣٨٤/١
- الجمع بين الآثار الواردة في حكم صلاة من وجد في ثوبه خيلاً ٣٨٥/١
- الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم الخبث إذا أصاب العمل ٣٨٥/١ .
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم المنى من حيث طهارته وعدمها ٣٨٦/١ .
- الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في كيفية تطهير الأرض المتنجسة ٣٨٦/١
- بما ٣٨٧/١
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم صلاة الجماعة ٣٨٨/١
- الجمع بين الآثار الواردة في حكم إمامة من لم يعرف أبوه ٣٨٨/١
- الجمع بين الآثار الواردة في حكم إمامة العلام ٣٨٩/١
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم الصلاة خلف الصف ٣٨٩/١

الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم صلاة الإمام على مرتفع عن

٣٩٠/١

المأمومين

٣٩٠/١

الجمع بين الأحاديث الواردة في العدد الذي تجب به الجمعة ..

٣٩١/١

الجمع بين الأحاديث الواردة في عدد التكبيرات في صلاة العيدين .

٣٩٢/١

الجمع بين الأحاديث الواردة في كيفية صلاة لكسوف

الجمع بين الآثار الواردة في مشروعية الصلاة عند وقوع الزلازل ونحوها

٣٩٣/١

من الآيات

٣٩٤/١

الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم ترك الصلاة

٣٩٤/١

الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم الصلاة على الشهيد ..

٣٩٥/١

الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم القيم للحدرة

٣٩٦/١

الجمع بين الأحاديث الواردة في عدد تكبيرات صلاة الحدرة

٣٩٧/١

الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم لدن ليلاً

٣٩٧/١

الجمع بين الأحاديث الواردة في عدد تسليمات صلاة لجماعة

٣٩٨/١

الجمع بين الآثار الواردة في حكم لجهر في صلاة الحدرة

٣٩٨/١

الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم صلاة الحدرة في المسجد .

٣٩٩/١

الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم لكاء على الميت

٤٠٠/١

الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم ريادة القبور للمرأة

٤٠٢/١

فصل في أمثلة مرتتي الميراث من لركاة إلى الصوم .

٤٠٢/١

الجمع بين الآثار الواردة في حكم الركاة في من العدد

٤٠٣/١

الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم إحراج القيمة في الركاة

٤٠٤/١

الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم ركاة الحيل .

٤٠٥/١

الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم زكاة الزيتون .

٤٠٥/١

الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم ركاة العسل ...

٤٠٦/١

الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم زكاة الحصرات ...

- الجمع بين الآثار الواردة في حكم ركاة الحلبي ٤٠٧/١ .
- الجمع بين الآثار الواردة في حكم ركاة الدين ٤٠٧/١ .
- الجمع بين الأحاديث الواردة في الواجب إخراجه في ركاة المطر ٤٠٨/١
- الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم تصدق المرأة من مال زوجها ٤٠٨/١ .
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم سؤال الناس مالاً ٤٠٩/١
- فصل فيما يدل لمرئني الميران من الصيام إلى الحج ٤١١/١
- الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم تثبيت بية الصيام ٤١١/١
- الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم صيام يوم الشك ٤١٢/١
- الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم صيام من أصبح جسيماً ٤١٣/١
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم صيام من فاء ٤١٣/١
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم الصيام في السفر ٤١٤/١
- الجمع بين الأحاديث الواردة في العدد المطلوب في الشهادة على حلال ٤١٤/١
- رمضان ٤١٥/١
- الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم الصيام عن الميت ٤١٥/١
- الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم التسامع في قضاء رمضان ٤١٦/١
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم الاكتحال للصائم ٤١٦/١
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم الاحتجام للصائم ٤١٧/١
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم قضاء صوم التطوع لمن أسفه ٤١٨/١
- الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم الصيام للمعتكف ٤١٨/١
- فصل في أمثلة مرئني الميران من كتاب الحج إلى كتاب البيع ٤٢٠/١
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم العمرة ٤٢٠/١
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم لبس المعصر للمرأة المحرمة ٤٢١/١
- الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم إعادة الحج على من حج صغيراً ٤٢٢/١

- ٤٢٣/١ . فصل في أمثلة مرستي الميران من كتاب البيع إلى الجراح
- ٤٢٣/١ . الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم شراء ما لم يره
- ٤٢٣/١ . الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم حيار المجلس
- ٤٢٤/١ . الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم بيع العرر
- ٤٢٤/١ . الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في وضع الجوائح
- ٤٢٥/١ . الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم البيع مع الشرط
- ٤٢٦/١ . الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم بيع الكلب
- ٤٢٦/١ . الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم بيع السور
- ٤٢٧/١ . الجمع بين الآثار الواردة في حكم بيع المصحف
- ٤٢٧/١ . الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم النسيء
- ٤٢٨/١ . الجمع بين الأحاديث الواردة في علق الرهن
- ٤٢٩/١ . الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم المفلس
- ٤٢٩/١ . الجمع بين الأحاديث الواردة في سن الملوع
- ٤٣٠/١ . الجمع بين الأحاديث والإجماع الوارد في حكم عطية الروجة من مالها
- ٤٣١/١ . الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم الرجوع على المحيل إن
تعذر الاستيفاء من المحال عليه
- ٤٣١/١ . الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم تضمين المستعير
- ٤٣٢/١ . الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم ثبوت الشععة للجار
- ٤٣٣/١ . الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم ثبوت الشععة للدمي
- ٤٣٤/١ . الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم ثبوت الشععة للصبي
- ٤٣٤/١ . الجمع بين الأحاديث الواردة في المال الذي تثبت فيه الشععة
- ٤٣٥/١ . الجمع بين الآثار الواردة في كيمية الأحد بالشععة بين الشركاء
- ٤٣٥/١ . الجمع بين الآثار الواردة في حكم تضمين الأخير
- ٤٣٦/١ . الجمع بين الآثار الواردة في حكم تضمين الإمام في الحدود والتأديب

- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم أخذ الأجر على تعليم القرآن . ٤٣٧/١
- الجمع بين الأحاديث الواردة في كسب الحجام . ٤٣٧/١
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم قطع السدر ٤٣٨/١
- الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في مع الضرر بالنجار وامرأة المفقود . . ٤٣٩/١
- الجمع بين الأحاديث الواردة في مدة التعريف باللقطة . . ٤٤٠/١
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم توريث ذوي الأرحام . ٤٤٠/١ .
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم الولاية على اليتيم ٤٤١/١
- الجمع بين الآثار الواردة في حكم تضمين الوديع ٤٤٢/١
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم الصدقة على أهل الكتاب . . ٤٤٢/١
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم الولي في النكاح ٤٤٢/١
- الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم نكاح المحلل . . ٤٤٣/١
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم اجتناب المريض بمرض معد . ٤٤٤/١
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم العزل ٤٤٤/١
- الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في المرأة يموت زوجها ولم يدخل بها ، ولم يسم لها مهراً ٤٤٥/١
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم الدخول بالروجة قبل إعطائها شيئاً . . ٤٤٦/١
- الجمع بين الآثار الواردة في حكم المهر إن تحققت الحلوة دون الدخول ٤٤٦/١
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم التهنيت في الأعراس ٤٤٧/١
- الجمع بين الآثار الواردة في حكم طلاق السكران ٤٤٧/١
- الجمع بين الآثار الواردة في حكم توريث المطلقة المبتوتة في مرض الموت ٤٤٨/١
- الجمع بين الآثار الواردة في حكم روجة المفقود ٤٤٨/١
- الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في عدد الرضعات المحرمة . . ٤٤٩/١
- فصل - في بيان أمثلة مرتبتي الميراث من كتاب الجراح إلى آخر أبواب الفقه ٤٥٠/١
- الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم القصاص للكارم من المسلم . . ٤٥٠/١

- ٤٥٠/١ الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم الفصاح للعد من الحر
- ٤٥١/١ الجمع بين الأحاديث الواردة في دية العصب
- ٤٥٢/١ الجمع بين الآثار الواردة في حكم قتل الساحر
- ٤٥٢/١ الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم استانة المرند
- ٤٥٢/١ الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم ثبوت الحد بالتعريض
- ٤٥٣/١ بالنقد
- ٤٥٣/١ الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم التعريم بأحد ضعف القيمة
- ٤٥٤/١ الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم قطع يد حائس الأمانة
- ٤٥٥/١ الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم شرب قليل ما أسكر كثيره
- ٤٥٦/١ الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم قتل من لم يباشر القتال
- ٤٥٦/١ الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في وقت الأصحية
- ٤٥٧/١ الجمع بين الأحاديث الواردة في العقوبة عن الذكر والأنثى
- ٤٥٧/١ الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم لحم بعض الحيوانات كالارب
- ٤٥٧/١ والص
- ٤٥٩/١ الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم كسب الحجام
- ٤٥٩/١ الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم الكي
- ٤٦٠/١ الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم الانتفاع بالسمن المنجس وسحوه
- ٤٦١/١ الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم الحلف بالآباء
- ٤٦١/١ الجمع بين الآثار الواردة في حكم شهادة المحدود النائب من القذف
- ٤٦٢/١ الجمع بين الآثار الواردة في حكم شهادة العبد والعصاب
- ٤٦٢/١ الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم التحليف مع الية
- ٤٦٢/١ الجمع بين الأحاديث والآثار الواردة في حكم ثبوت الولاء على اللقيط
- ٤٦٣/١ لواجد
- ٤٦٣/١ الجمع بين الأحاديث الواردة في حكم بيع المذبر

٤٦٤/١	الجمع بين الآثار الواردة في حكم بيع أمهات الأولاد
٤٦٥/١	خاتمة . في سبب عدم الجمع بين الآيات التي اختلف الأئمة في معانيها
٤٦٩/١	الجمع بين أقوال الأئمة المحققين في أبواب الفقه وردّها إلى مرتبة الميزان

كتاب الطهارة

٤٧١/١	مسائل الإجماع في كتاب الطهارة
٤٧١/١	حكم ماء البحر من حيث الطهارة والتنظيف
٤٧٣/١	حكم الطهارة بالماء المعتصر من الأشجار
٤٧٤/١	حكم إزالة النجاسة بغير الماء من المائعات
٤٧٥/١	حكم استعمال الماء المشمس
٤٧٦/١	حكم استعمال الماء المسحر
٤٧٦/١	حكم الماء المستعمل في فرض الطهارة
٤٨٦/١	حكم الطهارة بالماء المتغير كثيراً بظاهر
٤٨٧/١	حكم الماء المتغير بطول المكث
٤٨٨/١	تأثير الشمس والنار في النجاسة
٤٨٩/١	حكم وقوع النجاسة في الماء القليل ، الراكد والجاري
٤٩٠/١	حكم استعمال أواني الذهب والفضة
٤٩١/١	حكم الإناء المصيب بالفضة
٤٩٢/١	حكم السواك
٤٩٣/١	حكم السواك للصائم بعد الروال
٤٩٥/١	باب النجاسة
٤٩٥/١	مسائل الإجماع في باب النجاسة

٤٩٥/١	حكم المحرم من حيث الطهارة وعدمها
٤٩٦/١	حكم الكلب من حيث الطهارة وعدمها
٥٠١/١	حكم الخنزير من حيث الطهارة وعدمها
٥٠٢/١	حكم العدد في غسل النجاسات غير الكلب والحريير
٥٠٣/١	تأثير ديبغ جلود الميتة في طهارتها
٥٠٤/١	تأثير الذكاة في غير مأكول اللحم
٥٠٥/١	مقدار المغموعه من الدم في الثوب والبدن
٥٠٥/١	حكم شعر الميتة ونحوه من حيث الطهارة وعدمها
٥٠٦/١	حكم الانتفاع بشعر الخنزير بالخمر
٥٠٧/١	حكم ميتة الأدمي من حيث الطهارة وعدمها
٥٠٨/١	حكم سؤر النمل والحصار
٥٠٩/١	حكم ما يخرج من الحيوانات من حيث الطهارة وعدمها
٥١٠/١	حكم المنى من حيث الطهارة وعدمها
٥١١/١	حكم إعادة الصلاة إن توصاً من شر أحرقت منها فأرة ميتة ونحوها
٥١٢/١	حكم الاجتهاد عند اشتباه طاهر ونجس من الآية
٥١٣/١	باب أسباب الحدث
٥١٣/١	مسائل الإجماع في باب أسباب الحدث
٥١٤/١	حكم نقض الوضوء بالحارج النادر
٥١٥/١	حكم نقض الوضوء بخروج المنى
٥١٦/١	حكم نقض الوضوء بمس فرجه
٥١٩/١	حكم نقض الوضوء بمس فرج غيره
٥٢٠/١	حكم نقض الوضوء بلمس الأمرد
٥٢١/١	حكم نقض الوضوء بلمس المرأة

٥٢٥/١ ..	حكم نقص الوضوء باليوم في الصلاة
٥٢٨/١ ..	حكم نقص الوضوء بأكل ما مسته النار ..
٥٢٩/١ ..	حكم من تيقن الطهارة وشك في الحدث ..
٥٣٠/١ ..	حكم من المصحب وحمله للمحدث ..
٥٣١/١ ..	حكم استقبال القبلة واستنابها عند قضاء الحاجة ..
٥٣٢/١ ..	حكم الاستنجاء ..
٥٣٣/١ ..	عدد الأحجار في الاستنجاء ...
٥٣٤/١ ..	حكم الاستنجاء بالمعظم والروث ..
٥٣٦/١ ..	باب الوضوء ..
٥٣٦/١ ..	مسائل الإجماع والاتفاق في باب الوضوء ..
٥٣٧/١ ..	حكم النية في الطهارة من المحدثين ..
٥٤٠/١ ..	حكم الطبق بالية
٥٤١/١ ..	حكم التسمية في الوضوء ..
٥٤٢/١ ..	حكم غسل اليدين قبل الطهارة ..
٥٤٣/١ ..	حكم المضمضة والاستنشاق في الوضوء ..
٥٤٥/١ ..	حدود الوجه في الوضوء ..
٥٤٦/١ ..	حكم غسل المرفقين في الوضوء
٥٤٧/١ ..	المقدار الواجب مسح من الرأس ..
٥٤٨/١ ..	حكم المسح على العمامة ، والثلاث في مسح الرأس ..
٥٥٠/١ ..	حكم تجديد الماء لمسح الأذنين ..
٥٥١/١ ..	حكم مسح العنق ..
٥٥١/١ ..	حكم غسل القدمين ..
٥٥٣/١ ..	حكم النقص عن الثلاث في أفعال الوضوء ..

٥٥٤/١	حكم الترتيب بين أفعال الوضوء
٥٥٥/١	حكم الموالاة في أفعال الوضوء
٥٥٧/١	عدد الصلوات المشروعة بوضوء واحد . . .
٥٥٩/١	باب الغسل . . .
٥٥٩/١	مسائل الإجماع في باب الغسل . . .
٥٥٩/١	حكم الغسل باللقاء الحناني إن لم يحصل إنزال . . .
٥٦١/١	حكم الغسل بخروج المني بغير لذة . . .
٥٦١/١	حكم خروج المني بعد الغسل . . .
٥٦٢/١	حكم الغسل من خروج المني بغير تدفق . . .
٥٦٢/١	حكم الغسل بانتقال المني من الظهر إلى الإحليل وإن لم يخرج . . .
٥٦٣/١	حكم الغسل على من أسلم . . .
٥٦٤/١	حكم تدليك البدن في الغسل . . .
٥٦٤/١	حكم الطهارة من فصل ماء طهاره المرأة . . .
٥٦٥/١	حكم الاكتفاء بغسل واحد عند اجتماع موجباته . . .
٥٦٦/١	حكم الغسل من الولادة بلا بلل . . .
٥٦٦/١	حكم قراءة الجنب والمجانص للقرآن . . .
٥٦٩/١	باب التيمم . . .
٥٦٩/١	مسائل الإجماع في باب التيمم . . .
٥٧٠/١	المراد بالصعيد الذي يجري في التيمم . . .
٥٧٢/١	حكم طلب الماء قبل التيمم . . .
٥٧٣/١	المقدار الواجب مسحه من اليدين في التيمم . . .
٥٧٤/١	حكم صلاة التيمم الذي وجد الماء في صلاته . . .
٥٧٦/١	حكم الجمع بين أكثر من فريضة بالتيمم . . .

٥٧٨/١	حكم إمامة التيمم بالمتوضئين
٥٧٩/١	حكم التيمم لصلاة العيدين والجماعة
٥٧٩/١	حكم التيمم للمقيم الذي يحاف فوت الوقت
٥٨٠/١	حكم من وجد ماء لا يكفي للتلطأة
٥٨١/١	حكم تيمم الجريح وصاحب الجيرة
٥٨٢/١	حكم من حس في المصر ، ولم يقدر على الماء
٥٨٣/١	حكم من نسي الماء في رحله
٥٨٤/١	حكم فاقد الطهورين
٥٨٧/١	حكم المتطهر الذي على يده نجاسة
٥٨٧/١	الصريات المجرئة في التيمم
٥٨٩/١	باب مسح الخف
٥٨٩/١	مسائل الإجماع والاتفاق في باب مسح الخف
٥٨٩/١	مدة المسح على الخف
٥٩١/١	كيفية المسح على الخف
٥٩١/١	مقدار ما يجزئ في مسح الخف
٥٩٢/١	ابتداء مدة المسح على الخف
٥٩٣/١	حكم انقضاء مدة المسح على الخف
٥٩٤/١	حكم من مسح الخف مقيماً ثم سافر
٥٩٤/١	حكم المسح على الخف الذي فيه خرق
٥٩٥/١	حكم المسح على الجرموقين
٥٩٦/١	حكم المسح على الجوربين
٥٩٧/١	حكم من نزع الخف وهو بطهر المسح
٥٩٨/١	باب الحيض
٥٩٨/١	مسائل الإجماع والاتفاق في باب الحيض

٥٩٨/١	أول سن إمكان الحيض
٥٩٩/١	سن اليأس
٦٠٠/١	أقل الحيض وأكثره
٦٠٠/١	أقل مدة الطهر بين الحيضتين
٦٠١/١	حكم الاستمتاع في الحيض
٦٠٢/١	ما يترتب على وطء الحائض
٦٠٣/١	حكم وطء من انقطع حيضها قبل أن تعشى
٦٠٤/١	حكم وطء من انقطع حيضها إذا تيممت
٦٠٥/١	حكم قراءة القرآن للحائض
٦٠٥/١	حكم الدم الذي تراه الحامل
٦٠٦/١	حكم وطء المستحاضة
٦٠٧/١	حكم رمس النقاء بين أقل الحيض
٦٠٧/١	أكثر القامس
٦٠٨/١	حكم وطء النساء إن انقطع الدم قبل بلوغ لعبة
٦٠٩/١	محتوى الجزء الأول



محتوى الجزء الثاني

كتاب الصلاة

٥/٢	مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب الصلاة
٥/٢	حكم صلاة العاجز عن الإيماء
٦/٢	حكم قضاء الفائتة في حالة الإغماء
٧/٢	حكم تارك الصلاة
٨/٢	حكم الكافر إذا صلى
١٠/٢	حكم الأذان والإقامة
١١/٢	حكم الإقامة للنساء
١٣/٢	حكم الأذان والإقامة للفرائض
١٣/٢	كيفية الإقامة
١٤/٢	حكم الترجيع في الأذان
١٥/٢	حكم الأذانين للمعجر
١٦/٢	حكم التثويب في الأذان
١٧/٢	حكم أذان الجنب ، وأخذ الأجرة على الأذان ، والتلحين فيه
١٨/٢	وقت صلاة الظهر
٢٠/٢	وقت صلاة العصر
٢١/٢	وقت صلاة المغرب
٢٢/٢	وقت صلاة العشاء
٢٣/٢	الوقت المختار لصلاة الصبح
٢٤/٢	

٢٥/٢	حكم تأخير صلاة الظهر عن أول وقتها في شدة الحر
٢٦/٢	المراد بالصلاة الوسطى
٢٨/٢	باب صفة الصلاة
٢٨/٢	مسائل الإجماع في باب صفة الصلاة
٢٩/٢	حكم ستر العورة في الصلاة
٣٢/٢	حكم مقارنة اليد للتكبير
٣٣/٢	حكم انعقاد الصلاة بمجرد بنية تكبيرة الإحرام بلا تلفظ
٣٤/٢	ما يجرئ في تكبيرة الإحرام
٣٥/٢	حكم تكبيرة الإحرام بغير العربية
٣٦/٢	حكم رفع اليدين في تكبيرات الركوع وعند الرفع منه ، وحده
٣٧/٢	صلاة العاجر
٣٨/٢	حكم القيام في الصلاة في السجدة
٣٩/٢	كيفية وضع اليدين في القيام
٤١/٢	حكم دعاء الاستفتاح
٤٢/٢	حكم التعود في الصلاة
٤٥/٢	حكم القراءة في الصلاة
٤٦/٢	حكم قراءة المأموم
٤٨/٢	حكم قراءة العاتحة في الصلاة
٥١/٢	حكم السجدة في (العاتحة) ، والجهر بها
٥٤/٢	حكم تجويد القراءة في الصلاة
٥٥/٢	حكم من لا يحسن قراءة شيء من القرآن
٥٦/٢	حكم قراءة المصلي بغير العربية إن قدر على العربية
٥٨/٢	حكم القراءة من المصحف في الصلاة

٥٩/٢	..	حكم الجهر بالتأميس في الصلاة
٦٠/٢		حكم قراءة سورة بعد (الفاتحة) في غير الركعتين الأولىين
٦٦/٢		حكم الإسرار والجهر في غير موضعهما
٦٦/٢	حكم الجهر للمنفرد فيما يجهر فيه
٧٤/٢	حكم التكبير للركوع
٧٥/٢	حكم الطمأينة في الركوع والسجود
٧٥/٢	..	حكم التسبيح في الركوع والسجود
٧٧/٢	..	كيفية وضع اليدين في الركوع وعدد التسبيحات فيه
٧٨/٢	حكم الرفع من الركوع
٨٥/٢	..	ما يقوله المصلي عند الرفع من الركوع والاعتدال
٨٧/٢	..	حكم السجود على الأعضاء السبعة
٨٨/٢	..	حكم السجود على كور العمامة
٨٩/٢	..	حكم كشف اليدين في السجود
٩٠/٢	حكم الجلوس بين السجدين
٩١/٢	حكم جلسة الاستراحة بعد السجدة الثانية ، وكيفية النهوض
٩٢/٢	حكم التشهد الأول
٩٣/٢	كيفية الجلوس للتشهد الأول والثاني
٩٤/٢	حكم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير
٩٧/٢	حكم السلام من الصلاة
		حكم الترتيب بين الشهادتين والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في
٩٨/٢	التشهد
٩٩/٢	ما يحصل به التحلل من الصلاة
١٠١/٢	..	حكم مية الحروح من الصلاة ، وما يبويه مع السلام

باب شروط الصلاة ١٠٦/٢

مسائل الإجماع في باب شروط الصلاة ١٠٦/٢

عورة الرجل ١٠٦/٢

عورة المرأة الحرة ١٠٧/٢

عورة الأمة ١٠٩/٢

حكم الصلاة بانكشاف العورة فيها ١١٠/٢

حكم ستر المسكين ١١١/٢

حكم من لم يجد ثوباً يستر عورته في الصلاة ١١١/٢

حكم الطهارة من النجاسة في الصلاة ١١٢/٢

حكم الصلاة خلف الجنب ١١٤/٢

حكم من سقه المحدث في الصلاة ١١٥/٢

حكم غلبة الظن بدخول الوقت ١١٦/٢

حكم صلاة من يان له خطأ اجتهداه في القلة ١١٦/٢

حكم من تكلم في صلاته ناسياً أو جاهلاً ١١٧/٢

حكم من أكل أو شرب في صلاته ١١٩/٢

حكم من نابه شيء في صلاته ١٢٠/٢

حكم ما لو أفهم تسبيح المصلي تحديراً أو إداماً وسجوداً ١٢١/٢

حكم البكاء من خشية الله في الصلاة ١٢١/٢

حكم رد السلام في الصلاة ١٢٢/٢

حكم الصلاة إذا مر شيء بين يدي المصلي ١٢٣/٢

حكم محاذاة المرأة للرجل في الصلاة ١٢٤/٢

حكم قتل الحية والعقرب في الصلاة ١٢٦/٢

حكم الصلاة بالمواضع المنهي عن الصلاة فيها ١٢٦/٢

١٢٩/٢	باب سجود السهو
١٢٩/٢ ..	مسائل الإجماع في باب سجود السهو ...
١٢٩/٢	حكم سجود السهو
١٣٢/٢	موضع سجود السهو ..
١٣٣/٢	حكم من شك في عدد الركعات
١٣٤/٢	حكم من ترك التشهد الأول ساهياً مذكراً
١٣٥/٢	حكم من قام إلى ركعة خامسة سهواً
١٣٦/٢ ...	حكم من صلى المغرب أربعاً ساهياً
١٣٧/٢ ..	حكم العمل بقول غيره بأنه ترك ركعة من صلاته
١٣٨/٢	حكم سجود السهو لترك مسنون
١٣٩/٢	حكم تكرار السهو في الصلاة
١٤٠/٢	حكم سجود المأموم لسهو إمامه إن لم يسجد الإمام
١٤١/٢	باب سجود التلاوة
١٤١/٢	ما يشترط لصحة سجود التلاوة ..
١٤١/٢	حكم سجود التلاوة
١٤٣/٢ ..	حكم سجود التلاوة في حق السامع بعير قصد الاستماع
١٤٣/٢ ...	حكم سجود التلاوة لمن استمع وهو في الصلاة لقارئ خارجها
١٤٥/٢	عدد السجودات في سورة (الحج)
١٤٧/٢	حكم السجدة في سورة (ص)
١٤٨/٢	عدد السجودات في المفصل
١٤٩/٢	حكم قيام الركوع مقام سجدة التلاوة
١٥٠/٢	حكم قراءة الإمام آية السجدة
١٥١/٢	حكم متابعة المأموم لإمامه في سجود التلاوة

١٥٢ / ٢	حكم السلام بعد الرفع من سجود التلاوة
١٥٣ / ٢	حكم سجود التلاوة على من قرأ آية سجدة على غير طهارة
١٥٣ / ٢	حكم تكرار سجود التلاوة بتكرار آية لسجدة
١٥٥ / ٢	باب سجود الشكر
١٥٥ / ٢	حكم سجود الشكر
١٥٦ / ٢	حكم الدعاء أثناء القراءة في الصلاة
١٥٨ / ٢	باب صلاة النفل
١٥٨ / ٢	مسائل الاتفاق في باب صلاة النفل
١٥٨ / ٢	أكد الرواتب ، وحكم صلاة الوتر
١٦١ / ٢	راتبة الظهر والعصر والعشاء
١٦٢ / ٢	صلاة التطوع من حيث عدد الركعات والتسليم
١٦٣ / ٢	أقل الوتر وأكثره
١٦٥ / ٢	حكم من أوتر ثم تهجد
١٦٦ / ٢	حكم القنوت في صلاة الوتر
١٦٧ / ٢	عدد ركعات صلاة التراويح ، وحكم الجماعة فيها
١٦٨ / ٢	حكم قضاء العروص العوائت في الأوقات المهي عن الصلاة فيها
١٧٠ / ٢	حكم قضاء السنن العوائت
١٧٢ / ٢	حكم الاشتغال بالافلة عند إقامة الصلاة
١٧٣ / ٢	ما يستثنى من الهي عن الصلاة في الأوقات المكروهة
	حكم الصلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس ، وبعد العصر حتى
١٧٣ / ٢	تغرب
١٧٤ / ٢	حكم التفل بعد سنة المعمر
١٧٥ / ٢	حكم التفل بمكة في الأوقات المهي عن الصلاة فيها

١٧٧/٢	باب صلاة الجماعة
١٧٧/٢	مسائل الإجماع والاتفاق في باب صلاة الجماعة
١٧٨/٢	حكم صلاة الجماعة
١٨١/٢	حكم التماسل في صلاة الجماعة
١٨١/٢	حكم صلاة الجماعة للنساء
١٨٢/٢	حكم نية الإمامة على الإمام
١٨٤/٢	حكم نية الدخول في الجماعة للمعرد من غير قطع صلاته
١٨٥/٢	حكم ما أدركه المسبوق مع الإمام
١٨٦/٢	حكم تعدد صلاة الجماعة في مسجد
١٨٧/٢	حكم إعادة الصلاة لمن أدرك جماعة يصلون
١٨٩/٢	بيان صفة الصلاة الأولى والمعادة فرضاً وطلاً
١٩٠/٢	حكم انتظار الإمام للدخول لبترك الجماعة
١٩١/٢	حكم مفارقة المأموم لإمامه
١٩٢/٢	حكم الاقتداء إذا كان بين المأموم والإمام بهر أو طريق ومحوهما
١٩٣/٢	حكم من صلى في بيته بصلاة الإمام في المسجد
١٩٤/٢	حكم اقتداء المعترض بالمتنفل
١٩٥/٢	حكم إمامة الصبي المميز في الجمعة
١٩٦/٢	حكم إمامة العبد
١٩٧/٢	حكم إمامة الأعمى
١٩٧/٢	حكم إمامة مجهول النسب
١٩٨/٢	حكم إمامة الفاسق
٢٠٠/٢	حكم إمامة المرأة في التروايح
٢٠١/٢	التفاصيل بين الألفه والأقرأ في الإمامة

٢٠٢/٢	حكم صلاة القارئ خلف الأمي
٢٠٣/٢	حكم الصلاة خلف المحدث
٢٠٣/٢	حكم صلاة القائم خلف القاعد
٢٠٤/٢	حكم صلاة القادر على الركوع والسجود خلف لمومن
٢٠٥/٢	وقت قيام الإمام للصلاة
٢٠٦/٢	موقف المأموم الواحد من الإمام
٢٠٧/٢	موقف المأمومين من الإمام
٢٠٨/٢	موقف المأمومين من الإمام إن توعوا
٢٠٨/٢	حكم وقوف المرأة في صف الرجال
٢٠٩/٢	حكم الصلاة منفرداً خلف الصف
٢١٠/٢	حكم صلاة من تقدم على إمامه في الموقف
٢١١/٢	الضايط في صحة الاقتداء إن لم تتصل الصفوف
٢١٤/٢	باب صلاة المسافر
٢١٤/٢	مسائل الإجماع في باب صلاة المسافر
٢١٤/٢	حكم قصر الصلاة في السفر
٢١٦/٢	حكم الترخص في سفر المعصية
٢١٧/٢	حكم إتمام الصلاة لمن بلغ سفره ثلاث مر حل
٢١٨/٢	المكان الذي يشرع منه قصر الصلاة لمن أراد السفر
٢٢٠/٢	كيفية صلاة المسافر خلف المقيم
٢٢١/٢	حكم قصر الصلاة للملاح إذا سافر في سمية فيها أهله وماله
٢٢٢/٢	حكم التعلل للمسافر الذي يقصر العريضة
٢٢٤/٢	المدة التي يشرع للمسافر قصر الصلاة فيها
٢٢٥/٢	كيفية قضاء فاتته الحضر للمسافر

٢٤٥/٢	حكم التنفل قبل الجمعة وبعدها .
٢٤٥/٢	حكم البيع بعد الأذان الثاني يوم الجمعة
٢٤٦/٢	حكم الكلام أثناء الخطبة لمن لا يسمعها
٢٤٧/٢	حكم الكلام أثناء الخطبة . . .
٢٤٩/٢	المكان الذي تصح فيه صلاة الجمعة
٢٥٠/٢	حكم إقامة صلاة الجمعة خارج البلد .
٢٥١/٢	حكم إقامة صلاة الجمعة بغير إذن السلطان
٢٥١/٢	العدد الذي تعتقد به صلاة الجمعة . .
٢٥٣/٢	حكم انعقاد صلاة الجمعة بالمسافرين أو العيد
٢٥٤/٢	حكم إمامة الصبي في صلاة الجمعة . .
٢٥٥/٢	حكم ما لو أحرم الإمام بالجمعة بالعدد المعتبر ثم انقصوا عنه
٢٥٥/٢	الوقت الذي تصح فيه صلاة الجمعة
٢٥٧/٢	حكم المسروق في صلاة الجمعة
٢٥٨/٢	حكم الخطئين قبل صلاة الجمعة
٢٦٠/٢	أركان حطة الجمعة .
٢٦١/٢	حكم قيام الخطيب أثناء الخطبتين .
٢٦٢/٢	حكم الجلوس بين الخطبتين
٢٦٢/٢	حكم الطهارة في الخطبتين .
٢٦٣/٢	حكم سلام الخطيب على الحاضرين إذا صعد المنبر . . .
٢٦٤/٢	حكم إمامة غير الخطيب في صلاة الجمعة
٢٦٥/٢	ما يقرؤه الإمام بعد (الفاتحة) في صلاة الجمعة
٢٦٦/٢	حكم العسل للجمعة .
٢٦٧/٢	من يشرع في حقه غسل الجمعة
٢٦٨/٢	حكم الجمع بين بية غسل الجمعة والجماعة . .

٢٦٩/٢	حكم السجود على ظهر إسان حال الرحام ..
٢٧٠/٢	حكم الاستخلاف إن أحدث الإمام
٢٧١/٢	حكم تعدد الجمعة في بلد ..
٢٧٣/٢	...	حكم الجماعة في صلاة الظهر لمن فاتتهم الجمعة
٢٧٥/٢	باب صلاة العيدين ..
٢٧٥/٢	مسائل الاتفاق في باب صلاة العيدين
٢٧٥/٢	حكم صلاة العيدين
٢٧٦/٢	شروط صلاة العيدين ..
٢٧٨/٢	عدد التكبيرات في صلاة العيدين ، وما يقل بينها
٢٧٩/٢	...	حكمة اشتراط الجماعة في الجمعة دون العيدين
٢٨٠/٢	محل التكبيرات في صلاة العيدين
٢٨١/٢	حكم قضاء صلاة العيدين ..
٢٨٢/٢	كيفية قضاء صلاة العيدين عند القائلين بمشروعيتها
٢٨٣/٢	المكان الذي تسن إقامة صلاة العيدين فيه
٢٨٤/٢	حكم التتمل قبل صلاة العيد وبعدها ...
٢٨٦/٢	حكم النداء لصلاة العيد بـ (الصلاة جامعة)
٢٨٧/٢	ما يقرأه الإمام بعد (الفاتحة) في صلاة العيد
٢٨٩/٢	حكم قضاء صلاة العيدين إن ثبت الشهر بعد الزوال
٢٩٠/٢	حكم التكبير في العيدين ..
٢٩١/٢	وقت ابتداء التكبير وانتهائه في عيد المعطر
٢٩٢/٢	صيغة التكبير ..
٢٩٣/٢	وقت ابتداء التكبير وانتهائه في عيد يوم النحر ..
٢٩٤/٢	حكم التكبير لمن صلى منفرداً ، وحكمه عقب النوازل

٢٩٦/٢	باب صلاة الكسوفين
٢٩٦/٢	مسألة الاتفاق في باب صلاة الكسوفين
٢٩٦/٢	كيفية صلاة الكسوفين
٢٩٨/٢	حكم لجهر والإسرار في صلاة الكسوفين
٢٩٨/٢	حكم الخطبة للكسوفين
٢٩٩/٢	حكم صلاة الكسوف في وقت مهي عن الصلاة فيه
٣٠٠/٢	حكم الجماعة في صلاة الخسوف
٣٠١/٢	حكم الصلاة لغير الكسوفين من الآيات
٣٠٣/٢	باب صلاة الاستسقاء
٣٠٣/٢	مسائل الاتفاق في باب صلاة الاستسقاء
٣٠٣/٢	حكم صلاة لاستسقاء في جماعة
٣٠٤/٢	كيفية صلاة الاستسقاء
٣٠٤/٢	حكم الخطتين لصلاة الاستسقاء
٣٠٥/٢	حكم تحويل الرداء في خطبة الاستسقاء

كتاب الجنائز

٣٠٧/٢	مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب الجنائز
٣٠٧/٢	حكم ميتة الأدمي
٣٠٩/٢	حكم تجريد الميت عن القميص عند غسله ، وكونه تحت سقف
٣١١/٢	حكم غسل الميت بالماء البارد
٣١٢/٢	حكم تغسيل الزوج لزوجته
٣١٣/٢	حكم ما لو ماتت امرأة لا روح لها ولا عاسلة
٣١٣/٢	حكم تغسيل المسلم قريبه الكافر

٣١٤/٢	حكم توحشة الميت وما يتصل بذلك
٣١٦/٢	حكم شق بطن الميتة لإخراج جبينها الحي
٣١٦/٢	حكم السقط إذا ولد بعد أربعة أشهر
٣١٧/٢	حكم النية في غسل الميت
٣١٨/٢	حكم خروج شيء من الميت بعد غسله
٣١٨/٢	حكم نشف إبط الميت ، وحلق عانته ، وحف شاربه
٣١٩/٢	حكم تغليم أظفار الميت
٣٢٠/٢	حكم الصلاة على الشهيد
٣٢١/٢	حكم من قتل في المعركة بغير القتال ؛ كأن تردى من فرسه
٣٢١/٢	حكم استعمال السدر في غسل الميت
٣٢٢/٢	المستحب في كفن الرجل والمرأة
٣٢٣/٢	حكم تكفين المرأة بالمعصر والمرعرع والحريز
٣٢٤/٢	بغلة تكفين المرأة المتزوجة
٣٢٤/٢	حكم صلاة الجنازة
٣٢٥/٢	حكم الصلاة على الجبارة في الأوقات المهي عن الصلاة فيها
٣٢٦/٢	حكم الصلاة على الجنازة في المسجد
٣٢٧/٢	حكم نعي الميت والإعلام بموته
٣٢٨/٢	الأحق بالإمامة من بين الوالي والولي في الصلاة على الميت
٣٣٠/٢	حكم تقديم الوصي على الولي في الصلاة على الميت
	حكم تقديم الابن على الأب ، والأخ على الجد ، والروح على غيره في الصلاة على الميت
٣٣١/٢	حكم الطهارة لصلاة الجنازة
٣٣٢/٢	موقف الإمام في صلاة الجبارة
٣٣٤/٢	عدد التكميرات في صلاة الجنازة

٣٣٥/٢ حكم رفع اليدين في تكبيرات صلاة الحارة .

٣٣٦/٢ حكم قراءة (العاتحة) بعد التكبيرة الأولى في صلاة الحارة .

٣٣٧/٢ عدد التسليمات في صلاة الحارة .

٣٣٨/٢ حكم المسبوق في صلاة الجازة .

٣٣٩/٢ حكم الصلاة على انقبر لمن ماتته قبل الدفن .

٣٣٩/٢ حكم الصلاة على العائب

٣٤٠/٢ حكم الدفن ليلاً .

٣٤١/٢ حكم ما لو وجد عضو ميت وفقد سائر

٣٤٢/٢ حكم الصلاة على من قتل نفسه أو قتل في حد وعلى ولد الرين والعساء ..

٣٤٣/٢ حكم من استشهد حياً من حيث تعجيله والصلاة عليه

٣٤٤/٢ حكم المقتول من أهل العدل في قتال العاة

٣٤٥/٢ حكم لمقتول من أهل العمي في قتالهم ..

٣٤٥/٢ حكم من قتل ظلماً ..

٣٤٦/٢ صفة المشي مع الحارة ، وكيفية حملها

٣٤٧/٢ حكم من مات في البحر .

٣٤٨/٢ كيفية إدخال الميت إلى القبر .

٣٤٨/٢ هيئة القبر ..

٣٤٩/٢ حكم المشي بالعال بين القصور .

٣٥٠/٢ حكم التعرية ووقتها .

٣٥١/٢ حكم الجلوس للتعرية .

٣٥٢/٢ حكم بناء القبر وتجهيزه ..

٣٥٣/٢ حكم قراءة القرآن عند القبر ..

كتاب الزكاة

٣٥٥/٢

٣٥٥/٢

٣٥٦/٢

٣٥٧/٢

٣٥٨/٢

٣٥٩/٢

٣٦٠/٢

٣٦٠/٢

٣٦١/٢

٣٦٢/٢

٣٦٣/٢

٣٦٤/٢

٣٦٤/٢

٣٦٥/٢

٣٦٦/٢

٣٦٧/٢

٣٦٧/٢

٣٦٨/٢

٣٦٩/٢

٣٧١/٢

٣٧١/٢

٣٧٢/٢

٣٧٣/٢

مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب الزكاة

حكم الزكاة في مال المكاتب

حكم الزكاة الواحة في مال المرتد قبل رده

حكم الزكاة في مال الصبي والمجنون ..

حكم انقطاع الحول بمبادلة النصاب في أثناءه

حكم انقطاع الحول بثلث بعض النصاب

حكم زكاة المال المعصوب والصال والمجهود

حكم زكاة المال المستغرق كله أو بعضه بالدين

تعلق الزكاة في عين المال أو في الذمة

حكم تقديم النية على إخراج الزكاة

حكم تأخير الزكاة عن وقت وجوبها ، وما يترتب على ذلك

حكم سقوط الزكاة بموت المكلف بها

حكم الفرار من أداء الزكاة

حكم تعجيل الزكاة قبل تمام الحول

باب زكاة الحيوان

مسائل الإجماع والاتفاق في باب زكاة الحيوان

حكم إخراج القيمة في زكاة الإبل

حكم زكاة الخلطة في الأنعام

باب زكاة الباش

مسائل الاتفاق في باب زكاة النابت

ما تجب فيه الزكاة من الزروع والثمار

حكم الزكاة في الزيتون

٣٧٣ / ٢	حكم الزكاة في العسل
٣٧٥ / ٢	حكم ضم جنس إلى آخر في الزكاة
٣٧٥ / ٢	حكم خرص الثمار إذا بدا صلاحها
٣٧٦ / ٢	حكم اجتماع العشر والمخراج
٣٧٧ / ٢	بيان المكلف بالزكاة إذا أجزأ أرضه لمن يورثها
٣٧٨ / ٢	حكم العشر والمخراج على الأرض التي لاخراج عليها إذا دعها مسلم لدمي
٣٨٠ / ٢	باب زكاة الذهب والفضة
٣٨٠ / ٢	مسائل الإجماع في باب زكاة الذهب والفضة
٣٨١ / ٢	حكم الزكاة فيما زاد على النصاب
٣٨٢ / ٢	حكم صم الذهب إلى الفضة في النصاب ، وكيفيته عند القائلين به
٣٨٣ / ٢	حكم زكاة الدين إذا كان على مقر مبيع
٣٨٥ / ٢	حكم شراء ما تصدق به
٣٨٥ / ٢	حكم احتساب الدين من الزكاة من غير قص
٣٨٦ / ٢	حكم زكاة الحلبي المباح المعد للاستعمال
٣٨٧ / ٢	حكم زكاة الحلبي المباح المعد للإحارة
٣٨٧ / ٢	حكم تمويه السقوف بالذهب أو الفضة
٣٨٩ / ٢	باب زكاة التجارة
٣٨٩ / ٢	مسائل الإجماع في باب زكاة التجارة
٣٨٩ / ٢	حكم الجمع بين زكاة التجارة والعطر في العبد المعد للتجارة
٣٩٠ / ٢	كيفية زكاة العروض التجارية
٣٩١ / ٢	حكم نقص العروض التجارية عن النصاب أثناء الحول
٣٩٢ / ٢	محل تعلق زكاة العروض التجارية

٣٩٣/٢	باب زكاة المعدن
٣٩٣/٢	مسائل الإجماع والاتفاق في باب زكاة المعدن
٣٩٣/٢	القدر الواجب في زكاة المعدن
٣٩٤/٢	المعدن الذي تجب فيه الزكاة
٣٩٦/٢	باب زكاة العطر
٣٩٦/٢	مسائل الاتفاق في باب زكاة العطر
٣٩٧/٢	حكم زكاة العطر
٣٩٨/٢	حكم زكاة العطر على الشركاء من المعد المشترك
٣٩٩/٢	حكم زكاة العطر على السيد عن عبده الكافر
٤٠٠/٢	حكم زكاة العطر على الروح عن زوجته
٤٠١/٢	حكم زكاة العطر على البعض
٤٠٢/٢	حكم ملك المصائب لوجوب زكاة العطر
٤٠٣/٢	وقت وجوب زكاة العطر
٤٠٣/٢	حكم تأخير زكاة العطر عن يوم العيد
٤٠٤/٢	ما يجزئ إخراجه في زكاة العطر
٤٠٥/٢	حكم إحراح الدقيق والسويق والقيمة في زكاة العطر
٤٠٧/٢	بيان الأفضل من التمر أو البر في زكاة العطر
٤٠٧/٢	مقدار الواجب إخراجه في زكاة العطر
٤٠٨/٢	بيان مصرف زكاة العطر
٤٠٩/٢	حكم تعجيل زكاة العطر
٤١١/٢	باب قسم الصدقات
٤١١/٢	مسائل الاتفاق والإجماع في باب قسم الصدقات
٤١١/٢	حكم استيعاب الأصناف الثمانية عند إحراح الزكاة

- ٤١٢/٢ حكم صرف الزكاة إلى المؤلفة قلوبهم
- ٤١٣/٢ صفة ما يأخذه العامل من الصدقات
- ٤١٤/٢ حكم كون عامل الصدقات عدلاً أو من ذوي القربى أو كفوفاً
- ٤١٥/٢ بيان المراد من مصرف الرقاب
- ٤١٦/٢ بيان المراد من مصرف مسبل الله
- ٤١٦/٢ حكم صرف الزكاة للعارف العبي
- ٤١٧/٢ بيان للمرد من مصرف ابن السبيل
- ٤١٨/٢ حكم إعطاء الزكاة لشخص واحد
- ٤١٩/٢ حكم نقل الزكاة
- ٤٢٠/٢ حكم دفع الزكاة إلى الكافر
- ٤٢١/٢ بيان للمراد بالعبي الذي لا يجوز دفع الزكاة إليه
- ٤٢٣/٢ حكم دفع الزكاة إلى القادر على الكسب
- ٤٢٥/٢ حكم دفع الزكاة إلى من حله فقيراً صانعاً
- ٤٢٥/٢ حكم دفع الزكاة إلى الأصول والعروع
- ٤٢٦/٢ حكم دفع الزكاة إلى الإخوة والأخوات وبهيم
- ٤٢٧/٢ حكم دفع الزكاة إلى العبد
- ٤٢٨/٢ حكم دفع الزكاة إلى الروح
- ٤٢٩/٢ حكم دفع الزكاة إلى بني عبد المطلب وموالي بني هاشم

كتاب الصيام

- ٤٣١/٢ مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب الصيام
- ٤٣١/٢ حكم الحامل والمرضع إذا أفطرتا خوفاً على الولد
- ٤٣٤/٢ حكم الفطر لمن أنشأ السفر بعد الفجر
- ٤٣٥/٢ حكم الإمساك ببقية النهار لمن زال عنده

٤٣٦/٢	حكم قضاء صوم ما فات المرتد إذا أسلم
٤٣٧/٢	حكم صوم الصبي
٤٣٨/٢	حكم قضاء الصوم على المجنون إذا أدق
٤٣٨/٢	حكم المريض الذي لا يرجئ برؤه ، والشيخ الكبير
٤٣٩/٢	حكم صوم ثلاثين من شعبان إن وجد غيم أو قتر في ليته
٤٤٠/٢	العدد الذي يثبت به هلال رمضان
٤٤٢/٢	حكم من رأى الهلال وحده
٤٤٣/٢	حكم صوم يوم الشك
٤٤٣/٢	حكم الهلال إذا رئي نهراً
٤٤٤/٢	حكم تعيين النية لصوم رمضان
٤٤٥/٢	وقت النية في صوم رمضان
٤٤٥/٢	حكم تجديد النية لكل يوم من رمضان
٤٤٦/٢	حكم تبين النية في صوم النفل
٤٤٧/٢	حكم صوم من أصبح جيباً
٤٤٨/٢	حكم صوم من ارتكب عيباً أو كذباً
٤٤٩/٢	حكم نية الخروج من الصوم
٤٤٩/٢	حكم صوم من فاه
٤٥١/٢	حكم صوم من بقي بين أسنانه طعام
٤٥٢/٢	حكم الحقنة والتغطير والامتعاظ للمصائم
٤٥٣/٢	حكم الحجامة للمصائم
٤٥٤/٢	حكم من أكل شاكاً في طلوع العجر ، ثم بان أنه طلع
٤٥٥/٢	حكم الكحل للمصائم
٤٥٥/٢	صفة كفاية الجماع في نهار رمضان
٤٥٦/٢	المكلف بالكفارة ، وحكم تكررها

٤٥٧/٢ .	حكم الكفارة في إفساد غير أداء رمضان
٤٥٨/٢ .	حكم ما لو طلع عليه الحجر وهو مجامع فسرع في الحال
٤٥٨/٢ .	حكم القلة للصائم ..
٤٥٩/٢	حكم صوم من قبل فامدى ، أو نظر بشهوة فأنزل
٤٦٠/٢ .	حكم المفطر للمسافر بالجماع وغيره
٤٦١/٢ .	محل وجوب الكفارة
٤٦١/٢ .	حكم صوم من أكل أو شرب ناسياً
٤٦٢/٢	حكم قضاء من أفسد صوم يوم من رمضان بالأكل والشرب عامداً
٤٦٣/٢ .	حكم صوم من أفطر ناسياً
٤٦٥/٢ ..	حكم صوم من أفطر مكرهاً
٤٦٥/٢ ..	حكم صوم من سبق ماء المصمصة أو الاستنشاق إلى حرقه
٤٦٦/٢ .	حكم تأخير قضاء رمضان ، وما يترتب عليه
٤٦٧/٢ .	حكم صيام ستة أيام من شوال
٤٦٨/٢	بيان أفضل الأعمال
٤٦٩/٢ ..	حكم إتمام نفل شرع فيه
٤٧٠/٢ .	حكم إفراد يوم الجمعة بالصوم
٤٧١/٢ ..	حكم السواك للصائم
٤٧٣/٢	باب الاعتكاف
٤٧٣/٢	مسائل الإجماع والاتفاق في باب الاعتكاف
٤٧٤/٢	بيان زمان ليلة القدر
٤٧٦/٢ .	المكان الذي يصح فيه الاعتكاف
٤٧٧/٢ .	حكم اعتكاف المرأة في مسجد بيتها
٤٧٩/٢	حكم مع الروح لزوجته من إتمام الاعتكاف بعد إدره فيه
٤٧٩/٢ ..	حكم الاعتكاف بغير صوم

٤٨٠/٢	المدة التي يصح بها الاعتكاف .
٤٨١/٢	حكم التابع إذا نذر اعتكاف شهر
٤٨٢/٢	حكم نذر يوم بعينه ، أو يومين متتابعين
٤٨٣/٢	حكم الخروج لصلاة الجمعة في الاعتكاف المسدور
٤٨٤/٢	حكم الخروج من الاعتكاف المسدور إذا شرط بادره ذلك
٤٨٤/٢	حكم المباشرة فيما دون الفرج للمعتكف
٤٨٥/٢	حكم الطيب ورفيع الثياب للمعتكف
٤٨٦/٢	حكم إقراء القرآن والحديث والعقده للمعتكف

كتاب الحج

٤٨٨/٢	مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب الحج
٤٨٨/٢	حكم العمرة
٤٨٩/٢	حكم تكرار العمرة في السنة
٤٨٩/٢	حكم الفورية في أداء الحج
٤٩١/٢	حكم من مات ولم يحج
٤٩٢/٢	مكان ابتداء الحج عن الميت
٤٩٢/٢	حكم حج الصبي
٤٩٤/٢	حكم الحج على من يحتاج إلى مسألة الناس في طريقه
٤٩٦/٢	حكم حج من استأجر للخدمة في طريق الحج
٤٩٧/٢	حكم الحج بالمال المفصوب
٤٩٨/٢	حكم الحج على من وجبت عليه أجرة خفارة في الطريق
٤٩٨/٢	حكم السفر في البحر للحج
٤٩٩/٢	حكم الحج على العاجز بنفسه المستطيع بماله
٥٠١/٢	بيان من يقع عنه الحج في مسألة (الاستئجار للحج عن الغير)

٥٠١/٢	حكم الحج على الأعمى
٥٠٢/٢	حكم الاستنابة عن الميت في حج التطوع
٥٠٣/٢	حكم الحج عن غيره إذا لم يسقط عنه حج الفريضة
٥٠٤/٢	حكم حج التطوع قبل أداء حج الفرض
٥٠٤/٢	حكم الأفراد والقران والتمتع في الإحرام بالحج للمكي
٥٠٥/٢	التفاضل بين الأفراد والقران والتمتع
٥٠٦/٢	حكم إدخال الحج على العمرة
٥٠٧/٢	حكم الدم على القارن
٥٠٨/٢	بيان المراد بـ (حاضري المسجد الحرام) ..
٥٠٩/٢	وقت وجوب دم التمتع ، ووقت جواز الذبح
٥٠٩/٢	وقت مشروعية صيام الثلاثة أيام لعقد الهدي
٥١٠/٢	حكم صوم الثلاثة أيام في أيام التشريق ...
٥١١/٢	حكم الصيام بموت عرفة ، وحكم ما لو وجد الهدي أثناء صومه ...
٥١٣/٢	وقت مشروعية صوم السبعة أيام
٥١٣/٢	وقت التحلل للمتمتع
٥١٥/٢	باب المواقيت ..
٥١٥/٢	مسائل الاتفاق في باب المواقيت
٥١٦/٢	غاية وقت الإحرام بالحج
٥١٧/٢	حكم الإحرام بالحج في غير أشهره
٥١٨/٢	المكان الذي يفصل الإحرام منه
٥١٨/٢	ما يترتب على دخول مكة بغير إحرام
٥٢٠/٢	باب الإحرام ومحظوراته
٥٢٠/٢	مسائل الإجماع والاتفاق في باب الإحرام ومحظوراته

٥٢١/٢	حكم التطيب للإحرام
٥٢٢/٢	وقت الإحرام ..
٥٢٣/٢	ما يعقد به الإحرام
٥٢٤/٢	حكم التلبية
٥٢٥/٢	وقت قطع التلبية
٥٢٥/٢	حكم الاستطلال للمحرم بما لا يماس رأسه
٥٢٦/٢	حكم لبس القباء للمحرم في كتفه دون الكمين
٥٢٧/٢	حكم لبس السراويل للمحرم إذا فقد الإزار
٥٢٨/٢	حكم لبس الحفص للمحرم إذا فقد النعلين
٥٢٨/٢	حكم ستر الرجل وجهه في الإحرام ..
٥٢٩/٢	حكم استعمال الطيب في ظاهر الثوب ، والنحر به وشبهه للمحرم
٥٣٠/٢	حكم أكل الطعام المطيب للمحرم
٥٣٠/٢	حكم الحناء في الإحرام
٥٣١/٢	حكم الأدهان بالأدهان المطيبة وغير المطيبة للمحرم
٥٣٣/٢	حكم عقد الكاح من المحرم
٥٣٣/٢	حكم مراجعة المحرم لزوجته
٥٣٤/٢	حكم قتل المحرم للصيد خطأ ، وقتل الصيد المملوك
٥٣٥/٢	جزاء المحرم إن دل على صيد
٥٣٦/٢	حكم أكل المحرم لما صيد له ، وترتب جراه آخر يأكل ما صممه
٥٣٧/٢	الصيد الذي يحرم قتله على المحرم ..
٥٣٨/٢	حكم التطيب للمحرم ناسياً أو جاهلاً بالتحريم
٥٣٨/٢	كيفية نزع الفميص إن لسه المحرم ناسياً
٥٣٩/٢	حكم حلق المحرم شعره وقلم أظافره ناسياً أو جاهلاً
٥٤٠/٢	حكم الجماع للمحرم ناسياً أو جاهلاً

- ٥٤٠/٢ حكم حلق المحرم شعر الحلال ، وقلم طفره
- ٥٤١/٢ حكم اعتزال المحرم بالسدر والحطمي
- ٥٤٢/٢ حكم إزالة الوسخ إن حصل على يدي المحرم
- ٥٤٢/٢ حكم الاكتحال بالإثمد للمحرم
- ٥٤٣/٢ ما يترتب على المحرم بالقصد والحجامة
- ٥٤٤/٢ باب ما يجب بمحظورات الإحرام
- ٥٤٤/٢ مسائل الاتفاق في باب ما يجب بمحظورات الإحرام
- ٥٤٥/٢ مقدار الحلق الذي تجب فيه لعذية
- ٥٤٦/٢ حكم تكرار فعل محظورات الإحرام
- ٥٤٧/٢ حكم من وطئ في الحج أو العمرة
- ٥٤٨/٢ حكم الافتراق بين الواطئ والموطوءة في قضاء الست
- ٥٤٨/٢ ما يترتب على تكرار الوطء من المحرم
- ٥٤٩/٢ ما يترتب على التقبيل والمباشرة فيما دون الفرج من المحرم
- ٥٥٠/٢ حكم شراء الهدي من المحرم
- ٥٥١/٢ حكم اشتراك جماعة محرمين في قتل صيد
- ٥٥١/٢ جزاء صيد الحمام للمحرم
- ٥٥٢/٢ ما يجب على القارن فيما يرتكبه من محظورات الإحرام
- ٥٥٣/٢ حكم تصرف غير المحرم بالصيد الذي أدخله إلى الحرم
- ٥٥٤/٢ جزاء قطع شجر الحرم
- ٥٥٤/٢ حكم قطع حشيش الحرم لعذب الدواب والدواء
- ٥٥٥/٢ حكم قطع شجر حرم المدينة وقتل صيده
- ٥٥٦/٢ باب صفة الحج والعمرة
- ٥٥٦/٢ مسائل الإجماع والاتفاق في باب صفة الحج والعمرة

٥٥٨/٢	...	حكم دخول مكة لعبير النسك بغير إحرام
٥٥٩/٢		حكم الدعاء عند رؤية البيت ورفع اليدين فيه ، وحكم طواف القدوم
٥٦٠/٢		حكم الطهارة في الطواف .
٥٦١/٢	حكم السجود على الحجر الأسود
٥٦٢/٢		حكم استلام الركن اليماني وتقبيله ...
٥٦٣/٢	حكم استلام الركنين الشاميين . . .
٥٦٤/٢	حكم الرمل والاضطباع
٥٦٥/٢	ما يترتب على ترك الرمل والاضطباع
٥٦٦/٢	...	حكم قراءة القرآن في الطواف . . .
٥٦٧/٢	حكم ركعتي الطواف
٥٦٨/٢	حكم السعي في الحج ..
٥٦٩/٢	موضع البدء في السعي
٥٧٠/٢	حكم الجمع بين الليل والنهار في الوقوف بعرفة
٥٧١/٢	التماثل بين الركوب والمشى في الوقوف بعرفة
٥٧٢/٢	حكم عدم الجمع بين المغرب والعشاء في المزدلفة
٥٧٣/٢		ما يجرى في رمي الجمرات
٥٧٥/٢	بدء وقت الرمي
٥٧٥/٢	وقت قطع التلبية . . .
٥٧٦/٢	حكم الترتيب بين أفعال النسك يوم النحر
٥٧٧/٢	مقدار الحلق الواجب في النسك
٥٧٨/٢	الشق الذي يبدأ منه في الحلق أو التقصير
٥٧٨/٢	حكم إمرار الموسى على رأس من لا شعر له
٥٧٩/٢	حكم سوق الهدى وإشعاره .
٥٨٠/٢	حكم تقليد العثم

٥٨١ / ٢	حكم بيع الهدي المدور أو إيداله بغيره
٥٨٢ / ٢	حكم شرب اللس الفاصل عن ولد الهدي .
٥٨٢ / ٢	حكم الأكل من الدماء الواجة
٥٨٣ / ٢	حكم دبح الهدي ليلاً
٥٨٣ / ٢	أفضل بقعة لدبح هدي المعتمر والحاح
٥٨٤ / ٢	وقت طواف الركن
٥٨٤ / ٢	حكم الترتيب في رمي الحمرات
٥٨٥ / ٢	حكم برول المحصب
٥٨٦ / ٢	غاية وقت مشروعية لعمرة في اليوم الثاني من أيام الرمي
٥٨٦ / ٢	حكم المرأة إذا حاصت قبل طواف الإفاضة
٥٨٧ / ٢	حكم طواف الوداع
٥٨٨ / ٢	باب الإحصار
٥٨٨ / ٢	مسألة الاتفاق في باب الإحصار
٥٨٨ / ٢	ما يتحقق به الإحصار ، وما يترتب عليه
٥٨٩ / ٢	ما يحصل به التحلل في الإحصار
٥٩٠ / ٢	حكم القضاء على من أحصر .
٥٩١ / ٢	حكم التحلل على من أحصر بالمرض
٥٩٢ / ٢	حكم إحرام العمد بغير إذن سيده
٥٩٣ / ٢	حكم إحرام المرأة بعريضة الحج بغير إذن زوجها
٥٩٥ / ٢	باب الأصحبة والعقيقة
٥٩٥ / ٢	مسائل الإجماع والاتفاق في باب الأصحبة والعقيقة
٥٩٦ / ٢	حكم الأصحبة
٥٩٧ / ٢	أول وقت الأصحبة

٥٩٨/٢	آخر وقت الأصحية
٥٩٩/٢	حكم فوات وقت الأصحية إذا كانت واجبة ..
٥٩٩/٢	حكم عدم أحد الشعر والطهر لمريد التصحية
٦٠٠/٢	حكم حدوث عيب في الأصحية المعينة
٦٠١/٢	حكم التصحية بالعمياء ..
٦٠١/٢	حكم التصحية بمكسورة القرن
٦٠٢/٢	حكم التصحية بالمرجاء
٦٠٢/٢	حكم التصحية بمقطوعة الذنب ..
٦٠٣/٢	حكم استنابة الدمى في دبح الأصحية
٦٠٣/٢	حكم ما لو اشترى شاة بنية الأصحية
٦٠٤/٢	حكم ترك التسمية على الديبحة
٦٠٥/٢	حكم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء عند الذبح
٦٠٦/٢	حكم الأكل من الأصحية المنطوق بها ..
٦٠٧/٢	حكم بيع جلد الأصحية
٦٠٨/٢	بيان الأفضل من الأضام في الأصحية
٦٠٨/٢	حكم اشتراك سبعة في بئنة
٦٠٩/٢	حكم العقيفة
٦١٠/٢	ما يعق به عن العلام والجارية
٦١٠/٢	حكم كسر عظام العقيفة
٦١٢/٢	باب النذر
٦١٢/٢	مسائل الاتعاق في باب النذر
٦١٢/٢	حكم الكفارة بنذر المعصية
٦١٣/٢	حكم ما لو نذر ذبيح ولده

٦١٤/٢	حكم النذر المطلق
٦١٥/٢	حكم ما لو نذر دبح عبده
٦١٥/٢	حكم من نذر الحج
٦١٦/٢	حكم من نذر قربة في لجاج
٦١٧/٢	حكم من نذر أن يتصدق بماله
٦١٨/٢	حكم من نذر الصلاة في أحد المساجد الثلاثة
٦١٩/٢	حكم من نذر صوم يوم بعينه ثم أطر لعلمه
٦٢٠/٢	حكم من نذر قصد بيت الله الحرام أو المشي إليه
٦٢١/٢	حكم من نذر المشي إلى مسجد المدينة المنورة أو لأقصى
٦٢١/٢	حكم من نذر فعل مباح

كتاب الأطعمة

٦٢٣/٢	مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب لأطعمة
٦٢٣/٢	حكم أكل لحم الحيل
٦٢٤/٢	حكم أكل لحم المال والحمر لأهنية
٦٢٥/٢	حكم أكل لحم كل ذي ناب من السباع ومحلب من لطير
٦٢٧/٢	حكم أكل لحم ما بهي عن فنته
٦٢٧/٢	حكم أكل لحم ما له ناب بعدوبه على غيره
٦٢٨/٢	حكم أكل لحم الزرافة
٦٢٨/٢	حكم أكل لحم الثعلب والفسع
٦٢٩/٢	حكم أكل لحم الضب واليربوع
٦٢٩/٢	حكم أكل حشرات الأرض
٦٣٠/٢	حكم أكل الجراد إن مات حنف أنه
٦٣٠/٢	حكم أكل القنعد والخلد والحيات

٦٣١/٢	حكم أكل لحم ابن آدم
٦٣١/٢	حكم أكل لحم الثور الوحشية
٦٣٢/٢	حكم أكل حيوان البحر
٦٣٣/٢	حكم الجلالة
٦٣٤/٢	حكم أكل الميتة للمصطر
٦٣٥/٢	مقدار ما يأكله المصطر من الميتة
٦٣٦/٢	حكم ما لو وجد المصطر ميتة وطعاماً لميره
٦٣٧/٢	حكم تطهير الدهن المائع إذا تجس ، والاستصباح به
٦٣٨/٢	حكم أكل الشحوم من الأنعام التي ذبحها يهودي
٦٣٩/٢	حكم شرب الحمر لضرورة ، كمعطر أو دواء
٦٤٠/٢	حكم الأكل من ثمار بستان غيره بلا إذنه
٦٤٠/٢	حكم ضيافة المسلم للمسلم
٦٤١/٢	أطيب أنواع الكسب

كتاب الصيد والذبح

٦٤٢/٢	مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب الصيد والذباح
٦٤٣/٢	حكم التدكية بالسن والظفر
٦٤٤/٢	المروق التي تحصل التدكية بقطعها
٦٤٤/٢	حكم ذبح الحيوان من قفاء
٦٤٥/٢	حكم بحر ما حقه الذبح ، والعكس
٦٤٦/٢	حكم الجنين الميت إن وجد في بطن أمه بعد ذكاتها
٦٤٦/٢	حكم الاصطياد بالكلب الأسود ، وبغير الكلب من الجوارح المعلمة
٦٤٧/٢	شروط الكلب المعلم
٦٤٨/٢	عدد المرات التي يسمى بها الجوارح معلماً

٦٤٩/٢ حكم التسمية عند إرسال الجارحة

٦٥٠/٢ حكم الصيد إن أدركه وفيه حياة مستقرة ، ثم مات قبل أن يدركه

٦٥٠/٢ حكم الصيد إذا قتلته الجارح مثله

٦٥١/٢ حكم الصيد الذي أكل منه الكلب المعلم

٦٥١/٢ حكم الصيد الذي أكل منه الطير الجارح

٦٥٢/٢ حكم الصيد الذي وجدته ميتاً

٦٥٣/٢ حكم الصيد إذا مات في الأحبولة

٦٥٣/٢ دكة الإسي إذا توحش

٦٥٤/٢ حكم ما لو رمن صيداً فقدته نصفين

٦٥٥/٢ حكم ما لو أرسل الكلب على الصيد فرجعه فلم يرجع

٦٥٥/٢ حكم ما لو أفلت الصيد من يده

٦٥٦/٢ حكم ما لو صد طائراً برياً فطار إلى برج غيره

كتاب البيوع

٦٥٧/٢

مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب البيوع

٦٥٧/٢

حكم بيع الصبي

٦٥٧/٢

حكم بيع المكره

٦٥٨/٢

حكم البيع بالمعاطاة

٦٥٩/٢

حكم اللفظ في التعاقد على الأشياء المحقرة

٦٦٠/٢

حكم البيع بلفظ الاستدعاء (الأمر)

٦٦١/٢

حكم خيار المجلس

٦٦٢/٢

مدة خيار الشرط

٦٦٣/٢

حكم دخول الليل في مدة الخيار إن شرط إلى الليل

٦٦٤/٢

حكم البيع إذا مضت مدة الخيار من غير مسح ولا إجارة

٦٦٤/٢

٦٦٥/٢	..	حكم خيار النقد ، وتسليم الثمن في مدة الخيار ..
٦٦٦/٢	..	حكم فسخ من ثنت له الخيار للبيع في عينة العاقد الآخر
٦٦٧/٢	..	حكم البيع بخيار الشرط المجهول المدة
٦٦٨/٢	حكم توريث خيار الشرط
٦٦٩/٢	حكم وطاء الجارية في مدة الخيار
٦٧١/٢	باب ما يحوز بيعة وما لا يحوز
٦٧١/٢		مسائل الإجماع والاتفاق في باب ما يحوز بيعة وما لا يحوز
٦٧٢/٢	.	حكم بيع الأعيان النجسة
٦٧٣/٢	..	حكم بيع المدير
٦٧٤/٢		حكم بيع الوقف
٦٧٤/٢	..	حكم بيع لبس المرأة
٦٧٥/٢	..	حكم بيع دور مكة
٦٧٦/٢	..	حكم بيع ما لا يملك
٦٧٧/٢	.	حكم بيع ما لم يستقر عليه ملكه بالقصر
٦٧٨/٢	.	كيفية فسخ المبيع
٦٧٩/٢	.	حكم بيع العين المجهولة
٦٧٩/٢	.	حكم بيع العين العائنة
٦٨٠/٢	.	حكم العقد الصادر من الأعمى
٦٨١/٢	.	حكم بيع الباقلاء في قشره الأعلى
٦٨١/٢	.	حكم بيع الحنطة في سبيلها
٦٨٢/٢	.	حكم بيع الحل
٦٨٢/٢		حكم بيع اللبن في الصرع
٦٨٣/٢	..	حكم بيع المصحف

٦٨٤/٢	حكم بيع العبد لعاصر الحمر
٦٨٤/٢	حكم أجرة صراب العجل
٦٨٥/٢	حكم التمريق بين الأخوين في البيع
٦٨٥/٢	حكم بيع العبد بشرط العتق
٦٨٦/٢	حكم التمريق بين الأم وولدها في البيع
٦٨٧/٢	باب تمريق الصفة ، وما يفسد البيع
٦٨٧/٢	حكم اشتراط الولاء في بيع العبد ، واشتراط السكنى في بيع الدار
٦٨٨/٢	باب الربا
٦٨٨/٢	مسائل الإجماع والاتفاق في باب الربا
٦٨٨/٢	بيان حلة الربا
٦٩٠/٢	حكم بيع الدراهم المعشوشة ببعضها
٦٩٠/٢	حكم جريان لرس في الرصاص والحديد وما أشبههما
٦٩١/٢	حكم بيع حيوان مأكول بلحم جنسه
٦٩٢/٢	حكم بيع دقيق الحنطة بمثله
٦٩٣/٢	باب بيع الأصول والثمار
٦٩٣/٢	مسائل الاتفاق في باب بيع الأصول والثمار
٦٩٤/٢	حكم دخول طلع الحل في بيع أصولها
٦٩٥/٢	حكم بيع الثمرة الظاهرة مع ما يظهر بعدها
٦٩٥/٢	حكم بيع شجرة واستثناء عصب منها
٦٩٧/٢	باب بيع المصراة والرد بالعيب
٦٩٧/٢	مسائل الاتفاق في باب بيع المصراة والرد بالعيب
٦٩٨/٢	حكم ثبوت الخيار في بيع المصراة
٦٩٨/٢	حكم المورية في الرد بالعيب

٦٩٩/٢	حكم العيب الحادث بعد القبض
٧٠١/٢	باب البيوع المنهي عنها
٧٠١/٢	مسائل الاتفاق في باب البيوع المنهي عنها
٧٠١/٢	حكم بيع النجش
٧٠٢/٢	حكم بيع العينة
٧٠٣/٢	حكم التسعير
٧٠٤/٢	حكم بيع المكره
٧٠٥/٢	حكم بيع الكلب
٧٠٧/٢	باب بيع المراجعة
٧٠٨/٢	باب اختلاف المتبايعين وهلاك المبيع
٧٠٨/٢	المسألة المتفق عليها في باب اختلاف المتبايعين وهلاك المبيع
٧٠٨/٢	بيان من يبدأ باليمين من بين المتبايعين
٧٠٩/٢	حكم ما لو هلك المبيع واختلعا في قدر ثمنه
٧٠٩/٢	حكم اختلاف المتبايعين فيمن يسلم البدل الذي في يده أولاً
٧١٠/٢	حكم ما لو تلف المبيع بأفة قبل القبض
٧١١/٢	حكم ما لو تلف المبيع بفعل البائع
٧١١/٢	حكم ما لو تلفت الثمرة المباعة بعد التحلية

كتاب السلم واقرض

٧١٣/٢	مسائل الاتفاق في كتاب السلم واقرض
٧١٤/٢	حكم السلم فيما تتفاوت أفراده
٧١٤/٢	حكم السلم الحال
٧١٥/٢	حكم السلم في الحيوان

٧١٦/٢	حكم جعل الأجل في السلم إلى انحصار وسعوه
٧١٧/٢	حكم السلم في اللحم
٧١٨/٢	حكم السلم في الحر
٧١٨/٢	وقت اشتراط وجود المسلم فيه
٧١٩/٢	حكم السلم في الجواهر
٧١٩/٢ ..	حكم الإشتراك والتولية في لمسم فيه قبل قبضه
٧٢٠/٢	أثر اشتراط الأجل في الفرص
٧٢٠/٢	حكم فرص الحر
٧٢١/٢	كيفية فرص الحر
٧٢١/٢	حكم قبول الهدية ممن أقرضه
٧٢٢/٢ ...	أثر اشتراط الأجل في الديون

كتاب الرهن

٧٢٤/٢	مسألة الانعاق في كتاب الرهن
٧٢٤/٢	صفة عقد الرهن قبل القبض
٧٢٥/٢	حكم رهن المشاع
٧٢٦/٢	حكم استدامة قبض المرهون
٧٢٦/٢	حكم إعتاق العبد المرهون ..
٧٢٨/٢ ...	حكم جعل الرهن وثيقة يدين شأن مع الدين لأول
٧٢٨/٢	حكم الرهن بالحق قبل ثبوته
٧٢٩/٢ ..	حكم اشتراط بيع المرتهن للرهن إن حل الأجل ولم يستوف ديه
٧٣٠/٢	اختلاف الراهن والمرتهن في قدر الدين
٧٣١/٢ ...	صفة يد المرتهن من حيث الضمان وعدمه
٧٣١/٢ ..	حكم ما لو ادعى المرتهن هلاك الرهن

كتاب التقييس والحجر

٧٣٣ / ٢

٧٣٣ / ٢

٧٣٣ / ٢

٧٣٤ / ٢

٧٣٥ / ٢

٧٣٦ / ٢

٧٣٧ / ٢

٧٣٨ / ٢

٧٣٩ / ٢

٧٣٩ / ٢

٧٤٠ / ٢

٧٤١ / ٢

٧٤٢ / ٢

مسائل الاتفاق في كتاب التقييس والحجر

حكم الحجر على المفلس

حكم تصرفات المفلس في ماله

حكم ما لو كان عند المفلس سلعة وأدركها صاحبها قبل فسخ ثمنها

حكم إقرار المفلس بدين بعد الحجر عليه

حكم ما لو ثبت إعسار المفلس

حكم سماع بيعة الإعسار قبل الحبس

حكم تحليف المفلس بعد إقامته بيعة على إعساره

ما يحصل به البلوغ

حكم البلوغ ببيات العامة

ما يتحقق به الرشد

حكم دفع المال إلى الصبي إذا بلغ وأوسر رشده

كتاب الصلح

٧٤٤ / ٢

٧٤٤ / ٢

٧٤٤ / ٢

٧٤٥ / ٢

٧٤٦ / ٢

٧٤٦ / ٢

٧٤٧ / ٢

٧٤٨ / ٢

٧٤٨ / ٢

مسائل الاتفاق في كتاب الصلح

حكم الصلح على الإنكار

حكم الصلح على المجهول

بيان الأحق بالسقف بين سفل وعلو

حكم إجبار صاحب السفل على البناء إن تهدم الساء

حكم التصرف في ملكه بما يضر بجاره

حكم بناء سترة تمنعه من الإشراف على جاره

حكم إجبار الشريك الممتنع عن إصلاح الدورات المشتركة وبحره

كتاب الحوالات

٧٥٠ / ٢

٧٥٠ / ٢

٧٥٠ / ٢

٧٥١ / ٢

٧٥٢ / ٢

٧٥٣ / ٢

٧٥٣ / ٢

٧٥٣ / ٢

٧٥٤ / ٢

٧٥٥ / ٢

٧٥٥ / ٢

٧٥٧ / ٢

٧٥٧ / ٢

٧٥٨ / ٢

٧٥٩ / ٢

٧٦٠ / ٢

٧٦١ / ٢

مسألة الاتفاق في كتاب الحوالة

حكم رضا المحال عليه . . .

حكم براءة المحيل في الحوالة على غيره ..

حكم رجوع المحال إلى المحيل إن لم يصل إلى حقه .

كتاب الضمان

مسائل الاتفاق في كتاب الضمان

حكم براءة دمة الحي المضمون عنه بالضمان

حكم براءة دمة الميت المضمون عنه بالضمان .

حكم ضمان المجهول

حكم الضمان عن الميت الذي لم يحلف وفاء ..

حكم الضمان من غير قبول الطالب

حكم الكفالة ببدن المدعى عليه

ما يدرم الكفيل بالبدن إن تعسب المكفول

حكم ما لو قال إن لم أحصره عدأ فأنا ضامن ما عليه .

حكم ما لو التزم بوفاء المدعى به إن لم يؤده المدعى عليه . . .

محتوى الجزء الثاني



محتوى الجزء الثالث

كتاب الشركة

٥/٣	مسألة الاتفاق في كتاب الشركة . . .
٥/٣	حكم شركة المعاوضة . . .
٥/٣	حكم شركة الوجوه
٧/٣	حكم اشتراط التصاوت في الربح مع تساوي رأس المال
٨/٣	

كتاب الوكالة

٩/٣	مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب الوكالة .
٩/٣	حكم إقرار الوكيل على موكله بمجلس الحكم
١٠/٣	حكم رضا المحصم في الوكالة بالمعصومة
١٠/٣	حكم ما لو وكل شخصاً في استيفاء حقوقه .
١١/٣	حكم عزل الوكيل عنه في عية الموكل
١٢/٣	حكم عزل الموكل وكيله بغير علمه .
١٢/٣	تصرف الوكيل إن وكل بالبيع مطلقاً . .
١٣/٣	حكم تسليم الحق إلى مدعي الوكالة بالقبض
١٤/٣	حكم سماع البينة على الوكالة من غير حضور المحصم
١٥/٣	حكم الوكالة في استيفاء القصاص في عية المحصم
١٥/٣	حكم شراء الوكيل من نفسه
١٦/٣	حكم توكيل المصبي المميز
١٧/٣	

كتاب الإقرار

١٨/٣

مسائل الاتفاق في كتاب الإقرار

١٨/٣

حكم الإقرار بالدين في المرض .

١٩/٣

حكم إقرار مريض لو ارت

١٩/٣

حكم ما لو مات رجل عن ابن فأقر أحدهما ثالث وأنكر الآخر . .

٢٠/٣

حكم ما لو أقر بعض الورثة بدين على الميت

٢١/٣

حكم الاستثناء من غير الجس في الإقرار

٢٢/٣

حكم استثناء الأكثر من الأقل في الإقرار .

٢٢/٣

حكم دخول أوعية المقر به في الإقرار

٢٣/٣

حكم إقرار النعد غير المأدود في التجارة

٢٣/٣

حكم ما لو شهد أحدهما بما يريد على شهادة الآخر

٢٤/٣

كتاب الوديعة

٢٦/٣

مسائل الاتفاق في كتاب الوديعة

٢٦/٣

حكم قبول قول المودع في رد الوديعة بلا سة

٢٦/٣

حكم ضمان الوديعة إن استهلكها أو استعملها ثم رد عيها أو مثلها

٢٧/٣

حكم تعدي الوديع بالاستعمال ثم إزالته التعدي

٢٨/٣

حكم تسليم الوديعة إلى عيال المودع

٢٩/٣

كتاب العارية

٣١/٣

مسألة الإجماع في كتاب العارية

٣١/٣

حكم العارية من حيث الضمان وعده

٣١/٣

حكم قبول قول المستعير في تلف المستعار

٣٢/٣

حكم إعارة المستعير لما استعاره

٣٣/٣

٣٣/٣

حكم رجوع المعبر عن العارية

٣٥/٣

كتاب النصب

٣٥/٣

مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب العصب

٣٦/٣

ما يلزم الجاني على مال غيره ..

٣٧/٣

حكم من جنى على شيء غصبه

٣٧/٣

حكم عتق العبد إن مثل سيده به ..

٣٨/٣

حكم الريادة المتصلة في المعصوب عند العاص ثم نقصانها

٣٨/٣

حكم الريادة المنفصلة في المعصوب

٣٩/٣

حكم ضمان منافع المعصوب

٣٩/٣

حكم من عصب جارية فوطئها

٤٠/٣

حكم ما لو وطئ العاصب الجارية وأولدها

٤٠/٣

حكم أجرة المعصوب في مدة العصب

٤١/٣

حكم ضمان العقار بالنصب ..

٤٢/٣

حكم ما لو عصب أسطوانة وبحرها وبس عليها

٤٢/٣

حكم تغير صفة المعصوب بعمل العاصب

٤٣/٣

حكم ما لو فتح قفص طائر فطار ...

٤٤/٣

حكم تملك العاصب بالتضمين ..

٤٥/٣

حكم ضمان قيمة العقار المعصوب

٤٥/٣

حكم ما لو عصب أرضاً فررعها ثم أدركها مالكتها قبل الحصاد

٤٦/٣

حكم ضمان القيمة بإتلاف حمر أو حرير لدمي

٤٧/٣

كتاب الشفعة

٤٧/٣

مسألة الاتفاق في كتاب الشفعة ..

٤٧/٣	حكم ثبوت الشععة للجار
٤٨/٣	حكم الشععة من حيث العورية وعدمها
٤٩/٣	حكم الشععة في الثمرة
٤٩/٣	حكم توريث الشععة
٥٠/٣	حكم ما لو بى المشتري أو عرس قبل طلب الشبيع الشععة
٥٠/٣	حكم الشععة فيما لا يقبل القسمة
٥١/٣	حكم الحيلة لإسقاط الشععة
٥٢/٣	حكم التارن عن الشععة بعوض
٥٣/٣	حكم أحد لشبيع نصيب أحد الشريكين دون الآخر
٥٣/٣	حكم ثبوت الشععة للدمي

كتاب القراض

٥٥/٣	مسألة، لانفق في كتاب القراض
٥٥/٣	حكم ما لو قال بيع السلعة واحمل ثمنها قراضاً
٥٦/٣	حكم جعل العلوس رأس مال القراض
٥٦/٣	حكم قبول قول العامل في رد مال القراض
٥٧/٣	حكم هلاك المال قبل نقد ثمن سلعة مشتراة للمصاراة
٥٧/٣	حكم تأقبت القراض
٥٨/٣	حكم تقييد العامل بمعاملة شخص بعينه
٥٨/٣	ما يترتب على فساد القراض
٥٩/٣	حكم بقاء العامل في سمر القراض
٥٩/٣	حكم اشتراط كل الربح للعامل
٦٠/٣	حكم ما لو ادعى المصارف إيدن رب المال في البيع مقدماً وسيئته

كتاب المساقاة

٦١/٣	حكم المساقاة
٦١/٣	بيان ما تجوز فيه المساقاة .
٦٢/٣	حكم المزارعة على البياض بين الشجر تبعاً للمساقاة
٦٣/٣	حكم المزارعة
٦٤/٣	حكم المساقاة على ثمرة موجودة
٦٥/٣	حكم الاختلاف في الجزء المشروط من الربح

كتاب الإجارة

٦٦/٣	حكم الإجارة
٦٦/٣	حكم فسخ الإجارة بالغلر
٦٧/٣	بيان وقت استحقاق الأجرة
٦٨/٣	حكم ما لو استأجر داراً كل شهر بشيء معلوم
٦٩/٣	حكم فوات العين المستأجرة قبل استيفاء منفعتها
٧٠/٣	حكم انقضاء الإجارة بموت العاقدين أو أحدهما
٧٠/٣	بيان أكثر مدة تجوز فيها الإجارة .
٧١/٣	حكم ضمان الأجير
٧٢/٣	حكم اختلاف الخياط وصاحب الثوب
٧٣/٣	حكم الاستئجار على القرب الشرعية
٧٣/٣	حكم استئجار دار للصلاة فيها
٧٤/٣	حكم إجارة ما أقطعه له السلطان
٧٥/٣	حكم بيع العين المؤجرة
٧٥/٣	حكم تلف الدابة المستأجرة بالاستعمال المعتاد
٧٦/٣	حكم إجارة الدمانير والدواهي

٧٧ / ٣

بيان ما يصح أن يكون أجره في إحارة الأرض

٧٨ / ٣

حكم زراعة لأرض المستأجرة غير ما اتفعا عليه

٧٨ / ٣

حكم إحارة المشاع

٧٩ / ٣

حكم حيار الشرط في الإجارة

٨٠ / ٣

حكم هوات مفعلة العيين المستأجرة

٨١ / ٣

كتاب إحياء الموات

٨١ / ٣

مسألة الاتفاق في كتاب إحياء الموات

٨١ / ٣

حكم إحياء موات الإسلام للذمي .

٨٢ / ٣

حكم إذن الإمام في إحياء الموات .

٨٣ / ٣

حكم إحياء الموات الذي كان مملوكاً ثم ناد أهله

٨٣ / ٣

ما يحصل به إحياء الموات

٨٤ / ٣

مقدار حريم الشر

٨٥ / ٣

حكم الحشيش النات في أرض مملوكة

٨٦ / ٣

حكم بدل الماء الفاصل عن الحاجة ..

٨٨ / ٣

كتاب الوقف

٨٨ / ٣

مسائل الاتفاق في كتاب الوقف

٨٨ / ٣

حكم الوقف إن لم يحكم به حاكم ، أو لم يخرجه الواقف من يده

٨٩ / ٣

حكم وقف الحيوان

٩٠ / ٣

حكم الملك في رقة الموقوف

٩١ / ٣

حكم وقف الإنسان على نفسه

٩١ / ٣

حكم الوقف إذا لم يعين الواقف له مصرفاً ، أو كان مقطوع الآخر

٩٢ / ٣

حكم الوقف إذا حارب

كتاب الهبة

٩٣/٣

٩٣/٣

٩٣/٣

٩٤/٣

٩٥/٣

٩٥/٣

٩٦/٣

٩٧/٣

مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب الهبة ..

حكم القبض في الهبة

حكم قبض الهبة بغير إذن الواهب

حكم هبة المشاع

حكم المفاضلة بين الأولاد في الهبة ، وما يترتب عليها

حكم رجوع الأب بهبته لولده

حكم الوفاء بالوعد ..

كتاب اللقطة

٩٩/٣

٩٩/٣

٩٩/٣

١٠٠/٣

١٠١/٣

١٠١/٣

١٠٢/٣

١٠٣/٣

١٠٣/٣

١٠٤/٣

مسائل الإجماع في كتاب اللقطة ..

حكم أخذ اللقطة

حكم ضمان اللقطة بردها إلى مكانها

حكم التقاط الشاة ونحوها من العلاء

حكم لقطة الحرم

ما يفعل به الملتقط باللقطة بعد تعريضها سنة

حكم من وجد بعيراً في البادية

حكم ضمان اللقطة إن جاء صاحبها بعد الحول

حكم دفع اللقطة إلى صاحبها بعير بية

كتاب اللقيط

١٠٥/٣

١٠٥/٣

١٠٥/٣

مسألة الاتفاق في كتاب اللقيط

حكم اللقيط إذا وجد بدار الإسلام

١٠٦/٣ حكم إسلام العبي

١٠٦/٣ حكم المقيط إذا أسع عن الإسلام بعد البلوغ ...

١٠٧/٣ كتاب الجعالة

١٠٧/٣ مسألة الاتفاق في كتاب الجعالة

١٠٧/٣ حكم استحقاق راد الآبق للمجمل ..

١٠٨/٣ مقدار ما يستحقه راد الآبق

١٠٩/٣ حكم الرجوع على السيد بما أعتقه على لآبق ..

١١١/٣ كتاب الفرائض

١١١/٣ مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب الفرائض

١١٣/٣ حكم توريث ذوي الأرحام

١١٤/٣ حكم مال المرند إن مات عنى الزدة

١١٥/٣ حكم توريث القتاتل خطأ

١١٦/٣ حكم توارث أهل ملل الكفر المختلفة

١١٦/٣ حكم توريث المعص

١١٧/٣ حكم حبس الكافر والمرند والقتل ولزريق لغيره

١١٧/٣ حكم توريث الإحوة مع الأب مقدار ما حبسوا لأمه

١١٨/٣ حكم ميراث من ماتوا ولم يعلم لسابق منهم كالعرقى ونحوهم

١١٩/٣ حكم توريث أم الأب مع وجود الأب

١١٩/٣ ميراث الأم مع وجود أخوين

١٢٠/٣ ميراث الأخوات مع البات

١٢٠/٣ حكم الإرث بالموالاة

١٢١/٣ ميراث الملاعة من أنها

١٢١/٣ حكم ميراث السقط

كتاب الوصايا

١٢٣/٣

١٢٣/٣

١٢٤/٣

١٢٤/٣

١٢٥/٣

١٢٦/٣

١٢٦/٣

١٢٧/٣

١٢٨/٣

١٢٨/٣

١٢٩/٣

١٢٩/٣

١٣٠/٣

١٣٠/٣

١٣١/٣

١٣٢/٣

١٣٢/٣

١٣٣/٣

١٣٣/٣

١٣٤/٣

١٣٤/٣

١٣٦/٣

١٣٦/٣

مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب الوصايا

حكم إحارة الورثة ما زاد عن الثلث في حياة الموصي

حكم إحراج الأثنى إذا أوصى بذكر من النعم ، وعكسه

حكم ما لو أوصى بشيء لشخص ، ثم أوصى به لآخر

حكم العطايا الصادرة ممن أشرف على الهلاك

حكم الوصية للعبد

حكم الإيصاء إلى أجنبي بالنظر في أمر الأولاد مع وجود الأب أو الجد

حكم ما لو أوصى إلى عدل ثم فسق

حكم الوصية للكافر

حكم إيصاء الوصي لغيره

حكم تصرفات الوصي بغير حكم الحاكم

حكم بيان التصرفات الموصى فيها

حد الجوار فيما لو أوصى لجيرانه

حكم الوصية للميت

حكم وصية الصبي الذي يعقل ما يوصي به

حكم الوصية بإشارة معتقل اللسان

حكم الوصية بحط الموصي إن لم يشهد عليها

حكم انفراد أحد الوصيين بالتصرف

حكم الزواج في مرض الموت

حكم شراء الوصي لنفسه من مال اليتيم

حكم ما لو ادعى الوصي دفع المال إلى اليتيم

حكم الوصية لمسجد

١٣٧/٣ . حكم أكل الوصي من مال اليتيم .

١٣٧/٣ حكم رد الوصي عوض ما أكل من مال اليتيم إذا استعصى

كتاب النكاح

١٣٩/٣

١٣٩/٣

مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب النكاح .

١٣٩/٣

حكم النكاح

١٤٠/٣

حكم النظر إلى مخرج روجه وأمنه

١٤١/٣

حكم نظر عبد المرأة إليها

١٤١/٣

حكم النكاح من غير جائز التصرف

١٤٢/٣

حكم تزويج اليتيم من قبل وليه غير الأب . .

١٤٢/٣

حكم نكاح العبد بغير إذن سيده

١٤٣/٣

حكم عقد النكاح بغير ولي .

١٤٥/٣

حكم الإيضاء بالنكاح

١٤٦/٣

حكم ولاية الفاسق

١٤٦/٣

حكم انتقال الولاية للولي الأبعد إن عاب الأقرب

١٤٧/٣

حكم تزويج الولي الأبعد للبكر إن عاب الأقرب

١٤٧/٣

بيان من تثبت له ولاية الإيجاب

١٤٨/٣

حكم تزويج الصغيرة من قبل غير الأب

١٤٩/٣

حكم تزويج الصغيرة التي زالت بكارنها .

١٤٩/٣

حكم تزويج الولي بنفسه من موليته إن كانت تحل له

١٥٠/٣

حكم تولي نكاح أمته من نفسه بعد إعتاقها

١٥٠/٣

حكم ما لو اتفق الأولياء والمرأة على نكاحها من غير الكفاءة

١٥١/٣

حكم تزويج أحد الأولياء المرأة برصدها من غير الكفاءة

١٥١/٣

الأشياء المعتد بها في الكفاءة

١٥٣/٣	حكم الاعتداد بالسرى في الكفاءة
١٥٣/٣	حكم فقد الكفاءة في النكاح
١٥٤/٣	حكم تزويج الولي للمرأة من الكفاءة بدون مهر المثل إن طلبت ذلك
١٥٤/٣	حكم تزويج المرأة من قبل الولي الأبعد بحسب الأقران
١٥٥/٣	حكم ادعاء رجل أن فلانة زوجته إذا صدقته . . .
١٥٥/٣	حكم الشهادة على النكاح .
١٥٦/٣	بيان صفة الشهود في النكاح . .
١٥٦/٣	حكم اشتراط الإسلام في شهود النكاح
١٥٧/٣	حكم الخطبة عند عقد النكاح .
١٥٨/٣	اللفظ الذي يعقد به النكاح
١٥٨/٣	حكم ما لو قال : زوجت بتي من علان ، فبلعه فقل
١٥٩/٣	حكم ما لو قال : زوجتك بتي ، حال : قلت
١٦٠/٣	حكم تزوج المسلم كناية من وليها الكتابي
١٦٠/٣	حكم إجبار السيد عبده الكبير على النكاح
١٦١/٣	حكم ما لو طلب العبد النكاح
١٦١/٣	حكم إعفاف الابن لأبيه بالنكاح إن طلبه الأب
١٦٢/٣	حكم تزويج أم ولده بغير رضاها
١٦٣/٣	حكم ما لو قال : أعتقت أمي وجعلت عتقها صداقها
١٦٣/٣	حكم ما لو قالت لسيدها : أعتقني على أن أتزوجك وعتقي صداقي
١٦٥/٣	باب ما يحرم من النكاح
١٦٥/٣	مسائل الإجماع والاتفاق في باب ما يحرم من النكاح
١٦٦/٣	حكم نكاح الرانية
١٦٧/٣	حكم ثبوت حرمة المصاهرة بالزمن

١٦٧/٣	حكم العدة قبل وطء الروح إن ربت ثم تزوجت .
١٦٨/٣	حكم نكاح الرجل المتولدة من زناه
١٦٩/٣	حكم الجمع بين الأختين في الوطء بملك اليمين .
١٦٩/٣	حكم من أسلم وعده أكثر من أربع زوجات ..
١٧٠/٣	حكم أنكحة الكفار
١٧١/٣	حكم نكاح الحر من الأمة .
١٧١/٣	حكم نكاح المسلم من الأمة الكتابية .
١٧٢/٣	حكم الجمع بين أكثر من أمة في النكاح للحر .
١٧٢/٣	حكم الجمع بين أكثر من زوجتين للعد .
١٧٣/٣	حكم رواج الرجل من امرأة زمن بها قبل الاستبراء .
١٧٣/٣	حكم الزواج بالزانية وشروطه .
١٧٤/٣	حكم نكاح المتعة ..
١٧٤/٣	حكم نكاح الشمار .
١٧٥/٣	حكم ما لو تزوجها بشرط تحليلها لمطلقها ثلاثاً .
١٧٥/٣	حكم ما لو تزوجها بقصد تحليلها من غير شرط .
١٧٦/٣	حكم ما لو تزوج بشرط ألا يزوج عليها أو لا يسافر بها وسحو ذلك .
١٧٧/٣	باب الحيار في النكاح والرد بالعيب
١٧٧/٣	العيوب التي يثبت بها حيار فسخ النكاح
١٧٨/٣	حكم حدوث عيب في أحد الزوجين بعد العقد وقيل الدحول
١٧٩/٣	حكم ما لو عتقت الأمة وزوجها رقيق
١٧٩/٣	حكم ما لو عتقت الأمة وزوجها حر

كتاب الصداق

١٨١/٣	مسألة الاتفاق في كتاب الصداق .
-------	--------------------------------

١٨١/٣	حكم النكاح إن كان الصداق فاسداً
١٨٢/٣	بيان أقل الصداق ..
١٨٣/٣	حكم جعل تعليم القرآن مهراً
١٨٤/٣	بيان ما تملك به المرأة الصداق
١٨٤/٣	حكم السهر بالروحة ..
١٨٥/٣	ما يجب للمفوضة إذا طنقت قبل المسيس والعرس
١٨٦/٣	مقدار المتعة عند الفائلين بموجبها
١٨٧/٣	الضابط في تقدير مهر المثل
١٨٨/٣	حكم اختلاف الزوجين في قبض الصداق
١٨٨/٣	بيان المراد بـ (الذي بيده عقدة النكاح)
١٨٩/٣	ما يترتب على زواج العبد بغير إذن سيده
١٨٩/٣	حكم الريادة على الصداق بعد العقد
١٩٠/٣	حكم امتناع الروحة بعد تسليم نفسها قبل قبض صداقها
١٩١/٣	بيان ما يستقر به الصداق ..
١٩٢/٣	حكم وليمة العرس ..
١٩٢/٣	حكم إجابة الدعوة إلى وليمة العرس
١٩٣/٣	حكم النثار في العرس
١٩٣/٣	حكم وليمة غير العرس ..
١٩٥/٣	باب القسم والنشوز وعشرة النساء
١٩٥/٣	مسائل الإجماع والاتفاق في باب القسم والنشوز وعشرة النساء
١٩٥/٣	حكم العزل عن الحرة والأمة
١٩٦/٣	المدة التي بقيهما عند زوجته البكر والثيب بداية رواجه
١٩٧/٣	حكم سهره ببعض زوجاته من غير قرعة أو تراص مهن ، وما يترتب عليه

كتاب الخلع

١٩٨/٣

١٩٨/٣

مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب الخلع

١٩٩/٣

تكييف الخلع

١٩٩/٣

حكم الخلع بأكثر من الصداق المسمى

٢٠١/٣

حكم طلاق المحتلعة في العدة

٢٠١/٣

حكم خلع الأب ابنة الصغيرة أو زوجة ابنه الصغير

٢٠٢/٣

حكم ما لو قالت طلقي ثلاثاً على ألف ، فطلقها واحدة

٢٠٣/٣

حكم ما لو قالت طلقي واحدة على ألف ، فطلقها ثلاثاً

٢٠٤/٣

كتاب الطلاق

٢٠٤/٣

مسائل لاتفاق في كتاب الطلاق

٢٠٤/٣

حكم تعليق الطلاق ولعنق بالملك

٢٠٥/٣

المعتبر في عدد الطلاق

٢٠٦/٣

حكم بقاء البعير فيما لو علق طلاق روحته بصفة ثم أبانها ثم تزوجها

٢٠٧/٣

حكم جمع الطلقات الثلاث دفعة واحدة

٢٠٧/٣

حكم ما لو قال أنت طالق عدد الرمل والتراب

٢٠٨/٣

حكم ما لو قال إن طلقك فأنت طالق فله ثلاثاً

٢٠٩/٣

حكم وقوع الطلاق بألغاط الكفاية من غير بنية أو دلالة حال

٢٠٩/٣

حكم ألغاط الكفاية إذا صحها عصب أو ذكر للطلاق

٢١٠/٣

حكم ما لو بوى بالكفاية الظاهرة الطلاق ولم يبر عددأ

٢١١/٣

حكم الكفايات الحمية في الطلاق

٢١٢/٣

حكم ما لو قال اعتدي ، أو استبرئي ورحمك ، ونوى بها ثلاثاً

٢١٣/٣

حكم ما لو قال أنا ملك طالق ، أو فوصها فقالت أنت مبى طالق

٢١٣/٣

حكم ما لو قال أنت طالق ، وبوى الثلاث

- حكم ما لو قال : أمرك بيدك ، وبوي انطلاق ، فطلقت نفسها ثلاثاً ٢١٤/٣
- حكم ما لو قال . طلقني نفسك ، فطلقت نفسها ثلاثاً ٢١٥/٣
- حكم ما لو قال لعير مدحول بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق ٢١٥/٣
- حكم ما لو قال لمدحول بها أنت طالق ، وكررها وادعى إيهامها بذلك ٢١٦/٣
- حكم طلاق الصبي الذي يعقل أمر الطلاق ٢١٧/٣
- حكم طلاق المكره وإعتاقه .. ٢١٧/٣
- حكم علة الغل بوقوع ما يهدد به في حصول الإكراه ٢١٨/٣
- حكم الاعتداد بالإكراه الواقع من غير السلطان ٢١٩/٣
- حكم ما لو قال أنت طالق إن شاء الله تعالى ٢١٩/٣
- حكم الشك في الطلاق ٢٢٠/٣
- حكم توريث المطلقة طلاقاً باتناً إن طلقها في مرضه ثم مات ٢٢١/٣
- حكم ما لو قال : أنت طالق إلى سنة ٢٢٢/٣
- حكم ما لو قال روجتي طالق ، وله أربع زوجات ، ولم يعين ٢٢٢/٣
- حكم إضافة الطلاق إلى جرم من المرأة ٢٢٣/٣

كتاب الرجعة

- مسائل الاتفاق في كتاب الرجعة ٢٢٥/٣
- حكم وطء الرجعية .. ٢٢٥/٣
- حكم حصول الرجعة بالوطء ... ٢٢٦/٣
- حكم الإشهاد على الرجعة ٢٢٧/٣
- حكم حصول الحل بالوطء المحرم .. ٢٢٨/٣
- حكم حصول الحل بوطء الصبي في نكح صحيح ٢٢٩/٣

كتاب الإيلاء

- مسائل الاتفاق في كتاب الإيلاء ٢٣٠/٣

- ٢٣٠ / ٣ . حكم ما لو حلف ألا يظأ زوجته أربعة أشهر .
 ٢٣١ / ٣ . حكم مضي الأربعة أشهر في الإيلاء .
 ٢٣١ / ٣ . حكم ما لو امتنع المولي من الطلاق .
 ٢٣٢ / ٣ . حكم من ألن بعير اليمين بالله تعالى
 ٢٣٢ / ٣ . حكم ترك الوطء بلا يمين أكثر من أربعة أشهر للإصرار بها
 ٢٣٣ / ٣ . مدة إيلاء العبد
 ٢٣٤ / ٣ . حكم إيلاء الكافر

كتاب الظهار

- ٢٣٥ / ٣ . مسائل الاتعاق في كتاب الظهار
 ٢٣٥ / ٣ . حكم ظهار الدمي
 ٢٣٦ / ٣ . حكم ظهار لسيد من أمته
 ٢٣٦ / ٣ . حكم ما لو قال لزوجته . أنت علي حرام
 ٢٣٧ / ٣ . حكم من حرم أمته أو شيناً من ماله على نفسه
 ٢٣٨ / ٣ . حكم القبلة والدمس بشهوة للمظاهر
 ٢٣٩ / ٣ حكم استئناف الصيام للمظاهر إذا وطئ خلال الشهرين
 ٢٣٩ / ٣ حكم اشتراط الإيمان في الرقة في كفارة الظهار
 ٢٤٠ / ٣ . حكم دفع الكفارة إلى دمي

كتاب اللعان

- ٢٤١ / ٣ . مسائل الاتعاق في كتاب اللعان
 ٢٤١ / ٣ حكم نكول الروح عن اللعان .
 ٢٤٢ / ٣ حكم نكول الروجة عن اللعان .
 ٢٤٣ / ٣ بيان من يصح لعانه .
 ٢٤٣ / ٣ حكم اللعان عن الحمل قبل وضعه

٢٤٤/٣	وقوع الفرقة باللعان
٢٤٥/٣	حكم ارتفاع العرقه تكذيب الزوج نفسه
٢٤٥/٣	تكيف عرقه اللعان
٢٤٦/٣	حكم ما لو قذف زوجته برجل بعينه
٢٤٧/٣	حكم ما لو قال لزوجته : يا رابية
٢٤٧/٣	حكم ما لو شهد على المرأة أربعة أحدهم الروح
٢٤٨/٣	حكم ما لو لاعنت الروجة قبل الزوج
٢٤٨/٣	حكم لعان الأخرس
٢٤٩/٣	حكم اللعان إذا بات منه ثم رآها تربي في العدة
٢٤٩/٣	حكم ثبوت نسب الولد منه إن تروحها فطلقها مباشرة من غير إمكان وطء
٢٥٠/٣	حكم ما لو عاب زوجها فتروحت وولدت من الثاني ثم ظهر الأول

كتاب الإيمان

٢٥٢/٣	مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب الإيمان
٢٥٤/٣	حكم العدول عن الوفاء باليمين مع القدرة عليه إلى الكفارة
٢٥٤/٣	حكم الكفارة عن اليمين الغموس
٢٥٥/٣	حكم الية فيما لو قال : أقسم بالله ، أو أشهد بالله
٢٥٦/٣	حكم ما لو قال : أشهد لا فعلت ، ولم ينو شيئاً
٢٥٧/٣	حكم ما لو قال : وحق الله
٢٥٧/٣	حكم ما لو قال : لعمر الله أو وایم الله
٢٥٨/٣	حكم الحلف بالمصحف
٢٥٩/٣	حكم تعدد الكفارة على الحالف بالمصحف إن حنث
٢٥٩/٣	حكم الحلف بالنبي صلى الله عليه وسلم
٢٦٠/٣	حكم يمين الكافر

- ٢٦٠/٣ حكم تقديم الكفارة على الحث
- ٢٦١/٣ حكم تقديم التكفير بالصيام قبل الحث
- ٢٦٢/٣ المراد بلفو اليمين
- ٢٦٢/٣ حكم لعن اليمين من حيث وقوع الإثم
- ٢٦٣/٣ حكم ما لو حلف أن يتزوج على امرأته
- ٢٦٣/٣ حكم ما لو حلف ألا يشرب لشخص ماء
- ٢٦٤/٣ حكم ما لو حلف ألا يسكن هذه الدار ..
- ٢٦٤/٣ حكم ما لو حلف ألا يدخل داراً فقام على سطحها ونحوه
- ٢٦٥/٣ حكم ما لو حلف ألا يدخل دار ريد هذه ، ثم دخلها بعد أن باعها ريد
- ٢٦٦/٣ حكم ما لو حلف على شيء فتغيرت صفته
- ٢٦٦/٣ حكم ما لو حلف ألا يدخل بيتاً فدخل المسجد أو الحرم
- ٢٦٧/٣ حكم ما لو حلف لا يسكن بيتاً فسكن حبة ونحوها
- ٢٦٧/٣ حكم ما لو حلف ألا يفعل شيئاً فأمر غيره بفعله
- ٢٦٨/٣ حكم ما لو حلف ليفحص دين فلان عدأ فقصاه قبله
- ٢٦٩/٣ حكم يمين المكره
- ٢٧٠/٣ حكم ما لو فعل المحلوف عليه ناسياً
- ٢٧٠/٣ حكم ما لو حلف أن يشرب ماء هذا الكور عدأ فأريق قبل ذلك
- ٢٧١/٣ حكم ما لو حلف ألا يكلم فلاناً حياً
- ٢٧١/٣ حكم ما لو حلف ألا يكلم فلاناً فكأنه أو أشار إليه
- ٢٧٢/٣ حكم ما لو علق اليمين أو الطلاق على خروج زوجته بغير إذنه
- ٢٧٣/٣ حكم ما لو حلف ألا يأكل الرؤوس
- ٢٧٤/٣ حكم ما لو حلف ليضرب ريداً مئة سوط ، فصره بصمت فيه مئة شمراع
- ٢٧٤/٣ حكم ما لو حلف ألا يهب فلاناً فتصدق عليه
- ٢٧٥/٣ حكم ما لو حلف أن يقتل فلاناً ، وكان يعلم أنه ميت

- ٢٧٥/٣ حكم ما لو حلف أنه لا مال له ، وكان له ديون
- ٢٧٦/٣ حكم ما لو حلف ألا يأكل فاكهة ، فأكل رطباً أو عنباً أو رماناً .
- ٢٧٦/٣ حكم ما لو حلف ألا يأكل آدمياً فأكل لحماً أو جيباً أو بيضاً
- ٢٧٧/٣ حكم ما لو حلف ألا يأكل لحماً فأكل سمكاً
- ٢٧٧/٣ حكم ما لو حلف ألا يأكل لحماً فأكل شحمًا
- ٢٧٨/٣ حكم ما لو حلف ألا يأكل شحمًا فأكل من شحم الطهر
- ٢٧٨/٣ حكم ما لو حلف ألا يشم بنفسجاً فشم دهنه .
- ٢٧٩/٣ حكم ما لو حلف ألا يستخدم عبداً العبد ، فخدمه من غير أن يستخدمه
- ٢٧٩/٣ حكم ما لو حلف ألا يتكلم فقرأ القرآن
- ٢٨٠/٣ حكم ما لو حلف ألا يدخل علي فلان بيتاً ، فأدخل عليه وأقام معه
- حكم من حلف ألا يسكن مع فلان داراً بعيها ، فاقسمها وحال بينهما
- ٢٨٠/٣ حائط
- ٢٨١/٣ حكم ما لو قال : عيدي أحرار
- ٢٨٢/٣ حكم التابع في صيام كفارة اليمين
- ٢٨٢/٣ مقدار ما يطعم لكل مكين
- ٢٨٣/٣ ما يجرئ في الكسوة
- ٢٨٣/٣ حكم دفع الكفارة إلى صغير لم يأكل الطعام بعد
- ٢٨٤/٣ حكم الجمع بين الإطعام والكسوة في الكفارة
- ٢٨٤/٣ حكم تداخل الكفارة فيما لو كرر اليمين
- ٢٨٥/٣ حكم مع السيد عبده من التكفير بالصيام
- ٢٨٦/٣ حكم ما لو قال إن فعل كذا فهو كافر
- ٢٨٦/٣ حكم ما لو قال : وأمانة الله
- ٢٨٧/٣ حكم ما لو حلف ألا يلبس حلياً فلبس حاتمياً
- ٢٨٧/٣ حكم ما لو حلف ألا يفعل شيئاً ففعل بعضه

- ٢٨٨/٣ حكم ما لو حلف ألا يأكل هند، الدقيق فاستعه أو حرره وأكله
- ٢٨٨/٣ حكم ما لو حلف لا يسكن دار فلان ، فسكن ما اكثراه
- ٢٨٩/٣ حكم ما لو حلف ألا يشرب من نهر ما ، فعرف يده أو يأناء وشرب
- ٢٨٩/٣ حكم ما لو حلف على ألا يشرب ماء هذه الشر ، فشرب منه قليلاً
- ٢٩٠/٣ حكم ما لو حلف ألا يصرب روجه فحرقها وما أشبهه
- ٢٩٠/٣ حكم ما لو حلف ألا يهب فلاناً ، فوهبه ولم يقبل . . .
- ٢٩١/٣ حكم ما لو حلف ألا يبيع مدع بشرط الخيار لمعه
- ٢٩١/٣ حكم الصيام للتكفير عن اليمين لمن كان له مان عاتب أو دين

كتاب العدة والاستبراء

- ٢٩٢/٣ مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب العدد والاستبراء
- ٢٩٢/٣ بيان المراد بالأقراء
- ٢٩٣/٣ حكم المرأة التي مات عنها زوجها وهي في طريق الحج
- ٢٩٤/٣ حكم التزوج من زوجة المفقود
- ٢٩٥/٣ حكم ما لو عاد المفقود بعد رواح روحته
- ٢٩٦/٣ عدة أم الولد
- ٢٩٧/٣ بيان أكثر مدة الحمل
- ٢٩٧/٣ حكم انقضاء العدة وصيرورتها أم ولد بوضع مصعة أو علقه
- ٢٩٨/٣ حكم إحداد المعتلة المستوتة
- ٢٩٨/٣ حكم خروج المعتلة الناش من بيتها بهاراً
- ٢٩٩/٣ حكم إحداد الصغيرة
- ٢٩٩/٣ حكم العدة والإحداد على الذمية
- ٣٠٠/٣ حكم استبراء الأمة بعد إقالة البيعة من امرأة أو حصي
- ٣٠٠/٣ بيان من يجب استبراؤها قبل الوطء

حكم بيع الأمة قبل استيرائها ٣٠١/٣

مدة استيراء أم الولد إن اعتفها أو عتقت بموته ٣٠٢/٣

كتاب الرضاع

..... ٣٠٣/٣

مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب الرضاع ٣٠٣/٣

عدد الرضعات المحرم ٣٠٤/٣

حكم اللبن المحلوط بغيره من ماء أو طعام ٣٠٤/٣

كتاب النفقات

..... ٣٠٦/٣

مسائل الاتفاق في كتاب النفقات ٣٠٦/٣

ما يعتد به في تقدير نفقة الزوجة ٣٠٦/٣

حكم نفقة أكثر من خادم للزوجة .. ٣٠٧/٣

حكم النفقة للزوجة الصغيرة إذا تزوجها كبير ٣٠٨/٣

حكم النفقة للزوجة الكبيرة إذا تزوجها صغير ٣٠٨/٣

حكم ثبوت الفسخ للزوجة بالإعسار بالنفقة، وحكم سقوطها بمضي الزمان ٣٠٩/٣

حكم سقوط النفقة بسعر الزوجة يادن زوجها سعراً غير واجب ٣١٠/٣

حكم استرضاع غير الأم المستونة . ٣١٠/٣

حكم إجبار الأم على إرضاع ولدها بعد سقيه اللبن ٣١١/٣

بيان من تجب نفقته من الأقارب ٣١١/٣

حكم نفقة العتيق على منعته . ٣١٢/٣

وقت سقوط نفقة الولد والجارية . ٣١٣/٣

حكم نفقة الولد إن برئ من مرضه ثم عاوده المرض بعد بلوغه ٣١٤/٣

حكم نفقة الست إن تزوجت ودخل بها زوجها ثم طلقها ٣١٤/٣

حكم من له حيوان لا يقوم بنفقته ورعايته ٣١٥/٣

باب الحصانة

٣١٦/٣

٣١٦/٣

مسألة الاتفاق في باب الحصانة .

٣١٦/٣

حكم عود الحصانة إلى الأم إن تزوجت ثم طلفت

٣١٧/٣

بيان الأحق بالحصانة من الأبوين

٣١٧/٣

حكم ما لو حنّار ابولده أمه ثم أراد أحد الأبوين سحر استبطان .

٣١٩/٣

كتاب الجنايات

٣١٩/٣

مسائل الاتفاق في كتاب الجنايات

٣٢١/٣

حكم قتل المسلم بغيره ..

٣٢٢/٣

حكم قتل الحر بعد غيره

٣٢٢/٣

حكم قتل الأب بانه

٣٢٢/٣

حكم قتل الجماعة بالواحد

٣٢٣/٣

حكم القصاص من الجماعة إذا اشتركوا في قطع يد واحد

٣٢٣/٣

حكم القصاص بالقتل بمثقل

٣٢٤/٣

حكم عمد الخطأ

٣٢٥/٣

بيان من يقتص منه فيما لو أكره على القتل

٣٢٦/٣

شروط المكروه على القتل لتحقيق الإكراه ..

٣٢٦/٣

حكم ما لو أمسك رجلاً ليقبله آخر

٣٢٧/٣

بيان الواجب بالقتل العمد ..

٣٢٨/٣

حكم هذول ولي الدم إلى الدية بغير رضا الجاني .

٣٢٩/٣

حكم مهر المرأة عن الجاني

٣٢٩/٣

حكم تأخير القصاص إذا كان المستحق صغيراً أو مجنوناً

٣٣٠/٣

حكم متبعا الأب القصاص لولده الصغير .

٣٣٠/٣

حكم ما لو قتل واحد جماعة

- ٣٣١/٣ حكم ما لو قطع رجل يمين رجلين
 ٣٣٢/٣ حكم ما لو مات القاتل المتعمد
 ٣٣٣/٣ بيان كيفية المصاص
 ٣٣٤/٣ حكم ما لو ارتكب ما يوجب القتل ثم لجأ إلى الحرم

كتاب الديات

- ٣٣٤/٣ مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب الديات
 ٣٣٦/٣ حكم تأجيل دية المسلم الحر الذكر
 ٣٣٦/٣ صفة دية شبه العمد من حيث كونها مثلثة أو محمسة
 ٣٣٧/٣ دية القتل الخطأ
 ٣٣٨/٣ حكم أحد النقود في الديات مع وجود لأبل ، ومبلغ دية
 حكم تعليق الدية بالقتل في الحرم أو الأشهر الحرم ، أو بقتل ذي رحم
 ٣٣٩/٣ محرم
 ٣٤٠/٣ الواجب في الجناية على الأدين
 الواجب في العضو الذي ذهب منفعته ، والواجب في الصلح والترقوة
 ٣٤٠/٣ والساعد والمعخذ
 ٣٤١/٣ حكم ما لو ضربه فأوضعه وذهب عقله
 ٣٤١/٣ حكم ما لو قطع سن من ثغر
 ٣٤٢/٣ الواجب في قطع لسان صبي لم يبلغ حد النطق
 ٣٤٢/٣ الواجب في قلع عين الأعور السليمة
 ٣٤٣/٣ الواجب في إذهاب شعور الرأس والوجه
 ٣٤٣/٣ الواجب في إقصاء الروحة التي لا يوطأ مثلها
 ٣٤٤/٣ مقدار دية اليهودي والصيراني
 ٣٤٥/٣ حكم ما لو اصطدم فارسان حران عمدًا

٣٤٦/٣	حكم دخول الجاني مع العاقلة في أداء الدية
٣٤٧/٣	حكم دخول غير الأقارب كأهل الديوان في معنى العاقلة
٣٤٨/٣	مقدار ما يؤخذ من أفراد العاقلة
٣٤٩/٣	حكم إشراك العائت من العاقلة في تحمل الدية مع الحاصر
٣٥٠/٣	حكم الصمان فيما لو مال حائط إنسان على شخص فقتله
٣٥١/٣	حكم بعض صور الجنابة بالنسب
٣٥١/٣	حكم ما لو ضرب بطن امرأة فالتقت جبينها ميتاً ثم ماتت
٣٥٢/٣	حكم ضمان ما هلك بئر حفرها في داره
٣٥٢/٣	حكم ما لو سقط نارياً وبحو ذلك في المسجد فعطب بها إنسان
٣٥٣/٣	حكم ما لو ترك في داره كلباً عقوراً ، فدخلها إنسان فعقره
٣٥٥/٣	باب القسامة
٣٥٥/٣	مسألة الاتفاق في باب القسامة
٣٥٥/٣	بيان السب الموجب للقسامة وما يترتب عليه
٣٥٨/٣	بيان من يبدأ بأيمانهم في القسامة
٣٥٩/٣	كيفية تقسيم الأيمان بين الأولياء
٣٥٩/٣	حكم ثبوت القسامة في العبيد
٣٦٠/٣	حكم سماع أيمان النساء في القسامة
٣٦١/٣	باب كفارة القتل
٣٦١/٣	مسائل الاتفاق في باب كفارة القتل
٣٦١/٣	حكم الكفارة بقتل الدمي والعبد المسلم
٣٦٣/٣	حكم الكفارة في القتل العمد
٣٦٤/٣	حكم الكفارة على الكافر بقتل المسلم خطأ
٣٦٥/٣	حكم الكفارة على الصبي والمجنون إذا قتل

٣٦٦/٣	حكم الإطعام في كفارة القتل ..
٣٦٦/٣	حكم الكفارة في القتل بالتسبب ..
٣٦٨/٣	باب حكم السحر والساحر ..
٣٦٨/٣	مسألة الإجماع في باب حكم السحر والساحر
٣٦٩/٣	حكم من يتعلم السحر ويعلمه
٣٧٠/٣	بيان هل للسحر حقيقة ..
٣٧٠/٣	حكم الساحر ..
٣٧١/٣	بيان هل يقتل الساحر حداً أو قصاصاً ..
٣٧١/٣	حكم ثوبة الساحر ..
٣٧٣/٣	حكم قتل الساحر من أهل الكتاب ..
٣٧٣/٣	حكم الساحر ..

كتاب الحدود السبعة المرتبة على إختنايات

٣٧٥/٣	باب الردة
٣٧٦/٣	مسائل الاتفاق في باب الردة ..
٣٧٦/٣	حكم استتابة المرتد وإمهاله ..
٣٧٨/٣	حكم المرتدة ..
٣٧٨/٣	حكم ردة الصبي ..
٣٧٩/٣	حكم قبول ثوبة الزنديق ..
٣٨٠/٣	حكم ما لو ارتد أهل بلد ..
٣٨٠/٣	حكم ذراري أهل البلد الذين ارتدوا ..
٣٨٢/٣	باب حكم البعثة ..
٣٨٢/٣	مسائل الاتفاق في باب حكم البعثة ..

٣٨٣ / ٣	حكم اتباع مدير البعثة وأن يدفع على حريتهم
٣٨٣ / ٣	حكم ما ينتفع به أهل السعي على أهل العدل
٣٨٥ / ٣	باب الرين
٣٨٥ / ٣	مسائل الاتفاق في باب الرين
٣٨٧ / ٣	حكم اشتراط الإسلام في الإحصان
٣٨٧ / ٣	حكم الجمع بين الجلد والرحم على من رين بكرأ ثم محصاً
٣٨٨ / ٣	حكم رجم الراني إذا كان مملوكاً وقد تزوج ودخل في نكاح صحيح
٣٨٨ / ٣	حكم الجمع بين الجلد والتعريب للراني الحر الكفر
٣٩٠ / ٣	حد الزني على العبد والأمة
٣٩١ / ٣	حكم التعريب في زني العبد والأمة
٣٩١ / ٣	حكم ما لو وجدت شرائط الإحصان في أحد الزوجين فقط
٣٩٢ / ٣	حكم ثبوت الإحصان لليهودي
٣٩٣ / ٣	حكم ما لو زنى عاقل بمجنونة ، أو مكنت عاقلة مجنوناً منها
٣٩٤ / ٣	حكم ما لو وطئ من ظها زوجته
٣٩٥ / ٣	حكم اشتراط العدد في الإقرار بالرين
٣٩٦ / ٣	حكم اتحاد مجلس الشهادة على الرين
٣٩٦ / ٣	صفة المجلس الواحد في الشهادة على الرين
٣٩٧ / ٣	حكم رجوعه عن الإقرار بالرين
٣٩٨ / ٣	حكم إيجاب اللواط للحد
٣٩٩ / ٣	حد اللواط
٤٠٠ / ٣	حكم من أتى بهيمة
٤٠٠ / ٣	حكم دبح البهيمة الموطوءة
٤٠١ / ٣	حكم الأكل من البهيمة الموطوءة

٤٠٢/٣	حكم ما لو عقد على محرم من نسب أو رضاع
٤٠٢/٣	حكم الحد على من وطئ أمت المزدوجة
٤٠٣/٣	حكم اختلاف الشهود في تعيين راوية البيت التي تم فيها الرمي
٤٠٤/٣	حكم سماع الشهادة بعد مصي رمان طويل من الواقعة
٤٠٥/٣	حكم سماع الإقرار بما يوجب الحد بعد مدة
٤٠٥/٣	حكم ما لو حكم الحاكم بشهادة ثم بان عدم أهلية الشهود
٤٠٦/٣	حكم خطأ الإمام فيما يستوفيه من الحدود والقصاص
٤٠٧/٣	حكم ما لو وطئ جارية زوجته بإذنها
٤٠٧/٣	حكم إقامة السيد الحد على مملوكه الذي أتى بما يوجب الحد
٤١٠/٣	حكم ما لو ظهر بالمرأة التي لا روح لها حمل
٤١٢/٣	باب حد القذف
٤١٢/٣	مسائل الاتفاق في باب حد القذف
٤١٣/٣	حكم ما لو قذف جماعة
٤١٣/٣	حكم التعريض بالقذف
٤١٥/٣	حكم ما لو قال لعربي : يا سطي ، وسحر ذلك
٤١٥/٣	بيان الحق العالب في حد القذف
٤١٧/٣	حكم توريث حد القذف
٤١٩/٣	باب السرقة
٤١٩/٣	مسائل الإجماع والاتفاق في باب السرقة
٤٢٠/٣	نصاب القطع في السرقة
٤٢١/٣	صفة الحرز في السرقة
٤٢٢/٣	حكم القطع في سرقة ما يسرع فساده
٤٢٣/٣	حكم من سرق نعلين معلقين من غير حرز

- ٤٢٣/٣ حكم جاحد العارية .
- ٤٢٤/٣ حكم جاحد الوديعة .
- ٤٢٥/٣ حكم ما لو اشترك جماعة في سرقة بصاب
- ٤٢٥/٣ حكم ما لو اشتركوا في نهب، فناول الداخل المتاع للآخر وهو خارج
- ٤٢٦/٣ حكم ما لو اشتركوا في نهب ودخلوا، فأخرج بعضهم بصاباً دون الباقين
- حكم ما لو اشترك في نهب ودخل أحدهما، وفرت المتاع إلى النقب فأخرج الآخر
- ٤٢٧/٣ حكم الباش
- ٤٢٨/٣ ..
- ٤٢٨/٣ حكم القطع بسرقة متارة الكعة .
- ٤٣٣/٣ حكم ما لو سرق ثالث مرة
- ٤٣٤/٣ عدد مرات الإفراج الذي تثبت به السرقة
- ٤٣٥/٣ حكم اجتماع القطع والعزم على السارق
- ٤٣٦/٣ حكم قطع أحد الزوجين بسرقة مال الآخر
- ٤٣٧/٣ حكم قطع الولد بسرقة من مال أبيه
- ٤٣٨/٣ حكم القطع بسرقة صسم من ذهب أو فضة
- ٤٣٩/٣ حكم قطع من سرق ثياباً من الحمام
- ٤٤٠/٣ حكم قطع سارق العين المسروقة أو المعصوبة
- ٤٤١/٣ حكم ما لو ادعى السارق أن المسروق ملكه
- ٤٤٣/٣ حكم اشتراط مطالبة المسروق منه لقطع السارق
- ٤٤٣/٣ حكم ما لو قتل رجلاً في داره مدعياً أنه دخل ليأخذ ماله .
- ٤٤٤/٣ حكم النفع بسرقة ما كان أصله مباحاً
- ٤٤٤/٣ ..
- ٤٤٥/٣ حكم ما لو غلط الجلاد فقطع اليسرى بدل اليمنى ..
- ٤٤٦/٣ حكم ما لو سرق بصاباً ثم ملكه بشراء أو هبة ونحوهما

٤٤٦/٣	حكم قطع المسلم بسرقة مال المستأمن
٤٤٧/٣	حكم قطع المستأمن بالسرقة ..
٤٤٨/٣	باب قطاع الطريق ..
٤٤٨/٣	مسائل الاتفاق في باب قطاع الطريق ..
٤٤٨/٣	حكم ترتيب عقوبات قاطع الطريق الواردة في آية الحرابة ..
٤٤٩/٣	صفة عقوبة قاطع الطريق ..
٤٥١/٣	حكم اشتراط النصاب في أخذ المال لإيقاع عقوبة الحرابة ..
٤٥٢/٣	حكم الردء في الحرابة ..
٤٥٢/٣	حكم قاطع الطريق داخل المصر ..
٤٥٣/٣	حكم المرأة إذا كانت مع قطاع الطريق ..
٤٥٤/٣	حكم تداحل عقوبات متعددة أحدها القتل ..
٤٥٥/٣	حكم تداحل الحدود فيما ما لو شرب الخمر وقذف المحصنات ..
٤٥٥/٣	حكم إسقاط التوبة للحدود فيما عدا حد الحرابة ..
٤٥٧/٣	حكم قبول شهادة التائب من الحرابة من غير ظهور صلاح العمل ..
٤٥٨/٣	حكم المحارب إذا قتل من لا يكافئه ..
٤٥٩/٣	باب حد شرب المسكر ..
٤٥٩/٣	مسائل الإجماع والاتفاق في باب حد شرب المسكر ..
٤٦٠/٣	حكم العصير إذا مضى عليه ثلاثة أيام ولم يشتد ولم يسكر ..
٤٦١/٣	صفة السكران الذي يقام عليه الحد ..
٤٦٢/٣	حد شارب الحمر ..
٤٦٣/٣	حكم ما لو أقر بشرب الخمر ولم يوجد منه ريحه ..
٤٦٤/٣	حكم إقامة الحد بوجود ريح الحمر ..
٤٦٤/٣	حكم شرب الحمر لصورة كالعطش والتدوي ..

باب التعزير . ٤٦٦/٣

مسألة الاتحاق في باب التعزير . . . ٤٦٦/٣

حكم التعزير إن استحققه الشخص . ٤٦٦/٣

حكم ضمان الإمام فيما لو عرر رجلاً ممتاً ٤٦٧/٣

حكم ضمان الأب والمعلم إذا ضربا الصبي تأديباً ممتاً ٤٦٨/٣

حكم التعزير إن بلغ أعلى الحدود ٤٦٩/٣

حكم اختلاف التعزير باختلاف أسبابه ٤٦٩/٣

الهيئة التي يكون عليها الرجل أثناء ضربه في الحدود والتعازير ٤٧٠/٣

حكم تحريد للمحدود من ثيابه لرائده عما يستر العورة . ٤٧١/٣

الأعضاء التي ينالها الضرب . . ٤٧٢/٣

حكم التعازير في الضرب في الحدود والتعازير ٤٧٢/٣

باب الضيال وضمنان الولاية والبهائم ٤٧٤/٣

حكم الضمان على من قتل صائلاً لم يدفع إلا بالقتل . ٤٧٤/٣

حكم الضمان فيما لو انتزع يده من فم من عصه فأسقط أسنانه ٤٧٥/٣

حكم ضمان فيما لو نقأ عين من أطلع على بته ٤٧٥/٣

حكم الضمان على الإمام فيما لو مات المحدود بالجلد ٤٧٦/٣

حكم ضمان ما تعلقه البهائم . ٤٧٧/٣

حكم ما تعلقه الدابة إن كان صاحبها عليها ٤٧٨/٣

٤٨٠/٣

كتاب السير

مسائل الاتحاق في كتاب السير . ٤٨٠/٣

حكم اشتراط الراد والراحلة لوجوب الجهاد . ٤٨١/٣

حكم إتلاف أموال الحريين إذا لم يمكن إيصالها إلى دار الإسلام ٤٨٢/٣

٤٨٣ / ٣	حكم قتل شيوخ الكفار وعميائهم
٤٨٤ / ٣	حكم الأذية بقتل من لم نلعه الدعوة
٤٨٥ / ٣	حكم دعوة من قرئت دارهم من ديارها قبل القتال
٤٨٧ / ٣	حكم أمان الصبي للكافر
٤٨٨ / ٣	حكم أمان العبد المسلم للكافر
٤٨٨ / ٣	حكم ما لو أصاب مسلم مسلماً في حال تترس الكفار بالمسلمين
٤٨٩ / ٣	حكم طلب المبادرة
٤٨٩ / ٣	حكم المبادرة بعير إدد الإمام
٤٩٠ / ٣	حكم استرقاق غير الكتابي
٤٩٠ / ٣	حكم مال من أسلم قبل الأسر
٤٩١ / ٣	حكم سبي من دخل من الحرمين در الإسلام

كتاب قسم الفيء والقيمة

٤٩٣ / ٣	مسائل الاتفاق في كتاب قسم الفيء والقيمة
٤٩٣ / ٣	حكم استحقاق السلب من غير اشتراط الإمام
٤٩٤ / ٣	كيفية تقسيم خمس العيمة
٤٩٥ / ٣	مصرف سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من بعده
٤٩٦ / ٣	نصيب الفارس
٤٩٧ / ٣	نصيب الفارس إذا كان معه فرسان
٤٩٨ / ٣	حكم الإسهام للغير
٤٩٩ / ٣	حكم الإسهام للفارس إذا مات قبل القتال
٤٩٩ / ٣	حكم الإسهام للفارس غير العربي
٥٠٠ / ٣	حكم ما يصيب الكفار من أموال المسلمين
٥٠١ / ٣	حكم الرضخ لمن حضر العيمة كالصبي

- ٥٠٢/٣ . . . حكم قسمة العنائم في دار الحرب . . .
- ٥٠٣/٣ . . . حكم الانتفاع بالعنائم بدار الحرب قبل القسمة . . .
- ٥٠٣/٣ . . . حكم ما لو اشترط الإمام فقال من أخذ شيئاً فهو له . . .
- ٥٠٤/٣ . . . حكم هرب الأسير المسلم الذي أحلفه المشركون ألا يحرّج من ديارهم . . .
- ٥٠٥/٣ . . . حكم الأراضي المفتوحة عوة في العراق ومصر . . .
- ٥٠٦/٣ . . . مقدار الحراج على الأراضي المفتوحة عوة . . .
- ٥٠٨/٣ . . . حكم زيادة الإمام الحراج وإيقاضه عما وضعه سيدنا عمر رضي الله عنه . . .
- ٥١٠/٣ . . . حكم سقوط الحراج بإسلام أهل الأرض . . .
- ٥١١/٣ . . . فائدة : هل فتحت مكة صلحاً أو عتوة ؟ . . .
- ٥١١/٣ . . . حكم الاستعانة بالمشركين في القتال . . .
- ٥١٢/٣ . . . حكم إقامة الحدود في دار الحرب . . .
- ٥١٥/٣ . . . حكم الاستنابة في الجهاد . . .
- ٥١٦/٣ . . . حكم ما لو وطئ أحد العائمين جارية من السبي . . .
- ٥١٧/٣ . . . حكم ما لو وقع في السفينة مار . . .
- ٥١٨/٣ . . . حكم الهدايا لأمرأه الجيوش ولغيرهم . . .
- ٥١٩/٣ . . . حكم العال من العيمة . . .
- ٥٢٠/٣ . . . حكم مال اليتيم . . .
- ٥٢٢/٣ . . . باب الحرية . . .
- ٥٢٢/٣ . . . مسائل الاتفاق في باب الجرية . . .
- ٥٢٣/٣ . . . هل المجوس من أهل الكتاب أم لا ؟ . . .
- ٥٢٤/٣ . . . حكم قبول الجرية ممن لا كتاب لهم ولا شبهة كتاب . . .
- ٥٢٥/٣ . . . مقدار الجرية . . .
- ٥٢٥/٣ . . . حكم الجرية على الفقير غير المحتمل ولا شيء له . . .

- ٥٢٦/٣ حكم سقوط الجزية عن الذمي بموته . . .
- ٥٢٧/٣ وقت وجوب الجزية على الذمي وحكم سقوطها بموته أثناء الحول . . .
- ٥٢٨/٣ حكم سقوط الجزية بإسلام الذمي وحكم ما لو دخلت سنة في أخرى قبل الأداء . . .
- ٥٢٨/٣ حكم الوفاء للمشركيين بما عاهدوا عليه . . .
- ٥٢٩/٣ حكم أحد العشر من التاجر الحربي إن مر ببلاد الإسلام . . .
- مقدار ما يؤخذ من الذمي إذا اتجر من بلد لآخر وحكم اعتبار النصاب في ذلك . . .
- ٥٣٠/٣ . . .
- ٥٣١/٣ حكم انتقاض عهد الذمي بمنعه الجزية . . .
- ٥٣٢/٣ حكم انتقاض عهد الذمي بفعل ما يجب عليه تركه أو الكف عما يجب فعله . . .
- ٥٣٣/٣ حكم انتقاض عهد الذمي بفعل ما فيه نقيصة على الإسلام . . .
- ٥٣٤/٣ حكم من انتقض عهده من أهل الدمة . . .
- ٥٣٦/٣ حكم دخول الكافر إلى الحرم والكعبة . . .
- ٥٣٦/٣ حكم استيطان الكافر الحجارة، وحكم دحوله مسجداً غير المسجد الحرام . . .
- ٥٣٧/٣ حكم إحداث الكنائس بدار الإسلام . . .
- ٥٣٨/٣ حكم تمكين أهل الدمة من ترميم كنائسهم . . .

كتاب الأقضية

- ٥٤٠/٣ مسائل الإجماع والاتفاق في كتاب الأقضية . . .
- ٥٤٠/٣ حكم اشتراط الاجتهاد في القاضي . . .
- ٥٤١/٣ حكم تولية المرأة القضاء . . .
- ٥٤٤/٣ حكم القضاء . . .
- ٥٤٦/٣ حكم القضاء في المسجد . . .
- ٥٤٦/٣ حكم قضاء القاضي بعلمه . . .

٥٤٨/٣	حكم تولي القاضي البيع والشراء بنفسه
٥٤٩/٣	حكم قبول شهادة الرجل الواحد في الترحمة وبحوها
٥٥٠/٣	حكم عزل القاضي بنفسه
٥٥١/٣	حكم ما لو فسق القاضي ثم تاب
٥٥٢/٣	حكم سماع شهادة من لم تعرف عدالته الباطنة
٥٥٢/٣	حكم قبول جرح الشاهد من غير بيان السبب
٥٥٣/٣	حكم قول قول الساء في الجرح والتعديل
٥٥٤/٣	حكم الاكتفاء بقول الحركي في العدالة هو عدل رضي
٥٥٥/٣	حكم القضاء على العائب
٥٥٦/٣	حكم قبول كتاب القاضي إلى القاضي في الحدود والقصاص والرواح والطلاق والخلع
٥٥٧/٣	حكم ما لو تكاثرت قاصيات في بلد واحد
٥٥٨/٣	صفة تأدية الرسول كتاب القاضي إلى القاضي
٥٥٩/٣	حكم لزوم العمل بقول المحكم ..
٥٦٠/٣	حكم ما لو سب القاضي ما حكم به فشهد عنده بذلك شاهدان
٥٦٠/٣	حكم قبول قول القاضي حال ولايته قضيت بكذا
٥٦١/٣	حكم قبول قول القاضي بعد عزله قضيت بكذا
٥٦١/٣	حكم نذل صفة المحكوم به باطلاً بالحكم
٥٦٣/٣	ما ثبت به الوكالة وعزل الوكيل
٥٦٥/٣	باب القسمة
٥٦٥/٣	مسألة الاتفاق في باب القسمة
٥٦٥/٣	تكييف القسمة
٥٦٦/٣	حكم إجبار الشريك على القسمة

كيمية حساب أجرة القاسم

٥٦٧/٣

حكم القسمة في الرقيق

٥٦٨/٣

كتاب الدعوى والبيات

٥٦٩/٣

مسائل الاتفاق في كتاب الدعوى والبيات

٥٦٩/٣

حكم حضور الخصم إن كان في بلد آخر لا حاكم فيه

٥٧٠/٣

الحكم على العاقب بالينة

٥٧٠/٣

حكم تحليف المدعي على العاقب والفاصر بعد إقامة الينة

٥٧١/٣

حكم ما لو مات وحلف اماً مسلماً وآخر نصرانياً، مدعى كل منهما أنه

٥٧٢/٣

مات على دينه ويورثه

٥٧٣/٣

حكم قبول الينة من المدعي بعد قوله : لا يبيته لي ، ونحوه

٥٧٤/٣

التماثل بين بينة الخارج وبينة صاحب اليد

٥٧٥/٣

حكم ترجيح الينة الأشهر عدالة

٥٧٥/٣

حكم ما لو ادعى شيئاً في يد آخر وأقام كل ينة

٥٧٦/٣

حكم سماع دعوى الزواج من غير ذكر شروط صحته

٥٧٧/٣

حكم نكول المدعى عليه عن اليمين

٥٧٧/٣

حكم تغليب اليمين

٥٧٨/٣

حكم ما لو شهد عدلان بأنه أعتق عبده فأنكر العبد

٥٧٨/٣

حكم ما لو اختلف الزوجان في متاع البيت

٥٨٠/٣

حكم أحد الحق من العريم الجاحد بغير إدنه إذا ظفر به

كتاب الشهادات

٥٨٢/٣

مسائل الاتفاق في كتاب الشهادات

٥٨٢/٣

حكم ثبوت النكاح بشهادة رجل وامرأتين

٥٨٣/٣

- ٥٨٣/٣ .. حكم شهادة العد في الكاح .
- ٥٨٤/٣ حكم لإشهاد في البيع .
- ٥٨٥/٣ حكم شهادة الباء فيما يعطب اطلاع الرجال عليه
- ٥٨٥/٣ . للعدد الذي تصح به شهادة الباء
- ٥٨٦/٣ .. ما يثبت به استهلال الطفل .
- ٥٨٧/٣ .. ما يثبت به الرصع .
- ٥٨٨/٣ .. حكم شهادة الصيان ..
- ٥٨٩/٣ . حكم شهادة المحدود في اعداء إذا تاب
- ٥٩٠/٣ .. صفة نوبة القادف ، وحكم شهادة ولد الرين في الرين
- ٥٩١/٣ حكم للعب بالشطرنج ، وقبول شهادة من أكثر منه
- ٥٩٢/٣ حكم شهادة شارب السبك
- ٥٩٢/٣ .. حكم شهادة الأعمن
- ٥٩٣/٣ . حكم شهادة الأحرس .
- ٥٩٤/٣ . حكم شهادة العبيد .
- ٥٩٥/٣ . حكم تحمل الشهادة حالة النقص وأدانها حالة الكمال
- ٥٩٦/٣ . حكم الشهادة بالاستعاضة .
- ٥٩٦/٣ . حكم الشهادة في المثلث بالبد والاستعاضة
- ٥٩٧/٣ . حكم شهادة أهل الدمة ، بعضهم على بعض .
- ٥٩٨/٣ . حكم شهادة الكفار على المسلمين في الوصية في السر
- ٥٩٩/٣ . حكم قبول الشاهد واليمين في الأموال وحقوقها .
- ٥٩٩/٣ . حكم قبول الشاهد واليمين في العتق .
- حكم شهادة الامرائين مع اليمين في الأموال وحقوقها ، وحكم ما لو حكم
- ٦٠٠/٣ . بشاهد ويمين ثم رجع الشاهد .
- ٦٠١/٣ . حكم شهادة العدو على عدوه .

٦٠١/٣	حكم شهادة الأصل للفرع وعليه ، وعكسه
٦٠٢/٣	حكم شهادة الأخ لأخيه ، والصديق لصديقه
٦٠٣/٣	حكم شهادة أحد الزوجين للآخر
٦٠٣/٣	حكم شهادة أهل الأهواء والبدع
٦٠٤/٣	حكم شهادة البدوي على القروي
٦٠٤/٣	حكم أخذ الأجرة على الشهادة
٦٠٥/٣	حكم الشهادة على الشهادة
٦٠٥/٣	حكم شهادة النساء في الشهادة على الشهادة
٦٠٦/٣	نصاب الشهادة على الشهادة
٦٠٦/٣	حكم تغريم الشاهدين بالمال إن رجعا بعد الحكم
٦٠٧/٣	حكم نقض الحكم فيما لو علم فسق الشاهدين
٦٠٨/٣	عقوبة شاهد الزور

كتاب العتق

٦٠٩/٣	مسألة الاتفاق في كتاب العتق
٦٠٩/٣	حكم ما لو أعتق الشريك نصيبه في المملوك المشترك
٦٠٩/٣	حكم ما لو كان لثلاثة حصص متباينة في عبد فأعتق اثنان منهما معاً
٦١٠/٣	حصتهما
٦١١/٣	حكم ما لو أعتق عبيده في مرضه ولا مال له غيرهم ولم يجز الورثة
٦١١/٣	حكم ما لو أعتق عبداً من عبيده لا بعينه
٦١٢/٣	حكم ما لو أعتق عبيده في مرضه ولا مال له غيره وعليه دين يستغرقه
٦١٣/٣	حكم ما لو قال لعبده الذي هو أكبر منه سنّاً : أنت والدي
٦١٤/٣	حكم ما لو قال لرقيقه : أنت الله
٦١٤/٣	حكم ما لو قال لعبده الذي هو أصغر منه سنّاً : يا ولدي

حكم من ملك قريباً له ٦١٥/٣

٦١٧/٣

كتاب التدبير

مسألة الاتفاق في كتاب التدبير ٦١٧/٣

حكم بيع المدير ٦١٧/٣

حكم ولد المدير ٦١٨/٣

٦٢٠/٣

كتاب المكاتب

مسائل الاتفاق في كتاب الكتابة ٦٢٠/٣

حكم كتابة العبد الذي لا كسب له ٦٢٠/٣

حكم المحلول في الكتابة ٦٢١/٣

حكم ما لو امتنع المكاتب من الأداء ٦٢٢/٣

حكم إيتاء السيد للمكاتب شيئاً ٦٢٣/٣

مقدار ما يعطيه السيد للمكاتب ٦٢٣/٣

حكم بيع المكاتب ٦٢٤/٣

حكم انضمام قول السيد : (إن أدبت المال فأنت حر) إلى صيغة المكاتب ... ٦٢٥/٣

حكم ما لو شرط في عقد الكتابة وطء مكاتبته ٦٢٥/٣

٦٢٦/٣

كتاب أممات الأولاد

حكم بيع أم الولد وحبها ٦٢٦/٣

حكم ما لو تزوج أمة غيره ، فأولدها ثم ملكها ٦٢٧/٣

حكم ما لو تزوج أمة غيره ، فحملت منه ثم ابتاعها ٦٢٧/٣

حكم ما لو استولد جارية ابنه ٦٢٨/٣

ما يلزم الأب باستيلاده جارية ابنه ٦٢٨/٣

حكم إجارة أم الولد ٦٢٩/٣

خاتمة الميزان الشعراية

في بيان نبذة صالحة تتعلق بأسرار أحكام الشريعة، تناسب الميزان في النفاسة من

- كلام العارف بالله سيدي علي الخواص رضي الله عنه ٦٣١/٣
- حكمة مشروعية جميع التكاليف ٦٣٣/٣
- جميع ما وقع من سيدنا آدم عليه الصلاة والسلام... كالطاعة لله عز وجل ٦٣٦/٣
- حكمة حدوث البطنة والحيف في نسل سيدنا آدم عليه الصلاة والسلام ٦٣٧/٣
- الجنة التي كان فيها سيدنا آدم عليه الصلاة والسلام ٦٣٨/٣
- الشهوات وجميع نواقض الطهارة متولدة من الأكل ٦٤٠/٣
- حكمة وجوب تعميم البدن بالفضل بخروج المني أو بالجماع ونحوهما ٦٤٣/٣
- حكمة الاتفاق على نجاسة ما يخرج من آدمي دون غيره ٦٤٥/٣
- وجه تعلق الصلاة بأنواعها بالأكل والشرب ٦٤٧/٣
- حكمة تكرار الصلاة في اليوم واللييلة خمس مرات ٦٤٨/٣
- حكمة مشروعية النوافل ٦٤٩/٣
- حكمة تأكيد بعض النوافل دون بعض ٦٥٠/٣
- حكمة مشروعية النوافل ذات الأسباب ٦٥١/٣
- حكمة مشروعية التكبير وإظهار السرور في العيدين وحكمة مشروعية صلاة الجنازة ٦٥٢/٣
- وجه تعلق الزكاة بجميع أنواعها بالأكل والشرب ٦٥٣/٣
- حكمة فرض الزكاة ٦٥٤/٣
- حكمة مشروعية نوافل الصدقات ٦٥٦/٣
- حكمة مشروعية زكاة الفطر ٦٥٧/٣
- وجه تعلق الصوم بالأكل من شجرة النهي فرضاً كان أو نفلاً ٦٥٧/٣
- حكمة مشروعية الكفارة في الجماع في نهار رمضان ٦٥٩/٣

٦٦٠/٣	وجه تعلق الاعتكاف بالأكل من الشجرة
٦٦٠/٣	وجه تعلق الحج والعمرة بالأكل من شجرة النهي
٦٦١/٣	حكمة عدم وجوب الحج والعمرة إلا مرة واحدة
	حكمة كون الوقوف بعرفة أول أركان الحج بعد الإحرام للآتي من طريق
٦٦٢/٣	مصر
٦٦٢/٣	حكمة السماح للحاج الآفاقي بدخول مكة قبل الوقوف بعرفة
٦٦٣/٣	حكمة أمر المحرم بالتجرد من لبس المخيط
٦٦٣/٣	علامة قبول حج العبد وعدم قبوله
٦٦٤/٣	وجه تعلق المعاملات بالأكل من شجرة النهي
٦٦٥/٣	وجه تعلق النكاح وتوابعه بالأكل من شجرة النهي
٦٦٦/٣	وجه تعلق الجنائيات والنذر والأيمان والقضاء وأحكام الأرقاء بالأكل
٦٦٦/٣	وجه تعلق العتق وما بعده بالأكل من الشجرة
٦٦٧/٣	وجه تعلق وجوب نصب الإمام الأعظم ونوابه بالأكل من شجرة النهي
٦٧١/٣	خواتيم النسخ الخطبة



٦٧٩/٣	فهرس أهم مصادر ومراجع التحقيق
-------	-------------------------------

محتوى الكتاب

٧٠٣/٣	محتوى الجزء الأول
٧٠٣/٣	محتوى الجزء الثاني
٧٢٣/٣	محتوى الجزء الثالث
٧٥٩/٣	محتوى الجزء الرابع

